

إِبْنُ  
الرَّجُلِ  
أَحْكَامُهُ وَضَوَائِظُهُ  
فِي الْمَقْهَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

رسالة دكتوراه في الفقه الإسلامي

تَأْلِيفَ

والله اعلم بالصواب والذكرنا صديق محمد بن مشري القاعدي

وَكَيْلُ كَلِيَّةِ الدَّرَاسَاتِ الْقَضَائِيَّةِ وَالْأَنْظِمَةِ لِلشُّؤْنِ النَّظْمِيَّةِ

أَسَاقِدُ الْمَوَارِيثِ وَالسِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى

مَكَّةُ الْمُكَرَّمَةِ

الطبعة الثالثة

كتاب طبية الخضرية  
مكتبة المكنة



# لِبَّاسُ الرَّجُلِ أَحْكَامُهُ وَضَوَائِطُهُ في الفقه الإسلامي

رسالة دكتوراه في الفقه الإسلامي

تأليف  
الأستاذ الدكتور ناصر بن محمد بن مشاري الغامدي  
وكيل كلية الدراسات القضائية والأنظمة للشؤون التعليمية  
أستاذ الموارث والسياسة الشرعية بجمهورية العراق  
مكة المكرمة

الجزء الأول

الطبعة الثالثة

دار طيبة للنشر والتوزيع  
مكة المكرمة



جَمْعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الثالثة

ربيع الأول ١٤٣٤ هـ

مكتبة دار طيبة للحفظ

مكة المكرمة - العزيزية - بجوار الجامعة - ص ب : ٦٩٥٨

هاتف : ٥٥٨٩٧٨٠ - فاكس : ٥٥٦٢٩٨٦



### هذا الكتاب

رسالة علمية ، نوقشت في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، بتاريخ ( ٢٩ / ٢ / ١٤٢٣ هـ )  
وقد مُنِحَ الباحثُ بموجبها درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي  
بتقدير ممتاز ( ٩٨ درجة ) مع مرتبة الشرف الأولى ، والتوصية  
بطبع الرسالة وتداولها بين الجامعات



## مُقَدِّمَةُ الرِّسَالَةِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَحْمَدُهُ تَعَالَى حَمْدًا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ وَعَظِيمِ سُلْطَانِهِ ،  
 كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ  
 مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ، وَمُصْطَفَاهُ وَخَلِيلُهُ ، وَخَيْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ ، شَرَحَ اللَّهُ  
 صَدْرَهُ ، وَأَعْلَى قَدْرَهُ ، وَرَفَعَ فِي الْعَالَمِينَ ذِكْرَهُ ، وَجَعَلَ الذَّلَّةَ وَالصَّغَارَ عَلَى مَنْ  
 خَالَفَ أَمْرَهُ ، تَرَكْنَا عَلَى شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ الْخَالِدَةِ الْكَامِلَةِ ، وَشَرِيعَتِهِ الصَّافِيَةِ  
 الْوَاضِحَةِ ، وَطَرِيقَتِهِ الْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ ، مَنْ تَمَسَّكَ بِهَا فَازَ وَنَجَا ، وَمَنْ اعْتَصَمَ بِهَا  
 هُدًى وَوَقْفًى ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ  
 الدِّينِ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ ، أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ مَا أَوْجَدَ لَهُ وَشَرَعَ  
 مِنَ اللَّبَاسِ ؛ الَّذِي يَتَجَمَّلُ بِهِ فِي النَّاسِ ، وَيُوَارِي بِهِ جَسَدَهُ عَنِ الْحَرِّ ، وَيَسْتَكِينُ بِهِ  
 مِنَ الْبَرْدِ ، وَيَسْتُرُ بِهِ سَوَاقِطَهُ عَنِ الْآخَرِينَ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُذَكِّرًا عِبَادَهُ بِهَذِهِ النِّعْمَةِ  
 الْعَظِيمَةِ عَلَيْهِمْ : ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ  
 الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ مِنَ الْحَرِّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ  
 بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾ (١) .  
 ﴿ يَبْقَى مَا دَامَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوَاقِطَكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسًا الْقَوِي ذَلِكَ خَيْرٌ



ذَلِكَ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿١﴾

وَاللِّبَاسِ تَأْثِيرُهُ الْبَالِغُ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي حَيَاتِهِ وَمُرُوءَتِهِ وَأَخْلَاقِهِ ، بَلْ لَهُ تَعَلُّقٌ كَبِيرٌ بِعِبَادَاتِهِ لِرَبِّهِ ، وَارْتِبَاطٌ وَثِيقٌ بِوُجُودِ الْجِنْسِ الْبَشَرِيِّ فِي الْأَرْضِ ، وَالصَّرَاحُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ، وَالْفَضِيلَةِ وَالرَّذِيلَةِ ؛ وَقِصَّةُ آدَمَ وَحَوَّاءَ مَعَ عَدُوِّ اللَّهِ إِبْلِيسَ فِي الْجَنَّةِ ثَابِتَةٌ مَعْلُومَةٌ مَشْهُورَةٌ ؛ مِمَّا قَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ مِنْ خَبَرِهِمَا مَعَ الشَّجَرَةِ الَّتِي نُهِيََا عَنِ الْأَكْلِ مِنْهَا ، فَوسَّوسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ حَتَّى أَكَلَا مِنْهَا ، فَبَدَتْ لَهُمَا سَوَاتُهُمَا ، وَانْكَشَفَ عَلَيْهِمَا حَيَاؤُهُمَا ، وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَسْتُرَا عَوْرَتَيْهِمَا ، ثُمَّ خَتَمَ اللَّهُ تَعَالَى تِلْكَ الْقِصَّةَ بِتَحْذِيرِ بَنِي آدَمَ مِنْ إِغْرَاءَاتِ الشَّيْطَانِ وَالْأَعْيَةِ ، وَوَجَّهَهُمْ إِلَى أَهَمِّيَةِ اللَّبَاسِ ، وَأَنَّهُ فِطْرَةٌ بَشَرِيَّةٌ ، وَزِينَةٌ إِنْسَانِيَّةٌ ، يَتَحَمَّلُ بِهَا الْإِنْسَانُ ، وَيَسْتُرُ بِهَا عَوْرَتَهُ الْجَسَدِيَّةَ ، كَمَا أَنَّ التَّقْوَى لِبَاسٌ وَسِتْرٌ لِعَوْرَتِهِ النَّفْسِيَّةِ ؛ ﴿ يَنْبَغِي آدَمَ لَا يَفْنِنَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَ بَيْتِهِمَا إِنَّهُ يَرِنُكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٢) .

هَذَا طَرَفٌ مِنْ اهْتِمَامِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِمَسْأَلَةِ اللَّبَاسِ ، وَإِبْرَازِهِ فِي مُقَدِّمَةِ النِّعَمِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهَا عَلَى عِبَادِهِ ، وَوَجَّهَهُمْ إِلَيْهَا .

أَمَّا السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ فَقَدْ فَاتَتْ عَيْنَاتُهَا بِاللِّبَاسِ ، وَبَلَغَتْ مَبْلَغًا عَظِيمًا ؛ فَاهْتَمَّتْ بِهِ اهْتِمَامًا كَبِيرًا ؛ مِنْ حَيْثُ بَيَّانُ أَنْوَاعِهِ ، وَأَشْكَالِهِ ، وَأَلْوَانِهِ ، مَا يُبَاحُ مِنْ ذَلِكَ وَمَا يَحْرُمُ ، وَمَا يُسْتَحَبُّ وَمَا يُكْرَهُ ، وَمَا يُفْضَلُ عَلَى غَيْرِهِ ، وَبَيَّانُ آدَابِهِ ،

(١) الأعراف : ٢٦ .

(٢) الأعراف : ٢٧ .



وَشُرُوطِهِ ، وَأَحْكَامِهِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّبَاسِ .

وَحِينَ أَذْرَكَ جَهَابِدَةَ الْعُلَمَاءِ ؛ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ هَذَا الْاهْتِمَامَ الْعَظِيمَ بِمَسْأَلَةِ اللَّبَاسِ فِي السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ ؛ سَعَوْا إِلَى جَمْعِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّبَاسِ ، وَشَرَحُوا غَرِيبَهَا ، وَبَيَّنُّوا مَعَانِيَهَا وَقَوَائِدَهَا ، وَلَا يَكَادُ يَخْلُو كِتَابُ مُحَدِّثٍ مِنْ كِتَابٍ أَوْ بَابٍ أَوْ فَصْلٍ يَعْقِدُهُ لِلَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ وَأَحْكَامِهِمَا .

وَقَارَبَهُمُ الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ الْاهْتِمَامِ ؛ فَعَقَدَ بَعْضُهُمْ أَبْوَابًا لِأَحْكَامِ اللَّبَاسِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفُصُولًا لِأَحْكَامِ اللَّبَاسِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، وَطَرَفًا آخَرَ مُتَفَرِّقًا مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّبَاسِ الْمُنْتَوِرَةِ فِي كُتُبِهِمْ ، مُفَرِّقَةً عَلَى مَسَائِلِ الْفَقْهِ وَأَبْوَابِهِ .

إِنَّ الَّذِي حَمَلَ فُقَهَاءَ الْإِسْلَامِ وَمُحَدِّثِيهِ عَلَى هَذَا الصَّنِيعِ ؛ لَهُوَ تَرْجُمَانٌ حَقِيقِيٌّ لِأَهَمِّيَّةِ اللَّبَاسِ فِي حَيَاةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَضَرُورَةِ الْعِنَايَةِ بِأَحْكَامِهِ وَأَدَابِهِ وَشُرُوطِهِ .

وَلَقَدْ أَضْحَتْ مَسْأَلَةُ اللَّبَاسِ فِي هَذَا الْعَصْرِ مِنْ الْمَسَائِلِ الْمُهَمَّةِ فِي حَيَاةِ النَّاسِ بِحَيْثُ تُرْصَدُ لَهَا الْمَصَارِيفُ الْبَاهِضَةُ فِي كُلِّ مُنَاسَبَةٍ ، وَيَتَفَنَّنُ مُصَمِّمُوا الْأَرْيَاءِ وَصُنَاغُ اللَّبَاسِ وَتُجَارُهُ فِي إِنْزَارِ الْجَدِيدِ ؛ مُوَكَبَةً لِلْمَوْضَعِ ، وَجَذْبًا لِلْمُشْتَرِينَ ، وَاسْتِنزَاقًا لِلْأَمْوَالِ .

وَلَا أَهَمِّيَّةَ اللَّبَاسِ وَأَثَرِهِ عَلَى الْبَشَرِ سَعَى دُعَاةُ الرَّذِيلَةِ ، وَقَادَةُ الْفَسَادِ ، يَتَرَأْسُهُمْ عَدُوُّ اللَّهِ إِبْلِيسُ - عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ - إِلَى كَشْفِ السُّتْرِ الْمَعْنَوِيِّ وَالْمَادِيِّ ، وَنَشْرِ

العُرْيَ والتَّفْسُخَ ، وَالْمُخَالَفَةَ فِي اللِّبَاسِ الشَّرْعِيِّ الَّذِي أُمِرَ بِهِ النَّاسُ ، وَهُدُوا إِلَيْهِ ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي جَانِبِ الْمَرْأَةِ أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ ؛ لِأَنَّهَا الْخَطِيئَةُ فِي الْفَاحِشَةِ الَّتِي يُرِيدُونَ إِيْقَاعَ النَّاسِ فِيهَا ، مِمَّا دَعَى الْغَيُورِينَ مِنْ أَهْلِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أُمَّتِهِمْ وَدِينِهِمْ وَمُجْتَمَعِهِمْ إِلَى تَوْضِيحِ أَحْكَامِ لِبَاسِ الْمَرْأَةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَبَيَانِ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا وَمَا يَحِلُّ لَهَا مِنَ اللِّبَاسِ ، وَدَعْوَتِهَا إِلَى التَّمَسُّكِ بِهَذِي الْإِسْلَامِ فِي اللِّبَاسِ ، عَنْ طَرِيقِ الْكِتَابَاتِ وَالرِّسَائِلِ الْمُخْتَصَرَةِ وَالْفَتَاوَى الْمُتَنَوِّعَةِ فِي ذَلِكَ ، مِنْ مُقْلٍ وَمُسْتَحْكِرٍ ، وَمُخْتَصَرٍ وَمُطَوَّلٍ ، مِمَّا شَفَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَكَفَى ، وَلَكِنَّ الصَّرَاعَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ مَاضٍ إِلَى أَنْ يَرِثَ اللَّهُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَهُوَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ ؛ ﴿ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ (١) الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ (١) .

وَلَمَّا كَانَ لِبَاسُ الرَّجُلِ وَالْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهِ لَمْ يَحْضُرَ بِالْإِهْتِمَامِ الْمَطْلُوبِ ؛ حَيْثُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَاحِثِينَ - عَلَى حَدِّ عِلْمِي - بِتَفْصِيلِ أَحْكَامِهِ ، وَلَا بَيَانِ ضَوَائِطِهِ وَشُرُوطِهِ ؛ عَلَى أَهَمِّيَّتِهِ وَتَعَلُّقِهِ بِنُصْفِ الْمُجْتَمَعِ الْبَشَرِيِّ ، بَلْ وَجْهِهِ الْبَارِزِ ، وَرُكْنِهِ الْمُهِّمِّ ، وَهُوَ الرَّجُلُ - لَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ - أَحْيَيْتُ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعُ : ( لِبَاسِ الرَّجُلِ ؛ أَحْكَامِهِ وَضَوَائِطُهُ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ ) ؛ - بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى - مَوْضُوعًا أَتَقَدَّمُ بِحُجَّتِهِ ؛ لِئَلَّا دَرَجَةُ الدُّكُورَةِ فِي الشَّرِيعَةِ



الإِسْلَامِيَّةِ ؛ تَخَصُّصِ الْفِقْهِ .

\* وَتَتَلَخَّصُ أَهَمُّ الْأَسْبَابِ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْعِنَايَةِ بِلِبَاسِ الرَّجُلِ ، إِضَافَةً إِلَى مَا سَبَقَ ، فِي الْأُمُورِ التَّالِيَةِ :

• أَوَّلًا : تَعَلُّقُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْوَثِيقُ بِعِبَادَتِهِ لِرَبِّهِ ؛ مِنْ صَلَاةٍ وَحَجٍّ وَعُمْرَةٍ وَتَكْفِينٍ ، وَخُرُوجٍ لِمُصَلَّةِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْأَسْتِسْقَاءِ ، وَتَأْيِيدِ اللَّبَاسِ الْعَظِيمِ عَلَى بَعْضِهَا صِحَّةً وَعَدَمًا ؛ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ مِنْ شُرُوطٍ وَأَذَابٍ ، وَأَحْكَامٍ وَأَثَارٍ .

• ثَانِيًا : أَهَمِّيَّةُ اللَّبَاسِ عُمُومًا - وَلِبَاسِ الرَّجُلِ خُصُوصًا - فِي حَيَاةِ النَّاسِ ، وَأَثَرُهُ الْوَاضِحُ عَلَى الْأَخْلَاقِ وَالْمَرْوَةِ وَالْحَيَاءِ ، وَمَا يَسْتَلْزِمُهُ التَّفْرِيطُ فِي بَعْضِ جَوَانِبِهِ مِنَ الْخَوَارِمِ وَالْمُؤَثَّرَاتِ الْوَاضِحَةِ عَلَى الْأَفْرَادِ وَالْمُجْتَمَعَاتِ الْمُسْلِمَةِ .

• ثَالِثًا : أَنَّ لِبَاسَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ هُوَ الصُّورَةُ الْوَاضِحَةُ الَّتِي تُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ ؛ مِنْ أُمَمِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ ، وَسَائِرِ الْفَسَقَةِ وَالْمَاجِنِينَ ، وَتُمَيِّزُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ ؛ فَبِاللِّبَاسِ يُعْرَفُ الذَّكَرُ مِنَ الْأُنْثَى ، وَالْمُهْتَدِي مِنَ الضَّالِّ ، وَبِهِ يُقَاسُ مَدَى احْتِشَامِ الْمَرْءِ وَاسْتِقَامَتِهِ وَحُبِّهِ لِلسُّتْرِ وَالْحَيَاءِ مَظْهَرًا وَمَخْبَرًا .

• رَابِعًا : مَا وَقَعَ فِيهِ بَعْضُ الرِّجَالِ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ الْمُتَأَخَّرَةِ مِنْ مُنْكَرَاتٍ وَمُخَالَفَاتٍ شَرْعِيَّةٍ صَرِيحَةٍ فِي اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ؛ مِمَّا سَيُنبِطُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي هَذَا الْبَحْثِ . وَسَبَبُ هَذَا بِالذَّرَجَةِ الْأُولَى : الْجَهْلُ بِأَحْكَامِ اللَّبَاسِ وَأَذَابِهِ وَضَوَائِطِهِ وَشُرُوطِهِ ، مِمَّا يُتَرَجَّمُ الْكَثِيرُ مِنْهُمْ فِي لِبَاسِهِ وَهَيْئَتِهِ ؛ إِفْرَاطًا أَوْ تَفْرِيطًا ، وَلَا رَيْبَ فِي ذَلِكَ ؛ فَكَثُرَ النَّاسُ إِنَّمَا يُؤْتَوْنَ مِنَ الْجَهْلِ بِأَحْكَامِ شَرْعِيَّةِ

الإِسْلَامِ الْغَرَاءِ ؛ وَمَا يَنْتُجُ عَنْ ذَلِكَ مِنَ الْمَفَاهِيمِ الْخَاطِئَةِ فِي كَيْفِيَّةِ اللَّبَاسِ وَالسَّتْرِ ؛ فَيَعْتَقِدُونَ أَنَّهُمْ أَخْرَارٌ فِيمَا يَلْبَسُونَ كَيْفًا وَنَوْعًا وَصِفَةً وَجِنْسًا ، وَمِنْ هُنَا يَأْتِي الْخَلَلُ وَالْخَطَأُ وَارْتِكَابُ الْمُخَالَفَاتِ فِي اللَّبَاسِ .

• خَامِسًا : الْغَزْوُ الْفِكْرِيُّ الْمُرَكَّزُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَعْدَائِهِمْ ، وَالسَّعْيُ بِشَتَّى الْوَسَائِلِ لِلتَّغْرِيبِ فِي اللَّبَاسِ ، وَصَرْفِ الْمُسْلِمِينَ عَنْ صِبْغَةِ الْإِسْلَامِ وَهَدْيِهِ فِي اللَّبَاسِ ؛ عَنْ طَرِيقِ الْإِغْرَاءِ بِاللَّبَاسِ الْخَادِشِ لِلْحَيَاءِ الْفَاضِحِ لِلْعَوْرَةِ ، أَوْ الْمُنْسَلِخِ مِنْ مَعَانِي الرَّجُولَةِ الْحَقَّةِ ، أَوْ الْمُشْتَمِلِ عَلَى الصُّورِ الْمُحَرَّمَةِ ، وَالْكِتَابَاتِ الرَّقِيعَةِ وَالشَّعَارَاتِ الضَّالَّةِ ؛ الَّتِي تَدْعُو لِلْفَاحِشَةِ وَالْفَسَادِ ، وَتُرَوِّجُ لِلشِّرْكِ وَالْكَفْرِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَتُغْرِی بِأَخْلَاقِ الْقَوْمِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّينَ . كُلُّ ذَلِكَ بِاسْمِ الزَّيْنَةِ وَالْمَوْضَةِ وَالْحَضَارَةِ . قَابِلَهَا فَرَاغٌ وَقَبُولٌ مِنْ بَعْضِ أُنْبَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، الَّذِينَ لَا هَمَّ لَهُمْ - مَعَ شَدِيدِ الْأَسْفِ - إِلَّا تَلَقُّفُ مَا تُفَرِّزُهُ الْحَضَارَةُ الْغَرِيبَةُ مِنْ لِبَاسٍ وَهَيْئَةٍ وَأَزْيَاءٍ . وَحَدَّثَ وَلَا حَرَجَ عَنْ تَمَلُّلِ بَعْضِ شَبَابِنَا - الَّذِينَ تَعَقَّدُ عَلَيْهِمُ الْأُمَّةُ أَصَابِعَ الْأَمَالِ - بِلِبَاسِهِمُ الرَّجُولِيِّ الَّذِي ارْتَضَاهُ لَهُمُ الْإِسْلَامُ ، وَغَدَوْا فِي إِشْفَاقٍ مَشِينٍ بِلِبَاسِ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْفَنِّ وَاللَّعِبِ ، حَتَّى لَقَدْ أَصْبَحَ الْمَرْءُ الْغَيُورُ عَلَى دِينِهِ وَأُمَّتِهِ وَمُجْتَمَعِهِ يَرَى كُلَّ يَوْمٍ مِنْ أَحْوَالِهِمْ فِي اللَّبَاسِ وَالْمَظْهَرِ مَا يَحْتَرِقُ بِهِ بَصَرُهُ مَرَّةً تَلَوَّ الْأُخْرَى .

• سَادِسًا : التَّهَاوُنُ الْبَيْنُ الْوَاضِحُ مِنْ بَعْضِ أُنْبَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي قَضِيَّةِ اللَّبَاسِ ، وَالتَّقْلِيلُ مِنْ شَأْنِ الْمُحَافَظَةِ وَالْعِنَايَةِ بِأَحْكَامِهِ وَضَوَابِطِهِ الشَّرْعِيَّةِ ، بِحُجَّةٍ أَنَّ اللَّبَاسَ مِنَ الْأُمُورِ الْعُرْفِيَّةِ الَّتِي يَتَعَارَفُهَا النَّاسُ كَيْفَمَا شَاءُوا ، لَا دَخَلَ لِلْإِسْلَامِ فِيهَا ، أَوْ بِحُجَّةٍ أَنَّ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ وَأَوَامِرَهُ الْمُتَعَلِّقَةَ بِاللَّبَاسِ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الْقُشُورِ وَالشَّكَلِيَّاتِ

وَالْمَظَاهِرِ الَّتِي يَجِبُ أَلَّا تَسْتَوَلِيَ عَلَى اهْتِمَامِ الْمُسْلِمِينَ . وَهَذَا كُلُّهُ زَعْمٌ كَاذِبٌ ، وَظَنٌّ خَاسِرٌ ، فَالذِّينُ لُبُّ كُلِّهِ ، لَا قُشُورَ فِيهِ .

لَقَدْ صَعِدَتْ أَجْيَالٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَنَكَّرَتْ لِمَاضِيهَا وَأَعْرَاقِهَا الَّتِي أَصْلَتْهَا وَأَحْكَمَتْهَا شَرِيعَةُ الْإِسْلَامِ السَّمْحَةُ فِي اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ ، حَتَّى إِنَّ أَحَدَنَا لَيَجِدُ بَيْنَ الْأَبِ وَابْنِهِ ، وَالْأَخِ وَأَخِيهِ ، وَالْفَرْدِ وَمُجْتَمَعِهِ فِي صُورَةِ اللَّبَاسِ وَالزِّيِّ مِنَ الْبَوْنِ الشَّاسِعِ مَا يُعَادِلُ قَرْنًا كَامِلًا مِنَ الزَّمَانِ ؛ يَلْبَسُ أَحَدُهُمْ لِبَاسًا لَمْ يَفْصَلْ لَهُ ، وَلَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا خِيَطَ لِغَيْرِهِ ، فَأَخَذَهُ هُوَ بِلَا إِصْلَاحٍ ، وَمَشَى بِهِ فَرِحًا مَسْرُورًا ، كَمَا يَمْشِي الطِّفْلُ بِحُلَّةِ أَبِيهِ ؛ يَتَعَثَّرُ بِهَا ، فَيَسْقُطُ سَقَطَاتٍ يَكُونُ بِهَا مَحَلًّا لِلضَّحِكِ وَالتَّنَدُّرِ ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ .

إِنَّ هَذِهِ الْأَسْبَابَ كَفِيلَةٌ بِبَيَانِ أَهَمِّيَّةِ هَذَا الْمَوْضُوعِ ، وَكَافِيَةٌ لِيَحْيِيهِ وَالْكِتَابَةَ فِيهِ ؛ فَهُوَ مَوْضُوعٌ مُهِمٌّ وَحَدِيثٌ بِالْعِنَايَةِ وَالْبَحْثِ وَالدِّرَاسَةِ ؛ بَلْ إِنَّهُ لَيَتَطَلَّبُ جُهِودًا مُتَّالِيَةً ، وَكِتَابَاتٍ وَدِرَاسَاتٍ جَادَّةٌ فِي سَبِيلِ النُّهُوضِ بِالْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي مُخَالَفَاتِ اللَّبَاسِ بِشَتَّى أَنْوَاعِهَا ، وَالْارْتِقَاءِ بِهَا إِلَى النَّبْعِ الصَّافِي وَالنَّهْجِ السَّامِيِّ الَّذِي شَرَعَهُ وَهَدَى إِلَيْهِ الْإِسْلَامُ فِي أَبْوَابِ اللَّبَاسِ وَأَحْكَامِهِ وَأَدَابِهِ .

### • الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ وَمَا يُمَيِّزُ هَذَا الْبَحْثَ عَنْهَا :

لَا يُوجَدُ - حَسَبَ عِلْمِي وَبَحْثِي - دِرَاسَةٌ مُسْتَفِيضَةٌ شَامِلَةٌ لِلْبَاسِ الرَّجُلِي فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ ؛ تُبَيِّنُ أَحْكَامَهُ ، وَضَوَائِطَهُ ، وَشُرُوطَهُ ، وَأَدَابَهُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ أَحْكَامٍ وَمَسَائِلَ حَدِيثِيَّةٍ وَمُسْتَحْجَةٍ ، وَلَا يَعْدُو مَا كُتِبَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَسَائِلَ مُتَنَابِرَةٍ فِي كُتُبِ الْفُقَهَاءِ ؛ فِي أَبْوَابِ الْآئِنَةِ ، وَالصَّلَاةِ ، وَالْحَجِّ ، وَغَيْرِهَا مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْهِ ، أَوْ دِرَاسَاتٍ مُخْتَصِرَةٍ فِي مَسَائِلَ وَجُزْئِيَّاتٍ مَخْصُورَةٍ مِنْهُ ، أَوْ أَحَادِيثَ وَأَثَارًا



مَجْمُوعَةٌ فِي كُتُبِ السُّنَّةِ فِي بَابِ اللَّبَاسِ وَأَدَابِهِ ، أَوْ فَتَاوَى مُتَفَرِّقَةٍ لِعُلَمَاءِ الْأُمَّةِ ، دُونَ بَسْطِ لِلْأَحْكَامِ الْفِقْهِيَّةِ وَالضُّوَابِطِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا ؛ مِنْ حَيْثُ الْجَوَازُ وَالْحُرْمَةُ وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامٍ وَمَسَائِلَ وَأَثَارٍ تَرْتَبِطُ بِلِبَاسِ الرَّجُلِ ؛ سِوَاءِ أَكَانَ ذَلِكَ فِي حَيَاةِ الْإِنْسَانِ الْخَاصَّةِ ، أَمْ كَانَ فِي حَيَاتِهِ الْعَامَّةِ مَعَ النَّاسِ ، أَمْ كَانَ فِي جَانِبِ الْعِبَادَاتِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا لِبَاسٌ مُعَيَّنٌ ، أَوْ لِلْبَاسِ أَثَرٌ وَاضِحٌ فِيهَا مِنْ حَيْثُ الصَّحَّةُ وَعَدْمُهَا ، أَوْ كَانَ فِي خُرُوجِ الْإِنْسَانِ مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِتَكْفِينِهِ وَتَجْهِيزِهِ لِلرَّجِيلِ مِنْهَا .

\* وَمِنْ الدِّرَاسَاتِ الْفِقْهِيَّةِ الْخَاصَّةِ بَيَانِ أَحْكَامِ بَعْضِ مَسَائِلِ اللَّبَاسِ وَأَبْوَابِهِ :

١- ( كِتَابُ أَحْكَامِ الْخَوَاتِمِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا ) ؛ لِلْحَافِظِ زَيْنِ الدِّينِ أَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَحَبِ الْبَغْدَادِيِّ الْحَنْبَلِيِّ ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٩٥ هـ . وَهُوَ كِتَابٌ مُتَوَسِّطُ الْحَجْمِ خَاصٌّ بِبَيَانِ أَحْكَامِ الْخَوَاتِمِ ، أَغْلَبُ مَا رَكَّزَ عَلَيْهِ مُؤَلَّفُهُ : نَقَشُ الْخَاتَمِ ، وَنُقُوشُ السَّلَفِ عَلَى خَوَاتِمِهِمْ . وَقَدْ حَقَّقَهُ الدُّكْتُورُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَحْمَدَ الطَّرِيقِيِّ ، وَنَشَرَتْهُ مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ بِالرِّيَاضِ ، عَامَ ١٤١٢ هـ .

٢- ( كِتَابُ دَفْعِ الْمَلَامَةِ فِي اسْتِخْرَاجِ أَحْكَامِ الْعِمَامَةِ ) ؛ لِلْعَلَامَةِ جَمَالِ الدِّينِ يُوسُفَ بْنِ حَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي الْحَنْبَلِيِّ ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٠٩ هـ . وَهُوَ أَيْضًا كِتَابٌ مُتَوَسِّطُ الْحَجْمِ خَاصٌّ بِبَيَانِ أَحْكَامِ الْعِمَامَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ ، حَقَّقَهُ الدُّكْتُورُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَحْمَدَ الطَّيَّارِ ، بِالِاسْتِزَارَةِ مَعَ الدُّكْتُورِ : عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَجِيلَانَ ، وَنَشَرَتْهُ دَارُ الْوَطَنِ بِالرِّيَاضِ ، عَامَ ١٤١٥ هـ .

٣- ( كِتَابُ الدُّعَامَةِ فِي أَحْكَامِ سُنَّةِ الْعِمَامَةِ ) ؛ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْكُتَّانِيِّ ( الْمُتَوَفَّى : ١٣٤٥ هـ ) - رَحِمَهُ اللَّهُ - . وَهُوَ كِتَابٌ مُتَوَسِّطُ الْحَجْمِ ،

خَاصُّ بَيَّانِ أَحْكَامِ الْعِمَامَةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، أَشَارَ فِيهِ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي فَضْلِ الْعِمَامَةِ ، مُهْتَمًّا بِبَيَّانِ الصَّحِيحِ مِنَ الضَّعِيفِ . نُشِرَ مَرَّاتٍ ، إِحْدَاهَا بِوَاسِطَةِ دَارِ الْفَيْحَاءِ ، بِدِمَشْقَ (١) .

\* وَهَنَّاكَ دِرَاسَاتٌ حَدِيثِيَّةٌ عَامَّةٌ مُتَخَصِّصَةٌ فِي اللَّبَاسِ ؛ مِنْهَا :

١\_ ( اللَّبَاسُ وَالزَّيْنَةُ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ) ؛ حَصَلَ بِهَا الْبَاحِثُ : مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَمْرُو عَلَى دَرَجَةِ الدُّكْتُورَاةِ ، فِي كَلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَالْقَانُونِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ بِالْقَاهِرَةِ ، وَهِيَ عَلَى مَا يَبْدُو لِي فِي التَّسْعِينِيَّاتِ مِنَ الْقَرْنِ السَّابِقِ الْهِجْرِيِّ ؛ إِذْ صَدَرَتِ الطَّبْعَةُ الْأُولَى لَهَا عَنْ مُؤَسَّسَةِ الرِّسَالَةِ ، بِبَيْرُوتَ ، عَامَ ١٤٠٣ هـ .

وَهَذِهِ الرِّسَالَةُ لَا تَقْيِي بِالْمَوْضُوعِ ؛ لِلْأُمُورِ النَّالِيَةِ :

أ\_ تَقَعُ الرِّسَالَةُ فِي (٥٤١) وَرَقَةً مِنَ الْحَجْمِ الْعَادِيِّ ، وَهِيَ مُقَسَّمَةٌ إِلَى ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ : الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي أَحْكَامِ الْعَوْرَةِ وَالْحِجَابِ (من ٤١ إلى ٢٠٣) . وَالْبَابُ الثَّانِي فِي أَحْكَامِ اللَّبَاسِ (من ٢٠٣ إلى ٣٥٨) . وَالْبَابُ الثَّلَاثُ فِي أَحْكَامِ الزَّيْنَةِ (من ٣٦١ إلى ٥٤٣) .

(١) وَهَنَّاكَ مَخْطُوطَتَانِ فِي أَحْكَامِ اللَّبَاسِ :

الأُولَى : ( كِتَابُ أَحْكَامِ اللَّبَاسِ ) ؛ لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى مُحَمَّدَ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ حَلْفٍ بْنِ أَحْمَدَ الْفَرَّاءِ الْحَنْبَلِيِّ ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٥٨ هـ . نَسَبَهُ لَهُ ابْنُهُ الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْلَى فِي طَبَقَاتِ الْحَنْبَالَةِ (٢/٢٠٥) .

وَذَكَرَهُ الدُّكْتُورُ : مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ أَبُو فَارِسٍ فِي كِتَابِهِ الْقِيمِ ( الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى الْفَرَّاءُ وَكِتَابُهُ الْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ ) ، ص ٢٤٧ ، ضَمِنَ مُصَنَّفَاتِ أَبِي يَعْلَى الْمَفْقُودَةِ .  
الثَّانِيَةُ : ( كِتَابُ أَحْكَامِ اللَّبَاسِ ) ؛ لِابْنِ حَجَرَ الْهَيْتَمِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نَسَبَهُ إِلَيْهِ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ ( الْأَحَادِيثُ فِي الْعِمَامَةِ ) ، ضَمِنَ مَقَالَاتِ الْأَلْبَانِيِّ لِتَوْزِيرِ الدِّينِ طَالِبٍ ، ص ١٣١ . وَلَمْ أَفُفْ عَلَيْهِ .

بِمَعْنَى أَنَّ الْجُزْءَ الْمُخَصَّصَ لأَحْكَامِ اللَّبَاسِ حَوَالِي (١٥٥) وَرَقَّةً ، انْصَبَّ تَرْكِيزُ  
الْبَاحِثِ فِيهَا عَلَى أَحْكَامِ اللَّبَاسِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالصَّلَاةِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَرِسَالَتُهُ عَامَّةٌ فِي لِبَاسِ  
الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَلَا يُمكنُ أَنْ تَقْيِي (١٥٥) وَرَقَّةً بِأَحْكَامِ لِبَاسِ الرَّجُلِ ، فَضْلاً عَنْ  
أَنْ تَقْيِي بِأَحْكَامِ لِبَاسِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ عَامَّةً ؛ فَإِنَّ الْبَاحِثَ لَوْ جَمَعَ فَقَطُ الْأَخَادِيثَ  
وَالنُّصُوصَ النَّبَوِيَّةَ فِي أَحْكَامِ اللَّبَاسِ لَأَرَبَتْ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ مِنَ الْوَرَقَاتِ .

بـ لَمْ تَشْتَمِلْ رِسَالَتُهُ عَلَى عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّبَاسِ ؛ مِثْلُ أَنْوَاعِ  
اللَّبَاسِ لِلْبَدَنِ مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ ، وَالْحَامَاتُ ، وَنَوَاعِ الْقِمَاشِ . وَأَنْوَاعُ لِبَاسِ الرَّجُلِ  
الْمُخْتَصَّةِ بِالرَّأْسِ ، وَبِالرِّجْلَيْنِ . وَشُرُوطُ لِبَاسِ الرَّجُلِ كَامِلَةٌ . وَأَنَرُ الْعُرْفِ فِي  
اللَّبَاسِ . وَاللَّبَاسُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى الصُّورِ وَالرُّقُومِ وَالْكِتَابَاتِ ، وَلِبَاسُ التَّشْبِيهِ . وَأَذَابُ  
اللَّبَاسِ . وَجُمْلَةٌ كَبِيرَةٌ مِنْ أَحْكَامِ لِبَاسِ الرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ . وَهَيْئَاتُ لِبَاسِ الرَّجُلِ  
الْمُسْتَحَبَّةُ فِي بَعْضِ مَوَاطِنِ الْعِبَادَةِ ؛ كَالْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالِاسْتِسْقَاءِ وَالِاعْتِكَافِ .  
وَأَحْكَامُ اللَّبَاسِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . وَأَحْكَامُ كَفَنِ الرَّجُلِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ ،  
وَمِنْهُ كَفْنُ الْمُحْرِمِ وَالشَّهِيدِ . وَالْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِتَجَارَةِ الْمَلَابِسِ ، وَالِاحْتِسَابُ عَلَى  
الْمُخَالَفَاتِ فِي اللَّبَاسِ ، وَضَمَانُ الْمُتَلَفِ مِنَ اللَّبَاسِ الْمُحْرَمِ .  
كُلُّ هَذِهِ الْمَسَائِلِ لَمْ يَتَطَرَّقْ لَهَا الْبَاحِثُ إِطْلَاقاً ، وَهِيَ جَمِيعاً مَبْسُوطَةٌ فِي  
رِسَالَتِي هَذِهِ .

جـ يَتَقَدُّ الْبَاحِثُ الْمُنْهَجِيَّةَ الْعِلْمِيَّةَ فِي الْبَحْثِ وَالْفِقْهِ الْقَارَنَ ؛ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ  
مَنْهَجٌ مُوَحَّدٌ ثَابِتٌ فِي الْبَحْثِ بِكَامِلِهِ ؛ فَمَرَّةً يُعَرِّفُ بِالْمَسَائِلِ ، وَمَرَّةً لَا يُعَرِّفُ بِهَا ،  
وَمَرَّةً يُنَاقِشُ وَيَرُدُّ عَلَى بَعْضِ الْأَقْوَالِ ، وَمَرَّاراً كَثِيرَةً يَسُوقُهَا مِنْ غَيْرِ مُنَاقَشَةٍ أَوْ  
تَرْجِيحٍ ، وَمَرَّةً يَبْدَأُ الْمَسْأَلَةَ بِحُكْمٍ يَخْتَارُهُ ، وَكَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا خِلَافٌ أَوْ قَوْلٌ غَيْرُهُ ،

ثُمَّ يَذْكُرُ بَعْدَ ذَلِكَ أَقْوَالَ أُخْرَى ، وَمَرَّةً يَكْتَفِي بِقَوْلٍ وَاحِدٍ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشِيرَ إِلَى الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ أَصْلًا .  
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَنَاحِجِ الْغَرِيبَةِ <sup>(١)</sup> .

د- عَدَمُ الدَّقَّةِ فِي النِّقْلِ ، وَالْأَمَانَةِ فِيهِ ؛ فَقَدْ يَنْقُلُ صَفْحَةً كَامِلَةً ، أَوْ صَفْحَتَيْنِ مِنْ كِتَابٍ بِنَصِّهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشِيرَ إِلَى هَذَا ، أَوْ يَنْقُلُ كَلَامًا عَنْ عَالِمٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ مِنْ كُتُبٍ أُخْرَى لَيْسَتْ لَهُ ، أَوْ لَا يُشِيرُ أَصْلًا إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا <sup>(٢)</sup> .

هـ- عَدَمُ الْعِنَايَةِ بِالْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ ؛ فَيَنْقُلُ الضَّعِيفَ ، بَلْ وَالْمَوْضُوعَ أَحْيَانًا ، مُورِدًا إِيَّاهُ عَلَى سَبِيلِ الاسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى الْجَوَازِ أَوْ الْمَنْعِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشِيرَ حَتَّى إِلَى ضَعْفِهِ أَوْ كَذِبِهِ <sup>(٣)</sup> .

وَمَعْلُومٌ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ لَا يُسْتَدَلُّ بِهِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَضْلًا عَنِ الْمَوْضُوعِ الْمَكْذُوبِ .

وَلَيْسَ هَذَا فَحَسَبُ ، بَلْ إِنَّهُ يَنْقُلُ الْأَحَادِيثَ مِنْ كُتُبِ الْفِقْهِ وَغَيْرِهَا ، وَقَدْ لَا يُشِيرُ مَرَّاتٍ كَثِيرَةٍ إِلَى مَصْدَرِ الْحَدِيثِ أَوْ الْأَثَرِ الَّذِي يَنْقُلُهُ ، وَقَدْ يَنْقُلُ حَدِيثًا رَوَاهُ مُحَدِّثٌ مَشْهُورٌ وَكُتِبَهُ مُطْبُوعَةٌ مُتَدَاوِلَةٌ ، وَيَنْسِبُهُ إِلَيْهِ بِوَاسِطَةِ مَرْجِعٍ آخَرَ ، وَلَا

(١) انظر على سبيل المثال : ص ٢١٤ ، ٢٢٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٩٠ ، ٢٩٤ ، من الرسالة المذكورة .

(٢) انظر على سبيل المثال : ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، إلى غير ذلك من الرسالة المذكورة .

(٣) انظر على سبيل المثال : ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، إلى غير ذلك من الرسالة المذكورة .



يَهْتَمُّ إِطْلَاقًا بَيَّانِ دَرَجَةِ الْحَدِيثِ صِحَّةً أَوْ ضَعْفًا <sup>(١)</sup> .

و \_ إِبْرَادُهُ لِبَعْضِ الْمُتَنَاقِضَاتِ فِي الْمَسَائِلِ وَالْأَحْكَامِ مِنْ غَيْرِ بَيَّانٍ لِلضَّعِيفِ الْمَتْرُوكِ مِنَ الصَّحِيحِ الْمَعْمُولِ بِهِ <sup>(٢)</sup> .

ز \_ الرَّدُّ الصَّرِيحُ لِكَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي ثَبَتَتْ بِالْأَدْلَةِ الصَّحِيحَةِ ، وَالْقَوْلُ بِخِلَافِهَا ؛ بِزَعْمِ أَنَّهَا تُخَالِفُ الذَّوْقَ السَّلِيمَ ، أَوْ الْعَقْلَ الصَّحِيحَ ، أَوْ الْعُرْفَ الْمُسْتَحْدَثَ ؛ تَحَكُّمًا وَتَشْهِيًا مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ <sup>(٣)</sup> .

هَذِهِ بَعْضُ الْمُلَاحَظَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْمَنْهَجِيَّةِ عَلَى الْبَحْثِ الْمَذْكُورِ ، تَجَعِّلُنِي أَجْزِمُ أَنَّ الْمَوْضُوعَ لَا يَزَالُ فِي حَاجَةٍ إِلَى تَقْرِيرٍ وَتَحْرِيرٍ ؛ لِنُقَدِّمَ لَأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ مَا تَبَرَأَ بِهِ الذِّمَّةُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - حَسَبَ الْوَسْعِ وَالطَّاقَةِ .

٢ \_ ( اللَّبَّاسُ وَالزَّيْنَةُ مِنَ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ ) ؛ جَمَعَهُ : مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَكِيمِ الْقَاضِي ، وَنَشَرَتْهُ دَارُ الْحَدِيثِ بِالْقَاهِرَةِ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، عَامَ ١٤٠٩ هـ .

(١) انظر على سبيل المثال : ص ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ،

٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، إلى غير ذلك من الرسالة المذكورة .

(٢) انظر على سبيل المثال : ص ٢٧٩-٢٨٠ مسألة المشي في أحد النعلين إذا انقطعت

الأخرى . ص ٣٠٨-٣٠٩ مسألة حد الكم . ص ٣١١-٣١٧ مسألة حكم الإسهال في

التياب . إلى غير ذلك من الرسالة المذكورة .

(٣) انظر على سبيل المثال : ص ٣٣٥ وما بعدها ؛ حيث ردَّ الباحث الأحاديث الناهية عن

التَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ ، وَتَطَاوَلَ عَلَى عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ وَرَمَاهُمْ بِالْجَهْلِ ، وَزَعَمَ أَنَّ لِبَّاسَ الْكَفَّارِ مَبَاحٌ

كُلُّهُ ؛ لِأَنَّ اللَّبَّاسَ مِنَ الْعَادَاتِ . وَمِثْلُهُ ص ٣٤٠ من الرسالة المذكورة .

ص ٢٧١ من الرسالة المذكورة ؛ حَيْثُ أَجَازَ لُبْسَ الْبَنَاطِلِ قِيَاسًا عَلَى السَّرَاوِيلِ ، وَقَالَ :

إِنَّهُ مِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى ، وَحَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ ، وَلَا عِلَاقَةَ لَذَلِكَ بِالذِّنِّ !!!

وَهُوَ بَحْثٌ جَيِّدٌ ، وَجَهْدٌ مُبَارَكٌ مَشْكُورٌ ؛ يَقَعُ فِي ( ٨٠٠ ) وَرَقَةً مِنَ الْحَجْمِ الْعَادِيِّ ، جَمَعَ فِيهِ الْبَاحِثُ الْأَحَادِيثَ وَالْآثَارَ الْوَارِدَةَ فِي اللَّبَاسِ ، مَعَ بَيَانِ تَحْرِيجِهَا ، وَدَرَجَتِهَا ؛ وَقَسَّمَهُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ : اللَّبَاسُ ، وَالزَّيْنَةُ وَخِصَالُ الْفِطْرَةِ ، وَزَيْنَةُ النِّسَاءِ ، وَالْأَحْكَامُ وَالْأَدَابُ فِي اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ . جَامِعًا فِيهِ مَا هُوَ لِبَاسٌ ، أَوْ فِرَاشٌ أَوْ نَحْوُهُ ؛ وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُمْ بِدِرَاسَةِ اللَّبَاسِ ذَاتِهِ ، وَإِنَّمَا قَصَدَ جَمَعَ الْأَحَادِيثَ وَالْآثَارَ الْوَارِدَةَ فِي اللَّبَاسِ عُمُومًا مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ ؛ لِتَكُونَ فِي مُتَنَاولِ الْمُسْلِمِينَ ، مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِمَعَانِيهَا ، أَوْ فِقْهَهَا ، أَوْ شَرْحِهَا وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَيْهَا ، وَالْمُسْتَفَادَةُ مِنْهَا ؛ وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ الْجَوْهَرِيُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَا الْبَحْثِ .

٣\_ ( اللَّبَاسُ فِي عَصْرِ الرُّسُولِ ﷺ ) ؛ رِسَالَةٌ لَطِيفَةٌ لِلدُّكْتُورِ : مُحَمَّدِ بْنِ فَارِسِ الْجَمِيلِ ، نُشِرَ ضِمْنَ حَوَالِيَاتِ كُلِّيَّةِ الْأَدَابِ بِجَامِعَةِ الْكُوَيْتِ ، الْحَوْلِيَّةِ الرَّابِعَةِ عَشْرَةَ ، عَامَ ١٤١٥ هـ . يَقَعُ فِي ( ١٤٣ ) وَرَقَةً مِنَ الْحَجْمِ الْمُتَوَسِّطِ . وَهُوَ دِرَاسَةٌ تَأْرِيخِيَّةٌ حَضَارِيَّةٌ جَيِّدَةٌ ، عَنْ أَنْوَاعِ اللَّبَاسِ الَّتِي كَانَتْ مَعْرُوفَةً فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ . اسْتَمَدَّهَا الْبَاحِثُ مِنْ مَصَادِرِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ ، مُرَكِّزًا عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْكُتُبِ التَّسَعَةِ ( صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ ، وَمَوْطَأُ الْإِمَامِ مَالِكٍ ، وَمُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، وَسُنَنُ التِّرْمِذِيِّ ، وَسُنَنُ أَبِي دَاوُدَ ، وَسُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ، وَسُنَنُ النَّسَائِيِّ ، وَسُنَنُ الدَّارِمِيِّ ) .

قَسَّمَهُ الْبَاحِثُ خَمْسَةَ أَقْسَامٍ : لِبَاسُ الرَّأْسِ ، وَلِبَاسُ الْوَجْهِ ، وَلِبَاسُ الْجَسَدِ ، وَلِبَاسُ الْيَدِ ، وَلِبَاسُ الْقَدَمِ . يَذْكُرُ أَشْهَرَ أَنْوَاعِ الْأَلْبِسَةِ - لِهَذِهِ الْأَقْسَامِ الْخَمْسَةِ - الَّتِي كَانَتْ مَعْرُوفَةً مُسْتَحْدَمَةً فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، مُعَرِّفًا بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا لُغَةً ، ثُمَّ يَسَرِّدُ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا تِلْكَ اللَّفْظَةُ لِلْبَاسِ ، مِنْ غَيْرِ اهْتِمَامٍ بِدَرَجَةِ الْحَدِيثِ صِحَّةً أَوْ ضَعْفًا ، أَوْ بَيَانِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُسْتَمَدَّةِ مِنْهُ ،

وإنَّما انْخَصَرَ اهْتِمَامُ الْبَاحِثِ - وَهُوَ تَخَصُّصُهُ ، وَمَقْصَدُهُ مِنْ بَحْثِهِ هَذَا - عَلَى جَمْعِ أَلْفَاظٍ وَأَنْوَاعِ اللَّبَاسِ الْوَارِدَةِ فِي السُّنَّةِ ، وَأَحْيَانًا يَذْكُرُ الاسْتِعْمَالَاتِ الْمُخْتَلِفَةَ لِهَذَا النَّوعِ مِنَ اللَّبَاسِ .

وَهُوَ عَمَلٌ جَيِّدٌ ، أُبْرَزَ فِيهِ الْبَاحِثُ أَنْوَاعَ اللَّبَاسِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي اسْتَعْدَمَهَا الرَّسُولُ الْكَرِيمُ ﷺ ، وَصَحَابَتُهُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - وَالصَّدْرُ الْأَوَّلُ .

٤ - ( أَحْكَامُ اللَّبَاسِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ ) ؛ حَصَلَ بِهَا الْبَاحِثُ : سَعْدُ بْنُ تَرْكِي الْخِثْلَانُ عَلَى رِسَالَةِ الْمَاجِسْتِيرِ فِي كَلِّيَةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالرِّيَاضِ ، عَامَ ١٤١٦ هـ ، وَنَشَرَتْهَا مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ بِالرِّيَاضِ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، عَامَ ١٤٢٢ هـ .

تَقَعُ الرِّسَالَةُ فِي حَوَالِي ( ٦٠٠ ) وَرَقَةً مِنَ الْحَجْمِ الْعَادِيِّ . قَسَمَهَا الْبَاحِثُ إِلَى بَابَيْنِ ، وَتِسْعَةِ فُصُولٍ ، وَعَدَدٍ مِنَ الْمَبَاحِثِ وَالْمَطَالِبِ وَالْمَسَائِلِ : الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي أَحْكَامِ اللَّبَاسِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالصَّلَاةِ ؛ وَفِيهِ خَمْسَةُ فُصُولٍ : الْأَوَّلُ فِي أَحْكَامِ طَهَارَةِ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ ، وَالثَّانِي فِي أَحْكَامِ لِبَاسِ الرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ ، وَالثَّالِثُ فِي أَحْكَامِ لِبَاسِ الْمَرْأَةِ فِي الصَّلَاةِ ، وَالرَّابِعُ فِي حُكْمِ الصَّلَاةِ عِنْدَ تَعَذُّرِ اللَّبَاسِ أَوْ زَوَالِهِ ، وَالْخَامِسُ فِي أَحْكَامِ الصَّلَاةِ فِي اللَّبَاسِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ .

وَالْبَابُ الثَّانِي فِي أَحْكَامِ اللَّبَاسِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَجِّ ؛ وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ : الْأَوَّلُ فِي أَحْكَامِ لِبَاسِ الرَّجُلِ فِي الْحَجِّ ، وَالثَّانِي فِي أَحْكَامِ لِبَاسِ الْمَرْأَةِ فِي الْحَجِّ ، وَالثَّالِثُ فِي الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّبَاسِ الْمُطَيَّبِ ، وَالرَّابِعُ فِي أَحْكَامِ فِدْيَةِ الْوُقُوعِ فِي شَيْءٍ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ فِي اللَّبَاسِ .

وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّ بَيْنَ هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَبَيْنَ بَحْثِي هَذَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ :

فَرِسَالَةُ ( أَحْكَامِ اللَّبَاسِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ ) عَامَّةٌ فِي أَحْكَامِ لِبَاسِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَهَذَا الْبَحْثُ خَاصٌّ بِأَحْكَامِ لِبَاسِ الرَّجُلِ وَضَوَائِطِهِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ .

وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الرِّسَالََةَ الْمُشَارَإِلَيْهَا خَاصَّةٌ بِأَحْكَامِ اللَّبَاسِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ .  
 أَمَّا هَذِهِ الرِّسَالََةُ فَقَدْ زَادَتْ عَلَيْهَا بِتَمْهِيدٍ وَأَرْبَعَةِ فُصُولٍ كَامِلَةٍ ، وَمَبْحَثَيْنِ مِنْ  
 الْفَصْلِ الْخَامِسِ ؛ فَالْتَمْهِيدُ يَشْتَمِلُ عَلَى تَعْرِيفِ اللَّبَاسِ وَضَوَائِطِهِ ، وَأَهْمِيَّتِهِ ،  
 وَحَاجَةِ الْإِنْسَانِ إِلَيْهِ ، وَالْفَصْلُ الْأَوَّلُ يَشْتَمِلُ عَلَى أَنْوَاعِ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمَشْرُوعِ  
 بِمَبَاحِثِهِ الْأَرْبَعَةِ ؛ مَا يَخْتَصُّ بِالْجَسَدِ ، وَمَا يَخْتَصُّ بِالرَّأْسِ ، وَمَا يَخْتَصُّ بِالْيَدَيْنِ ،  
 وَمَا يَخْتَصُّ بِالرِّجْلَيْنِ . وَالْفَصْلُ الثَّانِي يَشْتَمِلُ عَلَى شُرُوطِ لِبَاسِ الرَّجُلِ وَمَنْ فِي  
 حُكْمِهِ بِتَمْهِيدِهِ وَمَبَاحِثِهِ الثَّلَاثَةِ . وَالْفَصْلُ الثَّلَاثُ يَشْتَمِلُ عَلَى آدَابِ وَأَذْكَارِ اللَّبَاسِ  
 بِمَبَاحِثِهِ الْأَرْبَعَةِ . وَالْفَصْلُ الرَّابِعُ يَزِيدُ عَلَى رِسَالَتِهِ بِمَبْحَثَيْنِ ؛ هَيْئَاتِ لِبَاسِ الرَّجُلِ  
 الْمُسْتَحَبَّةِ فِي بَعْضِ مَوَاطِنِ الْعِبَادَةِ ، وَأَحْكَامِ كَفَنِ الرَّجُلِ حَلَالًا كَانَ أَوْ مُحَرَّمًا أَوْ  
 شَهِيدًا . وَالْفَصْلُ الْخَامِسُ ؛ الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِتِجَارَةِ الْمَلَابِسِ الْمُحَرَّمَةِ ، بِمَبَاحِثِهِ  
 الثَّلَاثَةِ .

بِمَعْنَى : أَنَّ الرِّسَالََةَ الْمَذْكُورَةَ إِنَّمَا تُمَثِّلُ الْمَبْحَثَيْنِ ؛ الْأَوَّلَ ( أَحْكَامُ لِبَاسِ الرَّجُلِ  
 الْمُتَعَلِّقَةِ بِالصَّلَاةِ ) ، وَالثَّلَاثَ ( أَحْكَامُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ) مِنْ  
 الْفَصْلِ الرَّابِعِ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ ، مَعَ زِيَادَاتٍ وَإِضَافَاتٍ تَفْتَرِقُ بِهَا كُلُّ مِنَ الرِّسَالَتَيْنِ  
 عَنِ الْأُخْرَى فِي هَذَيْنِ الْمَبْحَثَيْنِ .

وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ رِسَالََةَ ( أَحْكَامِ اللَّبَاسِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ ) رِسَالََةُ جَيِّدَةٌ ،  
 بَذَلَ فِيهَا الْبَاحِثُ جُهْدًا مَشْكُورًا - وَإِنْ كَانَتْ لَا تَخْلُو مِنْ مَلَاخِظَاتٍ ؛ طَبِيعَةُ أَيِّ  
 عَمَلٍ بَشَرِيٍّ ، لَا تَنْقُصُ مِنْ قِيَمَتِهَا الْعِلْمِيَّةِ - وَقَدْ أَفْذَتْ مِنْهَا فِي مَبْحَثِي : أَحْكَامِ  
 لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالصَّلَاةِ ، وَأَحْكَامِ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، مِنْ  
 الْفَصْلِ الرَّابِعِ ، وَحَيْثُ نَقَلْتُ مِنْهَا أَنْبُتُ ذَلِكَ فِي الْهَامِشِ .

٥ - ( لِبَاسُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِلرِّجَالِ ) ؛ وَهُوَ بَحْثُ تَرْقِيَةِ أَعْدَةِ الدُّكْتُورِ :  
 مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُنْبَعِيِّ ، يَقَعُ فِي ( ١٢٣ ) وَرَقَةً مِنَ الْحَجْمِ الصَّغِيرِ ، نَشَرَتْهُ أُخِيرًا  
 دَارُ الْأَنْدَلُسِ الْخَضْرَاءُ بِجُدَّةَ ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى ، عَامَ ١٤٢٠ هـ .



وَهُوَ بَحْثٌ جَيِّدٌ ، إِلَّا أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى مَسْأَلَةِ لِبَاسِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِلرِّجَالِ وَتَطْبِيقَاتِهِ الْمُعَاصِرَةِ ، وَبَيَانِ مَا يَحِلُّ مِنْ ذَلِكَ وَمَا يَحْرُمُ .

\* هَذِهِ أَقْرَبُ الدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ لِهَذَا الْبَحْثِ ؛ وَبَعْدَ هَذَا كُلِّهِ ؛ أَشِيرُ هُنَا إِلَى أَهَمِّ الْمِيزَاتِ الَّتِي تَمَيَّزَ بِهَا هَذَا الْبَحْثُ :

• أَوَّلًا : جَمْعُ الْأَحْكَامِ وَالضُّوَابِطِ وَالْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِلِبَاسِ الرَّجُلِ ؛ مِنْ حَيْثُ أَنْوَاعُهُ ، وَكَيْفِيَّةُ لُبْسِهِ ، وَشُرُوطُهُ وَأَحْكَامُهُ الْفَقْهِيَّةُ وَالْعَقْدِيَّةُ وَالْعُرْفِيَّةُ ؛ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنْ آدَابٍ ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ آثَارٍ ؛ سَلْبًا أَوْ إيجابًا .

• ثَانِيًا : إِبْرَازُ نِعْمَةِ اللِّبَاسِ وَأَهَمِّيَّتِهِ ، وَأَنْوَاعِهِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا ، وَبَيَانُ مَا يَخْتَصُّ بِهِ كُلُّ جُزْءٍ مِنْ بَدَنِ الرَّجُلِ مِنَ اللِّبَاسِ ، وَمَا يَحِلُّ مِنْ ذَلِكَ وَمَا يَحْرُمُ .

• ثَالِثًا : تَأْصِيلُ الْبَحْثِ تَأْصِيلًا عِلْمِيًّا فَقْهِيًّا بِجَمْعِ أَحْكَامِهِ وَمَسَائِلِهِ وَضَوَابِطِهِ وَشُرُوطِهِ ، وَاسْتِيفَاءِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَالنَّظَرِ الصَّحِيحِ ، مَعَ الْإِهْتِمَامِ بِالرَّبْطِ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَالْأُصُولِ ، وَالتَّرْكِيزِ عَلَى بَيَانِ دَرَجَةِ الدَّلِيلِ .

• رَابِعًا : التَّرْكِيزُ عَلَى بَيَانِ التَّطْبِيقَاتِ الْمُعَاصِرَةِ لِمَسَائِلِ اللِّبَاسِ ، وَمَا جَدَّ فِيهِ مِنْ مَسَائِلَ ، وَمَا انْتَشَرَ فِي الْأَوْسَاطِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنَ الْأَلْبِسَةِ ، وَمَا ظَهَرَ فِي حَيَاةِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْمُسْلِمَةِ مِنْ مُخَالَفَاتٍ صَرِيحَةٍ لِمَنْهَجِ الْإِسْلَامِ وَهَدْيِهِ فِي اللِّبَاسِ ؛ كَلِبَاسِ التَّشْبِيهِ ، وَالْأَلْبِسَةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ أَوْ شِعَارَاتِ الْأُمَمِ الْكَافِرَةِ ، أَوْ الْكِتَابَاتِ الرَّقِيعَةِ الْقَبِيحَةِ ، وَمَا تَحْمِلُهُ مِنْ مَعَانِي فَاسِدَةٍ .

♦ خَامِسًا : تَطْبِيقُ مَنَهْجِيَّةِ الْبَحْثِ الْفَقْهِيِّ الْمَقَارِنِ وَأَصُولِهِ وَقَوَاعِيدِهِ عَلَى مَسَائِلِ الْبَحْثِ وَأَحْكَامِهِ .

### ● خِطَّةُ الْبَحْثِ :

تَتَضَمَّنُ الْخِطَّةُ الَّتِي سِرْتُ عَلَيْهَا - بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى - بَعْدَ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ : تَمْهِيدًا وَخَمْسَةَ فُصُولٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى عَدَدٍ مِنَ الْمَبَاحِثِ وَالْمَطَالِبِ وَالْفُرُوعِ ، وَخَاتِمَةً بِأَهَمِّ النَّتَائِجِ وَالتَّوْصِيَّاتِ ، وَقَائِمَةٌ بِمَلَاحِقِ الْبَحْثِ وَفَهَارِسِهِ ؛ بَيَانُهَا عَلَى النُّحُوِّ التَّالِيِ :

\* تَمْهِيدٌ فِي بَيَانِ مَعَانِي أَلْفَاظِ الْعُنْوَانِ وَمَدَى حَاجَةِ الْإِنْسَانِ إِلَى اللَّبَاسِ ، وَفِيهِ مَبْحَثَانِ :

○ الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ : فِي بَيَانِ مَعَانِي أَلْفَاظِ الْعُنْوَانِ . وَفِيهِ مَطْلَبَانِ :  
- الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ : فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ اللَّبَاسِ فِي اللُّغَةِ وَالْإِصْطِلَاحِ ، وَبَيَانِ الْمُرَادِ بِهِ فِي هَذَا الْبَحْثِ . وَفِيهِ فَرْعَانِ :

• الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : تَعْرِيفُ اللَّبَاسِ فِي اللُّغَةِ وَالْإِصْطِلَاحِ .  
• الْفَرْعُ الثَّانِي : تَعْرِيفُ أَهَمِّ الْأَلْفَاظِ ذَاتِ الصَّلَةِ بِمَعْنَى اللَّبَاسِ .  
- الْمَطْلَبُ الثَّانِي : فِي تَعْرِيفِ الضَّابِطِ الْفَقْهِيِّ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا ، وَبَيَانِ الْمُرَادِ بِهِ فِي الْبَحْثِ . وَفِيهِ فَرْعَانِ :

• الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : تَعْرِيفُ الضَّابِطِ الْفَقْهِيِّ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا .  
• الْفَرْعُ الثَّانِي : أَهَمِّيَّةُ الضَّوَابِطِ الْفَقْهِيَّةِ فِي الشَّرْعِ ، وَبَيَانِ الْمُرَادِ بِضَوَابِطِ لِبَاسِ الرَّجُلِ .

○ الْمَبْحَثُ الثَّانِي : حَاجَةُ الْإِنْسَانِ إِلَى اللَّبَاسِ وَتَكْرِيمُهُ بِهِ عَلَى سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ . وَفِيهِ مَطْلَبَانِ :

- الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ : أَهَمِّيَّةُ اللَّبَاسِ وَعَظِيمُ نِعْمَةِ اللَّهِ بِهِ وَفَوَائِدُهُ .
- الْمَطْلَبُ الثَّانِي : مَشْرُوعِيَّةُ ظُهُورِ نِعْمَةِ اللَّبَاسِ عَلَى الْإِنْسَانِ .

- \* الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : أَنْوَاعُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمَشْرُوعِ . وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ .
- o الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ : فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْبَدَنِ مِنَ اللَّبَاسِ . وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَطَالِبَ :
- الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ : أَنْوَاعُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمَشْرُوعِ لِبَدْنِهِ مِنْ حَيْثُ الْحَامَاتُ وَنَوْعُ الْقِمَاشِ الْمَصْنُوعِ .
- الْمَطْلَبُ الثَّانِي : أَنْوَاعُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمَشْرُوعِ لِبَدْنِهِ مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ عَلَى قَدْرِ الْبَدَنِ وَعَدَمُهُ .
- الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ : أَنْوَاعُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمَشْرُوعِ لِبَدْنِهِ مِنْ حَيْثُ الْأَلْوَانُ .
- o الْمَبْحَثُ الثَّانِي : فِيمَا يَخْتَصُّ بِالرَّأْسِ مِنَ اللَّبَاسِ . وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَطَالِبَ :
- الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ : حُكْمُ لُبْسِ الْعَمَائِمِ وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ بِهَا وَالسُّنَّةُ فِيهَا .
- الْمَطْلَبُ الثَّانِي : أَنْوَاعُ الْعَمَائِمِ وَأَحْكَامُ كُلِّ نَوْعٍ وَأَدَابُهُ .
- الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ : حُكْمُ تَغْطِيَةِ الرَّجُلِ رَأْسَهُ بِالطُّيْلَسَانِ ، وَالْقَلَانِسِ وَالْبُرْنِيطَةِ ، وَالشَّعَرِ الصَّنَاعِيِّ .
- الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ : أَحْكَامُ الْمَسْحِ عَلَى الْعَمَائِمِ .

- o الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ : فِيمَا يَخْتَصُّ بِالرَّجُلَيْنِ مِنَ اللَّبَاسِ . وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَطَالِبَ :
- الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ : مَشْرُوعِيَّةُ الْإِنْتِعَالِ ، وَأَنْوَاعُهُ ، وَفَوَائِدُهُ ، وَبَيَانُ السُّنَّةِ فِيهِ .
- الْمَطْلَبُ الثَّانِي : آدَابُ الْإِنْتِعَالِ وَأَدِلَّةُ ذَلِكَ وَأَحْكَامُهُ .
- الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ : حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ .

- الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ : أَحْكَامُ الْمَسْحِ عَلَى الْخِفافِ وَالْجَوَارِبِ وَالنَّعَالِ وَنَحْوِهَا مِنْ لِبَاسِ الرَّجُلِ .

○ الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ : فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْيَدَيْنِ مِنَ اللَّبَاسِ . وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَطَالِبَ :

- الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ : حُكْمُ التَّخْتُمِ لِلرِّجَالِ . وَفِيهِ خَمْسَةُ فُرُوعٍ :

• الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : تَعْرِيفُ الْخَاتَمِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا .

• الْفَرْعُ الثَّانِي : حُكْمُ تَخْتُمِ الرِّجَالِ بِالْفِضَّةِ .

• الْفَرْعُ الثَّالِثُ : لُبْسُ الرَّجُلِ لَخَاتَمِ الذَّهَبِ .

• الْفَرْعُ الرَّابِعُ : لُبْسُ الرَّجُلِ لَخَاتَمِ الْحَدِيدِ وَالصُّفْرِ وَالنَّحَاسِ وَالرَّصَاصِ .

• الْفَرْعُ الْخَامِسُ : لُبْسُ الرَّجُلِ لَخَاتَمِ الْعَفِيقِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ .

- الْمَطْلَبُ الثَّانِي : أَحْكَامُ فَصِّ الْخَاتَمِ . وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ :

• الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : الْأَشْيَاءُ الَّتِي يُتَّخَذُ مِنْهَا فَصُّ الْخَاتَمِ .

• الْفَرْعُ الثَّانِي : كَيْفِيَّةُ لُبْسِ فَصِّ الْخَاتَمِ .

• الْفَرْعُ الثَّالِثُ : أَحْكَامُ النَّقْشِ عَلَى الْخَاتَمِ .

- الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ : آدَابُ تَخْتُمِ الرِّجَالِ وَضَوَائِطُهُ وَشُرُوطُهُ . وَفِيهِ خَمْسَةُ فُرُوعٍ :

• الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : التَّخْتُمُ فِي الْيَمِينِ أَوِ الْيَسَارِ .

• الْفَرْعُ الثَّانِي : مِقْدَارُ خَاتَمِ الرَّجُلِ .

• الْفَرْعُ الثَّالِثُ : الْإِتِّعَادُ عَنْ مُشَابَهَةِ النِّسَاءِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي الْخَوَاتِيمِ .

• الْفَرْعُ الرَّابِعُ : حُكْمُ دُخُولِ الْخَلَاءِ بِالْخَاتَمِ الْمَنْقُوشِ عَلَيْهِ ذِكْرًا أَوْ قُرْآنًا .

• الْفَرْعُ الْخَامِسُ : تَحْرِيكُ الْخَاتَمِ عِنْدَ الطَّهَارَةِ .

- الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ : حُكْمُ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلسَّاعَةِ . وَفِيهِ فَرْعَانِ :

• الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : حُكْمُ لُبْسِ السَّاعَةِ لِلرِّجَالِ .

• الْفَرْعُ الثَّانِي : شُرُوطُ جَوَازِ لُبْسِ السَّاعَةِ لِلرَّجُلِ .

\* الفصلُ الثاني : شروطُ لباسِ الرِّجُلِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِ . وَفِيهِ تَمْهِيدٌ بَيَّانٌ  
مَعْنَى الشَّرْطِ وَأَهْمِيَّتِهِ فِي الشَّرْعِ ، وَثَلَاثَةٌ مَبَاحِثَ :

٥ المَبْحَثُ الْأَوَّلُ : أَلَا يَكُونُ اللَّبَاسُ مُحَرَّمًا . وَفِيهِ مَطْلَبَانِ :

- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ : حُكْمُ ارْتِدَاءِ الرِّجُلِ لِلحَرِيرِ وَالدِّيَّاجِ وَالِاسْتَبْرَقِ وَالْقَسِيِّ . وَفِيهِ  
ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ :

• الفرعُ الْأَوَّلُ : المَقْصُودُ بِالْحَرِيرِ وَالدِّيَّاجِ وَالِاسْتَبْرَقِ وَالْقَسِيِّ .

• الفرعُ الثَّانِي : حُكْمُ لُبْسِ الرِّجَالِ لِلحَرِيرِ وَالدِّيَّاجِ وَالِاسْتَبْرَقِ وَالْقَسِيِّ ،

وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ .

• الفرعُ الثَّالِثُ : الْحَالَاتُ الَّتِي يُرَخَّصُ فِيهَا لِلرِّجُلِ بِلُبْسِ الحَرِيرِ وَالدِّيَّاجِ  
وَالِاسْتَبْرَقِ ، وَأَدِلَّةُ ذَلِكَ وَضُؤَابِطُهُ .

- المَطْلَبُ الثَّانِي : حُكْمُ لُبْسِ الرِّجُلِ لِلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ . وَفِيهِ فُرْعَانِ :

• الفرعُ الْأَوَّلُ : حُكْمُ لُبْسِ الرِّجُلِ لِمَا صُنِعَ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ خَالِصًا كَانَ  
أَوْ غَالِبًا .

• الفرعُ الثَّانِي : حُكْمُ لُبْسِ الرِّجُلِ لِلْمُمُوءِ أَوْ الْمُطْلِيِّ بِالذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ .

٥ المَبْحَثُ الثَّانِي : أَلَا تَكُونُ هَيْئَةُ اللَّبَاسِ وَصِفَتُهُ مُخَالَفَةً لِمَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ .  
وَفِيهِ خَمْسَةُ مَطَالِبَ :

- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ : أَتَرُ العُرْفِ فِي اللَّبَاسِ . وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ :

• الفرعُ الْأَوَّلُ : تَعْرِيفُ العُرْفِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا وَأَقْسَامُهُ .

• الفرعُ الثَّانِي : حُجَّةُ العُرْفِ فِي الِاسْتِدْلَالِ ، وَبَيَانُ شُرُوطِ حُجَّتِهِ وَاعْتِبَارِهِ .

• الفرعُ الثَّالِثُ : مَدَى اعْتِبَارِ العُرْفِ فِي اللَّبَاسِ .

- المَطْلَبُ الثَّانِي : فِي لِبَاسِ الشُّهُرَةِ وَأَحْكَامِهِ . وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ :

• الفرعُ الْأَوَّلُ : الْمَقْصُودُ بِلِبَاسِ الشُّهُرَةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا .



- الْفَرْعُ الثَّانِي : حُكْمُ لِبَاسِ الشُّهُرَةِ ، وَالْحِكْمَةُ فِي تَحْرِيمِهِ .
- الْفَرْعُ الثَّالِثُ : أَنْوَاعُ لِبَاسِ الشُّهُرَةِ ، وَضَوَابِطُهُ .
- الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ : فِي لِبَاسِ التَّشْبِيهِ وَأَحْكَامِهِ . وَفِيهِ خَمْسَةُ فُرُوعٍ :
  - الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : الْمَقْصُودُ بِلِبَاسِ التَّشْبِيهِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا .
  - الْفَرْعُ الثَّانِي : حُكْمُ تَشْبِيهِ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ فِي اللَّبَاسِ ، وَضَوَابِطُهُ .
  - الْفَرْعُ الثَّالِثُ : حُكْمُ التَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ فِي اللَّبَاسِ ، وَضَوَابِطُهُ .
  - الْفَرْعُ الرَّابِعُ : حُكْمُ التَّشْبِيهِ بِالْفَسَقَةِ وَالسَّفَلَةِ فِي اللَّبَاسِ ، وَضَوَابِطُهُ .
  - الْفَرْعُ الْخَامِسُ : أَسْبَابُ التَّشْبِيهِ فِي اللَّبَاسِ وَالْهَيْئَةِ وَأَثَارُهُ وَمَقَاسِدُهُ عَلَى الْأُمَّةِ .
- الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ : إِسْبَالُ الرِّجَالِ فِي الثِّيَابِ . وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُرُوعٍ :
  - الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : تَعْرِيفُ الْإِسْبَالِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا .
  - الْفَرْعُ الثَّانِي : حُكْمُ الْإِسْبَالِ لِلرِّجَالِ ، وَبَيَانُ الْحَدِّ الشَّرْعِيِّ لِلِبَاسِ الرَّجُلِ .
  - الْفَرْعُ الثَّالِثُ : الْحِكْمُ الشَّرْعِيُّ مِنْ تَحْرِيمِ الْإِسْبَالِ وَبَيَانُ أَضْرَارِهِ .
  - الْفَرْعُ الرَّابِعُ : الْأَسْتِثْنَاءَاتُ الْوَارِدَةُ عَلَى حُكْمِ الْإِسْبَالِ لِلرِّجَالِ .
- الْمَطْلَبُ الْخَامِسُ : لُبْسُ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الصُّوَرِ وَالْكِتَابَاتِ . وَفِيهِ خَمْسَةُ فُرُوعٍ :
  - الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : تَعْرِيفُ التَّصَوِيرِ وَبَيَانُ مَعَانِي الْأَلْفَافِ ذَاتِ الصَّلَةِ بِمَعْنَاهِ .
  - الْفَرْعُ الثَّانِي : حُكْمُ لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ .
  - الْفَرْعُ الثَّالِثُ : حُكْمُ لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ .
  - الْفَرْعُ الرَّابِعُ : حُكْمُ لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورَةِ الصَّلِيبِ وَشِعَارَاتِ الْأُمَمِ الْكَافِرَةِ .
  - الْفَرْعُ الْخَامِسُ : حُكْمُ لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى كِتَابَاتٍ قَبِيحَةٍ أَوْ لَا يُدْرَى مَعْنَاهَا مِمَّا يَغْلِبُ قُبْحُهَا .

- المَبْحَثُ الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ اللَّبَاسُ سَاتِرًا لِلْعَوْرَةِ . وَفِيهِ مَطْلَبَانِ :
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ : اهْتِمَامُ الْإِسْلَامِ بِحِفْظِ الْعَوْرَةِ . وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ :
- الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : تَعْرِيفُ الْعَوْرَةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا .
- الْفَرْعُ الثَّانِي : نَهْيُ الْإِسْلَامِ عَنِ التَّعَرِّيِّ وَأَمْرُهُ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ .
- الْفَرْعُ الثَّالِثُ : الْوَسَائِلُ الَّتِي شَرَعَهَا الْإِسْلَامُ لِحِفْظِ الْعَوْرَةِ .
- المَطْلَبُ الثَّانِي : أَحْكَامُ عَوْرَةِ الرَّجُلِ فِي الْإِسْلَامِ . وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُرُوعٍ :
- الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : حُدُودُ عَوْرَةِ الرَّجُلِ شَرْعًا .
- الْفَرْعُ الثَّانِي : حُدُودُ عَوْرَةِ الصَّبِيِّ وَالْخُنْثَى .
- الْفَرْعُ الثَّالِثُ : حَالَاتُ التَّرْخِيصِ فِي كَشْفِ الرَّجُلِ عَوْرَتَهُ وَضَوَائِبُ ذَلِكَ .
- الْفَرْعُ الرَّابِعُ : لُبْسُ الرَّجُلِ الثِّيَابِ الَّتِي تَشِفُّ عَنِ الْعَوْرَةِ أَوْ تُحَدِّدُهَا .

\* الْفَصْلُ الثَّالِثُ : آدَابُ لِبَاسِ الرَّجُلِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ . وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ :

- المَبْحَثُ الْأَوَّلُ : حَقِيقَةُ الْأَدَابِ فِي الشَّرْعِ وَأَهْمِيَّتُهَا . وَفِيهِ مَطْلَبَانِ :
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ : تَعْرِيفُ الْأَدَابِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا .
- المَطْلَبُ الثَّانِي : مَكَانَةُ الْأَدَابِ فِي الشَّرْعِ وَأَهْمِيَّةُ الْعِنَايَةِ بِهَا .
- المَبْحَثُ الثَّانِي : التَّوَاضُّعُ فِي اللَّبَاسِ وَاسْتِحْبَابُ الْحُشُونَةِ وَالزُّهْدِ . وَفِيهِ مَطْلَبَانِ :
- المَطْلَبُ الْأَوَّلُ : الْفَرْقُ بَيْنَ الزُّهْدِ فِي اللَّبَاسِ تَوَاضُّعًا وَتَنْطَعٍ فِيهِ .
- المَطْلَبُ الثَّانِي : الْبُعْدُ عَنِ الْإِسْرَافِ فِي اللَّبَاسِ وَالتَّزْوِيرِ فِيهِ .
- المَبْحَثُ الثَّالِثُ : شُكْرُ نِعْمَةِ اللَّبَاسِ وَالاعْتِرَافُ بِفَضْلِ النِّعَمِ . وَفِيهِ مَطْلَبَانِ :

- الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ : شُكْرُ نِعْمَةِ اللَّبَاسِ وَالتَّصَدُّقُ بِاللَّبَاسِ الْفَاضِلِ عَنِ الْحَاجَةِ عَلَى الْمُحْتَاجِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ .
- الْمَطْلَبُ الثَّانِي : أَذْكَارُ اللَّبَاسِ وَأَذَابُهُ ارْتِدَاءً وَخَلْعًا .

- الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ : حِفْظُ الْمُرُوءَةِ فِي اللَّبَاسِ . وَفِيهِ مَطْلَبَانِ :
- الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ : تَعْرِيفُ الْمُرُوءَةِ ، وَبَيَانُ أَهَمِّيَّتِهَا .
- الْمَطْلَبُ الثَّانِي : أَثَرُ لِبَاسِ الرَّجُلِ عَلَى مُرُوءَتِهِ .

\* الْفَصْلُ الرَّابِعُ : أَحْكَامُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْعِبَادَاتِ . وَفِيهِ أَرْبَعَةٌ مَبَاحِثَ :

- الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ : أَحْكَامُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالصَّلَاةِ . وَفِيهِ خَمْسَةُ مَطَالِبَ :
- الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ : أَحْكَامُ سِتْرِ عَوْرَةِ الرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ . وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُرُوعَ :
- الْفَرْغُ الْأَوَّلُ : حُكْمُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ .
- الْفَرْغُ الثَّانِي : حُكْمُ انْحِسَارِ اللَّبَاسِ عَنِ الْعَوْرَةِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ .
- الْفَرْغُ الثَّالِثُ : حُكْمُ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ مَكْشُوفُ الْعَاتِقَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا .
- الْمَطْلَبُ الثَّانِي : مَشْرُوعِيَّةُ اخْتِزِ الزَّيْنَةِ فِي الصَّلَاةِ وَمَا يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ مِنَ الثِّيَابِ .

- الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ : أَحْكَامُ بَعْضِ هَيْئَاتِ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ . وَفِيهِ أَرْبَعَةٌ فُرُوعَ :
- الْفَرْغُ الْأَوَّلُ : حُكْمُ اسْتِحْمالِ الصَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ .
- الْفَرْغُ الثَّانِي : حُكْمُ السِّدْلِ فِي الصَّلَاةِ .
- الْفَرْغُ الثَّالِثُ : حُكْمُ التَّلْتِمِ فِي الصَّلَاةِ .
- الْفَرْغُ الرَّابِعُ : حُكْمُ تَشْمِيرِ الثِّيَابِ فِي الصَّلَاةِ .
- الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ : أَحْكَامُ الصَّلَاةِ فِي اللَّبَاسِ النَّحْسِ . وَفِيهِ سِتَّةُ فُرُوعَ :

- الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : تَعْرِيفُ النَّجَاسَةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا .
- الْفَرْعُ الثَّانِي : حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ النَّجَسَةِ عَمْدًا .
- الْفَرْعُ الثَّلَاثُ : حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ النَّجَسَةِ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا .
- الْفَرْعُ الرَّابِعُ : حُكْمُ طُرُوءِ النَّجَاسَةِ عَلَى الثُّوبِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ .
- الْفَرْعُ الْخَامِسُ : حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي ثِيَابٍ مَنْ لَا يَتَوَقَّى النَّجَاسَةَ ( كَالْكُفَّارِ وَشَارِبِي الْخَمْرِ وَنَحْوِهِمْ ) .
- الْفَرْعُ السَّادِسُ : حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ الْمَصْنُوعَةِ مِنْ جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ ( الْفِرَاءِ ) .
- الْمَطْلَبُ الْخَامِسُ : الصَّلَاةُ فِي اللَّبَاسِ الْمُحَرَّمِ عَلَى الرَّجُلِ وَأَثَرُ ذَلِكَ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ . وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ :
- الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : حُكْمُ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي ثَوْبِ الْحَرِيرِ وَالْمَغْصُوبِ وَالْمَسْرُوقِ وَالْمَعْصُفَرِ وَالنَّسُوجِ بِالذَّهَبِ وَلِبَاسِ التَّشْبِيهِ وَالشُّهْرَةِ .
- الْفَرْعُ الثَّانِي : حُكْمُ صَلَاةِ الرَّجُلِ الْمُسْبِلِ ثِيَابَهُ .
- الْفَرْعُ الثَّلَاثُ : حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ، أَوْ الصَّلِيبِ .

○ الْمَبْحَثُ الثَّانِي : هَيْئَاتُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُسْتَحَبَّةُ فِي بَعْضِ مَوَاطِنِ الْعِبَادَةِ . وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَطَالِبَ :

- الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ : هَيْئَاتُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُسْتَحَبَّةُ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ .
- الْمَطْلَبُ الثَّانِي : هَيْئَاتُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُسْتَحَبَّةُ فِي الْإِعْتِكَافِ .
- الْمَطْلَبُ الثَّلَاثُ : هَيْئَاتُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُسْتَحَبَّةُ فِي الْاسْتِسْقَاءِ .

○ الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ : أَحْكَامُ كَفَنِ الرَّجُلِ وَأَدَابُهُ . وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَطَالِبَ :

- الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ : مِقْدَارُ كَفَنِ الرَّجُلِ وَصِفَتُهُ . وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ :
  - الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : كَفَنُ الرَّجُلِ الْمَشْرُوعُ وَصِفَتُهُ .
  - الْفَرْعُ الثَّانِي : مَا يُسْنُ وَيُسْتَحَبُّ فِي كَفَنِ الرَّجُلِ .
  - الْفَرْعُ الثَّالِثُ : الْمُخَالَفَاتُ الشَّرْعِيَّةُ فِي تَكْفِينِ الرَّجُلِ .
- الْمَطْلَبُ الثَّانِي : مِقْدَارُ كَفَنِ الْمَحْرَمِ وَصِفَتُهُ .
- الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ : مِقْدَارُ كَفَنِ الشَّهِيدِ وَصِفَتُهُ . وَفِيهِ فَرْعَانِ :
  - الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : تَعْرِيفُ الشَّهِيدِ، وَبَيَانُ أَنْوَاعِهِ وَفَضْلِهِ، وَبَيَانُ الشَّهِيدِ الْمُرَادِ هُنَا .
  - الْفَرْعُ الثَّانِي : كَيْفِيَّةُ تَكْفِينِ الشَّهِيدِ وَبَيَانُ حِكْمَةِ ذَلِكَ .
- الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ : أَحْكَامُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . وَفِيهِ سِتَّةُ مَطَالِبَ :
- الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ : مَا يُشْرَعُ لِلرَّجُلِ مِنَ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ .
- الْمَطْلَبُ الثَّانِي : لُبْسُ الْمَحْرَمِ لِلْمَخِيطِ مِنَ الثِّيَابِ . وَفِيهِ خَمْسَةُ فُرُوعٍ :
  - الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : حُكْمُ لُبْسِ الْمَحْرَمِ الْمَخِيطَ عَمْدًا .
  - الْفَرْعُ الثَّانِي : حُكْمُ لُبْسِ الْمَحْرَمِ الْمَخِيطَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا .
  - الْفَرْعُ الثَّالِثُ : إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي لِبَاسِهِ الْمُعْتَادِ لِلضَّرُورَةِ .
  - الْفَرْعُ الرَّابِعُ : حُكْمُ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ .
  - الْفَرْعُ الْخَامِسُ : حُكْمُ لُبْسِ الْمَحْرَمِ الْخَفِّينِ .
- الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ : حُكْمُ تَغْطِيَةِ الْمَحْرَمِ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ . وَفِيهِ فَرْعَانِ :
  - الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : حُكْمُ تَغْطِيَةِ الْمَحْرَمِ رَأْسَهُ أَثْنَاءَ إِحْرَامِهِ .
  - الْفَرْعُ الثَّانِي : حُكْمُ تَغْطِيَةِ الْمَحْرَمِ وَجْهَهُ أَثْنَاءَ إِحْرَامِهِ .
- الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ : حُكْمُ لُبْسِ الْمَحْرَمِ مَا مَسَّهُ الطَّيْبُ .
- الْمَطْلَبُ الْخَامِسُ : فُرُوعُ تَتَعَلَّقُ بِلِبَاسِ الرَّجُلِ الْمَحْرَمِ . وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُرُوعٍ :

- الْفَرْعُ الْأَوَّلُ : حُكْمُ لُبْسِ الْمُحْرِمِ حَمَائِلِ السَّلَاحِ .
- الْفَرْعُ الثَّانِي : حُكْمُ لُبْسِ الْمُحْرِمِ الْهِمَيَّانَ وَالْمِنْطَقَةَ .
- الْفَرْعُ الثَّالِثُ : حُكْمُ عَقْدِ الْمُحْرِمِ الرِّدَاءَ وَالْإِزَارَ .
- الْفَرْعُ الرَّابِعُ : حُكْمُ لُبْسِ الْمُحْرِمِ السَّاعَةَ وَالْخَاتَمَ .
- الْمَطْلَبُ السَّادِسُ : فِي رُجُوعِ الْمُحْرِمِ إِلَى لِبَاسِهِ الْمُعْتَادِ .

✽ الْفَصْلُ الْخَامِسُ : الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِتِجَارَةِ مَلَابِسِ الرِّجَالِ الْمُنْعَوَةِ .  
وَفِيهِ مَبْحَثَانِ :

- الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ : الْإِتِّجَارُ بِمَلَابِسِ الرِّجَالِ الْمُنْعَوَةِ .
- الْمَبْحَثُ الثَّانِي : الْإِخْتِسَابُ عَلَى أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ فِي جَانِبِ اللَّبَاسِ وَالْآثَارِ الْمُرْتَبِئَةِ عَلَيْهِ ( مِنْ تَغْيِيرِ ، وَإِنْكَارِ ، وَتَغْزِيرِ ، وَضَمَانِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ) .

## ● الْمَنْهَجُ الْمُتَّبَعُ فِي الْبَحْثِ :

الْتَزَمْتُ فِي الْبَحْثِ الْمَنْهَجَ التَّالِيَّ :

- ١- سَلَكْتُ فِي بَحْثِ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ وَبَيَانِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا الْمَقَارَنَةَ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ الْمُتَبَوِّعَةِ الْمَشْهُورَةِ .

- ٢- إِذَا كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةً فَإِنِّي اجْتَنَهْتُ فِي تَبْعِ الْأَقْوَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، ذَاكِرًا أَقْوَالَ وَآرَاءَ أَشْهَرِ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، مَعَ اسْتِيفَاءِ الْأَدْلَةِ النَّقْلِيَّةِ وَالنَّظَرِيَّةِ لِكُلِّ قَوْلٍ ، مِمَّا اخْتَجَّ بِهِ أَصْحَابُهُ ، أَوْ ذَكَرَهُ أَصْحَابُ كُتُبِ الْخِلَافِ ، وَحُكْمُهُ دَلِيلًا لِهَذَا الْقَوْلِ .



وَتَمَثَّلُ الطَّرِيقَةُ الَّتِي سِرْتُ عَلَيْهَا فِي بَيَانِ حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ : فِي ذِكْرِ الْأَقْوَالِ فِيهَا مُجْمَلَةٌ ، مُسْتَأْنَسًا - أحيانًا - بِقَوْلِ عَالِمٍ مِنَ الْقَائِلِينَ بِالْقَوْلِ ؛ إِذَا كَانَ فِي ذِكْرِهِ فَائِدَةٌ ، أَوْ تَوْضِيحٌ ، أَوْ تَفْصِيلٌ .

ثُمَّ أَتَيْعُهَا بَعْدَ ذَلِكَ بِأَدِلَّةٍ كُلِّ قَوْلٍ مُفْرَدَةٍ ، مُتَّبِعًا كُلَّ دَلِيلٍ بِمَا وَرَدَ عَلَيْهِ - أَوْ يُمَكِّنُ أَنْ يَرَدَ - مِنْ اعْتِرَاضَاتٍ وَمُنَاقَشَاتٍ ، وَمَا أُجِيبَ - أَوْ يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ - بِهِ عَنْ تِلْكَ الْمُنَاقَشَاتِ وَالْاعْتِرَاضَاتِ ، مُتَوَصِّلًا مِنْ خِلَالِ ذَلِكَ إِلَى الْقَوْلِ الَّذِي يَظْهَرُ وَجْهَ تَرْجِيحِهِ ، حَسَبَ الْأُصُولِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْمَنْهَجِيَّةِ الْمُتَّبَعَةِ فِي ذَلِكَ .

٣- حَرَصْتُ عَلَى الرُّجُوعِ إِلَى الْمَصَادِرِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُعْتَمَدَةِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ ، وَإِلَى كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُعْتَبَرَةِ ، مَعَ الاسْتِفَادَةِ مِنَ الدِّرَاسَاتِ وَالْبَحْثِ وَالرَّسَائِلِ الْجَامِعِيَّةِ الْحَدِيثَةِ ، ذَاتِ الْقُوَّةِ وَالْقِيَمَةِ الْعِلْمِيَّةِ .

٤- فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا أَجِدُ فِيهَا قَوْلًا لِمَنْ سَبَقَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ اجْتِهَادُ فِي بَيَانِ حُكْمِهَا وَالْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا ، مُسْتَأْنَسًا بِالْفَتَاوَى الشَّرْعِيَّةِ ، وَكَلَامِ أَشْهَرِ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنْ أَدِلَّةٍ شَرْعِيَّةٍ تُؤَيِّدُ الْمَسْأَلَةَ ، وَتُبَيِّنُ بَعْضَ جَوَابِهَا .

٥- حَرَصْتُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَذْكُرُهَا عَلَى تَأْصِيلِ الْبَحْثِ فِيهَا بِاسْتِنْفَاءِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ، نَقْلِيَّةً كَانَتْ أَمْ نَظَرِيَّةً مِمَّا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ ، وَالْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ أُولَى فِي التَّقْدِيرِ مِنْ غَيْرِهَا ، وَلَا عِوَضَ بِالْمُخَالَفِ مَتَى كَانَ اسْتِدْلَالُهُ عَقْلِيًّا فِي مُقَابِلِ نُصُوصٍ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ ، أَوْ فِعْلِ الصَّحَابَةِ أَوْ أَقْوَالِهِمْ ، الَّتِي لَمْ يُخَالِفْ فِيهَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا .

٦\_ عِنْدَ الاسْتِدْلَالِ بِالآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ : أَذْكُرُ مِنَ الْآيَةِ مَا يَكْفِي لِإِيضَاحِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَقْصُودِ ، مُلْتَزِمًا بِالرَّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ ، مَعَ الرُّجُوعِ فِي تَوْجِيهِ الاسْتِدْلَالِ مِنَ الْآيَاتِ إِلَى كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَأَحْكَامِ الْقُرْآنِ الْمُعْتَمَدَةِ فِي هَذَا الْبَابِ .

٧\_ عِنْدَ الاسْتِدْلَالِ بِالسُّنَنِ فَإِنِّي أَفَرِّقُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ :  
إِنْ كَانَ الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ ، أَوْ أَحَدِهِمَا اكْتَفَيْتُ بِذِكْرِهِ عِنْدَهُمَا أَوْ عِنْدَ أَحَدِهِمَا ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ .

وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ فِي غَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ فَإِنِّي أَخْرِصُ عَلَى عَزْوِهِ إِلَى أَشْهَرِ مَنْ أَخْرَجَهُ مِنَ الْمَحْدَثِينَ ، مَعَ الْإِتِّزَامِ بِذِكْرِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ ، مِمَّا قَالَهُ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِينَ فِي حُكْمِهِ صِحَّةً أَوْ ضَعْفًا ، وَلَا أَعْمَدُ إِلَى عَزْوِهِ لِجَمِيعِ مَنْ أَخْرَجَهُ مِنَ الْمَحْدَثِينَ ؛ لِكَوْنِ ذَلِكَ يُطِيلُ فِيمَا لَيْسَ هُوَ مَجَالُ الْبَحْثِ .

مُلْتَزِمًا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ : بِذِكْرِ الْكِتَابِ ، وَالْبَابِ اللَّذَيْنِ أَخْرَجَ فِيهِمَا الْحَدِيثُ ، وَرَقْمِهِ - إِنْ كَانَ الْكِتَابُ الْمَخْرُجُ مِنْهُ الْحَدِيثُ - مُرَقَّمًا ، وَالْجُزْءَ ، وَرَقْمَ الصَّفْحَةِ ، وَالْمَجْلَدِ ؛ إِنْ كَانَتْ الْأَجْزَاءُ الْمُتَعَدِّدَةُ فِي مَجْلَدٍ وَاحِدٍ مَعَ تَوَاصُلِ التَّرْقِيمِ لِلصَّفَحَاتِ فِي الْمَجْلَدِ بِكَامِلِهِ .

٨\_ عِنْدَ الاسْتِدْلَالِ بِالْأَثَارِ أَعَزُّوْهَا كَالسَّابِقِ - فِي عَزْوِ الْأَحَادِيثِ إِلَى مَصَادِرِهَا - مَعَ دِرَاسَةِ رِجَالِ الْإِسْنَادِ ؛ لِمَعْرِفَةِ صِحَّةِ الْأَثَرِ مِنْ ضَعْفِهِ ، إِلَّا إِذَا وَجَدْتُ حُكْمًا لِلْأَثَرِ عَنْ أَحَدِ الْمَحْدَثِينَ الْمَشْهُورِينَ فَإِنِّي اكْتَفَيْتُ بِهِ ، وَهَذَا قَلِيلٌ جَدًّا . وَقَدْ أَسَاهَلْتُ فِي دِرَاسَةِ أَسَانِيدِ بَعْضِ الْأَثَارِ ؛ إِذْ تَعَضَّدَتْ بِغَيْرِهَا ، وَكَانَتْ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ مَحَلَّ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَهَذَا قَلِيلٌ .

مَعَ ضَرُورَةِ التَّنَبُّهِ هُنَا : إِلَى أَنَّ تَصْحِيحَ الْأَسَانِيدِ وَتَضْعِيفَهَا مَسْأَلَةٌ اجْتِهَادِيَّةٌ ، وَنَظَرِيَّةٌ تَخْتَلِفُ فِيهَا الْأَنْظَارُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ كَاخْتِلَافِ أَنْظَارِ الْفُقَهَاءِ فِي الْمَسَائِلِ الْاجْتِهَادِيَّةِ ؛ كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ <sup>(١)</sup> .

وَلَكِنِّي حَرِصْتُ فِي تَوْثِيقِ الرُّوَاةِ - أَوْ تَضْعِيفِهِمْ - عَلَى الرُّجُوعِ إِلَى مَا قَالَهُ عُلَمَاءُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي الرَّأْيِ ، مُرَكِّزاً فِي ذَلِكَ عَلَى كِتَابِي الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ، وَتَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ ، وَاعْتِمَادِ الطَّبَعَةِ الَّتِي حَقَّقْتُ بِإِشْرَافِ الْعَلَامَةِ الْمُحَدِّثِ شُعَيْبِ الْأَرْنَؤُوطِ - وَفَقَّهُهُ اللَّهُ - ؛ لِأَنَّهُ نَبَّهَ عَلَى سَبْقِ قَلَمِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ - الْيَسِيرِ - فِي الْحُكْمِ عَلَى بَعْضِ الرِّجَالِ .

٩- إِذَا تَعَلَّقَ الْاسْتِدْلَالُ أَوْ الْمَسْأَلَةُ مَوْضِعَ الْبَحْثِ بِمَسْأَلَةٍ أُصُولِيَّةٍ أَوْ حَدِيثِيَّةٍ : فَإِنِّي أُعَرِّفُ بِهَا ، وَأَذْكُرُ الْخِلَافَ فِيهَا مُخْتَصِراً - إِنْ وُجِدَ وَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ أَثَرٌ - مِنْ كُتُبِ أُصُولِ الْفِقْهِ وَمُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ ، مِنْ بَابِ زِيَادَةِ الْفَائِدَةِ ، وَتَوْضِيحِ الْمَسْأَلَةِ .

١٠- حَرِصْتُ عَلَى الرُّجُوعِ إِلَى الطَّبَعَاتِ الْمُحَقَّقَةِ تَحْقِيقاً عِلْمِيّاً مُوْتَوَقَّعاً بِهِ ، إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ الْحُصُولُ عَلَى ذَلِكَ ، وَكَانَ لَا بُدَّ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَى الْكِتَابِ ، وَهَذَا قَلِيلٌ ، مَعَ تَوْجِيهِدِ الطَّبَعَةِ مِنْ أَوَّلِ الْبَحْثِ إِلَى آخِرِهِ .

١١- عِنْدَ الرُّجُوعِ إِلَى مَعَاجِمِ اللُّغَةِ أَذْكُرُ الْجُزْءَ ، وَرَقَمَ الصَّفْحَةِ ، وَالْمَادَّةَ الَّتِي وَرَدَتْ الْكَلِمَةُ فِيهَا ؛ تَمِيمًا لِلْفَائِدَةِ .

(١) انظر : مقدمة تحقيق مسند الإمام أحمد بن حنبل (١/١٥٠-١٥١) ؛ المنذري ، أسئلة في الجرح والتعديل (ص ٨٣) ، بواسطة المرجع السابق .

١٢- عِنْدَ الْعَزْوِ إِلَى الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ فِي حَاشِيَةِ الْبَحْثِ اكْتَفَى بِذِكْرِ اسْمِ الْكِتَابِ مُخْتَصَرًا ( مَعَ الْجُزْءِ وَرَقْمِ الصَّفْحَةِ ) ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْكِتَابُ يَشْتَرِكُ مَعَ غَيْرِهِ فِي الْاسْمِ ؛ فَإِنِّي أَضِيفُ اسْمَ الْمُؤَلِّفِ ، وَأَتْرُكُ بَقِيَّةَ الْمَعْلُومَاتِ عَنِ الْكِتَابِ لِفَهْرَسِ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ .

وَأُرَتَّبُ الْمَرَاجِعَ فِي الْهَامِشِ الْوَاحِدِ حَسَبَ تَرْتِيبِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ ، وَإِذَا تَعَدَّدَتْ فَنُورُ الْمَرَاجِعِ فِي هَامِشٍ وَاحِدٍ قَدِّمْتُ كُتُبَ اللُّغَةِ ، ثُمَّ التَّفْسِيرِ ، ثُمَّ أَصُولِ الْفِقْهِ ، ثُمَّ الْفِقْهِ ، ثُمَّ الْحَدِيثِ وَشُرُوحِهِ ، ثُمَّ بَقِيَّةَ الْمَصَادِرِ الْأُخْرَى . إِلَّا الدِّرَاسَاتِ الْحَدِيثَةَ فَإِنِّي أَجْعَلُهَا فِي آخِرِ مَرَاجِعِ الْهَامِشِ .

١٣- تَرَجَمْتُ لِغَيْرِ الْأَعْلَامِ الْمَشْهُورِينَ تَرْجَمَةً مُوجِزَةً كَافِيَةً فِي حُصُولِ الْمَقْصُودِ ، وَحَيْثُ إِنَّ الشُّهُرَةَ نِسْبِيَّةً فَإِنِّي حَرِصْتُ عَلَى أَنْ أُتَرْجِمَ لِلْأَعْلَامِ الْوَارِدِينَ فِي الرِّسَالَةِ ، عِدَا كِبَارِ الصَّحَابَةِ الْمَشْهُورِينَ ، وَالْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ الَّذِينَ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ مِثْلَهُمْ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ ، وَأَنَّ الرُّجُوعَ إِلَى سِيَرِهِمْ وَتَرَاجُمِهِمْ أَمْرٌ مَيَسُورٌ وَسَهْلٌ . أَوْ الْمَعَاوِينَ الَّذِينَ يَصْعَبُ الْحُصُولُ عَلَى تَرْجَمَةٍ لَهُمْ .

١٤- عَرَفْتُ مُخْتَصَرًا بِالْأَلْفَاظِ الْغَرِيبَةِ ، وَالْفِرَاقِ وَالْجَمَاعَاتِ ، وَالْأَمَاكِينِ وَالْمَوَاقِعِ غَيْرِ الْمَشْهُورَةِ ، الْوَارِدَةِ فِي ثَنَائِ الْبَحْثِ .

١٥- ضَبَّطْتُ الْبَحْثَ كَامِلًا بِالشَّكْلِ ، تَتِمِيمًا لِلْفَائِدَةِ ، وَأَشِيرُ هُنَا إِلَى أَنَّ ضَبْطَ الْكَلِمَاتِ وَالْأَعْلَامِ وَالْأَلْفَاظِ الْمُشْكِلَةِ لَمْ يَكُنْ ارْتِجَالًا ، بَلْ رُجِعَ فِيهِ إِلَى كُتُبِ اللُّغَةِ وَالتَّرَاجُمِ الْمُهِمَّةِ بِالضَّبْطِ .

كَمَا أَتَّبَعْتُ إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْكَلِمَاتِ ، وَالْجُمَلِ فِي ضَبْطِهَا أَوْ إِغْرَابِهَا خِلَافٌ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ ، وَقَدْ حَرِصْتُ عَلَى ضَبْطِهَا الْمَشْهُورِ ، مُعْتَذِرًا سَلَفًا عَمَّا قَدْ يَبْدُو فِي بَعْضِهَا ؛ نَظَرًا لِاخْتِلَافِ عُلَمَاءِ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ فِي هَذَا الْبَابِ .

١٦- خَتَمْتُ الْبَحْثَ بِأَهَمِّ النَّتَائِجِ الْمُسْتَخْلَصَةِ مِنْهُ ، وَلَيْسَ بِالضَّرُورَةِ أَنْ تَكُونَ جَمِيعُ هَذِهِ النَّتَائِجِ جَدِيدَةً مُبْتَكِرَةً ، وَإِنَّمَا أَثْبَتُ النَّتَائِجَ الْمُهِّمَةَ الَّتِي تَوَصَّلْتُ إِلَيْهَا مِنْ خِلَالِ الْبَحْثِ وَالدِّرَاسَةِ ، وَلَوْ كُنْتُ مَسْبُوقًا إِلَى بَعْضِهَا .  
وَلَمْ أُرَتِّبِ النَّتَائِجَ حَسَبَ الْأَهَمِّيَّةِ وَإِنَّمَا سَرَدْتُهَا عَلَى حَسَبِ تَسْلُسُلِ الْبَحْثِ .  
ثُمَّ عَقَبْتُ ذَلِكَ بِأَهَمِّ التَّوَصِيَّاتِ الْمُقْتَرَحَةِ لِلْقَضَاءِ عَلَى الْمُخَالَفَاتِ فِي لِبَاسِ الرَّجُلِ وَالرُّجُوعِ بِهِ إِلَى هَذِي الْإِسْلَامِ وَأَذِيهِ الْعَظِيمِ فِي بَابِ اللَّبَاسِ .

١٧- ذَبَلْتُ الْبَحْثَ بِثَلَاثَةِ مَلَا حِجِّ مُهِمَّةٍ ؛ أَوَّلُهَا : مُلْحَقٌ لِأَشْكَالِ الصَّلَيبِ وَشِعَارَاتِ الْأُمَمِ الْكَافِرَةِ الَّتِي عَمَّتْ بِهَا الْبَلْوَى عَلَى الْأَبْسَةِ الْمُسْلِمِينَ . وَالثَّانِي : مُلْحَقٌ لِأَشْهُرِ الْكَلِمَاتِ الرَّقِيعَةِ ، وَالْأَلْفَاظِ الْقَبِيحَةِ الَّتِي تَخْدِشُ الدِّينَ وَالْحَيَاءَ وَالْأَخْلَاقَ ، وَتَحَارِبُ الْفَضِيلَةَ ، وَتَدْعُو لِلرَّذِيلَةِ ، مِمَّا يُنْقَشُ عَلَى الْأَبْسَةِ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ . وَالثَّالِثُ : مُلْحَقٌ لِبَعْضِ صُورِ الْأَبْسَةِ الَّتِي يَصْنَعُ بِصُورِهَا مِنْ خِلَالِ التَّعْرِيفَاتِ ، أَوْ كَانَ فِي إِيْرَادِ صُورِهَا فَائِدَةٌ .

١٨- ثُمَّ خَتَمْتُ الْبَحْثَ بِفَهْرَسٍ عِلْمِيَّةٍ وَأَثْبَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ تَخْدِمُ الْبَحْثَ ، وَتُقَرِّبُ الْفَائِدَةَ لِلْقَارِئِ ؛ هِيَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِيِ :  
أ- ثَبَتُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ ؛ حَسَبَ وَرُودِهَا فِي الْمَصْحَفِ .  
ب- فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ .  
ج- فَهْرَسُ الْأَثَارِ .

د- فَهْرَسُ لِلْفِرْقِ وَالْجَمَاعَاتِ وَالْأَعْلَامِ الْمُتَرَجِّمِ لَهُمْ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمُعْجَمِيِّ بِاعْتِبَارِ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ بَعْدَ ( ال ) التَّعْرِيفِ ، مَعَ إِفْرَادِ الْأَلْقَابِ وَالْأَنْسَابِ آخِرَ الْفَهْرَسِ .

ه- فَهْرَسُ لِلْأَمَاكِينِ وَالْبُلْدَانِ الْمَعْرُوفِ بِهَا .

و - فِهْرَسٌ لِلْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ ، وَالْمُصْطَلَحَاتِ الْأُصُولِيَّةِ وَالْحَدِيثِيَّةِ الْمَعْرُوفِ بِهَا ،  
أَوْ الْمُسْتَدَلِّ بِهَا .

ز - فِهْرَسٌ لِأَلْفَاظِ اللَّبَاسِ وَكَلِمَاتِهِ الْمَعْرُوفِ بِهَا .

ح - فِهْرَسٌ لِلأَشْعَارِ الْوَارِدَةِ فِي ثَنَائِهَا الْبَحْثِ .

ط - فِهْرَسٌ لِلْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ .

ي - ثَبَتُ تَفْصِيلِي لِمَوْضُوعَاتِ الرِّسَالَةِ .

## ● الاختِصَارَاتُ وَالْمُصْطَلَحَاتُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الْبَحْثِ :

اسْتَعْمَلْتُ فِي الْبَحْثِ بَعْضَ الْمُصْطَلَحَاتِ وَالْاِخْتِصَارَاتِ ، بَيَّانَهَا كَالْتَالِي :

١ - إِذَا أَطْلَقْتُ لَفْظَ الْفُقَهَاءِ ، أَوْ الْعُلَمَاءِ : فَالْمُرَادُ بِهِمْ أَهْلُ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ  
الْمُقَدَّمُونَ .

٢ - إِذَا قَيَّدْتُ عُنْوَانَ الْمَسْأَلَةِ ( أَوْ حُكْمَهَا ) بِالرَّجُلِ : فَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْحُكْمَ  
خَاصٌّ لِلرَّجُلِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِ ( وَهُوَ الصَّبِيُّ ) ، وَلَا يَشْمَلُ الْمَرْأَةَ ، وَإِذَا أَطْلَقْتُ  
عُنْوَانَ الْمَسْأَلَةِ ( أَوْ حُكْمَهَا ) فَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْحُكْمَ يَعُمُّ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ ؛ كَمَا فِي لِبَاسِ  
التَّشْبِيهِ ، وَالشُّهُرَةِ ، وَأَذْكَارِ اللَّبَاسِ وَأَدَابِهِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَخْتَصُّ بِهِ الرَّجَالُ ؛  
بَلْ يَشْتَرِكُ فِي حُكْمِهِ الْمُسْلِمُونَ جَمِيعًا ؛ ذُكُورًا وَإِنَاثًا .

٣ - كَلِمَةُ ( رَقْم ) الْوَارِدَةُ فِي هَوَامِشِ الْبَحْثِ عِنْدَ تَرَاجُمِ الْأَعْلَامِ : يُرَادُ بِهَا  
رَقْمُ تَرْجَمَةِ الْعِلْمِ فِي مَصْدَرِ التَّرْجَمَةِ - إِذَا كَانَ الْكِتَابُ مُرَقَّمًا - .

٤ - حَرْفُ ( ت ) : الْوَارِدُ فِي قَائِمَةِ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ هُوَ اِخْتِصَارٌ لِكَلِمَةِ  
تَحْقِيقٍ ، أَوْ تَعْلِيلٍ .

٥\_ حَرْفُ ( ض ) : الْوَارِدُ فِي قَائِمَةِ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ هُوَ اخْتِصَارٌ لِكَلِمَةٍ ضَبْطٌ، أَوْ تَرْقِيمٌ .

٦\_ حَرْفُ ( ح ) : الْوَارِدُ فِي هَوَامِشِ الْبَحْثِ هُوَ اخْتِصَارٌ لِكَلِمَةٍ رَقْمُ الْحَدِيثِ .

٧\_ حَرْفُ ( د ) : الْوَارِدُ فِي هَوَامِشِ الْبَحْثِ أَوْ فِي قَائِمَةِ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ ؛ هُوَ اخْتِصَارٌ لِلْقَبْلِ الدُّكُورِ .

٨\_ حَرْفُ ( ط ) : الْوَارِدُ فِي هَوَامِشِ الْبَحْثِ أَوْ فِي قَائِمَةِ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ ؛ هُوَ اخْتِصَارٌ لِكَلِمَةٍ : رَقْمُ طَبْعَةِ الْكِتَابِ .

٩\_ حَرْفُ ( هـ ) : بَعْدَ التَّارِيخِ هُوَ اخْتِصَارٌ لِكَلِمَةٍ هِجْرِيَّةٍ .

١٠\_ حَرْفُ ( م ) : بَعْدَ التَّارِيخِ هُوَ اخْتِصَارٌ لِكَلِمَةٍ مِيلَادِيَّةٍ .

### • وَفِي خِتَامِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْبَحْثِ :

أَحْمَدُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عَظِيمِ تَيْسِيرِهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ ، وَجَمِيعِ نِعَمِهِ وَأَلَايِهِ الَّتِي لَا تُحْصَى ، فَلَهُ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ وَالتَّائِبُ الْعَظِيمُ الدَّائِمُ فِي الْأَوَّلَى وَالْآخِرَةِ ، اللَّهُمَّ لَا أُحْصِي نِئَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَتَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ ، لَكَ الْحَمْدُ كَالَّذِي نَقُولُ ، وَخَيْرًا مِمَّا نَقُولُ ، وَلَكَ الْحَمْدُ كَالَّذِي نَقُولُ ، لَكَ الْحَمْدُ حَتَّى تَرْضَى ، وَلَكَ الْحَمْدُ إِذَا رَضِيتَ ، وَلَكَ الْحَمْدُ بَعْدَ الرِّضَى .

وإِنَّ مِمَّا أَدْبَنَّا بِهِ دِينَنَا الْخَيْفُ أَنْ نَشْكُرَ مَنْ يَسْتَحِقُّ الشُّكْرَ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ ؛ مُكَافَأَةً لَهُ عَلَى صَنِيْعِهِ ، وَعِرْفَانًا بِحَمِيلِهِ ، وَرَدًّا لِبَعْضِ مَعْرُوفِهِ . وَإِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ



بِالشُّكْرِ بَعْدَ شُكْرِ اللَّهِ تَعَالَى الْوَالِدَانِ الْكَرِيمَانِ اللَّذَانِ رَبَّيَا وَتَعَبَا وَسَهَرَا وَأَنْفَقَا ،  
وَتَجَرَّعَا غُصَصَ التَّعَبِ وَالشَّقَاءِ ، فَالِدُعَاءِ الْخَالِصِ إِلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -  
سِرًّا وَجَهْرًا أَنْ يَرْحَمَهُمَا بِرَحْمَتِهِ الْوَاسِعَةِ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ ، وَأَنْ يُنْتَعِمَهُمَا  
بِالصَّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ ، وَيُحَسِّنَ لَهُمَا الْخِتَامَ ، وَأَنْ يَجْعَلَهُمَا مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ ، وَأَنْ  
يَجْزِيَهُمَا عَنِّي خَيْرَ الْجَزَاءِ وَأَعْظَمَهُ وَأَتَمَّهُ .

ثُمَّ أَقْدَمَ الشُّكْرَ الْجَزِيلَ وَالْآمِنَانَ الْعَظِيمَ لِفَضِيلَةِ شَيْخِنَا الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ : عَبْدِ  
اللَّهِ بْنِ حَمْدِ الْغُطَيْمِلِ ؛ الَّذِي أَكْرَمَنِي بِقَبُولِ الْإِشْرَافِ عَلَى هَذَا الْبَحْثِ وَتَوْجِيهِهِ ،  
مَعَ مَا كَانَ فِيهِ مِنْ جُهْدٍ مُتَوَاصِلٍ ، وَمَا بَدَّلَهُ مِنْ رَأْيٍ سَدِيدٍ ، وَتَوْجِيهِهِ وَإِرشَادِ  
قَوِيمٍ ، وَنُصْحٍ بَلِيغٍ ، مِمَّا لَا أُمْلِكُ مَعَهُ إِلَّا التَّوَجُّعَ بِالْدُعَاءِ الْخَالِصِ إِلَى الْمَوْلَى الْقَدِيرِ  
سُبْحَانَهُ أَنْ يَجْزِيَهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ ، وَأَنْ يُبَارِكَ لَهُ فِي عُمْرِهِ وَوَلَدِهِ وَعِلْمِهِ وَعَمَلِهِ ، وَأَنْ  
يَجْعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَأَنْ يَكْتُبَ لَهُ التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ وَالْفَلَاحَ  
فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

كَمَا أَشْكُرُ كُلَّ مَنْ أَسَدَى إِلَيَّ عَوْنًا أَوْ قَدَّمَ لِي نَصْحًا ، أَوْ خَصَّنِي بِعِلْمٍ وَتَوْجِيهِ  
مِنْ مَشَائِخِي الْفُضَلَاءِ ، وَإِخْوَانِي الْأَعْرَاءِ ؛ فِي هَذِهِ الْجَامِعَةِ وَغَيْرِهَا ، مِمَّا أَرْجُو  
مُخْلِصًا أَنْ يُكَافِئَهُمْ عَلَيْهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ سُبْحَانَهُ .

وَلَا يَفُوتُنِي هُنَا أَنْ أَتَقَدَّمَ بِالشُّكْرِ الْجَزِيلِ لِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى بِمَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ ، عَلَى  
مَا تَقَوْمُ بِهِ مِنْ جُهُودٍ مَلْمُوسَةٍ فِي سَبِيلِ خِدْمَةِ الْعِلْمِ وَطُلَّابِهِ ، وَأَخَصُّ مِنْهَا بِالشُّكْرِ  
الْمَسْتَوْلِينَ فِي كَلِّيَةِ الشَّرِيعَةِ وَالدرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَقِسْمِ الدَّرَاسَاتِ الْعُلْيَا الشَّرْعِيَّةِ ،  
وَمَنْ شَكَرَ فَقَدْ أَدَّى حَقَّ النِّعْمَةِ وَحَقَّ الْمُنْعَمِ .

هَذَا جُهْدُ الْقَلِيلِ ؛ بَذَلْتُ فِيهِ وَسْعِي وَجُهْدِي - عِلْمَ اللَّهِ - وَإِنِّي بَعْدَ ذَلِكَ  
لَأُذَكُّ قِصْرَ بَاعِي ، وَقِلَّةَ زَادِي ، وَأَنَّهُ - مَعَ هَذَا وَذَلِكَ - عَمَلٌ بَشَرِيٌّ ، وَالْبَشَرُ  
طَبِيعَتُهُمُ النَّقْصُ وَالْخَطَأُ وَالنَّقْصِيرُ ، فَالْنَّقْصُ فِيهِ لَا يُسْتَغْرَبُ ، وَالْخَطَأُ فِيهِ لَا يُشْنَعُ ،

والتَّقْصِيرُ فِيهِ لَا يُجْحَدُ ، فَالْكَمَالُ لِلَّهِ تَعَالَى وَخَدَهُ ، وَلَمَنْ عَصَمَهُ مِنْ عِبَادِهِ  
وَأَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَحَسْبِيَ أَنْتَ بِذَلِكَ مِنَ الْجُهْدِ مَا أَرْجُو  
أَنْ يَكُونَ عُذْرًا وَشَفِيعًا لِي عَنْ الْخَطَا وَالْتَّقْصِيرِ وَالنَّسْيَانِ وَالْغَفْلَةِ ، وَلَا أَمْلِكُ بَعْدَ  
هَذَا كُلِّهِ إِلَّا أَنْ أَقُولَ كَمَا قَالَ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ - : « فَإِنْ يَكُ صَوَابًا ؛ فَمِنْ اللَّهِ ، وَإِنْ يَكُ خَطَأً ؛ فَمِنِّي وَمِنْ الشَّيْطَانِ ،  
وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِئَانِ » (١) .

وَأَجَلُ مِنْ ذَلِكَ وَأَعْلَى قَوْلُ الْحَقِّ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ  
الْفُرْقَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ (٢) .  
فَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى عَمَّا فِيهِ مِنْ خَطَاٍ وَزَلَلٍ وَتَقْصِيرٍ ، وَأَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ  
يُرِينَا الْحَقَّ حَقًّا وَيَرْزُقَنَا اتِّبَاعَهُ ، وَأَنْ يُرِينَا الْبَاطِلَ بَاطِلًا وَيَرْزُقَنَا اجْتِنَابَهُ ، وَأَنْ يَجْعَلَ  
أَعْمَالَنَا جَمِيعًا خَالِصَةً لِرُوحِهِ الْكَرِيمِ ، لَا حَظَّ فِيهَا لِأَحَدٍ غَيْرِهِ .  
سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ، اللَّهُمَّ عَلَّمْنَا مَا  
يَنْفَعُنَا ، وَانْفَعْنَا بِمَا عَلَّمْتَنَا ، وَزِدْنَا عِلْمًا وَهُدًى يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ ، وَاهْدِنَا لِمَا  
اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ .  
وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَعَلَى آلِهِ  
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .



(١) رواه أبو داود في كتاب النكاح ، باب فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات ، ح

(٢١١٦) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٠٤/٦-١٠٥) .

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٥٩٠/١) ، ح (٢١١٦) .

(٢) النساء : ٨٢ .

## تَمْهِيدٌ

فِي بَيَانِ مَعَانِي أَلْفَاظِ الْعُنْوَانِ وَمَدَى حَاجَةِ  
الْإِنْسَانِ إِلَى اللَّبَاسِ

وَفِيهِ مَبْحَثَانِ :

المبحث الأول : فِي بَيَانِ مَعَانِي أَلْفَاظِ الْعُنْوَانِ .

المبحث الثاني : حَاجَةُ الْإِنْسَانِ إِلَى اللَّبَاسِ .

وَتَكْرِيمُهُ بِهِ عَلَى سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ .

## الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ فِي بَيَانِ مَعَانِي أَلْفَاظِ الْعُنْوَانِ

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ اللَّبَاسِ فِي اللُّغَةِ

وَالِإِصْطِلَاحِ وَبَيَانِ الْمُرَادِ بِهِ فِي الْبَحْثِ .

المطلب الثاني: فِي تَعْرِيفِ الضَّابِطِ لُغَةً وَاصْطِلَاحاً

وَبَيَانِ الْمَقْصُودِ بِهِ فِي عُنْوَانِ الْبَحْثِ .

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ  
فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ اللَّبَاسِ فِي اللُّغَةِ وَالْإِصْطِلَاحِ  
وَبَيَانِ الْمُرَادِ بِهِ فِي الْبَحْثِ

وفيه فرعان:

الفرع الأول : تَعْرِيفُ اللَّبَاسِ فِي اللُّغَةِ وَالْإِصْطِلَاحِ .

الفرع الثاني: تَعْرِيفُ أَهَمِّ الْأَلْفَاظِ ذَاتِ الصَّلَةِ بِمَعْنَى اللَّبَاسِ

( الرِّيشُ ، الرِّيشُ ، الزَّيْنَةُ ، لِبَاسُ التَّقْوَى ) .

## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

### تَعْرِيفُ اللَّبَاسِ فِي اللُّغَةِ وَالْاصْطِلَاحِ

#### • أَوَّلًا: تَعْرِيفُ اللَّبَاسِ فِي اللُّغَةِ :

اللَّبَاسُ ، وَاللُّبُوسُ ، وَاللَّبْسُ ، وَالْمَلْبَسُ : مَا يُلبَسُ عَلَى الْجَسَدِ ، وَيَسْتُرُهُ ، وَالْجَمْعُ : أَلْبَسَةٌ وَلُبْسٌ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَبْنِيْٓءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَدِّي سَوَاءَ بَيْنَكُمْ وَرَيْشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ (١) . وَيُطْلَقُ اللَّبَاسُ فِي اللُّغَةِ عَلَى كُلِّ مَا يُغْطِي الْإِنْسَانَ عَنْ قَبِيحٍ (٢) .

قَالَ ابْنُ فَارِسٍ (٣) : « اللَّامُ ، وَالْبَاءُ ، وَالسَّيْنُ : أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ ، يَدُلُّ عَلَى مُخَالَطَةٍ وَمُدَاخَلَةٍ ، وَمِنْ ذَٰلِكَ : لَبِسْتُ الثَّوْبَ أَلْبُسُهُ ، وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَمِنْهُ تَفَرَّعَتِ الْفُرُوعُ ... وَاللُّبُوسُ : كُلُّ مَا يُلبَسُ مِنْ ثِيَابٍ ، وَدِرْعٍ » (٤) .

✽ وَقَدْ وَرَدَ اسْتِعْمَالُ كَلِمَةِ اللَّبَاسِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ عَلَى

(١) الأعراف : ٢٦ .

(٢) انظر: لسان العرب ( ٢٢٣/١٢ ) ؛ القاموس المحيط ( ص ٧٣٨ ) ؛ مختار الصحاح ( ص

٥٢٥ ) ؛ المعجم الوسيط ( ٨١٣/٢ ) ، جميعها ( لَبَسَ ) .

(٣) هُوَ أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ فَارِسِ بْنِ زَكَرِيَّا الرَّازِيُّ الْمَالِكِيُّ ، كَانَ رَاسًا فِي الْأَدَبِ ، بَصِيرًا بِاللُّغَةِ ، وَالنَّحْوِ ، وَالْحَدِيثِ ، وَالْفِقْهِ ، تُوْفِيَ بِالرَّيِّ - شَمَالِ إِيرَانَ - بِضَاحِيَةِ طَهْرَانَ -

سنة : ( ٣٩٥ هـ ) .

انظر ترجمته في : [ الديباج المُنْهَبُ فِي مَعْرِفَةِ أَعْيَانِ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ ( ١٦٣/١ - ١٦٥ ) ،

رقم : ( ٣٠ ) ؛ سير أعلام النبلاء ( ١٧/١٠٣ - ١٠٦ ) ، رقم : ( ٦٥ ) ] .

(٤) معجم مقاييس اللغة ( ٢٣٠/٥ ) ، ( لَبَسَ ) .

مَعَانٍ عِدَّةٌ مِنْهَا :

١\_ السُّتْرُ ؛ كَقَوْلِكَ : لَبِسَ الثَّوْبَ إِذَا اسْتَتَرَ بِهِ ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ أَصْلُ كَلِمَةِ اللَّبْسِ فِي اللُّغَةِ ؛ إِذْ مَعْنَى اللَّبْسِ : سَتْرُ الشَّيْءِ ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ ذَلِكَ لِلْمَعَانِي الْأُخْرَى .

٢\_ مَا يُلْبَسُ وَتُغَطَّى بِهِ الْعَوْرَةُ وَالْجَسَدُ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَبْنِيْءَ ءَادَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوَاءَ تَكُمُ وَرَيْشًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

٣\_ الْغِشَاءُ ، وَكُلُّ مَا يُغَطِّي الْإِنْسَانَ عَنْ قَبِيحٍ ؛ وَلِهَذَا الْمَعْنَى جَعَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الرَّوْحَ لِبَاسًا لِزَوْجَتِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُغَطِّيهَا وَيَمْنَعُهَا وَيَصُدُّهَا عَنْ تَعَاطِي كُلِّ قَبِيحٍ ، قَالَ عَزَّ شَأْنُهُ : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِهِنَّ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

٤\_ التَّقْوَى ، وَالْإِيمَانُ ، وَالْحَيَاءُ ؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ : ﴿ يَبْنِيْءَ ءَادَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوَاءَ تَكُمُ وَرَيْشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ ﴾ .

٥\_ الدَّرْعُ ، وَالسَّلَاحُ ؛ قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ نَبِيِّهِ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِنُخْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

٦\_ الْجُوعُ وَالْخَوْفُ ؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّحِيمِ الرَّحْمَنِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا

(٢) الأعراف : ٢٦ .

(٤) الأنبياء : ٨٠ .

(١) الكهف : ٣١ .

(٣) البقرة : ١٨٧ .

يَصْنَعُونَ ﴿١١٦﴾ (١) . وَالْعَرَبُ تَقُولُ: تَدْرَعُ فُلَانٌ الْفَقْرَ ، وَلَيْسَ الْجُوعُ ؛ قَالَ شَاعِرُهُمْ :

وَإِنْ هَزَّ أَقْوَامٌ إِلَيَّ وَحَدَّدُوا كَسَوْتُهُمْ مِنْ حَبْرٍ بَرُّ مُتَحَمٍّ (٢)

٧\_ التَّخْلِيْطُ ، وَالْإِتْبَاسُ ، وَالِاشْتِبَاهُ ؛ وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلِيْسُونَ ﴾ (٣) . وَقَوْلُهُ : ﴿ وَلَا تَلْسُؤُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ خَشْيَةً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٤) . وَقَوْلُهُ : ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا ءِيمَنَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ ءَٰمَنٌ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴾ (٥) .

٨\_ الْمَرْأَةُ ؛ قَالَ الْحَقُّ سُبْحَانَهُ : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ (٦) . وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الْمَرْأَةَ لِبَاسًا وَإِزَارًا ؛ فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ : لَيْسْتُ امْرَأَةً ؛ أَيْ : تَمَنَعْتُ بِهَا زَمَانًا ، وَلَيْسْتُ فُلَانَةً عُمَرِي ؛ أَيْ : كَانَتْ مَعِيَ شَبَابِي كُلُّهُ ، وَتَلْبَسَ حُبُّ فُلَانَةٍ بِدَمِي وَلَحْمِي ؛ أَيْ : اخْتَلَطَ بِهِ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النَّابِغَةِ الْجَعْدِيَّ (٧) يَصِفُ امْرَأَةً :

إِذَا مَا الضَّحِيْعُ ثَنَى جِدَّهَا تَنَّتْ فَكَانَتْ عَلَيْهِ لِبَاسًا

(١) النحل : ١١٢ .

(٢) البيت لأوس بن حجر ؛ انظر : ديوانه (ص ١٢٣) .  
(٣) وهو يقصد بذلك : نَوْعًا مِنْ بُرُودِ الْيَمَنِ . قَالَ الْحَقُّ : « وَإِنَّمَا هَذَا مَثَلٌ ؛ أَيْ : أَهْجُوهُمْ هِجَاءً يُرَى عَلَيْهِمْ ، وَيَشْتَهَرُونَ بِهِ ، كَمَا يَشْتَهَرُ صَاحِبُ هَذَا اللَّبَاسِ » . اهـ

(٣) الأنعام : ٩ .

(٤) البقرة : ٤٢ .

(٥) الأنعام : ٨٢ .

(٦) البقرة : ١٨٧ .

(٧) هُوَ أَبُو لَيْلَى قَيْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ جَعْفَةَ ، مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْفَةَ ، شَاعِرُ زَمَانِهِ ، لَهُ صُحْبَةٌ ، وَوَفَادَةٌ ، وَرِوَايَةٌ ، صَاحِبُ دِينٍ وَخَيْرٍ ، كَانَ يَنْتَقِلُ فِي الْبِلَادِ



٩- السَّكَنُ ، وَالظَّلَامُ ، وَالْغِشَاوَةُ ؛ وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ الْمَوْلَى جَلَّ جَلَالُهُ : ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْبَلَّ لِبَاسًا وَالنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ النَّهَارَ تُشُورًا ﴾ (١).

وَالَّذِي يُلَاحِظُ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي لِكَلِمَةِ اللَّبَاسِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ : أَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوهَا بِالْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ ، وَبِالْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ (٢).

\* \* \*

### • ثَانِيًا : تَعْرِيفُ اللَّبَاسِ فِي الْإِصْطِلَاحِ :

اسْتَعْمَلَ الْفُقَهَاءُ وَالْمُحَدِّثُونَ اللَّبَاسَ إِصْطِلَاحًا بِمَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ؛ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّبَاسَ هُوَ كُلُّ مَا وَارَى بِهِ الْإِنْسَانُ عَوْرَتَهُ ، وَسَتَرَ بِهِ جَسَدَهُ ، وَدَفَعَ بِهِ حَرَّ الْمَصِيفِ ، وَبَرَدَ الشِّتَاءِ . وَهَذَا وَاضِحٌ مِنْ تَبَعِ عِبَارَاتِ الْفُقَهَاءِ فِي مُدَوَّنَاتِ الْفِقْهِ الْمُخْتَلِفَةِ (٣) .

وَيَمْتَدِّحُ الْأَمْرَاءُ ، عُمَرُ طَوِيلًا ، قِيلَ : عَاشَ إِلَى حُدُودِ سَنَةِ سَبْعِينَ لِلْهِجْرَةِ .  
انظر ترجمته في : [ سير أعلام النبلاء ( ١٧٧/٣ - ١٧٨ ) ، رقم : ( ٣٢ ) ؛ طبقات فحول الشعراء ( ١٢٣/١ - ١٣١ ) ] .  
وانظر البيت في : شعر النابتة الجعدي ( ص ٨١ ) . وَالْجَيْدُ : هُوَ عُقْتُ الْمَرْأَةِ ، جَمْعُهُ : أَجْيَادٌ ، وَجُبُودٌ . انظر : لسان العرب ( ٤٣٣/٢ ) ، ( جَيْدٌ ) .  
(١) الفرقان : ٤٧ .

(٢) انظر في استخلاص هذه المعاني للباس في لغة العرب : لسان العرب ( ٢٢٣/١٢ - ٢٢٥ ) ؛ مختار الصحاح ( ص ٥٢٥ ) ؛ معجم مقاييس اللغة ( ٢٣٠/٥ ) ؛ مفردات ألفاظ القرآن ( ص ٧٣٤ - ٧٣٥ ) ؛ جميعها ( لَبَسَ ) .

(٣) انظر على سبيل المثال : رد المحتار على الدر المختار ( ٤٠٤/١ - ٤٠٧ ) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير ( ٢٦٣/١ ) وما بعدها ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة ( ١٥١/١ ) وما بعدها ؛ مغني المحتاج ( ٣٩٦/١ - ٣٩٩ ) ؛ شرح منتهى الإرادات ( ١٤٩/١ ) وما

\* وَأَهْلُ الْعِلْمِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - وَإِنْ لَمْ يَنْصُوا عَلَى تَعْرِيفِ اصْطِلَاحِي لِلْبَّاسِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ تَكَلَّمُوا بِالتَّفْصِيلِ عَنْ أَحْكَامِهِ ، وَأَنْوَاعِهِ ، وَمَا يَحِلُّ مِنْهُ وَمَا يَحْرُمُ ، وَمَا يُسْتَحَبُّ وَمَا يُكْرَهُ ، وَلَا يَكَادُ يَخْلُو كِتَابٌ فِقْهِيٌّ أَوْ مُحَدِّثٌ - خُصُوصًا - مِنْ فَصْلِ أَوْ بَابٍ أَوْ كِتَابٍ كَامِلٍ يُعْقَدُ لِبَيَانِ أَحْكَامِ اللَّبَاسِ فِي الشَّرْعِ ، مُسْتَدِلِّينَ عَلَى ذَلِكَ بِمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نُصُوصِ الْوَحْيِ الشَّرِيفِ ؛ الَّتِي تُبَيِّنُ أَحْكَامَ اللَّبَاسِ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ الْخَالِدَةِ .

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوا هَذِهِ الْكَلِمَةَ ( اللَّبَاسُ ) بِمَعْنَاهَا الْحَقِيقِيَّةُ اللَّغَوِيَّةُ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَصَرُوا هَذَا الْمَعْنَى عَلَى نَوْعٍ خَاصٍّ مِنَ اللَّبَاسِ تَنْطَبِقُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الشَّرِيعَةِ الْحَقِيقِيَّةِ ؛ وَاكْتَفَوْا عَنْ تَعْرِيفِهِ شَرْعًا بَيَّانٍ أَحْكَامِهِ وَأَنْوَاعِهِ مِنْ حَيْثُ الْحَوَازُ وَالْمَنْعُ ؛ ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى اللَّبَاسِ فِي اللُّغَةِ عَامٌّ ؛ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَا يُلبَسُ عَلَى الْجَسَدِ ، وَتُسْتَرُّ بِهِ الْعَوْرَةُ وَالْأَعْضَاءُ ، وَيَتَزَيَّنُ بِهِ ، وَالْمُصْطَلَحَاتُ الشَّرْعِيَّةُ يَجِبُ أَنْ تُصَاحَ وَفْقَ مُحْتَزَّاتٍ وَقِيُودٍ وَضَوَابِطَ شَرْعِيَّةٍ ، قَصَدَهَا الشَّارِعُ الْحَكِيمُ ، مِمَّا يَجْعَلُ مَعْنَى اللَّبَاسِ فِي الشَّرْعِ يُخَالِفُ مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ فِي بَعْضِ الْجَوَانِبِ الْمُهْمَّةِ .

\* وَيُمْكِنُ - بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ - أَنْ نَعْرِفَ اللَّبَاسَ فِي الْاصْطِلَاحِ بِأَنَّهُ :

« مَا يُؤَارِي بِهِ الْإِنْسَانُ جَسَدَهُ ، وَيَسْتُرُّ بِهِ سَوَاتِهِ ، وَيَتَزَيَّنُ بِهِ وَيَتَجَمَّلُ بَيْنَ النَّاسِ ، مِمَّا أَبَاحَهُ لَهُ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ سُبْحَانَهُ ، وَلَمْ يَتَعَارَضْ مَعَ آدَابِ الْإِسْلَامِ وَأَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ » .

( فَمَا يُؤَارِي بِهِ الْإِنْسَانُ جَسَدَهُ ، وَيَسْتُرُّ بِهِ سَوَاتِهِ ) : عَامٌّ فِي كُلِّ مَا يُلبَسُ ، وَيَسْتُرُّ بِهِ . وَعَامٌّ كَذَلِكَ فِي شُمُولِيَّتِهِ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَالصَّبِيَّانِ الصَّغَارِ .

( وَمَا يَتَزَيَّنُ بِهِ وَيَتَجَمَّلُ ) : يَشْمَلُ سَائِرَ أَنْوَاعِ الزَّيْنَةِ الَّتِي يَلْبَسُهَا الْإِنْسَانُ ؛ تَجَمُّلاً أَوْ لِلحَاجَةِ ؛ كَالسَّاعَةِ ، وَالخَاتَمِ ، وَالنَّظَارَاتِ ، وَالْحُلِيِّ ، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ مِمَّا جَرَتْ عَادَةُ النَّاسِ بِلِبْسِهِ مِنْ بَابِ الْكَمَالِيَّاتِ وَالتَّحْسِينِيَّاتِ .

( وَمَا أَبَاحَهُ لَهُ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ ) : قَيَّدَ مُهِمًّا فِي التَّعْرِيفِ ، يُمَيِّزُ اللَّبَاسَ الشَّرْعِيَّ عَنِ اللَّبَاسِ اللُّغَوِيِّ ( وَالْعُرْفِيِّ الْفَاسِدِ ) ، فَلَيْسَ كُلُّ مَا يُلْبَسُ وَتُسْتَرُّ بِهِ الْعَوْرَةُ فِي عَرَفِ النَّاسِ ، يَجُوزُ لِبْسُهُ شَرْعاً ، بَلْ هُنَاكَ مِنْ أَنْوَاعِ اللَّبَاسِ مَا مَنَعَهُ الْإِسْلَامُ ، وَنَهَى عَنْهُ اتِّبَاعُهُ ، وَإِنْ صَدَقَ عَلَيْهِ - لُغَةً أَوْ عُرْفاً - أَنَّهُ لِبَاسٌ ؛ فَمَثَلًا : اللَّبَاسُ الْمَصْنُوعُ مِنْ جُلُودِ السَّبَاعِ هُوَ لِبَاسٌ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ ؛ إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يُلْبَسَ ، وَلَكِنَّهُ مِنْ حَيْثُ الشَّرْعُ لَيْسَ لِبَاساً ؛ لِكَوْنِ الشَّارِعِ لَمْ يُبَحِّ لِبَسَ ذَلِكَ ، وَنَهَى عَنْهُ . وَكَذَا ثَوْبُ الشُّهْرَةِ ، وَمَا فِيهِ تَشَبُّهُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ اللَّبَاسِ الَّتِي سَيَرِدُ الْكَلَامُ عَنْهَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي الْفُصُولِ وَالْمَبَاحِثِ التَّالِيَةِ .

وَالِإِعْتِبَارُ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ : إِنَّمَا هُوَ بِالْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَلَيْسَ بِالْحَقَائِقِ اللُّغَوِيَّةِ وَالْعُرْفِيَّةِ .

( وَلَمْ يَتَعَارَضْ مَعَ آدَابِ الْإِسْلَامِ ) : قَيَّدَ فِي التَّعْرِيفِ ، يَخْرُجُ بِهِ مَا تَعَارَضَ مَعَ آدَابِ الْإِسْلَامِ وَهَدْيِهِ فِي اللَّبَاسِ ، وَيُفِيدُ أَنَّ اللَّبَاسَ الْمُعْتَبَرَ شَرْعاً آدَاباً وَأَحْكَاماً وَضَوَابِطُ يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ الْعِنَايَةَ بِهَا ، وَمُرَاعَاتُهَا ؛ اسْتِجَابَةً لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرِ رَسُولِهِ ﷺ ، وَحَذَرًا مِنْ عِقَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَطَمَعًا فِي ثَوَابِهِ وَحُسْنِ جَزَائِهِ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى .

\* وَاللِّبَاسُ فِي هَذَا الْبَحْثِ : مَخْصُوصُ بِلْيَاسِ الرَّجُلِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِ ؛ وَهُوَ الصَّبِيُّ ؛ مِنْ حَيْثُ بَيَّانُ أَحْكَامِهِ وَشُرُوطِهِ ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ مَسَائِلَ فِقْهِيَّةٍ .  
وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَصُوغَ تَعْرِيفًا خَاصًّا بِبِلْيَاسِ الرَّجُلِ ؛ فَتُضَيِّفُ فِي التَّعْرِيفِ كَلِمَةَ  
( الرَّجُلِ ) ، بَدَلًا مِنْ كَلِمَةِ ( الْإِنْسَانِ ) .

\* \* \*

## الْفَرْعُ الثَّانِي

## تَعْرِيفُ أَهَمِّ الْأَلْفَافِ ذَاتِ الصَّلَةِ بِمَعْنَى اللَّبَاسِ

هُنَاكَ أَلْفَافٌ تَشْتَرِكُ مَعَ كَلِمَةِ اللَّبَاسِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ؛ وَهِيَ : الرَّيْشُ ،  
وَالرِّيَاشُ ، وَالزَّيْنَةُ ، وَلِبَاسُ التَّقْوَى . وَفِيمَا يَلِي بَيَانُ الْمُرَادِ بِهَا :

## • أَوَّلًا : الرَّيْشُ وَالرِّيَاشُ :

الرَّيْشُ وَالرِّيَاشُ فِي اللَّغَةِ : كَاللَّبْسِ وَاللَّبَاسِ ؛ وَيُطْلَقُ عَلَى : الْخِصْبِ ، وَالْمَعَاشِ ،  
وَالْمَالِ ، وَالْأَنْثَاثِ ، وَاللَّبَاسِ الْحَسَنِ الْفَاحِشِ ، وَالْحَالَةِ الْجَمِيلَةِ . وَالْجَمْعُ : أَرِيَاشٌ ،  
وَرِيَاشٌ . وَهُوَ فِي الْأَصْلِ يُطْلَقُ عَلَى رِيْشِ الطَّائِرِ الْمَعْرُوفِ ، وَقَدْ يُخَصَّرُ بِالْجَنَاحِ مِنْ  
بَيْنِ سَائِرِهِ ؛ وَلِكَوْنِ الرَّيْشِ لِلطَّائِرِ كَالثِّيَابِ لِلْإِنْسَانِ أُسْتَعِيرَ هَذَا الْمَعْنَى لِكُلِّ مَا يَسْتُرُ  
الْإِنْسَانَ مِنْ ثِيَابٍ أَوْ مَعِيشَةٍ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَتَّبِعِ ءَادَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا  
يُؤَيِّرُ سَوْءَ نَفْسِكَ وَيَدِشُّ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ الْعَرَبِ : أَعْطَاهُ مِثَّةً مِنَ الْإِبِلِ  
بَرِيْشَهَا ؛ أَيْ : بِلِبَاسِهَا وَأَخْلَاسِهَا <sup>(٢)</sup> .

وَالرَّيْشُ وَالرِّيَاشُ فِي الْإِصْطِلَاحِ : بِمَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ ؛ إِلَّا أَنَّ الرَّيْشَ مَخْصُوصٌ  
بِالزَّيْنَةِ وَالْجَمَالِ ، وَالرِّيَاشُ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ اللَّبَاسِ ، أَوْ مَا ظَهَرَ مِنَ اللَّبَاسِ <sup>(٣)</sup> .

(١) الأعراف : ٢٦ .

(٢) انظر : لسان العرب (٣٨٩/٥) ؛ مختار الصحاح (ص ٢٤٦) ؛ القاموس المحيط (ص ٧٦٨) ؛ مفردات ألفاظ القرآن (ص ٣٧٢) ؛ المعجم الوسيط (٣٨٥/١) ، جميعها (رَيْشٌ) .

(٣) انظر : شرح السنة (٣/١٢) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٢٦٢) ؛ جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٣٦٤-٣٦٤/١٢) ؛ الشوكاني، فتح القدير (٢/٢٨٧) .

## ● ثَانِيًا : الزَّيْنَةُ :

الزَّيْنَةُ مَعْنَى أَوْسَعُ مِنْ مَعْنَى اللَّبَاسِ ؛ إِذْ هِيَ اسْمٌ جَامِعٌ لِكُلِّ مَا يُتَزَيَّنُ بِهِ ، سَوَاءً كَانَ لِبَاسًا أَمْ غَيْرَهُ ، وَالزَّيْنُ : ضِدُّ الشَّيْنِ ، وَالْجَمْعُ : أَزْيَانٌ <sup>(١)</sup> .  
 قَالَ ابْنُ فَارِسٍ : « الزَّاءُ ، وَالْيَاءُ ، وَالنُّونُ : أَصْلُ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى حُسْنِ الشَّيْءِ وَتَحْسِينِهِ ، فَالزَّيْنُ : نَقِيضُ الشَّيْنِ . يُقَالُ : زَيَّنْتُ الشَّيْءَ تَزِينًا ، وَأَزَيَّنْتُ الْأَرْضَ ، وَأَزَيَّنْتُ ، وَأَزْدَانْتُ : إِذَا حَسَّنَهَا عُشْبُهَا » <sup>(٢)</sup> .  
 وَالزَّيْنَةُ الْحَقِيقِيَّةُ : هِيَ مَا لَا يَشِينُ الْإِنْسَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْوَالِهِ ، لَا فِي الدُّنْيَا ، وَلَا فِي الْآخِرَةِ ، فَمَا مَا يَزِينُهُ فِي حَالَةٍ دُونَ حَالَةٍ ؛ فَهُوَ مِنْ وَجْهِ شَيْنٍ <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

## ● ثَالِثًا : لِبَاسُ التَّقْوَى :

قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ يَبْنِيْٓءَ آدَمَ قَدْ أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَرِّى سَوَءَ نَفْسِكَ وَيَرْبِشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
 وَلِبَاسُ التَّقْوَى الْمَذْكُورُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَفْظٌ مُّكَوَّنٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ : اللَّبَاسِ ، وَالتَّقْوَى ؛ فَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى كُلِّ مِنْ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ عَلَى انْفِرَادٍ : فَاللِّبَاسُ سَبَقَ تَعْرِيفُهُ فِي اللُّغَةِ وَالْاِصْطِلَاحِ <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : لسان العرب (٦/١٣٠) ؛ القاموس المحيط (ص ١٥٥٤) ؛ مختار الصحاح (ص

٢٥٨) ، جميعها (زَيْنَ) .

(٢) معجم مقاييس اللغة (٣/٤١) ، (زَيْنَ) .

(٣) انظر : مفردات ألفاظ القرآن (ص ٣٨٨) ، (زَيْنَ) .

(٤) الأعراف : ٢٦ . (٥) انظر ما سبق (ص ٤٣ ، ٤٦) .

\* وَأَمَّا كَلِمَةُ التَّقْوَى :

فَهِيَ فِي اللُّغَةِ : اسْمٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : اتَّقَى ، وَالْمَصْدَرُ : الْإِتْقَاءُ ، وَكِلَاهُمَا مَأْخُودٌ مِنْ مَادَّةٍ : ( و ق ي ) ؛ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى دَفْعِ شَيْءٍ عَنْ شَيْءٍ بِغَيْرِهِ . وَالْإِتْقَاءُ : اتِّخَاذُ الْوَقَايَةِ ؛ وَهُوَ بِمَعْنَى التَّقْوَى ، وَيُرَادُّ بِهِ : أَنْ يَجْعَلَ الْمَرْءُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّيْءِ وَقَايَةً تَحْفَظُهُ مِمَّا يُؤْذِيهِ وَيَضُرُّهُ . وَالتَّقِيُّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ : الْمُتَّقِي ؛ وَهُوَ مَنْ يَقِي نَفْسَهُ مِنَ الْعَذَابِ وَالْمَعَاصِي ؛ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ ، وَأَصْلُهُ مِنْ وَقَيْتُ نَفْسِي أَقِيهَا <sup>(١)</sup> .

وَالْتَّقْوَى فِي الْإِصْطِلَاحِ : هِيَ طَاعَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ ؛ بِامْتِنَالِ أَمْرِهِمَا ، وَاجْتِنَابِ مَا نَهَى عَنْهُ وَزَجَرَ ، وَالْمُحَافَظَةَ عَلَى آدَابِ الشَّرِيعَةِ ، وَمُجَانَبَةَ الْمَرْءِ كُلِّ مَا يُبْعِدُهُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى <sup>(٢)</sup> .

\* وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى اللَّفْظِ الْمُرَكَّبِ مِنَ الْكَلِمَتَيْنِ ( لِبَاسِ التَّقْوَى ) :

فَقَدْ تَنَوَّعَتْ عِبَارَاتُ السَّلَفِ فِي بَيَانِ مَعْنَاهُ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ فَسَّرَهُ بِالْإِيمَانِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَسَّرَهُ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَسَّرَهُ بِالْحَيَاءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَسَّرَهُ بِخَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ بِالسَّمْتِ الْحَسَنِ ، وَهِيَ مَعَانٍ مُتَقَارِبَةٌ ؛ يَجْمَعُهَا كُلُّهَا مَعْنَى وَاحِدٌ ؛ هُوَ اسْتِشْعَارُ النُّفُوسِ تَقْوَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي الْإِنْتِهَاءِ عَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَعَاصِيهِ ، وَالْعَمَلُ بِمَا أَمَرَ بِهِ مِنْ طَاعَتِهِ ، وَالتَّقَرُّبُ إِلَيْهِ بِمَا يُرْضِيهِ <sup>(٣)</sup> .

وَهَذَا الْمَعْنَى الْعَظِيمُ مِنْ مَعَانِي اللَّبَاسِ فِي اللُّغَةِ : إِشْعَارٌ بِأَنَّ اللَّبَاسَ الْمَعْنَوِيَّ الْمُتَمَثِّلَ

(١) انظر : لسان العرب (٣٧٧/١٥-٣٧٩) ؛ مختار الصحاح (ص ٦٥٠-٦٥١) ؛ مفردات

ألفاظ القرآن (ص ٨٨١) ؛ معجم مقاييس اللغة (١٣١/٦) ، جميعها (وقى) .

(٢) انظر : مفردات ألفاظ القرآن (ص ٨٨١) ؛ كتاب التعريفات (ص ٩٠) ؛ دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (١/١٧٩) .

(٣) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٣٦٦/١٢-٣٧١) ؛ تفسير القرآن العظيم (٢٣٢/٢) .

فِي الْإِيمَانِ وَالْعَفَافِ وَالسُّتْرِ وَالتَّقَى أَفْضَلُ وَأَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ اللَّبَاسِ الْحِسِيِّ؛  
الْمُتَمَثِّلِ فِيمَا يَسْتُرُ الْإِنْسَانَ بِهِ جَسَدُهُ ، وَيُؤَارِي بِهِ سَوَاتِهِ عَنْ أَنْظَارِ النَّاسِ .

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَلْبَسْ ثِيَابًا مِنَ التَّقَى      تَقَلَّبَ عُرْيَانًا وَإِنْ كَانَ كَاسِيًا  
وَخَيْرُ لِبَاسِ الْمَرْءِ طَاعَةُ رَبِّهِ      وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ كَانَ لِلَّهِ عَاصِيًا <sup>(١)</sup>

فَلِبَاسُ التَّقْوَى خَيْرٌ مِنَ الثِّيَابِ ؛ لِأَنَّ الْفَاجِرَ وَإِنْ لَبَسَ الثِّيَابَ فَهُوَ دَنَسٌ ، وَالتَّقِيُّ  
عَزِيزٌ مُصَنِّمٌ مُكْرَمٌ ، وَلَوْ لَبَسَ الرِّثَّ الْبَالِي مِنَ الثِّيَابِ لِحَاجَةٍ وَفَقْرٍ ، أَوْ لِتَوَاضُعٍ  
وَزُهْدٍ ؛ قَالَ الْمُصْطَفَى ﷺ : « كَمْ مِنْ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ، ذِي طِمْرَيْنِ <sup>(٢)</sup> لَا يُؤْبَهُ لَهُ  
لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَّةَ ، مِنْهُمْ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ » <sup>(٣)</sup> .  
وَلَقَدْ أَجَادَ الْقَائِلُ <sup>(٤)</sup> :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَذْنَسْ مِنَ اللَّوْمِ عِرْضُهُ      فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ

\* \* \*

- (١) البیتان : لأبي العتاهية ، انظر : ديوانه (ص ٢٥٥) .  
(٢) الطَّمْرَان : منى طمر ، وهو الثوبُ الخلق ، أو الكِسَاءُ الْبَالِي من غير الصُّوف ، جمعه :  
أَطْمَارٌ . انظر : القاموس المحيط (ص ٥٥٤) ؛ مختار الصحاح (ص ٣٦٠) ، ( طَمَرَ ) .  
(٣) رواه الترمذي في كتاب المناقب ، باب مناقب البراء بن مالك رضي الله عنه ، ح  
(٣٨٥٤) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ » . اهـ ، انظر : الجامع الصحيح  
(٦٥٠/٥) .

- وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ الْأَرْنَؤُوطُ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى جَمَاعِ الْأُصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرُّسُولِ  
(٩٢/٩) : « إِسْنَادُهُ حَسَنٌ » . اهـ  
(٤) هَذَا الْبَيْتُ نَسَبَهُ أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْفَهَانِيُّ فِي الْأَغَانِي (١٨٠/٩) : لِذُكَيْنِ بْنِ رَجَاءٍ . وَكَذَا  
ابْنُ قُتَيْبَةَ ، فِي الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ (٦١٢/٢) . وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ : أَنَّ الْبَيْتَ مَعْرُوفٌ  
ضِمْنَ شِعْرِ السَّمَوَالِ .

وَنَسَبَهُ أَبُو تَمَّامٍ لِلسَّمَوَالِ بْنِ عَادِيَاءَ الْيَهُودِيِّ ، الْمَضْرُوبِ بِهِ الْمَثَلُ فِي الْوَفَاءِ ، هَلَكَ قَبْلَ  
الْإِسْلَامِ . انظر : شرح ديوان الحماسة لأبي تمام (١١٠/١) .  
وَكَذَا نَسَبَهُ ابْنُ عَبْدِ رَبِّهِ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي الْعَقْدِ الْفَرِيدِ (٢٠٨/١) : لِلسَّمَوَالِ .



المَطْلَبُ الثَّانِي  
تَعْرِيفُ الضَّائِبِ الْفِقْهِيِّ لُغَةً وَاصْطِلَاحاً  
وَبَيَانُ الْمُرَادِ بِهِ فِي الْبَحْثِ

وَفِيهِ فَرْعَانِ :

- الفرع الأول : تَعْرِيفُ الضَّائِبِ الْفِقْهِيِّ لُغَةً وَاصْطِلَاحاً .  
الفرع الثاني : أَهَمِّيَّةُ الضَّوَائِبِ الْفِقْهِيَّةِ فِي الشَّرْعِ  
وَبَيَانُ الْمُرَادِ بِضَوَائِبِ لِبَاسِ الرَّجُلِ .

## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

## تَعْرِيفُ الضَّابِطِ الْفِقْهِيِّ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

## • أَوَّلًا : بَيَانُ مَعْنَى الضَّابِطِ فِي اللُّغَةِ :

( الضَّادُ ، والبَاءُ ، والطَّاءُ ) أَصْلٌ صَحِيحٌ ، يَدُلُّ عَلَى ضَبْطِ الشَّيْءِ وَإِتْقَانِهِ ، وَإِحْكَامِهِ ، وَالْحَزْمُ فِيهِ ؛ يُقَالُ : ضَبَّطَ الشَّيْءَ : حَفِظَهُ بِالْحَزْمِ ، وَرَجُلٌ ضَابِطٌ ؛ أَيْ : حَازِمٌ <sup>(١)</sup> . فَمَعْنَى كَلِمَةِ الضَّابِطِ لُغَةً : يَدُورُ عَلَى هَذَا .

\* \* \*

## • ثَانِيًا : تَعْرِيفُ الضَّابِطِ الْفِقْهِيِّ اصْطِلَاحًا :

اسْتَعْمَلَ عَدَدٌ كَثِيرٌ مِنْ مُتَقَدِّمِي الْفُقَهَاءِ الضَّابِطِ الْفِقْهِيِّ وَالْقَاعِدَةِ الْفِقْهِيَّةِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَلَمْ يَكُنِ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا مَوْضِعَ اعْتِبَارٍ عِنْدَهُمْ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَنْدَرِجُ تَحْتَهُ أَحْكَامٌ فِقْهِيَّةٌ مُتَعَدِّدَةٌ ، إِلَّا أَنَّ الْقَاعِدَةَ أَعَمُّ مِنَ الضَّابِطِ ؛ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِمْ .

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة (٣/٣٨٦) ؛ لسان العرب (٨/١٦) ؛ مختار الصحاح (ص ٣٤١) ؛ القاموس المحيط (ص ٨٧٢) ، جميعها (ضَبْطٌ) .

وَالْقَاعِدَةُ <sup>(١)</sup> فِي اصطلاح الفقهاء :

« حُكْمٌ أَغْلِبِيٌّ يُتَعَرَّفُ مِنْهُ حُكْمُ الْجُزْئِيَّاتِ الْفِقْهِيَّةِ مُبَاشَرَةً » <sup>(٢)</sup> .

فَكُلُّ أَمْرٍ أَغْلِبِيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى جُزْئِيَّاتٍ فَهُوَ قَاعِدَةٌ ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ أَمْ كَانَ مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ .

وَلَا أَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَنْهَجِ فِي عَدَمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْقَاعِدَةِ الْفِقْهِيَّةِ وَالضَّابِطِ الْفِقْهِيِّ مِمَّا نَلَحَظُهُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ ؛ حَيْثُ يُطْلَقُ الْفُقَهَاءُ كَلِمَةَ ( قَاعِدَةٌ ) فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَلَى فَرْعٍ مَخْصُوصٍ مِنَ الْفُرُوعِ الْفِقْهِيَّةِ ، الَّذِي هُوَ فِي الْأَصْلِ ضَابِطٌ فِقْهِيٌّ لِبَابٍ مُعَيَّنٍ مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْهِ ، وَأَيْسَ قَاعِدَةٌ فِقْهِيَّةٌ يَنْدَرِجُ تَحْتَهَا أَبْوَابٌ مُتَعَدِّدَةٌ <sup>(٣)</sup> .

وَمِنْ أُمُثِلَةٍ هَذَا الْمَنْهَجِ فِي عَدَمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْقَاعِدَةِ وَالضَّابِطِ الْفِقْهِيِّ : كِتَابُ الْقَوَاعِدِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ ، لِلْحَافِظِ أَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيِّ ( الْمُتَوَفَى : ٧٩٥ هـ ) ؛ حَيْثُ تَنَاولَ عَدَدًا كَبِيرًا مِنَ الضَّوَابِطِ الْفِقْهِيَّةِ تَحْتَ عُنْوَانِ الْقَاعِدَةِ ؛ وَمِنْ أُمُثِلَةٍ ذَلِكَ قَوْلُهُ : « الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ : شَعْرُ الْحَيَوَانِ فِي حُكْمِ الْمُنْفَصِلِ عَنْهُ لَا فِي حُكْمِ الْمَتَّصِلِ » <sup>(٤)</sup> . فَهَذَا ضَابِطٌ خَاصٌّ بِبَابِ الطَّهَارَةِ وَالْأَيْثَةِ . وَكَذَا الْعَلَامَةُ بَذْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ الْبَكْرِيُّ الشَّافِعِيُّ ؛

(١) الْقَاعِدَةُ فِي اللُّغَةِ : هِيَ الْأَسَاسُ ، وَالْأَصْلُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَيَسْمِعُ رَبَّنَا نَفْلًا مِمَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [البقرة : ١٢٧] . انظر : لسان العرب (٢٣٩/١١) ، ( قَعَدَ ) .

(٢) هَذَا التَّعْرِيفُ أَجْمَعُ وَأَحْسَنُ تَعْرِيفٌ لِلْقَاعِدَةِ الْفِقْهِيَّةِ ، وَهُوَ لِلدَّكْتُور : أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَمِيدٍ - وَفَقَّهَ اللَّهُ - . انظر : مقدمة تحقيق كتاب القواعد للمَقْرِي (١٠٧/١) .

(٣) انظر : عَلِيُّ النَّدَوِيِّ ، الْقَوَاعِدُ الْفِقْهِيَّةُ (ص ٥٠) ؛ د . سَعُودُ بْنُ مَسْعُودٍ الثَّبِيئِي ، مقدمة تحقيقه لكتاب : الاستغناء في الفرق والاستثناء للبَكْرِيِّ (٥٩/١) .

(٤) الْقَوَاعِدُ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ (ص ٣) .

حَيْثُ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْقَاعِدَةِ وَالضَّابِطِ فِي كِتَابِهِ (الاسْتِغْنَاءُ فِي الْفَرْقِ وَالِاسْتِثْنَاءِ) .  
وَمِنْ أَمَثَلَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ : « الْقَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ : كُلُّ مِثْتَةٍ جِلْدُهَا نَجِسٌ مَا لَمْ  
يُدْبَغْ » <sup>(١)</sup> .

وَالْوَاضِحُ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ : أَنَّهَا ضَابِطٌ مُخْتَصٌّ بِبَابِ الْإِنْيَةِ .  
وَكَذَا قَوْلُهُ فِي بَابِ الْحَيْضِ : « الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ : الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ بِدَعْيٍ » <sup>(٢)</sup> .  
فَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ تُمَثِّلُ ضَابِطًا فَقْهِيًّا لِحُكْمِ الطَّلَاقِ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ .

\* وَفَرَّقَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ بَيْنَ الْقَاعِدَةِ الْفَقْهِيَّةِ وَالضَّابِطِ الْفَقْهِيِّ ، إِلَّا  
أَنَّهُمْ لَمْ يَنْصُوا عَلَى تَعْرِيفِ مُحَدِّدٍ لَهُ ، بَلِ اكْتَفَوْا بِتَعْرِيفِ الْقَاعِدَةِ ، ثُمَّ يَبَيَّنُ أَنَّ  
الضَّابِطَ أَخَصُّ مِنْهَا ، وَلَعَلَّ فِي هَذَا مَا يُشْعِرُ بِأَنَّ تَعْرِيفَ الْقَاعِدَةِ عِنْدَهُمْ هُوَ تَعْرِيفُ  
الضَّابِطِ ، مَعَ مُلَاحَظَةِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ .  
جَاءَ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ : « وَالْقَاعِدَةُ لَا تَخْتَصُّ بِبَابٍ ، بِخِلَافِ  
الضَّابِطِ » <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ نُجَيْمٍ الْحَنْفِيُّ <sup>(٤)</sup> : « وَالْفَرْقُ بَيْنَ الضَّابِطِ وَالْقَاعِدَةِ : أَنَّ  
الْقَاعِدَةَ تَجْمَعُ فُرُوعًا مِنْ أَبْوَابِ شَيْءٍ ، وَالضَّابِطُ يَجْمَعُهَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ ، هَذَا هُوَ  
الْأَصْلُ » <sup>(٥)</sup> .

(١) (٢١٢/١) .

(٢) (٢٤٥/١) .

(٣) انظر : حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٢٩٠/٢) .

(٤) هُوَ زَيْنُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَكْرِ بْنِ نُجَيْمٍ الْحَنْفِيُّ ، فَقِيهٌ ، أَصُولِيٌّ ، وَلِدَ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ :  
(٩٢٦هـ) ، وَتَوَفَّى سَنَةَ : (٩٧٠هـ) . انظر ترجمته في : [ الطبقات السنيّة في تراجم

الحنفية (٢٧٥/٣) ؛ شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣٥٨/٨) .

(٥) الأشباه والنظائر (ص ١٦٦) .

فَالْغَالِبُ فِيمَا اخْتَصَّ بَبَابٍ وَاحِدٍ مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْهِ ، وَقَصِدَ بِهِ صُورٌ وَقُرُوعٌ مُتَشَابِهَةٌ أَنْ يُسَمَّى ضَاطِبًا <sup>(١)</sup> .

وَقَدْ وَضَحَ فِي الْعُصُورِ الْمُتَأَخَّرَةِ التَّفْرِيقَ بَيْنَ مُصْطَلَحِي : الْقَاعِدَةِ ، وَالضَّاطِبِ ، بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْعُلُومِ ، وَاتِّضَاحِ مَعَالِمِ فَنِّ الضَّوَابِطِ الْفِقْهِيَّةِ ، وَوُضُوحِ مُصْطَلَحَاتِهِ ، حَتَّى أَصْبَحَتْ كَلِمَةُ الضَّاطِبِ اصْطِلَاحًا شَائِعًا مُتَدَاوِلًا لَدَى الْبَاحِثِينَ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَالْدَّارِسِينَ لَهُ ، إِذَا أُطْلِقَتْ انْصَرَفَتْ إِلَى مَعْنَى خَاصٍّ لَا يَشْتَبِهُ بغيرِهِ <sup>(٢)</sup> .

### تعريف الضَّاطِبِ الفقهي اصطلاحاً :

كَثُرَتْ تَعْرِيفَاتُ الضَّاطِبِ الْفِقْهِيِّ فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ ، بَلْ مَا كَتَبَ كَاتِبٌ فِي هَذَا الْفَنِّ إِلَّا وَحَاوَلَ أَنْ يَخْتَارَ لَهُ تَعْرِيفًا ؛ إِمَّا بِزِيَادَةِ كَلِمَةٍ فِي التَّعْرِيفِ السَّابِقِ لَهُ ، أَوْ نَقْصِ أُخْرَى ؛ وَبِالنَّظَرِ إِلَى أَشْهَرِ تَعْرِيفَاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلضَّاطِبِ الْفِقْهِيِّ ، نَجِدُ أَنَّهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي تَحْدِيدِ مَعْنَاهُ عَلَى ثَلَاثَةِ آرَاءٍ <sup>(٣)</sup> :

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ : يَرَى أَنَّ الضَّاطِبَ مُرَادِفٌ لِلْقَاعِدَةِ فِي الْمَعْنَى ؛ وَهَذَا هُوَ الَّذِي سَارَ عَلَيْهِ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا ؛ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ عِنْدَ تَعْرِيفِ الْقَاعِدَةِ <sup>(٤)</sup> . وَبِنَاءً عَلَى هَذَا الرَّأْيِ ؛ فَإِنَّ الضَّاطِبَ الْفِقْهِيَّ هُوَ : « حُكْمٌ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى جُزْئِيَّاتِهِ » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : تاج الدين السُّبْكِي ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ (١/١١) .

(٢) انظر : عَلَى النَّذَوِيِّ ، الْقَوَاعِدُ الْفِقْهِيَّةُ (ص ٥٢) ؛ الْقَوَاعِدُ وَالضَّوَابِطُ الْفِقْهِيَّةُ عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ (ص ١٣٠) .

(٣) انظر : الْقَوَاعِدُ وَالضَّوَابِطُ الْفِقْهِيَّةُ عِنْدَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي فَهْمِ الْأُسْرَةِ (١/٩٥-٩٦) ، بِتَصْرُفٍ .

(٤) وانظر زيادة على ما سبق : التَّحْقِيرُ شَرْحُ التَّحْبِيرِ (١/٢٩) ؛ تاج الدين السُّبْكِي ، الْأَشْبَاهُ

وَالنِّظَائِرُ (١/١١) ؛ شَرْحُ الْمَنْهَجِ الْمُنْتَخَبِ (ص ١٠٠) ؛ مُحَمَّدُ الْبَرْكَاتِي ، قَوَاعِدُ الْفِقْهِ (ص

٣٥٧) د . مُحَمَّدُ الزَّحِيلِي ، النِّظَائِرَاتُ الْفِقْهِيَّةُ (ص ١٩٩) ؛ الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ

(٥٣٣/١) .

(٥) انظر : الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (٥٣٣/١) ، (ضَبُطٌ) .

الرأي الثاني : يرى أَنَّ مُصْطَلَحَ الضَّابِطِ أَوْسَعُ مِنْ مُصْطَلَحِ الْقَاعِدَةِ !! وَهَذَا نَصٌّ عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ ذَ : « رَسَمُوا الضَّابِطَةَ بِأَنَّهَا أَمْرٌ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى جُزْئِيَّاتِهِ ، لِتُعَرَفَ أَحْكَامُهَا مِنْهُ ، قَالُوا : وَهِيَ أَعَمُّ مِنَ الْقَاعِدَةِ ، وَمِنْ ثَمَّ رَسَمُوهَا بِأَنَّهَا صُورَةٌ كُلِّيَّةٌ يُتَعَرَفُ مِنْهَا أَحْكَامُ جُزْئِيَّاتِهَا » (١) .

الرأي الثالث : يرى أَنَّ الْمُصْطَلَحَيْنِ مُتَغَايِرَانِ ؛ فَالْقَاعِدَةُ : حُكْمٌ كُلِّيٌّ يَجْمَعُ فُرُوعًا مِنْ أَبْوَابٍ شَتَّى ، وَالضَّابِطُ : حُكْمٌ كُلِّيٌّ يَجْمَعُ فُرُوعًا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ .

وَهَذَا هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ اصْطِلَاحُ أَرْبَابِ هَذَا الْعِلْمِ ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِلصَّوَابِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَأْسِيسًا لِمَعْنَى جَدِيدٍ ، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ تَأْكِيدِ الْمَعْنَى السَّابِقِ (٢) .

\* وَنَسْتَطِيعُ بَعْدَ التَّأَمُّلِ فِي مَعْنَى الْقَاعِدَةِ وَالضَّابِطِ ، وَمَا يُرَادُ مِنْهُمَا عِنْدَ إِطْلَاقِهِمَا أَنْ نَعْرِفَ الضَّابِطَ الْفِقْهِيَّ بِأَنَّهُ :  
« حُكْمٌ فِقْهِيٌّ أَغْلِبِيٌّ يُتَعَرَفُ مِنْهُ مُبَاشَرَةً حُكْمُ الْجُزْئِيَّاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِبَابٍ وَاحِدٍ » .

(١) غمز عيون البصائر (٥/٢) .

(٢) انظر : ابن نجيم ، الأشباة والنظائر (ص ١٩٢) ؛ تاج الدين ابن السبكي ، الأشباة والنظائر (١١/١) ؛ حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٣٥٦/٢) ؛ شرح الكوكب المنير (٣٠/١) ؛ كشف اصطلاحات الفنون (١١١٠/٢ ، ١٢٩٥) ؛ د . عبد الوهاب أبو سليمان (النظريات والقواعد في الفقه الإسلامي (ص ٥٨) ؛ مقدمة تحقيق القواعد للمقري (١٠٨/١) ؛ الرحيز في إيضاح قواعد الفقه الإسلامي (ص ٢٤) ؛ د . علي الندوي ، القواعد الفقهية (ص ٥٠) ؛ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في كتاب الطهارة والصلاة (ص ١٢٩) .

شرح التعريف وبيان مختصراته :

( حُكْم ... أَغْلَبِي ) : يُفِيدُ أَنَّ مَعْرِفَةَ أَحْكَامِ الْجُزْئِيَّاتِ وَالْفُرُوعِ الْفِقْهِيَّةِ مِنْ الضَّابِطِ الْفِقْهِيِّ إِنَّمَا هُوَ فِي الْغَالِبِ ؛ إِذْ لِكُلِّ ضَابِطٍ مُسْتَنَائِيَّاتٌ ، وَهَذَا لَا يَقْدَحُ فِي كَوْنِهِ ضَابِطًا ؛ لِأَنَّهُ يَضْبُطُ كَثِيرًا مِنَ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِبَابٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ يُسْتَنَتَّى مِنْ ذَلِكَ بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْقَلِيلَةِ .

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الشَّاطِبِيُّ ( المتوفى : ٧٩٠ هـ ) - رحمه الله - : « إِنَّ الْأَمْرَ الْكُلِّيَّ إِذَا ثَبَتَ فَتَخَلَّفَ بَعْضُ الْجُزْئِيَّاتِ عَنْ مُقْتَضَاهُ الْكُلِّيَّ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ كُلِّيًّا ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْغَالِبَ الْأَكْثَرِيَّ مُعْتَبَرٌ فِي الشَّرِيعَةِ اعْتِبَارَ الْعَامِّ الْقَطْعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْمُتَخَلِّفَاتِ الْجُزْئِيَّةَ لَا يَنْتَظِمُ مِنْهَا كُلِّيٌّ يُعَارِضُ هَذَا الْكُلِّيَّ الثَّابِتَ » (١) .

فَمَثَلًا : الضَّابِطُ الْفِقْهِيُّ الَّذِي يُنْصَرُّ عَلَى أَنَّ « الدَّمُ الْخَارِجُ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ نِفَاسٌ » . يَرُدُّ عَلَيْهِ اسْتِثْنَاءٌ فِي مَسْأَلَةٍ ؛ هِيَ : مَا إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الدَّمَ عَقِبَ الْوِلَادَةِ بِأَيَّامٍ ، ثُمَّ طَهَّرَتْ بَعْدَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَصَاعِدًا ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا الدَّمُ ؛ فَالْعَائِدُ حَيْضٌ أَوْ دَمٌ فَسَادٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَيْسَ نِفَاسًا ؛ لِأَنَّهُ وَمَا قَبْلَهُ دَمَانِ ، تَحَلَّلَهُمَا طَهَّرَ صَحِيحٌ ، فَلَا يُضْمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ ؛ كَدَمَيِ الْحَيْضِ (٢) .

( حُكْمٌ فِقْهِيٌّ ) : قَيْدٌ مُهِمٌّ فِي التَّعْرِيفِ ؛ يُمَيِّزُ الضَّابِطَ الْفِقْهِيَّ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الضَّوَابِطِ الْعِلْمِيَّةِ الْآخَرَى ؛ كَالْأُصُولِيَّةِ ، وَالنَّحْوِيَّةِ ، وَالرِّيَاضِيَّةِ ، وَغَيْرِهَا مِنْ ضَوَابِطِ الْعُلُومِ .

(١) الموافقات في أصول الشريعة (٥٣/٢) .

(٢) انظر : الاستغناء في الفرق والاستثناء (٢٤٦/١) ؛ روضة الطالبين (٢٨٦/١) ؛ شرح

منتهى الإرادات (١٢٣/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٣٨٥/١) .

( يُتَعَرَّفُ مِنْهُ ) : قَيْدٌ مُهِمٌّ فِي التَّعْرِيفِ ، يُفِيدُ أَنَّ فَهْمَ حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الضَّابِطِ الْفَقْهِيِّ يَحْتَاجُ إِلَى فَهْمٍ وَتَدَبُّرٍ ، وَإِعْمَالِ فِكْرٍ .

( مُبَاشَرَةٌ ) : قَيْدٌ مُهِمٌّ فِي التَّعْرِيفِ تَخْرُجُ بِهِ الْقَاعِدَةُ الْأُصُولِيَّةُ وَالضَّابِطُ الْأُصُولِيُّ ؛ حَيْثُ لَا يُسْتَخْرَجُ مِنْهُمَا الْحُكْمُ مُبَاشَرَةً ، بَلْ بِوَاسِطَةِ دَلِيلٍ آخَرَ .  
فَمَثَلًا : الضَّابِطُ الْفَقْهِيُّ : « اسْتِعْمَالُ أَيْنَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ حَرَامٌ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، لَكِنَّهُ يُبَاحُ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَفَقْدِ الْأَيْنَةِ الْمُبَاحَةِ » <sup>(١)</sup> . أَفَادَ تَحْرِيمَ اسْتِعْمَالِ أَيْنَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي الدُّنْيَا .

وَالْقَاعِدَةُ الْأُصُولِيَّةُ : « النَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ » <sup>(٢)</sup> . أَفَادَتْ تَحْرِيمَ الزَّيْنِ ، وَلَكِنْ لَيْسَ مُبَاشَرَةً ، بَلْ بِوَاسِطَةِ دَلِيلٍ آخَرَ ؛ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

( حُكْمُ الْجُزْئِيَّاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِبَابٍ وَاحِدٍ ) : قَيْدٌ لِإِخْرَاجِ الْقَاعِدَةِ الْفَقْهِيَّةِ ؛ فَإِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِأَبْوَابٍ مُتَعَدِّدَةٍ ، وَالضَّابِطُ الْفَقْهِيُّ : إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِبَابٍ وَاحِدٍ .  
وَمَعَ ذَلِكَ : فَإِنَّ بَيْنَ الْقَاعِدَةِ الْفَقْهِيَّةِ وَالضَّابِطِ الْفَقْهِيِّ عُمُومًا وَخُصُوصًا مِنْ وَجْهِ ؛ فَالضَّابِطُ أَخْصُ مِنَ الْقَاعِدَةِ ، وَهُوَ مِنْ حَيْثُ نَسَبَتْهُ إِلَى بَابٍ مُعَيَّنٍ يُمَكِّنُ أَنْ

(١) انظر : الاستغناء في الفرق والاستثناء (١٥٨/١) ؛ قواعد الأحكام في مصالح الأناس (١٦٢/٢) .

(٢) انظر : كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البرزوقي (٢٥٦/١) ؛ بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٨٧/٢) ؛ الإحكام في أصول الأحكام ، المجلد الأول (٤٠٦/٢) ؛ شرح الكوكب المنير (٧٨/٣) .

(٣) الإسراء : ٣٢ .



يَكُونُ قَاعِدَةٌ فِي الْبَابِ ؛ وَالْقَاعِدَةُ أَعَمُّ وَأَشْمَلُ مِنَ الضَّابِطِ مِنْ حَيْثُ جَمَعَ الْفُرُوعَ الْمُتَشَابِهَةَ مِنْ عِدَّةِ أَبْوَابٍ فِقْهِيَّةٍ ، وَشُمُولِيَّةٍ مَعْنَى الْقَاعِدَةِ لَهَا ، فَهُمَا يَشْتَرِكَانِ فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ عِدَّةٌ مِنَ الْفُرُوعِ وَالْجُزْئِيَّاتِ الْفِقْهِيَّةِ ، وَيَخْتَلِفَانِ فِي أَنَّ الْقَاعِدَةَ تَشْمَلُ فُرُوعًا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَعَدِّدَةٍ ، وَالضَّابِطُ يَشْمَلُهَا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : د . علي الندوي ، القواعد الفقهية (ص ٥١) ؛ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية (ص ١٢٩-١٣٠) ؛ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في فقه الأسرة (١٠٠-٩٩/١) .

## الفرع الثاني

أَهْمِيَّةُ الضَّوَابِطِ الْفِقْهِيَّةِ فِي الشَّرْعِ وَبَيَانُ الْمُرَادِ

بِضَوَابِطِ لِبَاسِ الرَّجُلِ

• أَوَّلًا : أَهْمِيَّةُ الضَّوَابِطِ الْفِقْهِيَّةِ فِي الشَّرْعِ :

تَكْتَسِبُ الضَّوَابِطُ الْفِقْهِيَّةُ أَهْمِيَّةً بَارِزَةً فِي مَجَالِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ ؛ فَهِيَ عَظِيمَةٌ النَّفْعِ ، جَلِيلَةُ الْقَدْرِ ، وَبِقَدْرِ إِحَاطَةِ الْفَقِيهِ لَهَا ، وَعِلْمِهِ بِهَا يَعْظُمُ قَدْرُهُ ، وَتَشْرَفُ مَكَاتُهُ ، وَيَزْدَادُ عِلْمُهُ ، وَتَتَضَيَّحُ لَهُ مَنَاجِجُ الْفَتْوَى .

وَسَبَقَ مَعَنَا - فِي آخِرِ الْفَرْعِ الْأَوَّلِ - أَنَّ الضَّابِطَ الْفِقْهِيَّ هُوَ بِمَعْنَى الْقَاعِدَةِ الْفِقْهِيَّةِ عِنْدَ طَائِفَةٍ كَبِيرَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَأَنَّ بَيْنَهُمَا خُصُوصًا وَعُمُومًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ ؛ وَلِذَا فَإِنَّ مَا قِيلَ فِي أَهْمِيَّةِ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِي أَهْمِيَّةِ الضَّوَابِطِ الْفِقْهِيَّةِ ؛ وَتَتِمُّلُ أَهْمِيَّةُ الضَّوَابِطِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ فِي الْأُمُورِ التَّالِيَةِ :

• أَوَّلًا : تُكُونُ مَلَكَةً فِقْهِيَّةً لَدَى الْبَاحِثِينَ فِي مَجَالِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ ، مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُسَاعِدَ الْفَقِيهَ وَالْمُفْتِيَ فِي تَلَمُّسِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالْفُرُوعِ الْفِقْهِيَّةِ ، وَاسْتِنْبَاطِ الْحُلُولِ الشَّرْعِيَّةِ لِلْوَقَائِعِ النَّازِلَةِ ، وَالْحَوَادِثِ الْمُتَجَدِّدَةِ ، سَيِّمًا فِي هَذَا الْعَصْرِ ؛ عَصْرِ النَّوَازِلِ وَالْمُسْتَحْدَثَاتِ .

• ثَانِيًا : جَمْعُ الْفُرُوعِ الْمُتَنَائِرَةِ ، وَالْجُزْئِيَّاتِ الْمُتَشَابِهَةِ فِي بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْهِ ، مِمَّا يُسَهِّلُ حِفْظَهَا ، وَضَبْطَهَا ، وَمِنْ ثَمَّ التَّفْرِيعُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ .  
قَالَ أَبُو الْفَضْلِ جَلَّالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السُّيُوطِيُّ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

« اَعْلَمُ أَنَّ فَنَّ الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ <sup>(١)</sup> فَنٌّ عَظِيمٌ ؛ بِهِ يُطْلَعُ عَلَى حَقَائِقِ الْفِقْهِ ، وَمَذَارِكِهِ وَمَاخِذِهِ ، وَأَسْرَارِهِ ، وَيَتَمَهَّرُ فِي فَهْمِهِ وَاسْتِحْضَارِهِ ، وَيُقْتَدَرُ عَلَى الْإِلْحَاقِ وَالتَّخْرِيجِ ، وَمَعْرِفَةِ أَحْكَامِ الْمَسَائِلِ الَّتِي لَيْسَتْ بِمَسْطُورَةٍ ، وَالْحَوَادِثِ وَالْوَقَائِعِ الَّتِي لَا تَنْقُضِي عَلَى مَمَرِ الزَّمَانِ ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : الْفِقْهُ مَعْرِفَةُ النَّظَائِرِ » <sup>(٢)</sup>.

وَلَا غَرَوَ فِي ذَلِكَ فَقَدْ كَتَبَ الْفَارُوقُ ؛ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى قَاضِيهِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَائِلًا : « وَاعْرِفِ الْأَشْبَاهَ وَالْأَمْثَالَ ، ثُمَّ قِسِ الْأُمُورَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، فَانْظُرْ أَقْرَبَهَا إِلَى اللَّهِ ، وَأَشَبَّهَهَا بِالْحَقِّ فَاتَّبِعْهُ ، وَاعْمَدْ إِلَيْهِ » <sup>(٣) (٤)</sup>.

(١) الْأَشْبَاهُ فِي اللُّغَةِ : جَمْعُ شَيْءٍ ، وَالشَّبَّهَ وَالشَّبِيهَ : الْمِثْلُ وَالْمُسَاوِي . وَالنَّظَائِرُ : جَمْعُ نَظِيرٍ ، وَنَظِيرُ الشَّيْءِ : مِثْلُهُ وَمُسَاوِيهِ . انظر : لسان العرب (٢٣/٧) ، (شبهه) ؛ و (١٩٤/١٤) (نظر) .

وَالْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ اصطلاحاً : « هِيَ الْمَسَائِلُ الَّتِي تُشَبَّهُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مَعَ اخْتِلَافِهَا فِي الْحُكْمِ لِأُمُورٍ خَفِيَّةٍ أَذْرَكَهَا الْفُقَهَاءُ بِدِقَّةٍ أَنْظَارِهِمْ » .  
عَمَرُ عِيُونِ الْبَصَائِرِ شرح كتاب الأشباه والنظائر لابن نجيم (٣٨/١) .

(٢) الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ فِي قَوَاعِدِ وَفُرُوعِ فِقْهِ الشَّافِعِيَّةِ (ص ١٣) .  
وَالْقَائِلُ هُوَ : أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ صَالِحٍ ، قُطُوبُ الدِّينِ السُّنْبَاتِيِّ الشَّافِعِيُّ الْمِصْرِيُّ ( المتوفى : ٧٢٢ هـ ) - رحمه الله - .

(٣) رواه القاضي وكيعٌ بسنده في أخبار القضاة (٧١/١) . والبيهقي في كتاب القضاء ، السنن الكبرى (١٣٥/١٠) ، وَقَوَّى إِسْنَادَهُ .

وَأُورِدَهُ ابْنُ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةُ فِي إِعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٨٦/١) ، وَقَوَّاهُ .  
وَهِيَ رِسَالَةٌ صَحِيحَةٌ مَشْهُورَةٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ طَرُقٍ ؛ قَوَّاهَا ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلْخِيسِ (١٩٦/٤) ؛ وَالسَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيبِ (١٩/٢) ؛ وَأَحْمَدُ شَاكِرٌ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى الْمُحَلِّي بِالْآثَارِ (٦٠/١) ؛ وَالْأَلْبَانِيُّ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ (٢٤١/٨) ، ح (٢٦١٩) .

(٤) انظر في أَمَمِيَّةِ الضَّوَابِطِ الْفَقْهِيَّةِ : الْفُرُوقُ (٣/١) ؛ مَقْدَمَةُ تَحْقِيقِ كِتَابِ الْقَوَاعِدِ لِلْمَقَرِّي (١١٢-١١٣) ؛ الْمُدْخَلُ الْفَقْهِيُّ الْعَامُ (٩٥٠/٢) ؛ د. الزَّحِيلِيُّ ، النُّظَرِيَّاتُ الْفَقْهِيَّةُ (ص ٢٠٣-٢٠٤) . مع التَّنَبُّهِ إِلَى أَنَّهُمْ إِنَّمَا تَكَلَّمُوا عَنْ أَمَمِيَّةِ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ عَمُومًا .

• ثَالِثًا : إِذْرَاكَ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَمَعْرِفَةَ طَرَفًا مِنْ أَسْرَارِهَا ؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ الضَّابِطِ الْفِقْهِيِّ الَّذِي يَجْمَعُ فُرُوعًا مُتَعَدِّدَةً ، وَيَنْدَرِجُ تَحْتَهُ مَسَائِلُ شَتَّى فِي بَابٍ وَاحِدٍ يُعْطِي تَصَوُّرًا وَاضِحًا عَنْ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ فِي ذَلِكَ ، وَأَنَّهَا جَاءَتْ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَشَابِهَاتِ ، وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ ؛ لِمَا يَعُودُ بِهِ ذَلِكَ عَلَى الْمُكَلِّفِينَ مِنَ النَّفْعِ وَالْخَيْرِ ؛ تَحْقِيقًا لِلْمَصَالِحِ ، وَدَرَأًا لِلْمَفَاسِدِ .

• رَابِعًا : تَبَرُّرُ أَهَمِّيَّةِ الضَّابِطِ الْفِقْهِيِّ مِنْ حَيْثُ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ ، وَاعْتِبَارُهُ حُجَّةً شَرْعِيَّةً ؛ وَذَلِكَ حِينَ يَكُونُ الضَّابِطُ الْفِقْهِيُّ مَأْخُودًا مِنْ نَصٍّ شَرْعِيٍّ ، فَهُوَ إِذْ ذَاكَ حُجَّةٌ ، يَكْتَسِبُ أَهَمِّيَّتَهُ مِنْ أَهَمِّيَّةِ نَصُوصِ الشَّرْعِ الَّتِي تَجِبُ الْعِنَايَةُ بِهَا ، وَاعْتِبَارُهَا ، وَالْإِسْتِدْلَالُ بِهَا .

فَمِثْلًا : الضَّابِطُ الْفِقْهِيُّ الَّذِي يُنْصُ عَلَى أَنَّ : « مَاءُ الْبَحْرِ طَهُورٌ » <sup>(١)</sup> .  
وَالْآخَرُ الَّذِي يُنْصُ عَلَى أَنَّ : « كُلُّ مَا مَاتَ مِنَ الْحَيَتَانِ فِي الْمَاءِ جَازَ أَكْلُهُ مِنْ غَيْرِ ذِكَاةٍ » . وَالثَّالِثُ الَّذِي يُنْصُ عَلَى أَنَّ : « مِئْتَةُ الْبَحْرِ مِمَّا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِيهِ حَلَالٌ » <sup>(٢)</sup> . ثَلَاثَتُهَا مَأْخُودَةٌ مِنْ نَصِّ حَدِيثِ الْمُصْطَفَى ﷺ حِينَ سُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ : « هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ ، الْحِلُّ مِئَتُهُ » <sup>(٣)</sup> .  
وَنَحْوُ ذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الضَّوَابِطِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنْ نَصُوصِ الْوَحْيَيْنِ .

(١) انظر : المغني (١٣/١ ، ١٥) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢٩٦/١٣ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩) .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر ، ح (٨٣) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٠٥/١-١٠٦) . ورواه الترمذي في باب ما جاء في البحر أنه طهور من أبواب الطهارة ، ح (٦٩) ، وصحَّحه الترمذي ، وأحمد شاكر ، الجامع الصحيح (١٠٠/١-١٠١) . ورواه أحمد في مسند أبي هريرة ، ح (٧٢٣٣) ؛ وصحَّحه محققوا مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٧٢-١٧١/١٢) .  
وصحَّحه الألباني في إرواء الغليل (٤٢/١-٤٣) ، ح (٩) .

## • ثانياً : المراد بضوابط لباس الرجل :

يُمكن تعريفُ ضوابطِ لباسِ الرجلِ في الفقه الإسلاميِّ بأنها :  
( الأحكامُ الفقهيةُ الأعلى التي يُعرَفُ منها مباشرةً أحكامُ الفروعِ والجزئياتِ المتعلقةُ بلباسِ الرجلِ ، والتي تُبينُ آدابهَ وأنواعهَ ، وما يُشرَعُ منه وما يُمنَعُ ، وما يُستحبُّ وما يُكرهُ ) .

والأصلُ في الضابطِ الفقهيِّ - كما سبقَ - : أن يكونَ جامعاً لفروعٍ فقهيةٍ تتعلّقُ ببابٍ واحدٍ من أبوابِ العلمِ ، ولا يتعارضُ هذا مع كونِ موضوعِ اللباسِ يُبحثُ في أبوابٍ مختلفةٍ من الفقه ؛ ك : بابِ الطهارةِ والآنيةِ ، وأبوابِ الصلاةِ ، وأبوابِ الجنائزِ ، وأبوابِ الحجِّ ؛ لأنَّ هذه المسائلُ المتعلقةُ باللباسِ ، وإن تنوعتِ الأبوابُ التي تدخلُ تحتها إلا أنَّه يجمعها بابٌ واحدٌ ، واسمٌ واحدٌ ؛ وهو بابُ اللباسِ والزينةِ ، واسمُ اللباسِ ؛ ولذا نجدُ أنَّ المُحدِّثينَ يُترجمونَ لمسائلِ اللباسِ بقولهم : كتابُ ، أو بابُ اللباسِ والزينةِ ، ثم يسوقونَ تحتَه ما جاء في اللباسِ من أحاديثٍ وآثارٍ ، بغضِّ النظرِ عن كونها متعلّقةً بأبوابٍ مختلفةٍ .

ومن الأمثلةِ على ضوابطِ اللباسِ في الفقه الإسلاميِّ :

١ - « ما أسفلَ من الكعبينِ من الإزارِ ففي النارِ » <sup>(١)</sup> .

٢ - « الحريرُ والذهبُ حرامٌ على الذكورِ » <sup>(٢)</sup> .

٣ - « كُلُّ ما حرّمَ على الرجلِ من اللباسِ حرّمَ على الصبيِّ » <sup>(٣)</sup> .

وهذه الضوابطُ للباسِ الرجلِ قد تتعلّقُ ببابِ الصلاةِ ، وقد تتعلّقُ ببابِ الحجِّ ، وقد تتعلّقُ ببابِ الجنائزِ ، وقد تتعلّقُ بغيرِ هذه الأبوابِ . والأمثلةُ عليها كثيرةٌ ، سترُدُّ - إن شاء الله تعالى - مبسوطَةً في ثانياً البحثِ .

(١) انظر ما سيأتي من هذا البحث (ص ٧١١) .

(٢) انظر ما سيأتي من هذا البحث (ص ٥٤٨) .

(٣) انظر ما سيأتي من هذا البحث (ص ٢٨٨) .

## المَبْحَثُ الثَّانِي

حَاجَةُ الْإِنْسَانِ إِلَى اللَّبَاسِ وَتَكْرِيمُهُ بِهِ  
عَلَى سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ

وَفِيهِ مَطْلَبَانِ :

المطلب الأول : أَهَمِّيَّةُ اللَّبَاسِ وَعَظِيمُ نِعْمَةِ اللَّهِ بِهِ وَفَوَائِدُهُ .

المطلب الثاني: مَشْرُوعِيَّةُ ظُهُورِ نِعْمَةِ اللَّبَاسِ عَلَى الْإِنْسَانِ .

## المطلب الأول

### أَهْمِيَّةُ اللَّبَاسِ وَعَظِيمُ نِعْمَةِ اللَّهِ بِهِ وَفَوَائِدُهُ

✽ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْإِنْسَانَ ، وَكَرَّمَهُ وَاصْطَفَاهُ ، وَاسْتَخْلَفَهُ فِي الْأَرْضِ ؛ لِيَعْمُرَهَا بِطَاعَتِهِ سُبْحَانَهُ ، وَحَبَاهُ مِنَ الْخَيْرَاتِ وَالنِّعَمِ مَا لَا يُعَدُّ وَلَا يُحْصَى ، وَفَضَّلَهُ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلًا ؛ ﴿١﴾ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَلَدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٢﴾ (١) .

وَمِنْ صُورِ هَذَا التَّكْرِيمِ الْإِلَهِيِّ لِلْإِنْسَانِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَهُ مِنَ اللَّبَاسِ الَّذِي يَسْتُرُ بِهِ جَسَدَهُ ، وَيُوَارِي بِهِ سَوَاتِهِ وَيَتَحَمَّلُ بِهِ بَيْنَ بَنِي جِنْسِهِ ؛ وَلِذَا كَانَ اللَّبَاسُ وَاحِدًا مِنْ أَهَمِّ النِّعَمِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي مَعْرِضِ الْإِمْتِنَانِ وَالْجَمِيلِ عَلَى الْعِبَادِ ، وَتَذَكِيرِهِمْ بِفَضْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَيْهِمْ ، وَنِعْمِهِ الَّتِي لَا تُحْصَى . لَيْسَ هَذَا فَحَسْبُ ، بَلْ إِنَّ الْمَوْلَى الْقَدِيرَ فِي أَمْرِهِ ، الْحَكِيمَ فِي فِعْلِهِ ، الْخَبِيرَ بِمَا يُصْلِحُ عِبَادَهُ وَيَدْفَعُ عَنْهُمْ الْمَفَاسِدَ شَرَعَ لِعِبَادِهِ لِبَاسَيْنِ عَظِيمَيْنِ ؛ لِبَاسٌ مَعْنَوِيٌّ ؛ يَتِمَثَّلُ فِي الْإِيمَانِ وَالتَّقْوَى وَالْحَيَاءِ وَالْعِفَافِ وَحُبِّ السَّتْرِ ، وَلِبَاسٌ حِسِّيٌّ ؛ يَتِمَثَّلُ فِي ثِيَابِ الزَّيْنَةِ وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ ، لِيَكُونَ الْعِبَادُ عَلَى أَفْضَلِ حَالٍ ، وَأَتَمِّ نِعْمَةٍ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ .

وَلَأَهْمِيَّةُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الْإِسْلَامِ ، وَمَا يُعَوِّدُ بِهِ ذَلِكَ مِنَ الْفَوَائِدِ الْعَظِيمَةِ عَلَى الْإِنْسَانِيَّةِ جَمْعَاءَ ، فَقَدْ لَازَمَ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّقْوَى ؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ :

﴿ يَنْبَغِي مَادَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَرِّى سَوَاءَ تَكُمُ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ ﴾ (١)

قَالَ الْعَلَامَةُ أَبُو الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ الدَّمَشَقِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « يَمْتَنُّ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ بِمَا جَعَلَ لَهُمْ مِنَ اللَّبَاسِ وَالرِّيشِ ؛ فَالْلِبَاسُ مَا سَتَرَ الْعَوْرَاتِ وَهِيَ السَّوَاتُ ، وَالرِّيشُ وَالرِّيشُ مَا يُتَجَمَّلُ بِهِ ظَاهِرًا ، فَالْأَوَّلُ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ ، وَالرِّيشُ مِنَ التَّكْمِيلَاتِ وَالزِّيَادَاتِ » (٢) .

وَهَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ الْعَظِيمَةُ تَدُلُّ عَلَى التَّلَازُمِ الْوَتِيقِ بَيْنَ شَرْعِ اللَّهِ تَعَالَى اللَّبَاسِ لِسِتْرِ الْعَوْرَاتِ وَبَيْنَ التَّقْوَى ، فَكِلَاهُمَا لِبَاسٌ ؛ هَذَا يَسْتُرُ عَوْرَاتِ الْقَلْبِ وَالرُّوحِ ، وَيُزَيِّنُهَا بِزِينَةِ الْإِيمَانِ وَالْحَيَاءِ ، وَالْآخَرُ يَسْتُرُ عَوْرَاتِ الْجَسَدِ ، وَيُزَيِّنُهُ ، وَيُجَمِّلُهُ بَيْنَ النَّاسِ ، وَهُمَا مُتَلَازِمَانِ ؛ فَإِذَا اسْتَشَعَرَ الْعَبْدُ التَّقْوَى لِلَّهِ ، وَاسْتَحْيَا مِنْهُ الْحَيَاءَ الْمَطْلُوبَ شَرْعًا تَوَلَّدَ لَدَيْهِ الشُّعُورُ وَالْإِحْسَاسُ بِاسْتِقْبَاحِ عُرْيِ الْجَسَدِ وَالْحَيَاءِ مِنْ كَشْفِهِ أَمَامَ النَّاسِ ، وَإِذَا ضَعُفَ الْحَيَاءُ عِنْدَ الْعَبْدِ ، وَفَسَدَتِ التَّقْوَى لَمْ يُنَالِ بِالْعُرْيِ النَّفْسِيَّ وَالْجَسَدِيَّ تَطْبِيقًا فِي وَاقِعِ حَيَاتِهِ ، وَفِيْمَنْ حَوْلَهُ وَتَحْتَهُ مِنَ الْبَشَرِ (٣) .

ثُمَّ تُوْحِي الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ بِمَعْنَى عَظِيمٍ : فَلِبَاسُ التَّقْوَى الَّذِي يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ النَّفْسِيَّةَ وَالْقَلْبِيَّةَ خَيْرٌ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي تَسْتُرُ الْجَسَدَ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَبْقَى مَعَ الْإِنْسَانِ نَافِعًا فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ ، لَا يَبْلَى وَلَا يَبِيدُ ، وَأَمَّا اللَّبَاسُ الظَّاهِرِيُّ فَعَايَتُهُ أَنَّ يَسْتُرَ عَوْرَةَ الْإِنْسَانِ الظَّاهِرَةَ وَقَتًا مِنَ الْأَوْقَاتِ ، أَوْ يَكُونُ جَمَالًا لِلْإِنْسَانِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، دُونَ أَنْ يَتَعَدَّى نَفْعُهُ إِلَى الْحَيَاةِ الْآخَرَى ، اللَّهُمَّ لَا بِقَدْرِ مَا يَنَالُهُ مِنَ الْأَجْرِ عَلَى امْتِنَالِهِ لِأَمْرِ اللَّهِ فِي سِتْرِ عَوْرَتِهِ فِي الدُّنْيَا . وَإِذَا عَدِمَ الْإِنْسَانُ لِبَاسَ التَّقْوَى انْكَشَفَتْ

(١) الأعراف : ٢٦ .

(٢) تفسير القرآن العظيم (٢/٢٣٢) .

(٣) انظر : في ظلال القرآن (٣/١٢٧٨) .



عَوْرَتُهُ الْبَاطِنَةُ ، وَذَلِكَ سَبَبٌ لِلْخِزْيِ وَالْفَضِيحَةِ وَالْعَارِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ؛ لِأَنَّ الْفَاجِرَ - وَقَانَا اللَّهُ مِنْ حَالِ أَهْلِ النَّارِ - وَإِنْ كَانَ حَسَنَ الثَّوْبِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ بَادِي الْعَوْرَةِ ، مَفْضُوحٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ <sup>(١)</sup> . وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ <sup>(٢)</sup> :

إِنِّي كَأَنِّي أَرَى مَنْ لَا حَيَاءَ لَهُ      وَلَا أَمَانَةَ وَسَطَ الْقَوْمِ عُرْيَانًا

بِالْبَاسِ الْحِسِّيِّ الظَّاهِرِيِّ يَبْقَى الْإِنْسَانُ نَفْسُهُ وَجَسَدُهُ مِنَ النَّارِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ؛ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اَشْتَكَّتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا ، فَقَالَتْ : يَا رَبُّ ! أَكَلْتُ بَعْضِي بَعْضًا ! فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ ؛ نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ ، وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ ؛ فَهُوَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهِرِيرِ » <sup>(٣)</sup> . يَعْنِي : الْبَرْدَ الشَّدِيدَ <sup>(٤)</sup> .

وَبِالْبَاسِ الْخَفِيِّ الْمَعْنَوِيِّ الْبَاطِنِ ( التَّقْوَى ) يَبْقَى الْإِنْسَانُ نَفْسُهُ وَجَسَدُهُ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ فِي الْآخِرَةِ ؛ ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ﴾ <sup>(٥)</sup> ثُمَّ تَنْجِي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًّا <sup>(٥)</sup> .

- (١) انظر : في ظلال القرآن (١٢٧٨/٣-١٢٧٩) ؛ زاد المسير في علم التفسير (١٨٣/٣) ؛ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (١٠٧/٢) .
- (٢) أنشدَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ لِأَحَدِ الْأَعْرَابِ . وَنَسَبَهُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ( ٢٩٥/١٥ ) : لِسَوَّارِ بْنِ الْمُضَرَّبِ ، وَكَذَا فِي تَاجِ الْعُرُوسِ ( ٤٤٦/١٠ ) ، جَمِيعُهَا ( وَسَطٌ ) .
- (٣) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق ، باب صفة النار وأنها مخلوقة ، ح ( ٣٢٦٠ ) ، انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ( ٣٨٠/٦ ) ؛ ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب استحباب الإبراد بالظهر ، ح [ ١٨٥ ] ( ٦١٧ ) ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ، المجلد الثاني ( ٢٦٢/٥ ) .
- (٤) انظر : القاموس المحيط ( ص ٥١٤ ) ، ( زَمَرَ ) .
- (٥) مريم : ٧١-٧٢ .

وَلِذَا رَبَطَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ اللَّبَاسَيْنِ ، وَقَرَنَ بَيْنَهُمَا فِي كَمَالِ الزَّيْتَيْنِ لِلْإِنْسَانِ .  
 ثُمَّ خَتَمَ اللَّهُ الْآيَةَ الْعَظِيمَةَ بِالْأَمْرِ بِالْإِدْكَارِ وَالْإِعْظَافِ وَالتَّفَكُّرِ فِي آيَاتِ اللَّهِ الَّذِي  
 أَنْعَمَ عَلَى عِبَادِهِ فَشَرَعَ لَهُمْ لِبَاسَيْنِ عَظِيمَيْنِ ، إِمَامًا لِلنَّعْمَةِ عَلَيْهِمْ فِي الدُّنْيَا  
 وَالْآخِرَةِ ، يَسْتَعِينُونَ بِاللَّبَاسِ الظَّاهِرِ عَلَى الْبَاطِنِ ، وَيَشْكُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى نِعْمَتِهِ  
 عَلَيْهِم بِاللَّبَاسِ سِتْرًا لِلْعَوْرَاتِ ، وَصِيَانَةً لِلنِّسَانِيَّةِ بَنِي آدَمَ مِنْ أَنْ تَنْزِلَ إِلَى عُرْفِ  
 الْبَهَائِمِ الَّتِي لَا تَعْرِفُ لِلسِّتْرِ سَبِيلًا ، وَجَمَالًا لَهُمْ وَزِينَةً بَدَلًا مِنْ قُبْحِ الْعُرْيِ  
 وَشَنَاعَتِهِ .

وَالْحَيَاءُ وَالْعِفَافُ وَالْحِشْمَةُ أَعَزُّ مَا يَمْلِكُ الْإِنْسَانُ مِنْ وَسَائِلِ الْبَقَاءِ ، وَصِفَاتِ  
 الرِّيَادَةِ وَالْحَيَاةِ السَّعِيدَةِ السَّلِيمَةِ ، وَالْمُحَافَظَةُ عَلَى هَذِهِ الْفَضَائِلِ إِنَّمَا يَتِمُّ عَنْ طَرِيقِ  
 تَحْقِيقِ التَّقْوَى لِلَّهِ فِي النُّفُوسِ ، ثُمَّ التَّسْتُرِ بِاللَّبَاسِ الشَّرْعِيِّ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فِي  
 كِتَابِهِ ، وَرَسُولُهُ ﷺ فِي سُنَّتِهِ .

\* وَقَضِيَّةُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ وَالْجَسَدِ حَيَاءً : لَيْسَتْ مُجَرَّدَ اصْطِلَاحٍ وَعُرْفٍ  
 اجْتِمَاعِيٍّ ، وَإِنَّمَا هِيَ فِطْرَةٌ خَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي الْإِنْسَانِ ، ثُمَّ هِيَ شَرِيعَةٌ أَنْزَلَهَا اللَّهُ  
 سُبْحَانَهُ لِلْبَشَرِ ، وَأَقْدَرَهُمْ عَلَى تَنْفِيزِهَا بِمَا سَخَّرَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ مَقْدَرَاتٍ  
 وَأَرْزَاقٍ ، وَبِمَا هَدَاهُمْ إِلَيْهِ وَعَلَّمَهُمْ مِنْ صُنْعَةِ اللَّبُوسِ الَّذِي يُحَقِّقُ لَهُمْ ذَلِكَ .  
 وَكَمَّا أَنَّ الْفِطْرَةَ السَّلِيمَةَ تَنْفِرُ مِنْ انْكِشَافِ السَّوَاءِ الْجَسَدِيِّ ، فَهِيَ كَذَلِكَ تَنْفِرُ مِنْ  
 انْكِشَافِ السَّوَاءِ النَّفْسِيِّ ، وَتَحْرِصُ عَلَى سِتْرِهَا وَمَوَارِثِهَا .

\* وَيَرْتَبِطُ مَوْضُوعُ اللَّبَاسِ إِرْتِبَاطًا وَثِيقًا بِوُجُودِ الْغِنْسِ الْبَشَرِيِّ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ ؛  
 إِذْ تَبْدَأُ قِصَّتُهُ مَعَ الْبَشَرِيَّةِ مِنْذُ خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آدَمَ وَحَوَّاءَ ، وَأَمَرَهُمَا أَنْ يَسْكُنَا  
 الْجَنَّةَ ، وَأَنْ يَأْكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شَاءَا ، وَأَبَاحَ لَهُمَا مَا فِيهَا مِنْ جَمِيلِ اللَّبَاسِ ،  
 وَحَسَنِ الزَّيْنَةِ ؛ ﴿ وَقُلْنَا يَتَادُمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ

سْتَمْتَا وَلَا نَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَكُنَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١﴾ . ﴿٢﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴿٣﴾ .

فَلَمْ يَزَلْ بِهِمَا الشَّيْطَانُ الرَّجِيمُ - عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ - يُوسِسُ لَهُمَا ، وَيُزَيِّنُ لَهُمَا الْعِصْيَانَ حَتَّى عَصَيَا أَمْرَ اللَّهِ ، وَأَكَلَا مِنَ الشَّجَرَةِ الَّتِي نُهِيَا عَنِ الْأَكْلِ مِنْهَا ، فَانْكَشَفَتْ سَوْآتُهُمَا ، وَانزَاخَ عَنْهُمَا لِبَاسُهُمَا ، فَطَفِقَا يَسْتُرَانِ عَوْرَتَيْهِمَا بِأَوْرَاقِ الشَّجَرِ ؛ ﴿٤﴾ فَذَلَّلَهُمَا بِفُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلْتُ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿٥﴾ .

ثُمَّ أَخْرَجَ اللَّهُ تَعَالَى آدَمَ وَزَوْجَهُ وَالشَّيْطَانَ مِنَ الْجَنَّةِ ، وَأَهْبَطَهُمْ إِلَى الْأَرْضِ ، لِبَدْءِ الْمَعْرَكَةِ الَّتِي لَا تَهْتَدُ أَبَدًا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ - إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ - مَعَ عَدُوِّ اللَّهِ إِبْلِيسَ ؛ ﴿٦﴾ قَالَ أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنٌ إِلَى حِينٍ ﴿٧﴾ .

وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ يَقْصُ عَلَيْنَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ خَبَرَ آدَمَ وَزَوْجِهِ مَعَ إِبْلِيسَ اللَّعِينِ ، وَمَا كَانَ مِنْهُمَا مِنْ عَدَاوَةٍ وَصِرَاحٍ فِي الْجَنَّةِ لِيُؤَكِّدَ لِبَنِي آدَمَ جَمْعَاءَ : أَنَّ صِرَاحَ الْحَقِّ مَعَ الْبَاطِلِ الْمُتَمَثِّلِ فِي الشَّيْطَانِ وَأَتْبَاعِهِ وَحِزْبِهِ صِرَاحٌ مُسْتَمِرٌّ ، وَمَعْرَكَةٌ ضَارِبَةٌ أَصِيلَةٌ فِي الْأُمَّةِ ، وَقَدِيمَةٌ فِي الْبَشَرِيَّةِ قَدَمَ التَّارِيخِ الْبَشَرِيِّ وَالْوُجُودِ الْإِنْسَانِيِّ

(١) البقرة : ٣٥ .

(٢) طه : ١١٨ .

(٣) الأعراف : ٢٢ .

(٤) الأعراف : ٢٤ .

فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ ، وَلِذَا فَعَلَى بَنِي آدَمَ أَنْ يَحْذَرُوا مِنْ كَيْدِ الشَّيْطَانِ وَالْأَعْيُنِهِ وَمَكْرِهِ ، وَأَنْ يُوقِنُوا أَنَّهُ لَا عَاصِمَ لَهُمْ مِنَ الشَّيْطَانِ إِلَّا لِبَاسُ التَّقْوَى ، وَالْإِيمَانِ ، وَالْحَيَاءِ ، وَاللَّجْوَةِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَعْصِمَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَدُوِّهِ الشَّيْطَانِ .  
ثُمَّ يُحْذَرُ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَعْدَهَا مِنَ الْوُقُوعِ فِي فِتْنَةِ الشَّيْطَانِ ، وَالِاسْتِحْجَابَةِ لِسَعْيِهِ فِي نَزْعِ السُّتْرِ عَنِ الْإِنْسَانِ ، وَكَشْفِ عَوْرَتَيْهِ ؛ ﴿ يَبْقَى آدَمَ لَا يَفْنَيْنَاكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَ نَحْوِهِمَا إِنَّهُمْ يَرْتَبِكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (١) .

\* إِنَّ قِصَّةَ آدَمَ وَحَوَاءَ مَعَ الشَّيْطَانِ فِي الْجَنَّةِ ، وَبِدَائِبَتِهَا بِأَمْرِ اللَّبَاسِ وَكَشْفِ الْعَوْرَةِ لَتُؤَكِّدُ بَجَلَاءِ عَلَى أَهَمِّيَّةِ اللَّبَاسِ فِي حَيَاةِ الْبَشَرِ ، وَغُمْقِ أَثَرِهِ فِي الْفِطْرَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ ، وَتَدُلُّ بِوُضُوحٍ عَلَى أَنَّ اللَّبَاسَ مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ الْمَدَنِيَّةِ وَالْحَضَارَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ ، وَأَنَّ التَّحَرُّدَ مِنْهُ - بِنَوْعِهِ - إِنَّمَا هُوَ عَوْدَةٌ بِالْبَشَرِيَّةِ إِلَى الْحَيَوَانِيَّةِ الْبَهِيمِيَّةِ ، وَرَجْعَةٌ إِلَى الْحَيَاةِ الْبَدَائِيَّةِ الْأُولَى .

وَإِنَّ الرِّبْطَ بَيْنَ قَضِيَّتِي اللَّبَاسِ وَالْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَذِكْرَهَا فِي صِرَاعِ الْإِنْسَانِ مَعَ الشَّيْطَانِ ، وَالْحَقِّ مَعَ الْبَاطِلِ ، وَالْأَمْرِ بِالْحَذَرِ مِنَ الشُّرْكِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَطَاعَةِ الشَّيْطَانِ فِي كَثِيرٍ مِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لَتُبَيِّنُ بِصُورَةٍ جَلِيلَةٍ أَهَمِّيَّةَ اللَّبَاسِ فِي حَيَاةِ الْبَشَرِيَّةِ ، وَتَعَلُّقَهُ بِالرَّبِّ الْخَالِقِ الْحَكِيمِ ؛ الَّذِي يَشْرَعُ لِعِبَادِهِ مَا يُحَقِّقُ لَهُمُ الْمَصَالِحَ الْمُهَذَّبَةَ لِلْأَخْلَاقِ الْبَشَرِيَّةِ ، وَالسَّحَايَا الْإِنْسَانِيَّةِ .

\* بَلْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْبَاسِ مِنَ الْأَهَمِّيَّةِ فِي حَيَاةِ الْبَشَرِ إِلَّا أَنَّهُ يَقِيهِمُ الْحَرَّ وَالْبَرْدَ

لَكَفَى ذَلِكَ إِشْعَارًا بِأَهْمِيَّتِهِ ، وَعَظِيمِ نِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ عَلَى عِبَادِهِ ؛ ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيَكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيَكُمُ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾ (١) .

وَالسَّرَابِيلُ : جَمْعُ سَرَبَالٍ ؛ وَهِيَ الْقُمَصَانُ ، وَالثِّيَابُ مِنَ الْقُطْنِ وَالْكُتَّانِ وَالصُّوفِ ، الَّتِي تَسْتُرُ الْإِنْسَانَ مِنْ حَرِّ الصَّيْفِ ، وَتَقِيهِ بَرْدَ الشِّتَاءِ (٢) .  
وَأِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْحَرَّ بِالذِّكْرِ : لِأَنَّ الْخِطَابَ كَانَ لِأَهْلِ مَكَّةَ ، وَقَدْ كَانُوا فِي بِلَادِهِمْ أَكْثَرَ مُعَانَاةٍ لِلْحَرِّ مِنَ الْبَرْدِ (٣) .

قَالَ الْعَلَامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرٍ السَّعْدِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ الْبَرْدَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ أَوَّلُهَا فِي أَصُولِ النِّعَمِ ، وَأَخْرَجَهَا فِي مُكَمَّلَاتِهَا وَمُتَمَمَاتِهَا ، وَوَقَايَةِ الْبَرْدِ مِنْ أَصُولِ النِّعَمِ ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الضَّرُورَةِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِهَا فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ ﴾ (٤) » (٥) .

وَبِالْجُمْلَةِ فَإِنَّ مَا وَقَى مِنَ الْحَرِّ وَقَى مِنَ الْبَرْدِ ، وَذِكْرُ أَحَدِ الضَّدَّيْنِ فِي الْآيَةِ يَكْفِي عَنْ ذِكْرِ الْآخَرِ ، وَالنِّعْمَةُ فِي أَصْلِ اللَّبَاسِ ، وَهِدَايَةِ الْإِنْسَانِ إِلَيْهِ ، وَتَيْسِيرِ الْحُصُولِ عَلَيْهِ مِمَّا أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَى الْبَشَرِ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ (٦) .  
وَلِأَهْمِيَّةِ اللَّبَاسِ فِي حَيَاةِ الْبَشَرِ كَانَ مِنْ أَعْظَمِ النِّعَمِ الَّتِي يَجِبُ شُكْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهَا ؛ فَقَدْ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : سَمِعْتُ رَسُولَ

(١) النحل : ٨١ .

(٢) انظر : لسان العرب (٦/٢٢٨) ، ( سَرَبَ ) ؛ تفسير القرآن العظيم (٢/٦٣٩) .

(٣) انظر : زاد المسير في علم التفسير (٤/٤٧٨) ؛ الشوكاني ، فتح القدير (٣/٢٦٥) .

(٤) النحل : ٥ .

(٥) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (٣/٤٩) .

(٦) انظر : زاد المسير في علم التفسير (٤/٤٧٨) ؛ الشوكاني ، فتح القدير (٣/٢٦٥) .

اللَّهُ ﷻ يَقُولُ عِنْدَ الْكُسُوفِ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي مِنَ الرِّيشِ مَا أَتَحَمَّلُ بِهِ فِي النَّاسِ ، وَأُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي » (١) .

وَلَيْسَ اللَّبَاسُ فِي وَقَعِ النَّاسِ مُجَرَّدَ أَذَاةٍ خَارِجِيَّةٍ ، أَوْ وَسِيلَةٍ مُتَّخَذَةٍ لِمُوَارَةِ الْعَوْرَةِ ، وَسِتْرِ بَعْضِ أَعْضَاءِ الْجَسَدِ ، وَحِفْظِهِ مِنْ عَادِيَّاتِ الْحَيَاةِ ، وَصُرُوفِ الدَّهْرِ وَتَقَلُّبَاتِ الصَّيْفِ وَالشِّتَاءِ ، وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَحَسَبُ ، بَلْ لَهُ فَوْقَ ذَلِكَ كُلِّهِ جُذُورٌ مُتَأَصِّلَةٌ فِي نَفْسِيَّةٍ كُلِّ أُمَّةٍ ، وَفِي حَضَارَتِهَا وَمَدَنِيَّتِهَا ، وَتَقَالِيدِهَا ، وَسَائِرِ شُؤُونِهَا الْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَالْحَيَاتِيَّةِ (٢) .

(١) رواه أحمد في المسند (٤٥٧/٢) ، ح (١٣٥٣) ، (١٣٥٥) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ : « إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ؛ لِضَعْفِ الْمُخْتَارِ بْنِ نَافِعٍ ؛ وَلِجَهَالَةِ أَبِي مَطَرٍ الْبَصْرِيِّ ، جَهْلُهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالذَّهَبِيُّ ، وَتَرْكُهُ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ . وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (٢٩٥) مِنْ طَرِيقِ الْمُعَاذِيِّ بْنِ عِمْرَانَ ، عَنْ مُخْتَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا (٣٢٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْمَحْيَاةِ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِي مَطَرٍ ، بِهِ . » اهـ .

وَانْظُرِ الْحَدِيثَ فِي مُسْنَدِ أَبِي يَعْلَى الْمُوصِلِيِّ ، مُسْنَدُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، مِنْ طَرِيقِ الْمُعَاذِيِّ ابْنِ عِمْرَانَ ، ح (٢٩٠) ، (١٨١/١) ، وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الْحَيَاةِ ، ح (٣٢٢) ، (١٩٣/١) . وَالْحَدِيثُ صَالِحٌ لِلِاخْتِجَاجِ بِهِ ؛ لِتَعَدُّ طُرُقِهِ ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ ، الْأُولَى : طَرِيقُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مَرْوَانَ الْفَزَارِيِّ ، عَنْ الْمُخْتَارِ بْنِ نَافِعٍ ، عَنْ أَبِي مَطَرٍ . وَالْإِسْنَادُ الْأَخْرَانِ لِأَبِي يَعْلَى ، وَالْمَقْرُورُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ إِذَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ سَبَبُ ضَعْفِهِ فُسْقُ أَحَدٍ رَوَاتِهِ ، أَوْ كَذِبُهُ فَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ ، وَالْحَسَنُ لِغَيْرِهِ مِنَ الْمَقْبُولِ الَّذِي يُحْتَجُّ بِهِ .

انظر : تيسير مصطلح الحديث (ص ٥٢ ، ٦٣) .

وَأَلَّهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اسْتَحْدَثَ ثَوْبًا فَلَبَسَهُ ، فَقَالَ حِينَ يَلْبَغُ تَرْفُوتُهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي ، وَأَتَحَمَّلُ بِهِ فِي حَيَاتِي ، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى الثَّوْبِ الَّذِي أَخْلَقَ - أَوْ قَالَ : أَلْقَى - فَتَصَدَّقَ بِهِ ، كَانَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَفِي جَوَارِ اللَّهِ ، وَفِي كَنْفِ اللَّهِ ، حَيًّا وَمَيِّتًا ، حَيًّا وَمَيِّتًا . »

رواه أحمد بإسنادٍ ضعيفٍ في المسند (٣٩٦/١) ، ح (٣٠٥) ، والترمذي في كتاب الدُّعَوَاتِ ، بَاب (١٠٨) ، ح (٣٥٦٠) ، الجامع الصحيح (٥٢١/٥ - ٥٢٢) .

(٢) انظر : الإسلام في مواجهة التحديات ، (موقف الإسلام من اللباس) ، (ص ١٥٦ - ١٥٧) .

\* وَبِالِإِزَامِ الْإِنْسَانِ بِلِبَاسِيهِ الْعَظِيمَيْنِ ؛ لِبَاسِ التَّقْوَى ، وَلِبَاسِ الْجَسَدِ وَسْتَرِ الْعُورَةِ تَتَحَقَّقُ مَصَالِحُ النَّاسِ ، وَتَسْعَدُ الْمُجْتَمَعَاتُ الْبَشَرِيَّةُ ، وَتَعِيشُ حَيَاةُ الْأَمْنِ وَالطَّمَاضِنَةِ ، فِي بُعْدٍ عَنِ الْفَوَاحِشِ وَالرَّذَائِلِ ، وَالْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ .

\* \* \*

## المَطْلَبُ الثَّانِي

## مَشْرُوعِيَّةُ ظُهُورِ نِعْمَةِ اللَّبَاسِ عَلَى الْإِنْسَانِ

الإِسْلَامُ حَنِيفِيَّةٌ سَمِيحَةٌ ، وَشَرِيعَةٌ مُحْكَمَةٌ ، وَازْنَتْ فِي الْأَحْكَامِ وَالتَّشْرِيعَاتِ بَيْنَ سَلَامَةِ الْبَدَنِ وَالْمَحَافَظَةِ عَلَيْهِ ، وَسَلَامَةِ الرُّوحِ وَالنَّفْسِ ، وَالسُّمُوِّ وَالرُّقْيِ بِهِمَا إِلَى عَالَمِ الْفَضَائِلِ ، وَالْمَكَارِمِ . فَأَبَاحَ لِأَهْلِهِ التَّمَتُّعَ بِالطَّيِّبَاتِ الْمُبَاحَةِ ؛ أَكْلًا وَشَرْبًا ، وَلِبَاسًا وَزِينَةً ، وَطَالَبَ الْمُكَلَّفِينَ بِرِعَايَةِ الْجَسَدِ كَمَا أَمَرَهُمْ بِإِصْلَاحِ النَّفْسِ ، وَتَهْذِيبِ الرُّوحِ ، وَفَرَضَ طَهَارَةَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ ، وَضَبَطَ ذَلِكَ التَّمَتُّعَ بِالطَّيِّبَاتِ وَالْمُبَاحَاتِ بِضَوَائِطِ شَرْعِيَّةٍ ، أَهْمُهَا : الْقَصْدُ وَالْإِعْتِدَالُ وَحُسْنُ النِّيَّةِ ، وَالْوُقُوفُ عِنْدَ حُدُودِ الشَّرْعِ وَزَوَاجِرِهِ ، وَالْمَحَافَظَةُ عَلَى صِفَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالرُّجُولَةِ ، وَالتَّمْيِيزُ عَمَّا أَمَرَ اللَّهُ الرَّجَالَ أَنْ يَتَمَيَّزُوا عَنْهُ ، لِيَكُونُوا رِجَالًا صَادِقِينَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي أَخْلَاقِهِمْ وَدِينِهِمْ وَحَيَاتِهِمْ ، يَرْجُونَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَالْدَّارَ الْآخِرَةَ ، وَيَعْمَلُونَ لِلْبَاقِيَةِ .

قَالَ ﷺ : « كُلُوا وَاشْرَبُوا وَالْبَسُوا وَتَصَدَّقُوا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ » . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - : « كُلْ مَا شِئْتَ ، وَالْبَسْ مَا شِئْتَ ، مَا أَخْطَأَتْكَ اثْنَانِ : سَرَفٌ ، أَوْ مَخِيلَةٌ » <sup>(١)</sup> .

(١) رواه البخاريُّ تعليقاً بصيغة الجزم في كتاب اللباس ، باب قولِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾ ، انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٦٤/١٠) ؛ والنسائيُّ موصولاً في كتاب الزكاة ، باب الاختيال في الصدقة ، ح (٢٥٥٩) ، سنن النسائي (٥٧/٥) ، وقال محققُ جامع الأصول : « وَهُوَ صَحِيحٌ » اهـ والحدِيثُ الْمُعْلَقُ : هُوَ مَا خُذِفَ مِنْ مَبْدَأِ إِسْنَادِهِ رَأَوْا فَكَثُرَ عَلَى التَّوَالِي . وَاتَّفَقَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُعْلَقَاتِ إِذَا وَرَدَتْ فِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ ، وَكَانَتْ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ ؛



فَالْحَدِيثُ نَصٌّ فِي مَشْرُوعِيَّةِ التَّجَمُّلِ بِأَنْوَاعِ اللَّبَاسِ الْمَشْرُوعِ مَا لَمْ يُصَاحِبْ ذَلِكَ إِسْرَافٌ وَمَجَاوِزَةٌ لِلْحَدِّ فِي التَّبَذِيرِ ، أَوْ مَخِيلَةٌ ؛ وَالْمَخِيلَةُ هِيَ : الْكِبَرُ <sup>(١)</sup> . وَهُوَ حِكْمَةٌ نَبَوِيَّةٌ عَجَبِيَّةٌ ، جَامِعَةٌ لِفَضَائِلِ تَذْيِيرِ الْإِنْسَانِ مَصَالِحِ النَّفْسِ وَالْجَسَدِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ؛ فَإِنَّ السَّرْفَ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُضِرُّ بِالْجَسَدِ ، وَيُضِرُّ بِالْعَيْشَةِ ، فَيُؤَدِّي إِلَى الْإِتْلَافِ ، وَيُضِرُّ بِالنَّفْسِ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً لِلْجَسَدِ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ ، وَالْمَخِيلَةُ تُضِرُّ بِالنَّفْسِ ؛ حَيْثُ تُكْسِبُهَا الْعُجْبَ ، وَتُضِرُّ بِالْآخِرَةِ ؛ حَيْثُ تُكْسِبُ الْإِثْمَ ، وَبِالدُّنْيَا ؛ حَيْثُ تُكْسِبُ الْمَقْتَ مِنَ النَّاسِ <sup>(٢)</sup> .

« وَفِي قَوْلِهِ ﷺ ، وَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مُبَاحٌ لِلرَّجُلِ اللَّبَاسُ الْحَسَنُ ، وَالْجَمَالُ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ إِذَا سَلِمَ قَلْبُهُ مِنَ التَّكْبَرِ بِهِ عَلَى مَنْ لَيْسَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ مِنَ اللَّبَاسِ . وَقَدْ وَرَدَتْ الْأَثَارُ بِذَلِكَ » <sup>(٣)</sup> .

\* وَيُخْطِئُ فِي الْفَهْمِ مَنْ يَظُنُّ أَنَّ مُجَرَّدَ مَحَبَّةِ الْجَمَالِ ، وَارْتِدَاءِ الْمَلَابِسِ الْحَسَنَةِ وَالنِّيَابِ الْجَمِيلَةِ مِنْ بَابِ التَّكْبِيرِ وَالْخِيَلَاءِ ؛ إِذْ لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ؛ فَقَدْ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا الشُّرْكَ وَالْكَبِيرَ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! هَذَا الشُّرْكَ قَدْ عَرَفْنَاهُ ، فَمَا الْكَبِيرُ ؟ ثُمَّ قَالَ : أَنَّ

ك « قَالَ » ، وَ« ذَكَرَ » ، وَ« حَكَى » ، وَنَحْوَهَا أَنَّهَا صَحِيحَةٌ ، وَإِنَّمَا حُذِفَ الْإِسْنَادُ لِفَرَضِ مِنَ الْأَغْرَاضِ ؛ تَحْقِيقًا لِفَائِدَةٍ . وَأَمَّا إِذَا وَرَدَتْ بِصِنْفَةِ التَّمْرِيطِ ؛ ك « قِيلَ » ، وَ« ذَكَرَ » ، وَ« حَكَى » ، وَنَحْوَهَا فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْبَحْثِ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ حَسَبَ مَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ الْمُصْطَلَحِ .

انظر : النُّكْتُ عَلَى نَزْهَةِ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكْرِ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيِّ (ص ١٠٨-١٠٩) ؛ تيسير مصطلح الحديث (ص ٦٩-٧٠) .

(١) انظر : القاموس المحيط (ص ١٢٨٨) ؛ مختار الصحاح (ص ١٨٥) ، ( خَيْل ) .

(٢) انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٠/٦٥) .

(٣) ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٧٩/٩) .

يَكُونُ لِأَحَدِنَا نَعْلَانِ حَسَنَتَانِ ، لَهُمَا شِرَاكَانِ حَسَنَانِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
 « لَا ؟ » . قَالَ : هُوَ أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِنَا حُلَّةٌ يَلْبِسُهَا ؟ قَالَ : « لَا ؟ » . قَالَ :  
 الْكِبَرُ هُوَ أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِنَا ذَابَّةٌ يَرْكَبُهَا ؟ قَالَ : « لَا » . قَالَ : أَفَهُوَ أَنْ يَكُونَ  
 لِأَحَدِنَا أَصْحَابٌ يَجْلِسُونَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : « لَا » . قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا الْكِبَرُ ؟  
 قَالَ : « سَفَهُ الْحَقِّ ، وَغَمْصُ النَّاسِ » <sup>(١)</sup> .

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يَدْخُلُ  
 الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ » . قَالَ رَجُلٌ : إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ  
 يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا ، وَتَعْلُهُ حَسَنَةً ! قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ ، الْكِبَرُ :  
 بَطَرُ الْحَقِّ ، وَغَمْطُ النَّاسِ » <sup>(٢)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - : « وَغَمْطُ  
 النَّاسِ ، وَيُرْوَى : غَمْصٌ ، وَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ ؛ مَعْنَاهُ : اخْتِقَارُهُمْ ، وَأَمَّا بَطَرُ  
 الْحَقِّ : فَهُوَ دَفْعُهُ ، وَإِنْكَارُهُ ؛ تَرْفَعًا وَتَجَبُّرًا » <sup>(٣)</sup> .

فَالْحَقُّ أَنَّ لِلْإِنْسَانَ أَنْ يَتَحَمَّلَ بِمَا هُوَ مَشْرُوعٌ مِنَ الثِّيَابِ وَاللِّبَاسِ ، وَسَائِرِ  
 الرِّيَاقَةِ ، وَأَنْ يُحَسِّنَ مَظْهَرَهُ وَجَسَدَهُ ، مَا لَمْ يُقَارِنْ ذَلِكَ إِسْرَافًا وَكِبَرًا وَعُجْبًا ،

(١) رواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة بإسناد صحيح ، ح (٦٥٨٣) ، مسند الإمام  
 أحمد بن حنبل (١٥٠/١١-١٥١) .

والبخاري في الأدب المفرد بسند صحيح (ص ١٨٨) ، ح (٥٤٨) . وهو في سلسلة  
 الأحاديث الصحيحة للألباني ، القسم الأول (٢٥٩/١) . وأخرج الهيثمي في كتاب  
 اللباس ، باب إظهار النعم واللباس الحسن ، وقال : « رَوَاهُ الْبَزَّازُ وَأَحْمَدُ فِي حَدِيثِ  
 طَوِيلٍ ، وَرِجَالُ أَحْمَدَ ثِقَاتٌ » . ١ هـ ، مَجْمَعُ الزَّوَادِ وَمَنْبِعُ الْفَوَائِدِ (١٣٣/٥) .

(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان ، باب تحريم الكبر وبيان ، ح [٩١] (١٤٧) ، انظر :  
 صحيح مسلم بشرح النووي ، المجلد الأول (٢٦٨/١) .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ، المجلد الأول (٢٦٨/١) .

وَحُبُّ ظُهُورٍ ، فَإِذَا حَدَّثَ ذَلِكَ فَهُوَ التَّكْبِيرُ الْمَذْمُومُ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ ، وَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ .

✽ وَفَرَّقَ كَبِيرٌ بَيْنَ مَحَبَّةِ الرَّجُلِ لِلْجَمَالِ الَّذِي لَا يَتَنَافَى مَعَ رُجُولَتِهِ ، وَحُبِّهِ لِلنِّظَافَةِ وَالزَّيْنَةِ الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَيَأْمُرُ بِهَا ، وَبَيْنَ الْكِبَرِ وَالْخِلَاءِ ؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ اسْتَفْهَمُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ : هَلْ يَكُونُ حُبُّ الرَّجُلِ لِلثِّيَابِ الْجَمِيلَةِ ، وَالنِّعَالِ الْحَسَنَةِ مِنَ الْكِبَرِ الَّذِي جَاءَ فِيهِ الْوَعِيدُ ؟ فَبَيَّنَ لَهُمْ ﷺ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْكِبَرِ فِي شَيْءٍ ، مَتَى كَانَ صَاحِبُهُ مُنْقَادًا لِلْحَقِّ ، مُتَوَاضِعًا لِلخَلْقِ ، مُنْحَفِظًا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى ، مَعْتَرِفًا بِفَضْلِهِ وَجَمِيلِهِ ، شَاكِرًا لَهُ عَلَى نِعَمَاتِهِ وَالْأَثَمِ ، بَلْ ذَلِكَ مِنَ الْجَمَالِ الَّذِي يُحِبُّهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَيَرْغَبُ فِيهِ .

وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالزَّيْنَةِ مِنَ الثِّيَابِ وَاللِّبَاسِ وَسَائِرِ مَا يُتَجَمَّلُ بِهِ لِمَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا ، أَمْرًا وَاضِحًا صَرِيحًا ، لَا لَبْسَ فِيهِ وَلَا غُمُوضَ ، وَأَنْكَرَ عَلَى مَنْ امْتَنَعَ عَنْ ذَلِكَ وَحَرَّمَهُ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ ، وَمَنَعَهُمْ مِنْهُ ؛ حَيْثُ قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى :

﴿ يَبْنَئُ آدَمُ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [٢١] قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢١﴾ (١) .

جَاءَ فِي سَبَبِ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ : أَنَّ الْمُشْرِكِينَ - مَا عَدَا قُرَيْشًا - كَانُوا يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ عُرَاةً ، يَقُولُونَ : لَا نَطُوفُ فِي ثِيَابٍ أَذْنَبْنَا فِيهَا ! وَكَانَتْ قُرَيْشٌ - وَهُمْ

الْحُمْسُ <sup>(١)</sup> - يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ فِي ثِيَابِهِمْ ، وَمَنْ أَعَارَهُ أَحْمَسِيٌّ ثَوْبًا طَافَ فِيهِ ، وَمَنْ مَعَهُ ثَوْبٌ جَدِيدٌ طَافَ فِيهِ ، ثُمَّ يُلْقِيهِ ، فَلَا يَمْتَلِكُهُ أَحَدٌ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ ثَوْبًا جَدِيدًا ، وَلَا أَعَارَهُ أَحْمَسِيٌّ ثَوْبًا يَطُوفُ فِيهِ طَافَ غُرْبَانًا .

فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا أَرَادَتِ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ وَضَعَتْ عَلَى قُبُلِهَا نِسْعَةً <sup>(٢)</sup> مِنْ جِلْدٍ أَوْ شَيْئًا مِنْ خَصْفٍ وَنَحْوِهِ ، فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ ، فَأَلْقَتْ ثِيَابَهَا ، وَوَضَعَتْ يَدَهَا عَلَى قُبُلِهَا ، وَطَافَتْ ، وَهِيَ تَقُولُ <sup>(٣)</sup> :

الْيَوْمَ يَبْدُو بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ وَمَا بَدَأَ مِنْهُ فَلَا أَجِلَّهُ

فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ؛ إِنْكَارًا عَلَى صَنِيْعِ الْمُشْرِكِينَ ، وَمَنْ شَآبَهُهُمْ فِي ارْتِكَابِ

(١) الْحُمْسُ : جَمْعُ أَحْمَسٍ ؛ وَهُوَ لَقَبٌ لِقُرَيْشٍ وَمَنْ تَابَعَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ؛ سُمُوا بِهِ لِتَشَدُّدِهِمْ فِي دِينِهِمْ ، وَتَفْضِيلِهِمْ أَنْفُسَهُمْ فِي أُمُورِ الدِّينِ عَلَى سَائِرِ الْعَرَبِ ، وَابْتِدَاعِهِمْ أَنْوَاعًا مِنَ التَّعْبُدَاتِ ، وَالشَّعَائِرِ الدِّيْنِيَّةِ ، وَتَخْصِيصِ أَنْفُسِهِمْ بِهَا ؛ كَالطَّوَافِ بِثِيَابِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ ، وَعَدَمِ الرُّقُوفِ بِعَرَفَةَ وَالْإِفَاضَةِ مِنْهَا فِي الْحَجِّ .

انظر : السيرة النبوية ، القسم الأول (ص ١٩٩) ؛ القاموس المحيط (ص ٦٩٥) ، (حَمَسٌ).

(٢) النَّسْعَةُ : سِتْرٌ مَضْفُورٌ ، يُجْعَلُ فِي الْأَصْلِ زِمَامًا لِلْبَعِيرِ وَغَيْرِهِ ، وَقَدْ تَنَسَّجُ عَرِيضَةً ، تُجْعَلُ عَلَى صَدْرِ الْبَعِيرِ ، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا : الْقِطْعَةُ مِنَ الْجِلْدِ ؛ جَمْعُهَا : نَسْعٌ ، وَنَسْعٌ ، وَأَنْسَاعٌ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٤١/٥) ، (نسع) .

(٣) الْبَيْت : نَسَبُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السُّهَيْلِيُّ لِبُتْبَاعَةَ بِنْتِ عَامِرِ بْنِ صَفْصَعَةَ . انظر : الرُّوضُ الْأَنْفُ فِي شَرْحِ السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ لِابْنِ هِشَامٍ (٢٩١/٢) .

وَكَذَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْإِصَابَةِ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ (٢٢٢/٨-٢٢٣) ، رَقْم (١١٤٣٠) . وَذَكَرَ أَنَّ قُرَيْشًا لَمَّا أَحْلَوْا لِِبُتْبَاعَةَ الْبَيْتِ ، جَاءَتْ فَجَعَلَتْ تَحْلَعُ ثَوْبًا ثَوْبًا - وَقَدْ كَانَتْ مِنْ أَحْمَلِ نِسَاءِ الْعَرَبِ ، وَأَعْظَمِهِنَّ خِلْقَةً ، وَكَانَتْ تَغْطِي حَسَدَهَا بِشَعْرَهَا - حَتَّى نَزَعَتْ ثِيَابَهَا ، ثُمَّ نَشَرَتْ شَعْرَهَا ، فَغَطَّى بَطْنَهَا وَظَهْرَهَا ، حَتَّى صَارَ فِي خِلْعَالِهَا ، فَمَا اسْتَبَانَ مِنْ حَسَدِهَا شَيْءٌ ، وَأَقْبَلَتْ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، وَهِيَ تَقُولُ هَذَا الْبَيْتَ ، تُرَدِّدُهُ . وَقَدْ أَدْرَكَتِ الْإِسْلَامَ ، فَأَسْلَمَتْ ، وَهَاجَرَتْ ، وَخَطَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى ابْنِهَا سَلَمَةَ ، وَكَانَتْ لَمَّا عَلِمَ أَنَّهَا بَلَغَتْ مِنَ الْكِبَرِ عَيْنًا لَمْ يَكُنْ يَحِيطُ بِهَا .

فَاحِشَةِ التَّعَرِّيِّ فِي الطَّوَافِ وَتَحْرِيمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ مِنْ زِينَةِ اللَّبَاسِ ، الَّتِي يَتَجَمَّلُونَ بِهَا ، وَيَسْتُرُونَ بِهَا عَوْرَاتِهِمْ <sup>(١)</sup> .

وَالْمُرَادُ بِالزَّيْنَةِ فِي الْآيَةِ : مَا يَتَزَيَّنُ بِهِ النَّاسُ مِنَ الْمَلْبُوسِ ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - : « كَانَ رِجَالٌ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ عُرَاةً ، فَأَمَرَهُمُ اللَّهُ بِالزَّيْنَةِ ، وَالزَّيْنَةُ : اللَّبَاسُ ، وَهُوَ مَا يُوَارِي السَّوْءَةَ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ جِيدِ الْبَزِّ وَالْمَتَاعِ ، فَأَمَرُوا أَنْ يَأْخُذُوا زِينَتَهُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ » <sup>(٢)</sup> .

وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْحَابَهُ - وَهُمْ قَادِمُونَ مِنْ سَفَرٍ - بِتَحْسِينِ ثِيَابِهِمْ ، وَتَحْمِيلِ هَيْئَتِهِمْ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَمَيُّزِ الْمُسْلِمِينَ وَاتِّصَافِهِمْ بِصِفَاتِ الْجَمَالِ وَالنِّظَافَةِ وَحُسْنِ الْهَيْئَةِ الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَإِعْجَابِ إِخْوَانِهِمْ فِي الْمَدِينَةِ بِحَالَتِهِمْ ؛ فَقَالَ ﷺ : « إِنَّكُمْ قَادِمُونَ عَلَى إِخْوَانِكُمْ فَأَصْلِحُوا رِحَالَكُمْ ، وَأَصْلِحُوا لِبَاسَكُمْ حَتَّى تَكُونُوا كَأَنَّكُمْ شَامَةٌ فِي النَّاسِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفُحْشَ وَلَا التَّفَحُّشَ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٣٨٩/١٢-٣٩٥) ؛ الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٤٣٩/٣-٤٤٠) ؛ أسباب نزول القرآن الكريم (ص ٢٢٨-٢٢٩) ؛ تفسير القرآن العظيم (٢٣٣/٢) .

(٢) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٣٩١/١٢) ؛ الشوكاني ، فتح القدير (٢٩١/٢) ؛ تفسير القرآن العظيم (٢٣٥/٢) .

(٣) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب ما جاء في إسبال الإزار ، ح (٤٠٨٣) ، انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (٩٨/١١) .

وَأُزِدَهُ النُّورِيُّ فِي رِيَاضِ الصَّالِحِينَ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ ، إِلَّا قَيْسَ بْنَ بِشْرٍ ، فَاخْتَلَفُوا فِي تَوْثِيقِهِ وَتَضْعِيفِهِ ، وَقَدْ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ » . اهـ انظر : نزهة المتقين شرح رياض الصالحين (٥٥٢/١-٥٥٣) ، ح (٧٩٨) .

ورواه الحاكم في كتاب اللباس ، ح (٧٣٧١) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ » . اهـ ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ : « صَحِيحٌ » . اهـ ، المستدرك ومعه التلخيص (٢٠١/٤) .

« وَفِي الْحَدِيثِ : تَحْسِينُ الْمَرْءِ ثَوْبَهُ ، وَكَذَا بَدَنَهُ لِمُلَاقَاةِ إِخْوَانِهِ ، وَرُؤْيَاةِ أَعْيُنِهِمْ ، فَإِنَّ رُؤْيَتَهُمْ تَمْتَدُّ إِلَى الظُّوَاهِرِ دُونَ الْبَوَاطِنِ حَذَرًا مِنْ ذَمِّهِمْ وَلَوْمِهِمْ ، وَاسْتِزْوَاحًا إِلَى تَوْفِيرِهِمْ وَاحْتِرَامِهِمْ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مَطْلُوبٌ فِي الشَّرِيعَةِ . وَفِي الْحَدِيثِ : دَلِيلٌ أَنَّ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَحْتَرِزَ مِنَ أَلَمِ الْمَذَمَّةِ ، وَيَطْلُبَ رَاحَةَ الْإِخْوَانِ ، وَاسْتِجْلَابَ قُلُوبِهِمْ لِيَأْنَسَ بِهِمْ ، فَلَا يَسْتَقْدِرُوهُ ، وَلَا يَسْتَثْقِلُوهُ ، وَهَذَا مِرْآةٌ فِي الْمُبَاحَاتِ ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْكِبَرِ ، بَلْ مِنْ بَابِ إِظْهَارِ نِعْمَةِ اللَّهِ ، وَالتَّحَدُّثِ بِهَا » <sup>(١)</sup> .

قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَرَأَى رَجُلًا شَعْنًا ، قَدْ تَفَرَّقَ شَعْرُهُ ، فَقَالَ : « أَمَا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يُسْكِنُ بِهِ شَعْرَهُ؟ ! » . وَرَأَى رَجُلًا آخَرَ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ وَسِخَةٌ ، فَقَالَ : « أَمَا كَانَ هَذَا يَجِدُ مَاءً يَغْسِلُ بِهِ ثَوْبَهُ » <sup>(٢)</sup> .

وَالْحَدِيثُ نَصٌّ فِي اسْتِحْبَابِ الثِّيَابِ الْحَسَنَةِ ، وَالْهَيْئَةِ الْجَمِيلَةِ ، وَأَنَّ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُنَظَّفَ ثِيَابَهُ مِنَ الْأَوْسَاحِ الظَّاهِرَةِ ، فَالنَّظَافَةِ فِي اللَّبَاسِ ، وَجَمَالَ هَيْئَةِ الْإِنْسَانِ سُنَّةٌ عَظُمَى ، وَمَقْصَدٌ مِنْ مَقَاصِدِ الْإِسْلَامِ الَّتِي حَثَّ عَلَيْهَا ، وَرَغَبَ فِيهَا ، لِمَا فِيهَا

(١) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٢٥٢/٣) .

(٢) رواه أحمد في مسند جابر بن عبد الله ، ح (١٤٨٥٠) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ حَيْثُ ، يَسْكُنُ بْنُ بَكِيْرٍ : صَدُوقٌ ، وَبَاقِي رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ » . ١ هـ - مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٤٢/٢٣) .

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ فِي غَسْلِ الثَّوْبِ وَفِي الْخُلُقَانِ ، ح (٤٠٥٦) ، عَوْنُ الْمَعْبُودِ شَرَحَ سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ (٧٦/١) . وَقَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْأَرْنَؤُوطُ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ » . ١ هـ ، جَامِعُ الْأَصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ (٧٩٣/٤) ، ح (٢٩٥١) .

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، ح (٧٣٨٠) ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ » . ١ هـ ، وَوَافَقَهُ النَّهْبِيُّ ، انْظُرْ : الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِصُ (٢٠٦/٤) .

مِنَ الْفَضَائِلِ وَالْفَوَائِدِ الْعَائِدَةِ عَلَى الْإِنْسَانِ وَمُجْتَمَعِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ - رحمه الله - : « مَنْ نَظَفَ نَوْبَهُ قَلَّ هُمُهُ » (١) .

وَيُتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُ تَحْسِينِ الْإِنْسَانِ لِنَيْابِهِ ، وَطَلْبِهِ اللَّبَاسَ الْجَمِيلَ ، وَالْحَرَصِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مِنْ أَرْبَابِ الْأَمْوَالِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ إِظْهَارِ نِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ ، وَالتَّحَدُّثِ بِهَا ، وَالْإِعْتِرَافِ بِفَضْلِهِ وَإِنْعَامِهِ .

قَالَ أَبُو رَجَاءٍ الْعَطَّارِيُّ (٢) : خَرَجَ عَلَيْنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ (٣) وَعَلَيْهِ مُطْرَفٌ مِنْ خَزٍّ (٤) ، لَمْ نَرَهُ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَا بَعْدَهُ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ نِعْمَةً فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ أَنْ يُرَى أَثَرُ نِعْمَتِهِ عَلَى خَلْقِهِ » (٥) .

(١) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (٧٦/١١) .

(٢) هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، أَبُو رَجَاءٍ ، عِمْرَانُ بْنُ مِلْحَانَ ( وَيُقَالُ : ابْنُ تَيْمٍ ) التَّيْمِيُّ الْبَصْرِيُّ ، مِنْ كِبَارِ الْمُحَضَّرِينَ ، أَذْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ ، وَأَسْلَمَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ ، وَلَمْ يَرِ النَّبِيَّ ﷺ ، كَانَ ثِقَةً ، عَابِدًا ، تَلَاءَ لِكِتَابِ اللَّهِ ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ١٠٧ هـ .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٣٢٣/٣) ؛ سير أعلام النبلاء (٢٥٣/٤) ، رقم (٩٣) ] .

(٣) هُوَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ بْنِ عُبَيْدٍ بْنِ خَلْفٍ الْخَزَاعِيُّ ، يُكْنَى أبا نَجِيدٍ ، أَسْلَمَ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَامَ خَيْبَرَ سَنَةَ خَمْسٍ لِلْهِجْرَةِ ، مِنْ فَضْلَاءِ الصَّحَابَةِ وَفَقَهَايِهِمْ ، نَزَلَ الْبَصْرَةَ ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ٥٢ هـ ، فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ .

انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٢٠٨/٣) ، رقم (١٩٦٩) ؛ تهذيب التهذيب (٣١٦/٣) ] .

(٤) الْمُطْرَفُ : بَضْمُ الْيَمِّ وَكُسْرُهَا ؛ وَاحِدُ الْمَطَارِفِ ، وَهِيَ أَرْضِيَّةٌ مِنْ خَزٍّ مُرَبَّعَةٌ لَهَا أَعْلَامٌ . انظر : القاموس المحيط (ص ١٠٧٥) ؛ مختار الصحاح (ص ٣٥٤) ، ( طَرَفٌ ) .

(٥) رواه أحمد في مسند البصريين ، عن عمران بن الحصين ، ح (١٩٩٣٤) ، وصححه مُحَقِّقُوا الْمَسْنَدَ ؛ لِأَنَّ رَجَالَ ثِقَاتٍ كُلُّهُمْ ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٥٩/٣٣) .

وأورده السيوطي في الجامع الصغير ، ح (١٨٨٠) ، انظر : فيض القدير (٣٧١/٢) . وأخرجه الهيثمي في كتاب اللباس ، باب إظهار النعم واللباس الحسن ، وقال : « رَوَاهُ »

وَعَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ <sup>(١)</sup> ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي ثَوْبٍ دُونَ ، فَقَالَ : « أَلَيْكَ مَالٌ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « مِنْ أَيِّ الْمَالِ ؟ » . قَالَ : قَدْ آتَانِي اللَّهُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالنَّعَمِ ، وَالْخَيْلِ ، وَالرَّقِيقِ . قَالَ : « فَإِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيُرْ أَثَرُ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكَ وَكَرَامَتِهِ » <sup>(٢)</sup> .

والمعنى : البس ثوباً جميلاً حسناً ؛ ليُعرفَ الناسُ أنك غنيٌّ ، وأنَّ اللهَ تعالى قد أنعمَ عليك بأنواع النعم ، وأوسعَ لك في العطاء ، على أن لا يكونَ ذلكَ مُبالغةً في التَّعَمُّمِ والدَّقَّةِ ، ومُظَاهرةً للملبسِ على الملبسِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ؛ لأنَّ تِلْكَ عَادَةُ الْأَعَاجِمِ وَالْكَفَّارِ الْمُسْرِفِينَ ، الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِلَّهِ تَعَالَى وَقَارًا ، وَلَا يَخَافُونَ يَوْمَ الْحِسَابِ <sup>(٣)</sup> .

⇒ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ ، وَرِجَالُ أَحْمَدَ ثَقَاتٌ . ١ هـ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٣٢/٥) .  
(١) هُوَ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ نَضْلَةَ الْجُسَعِيُّ ، أَبُو الْأَخْوَصِ الْكُوفِيُّ ، مِنْ كِبَارِ السَّابِعِينَ ، كَانَ ثِقَةً ، غَابِذَاً ، رَوَى أَحَادِيثَ ، وَشَهِدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ قَتَالَةَ الْخَوَارِجَ بِالنُّهْرَوَانِ ، وَقَتَلَهُ الْخَوَارِجُ أَيَّامَ الْحِجَاجِ بْنِ يُوسُفَ ، وَأَبُوهُ مَالِكُ بْنُ عَوْفٍ صَحَابِيُّ حَلِيلٌ .  
انظر ترجمته وترجمة أبيه في : [ الطبقات الكبرى (٢٨/٦) ، ١٨١-١٨٢ ) ؛ تهذيب التهذيب (٣٣٧/٣) ] .

(٢) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في غسل الثوب وفي الخلقان ، انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (٧٦/١١) ، ح (٤٠٥٧) . والنسائي في كتاب الزينة ، باب ذكر ما يستحب من لبس الثياب وما يكره ، ح (٥٢٩٤) ، سنن النسائي (١٤٣/٨) .  
وابن حبان في صحيحه ، وَقَالَ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ » ١ هـ . انظر : صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (٢٣٤/١٢) ، ح (٥٤١٦) .  
والسُّبُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، ح (٣٣١) ، انظر : فيض القدير (٣٠٤/١) .  
وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ ، بَابِ إِطْهَارِ النِّعَمِ وَاللِّبَاسِ الْحَسَنِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ » ١ هـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٣٣/٥) .

(٣) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (٧٧/١١) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٥٨/٨) ؛ شرح السنة (٤٩/١٢) .



قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَكَذَلِكَ الدُّنْيَا مِنَ الثِّيَابِ يُذْمُ فِي مَوْضِعٍ ، وَيُحَمَدُ فِي مَوْضِعٍ ؛ فَيُذَمُّ إِذَا كَانَ شُهْرَةً وَخِيَلَاءً ، وَيُمدَحُ إِذَا كَانَ تَوَاضَعًا وَاسْتِكَانَةً ، كَمَا أَنَّ لُبْسَ الرَّفِيعِ مِنَ الثِّيَابِ يُذَمُّ إِذَا كَانَ تَكَبُّرًا وَفَخْرًا وَخِيَلَاءً ، وَيُمدَحُ إِذَا كَانَ تَجَمُّلاً ، وَإِظْهَارًا لِنِعْمَةِ اللَّهِ » (١) .

وَهَذَا كُلُّهُ مُصَدِّقٌ قَوْلِ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (٢) .

وَهَذِهِ سُنَّةُ إِلَهِيَّةٌ مَهْجُورَةٌ فِي وَقَعِ بَعْضِ الْمُتَرَفِّينَ - إِلَّا مَنْ هَدَى اللَّهُ - ؛ فَكَمْ مِنْ غَنِيٍّ يَمْلِكُ الْمِثْنَ وَالْأُلُوفَ وَهُوَ يَلْبَسُ الْمُرَقَّعَاتِ ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَ الْمُحْسِنِينَ لَوُ رَأَاهُ لَأَشْفَقَ عَلَيْهِ ، وَلَرَتَّى حَالَهُ ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ زَكَاةَ مَالِهِ ، وَنَسِيَ هُوَ أَنَّهُ يَجْمَعُ لِعَبْرَةٍ ، وَيَخْلُ عَلَى نَفْسِهِ .

قَالَ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « إِذَا أَوْسَعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَوْسِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ . جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ » (٣) .

وَقَوْلُهُ ( جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ ) : « خَبِرٌ ؛ وَالْمُرَادُ بِهِ الْأَمْرُ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ :

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١٤٦) .

(٢) القصص : ٧٧ .

(٣) رواه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في القميص والسرَّويل والثَّيَّانِ والقَبَاءِ ، ح (٣٦٥) ، انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١/٥٦٦) . ومالك في الموطأ ، واللفظ له ، كتاب اللباس ، باب ما جاء في لبس الثياب للجمال بها (٢/٩١١) .

وَسَعُّوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ، وَاجْمَعُوا عَلَيْكُمْ ثِيَابَكُمْ فِي الصَّلَاةِ ،  
وَالْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَحَافِلِ وَمُجْتَمَعِ النَّاسِ « <sup>(١)</sup> .



(١) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار (١٦٨/٢٦) .  
وانظر قريباً من هذا المعنى في : فتح الباري شرح صحيح البخاري (٥٦٧/١) .

## الفصل الأول أنواع لباس الرجل المشروع

وفيه أربعة مباحث :

- المبحث الأول: فيما يختص بالبدن من اللباس .
- المبحث الثاني: فيما يختص بالرأس من اللباس .
- المبحث الثالث: فيما يختص بالرجلين من اللباس .
- المبحث الرابع: فيما يختص باليدين من اللباس .

## الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْبَدَنِ مِنَ اللَّبَاسِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَطَالِبَ :

المطلب الأول : أَنْوَاعُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمَشْرُوعِ لِبَدَنِهِ مِنْ  
حَيْثُ الْخَامَاتُ وَنَوَاعُ الْقِمَاشِ الْمَصْنُوعِ .

المطلب الثاني : أَنْوَاعُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمَشْرُوعِ لِبَدَنِهِ مِنْ  
حَيْثُ التَّفْصِيلُ عَلَى قَدْرِ الْبَدَنِ وَعَدَمُهُ .

المطلب الثالث : أَنْوَاعُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمَشْرُوعِ لِبَدَنِهِ مِنْ  
حَيْثُ الْأَلْوَانُ .

## المطلب الأول

أَنْوَاعُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمَشْرُوعِ لِبَدَنِهِ مِنْ حَيْثُ الْحَامَاتُ  
وَتَوَعُّ الْقِمَاشِ الْمَصْنُوعِ

صِنَاعَةُ الْقِمَاشِ وَحَيَاكُتُهُ وَخِيَاطَتُهُ مِنْ أَهَمِّ الصَّنَاعَاتِ الَّتِي اهْتَدَى إِلَيْهَا الْإِنْسَانُ،  
وَاتَّفَقَ بِهَا مِنْذُ فَجْرِ التَّأْرِخِ الْبَشَرِيِّ ، وَبِدَايَةِ الْوُجُودِ الْإِنْسَانِيِّ عَلَى هَذِهِ الْأَرْضِ ،  
عَلَى اخْتِلَافٍ فِي كَيْفِيَّةِ الصَّنْعِ ، وَالْمَوَادِّ الَّتِي يُصْنَعُ مِنْهَا اللَّبَاسُ .

قَالَ الْعَلَامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْدُونٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي صِنَاعَةِ  
الْحَيَاكَةِ وَالْخِيَاطَةِ : « هَاتَانِ الصَّنَاعَتَانِ ضَرُورَتَانِ فِي الْعِمْرَانِ الْبَشَرِيِّ ؛ لِمَا يَحْتَاجُ  
إِلَيْهِ الْبَشَرُ مِنَ الرَّقَّةِ ، فَالْأَوَّلَى : لِنَسْجِ الْغَزْلِ مِنَ الصُّوفِ ، وَالْكُتَّانِ ، وَالْقُطْنِ ،  
إِسْدَاءً فِي الطُّولِ ، وَإِلْحَامًا فِي الْعَرْضِ ، وَإِحْكَامًا لِذَلِكَ النَّسْجِ بِالِاتِّحَامِ الشَّدِيدِ ،  
فَيَتِمُّ مِنْهَا قِطْعٌ مُقَدَّرَةٌ ؛ فَمِنْهَا الْأَكْسِيَّةُ مِنَ الصُّوفِ لِلِاسْتِعْمَالِ ، وَمِنْهَا الثِّيَابُ مِنَ  
الْقُطْنِ وَالْكُتَّانِ لِلْبَاسِ » (١) .

وَاللَّبَاسُ الْمَصْنُوعُ يَتَوَعُّ فِي خَامَاتِهِ وَمَوَادِّهِ : فَمِنْهُ الصُّوفُ ، وَالْقُطْنُ ، وَالْكُتَّانُ ،  
وَالشَّعْرُ ، وَالْحَرِيرُ ، وَمِنْهُ الْجُلُودُ وَالْفِرَاءُ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

وَقَدْ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ - عَلَيْهِمُ رَحْمَةُ اللَّهِ - عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلْمَلَابِسِ  
الْمَصْنُوعَةِ مِنَ الصُّوفِ ، وَالْكُتَّانِ ، وَالشَّعْرِ الْمَأْخُودِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الْمَأْكُولَةِ وَالطَّاهِرَةِ ،  
وَمُشْتَقَّاتِهَا ، وَجُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ الْمَذَكَّاةِ الْمَأْكُولَةِ ، وَكَذَا الْمَلَابِسِ الْمَصْنُوعَةِ مِمَّا يُشَبَّهُ  
الْحَرِيرَ . وَاتَّفَقُوا كَذَلِكَ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلْمَلَابِسِ الْمَصْنُوعَةِ مِنَ الْحَرِيرِ

الْخَالِصِ مِنْ غَيْرِ غُذْرِ شَرْعِيٍّ يُبَيِّحُ لَهُ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ لِبَاسِ الرَّجُلِ لِمَا صُنِعَ مِنَ الْخَزِّ ، أَوْ مِنْ جِلْدٍ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ إِذَا ذُكِّي ، أَوْ مِنْ جِلْدِ الْمَيْتَةِ الَّتِي مَاتَتْ حَتْفَ أَنْفِهَا مِنْ غَيْرِ ذَكَاةٍ ؛ مَاكُولَةٌ كَانَتْ أَمْ غَيْرَ مَاكُولَةٍ . هَذَا مُجْمَلُ الْمَسَائِلِ ، وَسَوْفَ نَأْتِي عَلَى تَفْصِيلِهَا فِيمَا يَلِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - :

○ أَوَّلًا : مَا اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى جَوَازِ لِبَاسِ مَا صُنِعَ مِنْهُ :

اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى جَوَازِ لِبَاسِ الرَّجُلِ لِلْمَلَابِسِ الْمَصْنُوعَةِ مِنَ الصُّوفِ ، وَالْقُطَنِ ، وَالْوَبَرِ ، وَالْكُتَّانِ ، وَالشَّعْرِ الْمَأْخُودِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الْمَأْكُولَةِ وَالطَّاهِرَةِ ، وَمُسْتَقَاتِهَا ، وَجُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ الْمَأْكُولَةِ الْمَذَكَّاةِ ، وَكَذَا الْمَلَابِسِ الْمَصْنُوعَةِ مِمَّا يُشَبِّهُ الْحَرِيرَ <sup>(٢)</sup> .

\* وَمَا يُشَبِّهُ الْحَرِيرَ مِنَ الثِّيَابِ الْمَوْجُودَةِ الْآنَ بِالْأَسْوَاقِ مِنَ الْقِمَاشِ الْمَصْنُوعِ مِنَ الْأَلْيَافِ الصَّنَاعِيَّةِ ، نَاعِمَةِ الْمَلَمَسِ فَهَذِهِ يَجُوزُ لِبَسُهَا لِلرِّجَالِ ، وَلَا تَأْخُذُ حُكْمَ الْحَرِيرِ الْخَالِصِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْحَرِيرِ يَخُصُّهُ وَلَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْقِمَاشِ <sup>(٣)</sup> .

\* وَمِنْ الْأَدِلَّةِ عَلَى ذَلِكَ مَا يَلِي :

أ\_ مِنَ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ :

١\_ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ يَنْبَغِي مَا دَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَدِّي سَوَاءَ بَيْنَكُمْ

(١) انظر في بيان حكم لبس الرجل للحريز وما يُستثنى من ذلك فيما بعد (ص ٥٠٥) .

(٢) انظر في ذلك : رد المحتار على الدر المختار (٣٥٦/٦) ؛ عقد الجواهر الثمينة في منهب عالم المدينة (٥٢٤/٣) ؛ روضة الطالبين (٥٧٤/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٣٣/٤-٣٣٥) ؛ مغني المحتاج (٥٨٥/١) ؛ شرح منتهى الإرادات (١٥٩/١) ؛ مراتب الإجماع (ص ٤٤) ؛ دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٢٣٤/٣) ؛ فتاوى ورسائل سماحة الشيخ ابن إبراهيم (٦٦/٢) .

(٣) انظر : فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم (٦٦/٢) ؛ فتاوى إسلامية (لهيئة كبار العلماء بالملكة) (٢٤٤/٤) .

وَرِدِيَّتًا وَلِبَاسُ الْتَقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ ءَايَتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ ﴿١﴾ .

٢- قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُشْكُرُونَ﴾ ﴿٢﴾ .

٣- وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يَبْنَیْ ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ ﴿٣﴾ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ﴿٤﴾ .

فَالْآيَاتُ الْكَرِيمَاتُ تَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ اللَّبَاسِ الْمُتَّخَذِ مِنَ الصُّوفِ وَالْكَتَّانِ ، وَالْبَزِّ ، وَالْقُطْنِ ، وَغَيْرِهِ مِمَّا يُتَّخَذُ مِنْهُ اللَّبَاسُ ، إِلَّا مَا أَخْرَجَهُ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ<sup>(٤)</sup> .

ب- وَمِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ بِمَا يَلِي :

١- مَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - قَالَتْ : «صَنَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بُرْدَةً مِنْ صُوفٍ سَوْدَاءَ ، فَلَبِسَهَا ، فَلَمَّا عَرَقَ فِيهَا وَجَدَ رِيحَ الصُّوفِ فَقَذَفَهَا ،

(١) الأعراف : ٢٦ .

(٢) النحل : ٨١ .

(٣) الأعراف : ٣١-٣٢ .

(٤) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٣٩١/١٢) ؛ تفسير القرآن العظيم (٦٣٩/٢)

الشوكاني ، فتح القدير (٢٦٥/٣) . وانظر ما سبق (ص ٣٧) .

وَكَانَ تُعْجِبُهُ الرِّيحُ الطَّيِّبَةُ» (١) .

٢- قَوْلُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ - رضي الله عنه - لَأَبْنِهِ أَبِي بُرْدَةَ (٢) : « يَا بُنَيَّ لَوْ رَأَيْتَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَصَابَتَنَا السَّمَاءُ لَحَسِبْتُ أَنَّ رِيحَنَا رِيحُ الضَّأْنِ » (٣) .

قَالَ أَبُو عِيْسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ سُورَةَ التِّرْمِذِيُّ - رحمه الله - : « وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ : أَنَّهُ كَانَ يَتَابَهُمُ الصُّوفُ ؛ فَإِذَا أَصَابَهُمُ الْمَطَرُ يَجِيءُ مِنْ يَتَابِهِمْ رِيحُ الضَّأْنِ » (٤) .

(١) رواه أبو داود في اللباس ، باب في السواد ، ح (٤٠٦٨) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٨٦/١١) . والحاكم في كتاب اللباس ، وصحَّحه ووافقه الذهبي ، ح (٧٣٩٣) ، المستدرک ومعه التلخيص (٢٠٩/٤) . وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على زاد المعاد في هدي خير العباد : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ » اهـ ، (١٤٤/١) ، هامش (٥) . وقال عبد القادر الأرنؤوط في تعليقه على جامع الأصول في أحاديث الرسول : « إِسْنَادُهُ حَسَنٌ » اهـ (١٠/٦٩٠) ، ح (٨٣٤٧) .

(٢) هُوَ الْحَارِثُ ، وَقِيلَ : عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الْأَشْعَرِيِّ ، ابْنُ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِمَامٌ فَقِيهٌ تَابِعِيٌّ ، يَقَّةٌ ثَبَتٌ ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَعَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، تَوَلَّى قَضَاءَ الْكُوفَةِ بَعْدَ شُرَيْحٍ ، وَكَانَ كَاتِبُهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، تُوْفِيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِئَةٍ ، وَلَهُ بَضْعٌ وَتَمَانُونَ سَنَةً . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٤٨٤/٤-٤٨٥) ؛ سير أعلام النبلاء (٤/٣٤٤-٣٤٦) رقم (١١٨) ] .

(٣) رواه الترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع ، باب (٣٨) ، ح (٢٤٧٩) ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ » اهـ . الجامع الصحيح (٥٦٠/٤) ؛ وأبو داود في كتاب اللباس ، باب في لبس الصوف والشعر ، ح (٤٠٢٧) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٥٤/١١) ؛ والحاكم في كتاب اللباس ، ح (٧٣٨٨) ، وَقَالَ : « صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ » اهـ . وَقَالَ الذَّهَبِيُّ : « عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ » اهـ . المستدرک ومعه التلخيص (٢٠٨/٤) .

(٤) الجامع الصحيح (٥٦١/٤) .



٣- وَعَنْ عُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِيِّ <sup>(١)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « اسْتَكْسَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَكَسَانِي خَيْشَتَيْنِ ، فَلَقَدْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَكْسَى أَصْحَابِي » <sup>(٢)</sup> .

٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : « لَمَّا خَرَجَتِ الْحُرُورِيَّةُ <sup>(٣)</sup> أَتَيْتُ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ : ائْتِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ . فَلَبِستُ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ مِنْ حُلْلِ الْيَمَنِ <sup>(٤)</sup> - قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ <sup>(٥)</sup> : وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَجُلًا جَمِيلًا جَهِيرًا -

(١) هُوَ أَبُو الْوَلِيدِ عُثْبَةُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِيِّ ، صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ ، أَوَّلُ مَشَاهِدِهِ قُرَيْظَةُ ، وَكَانَ اسْمُهُ عَتَلَةً ، فَسَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ عُثْبَةَ ، نَزَلَ جَمْعًا بِالشَّامِ ، رَوَى أَحَادِيثٌ عِدَّةٌ ، وَمَاتَ سَنَةَ ٨٧ هـ ، وَيُقَالُ : بَعْدَ التَّسْعِينَ ، وَعُمُرُهُ أَرْبَعٌ وَتِسْعُونَ سَنَةً .

انظر ترجمته في : [ تقريب التهذيب (ص ٣٢١) ، رقم (٤٤٣٦) ؛ سير أعلام النبلاء (٣/٤١٦-٤١٧) ، رقم (٦٨) ] .

(٢) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب لبس الصوف والشعر ، ح (٤٠٢٦) ، وقال المنذري : « في إسناده إسماعيل بن عياش ، وفيه مقال » اهـ ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٥٣/١١) . وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (٥٠٤/٢) ، ح (٤٠٣٢) .  
والخيش : ثياب في نسجها رقة ، وخيوطها غلاظ من مشاقفة الكتان ، أو من أغلظ العصب وأردأه .

انظر : القاموس المحيط (ص ٧٦٥) ، ( خيش ) ؛ وعون المعبود (٥٤/١١) .

(٣) الْحُرُورِيَّةُ : أَوَّلَى فِرَقِ الْخَوَارِجِ ، وَيُسَمَّوْنَ بِالْمُحْكَمَةِ ، نُسِبُوا إِلَى حُرُورَاءِ يَلَمِّدَ وَالْقَصْرِ ، وَهُوَ مَوْضِعٌ بِالْعِرَاقِ قُرْبَ الْكُوفَةِ ، كَانَ أَوَّلَ مُجْتَمِعِهِمْ وَتَحْكِيمِهِمْ فِيهِ ، خَرَجُوا عَلَى عَلِيٍّ ، وَطَلَبُوا التَّحْكِيمَ ، ثُمَّ رَفَضُوهُ ، وَخَرَجُوا عَلَيْهِ ، فَقَاتَلَهُمْ عَلِيٌّ ، وَأَبَادَ أَكْثَرَهُمْ ، وَبَيْنَ أَشْهُرِ زُعْمَانِهِمْ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْكَوَاءِ ، وَعَتَابُ بْنُ الْأَعْوَرِ ، وَزَيْدُ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ الْحَارِثِيُّ ، وَحَرْفُوصُ بْنُ زُهَيْرِ الْبَحْلِيِّ ( ذُرُّ النَّدْيَةِ ) ، وَعَدَدُهُمْ يَوْمَ ذَلِكَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا .  
انظر : الملل والنحل (ص ١١٨-١٢٠) ؛ الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١٠٦٣/٢) .

(٤) وَالْحُلْلُ : جَمْعُ حُلَّةٍ ، وَتُطْلَقُ عَلَى الثَّوبِ الْجَدِيدِ ، وَهِيَ نَوْعٌ مِنْ بُرُودِ الْيَمَنِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا مَكُونَةٌ مِنْ ثَوْبَيْنِ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ ، أَوْ لِأَنَّهَا جَدِيدَانِ . ٥

فَأَتَيْتُهُمْ ، فَقَالُوا : مَرْحَبًا بِكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ، مَا هَذِهِ الْحُلَّةُ ؟ قَالَ : مَا تَعْيُشُونَ عَلَيَّ ؟ ! لَقَدْ رَأَيْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ مِنَ الْحُلَلِ » (١) .

٥- وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - قَالَتْ : « خَسَرَ جَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِنْ شَعَرٍ أَسْوَدَ » (٢) .

\* فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ لِبَاسِ الصُّوفِ ، وَالشَّعْرِ وَالْكَتَّانِ ، وَالْقَطَنِ ، وَمَا نُسِجَ مِنْهَا ، وَأَنَّ الْأَصْلَ فِي اللَّبَاسِ الْحِلُّ إِلَّا مَا

⇨ انظر : لسان العرب (٣/٣٠٢) ، ( حلل ) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١٣٧) ، (١٤٥) .

(٥) هُوَ سِمَاكُ بْنُ الرَّيْدِ الْبِمَانِيُّ ثُمَّ الْكُوفِيُّ الْحَنْفِيُّ ، كُنْيَتُهُ : أَبُو زُمَيْلٍ ، مُحَدِّثٌ فَقِيهٌ ، نَزَلَ الْكُوفَةَ ، وَرَوَى عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَثَقَّهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ : صَدُوقٌ لَا بَأْسَ بِهِ . انظر ترجمته في : [ تقريب التهذيب (ص ١٩٦) ، رقم (٢٦٢٨) ؛ سير أعلام النبلاء (٥/٢٤٩-٢٥٠) ، رقم (١١١) ] .

(١) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب لباس الغليظ ، ح (٤٠٣١) ، وإسناده حسنٌ ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/٥٥) ؛ والحاكم في كتاب اللباس ، ح (٧٣٦٨) ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ » اهـ ، وَسَكَتَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ فِي التَّلْخِصِ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِصُ (٤/٢٠٢-٢٠٣) . وَحَسَنُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٢/٥٠٥) ، ح (٤٠٣٧) .

(٢) رواه مسلمٌ في كتاب اللباس والزينة ، باب التواضع في اللباس ، ح [٣٦] (٢٠٨١) ، انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٤/٢٤٨) .

وَالْمِرْطُ ( بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ ) : وَاحِدُ الْمِرْطِ ؛ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْأَكْسِيَّةِ الْمُتَّخَذَةِ مِنَ الصُّوفِ أَوْ غَيْرِهِ ، يُؤْتَنَزَرُ بِهِ وَيُرْتَدَّى . وَالْمُرَحَّلُ : هُوَ الَّذِي فِيهِ خُطُوطٌ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٢٧٣) ؛ القاموس المحيط (ص ٨٨٧) ، (مرط) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٤/٢٤٨) .

خَصَّهُ الدَّلِيلُ بِالتَّحْرِيمِ ، وَأَنَّهُ يُشْرَعُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَحَمَّلَ بِأَفْضَلِ اللَّبَاسِ ، وَأَلَّا يُحَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ مَا أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنْهُ <sup>(١)</sup> .

\* وَقَدْ كَانَ الْمُصْطَفَى ﷺ وَأَصْحَابُهُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ - يَلْبَسُونَ مَا تَيَسَّرَ لَهُمْ ، وَوَجَدُوهُ مِنَ الْمُبَاحَاتِ ؛ فَلَبِسُوا الْكُتَانَ ، وَالصُّوفَ ، وَالْقُطْنَ ، وَالشَّعَرَ ، وَجُلُودَ الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ ، وَمَا الْهَدْيُ إِلَّا هَدْيُ الْمُصْطَفَى ﷺ وَسُنَّتُهُ ؛ حَيْثُ لَبَسَ مَا تَيَسَّرَ ، مِنَ الْوَسْطِ الْمُعْتَدِلِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) سِيرُودُ فِي الْمَطْلَبِ الثَّانِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مَزِيدٌ مِنَ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَإِنَّمَا اكْتَفَيْتُ هُنَا بِمَا سَبَقَ إِيرَادُهُ مِنَ الْأَدْلَةِ مُنْعًا لِلتَّكَرُّارِ وَالْإِطَالَةِ .

(٢) انْظُرْ : زَادَ الْمَعَادُ فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ (١/١٤٢-١٤٣) ؛ فَيُضِيقُ الْقَدِيرُ شَرْحَ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (١/٢٤٤-٢٤٥) .

٥ ثَانِيًا : لِبَسُ الرَّجُلِ لِلْمَلَابِسِ الْمَصْنُوعَةِ مِنَ الْخَزِّ :

\* تَعْرِيفُ الْخَزِّ :

الْخَزُّ فِي اللَّغَةِ ( بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ) : ثِيَابٌ تُنْسَجُ مِنْ صُوفٍ وَإِبْرَيْسَمٍ ؛  
وَالِإِبْرَيْسَمُ : هُوَ الْحَرِيرُ . وَقِيلَ : الْخَزُّ : هُوَ الْمَصْنُوعُ جَمِيعُهُ مِنَ الْإِبْرَيْسَمِ . جَمْعُهُ :  
خَزُورٌ <sup>(١)</sup> .

وَعَلَى هَذَا : فَإِنَّ الْخَزَّ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ إمَّا أَنْ يَكُونَ مَخْلُوطًا مِنْ حَرِيرٍ وَغَيْرِهِ ؛  
كَالصُّوفِ وَالْكُتَّانِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ خَالِصًا مِنَ الْإِبْرَيْسَمِ ( الْحَرِيرِ ) .

وَأَمَّا ثِيَابُ الْخَزِّ فِي اصطِلَاحِ أَهْلِ الْعِلْمِ : فَمُخْتَلَفٌ فِي حَقِيقَتِهَا وَتَكْنِيفِهَا عَلَى  
أَقْوَالٍ :

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هِيَ ثِيَابٌ تَتَّخَذُ مِنْ وَبَرٍ وَشَعَرٍ دَابَّةِ الْخَزِّ ، سُمِّيَ الثَّوبُ الْمُتَّخَذُ  
مِنْهَا خَزًّا ؛ لِتُعُومَتِهِ ، ثُمَّ أُطْلِقَ أَيْضًا عَلَى مَا خُلِطَ مِنَ الصُّوفِ أَوْ غَيْرِهِ بِالْحَرِيرِ ؛  
لِتُعُومَةِ الْحَرِيرِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هِيَ ثِيَابٌ سُدَّاهَا حَرِيرٌ ، وَلُحِمَتَهَا مِنْ غَيْرِهِ .  
وَالسُّدِّيُّ هُوَ مَا مَدَّ طَوْلًا فِي التَّسْيِجِ ، وَاللُّحْمَةُ هِيَ مَا مَدَّتْ عَرْضًا فِيهِ . وَمِنْهُمْ مَنْ  
قَالَ : هِيَ ثِيَابٌ تُنْسَجُ مِنْ حَرِيرٍ مَخْلُوطٍ مَعَ صُوفٍ أَوْ شَعَرٍ أَوْ كُتَّانٍ <sup>(٢)</sup> .  
وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ : عَلَى أَنَّ الْخَزَّ ثِيَابٌ مَخْلُوطَةٌ مِنْ صُوفٍ وَحَرِيرٍ ، وَهَذَا هُوَ  
الْخَزُّ الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَصَحَابَتِهِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٨/٢) ؛ لسان العرب (٨١/٤) ؛ المعجم  
الوسيط (٢٣١/١) ، جميعها ( خَزَزَ ) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٥٧/٦) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل  
(٥٠٤/١) ؛ الاستذكار ٢١٣/٢٦ وما بعدها ؛ مغني المحتاج (٥٨٤/١) ؛ شرح  
منتهى الإرادات (١٥٩/١) ؛ نيل الأوطار (١٠٥/٢) ؛ المصباح المنير (ص ٩٠) .

(٣) انظر : مختصر اختلاف العلماء (٣٧٥/٤ ، ٣٧٧) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم  
المدنية (٥٢٤/٣) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٧١/٦) ؛ معاني الآثار (٢٥٥/٣) ؛

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فِي مَعْنَى الْخَزِّ ؛ فَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلثِّيَابِ  
الْمُتَّخَذَةِ مِنَ الْخَزِّ ( الْحَرِيرُ الْمُخْلُوطُ بِغَيْرِهِ ) عَلَى أَقْوَالٍ ؛ أَشْهَرُهَا أَرْبَعَةٌ :

• الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَحُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الثِّيَابِ الْمُتَّخَذَةِ مِنَ الْخَزِّ ؛ بِشَرْطٍ : أَنْ تَكُونَ نِسْبَةُ الْحَرِيرِ  
الَّذِي فِيهَا أَقَلَّ مِمَّا خُلِطَ بِهِ أَوْ مُسَاوِيًا .  
وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ : بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ ،  
وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةُ <sup>(١)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّانِي :

يَحُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الثِّيَابِ الْمَصْنُوعَةِ مِنَ الْخَزِّ مُطْلَقًا كَثُرَ الْحَرِيرُ فِيهَا أَمْ قَلَّ .  
وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ إِذَا كَانَتْ لُحْمَةُ الثَّوْبِ مِنْ غَيْرِ الْحَرِيرِ ؛ كَالْكُتَّانِ ، وَالْقُطْنِ ،  
وَالصُّوفِ ، وَسُدَّاهُ مِنَ الْحَرِيرِ ؛ بِمَعْنَى : أَنْ يَكُونَ الْحَرِيرُ غَيْرَ ظَاهِرٍ ، وَمَذْهَبُ  
الْمَالِكِيَّةِ مُطْلَقًا <sup>(٢)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسُ الْمَلَابِسِ الْمَصْنُوعَةِ مِنَ الْخَزِّ مُطْلَقًا ؛ قَلَّ الْحَرِيرُ الْمُخْلُوطُ

⇨ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ( ٣٠٧/١٠ ) ؛ نيل الأوطار ( ١٠٥/٢ ) .

(١) انظر : مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ( ٥٠٤/١ ) ؛ الاستذكار ( ٢١٢/٢٦ ) وما  
بعدها ؛ مغني المحتاج ( ٥٨٣/١ ) ؛ روضة الطالبين ( ٥٧٣/١ ) ؛ شرح منتهى الإرادات  
( ١٥٩/١ ) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ( ٤٧٥/١ - ٤٧٦ ) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ( ٥٢٠/٦ ) ؛ رد المحتار على الدر المختار  
( ٣٥٦/٦ ) ؛ مختصر اختلاف العلماء ( ٣٧٥-٣٧٧ ) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب  
عالم المدينة ( ٥٢٤/٣ - ٥٢٥ ) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ( ٥٠٤/١ ) ؛  
الاستذكار ( ١٧٨/٢٦ ) وما بعدها .

بِهَا أَمْ كَثُرَ .

وَهُوَ مَذْهَبُ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ؛ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ ، وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَقَالَ بِهِ مِنَ التَّابِعِينَ : مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ <sup>(١)</sup> .

### • الْقَوْلُ الرَّابِعُ :

يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الثِّيَابِ الْمَصْنُوعَةِ مِنَ الْخَزِّ مُطْلَقًا .  
وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ ، وَالتَّابِعِينَ ، وَهُوَ قَوْلٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَمَذْهَبُ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، اخْتَارَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ <sup>(٢)</sup> .

### \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الثِّيَابِ الْمُتَّخَذَةِ مِنَ الْخَزِّ ؛ إِذَا كَانَ الْخَزُّ أَقْلًا أَوْ مُسَاوِيًا لِمَا خُلِطَ بِهِ :  
أ\_ الْأَدِلَّةُ مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ :

١\_ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الثَّوْبِ الْمُصْنَعِ مِنَ الْحَرِيرِ ، فَأَمَّا الْعَلَمُ مِنَ الْحَرِيرِ وَسَدَى الثَّوْبِ فَلَا

(١) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٠٧/٩-١٠٨) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٥٠٤/١) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٨٠/٦) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٠٧/١٠) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٥٦/٦) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٥٠٤/١) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٠٦/٩ ، ١٠٧-١٠٨) ؛ الاستذكار (٢٠٩/٢٦-٢١١) .

بِأَسَبِهِ» (١) .

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنْ لِبَاسِ الرِّجَالِ لِلثِّيَابِ الْمُتَّخَذَةِ مِنَ الْحَرِيرِ مَخْصُوصٌ بِمَا كَانَ خَالِصًا أَوْ كَثِيرًا يَغْلِبُ عَلَى غَيْرِهِ ، أَمَّا الْقَلِيلُ الَّذِي يُسْنَدُ بِهِ الثُّوبُ ، أَوْ يُجْعَلُ عَلَمًا فِيهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ . هَذَا تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَبِيرِ الْأُمَّةِ ، وَتَرْجُمَانِ الْقُرْآنِ . وَالْقَاعِدَةُ الْمَقْرَرَةُ فِي الْأَصُولِ : أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ فِيمَا لَيْسَ لِلرَّأْيِ فِيهِ مَجَالَ لَهُ حُكْمُ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَهُوَ حُجَّةٌ (٢) .

(١) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب الرخصة في العلم وخيط الحرير ، ح (٤٠٤٩) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٧٠/١١) ؛ وأحمد في مسند ابن عباس ، ح (١٨٧٩) ، وصَحَّحَهُ مُحَقِّقُوا مُسْنَدَ الْإِمَامِ أَحْمَد (٣٧١/٣) .

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، ح (٧٤٠٥) ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ » اهـ ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِصُ (٢١٢/٤) . وَقَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ : « فِي إِسْنَادِهِ خُصِيفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ » اهـ ، مَخْتَصَرُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٣٤-٣٥) ، ح (٣٨٩٧) .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : « وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ حَسَنٍ ، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ ، وَلِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقٍ ثَالِثٍ : ( نَهَى عَنْ مُضْمَتِ الْحَرِيرِ ، فَأَمَّا مَا كَانَ سُدَّاهُ مِنْ قُطْنٍ أَوْ كَتَانٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ ) » اهـ ، فَتَحَ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٠٧/١٠) .

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي تَرْجَمَةِ خُصِيفٍ هَذَا : « هُوَ صَدُوقٌ ، سَيِّئُ الْخِفَظِ ، خَلَطَ بِأَخْيَرِهِ ، وَرَمَى بِالْإِرْجَاءِ ، وَقَدْ وَثَّقَهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ زُرْعَةَ ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : إِذَا حَدَّثَ عَنْهُ ثِقَةٌ فَلَا بَأْسَ » اهـ ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٥٤٣/١) .

وَبَيَّعَةُ رِجَالُ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ ثِقَاتٌ ، رِجَالُ الصَّحِيحِ . انْظُرْ : نِيلُ الْأَوَطَارِ (١٠٦/١) . وَالْعَلَمُ : هُوَ رَسْمُ الثُّوبِ وَرَقْمُهُ . انْظُرْ : الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ص ١٤٧٢) ، (عَلَمٌ) .

(٢) انْظُرْ : إِعْلَامُ الْمَوْقِعِينَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٤/٤٥٣ ، ١٥٤) ؛ مَذْكُورَةٌ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ (ص ١٩٨) ؛ مَعَالِمُ أَصُولِ الْفَقْهِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ (ص ٢٢٢) .

وَنُوقِشَ الاستِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهَيْنِ :  
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ ؛ مَدَارُ إِسْنَادِهِ عَلَى خُصِيفُ بْنُ عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ .

وَالثَّانِيهِمَا : أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَ بِمَا بَلَغَهُ مِنْ قَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ النَّهْيَ عَلَى الْمُصَنِّتِ  
مِنَ الْحَرِيرِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَغَيْرُهُ مِنَ الرِّوَاةِ أَخْبَرَ بِمَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ ؛ وَهُوَ تَحْرِيمُ  
قَلِيلِ الْحَرِيرِ وَكَثِيرِهِ ، كَمَا سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي أُدْلَةِ الْقَائِلِينَ  
بِالتَّحْرِيمِ <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَانِ الْاِغْتِرَاضَانِ مَرْدُودَانِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ ضَعِيفًا ، بَلْ هُوَ صَحِيحٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - ؛  
صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ، وَالدَّهَبِيُّ ، وَابْنُ حَجَرٍ ، وَالشُّوْكَانِيُّ ، وَالْأَلْبَانِيُّ ، وَمُحَقِّقُوا  
مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ . وَخُصِيفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الَّذِي جَعَلُوا مَدَارَ  
تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ لَيْسَ مُتَّفَقًا عَلَى تَضْعِيفِهِ ، بَلْ قَدْ وَثَّقَهُ جَمْعٌ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ  
الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ - كَمَا سَبَقَ فِي تَرْجَمَتِهِ - <sup>(٢)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : لَوْ سَلِمَ أَنَّ حَدِيثَ خُصِيفٍ هَذَا ضَعِيفٌ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَفَرَّدْ بِرِوَايَتِهِ ؛  
بَلْ وَرَدَ مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى صَحِيحَةً <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : مختصر سنن أبي داود (٣٤/٦-٣٥) ؛ نيل الأوطار (١٠٦/٢) .

وانظر : أدلة التحريم (ص ١١١-١٢١) من هذا البحث .

(٢) انظر : المستدرک ومعه التلخیص (٢١٢/٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباری بشرح صحیح  
البخاری (٣٠٧/١٠) ؛ نيل الأوطار (١٠٦/٢) ؛ إرواء الغلیل (٣١٠/١) ، ح (٢٧٩) ؛  
صحیح سنن أبي داود (٥٠٩/٢) ، ح (٤٠٥٥) ؛ مسند الإمام أحمد بن حنبل  
(٣٧١/٣) .

(٣) فَقَدْ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ  
خَالِدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَذَكَرَهُ . المسند (٣٧١/٣) ، ح



الْوَجْهَ الثَّالِثُ : أَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى الْعُمُومِ لَا تُعَارِضُ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا ؛ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّهَا فِي الْحَرِيرِ الْخَالِصِ ، وَائِسَ فِي الْمَخْلُوطِ بغيره <sup>(١)</sup> .  
وَهَذَا جَمْعٌ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ ؛ وَهُوَ أَوْلَى مِنْ إِعْمَالِ بَعْضِهَا وَإِهْمَالِ الْآخَرِ .

٢- أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَرْسَلَتْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ تَقُولُ : « بَلَّغْنِي أَنَّكَ تُحَرِّمُ أَشْيَاءَ ثَلَاثَةً : الْعَلَمَ فِي الثَّوْبِ ، وَمِيشْرَةَ الْأَرْجُوانِ <sup>(٢)</sup> ، وَصَوْمَ رَجَبٍ كُلِّهِ ! فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ رَجَبٍ فَكَيْفَ بِمَنْ يَصُومُ الْأَبَدَ ، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنَ الْعَلَمِ فِي الثَّوْبِ فَلِإِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ » . فَجِئْتُ أَنْ يَكُونَ الْعَلَمُ مِنْهُ ، وَأَمَّا مِيشْرَةُ الْأَرْجُوانِ فَهَذِهِ مِيشْرَةُ عَبْدِ اللَّهِ

⇒ (١٨٧٩) . وَهَذَا سَنَدٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشُّيْخَيْنِ ، انظر : إرواء الغليل (٣١٠/١) .  
وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَهُوَ إِسْنَادُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ . انظر : المستدرک (٢١٢/٤) .

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ بْنِ سَلَامٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَهَذَا سَنَدٌ صَحِيحٌ . انظر : ابن حجر ، فتح الباري (٣٠٧/١٠) .

(١) انظر : فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٦١٤/٣) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٦٩/٦ ، ٥٧٤) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١١٥/٩) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٣٢/١٤) ؛ فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣١٣/١٠) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٣٢/٨) .

(٢) المِيشْرَةُ : الثَّوْبُ الَّذِي تُحَلَّلُ بِهِ النَّبَابُ فَيَعْلُوهَا ، وَالْجَمْعُ : مَوَائِرُ ، وَمِائِرُ . وَالْأَرْجُوانُ : شَجَرٌ لَهُ نَوْرٌ أَحْمَرٌ ، يَصْبُغُ صَبْغًا شَدِيدَ الْحُمْرَةِ . وَمِيشْرَةُ الْأَرْجُوانِ : ثَوْبٌ أَحْمَرٌ شَدِيدُ الْحُمْرَةِ ، يُلْتَحَفُ بِهِ .

انظر : لسان العرب (٢١١/١٥) ، (وَنَرَّ) ، (١٦٥/٥) ، (رجا) ؛ القاموس المحيط (ص ١٦٦٠) ، (رجو) ؛ وشرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس ، (٢٣٦/١٤) .

فَإِذَا هِيَ أَرْجُوَانُ . فَرَجَعَ الرَّسُولُ إِلَى أَسْمَاءَ فَخَبَّرَهَا ، فَقَالَتْ : هَذِهِ جُبَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخْرَجَتْ إِلَيَّ جُبَّةَ طَيَالِسَةَ كِسْرَوَانِيَّةَ <sup>(١)</sup> ، لَهَا لِيْنَةُ دِيْبَاجٍ ، وَفَرَجِيْهَا مَكْفُوفَيْنِ بِالْدِّيْبَاجِ ، فَقَالَتْ : هَذِهِ كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ ، فَلَمَّا قُبِضْتُ قَبَضْتُهَا ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبِسُهَا ، فَنَحْنُ نَغْسِلُهَا لِلْمَرْضَى ؛ يُسْتَشْفَى بِهَا » <sup>(٢)</sup> .  
وَالْحَدِيثُ نَصٌّ فِي جَوَازِ مَا كُفِّفَ بِالْحَرِيرِ إِذَا كَانَ قَلِيلًا .

نُوقِشَ الِاسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ : بِأَنَّ هَذَا الْحَرِيرَ الَّذِي كَانَ فِي الْجُبَّةِ ؛ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أُخْدِتَ فِيهَا بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ تَكُنْ حِينَ اتَّخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَلَبِسَهَا مَكْفُوفَةً بِالْحَرِيرِ .  
وَيُحْتَمَلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبِسُهَا فِي الْحُرُوبِ ، وَلَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الْحَرْبِ حَازِرًا لِلرِّجَالِ <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأولُ : يَنْبَغُ جَدًّا أَنْ يَكُونَ الْحَرِيرُ الَّذِي كَانَ فِي الْجُبَّةِ قَدْ أُخْدِتَ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ إِذْ مَا الْفَائِدَةُ فِي إِحْدَائِهِ ، وَمَنْ الَّذِي أُخْدَتُهُ ، وَأَسْمَاءُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -

(١) الْجُبَّةُ : ضَرْبٌ مِنَ الثِّيَابِ ، جَمْعُهَا : جُبَبٌ ، وَجَبَابٌ . طَيَالِسَةُ : حَمْعٌ طَيَّلَسَانٍ ، وَهُوَ كِسَاءٌ غَلِيظٌ . وَالْمَرَادُ : أَنَّ الْجُبَّةَ غَلِيظَةٌ ، كَأَنَّهَا مِنْ غِلْظِهَا طَيَّلَسَانٌ .

انظر : القاموس المحيط (ص ٨٣) ، (جَبَبَ) ، (ص ٧١٤) ، (طَلَسَ) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٦٩/١١) .

(٢) رواه مسلمٌ في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم الذهب والحريير على الرجال وإباحته للنساء ، ح [١٠] (٢٠٦٩) ، صحيح مسلم بشرح النووي ، المجلد الخامس (٢٣٧-٢٣٥/١٤) .

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٧٤/٦ ، ٥٨٢) .

إِنَّمَا احْتَجَّتْ بِهَا عَلَى لِبَاسِ الرَّسُولِ ﷺ إِيَّاهَا وَعَلِمَ الْحَرِيرَ بِهَا <sup>(١)</sup> .

الثاني : أَنَّ هَذِهِ مُجَرَّدُ احْتِمَالَاتٍ ، وَقَدْ بَيَّنَّتْ أَسْمَاءُ أَنَّهَا كَانَتْ لِبَاسَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى انْتَقَلَ لِلرَّفِيقِ الْأَعْلَى ، فَكَيْفَ يُرَدُّ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ بِمُجَرَّدِ احْتِمَالَاتٍ لَا تَثْبُتُ أَصْلًا ؟!

٣- مَا رَوَاهُ أَبُو رَجَاءٍ الْعَطَارِدِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا عِمْرَانُ ابْنُ حُصَيْنٍ وَعَلَيْهِ مُطَرَفٌ مِنْ خَزٍّ ، لَمْ نَرَهُ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَا بَعْدَهُ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ نِعْمَةً فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ أَنْ يُرَى أَثَرُ نِعْمَتِهِ عَلَى خَلْقِهِ » (٢) .

٤- مَا رَوَاهُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - « أَنَّ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - كَسَتْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ مُطَرَفَ خَزٍّ كَانَتْ تَلْبَسُهُ » (٣) .  
وَالْحَدِيثَانِ نَصَّانِ فِي مَوْضِعِ النَّزَاعِ ، يَدُلَّانِ عَلَى جَوَازِ لِبَسِ الرَّجُلِ لِلخَزِّ .

٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ (٤) ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « رَأَيْتُ رَجُلًا (٥) يُبْخَارَى عَلَى

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٨٢/٦) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٨٤) .

(٣) رواه مالك في كتاب اللباس ، باب ما جاء في لبس الحرير ، الموطأ (٩١٢/٢) . وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، انظر : جامع الأصول في أحاديث الرسول (٦٨٩/١٠-٦٩٠) ، ح (٨٣٤٥) .

(٤) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ بْنِ عُمَانَ الدُّشَنَكِيُّ ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُرُوزِيُّ ، نَزِيلُ الرَّيِّ بِأَرْضِ الْعِرَاقِ ، مَعْدُودٌ فِي النِّقَاتِ . وَأَبُوهُ : هُوَ سَعْدُ بْنُ عُمَانَ الرَّازِيُّ ، يُسَمَّى : سَعْدُ بْنُ الْأَزْرَقِ ، مَقْبُولٌ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ . انظر في ترجمته وترجمة أبيه : [ تهذيب التهذيب ↵

بَغْلَةَ يَبِضَاءَ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ خَزٌّ سَوْدَاءُ ، فَقَالَ : كَسَانِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » (١) .

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الْخَزِّ لِلرِّجَالِ ؛ فَإِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا كَسَاهُ إِلَّا لِبْسَهُ .

وَتَوْقِشَ الْأَسْتِذْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهَيْنِ :  
الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كِسْوَتِهِ إِيَّاهَا جَوَازُ لُبْسِهَا ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ  
وَعُمَرَ فِي الْحِلَّةِ السَّيْرَاءِ - كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - .  
وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ رَاوِيَ الْحَدِيثِ مَطْعُونٌ فِي صُحْبَتِهِ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنَّ رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ كَسَاهُ عِمَامَةَ الْخَزِّ !؟ (٢) .

⇒ (٢/٣٤٤) ؛ تقريب التهذيب (ص ١٧٢) ، رقم (٢٢٥٠) .  
(٥) هُوَ : أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَارِمٍ السُّلَمِيُّ ، أَمِيرُ خُرَاسَانَ ، مُخْتَلَفٌ فِي صُحْبَتِهِ . انظر :  
عون المعبود شرح سنن أبي داود (٥٧/١١) ؛ تهذيب التهذيب (٢/٣٢٤-٣٢٥) .  
(١) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الخَزِّ ، ح (٤٠٣٢) ، عون المعبود شرح  
سنن أبي داود (٥٦/١١-٥٧) . والترمذي في كتاب تفسير القرآن ، باب (٦٧) ومن  
سورة الحاقة) ، ح (٣٣٢١) ، الجامع الصحيح (٥/٣٩٦) . والحديث سكت عنه  
الترمذي وأبو داود ، وذكر الشوكاني في نيل الأوطار : أَنَّهُ رواه البخاري في تاريخه ،  
والترمذي ، ولم يتكلم عليه بشيء (٢/١٠٤) ؛ ومال ابن حجر في الفتح إلى تقويته  
(١٠/٣٠٧) .

وَبُخَارَى : مَدِينَةٌ فِي أَوْرُزْبِكِسْتَانَ ، مِنْ أَكْثَرِ مُدُنِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ وَأَجْلَهَا ، دَخَلَهَا  
الْمُسْلِمُونَ بِقِيَادَةِ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ لِلْهِجْرَةِ ، زَمَنَ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي  
سُفْيَانَ ، فَصَالَحُوا مَلِكَهَا خَاتُونَ عَلَى أَلْفِ أَلْفٍ ، وَعَادَ إِلَى الْبَصْرَةِ بِالْفَتْحِ مِنْ سَبْيِ  
بُخَارَى ، ثُمَّ تَقَضَّ أَهْلُهَا الصُّلْحَ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ مُعَاوِيَةُ سَعِيدَ بْنَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ سَنَةَ  
خَمْسٍ وَخَمْسِينَ لِلْهِجْرَةِ ، فَأَعْطَتْ مَلِكَتَهَا الصُّلْحَ وَأَعْطَتْ الرَّهَانَ لِلْمُسْلِمِينَ ، ثُمَّ صَفَتْ  
بُخَارَى لِلْمُسْلِمِينَ عَامَ سَبْعَةٍ وَثَمَانِينَ لِلْهِجْرَةِ عَلَى يَدِ قَتَيْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ الْخُرَسَانِيِّ ، وَقَدْ  
اشْتَهَرَتْ مِنْذُ الْقُرُونِ الْأُولَى بِكَوْنِهَا مَرْكَزًا ثَقَافِيًّا إِسْلَامِيًّا كَبِيرًا . انظر : معجم البلدان  
(١/٤١٩-٤٢٣) ، رقم (١٥١٧) ؛ تاريخ الأمم والملوك (٣/٦٧٣-٦٧٤) .

(٢) انظر : نيل الأوطار (٢/١٠٥) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٥٧/١١) .

- وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابُ عَنْ هَذَيْنِ الْاِغْتِرَاضَيْنِ بِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : الْأَصْلُ فِي الْكِسْوَةِ اللَّبْسُ ، وَمَا خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ ، كَمَا

فِي حَدِيثِ الْحَلَّةِ السَّيْرَاءِ .

• ثَانِيًا : أَنَّ الشَّأْنَ فِي ثُبُوتِ الْحَدِيثِ ، فَإِذَا ثَبَتَ فَهُوَ حُجَّةٌ ؛ وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ

ثَابِتٌ ؛ ثُمَّ إِنَّ الصُّحْبَةَ لَمْ تَنْفَ عَنِ الرَّأْيِ اتِّفَاقًا حَتَّى يُطْعَنَ فِيهِ ، فَإِنَّ جَمْعًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَثْبَتُوا لَهُ الصُّحْبَةَ ، وَلَيْسَ قَوْلُ غَيْرِهِمْ بِأَوَّلَى مِنْ قَوْلِهِمْ .

• ثَالِثًا : لَوْ سَلِمَ بَضْعُ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ يَقْوَى بِالْأَدِلَّةِ الْأُخْرَى الْمُنِيحَةِ لِلْبَسِ الْخِزْرِ .

٦- مَا رَوَاهُ أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ <sup>(١)</sup> قَالَ : أَنَا نَا كِتَابُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا ؛ وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ اللَّتَيْنِ تَلَيَّانِ الْإِنْهَامَ قَالَ الرَّائِي : فِيمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ يَعْنِي الْأَعْلَامَ » <sup>(٢)</sup> .

وَإِذَا جَازَ الْحَرِيرُ الْخَالِصُ قَدْرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ ، فَمَا يَمْنَعُ مِنَ الْجَوَازِ إِذَا كَانَ الْمِقْدَارُ مُفَرَّقًا كَمَا فِي الثَّوْبِ الْمُخْلُوطِ مِنَ الْحَرِيرِ وَغَيْرِهِ ؟ <sup>(٣)</sup> .

(١) هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَلٍّ (بِثَلَاثِ الْمِائَةِ) بَنِي عُمَرُو بْنُ عَدِيٍّ ، أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ ، مُحَضَّرٌ ، أَذْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ ، أَسْلَمَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَمْ يَرَهُ ، لَكِنَّهُ أَدَّى إِلَى عُمَالِهِ الزَّكَاةَ ، أَصْلُهُ مِنَ الْكُوفَةِ ، وَتَحَوَّلَ إِلَى الْبَصْرَةِ بَعْدَ مَقْتَلِ الْحُسَيْنِ ، وَقَالَ : لَا أَسْكُنُ بَلَدًا قُتِلَ فِيهِ ابْنُ بَنِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، عَالِمٌ ، عَابِدٌ ، ثِقَةٌ ثَبَتٌ ، عَاشَ مِئَةً وَثَلَاثِينَ سَنَةً ، وَمَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ عَلَى الرَّاحِجِ .

انظر ترجمته في : [ تقريب التهذيب (ص ٢٩٢) ، رقم (٤٠١٧) ؛ سير أعلام النبلاء (١٧٥-١٧٨) ، رقم (٦٧) ] .

(٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه ، ح

(٥٨٢٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٢٩٥-٢٩٦) ؛

ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم الذهب والحرير على الرجال وإباحته للنساء

ح [ ١٤ ] (٢٠٦٩) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٤/٢٣٩) .

(٣) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٠٧) ؛ عون المعبود شرح

سنن أبي داود (١١/٧١) .

ب ( استَدَلُّوا مِنْ الْأَثَرِ عَلَى جَوَازِ لِبَاسِ الرَّجُلِ لِلخَزْرِ : بِأَنَّ عَدَدًا كَبِيرًا مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ وَأَئِمَّةِ التَّابِعِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ - لَبَسُوا الْخَزْرَ ، وَهُمْ مِنْهُمْ ؛ خَيْرُ الْقُرُونِ ، وَسَادَاتُ الرَّاهِدِينَ وَالْعَابِدِينَ ، الْمُجْتَنِبِينَ لِلشُّبُهَاتِ ، فَضْلًا عَنْ الْمُحَرَّمَاتِ ، وَمَنْ أَمَرَ الْمُسْلِمُونَ بِالِاسْتِنَانِ بِهِمْ ، وَاتَّبَاعِ هَدْيِهِمْ ، وَمَا كَانُوا لِيَتَوَاطَّفُوا عَلَى أَمْرٍ مُحَرَّمٍ ؛ وَمِنْ ذَلِكَ :

١- قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ ؛ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ السُّجُسْتَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَعِشْرُونَ نَفْسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ أَكْثَرُ لَبَسُوا الْخَزْرَ مِنْهُمْ : أَنَسٌ ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ » (١) .

٢- قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَقَدْ ثَبَتَ لِبَاسُ الْخَزْرِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ » (٢) .

٣- وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَلْبَسُ الثُّوبَ سُدَاهُ كَثَانًا ، وَلِحَمَّتِهِ حَرِيرًا (٣) .

٤- وَاسْتَأْذَنَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَعَلَيْهِ مِطْرَفٌ خَزْرٌ شَطْرُهُ حَرِيرٌ ، فَقَالَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : إِنَّمَا يَلْبَسُ جِلْدِي مِنْهُ الْخَزْرُ (٤) .

٥- وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ (٥) : « رَأَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَجَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ،

(١) سنن أبي داود ، كتاب اللباس ، باب ما جاء في الخَزْرِ ، عَقِبَ الْحَدِيثِ (٤٠٣٣) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٥٩/١١) .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٠٧/١٠) ؛ ومثله في منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار ، كتاب اللباس ، باب ما جاء في لبس الخَزْرِ وما يُسَجَّ من حرير وغيره ، ح (٥٥٥) ، نيل الأوطار (١٠٤/٢) .

(٣) نقله ابن بطال في شرح صحيح البخاري (١٠٨/٩) .

(٤) ذكره ابن عبد البر في الاستذكار (٢١٣/٢٦) ، ح (٣٩٢٩٨) .

(٥) هُوَ وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ الْمَكِّيُّ ، مَوْلَى آلِ الزُّبَيْرِ ، كُنْيَتُهُ أَبُو نَعِيمٍ ، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ ، مُحَدِّثٌ يَقَّةٌ ، رَوَى عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَتُوفِيَ سَنَةَ مِئَةٍ وَسَبْعٍ وَعِشْرِينَ ٥٠

وَأَبَا هُرَيْرَةَ ، وَأَنْسَ بْنَ مَالِكٍ يَلْبَسُونَ الْخَزَّ» (١) .

٦- وساق الإمام أبو عمر يوسف بن عبد البر المالكي - رحمه الله - بأسانيدِهِ الصَّحِيحَةَ عَنْ أُمِّمَةِ أَعْلَامٍ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ أَنَّهُمْ لَبَسُوا الْخَزَّ ، ثُمَّ قَالَ : « لَبَسَ الْخَزَّ جَمَاعَةٌ مِنْ حُلَّةِ الْعُلَمَاءِ ، لَوْ ذَكَّرْنَاَهُمْ لَأُطْلِنَا ، وَأَمْلَلْنَا ، وَخَرَجْنَا عَمَّا لَهُ قَصْدُنَا ، وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا هَلْ كَانَ فِيهِ حَرِيرٌ أَمْ لَا ، وَاجْتَنَابُ ذَلِكَ لِمَنْ يُقْتَدَى بِهِ أَوْلَى ، وَلَا يُقْطَعُ عَلَى تَحْرِيمِ شَيْءٍ إِلَّا بَيِّقِينَ ، لَكِنَّهُ مِمَّا سَكَتَ عَنْهُ ، وَعُفِيَ عَنْهُ» (٢) .

وَنَوْقِشَ الاسْتِدْلَالَ بِفِعْلِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ :

الوجه الأول : أَنَّ الْخَزَّ الَّذِي لَبَسُوهُ لَيْسَ فِيهِ حَرِيرٌ (٣) .

الوجه الثاني : وَعَلَى التَّسْلِيمِ بَأَنَّ الَّذِي لَبَسُوهُ كَانَ خَزًّا مُشْتَمِلًا عَلَى الْحَرِيرِ ؛ فَإِنَّهُ لَا حُجَّةَ لِلْجُمْهُورِ فِي فِعْلِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ - وَإِنْ كَانُوا كَثِيرِينَ - وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ فِي إِجْمَاعِهِمْ ، وَهَذَا لَمْ يَحْصُلْ (٤) .

- وَهَذَانِ الْاِغْتِرَاضَانِ مَرْدُودَانِ بِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : أَنَّ الدَّعْوَى بِأَنَّ الْخَزَّ الَّذِي لَبَسَهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَرِيرٌ .

⇨ لِلْهَجْرَةِ عَلَى الْأَشْهُرِ . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣١-٣٣٢) ؛ سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٢٦) ، رقم (٩٣) ] .

(١) أوردَه ابنُ عبد البرِّ في الاستذكار (٢٦/ ٢١١) ، ح (٣٩٢٨٧) ؛ وانظر : ابن أبي شَيْبَةَ ، الكتابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (٥/ ١٤٩-١٥١) ، من : ح (٢٤٦٢٣) إلى : ح (٢٤٦٤٢) ؛ معاني الآثار (٤/ ٢٤٤) ، ٢٥٥ وما بعدها .

(٢) انظر : فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٣/ ٦٢٧-٦٢٨) .

(٣) انظر : الاستذكار (٢٦/ ٢١٢) ؛ مختصر اختلاف العلماء (٤/ ٣٧٦) .

(٤) انظر : نيل الأوطار (٢/ ١٠٥) .

مَرْدُودَةٌ بِمَا أَثْبَتَهُ أَئِمَّةُ اللُّغَةِ مِنْ أَنَّ الْخَزْرَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَرِيرًا خَالِصًا ؛ وَهُوَ الْإِبْرَيْسَمُ ، أَوْ مَخْلُوطًا مِنْ صُوفٍ وَحَرِيرٍ ، وَلَا يَكُونُ خَزْرًا حَتَّى يَكُونَ كَذَلِكَ <sup>(١)</sup> .  
وَقَدْ أَثْبَتَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -  
بِالرُّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ : أَنَّ الْخَزْرَ الَّذِي لَبِسُوهُ كَانَ مِنَ الْإِبْرَيْسَمِ ؛ وَهُوَ الْحَرِيرُ ؛  
وَيَذُلُّ عَلَى هَذَا صَرَاحَةً : أَثَرُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -  
السَّابِقُ <sup>(٢)</sup> .

• ثَانِيًا : أَنَّ فِعْلَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - حُجَّةٌ ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ عَاصَرُوا  
التَّنْزِيلَ ، وَهُمْ أَذْرَى مِنْ غَيْرِهِمْ بِنُصُوصِ الشَّرِيعَةِ ، وَبِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، وَهُمْ أَبْعَدُ  
النَّاسِ عَنِ الْمُخَالَفَةِ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ ، سِيَّمَا وَأَنَّ الَّذِينَ أَجَازُوا لِبَاسَ الْخَزْرِ  
هُمْ أَفْقَهُ الصَّحَابَةِ ، وَأَهْلُ الْفَتَوَى الْمَشْهُورُونَ مِنْهُمْ .

(ج) اسْتَدَلُّوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ : بِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْحَرِيرِ حَقِيقَةٌ فِي الْخَالِصِ ،  
وَالْإِذْنُ فِي الْقُطْنِ وَالصُّوفِ وَالْكُتَّانِ صَرِيحٌ ، فَإِذَا خُلِطَ الْحَرِيرُ بِهِذِهِ الْأَصْنَافِ ؛  
بِحَيْثُ تَغْلِبُ عَلَى الْحَرِيرِ فَلَا يُسَمَّى حَرِيرًا ، لَمْ يَتَنَاوَلْهُ الْاسْمُ ، وَلَمْ تَشْمَلْهُ عِلَّةُ  
التَّحْرِيمِ ؛ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْمَنْتَوَعِ مَجَازًا <sup>(٣)</sup> .

قَالَ مُوَفَّقُ الدِّينِ ابْنُ قُدَّامَةَ الْمَقْدِسِيُّ الْحَنْبَلِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « فَأَمَّا الْمَنْسُوجُ  
مِنْ الْحَرِيرِ وَغَيْرِهِ ؛ كَثُوبٍ مَنْسُوجٍ مِنْ قُطْنٍ وَإِبْرَيْسَمٍ ، أَوْ قُطْنٍ وَكُتَّانٍ :

(١) انظر ما سبق في تعريف الخَزْرُ لُغَةً (ص ٩٧) من هذا البحث .

(٢) انظر : معاني الآثار (٤/٢٥٥ وما بعدها) ؛ مختصر اختلاف العلماء (٤/٣٧٦-٣٧٧) .

(٣) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٠٧) ؛ شرح منتهى

الإرادات (١/١٥٩) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/٧١) .



فَالْحُكْمُ لِلْأَغْلَبِ مِنْهُمَا ، وَالْيَسِيرُ مُسْتَهْلَكٌ فِيهِ ، فَهُوَ كَالضَّبَّةِ مِنَ الْفِضَّةِ ، وَالْعَلَمُ مِنَ الْحَرِيرِ » (١) .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلثِّيَابِ الْمُتَّخَذَةِ مِنَ الْخَزِّ مُطْلَقًا ؛ كَثَرِ الْحَرِيرُ بِهَا أَمْ قَلَّ :

اسْتَدَلُّوا بِالْأَدِلَّةِ السَّابِقَةِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ أَجْرَوْهَا عَلَى الْعُمُومِ دُونَ تَمْيِيزِ بَيْنِ قَلِيلِ الْحَرِيرِ الْمَخْلُوطِ فِيهَا وَكَثِيرِهِ ؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ عَامَّةً فِي إِبَاحَةِ لُبْسِ الْخَزِّ ، مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ لِمَقْدَارِ الْحَرِيرِ الْمَخْلُوطِ بِهِ (٢) .

وَزَادَ الْحَنْفِيَّةُ فِي وَجْهِ الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى اشْتِرَاطِ أَنْ تَكُونَ لَحْمَةُ الثَّوْبِ مِنْ غَيْرِ الْحَرِيرِ : بِأَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ لَبَسُوا ثِيَابَ الْخَزِّ ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَتِهِ لِلرِّجَالِ ، وَالْخَزُّ مَسْدِيٌّ بِالْحَرِيرِ ؛ لِأَنَّ الثَّوْبَ إِنَّمَا يَصِيرُ ثَوْبًا بِالنَّسْجِ ، وَالنَّسْجُ يَكُونُ بِاللَّحْمَةِ ، فَكَانَتْ هِيَ الْمُعْتَبَرَةُ دُونَ السَّدْيِ ، فَإِذَا كَانَتْ مِنْ غَيْرِ الْحَرِيرِ أُبِيحَ الثَّوْبُ ، وَلَوْ كَانَ الْحَرِيرُ بِهِ كَثِيرًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ جَيْنِيزُ (٣) .

- وَهَذَا الْإِسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : لَا يُسَلَّمُ بِأَنَّ الْأَدِلَّةَ لَمْ تَدُلَّ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ قَلِيلِ الْحَرِيرِ وَكَثِيرِهِ ،

(١) المغني (٣٠٧/٢) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥٢٠/٦) ؛ رد المحتار على الدر المختار

(٣٥٦/٦) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٥٠٤/١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في

منهجه عالم المدينة (٥٢٤/٣) ؛ الاستذكار (١٧٨/٢٦) وما بعدها .

(٣) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥٢٠/٦) ؛ رد المحتار على الدر المختار

(٣٥٦/٦) .

بَلْ قَدْ ذَلَّتْ عَلَى هَذَا صَرَاحَةً ؛ كَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(١)</sup> ؛ وَكِتَابِ عُمَرَ إِلَى جَيْشِهِ <sup>(٢)</sup> ؛ فَدَعَا إِلَى الْعُمُومِ ضَعِيفَةً غَيْرَ مُسَلِّمَةٍ <sup>(٣)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ تَخْصِصَ الْحَنْفِيَّةِ جَوَازَ كَثْرَةِ الْحَرِيرِ مَا لَمْ تَكُنْ فِي لُحْمَةٍ الثَّوْبِ بِأَنَّ الثَّوْبَ إِنَّمَا يَصِيرُ ثَوْبًا بِالنَّسْجِ بِاللُّحْمَةِ دُونَ السَّدْيِ وَهُمْ مَرْدُودٌ ، فَإِنَّ الثَّوْبَ يَصِيرُ ثَوْبًا مَنَسُوجًا بِاللُّحْمَةِ وَالسَّدْيِ مَعًا ، لَا بِاللُّحْمَةِ وَحْدَهَا ، فَلَا يَثْبُتُ كَوْنُ الْاِغْتِبَارِ بِاللُّحْمَةِ دُونَ السَّدْيِ ، وَبِنَاءً عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ الْمَخْلُوطُ بِالْحَرِيرِ إِذَا كَثُرَ الْحَرِيرُ فِيهِ سَوَاءً أَكَانَ سَدْيًا أَمْ لُحْمَةً <sup>(٤)</sup> .

— ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الرِّجَالِ لِلثِّيَابِ الْمُتَّخَذَةِ مِنَ الْحَزِّ مُطْلَقًا :

اسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ بِمَا يَلِي :

١\_ مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَهْدَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُلَّةً سَبْرَاءً ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَيَّ ، فَلَبِسْتُهَا ، فَعَرَفْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ ، فَقَالَ : « إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا ، إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتَشَقَّهَا خُمْرًا بَيْنَ النِّسَاءِ » . قَالَ : فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي <sup>(٥)</sup> .

(١) انظره فيما سبق من هذا البحث (ص ٩٩-١٠٠) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٠٦) .

(٣) انظر : فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٣/٦١٤) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/٥٦٩ ، ٥٧٤) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٩/١١٥) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٤/٢٣٢) ؛ فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣١٣) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/١٣٢) .

(٤) انظر : قاضي زاده أفندي ، تكملة شرح فتح القدير (١٠/٢٣) .

(٥) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب الحرير للنساء ، ح (٥٨٤٠) ، ابن حجر ، فتح

٢- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَأَى حُلَّةَ سَيِّرَاءَ تُبَاعُ عِنْدَ الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ ابْتَعْتَهَا ؛ تَلْبَسُهَا لِلْوَفْدِ إِذَا أَتَوْكَ وَالْجُمُعَةِ ؟! قَالَ ﷺ : « إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ » . وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ حُلَّةَ سَيِّرَاءَ حَرِيرٍ كَسَاهَا إِيَّاهُ ، فَقَالَ عُمَرُ : كَسَوْنِيَّهَا وَقَدْ سَمِعْتُكَ تَقُولُ فِيهَا مَا قُلْتَ ؟! فَقَالَ : « إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِتَبِيعَهَا أَوْ تَكْسُوَهَا » <sup>(١)</sup> .

وَالْوَجْهَ مِنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَرِهَ الْحُلَّةَ السَّيِّرَاءَ كَرَاهَةً شَدِيدَةً ، وَيَبْنِ أَنَّهُ لَمْ يَبْعَثْ بِهِمَا إِلَى عَلِيٍّ وَعُمَرَ لِيَلْبَسَاهُمَا ، إِنَّمَا بَعَثَهُمَا إِلَيْهِمَا لِتَبِيعَ أَوْ كِسُوَةِ النِّسَاءِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الرِّجَالِ مَا خُلِطَ بِالْحَرِيرِ ، فَإِنَّ الْحَرِيرَ الَّذِي كَانَ فِي الْحُلَّةِ قَلِيلٌ ؛ لِأَنَّ السَّيِّرَاءَ هِيَ الْحُلَّةُ الْمُخَطَّطَةُ بِالْحَرِيرِ ، لَيْسَتْ حَرِيرًا خَالِصًا <sup>(٢)</sup> .  
وَفِي هَذَا يَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « الَّذِي يَتَبَيَّنُ أَنَّ السَّيِّرَاءَ قَدْ

⇒ الباري بشرح صحيح البخاري (٣٠٨/١٠) ؛ ورواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم الذهب والحريز على الرجال وإباحته للنساء ، ح [١٧] (٢٠٧١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤١/١٤) .  
والحُلَّةُ : إِزَارٌ وَرِدَاءٌ ، وَالسَّيِّرَاءُ : هِيَ الْمُوشَّاءُ وَالْمُخَطَّطَةُ بِالْحَرِيرِ ، قِيلَ لَهَا سَيِّرَاءٌ : لِتَسْيِيرِ الْخُطُوطِ فِيهَا .

انظر : لسان العرب (٤٥٥/٦) ، (سَيَّرَ) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١١٥/٩) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٢/١٤-٢٤٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣١٠/١٠) .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ ، ح (٥٨٤١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٠٨/١٠) ؛ ورواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم الذهب والحريز على الرجال وإباحته للنساء ، ح [١٦] (٢٠٧٠) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٠/١٤) .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١١٥/٩) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٢/١٤-٢٤٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣١٠/١٠ ، ٣١٣) ؛ نيل الأوطار (١٠٦/٢) .

تَكُونُ حَرِيرًا صِرْفًا ، وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ مَحْضٍ ؛ فَالَّتِي فِي قِصَّةِ عُمَرَ جَاءَ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا كَانَتْ مِنْ حَرِيرٍ مَحْضٍ ؛ وَلِهَذَا وَقَعَ فِي حَدِيثِهِ : « إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذَا مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ » ، وَالَّتِي فِي قِصَّةِ عَلِيٍّ لَمْ تَكُنْ حَرِيرًا صِرْفًا » (١) .

- وَهَذَا الِاسْتِدْلَالُ بِحَدِيثَيْنِ الْحُلَّةِ السَّيْرَاءِ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الْخَزِّ مَرْدُودٌ ؛ إِذْ لَا حُجَّةَ فِيهِمَا عَلَى تَحْرِيمِ الْخَزِّ ؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ وَالْآثَارَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُلَّةَ السَّيْرَاءَ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي الْحَدِيثَيْنِ كَانَتْ حَرِيرًا خَالِصًا ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا يَلِي :

• أَوَّلًا : مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ نَفْسِهِ أَنَّ أَكْبَدِرَ دُومَةَ (٢) أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ نُوبَ حَرِيرٍ ، فَأَعْطَاهُ عَلِيًّا ، فَقَالَ : « شَقَّقْهُ خُمْرًا بَيْنَ الْفَوَاطِمِ » (٣) .

فَحَمَلُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حُلَّةَ عَلِيٍّ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ حَرِيرًا مَحْضًا ، وَهَمَّ مِنْهُ ؛ إِذْ قَدْ وَقَعَ تَفْسِيرُهَا مِنْ عَلِيٍّ نَفْسِهِ بِأَنَّهَا كَانَتْ حَرِيرًا خَالِصًا .

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣١٣/١٠) .

(٢) هُوَ أَكْبَدِرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْكِنْدِيُّ ، كَانَ نَصْرَانِيًّا ، فَصَالَحَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَغَادَ إِلَى حِصْنِهِ ، وَبَقِيَ فِيهِ ، ثُمَّ حَاصِرَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ زَمَنَ الصَّدِّيقِ فَقَتَلَهُ مُشْرِكًا نَصْرَانِيًّا لِنَقْضِهِ الْعَهْدَ . وَدُومَةُ : بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ هِيَ دُومَةُ الْجَنْدَلِ ، شِمَالِيَّ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، بَيْنَ الشَّامِ وَالْمَدِينَةِ ، مِمَّا يَلِي الشَّامَ . انظر : [ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس

(٢٤٢/١٤) ؛ معجم البلدان (٥٥٤-٥٥٦) ] .

(٣) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم الذهب والحريير على الرجال وإباحته للنساء ، ح [٣] (٢٠٧١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس ، (٢٤٢/١٤) .

وَالْفَوَاطِمُ هُنَّ : فَاطِمَةُ بِنْتُ النَّبِيِّ ﷺ ؛ وَفَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدِ بْنِ هَاشِمٍ أُمُّ عَلِيٍّ ؛ وَفَاطِمَةُ بِنْتُ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ؛ وَفَاطِمَةُ بِنْتُ شَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ امْرَأَةُ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ . انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس ، (٢٤٢/١٤-٢٤٣) ؛ ابن

حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣١٠/١٠) .

• ثَانِيًا : وَكَذَا حَدِيثُ عُمَرَ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَ تَفْسِيرُ الْحُلَّةِ الَّتِي فِيهِ ، وَبَيَّانُ أَنَّهَا كَانَتْ حَرِيرًا مَحْضًا فِي عَدَدٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ فِي الصَّحِيحِ ؛ مِنْهَا : مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ عُمَرَ رَأَى عَلَى رَجُلٍ مِنْ آلِ عُطَارِدٍ قَبَاءً مِنْ دِيَسَاجٍ أَوْ حَرِيرٍ فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : لَوْ اشْتَرَيْتَهُ ! فَقَالَ : « إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ » . فَأَهْدِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُلَّةً سَيَرَاءَ ، فَأَرْسَلَ بِهَا إِلَيَّ ، قَالَ : قُلْتُ : أَرْسَلْتَ بِهَا إِلَيَّ وَقَدْ سَمِعْتُكَ قُلْتَ فِيهَا مَا قُلْتَ ؟ قَالَ : « إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتَسْتَمِيعَ بِهَا » (١) .

وَلَذَا قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ سِيَاقِ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ الَّتِي أَوْرَدَهَا الْإِمَامُ مُسْلِمٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ تُبَيِّنُ أَنَّ هَذِهِ الْحُلَّةَ كَانَتْ حَرِيرًا مَحْضًا ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي يَتَعَيَّنُ الْقَوْلُ بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ؛ جَمْعًا بَيْنَ الرُّوَايَاتِ ، وَلِأَنَّهَا هِيَ الْمَحْرَمَةُ » (٢) .

فَالْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُلَّةَ السَّيْرَاءَ كَانَتْ حَرِيرًا خَالِصًا (٣) .

• ثَالِثًا : أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْحُلَّةَ السَّيْرَاءَ هِيَ الَّتِي تَكُونُ مِنْ حَرِيرٍ صِرْفٍ ، خِلَافًا لِأَهْلِ اللُّغَةِ ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ الْحُلَّةَ السَّيْرَاءَ هِيَ الَّتِي يُخَالِطُهَا حَرِيرٌ ؛ وَقَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ أَوَّلَى وَأَصَحُّ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ اللُّغَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِالتَّنْزِيلِ وَالتَّوَابُلِ وَمَعَانِي النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ ؛ كَمَا قَرَّرَهُ

(١) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم الذهب والحريز على الرجال وإباحته للنساء ، ح [٩] (٢٠٦٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس ، (٢٣٤/١٤) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٣٢/١٤) .

(٣) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١١٥/٩) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٣٢/٨) .

غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(١)</sup> .

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رحمه الله - : « هَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَأَمَّا أَهْلُ  
اللُّغَةِ فَيَقُولُونَ : هِيَ الَّتِي يُخَالِطُهَا الْحَرِيرُ . وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ » <sup>(٢)</sup> .

٣- مَا رَوَاهُ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ <sup>(٣)</sup> - رضي الله عنه - أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
يَقُولُ : « لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْخَزْرَ وَالْحَرِيرَ - وَذَكَرَ كَلَامًا - قَالَ :  
يُمَسِّخُ مِنْهُمْ آخَرُونَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » <sup>(٤)</sup> .  
وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي النَّهْيِ عَنِ الْخَزْرِ ، وَبَيَّانٌ أَنَّهُ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ الَّتِي سَتُسْتَحَلُّ

(١) انظر : أبو عُبَيْدٍ ، غريب الحديث (٧٧/٤) ؛ التمهيد (١٦٨/١٢) ؛ إكمال المعلم بفوائد  
مسلم (٥٦٩/٦ ، ٥٧٤) ؛ المغني (٢٩٧/٢) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري  
(٣١-٣٠/٢) .

ولابن رجب - رحمه الله - في هذا المعنى كلام نفيس في فتح الباري شرح صحيح  
البخاري (٣٩٨-٣٩٩/٢) . وقد نُقِلَ أَغْلَبُهُ فيما بعد من هذا البحث (ص ١٠٤٨) .

(٢) انظر : فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٦١٤/٣) .

(٣) هُوَ أَبُو عَامِرٍ ، أَوْ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ ، مُخْتَلَفٌ فِي اسْمِهِ ؛ قِيلَ : عُبَيْدٌ ، وَقِيلَ : عَبْدُ اللَّهِ ،  
وَقِيلَ : عَامِرُ بْنُ الْحَارِثِ ، وَقِيلَ : غَيْرُ ذَلِكَ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ ، سَكَنَ الشَّامَ ، وَمَاتَ بِهَا  
فِي طَاعُونِ عَمَوَاسَ ، سَنَةَ ثَمَانٍ عَشْرَةَ لِلْهِجْرَةِ .

انظر في ترجمته : [ تقريب التهذيب (ص ٥٩٠) ، رقم (٨٣٣٦) ؛ الاستيعاب في معرفة  
الأصحاب (١٧٤٥/٤) ، رقم (٣١٥٩) ]

(٤) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الخَزْرِ ، ح (٤٠٣٣) ، عون المعبود شرح  
سنن أبي داود (٥٨/١١) . وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ : « الْحَدِيثُ رِجَالٌ إِسْنَادُهُ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ  
ثِقَاتٌ » اهـ ، نيل الأوطار (١٠٨/٢) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٥٠٥/٢) ، ح (٤٠٣٩) ؛ عَازِيًا تَصْحِيحَهُ  
إِبْرَاهِيمُ لِسُلْسَلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ (١٨٦/١) ، ح (٩١) ؛ وَلَكِنَّ الَّذِي فِي السُّلْسَلَةِ  
الصَّحِيحَةِ بِلَفْظِ ( الْحِرِّ ) ، لَا ( الْخَزْرُ ) . وَسَيَأْتِي فِي الْمُنَاقَشَةِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مَزِيدٌ  
تَحْقِيقِيٌّ لِهَذَا .

آخِرَ الزَّمَانِ ، وَلَا يُسْتَحَلُّ إِلَّا مَا كَانَ حَرَامًا ، وَقَدْ تَوَعَّدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ بِأَبْشَعِ الْعُقُوبَاتِ ؛ وَهِيَ الْمَسْخُ إِلَى قِرْدَةٍ وَخَنَازِيرَ ، وَكَفَى بِذَلِكَ زَجْرًا <sup>(١)</sup> .

- وَالْإِسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الْخَزْرِ لِلرِّجَالِ مَرْدُودٌ :  
فَإِنَّ لَفْظَةَ الْخَزْرِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي اسْتَدْلُوا بِهَا تَصْغِيرٌ ، وَأَصْلُ الْكَلِمَةِ الْحِرَّ ( يَعْنِي : الزُّنَا ) بِالْمُهْمَلَتَيْنِ ، لَا بِالْمُعْجَمَتَيْنِ ؛ وَلِذَا رَوَاهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي صَحِيحِهِ بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي عَامِرٍ - أَوْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ - أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَّ ، وَالْحَرِيرَ ، وَالْخَمْرَ ، وَالْمَعَارِفَ ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ ، يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ ، يَأْتِيهِمْ - يَعْنِي : الْفَقِيرَ - لِحَاجَةٍ ، فَيَقُولُونَ : ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا ! فَيَسْتَهْمُ اللَّهُ ، وَيَضَعُ الْعِلْمَ ، وَيَمَسُخُ آخَرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : نيل الأوطار (١٠٨/٢-١٠٩) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الأشربة ، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه ،

ج (٥٥٩٠) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٣/١٠) .  
تَنْبِيْهُ مُهْمٌ :

ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ - فِي الْمَوْطِنِ السَّابِقِ - تَعْلِيْقًا بِصِنْفَةِ الْحَزْمِ . وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ : أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُنْقَطِعٌ ، ضَعِيفٌ ، لَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ وَفِي مُقَدِّمَتِهِمْ ابْنُ حَزْمٍ ، ثُمَّ قَلَدَهُ بَعْضُ الْمُعَاصِرِينَ الَّذِينَ يَرَوْنَ حَوَازَ الْغِنَاءِ بِالْمَعَارِفِ .

وَهَذَا الزَّعْمُ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ ؛ لِأُمُورٍ أَهْمُهَا مَا يَلِي :  
أَوَّلًا : أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَاهُ تَعْلِيْقًا بِصِنْفَةِ الْحَزْمِ ، مُحْتَجًّا بِهِ - عَلَى التَّسْلِيمِ بِهَذَا - ؛ وَالْمَعْلَقَاتُ بِصِنْفَةِ الْحَزْمِ فِي الصَّحِيحَيْنِ : صَحِيحَةُ مُقْبُولَةٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ . ( انظر : ص ٧٧-٧٨ ) من هذا البحث .

ثَانِيًا : أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ بِهَذَا النَّوعِ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعْلِيْقِ ؛ الَّذِي صُوِّرَتْهُ ⇐

وَرِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ أَصَحُّ وَأَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ . وَقَدْ أَطَالَ الشُّوْكَانِيُّ -  
 رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي الرَّدِّ عَلَى رِوَايَةِ ( الْحِرِّ ) ، وَحَاوَلَ أَنْ يُثَبِّتَ أَنَّهَا ( الْخَزْرُ ) ، وَهَذَا  
 غَرِيبٌ مِنْهُ ، أَوْ تَجَاهِلٌ لِمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ الْمُقَدَّمِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَالَّذِي هُوَ أَصَحُّ  
 كِتَابٍ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا .

وَقَدْ تَعَقَّبَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ- هَذَا التَّضْجِيفَ الَّذِي وَقَعَ لِبَعْضِ  
 الْمُحَدِّثِينَ ، وَمِنْهُمْ أَبُو دَاوُدَ ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْمَحْفُوظَ الْمَشْهُورَ بِالْمُهْمَلَتَيْنِ ( الْحِرِّ ) كَمَا فِي  
 رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ ، وَأَمَّا بِالْمُعْجَمَتَيْنِ ( الْخَزْرُ ) فَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ ، وَلَا بِمَحْفُوظٍ ؛ لِأَنَّ  
 الصَّحَابَةَ - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ - لَبَسُوا الْخَزْرَ ، وَلَوْ كَانَ مُحَرَّمًا لَمْ يَلْبَسُوهُ ؛  
 لِمَا عُرِفَ مِنْ امْتِنَالِهِمْ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرِ رَسُولِهِ ﷺ (١) .

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ضَعْفَ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ- قَالَ بَعْدَهَا : « وَعِشْرُونَ  
 نَفْسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ أَكْثَرُ لَبَسُوا الْخَزْرَ ؛ مِنْهُمْ أَنَسٌ ، وَالْبَرَاءُ بْنُ

⇒ صُورَةُ التَّعْلِيلِ ، وَلَيْسَ حُكْمُهُ حُكْمُهُ - كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ ، وَابْنُ الصَّلَاحِ ، وَابْنُ  
 حَجَرٍ ، وَالْأَلْبَانِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ - لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ مُنْقَطِعًا بَيْنَ الْبُخَارِيِّ وَبَيْنَ شَيْبَةَ  
 هِشَامَ بْنِ عَمَّارٍ ؛ لِأَنَّ هِشَامَ بْنَ عَمَّارٍ مِنْ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ الَّذِينَ احْتَجَّ بِهِمْ فِي صَحِيحِهِ فِي  
 غَيْرِ مَا حَدَّثَ ، كَمَا بَيَّنَّهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَرْجَمَتِهِ فِي مُقَدِّمَةِ الْفَتْحِ ، وَلَمَّا كَانَ  
 الْبُخَارِيُّ غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِالتَّدْلِيلِ كَانَ قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : ( قَالَ ) ، فِي حُكْمِ قَوْلِهِ :  
 ( عَنْ ) أَوْ : ( حَدَّثَنِي ) ، أَوْ : ( قَالَ لِي ) ، خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ مَنْ ضَعَّفُوا هَذَا الْحَدِيثَ .  
 ثَالِثًا : أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ حَآءَ مَوْضُوعًا مِنْ طَرُقٍ ، عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الثَّقَاتِ الْحَفَاطِ سَمِعُوهُ  
 مِنْ هِشَامَ بْنِ عَمَّارٍ . وَقَدْ سَرَدَ هَذِهِ الطَّرُقَ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ- ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ حَدِيثٌ  
 صَحِيحٌ ، وَأَنَّهُ مُتَّصِلٌ ، لَا مُنْقَطِعٌ .

انظر : المغني عن حمل الأسفار ( ٢/ ٢٧١ ) ؛ علوم الحديث ( ص ٧٢ ) ؛ تحريم آلات

الطرب ( ص ٣٨-٥١ ) ؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة ( ١/ ١٨٦-١٩١ ) ، ح ( ٩١ ) .

(١) انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ( ١٠/ ٥٧ ) .



عَازِبٍ» (١) .

مِمَّا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مُطْمَئِنًّا لِهَذِهِ الرَّوَايَةِ .

٤- مَا رَوَاهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْمَيَّائِرِ الْحُمْرِ وَالْقَسِيِّ » (٢) .

وَفِي رِوَايَةٍ : أَنَّ الْبَرَاءَ قَالَ : « ... وَنَهَانَا ﷺ عَنْ خَوَاتِيمَ - أَوْ عَنْ تَخْتُمٍ بِالذَّهَبِ - وَعَنْ شُرْبٍ بِالْفِضَّةِ ، وَعَنِ الْمَيَّائِرِ ، وَعَنِ الْقَسِيِّ ، وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالْإِسْتَبْرَقِ وَالِدِّيَّاجِ » (٣) .

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَنْعِ الرَّجَالِ مِنْ لُبْسِ مَا خَالَطَهُ الْحَرِيرُ مِنَ الثِّيَابِ ؛ لِتَفْسِيرِ الْقَسِيِّ بِأَنَّهُمَا مَا خَالَطَ غَيْرَ الْحَرِيرِ فِيهَا الْحَرِيرُ ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ عَطْفُ الْحَرِيرِ عَلَى الْقَسِيِّ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى .

(١) انظر (ص ١٠٧) من هذا البحث .

(٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب لبس القسِّي ، ح (٥٨٣٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٠٥/١٠) .  
والقسِّي : ثِيَابٌ مُضَلَّعَةٌ فِيهَا حَرِيرٌ ، كَانَتْ تَأْتِيهِمْ مِنْ مِصْرَ وَالشَّامِ ، وَالْمِثْرَةُ : جُلُودُ السَّبَاعِ . هَذَا تَفْسِيرُ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ الْمُعْلَقَةِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ السَّابِقِ ، انظر : المصدر السابق (٣٠٥/١٠) .

وسبق تعريف آخر للميَّائِر (ص ١٠٢) من هذا البحث .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب المِثْرَةُ الْحُمْرَاءُ ، ح (٥٨٤٩) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣١٩/١٠) .  
ومسلم - واللفظ لَهُ - في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة ، ح [٣] (٢٠٦٦) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٢٦/١٤-٢٢٧) .

- وَيَجَابُ عَنِ الاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ : بَأَنَّ الْقَسِيَّ الَّتِي نُهِيَ عَنْهَا فِيهَا نَوْعٌ مِنَ الْحَرِيرِ ، أَوْ هِيَ ثِيَابُ كَتَّانٍ مَخْلُوطٍ بِحَرِيرٍ وَمُضْلَعَةٌ بِهِ ؛ أَكْثَرُهَا حَرِيرٌ ، فَنُهِىَ عَنْهَا لِأَجْلِ هَذَا <sup>(١)</sup> .

وَلَيْسَ عَطْفُ الْحَرِيرِ عَلَى الْقَسِيِّ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهَا غَيْرُهُ ، فَقَدْ عُطِفَ الدِّيْبَاجُ عَلَى الْحَرِيرِ ؛ وَهُوَ مَا غُلِظَ مِنَ الْحَرِيرِ .

٥- مَا رَوَاهُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا أَرْكَبُ الْأَرْجُونَ ، وَلَا أَلْبَسُ الْمُعْصَفَرِ ، وَلَا أَلْبَسُ الْقَمِيصَ الْمُكَفَّفَ بِالْحَرِيرِ ، وَلَا وَطِيبُ الرَّجَالِ رِيحٌ لَا لَوْنٌ لَهُ ، إِلَّا وَطِيبُ النِّسَاءِ لَوْنٌ لَا رِيحَ لَهُ » <sup>(٢)</sup> .

أَرَادَ بِالْأَرْجُونَ : الْمَيَازِرَ الْحُمْرَ ، لِأَنَّهَا قَدْ تَتَّخَذُ مِنْ دِيْبَاجٍ وَحَرِيرٍ ، وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهَا ؛ لِمَا فِي اتِّخَاذِهَا مِنَ السَّرَفِ ؛ وَإِذَا نُهِىَ عَنِ الرُّكُوبِ وَالْجُلُوسِ عَلَيْهَا ، فَالْلبُّسُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ لِبَاسِ الرِّجَالِ الْجَائِزِ .

ثُمَّ هُوَ قَدْ نُهِىَ عَنِ لُبْسِ الْقَمِيصِ الْمُكَفَّفِ بِالْحَرِيرِ ؛ وَهُوَ الَّذِي يُعْمَلُ عَلَى ذَيْلِهِ وَأَكْمَامِهِ وَجَنَبَيْهِ كِفَافٌ حَرِيرٍ ؛ وَالْكَفَّةُ : هِيَ الطَّرَةُ وَالْحَاشِيَةُ ؛ وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ مَا خَالَطَهُ الْحَرِيرُ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٢٨/١٤-٢٢٩) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب من كره الحرير ، ح (٤٠٤٢) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٦٥/١١) ؛ ورواه بمعناه الترمذي في الأدب ، باب ما جاء في طيب الرجال والنساء ، ح (٢٧٨٨) ، وقال : « حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ » اهـ ، الجامع الصحيح (٩٩/٥-١٠٠) ؛ والنسائي في كتاب الزينة ، باب الفصل بين طيب الرجال والنساء ، ح (٥١١٨) ، سنن النسائي (١١١/٨) .

وقال عبد القادر الأرنبوط في تعليقه على جامع الأصول في أحاديث الرسول : « وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ بِشَوَاهِدِهِ » اهـ (٦٧١/١٠) ، ح (٨٣١٥) .

(٣) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١٦٦/٤) ؛ معالم السنن شرح سنن أبي داود

- وَهَذَا الاسْتِذْلَالُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ حَدِيثَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ هَذَا ضَعِيفٌ ؛ فِي سَنَدِهِ انْقِطَاعٌ ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ <sup>(١)</sup> ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَحَادِيثُ الْجَوَارِ مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ صَحِيحَةٌ الْأَسَانِيدِ .

الْوَجْهُ الثَّانِي : عَلَى التَّسْلِيمِ بِصِحَّتِهِ ، فَإِنَّهُ مُعَارَضٌ بِحَدِيثِ أَسْمَاءَ فِي الْجَبَّةِ الَّتِي أَخْرَجَتْهَا لابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَاحْتَجَّتْ بِهَا عَلَى جَوَارِ لِبَاسِ الرِّجَالِ الْيَسِيرِ مِنَ الْحَرِيرِ ؛ وَلِذَا سَلَكَ أَهْلُ الْعِلْمِ مَسَلَّكَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ؛ فَقَالُوا : إِنَّ قَدْرَ مَا كُفَّ بِالْحَرِيرِ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ - هَذَا - أَكْثَرُ مِنَ الْقَدْرِ الْمُرْخَصِ فِيهِ بِالْجَوَارِ ؛ وَهُوَ أَرْبَعُ أَصَابِعَ ، أَوْ أَنَّ حَدِيثَ عِمْرَانَ مَحْمُولٌ عَلَى الْوَرَعِ وَالتَّقْوَى ، وَحَدِيثُ أَسْمَاءَ مَحْمُولٌ عَلَى الرُّخْصَةِ ، وَبَيَانَ الْجَوَارِ وَالتَّقْوَى ، وَعَدَمُ التَّحْرِيمِ لِلْقَلِيلِ مِنَ الْحَرِيرِ ؛ وَلِذَا أَنْكَرَتْ عَلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ لَمَّا بَلَغَهَا أَنَّهُ يُحَرِّمُ الْعِلْمَ مِنَ الْحَرِيرِ فِي الثَّوْبِ <sup>(٢)</sup> .

٦- وَعَنْ أَبِي رَيْحَانَةَ <sup>(٣)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَشْرِ ؛ وَذَكَرَ مِنْهَا : أَنْ يَجْعَلَ الرَّجُلُ فِي أَسْفَلِ ثِيَابِهِ حَرِيرًا مِثْلَ الْأَعَاجِمِ ، أَوْ

⇨ (٤/١٧٧) .

(١) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (٦٦/١١) ؛ تعليق عبد القادر الأرندوط على جامع الأصول في أحاديث الرسول (٤/٧٩٠) ، ح (٢٩٤٦) .

(٢) انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/١٦٠) .

(٣) هُوَ شَمْعُونُ بْنُ زَيْدِ بْنِ حَنَافَةَ الْقُرْظِيُّ الْأَرْدِيُّ ، حَلِيفُ الْأَنْصَارِ ، وَيُقَالُ : مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، صَحَابِيُّ حَلِيلٌ ، شَهِدَ فَتْحَ دِمَشْقَ ، وَقَدِمَ بَصْرَ ، وَسَكَنَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ .

انظر في ترجمته : [ تقريب التهذيب (ص ٢١٠) ، رقم (٢٨٢٢) ؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٧١١-٧١٢) ، رقم (١٢٠٤) ] .

يَجْعَلُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ حَرِيرًا مِثْلَ الْأَعَاجِمِ» <sup>(١)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَجْعَلَ الرَّجُلُ فِي ثِيَابِهِ حَرِيرًا - وَلَوْ قَلَّ -  
كَعَادَةِ الْأَعَاجِمِ ؛ وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ .

- وَهَذَا الْإِسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :  
الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ، فَلَا يُعَارِضُ الْأَحَادِيثَ الصَّحَاحَ ؛ قَالَ عَنْهُ  
الْحَافِظُ زَكِيُّ الدِّينِ عَبْدُ الْعَظِيمِ بْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ الْمُنْذِرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « أَخْرَجَهُ  
النَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَفِيهِ مَقَالٌ » <sup>(٢)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : عَلَى التَّسْلِيمِ بِصِحَّتِهِ فَهُوَ مُقَيَّدٌ بِعِلَّةٍ ؛ وَهِيَ التَّشَبُّهُ بِالْأَعَاجِمِ ؛  
حِينَ يَكُونُ الْحَرِيرُ مَجْمُوعًا فِي أَسْفَلِ الثَّوبِ أَوْ أَغْلَاهُ ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى ظُهُورِ  
الْحَرِيرِ وَكَثْرَتِهِ .

وَأَمَّا الْجَمْعُ الْفَائِلُونَ بِالْجَوَازِ : فَهُمْ لَا يُجِيزُونَ مَا فِيهِ تَشَبُّهُ ، وَهُمْ إِنَّمَا  
يُجِيزُونَهُ إِذَا كَانَ الْحَرِيرُ قَلِيلًا مَخْلُوطًا فِي الثَّوبِ ، غَيْرٌ وَاضِحٍ ، وَلَا يُذْرَى عَنْهُ .

(١) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب من كره الحرير ، ح (٤٠٤٣) ، عون المعبود  
شرح سنن أبي داود (٦٩/١١) ؛ والنسائي في كتاب الزينة ، باب التَّشَبُّهِ ، ح (٥٠٩١)  
سنن النسائي (١٠٥/٨ - ١٠٦) .

وفي سنن أبي عَاصِمٍ الْحَجَرِيُّ الْأَزْدِيُّ الْمَعَاوِرِيُّ الْمِصْرِيُّ ، وَاسْمُهُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَابِرٍ ، وَهُوَ  
مَجْهُولٌ ، وَقِيلَ : مَقْبُولٌ .

انظر : تعليق عبد القادر الأرناؤوط على جامع الأصول في أحاديث الرسول (٧٨٢/٤) -

(٧٨٣) ، ح (٢٩٤٢) ؛ تقريب التهذيب (ص ٥٧٥) ، رقم (٨٢٠٠) .

(٢) نقلاً عن عون المعبود شرح سنن أبي داود (٦٧/١١) .

- رَابِعًا : أدِلَّةُ الْقَوْلِ الرَّابِعِ ؛ عَلَى كَرَاهَةِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِثِيَابِ الْخَزْرِ مُطْلَقًا :

(أ) اسْتَدَلُّوا مِنَ السُّنَّةِ : بِحَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « الْحَلَالُ بَيْنَ ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَمَنْ اتَّقَى الْمُشْتَبِهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَعَ يَرْغَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ » (١) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ اخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلثِّيَابِ الْمَصْنُوعَةِ مِنَ الْحَرِيرِ الْمَخْلُوطِ بِغَيْرِهِ ( الْخَزْر ) ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَهُ لَيْسَ وَاضِحًا ، وَهَذَا يَجْعَلُهُ مِنَ الْمُشْتَبِهَاتِ الَّتِي مَنْ اتَّقَاهَا اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ (٢) .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا الاستِدْلَالُ :

بِعَدَمِ التَّسْلِيمِ أَنَّ لُبْسَ الْخَزْرِ مِنَ الْمُشْتَبِهَاتِ ، بَلْ هُوَ مِنَ الْأُمُورِ الْوَاضِحَاتِ الْجَلِيَّاتِ ، وَفِيهِ مِنَ الأدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ الْمُبِيحَةِ لِلْبِسِ لِلرَّجَالِ مَا يَنْفِي عَنْهُ الشُّبْهَةَ ، وَيَجْعَلُهُ مُبَاحًا جَائِزًا ؛ وَقَدْ كَانَ مَعْرُوفًا عِنْدَ السَّلَفِ أَنَّهُ مَا خِلِطَ مِنَ الْحَرِيرِ وَغَيْرِهِ ، وَلَبِسَهُ أَيْمَةً مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ - كَمَا سَبَقَ فِي أدِلَّةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ - وَهُمْ مَنْ هُمْ فِي الْوَرَعِ وَالزُّهْدِ وَالتَّقَى وَالبُعْدِ عَنِ الشُّبُهَاتِ ، فَضْلًا عَنِ الْمَحْرَمَاتِ ، وَلَوْ كَانَ الْخَزْرُ كَذَلِكَ لَمَا لَبِسُوهُ (٣) .

(١) رواه البخاري في كتاب الإيمان ، باب فضل من استبرأ لدينه ، ح (٥٢) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/١٥٣) .

ومسلم في كتاب المساقاة والمزارة ، باب لعن أكل الربا ، ح [١٠٧] (١٥٩٩) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (١١/٢٠٧) .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٩/١٠٧-١٠٨) ؛ الاستذكار (٢٦/٢٠٩-٢١١) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/٥٠٤) .

(٣) انظر : (ص ١٠٧-١٠٨) من هذا البحث .

(ب) وَاسْتَدَلُّوا مِنَ النَّظَرِ :

بَأَنَّ لِبَسَ الرَّجَالِ لِلْخَزِّ فِيهِ مِنَ التَّرَفِّهِ ، وَالسَّرَفِ ، وَالِدَّعْوَةِ إِلَى الزُّهُوِّ ، وَمُشَابَهَةِ الْأَعَاجِمِ فِي زِيهِمْ ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُنْزَعَهُ الْمُسْلِمُ نَفْسَهُ عَنْهَا <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَعْدَ التَّسْلِيمِ بَأَنَّ فِي لِبَسِ الرَّجُلِ لِلْخَزِّ تَرَفُّهُ وَسَرَفٌ وَزُهُوٌّ ، وَقَدْ لَبَسَهُ صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مَعَ زُهْدِهِمْ ، وَبُعْدِهِمْ عَنِ السَّرَفِ وَالزُّهُوِّ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي لِبْسِهِ مُشَابَهَةٌ لِلْأَعَاجِمِ فَالْنَهْيُ عَنْهُ حِينَئِذٍ لِلْمُشَابَهَةِ ، لَا لِكَوْنِهِ خَزًّا .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ وَهُوَ أَنَّهُ يَحُوزُ لِلرَّجُلِ لِبَسُ الثِّيَابِ الْمَصْنُوعَةِ مِنَ الْخَزِّ ( الْحَرِيرِ الْمَخْلُوطِ بِغَيْرِهِ ) ؛ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْحَرِيرُ أَقْلَ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ ؛ وَذَلِكَ لِقُوَّةِ أُدْلِيَّتِهِمُ الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا ، وَصَحَّتْهَا ، وَسَلَامَتِهَا مِنْ الْأَعْتِرَاضَاتِ الْقَادِحَةِ فِيهَا ، فِي مُقَابِلِ أُدْلِيَّةٍ ضَعِيفَةٍ أَوْ مُؤَلَّةٍ لَا تَكْفِي لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَحْرِيمِ أَمْرِ مُبَاحٍ كَهَذَا ، أَوْ كَرَاهِيَتِهِ .

\* \* \*

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة في منهج عالم المدينة (٣/٥٢٤) ؛ الاستذكار (٢٦/٢١٤) .

○ ثَالِثًا : لُبْسُ الرَّجُلِ لِلْمَلَابِسِ الْمَصْنُوعَةِ مِنْ جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ :

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ جُلُودَ الْحَيَوَانَاتِ الْمَأْكُولَةَ إِذَا ذُكِّتْ ذَكَاةً شَرْعِيَّةً فَإِنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا فِي اللَّبْسِ وَغَيْرِهِ <sup>(١)</sup> .

وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ اسْتِعْمَالِ جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ غَيْرِ الْمَأْكُولَةِ إِذَا ذُكِّتْ ( مِنْ السَّبَاعِ وَغَيْرِهَا ) ، وَكَذَا فِي جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ جَمِيعًا - مَأْكُولَةٌ كَانَتْ أَمْ لَا - إِذَا مَاتَتْ حَتَّى أَنْفِهَا مِنْ غَيْرِ ذَكَاةٍ ، ثُمَّ دُبِغَتْ <sup>(٢)</sup> ، وَيَبَيَّنُ ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ التَّالِيَتَيْنِ :

\* الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى : حُكْمُ لُبْسِ مَا صُنِعَ مِنْ جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ غَيْرِ الْمَأْكُولَةِ إِذَا دُبِغَتْ :

اختلف أهل العلم في حكم لبس الملابس المصنوعة من جلود الحيوانات غير

(١) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/٤٤٢-٤٤٣) ؛ عقد الجواهر الثمينة في

مذهب عالم المدينة (٣١/١) ؛ التمهيد (١٨١/٤) ؛ المهذب في فقه الإمام الشافعي

(٦١/١) ؛ شرح منتهى الإرادات (٣١/١) ؛ المغني (١/٨٩) ؛ مراتب الإجماع (ص ٤٤) .

(٢) الدَّبِغُ : هُوَ إِصْلَاحُ الْجِلْدِ ، وَتَطْيِيبُهُ بِوَرَقٍ وَشَتَّى وَنَحْوِهِمَا .

انظر : لسان العرب (٤/٢٨٦) ، ( دَبِغَ ) .

وَيَحْصُلُ الدَّبَاغُ - عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ - بِكُلِّ شَيْءٍ نَشَفَ الْجِلْدَ مِنْ الْقَضَالَتِ ، وَطَيَّبَهُ ، وَنَمَنَعَهُ مِنْ وَرُودِ الْفَسَادِ عَلَيْهِ . لِقَوْلِ الْإِمَامِ النَّحْصِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « كُلُّ شَيْءٍ مَنَعَ الْجِلْدَ مِنَ الْفَسَادِ فَهُوَ دَبَاغٌ » . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ : « مَا أَصْلَحَتْ بِهِ الْجِلْدَ مِنْ شَيْءٍ يَمْنَعُهُ مِنَ الْفَسَادِ فَهُوَ لَهُ دَبَاغٌ » .

انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/٤٤٥) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم

المدينة (٣١/١) ؛ اجموع شرح المهذب (١/٢٧٦) ؛ شرح العمدة في الفقه [ قسم

الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (١/١٢٨) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد

الثاني (٤/٤٣) ؛ فيض القدير (٣/٦٨٨) ؛ أبو يوسف ، كتاب الآثار (ص ٢٣٢) .

الْمَأْكُولَةِ إِذَا ذُبِحَتْ ( ذُكِّيتْ ) عَلَى قَوْلَيْنِ :

• الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ جُلُودِ السَّبَاعِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ غَيْرِ الْمَأْكُولَةِ لَا فِي اللُّبْسِ وَلَا فِي غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهَا نَجَسَةٌ لَا تَطْهَرُ بِالذَّكَاءِ .

وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ <sup>(١)</sup> .

• الْقَوْلُ الثَّانِي :

يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ جُلُودِ السَّبَاعِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ غَيْرِ الْمَأْكُولَةِ فِي اللُّبْسِ وَفِي غَيْرِهِ ، إِذَا ذُكِّيتْ ؛ لِأَنَّهَا تَطْهَرُ بِالذَّكَاءِ .

وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ ، وَهُوَ قَوْلُ لِلْمَالِكِيَّةِ ، وَأَشْهَرُ قَوْلِي الْحَنَابِلَةِ فِي الثَّعَالِبِ خَاصَّةً ، دُونَ غَيْرِهَا مِنَ السَّبَاعِ <sup>(٢)</sup> .

\* الْأَدِلَّةُ وَالْمَنَاقِشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

— أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى نَجَاسَةِ جُلُودِ السَّبَاعِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة في منهب عالم المدينة (٣١/١) ؛ التمهيد (١٨١/٤) ؛  
المُهَذَّبُ فِي فقه الإمام الشافعي (٦١/١) ؛ المجموع شرح المَهْذَبِ (٣٠١/٤-٣٠٢) ؛  
روضة الطالبين (١٥١/١) ؛ شرح منتهى الإرادات (٣١/١) ؛ الإنصاف في معرفة  
الراجح من الخلاف (٨٩/١) ؛ المغني (٩٢/١-٩٣) ؛ نيل الأوطار (٨٥/١) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٤٤٥/١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في منهب عالم  
المدينة (٣١/١) ؛ جواهر الإكليل شرح مختصر خليل (٨/١) ؛ الإنصاف في معرفة  
الراجح من الخلاف (٩٠/١) ؛ المغني (٩٦/١) .



غَيْرِ الْمَأْكُولَةِ ، وَعَدَمِ جَوَازِ اسْتِعْمَالِهَا لَا فِي اللَّبْسِ وَلَا فِي غَيْرِهِ :

(أ) اسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ بِأَدِلَّةٍ مِنْهَا :

١- حَدِيثُ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أَسَامَةَ <sup>(١)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ » <sup>(٢)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، وَقَدْ جَاءَ هَذَا النَّهْيُ عَامًّا ، فَيَشْمَلُ الْمَذْكُورَ وَغَيْرَهُ <sup>(٣)</sup> .

وَالسَّبَبُ فِي النَّهْيِ عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ : مَا يَبْقَى عَلَى شَعْرِهَا وَجُلُودِهَا مِنَ النَّجَاسَاتِ وَالرُّطُوبَاتِ الَّتِي لَا تَطْهَرُ بِذَبْحٍ وَلَا دَبَاغٍ ؛ لِأَنَّ الدَّبَاغَ لَا يُؤْتَرُ فِيهَا ، وَهِيَ نَجِسَةٌ ، أَوْ لِأَنَّهَا نَجِسَةٌ عُمُومًا ، أَوْ لِأَنَّهَا مَرَاكِبُ أَهْلِ السَّرَفِ وَالْخِيَلَاءِ ،

(١) هُوَ أَبُو الْمَلِيحِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ عُمَيْرٍ الْهَذَلِيُّ الْكُوفِيُّ الْبَصْرِيُّ ، قِيلَ : اسْمُهُ عَامِرٌ ، وَقِيلَ : زَيْدٌ ، أَحَدُ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ ، حَدَّثَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَكَانَ مُتَوَلِّيًا عَلَى الْأَبْلَةِ ؛ وَهِيَ مَدِينَةُ بِالْعِرَاقِ قُرْبَ الْبَصْرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَمِئَةً لِلْهِجْرَةِ .

انظر ترجمته في : [تهذيب التهذيب (٤/٥٩٣) ؛ سير أعلام النبلاء (٥/٩٤) ، رقم (٣٣)] .

(٢) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب جلود النمرور والسباع ، ح (٤١٢٦) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/١٢٩-١٣٠) ؛ والترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في النهي عن جلود السباع موصولاً ومُرْسَلًا ، وصَحَّحَ الْمُرْسَلُ ، ح (١٧٧٠) ، (١٧٧١) ، الجامع الصحيح (٤/٢١٢) ؛ والنسائي في كتاب الفرع والعتيرة ، باب النهي عن الانتفاع بجلود السباع ، ح (٤٢٥٣) ، سنن النسائي (٧/١٢٥) ؛ والسُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، ح (٩٤٥٨) ، فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦/٤٢٥) .

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، ح (٥٠٧) ، وَصَحَّحَهُ ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِيسُ (١/٢٤٢) .

وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ (١/٢٧٣) ؛ وَالْأَلْبَانِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى مُشْكَاةِ الْمَصَابِيحِ ، كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ تَطْهِيرِ النَّجَاسَاتِ ، ح (٥٠٦) ، (١٥٧/١-١٥٨) .

(٣) انظر : المغني (١/٩٦) .

وَرَزِيُّ الْأَعَاجِمِ ، وَهَذِهِ الْعِلَلُ كَافِيَةٌ فِي تَحْرِيمِهَا وَالزَّجْرِ عَنْهَا <sup>(١)</sup> .

٢\_ مَا رَوَاهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَيَّائِرِ الْحُمْرِ وَالْقَسِيِّ » <sup>(٢)</sup> .

٣\_ مَا رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَرْكَبُوا الْخَزَّ وَلَا النَّمَارَ » <sup>(٣)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ : أَنَّهُ ﷺ نَهَى نَهْيًا عَامًّا عَنِ الرُّكُوبِ عَلَى جُلُودِ السَّبَاعِ مُذْكَاءَ كَانَتْ أَمْ غَيْرَ مُذْكَاءَ ، فَاللَّبْسُ مِنْ بَابِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ مِنْهُ وَأَشَدُّ <sup>(٤)</sup> .

٤\_ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةَ رُفْقَةً فِيهَا جِلْدُ نَمِرٍ » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١٠٣/٥) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٦٣/٨) ؛ تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي (٣٨١/٥) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٣٠/١١) .

(٢) انظر ترجمته فيما سبق من هذا البحث (ص ١١٨) .  
وَحَاءَ تَفْسِيرُ الْمَيَّائِرِ فِيهِ : بِجُلُودِ السَّبَاعِ .

(٣) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في جلود النمر ، ح (٤١٢٣) ، وقال : « وَكَانَ مُعَاوِيَةُ لَا يَتَّبِعُهُمْ فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » اهـ ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٢٦/١١) ؛ ورواه السيوطي في الجامع الصغير ، ح (٩٣٩١) ، فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤٠٨/٦) .

والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١٢١٨/٢) ، ح (٧٢٨٣) ، وعبد القادر الأرناؤوط في تعليقه على جامع الأصول (٧٩٢/٤) ، ح (٢٩٤٩) .  
وَالنَّمَارُ : هِيَ النُّمُورُ ، جَمْعُ نَمِرٍ ، وَهُوَ السَّبُعُ الْمَعْرُوفُ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١٠٣/٥) ، (نمر) .

(٤) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٢٦/١١) .

(٥) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في جلود النمر والسباع ، ح (٤١٢٤) ،

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ جُلُودِ النَّمُورِ فِي اللَّبَسِ وَلَا فِي غَيْرِهِ؛  
لَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَصْحَبُ وَلَا تَرَافِقُ مَنْ اتَّخَذَهَا، وَكَفَى بِذَلِكَ زَجْرًا؛ وَغَيْرُهَا مِنْ  
السَّبَاعِ فِي حُكْمِهَا، إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى التَّخْصِصِ<sup>(١)</sup>.

٥- مَا رَوَاهُ الْمُقَدِّمُ بْنُ مَعْدِي كَرِبَ<sup>(٢)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «نَهَى  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَرِيرِ، وَالذَّهَبِ، وَعَنْ مَيَاطِرِ النَّمُورِ»<sup>(٣)</sup>.  
فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ الْمُتَكَثِّرَةُ مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَتَعَازَدُ، وَيُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا

⇒ وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ: «فِي إِسْنَادِهِ أَبُو الْعَوَّامِ عِمْرَانُ بْنُ دَاوَرَ الْقَطَّانُ، وَثِقَةُ عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ،  
وَأَسْتَشْهَدُ بِهِ الْبُخَارِيُّ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ» اهـ، عون المعبود شرح سنن أبي داود  
(١٢٧/١١).

وَحِسْنَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (١٢٢٦/٢-١٢٢٧)، ح (٧٣٤٥).

(١) انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٢٦/١١-١٢٧).

(٢) هُوَ الْمُقَدِّمُ بْنُ مَعْدِي كَرِبَ بْنِ عَمْرِو الْكِنْدِيِّ، كُنْيَتُهُ: أَبُو كَرِيمَةَ، وَقِيلَ: أَبُو صَالِحٍ،  
صَحَابِيُّ حَبِشٌ، وَقَدْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعَ وَفْدٍ كِنْدَةٍ، فَأَسْلَمَ وَحَسَنَ إِسْلَامَهُ، نَزَلَ جِمَصَ  
بِالشَّامِ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ سَبْعٍ وَتَمَانِينَ لِلْهِجْرَةِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَلَهُ إِحْدَى وَتِسْعُونَ سَنَةً.  
انظر ترجمته في: [تقريب التهذيب (ص ٤٧٦)، رقم (٦٨٧١)؛ الاستيعاب في معرفة  
الأصحاب (٤/١٤٨٢-١٤٨٣)، رقم (٢٥٦٢)].

(٣) رواه أحمد في مسند الشاميين، عن المُقَدِّمِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ، ح (١٧١٨٥)، وَصَحَّحَهُ  
مُحَقِّقُوا مَسْنَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (٤٢٢/٢٨) لِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ فِي سَنَدِهِ بَقِيَّةَ بَنِ الْوَلِيدِ؛  
وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَلَكِنَّهُ صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ هُنَا، وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ.  
وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْفِرْعِ وَالْعِتِيرَةِ، بَابِ النَّهْيِ عَنِ الِاتِّفَاعِ بِجُلُودِ السَّبَاعِ، ح  
(٤٢٥٤)، سنن النسائي<sup>(١)</sup> (١٢٥/٧).

وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ: «إِسْنَادُهُ صَالِحٌ» اهـ، نيل الأوطار (٨١/١)، ح (٥٣).

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ (٩/٣)، ح (١٠١١)، وَقَالَ:  
«إِسْنَادُهُ حَيِّدٌ، رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَقَدْ صَرَّحَ بِقِيَّةَ بِالتَّحْدِيثِ، فَزَالَتْ شُبُهَةُ تَذْلِيلِهِ»  
اهـ.

لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ جُلُودَ السَّبَاعِ وَالْحَيَوَانَاتِ غَيْرِ الْمَأْكُولَةِ نَجِسَةٌ ، لَا تُبَاحُ بِذِكَاةِ ، وَلَا تَطْهَرُ بِدَبَاغٍ <sup>(١)</sup> .

(ب) وَاسْتَدْلُوا مِنَ النَّظَرِ بِمَا يَلِي :

١\_ أَنَّ ذَبْحَ السَّبَاعِ وَالْحَيَوَانَاتِ غَيْرِ الْمَأْكُولَةِ لَا يُطَهِّرُ اللَّحْمَ ، فَلَا يُطَهِّرُ الْجُلْدَ ؛ كَذَبْحِ الْمَجُوسِيِّ ، أَوْ هُوَ ذَبْحٌ غَيْرُ مَشْرُوعٍ فَلَمْ يُفِدِ الطَّهَارَةَ ؛ كَذَبْحِ الْمُحْرِمِ الصَّيْدِ وَالدَّبْحِ فِي غَيْرِ الْحَلْقِ <sup>(٢)</sup> .

٢\_ أَنَّ أَثَرَ الذَّكَاءِ يَظْهَرُ فِيمَا وَضِعَ لَهُ أَصْلًا ؛ وَهُوَ حِلٌّ تَنَاوُلِ اللَّحْمِ ، وَفِي غَيْرِهِ تَبَعًا ، فَإِذَا لَمْ يَظْهَرْ هَذَا الْأَثَرُ فِي الْأَصْلِ فَلَا بُدَّ أَنْ لَا يَظْهَرَ فِي التَّبَعِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى <sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ نُوْقِشَتْ هَذِهِ الْأَدِلَّةُ جَمِيعًا : بِأَنَّهَا أُدِلَّةٌ عَامَّةٌ فِي النَّهْيِ عَنِ الرُّكُوبِ وَالْإِفْتِرَاشِ ، وَلَيْسَ فِيهَا مَا يُفِيدُ الْمَنْعَ مِنَ اللَّبْسِ ؛ وَلِذَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ لِحَدِيثِ أَبِي الْمَلِيحِ : « نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ أَنْ تُفْتَرَشَ » <sup>(٤)</sup> .

وَعَلَى التَّسْلِيمِ بِأَنَّ هَذَا الْعُمُومَ يَشْمَلُ اللَّبْسَ ؛ فَإِنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى النَّهْيِ عَنْ جُلُودِ مَا مَاتَ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ ذَكَاةٍ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَّ أَنَّ الذَّكَاءَ دَبَاغٌ <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (١٢٧/١) .

(٢) انظر : المجموع شرح المهذب (٣٠١/١) ؛ المغني (٩٦/١) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (١٢٦/١) .

(٣) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤٤٣/٥) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٠٢/١) ؛ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٤٤٥/١) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٦) .

(٥) انظر (ص ١٣١) من هذا البحث .

وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى النَّجَاسَةِ ؛ فَإِنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ لَا يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَتِهِ ،  
كَمَا أَنَّ نَهْيَ الرَّجَالِ عَنِ لُبْسِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ لَا يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَتِهِمَا <sup>(١)</sup> .

- وَلَكِنَّ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةَ مَرْدُودَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : لَا يُسَلَّمُ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ جُلُودِ السَّبَاعِ مَقْصُورٌ عَلَى الرُّكُوبِ  
وَالْإِفْتِرَاشِ ، وَلَا يَشْمَلُ اللَّبْسَ ، بَلْ هُوَ شَامِلٌ لِلْبُسِّ ؛ فَقَدْ جَاءَ تَفْسِيرُ النَّهْيِ ،  
وَبَيَّانٌ أَنَّهُ شَامِلٌ لِلْبُسِّ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مِنْهَا : أَنَّ الْمِقْدَامَ بْنَ مَعْدِي كَرِبَ -  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَقَدْ عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَقَالَ : « يَا  
مُعَاوِيَةُ إِنَّ أَنَا صَدَقْتُ فَصَدَّقْنِي وَإِنَّا كَذَبْتُ فَكَذِّبْنِي ! قَالَ : أَفْعَلُ . قَالَ :  
فَأَنْشُدْكَ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ لُبْسِ الذَّهَبِ ؟ قَالَ : نَعَمْ !  
قَالَ : فَأَنْشُدْكَ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ لُبْسِ الْحَرِيرِ ؟ قَالَ :  
نَعَمْ ! قَالَ : فَأَنْشُدْكَ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ لُبْسِ جُلُودِ  
السَّبَاعِ وَالرُّكُوبِ عَلَيْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ! » <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤٢٥/٦) ؛ نيل الأوطار (٨٢/١) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في جلود النمر والسباع ، ح (٤١٢٥) ، عون  
المعبود شرح سنن أبي داود (١٢٨/١١-١٢٩) ؛ والنسائي في كتاب الفرع والعتيرة ،  
باب النهي عن الانتفاع بجلود السباع ، ح (٤٢٥٥) ، سنن النسائي (١٢٦/٧) ؛  
والحديث يقوى بشواهده السابقة .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ : « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ » أَهـ ، المجموع شرح  
المهذب (٢٩٤/١) .

وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى مَشْكَائِ الْمَصَابِيحِ : « رِجَالُهُ ثِقَاتٌ ، لَكِنَّ بَيِّنَةً مُذَكِّرٌ ، وَقَدْ  
عَنَّنَاهُ » أَهـ ، ح (٥٠٥) ، كتاب الطهارة ، باب تطهير النجاسات (١٥٧/١) .

لَكِنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيْحَةِ (٩/٣-١٠) ، ح (١٠١١) ، بَيِّنٌ  
شَاهِدٌ ، وَصَحِّحَهُ ، وَبَيَّنَ أَنَّ بَيِّنَةً صَرَّحَ بِالتَّحْلِيْثِ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ ، فَانْتَفَتْ شُبْهَةٌ  
التَّدْلِيْسِ .

الْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّ النَّهْيَ عَنْهَا يَسْتَلْزِمُ نَجَاسَتَهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَطْهَرُ بِالذَّكَاءِ ،  
بِخِلَافِ النَّهْيِ عَنِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ لِلرِّجَالِ ، فَهُوَ لِعِلَّةٍ أُخْرَى - كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ  
اللَّهُ تَعَالَى - (١) ، وَلِذَا نُهِيَ حَتَّى النِّسَاءُ عَنْ لُبْسِ جُلُودِ السَّبَاعِ ، وَأُبِيحَ لَهُنَّ لُبْسُ  
الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ دُونَ الرِّجَالِ (١) .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى أَنَّ جُلُودَ السَّبَاعِ وَالْحَيَوَانَاتِ غَيْرِ الْمَأْكُولَةِ  
تَطْهَرُ بِالذَّكَاءِ ، وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا فِي اللَّبْسِ وَغَيْرِهِ :  
١- حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ (٢) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :  
« ذَكَاءُ الْأَدِيمِ دِبَاغُهُ » . وَفِي رِوَايَةٍ : « فَإِنَّ دِبَاغَهَا ذَكَاتُهَا » (٣) .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّهَ الدَّبْغَ بِالذَّكَاءِ ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ أَقْوَى مِنَ الْمُشَبِّهِ ،

- (١) انظر (ص ٥١١ ، ٥٤٤) من هذا البحث .  
(٢) هُوَ سَلَمَةُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ بْنِ صَخْرٍ بْنِ عَبْدِ الْحَارِثِ الْهَذَلِيُّ ، يُكْنَى : أَبَا سِنَانٍ ،  
صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ ، وَمَاتَ بِهَا .  
انظر ترجمته في : [ تقريب التهذيب (ص ١٨٨) ، رقم (٢٥٠٩) ؛ الاستيعاب في معرفة  
الأصحاب (٢/٦٤٢) ، رقم (١٠٢٦) ] .  
(٣) رواه أحمد في مسند المكين ، ح (١٥٩٠٨) وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ : « صَحِيحٌ لِغَيْرِهِ »  
اه ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤٩/٢٥) .  
وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْفِرْعِ وَالْعَتِيرَةِ ، بَابِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ ، ح (٤٢٤٣) ، سنن النسائي  
(١٢٣/٧) ؛ وَنَحْوَهُ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ، كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ فِي أَهْسَبِ الْمَيْتَةِ ، ح  
(٤١١٩) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٢٢/١١) .  
وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ ، ح (٧٢١٧) ، وَصَحَّحَهُ وَوَافَقَهُ النَّهْيُ ، الْمُسْتَدْرَكُ  
وَمَعَهُ التَّلْخِيسُ (٤/١٥٧) .  
وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجَرٍ فِي تَلْخِيسِ الْخَبَرِ (٤٩/١) : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ » اه ، ح (٤٤) .  
وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ النَّسَائِيِّ (١٤٦/٣) ، ح (٤٢٥٤) .  
وَالْأَدِيمُ : هُوَ الْجِلْدُ . انظر : لسان العرب (٩٦/١) ؛ القاموس المحيط (ص ١٣٨٩) ،  
( آدم ) .

فَإِذَا طَهَرَ الْجِلْدُ بِالدِّبَاغِ مَعَ ضَعْفِهِ فَلَا يُطَهَّرُ بِالدِّكَاءِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى مِنَ الدِّبَاغِ <sup>(١)</sup> .

(ب) اسْتَدْلُوا مِنَ الْقِيَاسِ بِمَا يَلِي :

١ - قِيَاسًا عَلَى الدِّبَاغِ ؛ فَإِنَّهُ يُطَهَّرُ جِلْدَ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، فَكَذَا الدِّكَاءُ ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُزِيلٌ لِلدَّمَاءِ السَّائِلَةِ وَالرُّطُوبَاتِ النَّجِسَةِ <sup>(٢)</sup> .

٢ - وَاسْتَدَلَّ مَنْ أَجَازَ لِبْسَ جُلُودِ الثَّعَالِبِ : بِالْقِيَاسِ عَلَى الْفِدْيَةِ فِي الْحَجِّ ؛ فَإِنَّهَا تَفْدَى فِي الْإِحْرَامِ ؛ فَكَانَتْ مُبَاحَةً <sup>(٣)</sup> .

(ج) وَاسْتَدْلُوا مِنَ النَّظَرِ بِمَا يَلِي :

١ - أَنَّ الدَّبَّعَ يَرْفَعُ الْعِلَّةَ ( وَهِيَ النَّجَاسَةُ ) بَعْدَ وُجُودِهَا ، وَالذَّبْحُ يَمْنَعُهَا ، وَالْمَنَعُ أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ ، فَتَطَهَّرُ بِهِ الْجُلُودُ <sup>(٤)</sup> .

- وَلَكِنْ أَدِلَّةٌ هَذَا الْقَوْلِ مَرْدُودَةٌ بِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : أَمَّا حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ فَهُوَ وَارِدٌ عَلَى سَبَبٍ ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْيِينِهِ ؛ فَيَحْمَلُ عَلَى سَبَبِهِ ؛ وَهُوَ مِثْلُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ؛ فَالدِّبَاغُ لَهَا كَالدِّكَاءِ ، وَلَيْسَ الْعَكْسُ ؛ فَقَدْ رَوَى سَلَمَةُ بْنُ الْمُحَبِّقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ دَعَا بِمَاءٍ مِنْ عِنْدِ امْرَأَةٍ ، قَالَتْ : مَا عِنْدِي إِلَّا فِي

(١) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/٤٤٥-٤٤٦) ؛ المجموع شرح المَهْدَب (٣٠١/١) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدية في الفقه [قسم الطهارة والحج] (١٢٦/١) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/٤٤٥) ؛ المجموع شرح المَهْدَب (٣٠١/١) .

(٣) انظر : المغني (١/٩٣) .

(٤) انظر : المجموع شرح المَهْدَب (٣٠١/١) ؛ المغني (١/٩٦) .

قَرِيبَةً لِي مِثْلَةَ ! قَالَ : « أَلَيْسَ قَدْ دَبَغْتَهَا ؟ ! » . قَالَتْ : بَلَى ! قَالَ : « فَإِنَّ دِبَاغَهَا ذَكَاتُهَا » <sup>(١)</sup> .

• ثَانِيًا : قَوْلُهُمْ : ( الْمُسْبَةُ أضعفُ مِنَ الْمُسْبِي بِهِ ) : غَيْرُ لَازِمٍ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي صِفَةِ الْحَوَرِ الْعَيْنِ : ﴿ كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَّكْنُونٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وَهُنَّ أَحْسَنُ مِنَ الْبَيْضِ ، وَالْمَرَأَةُ تُشَبَّهُ بِالظَّبْيَةِ وَبِقَرَةِ الْوَحْشِ ، وَهِيَ أَحْسَنُ مِنْهَا ، وَأَمْثَالُ هَذَا كَثِيرٌ مَعْلُومٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْوَحْيُ <sup>(٣)</sup> .

• ثَالِثًا : قَوْلُهُمْ : ( إِنَّ الدَّبْغَ يَرْفَعُ الْعِلَّةَ ) : مَرْدُودٌ بِأَنَّ الْجِلْدَ لَا يَنْجُسُ بِالدَّبْغِ ، بَلْ هُوَ نَجَسٌ قَبْلَهُ ، وَإِنْ سَلَمْنَا ، فَإِنَّ الَّذِي يَمْنَعُ الْجِلْدَ مِنَ النَّجَاسَةِ وَيَنْظِفُهُ هُوَ الدَّبْغُ ، وَلَيْسَ الدَّبْغُ <sup>(٤)</sup> .

• رَابِعًا : قِيَّاسُهُمُ الذَّكَاءَ عَلَى الدَّبْغِ فِي حُصُولِ التَّطْهِيرِ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :  
الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ طَهَارَةَ جِلْدٍ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ بِالدَّبَاغِ مُخْتَلَفٌ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ - كَمَا سَيَأْتِي فِي الْمَسْأَلَةِ التَّالِيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - ، وَلَا يَصِحُّ الاسْتِدْلَالُ بِالْقِيَاسِ عَلَى مُخْتَلَفٍ فِيهِ .

وَتَمَّ فَرْقُ بَيْنَهُمَا : فَإِنَّ ذَكَاءَ مَا كُورِ اللَّحْمِ تَطْهَرُ الْجِلْدُ وَاللَّحْمُ وَجَمِيعُ أَجْزَاءِ الْحَيَوَانَ ، عَدَا الدَّمَ الْمَسْفُوحَ . أَمَّا ذَكَاءُ غَيْرِ مَا كُورِ اللَّحْمِ فَإِنَّهَا لَا تَطْهَرُ اللَّحْمُ ، فَالْجِلْدُ مِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ لَا تَطْهَرَهُ .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣١) .

(٢) الصافات : ٤٩ .

(٣) ، (٤) انظر : المغني (٩٦/١) .



الوجه الثاني : أَنَّ الدِّبَاغَ إِحَالَةٌ ؛ وَلِهَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ فِعْلُ فَاعِلٍ ، بَلْ لَوْ وَقَعَ الْجِلْدُ فِي الْمِدْبَعَةِ ، اُنْدَبَغَ ، بِخِلَافِ الذِّكَاةِ ؛ فَإِنَّهَا مُبَاحَةٌ بِشَرَطِ فِعْلِ فَاعِلٍ ، عَلَى صِفَةِ وَضَوَابِطِ مُحَدَّدَةٍ <sup>(١)</sup> .

\* وَالرَّاحِجُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

القول الأول ؛ القَاضِي بِنَجَاسَةِ جُلُودِ السَّبَاعِ ، وَمَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ؛ وَعَدَمُ جَوَازِ لُبْسِهَا ؛ لِقُوَّةِ أدِلَّتِهِ ، وَكَثَرَتِهَا ، وَدَلَالَتِهَا الْعَامَّةِ عَلَى النَّهْيِ عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، وَعَدَمُ الْمَعَارِضِ الصَّحِيحِ لَهَا .

وَلِأَنَّ غَايَةَ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْمُبَيِّحُونَ حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْمَحْبُوبِ بِرَوَايَاتِهِ ؛ وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى قِصَّةٍ ؛ وَهِيَ أَنَّ الْقُرْبَةَ الْمُعْلَقَةَ مَيْتَةً ، وَلَا نَذْرِي حَقِيقَةً هَذِهِ الْمَيْتَةُ الَّتِي اتَّخَذَتْ مِنْ جِلْدِهَا الْقُرْبَةَ ، هَلْ هِيَ حَيَوَانٌ مُبَاحٌ الْأَكْلِ ، أَمْ مُحَرَّمُ الْأَكْلِ ، وَالْأَقْرَبُ : أَنَّهَا جِلْدُ حَيَوَانٍ مُبَاحٍ الْأَكْلِ .

ثُمَّ هُوَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلذِّكَاةِ ، وَإِنَّمَا نَصَّ عَلَى طَهَارَةِ جِلْدِ الْمَيْتَةِ بِالدِّبَاغِ .

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ : فَلَا يَحُوزُ لِلْمُسْلِمِ لُبْسُ الثِّيَابِ الْمُتَّخَذَةِ مِنْ جُلُودِ السَّبَاعِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ - حَتَّى لَوْ ذُكِّيتْ - ؛ لِئِنْجَاسَةِ جُلُودِهَا ؛ وَلِأَنَّهَا مِنْ مَرَائِبِ الْعَجَمِ وَزَيْيِهِمْ .

\* \* \*

\* الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : حُكْمُ لُبْسِ مَا صُنِعَ مِنْ جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ الْمَيْتَةِ :  
اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمَصْنُوعَةِ مِنْ جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ الْمَيْتَةِ  
(غَيْرِ الْمَذَكَّاةِ) ؛ مَأْكُولَةٌ كَانَتْ أَمْ غَيْرَ مَأْكُولَةٍ عَلَى أَقْوَالٍ ؛ أَشْهَرُهَا سِتَّةٌ ؛ هِيَ عَلَى  
النَّحْوِ التَّالِيِ :

### • الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ الدِّبَاغَ يُطَهِّرُ جِلْدَ مَيْتَةِ مَأْكُولِ اللَّحْمِ دُونَ غَيْرِهِ ، فَإِذَا دُبِغَ جِلْدُ مَيْتَةِ مَأْكُولِ  
اللَّحْمِ ، جَازَ اسْتِعْمَالُهُ فِي اللَّبْسِ وَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْإِنْتِفَاعَاتِ .  
وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَمِمَّنْ قَالَ بِهِ مِنَ التَّابِعِينَ : الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو عَبْدُ  
الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ ؛ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ؛ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ ؛ وَأَبُو  
نُورٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ الْكَلْبِيُّ .  
وَالْيَهُ دَهَبَ الْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةِ مَشْهُورَةٍ ، اخْتَارَهَا جَمْعٌ كَثِيرٌ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ  
الْمَذْهَبِ ؛ مِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ - <sup>(١)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ الدِّبَاغَ يُطَهِّرُ جُلُودَ مَيْتَةِ الْحَيَوَانَاتِ الطَّاهِرَةِ حَالَ الْحَيَاةِ ، مَأْكُولَةٌ كَانَتْ أَمْ  
غَيْرَ مَأْكُولَةٍ .  
وَهُوَ قَوْلُ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ؛ مِنْهُمْ : عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَابْنُ

(١) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٤٤٢/١) ؛ المجموع شرح المذهب (٢٧٠/١) ؛  
الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٣١/١ ، ٨٦-٨٧) ؛ المغني (٩٤/١) ؛ شرح  
العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (١٢٥/١) ؛ الجامع الصحيح  
(١٩٣/٤) ؛ نيل الأوطار (٨٥/٤) .

مَسْعُودٌ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةُ ، وَالنَّحَعِيُّ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ الْأَسَدِيُّ ، وَعَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ الشَّعْبِيُّ ، وَالْحَسَنُ بْنُ يَسَارٍ الْبَصْرِيُّ ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ الْقُرْشِيُّ ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ الْفَهْمِيُّ ، رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ <sup>(١)</sup> .  
وَالِيهِ ذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ <sup>(٢)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

إِنَّ الدَّبَّاعَ يُطَهَّرُ جُلُودَ مَيْتَةِ الْحَيَوَانَاتِ كُلِّهَا إِلَّا مَا اسْتَنْتَى . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْمَالِكِيَّةُ فِي قَوْلٍ ، وَالشَّافِعِيَّةُ . وَاسْتَنْتَى الْحَنْفِيَّةُ : الْخِنْزِيرَ فَقَطْ ؛ وَاسْتَنْتَى الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ : الْكَلْبَ وَالْخِنْزِيرَ وَالتُّوَلَّدَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَغَيْرِهِ <sup>(٣)</sup> .

### • الْقَوْلُ الرَّابِعُ :

إِنَّ جُلُودَ الْحَيَوَانَاتِ الْمَيْتَةِ لَا تَطَهَّرُ بِالدَّبَّاعِ مُطْلَقًا ، مَا كَوَلَتْ كَانَتْ أَمْ غَيْرَ مَا كَوَلَتْ ، بَلْ هِيَ نَجِسَةٌ قَبْلَ الدَّبِّغِ وَبَعْدَهُ .

(١) انظر : المغني (٨٩/١) ؛ شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ]

(١٢٥/١) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤١/٤) .

(٢) كما ذكر المرداوي وغيره ؛ عَلَى خِلَافٍ فِي تَحْدِيدِ الْحَيَوَانَاتِ الطَّاهِرَةِ حَالَ الْحَيَاةِ مِنْ غَيْرِهِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَا كَوَلَ اللَّحْمَ طَاهِرٌ .

وَنَصُّوا عَلَى أَنَّ سِبَاعَ الْبَهَائِمِ وَالطَّيْرِ وَالْبَعْلَ وَالْجَمَارَ الْأَهْلِيَّ نَجِسَةً ، وَكَذَا الْكَلْبُ وَالْخِنْزِيرُ ؛ هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ حَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ .

انظر : المغني (٨٩/١) ؛ شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ]

(١٢٥/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٨٦/١ - ٨٧ ، ٣٤٢ - ٣٤٣) .

(٣) انظر : بدائع الصنائع (٤٤٢/١ - ٤٤٤) ؛ المبسوط (٢٠٢/١ - ٢٠٣) ؛ عقد الجواهر

الثمينة في مذهب عالم المدينة (٣١/١) ؛ روضة الطالبين (١٥١/١) ؛ ابن بطال ، شرح

صحيح البخاري (٤٤١/٥) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤١/٤) .

وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ ؛ مِنْهُمْ : عُمَرُ ، وَأَبْنَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، وَعَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ - .  
وَأِلَيْهِ ذَهَبَ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ ؛ وَقَالُوا : يُبَاحُ ذَبْغُهُ - عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ اسْتِعْمَالِهِ - ، وَإِذَا دُبِغَ جَازَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْيَابِسَاتِ ، دُونَ الْمَائِعَاتِ <sup>(١)</sup> .

### • الْقَوْلُ الْخَامِسُ :

إِنَّ الدَّبَاغَ يُطَهَّرُ جَمِيعُ جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ الْمَيْتَةِ ، مَا كُوَلَتْ كَانَتْ أَمْ لَا ، طَاهِرَةً حَالَ الْحَيَاةِ أَمْ لَا .  
وَأِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو يُوسُفَ ؛ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ الْأَنْصَارِيُّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ <sup>(٢)</sup> .

### • الْقَوْلُ السَّادِسُ :

إِنَّ جُلُودَ الْحَيَوَانَاتِ الْمَيْتَةِ جَمِيعًا طَاهِرَةٌ ، وَإِنْ لَمْ تُدْبَغْ ، يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا وَالْإِنْتِفَاعُ بِهَا فِي الْمَائِعَاتِ وَالْيَابِسَاتِ .  
وَهَذَا الْقَوْلُ مُحْكِيٌّ عَنِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ ، وَاللَّيْثِ ابْنِ سَعْدٍ . وَأِلَيْهِ ذَهَبَ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي رِوَايَةٍ ، وَهُوَ وَجْهٌ شَاذٌ

(١) انظر : التمهيد (٤/١٥٦-١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٦٥-١٦٧) ؛ جواهر الإكليل شرح مختصر

خليل (١/٩) ؛ المغني (١/٨٩) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٨٦-٨٧) .

(٢) انظر : المبسوط (١/٢٠٢) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/٥٤-٥٥) ؛ المغني

(١/٨٩) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤/٤٢) ؛ نيل الأوطار

(١/٨٥) .

لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ ، قَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « وَهُوَ وَجْهٌ شَاذٌ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا ، لَا تَفْرِيعُ عَلَيْهِ ، وَلَا التَّفَاتُ إِلَيْهِ » <sup>(١)</sup> .

وَتَرْجَمَةُ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي صَحِيحِهِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ اخْتِيَارُهُ ؛ حَيْثُ قَالَ : « بَابُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْبَغَ » . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رحمه الله - « أَيُّ : هَلْ يَصْبَحُ بَيْعُهَا أَمْ لَا ؟ أُوْرِدَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي شَاةٍ مَيْمُونَةٍ ، وَكَأَنَّهُ أَخَذَ جَوَازَ الْبَيْعِ مِنْ جَوَازِ الْاسْتِمْتَاعِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ يَصْبَحُ بَيْعُهُ ، وَمَا لَا فَلَا ، ... وَالْإِنْتِفَاعُ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ مُطْلَقًا قَبْلَ الدَّبَاغِ وَبَعْدَهُ مَشْهُورٌ مِنْ مَذْهَبِ الزُّهْرِيِّ ، وَكَأَنَّهُ اخْتِيَارُ الْبُخَارِيِّ » <sup>(٢)</sup> .

### \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أَوَّلًا : أدلة القول الأول ؛ عَلَى أَنَّ الدَّبَاغَ إِنَّمَا يُطَهَّرُ جِلْدَ مَيْتَةٍ مَأْكُولِ اللَّحْمِ دُونَ غَيْرِهَا :

(أ) اسْتَدْلُوا عَلَى أَنَّ الدَّبَاغَ يُطَهَّرُ جِلْدَ مَيْتَةٍ مَأْكُولِ اللَّحْمِ بِمَا يَلِي :

١- مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ » <sup>(٣)</sup> .  
وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ : « أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ » <sup>(٤)</sup> .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤/٤١-٤٢) .

وانظر : التمهيد (٤/١٥٤ ، ١٥٦) ؛ المغني (١/٨٩) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤/٤٨٢-٤٨٣) .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤/٤٨٢-٤٨٣) ؛ كتاب البيوع ، ح (٢٢٢١) .

(٣) رواه مسلم في كتاب الحيض ، باب طهارة جلود الميتة ، ح [١٠٥] (٣٦٦) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤/٤٢) .

(٤) رواه الترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دُبِغَتْ ، ح (١٧٢٨) ⇨

٢- وَعَنْهُ - رضي الله عنه - قَالَ : تُصَدَّقَ عَلَى مَوْلَاةٍ لِمَيْمُونَةَ بِشَاةٍ ، فَمَاتَتْ ، فَمَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « هَلَا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَدَبَعْتُمُوهُ ، فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ ؟ ! » .  
فَقَالُوا : إِنَّهَا مَيْتَةٌ ! فَقَالَ : « إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا » <sup>(١)</sup> .

وَالدَّلَالَةُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ صَرِيحَةٌ ؛ حَيْثُ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ جُلُودَ الْمَيْتَةِ تَطْهَرُ بِالذَّبَاغِ ، وَإِنَّمَا خُصَّتْ بِمَا أُكُولِ اللَّحْمِ دُونَ غَيْرِهِ ؛ لِمَا سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مِنْ النَّهْيِ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِجُلُودِ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ .

لَأَنَّ الْإِهَابَ الْوَارِدَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، وَالَّذِي يُطَهَّرُهُ الذَّبَاغُ هُوَ جِلْدُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ خَاصَّةً . قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَاهُوَيْهِ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ » . جِلْدُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، هَكَذَا فَسَّرَهُ النَّضَرُ بْنُ شُعَيْبٍ <sup>(٢)</sup> ؛ فَقَالَ : إِنَّمَا يُقَالُ الْإِهَابُ لِجِلْدِ مَا يُؤْكَلُ

⇨ وَقَالَ : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ قَالُوا فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ فَقَدْ طَهَّرَتْ ... وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ رَوَاهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هَذَا » اهـ ، الجامع الصحيح (١٩٣/٤) .

ورَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ مَا جَاءَ فِي أَهْبِ الْمَيْتَةِ ، ح (٤١١٧) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٢١/١١) .

وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْفَرَعِ وَالْعَتِيرَةِ ، بَابِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ ، ح (٤٢٤١) ، سنن النسائي (١٢٣/٧) .

وَالْإِهَابُ : الْجِلْدُ مِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالرَّحْشِ مَا لَمْ يُدْبَغْ ، جَمْعُهُ : أَهْبَةٌ ، وَأَهْبٌ ، وَأَهَبٌ . انْظُرْ : لِسَانُ الْعَرَبِ (٢٥٢/١) ؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ص ٧٧) ، (أَهَبَ) .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيُوعِ ، بَابِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ أَنْ تَدْبَغَ ، ح (٢٢٢١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٨٢/٤) ؛ وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ ، بَابِ طَهَارَةِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ بِالذَّبَاغِ ، ح [١٠٠] [٣٦٣] ، [١٠٣] [٣٦٤] ، [١٠٤] [٣٦٥] ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤٢/٤) .

(٢) هُوَ النَّضَرُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ خَرَشَةَ بْنِ زَيْدٍ ، أَبُو الْحَسَنِ الْمَازِنِيُّ الْبَصْرِيُّ النَّحْوِيُّ ، نَزِيلُ مَرَوْ وَعَالِمُهَا ، وَلَدَ فِي خُدُودِ (١٢٢هـ) ، وَكَانَ ثِقَةً ، صَاحِبَ سُنَّةٍ ، مِنْ فَصَحَاءِ الْعَرَبِ وَعُلَمَائِهَا بِالْأَدَبِ وَأَيَّامِ النَّاسِ ، مَاتَ فِي أَوَّلِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ ، وَلَهُ ثَمَانُونَ سَنَةً . ⇨

لَحْمُهُ» (١) .

٣- حَدِيثُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ سَوْدَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، - وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ :  
« مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ ، فَدَبَغْنَا مَسْكَهَا ، ثُمَّ مَا زِلْنَا نَبْدُ فِيهِ حَتَّى صَارَ شَنًّا » (٢) .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْجِلْدِ بَعْدَ الدَّبْغِ فِي النَّبِذِ الْمَشْرُوبِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ  
الدَّبَاغَ مُطَهَّرٌ لَهُ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ نَجِسًا لَتَنَجَّسَ النَّبِذُ .

٤- مَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ  
يُسْتَمْتَعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ » (٣) .  
فَهُوَ أَمْرٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِالِاتِّفَاعِ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ ، وَاسْتِعْمَالِهَا ، إِذَا دُبِغَتْ ؛ مِمَّا  
يَذُلُّ عَلَى أَنَّ الدَّبَاغَ يُطَهَّرُهَا .

⇨ انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٤/٢٢٢-٢٢٣) ؛ سير أعلام النبلاء (٩/٣٢٨-٣٣٢) ، رقم (١٠٨) ] .

(١) نقله عنه الإمام الترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دُبِغَتْ ، عَقِبَ الحديث (١٧٢٨) ، الجامع الصحيح (٤/١٩٣) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الأيمان والنذور ، باب إذا حلف أن لا يشربَ نبيذاً فشربَ طِلاءً أو سكرًا أو عصيرًا ، ح (٦٦٨٦) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١١/٥٧٧) .

وَأَمَّا السُّكُّ : هُوَ الْجِلْدُ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٢٨٣) .

(٣) رواه مالك في كتاب الصيد ، باب ما جاء في جلود الميتة ، الموطأ (٢/٤٩٨) . وأبو داود في كتاب اللباس ، باب أهب الميتة ، ح (٤١١٨) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/١٢٢) . والنسائي في كتاب الفرع والعتيرة ، باب جلود الميتة ، ح (٤٢٥٢) ، سنن النسائي (٧/١٢٥) .

وَحَسَنَةُ النَّوَوِيِّ فِي الْمَجْمُوعِ (١/٢٧١) . وَصَحَّحَهُ عَبْدُ الْقَادِرِ الْأَرْنَؤُوطُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى جَامِعِ الْأَصُولِ (٧/١١١) ، ح (٥٠٨٤) .

٥- مَا رَوَتْهُ الْعَالِيَةُ بِنْتُ سُبَيْعٍ <sup>(١)</sup> قَالَتْ : « كَانَ لِي غَنَمٌ بِأَحْدٍ ، فَوَقَعَ فِيهَا الْمَوْتُ ، فَدَخَلْتُ عَلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهَا ، فَقَالَتْ لِي مَيْمُونَةُ : لَوْ أَخَذْتَ جُلُودَهَا فَاتَّقَعْتَ بِهَا ، فَقُلْتُ : أَوْ يَجِلُّ ذَلِكَ ؟! قَالَتْ : نَعَمْ ! مَرَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رِجَالٌ مِنْ قُرَيْشٍ يَجْرُونَ شَاةَ لَهُمْ مِثْلَ الْحِمَارِ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا » . قَالُوا : إِنَّهَا مَيْتَةٌ ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْطُ » <sup>(٢)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَّ أَنَّ الْقَرْطَ وَالْمَاءَ يُطَهِّرَانِ جُلُودَ الْمَيْتَةِ ، وَيُصْلِحَانِهَا لِيُتَقَعَ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ فِي أَوْجِهِ الْإِنْتِفَاعِ الْبَشَرِيِّ .

٦- حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « ذَكَاةُ الْأَدِيمِ دِبَاغُهُ » . وَفِي رِوَايَةٍ : « فَإِنَّ دِبَاغَهَا ذَكَاتُهَا » <sup>(٣)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّهَ الدَّبْغَ بِالدَّكَاءِ ، وَأَقَامَهُ مَقَامَهَا ، وَالدَّكَاءُ إِنَّمَا

(١) هِيَ الْعَالِيَةُ بِنْتُ سُبَيْعٍ التَّايِعِيَّةُ الْمَذْنِيَّةُ ، رَوَتْ عَنْ مَيْمُونَةَ ، وَهِيَ مَعْدُودَةٌ فِي النَّفَاتِ .

انظر ترجمتها في : [ تهذيب التهذيب (٤/٦٨٠) ] .

(٢) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في أهب الميتة ، ح (٤١٢٠) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٢٣/١١) . والنسائي في كتاب الفرع والعنبرة ، باب ما يُدْبَغُ بِهِ جُلُودُ الْمَيْتَةِ ، ح (٤٢٤٨) ، سنن النسائي (٧/١٢٤) .

وَقَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْأَرْنَؤُوطُ : « فِي سَنَدِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكٍ بْنِ خُذَافَةَ ، وَهُوَ مَجْهُولٌ ، وَلَكِنَّهُ يَشْهَدُ لَهُ الْحَدِيثُ الَّذِي قَبْلَهُ ، فَهُوَ بِوَ حَسَنٍ » اهـ ، جامع الأصول في أحاديث الرسول (٧/١١٠) ، ح (٥٠٨٢) .

وَالْقَرْطُ : هُوَ وَرَقُ السَّلَمِ ، يُدْبَغُ بِهِ الْجِلْدُ ، أَوْ هُوَ شَجَرٌ عِظَامٌ لَهَا سُوقٌ غِلَاطٌ أَمْثَالُ شَجَرِ حَوْزِ الْهِنْدِ ، وَرَقُهَا أَصْغَرُ مِنْ وَرَقِ التُّفَاحِ ، يُدْبَغُ بِهِ الْجِلْدُ ، فَيُصْلِحُهُ .

انظر : لسان العرب (١١/١١٧) ؛ القاموس المحيط (ص ٩٠١) ، (قَرْطٌ) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق (ص ١٣١) .



تَعْمَلُ فِي مَأْكُولِ اللَّحْمِ دُونَ غَيْرِهِ ، فَلَوْ ذُكِّيَ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ لَمْ تَطْهَرَهُ الذَّكَاءُ وَلَمْ تُبَحِّهِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا دُبِغَ ؛ لِأَنَّ الْمُسَبَّةَ يَأْخُذُ حُكْمَ الْمُسَبِّ بِهِ <sup>(١)</sup> .

(ب) وَاسْتَدْلُوا عَلَى أَنَّ الدَّبَاغَ لَا يُطَهِّرُ جِلْدَ مَيْتَةٍ غَيْرِ مَأْكُولِ اللَّحْمِ بِمَا يَلِي :  
- مِنَ السُّنَّةِ بِمَا يَلِي :

١- حَدِيثُ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أَسَامَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ » <sup>(٢)</sup> .

٢- مَا رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَرْكَبُوا الْخَزَّ وَلَا النَّمَارَ » <sup>(٣)</sup> .

٣- مَا رَوَاهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْمَيَّاتِ الْخُمْرِ وَالْقَسِيِّ » <sup>(٤)</sup> .

٤- مَا رَوَاهُ الْمُقْدَامُ بْنُ مَعْدِي كَرَبَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَرِيرِ ، وَالذَّهَبِ ، وَعَنِ مَيَّاتِ النُّمُورِ » <sup>(٥)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ جَمِيعًا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِجُلُودِ السَّبَاعِ وَالْحَيَوَانَاتِ غَيْرِ الْمَأْكُولَةِ ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مَيْتَةً أَوْ مُذَكَّاءً ، وَلَوْ كَانَ الدَّبَاغُ يُطَهِّرُهَا لِأَمْرِ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَمْ يَنْهَ عَنِ اسْتِعْمَالِ جُلُودِهَا ، سَيِّمًا مَعَ قِيَامِ

(١) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤٤٣/٥) ؛ المجموع شرح المهذب

(١/٢٧١-٢٧٢) ؛ شرح العدة في الفقه [ قسم الطهارة والحج ] (١/١٢٦) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق (ص ١٢٦) من هذا البحث .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٧) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١١٨) .

(٥) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٨) .

الْحَاجَّةُ إِلَى ذَلِكَ .

- وَاسْتَدْلُوا مِنَ النَّظَرِ : بِأَنَّ الدَّبَاغَ لَا يَزِيدُ فِي التَّطْهِيرِ عَلَى الذَّكَاءِ ، وَغَيْرِ  
الْمَأْكُولِ لَوْ ذُكِّيَ لَمْ يَطْهَرُ جِلْدُهُ بِالذَّكَاءِ ، فَكَذَا الدَّبَاغُ <sup>(١)</sup> .

وَعَايَةُ مَا نُوقِشَتْ بِهِ أُدِلَّةُ هَذَا الْقَوْلِ جَمِيعاً أَمْرَانِ :

• الْأَمْرُ الْأَوَّلُ : حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ فِي تَطْهِيرِ جِلْدِ مَيْتَةٍ مَأْكُولِ اللَّحْمِ  
بِالدَّبَاغِ : لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى الْمُرَادِ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الذَّكَاءِ فِي الْحَدِيثِ التَّطْيِيبُ  
وَالطَّهَارَةُ ، وَلِذَلِكَ أَضَافَ الذَّكَاءَ إِلَى الْجِلْدِ خَاصَّةً ، وَالَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ الْجِلْدُ هُوَ  
تَطْيِيبُهُ ، وَتَطْهِيرُهُ ، وَالذَّكَاءُ الَّتِي هِيَ الذَّبْحُ لَا تُضَافُ إِلَى الْحَيَوَانِ خَاصَّةً . وَعَلَى  
ذَلِكَ فَالْلَفْظُ عَامٌّ فِي كُلِّ جِلْدٍ ، وَلَا يَصِحُّ تَخْصِيصُهُ بِجِلْدِ مَيْتَةٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ دُونَ  
غَيْرِهِ <sup>(٢)</sup> .

وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ بِالْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ دُونَ الْمَعَانِي  
اللُّغَوِيَّةِ ؛ وَالذَّكَاءُ إِذَا أُطْلِقَتْ فِي الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ : فَاِلْمُرَادُ بِهَا الذَّكَاءُ الشَّرْعِيَّةُ ، لَا  
الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةَ لَهَا ؛ وَعَلَى هَذَا : فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالذَّكَاءِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ؛ الْمَعْنَى  
الشَّرْعِيَّةُ ( الذَّبْحُ ) ، لَا التَّطْيِيبُ وَالتَّطْهِيرُ .

• الْأَمْرُ الثَّانِي : أَنَّ تَخْصِيصَ الْإِهَابِ بِجِلْدِ مَيْتَةِ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ دُونَ غَيْرِهِ  
مُخَالِفٌ لِكَلَامِ أَهْلِ اللُّغَةِ ؛ فَإِنَّ الْإِهَابَ عِنْدَهُمْ : هُوَ الْجِلْدُ قَبْلَ الذَّبْحِ ، وَهُوَ يَشْمَلُ

(١) انظر : المغني (١/٩٤) ؛ أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (٣/٢٠٨١) .

(٢) انظر : المجموع شرح المهذب (١/٢٧٤) ؛ المغني (١/٩٤) .

جِلْدَ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ وَغَيْرِ الْمَأْكُولِ .

وَمَا نَقَلُوهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ مُخَالَفٍ لِمَا نَقَلَهُ عَنْهُ غَيْرُهُمْ ؛ فَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ - رحمه الله - قَالَ : « قَالَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ : يُسَمَّى إِهَابًا مَا لَمْ يُدْبِغْ ، فَإِذَا دُبِغَ لَا يُقَالُ لَهُ إِهَابٌ ، إِنَّمَا يُسَمَّى شَنًّا وَقَرَبَةً » (١) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّ تَخْصِيصَ الْإِهَابِ الَّذِي يُطَهَّرُهُ الدِّبَاغُ بِجِلْدِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ هُوَ الَّذِي تَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِجُلُودِ السَّبَاعِ وَنَحْوِهَا مِمَّا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، وَأَمَرَ بِدُبْغِ جِلْدِ مَيْتَةِ مَأْكُولِ اللَّحْمِ ، وَالْإِنْتِفَاعِ بِهِ ؛ لَا سَبِيلَ إِلَى التَّوْفِيقِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ وَالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِهَذَا .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رحمه الله - : « الْخِطَابُ الْوَارِدُ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا خَرَجَ عَلَى شَأْنِ مَاتَ لِبَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ كُلُّ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، وَمَا لَمْ يُؤْكَلْ لَحْمُهُ فَدَاخِلٌ فِي عُمُومِ تَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ » (٢) .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى أَنَّ الدِّبَاغَ يُطَهِّرُ جُلُودَ مَيْتَةِ الْحَيَوَانَاتِ الطَّاهِرَةِ حَالَ الْحَيَاةِ ، مَأْكُولَةً كَانَتْ أَمْ غَيْرَ مَأْكُولَةٍ :

١- اسْتَدْلُوا بِأَدِلَّةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ السَّابِقَةِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ عَمُّوْهَا فِي جِلْدِ الْحَيَوَانِ الطَّاهِرِ حَالَ الْحَيَاةِ مَأْكُولًا كَانَ أَمْ غَيْرَ مَأْكُولٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَدِلَّةَ جَاءَتْ عَامَّةً فِي تَطْهِيرِ الدِّبَاغِ لِجِلْدِ الْحَيَوَانِ مُطْلَقًا ؛ فَوَجَبَ حَمْلُهَا عَلَى الْحَيَوَانِ الطَّاهِرِ حَالَ الْحَيَاةِ

(١) السنن ، كتاب اللباس ، باب ما جاء في أهب الميِّتة ، ح (٤١٢٢) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٢٥/١١) .

وانظر : أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (٣٠٨١/٣) .

(٢) التمهيد (١٨٢/٤) .

مَأْكُولًا كَانَ أَمْ غَيْرَ مَأْكُولٍ ؛ لِأَنَّ الدَّبْغَ إِنَّمَا يُؤَثَّرُ فِي رَفْعِ نَجَاسَةِ حَادِثَةٍ بِالمَوْتِ ،  
وَأَمَّا الْحَيَوَانُ النَّجِسُ حَالَ الْحَيَاةِ فَيَخْرُجُ عَنْ هَذَا لِأَنَّ نَجَاسَتَهُ أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ حَادِثَةٍ ،  
فَلَا يَقْوَى الدَّبْغُ عَلَى رَفْعِهَا <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ عُمُومٌ مُخَالَفٌ لِمُقْتَضَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ ؛ فَإِنَّ الْأَدِلَّةَ  
الشَّرْعِيَّةَ الصَّحِيحَةَ دَلَّتْ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِتِّفَاعِ بِجِلْدِ الْحَيَوَانَاتِ غَيْرِ الْمَأْكُولَةِ ؛  
سِبَاعًا كَانَتْ أَمْ غَيْرَهَا ، دُونَ تَفْرِيقِ بَيْنِ دَبْغٍ وَغَيْرِهِ ، وَجَعَلَتْ ذَلِكَ مِنْ زِيِّ الْعَجَمِ  
وَأَفْعَالِ مَنْ لَا تَصَحُّبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ <sup>(٢)</sup> ؛ فِي حِينَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا مَرَّ عَلَى مَيْتَةٍ  
مَأْكُولِ اللَّحْمِ - شَاةٍ مَيْمُونَةٍ - أَمَرَ بِالْإِتِّفَاعِ بِجِلْدِهَا بَعْدَ دَبْغِهِ ؛ وَلَا سَبِيلَ إِلَى  
الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ إِلَّا بِتَخْصِيصِ الْجَوَازِ بِجِلْدِ مَأْكُولِ اللَّحْمِ ، وَإِبْقَاءِ النَّهْيِ عَامًّا  
فِي جِلْدِ غَيْرِ مَأْكُولِ اللَّحْمِ .

وَقَدْ قَرَّرَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي بَابِ أَصُولِ الْفِقْهِ : أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ عُمُومَانِ ، فَأَمْكَنَ  
الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ؛ بَأَنَّهُ يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَحْصًى مِنَ الْآخَرِ فَإِنَّ الْعُمُومَ الْخَاصَّ مُقَدِّمٌ عَلَى  
الْعُمُومِ الْعَامِّ <sup>(٣)</sup> .

٢- بِقِيَاسِ دَبْغِ الْجِلْدِ عَلَى حَيَاةِ الْحَيَوَانِ ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا سَبَبٌ لِلتَّطْهِيرِ ؛  
فَكَمَا أَنَّ سَبَبَ طَهَارَةِ جِلْدِ الْحَيَوَانِ الطَّاهِرِ قَبْلَ مَوْتِهِ هُوَ الْحَيَاةُ فَإِنَّ الدَّبَاغَ سَبَبُ  
طَهَارَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْفَظُ الصَّحَّةَ عَلَى الْجِلْدِ ، وَيُصْلِحُهُ لِلْإِتِّفَاعِ بِهِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المغني (١/٩٤) .

(٢) انظر هذه الأدلة فيما سبق من هذا البحث (ص ١٤٢) .

(٣) انظر : نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر وحنة المناظر (٢/١٥٠) .

(٤) انظر : شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (١/١٢٥) ؛ ابن

حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩/٥٧٦) .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّ قِيَاسَ دَبَاغِ الْجِلْدِ عَلَى حَيَاةِ الْحَيَوَانِ بِجَمِيعِ جَعْلٍ كُلًّا مِنْهُمَا سَبَبًا لِلتَّطْهِيرِ مَرْدُودٌ بَعْدَ التَّسْلِيمِ بِأَنَّ سَبَبَ طَهَارَةِ الْحَيَوَانِ هُوَ حَيَاتُهُ ، وَإِلَّا لَلَزِمَ مِنْهُ الْقَوْلُ بِطَهَارَةِ جَمِيعِ الْحَيَوَانَاتِ الْحَيَّةِ ، وَهَذَا لَا يَقُولُ بِهِ أَحَدٌ ، وَإِنَّمَا سَبَبُ طَهَارَتِهِ هُوَ طَهَارَةُ عَيْنِهِ .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى أَنَّ الدَّبَاغَ يُطَهِّرُ جُلُودَ مَيْتَةِ الْحَيَوَانَاتِ كُلِّهَا إِلَّا مَا اسْتُنِّيَ :

(أ) اسْتَدْلُوا عَلَى تَعْمِيمِ حُصُولِ التَّطْهِيرِ بِالدَّبَاغِ لِجُلُودِ جَمِيعِ الْحَيَوَانَاتِ الْمَيْتَةِ بِأَدِلَّةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ <sup>(١)</sup> ؛ وَوَجْهُهَا كَالآتِي :

١- قَالُوا : إِنَّهَا جَاءَتْ بِالْفَاطِ ظَ عَامَّةٍ ، لَا سَبِيلَ إِلَى تَخْصِيصِهَا ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ : « أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ » ؛ وَقَوْلِهِ ﷺ : « دَبَاغُ الْمَيْتَةِ طَهُورُهَا » <sup>(٢)</sup> .

٢- وَقَالُوا : مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ : « إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ ... » . هُوَ فِيمَا لَمْ يَكُنْ طَاهِرًا مِنَ الْأُهْبِ ؛ كَجُلُودِ الْمَيْتَاتِ ، وَمَا لَمْ تَعْمَلْ فِيهِ الذِّكَاةُ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسَّبَاعِ ؛ لِأَنَّ الطَّاهِرَ لَا يَخْتَاجُ إِلَى الدَّبَاغِ لِلتَّطْهِيرِ ، وَمُحَالٌ أَنْ يُقَالَ فِي الْجِلْدِ الطَّاهِرِ : إِذَا دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ ! <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا الاسْتِدْلَالُ لِتَعْمِيمِ الْأَدِلَّةِ فِي جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ جَمِيعًا - إِلَّا مَا اسْتُنِّيَ - مَرْدُودٌ : بِأَنَّ هَذِهِ الْعُمُومَاتِ الَّتِي تَمَسَّكُوا بِهَا مَخْصُوصَةٌ بِمَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُ الْقَوْلِ

(١) انظرها فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٨-١٤٢) .

(٢) انظر : أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (٢٠٨١/١) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٥/٩) .

وانظر تخريج الحديثين فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٨) .

(٣) ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤٤٢/٥) .

الْأَوَّلِ مِنْ أَدِلَّةٍ ؛ تُفِيدُ أَنَّ الدِّبَاغَ إِنَّمَا يُطَهَّرُ جُلُودَ الْحَيَوَانَاتِ الْمَأْكُولَةِ ؛ جَمْعًا يَتَنَزَّلُ تَرْخِيصُ النَّبِيِّ ﷺ فِي دَبْنِ أَهْبِ الْمَيْتَةِ ، وَبَيْنَ نَهْيِهِ عَنِ الْإِتِّفَاعِ بِجُلُودِ السَّبَاعِ ؛ فَإِنَّ الْخَاصَّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ <sup>(١)</sup> .

وَلَيْسَ مُجَالَ أَنْ يُقَالَ فِي جِلْدِ الْحَيَوَانِ الطَّاهِرِ : إِذَا دُبِنَ فَقَدْ طَهَرَ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا مَرَّ عَلَى شَاةٍ مَيِّمُونَ الْمَيْتَةَ ؛ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا » . فَقَالُوا : إِنَّهَا مَيْتَةٌ ! فَقَالَ ﷺ : « يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْطُ » <sup>(٢)</sup> .  
فَالشَّاةُ الْمَيْتَةُ حَيَوَانٌ طَاهِرٌ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْطُ » .

(ب) وَأَمَّا مَا اسْتَشْنَاهُ مِنَ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْمُتَوَلَّدِ مِنْ أَحَدِهِمَا وَمِنْ غَيْرِهِ : فَاسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّ الدِّبَاغَ لَا يُطَهَّرُ جُلُودَهَا بِمَا يَلِي :  
١- أَنَّ الْحَيَاةَ أَقْوَى مِنَ الدِّبَاغِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهَا سَبَبُ لِبَاسَةِ الْحَيَوَانِ جُمْلَةً ، وَالدِّبَاغُ إِنَّمَا يُطَهَّرُ الْجِلْدَ خَاصَّةً ، فَإِذَا كَانَتْ الْحَيَاةُ لَا تَطَهَّرُ الْكَلْبَ وَالْخِنْزِيرَ وَالْمُتَوَلَّدَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَمِنْ غَيْرِهِ ، فَلَأَنَّ لَا يُطَهَّرُ الدِّبَاغُ جُلُودَ هَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ مِنَ بَابِ أَوْلَى <sup>(٣)</sup> .

٢- أَنَّ النَّجَاسَةَ إِنَّمَا تَزُولُ بِالْمُعَالَجَةِ إِذَا كَانَتْ طَارِئَةً ؛ كَتَوْبِ تَنَجَّسٍ ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ لَازِمَةً لِلْعَيْنِ فَإِنَّهَا لَا تَزُولُ ؛ كَالْعَذْرَةِ ، وَالرَّوْثِ ، فَكَذَا نَجَاسَةُ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ فَإِنَّهَا نَجَاسَةٌ عَيْنِيَّةٌ ، لَا تَزُولُ بِالدِّبَاغِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : سيف الدين الآمدي ، الإحكام في أصول الأحكام ، المجلد الأول (٢/٤٨٧ وما

بعدها) ؛ نُزْهَةُ الْخَاطِرِ الْعَاطِرِ شرح روضة الناظر وَجْهَةُ الْمُنَاطِرِ (٢/١٥٠) .

(٢) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٩) .

(٣) ، (٤) انظر : المجموع شرح المَهْدَب (١/٢٧٤-٢٧٥) .

٣- أَنَّ نَجَاسَةَ جِلْدِ الْخِنْزِيرِ لَيْسَتْ لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّمِ وَالرُّطُوبَةِ الَّتِي يُطَهِّرُهَا وَيُصْلِحُهَا الدَّبَاغُ ، بَلْ هِيَ نَجَاسَةٌ أَصْلِيَّةٌ لَازِمَةٌ ، فَوْجُودُ الدَّبَاغِ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ <sup>(١)</sup> .

٤- أَنَّ لِلْخِنْزِيرِ جُلُودًا مُتَرَادِفَةً ، بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ، فَهِيَ لَا تَحْتَمِلُ التَّطْهِيرَ بِالدَّبَاغِ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ إِنَّمَا يَعْمَلُ فِي الظَّاهِرِ مِنْهَا فَقَطْ <sup>(٢)</sup> .

- رَابِعًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الرَّابِعِ ؛ عَلَى أَنَّ جُلُودَ الْحَيَوَانَاتِ الْمَيْتَةِ جَمِيعًا مَأْكُولَةٌ كَانَتْ أَمْ غَيْرَ مَأْكُولَةٍ ، لَا تَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ مُطْلَقًا ، بَلْ هِيَ نَجِيسَةٌ قَبْلَ الدَّبْغِ وَتَعْدَهُ :  
(أ) اسْتَدْلُوا مِنَ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ بِأَدِلَّةٍ مِنْهَا :

١- قَوْلُ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاسِغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

٢- وَقَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْآيَتَيْنِ : أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَرَّمَ الْمَيْتَةَ عُمُومًا ، وَبَيَّنَ أَنَّهَا

(١) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/٤٤٤) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/٤٤٤) ؛ المبسوط (١/٢٠٢) .

(٣) الأنعام : ١٤٥ .

(٤) المائدة : ٣ .

رِجْسٍ نَجِسَةٍ ، وَجِلْدُ الْمَيْتَةِ جُزْءٌ مِنْهَا ، فَيَكُونُ نَجِيسًا حَرَامًا <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا الْاسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ بَيَّنَّتْ مُجْمَلِ الْقُرْآنِ ؛ فَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : « مَاتَتْ شَاةٌ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ ( زَوْجِ النَّبِيِّ ) ، فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَاتَتْ فَلَانَةٌ - يَعْنِي : الشَّاةَ - . فَقَالَ ﷺ : « فَلَوْلَا أَخَذْتُمْ مَسْكَهَا » . فَقَالَتْ : نَأْخُذُ مَسْكَ شَاةٍ قَدْ مَاتَتْ ؟! فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾ ، فَإِنَّكُمْ لَا تَطْعَمُونَهُ ، إِنْ تَذَبَعُوهُ فَتَسْفِغُوا بِهِ » . فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهَا ، فَسَلَخَتْ مَسْكَهَا ، فَذَبَعَتْهُ ، فَأَخَذَتْ مِنْهُ قُرْبَةً حَتَّى تَحْرَقَتْ عِنْدَهَا » <sup>(٢)</sup> .

وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا - أَيْضًا - حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : تُصَدَّقُ عَلَى مَوْلَاةٍ لِمَيْمُونَةَ بَشَاءٍ ، فَمَاتَتْ ، فَمَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « هَلَّا أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا فَذَبَعْتُمُوهُ ، فَاتَّقَعْتُمْ بِهِ ؟! » . فَقَالُوا : إِنَّهَا مَيْتَةٌ ! فَقَالَ : « إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا » <sup>(٣)</sup> .

فَتَحْرِيمُ الْمَيْتَةِ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مُجْمَلًا ، فَبَيَّنَتِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ مَا يَجُوزُ مِنْهُ ؛ وَهُوَ جُلُودُهَا بَعْدَ تَطْهِيرِهَا بِاللَّبَنِ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ أَجْزَائِهَا فَهُوَ بَاقٍ عَلَى التَّحْرِيمِ ؛

(١) انظر : المغني (٩١/١) .

(٢) رواه أحمد في مسند بني هاشم ، ح (٣٠٢٦) ، وصحَّحه مُحَقِّقُوا مُسْنَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ابْنُ حَنْبَلٍ (١٥٦/٥) . وصحَّحه الإمام النووي في تهذيب الأسماء (٧٥/٤) . وأصله عند البخاري كما سبق (ص ١٤٠) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٩) .



وَقَصُرَ تَطْهِيرُ الدِّبَاغِ عَلَى جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ الْمَأْكُولَةِ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ أَنَّهَا حَيَوَانَاتٌ طَاهِرَةٌ حَالِ الْحَيَاةِ ، طَرَأَتْ عَلَيْهَا النَّجَاسَةُ بَعْدَ مَوْتِهَا مِنْ غَيْرِ ذِكَاةٍ ، فَيُطَهَّرُهَا الدِّبَاغُ .

وَأَمَّا الْحَيَوَانَاتُ غَيْرُ الْمَأْكُولَةِ ؛ فَهِيَ إِمَّا نَجِسَةٌ الْعَيْنِ ، لَا تُطَهَّرُهَا الذِّكَاةُ وَلَا الدِّبَاغُ ، وَإِمَّا مِنْهُيٌّ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِجُلُودِهَا عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِحُكْمٍ أُخْرَى ؛ كَالسَّبَاعِ وَنَحْوِهَا مِمَّا نَهَى ﷺ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِجُلُودِهَا

(ب) وَاسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ :

بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ <sup>(١)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « أَتَانَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا تَتَفَعُّوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ » . وَفِي رَوَايَةٍ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى جُهَيْنَةَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ أَنْ لَا تَتَفَعُّوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ » <sup>(٢)</sup> .

(١) هُوَ أَبُو مَعْبُدٍ الْكُوفِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ الْجُهَنِيُّ ، مُخَضَّرَمٌ ، قِيلَ : لَهُ صُحْبَةٌ ، أَسْلَمَ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَصَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَحَدَّثَ عَنْ جَمْعٍ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ ، تُوْفِيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ لِلْهِجْرَةِ .

انظر ترجمته في : [ تقريب التهذيب (ص ٢٥٦) ، رقم (٣٤٨٢) ؛ سير أعلام النبلاء (٣/٥١٠-٥١٢) ، رقم (١٢٠) ] .

(٢) رواهما أبو داود في كتاب اللباس ، باب من روى أنه لا يتفَعُّ بإِهَابِ الميِّتة ، ح (٤١٢١) ، (٤١٢٢) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/١٢٣-١٢٤) .  
وراهُ الترمذِيُّ في كتاب اللباس ، باب ما جاء في جلود الميِّتة إذا دُبِغَتْ ، ح (١٧٢٩) ، وقال : « وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ » اهـ ، الجامع الصحيح (١٩٤/٤) .

والنسائيُّ في كتاب الفروع والعترة ، باب ما يُدْبَغُ به جلود الميِّتة ، ح (٤٢٤٩) ، (٤٢٥٠) ، وقال : « أَصَحُّ مَا فِي هَذَا الْبَابِ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ : حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ » اهـ ، سنن

وَالْوَجْهَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ : أَنَّهُ نَاسِخٌ لِلْأَدْلَةِ الَّتِي أَبَاحَتْ الْإِنْتِفَاعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَمْرَانِ :

• الْأَمْرُ الْأَوَّلُ : أَنَّ هَذَا كَانَ آخِرَ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ الرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ لِلْحَدِيثِ <sup>(١)</sup> : أَنَّهُ أَنَاهُمْ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ ، وَإِذَا تَعَارَضَ نَصَانُ شَرْعِيَّانِ أَحَدُهُمَا مُتَقَدِّمٌ ، وَالْآخَرُ مُتَأَخِّرٌ ؛ فَإِنَّهُ يُصَارُ إِلَى النَّسْخِ ؛ فَيَكُونُ الْمُتَأَخِّرُ نَاسِخًا لِلْمُتَقَدِّمِ <sup>(٢)</sup> .

• الْأَمْرُ الثَّانِي : أَنَّ الْحَدِيثَ دَالٌّ عَلَى النَّسْخِ <sup>(٣)</sup> بِلَفْظِهِ ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى جُهَيْنَةَ : « إِنِّي كُنْتُ رَخَّصْتُ لَكُمْ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ ، فَإِذَا جَاءَكُمْ كِتَابِي هَذَا فَلَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ » <sup>(٤)</sup> . وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى سَبْقِ التَّرْخِيصِ مِنْهُ ﷺ ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْهُ ، وَالْأَخْذُ بِالْآخِرِ مِنْ نُصُوصِ الشَّارِعِ هُوَ الْمُتَعَيَّنُ <sup>(٥)</sup> .

✽ النَّسَائِيُّ (١٢٤/٧-١٢٥) .

وَالْعَصَبُ : حَرَزٌ يُتَّخَذُ مِنْ عِظَامِ الْحَيَوَانَاتِ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٢١/٣-٢٢٢) ، (عصب) .

(١) انظرها (ص ١٥٠) من هذا البحث .

(٢) انظر : المغني (٩٠/١) ؛ نَزْهَةُ الْخَائِطِ الْعَاطِرِ شَرْحُ رَوْضَةِ النَّاظِرِ وَجَنَّةِ الْمُنَاطِرِ (١٩٤/١) .

(٣) النَّسْخُ : « هُوَ رَفْعُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ عَمَلِيٍّ حَزَنِيٍّ ، ثَبَتَ بِالنَّصِّ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ عَمَلِيٍّ حَزَنِيٍّ ثَبَتَ بِالنَّصِّ وَرَدَ عَلَى خِلَافِهِ ، مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ فِي وَقْتِ تَشْرِيعِهِ ، لَيْسَ مُتَصِلًا بِهِ » . اهـ تيسير علم أصول الفقه (ص ٣٥٥) .

وانظر : شرح الكوكب المنير (٥٢٦/٣) .

(٤) رواه البيهقي في كتاب الطهارة ، باب في جلد الميتة ، السنن الكبرى (١٤/١) ؛ وابن

حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ (٩٢/٤) ؛ وَالْجُلْدُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي مُنْتَقَى الْأَخْبَارِ ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ ، بَابُ

مَا جَاءَ فِي نَسْخِ تَطْهِيرِ الدِّبَاغِ ، ح (٦٠) نِيلُ الْأَوْتَارِ (٨٧/١) .

(٥) المغني (٩١/١) .

- وَأَعْتَرَضَ عَلَى الاستِدْلَالِ بِحَدِيثِ ابْنِ عُكَيْمٍ هَذَا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَجُوهٍ :  
الاعتِرَاضُ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُكَيْمٍ لَمْ يَلْقَ النَّبِيَّ ﷺ وَلَيْسَ مَعْدُودًا فِي الصَّحَابَةِ - عَلَى الْأَرْجَحِ - ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ صَحِيحٌ ، وَإِنَّمَا هَذَا الْحَدِيثُ حِكَايَةٌ عَنْ كِتَابِ أَتَاهُمْ <sup>(٢)</sup> .

وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ نَاحِيَتَيْنِ :  
• الْأُولَى : أَنَّ الشَّانَ فِي ثُبُوتِ الْحَدِيثِ ؛ وَهُوَ ثَابِتٌ ، وَكِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَلَفَظِهِ ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَكْتُبِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَحَدٍ ، وَقَدْ كَتَبَ إِلَى مُلُوكِ الْأَطْرَافِ ، وَإِلَى غَيْرِهِمْ ، فَلَزِمَتْهُمْ الْحُجَّةُ بِخَطَابِهِ ، وَحَصَلَ بِهِ الْبَلَاغُ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةٌ لَمْ تَلْزَمْهُمْ إِجَابَتُهُ ، وَلَمْ يَحْصُلْ بِهِ الْبَلَاغُ ، وَلَكَانُوا مَعْدُورِينَ فِي تَرْكِ إِجَابَتِهِ ؛

(١) الْحَدِيثُ الْمُرْسَلُ : هُوَ مَا سَقَطَ مِنْ آخِرِ إِسْنَادِهِ مَنْ بَعْدَ النَّبِيِّ . وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مِنْ أَقْسَامِ الضَّعِيفِ الْمَرْدُودِ ، لَكِنَّ الْأَيْمَةَ قَبِلُوهُ ، وَحَقَّلُوهُ مِنْ أَقْسَامِ الصَّحِيحِ الَّذِي يُحْتَجُّ بِهِ بِشَرُوطِ أَرْبَعَةٍ : ١- أَنْ يَكُونَ الْمُرْسِلُ مِنْ كِبَارِ النَّبَيعِينَ . ٢- وَأَنْ يُرْسِلَ عَنْ ثِقَةٍ . ٣- وَأَلَّا يُخَالِفَهُ الْحِفَاطُ . ٤- وَأَنْ يَرِدَ الْحَدِيثُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مُسْنَدًا ، أَوْ يُوَافِقَ قَوْلَ صَحَابِيٍّ ، أَوْ يُفْتِي بِمُقْتَضَاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ . وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ : أَنَّ النَّبَيعِيَّ الثَّقَةَ لَا يَسْتَحِلُّ أَنْ يَقُولَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِلَّا إِذَا سَمِعَهُ مِنْ ثِقَةٍ . هَذَا عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ .  
أَمَّا الْفُقَهَاءُ وَالْأَصُولِيُّونَ : فَالْمُرْسَلُ عَنْهُمْ أَعْمٌ ؛ فَكُلُّ مُنْقَطِعٍ مُرْسَلٌ عَلَى أَمْرٍ وَجْهِ كَانَ انْقِطَاعُهُ .

انظر : التُّكْتُ عَلَى نُزْهَةِ النُّظَرِ شَرْحَ نُحْبَةِ الْفِكْرِ (ص ١٠٩) ؛ تَبْسِيرُ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ (ص ٧١-٧٣) .

(٢) انظر : الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ (٢٧٢/١) ؛ الْمَغْنِي (٩١/١) ؛ التَّارِيخُ الْكَبِيرُ (٣٩/٥) ؛ تَلْخِصُ الْحَبِيرِ (٤٦/١-٤٧) ، ح (٤١) ؛ تَعْلِيقُ عَقَقِي مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَلَى ح (١٨٧٨٠) ، الْمُسْنَدُ (٧٥/٣١) .

لِجَهْلِهِمْ بِحَالِ حَامِلِ الْكِتَابِ وَعَدَالَتِهِ <sup>(١)</sup> .

• الثَّانِيَّةُ : لَا يُسَلَّمُ بَأَنَّ الْحَدِيثَ مُرْسَلٌ ، بَلْ هُوَ مُتَّصِلٌ ؛ فَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانٍ - رحمه الله - : « هَذِهِ اللَّفْظَةُ [ حَدَّثَنَا مَشِيخَةٌ لَنَا مِنْ جُهَيْنَةَ ] : أَوْهَمَتْ عَالَمًا مِنَ النَّاسِ أَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ ... بَلْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ شَهِدَ كِتَابَ الْمُصْطَفَى عليه السلام حَيْثُ قُرِئَ عَلَيْهِمْ فِي جُهَيْنَةَ ، أَوْ سَمِعَ مَشَائِخَ جُهَيْنَةَ يَقُولُونَ ذَلِكَ ، فَأَدَّى مَرَّةً مَا شَهِدَ ، وَأُخْرَى مَا سَمِعَ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي الْخَبَرِ انْقِطَاعٌ » <sup>(٢)</sup> .

الاعتراض الثاني : أَنَّهُ حَدِيثٌ مُنْقَطِعٌ ضَعِيفٌ ، لَا تَقْسُومُ بِهِ الْحُجَّةُ ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى <sup>(٣)</sup> - الرَّاوي عَنِ ابْنِ عُكَيْمٍ - لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ <sup>(٤)</sup> .

وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ : بِأَنَّ الْإِنْقِطَاعَ لَوْ سُلِّمَ فِي سَنَدِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ ؛ فَإِنَّ

(١) انظر : المغني (١/٩١) .

(٢) صحيح ابن حبان (٤/٦٥ ، ٩٦) .

(٣) هُوَ أَبُو عِيْسَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسَارَ بْنِ بِلَالٍ بْنِ بُلَيْلِ الْأَنْصَارِيِّ الْكُوفِيُّ ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ الثَّقَةُ ، الْفَقِيهُ الْعَلَامَةُ ، وَلِدَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ ، وَحَدَّثَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، قُبِلَ سَنَةَ ٨٢ هـ عَلَى الصَّحِيحِ .

انظر ترجمته في : [ الطبقات الكبرى (٦/١٠٩-١١٣) ؛ سير أعلام النبلاء (٤/٢٦٢-٢٦٦) ] .

(٤) رقم (٩٦) ؛ تقريب التهذيب (ص ٢٩١) ، رقم (٣٩٩٣) [ .

(٤) انظر : تلخيص الحبير (١/٤٧-٤٨) ؛ نيل الأوطار (١/٨٨) .

الحديث صالح للإحتجاج ؛ لكونه ورد من طريقين آخرين موصولين من رواية اثنين من الثقات عن عبد الله بن عكيم<sup>(١)</sup> .

الاغتراض الثالث : أنه حديث مضطرب السند ؛ فتارة يقول : عن كتاب النبي ﷺ ، وتارة يقول : عن مشيخة من جهينة ، وتارة يقول : عن قرأ الكتاب . وهو - مع ذلك - مضطرب المتن ؛ حيث رواه الأكثر من غير تقييد ، ورواه بعضهم بتقييده بشهر أو شهرين ، أو أربعين يوماً ، أو ثلاثة أيام ؛ ولهذا ترك الإمام أحمد العمل به مؤخراً<sup>(٢)</sup> .

(١) أخرجه النسائي وأحمد من طريق هلال الوزان ، عن عبد الله بن عكيم . انظر : سنن النسائي (١٢٥/٧) ، كتاب الفرع والعتيرة ، باب ما يدبغ به جلود الميتة ، ح (٤٢٥١) .

مسند الإمام أحمد بن حنبل (٨٠/٣١-٨١) ، تمة مسند الكوفيين ، ح (١٨٧٨٤) . وأخرجه البيهقي من طريق القاسم بن مخيمرة ، عن عبد الله بن عكيم . انظر : السنن الكبرى (١٤/١) ، كتاب الطهارة ، باب في جلد الميتة . وهلال والقاسم : ثقتان . انظر : تقريب التهذيب (ص ٥٠٦) ، رقم (٧٣٣٣) ، (ص ٣٨٨) ، رقم (٥٤٩٥) ؛ إرواء الغليل (٧٨/١) .

(٢) كما نقل عنه الإمام الترمذي في الجامع الصحيح (١٩٤/٤-١٩٥) . وانظر في اضطراب هذا الحديث سنداً ومثلاً : تلخيص الحبير (٤٨/١) ؛ نيل الأوطار (٨٨/١) ؛ تعليق مُحَقِّقِي مسند الإمام أحمد بن حنبل (٧٦-٧٥/٣١) ، على ح (١٨٧٨٠) .

والحديث المضطرب : هو ما روي على أوجه مختلفة متسارعة في القوة . وقد يكون الاضطراب في السند ؛ وهو سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن . وقد يكون الاضطراب في المتن ؛ وهو ما ينتهي إليه السند من الكلام . والمضطرب من أنواع الضعيف ؛ لأن الاضطراب الواقع فيه يُشعرُ بعدم ضبط روايته .

وَأَجِيبَ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ : بِأَنَّ الْإِضْطِرَّابَ لَوْ سَلَّمَ بِوُقُوعِهِ فِي الْحَدِيثِ فَهُوَ فِي طَرِيقِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى فَقَطْ ، وَأَمَّا الطَّرِيقَانِ الْآخَرَانِ فَلَا إِضْطِرَّابَ فِيهِمَا .  
ثُمَّ إِنَّ الْإِضْطِرَّابَ الْوَاقِعَ فِي الْحَدِيثِ إِضْطِرَّابٌ مَرْجُوحٌ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْإِضْطِرَّابِ تَقَابُلُ الرِّوَايَاتِ الْمُضْطَرِّبَةِ قُوَّةً وَكَثْرَةً ، وَهَذَا غَيْرُ نَائِبٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ؛ فَإِنَّ رِوَايَةَ شَهْرٍ مُنْقَطِعَةً ، وَرِوَايَةَ شَهْرَيْنِ غَيْرُ مُنْقَطِعَةٍ ، فَكَيْفَ تَعْلُ بِهَا الْآخَرَى ؟! <sup>(١)</sup> .

الاعتراض الرابع : أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُكَيْمٍ عَامٌّ فِي النَّهْيِ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ الدَّبْغِ ، وَالْأَحَادِيثُ الْآخَرَى دَالَّةٌ عَلَى تَطْهِيرِ الدَّبَاغِ لِجُلُودِ الْمَيْتَةِ ، مُخَصَّصَةٌ لِلْنَهْيِ بِمَا قَبْلَ الدَّبَاغِ ، مُصَرَّحَةٌ بِجَوَازِ الْإِنْتِفَاعِ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ بَعْدَ الدَّبْغِ ، وَبِهَذَا يُحْمَلُ النَّهْيُ الْوَارِدُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى مَا قَبْلَ الدَّبَاغِ <sup>(٢)</sup> .  
قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّة - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَهَذَا أَحْسَنُ الطَّرِيقِ لِلرَّدِّ عَلَى الْحَدِيثِ ، وَتَوْجِيهِهِ ، وَالْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُكَيْمٍ مَحْفُوظٌ صَحِيحٌ » <sup>(٣)</sup> .

وَأَمَّا خُصَّ تَطْهِيرِ الدَّبَاغِ بِجِلْدِ مَا كُورِ اللَّحْمِ دُونَ غَيْرِهِ : لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي لَا رَافِعَ لَهَا الْمَنْعُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِجُلُودِ السَّبَاعِ ، وَأَحَادِيثُ الْجَوَازِ إِنَّمَا وَقَعَتْ عَلَى حَيَوَانَاتٍ مُبَاحَةٍ مَأْكُولَةٍ ؛ كَمَا ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ

⇒ انظر : النكت على نُزْهَةِ النَظَرِ شرح نُخْبَةِ الْفِكْرِ (ص ٥٣ ، ١٢٦) ؛ تيسير مصطلح الحديث (ص ١٦ ، ١١٢ ، ١١٤) .

(١) انظر : إرواء الغليل (٧٩/١) .

(٢) انظر : المجموع شرح المَهْذَبِ (٢٧٢/١) ؛ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٧٦/١) ، ح (٣٨) .

(٣) تهذيب سنن أبي داود (مطبوع بهامش عون المعبود ١١/١٢٥) ؛ وبالمعنى نفسه في المحلَّى بالآثار (١٣٠/١) .

العِلْمُ <sup>(١)</sup> .

(ج) وَاسْتَدَلُّوا مِنَ الْقِيَاسِ :

بِقِيَاسِ جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ الْمَيْتَةِ عَلَى لَحْمِهَا فِي النَّجَاسَةِ ؛ لِأَنَّهَا جُزْءٌ مِنْهَا ، فَلَا تَطْهَرُ بِالدَّبَاحِ ؛ كَاللَّحْمِ <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا الْقِيَاسُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ وَالْفَرْقُ : أَنَّ اللَّحْمَ يَخْتَلِفُ عَنِ الْجِلْدِ ، وَدَبْغُ اللَّحْمِ لَا يُطَهِّرُهُ ، بَعَكْسِ دَبْغِ الْجِلْدِ فَإِنَّهُ يُطَهِّرُهُ .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُ قِيَاسٌ فِي مُقَابِلِ النَّصِّ الْمُبِيحِ لِدَبْغِ جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ الْمَأْكُولَةِ الْمَيْتَةِ ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ <sup>(٣)</sup> .

- خَامِسًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْخَامِسِ ؛ عَلَى أَنَّ الدَّبَاحَ يُطَهِّرُ جَمِيعَ جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ الْمَيْتَةِ ، مَأْكُولَةً كَانَتْ أَمْ لَا ، طَاهِرَةً حَالَ الْحَيَاةِ أَمْ لَا :

١- عُمُومَاتُ الْأَدِلَّةِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ فَإِنَّهَا لَمْ تَفَرِّقْ بَيْنَ جِلْدٍ وَجِلْدٍ <sup>(٤)</sup> .

٢- أَنَّ الْجِلْدَ إِنَّمَا يَنْحُسُ بِاتِّصَالِ الدَّمَاءِ وَالرُّطُوبَاتِ بِهِ بِالْمَوْتِ ، وَالِدَبْغُ يُزِيلُ ذَلِكَ ، فَيَعُودُ الْجِلْدُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ حَالَ الْحَيَاةِ <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : التمهيد (٤/١٨٢) .

(٢) المجموع شرح المهذب (١/٢٧٠ ، ٢٧٣) ؛ المغني (١/٩١) .

(٣) انظر : المجموع شرح المهذب (١/٢٧٣) .

(٤) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣/٦٨٨) . وانظرها (ص ١٣٨-١٤٢) من هذا البحث .

(٥) المغني (١/٩١) .

- وَيَجَابُ عَنْ هَذَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَمَّا الاسْتِدْلَالُ بِالْعُمُومَاتِ : فَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ قَصْرِهَا عَلَى جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ الْمَأْكُولَةِ ، وَأَنَّهَا هِيَ الَّتِي دَلَّتِ الْأَدِلَّةُ عَلَى أَنَّ الدِّبَاغَ يُطَهَّرُهَا <sup>(١)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : ( إِنَّ الْجِلْدَ إِنَّمَا تَنْجَسَ بِالدِّمَاءِ وَنَحْوِهَا ، وَالذَّبَّغُ يَرُدُّهُ لِحَالِهِ قَبْلَ الْمَوْتِ ) : فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نَجَسًا لِذَلِكَ لَمْ يَنْجُسْ ظَاهِرُ الْجِلْدِ ، وَلَا مَا ذَكَاهُ الْمَجُوسِيُّ وَالْوَيْسِيُّ ، وَلَا مَا قُدَّ نِصْفَيْنِ ؛ لِعَدَمِ عِلَّةِ التَّنَجِّيسِ ، وَلَوْ جَبَّ الْحُكْمُ بِنَجَاسَةِ الصَّيْدِ الَّذِي لَمْ تَنْفَسِحْ دِمَاؤُهُ وَرُطُوبَاتُهُ <sup>(٢)</sup> .

- سَادِسًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ السَّادِسِ ؛ عَلَى أَنَّ جُلُودَ الْحَيَوَانَاتِ الْمَيْتَةِ جَمِيعًا طَاهِرَةٌ وَإِنْ لَمْ تُدَبِّغْ ، يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا وَالِاتِّفَاعُ بِهَا فِي الْمَائِعَاتِ وَالْيَابِسَاتِ :  
اسْتَدْلُوا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بِحَدِيثَيْنِ :

الْأَوَّلُ : مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ : « هَلَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا بَهَا ؟ » . قَالُوا : إِنَّهَا مَيْتَةٌ ! قَالَ : « إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا » <sup>(٣)</sup> .

الثَّانِي : مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بَعَنَزٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ : « مَا عَلَى أَهْلِهَا لَوْ اتَّقَعُوا بِهَا بَهَا ؟ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : (ص ١٣٨-١٤٤) من هذا البحث .

(٢) انظر : المغني (١/٩٢) .

(٣) تَقَدَّمَ لَفْظُ قَرِيبٌ مِنْهُ (ص ١٣٩) من هذا البحث .

ورواه بهذا اللَّفْظِ البخاريُّ في كتاب البيوع ، باب جلود الميتة قبل الذَّبَّغِ ، ح (٢٢٢١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤/٤٨٢-٤٨٣) .

(٤) رواه البخاريُّ في كتاب الذبائح والصيد ، باب جُلُودِ الْمَيْتَةِ ، ح (٢٢٢١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩/٥٧٥) .



وَالْوَجْهَ مِنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَّ أَنَّ الْمَحْرَمَ مِنَ الْمَيْتَةِ إِنَّمَا هُوَ أَكْلُهَا ، وَالْجِلْدُ غَيْرُ مَأْكُولٍ ، فَهُوَ غَيْرُ مُحْرَمٍ ، فَيَبَاحُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مُطْلَقًا قَبْلَ الدَّبْغِ <sup>(١)</sup> .

- وَالْإِسْتِدْلَالُ بِهِدِهِ الْأَدِلَّةُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : الْإِسْتِدْلَالُ بِالرَّوَايَةِ الْمُطْلَقَةِ عَنِ الدَّبَاغِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا قِيدَتْ بِالدَّبَاغِ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى فِي الصَّحِيحِ ؛ فَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ مُسْلِمٌ بِإِسْنَادِ الْبُخَارِيِّ نَفْسَهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : « تُصَدَّقُ عَلَى مَوْلَاةٍ لِمَيْمُونَةَ بِشَاةٍ فَمَاتَتْ ، فَمَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « هَلَّا أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا فَدَبَغْتُمُوهُ ، فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ ؟ » . فَقَالُوا : إِنَّهَا مَيْتَةٌ ! فَقَالَ : « إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا » <sup>(٢)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « لَيْسَ فِي تَقْصِيرِ مَنْ قَصَرَ عَنْ ذِكْرِ الدَّبَاغِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ ذَكَرَهُ ؛ لِأَنَّ مَنْ أَثَبَتَ شَيْئًا هُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يُثْبِتْهُ ، وَالْآثَارُ الْمُتَوَاتِرَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِإِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِجِلْدِ الْمَيْتَةِ بِشَرْطِ الدَّبَاغِ كَثِيرَةٌ جَدًّا » <sup>(٣)</sup> .

وَمِثْلُ هَذَا يُقَالُ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ ؛ إِذْ لَا فَرْقَ .

الْوَجْهَ الثَّانِي : وَقَوْلُهُمْ فِي وَجْهِ الْإِسْتِدْلَالِ : ( الْجِلْدُ غَيْرُ مَأْكُولٍ ) ؛ مَرْدُودٌ

(١) انظر : المجموع شرح المذهب (٢٧٥/١) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٩٤/٢١) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٨٣-٤٨٢/٤) ؛ (٥٧٦-٥٧٥/٩) .

(٢) انظر تخريجيه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٩) .

(٣) التمهيد (١٥٧/٤) . وانظر : ابن حجر ، فتح الباري (٥٧٦-٥٧٥/٩) .

بأنه لا فرق بين الجلد واللحم في القياس الصحيح ، ولا النظر السليم ؛ فإن الجلد فيه دسم ومنفعة ، وأكله لمن شاء أو احتاج ممكن كما كان اللحم والشحم ، والأصل في الميتة عموم التحريم إلا ما خصّ بدليل ، ولم يخصّ شيء من أجزاء الميتة بجواز الانتفاع ، بدليل يعتمد عليه إلا جلد ما كَوَّل اللحم بشرط الدباغ<sup>(١)</sup> .

وقد ردّ الإمام النووي - رحمه الله - هذا القول ؛ لضعفه بقوله : « وهو وجه شاذ يعض أصحابنا ، لا تفرغ عليه ، ولا التفات إليه »<sup>(٢)</sup> .

\* والراجع - والله تعالى أعلم - :

هو القول الأول ؛ وهو أن الدباغ لا يطهر إلا جلود ميتة الحيوانات المأكولة ؛ لما يلي :

• أولاً : كثرة أدلته وقوتها ، مما لا سبيل معه إلى إسقاطها ، أو الاعتراض المقبول عليها ، في مقابل أدلة ضعيفة ، وعمومات لا تقوم بها الحجة على ما ادّعاه أصحابها .

• ثانياً : أن النبي ﷺ أرخص في ذبغ جلود الحيوانات المأكولة ، ونهى عن استعمال جلود السباع والحيوانات غير المأكولة ، وكلا الأمرين ثابت عنه في الصحيح ؛ وهذا يدل على أن الدباغ لا يطهر إلا جلد ما كَوَّل اللحم ، إذ لو كان مطهراً لجلود غيرها لأمر به النبي ﷺ ، وأرشد إليه ، ولم ينه عن الانتفاع بجلود السباع ، خصوصاً أن حاجة الناس قد تدعو إليه ، لا سيما في عصر النبوة ؛ لحاجة الناس وفقيرهم .

(١) انظر : التمهيد (٤/١٦١-١٦٢) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤/٤١-٤٢) .

• ثَالِثًا : أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ فِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ النَّاهِيَةِ عَنِ الْإِتِّفَاعِ بِجُلُودِ السَّبَاعِ ،  
وَالْمُبِيحَةِ لِلْإِتِّفَاعِ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ بَعْدَ دَبْغِهَا ، وَقَدْ قَرَّرَ الْأُئِمَّةُ فِي بَابِ أَصُولِ الْفِقْهِ : أَنَّ  
الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ الْمُتَعَارِضَةِ أَوَّلَى مِنَ الْغَايَةِ ، أَوْ الْغَاءِ بَعْضُهَا ، وَإِعْمَالِ الْآخَرِ ،  
وَأَنَّهُ لَا يُصَارُ إِلَى الْقَوْلِ بِالنَّسْخِ إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّرِ الْجَمْعِ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ <sup>(١)</sup> .

\* وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ لُبْسُ الْمَلَبَسِ الْمَصْنُوعَةِ مِنْ جُلُودِ  
الْحَيَوَانَاتِ الْمَأْكُولَةِ الْمَيْتَةِ بَعْدَ دَبْغِهَا ، وَتَطْهِيرِهَا ، وَأَمَّا تِلْكَ الْمَصْنُوعَةُ مِنْ جُلُودِ  
السَّبَاعِ وَالْحَيَوَانَاتِ النَّجَسَةِ وَغَيْرِ الْمَأْكُولَةِ شَرْعًا ؛ كَالْخَنَازِيرِ ، وَالْكِلابِ ،  
وَالْقُرُودِ ، وَالْقِطَطِ وَنَحْوِهَا ؛ فَلَا يَجُوزُ لُبْسُهَا .

\* \* \*

(١) انظر على سبيل المثال : نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر وحنة المناظر (١/١٥٠ وما بعدها) .

## المَطْلَبُ الثَّانِي

أنواع لباس الرجل المشروع لبدنه من حيث  
التفصيل على قدر البدن وعدمه

من عظمة الإسلام وكبير نعمة الله تعالى على المسلمين : أن شرع لهم ألواناً وصنوفاً عديدة من المباحات التي يستغنون بها عن المحرمات ؛ حيث شرع المولى تبارك وتعالى لعباده عامة ، وللرجال خاصة ، ما يكفيهم ويغنيهم عن التطلّع إلى الحرام .

وسأعرض هنا أهم وأشهر أنواع لباس الرجل التي كانت معروفة على عهد النبي ﷺ ، والتي أقرها الإسلام ورغب في بعضها .

واللباس من حيث التفصيل والهيئة نوعان : أحدهما : ما يُقَطَّع ويُفَصَّل ويُخاط على قدر البدن ؛ من أقمص ، وجباب ، وسراويلات ، ونحوها . وثانيهما : ما يُقَطَّع من غير تفصيل ؛ كالأردية ، والأزر ، والمطارف ، ونحوها مما يُقَطَّع ويُتَعَطَّف به تارة ، ويلتفع به أخرى (١) .

\* ومن أنواع اللباس المشروع في الإسلام للبدن ما يلي :

● أولاً : القميص :

القميص في اللغة : ما يُلبس على الجسد ؛ وهو لباس رقيق ، يرتدى تحت السترة غالباً ، جمعه : أقمص ، وقمص ، وقمصان ، مذكر ، وقد يؤنث إذا أريد به الدرع ؛ قال أبو حذرة ؛ جرير بن عطية بن الخطمي التميمي البصري الشاعري

المشهور (١) :

تَدْعُو رِبْعَةً وَالْقَمِيصُ مُفَاضَّةٌ      تَحْتَ النَّجَادِ تُشَدُّ بِالْأَزْرَارِ  
وَالْأَصْلُ فِي الْقَمِيصِ أَلَّا يُقَالَ إِلَّا لِلْبَاسِ ، فَيُقَالُ : تَقَمَّصَهُ إِذَا لَبَسَهُ . ثُمَّ اسْتَعْيَرَ  
ذَلِكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ دَخَلَ الْإِنْسَانُ فِيهِ ؛ فَيُقَالُ : تَقَمَّصَ الْإِمَارَةَ ، وَتَقَمَّصَ الْوِلَايَةَ .  
وَلَا يَكُونُ الْقَمِيصُ إِلَّا مِنْ قُطْنٍ (٢) .

وَالْقَمِيصُ فِي الْإِصْطِلَاحِ : هُوَ كُلُّ ثَوْبٍ مَخِيْطٍ ، غَيْرِ مُفَرَّجٍ ، لَهُ كُمَانٌ  
وَجَيْبٌ وَأَزْرَارٌ ، يُلْبَسُ تَحْتَ الثِّيَابِ ، وَقَدْ يُلْبَسُ فَوْقَهَا (٣) .

وَالثَّوْبُ فِي اللُّغَةِ : لِبَاسُ الْجَسَدِ ، وَالْجَمْعُ : أَثَوَابٌ ، وَأَثْوَبٌ ، وَثِيَابٌ (٤) .  
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ ﴾ (٥) . وَقَالَ تَعَالَى :  
﴿ وَجِئَ تَصَعُّونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ ﴾ (٦) . وَقَالَ : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ (٧) .

وَالثَّوْبُ فِي الْإِصْطِلَاحِ : مَا يَلْبَسُهُ النَّاسُ مِنَ الْكُتَّانِ ، وَالْقُطْنِ ، وَالصُّوفِ ،  
وَالْحَزِّ ، وَالْفِرَاءِ (٨) .

وَالثِّيَابُ لَيْسَتْ نَوْعًا مَخْصُوصًا مِنَ اللَّبَاسِ ؛ بَلْ يُرَادُّ بِهَا : أَيُّ شَيْءٍ لَبَسَ عَلَى

(١) ديوان حرير (ص ٢٤٦) .

(٢) انظر : لسان العرب (٣٠٢/١١-٣٠٣) ؛ مختار الصحاح (ص ٤٩١) ؛ معجم مقاييس  
اللُّغَةِ (٢٧/٥) ؛ القاموس المحيط (ص ٨١١) ؛ المعجم الوسيط (٧٥٩/٢) ، جميعها  
(قَمَصَ) .

(٣) انظر : برقة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٣٨/٨) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي  
داود (٤٧/١١) ؛ تحفة الأحوذى بشرح جامع الرمزي (٣٧٢/٥) .

(٤) انظر : القاموس المحيط (ص ٨٢) ، ( ثوب ) .

(٥) الكهف : ٣١ .

(٦) النور : ٥٨ .

(٧) المدثر : ٤ .

(٨) برقة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٣٨/٨) .

الْبَدَنِ ، وَسَتَرَ الْجَسَدَ ، وَوَارَى بِهِ الْإِنْسَانَ عَوْرَتَهُ .

وَالْقَمِيصُ مِنَ اللَّبَاسِ الْقَدِيمِ الَّذِي تَعَارَفَهُ النَّاسُ وَلَبِسُوهُ مِنْذُ وَجِدُوا عَلَى هَذِهِ الْأَرْضِ ، جَاءَ ذِكْرُهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي مَوَاضِعَ ؛ مِنْهَا قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْ حَالِ نَبِيِّهِ يُوسُفَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مَعَ امْرَأَةٍ عَزِيزٍ مِصْرَ : ﴿ قَالَ هِيَ رَاودَتْنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ (١) وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿ ١٦٦ ﴾ فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ﴿ ١٦٧ ﴾ (١) .

وَقَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْ يُوسُفَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حِينَ بَعَثَ قَمِيصَهُ إِلَى أَبِيهِ : ﴿ أَذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا وَأْتُوفُوا بِأَهْلِيكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٢) ﴿ ١٦٨ ﴾ .

وَلَبَسَ الْمُصْطَفَى ﷺ الْقَمِيصَ ، وَكَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَيْهِ ؛ فَعَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - قَالَتْ : « لَمْ يَكُنْ ثَوْبٌ أَحَبَّ إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَمِيصٍ » (٣) .

(٢) يوسف : ٩٣ .

(١) يوسف : ٢٦-٢٨ .

(٣) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب ما جاء في القميص ، ح (٤٠١٩) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٤٨/١١) ؛ والترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في القميص ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ » اهـ ، ح (١٧٦٢) : (١٧٦٣) ، (١٧٦٤) ، الجامع الصحيح (٢٠٨/٤-٢٠٩) .

وأحمد في مسند النساء ، عن أُمِّ سَلَمَةَ ، ح (٢٦٦٩٥) ، المسند (٢٩١/٤٤) .  
والحاكم في كتاب اللباس ، ح (٧٤٠٦) ، وصحَّحه ، ووافقه الذهبي ، المستدرک ومعه التلخيص (٢١٣/٤) .

وَأِنَّمَا كَانَ الْقَمِيصُ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ لَأَنَّهُ أَخَفُّ عَلَى الْبَدَنِ ، وَأَسْتَرُّ لِلْأَعْضَاءِ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ اللِّبَاسِ ، وَأَقْلُ مَوْنَةً ، وَأَكْثَرُ سِتْرًا لِلْأَعْضَاءِ وَالْبَدَنِ مِنَ الْإِزَارِ وَالرِّدَاءِ اللَّذَيْنِ يَخْتَاجَانِ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الرِّبْطِ وَالْإِمْسَاكِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ الْقَمِيصِ ، وَلَمَّا فِي لُبْسِهِ مِنَ التَّوَاضُّعِ .

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَأَنَّهُ يَسْتَرُّ عَوْرَتَهُ ، وَيُبَاشِرُ جَسَدَهُ ، فَهُوَ شِعَارُ الْجَسَدِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِمَّا يُلْبَسُ فَوْقَهُ مِنَ الدَّنَارِ (١) .

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ لُبْسِ الرَّجُلِ الْقَمِيصَ مِنَ الثِّيَابِ ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَلْبَسَةِ ، وَأَنَّهُ مِنَ الْأَمْرِ الْقَدِيمِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ فَمَنْ بَعْدَهُمْ (٢) .

### \* وَمِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تُرَاعَى فِي الْقَمِيصِ :

١\_ أَنْ يَكُونَ أَيْضَ اللَّوْنِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ ؛ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ » (٣) .

(١) انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٣٨/٨) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٤٨/١١) ؛ نيل الأوطار (١٢٥/٢) .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٨٣/٩) .

(٣) رواه الترمذي في كتاب الجنائز ، باب ما يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَكْفَانِ ، وقال : « حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الَّذِي يَسْتَجِبُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ » أَه ، ح (٩٩٤) ، الجامع الصحيح (٣٢٠-٣١٩/٣) .

وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ فِي الْبَيَاضِ ، ح (٤٠٥٥) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٧٥/١١) ؛ وَقَالَ مُحَقِّقُ جَامِعِ الْأَصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ ﷺ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ » أَه ، ح (٨٣٠٤) ، (٦٦٨/١٠) .

وَالْحَاكِمُ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، وَصَحَّحَهُ ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، ح (٧٣٧٨) ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِصُ (٢٠٥/٤-٢٠٦) . وَصَحَّحَهُ الْحَافِظُ أَبُو حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي (١٦٢/٣) .

٢- أَنْ يَكُونَ فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ ، وَأَنْ لَا تَزِيدَ أَكْمَامُهُ عَنِ الرَّسْغِ <sup>(١)</sup> ؛ لِمَا رَوَتْ  
أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدٍ الْأَنْصَارِيَّةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « كَانَتْ يَدُ كُمِّ رَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ إِلَى الرَّسْغِ » <sup>(٢)</sup> .

وَالْحِكْمَةُ فِي اقْتِصَارِ أَكْمَامِ الْقَمِيصِ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ : أَنَّهَا مَتَى جَاوَزَتْ يَدَ  
شَقِّ عَلَى لَابِسِهِ ، وَمَنَعَهُ ذَلِكَ مِنْ حَرَكَةِ يَدِهِ وَأَصَابِعِهِ ، وَالْبَطْشِ بِهَا مَتَى شَاءَ ، أَوْ  
اِحْتِاجَ لِذَلِكَ ، وَمَتَى قَصُرَتْ عَنْ هَذَا الْقَدْرِ تَأْذَى السَّاعِدُ بِبُرُوزِهِ لِلْحَرِّ وَالْبَرْدِ ،  
فَكَانَتْ هَذِهِ السُّنَّةُ فِي أَكْمَامِ قَمِيصِ الرَّجُلِ وَسَطًا ، وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا <sup>(٣)</sup> .

وَلَا يُعَارِضُ هَذِهِ السُّنَّةَ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ :  
« كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ قَمِيصًا فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ ، مُسْتَوِي الْكُمَيْنِ بِأَطْرَافِ  
أَصَابِعِهِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) الرَّسْغُ : بَضْمُ السَّيْنِ وَسُكُونُهَا ؛ هُوَ مَفْصِلُ مَا بَيْنَ السَّاعِدِ وَالْكَفِّ ، وَالسَّاقِ وَالْقَدَمِ ،  
جَمْعُهُ : أَرْسَاغٌ ، وَأَرْسُغٌ .

انظر : القاموس المحيط (ص ١٠١٠) ؛ مختار الصحاح (ص ٢٢٦) ، ( رَسَغَ ) .

(٢) روا أبو داود في كتاب اللباس ، باب ما جاء في القميص ، ح (٤٠٢٠) ، عون المعبود  
شرح سنن أبي داود (٤٨/١١) .

والترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في القميص ، وحسنه ، ح (١٧٦٥) ، الجامع  
الصحيح (٢٠٩/٤) . وَالسُّيُوطِيُّ بِسَنَدٍ حَسَنٍ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، ح (٦٨٤٦) ، فيض  
القدير شرح الجامع الصغير (٢٢١/٥) .

وَقَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْأَرْنَؤُوطُ فِي تَلْقِيهِ عَلَى جَامِعِ الْأَصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ : « وَهُوَ  
حَدِيثٌ حَسَنٌ » اهـ (٦٣٤/١٠) ، ح (٨٢٤٥) .

(٣) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٢١/٥) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود  
(٤٩/١١) .

(٤) رواه السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، ح (٦٨٤٥) ، فيض القدير شرح الجامع الصغير  
(٢٢١/٥) . وانظر : الوفا بأحوال المصطفى (٥٦٣/٢) .



فإنه حديث ضعيف جداً ، لا تقوم به حجة ، ولا يعارض السنة الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ ؛ بجعل أكمّام القميص إلى الرُشغ<sup>(١)</sup> .

٣- أن لا يكون زيق القميص عريضاً ؛ والزيق : هو ما أحاط بالعنق من القميص ؛ كره للرجل ذلك ؛ حتى لا يكون مفضياً للشهرة<sup>(٢)</sup> .

قطع الإمام أحمد لإولديه الصغار قمصاً ، فقال للخياط : صير زيقها دقاقاً . وكره أن يصير عريضاً<sup>(٣)</sup> .

٤- ألا يكون كم القميص ( أو غيره ) واسعاً ، زائداً عن قدر الحاجة ؛ لأنّ المبالغة في ذلك غير لائقة بالمسلم شرعاً ؛ لأنها تنافي الاعتدال والتوسط الذي أمر المسلم به .

ولذا أنكر أهل العلم - رحمهم الله - توسعة أكمّام القميص ، وشنعوا على من يفعل ذلك خصوصاً من ينتسب إلى العلم الشرعي .

قال ابن قيم الجوزية - عليه رحمة الله - : « ولبس القميص ، وكان أحب الثياب إليه ، وكان كمه إلى الرُشغ ... وكان قميصه من قطن ، وكان قصير الطول ، قصير الكمين ، وأما هذه الأكمّام الواسعة الطوال التي هي كالأخراج فلم يلبسها هو ولا أحد من أصحابه البتة ، وهي مخالفة لسنته ، وفي جوازها نظر ؛ فإنها من جنس الخيلاء »<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : ضعيف الجامع الصغير وزياداته (ص ٦٦٥) ، ح (٤٦٢٣) ؛ سلسلة الأحاديث

الضعيفة والموضوعة (٤٧٢/٥-٤٧٦) ، ح (٢٤٥٧) .

(٢) انظر : الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٧٣/١) ؛

(٣) انظر : شرح منظومة الآداب (١٨٦/٢) .

(٤) زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١٣٧ ، ١٤٠) .

وَجَاءَ فِي الْمَذْخَلِ : « وَلَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ أَنَّ كُمْ بَعْضٌ مِّنْ يُنْسَبُ إِلَى الْعِلْمِ الْيَوْمَ فِيهِ إِضَاعَةُ مَالٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُفْصَلُ مِنْ ذَلِكَ الْكُمُ ثَوْبٌ لِّغَيْرِهِ » (١) .

وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الشُّوْكَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مُنْكَرًا عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي زَمَانِهِ ؛ الَّذِينَ غَلَبَتْ عَلَيْهِمْ عَادَةُ تَطْوِيلِ الْأَكْمَامِ ، وَاعْتَبَرَ ذَلِكَ مُخَالَفًا لِلسُّنَّةِ ، مَعَ أَنَّ وَاجِبَهُمْ أَنْ يَكُونُوا قُدْوَةً لِّغَيْرِهِمْ فِي إِحْيَاءِ السُّنَّةِ : « وَقَدْ صَارَ أَشْهَرُ النَّاسِ بِمُخَالَفَةِ هَذِهِ السُّنَّةِ فِي زَمَانِنَا هَذَا الْعُلَمَاءُ ، فَيَرَى أَحَدُهُمْ وَقَدْ جَعَلَ لِقَمِيصِهِ كَمَتِينَ ، يَصْلُحُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَكُونَ جُبَّةً أَوْ قَمِيصًا لِصَغِيرٍ مِنْ أَوْلَادِهِ ، أَوْ يَتِيمٍ ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مِنَ الْفَوَائِدِ الدُّنْيَوِيَّةِ إِلَّا الْعَبَثُ ، وَتَثْقِيلُ الْمَوْنَةِ عَلَى النَّفْسِ ، وَمَنْعُ الْإِنْتِفَاعِ بِالْيَدِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَنَافِعِ ، وَتَغْرِيبُهُ لِسُرْعَةِ التَّمَرُّقِ ، وَتَشْوِيهِ الْهَيْئَةِ ، وَلَا الدِّينِيَّةِ إِلَّا مُخَالَفَةُ السُّنَّةِ ، وَالْإِسْبَالُ ، وَالْخِلَاءُ » (٢) .

وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَّاضُ بْنُ مُوسَى الْبَيْهَقِيُّ الْمَالِكِيُّ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - عَنِ الْعُلَمَاءِ الْإِتِّفَاقَ عَلَى كَرَاهَةِ كُلِّ مَا زَادَ عَنِ الْحَاجَةِ وَالْمُعْتَادِ مِنَ اللَّبَاسِ فِي الطُّوْلِ وَالسَّعَةِ (٣) .

وَالظَّاهِرُ : أَنَّ الْمُعْتَبَرَ إِنَّمَا هُوَ الْمُعْتَادُ الشَّرْعِيُّ ، لَا الْمُعْتَادُ الْعُرْفِيُّ (٤) .  
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَهَلْ يَدْخُلُ فِي الزَّجْرِ عَنْ جَرِّ الثَّوْبِ تَطْوِيلُ أَكْمَامِ الْقَمِيصِ وَتَحْوِيهِ ؟ مَحَلُّ نَظَرٍ . وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَنْ أَطَالَهَا حَتَّى خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ - كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْحِجَازِيِّينَ - دَخَلَ فِي ذَلِكَ . قَالَ شَيْخُنَا فِي

(١) ابن الحاج (١/١٣٠) .

(٢) نيل الأوطار (٢/١٢٦) .

(٣) انظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/٦٠١) .

(٤) انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/١٢٩) .

شَرَحَ التِّرْمِذِيُّ : مَا مَسَّ الْأَرْضَ مِنْهَا خَيْلَاءٌ لَا شَكَّ فِي تَحْرِيمِهِ . وَلَوْ قِيلَ بِتَحْرِيمِ مَا زَادَ عَلَى الْمُعْتَادِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا ، وَلَكِنْ حَدَّثَ لِلنَّاسِ اصْطِلَاحٌ بِتَطْوِيلِهَا ، وَصَارَ لِكُلِّ نَوْعٍ مِنَ النَّاسِ شِعَارٌ يُعْرِفُونَ بِهِ ، وَمَهْمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْخَيْلَاءِ فَلَا شَكَّ فِي تَحْرِيمِهِ ، وَمَا كَانَ عَلَى طَرِيقِ الْعَادَةِ فَلَا تَحْرِيمَ فِيهِ ، مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى جَرِّ الذِّلِّ الْمَمْنُوعِ » <sup>(١)</sup>.

وَيَحْزُرُ لُبْسُ الْقَمِيصِ مُزَرَّرًا وَمَحْلُولًا فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ إِذَا أَمِنَ انْكِشَافَ الْعَوْرَةِ ؛ لِمَا رَوَى مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ <sup>(٢)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنْ مُزَيِّنَةٍ ، فَبَايَعْنَاهُ ، وَإِنَّ قَمِيصَهُ لَمُطْلَقُ الْأَزْزَارِ ، قَالَ : فَبَايَعْتُهُ ، ثُمَّ أَذْخَلْتُ يَدَيَّ فِي حَبِيبِ قَمِيصِهِ فَمَسِسْتُ الْخَاتَمَ . فَمَا رَوَيْ مُعَاوِيَةُ وَلَا ابْنُهُ قَطُّ إِلَّا مُطْلَقِي أَزْزَارِهِمَا فِي شِتَاءٍ وَلَا حَرٍّ وَلَا يُزَرَّرَانِ أَزْزَارُهُمَا أَبَدًا » <sup>(٣)</sup>.

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٢٧٤) .

(٢) هُوَ مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِلَالِ الْمُزَنِيِّ ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ الْبَصْرِيُّ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ ، وَعُمُرُهُ سِتُّ وَسَبْعُونَ سَنَةً .

انظر ترجمته في : [ تقريب التهذيب (ص ٤٧٠) ، رقم (٦٧٦٩) ] .

وَأَبُوهُ هُوَ أَبُو مُعَاوِيَةَ الْبَصْرِيُّ ، لَهُ صُحْبَةٌ ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ ، وَلَمْ يَزُودْ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ مُعَاوِيَةَ ، قُتِلَ فِي حَرْبِ الْأَزْدِ زَمَنَ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ ، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٣/٤٣٦-٤٣٧) ؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب

(٣/١٢٨٠) ، رقم (٢١١٠) ] .

(٣) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في حلِّ الأززار ، ح (٤٠٧٦) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/٩١) ؛ وابن حبان في كتاب اللباس وآدابه ، باب ذكر الإباحة للمرأة أن يكون مُطْلَقُ الْأَزْزَارِ فِي الْأَحْوَالِ ح (٥٤٥٢) ، وَقَالَ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ ، رِجَالُ الصَّحِيحِ ، غَيْرُ عُرْوَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَتَيْبٍ ؛ فَقَدْ رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَهُوَ ثِقَةٌ » اهـ . صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (١٢/٢٦٦-٢٦٧) .

وأخرجه الترمذي في الشمائل المحمدية والخصال المصطفوية بإسناد صحيح (ص ٦٩) ، ح (٥٩) ؛ والبخاري في كتاب اللباس ، باب إطلاق الأززار ، ح (٣٠٨٤) ، وصححه

## • ثَانِيًا : الإِزَارُ :

الإِزَارُ فِي اللُّغَةِ وَالْمَنْزَرُ ، وَالْإِزْرَةُ ، مُذَكَّرٌ وَيُؤَنَّثُ : هُوَ كُلُّ مَا وَارَاكَ وَسَتَرَكَ ، وَغَطَّى بِدَنِكَ ، جَمْعُهُ : أَزْرَةٌ ، وَأَزْرٌ ، وَأَزْرٌ <sup>(١)</sup> .

وَيُطْلَقُ عَلَى الإِزَارِ الْحِقَاءِ ، وَالْحِقَاءُ هُوَ مَعْقِدُ الإِزَارِ مِنَ الْجَنْبِ <sup>(٢)</sup> .  
وَالِإِزَارُ فِي الْإِصْطِلَاحِ : هُوَ ثَوْبٌ يُحِيطُ بِالنَّصْفِ الْأَسْفَلِ مِنَ الْبَدَنِ ، سُمِّيَ إِزَارًا ؛ لِحِفْظِهِ صَاحِبِهِ ، وَصِيَانَةِ عَوْرَتِهِ وَجَسَدِهِ <sup>(٣)</sup> .

وَهُوَ مِنَ الْأَلْبَسَةِ الَّتِي كَانَتْ مَعْرُوفَةً فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ ؛ فَقَدْ لَبَسَ ﷺ الإِزَارَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - . وَكَانَ لِلْمُصْطَفَى ﷺ إِزَارٌ مِنْ نَسِيجِ عُمَانَ ، طَوْلُهُ أَرْبَعُ أَذْرُعَ وَشِبِيرٍ ، وَعَرْضُهُ ذِرَاعَيْنِ وَشِبِيرٍ . وَكَانَ ﷺ يُرْجِي إِزَارَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ، وَيَرْفَعُهُ مِنْ وَرَائِهِ حَالَ الْمَشْيِ ؛ لِئَلَّا يُصِيبَهُ قَذَرٌ أَوْ شَوْكٌ <sup>(٤)</sup> .

وَلَبَسَ الإِزَارَ مِنَ السُّنَّةِ ؛ قَالَ أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَشِيخَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ بِيضَ لِحَاهُمْ فَقَالَ : « يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ حَمَرُوا وَصَفَرُوا ، وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ » . قَالَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَتَسَرَّوْنَ وَلَا يَأْتِزُّوْنَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَسَرَّوْا وَاتَّزَرُّوا ،

⇒ شَعِيبُ الْأَرْنَؤُوط ، شَرْحُ السُّنَّةِ (١٥/١٢) .

وَالْأَزْرُ : مَعْرُوفٌ ، وَهُوَ الَّذِي يُوضَعُ فِي حَبِيبِ الْقَمِيصِ ، جَمْعُهُ : أَزْرَارٌ ، وَزُرُورٌ .

انظر : الْقَامُوسُ الْمَحِيط (ص ٥١١) ؛ مَخْتَارُ الصَّحَاحِ (ص ٢٥٠) ، ( زَرَرٌ ) .

(١) انظر : لِسَانُ الْعَرَبِ (١٣٠/١-١٣١) ؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيط (ص ٤٣٧) ؛ مَخْتَارُ الصَّحَاحِ

(ص ٢٣) ، جَمِيعُهَا ( أَزَرٌ ) .

(٢) انظر : لِسَانُ الْعَرَبِ (٢٦٥/٣) ، ( حَقَى ) .

(٣) انظر : الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (١٦/١) ، ( أَزَرٌ ) .

(٤) انظر : الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى (٤٥٩/١) ؛ الْجَامِعُ الصَّغِيرُ ، ح (٧٠٢٩) ، فَيُضِ الْقَدِيرُ شَرْحُ

الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (٢٧٤/٥) ؛ زَادُ الْمَعَادِ فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ (١٣٧/١) ، (١٤٣) .

وَحَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ» (١).

وَلَيْسَ الْإِزَارُ نَسِيحًا مَخْصُوصًا مَوْقُوفًا عَلَيْهِ مُسَمًّى الْإِزَارَ ، بَلْ كُلُّ مَا أَحَاطَ بِأَسْفَلِ الْإِنْسَانِ ، وَسَتَرَ عَوْرَتَهُ جَازَ أَنْ يَكُونَ إِزَارًا .

فَالْبُرْدَةُ - كِسَاءٌ يُلْتَحَفُ بِهِ - قَدْ تَكُونُ إِزَارًا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ؛ رَوَى عُثْبَةُ بْنُ غَزْوَانَ (٢) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « وَلَقَدْ رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا وَرَقُ الشَّجَرِ ، حَتَّى قَرِحَتْ أَشْدَاقُنَا ، فَالْتَقَطْتُ بُرْدَةً فَشَقَقْتُهَا بَيْنِي وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ ( سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ) فَاتَزَرْتُ بِنِصْفِهَا وَاتَزَرَ سَعْدُ بِنِصْفِهَا ، فَمَا أَصْبَحَ الْيَوْمَ مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا أَصْبَحَ أَمِيرًا عَلَى مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ ، وَإِنِّي أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ فِي نَفْسِي عَظِيمًا وَعِنْدَ اللَّهِ صَغِيرًا » (٣).

وَقَدْ يَكُونُ الْخِمَارُ الَّذِي تَغْطِي بِهِ الْمَرْأَةُ وَجْهَهَا إِزَارًا ؛ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « جَاءَتْ بِي أُمِّي أُمُّ أَنَسٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَدْ أَرَزْتُنِي بِنِصْفِ خِمَارِهَا ، وَرَدَّتْنِي بِنِصْفِهِ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! هَذَا أَنَيْسُ ابْنِي ، أَتَيْتُكَ بِهِ يَخْدُمُكَ ، فَادْعُ اللَّهَ لَهُ . فَقَالَ : « اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ » . قَالَ أَنَسُ : فَوَاللَّهِ

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي بَاقِي مَسْنَدِ الْأَنْصَارِ ، مَسْنَدُ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ، ح (٢٢٢٨٣) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمَسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ » اهـ . مَسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٦١٣/٣٦) .  
وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ خَالَفَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَأَحْمَدُ ، وَرِجَالُ أَحْمَدَ رِجَالُ الصَّحِيحِ ، خَلَا الْقَاسِمُ ؛ وَهُوَ ثِقَةٌ ، وَفِيهِ كَلَامٌ لَا يُعْتَبَرُ » اهـ . جَمْعُ الزَّوَادِ وَمَنْبِعُ الْفَوَائِدِ (١٣١/٥) .

(٢) هُوَ عُثْبَةُ بْنُ غَزْوَانَ بْنِ جَابِرِ الْمَازِنِيِّ ، حَلِيفُ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ ، مُهَاجِرِيٌّ بَذَرِيٌّ ، يُكْنَى : أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، هُوَ سَابِعُ سَبْعَةٍ أَسْلَمُوا ، وَأَوَّلُ مَنْ اخْتَطَّ الْبَصْرَةَ ، مَاتَ سَنَةَ سِتِّ عَشْرَةَ ، وَيُقَالُ بَعْدَهَا . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي : [ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٣٢١) ، رَقْم (٤٤٣٨) ؛ الْاِسْتِعَابُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ (١٠٢٦/٣-١٠٢٩) ، رَقْم (١٧٦٤) ] .

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ ، ح [١٤] (٢٩٦٧) ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ السَّادِسُ (٤٠١-٤٠٠/١٨) .

إِنَّ مَالِي لَكَثِيرٌ ، وَإِنَّ وَلَدِي وَلَدًا وَلَدِي لَيَتَعَادُونَ عَلَى نَحْوِ الْمِائَةِ الْيَوْمَ ! » (١) .  
وَالسُّنَّةُ فِي الْإِزَارِ : أَنْ يَكُونَ فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ ، وَيَحْرُمُ أَنْ يَنْزِلَ  
عَنِ الْكَعْبَيْنِ ؛ فَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
بِعِصْمَةِ سَاقِي - أَوْ سَاقِهِ - فَقَالَ : « هَذَا مَوْضِعُ الْإِزَارِ ، فَإِنْ أَتَيْتَ فَاسْفَلَ ،  
فَإِنْ أَتَيْتَ فَلَا حَقَّ لِلْإِزَارِ فِي الْكَعْبَيْنِ » (٢) .

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْإِزَارُ إِلَى  
نِصْفِ السَّاقِ » . فَلَمَّا رَأَى شِدَّةَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ قَالَ : « إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، لَا خَيْرَ  
فِيمَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ » (٣) .

وَالسُّنَّةُ فِي لُبْسِ الْإِزَارِ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ السَّرَّةِ ، أَوْ تَحْتَهَا بِقَلِيلٍ ، وَيَشُدُّ سَرَاوِيلَهُ  
فَوْقَهُ . وَأَنْ يَضَعَ حَاشِيَةَ الْإِزَارِ مِنْ مُقَدِّمِهِ عَلَى ظَهْرِ قَدَمَيْهِ ، وَيَرْفَعُهُ مِنَ الْمُؤَخَّرَةِ ؛

(١) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل أنس بن مالك رضي الله عنه ، ح [١٤٣] (٢٤٨١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد السادس (٣٤/١٦) .

(٢) رواه الترمذي في كتاب اللباس ، باب في مبلغ الإزار ، ح (١٧٨٣) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَشُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ » اهـ . الجامع الصحيح (٢١٧/٤) .

وَأَحْمَدُ فِي بَاقِي مَسْنَدِ الْأَنْصَارِ ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ، ح (٢٣٢٤٣) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا  
الْمَسْنَدَ : « صَحِيحٌ لغيره ، وَهَذَا إِسْنَادٌ قَوِيٌّ مِنْ أَجْلِ مُسْلِمٍ بْنِ نَذِيرٍ ، وَبَاقِي رِجَالِهِ ثِقَاتٌ  
رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٧٩/٣٨) .

وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الرِّيَّةِ ، بَابِ مَوْضِعِ الْإِزَارِ ، (٥٣٢٩) ، سَنَنِ النَّسَائِيِّ (٢٠٦/٨) .  
(٣) رواه أحمد في باقي مسند المكثرين ، ح (١٢٤٢٤) ، وَصَحَّحَهُ مُحَقِّقُوا الْمَسْنَدَ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى  
شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤١٥/١٩) .

وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ فِي الْإِزَارِ وَمَوْضِعِهِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ أَحْمَدُ  
وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، وَرِجَالُ أَحْمَدَ رِجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع  
الفوائد (١٢٢/٥) .

لَمَّا رَوَى عِكْرِمَةُ <sup>(١)</sup> « أَنَّهُ رَأَى ابْنَ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - يَأْتِرُ فَيَضَعُ حَاشِيَةَ إِزَارِهِ مِنْ مُقَدِّمِهِ عَلَى ظَهْرِ قَدَمَيْهِ ، وَيَرْفَعُ مِنْ مُؤَخَّرِهِ . قَالَ قُلْتُ : لِمَ تَأْتِرُ هَذِهِ الْإِزْرَةَ ؟ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْتِرُهَا » <sup>(٢)</sup> .

وَمِنْ أَنْوَاعِ الْأَزْرِ الَّتِي كَانَتْ مَعْرُوفَةً زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ الْمِرْطُ : بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ ؛ وَهُوَ كِسَاءٌ غَيْرُ مَخِيطٍ مِنَ الصُّوفِ أَوْ الشَّعْرِ أَوْ الْكُتَّانِ أَوْ الْخَزِّ ؛ يُؤْتَرُ بِهِ <sup>(٣)</sup> .  
رَوَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مِنْ شَعَرٍ أَسْوَدَ » <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(١) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِكْرِمَةُ الْقُرَشِيُّ الْبَرَبَرِيُّ ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، تَابِعِي ثِقَّةٌ ، ثَبَتَ ، أَعْلَمَ النَّاسَ بِالتَّفْسِيرِ بَعْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، سَكَنَ الْمَدِينَةَ ، ثُمَّ مَكَّةَ ، وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا اتُّهَمَ بِهِ مِنَ الْحُرُورِيَّةِ وَالْإِبَاضِيَّةِ ، وَالْخُرُوجِ عَنْ مَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، اخْتَجَّ بِهِ أَهْلُ الْعِلْمِ جَمِيعًا ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِئَةٍ .

انظر ترجمته في : [ تقريب التهذيب (ص ٣٣٦) ، رقم (٤٦٧٣) ؛ سير أعلام النبلاء (٣٦-١٢/٥) ، رقم (٩) ] .

(٢) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في قدر موضع الإزار ، ح (٤٠٩٠) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٠٤/١١) .

(٣) انظر تعريفه فيما سبق من هذا البحث (ص ٩٥) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٩٥) .

## • ثَالِثًا : الرِّدَاءُ :

الرِّدَاءُ من المَلَاخِيفِ الَّتِي تُلبَسُ ، وَهُوَ غِطَاءٌ كَبِيرٌ ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ : لِأَنَّهُ حِينَ يُلبَسُ يَوْضَعُ عَلَى الْمَنَكِيكَيْنِ ، وَمُجْتَمِعِ الْعُنُقِ ، وَجَمْعُهُ : أَرْدِيَّةٌ <sup>(١)</sup> .

وَالرِّدَاءُ فِي الْإِصْطِلَاحِ : هُوَ مَا يُلبَسُ مِنَ الثِّيَابِ غَيْرُ مَخِيْطٍ ، يُوضَعُ عَلَى الْعَاتِقِ أَوْ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ <sup>(٢)</sup> .

وَالرِّدَاءُ مِنْ لِبَاسِ الرِّجَالِ الْمَشْرُوعِ فِي الْإِسْلَامِ ؛ لِبَسَهُ الْمُصْطَفَى ﷺ كَثِيرًا : قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَبَسَطَ يَدَيْهِ ، فَقَالَ : « اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ فَأَيَّ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِكَ ضَرَبْتَ أَوْ آدَيْتُ فَلَا تَعَاقِبْنِي بِهِ » <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَتْ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبْشَةِ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ، وَأَنَا جَارِيَةٌ ، فَاقْدِرُوا قَدَرَ الْجَارِيَةِ الْعَرَبَةِ الْحَدِيثَةِ السِّنِّ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : لسان العرب (١٩٥/٥-١٩٦) ، القاموس المحيط (ص ١٦٦١) ؛ مختار الصحاح (ص ٢٢٤) ، جميعها (ردى) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٧٧/١٠) .

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي بَاقِي مَسْنَدِ النِّسَاءِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، ح (٢٥٠١٦) ، وَهُوَ بِهَذَا السِّيَاقِ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ سَيْمَاقِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، وَرِوَايَتُهُ عَنْهُ مُضْطَرِبَةٌ ، وَبَاقِي رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ رِجَالُ الشُّيْخَيْنِ ، غَيْرَ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ؛ فَمِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ ؛ وَهُوَ ثِقَةٌ . أَهْ مُلَخَّصًا مِنْ تَعْلِيْقِ مُحَقِّقِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (٤٧٢/٤١-٤٧٣) .

وَرَوَاهُ بِسِيَاقٍ آخَرَ ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ؛ عَلَى شَرْطِ الشُّيْخَيْنِ . فِي مَسْنَدِ عَائِشَةَ ، ح (٢٤١٧٩) ، مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (٢١٠/٤٠) .

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ ، بَابِ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْحَبَشِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ غَيْرِ رِيَّةٍ ، ح (٥٢٣٦) ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِيِّ بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢٤٨/٩) ؛ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ، بَابِ الرُّخْصَةِ فِي اللَّعِبِ الَّذِي لَا مَعْصِيَةَ فِيهِ أَيَّامَ الْعِيدِ ، ح [١٨] (٨٩٢) ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الثَّانِي (٤٨٩/٦) .



وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِرِدَائِهِ ، ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي ، وَاتَّبَعْتُهُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ حَتَّى جَاءَ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ حَمْزَةٌ ، فَاسْتَأْذَنَ ، فَأَذِنُوا لَهُمْ » (١) .

وَلَيْسَ الْمُصْطَفَى ﷺ أُرْدِيَّةً مَشْهُورَةً : مِنْهَا الرِّدَاءُ النَّجْرَانِيُّ ؛ نِسْبَةً إِلَى نَجْرَانَ ؛ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ رِدَاءُ نَجْرَانِي غَلِيظُ الْحَاشِيَةِ ، فَأَدْرَكَهُ أَعْرَابِيٌّ فَجَبَذَهُ بِرِدَائِهِ جَبْذَةً شَدِيدَةً ، نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عَنْقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَثَرَتْ بِهَا حَاشِيَةُ الرِّدَاءِ مِنْ شِدَّةِ جَبْذَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : يَا مُحَمَّدُ ! مُرِّي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ . فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَضَحِكَ ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ » (٢) .

وَمِنْهَا الرِّدَاءُ الْحَضْرَمِيُّ ؛ نِسْبَةً إِلَى حَضْرَمَوْتَ بِالْيَمَنِ ؛ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فِي بُرْدٍ لَهُ حَضْرَمِيٌّ مُتَوَشَّحُهُ مَا عَلَيْهِ غَيْرُهُ » (٣) .

وَكَانَ طَوْلُ رِدَاءِ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعَةَ أَذْرُعَ ، وَعَرْضُهُ ذِرَاعَيْنِ وَشَيْئًا (٤) .

\* \* \*

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب الأردية ، ح (٥٧٩٣) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٧٧/١٠) .

(٢) رواه مسلم في كتاب الزكاة ، باب خلق رسول الله ﷺ ، ح [١٢٨] (١٠٥٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (١٢٠/٧) .

(٣) رواه أحمد في مسند بني هاشم (مسند عبد الله بن عباس) ، ح (٢٣٨٤) ، وحسن إسناده مُحَقِّقُوا مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢١٣/٤-٢١٤) .

(٤) الطبقات الكبرى (٤٥٨/١) .

## ● رَابِعاً : السَّرَوِيلُ :

السَّرَاوِيلُ كَلِمَةٌ فَارِسيَّةٌ مُعَرَّبَةٌ ، تُذَكَّرُ وَقَدْ تَوَثَّتْ ، وَالتَّائِيثُ فِيهَا أَقْوَى ؛ وَهِيَ لِبَاسٌ يُعْطَى السَّرَّةَ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَمَا بَيْنَهُمَا لَهُ أَكْمَامٌ ، وَقَدْ تَزِيدُ عَنِ الرُّكْبَةِ إِلَى مُتَنَصِّفِ السَّاقِ أَوْ مَا فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ . وَالْجَمْعُ : سَرَاوِيلَاتٌ .

وَنُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْأَغْرَابِ أَنَّ السَّرَاوِيلَ جَمْعٌ ، مُفْرَدُهُ : سِرْوَالٌ ، وَسِرْوَالَةٌ ، وَسِرْوِيلٌ ، وَأَنَّهَا كَلِمَةٌ عَرَبِيَّةٌ الْأَصْلُ ؛ قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(١)</sup> :

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ      فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفٍ

وَالْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَالتَّائِي أَقْوَى ؛ لِسَمَاعِهِ عَنْ فَصَحَاءِ الْعَرَبِ <sup>(٢)</sup> .

وَلَبَسَ السَّرَاوِيلَ مِنَ الْأَمْرِ الْقَدِيمِ . وَيُرْوَى أَنَّ أَوَّلَ مَنْ تَسَرَّوَلَ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا اتَّخَذَهُ خَلِيلاً أَوْحَى إِلَيْهِ : أَنْ وَارِ عَوْرَتَكَ مِنَ الْأَرْضِ ، فَكَانَ لَا يَتَّخِذُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا وَاحِداً ، سِوَى السَّرَاوِيلِ ، فَيَتَّخِذُ مِنْهَا اثْنَيْنِ ، فَإِذَا غَسَلَ أَحَدَهُمَا لَبَسَ الْآخَرَ ؛ حَتَّى لَا يَأْتِي عَلَيْهِ حَالٌ مِنْ أَحْوَالِهِ إِلَّا وَعَوْرَتُهُ مَسْتُورَةٌ ؛ لِأَنَّ السَّرَاوِيلَ أُبْلُغَ فِي سِتْرِ الْعَوْرَةِ مِنْ بَقِيَّةِ اللَّبَاسِ <sup>(٣)</sup> .

(١) البيت في لسان العرب من غير نِسْبَةٍ (٢٤٨/٦) ؛ وكذا في تاج العروس (٣٤٤/١٤) ، (سرل) ؛ وكذا في خزانة الأدب (٢٣٣/١) .

(٢) انظر : لسان العرب (٢٤٧/٦-٢٤٨) ، (سَرَل) ؛ القاموس المحيط (ص ١٣١١) ؛ المعجم الوسيط (٤٢٨/١) ، (سَرَوَل) .

(٣) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٨٨/٩) ؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٧/١٨) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (١٤٣/١) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (١٨٨/٢) .

وَلَبَسَ السَّرَاوِيلَ مِنَ السُّنَّةِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرُ لِلْعَوْرَةِ ، وَأَخْفَظُ لِلْمُرُوءَةِ ؛ وَلِذَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ صَحَابَتَهُ - رَضَوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ - ؛ فَقَدْ رَوَى أَبُو أَمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « تَسَرُّوْا وَاتَّزِرُوا ، وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ » (١) .

قَالَ الْإِمَامُ الشَّوْكَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَفِيهِ الْإِذْنُ بِلِبَاسِ السَّرَاوِيلِ ، وَأَنَّ مُخَالَفَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ تَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْإِتِّزَارِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ ، لَا بِتَرْكِ لِبَاسِ السَّرَاوِيلِ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ ؛ فَإِنَّهُ لَا زِمَ ، وَإِنْ كَانَ أَذْخَلَ فِي الْمُبَالَغَةِ » (٢) .

وَنَهَى ﷺ الْمُحْرِمَ عَنْ لِبَاسِ السَّرَاوِيلِ ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعِمَامَةَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْبُرْنَسَ ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ ، وَلَا وَرْسٌ ، وَلَا الْخَفَيْنِ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الثَّغْلَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُمَا فَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ » (٣) . دَلِيلٌ صَرِيحٌ عَلَى أَنَّ السَّرَاوِيلَ كَانَتْ مِنْ لِبَاسِ الصَّحَابَةِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِنَهْيِهِ الْمُحْرِمَ عَنْ لِبَاسِهَا فَايِدَةٌ .

وَاشْتَرَى الْمُصْطَفَى ﷺ السَّرَاوِيلَ وَلَبِسَهَا ؛ رَوَى سُؤَيْدُ بْنُ قَيْسٍ (٤) - رَضِيَ

(١) انظر تخريجه فيما سبق (ص ١٦٩) .

(٢) نيل الأوطار (١٢٣/٢) .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب العمام ، ح (٥٨٠٦) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٤/١٠) .

(٤) هو سُؤَيْدُ بْنُ قَيْسٍ ، أَبُو صَفْوَانَ ، أَوْ أَبُو مَرْحَبٍ ، مَعْدُودٌ فِي الصَّحَابَةِ ، سَكَنَ الْكُوفَةَ ، وَمَاتَ بِهَا . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (١٣٦/٢) ؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٦٨٠/٢) ، رقم (١١٢١) ] .

الله عنه - قَالَ : جَلَبْتُ أَنَا وَمَخْرَفَةُ الْعَبْدِيِّ<sup>(١)</sup> بَرَأً مِنْ هَجَرَ<sup>(٢)</sup> ، فَجَاءَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَسَاوَمَنَا بِسَرَاوِيلَ ، وَعِنْدِي وَزَانٌ يَزِنُ بِالْأَجْرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْوَزَانِ : « زِنْ وَأَرْجِحْ »<sup>(٣)</sup> .

\* وَذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى السَّرَاوِيلَ وَلَمْ يَلْبَسْهَا ؛ وَالصَّحِيحُ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّهُ ﷺ لَبَسَهَا فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ ، وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ؛ لِأَنَّ السَّرَاوِيلَ أَسْتُرٌ لِلْعَوْرَةِ مِنْ سَائِرِ اللَّبَاسِ<sup>(٤)</sup> .

(١) هُوَ مَخْرَفَةُ الْعَبْدِيِّ ، وَيُقَالُ : مَخْرَمَةٌ ، وَالصُّوَابُ : مَخْرَفَةٌ ، لَهُ صُحْبَةٌ . ( لَمْ يُتْرَجَمْ لَهُ بِغَيْرِ هَذَا ) .

انظر : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب ( ١٤٦٦/٤ ) ، رقم ( ٢٥٣١ ) ؛ الإصابة ( ٤٠/٦ - ٤١ ) ، رقم ( ٧٨٥٤ ) ] .

(٢) هَجَرٌ : مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِينَةِ . وَأَصْلُ كَلِمَةِ هَجَرَ : مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمُهْجَرَةِ ، وَهِيَ خُرُوجُ الْبَدَوِيِّ مِنْ بَادِيَتِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فِي كُلِّ مَحَلٍّ تَسَكَّنَهُ وَتَنَقَّلَ عَنْهُ . وَهَجَرُ تَطَلَّقَ عَلَى عَدَدٍ مِنَ الْقُرَى مِنْهَا : هَجَرُ الْبَحْرَيْنِ ، وَهَجَرُ نَجْرَانَ ، وَهَجَرُ حَازَانَ ، وَهَجَرُ الْيَمَنِ . وَالْمَقْصُودُ بِهَجَرَ الَّتِي وَرَدَتْ بِهَا الْأَحَادِيثُ ؛ كَهَذَا ، وَخَدِيثُ الْقِلَالِ : قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى الْمَدِينَةِ ، قَرْيَةٌ مِنْهَا . انظر : معجم البلدان ( ٤٥٢/٥ ) ، رقم ( ١٢٦٣٧ ) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر ( ٢١٤/٥ ) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود ( ١٣٢/٩ ) .

(٣) رواه الترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في الرُّجْحَانِ فِي الْوَزْنِ ، وَقَالَ : « حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ ، ح ( ١٣٠٥ ) ، الجامع الصحيح ( ٥٩٨/٣ ) . وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ ، بَابُ فِي الرُّجْحَانِ فِي الْوَزْنِ وَالْوَزْنُ بِالْأَجْرِ ، ح ( ٣٣٣٤ ) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود ( ١٣٢-١٣٣ ) .

وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ قَيْسٍ ، ح ( ١٩٠٩٨ ) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمَسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ حَسَنٌ مِنْ أَجْلِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ » اهـ . مَسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ( ٤٤٤-٤٤٥ ) . وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ ، بَابُ الرُّجْحَانِ فِي الْوَزْنِ ، ح ( ٤٥٩٢ ) ، سنن النسائي ( ٢٠٣/٧ ) .

(٤) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد ( ١٣٩/١ ، ١٤٣ ) ؛ الآداب الشرعية ( ٤٩٤/٣ ) ؛ شرح الحافظ جلال الدين السيوطي على سنن النسائي [ مطبوع مع سنن النسائي ( ٢٠٣/٧ ) ] ؛ نيل الأوطار ( ١٢٤/٢ ) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود ( ١٣٣/٩ ) .

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - : دَخَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ السُّوقِ ، فَجَلَسَ إِلَى الْبَزَّازِ ، فَاشْتَرَى سَرَاوِيلَ بَارِبَعَةَ دَرَاهِمَ ، وَكَانَ لِأَهْلِ السُّوقِ وَزَانٌ يَزُنُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتَزُنُ وَأَرْجِحُ » . فَقَالَ الْوَزَانُ : إِنَّ هَذِهِ لَكَلِمَةٌ مَا سَمِعْتُهَا مِنْ أَحَدٍ ! فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَقُلْتُ لَهُ : كَفَاكَ مِنَ الزَّهْقِ وَالْجَفَاءِ فِي دِينِكَ ، أَلَا تَعْرِفُ نَبِيَّكَ ؟ فَطَرَحَ الْمِيزَانَ ، وَوَتَبَ إِلَى يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ أَنْ يَقْبَلَهَا ، فَحَذَفَ رَسُولُ اللَّهِ يَدَهُ مِنْهُ ، فَقَالَ : « مَا هَذَا ؟ ! إِنَّمَا يَفْعَلُ هَذَا الْأَعَاجِمُ بِمُلُوكِهَا ، وَأَنْتَ بِمَلِكٍ ، إِنَّمَا أَنَا رَجُلٌ مِنْكُمْ » . فَوَزَنَ ، وَأَرْجَحَ ، وَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّرَاوِيلَ . فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَذَهَبْتُ لِأُحْمِلَهُ عَنْهُ ، فَقَالَ : « صَاحِبُ الشَّيْءِ أَحَقُّ بِشَيْئِهِ أَنْ يَحْمِلَهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا ، فَيَعْجُزُ عَنْهُ ، فَيَعِينُهُ أَخُوهُ الْمُسْلِمُ » . قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَإِنَّكَ لَتَلْبَسُ السَّرَاوِيلَ ؟ قَالَ : « أَجَلْ ؛ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ ، وَفِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ؛ فَإِنِّي أُمِرْتُ بِالسُّتْرِ ، فَلَمْ أَرِ شَيْئًا أَسْتَرُ مِنْهُ » <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّة - رحمه الله - : « وَاشْتَرَى سَرَاوِيلَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا اشْتَرَاهَا لِتَلْبَسَهَا ، وَقَدْ رُوِيَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ أَنَّهُ لَبَسَ السَّرَاوِيلَ ، وَكَانُوا يَلْبَسُونَ السَّرَاوِيلَ بِإِذْنِهِ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رحمه الله - : « وَالْغَالِبُ أَنَّهُ إِنَّمَا اشْتَرَاهُ لِتَلْبَسَهُ ، لَا عَبَثًا ، فَهُوَ ﷺ مُنْزَعٌ عَنِ الْعَبَثِ فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ ، إِنَّهُ هُوَ إِلَّا وَحْدِي يُوحَى ، وَكَانَ الصَّحَابَةُ يَلْبَسُونَ السَّرَاوِيلَ فِي زَمَانِهِ بِإِذْنِهِ وَأَمْرِهِ » <sup>(٣)</sup> .

(١) رواه أبو يعلى الموصلي في مسند أبي هريرة ، ح (٦١٦٢) ، مسند أبي يعلى (٢٣/١١) - (٢٥) ؛ وقال الهيثمي : « رواه أبو يعلى ، والطبراني في الأوسط ، وفيه يوسف بن زياد البصري ، وهو ضعيف » اهـ ، مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الْفَوَائِدِ ، كتاب اللباس ، باب في السراويل (١٢١/٥ - ١٢٢) . لكن يشهد له ما سبق .

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (١٣٩/١) .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٤/١٠) .

\* وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ لِبَاسَ السَّرَاوِيلِ مَكْرُوءٌ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مِنْ زِيِّ الْعَرَبِ ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ زِيِّ الْعَجَمِ وَلِبَاسِهِمْ ، مُسْتَدَلِّينَ عَلَى ذَلِكَ بِأَمْرِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - جَيْشُهُ إِثْرَ عَوْدَتِهِ مِنْ أَذْرَبِجَانٍ <sup>(١)</sup> حَيْثُ قَالَ : « إِذَا قَدِمْتُمْ مِنْ غَزَاتِكُمْ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فَالْقُوا السَّرَاوِيلَاتِ وَالْأَقْبِيَةَ ، وَابْسُؤُوا الْأُزَرَ وَالْأُرْدِيَةَ » <sup>(٢)</sup> .

وَهَذَا الْاِثْرُ عَنْ عُمَرَ مُعَارِضٌ بِمَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهُ ؛ وَهُوَ مَا أَوْزَدَهُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي صَحِيحِهِ عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ فَأَوْسِعُوا ؛ جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ . صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ ، فِي سَرَاوِيلٍ وَرِدَاءٍ ، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَمِيصٍ ، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَبَاءٍ ، فِي ثَبَانٍ وَقَبَاءٍ ، فِي ثَبَانٍ وَقَمِيصٍ » <sup>(٣)</sup> .

فَلَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ لِبَاسَ الْأُزَرِ وَالْأُرْدِيَةِ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ لِبَاسَ الْعَرَبِ ، وَإِنَّمَا حَذَرَ عُمَرُ مِنْ ذَلِكَ لِثَلَاثٍ يَنْغَمِسُ الْمُسْلِمُونَ فِي لِبَاسِ غَيْرِهِمْ ، وَيَتَرَكُوا لِبَاسَهُمُ الْمَعْرُوفَ بَيْنَهُمْ بِالْكَلِّيَّةِ ؛ وَإِلَّا فَالْأَحَادِيثُ السَّابِقَةُ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ السَّرَاوِيلَ كَانَتْ مِنْ لِبَاسِ النَّاسِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، بَلْ وَلِبَاسِ النَّاسِ قَدِيمًا ، اشْتَرَاهَا

(١) أَذْرَبِجَانُ : إِقْلِيمٌ جَبَلِيٌّ وَاسِعٌ ، بِنَوَاحِي الْعِرَاقِ ، دَخَلَهَا الْمُسْلِمُونَ بِقِيَادَةِ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ زَمَنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَصَالَحَ أَهْلَهَا عَلَى الْجُزْيَةِ ، ثُمَّ نَقَضُوا الْعَهْدَ ، فَغَزَاهَا عُتْبَةُ بْنُ فَرْقَدٍ وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ ، فَفَتَحَاهَا غَنَوَةً ، وَوَضَعَا عَلَيْهَا الْخَرَاجَ . وَهِيَ الْيَوْمَ جُمْهُورِيَّةٌ كَبِيرَةٌ ، تَقَعُ عَلَى بَحْرِ قَزْوِينَ ، يَحُلُّهَا إِيرَانُ وَأَرْمِينِيَا ، عَاصِمَتُهَا : بَاكُو ، اسْتَقَلَّتْ عَنِ الْإِتِّحَادِ السُّوفِيَّتِيِّ عَامَ ١٩٩١ م .

انظر : معجم البلدان (١/١٥٥-١٥٧) ، رقم (٣٧٠) ؛ تاريخ خليفة بن خياط (ص ٨٦) ؛ تاريخ الأمم والملوك (٢/٥٣٩-٥٤٠) ؛ المنجد في اللغة والأعلام (ص ٣٣) .

(٢) الآداب الشرعية (٣/٤٩٤) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٢/١٨٧) ؛ وذكره النووي في شرحه على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٤/٢٨٠) ، وَعَزَاهُ لِأَبِي عُوَانَةَ الْإِسْفَرَايْنِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

(٣) انظر تحريجه فيما سبق (ص ٨٦) من هذا البحث .

النبي ﷺ وَأَصْحَابُهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَلَبِسُوهَا <sup>(١)</sup> .

وإِلَى هَذَا أَشَارَ صَاحِبُ مَنْظُومَةِ الْأَدَابِ بِقَوْلِهِ :

وَلَا بَأْسَ فِي لُبْسِ السَّرَاوِيلِ سِتْرَةً      أَتَمُّ مِنَ التَّازِيرِ فَالْبَسْنُهُ وَاقْتَدِ <sup>(٢)</sup>

وَيَلْبَسُ السَّرَاوِيلُ تَحْتَ الْقَمِيصِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى لُبْسِ الْإِزَارِ وَالرِّدَاءِ .

عَنْ نَعِيمِ الْمُجْمِرِ <sup>(٣)</sup> أَنَّهُ قَالَ : رَقِيتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ ، وَعَلَيْهِ سَرَاوِيلُ مِنْ تَحْتَ قَمِيصِهِ ، فَزَنَعَ سَرَاوِيلَهُ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، وَرَفَعَ فِي عِضْدَتِهِ الْوُضُوءَ ، وَرَجَلَيْهِ فَرَفَعَ فِي سَاقَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنْ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ » <sup>(٤)</sup> .

وَسُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ ؟ فَقَالَ : هُوَ أَسْتَرٌ مِنَ الْأُزْرِ ، وَلِبَاسُ الْقَوْمِ كَانَ الْأُزْرُ <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : ابن رجب الحنبلي ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٩٣/٢) .

(٢) غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (١٨٧/٢) . والتأزيرُ : لبسُ الإزارِ .

(٣) هُوَ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجْمِرُ الْمَدَنِيُّ الْفَقِيهُ ، مَوْلَى آلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، تَابِعِيُّ ثِقَةٍ عَالِمٌ ، كَانَ يُنْخَرُ الْمَسْجِدَ النَّبَوِيَّ ، خَالَسَ أَبَا هُرَيْرَةَ مُدَّةً ، عَاشَ إِلَى قَرِيبِ سَنَةِ عِشْرِينَ وَمِئَةً ، لُقِبَ أَبُوهُ بِالْمُجْمِرِ : لِأَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ بِالْحُمْرَةِ قَدَامَ عُمَرَ .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٢٣٧/٤) ؛ سير أعلام النبلاء (٢٢٧/٥) ، رقم

(٩٤) ] .

(٤) رواه البخاري في كتاب الوضوء ، باب فضل الوضوء والغُرُّ المحجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، ح (١٣٦) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٣/١) ؛ وأحمد في باقي مسند المكثرين (مسند أبي هريرة) واللفظُ له ، ح (٩١٩٥) ، مسند الإمام أحمد ابن حنبل (١٠٤/١٥-١٠٥) .

(٥) نقله عنه ابن مفلح في الآداب الشرعية (٤٩٤/٣) ؛ وابن رجب في فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٨٩/٢) .

● التَّبَانُ :

التَّبَانُ : سَرَاوِيلُ صَغِيرٌ مِقْدَارُ شِبْرٍ أَوْ أَكْثَرُ ، بَغَيْرِ أَكْمَامٍ ، يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ الْمَغْلُظَةَ فَقَطْ ، وَالْجَمْعُ : تَبَائِنُ . وَأَصْلُ اسْتِخْدَامِهِ لِلْمَلَايِينِ <sup>(١)</sup> .

والتَّبَانُ فِي مَعْنَى السَّرَاوِيلِ <sup>(٢)</sup> . وَفِي جَوَازِ لُبْسِ التَّبَانِ ، وَسُتْرِ الْعَوْرَةِ بِهِ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : قَامَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ . فَقَالَ ﷺ : « أَوْكُلْكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ ؟ » . ثُمَّ سَأَلَ رَجُلٌ عُمَرَ ، فَقَالَ : « إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ فَأَوْسِعُوا ؛ جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ . صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ ، فِي سَرَاوِيلٍ وَرِدَاءٍ ، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَمِيصٍ ، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَبَاءٍ ، فِي تَبَانٍ وَقَبَاءٍ ، فِي تَبَانٍ وَقَمِيصٍ » <sup>(٣)</sup> .

وَتَرْجَمَةُ الْبُخَارِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي صَحِيحِهِ تَذُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ لُبْسِ التَّبَانِ ؛ حَيْثُ قَالَ : « بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالتَّبَانِ وَالْقَبَاءِ » ، ثُمَّ أوردَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّابِقَ <sup>(٤)</sup> .

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَمْ تَرَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِالتَّبَانِ بَأْسًا لِلَّذِينَ يَرَحُلُونَ هَوْدَجَهَا » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : لسان العرب (١٨/٢) ؛ القاموس المحيط (ص ١٥٢٧) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (١٧٧/١) ، جميعها (تَبَنَ) .

(٢) انظر : كشف القناع عن من الإقناع (٢٨٦/١) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٨٦) من هذا البحث .

(٤) كتاب الصلاة ، ح (٣٦٥) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٦-٥٦٧) .

(٥) رواه تعليقاً بصيغة الجزم في كتاب الحج ، باب الطيب عند الإحرام وما يلبس المحرم إذا أراد أن يُحْرَمَ ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٦٣/٣) .  
وَالْهُودَجُ : مَرْكَبٌ لِلنِّسَاءِ عَلَى الْجَمَالِ ، يُحْمَلْنَ فِيهِ فِي السَّفَرِ وَنَحْوِهِ ، يَكُونُ مُقْبَبًا وَغَيْرَ مُقْبَبٍ ، يُصْنَعُ مِنَ الْعِصِيِّ ، ثُمَّ يُجْعَلُ فَوْقَ الْحَشْبَةِ .

انظر : لسان العرب (٤٩/١٥) ؛ القاموس المحيط (ص ٢٦٨) ، ( هَدَجَ ) .



وَقَدْ وَصَلَ هَذَا الْأَثَرُ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - الْإِمَامُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ الْمَكِّيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي سُنَنِهِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « أَنَّهَا حَجَّتْ وَمَعَهَا غِلْمَانٌ لَهَا، وَكَانُوا إِذَا شَدُّوا رَحْلَهَا يَبْدُو مِنْهُمْ الشَّيْءُ ، فَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يَتَّخِذُوا التَّبَايِينَ ، فَيَلْبَسُوهَا وَهُمْ مُحْرِمُونَ » (١) .

وَهَذَا الْقَوْلُ مِنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَهِيَ مِنْ كِبَارِ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلتَّبَايِينَ ، وَسِتْرِ عَوْرَتِهِ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا إِذَا أَجَازَتْهُ لِلْمُحْرِمِ الْمَنْعُوعِ مِنْ لُبْسِ الْمَخِيطِ ، فَغَيَّرَ الْمُحْرِمِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى ، سَيِّمًا مَعَ قِيَامِ الْحَاجَةِ إِلَى لُبْسِهِ ؛ لِسِتْرِ الْعَوْرَةِ (٢) .

وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَلْبَسُ التُّبَانَ (٣) . وَلَكِنَّ لُبْسَ الرَّجُلِ لِلتُّبَانِ وَحْدَهُ غَيْرُ كَافٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتُرُ جَمِيعَ الْعَوْرَةِ ، إِنَّمَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ الْمُغْلَظَةَ ، وَلِذَا قَرَنَ الْفَارُوقُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - السِّتْرَ بِهِ مَعَ غَيْرِهِ كَالْقَبَاءِ وَالْقَمِيصِ ، وَنَحْوِهِمَا (٤) .

\* \* \*

- 
- (١) نقلًا عن ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٦٥/٣) .  
 (٢) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : « وَكَانَ هَذَا رَأْيِي رَأْيُهُ عَائِشَةُ ، وَإِلَّا فَلَا أَكْثَرَ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التُّبَانِ وَالسَّرَاوِيلِ فِي مَنْعِهِ لِلْمُحْرِمِ » اهـ . المرجع السابق (٤٦٥/٣) .  
 وانظر حكم المسألة (ص ١٢٩٦ وما بعدها) من هذا البحث .  
 (٣) رواه البوصيري في كتاب اللباس ، باب ما جاء في لبس التُّبَانِ والسراويل ، ح (٥٤٥٣) ، إتحاف الخيرة المهرة بزيوائد المسانيد العشرة (٥٧/٦) .  
 (٤) انظر : الآداب الشرعية (٤٩٣/٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٧/١) .

## • خَامِسًا : الْبُرُودُ ( الْبُرْدَةُ ) :

الْبُرُودُ ، وَالْأَبْرَادُ ، وَالْأَبْرَدُ : جَمْعُ بُرْدٍ ؛ وَهُوَ ثَوْبٌ فِيهِ خُطُوطٌ ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ الْوَشْيَ <sup>(١)</sup> . وَكَانَتْ بُرُودُ الْيَمَنِ تُسَمَّى حُلَلًا . وَالْبُرْدَةُ : نَوْعٌ مِنَ الْبُرُودِ ، وَهِيَ كِسَاءٌ مُخَطَّطٌ أَسْوَدُ مَرَبَّعٍ ، فِيهِ صِغَرٌ ، يُلْتَحَفُ بِهِ ، كَانَتْ الْأَعْرَابُ تَلْبِسُهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، جَمْعُهَا : بُرْدٌ ، وَبُرْدٌ <sup>(٢)</sup> .

وَالْبُرُودُ أَكْسِيَّةٌ غَيْرُ مَخِيطَةٍ تُلْفُ عَلَى الْجَسَدِ ، وَهِيَ مِنْ ثِيَابِ الرِّجَالِ الْمُسْتَقْلَةِ بِنَفْسِهَا ، الَّتِي قَدْ لَا تَحْتَاجُ إِلَى إِزَارٍ أَوْ رِدَاءٍ ، مَتَى كَانَتْ كَبِيرَةً تَكْفِي الْجِسْمَ كُلَّهُ . وَقَدْ لَبَسَ الْمُصْطَفَى ﷺ الْبُرُودَ ، وَكَانَ لِبُرْدِهِ أَثَرٌ كَبِيرٌ فِي الشَّعْرِ وَالتَّارِيخِ وَالْأَدَبِ الْإِسْلَامِيِّ ؛ وَمِنْ ذَلِكَ الْبُرْدَةُ الَّتِي كَسَاهَا كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حِينَ جَاءَ إِلَيْهِ تَائِبًا نَادِمًا ، نَازِعًا عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرِكِ ، وَأَنْشَدَهُ قَصِيدَتَهُ الشَّهِيرَةَ الَّتِي عُرِفَتْ فِي الْأَدَبِ الْإِسْلَامِيِّ : بِالْبُرْدَةِ ، وَمَطْلَعُهَا :

بَانَتْ سَعَادُ قَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولٌ      مُتِمَّ إِثْرَهَا لَمْ يُفَدَ مَكْبُولٌ  
فَلَمَّا بَلَغَ قَوْلَهُ :

إِنَّ الرَّسُولَ لَنُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ      مُهَنَّدٌ مِنْ سَيْوفِ اللَّهِ مَسْلُوكٌ <sup>(٣)</sup>  
عَفَا عَنْهُ ﷺ ، وَكَسَاهُ بُرْدَتُهُ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> .

رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فِي بُرْدٍ لَهُ حَضْرَمِيٌّ مُتَوَشَّحُهُ مَا عَلَيْهِ غَيْرُهُ » <sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) الْوَشْيُ : نَقْشُ الثَّوْبِ ، وَتَحْشِيئُهُ . انظر : القاموس المحيط (ص ١٧٣٠) ، (وشى) .  
(٢) انظر : لسان العرب (١/٣٦٨) ؛ مختار الصحاح (ص ٥٢) ؛ المعجم الوسيط (١/٤٨) ،  
جميعها (برَد) . ولسان العرب (٣/٣٠٢) ؛ مختار الصحاح (ص ١٤٥) ، (حَلَل) .  
(٣) ديوان كعب بن زُهَيْر (ص ٦) .  
(٤) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١٤٣) ؛ الملابس العربية في الشعر الجاهلي (ص ٨٦-٨٧) .  
(٥) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٧٤) .

وَعَنْ أَبِي رِمَّةَ <sup>(١)</sup> - رضي الله عنه - قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدَانِ أَحْضَرَانِ » <sup>(٢)</sup> .

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضي الله عنه - قَالَ : « كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظُ الْحَاشِيَةِ ، فَأَذْرَكُهُ أَعْرَابِيٌّ فَجَبَذَهُ بِرِدَائِهِ جَبَذَةً شَدِيدَةً حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عَاتِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَثَرَتْ بِهَا حَاشِيَةُ الْبُرْدِ مِنَ شِدَّةِ جَبَذَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : يَا مُحَمَّدُ ! مُزِلِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ ضَحِكَ ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعِطَاءٍ » <sup>(٣)</sup> .

فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ الصَّحِيحَةِ عَنِ الْمُصْطَفَى ﷺ تَدُلُّ بِوُضُوحٍ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ لُبْسِ الْبُرُودِ ، وَأَنَّهَا مِنْ لِبَاسِ النَّاسِ الْقَدِيمِ ، الْمُتَعَارَفِ عَلَيْهِ زَمَنُ النَّبِيِّ ﷺ وَصَحَابَتِهِ .

وَالْأَصْلُ فِي الْبُرْدَةِ أَنْ تَكُونَ رِدَاءً ، إِلَّا أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ كَبِيرَةً قَدْ تَكُونُ إِزَارًا وَرِدَاءً ، وَكَذَا وَقْتُ الْحَاجَةِ .

فَهَذَا الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ - رضي الله عنه - يَصِفُ نَفْسَهُ فِي

(١) هُوَ أَبُو رِمَّةَ الْبَلَوِيُّ ، مُخْتَلَفٌ فِي اسْمِهِ ، رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَهُ صُحْبَةٌ ، سَكَنَ مِصْرَ ، وَمَاتَ بِإِفْرِيقِيَّةٍ .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٥٢٢/٤) ؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٦٥٨/٤) ، رقم (٢٩٥٤) ] .

(٢) رواه الترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء في الثوب الأخضر ، وحسنه ، ح (٢٨١٢) ، الجامع الصحيح (١١٠/٥) ؛ والنسائي في كتاب الزينة ، باب لبس الخضر من الثياب ، ح (٥٣١٩) ، سنن النسائي (١٤٩/٨) ؛ وأبو داود في كتاب التَّحْلِيلِ ، باب في الخضاب ، ح (٤٢٠٠) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٧٤/١١-١٧٥) .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب البرود والحبر والثُمَّلة ، ح (٥٨٠٩) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٧/١٠) . وَتَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ (ص ١٧٤ من هذا البحث ) : « وَعَلَيْهِ رِدَاءٌ نَجْرَانِيٌّ ... » .

غَزْوَةِ حُنَيْنٍ الَّتِي وَقَعَتْ فِي الْعَامِ الثَّامِنِ لِلْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ بِقَوْلِهِ : « وَأَرْجِعْ مِنْهُمْ مَأْمَأً ، وَعَلَيَّ بُرْدَتَانِ ؛ مُتَزَرًّا بِأَحَدَاهُمَا ، مُرْتَدِيًّا بِالْأُخْرَى ، فَاسْتَطَلَقَ إِزَارِي ، فَجَمَعْتُهُمَا جَمِيعًا ، وَمَرَرْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » (١) .

\* وَمِنْ أَنْوَاعِ الْبُرُودِ الَّتِي كَانَتْ مَعْرُوفَةً فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ :

١- الْحَبِيرَةُ ( بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ) وَهِيَ فِي اللُّغَةِ : ضَرْبٌ مِنْ بُرُودِ الْيَمَنِ مُنَمَّرٌ ، جَمْعُهُ : حَبِيرٌ ، وَحَبِيرَاتٌ (٢) . وَالْحَبِيرُ مِنَ الْبُرُودِ : مَا كَانَ مُوشِيًّا مُخَطَّطًا نَاعِمًا ؛ يُقَالُ : بُرْدٌ حَبِيرٌ ، وَبُرْدَةٌ حَبِيرَةٌ ، بِوَزْنِ عِنَبَةٍ ، عَلَى الْوَصْفِ وَالْإِضَافَةِ (٣) .  
وَالْحَبِيرَةُ اصْطِلَاحًا : ثَوْبٌ مِنْ قُطْنٍ أَوْ كَتَانٍ مُخَطَّطٍ ، كَانَ يُصْنَعُ بِالْيَمَنِ (٤) .  
وَسُمِّيَتْ الْحَبِيرَةُ كَذَلِكَ : لِأَنَّهَا تَحْبَرُ ؛ أَيُ : تُزَيَّنُ إِذِ التَّحْبِيرُ هُوَ التَّزْيِينُ وَالتَّحْسِينُ ، وَكَانَتْ الْبُرُودُ الْيَمَنِيَّةُ تُصْنَعُ مِنْ قُطْنٍ ، وَهِيَ أَشْرَفُ الثِّيَابِ عِنْدَ الْعَرَبِ (٥) .

وَالْحَبِيرَةُ نَوْعٌ مِنْ أَحْسَنِ أَنْوَاعِ الْبُرُودِ ، كَانَتْ أَحَبَّ اللَّبَاسِ إِلَى الْمُصْطَفَى ﷺ ؛ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَلْبَسَهَا الْحَبِيرَةَ » (٦) .

(١) رواه مسلمٌ في كتاب الجهاد والسير ، باب في غزوة حنين ، ح [٨١] (١٧٧٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (١٢/٤٦٠-٤٦١) .

(٢) انظر : لسان العرب (١٦/٣) ، ( حَبِيرٌ ) .

(٣) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٣١٦-٣١٧) ؛ المعجم الوسيط (١/١٥٢) ، ( حَبِيرَةٌ ) .

(٤) انظر : المعجم الوسيط (١/١٥١-١٥٢) .

(٥) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٢٨٨) .

(٦) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب البرود والحبر والشملة ، ح (٥٨١٣) ، ابن

وَإِنَّمَا كَانَتِ الْحَبِيرَةُ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : لَأَنَّهَا حَسَنَةٌ مِنْ غَيْرِ كَثِيرٍ زِينَةٍ ، وَلَا خِثْمَالِهَا الْوَسَخَ ، وَلِئِنَّهَا ، وَحُسْنِ انْسِجَامِهَا ، وَإِحْكَامِ صُنْعِهَا ، وَمُوَافَقَتِهَا لِبَدْنِهِ الشَّرِيفِ ؛ فَقَدْ بَلَغَ ﷺ النَّهَايَةَ فِي النُّعُومَةِ وَاللِّينِ ، فَالْحَشِينَ يُضَرُّهُ ، وَهَذَا تَشْرِيعٌ لِأَمْتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ <sup>(١)</sup> .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى شَرَفِ الْحَبِيرَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ وَتَفْضِيلِهِمْ إِيَّاهَا عَلَى غَيْرِهَا مِنَ اللَّبَاسِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُوْفِّي سَجَّاهُ الصَّحَابَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - بِحَبِيرَةٍ ، فَلَوْ كَانَ عِنْدَهُمْ أَفْضَلُ مِنْهَا لَسَجَّاهُ بِهَا .

قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُوْفِّي سُجِّي بِبُرْدٍ حَبِيرَةٍ » <sup>(٢)</sup> .

وَلَا يُعَارِضُ حُبَّهُ لِلْحَبِيرَةِ وَلُبْسَهَا مَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا مِنْ أَنَّ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَيْهِ ﷺ الْقَمِيصُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ لِمَا خِيطَ عَلَى قَدْرِ الْبَدَنِ ، وَهَذَا بِالنَّسْبَةِ لِمَا يُرْتَدَى دُونَ أَنْ يَكُونَ مُفَصَّلًا . أَوْ لِأَنَّ حُبَّهُ لِلْقَمِيصِ حِينَ يَكُونُ بَيْنَ أَصْحَابِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرٌ وَأَحْشَمٌ <sup>(٣)</sup> .

﴿ حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٧/١٠) ؛ ومسلم في كتاب اللباس والزينة، باب فضل لباس ثياب الحَبِيرَةِ ، ح [٣٣] (٢٠٧٩) ، شرح النووي على صحيح مسلم المجلد الخامس (٢٤٧/١٤) .

وانظر : اللباس في عصر الرسول ﷺ (ص ٧٦) .

(١) انظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٥/١٨) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (١٠٥/٥) .

(٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب البرود والحَبِيرَةِ والشَّمْلَةِ ، ح (٥٨١٤) ، ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٧/١٠-٢٨٨) .

(٣) انظر : الشماثل المحمدية والخصائل المصطفوية (ص ٧٢) .

## ٢- الشَّمْلَةُ :

وَهِيَ كِسَاءٌ مِنْ صُوفٍ أَوْ شَعْرٍ ، أبيضٌ رقيقٌ ، يُشْتَمَلُ بِهِ وَيُوتَزَرُ ، وَالْجَمْعُ : شِمَالٌ <sup>(١)</sup> .

وَالشَّمْلَةُ مِنْ مُقَطَّعَاتِ الثِّيَابِ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ وَخِيَاطَةٍ ، تُلْبَسُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، تَكُونُ إِزَارًا ، وَقَدْ تَكُونُ رِدَاءً .

وَكَانَتِ الشَّمْلَةُ مِنْ لِبَاسِ النَّاسِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ لِبَسَهَا هُوَ وَصَحَابَتُهُ . رَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ بِرِدَّةٍ مَنْسُوجَةٍ فِيهَا حَاشِيَتُهَا ، أَتَدْرُونَ مَا الْبُرْدَةُ ؟ ! قَالُوا : الشَّمْلَةُ . قَالَ : نَعَمْ ! قَالَتْ : نَسَجْتُهَا بِيَدِي فَجِئْتُ لَأَكْسُو كَهَا . فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَإِنَّهَا إِزَارَةٌ ، فَحَسَنَهَا فُلَانٌ ، فَقَالَ : اكْسُئِيهَا مَا أَحْسَنَهَا ! قَالَ الْقَوْمُ : مَا أَحْسَنَتْ ، لِبَسَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا ثُمَّ سَأَلْتُهُ وَعِلِمْتُ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ ! قَالَ : إِنِّي وَاللَّهِ مَا سَأَلْتُهُ لَأَلْبِسَهُ ، إِنَّمَا سَأَلْتُهُ لَتَكُونَ كَفَنِي . قَالَ سَهْلٌ : فَكَانَتْ كَفَنُهُ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ جَابِرُ بْنُ سَلِيمٍ <sup>(٣)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُحْتَسِبٌ بِشَمْلَةٍ ، وَقَدْ وَقَعَ هُدْبُهَا عَلَى قَدَمَيْهِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : لسان العرب (٢٠٢/٧) ؛ المعجم الوسيط (٤٩٥/١) ، (شَمَلٌ) .

(٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب البرود والجبر والشَّمْلَةُ ، ح (٥٨١٠) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٧/١٠) .

(٣) هُوَ جَابِرُ بْنُ سَلِيمٍ ، وَقِيلَ : سَلِيمُ بْنُ جَابِرٍ ، أَبُو جَرِيٍّ الْحَجِيمِيُّ ، مِنْ بَنِي أُمَيَّارِ بْنِ الْحَجِيمِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ تَعِيمٍ ، لَهُ صُحْبَةٌ ، رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ .

انظر ترجمته في : [الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢٢٥/١) ، رقم (٣٠١) ؛ تهذيب التهذيب (٥٠٢/٤) ] .

(٤) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في الهدب ، ح (٤٠٦٩) ، عون المعبود شرح

وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ الْإِحْتِبَاءِ <sup>(١)</sup> وَالْإِسْتِمَالِ بِالْكِسَاءِ وَنَحْوِهِ بِلَا كَرَاهَةٍ إِذَا أَمِنَ مِنْ انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ . وَأَنَّ الثِّيَابَ الْمَهْدَبَةَ كَانَتْ مِنْ لِبَاسِ السَّلَفِ <sup>(٢)</sup> .  
وَعَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيَّ شَمْلَةٌ أَوْ شَمْلَتَانِ ، فَقَالَ لِي : « هَلْ لَكَ مِنْ مَالٍ ۚ » . قُلْتُ : نَعَمْ ! قَدْ آتَانِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ كُلِّ مَالٍ ؛ مِنْ خَيْلِهِ ، وَإِبِلِهِ ، وَغَنَمِهِ ، وَرَقِيقِهِ . فَقَالَ : « فَإِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيَرِّ عَلَىكَ نِعْمَتَهُ » <sup>(٣)</sup> .

### ٣- النَّمِرَةُ :

وَهِيَ بُرْدَةٌ خَبِرَةٌ مِنْ صُوفٍ مُخَطَّطَةٌ ؛ فِيهَا خُطُوطٌ سُودٌ وَبَيْضٌ ، سُمِّيَتْ كَذَلِكَ : تَشْبِيهًا لَهَا بِلَوْنِ النَّمْرِ لِمَا فِيهَا مِنَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ ، وَهِيَ مِنَ الصُّفَاتِ الْغَالِيَةِ ، كَانَتْ الْأَعْرَابُ تَلْبَسُهَا ؛ تَأْتِرُ بِهَا . وَالْجَمْعُ : نِمَارٌ ، وَأَنِمَارٌ <sup>(٤)</sup> .

⇒ سنن أبي داود (٨٦/١١) ؛ والبَغَوِيُّ في كتاب اللباس ، باب النهي عن استعمال الصُّمَاءِ ، وقال شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ في تَعْلِيْقِهِ عَلَى شرح السُّنَّةِ (١٥/١٢) : « فِي سَنَدِهِ عَيْبَةٌ أَبُو خِدَاشٍ الْهُجَيْمِيُّ ؛ وَهُوَ مَخْهُولٌ ، وَبَاقِي رِجَالِهِ ثِقَاتٌ » اهـ .  
وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ الْبَصْرِيِّينَ ، ح (٢٠٦٣٢) ، وَصَحَّحَهُ مُحَقِّقُوا مُسْنَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (٢٣٤/٣٤) .

(١) الْإِحْتِبَاءُ : « هُوَ أَنْ يَضُمَّ الْإِنْسَانُ رِجْلَيْهِ إِلَى بَطْنِهِ بِتَوْبٍ يَجْمَعُهَا بِهِ مَعَ ظَهْرِهِ ، وَيَشْدُهُ عَلَيْهَا ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْيَدَيْنِ عَوْضَ التَّوْبِ . وَإِنَّمَا نُهِيَ عَنْهُ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا تَوْبٌ وَاحِدٌ رُبَّمَا تَحَرَّكَ أَوْ زَالَ التَّوْبُ فَيَبْدُو عَوْرَتَهُ » اهـ . النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٣٢٤/١) .

(٢) انظر : ابن بَطَّال ، شرح صحيح البخاري (٨٢/٩) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٨٧/١١) .

(٣) انظر تخريجيه فيما سبق من هذا البحث (ص ٨٥) .

(٤) انظر : لسان العرب (٢٩٠/١٤) ؛ القاموس المحيط (ص ٦٢٧) ؛ مختار الصحاح (ص ٦٠٣) ؛ النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (١٠٣/٥) .

وَقَدْ كَانَتْ النَّارُ مِنْ لِبَاسِ النَّاسِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِبَسَهَا ، وَلَبَسَهَا أَصْحَابُهُ - رضي الله عنهم - .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ <sup>(١)</sup> - رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمًا وَعَلَيْهِ نَمْرَةٌ ، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ : « أَعْطِنِي نَمْرَتَكَ وَخُذْ نَمْرَتِي » . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! نَمْرَتُكَ أَجُودُ مِنْ نَمْرَتِي . فَقَالَ ﷺ : « أَجَلْ ، وَلَكِنَّ فِيهَا خَيْطٌ أَحْمَرُ ، فَخَشِيتُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا فَتَفْتِنَنِي » <sup>(٢)</sup> .

وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَحْلِيِّ - رضي الله عنه - قَالَ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَدْرِ النَّهَارِ ، فَجَاءَهُ قَوْمٌ حُفَاةٌ عُرَاةٌ مُجْتَابِي النَّارِ أَوْ الْعَبَاءِ ، مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ ، عَامَتُهُمْ مِنْ مُضَرٍّ - بَلْ كُلُّهُمْ مِنْ مُضَرٍّ - فَمَعَّرَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَا رَأَى بِهِمْ مِنَ الْفَاقَةِ ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ ، فَأَمَرَ بِأَلَا فَاذَنْ وَأَقَامَ ، فَصَلَّى ، ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَوكُمْ ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ <sup>(٣)</sup> وَالْآيَةَ الَّتِي فِي الْحَشْرِ : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَلَتَنْظُرَ نَفْسٌ مِمَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ <sup>(٤)</sup> تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ ، مِنْ دِرْهِمِهِ ، مِنْ ثَوْبِهِ ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ ، حَتَّى قَالَ : وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ

(١) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَرْجَسٍ الْمَرْبُوعِيُّ ، وَقِيلَ : الْمَخْزُومِيُّ ؛ حَلِيفٌ لَهُمْ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ ، رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، وَعَنْ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ . انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٩١٦/٣) ، رقم (١٥٤٨) ؛ تهذيب التهذيب (٣٤٣/٢) ] .

(٢) أَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ فِيمَنْ تَرَكَ اللَّبَاسَ تَوْضَعًا ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ ، حَلَا مُوسَى بْنُ طَارِقٍ ، وَهُوَ ثِقَةٌ » اهـ .  
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٣٦/٥) .

(٤) الحشر : ١٨ .

(٣) النساء : ١ .



قَالَ : فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِصُرَّةٍ كَادَتْ كَفُّهُ تَعْجِزُ عَنْهَا ، بَلْ قَدْ عَجَزَتْ . قَالَ : ثُمَّ تَبَاعَ النَّاسُ حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَبَيَابٍ ، حَتَّى رَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَهَلَّلُ كَأَنَّهُ مُذَهَّبٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ » (١) .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي زُمْرَةٌ هُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا ، تُضِيءُ وَجُوهُهُمْ إِضَاءَةُ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ » . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَقَامَ عُكَاشَةُ بْنُ مِحْصَنِ الْأَسَدِيِّ يَرْفَعُ نِمْرَةً عَلَيْهِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ » . ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « سَبَقَكَ بِهَا عُكَاشَةُ » (٢) .

فَهَلْهِيَ الْأَدِلَّةُ مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ - عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ صَلَوةٍ وَأَزْكَى نَجِيَّةٍ - تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ النَّمَارِ ، وَأَنَّهَا مِنْ لِبَاسِ النَّاسِ الْقَدِيمِ .

وَلَيْسَ هَذَا مِنْ قِبَلِ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّمَارِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالنَّمَارِ الْمُنْهَى عَنْهَا جُلُودُ النَّمُورِ ؛ وَهِيَ السَّبَاغُ الْمَعْرُوفَةُ ، نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُبْسِهَا لِمَا فِيهَا مِنَ الْخِيَلَاءِ وَالزَّيْنَةِ ، وَلِأَنَّهَا كَانَتْ زِيَّ الْمُشْرِكِينَ ، وَهِيَ نَجِسَةٌ لَا تَطْهَرُ بِالدُّبَاغِ عَلَى

(١) رواه مسلم في كتاب الزكاة ، باب الحث على الصدقة ولو بشق ثمرة أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار ، ح [٦٩] (١٠١٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٨٤/٧-٨٥) .

(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان ، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة ، ح [٣٦٩] (٢١٦) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٤٤٦/٣-٤٤٧) ؛ والبخاري في كتاب اللباس ، باب البرود والجبر والشملة ، ح (٥٨١١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٧/١٠) .

الْقَوْلِ الرَّاجِحِ <sup>(١)</sup> .

#### ٤- الحُلُّ :

الحُلُّ ، وَالْحِلَالُ فِي اللُّغَةِ : جَمْعُ حُلَّةٍ ؛ وَهِيَ كُلُّ ثَوْبٍ جَدِيدٍ يُلْبَسُ ، غَلِيظٌ أَوْ دَقِيقٌ ، يَكُونُ مِنْ قَمِيصٍ ، وَإِزَارٍ ، وَرِدَاءٍ ، وَقَدْ يُقَالُ لِلإِزَارِ وَالرِّدَاءِ حُلَّةً ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُلَّةٌ ، وَلَا تَكُونُ حُلَّةٌ إِلَّا وَهِيَ جَدِيدَةٌ ، تُحَلُّ مِنْ طَيِّهَا فَتُلْبَسُ <sup>(٢)</sup> .  
وَالْمُرَادُ بِالْحُلَّةِ اصْطِلَاحًا : ضَرْبٌ مِنْ بُرُودِ الْيَمَنِ ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّوْبَيْنِ حُلٌّ عَلَى الْآخَرِ ، أَوْ لِأَنَّهُمَا ثَوْبَانِ جَدِيدَانِ <sup>(٣)</sup> .  
وَقَدْ لَبَسَ النَّبِيُّ ﷺ الْحُلَّ <sup>(٤)</sup> .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « لَمَّا خَرَجَتْ الْحُرُورِيَُّةُ أَتَيْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ : أَنْتَ هُوَ لَاءِ الْقَوْمِ . فَلَبِسْتُ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ مِنْ حُلِّ الْيَمَنِ - قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ : وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَجُلًا جَمِيلًا جَهِيرًا - فَأَتَيْتُهُمْ ، فَقَالُوا : مَرْحَبًا بِكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ، مَا هَذِهِ الْحُلَّةُ ؟ قَالَ : مَا تَعْيُيُونَ عَلَيَّ ؟ لَقَدْ رَأَيْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ مِنَ الْحُلِّ » <sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٢٤-١٣٤) .

(٢) انظر : لسان العرب (٣/٣٠٢) ؛ القموس المحيط (ص ١٢٧٤) ؛ مختار الصحاح (ص ١٤٥) ، جميعها (حلل) .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٤١٥) ؛ المعجم الوسيط (١/١٩٤) ، (حلل) .

(٤) انظر : الطبقات الكبرى (١/٤٥٠-٤٥١) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١٣٧) ، (١٤٥) .

(٥) انظر تخریجه وتفسير غريبه فيما سبق من هذا البحث (ص ٩٤) .

## ● سَادِسًا : البرئُس :

البرئُس : مأخوذٌ مِنَ البرِيس ؛ وَهُوَ القُطْنُ ، وَالتَّوْنُ زَائِدَةٌ . وَالبرئُس : هُوَ كُلُّ ثَوْبٍ رَأْسُهُ مِنْهُ ، مُتَنَزِقٌ بِهِ ؛ دُرَاعَةٌ كَانَ أَوْ قِمطَرًا ، أَوْ جُبَّةً . وَقِيلَ : هُوَ قَلَنْسُوَةٌ طَوِيلَةٌ كَانَ النِّسَاءُ يَلْبَسُونَهَا فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ . وَالْجَمْعُ : بَرَائِسٌ<sup>(١)</sup> .

وَالْبَرَائِسُ مِنَ لِبَاسِ النَّاسِ الْقَدِيمِ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ الْقَمِيصَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْبُرُئُسَ ، وَلَا الْخَفَيْنِ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ التَّغْلِيظَ فَلْيَلْبَسْ مَا هُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْكَعْبَيْنِ »<sup>(٢)</sup> .

فَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّ الْبَرَائِسَ وَالْقُمُصَ وَنَحْوَهَا مِمَّا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ يَحُوزُ لِبَسَهُ لِلْمُسْلِمِ ، وَإِنَّمَا يُمْنَعُ مِنْهُ حَالَ الْإِحْرَامِ . وَلَيْسَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِرُئُسًا أَصْفَرَ مِنْ خَزٍّ<sup>(٣)</sup> .

وَلَكِنَّ بَعْضَ السَّلَفِ كَانَ يَكْرَهُ لِبَسَ الْبَرَائِسِ لِأَنَّهَا كَانَتْ مِنَ لِبَاسِ الرُّهْبَانِ ، وَكَذَا مَخَافَةُ الْإِشْتِهَارِ ، أَوْ أَنْ يَدَّعِيَ الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ مَا لَيْسَ فِيهِ . وَلَعَلَّ مَنْ كَرِهَهُ مِنَ السَّلَفِ أَخَذَ بِعُمُومِ النَّهْيِ عَنِ التَّشَبُّهِ بِالرُّهْبَانِ فِي لِبَاسِهِمْ ؛ لِمَا رَوَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَرْفُوعًا : « إِيَّاكُمْ وَكِبُوسَ الرُّهْبَانِ ؛ فَإِنَّهُ مَنْ تَزَيَّأَ بِهِمْ أَوْ تَشَبَّهَ فَلَيْسَ مِنِّي »<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : لسان العرب (٣٩٣/١) ، ( بَرَنَ ) ؛ القاموس المحيط (ص ٦٨٥) ، ( بَرَسَ ) ؛ مختار الصحاح (ص ٥٤) ، ( بَرُئْس ) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (١٢١/١) .

(٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب البرانس ، ح (٥٨٠٣) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٣/١٠) . وَتَقَدَّمَ أَحَدُ الْأَفَاطِلِ (ص ١٧٦) من هذا البحث .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب البرانس ، ح (٥٨٠٢) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٣/١٠) .

(٤) رواه الطبراني في الأوسط . انظر : مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ فِي زَوَائِدِ الْمُفَعَّمَيْنِ (المُعْتَم) ⇨

وَالْبَرَانِسُ كَانَتْ مِنْ لِبَاسِهِمْ <sup>(١)</sup> .

وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - جَوَازُ لُبْسِ الْبَرَانِسِ بِلَا كَرَاهَةٍ ، مَا لَمْ يُصَاحِبَهَا تَشْبَهُ ، فَالْبَرَانِسُ كَانَتْ مِنْ لِبَاسِ النَّاسِ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ وَبَعْدَهُ ، وَلَمْ يُنْكَرْ لُبْسُهَا أَحَدٌ ؛ لَا النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - ؛ وَلِذَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « مَا كَانَ أَحَدٌ مِنَ الْقُرَاءِ إِلَّا لَهُ بُرْنُسٌ يَغْدُو فِيهِ » <sup>(٢)</sup> .

وَسُئِلَ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ - إِمَامُ دَارِ الْهِجْرَةِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ لُبْسِ الْبَرَانِسِ ؟ فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ . قِيلَ : فَإِنَّهُ مِنْ لُبُوسِ النَّصَارَى ! قَالَ : لَا بَأْسَ بِهَا ، وَقَدْ كَانَتْ تَلْبَسُ هَاهُنَا <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

### ● سَابِعًا : الْقَبَاءُ :

الْقَبَاءُ لَفَةٌ بِالْمَدِّ : هُوَ الثَّوبُ الَّذِي يُلْبَسُ مُتَسِقًا ، مَأْخُوذٌ مِنَ الْقَبْوِ ؛ وَهُوَ الضَّمُّ وَالْجَمْعُ ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِاجْتِمَاعِ أَطْرَافِهِ ، وَقَدْ يُسَمَّى الْقَبَاءُ فَرْوَجًا لِأَنَّهُ مُنْفَرَجٌ مِنَ الْخَلْفِ . وَجَمْعُهُ : أَقْبِيَّةٌ . قِيلَ إِنَّهُ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ عَرَبِيٌّ الْأَصْلُ <sup>(٤)</sup> .

⇒ الأوسط والمُعْجَم الصغير للطبراني ، ح (٤٢٢٦) ، (١٥٥/٧) . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حجرَ : « أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ » اهـ ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٤/١٠) . وقال الهيثمي : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ شَيْخِهِ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ الرَّازِيِّ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ » اهـ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٣١/٥) .

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٤/١٠) .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٨٧/٩) .

(٣) انظر : المرجع السابق (٨٧/٩) .

(٤) انظر : لسان العرب (٢٧/١١) ؛ القاموس المحيط (ص ١٧٠٥) ؛ مختار الصحاح (ص

(٤٦٥) ، جميعها (قَبَا) .

وَالْقَبَاءُ فِي الْإِصْطِلَاحِ : هُوَ ثَوْبٌ ضَيِّقُ الْكُمَيْنِ وَالْوَسْطِ ، مَشْقُوقٌ مِنَ الْخَلْفِ ، يَلْبَسُهُ الرَّجَالُ فَوْقَ الثِّيَابِ فِي السَّفَرِ وَالْحَرْبِ ؛ لِأَنَّهُ أَعُونٌ عَلَى الْحَرَكَةِ <sup>(١)</sup> .

وَالْأَقْبِيَّةُ مِنَ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمَشْرُوعِ فِي الْإِسْلَامِ ؛ لِمَا رَوَى الْمُسَوِّدُ بْنُ مَخْرَمَةَ <sup>(٢)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبِيَّةً وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةً شَيْئًا ، فَقَالَ مَخْرَمَةُ : يَا بُنَيَّ انْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَاَنْطَلَقْتُ مَعَهُ ، فَقَالَ : اَدْخُلْ فَادْعُهُ لِي ، قَالَ : فَدَعَوْتُهُ لَهُ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا ، فَقَالَ ﷺ : « حَبَاتُ هَذَا لَكَ ! » . قَالَ : فَفَنَظَرُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : رَضِيَ مَخْرَمَةُ <sup>(٣)</sup> .

وَلَا يُشْكِلُ عَلَى جَوَازِ لِبَاسِ الْقَبَاءِ لِلرَّجَالِ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ <sup>(٤)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَهْدَيْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرُوجُ

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٠/١٠) ؛ المعجم الوسيط (٧١٣/٢) ، (قبا) .

(٢) هُوَ الْمُسَوِّدُ بْنُ مَخْرَمَةَ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ زُهْرَةَ بْنِ قُصَيٍّ بْنِ كِلَابٍ الْقُرَشِيُّ الزُّهْرِيُّ ، إِمَامٌ حَلِيلٌ ، حَافِظٌ يَقَّةً ، مِنْ أَشْرَافِ قُرَيْشٍ وَعُلَمَائِهِمْ ، لَهُ صُحْبَةٌ وَرَوَايَةٌ ، مَعْدُودٌ فِي صِفَارِ الصُّحَابَةِ ، وَلِدَ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ بِعَاصِمِينَ ، وَتُوفِيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ .

انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٣٩٩/٣) ، رقم (٢٤٠٥) ؛ سير أعلام النبلاء (٣٩٠-٣٩٤) ، رقم (٦٠) ] .

وَأَبُوهُ : مَخْرَمَةُ صَحَابِيُّ مِنَ الطَّلَقَاءِ ، كَانَ كَبِيرَ بَنِي زُهْرَةَ ، وَهُوَ مِنْ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ؛ وَكَانَ وَالِدُهُ نَوْفَلُ ابْنِ عَمِّ أُمِّةٍ وَالِدَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْرِهُهُ ، وَيَشُّ فِي وَجْهِهِ لِمَكَانِهِ مِنْ رَجِيمِهِ ، مَعَ مَا كَانَ فِي خُلُقِهِ مِنَ الشَّدَّةِ وَبَذَائِهِ اللَّسَانَ ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ مِنْ حَسَنِ إِسْلَامِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ ، وَعُمُرُهُ مِائَةً وَخَمْسَةَ عَشَرَ عَامًا . انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٣٨٠/٣) ، رقم

(٢٣٤٩) ؛ سير أعلام النبلاء (٥٤٢-٥٤٤) ، رقم (١١٣) ] .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب القباء وفرج حرير ، ح (٥٨٠٠) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٠/١٠) .

(٤) هُوَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ بْنِ عَبْسٍ الْجُهَنِيُّ ، صَحَابِيُّ حَلِيلٌ ، مُخْتَلَفٌ فِي كُنْيَتِهِ ، سَكَنَ مِصْرَ

حَرِيرٍ ، فَلَبِسَهُ ثُمَّ صَلَّى فِيهِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ ، فَزَعَهُ نَزْعًا شَدِيدًا كَالْكَارِهِ لَهُ ، ثُمَّ قَالَ ﷺ : « لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ » (١) .

فَإِنَّهُ ﷺ قَدْ لَبِسَهُ ، وَإِنَّمَا نَزَعَهُ لَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ حَرِيرٍ خَالِصٍ ، وَوَرَدَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ : أَنَّهُ كَانَ مُزَرَّرًا بِالذَّهَبِ (٢) .

وَالِى جَوَازِ لُبْسِ الْقَبَاءِ أَشَارَ صَاحِبُ مَنْظُومَةِ الْأَدَابِ بِقَوْلِهِ :  
وَلَيْسَ بِلُبْسِ الصُّوفِ بَأْسٌ وَلَا الْقَبَا وَلَا لِلنَّسَا وَالْبُرُنْسِ أَفْهَمُهُ وَاقْتَدِ (٣)

سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ طَرَحِ الْقَبَاءِ عَلَى الْكَافِيَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُدْخَلَ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ ، هَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ ، وَقَدْ ذَكَرُوا جَوَازَ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ السَّدْلِ الْمَكْرُوهِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّبْسَةَ لَيْسَتْ لِبْسَةَ الْيَهُودِ الْمُنْهَيِّ عَنْهَا (٤) .

\* \* \*

وَكَانَ وَالِيًا عَلَيْهَا ، تُوْفِيَ فِي آخِرِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ لِلْهِجْرَةِ . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٠٧٣/٣) ، رَقْم (١٨٢٤) ؛ تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ (١٢٣/٣-١٢٤) ] .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ الْقَبَاءِ وَفُرُوجِ حَرِيرٍ ، ح (٥٨٠١) ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢٨٠/١٠) .

(٢) كَمَا فِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَيْتُ لَهُ أَفْبِيَّةً مِنْ دِيَسَاجٍ مُزَرَّرَةٍ بِالذَّهَبِ ، فَقَسَمَهَا فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَعَزَلَ مِنْهَا وَاحِدًا لِمَخْرَمَةٍ ، فَلَمَّا حَاءَ قَالَ : « قَدْ حَبَّاتُ هَذَا لَكَ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ ، بَابِ الْمُدَارَةِ مَعَ النَّاسِ ، ح (٦١٣٢) ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٥٤٤/١٠) .

(٣) انْظُرْ : غِذَاءُ الْأَلْبَابِ شَرْحُ مَنْظُومَةِ الْأَدَابِ (١٣٩/٢) ؛ وَانْظُرْ : الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ (٣٤٣/٤) .

(٤) مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (١٢٢/٢٢) . وَانْظُرْ حُكْمَ السَّدْلِ فِيمَا بَعْدَ (ص ١٠٥٩ وَمَا بَعْلَهَا) .

## • ثَامِنًا : الْجُبَّةُ :

الجُبَّةُ فِي اللَّفْعَةِ : ضَرْبٌ مِنْ مُقَطَّعَاتِ الثِّيَابِ الَّتِي تُلبَسُ ، سُمِّيَتْ جُبَّةً : لِأَنَّهَا تُحَبُّ مِنَ الْأَمَامِ وَتُشَقُّ . وَالْجَمْعُ : جُبَبٌ ، وَجِبَابٌ <sup>(١)</sup> .

وَتُطْلَقُ الْجُبَّةُ - كَذَلِكَ - عَلَى الدَّرْعِ ؛ لِأَنَّهُ يُلبَسُ ، وَيَتَدَرَّجُ بِهِ ؛ قَالَ الشَّاعِرُ :

لَنَا جُبٌّ وَأَرْمَاحٌ طَوَالٌ      بِهِنَّ نُمَارِسُ الْحَرْبَ الشَّطُونَا <sup>(٢)</sup>

وَالْجُبَّةُ فِي الْأَصْطِلَاحِ : ثَوْبٌ وَاسِعٌ مُفَصَّلٌ مَخِيْطٌ ، يُحِيْطُ بِالْجَسْمِ ، وَاسِعُ الْكُمَيْنِ ، مَشْفُوقُ الْمُقَدِّمِ ، يُلبَسُ فَوْقَ الثِّيَابِ ، يُنْسَجُ مِنَ الْوَبَرِ وَالْقَطَنِ وَغَيْرِهِ ، وَقَدْ تَطَرَّزُ أَكْمَامُهُ بِالْحَرِيرِ <sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ كَانَتْ الْجُبَّةُ مِنَ لِبَاسِ النَّاسِ الْقَدِيمِ ، الَّذِي أَقْرَأَهُ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ سُبْحَانَهُ ، لِبَسَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ الْكَرَامُ - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ - <sup>(٤)</sup> ؛ رَوَى الْمُغِيرَةُ ابْنُ شُعْبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ فَتَلَقَّيْتُهُ بِمَاءٍ ، فَتَوَضَّأَ - وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ - فَمَضْمَضَ ، وَاسْتَنْشَقَ ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ، فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ كُمَيْهِ فَكَانَا ضَيِّقَيْنِ ، فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ فَفَسَلَهُمَا ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَعَلَى خَفِيهِ » <sup>(٥)</sup> .

وَفِي تَرْجَمَةِ الْبُخَارِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ : « بَابٌ مَنْ لَبَسَ جُبَّةً

(١) انظر : لسان العرب (٢/١٦١-١٦٢) ؛ القاموس المحيط (ص ٨٣) ، ( جيب ) .

(٢) البيت منسوبٌ للرَّاعِي النُّمَيْرِيُّ . انظر : لسان العرب (٢/١٦٢) ؛ تاج العروس (١/٣٤٧-٣٤٨) ، ( جيب ) .

(٣) انظر : المعجم الوسيط (١/١٠٤) ، ( جيب ) ؛ الملابس العربية في الشعر الجاهلي (ص ١٠٢) .

(٤) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١٣٧) ؛ الطبقات الكبرى (١/٤٥٣) .

(٥) رواه البخاريُّ في كتاب اللباس ، باب من لبس جُبَّةً ضَيِّقَةً الْكُمَيْنِ فِي السَّفَرِ ، ح (٥٧٩٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٢٧٩-٢٨٠) .

ضِيْقَةُ الْكُمَيْنِ فِي السَّفَرِ « إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبِسَ الْجُبَّةَ ضَيْقَةَ الْأَكْمَامِ فِي السَّفَرِ خَاصَّةً ؛ لاحتِياجِ الْمُسَافِرِ إِلَى ذَلِكَ ، وَأَنَّ السَّفَرَ يُغْتَفَرُ فِيهِ لِبَسُ غَيْرِ الْمُعْتَادِ مِنَ اللَّبَاسِ فِي الْحَضَرِ ، وَإِلَّا فَلَا أَصْلَ فِي الْجُبَّةِ أَنْ تَكُونَ أَكْمَامُهَا وَاسِعَةً <sup>(١)</sup> .

يُؤَيِّدُ ذَلِكَ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ الثَّانِيَّةُ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي سَفَرٍ ، فَقَالَ : « أَمَعَكَ مَاءٌ ؟ » . قُلْتُ : نَعَمْ ! فَتَزَلَّ عَنْ رَاحِلَتِهِ ، فَمَشَى حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فِي سَوَادِ اللَّيْلِ ، ثُمَّ جَاءَ فَأَفْرَغْتُ عَلَيْهِ الْإِدَاوَةَ <sup>(٢)</sup> فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعَيْهِ مِنْهَا حَتَّى أَخْرَجَهُمَا مِنْ أَسْفَلِ الْجُبَّةِ ، فَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ أَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خَفِيَّهِ ، فَقَالَ : « دَعُهُمَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا » <sup>(٣)</sup> .

وَفِي حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ يَتَابَ السَّلْفِ فِي الْحَضَرِ - وَمِنْهَا الْجُبَّةُ ، وَالْقَمِيصُ - لَمْ تَكُنْ ضَيْقَةً ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ الثِّيَابِ لِضَيْقِ كُمَيْهِ إِلَّا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ حَالِ السَّفَرِ ، وَلَوْ فَعَلَهُ فِي الْحَضَرِ لَنُقِلَ . وَأَنَّ يَتَابَ الرَّجُلِ لِسَفَرِهِ أَكْمَشُ وَأَخْصَرُ مِنْ يَتَابِ الْحَضَرِ <sup>(٤)</sup> .

وَالْجُبُّ قَدْ تَكْفَفُ أَكْمَامُهَا وَتَطْرُزُ بِالْحَرِيرِ ؛ وَهَذَا الْحَرِيرُ الَّذِي تَطْرُزُ بِهِ الْجِبَابُ مِمَّا يُغْتَفَرُ فِي لِبَاسِ الرَّجُلِ لِقِلَّتِهِ ؛ فَقَدْ أَخْرَجَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - جُبَّةً طَيَّالِسَةً كِسْرَوَانِيَّةً ، لَهَا لَبْنَةٌ دِيَسَاجٍ ، وَفَرْجِيَّتَانِ مَكْفُوفَتَيْنِ بِالْذِّيَسَاجِ

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٠/١٠) .

(٢) الْإِدَاوَةُ : بِالْكَسْرِ هِيَ إِنَاءٌ صَغِيرٌ مِنْ جِلْدٍ ، يُتَّخَذُ لِلْمَاءِ . وَجَمْعُهَا : أَدَاوَى .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٦/١) .

(٣) كتاب اللباس ، باب من لبس جُبَّةً ضَيْقَةَ الْكُمَيْنِ فِي السَّفَرِ ، ح (٥٧٩٩) ، ابن حجر ،

فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٠/١٠) .

(٤) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٨٥/٩-٨٦) .



فَقَالَتْ : هَذِهِ جُبَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ ، فَلَمَّا قُبِضَتْ قُبِضَتْهَا ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبِسُهَا (١) .

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْجُبَّةُ حَرِيرًا خَالِصًا ، أَوْ كَانَ الْحَرِيرُ بِهَا كَثِيرًا فَلَا يَجُوزُ لِبْسُهَا ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : وَجَدَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حُلَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ تُبَاعُ بِالسُّوقِ فَأَخَذَهَا ، فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْتَغِ هَذِهِ فَتَحْمِلْ بِهَا لِلْعِيدِ وَلِلْوَفْدِ ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلَاقَ لَهُ » . قَالَ : فَلَبِثَ عُمَرُ مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجُبَّةٍ دِيَّاجٍ ، فَأَقْبَلَ بِهَا عُمَرُ حَتَّى أَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْتَ : « إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلَاقَ لَهُ » أَوْ « إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ » ، ثُمَّ أَرْسَلْتَ إِلَيَّ بِهِذِهِ !! فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَبِيعُهَا وَتُصِيبُ بِهَا حَاجَتَكَ » (٢) .

\* \* \*

### ● تَابِعًا : الْعِبَاءَةُ :

الْعِبَاءَةُ ، وَالْعِبَايَةُ لُغَةً : ضَرْبٌ مِنَ الْأَكْسِيَّةِ الْمُقَطَّعَةِ الْوَاسِعَةِ الَّتِي يُلْتَحَفُ بِهَا ، وَقَدْ يَكُونُ فِيهَا خُطُوطٌ سَوْدٌ . جَمْعُهَا : عِبَاءٌ ، وَأَعْبِيَّةٌ ، وَعِبَاءَاتٌ ، وَالْعِبَاءَةُ لُغَةً فِيهَا (٣) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق (ص ١٠٢-١٠٣) .

(٢) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم الذهب والحريز على الرجال وإباحته للنساء ، ح [٣] (٢٠٦٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس ، (٢٣٤/١٤) . وانظر ما سبق (ص ١١٢) .

(٣) انظر : لسان العرب (٦/٩) ، (عَبَأَ) ؛ القاموس المحيط (ص ٦٠) ؛ مختار الصحاح (ص ٣٧١) ، (عَبَأَ) .

وَالْعَبَاءُ اصْطِلَاحًا : كِسَاءٌ وَاسِعٌ مِنْ صُوفٍ أَوْ وَبَرٍ أَوْ شَعَرٍ مَشْقُوقٍ مِنَ  
الْأَمَامِ ، بِلَا أَكْمَامٍ ، يُلبَسُ فَوْقَ الثِّيَابِ <sup>(١)</sup> . وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فِي عُرْفِ النَّاسِ الْيَوْمَ  
بِالْمَشَالِحِ .

وَتَتَكَوَّنُ الْعَبَاءَةُ مِنْ قِطْعَتَيْنِ مِنَ الْقِمَاشِ ، وَقَدْ تُصْنَعُ مِنْ قِطْعَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ  
أَحْسَنُهَا وَأَغْلَاهَا ثَمَنًا ، تُلْبَسُ فَوْقَ الْأَلْبِسَةِ ، وَهِيَ عَلَى أَنْوَاعٍ ؛ فَمِنْهَا الْمَتِينُ الَّذِي  
يُلْبَسُ فِي الشِّتَاءِ ، وَالْمَنَاطِقِ الْبَارِدَةِ ، وَمِنْهَا الْخَفِيفُ الَّذِي يُصْنَعُ مِنَ الصُّوفِ  
وَالشَّعْرِ ، وَيُلْبَسُ فِي الصَّيْفِ ، وَالْمَنَاطِقِ الْحَارَةِ لِلرَّيَّةِ . وَتُزَيَّنُ الْعَبَاءَةُ بِتَطْرِيزٍ مُعَيَّنٍ مِنْ  
نَاحِيَةِ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ وَالْجِهَةِ الْعُلْيَا مِنَ الْيَدَيْنِ بِخُطُوطِ الْقَصَبِ وَالْحَرِيرِ <sup>(٢)</sup> .

وَيُلْبَسُ الْعَبَاءَاتُ لِلرِّجَالِ مِنَ الْأَمْرِ الْمَعْرُوفِ الْمَعْهُودِ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ قَدِيمٍ ؛ كَانَ  
مُتَشِيرًا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ حَيْثُ لَبِسَهَا هُوَ وَأَصْحَابُهُ .

قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - : كَانَ النَّاسُ يَتَنَابَوْنَ الْجُمُعَةَ مِنْ  
مَنَازِلِهِمْ مِنَ الْعَوَالِي ، فَيَأْتُونَ فِي الْعَبَاءِ ، وَيُصَيِّبُهُمُ الْغُبَارُ ، فَتَخْرُجُ مِنْهُمْ الرِّيحُ ،  
فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْسَانٌ مِنْهُمْ وَهُوَ عِنْدِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ أَنَّكُمْ  
تَطَهَّرْتُمْ لَيَوْمِكُمْ هَذَا » <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ يَذْكُرُ حَالَ الْمُسْلِمِينَ وَمَا هُمْ  
فِيهِ لَيْلَةَ الْأَحْزَابِ وَخَبْرَهُ حِينَ بَعَثَهُ الْمُصْطَفَى ﷺ لِيَأْتِيَهُ بِخَبَرِ الْمُشْرِكِينَ : فَلَمَّا أَتَيْتُهُ

(١) انظر : المعجم الوسيط (٥٧٩/٢) ، (عَبَأَ) ؛ الملابس العربية في الشعر الجاهلي (ص  
١٨٨-١٨٩) ؛ اللباس في عصر الرسول ﷺ (ص ١٠١) .

(٢) انظر : الملابس العربية في الشعر الجاهلي (ص ١٨٨-١٨٩) ؛ اللباس في عصر الرسول  
ﷺ (ص ١٠١) .

(٣) رواه مسلم في كتاب الجمعة ، باب وجوب غسل الجمعة ، ح [٦] (٨٤٧) ، شرح  
النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤٤٩/٦) .

فَأَخْبَرْتُهُ بِخَبَرِ الْقَوْمِ وَفَرَعْتُ قُرْرْتُ<sup>(١)</sup> ، فَأَلْبَسَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَضْلِ عِبَاءَةٍ كَانَتْ عَلَيْهِ يُصَلِّي فِيهَا ، فَلَمْ أَزَلْ نَائِمًا حَتَّى أَصْبَحْتُ ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ قَالَ : « قُمْ يَا نَوْمَانُ »<sup>(٢)</sup> .

\* وَمِنْ أَشْهَرِ أَنْوَاعِ الْأَكْسِيَةِ : الْحَمِيصَةُ : وَهِيَ كِسَاءٌ أَسْوَدُ مُرَبَّعٌ مِنْ صُوفٍ أَوْ خَزٍّ ، مُعَلَّمٌ ، لَهُ عَلَمَانِ ، وَلَا تُسَمَّى حَمِيصَةً إِلَّا إِذَا كَانَتْ سَوْدَاءَ مُعَلَّمَةً ، وَالْأَعْلَامُ زُرَكَشَتُهُ فِي الثَّوْبِ شَبِيهَةً بِالسَّيُورِ . وَالْجَمْعُ : حَمَائِصُ<sup>(٣)</sup> .  
وَالْحَمَائِصُ مِنْ لِبَاسِ النَّاسِ الْقَدِيمِ الَّذِي أَقَرَّهُ الْإِسْلَامُ ، وَأَجَازَ لُبْسَهُ ، فَكَانَتْ مِنْ لِبَاسِ السَّلَفِ<sup>(٤)</sup> .

قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - : لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَفِقَ يَطْرَحُ حَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَإِذَا اغْتَمَّ كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ ، فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ : « لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » . يُحَذَّرُ مَا صَنَعُوا<sup>(٥)</sup> .

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « لَمَّا وَلَدَتْ أُمُّ سَلِيمٍ قَالَتْ لِي : يَا أَنَسُ ! انْظُرْ هَذَا الْغُلَامَ فَلَا يُصَيِّبُ شَيْئًا حَتَّى تَغْدُوَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُحَنِّكُهُ .

- 
- (١) أَيُّ : أَصَابَنِي الْبَرْدُ ، فَمَسَسْتُ أَمْرَهُ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٤/٤) .  
(٢) رواه مسلم في كتاب الجهاد والسير ، باب غزوة الأحزاب ، ح [٩٩] (١٧٨٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٤٧٨/١٢-٤٧٩) .  
(٣) انظر : لسان العرب (٢١٩/٤-٢٢٠) ؛ القاموس المحيط (ص ٧٩٧) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٧٦/٢) ، جميعها (خمص) .  
(٤) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٠١/٩) .  
(٥) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب الأكسية والخمائن ، ح (٥٨١٥) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٨/١٠-٢٨٩) .

فَعَدَّوْتُ بِهِ فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ خُرَيْثِيَّةٌ وَهُوَ يَسِمُ الظَّهْرَ الَّذِي قَدِمَ عَلَيْهِ فِي الْفَتْحِ» (١).

\* هَذِهِ أَشْهُرُ - وَأَغْلَبُ - أَنْوَاعِ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمَشْرُوعِ وَالْمَعْرُوفِ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ عَلَى قَدْرِ الْبَدَنِ مِنْ عَدَمِهِ ، وَلَا بُدَّ فِيمَا سَبَقَ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ مِنْ مَلَاخِظَةِ أُمُورٍ مُهِمَّةٍ هِيَ :

- ١. أَوَّلًا : أَلَّا يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا إِسْبَالٌ .
- ٢. ثَانِيًا : أَلَّا يَكُونَ فِيهَا تَشَبُّهُ بِالنِّسَاءِ ، أَوْ بِالْمُشْرِكِينَ ، وَأَهْلِ السُّفْهِ وَنَحْوِهِمْ .
- ٣. ثَالِثًا : أَلَّا يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا لِبَاسُ شَهْرَةٍ .
- ٤. رَابِعًا : أَلَّا تَكُونَ مَصْنُوعَةً مِنَ الْحَرِيرِ الْخَالِصِ ، أَوْ مَخْلُوطَةً بِالذَّهَبِ ، أَوْ مَصْنُوعَةً مِنْ جُلُودِ السَّبَاعِ ، أَوْ النِّجَاسَاتِ .
- ٥. خَامِسًا : أَلَّا تَكُونَ مُشْتَمِلَةً عَلَى تَصَاوِيرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ أَوْ الْكِتَابَاتِ الْقَبِيحَةِ وَالْكَلِمَاتِ الرَّفِيعَةِ ، وَشِعَارَاتِ الْأَدْيَانِ الْبَاطِلَةِ (٢).

\* \* \*

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب الخميصة السوداء ، ح (٥٨٢٤) ، ابن حجر ،

فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٩١/١٠) .

وَالْحُرَيْثِيَّةُ : نِسْبَةٌ إِلَى حُرَيْثٍ ، رَجُلٍ مِنْ قُضَاعَةَ . وَجَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّهَا حَوَيْثِيَّةٌ ، أَيْ سَوْدَاءُ ، فَيَكُونُ لَوْنُهَا أَسْوَدَ ، وَهِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى صَانِعِهَا . وَالْمَحْفُوظُ الْمَشْهُورُ : حَوَيْثِيَّةٌ ؛ وَالْجَوْنُ مِنَ الْأَلْوَانِ يَقَعُ عَلَى الْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ ، أَوْ هِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى بَنِي الْجَوْنِ : قَبِيلَةٍ مِنَ الْأَزْدِ . انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٩٢/١٠) -

(٢٩٣) ؛ النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٣٠٦/١ ، ٣٤٧) .

(٢) تنبيه : سِرْدُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - تَفْصِيلُ هَذِهِ الشُّرُوطِ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ (ص ٤٩٧ وما بعدها) .

### المَطْلَبُ الثَّالِثُ

## أَنْوَاعُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمَشْرُوعِ لِبَدَنِهِ مِنْ حَيْثُ الْأَلْوَانُ

يَتَنَوَّعُ لِبَاسُ الرَّجُلِ مِنْ حَيْثُ الْأَلْوَانُ إِلَى الْأَبْيَضِ ، وَالْأَخْضَرِ ، وَالْأَسْوَدِ ، وَالْأَزْرَقِ ، وَالْأَصْفَرِ ، وَالْأَحْمَرِ ، وَالْأَلْوَانِ الْمُخْلُوطَةِ مِنْ هَذِهِ الْأَلْوَانِ ، وَنُبَيِّنُ فِيْمَا يَلِي حُكْمَ ارْتِدَاءِ الرَّجُلِ لِلْمَلَابِسِ الْمَصْنُوعَةِ مِنْ هَذِهِ الْأَلْوَانِ .

• أَوَّلًا : الْأَلْوَانُ الَّتِي اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى جَوَازِ لُبْسِهَا لِلرَّجُلِ :

اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ - عَلَيْهِمُ رَحْمَةُ اللَّهِ - عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلْمَلَابِسِ الْمَصْنُوعَةِ مِنْ سَائِرِ الْأَلْوَانِ عَدَا الْأَحْمَرِ ، وَالْمُزَعْفَرِ ، وَالْمُعْصَفَرِ . وَاتَّفَقُوا كَذَلِكَ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْبَيَاضِ مِنَ الثِّيَابِ ، وَزَادَ الْحَنْفِيَّةُ اسْتِحْبَابَ لُبْسِ الْأَسْوَدِ وَالْأَخْضَرِ <sup>(١)</sup> .

\* وَالْأَدِلَّةُ عَلَى هَذَا كَثِيرَةٌ جِدًّا ، مِنْهَا :

١- قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَبْنِيْ مَا دَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ

(١) انظر : رد المختار على الدر المختار (٣٥١/٦) ؛ الفناوى الهندية في ملهه أبي حنيفة (٣٣٢/٥) ؛ مواهب الجليل (٥٠٦/١) ؛ روضة الطالبين (٥٧٥/١) ؛ المجموع شرح الملهذب (٣٦٣/٤) ؛ شرح منتهى الإرادات (١٦٠/١) ؛ كشاف القناع عن من الإقناع (٢٨٦/١) .

لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ  
كَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١﴾ .

٢- قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ يَبْنَیْ ءَادَمَ قَدْ أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوَاءَ تَكُمُ وَرِيشًا  
وَلِبَاسُ الْفَقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ (٢) .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْآيَاتِ الْكَرِيمَاتِ : أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى شَرَعَ لِعِبَادِهِ اللَّبَاسَ الَّذِي  
يُورِي سَوَآتِهِمْ ، وَيَسْتُرُ أَجْسَادَهُمْ ، وَأَمَرَهُمْ بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ مِنْهُ ، مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا  
مَخِيلَةٍ ، وَالزَّيْنَةُ مِنَ اللَّبَاسِ تَشْمَلُ سَائِرَ الْأَلْوَانِ إِلَّا مَا خُصَّ الرَّجُلُ بِالْمَنْعِ مِنْهُ بِدَلِيلٍ  
صَحِيحٍ ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى مَنْعِهِ مِنْ لُبْسِ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَلْوَانِ الَّتِي اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى  
جَوَازِهَا لَهُ ، بَلْ وَرَدَتْ الْأَدِلَّةُ الصَّحِيحَةُ بِمَشْرُوعِيَّةِ لُبْسِهَا ، وَاسْتِحْبَابِ بَعْضِهَا  
الْآخَرِ ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْأَدِلَّةِ التَّالِيَةِ .

٣- مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
« الْبُسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ ؛ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ » (٣) .

(١) الأعراف : ٣١-٣٢ .

(٢) الأعراف : ٢٦ .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق (ص ١٦٤) من هذا البحث .

٤- عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ <sup>(١)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
« الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ ؛ فَإِنَّهَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ ، وَكَفَنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ » <sup>(٢)</sup> .

٥- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
« عَلَيْكُمْ بِالْبَيَاضِ مِنَ الثِّيَابِ فَلْيَلْبَسْنَهَا أَحْيَاؤَكُمْ ، وَكَفَنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ ؛ فَإِنَّهَا مِنْ  
خَيْرِ ثِيَابِكُمْ » <sup>(٣)</sup> .

٦- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ جُنْدُبِ بْنِ جَنَادَةَ الْغِفَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « أَتَيْتُ

(١) هُوَ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ بْنِ هِلَالٍ الْفَزَارِيُّ ، يُكْنَى أَبَا سَعِيدٍ ، مِنْ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ الْأَجْلَاءِ ،  
كَانَ مِنَ الْمَكْثَرِينَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، نَزَلَ الْبَصْرَةَ ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ .  
انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٦٥٣-٦٥٥) ، رقم (١٠٦٣) ؛  
سير أعلام النبلاء (٣/١٨٣-١٨٦) ، رقم (٣٥) ] .

(٢) رواه الترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء في لبس البياض ، ح (٢٨١٠) ، وقال :  
« حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ ، الجامع الصحيح (٥/١٠٩) .

والحاكم في كتاب اللباس ، ح (٧٣٧٩) ، وقال : « صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَلَمْ  
يُخْرِجَاهُ » اهـ ، ووافقه الذهبي ، المستدرک ومعه التلخيص (٤/٢٠٦) .

والنسائي في كتاب الزينة ، باب الأمر بلبس البيض من الثياب ، ح (٥٣٢٢) ، سنن  
النسائي (٨/١٥٠) .

وصححه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣/١٦٢) .

(٣) أخرجه الهيثمي في كتاب اللباس ، باب في البياض ، وقال : « رَوَاهُ الْبَزْزَارُ ، وَرِجَالُهُ  
ثِقَاتٌ » اهـ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/١٢٨) .

والنسائي في كتاب الزينة ، باب الأمر بلبس البيض من الثياب ، ح (٥٣٢٣) ، سنن  
النسائي (٨/١٥٠) .

والحاكم في كتاب اللباس ، ح (٧٣٧٥) ، وقال : « صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَلَمْ  
يُخْرِجَاهُ » اهـ ، وقال الذهبي : « عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ » اهـ ، المستدرک ومعه التلخيص  
(٤/٢٠٥) .

النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ نَوْبٌ أَيْبُضٌ وَهُوَ نَائِمٌ» (١) .

٧- قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «إِنِّي لِأَجِبُّ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى الْقَارِيِ  
أَبْيَضَ الثِّيَابِ» (٢) .

فَهَذِهِ الْأَدْلَةُ جَمِيعاً تَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ لُبْسِ الْبَيَاضِ مِنَ الثِّيَابِ ، وَتَأْكُدُ  
اسْتِحْبَابَهُ لِلرِّجَالِ ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ ، وَلَكِنَّ الْأَمْرَ هُنَا مَحْمُولٌ عَلَى  
الْإِسْتِحْبَابِ لَا الْوُجُوبِ ؛ لِمَا وَرَدَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ لَبَسَ غَيْرَ الْبَيَاضِ ، وَلَبَسَهُ جَمَاعَةٌ  
مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَأَقْرَهُهُمْ عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَ لُبْسُ الْبَيَاضِ وَاجِباً  
لَنَهَاهُمْ عَنْ لُبْسِ غَيْرِهِ (٣) .

فَثِيَابُ الْبَيَاضِ مِنْ أَفْضَلِ ثِيَابِ الرِّجَالِ ، وَهِيَ لِبَاسُ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ نَصَرُوا النَّبِيَّ  
ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَغَيْرِهِ ؛ فَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « رَأَيْتُ  
بِشِمَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا ثِيَابٌ بَيَضٌ يَوْمَ أُحُدٍ ، مَا رَأَيْتُهُمَا قَبْلُ وَلَا  
بَعْدُ » (٤) .

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب الثياب البيض ، ح (٥٨٢٧) ، ابن حجر ، فتح  
الباري بشرح صحيح البخاري (٢٩٤/١٠) .

(٢) رواه مالك في كتاب اللباس ، باب ما جاء في لبس الثياب للجمال بها ، بلاغاً عن عمر ،  
الموطأ (٩١١/٢) .

(٣) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦٤٦/٣) ، (٤٤٥/٤) ؛ نيل الأوطار  
(١١٦/٢) .

(٤) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب الثياب البيض ، ح (٥٨٢٦) ، ابن حجر ، فتح  
الباري بشرح صحيح البخاري (٢٩٤/١٠) .



وَكَانَتِ الثِّيَابُ الْبَيْضُ أَفْضَلَ الثِّيَابِ الَّتِي كَانَ الْمُصْطَفَى ﷺ يَلْبَسُهَا ، وَيَحْضُرُ أَصْحَابُهُ عَلَى لُبْسِهَا <sup>(١)</sup> .

وَكَانَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ مِنَ الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ : آتَرُوا الْمَلْبُوسَ الْأَبْيَضَ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ نَحْوِ ثَوْبٍ وَعِمَامَةٍ وَرِدَاءٍ وَإِزَارٍ وَغَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَحْكِي مَا يُصَيِّبُهَا مِنَ النَّجَسِ عَيْنًا وَأَثَرًا ، وَلِأَنَّهَا أَنْقَى الثِّيَابِ وَأَطْيَبُهَا ؛ لِغَلَبَةِ دَلَالَتِهَا عَلَى التَّوَاضُّعِ وَالْحَشْوَعِ وَالتَّبَعْدِ عَنِ الْكِبَرِ وَالْعُجْبِ <sup>(٢)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ - رحمه الله - : « وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ لُبْسِ الْبَيَاضِ ... لِغَلَبَةِ كَوْنِهِ أَطْهَرَ مِنْ غَيْرِهِ وَأَطْيَبَ ؛ أَمَّا كَوْنُهُ أَطْيَبَ : فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ أَطْهَرَ : فَلِأَنَّ أَذْنَى شَيْءٍ يَقَعُ عَلَيْهِ يَظْهَرُ ، فَيُغْسَلُ إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسِ النِّجَاسَةِ ، فَيَكُونُ نَقِيًّا » <sup>(٣)</sup> .

٨- قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رضي الله عنه - : « كَانَ أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَيَّ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَلْبَسَهَا الْحَبْرَةُ » <sup>(٤)</sup> .  
وَالْحَبْرَةُ تَكُونُ خَضِرَاءَ اللَّوْنِ .

٩- وَعَنْ أَبِي رِمَّةَ - رضي الله عنه - قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ

(١) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٠٤/٩) .

(٢) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (١٩٦/٢) ؛ دليل الفالحين لطرق رياض

الصالحين (٢٣٥/٣) ؛ مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٤٤/٨) .

(٣) نيل الأوطار (١١٦/٢) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٨٥) .

بُرْدَانٍ أَخْضَرَانِ» (١).

١٠- وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ (٢) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « طَافَ النَّبِيُّ ﷺ مُضْطَبِعًا (٣) بِبُرْدٍ أَخْضَرَ » (٤).

١١- عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُجِبُّ

(١) انظر تخریجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٨٤).

(٢) هُوَ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ هَمَّامٍ التَّمِيمِيُّ الْحَنْظَلِيُّ ، وَيُقَالُ : يَعْلَى بْنُ مُنْبَةَ ؛ نِسْبَةً إِلَى أُمِّهِ ، يُكْنَى أَبَا حَالِدٍ ، أَسْلَمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ ، وَشَهِدَ حُبَيْنَاً وَالطَّائِفَ ، وَتَبُوكَ ، اسْتَعْمَلَهُ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ عَلَى بِلَادِ خُلُوفَانَ فِي الرَّدَّةِ ، ثُمَّ عَمِلَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَلَى بَعْضِ الْيَمَنِ ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ عُثْمَانُ عَلَى صَنْعَاءَ ، حَتَّى سَنَةِ مَقْتَلِ عُثْمَانَ ، فَخَرَجَ مَعَ عَائِشَةَ فِي وَقْعَةِ الْجَمَلِ ، ثُمَّ شَهِدَ صِفِّينَ مَعَ عَلِيٍّ ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ قُتِلَ بِهَا .

انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٥٨٥-١٥٨٧) ، رقم (٢٨١٥) ؛ الإصابة في تمييز الصحابة (٦/٥٣٨-٥٣٩) ، رقم (٩٣٧٩) ] .

(٣) الاضططباعُ : هُوَ أَنْ يَأْخُذَ الْإِزَارَ أَوْ الْبُرْدَ فَيَجْعَلَ وَسْطَهُ تَحْتَ يَبْطِئِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيُلْقِي طَرَفَيْهِ عَلَى كَتِفَيْهِ الْأَيْسَرِ مِنْ جِهَتَيْ صَدْرِهِ وَظَهْرِهِ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِإِبْدَاءِ الصَّبْعَيْنِ ؛ وَيُقَالُ لِلْإِبْطِ الصَّبْعُ ؛ لِلْمُحَاوَرَةِ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٦٨) .

(٤) رواه الترمذي في كتاب الحجِّ ، باب ما جاء أَنَّ النَّبِيَّ طَافَ مُضْطَبِعًا ، ح (٨٥٩) ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » ١ هـ ، الجامع الصحيح (٣/٢١٤) .

وأبو داود في كتاب المناسك ، باب الاضططباع في الطواف ، ح (١٨٨٠) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٥/٢٣٦) .

وابن ماجه في كتاب المناسك ، باب الاضططباع (٣٠) ، ح (٢٩٥٤) ، سنن ابن ماجه (٢/٩٨٤) .

وقال مُحَقِّقُ جَامِعِ الْأُصُولِ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ » ١ هـ (٣/١٧٢) ، ح (١٤٣٧) .

الخُضْرَةَ» (١) .

فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ تَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ لُبْسِ الثِّيَابِ الْخَضِرِ لِلرِّجَالِ ؛ تَأْسِيًّا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَالْأَخْضَرُ مِنَ الْأَلْوَانِ هُوَ أَنْفَعُهَا لِلْبَصَارِ ، وَأَجْمَلُهَا فِي أَعْيُنِ النَّاظِرِينَ ، وَهُوَ لِبَاسُ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؛ قَالَ الْحَقُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُدُسٌ خُضْرٌ وَاسْتَبْرَقٌ وَحُلُوفٌ أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَنَهُمْ رَبُّهُمْ سَرَابًا طَهُورًا ﴾ (٢) .  
وَكَفَى بِذَلِكَ شَرَفًا لِلْخُضْرَةِ ، وَتَرْغِيبًا فِيهَا (٣) .

وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَوْلُ بِكَرَاهَةِ لُبْسِ الْأَخْضَرِ الْخَالِصِ ؛ مُسْتَدَلِّينَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ الْبُرُودَ لَا تَكُونُ غَالِبًا إِلَّا ذَوَاتِ خُطُوطٍ ، فَالْبُرْدُ الَّذِي لِبَسَهُ ﷺ كَانَ مُخَطَّطًا بِخُطُوطٍ خَضِرٍ ، وَلَمْ يَكُنْ أَخْضَرَ خَالِصًا (٤) .  
وَلَا يَخْفَى ضَعْفُ هَذَا الْمَذْهَبِ ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى التَّأْوِيلِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الرُّوَاهُ أَنَّهُ كَانَ أَخْضَرَ ، وَهُمْ أَهْلُ اللِّسَانِ وَالْفَصَاحَةِ ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ

(١) أخرجه الهيثمي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الصباغ ، وقال : « رَوَاهُ الْبَزَّازُ ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، وَرِجَالُ الطَّبْرَانِيِّ ثِقَاتٌ » اهـ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٢٩/٥) .

(٢) الإنسان : ٢١ .

وَالسُّنْدُسُ : هُوَ الرَّيِّقُ مِنَ الدِّيَبَاجِ . وَالْإِسْتَبْرَقُ : هُوَ الْغَلِيظُ مِنْهُ .

انظر : مفردات ألفاظ القرآن (ص ٤٠٤) .

(٣) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٠٢/٩) ؛ نيل الأوطار (١١٧/٢) ؛ عون

المعبود شرح سنن أبي داود (٧٨/١١) .

(٤) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (١٤٥/١) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود

(٧٨/١١) .

أَنَّهُ ﷺ لَبَسَ الثِّيَابَ الْخَضِرَ ؛ قَالَ أَبُو رَمْثَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « حَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَخْضَرَانِ » (١) .

وَكَسَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ مِطْرَفَ خَزٍّ أَخْضَرَ ، فَلَبَسَهُ (٢) .

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِبَسَ الثِّيَابِ الْخَضِرِ لِلرِّجَالِ جَائِزٌ ، لَا حَرَجَ فِيهِ (٣) .

١٢- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ » (٤) .

١٣- وَقَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - : « صَنَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بُرْدَةً مِنْ صُوفٍ سَوْدَاءَ ، فَلَبَسَهَا ، فَلَمَّا عَرَقَ فِيهَا وَجَدَ رِيحَ الصُّوفِ فَقَذَفَهَا ، وَكَانَ تَعَجُّبُهُ الرِّيحَ الطَّيِّبَةَ » (٥) .

(١) رواه النسائي في كتاب الزينة ، باب لبس الخضر من الثياب ، ح (٥٣١٩) ، سنن النسائي (١٤٩/٨) .

وأحمد في مسند المكثرين من الصحابة ، مسند أبي رَمْثَةَ ، ح (٧١١٨) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ : « رِجَالُهُ يُقَاتُ رِجَالُ الصَّحِيحِ ، غَيْرَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ ؛ فَمِنْ رِجَالِ النَّسَائِيِّ ؛ وَهُوَ ثِقَةٌ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٦٩٠/١١) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٤) .

(٣) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٠٢/٩) .

(٤) رواه مسلم في كتاب الحج ، باب جواز دخول مكة بغير إحرام ، ح [٤٥١] (١٣٥٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٤٩٠/٩) .

(٥) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٩٢-٩٣) .

١٤\_ وَعَنْهَا - رضي الله عنها - قَالَتْ : « خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِنْ شَعَرٍ أَسْوَدَ » (١) .  
فَهَذِهِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الثِّيَابِ السَّوَادِ لِلرِّجَالِ ، وَأَنَّهُ لَا كَرَاهِيَةَ فِي ذَلِكَ (٢) .

\* هَذَا ، وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لُبْسَ السَّوَادِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهُهُ بِلِبَاسِ أَهْلِ الْمُصِيبَةِ .  
سَأَلَ هَارُونُ الرَّشِيدُ الْأَوْزَاعِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا - عَنْ لُبْسِ السَّوَادِ ، فَقَالَ : لَا أَحْرَمُهُ ، وَلَكِنْ أَكْرَهُهُ . قَالَ : وَلِمَ ؟ قَالَ : لِأَنَّهُ لَا تُحَلَّى فِيهِ عُرُوسٌ ، وَلَا يُلَبِّي فِيهِ مُحْرَمٌ ، وَلَا يُكْفَنُ فِيهِ مَيِّتٌ ! (٣) .

وَكَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لُبْسَ السَّوَادِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لِبَاسَ الْجُنْدِ وَأَصْحَابِ السُّلْطَانِ ، وَأَعْوَانِ الظُّلْمَةِ فِي عَهْدِهِ ؛ وَلِذَا فَقَدْ سَأَلَ الْخَلِيفَةُ الْعَبَّاسِيُّ أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ الْمُعْتَصِمِ الْمُتَوَكِّلُ ( المتوفى : ٢٤٧ هـ ) أَنْ يُعْفِيَهُ مِنْ لُبْسِ السَّوَادِ ، فَأَعْفَاهُ . وَسَلَّمَ عَلَيْهِ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ سَوْدَاءُ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ (٤) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٩٥) .

(٢) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٤٨٩/٩) ؛ دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٢٣٨/٣) .

(٣) انظر : غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (١٣٣/٢) .

(٤) انظر : الآداب الشرعية (٤٨٧/٣-٤٨٨) .

تَنْبِيْهُ : قَالَ فَضِيْلَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِيْنَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ مَسْأَلَةِ تَخْصِيصِ لِبَاسٍ مُعَيَّنٍ لِلتَّعْزِيَةِ ؛ كِلِبَاسِ السَّوَادِ : « تَخْصِيصُ لِبَاسٍ مُعَيَّنٍ لِلتَّعْزِيَةِ مِنَ الْبِدْعِ فِيمَا نَرَى ؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ يُنْبِئُ عَنْ تَسْخِطِ الْإِنْسَانِ عَلَى قَدَرِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَإِنْ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ يَرَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ ، لَكِنْ إِذَا كَانَ السَّلَفُ لَمْ يَفْعَلُوهُ ، وَهُوَ يُنْبِئُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ التَّسْخِطِ فَلَا شَكَّ أَنْ تَرْكُهُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا لَبَسَهُ فَقَدْ يَكُونُ إِلَى الْإِنْسَانِ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى السَّلَامَةِ » اهـ . البدع والمُخَدَّنَاتُ وما لا أَصْلَ لَهُ (ص ٢٩٩) .

وَلَكِنَّ هَذِهِ الْكَرَاهَةَ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا شَرْعًا ، بَلِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ السَّابِقَةُ تَرُدُّ عَلَيْهَا ، وَهِيَ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ لُبْسِ السَّوَادِ لِلرَّجُلِ بِلَا كَرَاهَةٍ . وَكَوْنُ صِنْفٍ مِنَ النَّاسِ لَيْسَهُ لَا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهَتِهِ ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا تَعَارَفَ عَلَيْهِ فَنَّةٌ مِنَ الْفُسَّاقِ أَوْ الطَّوَائِفِ الضَّالَّةِ حَتَّى صَارَ شِعَارًا لَهُمْ ، فَهَذَا يَدْخُلُ فِي حُكْمِ لِبَاسِ التَّشْبِيهِ الْمُنْهِي عَنْهُ <sup>(١)</sup> .

وَالْمُعْتَمَدُ فِي مَذَهَبِ الْحَنَابِلَةِ - كَسَائِرِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الثَّلَاثَةِ - : إِبَاحَةُ لُبْسِ السَّوَادِ مُطْلَقًا ، بِلَا كَرَاهَةٍ <sup>(٢)</sup> .

١٥ - « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَصْبِغُ لِحْيَتَهُ بِالصُّفْرَةِ حَتَّى تَعْتَلِيَ ثِيَابَهُ مِنَ الصُّفْرَةِ ، فَقِيلَ لَهُ : لِمَ تَصْبِغُ بِالصُّفْرَةِ ؟ فَقَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْهَا ، وَقَدْ كَانَ يَصْبِغُ ثِيَابَهُ كُلَّهَا حَتَّى عِمَامَتَهُ » <sup>(٣)</sup> .

وَالْمُرَادُ بِالصُّفْرَةِ فِي الْحَدِيثِ : الْوَرْسُ ؛ وَهُوَ نَبْتُ يُشَبَّهُ الزَّعْفَرَانَ ، يُتَجُّ صُفْرَةً وَقَدْ يُخْلَطُ بِشَيْءٍ مِنَ الزَّعْفَرَانِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر (ص ٦٣٩ وما بعدها) من هذا البحث .

(٢) انظر : معونة أولى النهى شرح المنتهى (١/٦١٧) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٨٢) .

(٣) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في المصبوغ بالصُّفْرَةِ ، ح (٤٠٥٨) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/٧٧) ؛ والنسائي في كتاب الزينة ، باب الحِضَابُ بِالصُّفْرَةِ ، ح (٥٠٨٥) ، سنن النسائي (٨/١٠٣) . وحسنه عبد القادر الأرناؤوط في تعليقه على جامع الأصول في أحاديث الرسول ، كتاب الزينة ، الباب الثاني في حِضَابِ الْبِدِينِ وَالشَّعْرِ (٤/٧٣٦) ، ح (٢٨٦٣) .

(٤) انظر : القاموس المحيط (ص ٧٤٧) ، (ورس) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/٧٧) .

وَفِي رِوَايَةٍ : أَنَّهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ يَصْبِغُ بِالصُّفْرَةِ ، فَسُئِلَ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : « وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَصْبِغَ بِهَا » (١) .

وَالْمُرَادُ مِنَ الصَّبْغِ بِالصُّفْرَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : صَبْغُ الثِّيَابِ بِاللَّوْنِ الْأَصْفَرِ (٢) .

١٦- قَالَ سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ (٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « رَأَيْتُ عَلَى أَنَسٍ بُرْنَسًا أَصْفَرَ مِنْ خَزٍّ » (٤) .

١٧- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ (٦) - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ : « رَأَيْتُ عَلَى أَنَسٍ بِنِ

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب النعال السُّبْنِيَّةُ وغيرها ، ح (٥٨٥١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٠/١٠) . ومسلم في كتاب الحج ، باب بيان أنَّ الأفضل أن يُحْرِمَ حِينَ تَبَعْتُ بِهِ رَاحِلَتَهُ مَتَوَّجَهَا إِلَى مَكَّةَ لَا عَقِيبَ الرُّكْعَتَيْنِ ، ح [٢٥] (١١٨٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٦٨/٨-٢٦٩) .

(٢) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٧٠/٨) .

(٣) هُوَ أَبُو الْمُغَنِّمِ سُلَيْمَانُ بْنُ طَرِّحَانَ التَّمِيمِيُّ الْبَصْرِيُّ ، نَزَلَ فِي بَنِي تَيْمٍ ؛ فَقِيلَ التَّمِيمِيُّ ، تَابِعِيٌّ جَلِيلٌ ، رَوَى عَنْ عَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَكَانَ مِنَ الْمُقَدِّمِينَ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ ، الثَّقَاتِ الْحَفَاطِ ، كَثِيرِي الْحَدِيثِ ، تُوْفِيَ بِالبَصْرَةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً .

انظر ترجمته في : [تهذيب التهذيب (٩٩/٢) ؛ سير أعلام النبلاء (١٩٥/٦-٢٠٢) ، رقم (٩٢) ] .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٩٢) .

(٥) هُوَ عِمْرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمُنْقَرِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ الصُّوفِيُّ ، الْقَصِيرُ الرَّبَّانِيُّ الْقَائِدُ ، مَعْدُودٌ فِي صِفَارِ التَّابِعِينَ ، رَوَى عَنْ عَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَكِبَارِ التَّابِعِينَ ، وَحَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ ، قَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ : كَانَ يَرَى الْقَدَرَ ، وَثَقَّةَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَأَبْنُ مَعِينٍ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَأَبْنُ حِبَّانَ .

انظر ترجمته في : [سير أعلام النبلاء (٢٢٥/٦) ، رقم (١٠٨) ؛ تهذيب التهذيب (٣٢٢/٣) ] .

مَالِكٌ - رضي الله عنه - إِزَارًا أَصْفَرَ<sup>(١)</sup> .

١٨- أَنَّ اللَّوْنَ الْأَصْفَرَ مِنَ اللَّبَاسِ كَانَ لِبَاسَ الْمَلَائِكَةِ يَوْمَ بَدْرٍ ؛ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ - رضي الله عنه - : « أَنَّ الزُّبَيْرَ كَانَ عَلَيْهِ يَوْمَ بَدْرٍ عِمَامَةٌ صَفْرَاءُ مُعْتَجِرًا بِهَا - أَيُ : مُدِيرَهَا عَلَى رَأْسِهِ - فَنَزَلَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِمْ عَمَائِمٌ صَفْرُ<sup>(٣)</sup> » .

١٩- أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ - رضي الله عنه - لَبِسَ إِزَارًا أَصْفَرَ . وَلَبِسَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ - رضي الله عنه - مِلَاءَةً<sup>(٤)</sup> صَفْرَاءَ<sup>(٥)</sup> .  
فَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلثِّيَابِ الصَّفْرِ .

(١) أَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّبْغِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصُّحُوحِ » اهـ ، بِمَجْمَعِ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعِ الْفَوَائِدِ (١٣٠/٥) .

(٢) آلِ عِمْرَانَ : ١٢٥ .

(٣) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٨٨/٧) ؛ تفسير القرآن العظيم (٤٣٢/١) ؛ الشوكاني ، فتح القدير (٥٧٢/١) .

(٤) الْمِلَاءَةُ : بِالْمَدِّ وَالضَّمِّ ، هِيَ الرِّيطَةُ . جَمْعُهَا : مِلَاءٌ . وَالرِّيطَةُ : هِيَ الْقِطْعَةُ الْوَاحِدَةُ مِنَ الثِّيَابِ إِذَا لَمْ تَكُنْ لِفَقَتَيْنِ . وَهِيَ مِنَ الْمَلَاخِفِ الَّتِي تُرْتَدَّى أَحْيَانًا ، وَيُوتَرُّ بِهَا أَحْيَانًا أُخْرَى .

انظر : لسان العرب (٢٥٠/١٢) ، (لَحَفَ) ، (١٦٧/١٣) ، (مَلَأَ) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٠٠/٤) ؛ جامع الأصول في أحاديث الرسول (٦٧٢/١٠) .

(٥) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٢١/٩) .



\* وَفَرَّقَ بَيْنَ الْأَصْفَرِ وَبَيْنَ الْمُعْصَفِرِ وَالْمُزَعْفَرِ <sup>(١)</sup> ؛ فَإِنَّ الْأَصْفَرَ الْمُرَادَ هُنَا هُوَ مَا صُبِغَ غَزْلُهُ قَبْلَ نَسْجِهِ ، ثُمَّ نُسِجَ وَفُصِّلَ أَوْ لُبِسَ ، أَوْ مَا صُبِغَ بِالْوَرَسِ ؛ وَهُوَ خِلَافُ الزَّعْفَرَانِ ، وَأَمَّا الْمُزَعْفَرُ وَالْمُعْصَفَرُ فَهُوَ مَا صُبِغَ بَعْدَ نَسْجِهِ بِالْمُعْصَفِرِ ؛ وَهُوَ نَبْتٌ يُصْبَغُ بِهِ ، أَوْ الزَّعْفَرَانِ ؛ بِمَعْنَى : أَنَّ الْأَصْفَرَ لَوْنُهُ أَصْلِيٌّ ، وَالْمُعْصَفَرُ وَالْمُزَعْفَرُ لَوْنُهُمَا طَارِئٌ <sup>(٢)</sup> .

قَالَ مَنْصُورُ بْنُ يُونُسَ الْبُهَوِيِّ - رحمه الله - : « ( وَيُكْرَهُ لِلرَّجُلِ ) دُونَ الْمَرَأَةِ ( لُبْسُ مُزَعْفَرٍ ) ... ( وَكَذَا مُعْصَفِرٍ ) فَيُكْرَهُ لِلرَّجُلِ » <sup>(٣)</sup> . « ( وَيُتَابَحُ السَّوَادُ وَلَوْ لِلْحُنْدِ ) ؛ لِأَنَّهُ ﷺ « دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ » وَكَذَا يُتَابَحُ الْأَخْضَرُ وَالْأَصْفَرُ » <sup>(٤)</sup> .

\* وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْأَلْوَانِ : كَالْأَزْرَقِ ، وَالرَّصَاصِيِّ ، وَغَيْرِهِمَا فَلَمْ يَرِدْ فِيهَا نَصُوصٌ مَخْصُوصَةٌ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ لُبْسِهَا ، وَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ : أَنَّهَا جَائِزَةٌ لِلرِّجَالِ ، وَحُكْمُهَا بَاقٍ عَلَى الْأَصْلِ ؛ إِذِ الْأَصْلُ فِي الْمَلْبُوسَاتِ الْحِلُّ ، إِلَّا مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى الْمَنْعِ مِنْهُ وَتَحْرِيمِهِ .

جَاءَ فِي حَاشِيَةِ رَدِّ الْمُخْتَارِ عَلَى الدُّرِّ الْمُخْتَارِ : « وَلَا بَأْسَ بِسَائِرِ الْأَلْوَانِ » <sup>(٥)</sup> .

(١) سيأتي الكلام على الْمُعْصَفِرِ وَالْمُزَعْفَرِ (ص ٦٥٥) من هذا البحث إن شاء الله تعالى .

(٢) انظر : معالم السنن شرح سنن أبي داود (١٧٩/٤) ؛ جامع الأصول في أحاديث

الرسول (٦٧٥/١٠) ؛ القاموس المحيط (ص ٥١٢) ، (زعفر) ، (ص ٥٦٧) ، (عصفر) .

(٣) كشف القناع عن متن الإقناع (٢٨٤/١) .

(٤) كشف القناع عن متن الإقناع (٢٨٦/١) . وانظر تخريج الحديث (ص ٢٠٩) من هذا

البحث .

(٥) ابن عابدين (٣٥٨/٦) .

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : « يَحُوزُ لُبْسُ الثَّوْبِ الْأَبْيَضِ ،  
وَالْأَحْمَرِ ، وَالْأَصْفَرِ ، وَالْأَخْضَرِ ، وَالْمُخَطَّطِ ، وَغَيْرِهَا مِنْ أَلْوَانِ الثِّيَابِ ، وَلَا  
خِلَافَ فِي هَذَا وَلَا كَرَاهَةَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ » <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) المجموع شرح المذهب (٣٣٦/٤) .  
والنووي يتكلم عن المذهب الشافعي ، وَإِلَّا فَالْأَحْمَرُ فِي حَوَازِ لُبْسِهِ لِلرِّجَالِ خِلَافٌ  
مَشْهُورٌ سَيَأْتِي قَرِيبًا فِي الْمَسْأَلَةِ التَّالِيَةِ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

○ ثَانِيًا : الْأَلْوَانُ الَّتِي اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي جَوَازِ لُبْسِهَا لِلرَّجُلِ :

اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي جَوَازِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلْمَلَأْسِ الْحُمْرَاءِ ، وَالْمَعْصَفَرَةِ ، وَالْمَرْغَفَرَةِ ؛ وَفِيمَا يَلِي خِلَافَهُمْ فِي جَوَازِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلثِّيَابِ الْمَصْبُوغَةِ بِاللَّوْنِ الْأَحْمَرِ <sup>(١)</sup> ؛ حَيْثُ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا كَبِيرًا ؛ نَظَرًا لِكَثْرَةِ الْأَدِلَّةِ الْمَرْوِيَّةِ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مُبِيحٍ وَمَنْعٍ ، وَكَانَ خِلَافُهُمْ عَلَى سِتَّةِ أَقْوَالٍ ؛ هِيَ :

### ● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْمَلَأْسِ الْحُمْرَاءِ مُطْلَقًا ؛ قَمِيصًا كَانَتْ ، أَمْ عِمَامَةً ، أَمْ رِدَاءً أَمْ إِزَارًا ، أَمْ غَيْرَ ذَلِكَ .

وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ؛ مِنْهُمْ : عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَطَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - .

وَالِيهِ ذَهَبَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَجُلُّ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ أَصْحَابِهِ ، وَالْمَالِكِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ اخْتَارَهَا أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ <sup>(٢)</sup> .

### ● الْقَوْلُ الثَّانِي :

يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الثِّيَابِ الْحُمْرَاءِ ؛ إِذَا كَانَتْ مُصَمَّنَةً ( حُمْرَاءَ كُلِّهَا ) ، مُشَبَّعَةً

(١) أَمَّا حَكْمُ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلْمَلَأْسِ الْمَعْصَفَرَةِ ، وَالْمَرْغَفَرَةِ فَسَيَأْتِي فِي الْفَصْلِ الثَّانِي فِي مَبْحَثِ التَّنْبِيْهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - ( ص ٦٥٥ ) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

(٢) انْظُرْ : رَدَ الْمُحْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ ( ٣٥٨/٦ ) ؛ الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ

( ٣٣٢/٥ ) ؛ مُوَاهِبُ الْجَلِيلِ لشرح مختصر تحليل ( ٥٠٦/١ ) ؛ الْاِسْتِذْكَارُ ( ١٦٩/٢٦ ) -

( ١٧٠ ) ؛ رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ ( ٥٧٥/١ ) ؛ الْمَجْمُوعُ شرح الْمُهَذَّبِ ( ٣٣٦/٤ ) ؛ الْإِنْصَافُ فِي

مَعْرِفَةِ الرَّاحِجِ مِنَ الْخِلَافِ ( ٤٨٢/١ ) ؛ الْمَغْنِي ( ٣٠٢/٢ ) ؛ ابْنُ بَطَّالٍ ، شرح صحيح

الْبُخَارِيِّ ( ١٢١/٩ - ١٢٣ ) ؛ ابْنُ رَجَبٍ ، فَتْحُ الْبَارِي شرح صحيح الْبُخَارِيِّ

بِالْحُمْرَةِ أَمْ لَا ، وَأَمَّا مَا فِيهِ لَوْنٌ آخَرُ غَيْرُ الْأَحْمَرِ مِنْ بَيَاضٍ وَسَوَادٍ وَغَيْرِهِمَا فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ .

رُويَ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - وَعَنْ طَاوُوسِ بْنِ كَيْسَانَ الْفَارِسِيِّ الْيَمَنِيِّ ، وَمُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - .  
وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةِ ، وَاخْتِيارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَتَلْمِيزُهُ ابْنَ قَيِّمَ الْجَوْزِيَّةِ ، وَجَمْعٌ مِنْ مُحَقِّقِي الْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسُ الثِّيَابِ الْمَصْبُوغَةِ بِاللَّوْنِ الْأَحْمَرِ مُطْلَقًا ؛ سَوَاءً أَكَانَ قَلِيلًا أَمْ كَثِيرًا ، مُشَبَّعًا كَانَ أَمْ لَا .  
وَهَذَا الْقَوْلُ مَنْسُوبٌ إِلَى بَعْضِ الصَّحَابَةِ : مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - ، وَاخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(٢)</sup> .

### • الْقَوْلُ الرَّابِعُ :

يُكْرَهُ لِبْسُ الرَّجُلِ لِلثَّوْبِ الْأَحْمَرِ مُطْلَقًا ، مُضْمَنًا كَانَ أَمْ لَا ؛ إِذَا كَانَ بِقَصْدِ

⇨ (٢/٤٣٨) ؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٨/٤٩) .

(١) انظر : مجمع الأنهر (٢/٥٣٢) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٦/٣٥٨) ؛ شرح منتهى الإرادات (١/١٥٧) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (١/٢٨٤) ؛ الإنصاف في معرفة راجح من الخلاف (١/٤٨١) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١٣٩ ، ١٤٥) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٤٣٧-٤٣٨) ؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٨/٤٩) .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٩/١٢٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح

صحيح البخاري (١٠/٣١٨) ؛ نيل الأوطار (٢/١١٤) .

الرَّيْنَةَ وَالشُّهُرَةَ ، وَيَجُوزُ لُبْسُهُ لِغَيْرِ ذَلِكَ ؛ سَيِّمًا إِذَا كَانَ فِي الْبَيْتِ وَالْمِهْنَةِ .  
وَهَذَا هُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - وَاخْتِيارُ الْإِمَامِ  
مَالِكٍ وَطَائِفَةٍ كَبِيرَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَمَالٌ إِلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ <sup>(١)</sup> .

### ● الْقَوْلُ الْخَامِسُ :

يَجُوزُ لِلرَّجَالِ لُبْسُ مَا صُبِغَ غَزْلُهُ ثُمَّ نُسِجَ بَعْدَ الصَّبْغِ ؛ أَيْ مَا كَانَ صَبْغُهُ أَحْمَرَ  
مِنَ الْأَصْلِ ، وَأَمَّا مَا نُسِجَ وَلَمْ يَكُنْ أَحْمَرَ ، ثُمَّ صُبِغَ بِالْأَحْمَرِ فَلَا يَجُوزُ لُبْسُهُ .  
وَهُوَ قَوْلُ مُحْكِيٍّ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، اخْتَارَهُ أَبُو سُلَيْمَانَ حَمْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ  
الْخَطَّابِيُّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَيْهَقِيُّ ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ الْبَغَوِيُّ ،  
رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ <sup>(٢)</sup> .

### ● الْقَوْلُ السَّادِسُ :

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسُ الْأَحْمَرِ إِذَا صُبِغَ بِالْعُصْفَرِ ، وَيَجُوزُ لَهُ لُبْسُهُ إِذَا صُبِغَ  
بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَصْبَاغِ الَّتِي تُنتِجُ لَوْنًا أَحْمَرَ .  
وَهَذَا الْقَوْلُ حَكَاهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَمْ  
يُسَمِّهِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٢٢/٩) ؛ الاستذكار (١٦٩/٢٦) ؛ إكمال  
المعلم بفوائد مسلم (٥٨٩/٦) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري  
(٣١٩/١٠) .

(٢) انظر : معالم السنن شرح سنن أبي داود (١٧٩/٤) ؛ شرح السنّة (٢٠/١٢) ؛ ابن  
حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٩/١) .

(٣) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣١٩/١٠) ؛ عمدة القاري  
شرح صحيح البخاري (٤٩/١٨) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري  
(٤٤٠/٢) .

## \* الأدلة والمناقشات والفرجيج :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْمَلَابِسِ الْحُمْرَاءِ مُطْلَقًا ؛ فَمِنْصًا كَانَتْ ، أَمْ عِمَامَةً ، أَمْ رِدَاءً أَمْ إِزَارًا ، أَمْ غَيْرَ ذَلِكَ :

أ) اسْتَدْلُوا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ ؛ بِقَوْلِ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ يَبْنِي مَادَمَ خُدُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (١)

وَالْوَجْهُ مِنَ الْآيَةِ : أَنَّ ثِيَابَ الزَّيْنَةِ بِالْأَلْوَانِهَا مُبَاحَةٌ لِلرِّجَالِ ، بَلْ مَأْمُورٌ بِهَا شَرْعًا كَمَا بَيَّنَّتِ الْآيَةُ ، وَالْحُمْرَةُ لَوْنُ زَيْنَةٍ ، فَهُوَ كَسَائِرُ الْأَلْوَانِ مِنْ حَيْثُ الْجَوَازُ ، فَدَخَلَ فِي الْآيَةِ كُلُّ زَيْنَةٍ مُبَاحَةٍ ، إِذِ الْأَصْلُ فِي اللَّبَاسِ الْحِلُّ (٢) .

## (ب) وَاسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ بِمَا يَلِي :

٢- ما رواه البراء بن عازب - رضي الله عنه - قال : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَرْبُوعًا ، وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي حُلَةٍ حُمْرَاءَ ، مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْهُ » (٣) .

(١) الأعراف : ٣١-٣٢ .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٣٩/٢-٤٠) ؛ المغني (٣٠٢/٢) .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب الثوب الأحمر ، ح (٥٨٤٨) ، ابن حجر ، فتح

الباري بشرح صحيح البخاري (٣١٨/١٠) .

٣- وَعَنْهُ قَالَ : « مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ » (١) .

٤- مَا رَوَاهُ وَهْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (٢) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمٍ ، وَرَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَتَلَدَّرُونَ ذَاكَ الْوَضُوءَ ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَ مِنْ بَلَلِ يَدِ صَاحِبِهِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ عَنَزَةً (٣) ، فَرَكَّزَهَا ، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مُشْمَرًا ، صَلَّى إِلَى الْعَنَزَةِ بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالِدَوَابَّ يَمُرُونَ مِنْ بَيْنِ يَدَيِ الْعَنَزَةِ » (٤) .

تَرْجَمَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ : « بَابُ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ » (٥) .

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب الجعد ، ح (٥٩٠١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٦٨/١٠) .

(٢) هُوَ وَهْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السُّوَّائِيُّ ، أَبُو جُحَيْفَةَ ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ ، يُقَالُ لَهُ: وَهْبُ الْخَبَرِ ، صَحِبَ عَلِيًّا ، وَمَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ لِلْهِجْرَةِ .

انظر ترجمته في : [الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٥٦١/٤) ، رقم (٢٧٣٢) ؛ تقريب التهذيب (ص ٥١٥) ، رقم (٧٤٧٩) ] .

(٣) الْعَنَزَةُ : عَصَا مِثْلُ نِصْفِ الرُّمَحِ أَوْ أَكْبَرُ شَيْئًا ، وَفِيهَا سِنَانٌ مِثْلُ سِنَانِ الرُّمَحِ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٧٨/٣) ، (عنز) .

(٤) رواه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في الثوب الأحمر ، ح (٣٧٦) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٨/١-٥٧٩) .

ومسلم في كتاب الصلاة ، باب سِتْرَةِ الْمُصَلِّي ، ح [٢٥٠] (٥٠٣) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (١٦٤/٤) .

(٥) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٨/١) .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ - رحمه الله - : « وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ هَاهُنَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مُشْمَرًا ، وَصَلَّى بِالنَّاسِ ؛ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ » (١) .

وَإِذَا جَازَ لِبَسُهُ فِي الصَّلَاةِ جَازَ فِي غَيْرِهَا مِنْ بَابِ أَوَّلَى .

٥- وَرَوَى عَامِرُ بْنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ (٢) - رضي الله عنه - قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَنَى يَخْطُبُ عَلَى بَغْلَةٍ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ أَحْمَرٌ ، وَعَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَامَهُ يُعَبِّرُ عَنْهُ » (٣) .

٦- مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ يَوْمَ الْعِيدِ بُرْدَةً حَمْرَاءَ » (٤) .

- 
- (١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٣٦/٢) .
- (٢) هُوَ أَبُو حَبَّةَ ، عَامِرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ الْأَنْصَارِيُّ ، مِنْ بَنِي ثَعْلَبَةَ ، صَحَابِيُّ بَذْرِيٍّ ، أَحَدُ سَعْدِ بْنِ حَنْفِيَّةَ لِأُمِّهِ ، قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ .
- انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٦٢٨-١٦٢٩) ، رقم (٢٩٠٧) ؛ تقريب التهذيب (ص ٥٥٦) ، رقم (٨٠٣٦) ] .
- (٣) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب الرخصة في الحُمْرَةِ ، ح (٤٠٦٧) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٨٤/١١) ؛ وحسن إسناده الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣١٨/١٠) .
- وَقَوْلُهُ : يُعَبِّرُ عَنْهُ : أَيُّ يَبْلُغُ وَيُرَدِّدُ عَنْهُ كَلَامَهُ ؛ لِيَسْمَعَهُ الْحَاجِجُ .
- انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (٨٤/١١) .
- (٤) أخرجه الهيثمي في كتاب الصلاة ، باب اللباس يوم العيد ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ » اهـ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٩٨/٢) .



٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رضي الله عنهما - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ بُرْدَهُ الْأَحْمَرَ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ » (١) .

٨- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي لَيْلَةِ إِضْحِيَّانٍ (٢) فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِلَى الْقَمَرِ ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حُمْرَاءُ ، فَإِذَا هُوَ عِنْدِي أَحْسَنُ مِنَ الْقَمَرِ » (٣) .

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ جَمِيعًا الثَّابِتَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَدُلُّ دَلَالَةً قَاطِعَةً عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلْأَحْمَرِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الرَّجُلُ مَمْنُوعًا مِنْهُ شَرْعًا لَمَا لَبَسَهُ النَّبِيُّ ﷺ ؛ وَقَدْ لَبَسَ الْأَحْمَرَ كَثِيرًا ، وَيَبْعُدُ مِنْهُ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ مَا هُوَ مِنْهِي عَنْهُ شَرْعًا (٤) .

اغْتَرِضَ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :  
الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : أَنَّ لُبْسَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَحْمَرِ لَا يُعَارِضُ الْقَوْلَ الصَّادِرَ عَنْهُ فِي النَّهْيِ عَنْ لُبْسِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ أَقْوَى مِنَ الْفِعْلِ ، وَقَدْ يَكُونُ الْفِعْلُ خَاصًّا بِهِ (٥) .

(١) رواه ابنُ سعدٍ في الطبقات الكبرى (٤٥١/١) . والسيوطيُّ في الجامع الصغير بسندٍ لا بأسَ به ، ح (٧١٦٣) ، فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣١٣/٥) . والبيهقيُّ في كتاب صلاة العيدين ، باب الزينة للعيد ، السنن الكبرى (٢٨٠/٣) . ويشهدُ له حديثُ ابنِ عباسٍ السابق .

(٢) لَيْلَةُ إِضْحِيَّانٍ ، وَإِضْحِيَّانَةٌ : مُضَيِّقَةٌ مُقْمِرَةٌ . وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ زَائِدَتَانِ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٧٢/٣) .

(٣) رواه الترمذيُّ في كتاب الأدب ، باب ما جاء في الرخصة في لبس المرأة للرجال ، ح (٢٨١١) ، وحسنه ، الجامع الصحيح (١٠٩/٥) ؛ وقال مُحَقِّقُ جامع الأصول : « هُوَ كَمَا قَالَ » اهـ (٦٦٩/١٠) ، ح (٨٣٠٨) .

ورواه الحاكمُ في كتاب اللباس ، وصحَّحه ، ووافقه النهيُّ ، ح (٧٣٨٣) ، المستدرک ومعه التلخيص (٢٠٧/٤) .

(٤) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (١٦٣/٤) .

(٥) انظر : نيل الأوطار (١١٣/٢) .

- وَهَذَا الْوَجْهُ مَرْدُودٌ بِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : أَنَّهُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِهِ ﷺ بِلبسِ الْأَحْمَرِ دُونَ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ .

• ثَانِيًا : أَنَّ عِلَّةَ النَّهْيِ الَّتِي ذَكَرُوهَا مُشْعِرَةٌ بَعْدَمِ اخْتِصَاصِ الْخِطَابِ بِنَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِتَحَنُّبِ مَا يُلَابِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ <sup>(١)</sup> .

• ثَالِثًا : أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لِبَسُ الْأَحْمَرِ عَنْ عَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى مَشْهَدٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ - كَمَا سَيَأْتِي فِي بَاقِي الْأَدِلَّةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَلَوْ كَانَ النَّهْيُ خَاصًّا بِالنَّبِيِّ ﷺ دُونَ أُمَّتِهِ لَبَيَّنَ ذَلِكَ ، وَلَنَهَاهُمْ عَنْ لِبَسِ الْأَحْمَرِ .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا لَبَسَ تِلْكَ الْحُلَّةَ الْحُمْرَاءَ مِنْ أَجْلِ الْغَزْوِ ، وَالْغَزْوُ يَحْزُرُ فِيهِ الْاِخْتِيَالُ وَالتَّبَخُّرُ <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا الْاِغْتِرَاضُ مَرْدُودٌ : بِأَنَّ لِبَسَهُ ﷺ لِلْحُلَّةِ كَانَ عَقِبَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، وَلَمْ يَكُنْ إِذْ ذَاكَ غَزْوً <sup>(٣)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّالِثُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا لَبَسَ الْحُلَّةَ وَالْبُرْدَ الْيَمَنِيَّ ؛ وَهِيَ لَا تَكُونُ حُمْرَاءَ بَحْتَةً ، بَلْ تَكُونُ مُخَطَّطَةً ؛ فِيهَا خُطَطٌ حُمْرٌ وَغَيْرُهَا <sup>(٤)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « وَلَبَسَ ﷺ حُلَّةً حُمْرَاءَ ؛

(١) انظر : نيل الأوطار (١١٣/٢) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٩/١) .

(٣) انظر : المرجع السابق (٥٧٩/١) .

(٤) انظر : ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٣٦/٢-٤٣٧) .

وَالْحَلَّةُ : إِزَارٌ وَرِدَاءٌ ، وَلَا تَكُونُ الْحَلَّةُ إِلَّا اسْمًا لِلثَوْبَيْنِ مَعًا ، وَغَلَطَ مَنْ ظَنَّ أَنَّهَا كَانَتْ حَمْرَاءَ بَحْتًا ، لَا يُخَالِطُهَا غَيْرُهَا ، وَإِنَّمَا الْحَلَّةُ الْحَمْرَاءُ : بُرْدَانِ يَمَانِيَانِ ، مَنسُوجَانِ بِخُطُوطِ حُمْرٍ مَعَ الْأَسْوَدِ كَسَائِرِ الْبُرُودِ الْيَمَنِيَّةِ ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ بِهَذَا الْأِسْمِ بِاعْتِبَارِ مَا فِيهَا مِنَ الْخُطُوطِ الْحُمْرِ ، وَإِلَّا فَلَا حُمْرُ الْبَحْتِ مِنْهُيٌّ عَنْهُ أَشَدُّ النَّهْيِ ... ( ثُمَّ سَاقَ عَدَدًا مِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الْمُعْصَفِرِ ، ثُمَّ قَالَ ) وَفِي جَوَازِ لِبَاسِ الْأَحْمَرِ مِنَ الثِّيَابِ وَغَيْرِهَا نَظَرٌ . وَأَمَّا كَرَاهَتُهُ : فَشَدِيدَةٌ جَدًّا ، فَكَيْفَ يُظَنُّ بِالنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَبَسَ الْأَحْمَرَ الْقَانِي ؟! كَلَّا لَقَدْ أَعَاذَهُ اللَّهُ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا الشُّبْهَةُ مِنَ لَفْظِ الْحَلَّةِ الْحَمْرَاءِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ » (١) .

- وَهَذَا الْاِغْتِرَاضُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأَوَّلُ : مَا قَالَهُ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَا يَخْفَاكَ أَنَّ الصَّحَابِيَّ قَدْ وَصَفَهَا بِأَنَّهَا حَمْرَاءُ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ اللِّسَانِ ، وَالْوَاجِبُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ ؛ وَهُوَ الْحَمْرَاءُ الْبَحْتُ ، وَالْمَصِيرُ إِلَى الْمَجَازِ - أَعْنِي : كَوْنُ بَعْضِهَا أَحْمَرَ دُونَ بَعْضٍ - لَا يُحْمَلُ ذَلِكَ الْوَصْفُ عَلَيْهِ إِلَّا لِمُوجِبٍ ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ ذَلِكَ مَعْنَى الْحَلَّةِ الْحَمْرَاءِ لُغَةً ؛ فَلَيْسَ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ مَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ ذَلِكَ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ فِيهَا ، فَالْحَقَائِقُ الشَّرْعِيَّةُ لَا تَثْبُتُ بِمُجَرَّدِ الدَّعْوَى ، وَالْوَاجِبُ حَمْلُ مَقَالَةٍ ذَلِكَ الصَّحَابِيُّ عَلَى لُغَةِ الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّهَا لِسَانُهُ وَلِسَانُ قَوْمِهِ . فَإِنْ قَالَ : إِنَّمَا فَسَّرَهَا بِذَلِكَ التَّفْسِيرِ لِلجَمْعِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ ، فَمَعَ كَوْنُ كَلَامِهِ آيًّا عَنْ ذَلِكَ ؛ لِتَضَرُّجِهِ بِتَغْلِيظٍ مَنْ قَالَ : إِنَّهَا الْحَمْرَاءُ الْبَحْتُ ، وَلَا مُلْجئَ إِلَيْهِ لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ بِدُونِهِ كَمَا

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١٣٧-١٣٩) .

وانظر : ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٤٣٦-٤٣٧) ؛ مرقاة

المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/١٥٩) .

ذَكَرْنَا ، مَعَ أَنَّ حَمْلَهُ الْحُلَّةَ الْحُمْرَاءَ عَلَى مَا ذَكَرَ يُنَافِي مَا احْتَجَّ بِهِ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ مِنْ انْكَارِهِ ﷺ عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ رَأَى عَلَى رَوَاحِلِهِمْ أَكْسِيَّةً فِيهَا خُطُوطٌ حُمْرٌ ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى كَرَاهِيَةِ مَا فِيهِ الْخُطُوطُ ، وَتِلْكَ الْحُلَّةُ كَذَلِكَ بِتَأْوِيلِهِ « (١) .

الثاني : أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لِبَسُ الْأَحْمَرِ غَيْرِ الْحُلَّةِ وَالْبُرُودِ ؛ كَالْقَمِيصِ ، وَالثَّوْبِ ، وَنَحْوِهِمَا مِمَّا سَيَأْتِي ذِكْرُهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي أدِلَّةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ التَّالِيَةِ ، وَهَذِهِ لَا تَكُونُ إِلَّا مُصَنَّمَةً بَحْتَةً مِنْ لَوْنٍ وَاحِدٍ .

٩- عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصْبِيِّ الْأَسْلَمِيِّ (٢) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُنَا إِذْ جَاءَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ ، عَلَيْهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ ، يَمْشِيَانِ وَيَعْتُرَانِ ، فَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمِنْبَرِ فَحَمَلَهُمَا وَوَضَعَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : « صَدَقَ اللَّهُ ﴿ إِنَّمَا آمَنَؤُكُمُ وَأَوْلَدُكُمْ فَتَنَةٌ ﴾ (٣) ، فَنَظَرْتُ إِلَى هَذَيْنِ الصَّبِيِّينِ يَمْشِيَانِ وَيَعْتُرَانِ فَلَمْ أَصْبِرْ حَتَّى قَطَعْتُ حَدِيثِي وَرَفَعْتُهُمَا » (٤) .

(١) نيل الأوطار (٢/١١٤) .

(٢) هُوَ بُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصْبِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، صَحَابِيٌّ حَلِيلٌ ، أَسْلَمَ عَامَ الْهَجْرَةِ ، وَشَهِدَ حَيْبَرَ وَالْفَتْحَ ، وَاسْتَعْمَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى صَدَقَةِ قَوْمِهِ ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَرْوٍ ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ لِلْهَجْرَةِ .

انظر ترجمته في : [ سير أعلام النبلاء (٢/٤٦٩-٤٧٠) ] ، رقم (٩١) ؛ تهذيب التهذيب (٢١٩/١) .

(٣) التغابن : ١٦ .

(٤) رواه الترمذي في كتاب المناقب ، باب مناقب الحسن والحسين ، ح (٣٧٧٤) ، وحسنه ، الجامع الصحيح (٥/٦١٦-٦١٧) . وأبو داود في كتاب الصلاة ، باب الإمام يقطع الخطبة للأمر يحدث ، ح (١١٠٥) ، وقال شمس الحق العظيم آبادي : « قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهَ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ »

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الْأَخْمَرِ لِلرَّجَالِ ؛ إِذْ لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمَا ﷺ لُبْسُهُمَا لِلأَخْمَرِ ، وَلَوْ كَانَ الرَّجُلُ مَمْنُوعًا مِنْ لُبْسِهِ فِي الْإِسْلَامِ لَنَهَاهُمَا عَنْهُ ، أَوْ لَنَبَّهَ عَلَيْهِ عَلَى عَادَتِهِ ، سِيَّمَا وَهُوَ يَخْطُبُ أَمَامَ جُمُوعِ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْمَوْقِفُ مَوْقِفُ تَشْرِيعٍ وَبَيَانٍ .

وَقَدْ حَكَّى الْعَلَامَةُ ابْنُ قُدَامَةَ - رحمه الله - اتِّفَاقَ الْأُصُولِيِّينَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْجُوزُ فِي حَقِّهِ ﷺ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ <sup>(١)</sup> .  
وَنَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ إلبَاسُ الصَّبِيِّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ <sup>(٢)</sup> .

١٠- مَا رَوَاهُ نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَلْبَسُ الثَّوْبَ الْمَصْبُوغَ بِالْمِثْقِ ، وَالْمَصْبُوغَ بِالرَّغَرِ » <sup>(٣)</sup> .

⇒ غَرِيبٌ ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ . اهـ ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ هُوَ أَبُو عَلِيٍّ ، قَاضِي مَرُورٍ ، ثِقَّةٌ ، احْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ « اهـ ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٣/٣٢٢) .

ورواه ابن ماجه في كتاب اللباس ، باب لبس الأحمَر للرجال ، ح (٣٦٠٠) ، سنن ابن ماجه (٢/١١٩٠) . والنسائي في كتاب الجمعة ، باب نزول الإمام عن المنبر قبل فراغِهِ من الخطبة ، ح (١٤١٣) ، سنن النسائي (٣/٧٥) .  
والحاكم في كتاب اللباس ، ح (٧٣٤٦) ، وصحَّحَهُ ، ووافَقَهُ الذهبي ، المستدرک ومعه التلخيص (٤/٢١٠) .

وصحَّحَهُ الألباني في صحيح سنن أبي داود (١/٣٠٤) ، ح (١١٠٩) .

(١) نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر وحنّة المناظر (٢/٥٠) .  
(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٦/٣٦٢) ؛ شرح منتهى الإرادات (١/١٦٠) ؛ المغني (٢/٣١٠) .

(٣) رواه مالك في كتاب اللباس ، باب ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب ، الموطأ (٢/٩١١) ؛ وصحَّحَهُ عبْدُ الْقَادِرِ الْأَرْنَؤُوطُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى جَامِعِ الْأُصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرُّسُولِ (١٠/٦٧٠) ، ح (٨٣١٠) .

١١- « أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يَلْبَسُ بُرْدًا أَحْمَرَ »<sup>(١)</sup>.

١٢- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا أُرْسِلَتْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ تَقُولُ : « بَلَّغْنِي أَنَّكَ تَحَرَّمُ أَشْيَاءَ ثَلَاثَةً : الْعَلَمَ فِي الثَّوْبِ ، وَمِثْرَةَ الْأَرْجُوَانِ ، وَصَوْمَ رَجَبٍ كُلِّهِ ... (الْحَدِيثُ ، وَفِيهِ) فَقَالَ : وَأَمَّا مِثْرَةُ الْأَرْجُوَانِ : فَهَذِهِ مِثْرَةُ عَبْدِ اللَّهِ ؛ فَإِذَا هِيَ أَرْجُوَانٌ »<sup>(٢)</sup>.

وَمِثْرُ الْأَرْجُوَانِ : مَصْبُوغَةٌ بِالْأَحْمَرِ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ لِبَاسِ الرَّجُلِ مَا صُبِّغَ بِالْأَحْمَرِ مِنَ الثِّيَابِ .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الثِّيَابِ الْحُمْرَاءِ ؛ إِذَا كَانَتْ مُضْمَنَةً ( حُمْرَاءَ كُلِّهَا ) ، مُشَبَّعَةً بِالْحُمْرَةِ أَمْ لَا ، وَأَمَّا مَا فِيهِ لَوْنٌ آخَرُ غَيْرُ الْأَحْمَرِ مِنْ بَيَاضٍ وَسَوَادٍ وَغَيْرِهِمَا فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ :

(أ) اسْتَدْلُوا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ : بِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْآيَةِ : أَنَّ لُبْسَ الثِّيَابِ الْحُمْرِ تَشْبَهُ بِالظَّالِمِينَ ؛ لِأَنَّ الْحُمْرَةَ زِينَةُ آلِ فِرْعَوْنَ وَآلِ قَارُونَ ؛ وَهُؤُلَاءِ مِنْ أَعْتَى الظَّالِمِينَ وَالْكَافِرِينَ ، فَيُكْرَهُ لِلْمُسْلِمِ التَّشَبُّهُ بِهِمْ<sup>(٤)</sup> .

⇒ وَالْمِثْقُ : هُوَ الْمَغْرَةُ ؛ وَهِيَ الطَّيْنُ الْأَحْمَرُ الْمَدْرُ ، تُصَبِّغُ بِهِ الثِّيَابُ . النَّهَايَةُ فِي غَرِيبِ

الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٢٨٥/٤ ، ٢٩٤) ؛ جَامِعُ الْأَصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ (١٠/٦٧٠) .

(١) رَوَاهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي شَرْحَ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤٣٨/٢) .

(٢) انْظُرْ تَحْرِيجَهُ فِيمَا سَبَقَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ (ص ١٠٢-١٠٣) .

(٣) الْقِصَصُ : ٧٩ .

(٤) انْظُرْ : كَشَافُ الْقَنَاعِ عَنْ مَعْنَى الْإِقْنَاعِ (٢٨٤/١) ؛ زَادَ الْمَسِيرُ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ ⇒

- وَهَذَا الاستِدْلَالُ مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ فِرْعَوْنَ وَقَارُونَ لِبَسُوا الثِّيَابَ الْحُمْرِ أَنْ يَدُلُّ مُجَرَّدُ ذَلِكَ عَلَى كَرَاهَتِهَا ، وَإِلَّا لِلزِّمِّ مِنْهُ الْقَوْلُ بِكَرَاهَةِ لُبْسِ كُلِّ مَا لِبَسَهُ الْكُفَّارُ وَالظَّالِمُونَ .

وَالْحُمْرَةُ لَوْ كَسَايَرِ الْأَلْوَانِ ، وَالْأَلْوَانُ كُلُّهَا مُبَاحَةٌ ، إِلَّا مَا قَامَ الدَّلِيلُ الصَّحِيحُ عَلَى الْمَنْعِ مِنْهُ ، وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ يُعْتَدُّ بِهِ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ لُبْسِ الْأَحْمَرِ ، بَلْ ثَبَتَ لُبْسُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ ، وَكَذَا بَعْضُ أَصْحَابِهِ ؛ كَمَا فِي أُدْلَةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ (١) .

(ب) وَاسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ بِمَا يَلِي :

١- حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : « مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَحْمَرَانِ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ » (٢) .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّهُ ﷺ أَنْكَرَ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسَ الْأَحْمَرِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَلَا يَمْتَنِعُ مِنْ رَدِّ السَّلَامِ الْوَاجِبِ إِلَّا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُرْتَكِبًا لِمَكْرُوهٍ .

⇨ (٢٤٣/٦) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٣٨/٢) ؛ الآداب الشرعية (٤٨٨/٣) .

(١) انظر : مغني المحتاج (٥٧٥/١) ؛ المغني (٣٠٢/٢) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٣٩/٢) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في الحمرة ، ح (٤٠٦٣) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٨١/١١) .

والترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء في كراهية لبس المعصر للرجل ، ح (٢٨٠٧) ، وحسنه ، الجامع الصحيح (١٠٧/٥) .

والحاكم في كتاب اللباس ، ح (٧٣٩٩) ، وصححه ، ووافقه الذهبي ، المستدرک ومعه التلخيص (٢١١/٤) .

- وَهَذَا الاسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهِ :

الأول : أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ فِي سَنَدِهِ أَبَا يَحْيَى الْقَتَاتَ <sup>(١)</sup> ؛ وَهُوَ مِمَّنْ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ ، وَلَيْسَ لَهُ طُرُقٌ أُخْرَى يَقْوَى بِهَا . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : « هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ ، وَإِنْ وَقَعَ فِي بَعْضِ نُسَخِ التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ قَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ » <sup>(٢)</sup> .

الثاني : وَعَلَى فَرَضِ ثُبُوتِهِ فَإِنَّهُ يُحَاطُ عَنْهُ بِأَجْوَبَةٍ ؛ مِنْهَا :

أ- أَنَّهُ مُعَارَضٌ بِمَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ مِمَّا هُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا ، مِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ الْقَائِلُونَ بِالْجَوَازِ .

ب- أَنَّهُ فِي وَاقِعَةٍ عَيْنٍ لَا غُومَ لَهَا ؛ فَيُحْتَمَلُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ رَدَّ السَّلَامِ عَلَى الرَّجُلِ لِسَبَبٍ آخَرَ غَيْرِ هَذِهِ الثِّيَابِ الَّتِي كَانَ يَلْبَسُهَا <sup>(٣)</sup> .

ج- وَيُحْتَمَلُ أَنَّ ثِيَابَهُ تِلْكَ كَانَتْ مُعَصْفَرَةً ، وَهَذِهِ عَادَةُ الْأَعَاجِمِ ، وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّشْبِيهِ بِهِمْ <sup>(٤)</sup> .

وَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْهُ : « وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ

(١) هُوَ أَبُو يَحْيَى الْقَتَاتُ الْكُوفِيُّ ، مُخْتَلَفٌ فِي اسْمِهِ ، قِيلَ : زَادَانُ ، وَقِيلَ : مُسْلِمٌ ، وَقِيلَ : يَزِيدٌ ، وَقِيلَ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ دِينَارٍ ، كَلِمَةُ الْحَدِيثِ ، مِنْ السَّادِسَةِ ، ضَعْفُهُ أَحْمَدٌ ، وَابْنُ مَعِينٍ ، وَابْنُ الْقَطَّانِ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَيْمَةِ الْمَجْرَحِ وَالتَّعْدِيلِ . وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانَ : فَحُشَّ خَطْوُهُ ، وَكَثُرَ وَهْمُهُ حَتَّى سَلَكَ غَيْرَ مَسَلِكِ الْعُدُولِ فِي الرِّوَايَاتِ .

انظر : تهذيب التهذيب (٦٠٨/٤) .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٩/١) .

وَضَعْفُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (ص ٣٢٩-٣٣٠) ، ح (٤٠٦٩) .

(٣) انظر : المغني (٣٠٢/٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٩/١) .

(٤) انظر : المغني (٣٠٢/٢) .



الْعِلْمُ : أَنَّهُمْ كَرِهُوا لِبَسَ الْمُعْصَفِرِ ، وَرَأَوْا أَنَّ مَا صُبِغَ بِالْحُمْرَةِ بِالْمَدَرِ ( الطَّيْنِ الْأَحْمَرِ ) أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مُعْصَفَرًا » (١) .

د\_ أَنَّ الْحَدِيثَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا صُبِغَ بَعْدَ النَّسِجِ لِلزَّيْنَةِ ، وَأَمَّا مَا صُبِغَ غَزْلُهُ ثُمَّ نُسِجَ فَلَا كَرَاهِيَةَ فِي لِبْسِهِ (٢) .

٢\_ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ قَالَتْ : « كُنْتُ يَوْمًا عِنْدَ زَيْنَبَ امْرَأَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَصْبِغُ ثِيَابًا لَهَا بِمَغْرَةٍ (٣) ، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَأَى الْمَغْرَةَ رَجَعَ ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ زَيْنَبُ عَلِمَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَرِهَ مَا فَعَلْتُ ، فَأَخَذْتُ فَعَسَلْتُ ثِيَابَهَا وَوَارَتْ كُلَّ حُمْرَةٍ ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَعَ فَاطَّلَعَ فَلَمَّا لَمْ يَرَ شَيْئًا دَخَلَ » (٤) .

وَالدَّلَالَةُ مِنَ الْحَدِيثِ : أَنَّهُ ﷺ كَرِهَ صَبْغَ الثَّوْبِ بِاللَّوْنِ الْأَحْمَرِ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِبْسَهُ مَكْرُوهٌ .

— وَهَذَا الاستِدْلَالُ مَرْدُودٌ : بِأَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ .

قال الحافظ ابن حجر : « أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ » (٥) .

(١) الجامع الصحيح (١٠٧/٥) .

(٢) انظر : شرح السنة (٢٠/١٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٩/١) .

(٣) الْمَغْرَةُ : هِيَ الطَّيْنُ ( الْمَدَرُ ) الْأَحْمَرُ الَّذِي تُصْبِغُ بِهِ الثِّيَابُ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٩٤/٤) ، ( مفر ) . وانظر (ص ٢٢٧) من هذا البحث .

(٤) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في الحُمْرَةِ ، ح (٤٠٦٥) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٨٣/١١) .

(٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣١٩/١٠) .

وَقَالَ الشَّوْكَانِيُّ : « فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ وَابْنُهُ <sup>(١)</sup> ، وَفِيهِمَا مَقَالٌ مَشْهُورٌ » <sup>(٢)</sup> .

٣- مَا رَوَاهُ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ <sup>(٣)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ رَوَاحِلَنَا وَعَلَى إِبِلِنَا أَكْسِيَّةً فِيهَا خُبُوطٌ عَيْنُ حُمْرٍ فَقَالَ : « أَلَا أَرَى هَذِهِ الْحُمْرَةَ قَدْ عَلَتَكُمْ » . فَقَمْنَا سِرَاعًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى نَفَرَ بَعْضُ إِبِلِنَا ، فَأَخَذْنَا الْأَكْسِيَّةَ فَتَزَعْنَاهَا عَنْهَا <sup>(٤)</sup> .

(١) هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ بْنِ سُلَيْمٍ الْعَنْسِيُّ ، أَبُو عُبَيْدَةَ الْحِمَصِيُّ ، كَانَ ثَقَّةً ، عَدْلًا ، عَابِدًا ، أَعْلَمُ النَّاسِ بِحَدِيثِ أَهْلِ الشَّامِ . قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ : « كَانَ يُوثَقُ فِيمَا رَوَى عَنْ أَصْحَابِهِ أَهْلَ الشَّامِ ، فَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ غَيْرِ أَهْلِ الشَّامِ فَبِهِ ضَعْفٌ » اهـ ، وَكَذَا قَالَ غَيْرُهُ . وَقِيلَ إِنَّهُ سَاءَ حِفْظُهُ ، وَكَثُرَ وَهْمُهُ لَمَّا كَبُرَ ، وَلِذَا صَارَ فِيهِ الْكَلَامُ . وَلِدَ سَنَةَ سِتٍّ وَبِئَةٍ ، وَتُوفِيَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَبِئَةٍ .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (١/١٦٤) ؛ سير أعلام النبلاء (٨/٣١٢-٣٢٨) ، رقم (٨٣) ] .

وَابْنُهُ : هُوَ مُحَمَّدٌ ، قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ : « لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ شَيْئًا ، حَمَلُوهُ عَلَى أَنْ يُحَدِّثَ ، فَحَدَّثَ » اهـ ، وَقَالَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ : « لَمْ يَكُنْ بِذَاكَ » اهـ . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٣/٥١٤) ] .

(٢) نيل الأوطار (٢/١١٣) .

وَضَعُفُ الْأَلْبَانِيِّ فِي ضَعِيفِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (ص ٣٣٠) ، ح (٤٠٧١) .

(٣) هُوَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَارِثِ الْخَزَجِيُّ الْأَنْصَارِيُّ ، يُكْنَى : أَبَا عُبَيْدٍ اللَّهِ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ ، رَدَّهُ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ لِيَصْغُرَ سِنُهُ ، وَأَجَازُهُ يَوْمَ أُحُدٍ ، شَهِدَ أُحُدًا وَالْخَنْدَقَ ، وَكَثُرَ الْمَشَاهِدُ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ ، وَعُمُرُهُ سِتٌّ وَثَمَانُونَ .

انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٤٧٩-٤٨٠) ، رقم (٧٢٧) ؛ تهذيب التهذيب (١/٥٨٥) ] .

(٤) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في الحمرة ، ح (٤٠٦٤) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/٨٢) .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنْكَرَ عَلَى أَصْحَابِهِ اتِّخَاذَهُمُ الْأَكْسِيَّةَ الَّتِي فِيهَا خِيُوطٌ مَصْبُوغَةٌ بِاللَّوْنِ الْأَحْمَرِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهَةِ لُبْسِهَا ، مِمَّا حَمَلَهُمْ عَلَى سُرْعَةِ نَزْعِهَا عَنْ رَوَاحِلِهِمْ .

- وَهَذَا الاستِدْلَالُ مَرْدُودٌ : بَأَنَّ حَدِيثَ رَافِعٍ هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ فِي سَنَدِهِ رَجُلًا مَجْهُولًا لَمْ يُسَمَّ (١) .

قَالَ الْأَلْبَانِيُّ - رحمه الله - : « ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ » (٢) .

وَقَالَ ابْنُ قُدَامَةَ - رحمه الله - : « وَحَدِيثُ رَافِعٍ يَرْوِيهِ عَنْ رَجُلٍ مَجْهُولٍ » (٣) .

وَعَلَى فَرَضِ صِحَّتِهِ ؛ فَهُوَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْبُسِّ ؛ لِأَنَّ الْأَكْسِيَّةَ كَانَتْ عَلَى الرِّوَاحِلِ ، وَلَمْ تَكُنْ عَلَيْهِمْ .

٤- مَا رَوَاهُ رَافِعُ بْنُ يَزِيدٍ الثَّقَفِيُّ (٤) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يُحِبُّ الْحُمْرَةَ ، فَإِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ ، وَكُلَّ ثَوْبٍ ذِي شَهْرَةٍ » (٥) .

(١) ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣١٩/١٠) .

(٢) ضعيف سنن أبي داود (ص ٣٣٠) ، ح (٤٠٧٠) .

(٣) المغني (٣٠٢/٢) .

(٤) هُوَ رَافِعُ بْنُ يَزِيدٍ الثَّقَفِيُّ ، مَذْكُورٌ فِي الصَّحَابَةِ . (لَمْ أَعُثِرْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ غَيْرِ هَذِهِ) .

انظر : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤٨٥/٢) ، رقم (٧٤٣) ؛ الإصابة في تمييز

الصحابة (٣٧١/٢) ، رقم (٢٥٥٥) ] .

(٥) أَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّبَاغِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، وَفِيهِ أَبُو بَكْرٍ الْهَذَلِيُّ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ » اهـ ، بجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٣٠/٥) .

وفي رواية عن الحسن البصري - رحمه الله - أن النبي ﷺ قال : « الحُمْرَةُ زِينَةُ الشَّيْطَانِ ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ يُحِبُّ الْحُمْرَةَ » (١) .

وَالدَّلَالَةُ مِنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَذَرَ مِنْ لِبَاسِ الثِّيَابِ الْمَصْبُوغَةِ بِالْأَحْمَرِ ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْحُمْرَةَ زِينَةُ الشَّيْطَانِ ، وَأَنَّهُ يُحِبُّهَا وَيَفْرَحُ بِهَا ، وَكَفَى بِذَلِكَ زَجْرًا لِلْمُسْلِمِينَ عَنْهَا ، وَكُرْهًا لَهَا .

- وَهَذَا الْإِسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ، بَلْ قِيلَ إِنَّهُ بَاطِلٌ (٢) .  
قَالَ الشُّوْكَانِيُّ - رحمه الله - : « وَهَذَا إِنْ صَحَّ كَانَ أَنْصَرَّ أَدْلَتِهِمْ عَلَى الْمَنَعِ . وَلَكِنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ لُبْسَهُ ﷺ لِلْحُلَّةِ الْحَمْرَاءِ فِي غَيْرِ مَرَّةٍ ، وَيَتَعَدَّى مِنْهُ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ مَا حَذَرْنَا مِنْ لُبْسِهِ ، مُعْلَلًا ذَلِكَ بِأَنَّ الشَّيْطَانَ يُحِبُّ الْحُمْرَةَ . وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ هَاهُنَا : فِعْلُهُ لَا يُعَارِضُ الْقَوْلَ الْخَاصَّ بِنَا ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ أَيْمَةُ الْأُصُولِ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ مُشْعِرَةً بِعَدَمِ اخْتِصَاصِ الْخُطَابِ بِنَا ؛ إِذْ تَحْتَبُّ مَا يُلَابِسُهُ الشَّيْطَانُ هُوَ ﷺ أَحَقُّ النَّاسِ بِهِ » (٣) .

وَقَدْ صَحَّ لِبْسُ الْأَحْمَرِ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ ، فَلَمْ يُنْكِرِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ .

٥- أَنَّ ابْنَ عُمرَ - رضي الله تعالى عَنْهُمَا - قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُقَدِّمِ » . وَالْمُقَدِّمُ : هُوَ الْمُشْتَبِعُ بِالْعَصْفَرِ (٤) .

(١) رواه عبدُ الرزَّاقِ في بابِ الخَزِّ والعَصْفَرِ ، ح (١٩٩٧٥) ، المُصَنَّف (٧٩/١١-٨٠) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣١٨/١٠-٣١٩) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤٤٢/٢-٤٤٣) ؛ نيل الأوطار (١١٣/٢) .

(٣) نيل الأوطار (١١٣/٢) .

(٤) رواه ابنُ ماجه في كتاب اللباس ، باب كراهية المعصفر للرجال ، ح (٣٦٠١) ، سنن ابن ماجه (١١٩١/٢) .

وَالْوَجْهَ مِنَ الْحَدِيثِ : أَنَّ الْعُصْفَرَ يَصْبُغُ صَبْغًا أَحْمَرَ ، يَزِيدُ كُلَّمَا زَادَ الصَّبْغُ ،  
فَالنَّهْيُ وَارِدٌ عَلَى لُبْسِ الثِّيَابِ الْمَشْبَعَةِ بِهَذَا اللَّوْنِ النَّاتِجِ عَنِ الْعُصْفَرِ <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّ الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى النَّهْيِ عَنْ لُبْسِ مَا صُبِغَ بِالْعُصْفَرِ ،  
وَأَمَّا مُطْلَقُ الْحُمْرَةِ فَلَا وَجْهَ لِلنَّهْيِ عَنْهَا اسْتِدْلَالًا بِهَذَا الْحَدِيثِ .

- ثَالِثًا : أدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّلَاثِ ؛ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلثِّيَابِ الْحُمْرَاءِ مُطْلَقًا :

١- أدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ حَيْثُ أُجْرُوا النَّهْيَ عَلَى الْأَصْلِ ؛ وَهُوَ التَّحْرِيمُ .

٢- مَا رَوَاهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ  
الْمَيَاطِرِ الْحُمْرِ وَالْقَسِيِّ » <sup>(٢)</sup> .

٣- عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ ، وَعَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ وَالْمَيْثَرَةِ الْحُمْرَاءِ » <sup>(٣)</sup> .

⇒ وابن أبي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابُ مِنْ كَرِهَ الْمُعْصِرُ لِلرِّجَالِ ، ح (٢٤٧٢٤) ،

الْمُصَنَّفُ (١٥٩/٥) ؛ وابن عبد البرِّ فِي الاسْتِذْكَارِ (١٧٢/٢٦) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ ابْنِ مَاجَه (٢٨٣/٢) ، ح (٢٩٠١) .

(١) انظر : نيل الأوطار (١١٣/٢) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١١٨) .

(٣) رواه أبو داود فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ مِنْ كَرِهَ الْحَرِيرُ ، ح (٤٠٤٥) ، عون المعبود شرح

سنن أبي داود (٦٨/١١) .

والتِّرْمِذِيُّ فِي الْأَدَبِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ لُبْسِ الْمُعْصِرِ لِلرِّجَالِ وَالْقَسِيِّ ، ح

(٢٨٠٨) ، وَقَالَ : « حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ ، الجامع الصحيح (١٠٨/٥) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٥٠٧/٢) ، ح (٤٠٤٤) .

وَأَصْلُهُ عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ بِدُونِ ذِكْرِ الْمَيْثَرَةِ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ لُبْسِ الرَّجُلِ

الثَّوْبِ الْمُعْصِرِ ، ح [٣١] (٢٠٧٨) ، شرح النووي عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمَ ، المجلد الخامس

(٢٤٧/١٤) .

وَالْوَجْهَ مِنْ هَذِهِ الْأَدْلَةِ جَمِيعًا : النَّهْيُ عَنْ لُبْسِ الْأَحْمَرِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ ، وَالنَّهْيُ صَرِيحٌ فِي التَّحْرِيمِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي بَابِ الْأَصُولِ .

- وَهَذَا الاستِدْلَالُ مُرْدُودٌ : بِمَا قَالَهُ الشَّوْكَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَكِنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ أَحْصَى مِنَ الدَّعْوَى ، وَغَايَةُ مَا فِي ذَلِكَ تَحْرِيمُ الْمِثْرَةِ الْحُمْرَاءِ ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى تَحْرِيمِ مَا عَدَاهَا ، مَعَ ثُبُوتِ لُبْسِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ - يَعْنِي : الْأَحْمَرَ - مَرَّاتٍ » (١) .

وَرُبَّمَا كَانَ الْمَعْنَى بِالنَّهْيِ فِي الْحَدِيثِ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّرَفُّهِ ، وَقَدْ يَعْتَادُ الشَّخْصُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ ، فَتُعْزَرُهُ ، فَيَشْتَقُّ عَلَيْهِ تَرْكُهَا ، فَيَكُونُ النَّهْيُ نَهْيَ إِرْشَادٍ لِمَصْلَحَةٍ دُنْيَوِيَّةٍ . وَقَدْ يَكُونُ النَّهْيُ عَنِ الْمَيَاطِرِ الْحُمْرِ لِأَنَّهَا كَانَتْ مِنَ الْحَرِيرِ الْخَالِصِ (٢) .

- رَابِعًا : أَدْلَةُ الْقَوْلِ الرَّابِعِ ؛ عَلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ لُبْسُ الرَّجُلِ لِلتَّوْبِ الْأَحْمَرِ مُطْلَقًا ، مُضْمَنًا كَانَ أَمْ لَا ؛ إِذَا كَانَ بِقَصْدِ الزَّيْنَةِ وَالشُّهْرَةِ ، وَيَجُوزُ لُبْسُهُ لِغَيْرِ ذَلِكَ ؛ سَيِّمًا إِذَا كَانَ فِي الْبَيْتِ وَالْمِهْنَةِ :  
اخْتَجَرُوا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ :

بِأَنَّ لُبْسَ الْأَحْمَرِ فِيهِ شُهْرَةٌ وَاشْتِهَارٌ ، وَلِبَاسُ الشُّهْرَةِ مَكْرُوهٌ ؛ بِدَلِيلِ حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ يَزِيدٍ الثَّقَفِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يُحِبُّ الْحُمْرَةَ ، فَإِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ ، وَكُلَّ تَوْبٍ ذِي شُهْرَةٍ » .  
وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْحُمْرَةُ زِينَةُ الشَّيْطَانِ ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ يُحِبُّ الْحُمْرَةَ » (٣) .

(١) نيل الأوطار (١١٣/٢) .

(٢) ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٠/١٠) .

وَقَالُوا : إِنَّ عَادَةَ النَّاسِ لَمْ تَجْرِ بَارِتْدَاءِ الثِّيَابِ الْحُمْرِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ ، فَمَنْ لَبَسَهَا فِي الْمَحَافِلِ وَالْمَجَامِعِ الْعَامَّةِ ، وَالْأَسْوَاقِ فَقَدْ لَبَسَ ثَوْبَ شَهْرَةٍ ، وَثَوْبَ الشَّهْرَةِ مُحَرَّمٌ ، مِنْهُيٌّ عَنْهُ <sup>(١)</sup> ، بِخِلَافِ لُبْسِهِ فِي الْبَيْتِ ، أَوْ فِي مَكَانِ الْمِهْنَةِ وَالْعَمَلِ فَلَا شَهْرَةَ فِي ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> .

وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ مِثْرَةِ الْأَرْجَوَانِ أَيْرَكَبُ عَلَيْهَا ؟ قَالَ : « مَا أَعْلَمُ حَرَامًا ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾ <sup>(٣)</sup> » .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ خَلْفٍ بْنِ بَطَّالٍ الْمَالِكِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَالصَّوَابُ عِنْدَنَا : أَنَّ لُبْسَ الْمُعْصِفِرِ وَشِبْهَهُ مِنَ الثِّيَابِ الْمُصْبَغَةِ بِالْحُمْرَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَصْبَاغِ غَيْرُ حَرَامٍ ، بَلْ ذَلِكَ مُطْلَقٌ مُبَاحٌ ، غَيْرُ أَنِّي أَحِبُّ لِلرَّجَالِ تَوَقِّيَ لُبْسِ مَا كَانَ مُشَبَّعًا صَبْغُهُ <sup>(٤)</sup> » .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ قَوْلٌ خَارِجٌ عَنْ مَحَلِّ النِّزَاعِ ؛ إِذِ الْخِلَافُ فِي لُبْسِ الْأَحْمَرِ مُطْلَقًا ، وَلَيْسَ فِي لُبْسِهِ بِقَصْدِ الشَّهْرَةِ .

- خَامِسًا : أَدْلَةُ الْقَوْلِ الْخَامِسِ ؛ عَلَى أَنَّهُ يَحُوزُ لِلرَّجَالِ لُبْسُ مَا صُبِغَ غَزْلُهُ ثُمَّ نُسِجَ بَعْدَ الصَّبْغِ ؛ أَيْ مَا كَانَ صَبْغُهُ أَحْمَرَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَأَمَّا مَا نُسِجَ وَلَمْ يَكُنْ

(١) انظر حكم ثوب الشهرة (ص ٦٠٣ وما بعدها) من هذا البحث .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٢١/٩) .

(٣) نقله عنه ابن بطال ، انظر المرجع السابق (١٢٤/٩) .

والآية : ٣٢ من سورة الأعراف .

(٤) المرجع السابق (١٢٢/٩-١٢٣) .

أَحْمَرَ ، ثُمَّ صَبَّغَ بِالْأَحْمَرِ فَلَا يَجُوزُ لُبْسُهُ :

اسْتَدْلُوا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ :

بِأَحَادِيثِ الْجَوَازِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فِي لُبْسِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْبُرُودِ وَالْحُلْلِ الْحُمْرِ ؛ وَقَالُوا فِي تَوْجِيهِ ذَلِكَ : « الْحُلُّ إِنَّمَا هِيَ بُرُودُ الْيَمَنِ ؛ حُمْرٌ وَصَفَرٌ وَخَضَرٌ ، وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْوَانِ ، وَهِيَ لَا تُصَبِّغُ بَعْدَ النَّسِجِ ، وَلَكِنْ يُصَبِّغُ الْغَزْلُ ثُمَّ يُتَّخَذُ مِنْهُ الْحُلُّ ، وَهُوَ الْعَصَبُ ؛ سُمِّيَ عَصَبًا ؛ لِأَنَّهُ غَزْلُهُ يُعْصَبُ ثُمَّ يُصَبِّغُ » (١) .

- وَهَذَا الاسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ : بِأَنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَ مَا صُبِّغَ قَبْلَ النَّسِجِ وَمَا صُبِّغَ بَعْدَهُ : تَفْرِيقٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ؛ بَلْ إِنَّهُ مَرْدُودٌ بِلُبْسِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - لِلْقَمِيصَيْنِ الْأَحْمَرَيْنِ ؛ فَهُمَا لَيْسَا مِنَ الْحُلِّ وَالْبُرُودِ الَّتِي تُصَبِّغُ قَبْلَ النَّسِجِ ، وَكَذَا لُبْسُ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِلْبُرْنَسِ الْأَحْمَرِ .

وَالصَّبْغُ لَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِالْعُصْفَرِ ؛ فَهَذَا خَارِجٌ عَنْ مَحَلِّ النَّزَاعِ ؛ لِمَا سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ : أَنَّ اللَّبَاسَ الْمَعْصُفَرُ مُحَرَّمٌ لُبْسُهُ (٢) - ؛ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بِغَيْرِهِ ؛ مِمَّا يُنتِجُ لَوْنًا أَحْمَرَ ؛ فَهَذَا لَا يُوجَدُ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ صَحِيحٌ يُحْتَجُّ بِهِ عَلَى تَحْرِيمِهِ ، بَلْ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ لُبْسِهِ ؛ مِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ .

- سَادِسًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ السَّادِسِ ؛ عَلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسُ الْأَحْمَرِ إِذَا صُبِّغَ بِالْعُصْفَرِ ، وَيَجُوزُ لَهُ لُبْسُهُ إِذَا صُبِّغَ بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَصْبَاغِ الَّتِي تُنتِجُ لَوْنًا أَحْمَرَ :

(١) معالم السنن شرح سنن أبي داود (٤/١٧٩) .

(٢) انظر حكم لبس المعصفر من الثياب (ص ٦٥٥) من هذا البحث .



أَغْلَبُ أُدِلَّةُ هَذَا الْقَوْلِ تَدَوُّرُ حَوْلِ النَّهْيِ عَنِ لُبْسِ الْمُعْصَفِرِ مِنَ الثِّيَابِ ؛ لِأَنَّ الْمُعْصَفَرَ يَصْبِغُ صِبَاغًا أَحْمَرَ اللَّوْنِ ، وَمِنْ الْأَدِلَّةِ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ لُبْسِ الثَّوْبِ الْمُعْصَفِرِ :

١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَرَيْنِ فَقَالَ : « إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسْنَهَا » (١) .

٢- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُقَدَّمِ » . وَالْمُقَدَّمُ : هُوَ الْمُشْبَعُ بِالْمُعْصَفِرِ (٢) .

فَهُمَا نَصَانِ فِي تَحْرِيمِ لُبْسِ الْمُعْصَفِرِ مِنَ الثِّيَابِ ، وَالْأَحْمَرُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِهِ ؛ لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ لُبْسِهَا ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ .

- وَهَذَا الاستِدْلَالُ مَرْدُودٌ : بَأَنَّ الْحَدِيثَيْنِ نَصٌّ فِي الْمَنْعِ مِنْ لُبْسِ الْمُعْصَفِرِ مِنَ اللَّبَاسِ ، وَالْكَلَامُ هُنَا فِي حُكْمِ لُبْسِ الْأَحْمَرِ غَيْرِ الْمُعْصَفِرِ ؛ وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ أَحْمَرٍ يُصْبَغُ بِالْمُعْصَفِرِ .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

قَوْلُ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ ؛ الْقَاضِي بِحَوَازِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلْمَلَابِسِ الْحُمْرَاءِ بِلَا تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : قُوَّةُ مَا اسْتَدْلَلُوا بِهِ مِنْ أُدِلَّةٍ وَحُجَجٍ ثَابِتَةٍ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ،

(١) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر ، ح [٢٧] (٢٠٧٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٥/١٤) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٣٣) .

وَعَنْ صَحَابَتِهِ الْكَرَامِ - رضوانُ الله عليهم - تَدُلُّ بِوُضُوحٍ عَلَى جَوَازِ لِبَاسِ الرَّجُلِ  
لِلثِّيَابِ الْحُمْرَاءِ ، وَلَيْسَ ثَمَّ مُعَارِضٌ لَهَا تَقْوَى بِهِ الْحُجَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ أَوْ  
كَرَاهِيَتِهِ .

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ بَطَّالٍ - رحمه الله - عَنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ السَّابِقِ (١) :  
« فِيهِ إِبَاحَةُ لِبَاسِ الْحُمْرَةِ مِنَ الثِّيَابِ ، وَالرَّدُّ عَلَى مَنْ كَرِهَ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ يَحُوزُ لِبَاسُ  
الثِّيَابِ الْمُلَوَّنَةِ لِلْسَيِّدِ الْكَبِيرِ ، وَالزَّاهِدِ فِي الدُّنْيَا ، وَالْحُمْرَةِ أَشْهُرُ الْمُلَوَّنَاتِ ، وَأَجَلُّ  
الزَّيْنَةِ فِي الدُّنْيَا » (٢) .

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمُنَاوِي - رحمه الله - عَنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رضي الله  
عَنْهُمَا - فِي لِبَاسِ النَّبِيِّ ﷺ بُرْدَةُ الْأَحْمَرِ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ (٣) : « فِيهِ رَدٌّ عَلَى  
مَنْ كَرِهَ لِبَاسَ الْأَحْمَرِ الْقَانِي ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَحْمَرِ هُنَا مَا هُوَ ذُو خُطُوطٍ ؛  
تَحَكُّمٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ... وَمَنْ أَنْكَرَ لِبَاسَ الْأَحْمَرِ فَهُوَ مُتَعَمِّقٌ جَاهِلٌ » (٤) .

• ثَانِيًا : ثُبُوتُ لِبَاسِ الْأَحْمَرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ثُبُوتًا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْجَوَازِ ، وَمُحَالٌ  
أَنْ يَلْبَسَ ﷺ الْأَحْمَرُ فِي أَكْثَرِ مِنْ مُنَاسَبَةٍ ، حَتَّى قَبْلَ وَقَاتِهِ بِأَشْهُرٍ ( وَهُوَ رَاجِعٌ  
مِنَ الْحَجِّ ) ، وَيَكُونُ الْأَحْمَرُ مُحَرَّمًا أَوْ مَكْرُوهًا فِي الْإِسْلَامِ ، أَوْ جَائِزًا لَهُ دُونَ  
أَمْتِهِ ، ثُمَّ لَا يُبَيِّنُ ﷺ لِلصَّحَابَةِ وَالْأُمَّةِ بَيَانًا شَافِيًا صَحِيحًا فِيهِ ؛ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ  
صَرَاحَةً .

(١) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ (ص ٢٢٠) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

(٢) شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٩/٢) .

(٣) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ (ص ٢٢٢) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

(٤) فَيْضُ الْقَدِيرِ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (٣١٣/٥) .

جَاءَ فِي حَاشِيَةِ رَدِّ الْمُحْتَارِ : « لَمْ نَجِدْ نَصًّا قَطْعِيًّا لِإِثْبَاتِ الْحُرْمَةِ ، وَوَجَدْنَا النَّهْيَ عَنْ لُبْسِهِ لِعِلَّةٍ قَامَتْ بِالْفَاعِلِ ؛ مِنْ تَشَبُّهِهَ بِالنِّسَاءِ ، أَوْ بِالْأَعَاجِمِ ، أَوْ التَّكْبِيرِ ، وَبِإِتِّفَاقِ الْعِلَّةِ تَزْوُلُ الْكَرَاهَةُ بِإِخْلَاصِ النِّيَّةِ لِإِظْهَارِ نِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَعُرُوضُ الْكَرَاهَةِ لِلصَّبْغِ بِالنَّجَسِ تَزْوُلُ بِغَسْلِهِ . وَوَجَدْنَا نَصَّ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ عَلَى الْجَوَازِ ، وَدَلِيلًا قَطْعِيًّا عَلَى الْإِبَاحَةِ ، وَهُوَ إِطْلَاقُ الْأَمْرِ بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ ، وَوَجَدْنَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مُوجِبَةً ، وَبِهِ تَنْتَفِيهِ الْحُرْمَةُ وَالْكَرَاهَةُ ، بَلْ يَثْبُتُ الْاسْتِحْبَابُ ؛ اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ » (١) .

• فَالْإِثْبَاتُ : أَنَّ الْأَصْلَ فِي اللَّبَاسِ الْحِلُّ وَالْإِبَاحَةُ ، إِلَّا مَا خَصَّهُ النَّصُّ الصَّحِيحُ بِحُكْمٍ آخَرَ ، وَلَمْ يَزِدْ دَلِيلٌ صَحِيحٌ يُحْتِجُّ بِهِ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ لُبْسِ الْأَحْمَرِ سِوَى مَا ذَكَرَ مِنْ أَدِلَّةٍ ضَعِيفَةٍ ، لَا تَقُومُ بِهَا الْحُجَّةُ عَلَى التَّحْرِيمِ أَوْ الْكَرَاهَةِ .

قَالَ الشَّوْكَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « فَالْوَاجِبُ : الْبَقَاءُ عَلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ الْمُتَعَصِّدَةِ بِأَفْعَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّحِيحَةِ ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ لَبَسَهُ ﷺ بَعْدَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ ، وَمَاتَ بَعْدَهَا بِأَيَّامِ يَسِيرَةٍ » (٢) .

\* \* \*

(١) ابن عابدين (٣٥٨/٦) .

(٢) نيل الأوطار (١١٣/٢) .

## الْمَبْحَثُ الثَّانِي فِيمَا يَخْتَصُّ بِالرَّأْسِ مِنَ اللَّبَاسِ

وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَطَالِبَ :

المطلب الأول : حُكْمُ لُبْسِ الْعَمَائِمِ وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ بِهَا وَالسُّنَّةُ فِيهَا .

المطلب الثاني : أَنْوَاعُ الْعَمَائِمِ وَأَحْكَامُ كُلِّ نَوْعٍ وَأَدَابُهُ .

المطلب الثالث : حُكْمُ تَغْطِيَةِ الرَّجُلِ رَأْسَهُ بِالطُّيْلَسَانِ ، وَالْقَلَانِسِ

وَالْبُرْنِيطَةِ ، وَالشَّعْرِ الصَّنَاعِيِّ .

المطلب الرابع : أَحْكَامُ الْمَسْحِ عَلَى الْعَمَائِمِ .

## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

## حُكْمُ لُبْسِ الْعِمَائِمِ وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ بِهَا وَالسُّنَّةُ فِيهَا

## ○ تَعْرِيفُ الْعِمَامَةِ :

الْعِمَامَةُ لُغَةً : مُفْرَدُ الْعَمَائِمِ ، وَالْعِمَامِ ، وَالْعِمَامَاتِ ؛ وَهِيَ مِنْ لِبَاسِ الرَّأْسِ الْمَعْرُوفِ ، وَتَأْتِي بِمَعْنَى : الْمَغْفِرِ ، وَالْبَيْضَةِ ، وَمَا يُلْفُ عَلَى الرَّأْسِ . يُقَالُ : عَمَّمْتُهُ ؛ إِذَا أَلْبَسْتُهُ الْعِمَامَةَ ، وَهُوَ حَسَنُ الْعِمَّةِ ؛ أَيْ التَّعَمُّمِ ، وَأَرْخَى عِمَامَتَهُ ؛ أَمِنَ وَتَرَفَّهُ ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ إِنَّمَا يُرَخِّي عِمَامَتَهُ عِنْدَ الرَّخَاءِ ؛ قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلْقَى عَصَاهُ وَأَرْخَى مِنْ عِمَامَتِهِ      وَقَالَ: ضَيْفٌ، فَقُلْتُ: الشَّيْبُ؟ قَالَ: أَجَلٌ<sup>(١)</sup>

وَتَقُولُ الْعَرَبُ : عَمَّمَ الرَّجُلُ ؛ إِذَا سَوَّدَ عَلَى قَوْمِهِ أَوْ غَيْرِهِمْ ، وَكَانُوا إِذَا سَوَّدُوا رَجُلًا عَمَّمُوهُ عِمَامَةً حَمْرَاءَ ، وَلِذَا سُمِّيَتِ الْعَمَائِمُ : تَيْجَانُ الْعَرَبِ<sup>(٢)</sup> .

## ○ أَسْمَاءُ الْعِمَامَةِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ :

كَثُرَ اسْتِخْدَامُ الْعَرَبِ لِلْعِمَامَةِ ، وَتَنَوَّعَتْ أَسْمَالُهُمْ فِي اسْتِعْمَالِهَا ، وَتَعَدَّدَتْ أَسْمَاؤُهَا عِنْدَهُمْ ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى شَرْفِهَا وَكَثْرَةِ الْعِنَايَةِ بِهَا عِنْدَهُمْ ؛ وَمِنْ أَشْهَرِ أَسْمَاءِ الْعِمَامَةِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنِ الْعَرَبِ مَا يَلِي :

(١) البيتُ منسوبٌ لِتَغْلِبِ اللُّغَوِيِّ ، انظر لسان العرب (٤٠٤/٩) ؛ تاج العروس (٥٠٦/١٧) ، (عمم) .

(٢) انظر : لسان العرب (٤٠٤/٩) ؛ القاموس المحيط (ص ١٤٧٣) ؛ المعجم الوسيط (٦٢٩/٢) ، جميعها (عمم) ؛ معجم مقاييس اللغة (١٥/٤-١٧) ، (عمم) .

- ١- السَّبُّ ، والسَّبِيَّةُ : وَهِيَ كَلِمَةٌ تُطْلَقُ عَلَى السَّيْرِ ، وَالْخِمَارِ ، وَالْعِمَامَةِ ، وَثِيَابِ الْكُتَّانِ الرَّقِيقَةِ ؛ جَمْعُهَا : سُبُوبٌ ، وَسَبَائِبٌ <sup>(١)</sup> .
- ٢- الْعَصَابَةُ ؛ وَالْجَمْعُ : عَصَائِبٌ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : سَيِّدٌ مُعَمَّمٌ ؛ يُرِيدُونَ أَنَّ كُلَّ جَنَائَةٍ يَحْنِيهَا جَانٌ مِنْ عَشِيرَتِهِ مَعْصُوبَةٌ بِرَأْسِهِ <sup>(٢)</sup> .
- ٣- الْمَكُورُ : وَهِيَ تَسْمِيَةٌ مُسْتَمَدَّةٌ مِنْ طَرِيقَةِ لَفِّ الْعِمَامَةِ عَلَى الرَّأْسِ ؛ فَالْكُورُ : هُوَ لَوْتُ الْعِمَامَةِ ، وَإِذَا رَتَّهَا عَلَى الرَّأْسِ <sup>(٣)</sup> .
- وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي دُعَائِهِ إِذَا سَافَرَ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ ، وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكُورِ ، وَدَعْوَةِ الْمَطْلُومِ ، وَسُوءِ الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَالْوَلَدِ » <sup>(٤)</sup> .

- (١) لسان العرب (٦/١٣٧-١٣٨) ، (سبب) .
- (٢) لسان العرب (٩/٢٣٠-٢٣١) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٢٢٠) ، (عصب) .
- (٣) لسان العرب (١٢/١٨٤) ، (كور) .
- (٤) رواه النسائي بهذا اللفظ في كتاب الاستعاذة ، باب الاستعاذة من الحورِ بعدَ الكورِ ، ح (٥٤٩٩) ، سنن النسائي (٨/١٩٨) .  
وَيُسَلِّمُ بِهَذَا اللَّفْظِ وَبَلْفَظٍ : « الْحَوْرُ بَعْدَ الْكُورِ » . فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَابِ اسْتِحْبَابِ الذِّكْرِ إِذَا رَكِبَ دَابَّتَهُ مَتَوَجِّهًا لِسَفَرٍ حَجٍّ أَوْ غَيْرِهِ ، ح [٤٢٥] (١٣٤٢) ، [٤٢٣] (١٣٤٣) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٩/٤٧٢-٤٧٣) .  
وَالْتَرْمِذِيُّ بِاللَّفْظَيْنِ فِي كِتَابِ الدَّعَوَاتِ ، بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مَسَافِرًا ح (٣٤٣٩) ، الجامع الصحيح (٥/٤٦٤) .  
قَالَ الْحَافِظُ حَلَالُ الدِّينِ السَّيْرُطِيُّ : « وَالْحَوْرُ بَعْدَ الْكُورِ رُويَ بِالنُّونِ وَبِالرَّاءِ ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ : وَكِلَاهُمَا لَهُ وَجْهٌ ، قَالَ : وَيُقَالُ الرُّجُوعُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَى الْكُفْرِ ، وَمِنْ الطَّاعَةِ إِلَى الْمَعْصِيَةِ ، وَمَعْنَاهُ : الرُّجُوعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الشَّرِّ . هَذَا كَلَامُ التِّرْمِذِيِّ ، وَكَذَا قَالَ غَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ : مَعْنَاهُ بِالرَّاءِ وَالنُّونِ جَمِيعًا : الرُّجُوعُ مِنَ الْإِسْتِقَامَةِ وَالزِّيَادَةِ إِلَى النُّقْصَانِ . قَالُوا : وَرَوَايَةُ الرَّاءِ مَأْخُودَةٌ مِنْ تَكْوِينِ الْعِمَامَةِ ، وَهِيَ لَفُّهَا وَجَمْعُهَا ، وَرَوَايَةُ النُّونِ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْكُورِ ؛ مَصْدَرٌ كَانَ يَكُونُ كَوْنًا إِذَا وَجِدَ وَاسْتَقَرَّ » اهـ .

أي : من النقصان بعد الزيادة ، وهو من تكوير العِمَامَةِ ؛ أي لفها وجمعها ؛ لأن الكور تكوير العِمَامَةِ ، والخور نقصها ، وتكوير العِمَامَةِ دلالة على النعمة والرخاء<sup>(١)</sup> .

٤\_ الحِمَارُ : والتخمير هو التغطية ، سُمِّيَتِ العِمَامَةُ حِمَارًا - مجازاً - ؛ لأنَّ الرجل يُغَطِّي بها رأسه كما تُغَطِّي المرأة رأسها بالحِمَارِ<sup>(٢)</sup> .  
ومِنْ هَذَا الْمَعْنَى : حَدِيثُ بِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ - رضي الله عنه - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْحِمَارِ »<sup>(٣)</sup> .

٥\_ المِغْجَرُ ، والمِجَارُ ، والجمع : مَعَاجِرُ ؛ وهو لِي التَّوْبِ عَلَى الرَّأْسِ مِنْ غَيْرِ إِدَارَتِهِ تَحْتَ الْحَنَكِ ؛ وَمِنْ ذَلِكَ سُمِّيَتِ العِمَامَةُ غَيْرُ الْمُحَنَكَةِ مِغْجَرًا ؛ لأنها تَلَفُ عَلَى الرَّأْسِ دُونَ التَّلْحِي<sup>(٤)</sup> .  
رَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رضي الله عنه - « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ »<sup>(٥)</sup> .

٦\_ المِقْعَطَةُ : والتقيط هو شدُّ العِمَامَةِ وَإِدَارَتُهَا عَلَى الرَّأْسِ بِدُونِ التَّحَاكِ بِهَا

⇒ شرح السيوطي على سنن النسائي ( مطبوع مع سنن النسائي ) ( ١٩٨/٨ ) .

ومثله قال النووي في شرح صحيح مسلم ، المجلد الثالث ( ٤٧٢/٩ ) .

وانظر كلام الترمذي في الجامع الصحيح ( ٤٦٤/٥ ) .

(١) انظر : لسان العرب ( ١٨٤/١٢ - ١٨٥ ) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر ( ١٨١/٤ ) ، ( كور ) .

(٢) انظر : لسان العرب ( ٢١٣/٤ ) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر ( ٧٤/٢ ) ، ( حمر ) .

(٣) رواه مسلم في كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين والحِمْارِ والناصية ، ح [ ٨٤ ] ( ٢٧٥ ) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول ( ٥١٣/٣ ) .

(٤) انظر : لسان العرب ( ٥٦/٩ ) ، ( عجر ) ؛ الْمُخَصَّصُ ( ٨٢/٣ ) .

(٥) انظر تحريجه فيما سبق ( ص ٢٠٩ ) من هذا البحث .

تَحْتَ الذَّقَنِ <sup>(١)</sup> .

٧- المِشْوُذُ ، والجَمْعُ : مَشَاوِذُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ : فَلَانٌ حَسَنُ الشَّيْذَةِ ؛ أَيْ : حَسَنُ الْعِمَّةِ . وَتَشْوِذُ الرَّجُلُ ، وَاشْتَاذَ : إِذَا لَبَسَ الْعِمَامَةَ وَتَعَمَّمَ <sup>(٢)</sup> .

٨- المِذْمَاجَةُ : سُمِّيَتِ الْعِمَامَةُ بِذَلِكَ لِأَنطَوَائِهَا وَالتِّقَافِهَا وَإِحْكَامِهَا ، وَالْجَمْعُ : مِذَامِجُ <sup>(٣)</sup> .

٩- الْعِمَارُ ، وَالْعَمِيرَةُ ، وَالْعِمَارَةُ : وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ عَلَى الرَّأْسِ مِنْ عِمَامَةٍ ، وَقَلَنْسُوَةٍ ، وَتَاجٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْمُتَعَمِّمِ مُعْتَمِرٌ <sup>(٤)</sup> .

\* وَالْعِمَامَةُ اصْطِلَاحًا : هِيَ مَا يَلْبَسُهُ الرَّجُلُ عَلَى رَأْسِهِ سَابِغًا مُعْتَمًا بِهِ ، سَوَاءً لَوَاهُ عَلَى رَأْسِهِ أَمْ لَا <sup>(٥)</sup> . وَرُبَّمَا خَصَّصَهَا الْعُرْفُ بِشَكْلِ مُعَيَّنٍ .

● وَلَبَسُ الْعِمَامَةِ مِنَ الْأَمْرِ الْقَدِيمِ الَّذِي تَعَارَفَ عَلَيْهِ الْعَرَبُ ، وَاشْتَهَرُوا بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ ؛ فَقَدْ كَانَتِ الْعِمَامَةُ لِبَاسًا لِحَاصَّةِ الْعَرَبِ ؛ أَصْحَابِ الْجَاهِ وَالْمَكَانَةِ وَالْفُؤُودِ مِنْ حَضَرٍ وَبَادِيَةٍ ؛ تَمَيِّزًا لَهُمْ عَنْ بَقِيَّةِ النَّاسِ ، وَلَهَا عِنْدَ الْعَرَبِ مَكَانَةٌ كَبِيرَةٌ ، فَهِيَ تَرْمِزُ إِلَى الشَّرَفِ وَالرَّفْعَةِ ، وَهِيَ أَحْسَنُ مَلْبُوسٍ يَضَعُونَهُ عَلَى رُؤُوسِهِمْ <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : لسان العرب (٢٤٦/١١) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٧٨/٤) ، (قَطْعَ) ؛ الْمُخَصَّصُ (٨٢/٣) .

(٢) انظر : لسان العرب (٢٣٣/٧) ، (شَوِذَ) ؛ الْمُخَصَّصُ (٨٢/٣) .

(٣) انظر : لسان العرب (٤٠١/٤) ، (دَمَجَ) .

(٤) انظر : لسان العرب (٣٩٣/٩) ، (عَمَرَ) ؛ الْمُخَصَّصُ (٨٢/٣) .

(٥) انظر قريبا من هذا : دفع الملازمة في استخراج أحكام العِمَامَةِ (ص ٩٧) .

(٦) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (١٣٥/١) ؛ أحاكم أهل الذمَّة (١٢٦٧/٣) ؛

الملابس العربية في الشعر الجاهلي (ص ١٩٧) .



بَلْ كَانَتْ الْعِمَامَةُ إِذَا أُهِنَتْ لِحَقِّ الذُّلِّ بِصَاحِبِهَا ، وَإِذَا هُضِمَ الرَّجُلُ وَأُهِنَ  
 أَلْقَى بِعِمَامَتِهِ عَلَى الْأَرْضِ ، وَطَالَ بِإِنْصَافِهِ ، وَلِذَا اتَّخَذُوهَا لِيَوَاءَ عِنْدَ الْحَرْبِ ؛  
 فَإِذَا وَقَعَتْ حَرْبٌ بَيْنَ قَبِيلَتَيْنِ نَزَعَ سَيِّدُ الْقَوْمِ عِمَامَتَهُ ، وَعَقَدَهَا لِيَوَاءَ لِقَوْمِهِ ،  
 يُقَاتِلُونَ عَلَيْهَا ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي التَّبَجُّلِ وَالْإِحْتِرَامِ لَهَا ؛ إِذْ هِيَ عِمَامَةُ  
 سَيِّدِهِمْ ، وَلَا غَرَوْ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَصِفَ الْأَخْنَفُ بْنُ قَيْسٍ بْنُ مُعَاوِيَةَ ؛ الضَّحَّاكُ  
 التَّمِيمِيُّ - رحمه الله - بَقَاءَ الْعَرَبِ مَوْفُورِي الْجَانِبِ ، مَصُونُوا الْكِرَامَةِ - بَعْدَ  
 تَمَسُّكِهِمْ بِإِيمَانِهِمْ - بِقَوْلِهِ : « إِذَا تَقَلَّدُوا السُّيُوفَ ، وَشَدُّوا الْعِمَائِمَ ، وَاسْتَجَادُوا  
 النَّعَالَ ، وَلَمْ تَأْخُذْهُمْ حِمْيَةُ الْأَوْغَادِ . قِيلَ : وَمَا حِمْيَةُ الْأَوْغَادِ ؟ قَالَ : أَنْ يُعْدُوا  
 التَّوَاهِبُ فِيمَا بَيْنَهُمْ ضَيْمًا » (١) .

وَكَانَتْ الْعِمَائِمُ وَالْذُرُوعُ وَالشُّعْرُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي اخْتَصَّتْ بِهَا الْعَرَبُ دُونَ سَائِرِ  
 الْأُمَمِ (٢) .

قَالَ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ - رضي الله عنه - : « الْعِمَّةُ ، وَالْإِحْبَاءُ ، وَالْإِنْتِعَالُ  
 مِنْ عَمَلِ الْعَرَبِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْعَجَمِ ، وَكَانَتْ الْعِمَّةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ لَمْ  
 تَزَلْ حَتَّى كَانَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ » (٣) .

وَأَذْرَكَ مَالِكٌ - رحمه الله - أَهْلَ الْفَضْلِ وَالْعِلْمِ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ وَفُضَلَائِهَا ؛ مَا  
 مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ يَلْبَسُ الْعِمَامَةَ (٤) .

وظَلَّتِ الْعِمَامَةُ فِي الْإِسْلَامِ زِينَةً لِلرَّجُلِ وَجَمَالًا لِمَظْهَرِهِ ، وَدَلِيلًا عَلَى هَيْبَتِهِ

(١) انظر : البيان والتبيين (٢/٨٧-٨٨) ؛ بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب (٣/٤٠٩) .

(٢) انظر : الْمُخَصَّصُ (٤/٨٢) ؛ أَحْكَامُ أَهْلِ الذَّمَّةِ (٣/١٢٦٢) .

(٣) ذكره ابن بطال في شرح صحيح البخاري (٩/٨٩) .

(٤) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٩/٨٩) .

وَوَقَارِهِ ، وَرَغَبَ فِيهَا الْإِسْلَامُ لِمَا فِيهَا مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي هِيَ مِنْ لَوَازِمِ الرَّجُولَةِ ،  
إِضَافَةً إِلَى نَفْعِهَا فِي حِفْظِ حَوَاسِّ الرَّأْسِ ؛ مِنْ سَمْعٍ ، وَبَصَرٍ ، وَعَقْلِ ، وَنَحْوِ  
ذَلِكَ .

وَدَاوَمَ الْمُصْطَفَى ﷺ عَلَى لُبْسِ الْعِمَامَةِ ، حَتَّى عُرِفَ بِصَاحِبِ الْعِمَامَةِ ؛ لِكَثْرَةِ  
لُبْسِهِ لَهَا ، وَحِرْصِهِ عَلَيْهَا ؛ إِذْ كَانَتْ الْعِمَامَةُ مِنْ صِفَاتِ الْعَرَبِ ، وَخَاصَّةً  
أَشْرَافِهِمْ ، وَرُؤُوسَائِهِمْ - وَهُوَ ﷺ أَعْظَمُهُمْ - يُضْرَبُ بِهَا الْمَثَلُ ؛ فَتَقُولُ الْعَرَبُ :  
أَجْمَلُ مِنْ ذِي عِمَامَةٍ . وَكَانَتْ عِمَامَتُهُ ﷺ تُسَمَّى السَّحَابَ ، وَقَدْ كَسَاهَا عَلِيُّ  
ابْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - <sup>(١)</sup> .

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ  
يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ » <sup>(٢)</sup> .

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ <sup>(٣)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ ، قَدْ أَرَخَى طَرَفَيْهَا بَيْنَ كَفَيْهِ » <sup>(٤)</sup> .  
وَالْعِمَامَةُ سُنَّةُ الْأَنْبِيَاءِ ، وَعَادَةُ الْمُرْسَلِينَ <sup>(٥)</sup> ؛ وَلِذَا كَانَتْ لِبَاسَ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ

(١) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١٣٥) ؛ الدَّعَاةُ فِي أَحْكَامِ سُنَّةِ الْعِمَامَةِ (ص ٨٤) ؛ البيان والتبيين (٢/٨٨) ؛ مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ (١/١٨٨) ، رقم (١٠٠٣) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٢٠٩) من هذا البحث .

(٣) هُوَ عَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ الْقُرَشِيُّ الْمَخْزُومِيُّ ، يُكْنَى أَبَا سَعِيدٍ ، صَحَابِيٌّ  
حَلِيلٌ ، رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَسَمِعَ مِنْهُ ، وَمَسَّحَ بِرَأْسِهِ ، وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ ، تُوْفِيَ رَسُولُ اللَّهِ  
وَهُوَ ابْنُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً ، نَزَلَ الْكُوفَةَ ، وَابْتَنَى بِهَا دَارًا ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةً خَمْسٍ  
وَتَمَائِينَ .

انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١١٧٢) ، رقم (١٩٠٦) ؛  
تقريب التهذيب (ص ٣٥٧) ، رقم (٥٠٠٨) ] .

(٤) رواه مسلمٌ في كتاب الحجِّ ، باب جواز دخول مكة بغير إحرام ، ح [٤٥٣] (١٣٥٩) ،  
شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٩/٤٩٠) .

(٥) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤/٥٦٤) .

نَصَرُوا النَّبِيَّ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ بَدْرٍ (١) .

وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعِمَامَةَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْبُرُنْسَ ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ ، وَلَا وَرْسٌ ، وَلَا الْخُفَيْنِ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُمَا فَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ » (٢) .

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعِمَامَةَ كَانَتْ عَادَةً الْعَرَبِ إِذْ ذَاكَ ، وَإِنَّمَا أُمِرَ الْمُحْرِمُ بِاجْتِنَابِهَا خَالَ الْإِحْرَامَ ، وَكَشَفِ الرَّأْسِ إِجْلَالًا لِلَّذِي الْجَلَالُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (٣) .

« وَلَبَسَ الْعِمَامَةَ فِي حَقِّ الرَّجُلِ أَفْضَلُ مِنْ كَشْفِ الرَّأْسِ وَلَبَسِ الطَّائِفَةِ وَنَحْوَهَا مِنْ غَيْرِ عِمَامَةٍ فَوْقَهَا ، وَلَبَسَ الطَّائِفَةِ وَنَحْوَهَا أَفْضَلُ مِنَ الْكَشْفِ » (٤) .

✽ وَلِلْعِمَامَةِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ وَاسْتِعْمَالَاتٌ مُتَنَوِّعَةٌ مِنْهَا مَا يَلِي :

• أَوَّلًا : تَحْقِيقُ السُّنَّةِ وَالْإِقْتِدَاءِ بِالنَّبِيِّ ﷺ ، وَسَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ .

• ثَانِيًا : زِيَادَةُ هَيْبَةِ الرَّجُلِ وَوَقَارِهِ .

• ثَالِثًا : حِفْظُ الرَّأْسِ وَمَا فِيهِ مِنْ حَوَاسٍ عَظِيمَةٍ مِنَ الْأَفَاتِ وَالْمُؤْذِيَّاتِ ؛

فَالْعِمَامَةُ « جُنَّةٌ فِي الْحَرْبِ ، وَمَكِينَةٌ مِنَ الْحَرِّ ، وَمَذْفَأَةٌ مِنَ الْقُرِّ ، وَوَقَارٌ فِي النَّدْيِ ، وَوَاقِيَةٌ مِنَ الْأَحْدَاثِ ، وَزِيَادَةٌ فِي الْقَامَةِ ، وَهِيَ بَعْدَ عَادَةٍ مِنْ عَادَاتِ الْعَرَبِ » (٥) .

• رَابِعًا : اسْتِخْدَامُهَا فِي التَّلْتِمِ وَالتَّخَمُّرِ ؛ وَهُوَ إِذَا رُتُّهَا تَحْتَ الْحَنْكِ ، ثُمَّ تَغْطِيَةُ

الْفَمِ وَالْوَجْهَ بِجُزْءٍ مِنْهَا ؛ حَتَّى تَكُونَ لِثَامًا أَوْ قِنَاعًا لِلْوَجْهِ (٦) .

(١) انظر ما سبق (ص ٢٠٥) من هذا البحث .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق (ص ١٧٦) من هذا البحث .

(٣) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤/٥٦٤) .

(٤) دفع الملامة في استخراج أحكام العِمَامَةِ (ص ١٠٦-١٠٧) .

(٥) من كلام أبي الأسود الدؤلي - رحمه الله - . انظر : البيان والتبيين (٤/٩٧) ؛ عيون

الأخبار (١/٣٠٠) .

(٦) انظر : لسان العرب (٤/٢١٢-٢١٣) ؛ القاموس المحيط (ص ٤٩٥) ، (حمر) .

وَهَذِهِ اللَّبْسَةُ لِلْعِمَامَةِ تُخْفِي مَعَالِمَ وَجْهِ الْإِنْسَانِ وَشَخْصِيَّتَهُ حَتَّى لَا يُعْرَفَ ،  
وهي عَادَةٌ عَرَبِيَّةٌ قَدِيمَةٌ ؛ إِذْ كَانَ الْعَرَبُ يَحْضُرُونَ مَوَاسِمَهُمْ وَأَسْوَاقَهُمْ مُتَقَنِّعِينَ  
بِالْعَمَائِمِ أَوْ مُتَلَثِّمِينَ بِهَا ؛ لِئَلَّا يَعْرِفَهُمْ أَعْدَاؤُهُمْ فَيَتَأَرَّوْا مِنْهُمْ <sup>(١)</sup> .

وَرَبَّمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ حَتَّى يَسْتَوْتِقُوا أَنْفُسَهُمْ ، وَيَأْخُذُوا الْأَمَانَ مِمَّنْ  
يَطْلُبُهُمْ ؛ كَمَا فَعَلَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عِنْدَ إِسْلَامِهِ ؛ حَيْثُ أَهْدَرَ  
دَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا بَلَغَهُ هِجَاؤُهُ لَهُ وَلِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ ، فَقِيلَ لِكَعْبٍ : إِنْ لَمْ تَدَارِكْ  
نَفْسَكَ قَتَلْتُ ! فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ ، وَسَأَلَ عَنْ أَرْقٍ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَرْحَمِهِمْ ،  
فَدَلَّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، فَأَتَاهُ ، فَأَخْبَرَهُ خَبْرَهُ ، فَمَشَى أَبُو  
بَكْرٍ وَكَعْبٌ عَلَى إِنْزِهِ حَتَّى أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، فَوَقَفَ كَعْبٌ  
ابْنَ زُهَيْرٍ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَلَّمَّ بِعِمَامَتِهِ ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : رَجُلٌ  
يُبَايِعُكَ عَلَى الْإِسْلَامِ ! فَمَدَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ ، فَمَدَّ كَعْبٌ يَدَهُ إِلَيْهِ ، فَبَايَعَهُ ، ثُمَّ أَسْفَرَ  
عَنْ وَجْهِهِ ، وَقَالَ : يَا أَبَيَّ أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا مَكَانُ الْعَائِذِ بِكَ ، أَنَا  
كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ ! وَأَنْشَدَهُ قَصِيدَتَهُ الْمَشْهُورَةَ ، الَّتِي يَقُولُ فِيهَا :

نَبَّيْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَوْعَدَنِي وَالْعَفْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ مَأْمُولُ  
إِنَّ الرَّسُولَ لَنُورٍ يُسْتَضَاءُ بِهِ مُهَنَّدٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ مَسْلُوكُ  
فَعَفَا عَنْهُ الْمُصْطَفَى ﷺ ، وَكَسَاهُ بُرْدَتُهُ <sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ يَذْفَعُهُمْ لِذَلِكَ مَا تَتَطَلَّبُهُ حَيَاتُهُمْ وَيَبْتَغِيهِمْ مِنَ الْوَقَايَةِ مِنْ حَرَارَةِ الشَّمْسِ ،  
وَرِيحِ السَّمُومِ ، وَالْغُبَارِ ، وَشِدَّةِ الْبَرْدِ فِي الشِّتَاءِ ، خُصُوصًا سُكَاةَ الْبَادِيَةِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : البيان والتبيين (٣/٩٥-٩٦) ، (٤/٩٧-٩٨) ؛ الْعِمَامَةُ فِي بَغْدَادِ فِي الْقَرْنِ  
الْخَامِسِ الْمَهْجَرِيِّ (ص ١٦) .

(٢) انظر : ابن هشام ، السيرة النبوية ، القسم الثاني (ص ٥٠١-٥٠٣) ؛ الاستيعاب في  
معرفة الأصحاب (٣/١٣١٣-١٣١٤) ، رقم (٢١٩١) ؛ الإصابة في تمييز الصحابة  
(٥٤٤٣-٤٤٤٤) ، رقم (٧٤٢٦) . والآيات في ديوانه (ص ٦) .

(٣) انظر : الملابس العربية في الشعر الجاهلي (ص ٢٢٣) .

- خَامِسًا : أَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ الْعِمَامَةَ حَتَّى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ فِي شَدِّ أَوْسَاطِهِمْ عِنْدَ الْمَجْهَدَةِ ، وَإِذَا طَالَتْ بِهِمُ الْعُقْبَةُ ( مِقْدَارُ السَّيْرِ ) فِي السَّفَرِ <sup>(١)</sup> .
- سَادِسًا : يَسْتَعْمِلُهَا بَعْضُ النَّاسِ فِي حِفْظِ نَقْوَدِهِ ، وَبَعْضُ مَا يَحْرِصُ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

\* وَالْأَغْلَبُ عَلَى عَمَائِمِ الرُّجَالِ أَنْ تُنْسَجَ مِنَ الْقُطْنِ ، فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْكُتَانِ ، أَوْ الصُّوفِ ، أَوْ الشَّعْرِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهَا ، مَا لَمْ تَكُنْ مِنَ الْحَرِيرِ أَوْ مُطَرَّرَةً بِالذَّهَبِ فَإِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَى الرُّجَالِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : البيان والتبيين (٤/١٠٠) .

(٢) انظر : الملابس العربية في الشعر الجاهلي (ص ٢٠٧) .

تنبيه : قَالَ الْخَافِضُ أَبُو الْعَلَاءِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُبَارَكْفُورِيُّ ( المتوفى : ١٣٥٣هـ ) - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « لَمْ أَجِدْ فِي فَضْلِ الْعِمَامَةِ حَدِيثًا مَرْفُوعًا صَحِيحًا ، وَكُلُّ مَا جَاءَ فِيهَا فَهِيَ إِثْمٌ ضَعِيفَةٌ أَوْ مَوْضُوعَةٌ : فَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الْقُضَاعِيُّ وَالدَّيْلَمِيُّ فِي مُسْنَدِ الْفِرْدَوْسِ عَنْ عَلِيِّ مَرْفُوعًا : « الْعَمَائِمُ تَيْحَانُ الْعَرَبِ ، وَالْإِحْبَاءُ حَيْطَانُهَا ، وَحُلُوسُ الْمُؤْمِنِ فِي الْمَسْجِدِ رِبَاطَةٌ » . قَالَ فِي الْمَقَاصِدِ : ضَعِيفٌ ، وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ مَعْنَاهُ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ . وَمِنْهَا حَدِيثُ : « عَلَيْكُمْ بِالْعَمَائِمِ فَإِنَّهَا سَيِّمَةُ الْمَلَائِكَةِ ، وَأَرْحُوهَا خَلْفَ ظُهُورِكُمْ » . أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْخُلَاصَةِ ، وَهُوَ مَوْضُوعٌ . وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ ابْنُ عَسَاكِرَ وَالدَّيْلَمِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا : « صَلَاةُ تَطَوُّعٍ أَوْ فَرِيضَةٍ بِعِمَامَةٍ تَعْدِلُ خُمْسًا وَعِشْرِينَ صَلَاةً بِلَا عِمَامَةٍ ، وَخُمْسَةٌ بِعِمَامَةٍ تَعْدِلُ سَبْعِينَ خُمْسَةً بِلَا عِمَامَةٍ » . قَالَ الْمُنَاوِيُّ : قَالَ ابْنُ حَجَرَ : مَوْضُوعٌ . وَكَذَلِكَ قَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي كِتَابِهِ الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ . وَفِي الْبَابِ رَوَايَاتٌ أُخْرَى ذَكَرَهَا الشُّوْكَانِيُّ وَغَيْرُهُ فِي مَوْضُوعَاتِهِمْ » ١هـ .

تُحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ بِشَرْحِ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ (٥/٣٣٩) .

قُلْتُ : عَدَمٌ صَحِيحٌ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ فَضْلِ الْعِمَامَةِ ؛ إِذْ يَكْفِي فِي بَيَانِ فَضْلِهَا مُحَافَظَةُ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى لُبْسِهَا - كَمَا ذَكَرَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ - ، وَأَنَّهَا كَانَتْ لِبَاسَ الْمَلَائِكَةِ يَوْمَ بَدْرٍ ، وَسَيَّارَتِي حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَمَّمَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ ، وَقَالَ : « هَكَذَا يَا ابْنَ عَوْفٍ اعْتَمِ ؛ فَإِنَّهُ أَعْرَبُ وَأَحْسَنُ » . انظر ص (٢٥٣) من هذا البحث . وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مِنَ الْفَضْلِ إِلَّا إِصَابَةُ السُّنَةِ لَكَفَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٣) انظر : دفع الملامة في استخراج أحكام العِمَامَةِ (ص ١٠٦) .

وانظر ما سبق (ص ٩٧ وما بعدها) . وانظر فيما بعد (ص ٥٠٢ ، ٥٣٠) .

\* وَالسُّنَّةُ فِي لُبْسِ الْعِمَامَةِ : أَنْ تَكُونَ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ ؛ فَلَا يُعْظَمُهَا زُهْوًا بِهَا ؛ فَقَدْ كَانَتْ عِمَامَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَسَطًا - كَمَا هِيَ سَيْرَتُهُ فِي لِبَاسِهِ وَأُمُورِهِ كُلِّهَا - لَيْسَتْ كَبِيرَةً وَلَا صَغِيرَةً ؛ لِأَنَّ كِبَرَ الْعِمَامَةِ يُعَرِّضُ الرَّأْسَ لِلْأَقَاتِ الْحَسِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ ، وَصِغَرَهَا لَا يَبْقَى مِنَ الْحَرِّ وَلَا الْبَرْدِ ، وَالْمُسْلِمُ مَأْمُورٌ بِالِاغْتِدَالِ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ ؛ فَكَانَ ﷺ يَجْعَلُ عِمَامَتَهُ وَسَطًا بَيْنَ الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ . وَهَكَذَا كَانَتْ عِمَائِمُ السَّلَفِ رَجِمَهُمُ اللَّهُ لَفَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا <sup>(١)</sup> .

وَأَنْ يَكُونَ لَوْنُهَا أَيْضَ أَوْ أَسْوَدَ ؛ فَإِنَّ عِمَامَةَ النَّبِيِّ ﷺ السَّحَابَ كَانَتْ بَيْضَاءَ اللَّوْنِ ، وَتَبَتْ لُبْسُهُ لِلْعِمَامَةِ السَّوْدَاءِ ، وَأَمَّا الْبَيَاضُ فَهُوَ سُنَّةٌ فِي لِبَاسِ الرَّجُلِ كُلِّهِ <sup>(٢)</sup> . وَلَا بَاسَ بِسَائِرِ الْأَلْوَانِ <sup>(٣)</sup> ، مَا لَمْ يَخْتَصُ الْمَشْرِكُونَ أَوْ غَيْرُهُمْ مَعَّنَ أَمِيرَ الْمُسْلِمِ بِمُخَالَفَتِهِمْ بِلَوْنٍ مُعَيَّنٍ لِلْعِمَائِمِ فَجِنْتِدِ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ لُبْسُ ذَلِكَ اللَّوْنِ لِعِلَّةِ الْمَشَابَهَةِ لِهَذِي أُمَّةِ الضَّلَالِ وَالْقَضْبِ وَعَبْدَةِ الْأَوْثَانِ ، لَا لِلَوْنِ نَفْسِهِ <sup>(٤)</sup> .

وَقَدْ أَمَرَ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَهْلَ الذِّمَّةِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي عَهْدِهِ بِلُبْسِ الْغَيَارِ ؛ وَهِيَ الثِّيَابُ الَّتِي تُخَالِفُ أَلْوَانَهَا ، وَهَتَّتَهَا ثِيَابُ الْمُسْلِمِينَ ؛ تَمَيِّزًا لَهُمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَلْبَسُونَ الْعِمَائِمَ الْبَيْضَ أَوْ السَّوْدَ ؛ وَتَنْفِيذًا لِذَلِكَ أُلْزِمَ النَّصَارَى فِي الْعُصُورِ التَّالِيَةِ بِلُبْسِ الْعِمَائِمِ الزَّرْقِيِّ ، وَأَمِيرَ الْيَهُودِ بِلُبْسِ الْعِمَائِمِ الصَّفَرِيِّ أَوْ الْحُمْرِ ؛ تَفْرِيقًا لَهُمْ وَتَمَيِّزًا عَنِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ كَانُوا

(١) انظر : الآداب الشرعية (٤٩٨/٣) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٤٨/٨) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٥٦٤/٤) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (١٩٢/٢) .

(٢) انظر ما سبق (ص ٢٠٢ وما بعدها) .

(٣) انظر المطلب الثالث من المبحث الأول فيما سبق (ص ٢١٥) .

(٤) انظر : دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة (ص ٩٨ ، ١٠١) .

وانظر حكم التشبه في اللباس فيما بعد (ص ٦٣٩ وما بعدها) .

يَلْبَسُونَ الْعَمَائِمَ السُّودَ وَالْبَيْضَ ؛ وَتَفَاوَتْ خُلَفَاءُ الْمُسْلِمِينَ فِيمَا بَعْدَ فِي إِلْزَامِهِمْ بِالْغَيَارِ ، أَوْ التَّسَامُحِ فِيهِ ؛ وَلِهَذَا ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ لُبْسُ هَذِهِ الْأَلْوَانِ مِنَ الْعَمَائِمِ <sup>(١)</sup> .

وَلَكِنَّ هَذَا مُقَيَّدٌ بِعِلَّةِ الْمُشَابَهَةِ ، فَمَتَى زَالَتْ زَالَ التَّحْرِيمُ ؛ وَلِذَا لَبَسَ الْمُسْلِمُونَ فِي الْعُصُورِ النَّالِيَةِ لَعَصْرِ الْخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ الْعَمَائِمَ بِالْوَانِ شَتَّى ، وَلَا يَخْفَى الْآنَ أَنَّ الْأَعَاجِمَ وَالْمَشْرُكِينَ فِي الْغَالِبِ لَا يَلْبَسُونَ الْعَمَائِمَ ، وَلَوْ لَبَسُوهَا فَلَا مُلْزِمَ لَهُمْ بَلُونِ مُعَيَّنٍ ، كَمَا أَلْزَمَهُمُ الْفَارُوقُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِمُخَالَفَةِ الْوَانِ ثِيَابِ الْمُسْلِمِينَ فِي عَهْدِهِ ، وَطَبَّقَ ذَلِكَ بَعْضُ الْخُلَفَاءِ بَعْدَهُ .

قَالَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّة - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « هَذَا مَوْضِعٌ يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ وَتَفْصِيلٍ ؛ وَهُوَ أَنَّ لِبَاسَ أَهْلِ الذِّمَّةِ الَّذِي يَتَمَيَّزُونَ بِهِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ نَوْعَانِ : الْأَوَّلُ : نَوْعٌ مُنْعَوَا مِنْهُ لِشَرْفِهِ وَعُلُوِّهِ ، فَهَذَا لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَائِدِ . وَالثَّانِي : نَوْعٌ مُنْعَوَا مِنْهُ لِيَتَمَيَّزُوا بِهِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِذَا هَجَرَهُ الْمُسْلِمُونَ وَصَارَ مِنْ شِعَارِ الْكُفَّارِ لَمْ يُنْعَوَا مِنْهُ ؛ فَمِنْ ذَلِكَ لِبَاسُ الْأَصْفَرِ وَالْأَزْرَقِ ؛ لَمَّا صَارَ مِنْ شِعَارِهِمْ فَوْقَ الرُّؤُوسِ - وَالْمُسْلِمُونَ لَا يَلْبَسُونَهُ - لَمْ يُنْعَمَ مِنْهُ أَهْلُ الذِّمَّةِ ؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِالْغَيَارِ مَا يُمَيِّزُهُمْ بِهِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ؛ بِحَيْثُ يُعْرَفُونَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالذِّلَّةِ » <sup>(٢)</sup> .

❖ وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ لُبْسِ الْعِمَامَةِ : فَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اعْتَمَّ سَدَلَ عِمَامَتَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ » . قَالَ نَافِعٌ : وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ

(١) انظر : دفع الملامة في استخراج أحكام العِمَامَةِ (ص ١٠١) ؛ أحكام أهل الذِّمَّة (١٢٦٢/٣) وما بعدها .

(٢) أحكام أهل الذِّمَّة (١٣٠٩/٣) .

يَسْدِلُ عِمَامَتَهُ بَيْنَ كَيْفَيْهِ . قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : وَرَأَيْتُ الْقَاسِمَ وَسَالِمًا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ<sup>(١)</sup> .  
وَعَنْ أَبِي عَبْدِ السَّلَامِ<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - قَالَ : « قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ : كَيْفَ كَانَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَمُ ؟ قَالَ : كَانَ يُدَوِّرُ كَوْرَ عِمَامَتِهِ عَلَى رَأْسِهِ ، وَيَغْرِزُهَا مِنْ  
وَرَائِهِ ، وَيُرْسِلُهَا بَيْنَ كَيْفَيْهِ »<sup>(٣)</sup> .

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رضي الله عنه - قَالَ : كُنْتُ عَاشِرَ عَشْرَةٍ فِي مَسْجِدِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَابْنُ جَبَلٍ  
(مُعَاذٌ) ، وَحُذَيْفَةُ ، وَابْنُ عَوْفٍ ، وَأَنَا ، وَأَبُو سَعِيدٍ . فَجَاءَ قَتْنٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ،  
فَسَلَّمَ ، ثُمَّ جَلَسَ . ( فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ) إِلَى أَنْ قَالَ : ثُمَّ أَمَرَ ابْنَ عَوْفٍ ، فَتَجَهَّزَ  
لِسِرِّيَّةٍ بَعَثَهُ عَلَيْهَا ، فَأَصْبَحَ وَقَدْ اغْتَمَّ بِعِمَامَةٍ كَرَابِيسَ<sup>(٤)</sup> سَوْدَاءَ ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ ،  
ثُمَّ نَقَضَهَا ، فَعَمَّمَهُ ، فَأَرْسَلَ مِنْ خَلْفِهِ أَرْبَعَ أَصَابِعَ أَوْ نَحْوَهَا ، ثُمَّ قَالَ : « هَكَذَا  
يَابْنَ عَوْفٍ اغْتَمَّ ؛ فَإِنَّهُ أَعْرَبَ وَأَحْسَنُ »<sup>(٥)</sup> .

(١) رواه الترمذي في كتاب اللباس ، باب (١٢) ، ح (١٧٣٦) ، وحسنه ، الجامع الصحيح  
(١٩٧/٤ - ١٩٨) ؛ وحسنه عبد القادر الأرناؤوط في تعليقه على جامع الأصول في

أحاديث الرسول ، كتاب اللباس ، باب العمامم والقلائس (١٠/٦٣١) ، ح (٨٢٣٧) .  
(٢) هُوَ صَالِحُ بْنُ رُسْتَمِ الْهَاشِمِيِّ مَوْلَاهُمُ ، أَبُو عَبْدِ السَّلَامِ الدَّمَشْقِيُّ ، تَابِعِيٌّ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ  
ثِقَةٌ . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (١٩٣/٢ - ١٩٤) ] .

(٣) أَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ ، باب العمامم ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ،  
وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ ، خَلَا أَبَا عَبْدِ السَّلَامِ ؛ وَهُوَ ثِقَةٌ » اهـ ، مجمع الزوائد ومنبع  
الفوائد (١٢٠/٥) .

(٤) الْكَرَابِيسُ : جَمْعُ كِرْبَاسٍ ؛ وَهُوَ الثَّوبُ الْخَشِينُ يُتَعَدُّ مِنَ الْقَطَنِ وَغَيْرِهِ ، وَأَصْلُهُ فَارِسِيٌّ  
مُعَرَّبٌ . انظر : لسان العرب (١٢/٦٠) ؛ المصباح المنير (ص ٢٧٣) ، ( كرب ) ؛  
القاموس المحيط (ص ٧٣٥) ، ( كريس ) .

(٥) رواه الطبراني في المعجم الأوسط (٥/٣٤٠ - ٣٤١) ، ح (٤٦٦٨) ، ( تحقيق الطحَّان ) .  
وَالْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ ، باب العمامم ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، وَإِسْنَادُهُ  
حَسَنٌ » اهـ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٢٠/٥) .

وانظر عون المعبود (١١/٨٨) ؛ حَيْثُ نَقَلَ عَنِ السُّيُوطِيِّ تَحْمِينَينَ إِسْنَادِيهِ ؛ وَحَسَنَ إِسْنَادَهُ  
الشُّوَكَّانِيُّ فِي نِيلِ الْأَوطَارِ (٢/١٢٨) .



## المطلب الثاني

## أنواع العمامات وأحكام كل نوع وأدائه

للعمامات أنواعٌ مختلفةٌ بحسب طريقتها لبسها ، وألفها على الرأس ، وهذه الأنواع لا تخرجُ في الغالب عن أنواع ثلاثة ، ذكرها أهل العلم ، وهي :

## • أولاً : العِمَامَةُ الْمُحَنَكَةُ :

وهي في اللغة مأخوذة من التحنك ؛ وهو التلحي ، ومعناه : أن يُدير الرجلُ العِمَامَةَ من تحت الحنك ؛ والحنك : هو ما تحت الذقن من الإنسان وغيره <sup>(١)</sup> . والمرادُ بها عند الفقهاء : العِمَامَةُ التي تدارُ على الرأس ، ثم يُدارُ طرفها تحت الحنك ، ويُربط من الجهة الأخرى من الرأس ؛ بقصد تثبيتها ، أو لدفع البرد ونحوه ، وتُسمَّى : المُحَنَكَةُ ، أو المُتَلَحَّاة <sup>(٢)</sup> .

وتُحْنِكُ العِمَامَةَ سُنَّةٌ نَبَوِيَّةٌ ، بل نصَّ أكثر أهل العلم على أنها شرط في لبس العِمَامَةِ ، وقد كانت عادة العرب إلى وقت قريب <sup>(٣)</sup> .

قال العلامة جلال الدين عبد الله بن نجيم بن شاس المالكي - رحمه الله - :

- 
- (١) انظر : لسان العرب (٣/٣٦٥) ؛ القاموس المحيط (ص ١٢١٠) ، ( حنك ) .  
 (٢) انظر : دفع الملامة في استخراج أحكام العِمَامَةِ (ص ١٠٨-١١٠) ؛ شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة والحج ] (١/٢٦٧) ؛ فقه المسوحات في الشريعة الإسلامية (ص ١٣٦-١٣٧) .  
 (٣) انظر : دفع الملامة في استخراج أحكام العِمَامَةِ (ص ١١٠ ، ١١١) ؛ ابن الحاج ، المدخل (ص ١٤٠-١٤٢) ؛ الدعامة في أحكام سُنَّةِ العِمَامَةِ (ص ٦٨ ، ٧١ ، ٧٣) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٢/١٩٩ ، ٢٠٠) .

« وَمِنْ قِسْمِ الْمَكْرُوهِ : مَا خَالَفَ زِيَّ الْعَرَبِ وَدَخَلَ فِي زِيِّ الْعَجَمِ جُمْلَةً بغيرِ تَفْصِيلٍ ؛ كَالْتَعَمُّ بِغَيْرِ قَنَاعٍ أَوْ تَحْنِيكٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ... سُئِلَ مَا لَكَ عَنِ الَّذِي يَعْتَمُّ بِالْعِمَامَةِ وَلَا يَجْعَلُهَا مِنْ تَحْتِ حَلْقِهِ ؟ فَأَنْكَرَهَا ، وَقَالَ : ذَلِكَ مِنْ عَمَلِ الْقِبْطِ <sup>(١)</sup> . فَقِيلَ لَهُ : فَإِنَّهُ صَلَّى بِهَا كَذَلِكَ ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ . قَالَ : وَلَيْسَتْ مِنْ عَمَلِ النَّاسِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ عِمَامَةً قَصِيرَةً لَا تَبْلُغُ » <sup>(٢)</sup> .

وَنَقَلَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنِ الْأَخْنَفِ تَشَدُّدَ بَعْضِهِمْ فِي أَمْرِ التَّحْنُكِ فِي الْعِمَامَةِ ، حَتَّى جَعَلُوا مَنْ يَسْتَحِفُّ بِذَلِكَ كَافِرًا ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِفُّ بِالسُّنَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ صَلَاحٍ وَأَزْكَى تَحِيَّةٍ ؛ وَمِنْ ذَلِكَ مَا نَقَلَهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ عَنِ الْكَمَالِ بْنِ الْهَمَامِ الْحَنْفِيِّ ؛ أَحَدِ أَشْهُرِ أَيْمَةِ الْأَخْنَفِ فِي كِتَابِهِ الْمُسَامَرَةِ ؛ حَيْثُ قَالَ : « إِنَّ مَنْ اسْتَقْبَحَ مِنْ آخِرٍ جَعَلَ الْعِمَامَةَ تَحْتَ حَلْقِهِ كَفَرَ » <sup>(٣)</sup> .

وَكَوْنُ ذَلِكَ يَصِلُ إِلَى الْكُفْرِ أَمْرٌ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ ، وَهُوَ بَعِيدٌ ؛ وَلَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ تَرَكَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي أَخَذَتْهَا الْقُرُونُ الْمُتَأَخِّرَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، مِمَّا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَسْلَافُهُمْ <sup>(٤)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « تُكْرَهُ - يَعْنِي : الْعِمَامَةُ - إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحْتَ الْحَنْكِ كَرَاهِيَةً شَدِيدَةً . وَقَالَ : الْعَرَبُ عَمَائِمُهَا تَحْتَ أَذْقَانِهَا » <sup>(٥)</sup> .  
قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفٍ الْفَرَّاءُ الْحَنْبَلِيُّ

(١) الْقِبْطُ : جَيْلٌ مِنْ أَجْيَالِ الْعَجَمِ بِمِصْرَ . انظر : لسان العرب (١٥/١١) ، ( قبط ) .

(٢) عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٥/٣) ؛ وبنحوه في : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٨٩/٩) .

(٣) انظر : غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (١٩٩/٢) ؛ الدُّعَاة في أَحْكَامِ سُنَّةِ الْعِمَامَةِ (ص ٨١) .

(٤) انظر : كتاب الحوادث والبدع (ص ٧٢-٧٣) ؛ ابن الحاج ، المدخل (ص ١٤٠) .

(٥) انظر : دفع الملامة في استخراج أَحْكَامِ الْعِمَامَةِ (ص ١٠٩-١١٠) .

- رحمه الله - : « قَدْ صَرَّحَ - يَعْنِي : أَحْمَدُ - بِالْقَوْلِ بِأَنَّ الْعِمَامَةَ الْمُسْتَحَبَّةَ مَا كَانَتْ تَحْتَ الْحَنْكِ ، وَقَطَعَ أَصْحَابُنَا بِاسْتِحْبَابِهَا وَعَدَمِ كَرَاهَتِهَا مُطْلَقًا سَوَاءَ كَانَ لَهَا ذُوَابَةٌ أَوْ لَا » (١) .

✽ وَمِنْ فَوَائِدِ تَحْنِيكِ الْعِمَامَةِ :

أَنَّهُ يَحْفَظُ عُنُقَ الرَّجُلِ ، وَيَدْفَعُ عَنْهُ الْحَرَّ أَوِ الْبَرْدَ ، وَهُوَ أَثْبَتُ لِلْعِمَامَةِ لَا سِيَّمَا عِنْدَ رُكُوبِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ ، وَعِنْدَ الْعَمَلِ ، وَفِي أَوْقَاتِ الْجِهَادِ وَنَحْوِهِ ، ثُمَّ هُوَ بَعْدَ ذَلِكَ سُنَّةٌ نَبَوِيَّةٌ ، يُنَالُ الْأَجْرُ عِنْدَ الْمَحَافَظَةِ عَلَيْهَا (٢) .

● ثَانِيًا : الْعِمَامَةُ ذَاتُ الذُّوَابَةِ ( الْعَذْبَةِ ) :

الْعَذْبَةُ أَوِ الذُّوَابَةُ فِي اللُّغَةِ : طَرَفُ الْعِمَامَةِ الْمُسَدَّلُ مِنَ الْخَلْفِ أَوِ الْأَمَامِ ، وَعَذْبَةُ كُلِّ شَيْءٍ طَرَفُهُ ، وَالْإِعْتِدَابُ : أَنْ تُسَبِّلَ لِلْعِمَامَةِ عَذْبَتَيْنِ مِنْ خَلْفِهَا ، وَالذُّوَابَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَغْلَاهُ ، وَالْجَمْعُ : ذُّوَابٌ (٣) .

وَالْمُرَادُ بِهَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ : أَنْ تُدَارَ الْعِمَامَةُ عَلَى الرَّأْسِ ، ثُمَّ يُوضَعُ طَرَفُ مِنْهَا تَحْتَ كَوْرٍ مِنْ أَكْوَارِهَا الْخَلْفِيَّةِ ، فَيُسَدَّلُ عَلَى أَعْلَى الظَّهْرِ بَيْنَ الْكَيْفَيْنِ ، أَوْ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ ، وَقَدْ يُسَدَّلُ طَرَفَاهَا (٤) .

وَالْعِمَامَةُ ذَاتُ الذُّوَابَةِ نَوْعٌ مِنْ عَمَائِمِ الْعَرَبِ الْمَشْهُورَةِ ؛ فَقَدْ لَبَسَهَا الْمُصْطَفَى ﷺ ؛ رَوَى عَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ

(١) نقله عنه ابنُ عبد الهادي في دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة (ص ١١٠) .

(٢) انظر : الآداب الشرعية (٤٩٨/٣) .

(٣) انظر : لسان العرب (١٦/٥) ، القاموس المحيط (ص ١٠٨) ، ( ذَابَ ) ؛ لسان العرب

(١٠١/٩) ؛ القاموس المحيط (ص ١٤٥) ، ( عَذَبَ ) .

(٤) انظر : دفع الملامة في استخراج أحكام العِمَامَةِ (ص ١٢٧) ؛ فقه المسوحات في الشريعة

الإسلامية (ص ١٣٧) .

اللَّهُ ﷺ عَلَى الْمُنْبِرِ وَعَلَيْهِ عِمَامَةُ سَوْدَاءُ ، قَدْ أَرْخَى طَرَفَيْهَا بَيْنَ كَيْفَيْهِ <sup>(١)</sup> .  
وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اعْتَمَّ سَدَلَ  
عِمَامَتِهِ بَيْنَ كَيْفَيْهِ » <sup>(٢)</sup> .

وَكَانَ ﷺ حِينَ يَغْتَمُّ يُدِيرُ كَوْرَ عِمَامَتِهِ عَلَى رَأْسِهِ ، وَيَغْرِزُهَا مِنْ وَرَائِهِ ،  
وَيُرْخِي لَهَا ذَوَابَةَ بَيْنَ كَيْفَيْهِ <sup>(٣)</sup> .

قَالَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّة - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « وَكَانَ شَيْخُنَا أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ  
- قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ فِي الْجَنَّةِ - يَذْكُرُ فِي سَبَبِ الذُّوَابَةِ شَيْئًا بَدِيعًا ؛ وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
إِنَّمَا اتَّخَذَهَا صَبِيحَةَ الْمَنَامِ الَّذِي رَأَاهُ فِي الْمَدِينَةِ ، لَمَّا رَأَى رَبَّ الْعِزَّةِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ،  
فَقَالَ : « يَا مُحَمَّدُ ! هَلْ تَذْكُرُ فِيْمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى ؟ قَالَ : قُلْتُ : لَا !  
قَالَ : فَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَيْفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَهَا بَيْنَ ثَدْيَيَّ ، أَوْ قَالَ : فِي نَحْرِي ،  
فَعَلِمْتُ مَا فِي السَّمَاءَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ... » <sup>(٤)</sup> ، الْحَدِيثُ ، وَهُوَ فِي التَّرْمِذِيِّ ،  
وَسُئِلَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ ، فَقَالَ : صَحِيحٌ . قَالَ : فَمِنْ تِلْكَ الْحَالِ أَرْخَى الذُّوَابَةَ بَيْنَ  
كَيْفَيْهِ ، وَهَذَا مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي تُنْكِرُهُ أَلْسِنَةُ الْجُهَالِ وَقُلُوبُهُمْ . وَلَمْ أَرْ هَذِهِ الْفَائِدَةَ فِي  
إِبْتَاتِ الذُّوَابَةِ لِغَيْرِهِ » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٢٤٧ وما بعدها) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٢٥٢ وما بعدها) .

(٣) انظر : الرِّوَا بِأَحْوَالِ الْمُصْطَفَى (٥٧٦/٢) ؛ وانظر ما سبق (ص ٢٥٣) .

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير ، باب (٣٩) ومن سورة ص ، ح (٣٢٣٥) ، وقال :  
« هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ؟ فَقَالَ : هَذَا  
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ ، الجامع الصحيح (٣٤٣/٥-٣٤٤) .

ورواه الإمام أحمد في مُسْنَدِ الْمُكْثَرَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، ح (٣٤٨٤) ،  
وَضَعَفَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ إِسْنَادَ أَحْمَدَ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ لِأَنَّ فِيهِ أَمَا قَلَابَةً ، وَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ  
مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، الْمُسْنَدُ (٤٣٧/٥-٤٣٨) .

(٥) زاد المعاد في هدي خير العباد (١٣٦/١-١٣٧) .

وَقَدْ عَمَّ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ؛ فَأَرْسَلَ مِنْ خَلْفِهِ أَرْبَعَ أَصَابِعَ أَوْ نَحْوَهَا ، ثُمَّ قَالَ : « هَكَذَا يَابْنَ عَوْفٍ اعْتَمَّ ؛ فَإِنَّهُ أَعْرَبُ وَأَحْسَنُ » <sup>(١)</sup> .  
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْعِمَامَةِ ذَاتِ الذُّوَابَةِ ، وَأَنَّهَا مِنَ السُّنَّةِ .  
وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُ مَنْظُومَةِ الْأَدَابِ بِقَوْلِهِ :  
وَيَحْسُنُ أَنْ يُرْخِيَ الذُّوَابَةَ خَلْفَهُ وَلَوْ شِبْرًا أَوْ أَذْنَى عَلَى نَصِّ أَحْمَدٍ <sup>(٢)</sup>  
وَلَمْ يَثْبُتْ فِي طُولِ عِمَامَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا فِي مِقْدَارِ عَذْبَتِهِ شَيْءٌ ، وَلَكِنْ ثَبَتَ  
أَنَّ عِمَامَتَهُ ﷺ كَانَتْ وَسَطًا <sup>(٣)</sup> ؛ وَثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْإِسْبَالُ فِي الْإِزَارِ ،  
وَالْقَمِيصِ ، وَالْعِمَامَةِ ، مَنْ جَرَّ مِنْهَا شَيْئًا خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » <sup>(٤)</sup> .  
« وَإِسْبَالُ الْعِمَامَةِ : الْمُرَادُ بِهِ إِرْسَالُ الْعَذْبَةِ زَائِدًا عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ » <sup>(٥)</sup> .  
وَلِذَا نَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَقْصِيرِ الذُّوَابَةِ أَوْ الْعَذْبَةِ ، وَأَنَّهَا تَحْرُمُ إِذَا  
طَالَتْ طَوْلًا فَاجِشًا <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٢٥٣) .

(٢) انظر : غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (١٩٠/٢) .

(٣) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (١٣٥/١) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٤٨/٨) ؛ نيل الأوطار (١٢٨/٢) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (١٩٢/٢) ؛ تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي (٣٣٨/٥) .

(٤) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في قدر موضع الإزار ، ح (٤٠٨٨) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٠٣/١١) . والنسائي في كتاب الزينة ، باب إسبال الإزار ، ح (٥٣٣٤) ، سنن النسائي (١٥٢/٨) . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب طول القميص كم هو ، ح (٣٥٧٦) ، سنن ابن ماجه (١١٨٤/٢) ؛ وَقَالَ النَّوَوِيُّ : « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ » اهـ . نزهة المتقين شرح رياض الصالحين (٥٥٠/١) ، ح (٧٩٥) . وَقَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ فِي طَرَحِ التَّرْتِيبِ (١٧٢/٨) : « إِسْنَادُهُ حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ » اهـ . وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٥١٨/٢-٥١٩) ، ح (٤٠٩٤) .

(٥) نيل الأوطار (١٣٤/١) .

(٦) انظر : سبل السلام (٣٠٩/٤) ؛ نيل الأوطار (١٢٨/٢) ؛ غذاء الألباب (١٩٢/٢) .

وَقَدْ صَارَتِ الْعَذْبَةُ فِي الْعُصُورِ الْمُتَأَخِّرَةِ مِنْ شِعَارَاتِ الصُّوفِيَّةِ ، وَعُدُّوا مَنْ أَرْسَلَهَا مِنْ غَيْرِهِمْ أَثِمًا وَكَذَابًا ، وَبَلَغَ مِنْ تَمَسُّكِهِمْ بِهَا ، وَجَعَلِهَا شِعَارًا لَهُمْ أَنْ حَدَّدُوا الْجِهَةَ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تُرْسَلَ فِيهَا الْعَذْبَةُ ؛ وَهِيَ الْجِهَةُ الْيُسْرَى ، وَلَيْسَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ؛ كَمَا هُوَ الْحَالُ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَا زَالُوا يَلْبَسُونَ الْعِمَائِمَ ذَاتَ الذُّوَابَةِ <sup>(١)</sup> .

### ● ثَالِثًا : الْعِمَامَةُ الصَّمَاءُ :

الْعِمَامَةُ الصَّمَاءُ : هِيَ الَّتِي يُدِيرُهَا الرَّجُلُ عَلَى رَأْسِهِ ، وَيَعْقِدُهَا عَلَيْهِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْتَحِجِيَ بِهَا تَحْتَ حَنَكِهِ ، أَوْ يَجْعَلَ لَهَا ذُوَابَةً <sup>(٢)</sup> .  
وَتُسَمَّى هَذِهِ اللَّبْسَةُ لِلْعِمَامَةِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ : الْقَفْدَاءُ ؛ وَهِيَ أَنْ يَلْبُوسَ عِمَامَتَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرْسَلَ لَهَا عَذْبَةٌ أَوْ يَسْدِلَهَا <sup>(٣)</sup> .  
وَتُسَمَّى كَذَلِكَ : الْمَقْعَطَةُ <sup>(٤)</sup> .

✽ وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلْعِمَائِمِ الصَّمَاءِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

### ● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَلْبَسَ الْعِمَامَةَ الصَّمَاءَ الَّتِي لَيْسَتْ مُحَنَكَةً ، وَلَا ذَاتَ ذُوَابَةٍ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْبِدْعِ الْمُحَدَّثَةِ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ ؛ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛

(١) انظر : الدَّعَاةُ فِي أَحْكَامِ سُنَّةِ الْعِمَامَةِ (ص ٤٨ ، ٥٥) .

(٢) انظر : شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٢٦٧/١) ؛

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٨٦/١) .

(٣) انظر : لسان العرب (٢٥٣/١١) ؛ القاموس المحيط (ص ٣٩٨) ، ( قفد ) .

(٤) انظر ما سبق (ص ٢٤٤) من هذا البحث .

المالكية ، والحنابلة في المعتمد من مذهبيهم ، وهو مخكي عن الحنفية <sup>(١)</sup> .  
والإمامة الصماء المكروهة هي ما انعدم فيها الوصفان : التحنيك ، والذوابة ،  
أما لو وجد أحدهما فليست بمكروهة عند أكثر أهل العلم <sup>(٢)</sup> .  
• القول الثاني :

يجوز للرجل لبس الإمامة الصماء من غير كراهة . وهو قول إسحاق بن  
راهويه ، وبعض السلف . وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة في رواية ، اختارها  
شيخ الإسلام ابن تيمية ، وحملوا الكراهة الواردة عن السلف على حالة الجهاد  
وتحويه مما يحتاج المرء معه إلى التحنيك محافظة على إمامته ؛ فإن الصماء تكره  
له ، أو أن الصماء خلاف الأولى <sup>(٣)</sup> .

### \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ على كراهة لبس الإمامة الصماء :

١- من السنة : بما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي - رحمه الله -

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٥/٣) ؛ ابن الحاج ، المدخل  
(ص ١٤٠-١٤٢) ؛ المغني (٣٨١/١) ؛ دفع الملامة في استخراج أحكام الإمامة (ص  
١٢٣) ؛ الدعامة في أحكام سنة الإمامة (ص ٦٨ ، ٨١) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح  
البخاري (٨٩/٩) ؛ كتاب الحوادث والبدع (ص ٧٢-٧٣) ؛ غذاء الألباب شرح  
منظومة الآداب (١٩٩/٢) ؛ حيث نقل عن الحنفية تشديدهم في ذلك .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٨٩/٩-٩٠) ؛ ابن الحاج ، المدخل (ص  
١٤١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٨٦/١) ؛ غذاء الألباب شرح  
منظومة الآداب (١٩٥/٢) .

(٣) انظر : المجموع شرح المذهب (٣٣٨-٣٣٩) ؛ الفروع (١٦٣/١) ؛ دفع الملامة في  
استخراج أحكام الإمامة (ص ١٣٣-١٣٤) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية  
(١٨٦-١٨٧) .

بِسَنَدِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنَّهُ أَمَرَ بِالتَّلْحِي ، وَنَهَى عَنِ الْاِقْتِعَاطِ » <sup>(١)</sup> .  
 قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : « أَصْلُ هَذَا فِي لُبْسِ الْعَمَائِمِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْعِمَامَةَ يُقَالُ لَهَا :  
 الْمَقْطَعَةُ ، فَإِذَا لَانَتْهَا الْمُغْتَمُّ عَلَى رَأْسِهِ ، وَلَمْ يَجْعَلْهَا تَحْتَ حَنَكِهِ قِيلَ : اقْتَعَطَهَا ،  
 فَهُوَ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ ، فَإِذَا أَذَارَهَا تَحْتَ الْحَنَكِ قِيلَ : تَلَحَّاهَا ، وَهُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ » <sup>(٢)</sup> .

- وَرَدَّ الْاِسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ : بِأَنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ ، وَلَا مَعْرُوفٍ ؛ وَإِنَّمَا هُوَ  
 مِمَّا يُورَدُهُ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ وَالْغَرِيبِ ، وَمَا انْفَرَدُوا بِهِ فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ :

قَالَ الْحَافِظُ الْمُبَارَكْفُورِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ  
 أَمَرَ بِالتَّلْحِي ، وَنَهَى عَنِ الْاِقْتِعَاطِ : فَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ قُدَامَةَ إِسْنَادَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ  
 تَحْسِينَهُ وَلَا تَصْحِيحَهُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى سَنَدِهِ ، وَلَا عَلَى  
 مَنْ حَسَنَهُ أَوْ صَحَّحَهُ ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ » <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْكُتَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « هَذَا إِنَّمَا يَذْكُرُهُ  
 أَصْحَابُ الْغَرِيبِ ، وَهُمْ يُورِدُونَ فِي كُتُبِهِمْ أَحَادِيثَ غَرِيبَةً لَا تَوْجَدُ فِي كُتُبِ  
 الْمَحْدَثِينَ ، وَلَمْ يُوقَفْ لَهَا عَلَى إِسْنَادٍ ، فَلَا يُحْتَجُّ بِمَا انْفَرَدُوا بِذِكْرِهِ » <sup>(٤)</sup> .

## ٢- وَاسْتَدْلُوا مِنَ الْأَثَرِ بِمَا يَلِي :

أ- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي وَقَدْ اقْتَعَطَ بِعِمَامَتِهِ ،

(١) غريب الحديث (٣/١٢٠) ، وأوردته ابنُ قُدَامَةَ في المغني (١/٣٨١) ، وعزاه لأبي عُبَيْدٍ .

(٢) غريب الحديث (٣/١٢٠) .

(٣) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذ (١/٢٩٤) .

(٤) الدُّعَاءُ فِي أَحْكَامِ سُنَّةِ الْعِمَامَةِ (ص ٧١) .



فَقَالَ : مَا هَذِهِ الْفَاسِقِيَّةُ ؟! ثُمَّ دَنَا مِنْهُ ، فَحَلَّ لَوْنًا مِنْ عِمَامَتِهِ ، فَحَنَكَهُ بِهَا ، وَمَضَى <sup>(١)</sup> .

بـ قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ - رحمه الله - : « بَلَّغَنِي أَنَّهَا عِمَّةٌ إِبْلِيسَ » <sup>(٢)</sup> .

جـ وَقَالَ طَاوُوسٌ - رحمه الله - فِي الرَّجُلِ يَلْبُوِي عِمَامَتَهُ عَلَى رَأْسِهِ ، وَلَا يَجْعَلُهَا تَحْتَ ذَقْنِهِ : « تِلْكَ عِمَّةُ الشَّيْطَانِ » <sup>(٣)</sup> .

دـ وَقَالَ عِمْرَانُ الْمِنْقَرِيُّ <sup>(٤)</sup> - رحمه الله - : « هَذِهِ الْأَعِمَّةُ الَّتِي لَا تُجْعَلُ تَحْتَ الْحُلُوقِ عِمَّةٌ قَوْمِ لُوطٍ » <sup>(٥)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْ هَذِهِ الْأَثَارِ جَمِيعًا : أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعِمَامَةَ الصَّمَاءَ فَاسِقِيَّةٌ ؛ يَفْسُقُ مَنْ لَبَسَهَا ، وَهِيَ مِنْ لِبَاسِ الْفَسَقَةِ ( قَوْمِ لُوطٍ ) ، وَهَؤُلَاءِ يُكْرَهُ لِلْمُسْلِمِ التَّشَبُّهُ بِهِمْ فِي اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ <sup>(٦)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ الاستِدْلَالِ بِهَذِهِ الْأَثَارِ مِنْ وَجْهِ :

الأول : أَنَّ هَذِهِ الْأَثَارَ لَيْسَتْ دَلِيلًا كَافِيًا عَلَى تَحْرِيمِ أَمْرِ كَهَذَا ، بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ

(١) ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي دَفْعِ الْمَلَامَةِ فِي اسْتِخْرَاجِ أَحْكَامِ الْعِمَامَةِ (ص ١٢٨-١٢٩) ؛ وَابْنُ قُدَّامَةَ فِي الْمَغْنِيِّ (١/٣٨١) .

(٢) ، (٣) ، (٥) أوردَ هَذِهِ الْأَثَارَ كُلُّهَا ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي دَفْعِ الْمَلَامَةِ فِي اسْتِخْرَاجِ أَحْكَامِ الْعِمَامَةِ (ص ١٣٠-١٣٢) ؛ وَذَكَرَ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ ؛ الدُّكْتُورُ : عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارِ وَالدُّكْتُورُ : عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَجِيلَانَ أَنَّهُمَا لَمْ يَعْثُرَا عَلَيْهَا فِي كُتُبِ الْأَثَارِ الْمَعْرُوفَةِ . وَأوردَها كَذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِّ فِي الْمُدْخَلِ مِنْ غَيْرِ أُسَانِيدٍ (ص ١٤٠-١٤١) . فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَالِهَا .

(٤) هُوَ عِمْرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمِنْقَرِيُّ الْبَصْرِيُّ الْقَصِيرُ ، يُكْنَى : أَبَا بَكْرٍ ، تَابِعِيٌّ أَذْرَكَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ ، رَوَى عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، وَغَيْرِهِمْ ، قَالَ فِيهِ ابْنُ مَعِينٍ : بَصْرِيُّ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ . وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ : صَدُوقٌ رَثِيمًا وَهَيْمٌ . انظر ترجمته في : [تهذيب التهذيب (٣/٣٢٢) ؛ سير أعلام النبلاء (٦/٢٢٥) ، رقم (١٠٨) ] .

(٦) انظر : دَفْعِ الْمَلَامَةِ فِي اسْتِخْرَاجِ أَحْكَامِ الْعِمَامَةِ (ص ١٣٩) .

مِنْ نَصٍّ صَحِيحٍ صَرِيحٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ إِنَّ بَعْضَهَا مِنْ غَيْرِ إِسْنَادٍ . وَكَوْنُهَا مِنْ زَيِّْ الشَّيْطَانِ قَوْلٌ غَارٍ عَنِ الدَّلِيلِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَثْبُتُ بِالرَّأْيِ الْمُجَرَّدِ . وَكَوْنُهَا كَانَتْ عَمَائِمُ قَوْمٍ لَوْطٍ يَخْتَاجُ - أَيْضًا - إِلَى دَلِيلٍ ، ثُمَّ لَوْ سَلِمَ فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ كَافِيًا فِي كَرَاهَتِهَا مَا لَمْ يَرِدْ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ عَلَى ذَلِكَ ، فَتِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَّتْ ، وَإِنَّمَا نُهِنَّا عَنْ أَفْعَالِهِمْ وَارْتِكَابِ فَوَاحِشِهِمْ .

الثَّانِي : أَنَّ السَّلَفَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ كَرِهُوا أَشْيَاءَ كَانَتْ مُبَاحَةً فِي الْعُصُورِ السَّابِقَةِ لَهُمْ لِأُمُورٍ أَحَاطَتْ بِعَصَرِهِمْ ؛ كَمَا كَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ لُبْسَ السَّوَادِ لَمَّا كَانَ لِبَاسُ الظَّلَمَةِ وَأَعْوَانِهِمْ فِي عَهْدِهِ ، مَعَ أَنَّ لُبْسَهُ ثَابِتٌ مِنْ سُنَّةِ الْمُصْطَفَى ﷺ (١) .

الثَّالِثُ : أَنَّ كَرَاهَةَ السَّلَفِ لَهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى قِيَامِ الْحَاجَةِ إِلَى التَّحْنِيكِ ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَالسَّلَفُ كَانُوا يُحَنِّكُونَ عَمَائِمَهُمْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَرْكَبُونَ الْخَيْلَ ، وَيُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَإِنْ لَمْ يَرْتَبُطُوا الْعَمَائِمُ بِالتَّحْنِيكِ وَالْأَسَقَطُ ، وَلَمْ يُمَكِّنْ مَعَهَا طَرْدُ الْخَيْلِ ، وَلِهَذَا ذَكَرَ أَحْمَدُ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ أَنَّهُمْ كَانُوا يُحَافِظُونَ عَلَى هَذِهِ السُّنَّةِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي زَمَنِهِ هُمُ الْمُجَاهِدُونَ ، وَذَكَرَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْةٍ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ أَوْلَادَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ كَانُوا يَلْبَسُونَ الْعَمَائِمَ بِلَا تَحْنِيكِ ؛ وَهَذَا لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْحِجَازِ فِي زَمَنِ التَّابِعِينَ لَا يُجَاهِدُونَ » (٢) .

### ٣- وَاسْتَدْلُوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ :

بِأَنَّهَا عَمَائِمُ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، وَقَدْ نُهِنَّا عَنْ التَّشْبِيهِ بِهِمْ (٣) .

(١) انظر ما سبق (ص ٢٠٩-٢١٠) .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٨٧/٢١) ؛ وانظر ما بعد (ص ٢٦٤-٢٦٥) .

(٣) انظر : دفع الملامة في استعراج أحكام العمامة (ص ١٣٧) ؛ غذاء الألباب (١٩٤/٢) .

- وَيَجَابُ عَنْ هَذَا : بَأَنَّهُ لَمْ يَرَدْ دَلِيلٌ يُخْتَجُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْعِمَامَةَ الصَّمَاءَ مِنْ لِبَاسِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ لِأَمْتِهِ أُمُورَ أَهْلِ الْكِتَابِ الَّتِي يَجِبُ عَلَيْهِمْ مُخَالَفَتُهُمْ فِيهَا ، وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا الْعِمَامَةَ الصَّمَاءَ ، وَذَكَرَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْعَمَائِمَ - أَصْلًا - لَمْ تَكُنْ مِنْ خَصَائِصِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ خَصَائِصِ الْعَرَبِ وَحَدُّهُمْ <sup>(١)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الْعِمَامَةِ الصَّمَاءِ :

١- اسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ : بِمَا رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ » <sup>(٢)</sup> .  
قَالَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ : ذُوَابَةً ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الذُّوَابَةَ لَمْ يَكُنْ يُرْخِيهَا دَائِمًا بَيْنَ كَيْفَيْهِ . وَقَدْ يُقَالُ : إِنَّهُ دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ أَهْبَةُ الْقِتَالِ ، وَالْمِغْفَرُ <sup>(٣)</sup> عَلَى رَأْسِهِ ، فَلَبَسَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ مَا يُنَاسِبُهُ » <sup>(٤)</sup> .

٢- وَاسْتَدْلُوا مِنَ الْأَثَرِ : بِمَا رَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ <sup>(٥)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ -

(١) انظر : أحكام أهل الذمة (١٢٦٢/٣) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٠٩) .

(٣) الْمِغْفَرُ : زُرَّةٌ يُنْسَجُ مِنَ الدُّرْعِ عَلَى قَدْرِ الرَّأْسِ ، يُلْبَسُ تَحْتَ الْقَلَنْسَوَةِ ، أَوْ حَلَقٌ يَتَفَنَّقُ بِهَا الْمُتَسَلِّحُ فِي الْجِهَادِ ، حَمَقُهُ : مَغَافِرُ .

انظر : مختار الصحاح (ص ٤٢٧) ؛ المعجم الوسيط (٢/٦٥٦) ، (غفر) .

(٤) زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١٣٦) ؛ وانظر : نيل الأوطار (٢/١٢٧) .

(٥) هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَوَى عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ ، قَالَ فِيهِ أَبُو حَاتِمٍ : لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ فَيُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ جِبَانَ فِي النِّقَاتِ ، وَقَالَ فِيهِ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ : أَذْرَكَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ ، وَقَالَ فِيهِ ابْنُ حَجَرٍ : مَقْبُولٌ ، مِنَ النَّالَةِ . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٢/١٠٠-١٠١) ؛ تقريب التهذيب (ص ١٩٢) ، رقم (٢٥٨٢) ] .

قَالَ : « أَدْرَكْتُ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ يَعْتمُونَ بِعَمَائِمَ كَرَابِيسَ سُودٍ وَيَتَضَرَّضُونَ وَخُمْرٍ وَخُضْرٍ وَصُفْرِ ، يَضَعُ أَحَدُهُمُ الْعِمَامَةَ عَلَى رَأْسِهِ ، وَيَضَعُ الْفَلَنْسُوءَ فَوْقَهَا ، ثُمَّ يُدِيرُ الْعِمَامَةَ هَكَذَا - يَعْنِي : عَلَى كَوْرِهِ - وَلَا يُخْرِجُهَا مِنْ تَحْتِ ذَقْنِهِ » (١) .

وَفِي لَفْظٍ قَالَ : « أَدْرَكْتُ أَبْنَاءَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ... » (٢) .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ كَانُوا يَلْبَسُونَ الْعَمَائِمَ الصُّمَّ ؛ غَيْرَ الْمُحَنَكَةِ وَذَاتِ الذُّوَابَةِ ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ لِبْسِهَا ، وَإِلَّا كَانُوا أَبْعَدَ النَّاسِ عَنْهَا .

وَنُوقِشَ الْاِسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْأَثَرِ بِمَا يَلِي :

أ\_ أَنَّهُ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ غَيْرٌ مَعْرُوفٌ ؛ سُئِلَ عَنْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، فَقَالَ : حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ، لَا أَدْرِي أَيُّ شَيْءٍ ذَلِكَ الْحَدِيثُ (٣) .  
- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِعَدَمِ التَّسْلِيمِ بِأَنَّهُ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ، بَلْ هُوَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ

(١) رواه ابن أبي شيبة في كتاب اللباس والزينة ، باب فِيمَنْ كَانَ يَعْتمُ بِكَوْرٍ وَاحِدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، ح (٢٤٩٧٧) ، الكتاب المصنف الأحاديث والآثار (١٨١/٥) .

وَهُوَ أَثَرٌ مُتَّصِلٌ وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ ؛ عَدَا سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ فَهُوَ مُقْبُولٌ ، وَقَدْ وَثَّقَ : سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ الْأَزْدِيُّ قَاضِي مَكَّةَ ، ثِقَّةٌ إِمَامٌ حَافِظٌ ، مِنَ النَّاسِغَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَةً [ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ١٩٠) ، رَقْم (٢٥٤٥) ] . وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ الْأَزْدِيُّ ، ثِقَّةٌ فِي حَدِيثِهِ عَنْ غَيْرِ قَنَادَةَ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعِينَ [ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٧٧) ، رَقْم (٩١١) ] . وَيَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ الثَّقَفِيُّ ، ثِقَّةٌ مِنَ السَّادِسَةِ [ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٥٣٨) ، رَقْم (٧٨٤١) ] .

(٢) ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي دَفْعِ الْمَلَامَةِ فِي أَحْكَامِ الْعِمَامَةِ (ص ١٢١-١٢٢) ، وَعَزَاهُ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْمُسْنَدِ .

(٣) انْظُرْ : شَرْحَ الْعَمْدَةِ فِي الْفَقْهِ [ قِسْمُ الطَّهَارَةِ وَمَنَاسِكُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ] (١/٢٦٩) ؛ دَفْعُ الْمَلَامَةِ فِي اسْتِخْرَاجِ أَحْكَامِ الْعِمَامَةِ (ص ١٣٤) .

مُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ - كَمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ كُلُّهُمْ ، خِلَافَ سُلَيْمَانَ ؛ وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ ، وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ : « مَقْبُولٌ » <sup>(١)</sup> .

ب- أَنَّ إِجْمَاعَ السَّلَفِ وَعَادَتَهُمْ عَلَى خِلَافِهِ <sup>(٢)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّ إِجْمَاعَ السَّلَفِ لَيْسَ عَلَى خِلَافِهِ ؛ بِدَلِيلِ مُخَالَفَةِ إِسْحَاقَ ابْنِ رَاهَوِيَّةَ ، وَغَيْرِهِ لَهُ ، وَبِدَلِيلِ فِعْلِ أُنْبَاءِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ أَدْرَكَهُمْ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، فَكَيْفَ يُدْعَى الْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِهِ <sup>(٣)</sup> .

ج- قَالُوا : إِنَّ هَذَا الْأَثَرُ عَلَى فَرَضِ ثُبُوتِهِ فَهُوَ فِعْلُ الصَّبْيَانِ ، وَالصَّبْيَانُ لَا حُجَّةَ فِي فِعْلِهِمْ ، وَلَا كَرَاهَةَ فِي حَقِّهِمْ وَلَا تَحْرِيمَ ، وَلَا حَاجَةَ لَهُمْ إِلَى التَّلَحِّي ، بِخِلَافِ الرَّجَالِ <sup>(٤)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهِهِ :

• الْأَوَّلُ : أَنَّ هَذَا لَيْسَ فِعْلُ الصَّبْيَانِ ، بَلْ إِنَّ الرُّوَايَةَ الْمَحْفُوظَةَ نَصَّتْ عَلَى أَنَّهُ أَدْرَكَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلَ ، وَالْأُخْرَى ذَكَرَتْ أُنْبَاءَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، وَلَفْظُ الْأُنْبَاءِ يَحْتَمِلُ الْكِبَارَ كَمَا يَحْتَمِلُ الصِّغَارَ .

• الثَّانِي : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الصَّبْيَانَ لَا حُجَّةَ فِي فِعْلِهِمْ ؛ كَيْفَ وَهُمْ أُنْبَاءُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ؟ وَهَلْ يَسُوغُ مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنْ يَرَوْا أُنْبَاءَهُمْ عَلَى فِعْلِ مَكْرُوهِ ثُمَّ لَا يَزْجُرُونَهُمْ عَنْهُ ؟! كَلَّا .

(١) انظر ترجمته وأقوال أهل العلم فيه (ص ٢٦٤) من هذا البحث .

(٢) انظر : شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٢٦٩/١) ؛ دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة (ص ١٣٤) .

(٣) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٨٧/٢١) .

(٤) انظر : دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة (ص ١٣٦-١٣٧) .

• الثالثُ : أَنَّ قَوْلَهُمْ هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ : مِنْ أَنَّهُ يَحْرُمُ  
إِلْبَاسُ الصَّبِيِّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ <sup>(١)</sup> .

د- أَنَّ هَذَا عَلَى فَرْضِ ثُبُوتِهِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَجْعَلُونَ لَهَا ذُوَابَةً <sup>(٢)</sup> .

- وَيَجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّهُ مُجَرَّدُ اخْتِمَالٍ ، لَا يَقْوَى عَلَى الْمَرَادِ . وَالَّذِينَ  
اِخْتَجُّوا بِالْأَثَرِ اِخْتَجُّوا بِهِ عَلَى تَرْكِ التَّحْنِيكِ وَالذُّوَابَةِ ، فَكَيْفَ يُدْعَى أَنَّهُمْ كَانُوا  
يَجْعَلُونَ لَهَا الذُّوَابَةَ ؟!

٣- وَاسْتَدَلُّوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ بِمَا يَلِي :

أ- أَنَّ الْأَصْلَ فِي اللَّبَاسِ الْحِلُّ إِلَّا إِذَا وَرَدَ دَلِيلٌ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ لِبَاسَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَلَمْ  
يَرِدْ دَلِيلٌ صَحِيحٌ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الْعِمَامَةِ الصَّمَاءِ . قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :  
« يَحُوزُ لِبَاسُ الْعِمَامَةِ بِإِرْسَالِ طَرَفِهَا ، وَبِغَيْرِ إِرْسَالِهِ ، وَلَا كَرَاهَةٍ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا ،  
وَلَمْ يَصِحَّ فِي النَّهْيِ عَنْ تَرْكِ إِرْسَالِهَا شَيْءٌ » <sup>(٣)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي ؛ أَنَّهُ يَحُوزُ لِلرَّجُلِ لِبَاسُ الْعِمَامَةِ الصَّمَاءِ بِلَا كَرَاهَةٍ ؛ لِقُوَّةِ  
أَدْلَتِهِ ، وَسَلَامَتِهَا مِنَ الْمَعَارِضِ الرَّاجِحِ ، وَعَدَمِ النَّصِّ عَلَى التَّخْرِيمِ ، وَالْأَصْلُ الْبَقَاءُ  
عَلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ حَتَّى يَرِدَ الدَّلِيلُ النَّاظِلُ عَنْهَا .

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٨-٢٩٠) .

(٢) انظر : دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة (ص ١٢٣) .

(٣) المجموع شرح المهذب (٤/٣٣٩) .

\* وَعِمَائِمُ النَّاسِ الْآنَ تَخْتَلِفُ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَلْبَسُ الْعِمَامَةَ الْمُحَنَكَةَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْبَسُ الْعِمَامَةَ ذَاتَ الذُّوَابَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْبَسُ الْعِمَامَةَ الصَّمَاءَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْتَجِي بِالْعِمَامَةِ التَّحَاءِ ، أَوْ يَتَجَرَّبُ بِهَا وَيَعْصِبُ بِهَا رَأْسَهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْبَسُ الْعِمَائِمَ الْمَشْهُورَةَ الْآنَ بـ: (الشَّمَاغُ ، أَوْ الْغُتْرَةُ) ؛ الَّتِي تُوَضَّعُ عَلَى الرَّأْسِ ، وَتُسَدَّلُ عَلَى الْجَانِبَيْنِ أَوْ الظَّهْرِ أَوْ الصَّدْرِ ، كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ مَعْلُومٌ هُنَا فِي هَذِهِ الْبِلَادِ .

وَهَذَا كُلُّهُ لَا حَرَجَ فِيهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - ؛ مَا دَامَ قَدْ تَعَارَفَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ ، وَلَا مَحْظُورٌ فِيهِ ؛ مِنْ تَشْبِيهِ أَوْ شُهُورَةٍ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي اللَّبَاسِ الْحِلُّ إِلَّا مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى الْمَنْعِ مِنْهُ .

وَلِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ نَصٌّ شَرْعِيٌّ يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِلِبْسَةِ مُعَيَّنَةٍ لِلْعِمَامَةِ ، أَوْ يَنْهَى عَنْ أُخْرَى ، إِلَّا مَا وَرَدَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْاِقْتِعَاطِ ؛ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ <sup>(١)</sup> ، وَإِلَّا مَا وَرَدَ فِي تَعْمِيمِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يُشْعِرُ بِالْوُجُوبِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ : « هَكَذَا يَابُنَ عَوْفٍ اِعْتَمَ ؛ فَإِنَّهُ أَعْرَبُ وَأَحْسَنُ » <sup>(٢)</sup> .

وَهَذَا بَيَانٌ لِلأَوَّلَى وَالْأَحْسَنِ ، وَلَيْسَ لِلْوُجُوبِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ لِلْوُجُوبِ لَبَيَّنَهُ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ .

\* \* \*

(١) انظر ما سبق (ص ٢٦٠-٢٦١) من هذا البحث .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٢٥٣) من هذا البحث .

سُئِلَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ حُكْمِ لِبْسِ الْعِقَالِ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : « لِبْسُ الْعِقَالِ لَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَلْبُوسَاتِ الْحِلُّ ، إِلَّا مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى تَحْرِيمِهِ . وَقَدْ أَنْكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَنْ يُحَرِّمُونَ شَيْئًا مِنَ اللَّبَاسِ أَوْ مِنَ الطَّعَامِ بِلاَ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَبْنَیْ مَا دَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ » ١ هـ . فتاوى إسلامية (٤/ ٢٤٦) .

## المَطْلَبُ الثَّالِثُ

حُكْمُ تَغْطِيَةِ الرَّجُلِ رَأْسَهُ بِالْقَلَانِسِ وَالطُّيْلَسَانِ  
وَالْبُرْنِيطَةِ وَالشَّعْرِ الصَّنَاعِيِّ

## • أَوَّلًا : لُبْسُ الرَّجُلِ لِلْقَلَانِسِ :

الْقَلَنْسُوَّةُ ، وَالْقَلْسُوَّةُ ، وَالْقَلَسَاةُ ، وَالْقَلَنْسِيَّةُ ، وَالْقَلَنْسَاةُ ، وَالْقَلَنْسِيَّةُ فِي اللُّغَةِ : مِنْ مَلَابِسِ الرُّؤُوسِ الْمَعْرُوفَةِ ، جَمَعُهَا : قَلَانِسٌ ، وَقَلَاسِيٌّ ، وَقَلَنْسٌ ، وَقَلَنْسَى ، وَقَلَانِسٌ<sup>(١)</sup> .

وُتَسَمَّى الْقَلَنْسُوَّةُ : الْكُمَّةُ ، جَمَعُهَا : كِمَامٌ ؛ وَتُسَمَّى كَذَلِكَ : الْبُرْطُلَّةُ ، وَيُقَالُ لِلذُّوَابَةِ الْقَلَنْسُوَّةُ : التَّتَرُّ<sup>(٢)</sup> .

وَالْقَلَنْسُوَّةُ اصطلاحاً : هِيَ الطَّاقِيَّةُ اللَّاطِنَةُ - الْمُلتَصِقَةُ - عَلَى الرَّأْسِ ، وَشِبْهُهَا مِمَّا تُلْفُ الْعِمَامَةُ عَلَيْهِ ، أَوْ تُلبَسُ فَوْقَهُ<sup>(٣)</sup> .

وَالْقَلَنْسُوَّةُ مِنْ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمَشْرُوعِ لِرَأْسِهِ فِي الْإِسْلَامِ ؛ وَهِيَ « مِنْ لِبَاسِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَالسَّالِكِينَ تَصُونُ الرَّأْسَ ، وَتُمْكِنُ الْعِمَامَةَ ، وَهِيَ مِنَ السَّنَةِ ، وَحُكْمُهَا : أَنْ تَكُونَ لَا طِغَةَ لَا مُقَبَّيَّةَ ، إِلَّا أَنْ يَفْتَقِرَ الرَّجُلُ إِلَى أَنْ يَحْفَظَ رَأْسَهُ عَمَّا

(١) انظر : لسان العرب (٢٧٩/١١) ؛ القاموس المحيط (ص ٧٣١) ؛ المعجم الوسيط (٧٥٤/٢) ، جميعها ( فلس ) .

(٢) انظر : التلخيص في معرفة أسماء الأشياء (ص ٢٠٤-٢٠٥) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢٧٢/١) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٤٧/٨) .



يَخْرُجُ مِنْهُ مِنَ الْأُبْحَرَةِ ، فَيَقْبِيهَا ، وَيَنْقُبُ فِيهَا ، فَيَكُونُ ذَلِكَ تَطْيِيبًا » (١) .  
 وَقَدْ لَبَسَ الْمُصْطَفَى ﷺ الْقَلَانِسَ ؛ قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ مِنَ الْقَلَانِسِ فِي السَّفَرِ ذَوَاتَ الْأَذَانِ ، وَفِي الْحَضَرِ الْمُشْمَرَةَ ؛ وَهِيَ الشَّامِيَّةُ » (٢) .

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبَسُ الْقَلَانِسَ تَحْتَ الْعَمَائِمِ ، وَبِغَيْرِ الْعَمَائِمِ ، وَيَلْبَسُ الْعَمَائِمَ بِغَيْرِ قَلَانِسٍ ، وَكَانَ يَلْبَسُ الْقَلَانِسَ الْيَمَانِيَّةَ ؛ وَهُنَّ الْبَيْضُ الْمُضَرِّيَّةُ ، وَيَلْبَسُ ذَوَاتَ الْأَذَانِ فِي الْحَرْبِ » (٣) .  
 قَالَ الْمُنَاوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « الظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي بَيْتِهِ - يَعْنِي : لَبَسَ الْقَلَنْسُوَّةَ بِغَيْرِ عِمَامَةٍ - ، وَأَمَّا إِذَا خَرَجَ لِلنَّاسِ فَيُظْهِرُ أَنَّهُ كَانَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِالْعِمَامَةِ ... قَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ : فِيهِ وَمَا قَبْلَهُ لَبَسَ الْقَلَنْسُوَّةَ اللَّاطِئَةَ بِالرَّأْسِ وَالْمُرْتَفِعَةَ ، وَالْمُضَرِّيَّةَ ، وَغَيْرَهَا تَحْتَ الْعَمَائِمِ ، وَبِلَا عِمَامَةٍ ، كُلُّ ذَلِكَ وَرَدٌ » (٤) .  
 وَقَالَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَكَانَتْ لَهُ عِمَامَةٌ تُسَمَّى السَّحَابَ ، كَسَاهَا عَلَيْهَا ، وَكَانَ يَلْبَسُهَا ، وَيَلْبَسُ تَحْتَهَا الْقَلَنْسُوَّةَ ، وَكَانَ يَلْبَسُ الْقَلَنْسُوَّةَ بِغَيْرِ

- (١) نقله المنّاوي عن القاضي ابن العربي في فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣١٤/٥) .  
 (٢) الوفا بأحوال المصطفى (٥٦٨-٥٦٧/٢) ؛ وجود إسناده الحافظ العراقي في شرح الترمذي ، نقلًا عن فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣١٤/٥) .  
 (٣) رواه السيوطي في الجامع الصغير ، ح (٧١٦٨) ، وسكت عنه الحافظ المنّاوي ؛ وكلامه عليه وعلى ما قبله يدل على تحسينه له ؛ انظر فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣١٤/٥) . وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزياداته (ص ٦٦٥) ، ح (٤٦١٩) . وأورده ابن الجوزي في الوفا بأحوال المصطفى (٥٦٨/٢) .  
 وللحديث شواهد يرتقي بها للاستدلال ذكر بعضها السيوطي في الجامع الصغير ؛ ح (٧١٦٦) ، ح (٧١٦٧) ، انظر فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣١٤/٥) ، وذكر بعضها ابن الجوزي في الوفا بأحوال المصطفى (٥٦٨/٢) ، وذكر بعضها ابن قيم الجوزية في أحكام أهل الذمة (١٢٦٦/٣) .  
 (٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣١٤/٥) .

عِمَامَةٍ ، وَيَلْبَسُ الْعِمَامَةَ بِغَيْرِ قَلَنْسُوَةٍ « (١) .

وَلَا يُشْكِلُ عَلَى هَذَا مَا رَوَاهُ رُكَانَةُ (٢) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ صَارَعَ النَّبِيَّ ﷺ ، فَصَرَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ . قَالَ رُكَانَةُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنْ فَرَّقَ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ الْعِمَائِمُ عَلَى الْقَلَانِسِ » ؛ فَإِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ جِدًّا ، لَا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى مُعَارَضَةِ السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ (٣) .

وَقَدْ لَبَسَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ الْقَلَانِسَ ؛ رَوَى ابْنُ سَعْدٍ بِإِسْنَادِهِ : أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يَلْبَسُ قَلَنْسُوَةً بَيْضَاءَ مَصْرِيَّةً (٤) .

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١٣٥) .

(٢) هو رُكَانَةُ بْنُ عَبْدِ يَزِيدَ بْنِ هَاشِمٍ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ الْقُرَشِيُّ ، كَانَ مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ ، وَقِيلَ : كَانَ سَبَبَ إِسْلَامِهِ مُصَارَعَةَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالتَّغْلِبَ عَلَيْهِ ، نَزَلَ الْمَدِينَةَ ، وَمَاتَ بِهَا فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ . انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٥٠٧) ، رقم (٨٠١) ؛ تهذيب التهذيب (١/٦١١) ] .

(٣) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب العمام ، ح (٤٠٧٢) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/٨٧-٨٨) .

والتزمذي في كتاب اللباس ، باب العمام على القلانس ، ح (١٧٨٤) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَائِمِ ، وَلَا نَعْرِفُ أَبَا الْحَسَنِ الْعَسْقَلَانِيَّ وَلَا ابْنَ رُكَانَةَ » اهـ ، الجامع الصحيح (٤/٢١٧) .

وضَعَفَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ (١/٦١١) ؛ وَضَعَفَهُ الْحَافِظُ الْمُنْزِيرِيُّ فِي مَخْتَصَرِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ، كِتَابُ اللَّبَاسِ ، بَابُ الْعِمَائِمِ (٦/٤٤-٤٥) ، ح (٣٩١٩) ؛ وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَزِيَادَاتِهِ (ص ٥٧٧) ، ح (٣٩٥٩) .

(٤) الطبقات الكبرى (٣/٣٠) .

وَكَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَلْبَسُ قَلَنْسُوَةً لَاطِنَةً ( لَاصِقَةً ) <sup>(١)</sup> .

قَالَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَحَابَتُهُ يَلْبَسُونَهَا ، وَلَمْ يَزَلْ لُبْسُهَا عَادَةً الْأَكَابِرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ ، وَالْقُضَاةِ وَالْأَشْرَافِ ، وَالْخُطَبَاءِ عَلَى النَّاسِ » <sup>(٢)</sup> .

\* وَمِنْ أَنْوَاعِ الْقَلَانِسِ ( الطَّوَاقِي ) : مَا يُعْرَفُ فِي بَعْضِ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَمُجْتَمَعَاتِهِمْ بِـ : ( الطَّرْبُوشِ ) ؛ وَهِيَ كَلِمَةٌ مُوَلَّدَةٌ ( مُسْتَحْدَثَةٌ ) ، تُجْمَعُ عَلَى : طَرَابِيشَ ، وَتَعْنِي : غِطَاءَ الرَّأْسِ الْمَصْنُوعِ مِنْ نَسِيجٍ صَفِيقٍ مِنْ صُوفٍ وَنَحْوِهِ ، وَقَدْ تُلَفُّ عَلَيْهَا الْعِمَامَةُ ، وَقَدْ تُلْبَسُ مُفْرَدَةً ، بَعْضُهَا كَبِيرٌ وَبَعْضُهَا صَغِيرٌ <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : أحكام أهل الذمة (١٢٦٦/٣) .

(٢) أحكام أهل الذمة (١٢٦٦/٣) .

(٣) انظر : المعجم الوسيط (٥٥٣/٢) ، ( طرب ) .

• ثَانِيًا : لُبْسُ الرَّجُلِ لِلطَّيْلِسانِ :

الطَّيْلِسانُ ، والطَّالِسانُ ، والطَّيْلَسُ ( بِتَلْسِيفِ اللَّامِ ) فِي اللَّغَةِ : ضَرْبٌ مِنَ الْأَكْسِيَّةِ ، أَسْوَدُ اللَّوْنِ ، مِنْ لِبَاسِ الْعَجَمِ ، تُسَمِّيهِ الْعَرَبُ : سَاجًا ، جَمْعُهُ : طَيَالِسُ ، وَطَيَالِسَةٌ ، وَالْهَاءُ فِيهِ لِلْعُجْمَةِ ، وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ ؛ أَصْلُهُ : تَالِسانُ ، أَوْ تَالِشانُ <sup>(١)</sup> .

وَاصْطِلَاحًا : هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْأَوْشِجَةِ ، يُلبَسُ عَلَى الرَّأْسِ أَوْ الْكِفِّ ، أَوْ يُحِيطُ بِالْبَدَنِ ، خَالَ عَنِ التَّفْصِيلِ وَالْخِيَاطَةِ <sup>(٢)</sup> .

جَاءَ فِي غِذَاءِ الْأَلْبَابِ شَرْحُ مَنْظُومَةِ الْأَدَابِ : « الطَّيْلِسانُ : هُوَ الْمُقَوَّرُ الطَّرْفَيْنِ ، الْمَكْفُوفُ الْجَانِبَيْنِ ، الْمُلَفَّقُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، مَا كَانَتِ الْعَرَبُ تَعْرِفُهُ ، وَهُوَ لِبَاسُ الْيَهُودِ قَدِيمًا ، وَالْعَجَمِ أَيْضًا ، وَالْعَرَبُ تُسَمِّيهِ سَاجًا » <sup>(٣)</sup> .

\* وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلطَّيْلِسانِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

• الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسُ الطَّيْلِسانِ .  
وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الْمَالِكِيَّةِ ، وَمَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ ، وَوَجْهٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ ، قَوَاهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ، وَتَلْمِيزُهُ ابْنُ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّةَ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : لسان العرب (١٨٣/٨) ؛ القاموس المحيط (ص ٧١٤) ؛ المصباح المنير (ص ١٩٤) ، جميعها (طلس) .

(٢) انظر : المعجم الوسيط (٥٦١/٢) ، (طلس) ؛ كشف القناع عن معن الإقناع (٢٨٤/١) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٢٠١/٢) .

وانظر صورته ضمن ملاحق هذا البحث ، الملحق (ج) ، (ص ١٤٦٤-١٤٦٥) .

(٣) نقله السَّقَارِينِيُّ عَنْ الْقَاضِي أَبِي يَغْلَى الْفَرَّاءِ (٢٠١/٢) .

(٤) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٥/٣) ؛ فتاوى العز بن عبد

## • القول الثاني :

يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الطَّيْلِلسَانِ الْمُقَوَّرِ أَوْ الْمُدَوَّرِ ، وَأَمَّا الْمُرْبَعُ فَيُبَاحُ .  
وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

## • القول الثالث :

يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الطَّيْلِلسَانِ مُطْلَقاً ؛ مُقَوَّرًا كَانَ ، أَمْ مُدَوَّرًا ، أَمْ مُرَبَّعًا .  
وَهُوَ قَوْلُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ ، رَجَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ ، وَوَجَّهَهُ عِنْدَ  
الْحَنَابِلَةِ <sup>(٢)</sup> .

## \* الْأَدْلَةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الطَّيْلِلسَانِ :

١- حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « يَتَّبِعُ  
الدَّجَالُ مِنْ يَهُودٍ أَصْبَهَانَ سَبْعُونَ أَلْفًا عَلَيْهِمُ الطَّيَالِسَةُ » <sup>(٣)</sup> .

⇒ السلام (ص ٨٠) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٦/١٠) ؛  
حسن التنبه لما ورد في التشبُّه (١٢٨/٥) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٢٨٤/١) ؛  
زاد المعاد في هدي خير العباد (١٤٢/١) ؛ الآداب الشرعية (٤٩٥/٣) .

(١) انظر : كشف القناع عن متن الإقناع (٢٨٤/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من  
الخلافا (٤٨٢/١) ؛ الآداب الشرعية (٤٩٥/٣) .

(٢) انظر : فتاوى العزّ بن عبد السلام (ص ٨٠) ؛ فتح الباري بشرح صحيح البخاري  
(٢٨٦/١٠) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلافا (٤٨٢/١) ؛ الآداب الشرعية  
(٤٩٥/٣) .

(٣) رواه مسلم في كتاب الفتن وأشراف الساعة ، باب في بقية أحاديث الدجال ، ح [١٢٤]  
(٢٩٤٤) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد السادس (٣٩٠/١٨) .

وفي رواية أنه ﷺ قَالَ : « يَخْرُجُ الدَّجَالُ مِنْ يَهُودِيَّةٍ أَصْبَهَانَ مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفًا مِنْ الْيَهُودِ عَلَيْهِمُ السِّجَانُ » (١) .

٢- أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ - رضي الله عنه - نَظَرَ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَرَأَى طَيَالِسَةً ، فَقَالَ : « كَانَتْهُمْ السَّاعَةُ يَهُودٌ خَيْرٌ » (٢) .

وَالْوَجْهُ مِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ جَمِيعًا : أَنَّ الطَّيَالِسَانَ كَانَ مِنْ لِبَاسِ الْيَهُودِ ، وَهُوَ شِعَارُهُمُ الَّذِي يُعْرَفُونَ بِهِ ، وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الدَّجَالِ وَأَتْبَاعِهِ مِنَ الْيَهُودِ ، وَذَكَرَ عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ أَنَّ الطَّيَالِسَةَ هِيَ لِبَاسُهُمُ الَّذِي يَتَمَيَّزُونَ بِهِ ، وَيُعْرَفُونَ (٣) .

٣- أَنَّهَا لِبَاسُ الْأَعَاجِمِ وَرُهْبَانِ النَّصَارَى ؛ وَلِهَذَا كَرِهَهَا السَّلَفُ ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ الْمُشَابَهَةِ لَهُمْ (٤) ؛ وَالْأَدِلَّةُ عَلَى هَذَا كَثِيرَةٌ ؛ مِنْهَا قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ » (٥) .

⇒ وَأَصْبَهَانَ ( أَوْ أَصْفَهَانَ ) : مَدِينَةٌ فِي وَسْطِ إِيرَانَ - الْيَوْمَ - بَيْنَ طَهْرَانَ وَشِيرَازَ ، إِلَى الْجَنُوبِ مِنْ طَهْرَانَ بِالسَّفْحِ الشَّرْقِيِّ لِجِبَالِ زَاغَرُوسَ ، عَلَى نَهَرِ زَنْدَه رَوْدَ ، وَقَدْ كَانَتْ مِنْ أَعْظَمِ الْمُدُنِ الْفَارْسِيَّةِ وَأَشْهَرَهَا ، وَمِنْ أَكْثَرِ الْبِلَادِ يَهُودًا ، فَتَحَهَا الْمُسْلِمُونَ فِي عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ لِلْهِجْرَةِ ، بَعْدَ فَتْحِ نَهَاوندَ ، بِقِيَادَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَانَ ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . انظر : معجم البلدان (١/٢٤٤-٢٤٩) ، رقم (٧٢٩) ؛ تاريخ الأمم والملوك (٢/٥٣١-٥٣٣) ؛ تعليق شعيب الأرنؤوط على مسند الإمام أحمد (٥٦/٢١) ؛ المنجد في اللغة والأعلام ، قسم الأعلام (ص ٥٢) .

(١) رواه أحمد في باقي مسند المكثرين عن أنس رضي الله عنه ، ح (١٣٣٤٤) ، وحسن إسناده مُحَقِّقُوا مسند الإمام أحمد بن حنبل (٥٦/٢١) . وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَم الْأَرِسطَ ، ح (٤٩٢٧) بِإِسْنَادِ أَحْمَدَ (٥/٤٨٩) ، (تَحْقِيقُ الطَّحَّانِ) . وَيَشْهَدُ لَهُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ قَبْلَهُ .

(٢) رواه البخاري في كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر ، ح (٤٢٠٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٤٣/٧) .

(٣) انظر : الآداب الشرعية (٣/٤٩٥) .

(٤) انظر : كشف القناع عن متن الإقناع (١/٢٨٤) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١٤٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٢٨٥) .

(٥) رواه أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما في كتاب اللباس ، باب في لبس الشهرة ، ⇨

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَهَذَا الْحَدِيثُ أَقْلُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَفْتَضِيَ تَحْرِيمَ التَّشْبِيهِ بِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ يَفْتَضِي كُفْرَ التَّشْبِيهِ بِهِمْ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ... وَبِهَذَا احْتِجَّ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى كَرَاهَةِ أَشْيَاءَ مِنْ زِيٍّ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَوْلُهُ ﷺ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا ، لَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَلَا بِالنَّصَارَى ؛ فَإِنَّ تَسْلِيمَ الْيَهُودِ الْإِشَارَةَ بِالْأَصَابِعِ ، وَتَسْلِيمَ النَّصَارَى الْإِشَارَةَ بِالْأَكْفِ » <sup>(٣)</sup> .

⊞ ح (٤٠٢٤) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٥١/١١) ؛ والسُّيُوطِيُّ في الجامع الصغير ح (٨٥٩٣) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (١٣٥/٦) . وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١٠٥٩/٢) ، ح (٦١٤٩) .  
ورواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة ، من حديث ابن عُمرَ ، ح (٥١١٤) ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٢٣/٩) .

وأخرجه الهيثمي في كتاب الزُّهْدِ ، باب من تشبَّه بقوم فهو منهم ، ونسبه إلى الطبراني في الأوسط ، وقال : « فِيهِ عَلَى بَنٍ غُرَابٍ ، وَقَدْ وَثَّقَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ ، وَضَعَفَهُ بَعْضُهُمْ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ يَثْقَاتٌ » اهـ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٧١/١٠) .

(١) المائدة : ٥١ .

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (٢٤١/١) ، (٢٤٣) .

(٣) رواه الترمذي بإسنادٍ ضعيفٍ في كتاب الاستئذان ، باب ما جاء في كراهية إشارة اليد بالسَّلامِ ، ح (٢٦٩٥) ، الجامع الصحيح (٥٤/٥) .

في إسناده : ابنُ لَهَيْعَةَ ؛ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهَيْعَةَ بْنِ عُقْبَةَ الْحَضْرَمِيِّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمِصْرِيُّ ، وَهُوَ صَدُوقٌ مِنَ السَّابِقَةِ ، خَلَطَ بَعْدَ اخْتِرَاقِ كُتْبِهِ ، وَلَهُ فِي مُسْلِمٍ بَعْضُ شَيْءٍ مَقْرُونٌ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ ، وَقَدْ نَافَ عَلَى الثَّمَانِينَ .

انظر ترجمته في : [ تقريب التهذيب (ص ٢٦١-٢٦٢) ، رقم (٣٥٦٣) ] .

إِلَّا أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ ذَكَرَ أَنَّهُ يَصْلُحُ لِلْإِعْضَادِ بِشَوَاهِدِهِ . انظر : اقتضاء الصراط المستقيم (٢٤٨/١-٢٤٩) . وَقَالَ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ : « هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ بِمَا

قَبْلَهُ » اهـ من تعليقه على الآداب الشرعية (٤٩٦/٣) ، هامش (١) .

وَحَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَرْفُوعاً : « إِيَّاكُمْ وَلِبَاسُ الرُّهْبَانِ ؛ فَإِنَّهُ مَنْ تَزَيَّأَ بِهِمْ أَوْ تَشَبَّهَ فَلَيْسَ مِنِّي » <sup>(١)</sup> .

- وَنَاقَشَ الْقَائِلُونَ بِالْجَوَازِ هَذِهِ الْأَدِلَّةَ جَمِيعاً : بِأَنَّ الطَّيْلَسَانَ كَانَ مِنْ شِعَارِ الْيَهُودِ ، ثُمَّ ارْتَفَعَ فِي أَرْمِينَةِ الْإِسْلَامِ الْمُتَأَخِّرَةِ ، فَلَمْ يَعُدْ لِبَاساً لَهُمْ ، بَلْ انْتَشَرَ لِبَسُهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَفِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ إِنَّمَا كُرِهَ حِينَ كَانَ مِنْ لِبَاسِهِمْ ، فَإِذَا زَالَتِ الْعِلَّةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا كُرِهَ صَارَ دَاحِلاً فِي عُمُومِ الْمُبَاحِ لِلْمُسْلِمِينَ <sup>(٢)</sup> .

- وَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : ضَعْفُ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةِ ؛ فَإِنَّ التَّسْلِيمَ بِهَا يَسْتَلْزِمُ مِنَ الْمَفَاسِدِ مَا لَا يَخْفَى ، فَلَيْسَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَبَيْنَ تَعَاطِي مَانَهَى عَنْهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ وَاحْتِصَ الْأَعَاجِمُ بِهِ إِلَّا أَنْ يُفْعَلَ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ ، وَيَتَوَاطَأَ عَلَيْهِ النَّاسُ ، وَهَذَا لَا يَقُولُ بِهِ مُنْصِيفٌ .

الثَّانِي : أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى غَيْرُ صَحِيحَةٍ ، فَلَا زَالَ النَّصَارَى ، وَغَلَاةُ الْيَهُودِ حَتَّى وَقَتْنَا الْحَاضِرِ - كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ - فِي أَقْطَارِ الْمَعْمُورَةِ يَلْبَسُونَ الطَّيْلَسَةَ ، وَإِخْبَارُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ أَتْبَاعِ الدَّجَالِ مِنَ الْيَهُودِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَلِيلٌ صَرِيحٌ عَلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَعُدْ لِبَاساً لَهُمْ ، بَلْ إِنَّهُ مِنْ أَحْصَى شِعَارَاتِهِمْ ، وَسَيَقِفُ شِعَاراً لَهُمْ يُعَرَفُونَ بِهِ عِنْدَ خُرُوجِ الدَّجَالِ ؛ مَسِيحِهِمُ الْمُتَنَظَّرِ .

(١) انظر تحريجه فيما سبق (ص ١٩٢-١٩٣) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٩٣) .



- ثانياً : أدلة القول الثاني ؛ على تحريم الطيلسان المقور والمدور دون غيره :  
 قالوا : إن النبي ﷺ إنما نهى عن الطيلسان لأنه كان لباس اليهود والنصارى ،  
 والطيلسان الذي كانت اليهود والنصارى تلبسه كان مدوراً ومقوراً ، فيختص المنع  
 به دون غيره (٢) .

وهذا الاستدلال مردود : بأن الأدلة نهت عن الطيلسان عموماً ، فلا تخص  
 بنوع منه إلا بدليل يدل على ذلك التخصيص .

- ثالثاً : أدلة القول الثالث ؛ على جواز لبس الطيلسان :  
 ١- ما رواه ابن سعد بإسناده ، قال : وُصف لرسول الله ﷺ الطيلسان ، فقال :  
 « هذا ثوب لا يؤدى شكره » (٣) .  
 وهذا يدل على جواز لبس الطيلسان ، وأنه من أعظم الألبسة .

وهذا الاستدلال مردود : بأن هذا حديث مرسل ، والمرسل ضعيف لا تقوم به  
 الحجة (٤) .

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٦/١٠) .

(٢) انظر : كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٨٤/١) .

(٣) الطبقات الكبرى (٤٦١/١) . [ عن الفضل بن دكين ، عن عبد السلام بن حرب ،  
 حدثني موسى الحارثي في زمن بني أمية ] .

(٤) ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٦/١٠) .

ومُرْسِلُهُ هو موسى الحارثي ؛ وهو مجهول ، لم أجد من ذكره ، ولم يرو عنه عبد السلام  
 ابن حرب . وعبد السلام بن حرب ؛ هو النهدي ؛ ثقة حافظ ، له مناكير .

انظر : [ تقريب التهذيب (ص ٢٩٦) ، رقم (٤٠٦٧) ] .

٢- حَدِيثُ عَائِشَةَ - رضي الله تعالى عنها - وهي تروي خبرَ استِعْدَادِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْهِجْرَةِ ؛ حَيْثُ تَقُولُ : « فَبَيْنَا نَحْنُ يَوْمًا جُلُوسٌ فِي بَيْتِنَا فِي نَحْرِ الظَّهْرِ ، فَقَالَ قَائِلٌ لِأَبِي بَكْرٍ : هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُقْبِلًا مُتَقَنِّعًا ، فِي سَاعَةٍ لَمْ يَكُنْ يَأْتِينَا فِيهَا » (١) .

٣- قَوْلُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضي الله عنه - : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ الْقِنَاعَ ، كَانَ ثَوْبُهُ ثَوْبَ زِيَّاتٍ » (٢) .  
وَالْوَجْهَ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَقَنُّعُ ، وَالتَّقَنُّعُ هُوَ التَّطْيِلسُ (٣) .

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب التَّقَنُّعُ ، ح (٥٨٠٧) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٥/١٠) .

(٢) أخرجه الترمذي في الشَّمَاثِلِ الْمَحْمَدِيَّةِ ، باب ما جاء في تَرْجُلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ح (٣٣) ، (ص ٥١) ، باب ما جاء في تَقَنُّعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ح (١٢٧) ، (ص ١٤٤) .  
وقال مُحَقِّقُهُ : السَّيِّدُ بْنُ عَبَّاسٍ الْجَلِيمِيُّ : « ضَعِيفٌ ؛ تَفَرَّدَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَفِي إِسْنَادِهِ الرَّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ ، وَفِيهِ ضَعْفٌ ؛ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ صَدُوقًا عَابِدًا مُحَاهِدًا إِلَّا أَنَّهُ سَيِّءُ الْحِفْظِ ، وَكَذَلِكَ يَزِيدُ بْنُ أَبَانَ الرَّقَاشِيُّ الْقَاصُّ الرَّاهِدُ ؛ ضَعِيفٌ » اهـ (ص ٥١-٥٢) .  
وَرَوَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، باب تَرْجِيلِ الشَّعْرِ وَتَدْنِيئِهِ ، ح (٣١٦٤) ، وَضَعْفُهُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ فِي تَعْلِيْقِهِ ، شرح السُّنَّةِ (٨٢/١٢) .

وَرَوَاهُ السَّيُّوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، ح (٧١٤٠) ، فَيُضِ الْقَدِيرُ شرح الجامع الصغير (٣٠٦/٥) .

وَضَعْفُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَزِيَادَاتِهِ ، ح (٤٦٠١) ، (ص ٦٦٣) .  
وَالرَّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ : صَدُوقٌ سَيِّءُ الْحِفْظِ .

انظر ترجمته في : [ تقريب التهذيب (ص ١٤٦) ، رقم (١٨٩٥) ]  
وَيَزِيدُ بْنُ أَبَانَ : زَاهِدٌ ضَعِيفٌ .

انظر ترجمته في : [ تقريب التهذيب (ص ٥٢٩) ، رقم (٧٦٨٣) ] .

(٣) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٦/١٠) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ حَدِيثَ أَنَسٍ ؛ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَى الْمُرَادِ .

الْوَجْهُ الثَّانِي : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ التَّقْنَعُ هُوَ التَّطِيلُ ؛ فَإِنَّ التَّقْنَعُ : هُوَ تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ وَأَكْثَرُ الْوَجْهِ بَرْدَاءٍ وَنَحْوِهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ التَّطِيلُ ؛ فَإِنَّهُ تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ فَقَطْ <sup>(١)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّالِثُ : لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ التَّقْنَعُ هُوَ التَّطِيلُ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ لِلْحَاجَةِ ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ فِي حَالِ السَّعَةِ وَالِاخْتِيَارِ وَعَدَمِ الْحَاجَةِ .

قَالَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَأَمَّا مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ الْهَجْرَةِ : فَإِنَّمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِلْحَاجَةِ ؛ وَهِيَ التَّخْفِيُّ بِذَلِكَ حَتَّى لَا يَعْرِفَ ، وَلِشِدَّةِ الْحَرِّ ، وَلَمْ تَكُنْ عَادَتُهُ التَّقْنَعُ » <sup>(٢)</sup> .

٤- أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَبَسُوا الطَّيَالِسَةَ ، وَتَقَنَّنُوا ؛ قَالَ خَالِدُ بْنُ عِدَاشٍ <sup>(٣)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « جِئْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ ، فَرَأَيْتُ عَلَيْهِ طَيَّلَسَانًا ، فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ! هَذَا شَيْءٌ أَخَذْتَهُ ، أَمْ رَأَيْتَ عَلَيْهِ النَّاسَ ؟ قَالَ : لَا ! بَلْ

(١) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (١٤٢/١) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٥/١٠) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣٠٦/٥) .

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (١٤٢/١) .

(٣) هُوَ خَالِدُ بْنُ عِدَاشٍ بْنِ عَجَلَانَ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ ، يُكْنَى : أَبَا الْهَيْثَمِ ، سَكَنَ بَغْدَادَ ، رَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ ، وَابْنُ خَالِدٍ فِي الْأَدَبِ الْمُرَدِّ ، وَجَمَاعَةٌ ، وَتَمَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَضَعَفَهُ بَعْضُهُمْ ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : صَدُوقٌ يُحْطَى ، مِنْ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَةً ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى تَوْثِيقِهِ . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٥١٦/١) (٥١٧/٥) ؛

تقريب التهذيب (ص ١٢٧) ، رقم (١٦٢٣) ] .

رَأَيْتُ عَلَيْهِ النَّاسَ » (١) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الطَّيْلِسانِ ،  
وَبَيَّانٌ أَنَّهُ مِنْ لِبَاسِ الْيَهُودِ ، وَلَا حُجَّةَ فِيْمَا خَالَفَ السُّنَّةَ (٢) .

\* وَالرَّاجِحُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ، وَهُوَ عَدَمُ جَوَازِ لِبَاسِ الْمُسْلِمِ لِلطَّيْلِسانِ ؛ لِقُوَّةِ أدْلَتِهِ ،  
وَسَلَامَتِهَا مِنَ الْمَعَارِضِ الرَّاجِحِ ، وَلِأَنَّهُ لِبَاسُ الرُّهْبَانِ وَالْيَهُودِ ؛ أَتْبَاعِ الدَّجَالِ ،  
وَالوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ الْبُعْدُ عَنْ صِفَاتِهِمْ ، وَالْحَذَرُ مِنْ مُشَابَهَتِهِمْ .

\* \* \*

● ثَالِثًا : لِبَاسُ الرَّجُلِ لِلْبَرْنِيْطَةِ :

الْبَرْنِيْطَةُ : كَلِمَةٌ مُوَلَّدَةٌ ، تَعْنِي لِبَاسَ الرَّأْسِ عِنْدَ الْأَعَاجِمِ ، جَمْعُهَا : بَرَانِيْطُ (٣) .  
وَهِيَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْقَلَانِسِ الْمُقْبِيَةِ الَّتِي اشْتَهَرَ بِهَا الْأَعَاجِمُ وَمَنْ شَابَهَهُمْ مِنْ  
أُمَمِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ ، وَفَتِنَ بِلِبْسِهَا بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ ، سِيَّما فِي الْبِلَادِ الَّتِي فَشَتْ فِيْهَا  
الْحُرِّيَّةُ ، وَانْطَمَسَتْ فِيْهَا مَعَالِمُ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ ، أَوْ الْمُجَاوِرَةِ لِبِلَادِ الْعَجَمِ ، فَلَبِسَهَا  
بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ ؛ إِمَّا تَقْلِيدًا وَمُحَاكَاةً لَهُمْ ، أَوْ عِنْدَ سَفَرِهِمْ إِلَى بِلَادِ الْغَرْبِ بُغْيَةً  
التَّنَكُّرِ وَإِيْهَامِ أَهْلِ تِلْكَ الْبِلَادِ أَنَّهُمْ مِنْهُمْ ؛ وَرَبَّما اعْتَذَرُوا عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ إِذَا دَخَلُوا  
بِلَادَ الْأَجَانِبِ بِزِيَّتِهِمُ الْمُعْتَادِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ ( الْعَمَائِمِ ) فَإِنَّهُمْ قَدْ يَكُونُونَ مُحَلًّا

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان ، فصل فيمن لبس ليرى أثر نعمة الله عليه ، ح (٦٢١٩)

(٢) (١٦٧/٥) . وانظر : الطبقات الكبرى (١٣٩/٥ ، ١٨٠) ؛ غذاء الألباب (٢٠١/٢) .

(٣) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (١٤٢/١) .

(٣) انظر : المعجم الوسيط (٥٣/١) ، ( برن ) .

أَنْظَارِ السَّائِرِينَ وَالْمُسْتَهْزِئِينَ ، وَقَدْ يُؤْذَنُ ، وَهَذِهِ حُجَّةٌ أَقْبَحُ مِنَ الذَّنْبِ الَّذِي وَقَعُوا فِيهِ ؛ وَهُوَ التَّشْبَهُ بِأَعْدَاءِ الْأُمَّةِ مِنَ الْمَشْرِكِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى <sup>(١)</sup> .  
وَلَقَدْ كَانَ التُّرْكِيُّ مُصْطَفَى كَمَالٍ بَاشَا ( كَمَالِ أَتَاتُورِك ) أَوَّلَ مَنْ أَلَزَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي تَرْكِهَا - إِبَانٍ وَلَايَتِهِ - بِلِبْسِهَا ، ثُمَّ فَشَتْ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ الْمُحَاوِرَةَ لَتُرْكِيَا حَتَّى صَارَتْ مِنَ الْأُمُورِ الْمَأْلُوفَةِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ <sup>(٢)</sup> .

❖ وَاللَّي يَظْهَرُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

أَنَّ لِبَسَ الْبَرِّيَّةِ مُحَرَّمٌ عَلَى الرِّجَالِ ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَتَبَ إِلَى قَائِدِ جَيْشِهِ بِأَذْرَبِجَانَ عُتْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ <sup>(٣)</sup> ، يَقُولُ : «يَا عُتْبَةُ بْنُ فَرْقَدٍ ! إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَذِّكَ وَلَا مِنْ كَذِّ أَبِيكَ وَلَا مِنْ كَذِّ أُمِّكَ ، فَأَشْبِعِ الْمُسْلِمِينَ فِي رِحَالِهِمْ مِمَّا تَشْبَعُ مِنْهُ فِي رَحْلِكَ ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّنْعَمَ وَزِيَّ أَهْلِ الشَّرْكِ وَكَبُوسَ الْحَرِيرِ ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كَبُوسِ الْحَرِيرِ ، قَالَ : إِلَّا هَكَذَا ، وَرَفَعَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِبْصَعِيهِ الْوُسْطَى وَالسَّبَابَةَ وَضَمَّهُمَا » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : ( فتاوى المنار ) مجلة المنار ، العدد السادس ، عام ( ١٣٤٣ و ١٣٤٤ هـ ) ، ( ٤٢٢/٢٦ ) ؛ فتاوى ورثائل ابن إبراهيم ( ٧٦/٤ ) ؛ الإيضاح والتبيين لِمَا وَقَعَ فِيهِ الْأَكْثَرُونَ مِنْ مُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ ( ص ٩١ ) .

(٢) انظر : ( فتاوى المنار ) مجلة المنار ، العدد السابع ، عام ( ١٣٤٣ و ١٣٤٤ هـ ) ، ( ٤٩٦-٤٩٧ ) .

(٣) هُوَ عُتْبَةُ بْنُ فَرْقَدٍ بْنِ أَسْعَدَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ يَرْبُوعَ السُّلَمِيِّ ، يُكْنَى : أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، صَحَابِيٌّ جَلِيلٌ ، نَزَلَ الْكُوفَةَ ، وَهُوَ الَّذِي فَتَحَ الْمَوْصِلَ زَمَنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَكَانَ أَمِيرًا عَلَى بَعْضِ فُتُوحَاتِ الْعِرَاقِ . انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب .

( ١٠٢٩/٣ ) ، رقم ( ١٧٦٥ ) ؛ تقريب التهذيب ( ص ٣٢٢ ) ، رقم ( ٤٤٤٠ ) . [

(٤) انظر تحريجه فيما سبق من هذا البحث ( ص ١٠٦ ) .

وَفِي لَفْظٍ أَنَّهُ قَالَ : « وَعَلَيْكُمْ بِلِبَاسِ إِبْنِكُمْ إِسْمَاعِيلَ ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّعَمُّ وَزِيَّ الْأَعَاجِمِ » <sup>(١)</sup> .

قَالَ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَمَا قَوْلُهُ : وَإِيَّاكُمْ وَالتَّعَمُّ وَزِيَّ الْعَجَمِ ... فَمَقْصُودُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - حَثُّهُمْ عَلَى خُشُوعَةِ الْعَيْشِ ، وَصَلَاتِهِمْ فِي ذَلِكَ ، وَمُحَافَظَتِهِمْ عَلَى طَرِيقَةِ الْعَرَبِ فِي ذَلِكَ » <sup>(٢)</sup> .

وَهَذِهِ سُنَّةُ عُمَرَاءِ فَرِيدَةٍ فِي أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ بِتَرْكِ لِبَاسِ الْعَجَمِ وَالْمُحَافَظَةِ عَلَى لِبَاسِ الْعَرَبِ لِئَلَّا يَتَشَبَّهُوا بِأَهْلِ الشُّرْكِ وَالضَّلَالِ ، وَيَنْغَمِسُوا فِيهِمْ ، وَيَتَرَكُوا مَا كَانَ عَلَيْهِمْ أَسْلَافُهُمْ وَأَجْدَادُهُمْ مِنْ عَادَاتِ الْعَرَبِ وَلِبَاسِهِمْ الَّذِي يُمَيِّزُهُمْ عَنْ أُمَّةِ الْكُفْرِ وَالشُّرْكِ وَالضَّلَالِ .

• ثَانِيًا : مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَرَيْنِ ، فَقَالَ : « إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ ؛ فَلَا تَلْبِسْهَا » <sup>(٣)</sup> .

وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : « أَلَمْ تَكُ أَمَرْتَنِي بِهَذَا ؟ » . قُلْتُ : أَغْسِلُهُمَا . قَالَ : « بَلْ أَحْرِقْهُمَا » <sup>(٤)</sup> .

وَهَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ صَرِيحٌ فِي تَحْرِيمِ ثِيَابِ الْكُفَّارِ الَّتِي اخْتَصَّوْا بِلِبْسِهَا ، وَتَمَيِّزُوا بِهَا عَنْ غَيْرِهِمْ ، وَفِيهِ أَبْلَغُ الدَّلَالَةِ عَلَى الرَّجْرِ عَنْهَا ، وَالْمَنْعِ مِنْ لُبْسِهَا أَبَدًا .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٧٩) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٣٨/١٤) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٣٨) .

(٤) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر ، ح

[٢٨] (٢٠٧٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٦/١٤) .

كَانَتْ ، وَالْبُرْنِيطَةُ وَاحِدَةٌ مِنْهَا <sup>(١)</sup> .

• ثَالِثًا : أَنَّ لِبَسَ الْبُرَانِيطِ تَشْبَهُ بِأَعْدَاءِ الْأُمَّةِ مِنَ الْمَشْرِكِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ؛ فَإِنَّهُ زِيُّ الْعَجَمِ بَعَيْنُهُ أُخِذَ عَنْهُمْ ، لَا تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ قَبْلَهُمْ ؛ وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ التَّشْبِهِ بِهِمْ ، وَأَمَرَ بِمُخَالَفَتِهِمْ ؛ فَقَالَ ﷺ : « مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ » <sup>(٢)</sup> .  
وَقَالَ ﷺ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا ، لَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَلَا بِالنَّصَارَى » <sup>(٣)</sup> .

• رَابِعًا : أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مِنْ لِبَاسِ السَّلَفِ ، وَلَا عَرَفُوهُ ، بَلْ نَهَوُا عَنْ أَمْثَالِهِ مِنْ لِبَاسِ الْعَجَمِ ؛ كَمَا نَهَى عُمَرُ عَنْ زِيِّ الْعَجَمِ وَأَهْلِ الشَّرْكِ .

\* \* \*

• رَابِعًا : لِبَسُ الرَّجُلِ لِلشَّعْرِ الصَّنَاعِيِّ ( الْبَارُوكَةِ ) :

لِبَسُ الرَّجُلِ لِلشَّعْرِ الصَّنَاعِيِّ الْمُنْتَشِرِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ أَوْ مَا يُسَمَّى بِالْبَارُوكَةِ ، وَتَغْطِيَةُ رَأْسِهِ بِهِ ، زِيَادَةٌ فِي طُولِ شَعْرِهِ ، أَوْ تَزْيِينًا ، أَوْ سِتْرًا لِلصَّلَاحِ الْمَوْجُودِ بِرَأْسِهِ حَرَامٌ ؛ حَكَى الْإِتْفَاقُ عَلَى ذَلِكَ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ : ابْنُ بَطَّالٍ وَالنُّوْرِيُّ ،

(١) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٦/١٤) ؛ الإيضاح والتبيين

لما وقع فيه الأكثرون من مُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ (ص ٩٣) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٢٧٥) من هذا البحث .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٢٧٦) من هذا البحث .

وانظر : ( فتاوى المنار ) مجلة المنار ، العدد السابع ، عام ( ١٣٤٣ و ١٣٤٤ هـ ) ،

( ٤٩٨/٢٦ ) .

وابنُ قَدَامَةَ ، وَغَيْرُهُمْ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَيَحْرُمُ وَصْلُ الشَّعْرِ بِشَعْرِ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ » <sup>(٢)</sup> .

**\* وَالْأَدِلَّةُ عَلَى هَذَا كَثِيرَةٌ ؛ مِنْهَا :**

١- حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ » <sup>(٣)</sup> .

وَلَبَسَ الْبَارُوكَةَ فِي حُكْمِ وَصْلِ الشَّعْرِ ، بَلْ أَشَدُّ مِنْهُ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّخْرِيمَ ، وَلَعَنَ فَاعِلُهُ ، وَاللَّعْنُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى كَبِيرَةٍ يَتَفَاقَمُ ضَرَرُهَا ، وَيَعْظُمُ إِثْمُهَا <sup>(٤)</sup> .

٢- حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ ابْنَ أَبِي سُفْيَانَ عَامَّ حَجَّ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ وَهُوَ يَقُولُ - وَتَنَاولَ قُصَّةً <sup>(٥)</sup> مِنْ شَعْرِ

(١) انظر : المجموع شرح المذهب (٣٤٧/١) ؛ المغني (١٣١/١) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٧٢/٩) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٨٦/١٤) . وهو ما أُنْتُت به هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية ، انظر : فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (١٩١/٥-١٩٢) ، رقم (٤٢٩٨) .

(٢) المجموع شرح المذهب (٣٤٧/١) .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب وصل الشعر ، ح (٥٩٣٣) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٨٦/١٠) .

قال الحافظ ابن حجر - عليه رحمة الله - : « الْوَاصِلَةُ : هِيَ الَّتِي تَصِلُ الشَّعْرَ ، سَوَاءً كَانَ لِنَفْسِهَا أَمْ لغيرِهَا . وَالْمُسْتَوْصِلَةُ : هِيَ الَّتِي تَطْلُبُ فِعْلَ ذَلِكَ ، وَيُقْعَلُ بِهَا » اهـ ؛ فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٨٨/١٠) .

(٤) انظر : فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (١٩١/٥) .

(٥) قال الحافظ ابن حجر - : « وَالْقُصَّةُ بضم القاف ، وتشديد المهملة : الْخِصْلَةُ مِنَ الشَّعْرِ ، وَفِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : كُبَّةٌ » اهـ ؛ فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٨٧/١٠) .



كَانَتْ بِيَدِ حَرَسِيٍّ - : أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ؟! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذِهِ ، وَيَقُولُ : «إِنَّمَا هَلَكَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذِهِ نِسَاؤَهُمْ» (١) .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الدَّلَالَةُ الصَّرِيحَةُ عَلَى تَحْرِيمِ اتِّخَاذِ الرَّأْسِ الصَّنَاعِيِّ الْمُسَمَّى الْبَارُوكَةِ ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ مُعَاوِيَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي حُكْمِ الْقُصَّةِ وَالْكَبَّةِ يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ ، بَلْ مَا اتَّخَذَهُ النَّاسُ الْيَوْمَ مَا يُسَمَّى : الْبَارُوكَةُ أَشَدُّ فِي التَّلْبِيسِ وَالزُّورِ ، وَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْفِتْنَةِ مَا يَتَرْتَبُ عَلَى الْقُصَّةِ وَالْكَبَّةِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ عَيْنُهَا ، وَلَا فَرْقٌ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الذَّكْرِ وَالْأُنْثَى ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ تَعْمَهُمَا جَمِيعًا » (٢) .

٣- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَتْ : « لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ » (٣) .

وقال الإمام النووي : « وقوله : أَخْرَجَ كَبَّةً مِنْ شَعْرٍ : هِيَ بَضْمُ الْكَافِ ، وَتَشْدِيدُ الْبَاءِ ؛ وَهِيَ شَعْرٌ مَكْفُوفٌ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ » اهـ ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٩٠/١٤) .

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب وصل الشعر ، ح (٥٩٣٢) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٨٦/١٠) ؛ ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة ، ح [١٢٢] (٢١٢٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٩٠/١٤) .

(٢) حكم الإسلام في شعر الرأس الصناعي المسمى اليوم : الباروكة ، مجلة البحوث الإسلامية ، العدد (٤٥) ، (ص ٣٣٨) . وانظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٨٦/١٤) .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب وصل الشعر ، ح (٥٩٣٦) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٨٧/١٠) ؛ ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة ، ح [١١٧] (٢١٢٣) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٨٦/١٤) .

٤- وَعَنْ عَائِشَةَ - رضي الله تعالى عنها - أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَقُولُ إِنَّ زَوْجِي أَعْطَانِي مَا لَمْ يُعْطِنِي ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْمَتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسَ ثَوْبِي زُورٌ » (١) .

وَالرَّجُلُ مِنْهُ : أَنَّ لُبْسَ الْبَارُوكَةِ تَزْيِينًا مِنَ التَّشْبِيعِ بِمَا لَيْسَ فِي الْإِنْسَانِ ، وَهُوَ مِنَ الزُّورِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ ، وَالزُّورُ مِنَ أَعْظَمِ الْكِبَائِرِ .

٥- قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ » (٢) .

وَالرَّجُلُ مِنْهُ : أَنَّ لُبْسَ مَا يُسَمَّى بِالْبَارُوكَةِ ، وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ بِهَا مِمَّا ظَهَرَ فِي غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَاشْتَهَرَ الْكُفَّارُ بِلُبْسِهِ وَالتَّزْيِينِ بِهِ ، حَتَّى صَارَ مِنْ سِمَاتِهِمْ ، فَلُبِسَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ لَهَا لِلزَّيْنَةِ أَوْ لِغَيْرِهَا فِيهِ تَشَبُّهُ بِالْكَافِرِينَ ؛ وَهَذَا مِنَ الْمَحْرَمَاتِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ (٣) .

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَمِيرُ الصَّنْعَائِيُّ - رحمه الله - : « وَالْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ مَنْ تَشَبَّهَ بِالْفُسَّاقِ كَانَ مِنْهُمْ ، أَوْ بِالْكَفَّارِ ، أَوْ بِالْبُنْدِغَةِ فِي أَيِّ شَيْءٍ مِمَّا يَخْتَصُّونَ بِهِ مِنْ مَلْبُوسٍ أَوْ مَرْكُوبٍ أَوْ هَيْئَةٍ » (٤) .

\* وَالْحِكْمَةُ مِنَ النَّهْيِ عَنْ وَصْلِ الشَّعْرِ : مَا فِيهِ مِنَ التَّدْلِيلِ ، وَاسْتِعْمَالِ مَا اخْتَلَفَ فِي نَجَاسَتِهِ أَحْيَانًا ، وَلَمَّا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلِأَنَّهُ مِنْ عَادَاتِ

(١) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره ، ح [١٢٦]

(٢) (٢١٢٩) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٤/٢٩١-٢٩٢) .

(٣) انظر تخریجه فيما سبق (ص ٢٧٥) من هذا البحث .

(٤) انظر : فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٥/١٩٢) .

(٤) سبل السلام شرح بلوغ المرام (٤/٣٣٨) .

اليَهُودَ الَّتِي عَرَفُوا بِهَا ؛ وَلِذَا اسْتَعْرَبَ مُعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنْ يُفْعَلَ فِي الْمُسْلِمِينَ ، وَقَالَ : « مَا كُنْتُ أَرَى أَحَدًا يُفْعَلُ هَذَا غَيْرَ الْيَهُودِ ؛ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّاهُ الزُّورَ ؛ يَعْنِي الْوَاصِلَةَ فِي الشَّعْرِ » <sup>(١)</sup> .

\* وَمَا حُرِّمَ عَلَى الرَّجُلِ حُرْمٌ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْحَنْثَى الْمُشْكِلِ فِي أَصَحِّ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ ؛ وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ قَرَّرَهَا الْفُقَهَاءُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - يُسْتَفْنَى بِذِكْرِهَا هُنَا عَنْ تَكَرُّرِهَا فِي كَثِيرٍ مِنْ مَبَاحِثِ هَذَا الْبَحْثِ وَمَطَالِبِهِ ؛ فَكُلُّ لِبَاسٍ حُرِّمَ عَلَى الرَّجُلِ الْكَبِيرِ فَهُوَ حَرَامٌ عَلَى الصَّغِيرِ ، وَكُلُّ لِبَاسٍ كُرِهَ لِلرَّجُلِ فَالْكَرَاهَةُ تَعُمُّ الصَّغِيرَ أَيْضًا <sup>(٢)</sup> .

### \* وَمِنْ الْأَدِلَّةِ عَلَى هَذَا :

١- حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَرِيرًا بِشِمَالِهِ وَذَهَبًا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ رَفَعَ بِهِمَا يَدَيْهِ فَقَالَ : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي ، حِلٌّ لِإِنَائِهِمْ » <sup>(٣)</sup> .

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب وصل الشعر ، ح (٥٩٣٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٨٧/١٠) ؛ ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة ، ح [١٢٣] (٢١٢٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٩٠/١٤) .

(٢) انظر : رد المختار على الدر المختار (٣٦٢/٦-٣٦٣) ؛ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (٥٣٧/٢) ؛ الفتاوى الهندية (٣٣١/٥) ؛ الاستذكار (١٧٤/٢٦) ؛ حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٦٢/١) ؛ المجموع شرح المذهب (٣٢٨/٤) ؛ روضة الطالبين (٥٧٣/١) - (٥٧٤) ؛ المغني (٣١١-٣١٠/٢) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٣٨-٢٣٧/٢) ؛ غذاء الألباب (١٤٦/٢-١٤٧) ؛ نيل الأوطار (٩٧-٩٨/٢) .

(٣) رواه ابن ماجه في كتاب اللباس ، باب لبس الحرير والذهب للنساء ، ح (٣٥٨٥) ، سنن ابن ماجه (١١٨٩/٢) . وأبو داود في كتاب اللباس ، باب في الحرير للنساء ، ح

فَإِنَّ لَفْظَ الذُّكُورِ يَشْمَلُ الْكَبِيرَ وَالصَّغِيرَ مِنَ الرِّجَالِ .

٢- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كُنَّا نَنْزِعُهُ - أَيِ : الْحَرِيرِ - عَنِ الْعِلْمَانِ ، وَتَرَكْنَاهُ عَلَى الْجَوَارِي » (١) .

٣- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّهُ جَاءَهُ ابْنٌ لَهُ عَلَيْهِ قَمِيصٌ مِنْ حَرِيرٍ ، فَقَالَ : مَنْ كَسَاكَ هَذَا ؟ قَالَ : أُمِّي . فَأَخَذَهُ ، فَشَقَّهُ ، ثُمَّ قَالَ : قُلْ لَأُمِّكَ تَكْسُوكَ غَيْرَ هَذَا » (٢) .

٤- وَلِأَنَّ الْآبَاءَ وَالْأَوْلِيَاءَ مُتَعَبِّدُونَ فِي الصَّغَارِ ، مَسْتَوِلُونَ عَنْهُمْ أَمَامَ اللَّهِ (٣) .

⇒ (٤٠٥١) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٧٢/١١-٧٣) . والترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الحرير والذهب ، عن أبي موسى الأشعري ، ح (١٧٢٠) ، وقال : « حَدِيثُ أَبِي مُوسَى : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ ، الجامع الصحيح (١٨٩/٤) . والنسائي في كتاب الزينة ، باب تحريم الذهب على الرجال ، ح (٥١٤٨) ، سنن النسائي (١١٨/٨) .

وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١٩٧/٣) ، ح (٢٩١٢) ؛ وفي غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (ص ٥٧) ، ح (٧٧) .  
(١) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في الحرير للنساء ، ح (٤٠٥٣) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٧٣/١١) . وَحَسَنَ إِسْنَادَهُ عَبْدُ الْقَادِرِ الْأَرْنَؤُوطُ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى جَامِعِ الْأَصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ ﷺ ، كتاب اللباس ، باب في تحريم الحرير (٦٨٦/١-٦٨٧) ، ح (٨٣٤١) .

(٢) أخرجه الهيثمي في كتاب اللباس ، باب لبس الصَّغِيرِ الْحَرِيرِ ، وقال : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادَيْنِ ، وَرِجَالُ أَحَدِهِمَا رِجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٤٤/٥) .

(٣) انظر : الاستذكار (١٧٤/٢٦) .

٥- وَلِتُعَوِّدَهُمْ عَلَى الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، وَعَدَمِ تَمَكُّنِهِمْ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ ، فَيَأْلَفُوهَا إِذَا كَبُرُوا (١) .

\* \* \*

---

(١) انظر : مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (٥٣٧/٢) ؛ المغني (٣١١/٢) .

## المطلب الرابع أحكام المسح على العمام

اختلف أهل العلم - رحمهم الله تعالى - في جواز المسح على العمامة بدّل الرأس في الوضوء من عدمه على قولين :

• القول الأول :

لا يجوز المسح على العمامة في الوضوء .  
وهو مروى عن بعض الصحابة والتابعين ؛ منهم : علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وعروة بن الزبير ، والشعبي ، والنخعي ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق - رحمهم الله - .  
والله ذهب جمهور العلماء : الحنفية ، والمالكية ، والشافعية <sup>(١)</sup> .  
جاء في الهداية شرح بداية المبتدي : « ( ولا يجوز المسح على العمامة ، والقلنسوة ، والبرقع ، والقفازين ) ؛ لأنه لا حرج في نزع هذه الأشياء ، والرخصة لدفع الحرج » <sup>(٢)</sup> .

وجاء في المنتقى شرح الموطأ : « سئل مالك عن المسح على العمامة ، والجمار ؟

(١) انظر : الجصاص ، أحكام القرآن (٣٥١/٢) ؛ ابن الممام ، فتح القدير (١٥٩/١) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٢٧٢/١) ؛ مختصر اختلاف العلماء (١٤٥/١) ، مسألة رقم (٤٣) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٦٣-١٦٤) ؛ المنتقى شرح الموطأ (٧٥/١) ؛ مغني المحتاج (١٩٠/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٤٣٨/١) ؛ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٤٦٩/١-٤٧٠) .

(٢) مطبوع مع فتح القدير (١٥٩/١) .

فَقَالَ : لَا يَتَّبِعِي أَنْ يَمْسَحَ الرَّجُلُ وَلَا الْمَرْأَةُ عَلَى عِمَامَةٍ وَلَا خِمَارٍ ، وَلَيَمْسَحَا عَلَى رُؤُوسِهِمَا » (١) .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « وَأَمَّا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ الْعِمَامَةِ وَلَمْ يَمْسَحْ شَيْئًا مِنْ رَأْسِهِ ، فَلَا يُجْزِيهِ ، بَلَا خِلَافٍ عِنْدَنَا » (٢) .

\* وَاسْتَنْتَى الْمَالِكِيَّةُ حَالَةَ وَاحِدَةٍ : وَهِيَ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ يَتَضَرَّرُ بِنَزْعِ الْعِمَامَةِ ، وَلَمْ يُمْكِنْ مِنْ مَسْحِ مَا تَحْتَهَا ؛ فَإِنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهِ ، وَهِيَ حَالَةٌ ضَرُورَةٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا .

جَاءَ فِي جَوَاهِرِ الْإِكْلِيلِ : « ( وَ ) مَسَحَ عَلَى ( عِمَامَةٍ خِيفَ ) ضَرَرَ ( بِ ) سَبَبِ ( نَزْعِهَا ) مِنَ الرَّأْسِ ، وَلَمْ يُمْكِنْ حُلُّهَا ، وَمَسَحَ مَا هِيَ مَلْفُوفَةٌ عَلَيْهِ مِنْ نَحْوِ قَلَنْسُوءٍ ، وَإِنْ قَدِرَ عَلَى مَسْحِ بَعْضِ رَأْسِهِ مُبَاشَرَةً مَسَحَهُ وَكَمَّلَ عَلَى عِمَامَتِهِ وَجُوبًا » (٣) .

\* كَمَا اسْتَنْتَى الشَّافِعِيَّةُ حَالَةَ وَاحِدَةٍ : وَهِيَ إِذَا مَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ ، وَلَمْ يُرِدْ نَزْعَ عِمَامَتِهِ فَإِنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ تَكْمِيلًا ، مِنْ بَابِ الْاسْتِحْبَابِ لَا الْوُجُوبِ .  
قَالَ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « إِذَا كَانَ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ ، وَلَمْ يُرِدْ نَزْعَهَا لِغُذْرٍ وَلِغَيْرِ غُذْرٍ مَسَحَ النَّاصِيَةَ كُلَّهَا ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُتِمَّ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ ، سَوَاءً لَيْسَهَا عَلَى طَهَارَةٍ أَوْ حَدَثٍ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ قَلَنْسُوءٌ وَلَمْ يُرِدْ نَزْعَهَا فَهِيَ كَالْعِمَامَةِ ، فَيَمْسَحُ بِنَاصِيَتِهِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُتِمَّ الْمَسْحَ عَلَيْهَا » (٤) .

(١) الباجي (٧٥/١) .

(٢) المجموع شرح المذهب (٤٣٨/١) .

(٣) الأزهرى (٢٩/١) . وانظر : مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٣٦٢/١) ؛ حاشية

الدسوقي على الشرح الكبير (١٦٤/١) .

(٤) المجموع شرح المذهب (٤٣٨/١) . وانظر : نهاية المحتاج (١٩١/١) .

## ● القول الثاني :

يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْإِمَامَةِ الْمُحَنَكَةِ السَّائِرَةِ لِجَمِيعِ الرُّؤُوسِ فِي الْوُضُوءِ بَدَلًا مِنْ الْمَسْحِ عَلَى الرَّأْسِ ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنْ سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ؛ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ <sup>(١)</sup> .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمَا - : « سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يَمْسَحُ عَلَى الْإِمَامَةِ ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ » <sup>(٢)</sup> .

وَجَاءَ فِي الْإِنْصَافِ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ : « ( وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْإِمَامَةِ الْمُحَنَكَةِ ، إِذَا كَانَتْ سَائِرَةً لِجَمِيعِ الرُّؤُوسِ ، إِلَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ ) وَهَذَا الْمَذْهَبُ بِشَرْطِهِ ، لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ ، ( وَلَا يَجُوزُ عَلَى غَيْرِ الْمُحَنَكَةِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ ذَاتَ ذَوَابَةِ فَيَجُوزُ ) فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ » <sup>(٣)</sup> .

## \* الْأَدِلَّةُ وَالْمَنَاقِشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْإِمَامَةِ :

١- اسْتَدْلُوا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ : بِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : الجصاص ، أحكام القرآن (٣٥١/٢) ؛ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٤٦٧/١ ، ٤٦٨) ؛ المجموع شرح المهذب (٤٣٨/١) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (١١٢/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٨٥/١) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٣٠٧/١) .

(٢) كتاب مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية ابنه عبد الله (١٢٤/١) ، مسألة رقم (١٥٩) .

(٣) علاء الدين المرداوي (١٨٥/١-١٨٦) .

وَمُفْرَدَاتُ الْمَذْهَبِ : يُفَصِّدُ بِهَا مَا انْفَرَدَ بِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنِ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ ؛ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . انظر : مُفْرَدَاتُ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (ص ٧) .

(٤) المائدة : ٦ .



وَالْوَجْهَ مِنَ الْآيَةِ : أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَمَرَ بِمَسْحِ الرَّأْسِ فِي الْوُضُوءِ ، وَهَذَا يَفْتَضِي إِمْسَاسَهُ بِالْمَاءِ وَمُبَاشَرَتَهُ بِهِ ، وَالْعِمَامَةُ لَيْسَتْ بِرَأْسٍ ، فَمَاسِحُهَا غَيْرُ مَاسِحِ بِرَأْسِهِ حَقِيقَةً <sup>(١)</sup> .

- وَنُوقِشَ هَذَا الْاِسْتِدْلَالُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ النَّصَّ عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ فِي الْآيَةِ لَا يُنَافِي إِثْبَاتَ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ بِذَلِيلٍ آخَرَ ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُبْطِلًا لِلْآخَرِ ؛ فَقَدْ ثَبَتَ غَسْلُ الرَّجُلَيْنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْآيَةِ : ﴿ وَارْجُلَاكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ ، وَلَمْ يُبْطَلْ ذَلِكَ ثُبُوتَ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مُبَيَّنٌّ لِكَلَامِ اللَّهِ وَمُفَسِّرٌ لَهُ ، وَقَدْ مَسَحَ ﷺ عَلَى الْعِمَامَةِ ، وَمَسَحَ كِبَارُ أَصْحَابِهِ <sup>(٢)</sup> ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَةِ الْمَسْحُ عَلَى الرَّأْسِ أَوْ حَائِلِهِ .

الثَّانِي : لَا نَسْلَمُ أَنَّ الْآيَةَ لَا تَشْمَلُ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ فِي الْغَالِبِ لَا يُصِيبُ الرَّأْسَ ، وَإِنَّمَا يَمَسُّهُ الرَّجُلُ عَلَى الشَّعْرِ كَمَا هُوَ ثَابِتٌ ، وَالشَّعْرُ حَائِلٌ بَيْنَ الرَّأْسِ وَبَيْنَ الْيَدِ الْمَاسِحَةِ ، فَكَذَلِكَ الْعِمَامَةُ ؛ وَلِذَا يُقَالُ لِمَنْ لَمَسَ عِمَامَةً إِنْسَانٍ أَوْ قَبْلَهَا : قَبَلَ رَأْسَهُ ، وَلَمَسَهُ <sup>(٣)</sup> .

ب- وَاسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ بِمَا يَلِي :

١- مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاحِدَةً وَاحِدَةً ، فَقَالَ : « هَذَا وَضُوءٌ مَنْ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةً إِلَّا بِهِ... الْحَدِيثُ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المجموع شرح المهذب (١/٤٣٩) .

(٢) كما سيأتي في أدلة القائلين بالجواز (ص ٢٩٩ وما بعدها) .

(٣) انظر : دفع الملامة في استخراج أحكام العِمَامَةِ (ص ١٦٨) ؛ المغني (١/٣٨٠) .

(٤) رواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها ، باب الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً ، ح

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَسْحَ الْعِمَامَةِ لَا يُسَمَّى وَضُوءًا ، ثُمَّ نَفَى ﷺ جَوَازَ الصَّلَاةِ بِغَيْرِهِ <sup>(١)</sup> .

- وَنُوقِشَ هَذَا الْإِسْتِدْلَالُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ ، لَا يُعَارِضُ مَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ <sup>(٢)</sup> .

وَالثَّانِيهِمَا : إِنَّ سُلَّمَ أَنَّهُ صَحِيحٌ - وَهَذَا بَعِيدٌ مَعَ مَا ظَهَرَ فِي أَسَانِيدِهِ مِنَ الْعِلَلِ - فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ لَا يُسَمَّى وَضُوءًا ، وَمَعَ

⇒ (٤١٩) ، ح (٤٢٠) ، سنن ابن ماجه (١٤٥/١) .

ورواه أحمد في مسند عبد الله بن عمر ، ح (٥٧٣٥) ؛ وفي سننه أبو إسرائيل ؛ وهو إسماعيل بن خليفة الملاحم ، وزيد بن الحواري العمي ، وهما ضعيفان ، انظر : تعليق محقق مسند الإمام أحمد ابن حنبل (٢٧/١٠) ، على الحديث .

وبهذا الإسناد أخرجه الدارقطني في كتاب الطهارة ، باب وضوء رسول الله ، سنن الدارقطني (٨١/١) . وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ : « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَزَيْدُ الْعَمِي ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَقَدْ وَثَّقَ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء (٢٣٠/١) .

والبيهقي في كتاب الطهارة ، باب فضل التكرار في الوضوء (٨٠/١-٨١) من طريق سلام بن سليم الطويل ، وابن ماجه (٤١٩) ، من طريق عبد الرحمن بن زيد ، كلاهما عن زيد العمي ، عن معاوية بن قرة ، عن ابن عمر مرفوعاً ، وسلام بن سليم وعبد الرحمن بن زيد كلاهما متروك ، ومعاوية بن قرة لم يلق ابن عمر .

وأخرجه ابن ماجه (٤٢٠) من طريق عبد الله بن عرادة الشيباني عن زيد بن الحواري ، عن معاوية بن قرة ، عن عبيد بن عمير ، عن أبي بن كعب ، وهذه الرواية وإن كانت متصلة الإسناد ، إلا أن في إسنادهما عبد الله بن عرادة ؛ وهو متروك ، وكذا زيد بن الحواري ؛ وهو ضعيف . انظر : تلخيص الحبير (٨٢/١) ؛ مصباح الرجاحة في زوائد ابن ماجه ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء مرة وثنتين وثلاثاً (٦١/١) .

(١) انظر : الجصاص ، أحكام القرآن (٣٥١/١) .

(٢) انظر فيما بعد (ص ٢٩٩ وما بعدها) .

ذَلِكَ لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ الْحَدِيثُ <sup>(١)</sup> .

٢- مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قِطْرِيَّةٌ <sup>(٢)</sup> ؛ فَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْعِمَامَةِ ، فَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ ، وَلَمْ يَنْقُضِ الْعِمَامَةَ » <sup>(٣)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ ظَاهِرٌ ؛ حَيْثُ لَمْ يَمْسَحْ عَلَى الْعِمَامَةِ ، وَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِهَا فَمَسَحَ رَأْسَهُ ، وَلَوْ كَانَ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ جَائِزًا لَمَسَحَ عَلَيْهَا .  
- وَتَوَقَّشَ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا حُجَّةَ فِيهِ ، وَلَا يَقْوَى عَلَى مُعَارَضَةِ مَا صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ <sup>(٤)</sup> .

الثَّانِي : لَوْ سَلِمَ ثُبُوتُهُ ، فَإِنَّهُ لَا يُعَارِضُ جَوَازَ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ ؛ « لِأَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ لَيْسَ بِفَرْضٍ لَا يُجْزِي غَيْرُهُ ، وَلَكِنَّ التَّنَطُّهَ بِالْخِيَارِ ؛ إِنْ شَاءَ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، وَإِنْ شَاءَ مَسَحَ عَلَى عِمَامَتِهِ ؛ كَالْمَاسِحِ عَلَى الْخَفَيْنِ » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : أحكام المسح على الحائل (ص ٥٢٥) .

(٢) الْقِطْرِيَّةُ : نِسْبَةٌ إِلَى قِطْرَ ( الْبَلَدُ الْمَعْرُوفُ ، أَوْ قَرْيَةٌ بِالْبَحْرَيْنِ ) ؛ بِالتَّخْفِيفِ وَكَسْرِ الْقَافِ لِلنِّسْبَةِ ؛ فَقَالُوا : قِطْرِيٌّ ، وَالْأَصْلُ : قِطْرِيٌّ . وَهِيَ نَوْعٌ مِنَ الْعِمَائِمِ الْحُمْرِ الْجَيَادِ ، وَقِيلَ : هِيَ ضَرْبٌ مِنَ الْمِرْوَدِ وَالْحُلَلِ . انظر : لسان العرب (١١/٢١٤-٢١٥) ؛ القاموس المحيط (ص ٥٩٦) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٧١/٤) ، ( جميعها ) قطر ) .

(٣) (٤) رواه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب المسح على العِمَامَةِ ، ح (١٤٧) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٧٢/١) ؛ وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها ، باب ما جاء في المسح على العِمَامَةِ ، ح (٥٦٤) ، سنن ابن ماجه (١٨٧/١) . ورواه الحاكم في كتاب الطهارة ، ح (٦٠٣) ، وقال : « هَذَا الْحَدِيثُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِسْنَادُهُ مِنْ شَرْطِ الْكِتَابِ ، فَإِنَّ فِيهِ لَفْظَةً غَرِيبَةً ؛ وَهِيَ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى بَعْضِ الرَّأْسِ ، وَلَمْ يَمْسَحْ عَلَى عِمَامَتِهِ » اهـ ، وَضَعْفُهُ الذَّهَبِيُّ فِي التَّلْخِصِ ، انظر المستدرک ومعه التلخيص (٢٧٥/١) .

ورواه البيهقي في كتاب الطهارة ، باب إيجاب المسح بالرأس وإن كان مُعْتَمَلاً ، السنن الكبرى (٦٠/١-٦١) ، وإسناده ضعيف ؛ انظر : تلخيص الحبير (٩٥/١) .

(٥) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٤٦٩/١) .

« وَمَقْصُودُ أَنَسٍ بِهِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْقُضْ عِمَامَتَهُ حَتَّى يَسْتَوِعِبَ مَسْحَ الشَّعْرِ كُلِّهِ ، وَلَمْ يَنْفِ التَّكْمِيلَ عَلَى الْعِمَامَةِ ، وَقَدْ أَثْبَتَهُ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ وَغَيْرُهُ ، فَسُكُوتُ أَنَسٍ عَنْهُ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ » (١) .

٣- مَا رَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ : « بَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ الْعِمَامَةُ يُؤَخِّرُهَا عَنْ رَأْسِهِ ، وَلَا يُحِلُّهَا ، ثُمَّ يَمْسَحُ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ » (٢) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ ظَاهِرٌ ؛ حَيْثُ لَمْ يَمْسَحْ عَلَى الْعِمَامَةِ ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهَا فَمَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ ، وَلَوْ كَانَ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ جَائِزًا لَمَسَحَ عَلَيْهَا .  
- وَنُوقِشَ هَذَا الْإِسْتِدْلَالُ : بِأَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ مُرْسَلٌ ، وَمُرْسَلَاتُ عَطَاءٍ ضَعِيفَةٌ جِدًّا عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ (٣) .

ج- وَاسْتَدْلُوا مِنَ الْأَثَارِ بِمَا يَلِي :

١- مَا رَوَاهُ نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ لَا يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ (٤) .

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (١٩٤/١) ؛ وبنحوه في عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٧٢/١-١٧٣) .

(٢) رواه ابن أبي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَاتِ ، بَابِ مَنْ كَانَ لَا يَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ وَيَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهِ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، ح (٢٣٧) ، الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ (٣٠/١) ؛ وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ ، ح (٧٣٩) ، الْمُصَنَّفُ (١٨٩/١) ؛ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ إِجْبَابِ الْمَسْحِ بِالرَّأْسِ وَإِنْ كَانَ مُعْتَمًّا ، السَّنَنِ الْكُبْرَى (٦١/١) .

وَابْنُ جُرَيْجٍ : هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ؛ ثِقَةٌ فَاضِلٌ ، وَكَانَ يُدَلِّسُ وَيُرْسِلُ .  
[ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٣٠٤) ، رَقْم (٤١٩٣) ] . وَمُرْسَلَاتُ عَطَاءٍ ضَعِيفَةٌ كَمَا يَأْتِي .

(٣) انظر : تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (١٠٢/٣-١٠٣) .

(٤) رواه ابن أبي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَاتِ ، بَابِ مَنْ كَانَ لَا يَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ وَيَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهِ ؛ مِنْ طَرِيقٍ يَحْتَمِلُ بَنَ آدَمَ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، ح

٢\_ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدٌ <sup>(١)</sup> بِنُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ : سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ ؟ فَقَالَ : « أَمْسَ الْمَاءَ الشَّعْرَ » <sup>(٢)</sup> .  
- وَهَذَا الْإِسْتِدْلَالُ بِالْأَثَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ مَرْدُودٌ : بِمُخَالَفَتِهِ لِلسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الثَّابِتَةِ الْمَشْهُورَةِ <sup>(٣)</sup> .

د\_ وَاسْتَدْلُوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ بِمَا يَلِي :

١\_ أَنَّ الرَّأْسَ عَضْوٌ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ، طَهَارَتُهُ الْمَسْحُ ، فَلَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَى حَائِلٍ دُونَهُ ؛ كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ فِي التَّيَمُّمِ ؛ فَإِنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> .

⇒ (٢٣٣) ، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (٢٩/١) ؛ ورواه ابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف بالإسناد نفسه (٤٧٠/١) .

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ؛ رَجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ :

يَحْيَى بْنُ آدَمَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْكُوفِيُّ ؛ ثِقَةٌ حَافِظٌ ، مِنْ كِبَارِ النَّاسِيعَةِ .

انظر : [ تقريب التهذيب (ص ٥١٧) ، رقم (٧٤٩٦) ] .

وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ ، ثِقَةٌ ، نَبَتْ ، حَافِظٌ . [ تهذيب التهذيب

(٥٨-٥٦/٢) ] . وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ ، الْحَفَاطُ الثَّقَاتُ

[ تهذيب التهذيب (٢٣-٢٢/٣) ] . وَنَافِعُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ ؛ ثِقَةٌ

نَبَتْ ، فَيَقِينُهُ مَشْهُورٌ مِنَ الثَّالِثَةِ . [ تقريب التهذيب (ص ٤٩٠) ، رقم (٧٠٨٦) ] .

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرِ الْعَنْسِيِّ ، مَوْلَى بَنِي مَخْزُومٍ ، ثِقَةٌ ، مُخْتَلَفٌ فِي تَارِيخٍ وَفَاتِهِ ؛

وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ فَيَحْتَمِنُ مَاتَ بَيْنَ السَّنَتَيْنِ وَالسَّبْعِينَ .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٦٥٥-٦٥٤/٣) ] .

(٢) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَاتِ ، بَابِ مَنْ كَانَ لَا يَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ

وَعَسَّحَ عَلَى رَأْسِهِ ، ح (٢٣١) ، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (٢٩/١) ؛ وَابْنُ

الْمُنْذِرِ فِي الْأَرْسَطِ فِي السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ (٤٧٠/١) .

وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ الْعَامِرِيُّ الْقُرَشِيُّ ؛ مُخْتَلَفٌ فِي تَوْثِيقِهِ ، وَفِيهِ مَقَالٌ

مَعْرُوفٌ ؛ تَكَلَّمَ فِيهِ بِسَبَبِ بَدْعِهِ ؛ فَهُوَ قَدَرِيٌّ ، قَالَ فِيهِ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ : يُكْتَبُ

حَدِيثُهُ ، وَلَا يُخْتَجُّ بِهِ ... وَلَيْسَ بِنَبْتٍ . انظر : تهذيب التهذيب (٤٨٧/٢-٤٨٨) .

(٣) انظر فيما بعد (ص ٢٩٩ وما بعدها) .

(٤) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١٦١/١) .

٢- أَنَّ الرَّأْسَ عُضْوٌ لَا تَلْحَقُ الْمَشَقَّةُ فِي إِيصَالِ الْمَاءِ إِلَيْهِ غَالِبًا ، فَلَمْ يَجُزِ الْمَسْحُ عَلَى حَائِلٍ مُنْفَصِلٍ عَنْهُ ؛ كَالْيَدِ فِي الْقَفَازِ ، وَالْوَجْهِ فِي النَّقَابِ <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأوَّلُ : أَنَّهُ قِيَاسٌ فِي مُقَابِلِ النَّصِّ ، وَهَذَا مِنْ أَفْسَدِ أَنْوَاعِ الْقِيَاسِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ .

الثَّانِي : لَا نُسَلِّمُ بَعْدَ الْمَشَقَّةِ ، بَلْ إِنَّهَا تَلْحَقُهُ ، ثُمَّ إِنَّا لَا نُوجِبُ الْمَسْحَ ، وَإِنَّمَا هُوَ رُخْصَةٌ ؛ فَمَنْ شَاءَ أَخَذَ بِهَا ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهَا <sup>(٢)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ فِي الرُّضْوِ :

١- اسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ بِمَا يَلِي :

١- حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ <sup>(٣)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخَفِيهِ » <sup>(٤)</sup> .

٢- حَدِيثُ بِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ » <sup>(٥)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ

(١) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١/١٦١) ؛ المجموع شرح المهذب (١/٤٣٩) .

(٢) انظر : الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١/٤٦٩) .

(٣) هو عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ بْنِ خُوَيْلِدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ ، رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَسْلَمَ بَعْدَ أُحُدٍ ، وَشَهِدَ بِفَرَسٍ مَعُونَةٍ ، وَبَعَثَهُ ﷺ إِلَى النَّجَاشِيِّ فِي زَوَاجِهِ مِنْ أُمِّ حَبِيبَةَ ، وَكَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُهُ فِي أُمُورِهِ ؛ إِذْ كَانَ مِنْ أَكْثَرِ رِجَالِ الْعَرَبِ نَجْدَةً وَجُرَافَةً ، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ زَمَنَ مُعَاوِيَةَ . انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب

(٣/١١٦٢) ، رقم (١٨٩٢) ؛ تهذيب التهذيب (٣/٢٥٧) .

(٤) رواه البخاري في كتاب الرضوء ، باب المسح على الخفين ، ح (٢٠٥) ، ابن حجر ،

فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٣٦٩) .

(٥) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٤٤) .

مَسَحَ عَلَى النَّاصِيَةِ ، أَوْ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ مَعَ الْعِمَامَةِ ، فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْعِمَامَةِ فِي الْمَسْحِ .

٣- مَا رَوَاهُ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ : « تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَخَلَّفْتُ مَعَهُ ، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ قَالَ : « أَمَعَكَ مَاءٌ ؟ » . فَأَتَيْنَاهُ بِمِطْهَرَةٍ فَغَسَلَ كَفَيْهِ وَوَجْهَهُ ، ثُمَّ ذَهَبَ يَخْسِرُ عَنْ ذِرَاعَيْهِ فَضَاقَ كُمُ الْجُبَّةِ ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ ، وَأَلْقَى الْجُبَّةَ عَلَى مَنْكِبَيْهِ ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ، وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى خَفِيهِ ، ثُمَّ رَكِبَ وَرَكِبْتُ ، فَاتَّهَيْنَا إِلَى الْقَوْمِ وَقَدْ قَامُوا فِي الصَّلَاةِ يُصَلِّي بِهَمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، وَقَدْ رَكَعَ بِهِمْ رَكْعَةً ، فَلَمَّا أَحَسَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ ، فَصَلَّى بِهِمْ ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقُمْتُ ، فَرَكَعْنَا الرُّكْعَةَ الَّتِي سَبَقْتَنَا » (١) .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ ، وَصَلَّى ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ جَائِزٌ .

٤- حَدِيثُ ثَوْبَانَ (٢) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً ، فَأَصَابَهُمُ الْبَرْدُ ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ

(١) تَقَدَّمَ رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ (ص ١٩٧) ، وَهَذِهِ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ الْمَسْحِ عَلَى مُقَدِّمِ الرَّأْسِ ، وَالْعِمَامَةِ وَالْخَفَيْنِ ، ح [٨١] (٢٧٤) ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْجُلْدُ الْأَوَّلُ (٣/٥١٠-٥١١) .

وَالْمِطْهَرَةُ : هِيَ كُلُّ إِنَاءٍ يُطَهَّرُ مِنْهُ . انْظُرْ : الْمَرْجِعَ السَّابِقَ ، الْجُلْدُ الْأَوَّلُ (٣/٥١١) .  
(٢) هُوَ ثَوْبَانُ بْنُ بُحْدَدٍ ، وَيُقَالُ : ابْنُ جَحْدَرٍ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، أَوْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، الْهَاشِمِيُّ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ ، أَصْلُهُ مِنَ الْيَمَنِ ، اشْتَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَأَعْتَقَهُ ، وَخَيْرَهُ بَيْنَ أَهْلِهِ ، وَبَيْنَ الْبَقَاءِ مَعَهُ ، فَأَسْلَمَ ، وَتَبَّتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا زَمَهُ فِي سَفَرِهِ وَحَضْرِهِ حَتَّى مَاتَ ﷺ ، فَخَرَجَ إِلَى الشَّامِ ، وَنَزَلَ حِمَاصَ ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةً أَرْبَعَ وَخَمْسِينَ .

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي : [ الْاسْتِيعَابُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ (١/٢١٨) ، رَقْمٌ (٢٨٢) ؛ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (١/٢٧٦) ] .

وَالْتَسَاخِينُ<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ وَإِجْزَائِهِ<sup>(٣)</sup>.

٥- مَا رَوَاهُ أَنَسٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « وَضَّأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ ، فَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ »<sup>(٤)</sup>.

(١) الْعَصَائِبُ : جَمْعُ عَصَايَةٍ ؛ وَهِيَ كُلُّ مَا عَصَبْتَ بِهِ رَأْسَكَ مِنْ عِمَامَةٍ ، أَوْ مُنْدِيلٍ ، أَوْ خِرْقَةٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٢٠/٣) ، (عصب) .  
وَالْتَسَاخِينُ : هِيَ الْخِفَافُ ، لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا . وَقِيلَ : وَاحِدُهَا تَسَخَانٌ ، وَتَسَخِينٌ ، وَتَسَخَنٌ ، وَالتَّاءُ فِيهَا زَائِدَةٌ ، وَهِيَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الثَّانِي تَغْرِيْبٌ تَشْكُنُ ؛ وَهُوَ اسْمٌ غَطَاءٌ مِنْ أَغْطَيْتِ الرَّأْسَ ، كَانَ الْعُلَمَاءُ يَلْبَسُونَهُ عَلَى رُؤُوسِهِمْ خَاصَّةً .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١٨٥/١) ، (تسخن) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب المسح على العِمَامَةِ ، ح (١٤٦) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٧١/١) . وَالْحَدِيثُ رِجَالٌ إِسْنَادُهُ يُقَاتُ ، إِلَّا أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ انْقِطَاعًا ، لَكِنْ لَهُ شَوَاهِدٌ يَرْتَقِي بِهَا .

انظر : تعليق عبد القادر الأرنبوط على جامع الأصول في أحاديث الرسول ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء (فرائض الوضوء وكيفيته) ، ح (٥١٦٢) ، (١٧٠/٧) .

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي بَاقِي مَسْنَدِ الْأَنْصَارِ ، عَنْ ثَوْبَانَ ، ح (٢٢٣٨٤) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمَسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، رِجَالُهُ يُقَاتُ » اهـ مسند الإمام أحمد بن حنبل (٦٥/٣٧-٦٦) .

وَالْحَاكِمُ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، ح (٦٠٢) ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ ، إِنَّمَا اتَّفَقَا عَلَى الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ » اهـ ، وَوَافَقَهُ النَّهْبِيُّ فِي التَّلْخِصِ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِصُ (٢٧٥/١) . وَقَالَ النَّهْبِيُّ فِي السَّبْرِ : « إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ » اهـ ، وَصَحَّحَهُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى السَّبْرِ (٤٩١/٤) . وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ شَرْحَ الْمُهَذَّبِ (٤٣٩/١) .

(٣) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٧١/١) .

(٤) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ (٥٩/٥) ، ح (٤٦٦٤) ، (تحقيق دار الحرمين) .  
وَالْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ خَلَا قَوْلَهُ : « قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ » ، وَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ الْفُضَيْلِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ ذَكَرَهُ » اهـ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٥٥/١) .



٦- حَدِيثُ أَبِي أَمَامَةَ - رضي الله عنه - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ » (١) .

فَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ يَشْهَدُ بَعْضُهُمَا لِبَعْضٍ - مَعَ مَا سَبَقَ مِنْ أَحَادِيثَ صِحَاحٍ - فِي بَيَانِ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ ، وَأَنَّهُ كَانَ فِي أَوَاخِرِ حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الشَّرِيعَةِ الثَّابِتَةِ غَيْرِ الْمَنْسُوخَةِ .

- وَنَاقَشَ الْمَانِعُونَ الْإِسْتِدْلَالَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا وَقَعَ فِيهَا اخْتِصَارٌ ؛ وَالْمُرَادُ مِنْ مَسْحِهِ ﷺ عَلَى الْعِمَامَةِ : أَنَّهُ مَسَحَ النَّاصِيَةَ ، ثُمَّ مَسَحَ الْعِمَامَةَ لِيُكْمَلَ سُنَّةُ الْإِسْتِيعَابِ ؛ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ صَرَّحَ بِهِ فِي حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ ؛ وَجَاءَ صَرِيحًا فِي حَدِيثِ بِلَالٍ (٢) .

الْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مَنْسُوخَةٌ بِآيَةِ الْمَائِدَةِ ؛ فَهِيَ مِنَ آخِرِ الْقُرْآنِ نَزُولًا ، وَقَدْ أَمَرَتْ بِمَسْحِ الرَّأْسِ ، وَالْعَمَلُ بِالْحَدِيثِ يَكُونُ زِيَادَةً عَلَيْهِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ؛ وَهُوَ نَسْخٌ (٣) .

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ (٢١/٢) ، ح (١٠٩٩) ، (تَحْقِيقُ دَارِ الْحَرَمَيْنِ) وَالْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ ، وَفِيهِ عُقْبَرُ بْنُ مَعْدَانَ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ » اهـ ، مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الْفَوَائِدِ (٢٥٧/١) .

(٢) انْظُرْ : الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ (٤٣٩/١) .

(٣) انْظُرْ : ابْنُ الْهَمَامِ ، فَتْحُ الْقَدِيرِ (١٦١/١) .

وَالْمُرَادُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى النَّصِّ : أَنَّ يُوجَدَ نَصٌّ شَرْعِيٌّ يُفِيدُ حُكْمًا شَرْعِيًّا ، ثُمَّ يَأْتِي نَصٌّ شَرْعِيٌّ آخَرٌ يُفِيدُ حُكْمًا زَائِدًا عَلَى النَّصِّ الْأَوَّلِ بِحُكْمِ شَرْعِيٍّ لَمْ يَنْضَمْنَاهُ ؛ وَغَالِبُ مَا يَكُونُ النَّصُّ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، ثُمَّ يَأْتِي خَيْرُ أَحَادٍ يَزِيدُ عَلَيْهِ حُكْمًا .

انْظُرْ : إِعْلَامُ الْمَوْقِعِينَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢٩٣/٢-٢٩٤) ؛ الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ حَقِيقَتُهَا وَحُكْمُهَا وَأَثَرُ ذَلِكَ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِالسُّنَّةِ الْآحَادِيَّةِ الْمُسْتَقْلَةِ بِالتَّشْرِيعِ (ص ٢٦) .

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةِ مِنْ وَجْهِهِ :

الأول : أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ ثَابِتٌ كَثْبُوتِ الْمَسْحِ عَلَى الرَّأْسِ وَالنَّاصِيَةِ ؛ فَالْأَخْذُ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ تَحَكُّمٌ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ؛ وَهَذَا لَا يَجُوزُ .

قَالَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّة - رحمه الله - : « وَلَمْ يَصِحَّ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ أَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ بَعْضِ رَأْسِهِ الْبَتَّةَ ، وَلَكِنْ كَانَ إِذَا مَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ كَمَّلَ عَلَى الْعِمَامَةِ ... وَأَمَّا اقْتِصَارُهُ عَلَى النَّاصِيَةِ مُجَرَّدَةً فَلَمْ يُحْفَظْ عَنْهُ » (١) .

الثاني : أَنَّ الْقَوْلَ بِزِيَادَةِ النَّصِّ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلٍ قَدِيمٍ ؛ وَهُوَ عَدَمُ قَبُولِ أَخْبَارِ الْأَحَادِ (٢) ؛ وَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ ؛ إِذْ أَهْلُ الْعِلْمِ مُجْمِعُونَ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْأَحْكَامِ (٣) .

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتِ الْحَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ - رحمه الله - : « وَعَلَى الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ كَانَ كَافَّةُ التَّابِعِينَ ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْحَالِفِينَ »

وَازِيَادَةُ عَلَى النَّصِّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ :

١- أَنْ تَكُونَ بَيِّنًا لِمَا فِي الْقُرْآنِ ؛ كَتَقْيِيدِهَا لِمُطْلَقِهِ ، أَوْ تَخْصِيصِهَا لِغُمُومِهِ ، أَوْ تَفْسِيرِهَا لِمُحْمَلِهِ ؛ فَهَذِهِ السُّنَّةُ لَيْسَتْ مُعَارِضَةً لِلْقُرْآنِ ، بَلْ هِيَ مُفَسِّرَةٌ لَهُ ، يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا .

٢- أَنْ تَكُونَ مُنْشِئَةً لِحُكْمٍ زَائِدٍ عَنِ الْقُرْآنِ ، فَهَذِهِ سُنَّةٌ لَا تُعَارِضُ الْقُرْآنَ ، وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَالرَّسُولُ ﷺ وَخِي يُوحَى ، وَطَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ .

٣- أَنْ تَكُونَ مُغَيِّرَةً لِحُكْمِ الْقُرْآنِ ؛ فَهَذِهِ نَاسِيخَةٌ لَهُ ، وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا .

انظر : إعلام الموقعين (٣٠٦/٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩) ؛ معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (ص ٢٧٤-٢٧٣) .

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (١٩٣/١ ، ١٩٤) .

(٢) خَيْرُ الْوَاحِدِ : هُوَ مَا عَدَا التَّوَاتُرَ ؛ وَالتَّوَاتُرُ : هُوَ خَيْرُ جَمَاعَةٍ يُقَيَّدُ الْعِلْمُ بِنَفْسِهِ .

انظر : مختصر ابن اللُّحَامِ (ص ٨١) ؛ شرح الكوكب المنير (٣٢٤/٢ ، ٣٤٥) .

(٣) انظر : كتاب الفقيه والمتفقه (٣٥٦/١-٣٥٧) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية

(٣٤٠/١١ ، ٣٤١) ؛ شرح الكوكب المنير (٣٦١/٢-٣٦٨) .

فِي سَائِرِ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا ، وَلَمْ يَتْلُغْنَا عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إنْكَارَ لِدَلِيلِكَ ، وَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ . فَتَبَّتْ أَنَّ مِنْ دِينِ جَمِيعِهِمْ وَجُوبُهُ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ لَا يَرَى الْعَمَلَ بِهِ لَنَقِلَ إِلَيْنَا الْخَبَرُ بِمَذْهَبِهِ فِيهِ » (١) .

الثَّالِثُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَيْهَا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ، وَهِيَ بَعْدَ نَزُولِ آيَةِ الْمَائِدَةِ قَطْعًا ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ دَعْوَى النَّسْخِ لَيْسَتْ صَحِيحَةً ، وَأَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ ثَابِتٌ شَرْعًا (٢) .

الرَّابِعُ : أَنَّ كِبَارَ الصَّحَابَةِ مِنْ أَمْثَالِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مَسَحُوا عَلَيْهَا ، فَكَيْفَ يُؤَثَّرُ عَنْهُمْ مُخَالَفَةُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، مَعَ مَا عُرِفَ عَنْهُمْ مِنَ الْمَحَافَظَةِ عَلَيْهِ ، وَعَدَمِ مُخَالَفَةِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى (٣) .

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ النِّسَابُورِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْهَلَ مِثْلُ هَؤُلَاءِ فَرَضَ مَسْحِ الرَّأْسِ ، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَلَوْلَا بَيَانُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ ذَلِكَ ، وَإِجَازَتُهُ ، مَا تَرَكَوْا ظَاهِرَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ » (٤) .

ب- وَاسْتَدْلُوا مِنَ الْآثَارِ بِمَا يَلِي :

١- مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُسَيْلَةَ الصَّنَابِجِيُّ (٥) قَالَ : « رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ يَمْسَحُ

(١) الكفاية في علم الرواية (ص ٤٨) .

(٢) انظر ما سبق (ص ٣٠٢) من هذا البحث .

(٣) انظر الآثار عنهم فيما بعد (ص ٣٠٤-٣٠٦) من هذا البحث .

(٤) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١/٤٦٩) .

(٥) هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُسَيْلَةَ بْنِ عَسَّالِ الْمُرَادِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّنَابِجِيُّ ، رَحَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَوَجَدَهُ قَدْ مَاتَ قَبْلَهُ بِخَمْسِ لَيَالٍ أَوْ سِتٍّ ، ثُمَّ نَزَلَ الشَّامَ ، كَانَ ثَقَّةً قَلِيلَ الْحَدِيثِ ، شَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ ، وَمَاتَ بَيْنَ السَّبْعِينَ إِلَى الثَّمَانِينَ . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب ]

على الخمار»<sup>(١)</sup>.

٢\_ ما رواه سويد بن غفلة<sup>(٢)</sup> قال: قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - :  
«إن شئت فامسح على العمامة ، وإن شئت فأنزعها»<sup>(٣)</sup>.

٣\_ قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : «من لم يطهره المسح على  
العمامة فلا طهره الله»<sup>(٤)</sup>.

→ (٥٣٣-٥٣٢/٢) ؛ سير أعلام النبلاء (٥٠٧-٥٠٥/٣) ، رقم (١١٧) .

(١) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الطهارات ، باب من كان يرى المسح على العمامة ، عن  
إسماعيل بن عليّ ، عن محمد بن إسحاق ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن مرثد بن عبد  
الله ، عن عبد الرحمن بن عسيلة ، ج (٢١٩) ، الكتاب المصنف (٢٨/١) .  
ورواه ابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ، وصححه (٤٦٧/١) .  
وصححه ابن حزم في المحلى بالآثار (٣٠٥/١) .

وهو أثر حسن ؛ رجال إسناده ثقات كلهم ؛ إلا محمد بن إسحاق بن يسار فإنه  
صدوق يدلّس ، إلا أنه مقبول . [انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٠٣) ، رقم (٥٧٢٥) .  
ابن عليّ ؛ هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسيم ؛ ثقة حافظ من الثامنة ] تقريب التهذيب  
(ص ٤٥) ، رقم (٤١٦) . [ ويزيد بن أبي حبيب البصري ثقة من الخامسة ] تقريب  
التهذيب (ص ٥٣٠) ، رقم (٧٧٠١) . ومرثد بن عبد الله البرقي ؛ ثقة فقيه من الثالثة .  
[ تقريب التهذيب (ص ٤٥٧) ، رقم (٦٥٤٧) .

(٢) هو سويد بن غفلة بن عوسجة بن عامر أبو أمية الجعفي الكوفي ، أدرك الجاهلية ، قدم  
المدينة حين نفضت الأيدي من دفن رسول الله ﷺ ، وشهد فتح اليرموك ، ثقة ، عابد ،  
زاهد ، مات سنة إحدى وثمانين . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (١٣٦/٢) ؛  
سير أعلام النبلاء (٧٣-٦٩/٤) ، رقم (١٨) .

(٣) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الطهارات ، باب من كان يرى المسح على العمامة ، ح  
(٢٢٥) ، عن يحيى بن سعيد ، عن سفيان ، عن عمران بن مسلم ، عن سويد ، الكتاب  
المصنف (٢٩/١) ؛ وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٤٦٧/١) ،  
من طريق ابن أبي شيبة . ورواه ابن حزم في المحلى بالآثار (٣٠٥/١) ، عن عبد الرحمن  
ابن مهدي ، عن سفيان الثوري ، عن عمران بن مسلم عن سويد . وصححه .  
وهو أثر صحيح ؛ رجال إسناده ثقات ؛ ويحيى هو القطان ؛ الحافظ المتقن الثقة .

انظر : [ تهذيب التهذيب (٣٥٩-٣٥٧/٤) .

وعمران بن مسلم هو الجعفي الكوفي ، ثقة . انظر : [ تهذيب التهذيب (٣٢٣/٣) .  
(٤) رواه ابن حزم في المحلى بالآثار (٣٠٥/١) ؛ عن عبد الرحمن بن مهدي ، عن أبي جعفر

فَهَلْهُ الْإِثَارُ عَنِ الْخَلِيفَتَيْنِ الرَّاشِدَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ - رضي الله عنهما - تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ ، وَلَوْ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ شَيْءٌ لَكَانَتْ كَافِيَةً فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْمَسْحِ عَلَيْهَا ؛ فَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اَقْتَدُوا بِالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي ؛ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ » <sup>(١)</sup> .

جـ - وَاسْتَدَلُّوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ بِمَا يَلِي :

- ١- أَنَّ الْعِمَامَةَ وَمَا شَابَهَهَا حَائِلٌ فِي مَحَلٍّ وَرَدَ الشَّرْعُ بِمَسْحِهِ ، فَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا ؛ كَالْحَقْفَيْنِ ، بَلْ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الرَّأْسَ عُضْوٌ يَلَازِمُهُ الْحَائِلُ غَالِبًا ، وَاسْتِيعَابُهُ فِي الْمَسْحِ فَرَضٌ ، فَالْمَنْعُ مِنَ الرُّخْصَةِ فِيهِ أَشَقُّ ، فَكَانَ بِهَا أَوْلَى <sup>(٢)</sup> .
- ٢- أَنَّ الرَّأْسَ عُضْوٌ سَقَطَ فَرَضُهُ فِي التَّيَمُّمِ ، فَجَازَ الْمَسْحُ عَلَى حَائِلٍ ذُوْنُهُ ؛ كَالرُّجُلِ فِي الْحَقْفِ <sup>(٣)</sup> .

⇒ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيُّ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ . وَصَحَّحَهُ .

وَأُورِدَهُ ابْنُ قَيْمٍ الْجُوزِيُّ فِي تَهْذِيبِ السَّنَنِ شَرْحَ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ، مَطْبُوعٌ مَعَ عَوْنِ الْمَعْبُودِ (١٧٣/١) ؛ وَابْنُ قُدَامَةَ فِي الْمَغْنِيِّ (٣٨٠/١) ، وَعِزَّاهُ لِلْخَلَّالِ بِإِسْنَادِهِ .

وَهُوَ أَكْثَرُ حَسَنٍ عَنْ عُمَرَ بِإِسْنَادِ ابْنِ حَزْمٍ :

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ثِقَةٌ ، إِمَامٌ حَافِظٌ . [تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٢٩٣) ، رَقْمُ (٤٠١٨) ] . وَأَبُو جَعْفَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيُّ صَدُوقٌ مِنَ الرَّابِعَةِ . [تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٢٥٢) ، رَقْمُ (٣٤١٨) ] . وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ الْعَدَوِيُّ مَوْلَى عُمَرَ ، ثِقَةٌ عَالِمٌ ، مِنَ الثَّالِثَةِ . [تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ١٦٢) ، رَقْمُ (٢١١٧) ] .

(١) رَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي كِتَابِ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ ، بَابُ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، ج (٤٤٥١) ، وَقَالَ : « وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَإِنْ لَمْ يُخْرِجَاهُ ، وَقَدْ رَحَدْنَا لَهُ شَاهِدًا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - » اهـ ، وَقَالَ النَّهْيِيُّ : « صَحِيحٌ » اهـ ، انْظُرْ : الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِيسُ (٧٩/٣-٨٠) .

(٢) انْظُرْ : دَفْعُ الْمَلَامَةِ فِي اسْتِخْرَاجِ أَحْكَامِ الْعِمَامَةِ (ص ١٦٧) ؛ الْمَغْنِيُّ (٣٨٠/١) .

(٣) الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ (٤٣٩/١) ؛ الْمَغْنِيُّ (٣٨٠/١) .

- وَنَاقَشَ الْمَانِعُونَ هَذَا : بِأَنَّ غَايَةَ مَا فِيهِ أَنَّهُ قِيَاسٌ لِلْعِمَامَةِ عَلَى الْخُفِّ ؛ وَهَذَا الْقِيَاسُ بَعِيدٌ جَدًّا ؛ لِأَنَّ الْخُفَّ يَشْتُقُّ نَزْعُهُ بِخِلَافِ الْعِمَامَةِ <sup>(١)</sup> .

وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهِهِ :

الأَوَّلُ : أَنَّ الَّذِينَ أَحْزَرُوا الْإِقْتِصَارَ عَلَى مَسْحِ الْعِمَامَةِ شَرَطُوا لَهَا شَرْطًا ، مِنْهَا أَنْ يَكُونَ فِي نَزْعِهَا مَشَقَّةٌ ؛ كَمَا لَوْ كَانَتِ الْعِمَامَةُ مُحَنَكَةً ؛ كَعَمَائِمِ الْعَرَبِ <sup>(٢)</sup> .

الثَّانِي : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ لَيْسَ فِيهِ مَشَقَّةٌ ؛ بَلْ فِي نَزْعِ الْعِمَامَةِ الْمُحَنَكَةِ وَخَاصَّةً عِنْدَ مُلَاحَقَةِ الْأَعْدَاءِ ، وَفِي الْأَمَاكِينِ الْبَارِدَةِ مِنَ الْمَشَقَّةِ مَا فِي نَزْعِ الْخُفِّ وَأَكْثَرُ . وَكَذَا ذَاتُ الذُّوَابَةِ ؛ لِأَنَّهَا تُحَلُّ ثُمَّ تُرَبِّطُ ، وَفِي ذَلِكَ مِنَ الْمَشَقَّةِ مَا فِي نَزْعِ الْخُفِّ ، بَلْ هِيَ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْهُ <sup>(٣)</sup> .

الثَّالِثُ : أَنَّ الْمَانِعِينَ أَحْزَرُوا الْمَسْحَ عَلَى الْخُفِّينِ ، وَهُوَ لَيْسَ بِأَثْبَتَ مِنَ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ ؛ بَلْ إِنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْمَسْحِ أَوْلَى مِنَ الْمَسْحِ عَلَى الْغَسَلِ <sup>(٤)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - :

هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي الْقَاضِي بِجَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعَمَائِمِ ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : صِحَّةُ أَذْنَيْهِ ، وَكَثْرَتُهَا ، وَقُوَّتُهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ ، فِي مُقَابِلِ أُدْلَى ضَعِيفَةٍ أَوْ مُؤَلَّةٍ .

• ثَانِيًا : أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ سُنَّةٌ ثَابِتَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مَاضِيَةٌ مَشْهُورَةٌ ، عِنْدَ ذَوِي الْقَنَاعَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ فَقَدْ رَوَاهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ غَفِيرٌ ،

(١) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١/١٦١) ؛ المجموع شرح المهذب (١/٤٤٠) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٣٦٩) .

وانظر بقية الشروط (ص ٣٠٩-٣١٢) من هذا البحث .

(٣) انظر : فقه المسوحات في الشريعة الإسلامية (ص ١٥٢) .

(٤) انظر : دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة (ص ١٦٧ ، ١٦٨) .

يَسْتَحِيلُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى التَّحْرِيفِ فِيهَا ، أَوْ الْإِخْتِصَارِ مِنْهَا ، أَوْ التَّبْدِيلِ أَوْ التَّغْيِيرِ ، وَكَانَتْ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ ؛ كَمَا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ، أَوْ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ <sup>(١)</sup> .

• ثَالِثًا : أَنَّ أَحَادِيثَ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ مُثَبَّتَةٌ لِسُنَّةِ الْمَسْحِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ أَثَبَتَ شَيْئًا فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يُثَبِّتْهُ .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَيْسَ فِي إِنْكَارٍ مَنْ أَنْكَرَ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ حُجَّةٌ ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يُحِيطُ بِجَمِيعِ السُّنَنِ ، وَلَعَلَّ الَّذِي أَنْكَرَ ذَلِكَ لَوْ عَلِمَ بِالسُّنَّةِ لَرَجَعَ إِلَيْهَا ، بَلْ غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يُظَنَّ مُسْلِمٌ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَكَيْفَ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُظَنَّ بِالْقَوْمِ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَكَمَا لَمْ يَضُرَّ إِنْكَارُ مَنْ أَنْكَرَ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، وَلَمْ يُؤْهِنْ تَخَلُّفُ مَنْ تَخَلَّفَ عَنِ الْقَوْلِ بِذَلِكَ إِذَا أَدَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، كَذَلِكَ لَا يُؤْهِنُ تَخَلُّفُ مَنْ تَخَلَّفَ عَنِ الْقَوْلِ بِإِبَاحَةِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ » <sup>(٢)</sup> .

• إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ هُوَ الْأَوَّلَى بِالْقَبُولِ ، وَالْأَسْعَدُ بِالذَّلِيلِ ؛ فَإِنَّ صِفَةَ الْمَسْحِ عَلَيْهَا : أَنْ يَمْسَحَ دَوَائِرُهَا ، وَأَكْثَرُهَا ، وَيَخْتَصِرُ ذَلِكَ بِدَوَائِرِهَا دُونَ وَسْطِهَا ، وَإِنْ كَانَ تَحْتَ الْعِمَامَةِ قَلَنْسُوءَةٌ يَظْهَرُ بَعْضُهَا أُسْتَجِبَ الْمَسْحُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَا كَالْعِمَامَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَكَذَا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ مِنَ الرَّأْسِ ؛ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُمَسَّحَ عَلَيْهِ مَعَ الْعِمَامَةِ ؛ لِثُبُوتِ مَسْحِ النَّبِيِّ ﷺ النَّاصِيَةِ وَعِمَامَتِهِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : تهذيب السنن شرح سنن أبي داود (مطبوع بهامش عون المعبود ١/١٧٣) .

(٢) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١/٤٦٩) .

(٣) انظر : كشف القناع عن متن الإقناع (١/١١٩) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع

• وَقَدْ اشْتَرَطَ الْقَائِلُونَ بِجَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ شَرْوْطًا يَجِبُ تَوْفُّرُهَا فِي الْعِمَامَةِ الْمَمْسُوحَةِ فِي الْوَضْعِ ؛ هِيَ عَلَى النُّحْوِ التَّالِيِ :

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ :

أَنْ تَكُونَ الْعِمَامَةُ مُحَنَكَةً أَوْ ذَاتَ ذَوَابَةِ . هَذَا الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ ، وَسَبَقَ أَنَّ التَّحْنِيكَ فِي الْعِمَائِمِ لَيْسَ شَرْطًا ؛ وَلِذَا رَجَّحَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - جَوَازَ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَائِمِ الْمُدَارَةِ عَلَى الرَّأْسِ ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مُحَنَكَةً أَوْ ذَاتَ ذَوَابَةِ <sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا الْكُوفِيَّةُ ( الطَّاقِيَّةُ ) ، وَالْأَشْمِغَةُ وَالْغُتْرُ الْمَلْبُوسَةُ بِهِذِهِ الطَّرِيقَةِ الْمَشَاهِدَةِ هُنَا : فَلَا يُمَسَّحُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى لَا تَشْمَلُ الرَّأْسَ ، وَالثَّانِيَّةُ لَا يَشْتَقُّ نَزْعُهَا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُدَارَةً تَحْتَ الْحَلَقِ مِنْ شِدَّةِ الْبَرْدِ ، فَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا لِلْمَشَقَّةِ <sup>(٢)</sup> .

### الشَّرْطُ الثَّانِي :

أَنْ تَكُونَ الْعِمَامَةُ لِرَجُلٍ ؛ أَمَّا عِمَائِمُ النِّسَاءِ (خُمُرُ النِّسَاءِ) فَلَا يُمَسَّحُ عَلَيْهَا <sup>(٣)</sup> .

### الشَّرْطُ الثَّلَاثُ :

أَنْ تَكُونَ الْعِمَامَةُ مُبَاحَةً غَيْرَ مُحَرَّمَةٍ ؛ فَإِنْ كَانَتِ الْعِمَامَةُ مُحَرَّمَةً لِحَقِّ اللَّهِ

(١) انظر : كشف القناع عن معن الإقناع (١١٩/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٨٦/١-١٨٧) ؛ المغني (٣٨١/١) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٨٧/٢١) .

وانظر ما سبق (ص ٢٥٤-٢٦٤) من هذا البحث .

(٢) انظر : المغني (٣٨١/١) ؛ فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم (٧١/٢) ؛ مجموع فتاوى الشيخ محمد بن عثيمين (١٧٠/٤) .

(٣) انظر : الفروع (١٦٤/١) ؛ المغني (٣٨٣/١ ، ٣٨٤) .



تَعَالَى ؛ كَمَا لَوْ كَانَتْ مِنْ حَرِيرٍ أَوْ ذَهَبٍ ، أَوْ كَانَتْ مُحَرَّمَةً لِحَقِّ الْغَيْرِ ؛ كَمَا لَوْ كَانَتْ مَسْرُوقَةً أَوْ مَغْصُوبَةً ؛ فَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا <sup>(١)</sup> .

### الشَّرْطُ الرَّابِعُ :

أَنْ يَكُونَ الْمَسْحُ عَلَيْهَا مُسْتَوْعِبًا لَهَا كُلَّهَا ، أَوْ لِأَكْثَرِهَا ؛ لِأَنَّ فَرَضَ الرَّأْسِ وَجُوبُ اسْتِيعَابِهِ بِالْمَسْحِ ؛ لِمَا وَرَدَ فِي صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ : « ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ ؛ بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ » <sup>(٢)</sup> . فَكَذَا فِي الْبَدَلِ ؛ وَهُوَ الْعِمَامَةُ .

قَالَ فِي الْفُرُوعِ : « وَيُجْزَى مَسْحُ أَكْثَرِ الْعِمَامَةِ عَلَى الْأَصَحِّ » <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ فِي الْإِنْصَافِ : « هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، وَجَزَمَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ » <sup>(٤)</sup> .

### الشَّرْطُ الْخَامِسُ :

أَنْ تَكُونَ الْعِمَامَةُ سَاتِرَةً لِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِسِتْرِهِ ؛ كَمُقَدِّمِ الرَّأْسِ ، وَالْأَذْنَيْنِ ، وَجَوَانِبِ الرَّأْسِ .

قَالَ فِي الْإِنْصَافِ : « ( وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ الْمُحَنَكَةِ إِذَا كَانَتْ سَاتِرَةً

(١) انظر : الفروع (١/١٦٤) ؛ المغني (١/٣٨٣) ؛ كشف القناع عن معن الإقناع (١/١١٩) .

(١) رواه البخاري في كتاب الوضوء ، باب مسح الرأس كله ، ح (١٨٥) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٣٤٧) . ورواه مسلم في كتاب الطهارة ، باب في وضوء النبي ﷺ ، ح [٣] (٢٢٦) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٣/٤٦٠-٤٦٣) .

(٢) ابن مفلح (١/١٦٩) .

(٣) الرادوي (١/١٨٧) . وانظر : المغني (١/٣٨٢) .

لِحَمِيمِ الرَّأْسِ إِلَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ ) ؛ وَهَذَا الْمَذْهَبُ بِشَرْطِهِ ، لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا « (١) .

### الشَّرْطُ السَّادِسُ :

أَنْ يَكُونَ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ فِي الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ دُونَ الْأَكْبَرِ .  
لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ ، ثُمَّ يُفْرِغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ فَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أُصُولِ الشَّعْرِ حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدْ اسْتَبْرَأَ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ » (٢) .

فَقَدْ رَوَى النَّبِيُّ ﷺ أُصُولَ الشَّعْرِ ، وَثَلَّثَ فِي غَسْلِ رَأْسِهِ ، وَأَمَّا فِي الْوُضُوءِ مِنْ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ فَلَمْ يَمْسَحْ عَلَى رَأْسِهِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً (٣) ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ .

### الشَّرْطُ السَّابِعُ :

أَنْ تَكُونَ الْعِمَامَةُ مَلْبُوسَةً عَلَى طَهَارَةٍ ؛ وَهُوَ أَشْهُرُ الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ،

- 
- (١) المرداوي (١/١٨٥) . وانظر : الفروع (١/١٦٩-١٧٠) ؛ كشاف القناع (١/١١٩) .  
(٢) رواه البخاري في كتاب الغسل ، باب الوضوء قبل الغسل ، ح (٢٤٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٤٢٩) .  
ورواه مسلم في كتاب الحيض ، باب صفة غسل الجنابة ، واللفظ له ، ح [٣٥] (٣١٦) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٣/٥٥٥) .  
(٣) انظر تخريج حديث صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ فيما سبق (ص ٣١٠) من هذا البحث .

وَعَلَيْهَا الْمَذْهَبُ ؛ قِيَاسًا عَلَى الْخَفِّ ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَمْسُوحٌ عَلَى عُضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ .

سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رحمه الله - عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ ؟ فَقَالَ : تَمَسْحُ عَلَيْهَا إِذَا لَبِسْتَهَا وَأَنْتَ طَاهِرٌ ، فَإِذَا خَلَعْتَهَا فَأَعِدِ الْوُضُوءَ <sup>(١)</sup> .

وَقِيلَ : بَعْدَ اشْتِرَاطِ الطَّهَّارَةِ ؛ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، اخْتَارَهَا كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَقَوَّاهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ؛ لِغَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى اشْتِرَاطِ الطَّهَّارَةِ ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْأَحَادِيثِ إِلَّا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ مُطْلَقًا ، وَالتَّخْصِيصُ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ ، وَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ النَّاسِ أَنَّ مَنْ تَوَضَّأَ مَسَحَ رَأْسَهُ ، وَرَفَعَ عِمَامَتَهُ ، ثُمَّ أَعَادَهَا ، وَلَا يَبْقَى مَكْشُوفَ الرَّأْسِ حَتَّى يُنْهِيَ وَضُوءَهُ .

وَأَمَّا قِيَاسُ الْعِمَامَةِ عَلَى الْخَفِّ فِي اشْتِرَاطِ اللَّبَسِ عَلَى طَهَّارَةٍ : فَهُوَ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ وَهَذَا مِنْ أَوْعَافِ الْأَقْيَسَةِ ؛ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا : أَنَّ طَهَّارَةَ الْقَدَمِ الْغَسْلُ ، وَطَهَّارَةُ الرَّأْسِ هِيَ الْمَسْحُ ، وَالْعِمَامَةُ تُمَسَّحُ كُلُّهَا ، وَالْخَفُّ يُمَسَّحُ ظَاهِرُهُ فَقَطْ <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ (١٨/١) ، مسألة رقم (٩٥) . وانظر : الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٧٢/١) ؛ المغني (٣٨٢/١) .

(٢) انظر : الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٧٢-١٧٣) ؛ الفروع (١٦٥/١) ؛ شرح العمدة في الفقه لشيخ الإسلام ابن تيمية [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٢٧١/١-٢٧٢) .

## الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ فِيمَا يَخْتَصُّ بِالرَّجُلَيْنِ مِنَ اللَّبَاسِ

وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَطَالِبَ:

- المطلب الأول : مَشْرُوعِيَّةُ الْإِنْتِعَالِ ، وَأَنْوَاعُهُ ،  
وَقَوَائِدُهُ ، وَبَيَانُ السُّنَّةِ فِيهِ .
- المطلب الثاني: آدَابُ الْإِنْتِعَالِ وَأَدِلَّةُ ذَلِكَ وَأَحْكَامُهُ .
- المطلب الثالث : حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ .
- المطلب الرابع : أَحْكَامُ الْمَسْحِ عَلَى الْخِفَافِ وَالْجَوَارِبِ  
وَالنَّعَالِ وَنَحْوَهَا مِنْ لِبَاسِ الرَّجُلِ .

## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

### مَشْرُوعِيَّةُ الْإِنْتِعَالِ ، وَأَنْوَاعُهُ ، وَفَوَائِدُهُ

### وَيَّانُ السُّنَّةِ فِيهِ

○ تَعْرِيفُ النَّعَالِ وَنَحْوِهَا مِنْ لِبَاسِ الْقَدَمِ :

١- النَّعَالُ :

النَّعَالُ : جَمْعُ نَعْلٍ ؛ وَالنَّعْلُ مَا جَعَلْتَهُ وَقَايَةً لِرِجْلِكَ مِنَ الْأَرْضِ ، وَتُسَمَّى : تَأْسُومَةً ، وَوَصَفُهَا بِالْفَرْدِ وَهُوَ مُذَكَّرٌ ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَهَا غَيْرُ حَقِيقِيٍّ . وَالنَّعْلُ : الْحِذَاءُ ؛ مُؤَنَّثَةٌ ، تَصْغِيرُهَا : نُعَيْلَةٌ ؛ تَقُولُ : نَعَلْتُ ، وَانْتَعَلْتُ ؛ إِذَا اخْتَذَيْتَ . وَنَعْلٌ يَنْعَلُ نَعْلًا ، وَتَنْعَلُ وَانْتَعَلَ : لَبَسَ النَّعْلَ . وَيُقَالُ : انْتَعَلَ الرَّجُلُ ، وَهُوَ مُنْتَعِلٌ ، وَنَاعِلٌ : أَيُّ لَا بَسَّ نَعْلًا <sup>(١)</sup> .

قَالَ ابْنُ فَارِسٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « النُّونُ وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ : أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى أَطْمِئْنَانٍ فِي الشَّيْءِ وَتَسْفَلٍ ، مِنْهُ النَّعْلُ الْمَفْرَدَةُ ؛ لِأَنَّهَا فِي أَسْفَلِ الْقَدَمِ . وَرَجُلٌ نَاعِلٌ : ذُو نَعْلٍ ، وَمُنْتَعِلٌ أَيْضًا . وَانْعَلْتُ الدَّابَّةَ ، وَلَا يُقَالُ : نَعَلْتُ ... وَالنَّعْلُ مِنَ الْأَرْضِ :

(١) انظر : لسان العرب (٢٠٦/١٤-٢٠٧) ؛ تهذيب اللغة (١٨٣/٥) ؛ القاموس المحيط

(ص ١٣٧٤) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٧١/٥) ؛ المعجم الوسيط (٩٣٤/٢) -

(٩٣٥) ، جميعها (نعل) .

مَوْضِعٌ ؛ يُقَالُ : هِيَ الْحَرَّةُ ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ لَا يُنْبِتُ شَيْئًا . وَالنَّعْلُ : الدَّلِيلُ مِنَ الرَّجَالِ ، الَّذِي يُوطَأُ كَمَا يُوطَأُ النَّعْلُ » (١) .

### ○ أَسْمَاءُ النَّعْلِ :

تُسَمَّى النَّعْلُ : النَّقْلُ ، وَالنَّقِيلَةُ ، وَالْمَنْقَلَةُ ، وَالْجَمْعُ : نِقَالٌ ، وَأُنْقَالٌ ؛ وَهِيَ النَّعْلُ الْخَلْقُ الَّتِي قَدْ خُصِفَتْ ، فَتَقَطَّعَتْ سَيُورُ الرَّقَاعِ مِنْهَا ، فَتَرَى صَاحِبَهَا أَثْنَاءَ الْمَشْيِ بِهَا يَجْرُهَا جَرًّا .

وَتُسَمَّى كَذَلِكَ : الشَّرْتَةُ ؛ وَهِيَ النَّعْلُ الْخَلْقُ .

وَتُسَمَّى : أَسْمَاطٌ ، وَسِمَاطٌ ؛ وَهِيَ النَّعْلُ غَيْرُ الْمَخْصُوفَةِ الَّتِي لَا رِقْعَةَ فِيهَا ، بَلْ هِيَ جَدِيدَةٌ .

وَتُسَمَّى النَّعْلُ الْمَخْصُوفَةُ : وَهِيَ النَّعْلُ الْمَقْطُوعَةُ إِذَا حُرِزَتْ ، وَالصِّقَ بِهَا قِطْعَةٌ أُخْرَى مِنَ الْجِلْدِ لِإِصْلَاحِهَا (٢) .

### ○ أَجْزَاءُ النَّعْلِ :

لِلنَّعْلِ أَجْزَاءٌ كَثِيرَةٌ هِيَ :

الشَّرَاكُ : وَهُوَ سَيْرُ النَّعْلِ ، جَمْعُهُ : شُرُكٌ .

الشَّسْنَعُ : قِبَالُ النَّعْلِ ؛ وَهُوَ الشَّرَاكُ الَّذِي فِي أَسْفَلِهِ الْعُقْدَةُ الَّتِي تَلِي الْأَرْضَ ، جَمْعُهُ : شُسُوعٌ .

الْخَرْبُ : وَهُوَ الثُّقْبُ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ الشَّسْنَعُ أَوِ السَّيْرُ مِنَ الذُّوَابَةِ ، جَمْعُهُ :

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/٤٤٥) ، (نعل) .

(٢) انظر في أَسْمَاءِ النَّعْلِ : الْمُخَصَّصُ (٤/١١٣-١١٤) .

أَخْرَابٌ . وَيُقَالُ لَهُ : الْخَرْتُ .

اللِّسَانُ ، وَالشَّيْبَةُ ، وَالْأَسْلَةُ ، وَالذُّنَابَةُ : كُلُّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ ؛ وَهُوَ رَأْسُهَا الْمُسْتَدَقُّ ، وَأَنْفُهَا .

الرِّمَامُ : وَهُوَ السَّيْرُ الْمَتْنِيُّ الَّذِي يُعْقَدُ فِيهِ طَرَفُ الشُّسْعِ ، جَمْعُهُ : أَرِمَةٌ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْقِبَالُ : وَجَمْعُهُ : قِبَلٌ .

خَرْمَةُ النَّعْلِ : رَأْسُهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا خَرْمَةٌ فَهِيَ لَسِنَةٌ ، وَمِلْسَنَةٌ : أَيُّ مَدَقَّةِ اللِّسَانِ .

الدُّوَابَّةُ : مَا أُسْبِلَ مِنَ الشُّسْعِ عَلَى وَحْشِيِّ الْقَدَمِ ، أَوْ مَا أَصَابَ الْأَرْضَ مِنَ الْمُرْسَلِ عَلَى الْقَدَمِ مِنَ النَّعْلِ ، وَتُسَمَّى : السَّعْدَانَةُ ، وَاهْلِلَالُ .

الصَّدْرُ : مُقَدَّمُ النَّعْلِ أَمَامَ الْخَرْتِ ، وَالْجَمْعُ : صُدُورٌ .

الْعَقِبُ : مُؤَخَّرُ الشَّرَاكِ الَّذِي يَقَعُ عَلَى عَقِبِ الْقَدَمِ .

الْخَصْرُ : مَا انْخَصَرَ مِنْ جَانِبَيْهَا ، وَاسْتَدَقَّ مِنْ قُدَّامِ الْأُذُنَيْنِ . وَهُوَ مِنَ الْأَجْزَاءِ الَّتِي تَمْدَحُ النَّعْلُ بِهَا .

الْجَدَلَانِ : حَرَفَاهَا عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ ، أَوْ الْجَانِبَيْنِ وَالْخَصْرَانِ .

الْخِزَامَةُ : السَّيْرُ الدَّقِيقُ الَّذِي يَخْزِمُ بَيْنَ الشَّرَاكَيْنِ .

الْعَضْدَانِ : الشَّرَاكَانِ اللَّذَانِ يَقَعَانِ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ مِنْ جَانِبَيْهَا .

الْأُذْنَانِ : حَرَفَاهَا اللَّذَانِ يُعْقَدُ فِيهِمَا الشَّرَاكُ مِنْ مُؤَخَّرِهَا .

الْوَيْدَانِ : النَّائِمَانِ مِنَ الْأُذُنَيْنِ .

سَمَاءُ النَّعْلِ : مَا يَلِي الْقَدَمَ مِنْهَا .

أَرْضُ النَّعْلِ : مَا يَلِي الْأَرْضَ مِنْهَا .

الْفَلَقَةُ : قِطْعَةُ النَّعْلِ .

الرُّغْبَانَةُ : مَعْقِدُ الرِّمَامِ مِنَ النَّعْلِ .

عَقْرَبَةُ النَّعْلِ : مَعْقِدُ الشَّرَاكِ .  
 بِطَرِيقَاهَا : مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ مِنَ الشَّرَاكِ .  
 وَحَشِيَّتُهَا : مَا أَدْبَرَ عَنِ الْقَدَمِ مِنْهَا <sup>(١)</sup> .

## ٢- الخُفُّ :

وهو ما لُبِسَ فِي الْقَدَمِ مِنَ الْجِلْدِ خَاصَّةً ، جَمْعُهُ : خِفَافٌ ، وَأَخْفَافٌ ، مَاخُوذٌ مِنْ خُفِّ الْبَعِيرِ ؛ وَهُوَ مَجْمَعُ فَرْسَيْنِ الْبَعِيرِ وَالنَّاقَةِ ، وَهُوَ لِلإِبِلِ كَالْحَافِرِ لِلْفَرَسِ . وَمِنْهُ الْمَثَلُ الْمَشْهُورُ : رَجَعَ بِخُفِّيْ حُنَيْنٍ ؛ يُضْرَبُ عِنْدَ الْيَأْسِ مِنَ الْحَاجَةِ ، وَالرَّجُوعُ بِالْخَيْبَةِ <sup>(٢)</sup> .

٣- التَّسَاخِينُ : وَاحِدُهَا تَسَخَانٌ ، وَهِيَ الْخِفَافُ ؛ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ ، وَهُوَ بِالْفَارِسِيَّةِ : مُوَزَجٌ ، جَمْعُهُ : مَوَازِجَةٌ ، أَلْحَقُوا بِهَا الْهَاءَ إِشْعَاراً بِالْعُجْمَةِ <sup>(٣)</sup> .

## ٤- الْجُرْمُقُ ( الْجُرْمُوقُ ) :

هُوَ الْخُفُّ الصَّغِيرُ وَالْقَصِيرُ ، وَهُوَ يُتَّخَذُ مِنَ الْجِلْدِ غَالِباً ، فِيهِ اتِّسَاعٌ ، يُلْبَسُ فَوْقَ الْخُفِّ فِي الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر في أجزاء النعل : الْمُخَصَّص (١١١/٤-١١٣) .

(٢) انظر : لسان العرب (١٥٦/٤-١٥٧) ؛ المعجم الوسيط (٢٤٧/١) ، ( خف ) ؛

الْمُخَصَّص (١١٤/٤) ؛ مجمع الأمثال (٢٩٦/١) ، رقم (١٥٦٨) .

(٣) انظر : الْمُخَصَّص (١١٤/٤) . وانظر : ما سبق (ص ٢٤٧) .

(٤) انظر : لسان العرب (٢٦١/٢) ، ( جرمق ) ؛ الْمُخَصَّص (١١٤/٤) ؛ المعجم الوسيط

(١١٩/١) ، ( جرم ) ؛ المجموع شرح المَهْدَب (٥٣١/١) ؛ ابن قاسم ، حاشية الروض

المربع (٢٢٠/١) .



٥- الحَنْبَلُ : الحُفُّ الخَلْقُ <sup>(١)</sup> .

٦- المَوْقُ :

ضَرْبٌ مِنَ الحِفَافِ الغَلِيظَةِ الَّتِي تُلْبَسُ فَوْقَ الحُفِّ الرَّفِيقِ ، جَمْعُهَا : أَمْوَاقٌ <sup>(٢)</sup> .

٧- الجُمُجُمُ :

الْمَدَاسُ ، وَالْحِذَاءُ ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ <sup>(٣)</sup> .

٨- الجَوَرَبُ :

فِي اللُّغَةِ : لِفَافَةُ الرَّجُلِ وَلِبَاسُهَا ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ ، جَمْعُهُ : جَوَارِبُ ، وَجَوَارِبَةٌ ، زَادُوا الهَاءَ لِلْعُجْمَةِ <sup>(٤)</sup> . وَالْجَوَارِبُ : سَرِيعَةُ الْإِثْنَانِ ؛ لِذَا فَقَدْ ضَرَبَتْ الْعَرَبُ الْمَثَلَ بِنَتْنِهِ ؛ فَقَالُوا : أَتْنُ مِنْ رِيحِ الْجَوَرَبِ <sup>(٥)</sup> .

وَالْجَوَرَبُ فِي اصطلاح الفقهاء : مَا يُلْبَسُ فِي الرَّجُلِ عَلَى هَيْئَةِ الحُفِّ مِنْ غَيْرِ الْجِلْدِ ؛ كَتَانًا كَانَ أَمْ قُطْنًا أَمْ صُوفًا ، وَغَالِبُهُ يُتَّخَذُ مِنْ غَزَلِ الصُّوفِ الْمُفْتُولِ ، يُلْبَسُ فِي الْقَدَمِ إِلَى مَا فَوْقَ الْكَعْسِ ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ الْآنَ بِالشَّرَابِ . وَلَا يَقْتَصِرُ لِابْسِهِ عَلَيْهِ غَالِبًا ، بَلْ يُلْبَسُ عَلَيْهِ حِذَاءً أَوْ نَحْوَهُ مِمَّا يَقِيهِ مِنَ الْأَسْفَلِ <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : الْمُخَصَّصُ (١١٤/٤) .

(٢) انظر : لسان العرب (٢٢٣/١٣) ، ( موق ) ؛ الْمُخَصَّصُ (١١٤/٤) ؛ المعجم الوسيط

(٨٩٢/٢) ، ( ماق ) .

(٣) انظر : القاموس المحيط (ص ١٤٠٨) ، ( جم ) .

(٤) انظر : لسان العرب (٢٣٠/٢) ، ( حرب ) ؛ المعجم الوسيط (١٤٦/١) ، ( حورية ) .

(٥) انظر : مجمع الأمثال (٣٥٤/٢) ، رقم (٤٣٠٦) .

(٦) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١٥٨/١) ؛ ابن قاسم ، حاشية الرُّوض المُرْبِع (٢٢١/١) ؛

فتاوى الشيخ ابن عثيمين (١٤٦/٤) ؛ فقه المسوحات في الشريعة الإسلامية ⇨

❖ وَقَدْ كَانَ لِبَسُ النَّعَالِ وَإِجَادَتُهَا مَضْرِبَ الْمَثَلِ عِنْدَ الْعَرَبِ ؛ لِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ النِّعْمَةِ وَالتَّرَفِ ، وَكَمَالِ الزَّيْنَةِ . قَالَ الشَّاعِرُ :

وَنُلْقِي النَّعَالَ إِذَا نُقِبْتُ      وَلَا نَسْتَعِينُ بِأَخْلَاقِهَا  
وَنَحْنُ الذُّوَابَةُ مِنْ وَائِلٍ      إِلَيْنَا تَمُدُّ بِأَعْمَاقِهَا <sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْأَخْنَفُ بْنُ قَيْسٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « اسْتَجِدُّوا النَّعَالَ فَإِنَّهَا خَلَائِلُ الرِّجَالِ » <sup>(٢)</sup> . وَكَانَتِ الْعَرَبُ تَلْهَجُ بِذِكْرِ النَّعَالِ ، وَتَمْدَحُ بَرِّقَتِهَا ، وَتَجْعَلُهَا مِنْ لِبَاسِ الْمُلُوكِ ، وَتُقَدِّمُ النَّعَالَ عَلَى سَائِرِ أَنْوَاعِ الْأَخْذِيَةِ <sup>(٣)</sup> . وَلِذَا اشْتَهَرُوا بِصِنَاعَتِهَا ، وَتَفَنَّنُوا فِيهَا ، وَتَمَيَّزَتْ مُدُنُ بِصِنَاعَةِ النَّعَالِ الْجَيِّدَةِ ؛ كَحَضْرَمَوْتَ الَّتِي نُسِبَتْ إِلَيْهَا النَّعَالُ الْحَضْرَمِيَّةُ <sup>(٤)</sup> .

وَمَا اشْتَهَرَ لِبَاسٌ وَضُرِبَتْ بِهِ الْأَمْثَالُ مَا اشْتَهَرَتِ النَّعَالُ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي التَّمْدَحِ بِلِبْسِهَا ، وَضَرْبِ الْأَمْثَلَةِ بِهَا ؛ حَيْثُ كَثُرَتْ صَيَغُ الْعَرَبِيَّةِ الْمَضْرُوبِ بِهَا الْمَثَلُ فِي النَّعْلِ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَهَمِّيَّةِ النَّعَالِ فِي حَيَاتِهِمْ ، وَقُرْبِهَا مِنْ خَوَاطِرِهِمْ ، وَحَاجَتِهِمْ الشَّدِيدَةِ إِلَيْهَا ، وَلَا عَجَبَ فِي ذَلِكَ فَالْعَرَبُ سُكَّانُ الْجَزِيرَةِ ، وَالْجَزِيرَةُ تَمَيَّزَتْ بِحَرَارَةِ الشَّمْسِ ، وَوُغُورَةِ الطَّبِيعَةِ ، مِمَّا يُخْرِجُ الْإِنْسَانَ إِلَى وَقَايَةِ قَدَمَيْهِ مِنْ لَهَبِ الشَّمْسِ وَالرَّمْضَاءِ ، وَجِدَّةِ الصُّخُورِ وَالْأَشْوَاكِ .

❖ وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي دَرَجَتْ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ فِي هَذَا :

١- « زَلْتُ بِهِ نَعْلَهُ » ؛ وَهُوَ مَثَلٌ يُضْرَبُ لِلانْتِقَارِ بَعْدَ الْغِنَى ، وَسُوءِ الْحَالِ أَوْ الْوُقُوعِ فِي الْخَطَا وَالزَّلَلِ <sup>(٥)</sup> .

⇨ (ص ٢١٢) ؛ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ (ص ٤١-٤٢) .

(١) هَذَانِ الْبَيْتَانِ فِي الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ (٣/٩٦ ، ١٠٧) مِنْ غَيْرِ نَسْبَةٍ ، وَكَمْ أُعْتُزَ لَهُمَا عَلَى نِسْبَةٍ .

(٢) ، (٣) انْظُرْ : الْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ (٢/٨٨) ، (٣/٩٦) .

(٤) انْظُرْ : النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (١/٣٨٥) .

(٥) انْظُرْ : بِمَجْمَعِ الْأَمْثَالِ (١/٣٢٢) ، رَقْمُ (١٧٣٠) .

٢- « حَذَوُ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ » ؛ وَهُوَ مَثَلٌ ضَرَبَهُ الْعَرَبُ لِلتَّمَاثُلِ وَالتَّشَابُهِ بَيْنِ الشَّيْئَيْنِ <sup>(١)</sup> . وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُصْطَفَى ﷺ : « لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذَوُ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ ؛ حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عِلَاقَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِלَّةً ، وَتَفَتَّرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً » . قَالُوا : وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي » <sup>(٢)</sup> .

وَالْحَذَوُ : هُوَ التَّقْدِيرُ وَالْقَطْعُ ؛ وَمَعْنَى الْحَدِيثِ : أَيْ سَوْفَ تَعْمَلُونَ مِثْلَ أَعْمَالِهِمْ ، كَمَا تُقَطِّعُ إِحْدَى النَّعْلَيْنِ عَلَى قَدْرِ النَّعْلِ الْأُخْرَى <sup>(٣)</sup> .

٣- « أَطْرِي فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ » ؛ وَهُوَ مَثَلٌ يُضْرَبُ لِمَنْ يَرْكَبُ الْأَمْرَ الشَّدِيدَ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، وَمَعْنَاهُ : أَدِلِّي عَلَى الْمَشْيِ ؛ فَإِنَّكَ غَلِيظَةُ الْقَدَمَيْنِ ، غَيْرُ مُحْتَاجَةٍ إِلَى النَّعْلَيْنِ <sup>(٤)</sup> .

٤- « مَنْ يَكُنْ أَبُوهُ حَذَاءً تُجَدُّ نَعْلَاهُ » ؛ وَمَعْنَاهُ : مَنْ يَكُنْ ذَا جِدٍّ يَبْنِي ذَلِكَ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : مجمع الأمثال (١٩٥/١) ، عَقِبَ المثل رقم (١٠٣٠) .

(٢) رواه الترمذي وحسنه في كتاب الإيمان ، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة ، ح (٢٦٤١) ، الجامع الصحيح (٢٦/٥) . وحسن إسناده الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/٥٣-٥٤) ، ح (٢٦٤١) .

(٣) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٤٤/١) .

(٤) انظر : مجمع الأمثال (٤٣٠/١) ، رقم (٢٢٦٦) ؛ لسان العرب (٢٠٦/١٤) ، (نعل) .

(٥) انظر : مجمع الأمثال (٣٠١/٢) ، رقم (٤٠٢٠) ؛ لسان العرب (٢٠٦/١٤) ، (نعل) .

٥- « اخْضِرَّارُ النَّعْلِ » ؛ كِنَايَةٌ عَنِ الْخِصْبِ وَالنَّعْمَةِ ، مِمَّا قَدْ يَحْمِلُ عَلَى الْأَشْرِ وَالْبَطَرِ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

قَوْمٌ إِذَا اخْضَرَّتْ نِعَالُهُمْ يَتَنَاهَقُونَ تَنَاهَقَ الْحُمُرُ <sup>(١)</sup>

وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى مَكَانَةِ النَّعَالِ عِنْدَ الْعَرَبِ ، وَأَنَّ الْإِتِّعَالَ مِنْ زِيَّهِمْ مِنْ قَدِيمِ الدَّهْرِ ، لِبَسُوهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ ؛ إِذْ كَانَتْ مِنْ لِبَاسِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ <sup>(٢)</sup> ؛ فَقَدْ لَبَسَ ﷺ النَّعْلَ الَّذِي يُسَمَّى : التَّاسُومَةَ ، وَلَبَسَ الْخُفَّيْنِ <sup>(٣)</sup> ، وَكَانَتْ نَعْلُهُ ﷺ مَخْصُوفَةً <sup>(٤)</sup> .

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ نَعْلَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ لَهَا قِبَالَانِ » <sup>(٥)</sup> .

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « كَانَ لِنَعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قِبَالَانِ مَثْنِيَّ شِرَاكُهُمَا » <sup>(٦)</sup> .

- (١) البيتُ أنشدَهُ الْفَرَّاءُ الْلُغَوِيُّ بِلاَ نِسْبَةٍ ، كَمَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (٢٠٧/١٤) ، (نعل) . وانظر : تَهْذِيبُ اللُّغَةِ (٣٩٨/٢) ؛ الْمَعْجَمُ الْمِفْصَلُ فِي شَوَاهِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ (٥٣٦/٣) .
- (٢) انظر : أَحْكَامُ أَهْلِ الذِّمَّةِ (١٢٩٧/٣-١٢٩٨) ؛ ابْنُ بَطَّالٍ ، شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (١٢٤/٩) ؛ ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٢١/١٠) .
- (٣) انظر : زَادُ الْمَعَادِ فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ (١٣٩/١) .
- (٤) رواه أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ الْبَصْرِيِّينَ ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ ، عَنْ أَعْرَابِيِّ ، ح (٢٠٠٥٨) ؛ وَقَالَهُمُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ » اهـ ، مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٢٥٠/٣٣) .
- (٥) وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّعَالِ وَالْخِصَافِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ ، جَمْعُ الزَّوَادِ وَمَنْبِعُ الْفَوَائِدِ (١٣٨/٥) .
- (٦) رواه الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ قِبَالَانَ فِي نَعْلِ ، وَمِنْ رَأْيِ قِبَالًا وَاحِدًا وَاسِعًا ، ح (٥٨٥٧) ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٢٤/١٠) .
- (٦) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الشُّمَائِلِ الْمُحَمَّدِيَّةِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي نَعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ح

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ : « كَانَ لِنَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ قِبَالَانِ ، وَلِنَعْلِ أَبِي بَكْرٍ قِبَالَانِ ، وَلِنَعْلِ عُمَرَ قِبَالَانِ ، وَأَوَّلُ مَنْ عَقَدَ وَاحِدَةً عُثْمَانُ » (١) .  
وَتَرْجَمَةُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ - رحمه الله - تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ النَّعْلِ بِقِبَالٍ وَاحِدٍ ، إِذَا كَانَ وَاسِعًا ؛ حَيْثُ قَالَ : « بَابُ : قِبَالَانِ فِي نَعْلٍ ، وَمَنْ رَأَى قِبَالًا وَاحِدًا وَاسِعًا » (٢) .

وَأَكْثَرُ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْيِيَّةَ ؛ وَهِيَ الْمُتَّخَذَةُ مِنْ جُلُودِ الْبَقَرِ الْمَذْبُوعَةِ بِالْقَرْطِ ، سُمِّيَتْ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ شَعْرَهَا أُزِيلَ بِالْدَّبَاغِ ، وَحُلِقَ عَنْهَا ؛ وَهِيَ نَعَالٌ لَيِّنَةٌ جَيِّدَةٌ ، مِنْ لِبَاسِ الْعَرَبِ الْكَرَامِ الْمُتَرَفِّينَ ، أَهْلِ النِّعْمَةِ وَالسَّعَةِ خَاصَّةً ، مِنْ أَشْرَفِ أَنْوَاعِ النَّعَالِ ، تَمْدَحُ الْعَرَبُ بِلُبْسِهَا ، لِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْكَرَمِ وَالتَّرَفِّ ؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ شَاعِرِهِمْ يَمْدَحُ آخَرَ :

بَطْلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ يُحْذِي نَعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَعَمٍ (٣)  
عَنْ عُيَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ (٤) أَنَّهُ قَالَ لِابْنِ عُمَرَ - رضي الله تعالى عنهما - : « رَأَيْتُكَ

⇒ (٧٧) ، (ص ٨٢) . وابنُ ماجه في كتاب اللباس ، باب صفة النعال ، ح (٣٦١٤) ، سنن ابن ماجه (١١٩٤/٢) . وإسناده صحيح ؛ قال البوصيري : « هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ ، رَجَالُهُ ثِقَاتٌ » اهـ . مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، كتاب اللباس ، باب صفة النعال (٩١/٤) . وقوى إسناده الحافظُ ابنُ حجرٍ في فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٢٥/١٠) .

(١) رواه الطبراني في المعجم الصغير (١١٣/١) ، ح (٢٤٦) .  
وأخرجه الهيثمي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في النعال والخفاف ، وقال : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ ، وَالْبَزَارُ بِإِخْتِصَارٍ ، وَرِجَالُ الطَّبْرَانِيِّ ثِقَاتٌ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٣٨/٥) .

(٢) ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٤/١٠) .  
(٣) انظر : لسان العرب (١٤٠/٦) ، (سبت) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٩٨/٢) والبيت لعنترة بن شداد ، انظر : ديوانه (ص ٢١٢) .

(٤) هُوَ عُيَيْدُ بْنُ جُرَيْجٍ التَّيْمِيُّ ، مَوْلَاهُمُ الْمَدَنِيُّ ، مَكِّيٌّ ، تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ ، رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِمْ . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٣٤/٣) ] .

تَلْبَسُ النِّعَالَ السَّيِّئَةَ ؟ فَقَالَ : أَمَّا النِّعَالُ السَّيِّئَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النِّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا ؛ فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا » (١) .

كما لَبَسَ ﷺ الْخِفَافَ ؛ فَعَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ فَتَلَقَّيْتُهُ بِمَاءٍ ، فَتَوَضَّأَ - وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَأْمِيَّةٌ - فَمَضْمَضَ ، وَاسْتَنْشَقَ ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ، فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ كُمَيْهِ فَكَانَا ضَيِّقَيْنِ ، فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ فَغَسَلَهُمَا ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَعَلَى خُفَيْهِ » (٢) .

وَفِي نَهْيِهِ ﷺ الْمُحْرِمَ عَنْ لُبْسِ الْخَفَيْنِ حَالَ إِحْرَامِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لُبْسَ الْخِفَافِ كَانَ مَشْهُورًا مُتَعَارَفًا عَلَيْهِ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ وَصَحَابَتِهِ ؛ فَعَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعِمَامَةَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْبُرُنْسَ ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ ، وَلَا وَرْسٌ ، وَلَا الْخَفَيْنِ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُمَا فَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ » (٣) .

وَحَثَّ الْمُصْطَفَى ﷺ صَحَابَتَهُ - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ - عَلَى لُبْسِ النِّعَالِ ، وَالْإِكْتَارِ مِنْهَا ؛ رَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي غَزْوَةِ غَزُونَاهَا : « اسْتَكْبِرُوا مِنَ النِّعَالِ ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ رَاكِبًا مَا اتَّعَلَ » (٤) .

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب النعال السيئة وغيرها ، ح (٥٨٥١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٠/١٠) . والترمذي في الشمائل المحمدية ، باب ما جاء في نعل رسول الله ﷺ ، ح (٧٩) ، (ص ٨٣-٨٤) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق (ص ١٥٦) من هذا البحث .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق (ص ١٧٦) من هذا البحث .

(٤) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب استحباب لبس النعال وما في معناها ، ح [٦٦] (٢٠٩٦) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٦١/١٤) . وأبو داود في كتاب اللباس ، باب في الانتعال ، ح (٤١٢٧) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٣٠/١١) .

والمعنى : أنه شبيه بالراكب في خفة المشقة ، وقلة التعب ، وسلامة الرجل من أذى الطريق ، وإن كان ماشياً <sup>(١)</sup> .

« وهذا كلامٌ بليغٌ ، ولفظٌ فصيحٌ ، بحيث لا يُنسجُ على منواله ، ولا يُؤتى بمثاله ، وهو إرشادٌ إلى المصلحة ، وتنبية على ما يُخففُ المشقة ؛ فإن الحافي المدين المشي يلقى من الآلام والمشقة العنار وغيره ما يقطعُه عن المشي ، ويمنعه من الوصول إلى مقصوده كالراكب ، فلذلك شبه به » <sup>(٢)</sup> .

وهذه الأحاديثُ جميعاً تدلُّ على استحباب لبس النعال وما في معناها ، وأنها من لباس النبي ﷺ . وفي لبسها ما لا يخفى من الفوائد العظيمة ؛ المتمثلة في حفظ الإنسان لرجليه من الأضرار والنجاسات والأوساخ ، وصيانتها من الحرِّ والبرد ، وأذى الطريق ، وإراحة البدن <sup>(٣)</sup> .

\* وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ جَاءَتِ السُّنَّةُ بِالْأَمْرِ بِالْإِحْتِفَاءِ أَحْيَانًا ، وَحَثَّتِ الْمُسْلِمَ عَلَى الْبُعْدِ عَنِ الْإِرْفَاءِ وَالْإِنْعِمَاسِ فِي التَّرَفِّ ؛ إِذِ الدَّهْرُ قَلْبٌ ، وَالزَّمَانُ دَوَّارٌ ، وَالنَّعْمُ لَا تَدُومُ ، فَقَدْ يَفْتَقِرُ الْغَنِيُّ ، وَيَعْدُمُ الْمُتَرَفُّ ، وَمِنْ وَسْطِيَّةِ الْإِسْلَامِ وَعَدْلِهِ مَوَازَنَتُهُ بَيْنَ مَطَالِبِ الْإِنْسَانِ ، وَتَقْلِبَاتِ الدَّهْرِ ؛ فَيُوطِنُ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ عَلَى جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ، حَتَّى إِذَا احْتَاجَ لَهَا وَجَدَ مَا يُحَقِّقُ مَطَالِبَهُ ، وَيُكَيِّفُهُ عَلَى الْعَيْشِ .  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ <sup>(٤)</sup> : « أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ رَحَلَ إِلَى فَضَالَةَ

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٢/١٠) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣٦٠/٦) .

(٢) نقله ابن حجر عن الإمام القرطبي ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٢/١٠) .

(٣) انظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦١٥/٦) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٢/١٠) .

(٤) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصْبِيِّ الْأَسْلَمِيُّ ، أَبُو سَهْلٍ الْمُرُوزِيُّ ، ابْنُ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ

ابْنِ عُيَيْدٍ <sup>(١)</sup> - وَهُوَ بِمِصْرَ - فَقَدِمَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : أَمَا إِنِّي لَمْ آتِكَ زَائِرًا وَلَكِنِّي سَمِعْتُ أَنَا وَأَنْتَ حَدِيثًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ ، قَالَ : وَمَا هُوَ ؟ قَالَ : كَذَا وَكَذَا . قَالَ : فَمَا لِي أَرَاكَ شَعِيثًا <sup>(٢)</sup> وَأَنْتَ أَمِيرُ الْأَرْضِ ؟ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْإِرْفَاءِ <sup>(٣)</sup> . قَالَ : فَمَا لِي لَا أَرَى عَلَيْكَ حِذَاءً ؟ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَفِيَ أَحْيَانًا « <sup>(٤)</sup> .

وَالْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ أَصْحَابَهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -

⇒ بُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْبِ ، تَابِعِيٌ حَلِيلٌ ثَقَّةٌ ، وَلِدَ سَنَةَ خَمْسَ عَشْرَةَ لِلْهِجْرَةِ ، وَنَزَلَ جَمْعُصَ ، ثُمَّ مَرَّ ، وَوَلَّى قَضَاءَهَا إِلَى أَنْ مَاتَ بِهَا سَنَةَ خَمْسَ عَشْرَةَ وَبِعَةِ . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٣٠٧/١) ؛ سير أعلام النبلاء (٥٠/٥-٥٢) ، رقم (١٥) ] .

(١) هُوَ فَضَالَةُ بْنُ عُيَيْدٍ بْنِ نَافِلَةَ الْأَوْسِيُّ الْأَنْصَارِيُّ ، صَحَابِيٌّ حَلِيلٌ ، أَوَّلُ مُشَاهِدِهِ أَخْذٌ ، ثُمَّ شَهِدَ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا ، نَزَلَ دِمَشْقَ ، وَكَانَ بِهَا قَاضِيًا لِمُعَاوِيَةَ ، ثُمَّ مِصْرَ وَشَهِدَ فَتْحَهَا ، وَوَلَّى بِهَا الْبَحْرَ ، وَمَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ . انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٢٦٢/٣-١٢٦٣) ، رقم (٢٠٨٠) ؛ تهذيب التهذيب (٣٨٦/٣) ] .

(٢) الشَّعِثُ الرَّأْسُ : هُوَ مُتَفَرِّقُ الشَّعْرِ ، الْمُتَفَشِّشُ الرَّأْسِ ، بَعِيدُ الْعَهْدِ بِتَسْرِيحِ الشَّعْرِ وَتَدْهِينِهِ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٢٨/٢) ، ( شعث ) .

(٣) الْإِرْفَاءُ : هُوَ كَثْرَةُ التَّنْعِيمِ وَالتَّغْنَمِ ، وَقِيلَ : هُوَ التَّوَسُّعُ فِي الْمَشْرَبِ وَالْمَطْعَمِ ، وَهُوَ مِنَ الرَّفْهِ : وَرُدُّ الْإِبِلِ ؛ وَذَلِكَ أَنْ تَرِدَ الْمَاءَ مَتَى شَاءَتْ . أَرَادَ تَرَكَ التَّنْعِيمَ وَالذَّعَّةَ ، وَلَيْسَ الْعَيْشُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ زَيْ الْعَجَمِ ، وَأَرْبَابِ الدُّنْيَا . وَفَسَّرَهُ الرَّوَايُ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ : بِالْتَّرَجُلِ ؛ وَهُوَ تَسْرِيحُ الشَّعْرِ ، وَتَدْهِينُهُ ، وَتَحْشِينُهُ ، وَتَنْظِيفُهُ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٢٥/٢) ، ( رفه ) ؛ (١٨٦/٢) ، ( رجل ) .

(٤) رواه أبو داود في أول كتاب التَّرجُلِ ، ح (٤١٥٤) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٤٥/١١) . وأحمد في باقي مسند الأنصار ، مسند فضالة بن عبيد ، ح (٢٣٩٦٩) ، وصححه مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٨٨/٣٩-٣٨٩) .

والنسائي في كتاب الرِّيَّةِ ، باب التَّرجُلِ ، ح (٥٢٣٩) ، وزاد : « سئل ابنُ بُرَيْدَةَ عَنِ الْإِرْفَاءِ ؟ قَالَ : مِنْهُ التَّرجُلُ » . سنن النسائي (١٣٥/٨) . وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٠/٢) ، ح (٥٠٢) .



بِالْإِحْتِفَاءِ أَحْيَانًا ؛ تَوَاضُعًا وَكُسْرًا لِلنَّفْسِ ، وَتَمَكُّنًا مِنْهُ عِنْدَ الْاضْطِرَارِ إِلَيْهِ <sup>(١)</sup> .  
وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كُنَّا جُلُوسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ أَدْبَرَ الْأَنْصَارِيَّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا أَخَا الْأَنْصَارِ كَيْفَ أَخِي سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ ؟ » . فَقَالَ صَالِحٌ ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ يَعُودُهُ مِنْكُمْ ؟ » . فَقَامَ ، وَقُمْنَا مَعَهُ - وَنَحْنُ بِضَعَةِ عَشَرَ - مَا عَلَيْنَا نِعَالَ ، وَلَا خِفَافٌ ، وَلَا قَلَانِسُ ، وَلَا قُمُصٌ ، نَمْشِي فِي تِلْكَ السَّبَاخِ حَتَّى جَنَنَاهُ ، فَاسْتَأْخَرَ قَوْمُهُ مِنْ حَوْلِهِ حَتَّى دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ الَّذِينَ مَعَهُ <sup>(٢)</sup> .

\* وَالنِّعَالُ مِنَ لِبَاسِ الرِّجَالِ <sup>(٣)</sup> ؛ مَا كَانَتْ النِّسَاءُ يَلْبَسْنَهَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَهْدِ صَحَابَتِهِ الْكَرَامِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - قِيلَ لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : إِنَّ امْرَأَةً تَلْبَسُ النَّعْلَ ؟ فَقَالَتْ : « لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَةَ <sup>(٤)</sup> مِنَ النِّسَاءِ » <sup>(٥)</sup> .  
إِنَّمَا كُنَّ يَلْبَسْنَ الْخِفَافَ .

- (١) انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢٣٠/٨) .  
(٢) رواه مسلم في كتاب الجنائز ، باب في عيادة المريض ، ح [١٣] (٩٢٥) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٥٢٤/٦) .  
(٣) انظر : المجموع شرح المهذب (٣٤٤/٤) .  
(٤) الرَّجُلَةُ : هِيَ الْمَرْأَةُ إِذَا تَشَبَّهَتْ بِالرِّجَالِ فِي زِيَّهِمْ وَهَيْئَتِهِمْ .  
انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١٨٦/٢) ، (رجل) .  
(٥) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في لباس النساء ، ح (٤٠٩٣) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٠٦-١٠٥/١١) .  
وَقَالَ الْأَثْبَانِيُّ : « رِجَالُهُ نِقَاتٌ ، غَيْرَ أَنْ ابْنَ جُرَيْجٍ مُدَلِّسٌ ، وَقَدْ عَنَّنَاهُ ، فَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ بِشَوَاهِدِهِ » اهـ . جِلْبَابُ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ (ص ١٤٦) .

\* وَيُكْرَهُ لِلْمُسْلِمِ لُبْسُ النُّعْلِ الصَّرَّارَةِ ؛ وَهُوَ الَّذِي يُحْدِثُ صَوْتَ صَرِيرٍ عِنْدَ السَّيْرِ بِهِ . وَكَذَا النُّعْلُ السِّنْدِيَّةُ ؛ الْمُنْسُوبَةُ إِلَى بِلَادِ السُّنْدِ ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ مِنْ زِيِّ الْأَعَاجِمِ ، لَمْ تَعْرِفْهُمَا الْعَرَبُ ، فَلُبِسُهَا تَشْبَهُ بِالْأَعَاجِمِ <sup>(١)</sup> ، وَهُوَ مِنْهُيٌّ عَيْنُهُ فِي قَوْلِ الْمُصْطَفَى ﷺ : « مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ » <sup>(٢)</sup> . وَقَوْلُهُ ﷺ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا ، لَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَلَا بِالنَّصَارَى » <sup>(٣)</sup> .

جَاءَ فِي الْإِنْصَافِ : « كَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالْأَصْحَابُ لُبْسَ زِيِّ الْأَعَاجِمِ ؛ كَعِمَامَةِ صَمَاءَ ، وَكَنَعْلِ صَرَّارَةٍ لِلزَّيْنَةِ ، لَا لِلوُضُوءِ وَنَحْوِهِ » <sup>(٤)</sup> .

قَالَ الْمَرْوُزِيُّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ هَيْدَامَ بْنِ قُتَيْبَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « أَمُرُونِي فِي الْمَنْزِلِ أَنْ أَشْتَرِيَ نَعْلًا سِنْدِيًّا لَصِيبَةٍ فَقَالَ : لَا تَشْتَرِ . فَقُلْتُ : تَكْرَهُهُ لِلنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ! أَكْرَهُهُ . وَقَالَ : إِنْ كَانَ لِلْمَخْرَجِ وَالطَّيْنِ فَأَرْجُو ، وَأَمَّا مَنْ أَرَادَ الزَّيْنَةَ فَلَا » <sup>(٥)</sup> .

وَيُلْحَقُ بِهِذَيْنِ النُّوعَيْنِ فِي الْكَرَاهَةِ كُلُّ نَعْلٍ كَانَ فِي لُبْسِهِ تَشْبَهُ بِالْأَعَاجِمِ فِي زِيَّهِمْ ، وَكَانَ مِمَّا اخْتَصَّوْا بِهِ .

\* \* \*

(١) انظر : الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٧٣/١) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٢/ ) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٢٧٥) من هذا البحث .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٢٧٦) .

(٤) علاء الدين المرداوي (٤٧٣/١) ؛ وبنحوه في الآداب الشرعية (٥٠٨/٣) .

(٥) الآداب الشرعية (٥٠٨/٣) ؛ مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ (١٤٥/٢) ، مسألة

## المَطْلَبُ الثَّانِي

## آدَابُ الْإِنْتِعَالِ وَأَدِلَّةُ ذَلِكَ وَأَحْكَامُهُ

ضَبَطَ الشَّرْعُ الْحَنِيفُ لُبْسَ النَّعَالِ بِآدَابٍ سَامِيَةٍ ، وَحِصَالِ نَبِيلَةٍ ، نَابِعَةٍ مِنْ سُمُوِّ  
الإِسْلَامِ ، وَسَمَاحَتِهِ ، وَعَدْلِهِ ، وَحِرْصِهِ عَلَى تَهْذِيبِ سُلُوكِ أَتْبَاعِهِ ، وَتَأْدِيبِهِمْ  
بِأَجْمَلِ الْآدَابِ ، وَمِنْ هَذِهِ الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ لِلْإِنْتِعَالِ فِي الْإِسْلَامِ مَا يَلِي :

• أَوَّلًا : أَلَا يَنْتَعِلُ قَائِمًا :

فَيُكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْتَعِلَ قَائِمًا <sup>(١)</sup> ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ :  
« نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ قَائِمًا » <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : المجموع شرح المهذب (٣٤٢/٤) ؛ الفروع (٣٥٨/١) ؛ الآداب الشرعية (٥١١/٣) .

(٢) رواه ابن ماجه في كتاب اللباس ، باب الانتعال قائماً ، ح (٣٦١٨) ، سنن ابن ماجه (١١٩٥/٢) ؛ والترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في كراهية أن ينتعل الرجل وهو قائم ، ح (١٧٧٧) ، الجامع الصحيح (٢١٣-٢١٤) . وأبو داود في كتاب اللباس ، باب في الانتعال ، ح (٤١٢٩) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٣١/١١) .  
وهو حديث صحيح ؛ قال الحافظ العراقي - رحمه الله - في شرح سنن الترمذي :  
« وَرَجُلًا إِسْنَادُهُ يَثِقَاتٌ » اهـ . نقلاً عن فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤٤١/٦) .  
وقال الألباني - رحمه الله - : « وَرَدَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ؛ مِنْهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَعَبْدُ  
اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، وَأَنَسٌ ، وَجَابِرٌ . أَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَلَهُ عَنْهُ طَرُقٌ أَرْبَعَةٌ : الْأُولَى : عِنْدَ  
ابْنِ مَاجَهَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ  
أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا . وَهَذَا إِسْنَادُ رَجَالِهِ يَثِقَاتٌ ؛ رَجَالُ الشَّيْخَيْنِ ، غَيْرِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ ؛  
وَهُوَ ابْنُ إِسْحَاقَ الطَّنَافِسِيِّ ، وَهُوَ ثِقَةٌ ، فَهُوَ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِنْ كَانَ الْأَعْمَشُ سَمِعَهُ مِنْ  
أَبِي صَالِحٍ ؛ فَقَدْ وَصِفَ بِالتَّدْلِيلِ ، وَمَعَ ذَلِكَ أَخْرَجَ لَهُ الشَّيْخَانُ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِالْعُنْعَنَةِ  
كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ » اهـ . سلسلة الأحاديث الصحيحة ، المجلد الثاني  
(ص ٣٣٩) ، ح (٧١٩) . وله شاهدٌ بإسنادٍ صحيحٍ عن ابن عمرٍ عند ابن ماجه ، ⇨

قَالَ الْخَطَّابِيُّ - رحمه الله - : « إِنَّمَا نُهِيَ عَنِ لُبْسِ النَّعْلِ قَائِمًا لِأَنَّ لُبْسَهَا قَاعِدًا أَسْهَلُ عَلَيْهِ ، وَأُمْكَنُ لَهُ ، وَرُبَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لَانْقِلَابِهِ إِذَا لَبَسَهَا قَائِمًا ، فَأَمَرَ بِالْقُعُودِ لَهُ ، وَالِاسْتِعَانَةِ بِالْيَدِ مِنْ غَائِلَتِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ » <sup>(١)</sup> .

وَالنَّهْيُ عَنِ الْإِنْتِعَالِ قَائِمًا نَهْيُ إِرْشَادٍ وَأَدَبٍ ؛ لِأَنَّ لُبْسَ النَّعْلِ قَاعِدًا أَسْهَلُ وَأُمْكَنُ ؛ وَلِذَا خَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ النَّهْيَ بِمَا كَانَ فِي لُبْسِهِ قَائِمًا تَعَبٌ وَمَشَقَّةٌ ؛ كَالْخُفِّ ، وَالنَّعَالِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى شَدِّ شِرَاطِكَيْهَا <sup>(٢)</sup> .

### • ثَانِيًا : نَقْضُ النَّعْلِ وَالْخُفِّ عِنْدَ اللَّبْسِ :

وَهَذَا أَدَبٌ رَفِيعٌ نَابِعٌ مِنْ حِرْصِ الْإِسْلَامِ عَلَى سَلَامَةِ أَتْبَاعِهِ ، وَحَثِّهِمْ عَلَى الْأَخْذِ بِالْأَسْبَابِ بَعْدَ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَالرُّضَا بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ ؛ فَقَدْ يَكُونُ فِي الْخُفِّ أَوْ النَّعْلِ عَقْرَبٌ أَوْ دَابَّةٌ تُلْحِقُ الْأَذَى بِالْمُسْلِمِ ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهَا؛ فَأُرْشِدَ إِلَى نَقْضِهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُ رِجْلَهُ ؛ لِيَخْرُجَ مَا فِيهِ مِنْ أَدَى <sup>(٣)</sup> .

رَوَى أَبُو أُمَامَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخُفَّيْهِ يَلْبَسُهُمَا ، فَلَبَسَ إِحْدَاهُمَا ، ثُمَّ جَاءَ غُرَابٌ فَاحْتَمَلَ الْأُخْرَى ، فَرَمَى بِهَا ، فَخَرَجَتْ مِنْهَا حَيَّةٌ ،

﴿ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ الْإِنْتِعَالِ قَائِمًا ، ح (٣٦١٩) ، سنن ابن ماجه (١١٩٥/٢) ؛ قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ : « هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ » اهـ ، مَصْبَاحُ الرَّجَالَةِ فِي زَوَائِدِ ابْنِ مَاجَهَ ، كِتَابُ اللَّبَاسِ ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْإِنْتِعَالِ قَائِمًا (٩٢/٤) . وَبِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ أَنْ يَنْتَعَلَ الرَّجُلُ وَهُوَ قَائِمٌ ، ح (١٧٧٦) ، الْجَامِعُ الصَّحِيحُ (٢١٤/٤) . وَانْظُرْ سِلْسِلَةَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، الْمَجْلَدُ الثَّانِي (ص ٣٤٠-٣٤١) .

- (١) معالم السنن شرح سنن أبي داود (١٨٨/٤) .
- (٢) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤٤١/٦) ؛ تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى (٣٨٤/٥) .
- (٣) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٧٤/٦) .

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَلْبَسُ خُفَّيْهِ حَتَّى يَنْفُضَهُمَا » (١) .

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ ، فَانْطَلَقَ ذَاتَ يَوْمٍ لِحَاجَةٍ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ، وَلَبَسَ أَحَدَ خُفَّيْهِ ، فَجَاءَ طَائِرٌ أَخْضَرُ ، فَأَخَذَ الْخُفَّ الْآخَرَ ، فَارْتَفَعَ بِهِ ، ثُمَّ أَلْقَاهُ ، فَخَرَجَ مِنْهُ أَسْوَدُ سَالِحٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَذِهِ كَرَامَةٌ أَكْرَمَنِي اللَّهُ بِهَا ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْ شَرِّ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْ شَرِّ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ » (٢) .

• ثَالِثًا : التَّيَامُنُ عِنْدَ اللَّبَسِ ، وَعَكْسُهُ عِنْدَ الْخَلْعِ :

التَّيَامُنُ سُنَّةٌ عَظِيمَةٌ فِي حَيَاةِ الْمُسْلِمِ كُلِّهَا ؛ قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمُنَ فِي طَهْوَرِهِ ، وَتَرْجُلِهِ ، وَتَنَعُّلِهِ » (٣) .

(١) رواه السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، ح (٨٩٨٣) ، انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٧٤/٦) .

وَأُخْرِجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابِ النَّهْيِ عَنْ لُبْسِ الْخُفِّ قَبْلَ أَنْ يَنْفُضَهَا ، وَقَالَ : « أُخْرِجَهُ الطَّيْرَانِيُّ ، وَفِيهِ هَاشِمُ بْنُ عَمْرٍو ، وَلَمْ أَعْرِفْهُ ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ حِبَّانَ ذَكَرَ فِي الثَّقَاتِ هَاشِمَ بْنَ عَمْرٍو فِي طَبَقَتِهِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ هُوَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ رَوَايَتَهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عِيَّاشٍ ، وَشَيْخِ إِسْمَاعِيلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ شَامِيٌّ ، فَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ ، وَهُوَ صَحِيحٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٤٠/٥) .

(٢) أخرجه الهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ الْإِبْعَادِ عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ ، بِمَجْمَعِ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعِ الْفَوَائِدِ ، كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ (٢٠٣/١) . ويشهدُ لَهُ مَا قَبْلَهُ .

(٣) رواه البخاريُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ يَدُ الْبَالِغِ الْيَمْنَى ، ح (٥٨٥٤) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٢/١٠) . ومسلمٌ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ التَّيْمُنِ فِي الطَّهْوَرِ وَغَيْرِهِ ، وَبَابِ حَبِّهِ ﷺ لِلتَّيَامُنِ ، ح [٦٦ ، ٦٧] (٢٦٨) ، شرح النوويُّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، المجلد الأول (٥٠٣-٥٠٢/٣) .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « هَذِهِ قَاعِدَةٌ مُسْتَمِرَّةٌ فِي الشَّرْعِ ؛ وَهِيَ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ بَابِ التَّكْرِيمِ وَالتَّشْرِيفِ ؛ كَلْبَسِ الثَّوْبِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخُفِّ ، وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ ، وَالسَّوَاكِ ، وَالِاتِّخَالِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ، وَقَصِّ الشَّارِبِ ، وَتَرْجِيلِ الشَّعْرِ ؛ وَهُوَ مَشْطُهُ ، وَتَغْفِ الْإِيطِ ، وَحَلَقِ الرَّأْسِ ، وَالسَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَغَسْلِ أَعْضَاءِ الطَّهَارَةِ ، وَالخُرُوجِ مِنَ الْخَلَاءِ ، وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْمَصَافَحَةِ ، وَاسْتِئْذَانِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ فِي مَعْنَاهُ يُسْتَحَبُّ التِّيَامُنُ فِيهِ . وَأَمَّا مَا كَانَ بِضِدِّهِ ؛ كَدُخُولِ الْخَلَاءِ ، وَالخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَالِامْتِخَاطِ ، وَالِاسْتِنْجَاءِ ، وَخَلْعِ الثَّوْبِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخُفِّ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَيُسْتَحَبُّ التِّيَاسُرُ فِيهِ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ بِكَرَامَةِ الْيَمِينِ ، وَشَرَفِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ » <sup>(١)</sup>.

وَسُنَّةُ التِّيَامُنِ فِي لُبْسِ النَّعَالِ وَنَحْوِهَا مِنْ لِبَاسِ الْقَدَمِ : أَنْ يَبْدَأَ بِلُبْسِ نَعْلِهِ الْيُمْنَى أَوَّلًا ، ثُمَّ الْيُسْرَى ، وَإِذَا خَلَعَ نَعْلَيْهِ بَدَأَ بِالْيُسْرَى ، ثُمَّ الْيُمْنَى . لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا اتَّعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ ، لِيَكُنِ الْيُمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرَهُمَا تُنْزَعُ » <sup>(٢)</sup> . وَهَذِهِ السُّنَّةُ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ أَدَبٌ وَتَحْضِيضٌ عَلَى حُبِّ التِّيَامُنِ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا ، وَمِنْهَا اللَّبَاسُ <sup>(٣)</sup> .

• رَابِعًا : أَلَا يَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ :

يُكْرَهُ الْمَشْيُ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ ، سَوَاءً أَكَانَ لِإِصْلَاحِ الْأُخْرَى ، أَمْ لَا ، وَيُكْرَهُ

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٥٠٢/٣) .

(٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب ينزع نعله اليسرى ، ح (٥٨٥٦) ، ابن حجر ،

فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٤/١٠) .

(٣) انظر : الآداب الشرعية (٥١١/٣) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦١٦/٦) ؛ شرح السنة

كَذَلِكَ الْمَشْيُ فِي نَعْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ <sup>(١)</sup> ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ :  
أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِذَا انْقَطَعَ شِسْعُ أَحَدِكُمْ فَلَا يَمْشِ فِي  
الْأُخْرَى حَتَّى يُصْلِحَهَا » <sup>(٢)</sup> .

وَعَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي  
نَعْلٍ وَاحِدَةٍ ، لِيُخَفِّهَمَا جَمِيعًا ، أَوْ لِيُنْعِلَهُمَا جَمِيعًا » <sup>(٣)</sup> .

فَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ دَلِيلَانِ عَلَى كَرَاهِيَةِ الْمَشْيِ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ خُفٍّ وَاحِدٍ ، أَوْ  
مَدَاسٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ عِذْرٍ ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كُلُّ لِبَاسٍ شَفَعٍ يُتَفَعُّ بِهِ ؛  
كَإِدْخَالِ الْيَدِ فِي الْكُمْتَيْنِ ، وَالتَّرَدِّي بِالرِّدَاءِ عَلَى الْمُنْكَبَيْنِ ؛ فَلَوْ أُرْسِلَتْ عَلَى إِحْدَى  
الْمُنْكَبَيْنِ وَعَرَى مِنْهُ الْجَانِبَ الْآخَرَ لَكَانَ مَكْرُوهًا عَلَى مَعْنَى الْحَدِيثِ ، وَلَوْ أَخْرَجَ  
إِحْدَى يَدَيْهِ مِنْ كُمِهِ ، وَتَرَكَ الْآخَرَى دَاخِلَ الْكُمِّ الْآخَرِ كَانَ كَذَلِكَ فِي  
الْكَرَاهَةِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : فتح الر في الترتيب الفقهي لثميد ابن عبد البر (٣/٦٦٥) ؛ المجموع شرح  
المهذب (٤/٣٤٢) ؛ الآداب الشرعية (٣/٥١٠) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير  
(١/٣٩٥) .

(٢) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب استحباب لبس النعال في اليمنى أولاً والخلع  
من اليسرى أولاً ، وكراهة المشي في نعلٍ واحدَةٍ ، ح [٦٩] (٢٠٩٨) ، شرح النووي  
على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٤/٢٦٣) .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب لا يمشي في نعلٍ واحدَةٍ ، ح (٥٨٥٥) ، ابن  
حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٢٢) . ومسلم في كتاب اللباس  
والزينة ، باب استحباب لبس النعال في اليمنى أولاً والخلع من اليسرى أولاً ، وكراهة  
المشي في نعلٍ واحدَةٍ ، ح [٦٨] (٢٠٩٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد  
الخامس (١٤/٢٦١) .

(٤) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٤/٢٦٢) ؛ معالم السنن  
شرح سنن أبي داود (٤/١٨٩) ؛ جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ (١٠/٦٤٩) .

قَالَ ابْنُ سَيَرِينَ - رحمه الله - : « كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَمْشِيَ الرَّجُلُ فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ ، وَيَقُولُونَ : وَلَا خُطْوَةَ وَاحِدَةً » (١) .

وَسُئِلَ الْإِمَامُ مَالِكٌ - رحمه الله - عَنِ الَّذِي يَنْقَطِعُ شِسْعُ نَعْلِهِ وَهُوَ فِي أَرْضٍ حَارَّةٍ هَلْ يَمْشِي فِي الْأُخْرَى حَتَّى يُصْلِحَهَا ؟ قَالَ : لَا ! وَلَكِنْ لِيَخْلَعَهُمَا جَمِيعًا ، أَوْ لِيَقِفَ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رحمه الله - : « وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْفَتْوَى ، وَهُوَ الصَّحِيحُ فِي الْأَثَرِ ، وَعَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ » (٢) .

وَلَا مَفْهُومٌ لِعِلَّةِ انْقِطَاعِ شِسْعِ النَّعْلِ فِي الْحَدِيثِ ، بَلْ يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَمْشِيَ فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ لِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ ؛ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « وَهَذَا لَا مَفْهُومَ لَهُ حَتَّى يَدُلَّ عَلَى الْإِذْنِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ ، وَإِنَّمَا هُوَ تَصْوِيرٌ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَفْهُومِ الْمُوَافَقَةِ ؛ وَهُوَ التَّنْبِيهُ بِالْأَذْنَى عَلَى الْأَعْلَى ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مُنِعَ مَعَ الْإِحْتِيَاجِ فَمَعَ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ أَوَّلَى ، وَفِي هَذَا التَّقْرِيرِ اسْتِدْرَاكٌ عَلَى مَنْ أَجَارَ ذَلِكَ حِينَ الضَّرُورَةِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ قَدْ يُظَنُّ أَنَّهَا أَحْفُ ؛ لِكُونِهَا لِلضَّرُورَةِ الْمَذْكُورَةِ ، لَكِنْ لِعِلَّةِ مَوْجُودَةٍ فِيهَا أَيْضًا » (٣) .

وَالنَّهْيُ عَنِ الْمَشْيِ فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ - رحمه الله - : « وَهَذِهِ جُمْلَةٌ لَمْ يَخْتَلِفْ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهَا ، وَأَنَّهَا أَوْامِرُ أَدَبٍ وَتَحْضِيضٌ لَا تَجِبُ ، إِلَّا شَيْئًا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ فِي الْمَشْيِ فِي نَعْلِ وَاحِدٍ أَوْ خَفٍّ وَاحِدٍ ، أَثَرٌ لَمْ يَصِحَّ ، وَلَهُ تَأْوِيلٌ فِي الْمَشْيِ الْيَسِيرِ ، وَبِقَدْرِ مَا يُصْلِحُ

(١) نقله عنه ابن عبد البر في الاستذكار (١٩٦/٢٦) ، ح (٣٩٢٠٥) .

(٢) فتح البر في الترتيب الفقهي لثمديد ابن عبد البر (٦٦٧/٣) .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٢/١٠) . وانظر : فيض القدير شرح الجامع

الصغير (٣٩٥/١) .



الأخرى» (١).

وَوَجْهُ صَرْفِ النَّهْيِ عَنِ التَّحْرِيمِ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ؛  
حَيْثُ قَالَ : « وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ فِي مِلْكِكَ فَتَنَيْتَ عَنْ شَيْءٍ  
مِنْ تَصَرُّفِهِ وَالْعَمَلُ بِهِ فَإِنَّمَا هُوَ نَهْيٌ أَدَبٍ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُكَ ، تَتَصَرَّفُ فِيهِ كَيْفَ شِئْتَ .  
وَلَكِنَّ التَّصَرُّفَ عَلَى سُنَّتِهِ لَا تَتَعَدَّى ، وَهَذَا بَابُ مُطَرِّدٍ ، مَا لَمْ يَكُنْ مِلْكُكَ حَيَوَانًا  
فَتَنَيْتَ عَنْ أَذَاهُ ؛ فَإِنَّ أَذَى الْمُسْلِمِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ حَرَامٌ ، وَأَمَّا النَّهْيُ عَمَّا لَيْسَ فِي  
مِلْكِكَ إِذَا نُهَيْتَ عَنْ تَمْلِكِهِ أَوْ اسْتِيفَاتِهِ إِلَّا عَلَى صِفَةٍ مَا فِي نِكَاحٍ ، أَوْ بَيْعٍ ، أَوْ  
صَيْدٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَالنَّهْيُ عَنْهُ نَهْيٌ تَحْرِيمٍ ، فَافْهَمْ هَذَا الْأَصْلَ ، وَقَدْ مَضَى مِنْهُ  
مَا فِيهِ دِلَالَةٌ وَكَيْفَايَةٌ » (٢) .

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « مَنْ مَشَى فِي نَعْلٍ أَوْ خُفٍّ وَاحِدَةٍ ، أَوْ بَدَأَ فِي انْتِعَالِهِ  
بِشِمَالِهِ فَقَدْ أَسَاءَ ، وَخَالَفَ السُّنَّةَ ، وَبَنَسَمَا صَنَعَ إِذَا كَانَ بِالنَّهْيِ عَالِمًا ، وَلَا يَحْرُمُ  
عَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ لِبَاسُ نَعْلَيْهِ ، وَلَا خُفَّهُ ، وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعُودَ ، فَالْبَرَكَةُ وَالْخَيْرُ  
فِي اتِّبَاعِ أَدَبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَامْتِنَالِ أَمْرِهِ » (٣) . « وَأَهْلُ الْعِلْمِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ  
الرَّجُلَ إِذَا مَشَى فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَحْرُمِ النَّعْلُ ، وَلَيْسَ عَاصِيًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَإِنْ  
كَانَ بِالنَّهْيِ عَالِمًا » (٤) .

\* وَقَدْ ذَكَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ حِكْمِ نَهْيِ الْمُصْطَفَى ﷺ عَنِ الْمَشْيِ فِي النَّعْلِ أَوْ

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/٦١٦-٦١٧) . وانظر : فتح البر في الترتيب الفقهي  
لتمهيد ابن عبد البر (٣/٦٦٥) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس  
(١٤/٢٦٢) .

(٢) فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٣/٦٦٥) .

(٣) فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٣/٦٦٩) .

(٤) الاستذكار (٢٦/١٩٤) .

الْخُفِّ الْوَاحِدِ : أَنَّ ذَلِكَ تَشْوِيقٌ وَمِثْلَةٌ ، وَمُخَالَفَةٌ لِلْوَقَارِ ، وَأَنَّ الْمُتَعِلَّ هَكَذَا تَصْيِيرُ  
إِحْدَى رِجْلَيْهِ أَرْفَعُ مِنَ الْأُخْرَى ، فَيَعْسُرُ مَشْيُهُ ، وَرُبَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِعَنَارِهِ  
وَسُقُوطِهِ <sup>(١)</sup> .

وَأَنَّ النَّعْلَ إِنَّمَا شُرِعَتْ لِقَايَةِ الرَّجُلِ عَمَّا يَكُونُ فِي الْأَرْضِ مِنْ أَذَى وَشَوْكٍ  
وَنَحْوِهِ ، فَإِذَا انْفَرَدَتْ إِحْدَى الرَّجْلَيْنِ عَنِ النَّعْلِ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمَاشِي ؛ لاضْطِرَارِهِ  
إِلَى وَقَايَةِ إِحْدَى رِجْلَيْهِ دُونَ الْأُخْرَى ، وَكَانَ ذَلِكَ مَدْعَاةً إِلَى خُرُوجِهِ عَنْ سَجِيَّةِ  
مَشْيِهِ . وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ عَدَمِ الْعَدْلِ بَيْنَ جَوَارِحِهِ ، وَلَا يَخْفَى قُبْحُ مَنْظَرِ الْمَاشِي بِنَعْلِ  
وَاحِدَةٍ وَاسْتِشْأَاعِهِ عِنْدَ النَّاطِرِينَ ، مِمَّا قَدْ يَحْمِلُهُمْ إِلَى نِسْبَتِهِ إِلَى اخْتِلَالِ الرَّأْيِ أَوْ  
ضَعْفِ الْعَقْلِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الشُّهْرَةِ ، وَقَدْ نَهَى عَنْهَا فِي اللَّبَاسِ <sup>(٢)</sup> .

✽ وَلَكِنَّ الْحِكْمَةَ الصَّحِيحَةَ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ : أَنَّهَا مِشْيَةُ الشَّيْطَانِ ؛ فَإِنَّهُ  
يَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ <sup>(٣)</sup> ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يَمْشِي فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ » <sup>(٤)</sup> .

- (١) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٦٢/١٤) .
  - (٢) انظر : أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (٢١٤٩/٣) ؛ معالم السنن شرح سنن  
أبي داود (١٨٨-١٨٩/٤) ؛ جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ (١٠/٦٤٩) ؛ ابن  
حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٢٢) .
  - (٣) انظر : أعلام الحديث شرح صحيح البخاري (٢١٤٩/٣) ؛ مشكل الآثار (١٤٢/٢) ؛  
ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٢٢) .
  - (٤) رواه الطحاوي في مشكل الآثار (١٤٢/٢) ، قال : حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيُّ : ثنا  
ابن وهب ، عن الليث بن سعد ، عن جعفر بن ربيعة بن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي  
هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ، فَذَكَرَهُ .
- قال الألباني - رحمه الله - : « وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ ، رَجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ ، رَجَالُ  
الشَّيْخَيْنِ ، غَيْرَ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيِّ ، وَهُوَ ثَقَّةٌ » اهـ . سلسلة الأحاديث  
الصحيحة المجلد الأول ، القسم الثاني (ص ٦٨٣) ، ح (٣٤٨) . وانظر في توثيق الربيع:  
تقريب التهذيب (ص ١٤٦) ، رقم (١٨٩٤) .

\* وَلَا يُعَارِضُ كَرَاهَةَ الْمَشْيِ بِنَعْلِ وَاحِدَةٍ مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - أَنَّهَا قَالَتْ : « رُبَّمَا مَشَى النَّبِيُّ ﷺ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ » (١) .  
لأنَّه حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَى مُعَارَضَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ النَّاهِيَةِ عَنْ الْمَشْيِ بِنَعْلِ وَاحِدَةٍ (٢) .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رحمه الله - : « وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ مُعَارَضَةٌ لِأَبِي هُرَيْرَةَ فِي حَدِيثِهِ ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ أَهْلُ الْعِلْمِ إِلَى ذَلِكَ ؛ لِضَعْفِ إِسْنَادِ حَدِيثِهَا ، وَلِأَنَّ السُّنَنَ لَا تُعَارِضُ بِالرَّأْيِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهَا أَنَّهَا لَمْ تُعَارِضْ أَبَا هُرَيْرَةَ بِرَأْيِهَا ، وَقَالَتْ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ » ، وَهَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفًا » (٣) .

• خَامِسًا : أَنْ يَخْلَعَ نَعْلَيْهِ عِنْدَ الْجُلُوسِ لِحَدِيثٍ أَوْ طَعَامٍ وَنَحْوِهِ :  
مِنْ السُّنَّةِ إِذَا جَلَسَ الرَّجُلُ لَطَعَامٍ أَوْ حَدِيثٍ أَنْ يَخْلَعَ نَعْلَيْهِ وَيَضَعُهُمَا بِجَانِبِهِ الْأَيْسَرَ أَوْ خَلْفَهُ ، وَلَا يُؤْذَى بِهِمَا أَحَدًا ، وَهَذَا مِنْ جَمِيلِ الْأَدَبِ مَعَ الْجَلِيسِ ،

- (١) رواه الترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الرخصة في المشي في النعل الواحدة ، ح (١٧٧٧) ، (١٧٧٨) ، وَقَالَ : « هَكَذَا رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ مَوْقُوفًا ، وَهَذَا أَصَحُّ » ١ هـ . الجامع الصحيح (٢١٤/٤) .  
وَالطَّحَاوِيُّ فِي مُشْكَلِ الْأَثَارِ (١٤٢/٢) ، وَضَعْفُهُ . وَضَعْفُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي سِلْسَلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، عَقَبَ الْحَدِيثَ رَقْمَ (٣٤٨) ، الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ ، الْقِسْمُ الثَّانِي (ص ٦٨٤) .  
(٢) مَدَارُ إِسْنَادِهِ عَلَى اللَّيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ بْنِ رُثَيْمٍ ؛ وَهُوَ صَدُوقٌ ، احْتَلَطَ جِدًّا ، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ حَدِيثُهُ فَرَكًا ، مِنَ السَّادِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً .  
انظر : تقريب التهذيب (ص ٤٠٠) ، رَقْمَ (٥٦٨٥) .  
(٣) فتح البر في الترتيب الفقهي لثميد ابن عبد البر (٦٦٦/٣) .

وَحُسْنُ الْهَيْئَةِ ، وَهُوَ أَرْوَحُ لِلْقَدَمَيْنِ <sup>(١)</sup> ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « مِنْ السُّنَّةِ إِذَا جَلَسَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْلَعَ نَعْلَيْهِ ، فَيَضَعُهُمَا بِجَنْبِهِ » <sup>(٢)</sup> .

وَعَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا قُرِبَ إِلَى أَحَدِكُمْ طَعَامُهُ وَفِي رِجْلِهِ نَعْلَانِ فَلْيَنْزِعْ نَعْلَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ أَرْوَحُ لِلْقَدَمَيْنِ » <sup>(٣)</sup> .

• سَادِسًا : أَنْ يَكُونَ النَّعْلُ عَلَى قَدْرِ الْقَدَمِ :

مِنْ آدَابِ الْإِنْتِعَالِ الْمُهَمَّةِ : أَنْ يَكُونَ النَّعْلُ عَلَى قَدْرِ الْقَدَمِ ، لَا كَبِيرًا يَشْقُ الْمَشْيُ بِهِ ، وَلَا صَغِيرًا قَاصِرًا عَنِ الْقَدَمَيْنِ فَيُلْحِقُهُمَا الضَّرَرُ ؛ لِمَا رَوَى زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ - مُرْسَلًا - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَطْلُعَ مِنْ نَعْلَيْهِ شَيْءٌ عَنْ قَدَمَيْهِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المجموع شرح المهذب (٣٤٤/٤) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٨٣/١) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٢٣٨/٢) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في الانتعال ، ح (٤١٣٢) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٣٢/١١) . وحسَّن إسناده النووي في المجموع شرح المهذب (٣٤٤/٤) . وصحَّحه عبد القادر الأرناؤوط في تعليقه على جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ ، كتاب اللباس ، باب النعال والانتعال (٦٥٣/١٠) ، ح (٨٢٧٩) .

(٣) أخرجه الهيثمي في كتاب الأطعمة ، باب خلع النعل عند الأكل ، وقال : « رَوَاهُ الْبَزَّازُ وَأَبُو يَعْلَى والطبراني في الأوسط ، وَلَفْظُهُ : « إِذَا أَكَلْتُمُ الطَّعَامَ فَاخْلَعُوا نِعَالَكُمْ ؛ فَإِنَّهُ أَرْوَحُ لَأَقْدَامِكُمْ » ، وَرَجَالُ الطَّبْرَانِيِّ ثِقَاتٌ ، إِلَّا أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ خَالِدٍ السُّكُوتِيِّ لَمْ أَحِدْ لَهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَرِثِ سَمَاعًا » اهـ . جمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٣/٥) .

(٤) رواه السيوطي في الجامع الصغير ، ح (٧١٥٨) ، انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣١١/٥) . وسكت عنه الحافظ المناوي في فيض القدير .

وزيَادُ بْنُ سَعْدٍ اثْنَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : زِيَادُ بْنُ سَعْدِ بْنِ ضَمِيرَةَ السُّلَمِيِّ الْجَزَائِي ، وَهُوَ ثِقَةٌ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ . وَثَانِيهِمَا : زِيَادُ بْنُ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُرَاسَانِي ، وَهُوَ ثِقَةٌ ثَبَتَ مِنْ الْحُفَاطِ الْمُتَقِينَ ، وَأَهْلُ الثَّبَتِ وَالْعِلْمِ . فَهُوَ مُرْسَلٌ حَسَنٌ .

انظر : تهذيب التهذيب (٦٤٧/١) .

• سَابِعًا : أَلَّا تُشَبِّهَ نِعَالَ النِّسَاءِ وَأَخْذِيَّتَهُنَّ .

لَأَنَّ التَّشْبِيهَ بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِيمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ أَحَدِ الْجِنْسَيْنِ مُحَرَّمٌ ؛ قِيلَ لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : إِنَّ امْرَأَةً تَلْبَسُ النُّعْلَ ؟! فَقَالَتْ : « لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَةَ مِنَ النِّسَاءِ » (١) .

وَسَيَاتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - مَزِيدُ بَيَانٍ لِحُكْمِ التَّشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ وَضَوَابِطِهِ ، وَمُسْتَنْبَاتِهِ فِيمَا بَعْدُ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ (٢) .

\* \* \*

(١) انظر تخریجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٢٦) .

(٢) انظر : (ص ٦٢٧) من هذا البحث .

## المَطْلَبُ الثَّالِثُ

### حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ

● الصَّلَاةُ فِي النَّعَالِ وَنَحْوِهَا كَالْجُمُحِ ، وَالْمَدَاسِ ، وَالْخُفَّ إِذَا كَانَتْ طَاهِرَةً مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(١)</sup> .

لَمَّا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ سَعِيدِ أَبِي مَسْلَمَةَ <sup>(٢)</sup> قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ! » <sup>(٣)</sup> .

قَالَ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « فِيهِ جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ وَالْخُفَافِ ، مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَلَيْهَا نَجَاسَةٌ » <sup>(٤)</sup> .

وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَشْرَبُ قَائِمًا وَقَاعِدًا ، وَيُصَلِّي مُتَعِيلًا وَخَافِيًا ، وَيَتَفُلُّ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٦٥٧/١) ؛ فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن

عبد البر (٦٦٩/٣) ؛ الفروع (٣٥٨/١) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية

(١٢١/٢٢) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤٩/٢) ؛ شرح النووي على صحيح

مسلم ، المجلد الأول (٢٠٦-٢٠٧) ؛ إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام

(٢٣٦/١) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٤/٣) وما بعدها .

(٢) هُوَ أَبُو مَسْلَمَةَ سَعِيدُ بْنُ يَزِيدٍ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ ، الْقَصِيرُ ، تَابِعِيٌّ ثِقَّةٌ ، رَوَى عَنْ أَنَسٍ

وَعِكْرَمَةَ ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٥١/٢) ] .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب النعال السيئة وغيرها ، ح (٥٨٥٠) ، ابن حجر ،

فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٠/١٠) . ومسلم في كتاب المساجد ومواضع

الصلاة ، باب جواز الصلاة في النعلين ، ح [٦٠] (٥٥٥) ، شرح النووي على صحيح

مسلم ، المجلد الثاني (٢٠٧/٥) .

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٢٠٦-٢٠٧) .

(٥) أخرجه الهيثمي في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في النعلين ، وقال : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي

الْأَوْسَطِ ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥٥/٢) .

وعن هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ <sup>(١)</sup> - رحمه الله - قَالَ : رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ، فَسُئِلَ ، فَقَالَ : «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا» . قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ ؛ لِأَنَّ جَرِيرًا كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ أَسْلَمَ <sup>(٢)</sup> .

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَادَةَ النَّبِيِّ ﷺ الْمُسْتَمِرَّةَ الصَّلَاةَ فِي نَعْلَيْهِ ، وَكَلَامُ أَكْثَرِ السَّلَفِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ فِي النَعْلَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ حَافِيًا . «وَقَدْ أَنْكَرَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى أَبِي مُوسَى خَلْعُهُ نَعْلَيْهِ حِينَ أَنَاهُ فِي مَنْزِلِهِ ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى : تَقَدَّمَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ فَإِنَّكَ أَقْدَمُ سِنًا وَأَعْلَمُ ، قَالَ : لَا ! بَلْ تَقَدَّمَ أَنْتَ ؛ فَإِنَّمَا أَتَيْنَاكَ فِي مَنْزِلِكَ وَمَسْجِدِكَ ، فَأَنْتَ أَحَقُّ . فَتَقَدَّمَ أَبُو مُوسَى ، فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ : مَا أَرَدْتَ إِلَيَّ خَلْعَهُمَا ، أَبَا الْوَادِي الْمُقَدَّسِ أَنْتَ ؟ ! لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الْخَفَيْنِ وَالنَعْلَيْنِ» <sup>(٣)</sup> . وَكَذَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ ، وَكَانُوا يَضْرِبُونَ النَّاسَ إِذَا خَلَعُوا نَعْلَهُمْ فِي الصَّلَاةِ <sup>(٤)</sup> .

\* وَاسْتِحْبَابُ الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ مَشْرُوعٌ مِنْ جِهَةِ قَصْدِ الْمُخَالَفَةِ لِأَهْلِ الْكِتَابِ ؛

(١) هُوَ هَمَّامُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ حَارِثَةَ النَّخَعِيِّ ، الْكُوفِيُّ الْفَقِيهُ ، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ ، ثِقَّةٌ ، غَابِظٌ ، نَزَلَ الْكُوفَةُ ، وَمَاتَ بِهَا فِي إِسَارَةِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ ، سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ عَلَى الصَّحِيحِ .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٢٨٣/٤) ؛ سير أعلام النبلاء (٢٨٣/٤-٢٨٤) ، رقم (١٠٤) ] .

(٢) رواه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في الخفاف ، ح (٣٨٧) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٨٩/١) .

(٣) رواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة ، مسند عبد الله بن مسعود ، ح (٤٣٩٧) ، وصححه مُحَقِّقُوا مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٠٤/٧-٤٠٥) .

(٤) انظر : ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٤/٣) ؛ نيل الأوطار (١٥٢/٢) .

فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي نِعَالِهِمْ وَلَا خِفَافِهِمْ ؛ وَلِذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِمُخَالَفَتِهِمْ ، وَالصَّلَاةَ فِي النَّعَالِ <sup>(١)</sup> ؛ فَقَنَّ أَوْسَ بْنَ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « خَالِفُوا الْيَهُودَ ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي نِعَالِهِمْ وَلَا خِفَافِهِمْ » <sup>(٢)</sup> .  
وَمُخَالَفَةُ الْيَهُودِ فِي هَذِهِ السَّنَةِ تَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْعَمَلِ بِهَا مَرَّةً أَوْ مَرَّاتٍ ، وَلَيْسَ بِالْمُدَاوَمَةِ عَلَيْهَا .

وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ وَالْخِفَافِ <sup>(٣)</sup> .  
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَيْسَ لَنَا مَوْضِعٌ يُكْرَهُ أَنْ يُصَلَّى فِيهِ فِي النَّعْلَيْنِ وَالْخُفَّيْنِ إِلَّا الْكُعْبَةُ ؛ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ لِمَنْ دَخَلَهَا أَنْ يَلْبَسَ خُفَّهُ أَوْ نَعْلَيْهِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَأَحْمَدُ ، وَقَالَ : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَخَّصَ فِيهِ » <sup>(٤)</sup> .

● وَهَذِهِ الْأَوَامِرُ مِنَ الْمُصْطَفَى ﷺ بِالصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ ، وَمُخَالَفَةِ الْيَهُودِ فِي ذَلِكَ الْأَصْلِ فِيهَا الْوُجُوبُ ، وَإِنَّمَا صُرِفَتْ عَنِ الْوُجُوبِ إِلَى الْاسْتِحْبَابِ لِمَا يَلِي :  
١ - مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ <sup>(٥)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٨٩/١) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في النعلين ، ح (٦٤٨) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٥٠/٢) . ورواه الحاكم في كتاب الصلاة ، ح (٩٥٦) ، وصحَّحه ، ووافقه الذهبي ، المستدرک ومعه التلخيص (٣٩١/١) . وقال الشوكاني : « أَخْرَجَهُ ابْنُ جِبَّانٍ أَيْضًا فِي صَحِيحِهِ ، وَلَا مَطْعَنَ فِي إِسْنَادِهِ » اهـ . نيل الأوطار (١٥١/٢) .

(٣) انظر : نيل الأوطار (١٥٣/٢) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٥٠/٢) .

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٨/٣) .

(٥) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ بْنِ أَبِي السَّائِبِ بْنِ صَفِيٍّ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَخْزُومٍ الْمَخْزُومِيُّ ، أَبُو السَّائِبِ ، وَيُقَالُ : أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَكِّيُّ ، لَهُ وَلَاحِقُهُ صَحْبَةٌ ، وَكَانَ أَبُوهُ شَرِيكَ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ قَارِيَّ أَهْلِ مَكَّةَ ، وَعَنْهُ أَخَذُوا الْقِرَاءَةَ ، مَاتَ قَبْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِخَمْسٍ ٥



ﷺ يُصَلِّي يَوْمَ الْفَتْحِ ، وَوَضَعَ نَعْلَيْهِ عَنْ يَسَارِهِ » (١) .

٢- مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى - رحمه الله - قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَعْلَيْهِ ، فَصَلَّى النَّاسُ فِي نَعَالِهِمْ ، فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ ، فَخَلَعُوا ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ : « مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ فَلْيُصَلِّ ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَخْلَعَ فَلْيَخْلَعْ » (٢) .

٣- عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَشْرَبُ قَائِمًا وَقَاعِدًا ، وَيُصَلِّي مُتَّعِلًا وَخَافِيًا ، وَيَتَفَلُّ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ » (٣) .

٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَلَا يُؤْذِ بِهِمَا أَحَدًا ؛ لِيَجْعَلَهُمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ ، أَوْ لِيُصَلِّ

⇒ سنين بمكة . انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٥/٣-٩١٦) ، رقم (١٥٤٣) ؛ تهذيب التهذيب (٣٤١/٢) ] .

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في النعل ، ح (٦٤٤) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢/٢٤٨) ؛ وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في اين توضع النعل إذا خلعت في الصلاة ، ح (١٤٣١) ، سنن ابن ماجه (١/٤٦٠) . ورواه النسائي في كتاب القبلة ، باب أين يضع الإمام نعليه إذا صلى بالناس ، ح (٧٧٦) ، سنن النسائي (٢/٥٦) . والحاكم في كتاب الصلاة ، ح (٩٥٣) ، المستدرک (١/٣٩٠) . وأحمد في مسند المكين ، عن عبد الله بن السائب ، ح (١٥٣٩٢) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ؛ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَفْيَانَ : وَهُوَ أَبُو سَلَمَةَ ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ مِنْ رِجَالِهِ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ مِنْ رِجَالِ الشَّيْخَيْنِ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤/١١٣) .

وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/٤٣٠) ، ح (١١٨٦-١٤٥٣) .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الصلوات ، باب من رخص في الصلاة في التعلين ، ح (٧٨٦٦) ، الكتاب المصنف (٢/١٧٩) .

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ : « هَذَا مُرْسَلٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ » اهـ . نقلًا عن : نيل الأوطار (٢/١٥٣) ؛ وعون المعبود شرح سنن أبي داود (٢/٢٥٠) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٣٣٩) من هذا البحث .

فِيهِمَا» (١) .

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ صَارِفَةٌ لِلْأَوَامِرِ الْوَارِدَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، الْمُعَلَّلَةِ بِالْمُخَالَفَةِ لِلْيَهُودِ مِنْ الْوُجُوبِ إِلَى النَّدْبِ ؛ لِأَنَّ التَّخْيِيرَ وَالتَّفْوِضَ إِلَى الْمَشِيئَةِ بَعْدَ تِلْكَ الْأَوَامِرِ لَا يُنَافِي الْإِسْتِحْبَابَ (٢) .

● وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ فِي نَعْلَيْهِ أَنْ يَتَعَاهَدَهَا عِنْدَ أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ فِي أَسْفَلِهَا نَجَاسَةٌ ، وَأَرْشَدَ إِلَى الْوَسِيلَةِ الشَّرْعِيَّةِ فِي تَطْهِيرِهَا إِنْ كَانَ بِهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ؛ رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَذْرًا أَوْ أَذَى فَلْيَمْسَحْهُ ، وَلْيَصَلِّ فِيهِمَا » (٣) .

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهَا إِذَا أَصَابَ أَسْفَلَ الْخُفِّ نَجَاسَةٌ وَمَسَحَهُ عَلَى الْأَرْضِ

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب المصلي إذا خلع نعليه أين يضعهما ، ح (٦٥١) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٥١/٢) .

وقال الحافظ العراقي : « صَحِيحُ الْإِسْنَادِ » اهـ . نقلًا عن : نيل الأوطار (١٥٣/٢) . وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ، ح (٦٥٥) ، (ص ١٩٣/١) .

ورواه الحاكم في كتاب الصلاة ، ح (٩٥٤) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ » اهـ . ووافقه الذهبي ، المستدرک ومعه التلخيص (٣٩٠/١) .

(٢) انظر : نيل الأوطار (١٥٣/٢) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٥٠/٢) .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في النعل ، ح (٦٤٦) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٤٩/٢) . ورواه أحمد في باقي مسند المكثرين ، مسند أبي سعيد الخدري ، ح (١١٨٧٧) ، « وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ؛ أَبُو كَامِلٍ : هُوَ مُظَفَّرُ بَنٍ مَدْرَكٍ الْخُرَّاسَانِيُّ ، يَثِقٌ مِنْ رِجَالِ النَّسَائِيِّ ، وَرَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ التَّفَرُّدِ ، وَبَاقِي رِجَالِهِ يَثِقَاتٌ ؛ رِجَالُ مُسْلِمٍ » اهـ من حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٧٩/١٨) .

وانظر في توثيق أبي كامل : تقريب التهذيب (ص ٤٦٧) ، رقم (٦٧٢٢) .

وصححه النووي في المجموع (١٤٠/٣) . والألباني في صحيح أبي داود ح (٦٥٠) ، (١٩٢/١) .

هَلْ يَطْهَرُ ، وَتَصِيحُ الصَّلَاةُ فِيهِ أَمْ لَا ؟

قَوْلَانِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ ، أَحْظُهُمَا وَأَوَّلَاهُمَا بِالذَّلِيلِ وَالْقَبُولِ : أَنَّ مَسْحَ أَسْفَلِ الْخُفِّ وَالنَّعْلِ بِالْأَرْضِ يُطَهِّرُهُ مِنَ النَّجَاسَةِ أَيَّا كَانَ نَوْعُهَا <sup>(١)</sup> ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ السَّابِقِ ؛ حَيْثُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ فِي نَعْلَيْهِ ، وَرَأَى فِيهِمَا نَجَاسَةً أَنْ يَذُلَّكُمَا بِالْأَرْضِ ، ثُمَّ يُصَلِّيَ فِيهِمَا ، وَلَمْ يُفَرِّقْ ﷺ بَيْنَ نَجَاسَةٍ وَأُخْرَى ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَافٍ فِي تَطْهِيرِ النَّعَالِ وَالْخِفافِ لِأَنَّهَا أَجْسَامٌ صَلْبَةٌ لَا تَتَحَلَّلُ فِيهَا النَّجَاسَةُ .

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنَبِيُّ - رحمه الله - : « وَالصَّلَاةُ فِي النَّعْلَيْنِ جَائِزَةٌ ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ . وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ : لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي نَعْلَيْهِ إِذَا كَانَتَا طَاهِرَتَيْنِ . وَلَيْسَ مُرَادُهُ إِذَا تَحَقَّقَ طَهَارَتُهُمَا ، بَلْ مُرَادُهُ إِذَا لَمْ تَتَحَقَّقْ نَجَاسَتُهُمَا ، يَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ : أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ : « كُنَّا لَا تَتَوَضَّأُ مِنْ مَوْطِيٍّ » <sup>(٢)</sup> ... وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ : أَنَّ مَنْ مَشَى حَافِيًا عَلَى الْأَرْضِ النَّجِسَةِ الْيَابِسَةِ ، أَوْ خَاضَ طِينَ الْمَطَرِ

(١) انظر : الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١٧٢/٢-١٧٣) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤٩/٢) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٢٠٧/٢) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٥/٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٨٩/١) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب في الرجل يَطَأُ الْأَذَى بِرِجْلِهِ ، ح (٢٠١) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٤١/١) . وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب كَفَّ الشَّعْرَ وَالثَّوبَ فِي الصَّلَاةِ ، ح (١٠٤١) ، سنن ابن ماجه (٣٣١/١) . وصحَّحه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣٠٨/١) ، ح (٨٦٠-١٠٥٠) . وفي إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (١٩٨/١) ، ح (١٨٣) .

« وَالْمَوْطِيُّ : مَا يُوطَأُ مِنَ الْأَذَى فِي الطَّرِيقِ ، وَأَصْلُهُ : الْمَوْطُوءُ - بِالْوَاوِ - ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ : أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يُعِيدُونَ الْوُضُوءَ مِنَ الْأَذَى إِذَا أَصَابَ أَرْجُلَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَتَوَضَّأُونَ »

فإنه يُصلي ، ولا يغسل رجله . وقد ذكر مالك وغيره : أن الناس لم يزالوا على ذلك . وذكره ابن المنذر إجماعاً من أهل العلم إلا عن عطاء ؛ فإنه قال : يغسل رجله . قال : ويشبه أن يكون هذا منه استحباً لا إيجاباً . قال : ويقول جمل أهل العلم نقول<sup>(١)</sup> .

وقد كان النبي ﷺ وصحبه - رضي الله عنهم - يمشون بالنعال في طرق المدينة ، ثم يصلون بها<sup>(٢)</sup> .

● وإذا لم يرد الرجل الصلاة في نعليه ، وخلعهما فإنه يضعهما عن يساره ؛ تعظيماً لليمين ، إلا أن يكون عن يساره مُصلٍّ ؛ كما لو كان مع جماعة فإنه يضعها بين رجلتيه ، ولا يؤذ بهما أحداً ، لا يضعهما أمامه تعظيماً للقبلة ، ولا وراءه خوفاً من السرقة<sup>(٣)</sup> .

لحديث عبد الله بن السائب - رضي الله عنه - قال : « رأيت النبي ﷺ يصلي يوم الفتح ، ووضع نعليه عن يساره »<sup>(٤)</sup> .

وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : بينما رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه إذ خلع نعليه ، فوضعهما عن يساره ، فلما رأى ذلك القوم ألقوا نعالهم ،

⇒ يغسلون أرجلهم ، ولا ينظفونها من الأذى إذا أصابها » اهـ . معالم السنن شرح سنن أبي داود (٦٣/١) .

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٢/٣-٤٣) ؛ وانظر : الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١٧٢/٢-١٧٣) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٦٥٧/١) .

(٣) انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢٠٦/٨) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي

داود (٢٤٩/٢ ، ٢٥١-٢٥٢) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٣٤١-٣٤٢) من هذا البحث .

فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ ، قَالَ : « مَا حَمَلَكُم عَلَى إِقَاءِ نِعَالِكُمْ ؟ ! » .  
 قَالُوا : رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَيْكَ فَالْقَيْنَا نِعَالَنَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ جِبْرِيلَ -  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَتَانِي ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذْرًا - أَوْ قَالَ : أَدَى - وَقَالَ : إِذَا جَاءَ  
 أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَذْرًا أَوْ أَدَى فَلْيُمْسَحْهُ ، وَلْيُصَلِّ  
 فِيهِمَا » <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ - رحمه الله - : « وَفِيهِ مِنَ الْأَدَبِ : أَنَّ الْمُصَلِّي إِذَا صَلَّى وَخَذَهُ  
 فَخَلَعَ نَعْلَهُ وَضَعَهَا عَنْ يَسَارِهِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعَ غَيْرِهِ فِي الصَّفِّ وَكَانَ عَنْ يَمِينِهِ  
 وَعَنْ يَسَارِهِ أَنَا فَإِنَّهُ يَضَعُهَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ . وَفِيهِ : أَنَّ يَسِيرَ الْعَمَلِ لَا يَقْطَعُ  
 الصَّلَاةَ » <sup>(٢)</sup> .

● وَقَدْ هَجَرَ الْمُسْلِمُونَ هَذِهِ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ - وَهِيَ الصَّلَاةُ فِي النَّعَالِ - فِي هَذِهِ  
 الْعُصُورِ الْمُتَأَخِّرَةِ ، حَتَّى أَصْبَحَ مَنْ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ الطَّاهِرَتَيْنِ أَوْ الْمَسْحُوتَيْنِ بِالْأَرْضِ  
 عِنْدَ أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ مُخَالَفًا فِي عُرْفٍ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ لِلشَّرِيعَةِ ، وَلَرَّيْمًا فَسَقُوهُ ،  
 وَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْمِلَّةِ ، وَرَمَوْهُ بِالْبِدْعَةِ ، وَهَذَا إِنَّمَا نَشَأَ عَنِ الْجَهْلِ بِالسُّنَنِ ، وَالِابْتِعَادِ  
 عَنْ هَذِي الْمُصْطَفَى ﷺ .

● وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَى مَنْ يُرِيدُ الصَّلَاةَ فِي نَعْلَيْهِ أَوْ خُفَيْهِ تَطْيِيقًا لِسُنَّةِ الْحَبِيبِ  
 الْمُصْطَفَى ﷺ مُرَاعَاةَ أُمُورٍ مُهِمَّةٍ ، هِيَ :  
 . أَوَّلًا : تَعَاهُدُ نَعْلَيْهِ أَوْ خُفَيْهِ عِنْدَ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ بِهَا ، حَتَّى لَا يُصَلِّيَ بِهِمَا  
 وَعَلَيْهِمَا نَجَاسَةً ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٣٤٣) من هذا البحث .

(٢) معالم السنن شرح سنن أبي داود (١/١٥٧) .

قال: « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَذْرًا أَوْ أَذَى فَلْيَمْسَحْهُ ، وَلْيَصِلْ فِيهِمَا » <sup>(١)</sup> .

• ثَانِيًا : الْأُيُصَلِّي بِهِمَا فِي الْمَسَاجِدِ الْمَفْرُوشَةِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَلَوِثِ فَرَشِ الْمَسْجِدِ بِالْبَلَلِ أَوْ الْغُبَارِ ، وَلِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَفَاسِدِ الْمُتَعَدِّيَةِ . قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « لَكِنْ إِذَا خَشِيَ تَلَوِثَ فَرَشِ الْمَسْجِدِ بِهَا فَيَنْبَغِي عَدْمُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ طَاهِرَةً . وَأَمَّا الْمَسْجِدُ النَّبَوِيُّ فَقَدْ كَانَ مَفْرُوشًا بِالْحَصَا فِي زَمَنِهِ ، بِخِلَافِهِ فِي زَمَنِنَا ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ مَحْمَلُ مَا فِي عُمْدَةِ الْمُفْتِيِّ مِنْ أَنَّ دُخُولَ الْمَسْجِدِ مُتَعِلًا مِنْ سُوءِ الْأَدَبِ » <sup>(٢)</sup> .

« وَبَعْدَ أَنْ فُرِشَتِ الْمَسَاجِدُ بِالْفُرُشِ الْفَاحِشَةِ النَّظِيفَةِ - فِي الْغَالِبِ - يَنْبَغِي لِمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَنْ يَخْلَعْ نَعْلَيْهِ ؛ رِعَايَةً لِنَظَافَةِ الْفُرْشِ ، وَمَنْعًا لِتَأْذِي الْمُصَلِّينَ بِمَا قَدْ يُصِيبُ الْفُرْشَ مِمَّا فِي أَسْفَلِ الْأَحْذِيَةِ مِنْ قَاذُورَاتٍ ، وَإِنْ كَانَتْ طَاهِرَةً » <sup>(٣)</sup> .

• ثَالِثًا : الْأُتُودِي صَلَاتُهُ فِي نَعْلَيْهِ أَوْ خُفَيْهِ إِلَى مَفْسَدَةٍ وَفْتَنَةٍ تُؤَدِّي إِلَى الْوُقُوعِ فِي عِرْضِهِ ، أَوْ رَمِيهِ بِالْفِسْقِ وَالْإِثْدَاعِ ؛ إِذَا دَرَأَ الْمَفَاسِدَ مُقَدِّمًا عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ <sup>(٤)</sup> ، وَالسُّنَنُ يَجِبُ الْأُتُودِي تَطْبِيقُهَا إِلَى مَحَاضِيرَ شَرْعِيَّةٍ ؛ لِأَنَّ بَابَهَا وَاسِعٌ وَ لِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ .

(١) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٣٤٣) من هذا البحث .

(٢) رد المحتار على الدر المختار (٦٥٧/١) .

(٣) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالملكة العربية السعودية (٢١٤/٦) ، رقم

(٧٥٨) ؛ مجموع فتاوى وسائل الشيخ ابن عثيمين (٣٨٩/١٢) وما بعدها .

(٤) انظر : علي الندوي ، القواعد الفقهية (ص ١٧٠) .

فَمَثَلًا : لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي نَعْلَيْهِ إِنْ كَانَ بَيْنَ عَامَّةِ النَّاسِ الَّذِينَ قَدْ لَا يَعْرِفُونَ سُنَّةَ ذَلِكَ قَبْلَ تَعْلِيمِهِمْ وَتَنْبِيهِهِمْ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ .

وَهَذَا أَصْلُ عَظِيمٍ مُقَرَّرٌ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ الْخَالِدَةِ الْغَرَاءِ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي صَحِيحِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ » (١) . وَقَدْ تَرَجَّمَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ بِقَوْلِهِ : « بَابٌ : مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَّةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا » (٢) .

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَفِيهِ : أَنَّ مَنْ عَلِمَ عِلْمًا ، وَالنَّاسُ عَلَى غَيْرِهِ ؛ مِنْ أَخَذَ بِشِدَّةٍ ، أَوْ مِيلَ إِلَى رُخْصَةٍ ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُودِعَهُ مُسْتَاهِلُهُ ، وَمَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ يَضْبِطُهُ » (٣) .

وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عَقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ » (٤) . وَأَصْرَحُ مِنْهُمَا حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي أَمْرِ الْكَعْبَةِ الْمَشْرِقَةِ قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « يَا عَائِشَةُ لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ - قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ : بِكُفْرٍ -

(١) كتاب العلم ، باب من خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَّةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا ، ح (١٢٧) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٧٢/١) .

(٢) المرجع السابق نفسه (٢٧٢/١) .

(٣) شرح صحيح البخاري (٢٠٧/١) .

(٤) رواه مسلم في المَقْدَمَةِ ، باب النهي عن الحديث بِكُلِّ مَا سَمِعَ ، ح (٥) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٧٠/١) .

لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ ؛ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ ؛ بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ ، وَبَابٌ يَخْرُجُونَ « .  
فَفَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ : تَرْكُ الْمَصْلَحَةِ لِأَمْنِ  
الْوُقُوعِ فِي الْمَفْسَدَةِ ، وَمِنْهُ : تَرْكُ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ خَشْيَةَ الْوُقُوعِ فِي أَنْكَرٍ مِنْهُ » <sup>(٢)</sup> .

\* وَبِهَذَا يُعْلَمُ خَطَأُ بَعْضِ الْمُتَنَطِّعِينَ مِمَّنْ سَمِعُوا بِهَذِهِ السُّنَّةِ وَغَيْرِهَا ، وَلَمْ  
يَفْقَهُوا بَعْدُ مَقَاصِدَ الشَّرِيعَةِ وَمَبَانِيهَا الْعِظَامَ ، فَعَمَدُوا إِلَى تَطْبِيقِ هَذِهِ السُّنَنِ دُونَ  
مُرَاعَاةِ لِمَا قَدْ تُخَدِّثُهُ بَيْنَ عَامَّةِ النَّاسِ ، وَمَنْ لَمْ يَتِمَّكَّنِ الْإِيمَانُ مِنْ قُلُوبِهِمْ بَعْدُ مِنْ  
فَسَادٍ وَفِتْنَةٍ ، وَهُمْ كَثِيرٌ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ الْمَتَأَخِّرَةِ .

فَالصَّلَاةُ فِي النَّعَالِ سُنَّةٌ إِذَا صَلَّى الْإِنْسَانُ فِي أَرْضٍ أَوْ مَسْجِدٍ غَيْرِ مَفْرُوشٍ ،  
وَبَيْنَ طَلَبَةِ عِلْمٍ يَعْرِفُونَ السُّنَنَ ، وَأَمَّا الْإِصْرَارُ عَلَى الصَّلَاةِ بِهَا فِي الْمَسَاجِدِ الْمَفْرُوشَةِ  
النَّظِيفَةِ ، أَوْ إِذْدَاءِ الْمُصَلِّينَ بِهَا ، أَوْ الصَّلَاةِ بِهَا بَيْنَ مَنْ لَا يُذَرِّكُونَ السُّنَنَ قَبْلَ  
تَعْلِيمِهِمْ فَلَا وَجْهَ لَهُ ، وَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يُوَازِنَ بَيْنَ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ فِي  
تَصَرُّفَاتِهِ .

\* \* \*

(١) رواه البخاري في كتاب العلم ، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض  
الناس عنه ، فيَقَعُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ ، ح (١٢٦) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح  
البخاري (٢٧١/١) .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٧١/١) .



### المَطْلَبُ الرَّابِعُ

أَحْكَامُ الْمَسْحِ عَلَى الْخِفَافِ وَالْجَوَارِبِ وَالنَّعَالِ  
وَنَحْوِهَا مِنْ لِبَاسِ الرَّجُلِ

وَفِيهِ خَمْسَةُ فُرُوعٍ :

الفرع الأول : الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ .

الفرع الثاني : الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ .

الفرع الثالث : الْمَسْحُ عَلَى النَّعَالِ .

الفرع الرابع : الْمَسْحُ عَلَى اللَّفَافِ .

الفرع الخامس : شُرُوطُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَمَا فِي

مَعْنَاهُمَا ، وَصِفَةُ الْمَسْحِ عَلَيْهِمَا .

## الْفَرْغُ الْأَوَّلُ

### الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ

● أَتَّفَقَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ <sup>(١)</sup> .

جَاءَ فِي تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ : « صَحَّ الْمَسْحُ لِمَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُسْتَفِيضَةِ ، حَتَّى رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ : مَا قُلْتُ بِالْمَسْحِ ( يَعْنِي : الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ) حَتَّى وَرَدَتْ فِيهِ آثَارُ أَضْوَاءٍ مِنَ الشَّمْسِ ، حَتَّى قَالَ : مَنْ أَنْكَرَ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ يُخَافُ عَلَيْهِ الْكُفْرُ » <sup>(٢)</sup> .

وَجَاءَ فِي الْمُتَنَقَّى شَرْحُ الْمَوْطَأِ : « أَمَّا الْمَسْحُ فِي الْحَضَرِ فَعَنْ مَالِكٍ فِيهِ رَوَاتَانِ ؛

(١) إِلَّا قَوْلًا ضَعِيفًا رُوِيَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِالْمَنْعِ مِنَ الْمَسْحِ عَلَيْهِمَا ، وَلَكِنَّهُ قَوْلٌ ضَعِيفٌ مُنْكَرٌ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ ، وَالصَّحِيحُ عَنْهُ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَيْهِمَا .

انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١/١٤٦) ؛ المبسوط (١/٩٧) ؛ شرح الخرشني على مختصر خليل (١/١٧٦) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/١٤١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/٨٣) ؛ المجموع شرح المذهب (١/٥٠٠-٥٠١) ؛ مغني المحتاج (١/١٩٦-١٩٧) ؛ الفروع (١/١٥٨) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/١٦٩) ؛ ابن المنذر ، الإجماع (ص ٥) ، رقم (١٥) ؛ الجامع لأحكام القرآن (١٠٠/٦) .

(٢) الزَّيْلَعِيُّ <sup>١</sup> (١/٤٥) .

إِحْدَاهُمَا : الْمَنَعُ ، وَالثَّانِيَةُ : الْإِبَاحَةُ ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَإِلَيْهِ رَجَعَ مَالِكٌ «<sup>(١)</sup> .  
وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « إِنَّمَا يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ مَنْ أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ  
فِي الْخُفَّيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ يَطْهَرُ الْوُضُوءُ » «<sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً جَوَازُ  
الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ ... وَقَالَتِ الشَّيْخَةُ وَالْخَوَارِجُ : لَا يَجُوزُ ...  
وَعَنْ مَالِكٍ سِتُّ رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهَا : لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ . وَالثَّانِيَةُ : يَجُوزُ ، وَلَكِنَّهُ  
يُكْرَهُ . وَالثَّلَاثَةُ : يَجُوزُ أَبَدًا ؛ وَهِيَ الْأَشْهَرُ عَنْهُ ، وَالْأَرْجَحُ عِنْدَ أَصْحَابِهِ .  
وَالرَّابِعَةُ : يَجُوزُ مُوقْتًا . وَالْخَامِسَةُ : يَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ دُونَ الْحَاضِرِ . وَالسَّادِسَةُ :  
عَكْسُهُ . وَكُلُّ هَذَا خِلَافٌ بِاطِلٌ مَرْدُودٌ ، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي كِتَابِ الْإِجْمَاعِ  
إِجْمَاعَ الْعُلَمَاءِ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفِّ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ  
الْمُسْتَفِيضَةُ فِي مَسْحِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ ، وَأَمْرِهِ بِذَلِكَ ، وَتَرْخِيصِهِ فِيهِ ،  
وَاتِّفَاقُ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَيْهِ » «<sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ جَائِزٌ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ  
الْعِلْمِ . حَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ : لَيْسَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ اخْتِلَافٌ  
أَنَّهُ جَائِزٌ » «<sup>(٤)</sup> .

وَقَدْ اشْتَهَرَ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ حَتَّى عُدَّ شِعَارًا لِأَهْلِ  
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَعُدَّ إِنكَارُهُ شِعَارًا لِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ ؛ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ

(١) أبو الوليد الباجي (٧٧/١) .

(٢) الموطأ ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء في المسح على الخفين (٣٧/١-٣٨) .

(٣) المجموع شرح المهذب (١/٥٠٠-٥٠١) .

(٤) المغني (١/٣٥٩) .

- رحمه الله - : « وَفِيهِ الْحُكْمُ الْجَلِيلُ ( يَعْنِي : حَدِيثَ الْمَغْيَرَةِ ) الَّذِي بِهِ فَرَّقَ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَهْلِ الْبِدْعِ ؛ وَهُوَ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، لَا يُنْكِرُهُ إِلَّا مَخْذُولٌ أَوْ مُبْتَدِعٌ خَارِجٌ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْأَثَرِ ، لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ ، بِالْحِجَازِ ، وَالْعِرَاقِ ، وَالشَّامِ ، وَسَائِرِ الْبُلْدَانِ ، إِلَّا قَوْمًا ابْتَدَعُوا ؛ فَأَنْكَرُوا الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، وَقَالُوا : إِنَّهُ خِلَافُ الْقُرْآنِ ، وَعَسَى الْقُرْآنُ نَسَخَهُ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يُخَالَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابَ اللَّهِ ... وَالْقَائِلُونَ بِالْمَسْحِ جُمْهُورُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَفُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا ، وَكَيْفَ يُتَوَهَّمُ أَنَّ هَؤُلَاءِ جَازَ عَلَيْهِمْ جَهْلُ مَعْنَى الْقُرْآنِ ؟! أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنَ الْخِذْلَانِ ! » (١) .

وَهَذَا كُلُّهُ جَعَلَ سَلَفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ يُنْصَوْنَ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ الْعَقَائِدِ ؛ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلَامَةَ الْأَزْدِيُّ الطُّحَاوِيُّ - رحمه الله - : « وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ » (٢) .

### \* أدلة المسح على الخفين :

أدلة المسح على الخفين كثيرةٌ مُستَفِيضَةٌ ، مِنْهَا مَا يَلِي :

١- قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ

فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (٣) .

(١) التمهيد (١٣٤/١-١٣٥) . وانظر حديث المغيرة فيما سبق (ص ٣٤٠) .

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (ص ٣٨٦) . وانظر : إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام

(١١٣/١) .

(٣) المائدة : ٦ .

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ - رحمه الله - : « وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الْخَفْضَ فِي الرَّجُلَيْنِ إِنَّمَا جَاءَ مُقْبِدًا لِمَسْحِهِمَا ، لَكِنْ إِذَا كَانَ عَلَيْهِمَا خُفَانِ ، وَتَلَقَيْنَا هَذَا الْقَيْدَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ إِذْ لَمْ يَصِحَّ عَنْهُ أَنَّهُ مَسَحَ رِجْلَيْهِ إِلَّا وَعَلَيْهِمَا خُفَانِ ، فَيَسَّ النَّبِيُّ ﷺ بِفِعْلِهِ الْحَالَ الَّتِي تُغَسَّلُ فِيهِ الرَّجُلُ ، وَالْحَالَ الَّتِي تُمَسَحُ فِيهِ ، وَهَذَا حَسَنٌ » (١) .

وَجَاءَ فِي أَضْوَاءِ الْبَيَانِ فِي إِضْاحِ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ : « وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : الْمُرَادُ بِقِرَاءَةِ الْجَرِّ الْمَسْحُ ، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَبَيِّنُ أَنَّ ذَلِكَ الْمَسْحَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى خُفٍّ ، وَعَلَيْهِ فَالآيَةُ تُشِيرُ إِلَى الْمَسْحِ عَلَى الْخُفِّ فِي قِرَاءَةِ الْخَفْضِ . وَالْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ إِذَا لَبِسَهُمَا طَاهِرًا مُتَوَاتِرًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لَمْ يُخَالَفْ فِيهِ إِلَّا مَنْ لَا عِبْرَةَ بِهِ . وَالْقَوْلُ بِنَسْخِهِ بِآيَةِ الْمَائِدَةِ يَبْطُلُ بِحَدِيثِ جَرِيرٍ » (٢) .

٢\_ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ - رحمه الله - قَالَ : رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بِالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ، فَسُئِلَ ، فَقَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا » . قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ ؛ لِأَنَّ جَرِيرًا كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ أَسْلَمَ (٣) .

قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ - رحمه الله - : « وَهَذَا حَدِيثٌ مُفَسَّرٌ ؛ لِأَنَّ بَعْضَ مَنْ أَنْكَرَ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ تَأَوَّلَ أَنَّ مَسْحَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْخَفَيْنِ كَانَ قَبْلَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ ، وَذَكَرَ جَرِيرٌ فِي حَدِيثِهِ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ » (٤) .

(١) الجامع لأحكام القرآن (٦/٩٣) .

(٢) الشنقيطي (٢/١٤) . وانظر تخريج حديث جرير فيما سبق (ص ٣٤٠) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٣٤٠) .

(٤) الجامع الصحيح (١/١٥٧-١٥٨) .

٣- حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَيْهِ » (١) .

٤- حَدِيثُ بِلَالِ بْنِ رَبَاحٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ وَالْعِمَامَةِ » (٢) .

٥- مَا رَوَاهُ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ ، وَعَلَى الْعِمَامَةِ ، وَعَلَى خُفَيْهِ » (٣) .

٦- عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ » (٤) .

٧- عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَتْهُ إِلَى سُبَّاطَةِ قَوْمٍ ، فَبَالَ قَائِمًا ، فَتَنَحَّيْتُ ، فَقَالَ : « اذْنُهُ » . فَذَنُوتُ حَتَّى قُمْتُ عِنْدَ عَقَبِيهِ ، فَتَوَضَّأَ ، فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ » (٥) .

(١) ، (٢) انظر تخريجيهما (ص ٢٩٩ ، ٢٤٤) .

(٣) انظر تخريجيه فيما سبق (ص ٢٤٤) .

(٤) رواه البخاري في كتاب الوضوء ، باب المسح على الخفين ، ح (٢٠٢) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٣٦٥) .

(٥) البخاري في كتاب الوضوء ، باب البول قائماً وقاعداً ، ح (٢٢٤) ، ابن حجر ، فتح

الباري بشرح صحيح البخاري (١/٣٩١) . ومسلم في كتاب الطهارة ، باب حواز

البول وإقفاً وإن كان الأفضل قاعداً ، ح [٧٣] (٢٧٣) ، شرح النووي على صحيح

⇐

مسلم ، المجلد الأول (٣/٥٠٦) .

٨- عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ <sup>(١)</sup> - رحمه الله - قَالَ : « أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنِ الْمَسْنَحِ عَلَى الْحَقْفَيْنِ . فَقَالَتْ : عَلَيْكَ بِابْنِ أَبِي طَالِبٍ فَسَلْهُ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ

⇒ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « الْمَسْبَاطَةُ : بَضْمُ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ ، وَتَخْفِيفُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ ؛ وَهِيَ مَلَقَى الْقِيَامَةِ وَالتَّرَابِ وَنَحْوَهُمَا ، تَكُونُ بَقَاءَ الدَّوْرِ مَرْفُوعًا لِأَهْلِهَا . وَأَمَّا سَبَبُ بَوَلِّهِ ﷺ قَائِمًا فَذَكَرَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ أَوْجَهَا حَكَاهَا الْخَطَّابِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَثَمَةِ ؛ أَحَدُهَا قَالَا - وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ الشَّافِعِيِّ - : أَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَسْتَشْفِي لَوَجَعِ الصُّلْبِ بِالْبَوْلِ قَائِمًا ، قَالَ : فَتَرَى أَنَّهُ كَانَ بِهِ ﷺ وَجَعُ الصُّلْبِ إِذْ ذَاكَ . وَالثَّانِي : أَنَّ سَبَبَهُ مَا رُوِيَ فِي رَوَايَةٍ ضَعِيفَةٍ رَوَاهَا الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ : أَنَّهُ ﷺ بَالَ قَائِمًا لِعَلَّةَ بَمَاضِيهِ ؛ وَالْمَاضِ بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ الْمِيمِ ، ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ ؛ وَهُوَ بَاطِنُ الرُّكْبَةِ . وَالثَّلَاثُ : أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا لِلْقُعُودِ ، فَاضْطُرَّ إِلَى الْقِيَامِ ؛ لَكُونَ الطَّرْفِ الَّذِي مِنَ الْمَسْبَاطَةِ كَانَ غَالِيًا مُرْتَفِعًا . وَذَكَرَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَازَرِيُّ وَالْقَاضِي عِيَّاضٌ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - وَجْهًا رَابِعًا ؛ وَهُوَ أَنَّهُ بَالَ قَائِمًا لِكُونِهَا حَالَةً يُؤْمَنُ فِيهَا خُرُوجُ الْحَدَثِ مِنَ السَّبِيلِ الْآخَرِ فِي الْغَالِبِ ، بخِلَافِ حَالَةِ الْقُعُودِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عُمَرُ : الْبَوْلُ قَائِمًا أَحْصَنُ لِلدَّبْرِ . وَبِجَوَازِ وَجْهٍ خَامِسٍ : أَنَّهُ ﷺ فَعَلَهُ لِلجَوَازِ فِي هَذِهِ الْمَرَّةِ ، وَكَانَتْ عَادَتُهُ الْمُسْتَمِرَّةُ يَبُولُ قَاعِدًا ، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « مِنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا » . رواه أحمد بن حنبل ، والترمذي ، والنسائي ، وآخرون ، وإسنادهُ حَيْثُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَدْ رُوِيَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ قَائِمًا أَحَادِيثٌ لَا تَنْتَبِهُ ، وَلَكِنْ حَدِيثُ عَائِشَةَ هَذَا ثَابِتٌ ، فَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ : يُكْرَهُ الْبَوْلُ قَائِمًا إِلَّا لِعُذْرٍ ؛ وَهِيَ كَرَاهَةُ تَنْزِيلِهِ لَا تَحْرِيمٍ ... قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : الْبَوْلُ جَالِسًا أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَقَائِمًا مُبَاحٌ ، وَكُلُّ ذَلِكَ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » اهـ .

شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٣/٥٠٦-٥٠٧) .

وَحَدِيثُ عَائِشَةَ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ قَائِمًا ، وَقَالَ : « حَدِيثُ عَائِشَةَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي الْبَابِ وَأَصَحُّ » اهـ . ح (١٢) ، الجامع الصحيح (١٧/١) . وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها ، باب في البول قاعداً ، ح (٣٠٧) ، سنن ابن ماجه (١١٢/١) . والنسائي في كتاب الطهارة ، باب البول في البيت جالساً ، ح (٢٩) ، سنن النسائي (٢١/١) .

(١) هُوَ شُرَيْحُ بْنُ هَانِيٍّ بْنِ يَزِيدَ بْنِ نَهْلِكَ الْحَارِثِيُّ الْمَذْحِجِيُّ ، أَبُو الْمُقَدِّمِ الْكُوفِيُّ ، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ ، أَذْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ ، وَلَمْ يَرَهُ . وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ ، وَشَهِدَ مَعَهُ الْمَشَاهِدَ ، كَانَ يَقَعُ ، لَهُ أَحَادِيثٌ ، نَزَلَ الْكُوفَةَ ، وَقُتِلَ بِمِجِسْتَانَ مَعَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ سَنَةَ ٤٠

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْنَاهُ ، فَقَالَ : جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ » (١) .

٩- عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ الْأَسْلَمِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّلَوَاتِ يَوْمَ الْفَتْحِ بَوْضُوءَ وَاحِدٍ ، وَمَسَحَ عَلَى خَفِيهِ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : لَقَدْ صَنَعْتَ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ !؟ قَالَ : « عَمْدًا صَنَعْتُهُ يَا عُمَرُ » (٢) .

\* فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ جَمِيعًا فِيهَا الدَّلَالَةُ الْوَاضِحَةُ الصَّرِيحَةُ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ، وَأَنَّهُ ثَابِتٌ غَيْرُ مَنْسُوخٍ .  
قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « وَلَا أَعْلَمُ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا - يَعْنِي : فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ - إِلَّا شَيْئًا لَا يَصِحُّ عَنْ عَائِشَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُمْ مِنْ وَجْهِ خِلَافِهِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ . وَكَذَلِكَ لَا أَعْلَمُ فِي التَّابِعِينَ أَحَدًا يُنْكِرُ ذَلِكَ ، وَلَا فِي فَقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا رِوَايَةَ جَابِرٍ عَنْ مَالِكٍ ، وَالرَّوَايَاتُ الصَّحَاحُ عَنْهُ بِخِلَافِهِ ، وَهِيَ مُنْكَرَةٌ ، يَذْفَعُهَا مَوْطِئُهَا وَأَصُولُ مَذْهَبِهِ » (٣) .

⇒ ثمان وتسعين . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (١٦٢/٢) ؛ سير أعلام النبلاء (١٠٧/٤ - ١٠٩) ، رقم (٣٣) ] .

(١) رواه مسلم في كتاب الطهارة ، باب التوقيت في المسح على الخفين ، ح [٨٥] (٢٧٦) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٥١٣/٣) .

(٢) رواه مسلم في كتاب الطهارة ، باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد ما لم يُخْدِثْ ، ح [٨٦] (٢٧٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٥١٤/٣ - ٥١٥) .

(٣) التمهيد (١٤١/١١) .



وَنَقَلَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَوْلَهُ : « حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ». ثُمَّ سَأَلَ جُمْلَةً مِنْ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَفُقَهَاءِ الْأُمُصَارِ الْقَائِلِينَ بِجَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : « وَأَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَكُلُّ مَنْ لَقِيتُ مِنْهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ » (١) .

\* \* \*

(١) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١/٤٣٣-٤٣٤) .

## الْفَرْعُ الثَّانِي

### الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ

اختلفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ مِنْ عَدَمِهِ عَلَى أَقْوَالٍ ؛ أَشْهُرُهَا أَرْبَعَةٌ ؛ هِيَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي :

#### • الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ إِذَا كَانَا صَفِيْقَيْنِ يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِمَا ؛ وَهُمَا النَّحْيَانِ اللَّذَانِ لَا يُشْفَانِ الْجِلْدُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَهُوَ أَرْجَحُ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ ، وَمَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

جَاءَ فِي الْمَبْسُوطِ : « وَحُكِيَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي مَرَضِهِ مَسَحَ عَلَى جَوْرَبَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ لِعَوَادِهِ : فَعَلْتُ مَا كُنْتُ أَمْنَعُ النَّاسَ عَنْهُ . فَاسْتَدْلُوا بِهِ عَلَى رُجُوعِهِ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « الصَّحِيْحُ مِنْ مَذْهَبِنَا : أَنَّ الْجَوْرَبَ إِذَا كَانَ صَفِيْقًا ، يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهِ جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَلَا » <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « لَا يُجْزِئُهُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَبِ حَتَّى يَكُونَ جَوْرَبًا صَفِيْقًا ، يَقُومُ قَائِمًا فِي رِجْلَيْهِ لَا يَنْكَسِرُ ، مِثْلَ الْخُفِّ ؛ إِنَّمَا مَسَحَ الْقَوْمُ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْخُفِّ ، يَقُومُ مَقَامَ الْخُفِّ فِي رِجْلِ الرَّجُلِ ، يَذْهَبُ

(١) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١٤١/١) ؛ ابنُ الهمام ، فتح القدير (١٦٠/١) ؛ المجموع شرح المَهْذَب (٥٢٦/١) ؛ روضة الطالبين (٢٤٠/١) ؛ الفروع (١٥٩/١) - ١٦٠ ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١١١/١) .

(٢) السرخسي (١٠٢/١) .

(٣) المجموع شرح المَهْذَب (٥٢٧/١) .

فِيهِ الرَّجُلُ وَيَجِيءُ» <sup>(١)</sup> .

وَجَاءَ فِي كَشَافِ الْقِنَاعِ عَنْ مَتْنِ الْإِقْنَاعِ : « ( و ) يَصِيحُ الْمَسْحُ - أَيْضًا - عَلَى ( جَوْرَبٍ صَفِيْقٍ مِنْ صُوفٍ أَوْ غَيْرِهِ ) » <sup>(٢)</sup> .

### • القول الثاني :

يُجَوُزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ إِذَا كَانَا مُجَلَّدَيْنِ أَوْ مُنْعَلَيْنِ ؛ وَالْجَوْرَبُ الْمُجَلَّدُ : هُوَ الَّذِي وُضِعَ الْجِلْدُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ ، وَالْمُنْعَلُ : هُوَ الَّذِي وُضِعَ عَلَى أَسْفَلِهِ جِلْدَةٌ كَالنَّعْلِ لِلْقَدَمِ .

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ <sup>(٣)</sup> . جَاءَ فِي الْهِدَايَةِ شَرْحَ بَدَايَةِ الْمُتَبَدِّي : « وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَّا أَنْ يَكُونَا مُجَلَّدَيْنِ أَوْ مُنْعَلَيْنِ » <sup>(٤)</sup> .

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « فَإِذَا كَانَ الْخُفَّانِ مِنْ لَبُودٍ أَوْ ثِيَابٍ فَلَا يَكُونَانِ فِي مَعْنَى الْخُفِّ حَتَّى يُنْعَلَا جِلْدًا أَوْ خَشَبًا ، أَوْ مَا يَبْقَى إِذَا تَوَيْعَ الْمَشْيُ عَلَيْهِ . وَيَكُونُ كُلُّ مَا عَلَى مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا صَفِيْقًا لَا يَشِفُّ ، فَإِذَا كَانَ هَكَذَا مَسَحَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ هَكَذَا لَمْ يَمْسَحْ عَلَيْهِ ؛ وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ صَفِيْقًا لَا يَشِفُّ ، وَغَيْرُ مُنْعَلٍ ، فَهَذَا جَوْرَبٌ ، أَوْ يَكُونُ مُنْعَلًا وَيَكُونُ يَشِفُّ فَلَا يَكُونُ هَذَا خُفًّا ، إِنَّمَا الْخُفُّ مَا لَمْ يَشِفَّ » <sup>(٥)</sup> .

(١) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ قَدَامَةَ فِي الْمَغْنِي (٣٧٤/١-٣٧٥) .

(٢) الْبَهَوْتِيُّ (١١١/١) .

(٣) انْظُرْ : الْمَبْسُوط (١٠١/١-١٠٢) ؛ ابْنُ الْهَمَامِ ، فَتْحُ الْقَدِير (١٦٠/١) ؛ بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ

وَنَهَايَةُ الْمُقْتَصِدِ (٦٢/١) ؛ الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْدَبِ (٥٢٦/١-٥٢٧) ؛ شَرْحُ السُّنَّةِ

(٤٥٨/١) .

(٤) الرِّغْنَانِيُّ ، مَطْبُوعٌ مَعَ فَتْحِ الْقَدِير (١٥٨/١٠) .

(٥) كِتَابُ الْأُمِّ (١٣٧/١-١٣٨) . وَمِثْلُهُ فِي الْمَجْمُوعِ شَرْحُ الْمَهْدَبِ (٥٢٦/١) .

وَجَاءَ فِي الْمَدَوْنَةِ : « وَكَانَ يَقُولُ مَالِكٌ فِي الْجَوْرَيْنِ يَكُونَانِ عَلَى الرَّجُلِ ، وَأَسْفَلُهُمَا جِلْدٌ مَخْرُورٌ ، وَظَاهِرُهُمَا جِلْدٌ مَخْرُورٌ أَنَّهُ يُمَسَّحُ عَلَيْهِمَا . ثُمَّ رَجَعَ ، فَقَالَ : لَا يُمَسَّحُ عَلَيْهِمَا » . وَانْزَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ أَنَّهُ يُمَسَّحُ عَلَيْهِمَا إِذَا كَانَا كَذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

يَحُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ مُطْلَقًا ؛ نَحْنَيْنِ كَانَا أَمْ يُشْفَانِ الْقَدَمَيْنِ ، مُنْعَلَيْنِ كَانَا أَمْ لَا . وَهُوَ مُحْكِيٌّ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ ؛ مِنْهُمْ : عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَعَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ ؛ مِنْهُمْ : إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَّةٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ <sup>(٢)</sup> .

### • الْقَوْلُ الرَّابِعُ :

لَا يَحُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوَارِبِ مُطْلَقًا ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَعِيِّ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَرِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ الْجَمِيعَ - <sup>(٣)</sup> .

### \* الْأَدِلَّةُ وَالْمَنَاقِشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ إِذَا كَانَا صَفِيْقَيْنِ

(١) نقل هذا القول عن الإمام مالك ابن القاسم في الْمَدَوْنَةِ (٤٤/١) ؛ وانظر : حاشية

الدسوقي على الشرح الكبير (١٤١/١) ؛ شرح الخرشي على مختصر خليل (١٧٧/١) .

(٢) انظر : الأوسط في السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْاِخْتِلَافِ (٤٦٣/١-٤٦٤) ؛ المجموع شرح

المُهَذَّبِ (٥٢٧/١) ؛ شرح السُّنَةِ (٤٥٨/١) .

(٣) انظر : الأوسط في السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْاِخْتِلَافِ (٤٦٥/١) ؛ ابنُ الهمام ، فتح القدير

(١٦٠/١-١٦١) ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٦٢/١) ؛ المجموع شرح المُهَذَّبِ

(٥٢٧/١) .

لَا يُشِفَانِ عَنِ الْقَدَمَيْنِ :

أ- اسْتَدْلُوا مِنَ السَّنَةِ بِمَا يَلِي :

١- حَدِيثُ ثَوْبَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً ، فَأَصَابَهُمُ الْبَرْدُ ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ وَالتَّسَاخِينِ » (١) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْمَسْحِ عَلَى التَّسَاخِينِ ؛ وَهِيَ كُلُّ مَا يُلَفُّ عَلَى الْقَدَمِ مِنْ خُفٍّ وَجُوزَبٍ وَنَحْوِهِمَا (٢) .

- وَاعْتَرِضَ عَلَيْهِ : بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَذُلُّ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى التَّسَاخِينِ فِي حَالِ الْبَرْدِ خَاصَّةً ، فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ الْعُمُومُ (٣) .

وَيُجَابُ عَنْ ذَلِكَ : بِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي نُصُوصِ الشَّارِعِ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ (٤) .

٢- حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ، وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالتَّغْلَيْنِ » (٥) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٣٠٠-٣٠١) من هذا البحث .

(٢) انظر تعريفها فيما سبق (ص ٣٠١) من هذا البحث .

(٣) ، (٤) انظر : القاسمي ، المسح على الجورين (ص ٢٤) . وانظر : سيف الدين الآمدي ، الإحكام في أصول الأحكام ، المجلد الأول (٤٦٥/٢) ؛ نُزْهَةُ الْخَائِطِ الْعَاطِرِ شرح روضة الناظر وَجْهَةُ الْمُنَاطِيرِ (١٢٣/٢-١٢٤) .

(٥) رواه الترمذي في كتاب الوضوء ، باب ما جاء في المسح على الجورين والتغليين ، ح (٩٩) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ . الجامع الصحيح (١٦٧/١) . وأبو داود في كتاب الطهارة ، باب المسح على الجورين ، ح (١٥٩) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٨٥/١-١٨٦) . ورواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسنتها ، باب ﴿

وَالْوَجْهَ مِنْهُ ظَاهِرٌ ؛ حَيْثُ مَسَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْجَوْرَيْنِ .

- وَنُقِشَ الْاسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ : بَأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ؛ ضَعْفُهُ الْخُفَافُ ؛ نَقَلَ النَّوَوِيُّ تَضْعِيفَهُ عَنْ جَمْعٍ مِنْ كِبَارِ أَيْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ، ثُمَّ قَالَ : « وَهَؤُلَاءِ أَعْلَامُ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ ، وَإِنْ كَانَ التِّرْمِذِيُّ قَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ ، فَهَؤُلَاءِ مُقَدَّمُونَ عَلَيْهِ ، بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ لَوْ انْفَرَدَ ، قُدِّمَ عَلَى التِّرْمِذِيِّ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ » (١) .

→ ما جاء في المسح على الجوربين والتعلين ، ح (٥٥٩) ، سنن ابن ماجه (١٨٥/١) . وأحمد في مسند الكوفيين ، مسند المغيرة بن شعبه ، ح (١٨٢٠٦) ، مسند الإمام أحمد ابن حنبل (١٤٤/٣٠) . ومال الحافظ ابن قسيم الجوزية إلى تصحيحه ، تهذيب السنن شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود (١٨٧/١) . وأطال الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - القول في تصحيحه أثناء تعليقه على جامع الترمذي ، ورد على من ضعفه . وصححه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين ، ح (١٠١) ، (١٣٧-١٣٨) . ومدار الحديث على أبي قيس الأودي ؛ وهو عبد الرحمن بن نروان ، أبو قيس الأودي الكوفي ، تابعي ، مات سنة عشرين ومئة . وثقه بعضهم ، وضعفه آخرون ، والأكثر على توثيقه ، وقد أخرج له البخاري في صحيحه . قال ابن حجر : « صدوق ، ربما خالف ، من السادسة » اهـ . [ تهذيب التهذيب (٤٩٥/٢) ؛ تقريب التهذيب (ص ٢٧٩) ، رقم (٣٨٢٣) ] .

ويمن ضعفه : أبو داود ، حيث قال : « كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ لَا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ عَنِ الْمَغِيرَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ » اهـ . سنن أبي داود ، عقب الحديث (١٥٩) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٨٦/١) . وكذا البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الطهارة ، باب ما ورد في الجوربين والتعلين (٢٨٤/١) ؛ ونقل تضييفه عن سفيان الثوري ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأحمد ، وعلي بن المديني ، ويحيى بن معين ؛ والدارقطني في العلل (١١٢/٧) ؛ والنووي في المجموع شرح المهذب (٥٢٧/١) .

(١) المجموع شرح المهذب (٥٢٧/١) .

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةِ : أَنَا لَا نَسْلَمُ بِضَعْفِ الْحَدِيثِ ؛ فَإِنَّ مَدَارَهُ عَلَى أَبِي قَيْسٍ ، وَقَدْ وَثَّقَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَيْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّغْدِيلِ <sup>(١)</sup> .  
وَحُجَّةٌ مِنْ ضَعْفِهِ : أَنَّهُ لَيْسَ مَحْفُوظًا عَنِ الْمَغْيَرَةِ ، وَإِنَّمَا الْمَحْفُوظُ عَنْهُ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفِيِّينَ <sup>(٢)</sup> .

وَهَذَا لَيْسَ كَافِيًا فِي رَدِّهِ وَتَضْعِيفِهِ .

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ أَنْ سَاقَ عَدَدًا مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّنْ رُوِيَ عَنْهُمْ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ : « فَهَؤُلَاءِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ صَحَابِيًّا ، وَالْعُمْدَةُ فِي الْجَوَازِ عَلَى هَؤُلَاءِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - لَا عَلَى حَدِيثِ أَبِي قَيْسٍ . مَعَ أَنَّ الْمُنَازِعِينَ فِي الْمَسْحِ مُتَنَاقِضُونَ ؛ فَإِنَّهُمْ لَوْ كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ جَانِبِهِمْ لَقَالُوا : هَذِهِ زِيَادَةٌ ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ ، وَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى مَا ذَكَرُوهُ هَاهُنَا مِنْ تَفَرُّدِ أَبِي قَيْسٍ . فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ مُخَالَفًا لَهُمْ أَعْلَوْهُ بِتَفَرُّدِ رَاوِيهِ ، وَلَمْ يَقُولُوا : زِيَادَةُ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ ، كَمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي تَصَرُّفَاتِهِمْ . وَالْإِنْصَافُ أَنْ تَكْتُمَ لِمُنَازِعِكَ بِالصَّاعِ الَّذِي تَكْتُمُ بِهِ لِنَفْسِكَ ؛ فَإِنَّ فِي كُلِّ شَيْءٍ وِفَاءً وَتَطْفِيفًا ، وَنَحْنُ لَا نَرْضَى هَذِهِ الطَّرِيقَةَ ، وَلَا نَعْتَمِدُ عَلَى حَدِيثِ أَبِي قَيْسٍ . وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ ، وَعَلَّلَ رِوَايَةَ أَبِي قَيْسٍ ، وَهَذَا مِنْ إِنْصَافِهِ وَعَدْلِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، وَإِنَّمَا عُمدَتُهُ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةِ ، وَصَرِيحُ الْقِيَاسِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ بَيْنَ

(١) قَالَ ابْنُ حَجَرَ : « قَالَ الدُّورِيُّ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ : ثِقَّةٌ . وَقَالَ الْعِجْلِيُّ : ثِقَّةٌ ثَبَتَتْ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : لَيْسَ بِقَرِيٍّ ، هُوَ قَلِيلُ الْحَدِيثِ ، وَلَيْسَ بِحَافِظٍ . فُقِيلَ لَهُ : كَيْفَ حَدِيثُهُ ؟ فَقَالَ : صَالِحٌ ، هُوَ لَكِنَّ الْحَدِيثَ . وَقَالَ النَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ . وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ . وَقَالَ الْحَاكِمُ عَنِ الدَّارَقُطَنِيِّ : ثِقَّةٌ . وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ . وَنَقَلَ ابْنُ حَلْفُونٍ عَنْ ابْنِ تَمِيمٍ تَوَثُّقَهُ » ١ هـ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٢/٤٩٥) .

(٢) انْظُرْ مَا سَبَقَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ (ص ٣٦٣) الْهَامِشُ .

الْجَوْرَيْنِ وَالْخَفَيْنِ فَرَّقَ مُؤْتَرِّ يَصِيحُ أَنْ يُحَالَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ» <sup>(١)</sup> .  
وَقَالَ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ شَاكِرٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : «وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ  
هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةُ ، وَالصَّوَابُ صَنِيعُ التِّرْمِذِيِّ فِي تَصْحِيحِ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَهُوَ حَدِيثٌ  
آخَرُ غَيْرَ حَدِيثِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ، وَقَدْ رَوَى النَّاسُ عَنْ الْمُغِيرَةِ أَحَادِيثَ الْمَسْحِ فِي  
الْوُضُوءِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ رَوَى الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَى الْمَسْحَ عَلَى  
الْعِمَامَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَى الْمَسْحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ ، وَلَيْسَ شَيْئاً مِنْهَا بِمُخَالَفٍ لِلْآخَرِ ؛  
إِذْ هِيَ أَحَادِيثُ مُتَعَدِّدَةٌ ، وَرَوَايَاتٌ عَنْ حَوَادِثَ مُخْتَلِفَةٍ ، وَالْمُغِيرَةُ صَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ  
نَحْوَ خَمْسِ سِنِينَ ، فَمِنْ الْمَقُولِ أَنْ يَشْهَدَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَائِعَ مُتَعَدِّدَةٍ فِي وَضُوءِهِ ،  
وَيُخْبِرُهَا ، فَيَسْمَعُ بَعْضُ الرُّوَاةِ مِنْهُ شَيْئاً ، وَيَسْمَعُ غَيْرُهُ شَيْئاً آخَرَ ، وَهَذَا وَاضِحٌ  
بِدَيْهِهِ» <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدٌ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : «وَقَدْ أَعْلَهُ بَعْضُ  
الْعُلَمَاءِ بِعِلَّةٍ غَيْرِ قَادِحَةٍ ، مِنْهُمْ أَبُو دَاوُدَ ، فَقَدْ قَالَ عَقِيْبُهُ : «كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ  
مَهْدِيٍّ لَا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ عَنِ الْمُغِيرَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى  
الْخَفَيْنِ» اهـ . وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ السَّنَدَ صَحِيحٌ ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ كَمَا ذَكَرْنَا ،  
وَلَيْسَ فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِحَدِيثِ الْمُغِيرَةِ الْمَعْرُوفِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ فَقَطْ ، وَقَدْ سَبَقَ  
تَخْرِيجُهُ ... ، بَلْ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَيْهِ ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي  
الْمُصْطَلَحِ ، فَالْحَقُّ أَنَّ مَا فِيهِ حَادِثَةٌ أُخْرَى غَيْرَ الْحَادِثَةِ الَّتِي فِيهَا الْمَسْحُ عَلَى  
الْخَفَيْنِ» <sup>(٣)</sup> .

(١) تهذيب السنن شرح سنن أبي داود (مطبوع مع عون المعبود) (١٨٧/١ - ١٨٨) .

(٢) من تعليق أحمد شاكر على الجامع الصحيح (١٦٨/١) ، ح (٩٩) .

(٣) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (١٣٨/١) .



بـ استَدَلُّوا مِنَ الْأَثَارِ بِمَا يَلِي :

١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رضي الله عنه - : « أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ » <sup>(١)</sup> .

٢- أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ - رضي الله عنه - كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ <sup>(٢)</sup> .

٣- عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ - رضي الله عنه - : « أَنَّ عَلِيًّا تَوَضَّأَ ، وَمَسَحَ عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ الْهَيْمَمِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ، وَرَجَّاهُ مَوْثُوقُونَ » ١ هـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٥٨/١) .  
ورواه ابن أبي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَاتِ ، بَابِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ ، ح (١٩٧١) ،  
الكتاب المصنَّف (١٧١/١) . ورواه عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ الْمَسْحِ عَلَى  
الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ ، ح (٧٧٤) ، المصنَّف (١٩٩/١) .  
ورواه الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ مَا وَرَدَ فِي الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ ، السُّنَنِ الْكُبْرَى  
(٢٨٥/١) .

(٢) رواه ابن أبي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَاتِ ، بَابِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ ، ح (١٩٧٨) ،  
عن هشام ، عن قَتَادَةَ ، عن أَنَسٍ ، الكتاب المصنَّف (١٧٢/١) .  
وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، رَجَّاهُ ثِقَاتٌ :  
هشامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ سَنَبُ الدُّسْتَوَانِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ثَبَتٌ ، مِنْ كِبَارِ السَّابِقَةِ .  
[ تقريب التهذيب (ص ٥٠٣) ، رقم (٧٢٩٩) ] .  
وقَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ بْنِ قَتَادَةَ السَّدُوسِيُّ ، أَبُو الْخَطَّابِ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ثَبَتٌ ، وَهُوَ رَأْسُ الطَّبَقَةِ  
الرَّابِعَةِ . [ تقريب التهذيب (ص ٣٨٩) ، رقم (٥٥١٨) ] .  
ورواه عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ ، ح (٧٧٩) ، عن  
مَعْمَرٍ ، عن قَتَادَةَ ، عن أَنَسٍ ، المصنَّف (٢٠٠/١) .  
وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، رَجَّاهُ ثِقَاتٌ :  
مَعْمَرٌ هُوَ ابْنُ رَاشِدٍ الْحُدَّائِيُّ الْأَزْدِيُّ ، أَبُو عُرْوَةَ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ثَبَتٌ فَاضِلٌ ، إِلَّا أَنَّ فِي  
رَوَايَتِهِ عَنْ ثَابِتٍ ، وَالْأَعْمَشِ ، وَهشامِ بْنِ عُرْوَةَ شَيْئاً . وَرَوَاتُهُ هُنَا لَيْسَتْ عَنْ هُوَلَاءِ .  
مِنْ كِبَارِ السَّابِقَةِ . [ تقريب التهذيب (ص ٤٧٣) ، رقم (٦٨٠٩) ] .

الْجَوْرَيْنِ» (١).

٤- عَنْ أَبِي غَالِبٍ قَالَ : « رَأَيْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَمْسَحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ » (٢).  
فَهَذِهِ الْآثَارُ عَنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَدُلُّ عَلَى انْتِشَارِ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى

(١) رواه ابن أبي شَيْبَةَ في كتاب الطهارة ، باب في المسح على الجورَيْنِ ، ح (١٩٨٦) ،  
عن وكيع ، قال : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ مَرْذَانَةَ ، عن الوليد بن سُرَيْع ، عن عمرو بن كُرَيْبٍ  
(وَالصَّحِيحُ : عمرو بن حُرَيْثٍ ) ، فَذَكَرَهُ . الكتاب المصنَّف (١/١٧٢) .  
وإسناده حسن :

وكيع : هو ابن الجراح بن مِلْح ، أبو سُفْيَانَ الكوفي ، ثقة حافظ ، من كبار التاسعة .  
[تقريب التهذيب (ص ٥١١) ، رقم (٧٤١٤) ] . وَيَزِيدُ بْنُ مَرْذَانَةَ الْقُرَشِيُّ ، مَوْلَى  
عمرو بن حُرَيْثٍ الكوفي ، صدوق ، من الخامسة . [تقريب التهذيب (ص ٥٢٤) ، رقم  
(٧٧٧٤) ] . والوليد بن سُرَيْع الكوفي ، مَوْلَى آلِ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ ، صدوق من  
الرابعة . [تقريب التهذيب (ص ٥١١) ، رقم (٧٤٢٤) ] . وعمرو بن حُرَيْثٍ صحابي ،  
تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ٢٤٧) من هذا البحث .

ورواه من طريق آخر عبد الرزاق في كتاب الطهارة ، باب المسح على الجورَيْنِ ، ح  
(٧٧٣) ، عن الثوري ، عن الزُّبَيْرِ بْنِ عَنَابَةَ ، عن كَعْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، المصنَّف (١/١٩٩) .  
وإسناده حسن :

الثوري : ثقة من كبار الحفاظ . تَقَدَّمَ (ص ٢٩٨) من هذا البحث . والزُّبَيْرُ بْنُ عَنَابَةَ هو ابن  
عَبْدِ اللَّهِ الْعَدِيُّ ، ثقة . [الطبقات الكبرى (٦/٢٣٢) ؛ تهذيب التهذيب (١/٦٢٢) ] .  
وكعب بن عبد الله البصري ، صدوق يخطئ ، من السادسة . [تقريب التهذيب (ص  
٣٩٧) ، رقم (٥٦٤٢) ] .

(٢) رواه ابن أبي شَيْبَةَ في كتاب الطهارة ، باب في المسح على الجورَيْنِ ، ح (١٩٧٩) ،  
قال : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عن حماد بن سلمة ، عن أبي غَالِبٍ ، فَذَكَرَهُ ، الكتاب المصنَّف  
(١/١٧٢) . ورواه ابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١/٤٦٣) .  
وإسناده حسن :

وكيع : ثقة ، تَقَدَّمَ (هامش ١) . وحماد بن سلمة بن دينار ، أبو سلمة البصري ، ثقة ،  
عابد ، أثبت الناس في ثابته ، وتغير حفظه بآخره ، من كبار الثامنة . [تهذيب التهذيب  
(١/٤٨١-٤٨٢) ؛ تقريب التهذيب (ص ١١٧) ، رقم (١٤٩٩) ] . وأبو غَالِبٍ هو  
صاحب أبي أُمَامَةَ ، بصري ، اسمه : حَزْزُورٌ ، وقيل : سعيد بن الحزور ، وقيل : نافع ،  
صدوق يخطئ ، من الخامسة . [تقريب التهذيب (ص ٥٨٥) ، رقم (٨٢٩٨) ] .

الْجَوْرَيْنِ بَيْنَ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَرْضَاهُمْ ، وَهُمْ أَعْلَمُ  
النَّاسِ بِالسُّنَّةِ ، وَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ .

جـ- اسْتَدْلُوا بِمَا حُكِيَ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوَارِبِ :  
قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ - رحمه الله - : « وَلَأَنَّ الصَّحَابَةَ - رضي الله عنهم - مَسَحُوا  
عَلَى الْجَوَارِبِ ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ مُخَالَفٌ فِي عَصَرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا » <sup>(١)</sup> .  
وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ - رحمه الله - : « مَضَتْ السُّنَّةُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ  
ﷺ ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي  
ذَلِكَ » <sup>(٢)</sup> .

د- اسْتَدْلُوا مِنَ النَّظَرِ بِمَا يَلِي :

١- أَنَّ الْجَوْرَبَ مَلْبُوسٌ يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهِ ، سَاوِيًّا لِمَحَلِّ الْفَرَضِ ، يَثْبُتُ  
فِي الْقَدَمِ ، فَجَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ كَالْخُفِّ <sup>(٣)</sup> .

٢- أَنَّ الْجَوْرَبَ فِي مَعْنَى الْخُفِّ ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنَّ الْخُفَّ مِنَ الْجِلْدِ ،  
وَالْجَوْرَبَ مِنْ غَيْرِ الْجِلْدِ ؛ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْفَرْقِ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِي الشَّرِيعَةِ ؛  
فَالْتَفَرِيقُ بَيْنَهُمَا تَفَرِيقٌ بَيْنَ التَّمَاثُلَيْنِ ؛ وَهَذَا خِلَافُ الْعَدْلِ وَالْإِعْتِبَارِ الصَّحِيحِ الَّذِي

(١) المغني (١/٣٧٤) .

(٢) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١/٤٦٤-٤٦٥) .

(٣) انظر : المجموع شرح المذهب (١/٥٢٧) ؛ المغني (١/٣٧٤) .

جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ <sup>(١)</sup> .

٣- أَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ ، كَمَا تَدْعُو إِلَى الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ <sup>(٢)</sup> .

- ثَانِيًا : أدلة القول الثاني ؛ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ إِذَا كَانَا مُنْعَلَيْنِ أَوْ مُجَلَّدَيْنِ :

١- أَنَّ الْجَوْرَيْنِ اللَّذَيْنِ مَسَحَ عَلَيْهِمَا النَّبِيُّ ﷺ وَصَحَابَتُهُ كَانَا مُنْعَلَيْنِ ؛ يَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا رَوَاهُ رَاشِدُ بْنُ نَجِيحٍ - رحمه الله - قَالَ : « رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ - رضي الله عنه - دَخَلَ الْخَلَاءَ ، وَعَلَيْهِ جَوْرَتَانِ أَسْفَلُهُمَا جُلُودٌ ، وَأَعْلَاهُمَا خَزٌّ ؛ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢١٤/٢١) ؛ تهذيب السنن شرح سنن أبي داود ( مطبوع مع عون المعبود ) ( ١٨٨/١ ) .

(٢) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢١٤/٢١) .

(٣) أخرجه البيهقي في كتاب الطهارة ، باب ما ورد في الجورين والمنعنين ، قال : أخبرنا أبو علي الروذباري ، ثنا أبو طاهر ، محمد بن الحسن أباضي ، ثنا محمد بن عبيد الله المنادي ، ثنا يزيد بن هارون ، ثنا عاصم الأحول ، عن راشد ، فذكره ، السنن الكبرى ( ٢٨٥/١ ) .

وإسناده حسن :

الروذباري أبو علي الحسين بن محمد بن محمد بن علي بن حاتم الطوسي ، شيخ البيهقي ، ثقة حافظ . [ سير أعلام النبلاء ( ٢١٩/١٧ ) ، رقم ( ١٢٨ ) ] . وأبو طاهر هو محمد بن الحسن بن الحسن بن محمد أباضي النيسابوري ، علامة ، مفسر ، نحوي ، ثقة . [ سير أعلام النبلاء ( ٣٠٤/١٥ - ٣٠٥ ) ، رقم ( ١٤٤ ) ] . ومحمد بن عبيد الله بن يزيد البغدادي المنادي : إمام محدث ثقة ، شيخ وقته . [ تهذيب التهذيب ( ٦٣٩/٣ ) ؛ سير أعلام النبلاء ( ٥٥٥/١٢ ) ، رقم ( ٢١٥ ) ] . ويزيد بن هارون هو ابن زاذان السلمي ، أبو خالد الواسطي ، ثقة ، متقن ، عابد ، من التاسعة . [ تقريب التهذيب ( ص ٥٣٥ ) ، رقم ( ٧٧٨٩ ) ] . وعاصم الأحول هو ابن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري ،

- وَنُوقِشَ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : أَنَّ الْحَدِيثَ وَرَدَ بِعَطْفِ النَّعْلَيْنِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ ، وَهُوَ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ ؛ فَلَفْظُهُ مُخَالِفٌ لِهَذَا التَّأْوِيلِ وَالِاسْتِدْلَالِ .

الْوَجْهَ الثَّانِي : كَوْنُ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَسَحَ عَلَى جَوْرَيْنِ مُنْعَلَيْنِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَعَلَّ كَذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

٢- أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفِّ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُلْحَقَ بِهِ غَيْرُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، وَالْجَوْرَبُ لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ إِلَّا إِذَا كَانَ مُنْعَلًا أَوْ مُجَلَّدًا ؛ لِأَنَّهُ حِينَهَا يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْوهٍ :

الأَوَّلُ : أَنَّ هَذَا الْاِشْتِرَاطَ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ شَرْعًا ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ .  
الثَّانِي : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْجَوْرَبَ لَا يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهِ ، بَلْ إِنَّ الْجَوَارِبَ الْمَصْنُوعَةَ مِنَ الصُّوفِ يُمَكِّنُ مُوَاضِعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهَا .

الثَّالِثُ : أَنَّنَا لَمْ نُلْحِقِ الْجَوْرَبَ بِالْخَفِّ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ اعْتِمَادًا عَلَى الْقِيَاسِ فَقَطْ ، بَلْ اعْتِمَادًا عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ ، وَأَفْعَالِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَهُمْ أَعْلَمُ بِمُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى وَمُرَادِ رَسُولِهِ ﷺ <sup>(٣)</sup> .

⇒ نِقَّةٌ ، مِنَ الرَّابِعَةِ . [ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٢٢٨) ، رَقْم (٣٠٦٠) ] .  
وَرَاثِدُ بْنُ نَجِيحٍ الْحِمَازِيُّ أَبُو عَمْدٍ الْبَصْرِيُّ ، تَابِعِيٌّ ، رَوَى عَنْ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ ، صَدْرُوقٌ رُبَّمَا أَخْطَأَ ، مِنَ الْخَامِسَةِ . [ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (١/٥٨٤) ، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ١٤٤) ، رَقْم (١٨٥٧) ]

(١) انظر : الجوهر النقي (١/٢٨٥) .

(٢) انظر : ابنُ الهمام ، فتح القدير (١/١٦٠) ؛ المغني (١/٣٧٤) ؛ نيل الأوطار (١/٢٢٩) .

(٣) انظر : تهذيب السنن شرح سنن أبي داود (مطبوع مع عون المعبود) (١/١٨٧) -

(١٨٨) ؛ أحكام المسح على الخائل (ص ٨١) .

الرَّابِعُ : أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ يُدْرِكُونَ مَعْنَى الْجَوَرَبِ وَالْخَفِّ ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ لَنَبَّهُوا عَلَيْهِ ، وَلَيَبْنُوهُ ، فَلَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ مُؤَثِّرٌ <sup>(١)</sup> .

٣- أَنَّ الْجَوَارِبَ تَتَّخِذُ مِنَ الْأَدِيمِ وَمِنَ الصُّوفِ ، وَمِنَ الْقُطَنِ ، وَيُقَالُ لِكُلِّ مِنْهَا جَوَرَبٌ ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذِهِ الرُّخْصَةَ بِهَذَا الْعُمُومِ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ الْجَوَرَبَيْنِ اللَّذَيْنِ مَسَحَ عَلَيْهِمَا النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - كَانَا مِنْ صُوفٍ ، سَوَاءً أَكَانَا مُنْعَلَيْنِ أَمْ نَحْنَيْنِ فَقَطْ ، وَلَمْ يَثْبُتْ هَذَا قَطْ ، فَمِنْ أَيْنَ عُلِمَ جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوَرَبَيْنِ غَيْرِ الْمُنْعَلَيْنِ ، أَوِ الْمُحَلَّدَيْنِ ، بَلْ إِنَّ الْمَسْحَ يَتَعَيَّنُ عَلَى الْجَوَرَبَيْنِ الْمُحَلَّدَيْنِ دُونَ غَيْرِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى الْخَفِّ ، وَالْخَفُّ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْأَدِيمِ ، وَلَوْ كَانَ الْحَدِيثُ قَوْلِيًّا ؛ بِأَنَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ امْسَحُوا عَلَى الْجَوَرَبَيْنِ ، لَأَمْتَكَنَ الِاسْتِدْلَالُ بِعُمُومِهِ عَلَى أَنْوَاعِ الْجَوَارِبِ <sup>(٢)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهِ :

أَحَدُهَا : أَنَّ الدَّلِيلَ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الْاِحْتِمَالُ بَطَلَ بِهِ الِاسْتِدْلَالُ ؛ فَيَحْتَمَلُ أَنَّ الْجَوَرَبَيْنِ اللَّذَيْنِ مَسَحَ عَلَيْهِمَا النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لَمْ يَكُونَا مِنْ جِلْدٍ ، بَلْ كَانَا مِنْ صُوفٍ ، أَوْ قُطَنِ ، وَيُحْتَمَلُ غَيْرُ ذَلِكَ .

ثَانِيهَا : أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ الْجَوَرَبَيْنِ اللَّذَيْنِ مَسَحَ عَلَيْهِمَا النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ كَانَا مُحَلَّدَيْنِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ يُحْتَجُّ بِهِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : تهذيب السنن شرح سنن أبي داود ( مطبوع مع عون المعبود ) ( ١٨٨/١ ) ؛

مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ( ٢١٤/٢١ ) ؛ وانظر ما سبق ( ص ٣٦٨-٣٦٩ ) .

(٢) يتصرف من عون المعبود شرح سنن أبي داود ( ١٨٧/١-١٨٨ ) .

(٣) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود ( ١٨٨/١ ) .

ثَالِثُهَا : أَنَّ الْجَوْرَبَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ هُوَ الْمَصْنُوعُ مِنَ الصُّوفِ أَوْ الْقُطْنِ ، وَلَيْسَ فِيهَا مَا هُوَ مُنْعَلٌّ أَوْ مُجَلَّدٌ حَتَّى يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى أَنَّ الْجَوْرَبَيْنِ اللَّذَيْنِ مَسَحَ عَلَيْهِمَا النَّبِيُّ ﷺ كَانَا مُجَلَّدَيْنِ أَوْ مُنْعَلَيْنِ (١) .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ مُطْلَقًا :

١- الأَدِلَّةُ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ إِذَا كَانَا صَفِيفَتَيْنِ .

وَقَالُوا فِي تَوْجِيهِهَا : إِنَّ أَحَادِيثَ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ وَرَدَتْ مُطْلَقَةً مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِأَنْ يَكُونَا مُنْعَلَيْنِ أَوْ مُجَلَّدَيْنِ أَوْ صَفِيفَتَيْنِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ السَّلَفُ فِي هَذَا شَيْئًا ، وَتَقْيِيدُ مَا أَطْلَقَهُ الشَّارِعُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِدَلِيلٍ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى ذَلِكَ (٢) .

- وَنُقِشَ هَذَا الْاِسْتِدْلَالُ : بِأَنَّ الْجَوْرَبَ الرَّقِيقَ الشَّفَافَ لَا يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَحْزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ؛ كَالْخِرْقَةِ (٣) .

وَأُجِيبَ عَنْ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةِ : بِأَنَّ اشْتِرَاطَ إِمْكَانِ مُتَابَعَةِ الْمَشْيِ عَلَيْهِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ يَمْسَحُ الْإِنْسَانُ عَلَى الْجَوْرَبِ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ مُقِيمًا ، وَقَدْ يَمْسَحُ عَلَيْهِ وَهُوَ لَا بَسَّ فَوْقَهُ نَعْلًا أَوْ جِزْمَةً ، وَهَذِهِ عَادَةُ النَّاسِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا أَنَّهُمْ يَلْبَسُونَ النَّعَالَ وَنَحْوَهَا فَوْقَ الْجَوَارِبِ (٤) .

٢- حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ، وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ » (٥) .

(١) انظر تعريف الجورب فيما سبق من هذا البحث (ص ٣١٨ ، ٣٦٨) .

(٢) انظر : أحكام المسح على الحائل (ص ٧٤) .

(٣) انظر : المجموع شرح المهذب (١/٥٢٧) .

(٤) انظر ما سبق (ص ٣٦٨) . (٥) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٣٦٢) .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ ظَاهِرٌ ؛ حَيْثُ مَسَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْجَوْرَيْنِ ، وَهُمَا مُطْلَقَانِ مِنَ التَّقْيِيدِ بِنَوْعِ مُعَيَّنٍ .

— وَنُوقِشَ الاستِدْلَالُ بِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّهُ ضَعِيفٌ ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ <sup>(١)</sup> .

الثَّانِي : لَوْ صَحَّ لَحْمِلَ عَلَى الْجَوْرَبِ الَّذِي يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ ، وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ غُمُومٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ <sup>(٢)</sup> .

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ ضَعِيفًا ، بَلْ هُوَ صَحِيحٌ ، صَالِحٌ لِلْحُجَّةِ <sup>(٣)</sup> .

الثَّانِي : حَمْلُهُ عَلَى الْجَوْرَبِ الْمُجَلَّدِ أَوْ الْمُنْعَلِ تَحْكُمُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ ، بَلْ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ خُصُوصٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ .

— رَابِعًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الرَّابِعِ ؛ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ مُطْلَقًا :

١- أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْوُضُوءِ غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ ، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وَالْعُدُولُ عَنْهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِدَلِيلٍ صَحِيحٍ مُتَّفَقٍ عَلَى صِحَّتِهِ ؛ كَأَدِلَّةِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، أَمَّا الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ فَفِي أَدِلَّةٍ جَوَّازَةٍ كَلَامٌ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ <sup>(٥)</sup> .

(١) ، (٢) انظر : المجموع شرح المهذب (٥٢٧/١) .

(٣) انظر تخريجه والحكم عليه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٦٢-٣٦٣) .

(٤) المائدة : ٦ .

(٥) انظر : تهذيب السنن شرح سنن أبي داود ( مطبوع مع عون المعبود ) (١/١٨٧، ١٩٠) .



- وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهِ :

الأول : أَنَّ أَحَادِيثَ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ لَيْسَتْ ضَعِيفَةً ، بَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ كَمَا سَبَقَ .

الثاني : أَنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - مَسَحُوا عَلَى الْجَوَارِبِ ، وَقَدْ سَمِعُوا الرَّسُولَ ﷺ ، وَعَاصَرُوا نُزُولَ الْقُرْآنِ ، وَعَرَفُوا تَأْوِيلَهُ ، وَلَوْ كَانَ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوَارِبِ مُخَالِفًا لِظَاهِرِ الْقُرْآنِ لَكَانُوا أَبْعَدَ النَّاسِ عَنْهُ ؛ فَهُمْ أَعْلَمُ الْأُمَّةِ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ ، وَمُرَادُ اللَّهِ تَعَالَى وَمُرَادُ رَسُولِهِ ﷺ ، فَكَيْفَ يُظَنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ تَرَكَوا ظَاهِرَ كِتَابِ اللَّهِ وَخَالَفُوهُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ صَحِيحٍ ؟! <sup>(١)</sup> .

الثالث : أَنَّ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ لَا يَنْفِي الْمَسْحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ إِلَّا كَمَا يَنْفِي الْمَسْحَ عَلَى الْخَفِيِّينَ ، وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْفِي الْمَسْحَ عَلَى الْخَفِيِّينَ ، فَكَذَلِكَ الْجَوْرَيْنِ ؛ فَإِنَّهُمَا فِي مَعْنَى الْخَفِيِّينَ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ إِلَّا كَوْنُ الْخَفِيِّينَ مِنْ جِلْدٍ ، وَالْجَوْرَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْجِلْدِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا الْفَرْقَ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِي الشَّرْعِ <sup>(٢)</sup> .

\* وَالرَّاجِحُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - : أَنَّهُ يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ مُطْلَقًا ؛ مُجَلَّدَيْنِ كَانَا أَمْ مُنْعَلَيْنِ ، أَمْ صَفِيقَيْنِ ، أَمْ لَيْسَا كَذَلِكَ ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : ثُبُوتُ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ ثُبُوتًا لَا مَطْعَنَ فِيهِ ؛ مِنْ سُنَّةِ الْمُصْطَفَى ﷺ وَسُنَّةِ صَحَابَتِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَعْلَمُ الْأُمَّةِ بِنُصُوصِ الْوَحْيِ ، وَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « رُويَ إِبَاحَةُ الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ عَنْ »

(١) انظر : تهذيب السنن شرح سنن أبي داود ( مطبوع مع عون العبود ) ( ١٩٠/١ ) .

(٢) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ( ٢١٤/٢١ ) ؛ تهذيب السنن شرح سنن

أبي داود ( مطبوع مع عون العبود ) ( ١٩٠/١ ) .

تِسْعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَعُمَارُ بْنُ يَاسِرٍ ، وَأَبِي مَسْعُودٍ ، وَأَنْسَرُ بْنُ مَالِكٍ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ ، وَبِلَالٌ ، وَأَبِي أُمَامَةَ ، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ» <sup>(١)</sup> .

• ثَانِيًا : أَنَّ الْجَوْرَبَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ غَيْرِ الْجِلْدِ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَوَارِبَ الَّتِي مَسَحَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ وَصَحَابَتُهُ لَيْسَتْ مُجَلَّدَةً ، وَلَا مُنْعَلَةً ؛ فَاشْتِرَاطُ كَوْنِ الْجَوْرَبَيْنِ مُنْعَلَيْنِ أَوْ مُجَلَّدَيْنِ أَوْ صَفِيْقَيْنِ تَحَكُّمٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ .  
قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ سِيَاقِ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - :  
« وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّعْلَيْنِ لَمْ يَكُونَا عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا كَذَلِكَ لَمْ يَذْكَرِ النَّعْلَيْنِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ : مَسَحْتُ عَلَى الْخَفِّ وَنَعْلِهِ » <sup>(٢)</sup> .

• ثَالِثًا : أَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ كَمَا تَدْعُو إِلَيْهَا فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَّيْنِ .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَأَيْضًا فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْمَسْحِ عَلَى هَذَا كَالْحَاجَةِ إِلَى الْمَسْحِ عَلَى هَذَا سَوَاءٌ ، وَمَعَ التَّسَاوِي فِي الْحِكْمَةِ وَالْحَاجَةِ يَكُونُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا تَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُتِمَاتِلَيْنِ ، وَهَذَا خِلَافُ الْعَدْلِ وَالْإِعْتِبَارِ الصَّحِيحِ الَّذِي جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ، وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ كُتُبَهُ ، وَأَرْسَلَ بِهِ رُسُلَهُ » <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٤٦٢/١) .

(٢) المغني (٣٧٤/١) ؛ تهذيب السنن شرح سنن أبي داود ( مطبوع مع عون المعبود ) (١٨٩/١) .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢١٤/٢١) .

## الْفَرْغُ الثَّالِثُ

### الْمَسْحُ عَلَى النِّعْلَيْنِ

- ذَهَبَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ ، وَالْمَالِكِيَّةِ ، وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى النِّعْلَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَا فِي جَوْرَتَيْنِ <sup>(١)</sup> .
- \* وَدَلِيلُهُمْ عَلَى هَذَا : أَنَّ النِّعْلَيْنِ لَا تَسْتُرَانِ مَحَلَّ الْفَرَضِ الْوَاجِبِ غَسْلُهُ فِي الْوُضُوءِ ، وَقَدْ شَرَطَ الْفُقَهَاءُ لِحَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْجَوْرَتَيْنِ كَمَا سَيَأْتِي فِي شُرُوطِ الْمَسْحِ عَلَيْهِمَا أَنْ يَكُونَا سَاتِرَتَيْنِ لِمَحَلِّ الْفَرَضِ <sup>(٢)</sup> .
- قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا - : « سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يَمْسَحُ عَلَى نَعْلَيْهِ ؟ فَكَرِهَهُ ، وَقَالَ : لَا ! » <sup>(٣)</sup> .
- وَقَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الْمَسْحِ عَلَى النِّعْلَيْنِ ؟ فَقَالَ : « إِذَا كَانَ فِي الْقَدَمِ جَوْرَتَانِ قَدْ بُنِيَ فِي الْقَدَمِ ، فَلَا بَأْسَ بِالْمَسْحِ عَلَى النِّعْلَيْنِ » <sup>(٤)</sup> .
- وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ : « لَا يُمَسَحُ عَلَى النِّعْلَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَا فِي جَوْرَتَيْنِ » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : ابنُ الهمام ، فتح القدير (١٦٠/١) ؛ شرح معاني الآثار (٩٦/١-٩٨) ؛ المدونة

(٤٤/١) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٤٢/١-١٤٣) ؛ كتاب الأم

(١٣٦/١-١٣٧) ؛ المجموع شرح المهذب (٥٢٧/١) ؛ الفروع (١٦٠/١) ؛ الإنصاف

في معرفة الراجح من الخلاف (١٨٣/١) .

(٢) انظر : المدونة (٤٤/١) ؛ كتاب الأم (١٣٧/١) .

(٣) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (١٢٢/١) ، مسألة رقم (١٥٦) .

(٤) مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (١٢٣/١) ، مسألة رقم (١٥٧) .

(٥) مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ (١٨/١) ، مسألة رقم (٩٣) .

\* وَأَجَابَ جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - :  
 « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ، وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ » (١) . بِأَنَّ الْمَقْصُودَ  
 مِنْ مَسْحِهِ ﷺ عَلَى النَّعْلَيْنِ أَنَّهُ لَبَسَ النَّعْلَيْنِ فَوْقَ الْجَوْرَيْنِ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا مَعًا ؛  
 بِمَعْنَى : أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى نَعْلَيْنِ تَحْتَهُمَا جَوْرَبَانِ ، وَكَانَ قَاصِدًا بِمَسْحِهِ ذَلِكَ  
 الْجَوْرَيْنِ لَا النَّعْلَيْنِ (٢) .

\* \* \*

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٦٢) .

(٢) انظر : المجموع شرح المَهْدَب (٥٢٧/١) ؛ شرح معاني الآثار (٩٧/١) ؛ معالم السُّنَنِ

شرح سنن أبي داود (٥٤/١) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٨٦/١-١٨٧) .

## الْفَرْعُ الرَّابِعُ الْمَسْحُ عَلَى اللَّفَائِفِ

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى اللَّفَائِفِ الَّتِي تُلَفُّ عَلَى الرَّجُلَيْنِ مِنْ عَدَمِهِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

### • الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى اللَّفَائِفِ مُطْلَقًا .

وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ : الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْمَالِكِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ <sup>(١)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّانِي :

يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى اللَّفَائِفِ ؛ وَهُوَ وَجْهٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ ، اخْتَارَهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ فِي الْمَذْهَبِ ؛ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ، وَتَلْمِيزِهِ ابْنَ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّةَ <sup>(٢)</sup> .

## \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

— أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى اللَّفَائِفِ :

(١) انظر : المبسوط (١٠٢/١) ؛ بدائع الصنائع (١٤٢/١) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٣١٩/١) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٤٢/١-١٤٣) ؛ المجموع شرح المَهْدَب (٥٣٠/١) ؛ روضة الطالبين (١٢٦/١) ؛ الفروع (١٦٠/١) ؛ كَشَافِ الْقِنَاعِ عَنْ مَعْنَى الْإِقْنَاعِ (١١٨/١) ؛ الْإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ (١٨٢/١-١٨٣) ؛ الْمَغْنِي (٣٧٦/١) .

(٢) انظر : الْإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ (١٨٢/١-١٨٣) ؛ الفروع (١٦٠/١) ؛ مَجْمُوعُ فِتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (١٨٥/٢١) ؛ الْأَخْبَارُ الْعِلْمِيَّةُ مِنَ الْاِخْتِيَارَاتِ الْفَقْهِيَّةِ (ص ٢٤) .

١- أَنَّ اللَّفَائِفَ لَا تَثْبُتُ بِنَفْسِهَا ، وَمَا لَمْ يَثْبُتْ بِنَفْسِهِ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ؛  
لأنه لَا يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهِ .

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ - رحمه الله - : « وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى اللَّفَائِفِ وَالْخِرْقِ . نَصٌّ  
عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَقِيلَ لَهُ : إِنَّ أَهْلَ الْجَبَلِ يَلْقَوْنَ عَلَى أَرْجُلِهِمْ لَفَائِفَ إِلَى نِصْفِ  
السَّاقِ ؟ قَالَ : لَا يُجْزِئُهُ الْمَسْحُ عَلَى ذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَوْرَبًا . وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّفَافَةَ  
لَا تَثْبُتُ بِنَفْسِهَا » (١) .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّ اللَّفَافَةَ تَسْتُرُ مَحَلَّ الْفَرَضِ ، وَتَشُدُّ عَلَى الرَّجُلِ ،  
وَتُرْبِطُ عَلَيْهَا رِبْطًا يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ مَعَهُ . وَالْمَسْحُ إِنَّمَا جَازَ لِلْحَاجَةِ وَالْمَشَقَّةِ ،  
وَهِيَ دَاعِيَةٌ إِلَيْهَا فِي اللَّفَائِفِ كَمَا تَدْعُو فِي الْخُفِّ وَالْجَوْرَبِ .

٢- أَنَّ الْمَسْحَ إِنَّمَا وَرَدَ عَلَى الْخُفِّ ، وَمَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ ؛ كَالْجَوْرَبِ ، وَأَمَّا  
اللَّفَائِفُ وَالْخِرْقُ الَّتِي تُلَفُّ عَلَى الْأَرْجُلِ فَلَا تُسَمَّى خُفًّا ، وَلَا هِيَ فِي مَعْنَاهُ ، فَلَا  
يُمَسَحُ عَلَيْهَا إِلَّا بِذَلِيلٍ ، وَلَا دَلِيلَ .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « لَوْ لَفَّ عَلَى رِجْلِهِ قِطْعَةٌ مِنْ أَدَمٍ ،  
وَاسْتَوْتَقَّ شَدَّهُ بِالرِّبَاطِ ، وَكَانَ قَوِيًّا يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهِ ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ؛  
لأنه لَا يُسَمَّى خُفًّا ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ » (٢) .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّ الْمَسْحَ عَلَى اللَّفَائِفِ إِنَّمَا جَازَ لِلْحَاجَةِ وَالْمَشَقَّةِ ، وَقَدْ  
وَرَدَ بِهِ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ كَمَا سَيَأْتِي (٣) .

(١) المغني (١/٣٧٦) .

(٢) المجموع شرح المهذب (١/١٤٣) .

(٣) انظر : أدلة القول الثاني فيما بعد من هذا البحث (ص ٣٨٠-٣٨١) .

٣- ما حكي من الإجماع على أنه لا يجوز المسح على اللفائف .  
جاء في التاج والإكليل : « لا خلاف أنه لا يُجزئ المسح على الخرق إذا لفَّ  
بها رجله » <sup>(١)</sup> .  
وقال ابن قدامة - رحمه الله - : « وذلك لأن اللفافة لا تثبت بنفسها ، إنما  
تثبت بشدها ، ولا نعلم في هذا خلافاً » <sup>(٢)</sup> .  
- ويُجاب عن هذا : بأن دعوى الإجماع على أنه لا يجوز المسح على  
اللفائف ليست صحيحة ، ومن ادعى ذلك فليس معه من العلم إلا عدم العلم  
بالمخالف <sup>(٣)</sup> .

- ثانياً : أدلة القول الثاني ؛ على جواز المسح على اللفائف :  
١- حديث ثوبان - رضي الله عنه - قال : « بعث رسول الله ﷺ سرية ،  
فأصابهم البرد ، فلما قدموا على رسول الله ﷺ أمرهم أن يمسحوا على  
العصائب والتساحين » <sup>(٤)</sup> .  
والوجه منه : أن النبي ﷺ أمرهم بالمسح على التساحين ؛ وهي كل ما يلف  
على القدم ، ويشد عليها خفاً كان أو غيره <sup>(٥)</sup> .

٢- كل دليل يدل على جواز المسح على الجوارب فإنه يدل على جواز المسح

(١) المواق ، ( مطبوع مع مواهب الجليل ) ( ٤٦٧/١ ) .

(٢) المغني ( ٣٧٤/١ ) .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ( ١٨٥/٢١ ) . وسيأتي مزيد إيضاح لرد دعوى الإجماع في الترجيح .

(٤) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث ( ص ٣٠٠-٣٠١ ) .

(٥) انظر : لسان العرب ( ٢٠٧/٦ ) ، ( سخن ) .

عَلَى اللَّفَافِيفِ ؛ لِأَنَّ الْجَوْرَبَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ هُوَ لُفَافَةُ الرَّجُلِ ، فَالْلَفَافِيفُ فِي مَعْنَى الْجَوَارِبِ ، وَإِذَا جَازَ الْمَسْحُ عَلَى الْجَوَارِبِ جَازَ الْمَسْحُ عَلَى اللَّفَافِيفِ <sup>(١)</sup> .

٣- أَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى اللَّفَافِيفِ ؛ لِكَوْنِهَا مِمَّا يَشُقُّ نَزْعُهُ ؛ وَلِأَنَّهَا لِبَاسُ الْفُقَرَاءِ الْمُحْتَاجِينَ ، وَفِي نَزْعِهَا ضَرَرٌ ؛ إِمَّا إِصَابَةَ الْبَرْدِ ، وَإِمَّا التَّأَذِّي بِالْحَفَاءِ ، وَإِمَّا التَّأَذِّي بِالْجَرْحِ ، وَإِذَا جَازَ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ وَالْجَوَارِبِ فَلَا نَاجِزَ عَلَى اللَّفَافِيفِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى <sup>(٢)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - : جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى اللَّفَافِيفِ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْخُفِّ وَالْجَوْرَبِ ، بَلْ أَوْلَى ؛ وَلِأَنَّهَا لِبَاسُ الْفُقَرَاءِ وَأَهْلِ الْحَاجَةِ ، وَهُمْ أَوْلَى بِالْمُرَاعَاةِ مِنْ غَيْرِهِمْ ، لِكَوْنِ الْمَسْحِ ثَبَتَ مِنْ أَجْلِ رَفْعِ الْحَرْجِ وَالْمَشَقَّةِ .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يُمَسَحُ عَلَى اللَّفَافِيفِ ، وَهِيَ بِالْمَسْحِ أَوْلَى مِنَ الْخُفِّ وَالْجَوْرَبِ ؛ فَإِنَّ تِلْكَ اللَّفَافِيفَ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ لِلْحَاجَةِ فِي الْعَادَةِ ، وَفِي نَزْعِهَا ضَرَرٌ ؛ إِمَّا إِصَابَةَ الْبَرْدِ ، وَإِمَّا التَّأَذِّي بِالْحَفَاءِ ، وَإِمَّا التَّأَذِّي بِالْجَرْحِ ، فَإِذَا جَازَ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ وَالْجَوْرَبَيْنِ فَعَلَى اللَّفَافِيفِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى . وَمَنْ ادَّعَى فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِجْمَاعًا فَلَيْسَ مَعَهُ إِلَّا عَدَمُ الْعِلْمِ ، وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَنْقُلَ الْمَنَعَ عَنْ عَشْرَةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمَشْهُورِينَ ، فَضْلًا عَنِ الْإِجْمَاعِ » <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : أدلة المسح على الجوارب فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٦٩ وما بعدها) .

وانظر : أحكام المسح على الحائل (ص ١٠٨) .

(٢) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٨٥/٢١) .

(٣) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٨٥/٢١) .



## الْفَرْعُ الْخَامِسُ

### شُرُوطُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا

• اشْتَرَطَ أَهْلُ الْعِلْمِ لِحَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا شُرُوطًا عِدَّةً ، هِيَ :

#### الشَّرْطُ الْأَوَّلُ :

أَنْ يَكُونَ الْخُفُّ وَالْجَوْرَبُ طَاهِرَ الْعَيْنِ غَيْرَ نَجِسٍ ، وَلَيْسَ تَمَّ ضَرُورَةٌ تَدْعُو إِلَى لُبْسِهِ <sup>(١)</sup> .

#### الشَّرْطُ الثَّانِي :

أَنْ يَكُونَ الْخُفُّ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مُبَاحًا غَيْرَ مُحَرَّمٍ ؛ فَإِنْ كَانَ مُحَرَّمًا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ؛ كَمَا لَوْ كَانَ مِنْ حَرِيرٍ أَوْ ذَهَبٍ ، أَوْ كَانَ مُحَرَّمًا لِحَقِّ الْغَيْرِ ؛ كَمَا لَوْ كَانَ مَسْرُوقًا أَوْ مَغْصُوبًا ؛ فَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

#### الشَّرْطُ الثَّالِثُ :

أَنْ يَكُونَ الْخُفُّ وَالْجَوْرَبُ سَاتِرًا لِمَحَلِّ الْفَرَضِ الَّذِي يَجِبُ غَسْلُهُ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٣٢٠/١) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٤٣/١) ؛ مغني المحتاج (٢٠٦/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٥٣٩/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٨١/١-١٨٢) .

(٢) انظر : ابنُ الهمام ، فتح القدير (٤٧/١) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٤٤/١) ؛ التاج والإكلیل (٤٧١/١) ؛ مغني المحتاج (٢٠٧/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٥٣٨-٥٣٩) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٨٠/١) .

(٣) انظر : مغني المحتاج (٢٠٥/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٥٢٣/١) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٧٢/٢١) ؛ المغني (٣٧٢/١) .

الشَّرْطُ الرَّابِعُ :

أَنْ يُمَكِّنَ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

الشَّرْطُ الْخَامِسُ :

أَنْ يَكُونَ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفِّ وَمَا فِي مَعْنَاهُ فِي الطَّهَارَةِ الصُّغْرَى ؛ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> . لِحَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ <sup>(٣)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : ردُّ المختار على الدرِّ المختار (٢٦٣/١) ؛ تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (٥٢/١) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٣٢٠/١) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٤٣/١) ؛ مغني المحتاج (٢٠٦/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٥٢٢/١) ؛ الفروع (١٥٨/١) ؛ كشاف القناع عن من الإقناع (١١٦/١) .

(٢) انظر : ابنُ الهمام ، فتح القدير (١٥٢/١) ؛ تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (٤٦/١) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٤٥/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٥٠٥/١) ؛ المغني (٣٦٢/١) .

(٣) هُوَ صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ بن زاهر المُرَادِيُّ الْجَمَلِيُّ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ ، غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نِثْنِي عَشْرَةَ غَزْوَةً ، وَرَوَى عَنْهُ ، نَزَلَ الْكُوفَةَ ، وَمَاتَ بِهَا . انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٧٢٤/٢) ، رقم (١٢١٨) ؛ تهذيب التهذيب (٢١٣/٢) ] .

(٤) رواه الترمذي في كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم ، ح (٩٦) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ... قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ : أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيِّ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ » اهـ . الجامع الصحيح (١٥٩/١ - ١٦٠) .

ورواه النسائي في كتاب الطهارة ، باب التوقيت في المسح على الخفين للمسافر ، ح (٢٧) ، سنن النسائي (٦١/١) .

ونقل الحافظ في بلوغ المرام تصحيحه عن الترمذي ، وابنِ خزيمة ، وَلَمْ يَعْتَرِضْ عَلَى ذَلِكَ . كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين (ص ٢٠) ، ح (٥٥) .

وصحَّحه النووي في المجموع شرح المهذب (٥٠٣/١) .

## الشَّرْطُ السَّادِسُ :

أَنْ يَكُونَ قَدْ لَبَسَ الْخُفَّ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ <sup>(١)</sup> ؛ لِحَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي سَفَرٍ ، فَقَالَ : « أَمَعَكَ مَاءٌ ؟ » . قُلْتُ : نَعَمْ ! فَتَزَلَّ عَنْ رَاحِلَتِهِ ، فَمَشَى حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فِي سَوَادِ اللَّيْلِ ، ثُمَّ جَاءَ فَأَفْرَغْتُ عَلَيْهِ الْإِدَاوَةَ ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعِيهِ مِنْهَا ، حَتَّى أَخْرَجَهُمَا مِنْ أَسْفَلِ الْجُبَّةِ ، فَغَسَلَ ذِرَاعِيهِ ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ أَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ ، فَقَالَ : « دَعُهُمَا ؛ فَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ » . فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا <sup>(٢)</sup> .

## الشَّرْطُ السَّابِعُ :

أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ مَعًا إِنْ كَانَ سَلِيمَ الْقَدَمَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا رِجْلٌ وَاحِدَةٌ جَازَ لَهُ الْمَسْحُ عَلَى خُفِّهَا وَحْدَهُ بِلاَ نِزَاعٍ <sup>(٣)</sup> .

## الشَّرْطُ الثَّامِنُ :

أَنْ يَلْبَسَ الْخُفَّ بَعْدَ طَهَارَةٍ مَائِيَّةٍ <sup>(٤)</sup> ؛ لِمَا رَوَاهُ أَبُو ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ

(١) انظر : ابنُ الهمام ، فتح القدير (١/١٤٧) ؛ تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (١/٤٧-٤٨) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/٣٢٠) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/١٤٣) ؛ نهاية المحتاج (١/٢٠٢-٢٠٣) ؛ المجموع شرح المهذب (١/٥٤٠) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (١/١٢٦-١٢٧) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/١٧١-١٧٢) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٩٧) .

(٣) انظر : المجموع شرح المهذب (١/٥٢٣ ، ٥٦١) ؛ الفروع (١/١٥٨) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/١٧٠) .

(٤) انظر : المبسوط (١/١٠٤-١٠٥) ؛ بدائع الصنائع (١/١٣٨-١٣٩) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/٣٢٠) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/١٤٣) ؛

أَتَى النَّبِيُّ ﷺ - وَقَدْ أَجْنَبَ - فَدَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِمَاءٍ ، فَاسْتَرَّ ، وَاعْتَسَلَ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : « إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ، وَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَمْسَهُ بِشِرْتِهِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ خَيْرٌ » (١) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ : ( فَلْيَمْسَهُ بِشِرْتِهِ ) أَمْرٌ بِوُجُوبِ إِمْسَاسِ الْمَاءِ الْبَشَرَةَ ، وَأَنَّ الْمُتَيَمَّمِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ رَجَعَ إِلَيْهِ حَدَثُهُ السَّابِقُ ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتَطَهِّرًا مِنْ قَبْلُ (٢) .

### الشَّرْطُ التَّاسِعُ :

أَنْ يَكُونَ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا (٣) .

⇒ نهاية المحتاج (١٩٨/١-١٩٩) ؛ مغني المحتاج (٢٠٥/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٥٤٥/١) ؛ الفروع (١٦٠/١) ؛ المغني (٣٦٣/١) .

(١) رواه أحمد في مسند الأنصار ، مسند أبي ذرٍّ ، ح (٢١٣٧١) ، وَقَالَ مُحَقِّقُو الْمَسْنَدِ : « صَحِيحٌ لِّغَيْرِهِ ؛ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ ؛ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ ، غَيْرِ عَمْرِو بْنِ بُحْدَانَ » اهـ ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٩٧/٣٥-٢٩٨) .  
وعَمْرِو بْنُ بُحْدَانَ : تَابِعِيٌّ ، بَصْرِيٌّ ، وَثَقَّهُ ابْنُ حِبَّانَ ، وَالْعِجْلِيُّ .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٢٥٨/٣) ] .

ورواه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب الجنُبُ يَتَيَمَّمُ ، ح (٣٢٨) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٣٦٠/١-٣٦٢) ؛ والحاكِمُ في كتاب الطهارة ، ح (٦٢٧) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ ؛ إِذْ لَمْ نَجِدْ لِعَمْرِو بْنِ بُحْدَانَ رَاوِيًا غَيْرَ أَبِي قِلَابَةَ الْجَرْمِيِّ وَهَذَا مِمَّا شَرَطْتُ فِيهِ ، وَبَيَّنَّا أَنَّهُمَا قَدْ خَرَّجَا مِثْلَ هَذَا فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابَيْنِ » اهـ . وقال الذَّهَبِيُّ : « صَحِيحٌ . وَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ بُحْدَانَ سِوَى أَبِي قِلَابَةَ » اهـ .  
المستدرک ومعه التلخیص (٢٨٤/١) .

(٢) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (٣٦٢/١-٣٦٣) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٤٥٧/١) ؛ ابنُ الممَام ، فتح القدير (١٠٧/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٥٠٣/١) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١١٣/١) .

## الشَّرْطُ الْعَاشِرُ :

أَنْ يَتَوَيَّ الْمَكْلَفُ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ ، وَلَا بُدَّ فِي الطَّهَارَةِ مِنْ نِيَّةٍ <sup>(١)</sup> .

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا : حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْمَشْهُورُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى ؛ فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا ، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ » <sup>(٢)</sup> .

قَالَ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « لِأَنَّ لَفْظَةَ ( إِنَّمَا ) لِلْحَصْرِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ صُورَةَ الْعَمَلِ ؛ فَإِنَّهَا تَوْجِدُ بِلَا نِيَّةٍ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ حُكْمَ الْعَمَلِ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ . وَدَلِيلٌ آخَرُ : وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ : ( وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ) ؛ فَهَذَا لَمْ يَنْوِ الْوُضُوءَ ، فَلَا يَكُونُ لَهُ » <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ قَدَامَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « فَتَنَى أَنْ يَكُونَ لَهُ عَمَلٌ شَرْعِيٌّ بِدُونِ نِيَّةٍ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٩٣/١) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٢٣٠/١) ؛ مغني المحتاج (١٦٧/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٥٥/١) ؛ كشاف القناع عن من الإقناع (٨٥/١) ؛ المغني (١٥٦/١) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الإيمان والنذور ، باب النية من الإيمان ، ح (٦٦٨٩) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٨٠/١١) .

ومسلم في كتاب الإمارة ، باب قوله : إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، ح [١٥٥] (١٩٠٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٤٧/١٣-٤٨) .

(٣) المجموع شرح المهذب (٣٥٦/١) .

(٤) المغني (١٥٦/١) .

• وَصِفَةُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا :

أَنْ يَمْسَحَ أَكْثَرَ ظَاهِرِ الْخَفِّ بِكُلِّ يَدِهِ أَوْ بِيَعْضِهَا ، بَادِئًا بِالْيَمْنَى اسْتِحْبَابًا <sup>(١)</sup> .  
 لِمَا رَوَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « مَا كُنْتُ أَرَى بَاطِنَ الْقَدَمَيْنِ إِلَّا أَحَقَّ بِالْغَسْلِ حَتَّى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ خُفَيْهِ » <sup>(٢)</sup> .  
 وَعَنْهُ قَالَ : « لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخَفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَيْهِ » <sup>(٣)</sup> .  
 قَالَ الصَّنْعَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « لَمْ يَرِدْ فِي الْكَيْفِيَّةِ ، وَلَا الْكِمِّيَّةِ حَدِيثٌ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ إِلَّا حَدِيثُ عَلِيٍّ فِي بَيَانِ الْمَسْحِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ الْمُكَلَّفُ مَا يُسَمَّى مَسْحًا عَلَى الْخَفِّ لُغَةً أَجْزَأُهُ » <sup>(٤)</sup> .

• وَيَمْسَحُ الْمُكَلَّفُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَيْلِيَّهَا إِنْ كَانَ مُسَافِرًا ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً إِنْ كَانَ مُقِيمًا ، وَتَبْدَأُ مُدَّةُ الْمَسْحِ مِنْ أَوَّلِ مَسْحٍ بَعْدَ الْحَدَثِ

(١) انظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق (١/١٨٣) ؛ الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك (١/١٥٩) ؛ روضة الطالبين (١/٢٤٣) ؛ المغني (١/٣٧٧) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/١٨٥) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب كيف المسح ، ح (١٦٣) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١/١٩٢) . وإِحمدُ في مسند العشرة المبشرين بالجنة ، عن علي رضي الله عنه ، ح (٧٣٧) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ : « حَدِيثُ صَيْحُجٍ بِمَجْمُوعِ طُرُقِهِ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢/١٣٩) . ويشهد له ما بعده .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب كيف المسح ، ح (١٦٢) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١/١٩١-١٩٢) .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : « حَدِيثُ عَلِيٍّ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ » اهـ . تلخيص الحبير (١/١٦٠) . وحسنُ إسنادهُ في بلوغ المرام ، كتاب الطهارة ، باب المسح على الخُفَّيْنِ (ص ١٩) ، ح (٥٤) .

(٤) سبل السلام شرح بلوغ المرام (١/١٢٢) .

في أصح قولي العلماء<sup>(١)</sup> .

لحديث صفوان بن عسال - رضي الله عنه - قال : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَتَزَعَ خِفَافًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ »<sup>(٢)</sup> .

ولحديث شريح بن هاني قال : أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ، فَقَالَتْ : عَلَيْكَ بِابْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فَسَلُّهُ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْنَاهُ ، فَقَالَ : « جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ »<sup>(٣)</sup> .

ولما روى أبو عثمان النهدي - رحمه الله - قال : « حَضَرْتُ سَعْدًا وَابْنَ عُمَرَ يَخْتَصِمَانِ إِلَى عُمَرَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ، فَقَالَ عُمَرُ : يَمْسَحُ عَلَيْهِمَا إِلَى مِثْلِ سَاعَتِهِ مِنْ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ »<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٤٤٣/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٥١٢/١) ؛ الفروع (١٦٧/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٧٧/١) ؛ مجموع فتاوى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز (٦٥/٤) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٨٣) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٥٧) .

(٤) رواه عبد الرزاق في كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين من الحديث ؛ ج (٨٠٨) ، عن عبد الله بن المبارك ، قال : حَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، فَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ (٢٠٩/١) .

وإسناده صحيح ؛ رجاله ثقات :

عبد الله بن المبارك المروزي ، ثقة ، عالم جواد مجاهد ، من الثامنة [ تقريب التهذيب (ص ٢٦٢) ، رقم (٣٥٧٠) ] . وأبو عثمان النهدي ثقة ، تقدّمت ترجمته (ص ١٠٦) من هذا البحث . وعاصم بن سليمان هو الأخول ، ثقة من الرابعة . تقدّمت ترجمته (ص ٣٦٩) من هذا البحث .

ورواه البيهقي في كتاب الطهارة ، باب التوقيت في المسح على الخفين ، السنن الكبرى (٢٧٦/١) ؛ وابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٤٤٣/١) .

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ - رحمه الله - : « وَلَا شَكَّ أَنَّ عُمَرَ أَعْلَمَ بِمَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّنْ بَعْدَهُ ، وَهُوَ أَحَدُ مَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، وَمَوْضِعُهُ مِنَ الدِّينِ مَوْضِعُهُ » (١) .



(١) الأوسط في السُّنَنِ والإِجْمَاع والِاخْتِلَاف (١/٤٤٣) .



## الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْيَدَيْنِ مِنَ اللَّبَاسِ

وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَطَالِبَ:

- المطلب الأول : حُكْمُ التَّخْتُمِ لِلرِّجَالِ .
- المطلب الثاني: أَحْكَامُ فَصِّ الْخَاتَمِ .
- المطلب الثالث : آدَابُ تَخْتُمِ الرِّجَالِ وَضَوَابِطُهُ وَشُرُوطُهُ .
- المطلب الرابع : حُكْمُ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلْسَّاعَةِ .

## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ مَشْرُوعِيَّةُ التَّخْتُمِ لِلرَّجَالِ

وَفِيهِ خَمْسَةُ فُرُوعٍ :

الفرع الأول : تَعْرِيفُ الْخَاتَمِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا .

الفرع الثاني : حُكْمُ تَخْتُمِ الرَّجَالِ بِالْفِضَّةِ .

الفرع الثالث : لُبْسُ الرَّجُلِ لَخَاتَمِ الذَّهَبِ .

الفرع الرابع : لُبْسُ الرَّجُلِ لَخَاتَمِ الْحَدِيدِ

وَالصُّفْرِ وَالنُّحَاسِ وَالرَّصَاصِ .

الفرع الخامس : لُبْسُ الرَّجُلِ لَخَاتَمِ الْعَقِيقِ

وَنَحْوِهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ .

## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

### تَعْرِيفُ الْخَاتَمِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

#### • أَوَّلًا : تَعْرِيفُ الْخَاتَمِ لُغَةً :

« الْخَاءُ وَالنَّاءُ وَالْمِيمُ : أَصْلٌ وَاحِدٌ ؛ وَهُوَ بُلُوغُ آخِرِ الشَّيْءِ ، يُقَالُ : خَتَمْتُ الْعَمَلَ ، وَخَتَمَ الْقَارِئُ السُّورَةَ . فَأَمَّا الْخَتْمُ ؛ وَهُوَ الطَّبْعُ عَلَى الشَّيْءِ فَذَلِكَ مِنَ الْبَابِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الطَّبْعَ عَلَى الشَّيْءِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِ آخِرِهِ فِي الْأَحْزَانِ ، وَالْخَاتَمُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ بِهِ يُخْتَمُ . وَيُقَالُ : الْخَاتِمُ ، وَالْخَاتَامُ ، وَالْخَيْتَامُ » <sup>(١)</sup> .

وَالْخَتْمُ ، وَالْخَاتِمُ ، وَالْخَاتَمُ ، وَالْخَاتَامُ ، وَالْخَيْتَامُ : مَا يَلْبَسُ فِي أَصَابِعِ الْيَدِ مِنَ الْحِلِيِّ ، يُقَالُ : تَخْتَمُ بِهِ ؛ إِذَا لَبَسَهُ . وَمَا يُخْتَمُ بِهِ ؛ كَأَنَّهُ أَوَّلُ وَهْلَةٍ خُتِمَ بِهِ ، فَدَخَلَ بِذَلِكَ فِي بَابِ الطَّابِعِ ، ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ لِذَلِكَ ، وَإِنْ أُعِدَّ الْخَاتَمُ لِغَيْرِ الطَّبْعِ . وَالْجَمْعُ : خَوَاتِمُ ، وَخَوَاتِيمُ ؛ جَمْعُ تَكْسِيرٍ ( عَلَى وَزْنِ فَاعَالٍ ) . وَخَاتِمُ كُلِّ شَيْءٍ وَخَاتِمَتُهُ : عَاقِبَتُهُ وَآخِرُهُ . وَالْخَاتِمُ ، وَالْخَاتَمُ : هُوَ النَّسِيُّ ﷺ ؛ قَالَ الْحَقُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿١١٠﴾ <sup>(٢)</sup> . وَالْخَاتَمُ ، وَالْخَاتَامُ : الْبِكَارَةُ ؛ يُقَالُ : رُفَّتْ إِلَيْهِ بِخَاتِمِهَا <sup>(٣)</sup> .

(١) معجم مقاييس اللغة (٢/٢٤٥) ، ( ختم ) .

(٢) الأحزاب : ٤٠ .

(٣) انظر : لسان العرب (٤/٢٤-٢٥) ؛ القاموس المحيط (ص ١٤٢٠) ؛ مختار الصحاح (ص

١٦٢) ؛ المعجم الوسيط (١/٢١٨) ، جميعها ( ختم ) .

\* وَلُغَاتُ الْخَاتَمِ ثَمَانٌ : فَتَحُ التَّاءِ وَكَسَرُهَا ، وَهَمَّا وَاضِحَتَانِ ، وَبِقَدِيمِهَا عَلَى الْأَلْفِ مَعَ كَسْرِ الْخَاءِ ؛ خِتَامٌ ، وَبِفَتْحِهَا وَسُكُونِ التَّحْنَانِيَّةِ ، وَضَمِّ الْمُثَنَاءِ بَعْدَهَا وَآوْ؛ خَيْتُومٌ ، وَبِحَذْفِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مَعَ سُكُونِ الْمُثَنَاءِ ؛ خَتَمٌ ، وَبِالْفِ بَعْدَ الْخَاءِ ، وَأُخْرَى بَعْدَ التَّاءِ ؛ خَاتَامٌ ، وَبِزِيَادَةِ تَحْنَانِيَّةٍ بَعْدَ الْمُثَنَاءِ الْمَكْسُورَةِ ؛ خَاتِيَامٌ ، وَبِحَذْفِ الْأَلْفِ الْأَوَّلَى وَتَقْدِيمِ التَّحْنَانِيَّةِ ؛ خَيْتَامٌ . وَقَدْ جَمَعَهَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - بِقَوْلِهِ :

خُذْ نَظْمَ عَدِّ لُغَاتِ الْخَاتَمِ انْتَضَمَتْ	ثَمَانِيًا مَا حَوَاهَا قَطُّ نَظَامٌ
خَاتَامٌ خَاتِيَامٌ خَتَمٌ خَاتَمٌ وَخِتَا	مَ خَاتِيَامٌ وَخَيْتُومٌ وَخَيْتَامٌ
وَهَمْزٌ مَفْتُوحٌ تَاءٌ تَاسِيعٌ وَإِذَا	سَاغَ الْقِيَاسُ أَتَمَّ الْعَشْرَ خِتَامٌ <sup>(١)</sup>

### ● ثَانِيًا : تَعْرِيفُ الْخَاتَمِ اصْطِلَاحًا :

يُمْكِنُ تَعْرِيفُ الْخَاتَمِ اصْطِلَاحًا بِأَنَّهُ : حَلَقَةٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا ، ذَاتُ فَصٍّ ، تُلْبَسُ فِي أَصَابِعِ الْيَدِ ، لِلخَتَمِ ، أَوْ لِلزَّيْنَةِ<sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٨/١٠) .

(٢) انظر قريبا من هذا المعنى : المعجم الوسيط (٢١٨/١) .

## الْفَرْعُ الثَّانِي

### حُكْمُ تَخْتُمِ الرَّجَالَ بِالْفِضَّةِ

اختلف أهل العلم في حُكْمِ تَخْتُمِ الرَّجَالَ بِالْفِضَّةِ ؛ هل هو سُنَّةٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ أَوْ مُقَيَّدٌ بِالْحَاجَةِ ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ ، وَكَانَ خِلَافُهُمْ عَلَى أَقْوَالٍ خَمْسَةٍ ؛ هي :

#### • الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ لُبْسَ الْخَاتَمِ مِنَ الْفِضَّةِ مُبَاحٌ لِلرَّجَالِ غَيْرِ مَكْرُوهٍ ، سَوَاءً أَكَانَ لِحَاجَةٍ أَمْ لَغَيْرِهَا ، إِلَّا أَنَّهُ لَا فَضْلَ فِيهِ .

وَهُوَ مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَبِهِ قَالَ الْخَنَفِيُّ ، وَبَعْضُ الْمَالِكِيِّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، وَاخْتِيَارُ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ <sup>(١)</sup> .

سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ لُبْسِ الْخَاتَمِ ؟ فَقَالَ : « لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ، وَلَكِنْ لَا فَضْلَ فِيهِ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَكَرِهَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الشَّامِ الْمُتَقَدِّمِينَ لُبْسَهُ لَغَيْرِ ذِي السُّلْطَانِ ، وَرَوَوْا فِيهِ أَثَرًا ، وَهَذَا شَاذٌ مَرْدُودٌ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : الفتاوى الهندية (٣٣٥/٥) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٣٥٨/٦-٣٥٩ ، ٣٦٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٦/٣) ؛ المجموع شرح المذهب (٣٣١/٤ ، ٣٤١) ؛ كشاف القناع عن من الإقناع (٢٣٦/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الرائج من الخلاف (١٤٢/٣) ؛ أحكام الخواتم (ص ٣٩ ، ٥٧) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦٠٦/٦) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٥/١٤) .

(٢) مسائل الإمام أحمد لأبي داود (ص ٢٦٢) ؛ كشاف القناع عن من الإقناع (٢٣٦/٢) .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٦-٢٥٥/١٤) .

## ● الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ لُبْسَ خَاتَمِ الْفِضَّةِ مُسْتَحَبٌّ لِلرَّجَالِ .  
وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ السَّلَفِ ؛ مِنْهُمْ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، وَوَجَّهٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

## ● الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

إِنَّ لُبْسَ خَاتَمِ الْفِضَّةِ مَكْرُوهٌ إِلَّا لِذِي سُلْطَانٍ ؛ كَالْقَاضِي ، وَالْأَمِيرِ وَنَحْوِهِمْ  
مِنْ أَصْحَابِ الْوَلَايَاتِ ، وَلُبْسُهُ لَغَيْرِ ذِي السُّلْطَانِ خِلَافٌ الْأَوَّلَى .  
وَالْيَهُ ذَهَبَ بَعْضُ الْحَنَفِيِّينَ ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيِّينَ ، وَهُوَ وَجَّهٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(٢)</sup> .

## ● الْقَوْلُ الرَّابِعُ :

إِنَّ لُبْسَ خَاتَمِ الْفِضَّةِ مَكْرُوهٌ مُطْلَقًا ، لِحَاجَةِ كَانَ أُمٌّ لَا .  
حَكَى هَذَا الْقَوْلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : الموطأ (٩٣٦/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٤٢/٣) ؛ أحكام الخواتم (ص ٤٩) .

(٢) انظر : الفتاوى الهندية (٣٣٥/٥) ؛ رد المختار على الدر المختار (٣٦١/٦) ؛ كشف القناع عن من الإقناع (٢٣٦/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٤٢/٣) ؛ أحكام الخواتم (ص ٤٨) ؛ شرح السنة (٦٣/١٢) ؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٦٣/١٨) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٣٧-٣٣٨) .

(٣) انظر : فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٦٥٠/٣) .

## \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أَوَّلًا : أدلة القول الأول ؛ على إباحة لبس خاتم الفضة للرجال مطلقاً :

١- ما رواه ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - قال : « اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ، وَكَانَ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ فِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ فِي يَدِ عُمَرَ ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ فِي يَدِ عُثْمَانَ ، حَتَّى وَقَعَ بَعْدُ فِي بَيْتِ أَرِيَسَ <sup>(١)</sup> ، نَقَشَهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » <sup>(٢)</sup> .

٢- ما رواه أنس بن مالك - رضي الله عنه - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ ، فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ ، كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ » <sup>(٣)</sup> .  
وَالْوَجْهَ مِنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ : أَنَّ لُبْسَ خَاتَمِ الْفِضَّةِ مُبَاحٌ ، إِذْ لَوْ كَانَ مَكْرُوهًا

(١) بَيْتُ أَرِيَسَ : يَفْتَحُ الْهَمْزَةُ ، وَكَسْرُ الرَّاءِ وَبِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ ؛ وَزَنْ عَظِيمٌ ، بَيْتُ مَدْيَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فِي حَدِيقَةِ الْقُرْبِ مِنْ مَسْجِدِ قَبَاءَ ، تُنْسَبُ إِلَى أَرَسَ ؛ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ ، وَالْأَرِيَسُ فِي لُفَّةِ أَهْلِ الشَّامِ : الْفَلَّاحُ ؛ وَهُوَ الْأَكَارُ ، حَمَقُهُ أَرِيَسُونَ ، وَأَرَارِسَةٌ ، وَأَرَارِسُ .  
انظر : معجم البلدان (٣٥٤/١) ، رقم (١٢٠٩) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣١/١٠) .

(٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب نقش الخاتم ، ح (٥٨٧٣) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣٦/١٠) ؛ ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب لبس النبي خاتماً من ورق نقشه محمد رسول الله ، ولبس الخلفاء من بعده ، ح [٥٤] (٢٠٩١) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٦/١٤) .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب خواتيم الذهب ، ح (٥٨٦٥) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٨/١٠) . ورواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب في خاتم الورق فضة حبشي ، ح [٦٢] (٢٠٩٤) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٩/١٤) .

قال الإمام النووي : « وقوله : ( وَكَانَ فَصُّهُ حَبَشِيًّا ) قال العلماء : يعني حَجَرًا حَبَشِيًّا ؛ أَي : فَصًّا مِنْ جَزَعٍ أَوْ عَقِيقٍ ؛ فَإِنَّ مَعْلَنَهُمَا بِالْحَبَشَةِ وَالْيَمَنِ . وَقِيلَ : لَوْنُهُ أَسْوَدٌ » اهـ .  
شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٨/١٤) .

أَوْ مُحَرَّمًا عَلَى الرَّجَالِ لَمَّا لَبَسَهُ الْمُصْطَفَى ﷺ .

٣- أَنَّ لُبْسَ خَاتَمِ الْفِضَّةِ قَدْ ثَبَتَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ؛ مِنْهُمْ : طَلْحَةُ ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَخَبَّابُ بْنُ الْأَرْتِّ ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ ، وَالْغُبَيْرَةُ بْنُ شُعْبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ - ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِنْكَارُ لُبْسِهِ لِكَوْنِهِ خَاتَمًا ، فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ لُبْسَ الْخَاتَمِ مُبَاحٌ غَيْرُ مَكْرُوهٍ<sup>(١)</sup> .

٤- مَا حَكَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ خَاتَمِ الْفِضَّةِ لِلرَّجَالِ ، سَوَاءً فِي ذَلِكَ مَنْ كَانَ ذَا وَلَايَةٍ أَمْ لَيْسَ ذَا وَلَايَةٍ<sup>(٢)</sup> .  
قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ اتِّخَاذِ خَوَاتِمِ الْوَرَقِ لِلرَّجَالِ حَمِيصًا ، إِلَّا مَا ذَكَرَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الشَّامِ مِنْ كَرَاهَتِهِمْ لُبْسِهِ لِغَيْرِ ذِي سُلْطَانٍ ، وَرَوَوْا فِي ذَلِكَ أَنْرَأَ ، وَهُوَ شَدُودٌ أَيْضًا »<sup>(٣)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى اسْتِحْبَابِ لُبْسِ الرَّجَالِ لِلْخَاتَمِ :

١- مَا رَوَاهُ بُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصِيبِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ ، فَقَالَ : « مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حَلِيَّةَ أَهْلِ النَّارِ !؟ » . فَطَرَحَهُ ، ثُمَّ جَاءَهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ شَبَّهٍ<sup>(٤)</sup> ، فَقَالَ : « مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ !؟ » .

(١) انظر : أحكام الخواتم (ص ٥٧) .  
تنبية : سَيَرَدُ أُنَاءَ هَذَا الْمَبْحَثِ أَدِلَّةٌ أُخْرَى لِهَذَا الْقَوْلِ ، تَرَكْتُهَا فِي مَوْطِنِهَا مُنْعًا لِلتَّكَرُّارِ .  
(٢) انظر : المجموع شرح المهذب (٣٤١/٤) ؛ فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٦٤٩/٣) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦٠٦/٦) ؛ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢٢٠/٣) .

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦٠٦/٦) . ومثله قال النووي في المجموع شرح المهذب (٣٤١/٤) .

(٤) الشَّبَّهُ وَالشَّبَّهَةُ : النَّحَاسُ الْأَصْفَرُ ، جَمْعُهُ : أَشْبَاهٌ . وَهُوَ ضَرِبٌ مِنَ النَّحَاسِ ، يُصَبَّغُ بِمَادَّةٍ مُعَيَّنَةٍ فَيَصْفُرُ ، سُمِّيَ شَبَّهًا لِأَنَّهُ إِذَا فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ أَشْبَهَ الذَّهَبَ بِلَوْنِهِ .  
انظر : لسان العرب (٢٤/٧) ؛ المعجم الوسيط (٤٧١/١) ، ( شبه ) .



فَطَرَحَهُ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَتَّخِذُهُ ؟! قَالَ : « مِنْ وَرَقٍ ، وَلَا تَتِمَّهُ مِثْقَالًا » <sup>(١)</sup> .

٢- مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَمِرْتُ بِالْبُلْغَيْنِ وَالْحَاتِمِ » <sup>(٢)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِاتِّخَاذِ الْحَاتِمِ ، وَأَقْلُ أَحْوَالِ الْأَمْرِ النَّذْبُ وَالِاسْتِحْبَابُ ؛ وَلِأَنَّ لِبَاسَ الْحَاتِمِ لَيْسَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ بِالِاتِّفَاقِ ، فَيَحْتَمِلُ الْأَمْرُ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ <sup>(٣)</sup> .

### - وَأُجِيبَ عَنْهُمَا مِنْ وَجْهِهِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : حَدِيثُ ابْنِ بُرَيْدَةَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ، اسْتَنَكَّرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَضَعَّفَهُ غَيْرُهُ ، وَالضَّعِيفُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ عَلَى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ <sup>(٤)</sup> .

(١) رواه النسائي في كتاب الزينة ، باب مقدار ما يجعل في الخاتم من الفضة ، ح (٥١٩٥) ، سنن النسائي (١٢٦/٨) . والترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الخاتم الحديد ، ح (١٧٨٥) ، الجامع الصحيح (٢١٨/٤) . وأبو داود في كتاب الخاتم ، باب ما جاء في خاتم الحديد ، ح (٤٢١٧) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٨٩/١١-١٩٠) .

(٢) أخرجه السيوطي في الجامع الصغير ، ح (١٦٣٥) ، فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٤٠/٢) . وأخرجه الهيثمي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في النعال والخفاف ، وقال : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ وَالْأَوْسَطِ ، وَفِيهِ عَمْرُ بْنُ هَارُونَ الْبَلْجِيُّ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٣٨/٥) .

(٣) انظر : أحكام الخواتم (ص ٥٠) .

(٤) ضَعَّفَهُ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ فِي كِتَابِ الْحَاتِمِ ، بَابِ فِي خَاتَمِ الْحَدِيدِ ، ح (٤٠٥٩) ، مختصر سنن أبي داود (١١٥/٦) .

وَابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٣٥/١٠) . وَالْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ سَنَنِ النَّسَائِيِّ ، كِتَابِ الزَّيْنَةِ ، بَابِ مِقْدَارِ مَا يُجْعَلُ فِي الْحَاتِمِ مِنَ الْفِضَّةِ (ص ١٧٥-١٧٦) ، ح (٥٢١٠) . وَفِي مَشْكَاةِ الْمَصَابِيحِ ، كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ الْحَاتِمِ ☞

الوجه الثاني : عَلَى فَرَضِ ثُبُوتِهِ فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى اسْتِحْبَابِ لُبْسِ الْخَاتَمِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَهَاهُ عَنْ لُبْسِ خَاتَمِ الذَّهَبِ وَالْحَدِيدِ سَأَلَهُ مِمَّ يَتَّخِذُ الْخَاتَمَ ؟ فَأَرْشَدَهُ إِلَى اتِّخَاذِهِ مِنَ الْفِضَّةِ (١) .

الوجه الثالث : وَأَمَّا حَدِيثُ الْأَمْرِ بِالنَّعْلَيْنِ وَالْخَاتَمِ : فَلَا يَثْبُتُ أَيْضًا ؛ فَإِنَّ فِي سَنَدِهِ رَاوِيًا مَتْرُوكًا ؛ وَهُوَ عُمَرُ بْنُ هَارُونَ بْنِ يَزِيدِ الثَّقَفِيُّ ، مَوْلَاهُمُ الْبَلْخِيُّ ، وَكَانَ حَافِظًا مِنْ كِبَارِ النَّاسِيعَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ تَغَيَّرَ فَتَرِكَ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ (٢) .

٣- أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَبْنِيْ مَادَمَ خَدُوْا زَيْتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ (٣) ؛ قَالَ : « النَّعْلُ وَالْخَاتَمُ » (٤) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّهُ فَسَّرَ الزَّيْنَةَ الْمَأْمُورَ بِأَخْذِهَا عِنْدَ الصَّلَاةِ بِالْخَاتَمِ وَالنَّعْلِ ، وَأَقْلُ أَحْوَالِ الْأَمْرِ النَّدْبُ وَالِاسْتِحْبَابُ (٥) .

- وَأَجِيبَ عَنْ هَذَا : بِأَنَّهُ حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَا تَقُومُ بِهِ نِلَّةٌ حُجَّةٌ (٦) .

⇒ (٢/١٢٥٥) ، ح (٤٣٩٦) . وانظر : أحكام الخواتم (ص ٦٣) .

(١) انظر : أحكام الخواتم (ص ٦٣) .

(٢) انظر ترجمته في [ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٣٥٥) ، رَقْم (٤٩٧٩) ] ؛ وانظر : أحكام الخواتم (ص ٦٤) .

(٣) الأعراف : ٣١ .

(٤) رواه ابن رجب في أحكام الخواتم (ص ٥٢) .

(٥) انظر : أحكام الخواتم (ص ٥٠) .

(٦) قال الحافظ ابن رجب - رحمه الله - : « وَهُوَ حَدِيثٌ بَاطِلٌ ؛ فَإِنَّ فِي سَنَدِهِ نَعِيمُ بْنُ سَالِمٍ ، أَحَادِيثُهُ مُنْكَرَةٌ » اهـ . أحكام الخواتم (ص ٦٤) .  
وانظر : لسان الميزان (٦/١٦٩ ، ٣١٥) ، وفيه : وقيل : اسْمُهُ يَغْنَمُ بْنُ سَالِمٍ .

٤- مَا رَوَاهُ صَدَقَةُ بْنُ يَسَارٍ <sup>(١)</sup> - رحمه الله - قَالَ : « سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ لُبْسِ الْخَاتَمِ ؟ فَقَالَ : الْبُسَةُ ، وَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنِّي أَفْتِيكَ بِذَلِكَ » <sup>(٢)</sup> .

٥- مُدَاوِمَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى لُبْسِ الْخَاتَمِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ فِي يَدِهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ ، وَاسْتِحْبَابِ لُبْسِهِ <sup>(٣)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّ مُدَاوِمَةَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى لُبْسِ الْخَاتَمِ إِنَّمَا كَانَتْ لِأَجْلِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ؛ لِخَتَمِ الْكُتُبِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ <sup>(٤)</sup> .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى كَرَاهَةِ لُبْسِ الْخَاتَمِ إِلَّا لِذِي سُلْطَانٍ :  
١- عَنْ أَبِي رِيحَانَةَ - رضي الله عنه - قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَشْرِ ؛ وَذَكَرَ مِنْهَا : وَعَنْ كُبُوسِ الْخَاتَمِ إِلَّا لِذِي سُلْطَانٍ » <sup>(٥)</sup> .  
وَهُوَ نَصٌّ صَرِيحٌ وَوَاضِعٌ فِي النَّهْيِ عَنْ كُبُوسِ الْخَاتَمِ إِلَّا لِذِي سُلْطَانٍ ؛ لِتَمَيِّزِ السُّلْطَانِ بِمَا يَخْتِمُ بِهِ <sup>(٦)</sup> .

- وَلَكِنَّ هَذَا الاسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :  
أَحَدُهُمَا : أَنَّ حَدِيثَ أَبِي رِيحَانَةَ ضَعِيفٌ <sup>(٧)</sup> . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رحمه

(١) هُوَ صَدَقَةُ بْنُ يَسَارٍ الْجَزْرِيُّ ، مِنْ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ ، سَكَنَ مَكَّةَ ، وَكَانَ نَقَّةً قَلِيلَ الْحَدِيثِ ، تُوْفِيَ فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ بَنِي الْعَبَّاسِ . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٢٠٩/٢) ] .

(٢) رواه مالك في كتاب صفة النبي ﷺ ، باب ما جاء في لبس الخاتم ، الموطأ (٩٣٦/٢) .

(٣) انظر : أحكام الخواتم (ص ٤٩-٥٠) .

(٤) انظر : أحكام الخواتم (ص ٥٤) .

(٥) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٠) .

(٦) انظر : الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٤٢/٣) .

(٧) انظر : تخريجه والحكم عليه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٠) .

الله - : « وقد سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ حَدِيثِ أَبِي رِيحَانَةَ ، فَضَعَّفَهُ » (١) .  
 وَذَكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رحمه الله - أَنَّ الْكَرَاهَةَ لِغَيْرِ ذِي السُّلْطَانِ إِنَّمَا تُرَوَى عَنْ  
 أَهْلِ الشَّامِ ، وَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ السَّلَفِ تَخْتَمُوا ، وَلَمْ يُنْكِرُوا لُبْسَ الْخَاتَمِ (٢) .  
 وَثَانِيهِمَا : أَنَّهُ مُعَارَضٌ بِمَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهُ وَأَثْبَتُ ؛ إِذْ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ  
 غَيْرِ وَجْهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَسَ الْخَاتَمَ ، وَلَبِسَهُ مِنْ بَعْدِهِ خُلَفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ (٣) .

٢\_ مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رضي الله عنه - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ  
 إِلَى كِسْرَى وَفِصْرَ وَالنَّحَاشِيِّ ، فَقِيلَ : إِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ كِتَابًا إِلَّا بِخَاتَمٍ ، فَصَاغَ  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا حَلَقْتُهُ فِضَّةً ، وَنَقَشَ فِيهِ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » (٤) .  
 وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَلْبَسُ الْخَاتَمَ لِبَاسَ تَجَمُّلٍ وَتَزِينٍ بِهِ  
 كَالْعِمَامَةِ ، وَإِنَّمَا اتَّخَذَهُ لِلْحَاجَةِ ؛ لِيَخْتِمَ بِهِ الْكُتُبَ الَّتِي كَانَ يُرْسِلُهَا إِلَى الْمُلُوكِ ،  
 وَكَذَلِكَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ ؛ أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ - رضي الله عنهم - إِنَّمَا  
 لَبَسُوا الْخَاتَمَ بَعْدَهُ ﷺ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ ؛ مِنْ أَجْلِ وَلَايَتِهِمْ ، وَاحْتِيَاجِهِمْ إِلَى الْكُتُبِ  
 وَالرُّسُلِ ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ لُبْسَ الْخَاتَمِ مُقَيَّدٌ بِالْحَاجَةِ (٥) .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّ لُبْسَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْخَاتَمِ إِنَّمَا كَانَ فِي الْأَصْلِ لِأَجْلِ

- 
- (١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣٨/١٠) .  
 (٢) انظر : فتح البَرِّ فِي التَّرْتِيبِ الْفَقْهِيِّ لِمُهَيْدِ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٦٥١/٣) ؛ أَحْكَامُ الْخَوَاتِمِ (ص ٦٤) .  
 (٣) انظر هذه الأدلة فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٩٦-٣٩٧) .  
 (٤) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب نقش الخاتم ، ح (٥٨٧٢) ، ابن حجر ، فتح  
 الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣٦/١٠) . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب  
 لبس النبي ﷺ خاتماً من ورق نقشه محمد رسول الله ، ولبس الخلفاء من بعده ، ح  
 [٥٦] (٢٠٩٢) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٧/١٤) .  
 (٥) انظر : أَحْكَامُ الْخَوَاتِمِ (ص ٥٤) .

ختم الكتب التي كان يُرسلها إلى الملوك للسبب الذي ذكره أنس - رضي الله عنه - ثم استدأَم لبسه للخاتم ، ولبسه أصحابه - رضي الله عنهم - معه ، ولم ينكره عليهم ، بل أقرهم على لبسه ، فدل ذلك على إباحة لبس الخاتم إمجَرده<sup>(١)</sup>.

٣- أن لبس الخاتم من غير حاجة زينة محضة ، والزينة في مثل هذا مما يختص به النساء ، فتركه حينئذٍ أولى<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حجر - عليه رحمة الله - : « والذي يظهر أن لبسه لغير ذي سلطان خلاف الأولى ؛ لأنه ضرب من التزين ، واللائق بالرجال خلافه . وتكون الأدلة الدالة على الجواز هي الصارفة للنهي عن التحريم ، ويؤيده أن في بعض طرقه : نهى عن الزينة ، والخاتم .. الحديث »<sup>(٣)</sup>.

- ويجاب عن هذا : بأن الزينة ليست كلها ممنوعة على الرجال ، بل قد أمر الله تعالى الرجال بأخذ الزينة ، وبين المصطفى ﷺ أن الله تعالى جميل يحب الجمال ، ولكل واحد من الجنسين زينة تليق به<sup>(٤)</sup>.

قال ابن حجر : « ويمكن أن يكون المراد بالسلطان : من له سلطنة على شيء ما ، يحتاج إلى الختم عليه ، لا السلطان الأكبر خاصة . والمراد بالخاتم : ما يُختم به ؛ فيكون لبسه عبثاً . وأما من لبس الخاتم الذي لا يختم به ، وكان من الفضة للزينة ، فلا يدخل في النهي ، وعلى ذلك يُحمل حال من لبسه ؛ ويؤيده ما ورد في

(١) انظر : أحكام الخواتم (ص ٥٦) بتصرف .

(٢) انظر : أحكام الخواتم (ص ٤٨) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٤٢/٣) ؛ شرح السنة (٦٣/١٢) ؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٦٣/١٨) .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣٧/١٠) .

(٤) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٧٧ وما بعدها) .

صِفَةَ نَقَشِ خَوَاتِمَ بَعْضٍ مِنْ كَانِ يَلْبَسُ الْخَوَاتِمَ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ بِصِفَةِ مَا يُخْتَمُ بِهِ » (١) .

- رَابِعًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الرَّابِعِ ؛ عَلَى كَرَاهَةِ لُبْسِ الْخَاتَمِ لِلرِّجَالِ مُطْلَقًا :

١- حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ ، وَكَانَ فَصُّهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ ، فَاتَّخَذَ النَّاسُ خَوَاتِمَ مِنْ ذَهَبٍ ، فَطَرَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِمَهُمْ ، وَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ فَكَانَ يَخْتَمُ بِهِ وَلَا يَلْبَسُهُ » (٢) .

وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ الْخَاتَمَ لِلْحَاجَةِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ كَانَ يَخْتَمُ بِهِ ، وَلَا يَلْبَسُهُ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهَةِ لُبْسِهِ .

- وَتَوْقِشَ هَذَا الْإِسْتِدْلَالَ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ زِيَادَةَ : « وَلَا يَلْبَسُهُ » شَاذَّةٌ (٣) ، وَالشَّاذُّ لَا يُعَارِضُ الصَّحِيحَ الثَّابِتَ ؛ فَإِنَّ لُبْسَ الْخَاتَمِ قَدْ تَوَاتَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا .  
الثَّانِي : وَحَتَّى لَوْ لَمْ يُحْكَمْ عَلَى زِيَادَةِ : « وَلَا يَلْبَسُهُ » بِالشُّذُوزِ فَإِنَّهُ إِمَّا كَانَ الْجَمْعُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ مُمَكِّنٌ ؛ فَيَقَالُ : كَانَ لَهُ ﷺ خَاتَمَانِ ؛ أَحَدُهُمَا لَطَبَعَ الْكُتُبَ

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣٨-٣٣٧/١٠) .

(٢) رواه النسائي في كتاب الزينة ، باب نزع الخاتم عند دخول الخلاء ، ح (٥٢١٨) ، وباب طرح الخاتم وترك لبسه ، ح (٥٢٩٢) ، سنن النسائي (١٣١/٨) ، (١٤٣/٨) .  
والترمذي في الشمائل المحمدية ، باب ما جاء في ذكر خاتم رسول الله ﷺ (ص ٨٨) ، ح (٨٩) .

وصححه الألباني دون قوله : « وَلَا يَلْبَسُهُ » ؛ فإنه شاذ ، صحيح سنن النسائي (٣٩٠-٣٨٩/٣) ، ح (٥٢٣٣) .

(٣) انظر : صحيح سنن النسائي (٣٩٠-٣٨٩/٣) ، ح (٥٢٣٣) .

والمراشيل ، والآخر كان يلبسه . ويؤيد هذا ما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : « اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من ورق ، فكان في يده ، ثم كان في يد أبي بكر ، ثم كان في يد عمر ، ثم كان في يد عثمان ، حتى وقع منه في بئر أريس ، نقشه محمد رسول الله » (١) .

٢- حديث ابن شهاب الزهري - رحمه الله - قال : « حدثني أنس ابن مالك - رضي الله عنه - أنه رأى في يد رسول الله ﷺ خاتماً من ورق يوماً واحداً ، ثم إن الناس اضطنعوا الخواتيم من ورق ، ولبسوها ، فطرح رسول الله ﷺ خاتمته ، فطرح الناس خواتيمهم » (٢) .

والوجه منه : أن النبي ﷺ نبذ الخاتم بعد لبسه له ، وهذا يدل على كراهته له .

- ولكن هذا الاستدلال مردود من أربعة أوجه ؛ هي :

الأول : أن هذا الحديث وهم من ابن شهاب الزهري - رحمه الله - وسهو جرى على لسانه بلفظ الورق ، وإنما الذي لبسه النبي ﷺ يوماً ثم ألقاه هو خاتم الذهب ، كما في حديث ابن عمر ، والمعروف من روايات الحديث عن أنس من غير طريق ابن شهاب الزهري أنه ﷺ اتخذ خاتم فضة ولم يطرحه ، وإنما الذي طرحه هو خاتم الذهب ؛ كما ذكر مسلم في باقي الأحاديث (٣) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٩٦) .

(٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب (٤٧) ، ح (٥٨٦٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣١/١٠) . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب في طرح الخاتم ، ح [٥٩] (٢٠٩٣) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٩/١٤) .

(٣) انظر : أحكام الخواتم (ص ٥٦) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٨/١٤) . وانظر حديث ابن عمر فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٩٦) .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رحمه الله - : « هَذَا غَلَطٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ إِذِ الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ إِنَّمَا نَبَذَ خَاتَمَ الذَّهَبِ » (١) .

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّةُ - رحمه الله - : « وَيَدُلُّ عَلَى وَهْمِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ عُثَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ ﷻ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ ، وَجَعَلَ فِصَّةً مِمَّا يَلِي كَفَّهُ ، فَاتَّخَذَهُ النَّاسُ ، فَرَمَى بِهِ ، وَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ أَوْ فِصَّةً » (٢) .  
فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي طَرَحَهُ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ خَاتَمُ الذَّهَبِ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ خَاتَمَ الْفِصَّةِ اسْتَمَرَ فِي يَدِهِ ، وَلَمْ يَطْرَحْهُ ، وَلَبِسَهُ بَعْدَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ » (٣) .

الثَّانِي : أَنَّ الْخَاتَمَ الَّذِي رَمَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَكُنْ مِنْ فِصَّةٍ ، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ حَدِيدٍ عَلَيْهِ فِصَّةٌ ؛ فَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الَّذِي لَبِسَهُ يَوْمًا ثُمَّ طَرَحَهُ - كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمه الله - ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الَّذِي كَانَ يَخْتِمُ بِهِ وَلَا يَلْبِسُهُ كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنه - (٤) .

الثَّالِثُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا طَرَحَ الْخَاتَمَ لِأَنَّهُ يُظَنُّ أَنَّهُ سُنَّةٌ مَسْنُونَةٌ ؛ فَإِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الْخَوَاتِيمَ لَمَّا رَأَوْهُ قَدْ لَبِسَهُ ، فَطَرَحَهُ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ وَلَا سُنَّةٍ ، وَبَقِيَ أَصْلُ الْجَوَازِ بِلَبْسِهِ (٥) .

(١) فتح البرِّ في الترتيب الفقهي لثمديد ابن عبد البرِّ (٣/٦٥٠) .

(٢) رواه البخاريُّ في كتاب اللباس ، باب خواتيم الذهب ، ح (٥٨٦٥) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاريِّ (١٠/٣٢٨) .

(٣) تهذيب السُّنَنِ شرح سنن أبي داود (مطبوع مع عون المعبود ١١/١٨٦) .

(٤) انظر : أحكام الخواتم (ص ٥٧-٥٨) .

(٥) انظر : أحكام الخواتم (ص ٦٠) .



الرَّابِعُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَرَحَهُ لَمَّا رَأَى النَّاسَ قَدْ اصْطَنَعُوا الْخَوَاتِيمَ ؛ زَجْرًا لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ ؛ لِئَلَّا يَتَشَبَّهُ الْمُفْضُولُ بِالْفَاضِلِ . وَإِلَّا فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يُدَاوِمَ عَلَى طَرَحِهِ ؛ بِدَلِيلِ الْأَحَادِيثِ الْمُسْتَفِيضَةِ عَنْهُ ﷺ فِي لُبْسِهِ لِلخَاتَمِ حَتَّى قُبِضَ <sup>(١)</sup> .

\* عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْجَمْعَ بَيْنَ حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ وَالرَّوَايَاتِ الْأُخْرَى : بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَرَادَ تَحْرِيمَ خَاتَمِ الذَّهَبِ اتَّخَذَ خَاتَمَ الْفِضَّةِ ، فَلَمَّا لَبَسَهُ أَرَاهُ النَّاسَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ؛ لِيَعْلَمَهُمْ إِبَاحَتَهُ ، ثُمَّ طَرَحَ خَاتَمَ الذَّهَبِ ، وَأَعْلَمَهُمْ تَحْرِيمَهُ ، فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمُ الَّتِي كَانَتْ مِنْ ذَهَبٍ .  
قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « وَهَذَا هُوَ التَّأْوِيلُ الصَّحِيحُ ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَمْنَعُهُ » <sup>(٢)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ وَهُوَ أَنَّ لُبْسَ الْخَاتَمِ مُبَاحٌ ، لَا فَضْلَ فِيهِ لِمَا يَلِي :  
• أَوَّلًا : لِقُوَّةِ أدْلِيهِ ، وَسَلَامَتِهَا مِنَ الْاِعْتِرَاضَاتِ الْوَجِيهَةِ ، فِي مُقَابِلِ أدْلِي ضَعِيفَةٍ ، أَوْ مُعَارَضَةٍ بِمَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهَا .  
• ثَانِيًا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا لَبَسَ الْخَاتَمَ فِي الْأَصْلِ لِأَجْلِ الْحَاجَةِ ؛ عِنْدَمَا أَرَادَ الْكِتَابَةَ إِلَى مُلُوكِ الْأُمَمِ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ لَبَسَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَاسْتَمَرَّ لَا بِسَاءَ لَهُ حَتَّى قُبِضَ ، وَلَبَسَهُ أَصْحَابُهُ فِي زَمَانِهِ ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ ، وَكَذَا خُلَفَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ لُبْسِ الْخَاتَمِ مُطْلَقًا <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : أحكام الخواتم (ص ٦٠) . وانظر ما سبق سبق من هذا البحث (ص ٣٩٦) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٨/١٤) .

(٣) انظر ما سبق سبق من هذا البحث (ص ٣٩٦-٣٩٧) .

• ثَالِثًا : أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِمَّنْ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ لَبَسُوا الْخَوَاتِمَ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَقْيِيدَ لُبْسِ الْخَاتَمِ بِالْحَاجَةِ وَالسُّلْطَانِ غَيْرُ سَدِيدٍ ؛ فَقَدْ تَخْتَمَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ زَمَنَ تَخْتِمِهِ ذَا سُلْطَانٍ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ أَنْ سَاقَ عَدَدًا مِنَ الْأَثَارِ عَنْ سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِمَّنْ لَبَسُوا الْخَوَاتِمَ ، وَلَمْ يُكُونُوا أَصْحَابَ سُلْطَةٍ عَامَّةٍ : « فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَوَيْنَا عَنْهُمْ هَذِهِ الْأَثَارُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَتَابِعِيهِمْ قَدْ كَانُوا يَتَخْتَمُونَ وَلَيْسَ لَهُمْ سُلْطَانٌ ، هَذَا وَجْهُ هَذَا الْبَابِ مِنْ طَرِيقِ الْأَثَارِ .

وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ : فَإِنَّ السُّلْطَانَ إِذَا كَانَ لَهُ لُبْسُ الْخَاتَمِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحِلْيَةٍ ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا غَيْرُ السُّلْطَانِ لَهُ أَيْضًا لُبْسُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحِلْيَةٍ . وَقَدْ رَأَيْنَا مَا نَهَى عَنْهُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ يَسْتَوِي فِيهَا السُّلْطَانُ وَالْعَامَّةُ ، فَالنَّظَرُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَا أُبَيِّحَ لِلْسُّلْطَانِ مِنْ لُبْسِ الْخَاتَمِ يَسْتَوِي فِيهِ هُوَ وَالْعَامَّةُ .

وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا أُبَيِّحَ الْخَاتَمُ لاحتِجَاجِهِ إِلَيْهِ ؛ لِيَخْتِمَ بِهِ مَالُ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنَّهُ أَيْضًا مُبَاحٌ لِلْعَامَّةِ لاحتِجَاجِهِمْ إِلَيْهِ لِلخَتْمِ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَكُتُبِهِمْ ، فَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ السُّلْطَانِ وَغَيْرِ السُّلْطَانِ » <sup>(٢)</sup> .

\* إِذَا عَلِمَ حُكْمُ لُبْسِ الْخَاتَمِ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَيْضًا مِنَ الذَّهَبِ ، أَوْ الْحَدِيدِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْجَوَاهِرِ وَالْمَعَادِنِ ، وَإِلَيْكَ بَيَانُ أَحْكَامِ ذَلِكَ فِي الْفُرُوعِ التَّالِيَةِ .

\* \* \*

(١) انظر : فتح البرِّ في الترتيب الفقهيِّ لثمهيد ابن عبد البرِّ (٣/٦٥٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاريِّ (١٠/٣٣٧-٣٣٨) .

(٢) شرح معاني الآثار ، كتاب الكراهية ، باب لُبْسِ الْخَاتَمِ لغير ذي السُّلْطَانِ (٤/٢٦٥-٢٦٦) .

## الْفَرْعُ الثَّالِثُ لِبَسُ الرَّجُلِ لِحَاتِمِ الذَّهَبِ

• اتَّفَقَ جُمْهُورٌ مَن يُعْتَدُ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ خَاتَمِ الذَّهَبِ عَلَى الرَّجَالِ، وَقَدْ حَكَى الْإِتِّفَاقَ عَلَى ذَلِكَ جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ ؛ مِنْهُمْ : الْقَاضِي عِيَاضٌ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَابْنُ حَجَرٍ ، وَابْنُ قَيِّمِ الْجَوْزِيَّةِ ، وَالْمُنَاوِيُّ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - <sup>(١)</sup> .

\* وَالْأَدِلَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ خَاتَمِ الذَّهَبِ عَلَى الرَّجَالِ كَثِيرَةٌ مُسْتَفِيضَةٌ ؛ مِنْهَا :

١- مَا رَوَاهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ ؛ أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ، وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ ، وَرَدِّ السَّلَامِ ، وَتَشْمِيمِ الْعَاطِسِ ، وَنَهَانَا عَنْ آيَةِ الْفِضَّةِ ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ ، وَالْحَرِيرِ ، وَالْدِّيَّاجِ ، وَالْقَسِيِّ ، وَالْإِسْتَبْرَقِ » <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر (٥٣٥/٢) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٦٢/١-٦٣) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٦/٣) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٣٤/٢-٢٣٦) ؛ أحكام الخواتم (ص ٧٩) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦٠٣/٦) ؛ فتح البَرِّ في الترتيب الفقهي لثميد ابن عبد البر (٦٦٤/٣) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٢٧/١٤) ؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٦٥/١٨) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٩/١٠) ، ٢٣٠. ؛ تهذيب السُّنَنِ شرح سنن أبي داود ( مطبوع مع عون المعبود ٢٠١/١١-٢٠٢ ) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤٢٥/٦) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الجنائز ، باب الأمر باتِّباع الجنائز ، ح (١٢٣٩) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٣٥/٣) . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة ، ح [٣] (٢٠٦٦) ، شرح النووي على

فَهَذَا نَهْيٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ لُبْسِ خَاتَمِ الذَّهَبِ ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « وَظَاهَرُ النَّهْيِ التَّحْرِيمُ ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْأُئِمَّةِ ، وَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ » (١) .

٢- حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَرِيرًا بِشِمَالِهِ وَذَهَبًا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ رَفَعَ بِهِمَا يَدَيْهِ فَقَالَ : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي ، حِلٌّ لِإِنَائِهِمْ » (٢) .  
وَهُوَ نَصٌّ فِي تَحْرِيمِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ عَلَى ذُكُورِ الْأُمَّةِ ، وَإِبَاحَتِهِ لِإِنَائِهِمْ (٣) .

٣- حَدِيثُ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ ، وَجَعَلَ فَصَّهُ مِثْلَ يَلِي كَفِّهِ ، فَاتَّخَذَهُ النَّاسُ ، فَرَمَى بِهِ ، وَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ أَوْ فِضَّةٍ » (٤) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ طَرَحَ النَّبِيِّ ﷺ لَخَاتَمِ الذَّهَبِ وَاتِّخَاذَ خَاتَمِ الْفِضَّةِ مَكَانَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لُبْسَ الذَّهَبِ لَا يَحُوزُ لِلرَّجَالِ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِطَرَحِهِ وَاسْتِبْدَالِهِ بِالْفِضَّةِ

⇒ صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٢٦/١٤-٢٢٧) .

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٩/١٠) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٨) .

(٣) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (٧٣/١١) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٠٥) .

مَعْنَى .

٤- مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنَّهُ نَهَى عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ » (١) .

وَهَذَا نَهْيٌ صَرِيحٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ لُبْسِ خَاتَمِ الذَّهَبِ عَلَى الرَّجَالِ (٢) .

٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله تعالى عنهما - : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ ، فَزَعَهُ فَطَرَحَهُ ، وَقَالَ : « يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ نَارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ ! » . فَقِيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : خُذْ خَاتَمَكَ أَنْتَفِعْ بِهِ . قَالَ : لَا وَاللَّهِ لَا آخِذُهُ أَبَدًا وَقَدْ طَرَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ (٣) .  
وَفِيهِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ النَّهْيَ عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ لِلتَّحْرِيمِ (٤) .

● وَقَدْ شَذَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَرَخَّصُوا فِي خَاتَمِ الذَّهَبِ لِلرَّجَالِ ؛ مِنْهُمْ

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب خواتيم الذهب ، ح (٥٨٦٤) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٨/١٠) . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم خاتم الذهب على الرجال ، ونسخ ما كان من إباحته في أول الإسلام ، ح [٥١] (٢٠٨٩) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٤/١٤) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٩/١٠) .

(٣) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم خاتم الذهب على الرجال ، ونسخ ما كان من إباحته في أول الإسلام ، ح [٥٢] (٢٠٩٠) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٤/١٤-٢٥٥) .

(٤) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٥/١٤) .

إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَّةَ <sup>(١)</sup> ؛ وَمِنْ حُجَجِهِمْ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ :

١- مَا رَوَاهُ جَمِيلُ بْنُ زَيْدٍ <sup>(٢)</sup> قَالَ : « رَأَيْتُ خَمْسَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُونَ خَوَاتِيمَ الذَّهَبِ ؛ مِنْهُمْ : زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ ، وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ، وَالْبَرَاءُ ابْنُ عَازِبٍ ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدٍ » <sup>(٣)</sup> .  
فَهَؤُلَاءِ خَمْسَةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَدْرَكَهُمْ التَّابِعُونَ وَهُمْ يَتَخَتَّمُونَ بِالذَّهَبِ ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مُحَرَّمًا عَلَى الرِّجَالِ مَا لَبَسُوهُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ .

- وَلَكِنَّ هَذَا مَرْدُودٌ بِأَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ ، فَرَاوِيهِ مِمَّنْ ضَعَّفَهُ الْمُحَدِّثُونَ ، وَرَدُّوا حَدِيثَهُ ، فَلَا يُقَاوِمُ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ الصَّرِيحَةَ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ ، وَتَحْرِيمِهِ عَلَى الرِّجَالِ <sup>(٤)</sup> .

٢- مَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ : « قَالَ عُمَرُ لِصُهَيْبٍ : مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ خَاتَمَ الذَّهَبِ ؟ ! قَالَ : قَدْ رَأَاهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ فَلَمْ يَعْبه ! قَالَ : مَنْ هُوَ ؟ قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : أحكام الخواتم (ص ٦٧ وما بعدها) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٤/١٤) .

(٢) هُوَ جَمِيلُ بْنُ زَيْدٍ الطَّائِيُّ الْكُوفِيُّ ، أَوْ الْبَصْرِيُّ ، رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَكَعْبِ بْنِ زَيْدٍ ضَعَّفَهُ جُمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ عُيَيْنٍ وَالنَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِثِقَةٍ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : لَمْ يَصِحَّ حَدِيثُهُ . وَقَالَ ابْنُ جِبَّانَ : وَاهِي الْحَدِيثُ .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (١/٣١٦) ] .

(٣) رواه الطبراني في الكبير (٢٥٦/٥) ، ح (٥١٤٨) . وأخرجه الهيثمي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الخاتم ، وقال : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ ، وَيَزِيدُ لَمْ أَعْرِفْهُ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ وَتَفَقُّوا » هـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٥٣/٥-١٥٤) .

(٤) انظر كلام علماء الجرح والتعديل في جميل بن زيد راوي الحديث في هامش (٢) .

(٥) رواه النسائي في كتاب الزينة ، باب الرخصة في خاتم الذهب للرجال ، ح (٥١٦٣) .

وَالرَّجُلُ مِنْهُ : أَنَّ صُهْبِيًّا احْتَجَّ عَلَى عُمَرَ عِنْدَمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ لِبَسَ خَاتَمِ الذَّهَبِ بِإِقْرَارِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ عَلَى لُبْسِهِ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِباحَتِهِ لِلرَّجَالِ .  
- وَهَذَا الاستِدْلَالُ مَرْدُودٌ : بِضَعْفِ الْحَدِيثِ ، فَلَا يَقْوَى عَلَى مُخَالَفَةِ  
الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا ، الدَّالَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ خَاتَمِ  
الذَّهَبِ عَلَى الرَّجَالِ <sup>(١)</sup> .

٣- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَالِكٍ <sup>(٢)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ : رَأَيْتُ عَلَى الْبَرَاءِ خَاتَمًا مِنْ  
ذَهَبٍ ، وَكَانَ النَّاسُ يَقُولُونَ لَهُ : لِمَ تَحْتَمُّ بِالذَّهَبِ وَقَدْ نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ ؟ فَقَالَ  
الْبَرَاءُ : بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَبَيْنَ يَدَيْهِ غَنِيمَةٌ يَقْسِمُهَا سَبْيٌ وَخُرَيْبٌ <sup>(٣)</sup> -  
قَالَ : فَقَسَمَهَا ، حَتَّى بَقِيَ هَذَا الْخَاتَمُ ، فَرَفَعَ طَرَفُهُ ، فَنَظَرَ إِلَى أَصْحَابِهِ ، ثُمَّ  
خَفَضَ ، ثُمَّ رَفَعَ طَرَفُهُ ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ ، ثُمَّ خَفَضَ ثُمَّ رَفَعَ طَرَفُهُ ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ ، ثُمَّ  
قَالَ : « أَيُّ بَرَاءُ ! » . فَجِئْتُهُ حَتَّى قَعَدْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَأَخَذَ الْخَاتَمَ ، فَقَبَضَ عَلَى  
كُرْسُوْعِي <sup>(٤)</sup> ، ثُمَّ قَالَ : « خُذِ الْبَسَ مَا كَسَاكَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ » . قَالَ : وَكَانَ الْبَرَاءُ

⇒ سنن النسائي (١٢١/٨) .

(١) ضَعْفُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ سَنَنِ النَّسَائِيِّ ، ح (٥١٧٨) ، كِتَابُ الزَّيْنَةِ ، بَابُ الرُّخَصَةِ فِي  
خَاتَمِ الذَّهَبِ لِلرَّجَالِ (ص ١٧٥) .

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ الْجَوْزَجَانِيُّ ، أَبُو الْمُغِيرَةِ ، مَوْلَى الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، وَيُقَالُ : خَادِمُهُ .  
قَالَ أَبُو خَاتِمٍ : لَا بَأْسَ بِهِ . وَاخْتَلَفَتْ فِيهِ كَلِمَةُ ابْنِ جِبَّانٍ . قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : صَدُوقٌ ،  
يُخْطِئُ كَثِيرًا ، مِنْ الرَّابِعَةِ .

انظر ترجمته في : [ تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ (٦٨٥/٣-٦٨٦) ؛ تَقْرِيبُ التَهْذِيبِ (ص ٤٣٨) ،  
رَقْم (٦٢٦١) ] .

(٣) الْخُرَيْبِيُّ : هُوَ أُنَاثُ الْبَيْتِ ، وَمَتَاعُهُ .

انظر : النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (١٩/٢) ، (خَرْتُ) .

(٤) الْكُرْسُوْعُ : طَرَفُ رَأْسِ الزُّنْدِ مِمَّا يَلِي الْخِنْصِرَ .

انظر : النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (١٤٢/٤) ، (كُرْسَع) .

يَقُولُ : كَيْفَ تَأْمُرُونِي أَنْ أَضَعَ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : الْبَسْ مَا كَسَاكَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟ (١) .

- وَيَجَابُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهِ :

الأول : يُحْمَلُ مَا وَرَدَ مِنَ الرُّخْصَةِ - إِنْ ثَبَتَ - فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ النَّهْيِ ، ثُمَّ نُسِخَ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَنَهْيِهِ ؛ فَإِنَّ لُبْسَ الذَّهَبِ كَانَ مُبَاحًا لِلرِّجَالِ حِينَ لَبَسَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ حُرِّمَ بَنَهِ عَنْهُ بَعْدَ لُبْسِهِ ، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ التَّحْرِيمِ وَعَدَمُ تَغْيِيرِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ (٢) .

الثاني : يُحْمَلُ حَالُ مَنْ لَبَسَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّ النَّاسِخَ لَمْ يُلْغُهُمْ ، إِذْ لَوْ بَلَّغَهُمْ لَامْتَثَلُوا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُظَنَّ بِصَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ غَيْرُ هَذَا (٣) .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّة - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « وَهَذَا إِنْ صَحَّ عَنْهُمْ فَلَعَلَّهُمْ لَمْ يُلْغُهُمُ النَّهْيُ ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ كَمَنْ رَخَّصَ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ مِنَ السَّلَفِ ، وَقَدْ

(١) رواه أحمد في مسند الكوفيين ، مسند البراء بن عازب ، ح (١٨٦٠٢) ، قال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ : « إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ كَسَابِقِهِ ، عَلَى نَكَارَةٍ فِي مَتْنِهِ كَمَا ذَكَرَ النَّعْبِيُّ فِي الْمِيزَانِ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٥٦٤/٣٠) .

وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَاتَمِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى بِإِخْتِصَارٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ مَوْلَى الْبَرَاءِ وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَأَبُو حَاتِمٍ ، وَلَكِنْ قَالَ ابْنُ حِبَّانَ : لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْبَرَاءِ . قُلْتُ : وَقَدْ وَثَّقَهُ ، وَقَالَ : رَأَيْتُ ؛ فَصَرَّحَ . وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ سَمِعْتُ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٥١/٥) .

قُلْتُ : وَكَلَامُ الْهَيْثَمِيِّ مُخَالِفٌ لِمَا قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ كَمَا سَبَقَ فِي تَرْجُمَتِهِ ؛ فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

(٢) انظر الدليل على ذلك فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٠٣) .

(٣) انظر : أحكام الخواتم (ص ٧٩) .



صَحَّتِ السُّنَّةُ بِتَحْرِيمِهِ عَلَى الرَّجَالِ ، وَإِبَاحَتِهِ لِلنِّسَاءِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ » <sup>(١)</sup> .  
وَيَذُلُّ عَلَى هَذَا : مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رحمه الله - فِي صَحِيحِهِ : « أَنَّ  
عَبْدَ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ اتَّفَقَتْ إِلَى خَبَابٍ - وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ - فَقَالَ : أَلَمْ يَأْنِ  
لِهَذَا الْخَاتَمِ أَنْ يُلْقَى ؟ قَالَ : أَمَا إِنَّكَ لَنْ تَرَاهُ عَلَيَّ بَعْدَ الْيَوْمِ ، فَأَلْقَاهُ » <sup>(٢)</sup> .  
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رحمه الله - : « وَلَعَلَّ خَبَابًا كَانَ يُعْتَقَدُ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ  
لُبْسِ الرَّجَالِ خَاتَمَ الذَّهَبِ لِلتَّنْزِيهِ ، فَنَبَّهَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى تَحْرِيمِهِ ، فَارْجَعَ إِلَيْهِ  
مُسْرِعًا » <sup>(٣)</sup> .

الثَّالِثُ : أَنَّ هَذِهِ الْأَدِلَّةَ ضَعِيفَةٌ غَيْرُ نَابِتَةٍ ؛ فَلَا تُقَاوِمُ مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ  
وَعَبْرِهِمَا بِأَسَانِيدٍ صِيحَاحٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ لِلرَّجَالِ .  
وَهَذَا الْجَوَابُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مِنْ أَقْوَى الْأَجَوِبَةِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ -  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هُوَ رَاوِي حَدِيثِ النَّهْيِ عَنْ تَخْتُمِ الرَّجَالِ بِالذَّهَبِ - كَمَا فِي  
الصَّحِيحِ - <sup>(٤)</sup> . فَكَيْفَ يَغْلُمُ بِالنَّهْيِ ، بَلْ يَرْوِيهِ هُوَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ  
يُخَالِفُ ذَلِكَ ، مُحَالٌ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ  
خُصُوصِيَّةٌ بَلْبُسِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ .

\* وَرَأَيْ الْجُمْهُورَ - فِي تَحْرِيمِ خَاتَمِ الذَّهَبِ عَلَى الرَّجَالِ - أَصَحَّ وَأَضْبَطُ

- (١) تهذيب السنن شرح سنن أبي داود ( مطبوع مع عون المعبود ١١/١٨٧ ) .  
(٢) رواه البخاري في كتاب المغازي ، باب قدوم الأشعرين وأهل اليمن ، ح (٤٣٩١) ، ابن  
حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ( ٧٠٣-٧٠٢/٧ ) .  
(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ( ٧٠٤/٧ ) .  
(٤) انظر ما سبق من هذا البحث ( ص ٤٠٨ ) .

وَأَرْجَحُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ؛ لِقُوَّةِ أدَلَّتِهِ ، وَصَرَاحَتِهَا فِي ذَلِكَ .  
 قَالَ الإمامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى إِبَاحَةِ خَاتَمِ الذَّهَبِ  
 لِلنِّسَاءِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى تَحْرِيمِهِ عَلَى الرِّجَالِ ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ  
 ابْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَزْمٍ أَنَّهُ حَرَامٌ ، وَعَنْ بَعْضِ أَنَّهُ مَكْرُوءٌ لَا حَرَامٌ ، وَهَذَانِ  
 النِّقْلَانِ بِإِطْلَاقٍ ، فَقَائِلُهُمَا مَخْجُوجٌ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ ، مَعَ  
 إِجْمَاعٍ مِنْ قَبْلِهِ عَلَى تَحْرِيمِهِ لَهُ ، مَعَ قَوْلِهِ ﷺ فِي الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ : « إِنَّ هَذَيْنِ  
 حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي حِلٌّ لِنِسَائِهِمَا » <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٤/١٤) . وانظر : ابن حجر ، فتح  
 الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٩/١٠) .  
 وانظر تفريغ الحديث فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٨) .

## الْفَرْعُ الرَّابِعُ

لِبَسُ الرَّجُلِ لِخَاتَمِ الْحَدِيدِ وَالنُّحَاسِ (الشَّبَهِ) <sup>(١)</sup>  
وَالصُّفْرِ <sup>(٢)</sup> وَالرَّصَاصِ <sup>(٣)</sup>

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ التَّخْتُمِ بِخَاتَمِ الْحَدِيدِ وَالرَّصَاصِ وَالنُّحَاسِ وَالصُّفْرِ  
عَلَى قَوْلَيْنِ ؛ هُمَا :  
• الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يُكْرَهُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ التَّخْتُمُ بِالْحَدِيدِ ، وَالنُّحَاسِ ، وَالرَّصَاصِ ، وَالصُّفْرِ ؛ وَهُوَ  
قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَالْمَالِكِيَّةِ ، وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةِ <sup>(٤)</sup> .

(١) النُّحَاسُ : ضَرْبٌ مِنَ الصُّفْرِ وَالْآيَةِ شَدِيدَةُ الْحُمْرَةِ . وَالنُّحَاسُ : الدُّخَانُ الَّذِي لَا لَهَبَ  
فِيهِ ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ ﴾ [الرحمن :  
٣٥] . وَالنُّحَاسُ : غَضْرٌ فِلْزِيٌّ قَابِلٌ لِلطَّرْقِ ، يُوصَفُ عَادَةً بِالْأَحْمَرِ لِقُرْبِ لَوْنِهِ مِنَ  
الْحُمْرَةِ . انظر : لسان العرب (٧١/١٤) ؛ المعجم الوسيط (٩٠٧/٢) ، (نحس) .  
وانظر تعريف الشَّبَهِ فيما سبق (ص ٣٤٢) .

(٢) الصُّفْرُ : هُوَ النُّحَاسُ الْأَصْفَرُ الْجَيِّدُ ، وَقِيلَ : هُوَ ضَرْبٌ مِنَ النُّحَاسِ ، وَقِيلَ : هُوَ مَا صُفِّرَ  
مِنْهُ ، وَاجِدَتْهُ صُفْرَةً ، تَعْمَلُ مِنْهُ الْآيَةُ . انظر : لسان العرب (٣٥٩/٧) ، (صفر) .  
(٣) الرَّصَاصُ ، وَالرَّصَصُ ، وَالرَّصَاصُ : مَعْدِنٌ مَعْرُوفٌ مِنَ الْمَعْدِنِيَّاتِ ، مُشْتَقٌّ مِنْ ذَلِكَ  
لِتَدَاخُلِ أَحْزَانِهِ ، وَالْفَتْحُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ مِنَ الْكَسْرِ ، وَالْقَائِمَةُ تَقُولُهُ بِكَسْرِ  
الرَّاءِ . وَهُوَ غَضْرٌ فِلْزِيٌّ لَيِّنٌ ، يَنْصَهَرُ عِنْدَ دَرَجَةِ حَرَارَةٍ عَالِيَةٍ (٣٢٧ م) .  
انظر : لسان العرب (٢٢٥/٥) ؛ المعجم الوسيط (٣٤٨/١) ، (رصاص) .

(٤) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٥٩/٦-٣٦٠) ؛ الفتاوى الهندية (٣٣٥/٥) ؛ بلغة  
السالك لأقرب المسالك (٢٥/١) ؛ الخرشبي على مختصر خليل (٩٩/١) ؛ منح الجليل  
شرح مختصر خليل (٥٨/١-٥٩) ؛ المجموع شرح المذهب (٣٤٤/٤) ؛ كشف القناع  
عن متن الإقناع (٢٣٧/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٤٦/٣) ؛

جَاءَ فِي الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ : « يُكْرَهُ لِلرَّجَالِ التَّخْتُمُ بِمَا سِوَى الْفِضَّةِ . وَالتَّخْتُمُ بِالذَّهَبِ حَرَامٌ فِي الصَّحِيحِ ... التَّخْتُمُ بِالْحَدِيدِ وَالصُّفْرِ وَالنُّحَاسِ وَالرَّصَاصِ مَكْرُوهٌ لِلرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيعًا » (١) .

وَجَاءَ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ : « يُكْرَهُ التَّخْتُمُ بِالْحَدِيدِ وَالنُّحَاسِ وَنَحْوَهُمَا » (٢) .  
وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « قَالَ صَاحِبُ الْإِبَانَةِ : يُكْرَهُ الْخَاتَمُ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ شَبَّهٍ - بَفَتْحِ الشَّيْنِ وَالْبَاءِ - وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ النُّحَاسِ ، وَتَابِعُهُ صَاحِبُ الْبَيَانِ ؛ فَقَالَ : يُكْرَهُ الْخَاتَمُ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ رَصَاصٍ ، أَوْ نُحَاسٍ » (٣) .

وَسُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ خَاتَمِ الْحَدِيدِ ؟ فَقَالَ : أَكْرَهُهُ ؛ هُوَ حِلْيَةٌ أَهْلِ النَّارِ . قِيلَ : الشَّبَّهُ ؟ قَالَ : لَمْ يَكُنْ خَوَائِنُ النَّاسِ إِلَّا فِضَّةٌ . وَنَهَى عَنْ لُبْسِهِ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ . وَسُئِلَ عَنِ الْحَدِيدِ ، وَالصُّفْرِ ، وَالرَّصَاصِ تَكْرَهُهُ ؟ فَقَالَ : أَمَّا الْحَدِيدُ وَالصُّفْرُ فَنَعَمْ ، وَأَمَّا الرَّصَاصُ فَلَيْسَ أَعْلَمُ فِيهِ شَيْئًا ، وَلَهُ رَائِحَةٌ إِذَا كَانَ فِي الْيَدِ ؛ كَأَنَّهُ كَرِهَهُ (٤) .

وَقَالَ صَاحِبُ الْإِنْصَافِ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ كَرَاهَةَ لُبْسِ خَاتَمِ الْحَدِيدِ ، وَالصُّفْرِ ، وَالنُّحَاسِ ، وَالرَّصَاصِ - : « إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْكَرَاهَةِ هُنَا : كَرَاهَةُ التَّنْزِيهِ » (٥) .

⇨ الآداب الشرعية (٥٠٣/٣) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦١٠/٦) ؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٦٥/١٨) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٧٧/٨) ، (١٨٩) .

(١) جماعة من علماء الهند (٣٣٥/٥) .

(٢) الدردير (٢٥/١) .

(٣) المجموع شرح المذهب (٣٤١/٤) .

(٤) انظر : الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٤٦/٣) ؛ مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ (١٤٧/٢) ، مسألة رقم (١٨٢٧) ؛ أحكام الخواتم (ص ٨٠-٨١) .

(٥) المرداوي (١٤٦/٣) . وانظر : أحكام الخواتم (ص ٩٠) .

## • القول الثاني :

جَوَازُ التَّخْتُمِ بِالْحَدِيدِ ، وَالتُّخَاسِ ، وَالصُّفْرِ ، وَالرَّصَاصِ ؛ وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ ؛ وَبِهِ قَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَبَعْضُ الْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَقَالَ صَاحِبُ التَّمَةِ : لَا يُكْرَهُ الْخَاتَمُ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ رَصَاصٍ لِلْحَدِيثِ فِي الصَّحِيحَيْنِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلَّذِي خَطَبَ الْوَاهِبَةَ نَفْسَهَا : « أُطْلُبْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » <sup>(٢)</sup> . قَالَ : وَلَوْ كَانَ فِيهِ كَرَاهَةٌ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ . وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ مُعَيْقِبِ <sup>(٣)</sup> الصَّحَابِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَانَ عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيدٍ مَلَوِيٍّ عَلَيْهِ فِضَّةٌ » <sup>(٤)</sup> .

فَالْمُخْتَارُ : أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ لِهَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ ، وَضَعْفِ الْأَوَّلِ <sup>(٥)</sup> .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَالصَّحِيحُ عَدَمُ التَّخْرِيمِ ؛ فَإِنَّ الْأَحَادِيثَ فِيهِ لَا تَحُلُّو عَنْ مَقَالٍ ، وَقَدْ عَارَضَهَا مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهَا ؛ كَالْحَدِيثِ الَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِخَاطِبِ الْمَرْأَةِ الَّتِي عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَيْهِ :

(١) انظر : المجموع شرح المذهب (٣٤١/٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣٥/١٠) ؛ فتح البَرِّ فِي التَّرْتِيبِ الْفَقْهِيِّ لِمُهَيِّدِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٣/٦٥٩-٦٦٠) ؛ الْإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ (٣/١٤٦) ؛ أَحْكَامُ الْخَوَاتِمِ (ص ٩٠) ؛ فِتَاوَى إِسْلَامِيَّة (٢٥٥/٤) .

(٢) انظر تخريجه ، والحكم عليه فيما بعد من هذا البحث (ص ٤٢٣) .

(٣) هُوَ مُعَيْقِبُ بْنُ أَبِي فَاطِمَةَ الدُّرَيْسِيِّ ، خَلِيفُ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ ، أَسْلَمَ قَدِيمًا عَمَكَةً ، وَهَاجَرَ الْمَجْرَتَيْنِ ، وَشَهِدَ بَذْرًا ، وَكَانَ عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَاسْتَعْمَلَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ ، تَوَفَّى فِي خِلَافَةِ عَثْمَانَ ، وَقِيلَ : بَلَ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ ، سَنَةً أَرْبَعِينَ ، وَهُوَ قَلِيلُ الْحَدِيثِ . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (١٣٠/٤) ؛ سير أعلام النبلاء (٢/٤١٩-٤٩٢) ، رقم (١٠٢) ] .

(٤) انظر تخريجه ، والحكم عليه فيما بعد من هذا البحث (ص ٤٢٥) .

(٥) النووي (٣٤١/٤) .

« التَّمِيسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » <sup>(١)</sup> .

\* الأدلة والمناقشات ، والترجيح :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ على كراهة لبس خاتم الحديد ، والرصاص ، والنحاس ، والصُّفْر :

١- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي يَدِ رَجُلٍ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ ، فَقَالَ : « أَلْقِ ذَا » . فَأَلْقَاهُ ، فَتَحْتَمَ بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ ، فَقَالَ : « ذَا شَرٌّ مِنْهُ » . فَتَحْتَمَ بِخَاتَمٍ مِنْ فِضَّةٍ ، فَسَكَتَ عَنْهُ <sup>(٢)</sup> .

٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - رضي الله عنهما - : أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، وَفِي يَدِهِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ ، فَأَعْرَضَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ ، فَلَمَّا رَأَى الرَّجُلُ كَرَاهِيَّتَهُ ذَهَبَ فَأَلْقَى الْخَاتَمَ ، وَأَخَذَ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ فَلَبَسَهُ ، وَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ ﷺ : « هَذَا شَرٌّ ؛ هَذَا حِلْيَةُ أَهْلِ النَّارِ » <sup>(٣)</sup> . فَرَجَعَ ، فَطَرَحَهُ ، وَلَبَسَ

(١) أحكام الخواتم (ص ٩٠) .

(٢) رواه أحمد في مسند العشرة ، مسند عمر بن الخطاب ، ح (١٣٢) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « حَسَنٌ لَغَيْرِهِ ، وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ لَانْقِطَاعِهِ ، عَمَّارُ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ لَمْ يُدْرِكْ عُمَرَ ، وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بِسَنَدٍ حَسَنٍ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٨٢/١) .

وأخرجه الهيثمي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الخاتم ، وقال : « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ ، إِلَّا أَنَّ عَمَّارَ بْنَ أَبِي عَمَّارٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٥١/٥) .

(٣) قوله : « هَذَا حِلْيَةُ أَهْلِ النَّارِ » ؛ مَعْنَاهُ : أَنَّ هَذَا زِينَةٌ بَعْضُ الْكُفَّارِ فِي الدُّنْيَا ، أَوْ زِينَتُهُمْ فِي النَّارِ بِمَلَائِمَةِ السَّلَاسِلِ وَالْأَغْلَالِ ، وَتِلْكَ فِي الْمُتَعَارَفِ بَيْنَنَا تَتَّخِذُ مِنَ الْحَدِيدِ . وَقِيلَ : إِنَّهُ ﷺ إِنَّمَا كَرِهَهُ لِأَجْلِ الزَّيْنَةِ . وَقِيلَ : لِأَجْلِ نَتْنِهِ .

خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ، فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ (١) .

٣- مَا رَوَاهُ بُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصِينِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ ، فَقَالَ : « مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حَلِيَّةَ أَهْلِ النَّارِ !؟ » . فَطَرَحَهُ ، ثُمَّ جَاءَهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ شَبَبٍ ، فَقَالَ : « مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ !؟ » . فَطَرَحَهُ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَتَّخِذُهُ ؟! قَالَ : « مِنْ وَرَقٍ ، وَلَا تَيْمَمُهُ مِثْقَالًا » (٢) .

قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « إِنَّمَا قَالَ فِي خَاتَمِ الشَّبَبِ : « أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ » ؛ لِأَنَّ الْأَصْنَامَ كَانَتْ تَتَّخَذُ مِنَ الشَّبَبِ ، وَأَمَّا الْحَدِيدُ : فَقَدْ قِيلَ : إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ مِنْ سَهْوِكَهِ (٣) وَرِيحِهِ . وَيُقَالُ : مَعْنَى حَلِيَّةِ أَهْلِ النَّارِ : أَنَّهُ زِيٌّ بَعْضُ الْكُفَّارِ ، وَهُمْ أَهْلُ النَّارِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ » (٤) .

⇨ انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٨٩/٨) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٩٠/١١) .

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد ، باب من ترك السلام على المخلوق وأصحاب المعاصي ، ح (١٠٢١) ؛ وحسنه الألباني ، الأدب المفرد (ص ٣٦٧-٣٦٨) . وصححه في غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (ص ٦٠) .

ورواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة ، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص ، ح (٦٥١٨) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « صَحِيحٌ ، وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (١١/٦٨-٦٩) .

وأخرجه الهيثمي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الخاتم ، وقال : « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَحَدُ إِسْنَادَيْ أَحْمَدَ رَجَالُهُ يُقَاتُ » اهـ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥١/٥) .

وأخرجه البوصيري في كتاب الزينة ، باب ما جاء في خاتم الحديد ، ح (٥٥٨٠) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ رَجَالُهُ يُقَاتُ ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ ؛ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ » اهـ . إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٦/١١٢) .

(٢) انظر تخريجه والحكم عليه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٩٧) .

(٣) السَّهْوُكَةُ : الرِّيحُ الْكَرِيهَةُ . انظر : القاموس المحيط (ص ١٢١٨) ، (سهك) .

(٤) معالم السنن شرح سنن أبي داود (٤/١٩٨-١٩٩) .

٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : « نَهَى عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ ، وَخَاتَمِ الْحَدِيدِ » (١) .  
وَالْوَجْهَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ جَمِيعاً : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ خَاتَمِ الْحَدِيدِ وَالنَّحَاسِ ، وَنَحْوِهِ ، بَلْ أَعْرَضَ عَنْ مَنْ لَبَسَهُ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ (٢) .

- أُعْتَرِضَ عَلَى الاسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ : بِأَنَّ النَّهْيَ عَنْ خَاتَمِ الْحَدِيدِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ ضَعِيفٌ لَا يَثْبُتُ (٣) .

- وَلَكِنَّ هَذَا الْاِغْتِرَاضَ مَرْدُودٌ :

بِأَنَّ النَّهْيَ عَنْ خَاتَمِ الْحَدِيدِ صَحِيحٌ ثَابِتٌ ، فَإِذَا سُلِّمَ بَضْعُفٍ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ - مَعَ أَنَّ بَعْضَ الْمُحَدِّثِينَ يُصَحِّحُهُ - فَإِنَّ لَهُ شَوَاهِدَ عِدَّةٍ إِنَّ لَمْ تَرْقِهِ إِلَى دَرَجَةِ الصَّحَّةِ ، فَلَا يَنْزِلُ مَعَهَا عَنْ دَرَجَةِ الْحَسَنِ ، فَكَيْفَ وَبَعْضُهَا صَحِيحٌ كَمَا سَبَقَ (٤) .

(١) رواه السيوطي في الجامع الصغير ، ح (٩٤٦١) ، فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤٢٥/٦) .

وأحرجه الهيثمي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الخاتم ، وقال : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٥٤/٥) .

(٢) انظر : غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (ص ٦٠) .

(٣) انظر : فتح البَرِّ في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٦٦٠/٣) ؛ المجموع شرح المَهْذَب (٣٤١/٤) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٨٩/٨) ، ابن باز ، فتوى في حكم لبس الساعة والخاتم الحديد ، ضمن فتاوى إسلامية (٢٥٥/٤) .

قال ابن حجر - رحمه الله - عن حديث : « هَذَا حِلْيَةُ أَهْلِ النَّارِ » : « فِي سَنَدِهِ أَبُو طَبِيَّةٍ ؛ يَفْتَحُ الْمُهْمَلَةَ ، وَسُكُونُ التَّحْتَانِيَّةِ ، بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ ؛ اسْمُهُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ الْمُرُوزِيُّ ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ : يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ . وَقَالَ ابْنُ جِبَانَ فِي الثَّقَاتِ : يُحْطَى وَيُخَالَفُ . فَإِنْ كَانَ مُحْفَظًا حُمِلَ الْمُنْعُ عَلَى مَا كَانَ حَدِيدًا صَرَفًا » اهـ

فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣٥/١٠) .

(٤) انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٨٩/٨) .

وانظر شواهد الحديث فيما سبق من هذا البحث (ص ٤١٩ ، ٤٢٠) .



٥- أَنَّ التَّخْتَمَ بِالْحَدِيدِ وَالرَّصَاصِ وَالصُّفْرِ زِيُّ أَهْلِ الْكِتَابِ الَّذِي يَتَمَيَّزُونَ بِهِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ؛ فَقَدْ كَتَبَ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ : « أَنْ اخْتَمُوا أَعْنَاقَ أَهْلِ الذِّمَّةِ بِالرَّصَاصِ » . وَهَذَا يَقْتَضِي ذَمَّ التَّخْتَمِ بِهِ <sup>(١)</sup> .

وَلِهَذَا ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ أَهْلَ الذِّمَّةِ يَجِبُ أَنْ يَتَمَيَّزُوا فِي دُخُولِهِمُ الْحَمَّامَاتِ بِخَاتَمِ الْحَدِيدِ فِي رِقَابِهِمْ ؛ لِيَعْرِفَهُمُ الْمُسْلِمُونَ .  
جَاءَ فِي مَطَالِبِ أُولِي النَّهْيِ شَرْحُ غَايَةِ الْمُنْتَهَى : « وَيُلْزِمُهُمْ ( أَيُّ : يُلْزِمُ الْإِمَامُ أَهْلَ الذِّمَّةِ ) لِدُخُولِ حَمَامِنَا جُلُجُلًا ؛ وَهُوَ الْجَرَسُ الصَّغِيرُ ، أَوْ خَاتَمِ رَصَاصٍ وَنَحْوِهِ ؛ كَحَدِيدٍ أَوْ نُحَاسٍ ، أَوْ طَوْقٍ مِنْ ذَلِكَ ، لَا ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ ؛ لِتَحْرِيمِهِمَا عَلَى الذُّكُورِ ، بِرِقَابِهِمْ ؛ لِيَتَمَيَّزُوا عَنَّا فِي الْحَمَّامِ » <sup>(٢)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ خَاتَمِ الْحَدِيدِ وَالرَّصَاصِ وَالصُّفْرِ وَالنُّحَاسِ :

١- عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : إِنِّي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي . فَقَامَتْ طَوِيلًا ، فَقَالَ رَجُلٌ : زَوْجُيْهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ ! قَالَ : « هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا ؟ » . قَالَ : مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي ! فَقَالَ : « إِنْ أُعْطِيََتْهَا إِيَّاهُ جَلَسْتَ لَا إِزَارَ لَكَ ، فَالْتِمِسْ شَيْئًا » . فَقَالَ : مَا أَجِدُ شَيْئًا ! فَقَالَ : « الْتِمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » . فَلَمْ يَجِدْ ، فَقَالَ : « أَمْعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ ! سُورَةُ كَذَا ، وَسُورَةُ كَذَا ؛ لِسُورٍ سَمَّاهَا .

(١) انظر : أحكام الخواتم (ص ٨-٨٩) .

(٢) مصطفى السيوطي الرحباني (٦٠٦/٢) . وانظر : أحكام الخواتم (ص ٨٩) ؛ أحكام أهل الذِّمَّة (١٣٠٣/٣ ، ١٣٠٩) ؛ شرح منتهى الإرادات (٦٦٣/٣) .

فَقَالَ : « قَدْ زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » <sup>(١)</sup> .  
وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ خَاتَمَ الْحَدِيدِ مَهْرًا ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ أُذِنَ فِيهِ ، وَلَوْ كَانَ مَكْرُوهًا لَمْ يَأْذَنَ فِيهِ ، وَلَا وَجْهَ لِلإِذْنِ فِيهِ إِلَّا إِذَا كَانَ لُبْسُهُ جَائِزًا <sup>(٢)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهِهِ :

الْأَوَّلُ : « أَنَّ قَوْلَهُ : « وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » خَرَجَ مَخْرَجَ الْمُبَالَغَةِ فِي طَلَبِ التَّيْسِيرِ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُرَدْ عَيْنَ الْخَاتَمِ الْحَدِيدِ ، وَلَا قَدْرَ قِيَمَتِهِ حَقِيقَةً ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : لَا أَجِدُ شَيْئًا عُرِفَ أَنَّهُ فِيهِمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّيْءِ مَالُهُ قِيَمَةً ، فَقِيلَ لَهُ : وَلَوْ أَقْلَ مَالَهُ قِيَمَةٌ كَخَاتَمِ الْحَدِيدِ » <sup>(٣)</sup> .

الثَّانِي : يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ وَجُودَ خَاتَمِ الْحَدِيدِ حَقِيقَةً لِتَنْتَفِعَ الْمَرْأَةُ بِقِيَمَتِهِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ الْإِلْتِمَاسِ جَوَازُ اللَّبْسِ <sup>(٤)</sup> .

(١) رواه البخاري في كتاب النكاح ، باب السلطان ولي لقول النبي ﷺ زوَّجناكِها بما معك من القرآن ، ح (٥١٣٥) ، وفي كتاب اللباس ، باب خاتم الحديد ، ح (٥٨٧١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩٧/٩) ، (٣٣٥/١٠) . ومسلم في كتاب النكاح ، باب الصَّدَاقِ وَجَوَازِ كَوْنِهِ تَعْلِيمَ قُرْآنٍ وَخَاتَمِ حَدِيدٍ ، ح [٧٦] (١٤٢٥) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٩٠٣/٩-٥٥٦) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣٥/١٠) ؛ المجموع شرح المذهب (٤/٣٤١) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/١٩٢) ؛ ابن باز ، فتاوى في حكم لبس الساعة والخاتم من الحديد ، ضمن فتاوى إسلامية (٤/٢٥٥) .

(٣) ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩/١١٩) . وانظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/١٩٠) .

(٤) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦/٤٢٦) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/١٩١) ؛ غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (ص ٦٠) .

الثَّالِثُ : أَنَّ حَدِيثَ الْوَاهِبَةِ كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، قَبْلَ اسْتِقْرَارِ السُّنَّةِ وَاسْتِحْكَامِ الشَّرَائِعِ ، وَأَمَّا أَحَادِيثُ النَّهْيِ فَكَانَتْ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَهَذَا آخِرُ مَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (١) .

الرَّابِعُ : أَنَّ الْخَاتَمَ الَّذِي زُوِّجَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ لَمْ يَكُنْ حَدِيدًا صِرْفًا ، بَلْ كَانَ مِنْ حَدِيدٍ وَفِضَّةٍ ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « زَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا امْرَأَةً بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ ، فَصُهُ فِضَّةٌ » (٢) .

٢- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَقْبَلَ رَجُلٌ مِنَ الْبَحْرَيْنِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَسَلَّمَ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ - وَكَانَ فِي يَدِهِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ ، وَجَبَّةٌ حَرِيرٍ - فَأَلْقَاهُمَا ، ثُمَّ سَلَّمَ ، فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ ، ثُمَّ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَيْتُكَ أَنْفًا فَأَعْرَضْتَ عَنِّي؟! فَقَالَ : « إِنَّهُ كَانَ فِي يَدِكَ جَمْرَةٌ مِنْ نَارٍ! ». قَالَ : لَقَدْ جِئْتُ إِذَا بِجَمْرٍ كَثِيرٍ! قَالَ : « إِنَّ مَا جِئْتَ بِهِ لَيْسَ بِأَجْزَأَ عَنَّا مِنْ حِجَارَةِ الْحَرَّةِ ، وَلَكِنَّهُ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ». قَالَ : فَمَاذَا أَتَخْتُمُ؟ قَالَ : « حَلَقَةٌ مِنْ حَدِيدٍ ، أَوْ وَرَقٍ ، أَوْ صُفْرٍ » (٣) .

(١) انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٩٠/٨) ؛ آداب الزفاف (ص ١٤٧) .

(٢) رواه الحاكم في كتاب النكاح ، ح (٢٧٣٣) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِسْنَادًا وَلَمْ يُخْرِجَاهُ » ١ هـ . ووافقه الذهبي ، المستدرک ومعه التلخيص (١٩٥/٢) .

(٣) رواه النسائي في كتاب الزينة ، باب لبس خاتم الصُّفْرِ ، ح (٥٢٠٦) ، سنن النسائي (١٢٩/٨) .

وأخرج الهيثمي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الخاتم ، وقال : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، [ وَفِي سَنَدِهِ أَبُو النَّجِيبِ ] ، وَأَبُو النَّجِيبِ وَثَقَهُ ابْنُ حِبَّانَ ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ » ١ هـ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٥٤/٥) .

وأبو النجيب هو العائري مولى ابن أبي سرح ، بالنون ، ويُقال : بالمتناة المضمومة . يُقال : اسمه ظليم ، مقبول من الرابعة ، مات بإفريقية سنة ثمان وثمانين .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِاتِّخَاذِ الْخَاتَمِ مِنَ الْحَدِيدِ ، أَوِ الصُّفْرِ ، أَوِ الْوَرَقِ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ التَّخْتِمِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ ، لَا يَقْوَى عَلَى مُعَارَضَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي النَّهْيِ عَنْ خَاتَمِ الْحَدِيدِ وَالصُّفْرِ وَالنَّحَاسِ <sup>(١)</sup> .

٣- حَدِيثُ مُعَيْقِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : «كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيدًا مَلُورًا عَلَيْهِ فِضَّةٌ ، قَالَ : وَرَبَّمَا كَانَ فِي يَدَيَّ» . فَكَانَ مُعَيْقِبٌ عَلَى خَاتَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ <sup>(٢)</sup> .

⇨ انظر : [ تقريب التهذيب (ص ٥٩٧) ، رقم (٨٤٠٩) ] .

(١) ضَعْفُ الْأَلْبَانِيِّ فِي ضَعِيفِ سَنَنِ النَّسَائِيِّ ، كِتَابُ الزَّيْنَةِ ، بَابُ لِبَاسِ خَاتَمِ الصُّفْرِ (ص ١٧٦) ، ح (٥٢٢١) .

وَذَكَرَ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ مُضْطَرَبٌ ؛ فَفِي إِسْنَادِ الطَّبْرَانِيِّ أَبُو النَّجَّيْبِ ، وَفِي إِسْنَادِ النَّسَائِيِّ : أَبُو الْبَخْتَرِيِّ ، وَالَّذِي يَتَرَجَّعُ أَنَّهُ أَبُو النَّجَّيْبِ ، وَمَعَ ذَلِكَ : فَإِنَّ أَبَا الْبَخْتَرِيِّ سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ : ثِقَةٌ ثَبَتَ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، كَمَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَأَبُو خَاتِمٍ ، وَأَمَّا أَبُو النَّجَّيْبِ فَهُوَ مَجْهُولُ الْحَالِ ، لَمْ يُوثِّقْهُ إِلَّا ابْنُ جِبَّانَ ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ إِلَّا بَكْرُ بْنُ سَوَادَةَ .

وَفِي الْحَدِيثِ عِلَّةٌ أُخْرَى ؛ لِأَنَّ فِي سَنَدِهِ دَاوُدَ بْنَ مَنْصُورِ النَّسَائِيِّ ، صَدُوقٌ يَهُمُّ ، فَهُوَ ضَعِيفٌ فِي حِفْظِهِ . انظر : تقريب التهذيب (ص ١٨٠) ، رقم (٢٣٨٠) ؛ (ص ١٤٠) ، رقم (١٨١٥) ؛ آداب الزُّفَاف (ص ١٤٨-١٤٩) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الخاتم ، باب ما جاء في خاتم الحديد ، ح (٤٢١٨) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٩١/١١) . والنسائي في كتاب الزينة ، باب لبس خاتم حديد ملوي عليه فضة ، ح (٥٢٠٥) ، سنن النسائي (١٢٨/٨) .

وصحَّحه الْأَلْبَانِيُّ فِي آدَابِ الزُّفَاف (ص ١٤٨) .

وَمَعْنَى : كَانَ الْمُعَيْقِبُ عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ : أَيَّ كَانَ أَمِينًا عَلَيْهِ .

انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٩١/١١-١٩٢) .

والوجه منه : أَنَّ خَاتَمَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ مِنْ حَدِيدٍ ، وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى جَوَازِ التَّخْتُمِ بِالْحَدِيدِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مَكْرُوهًا لَكَانَ الْمُصْطَفَى ﷺ أَبْعَدَ النَّاسِ عَنْهُ .

- وَيَجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّ حَدِيثَ مُعَيْقِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ التَّخْتُمِ بِالْحَدِيدِ ؛ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ فِيهِ لَمْ يَكُنْ حَدِيدًا صَرَفًا بَلْ كَانَ حَدِيدًا وَفِضَّةً ، فَارْتَفَعَتِ الْكَرَاهَةُ ، وَالنِّزَاعُ لَيْسَ فِي هَذَا ، إِنَّمَا هُوَ فِي الْحَدِيدِ الْخَالِصِ ، وَبِهَذَا فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ نَهْيِهِ ﷺ عَنْ خَاتَمِ الْحَدِيدِ ، وَبَيْنَ حَدِيثِ مُعَيْقِبٍ <sup>(١)</sup> .

٤- أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ حَتَّى يَثْبُتَ النَّهْيُ ، وَالنَّهْيُ عَنْ خَاتَمِ الْحَدِيدِ وَنَحْوِهِ الْوَارِدُ فِي الْحَدِيثِ ضَعِيفٌ لَا يَثْبُتُ <sup>(٢)</sup> .  
- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ أَحَادِيثَ النَّهْيِ عَنْ خَاتَمِ الْحَدِيدِ لَيْسَتْ ضَعِيفَةً كُلَّهَا ، بَلْ بَعْضُهَا صَحِيحٌ ، وَمَا كَانَ مِنْهَا ضَعِيفًا فَإِنَّهُ يَرْتَقِي بِالشَّوَاهِدِ إِلَى مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ <sup>(٣)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - : هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ وَهُوَ كَرَاهَةُ التَّخْتُمِ بِالْحَدِيدِ ، وَالرَّصَاصِ ، وَالنُّحَاسِ ، وَالصُّفْرِ ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : ثُبُوتُ النَّهْيِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ وَجْهِ عَنِ التَّخْتُمِ بِهَا ، وَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ تَعَايُذُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى كَرَاهَةِ التَّخْتُمِ بِهِذِهِ الْأَشْيَاءِ ، وَغَايَةُ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْقَائِلُونَ بِالْجَوَازِ لَا يَخْلُو مِنَ الْقَدَحِ فِيهِ بِضَعْفٍ ، أَوْ تَأْوِيلٍ ، ثُمَّ هُوَ لَيْسَ صَرِيحًا فِي

(١) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٩٢/١١) ؛ آداب الزفاف (ص ١٤٨) .

(٢) انظر : فتح البَرِّ في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٣/٦٦٠) .

(٣) انظرها فيما سبق (ص ٣٦٤-٣٦٧) .

الدَّلَالَةُ عَلَى الْجَوَازِ .

• ثَانِيًا : أَنَّ الْحَدِيدَ وَالصُّفْرَ وَالرَّصَاصَ حِلْيَةُ أَهْلِ الْكُفْرِ ؛ نَصَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى هَذَا ، وَأَلْزَمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أُمَّرَاءَ الْأَجْنَادِ بِضَرْبِ أَغْنَاقِ أَهْلِ الذِّمَّةِ بِهِ ؛ تَمَيِّزًا لَهُمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ، وَهَذَا يَقْتَضِي تَحْرِيمَ التَّخْتُمِ بِهَا .

• ثَالِثًا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَّ أَنَّ خَاتَمَ الْحَدِيدِ شَرًّا مِنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ ؛ وَخَاتَمِ الذَّهَبِ مُحَرَّمٌ - كَمَا سَبَقَ - ، وَحَيْثُ سَوَّى بَيْنَهُمَا فِي النَّهْيِ ، ثُمَّ أَفْرَدَ الْحَدِيدَ بِأَنَّهُ حِلْيَةُ أَهْلِ النَّارِ فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَدُلَّ هَذَا عَلَى الْكَرَاهَةِ .

• رَابِعًا : ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ عِلَّةً أُخْرَى لِتَحْرِيمِ خَاتَمِ الْحَدِيدِ وَالنَّحَاسِ وَالصُّفْرِ ؛ وَهِيَ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ التَّخْتُمِ بِهَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ لِأَجْلِ الشَّرْكِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ عُلِقَ تَمِيمَةٌ فَقَدْ أَشْرَكَ » <sup>(١)</sup> .

وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحَصَنِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ عَلَى عَضُدِ رَجُلٍ حَلْقَةً ؛ أَرَاهُ قَالَ : مِنْ صُفْرِ ، فَقَالَ : « وَيَحَكَ مَا هَذِهِ ؟ » . قَالَ : مِنْ الْوَاهِنَةِ ! فَقَالَ : « أَمَا إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا ، أَنْبِذْهَا عَنْكَ ؛ فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وَهِيَ

(١) رواه أحمد في مسند الشاميين ، مسند عقبة بن عامر ، ح (١٧٤٢٢) ، وقوى إسناده مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (٦٣٦/٢٨ - ٦٣٧) . وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ الطَّبِّ ، بَابِ فِيمَنْ يُعَلَّقُ تَمِيمَةً وَنَحْوَهَا ، وَقَالَ : « رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ ، وَرَجَالُ أَحْمَدَ ثِقَاتٌ » اهـ . جَمَعَ الزَّوَائِدَ وَمَنْبِعُ الْفَوَائِدِ (١٠٣/٥) . وَالْحَاكِمُ فِي كِتَابِ الطَّبِّ ، ح (٧٥٠١) ، وَصَحَّحَهُ ، وَوَافَقَهُ النَّهْيِيُّ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِيسُ (٢٤٠/٤) . وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي أَحْكَامِ الْخَوَاتِمِ بِزِيَادَةِ : « مَنْ عُلِقَ تَمِيمَةٌ أَوْ حَدِيدَةٌ فَقَدْ أَشْرَكَ » اهـ (ص ٨٨) .

وَالْتَمِيمَةُ : مُفْرَدُ التَّمَائِمِ ، وَهِيَ خَرَزَاتُ كَانَتْ الْعَرَبُ تُعَلِّقُهَا عَلَى أَوْلَادِهَا ، يُتَقَوَّنَ بِهَا الْعَيْنُ عَلَى حَدِّ زَعِيمِهِمْ ، تَتَّخِذُ مِنَ الْحَدِيدِ وَالصُّفْرِ وَنَحْوِهَا ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَبْطَلَهَا .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١/١٩٢) ، (تم) .

عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا» (١) .

وَوَجْهٌ كَوْنِ الْمُتَخَتِّمِ بِالْحَدِيدِ وَالصُّفْرِ وَالنَّحَاسِ مُشْرِكًا : أَنَّ النِّسَاءَ وَالْجُهَّالَ يَتَّخِذُونَ الدُّمْلُوجَ مِنَ الْحَدِيدِ (٢) لِيَذْفَعُونَ بِهِ عَنْهُمْ شَرَّ الْجِنَّ بِزَعْمِهِمْ ، وَيَتَّخِذُونَ الْحَاتَمَ الْحَدِيدَ لِيَطْرُدَ عَنْهُمْ الْفَرَعُ ؛ وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْأَوَّلَى بِالْمُسْلِمِ عَدُوٌّ التَّخَتِّمِ بِذَلِكَ ؛ مَنَعًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي الشَّرْكِ ، أَوْ الظَّنِّ بِهِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ (٣) .

\* \* \*

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الطَّبِّ ، باب تعليق التمايم ، ح (٣٥٣١) ، وحسن إسناده ، سنن ابن ماجه (١١٦٧/٢-١١٦٨) .

وأحمد في مسند البصريين ، مسند عمران بن حصين ، ح (٢٠٠٠٠) ، وضعفه مُحَقِّقُوا المسند ؛ لِتَدْلِيْسِ مُبَارَكِ بْنِ فَضَالَةَ ، وَعَنْتَيْهِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٠٤/٣٣) .

والحاكم مُخْتَصَرًا فِي كِتَابِ الطَّبِّ ، ح (٧٥٠٢) ، وَصَحَّحَهُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِيسُ (٢٤٠/٤) .

وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ الطَّبِّ ، بَابِ فِيمَنْ يُعَلَّقُ تَمِيمَةً أَوْ نَحْوَهَا ، وَقَالَ : « رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِخْتِصَارٍ ، وَرَوَاهُ إِحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ ، وَقَالَ : « إِنَّ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ وَكِلْتَا إِلَيْهَا » ، قَالَ : وَفِي رِوَايَةٍ مَوْفُوقَةٍ : « أَنْبَذَهَا عَنْكَ فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وَأَنْتَ تَرَى أَنَّهَا تَنْفَعُكَ لَمِتَّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ » ، وَفِيهِ مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ ؛ وَهُوَ نَفَقَةٌ ، وَفِيهِ ضَعْفٌ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ نَفَقَاتٌ » أ . هـ . بِمَجْمَعِ الزَّوَادِ وَمَنْبَعِ الْفَوَائِدِ (١٠٣/٥) .

وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ ، ح (١٠٢٩) ، الْمَجْلَدُ الثَّلَاثُ (ص ١٠١) ؛ لِعَنْتَةِ الْمُبَارَكِ ، وَالْإِنْقِطَاعِ بَيْنَ الْحَسَنِ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ؛ فَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ .

(٢) الدُّمْلُوجُ ، وَالْأَلْمُلُجُ : الْمِغْضَدُ ، أَوْ هُوَ سِوَارٌ يُحِيطُ بِالْعَضْدِ ، حَمْمَةٌ : دَمَالِجٌ ، وَدَمَالِجٌ .

انظر : مختار الصحاح (ص ١٩٨) ؛ المعجم الوسيط (٢٩٧/١) ، (دمج) .

(٣) انظر : أحكام الخواتم (ص ٨٧-٨٨) .

## الْفَرْعُ الْخَامِسُ

## لِبَسُ الرَّجُلِ لِخَاتَمِ الْعَقِيقِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ

اختلفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ تَحْتِمِ الرَّجُلِ بِالْعَقِيقِ <sup>(١)</sup> ، وَنَحْوِهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ الثَّمِينَةِ ، وَالْأَحْجَارِ الْكَرِيمَةِ ؛ كَالْيَاقُوتِ <sup>(٢)</sup> ، وَالْأَلْمَاسِ <sup>(٣)</sup> ، وَالزَّبَرْجَدِ <sup>(٤)</sup> ، وَالْيَشْبِ <sup>(٥)</sup> عَلَى قَوْلَيْنِ ؛ هُمَا :

## • الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

جَوَازُ التَّحْتِمِ بِهَذِهِ الْأَنْوَاعِ مِنَ الْجَوَاهِرِ ، وَالْأَحْجَارِ الْكَرِيمَةِ لِلرِّجَالِ ؛ وَإِلَيْهِ

(١) الْعَقِيقُ : خَرَزٌ أَحْمَرٌ تُعْمَلُ مِنْهُ الْقُصُوصُ ، وَاحِدَتُهُ : عَقِيقَةٌ ، يُوْحَدُ بِالْيَمَنِ ، وَبِسَوَاحِلِ الْبَحْرِ الْمَتَوَسِّطِ ، فِيهِ خُطُوطٌ بَيَضٌ خَفِيفَةٌ . انظر : لسان العرب (٣٢٦/٩) ؛ المعجم الوسيط (٦١٦/٢) ، ( عقق ) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٢٢٦/٢) .

(٢) الْيَاقُوتُ : فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ ، وَاحِدَتُهُ : يَاقُوتَةٌ ، وَالْجَمْعُ : الْيَاقُوتِيُّ ؛ وَهُوَ حَجَرٌ مِنَ الْأَحْجَارِ الْكَرِيمَةِ ، أَكْثَرُ الْمَعَادِنِ صَلَابةً بَعْدَ الْمَاسِ ، وَلَوْنُهُ فِي الْغَالِبِ شَفَافٌ ، مُشْرَبٌ بِالْحُمْرَةِ أَوْ الزَّرْقَةِ أَوْ الصُّفْرِ ، يُسْتَعْمَلُ لِلزَّيْنَةِ .

انظر : لسان العرب (٤٥٣/١٥) ؛ المعجم الوسيط (١٠٦٥/٢) ، ( يقت ) .  
(٣) الْأَلْمَاسُ : حَجَرٌ شَفَافٌ شَدِيدُ اللَّمْعَانِ ، ذُو أَلْوَانٍ مُخْتَلِفَةٍ ، وَهُوَ أَعْظَمُ الْحِجَارَةِ النَّفِيسَةِ قِيَمَةً ، وَأَشَدُّ الْأَحْسَامِ صَلَابةً .

انظر : لسان العرب (٦/١٣) ، ( مأس ) ؛ المعجم الوسيط (٢٥/١) ، ( الْأَلْمَاس ) .  
(٤) الزَّبَرْجَدُ ، وَالزَّبَرْجَجُ : حَجَرٌ كَرِيمٌ ، يُشْبِهُ الزَّمْرَدَ ، وَهُوَ ذُو أَلْوَانٍ كَثِيرَةٍ ؛ أَشْهُرُهَا : الْأَخْضَرُ الْمِصْرِيُّ ، وَالْأَصْفَرُ الْقُبْرُصِيُّ .

انظر : لسان العرب (١٣/٦) ؛ المعجم الوسيط (٣٨٨/١) ، ( زبر ) .  
(٥) الْيَشْبُ : فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ ؛ الْيَشْمُ ؛ وَهُوَ حَجَرٌ مِنَ السَّلْيُكَاثِ ذَاتِ التَّلَوُّورِ الْكَاذِبِ ، لَوْنُهَا فِي الْعَادَةِ : أَحْمَرٌ أَوْ بُنْي ، أَوْ أَصْفَرٌ ، وَيَنْدُرُ أَنْ يَكُونَ أَخْضَرَ ، وَبَعْضُ أَنْوَاعِ الْيَشْبِ ذُو خُطُوطٍ جَمِيلَةٍ مُخْتَلِفَةِ الْأَلْوَانِ ، وَهُوَ مِنْ أَحْجَارِ الزَّيْنَةِ .

انظر : القاموس المحيط (ص ١٨٦) ؛ المعجم الوسيط (١٠٦٥/٢) ، ( يشب ) .



ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ فِي قَوْلٍ ، وَبَعْضُ الْحَنَابِلَةِ (١) .

جَاءَ فِي الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ : « وَأَمَّا الْعَقِيقُ فَمِمَّا تَخْتُمُ بِهِ اخْتِلَافٌ ؛ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَقَالَ قَاضِيخَان : الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ ... وَأَمَّا الْيَشْبُ وَنَحْوُهُ فَلَا بَأْسَ بِالتَّخْتُمِ بِهِ كَالْعَقِيقِ ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ » (٢) .

وَقَالَ الْبُهَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَيُبَاحُ التَّخْتُمُ بِالْعَقِيقِ فِي رِوَايَةٍ ، وَالْأُخْرَى عِنْدَ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ : لَا يُسْتَحَبُّ ؛ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ؛ فَقَدْ سُئِلَ : مَا السُّنَّةُ فِي التَّخْتُمِ ؟ فَقَالَ : لَمْ تَكُنْ خَوَاتِيمُ الْقَوْمِ إِلَّا مِنَ الْفِضَّةِ » (٣) .

### • الْقَوْلُ الثَّانِي :

يُكْرَهُ تَخْتُمُ الرِّجَالِ بِالْعَقِيقِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ .  
وَالِيهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ فِي قَوْلٍ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (٤) .

(١) انظر : الفتاوى الهندية (٣٣٥/٥) ؛ تكملة فتح القدير لابن الهمام (٢٥/١٠) ؛ رد المختار على الدر المختار (٣٦٠/٦) ؛ الإنصاف في معرفة الرائج من الخلاف (١٤٥/٣) ؛ أحكام الخواتم (ص ٩١-٩٢) ؛ الآداب الشرعية (٥٠١/٣) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٢٢٤-٢٢٥ ، ٢٢٨) ؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٦٥/١٨) .

(٢) جماعة من علماء الهند (٣٣٥/٥) ؛ وبالمعنى نفسه في : رد المختار على الدر المختار (٣٦٠/٦) .

(٣) كشف القناع عن متن الإقناع (٢٣٧/٢) .

(٤) انظر : الفتاوى الهندية (٣٣٥/٥) ؛ رد المختار على الدر المختار (٣٦٠/٦) ؛ المجموع شرح المذهب (٣٤٢/٤) ؛ الآداب الشرعية (٥٠١/٣) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٢٣٧/٢) .

## \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

— أولاً : أدلة القول الأول ؛ على جواز تَخْتِمَ الرجال بالعقيق ونحوه من الجواهر :

١\_ مَا رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ - رضي الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « تَخْتَمُوا بِالْعَقِيقِ ، وَالْيَمِينُ أَحَقُّ بِالزَّيْنَةِ » .  
وفي لفظٍ : « تَخْتَمُوا بِالْعَقِيقِ ؛ فَإِنَّهُ يَنْفِي الْفَقْرَ » (٢) .

٢\_ مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « تَخْتَمُوا بِالْعَقِيقِ ؛ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ » (٣) .

(١) المجموع شرح الملهذب (٣٤٢/٤) .

(٢) رواه ابن رَجَبٍ في أحكام الخواتم (ص ٩٢) ؛ وضعفه .

ورواه علاء الدين المتقي الهندي في كتاب الزينة والتجمل من قسم الأقوال ، باب لبس الخاتم ، ح (١٧٢٨٦) ، كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال (٦/٦٦٤) ، وفي سننه : الحسين بن إبراهيم ؛ قال ابن الجوزي : « قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ ، وَالْحُسَيْنُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ مَجْهُولٌ » اهـ . العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢/٢٠٥) .

وانظر : الكامل في ضعفاء الرجال (٧/٢٦٠٤) .

(٣) رواه ابن رَجَبٍ في أحكام الخواتم (ص ٩٢-٩٣) ، وفي سننه يعقوب بن الوليد الأزدي ، قال ابن رَجَبٍ بعد أن ساقه : « يَعْقُوبُ هَذَا مَتْرُوكٌ » اهـ . أحكام الخواتم (ص ٩٣) . وقال الحافظ ابن حجر : « يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ الْأَزْدِيُّ ، أَبُو يُوسُفَ أَوْ أَبُو هِلَالٍ الْمَدَنِيُّ ، نَزَلَ بِغَدَادَ ، كَذَبَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ ، مِنَ الثَّامِنَةِ » اهـ . [ تقريب التهذيب (ص ٥٣٨) ، رقم (٧٨٣٥) ] .

وقال الألباني : « مَوْضُوعٌ ؛ أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي الضُّعْفَاءِ ، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي الْأَمَالِيِّ ، وَابْنُ عَدِيٍّ ، وَالْخَطِيبُ فِي تَارِيخِ بَغْدَادَ ، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيِّ ، إِلَّا ابْنَ عَدِيٍّ فَمِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيِّ ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ »

٣- عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ : « مَنْ تَخَتَّمَ بِالْعَقِيقِ لَمْ يَزَلْ يَرَى خَيْرًا » (١) .

وَالْوَجْهُ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ : أَنَّهَا أَمُرٌ بِلُبْسِ الْعَقِيقِ ، وَالتَّخْتُمِ بِهِ ، وَأَقْلُ دَرَجَاتِ الْأَمْرِ الْاسْتِحْبَابُ (٢) .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ : بِأَنَّهَا جَمِيعًا ضَعِيفَةٌ ، لَا حُجَّةَ فِيهَا .  
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ أَنْ سَأَلَهَا جَمِيعًا : « وَكُلُّهَا لَا تَثْبُتُ ... وَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ » (٣) .  
وَأُورِدَهَا الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كُلُّهَا ، وَذَكَرَ رَوَايَاتٍ أُخَرَّ لَهَا ، وَبَيَّنَّ أَنَّهَا جَمِيعًا بَاطِلَةٌ مَوْضُوعَةٌ ، لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ (٤) .

⇒ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا ... وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَةِ ابْنِ الْوَلِيدِ هَذَا : كَانَ مِنَ الْكَذَّابِينَ الْكِبَارِ ، يَضَعُ الْحَدِيثَ ، ثُمَّ سَأَلَ لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ « أَهْ بِتَصْرِفٍ يَسِيرٍ ، إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ مَنَارِ السَّبِيلِ (٣/٣٠٩-٣١٠) ، ح (٨٢٦) .  
وَقَالَ ابْنُ جِبَّانَ : « يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى النَّقَاتِ ، لَا يَحِلُّ كُتْبُ حَدِيثِهِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّعْجِيبِ » اهـ ، نَقْلًا عَنْ : تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ (٤/٤٤٨) .

وَأُورِدَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ ، كِتَابُ الزَّيْنَةِ ، بَابُ التَّخْتُمِ بِالْعَقِيقِ (٢/٢٥٣) .  
(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي أَحْكَامِ الْخَوَاتِمِ ، وَقَالَ : « وَهَذَا لَا يَثْبُتُ أَيْضًا » اهـ (ص ٩٣-٩٤) .

وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَاتَمِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، وَعَمَرُو بْنُ الشَّرِيدِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ فَاطِمَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ عُبَادٍ الرَّوَاسِيُّ وَثَّقَهُ أَبُو حَاتِمٍ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ . مَجْمَعُ الزَّوَادِ وَمَنْبَعُ الْفَوَائِدِ (٥/١٥٤-١٥٥) .

وَأُورِدَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ ، كِتَابُ الزَّيْنَةِ ، بَابُ التَّخْتُمِ بِالْعَقِيقِ (٢/٢٥٢) .

(٢) أَحْكَامُ الْخَوَاتِمِ (ص ٩٢) .

(٣) أَحْكَامُ الْخَوَاتِمِ (ص ٩٤) .

(٤) انظر : الْفَوَائِدُ الْمَجْمُوعَةُ فِي الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ ، بَابُ التَّخْتُمِ بِالْعَقِيقِ ⇨

« وَأَمَّا مَا رُويَ فِي التَّخْتُمِ بِالْعَقِيقِ مِنْ أَنَّهُ يَنْفِي الْفَقْرَ ، وَأَنَّهُ مُبَارَكٌ ، وَأَنَّ مَنْ تَخْتَمَ بِهِ لَمْ يَزَلْ فِي خَيْرٍ ، فَكُلُّهَا غَيْرُ نَائِبَةٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْحُفَاطُ ، وَفِي حَدِيثٍ ضَعِيفٍ : « أَنَّ التَّخْتُمَ بِالْيَاقُوتِ الْأَصْفَرِ يَمْنَعُ الطَّاعُونَ » . وَاللَّهُ أَعْلَمُ » <sup>(١)</sup> .

- ثَانِيًا : أدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ، عَلَى كَرَاهَةِ التَّخْتُمِ بِالْعَقِيقِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ لِلرِّجَالِ :

١- عَدَمُ وَرُودِ الدَّلِيلِ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ فِعْلِ صَحَابَتِهِ عَلَى التَّخْتُمِ بِهَا ، وَإِنَّمَا كَانَتْ خَوَاتِيمُ الْقَوْمِ مِنَ الْفِضَّةِ <sup>(٢)</sup> .

٢- مَا فِي تَخْتُمِ الرَّجَالِ بِهَا مِنَ السَّرَفِ ، وَالْخِيَلَاءِ ، وَالتَّشَبُّهِ بِالنِّسَاءِ ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا أَقْلُ أَحْوَالِهَا الْكَرَاهَةِ <sup>(٣)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - : جَوَازُ التَّخْتُمِ بِالْعَقِيقِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ لِلرِّجَالِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا فَضْلَ فِي التَّخْتُمِ بِهَا ؛ لِمَا يَلِي :

أَوَّلًا : أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ حَتَّى يَرِدَ الدَّلِيلُ عَلَى الْمَنْعِ ، وَلَا دَلِيلَ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ .

ثَانِيًا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَشْيَاءَ وَحَرَّمَهَا ، وَتَرَكَ أَشْيَاءَ رَحْمَةً بِالْأُمَّةِ وَغَفْوًا .

⇒ وَالْيَاقُوتِ (١/٢٤٢-٢٤٣) ، ح (٥٥٦) ، (٥٥٧) ، (٥٥٨) ، (٥٥٩) .

وسبق عند بيان أدلة القول بيان ضعفها .

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/١٨٥) . وانظر : غذاء الألباب شرح منظومة

الآداب (٢/٢٢٦-٢٢٧) .

(٢) انظر : كشف القناع عن متن الإقناع (٢/٢٣٧) .

(٣) انظر : المجموع شرح المذهب (٤/٣٤٢) .

مِنْ اللَّهِ لَهَا ، لَا نِسْيَانًا ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْمُصْطَفَى ﷺ أَنَّ الذَّهَبَ وَالْحَرِيرَ مُحَرَّمَانِ عَلَى ذُكُورِ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، حَلَالٌ لِإِنَائِهَا ، وَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مُحَرَّمَةً لَبَيَّنَ ذَلِكَ ؛ فَمَا سَكَتَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ﷺ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ .

• قَالِيثًا : تَحْرِيمُ التَّشَبُّهِ بِالنِّسَاءِ لَيْسَ لِدَاثِ خَاتَمِ الْعَقِيقِ وَنَحْوِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ لِأُمُورٍ أُخْرَى ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْفِضَّةَ تَلْبَسُهَا النِّسَاءُ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ تَحْرُمْ عَلَى الرِّجَالِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ، فَلِلرِّجَالِ زِينَةٌ تَخْصُهُمْ ، وَلِلنِّسَاءِ زِينَةٌ تَخْصُهُنَّ .

\* \* \*

## المَطْلَبُ الثَّانِي أَحْكَامُ فَصِّ الْحَاتَمِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ :

الفرع الأول : الْأَشْيَاءُ الَّتِي يُتَّخَذُ مِنْهَا فَصُّ الْحَاتَمِ .

الفرع الثاني : كَيْفِيَّةُ لُبْسِ فَصِّ الْحَاتَمِ .

الفرع الثالث : أَحْكَامُ النَّقْشِ عَلَى الْحَاتَمِ .

## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

### الْأَشْيَاءُ الَّتِي يُتَّخَذُ مِنْهَا فَصُّ الْخَاتَمِ

○ يَجُوزُ اتِّخَاذُ الْخَاتَمِ بِفَصٍّ وَبِدُونِ فَصٍّ<sup>(١)</sup> ، وَيَجُوزُ جَعْلُ فَصِّهِ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup> ؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ خَاتَمَهُ مِنْ فِضَّةٍ ، وَكَانَ فَصُّهُ مِنْهُ »<sup>(٣)</sup> .

وَعَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ ، فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ ، كَانَ يَجْعَلُ فَصُّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ »<sup>(٤)</sup> .

وَلَا تَعَارُضُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ ؛ « لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّعَدُّدِ ؛ وَحِينَئِذٍ فَمَعْنَى قَوْلِهِ : حَبَشِيٌّ ؛ أَيُّ كَانَ حَجَرًا مِنْ بِلَادِ الْحَبَشَةِ ، أَوْ عَلَى لَوْنِ الْحَبَشَةِ ، أَوْ كَانَ جَزَعًا<sup>(٥)</sup> أَوْ عَقِيقًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُوتَى بِهِ مِنْ بِلَادِ الْحَبَشَةِ . وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي فَصُّهُ مِنْهُ ، وَنُسِبَ إِلَى الْحَبَشَةِ لِصِفَةِ فِيهِ ؛ إِمَّا لِصَيَاغَةٍ ، وَإِمَّا لِنَقْشٍ »<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : المجموع شرح المَهْذَب (٤/٣٤٠) .

(٢) انظر : كشف القناع عن متن الإقناع (٢/٢٣٦) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٢/٢٣١) .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب فصُّ الخاتَمِ ، ح (٥٨٧٠) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٣٤) . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم خاتم الذهب على الرجال ، ح (٢٠٩٢) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٤/٢٥٧-٢٥٨) .

(٤) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٩٦) .

(٥) الْجَزْعُ : هُوَ الْحَرَرُ الْبِمَانِيُّ ؛ وَهُوَ الَّذِي فِيهِ بَيَاضٌ وَسَوَادٌ تُشَبَّهُ بِهِ الْأَعْيُنُ .

انظر : مختار الصحاح (ص ١٠٢) ، (جزع) .

(٦) ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٣٥) .

○ فَإِنْ كَانَ فَصُّهُ مِنْهُ ، وَكَانَ الْخَاتَمُ مِمَّا يُبَاحُ لِلرِّجَالِ التَّخْتُمُ بِهِ فَهُوَ مُبَاحٌ ؛  
لِحَدِيثِ أَنَسٍ السَّابِقِ .

○ وَإِنْ كَانَ فَصُّهُ مِنْ غَيْرِهِ فَلَا يَخْلُو الْحَالُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَهَبًا أَوْ غَيْرَهُ مِنْ  
الْجَوَاهِرِ :

○ فَإِنْ كَانَ فَصُّ الْخَاتَمِ ذَهَبًا فَقَبِي إِبَاحَتِهِ قَوْلَانِ مَعْرُوفَانِ لِمَنْ حَرَّمَ خَاتَمَ  
الذَّهَبِ الْخَالِصِ عَلَى الرَّجَالِ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

التَّحْرِيمُ ؛ يَسِيرًا كَانَ الذَّهَبُ فِي الْفَصِّ أَوْ كَثِيرًا ؛ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الصَّاحِبَانِ مِنَ  
الْحَنْفِيَّةِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ الْمَالِكِيَّةِ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَاخْتَارَهُ  
بَعْضُ أَصْحَابِهِ (١) .

### ● الْقَوْلُ الثَّانِي :

يُبَاحُ جَعْلُ فَصِّ الْخَاتَمِ مِنَ الذَّهَبِ ؛ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الذَّهَبُ يَسِيرًا ؛ وَهُوَ قَوْلُ  
أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَجُمْهُورِ الْحَنَابِلَةِ (٢) .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٦٠/٦-٣٦٢) ؛ المنتقى شرح الموطأ (٢٥٤/٧) ،  
وفيه : « وَلَا يَجْعَلُ لِخَاتَمِ الْفِصَّةِ فَصًّا مِنْ ذَهَبٍ ، وَلَا يُذْهَبُ . وَكَرِهَ مَالِكٌ أَنْ يَجْعَلَ  
الرَّجُلُ فِي فَصِّ خَاتَمِهِ مِنَ الذَّهَبِ قَدْرًا ؛ لِئَلَّا تَصْدَأَ الْفِصَّةُ » اهـ ؛ الخرشي على مختصر  
خليل (٩٨/١-٩٩) ؛ روضة الطالبين (٢٤/٢) ؛ أحكام الخواتم (ص ٩٧) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٦٠/٦) ؛ الخرشي على مختصر خليل (٩٨/١-  
٩٩) ؛ منح الجليل لشرح مختصر خليل (٥٨/١) ؛ أحكام الخواتم (ص ٩٩) ؛ الإنصاف  
في معرفة الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ (١٤٥/٣) ، وفيه : « وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَالْمَذْهَبُ عَلَى مَا  
اصْطَلَحْنَاهُ » اهـ ؛ كشاف القناع عن من الإقناع (٢٣٦/٢) .



## \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ على تحريم أن يكون فص الخاتم ذهباً :

١- عُموم حديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال : أخذ رسول الله ﷺ حريراً بشماله وذهباً بيمينه ، ثم رفع بهما يديه فقال : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي ، حِلٌّ لِإِنَائِهِمْ » (١) .

- وأجيب عن هذا : بأنَّ عُموم تحريم الذهب مخصوص باليسير ، كما خصَّ عُموم تحريم الحرير بنص آخر ، فاستويَا (٢) .

٢- ما رَوته أسماء بنتُ يزيد الأنصاريَّة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : « لَا يَصْلُحُ مِنَ الذَّهَبِ شَيْءٌ وَلَا خَرَبْصِيصَةٌ » (٣) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٨) .

(٢) انظر : أحكام الخواتم (ص ١٠٠) .

(٣) رواه أحمد في مسند النساء ، عن أسماء بنتِ يزيد ، ح (٢٧٥٦٤) ، وضعف إسناده مُحَقِّقُوا مسند الإمام أحمد بن حنبل (٥٤٦/٤٥) .

وأخرجه علاء الدين المتقي الهندي في كتاب المعيشة والعادات ، فصل في الآداب ، باب في لبس الحرير والذهب ، ح (٤١٢٣٢) ، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (٣٢٣/١٥) .

والخَرَبْصِيصَةُ : هي الهنة التي تترأى في الرَّمْلِ ، لها بصيص وبريق كأنهما عين حراة .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١٩/٢) ، ( خربص ) .

وجاء في لسان العرب : « خَرَبْصِيصَةٌ : بالخاء والحاء ؛ أي شَيْءٌ مِنَ الْحِلْيَةِ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَالَّذِي سَمِعْنَاهُ : خَرَبْصِيصَةٌ بِالْحَاءِ » اهـ (١٠٤/٣) ، ( حرب ) .

وفي رواية قال : « مَنْ تَحَلَّى ، أَوْ حُلِّيَ بِخَرَيْصِيصَةٍ مِنْ ذَهَبٍ كُويَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (١) .

- وَيُجَابُ عَنْهُ : بِأَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ ، وَالضَّعِيفُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ (٢) .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى جَوَازِ كَوْنِ فَصِّ الْحَاتَمِ مِنَ الذَّهَبِ إِذَا كَانَ يَسِيرًا :

١- مَا رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : « نَهَى عَنْ لِبْسِ الذَّهَبِ إِلَّا مُقَطَّعًا ، وَعَنْ رُكُوبِ الْمَيَّائِرِ » (٣) .

(١) (٢) رواه أحمد في مسند الشاميين ، عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري ، ح (١٧٩٩٧) ، وضعفه مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ ؛ لِأَنَّهُ مُرْسَلٌ ، وَفِي سَنَدِهِ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٥٢٠/٢٩) .

وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ اسْتِعْمَالِ الذَّهَبِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَفِيهِ : شَهْرُ [ بْنُ حَوْشَبٍ الْأَشْعَرِيُّ] ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٤٧/٥) .

وَشَهْرٌ قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ : « مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ ، صَدُوقٌ كَثِيرُ الْإِرْسَالِ وَالْأَوْهَامِ ، مِنَ الثَّالِثَةِ » اهـ . تقريب التهذيب (ص ٢١٠) ، رقم (٢٨٣٠) . وقد سَمِعَ من عبد الرحمن بن غنم ، وَرَوَى عَنْهُ . تهذيب التهذيب (٥٤٣/٢) .

(٣) رواه النسائي في كتاب الزينة ، باب تحريم الذهب على الرجال ، ح (٥١٥٠) ، سنن النسائي (١١٨/٨-١١٩) . وأحمد في مسند الشاميين ، مسند معاوية بن أبي سفيان ، ح (١٦٨٣٣) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « حَدِيثٌ صَحِيحٌ لغيره ، وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ ؛ رِجَالُهُ نَفَاتٌ ؛ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ ، غَيْرُ أَبِي شَيْخِ الْهِنَائِيِّ ، وَأَسْمُهُ : حَيَّوَانُ بْنُ خَالِدٍ ، وَقِيلَ : حَيَّوَانُ ، فَمِنْ رِجَالِ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ ، وَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ » اهـ . مسند الإمام

وَالْحَدِيثُ نَصٌّ فِي جَوَازِ لُبْسِ الذَّهَبِ إِذَا كَانَ مُقَطَّعًا ؛ وَهُوَ الشَّيْءُ الْيَسِيرُ ؛ كَالْحَلَقَةِ ، وَالشَّنْفِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّة - رحمه الله - : « وَسَمِعْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ يَقُولُ : حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ فِي إِبَاحَةِ الذَّهَبِ مُقَطَّعًا ؛ هُوَ فِي التَّابِعِ غَيْرِ الْفَرْدِ ؛ كَالزَّرِّ ، وَالْعَلَمِ ، وَنَحْوِهِ ، وَحَدِيثُ الْحَرْبِصِيصَةِ : هُوَ فِي الْفَرْدِ ؛ كَالْخَاتَمِ وَغَيْرِهِ ، فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا » <sup>(٢)</sup> .

٢- أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْخَاتَمِ بِالْحَلَقَةِ ؛ لِأَنَّ قِوَامَ الْخَاتَمِ بِهَا ، وَلَا عِبْرَةَ بِالْفَصِّ ؛ فَيَحُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ الْفِضَّةِ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلتَّرِيزِ ، وَالْخَاتَمُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

الْقَوْلُ الثَّانِي ؛ وَهُوَ جَوَازُ كَوْنِ فَصِّ الْخَاتَمِ مِنَ الذَّهَبِ ، إِذَا كَانَ يَسِيرًا ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : قُوَّةُ أُدْلِيَّتِهِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ ، فَإِنَّ حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - نَصٌّ صَرِيحٌ فِي إِبَاحَةِ الذَّهَبِ إِذَا كَانَ مُقَطَّعًا .

⇒ أحمد بن حنبل (٤٥/٢٨-٤٦) . ورواه أبو داود في كتاب الخاتم ، باب ما جاء في الذهب للنساء ، ح (٤٢٣٢) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٠٣/١١) .

وصحَّحه الألباني في صحيح سنن النسائي (٣٧٧/٣) ، ح (٥١٦٤) .

(١) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٧٢/٤) ، (قطع) .

(٢) معالم السنن شرح سنن أبي داود (مطبوع مع عون المعبود ٢٠٢/١١) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٦٠/٦) ؛ الفتاوى الهندية (٣٣٥/٥) .

• ثَانِيًا : أَنَّ الذَّهَبَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَابِعٌ لَيْسَ أَصْلِيًّا ؛ وَمِنْ الْقَوَاعِدِ الْمَقَرَّرَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ : « أَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي التَّابِعِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ » <sup>(١)</sup> .  
وَهَذَا يَعْنِي : أَنَّهُ يُتَسَامَحُ فِي الشَّيْءِ إِذَا كَانَ تَابِعًا لْغَيْرِهِ مَا لَا يُتَسَامَحُ فِيهِ إِذَا كَانَ مُتَبَوِّعًا وَمَقْصُودًا <sup>(٢)</sup> .

○ وَأَمَّا إِذَا كَانَ فَصُّ الْخَاتَمِ جَوْهَرَةً غَيْرَ الذَّهَبِ ؛ كَالْعَقِيقِ ، وَالْأَلْمَاسِ ، وَالزَّبَرْجَدِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَحْجَارِ الْكَرِيمَةِ : فَإِنَّهُ مُبَاحٌ لِلرِّجَالِ بِلَا كَرَاهَةٍ ؛ وَهَذَا هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(٣)</sup> ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : أَنَّ النَّهْيَ الْوَارِدَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ ، فَلَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ ؛ وَمِثْلُ هَذَا : تَحْرِيمُ الْحَرِيرِ لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ بِاتِّفَاقٍ <sup>(٤)</sup> .

• ثَانِيًا : سَبَقَ أَنَّ الْخَاتَمَ إِذَا كَانَ مِنَ الْعَقِيقِ وَالزَّبَرْجَدِ وَنَحْوِهَا فَهُوَ جَائِزٌ ، فَلَا يُجُوزُ فَصُّهُ مِنْهَا مِنْ بَابِ أَوْلَى <sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) ابن نُجَيْمٍ ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ (ص ١٢١) تَحْتَ الْقَاعِدَةِ الرَّابِعَةِ : التَّابِعُ تَابِعٌ .

(٢) انْظُرْ : عَلِيُّ النَّدَوِيِّ ، الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ (ص ٣٨٦-٣٨٧) .

(٣) انْظُرْ : رَدُ الْمُحْتَارِ عَلَى الدُّرِّ الْمُخْتَارِ (٦/٣٦٠) ؛ الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ (١/٢٩١) ؛

أَحْكَامُ الْخَوَاتِمِ (ص ١٠٠) ؛ مَطَالِبُ أُولَى النَّهْيِ شَرْحُ غَايَةِ الْمُنْتَهَى (٢/٩٤) .

(٤) انْظُرْ : أَحْكَامُ الْخَوَاتِمِ (ص ١٠٠) .

(٥) انْظُرْ مَا سَبَقَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ (ص ٤٢٩-٤٣٤) .

## الْفَرْعُ الثَّانِي

### كَيْفِيَّةُ لُبْسِ فَصِّ الْخَاتَمِ

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي كَيْفِيَّةِ جَعْلِ الرَّجُلِ فَصَّ خَاتَمِهِ عِنْدَ لُبْسِهِ ؛ هَلْ يَجْعَلُهُ إِلَى ظَاهِرِ كَفِّهِ أَوْ إِلَى بَاطِنِهَا ؛ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ ؛ هِيَ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَجْعَلَ فَصَّ خَاتَمِهِ إِذَا لَبَسَهُ إِلَى بَاطِنِ كَفِّهِ ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ ، وَالْأَفْضَلُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَقَوْلٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

#### ● الْقَوْلُ الثَّانِي :

يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَجْعَلَ فَصَّهُ إِلَى ظَاهِرِ كَفِّهِ ؛ وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(٢)</sup> .

#### ● الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

لَهُ أَنْ يَجْعَلَ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي ظَهَرَ كَفِّهِ ، وَلَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ مِمَّا يَلِي بَاطِنَ كَفِّهِ ، لَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ؛ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٦١/٦) ؛ الفتاوى الهندية (٣٣٥/٥) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٤٠/٤) ؛ أحكام الخواتم (ص ١٦٦-١٦٧) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٤٢/٣) .

(٢) انظر : كشف القناع عن متن الإقناع (٢٣٦/٢) . وفيه : « وَالْأَفْضَلُ : أَنْ ( يَجْعَلَ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي ظَهَرَ كَفِّهِ ) ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ . وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ يَجْعَلُهُ مِمَّا يَلِي ظَهَرَ كَفِّهِ ، قَالَ فِي الْفُرُوعِ » اهـ .

(٣) انظر : المجموع شرح المهذب (٣٤٠/٤) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦٠٧/٦) ؛

## \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ على استحباب جعل فص الخاتم لباطن الكف :

١- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ؛ فَقَدْ رَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رضي الله عنه -

قال : « لَبَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ ، فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ ، كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ » (١) .

وَيُجَابُ عَنْهُ : بِأَنَّهُ مُجَرَّدَ فِعْلٍ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ لَيْسَ كَافِيًا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ ، مَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ ، وَلَيْسَ ثَمَّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ .

٢- أَنَّ جَعْلَ الرَّجُلِ فَصَّ خَاتَمِهِ إِلَى ظَهْرِ كَفِّهِ مُشَابَهَةٌ لِلنِّسَاءِ ؛ لِأَنَّهُنَّ يَفْعَلْنَ ذَلِكَ لِلتَّزْيِينِ ، وَهَذَا لَا يَلِيقُ بِالرِّجَالِ ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَلْبَسُونَ الْخَاتَمَ لِلْحَاجَةِ إِلَى الْخَتْمِ بِهِ ، لَا لِقَصْدِ التَّزْيِينِ (٢) .

وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ جَعْلِ فَصِّ الْخَاتَمِ لظَاهِرِ الْكَفِّ أَنْ يَكُونَ لِقَصْدِ الزِّيْنَةِ ، وَحَتَّى لَوْ سُلِمَ بِذَلِكَ فَإِنَّ هَذِهِ الْمُشَابَهَةَ لَا مَحْظُورَ فِيهَا .

⇒ بَطَّال ، شرح صحيح البخاري (١٣٦/٩) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣٨/١٠) .

(١) انظر تخرجه فما سبق من هذا البحث (٣٩٦) .

(٢) انظر : الفتاوى الهندية (٣٣٥/٥) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٣٦١/٦) ؛ عمدة

القاري شرح صحيح البخاري (٦٣/١٨) .

٣- أَنَّ جَعْلَهُ لِبَاطِنِ الْكَفِّ أَصَوْنٌ لِفَصِّ الْخَاتَمِ ، وَأَسْلَمَ لَهُ ، وَأَبْعَدُ مِنَ الزُّهُورِ  
وَالْإِعْجَابِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِظَاهِرِهِ لَمْ يَأْمَنْ ضَرْبُهُ فِي بَعْضِ إِشَارَاتِهِ مِمَّا قَدْ يُؤْتَرُ فِي  
الْفَصِّ أَوْ يَطْمِسُ نَقْشُهُ <sup>(١)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى اسْتِحْبَابِ جَعْلِ فَصِّ خَاتَمِ الرَّجُلِ إِلَى ظَاهِرِ  
كَفِّهِ :

١- مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ أَنْ  
يَكْتُبَ إِلَى رَهْطٍ أَوْ أَنْاسٍ مِنَ الْأَعَاجِمِ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ كِتَابًا إِلَّا عَلَيْهِ  
خَاتَمٌ ، فَاتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ ، نَقَشَهُ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، فَكَأَنِّي  
بِرَبِيعٍ - أَوْ بِبَصِينٍ - الْخَاتَمِ فِي إِصْبَعِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ فِي كَفِّهِ » <sup>(٢)</sup> .  
وَفِي رِوَايَةٍ : سُئِلَ أَنَسٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هَلِ اتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا ؟ قَالَ :  
أَخَّرَ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ ، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى  
وَبِيعِ خَاتَمِهِ ، قَالَ : « إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَنَامُوا ، وَإِنَّكُمْ لَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا  
أَنْتَظَرْتُمُوهَا » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/٦٠٧) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد  
الخامس (١٤/٢٥٧) .

(٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب نقش الخاتم ، ح (٥٨٧٢) ، ابن حجر ، فتح  
الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٣٦) .  
وَالْوَبِيعُ : هُوَ الْبَرِيقُ وَاللَّمْعَانُ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/١٢٨) ، (وبص) .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب فص الخاتم ، ح (٥٨٦٩) ، ابن حجر ، فتح  
الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٣٤) . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب في  
اتخاذ النبي ﷺ خاتماً لما أراد أن يكتب إلى العجم ، ح [٣] (٢٠٩١) ، شرح النووي  
على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٤/٢٥٨) .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : « أَنْ وَيَبِصَرَ الْخَاتَمَ فِي ظِلَامِ اللَّيْلِ فِي كَفِّ الرَّجُلِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ فَصِّهِ لَا تَسَاعِيهِ وَبُرُوزِهِ ، بِخِلَافِ حَلْقَتِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ وَيَبْصُرُهَا فِي الظَّلَامِ فِي يَدِ اللَّابِسِ غَالِبًا ، لَا سِيَّمَا مَعَ الْبُعْدِ » (١) .

- وَيُجَابُ عَنْهُ : بِأَنَّ رُؤْيَا الْوَيْبِصِ فِي الظَّلَامِ لَيْسَ بِلَازِمٍ أَنْ يَكُونَ بِسَبَبِ كَوْنِ فَصِّ الْخَاتَمِ إِلَى ظَاهِرِ الْكَفِّ ، فَقَدْ يَكُونُ رَأْيُ وَيَبِصَرَ الْخَاتَمِ وَهُوَ فِي كَفِّهِ عِنْدَ بَسْطِهَا لِلدُّعَاءِ وَغَيْرِهِ (٢) .

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَمْ يُرَوْ أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ فَصَّهُ إِلَى ظَاهِرِ كَفِّهِ إِلَّا فِي حَدِيثٍ بَاطِلٍ لَا يَثْبُتُ : أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ جَعَلَ الْكِتَابَةَ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ » (٣) .

٢- أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ عَلَى ظَاهِرِ كَفِّهِ ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا وَقَدْ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبِسُهُ كَذَلِكَ (٤) .

(١) أَحْكَامُ الْخَوَاتِمِ (ص ١٦٧) .

(٢) ، (٣) أَحْكَامُ الْخَوَاتِمِ (ص ١٦٧) .

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْخَاتَمِ ، بَابُ فِي التَّخْتُمِ فِي الْيَمِينِ أَوْ الْيَسَارِ ، ح (٤٢٢٣) ، عَوْنُ الْمَعْبُودِ شَرْحُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١٩٤/١١) . وَالتِّرْمِذِيُّ فِي اللَّبَاسِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ ، ح (١٧٤٢) ، وَقَالَ : « قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ : حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الصَّلْتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ . الْجَامِعُ الصَّحِيحُ (٢٠٠/٤) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ ، كِتَابُ اللَّبَاسِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ (٢٧٥/٢) ، ح (١٧٤٢) .



٣- عادة السلف المتابعة جعلُ فص الخاتم إلى ظاهر الكف<sup>(١)</sup> .

- ثالثاً : أدلة القول الثالث ؛ على جواز الأمرين :  
استدلوا على أنه يجوز للرجل جعلُ فص خاتمه إلى ظاهر كفّه أو إلى باطنها  
بلا كراهة في أحد الأمرين من وجهين :  
الوجه الأول : أنه لم يرد من النبي ﷺ أمرٌ بحالة ، أو نهى عن أخرى ،  
وطريقة لبس الخاتم من العادات ، وما كان كذلك فلا إلزام فيه بشيء إلا إذا أدى  
إلى مخطوئ شرعي ؛ كالتشبه بالنساء أو أهل الكفر والظلال ، ولا مخطوئ في  
جعلُ فص الخاتم إلى ظاهر الكف أو باطنها<sup>(٢)</sup> .  
الوجه الثاني : أنه قد ثبت لبس الخاتم وفصّه إلى باطن الكف ، وثبت لبسه  
وفصّه إلى ظاهرها ؛ وترجيح أحدهما على الآخر تحكّم من غير دليل ، فاقترض  
الحال جواز الأمرين<sup>(٣)</sup> .

\* والراجع - والله تعالى أعلم - : القول الثالث ؛ وهو جواز لبس الخاتم على  
كلا الحالين من غير كراهة في أحدهما .

قال ابن بطال - رحمه الله - : « ليس في كون فص الخاتم في بطن الكف ولا  
في ظهرها نهى ولا أمر ؛ وكل ذلك مباح ... وقيل لمالك : يجعلُ الفص إلى  
الكف ؟ قال : لا . وأظن مالكا إنما قال ذلك ؛ لأنه وجد الناس يتختمون على

(١) انظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/٦٠٧) .

(٢) انظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/٦٠٧) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح  
البخاري (١٠/٣٣٨) .

(٣) انظر أدلة القولين السابقين فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٤٣-٤٤٥) .  
وانظر : المجموع شرح المهذب (٤/٣٤٠) .

ظَهَرَ الْكَفُّ ، كَمَا كَانَ يَفْعَلُ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَلَمْ يَقُلْ مَالِكٌ : إِنَّ الْفَصَّ فِي بَاطِنِ الْكَفِّ لَا يَجُوزُ <sup>(١)</sup> .

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « يَجُوزُ الْخَاتَمُ بِفَصٍّ وَبِلَا فَصٍّ ، وَيَجْعَلُ الْفَصُّ مِنْ بَاطِنِ كَفِّهِ أَوْ ظَاهِرِهَا » <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رحمه الله - : « لَيْسَ فِي كَوْنِ فَصٍّ الْخَاتَمِ فِي بَطْنِ الْكَفِّ وَلَا ظَهْرِهَا أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ أَبْعَدُ مِنْ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ فِعْلَهُ لِلتَّرْتِيبِ بِهِ » <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) شرح صحيح البخاري (١٣٦/٩) . وبالمعنى نفسه : إكمال المعلم بفوائد مسلم . (٦٠٧/٦) .

(٢) المجموع شرح المهذب (٣٤٠/٤) .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣٨/١٠) .

## الفرع الثالث أحكام النقش على الخاتم

● لبس النبي ﷺ الخاتم ، ونقش عليه : مُحَمَّدَ رَسُولُ اللَّهِ ، ونهى أن ينقش أحدٌ على نقش خاتمِه ؛ فقد روى أنس بن مالك - رضي الله عنه - : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ ، وَنَقَشَ فِيهِ : مُحَمَّدَ رَسُولُ اللَّهِ ، وَقَالَ : « إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ، وَنَقَشْتُ فِيهِ مُحَمَّدَ رَسُولُ اللَّهِ فَلَا يَنْقُشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِهِ » (١) .

وَكَانَ نَقْشُ خَاتَمِهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ : مُحَمَّدٌ سَطْرٌ ، وَرَسُولُ سَطْرٌ ، وَاللَّهُ سَطْرٌ ؛ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الشُّيُوخِ : إِنَّ كِتَابَتَهُ كَانَتْ مِنْ أَسْفَلَ إِلَى فَوْقَ ؛ يَعْنِي : أَنَّ الْجَلَالََةَ فِي أَعْلَى الْأَسْطُرِ الثَّلَاثَةِ ، وَمُحَمَّدًا فِي أَسْفَلِهَا ، فَلَمْ أَرَ التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ ، بَلْ رِوَايَةُ الْإِسْمَاعِيلِيِّ (٢) يُخَالِفُ ظَاهِرُهَا ذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِيهَا : « مُحَمَّدٌ سَطْرٌ ، وَالسَّطْرُ الثَّانِي رَسُولٌ ،

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب قول النبي ﷺ : لَا يَنْقُشَنَّ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِي ، ح (٥٨٧٧) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٤٠/١٠) . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب لبس النبي ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ نَقَشَهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، وَلُبْسُ الْخُلَفَاءِ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ ، ح (٢٠٩٢) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٧/١٤) .

(٢) هُوَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْحُجَّةُ الْفَقِيهُ الْمُحَدِّثُ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْعَبَّاسِ الْجُرْحَانِيُّ الْإِسْمَاعِيلِيُّ الشَّافِعِيُّ ؛ شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ ، وَصَاحِبُ الصَّحِيحِ ، وَلَدَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ ، وَكَتَبَ الْحَدِيثَ بِخَطِّهِ وَهُوَ صَبِيٌّ مُعَمَّرٌ ، صَنَّفَ تَصَانِيفَ تَشْهَدُ لَهُ بِالْإِمَامَةِ فِي الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ ، وَتَوَفِّيَ سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِينَ ، وَعُمُرُهُ أَرْبَعٌ وَتِسْعُونَ سَنَةً .

انظر ترجمته في : [ سير أعلام النبلاء (٢٩٢/١٦-٢٩٦) ، رقم (٢٠٨) ] .

وَالثَّالِثُ اللَّهُ . وَلَكَ أَنْ تَقْرَأَ مُحَمَّدَ بالتَّوْنِينِ ، وَرَسُولَ بالتَّوْنِينِ وَعَدَمِهِ ، وَاللَّهُ بِالرَّفْعِ وَالْجَرِّ » (١) .

وَبِهَذَا يُعْلَمُ فَسَادُ قَوْلِ مَنْ قَالَ : إِنَّ لَفْظَ الْجَلَالَةِ فِي السَّطْرِ الْأَوَّلِ ، وَرَسُولَ فِي السَّطْرِ الثَّانِي ، وَمُحَمَّدًا فِي السَّطْرِ الثَّالِثِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ ﷺ ؛ بِحَيْثُ يَغْتَلِي لَفْظُ اسْمِهِ عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ (٢) .

\* وَالْحِكْمَةُ مِنْ نَهْيِهِ ﷺ أَنْ يَنْقُشَ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِهِ : أَنَّهُ إِنَّمَا صَنَعَ الْخَاتَمَ وَنَقَشَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لِتَمْيِيزِ كُتُبِهِ وَرَسَائِلِهِ الَّتِي يَبْعَثُ بِهَا إِلَى الْمُلُوكِ وَالْأُمَمِ ، فَلَوْ جَازَ أَنْ يَنْقُشَ أَحَدٌ عَلَى خَاتَمِهِ نَظِيرَ نَقْشِ الْمُصْطَفَى ﷺ لَفَاتَ الْمَقْصُودُ ، وَدَخَلَ اللَّبْسُ وَالتَّزْوِيرُ عَلَى الرِّسَالِ وَالْكَتُبِ ، وَفِي هَذَا مِنَ الْمَفَاسِدِ مَا لَا يَخْفَى (٣) .

\* وَقَدْ أَخَذَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ ذَلِكَ جَوَازَ نَقْشِ الْخَاتَمِ ، وَنَقْشِ اسْمِ صَاحِبِ الْخَاتَمِ عَلَيْهِ ، أَوْ كَلِمَةَ حِكْمَةٍ وَنَحْوَهَا (٤) .

وَاخْتَلَفُوا فِي نَقْشِ الذِّكْرِ أَوْ الْقُرْآنِ أَوْ لَفْظِ الْجَلَالَةِ عَلَيْهِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

### • الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يُكْرَهُ نَقْشُ الذِّكْرِ وَلَفْظِ الْجَلَالَةِ ( إِلَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْعِلْمِ ؛ كَعَبْدِ اللَّهِ ) ، وَالْقُرْآنِ

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٤١/١٠) ؛ ومثله في : عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٦٩/١٨) .

(٢) انظر : غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٢٣٣/٢) .

(٣) انظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦٠٧/٦) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٧/١٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣٧/١٠) .

(٤) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٦/٣) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٤٠/٤) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦٠٧/٦) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٦/١٤-٢٥٧) .

وَنَحْوِهِ عَلَى الْخَاتَمِ ؛ وَهُوَ قَوْلُ جَمْعٍ مِنَ السَّلَفِ ؛ مِنْهُمْ : ابْنُ سَيَرِينَ ، وَإِسْحَاقُ ابْنُ رَاهَوِيَّةٍ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

جَاءَ فِي كَشَافِ الْقِنَاعِ عَنْ مَتْنِ الْإِقْنَاعِ : « (وَيُكْرَهُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ) أَيِ الْخَاتَمِ (ذِكْرُ اللَّهِ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ غَيْرِهِ) نَصًّا . قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَّةٍ : لَا يَدْخُلُ الْخَلَاءُ فِيهِ . قَالَ فِي الْفُرُوعِ : وَلَعَلَّ أَحْمَدَ كَرِهَهُ لِذَلِكَ . قَالَ : وَلَمْ أَجِدْ لِلْكَرَاهَةِ دَلِيلًا سِوَى هَذَا ، وَهِيَ تَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ » <sup>(٢)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّانِي :

يَجُوزُ نَقْشُ الذِّكْرِ وَالْقُرْآنِ عَلَى الْخَاتَمِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ ، وَهَذَا مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ ، مِنْهُمْ ؛ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَهُوَ رَأْيُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ الْحَنْفِيَّةِ ، وَالْمَالِكِيَّةِ ، وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةِ فِي قَوْلٍ <sup>(٣)</sup> .

### \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى كَرَاهَةِ نَقْشِ الذِّكْرِ وَالْقُرْآنِ عَلَى الْخَاتَمِ :

١- حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ

(١) انظر : كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٣٦/٢-٢٣٧) ؛ أحكام الخواتم (ص ١٠٣-

١٠٢) ؛ الآداب الشرعية (٥٠٣/٣) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٥٠٣/٣) ؛

المجموع شرح المهذب (٣٤٠/٤) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس

(٢٥٦/١٤-٢٥٧) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٨٢/٨) .

(٢) البهوتي (٢٣٦/٢-٢٣٧) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٦١/٦-٣٦٢) ؛ فتح البَرِّ في الترتيب الفقهي لثمهيد

ابن عبد البرّ (٦٥٨/٣) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٦/٣) ؛ المجموع

شرح المهذب (٣٤٠/٤) ؛ أحكام الخواتم (ص ١٠٨-١٠٩) ؛ كشاف القناع عن متن

الإقناع (٢٣٧/٢) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦٠٧/٦) ؛ شرح النووي على

خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ ، وَنَقَشَ فِيهِ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، وَقَالَ : « إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ، وَنَقَشْتُ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ فَلَا يَنْقُشَنَّ أَحَدٌ عَلَيَّ نَقْشِهِ » (١) .

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى النَّهْيِ عَنْ نَقْشِ الذِّكْرِ عَلَى الْخَاتَمِ .

٢\_ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُنْقَشَ عَلَى الْخَوَاتِمِ بِالْعَرَبِيَّةِ ؛ فَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضي الله عنه - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَسْتَضِيئُوا بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ ، وَلَا تَنْقُشُوا عَلَى خَوَاتِمِكُمْ عَرَبِيًّا » (٢) .

قَالَ الْحَافِظُ جَلَّالُ الدِّينِ السَّيُوطِيُّ - رحمه الله - : « لَا تَنْقُشُوا فِيهَا : مُحَمَّدٌ

⇒ صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٦/١٤-٢٥٧) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٤٨) .

(٢) رواه النسائي في كتاب الزينة ، باب قول النبي ﷺ : لا تنقشوا على خواتمكم عربياً ، ح (٥٢٠٩) ، سنن النسائي (١٢٩/٨-١٣٠) . وضعفه الألباني في ضعيف سنن النسائي (ص ١٧٧) ، ح (٥٢٢٤) .

ورواه أحمد في باقي مسند المكثرين ، عن أنس ، ح (١١٩٥٤) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ؛ لِجَهَالَةِ الْأَزْهَرِ بْنِ رَاشِدٍ الْبَصْرِيِّ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٨/١٩) .

وأخرجه في كتاب الزينة ، باب ما جاء في نقش الخواتم البوصيري ، ح (٥٥٦٦) ، وَقَالَ : « هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ لِجَهَالَةِ أَزْهَرَ بْنِ رَاشِدٍ ، قَالَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالدَّهَبِيُّ » اهـ ، اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (١٠٦/٦) . وأورده الطحاوي في شرح معاني الآثار موقوفاً على عُمَرَ ، كتاب الكراهة ، باب نقش الخواتم (٢٦٤/٤) .

ورواه ابن أبي شيبة من طريق يحيى بن آدم ، عن أبي عوانة ، عن قتادة ، عن أنس أَنَّ عُمَرَ قَالَ : « لَا تَنْقُشُوا وَلَا تَكْتُبُوا فِي خَوَاتِمِكُمْ بِالْعَرَبِيَّةِ » اهـ ، الكتاب المصنف ، كتاب اللباس والزينة ، باب نقش الخاتم وما جاء فيه (١٩٢/٥) ، ح (٢٥١٠٨) .

وقَالَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ » اهـ ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٩/١٩) ، في التعليق على حديث أنس (١١٩٥٤) .

رَسُولُ اللَّهِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ نَقَشَ خَاتَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (١) .

وَهَذَا هُوَ تَفْسِيرُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (٢) .

وَلَكِنَّ الْإِمَامَ ابْنَ كَثِيرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعَقَّبَ هَذَا التَّفْسِيرَ بِقَوْلِهِ : « وَهَذَا التَّفْسِيرُ فِيهِ نَظَرٌ ، وَمَعْنَاهُ ظَاهِرٌ : « لَا تَنْقُشُوا فِي خَوَاتِمِكُمْ عَرَبِيًّا » ؛ أَيْ بِحِطِّ عَرَبِيٍّ ؛ لِئَلَّا يُشَابِهَ نَقَشَ خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ كَانَ نَقْشُهُ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَنْقُشَ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِهِ » (٣) .

- وَيُجَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ ، وَالضَّعِيفُ لَا يُخْتَجُّ بِهِ (٤) .

الثَّانِي : أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ عِلَّةٍ مُشَابِهَةٍ نَقَشَ خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَحِثُّ أَمِينَ ذَلِكَ جَزَاءُ أَنْ يَنْقُشَ عَلَيْهِ مَا أَحَبَّ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الصَّحَابَةَ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - لَمَّا فَهِمُوا هَذِهِ الْعِلَّةَ اجْتَنَبُوهَا ، وَنَقَشُوا عَلَى خَوَاتِمِهِم بِالْعَرَبِيَّةِ الْأَذْكَارَ وَنَحْوِهَا ، كَمَا سَيَأْتِي (٥) .

٢- أَنَّ الْخَاتَمَ يُدْخَلُ بِهِ الْخَلَاءُ ؛ فَيُكْرَهُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ قُرْآنًا أَوْ ذِكْرًا أَوْ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْامْتِنَانِ .

(١) شرح الحافظ جلال الدين السيوطي على سنن النسائي ، مطبوع بهامش سنن النسائي (١٢٩/٨) .

(٢) انظر : السنن الكبرى ، كتاب آداب القاضي ، باب لا ينبغي للقاضي ولا للوالي أن يتخذ كتاباً ذمياً ، ولا يضع الذمى في موضع يتفضل فيه مسلماً (١٠/١٢٦-١٢٧) .

(٣) تفسير القرآن العظيم (١/٤٢٩) ، عند تفسير الآية : ١١٨ من سورة آل عمران .

وبنحوه تفسير الحافظ ابن رجب في أحكام الخواتم (ص ١٠٦) .

(٤) انظر تخرجه والحكم عليه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٥١) .

(٥) (ص ٤٥٤-٤٥٦) من هذا البحث - إن شاء الله - .

قَالَ الْمُرُودِيُّ : « سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ : عَنْ السِّتْرِ يُكْتَبُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ ؟ فَكَّرَ ذَلِكَ ، وَقَالَ : لَا يُكْتَبُ الْقُرْآنُ عَلَى شَيْءٍ مَنصُوبٍ ، لَا سِتْرٍ وَلَا غَيْرِهِ » . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ : « وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَنصُوبَ أَصْنَوْهُ مِنَ الْخَاتَمِ ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنْ أَنْ تَنَالَهُ الْأَيْدِي أَوْ يَلْمَسَهُ الْمُحَدِّثُ ، أَوْ يَحْمِلَهُ فِي الْخَلَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَيُفِيدُ ذَلِكَ كَرَاهَةَ كِتَابَتِهِ عَلَى الْخَاتَمِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى » <sup>(١)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّهُ بِالْإِمْكَانِ تَجَنَّبُ هَذِهِ الْمَفْسَدَةَ ، فَلَا يُدْخَلُ بِهِ الْخَلَاءُ ، وَلَا يُمْتَنَهُ .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى جَوَازِ نَقْشِ الذِّكْرِ وَنَحْوِهِ عَلَى الْخَاتَمِ :  
١- مَا رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ، وَكَانَ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ فِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ فِي يَدِ عُمَرَ ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ فِي يَدِ عُثْمَانَ ، حَتَّى وَقَعَ بَعْدُ فِي بَيْتِ أَرِيَسَ ، نَقَشَهُ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » <sup>(٢)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَأَمَّا قَوْلُهُ : « نَقَشَهُ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » فَفِيهِ جَوَازُ نَقْشِ الْخَاتَمِ ، وَنَقْشِ اسْمِ صَاحِبِ الْخَاتَمِ ، وَجَوَازُ نَقْشِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ هَذَا مَذْهَبُنَا ، وَمَذْهَبُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَمَالِكٍ ، وَالْجُمْهُورِ . وَعَنْ ابْنِ سَيْرِينَ وَبَعْضِهِمْ كَرَاهَةُ نَقْشِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ وَهَذَا ضَعِيفٌ . قَالَ الْعُلَمَاءُ : وَلَهُ أَنْ يَنْقَشَ

(١) أَحْكَامُ الْخَوَاتِمِ (ص ١٠٢-١٠٣) . وانظر : مِرْقَاةُ الْمِفَاتِيحِ شرح مشكاة المصابيح (١٨٢/٨) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٩٦) .



عَلَيْهِ اسْمَ نَفْسِهِ ، أَوْ يَنْقُشَ عَلَيْهِ كَلِمَةً حِكْمَةً ، وَأَنْ يَنْقُشَ ذَلِكَ مَعَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى « (١) .

- وَنُقِشَ هَذَا : بِأَنْ نُقِشَ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ لِلْحَاجَةِ إِلَى خَتَمِ الْكُتُبِ إِلَى الْمُلُوكِ وَالْأُمَمِ ، وَالنَّقْشُ إِذَا كَانَ لِمَصْلَحَةٍ كَهَذِهِ جَازَ لِلْخُلَفَاءِ وَالْمُلُوكِ وَذَوِي السُّلْطَانِ دُونَ غَيْرِهِمْ ؛ وَلِذَا فَمَا زَالَ خُلَفَاءُ الْمُسْلِمِينَ فِي الْعُصُورِ الْمُفْضَلَةِ ، يَنْقُشُونَ عَلَى خَوَاتِيمِهِمْ لِهَذِهِ الْمَصْلَحَةِ (٢) .

- وَهَذِهِ الْمُنَاقَشَةُ مَرْدُودَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأولُ : أَنَّ السَّلَفَ - مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سُلْطَانٌ - مَا زَالُوا يَنْقُشُونَ عَلَى خَوَاتِيمِهِمُ الْأَذْكَارَ وَالْحِكَمَ (٣) .

الثاني : وَحَتَّى مَنْ كَانَ لَهُ سُلْطَانٌ فَإِنَّ نَقْشَهُ لِخَاتَمِهِ لَيْسَ لَهُ خُصُوصٌ بَوْلَايَتِهِ ، بَلْ هُوَ ذِكْرٌ مُطْلَقٌ ، أَوْ حِكْمَةٌ وَنَحْوُهَا ؛ فَهَؤُلَاءِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ ، يَخْتُمُونَ بِهِ الْكُتُبَ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ اتَّخَذَ كُلُّ مِنْهُمْ لِنَفْسِهِ خَاتَمًا ، وَنَقْشَهُ بِذِكْرِ أَوْ حِكْمَةٍ اخْتَارَهَا :

فَكَانَ نَقْشُ خَاتَمِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « نِعْمَ الْقَادِرُ اللَّهُ » (٤) .

وَكَانَ نَقْشُ خَاتَمِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « كَفَى بِالْمَوْتِ

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٦/١٤-٢٥٧) .

(٢) انظر : أحكام الخواتم (ص ١٠٧) .

(٣) انظر : أحكام الخواتم (ص ١٠٩) .

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ، كتاب الكراهة ، باب نقش الخواتيم

(٢٦٤/٤) . ورواه ابن رجب في أحكام الخواتم (ص ١١٢) .

وَأَعْظَا» <sup>(١)</sup> .

وَكَانَ نَقْشُ خَاتَمِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَمَنْتُ بِالَّذِي خَلَقَ

فَسَوَّى » <sup>(٢)</sup> .

وَكَانَ نَقْشُ خَاتَمِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ

الْمُبِينُ » <sup>(٣)</sup> .

وَكَانَ نَقْشُ خَاتَمِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « عُمَرُ بْنُ عَبْدِ

الْعَزِيزِ » <sup>(٤)</sup> .

هَذِهِ بَعْضُ نُقُوشِ خَوَاتِيمِ أَكْبَارِ السَّلَفِ ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ نَقْشِ الذِّكْرِ

عَلَى الْخَاتَمِ ، وَأَنَّ السَّلَفَ كَانُوا يَنْقُشُونَ خَوَاتِيمَهُمْ بِالْعَرَبِيَّةِ ؛ أَذْكَارًا وَحِكْمًا <sup>(٥)</sup> .

٢- عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ : قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : مَا أَكْتُبُ فِي خَاتَمِي ؟

قَالَ : اكْتُبْ فِيهِ ذِكْرَ اللَّهِ ، وَقُلْ : أَمَرَنِي بِهِ سَعِيدٌ ! <sup>(٦)</sup> .

(١) رواه ابن رَجَبٍ في أَحْكَامِ الْخَوَاتِمِ (ص ١١٢) .

(٢) رواه ابن رَجَبٍ في أَحْكَامِ الْخَوَاتِمِ (ص ١١٢) . وَأُورِدَهُ علاءُ الدينِ الْمُتَّقِي الهنديُّ في

كتاب الزُّيْنَةِ من قسم الأفعال ، باب التَّخْتُمِ ، ح (١٧٤١٦) ، كُنْزُ الْعُمَالِ في سنن

الأقوال والأفعال (٦/٦٨٧) .

(٣) رواه ابن رَجَبٍ في أَحْكَامِ الْخَوَاتِمِ (ص ١١٢) . والطَّحَاوِيُّ في شرح معاني الآثار ،

كتاب الكَرَاهَةِ ، باب نقْشِ الْخَوَاتِيمِ (٤/٢٦٤) . وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في الْمُصَنَّفِ ، كتاب

اللباس والزُّيْنَةِ ، باب نقْشِ الْخَاتَمِ وما جاء فيه ، ح (٢٥١٠٩) ، الكتاب الْمُصَنَّفُ

(١٩٢/٥) .

(٤) رواه ابن رَجَبٍ في أَحْكَامِ الْخَوَاتِمِ (ص ١٢٥) .

(٥) انظر : فتح البَرِّ في التَّرتِيبِ الفقهِيِّ لِتمْهيدِ ابنِ عبدِ البرِّ (٣/٦٥٨) .

(٦) رواه ابنُ أَبِي شَيْبَةَ في الْمُصَنَّفِ عن عيسى بن يونس ، عن ابنِ جُرَيْجٍ ، عن صَدَقَةَ ،

فَذَكَرَهُ ، كتابُ اللِّباسِ والزُّيْنَةِ ، باب في الْخَاتَمِ تُنْقَشُ فِيهِ الْآيَةُ مِنَ الْقُرْآنِ ، ح

٣\_ وَكَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ : « لَا بَأْسَ أَنْ يُنْقَشَ فِي الْخَاتَمِ الْآيَةُ كُلُّهَا » (١) .

٤\_ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى بَأْسًا أَنْ يَكْتُبَ الرَّجُلُ فِي خَاتَمِهِ : حَسْبِيَ اللَّهُ ، وَنَحْوُ هَذَا » (٢) .

⇒ (٢٥١١٤) ، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (١٩٢/٥) .

وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ :

عيسى بن يونس السَّبْعِيُّ ، أبو عمرو ، ويُقال : أبو محمد الكوفي : ثِقَةٌ مَأْمُونٌ ، من الثامنة ، مات سنة سبعٍ وثمانين ، وقيل : سنة إحدى وتسعين . [ تقريب التهذيب (ص ٣٧٧) ، رقم (٥٣٤١) ] .

وابنُ جُرَيْجٍ : ثِقَةٌ ، تَقَدَّمَ (ص ٢٩٧) . وَصَدَقَهُ بْنُ يَسَارٍ : ثِقَةٌ ، تَقَدَّمَ (ص ٤٠٠) .  
(١) رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ في كتاب اللباس والزينة ، باب في الخاتم تنقش فيه الآية من القرآن ، ح (٢٥١١٦) ، قال : حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ ذَكَّيْنٍ ، عن إِسْرَائِيلَ ، عن عبد الله بن المختار قال : سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ ، فَذَكَرَهُ ، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (١٩٢/٥) .  
وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ :

الْفَضْلُ بْنُ ذَكَّيْنٍ هُوَ عَمْرُو بْنُ حَمَّادٍ بْنِ زُهَيْرِ النَّجَّيِّ ، مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ ، أَبُو نُعَيْمٍ الْكُوفِيُّ الْأَحْوَلُ ، مشهورٌ بِكُنْيَتِهِ : ثِقَةٌ ثَبَتٌ ، من التاسعة ، مات سنة ثمانٍ وعشرة ، وقيل : تسع عشرة ، وهو من كبار شيوخ البخاري . [ تقريب التهذيب (ص ٣٨١-٣٨٢) ، رقم (٥٤٠١) ] .

وإِسْرَائِيلُ هُوَ ابْنُ يُونسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ الْكُوفِيُّ : ثِقَةٌ ، من السابعة ، مات سنة ستين ، وقيل : بعدها . [ تقريب التهذيب (ص ٤٤) ، رقم (٤٠١) ] .  
وعبدُ اللَّهِ بْنُ الْمُخْتَارِ الْبَصْرِيُّ : ثِقَةٌ ، من السابعة . [ تهذيب التهذيب (٢/٤٢٩-٤٣٠) ؛ تقريب التهذيب (ص ٢٦٤) ، رقم (٣٦٠٥) ] .

(٢) رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ في كتاب اللباس والزينة ، باب نقش الخاتم وما جاء فيه ، ح (٢٥١٠٧) ، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (١٩٢/٥) .  
وصحَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ في فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٤٠) .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

الْقَوْلُ الثَّانِي ؛ وَهُوَ جَوَازُ نَقْشِ الذَّكْرِ وَلَفْظِ الْجَلَالَةِ عَلَى الْخَاتَمِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ؛

لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : لِقُوَّةِ أُدْلِيَّتِهِ ، وَصَرَّاحَتِهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ .

• ثَانِيًا : أَنَّ النَّهْيَ الْوَارِدَ عَلَى النَّقْشِ عَلَى الْخَوَاتِمِ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ الْأَيْنُقْشِ

أَحَدٌ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِهِ ، بِدَلِيلِ : أَنَّ السَّلَفَ لَمَّا فَهِمُوا ذَلِكَ نَقَشُوا عَلَى خَوَاتِمِهِمْ  
الْأَذْكَارَ وَالْحِكَمَ ، وَلَفْظَ الْجَلَالَةِ .

• ثَالِثًا : امْتِنَاحُ الذَّكْرِ الْمَكْتُوبِ عَلَى الْخَاتَمِ يُمَكِّنُ أَنْ يُجْتَنَّبَ بِالمَحَافَظَةِ عَلَى

الْخَاتَمِ ؛ فَالْكَرَاهَةُ لِلَامْتِنَاحِ لَيْسَتْ لِأَجْلِ النَّقْشِ ، وَإِنَّمَا لِأَجْلِ مَا يَعْغِضُ لَهُ .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ : بِأَنَّ الْكَرَاهَةَ حَيْثُ

يُخَافُ عَلَيْهِ حَمْلُهُ لِلْجُنْبِ وَالْحَائِضِ وَالْأَسْتِنْجَاءِ بِالكَفِّ الَّتِي هِيَ فِيهَا ، وَالْجَوَازُ

حَيْثُ حَصَلَ الْأَمْنُ مِنْ ذَلِكَ ، فَلَا تَكُونُ الْكَرَاهَةُ لِذَلِكَ ، بَلْ مِنْ جِهَةِ مَا يَعْغِضُ

لِذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ » (١) .

\* \* \*

### المَطْلَبُ الثَّالِثُ

آدَابُ تَخْتُمِ الرِّجَالُ وَضَوَابِطُهُ وَشُرُوطُهُ

وَفِيهِ خَمْسَةُ فُرُوعٍ :

- الفرع الأول : التَّخْتُمُ فِي الْيَمِينِ أَوْ الْيَسَارِ .
- الفرع الثاني : مِقْدَارُ خَاتَمِ الرَّجُلِ .
- الفرع الثالث : الْإِتِّعَادُ عَنْ مُشَابَهَةِ النِّسَاءِ  
وَالْمُشْرِكِينَ فِي الْخَوَاتِيمِ .
- الفرع الرابع : حُكْمُ دُخُولِ الْخَلَاءِ بِالْخَاتَمِ  
الْمَنْقُوشِ عَلَيْهِ ذِكْرٌ أَوْ قُرْآنٌ .
- الفرع الخامس : تَحْرِيكُ الْخَاتَمِ عِنْدَ الطَّهَارَةِ .

## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

### التَّخْتُمُ فِي الْيَمِينِ أَوِ الْيَسَارِ

\* اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى جَوَازِ التَّخْتُمِ فِي الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ ؛ لَوُرُودِ الْأَحَادِيثِ بِالتَّخْتُمِ فِيهِمَا .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رحمه الله - : « وَأَمَّا التَّخْتُمُ فِي الْيَمِينِ وَفِي الْيَسَارِ : فَاخْتَلَفَتْ فِي ذَلِكَ الْأَثَارُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ بَعْدَهُ ، وَذَلِكَ مَحْمُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى الْإِبَاحَةِ » (١) .

وَلَكِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ اخْتَلَفُوا فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، وَبِالتَّالِي نَارَ الْخِلَافِ بَيْنَهُمْ فِي أَيِّ الْيَدَيْنِ أَحَقُّ بِالْخَاتَمِ ، وَكَانَ خِلَافُهُمْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ ؛ هِيَ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ خَاتَمِهِ فِي الْيَمِينِ أَوِ الْيَسَارِ ، وَلُبْسُهُ فِي يَمِينِهِ أَفْضَلُ ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ ، وَقَوْلٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ (٢) .

### ● الْقَوْلُ الثَّانِي :

يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ خَاتَمِهِ فِي الْيَمِينِ أَوِ الْيَسَارِ ، إِلَّا أَنَّ لُبْسَهُ فِي الْيَسَارِ أَفْضَلُ ،

(١) فتح البرِّ في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٦٥٦/٣) . وانظر : الفتاوى الهندية (٣٣٦/٥) ؛ رد المحتار على الدرِّ المختار (٣٦١/٦-٣٦٢) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٥٥/٥) .

(٢) انظر : المجموع شرح المذهب (٣٤٠/٤) ؛ حاشيتا قلوبى وعميرة على منهاج الطالبين (٢٤/٢) ؛ أحكام الخواتم (ص ١٤٤ وما بعدها) ؛ الإنصاف في معرفة الرجع من الخلاف (١٤٣/٣) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٥٥/٥-٢٥٦) .

وفي اليمين مَكْرُوهٌ ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ ، وَالْمَالِكِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لِبْسُ الْخَاتَمِ فِي الْيَدِ الْيُمْنَى أَوِ الْيُسْرَى ، مِنْ غَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ؛ وَهُوَ قَوْلٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ، رَجَّحَهُ ابْنُ عَابِدِينَ وَغَيْرُهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(٢)</sup> .

### \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى أَنَّ التَّخْتُمَ فِي الْيَمِينِ أَفْضَلُ :

١- مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رضي الله عنه - قَالَ : « لِبَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمَ فَضَّةٍ فِي يَمِينِهِ ، فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ ، كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ » <sup>(٣)</sup> .

٢- مَا رَوَاهُ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ <sup>(٤)</sup> - رحمه الله - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ

(١) انظر : الفتاوى الهندية (٣٣٦/٥) ؛ رد المختار على الدر المختار (٣٦١/٦) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٦/٣) ؛ المنتقى شرح الموطأ (٢٥٤/٧) ، وفيه : « ولا بأس أن يجعل الخاتم في يمينه للحاجة يذكرونها ، أو يربط خطاً في أصبعه » اهـ ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦١١/٦-٦١٢) ؛ أحكام الخواتم (ص ١٤٤) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٤٣/٣) ؛ الآداب الشرعية (٥٠٢/٣) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٢٣٦/٢) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٨٦/٨) .

(٢) انظر : رد المختار على الدر المختار (٣٦١/٦) ؛ فتح البَرِّ في الترتيب الفقهي لثميد ابن عبد البر (٦٥٦/٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٤٠/١٠) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٨٦/٨) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٩٦) .

(٤) هو أبو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ ، قِيلَ : اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ ، وَقِيلَ : ✽

يَلْبَسُ خَاتَمَهُ فِي يَمِينِهِ» (١) .

٣- مَا رَوَاهُ الصَّلْتُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ (٢) قَالَ : «رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ ، وَلَا إِخَالَهُ إِلَّا قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ» (٣) .

٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ (٤) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

⇒ إِسْمَاعِيلُ ، تَابِعِيٌّ ، ثَقَّةٌ ، إِمَامٌ ، عَالِمٌ ، مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ سَيِّدٌ مِنْ سَادَاتِ قُرَيْشٍ ، أَرْضَعَتْهُ أُمُّ كَلْثُومَ ، أَذْرَكَ الصَّحَابَةَ ، وَرَوَى عَنْهُمْ ، وَلِدَ سَنَةَ بَضْعٍ وَعِشْرِينَ ، وَتُوفِيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ ، أَوْ أَرْبَعٍ وَبِئَةٍ .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٤/٥٣١-٥٣٢) ؛ سير أعلام النبلاء (٤/٢٨٧-٢٩٢) ، رقم (١٠٨) ] .

(١) رواه أبو داود في كتاب الخاتم ، باب ما جاء في التَّخْتَمِ فِي الْيَمِينِ أَوْ الْيَسَارِ ، ح (٤٢٢٠) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/١٩٣) . والترمذي في الشمائل ، باب ما جاء في أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ (ص ٩٢) ، ح (٩٦) . والنسائي في كتاب الزينة ، باب موضع الخاتم من اليد ، ح (٥٢٠٣) ، سنن النسائي (٨/١٢٨) . وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي (٣/٣٨٦) ، ح (٥٢١٨) .

(٢) هُوَ الصَّلْتُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، كَانَ فَقِيهًا عَابِدًا ، وَكَانَ أَبُوهُ يُشَبِّهُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَثَقَّةٌ جَمَعَ مِنْ عُلَمَاءِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ : مَقْبُولٌ مِنَ السَّادِسَةِ . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٢/٢١٧) ؛ تقريب التهذيب (ص ٢١٨-٢١٩) ، رقم (٢٩٤٨) ] .

(٣) انظر تخريجيه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٤٥) .

(٤) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْهَاشِمِيُّ ، صَحَابِيُّ حَلِيلٌ ، يُكْنَى : أَبَا جَعْفَرٍ ، وَلَدَتْهُ أُمُّهُ أَسْمَاءُ بِنْتُ عَمَيْسٍ بَارِضَ الْحَبَشَةِ ، فَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وَلِدَ لِلْمُسْلِمِينَ هُنَاكَ ، وَقَدِمَ مَعَ أَبِيهِ الْمَدِينَةَ ، وَحَفِظَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَوَى ، كَانَ حَوَادِثًا مُدَّحًا ، لَمْ يَكُنْ فِي الْإِسْلَامِ أَسْحَى مِنْهُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، تُوْفِيَ سَنَةَ ثَمَانِينَ فِي غَامِ الْحَخَافِ لِسَبِيلِ كَانَ ⇒



يَتَخْتَمُ فِي يَمِينِهِ» (١) .

٥- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رضي الله عنه - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَخْتَمُ فِي يَمِينِهِ » (٢) .

٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله تعالى عنهما - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَخْتَمُ فِي يَمِينِهِ » (٣) .

وَالْوَجْهُ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ جَمِيعًا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ الْخَاتَمَ فِي يَمِينِهِ ، وَسُنَّتُهُ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ .

⇒ بِمَكَّةَ ، وَعَمْرُهُ تِسْعُونَ سَنَةً . انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/٨٨٢-٨٨٠) ، رقم (١٤٨٨) ؛ تهذيب التهذيب (٢/٣١٣) ] .

(١) رواه النسائي في كتاب الزينة ، باب موضع الخاتم من اليد ، ح (٥٢٠٤) ، سنن النسائي (١٢٨/٨) . والترمذي في الشمائل المحمدية ، باب ما جاء في أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَخْتَمُ فِي يَمِينِهِ (ص ٩٢ ، ٩٣) ، ح (٩٨) ، ح (٩٩) . وفي السنن ، كتاب اللباس ، باب ما جاء في لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ ، ح (١٧٤٤) ، وَقَالَ : « قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ (البخاري) : هَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ رَوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ » اهـ ، الجامع الصحيح (٢٠٠/٤-٢٠١) .

وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣/٢١٠) ، ح (٢٩٥٨) .

(٢) رواه الترمذي في الشمائل المحمدية ، باب ما جاء في أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَخْتَمُ فِي يَمِينِهِ (ص ٩٣-٩٤) ، ح (١٠٠) . وفي السنن ، كتاب اللباس ، باب ما جاء في لُبْسِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ ، ح (١٧٤٢) ، وقال : « حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ . الجامع الصحيح (٢٠٠/٤) . وأبو داود في كتاب الخاتم ، باب ما جاء في التختم في اليمين أو اليسار ، ح (٤٢٢٠) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/١٩٣) . ويشهد له ما سبق .

(٣) أَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، باب ما جاء في الخاتم ، وقال : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/١٥٣) .

وَنُوقِشَ الْأَسْتِدْلَالُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأَوَّلُ : أَنَّ أَحَادِيثَ التَّخْتُمِ فِي الْيَمِينِ ضَعِيفَةٌ ، ضَعَّفَهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَقَالَ :

التَّخْتُمُ فِي الْيَسَارِ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَهُوَ أَقْوَى وَأَثْبَتُ <sup>(١)</sup> .

الثَّانِي : أَنَّ الْخَاتَمَ الَّذِي لِبَسَهُ الْمُصْطَفَى ﷺ فِي الْيَمِينِ هُوَ خَاتَمُ الذَّهَبِ <sup>(٢)</sup> ؛

وَيَذُلُّ عَلَى هَذَا مَا رَوَاهُ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - قَالَ : اتَّخَذَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ ، فَكَانَ يَلْبَسُهُ فِي يَمِينِهِ ، فَاتَّخَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ مِنْ ذَهَبٍ ،

فَطَرَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَقَالَ : « لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا » . فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ <sup>(٣)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « هَذَا الْحَدِيثُ يَشْتَمِلُ عَلَى أَمْرَيْنِ تَبَدَّلَ

الْحُكْمُ فِيهِمَا مِنْ بَعْدُ : أَحَدُهُمَا : لُبْسُ خَاتَمِ الذَّهَبِ ، وَصَارَ الْحُكْمُ فِيهِ إِلَى

التَّخْرِيمِ فِي حَقِّ الرِّجَالِ . وَالثَّانِي : لُبْسُ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ ، وَكَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ

النَّبِيِّ ﷺ لُبْسُهُ فِي الْيَسَارِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : أحكام الخواتم (ص ١٦٢) . وانظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٦/٣) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٣٦/٢) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦١١/٦-٦١٢) ؛ المنتقى شرح الموطأ (٢٥٤/٧) .

(٢) وكأنهم يرون أَنَّ التَّخْتُمَ فِي الْيَمِينِ مَنْشُوخٌ . انظر : أحكام الخواتم (ص ١٦٢) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٩٣/١١) .

(٣) أُخْرِجَهُ الْبَغَوِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ تَحْرِيمِ خَاتَمِ الذَّهَبِ ، ح (٣١٢٩) ، شرح السنة (٥٧/١٢) ، وَالْفُظُّ لَهُ . وَالبخاريُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ ، ح (٥٨٦٥) ، وَبَاب (٤٧) ، ح (٥٨٦٧) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢١ ، ٣٢٨/١٠) . وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، تَحْرِيمِ خَاتَمِ الذَّهَبِ عَلَى الرِّجَالِ ، ح [٥٣] (٢٠٩١) ، شرح النووي عَلَى صحيح مسلم ، ابجد الخامس (٢٥٥/١٤) .

(٤) شرح السنة (٥٨-٥٧/١٢) .

- وَيُجَابُ عَنِ الْاِغْتِرَاضِ الْأَوَّلِ : بِأَنَّ أَحَادِيثَ لُبْسِ الْحَاتَمِ فِي الْيَمِينِ صَحِيحَةٌ، بَلَّغَتْ حَدَّ التَّوَاتُرِ ؛ إِذْ رَوَاهَا جَمْعٌ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ ؛ مِنْهُمْ : أَنَسُ خَادِمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبْنُ عُمَرَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ السَّنَةَ الْمُسْتَفِيضَةَ الْمَشْهُورَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هِيَ لُبْسُ الْحَاتَمِ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى . ثُمَّ هِيَ كُلُّهَا صَحِيحَةٌ كَمَا سَبَقَ <sup>(١)</sup> .

« وَمَا نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مِنَ التَّضْعِيفِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ حَدِيثًا مُعَيَّنًا لِمَخْصُوصٍ عَلَيْهِ فِيهِ ، وَإِلَّا فَإِنَّ تَضْعِيفَ ذَلِكَ مَعَ رُودِهِ فِي خَمْسَةِ أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ مِمَّا يُسْتَبَعَدُ صُدُورُهُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ » <sup>(٢)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنِ الْاِغْتِرَاضِ الثَّانِي : بِمَا قَالَهُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « وَهَذَا إِنَّمَا يَتَأْتَى فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ؛ فَإِنَّ فِيهِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي خَاتَمِ الذَّهَبِ قَبْلَ نَزْعِهِ ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ تَخْتُمِهِ بِالْفِضَّةِ ، كَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَأَنَسٍ . وَقَوْلُ أَنَسٍ : كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ ( الْيُمْنَى ) ؛ إِنَّمَا يُرِيدُ خَاتَمَهُ الَّذِي اسْتَمَرَ لُبْسُهُ حَتَّى مَاتَ ، وَهُوَ الْفِضَّةُ . وَقَدْ جَاءَ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ تَخْتُمَهُ فِي يَسَارِهِ كَانَ أَخِيرَ الْأَمْرَيْنِ فِي حَدِيثِ رَوَاهُ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَخْتَمُ فِي يَمِينِهِ ، ثُمَّ إِنَّهُ حَوَّلَهُ إِلَى يَسَارِهِ » <sup>(٣)</sup> .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « فَلَوْ صَحَّ هَذَا ( يَعْنِي : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ) لَكَانَ قَاطِعًا لِلنِّزَاعِ ، وَلَكِنَّ سَنَدَهُ ضَعِيفٌ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر (ص ٤٦٠-٤٦٢ وما بعدها) من هذا البحث .

(٢) قاله الألباني - رحمه الله - في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٣/٣٠٤) .

(٣) أحكام الخواتم (ص ١٦٢-١٦٣) .

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٣٩) .

٧- أَنَّ الْخَاتَمَ زِينَةٌ ، وَالْيَمِينُ أَحَقُّ بِالزَّيْنَةِ وَالتَّكْرِيمِ <sup>(١)</sup> .

٨- أَنَّ الْيَدَ الْيَسَارَ آلَةُ الْاسْتِنْجَاءِ وَإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ ، فَيُصَانُ الْخَاتَمُ إِذَا لُبِسَ فِي الْيُمْنَى عَنْ أَنْ تُصَيِّبَهُ النَّجَاسَةُ <sup>(٢)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى أَنَّ التَّخْتَمَ فِي الْيَسَارِ أَفْضَلُ :

١- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضي الله عنه - قَالَ : « كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ ؛ وَأَشَارَ إِلَى الْخِنْصِيرِ مِنْ يَدِهِ الْيُسْرَى » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : المجموع شرح المهذب (٣٤٠/٤) ؛ حاشيتا قلوبوي وعميرة على منهاج الطالبين (٢٤/٢) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٥٥/٥) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٩٣/١١) .

(٢) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٩٣/١١) .

(٣) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب في لبس الخاتم في الخنصر من اليد ، ح [٦٣] (٢٠٩٥) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٦٠/١٤) . والبغوي في كتاب اللباس ، باب موضع الخاتم ، ح (٣١٤٦) ، (٣١٤٧) ، شرح السنة (٦٨/١٢) - (٦٩) .

والخنصر : بكسر الصاد وفتحها ؛ الإصبع الصغرى . يليها البنصر ؛ جمعها : بناصير . يليها الوسطى ؛ بين البنصر والسبابة ، سُميت بذلك : لتوسطها بين أصابع اليد . يليها السبابة ، أو السبابة ، أو المسبحة ؛ وهي التي بين الإبهام والوسطى ، سُميت بذلك لأنه يُشارُ بها عند التسييح . أو لأنَّ العربَ كانت تُشيرُ بها عند السبِّ والمحاصرة ، ويعضونها عند الندم .

ثمَّ الإبهام ؛ وهي الإصبع العظمى ، جمعها : أباهيم . انظر : لسان العرب (٢٣٣/٤) ، (خنصر) ؛ (٥٠٢/١) ، (بنص) ؛ (٢٩٧/١٥) ، (وسط) ؛ (١٤٦/٦) ، (سبح) ؛ (٥٢٦/١) ، (بهم) . وانظر : غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٢٣٠-٢٣١) .

- ونوقش هذا من وجهين :

الأول : أن أنسأ قد روى أن النبي ﷺ كان يتختم في يمينه ؛ وقد قال البخاري إمام المحدثين - رحمه الله - : « التَّخْتُمُ فِي الْيَمِينِ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَالْيَمِينُ أَحَقُّ بِالزَّيْنَةِ » (١) .

الثاني : أن هذا الحديث صحيح ، ولا تعارض بينه وبين التَّخْتُمِ فِي الْيُمْنَى ؛ فكلاً الأمرين جائز ؛ فكان النبي ﷺ يتختم في اليمين مرة ، وفي اليسار تارة ، ولكن التَّخْتُمِ فِي الْيَمِينِ أَكْثَرُ وَأَصَحُّ (٢) .

٢- عن ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَخْتَمُ فِي يَسَارِهِ » (٣) .

- وهذا مردود ؛ بأن هذه الرواية شاذة عن ابن عمر ، ومن رواها أقل عدداً ، والين حفظاً ممن روى اليمين ، والمحفوظ عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يتختم في يمينه (٤) .

٣- عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ

(١) انظر : الجامع الصحيح (٢٠١/٤) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٥٥/٥) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣٩/١٠) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٨٦/٨) ؛ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٢٩٩/٣) .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الخاتم ، باب ما جاء في التَّخْتُمِ فِي الْيَمِينِ أَوْ الْيَسَارِ ، ح (٤٢٢١) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٩٣/١١-١٩٤) .

(٤) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣٩/١٠) ؛ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٣٠١/٣) .

خَاتَمُهُ فِي يَسَارِهِ» (١) .

- وَنُوقِشَ هَذَا : بِأَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ ؛ فَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : « فِي سَنَدِهِ لَيِّنٌ » (٢) .

٤- مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِسَنَدِهِ قَالَ : « كَانَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ يَتَخَتَّمَانِ فِي يَسَارِهِمَا » (٣) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ فِعْلٌ صَحَابِيٌّ ، وَفِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ .

٥- أَنَّ لُبْسَ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ عَلَامَةُ الرَّوَافِضِ ، وَالتَّشَبُّهُ بِهِمْ مَكْرُوهٌ عَلَى أَقَلِّ تَقْلِيدٍ (٤) .

- وَرُدَّ هَذَا : بِأَنَّهُ لَوْ سُلِمَ بِهِذَا فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ شِعَارِهِمْ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي ، ثُمَّ زَالَ فِي الْأَزْمَانِ التَّالِيَةِ . وَالنَّقْلُ الصَّحِيحُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ ، فَلَا تُتْرَكُ السُّنَّةُ مِنْ أَجْلِ فِعْلٍ فِتْنَةٍ مِنَ النَّاسِ (٥) .

٦- أَنَّ التَّخَتَّمَ فِي الْيُسْرَى أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الْإِعْجَابِ وَالزُّهْوِ (٦) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّخَتَّمَ فِي الْيَمِينِ إِعْجَابٌ وَلَا زُهْوٌ ، وَكَيْفَ

(١) رواه أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ وآدابه ، باب في ذكر خاتمه ، ح (٣٣٩) ، وضعفه مُحَقِّقُ الْكِتَابِ الدُّكْتُور : صَالِحُ الْوَيْثَانَ (٢٥٤/٢) .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٧/١٠) .

(٣) كتاب اللباس ، باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين ، ح (١٧٤٣) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ . الجامع الصحيح (٢٠٠/٤) .

وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢٧٥/٢) ، ح (١٧٤٣) .

(٤) انظر : الفتاوى الهندية (٣٣٦/٥) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٣٦١/٦) .

(٥) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٦١/٦) .

(٦) انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٨٦/٨) .

يُقَالُ ذَلِكَ وَالنَّبِيُّ ﷺ ، وَصَحَابَتُهُ - رضوانُ الله عليهم - كَانُوا يَفْعَلُونَهُ ؟!

٧- أَنْ لُبِسَ الْحَاتِمُ فِي الْيَسَارِ أَسْهَلُ فِي التَّنَاولِ مِنْهَا بِالْيَمِينِ ، وَكَذَا وَضَعُهُ فِيهَا <sup>(١)</sup> .

- وَلَكِنَّ هَذَا لَيْسَ بِلَازِمٍ ؛ فَقَدْ يَكُونُ أَسْهَلُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى جَوَازِهِ فِي كِلَا الْيَدَيْنِ ؛ الِئْمْنَى وَ الْيُسْرَى مِنْ غَيْرِ تَفْضِيلٍ لِأَحَدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى :

أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لُبْسُ النَّبِيِّ ﷺ وَكَذَا صَحَابَتِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - لِلْحَاتِمِ فِي الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ ، وَلَا مُرَجِّحَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْأُخْرَى ؛ وَإِذَا كَانَ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الدَّيْلَيْنِ مُمَكِّنًا فَإِنَّهُ أَوْلَى مِنْ إِعْمَالِ أَحَدِهِمَا وَتَرْكِ الْآخَرِ ، وَهَذِهِ الْأَدْلَةُ : « لَا تَعَارُضَ بَيْنَهَا ؛ لِجَوَازِ أَنَّهُ ﷺ فَعَلَ الْأَمْرَيْنِ ؛ فَكَانَ يَتَخْتَمُ فِي الْيَمِينِ مَرَّةً ، وَفِي الْيُسْرَى أُخْرَى ، حَسْبَمَا اتَّفَقَ ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا مَا يَدُلُّ صَرِيحًا عَلَى الْمُدَاوَمَةِ وَالِإِصْرَارِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا » <sup>(٢)</sup> ، فَيَبْقَى الْأَمْرُ عَلَى الْجَوَازِ فِيهِمَا مَعًا <sup>(٣)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ التَّخْتَمَ فِي الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ جَائِزٌ ؛ إِلَّا أَنَّ التَّخْتَمَ فِي الْيَمِينِ

(١) انظر : المنتقى شرح الموطأ (٢٥٤/٧) ؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري

(١٨/٦٥) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/١٩٤) .

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/١٨٦) . وانظر : إرواء الغليل في تخريج

أحاديث منار السبيل (٣/٣٠٤) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٦/٣٦١) .

أَفْضَلُ ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : أَنَّ أَحَادِيثَ التَّخْتُمِ فِي الْيَمِينِ أَكْثَرُ وَأَصَحُّ ، وَقَدْ وَرَدَتْ عَنْ جَمْعٍ مِنَ

الصَّحَابَةِ .

• ثَانِيًا : أَنَّ الْخَاتَمَ زِينَةٌ ، وَالْيَمِينُ أَوْلَى بِالزَّيْنَةِ وَالْإِكْرَامِ ؛ وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

يُحِبُّ التَّيَامُنَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ <sup>(١)</sup> .

• ثَالِثًا : أَنَّ الْخَاتَمَ قَدْ يُنْقَشُ فِيهِ الذَّكْرُ ، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ وَنَحْوُ هَذَا ، فَإِذَا لُبِسَ فِي

الْيَمِينِ كَانَ ذَلِكَ صَوْنًا لَهُ مِنْ امْتِهَانٍ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ عِنْدَ الاسْتِنْجَاءِ .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ

الْقَصْدِ ؛ فَإِنَّ كَانَ اللَّبْسُ لِلزَّيْنِ بِهِ : فَالْيَمِينُ أَفْضَلُ ، وَإِنْ كَانَ لِلتَّخْتُمِ بِهِ : فَالْيَسَارُ

أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَوْدَعِ فِيهَا ، وَيَحْصُلُ تَنَاوُلُهُ مِنْهَا بِالْيَمِينِ ، وَكَذَا وَضَعُهُ فِيهَا .

وَيَتَرَجَّحُ التَّخْتُمُ فِي الْيَمِينِ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ الْيَسَارَ آلَةَ الاسْتِنْجَاءِ ، فَيُصَانُ الْخَاتَمُ إِذَا

كَانَ فِي الْيَمِينِ عَنْ أَنْ تُصِيبَهُ النَّجَاسَةُ ، وَيَتَرَجَّحُ التَّخْتُمُ فِي الْيَسَارِ بِمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ

مِنْ التَّنَاولِ » <sup>(٢)</sup> .

• وَإِذَا عُلِمَ هَذَا : فَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ فِي حَقِّ

الرَّجُلِ جَعْلُ خَاتَمِهِ فِي خِنْصَرِ يَدِهِ دُونَ سَائِرِ أَصَابِعِهِ ، وَأَنَّ لُبْسَهُ فِي الْأَصَابِعِ

الْأُخْرَى مَكْرُوهٌ . وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ : أَنَّ لُبْسَهُ فِي الْخِنْصَرِ أَبْعَدُ عَنِ الْامْتِهَانِ فِيمَا

يُعَاطَى بِالْيَدِ ؛ لِكَوْنِهِ طَرَفًا ، وَلَا يَشْغُلُ الْيَدَ عَنْ تَنَاوُلِ أَشْغَالِهَا ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنْ

الْأَصَابِعِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر ما سبق (ص ٢٧٦-٢٧٧) .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٤٠) .

(٣) انظر : الفتاوى الهندية (٥/٣٣٦) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٦/٣٦١) ؛ المجموع



\* وَمِنْ الْأَدِلَّةِ عَلَى هَذَا :

١- ما رواه أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا ، ثُمَّ قَالَ : « إِنَّا اتَّخَذْنَا خَاتَمًا ، وَنَقَشْنَا فِيهِ نَقْشًا ، فَلَا يَنْقُشَنَّ عَلَيْهِ أَحَدٌ » . قَالَ : فَإِنِّي لَأَرَى بَرِيقَهُ فِي خِنْصِرِهِ <sup>(١)</sup> .

٢- وعنه - رضي الله عنه - قال : « كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ ؛ وَأَشَارَ إِلَى الْخِنْصِرِ مِنْ يَدِهِ الْيُسْرَى » <sup>(٢)</sup> .

٣- وَعَنْ عَلِيٍّ - رضي الله عنه - قال : « نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَخْتَمَ فِي إصْبَعِي هَذِهِ أَوْ هَذِهِ ؛ وَأَوْفَأَ إِلَى الْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِيهَا » <sup>(٣)</sup> .

وَلَمْ يُثَبِّتْ فِي الْإِبْهَامِ وَالْبَنْصِرِ رَوَايَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، وَظَاهِرُ الْقِيَاسِ : أَنَّ لُبْسَهُ فِيهِمَا مَنْهِيٌّ عَنْهُ بِالنِّسْبَةِ لِلرِّجَالِ ، فَيُثَبِّتُ نَدْبُهُ فِي الْخِنْصِرِ ، وَيَكُونُ لُبْسُهُ فِي غَيْرِهَا خِلَافُ السُّنَّةِ <sup>(٤)</sup> .

⇨ شرح المهذب (٣٤٠/٤) ؛ أحكام الخواتم (ص ١٦٥) ؛ الآداب الشرعية (٥٠٣/٣) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٤٣/٣) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٣٦/٢) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦١١/٦) ؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٦٢٣-٦٢/١٨) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٨٦/٨) .

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب الخاتم في الخنصر ، ح (٥٨٧٤) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣٧/١٠) .

(٢) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب النهي عن التختم في الوسطى والتي تليها ، ح (٢٠٩٥) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٦٠/١٤) .

(٣) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب النهي عن التختم في الوسطى والتي تليها ، ح (٢٠٧٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٦٠/١٤) .

وقوله : في أصبعي هذه أو هذه ؛ « لَيْسَتْ لِتَرْذِيدِ الرَّأْيِ ، بَلْ لِلتَّقْسِيمِ ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُطِيعْهُمْ بَيْنَهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ . » اهـ . مرقاة المفاتيح شرح مشكاة

المصابيح (١٨٦/٨) . والآية (٢٤) من سورة الإنسان .

(٤) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٦١/٦) ؛ مرقاة المفاتيح (١٨٦/٨) .

## الْفَرْعُ الثَّانِي

### مِقْدَارُ خَاتَمِ الرَّجُلِ

اختلفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مِقْدَارِ الْخَاتَمِ الْمُبَاحِ لِلرَّجُلِ عَلَى أَقْوَالٍ هِيَ :

#### ● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

لَا يُزَادُ خَاتَمُ الرَّجُلِ عَلَى مِثْقَالٍ <sup>(١)</sup> ؛ فَضَّةٌ كَانَ أَوْ جَوْهَرًا نَفِيسًا ؛ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْحَنْبَلِيُّ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ <sup>(٢)</sup> .

#### ● الْقَوْلُ الثَّانِي :

لَا يُزَادُ خَاتَمُ الرَّجُلِ عَلَى دِرْهَمَيْنِ شَرْعِيَّيْنِ <sup>(٣)</sup> ، فَإِذَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ حَرَمٌ ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ <sup>(٤)</sup> .

(١) المِثْقَالُ : يُلْغُ وَزْنُهُ مِنَ الْغِرَامِ ( ٤,٢٥ غِرَامًا ) ، وَمِنَ الدَّرْهَمِ الْإِسْلَامِيِّ ( ٣/١ ) ، جَمْعُهُ : مِثْقَالٌ .

انظر : القاموس الفقهي (ص ٥٢) ؛ الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٠٣/٦) .  
(٢) انظر : رد المختار على الدر المختار (٣٦١/٦) ؛ أحكام الخواتم (ص ١٦٩) ؛ الآداب الشرعية (٥٠١/٣) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٤٤/٣) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٢٣٦/٢) .

(٣) الدَّرْهَمُ : قِطْعَةٌ مِنْ فِضَّةٍ ، مَضْرُوبَةٌ لِلْمُعَامَلَةِ ، وَالدَّرْهَمُ الْإِسْلَامِيُّ : سِتَّةُ دَوَانِيقَ ، وَكُلُّ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ سِتَّةٌ مِثْقَالٌ . وَمِقْدَارُهُ بِالْوِزْنِ : ( ٢,٩٧٥ غِرَامًا ) .

انظر : طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ فِي الْإِصْطِلَاحَاتِ الْفَقْهِيَّةِ (ص ٢٨١) ؛ القاموس الفقهي (ص ١٣٠) ؛ الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٠٤/٦) ؛ الاختيارات الجليّة في المسائل الخلافية (مطبوع مع نيل المآرب في تهذيب شرح عمدة الطالب (٣٦٦/٢) .

(٤) انظر : منح الجليل لشرح مختصر خليل (٥٨/١) .

## • الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي قَدْرِ خَاتَمِ الرَّجُلِ وَوِزْنِهِ بِعَادَةِ أَمَثَالِهِ ، فَإِذَا خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ حَرُمَ ؛ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي الرَّاجِحِ عِنْدَهُمْ <sup>(١)</sup> .

## \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ؛ عَلَى أَنَّ خَاتَمَ الرَّجُلِ لَا يُزَادُ عَلَى الْمُثْقَالِ ، أَوْ الدَّرْهَمَيْنِ :

١- مَا رَوَاهُ بُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصِيبِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ ، فَقَالَ : « مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ جَلِيَّةَ أَهْلِ النَّارِ ؟ » . فَطَرَحَهُ ، ثُمَّ جَاءَهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ شَبَّهِ ، فَقَالَ : « مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ ؟ » . فَطَرَحَهُ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَتَّخِذُهُ ؟ قَالَ : « مِنْ وَرَقٍ ، وَلَا تَتِمَّمَهُ مُثْقَلًا » <sup>(٢)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَشَدَهُ إِلَى أَنَّ الْأَوَّلَى لِيَخَاتَمَ الرَّجُلُ إِلَّا يَتَجَاوَزَ الْمُثْقَالُ <sup>(٣)</sup> .

## - وَيُجَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ، وَالضَّعِيفُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْأَحْكَامِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : حاشيتنا قلوبوبي وعميرة على منهاج الطالبين (٢/٢٤) ؛ أحكام الخواتم (ص ١٦٩) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٣/١٤٤) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٢/٢٣٦) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٩٧) .

(٣) انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/١٨٩) .

(٤) انظر كلام أهل العلم عليه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٩٧) .

الثَّانِي : أَنَّهُ مَعَ ضَعْفِهِ مُعَارَضٌ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَرْفُوعًا : « وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ فَالْعُبُوبُ بِهَا » <sup>(١)</sup> . فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى الرُّخْصَةِ فِي اسْتِعْمَالِ الْفِضَّةِ لِلرِّجَالِ ، وَتَحْرِيمِهَا لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ شَيْءٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ الْأَخْبَارُ الْمُتَوَاتِرَةُ فِي تَحْرِيمِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ عَلَى الرِّجَالِ ، فَلَا يَخْرُمُ عَلَيْهِمْ اسْتِعْمَالُ الْفِضَّةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَلَمْ يَثْبُتْ دَلِيلٌ صَحِيحٌ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ <sup>(٢)</sup> .

٢- أَنَّ الْخَاتَمَ مَتَى زَادَ عَلَى الْمِثْقَالِ خَرَجَ عَنِ التَّحْلِيِّ الْمُعْتَادِ إِلَى السَّرَفِ وَالزِّيَادَةِ ؛ وَهُمَا مُحَرَّمَانِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ <sup>(٣)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّ الزِّيَادَةَ وَالسَّرَفَ يَحْكُمُهَا الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ ، إِذْ لَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْعِ نَصٌّ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخَاتَمَ إِذَا زَادَ عَنِ الْمِثْقَالِ فَهُوَ إِسْرَافٌ .

٣- قِيَاسًا عَلَى مَنْعِ النِّسَاءِ مِنَ التَّحْلِيِّ بِمَا زَادَ عَلَى مِثْقَالِ ، وَأَوَّلَى لَوُزُودِ النَّصِّ <sup>(٤)</sup> .

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْخَاتَمِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّهَبِ لِلنِّسَاءِ ، ح (٤٢٢٩) ، عَوْنُ الْمَعْبُودِ شَرَحَ سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ (١٩٩/١١) . وَنَقَلَ الْحَافِظُ الْمُبَارَكْفُورِيُّ تَصْحِيحَهُ عَنْ جَمْعٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَأَحْمَدُ فِي بَاقِي مَسْنَدِ الْمَكْتَرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، ح (٨٤١٦) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمَسْنَدِ : « رَجَالُهُ ثِقَاتٌ ؛ رَجَالُ الشَّيْخَيْنِ ، غَيْرُ أُسَيْدِ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ - وَهُوَ الْبَرَادُ - رَوَى عَنْهُ جَمْعٌ ، وَخَرَجَ لَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ وَالْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُرْفِدِ ، وَأُورَدَ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ » اهـ . مَسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (١٤٠/١٤١) .

وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ اسْتِعْمَالِ الذَّهَبِ ، وَحَسَّنَ إِسْنَادَهُ ، بِمَجْمَعِ الزَّوَائِدِ وَمَنْعِ الْفَوَائِدِ (١٤٧/٥) .

(٢) انظر : عَوْنُ الْمَعْبُودِ شَرَحَ سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ (١٩٠/١١) .

(٣) انظر : أَحْكَامُ الْخَوَاتِمِ (ص ١٦٩) ؛ مِرْقَاةُ الْمِفَاتِيحِ شَرَحَ مَشْكَاةِ الْمَصَابِيحِ (١٨٩/٨) .

(٤) انظر : أَحْكَامُ الْخَوَاتِمِ (ص ١٧٠) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ مَنَعَ بِلَا دَلِيلٍ ، بَلْ إِنَّ الْأَدْلَةَ تُفِيدُ جَوَازَ تَحْلِي النِّسَاءِ  
بِالذَّهَبِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ بِمِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ ، وَلَيْسَ فِي الْمَنَعِ دَلِيلٌ إِلَّا قَوْلَ بَعْضِ  
الصَّحَابَةِ ، وَهُوَ مَرْدُودٌ بِالسُّنَّةِ <sup>(١)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدْلَةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى أَنَّ الْعَبْرَةَ فِي مِقْدَارِ خَاتَمِ الرَّجُلِ الْعَادَةُ  
وَالْعُرْفُ :

١- حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَحَبَّ أَنْ  
يُحَلَّقَ حَبِيئَهُ حَلَقَةً مِنْ نَارٍ فَلْيُحَلِّقْهُ حَلَقَةً مِنْ ذَهَبٍ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُطَوَّقَ حَبِيئَهُ  
طَوَّقًا مِنْ نَارٍ فَلْيُطَوِّقْهُ طَوَّقًا مِنْ ذَهَبٍ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَوَّرَ حَبِيئَهُ سِوَارًا مِنْ نَارٍ  
فَلْيُسَوِّرْهُ سِوَارًا مِنْ ذَهَبٍ ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ فَالْعُبُوبَا بِهَا » <sup>(٢)</sup> .

٢- أَنَّ تَحْدِيدَ مِقْدَارِ الْخَاتَمِ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ صَحِيحٌ يُخْتِجُ بِهِ ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ  
فَمَرَجَعُهُ الْعُرْفُ وَعَادَةُ النَّاسِ ، فَكُلُّ مَا خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ <sup>(٣)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

أَنَّ الْعَبْرَةَ فِي وَزْنِ خَاتَمِ الرَّجُلِ وَمِقْدَارِهِ بِعُرْفِ النَّاسِ ، وَعَادَتِهِمْ ؛ لِأَنَّ التَّحْدِيدَ  
لَمْ يَرِدْ فِيهِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ ، وَالتَّحْدِيدُ بِذُنُونِ دَلِيلٍ تَحْكُمُ لَا وَجْهَ لَهُ .

(١) انظر : أحكام الخواتم (ص ١٧٠) . وانظر ما سبق من هذا البحث (ص ٤٧٣) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٧٣) .  
والمُرَادُ بِحَبِيئِهِ : الذَّكَرُ دُونَ الْأُنثَى ؛ وَهَذَا كَثِيرٌ فِي لَفْظِ الْعَرَبِ . انظر : تعليق مُحَقِّقِي  
مسند الإمام أحمد بن حنبل على الحديث رقم (٨٤١٦) ، (١٤١/١٤) .

(٣) انظر : حاشيتا قليوبي وعميرة على منهاج الطالبين (٢/٢٤) ؛ أحكام الخواتم (ص  
١٦٩) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٢/٢٣٦) .

\* وَقَدْ نَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ يُمْنَعُ مِنْ لُبْسِ أَكْثَرَ مِنْ خَاتَمٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ ؛ إِذْ لَمْ يَلْبَسِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا خَاتَمًا وَاحِدًا ، وَكَذَا مُخَالِفٌ لِعَادَةِ النَّاسِ ؛ فَإِنَّ الْخَاتَمَ إِنَّمَا شُرِعَ فِي الْأَصْلِ لِأَجْلِ الْحَاجَةِ إِلَى الْخَتْمِ بِهِ ؛ وَهَذِهِ الْحَاجَةُ تَنْدَفِعُ بِخَاتَمٍ وَاحِدٍ ؛ وَالزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ تَشْبَهُ بِالنِّسَاءِ <sup>(١)</sup> .

\* وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَسْأَلَةِ نَقْشِ الْخَاتَمِ ؛ وَأَنَّ الْأَوَّلَى فِيهِ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ - مَتَى كَانَتْ الْأَحْرُفُ كَثِيرَةً - لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ سَطْرًا وَاحِدًا كَانَ مُسْتَطِيلًا ؛ لِضَرُورَةِ كَثْرَةِ الْأَحْرُفِ ؛ فَلِذَا تَعَدَّدَتْ الْأَسْطُرُ أَمَكْنَ كَوْنُ الْقَصْرِ مُرَبَّعًا أَوْ مُسْتَدِيرًا ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا أَوَّلَى مِنَ الْمُسْتَطِيلِ <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : أحكام الخواتم (ص ١٦٦) ؛ الإنصاف في معرفة الرائج من الخلاف (١٤٤/٣) .

(٢) انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٤١/١٠) .

## الْفَرْعُ الثَّالِثُ

الِابْتِعَادُ عَنْ مُشَابَهَةِ النِّسَاءِ وَالْمُشْرِكِينَ

فِي الْخَوَاتِمِ

• يُشْتَرَطُ فِي خَاتَمِ الرَّجَالِ : أَنْ يَكُونَ مَضْرُوبًا عَلَى صِفَةِ مَا يَلْبَسُهُ الرَّجَالُ ،  
وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى صِفَةِ خَوَاتِمِ النِّسَاءِ ؛ كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ فَصَّانٌ ، أَوْ كَانَ عَلَى هَيْئَةِ  
خَوَاتِمِ النِّسَاءِ فِي الْكَبِيرِ ، أَوْ الْعَدَدِ ، أَوْ كَثَرَةِ الزَّيْنَةِ ، فَيُمْنَعُ مِنْ لُبْسِهِ <sup>(١)</sup> .  
لَأَنَّ التَّشْبِيهَ بِالنِّسَاءِ مُحَرَّمٌ عَلَى الرَّجَالِ ؛ فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى  
عَنْهُمَا - قَالَ : « لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ ،  
وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ » <sup>(٢)</sup> .  
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « قَالَ الطَّبْرِيُّ : الْمَعْنَى : لَا يَجُوزُ  
لِلرِّجَالِ التَّشْبِيهُ بِالنِّسَاءِ فِي اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِالنِّسَاءِ ، وَلَا الْعَكْسُ . قُلْتُ :  
وَكَذًا فِي الْكَلَامِ وَالْمَشْنِيِّ ، فَأَمَّا هَيْئَةُ اللَّبَاسِ فَتَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ عَادَةِ كُلِّ بَلَدٍ ، فَرُبَّ  
قَوْمٍ لَا يَفْتَرِقُ زِيَّ نِسَائِهِمْ مِنْ رِجَالِهِمْ فِي اللَّبْسِ ، لَكِنْ يَمْتَّازُ النِّسَاءُ بِالِاخْتِجَابِ  
وَالِاسْتِتَارِ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : رد المختار على الدر المختار (٦/٣٥٨-٣٥٩ ، ٣٦٢) ؛ الفتاوى الهندية (٣٣٥/٥) ؛ أحكام الخواتم (ص ١٦٦) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٣/١٤٤) ؛ فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (٤/٨٩) .  
(٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال ، ح (٥٨٨٥) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٤٥) .  
(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٤٥) .

• وَيُشْتَرَطُ فِي خَاتِمِ الرُّجَالِ - كَذَلِكَ - : أَلَّا يَكُونَ فِيهِ تَشَبُّهُ بِالْمُشْرِكِينَ وَالْكُفَّارِ فِي الشَّكْلِ أَوْ النُّوعِ ، أَوْ النُّقُوشِ أَوْ الرُّسُومِ <sup>(١)</sup> ؛ لِمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ التَّشَبُّهِ بِالْكُفَّارِ ، وَقَالَ : « مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ » <sup>(٢)</sup> .

\* وَمِنْ صُورِ التَّشَبُّهِ بِالْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي هَذَا اسْتِعْمَالُ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ مَا يُسَمَّى دِبْلَةَ الْخِطْبَةِ ، أَوْ خَاتَمَ الْخِطْبَةِ ؛ وَهُوَ مِنَ الْمُسْتَحْدَثَاتِ الْوَافِدَةِ مِنْ بِلَادٍ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَالَّتِي لَا أَصْلَ لَهَا فِي الشَّرِيعَةِ ، وَإِنَّمَا اتَّخَذَهَا بَعْضُ الْمُتَسَيِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ ؛ تَقْلِيدًا وَمُحَاكَاةً لِلنَّصَارَى وَالْمُشْرِكِينَ <sup>(٣)</sup> .

« وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى عَادَةٍ قَدِيمَةٍ عِنْدَ النَّصَارَى ؛ عِنْدَمَا كَانَ الْعَرُوسُ يَضَعُ الْخَاتَمَ عَلَى رَأْسِ إِبْهَامِ الْعَرُوسِ الْيُسْرَى ، وَيَقُولُ : بِاسْمِ الْأَبِ ، ثُمَّ يَنْقُلُهُ وَاضِعًا لَهُ عَلَى رَأْسِ السَّبَّابَةِ ، وَيَقُولُ : الْإِبْنِ ، ثُمَّ يَضَعُهُ عَلَى رَأْسِ الْوُسْطَى ، وَيَقُولُ : الرُّوحِ الْقُدُسِ . وَعِنْدَمَا يَقُولُ : آمِينَ يَضَعُهُ أَخِيرًا فِي الْبَنْصِيرِ ، حَيْثُ يَسْتَقِيرُ . وَيُقَالُ : إِنَّهُ يُوجَدُ عِرْقٌ فِي هَذَا الْإِصْبَعِ ، يَتَّصِلُ مُبَاشَرَةً بِالْقَلْبِ » <sup>(٤)</sup> .

وَالْعَجِيبُ أَنَّ بَعْضَ مَنْ قَلَّ نَصِيْبُهُ مِنَ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ يَعْتَقِدُ أَنَّ لِدِبْلَةِ الْخُطُوبَةِ أَثَرًا

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٤١٩ وما بعدها) . وسبأتي الكلام على الرُّسُوم - إن شاء الله تعالى - فيما بعد من هذا البحث (ص ٧٥٧ وما بعدها) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٧٥) .

(٣) انظر : فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (٩٠/٤) ؛ فتاوى إسلامية (من فتاوى هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية) (٢٥٠-٢٤٩/٤) .

(٤) جواب لسؤال وَجَّهَ إِلَى مَجَلَّةِ الْمَرْأَةِ ( Woman ) ، الَّتِي تَصَدَّرُ فِي لَنْدُنْ ، عِدَد ١٩ آذار ١٩٦٠ م (ص ٨) . وكان السؤال : لِمَاذَا يُوضَعُ خَاتَمُ الزَّوْجِ فِي بَنْصِيرِ الْيَدِ الْيُسْرَى ؟

أَحَابَتُ عَلَيْهِ : أَنْجَلَا تَلْبُوت ( Angela Talbot ) مُحَرَّرَةٌ قِسْمَ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ ، وَتَرْجَمَةُ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ الْكَاتِبَةُ : مَلَكُ هَنَانُو . نَقْلًا عَنْ آدَابِ الرِّفَافِ (ص ١٤٠-١٤٢) .



فِي حَلِّ عُقْدَةِ النِّكَاحِ ، وَفِي هَذَا مِنَ الْقَدَحِ فِي التَّوْحِيدِ ، وَضَعْفِ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَا لَا يَخْفَى .

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « لِبَسُ الدَّبَلَةِ لِلرِّجَالِ أَوْ النِّسَاءِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَبَدِّعَةِ ، وَرُبَّمَا كَانَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُحَرَّمَاتِ ؛ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الدَّبَلَةَ سَبَبٌ لِبَقَاءِ الْمَوَدَّةِ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ ، وَلِهَذَا يُذَكِّرُنَا أَنَّ بَعْضَهُمْ يَكْتُبُ عَلَى دِبَلَتِهِ اسْمَ زَوْجَتِهِ ، وَتَكْتُبُ عَلَى دِبَلَتِهَا اسْمَ زَوْجِهَا ، وَكَأَنَّهُمَا بِذَلِكَ يُرِيدَانِ دَوَامَ الْعِلَاقَةِ بَيْنَهُمَا ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الشُّرْكِ ؛ لِأَنَّهُمَا اعْتَقَدَا سَبَبًا لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ سَبَبًا ، لَا قَدْرًا وَلَا شَرْعًا ، فَمَا عِلَاقَةُ هَذِهِ الدَّبَلَةِ بِالْمَوَدَّةِ وَالْمَحَبَّةِ ؟ وَكَمْ مِنْ زَوْجَيْنِ بَدُونِ دِبَلَةٍ وَهُمَا عَلَى أَقْوَى مَا يَكُونُ مِنَ الْمَوَدَّةِ وَالْمَحَبَّةِ ، وَكَمْ مِنْ زَوْجَيْنِ بَيْنَهُمَا دِبَلَةٌ ، وَهُمَا فِي شِقَاقٍ وَعَنَاءٍ وَتَعَبٍ .

فَهِيَ بِهِذِهِ الْعَقِيدَةِ الْفَاسِدَةِ نَوْعٌ مِنَ الشُّرْكِ ، وَبِغَيْرِ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ تَشَبُّهُ بِغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الدَّبَلَةَ مُتَلَقَّاةٌ مِنَ النَّصَارَى ، وَعَلَى هَذَا فَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَّعِدَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ يُخِلُّ بِدِينِهِ » (١) .

\* \* \*

(١) فتوى في حكم لبس دبلّة الزّواج ، أحاب عليها الشيخ محمد بن عُثَيْمِينَ ، ضمن فتاوى إسلامية (٢٥٠/٤) .

## الْفَرْعُ الرَّابِعُ حُكْمُ دُخُولِ الْخَلَاءِ بِالْخَاتَمِ الْمَنْقُوشِ عَلَيْهِ ذِكْرًا أَوْ قُرْآنًا

إِذَا كَانَ الْخَاتَمُ مَنْقُوشًا ، وَكَانَ نَقْشُهُ ذِكْرًا أَوْ قُرْآنًا فَهَلْ يَجُوزُ دُخُولُ الْخَلَاءِ بِهِ  
أَمْ لَا ؟ قَوْلَانِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ :  
• الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يُكْرَهُ دُخُولُ الْخَلَاءِ بِالْخَاتَمِ إِذَا كَانَ مَنْقُوشًا بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ آيَاتٍ مِنَ  
الْقُرْآنِ ، وَعَلَيْهِ نَزْعُهُ مِنْ يَدِهِ ؛ وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ،  
وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّانِي :

لَا يُكْرَهُ دُخُولُ الْخَلَاءِ بِالْخَاتَمِ الْمَنْقُوشِ عَلَيْهِ ذِكْرًا أَوْ قُرْآنًا ، وَيَكْفِيهِ أَنْ يَجْعَلَ  
فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ ، أَوْ يَعْقِدَ عَلَيْهِ أَصْبَعَهُ ، أَوْ يَجْعَلَهُ فِي كُمِّهِ ؛ وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ  
السَّلَفِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَفِيُّ ، وَالْمَالِكِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ فِي قَوْلٍ <sup>(٢)</sup> .

### \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى كَرَاهَةِ دُخُولِ الْخَلَاءِ بِالْخَاتَمِ الْمَنْقُوشِ عَلَيْهِ

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة في منهب عالم المدينة (٣/٥٢٦-٥٢٧) ؛ مغني المحتاج  
(١٥٥/١) ؛ روضة الطالبين (١٧٦/١-١٧٧) ؛ أحكام الخواتم (ص ١٧١) ؛ مسائل  
الإمام أحمد برواية ابن هانئ (٥/١) ، مسألة رقم (٣٠) ؛ المغني (١/٢٢٧) ؛ إكمال  
المعلم بفوائد مسلم (٦/٦١٢) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٦/٣٦١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في منهب عالم

ذَكَرَ أَوْ قَرَأَ :

١- مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رضي الله عنه - قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ » (١) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ ﷺ إِنَّمَا نَزَعَهُ لِأَجْلِ نَفْسِهِ ( مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ) ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخَاتَمَ لَا يُدْخَلُ بِهِ الْخَلَاءُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ ذِكْرٌ ؛ مُنْعًا لَامْتِنَاهِهِ (٢) .

- وَلَكِنَّ هَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ لَا يَثْبُتُ (٣) .

٢- عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله تعالى عنهما - قَالَ : « كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ نَاولَنِي خَاتَمَهُ » (٤) .

⇒ المدينة (٥٢٦/٣-٥٢٧) ؛ أحكام الخواتم (ص ١٧٥) ؛ الكافي في فقه الإمام أحمد (٤٩/١) ؛ الفروع (١١٣/١) ؛ المغني (٢٢٨/١) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦١٢/٦) .

(١) رواه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب الخاتم يكون فيه ذِكْرُ اللَّهِ يَدْخُلُ بِهِ الْخَلَاءُ ، ح (١٩) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ، ثُمَّ أَلْقَاهُ . وَالْوَهْمُ فِيهِ مِنْ هَمَّامٍ ، وَلَمْ يَرَوْهُ إِلَّا هَمَّامٌ » اهـ ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢١/١) .

وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها ، باب ذكرُ اللَّهِ عز وجل على الْخَلَاءِ ، وَالْخَاتَمُ فِي الْخَلَاءِ ، ح (٣٠٣) ، سنن ابن ماجه (١١٠/١) . والنسائي في كتاب الزينة ، باب نَزْعِ الْخَاتَمِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ ، ح (٥٢١٣) ، سنن النسائي (١٣٠/٨) .

وضَعْفُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ سَنَنِ ابْنِ مَاجَه (ص ٢٨) ، ح (٣٠٦-٥٨) . وفي مشكاة المصابيح ، كتاب الطهارات ، باب آداب الْخَلَاءِ (١١١/١) ، ح (٣٤٣) .

(٢) انظر : أحكام الخواتم (ص ١٧٤) .

(٣) انظر تخريجه وكلام أهل العلم فيه في هامش (١) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الطهارات ، باب في الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ وَعَلَيْهِ الْخَاتَمُ ⇨

- وَيُجَابُ عَنْهُ : بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ ، وَالضَّعِيفُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ .

٣\_ عَنْ مُجَاهِدٍ - رحمه الله - : « أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَدْخُلَ الْكَئِيفُ <sup>(١)</sup> وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ » (٢) .

⇒ عن عبد الرحمن بن مهدي ، عن زُمعة ، عن سلمة بن وهرام ، عن عكرمة ، فذكره ، ح (١٢٠٤) ، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (١٠٦/١) .  
وسنده ضعيف :

عبد الرحمن بن مهدي : إمام ، ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٣٠٦) . وزُمعة هو ابن صالح الجندي اليماني : ضعيف ، وقد روى له مسلم مقروناً بغيره ، من السادسة . [ تقريب التهذيب (ص ١٥٧) ، رقم (٢٠٣٥) ] .

وسلمة بن وهرام اليماني : صدوق من السادسة . [ تقريب التهذيب (ص ١٨٨) ، رقم (٢٥١٥) ] . وعكرمة : مولى ابن عباس : ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ١٧٢) .

(١) الكئيف : في الأصل حظيرة من خشب أو شجر تتخذ للإبل لتقيها الريح والبرد ، سمي بذلك لأنه يكيفها ؛ أي يسترها ويقيها ، ثم أطلق ذلك على الستر ، ومنه الخلاء ؛ لأنه يستر الإنسان عند قضاء حاجته . انظر : لسان العرب (١٢/١٧٠-١٧١) ، (كف) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الطهارات ، باب في الرجل يدخل الخلاء وعليه الخاتم ، عن يحيى بن أبي بكير ، قال : حدثنا إبراهيم بن نافع ، عن ابن أبي نجیح ، عن مجاهد ، فذكره . ح (١٢٠٨) ، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (١٠٦/١) .

واسناده صحيح ؛ ولا يضرة ابن أبي نجیح ؛ لأنه يمن روى عن مجاهد : يحيى هو ابن أبي بكير ؛ واسمه نسراً الأسدي الكوفي : ثقة من التاسعة . [ تقريب التهذيب (ص ٥١٨) ، رقم (٧٥١٦) ] . وإبراهيم بن نافع الكوفي المخزومي أبو إسحاق المكي : ثقة ، حافظ من السابعة . [ تقريب التهذيب (ص ٣٤) ، رقم (٢٦٥) ] . وابن أبي نجیح ؛ هو عبد الله بن أبي نجیح : يسار المكي : ثقة ، رُمي بالقدَر ، وربما دُلس من السادسة . [ تقريب التهذيب (ص ٢٦٨) ، رقم (٣٦٦٢) ] .

ومجاهد هو ابن جبر أبو الحجاج المخزومي المكي : ثقة ، إمام في التفسير والعلم ، من الثالثة . [ تقريب التهذيب (ص ٤٥٣) ، رقم (٦٤٨١) ] .

٤- تَعْظِيمًا لَذِكْرِ اللَّهِ ، وَأَسْمَائِهِ ، وَكَذَا الْقُرْآنِ إِنْ كَانَ مَنْقُوشًا عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ آيَاتِهِ (١) .

- ثانياً : أدلة القول الثاني ؛ على جواز دخول الخلاء بالخاتم المنقوش عليه ذكر أو قرآن :

١- عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ : « كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ : إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ الْخَلَاءَ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى جَعَلَ الْخَاتَمَ مِمَّا يَلِي بَطْنَ كَفِّهِ ، ثُمَّ عَقَدَ عَلَيْهِ بِإِصْبَعِهِ » (٢) .

- وَيُجَابُ عَنْهُ : بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ جِدًّا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمِثْلُهُ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ .

٢- عَنْ عَطَاءٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَلْبَسَ الرَّجُلُ الْخَاتَمَ ، وَيَدْخُلَ بِهِ الْخَلَاءَ ، وَيُجَامِعَ فِيهِ ، وَيَكُونُ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ » (٣) .

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٣/٥٢٦-٥٢٧) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/٦١٢) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الطهارات ، باب في الرجل يدخل الخلاء وعليه الخاتم ، عن حفص ، عن ابن رواد ، عن عكرمة قال ، فذكره . ح (١٢٠٦) ، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (١/١٠٦) .  
إسناده ضعيف جداً :

حفص ؛ هو ابن سلم الفراري ، أبو مقاتل السمرقندي الخرساني ؛ متروك ، من الثامنة .  
[ تهذيب التهذيب (١/٤٤٩) ؛ تقريب التهذيب (ص ٥٩٥) ، رقم (٨٣٨٩) ] .

ابن أبي رواد ؛ هو عبد العزيز بن أبي رواد ؛ صدوق ، عابد ، ربما وهم ، ربي بالإرجاء ، من السابعة . [ تقريب التهذيب (ص ٢٩٨) ، رقم (٤٠٩٦) ] .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الطهارات ، باب في الرجل يدخل الخلاء وعليه الخاتم ، عن ابن إدريس ، عن عثمان بن الأسود ، عن عطاء ، فذكره . ح (١٢٠٣) ، الكتاب

٣- وَعَنِ الْحَسَنِ وَابْنِ سَيْرِينَ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْمَخْرَجَ ،  
وَفِي يَدِهِ الْخَاتَمُ ، فِيهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى ، قَالَ : « لَا بَأْسَ بِهِ » <sup>(١)</sup> .

٤- أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ ، وَصِيَاتُهُ تَحْصُلُ بِإِطْبَاقِ الْيَدِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ فِي بَاطِنِ  
الْكَفِّ ، فَلَا يَبْقَى مَعَ ذَلِكَ مَحْذُورٌ ، وَمَتَى كَانَ فِي يَسَارِهِ أَدَارُهُ إِلَى يَمِينِهِ ؛ لِأَجْلِ  
الِاسْتِنْجَاءِ <sup>(٢)</sup> .

\* وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - : هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي ؛ وَهُوَ حَوَازُ  
دُخُولِ الْخَلَاءِ بِالْخَاتَمِ وَإِنْ كَانَ مَنْقُوشًا عَلَيْهِ ذِكْرٌ أَوْ قُرْآنٌ ؛ لِمَا يَلِي :

⇒ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (١٠٦/١) .

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ :

ابْنُ إِدْرِيسَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَوْدِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ ؛  
ثِقَّةٌ ، فَقِيهٌ ، عَابِدٌ ، مِنْ الثَّامَةِ . [ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٢٣٨) ، رَقْم (٣٢٠٧) ] .  
وَعِثْمَانُ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ مُوسَى الْمَكِّيُّ ، مَوْلَى بَنِي جُمَحٍ : ثِقَّةٌ ، ثَبَتٌ ، مِنْ كِبَارِ السَّابِعَةِ .  
[ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٣٢٢) ، رَقْم (٤٤٥١) ] .

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَاتِ ، بَابُ فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ وَعَلَيْهِ الْخَاتَمُ ،  
عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ الْحَسَنِ وَابْنِ سَيْرِينَ ، فَذَكَرَهُ . ح (١٢٠٥) ،  
الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (١٠٦/١) .

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ :

يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ هُوَ ابْنُ زَادَانَ السُّلَمِيُّ : ثِقَّةٌ ، مُتَقِنٌ عَابِدٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ٣٦٩)  
مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

وهِشَامُ هُوَ ابْنُ حَسَّانَ الْأَزْدِيُّ الْقُرْدُوسِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ : ثِقَّةٌ ، مِنْ أَثَبَتِ النَّاسِ  
فِي ابْنِ سَيْرِينَ ، وَفِي رِوَايَتِهِ عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ مَقَالٌ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُرْسِلُ عَنْهُمَا كَمَا قِيلَ ،  
مِنْ السَّادَةِ . [ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٥٠٣) ، رَقْم (٧٢٨٩) ] .

(٢) انْظُرْ : أَحْكَامُ الْخَوَاتِمِ (ص ١٧٦) ؛ الْكَافِي فِي فَهْمِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ (٤٩/١) .

• أَوَّلًا : لَمْ يَرِدْ فِي ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ دَلِيلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ أَوْ الْجَوَازِ ؛ وَأَقْوَالُ السَّلَفِ فِي هَذَا مُتَعَارِضَةٌ ، وَلَكِنَّ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - مُقَدِّمٌ عَلَى أَقْوَالِ التَّابِعِينَ ؛ لِأَنَّهُ حَبَرُ الْأُمَّةِ ، وَتَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ ؛ وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ جَوَازُ دُخُولِ الْخَلَاءِ بِالْخَاتَمِ وَعَلَيْهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَيَجْعَلُهُ فِي بَاطِنٍ كَفِّهِ .

• ثَانِيًا : أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّحْرِيمِ .

• ثَالِثًا : فِي نَزْعِ الْخَاتَمِ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ مِنَ الْمَفَاسِدِ مَا لَا يَخْفَى ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ عُرْضَةٌ لِلضِّيَاعِ ؛ فَإِذَا كَانَ مَنقُوشًا عَلَيْهِ تَوْقِيعُ شَخْصٍ بِاسْمِهِ وَفِيهِ لَفْظُ الْجَلَالَةِ ، فَتَزَعُهُ لِأَجْلِ دُخُولِ الْخَلَاءِ ، ثُمَّ ضَاعَ أَوْ سُرِقَ ، دَخَلَ عَلَى النَّاسِ الْفَسَادُ ، وَعَمَّ التَّزْوِيرُ ، سَيِّمًا إِذَا كَانَ خَاتَمُ قَاضٍ أَوْ مَسْتَوِلٍ .

\* \* \*

## الْفَرْغُ الْخَامِسُ تَحْرِيكُ الْخَاتَمِ عِنْدَ الطَّهَارَةِ

\* لِلْخَاتَمِ حَالَتَانِ فِي الْإِصْبَعِ :

• الْحَالَةُ الْأُولَى : أَنْ يَكُونَ ضَيِّقًا ، لَا يَتَحَرَّكُ بِسُهُولَةٍ ، وَلَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى مَا تَحْتَهُ .

• الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ وَاسِعًا ، يَتَحَرَّكُ فِي الْإِصْبَعِ بِسُهُولَةٍ ، وَيَصِلُ الْمَاءُ إِلَى مَا تَحْتَهُ مِنْ غَيْرِ نَزْعٍ .

\* أَمَّا الْحَالَةُ الْأُولَى ؛ وَهِيَ إِذَا كَانَ ضَيِّقًا ؛ فَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي وَجُوبِ تَحْرِيكِهِ فِي الطَّهَارَةِ ؛ لِيَصِلَ الْمَاءُ إِلَى مَا تَحْتَهُ عَلَى قَوْلَيْنِ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ الْخَاتَمَ إِذَا كَانَ ضَيِّقًا ؛ بَحِثْ يُشَكُّ فِي وُصُولِ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ ، أَوْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ ذَلِكَ فَيَجِبُ تَحْرِيكُهُ أَمَّا الطَّهَارَةُ ، أَوْ نَزْعُهُ لِيَصِلَ الْمَاءُ إِلَى مَا تَحْتَهُ ؛ وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ : الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْمَالِكِيَّةُ فِي قَوْلٍ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ<sup>(١)</sup> .

قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ يُعَدُّ آدَابَ الْوُضُوءِ : « ( وَتَحْرِيكُ خَاتَمِهِ الْوَاسِعِ ) وَمِثْلُهُ الْقُرْطُ ، وَكَذَا الضِّيْقُ إِنْ عَلِمَ وَُصُولُ الْمَاءِ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا فَرَضَ »<sup>(٢)</sup> .  
وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « قَالَ أَصْحَابُنَا : إِذَا كَانَ فِي أَصْبَعِهِ خَاتَمٌ

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١/١٢٦) ؛ منح الجليل لشرح مختصر خليل (١/٨٠) .

الخرشي على مختصر خليل (١/١٢٣) ؛ المجموع شرح المهذب (١/٣٩٦) ؛ أحكام

الختام (ص ١٧٧) ؛ المغني (١/١٥٣) .

(٢) رد المحتار على الدر المختار (١/١٢٦) .



فَلَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى مَا تَحْتَهُ وَجَبَ إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ ؛ بِتَحْرِيكِهِ ، أَوْ خَلْعِهِ ، وَإِنْ تَحَقَّقَ وَصُولُهُ اسْتُجِبَ تَحْرِيكُهُ » (١) .

وَسُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - عَنْ جُنْبٍ اغْتَسَلَ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ ضَيِّقٌ ؟ قَالَ : « يَغْسِلُ مَوْضِعَ الْخَاتَمِ . قِيلَ لَهُ : فَإِنَّهُ جَفَّ ! قَالَ : يَغْسِلُهُ . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ صَلَّى ثُمَّ ذَكَرَ ؟ قَالَ : يَغْسِلُ مَوْضِعَهُ ، ثُمَّ يُعِيدُ الصَّلَاةَ » (٢) .

### • الْقَوْلُ الثَّانِي :

لَا يَجِبُ تَحْرِيكُ الْخَاتَمِ ، وَلَا إِزَالَتُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَلَوْ كَانَ ضَيِّقًا ؛ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ .

جَاءَ فِي مَنَحِ الْجَلِيلِ لِشَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ : « وَلَا تَجِبُ ( إِجَالَةٌ ) أَي : تَحْوِيلُ ( خَاتَمِهِ ) أَي : الْمَأْذُونِ فِيهِ مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَلَوْ كَانَ ضَيِّقًا مَانِعًا مِنْ وَصُولِ الْمَاءِ لِمَا تَحْتَهُ ، فَإِنْ حَوَّلَهُ بَعْدَ غَسَلِ يَدَيْهِ غَسَلَ مَحَلَّهُ إِنْ تَحَقَّقَ أَوْ ظَنَّ أَنَّ الْمَاءَ لَمْ يَصِلْهُ » (٣) .

### \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْجُمْهُورِ ؛ عَلَى وَجُوبِ تَحْرِيكِ الْخَاتَمِ الضَّيِّقِ :

١- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : « كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ حَرَّكَ خَاتَمَهُ » (٤) .

(١) المجموع شرح المهذب (٣٩٦/١) .

(٢) انظر : أحكام الخواتم (ص ١٧٧) .

(٣) محمد عlish (٨٠/١) ؛ وانظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٨٨/١) .

(٤) رواه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها ، باب تحليل الأصابع ، ح (٤٤٩) ، سنن ابن ماجه (١٥٣/١) .

والدارقطني في كتاب الطهارة ، باب وضوء رسول الله ﷺ ، وقال : « مُعَمَّرُ [ ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ] وَأَبُوهُ ضَعِيفَان ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا » اهـ . سنن الدارقطني (٨٣/١) .

ورواه البيهقي في كتاب الطهارة ، باب تحريك الخاتم في الأصبع عند غسل اليدين ،

- وَهَذَا الاسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ : بِأَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ ، وَالضَّعِيفُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ <sup>(١)</sup> .

٢- أَنَّ ابْنَ سِيرِينَ - رحمه الله - كَانَ يَغْسِلُ مَوْضِعَ الْخَاتَمِ إِذَا تَوَضَّأَ <sup>(٢)</sup> .

٣- مَا سَأَلَهُ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى - بِأَسَانِيدِهِ الصَّحِيحَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّهُمْ كَانُوا يُحَرِّكُونَ خَوَاتِمَهُمْ عِنْدَ الْوُضُوءِ <sup>(٣)</sup> .

❧ وقال : « الْاعْتِمَادُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى الْأَثَرِ عَنْ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ » اهـ . السنن الكبرى (٥٧/١) . وقال ابن حجر : « مُعَمَّرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ الْهَاشِمِيُّ مَوْلَاهُمْ ، الْمَدَنِيُّ ؛ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ ، مِنْ كِبَارِ الْعَاشِرَةِ » اهـ تقريب التهذيب (ص ٤٧٣) ، رقم (٦٨١٦) .

(١) انظر كلام أهل العلم عليه في التعليق السابق .

وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ سَنَنِ ابْنِ مَاجَه (ص ٤٠) ، ح (٩١-٤٥٥) .  
وَذَكَرَ ابْنُ رَجَبٍ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ أَنْكَرَ تَحْرِيكَ الْخَاتَمِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ ؛ حَدِيثُ عَلِيٍّ عَنْ دَاوُدَ الْعَطَّارِ ، وَحَدِيثُ ابْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ وَالْحَسَنِ ، وَحَدِيثُ جَعْفَرِ بْنِ بَرْقَانَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ مَرْزُوقٍ ، لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ غَيْرُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ ، يُرِيدُ بِهَا الْأَثَارَ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ فِي كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُتَقَدِّمِينَ يَدْخُلُ فِيهِ الْمَرْفُوعُ وَالْمَوْقُوفُ ، وَكَلَامُ أَحْمَدَ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَقْبَلْ فِيهِ حَدِيثُ مَرْفُوعِ الْبَيْتَةِ ، إِنَّمَا فِيهِ أَثَارٌ مَعْرُوفَةٌ عَنِ السَّلَفِ . أَحْكَامُ الْخَوَاتِمِ (ص ١٨٠-١٨١) .

(٢) رواه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم في كتاب الوضوء ، في ترجمة باب غسل الأعقاب . قال ابن حجر : « هَذَا التَّعْلِيلُ وَصَلَهُ الْمُصَنِّفُ ( يَعْنِي : الْبُخَارِيُّ ) فِي التَّأْرِيخِ ، عَنْ مُوسَى ابْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ مَهْدِيٍّ بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْهُ . وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ هُشَيْمِ بْنِ عَالِدٍ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ حَرَّكَ خَاتَمَهُ ؛ وَالْإِسْنَادَانِ صَحِيحَانِ ؛ فَيَحْتَمِلُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ وَاسِعًا ؛ بِحَيْثُ يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى مَا تَحْتَهُ بِالتَّحْرِيكِ » اهـ . فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢١/١) .

(٣) انظر : كتاب الطهارات ، باب في تحريك الخاتم في الوضوء ، ح (٤٢١) ، (٤٢٢) ، ❧

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ تَحْرِيكِ الْخَاتَمِ إِذَا كَانَ ضَيِّقًا : اسْتَدْلُوا بِأَثَرِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - : « أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ ، وَلَا يُحَرِّكُ خَاتَمَهُ » <sup>(١)</sup> .
- وَلَكِنَّ هَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ هَذَا الْأَثَرَ ضَعِيفٌ ، وَأَثَرُ التَّحْرِيكِ أَصَحُّ وَأَوْلَى .

\* وَالرَّاجِحُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

- قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّ الْخَاتَمَ إِذَا كَانَ ضَيِّقًا بِحَيْثُ يَظُنُّ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ أَوْ يَشْكُ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَحْرِيكُهُ ؛ لِمَا يَلِي :
- أَوَّلًا : أَنَّ الْأَثَرَ عَنِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - كَثِيرَةٌ فِي ذَلِكَ ، وَصَحِيحَةٌ ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ .
- ثَانِيًا : أَنَّ تَحْرِيكَ الْخَاتَمِ الضَّيِّقِ أَثْنَاءَ الطَّهَارَةِ مِنْ جَنْسِ تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ ، بَلْ أَوْلَى مِنْهُ ، وَقَدْ وَرَدَ فِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ فِي الْوُضُوءِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛

⇒ (٤٢٣) ، (٤٢٤) ، (٤٢٥) ، (٤٢٧) ، (٤٢٨) ، (٤٢٩) ، (٤٣٠) ، (٤٣١) ،  
الكتابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (٤٤/١) .

(١) رواه ابنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَاتِ ، بَابُ فِي تَحْرِيكِ الْخَاتَمِ فِي الْوُضُوءِ ، ح (٤٢٦) ،  
عَنْ مَعْنُ بْنُ عِيسَى ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ : « رَأَيْتُ سَالِمًا تَوَضَّأَ ، وَخَاتَمُهُ فِي يَدِهِ  
لَا يُحَرِّكُهُ » . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ (٤٤/١) .

وَأِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ :

مَعْنُ بْنُ عِيسَى بْنِ يَحْيَى بْنِ دِينَارِ الْأَشْجَعِيِّ الْقُرَازِيُّ ، أَبُو يَحْيَى الْمَدَنِيُّ ، أَحَدُ أَيْمَةِ  
الْحَدِيثِ : ثِقَّةٌ ، ثُبَّتْ ، مِنْ كِبَارِ الْعَاثِرَةِ . [ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٤٧٣-٤٧٤) ، رَقْمُ  
(٦٨٢٠) ] .

وَخَالِدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : فِيهِ لَيْنٌ ، مِنَ السَّابِقَةِ ،  
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ : لَخَالِدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ مَنَافِعُ عَنْ سَالِمٍ .

[ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٥١٥/١) ، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ١٢٦-١٢٧) ، رَقْمُ (١٦١٨) ] .

مِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ : « أَسْبَغِ الْوُضُوءَ ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ » <sup>(١)</sup> .

• ثَالِثًا : أَنَّ اسْتِيعَابَ الْعُضْوِ الْمَغْسُولِ بِالمَاءِ فِي الطَّهَارَةِ مِنْ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ الْمَأْمُورِ بِهِ شَرْعًا ؛ « وَقَدْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي وَفِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لُفْعَةٌ قَدَرُ الدَّرْهِمِ لَمْ يُصَيِّبْهَا الْمَاءُ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ » <sup>(٢)</sup> .

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ ، فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظُفْرِ عَلَى قَدَمِهِ ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : « ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ » . فَرَجَعَ ، ثُمَّ صَلَّى <sup>(٣)</sup> .

وَإِذَا كَانَ الْخَاتَمُ ضَيِّقًا لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى مَا تَحْتَهُ ، وَلَمْ يَخْصُلِ اسْتِيعَابُ الْعُضْوِ الْمَغْسُولِ بِالمَاءِ ؛ وَلِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ تَحْرِيكِه أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ أَوْ نَزْعِهِ لِيَصِلَ الْمَاءُ إِلَى مَا تَحْتَهُ .

(١) رواه ابنُ ماجه في كتاب الطهارة وسننها ، باب تخليل الأصابع ، ح (٤٤٨) ، سنن ابنِ ماجه (١٥٣/١) .

وصحَّحه الألبانيُّ في صحيح سنن ابنِ ماجه (١٤٨/١) ، ح (٣٦٧) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب تفريق الوضوء ، ح (١٧١) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٠٣-٢٠٢/١) .

وأحمدُ في مسند المكين ، عن خالد بن معدان ، ح (١٥٤٩٥) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمَسْنَدَ : « حَدِيثٌ صَحِيحٌ لِقِيَرِهِ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٥٢-٢٥١/٢٤) .

(٣) رواه مسلمٌ في كتاب الطهارة ، باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محلِّ الطهارة ؛ ح [٣١] (٢٤٣) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٤٨١/٣) .

\* وَأَمَّا الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ ؛ وَهِيَ أَنْ يَكُونَ الْخَاتَمُ وَاسِعًا ؛ بِحَيْثُ يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى مَا تَحْتَهُ بِدُونِ تَحْرِيكٍ : فَهُنَا يُسْتَحَبُّ تَحْرِيكُهُ ، وَلَا يَجِبُ فِي قَوْلِ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَتَحْرِيكُهُ أَوْلَى مِنْ تَرْكِهِ فِي قَوْلِ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١٢٦/١) ؛ منح الجليل شرح مختصر خليل (٨٠/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٩٦/١) ؛ المغني (١٥٣/١) ؛ أحكام الخواتم (ص ١٧٨ - ١٧٩) ؛ مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود (ص ٨) .

المَطْلَبُ الرَّابِعُ  
حُكْمُ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلسَّاعَةِ

وَفِيهِ فُرْعَانِ :

الفروع الأول : حُكْمُ لُبْسِ السَّاعَةِ لِلرَّجَالِ .

الفروع الثاني : شُرُوطُ جَوَازِ لُبْسِ السَّاعَةِ لِلرَّجُلِ .

## الْفَرَعُ الْأَوَّلُ

### حُكْمُ لُبْسِ السَّاعَةِ لِلرَّجَالِ

● لُبْسُ السَّاعَةِ فِي الْيَدِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُسْتَجِدَّةِ فِي حَيَاةِ النَّاسِ فِي الْعُصُورِ الْمَتَأَخِّرَةِ ؛ وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ لُبْسَ السَّاعَةِ لِلرَّجَالِ مُحَرَّمٌ مُطْلَقًا ؛ سَوَاءً أَكَانَتْ مِنْ ذَهَبٍ ، أَمْ مِنْ فِضَّةٍ ، أَمْ مِنْ حَدِيدٍ ، أَمْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَتَشَدَّدَ فِي ذَلِكَ تَشَدُّدًا عَظِيمًا ، مُسْتَدَّلًا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : أَنَّ لُبْسَ الرَّجَالِ لِلْسَّاعَاتِ فِي أَيْدِيهِمْ تَشَبُّهُ بِالنِّسَاءِ فِي التَّحَلِّيِ بِالْأَسَاوِرِ فِي أَيْدِيهِنَّ ؛ وَتَشَبُّهُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ أَوْ الْمَرْأَةِ بِالرَّجُلِ مُحَرَّمٌ أَشَدَّ التَّحْرِيمِ ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - : « لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ » (١) .

• ثَانِيًا : أَنَّهُ إِنَّمَا أُبِيحَ لِلرَّجَالِ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ ، وَقَبِيْعَةُ السَّيْفِ (٢) ، وَحِلْيَةُ الْمِنْطَقَةِ (٣) ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَصَحَابَتِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَمَا عَدَا ذَلِكَ بَاقٍ عَلَى الْمَنْعِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » (٤) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٧٦) .

(٢) قَبِيْعَةُ السَّيْفِ : مَا عَلَى طَرَفِ مِقْبَضِهِ مِنْ فِضَّةٍ أَوْ حَدِيدٍ .

المعجم الوسيط (٧١٢/٢) ، ( قبع ) .

(٣) حِلْيَةُ الْمِنْطَقَةِ : مَا يُوضَعُ مِنْ حُلِيِّ الْفِضَّةِ فِي الْحِزَامِ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ الْوَسْطُ ، جَمْعُهَا : مَنَاطِقُ . المعجم الوسيط (٩٣١/٢) ، ( نطق ) .

(٤) رواه مسلم في كتاب الأقضية ، باب نقض الأحكام الباطلة وردّ محدثات الأمور ، ح ٥

• **فَالثَّانِي :** أَنَّ أَكْثَرَ السَّاعَاتِ يُتَّخَذُ مِنَ الْحَدِيدِ ، وَالشَّبَبِ ؛ وَقَدْ رَوَى بُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصِيبِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ ، فَقَالَ : « مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةَ أَهْلِ النَّارِ ؟! » . فَطَرَحَهُ ، ثُمَّ جَاءَهُ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ شَبَبٍ ، فَقَالَ : « مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ ؟! » . فَطَرَحَهُ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَتَّخِذُهُ ؟! قَالَ : « مِنْ وَرَقٍ ، وَلَا تُتِمَّمُهُ مِثْقَالًا » <sup>(١)</sup> .

فَلَيْسُ السَّاعَاتُ الْمُتَّخَذَةُ مِنْ ذَلِكَ تَشْبَهُ بِالْكَفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ مِنْ جِهَتَيْنِ ؛ مِنْ جِهَةِ لُبْسِ الْحَدِيدِ وَالشَّبَبِ ، وَمِنْ جِهَةِ أَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ أَحْدَثُوا لُبْسَ السَّاعَاتِ فِي الْأَيْدِي ؛ وَالْمُسْلِمُ مِنْهُمْ عَنْ ذَلِكَ ؛ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا ، لَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَلَا بِالنَّصَارَى ؛ فَإِنَّ تَسْلِيمَ الْيَهُودِ الْإِشَارَةُ بِالْأَصَابِعِ ، وَتَسْلِيمَ النَّصَارَى الْإِشَارَةُ بِالْأَكْفَفِ » <sup>(٢) (٣)</sup> .

• **وَلَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ السَّاعَاتِ فِي**

**يَدِهِ <sup>(٤)</sup> ؛ لِمَا يَلِي :**

• **أَوَّلًا :** قِيَاسًا عَلَى الْخَاتَمِ ؛ فَهُوَ فِي الْأَصْلِ إِنَّمَا جَازَ لِلْحَاجَةِ ، وَالْحَاجَةُ تَدْعُو

⇒ [١٧] (١٧١٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٣٧٩/١٢) .  
والبخاري تعليقا بصيغة الجزم في كتاب البيوع ، باب النجش ، ابن حجر ، فتح الباري  
بشرح صحيح البخاري (٤١٦/٤) .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَالرَّدُّ هُنَا بِمَعْنَى الْمُرُودِ ؛ وَمَعْنَاهُ : فَهُوَ بَاطِلٌ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ » اهـ . شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٣٨٠/١٢) .

(١) انظر تخريجه والحكم عليه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٩٧) .

(٢) انظر تخريجه والحكم عليه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٧٦) .

(٣) وانظر في تحريم لبس الساعات على الرجال : الإيضاح والتبيين لما وقع فيه الأكثرون من مشابهة المشركين (ص ١٢٠ - ١٢٨ ، ١٥٩ - ١٧٢) .

(٤) انظر : فتاوى إسلامية (لمبقة كبار علماء المملكة) (٢٥٥/٤) .



إِلَى جَوَازِ اتِّخَاذِ السَّاعَةِ ؛ لِمَعْرِفَةِ الْأَوْقَاتِ ، وَضَبْطِ الْمَوَاعِيدِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ الْمَرْجُوءَةِ مِنْ اتِّخَاذِهَا .

• ثَانِيًا : أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ حَتَّى يَرِدَ الدَّلِيلُ عَلَى التَّحْرِيمِ ، وَلَيْسَ ثَمَّ دَلِيلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ السَّاعَةِ عَلَى الرَّجَالِ .

• ثَالِثًا : لِلرِّجَالِ سَاعَاتٌ تَخْصُهُمْ ، وَلِلنِّسَاءِ سَاعَاتٌ تَخْصُهُنَّ ، وَلَا مَحْظُورٌ فِي ذَلِكَ .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - : « لَا نَعْلَمُ حَرَجًا فِي لُبْسِ السَّاعَةِ ، وَلَيْسَ فِيهِ تَشْبَهٌُ بِالنِّسَاءِ ؛ لِأَنَّ سَاعَاتِ النِّسَاءِ تَخْصُهُنَّ ، وَسَاعَاتِ الرِّجَالِ تَخْصُهُمْ . وَلَوْ تَسَاوَتْ فَلَا حَرَجَ ؛ كَالْخَاتَمِ مِنَ الْفِضَّةِ ؛ فَإِنَّهُ مُشْتَرَكٌ ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنَ السَّاعَةِ الزَّيْنَةُ وَالتَّحْلِي ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْهَا مَعْرِفَةُ الْأَوْقَاتِ » (١) .

• رَابِعًا : لَوْ مُنِعَ الرَّجَالُ مِنْ لُبْسِ السَّاعَةِ لِكَوْنِهَا مِنَ الْأُمُورِ الْحَادِثَةِ فِي حَيَاةِ النَّاسِ لَحُرْمَ عَلَيْهِمْ أَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ مِنْ غَيْرِ مُسْتَنْدٍ شَرْعِيٍّ سِوَى أَنَّهَُا لَمْ تُعْرَفْ فِي الْعُصُورِ السَّابِقَةِ ! وَفِي هَذَا مِنَ التَّضْيِيقِ عَلَى النَّاسِ مَا لَا يَخْفَى .

\* \* \*

(١) فتاوى في حكم لبس السَّاعَةِ فِي الْيَدِ ، ضمن فتاوى إسلامية (٢٥٥/٤) .

وانظر : فتاوى ورسائل ابن إبراهيم (٧٢/٤-٧٣) .

## الْفَرْعُ الثَّانِي

## شُرُوطُ جَوَازِ لُبْسِ السَّاعَةِ لِلرَّجُلِ

\* يُشْتَرَطُ لِحَوَازِ لُبْسِ السَّاعَةِ لِلرَّجُلِ مَا يَلِي :

• أَوَّلًا : أَلَّا تَكُونَ السَّاعَةُ مِنْ ذَهَبٍ ؛ لِأَنَّ الذَّهَبَ مُحَرَّمٌ عَلَى الرَّجَالِ فِي الْإِسْلَامِ ؛ وَأَدِلَّةُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ ؛ مِنْهَا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَرِيرًا بِشِمَالِهِ وَذَهَبًا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ رَفَعَ بِهِمَا يَدَيْهِ فَقَالَ : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي ، حِلٌّ لِإِنَائِهِمْ » <sup>(١)</sup> .

• ثَانِيًا : أَلَّا تَكُونَ مِنَ الْحَدِيدِ ، أَوِ الصُّفْرِ ، أَوِ النَّحَاسِ ، أَوِ الرِّصَاصِ الْخَالِصِ ؛ لِمَا رَوَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي يَدِ رَجُلٍ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ ، فَقَالَ : « أَلْقِ ذَا » . فَأَلْقَاهُ ، فَتَخْتَمَ بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ ، فَقَالَ : « ذَا شَرٌّ مِنْهُ » . فَتَخْتَمَ بِخَاتَمٍ مِنْ فِضَّةٍ ، فَسَكَتَ عَنْهُ <sup>(٢)</sup> .

• ثَالِثًا : أَلَّا يَكُونَ فِيهَا تَشَبُّهُ بِسَاعَاتِ النِّسَاءِ ؛ كَمَا لَوْ كَانَتْ زِينَةً مُحَضَّةً ، أَوْ كَانَتْ مَلِيشَةً بِالْفُصُوصِ ، أَوْ مَضْرُوبَةً عَلَى هَيْئَةِ سَاعَاتِ النِّسَاءِ ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر تخريجه والحكم عليه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٨) .

(٢) انظر تخريجه والحكم عليه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤١٩) .

وانظر مزيداً من أدلة تحريم هذه الأشياء إذا كانت خالصةً فيما سبق (ص ٤١٩) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٧٦) .

• رَابِعًا : أَلَّا يَكُونَ فِيهَا تَشَبُّهُ بِسَاعَاتِ الْمُشْرِكِينَ وَالْكَفَّارِ ؛ كَمَا لَوْ كَانَتْ مِنْ  
الذَّهَبِ الْخَالِصِ ، أَوْ الْحَدِيدِ الْخَالِصِ ، أَوْ الرَّصَاصِ الْخَالِصِ ، أَوْ النُّحَاسِ الْخَالِصِ ؛  
لَأَنَّ هَذِهِ حِلْيَةُ الْكَفَّارِ فِي الدُّنْيَا ، أَوْ كَانَ مَنْقُوشًا عَلَيْهَا شِعَارَاتُ لِأَهْلِ الْكُفْرِ ، أَوْ  
صَلِيبٌ ، أَوْ صُورٌ لِلذَّوَاتِ الْأَرْوَاحِ .  
قَالَ ﷺ : « مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ » <sup>(١)</sup> .

• خَامِسًا : أَنْ تَكُونَ خَالِيَةً مِنَ الْأَجْرَاسِ وَالنِّعَمَاتِ الْمَوْسِيقِيَّةِ ؛ كَمَا فِي بَعْضِ  
السَّاعَاتِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا  
تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا جَرَسٌ » <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

- 
- (١) انظر تخریجه والحکم علیه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٧٥) .  
(٢) رواه أحمد في باقي مسند المكثرين ، مسند أبي هريرة ، ح (٨٣٣٧) ، وقال مُحَقِّقُوا  
المسند : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل  
(٨٠/١٤) .  
ورواه أبو داود في كتاب الجهاد ، باب في تعليقِ الْأَجْرَاسِ ، ح (٢٥٥١) ، عون المعبود  
شرح سنن أبي داود (١٦٢/٧) .  
ورواه النسائي في كتاب الزينة ، باب الجلاجل ، ح (٥٢٢٢) ، سنن النسائي  
(١٣٢/٨) .  
وحَسَنَةُ الْأَلْبَانِي في صحيح سنن النسائي (٣٩٠-٣٩١) ، ح (٥٢٣٧) .

## الفصل الثاني

### شُرُوطُ لِبَاسِ الرَّجُلِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِ

وَفِيهِ تَمْهِيدٌ وَأَرْبَعَةٌ مَبَاحِثَ :

التمهيد : في بَيَانِ مَعْنَى الشَّرْطِ وَأَهْمِيَّتِهِ فِي الشَّرْعِ .

المبحث الأول : أَلَا يَكُونُ اللَّبَاسُ مُحَرَّمَاً .

المبحث الثاني : أَلَا تَكُونُ هَيْئَةُ اللَّبَاسِ وَصِفَتُهُ

مُخَالَفَةً لِمَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ .

المبحث الثالث : أَلَا يَكُونُ اللَّبَاسُ نَجَساً .

المبحث الرابع : أَنْ يَكُونُ اللَّبَاسُ سَاتِراً لِلْعَوْرَةِ .

## تَمْهِيدٌ فِي بَيَانِ مَعْنَى الشَّرْطِ وَأَهَمِّيَّتِهِ فِي الشَّرْعِ

○ أَوَّلًا : بَيَانُ مَعْنَى الشَّرْطِ لُغَةً ، وَاصْطِلَاحًا :  
الشَّرْطُ فِي اللُّغَةِ ، وَالشَّرْطِيَّةُ : مَعْرُوفٌ ؛ وَهُوَ إِلْزَامُ الشَّيْءِ وَالْتِزَامُ فِي الْبَيْعِ  
وَنَحْوِهِ ، وَمِنْهُ الْاِشْتِرَاطُ : وَهُوَ مَا يُوضَعُ لِيَلْتَزِمَ بِهِ ، وَالْجَمْعُ : شُرُوطٌ ،  
وَشَرَائِطُ<sup>(١)</sup> .

وَاصْطِلَاحًا : مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّيْءُ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي مَا هِيَئِهِ ؛ بِمَعْنَى أَنَّ الشَّرْطَ  
هُوَ : مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وَجُودٌ ، وَلَا عَدَمٌ لِذَاتِهِ ، وَهُوَ  
خَارِجٌ عَنْ مَا هِيَئَةِ الشَّيْءِ<sup>(٢)</sup> .

✽ مِثَالُ ذَلِكَ :

الْوُضُوءُ ؛ فَإِنَّهُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ ؛ فِي قَوْلِ الْمُصْطَفَى ﷺ : « لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ

(١) وَالشَّرْطُ بِهَذَا الْمَعْنَى خِلَافُ الشَّرْطِ ؛ وَهُوَ الْعَلَامَةُ ، وَلِذَا فَإِنَّ مِنَ الْخَطَأِ الْبَيِّنِ تَفْسِيرُ  
الشَّرْطِ بِهَذَا الْمَعْنَى بِالْعَلَامَةِ ؛ لِأَنَّ الْعَلَامَةَ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى الشَّرْطِ ( بِالْفَتْحِ ) ، وَمِنْهُ قَوْلُ  
اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ [ محمد : ١٨ ] ؛ يَعْنِي : عَلَامَاتُهَا .

انظر : لسان العرب (٨٢/٧) ؛ القاموس المحيط (ص ٨٦٩) ؛ معجم مقاييس اللغة  
(٢٦٠/٣) ؛ المعجم الوسيط (٤٧٩/١) ، جميعها ( شرط ) .

(٢) انظر : كتاب التعريفات (ص ١٦٦) ؛ رد المختار على الدر المختار (٤٠٢/١) ؛ كشف  
القناع عن من الإقناع (٢٤٨/١) ؛ القاموس الفقهي (ص ١٩٢) .

بِغَيْرِ طُهُورٍ» (١).

فَوُجُودُ الْوُضُوءِ شَرْطٌ لَوْجُودِ الصَّلَاةِ الشَّرْعِيَّةِ الصَّحِيحَةِ ، وَلَيْسَ الْوُضُوءُ جُزْءًا مِنْ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَلْزَمُ مَنْ كَوَّنَ الْمُسْلِمُ مُتَوَضِّعًا أَنْ تَوْجَدَ مِنْهُ صَلَاةٌ .

### ● وَالشَّرْطُ بِاعْتِبَارِ مُشْتَرِطِهِ قِسْمَانِ :

الْأَوَّلُ : شَرْطٌ شَرْعِيٌّ ؛ وَهُوَ الَّذِي يَفْرَضُهُ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ ، وَيَجْعَلُهُ شَرْطًا لِأَمْرٍ مَا ؛ عِبَادَةٌ كَانَتْ أَوْ مَعَامَلَةٌ ، فَيَكُونُ تَحَقُّقُهُ لَازِمًا لِتَحَقُّقِ أَمْرٍ آخَرَ ، رُبَطَ بِهِ عَدَمًا ؛ بِحَيْثُ إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقِ الشَّرْطُ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْمَشْرُوطُ .

وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ : حُلُولُ الْحَوْلِ عَلَى الْمَالِ الَّذِي بَلَغَ النَّصَابَ لِإِنْجَابِ الزَّكَاةِ فِيهِ . وَالْوُضُوءُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ . وَالْقُدْرَةُ عَلَى تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ فِي عَقْدِ الْبَيْعِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الشَّرُوطِ الَّتِي وَضَعَهَا الشَّارِعُ (٢) .

وَالثَّانِي : شَرْطٌ جَعَلِيٌّ ؛ وَهُوَ الَّذِي يَضَعُهُ النَّاسُ وَيُنْشِئُونَهُ بِاخْتِيَارِهِمْ وَإِرَادَتِهِمْ فِي تَصَرُّفَاتِهِمْ وَمَعَامَلَاتِهِمْ ؛ فَيَجْعَلُ بَعْضَ التَّزَامَاتِ وَعُقُودِهِ مُعَلَّقَةً عَلَيْهِ ، وَمُرْتَبِطَةً بِهِ ؛ بِحَيْثُ إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ ذَلِكَ الْأَمْرُ الْمَشْرُوطُ لَمْ تَتَحَقَّقْ تِلْكَ التَّصَرُّفَاتُ وَالْعُقُودُ وَالْإِلْتِزَامَاتُ .

وَمِثَالُ ذَلِكَ : الشَّرُوطُ الَّتِي يَشْتَرِطُهَا النَّاسُ عَلَى بَعْضِهِمْ فِي الْبَيْعِ ، أَوْ فِي النِّكَاحِ ، أَوْ فِي الْإِجَارَةِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ (٣) .

(١) رواه مسلم في كتاب الطهارة ، باب وجوب الطهارة للصلاة ، ح (٢٢٤) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٤٥٨/٣-٤٥٩) . والبخاري في كتاب الوضوء ، باب لا تقبل صلاة بغير طهور ، ح (١٣٥) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٢/١-٢٨٣) .

(٢) ، (٣) انظر : المدخل الفقهي العام (٣٠٤/١-٣٠٦) ؛ تيسير علم أصول الفقه (ص ٥٧) .

### ○ ثانياً : أهمية الشرط في الشريعة :

تعتبر الشروط الشرعية مكملات للأُمُور المشروطة لها في نظر الشارع ؛ كتكميل الصفة للموصوف ؛ بحيث إنَّ عدمها يُخلُّ بالمقاصد الشرعية من الأحكام التي فرضها الشارع الحكيم على عباده ، ممَّا به صلاح الدنيا والآخرة ، وانتظام أمرهما ؛ فشرط الطهارة ، واستقبال القبلة ، وستر العورة للصلاة كلها مكملات لفعل الصلاة ، ومتممة لصحتها <sup>(١)</sup> .

كما أنَّ الشروط من أهمِّ الوسائل التي تؤدي إلى استقرار معاملات الناس ، وزرع الثقة بينهم ، والأمن من بعضهم البعض ؛ ولذا فقد نصَّ المصطفى ﷺ على أنَّ المسلمين على شروطهم ما وافق الحقَّ منها ؛ حيث قال : « الصلح جائز بين المسلمين ؛ إلا صلحاً حرمَ حلالاً أو أحلَّ حراماً ، والمسلمون على شروطهم ؛ إلا شرطاً حرمَ حلالاً أو أحلَّ حراماً » <sup>(٢)</sup> .

ومما يدلُّ على أهمية الشروط في الشريعة أمرُ الشارع الحكيم بجوب الوفاء بها ، وعياد ذلك في صفات المؤمنين الصادقين ، الذين يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار ؛ قال الله تبارك وتعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : الموافقات في أصول الشريعة (١/٢٦٢-٢٦٤) .

(٢) رواه الترمذي في كتاب الأحكام ، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين

الناس ، ح (١٣٥٢) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ ، الجامع الصحيح

(٣/٦٣٤-٦٣٥) . وأبو داود في كتاب القضاء ، باب في الصلح ، ح (٣٥٨٩) ، عون

المعبود شرح سنن أبي داود (٩/٣٧٢-٣٧٣) .

وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢/٧٧) ، ح (١٣٥٢) .

(٣) المائدة : ١ . وانظر : القواعد النورانية الفقهية (ص ١٣٣) .

## الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ أَلَّا يَكُونَ اللَّبَاسُ مُحَرَّمًا

وَفِيهِ مَطْلَبَانِ :

المطلب الأول : حُكْمُ ارْتِدَاءِ الرَّجُلِ لِلْحَرِيرِ  
وَالدِّيَّاجِ وَالْإِسْتَبْرَقِ وَالْقَسِيِّ .

المطلب الثاني : حُكْمُ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ .



الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ  
حُكْمُ ارْتِدَاءِ الرَّجُلِ لِلْحَرِيرِ وَالذِّيَّاجِ  
وَالِإِسْتَبْرَقِ وَالْقَسِيِّ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ :

الفرع الأول : المقصود بالحريير والذِّيَّاجِ وَالِإِسْتَبْرَقِ وَالْقَسِيِّ .

الفرع الثاني : حُكْمُ لُبْسِ الرَّجَالِ لِلْحَرِيرِ وَالذِّيَّاجِ وَالِإِسْتَبْرَقِ  
وَالْقَسِيِّ ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ .

الفرع الثالث : الْحَالَاتُ الَّتِي يُرَخَّصُ فِيهَا لِلرَّجُلِ بِلُبْسِ الْحَرِيرِ  
وَالذِّيَّاجِ وَالِإِسْتَبْرَقِ ، وَأَدِلَّةُ ذَلِكَ وَضَوَابِطُهُ .

## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

## المَقْصُودُ بِالْحَرِيرِ وَالذِّيْبَاجِ وَالْإِسْتَبْرَقِ وَالْقَسِيِّ

## • أَوَّلًا : الْمَقْصُودُ بِالْحَرِيرِ :

الْحَرِيرُ : ثِيَابٌ مِنْ إِبْرَيْسَمٍ ، جَمْعُهُ وَمُفْرَدُهُ : حَرِيرٌ . وَقِيلَ : مُفْرَدُهُ : حَرِيرَةٌ ؛ وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْحَرِيرِ .

وَالْحَرِيرُ فِي الْأَصْلِ : خَيْطٌ دَقِيقٌ تُفَرِّزُهُ دُودَةُ الْقَزِّ ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الثِّيَابِ النَّاعِمَةِ الْمُتَّخَذَةِ مِنْ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

وَالْحَرِيرُ الصَّنَاعِيُّ : أَلْيَافٌ تُتَّخَذُ مِنْ عَجِينَةِ الْخَشَبِ ، أَوْ نُسَالَةِ الْقُطْنِ <sup>(٢)</sup> .

## • ثَانِيًا : الْمَقْصُودُ بِالذِّيْبَاجِ :

الذِّيْبَاجُ : ضَرْبٌ مِنَ الثِّيَابِ سُدَاهُ وَلُحْمَتُهُ حَرِيرٌ ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ ، جَمْعُهُ : دَبَابِيحٌ ، وَدَبَابِيحٌ <sup>(٣)</sup> .

## • الْمَقْصُودُ بِالْإِسْتَبْرَقِ :

الْإِسْتَبْرَقُ : الذِّيْبَاجُ الصَّفِينِيُّ الْغَلِيظُ الْحَسَنُ ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ ، وَتَصْغِيرُهُ : أُبَيْرَقٌ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : لسان العرب (١١٩/٣) ؛ مختار الصحاح (ص ١٢٦) ، ( حرر ) .

(٢) انظر : المعجم الوسيط (١٦٥/١-١٦٦) ، ( حرر ) .

(٣) انظر : لسان العرب (٢٧٨/٤) ؛ معجم مقاييس اللغة (٣٢٣/٢) ؛ المعجم الوسيط (٢٦٨-٢٦٩) ، جميعها ( دبع ) .

(٤) انظر : لسان العرب (١٣٩/١ ، ٣٨٤) ، ( برق ) ؛ المعجم الوسيط (١٧/١) ، ↵

● رَابِعاً : الْمَقْصُودُ بِالْقَسِيِّ :

الْقَسِيُّ : هِيَ ثِيَابٌ مُضْلَعَةٌ فِيهَا حَرِيرٌ ، كَانَتْ تَأْتِي الْعَرَبَ مِنْ مِصْرَ  
وَالشَّامِ <sup>(١)</sup> .

وَبِهَذَا يَتَضَيِّحُ أَنَّ الدِّيَّاجَ ، وَالِاسْتَبْرَقَ ، وَالْقَسِيَّ كُلُّهَا بِمَعْنَى الْحَرِيرِ .

\* \* \*

⇨ ( إِسْتَبْرَقَ ) . وانظر : ( ص ٢٠٨ ) من هذا البحث .

(١) انظر ما سبق من هذا البحث ( ص ١١٨ ) .

## الْفَرْعُ الثَّانِي

حُكْمُ لُبْسِ الرَّجَالِ لِلْحَرِيرِ وَالذِّيَّاجِ وَالِاسْتَبْرَقِ  
وَالْقَسِيِّ ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ

● اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الرَّجَالِ ( الذُّكُورِ )  
لِلْحَرِيرِ وَالذِّيَّاجِ وَالِاسْتَبْرَقِ ، وَاسْتِعْمَالِهِ فِي الْجُلُوسِ عَلَيْهِ ، أَوِ الْاسْتِنَادِ إِلَيْهِ ، أَوْ  
التَّغَطِّي بِهِ فِي حَالَةِ السَّعَةِ وَالِاخْتِيَارِ <sup>(١)</sup> .

جَاءَ فِي تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ شَرْحَ كَنْزِ الدَّقَائِقِ : « ( حَرُمَ لِلرَّجُلِ لَا لِلْمَرْأَةِ لُبْسُ  
الْحَرِيرِ ، إِلَّا قَدَرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ ) ... إِلَّا أَنَّ الْبَسِيرَ عَفْوٌ مِقْدَارُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ » <sup>(٢)</sup> .  
وَجَاءَ فِي قَوَائِنِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ : « وَأَمَّا الرَّجَالُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الْحَرِيرُ  
وَالذَّهَبُ عَلَى الْجُمْلَةِ ، ثُمَّ إِنَّهُ عَلَى أَنْوَاعٍ ؛ فَأَمَّا الْخَالِصُ مِنْهُ : فَأُجْمِعُ عَلَى تَحْرِيمِ  
لِبَاسِهِ ... وَلَا يَلْتَحِفُ بِهِ ، وَلَا يَقْتَرِشُهُ ، وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ » <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ - : « أَمَّا حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ : فَيَحْرُمُ  
عَلَى الرَّجَالِ اسْتِعْمَالُ الذِّيَّاجِ وَالْحَرِيرِ فِي اللَّبْسِ ، وَالْجُلُوسِ عَلَيْهِ ، وَالِاسْتِنَادِ إِلَيْهِ ،

(١) إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ إِجَازَةِ اسْتِعْمَالِ الرَّجَالِ لِلْحَرِيرِ فِي غَيْرِ  
اللَّبْسِ ؛ كَالْجُلُوسِ عَلَيْهِ ، وَتَوَسُّدِهِ ، وَمَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ عَلَى خِلَافِهِ ، وَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ عِنْدَ  
الشَّافِعِيَّةِ ، لَا تَعْوِيلَ عَلَيْهِ .

انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٥١/٦) ؛ الفتاوى الهندية (٣٣٠-٣٣١/٥) ؛ عقد  
الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٣/٣) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل  
(٥٠٤/١) ؛ مغني المحتاج (٥٨١/١-٥٨٢) ؛ روضة الطالبين (٥٧٣/١) ؛ الإنصاف في  
معرفة الراجح من الخلاف (٤٧٥/١) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٢٨١/١) .

(٢) فَخَرُّ الدِّينِ عُمَانُ بْنُ عَلِيٍّ الزَّيْلَعِيُّ (١٤/٦) .

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَزْزِيٍّ الْمَالِكِيُّ (ص ٤٧٤) .

والتَّغَطِّي بِهِ ، وَاتِّخَاذِهِ سِتْرًا ، وَسَائِرِ وُجُوهِ اسْتِعْمَالِهِ ، وَلَا خِلَافَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا إِلَّا وَجْهًا مُنْكَرًا حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجَالِ الْجُلُوسُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا الْوَجْهُ بَاطِلٌ ، مُنَابِذٌ لِهَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ <sup>(١)</sup> ، وَغَلَطُ صَرِيحٍ . هَذَا مَذْهَبُنَا ... فَأَمَّا اللَّبْسُ فَمُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا مَا سِوَاهُ : فَجَوَزُهُ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَوَأَقْنَأْنَا عَلَى تَحْرِيمِهِ مَالِكٌ ، وَأَحْمَدٌ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَغَيْرُهُمْ <sup>(٢)</sup> .

وَجَاءَ فِي شَرْحِ مُتَهَيِّ الْإِرَادَاتِ : « ( و ) حَرُمَ ( عَلَى غَيْرِ أَنْتَى ) مِنْ رَجُلٍ ، وَخُنْتَى ( حَتَّى كَافِرٍ لُبْسُ مَا كُلُّهُ ، وَمَا غَالِيَهُ ظُهُورًا حَرِيرٌ ، وَلَوْ ) كَانَ ( بِطَانَةً ) ... ( و ) حَرُمَ - أَيْضًا - عَلَى غَيْرِ أَنْتَى ( أَفْتِرَاشُهُ ) أَيِ الْحَرِيرِ ... ( و ) يَحْرُمُ - أَيْضًا - عَلَى غَيْرِ أَنْتَى ( اسْتِنَادُ إِلَيْهِ ، وَتَغْلِيْقُهُ ) أَيِ الْحَرِيرِ » <sup>(٣)</sup> .

✽ وَاسْتَدَلَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ بِالسُّنَّةِ ، وَالْإِجْمَاعِ ، وَالْمَعْقُولِ :

- أَوَّلًا : أَدْلَتْهُمْ مِنَ السُّنَّةِ ؛ وَمِنْهَا :

١- حَدِيثُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ ؛ أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِ الْحَنَافِيزِ ، وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ ، وَرَدِّ السَّلَامِ ، وَتَشْمِيمِ الْعَاطِسِ ، وَنَهَانَا عَنْ آيَةِ الْفِضَّةِ ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ ، وَالْحَرِيرِ ، وَالْدِّيَّاجِ ، وَالْقَسِيِّ ، وَالْإِسْتَبْرَقِ » <sup>(٤)</sup> .

٢- حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) يَعْنِي بِذَلِكَ : حَدِيثُ حُذَيْفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ ، وَسَيَأْتِي تَحْرِيجُهُ فِيمَا بَعْدَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - (ص ٥٠٧) .

(٢) الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ (٤/ ٣٢٠ ، ٣٢١) .

(٣) مَنْصُورُ الْبَهْوِيِّ (١/ ١٥٨) .

(٤) انْظُرْ تَحْرِيجَهُ فِيمَا سَبَقَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ (ص ٤٠٨) .

حَرِيرًا بِشِمَالِهِ وَذَهَبًا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ رَفَعَ بِهِمَا يَدَيْهِ فَقَالَ : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي ، حِلٌّ لِإِنَائِهِمْ » (١) .

٣- وَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا ، وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالْدِّيَّاجِ ، وَأَنْ نَحْلِسَ عَلَيْهِ » (٢) .

٤- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ ؛ فَإِنَّهُ مِنْ لِبَسَةِ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ » (٣) .

٥- وَعَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا فَلَنْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ » (٤) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٨) .

(٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب افتراش الحرير ، ح (٥٨٣٧) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٠٤/١٠) .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه ، ح (٥٨٣٠) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٩٦/١٠) . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم الذهب والحرير على الرجال وإباحته للنساء ، ح [١١] (٢٠٦٩) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٣٧/١٤) .

(٤) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه ، ح (٥٨٣٢) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٩٦/١٠) . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم الذهب والحرير على الرجال وإباحته للنساء ، ح [٢١] (٢٠٧٣) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٣/١٤) .

٦- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ » (١) .

وَالْوَجْهُ مِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ جَمِيعًا : أَنَّهَا تَنْهَى الرَّجَالَ عَنْ لِبْسِ الْحَرِيرِ ، وَالتَّهْيِ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ .

قَالَ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « النَّهْيُ يَقْتَضِي بِحَقِيقَتِهِ التَّحْرِيمَ ، وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ بِأَنَّ مَنْ لَبَسَهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ ؛ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كِنَايَةٌ عَنْ عَدَمِ دُخُولِ الْجَنَّةِ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ : ﴿ يُكَلِّفُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾ (٢) ؛ فَمَنْ لَبَسَهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ » (٢) .

٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُ الْحَرِيرَ مِنَ الثِّيَابِ فَيَنْزِعُهُ » (٣) .

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه ، ح (٥٨٣٥) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٩٦/١٠) .

(٢) نيل الأوطار (٩٦/٢) . والآية من سورة الحج : ٢٣ .

(٣) رواه أحمد في باقي مسند المكثرين من الصحابة ، مسند أبي هريرة ، ح (٨٢٦١) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ مُحْتَمِلٌ لِلتَّحْسِينِ ، أَبُو سَعِيدٍ ، وَيُقَالُ : أَبُو سَعِيدٍ الْغِفَارِيُّ ؛ تَابِعِيٌّ لَمْ يُؤَثِّرْ فِيهِ حَرَجٌ ، وَرَوَى عَنْهُ اثْنَانِ يُقَاتَانِ ؛ هُمَا : أَبُو هَانِيٍّ حُمَيْدُ بْنُ هَانِيٍّ ، وَخَلَادُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْحَضْرَمِيُّ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ جِبَّانٍ فِي النَّقَاتِ (٥/٥٧٣) ، وَبِأَقْبَى رِجَالِ الْإِسْنَادِ يُقَاتَانِ ؛ رِجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٤/١٤) .

وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ ، خَلَا أَبَا سَعِيدٍ الْغِفَارِيُّ ، وَقَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ جِبَّانٍ » اهـ .  
جمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٤٠/٥) .

٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رضي الله تعالى عنهما - قَالَ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ عَلَيْهِ جُبَّةٌ سَيِّجَانٌ <sup>(١)</sup> مَزْرُورَةٌ بِالذِّيَّاجِ ، فَقَالَ : أَلَا إِنَّ صَاحِبَكُمْ هَذَا قَدْ وَضَعَ كُلَّ فَارِسٍ ابْنَ فَارِسٍ ! قَالَ : يُرِيدُ أَنْ يَضَعَ كُلَّ فَارِسٍ ابْنَ فَارِسٍ ! ، وَيَرْفَعُ كُلَّ رَاعٍ ابْنَ رَاعٍ ! ، قَالَ : فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَجَامِيعِ جُبَّتِهِ ، وَقَالَ : « أَلَا أَرَى عَلَيْكَ لِبَاسَ مَنْ لَا يَعْقِلُ ؟ ! » <sup>(٢)</sup> .

فَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ يَدْلَانِ عَلَى كَرَاهَةِ النَّبِيِّ ﷺ الشَّدِيدَةِ لِثِيَابِ الْحَرِيرِ ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ لِبَاسِ الرِّجَالِ فِي الدُّنْيَا .

٩- وَعَنْ أَبِي عَامِرٍ أَوْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ - رضي الله عنه - أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَّ ، وَالْحَرِيرَ ، وَالْخَمْرَ ، وَالْمَعَازِفَ » <sup>(٣)</sup> .

(١) السَّيِّجَانُ : جَمْعُ سَاجٍ ؛ وَهُوَ الطَّيْلَسَانُ الْأَخْضَرُ . وَقِيلَ : هُوَ الطَّيْلَسَانُ الْمُقَوَّرُ يُنْسَجُ كَذَلِكَ ، كَأَنَّ الْقَلَائِسَ كَانَتْ تَعْمَلُ مِنْهَا أَوْ مِنْ نَوْعِهَا .

انظر تعريف الطَّيْلَسَانِ : فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٧٣) .

(٢) رواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة ، مسند عبد الله بن عمرو ، ح (٦٥٨٣) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (١١٠/١٥١-١٥١) .

وأخرجه الإمام البخاري في الأدب المفرد ، باب الكبر ، ح (٥٤٨) ، وصحَّحه الألباني في الأدب المفرد بتحقيق الألباني (ص ١٨٨) .

وأخرجه الهيثمي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الحرير والذهب ، وقال : « رواه أحمد في حديث طويل تقدَّم في وصية نوح عليه السلام ، ورجاله ثقات » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٤٢/٥) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١١٥-١١٦) .



والاستِحْلَالُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمُحَرَّمٍ قَدْ ثَبَتَ تَحْرِيمُهُ فِي الشَّرْعِ .

- ثانياً : استدلوا بالإجماع ؛ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلْحَرِيرِ :  
وَقَدْ حَكَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رحمه الله - : « وَأَجْمَعَ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الثُّوبُ حَرِيرًا كُلُّهُ ؛ سُدَّاهُ وَلُحِمَّتْهُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلرَّجَالِ لِبَاسُهُ » (١) .

وَقَالَ : « أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ لِبَاسَ الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ حَلَالٌ ، وَأَجْمَعُوا أَنَّ النَّهْيَ عَنِ لِبَاسِ الْحَرِيرِ إِنَّمَا خُوطِبَ بِهِ الرِّجَالُ دُونَ النِّسَاءِ ، وَأَنَّهُ حُظِرَ عَلَى الرِّجَالِ ، وَأُبِيحَ لِلنِّسَاءِ » (٢) .

وَقَالَ ابْنُ قِدَامَةَ - رحمه الله - : « الْفَصْلُ الرَّابِعُ : فِيْمَا يَحْرُمُ لِبْسُهُ ، وَالصَّلَاةُ فِيهِ ؛ وَهُوَ قِسْمَانِ ... الْقِسْمُ الثَّانِي : مَا يَخْتَصُّ تَحْرِيمُهُ بِالرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ ؛ وَهُوَ الْحَرِيرُ ، وَالنَّسُوجُ بِالذَّهَبِ ، وَالْمَمُوءَةُ بِهِ ، فَهُوَ حَرَامٌ لِبْسُهُ ، وَافْتِرَاشُهُ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ... وَلَا نَعْلَمُ فِي تَحْرِيمِ لُبْسِ ذَلِكَ عَلَى الرِّجَالِ اخْتِلَافًا ، إِلَّا لِعَارِضٍ أَوْ عُذْرٍ ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هَذَا إِجْمَاعٌ » (٣) .

- ثالثاً : استدلوا مِنَ النَّظَرِ بِمَا يَلِي :

- ١- أَنَّ سَبَبَ تَحْرِيمِ اللَّبْسِ مَوْجُودٌ فِي الْاسْتِعْمَالِ ، وَالْجُلُوسِ ، وَالِاسْتِنَادِ .
- ٢- وَلَأنَّهُ إِذَا حُرِّمَ اللَّبْسُ مَعَ الْحَاجَةِ ، فَغَيْرُهُ ؛ كَالِاسْتِعْمَالِ ، وَالِافْتِرَاشِ أَوَّلَى

(١) الاستذكار (٢٦/٢٠٤ ، ٢١٤) .

(٢) فتح البر في الترتيب الفقهيّ لتمهيد ابن عبد البر (٣/٦١٤-٦١٥) .

(٣) المغني (٢/٣٠٣ ، ٣٠٤-٣٠٥) . وانظر : مختصر اختلاف العلماء (٤/٣٧٥) .

بِالتَّحْرِيمِ ؛ لِعَدَمِ اسْتِدَادِ الْحَاجَةِ إِلَى غَيْرِ اللَّبْسِ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

### • الْحِكْمَةُ فِي تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ عَلَى الرَّجَالِ :

حُرْمَ الْحَرِيرِ عَلَى الرَّجَالِ فِي الْإِسْلَامِ لِحِكْمٍ عَظِيمَةٍ ، وَمَقَاصِدَ شَرْعِيَّةٍ جَلِيلَةٍ ؛ مِنْهَا :

• أَوَّلًا : لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِسْرَافِ ، وَالتَّبْذِيرِ ، وَالْمَخِيلَةِ ، وَالْعُجْبِ ، وَالْكِبْرِ ، فَلَا يُؤْمَنُ عَلَى لَاِبِسِهِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي هَذِهِ الذُّنُوبِ الْمُهْلِكَةِ <sup>(٢)</sup> .

• ثَانِيًا : مَا فِيهِ مِنْ قَمْعِ نَفُوسِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، وَكَسْرِ قُلُوبِهِمْ <sup>(٣)</sup> .

• ثَالِثًا : لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِهِ بِالنِّسَاءِ وَأَشْبَاهِهِنَّ ، وَالتَّخَنُّثِ ؛ فَهُوَ ثَوْبٌ رَفَاهِيَّةٌ ، وَنُعُومَةٌ ، وَلَيُونَةٌ ؛ وَلِذَا فَقَدْ قِيلَ : إِنَّ أَوَّلَ مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ مِنَ الذُّكُورِ قَوْمٌ لُوطٌ - عَافَانَا اللَّهُ تَعَالَى مِمَّا ابْتَلَاهُمْ بِهِ - ، وَمَعْلُومٌ مَا آلَ إِلَيْهِ أَمْرُهُمْ مِنَ التَّخَنُّثِ ، وَالْوُقُوعِ فِي الْفَاحِشَةِ الَّتِي لَمْ يَسْبِقْهُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ عِبَادًا بِاللَّهِ <sup>(٤)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « حُرْمٌ - يَعْنِي : الْحَرِيرُ - لِمَا يُورِثُهُ بِمَلَامَسَتِهِ لِلْبَدَنِ مِنَ الْأُنُوثَةِ ، وَالتَّخَنُّثِ ، وَضِدِّ الشَّهَامَةِ وَالرُّجُولَةِ ؛ فَإِنَّ لُبْسَهُ يُكْسِبُ الْقَلْبَ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ الْإِنَاثِ ، وَلِهَذَا لَا تَكَادُ تَجِدُ مَنْ يَلْبَسُهُ فِي الْأَكْثَرِ إِلَّا وَعَلَى شِمَائِلِهِ مِنَ التَّخَنُّثِ وَالتَّنَائُثِ ، وَالرَّخَاوَةِ مَا لَا يَخْفَى ، حَتَّى لَوْ كَانَ مِنْ

(١) انظر : المجموع شرح المهذب (٣٢١/٤) .

(٢) ، (٣) ، (٤) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (٨٠/٤) وما بعدها ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٧٥/٦) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٩٧/١٠) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (١٥٠/٢ ، ١٥٥) .

أشبههم الناس ، وأكثرهم فحوليّة ورُجوليّة ، فلا بدّ أن يُنْقِصَهُ لبسُ الحريرِ مِنْهَا ، وإن لم يُذهِبْهَا . وَمَنْ غَلْظَتْ طِبَاعُهُ وَكَثَفَتْ عَنْ فَهْمِ هَذَا فَلْيَسَلِّمْ لِلشَّارِعِ الْحَكِيمِ ، وَلِهَذَا كَانَ أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ : أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْوَلِيِّ أَنْ يُلْبِسَهُ الصَّبِيِّ ؛ لِمَا يَنْشَأُ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِ أَهْلِ التَّائِيثِ » (١) .

• رَابِعًا : مَا فِيهِ مِنْ مُشَابَهَةِ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ مِمَّنْ لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ ، فَهُوَ لِبَاسُهُمْ فِي الدُّنْيَا ؛ لِمَا رَوَى حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَشْرَبُوا فِي إِنَاءِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَلَا تَلْبَسُوا الدِّيَّاجَ وَالْحَرِيرَ ؛ فَإِنَّ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، وَهُوَ لَكُمْ فِي الْآخِرَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٢) .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَاخْتَلَفَ فِي عِلَّةِ تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ [ عَلَى الرِّجَالِ ] عَلَى رَأْيَيْنِ مَشْهُورَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : الْفَخْرُ ، وَالْخِيَلَاءُ . وَالثَّانِي : لِكَوْنِهِ ثَوْبٌ رَفَاهِيَّةٌ وَزِينَةٌ ، فَيَلْبَسُوهُ بَزِيَّ النِّسَاءِ دُونَ شَهَامَةِ الرِّجَالِ . وَيُحْتَمَلُ عِلَّةٌ ثَالِثَةٌ : وَهِيَ التَّشْبَهُ بِالْمُشْرِكِينَ . قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : وَهَذَا قَدْ يَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ سِمَةِ الْمُشْرِكِينَ ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَعْنَيَانِ مُعْتَبَرَيْنِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَعْنَى الثَّانِي لَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ... وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ عِلَّةً أُخْرَى ؛ وَهِيَ السَّرَفُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ » (٣) .

\* \* \*

- (١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٨٠/٤) .  
 (٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه ، ح (٥٨٣١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٩٦/١٠) . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم الذهب والحرير على الرجال وإباحته للنساء ، ح [٤] (٢٠٦٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٢٩/١٤ - ٢٣٠) .  
 (٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٩٧/١٠) . وانظر : أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٢١٥/٢) ؛ الاستذكار (٢١٣/٢٦) ؛ اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (٣٣٣/١) .

## الْفَرْعُ الثَّالِثُ

الْحَالَاتُ الَّتِي يُرَخَّصُ فِيهَا لِلرَّجُلِ لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالذِّيَّاجِ  
وَالِإِسْتَبْرَقِ ، وَأَدِلَّةُ ذَلِكَ وَضَوَابِطُهُ

يُرَخَّصُ لِلرَّجُلِ فِي لِبَاسِ ثِيَابِ الْحَرِيرِ فِي حَالَاتٍ ثَلَاثٍ ؛ حَالَةُ الضَّرُورَةِ ، وَحَالَةُ  
الْحَرْبِ ، وَحَالَةُ كَوْنِ الْحَرِيرِ يَسِيرًا ، وَمُسْتَنَدُ ذَلِكَ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ الثَّابِتَةُ عَنْ  
المُصْطَفَى ﷺ فِي إِجَازَتِهِ فِي تِلْكَ الْحَالَاتِ ، وَنُبِّنُ فِيمَا يَلِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِذِهِ الْحَالَاتِ :  
\* الْحَالَةُ الْأُولَى : حَالَةُ الضَّرُورَةِ ، وَالْحَاجَةُ إِلَى لِبَاسِ الْحَرِيرِ :

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي لِبَاسِ الرَّجُلِ لِثِيَابِ الْحَرِيرِ فِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ <sup>(١)</sup> ؛ كَمَنْ  
أُضْطُرَّ إِلَى سِتْرِ عَوْرَتِهِ وَلَمْ يَجِدْ مَا يَسْتُرُهَا بِهِ ، أَوْ أُضْطُرَّ إِلَى لِبَاسِ الْحَرِيرِ لِدَفْعِ حَرٍّ  
أَوْ بَرْدٍ مُهْلِكَيْنِ ، أَوْ حَالَةَ الْحَاجَةِ إِلَى التَّدَاوِي بِهِ ، وَالِاسْتِشْفَاءِ مِنْ مَرَضٍ يُؤْثَرُ  
الْحَرِيرُ فِي زَوَالِهِ وَالشِّفَاءِ مِنْهُ ؛ وَكَانَ خِلَافُهُمْ عَلَى قَوْلَيْنِ :  
● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لِبَاسُ ثِيَابِ الْحَرِيرِ فِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ أَوْ الْحَاجَةِ ؛ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ  
الْحَنَفِيَّةِ ، وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ <sup>(٢)</sup> .

(١) الْأَمْرُ الضَّرُورِيُّ : هُوَ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ لِلْمُكَلَّفِ ؛ لِإِقَامِ مَصَالِحِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا ؛ بِحَيْثُ إِذَا  
فُقِدَ لَمْ تَجْرُ مَصَالِحُهُ عَلَى اسْتِقَامَةٍ ، بَلْ عَلَى فَسَادٍ ، وَتَهَارُجٍ ، وَفَوْتِ حَيَاةٍ .  
وَالْأَمْرُ الْحَاجِيُّ : هُوَ الَّذِي يَقْتَضِي إِلَيْهِ الْمُكَلَّفُ لِرَفْعِ الضَّرَرِ الْمُوَدِّيِّ فِي الْغَالِبِ إِلَى الْحَرَجِ  
وَالْمَشَقَّةِ اللَّاحِقَةِ بِفَوْتِ الْمَطْلُوبِ .

انظر : الموافقات في أصول الشريعة (٨/٢ ، ١٠-١١) .

(٢) انظر : رد المختار على الدر المختار (٦/٣٥١-٣٥٢) ؛ البحر الرائق شرح كنز الدقائق  
(١/٢٨٣) ؛ منح الجليل لشرح مختصر خليل (١/١٣٢) ؛ التاج والإكليل لمختصر

## • القول الثاني :

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسُ ثِيَابِ الْحَرِيرِ مُطْلَقًا ؛ لِضُرُورَةٍ أَوْ لِحَاجَةٍ كَانَ أَمْ لَا ؛ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَفِيُّ ، وَالْمَالِكِيُّ ، وَهُوَ وَجْهٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، وَقَوْلٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

## \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أَوَّلًا : أدلة القول الأول ؛ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الرَّجُلِ ثِيَابِ الْحَرِيرِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ أَوْ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ؛ اسْتَدْلُوا مِنْ نَاحِيَتَيْنِ :

أ- الناحية الأولى : عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الْحَرِيرِ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ بِمَا يَلِي :

١- قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَايِعٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

٢- قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْآيَتَيْنِ : أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَدَدَ جُمْلَةٍ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ فِي الشَّرِيعَةِ

⇨ خليل (١/٤٩٨ ، ٥٠١ ، ٥٠٤) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/٥٠٥) ؛ مغني المحتاج (١/٥٨٢-٥٨٣) ؛ المجموع شرح المهذب (٤/٣٢٤-٣٢٥) ؛ المغني (٢/٣٠٦) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٧٨) ؛ كشاف القناع عن من الإقناع (١/٢٨١) .

(١) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/١٣٠-١٣١) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٦/٣٥١-٣٥٢) ؛ الفتاوى الهندية (٥/٣٣١) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/٥٠٥) ؛ الاستذكار (٢٦/٢٠٨) ؛ الخرشني على مختصر خليل (١/٢٥٢) ؛ المجموع شرح المهذب (٤/٣٢٥) ؛ المغني (٢/٣٠٦) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٧٨) .

(٢) البقرة : ١٧٣ .

(٣) الأنعام : ١١٩ .

ثُمَّ اسْتَشَى حَالَةَ الاضْطِرَارِ ، وَبَيَّنَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّ الْمُضْطَرَّ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ بِمَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ <sup>(١)</sup> .

٣- عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ ، وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ فِي الْقُمُصِ الْحَرِيرِ فِي السَّفَرِ مِنْ حِكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا ، أَوْ وَجَعَ كَانَ بِهِمَا » <sup>(٢)</sup> .

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ شَكَوَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمَلَ ، فَرَخَّصَ لَهُمَا فِي قُمُصِ الْحَرِيرِ ، فِي غَزَاةٍ لَهُمَا » <sup>(٣)</sup> .

وَالْحَدِيثُ نَصٌّ فِي جَوَازِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلْحَرِيرِ إِذَا كَانَتْ بِهِ حَاجَةٌ وَضُرُورَةٌ إِلَيْهِ ؛ مِنْ حِكَّةٍ أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم (١٨٨/٢) .

(٢) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب إباحة لبس الحرير للرجل إذا كان به حكمة ،

ح (٢٠٧٦) ، الرواية الثانية ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس

(٢٤٤/١٤) . والبخاري في كتاب اللباس ، باب ما يُرَخَّصُ للرجال من الحرير للحكمة ،

ح (٥٨٣٩) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٠٨/١٠) .

والحكمة : هي الجرب أو نحوهُ . انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد

الخامس (٢٤٥/١٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٠٨/١٠) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الجهاد والسير ، باب الحرير في الحرب ، ح (٢٩١٩) ، ابن

حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١١٨/٦) . ومسلم في كتاب اللباس

والزينة ، باب إباحة الحرير للرجل إذا كان به حكمة ، ح (٢٠٧٦) الرواية الثالثة ، شرح

النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٤/١٤) .

(٤) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٥/١٤) ؛ ابن حجر ، فتح

الباري بشرح صحيح البخاري (١١٩/٦) .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رحمه الله - : « قَالَ الطَّبْرِيُّ : فِيهِ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ كَانَتْ بِهِ عِلَّةٌ يُخَفِّفُهَا لُبْسُ الْحَرِيرِ . أَهـ . وَيَلْتَحِقُ بِذَلِكَ : مَا يَبْقَى مِنَ الْحَرِّ أَوْ الْبَرْدِ ، حَيْثُ لَا يُوجَدُ غَيْرُهُ » (١) .

وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ - رحمه الله - : « وَالتَّقْيِيدُ بِالسَّفَرِ بَيِّنٌ لِلْحَالِ الَّذِي كَانَا عَلَيْهِ ، لَا لِلتَّقْيِيدِ ، وَقَدْ جَعَلَ السَّفَرُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ قَيْدًا فِي التَّرْخِيصِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ وَوَجْهُهُ : أَنَّهُ شَاغِلٌ عَنِ التَّقْيِيدِ وَالْمُعَالَجَةِ ... وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ . ثُمَّ قَالَ : وَالْحَدِيثُ يُدَلُّ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الْحَرِيرِ لِعُذْرِ الْحِكْمَةِ ، وَالْقَمَلُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ مَالِكٌ ، وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ . وَيُقَاسُ غَيْرُهُمَا مِنَ الْحَاجَاتِ عَلَيْهِمَا » (٢) .

### وَأَعْتَرِضَ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ :

بِأَنَّ الرُّخْصَةَ فِيهِ خَاصَّةٌ بِالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ؛ إِذْ لَمْ يَرَدْ مَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِغَيْرِهِمَا ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَرَخَّصَ بِهَذِهِ الرُّخْصَةِ الْخَاصَّةِ (٣) .

وَالِإِلى هَذَا جَنَحَ الْفَارُوقُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ سِيرِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - : « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى عَلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ قَمِيصَ حَرِيرٍ ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ فَذَكَرَ لَهُ خَالِدٌ قِصَّةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، فَقَالَ : وَأَنْتَ مِثْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ ! أَوَلَيْكَ مِثْلُ مَا لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ ! ثُمَّ أَمَرَ مِنْ حَضْرَةِ فَمَزَّقُوهُ » (٤) .

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٠٨/١٠) .

(٢) نيل الأوطار (١٠٤/٢) . وبالمعنى نفسه : المغني (٣٠٦/٢) .

(٣) انظر : المغني (٣٠٦/١) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (٧٧/٤) ؛ نيل الأوطار (١٠٤/٢) .

(٤) أوردَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ ابْنُ عَسَاكِرَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَوْفٍ ، عَنْ ابْنِ »

- وَلَكِنَّ هَذَا الْاِغْتِرَاضَ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأوّل : أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي نَصُوصِ الشَّارِعِ بَعُمُومِ لَفْظِهَا ، لَا بِخُصُوصِ سَيِّبِهَا ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُقَرَّرَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا إِذَا وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ خَاصٌّ . وَلَمْ يَرِدْ فِي تَرْخِيصِ النَّبِيِّ ﷺ لِلزَّبِيرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْخُصُوصِ ، بَلْ غَايَةُ مَا فِي الْأَمْرِ أَنَّهُمَا شَكَّوْا إِلَيْهِ مِنَ الْحِكْمَةِ أَوْ الْقَمَلِ فَرَخَّصَ لَهُمَا فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ ؛ لِأَنَّهُ يُسَكَّنُ ذَلِكَ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ لِمَنْ كَانَتْ حَالُهُ مِثْلَ حَالِهِمَا <sup>(١)</sup> .

الثاني : أَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ مَا ثَبَتَ فِي حَقِّ صَحَابِيٍّ ثَبَتَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ ، مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِذَلِكَ ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَيْنِ الصَّحَابِيِّينَ اللَّذَيْنِ رَخَّصَ لَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَبَيْنَ غَيْرِهِمَا مِنْ أَفْرَادِ الْأُمَّةِ فِي هَذَا <sup>(٢)</sup> .

قَالَ الشَّوْكَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَإِذَا ثَبَتَ الْجَوَازُ فِي حَقِّ هَذَيْنِ الصَّحَابِيِّينَ ثَبَتَ فِي حَقِّ غَيْرِهِمَا ، مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى اخْتِصَاصِهِمَا بِذَلِكَ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ الْمَشْهُورِ فِي الْأَصُولِ ؛ فَمَنْ قَالَ : حُكْمُهُ عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمٌ عَلَى الْجَمَاعَةِ ، كَانَ التَّرْخِيصُ لَهُمَا تَرْخِيصًا لِغَيْرِهِمَا إِذَا حَصَلَ لَهُ عُدْرٌ مِثْلُ عُدْرِهِمَا ، وَمَنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ الْحَقَّ غَيْرُهُمَا بِالْقِيَاسِ بَعْدَمِ الْفَارِقِ » <sup>(٣)</sup> .

⇨ سَيَرَيْنَ ... وَرَحَالَهُ ثِقَاتٌ ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ انْقِطَاعًا » اهـ . فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١١٩/٦) .

(١) انظر : سيف الدين الآمدي ، الإحكام في أصول الأحكام ، المجلد الأول (٤٦٥/٢) ؛ نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر وحنة المناظر (١٢٣/٢-١٢٤) .

وانظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (٧٧/٤) .

(٢) انظر : المغني (٣٠٦/٢) .

(٣) نيل الأوطار (١٠٤/٢) . وبالمعنى نفسه : المغني (٣٠٦/٢) .



٤- الْقَاعِدَةُ الْفِقْهِيَّةُ : « الضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ » <sup>(١)</sup> .

قَالَ ابْنُ نُجَيْمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « الضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ ؛ وَمِنْ ثُمَّ جَازَ أَكْلُ الْمَيْتَةِ عِنْدَ الْمَخْمَصَةِ ، وَإِسَاغَةُ اللَّقْمَةِ بِالْخَمْرِ ، وَالتَّلَفُّظُ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ لِلْإِكْرَاهِ ، وَكَذَا إِتْلَافُ الْمَالِ ، وَأَخْذُ مَالِ الْمُتَنَبِّعِ مِنْ أَدَاءِ الدَّيْنِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَدَفْعُ الصَّائِلِ ، وَلَوْ أَدَّى إِلَى قَتْلِهِ » <sup>(٢)</sup> .

٥- الْقَاعِدَةُ الْفِقْهِيَّةُ : « الْحَاجَةُ تُنْزِلُ مَنْزِلَةَ الضَّرُورَةِ ؛ عَامَّةٌ كَانَتْ أَوْ خَاصَّةً » <sup>(٣)</sup> .

٦- مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ : بِأَنَّ عِلَّةَ مَنَعِ الرَّجُلِ مِنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ هِيَ خَوْفُ الْكِبَرِ أَوْ السَّرَفِ ، وَذَلِكَ مُتَّفَقٌ مَعَ الضَّرُورَةِ <sup>(٤)</sup> .

وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ عَلَى الرِّجَالِ لَيْسَتْ مَحَلًّا اتِّفَاقٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، بَلْ مُخْتَلَفٌ فِيهَا عَلَى أَقْوَالٍ كَمَا سَبَقَ <sup>(٥)</sup> .

ب- اسْتَدْلُوا مِنَ النَّاحِيَةِ الثَّانِيَةِ ؛ عَلَى تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ عَلَى الرِّجَالِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ أَوْ حَاجَةٍ : بِالْأَدِلَّةِ الْعَامَّةِ فِي تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ عَلَى الرِّجَالِ مُطْلَقًا ، وَلَمْ يُخَصَّ

(١) انظر : ابن نُجَيْمٍ ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ (ص ٨٥) ، تحت القاعدة الخامسة : الضَّرَرُ يُزَالُ ؛ عَلَى النَّدْوِيِّ ، الْقَوَاعِدُ الْفِقْهِيَّةُ (ص ٢٧٠) .

(٢) الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ (ص ٨٥) ، تحت القاعدة الخامسة : الضَّرَرُ يُزَالُ .

(٣) انظر : ابن نُجَيْمٍ ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ (ص ٩١) ، تحت القاعدة الخامسة : الضَّرَرُ يُزَالُ .

(٤) انظر : شرح الزرقاني على مختصر خليل (١/١٧٤) .

(٥) انظرها فيما سبق من هذا البحث (ص ٥١١-٥١٢) .

من ذلك إلا من قامت به حاجة يدفعها لبس الحرير<sup>(١)</sup> .

- ثانيًا : أدلة القول الثاني ؛ على تحريم لبس الحرير على الرجال مطلقًا :  
استدلوا بعموم أدلة التحريم ؛ التي تنص على تحريم ثياب الحرير على الرجال ،  
وأن أحاديث الرخصة يُحتمل اختصاصها بعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن  
العوام ، ويُحتمل تعديها إلى غيرهما ، وإذا أُحتمل الأمران كان الأخذ بالعموم  
أولى<sup>(٢)</sup> .

- وهذا مرذود :

بأن هذه العمومات مخصوصة بما ثبت في الصحيحين وغيرهما : « أن رسول  
الله ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام في القميص الحرير في  
السفر من حجة كانت بهما ، أو جمع كان بهما »<sup>(٣)</sup> .  
مع ما ثبت في الشريعة الإسلامية الفراء من إباحة المخطور حال الضرورة ،  
والتجاوز عن المضطر إلى المحرم<sup>(٤)</sup> .

\* والذي يظهر رجحانه - والله تعالى أعلم - :

هو القول الأول ؛ القاضي بحواز لبس الرجل لثياب الحرير عند الحاجة أو  
الضرورة ؛ لقوة أدلته ، وسلامتها في الجملة من الاعتراضات القادحة ، بل لو لم

(١) انظر : المغني (٣٠٧/٢) . وانظر هذه الأدلة فيما سبق من هذا البحث (ص ٥١٤-٥١٨)

(٢) انظر : المغني (٣٠٦/٢) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (٧٧/٤) ؛ ابن بطال ، شرح  
صحيح البخاري (١٠٦/٩) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري  
(١١٩/٦) ، نيل الأوطار (١٠٣/٤-١٠٤) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٥١٥) .

(٤) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٥١٤-٥١٥ ، ٥١٨) .

يَكُنْ مِنْهَا إِلَّا تَرْخِيسُ النَّبِيِّ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ فِي لُبْسِ  
الْحَرِيرِ لِلْحِكْمَةِ وَالْقَمَلِ الَّذِي كَانَ بِهِمَا لَكْفَى .

قال ابنُ قَيِّمٍ الجَوْزِيَّةُ - رحمه الله - : « الَّذِي اسْتَفَرَّتْ عَلَيْهِ سُنَّتُهُ ﷺ بِإِبَاحَةِ  
الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ مُطْلَقًا ، وَتَحْرِيمِهِ عَلَى الرِّجَالِ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَمَصْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ ؛  
فَالْحَاجَةُ إِمَّا مِنْ شِدَّةِ الْبَرْدِ ، وَلَا يَجِدُ غَيْرَهُ ، أَوْ لَا يَجِدُ سِتْرَهُ سِوَاهُ ، وَمِنْهَا لِبَاسُهُ  
لِلجَرَبِ ، وَالْمَرَضِ ، وَالْحِكْمَةِ ، وَكَثْرَةِ الْقَمَلِ كَمَا ذَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَنَسٍ هَذَا  
الصَّحِيحُ . وَالْجَوَازُ أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَأَصَحُّ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ؛ إِذَا الْأَصْلُ  
عَدَمُ التَّخْصِيصِ ، وَالرُّخْصَةُ إِذَا ثَبَّتَتْ فِي حَقِّ بَعْضِ الْأُمَّةِ لِمَعْنَى تَعَدَّتْ إِلَى كُلِّ مَنْ  
وُجِدَ مِنْهُ ذَلِكَ الْمَعْنَى ؛ إِذَا الْحُكْمُ يَعُمُّ بِعُمُومِ سَبَبِهِ ... وَالصَّحِيحُ عُمُومُ الرُّخْصَةِ ؛  
فَإِنَّهُ عُرِفَ خِطَابُ الشَّرْعِ فِي ذَلِكَ ، مَا لَمْ يُصَرَّحْ بِالتَّخْصِيصِ ، وَعَدَمُ إلْحَاقِ غَيْرِ  
مَنْ رَخَّصَ لَهُ أَوَّلًا بِهِ ... وَتَحْرِيمُ الْحَرِيرِ إِنَّمَا كَانَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ ، وَلِهَذَا أُبَيِّنَحُ  
لِلنِّسَاءِ ، وَلِلْحَاجَةِ ، وَالْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مَا حُرِّمَ لِسَدِّ الذَّرَائِعِ ، فَإِنَّهُ  
يُباحُ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَالْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ ؛ كَمَا حُرِّمَ النَّظَرُ سَدًّا لِذَرْيَعَةِ الْفِعْلِ ، وَأُبَيِّنَحُ  
مِنْهُ مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ وَالْمَصْلَحَةُ الرَّاجِحَةُ ، وَكَمَا حُرِّمَ التَّنْفُلُ بِالصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتِ  
النَّهْيِ سَدًّا لِذَرْيَعَةِ الْمُشَابَهَةِ الصُّورِيَّةِ بِعِبَادِ الشَّمْسِ ، وَأُبَيِّنَحُ لِلْمَصْلَحَةِ  
الرَّاجِحَةِ » (١) .

✽ وَالْحِكْمَةُ مِنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ لِذِي الْحِكْمَةِ وَالْقَمَلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ :

أَنَّ الْمَلَابِسَ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ : نَوْعٌ يُسَخِّنُ الْبَدَنَ وَيُدْفِئُهُ ؛ وَهِيَ مَلَابِسُ الْوَبَرِ ،  
وَالصُّوفِ . وَنَوْعٌ يُدْفِئُ وَلَا يُسَخِّنُ ؛ وَهِيَ مَلَابِسُ الْكُثَانِ ، وَالْحَرِيرِ . وَنَوْعٌ لَا

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/ ٧٧ ، ٧٨) .

يَذْفِي وَلَا يُسَخِّنُ ؛ وَهِيَ الْمُتَّخِذَةُ مِنَ الْحَدِيدِ ، وَالرَّصَاصِ ، وَالخَشَبِ ، وَالتُّرَابِ ، وَنَحْوِهَا . وَثِيَابُ الْحَرِيرِ أَلْيُنُ مِنَ الْقُطْنِ ، وَأَقْلُ حَرَارَةً مِنْهُ ، وَلُبْسُهَا لَا يُسَخِّنُ كَالْقُطْنِ ، بَلْ هُوَ مُعْتَدِلٌ ، وَكُلُّ لِبَاسٍ أَمْلَسَ صَقِيلٌ أَقْلُ إِسْخَانًا لِلْبَدَنِ ، وَأَقْلُ عَوْنًا فِي تَحَلُّلِ مَا يَتَحَلَّلُ مِنْهُ ، وَآخَرَى أَنْ يُلْبَسَ فِي الصَّيْفِ ، وَفِي الْبَلَادِ الْحَارَّةِ <sup>(١)</sup> .

وَلَمَّا كَانَتْ ثِيَابُ الْحَرِيرِ كَذَلِكَ ، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الثِّبَسِ وَالْخُشُونَةِ الْكَائِنِينَ فِي غَيْرِهَا صَارَتْ نَافِعَةً مِنَ الْحِكْمَةِ ؛ إِذِ الْحِكْمَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ حَرَارَةٍ ، وَثِّبَسٍ ، وَخُشُونَةٍ ، فَلِذَلِكَ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي لِبَاسِ الْحَرِيرِ لِمُدَاوَاةِ الْحِكْمَةِ ، ثُمَّ هِيَ أَبْعَدُ اللَّبَاسِ عَنْ تَوَلَّدِ الْقَمَلِ فِيهَا لِأَنَّ طَبِيعَتَهَا مُخَالِفَةٌ لَطَبِيعَةِ مَا يَتَوَلَّدُ الْقَمَلُ مِنْهُ . وَإِنَّمَا حَرَمَتْهُ الشَّرِيعَةُ - مَعَ كَوْنِهِ أَعْدَلُ اللَّبَاسِ وَأَرْفَقَهُ لِلْبَدَنِ - لِلْحِكْمِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي سَبَقَتْ الْإِشَارَةَ إِلَيْهَا <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

### \* الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ : حَالَةُ الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ :

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ لُبْسِ الرَّجُلِ لثِيَابِ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ وَقِتَالِ الْأَعْدَاءِ ؛ وَكَانَ خِلَافُهُمْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ ؛ هِيَ :

#### • الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يُبَاحُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ ثِيَابِ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ ، وَمُقَاتَلَةِ الْأَعْدَاءِ مُطْلَقًا ، لِحَاجَةِ كَانَ أَمْ لَا ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ جَمْعٍ مِنَ السَّلَفِ ، مِنْهُمْ : عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الصَّاحِبَانِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ

(١) ، (٢) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (٧٩/٤) ؛ الآداب الشرعية (٥/٣) .

وانظر ما سبق من هذا البحث (ص ٥١١-٥١٢) .

عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَالْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّانِي :

يُبَاحُ لِلرَّجُلِ لِبْسُ ثِيَابِ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا ؛ كَمَا لَوْ كَانَتْ بَطَانَةً لِدِرْعِهِ ، أَوْ فَاجَأَهُ الْعَدُوُّ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا ، وَكَذَا الدِّيَّاجُ الثَّغِينُ الَّذِي لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِي دَفْعِ السَّلَاحِ ، وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ فَلَا يَحُوزُ لَهُ لِبْسُهُ .

وإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ فِي الْوَجْهِ الصَّحِيحِ عِنْدَهُمْ ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(٢)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لِبْسُ ثِيَابِ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ مُطْلَقًا ؛ وَهُوَ قَوْلُ جَمْعٍ مِنَ السَّلَفِ ؛ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ ، وَرِوَايَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ . وَاشْتَرَطُوا لِلتَّحْرِيمِ أَنْ يَكُونَ الثَّوبُ حَرِيرًا خَالِصًا ، أَمَّا مَا كَانَ سُدَاهُ حَرِيرًا فَقَطْ ، أَوْ لُحْمَتُهُ حَرِيرًا فَقَطْ فَإِنَّهُ مُبَاحٌ عِنْدَهُمْ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٥١/٦) ؛ تكملة فتح القدير لابن الهمام (٢٠/١٠) - (٢١) ؛ الاستذكار (٢٠٩/٢٦-٢١١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٥/٣) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٥٠٥/١) ؛ الخرشني على مختصر خليل (٢٥٢/١) ؛ مغني المحتاج (٥٨٢/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٢٤/٤) ؛ المغني (٣٠٧/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٧٨/١-٤٧٩) ؛ ابن أبي شيبة ، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (١٥٣/٥-١٥٤) .

(٢) انظر : مغني المحتاج (٥٨٢/١-٥٨٣) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٢٤/٤) ؛ المغني (٣٠٦/٢-٣٠٧) ؛ شرح منتهى الإرادات (١٥٩/١) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٥١/٦) ؛ تكملة فتح القدير لابن الهمام (٢٠/١٠) - (٢١) ؛ الاستذكار (٢٠٨/٢٦) ؛ المغني (٣٠٧/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من

## \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ على الإباحة مطلقاً :

- ١- حديث الشعبي - رحمه الله - قال : « رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي لِبَاسِ الْحَرِيرِ عِنْدَ الْقِتَالِ » (١) .  
 - وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ (٢) .

- ٢- عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ - رحمه الله - قال : « كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَلْبَسُونَ الْحَرِيرَ فِي الْحَرْبِ » (٣) .

⇨ الخلاف (٤٧٩/١) .

(١) ، (٢) أوردَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ فِي ضَعْفَاءِ الرِّجَالِ ، مِنْ طَرِيقِ بَقِيَّةِ بْنِ الرَّائِدِ ، عَنْ عَيْسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ الْهَاشِمِيِّ ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُمَيْرٍ ؛ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَهُ .  
 وَأَعْلَهُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ بِعَيْسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ ؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ ، بَلْ مَتْرُوكٌ . وَأَعْلَهُ غَيْرُهُ بِبَقِيَّةِ ابْنِ الرَّائِدِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ ، وَمُوسَى بْنُ أَبِي حَبِيبٍ ؛ فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ ؛ فَالْحَدِيثُ مُسَلَّسٌ بِالضُّعْفَاءِ .

وَمِنْ عِلَلِهِ : غَرَابَتُهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ ؛ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ ، وَالزَّيْلَعِيُّ .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : « حَدِيثُ الْحَكَمِ بْنِ عُمَيْرٍ إِسْنَادُهُ وَاهٍ » اهـ .

انظر : الْكَامِلُ فِي ضَعْفَاءِ الرِّجَالِ (٢٥٠/٥) ؛ الدَّرَائِظُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ (٢٢١/٢) ؛ نَصَبُ الرَّأْيَةِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ (٥٢٦/٤) .

- (٣) رواه ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى (١٣٠/٣) ، فِي تَرْجَمَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مَالِكِ الْمَزْنِيِّ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ الْحَسَنِ ، فَذَكَرَهُ .  
 وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ :

الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكِ الْمَزْنِيُّ ، أَبُو جَعْفَرٍ الْكُوفِيُّ : صَدُوقٌ فِيهِ لَيْثٌ ، مِنْ صِغَارِ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ بَعْدَ التَّسْعِينَ . [ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٤١٩/٣) ؛ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٣٨٧) ، رَقْمُ

٣- أَنَّ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ عِنْدَ الْحَرْبِ ضَرُورَةٌ ، وَقَدْ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ ، وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ لِدَفْعِ الضَّرُورَةِ الَّتِي لَحِقَتْهُمَا مِنَ الْحِكْمَةِ وَالْقَمَلِ ، فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ لُبْسِهِ عِنْدَ الْحَرْبِ .  
وَوَجْهُ الضَّرُورَةِ فِي لُبْسِهِ عِنْدَ الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ : أَنَّ الْخَالِصَ مِنْهُ أَدْفَعُ لِمَعَرَّةِ السَّلَاحِ ، وَأَهْيَبُ فِي عَيْنِ الْعَدُوِّ ؛ لِيَرْتَفِعَ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « وَجَعَلَ الطَّبْرِيُّ جَوَازَهُ فِي الْغَزْوِ مُسْتَنْبَطًا مِنْ جَوَازِهِ لِلْحِكْمَةِ ؛ فَقَالَ : ذَلَّتِ الرُّخْصَةُ فِي لُبْسِهِ بِسَبَبِ الْحِكْمَةِ أَنَّ مَنْ قَصَدَ بِلُبْسِهِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ أَذَى الْحِكْمَةِ كَذَفْعِ سِلَاحِ الْعَدُوِّ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ » <sup>(٢)</sup> .

- وَيُرَدُّ عَلَى هَذَا : بَأَنَّ لُبْسَ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ لَيْسَ ضَرُورَةً مُطْلَقًا ، فَإِنَّ الضَّرُورَةَ تَتَدَفَّعُ بِغَيْرِهِ ، إِلَّا مِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، فَحِينَئِذٍ يَخْرُجُ ذَلِكَ عَنْ مَحَلِّ النَّزَاعِ ، وَلَوْ كَانَ تَرْخِيصُ النَّبِيِّ ﷺ فِي لُبْسِهِ لِأَجْلِ الْحَرْبِ وَضَرُورَتِهِ فِيهَا لَأَرْشَدَ إِلَيْهِ صَحَابَتُهُ ، وَرَخَّصَ لَهُمْ فِيهِ .

٤- أَنَّ الْمَنَعَ مِنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ لِلرِّجَالِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ مَا يُورِثُهُ لَابِسُهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ

⇒ إسماعيل بن مسلم هو العبدي ، أبو محمد البصري القاضي : ثقة من السائدة .

[ تهذيب التهذيب (١/١٦٧) ؛ تقريب التهذيب (ص ٤٩) ، رقم (٤٨٣) ] .

والحسن بن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري : ثقة ، فقيه ، فاضل ، مشهور ، هو رأس أهل الطبقة الثالثة ، مات سنة عشرة ومئة ، وقد قارب التسعين . [ تهذيب

التهذيب (١/٣٨٨) ؛ تقريب التهذيب (ص ٩٩) ، رقم (١٢١٧) ] .

(١) انظر : تكملة فتح القدير لابن الهمام (٢٠/١٠) .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١١٩/٦) .

وَكَسَّرَ قُلُوبَ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، وَالْخِيَلَاءِ فِي وَقْتِ الْمَعْرَكَةِ وَالْحَرْبِ غَيْرُ مَذْمُومٍ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ رَأَى بَعْضَ أَصْحَابِهِ يَمْشِي بَيْنَ الصَّفَّيْنِ ، يَخْتَالُ فِي مِشْيَتِهِ قَالَ : « إِنَّهَا مِشْيَةُ يُغَضُّهَا اللَّهُ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ » (١) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا حُرِّمَ الْحَرِيرُ عَلَى الرَّجَالِ لَيْسَ مُتَّفَقًا عَلَيْهَا ، بَلْ هِيَ مَحَلُّ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ أَنَّهَا مُشَابِهَةُ الْكُفَّارِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّهَا مُشَابِهَةُ النِّسَاءِ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا يُسَلَّمُ لَهُمْ هَذَا الْاسْتِدْلَالُ (٢) .

- ثَانِيًا : أَدْلَةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الرَّجَالِ لِثِيَابِ الْحَرِيرِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا فِي الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ :  
اسْتَدْلُوا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ نَاحِيَتَيْنِ :

أ- الْأُولَى : مِنْ نَاحِيَةِ الْجَوَازِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ؛ بِحَدِيثِ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ فِي الْقُمُصِ الْحَرِيرِ فِي السَّفَرِ مِنْ حِكْمَةٍ كَانَتْ بِهِمَا ، أَوْ وَجَعَ كَانَ بِهِمَا » (٣) .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لَهُمَا فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ لِحَاجَتِهِمَا إِلَيْهِ ، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْغَزْوِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ ﷺ رَخَّصَ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ خَالَ الْحَرْبِ مُطْلَقًا ،

(١) أَخْرَجَهُ الْمُبَشَّمِيُّ فِي كِتَابِ الْمَغَازِي وَالسِّيَرِ ، بَابِ فِي وَقْعَةِ أُحُدٍ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ ، وَفِيهِ مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ » أَهـ . بِمَجْمَعِ الزَّوَادِ وَمَنْبَعِ الْفَوَائِدِ (١٠٩/٦) .

وَانْظُرْ : الْمَغْنِي (٣٠٧/٢) ؛ غِذَاءُ الْأَلْبَابِ شَرْحَ مَنْظُومَةِ الْأَدَابِ (١٤٥/٢) .

(٢) انْظُرْ مَا سَبَقَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ (ص ٥١١-٥١٢) .

(٣) انْظُرْ تَخْرِيْجَهُ فِيمَا سَبَقَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ (ص ٥١٥) .



فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لُبْسُ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ؛ كَدَفْعِ حِكْمَةٍ ، أَوْ سِلَاحٍ ، إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَ الْحَرِيرِ يَدْفَعُهُ بِهِ ، أَوْ بَاغَتَهُ الْعَدُوُّ ، وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

بـ الثَّانِيَةُ : مِنْ جِهَةِ تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ عَلَى الرَّجَالِ فِي الْحَرْبِ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ بِعُمُومٍ أَدْلَةٌ تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ عَلَى الرَّجَالِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُخَصَّ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ قَامَتْ بِهِ حَاجَةٌ يَدْفَعُهَا لُبْسُ الْحَرِيرِ <sup>(٢)</sup> .

- ثَالِثًا : أَدْلَةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الرَّجَالِ لِثِيَابِ الْحَرِيرِ مُطْلَقًا فِي حَرْبٍ كَانَ أَوْ لَا ، لِحَاجَةِ كَانَ أَوْ لَا :

اسْتَدْلُوا بِعُمُومِ أَدْلَةِ تَحْرِيمِ لُبْسِ ثِيَابِ الْحَرِيرِ عَلَى الرَّجَالِ مُطْلَقًا ؛ وَهَذَا الْعُمُومُ شَامِلٌ لِلْحَرْبِ وَغَيْرِهَا ، وَلَوْ كَانَ لُبْسُ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ جَائِزًا لِاسْتِثْنَاءِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ ذَلِكَ الْعُمُومِ ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنِ وَقْتِ الْحَاجَةِ <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ التَّرْخِيفُ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ لِلْحَاجَةِ فِي الْغَزْوِ ، وَالْخَاصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المغني (٣٠٦/٢-٣٠٧) .

(٢) انظر : المغني (٣٠٧/٢) .

(٣) انظر : الاختيار لتعليل المختار (٢٥٠/٤) ؛ المغني (٣٠٧/٢) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (٧٧/٤) .

(٤) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٥١٥ وما بعدها) .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي ؛ يُبَاحُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ ثِيَابِ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالْأَدِلَّةِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْتَهَرَةِ تَحْرِيمُ لُبْسِ الْحَرِيرِ عَلَى الرِّجَالِ ، وَلَمْ يَثْبُتِ اسْتِثْنَاءُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ كَانَتْ بِهِ حِكْمَةٌ أَوْ عِلَّةٌ يُخَفِّفُهَا لُبْسُ الْحَرِيرِ ؛ كَمَا أَرْخَصَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ - رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - فِي لُبْسِهِ لَمَّا شَكُوا إِلَيْهِ مَا يَجِدَانِ مِنَ الْحِكْمَةِ وَالْقَمَلِ <sup>(١)</sup> .

• ثَانِيًا : أَنَّ لُبْسَ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ لَيْسَ ضَرُورَةً ، بَلْ تَنْدَفِعُ حَاجَةُ الْإِنْسَانِ وَضَرُورَتُهُ إِلَى دَفْعِ سِلَاحِ الْأَعْدَاءِ عَنْهُ بِالسَّلَاحِ ، وَالذُّرُوعِ ، وَاللِّبَاسِ الْمُتَعَادِ لِلْحَرْبِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَالْمَحْرَمُ لَا يُبَاحُ إِلَّا بِالضَّرُورَةِ :

• ثَالِثًا : لَمْ تَعْرِفِ الدُّنْيَا مَعَارِكَ أَشَدَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَالْمُسْلِمُونَ فِيهَا فِي أَمْسٍ الْحَاجَةُ إِلَى الْعِتَادِ وَالسَّلَاحِ وَالْقُوَّةِ مَا عَرَفَتْ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَوْ كَانَ لُبْسُ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ جَائِزًا - مُطْلَقًا لِعِلَّةِ الْحَرْبِ - لَنَقِلَ ، بَلْ إِنَّ تَرْخِيصَ النَّبِيِّ ﷺ لِابْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ فِي لُبْسِهِ لِلْحِكْمَةِ ، وَهُمَا فِي الْغَزْوِ دَلِيلٌ كَافٍ عَلَى أَنَّ الْمُحَارِبَ لَا يُبَاحُ لَهُ لُبْسُ الْحَرِيرِ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ .

\* \* \*

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٥١٤ ، ٥١٥) .

\* الْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ : أَنْ يَكُونَ الْحَرِيرُ فِي الثَّوْبِ يَسِيرًا .

إِذَا كَانَ الْحَرِيرُ فِي الثَّوْبِ يَسِيرًا ؛ بَحِثُ يَكُونُ تَابِعًا لَا مَتَّبِعًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُهُ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ وَقَدْ ضَبَطُوا الْيَسِيرَ بِأَلَّا يَتَحَاوَزَ أَرْبَعَ أَصَابِعَ ؛ وَهِيَ الْأَعْلَامُ الَّتِي تَكُونُ فِي الثَّوْبِ <sup>(١)</sup> .

\* وَمِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى هَذَا :

١- حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الثَّوْبِ الْمُصْنَمِ مِنَ الْحَرِيرِ ، فَأَمَّا الْعَلَمُ مِنَ الْحَرِيرِ وَسَدَى الثَّوْبِ فَلَا بَأْسَ بِهِ » <sup>(٢)</sup> .

٢- حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ : « نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَنِ لُبْسِ الْحَرِيرِ ، إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثٍ ، أَوْ أَرْبَعٍ » <sup>(٣)</sup> .

قال الإمام النووي - رحمه الله - : « وفي هذه الرواية : إِبَاحَةُ الْعَلَمِ مِنَ الْحَرِيرِ فِي الثَّوْبِ إِذَا لَمْ يَزِدْ عَلَى أَرْبَعِ أَصَابِعَ ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا ، وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٥١/٦) ؛ الفتاوى الهندية (٣٣١/٥-٣٣٢) ؛ الاستذكار (٢٠٦/٢٦) ؛ الخرشني على مختصر خليل (٢٥٢/١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٣/٣-٥٢٤) ؛ مغني المحتاج (٥٨٤/١) ؛ المجموع شرح المذهب (٣٢٣/٤) ؛ المغني (٣٠٨-٣٠٧/٢) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٢٨١/١) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٠٧/٩) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٧٢/٦) .

(٢) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٩٩-١٠٠) .

(٣) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم الذهب والحريير على الرجال وإباحته للنساء ، ح (٢٠٦٩) الرواية السادسة ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٠/١٤) .

والتزمي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الحريير والذهب ، ح (١٧٢١) ، الجامع الصحيح (١٨٩/٤-١٩٠) .

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤١/١٤) .

٣- وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ - رضي الله عنه - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ الْحَرِيرِ إِلَّا قَدَرًا أُصْبَعَيْنِ » <sup>(١)</sup> .

٤- وَعَنْ عُمَرَ - رضي الله تعالى عنه - قَالَ : « إِنَّهُ لَمْ يُرْخَصْ فِي الدِّيَاجِ إِلَّا مَوْضِعَ أَرْبَعِ أَصَابِعَ » <sup>(٢)</sup> .

٥- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ - رضي الله عنها - قَالَتْ : « هَذِهِ جُبَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخْرَجْتُ إِلَيَّ جُبَّةَ طَيَالِسَةَ كِسْرَوَانِيَّةٍ ، لَهَا لَبْنَةُ دِيَسَاجٍ ، وَفَرْجِيهََا مَكْفُوفَتَيْنِ بِالْذِّيَاجِ ، فَقَالَتْ : هَذِهِ كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ ، فَلَمَّا قُبِضَتْ قَبَضْتُهَا ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبَسُهَا » <sup>(٣)</sup> .

فهذه الأدلة جميعاً دليلٌ واضحٌ وصريحٌ على الترخيص للرجل في لبس الأعلام من الحرير ، إذا كانت لا تتجاوز أربع أصابع .

\* \* \*

### \* الحالة الرابعة : الحُرُّ .

إِذَا كَانَ الْحَرِيرُ مَخْلُوطًا بِغَيْرِهِ مِنْ قُطْنٍ أَوْ كَتَانٍ ، وَمَنْسُوجًا بِهِ ، وَالْحَرِيرُ أَقْلُ ، بَحِثْ لَا يَتِمَّحُضُ أَنَّ الثَّوْبَ حَرِيرٌ ؛ فَهَذَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لِبْسُهُ ، عَلَى مَا سَبَقَ تَرْجِيحُهُ <sup>(٤)</sup> .

(١) أخرجه الهيثمي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الحرير والذهب ، وقال : « رَوَاهُ الْبَزَّازُ ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٤٣/٥) .

(٢) رواه النسائي في كتاب الزينة ، باب الرخصة في لبس الحرير ، ح (٥٣١٣) ، سنن النسائي (١٤٨/٨) . وأصله عند مسلم ، انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٥٢٨) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٢-١٠٣) .

(٤) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٩٧-١٢٣) .

المَطْلَبُ الثَّانِي  
حُكْمُ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

وَفِيهِ فَرْعَانِ:

الفرع الأول : حُكْمُ لُبْسِ الرَّجُلِ لِمَا صُنِعَ مِنَ الذَّهَبِ  
أَوِ الْفِضَّةِ خَالِصاً كَانَ أَوْ غَالِياً .

الفرع الثاني : حُكْمُ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلْمُمَوَّهِ أَوْ  
الْمَطْلِيِّ بِالذَّهَبِ أَوِ الْفِضَّةِ .

## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

حُكْمُ لُبْسِ الرَّجُلِ لِمَا صُنِعَ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ  
خَالِصًا كَانَ أَوْ غَالِبًا

• أَوَّلًا : حُكْمُ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلذَّهَبِ مُفْرَدًا أَوْ تَابِعًا .

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ - رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ - عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الذَّهَبِ الْخَالِصِ الْكَثِيرِ عَلَى الرَّجَالِ ؛ مُفْرَدًا كَانَ أَمْ تَابِعًا لِغَيْرِهِ <sup>(١)</sup> .

وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ اتِّخَاذِ الرَّجُلِ أَنْفَاءً مِنَ الذَّهَبِ إِذَا احْتِاجَ إِلَيْهِ ، أَوْ سِنًّا ؛ وَهَذَا بِالْإِجْمَاعِ ، إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ مَنَعِ الْأَسْنَانِ مِنَ الذَّهَبِ ، وَالْأَخَنَافُ عَلَى قَوْلِ صَاحِبَيْهِ بِالْجَوَازِ <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : رد المختار على الدر المختار (٣٥٢/٦) ؛ مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر (٥٣٥/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٦/٣) ؛ فتح البر في الترتيب الفقهي لشمس الدين ابن عبد البر (٦٦٤/٣) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/٦٢-٦٣) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٢٥/٤) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٢/٢٣٤-٢٣٦) ؛ أحكام الخواتم (ص ٧٩) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/٦٠٣) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٤/٢٢٧) ؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٨/٦٥) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٢٩ ، ٣٣٠) ؛ تهذيب السنن شرح سنن أبي داود (مطبوع مع عون المعبود ١١/٢٠١-٢٠٢) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦/٤٢٥) .

وانظر أدلة تحريم الذهب على الرجال فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٠٨ ، ٤٣٧) ، وفيما بعد (ص ٥٣٦-٥٣٨) .

(٢) رد المختار على الدر المختار (٦/٣٦٢) ؛ تكملة فتح القدير لابن الهمام (١٠/٢٦) ؛ ☞

\* واستدل أهل العلم على جواز اتخاذ الرجل للأنف والسِّن من الذهب بما

يلي :

١- ما رواه أهل السنن : « أَنَّ عَرْفَجَةَ بْنَ أَسْعَدَ <sup>(١)</sup> قَطَعَ أَنْفَهُ يَوْمَ الْكَلَابِ <sup>(٢)</sup> ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ ، فَأَتَنَ عَلَيْهِ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ » <sup>(٣)</sup> .

⇒ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٦٣/١) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١٢٦/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٢٧/٤) ؛ روضة الطالبين (١٢٣/٢) ؛ المغني (٢٢٦/٤ - ٢٢٧) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٢٣٨/٢) .

(١) هُوَ عَرْفَجَةُ بْنُ أَسْعَدَ بْنِ صَفْوَانَ التَّمِيمِيُّ الْعُطَارِدِيُّ ، لَهُ صُحْبَةٌ ، ذَهَبَ أَنْفُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَوْمَ الْكَلَابِ ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ ، فَأَتَنَ عَلَيْهِ ، فَأَمَرَهُ ﷺ أَنْ يَتَّخِذَ أَنْفًا مِنَ الذَّهَبِ ، مَعْدُودٌ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ . انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٠٦٢/٣) ، رقم (١٧٩٥) ؛ تهذيب التهذيب (٩٠/٣) ] .

(٢) يَوْمَ الْكَلَابِ : بِالضَّمِّ وَالتَّخْفِيفِ ؛ وَهُوَ اسْمُ مَاءٍ بَيْنَ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ ، وَقَعَ فِيهِ لِلْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَعَتَانِ مَشْهُورَتَانِ ، يُقَالُ لَهُمَا : الْكَلَابُ الْأَوَّلُ ؛ يَبْنُ بِكُورٍ وَتَغْلِبُ ، وَالْكَالِبُ الثَّانِي ؛ يَبْنُ تَعِيمٍ وَأَرْضِ حَجَرِ الْحَارِثِيِّينَ ، وَكَانَتْ إصَابَةُ عَرْفَجَةَ فِي يَوْمِ الْكَلَابِ الثَّانِي .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١٧٠/٤) ، ( كلب ) ؛ معجم البلدان (٥٣٦-٥٣٨) ، رقم (١٠٣٣٢) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٩٧/١١) - (١٩٨) .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الخاتم ، باب ما جاء في ربط الأسنان بالذهب ، ح (٤٢٢٦) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٩٧/١١) . والترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في شدِّ الأسنان بالذهب ، وحسنه ، ح (١٧٧٠) ، الجامع الصحيح (٢١١/٤) . والنسائي في الرِّبَةِ ، باب من أصيبَ أَنْفُهُ هل يَتَّخِذُ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ ؟ ، ح (٥١٦١) ، ح (٥١٦٢) ، سنن النسائي (١٢٠-١٢١) .

وحسنه الألباني في صحيح سنن النسائي (٣٧٩/٣) ، ح (٥١٧٦) ؛ وفي صحيح سنن الترمذي (٢٨٥/٢) ، ح (١٧٧٠) .

٢- أَنَّ هَذَا هُوَ فِعْلُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَثَمَتِهَا ، فَإِنَّ جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ شَدُّوا أَسْنَانَهُمْ بِالذَّهَبِ <sup>(١)</sup> ، وَحَاشَاهُمْ أَنْ يَتَوَاطَّأُوا عَلَى فِعْلِ مُحَرَّمٍ ، أَوْ مَكْرُوهٍ .

٣- وَلَأنَّ شَدَّ الْأَسْنَانَ بِالذَّهَبِ فِي حَالَةِ سُقُوطِهَا أَوْ الْخَوْفِ عَلَيْهَا ضَرُورَةٌ ، فَأُيِّنِحَ قِيَاسًا عَلَى الْأَنْفِ <sup>(٢)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ - : « رَبَطَ الْأَسْنَانَ بِالذَّهَبِ إِذَا خَشِيَ عَلَيْهَا أَنْ تَسْقُطَ ؛ قَدْ فَعَلَهُ النَّاسُ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ » <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَا نَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ خِلَافًا لِهَذَا الْقَوْلِ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ قَوْلِهِ الَّذِي يُخَالِفُهُ فِيهِ الْعُلَمَاءُ ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِبَاحَةِ لِعَرْفَجَةَ مَا قَدْ كَانَ مِمَّا رَوَيْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ » <sup>(٤)</sup> .

✽ وَاخْتَلَفُوا فِي لِبَاسِ الرَّجُلِ لِلذَّهَبِ لِلْيَسِيرِ التَّابِعِ لِغَيْرِهِ ؛ كَالزَّرِيِّ الَّذِي فِي

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَقِبَ حَدِيثِ عَرْفَجَةَ السَّابِقِ ، الْجَامِعُ الصَّحِيحُ (٢١١/٤) .

وَهَؤُلَاءِ هُمْ :

مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ ، وَأَبُو حَمْرَةَ الضُّبَيْعِيُّ ، وَأَبُو رَافِعٍ نَفِيعُ بْنُ الصَّائِغِ ، وَالْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْرَجَ ذَلِكَ عَنْهُمْ جَمِيعًا الطَّحَاوِيُّ بِأَسَانِيدِهِ فِي شَرْحِ مُشْكِلِ الْأَثَارِ . وَقَالَ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ عَنْ كُلِّ إِسْنَادٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسَانِيدِ : « رِجَالُهُ يُقَاتُونَ » اهـ ، شَرْحُ مُشْكِلِ الْأَثَارِ (٣٦/٤ ، ٣٧ ، ٣٨-٣٩) .

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ قَاضِي الْبَصْرَةِ : أَنَّهُمْ شَدُّوا أَسْنَانَهُمْ بِالذَّهَبِ ، شَرْحُ مُشْكِلِ الْأَثَارِ (٣٨-٣٧/٤) .

(٢) انظُرْ : رد المحتار على الدر المختار (٣٦٢/٦) ؛ كَشَّافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَعْنَى الْإِقْنَاعِ (٢٣٨-٢٣٩/٢) .

(٣) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ قُدَّامَةَ فِي الْمَغْنِيِّ (٢٢٦-٢٢٧/٤) .

(٤) شَرْحُ مُشْكِلِ الْأَثَارِ (٣٩/٤) .



عِبَاءَاتِ الرَّجَالِ ( قَصَبُ الْمَشَالِحِ ) ، أَوْ الْكَبَكَاتِ ، أَوْ عَقَارِبِ السَّاعَةِ ، أَوْ أَزْرَارِ الْقَمِيصِ ، أَوْ إِطَارِ النَّظَّارَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجَالِ لُبْسُ الذَّهَبِ كَثِيرًا كَانَ أَمْ قَلِيلًا ؛ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ فِي قَوْلٍ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ ابْنُ عَبِيدِينَ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - : « وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى - عِمَامَةٌ عَلَيْهَا عِلْمٌ مِنْ قَصَبِ فِضَّةٍ قَدَرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ لَا بَأْسَ بِهِ ، وَمِنْ ذَهَبٍ يُكْرَهُ ، وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ » <sup>(٢)</sup> .

وَجَاءَ فِي قَوَائِنِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ - فِي تَعْدَادِ الْمُحْرَمِ مِنَ اللَّبَاسِ عَلَى الرَّجَالِ - : « وَأَمَّا الْحَرَامُ فَلِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ لِلرَّجَالِ » <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ حُلِيِّ الذَّهَبِ عَلَى الرَّجَالِ ؛ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ السَّابِقَةِ وَغَيْرِهَا ، وَاتَّفَقَ أَصْحَابُنَا عَلَى تَحْرِيمِ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ كَمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ، وَلَوْ كَانَ الْخَاتَمُ فِضَّةً وَفِيهِ سِنٌّ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فَصٌّ حَرَمٌ بِالْإِتِّفَاقِ ؛ لِلْحَدِيثِ ، هَكَذَا قَطَعَ بِهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَقَلُوا الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : رد المختار على الدر المختار (٣٥٢/٦ ، ٣٥٨-٣٥٩) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٦/٣) ؛ فتح البير في الترتيب الفقهي لثميد ابن عبد البر (٦٦٤/٣) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٦٣-٦٢/١) ؛ الشرح الصغير على أقرب المسالك (٦٠/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٢٥/٤) ؛ كشف القناع عن من الإقناع (٢٣٦-٢٣٤/٢) ؛ أحكام الخواتم (ص ٧٩) .

(٢) رد المختار على الدر المختار (٣٥٢/٦) .

(٣) ابن جزي (ص ٤٧٤) . وانظر : الخرشي على مختصر خليل (١٠١-١٠٠/١) .

(٤) المجموع شرح المهذب (٣٢٦/٤) .

وَقَالَ ابْنُ قُدَامَةَ - رحمه الله - : « الْقِسْمُ الثَّانِي : مَا يَخْتَصُّ تَحْرِيمُهُ بِالرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ ؛ وَهُوَ الْحَرِيرُ ، وَالنَّسُوجُ بِالذَّهَبِ ، وَالْمَمُوءُ بِهِ فَهُوَ حَرَامٌ لِنِسْئِهِ وَافْتِرَاشُهُ » (١) .

### • الْقَوْلُ الثَّانِي :

يُبَاحُ لِلرَّجُلِ لِبْسُ يَسِيرِ الذَّهَبِ التَّابِعِ لِغَيْرِهِ ؛ كَالطَّرَازِ ( فِي الثَّوْبِ ) ، وَعَقَارِبِ السَّاعَةِ ، وَقَصَبِ الْعَبَائِتِ ، وَأَزْرَارِ الْقَمِيصِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، إِذَا كَانَ أَرْبَعَةَ أَصَابِعَ فَمَا دُونَهَا .

وَالْيَهُ ذَهَبُ الْحَنْفِيَّةِ ، وَاحِدٌ فِي قَوْلِ اخْتَارَهُ جَمَعَ مِنْ أَصْحَابِهِ ؛ مِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (٢) .

جَاءَ فِي تَكْمِلَةِ شَرْحِ فَتْحِ الْقَدِيرِ : « ( وَلَا بَأْسَ بِمِسْمَارِ الذَّهَبِ يُجْعَلُ فِي حَجَرِ الْفَصِّ ) ؛ أَيْ فِي ثِقْبِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ كَالْعَلَمِ فِي الثَّوْبِ ، فَلَا يُعَدُّ لَابِسًا لَهُ » (٣) .

وَقَالَ ابْنُ عَابِدِينَ : « ( وَكَذَا النَّسُوجُ بِالذَّهَبِ يَحِلُّ إِذَا كَانَ هَذَا الْمِقْدَارُ ) أَرْبَعِ أَصَابِعَ ( وَإِلَّا لَا ) يَحِلُّ لِلرَّجُلِ » (٤) .

وَقَالَ مَنْصُورُ الثَّوْرِيِّ - رحمه الله - : « ( وَ ) لَهُ ( جَعْلُ فَصِّهِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ) ؛ لِأَنَّ فِي الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ : « كَانَ فَصُّهُ مِنْهُ » ، وَلِمُسْلِمٍ : « كَانَ

وَلَعَلَّهُ يَقْصِدُ بِالِاتِّفَاقِ : اتِّفَاقَ عُلَمَاءِ الشَّافِعِيَّةِ ، وَأَمَّا إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَاطِبَةً فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ ، لَوْحُودِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ .

(١) المغني (٣٠٤/٢) . وانظر : حاشية الروض المربع (٥١٩/١) .

(٢) انظر : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (١٤/٦) ؛ الفتاوى الهندية (٣٣٢/٥) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٣٥٢/٦) ؛ كشاف القناع عن معن الإقناع (٢٣٦/٢) ؛ الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية (ص ١١٦) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٨٧/٢١) ، (٦٥-٦٤/٢٥) .

(٣) شمس الدين أحمد بن قوَدَرِ المعروف بقاضي زاده أفندي (٢٦/١٠) .

(٤) رد المحتار على الدر المختار (٣٥٢/٦) .

فَصُهُ حَبَشِيًّا» ( وَلَوْ ) كَانَ فَصُهُ ( مِنْ ذَهَبٍ ، إِنْ كَانَ يَسِيرًا ) فَيُباحُ ، وَإِنْ لَمْ نَقُلْ بِإِبَاحَةِ يَسِيرِ الذَّهَبِ ... وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْعِلْمِ ، وَإِلَيْهِ مِثْلُ ابْنِ رَجَبٍ ، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْصَافِ ، وَقَالَ : وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَالْمَذْهَبُ عَلَى مَا اصْطَلَحْنَاهُ «<sup>(١)</sup> .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ - : « وَتَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ فِي يَسِيرِ الذَّهَبِ فِي اللَّبَاسِ [ وَالسَّلَاحِ ] عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ ؛ أَحَدُهَا : لَا تُبَاحُ . وَالثَّانِي : تُبَاحُ فِي السَّيْفِ خَاصَّةً . وَالثَّالِثُ : تُبَاحُ فِي السَّلَاحِ ... وَالرَّابِعُ - وَهُوَ الْأَظْهَرُ - : أَنَّهُ يُبَاحُ يَسِيرُ الذَّهَبِ فِي اللَّبَاسِ وَالسَّلَاحِ ؛ فَيُباحُ طِرَازُ الذَّهَبِ إِذَا كَانَ أَرْبَعَ أَصَابِعَ فَمَا دُونَهَا »<sup>(٢)</sup> .

### \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى تَحْرِيمِ الذَّهَبِ عَلَى الرِّجَالِ قَلِيلًا كَانَ أَمْ كَثِيرًا :

١ - اسْتَدْلُوا بِالنُّصُوصِ الْعَامَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ الذَّهَبِ عَلَى ذُكُورِ الْأُمَّةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ الْيَسِيرِ وَالْكَثِيرِ ، وَلَمْ يَرِدْ مَا يُخَصِّصُهَا<sup>(٣)</sup> ؛ وَمِنْ ذَلِكَ :

أ - حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَرِيرًا بِشِمَالِهِ وَذَهَبًا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ رَفَعَ بِهِمَا يَدَيْهِ فَقَالَ : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي ، حِلٌّ لِإِنَاثِهِمْ »<sup>(٤)</sup> .

(١) كشف القناع عن من الإقناع (٢/٢٣٦) .

(٢) الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية (ص ١١٦) .

(٣) انظر : المجموع شرح المهذب (٦/٣٨) ؛ السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (٤/١٢١) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٨) .

بِ- أَدْلَةٌ تَحْرِيمِ خَاتَمِ الذَّهَبِ عَلَى الرَّجَالِ ؛ وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنَّهُ نَهَى عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ » (١) .  
وإِذَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ مَعَ صِغَرِهِ - غَالِبًا - ، مَعَ مَا تَقَرَّرَ فِي الشَّرِيعَةِ مِنْ اقْتِضَاءِ النَّهْيِ التَّحْرِيمِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الذَّهَبَ مُحَرَّمٌ كُلُّهُ عَلَى الرَّجَالِ ؛ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ (٢) .

- وَالِاسْتِدْلَالُ بِالْعُمُومَاتِ النَّاهِيَةِ عَنِ الذَّهَبِ لِلرَّجَالِ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :  
الْأَوَّلُ : لَا نُسَلِّمُ بَعْدَ الْمَخْصَصِ ؛ بَلْ قَدْ وَرَدَ تَخْصِيصُ عُمُومِ النَّهْيِ عَنِ الذَّهَبِ لِلرَّجَالِ بِجَوَازِ لُبْسِ الْمُقْطَعِ كَمَا فِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ - رضي الله عنه - (٣) .  
الثَّانِي : الِاسْتِدْلَالُ بِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ مَحْمُولٌ عَلَى الذَّهَبِ الْمُفْرَدِ ، لَا الْبَسِيرِ التَّابِعِ ؛ جَمْعًا بَيْنَ هَذِهِ الْأَدْلَةِ وَحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ ، وَتَوْفِيقًا بَيْنَهُمَا ؛ إِذْ هُوَ أَوَّلَى مِنَ الْعَمَلِ بِأَحَدِهِمَا وَتَرْكِ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ هَذَا تَحَكُّمٌ بِلَا دَلِيلٍ .

٢- مَا رَوَتْهُ أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدٍ الْأَنْصَارِيَّةُ - رضي الله عنها - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَصْلُحُ مِنَ الذَّهَبِ شَيْءٌ وَلَا خَرَبِصِيصَةٌ » (٤) .  
وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ : « مَنْ تَحَلَّى ، أَوْ حُلِيَ بِخَرَبِصِيصَةٍ مِنْ ذَهَبٍ كُويَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٥) .

- وَلَكِنَّ هَذَا مَرْدُودٌ : بِمَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رحمه الله - مِنْ أَنَّ

(١) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٤١٠) . وانظر (ص ٤٠٨-٤١١) من هذا البحث .

(٢) انظر : المجموع شرح المذهب (٤/٣٢٥-٣٢٦) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٢٩) ؛ السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (٤/١٢١) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٣٩) .

(٤) ، (٥) انظر تخريجيهما وتفسير غريبهما فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٣٨-٤٣٩) .

حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ فِي إِبَاحَةِ الذَّهَبِ مُقَطَّعًا ؛ هُوَ فِي التَّابِعِ غَيْرِ الْفَرْدِ ؛ كَالزَّرِّ ، وَالْعَلَمِ ، وَنَحْوِهِ ، وَحَدِيثُ الْخَرَبِصِيصَةِ : هُوَ فِي الْفَرْدِ ؛ كَالخَاتَمِ وَغَيْرِهِ ، فَلَا تَعَارِضَ بَيْنَهُمَا <sup>(١)</sup> .

٣- أَنَّ السَّرْفَ وَالْخِيَلَاءَ ، وَكَسَرَ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ ، وَتَضْيِيقَ النَّقْدَيْنِ كُلُّهَا عِلَلٌ ظَاهِرَةٌ فِي كَثِيرِ الذَّهَبِ وَقَلِيلِهِ <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ فِي إِبَاحَةِ الذَّهَبِ الْمُقَطَّعِ الْيَسِيرِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لُبْسُهُ لِمِثْلِ ذَلِكَ يُعَدُّ فِي عُرْفِ بَلَدِهِ إِسْرَافًا ، فَإِنَّهُ يُمْنَعُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ فِي حَدِّ الْإِسْرَافِ الْمُنْعُوعِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فَإِنْ كَانَ لُبْسُهُ لِمِثْلِ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ إِسْرَافًا فَلَيْسَ الْأَصْلُ الْجَوَازُ <sup>(٤)</sup> .

- ثَانِيًا : أدلة القول الثاني ؛ عَلَى إِبَاحَةِ يَسِيرِ الذَّهَبِ التَّابِعِ غَيْرِ الْمُنْبُوعِ إِذَا كَانَ أَرْبَعَةَ أَصَابِعَ فَمَا دُونَهَا :

١- مَا رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : « نَهَى عَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ إِلَّا مُقَطَّعًا ، وَعَنْ رُكُوبِ الْمَيَّاتِرِ » <sup>(٥)</sup> .  
وَالْحَدِيثُ نَصٌّ فِي جَوَازِ لُبْسِ الذَّهَبِ لِلرَّجَالِ إِذَا كَانَ مُقَطَّعًا ؛ وَالْمُقَطَّعُ : هُوَ

(١) نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ تَلْمِيزُهُ ابْنَ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةَ فِي مَعَالِمِ السُّنَنِ شَرْحَ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (مَطْبُوعٌ مَعَ عَوْنِ الْمَعْبُودِ ٢٠٢/١١) .

(٢) انظر : المجموع شرح المهذب (٣٢٥/٤) ؛ كشاف القناع عن من الإقناع (٢٨٢/١) .

(٣) الأعراف : ٣١ .

(٤) انظر : الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٢٣/٦) .

(٥) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٣٩) .

الْيَسِيرُ الصَّغِيرُ .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - : « سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنَّهُ نَهَى عَنِ الذَّهَبِ إِلَّا مُقَطَّعًا » ؛ فَقَالَ : الشَّيْءُ الْيَسِيرُ الصَّغِيرُ » (١) .

أُغْتَرِضَ عَلَى الاستِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ : بِأَنَّ النَّهْيَ خَاصٌّ بِالنِّسَاءِ ؛ إِذَا الْمُرَادُ بِالْمُقَطَّعِ الْقِطْعُ غَيْرُ الْمَوْصُولَةِ ؛ كَالْأَزْرَارِ ، وَالْأُمَشَاطِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ زِينَةِ النِّسَاءِ ، وَهَذَا مُحَرَّمٌ عَلَى الرِّجَالِ بِالِاتِّفَاقِ ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ النَّهْيَ خَاصٌّ بِالنِّسَاءِ (٢) .

- وَاجْتَبَ عَنْ هَذَا الْاِغْتِرَاضِ : بِأَنَّ الْقَوْلَ بِجَعْلِ النَّهْيِ خَاصًّا بِالنِّسَاءِ يُشْكَلُ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الْكَثِيرَةُ الدَّالَّةُ عَلَى إِبَاحَةِ الذَّهَبِ عُمُومًا لِلنِّسَاءِ ؛ كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي ، حِلٌّ لِإِنَائِهِمْ » (٣) ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ نُصُوصِ السُّنَّةِ ، بَيْنَمَا الْقَوْلُ بِجَعْلِ النَّهْيِ خَاصًّا بِالرِّجَالِ يَتَّفِقُ مَعَ الْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ الدَّالَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ الذَّهَبِ عَلَى الرِّجَالِ ، فَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ أَوْلَى (٤) .

(١) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي أَحْكَامِ الْخَوَاتِمِ (ص ٦٥) .

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « أَرَادَ الشَّيْءُ الْيَسِيرُ مِنْهُ ؛ كَالْحَلَقَةِ ، وَالشَّنْفَرِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَكَرَّةِ الْكَبِيرِ الَّذِي هُوَ عَادَةُ أَهْلِ السَّرَفِ ، وَالْحَيْلَاءِ ، وَالْكَبِيرِ » اهـ . النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٧٢/٤) ، (قَطْعُ) .

(٢) انْظُرْ : آدَابُ الرِّفَافِ (ص ١٦٢-١٦٣) .

(٣) انْظُرْ تَحْرِيجَهُ فِيمَا سَبَقَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ (ص ٢٨٨) .

(٤) انْظُرْ : الْبَغْيَةُ فِي أَحْكَامِ الْحِلْيَةِ (ص ٣٠) .

٢- ما رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رضي الله عنه - قَالَ : إِنَّهُ بُعِثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ جُبَّةٌ مِنْ دِيْبَاجٍ ، مَنْسُوجٌ فِيهَا الذَّهَبُ ، فَلَبِسَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ ، فَقَامَ - أَوْ قَعَدَ - ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَلْمِسُونَهَا ، فَقَالُوا : مَا رَأَيْنَا كَالْيَوْمِ ثَوْبًا قَطُّ ! فَقَالَ : « أَتَعْجَبُونَ مِنْ هَذِهِ ؟ ! لَمَنَادِيلُ سَعْدٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِمَّا تَرَوْنَ » <sup>(١)</sup> .

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِبَاسِ الذَّهَبِ التَّابِعِ ؛ لِأَنَّ الْمَنْسُوجَ بِالذَّهَبِ هُوَ مَا كَانَ فِيهِ خُيُوطٌ مِنْ ذَهَبٍ .

٣- قَوْلُهُ ﷺ فِي الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي ، حِلٌّ لِلنِّسَاءِ » <sup>(٢)</sup> ؛ مَعَ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله تعالى عنهما - : « إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الثَّوْبِ الْمُصْنَعِ مِنَ الْحَرِيرِ ، فَأَمَّا الْعَلَمُ مِنَ الْحَرِيرِ وَسَدَى الثَّوْبِ فَلَا بَأْسَ بِهِ » <sup>(٣)</sup> .

(١) رواه الترمذي في كتاب اللباس ، باب (٣) ، ح (١٧٢٣) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ . الجامع الصحيح (٤/١٩٠-١٩١) .  
والنسائي في كتاب الزينة ، باب لبس الديباج المنسوج بالذهب ، ح (٥٣٠٢) ، سنن النسائي (٨/١٤٥-١٤٦) . وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي (٣/٤١٠) ، ح (٥٣١٧) .

ورواه أحمد في باقي مسند المكثرين من الصحابة ، عن أنس بن مالك ، ح (١٢٢٢٣) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ ، رِجَالُ الصَّحِيحِ ، غَيْرُ مُحَمَّدَ بْنِ عَمْرٍو - وَهُوَ ابْنُ عُلْقَمَةَ اللَّيْثِيِّ - فَهُوَ صَدُوقٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ ، وَرَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ مَقْرُونًا بِغَيْرِهِ ، وَمُسْلِمٌ فِي الْمَتَابَعَاتِ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٩/٢٥٤-٢٥٥) .

وسَعْدٌ هُوَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ - رضي الله عنه - .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٨) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٩٩-١٠٠) .

وَالْوَجْهَ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ حُكْمَ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ وَاحِدًا ، فَجَازَ مِنَ الذَّهَبِ التَّابِعَ مَا يَجُوزُ مِنَ الْحَرِيرِ التَّابِعِ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْعِلْمِ وَالْكِفَافِ فِي الثَّوبِ إِنَّمَا جَازَ لِلرَّجُلِ لِكَوْنِهِ قَلِيلًا وَتَابِعًا غَيْرَ مَقْصُودٍ ، وَقَدْ اسْتَوَى كُلٌّ مِنَ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ فِي الْحُرْمَةِ ، فَتَرْخِيصُ الْعِلْمِ وَالْكِفَافِ مِنَ الْحَرِيرِ تَرْخِيصٌ لَهُمَا مِنَ الذَّهَبِ ؛ بِدَلَالَةِ الْمُسَاوَاةِ وَمَفْهُومِ الْمَوَاقِفَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَرِينُهُ فِي النَّهْيِ <sup>(١)</sup> .

٤- أَنَّ الْعِلْمَ وَنَحْوَهُ قَلِيلٌ وَتَابِعٌ غَيْرٌ مَقْصُودٌ ، فَلَا حُكْمَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ لِلثَّوبِ ، فَلَا يُعَدُّ مُتَّخِذُهُ لِبَسًا لَهُ <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٦/٣٥٢-٣٥٣ ، ٣٥٥) ؛ الأبحار العلمية من الاختيارات الفقهية (ص ١١٦) ؛ الشرح الممتع على زاد المستقنع (٦/١٢٤-١٢٥) . ومفهوم الموافقة (أو المساواة) : هو ما وافق المسكوت عنه المنطوق به في الحكم ، ويُسمى : فحوى الخطاب ، ولحن الخطاب ، والقياس الجلي ، والتنبيه ، ودلالة النص عند الحنفية .

وهو حجة عند جمهور أهل العلم ؛ لتبادر فهم العقلاء إليه ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : « بَلْ وَكَذَلِكَ قِيَاسُ الْأَوَّلَى ، وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ الْخِطَابُ ، لَكِنْ عُرِفَ أَنَّهُ أَوَّلَى بِالْحُكْمِ مِنَ الْمَنْطُوقِ ، لِهَذَا فَإِنْ كَارَهُ مِنْ بَدَعَ الظَّاهِرِيَّةِ الَّتِي لَمْ يَسْبِقْهُمْ بِهَا أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ ، فَمَا زَالَ السَّلَفُ يَحْتَجُّونَ بِعِلَّةٍ هَذَا وَهَذَا » اهـ ، مجموع الفتاوى (٢١/٢٠٧) . واشتروطوا لِحُجَّةِ الْعَمَلِ بِهِ : أَنَّ يُفْهَمَ الْمَعْنَى مِنَ اللَّفْظِ فِي مَحَلِّ النُّطْقِ . وَأَنْ يَكُونَ الْمَفْهُومُ أَوَّلَى بِالْحُكْمِ مِنَ الْمَنْطُوقِ أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ ، وَإِنَّمَا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ دَلَالَةِ سِيَاقِ الْكَلَامِ ، وَقَرَأَيْنِ الْأَحْوَالَ .

انظر : تيسير التحرير (١/٩٠ ، ٩٤) ؛ أصول السرخسي (١/٢٤١-٢٤٢) ؛ كتاب الرسالة (ص ٥١٣) ؛ شرح الكوكب المنير (٣/٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣) ، (٤/٢٠٧-٢٠٨) ؛ نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر وجنة المناظر (٢/١٧٣-١٧٥) ؛ مذكرة الشنقيطي على الروضة (ص ٢٨٤) ؛ معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (ص ٤٥٦-٤٥٨) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٦/٣٥٥) .



\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي ؛ أَنَّهُ يُبَاحُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الذَّهَبِ التَّابِعِ لِغَيْرِهِ ؛ كَالطَّرَازِ ، وَالْعَلَمِ ، وَنَحْوِهِ إِذَا كَانَ يَسِيرًا ؛ أَرْبَعَةَ أَصَابِعَ فَمَا دُونَهَا ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : لِقُوَّةِ أدْلَتِهِ ، وَوضُوحِهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ ، بَلْ لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا إِلَّا حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي إِبَاحَةِ الذَّهَبِ الْمُقَطَّعِ لَكَفَى ، فَكَيْفَ وَقَدْ لَبَسَ النَّبِيُّ ﷺ الْجُبَّةَ الْمَنْسُوجَةَ بِالذَّهَبِ الْيَسِيرِ عَلَى مَرَأَى مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَرْضَاهُمْ - إِنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُحَرَّمَ عَلَى الرَّجَالِ إِنَّمَا هُوَ الذَّهَبُ الْكَثِيرُ الَّذِي هُوَ عَادَةُ النِّسَاءِ ، وَأَهْلُ السَّرَفِ وَالْخُلَاءِ .

• ثَانِيًا : أَنَّ فِي الْقَوْلِ بِهَذَا الْقَوْلِ - إِبَاحَةَ يَسِيرِ الذَّهَبِ لِلرَّجَالِ - جَمْعًا بَيْنِ الْأَدِلَّةِ ، وَتَوْفِيقًا بَيْنَ نُصُوصِ الشَّرِيعَةِ ؛ وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ إِعْمَالِ أَحَدِ النَّصِّينِ وَإِهْمَالِ الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى تَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا .

• ثَالِثًا : أَنَّ الذَّهَبَ أَحَدَ النُّوعَيْنِ الْمَقْرُونِ تَحْرِيمُهُمَا فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي ، حِلٌّ لِأُنثَاهُمَا » <sup>(١)</sup> ؛ فَالْتَّرْخِيفُ فِي الْيَسِيرِ مِنْ أَحَدِهِمَا تَرْخِيفٌ فِي الْيَسِيرِ مِنَ الْآخَرِ بِدَلَالَةِ الْمُسَاوَاةِ .

• رَابِعًا : أَنَّ الرُّخْصَةَ فِي بَابِ اللَّبَاسِ أَوْسَعُ مِنْ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ حَاجَةَ النَّاسِ إِلَى اللَّبَاسِ شَدِيدَةٌ وَوَاسِعَةٌ ، فَنَاسَبَ أَنْ تُرَخِّصَ الشَّرِيعَةُ فِي الْيَسِيرِ مِنَ الذَّهَبِ لِدَفْعِ الْحَاجَةِ <sup>(٢)</sup> .

\* وَمَعَ أَنَّ الْقَوْلَ بِإِبَاحَةِ يَسِيرِ الذَّهَبِ لِلرَّجَالِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ ؛ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَى بِالرَّجُلِ أَنْ يَتَعَدَّ عَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ مُطْلَقًا ، وَلَوْ

(١) انظر ترجمته فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٨) .

(٢) انظر : الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية (ص ١١٦) .

كَانَ يَسِيرًا ، لِلْأُمُورِ النَّالِيَةِ :

• أَوَّلًا : أَنَّ عَامَّةَ النَّاسِ يَجْهَلُونَ أَنَّ الْيَسِيرَ مِنَ الذَّهَبِ مُبَاحٌ لِلرِّجَالِ ؛ وَهَذَا مَدْعَاةٌ لِإِسَاءَةِ الظَّنِّ بِالْإِنْسَانِ ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا اللَّابِسُ لِيَسِيرِ الذَّهَبِ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ ، فَيُظَنُّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ الذَّهَبَ مُبَاحٌ لِلرِّجَالِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ قِيودٍ ؛ فَيَلْبَسُونَ الذَّهَبَ مِنْ غَيْرِ قِيودٍ ، وَلَا ضَوَابِطَ ، وَفِي هَذَا مِنَ الْمَفَاسِدِ مَا لَا يَخْفَى .

• ثَانِيًا : لِئَلَّا يُسَاءَ الظَّنُّ بِهِ ؛ لِأَنَّ النَّاسَ غَالِبًا لَا يَعْرِفُونَ دَقَائِقَ الْأَحْكَامِ الْفِقْهِيَّةِ <sup>(١)</sup> ؛ وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ » <sup>(٢)</sup> .

• ثَالِثًا : طَمَعًا فِي الرُّهْدِ فِي الدُّنْيَا ، وَالرَّغْبَةِ فِيَمَا أَعَدَّهُ اللَّهُ لِعِبَادِهِ فِي الْجَنَّةِ .

• رَابِعًا : أَنَّ فِي الْحَلَالِ الْوَاضِحِ الَّذِي لَا لَبْسَ فِيهِ وَلَا شَكَّ - بِحَمْدِ اللَّهِ - غُيَّةٌ عَنِ الْمُشْتَبَهَاتِ ؛ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْحَلَالُ بَيِّنٌ ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَّاعٍ يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ » <sup>(٣)</sup> .

وَلَوْ لَمْ يَتْرُكِ الرَّجُلُ لِبْسَ يَسِيرِ الذَّهَبِ إِلَّا خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ مَنَعَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَكَفَاهُ ذَلِكَ .

(١) انظر : الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٢٢/٦-١٢٣) ؛ فتوى في حكم لبس الساعة المطبوعة بالذهب ، ضمن فتاوى إسلامية (٢٥٣/٤-٢٥٤) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٤٨) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢) .

وانظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٠٧/٩-١٠٨) ؛ الاستذكار (٢٦/٢٠٩-

٢١١) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/٥٠٤) ؛ فتاوى إسلامية (٤/٢٥٤) .

\* وَالْحِكْمَةُ مِنْ تَحْرِيمِ كَثِيرِ الذَّهَبِ عَلَى الرَّجَالِ :

قِيلَ : مَا فِي لُبْسِ الرَّجَالِ لَهُ مِنَ السَّرَفِ ، وَالْخِيَلَاءِ ، وَكَسْرِ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ ؛ لِأَنَّ لُبْسَهُمْ لَهُ يَظْهَرُ ، بِخِلَافِ لُبْسِ النِّسَاءِ ؛ فَإِنَّهُ يَظْهَرُ غَالِبًا لِكَوْنِهِنَّ مَأْمُورَاتٍ بِالسَّتْرِ وَالْحَيَاءِ وَعَدَمِ إِبْدَاءِ الزَّيْنَةِ إِلَّا لِلْمَحَارِمِ ، وَالْقَرَارِ فِي الْبُيُوتِ <sup>(١)</sup> .

وَقِيلَ : حُرْمَ الذَّهَبِ عَلَى الرَّجَالِ لِعِلَّةٍ مُشَابِهَةِ النِّسَاءِ ؛ لِأَنَّ الذَّهَبَ مِنْ أَعْلَى مَا يَتَجَمَّلُ بِهِ الْإِنْسَانُ وَيَتَزَيَّنُ ، فَهُوَ زِينَةٌ مُحْضَةٌ ، وَالرَّجُلُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الزَّيْنَةِ وَالتَّجَمُّلِ ، بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ ؛ فَإِنَّهَا بِحَاجَةٍ إِلَى التَّجَمُّلِ بِأَعْلَى أَنْوَاعِ الْحُلِيِّ ، حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ مَدْعَاةً لِلْعِشْرَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا ، وَرَغْبَتِهِ فِيهَا <sup>(٢)</sup> .

وَقِيلَ : الْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِهِ عَلَى الرَّجَالِ تَضْيِيقُ النُّقُودِ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا أُتْخِذَتْ حُلِيًّا ، وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا فَاتَتْ الْحِكْمَةُ الَّتِي وُضِعَتْ لِأَجْلِهَا مِنْ قِيَامِ مَصَالِحِ بَنِي آدَمَ فِي الدُّنْيَا <sup>(٣)</sup> .

قَالَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « وَهَذِهِ الْعِلَلُ فِيهَا مَا فِيهَا ؛ فَإِنَّ التَّعْلِيلَ بِتَضْيِيقِ النُّقُودِ يَمْنَعُ مِنَ التَّحْلِيِّ بِهَا ، وَجَعَلَهَا سَبَائِكَ وَنَحْوَهَا مِمَّا لَيْسَ بِأَنِيَّةٍ وَلَا تَقْدِيرٍ ، وَالْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ حَرَامٌ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ ، وَكَسَرُ قُلُوبِ الْمَسَاكِينِ لَا ضَابِطَ لَهُ ؛ فَإِنَّ قُلُوبَهُمْ تَنْكَسِرُ بِالدُّورِ الْوَاسِعَةِ ، وَالْحَدَائِقِ الْمُعْجَبَةِ ، وَالْمَرَائِبِ الْفَارِهِةِ ، وَالْمَلَابِسِ الْفَاحِشَةِ ، وَالْأَطْعِمَةِ اللَّذِيذَةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُبَاهَاتِ ، وَكُلُّ هَذِهِ عِلَلٌ مُنْقَضَةٌ ؛ إِذَا تَوَجَّدَ الْعِلَّةُ ، وَيَتَخَلَّفُ مَعْلُولُهَا .

(١) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (٣٥١/٤) ؛ حاشية الروض المربع (٥١٩/١) .

(٢) انظر : فتاوى إسلامية (٢٥١/٤-٢٥٢) .

(٣) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (٣٥١/٤) .

فَالصَّوَابُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْعِلَّةَ فِي تَحْرِيمِهِ عَلَى الرِّجَالِ : مَا يُكْسِبُ اسْتِعْمَالَهَا الْقَلْبَ مِنَ الْهَيْئَةِ وَالْحَالَةِ الْمُنَافِيَةِ لِلْعُبُودِيَّةِ مُنَافَاةً ظَاهِرَةً ، وَلِهَذَا عَلَّلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّهَا لِلْكَفَّارِ فِي الدُّنْيَا ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْعُبُودِيَّةِ الَّتِي يَنَالُونَ بِهَا فِي الْآخِرَةِ نَعِيمَهَا ، فَلَا يَصْلُحُ اسْتِعْمَالُهَا لِعَبِيدِ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا ، وَإِنَّمَا يَسْتَعْمِلُهَا مَنْ خَرَجَ عَنْ عُبُودِيَّتِهِ ، وَرَضِيَ بِالدُّنْيَا وَعَاجِلِهَا مِنَ الْآخِرَةِ « (١) .

\* \* \*

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/٣٥١) .

• ثَانِيًا : حُكْمُ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلْفِضَّةِ مُفْرَدَةً أَوْ تَابِعَةً .

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِخَاتَمِ الْفِضَّةِ ، وَاخْتَلَفُوا فِيمَا سِوَاهُ مِنَ اللَّبَاسِ عَلَى أَقْوَالٍ ؛ أَشْهَرُهَا ثَلَاثَةٌ :

• الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ لُبْسَ الرَّجُلِ لِلْفِضَّةِ جَائِزٌ إِذَا كَانَ قَلِيلًا ، وَتَابِعًا لِغَيْرِهِ غَيْرَ مَتَّبِعٍ ؛ كَحِلْيَةِ الْمِنْطَقَةِ مِنَ الْفِضَّةِ ، وَخُفِّ السَّيْفِ وَنَعْلِهِ وَحَمَائِلِهِ ، وَالطَّرَازِ الْمَنْسُوجِ فِي الثَّوْبِ إِذَا كَانَ مِقْدَارُهُ أَرْبَعَةَ أَصَابِعَ فَمَا دُونَهَا ؛ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي الْمُعْتَمِدِ مِنَ الْمَذْهَبِ <sup>(١)</sup> .

• الْقَوْلُ الثَّانِي :

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسُ الْفِضَّةِ مُطْلَقًا - مَا عَدَا الْخَاتَمَ - نَسْجًا كَانَتْ أَمْ طِرَازًا أَمْ أَزْرَارًا أَمْ غَيْرَ ذَلِكَ ؛ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَاسْتَنْتَى الشَّافِعِيَّةُ آلَاتَ الْحَرْبِ فَيَجُوزُ تَحْلِيلُهَا بِالْفِضَّةِ ؛ كَالسَّيْفِ ، وَالرُّمَحِ ، وَأَطْرَافِ السَّهَامِ ، وَالْمِنْطَقَةِ ، لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُحَارِبِ وَغَيْرِهِ <sup>(٢)</sup> .

• الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

لَا حَدَّ لِلْمُبَاحِ لِلرَّجُلِ مِنَ الْفِضَّةِ ، فَيَجُوزُ لَهُمْ لُبْسُ الْفِضَّةِ مُطْلَقًا ؛ قَلِيلًا كَانَتْ

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٤٤/٦ ، ٣٥٢-٣٥٥) ؛ المغني (٢٢٧/٤-٢٢٨) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٧٧/١) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٣٨-٢٣٧/٢) .

(٢) انظر : شرح الزرقاني على مختصر خليل (٣٥/١) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٦٣/١) ؛ مغني المحتاج (٩٧-٩٨) ؛ المجموع شرح المذهب (٣٢١/٤) .

أَمْ كَثِيرًا ؛ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمْعٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَهُوَ قَوْلٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ اخْتَارَهُ شَيْخُ  
الإسلام ابنُ تيميةَ ، وتلميذُهُ ابنُ قَيِّمِ الجوزيةَ (١) .

### \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أَوَّلًا : أدلة القول الأول ؛ عَلَى جَوَازِ الْقَلِيلِ مِنَ الْفِضَّةِ فِي لِبَاسِ الرَّجُلِ ،  
وَتَحْرِيمِ الْكَثِيرِ ؛ اسْتَدْلُوا مِنْ جِهَتَيْنِ :

الأولى : مِنْ جِهَةِ تَحْرِيمِ كَثِيرِ الْفِضَّةِ عَلَى الرَّجَالِ بِمَا يَلِي :

١- حَدِيثُ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصْبِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ فِي  
الْحَاتِمِ مِنَ الْفِضَّةِ : « اتَّخِذْهُ مِنْ وَرْقٍ ، وَلَا تَيْمَمَهُ مِثْقَالًا » (٢) .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى مَنَعِ الرَّجَالِ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْوَرَقِ ( الْفِضَّةِ ) ، وَإِلَّا  
لَمَا تَوَجَّهَتْ إِلَيْهِ الْإِبَاحَةُ ، وَإِبَاحَةُ النَّبِيِّ ﷺ الْيَسِيرِ مِنْهُ دَلِيلٌ عَلَى مَنَعِ الْكَثِيرِ ؛ لِأَنَّهُ  
نَهَى عَنْ تَيْمَمِهِ مِثْقَالًا (٣) .

- وَلَكِنَّ هَذَا الاسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأول : أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ ، وَالضَّعِيفُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ (٤) .

الثاني : أَنَّهُ مُعَارِضٌ بِمَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهُ ؛ وَهُوَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ - مَرْفُوعًا : « وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ فَالْعُبُوبَا بِهَا » ؛ فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى  
الرُّخْصَةِ فِي اسْتِعْمَالِ الْفِضَّةِ لِلرَّجَالِ ، وَأَنَّ تَحْرِيمَهَا لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ شَيْءٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) انظر : المجموع شرح المذهب (٣٣١/٤) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية  
(٦٥/٢٥) ؛ الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية (ص ١١٦) ؛ زاد المعاد في هدي  
خير العباد (٣٤٩/٤ - ٣٥٠) ؛ السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (١٢١/٤) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٩٧) .

(٣) انظر : النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر (١٤١/١) .

(٤) انظر الحكم عليه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٩٧) .

وَأِنَّمَا جَاءَتْ الْأَخْبَارُ الْمُتَوَاتِرَةُ فِي تَحْرِيمِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ عَلَى الرَّجَالِ ، فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ اسْتِعْمَالُ الْفِضَّةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَلَمْ يَثْبُتْ دَلِيلٌ صَحِيحٌ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ <sup>(١)</sup> .

٢\_ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَالْحَرِيرُ وَالْدِّيَابِجُ هِيَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ» <sup>(٢)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : « أَنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ؛ أَلَا وَهِيَ الذَّهَبُ ، وَالْفِضَّةُ ، وَالْحَرِيرُ ، وَالْدِّيَابِجُ صَرَّحَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهَا لِلْكَفَّارِ فِي الدُّنْيَا ، وَلِلْمُسْلِمِينَ فِي الْآخِرَةِ ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَنْ اسْتَمْتَعَ بِهَا فِي الدُّنْيَا لَمْ يَسْتَمْتِعْ بِهَا فِي الْآخِرَةِ ، وَقَدْ صَرَّحَ جَلَّ وَعَلَا فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ بِأَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَتَمَتَّعُونَ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مِنْ جِهَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : الشُّرْبُ فِي آتِنَتِهِمَا . وَالثَّانِيَةُ : التَّحَلِّيَ بِهِمَا . وَيَبَيِّنُ أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَتَمَتَّعُونَ بِالْحَرِيرِ وَالْدِّيَابِجِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ وَهِيَ لُبْسُهُمَا ، وَحُكْمُ الْإِتِّكَاءِ عَلَيْهِمَا دَاخِلٌ فِي حُكْمِ لُبْسِهِمَا ، فَتَبَيَّنَ تَحْرِيمُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مِنَ الْجِهَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ ، وَتَحْرِيمُ الْحَرِيرِ وَالْدِّيَابِجِ مِنَ الْجِهَةِ الْوَاحِدَةِ ؛ لِقَوْلِهِ الثَّابِتِ فِي الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ : « هِيَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ »  
لأنه لو أُبِيحَ التَّمَتُّعُ بِالْفِضَّةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَكَانَ ذَلِكَ مُعَارِضًا لِقَوْلِهِ ﷺ : « هِيَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ » . <sup>(٣)</sup>

وَاعْتَرَضَ عَلَى هَذَا الاسْتِدْلَالِ : بَأَنَّ الْحَدِيثَ وَارِدٌ فِي الشُّرْبِ فِي إِنَاءِ الذَّهَبِ

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٤٧٣) .

(٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه ، ح

(٥٨٣١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٢٩٦) .

(٣) انتهى نقلاً من أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣/٢٢٥-٢٢٦) .

وَالْفِضَّةَ ، لَا فِي ثُبُسِهِمَا <sup>(١)</sup> .

وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا الْاِغْتِرَاضِ : بَأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي نُصُوصِ الشَّارِعِ بِعُمُومِ اللَّفْظِ ، لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ مَا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الثُّبُسِ ؛ كَالْحَرِيرِ وَالذِّيَّاجِ .

- وَلَكِنَّ هَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ مَا يُفَسِّرُ هَذِهِ الرَّوَايَةَ ؛ حَيْثُ قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي صَحِيحِهِ : « بَابُ : الشُّرْبُ فِي آيَةِ الذَّهَبِ » ، ثُمَّ سَاقَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ : كَانَ حُذَيْفَةُ بِالْمَدَائِنِ <sup>(٢)</sup> ، فَاسْتَسْقَى ، فَاتَّاهُ دِهْقَانٌ <sup>(٣)</sup> بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ مِنْ فِضَّةٍ ، فَرَمَاهُ بِهِ ، وَقَالَ : إِنِّي لَمْ أَرِمِهِ إِلَّا أَنِّي نَهَيْتُهُ فَلَمْ يَنْتَهُ ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَالْحَرِيرُ وَالذِّيَّاجُ هِيَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ » <sup>(٤)</sup> .

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « بَابُ : آيَةِ الْفِضَّةِ » ، ثُمَّ سَاقَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ

(١) انظر : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣/٢٢٤) .

(٢) الْمَدَائِنُ : جَمْعُ مَدِينَةٍ ؛ وَهِيَ مَوْقِعٌ أَثَرِيٌّ عَلَى ضِفْتَيْ نَهْرِ دِجْلَةَ جَنُوبِي الْعِرَاقِ ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَغْدَادَ مَسَافَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ ، كَانَتْ مَسْكَنَ مُلُوكِ الْفُرْسِ ، وَبِهَا إِثْوَانٌ كَثَرَى الْمَشْهُورُ ، فَتَحَهَا الْمُسْلِمُونَ بِقِيَادَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، سَنَةَ سِتٍّ عَشْرَةَ لِلْهِجْرَةِ ، وَكَانَ عَامِلُ عُمَرَ عَلَيْهَا حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الصَّحَابَةِ أَجْمَعِينَ .

انظر : معجم البلدان (٥/٨٨-٩٠) ، رقم (١٠٩٨٠) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٩٧) ؛ المنجد في اللغة والأعلام ، قسم الأعلام (ص ٥٢٥) .

(٣) الدَّهْقَانُ : هُوَ رَئِيسُ الْقَرْيَةِ ، وَمُقَدِّمُ النَّسَاءِ وَأَصْحَابِ الزَّرَاعَةِ ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ ، وَنُونُهُ أَصْلِيَّةٌ ، وَقِيلَ : زَائِدَةٌ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/١٣٥) ، (دهقن) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٩٧) .

(٤) رواه البخاري في كتاب الأشربة ، ح (٥٦٣٢) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٩٧) .



عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : خرجنا مع حذيفة ، وذكر النبي ﷺ قال : « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تلبسوا الحرير والديباغ ؛ فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » (١) .

فهذان الحديثان يدلان على التفصيل ؛ وهو أن النهي عن الشرب في آنية الذهب والفضة ، والنهي عن لبس الحرير والديباغ ، والحديث حديث واحد عن حذيفة - رضي الله عنه - تعددت روايته ، فيقتضى بعضها على بعض ، ويُفسر بعضها بعضاً (٢) .

٣- قياساً على تحريم استعمال آنية الفضة ؛ المحرم في قول النبي ﷺ في حديث أم سلمة - رضي الله عنها - : « الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم » (٣) .

والوجه من الحديث : أن الفضة جنس يحرم استعمال الإناء منها ، فحرم منها غيره ؛ كالذهب ؛ « وهذا صحيح ؛ فإن التسوية بينهما في غيره ؛ ولأن كل جنس حرم استعمال إناء منه حرم استعماله مطلقاً ، وإلا فلا ، وهذا استقراء صحيح ، وهو أحد الأدلة » (٤) .

(١) رواه البخاري في كتاب الأشربة ، ح (٥٦٣٣) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩٨/١٠) .

(٢) انظر : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢٢٤/٣-٢٢٥) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الأشربة ، باب آنية الفضة ، ح (٥٦٣٤) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩٨/١٠) . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره على الرجال والنساء ، ح (٢٠٦٥) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٢٣/١٤) .

(٤) النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر (١٤٠/١) . وقد نقل الإمام النووي

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأول : أَنَّ قِيَاسَ اللَّبَسِ عَلَى الاسْتِعْمَالِ فِي الْآيَةِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ لِأَنَّ نَصُوصَ الشَّرِيعَةِ وَرَدَتْ بِتَحْرِيمِ لُبْسِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ عَلَى الرِّجَالِ دُونَ الْفِضَّةِ ، فِي حِينَ جَمَعَتْ بَيْنَ تَحْرِيمِ آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ؛ وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ اللَّبَاسِ وَالْآيَةِ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ فَائِدَةٌ .

الثاني : أَنَّ بَابَ اللَّبَاسِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الْآيَةِ ، وَحَاجَةُ النَّاسِ فِيهِ أَشَدُّ مِنْ حَاجَتِهِمْ فِي بَابِ الْآيَةِ ، وَلِهَذَا أَبَاحَ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ لِبَاسَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِلنِّسَاءِ مُطْلَقًا ، وَأَبَاحَ لِلرِّجَالِ مِنْهُمَا مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ ، فِي حِينَ حَرَّمَ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيعًا آيَةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ <sup>(١)</sup> .

٤- « أَنَّ الْفِضَّةَ أَحَدُ النَّقْدَيْنِ اللَّذَيْنِ تَقُومُ بِهِمَا الْجَنَايَاتُ وَالتُّلَفَاتُ وَغَيْرُ ذَلِكَ ، وَفِيهَا السَّرَفُ وَالْبَاهَاةُ وَالْخِيَلَاءُ ، وَلَا تَخْتَصُّ مَعْرِفَتُهَا بِخَوَاصِّ النَّاسِ » <sup>(٢)</sup> ، فَيَحْرُمُ الْكَثِيرُ مِنْهَا عَلَى الرَّجُلِ كَالذَّهَبِ .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ قِيَاسٌ مُخَالَفٌ لِلنَّصِّ ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ بِإِبَاحَةِ الْفِضَّةِ لِلزَّيْنَةِ مُفْرَدَةً كَالخَاتَمِ ، وَتَابِعَةً كَجِلْبَةِ الْمِنْطَقَةِ ، وَالسَّيْفِ ، وَعَامَّةً فِي قَوْلِهِ ﷺ : « وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ فَالْعَبَاؤُا بِهَا » <sup>(٣)</sup> ، وَالْقِيَاسُ الَّذِي كَذَلِكَ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ، فَلَا عِبْرَةَ بِهِ .

⇒ الإجماع على تحريم استعمال الأواني من الذهب والفضة . شرح صحيح مسلم ، المجلد الخامس ( ٢٢٤/١٤ ) .

(١) انظر : الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية (ص ١١٦) .

(٢) انظر : النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر (١/١٤٠) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٧٣) .

وانظر (ص ٥٥٢ وما بعدها) من هذا البحث .

الثَّانِيَّةُ : اسْتَدْلُوا عَلَى إِبَاحَةِ الْيَسِيرِ مِنَ الْفِضَّةِ بِمَا يَلِي :

١- أَنَّ الصَّحَابَةَ - رضي الله عنهم - نَقَلُوا اسْتِعْمَالَ النَّبِيِّ ﷺ لِيسيرِ الْفِضَّةِ ،  
وَاسْتَعْمَلُوهُ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ ، وَلَوْ كَانَتِ الْفِضَّةُ مُبَاحَةً مُطْلَقًا لَمَا كَانَ فِي  
نَقْلِهِمْ اسْتِعْمَالَ الْيَسِيرِ مِنْهَا كَبِيرُ فَايِدَةٍ <sup>(١)</sup> ، وَمِنْ ذَلِكَ :

أ- مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رضي الله عنه - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَسَ خَاتَمَ  
فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ ، فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ ، كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ » <sup>(٢)</sup> .

ب- وَعَنْهُ - رضي الله عنه - قَالَ : « كَانَتْ قَبِيْعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
فِضَّةً » <sup>(٣)</sup> .

ج- مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِإِسْنَادِهِ قَالَ : « كَانَ سَيْفُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ مُحَلًى  
بِفِضَّةٍ ، وَكَانَ سَيْفُ عُرْوَةَ مُحَلًى بِفِضَّةٍ » <sup>(٤)</sup> .

د- أَنَّ الصَّحَابَةَ - رضي الله عنهم - اتَّخَذُوا الْمَنَاطِقَ مُحَلَّاتٍ بِالْفِضَّةِ ؛ وَهِيَ  
كَالْخَاتَمِ ؛ لِأَنَّهَا لِبَاسٌ مُعْتَادٌ لِلرَّجُلِ <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : النكت والفوائد السنّية على مشكل المحرّر (١/١٤١) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٩٦) .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الجهاد ، باب في السيف يُحَلَّى ، ح (٢٥٨٠) ، وصحّحه ابنُ  
قَيِّم الجَوْزِيَّةِ في تهذيب سنن أبي داود ، عون المعبود شرح سنن أبي داود ومعه تهذيب  
السنن (١٧٨/٧ ، ١٧٩-١٨٠) . ورواه الترمذِيُّ في كتاب الجهاد ، باب ما جاء في  
السُّيُوفِ وَحِلْيَتِهَا ، ح (١٦٩١) ، الجامع الصحيح (٤/١٧٣-١٧٤) .

قال ابنُ حَجَرٍ : « وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ » اهـ . تلخيص الحبير (١/٥٢) ، ح (٥٠) .

وصحّحه الألبانيُّ في إرواء الغليل (٣/٣٠٥) ، ح (٨٢٢) .

(٤) رواه البخاريُّ في كتاب المغازي ، باب قتل أبي جهل ، ح (٣٩٧٤) ، ابن حجر ، فتح  
الباري بشرح صحيح البخاري (٧/٣٤٩) .

(٥) انظر : المغني (٤/٢٢٦) ؛ شرح منتهى الإرادات (١/٤٣٣) .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا الاستِدْلَالِ : بِأَنَّ عَدَمَ نَقْلِ اسْتِعْمَالِ الْكَثِيرِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ ؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - عُنُوا بِنَقْلِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شُئُونِ حَيَاتِهِ كُلِّهَا ، حَتَّى صِفَاتِ أَكْلِهِ ، وَنَوْمِهِ ، وَشُرْبِهِ ، وَحَدِيثِهِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَغَالِبُهَا لَيْسَ فِيهِ تَحْرِيمٌ وَلَا تَحْلِيلٌ ، وَإِنَّمَا غَايَةُ مَا فِي نَقْلِهِمْ لِذَلِكَ بَيَانُ جَوَازِ تَحْلِي الرِّجَالِ بِالْفِضَّةِ ؛ لِأَنَّ عَدَمَ نَقْلِ اسْتِعْمَالِ الْكَثِيرِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ .

٢- قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي ، حِلٌّ لِإِنَائِهِمْ » <sup>(١)</sup> ؛ مَعَ مَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ : « نَهَى عَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ إِلَّا مُقَطَّعًا » <sup>(٢)</sup> ؛ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْيَسِيرِ ، وَالْفِضَّةُ مِثْلُ الذَّهَبِ وَأَوَّلَى ؛ لِأَنَّهَا حِلِيَّةٌ ، وَتَتَعَلَّقُ بِهَا أَنْظَارُ الْفُقَرَاءِ ، فَيَجُوزُ مِنْهَا الْيَسِيرُ ، دُونَ الْكَثِيرِ <sup>(٣)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّ قِيَاسَ الْفِضَّةِ عَلَى الذَّهَبِ فِي جَوَازِ الْيَسِيرِ مِنْهَا دُونَ الْكَثِيرِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ وَالْفَرْقُ : أَنَّ الذَّهَبَ نَهَى عَنْهُ مُطْلَقًا ، وَلَمْ يُسْتَنْ مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيلُ الْمُقَطَّعُ ، وَأَمَّا الْفِضَّةُ فَلَمْ يَثْبُتْ فِي الْكَثِيرِ مِنْهَا نَهْيٌ ، فَتَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ ؛ وَهُوَ الْجَوَازُ .

٣- أَنَّ الْقَلِيلَ التَّابِعَ مِنَ الْفِضَّةِ غَيْرُ مَقْصُودٍ ، فَلَا حُكْمَ لَهُ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٨) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٣٩) .

(٣) انظر : تكملة فتح القدير لابن الهمام (٢٥/١٠) .

(٤) انظر : بجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (٥٣٦/٢) ؛ رد المحتار على الدر المختار

(٣٥٥/٦) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٢٣٧/٢) .

٤- أَنَّ مَا سِوَى حِلْيَةِ الْمِنْطَقَةِ كَحِلْيَةِ الْخَفِّ ، وَنَعْلِ السَّيْفِ يُسَاوِي الْمِنْطَقَةَ مَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ يُسَيَّرُ ، فَوَجِبَ أَنْ يُسَاوِيَهَا حُكْمًا ، وَهِيَ جَائِزَةٌ <sup>(١)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى تَحْرِيمِ تَحْلِي الرَّجَالِ بِالْفِضَّةِ إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ : اسْتَدْلُوا مِنْ نَاحِيَتَيْنِ :

الأُولَى : اسْتَدْلُوا عَلَى جَوَازِ تَحْلِي الرَّجَالِ بِالْخَتَمِ ، وَقَبَيْعَةِ السَّيْفِ وَنَعْلِهِ ، وَحِلْيَةِ الْمِنْطَقَةِ مِنَ الْفِضَّةِ بِمَا اسْتَدَلَّ بِهِ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ <sup>(٢)</sup> .

الثَّانِيَّةُ : اسْتَدْلُوا عَلَى تَحْرِيمِ تَحْلِي الرَّجُلِ بِمَا عَدَا الْمُسْتَثْنَاتِ مِنَ الْفِضَّةِ بِمَا يَلِي :

١- عُمُومُ قَوْلِ الْمُصْطَفَى ﷺ فِي الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي ، حِلٌّ لِإِنَائِهِمْ » <sup>(٣)</sup> .

٢- عُمُومُ قَوْلِهِ ﷺ : « الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَالْحَرِيرُ وَالْدِّيَّاجُ هِيَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ » <sup>(٤)</sup> .

فَهِيَ نُصُوصٌ عَامَّةٌ فِي التَّحْرِيمِ ، وَلَمْ يَرِدْ لَهَا مُخَصَّصٌ ، فَتَبَقِيَ عَلَى الْعُمُومِ <sup>(٥)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ مَا يُخَصِّصُ هَذَا الْعُمُومَ ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ :

(١) انظر : كشف القناع عن متن الإقناع (٢/٢٣٧) .

(٢) انظرها وانظر الإجابة عنها فيما سبق من هذا البحث (ص ٥٥٢-٥٥٣) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٨) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٥٤٨) .

(٥) انظر : المجموع شرح المهذب (٤/٣٣١) ؛ السيل الجرار المتدفق على حقائق الأزهار

«وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ فَالْعَبُوا بِهَا» <sup>(١)</sup> .

٣- أَنْ لُبِسَ الرَّجُلُ لِلْفِضَّةِ تَشْبَهًُ بِالنِّسَاءِ ؛ وَهُوَ مُحَرَّمٌ <sup>(٢)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِمَا قَالَهُ الشَّوْكَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَأَمَّا الاسْتِدْلَالُ بِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَشْبَهُاً بِالنِّسَاءِ : فَهُوَ مُصَادَرَةٌ عَلَى الْمَطْلُوبِ ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ بِالْجَوَازِ يَقُولُ : إِنَّ التَّحْلِيَّ بِالْفِضَّةِ لَا يَخْتَصُّ بِالنِّسَاءِ ، بَلِ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ فِيهِ سَوَاءٌ ، وَإِنْ كَانَ اسْتِعْمَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّوعَيْنِ لِنَوْعٍ خَاصٍّ مِنْ حِلْيَةِ الْفِضَّةِ ، فَلَا يُشَبَّهُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ فِي ذَلِكَ النَّوعِ الْخَاصِّ بِهِ ، لَا فِي مُطْلَقِ التَّحْلِي ، فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُحْلِيَ الرَّجُلُ سِلَاحَهُ ، وَمِنْطَقَتَهُ بِالْفِضَّةِ » <sup>(٣)</sup> .

٤- وَلِأَنَّ السَّرْفَ وَكَسَرَ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ظَاهِرٌ فِي الْجَمِيعِ ؛ قَلِيلَةً كَانَتْ الْفِضَّةُ أَمْ كَثِيرَةً <sup>(٤)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : قَوْلُهُ ﷺ : «وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ فَالْعَبُوا بِهَا» <sup>(٥)</sup> ؛ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ تَحْلِي الرَّجُلِ بِالْفِضَّةِ كَيْفَمَا شَاءَ ؛ قَلِيلَةً كَانَتْ أَمْ كَثِيرَةً .  
وَالثَّانِي : أَنَّ الْإِسْرَافَ يَضْبِطُهُ الْعُرْفُ ، وَهُوَ يَخْتَلِفُ مِنْ شَخْصٍ لآخر ، وَمِنْ

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٧٣) .

(٢) انظر : المجموع شرح المهذب (٣٣١/٤) ؛ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢٢٠/٣) .

(٣) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (١٢٢/٤) .

(٤) انظر : المجموع شرح المهذب (٣٢٥/٤ ، ٣٣١) .

(٥) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٧٣) .

مُجْتَمَعٍ لآخر<sup>(١)</sup> .

- ثالثاً : أدلة القول الثالث ؛ على إباحة لباسِ الفِضَّةِ للرجُلِ مُطلقاً مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ بِقَلِيلٍ أَوْ غَيْرِهِ :

١- قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَلِضَّلُوتِ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

والوجه من الآية : أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يُفْصَلْ فِي تَحْرِيمِ الْفِضَّةِ سِوَى الْاِسْتِعْمَالِ ، وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ، فَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ وَرُخْصَةٌ لِعِبَادِهِ ، وَالرُّخْصَةُ فِي بَابِ اللَّبَاسِ أَوْسَعُ مِنَ الْآيَةِ ؛ لِاشْتِدَادِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا<sup>(٣)</sup> .

٢- عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَافِيَةٌ ، فَاقْبَلُوا مِنَ اللَّهِ الْعَافِيَةَ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ نَسِيًّا . وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾<sup>(٤)</sup> . »<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : الشرح المتع على زاد المستقنع (١٢٣/٦) .

(٢) الأنعام : ١١٩ .

(٣) انظر : الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية (ص ١١٦) .

(٤) مريم : ٦٤ .

(٥) رواه الحاكم في كتاب التفسير ، تفسير سورة مريم ، ح (٣٤١٩) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ » اهـ ، ووافقه الذَّهَبِيُّ فِي التَّلْخِصِ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِصُ ٤٠٦/٢ - ٤٠٧ .

وَحَسَنَ إِسْنَادَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي غَايَةِ الْمَرَامِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ (ص ١٩) ، ح (٢) .

٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُحَلَّقَ حَبِيبُهُ حَلَقَةً مِنْ نَارٍ فَلْيُحَلِّقْهُ حَلَقَةً مِنْ ذَهَبٍ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُطَوَّقَ حَبِيبُهُ طَوَقًا مِنْ نَارٍ فَلْيَطَوِّقْهُ طَوَقًا مِنْ ذَهَبٍ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَوَّرَ حَبِيبُهُ سِوَارًا مِنْ نَارٍ فَلْيُسَوِّرْهُ سِوَارًا مِنْ ذَهَبٍ ، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ فَالْعَبُّوا بِهَا » (١) .

وَالْمُرَادُ : اصْنَعُوا بِهَا ، وَالْبَسُوهَا كَيْفَمَا شِئْتُمْ (٢) .

وَنُوقِشَ الِاسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ : بِأَنَّهُ فِي حَقِّ النِّسَاءِ ، وَلَيْسَ فِي حَقِّ الرِّجَالِ ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى هَذَا :

أَوَّلًا : أَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ فِيهِ خِطَابٌ لِلرِّجَالِ بِمَا يُلْبِسُونَهُ أَنْفُسَهُمْ ، بَلْ بِمَا يُحَلِّقُونَ بِهِ أَحْبَابَهُمْ ؛ وَهُمْ نِسَاؤُهُمْ .

ثَانِيًا : أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَادَةِ الرِّجَالِ أَنْ يُلْبِسُوا حَلَقَ الذَّهَبِ ، وَلَا أَنْ يُطَوَّقُوا بِالذَّهَبِ ، وَلَا يَتَسَوَّرُوا بِهِ فِي الْغَالِبِ ، وَإِنَّمَا هَذِهِ الْأُمُورُ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ (٣) .

- وَلَكِنْ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةُ مَذْفُوعَةٌ مِنْ وَجْهِ خَمْسَةٍ ؛ هِيَ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ الْأَصْلَ فِي الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ إِبَاحَتُهُ لِلنِّسَاءِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ بِاتِّفَاقٍ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي ، حِلٌّ لِإِنَائِهِمْ » (٤) ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُخَاطَبَ فِي الْحَدِيثِ هُمُ الرِّجَالُ ، وَهُمْ الْمَقْصُودُونَ مِنَ الْحَدِيثِ (٥) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٧٣) .

(٢) انظر : بذل المجهود في حل أبي داود (١٢٦/١٧) ؛ الشرح الممتع على زاد المستقنع (١١٤/٦) .

(٣) انظر : النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر (١٤٠/١-١٤١) ؛ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢٢٢/٣) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٨) .

(٥) انظر : المجموع شرح المهذب (٢٢٢/٤-٢٢٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح



الثاني : أنَّ الخطَّابَ في الحديثِ خَسَرَ جَ للرجالِ ( الذُّكُور ) ؛ حيثُ قال : « وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ ... » ، إذ لو كانَ الخطَّابُ للإناثِ لَاتَّصَلَ بِنَوْنِ النِّسْوةِ ؛ كما هي عَادَةُ النَّبِيِّ ﷺ في مُخاطَبَةِ النَّساءِ ، وكَمَا هو مُقتَضَى قَوَاعِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ (١) .

الثالثُ : أنَّ كَلِمَةَ ( حَبِيْبِهِ ) في الحديثِ جَاءَتْ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ ؛ بِمَعْنَى : مَفْعُولٌ ؛ كَحَرِيحٍ ؛ بِمَعْنَى : مَقْتُولٌ ، وَهَذِهِ الصِّيْغَةُ إِذَا أُسْتُعْمِلَتْ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ ؛ بَأَنَّ حَذِفَ مَوْصُوفُهَا - كَمَا فِي الْحَدِيثِ - لَزِمَ أَنْ تَلَحَقَهَا تَاءُ التَّائِيثِ ؛ أَمَّا مِنَ اللَّبَسِ ؛ فَيُقَالُ : هَذِهِ قَتِيلَةٌ ، وَجَرِيحَةٌ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَهِيَ هُنَا أُسْتُعْمِلَتْ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ ، وَحُذِفَ مَوْصُوفُهَا ، وَلَمْ تَلَحَقَهَا التَّاءُ ، فَلَزِمَ أَنْ تَكُونَ لِمَوْصُوفٍ مُذَكَّرٍ ، لَا مُؤنَّثٍ (٢) .

الرَّابِعُ : أنَّ قَوْلَهُ فِي الْحَدِيثِ : ( أَنْ يُطَوَّقَ ، وَأَنْ يُسَوَّرَ ، وَأَنْ يُخْلَقَ ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الصَّبِيَّانِ ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ هُوَ الَّذِي يُلْبَسُ غَالِبًا ، أَمَّا النِّسَاءُ فَيُلْبَسْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ (٣) .

الخامسُ : لَا نَسَلَّمَ بِأَنَّ الذُّكُورَ لَا يُلْبَسُونَ حِلَقَ الذَّهَبِ ، وَلَا يَتَسَوَّرُوا فِي

⇨ صحيح البخاري (٣٢٩/١٠) .

(١) انظر : لباس الذهب والفضة للرجال (ص ٤٧-٤٨) .

(٢) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد (٣/٣٠٢-٣٠٣) ؛ لباس الذهب والفضة للرجال (ص ٤٩) .

(٣) انظر : بذل المجهود في حل أبي داود (١٧/١٢٦-١٢٧) ؛ لباس الذهب والفضة للرجال (ص ٤٧) .

الْغَالِبِ ؛ بَلْ مِنْهُمْ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَقَدْ رَأَيْنَا ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْعُصُورِ الْمَتَأَخَّرَةِ ، حِينَ انْتَكَسَتْ الْفِطْرُ ، وَقَلَدَ الذُّكُورُ النِّسَاءَ ، إِضَافَةً إِلَى أَنْ لُبَسَ سَلَاسِلَ الذَّهَبِ مِنْ عَادَةِ الْكُفَّارِ وَأَهْلِ الْكِتَابِ ، فَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يَكُونَ النِّسَاءُ ﷺ قَالَ ذَلِكَ تَحْذِيرًا مِنْ مُشَابَهَةِ النِّسَاءِ أَوْ الْمُشْرِكِينَ ، ثُمَّ أَرْشَدَ الرَّجَالُ إِلَى الْبَدِيلِ الْجَائِزِ عَنْ ذَلِكَ ؛ وَهُوَ الْفِضَّةُ ، وَلَا يَتَعَدُّ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مِنْ عَلَامَاتِ نُبُوَّتِهِ ؛ وَهُوَ الْإِخْبَارُ عَمَّا سَيَقَعُ فِيهِ النَّاسُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ .

❖ وَالَّذِي يَظْهَرُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - : أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ التَّحَلِّيَ بِالْفِضَّةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : لِقُوَّةِ أُدْلِيَّتِهِ ، وَسَلَامَتِهَا مِنَ الْاِغْتِرَاضَاتِ الْقَادِحَةِ .

• ثَانِيًا : أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ حَتَّى يَرِدَ الدَّلِيلُ عَلَى التَّحْرِيمِ <sup>(١)</sup> ؛ وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

• ثَالِثًا : أَنَّهُ لَمْ يُثَبِّتْ فِي الْفِضَّةِ إِلَّا تَحْرِيمُ الْأَوَانِي ، وَتَحْرِيمُ التَّشَبُّهِ بِالنِّسَاءِ ،

(١) انظر : السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (٤/١٢١) ؛ الشرح الممتع على زاد المستقنع (٦/١١٤) .

(٢) البقرة : ٢٩ .

(٣) الأعراف : ٣٢ .

وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ الْإِبَاحَةُ ، وَمَنْ ادَّعَى خِلَافَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ <sup>(١)</sup> .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « فَأَمَّا لُبْسُ الْفِضَّةِ : إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَفْظٌ عَامٌّ بِالتَّحْرِيمِ ، لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يُحَرِّمَ مِنْهُ إِلَّا مَا قَامَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ ، فَإِذَا جَاءَتِ السُّنَّةُ بِإِبَاحَةِ خَاتَمِ الْفِضَّةِ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى إِبَاحَةِ ذَلِكَ ، وَمَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ ، وَمَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالْإِبَاحَةِ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَيَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ فِي تَحْلِيلِهِ وَتَحْرِيمِهِ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ ابْنُ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ خَاتَمَهُ مِنْ فِضَّةٍ ، وَفَضَّهُ مِنْهُ ، وَكَانَتْ قَبِيْعَةٌ سَيْفِهِ فِضَّةً ، وَلَمْ يَصِحَّ عَنْهُ فِي الْمَنْعِ مِنْ لِبَاسِ الْفِضَّةِ وَالتَّحْلِيِّ بِهَا شَيْءٌ أَثَبَّتَهُ ، كَمَا صَحَّ عَنْهُ الْمَنْعُ مِنَ الشُّرْبِ فِي آتِنَتِهَا ، وَبَابُ الْآتِنَةِ أَضْيَقُ مِنْ بَابِ اللَّبَاسِ وَالتَّحْلِيِّ ؛ وَلِهَذَا يُنَاحُ لِلنِّسَاءِ لِبَاسًا ، وَحِلْيَةً مَا يَحُرِّمُ عَلَيْهِنَّ اسْتِعْمَالُهُ آتِنَةً ، فَلَا يُلْزَمُ مِنْ تَحْرِيمِ الْآتِنَةِ تَحْرِيمُ اللَّبَاسِ وَالحِلْيَةِ . وَفِي السُّنَنِ عَنْهُ ﷺ : « وَأَمَّا الْفِضَّةُ فَالْعُبُوءُ بِهَا لَعِبًا » ، فَالْمَنْعُ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ يُبَيِّنُهُ إِمَّا نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا ، فَإِنْ ثَبَتَ أَحَدُهُمَا ، وَإِلَّا فَفِي الْقَلْبِ مِنْ تَحْرِيمِ ذَلِكَ عَلَى الرَّجَالِ شَيْءٌ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : المجموع شرح المذهب (٣٣١/٤) .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٥/٢٥) . وانظر بالمعنى نفسه : السبل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (١٢١/٤-١٢٢) .

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣٤٩/٤-٣٥٠) .

\* وَحَيْثُ قُلْنَا بِجَوَازِ تَحَلِّيِ الرَّجُلِ بِالْفِضَّةِ مُطْلَقًا فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَضْبُوطًا بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَلَّا يَكُونَ فِي لُبْسِهِ لَهَا تَشَبُّهُ بِالنِّسَاءِ أَوْ بِحُلِيِّهِنَّ ، أَوْ الْمُشْرِكِينَ ، أَوْ بِالْفَسَقَةِ وَنَحْوِهِمْ ، مِمَّنْ نَهَى الْمُسْلِمُ عَنِ التَّشَبُّهِ بِهِمْ .

وَتَانِيَهُمَا : أَلَّا يَكُونَ فِي لُبْسِهِ لَهَا إِسْرَافٌ وَمَخِيلَةٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْمُعْتَادِ ، وَهَذَا يَخْتَلِفُ مِنْ شَخْصٍ لآخر ؛ فَمَا يَكُونُ إِسْرَافًا مِنْ شَخْصٍ قَدْ لَا يَكُونُ إِسْرَافًا مِنَ الْآخَرِ ، وَمَا يَكُونُ مَخِيلَةً مِنْ شَخْصٍ أَوْ فِي مُجْتَمَعٍ قَدْ لَا يَكُونُ مَخِيلَةً مِنْ آخَرٍ أَوْ فِي مُجْتَمَعٍ آخَرَ ؛ لِأَنَّ الضَّابِطَ لِهَذَا كُلِّهِ عُرْفُ النَّاسِ وَالْمُجْتَمَعَاتِ الْمُسْلِمَةِ .

\* \* \*

## الْفَرْعُ الثَّانِي

### حُكْمُ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلْمَمُوءَةِ أَوْ الْمَطْلِيِّ بِالذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ

الْمَمُوءَةُ فِي اللَّغَةِ : اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ مَوَّ الشَّيْءِ ؛ إِذَا طَلَّاهُ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، أَوْ غَيْرِهِمَا ، أَوْ زَيَّنَهُ بِهِمَا ، وَلَيْسَ جَوْهَرُهُ مِنَ الْمَطْلِيِّ بِهِ ، وَمَنْ ذَلِكَ : الْمِيَّةُ : وَهُوَ طِلَاءُ السَّيْفِ وَغَيْرِهِ بِمَاءِ الذَّهَبِ <sup>(١)</sup> .

وَاصْطِلَاحًا : ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ ؛ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّ الْمَمُوءَةَ وَالْمَطْلِيَّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ؛ وَهُوَ الْمَزِينُ بِذَهَبٍ أَوْ بِفِضَّةٍ أَوْ بِغَيْرِهِمَا <sup>(٢)</sup> .  
وَإِنَّمَا يَخْتَلِفَانِ فِي الطَّرِيقَةِ الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا كُلُّ مِنْهُمَا :  
فَالْتَمْوِينَةُ : أَنَّ يُذَابَ الذَّهَبُ أَوْ الْفِضَّةُ ، وَيُلْقَى فِيهِ الْإِنَاءُ مِنْ نُحَاسٍ أَوْ نَحْوِهِ ، فَيَكْتَسِبُ مِنْ لَوْنِهِ .

وَالطَّلَاءُ : مَا يُجْعَلُ كَالْوَرَقِ ، وَيُلصَقُ بِالْإِنَاءِ مِنْ حَدِيدٍ وَنَحْوِهِ <sup>(٣)</sup> .

\* أَمَّا الْمَمُوءَةُ بِالْفِضَّةِ فَلْيُسَبِّحْهُ لِلرَّجُلِ جَائِزٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ لُبْسُهُ لِلْفِضَّةِ ، فَجَوَّازُ لُبْسِهِ لِمَا مَوَّ بِهِمَا مِنْ بَابِ أَوْلَى <sup>(٤)</sup> .

\* وَأَمَّا الْمَمُوءَةُ بِالذَّهَبِ فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي لُبْسِ الرَّجُلِ لَهُ عَلَى قَوْلَيْنِ :

- 
- (١) انظر : لسان العرب (٢٢٦/١٣) ؛ المعجم الوسيط (٨٩٢/٢) ، (موه) .  
(٢) انظر : رد المختار على الدر المختار (٣٤٣/٦ - ٣٤٤) ؛ الخرشي على مختصر خليل (١٠١/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٢٧/٤ ، ٣٣٢) ؛ روضة الطالبين (١٢٣/٢) .  
(٣) انظر : شرح منتهى الإرادات (٢٩/١) ؛ حاشية الروض المربع (١٠٢/١) .  
(٤) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٥٥٩) .

### • الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْمَمَوَّةِ بِالذَّهَبِ ، بِشَرْطِ : أَلَّا يَخْلَصَ مِنْهُ شَيْءٌ إِذَا اسْتَحَالَ ، أَوْ حُكَّ وَجْمَعٌ ؛ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ : الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْمَالِكِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ <sup>(١)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّانِي :

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسُ الْمَمَوَّةِ بِالذَّهَبِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَحِيلَ لَوْنُهُ ؛ فَإِنْ اسْتَحَالَ لَوْنُهُ ، وَتَغَيَّرَ ، وَعَرِضَ عَلَى النَّارِ فَلَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ ، أُبِيحَ لُبْسُهُ ؛ لِزَوَالِ عِلَّةِ التَّحْرِيمِ مِنَ السَّرَفِ ، وَكَسْرِ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(٢)</sup> .

### \* الْأَدِلَّةُ ، وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى الْجَوَازِ :

أَنَّ الذَّهَبَ فِي حَالَةِ التَّمْوِينِ وَالطَّلَاءِ تَابِعٌ مُسْتَهْلَكٌ ، لَا يَخْلَصُ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا عِبْرَةَ بِلَوْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَعْدُومِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : رد المختار على الدر المختار (٣٤٤/٦-٣٤٥) ؛ الفتاوى الهندية (٣٣٥/٥) ؛ حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (٦٣/١-٦٤) ؛ الخرشبي على مختصر خليل (١٠١/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٢٧/٤) ؛ روضة الطالبين (١٢٣/٢) ؛ مغني المحتاج (١٣٦/١-١٣٧) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٧٧/١-٤٧٨) ؛ حاشية الروض المربع (٥١٩/١) .

(٢) المجموع شرح المهذب (٣٢٧/٤) ؛ روضة الطالبين (١٢٣/٢-١٢٤) ؛ المغني (٣٠٤/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٧٧/١) ؛ حاشية الروض المربع (٥١٩/١) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٢٨٢/١) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٢٧/١٤) .

(٣) انظر : رد المختار على الدر المختار (٣٤٤/٦) ؛ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ⇨

- ثَانِيًا : أدلة القول الثاني ؛ على التحريم :

١- عُمُومُ قَوْلِ الْمُصْطَفَى ﷺ فِي الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي ، حِلٌّ لِإِنَائِهِمْ » <sup>(١)</sup> . وَهَذَا يَشْمَلُ الْمَوَّةَ وَالْمِطْلَبِيَّ وَالْخَالِصَ .

٢- قِيَاسًا عَلَى تَحْرِيمِ الْأَيِّنَةِ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ أَوْ الْمُضَبَّبِ بِهِمَا <sup>(٢)</sup> فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَلَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَالْدِّيَاجَ ؛ فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ » <sup>(٣)</sup> .

٣- أَنَّ فِي التَّمْوِيهِ كَسْرًا لِقُلُوبِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، وَتَضْيِيقًا لِلنَّقْدَيْنِ ، وَلَا يَأْمَنُ لِابْسِهِ مِنَ الْخِيَلَاءِ وَالْكِبَرِ <sup>(٤)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى - : هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ ؛ يَحُوزُ لِلرَّجُلِ لِبَسُ الْمَوَّةِ بِالْفِضَّةِ أَوْ الذَّهَبِ ؛ إِذَا لَمْ يَخْلَصْ مِنْهُ شَيْءٌ ، لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : أَنَّ الْمِقْدَارَ الْمَوَّةَ بِهِ كَالْمَعْدُومِ لِقَلْبِهِ ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا غَيْرَةَ بِهِ .

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَإِنْ صَارَ التَّمْوِيهِ الَّذِي فِي السَّقْفِ مُسْتَهْلَكًا لَا يَجْتَمِعُ مِنْهُ شَيْءٌ ، لَمْ تَحْرُمِ اسْتِدَامَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي إِتْلَافِهِ وَإِزَالَتِهِ ، وَلَا

⇨ (٥٣٧/٢) ؛ حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير (١/٦٣-٦٤) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٨) .

(٢) الْمُضَبَّبُ بِالذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ : هُوَ أَنْ تَوْضَعَ صَفِيحَةٌ عَلَى الْمَشْقُوقِ مِنَ الْإِنَاءِ تَحْفَظُهُ وَتَضُمُّهُ ، أَوْ يُشَعَّبُ الْإِنَاءُ بِالذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ لِلْحَاجَةِ .

انظر : حاشية الروض المربع (١/١٠٢) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٥٥٠) .

وانظر في الاستدلال بذلك : المغني (٤/٢٢٩) .

(٤) انظر : حاشية الروض المربع (١/٥١٩) .

زَكَاةٍ فِيهِ ؛ لِأَنَّ مَالِيَّتَهُ ذَهَبَتْ ، وَإِنْ لَمْ تَذْهَبْ مَالِيَّتُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَهْلَكًا حُرِّمَتْ اسْتِدَامَتُهُ . وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَمَّا وَلِيَ أَرَادَ جَمْعَ مَا فِي مَسْجِدِ دِمِشْقَ مِمَّا مُوِّهُ مِنَ الذَّهَبِ . فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مِنْهُ شَيْءٌ . فَتَرَكَهُ » (١) .

• ثَانِيًا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَسَ الْمُقَطَّعَ مِنَ الذَّهَبِ ، وَأَبَاحَ لُبْسَهُ ، وَالْمَوَّهَ أَوَّلَى بِالْإِبَاحَةِ مِنَ الْمُقَطَّعِ (٢) .

• ثَالِثًا : عُمُومُ تَحْرِيمِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَرْدُودٌ بِجَوَازِ الْيَسِيرِ التَّابِعِ مِنَ الذَّهَبِ ، وَجَوَازِ الْفِضَّةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ (٣) .

• رَابِعًا : الْقِيَاسُ عَلَى الْآيَةِ قِيَاسُ مَعَ الْفَارِقِ ؛ وَالْفَرْقُ : أَنَّ آيَةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ يَحْرُمُ مِنْهُمَا الْخَالِصُ ، وَهَذَا مُوَّهٌ فَقَطْ . وَلِأَنَّ بَابَ الْآيَةِ أَضِيقُ مِنْ بَابِ اللَّبَاسِ ، وَالْحَاجَةُ فِيهِ أَوْسَعُ .

• خَامِسًا : لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْمَوَّهِ بِالذَّهَبِ إِسْرَافٌ ، أَوْ مَخِيلَةٌ ، أَوْ كَسْرٌ لِقُلُوبِ الْفُقَرَاءِ ؛ لِأَنَّهُ قَلِيلٌ لَا عِبْرَةَ بِهِ ، وَقَدْ بَاتَ النَّاسُ يُدْرِكُونَ ذَلِكَ ، وَيَعْرِفُونَ الْمَوَّهَ مِنَ الْخَالِصِ ؛ إِضَافَةً إِلَى ظُهُورِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُطْلِيَّاتِ وَالْمَوَّهَةِ بِمَا يُشَبِّهُ الذَّهَبَ ؛ مِمَّا هُوَ مُتَشَبِّهٌ مُشَاهِدٌ فِي الْأَسْوَاقِ .

✽ وَحَيْثُ قُلْنَا بِجَوَازِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِيَسِيرِ الذَّهَبِ التَّابِعِ ، وَلِلْفِضَّةِ مُطْلَقًا ،

(١) المغني (٤/٢٢٩-٢٣٠) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٥٣٧ وما بعدها) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٥٣٧ ، ٥٥٩-٥٦١) .



وللممّوه بأحدهما فينبغي أن يكون ذلك مشروطاً بالألا يكون فيه تشبه بالنساء أو المشركين ، والألا يكون فيه إسراف ، ومخيلة ، وتجاوز للحد والعادة .

كما ينبغي أن يعلم : أن الأفضل للرجال الابتعاد عن لبس الممّوه بالذهب ، أو ما فيه قطع يسيرة من الذهب ، وأن ترك ذلك براءة للدين والعرض ، وبعده عن المشتبهات ، وخروج من الخلاف <sup>(١)</sup> .

\* وبناءً على جواز لبس الرجل ليسير الذهب ، وللفضة مطلقاً ، وللممّوه بأحدهما - على ما سبق ترجيحُهُ - فإن من المسائل التطبيقية على ذلك :

- المسألة الأولى : يجوز للرجل لبس الساعة من فضة ، وكذا النظارة ، وأزرار قميص ، ونحو ذلك مما يلحق باللباس ، بحيث يكون ظاهراً . فيجوز أن تكون هذه من فضة خالصة ، ويجوز أن تكون مطليّة أو محلاة بها ، وكذلك المشالِح ( العباءات ) التي تُقصب بالفضة ، أو يُجعل في قصبها ( زريها ) شيء من الفضة ، لا حرج عليه - إن شاء الله تعالى - في لبس شيء من ذلك .

- المسألة الثانية : يجوز للرجل لبس الممّوه بالذهب إذا كان لا يخلص منه شيء ؛ ساعة كان ، أو أزرار قميص ، أو نظارة ، أو نحو ذلك مما يلحق باللباس ، ويكون ظاهراً على الرجل .

- المسألة الثالثة : يجوز للرجل لبس ما فيه قطع صغيرة ، ويسيرة من الذهب ؛

كَعَقَارِبِ السَّاعَةِ ، وَمِسْمَارِ الذَّهَبِ فِي الْخَاتَمِ ، أَوْ النَّظَّارَةِ ، وَكَذَا خُيُوطِ الذَّهَبِ  
الْيَسِيرَةِ فِي عِبَائَاتِ الرَّجَالِ ( قَصَبِ الْمَشَالِحِ ) ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْيَسِيرِ التَّابِعِ غَيْرِ  
الْمَقْصُودِ لِذَاتِهِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - : « النَّظَّارَةُ تَارَةٌ  
تَكُونُ مُفَضَّضَةً ، وَتَارَةٌ تَكُونُ مُذْهَبَةً ، وَتَارَةٌ تَكُونُ مُجَرَّدَةً مِنْ ذَلِكَ ، وَتَارَةٌ تَكُونُ  
مُذْهَبَةً مُفَضَّضَةً ؛ فَالْجَمِيعُ جَائِزُ الِاسْتِعْمَالِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، عَدَا الْمُذْهَبَةَ كَثِيرًا ؛  
فَإِنَّهَا مَمْنُوعَةٌ لِلرِّجَالِ فَقَطْ مُحَرَّمَةٌ ... أَمَّا السَّاعَةُ : فَحُكْمُهَا حُكْمُ النَّظَّارَةِ » <sup>(٢)</sup> .



(١) انظر : الشرح الممتع على زاد المستقنع (١١٣/٦ - ١١٤ ، ١٢٢ - ١٢٣ ، ١٢٤ - ١٢٥) .

(٢) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (٧٢/٤ ، ٧٣) .

## الْمَبْحَثُ الثَّانِي

أَلَّا تَكُونَ هَيْئَةُ اللَّبَاسِ وَصِفَتُهُ مُخَالِفَةً  
لِمَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ

وَفِيهِ خَمْسَةُ مَطَالِبَ :

- المطلب الأول : أَثَرُ الْعُرْفِ فِي اللَّبَاسِ .
- المطلب الثاني : فِي لِبَاسِ الشُّهُرَةِ وَأَحْكَامِهِ .
- المطلب الثالث : فِي لِبَاسِ التَّشْبُّهِ وَأَحْكَامِهِ .
- المطلب الرابع : إِسْبَالِ الرَّجَالِ فِي الثِّيَابِ .
- المطلب الخامس : فِي لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمَنْقُوشَةِ  
وَالْمَرْقُومَةِ .

## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ أَثَرُ الْعُرْفِ فِي اللَّبَاسِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ :

الفرع الأول : تَعْرِيفُ الْعُرْفِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا وَأَقْسَامُهُ .

الفرع الثاني : حُجَّةُ الْعُرْفِ فِي الْاسْتِدْلَالِ ، وَبَيَانُ

شُرُوطِ حُجَّتِهِ وَاعْتِبَارِهِ .

الفرع الثالث : مَدَى اعْتِبَارِ الْعُرْفِ فِي اللَّبَاسِ .

## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

## تَعْرِيفُ الْعُرْفِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا وَأَقْسَامُهُ

## • أَوَّلًا : تَعْرِيفُ الْعُرْفِ لُغَةً :

الْعُرْفُ ، وَالْعَارِفَةُ ، وَالْمَعْرُوفُ وَاحِدٌ : ضِدُّ النُّكْرِ ؛ وَهُوَ كُلُّ مَا تَعْرِفُهُ النَّفْسُ مِنَ الْخَيْرِ ، وَالْبِرِّ ، وَالْإِحْسَانِ ، وَتَأْنَسُ بِهِ ، وَتَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى مَا تَعَارَفَ عَلَيْهِ النَّاسُ فِي عَادَاتِهِمْ وَمُعَامَلَاتِهِمْ ، جَمْعُهُ : أَعْرَافٌ <sup>(١)</sup> . وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ حٰذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

قَالَ ابْنُ فَارِسٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « ( عَرَفَ ) : الْعَيْنُ ، وَالرَّأْيُ ، وَالْفَاءُ : أَصْلَانِ صَحِيحَانِ ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى تَتَابُعِ الشَّيْءِ مُتَّصِلًا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ ، وَالْآخَرُ عَلَى السُّكُونِ وَالطَّمَأْنِينَةِ ... وَالْأَصْلُ الْآخَرُ : الْمَعْرِفَةُ ، وَالْعِرْفَانُ ؛ تَقُولُ : عَرَفَ فُلَانٌ فُلَانًا عِرْفَانًا وَمَعْرِفَةً ، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْرُوفٌ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ سُكُونِهِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا تَوَحَّشَ مِنْهُ ، وَنَبَا عَنْهُ ... وَالْعُرْفُ : الْمَعْرُوفُ ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النَّفُوسَ تَسْكُنُ إِلَيْهِ . قَالَ الشَّاعِرُ :

أَبَى اللَّهُ إِلَّا عَدْلُهُ وَوَفَاءُهُ      فَلَا النُّكْرَ مَعْرُوفٌ وَلَا الْعُرْفَ ضَائِعٌ » <sup>(٣)</sup> .

وَالْعَادَةُ : هِيَ الدَّيْدَانُ يُعَادُ إِلَيْهِ ؛ وَهُوَ الدَّابُّ وَالاسْتِمْرَارُ عَلَى الشَّيْءِ ، سُمِّيَتْ

(١) انظر : لسان العرب (١٥٥/٩) ؛ مفردات ألفاظ القرآن (ص ٥٦١) ؛ المعجم الوسيط (٥٩٥/٢) ، جميعها (عرف) .

(٢) الأعراف : ١٩٩ .

(٣) معجم مقاييس اللغة (٢٨١/٤) ، (عرف) . والبيت للنابغة الذبياني ، من قصيدة له يَعتَذِرُ فِيهَا إِلَى النُّعْمَانِ بْنِ الْمُثَنِّرِ ، انظره في ديوانه (ص ١٧٠) .

بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يُعَاوِدُهَا ؛ أَيُّ : يَرْجِعُ إِلَيْهَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ، وَالْعَادَةُ : كُلُّ مَا اعْتِيدَ حَتَّى صَارَ يُفْعَلُ مِنْ غَيْرِ جُهْدٍ ، بَلْ بِسُهُولَةٍ كَالطَّبْعِ ؛ وَلِذَلِكَ قِيلَ : الْعَادَةُ طَبِيعَةٌ ثَانِيَّةٌ . وَالْجَمْعُ : عَادَاتٌ ، وَعَادٌ ، وَعَوَائِدُ . يُقَالُ : تَعَوَّدَ الشَّيْءُ ، وَعَادَهُ ، وَعَاوَدَهُ مُعَاوَدَةً ، وَعَوَادًا ، وَاعْتَادَهُ ، وَاسْتَعَادَهُ ، وَأَعَادَهُ : صَارَ لَهُ عَادَةٌ . وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَمْ تَزَلْ تِلْكَ عَادَةً اللَّهِ عِنْدِي      وَالْفَتَى آلَفٌ لِمَا يَسْتَعِيدُ  
وَقَوْلُهُ :

تَعَوَّدَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ إِنِّي      رَأَيْتُ الْمَرْءَ يَأْنِفُ مَا اسْتَعَادَا <sup>(١)</sup>

\* \* \*

### • ثَانِيًا : تَعْرِيفُ الْعُرْفِ اصْطِلَاحًا :

دَرَجَ غَالِبٌ مَنْ كَتَبُوا فِي الْأُصُولِ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ ، وَأَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَأَشْهُرُ تَعْرِيفَاتِهِمْ مَا يَلِي :

١ - عَرَفَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ النَّسْفِيُّ ( المتوفى : ٧١٠ هـ ) - رحمه الله -  
بِقَوْلِهِ : « الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ : مَا اسْتَقَرَّ فِي النُّفُوسِ مِنْ جِهَةِ الْعُقُولِ ، وَتَلَقَّاهُ الطَّبَاعُ السَّالِمَةُ بِالْقَبُولِ » <sup>(٢)</sup> .

وَمَعْنَى ذَلِكَ : أَنَّ الْعُرْفَ « هُوَ الْأَمْرُ الَّذِي اطمأنَّتْ إِلَيْهِ النُّفُوسُ وَعَرَفَتْهُ ، وَتَحَقَّقَ فِي قَرَارَتِهَا ، وَأَلْفَتْهُ ، مُسْتَبَدَّةً فِي ذَلِكَ إِلَى اسْتِحْسَانِ الْعَقْلِ ، وَلَمْ يُنْكَرْهُ أَصْحَابُ الذُّوقِ السَّالِمِينَ فِي الْجَمَاعَةِ ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ اسْتِقْرَارُ الشَّيْءِ فِي النُّفُوسِ ،

(١) انظر : لسان العرب (٤٥٩/٩) ؛ مفردات ألفاظ القرآن (ص ٥٩٤) ، (عود) ؛ المعجم الوسيط (٦٣٥/٢) ، (عاد) . والبيتان في اللسان منسوبان لابن الأعرابي (٤٥٩/٩) .

(٢) عَرَفَهُ فِي كِتَابِهِ : ( المستصفي ) ، لَا زَالَ مَخْطُوطاً بِذَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ ، نَقْلًا عَنْ : العرف والعادة في رأي الفقهاء (ص ١٠) .

وَقَبُولُ الطَّبَاعِ لَهُ بِالِاسْتِعْمَالِ الشَّائِعِ الْمُتَكَرِّرِ الصَّادِرِ عَنِ الْمِيلِ وَالرَّغْبَةِ» (١) .  
 وَلَفْظُ : ( مَا ) فِي التَّعْرِيفِ عَامٌّ : يَشْمَلُ الْقَوْلَ وَالْفِعْلَ . وَقَوْلُهُ : ( مَا اسْتَقَرَّ فِي  
 النَّفُوسِ ) : يَخْرُجُ بِهِ مَا حَصَلَ بِطَرِيقِ النَّدْرَةِ وَلَمْ يَعْتَدُهُ النَّاسُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَعُدُّ عُرْفًا .  
 وَقَوْلُهُ : ( مِنْ جِهَةِ الْعُقُولِ ) : يَخْرُجُ بِهِ مَا اسْتَقَرَّ فِي النَّفُوسِ مِنْ جِهَةِ الْأَهْوَاءِ  
 وَالشَّهَوَاتِ ؛ كَتَعَاطِي الْمُسْكِرَاتِ ، وَاعْتِيَادِ كَثِيرٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْفُجُورِ ، وَمَا اسْتَقَرَّ فِي  
 النَّفُوسِ بِسَبَبِ حَادِثٍ خَاصٍّ ؛ كَفَسَادِ الْأَلْسِنَةِ النَّاشِي مِنْ اخْتِلَاطِ الْأَعَاجِمِ بِالْعَرَبِ  
 إِبَّانَ الْفُتُوحَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، أَوْ بِسَبَبِ أَمْرِ اتِّفَاقِيٍّ ؛ كَتَفَاوُلِ قَوْمٍ مِنْ بَعْضِ الْأَعْمَالِ ؛  
 لِاقْتِرَانِهَا مُصَادَفَةً بِنَفْعٍ لَهُمْ ، فَدَعَاهُمْ ذَلِكَ إِلَى اعْتِيَادِ فِعْلِهَا ، أَوْ تَشَاوُؤُهُمْ مِنْ  
 بَعْضِ الْأَعْمَالِ ؛ لِاقْتِرَانِهَا مُصَادَفَةً بِضَرَرٍ لِحَقِّهِمْ ، فَحَمَلَهُمْ ذَلِكَ عَلَى اعْتِيَادِ  
 تَرْكِهَا . وَقَوْلُهُ : ( تَلَقَّنَهُ الطَّبَاعُ ... ) : يَخْرُجُ بِهِ مَا أَنْكَرْتَهُ الطَّبَاعُ أَوْ بَعْضُهَا (٢) .

وَقَدْ تَبَعَ النَّسْفِيُّ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ كَثِيرٌ مِمَّنْ كَتَبُوا فِي الْفِقْهِ وَالْأُصُولِ ، وَمِنْ  
 أَشْهُرِهِ مَنْ عَرَفُوهُ بِعَدِّ النَّسْفِيِّ :

٢\_ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ الْجُرْجَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ؛ حَيْثُ قَالَ : « الْعُرْفُ :  
 مَا اسْتَقَرَّتِ النَّفُوسُ عَلَيْهِ بِشَهَادَةِ الْعُقُولِ ، وَتَلَقَّنَهُ الطَّبَاعُ السَّالِمَةُ بِالْقَبُولِ » . إِلَّا  
 أَنَّهُ مَيَّزَ بَيْنَ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ ؛ فَقَالَ : « الْعَادَةُ : مَا اسْتَمَرَ النَّاسُ عَلَيْهِ عَلَى حُكْمِ  
 الْعُقُولِ ، وَعَادُوا إِلَيْهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى » (٣) .

٣\_ ابْنُ عَابِدِينَ ؛ حَيْثُ قَالَ فِي تَعْرِيفِهِمَا : « الْعَادَةُ : مَا خُذَتْ مِنَ الْمَعَادَةِ ؛  
 فَهِيَ بِتَكَرُّرِهَا وَمُعَاوَدَتِهَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ صَارَتْ مَعْرُوفَةً مُسْتَقَرَّةً فِي النَّفُوسِ وَالْعُقُولِ ،

(١) ، (٢) العرف والعادة في رأي الفقهاء (ص ١٠) .

(٣) كتاب التعريفات (ص ١٩٣) .

مُتَلَقَّةً بِالْقَبُولِ مِنْ غَيْرِ عِلَاقَةٍ ، وَلَا قَرِينَةٍ ، حَتَّى صَارَتْ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً ؛ فَالْعَادَةُ  
وَالْعُرْفُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ « (١) .

٤- مُحَمَّدُ بْنُ الْحَظِيرِ حُسَيْنٌ ؛ حَيْثُ قَالَ : « الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ : مَا يَغْلِبُ عَلَى  
النَّاسِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ » (٢) .

٥- عَبْدُ الْوَهَّابِ خَلَّافٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَيْثُ قَالَ : « الْعُرْفُ : مَا تَعَارَفَهُ  
النَّاسُ ، وَسَارُوا عَلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ تَرْكِ ، وَيُسَمَّى : الْعَادَةُ ؛ فَالْعُرْفُ وَالْعَادَةُ  
لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ فِي اصْطِلَاحِ الْأُصُولِيِّينَ » (٣) .

٦- وَعَرَفَهُ الدُّكُّورُ : مُحَمَّدٌ سَلَامٌ مَذْكُورٌ بِقَوْلِهِ : « الْعُرْفُ : مَا اسْتَقَرَّ فِي  
النُّفُوسِ ، وَتَلَقَّتْهُ الطَّبَاعُ السَّالِمَةُ بِالْقَبُولِ ، فِعْلاً كَانَ أَوْ قَوْلًا ، دُونَ مُعَارَضَةٍ لِنَصٍّ  
أَوْ إِجْمَاعٍ سَابِقٍ » (٤) .

\* وَهَذِهِ التَّعْرِيفَاتُ الْإِصْطِلَاحِيَّةُ لِلْعُرْفِ لَا تَخْلُو جَمِيعًا مِنْ مُمْلَاحَظَاتٍ ؛  
أَهْمُهَا مَا يَلِي :

أَوَّلًا : أَنَّهَا سَوَتْ بَيْنَ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ ؛ فَمَذْلُولُهُمَا وَاحِدٌ عَلَى هَذِهِ التَّعْرِيفَاتِ -

(١) رسائل ابن عابدين ( نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف ) ( ١١٢/٢ ) .

وانظر : ابن نُحَيْم ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ( ص ٩٣ ) .

(٢) الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان ( ص ٣٣ ) .

(٣) علم أصول الفقه ( ص ٩٥ ) .

(٤) مدخل الفقه الإسلامي ( ص ٨١ ) .



عدا تعريف الجرجاني - فما يطلق عليه عرف يطلق عليه عادة ، وليس الأمر كذلك ؛ فالعادة أعم من العرف ؛ فكل عرف عادة ، وليس كل عادة عرفاً ؛ لأن الشيء إذا تكرر من الشخص الواحد مراراً صار عادة له ، بخلاف العرف فإنه لا يصير عرفاً لجماعة أو مجتمع حتى يتتابع عليه كثير منهم <sup>(١)</sup> .

ثانياً : أن هذه التعريفات جميعاً غير جامعة ؛ لأنها لا تشمل إلا العرف الصحيح المقبول ، والعرف قد يكون فاسداً مخالفاً لنصوص الشارع .

ثالثاً : ينص غالب هذه التعريفات على أنه لا بد في العرف من اعتياد الناس كلهم ، وهذا ليس بصحيح ؛ إذ يكفي في إثبات العرف اعتياد الأكثرية غالبية <sup>(٢)</sup> .

\* ومن التعريفات التي فصلت العادة عن العرف - زيادة على تعريف الجرجاني السابق - : « العادة : ما استمر الناس عليه على حكم العقول ، وعادوا إليه مرة بعد أخرى » <sup>(٣)</sup> .

ما حكاه ابن نجيم الحنفي - رحمه الله - بقوله : « العادة : عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة » <sup>(٤)</sup> .

وهذان التعريفان غير جامعين لمعنى العادة اصطلاحاً ؛ لأنهما لا يشملان العادة الفردية ، ولا العادة الفاسدة <sup>(٥)</sup> .

\* وبعد هذا كله يمكننا أن نعرف العرف بأنه : ما اعتاده غالب الناس ،

(١) انظر الفرق بينهما فيما بعد من هذا البحث (ص ٥٧٦-٥٧٧) .

(٢) انظر : العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥) .

(٣) كتاب التعريفات (ص ١٩٣) .

(٤) حكاه عن الهندي ، الأشباه والنظائر (ص ٩٣) .

(٥) انظر : العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ٤٤ ، ٤٥) .

وَسَارُوا عَلَيْهِ فِي مُعَامَلَاتِهِمْ وَأَدَابِهِمْ وَمَعَايِشِهِمْ وَأُمُورِ دُنْيَاهُمْ ، قَوْلًا كَانَ أَوْ فِعْلًا ، فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ أَوْ بَعْضِهَا ، فِي عَصْرِ مِنَ الْعُصُورِ <sup>(١)</sup> .

وَلَفْظُ : ( مَا ) : عَامٌّ فِي التَّعْرِيفِ يَشْمَلُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْعُرْفِ .

وَلَفْظُ : ( اعْتَادَهُ غَالِبُ النَّاسِ ) : يُخْرِجُ الْعَادَةَ الْفَرْدِيَّةَ ، وَمَا اعْتَادَهُ الْقَلِيلُ .

وَلَفْظُ : ( فِي مُعَامَلَاتِهِمْ ... ) : قَيْدٌ مُهِمٌّ فِي التَّعْرِيفِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعُرْفَ لَا

يَكُونُ فِي الْعِبَادَاتِ ؛ لِأَنَّهَا مُضَبَّوطةٌ بِنُصُوصِ الْوَحْيَيْنِ ؛ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

وَلَفْظُ : ( فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ ) : يُرَادُ بِهِ الْعُرْفُ الْعَامُّ .

وَلَفْظُ : ( أَوْ بَعْضِهَا ) : يُرَادُ بِهِ الْعُرْفُ الْخَاصُّ .

وَلَفْظُ : ( فِي عَصْرِ مِنَ الْعُصُورِ ) : يُرَادُ بِهِ أَنَّ الْعُرْفَ يَتَغَيَّرُ مِنْ عَصْرِ لآخر .

\* مِثَالُ الْعُرْفِ : مَا جَرَى عَلَيْهِ تَعَامُلُ النَّاسِ مِنْ قَدِيمٍ مِنْ اسْتِجَارِ أَصْحَابِ الْمِهْنِ وَالْحِرَفِ مِنْ فَتَحُوا مَحَلَّاتٍ لِعَمَلٍ مَعْرُوفٍ ، وَاسْتَعْلَوْا بِهِ دُونَ تَسْمِيَةِ لِلْأُجْرَةِ ؛ كَالْحَلَّاقِ ، وَالذَّلَّالِ ، وَالْحَمَّالِ ؛ فَإِنَّهُمْ يُعْطَوْنَ الْأُجْرَةَ حَسَبَ مَا جَرَى بِهِ عُرْفُ مَكَانِهِمْ وَزَمَانِهِمْ .

قَالَ الْعَزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « اسْتِصْنَاعُ الصَّنَاعِ الَّذِينَ جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِأَنَّهُمْ لَا يَعْمَلُونَ إِلَّا بِالْأُجْرَةِ إِذَا اسْتَصْنَعَهُمْ مُسْتَصْنِعٌ مِنْ غَيْرِ تَسْمِيَةِ أُجْرَةٍ ؛ كَالذَّلَّالِ ، وَالْحَلَّاقِ ، وَالْفَاصِدِ ، وَالْحَجَّامِ ، وَالنَّجَّارِ ، وَالْحَمَّالِ ، وَالْقَصَّارِ ؛ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَ مِنَ الْأُجْرَةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ ؛ لِذِلَّةِ الْعُرْفِ عَلَى ذَلِكَ » <sup>(٢)</sup> .

(١) وانظر قريباً من هذا : العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ٣٥) .

(٢) قواعد الأحكام (١٣٠/٢) .

وَأَنْ نَخْتَارَ فِي تَعْرِيفِ الْعَادَةِ أَنَّهَا : « الْأَمْرُ الْمُتَكَرِّرُ مِنْ غَيْرِ عِلَاقَةٍ عَقْلِيَّةٍ » (١) .  
فَلَفْظُ : ( الْأَمْرُ الْمُتَكَرِّرُ ) : عَامٌّ فِي التَّعْرِيفِ يَشْمَلُ الْعَادَةَ مُطْلَقًا ؛ جَمَاعِيَّةً  
كَانَتْ أَوْ فَرْدِيَّةً أَوْ قَوْلِيَّةً أَوْ عَمَلِيَّةً أَوْ صَحِيحَةً أَوْ فَاسِدةً .

وَلَفْظُ : ( مِنْ غَيْرِ عِلَاقَةٍ عَقْلِيَّةٍ ) : يَخْرُجُ بِهِ مَا تَكَرَّرَ بِسَبَبِ الْعِلَاقَةِ الْعَقْلِيَّةِ :  
كَتَكَرَّرِ حَدُوثِ الْأَثَرِ كُلَّمَا حَدَثَ مُؤَثِّرُهُ بِسَبَبِ أَنَّ الْمُؤَثِّرَ عِلَّةٌ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا  
مَعْلُولُهَا ؛ كَتَحَرِيكِ الْخَاتَمِ بِحَرَكَةِ الْإِصْبَعِ ، فَإِنَّ هَذَا وَأَشْبَاهَهُ لَا يَكُونُ عَادَةً مَهْمَا  
تَكَرَّرَ ؛ لِأَنَّهُ نَاشِئٌ عَنْ تَلَازُمٍ وَارْتِبَاطٍ فِي الْوُجُودِ بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ يَقْضِي بِهِ  
الْعَقْلُ ، وَلَيْسَ نَاشِئًا عَنْ مِثْلِ أَوْ طَبَعٍ أَوْ أَثَرٍ طَبِيعِيٍّ (٢) .

✽ مِثَالُ الْعَادَةِ الْجَمَاعِيَّةِ : الْعُرْفُ الْعَامُّ ، وَقَدْ سَبَقَ مِثَالُهُ (٣) .

وَمِثَالُ الْعَادَةِ الْفَرْدِيَّةِ : ( خَبَرُ الْقَائِفِ ) لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَثَرِ أَوْ غَيْرِهِ  
إِلَّا إِذَا اعْتَادَ ذَلِكَ ، وَتَكَرَّرَ مِنْهُ ، حَتَّى يَغْلُبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِي ذَلِكَ عَادَةً  
لَهُ ، أَمَّا قَبْلَ التَّكَرَّرِ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْمَصَادَفَةِ (٤) .

✽ وَمِنْ خِلَالِ هَذَيْنِ التَّعْرِيفَيْنِ الْمُخْتَارَيْنِ لِكُلِّ مِنَ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ اصْطِلَاحًا يَتَبَيَّنُ  
الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُمَا لَيْسَا لَفْظَيْنِ مُتَرَادِفَيْنِ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ فِي  
الاصْطِلَاحِ ، بَلْ بَيْنَهُمَا خُصُوصٌ وَعُمُومٌ مُطْلَقٌ (٥) ؛ فَالْعَادَةُ أَعَمُّ مِنَ الْعُرْفِ مُطْلَقًا

(١) عَرَفَهَا بِذَلِكَ ابْنُ أَمِيرِ الْحَاجِّ فِي كِتَابِهِ : التَّقْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ (١/٢٨٢) .

(٢) انظر : المدخل الفقهي العام (٢/٨٣٨-٨٣٩) ؛ العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ٤٥) .

(٣) انظر (ص ٥٧٥) من هذا البحث .

(٤) انظر : السبوطي ، الأشباه والنظائر (ص ١٢١) .

(٥) الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ فِي اصْطِلَاحِ عِلْمِ الْمُنْطِقِ نَوْعَانِ : وَجْهِيٌّ ، وَمُطْلَقٌ ؛ فَالْعُمُومُ ⇨

حَيْثُ تُتْلَقُ عَلَى الْعَادَةِ الْجَمَاعِيَّةِ ، وَعَلَى الْعَادَةِ الْفَرْدِيَّةِ ، أَمَّا الْعُرْفُ فَلَا يَكُونُ فَرْدِيًّا ، مِمَّا يَصْحُحُ مَعَهُ أَنْ يُقَالَ : كُلُّ عُرْفٍ عَادَةٌ ، وَلَا عَكْسٌ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

### ● ثَالِثًا : أَقْسَامُ الْعُرْفِ :

يَنْقَسِمُ الْعُرْفُ بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ إِلَى أَقْسَامٍ مُتَعَدِّدَةٍ ، نَجْمِلُهَا فِي الْآتِي :

- أَوَّلًا : بِاعْتِبَارِ الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ ؛ يَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَفَاسِدٍ :

فَالْعُرْفُ الصَّحِيحُ : « هُوَ مَا تَعَارَفَهُ أَكْثَرِيَّةُ النَّاسِ ، مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ شَهِدَ لَهُ دَلِيلُ الشَّرْعِ بِالِاعْتِبَارِ ، أَوْ لَمْ يَشْهَدْ لَهُ نَفْيًا أَوْ إِبْتِثَانًا ، لَكِنَّهُ لَمْ يُفَوْتَ مَصْلَحَةً ، وَلَمْ يَجْلِبْ مَفْسَدَةً » <sup>(٢)</sup> .

فِمِثَالِ مَا شَهِدَ لَهُ الشَّرْعُ بِالِاعْتِبَارِ : إِقْرَارُ الْكَيْلِ وَالْوِزْنِ عَلَى مَا تَعَارَفَهُ أَهْلُ الْحِجَازِ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالْوِزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ » <sup>(٣)</sup> .

وَالْخُصُوصُ الْوَجْهِيُّ : عِنْدَمَا يَكُونُ كُلٌّ مِنَ الشَّيْئَيْنِ أَعْمَ مِنَ الْآخَرِ مِنْ وَجْهِ ، وَأَخْصَ مِنْهُ مِنْ وَجْهِ ؛ كَالنَّسَبَةِ بَيْنَ مَفْهُومَي الْأَبْيَضِ وَالْمَلْبُوسِ مَثَلًا : فَلَا أَبْيَضَ أَعْمَ مِنْ وَجْهِ ؛ لَوْجُودِهِ فِي الْمَلْبُوسِ وَغَيْرِهِ ، وَالْمَلْبُوسُ أَعْمَ مِنْ وَجْهِ ؛ لَوْجُودِهِ فِي الْأَبْيَضِ وَغَيْرِهِ .

وَأَمَّا الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْمَطْلُوقُ : فَهُوَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ أَعْمَ مِنَ الْآخَرِ دَائِمًا ، وَالْآخَرُ أَخْصَ دَائِمًا كَمَا بَيَّنَّ الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ .

انظر : المدخل الفقهي العام (٢/٨٤٣-٨٤٤) .

(١) انظر : العرف والعادة في رأي الفقهاء (ص ١٥) ؛ المدخل الفقهي العام (٢/٨٤٣) ؛

العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ٥٠) .

(٢) العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ٦٥) .

(٣) رواه النسائي عن ابن عمر في كتاب الزكاة ، باب كم الصاع ، ح (٢٥٢٠) ، سنن

النسائي (٣٩/٥) . وأبو داود في كتاب البيوع ، باب في قول النبي ﷺ : « الْمِكْيَالُ »

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ - رحمه الله - : « فَصَلَّ : فِي مَعْرِفَةِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ ؛ وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعُرْفِ بِالْحِجَازِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ... وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : أَنَّ الْاِعْتِبَارَ فِي كُلِّ بَلَدٍ بِعَادَتِهِ . وَلَنَا : مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالْوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ » . وَالنَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى بَيَانِ الْأَحْكَامِ » <sup>(١)</sup> .

وَمِثَالُ مَا لَمْ يَشْهَدْ لَهُ الشَّرْعُ ، لَكِنَّهُ لَمْ يُفَوِّتْ مَصْلَحَةً ، وَلَمْ يَجْلِبْ مَفْسَدَةً : مَا تَعَارَفَ عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ تَقْسِيمِ مَهْرِ الْمَرْأَةِ إِلَى مُؤَجَّلٍ وَمُعَجَّلٍ . وَكَذَا مَا وَضَعَهُ

⇒ مِكْيَالُ الْمَدِينَةِ » ، ح (٣٣٣٨) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٣٥/٩-١٣٦) . وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٣٣٧/٢) ، ح (٣٣٤٠) . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ مَكَّةَ ، وَالْمِيزَانُ مِيزَانُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ » . أَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ الْبُيُوعِ ، بَابُ فِي الْكِيلِ وَالْوِزْنِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الْبَزْزَارُ ، وَرَجَّاهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ . بِمَجْمَعِ الزَّوَائِدِ وَمَنْعِ الْفَوَائِدِ (٧٨/٤) . وَذَكَرَهَا أَبُو دَاوُدَ بَعْدَ سِيَّاقِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ ، عَوْنُ الْمَعْبُودِ شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١٣٦/٩) . وَصَحَّحَهَا الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٣٣٧/٢) ، ح (٣٣٤٠) . وَقَدْ رَجَّحَ الْمُحَدِّثُونَ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَجَعَلُوا الْوِزْنَ وَزْنَ مَكَّةَ ، وَالْمِكْيَالُ مِكْيَالُ الْمَدِينَةِ .

انظر : نيل الأوطار (٢٣٥/٥) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٣٦/٩) . وَفَقْدَارُ وَزْنُ دِينَارِ الذَّهَبِ بِمَكَّةَ : اثْنَتَانِ وَثَمَانُونَ حَبَّةً وَثَلَاثَةُ أَعْشَارِ حَبَّةٍ ، بِالْحَبِّ مِنَ الشَّعِيرِ ، وَالذَّرْهَمُ : سَبْعَةُ أَعْشَارِ الْمِثْقَالِ ، فَوِزْنُ الذَّرْهَمِ : سَبْعُ وَخَمْسُونَ حَبَّةً وَسِتَّةَ أَعْشَارِ حَبَّةٍ وَعِشْرُ عَشْرِ الْحَبَّةِ ، فَالْطَّلُ : مِئَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا بِالْوِزْنِ الْمَذْكُورِ . وَأَمَّا مِكْيَالُ الْمَدِينَةِ : فَهُوَ بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَدْرُهُ : خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ بِالْعِرَاقِيِّ . انظر : نيل الأوطار (٢٣٥/٥ ، ٢١٩) .

أَصْحَابُ الْاِخْتِصَاصِ مِنْ أَنْظِمَةٍ ، وَأَعْرَافٍ تَجْلِبُ لِلنَّاسِ الْمَصَالِحَ ، وَتُنَظِّمُ أُمُورَهُمْ ؛ كِنَظَامِ الْمُرُورِ ، وَالامْتِحَانَاتِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَنْظِمَةِ الَّتِي تَقْتَضِيهَا الْمَصْلَحَةُ ، وَلَا تُخَالِفُ نُصُوصَ الشَّارِعِ سُبْحَانَهُ <sup>(١)</sup> .

وَالْعُرْفُ الْفَاسِدُ : هُوَ « مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ ، مِمَّا يُخَالِفُ الشَّرْعَ ، أَوْ يَجْلِبُ ضَرَرًا ، أَوْ يُفَوِّتُ نَفْعًا » <sup>(٢)</sup> .  
مِثَالُهُ : التَّعَامُلُ بِالرَّبَا فِي الْبُنُوكِ الرَّبَوِيَّةِ ؛ كَمَا هُوَ وَقَعَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ هَذِهِ الْأَيَّامَ .

\* \* \*

- ثَانِيًا : يَنْقَسِمُ الْعُرْفُ بِاعْتِبَارِ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ إِلَى قَوْلِيٍّ وَعَمَلِيٍّ :  
فَالْعُرْفُ الْقَوْلِيُّ : هُوَ تَعَارُفُ جَمَاعَةٍ مَا عَلَى إِطْلَاقِ لَفْظٍ مُعَيَّنٍ عَلَى مَعْنَى لَيْسَ مَوْضُوعًا لَهُ أَصْلًا ؛ بَحِيثٌ يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ عِنْدَ سَمَاعِهِ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ ، وَلَا عِلَاقَةٍ عَقْلِيَّةٍ <sup>(٣)</sup> .

مِثَالُهُ : قَوْلُ الْمُصْطَفَى ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - : « إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ

(١) انظر : العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ٦٦ ، ٦٧) .

(٢) انظر : العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ٦٧) . وانظر قريباً منه : مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه (ص ١٤٦ ، ١٤٧) .

(٣) انظر : العرف والعادة في رأي الفقهاء (ص ٢٢) ؛ العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ٦٦) .

هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا » (١) .

فَإِنَّ الْحُرْمَةَ لَيْسَتْ مُنْصَبَّةً عَلَى ذَاتِ الدَّمِّ وَالْعَرَضِ ، وَإِنَّمَا عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مِنْ سَفَلِكِ الدَّمِّ ، وَهَتَكِ لِلْعَرَضِ (٢) .

وَالْعُرْفُ الْعَمَلِيُّ : « هُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُ أَغْلَبِ النَّاسِ فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ ، أَوْ فِي بَعْضِهَا » (٣) .

وَأَمَّا هَذَا النَّوعُ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُرْفِ كَثِيرَةٌ جِدًّا ؛ ذَكَرَ بَعْضُهَا مِنْهَا الْعَلَامَةُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - فَقَالَ : « وَمِنْ هَذَا : الشَّرْطُ الْعُرْفِيُّ كَاللَّفْظِيِّ ... وَمِنْهَا لَوْ دَفَعَ ثَوْبُهُ إِلَى مَنْ يَعْرِفُ أَنَّهُ يَغْسِلُ أَوْ يَخِيطُ بِالْأَجْرَةِ ؛ أَوْ عَجِينَةً لِمَنْ يَخْبِزُهَا ، أَوْ لَحْمًا لِمَنْ يَطْبُخُهَا ، أَوْ جُبْنًا لِمَنْ يَطْحَنُهَا ، أَوْ مَتَاعًا لِمَنْ يَحْمِلُهُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ . فَمَنْ نَصَّبَ نَفْسَهُ لِلْأَجْرَةِ عَلَى ذَلِكَ وَجَبَ لَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ مَعَهُ ذَلِكَ لَفْظًا عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، حَتَّى عِنْدَ الْمُنْكَرِينَ لِذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُمْ يُنْكِرُونَهُ بِأَلْسِنَتِهِمْ ، وَلَا يُمَكِّنُهُمُ الْعَمَلُ إِلَّا بِهِ » (٤) .

وَسَبَبُ هَذَا الْعُرْفِ الْعَمَلِيِّ هُوَ التَّعَامُلُ بَيْنَ النَّاسِ .

\* \* \*

(١) رواه البخاري في كتاب الحج ، باب الخطبة أيام منى ، ح (١٧٣٩) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦٧٠/٣) . ومسلم في كتاب القسامة والمخاريق والقصاص والديات ، باب تغليظ تحريم الدماء والأموال والأعراض ، ح [٢٩] (١٦٧٩) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٣١٩/١١) .

(٢) انظر : العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ٧٣) .

(٣) العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ٧٣) . وانظر قريباً من هذا : العرف والعادة في رأي الفقهاء (ص ٢٤) .

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/٣) .

- ثَالِثًا : وَيَنْقَسِمُ الْعُرْفُ بِاعْتِبَارِ شُيُوعِهِ إِلَى عُرْفٍ عَامٍّ ، وَعُرْفٍ خَاصٍّ :  
فَالْعُرْفُ الْعَامُّ : هُوَ مَا تَعَارَفَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّاسِ ، فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ .  
مِثَالُهُ : مَا تَعَارَفَ عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ اسْتِعْمَالِ لَفْظِ الطَّلَاقِ فِي إِزَالَةِ الزَّوْجِيَّةِ ،  
وَكَذَا مَا تَعَارَفُوا عَلَيْهِ مِنْ لُبْسِ الْجَدِيدِ يَوْمَ الْعِيدِ <sup>(١)</sup> .

وَالْعُرْفُ الْخَاصُّ : هُوَ مَا تَعَارَفَ عَلَيْهِ أَغْلَبُ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ ، أَوْ فِي  
زَمَنٍ مُعَيَّنٍ ، أَوْ تَعَارَفَتْ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مُعَيَّنَةٌ مِنَ النَّاسِ .  
مِثَالُ ذَلِكَ : عُرْفُ التُّجَّارِ فِيمَا بَيْنَهُمْ عَلَى مَا يُعَدُّ عَيْتًا يُنْقِصُ ثَمَنَ الْمَبِيعِ أَوْ لَا  
يُعَدُّ ، وَكَعُرْفِ أَهْلِ بَلَدٍ مَا عَلَى أَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ لَا يُكْتَبُ إِلَّا صَبِيحَةَ الزَّوْاجِ <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : المدخل الفقهي العام (٢/٨٤٨) ؛ العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ٨١) .  
(٢) انظر : المدخل الفقهي العام (٢/٨٤٨-٨٤٩) ؛ العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ٨٢) .



## الفرع الثاني

## حُجَّةُ العُرفِ فِي الاستِدْلالِ ، وَبَيَانُ

## شُرُوطِ حُجَّتِهِ وَاعْتِبَارِهِ

• غَالِبُ مَنْ كَتَبُوا فِي العُرفِ يَسْتَدِلُّونَ لِحُجَّتِهِ بِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ خُذِ الْعَقْلَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَبِمَا رَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ » <sup>(٢)</sup> .

وَهَذَانِ الدَّلِيلَانِ لَا يَدُلَّانِ عَلَى حُجَّةِ العُرفِ ؛ لِمَا يَلِي :  
• أَوَّلًا : أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعُرفِ فِي الْآيَةِ : الْمَعْرُوفُ مِنَ أَخْلَاقِ النَّاسِ ، وَصِفَاتِهِمْ وَأَعْمَالِهِمُ الْحَسَنَةِ ، عَلَى مَا اخْتَارَهُ جُمْهُورُ الْمُفَسِّرِينَ <sup>(٣)</sup> .

(١) الأعراف : ١٩٩ .

(٢) رواه أحمد من كلام عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - ، في مسند المكثرين من الصحابة ، ح (٣٦٠٠) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمَسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ حَسَنٌ مِنْ أَجْلِ عَاصِمٍ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي النَّجُودِ - وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ ، غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ ؛ وَهُوَ ابْنُ عِيَّاشٍ - فَمِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ ، وَأَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَقْدَمَةِ » ١ هـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٨٤/٦) .

وأخرجه الهيثمي في كتاب العلم ، باب في الإجماع ، وقال : « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَالبَزَّازُ ، وَالبَطْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ، وَرِجَالُهُ مُوثِقُونَ » ١ هـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٧٧/١) - (١٧٨) .

والبَغَوِيُّ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ ، بَابُ رَدِّ الْبَدْعِ وَالْأَهْوَاءِ ، ح (١٠٥) ، شرح السُّنَّةِ (٢١٤/١ - ٢١٥) .

(٣) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٣٢٦/١٣ - ٣٢٨) ؛ تفسير القرآن العظيم

• ثَانِيًا : أَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَثْبُتْ رَفْعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، بَلْ هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، ثُمَّ هُوَ يَدُلُّ عَلَى الْإِجْمَاعِ لَا عَلَى الْعُرْفِ ؛ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(١)</sup> .

\* وَأَمَّا أَدَلَّةُ اعْتِبَارِ الْعُرْفِ وَحُجَّتِهِ ؛ فَمِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ :  
أ\_ مِنْ الْكِتَابِ :

١\_ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَاعَدَ وَلَدُهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهَا وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْآيَةِ : أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَوْجَبَ النِّفَقَةَ وَالْكِسْوَةَ لِلْمُرْضِعَةِ عَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ تَبَعًا لِلْعُرْفِ ، وَمَا يَجِبُ لِمِثْلِهَا عَلَى مِثْلِهِ ، فَالنَّاسُ يَتَفَاوَتُونَ فِي الْغِنَى وَالْفَقْرِ ؛ فَمِنْهُمْ الْمَوْسِعُ ، وَمِنْهُمْ الْمُقْتِرُ ، فَمَرَدُّ النِّفَقَةِ عَلَيْهَا لِعُرْفِ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ

⇒ (٣٠٨/٢) ؛ فتح القدير (٤٠٦/٢) .

(١) انظر : سيف الدين الآمدي ، الإحكام في أصول الأحكام ، المجلد الثاني (٣٩٤/٤) ؛ ابن

حزم ، الإحكام في أصول الأحكام (٧٥٩/٦-٧٦٠) .

وقد اكتفيتُ هنا بهذه الإشارة منعاً للإطالة فيما ليس هو مجال البحث كما هو ظاهر ؛ ولأنه قد سبق إلى تقرير ذلك أتم التقرير بما لا مزيد عليه جمَعَ من الباحثين ؛ منهم : عمر ابن عبد الكريم الجدي في كتابه ( العرف والعمل في المنهَب المالكي ) ، ومفهوما لمدى علماء المغرب ) ، (ص ٥٣-٦١) ؛ د . أحمد بن علي سمر المبارك في كتابه ( العرف وأثره في الشريعة والقانون ) ، (ص ١٠٩-١١٨) .

(٢) البقرة : ٢٣٣ .

إِضْرَارٍ وَلَا ضَرَرٍ <sup>(١)</sup> .

قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ - رحمه الله - : « يَعْني بِقَوْلِهِ ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ : بِمَا يَجِبُ لِمِثْلِهَا عَلَى مِثْلِهِ ؛ إِذْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرُهُ قَدْ عَلِمَ تَفَاوُتَ أَحْوَالِ خَلْقِهِ بِالْغِنَى وَالْفَقْرِ ، وَأَنَّ مِنْهُمْ الْمُوسِعَ وَالْمُقْتِرَ ، وَبَيَّنَ ذَلِكَ ، فَأَمَرَ كُلًّا أَنْ يُنْفِقَ عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُ مِنْ زَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ عَلَى قَدْرِ مِيسَرَتِهِ ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرُهُ : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يُلْكَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مِمَّا ءَاتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> » <sup>(٣)</sup> .

٢\_ قَوْلُهُ تَعَالَى شَأْنُهُ : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْآيَةِ : أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ اسْمُهُ أَوْجَبَ الْمُتْعَةَ لِلْمُطَلَّقةِ قَبْلَ مَسِيسِ زَوْجِهَا لَهَا ، وَفَرَضَ الْمَهْرَ ، وَتَرَكَ تَقْدِيرَ هَذِهِ الْمُتْعَةِ إِلَى الْعُرْفِ ، مِنْ مِثْلِهَا لِمِثْلِهِ ، غِنًى وَفَقْرًا <sup>(٥)</sup> .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الرَّازِيُّ الْجَصَّاصُ الْحَنْفِيُّ - رحمه الله - : « وَإِثْبَاتُ الْمِقْدَارِ عَلَى اعْتِبَارِ حَالِهِ فِي الْإِعْسَارِ وَالْيَسَارِ ، طَرِيقَةُ الْجَاهِدِ ، وَغَالِبُ الظَّنِّ ،

(١) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٤٤/٥) ؛ العرف والعمل في المذهب المالكي (ص ٦٢) .

(٢) الطلاق : ٧ .

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٤٤/٥) .

(٤) البقرة : ٢٣٦ .

(٥) انظر : العرف والعمل في المذهب المالكي (ص ٦٥-٦٦) ؛ العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ١٣٣) .

وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ فِي الْأَزْمَانِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَرَطَ فِي مِقْدَارِهَا شَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا : اعْتِبَارُهَا بِسَارِ الرَّجُلِ وَإِعْسَارِهِ . وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ بِالْمَعْرُوفِ مَعَ ذَلِكَ ، فَوَجِبَ اعْتِبَارُ الْمُعْتَيْنِ فِي ذَلِكَ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَكَانَ الْمَعْرُوفُ مِنْهُمَا مَوْقُوفًا عَلَى عَادَاتِ النَّاسِ فِيهَا ، وَالْعَادَاتُ قَدْ تَخْتَلِفُ وَتَتَغَيَّرُ ، وَجِبَ بِذَلِكَ مُرَاعَاةُ الْعَادَاتِ فِي الْأَزْمَانِ ، وَذَلِكَ أَصْلٌ فِي جَوَازِ الاجْتِنَاهِدِ فِي أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ ؛ إِذْ كَانَ ذَلِكَ حُكْمًا مُؤَدِّيًّا إِلَى اجْتِنَاهِدِ رَأَيْنَا « (١) .

٣\_ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَابْتَغُوا الْيَتِيمَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفِّ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ (٢) .  
وَالْوَجْهُ مِنَ الْآيَةِ :

أَنَّ وَلِيَّ الْيَتِيمِ إِنْ كَانَ غَنِيًّا فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ شَيْئًا ، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا فَلَهُ الْأَخْذُ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ مِنْ غَيْرِ قَضَاءٍ ؛ وَالْمَعْرُوفُ : هُوَ مَا تَعَارَفَ عَلَيْهِ النَّاسُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ (٣) .

وَقَدْ تَرَجَّمَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي صَحِيحِهِ مُسْتَدِلًّا بِهَذِهِ الْآيَةِ ؛ فَقَالَ : « بَابُ : مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأَمْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ فِي الْبُيُوعِ ، وَالْإِجَارَةِ ، وَالْمِكَالِ ، وَالْوَزْنِ ، وَسُنَنِهِمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمِ الْمَشْهُورَةِ » ، ثُمَّ

(١) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ (١/٤٣٣) .

(٢) النِّسَاءُ : ٦ .

(٣) ابْنُ الْعَرَبِيِّ ، أَحْكَامُ الْقُرْآنِ (١/٤٢١ ، ٤٢٢) .

سَاقِ بِسَنْدِهِ إِلَى عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ : « ﴿ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ » : أَنْزَلْتُ فِي وَالِي الْيَتِيمِ الَّذِي يُقِيمُ عَلَيْهِ ، وَيُصْلِحُ فِي مَالِهِ ، إِنْ كَانَ فَقِيرًا أَكَلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ » (١) .

« وَمَقْصُودُهُ بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ : إِبْتِاثُ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْعُرْفِ ، وَأَنَّهُ يُقْضَى بِهِ عَلَى ظَوَاهِرِ الْأَفْظَاظِ ... وَالْمَرَادُ مِنْهُ فِي التَّرْجَمَةِ : حَوَالَةُ وَالِي الْيَتِيمِ فِي أَكْلِهِ مِنْ مَالِهِ عَلَى الْعُرْفِ » (٢) .

### بـ أدلة اعتبار العرف من السنة :

١ - مَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ - رضي الله عنها - قَالَتْ : قَالَتْ هِنْدُ أُمُّ مُعَاوِيَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ ! فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَخْذَ مِنْ مَالِهِ سِرًّا ؟ قَالَ : « خُذِي أَنْتِ وَبَنُوكِ مَا يَكْفِيكِ بِالْمَعْرُوفِ » (٣) .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ ... مِنْهَا : اعْتِمَادُ الْعُرْفِ فِي الْأُمُورِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا تَحْدِيدٌ شَرْعِيٌّ » (٤) .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ هِنْدَ ...

(١) كتاب البيوع ، ح (٢٢١٢) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٧٣/٤ - ٤٧٤) .

(٢) ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٧٤/٤ - ٤٧٥) .

(٣) رواه البخاري في كتاب البيوع ، بَابُ مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأَنْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ فِي الثُّبُوعِ ، وَالْإِجَارَةِ ، وَالْمِكْيَالِ ، وَالْوِزْنِ ، وَسُنَنِهِمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمُ الْمَشْهُورَةِ ، ح (٢٢١١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٧٣/٤ - ٤٧٤) .

ومسلم في كتاب الأقضية ، بَابُ قِضَةِ هِنْدَ ، ح [٧] (١٧١٤) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٣٧٣/١٢) .

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٣٧٤/١٢) .

وَالْمَرَادُ مِنْهَا : قَوْلُهُ : « خُذِي مِنْ مَالِهِ مَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ » ؛ فَأَحَالَهَا عَلَى الْعُرْفِ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ تَحْدِيدٌ شَرْعِيٌّ <sup>(١)</sup> .

٢\_ مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَصَابَ أَرْضًا بِخَيْرٍ ، فَاتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ ، لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ ، فَمَا تَأْمُرُ بِهِ ؟ قَالَ : « إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا ، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا » . قَالَ : فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ ؛ أَنَّهُ لَا يُبَاغُ ، وَلَا يُوهَبُ ، وَلَا يُورَثُ ، وَتَصَدَّقَ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ ، وَفِي الْقُرْبَى ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَالضَّيْفِ ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ وَيُطْعِمَ ، غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ <sup>(٢)</sup> .

فَقَوْلُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : ( يَأْكُلُ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ ) ؛ مَعْنَاهُ : يَأْكُلُ بِالْمَعْتَادِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ عُرْفُ النَّاسِ ، وَلَا يَتَجَاوَزُهُ ، وَهَذَا إِحَالَةٌ مِنْهُ عَلَى الْعُرْفِ ، وَقَدْ أَقَرَّهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> .

٣\_ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا أَوْ يُخَيَّرُ

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤/٤٧٥) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الشروط ، باب الشروط في الوقف ، ح (٢٧٣٧) ، ابن حجر ،

فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥/٤١٨) .

ومسلم في كتاب الوصية ، باب الوقف ، ح [١٥] (١٦٣٢) ، شرح النووي على

صحيح مسلم ، المجلد الرابع (١١/٢٥٣-٢٥٤) .

(٣) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (١١/٢٥٥) ؛ ابن حجر ، فتح

الباري بشرح صحيح البخاري (٥/٤٦١) .

أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ، فَبَيَّعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ يَتَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ » (١) .

قَالَ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « ( وَيُعْتَبَرُ فِي التَّفَرُّقِ الْعُرْفُ ) فَمَا يَعُدُّهُ النَّاسُ تَفَرُّقًا يُلْزَمُ بِهِ الْعَقْدُ ، وَمَا لَا فَلَا ؛ لِأَنَّ مَا لَيْسَ لَهُ حَدٌّ شَرْعًا وَلَا لُغَةً يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ » (٢) .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَقَدْ اختلفَ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنْ يَتَفَرَّقَا بِالْأَبْدَانِ ؛ هَلْ لِلتَّفَرُّقِ حَدٌّ يَنْتَهِي إِلَيْهِ ؟ وَالْمَشْهُورُ الرَّاجِحُ مِنْ مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ : أَنَّهُ مُوَكَّلٌ إِلَى الْعُرْفِ ؛ فَكُلُّ مَا عُدَّ فِي الْعُرْفِ تَفَرُّقًا حُكِمَ بِهِ ، وَمَا لَا فَلَا » (٣) .

فَالْتَفَرُّقُ بَيْنَ الْمُتَبَايِعِينَ فِي عَقْدِ الْبَيْعِ لَمْ يَرِدْ تَحْدِيدُهُ فِي الشَّرْعِ ، فَالْمَرْجِعُ فِي تَحْدِيدِهِ إِلَى عُرْفِ النَّاسِ وَعَادَاتِهِمْ فِيمَا يَعُدُّونَهُ تَفَرُّقًا ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ عَلَّقَ عَلَيْهِ حُكْمًا ، وَلَمْ يَبَيِّنْ كَيْفِيَّتَهُ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ مَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ (٤) .

٤\_ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ » . قَالَ عُرْوَةُ [ بْنُ الزُّبَيْرِ] : قَضَى بِهِ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي خِلَافَتِهِ (٥) .

(١) رواه البخاري في كتاب البيوع ، باب إذا خيّر أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع ، ح (٢١١٢) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٩٠/٤) .

ومسلم في كتاب البيوع ، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين ، ح [٤٣] (١٥٣١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (١٣٣/١٠-١٣٤) .

(٢) مغني المحتاج (٤٠٨/٢) .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٨٦/٤) .

(٤) انظر : المغني (١٢/٦) .

(٥) رواه البخاري في كتاب الحرث والمزراعة ، باب من أحيا أرضاً مواتاً ، ح (٢٣٣٥) ،

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ » <sup>(١)</sup> .

وَالْحَدِيثُ عُلِّقَ بِمِلْكِيَّةِ الْأَرْضِ الَّتِي لَمْ يُعْلَمْ لَهَا مَالِكٌ بِإِحْيَائِهَا ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ كَيْفِيَّةَ الْإِحْيَاءِ ، فَكَانَ مَرْدُ ذَلِكَ إِلَى أَعْرَافِ النَّاسِ ، وَعَادَاتِهِمْ ؛ فَمَا يَعُدُّونَهُ إِحْيَاءً فَهُوَ إِحْيَاءٌ ، تَثَبُّتُ بِهِ مِلْكِيَّةُ الْأَرْضِ ، وَمَا لَا فَلَا <sup>(٢)</sup> .

ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٣/٥) .  
 (١) رواه البخاري تعليقاً بصيغة التمرّيض : ( يُرْوَى ) ، مَوْفُوعاً عَلَى عَمَرٍ بِصِيغَةِ الْجَزْمِ : ( قَالَ ) ، فِي كِتَابِ الْحَرْثِ وَالْمَزَارَعَةِ ، بَابِ مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتَحَ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢٣/٥) . وَالتَّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ ، بَابِ مَا ذَكَرَ فِي إِحْيَاءِ أَرْضِ الْمَوَاتِ ، ح (١٣٧٩) ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ . الْجَامِعُ الصَّحِيحُ (٦٦٣/٣-٦٦٤) . وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْخَرَاجِ وَالْفَيْءِ وَالْإِمَارَةِ ، بَابِ فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ، ح (٣٠٧١) ، عَوْنُ الْمَعْبُودِ شَرْحُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٢٢٦/٨-٢٢٧) . وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، ح (١٥٠٨١) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « حَدِيثٌ صَحِيحٌ » ، وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ مِنْ أَجْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَافِعٍ ؛ فَقَدْ رَوَى عَنْهُ جَمْعٌ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي التَّقَاتِ ، وَهُوَ مُتَابِعٌ » اهـ ، مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٣٠٩/٢٣-٣١٠) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (٤/٦) ، ح (١٥٥٠) ، وَقَالَ : « وَهُوَ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ، وَلَا يَضُرُّهُ اخْتِلَافُ الرُّوَاةِ فِي إِسْنَادِهِ عَلَى هِشَامِ [ ابْنِ عُرْوَةَ ] ؛ لِاتِّفَاقِ جَمَاعَةٍ مِنَ النَّقَاتِ عَلَى رِوَايَتِهِ عَنْهُ هَكَذَا ، وَمِنْ الظَّاهِرِ أَنَّ لِهِشَامٍ فِيهِ عِدَّةُ أَسَانِيدَ ، هَذَا أَحَدُهَا » اهـ .

وَالْمَوَاتُ : هِيَ الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ تُزْرَعْ ، وَلَمْ تُعْمَرْ ، وَلَا جَرَى عَلَيْهَا مِلْكٌ أَحَدٍ ؛ شَبَّهَتْ الْعِمَارَةَ لَهَا بِالْحَيَاةِ ، وَتَعْطِيلُهَا بِفَقْدِ الْحَيَاةِ ، وَإِحْيَاؤُهَا يَكُونُ بِالسَّقْيِ ، أَوِ الزَّرْعِ ، أَوِ الْغَرْسِ ، أَوِ الْبِنَاءِ ، فَتَصِيرُ بِذَلِكَ مِلْكُهُ ، سَوَاءً كَانَتْ فِيمَا قَرُبَ مِنَ الْعِمْرَانِ أَمْ بَعْدَ ، وَسَوَاءً أَذِنَ لَهُ الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ مُسَبِّقًا أَمْ لَمْ يَأْذَنْ ، وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ .

انظر : لسان العرب (٢١٩/١٣) ، ( موت ) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٣/٥) .

(٢) انظر : العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ١٣٧) .



قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ - رحمه الله - : « وَقَالَ الْقَاضِي [ أَبُو يَعْلَى ] : فِي صِفَةِ الْإِحْيَاءِ رَوَاتَانِ : إِحْدَاهُمَا : مَا ذَكَرْنَا <sup>(١)</sup> . وَالثَّانِيَةُ : الْإِحْيَاءُ مَا تَعَارَفَهُ النَّاسُ إِحْيَاءً ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِتَغْلِيْقِ الْمَلِكِ عَلَى الْإِحْيَاءِ ، وَلَمْ يُبَيِّنْهُ ، وَلَا ذَكَرَ كَيْفِيَّتَهُ ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ فِيهِ إِلَى مَا كَانَ إِحْيَاءً فِي الْعُرْفِ ، كَمَا أَنَّهُ لَمَّا وَرَدَ بِاعْتِبَارِ الْقَبْضِ وَالْحِرْزِ وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفِيَّتَهُ ، كَانَ الْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ ؛ وَلِأَنَّ الشَّارِعَ لَوْ عَلَّقَ الْحُكْمَ عَلَى مُسَمًّى بِاسْمٍ ، لَتَعَلَّقَ بِمُسَمَّاهُ عِنْدَ أَهْلِ اللِّسَانِ ، فَكَذَلِكَ يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِالْمُسَمًّى إِحْيَاءً عِنْدَ أَهْلِ الْعُرْفِ ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَتَعَلَّقُ حُكْمًا عَلَى مَا لَيْسَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ طَرِيقٌ ، فَلَمَّا لَمْ يُبَيِّنْهُ تَعَيَّنَ الْعُرْفُ طَرِيقًا لِمَعْرِفَتِهِ ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ سِوَاهُ » <sup>(٢)</sup> .

٥- أَنَّ الْإِسْلَامَ أَقَرَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَعْرَافِ الَّتِي كَانَتْ مُتَدَاوِلَةً بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِبَّانٍ مَبْعَثِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِمَّا لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَفْسَدَةٌ ، وَجَرَتْ عَلَيْهِ مَصَالِحُ النَّاسِ <sup>(٣)</sup> ، وَأُمْتَلَتْ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ جَدًّا ؛ نَذَكُرُ مِنْهَا مَا يَلِي :

أ- عَقْدُ السَّلَامِ ؛ فَقَدْ كَانَ مَعْرُوفًا لَدَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَبْلَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ إِلَيْهَا ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ أَقَرَّهُ ، وَضَبَطَهُ بِضَوَابِطِ الشَّرْعِ الَّتِي تُبْعِدُهُ عَنِ الْفَرَرِ وَالْجَهَالَةِ ، وَشَبَّهَ الرَّبَّ .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - : قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ ، وَهُمْ

(١) وَكَانَ قَدْ قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ : « إِنَّ تَحْوِيطَ الْأَرْضِ إِحْيَاءً لَهَا ، سِوَاءِ أَرَادَهَا لِلْبِنَاءِ ، أَوْ لِلزَّرْعِ ، أَوْ حَظِيرَةِ لِلْغَنَمِ ، أَوْ الْحَشَبِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ... وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْحَائِطُ مَنِيْعًا يَمْنَعُ مَا وَرَاءَهُ ، وَيَكُونُ مِمَّا حَرَّتِ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْبُلْدَانِ » اهـ .  
المغني (١٧٦-١٧٧) .

(٢) المغني (١٧٧/٨) .

(٣) انظر : العرف والعمل في المذهب المالكي (ص ٦٧) ؛ العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ١٢٠-١٢٣) .

يُسَلِفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّتَيْنِ ، وَالثَّلَاثَ ، فَقَالَ : « أَسْلِفُوا فِي الثَّمَارِ ؛ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ » <sup>(١)</sup> .

بِـ الْعَزْلِ ؛ فَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَعْزِلُ عَنْ امْرَأَتِهِ أَثْنَاءَ الْجِمَاعِ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَنْهَهُمْ عَنْ ذَلِكَ .

قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمْ يَنْهَنَا » <sup>(٢)</sup> .

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ : « كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ » <sup>(٣)</sup> .

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْعُرْفَ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ تَابِعٌ ، يَرْجِعُ إِلَى الْأَدِلَّةِ الصَّحِيحَةِ ، مَتَى مَا اعْتَبَرَهُ الشَّارِعُ ، أَوْ جَرَى عَلَى اعْتِبَارِهِ ، وَهُوَ بِذَلِكَ يُعْتَبَرُ أَصْلًا مِنْ أَصُولِ الِاسْتِنْبَاطِ الَّتِي تَرَاعَى فِي تَطْبِيقِ الْأَحْكَامِ مَتَى كَانَ صَحِيحًا <sup>(٤)</sup> .

(١) رواه البخاري في كتاب السلم ، باب السلم في كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، ح (٢٢٣٩) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري <sup>(٥٠٠/٤)</sup> .

ومسلم في كتاب المساقاة والمزارعة ، باب السلم ، ح [١٢٧] (١٦٠٤) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٢١٧/١١) .

(٢) رواه مسلم في كتاب النكاح ، باب حكم العزل ، ح [١٣٦] (١٤٤٠) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (١٤-١٣/١٠) .

والعزل : هُوَ أَنْ يُجَامِعَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ ، فَإِذَا قَارَبَ الْإِنْزَالَ نَزَعَ ، وَأُنْزَلَ خَارِجَ الْفَرْجِ . انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (١٠/١٠) .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب العزل ، ح (٥٢٠٧) ، (٥٢٠٨) ، (٥٢٠٩) ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري <sup>(٢١٦-٢١٥/٩)</sup> .

(٤) انظر : قواعد الأحكام في مصالح الأناس (١٤٦-١٤٢/٢) ؛ العرف والعادة في رأي الفقهاء (ص ٤٠-٤٢) ؛ تيسير علم أصول الفقه (ص ٢١٣) .

قَالَ جَلَّالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّيُوطِيُّ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « قَالَ الْفُقَهَاءُ : كُلُّ مَا وَرَدَ فِي الشَّرْعِ مُطْلَقًا ، وَلَا ضَابِطَ لَهُ فِيهِ ، وَلَا فِي اللَّغَةِ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ » (١) .

\* وَلَا يَكُونُ الْعُرْفُ مُعْتَبَرًا ، وَلَا صَحِيحًا تُبْنَى عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ ، وَيُخْتَجُّ بِهِ فِي الِاسْتِدْلَالِ إِلَّا إِذَا تَوَقَّرَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ التَّالِيَةُ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ الْعُرْفُ مُطَرِّدًا غَالِبًا فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ ؛ بِحَيْثُ لَا يَتَخَلَفُ إِلَّا قَلِيلًا .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْعُرْفُ عَامًّا فِي الْبِلَادِ ، أَوْ عَامًّا فِي بَلَدٍ بَعِيْنِهِ ، أَوْ بَيْنَ فِتَّةٍ مُعَيَّنَةٍ ؛ كَالنُّجَارِ ، وَالصُّنَاعِ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ الْعُرْفُ مَوْجُودًا أَوْ قَائِمًا وَقْتَ إِنْشَاءِ التَّصَرُّفِ ؛ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالْعُرْفِ الطَّارِئِ .

الرَّابِعُ : أَلَّا يُخَالِفَ الْعُرْفُ نَصًّا شَرْعِيًّا ؛ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ مِنْ سُنَّةِ رَسُوْلِهِ ﷺ .

الخَامِسُ : أَلَّا يُعَارِضَ الْعُرْفَ تَصْرِيحٌ بِخِلَافِهِ مِنَ الْمُتَعَامِلِينَ أَوْ الْمُتَعَاقِدِينَ .

السَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ الْعُرْفُ مُلْزَمًا (٢) .

\* \* \*

(١) الأشباه والنظائر (ص ١٣٠) .

(٢) انظر : ابن نُجَيْم ، الأشباه والنظائر (ص ٩٥-١٠٤) ؛ المدخل الفقهي العام (٢/٨٧٣-٨٨١) ؛ العرف والعادة في رأي الفقهاء (ص ٧٣-٨٨) ؛ العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص ٨٩-١٠٦) .

## الْفَرْعُ الثَّالِثُ

### مَدَى اعْتِبَارِ الْعُرْفِ فِي اللَّبَاسِ

يُرْجَعُ فِي الْفِقْهِ إِلَى اعْتِبَارِ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ ؛ حَتَّى إِنَّ الْفُقَهَاءَ جَعَلُوا الْعُرْفَ أَصْلًا يُسْتَنَدُ إِلَيْهِ ، وَدَلِيلًا يُرْجَعُ إِلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ النَّصِّ الشَّرْعِيِّ ، مَتَى تَحَقَّقَتْ فِي الْعُرْفِ شُرُوطُهُ الْمُعْتَبَرَةُ <sup>(١)</sup> .

قَالَ ابْنُ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّةُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَقَدْ أُجْرِيَ الْعُرْفُ مُجْرَى النُّطْقِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مِئَةِ مَوْضِعٍ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ جَلَالُ الدِّينِ السِّيُوطِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « قَالَ الْفُقَهَاءُ : كُلُّ مَا وَرَدَ فِي الشَّرْعِ مُطْلَقًا ، وَلَا ضَابِطَ لَهُ فِيهِ ، وَلَا فِي اللَّغَةِ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ » <sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ صَاغَ الْفُقَهَاءُ عِدَدًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُسْتَنِدَةِ إِلَى أدْلَةِ اعْتِبَارِ الْعُرْفِ ، وَالَّتِي تُبَيِّنُ أَنَّ الْعُرْفَ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ ، تُبْنَى عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ ، وَيُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الِاسْتِدْلَالِ ؛ وَأَهَمُّ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ مَا يَلِي :

الْقَاعِدَةُ الْأُولَى : « الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : ابن نُجَيْم ، الأشباه والنظائر (ص ٩٣) ؛ السِّيُوطِيُّ ، الأشباه والنظائر (ص ١١٩ وما بعدها) ؛ قواعد ابن رجب (ص ٢٩٧) ، القاعدة الثانية والعشرون بعد المئة : يُخَصُّ الْعُمُومُ بِالْعَادَةِ .

(٢) إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين (٢/٣٩٣) .

(٣) الأشباه والنظائر (ص ١٣٠) .

(٤) انظر : ابن نُجَيْم ، الأشباه والنظائر (ص ٩٣) ؛ المنشور في القواعد (٢/٣٥٦) ؛ السِّيُوطِيُّ ، الأشباه والنظائر (ص ١١٩) .

وَمَعْنَى الْقَاعِدَةِ : أَنَّ الْعَادَةَ تُجْعَلُ حَكْمًا لِإِثْبَاتِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ لِإِثْبَاتِهِ ، وَلَيْسَ نَصٌّ شَرْعِيٌّ مُخَالِفٌ لِتِلْكَ الْعَادَةِ <sup>(١)</sup> .

الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ : « اسْتِعْمَالُ النَّاسِ حُجَّةٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا » <sup>(٢)</sup> .  
وَمَعْنَى الْقَاعِدَةِ : أَنَّ اسْتِعْمَالَ النَّاسِ غَيْرَ الْمُخَالَفِ لِلشَّرْعِ ، وَلَا لِلنُّصُوصِ الْفِقْهِيَّةِ يُعَدُّ حُجَّةً ، وَدَلِيلًا يَجِبُ الْعَمَلُ بِمَوْجَبِهِ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ مُحْكَمَةٌ ؛ كَيْسَعَ السَّلَمِ ، وَالِاسْتِصْنَاعُ مَثَلًا <sup>(٣)</sup> .

الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ : « الْمَعْرُوفُ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا » <sup>(٤)</sup> .

الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ : « التَّعْيِينُ بِالْعُرْفِ كَالْتَّعْيِينِ بِالنَّصِّ » <sup>(٥)</sup> .  
وَمَعْنَى هَاتَيْنِ الْقَاعِدَتَيْنِ : أَنَّ مَا تَعَارَفَ عَلَيْهِ النَّاسُ فِي مُعَامَلَاتِهِمْ يَقُومُ مَقَامَ الشَّرْطِ فِي الْإِلتِزَامِ وَالتَّقْيِيدِ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ صَرِيحًا فِي الْعَقْدِ وَالْمُعَامَلَةِ <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : الأتاسي ، شرح مجلة الأحكام (٧٨/١) .

(٢) انظر : دُرر الأحكام شرح مجلة الأحكام (٤١/١) ، مادة (٣٧) ؛ قواعد ابن رجب (ص ٢٩٥) ، تحت القاعدة الحادية والعشرين بعد المئة في تخصيص العموم بالعرف ؛ المدخل الفقهي العام (١٣٦/١) .

(٣) انظر : دُرر الأحكام شرح مجلة الأحكام (٤٢/١) .

(٤) انظر : ابن نجيم ، الأشباه والنظائر (ص ٩٩) ؛ السيوطي ، الأشباه والنظائر (ص ١٢٦-١٢٧) ؛ دُرر الأحكام شرح مجلة الأحكام (٤٦/١) ، مادة (٤٣) .

(٥) انظر : دُرر الأحكام شرح مجلة الأحكام (٤٦/١) ، مادة (٤٥) ؛ المدخل الفقهي العام (١٣٦/١) .

(٦) انظر : الوحيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (ص ٣٠٦) .

• **وَالْتَأَمَّلْ لِمَسْأَلَةِ اللَّبَاسِ وَالنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ فِي بَابِ اللَّبَاسِ يَجِدُ أَنَّ فِيهِ جَوَانِبَ شَرْعِيَّةَ مَحْضَةً ، لَا دَخَلَ لِلْعُرْفِ فِيهَا ، وَفِيهِ جَوَانِبَ عُرْفِيَّةَ رَاعَاهَا الشَّارِعُ وَحَذَرَ مِنْ مُخَالَفَتِهَا ، مِمَّا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ مَعَهُ الْقَوْلَ بِأَنَّ اللَّبَاسَ فِي أَصْلِهِ شَرْعِيٌّ ؛ ضَبْطُهُ الشَّارِعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّصُوصِ الَّتِي تُبَيِّنُ نَوْعَهُ ، وَجِنْسَهُ ، وَقَدْرَهُ ، وَحُدُودَهُ ، وَتَدَخُلَ الْعُرْفُ فِي كَيْفِيَّتِهِ وَهَيْئَتِهِ بِمَا لَا يَتَعَارَضُ مَعَ مَقَاصِدِ الْإِسْلَامِ ، وَأَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ ، وَبِمَا يُبْعِدُ الْمُسْلِمَ عَنِ الشُّهْرَةِ وَالْمُخَالَفَةِ لِزَيِّ أَهْلِ بَلَدِهِ ؛ فَمَثَلًا :**

\* **نَهَى الشَّارِعُ عَنِ لُبْسِ الرَّجُلِ لَأَنْوَاعٍ مِنَ الْأَلْبِسَةِ ؛ كَلُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذِّيَّاجِ ، وَلُبْسِ الثِّيَابِ الْمُتَّخِذَةِ مِنْ جُلُودِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ تَطْهِيرِهَا ، وَجُلُودِ بَعْضِ الْحَيَوَانَاتِ النَّجِسَةِ ( كَالْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ ) ، وَلُبْسِ الذَّهَبِ الْكَثِيرِ ، وَلُبْسِ الْحَدِيدِ وَالنَّحَاسِ وَالرَّصَاصِ ، وَلُبْسِ بَعْضِ أَنْوَاعِ الْأَخْدِيَةِ ، مِمَّا سَبَقَ بَحْثُهُ فِي الْمَبَاحِثِ السَّابِقَةِ ، وَلَوْ كَانَ اللَّبَاسُ عُرْفِيًّا مَحْضًا لَكَانَ لِأَهْلِ بَلَدٍ مَا أَنْ يَتَوَاطَوْا عَلَى لُبْسِ ذَلِكَ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُمْنَعُوا مِنْهُ .**

\* **نَهَى الشَّارِعُ عَنِ بَعْضِ هَيْئَاتِ اللَّبَاسِ ؛ كَلُبْسِ الْعِمَامَةِ الصَّمَاءِ ، وَاشْتِمَالِ الصَّمَاءِ ، وَالِاعْتِجَارِ ، وَالتَّلْتُمِ فِي الصَّلَاةِ <sup>(١)</sup> ، وَالْمَشْيِ بِنَعْلٍ وَاحِدَةٍ ، وَالتَّخْتُمِ فِي غَيْرِ الْإِصْبَعِ الصَّغِيرِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَيْئَاتِ اللَّبَاسِ مَضْبُوطَةٌ مِنْ قِبَلِ الشَّارِعِ .**

\* **نَهَى الشَّارِعُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْأَلْبِسَةِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ ، وَلَمْ يَكُنِ الْمُسْلِمُ يَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ لَوْلَا نَهْيُ الشَّارِعِ عَنْهَا ، وَتَعْلِيلُهُ بِذَلِكَ <sup>(٢)</sup> .**

(١) انظر (ص ٢٥٩ ، ١٠٤٥ ، ١٠٧٣ ، ١٠٨١) من هذا البحث .

(٢) سَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - (ص ٦٥٣ وما بعدها) من هذا البحث .

\* نَهَى الشَّارِعُ عَنِ لُبْسِ لِبَاسِ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ ، وَعَنِ لُبْسِ لِبَاسِ الْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ ، وَتَوَعَّدَ عَلَى ذَلِكَ أَشَدَّ التَّوَعِيدِ <sup>(١)</sup> .

\* نَهَى الشَّارِعُ عَنِ الْإِسْبَالِ وَحَرَّمَهُ عَلَى الرِّجَالِ <sup>(٢)</sup> ، وَلَوْ كَانَ اللَّبَاسُ عُزْفِيًّا لَمَا كَانَ إِلَى تَحْرِيمِهِ سَبِيلٌ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ شَائِعًا وَقَتَ الْبُعْثَةِ النَّبَوِيَّةِ ، وَهُوَ فِي هَذِهِ الْعُصُورِ أَكْثَرُ شُيُوعًا وَرَوَاجًا ؛ حَتَّى إِنَّ بَعْضَ الْمُجْتَمَعَاتِ تَعُدُّ الْمُتَزَيِّنِينَ بِحَدِّ الثُّوبِ فِي اللَّبَاسِ مُتَطَرِّفِينَ غُلَاةَ مُخَالِفِينَ لِمُجْتَمَعِهِمْ ، وَهُمْ الَّذِينَ عَلَى الْحَقِّ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - .

\* أَمَرَ الشَّارِعُ بِمُرَاعَاةِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي اللَّبَاسِ ، وَالْحَذَرِ مِنْ مُخَالَفَتِهَا ؛ كَالْتَّبَعْدِ عَنِ لِبَاسِ الشُّهُرَةِ ، وَتَجَنُّبِ الْإِسْبَالِ وَالْإِسْرَافِ وَالِاخْتِيَالِ فِي اللَّبَاسِ .

\* حَدَّدَ الشَّارِعُ كَيْفِيَّةَ اللَّبَاسِ فِي كَثِيرٍ مِنْ نُصُوصِ السُّنَّةِ ؛ وَمِنْ ذَلِكَ :

أ - كَيْفِيَّةُ لُبْسِ الْعِمَامَةِ ؛ كَمَا فِي تَعْيِينِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ؛ فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كُنْتُ عَاشِرَ عَشْرَةٍ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَابْنُ جَبَلٍ (مُعَاذٌ) ، وَخُذَيْفَةُ ، وَابْنُ عَوْفٍ ، وَأَنَا ، وَأَبُو سَعِيدٍ . فَجَاءَ فَتَى مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَسَلَّمَ ، ثُمَّ جَلَسَ . ( فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ) إِلَى أَنْ قَالَ : ثُمَّ أَمَرَ ابْنَ عَوْفٍ ، فَتَجَهَّزَ لِسَرِيَّةٍ بَعَثَهُ عَلَيْهِ ، فَأَصْبَحَ وَقَدْ اعْتَمَ بِعِمَامَةٍ كَرَابِيسَ سَوْدَاءَ ،

(١) سَيِّئَاتِي حَكَمَ الْمَسْأَلَةَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - (ص ٦٣٤ وما بعدها) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

(٢) سَيِّئَاتِي حَكَمَ الْمَسْأَلَةَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - (ص ٧٠١ وما بعدها) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

فَاتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ نَقَضَهَا ، فَعَمَّمَهُ ، فَأَرْسَلَ مِنْ خَلْفِهِ أَرْبَعَ أَصَابِعَ أَوْ نَحْوَهَا ، ثُمَّ قَالَ : « هَكَذَا يَابَنَ عَوْفٍ اعْتَمَ ؛ فَإِنَّهُ أَعْرَبُ وَأَحْسَنُ » (١) .

بـ كَيْفِيَّةُ لُبْسِ النِّعَالِ ، وَأَدَابُهَا ، وَمِنْ ثَمَّ نَهَى عَنِ الْمَشْيِ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ (٢) .  
جـ كَيْفِيَّةُ التَّخْتُمِ ، وَأَدَابُهُ (٣) .

وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَحْكَامِ اللَّبَاسِ تُتْلَقُ مِنَ الشَّارِعِ ، لَا مِنَ الْعُرْفِ ، وَهَذَا أَصْلُ عَظِيمٌ يَجِبُ التَّنَبُّهُ إِلَيْهِ ؛ وَهُوَ أَنَّ اللَّبَاسَ شَرْعِيٌّ ، لَا كَمَا يَعْتَقِدُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ عُرْفِيٌّ ، بِحَيْثُ يَجُوزُ لِلنَّاسِ أَنْ يَتَعَارَفُوا عَلَى لُبْسِ مَا يَشَاءُونَ ؛ لَوْناً ، وَكَيْفِيَّةً ، وَنَوْعاً ، وَلَوْ لَمْ نَقُلْ بِهَذَا الْأَصْلِ لَمَا كَانَ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ ارْتِكَابِ الْمُحَرَّمَاتِ فِي بَابِ اللَّبَاسِ ؛ مِنْ لُبْسِ الرِّجَالِ لِلذَّهَبِ ، وَالْحَرِيرِ ، وَالذِّيَّاجِ ، وَلُبْسِهِمُ لِلْبَاسِ النِّسَاءِ ، وَلُبْسِ الْمُسْلِمِ لِثِيَابِ الْكُفَّارِ إِلَّا أَنْ يَتَعَارَفَ أَهْلُ بَلَدٍ عَلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ يُقَالُ بِجَوَازِ ذَلِكَ ؛ عَلَى أَسَاسِ أَنَّ اللَّبَاسَ عُرْفِيٌّ ، سِيَّما فِي هَذِهِ الْعُصُورِ الَّتِي انْتَكَسَتْ فِيهَا فِطْرُ الذُّكُورِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَلَّدُوا النِّسَاءَ فِي اللَّبَاسِ ، وَلَبِسُوا ثِيَابَ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ ، بِدُونِ حَسِينِيبٍ وَلَا رُوَيْبِ ، حَتَّى أَضْحَى الْمُسْلِمُ الْمُتَمَسِّكُ بِهَدْيِ الْإِسْلَامِ فِي اللَّبَاسِ غَرِيباً فِي كَثِيرٍ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ - وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ - .

بَلْ إِنَّ هَذَا الْأَصْلَ لَيَفِيقُ مَعَ حَدِّ الْعُرْفِ الصَّحِيحِ فِي الشَّرْعِ ؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ هِيَ الَّتِي تَقْضِي عَلَى الْعُرْفِ ، وَتُبَيِّنُ صَحِيحَهُ مِنْ فَاسِدِهِ وَمَرْدُودِهِ ، لَا

(١) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٥٠ ، ٢٥٣) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٣٣١ وما بعدها) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٤٤٢ ، ٤٥٨ وما بعدها) .



العَكْسُ .

ولِذَا نَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْعُرْفَ الْمُعْتَبَرَ هُوَ الَّذِي لَا يُخَالِفُ النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ ، وَلَا يَجْلِبُ مَفْسَدَةً لِلنَّاسِ ، بِشَرْطِ الْأَيْدِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُحَكَّمِ فِيهَا الْعُرْفُ نَصٌّ شَرْعِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ النَّصُّ الشَّرْعِيُّ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ ، وَلَا عِزَّةَ بِالْعُرْفِ ، وَلَوْ وَافَقَهُ ؛ فَقَالُوا : « إِنَّ الْعَادَةَ تُحَكِّمُ فِيمَا لَا ضَبْطَ لَهُ شَرْعًا » (١) .

كَمَا نَصَّوْا عَلَى أَنَّ الْعُرْفَ إِذَا خَالَفَ الدَّلِيلَ الشَّرْعِيَّ فَهُوَ مَرْدُودٌ لَا اعْتِبَارَ لَهُ ؛ كَمَا لَوْ تَعَارَفَ الرَّجَالُ عَلَى الْإِسْبَالِ فِي الثِّيَابِ ، أَوْ لُبْسِ الْحَرِيرِ ، أَوْ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ وَلُبْسِهِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا وَرَدَ تَحْرِيمُهُ نَصًّا (٢) .

\* وَبِهَذَا الْأَصْلِ يَسْتَنْطِيعُ الْمُسْلِمُ مَعْرِفَةَ حُكْمِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَلْبَسَةِ الَّتِي تَعَارَفَ عَلَيْهَا النَّاسُ ، سَيِّمًا فِي هَذِهِ الْعُصُورِ الْمُتَأَخِّرَةِ حَتَّى صَارَتْ وَكَانَتْهَا مِنَ الْمُبَاحَاتِ ، وَهِيَ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ ؛ كَتَعَارُفِ كَثِيرٍ مِنَ رِجَالِ الْمُسْلِمِينَ وَذُكُورِهِمْ عَلَى لُبْسِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ ، وَالْإِسْبَالِ فِي الثِّيَابِ ، وَتَقْلِيدِ الْكُفَّارِ فِي لِبَاسِهِمْ وَزِيَّهِمْ ، وَالتَّشَبُّهِ بِالنِّسَاءِ فِي اللَّبَاسِ ، وَلُبْسِ مَا لَا يَسْتُرُ مِنَ اللَّبَاسِ ؛ كُلُّ هَذِهِ الْأَعْرَافِ فِي اللَّبَاسِ إِنَّمَا هِيَ أَعْرَافٌ فَاسِدَةٌ مَرْدُودَةٌ ، مُخَالِفَةٌ لِلنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ ، لَا يَكْفِي لِحَوَازِهَا تَعَارُفُ النَّاسِ عَلَيْهَا (٣) .

(١) المنشور في القواعد (٣٥٦/٢) . وانظر : دُرر الأحكام شرح مجلة الأحكام (٤٢/١) .

(٢) ، (٣) انظر : نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف ، ضمن رسائل ابن عابدين

(١١٤/٢) ؛ المدخل الفقهي العام (٨٩٥/٢) ؛ العرف وأثره في الشريعة والقانون (ص

١٤٣) ؛ الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (ص ٢٨٢-٢٨٣) .

\* وَالْمَسْأَلَةُ الْوَحِيدَةُ الَّتِي نَصَّرَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى مُرَاعَاةِ الْعُرْفِ فِيهَا فِي اللَّبَاسِ : هَيْئَةُ اللَّبَاسِ فِي الْبَلَدِ ؛ فَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ مُرَاعَاةُ زِيٍّ أَهْلِ بَلَدِهِ الْمُعْتَادِ ، الَّذِي لَا يُخَالِفُونَ فِيهِ شَرْعَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَلَا سُنَّةَ نَبِيِّهِ ﷺ ، لَا لِأَجْلِ الْعُرْفِ ، بَلْ لِمَقْصَدِ شَرْعِيٍّ عَظِيمٍ ؛ وَهُوَ الْبُعْدُ عَنِ الشُّهُرَةِ وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ النَّاسِ ؛ حَتَّى لَا يُشَارَ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ ، وَيَكُونَ ذَلِكَ سَبَبًا يَحْمِلُ النَّاسَ عَلَى غِيْبَتِهِ وَلَمَزِهِ ، فَيَشْرَكُهُمْ فِي إِثْمِ الْغِيْبَةِ لَهُ <sup>(١)</sup> .

وَسَبَبُ ذَلِكَ : أَنَّ بَعْضَ هَيْئَاتِ اللَّبَاسِ مِنَ الْعَوَائِدِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ وَالْأَحْوَالِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْعَادَاتِ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهَا التَّعَبُّدُ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّسْلِيمِ ، وَالْوُقُوفِ مَعَ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ شَرْعًا <sup>(٢)</sup> .

فَلَا يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ الْخُرُوجُ عَنْ عَادَةِ أَهْلِ بَلَدِهِ فِي اللَّبَاسِ الْمُوَافِقَةِ لِلشَّرْعِ ؛ سُئِلَ الْإِمَامُ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ الَّذِي يَغْتُمُّ بِالْعِمَامَةِ ، وَلَا يَجْعَلُهَا مِنْ تَحْتِ حَلْقِهِ ؟ فَأَنْكَرَهَا ، وَقَالَ : « ذَلِكَ مِنْ عَمَلِ الْقَبِيطِ ، وَلَيْسَتْ مِنْ عَمَلِ النَّاسِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ عِمَامَةً قَصِيرَةً لَا تَبْلُغُ » <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « فَالَّذِي يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَيَّا فِي كُلِّ زَمَانٍ بِزِيٍّ أَهْلِهِ ، مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا ؛ لِأَنَّ مُخَالَفَةَ النَّاسِ فِي زِيَّهِمْ ضَرْبٌ مِنَ الشُّهُرَةِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٣/٥٢٢ ، ٥٢٥) ؛ حواشي الشَّرواني وابن قاسم العبَّادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج (٣/٣٣-٣٤) ؛ الآداب الشرعية (٣/٤٩٧) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٢/١٢٦) ؛ ابن بطَّال ، شرح صحيح البخاري (٩/١٢٣) ؛ تفسير القرآن العظيم (٣/٤٩٤) .

(٢) انظر : الموافقات في أصول الشريعة (٢/٢٩٧ ، ٣٠٧) ؛ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرُّفات القاضي والإمام (ص ١١١ وما بعدها) .

(٣) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٣/٥٢٥) .

(٤) شرح صحيح البخاري (٩/١٢٣) .

ورَأَى الإمامُ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللهُ - رجُلًا لَابِسًا بُرْدًا مُخَطَّطًا ؛ بَيَاضًا وَسَوَادًا ، فَقَالَ : « ضَعْ هَذَا ، وَالبَسْ لِبَاسَ أَهْلِ بَلَدِكَ . وَقَالَ : لَيْسَ هُوَ بِحَرَامٍ ، وَلَوْ كُنْتُ بِمَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةَ لَمْ أُعِبْ عَلَيْكَ » (١) .

فَقَدْ أَنْكَرَ الإمامُ أَحْمَدُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسَ هَذَا الشَّكْلِ مِنَ اللِّبَاسِ ؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلِّبَاسِ النَّاسِ فِي بَلَدِهِ ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِمَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةَ لَمَّا عَابَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لِبَاسَهُمْ هُنَاكَ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهَةِ مُخَالَفَةِ زَيِّ أَهْلِ الْبَلَدِ ، وَلِبَاسِهِمْ . جَاءَ فِي مَنْظُومَةِ الْأَدَابِ (٢) :

وَيُكْرَهُ لُبْسُ فِيهِ شَهْرَةٌ لِابِسٍ وَوَاصِفُ جِلْدٍ لَا لِرُجُلٍ وَسَيِّدٍ  
وَجَاءَ فِي مَطَالِبِ أُولِي النُّهَى فِي شَرْحِ غَايَةِ الْمُتَنَهَى : « قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : ( لَا يَنْبَغِي الْخُرُوجُ عَنْ عَادَاتِ النَّاسِ ) ؛ مُرَاعَاةً لَهُمْ ، وَتَأْلِيفًا لِقُلُوبِهِمْ ، ( إِلَّا فِي الْحَرَامِ ) إِذَا حَرَّتْ عَادَتُهُمْ بِفِعْلِهِ ، أَوْ عَدِمَ الْمُبَالَغَةُ بِهِ ، فَتَجِبُ مُخَالَفَتُهُمْ ، رَضُوا بِذَلِكَ ، أَوْ سَخِطُوا » (٣) .

وَقَالَ مَنْصُورُ الْبُهَوِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ - : « ( وَيُكْرَهُ ) لُبْسُ ( خِلَافِ زَيِّ ) أَهْلِ ( بَلَدِهِ . وَ ) لُبْسُ ( مُزِرٍ بِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الشَّهْرَةِ » (٤) .

وَالْخُرُوجُ عَنْ عَادَةِ النَّاسِ فِي اللَّبَاسِ خِلَافُ هَذَا الْمُصْطَفَى ﷺ ؛ فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّة - رَحِمَهُ اللهُ - : أَنَّ هَذَا النَّبِيَّ ﷺ فِي اللَّبَاسِ كَانَ مِمَّا يَسْرُهُ اللهُ فِي بَلَدِهِ ؛ فَكَانَ يَلْبَسُ الْقَمِيصَ ، وَالْعِمَامَةَ ، وَالْإِزَارَ ، وَالرِّدَاءَ ، وَالْجُبَّةَ ، وَالْفَرُوجَ ،

(١) غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (١٢٦/٢) .

(٢) انظر : غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (١٢٥/٢) .

(٣) مصطفى الرحيباني (٣٥١/١) .

(٤) كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٧٩/١) . وانظر : مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٣٥٠/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٧٣/١) .

وَيَلْبَسُ مِنَ الْقُطْنِ ، وَالصُّوفِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَيَلْبَسُ مَا يُجْلَبُ مِنَ الْيَمَنِ وَغَيْرِهَا ، فَسُنَّتُهُ تَقْتَضِي أَنْ يَلْبَسَ الرَّجُلُ مِمَّا يَسْرَهُ اللَّهُ بِلَدِّهِ وَإِنْ كَانَ نَفِيسًا ؛ لِأَنَّ النَّفَاسَةَ بِالصَّنْعَةِ ، لَا فِي الْجِنْسِ ، بِخِلَافِ الْحَرِيرِ ، وَهَذَا أَمْرٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ « (١) .

وَالِاقْتِدَاءُ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي صِفَةِ لِبَاسِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ مِمَّا لَمْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى إِجْبَاحِهِ فَضِيلَةً عَظُمَى ، وَأَدَبٌ كَرِيمٌ ، وَتَشَبُّهُ مَحْمُودٌ مَمْدُوحٌ ؛ وَهُوَ بَابٌ جَرَى فِيهِ الْحَالُ النَّبَوِيُّ عَلَى مُقْتَضَى الطَّبْعِ الْبَشَرِيِّ ، وَمُجَارَاةُ الْعُرْفِ الَّذِي لَمْ يُخَالِفِ الدِّينَ ، إِلَّا أَنَّ مُجَارَاةَ الْمُسْلِمِ عُرْفَ بَلَدِهِ وَزَمَانِهِ فِي اللَّبَاسِ هُوَ تَحْقِيقُ السُّنَّةِ بِعَيْنِهِ ، مَا دَامَ لَمْ يُخَالِفْ شَرْعًا فِي نَوْعِ اللَّبَاسِ أَوْ هَيْئَتِهِ ، أَوْ يَرْتَكِبُ مُحَرَّمًا مِنْ مُحَرَّمَاتِ اللَّبَاسِ .  
فَقَدْ رَوَى مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ أَنَّ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيَّ (٢) - سَيِّدَ التَّابِعِينَ فِي زَمَانِهِ - اصْطَنَعَ مَرَّةً نَعْلَيْنِ عَلَى حَذْوِ نَعْلَيِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَبِسَهُمَا آيَامًا ، ثُمَّ خَلَعَهُمَا ، وَقَالَ : « لَمْ أَرِ النَّاسَ يَلْبَسُونَهُمَا » (٣) .

« وَبِهِ تَعَلَّمَ : أَنَّ مَا يَتَدَيَّنُ بِهِ بَعْضُ الشَّيْبَةِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا فِي قَلْبِ جَزِيرَةِ

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١٤٣) .

(٢) هو الإمام الحافظ الزاهد القابض الثقة أبو بكر بن أبي تيممة كيسان العنزي البصري ، من صغار التابعين ، وُلِدَ عَامَ ثَمَانَ وَسِتِّينَ لِلْهَجْرَةِ ، وَتُوفِيَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِئَةَ بِالْبَصْرَةِ ، زَمَنَ الطَّاعُونَ ، وَلَهُ ثَلَاثٌ وَسِتُّونَ سَنَةً .

انظر ترجمته في : [ الطبقات الكبرى (٧/٢٤٦-٢٥١) ؛ سير أعلام النبلاء (٦/١٥٠-٢٦٠) ، رقم (٧) ؛ تهذيب التهذيب (١/٢٠٠-٢٠١) ] .

(٣) رواه ابن كثير عن عبد الرزاق ، عَنْ مَعْمَرٍ ، فَذَكَرَهُ . تفسير القرآن العظيم (٣/٤٩٤) .  
وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ :

عبد الرزاق هو ابن همام بن نافع الحيمري ، أبو بكر الصنعاني : ثِقَةٌ حَافِظٌ ، مُصَنِّفٌ مَشْهُورٌ ، مِنْ النَّاسِ ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَمِئَتَيْنِ . تقريب التهذيب (ص ٢٩٦) ،  
رقم (٤٠٦٤) .

ومعمر بن راشد : ثِقَةٌ ثَبَتَتْ تَرْجَمَتُهُ (ص ٣٦٦) من هذا البحث .

العَرَبِ ، مِنْ لُبْسِ ثَوْبٍ عَلَى غَيْرِ صِفَةِ لِبَاسِ أَهْلِ بَلَدِهِ تَدِينًا [ أَوْ غَيْرَ تَدِينٍ ] هُوَ مِنْ الْخُرُوجِ عَنِ الْعَادَاتِ الَّتِي جَرَتْ عَلَيْهَا سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ . يَلْبَسُ الرَّجُلُ مَعَ يَسْرَةِ اللَّهِ بِلَدِهِ ؛ أَيِ مِنْ لِبَاسِهِمْ فِي شَكْلِهِ وَصِفَتِهِ ، فَهَذَا الثَّوْبُ الْمَوْفَدُ هُوَ فِي حَقِّ مَنْ يَتَقَمَّصُهُ تَدِينًا مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْجَزِيرَةِ عَلَى خِلَافِ السُّنَّةِ ، وَخُرُوجٍ عَنْ لِبَاسِهِمْ الْمَعْرُوفِ الْمَأْلُوفِ ، وَمَدْعَاةٍ لِلْغِيَّةِ ، وَالتَّمْيِيزِ ، وَالشُّهُرَةِ ، وَالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ بِالأَصَابِعِ بِالْخِيفَةِ ، وَفَقْدَانِ التَّوَازُنِ ... وَتَحْصُلُ الشُّهُرَةُ بِتَمْيِيزٍ عَنِ الْمُعَادِ : بِلَوْنٍ ، أَوْ صِفَةِ تَفْصِيلٍ لِلثَّوْبِ وَشَكْلٍ لَهُ ، أَوْ هَيْئَةٍ فِي اللَّبْسِ ، أَوْ مُرْتَفِعٍ أَوْ مُنْخَفِضٍ عَنِ الْعَادَةِ » (١) .

\* وَتَظْهَرُ فَايِدَةُ مُرَاعَاةِ الْعُرْفِ فِي اللَّبَاسِ فِي تَحْدِيدِ هَيْئَاتِ وَأَنْوَاعِ لِبَاسِ الْمُسْلِمِينَ ، وَكَذَا لِبَاسِ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ مِنْ أَمِيرِ الْمُسْلِمُونَ بِمُخَالَفَةِ هَدْيِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقَعُوا فِي مُشَابَهَتِهِمْ .



(١) حَدُّ الثَّوْبِ وَالْأُزْرَةِ وَتَحْرِيمُ الْإِسْبَالِ وَلِبَاسِ الشُّهُرَةِ (ص ٢٩-٣٠) .

## المَطْلَبُ الثَّانِي فِي لِبَاسِ الشُّهْرَةِ وَأَحْكَامِهِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ :

الفرع الأول : الْمَقْصُودُ بِلِبَاسِ الشُّهْرَةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا .

الفرع الثاني : حُكْمُ لِبَاسِ الشُّهْرَةِ ، وَالْحِكْمَةُ فِي تَحْرِيمِهِ .

الفرع الثالث : أَنْوَاعُ لِبَاسِ الشُّهْرَةِ ، وَضَوَائِطُهُ .

## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

### الْمَقْصُودُ بِلِبَاسِ الشُّهْرَةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

#### • أَوَّلًا : الشُّهْرَةُ لُغَةً :

الشُّهْرَةُ : ظُهُورُ الشَّيْءِ فِي شُنْعَةٍ حَتَّى يَشْهَرَهُ النَّاسُ . وَالشُّهْرَةُ : وَضُوحُ الْأَمْرِ ، يُقَالُ : شَهْرَهُ يَشْهَرُهُ شَهْرًا وَشُهْرَةً فَاشْتَهَرَ ، وَشَهْرَهُ تَشْهِيْرًا وَاشْتَهَرَهُ فَاشْتَهَرَ <sup>(١)</sup> .  
وَالشُّهْرَةُ : الْفَضِيحَةُ - عِيَاذًا بِاللَّهِ - ؛ يُقَالُ : شَهَرْتُ فُلَانًا بِكَذَا ، وَشَهْرْتُهُ ؛ مُبَالِغَةً ، وَأَمَّا أَشْهَرْتُهُ ؛ بِمَعْنَى : شَهَرْتُهُ فَغَيْرُ مَنْقُولٍ ، وَشَهْرْتُهُ بَيْنَ النَّاسِ : أَتَبَرَزْتُهُ .  
وَالشَّهِيْرُ وَالْمَشْهُورُ : الْمَعْرُوفُ . وَالشَّهْرُ : الْعَالِمُ ، وَالْهَلَالُ ، وَالْقَمَرُ <sup>(٢)</sup> .  
قَالَ ابْنُ فَارِسٍ : « ( شَهَرَ ) الشَّيْنُ ، وَالْهَاءُ ، وَالرَّاءُ : أَصْلٌ صَحِيْحٌ يَدُلُّ عَلَى وَضُوحٍ فِي الْأَمْرِ وَإِضَاءَةٍ ؛ وَمِنْ ذَلِكَ الشَّهْرُ ؛ وَهُوَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ : الْهَلَالُ ، ثُمَّ سُمِّيَ كُلُّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا بِاسْمِ الْهَلَالِ ؛ فَقِيلَ : شَهْرٌ ... وَالشُّهْرَةُ : وَضُوحُ الْأَمْرِ ، وَشَهْرَ سَيْفِهِ ؛ إِذَا انْتَضَاهُ ، وَقَدْ شَهَرَ فُلَانٌ فِي النَّاسِ بِكَذَا ؛ فَهُوَ مَشْهُورٌ ، وَقَدْ شَهَرُوهُ . وَيُقَالُ : أَشْهَرْنَا بِالْمَكَانِ : إِذَا أَقَمْنَا بِهِ شَهْرًا » <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : لسان العرب (٢٢٦/٧) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٦٠/٢) ، ( شهر ) .

(٢) انظر : القاموس المحيط ( ص ٥٤٠ ) ؛ المصباح المنير ( ص ١٧٠ ) ، ( شهر ) .

(٣) معجم مقاييس اللغة (٢٢٢/٣) .

● ثانيًا : الْمُقْصُودُ بِلِبَاسِ الشُّهُرَةِ اصْطِلَاحًا :

هُوَ كُلُّ لِبَاسٍ قَصَدَ بِهِ لِابِسُهُ التَّمَيِّزَ عَنِ عَامَّةِ النَّاسِ فِي مُجْتَمَعِهِ ، وَأَصْبَحَ مَشْهُورًا يُشَارُ إِلَيْهِ ، سَوَاءَ كَانَ ذَلِكَ فِي لَوْنِهِ ، أَوْ فِي شَكْلِهِ ، أَوْ فِي نَوْعِهِ ، أَوْ فِي نَفَاسَتِهِ ، أَوْ فِي خِسَّتِهِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ - رحمه الله - : « ثَوْبُ الشُّهُرَةِ : هُوَ الَّذِي إِذَا لَبَسَهُ الْإِنْسَانُ أَفْضَحَ بِهِ وَاشْتَهَرَ بَيْنَ النَّاسِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ : مَا لَيْسَ مِنْ لِبَاسِ الرِّجَالِ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُمْ لَبْسُهُ شَرْعًا ، وَلَا عُرْفًا » <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : الفروع (٣٤٥/١) ؛ مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٣٥٠/١) ؛

كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٧٨/١) ؛ عَوْدَةُ الْحِجَابِ ، القسم الثالث : الأدلة (ص ١٦٠-١٦١) .

(٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ (٦٥٨/١٠) .



## الْفَرْعُ الثَّانِي

## حُكْمُ لِبَاسِ الشُّهُرَةِ ، وَالْحِكْمَةُ فِي تَحْرِيمِهِ

• اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى كَرَاهَةِ لُبْسِ الشُّهُرَةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، وَقَدْ صَرَّحَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ بِحَمْلِ الْكَرَاهَةِ عَلَى كَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ ، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُم الْكَرَاهَةَ <sup>(١)</sup> .  
 قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَيَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِأَقْرَانِهِ ؛ فَلَا يَلْبَسُ لِبَاسًا مُرْتَفِعًا جِدًّا ، وَلَا رَدِيئًا وَرَثًا ؛ فَإِنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ ارْتَكَبَ النَّهْيَ ، وَأَوْقَعَ النَّاسَ فِي الْغِيَةِ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الشُّهُرَتَيْنِ فِي اللَّبَاسِ ؛ الْمُرْتَفِعَةِ جِدًّا ، وَالْمُخْتَفَرَةِ جِدًّا ؛ بِأَنْ لَا يُزْدَرَى عِنْدَ السُّفَهَاءِ ، وَلَا يُعَابُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ » <sup>(٢)</sup> .

(١) وَلَعَلَّ مُرَادَ الْجَمِيعِ التَّحْرِيمَ ؛ إِذْ لَمْ أَحِذْ مَنْ صَرَّحَ بِعَدَمِ التَّحْرِيمِ ؛ وَلَآنَ الْكَرَاهَةَ فِي الْأَصْلِ لِلتَّحْرِيمِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَدَّدَ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ جُمْلَةً مِنَ الْكَبَائِرِ وَالْمُحَرَّمَاتِ ، ثُمَّ خَتَمَهَا بِقَوْلِهِ : ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ [الْإِسْرَاءِ : ٣٨] .

ثُمَّ إِنَّ الْفُقَهَاءَ الْمُتَقَدِّمِينَ إِذَا أَطْلَقُوا الْكَرَاهَةَ فَإِنَّهُمْ فِي الْعَالِيَةِ يُرِيدُونَ بِهَا التَّحْرِيمَ ، وَإِنَّمَا يَسْتَخْدِمُونَ لَفْظَ الْكَرَاهَةِ تَوَرُّعًا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - .

انظر : التنف في الفتاوى (٢٥٠/١) ؛ الهدية العلائية (ص ٢٩٥) ، بواسطة حجاب المسلمة (ص ٣١٩) ؛ الجامع في السُّنَنِ وَالْأَدَابِ وَالْمَغَازِي وَالتَّأْرِيخِ (ص ٢٢٥) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٢/٣) ؛ ذم الرياء في الأعمال والشُّهُرَةِ فِي اللَّبَاسِ وَالْأَحْوَالِ (ص ١٤٨-١٤٩) ؛ حواشي الشُّرَوَانِي وَابْنِ قَاسِمِ الْعَبَّادِيِّ عَلَى تَحْفَةِ الْحَتَّاجِ بِشَرْحِ الْمَنَهَاجِ (٣٣-٣٤) ؛ كَشَافُ الْقَنَاعِ عَنْ مَنَ الْإِقْنَاعِ (٢٧٨-٢٧٩) ؛ حَاشِيَةُ الرُّوضِ الْمَرْبِعِ شَرْحُ زَادِ الْمُسْتَقْنِعِ (٥٢٨/١) ؛ مَجْمُوعُ فَنَاوِي شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ (١٣٧-١٣٩) ؛ مَرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ شَرْحُ مَشْكَاةِ الْمَصَابِيحِ (١٥٤/٨) ؛ فَيْضُ الْقَدِيرِ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (٢٨٣/٦) ؛ نَيْلُ الْأَوْتَاطَارِ (١٣٢/٢) .

(٢) الْهَدِيَّةُ الْعِلَائِيَّةُ (ص ٢٩٥) ، بِوَسْطَةِ حِجَابِ الْمُسْلِمَةِ (ص ٣١٩) .

وَجَاءَ فِي التَّفَرُّقِ فِي الْفَتَاوَى : « وَالثَّالِثُ [ مِنْ أَنْوَاعِ اللَّبَاسِ الْمَكْرُوهِ ] : كُلُّ لِبَاسٍ يَكُونُ عَلَى خِلَافِ السُّنَّةِ يَكُونُ لُبْسُهُ مَكْرُوهًا ؛ وَهُوَ مِثْلُ أَثْوَابِ الْكُفَّارِ ، وَأَثْوَابِ الْفِسْقِ وَالْفُجُورِ وَأَهْلِ الْأَشْرِ وَالْبَطَرِ » (١) .

وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي لِبَاسِ الصُّوفِ الْغَلِيظِ : « لَا خَيْرَ فِي الشُّهْرَةِ ، وَلَوْ كَانَ الْمَرْءُ يَلْبَسُ هَذَا مَرَّةً ، وَيَطْرَحُهُ مَرَّةً أُخْرَى رَجَوْتُ أَلَّا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ ، فَأَمَّا أَنْ يُعَاهِدَ عَلَيْهِ حَتَّى يُعْرَفَ بِهِ وَيَشْتَهَرَ فَإِنِّي أَكْرَهُهُ وَلَا أُحِبُّهُ ، وَإِنْ مِنْ ثِيَابِ الْقُطْنِ مَا هُوَ أَحْسَنُ مِنَ اللَّبَاسِ ، وَأَبْعَدُ مِنَ الشُّهْرَةِ ، فَلَا أُحِبُّ ذَلِكَ لِأَحَدٍ ، وَلَا أَسْتَحْسِنُهُ » (٢) .

وَقَالَ الْبُهَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « ( وَيُكْرَهُ لُبْسُ مَا فِيهِ شُهْرَةٌ ) ؛ أَيُّ مَا يَشْتَهَرُ بِهِ عِنْدَ النَّاسِ ، وَيُشَارُ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ ؛ لِغَلَا يَكُونُ ذَلِكَ سَبَبًا إِلَى حَمَلِهِمْ عَلَى غِيْبَتِهِ ، فَيُشَارِكُهُمْ فِي إِثْمِ الْغِيْبَةِ ( وَيَدْخُلُ فِيهِ ) ؛ أَيُّ فِي ثَوْبِ الشُّهْرَةِ ( خِلَافُ ) زِيَّهِ ( الْمُعْتَادِ ؛ كَمَنْ لَبَسَ ثَوْبًا مَقْلُوبًا ، أَوْ مُحَوَّلًا ؛ كَحَبَّةٍ أَوْ قَبَاءٍ ) مُحَوَّلٍ ( كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَفَاءِ وَالسَّخَافَةِ ) ... ( وَيُكْرَهُ ) لُبْسُ ( خِلَافِ زِيٍّ ) أَهْلِ ( بَلَدِهِ . وَ ) لُبْسُ ( مُزْرٍ بِهِ ) ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الشُّهْرَةِ ( فَإِنْ قَصَدَ بِهِ الِارْتِفَاعَ وَإِظْهَارَ التَّوَاضُّعِ حَرُمَ ؛ لِأَنَّهُ رِيَاءٌ ) . » (٣) .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَتُكْرَهُ الشُّهْرَةُ مِنَ الثِّيَابِ ؛ وَهُوَ الْمُرْتَفِعُ الْخَارِجُ عَنِ الْعَادَةِ ، وَالْمُتَخَفِّضُ الْخَارِجُ عَنِ الْعَادَةِ ؛ فَإِنَّ السَّلَفَ كَانُوا

(١) أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّعْدِيُّ (٢٥٠/١) .

(٢) عَقْدُ الْجَوَاهِرِ الثَّمِينَةِ فِي مَذْهَبِ عَالَمِ الْمَدِينَةِ (٥٢٢/٣) ؛ الْجَامِعُ فِي السُّنَنِ وَالْآدَابِ وَالْمَغَازِي وَالتَّأْرِيخِ (ص ٢٢٥-٢٢٦) ؛ ذَمُّ الرِّيَاءِ فِي الْأَعْمَالِ وَالشُّهْرَةِ فِي اللَّبَاسِ وَالْأَحْوَالِ (ص ١٥٩) .

(٣) كَشَافُ الْقَنَاعِ عَنْ مَنَ الْإِقْنَاعِ (٢٧٨/١-٢٧٩) .

يَكْرَهُونَ الشُّهُرَتَيْنِ ؛ المُرْتَفِعُ ، وَالمُتَخَفِّضُ . وفي الحديث : « مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ » <sup>(١)</sup> . وَخِيَارُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا » <sup>(٢)</sup> .

\* وَاسْتَدَلَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى كَرَاهَةِ لِبَاسِ الشُّهْرَةِ بِأَدِلَّةٍ مِنْهَا مَا يَلِي :

١\_ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا ﴾ <sup>(٣)</sup> كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُمْ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا <sup>(٤)</sup> » <sup>(٥)</sup> .

٢\_ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ <sup>(٧)</sup> » <sup>(٨)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْآيَاتِ : أَنَّ لِبَاسَ الشُّهْرَةِ فِيهِ مِنَ الْخِيَلَاءِ وَالْفَخْرِ وَالْكِبَرِ وَالْإِعْجَابِ بِالنَّفْسِ مَا لَا يَخْفَى <sup>(٩)</sup> .

٣\_ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ فِي الدُّنْيَا أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، ثُمَّ أُلْهِبَ فِيهِ نَارًا » <sup>(١٠)</sup> .

(١) انظر تخريجيه هامش (٦) الآتي .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣٨/٢٢) .

(٣) الإسراء : ٣٧ ، ٣٨ .

(٤) لقمان : ١٨ ، ١٩ .

(٥) انظر : تفسير القرآن العظيم (٤٩٠/٣-٤٩١) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣٩/٢٢) .

(٦) رواه ابن ماجه في كتاب اللباس ، باب من لبس شهرة من الثياب ، ح (٣٦٠٦) ، سنن ابن ماجه (١١٩٢/٢) . وأبو داود في كتاب اللباس ، باب في لبس الشهرة ، ح (٤٠٢٢) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٥٠/١١) . وأحمد في مسند الكثيرين

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ لِبَاسِ ثَوْبِ الشُّهُرَةِ ؛ لِتَرْثِيبِ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ عَلَى فَاعِلِهِ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ جَزَاءَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا لِبَاسُ ثَوْبِ الشُّهُرَةِ فِي الدُّنْيَا لِيُعْزَّزَ بِهِ ، وَيُفْتَحَرَ عَلَى غَيْرِهِ ، فَنَاسَبَ أَنْ يُلْبِسَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَوْبَ مِثْلِهِ وَاحْتِقَارٍ ، عُقُوبَةٍ لَهُ ، وَالْجِزَاءُ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ <sup>(١)</sup> .  
وَيُلْحَقُ بِالثَّوْبِ غَيْرُهُ مِنَ الْمَلْبُوسِ وَغَيْرِهِ ، مِمَّا يُشْهَرُ بِهِ لِأَبْسُهُ ؛ لِحُصُولِ الشُّهُرَةِ بِذَلِكَ <sup>(٢)</sup> .

٤- عَنْ أَبِي ذَرٍّ جُنْدُبِ بْنِ جَنَادَةَ الْغِفَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شُهُرَةٍ أَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ حَتَّى يَضَعَهُ مَتًى وَضَعَهُ » <sup>(٣)</sup> .

⇒ من الصَّحَابَةِ ، عن عبدِ الله بن عمر ، ح (٥٦٦٤) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ : « حَدِيثٌ حَسَنٌ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٧٦/٩) .

وقال الشُّوكَانِيُّ : « وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ » اهـ . نيل الأوطار (١٣١/٢) .  
وحَسَّنَ إِسْنَادَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي جِلْبَابِ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ (ص ٢١٣-٢١٤) .

(١) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (١٤٥/١-١٤٦) ؛ نيل الأوطار (١٣١/٢-١٣٢) .  
(٢) انظر : الدرراري المضيئة (١٨٢/٢) .

(٣) رواه ابنُ ماجه في كتاب اللباس ، باب من لبسَ شُهُرَةً مِنَ الثَّيَابِ ، ح (٣٦٠٨) ، سنن ابنِ ماجه (١١٩٣/٢) . وقال البُوصَيْرِيُّ : « هَذَا إِسْنَادُهُ حَسَنٌ » اهـ . مصباح الرِّجَالِ فِي زَوَائِدِ بْنِ ابْنِ مَاجَه (٩٠/٤) .

وأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحِلْيَةِ (١٩٠/٤-١٩١) ، مِنْ طَرِيقِ وَكِيعِ بْنِ مُخْرَزٍ النَّجَاشِيِّ ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ ، عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ عَنْهُ ، قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ : « هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ زُرِّ ، تَفَرَّدَ بِهِ وَكِيعٌ ، عَنْ عُثْمَانَ » اهـ .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : « وَكِيعٌ : صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ ، مِنَ الثَّامِنَةِ » اهـ . تقريب التهذيب (ص ٥١١) ، رقم (٧٤١٦) .

وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ : « وَهُوَ لَا بَأْسَ بِهِ كَمَا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ ، لَكِنَّ شَيْخَهُ عُثْمَانَ بْنَ »

٥- عَنْ كِنَانَةَ بْنِ نُعَيْمٍ <sup>(١)</sup> - رحمه الله - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّهُرَتَيْنِ :  
أَنْ يَلْبَسَ الثِّيَابَ الْحَسَنَةَ الَّتِي يُنْظَرُ إِلَيْهَا ، أَوِ الدَّيَّيَةَ أَوِ الرَّثَّةَ الَّتِي يُنْظَرُ إِلَيْهَا  
فِيهَا » <sup>(٢)</sup> .

⇒ جَهْمٌ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا وَكَيْفَ هَذَا كَمَا فِي الْمِيزَانِ ، فَهُوَ فِي عِدَادِ الْمَجْهُولِينَ ، وَإِنْ أُرِدَّ ابْنُ  
حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ (٢٠٢/٧) عَلَى قَاعِدَتِهِ ، وَمِنْهُ تَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ الْبُوصَيْرِيِّ فِي الزَّوَائِدِ :  
« إِسْنَادُهُ حَسَنٌ » اهـ . غَيْرَ حَسَنٍ ، إِلَّا إِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنَّهُ حَسَنٌ لِغَيْرِهِ ، فَسَائِغٌ ، وَلَقَلَّه  
لِذَلِكَ أُرِدَّه الْقُدْسِيُّ فِي الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ » اهـ مِنْ جِلْبَابِ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ  
(ص ٢١٤) .

قُلْتُ : وَعُثْمَانُ بْنُ الْجَهْمِ هُوَ الْهَجَرِيُّ ؛ قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ : « مَقْبُولٌ مِنَ السَّادِسَةِ » اهـ  
تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٣٢٢) ، رَقْمُ (٤٤٥٤) . فَلَيْسَ مَجْهُولًا كَمَا قَالَ الْأَلْبَانِيُّ .  
وَزُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ بْنُ حُبَاشَةَ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ ، أَبُو مَرْيَمَ : ثِقَّةٌ حَلِيلٌ مُحَضَّرٌ . تَقْرِيبُ  
التَّهْذِيبِ (ص ١٥٥) ، رَقْمُ (٢٠٠٨) .

فَإِسْنَادُ الْحَدِيثِ حَسَنٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ مِنْهَا الْحَدِيثُ السَّابِقُ .  
(١) هُوَ كِنَانَةُ بْنُ نُعَيْمٍ الْقَدَرِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ ؛ تَابِعِيُّ حَلِيلٌ ، ثِقَّةٌ مِنَ الرَّابِعَةِ .

انظر ترجمته في : [ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٢٩٨) ، رَقْمُ (٥٦٦٨) ] .

(٢) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْخَوْفِ ، بَابِ مَا وَرَدَ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي لُبْسِ الْخَزِّ ، السَّنَنِ  
الْكَبَرَى (٢٧٣/٣) .

قَالَ الْأَلْبَانِيُّ : « وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، لَكِنَّهُ مُرْسَلٌ ؛ فَإِنَّ كِنَانَةَ هَذَا تَابِعِيُّ ، وَهُوَ ابْنُ نُعَيْمٍ »  
اهـ مِنْ جِلْبَابِ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ (ص ٢١٤-٢١٥) .

تَنْبِيْهُ : لَا يَلْتَمِسُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ مَا يُرْوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ -  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مَرْفُوعًا : « نَهَى عَنِ الشُّهُرَتَيْنِ : دِقَّةَ الثِّيَابِ وَغِلْظَهَا ، وَلَيْزَهَا  
وَحَشْوَتَيْهَا ، وَطَوْلَهَا وَقَصَرَهَا ، وَلَكِنْ سَدَادٌ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ ، وَاقْتِصَادٌ » .

فَهُوَ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ ؛ أَخْرَجَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، ح (٩٤٠٣) ، فَيُضِيقُ الْقَدِيرُ  
شرح الجامع الصغير (٤١١/٦) . وَالْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ (٢٣٤/٢) ، ح (٢) ، مِنْ  
طَرِيقِ مُخْلِدِ بْنِ يَزِيدٍ ، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ  
الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مَرْفُوعًا ، فَذَكَرَهُ ، ثُمَّ قَالَ : « أَبُو نُعَيْمٍ هَذَا لَا »

٦- سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ : مَا أَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ : « مَا لَا يَزِدُّرِيكَ فِيهِ السُّفَهَاءُ ، وَلَا يَعْيِيكَ بِهِ الْحُلَمَاءُ ! » . قَالَ : وَمَا هُوَ ؟! قَالَ : « مَا بَيْنَ الْخَمْسَةِ دَرَاهِمَ إِلَى الْعِشْرِينَ دِرْهَمًا » (١) .

وهذا التقدير من ابنِ عُمَرَ في زَمَانِهِمْ هُوَ الْقَصْدُ وَالتَّوَسُّطُ وَالْإِعْتِدَالُ ، فَيُرَاعَى فِي كُلِّ زَمَانٍ الْإِعْتِدَالُ ، وَعَدَمُ التَّرَفُّعِ ، أَوِ الْإِثْنَالِ .  
كُلُّ هَذِهِ الْأَدِلَّةُ تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ لِبَاسِ الشُّهْرَةِ ، وَأَنَّهُ خِلَافُ هَدْيِ النَّبِيِّ ، وَقَصْرُ الْأَدِلَّةِ عَلَى الْكَرَاهَةِ دُونَ التَّحْرِيمِ خِلَافُ الصَّوَابِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ .

\* وَمِنَ الْحِكَمِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي نُهِيَ مِنْ أَجْلِهَا عَنْ لِبَاسِ الشُّهْرَةِ : أَنَّهُ يُزِرِّي بِصَاحِبِهِ ، وَيُنْقِصُ مُرُوءَتَهُ فِي الدُّنْيَا ، وَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَرْفَعُ مِنْ قَدْرِهِ وَيُعْلِيهِ ؛ لِأَنَّ مَنْ تَكَبَّرَ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ وَفَخَرَ عَلَيْهِمْ كَانَتْ عَاقِبَتُهُ الذُّلُّ وَالْهَوَانُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، مَا لَمْ يَتَبَّ إِلَى اللَّهِ وَيَرْجِعْ إِلَيْهِ ؛ وَلِذَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَلْبَسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ وَاحْتِقَارٍ ؛ جَزَاءً وَفَاقًا مِنْ جِنْسِ عَمَلِهِ الَّذِي قَصَدَهُ فِي الدُّنْيَا ؛ وَهُوَ الْفَخْرُ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ (٢) .

⇒ نَعْرِفُهُ « ا هـ .

وَأَبُو نُعَيْمٍ هَذَا : هُوَ عُمَرُ بْنُ صُبْحٍ بْنِ عِمْرَانَ التَّبِيعِيُّ الْعَدَوِيُّ ، أَبُو نُعَيْمٍ الْخُرَسَانِيُّ ؛ مَتْرُوكٌ ؛ كَذَّابٌ ، اعْتَرَفَ بِالرُّضْعِ ، يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى الثَّقَاتِ ، لَا يَجِلُّ كُتُبُ حَدِيثِهِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّعَجُّبِ ، وَلِذَا كَذَّبَهُ الْعُلَمَاءُ ، وَأُنْكِرُوا حَدِيثَهُ ، مِنْ السَّابِقَةِ . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٣/٢٣٤) ؛ تقريب التهذيب (ص ٣٥٢) ، رقم (٤٩٢٢) ] .

وانظر : سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣٤٩/٥) ، ح (٢٣٢٦) .

(١) أَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ فِي ثَوْبِ الشُّهْرَةِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ » ا هـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٣٥/٥) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٦٠٨) .

وَلَمَّا فِي الشُّهُرَةِ مِنْ مَحَبَّةِ الشَّيْطَانِ لَهَا ، وَلَوَعِيَ بِهَا ، وَإِعْجَابِهِ بِصَنِيعِ صَاحِبِهَا ،  
وَلَا يَخْفَى مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَفَاسِدِ عَلَى الْمَرْءِ فِي دِينِهِ ، وَدُنْيَاهُ <sup>(١)</sup> .

وَلِبَاسُ الشُّهُرَةِ يَفْضَحُ الْإِنْسَانَ بَيْنَ النَّاسِ ، وَيَجْعَلُهُ مَعْرُوفًا بَيْنَهُمْ ، مَفْطُونًا إِلَيْهِ ،  
تَرْمُقُهُ الْعُيُونُ ، وَتَزْدَرِيهِ الْأَبْصَارُ . قَالَ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي رَجُلٍ  
قَلَصَ ثِيَابَهُ ، وَشَمَّرَ شِرَاكَ نَعْلَيْهِ : « لَيْسَ فِي هَذَا خَيْرٌ أَنْ يُفْطِنَ النَّاسَ لَهُ ، هُوَ عَمَلٌ  
سُوءٌ ؛ يُقَلِّصُ ثِيَابَهُ ، وَيُشَمِّرُ شِرَاكَهُ ، يُفْطِنُ بِنَفْسِهِ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ كَانَ هَدْيُهُ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ مَا تَيْسَّرَ مِنَ اللَّبَاسِ فِي بَلَدِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ يُمَيِّزُ  
نَفْسَهُ بِلِبَاسٍ خَاصٍّ عَنْ بَقِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ ، بَلْ كَانَ مَنْ لَمْ يَرَهُ مِنْ قَبْلُ لَا يَعْرِفُهُ حَتَّى  
يُشَارَ إِلَيْهِ ، وَيُخْبَرُ أَنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتَمَيِّزًا مَشْهُورًا بِمَظْهَرِهِ <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢/٤٤٢) .

(٢) أُرْوَدَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّرَّابُ بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحِ رَجَالُهُ إِلَى  
مَالِكٍ فِي كِتَابِهِ : دَمُ الرِّبَا فِي الْأَعْمَالِ وَالشُّهُرَةِ فِي اللَّبَاسِ وَالْأَحْوَالِ (ص ١٤٨) ، رَفَعَهُ  
(٥٥) .

(٣) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١٤٣) وما بعدها .

## الْفَرْعُ الثَّالِثُ

### أَنْوَاعُ لِبَاسِ الشُّهُرَةِ وَضَوَابِطُهُ

لِبَاسُ الشُّهُرَةِ يَخْتَلِفُ مِنْ زَمَنِ لآخرَ ، وَمِنْ مُجْتَمَعٍ لآخرَ ؛ فَمَا يُعَدُّ فِي زَمَنِ شُهُرَةٍ قَدْ لَا يُعَدُّ فِي زَمَنِ آخَرَ كَذَلِكَ ، وَمَا يُعْتَبَرُ شُهُرَةً فِي بَلَدٍ أَوْ مُجْتَمَعٍ قَدْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْبِلَادِ وَالْمُجْتَمَعَاتِ ؛ وَمِنْ الضَّوَابِطِ الشَّرْعِيَّةِ فِي لِبَاسِ الشُّهُرَةِ مَا يَلِي :

\* أَوَّلًا : أَنْ يَلْبَسَ الشَّخْصُ خِلَافَ زِيَّهِ وَلِبَاسِهِ الْمُعْتَادِ لِقَصْدِ الْاِسْتِهَارِ .  
فَإِنَّ هَذَا تَشْهِيرٌ بِنَفْسِهِ ، وَتَفْطِينٌ إِلَيْهَا ؛ كَمَا لَوْ لَبَسَ الْإِنْسَانُ ثَوْبًا مَقْلُوبًا . أَوْ لِبَاسًا لَا يَلْبَسُ مِثْلَهُ مِثْلَهُ .

قَالَ الْبُهْرِيُّ - رحمه الله - : « ( وَيَدْخُلُ فِيهِ ) ؛ أَيِ فِي ثَوْبِ الشُّهُرَةِ (خِلَافَ) زِيَّهِ ( الْمُعْتَادِ ؛ كَمَنْ لَبَسَ ثَوْبًا مَقْلُوبًا ، أَوْ مُحَوَّلًا ؛ كَجَبَّةٍ أَوْ قَبَاءٍ ) مُحَوَّلٍ ( كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْخَفَاءِ وَالسَّخَافَةِ ) » (١) .

\* ثَانِيًا : أَنْ يَلْبَسَ الشَّخْصُ خِلَافَ زِيِّ أَهْلِ بَلَدِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ (٢) .

فَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الشُّبَّابِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ مِنْ لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمُخَالَفَةِ لِزِيِّ أَهْلِ بَلَدِهِمْ ؛ كَاللِّبَاسِ الْأَفْغَانِيِّ ، أَوِ السُّودَانِيِّ ، أَوِ الرِّيَاضِيِّ ، أَوِ الْإِفْرَنْجِيِّ مَثَلًا ، مِنْ

(١) كَشَّافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَعْنَى الْإِقْنَاعِ (١/٢٧٨-٢٧٩) .

(٢) انْظُرْ : كَشَّافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَعْنَى الْإِقْنَاعِ (١/٢٧٩) .



غَيْرِ حَاجَةٍ تَدْعُوهُ إِلَى ذَلِكَ ، وَالخُرُوجُ بِهِ فِي الْأَسْوَاقِ ، بَلِ الدُّخُولُ بِهِ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَأَمَاكِنِ الْعِبَادَةِ ، وَمُجْتَمَعَاتِ النَّاسِ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ لِبَاسِ الشُّهْرَةِ الْمُحَرَّمَ الَّذِي تَشْمَلُهُ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ لِبَاسِ أَهْلِ بَلَدِهِ وَعَشِيرَتِهِ ، وَسَبَبٌ لِفَيْتِنِهِ وَالْوُقُوعِ فِي عِرْضِهِ ، وَالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ .

\* ثَالِثًا : كُلُّ لِبَاسٍ أَرَزَى بِصَاحِبِهِ ؛ فَهُوَ لِبَاسُ شُهْرَةٍ مُحَرَّمٌ ، كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْمُتَعَبِّدِينَ وَالزُّهَّادِ مِمَّا يَقْصِدُونَ بِهِ الِارْتِفَاعَ عَنِ النَّاسِ ، وَإِظْهَارَ التَّوَاضُّعِ ، وَالزُّهْدِ ، وَقَدْ يَجْمَعُ إِلَى الشُّهْرَةِ الرِّيَاءُ ؛ وَهَذَا مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ الْمُهْلِكَةِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَكَذَلِكَ لُبْسُ الدُّنْيَا مِنَ الثِّيَابِ يُذَمُّ فِي مَوْضِعٍ ، وَيُحْمَدُ فِي مَوْضِعٍ ؛ فَيُذَمُّ إِذَا كَانَ شُهْرَةً وَخِيَلَاءً ، وَيُحْمَدُ إِذَا كَانَ تَوَاضُّعًا وَاسْتِكَانَةً » <sup>(٢)</sup> .

وَمِنْ هَذَا مُدَاوِمَةُ بَعْضِ الطَّوَائِفِ عَلَى لِبَاسِ الصُّوفِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ اللَّبَاسِ بِدَعْوَى الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا <sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا التَّابِعِيُّ الْجَلِيلُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ؛ حِينَ قَالَ : « إِنَّ قَوْمًا جَعَلُوا خُشُوعَهُمْ فِي لِبَاسِهِمْ ، وَكِبَرَهُمْ فِي صُدُورِهِمْ ، وَشَهَرُوا أَنْفُسَهُمْ بِلِبَاسِ الصُّوفِ ، حَتَّى إِنَّ أَحَدَهُمْ بِمَا يَلْبَسُ مِنَ الصُّوفِ أَعْظَمُ كِبَرًا مِنْ صَاحِبِ

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٢/٣) ؛ كشَّاف القناع عن متن الإقناع (٢٧٩/١) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣٨/٢٢) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (١١٤٥/١-١٤٦) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٨٣/٦) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٥٤/٨) .

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (١٤٦/١) .

(٣) عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٢/٣) ؛ ذم الرِّيَاءِ فِي الْأَعْمَالِ وَالشُّهْرَةِ فِي اللَّبَاسِ وَالْأَحْوَالِ (ص ١٥٩) .

الْمِطْرَفِ بِمِطْرَفِهِ» (١) .

وَلَقَدْ كَانَ هَدْيُهُ ﷺ فِي اللَّبَاسِ : لِبَسَ أَحْسَنَ الثِّيَابِ وَأَنْظَفَهَا وَأَجْمَلَهَا فِي الْجَمْعِ وَالْأَعْيَادِ خَاصَّةً ، وَلَمْ يَرِدْ عَنْهُ فِي ذَلِكَ مُخَالَفَةُ لِبَاسِ النَّاسِ لِمَجْلِسٍ فَقِهِ أَوْ دَرْسٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَأْمُرَ الْمُتَتَسِّبِينَ إِلَى الْعِلْمِ بِالتَّمْيِيزِ بِلِبَاسٍ خَاصٍّ (٢) .

قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ - وَهُوَ يُعَدُّ بِدَعِ النَّاسِ فِي اللَّبَاسِ - : « وَلَمْ يَرِدْ عَنْهُ فِي ذَلِكَ مُخَالَفَةُ لِبَاسِ النَّاسِ لِفَقِيهِ وَلَا لِغَيْرِهِ ، وَمَجَالِسُ الْعِلْمِ اللَّبَسُ لَهَا أَخْفَضُ زِينَةٍ مِنَ الْجَمْعِ وَالْأَعْيَادِ ، وَقَدْ جُعِلَتِ الْيَوْمَ هَذِهِ الثِّيَابُ لِلْفَقِيهِ كَأَنَّهُ فَرَضٌ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلطَّالِبِ مِنْهَا ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقْعُدَ فِي الدَّرْسِ إِلَّا بِهَا ، فَإِنْ قَعَدَ بِغَيْرِهَا قِيلَ عَنْهُ : مَهِينٌ ! يَتَهَاوَنُ بِمَنْصِبِ الْعِلْمِ ! لَا يُعْطَى الْعِلْمَ حَقُّهُ ! لَا يَقُومُ بِمَا يَجِبُ لَهُ !! فَانْعَكَسَ الْأَمْرُ ، وَدُثِرَتِ السُّنَّةُ ، وَنُسِيَ فِعْلُ السَّلَفِ بِفَتْوَى مَنْ غَفَلَ أَوْ وَهَمَ ، وَاتَّبَاعُهَا ، وَشَدُّ الْيَدِ عَلَيْهَا لِكُونِهَا جَاءَتْ فِيهَا حُظُوظُ النَّفْسِ ، وَمَلَذُودَاتُهَا ؛ وَهِيَ التَّمْيِيزُ عَنِ الْأَصْحَابِ وَالْأَقْرَانِ ؛ لِأَنَّ مِنْ لِبَسِ الثَّوْبِ عِنْدَهُمْ قِيلٌ هُوَ فَقِيهٌ ، فَمَّمَّيزُوا إِذْ ذَاكَ عَنِ الْعَوَامِّ ، وَهَذِهِ دَرَجَةٌ لَا تَحْصُلُ لَهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ حَتَّى تَحْصُلَ لَهُ دَرَجَةٌ فَضِيلَةٌ لِنَقْلِهِ عَنِ دَرَجَةِ الْعَوَامِّ ، فَنَفْسُ اللَّبَسِ لِتِلْكَ الثِّيَابِ انْتَقَلَتْ دَرَجَتُهُ عَنْهُمْ ، وَرَجَعَ مَلْحُوقًا بِالْفُقَهَاءِ ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ » (٣) .

(١) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِذْكَارِ (٢٦/٢١٥) ؛ وَابْنُ مُفْلِحٍ الْحَنْبَلِيُّ فِي الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ (٤٩٨/٣) .

(٢) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (١/٣٨١ ، ٤٤١) .

(٣) المدخل (١/١٣٦) . وانظر : فيض القدير (٦/٢٨٣) ؛ مرقاة المفاتيح (٨/١٥٤) .

\* رَابِعًا : كُلُّ لِبَاسٍ يَلْبَسُهُ الْإِنْسَانُ عَلَى وَجْهِ التَّسَيُّدِ وَالْبُرُوزِ وَالتَّفَاخُرِ بِهِ عَلَى النَّاسِ <sup>(١)</sup> .

\* خَامِسًا : لَيْسَ ثَوْبُ الشُّهُرَةِ مُحْتَصًا بِنَفِيسِ الثِّيَابِ ، بَلْ كُلُّ ثَوْبٍ - وَلَوْ كَانَ رَتًّا رَدِيئًا - يَلْبَسُهُ الْإِنْسَانُ ، وَيُودِّي بِهِ إِلَى الشُّهُرَةِ ، أَوْ يَلْبَسُهُ بِقَصْدِ الْاِشْتِهَارِ بِهِ بَيْنَ النَّاسِ فَهُوَ ثَوْبُ شُهُرَةٍ مُحَرَّمٌ ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ يَدُورُ مَعَ الْاِشْتِهَارِ ، وَالْمُعْتَبَرُ الْقَصْدُ <sup>(٢)</sup> .

وَلِذَا فَقَدْ : « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الشُّهُرَتَيْنِ ؛ أَنْ يَلْبَسَ الثِّيَابَ الْحَسَنَةَ الَّتِي يُنْظَرُ إِلَيْهَا فِيهَا ، أَوِ الدَّنِيَّةَ أَوْ الرِّثَّةَ الَّتِي يُنْظَرُ إِلَيْهَا فِيهَا » <sup>(٣)</sup> .  
وَوَصَّفَ الْإِمَامُ الثَّوْرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - السَّلَفَ بِقَوْلِهِ : « كَانُوا يَكْرَهُونَ مِنَ الثِّيَابِ الْجِيَادَ الَّتِي يُشْتَهَرُ بِهَا ، وَيَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهَا أَبْصَارَهُمْ ، وَالثِّيَابَ الرَّدِيئَةَ الَّتِي يُحْتَقَرُ فِيهَا ، وَيُسْتَذَلُّ دِينُهُ » <sup>(٤)</sup> .

وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مِنْ لِبَاسِ الشُّهُرَةِ الدَّاخِلِ فِي عُمُومِ النَّهْيِ مَا يَلْبَسُهُ بَعْضُ السَّاخِرِينَ ، وَالْمُهَرَّجِينَ ، وَالْمُمْتَلِينَ ، وَمَنْ يَحْتَرِفُونَ الضَّحِكَ وَالدُّعَابَةَ عَلَى النَّاسِ ؛

(١) انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٥٤/٨) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٨٣/٦) .

(٢) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣٧/٢٢-١٣٩) ؛ نيل الأوطار (١٣٢/٢) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٦١٠) .

(٤) نَقَلَهُ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ مِنْ غَيْرِ إِسْنَادٍ (٤٩٤/٣) .

لِيُعْجِبُوا مِنْ صَنِيعِهِمْ ، وَيَضْحَكُوا مِنْ فِعَالِهِمْ <sup>(١)</sup> .

وَأَنَّ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ ارْتِيَادِ الْمَتَاجِرِ الشَّهِيرَةِ ، وَالْأَسْوَاقِ الْغَالِيَةِ ، ذَاتِ الْأَسْعَارِ الْمُرْتَفِعَةِ ؛ لِشِرَاءِ ثِيَابِهِمْ مِنْهَا ، ثُمَّ يَلْبَسُونَهَا بِقَصْدٍ أَنْ يَرْفَعَ أَقْرَانُهُمْ إِلَيْهِمْ أَنْظَارَهُمْ ، وَيُعْجِبُوا مِنْ لِبَاسِهِمْ ، وَقَدْ يَفْخَرُ أَحَدُهُمْ - أَحْيَانًا - بِذَلِكَ ؛ وَيَعْرِفُ بِقِيَمَتِهَا ، وَجَوْدَتِهَا ، وَغَلَاءِ ثَمَنِهَا ؛ كُلُّ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْمَرْفُوضَةِ فِي الْإِسْلَامِ ، الدَّاحِلَةِ فِي بَابِ الشُّهُرَةِ الْمُنْهِي عَنْهَا ، الْمُتَوَعَّدِ عَلَيْهَا بِالْعَذَابِ الْأَلِيمِ ، وَالْعِقَابِ الشَّدِيدِ فِي الْآخِرَةِ ، جَزَاءً وَفَاقًا عَلَى زُهُوفَاعِيلِهَا ، وَإِعْجَابِهِمْ بِمَا عِنْدَهُمْ ، وَكُسْرِ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ مِنْ أَقْرَانِهِمْ وَمُجَالِسِهِمْ .

\* سَادِسًا : الْمُعْتَبَرُ فِي الشُّهُرَةِ هُوَ الْقَصْدُ وَالنِّيَّةُ وَالرَّغْبَةُ فِي الْإِشْتِهَارِ وَالْكِبَرِ وَالْفَخْرِ وَالتَّمَيُّزِ عَلَى الْأَقْرَانِ ، أَمَا مَنْ لَبَسَ ثَوْبًا فَاشْتَهَرَ بِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فَلَا يَشْمَلُهُ النَّهْيُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ لِبَاسِ الشُّهُرَةِ فَيَصِيرُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُغَيِّرُهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » <sup>(٢)</sup> . وَلِذَا فَلَيْسَ مِنَ الشُّهُرَةِ اللَّبَاسُ الْجَمِيلُ الْحَسَنُ ؛ الَّذِي يَلْبَسُهُ الْمُسْلِمُ ، مَتَى مَا رَاعَى شُرُوطَ اللَّبَاسِ الشَّرْعِيِّ ، وَابْتَعَدَ عَنِ التَّرَفُّعِ وَالتَّفَاخُرِ وَالرَّغْبَةِ فِي لَفْتِ الْأَنْظَارِ إِلَيْهِ ، وَأَمِنَ لَابِسُهُ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْبَطَرِ وَالْإِعْجَابِ وَالْحِيَلَاءِ ؛ فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ » . فَقَالَ رَجُلٌ : إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا ،

(١) انظر : مرقاة المفاتيح (١٥٤/٨) .

(٢) انظر تخریجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٨٦) .

وَتَعْلُهُ حَسَنَةً ! قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ ، الْكِبَرُ : بَطَرُ الْحَقِّ ، وَغَمَطُ النَّاسِ » (١) .

وَلَيْسَ مِنَ الشُّهْرَةِ لُبْسُ الْإِنْسَانِ الْغَنِيِّ لِلْمُنْخَفِضِ مِنَ الثِّيَابِ ؛ كَسْرًا لِسُورَةِ النَّفْسِ الْأَمَّارَةِ بِالسُّوءِ ، الَّتِي لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا مِنَ التَّكْبَرِ إِذَا لَبَسَتْ الْعَالِي مِنَ الثِّيَابِ ، وَتَوَاضَعًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَاحْتِسَابًا لِلْأَجْرِ وَالتَّوَابِ الْمُؤَوَّدِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ فِي قَوْلِهِ : « مَنْ تَرَكَ اللَّبَاسَ تَوَاضَعًا لِلَّهِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ دَعَاهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ ؛ حَتَّى يُخَيَّرَهُ مِنْ أَيِّ حُلْلِ الْإِيمَانِ شَاءَ يَلْبَسُهَا » (٢) .

\* سَابِعًا : لَيْسَ مِنَ الشُّهْرَةِ فِي شَيْءٍ التَّزَامُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ بِحَدِّ اللَّبَاسِ الشَّرْعِيِّ الْمُنَافِي لِلْإِسْبَالِ ، وَلَوْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى اشْتِهَارِهِ بَيْنَ النَّاسِ ، وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُؤْسِفِ حَقًّا أَنْ

(١) انظر تخريجه (ص ٧٩) من هذا البحث . وانظر (ص ٧٧ وما بعدها) من هذا البحث .

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالرَّقَاقِ وَالْوَرَعِ ، بَاب (٣٩) ، ح (٢٤٨١) ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَمَعْنَى قَوْلِهِ : حُلِّي الْإِيمَانِ : يَعْنِي مَا يُعْطَى أَهْلُ الْإِيمَانِ مِنْ حُلِّي الْحَنَّةِ » ١ هـ . الْجَامِعُ الصَّحِيحُ (٥٦١/٤) .

وَحَسَنَةُ الْأَلْبَانِي فِي سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ (٣٣٧/٢-٣٣٨) ، ح (٧١٨) .

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ الْمَكِّيِّينَ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ ، ح (١٥٦٣١) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ : « إِسْنَادُهُ حَسَنٌ » ١ هـ . مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٣٩٤/٢٤) .

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، ح (٧٣٧٢) ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ » ١ هـ . وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِصُ (٢٠٤/٤) .

قُلْتُ : وَلَعَلَّ الْأَقْرَبُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنَّهُ حَسَنٌ ؛ لِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ أَبَا مَرْحُومٍ ؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَيْمُونٍ ؛ فِيهِ كَلَامٌ ، لَكِنَّهُ لَا يَضُرُّ ، لَا سِيَّمَا إِذَا تَوَبَّعَ كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، بَلْ تَابَعَهُ زَبَانُ بْنُ قَابِلٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ بِهِ . وَأَبُو مَرْحُومٍ : صَدُوقٌ زَاهِدٌ ، مِنَ السَّادِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٥٧١/٢) ؛ تقريب التهذيب (ص ٢٩٥) ، رقم

يَصِيرَ الْمَعْرُوفُ مُنْكَرًا ، وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا ، فَيَرَدُّ عَلَى أَلْسِنَةِ بَعْضِ مَنْ قَلَّ نَصِيحَتُهُمْ مِنَ الْفَقْهِ فِي دِينِ اللَّهِ بَيْنَ الْفَيْنَةِ وَالْأُخْرَى أَنَّ التَّزَامَ الرَّجَالِ بَعْدَ الْإِسْبَالِ ، وَتَشْمِيرِ ثِيَابِهِمْ خُرُوجَ عَمَّا أَلْفَهُ الْمُجْتَمَعُ ، وَاعْتَادَهُ النَّاسُ ، وَشُهْرَةُ بِصَاحِبِهِ !!

وَهَذَا مِنَ التَّلْبِيسِ مِنَ الشَّيْطَانِ وَحِزْبِهِ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا ، وَهُوَ مِنَ الْجَهْلِ بِحُدُودِ اللَّهِ ، وَبِسُنَّةِ الْمُصْطَفَى ﷺ ؛ فَإِنَّ الشَّرْعَ الْخَفِيفَ وَإِنْ اعْتَبِرَ مُوَافَقَةَ الْمَرْءِ فِي اللَّبَاسِ لِأَهْلِ بَلَدِهِ ، وَنَهَى عَنْ مُخَالَفَتِهَا ، وَعَدَّ ذَلِكَ مِنَ الشُّهُرَةِ الْمَحْرَمَةِ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا مَشْرُوطٌ بِأَنْ يَكُونُوا مُسْتَعِينِينَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، مُلتَزِمِينَ بِسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ ؛ أَمَّا إِذَا فَسَدَتِ الْفِطْرُ ، وَانْتَكَسَتِ الْمَفَاهِيمُ ، وَانْحَرَفَ النَّاسُ عَنْ جَادَةِ الصَّوَابِ ، فَصَارَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَهُمْ مُنْكَرًا ، وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا ، فَلَيْسَ ذَلِكَ الْعُرْفُ الْفَاسِدُ مُسَوِّغًا لِمُحَارَاةِ الْمَرْءِ لِأَهْلِ بَلَدِهِ فِي ضَلَالِهِمْ بِحُجَّةٍ عَدَمِ الْاشْتِهَارِ ، فَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ ، وَسُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ تَرْكُ الْإِسْبَالِ ، وَالزَّجْرُ عَنْهُ <sup>(١)</sup> .

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى سَيِّدُ الْعِبَادِ فِي زَمَانِهِ ؛ مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ <sup>(٢)</sup> - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - لَمَّا دَخَلَ عَلَى بِلَالِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ <sup>(٣)</sup> أَمِيرِ الْبَصْرَةِ إِذْ ذَاكَ ، وَكَانَ ثَوْبُهُ

(١) انظر : حكم الإسبال للرجال (ص ٧٠١ وما بعدها) من هذا البحث .

(٢) هو مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ بْنِ جَابِرِ بْنِ الْأَحْنَسِ ، أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ ، الْإِمَامُ الرَّبَّانِيُّ ، الْقُدْوَةُ ، تَابِعِي حَلِيلٌ ، ثِقَّةٌ ، كَانَ عَالِمًا ، وَرِعًا ، رَفِيقًا ، جَمَعَ الْخَيْرَ ، مِنَ الزُّهَادِ الْمُتَحَرِّدِينَ لِلْعِبَادَةِ ، وَمَنَا قَبْلَهُ حَمَّةٌ ، تُوُفِّيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَةً .

انظر ترجمته في : [ سير أعلام النبلاء (١١٩/٦-١٢٣) ] ، رقم (٣٣) ؛ تهذيب التهذيب (٧٢٢/٣-٧٢٣) .

(٣) هو بِلَالُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، أَبُو عَمْرٍو ، وَيُقَالُ : أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، أَمِيرُ الْبَصْرَةِ ، وَقَاضِيهَا ، وَلَاحَ خَالِدُ الْقَسْرِيُّ الْقَضَاءُ سَنَةَ تِسْعٍ وَمِئَةٍ ، فَلَمْ يَزَلْ قَاضِيًا حَتَّى قَدِمَ يُوسُفُ بْنُ عَمْرِو سَنَةَ عِشْرِينَ وَمِئَةٍ ، فَعَزَلَهُ ، يُقَالُ : إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَظْهَرَ الْجَوْرَ مِنَ الْقَضَاةِ فِي الْحُكْمِ ، وَحُكِيَ عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ الرَّاهِدِ الْعَابِدِ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا رُلِّي بِلَالُ الْقَضَاءُ : يَا لَكَ أُمَّةٌ هَلَكَتْ ضَيَاعًا . تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَمِئَةٍ .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٢٥٢/١-٢٥٣) ] .

إِلَى نِصْفِ سَاقَيْهِ ؛ فَقَالَ لَهُ بِلَالٌ : « مَا هَذِهِ الشُّهُرَةُ يَا ابْنَ وَاسِعٍ !؟ » . فَقَالَ لَهُ : « أَنْتُمْ شَهَرْتُمُونَا ؛ هَكَذَا كَانَ لِبَاسُ مَنْ مَضَى ، وَإِنَّمَا أَنْتُمْ طَوَّلْتُمْ ذُيُولَكُمْ ، فَصَارَتِ السُّنَّةُ بَيْنَكُمْ بِدْعَةً وَشُهُرَةً » <sup>(١)</sup> .

وَعَقَدَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الطَّرْطُوشِيُّ الْمَالِكِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَضْلاً نَفِيساً فِي كِتَابِهِ : « الْحَوَادِثُ وَالْبِدَعُ » <sup>(٢)</sup> عَلَى أَنَّ شُيُوعِيَّةَ الْفِعْلِ الْمُحَرَّمِ لَا تَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ ، وَذَكَرَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ عَلَى ذَلِكَ : إِسْبَالُ الثِّيَابِ تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ ، فَهُوَ شَائِعٌ فِي بِلَادِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ حَرَامٌ لَا يَحُوزُ ، وَالْأَمْثِلَةُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ مَعْلُومَةٌ لِذَوِي الْبَصَائِرِ .

\* وَكَوْنُ تَشْمِيرِ الْإِزَارِ أَوْ الثَّوْبِ شُهُرَةً يُحْتَمَلُ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ ؛ وَهِيَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ فِي مُجْتَمَعٍ مُحَافِظٍ ؛ لِتَزَمَ رِجَالُهُ جَمِيعاً بَعْدَمَ الْإِسْبَالِ فِي اللَّبَاسِ ؛ فَكَانَتْ نِيَابَتُهُمْ فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ ، ثُمَّ شَذَّ هُوَ ؛ فَجَعَلَ لِبَاسَهُ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ بِهِذَا يُعْتَبَرُ لَابِساً لِبَاسَ شُهُرَةٍ ، تَمَيَّزَ بِهِ عَنِ مُجْتَمَعِهِ السَّوِيِّ الْمُوَافِقِ لِلشَّرْعِ <sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يُدْرِكُ ذَلِكَ فَيَتَّبِعُهُ عَنْهُ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ لَابِساً لِثَوْبِ الشُّهُرَةِ ؛ رَوَى مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ قَالَ : « كَانَ أَيُّوبُ [ السَّخْتِيَانِيُّ ] يُطِيلُ قَمِيصَهُ [ يَعْنِي : تَحْتَ نِصْفِ السَّاقِ ، وَفَوْقَ الْكَعْبَيْنِ ] . فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : إِنَّ الشُّهُرَةَ فِيمَا مَضَى كَانَتْ فِي طَوْلِ الْقَمِيصِ ، وَالْيَوْمَ فِي تَشْمِيرِهِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) أوردَهَا ابْنُ الْحَاجِّ فِي الْمَدْخَلِ (١٣١/١) .

(٢) (ص ٧٢ ، ٧٣) .

(٣) انظر : حَدُّ الثَّوْبِ وَالْأُزْرَةِ وَتَحْرِيمُ الْإِسْبَالِ وَالشُّهُرَةُ (ص ١٠-١١ ، ٢٧-٣١) .

(٤) رواه عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي بَابِ إِسْبَالِ الْإِزَارِ ، ح (١٩٩٢) ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، فَذَكَرَهُ ؛ الْكِتَابُ الْمَصْنُفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ (٨٤/١١) .

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ . مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ : نَقَّةٌ . تَقَدَّمتْ تَرْجَمَتُهُ (ص ٣٦٦) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

## المَطْلَبُ الثَّالِثُ فِي لِبَاسِ التَّشْبِهِ وَأَحْكَامِهِ

وَفِيهِ خَمْسَةُ فُرُوعٍ :

- الفرع الأول : الْمَقْصُودُ بِلِبَاسِ التَّشْبِهِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا .
- الفرع الثاني : حُكْمُ تَشْبِهِ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ فِي اللَّبَاسِ ، وَضَوَابِطُهُ .
- الفرع الثالث : حُكْمُ التَّشْبِهِ بِالْكَفَّارِ فِي اللَّبَاسِ ، وَضَوَابِطُهُ .
- الفرع الرابع : حُكْمُ التَّشْبِهِ بِالْفَسَقَةِ وَالسَّفَلَةِ فِي اللَّبَاسِ ، وَضَوَابِطُهُ .

الفرع الخامس : أَسْبَابُ التَّشْبِهِ فِي اللَّبَاسِ وَاهْيَتُهُ ، وَأَثَارُهُ وَمَقَاسِدُهُ عَلَى الْأُمَّةِ .



## الْفَرَعُ الْأَوَّلُ

## الْمَقْصُودُ بِلِبَاسِ التَّشْبِيهِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

## • أَوَّلًا : الْمَقْصُودُ بِالتَّشْبِيهِ لُغَةً :

« ( شَبَّهَ ) ؛ الشَّيْنُ ، والبَاءُ ، والهَاءُ : أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى تَشَابُهِ الشَّيْءِ وَتَشَاكُلِهِ لَوْناً وَوَصْفاً . يُقَالُ : شَبَّهْتُ ، وَشَبَّهْتُ ، وَشَبَّهْتُ » (١) .

وَالشَّبَّهَ وَالشَّبَّهَ وَالشَّبِيهَ : الْمِثْلُ ، وَالْجَمْعُ : أَشْبَاهُ . وَأَشَبَّهَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ مُشَابَهَةً ، وَشَابَهَهُ ، وَأَشَبَّهُهُ ، وَتَشَبَّهَ بِهِ : مِثْلُهُ ، وَجَارَاهُ فِي الْعَمَلِ ، أَوْ الْهَيْئَةِ . وَأَشَبَّهْتُ فَلَانًا ، وَشَابَهْتُهُ ، وَاشْتَبَهْتُ عَلَيْهِ ، وَتَشَابَهَ الشَّيْئَانِ ، وَاشْتَبَهَا : أَشَبَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ حَتَّى التَّبَسَّا ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ : ﴿ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَّهَ عَلَيْنَا ﴾ (٢) .

وَيُقَالُ : شَبَّهْتُ هَذَا بِهَذَا ، وَأَشَبَّهُ فَلَانًا فَلَانًا (٣) ؛ وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ (٤) .

(١) معجم مقاييس اللغة (٢/٢٤٣) ، ( شَبَّهَ ) .

(٢) البقرة : ٧٠ .

(٣) انظر في معاني التشبيه لغة : لسان العرب (٧/٢٣-٢٤) ؛ معجم مقاييس اللغة (٣/٢٤٣) ؛

القاموس المحيط (ص ١٦١٠) ؛ مفردات ألفاظ القرآن (ص ٤٤٣) ؛ المعجم الوسيط

(٤/٤٧١) ، جَمِيعُهَا ( شَبَّهَ ) .

(٤) آل عمران : ٧ .

• ثانياً : المقصود بالتشبيه المنهي عنه اصطلاحاً :

عُرِفَ التشبيه اصطلاحاً بتعريفات أشهرها :

١- « التشبيه : عبارة عن محاولة الإنسان أن يكون شبه التشبيه به ، وعلى هيئته وحليته ، ونعته وصِفته ، وهو عبارة عن تكلف ذلك وتقصده وتعمده » (١) .

٢- التشبيه : هو أن يتزياً المرء في ظاهره بزي غيره ، ويتصرف بفعله ، ويتخلق بخلقهِ ، ويسير بسيره وهيئته ، في ملبسه وبعض أفعاله (٢) .

٣- « التشبيه : هو مُماثلة الكافرين بشئ أصنافهم في عقائدهم ، أو عباداتهم ، أو عاداتهم ، أو في أنماط سلوكهم التي هي من خصائصهم » (٣) .

٤- « التشبيه : هو تكلف الإنسان مُشابهة غيره في كل ما يتصف به غيره ، أو بعبارة أخرى : « (٤) .

وهذه التعريفات للتشبيه - عدا الثالث منها - إنما تُعرف التشبيه عموماً ؛ ممدوحاً كان أو مذموماً ؛ ولذا فقد حلت عن قيد مُهم يُميز التشبيه المنهي عنه من التشبيه المباح .

إلا التعريف الرابع ؛ فإنه قد غفل عن هذا القيد ، مع أنه يبحث في التشبيه المنهي عنه ، وتعريفه لا يستقيم للدلالة على التشبيه المنهي عنه ؛ كالتشبيه بالكفار ، والفساق ، والنساء ونحوهم ممن أمر المسلم بمخالفتهم ، ونهي عن مُشابهتهم ؛ فإنه يشمل التشبيه عموماً حسناً كان أو قبيحاً ، والتشبيه الحسن مندوب إليه ؛ كالتشبيه بالصالحين في صلاحهم ، وهيئتهم ، ولباسهم .

(١) حُسن التنبه لما ورد في التشبيه ، مخطوط (١/٤ ب ، ١٥) .

(٢) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (١٣٥/٦) .

(٣) مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ (ص ٧) .

(٤) التشبيه المنهي عنه (ص ٣١) .

\* وَيُمْكِنُ - بَعْدَ هَذَا - أَنْ نَخْلُصَ إِلَى تَعْرِيفِ التَّشْبِهِ الْمَنْعُوعِ اصْطِلَاحًا :  
بَأَنَّهُ تَكَلَّفُ الْإِنْسَانُ مُشَابَهَةَ غَيْرِهِ فِي عِبَادَةٍ أَوْ عَادَةٍ ، أَوْ صِفَةٍ ، أَوْ هَيْئَةٍ ، أَوْ زِيٍّ ،  
أَوْ سُلُوكٍ نَهَى الشَّارِعُ عَنْهُ .

\* \* \*

• وَمِنَ الْأَلْفَافِ الْقَرِيبَةِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ هُنَا بِلَفْظِ التَّشْبِهِ :

١ - الْمَحَاكَاةُ :

وَهِيَ الْمُشَابَهَةُ ؛ يُقَالُ : حَاكَيْتُ فُلَانًا ، وَحَكَيْتُهُ : إِذَا فَعَلْتُ مِثْلَ فِعْلِهِ وَهَيْئَتِهِ ،  
أَوْ قُلْتُ مِثْلَ قَوْلِهِ ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ لَفْظُ الْمَحَاكَاةِ فِي الْمُشَابَهَةِ الْقَبِيحَةِ <sup>(١)</sup> .  
وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : حَسْبُكَ مِنْ  
صَفِيَّةَ كَذَا وَكَذَا ! ؛ تَعْنِي : قَصِيرَةً . فَقَالَ : « لَقَدْ قُلْتَ كَلِمَةً لَوْ مُزِجْتَ بِمَاءِ  
الْبَحْرِ لَمَزَجَتْهُ » . قَالَتْ : وَحَكَيْتُ لَهُ إِنْسَانًا . فَقَالَ : « مَا أَحْبَبُّ أَنِّي حَكَيْتُ  
إِنْسَانًا وَأَنْ لِي كَذَا وَكَذَا » <sup>(٢)</sup> .  
وَمَعْنَاهُ : أَيُّ فَعَلْتُ مِثْلَ فِعْلِهِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : لسان العرب (٢٧٣/٣) ، ( حكي ) .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ ، بَابِ فِي الْفَيْيَةِ ، ح (٤٨٦٥) ، عون المعبود شرح  
سنن أبي داود (١٥١/١٣) . وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالرَّقَائِقِ وَالْوَرَعِ ، بَابِ  
(٥١) ، ح (٢٥٠٣) ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ . الْجَامِعُ الصَّحِيحُ  
(٥٧٠/٤) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ (٦٠٥/٣) ، ح (٢٥٠٣) .

(٣) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٠٤/١) ، ( حكي ) .

## ٢- التقليد :

وهو في اللغة : مصدرٌ قلَّدَ ؛ مأخوذٌ من القِلَادَةِ ؛ وهي ما يُجعلُ في العنقِ من خرزٍ وحليٍّ ، ونحو ذلك . ومن ذلك : قولهم : قلَّدَ فلانٌ فلاناً ؛ أي اتبعه فيما يقولُ أو يفعلُ ، من غيرِ حُجَّةٍ ولا دليلٍ . والتقليدُ : المحاكاة ؛ يُقالُ : قلَّدَ القردُ الإنسانَ ؛ إذا حاكاهُ في فعلِهِ وتصرفِهِ <sup>(١)</sup> .

ويُستعملُ التقليدُ في اللغةِ لمعانٍ كثيرةٍ ، ذاتِ دلالاتٍ سلبيةٍ في الغالب ؛ أشهرُها :

١- الانقيادُ والخضوعُ بلا اختيارٍ أو طوعٍ ؛ ممَّا يدلُّ على الضعفِ والانهزاميةِ .

٢- التفويضُ ؛ يُقالُ : قلَّدَ الوالي فلاناً العملَ ؛ فوضه إليه ، كأنه جعله قِلادةً في عنقه .

٣- التخريفُ ؛ يُقالُ : قلَّدَ الشيخُ حبلَهُ ؛ خرفَ ؛ فلا يلتفتُ لِرأيه .

٤- المحاكاةُ العمياءُ ؛ يُقالُ : قلَّدَ القردُ الإنسانَ ؛ أي حاكاهُ ، وتشبهه به .

٥- الاتباعُ من غيرِ نظرٍ ولا رويةٍ ؛ يُقالُ : قلَّدَ فلانٌ فلاناً ؛ اتبعه من غيرِ حُجَّةٍ ولا دليلٍ <sup>(٢)</sup> .

والتقليدُ اصطلاحاً : هو اتباعُ الإنسانِ غيره فيما يقولُ ، أو يفعلُ ، مُتَعَقِداً للحقيقةِ فيه ، من غيرِ نظرٍ وتأملٍ في الدليلِ ؛ كأنَّ هذا المتبعَ جعلَ قولَ الغيرِ أو فعله قِلادةً في عنقه ، لا ينفكُ عنها <sup>(٣)</sup> .

والمُرَادُ بِهِ هُنَا : « مَا سَلَكَهُ الْمُسْلِمُونَ - مِنْ غَيْرِ إِذْرَاكِ ، وَلَا وَعْيٍ ، وَلَا تَمَحِيصٍ - مِنْ اتِّبَاعِ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ ، وَالْأَخْذِ مِنْهُمْ ، وَالتَّشَبُّهِ بِهِمْ فِي شَيْءٍ

(١) انظر : لسان العرب (٢٧٦/١١) ؛ المعجم الوسيط (٧٥٤/٢) ، ( قلَّد ) .

(٢) انظر : محيط المحيط (١٧٤٩/٢-١٧٥٠) ؛ المعجم الوسيط (٧٥٤/٢) ، ( قلَّد ) .

(٣) انظر : كتاب التعريفات (ص ٩٠) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٣٣/٣٥) .

أُلُوَانِ الْحَيَاةِ ، وَأَنْمَاطِ السُّلُوكِ وَالْأَخْلَاقِ » (١) .

### ٣- المُشَاكَلَةُ :

« ( شكل ) ؛ الشَّيْنُ ، وَالْكَافُ ، وَاللَّامُ : مُعْظَمُ بَابِهِ الْمُمَاثَلَةُ ؛ تَقُولُ : هَذَا شَكْلٌ هَذَا ؛ أَيْ مِثْلُهُ » (٢) .

وَالْمُشَاكَلَةُ ، وَالتَّشَاكُلُ : الْمُوَافَقَةُ وَالْمُمَاثَلَةُ ؛ يُقَالُ : تَشَاكَلَ الشَّيْئَانِ ، وَشَاكَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ : إِذَا تَوَافَقَا ، وَتَمَآثَلَا (٣) .

وَالْمُشَاكَلَةُ اصْطِلَاحًا : تَكْلُفُ الْإِنْسَانِ مُشَابَهَةَ غَيْرِهِ فِي هَيْئَتِهِ الظَّاهِرَةِ ؛ مِنْ حِلْيَةٍ ، وَلِبَاسٍ ، وَزِينَةٍ (٤) .

\* \* \*

(١) التقليد والتبعية (ص ٤٧-٤٨) .

(٢) معجم مقاييس اللغة (٢٠٤/٣) ، ( شكل ) .

(٣) انظر : لسان العرب (١٧٦/٧) ؛ القاموس المحيط (ص ١٣١٨) ، ( شكل ) .

(٤) انظر قريبا من هذا : حسن التنبيه لما ورد في التشبه ، مخطوط (١٥/١) .

## الْفَرْعُ الثَّانِي

### حُكْمُ تَشْبِيهِ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ فِي اللَّبَاسِ وَضَوَابِطُهُ

● خَلَقَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الزَّوْجَيْنِ مِنْ بَنِي آدَمَ ؛ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ، وَجَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَصَائِصَ وَمُمَيِّزَاتٍ ، وَدَوْرًا فِي الْحَيَاةِ مُتَنَاسِبًا مَعَ تَكْوِينِهِ الْجِسْمِيِّ وَالنَّفْسِيِّ ، وَخَصَائِصِهِ الْبَشَرِيَّةِ ، لَا يُمَكِّنُ لِلْآخَرِ أَنْ يَقُومَ بِهِ ، وَنَهَى عَنْ تَشْبِيهِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ فِيمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ ؛ لِيَتَمَيَّزَ كُلُّ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ .

وَلِذَا يُدْرِكُ الْمُسْلِمُ السَّوِيُّ - رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً - أَنَّ مُحَاوَلَةَ أَحَدِ الْجِنْسَيْنِ التَّشْبِيَهُ بِالْآخَرِ فِي صِفَاتِهِ وَخَصَائِصِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ مَسْخٌ ، وَانْجِرَافٌ عَنِ الْفِطْرَةِ ، وَانْهِزَامِيَّةٌ ، وَانْجِطَاطٌ عَلَى حِسَابِ أَخْلَاقِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَدِينِهَا ، وَمُقَوِّمَاتِ عِزِّهَا وَنَهْضَتِهَا ، وَدَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ اسْتِقْرَارِ الْمُجْتَمَعِ ، وَتَمَاسُكِهِ ، وَبُرْهَانٌ عَلَى دَمَارِهِ وَهَلَاكِهِ .

وَمَتَى حَاوَلَ الرَّجُلُ - خُصُوصًا - انْتِزَاعَ بَعْضِ خَصَائِصِ الْمَرْأَةِ ، وَالتَّشْبِيَهُ بِهَا فِي هَيْئَتِهَا الظَّاهِرَةِ وَصِفَاتِهَا الْخُلُقِيَّةِ وَالْخُلُقِيَّةِ فَهُوَ فَاقِدٌ لِلرُّجُولَةِ الْحَقَّةِ ، وَالْحَيَاةِ السَّوِيَّةِ ، مُتَخَلٌّ عَنِ دَرَجَةِ الْفَضِيلَةِ وَالتَّكْرِيمِ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ الرَّجَالَ الْأَسْوِيَاءَ عَلَى النِّسَاءِ السَّوِيَّاتِ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ <sup>(١)</sup> .

وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ <sup>(٢)</sup> .

(١) النساء : ٣٤ .

(٢) البقرة : ٢٢٨ .

وإنه لمن المبكي حقاً أن يرى المسلم فثاماً من الشَّبَاب - بل والكِبَارِ أحياناً - في بلاد المسلمين ، وفي مهبط الوحي ، ومهد الرِّسَالَاتِ السَّمَاوِيَّةِ ، وَمَنَابِعِ الرُّجُولَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْحَقَّةِ ، وَهُمْ يَسِيرُونَ هَائِمِينَ ، بِلَا هَدَفٍ ، وَلَا غَايَةٍ ، إِلَّا الْأَنْجِرَافُ وَالتَّقْلِيدُ لِلنِّسَاءِ فِي الْهَيْئَةِ وَالشَّكْلِ وَاللَّبَاسِ ، يُرِيدُونَ تَغْيِيرَ سُنَنِ اللَّهِ وَحِكْمَتِهِ مِنْ تَمْيِيزِ الذَّكَرِ مِنَ الْأُنْثَى ، لَا يُفَرِّقُ الْمَرْءُ - أحياناً - بَيْنَ ذُكُورِهِمْ وَأُنْثَاهُمْ فِي الْمَظْهَرِ - وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ - (١) .

● وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ تَشْبِهِ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ وَالْعَكْسِ فِيمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ أَحَدِهِمَا ؛ لِبَاساً كَانَ ، أَوْ تَحْتَمًا ، أَوْ هَيْئَةً ، أَوْ شَكْلًا ، أَوْ فِعْلًا ، وَعَدُّوا ذَلِكَ مِنَ الْكِبَائِرِ الْمُهْلِكَةِ ، وَالذُّنُوبِ الْمَوْبَقَةِ ، إِلَّا مَا كَانَ طَبِيعَةً وَجِبِلَةً ؛ كَالْكَلَامِ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا اخْتِيَارَ لِلإِنْسَانِ فِيهِ ، مَا لَمْ يَتَعَمَّدْهُ ذَلِكَ (٢) .

جَاءَ فِي عِقْدِ الْجَوَاهِرِ الثَّمِينَةِ فِي مَذْهَبِ عَالِمِ الْمَدِينَةِ : « وَمِنْ قِسْمِ الْمَخْظُورِ فِي هَذَا - يَعْنِي بَابَ اللَّبَاسِ - وَيَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ مَا فِي بَابِهِ تَشْبَهُ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ وَالرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ فِي اللَّبَاسِ ، وَالتَّحْتِمِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَمَلْعُونٌ فَاعِلُهُ ؛ كَالْمَخَانِيثِ ، وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ » (٣) .

(١) انظر : التقليد والتبعية (ص ٧٨-٧٩) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٦/٣٥٨-٣٥٩ ، ٣٦٢) ؛ الفتاوى الهندية (٣٣٥/٥) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٣/٥٢٣) ؛ المجموع شرح المذهب (٤/٣٣١ ، ٣٤٣) ؛ حسن التنبه لما ورد في التشبه ، مخطوط (٦/٢٨٧ ب ، ٢٨٨) ؛ المستوعب (٢/٤٣٧) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (١/٢٨٣) ؛ فتاوى ورسائل ابن إبراهيم (٦/٢٣١) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٤٥) ؛ فيض القدير (٥/٣٤٥ ، ٤٨٩) ؛ الكبائر (ص ١٠٩) ؛ الزَّوْاجِرُ عَنْ اقتراف الكبائر (١/١٥٥) .

(٣) ابن شاس (٣/٥٢٣) .

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « سَمِعْتُ أَحْمَدَ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُلبِسُ جَارِيَتَهُ الْقُرْطُقَ <sup>(١)</sup> ؟ فَقَالَ : لَا يُلبِسُهَا مِنْ زِيِّ الرَّجَالِ ، لَا يُشَبِّهُهَا بِالرَّجَالِ » <sup>(٢)</sup> .  
وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - : « وَقَدْ اسْتَفَاضَتِ السُّنَنُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّحَاحِ وَغَيْرِهَا بِلَعْنِ الْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرَّجَالِ ، وَالتُّشْبِيهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ » <sup>(٣)</sup> .

**\* وَمِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ تَشَبُّهِ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَالْعَكْسِ مَا يَلِي :**

١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ ، وَالتُّشْبِيهِاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرَّجَالِ » <sup>(٤)</sup> .  
وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسُ لِبَاسَةِ الْمَرْأَةِ ، وَالتَّشَبُّهُ بِهَا فِيمَا كَانَ مِنْ خَصَائِصِهَا <sup>(٥)</sup> .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - : « قَالَ الطَّبْرِيُّ : الْمَعْنَى : لَا يَحْجُوزُ لِلرِّجَالِ التَّشَبُّهُ بِالنِّسَاءِ فِي اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِالنِّسَاءِ ، وَلَا الْعَكْسُ . قُلْتُ : وَكَذَا فِي الْكَلَامِ وَالْمَشْنِيِّ ، فَأَمَّا هَيْئَةُ اللَّبَاسِ فَتَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ عَادَةِ كُلِّ بَلَدٍ ، قُرْبًا قَوْمٍ لَا يَفْتَرِقُ زِيَّ نِسَائِهِمْ مِنْ رِجَالِهِمْ فِي اللَّبَاسِ ، لَكِنْ يَمْتَنَزُ النِّسَاءُ بِالِاجْتِنَابِ

(١) الْقُرْطُقُ : هُوَ الْقَبَاءُ ؛ وَهُوَ تَعَرِيبُ : كُرْتُهُ ، وَقَدْ تُضَمُّ طَاوُؤُهُ ، وَإِنْدَالُ الْقَافِ مِنَ الْهَاءِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُعَرَّبَةِ كَثِيرٌ ؛ كَالْبَرْقِ ، وَالْبَاشِقِ ، وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُعَرَّبَةِ . تَصْغِيرُهُ : قُرَيْطُقٌ .

انظر : لسان العرب (١١٧/١١) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٨/٤) ، (فرطق) .

(٢) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود (ص ٢٦١) .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٤٥/٢٢) .

(٤) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٧٦) .

(٥) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣٤٥/٥) .



والاستِئْثَارُ» (١).

٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِالرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَلَا مَنْ تَشَبَّهَ بِالنِّسَاءِ مِنَ الرِّجَالِ » (٢).

وَمَعْنَى الْحَدِيثِ : أَيْ لَيْسَ يَفْعَلُ ذَلِكَ مَنْ هُوَ مِنْ أَشْيَاعِنَا ، الْعَامِلِينَ بِاتِّبَاعِنَا ، الْمُقْتَفِينَ لِشَرْعِنَا ، فَتَشَبُّهُ أَحَدِ النُّوعَيْنِ بِالْآخَرِ فِي اللَّبَاسِ وَالزِّيِّ وَالْكَلَامِ وَنَحْوِهَا حَرَامٌ ، بَلْ كَبِيرَةٌ مِنَ الْكَبَائِرِ (٣).

٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ يَلْبَسُ لِبْسَةَ الْمَرْأَةِ ، وَالْمَرْأَةَ تَلْبَسُ لِبْسَةَ الرَّجُلِ » (٤).

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٤٥/١٠).

(٢) رواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة ، عن عبد الله بن عمرو ، ح (٦٨٧٥) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمَسْنَدَ : « مَرْفُوعُهُ صَحِيحٌ ، وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ ؛ لِجَهَالَةِ حَالِ عُمَرَ بْنِ حَوْشَبٍ - كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الْقَطَّانِ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّهْذِيبِ ، وَالزَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ ، وَوَصَفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ لَهُ بِأَنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ لَيْسَ تَوْثِيقًا لَهُ - ؛ وَإِنْ هَامَ الرَّجُلُ مِنْ هَذَا ، وَبَقِيَ رِجَالُهُ يُقَاتُ ؛ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ ... وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٥٨٨٥) » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٦١/١١-٤٦٣).

وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ ، بَابُ فِي الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَهَذَا لَمْ أَعْرِفْهُ ، وَبَقِيَ رِجَالُهُ يُقَاتُ . وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِحْصَارٍ ، وَأَسْقَطَ الْهَذْلِي الْمُبْهَمَ ، فَعَلَى هَذَا رِجَالُ الطَّبْرَانِيِّ كُلُّهُمْ يُقَاتُ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠٣/٨).

وَحَسَنَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي جِلْبَابِ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ (ص ١٤٢).

(٣) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤٨٩/٥).

(٤) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في لباس النساء ، ح (٤٠٩٢) ، عون المعبود

٤\_ وَعَنْهُ - رضي الله عنه - قَالَ : « لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُخْتَبِي الرِّجَالِ ؛ الَّذِينَ يَتَشَبَّهُونَ بالنِّسَاءِ ، وَالمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ ؛ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالرِّجَالِ وَرَاكِبِ الْفَلَاةِ وَحَدَهُ » (١) .

٥\_ وَقَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَةَ مِنَ

⇒ شرح سنن أبي داود (١٠٥/١١) .

وَأَحْمَدُ فِي بَاقِي مَسْنَدِ الْمُكْثَرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، ح (٨٣٠٩) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمَسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ ؛ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ ، غَيْرُ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ؛ فَمِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ » اهـ . مَسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٦١/١٤) .  
وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، ح (٧٤١٥) ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ » اهـ . وَأَقْرَأَهُ النَّهْبِيُّ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِيسُ (٢١٥/٤) - (٢١٦) .

قَالَ الْأَلْبَانِيُّ : « وَهُوَ كَمَا قَالَا » اهـ . حُلُبَابُ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ (ص ١٤١) .  
وَقَالَ الشُّوَكَّانِيُّ : « وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ . نِيلُ الْأَوْتَارِ (١٣٧/٢) ، ح (٥٩١) .

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي بَاقِي مَسْنَدِ الْمُكْثَرِينَ ، ح (٧٨٥٥) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمَسْنَدَ : « صَحِيحٌ دُونَ قَوْلِهِ : « وَرَاكِبِ الْفَلَاةِ وَحَدَهُ » ، وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ ؛ لِجَهَالَةِ طَيْبِ بْنِ مُحَمَّدٍ ؛ فَقَدْ تَفَرَّدَ أَيُّوبُ بْنُ النَّجَّارِ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ ، وَالنَّهْبِيُّ : لَا يُعْرَفُ ، زَادَ النَّهْبِيُّ : وَلَهُ مَا يُنْكَرُ ، وَذَكَرَهُ الْعَقِيلِيُّ فِي الضُّعْفَاءِ ، وَتَسَاهَلَ ابْنُ حِبَّانَ فَأَوْرَدَهُ فِي ثِقَاتِهِ ، وَقَالَ : رَوَى عَنْهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِيُّ ، قَوْهَمَ ؛ فَإِنَّ أَيُّوبَ الرَّائِيَّ عَنْهُ هُوَ ابْنُ النَّجَّارِ ، وَتَبَّهَ عَلَى وَهْمِ ابْنِ حِبَّانَ هَذَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي لِسَانِ الْمِيزَانِ » اهـ بِتَصَرُّفٍ . مَسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٢٤٥/١٣) .

وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ ، بَابُ فِي الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَالمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَفِيهِ طَيْبُ بْنُ مُحَمَّدٍ ؛ وَثَقَّهُ ابْنُ حِبَّانَ ، وَضَعَفَهُ الْعَقِيلِيُّ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ بِمَجْمَعِ الزَّوَادِ وَمَنْبَعِ الْفَوَائِدِ (١٠٣/٨) .

قُلْتُ : وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّشْبِيهِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، بَلْ هِيَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُسْتَفِيزَةِ الْمَشْهُورَةِ كَمَا ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١٤٥/٢٢) .

النِّسَاءِ» (١) .

فَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ جَمِيعًا الدَّلَالَةُ الْوَاضِحَةُ عَلَى تَحْرِيمِ تَشْبِهِ الرَّجَالِ بِالنِّسَاءِ ، وَتَشْبِهِ النِّسَاءِ بِالرَّجَالِ ؛ لِأَنَّ اللَّغْنَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى فِعْلٍ مُحَرَّمٍ ، وَهِيَ عَامَّةٌ تَشْمَلُ اللَّبْسَ وَغَيْرَهُ ، إِلَّا الْحَدِيثَ الثَّلَاثَ فَهُوَ نَصٌّ فِي اللَّبْسِ خَاصَّةً (٢) .

\* بَلْ إِنَّ تَشْبِهُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ ، وَتَشْبِهُ الْمَرْأَةِ بِالرَّجُلِ فِيمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصٍ أَحَدِهِمَا كَبِيرَةٌ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ الْمُتَوَعَّدِ عَلَيْهَا بِاللَّغْنِ وَالطَّرْدِ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، نَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ مِنْ ذَلِكَ ، وَهَذَا أَمْرٌ قَدْ يَغْفُلُ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنْ ذُكُورِ الْمُسْلِمِينَ ، مِمَّنْ يَتَشَبَّهُونَ بِالنِّسَاءِ فِي لِبَاسِهِنَّ ، وَزِينَتِهِنَّ ، جَاهِلِينَ - أَوْ مُتَجَاهِلِينَ - هَذَا اللَّغْنُ الْعَظِيمُ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَرَسُولِهِ ﷺ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ كِبَائِرِ الْمُهْلِكَةِ الْمَوْبَقَةِ .

قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « الْكَبِيرَةُ الثَّلَاثَةُ وَالثَّلَاثُونَ : تَشْبُهُ النِّسَاءِ بِالرَّجَالِ ، وَتَشْبُهُ الرَّجَالِ بِالنِّسَاءِ » (٣) .

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ أَنْ سَأَلَ جُمْلَةً مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ النَّاهِيَةِ عَنْ ذَلِكَ : « عَدُّ هَذَا - يَعْنِي : التَّشْبِهُ بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ - مِنَ الْكِبَائِرِ وَاضِحٌ ؛ لِمَا عَرَفْتَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، وَمَا فِيهَا مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ . وَالَّذِي رَأَيْتُهُ لِأَيْمَنَتَا : أَنَّ ذَلِكَ التَّشْبِهُ فِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ حَرَامٌ ، وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ ، بَلْ صَوَّبَهُ . وَثَانِيهِمَا : أَنَّهُ مَكْرُوهٌ ، وَصَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي مَوْضِعٍ . وَالصَّحِيحُ - بَلِ الصَّوَابُ - مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٢٦) .

(٢) انظر : نيل الأوطار (١٣٧/٢) ؛ حِلَابُ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ (ص ١٤٦-١٤٧) .

(٣) كتاب الكبائر (ص ١٠٩) .

مِنَ الْحُرْمَةِ ، بَلْ مَا قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ كَبِيرَةٌ ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَكَلِّمِينَ عَنِ الْكِبَائِرِ عَدَّهُ مِنْهَا ؛ وَهُوَ ظَاهِرٌ » (١) .

وَمَا يَجْرِي عَلَى الرِّجَالِ الْبَالِغِينَ وَالنِّسَاءِ الْبَالِغَاتِ فِي بَابِ التَّشْبِيهِ يَجْرِي حُكْمُهُ عَلَى الصَّبْيَانِ وَالْجَوَارِي ؛ فَلَا يَجُوزُ لِبَاسُ الصَّبِيِّ لِبَاسَ الْجَارِيَةِ ، أَوِ الْجَارِيَةِ لِبَاسَ الصَّبِيِّ (٢) .

❖ وَمِنَ الْحُكْمِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي قَصَدَ إِلَيْهَا الشَّارِعُ الْحَكِيمُ فِي نَهْيِ الرِّجَالِ عَنْ مُشَابَهَةِ النِّسَاءِ : مَا فِي التَّشَابُهِ الظَّاهِرِيِّ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّمَاثُلِ وَالتَّشَاكُلِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الصِّفَاتِ ، وَهَذَا مُنَاقِضٌ صَرِيحٌ لِلْفِطْرَةِ الَّتِي خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهَا الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ ، وَقَائِدٌ إِلَى الْمَفَاسِدِ الْعَظِيمَةِ ؛ دِينِيَّةً وَدُنْيَوِيَّةً ، وَهُوَ إِلَى ذَلِكَ يُورِثُ الذَّكَرَ صِفَاتِ الْأُنُوَّةِ ، وَالتَّخَنُّثِ ، وَيُكْسِبُهُ مَا يُنَافِي شَهَامَتَهُ وَرُجُولَتَهُ ؛ وَلِهَذَا فَلَا تَكَادُ تَجِدُ مَنْ يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ مِنَ الرِّجَالِ - خُصُوصًا فِي اللَّبَاسِ وَالزِّيِّ وَالزَّيْنَةِ - فِي الْأَكْثَرِ إِلَّا وَعَلَى شِمَائِلِهِ مِنَ التَّخَنُّثِ وَالتَّنَائُثِ ، وَالرَّخَاوَةِ وَصِفَاتِ النِّسَاءِ مَا لَا يَخْفَى ، حَتَّى لَوْ كَانَ مِنْ أَشْهُمِ النَّاسِ ، وَأَكْثَرِهِمْ فُحُولِيَّةً وَرُجُولِيَّةً ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُنْقِصَهُ التَّشَبُّهُ بِالنِّسَاءِ مِنْهَا ، وَإِنْ لَمْ يُذْهِبْهَا ، بَلْ قَدْ يُودِّي بِهِ ذَلِكَ فِي نِهَايَةِ الْأَمْرِ إِلَى الرَّغْبَةِ فِي فِعْلِ الْفَاحِشَةِ بِهِ ، حَتَّى يُؤْتَى كَمَا تُؤْتَى النِّسَاءُ ، وَأَقْبَحُ وَأَعْظَمُ ، وَهَذَا أَمْرٌ مَلْمُوسٌ وَوَاقِعٌ فِي حَيَاةِ النَّاسِ - إِلَى اللَّهِ الشُّكْوَى - ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ مَتَى مَا فَعَلَ الْقَلِيلَ مِنَ مُشَابَهَةِ الْمَرْأَةِ ، اسْتَحْرَجَهُ ذَلِكَ إِلَى الْكَثِيرِ ، حَتَّى يَقَعَ فِي الْعِظَائِمِ الْمُهْلِكَةِ ؛ سُنَّةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ ، وَلَكِنْ تَجِدُ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا (٣) .

(١) الزَّوْاجِرُ عَنْ اقْتِرَافِ الْكِبَائِرِ (١/١٥٥) ، الْكَبِيرَةُ السَّابِعَةُ بَعْدَ الْمِثَّةِ .

(٢) انْظُرْ مَا سَبَقَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ (ص ٢٨٨ وَمَا بَعْدَهَا) .

(٣) انْظُرْ : زَادَ الْمَعَادُ فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ (٤/٨٠) ؛ حُسْنُ التَّنْبِيهِ لَمَا وَرَدَ فِي التَّشْبِيهِ ، مَخْطُوطٌ

\* ضَوَابِطُ تَشْبِهِ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ فِي اللَّبَاسِ :

- الضَّابِطُ الْأَوَّلُ : كُلُّ لِبَاسٍ اخْتَصَّتْ بِهِ النِّسَاءُ شَرْعًا أَوْ عُرْفًا مُنِعَ مِنْهُ الرَّجَالُ، وَكُلُّ لِبَاسٍ اخْتَصَّ بِهِ الرَّجَالُ شَرْعًا أَوْ عُرْفًا مُنِعَ مِنْهُ النِّسَاءُ <sup>(١)</sup> .

أَمَّا هَيْئَةُ اللَّبَاسِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : فَتَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ عَادَةِ كُلِّ بَلَدٍ ؛ فَرُبَّ قَوْمٍ لَا يَفْتَرِقُ زَيْ نِسَائِهِمْ مِنْ زِيِّ رِجَالِهِمْ فِي هَيْئَةِ اللَّبَاسِ ، لَكِنْ يَمْتَازُ النِّسَاءُ عَنِ الرَّجَالِ بِالاحتِجَابِ وَالاستِتَارِ ، وَالْحِشْمَةِ فِي اللَّبَاسِ ، أَوْ بِلَوْنٍ مُعَيَّنٍ <sup>(٢)</sup> .

وَتَخْصِيصُ أَحَدِهِمَا بِلِبَاسٍ مُعَيَّنٍ يُسْتَفَادُ مِنْ نَاحِيَتَيْنِ :

الأولى : مِنَ الشَّارِعِ ؛ حِينَ يَرِدُ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَى تَخْصِيصِ أَحَدِهِمَا بِلِبَاسٍ ، وَتَحْرِيمِهِ عَلَى الْآخَرِ ؛ وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ : تَحْرِيمُ لِبَاسِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ الْكَثِيرَيْنِ عَلَى الرَّجَالِ ، وَإِبَاحَتُهُمَا لِلنِّسَاءِ <sup>(٣)</sup> ، وَتَحْرِيمُ الإِسْبَالِ فِي الثِّيَابِ عَلَى الرَّجَالِ ، وَإِبَاحَتُهُ لِلنِّسَاءِ <sup>(٤)</sup> .

أَوْ حِينَ يَرِدُ الشَّارِعُ بِالتَّمْيِيزِ وَالْفَرْقِ بَيْنَ لِبَاسِ الرَّجُلِ وَلِبَاسِ الْمَرْأَةِ ؛ كَمَا فِي النَّعَالِ وَالْجِذَاءِ ، وَالْخَاتَمِ <sup>(٥)</sup> .

الثَّانِيَّةُ : مَا يَقْضِي بِهِ الْعُرْفُ الصَّحِيحُ الْمُنْضَبِطُ ؛ حِينَ لَا يَكُونُ ثَمَّ نَصٌّ ؛ كَهَيْئَةِ

⇨ (٦/٢٨٧ ، ٢٨٨) .

(١) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٤٥/٢٢ وما بعدها) ؛ ابن حجر ، فتح

الباري بشرح صحيح البخاري (٣٤٥/١٠) ؛ فتاوى ورسائل ابن إبراهيم (١٦٨/٢) ؛

حلياب المرأة المسلمة (ص ١٥١ وما بعدها) ؛ التشبيه المنهني عنه (ص ١٤٨) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري (٣٤٥/١٠) ؛ فتاوى ورسائل ابن إبراهيم (١٦٨/٢) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٥٠٥ ، ٥٣١) .

(٤) انظر فيما بعد من هذا البحث (ص ٧٠١ وما بعدها) .

(٥) انظر فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٣٨ ، ٤٧٦) .

اللباس ، وشكله ، فالعبرة فيه بما عليه حال الناس وعرفهم - متى تحققت فيه شروط الاعتبار - ، فالعرف حينها هو المحدد لصفة لباس المرأة وخصائصه ، وصفة لباس الرجل وخصائصه <sup>(١)</sup> .

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عن الضابط في تشبه الرجال بالنساء في اللباس ، والعكس ؛ هل هو بالنسبة إلى ما كان على عهد رسول الله ﷺ ، أو كل زمان ومجتمع بحسبه ؟ .

فأجاب - رحمه الله - بجواب نفيس مطول ، ملخصه : أن النبي ﷺ لعن المتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال ، واستفاضت الأدلة الصحيحة في الصحاح وغيرها بتحريم ذلك ، والضابط في نهيه ﷺ عن التشبه بينهما ليس راجعاً إلى مجرد ما يختاره الرجال والنساء ، ويشتهونه ، ويعتادونه ؛ فإنه لو كان كذلك لكان إذا اضطلع قوم على أن يلبس الرجال الخمر التي تغطي الرأس والوجه والعنق ، والجلايب التي تسدل من فوق الرؤوس حتى لا يظهر من لبسها إلا العينان ، وأن تلبس النساء العمائم ، والأقبية ونحو ذلك ؛ أن يكون هذا سائغاً !! وهذا خلاف النص والإجماع ، فلو كان اللباس الفارق بين الرجال والنساء مستنده مجرد ما يعتاده النساء أو الرجال باختيارهم وشهوتهم ؛ لم يجب أن يذنب النساء عليهن الجلايب ، ولا أن يضربن بالخمر على الجيوب ، ولم يحرم عليهن تبرج الجاهلية الأولى ؛ لأن ذلك كان عادة الناس إذ ذاك . وليس الضابط في ذلك لباساً معيناً من جهة نص النبي ﷺ ، أو من جهة عادة الرجال والنساء على عهده ؛ بحيث يقال : إن ذلك هو الواجب ، وغيره يحرم .

(١) انظر : نهاية المحتاج (٣٧٣/٢-٣٧٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٤٥/١٠) .

وَأِنَّمَا يُعَوَّدُ الْفَرْقُ بَيْنَ لِبَاسِ الرَّجُلِ وَلِبَاسِ الْمَرْأَةِ إِلَى مَا يَصْلُحُ لِلرِّجَالِ ، وَمَا يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ ؛ وَهُوَ مَا نَاسَبَ مَا يُؤْمَرُ بِهِ الرِّجَالُ ، وَمَا تُؤْمَرُ بِهِ النِّسَاءُ ؛ فَالنِّسَاءُ مَأْمُورَاتٌ بِالِاسْتِتَارِ وَالِاخْتِجَابِ ، دُونَ التَّبَرُّجِ وَالظُّهُورِ ، بِخِلَافِ الرِّجَالِ ، وَأَصْلُ هَذَا : أَنَّ الشَّارِعَ لَهُ مَقْصُودَانِ : أَحَدُهُمَا : الْفَرْقُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، الثَّانِي : اخْتِجَابُ النِّسَاءِ عَنِ الرِّجَالِ ، فَلَوْ كَانَ مَقْصُودُهُ مُجَرَّدَ الْفَرْقِ ، لَحَصَلَ ذَلِكَ بِأَيِّ وَجْهِ حَصَلَ بِهِ الْاِخْتِلَافُ ؛ وَهَذَا فَاسِدٌ مَرْفُوضٌ . وَكَذَلِكَ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مُجَرَّدَ حُجُبِ النِّسَاءِ ، وَسُتْرِهِنَّ دُونَ الْفَرْقِ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَ الرِّجَالِ ، بَلِ الْفَرْقُ أَيْضًا مَقْصُودٌ ؛ حَتَّى لَوْ قُدِّرَ أَنَّ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ اشْتَرَكُوا فِي مَا يَسْتُرُ وَيَحْجُبُ ؛ بِحَيْثُ يَشْتَبِهُ الصَّنَفَيْنِ ، لَنُهِوا عَنِ ذَلِكَ . وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ لِبَاسِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فَرْقٌ يُمَيِّزُ بَيْنَهُمَا ، وَأَنْ يَكُونَ فِي لِبَاسِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْاسْتِتَارِ وَالِاخْتِجَابِ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ ، ظَهَرَ أَصْلُ هَذَا الْبَابِ ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ اللَّبَاسَ إِذَا كَانَ غَالِيَهُ لِبَسُ الرِّجَالِ نُهِيَ عَنْهُ الْمَرْأَةُ ، وَإِنْ كَانَ سَاتِرًا كَالْمَلَابِسِ الَّتِي جَرَى عُرفُ بَعْضِ الْبِلَادِ عَلَى لُبْسِهَا لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ - عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ - ، وَالنَّهْيُ عَنْ مِثْلِ هَذَا يَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ الْعَادَاتِ . وَأَمَّا مَا كَانَ الْفَرْقُ عَائِدًا إِلَى السُّتْرِ نَفْسِهِ ، فَهَذَا يُؤْمَرُ فِيهِ النِّسَاءُ بِمَا يَسْتُرُ ، وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْفَرْقَ يَحْصُلُ بِدُونِ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

#### - الضَّابِطُ الثَّانِي :

لَا تَشْبَهُ بِالنِّسَاءِ إِلَّا بِنِيَّةٍ وَقَصْدٍ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » <sup>(٢)</sup> .

فَالْحَدِيثُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ أَعْمَالَ الْمُكَلَّفِ وَتَصَرُّفَاتِهِ لَا تُعَدُّ تَشَبُّهًا إِلَّا إِذَا قَصَدَ ذَلِكَ

(١) انتهى مُلَخَّصًا من مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٤٥/٢٢-١٥٥) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٨٦) .

وَنَوَاهُ <sup>(١)</sup> .

وَلَكِنْ عَلَى الرَّجَالِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَعَدُّوا عَنْ مُشَابَهَةِ النِّسَاءِ فِي الْهَيْئَةِ وَاللِّبَاسِ ؛ امْتِثَالًا لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِمُخَالَفَةِ النِّسَاءِ فِي اللَّبَاسِ ؛ وَلَقَلَّ يُسَاءُ الظَّنُّ بِهِ ، وَلِمَا تَوَرَّعَهُ الْمُشَابَهَةُ فِي الظَّاهِرِ مِنَ التَّوَافُقِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْمَيْلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا تَوَرَّعَهُ الْمُشَابَهَةُ بَيْنَ الْمُتَشَابِهِينَ .

\* \* \*

#### ● اسْتِثْنَاءَاتٌ مِنْ ضَوَابِطِ التَّشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ فِي اللَّبَاسِ :

ذَلَّتِ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الرَّجَالِ لِأَشْيَاءَ هِيَ فِي الْأَصْلِ مِنْ زِيِّ النِّسَاءِ وَلِبَاسِهِنَّ ؛ وَلِلْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى ذَلِكَ فِي بَعْضِهَا ؛ وَهِيَ :

• أَوَّلًا : لُبْسُ خَاتَمِ الْفِضَّةِ لِلرَّجَالِ ؛ فَالْخَاتَمُ فِي الْأَصْلِ زِينَةٌ ؛ وَهِيَ مِنْ خَصَائِصِ النِّسَاءِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ التَّخْتُمُ بِالْفِضَّةِ ، بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ عَلَى هَيْئَةِ خَوَاتِمِ النِّسَاءِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَنَسٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ ، فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ ، كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ » <sup>(١)</sup> .

• ثَانِيًا : لِبَاسُ الذَّهَبِ ؛ هُوَ فِي الْأَصْلِ مِمَّا أُبِيحَ لِلنِّسَاءِ ، وَحُرِّمَ عَلَى الذُّكُورِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجَالِ لُبْسُ الذَّهَبِ الْيَسِيرِ ؛ مَتَى مَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ ، وَكَانَ

(١) انظر : ابن نُجَيْم ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِر (ص ٢٧) .

(١) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٩٦) .

وانظر حُكْمَ التَّخْتُمِ لِلرَّجَالِ فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٩٤-٤٠٦) .



قَلِيلًا ؛ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ <sup>(١)</sup> .

لِمَا رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ : « أَنَّ عَرْفَجَةَ بْنَ أَسْعَدَ قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ ، فَأَتَتْهُ عَلَيْهِ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ » <sup>(٢)</sup> .  
وَمِثْلُهُ شَدُّ الْأَسْنَانِ بِالذَّهَبِ <sup>(٣)</sup> .

وَلِمَا رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : « نَهَى عَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ إِلَّا مُقْطَعًا ، وَعَنْ رُكُوبِ الْمَيَّائِرِ » <sup>(٤)</sup> .

• ثَالِثًا : الْحَرِيرُ مِنْ لِبَاسِ النِّسَاءِ فِي الْأَصْلِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرِّجَالِ فِي حَالَةِ الْاضْطِرَّارِ وَالْحَاجَةِ إِلَى التَّدَاوِي بِه لِحِكْمَةٍ وَجَرَبٍ وَنَحْوَهَا ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ فِي الْقُمُصِ الْحَرِيرِ فِي السَّفَرِ مِنْ حِكْمَةٍ كَانَتْ بِهِمَا ، أَوْ وَجَعَ كَانَتْ بِهِمَا » <sup>(٥)</sup> .

وَيَجُوزُ لُبْسُهُ لِلرِّجَالِ إِذَا كَانَ يَسِيرًا ؛ قَدَرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ فَمَا دُونَهَا ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الثُّوبِ الْمُصْنَمَتِ مِنَ الْحَرِيرِ ، فَأَمَّا الْعَلَمُ مِنَ الْحَرِيرِ وَسَدَى الثُّوبِ فَلَا بَأْسَ بِهِ » <sup>(٦)</sup> .  
وَإِذَا كَانَ الْحَرِيرُ مَخْلُوطًا بِغَيْرِهِ ، وَهُوَ أَقْلُ <sup>(٧)</sup> .

(١) انظر حكم المسألة فيما سبق من هذا البحث (ص ٥٣١-٥٤٢) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٥٣٢) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٥٣٣ وما بعدها) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٣٩) .

(٥) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٥١٥) . وانظر حكم المسألة فيما سبق (ص ٥١٣-٥٢٠) .

(٦) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٩٩) . وانظر حكم المسألة فيما سبق (ص ٥٢٨-٥٣٠) .

(٧) انظر حكم المسألة فيما سبق من هذا البحث (ص ٩٧-١٢٣) .

الْفَرْعُ الثَّالِثُ  
حُكْمُ التَّشْبِهِ بِالْكَفَّارِ فِي اللَّبَاسِ  
وَضَوَابِطُهُ

● اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ - رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً - أَنْ يَتَشَبَّهَ بِالْكَافِرِينَ فِي لِبَاسِهِمْ وَهَيَاتِهِمْ ، وَأَخْلَاقِهِمْ ، وَعِبَادَاتِهِمْ ، وَعَادَاتِهِمْ ، وَأَنَّمَا طِ سُلُوكِهِمْ <sup>(١)</sup> .

\* وَاسْتَدَلَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ بِمَا يَلِي :

- أَوَّلًا : أَدَلَّتُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ ؛ مِنْهَا :

١- قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يُسَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وَالْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ الْهُدَى وَالْحَقَّ ، وَعَصَى الرَّسُولَ ، وَاتَّبَعَ غَيْرَ هَذِي الْمُسْلِمِينَ ، مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُحَسِّنُ لَهُ

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٦٢٤/١) ؛ الاختيار لتعليل المختار (٤١٩/٤) ؛  
التنف في الفتاوى (٢٥١/١) ؛ المدونة برواية سحنون عن ابن القاسم (٦٣/١ ، ١٠٩) ؛  
عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٢٥/٣) ؛ المعونة على مذهب عالم المدينة  
(١٧٢٣/٣) ؛ مغني المحتاج (١٣٩/١) ؛ مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود (ص ٢٦١) ؛  
كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٧٦/١ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥-٢٨٦) ؛ اقتضاء الصراط  
المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (٣٦٣/١) .

(٢) النساء : ١١٥ .

ذَلِكَ وَيُزَيِّنُهُ لَهُ اسْتِدْرَاجًا ، ثُمَّ يُصْلِيهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ، وَكَفَى بِذَلِكَ زَجْرًا وَتَحْذِيرًا (١) .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعَمَلِ هُوَ مِنْ سَبِيلِ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ ، بَلْ وَمِنْ سَبِيلِ الْمُفْسِدِينَ ، وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ، وَمَا يُقَدَّرُ عَدَمُ انْتِدِرَاجِهِ فِي الْعُمُومِ فَالْنَّهْيُ ثَابِتٌ عَنْ جَنْسِهِ ، فَيَكُونُ مُفَارَقَةً الْجِنْسِ بِالْكُلِّيَّةِ أَقْرَبَ إِلَى تَرْكِ النَّهْيِ ، وَمُقَارَبَتُهُ مَظَنَّةٌ وَقُوعُ النَّهْيِ » (٢) .

٢- قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَنْ رَضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْبَيِّنَاتِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ (٣) .

٣- وَقَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٤) .

وَالزَّجْرُ وَقَعَ عَنْ اتِّبَاعِ أَهْوَائِهِمْ مُطْلَقًا فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ؛ حَيْثُ أَمَرَ الْمُصْطَفَى ﷺ بِلزومِ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ السَّمْحَةِ ، وَمُخَالَفَةِ أَهْوَاءِ الْكَافِرِينَ وَالْمُشْرِكِينَ ، وَمُجَانَبَةِ مَا عَلَيْهِ هَدْيُهُمُ الظَّاهِرُ الَّذِي هُوَ مِنْ مُوجِبَاتِ دِينِهِمُ الْبَاطِلِ ، وَتَوَابِعِ اعْتِقَادِهِمُ الضَّالِّ (٥) .

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم (١/٦١١) .

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/٨٩-٩٠ ، ٢٥٧) .

(٣) البقرة : ١٢٠ .

(٤) الجاثية : ١٨ .

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧) .

٤- قَوْلُهُ تَعَالَى شَأْنُهُ : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ (١)

فَالْآيَةُ نَهَى مُطْلَقًا لِلْمُؤْمِنِينَ عَنْ مُشَابَهَةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي شَيْءٍ مِنَ الْأُمُورِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْفَرْعِيَّةِ (٢) .

وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « مَا كَانَ يَتَيْنَ إِسْلَامَنَا وَيَتَيْنَ أَنْ عَاتَبَنَا اللَّهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ إِلَّا أَرْبَعُ سِنِينَ » (٣) .

وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى شِدَّةِ عِنَايَةِ الشَّارِعِ بِمُخَالَفَةِ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي هَدْيِهِمْ .

- ثَانِيًا : أَدَلَّتْهُمْ مِنَ السُّنَّةِ ؛ مِنْهَا :

١- عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ » (٤) .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَهَذَا الْحَدِيثُ أَقْلُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَقْتَضِيَ تَحْرِيمَ التَّشَبُّهِ بِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي كُفْرَ الْمُتَشَبِّهِ بِهِمْ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاغْلُظْ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (٥) ..

(١) الحديد : ١٦ .

(٢) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (٢٥٨/١) ؛ تفسير القرآن العظيم (٣٢٧/٤) .

(٣) رواه مسلم في كتاب التفسير ، ح [٢٤] (٣٠٢٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد السادس (٤٤٢/١٨) .

(٤) انظر تخريجيه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٧٥) .

(٥) المائدة : ٥١ .

وَبِهَذَا احْتَجَّ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى كَرَاهَةِ أَشْيَاءَ مِنْ زِيٍّ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ» (١) .  
وَقَالَ الصَّنْعَانِيُّ - رحمه الله - : «وَالْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ مَنْ تَشَبَّهَ بِالْفُسَّاقِ  
كَانَ مِنْهُمْ ، أَوْ بِالْكَافِرِ ، أَوْ بِالْمُبْتَدِعَةِ فِي أَيِّ شَيْءٍ مِمَّا يَخْتَصُّونَ بِهِ مِنْ مَلْبُوسٍ أَوْ  
مَرْكُوبٍ أَوْ هَيْئَةٍ . قَالُوا : فَإِذَا تَشَبَّهَ بِالْكَافِرِ فِي زِيٍّ ، وَاعْتَقَدَ أَنْ يَكُونَ بِذَلِكَ مِثْلُهُ  
[كَفَر] ، فَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ ؛ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ : يَكْفُرُ ؛ وَهُوَ  
ظَاهِرُ الْحَدِيثِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَا يَكْفُرُ ، وَلَكِنْ يُؤَدَّبُ» (٢) .

٢- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «لَتَبْعَنَّ  
سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِيرٍ ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ ، حَتَّى لَوْ سَلَكَوا جُحْرَ ضَبٍّ  
لَسَلَكَتُمُوهُ !» . قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ؟ قَالَ : «فَمَنْ !؟» (٣) .  
وَالْحَدِيثُ خَبَرٌ جَاءَ فِي سِيَاقِ الذَّمِّ الْمَفِيدِ لِلنَّهْيِ عَنْ طَرِيقِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمِ  
وَالضَّالِّينَ ، وَالنَّعْيِ مِنْ فِعْلِ فِعَالِهِمْ ، وَالتَّشْبِيهِ بِهِمْ فِي سُلُوكِهِمْ ، وَأَفْعَالِهِمْ (٤) .  
قَالَ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : «وَالْمُرَادُ بِالشَّيْرِ وَالذِّرَاعِ وَجُحْرِ الضَّبِّ : التَّمَثِيلُ  
بِشِدَّةِ الْمَوَافَقَةِ لَهُمْ ؛ وَالْمُرَادُ : الْمَوَافَقَةُ فِي الْمَعَاصِي وَالْمُخَالَفَاتِ ، لَا فِي الْكُفْرِ ، وَفِي

(١) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/٢٤١ ، ٢٤٣) .

(٢) سبيل السلام شرح بلوغ المرام (٤/٣٣٨) . وانظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير  
(١٣٦-١٣٥/٦) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الأنبياء ، باب ما ذُكِرَ عن بني إسرائيل ، ح (٧٣٢٠) ، ابن  
حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٣/٣١٣) . ومسلم في كتاب العلم ، باب  
اتباع سَنَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، ح [٦] (٢٦٦٩) ، شرح النووي على صحيح مسلم ،  
المجلد السادس (١٦٧/١٦) .

وَالسَّنَنُ : بِالْفَتْحِ ؛ وَهُوَ الطَّرِيقُ ، وَالْمُرَادُ : تَتَّبِعُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ .

انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٣/٣١٣) .

(٤) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/١٥٢) .

هَذَا مُعْجَزَةٌ ظَاهِرَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ فَقَدْ وَقَعَ مَا أَخْبَرَ بِهِ ﷺ . (١)

٣- حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ :  
رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَرَيْنِ ، فَقَالَ : « إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ ؛  
فَلَا تَلْبَسْنَهَا » (٢) .

وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : « أَأَمَرْتُكَ بِهَذَا !؟ » . قُلْتُ : أَعْصِلُهُمَا .  
قَالَ : « بَلْ أَحْرِقْهُمَا » (٣) .

وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي تَحْرِيمِ ثِيَابِ الْكُفَّارِ ، وَفِيهِ أَتْلُغُ الدَّلَالَاتِ عَلَى الرَّجُلِ  
عَنْهَا ، وَالْمَنْعُ مِنْ لُبْسِهَا أَيًّا كَانَتْ ؛ فَإِنَّ تَغْلِيلَهُ ﷺ لِلنَّهْيِ عَنْهَا بِأَنَّهُ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ  
دَلِيلٌ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ كُلِّ لِبَاسٍ اخْتَصَّ بِهِ الْكُفَّارُ (٤) .

قَالَ أَحْمَدُ شَاكِرٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « هَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ عَلَى  
حُرْمَةِ التَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ فِي اللَّبْسِ ، وَفِي الْهَيْئَةِ وَالْمَظْهَرِ ... وَلَمْ يَخْتَلِفْ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْذُ  
الصَّدْرِ الْأَوَّلِ فِي هَذَا ؛ أَعْنِي : فِي تَحْرِيمِ التَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ ، حَتَّى جِئْنَا فِي هَذِهِ الْعُصُورِ  
الْمُتَأَخِّرَةِ ، فَنَبَتَتْ فِي الْمُسْلِمِينَ نَابِتَةٌ ذَلِيلَةٌ مُسْتَعْبِدَةٌ ، هِجِيرَاهَا (٥) وَدَيَّدَتْهَا التَّشْبِيهُ

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد السادس (١٦٧/١٦) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٣٨) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٣) .

(٤) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٦/١٤) ؛ اقتضاء الصراط  
المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/٣٢٢) ؛ الإيضاح والتبيين لما وقع فيه الأكثرون من  
مُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ (ص ٩٣) ؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٨١/٤) ، تحت الحديث  
(١٧٠٤) .

(٥) هِجِيرَاهُ ، وَإِجْرِيَاهُ ، وَإِهْجِيرَاهُ ، وَإِهْجِيرَاءُهُ ؛ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ ، وَهِجِيرَةٌ ، وَأَهْجُورَتُهُ ؛  
دَابَّةٌ ، وَشَأْنُهُ ، وَعَادَتُهُ .

انظر : لسان العرب (٣٤/١٥) ، ( هجر ) .

بِالْكُفَّارِ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَالْإِسْتِخْدَامَ لَهُمْ وَالْإِسْتِعْبَادُ ، ثُمَّ وَجَدُوا مِنَ الْمُتَصِفِينَ بِالْعِلْمِ ، الْمُتَسَبِّحِينَ لَهُ مَنْ يُزَيِّنُ لَهُمْ أَمْرَهُمْ ، وَيُهَوِّنُ عَلَيْهِمْ أَمْرَ التَّشْبِيهِ بِالْكُفَّارِ فِي اللَّبَاسِ وَالْهَيْئَةِ ، وَالْمَظْهَرِ وَالْخُلُقِ ، وَكُلِّ شَيْءٍ ، حَتَّى صِرْنَا فِي أُمَّةٍ لَيْسَ لَهَا مِنْ مَظْهَرِ الْإِسْلَامِ إِلَّا مَظْهَرُ الصَّلَاةِ ، وَالصِّيَامِ ، وَالْحَجِّ ، عَلَى مَا أَدْخَلُوا فِيهَا مِنْ بَدْعٍ ، بَلْ مِنْ أَلْوَانِ التَّشْبِيهِ بِالْكُفَّارِ أَيْضًا » (١) .

يَقُولُ ذَلِكَ فِي عَصَرِهِ ، فَكَيْفَ لَوْ رَأَى مَا أَلَّ إِلَيْهِ أَمْرُ الْمُسْلِمِينَ فِي هَذَا الْعَصْرِ مِنْ شِدَّةِ الْإِتْبَاعِ ، وَالتَّقْلِيدِ لِلْكُفَّارِ فِي الْهَيْئَةِ ، وَاللَّبَاسِ ، حَتَّى إِنَّ الْمَرْءَ لَيَقَعُ فِي الْخَيْرَةِ حِينَ يَقَابِلُ أَحَدَ هَؤُلَاءِ الْأَشْبَاهِ ؛ هَلْ هُوَ مُسْلِمٌ فَيُلْقِي عَلَيْهِ السَّلَامَ - تَحِيَّةَ الْإِسْلَامِ - أَمْ كَافِرٌ أَجْنَبِيٌّ فَلَا يَبْدُوهُ بِالسَّلَامِ ؛ امْتِنَالًا لِأَمْرِ الْمُصْطَفَى ﷺ حِينَ قَالَ : « لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ ، فَإِذَا لَقَيْتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ » (٢) .

٤\_ عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ مَعْرَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « خَالَفَ هَدْيُنَا هَذِي الْمَشْرِكِينَ » (٣) .

- (١) من تعليق أحمد شاكر على مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٩/١٠) ، ح (٦٥١٣) .  
 (٢) رواه مسلم في كتاب السلام ، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ، وكيف يُردُّ عَلَيْهِمْ ، ح (٢١٦٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٣٢٤/١٤) .  
 والترمذي في كتاب الاستئذان ، باب ما جاء في التسليم على أهل الذمَّة ، وصَحَّحَهُ ، ح (٢٧٠٠) ، الجامع الصحيح (٥٧/٥) .  
 (٣) رواه البيهقي في كتاب الحج ، باب الدَّفْعُ مِنَ الْمَرْذَلَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، السنن الكبرى (١٢٥/٥) .

والحاكم في كتاب التفسير ، تفسير الآية (١٩٨) من سورة البقرة ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ » ١ هـ ، وَرَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، ح (٣٠٩٧) ، ٢

٥- مَا رَوَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رضي الله عنه - مَرْفُوعًا : « إِيَّاكُمْ وَلِبَاسَ الرُّهْبَانِ ؛ فَإِنَّهُ مَنْ تَزَيَّا بِهِمْ أَوْ تَشَبَّهَ فَلَيْسَ مِنِّي » <sup>(١)</sup> .  
وَهُوَ نَصٌّ فِي النَّهْيِ عَنِ لِبَاسِ النَّصَارَى ، وَرُهْبَانِهِمْ <sup>(٢)</sup> .

٦- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - كَتَبَ إِلَى قَائِدِ جَيْشِهِ بِأَذْرَبِجَانَ عُنْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ يَقُولُ : « وَعَلَيْكُمْ بِلِبَاسِ أَيْيُكُمْ إِسْمَاعِيلَ ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّنَعُّمَ وَزِيَّ الْأَعَاجِمِ » <sup>(٣)</sup> .

\* كُلُّ هَذِهِ الْأَدِلَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَرَكَ هَذِي الكُفَّارِ ، وَالتَّشَبُّهَ بِهِمْ فِي أَعْمَالِهِمْ ، وَأَقْوَالِهِمْ ، وَأَهْوَائِهِمْ مِنَ الْمَقَاصِدِ وَالْغَايَاتِ الَّتِي أَسَّسَهَا كِتَابُ اللَّهِ ، وَقَامَ نَبِيُّ الْأُمَّةِ ﷺ بَيَانَهَا ، وَتَفْصِيلُهَا ، وَتَحْقِيقُهَا فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ مِنْ فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ ، وَبَيَّنَ ﷺ أَنَّ جِنْسَ الْمُخَالَفَةِ لِلْمُشْرِكِينَ وَالكُفَّارِ أَمْرٌ مَقْصُودٌ لِلشَّارِعِ ، حَتَّى عَرَفَ ذَلِكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى ، وَتَفَطَّنُوا لَهُ ، وَشَعَرُوا أَنَّهُ ﷺ يُرِيدُ مُخَالَفَتَهُمْ فِي كُلِّ أُمُورِهِمُ الْخَاصَّةِ بِهِمْ ؛ فَقَدْ رَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رضي الله عنه - أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا ، وَلَمْ يُجَامِعُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ النَّبِيَّ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَتَسْكُنُوا فِي الْمَحَاجِرِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحَاجِرِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ

⇨ المستدرك ومعه التلخيص (٢/ ٣٠٤) .

وأصله في صحيح البخاري من حديث عُمَرَ في كتاب الحج ، باب مَنْ يَدْفَعُ مِنْ جَمْعٍ ، ح (١٦٨٤) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣/ ٦٢٠-٦٢١) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٩٢-١٩٣) .

(٢) انظر : السنن والآثار في النهي عن التشبه بالكفار (ص ٣٠٨) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٧٩) .



إِلَّا النِّكَاحَ». فَبَلَغَ ذَلِكَ الْيَهُودَ ، فَقَالُوا : مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ يَسَدَعَ مِنْ أَمْرِنَا شَيْئًا إِلَّا خَالَفْنَا فِيهِ ! فَجَاءَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ <sup>(١)</sup> ، وَعَبَّادُ بْنُ بَشِيرٍ <sup>(٢)</sup> فَقَالَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْيَهُودَ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا ، فَلَا نُحَامِيَهُمْ ! فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى ظَنَّنَا أَنْ قَدْ وَجَدَ عَلَيْهِمَا ، فَخَرَجَا فَاسْتَقْبَلَهُمَا هَدِيَّةٌ مِنْ لَبَسِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَرْسَلَ فِي آثَارِهِمَا ، فَسَقَاهُمَا ، فَعَرَفَا أَنْ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمَا <sup>(٣)</sup> .

وهذا كله يدلُّ على كثرة ما شرَّعه الله تعالى لِنَبِيِّهِ ﷺ من مُخَالَفَةِ الْيَهُودِ ، بَلْ عَلَى مُخَالَفَتِهِمْ فِي عَامَّةِ أُمُورِهِمْ ، فَالوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ أَنْ يُرَاعُوا

(١) هُوَ أُسَيْدُ بْنُ الْحُضَيْرِ بْنِ سَمَّاكِ بْنِ رَافِعِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَشْهَلِيِّ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ ، مِنَ السَّابِقِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ ، أَسْلَمَ عَلَى يَدِ مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ ، وَهُوَ أَحَدُ الثُّقَبَاءِ لِئَلَّةِ الْعَقَبَةِ ، حَضَرَ أُحُدًا ، وَكَانَ يَمُنُّ بِتَمِيمِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَخَى النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ ، وَكَانَ ﷺ يَقُولُ فِيهِ : « نِعَمَ الرَّجُلُ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ » . وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُقَدِّمُهُ ، تُوْفِيَ سَنَةَ عَشْرِينَ لِلْهِجْرَةِ ، فِي عَهْدِ عُمَرَ .

انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/٩٢-٩٤) ، رقم (٥٤) ؛ الإصابة في معرفة الصحابة (١/٢٣٤-٢٣٥) ، رقم (١٨٥) ] .

والحديث : أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ ، بَابِ ذِكْرِ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرِ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، ح (٥٢٦٣) ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ » اهـ ، وَوَافَقَهُ النَّهْبِيُّ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِصُ (٣/٣٢٧) .

(٢) هُوَ عَبَّادُ بْنُ بَشِيرٍ بْنِ وَقَشٍ بْنِ زُعْبَةَ بْنِ زَعُورَاءَ بْنِ عَبْدِ الْأَشْهَلِ الْأَنْصَارِيِّ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ ، أَسْلَمَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ بِالْمَدِينَةِ عَلَى يَدِ مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى صَدَقَاتِ سُلَيْمٍ وَمُرَيْتَةَ ، ثُمَّ بَنِي الْمُصْطَلِقِ ، وَكَانَ يَمُنُّ قَتْلَ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ الْيَهُودِيِّ ، وَشَهِدَ الْيَمَامَةَ فِي قِتَالِ مُسْلِمَةِ الْكَذَّابِ ، وَأَبْلَى بَلَاءً حَسَنًا ، حَتَّى اسْتَشْهِدَ فِيهَا ، سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ ، وَعُمُرُهُ خَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ عَامًا .

انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٨٠١-٨٠٤) ، رقم (١٣٥٤) ؛ الإصابة في معرفة الصحابة (٣/٤٩٦) ، رقم (٤٤٧٣) ] .

(٣) رواه مسلمٌ في كتاب الحيض ، بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ﴾ الْآيَةِ ح (٣٠٢) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٣/٥٤١) .

ذَلِكَ فِي شُرُونِهِمْ كُلِّهَا ، وَبِصُورَةٍ خَاصَّةٍ فِي اللَّبَاسِ وَالْأَرْيَاءِ ؛ لِمَا ثَبَتَ مِنْ النُّصُوصِ الْخَاصَّةِ فِيهَا <sup>(١)</sup> .

— ثَالِثًا : الإِجْمَاعُ عَلَى الْأَمْرِ بِمُخَالَفَةِ الْكُفَّارِ :

حَيْثُ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَالْأَئِمَّةُ بَعْدَهُمْ عَلَى الْأَمْرِ بِمُخَالَفَةِ الْكُفَّارِ ، وَالنَّهْيِ عَنْ مُشَابَهَتِهِمْ فِي الْجُمْلَةِ ، أَمَرُوا بِذَلِكَ فِي عُهُودِهِمِ الْمُتَفَرِّقَةِ ، فِي قَضَايَا مُتَعَدِّدَةٍ ، وَانْتَشَرَتْ وَلَمْ يُنْكِرْهَا مُنْكَرٌ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَصْلِ الْمَغَايِرَةِ . وَقَدْ نَصُّوا فِي الشَّرْطِ الْمَشْرُوطَةِ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنَ النَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ فِيمَا شَرَطُوهُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ : « أَنْ نُوقَرَ الْمُسْلِمِينَ ، وَنَقُومَ لَهُمْ مِنْ مَجَالِسِنَا إِذَا أَرَادُوا الْجُلُوسَ ، وَلَا تَنْتَشِبُ بِهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْ لِبَاسِهِمْ ؛ قَلَنْسُوءَةٌ ، أَوْ عِمَامَةٌ ، أَوْ نَعْلَيْنِ ، أَوْ فَرْقٌ شَعْرٍ ، وَلَا تَتَكَلَّمُ بِكَلَامِهِمْ ، وَلَا نَكْتَنِي بِكُنَاهُمْ ، وَلَا نَرْكَبُ السُّرُوجَ ، وَلَا نَتَقَلَّدُ السُّيُوفَ ، وَلَا نَتَّخِذُ شَيْئًا مِنَ السَّلَاحِ ، وَلَا نَحْمِلُهُ ، وَلَا نَنْقُشُ خَوَاتِيمَنَا بِالْعَرَبِيَّةِ ، وَلَا نَبِيعُ الْخُمُورَ ، وَأَنْ نَحْزَرَ مَقَادِمَ رُؤُوسِنَا ، وَأَنْ نَلْزَمَ زِينًا حَيْثُمَا كُنَّا » <sup>(٢)</sup> .

\* وَهَذِهِ الشَّرْطُ الْمَضْرُوبَةُ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَأَشْيَاعِهِمْ

(١) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤٩٠/٥) ؛ اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١٩١/١-١٩٢) ؛ جليلاب المرأة المسلمة (ص ١٦٥ ، ٢٠٦) ؛ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٣٠٦/٣) ، فتوى (٢٣٠١) في مخالفة أهل الكتاب .

(٢) أَعْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بَنَحْوِهِ فِي كِتَابِ الْجِزْيَةِ ، بَابِ الْإِمَامِ يَكْتُبُ كِتَابَ الصَّلَحِ عَلَى الْجِزْيَةِ ، السَّنَنِ الْكَبْرَى (٢٠٢/٩) .

وقد ذَكَرَ هَذِهِ الشَّرْطُ ، وَبَسَطَ الْكَلَامَ عَلَيْهَا الْعَلَامَةُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ فِي أَحْكَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ (١٢٦٢/٣ وما بعدها) . وانظر : اقتضاء الصراط المستقيم (٣٢٥/١ وما بعدها) .

أَصْنَافٌ :

أَوَّلُهَا وَأَشْهَرُهَا : مَا مَقْصُودُهُ التَّمْيِيزُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي الشُّعُورِ وَاللِّبَاسِ ،  
وَالْأَسْمَاءِ وَالْمَرَائِبِ ، وَالْكَلَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ لِيَتَمَيَّزَ الْمُسْلِمُ عَنِ الْكَافِرِ ، وَلَا يَشْتَبِهَ  
أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ فِي الظَّاهِرِ ، وَلَمْ يَرْضَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَالْمُسْلِمُونَ بِأَصْلِ  
التَّمْيِيزِ ، بَلْ بِالتَّمْيِيزِ فِي عَامَّةِ الْهَدْيِ ، عَلَى تَفَاصِيلَ مَعْرُوفَةٍ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

وَذَلِكَ يَقْتَضِي : إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى التَّمْيِيزِ عَنِ الْكَافِرِ ظَاهِرًا ، وَتَرْكِ التَّشْبِيهِ  
بِهِمْ ، وَلَقَدْ كَانَ أَمْرَاءُ الْهَدْيِ ؛ كَالْعُمَرَيْنِ : عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ  
الْعَزِيزِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَغَيْرُهُمَا يُبَالِغُونَ فِي تَحْقِيقِ ذَلِكَ بِمَا يَتِمُّ بِهِ الْمَقْصُودُ  
مِنَ التَّمْيِيزِ عَنِ الْكَافِرِ ؛ كَمَا كَتَبَ عُمَرُ إِلَى الْأُمَصَارِ : « أَنْ تُجَزَّ نَوَاصِيَهُمْ - يَعْنِي:  
الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى - ، وَلَا يَلْبَسُوا لِبْسَةَ الْمُسْلِمِينَ ؛ حَتَّى يُعْرِفُوا » <sup>(١)</sup> .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ أَنْ سَاقَ جُمْلَةً كَثِيرَةً مِنْ أَدِلَّةِ  
تَحْرِيمِ مُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ وَالْكَافِرِ : « وَبِدُونِ مَا ذَكَرْنَاهُ يُعْلَمُ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى  
كَرَاهَةِ التَّشْبِيهِ بِأَهْلِ الْكِتَابِ وَالْأَعَاجِمِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي بَعْضِ  
الْفُرُوعِ ؛ إِمَّا لَا عِتْقَادَ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَدْيِ الْكَافِرِ ، أَوْ لَا عِتْقَادَهُ أَنَّ فِيهِ دَلِيلًا  
رَاجِحًا ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ ؛ كَمَا أَنَّهُمْ مُجْتَمِعُونَ عَلَى اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَإِنْ كَانَ  
قَدْ يُخَالِفُ بَعْضُهُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ؛ لِتَنَوُّعِ تَأْوِيلِ . وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ » <sup>(٢)</sup> .

● وَإِذَا نَهَتْ الشَّرِيعَةُ عَنْ مُشَابَهَةِ الْأَعَاجِمِ وَالْكَافِرِ دَخَلَ فِي ذَلِكَ مَا عَلَيْهِ  
الْأَعَاجِمُ الْكَافِرُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا ، وَدَخَلَ فِيهِ مَا عَلَيْهِ الْأَعَاجِمُ الْمُسْلِمُونَ مِمَّا لَمْ يَكُنْ  
عَلَيْهِ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/٣٢٧-٣٢٨) ؛ أحكام أهل  
الذمة (٣/١٢٦٢ وما بعدها) .

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/٣٦٣) .

(٣) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/٤٠١) .

\* وَقَدْ يَسْأَلُ مُسْلِمٌ ؛ فَيَقُولُ : لِمَاذَا نَهَى الشَّارِعُ عَنْ مُشَابَهَةِ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ ؟ وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ يَتَضَيِّعُ مِنْ خِلَالِ الْأُمُورِ التَّالِيَةِ :

• أَوَّلًا : قَاعِدَةُ الْإِسْلَامِ الْعَظِيمَةُ الْمَقْرَرَةُ فِي كَثِيرٍ مِنْ نُصُوصِ الشَّارِعِ أَنَّ الْأَمْرَ أَوْ النَّهْيَ إِذَا جَاءَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ فَلَا يَمْلِكُ الْمُسْلِمُ إِلَّا التَّسْلِيمَ وَالرَّضَى ، وَالْإِنْقِيَادَ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ .

قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (١)

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴾ (٢) .

• ثَانِيًا : أَنَّ أَعْمَالَ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ مَبْنَاهَا عَلَى الضَّلَالِ وَالْفَسَادِ وَالْانْحِرَافِ ؛ فِي الْعَقَائِدِ ، وَالْعِبَادَاتِ ، وَالْعَادَاتِ ، وَالسُّلُوكِ وَالْأَخْلَاقِ ؛ وَلِذَا نَهَى الْمُسْلِمُ عَنْ التَّشَبُّهِ بِهِمْ فِي أَعْمَالِهِمْ حَتَّى لَا يَجْنِيَ مَصِيرَهُمْ .

• ثَالِثًا : أَنَّ تَشَبُّهَ الْمُسْلِمِ بِالْكَفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ يُوقِعُهُ فِي التَّبَعِيَّةِ لَهُمْ - وَإِنْ لَمْ يَشْعُرْ بِذَلِكَ - وَفِي هَذَا مِنَ الْمُشَاقَّةِ الصَّرِيحَةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ ﷺ ، وَاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَالرُّجُوعِ إِلَى الظُّلُمَاتِ بَعْدَ النُّورِ وَالْهُدَايَةِ مَا لَا يَخْفَى ؛ ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَتُصْلِهِ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ (٣) .

(١) النساء : ٦٥ .

(٢) الأحزاب : ٣٦ .

(٣) النساء : ١١٥ .

• رَابِعاً : أَنَّ التَّشْبَهَ وَالْمُشَارَكَةَ فِي الظَّاهِرِ يُوقِعُ نَوْعاً مِنَ الْمَشَاكَلَةِ وَالتَّنَاسُبِ يَتَنَزَّلُ الْمَقْلَدُ وَالْمُقَلَّدُ ، يَقُودُ إِلَى الْمَوَافَقَةِ فِي الْأَعْمَالِ وَالْأَخْلَاقِ ، وَيُؤَدِّي إِلَى الْمَيْلِ الْقَلْبِيِّ ، وَالانْتِصِهَارِ وَالْمَوَافَقَةِ ، وَهَذَا كُلُّهُ يُورِثُ - فِي الْغَالِبِ - الْإِعْجَابَ بِالْكَافِرِينَ ، وَيَقُودُ إِلَى الْإِعْجَابِ بِدِينِهِمْ وَعَادَاتِهِمْ ، وَسُلُوكِهِمْ ، وَمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبَاطِلِ وَالْفَسَادِ ، وَيُؤَدِّي إِلَى إِزْدِرَاءِ السُّنَنِ ، وَتَرْكِ الْحَقِّ وَالْهُدَى الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ وَسَارَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ الصَّالِحِ ؛ لِأَنَّ مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ رَضِيَ بِفِعَالِهِمْ ، وَوَافَقَهُمْ فِي أَخْلَاقِهِمْ .

وَهَذِهِ كُلُّهَا ذَرَائِعُ قَوِيَّةٌ ، تَقْضِي إِلَى الْوُقُوعِ فِي الْكُفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ ، وَهِيَ أُمُورٌ مُنَاقِضَةٌ لِلْإِيمَانِ ، مُضْعِفَةٌ لَهُ ، بَلْ لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا انْعِدَامُ الْوِلَاءِ لِلْمُسْلِمِينَ وَالْبِرَاءِ مِنَ الْكَافِرِينَ لَكَفَى ؛ وَكُلُّهَا أُمُورٌ مُشَاهِدَةٌ مَحْسُوسَةٌ .

« فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَبَلَ بَيْنِي أَدَمَ ، بَلْ سَائِرَ الْمَخْلُوقَاتِ عَلَى التَّفَاعُلِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْمُتَشَابِهَيْنِ ، وَكَلَّمَا كَانَتِ الْمُشَابَهَةُ أَكْثَرَ ، كَانَ التَّفَاعُلُ فِي الْأَخْلَاقِ وَالصِّفَاتِ أَتَمَّ حَتَّى يُؤَوَّلَ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ لَا يَتَمَيَّزُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ إِلَّا بِالْعَيْنِ فَقَطْ ، وَلَمَّا كَانَ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَبَيْنَ الْإِنْسَانِ مُشَارَكَةٌ فِي الْجِنْسِ الْخَاصُّ كَانَ التَّفَاعُلُ فِيهِ أَشَدَّ » (١) .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعْلِيْقاً عَلَى حَدِيثٍ : « لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ ... » : « وَسَبَبُهُ : مُشَابَهَةُ الْكُفَّارِ فِي الْقَلِيلِ مِنْ أَمْرِ عِنْدِهِمْ ، وَعَدَمُ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ ، وَإِذَا كَانَتِ الْمُشَابَهَةُ فِي الْقَلِيلِ ذَرِيعَةً وَوَسِيلَةً إِلَى بَعْضِ هَذِهِ الْقَبَائِحِ كَانَتْ مُحَرَّمَةً ... »

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ لَكَ كَمَالُ مَوْقِعِ الشَّرِيعَةِ الْحَنِيفِيَّةِ ، وَبَعْضُ حِكْمَةِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ

(١) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/٤٨٧) .

لِرَسُولِهِ مِنْ مُبَايَنَةِ الْكُفَّارِ ، وَمُخَالَفَتِهِمْ فِي عَامَّةِ أُمُورِهِمْ ، لِيَتَكُونَ الْمُخَالَفَةُ أَحْسَمَ لِمَادَّةِ الشَّرِّ ، وَأَبْعَدَ عَنِ الْوُقُوعِ فِيهَا وَقَعَ فِيهِ النَّاسُ . وَأَعْلَمُ أَنَا لَوْ لَمْ نَرَ مُوَافَقَتَهُمْ قَدْ أَفْضَتْ إِلَى هَذِهِ الْقَبَائِحِ لَكَانَ عَلِمْنَا بِمَا الطَّبَاعُ عَلَيْهِ ، وَاسْتِدْلَالْنَا بِأُصُولِ الشَّرِيعَةِ يُوجِبُ النَّهْيَ عَنْ هَذِهِ الذَّرِيعَةِ ، فَكَيْفَ وَقَدْ رَأَيْنَا مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الَّتِي أَفْضَتْ إِلَيْهَا الْمُشَابَهَةُ مَا قَدْ يُوجِبُ الْخُرُوجَ مِنَ الْإِسْلَامِ بِالْكُلِّيَّةِ ! وَسِرُّ هَذَا الْوَجْهِ : أَنَّ الْمُشَابَهَةَ تَفْضِي إِلَى كُفْرٍ ، أَوْ مَعْصِيَةٍ غَالِبًا ، أَوْ تَفْضِي إِلَيْهِمَا فِي الْجُمْلَةِ ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْمُفْضِي مَصْلَحَةٌ ، وَمَا أَفْضَى إِلَى ذَلِكَ كَانَ مُحَرَّمًا ؛ فَالْمُشَابَهَةُ مُحَرَّمَةٌ ، وَالْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ لَا رَيْبَ مِنْهَا ؛ فَإِنَّ اسْتِقْرَاءَ الشَّرِيعَةِ فِي مَوَارِدِهَا وَمَصَادِرِهَا دَالٌّ عَلَى أَنَّ مَا أَفْضَى إِلَى الْكُفْرِ - غَالِبًا - حَرْمٌ ، وَمَا أَفْضَى إِلَيْهِ عَلَى وَجْهِ خَفِيٍّ حَرْمٌ ، وَمَا أَفْضَى إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَلَا حَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ حَرْمٌ » <sup>(١)</sup> .

• خَامِسًا : أَنَّ الْمُخَالَفَةَ فِي الْهَدْيِ الظَّاهِرِ تُوجِبُ الْمَفَارَقَةَ ، وَتَرَكَ مُوجِبَاتِ الْغَضَبِ وَأَسْبَابِ الضَّلَالِ وَالْإِنْعِطَافِ عَلَى أَهْلِ الْهَدْيِ وَالرَّضْوَانِ ، وَكُلَّمَا كَانَ الْقَلْبُ أَتَمَّ حَيَاةً ، وَأَعْرَفَ بِالْإِسْلَامِ كَانَ إِحْسَاسُهُ بِمَفَارَقَةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بَاطِنًا وَظَاهِرًا أَتَمَّ ، وَبُعْدُهُ عَنِ أَخْلَاقِهِمُ الْمُرْدُولَةِ أَشَدَّ .

• سَادِسًا : أَنَّ الْمُشَارَكَةَ فِي الْهَدْيِ الظَّاهِرِ تُوجِبُ الْإِخْتِلَاطَ وَعَدَمَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْمُهْدِيِّينَ وَالْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمِ وَالضَّالِّينَ ، وَهَذَا أَمْرٌ مُشَاهِدٌ مُحْسُوسٌ ؛ فَإِنَّ الْمُتَشَبِّهَ يَصِيرُ وَكَأَنَّهُ وَاحِدٌ مِنَ الْمُتَشَبِّهِ بِهِمْ ، فَلَا يُعْرَفُ ، وَتَمْيِيزُ الْمُسْلِمِ عَنْ غَيْرِهِ مَطْلُوبٌ وَاجِبٌ .

(١) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/٤٨٠ ، ٤٨١-٤٨٢) .

وقد أشار ابن قيم الجوزية - رحمه الله - إلى الحكيم العظيمة من تمييز لباس الكفار من أهل الذمة عن المسلمين ، ومخالفته له ؛ حين قال : « لِيَحْصُلَ كَمَالُ التَّمْيِيزِ ، وَعَدَمُ الْمُشَابَهَةِ فِي الرِّبِّ الظَّاهِرِ ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَبْعَدَ مِنَ الْمُشَابَهَةِ فِي الرِّبِّ الْبَاطِنِ ؛ فَإِنَّ الْمُشَابَهَةَ فِي أَحَدِهِمَا تَدْعُو إِلَى الْمُشَابَهَةِ فِي الْآخَرِ بِحَسَبِهَا ، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالْمُشَاهَدَةِ ، فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْغَيَارِ وَالتَّمْيِيزِ فِي اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ مُحَرِّدٌ تَمْيِيزِ الْكَافِرِ عَنِ الْمُسْلِمِ ، بَلْ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَقَاصِدِ ، وَالْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ تَرْكُ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَدْعُو إِلَى مُوَافَقَتِهِمْ وَمُشَابَهَتِهِمْ بَاطِنًا ، وَالنَّبِيُّ ﷺ سَنَّ لَأُمَّتِهِ تَرْكَ التَّشْبِهِ بِهِمْ بِكُلِّ طَرِيقٍ ، وَقَالَ : « خَالَفَ هَذَيْنَا هَذَي الْمَشْرِكَيْنِ » <sup>(١)</sup> ، وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَكْثَرُ مِنْ مِئَةِ دَلِيلٍ ، حَتَّى شُرِعَ لَهَا فِي الْعِبَادَاتِ الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ تَحَنُّبٌ مُشَابَهَتِهِمْ فِي مُحَرِّدِ الصُّورَةِ » <sup>(٢)</sup> .

• سَابِعًا : أَنَّ التَّقْلِيدَ جِسْرُ الضَّعْفِ وَالْهَوَانِ ، وَالتَّابِعُ ضَعِيفٌ ذَلِيلٌ ، يَشْعُرُ دَائِمًا بِالصَّغَارِ وَالْانْهِزَامِيَّةِ أَمَامَ مَنْ يُقَلِّدُهُ ؛ فَإِنَّ التَّشْبِيهَ يَقْضِي عَلَى عَقْلِهِ مَهْمًا كَانَتْ عَظَمَتُهُ وَتَفَكُّيرُهُ ، وَيَتَلَقَّى عَنْ غَيْرِهِ ، وَكَفَى بِذَلِكَ هَوَانًا وَضَعْفًا ، وَلَا يَخْفَى مَا آلَ إِلَيْهِ أَمْرُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ ضَعْفٍ وَهَوَانٍ وَتَبَعِيَّةٍ وَذُلٍّ ؛ عِنْدَمَا أَصْبَحُوا أُمَّةً تَابِعَةٌ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مُتَبَوِّعَةً ؛ فَتَشَبَّهُوا بِأَعْدَائِهِمْ وَقَلَّدُوهُمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ ؛ حَتَّى فِي التَّعْبُدِ أَحْيَانًا <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٦٤٤) .

(٢) أحكام أهل الذمة (١٢٨٢/٣-١٢٨٦) .

(٣) انظر في حكم النهي عن التشبه : اقتضاء الصراط المستقيم (١/٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ،

\* ضَوَابِطُ تَشْبِهِ الْمُسْلِمِ بِالْكَفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي اللَّبَاسِ :  
- الضَّابِطُ الْأَوَّلُ : لَا يَكُونُ التَّشْبَهُ بِالْكَفَّارِ إِلَّا بِفِعْلٍ مَا اخْتَصَّوْا بِهِ مِنْ دِينِهِمْ  
أَوْ مِنْ عَادَاتِهِمْ <sup>(١)</sup> .

وَمَعْنَى ذَلِكَ : أَنَّ التَّشْبَهُ الْمَحْرَمَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا إِذَا فَعَلَ الْمُسْلِمُ فِعْلاً خَاصّاً  
بِالْكَفَّارِ ، أَوْ لَبَسَ لِبَاساً خَاصّاً بِهِمْ ، أَوْ تَزَيَّأَ بِزِيٍّ عُرِفَ أَنَّهُ مِنْ شِعَارِهِمْ  
وَحَصَائِصِهِمْ <sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ خَصَائِصِ الْكَفَّارِ ، وَلَا مِنْ عَادَاتِهِمْ ، وَلَا مِنْ عِبَادَاتِهِمْ ،  
وَلَمْ يُعَارِضْ نَصّاً صَحِيحاً أَوْ أَصْلاً شَرْعِيّاً ، وَلَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ  
مِنْ بَابِ التَّشْبِهِ فِي شَيْءٍ <sup>(٣)</sup> .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الضَّابِطِ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ  
الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ ثَوْبَيْنِ مُعَصْفَرَيْنِ ،  
فَقَالَ : « إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكَفَّارِ ؛ فَلَا تَلْبَسْهَا » <sup>(٤)</sup> .

\* وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِبَاساً مَا أَوْ هَيْئَةً أَوْ فِعْلاً مِنْ خَصَائِصِ الْكَفَّارِ : الشَّرْعُ  
أَوْ الْعُرْفُ :

● فَمَتَى قَامَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ لِبَاسٍ مَا لِأَنَّهُ مِنْ لِبَاسِ الْكَفَّارِ فَهُوَ

(١) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (٢٤٢/١) ؛ تشبيه الخسيس بأهل  
الخميس ، مطبوع ضمن مجلّة الحكمة ، عدد (٤) ، (ص ١٩٧) ؛ سبيل السلام شرح  
بلوغ المرام (٣٣٨/٤) ؛ فتاوى ورسائل ابن إبراهيم (٢٣١/٦) ؛ فتاوى اللجنة الدائمة  
للبحوث العلميّة والإفتاء (٣٠٨/٣) ، فتوى (٤٥٦٦) مخالفة أهل الكتاب .

(٢) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (٢٤٢/١-٢٤٣) .

(٣) انظر : من تشبّه بقوم فهو منهم (ص ٧) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٣٨) .



مُحَرَّمٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ؛ فَمَثَلًا :

أ- الذَّهَبُ وَالْحَوَيْرُ : دَلَّ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَى النَّعْيِ مِنْهُمَا لِلرَّجُلِ لِلْمُسْلِمِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ فِي الدُّنْيَا ؛ فِيمَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرُهُ ، قَالَ : أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَرِيرًا بِشِمَالِهِ وَذَهَبًا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ رَفَعَ بِهِمَا يَدَيْهِ فَقَالَ : « إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي ، حِلٌّ لِأَنَاتِهِمْ » <sup>(١)</sup> . مَعَ مَا رَوَاهُ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَالْحَرِيرُ وَالْدِّيَابِجُ هِيَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ » <sup>(٢)</sup> .

ب- الطَّيْلَسَانُ ( السَّيْحَان ) : فَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لِبَاسِ الْيَهُودِ أَتْبَاعِ الدَّجَالِ ؛ فَقَدْ رَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « يَتَّبِعُ الدَّجَالُ مِنْ يَهُودٍ أَصْبَهَانَ سَبْعُونَ أَلْفًا عَلَيْهِمُ الطَّيْلَسَةُ » <sup>(٣)</sup> .

ج- لِبَسُ الْبَارُوكَةِ ( الشَّعَرِ الصَّنَاعِيِّ ) : فَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَى تَحْرِيمِهَا ؛ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْيَهُودِ ؛ حَيْثُ رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ عَامَ حَجِّ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ وَهُوَ يَقُولُ - وَتَنَاولَ قِصَّةً مِنْ شَعَرٍ كَانَتْ بِيَدِ حَرَسِيٍّ - : « أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ ؟! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذِهِ ، وَيَقُولُ : « إِنَّمَا هَلَكْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذِهِ نِسَاؤَهُمْ » » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٨) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٥٤٨) . وانظر حكم المسألة فيما سبق (ص ٥٣٠-٥٤٤) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٢٧٤) . وانظر حكم المسألة فيما سبق (ص ٢٧٣-٢٨١) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٦) .

وَاسْتَغْرَبَ مُعَاوِيَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنْ يُفْعَلَ فِي الْمُسْلِمِينَ ، وَقَالَ : « مَا كُنْتُ أَرَى أَحَدًا يَفْعَلُ هَذَا غَيْرَ الْيَهُودِ ؛ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّاهُ الزُّورَ ؛ يَعْنِي الْوَاصِلَةَ فِي الشَّعْرِ » (١) .

### د- لُبْسُ الْمَعْصِفِرِ وَالْمَزْعَفِرِ (٢) :

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ لُبْسِ الرَّجُلِ لَهُمَا عَلَى أَقْوَالٍ ؛ أَشْهَرُهَا ثَلَاثَةٌ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسُ الثَّوْبِ الْمَعْصِفِرِ وَالْمَزْعَفِرِ ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَزْعَفِرِ دُونَ الْمَعْصِفِرِ ، وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ فِيهِمَا ، وَاخْتَارَهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ كَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَالنَّوَوِيِّ ، وَابْنِ تَيْمِيَّةَ ، وَابْنِ قَيِّمِ الْجَوْزِيَّةَ ، وَالشُّوْكَانِيَّ (٣) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٢٨٨) . وانظر حكم المسألة فيما سبق (ص ٢٨٤-٢٨٨) .

(٢) الثَّوْبُ الْمَعْصِفِرُ : هُوَ الْمَصْبُوغُ بِالْعَصْفَرِ ؛ وَهُوَ نَبَاتٌ صَبْغِيٌّ صَبَغِيٌّ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْمَرْكَبَةِ ، أُتُوبِيَّةُ الزَّهْرِ ، يُسْتَعْمَلُ زَهْرُهُ تَابِلًا ، وَيُسْتَخْرَجُ مِنْهُ صَبْغٌ أَحْمَرٌ يُصْبَغُ بِهِ الْحَرِيرُ وَنَحْوُهُ .

انظر : لسان العرب (٢٤٢/٩) ؛ المصباح المنير (ص ٢١٤) ؛ المعجم الوسيط (٦٠٥/٢) جميعها (عصفر) .

وَالثَّوْبُ الْمَزْعَفِرُ : هُوَ الْمَصْبُوغُ بِالزَّعْفَرَانِ ؛ وَهُوَ نَبَاتٌ بَصَلِيٌّ مَعْرُوفٌ ، مُعَمَّرٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ السَّنُوسِيَّةِ ، مِنْهُ أَنْوَاعٌ بَرِيَّةٌ ، وَنَوْعٌ صَبْغِيٌّ طَبِيعِيٌّ مَشْهُورٌ ، مِنَ الطَّيِّبِ ، يُنْتِجُ لَوْنًا وَرَدِيًّا . يُقَالُ : تَزْعَفَرُ الرَّجُلُ : تَطَيَّبَ بِالزَّعْفَرَانِ ، أَوْ صَبَغَ بِهِ .

انظر : لسان العرب (٤٥٠/٦) ؛ المصباح المنير (ص ١٣٢) ؛ المعجم الوسيط (٣٩٤/١) ، جميعها (زعفر) .

(٣) انظر : الاستذكار (١٧٣/٢٦-١٧٤) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٣٦/٤) ؛ اقتضاء

الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (٣٢٢/١) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٦/١٤) ؛ تهذيب السنن شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود (٨٠/١١) ؛ نيل الأوطار (١١٠/٢) .

## ● الْقَوْلُ الثَّانِي :

يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الثَّوْبِ الْمُعْصَفَرِ وَالْمَرْغَفَرِ ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ جَمْعٍ مِنَ التَّابِعِينَ ؛ مِنْهُمْ : الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُوسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالزُّهْرِيُّ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ ، وَهُوَ مَشْهُورٌ مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَالْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

## ● الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

يُبَاحُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الثَّوْبِ الْمُعْصَفَرِ وَالْمَرْغَفَرِ ؛ وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ؛ مِنْهُمْ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ ، وَطَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ، وَغَيْرُهُمْ .

وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْإِمَامُ مَالِكٌ وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ ؛ إِلَّا أَنَّ مَالِكًا قَالَ : « لَا أَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا حَرَامًا ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ اللَّبَاسِ أَحَبُّ إِلَيَّ » <sup>(٢)</sup> .

وَالشَّافِعِيُّ وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ فِي الْمُعْصَفَرِ دُونَ الْمَرْغَفَرِ ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : ردُّ المختار على الدرِّ المختار (٣٥٨/٦) ؛ الفتاوى الهندية (٣٣٢/٥) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١٥٤/٣) ؛ المدونة الكبرى (٣٦٢/١) ؛ فتح البَرِّ في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٣/٦٣٥ ، ٦٣٧) ؛ شرح الزرقاني على موطأ مالك (٢٧١/٥) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٣٦/٤) ؛ روضة الطالبين (٥٧٤/١) ؛ مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود (ص ٢٦٠) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٨١/١) ؛ المغني (٢/٢٩٩-٣٠٠) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٨٤/١) ؛ مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٣٤٦/١) .

(٢) الموطأ (٩١٢/٢) ؛ الاستذكار (١٦٩/٢٦) .

(٣) انظر : الاستذكار (١٦٩/٢٦) ؛ شرح الزرقاني على موطأ مالك (٢٧٠/٥) ؛ فتح البَرِّ في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٣/٦٤١) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٣٦/٤) ؛ روضة الطالبين (٥٧٤/١) ؛ الفروع (٣٥٤/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٨١/١) ؛ الآداب الشرعية (٤٨٨/١) .

## \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ على تحريم لبس الرجال للثياب المعصفرة والمزغفرة :

١- ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله تعالى عنهما - قال :  
رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ ثَوْبَيْنِ مُعَصْفَرَيْنِ ، فَقَالَ : « إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ ؛  
فَلَا تَلْبَسْنَهَا » (١) .

وفي رواية أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : « أَلَمْ تَكْ أَمَرْتُكَ بِهَذَا ؟ » . قُلْتُ : أَعْسِلُهُمَا .  
قَالَ : « بَلْ أَحْرِقُهُمَا » (٢) .

٢- مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رضي الله عنه - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ ، وَالْمُعَصْفَرِ ، وَعَنْ تَحْتِمِ الذَّهَبِ ، وَعَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي  
الرُّكُوعِ » (٣) .

٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - رضي الله عنه - قَالَ : أَقْبَلْنَا مَعَ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ثِيَابٍ أَذْأَحِرَ (٤) ، فَالْتَفَتَ إِلَيَّ ، وَعَلَيَّ رِيطَةٌ (٥) ، مُضَرَّجَةٌ

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٣٨) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٣) .

(٣) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر ، ح [٢٩] (٢٠٧٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٦/١٤) .

(٤) ثِيَابٌ أَذْأَحِرُ : بفتح الهمزة ، والذال المعجمة المخففة ، بعدها ألف ، ثم حاء معجمة : على وزن أفاعيل ؛ ثِيَابٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ، يَمَّا يَلِي مَكَّةَ .

انظر : معجم البلدان (١/١٥٥) ، رقم (٣٦٦) ؛ الروض المغطار (ص ٢١) ؛ نيل الأوطار (١١١/٢) .

(٥) الرِيطَةُ : كُلُّ ثَوْبٍ رِيقَيْنِ لَيْنٍ ، وَالْجَمْعُ : رِيطٌ ، وَرِيطَاتٌ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٢٦٢) ، ( ريط ) .

بِالْعَصْفَرِ ، فَقَالَ : « مَا هَذِهِ ؟ » . فَعَرَفْتُ مَا كَرِهَ ، فَأَتَيْتُ أَهْلِي ، وَهُمْ يَسْجُرُونَ تُنُورَهُمْ ، فَقَذَفْتُهَا فِيهِ ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ مِنَ الْغَدِ ، فَقَالَ : « يَا عَبْدَ اللَّهِ ! مَا فَعَلْتَ الرَّيْطَةُ ؟ » . فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : « أَلَا كَسَوْتَهَا بَعْضَ أَهْلِكَ ؛ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ لِلنِّسَاءِ » <sup>(١)</sup> .

وَالْأَحَادِيثُ نَصُّ صَرِيحٍ فِي نَهْيِ الرَّجَالِ عَنِ الثِّيَابِ الْمُعْصَفَرَةِ ، وَالنَّهْيِ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، وَأَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بِإِحْرَاقِهَا <sup>(٢)</sup> . وَهِيَ إِلَيَّ ذَلِكَ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ النِّسَاءِ لَهَا ؛ وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ كَوْنِ الْمُعْصَفَرِ مِنْ لِبَاسِ النِّسَاءِ وَبَيْنَ كَوْنِهِ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ مِنْ لِبَاسِ النِّسَاءِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الزَّيْنَةِ ، وَإِنَّمَا يَلْبَسُهُ مِنَ الذُّكُورِ الْكُفَّارُ الَّذِينَ لَا يَتَمَيَّزُونَ عَنِ النِّسَاءِ ، وَلَا يَتَحَاشَوْنَ الْحَرَامَ ، فَلِذَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ لَا يَلْبَسُهُ مِنَ الذُّكُورِ إِلَّا الْكُفَّارُ ، وَنَهَى الرَّجَالَ الْمُسْلِمِينَ عَنْهُ ؛ لِثَلَا يَتَشَبَّهُوا بِالنِّسَاءِ أَوْ بِالْكَفَّارِ ، وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ فِي اللَّبَاسِ ؛ كَالذَّهَبِ ، وَالْحَرِيرِ وَالدِّيَّاجِ <sup>(٣)</sup> .

- وَأُجِيبَ عَنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ : بِأَنَّ النَّهْيَ فِيهِمَا خَاصٌّ بِابْنِ عَمْرٍو وَعَلَيٍّ <sup>(٤)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم - ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ عَلِيٍّ : « نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَلَا أَقُولُ

(١) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في الحمرة ، ح (٤٠٦٠) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٧٩/١١) . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب كراهية المعصفر للرجال ، ح (٣٦٠٣) ، سنن ابن ماجه (١١٩١/٢) .

وَحَسَّنَ إِسْنَادَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ ابْنِ مَاجَه (١٩٩/٣-٢٠٠) ، ح (٢٩١٩) .

(٢) انظر : نيل الأوطار (١١١/٢) .

(٣) انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٣٥/٨-١٣٦) .

(٤) انظر : نيل الأوطار (١١٠/٢) .

نَهَاكُمْ - عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ ، وَعَنِ الْقَسِيِّ ، وَالْمُعْصَفِرِ ، وَأَنْ لَا أَقْرَأَ وَأَنَا رَاكِعٌ» <sup>(١)</sup> .

وَلَكِنَّ هَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّ هَذَا الْجَوَابَ يَنْبَنِي عَلَى الْخِلَافِ الْمَشْهُورِ فِي بَابِ الْأَصُولِ ؛ فِي حُكْمِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَحَدِ الصَّحَابَةِ هَلْ يَكُونُ حُكْمًا عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ أَوْ لَا ؟ وَالْحَقُّ أَنَّ نَهْيَهُ أَوْ أَمْرَهُ لِوَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ يَكُونُ عَامًّا لِجَمِيعِ أَفْرَادِ الْأُمَّةِ إِلَّا إِذَا نَصَّ ﷺ عَلَى تَخْصِيصِهِ بِهِ دُونَ سِوَاهِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ هُنَا <sup>(٢)</sup> .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَأَمَّا لِبَاسُ الْمُعْصَفِرِ الْمَفْدَمِ وَغَيْرِهِ مِنْ صِبَاغِ الْمُعْصَفِرِ لِلرِّجَالِ ؛ فَمُخْتَلَفٌ فِيهِ ؛ أَجَازَهُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَكَرِهَهُ آخَرُونَ ، وَلَا حُجَّةَ مَعَ مَنْ أَبَاحَهُ إِلَّا أَنْ يَدَّعِي أَنَّ ذَلِكَ خُصُوصٌ لِعَلِيِّ ؛ لِقَوْلِهِ : « نَهَايَنِي ، وَلَا أَقُولُ نَهَى النَّاسَ » . وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ فِيهِ : « وَلَا أَقُولُ نَهَاكُمْ » . وَهَذَا اللَّفْظُ مَحْفُوظٌ فِي حَدِيثٍ عَلِيٍّ هَذَا مِنْ وَجْهِهِ ، وَلَيْسَ دَعْوَى الْخُصُوصِ فِيهِ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ فِي النَّهْيِ عَنْهُ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ ، وَالْحُجَّةُ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا فِيمَا خَالَفَهَا » . ثُمَّ سَاقَ بِأَسَانِيدِهِ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي

(١) رواه النسائي في كتاب الزينة ، باب خاتم الذهب ، ح (٥١٧٣) ، سنن النسائي (١٢٣/٨) . وأبو داود في كتاب اللباس ، باب من كره الحرير ، ح (٤٠٣٩) ، (٤٠٤٠) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٦٣/١١) .

وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب من كره المعصفر للرجال ، ح (٣٦٠٢) ، سنن ابن ماجه (١١٩١/٢) .

وصححه الألباني في غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (ص ٦٣) ، ح (٨٩) ؛ وفي صحيح سنن ابن ماجه (١٩٩/٣) ، ح (٢٩١٨) . وهو عند مسلم بلفظ : (نَهَانِي) مِنْ غَيْرِ قَوْلِهِ : « وَلَا أَقُولُ نَهَاكُمْ » . كتاب اللباس والزينة ، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر ، ح (٢٠٧٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٦/١٤ - ٢٤٧) .

(٢) انظر : نيل الأوطار (١١٠/٢) .

النَّهْيُ عَنِ الْمُعْصَفِرِ لِلرِّجَالِ <sup>(١)</sup> .

٤- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُقَدَّمِ » . وَالْمُقَدَّمُ : هُوَ الْمُشَبَّعُ بِالْعُصْفَرِ <sup>(٢)</sup> .  
وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّة - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ أَنْ سَاقَ جُمْلَةً مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّاهِيَةِ عَنِ الْمُعْصَفِرِ : « وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ صَرِيحَةٌ فِي التَّحْرِيمِ ، لَا مُعَارِضَ لَهَا ، فَالْعَجَبُ مِمَّنْ تَرَكَهَا » <sup>(٣)</sup> .

٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : « مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَحْمَرَانِ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ » <sup>(٤)</sup> .

- وَنُوقِشَ الْاِسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ : بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ ؛ فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ <sup>(٥)</sup> .  
وَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ مُتَّفَقًا عَلَى ضَعْفِهِ ، بَلْ قَدْ صَحَّحَهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ <sup>(٦)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ - عَلَى فَرَضِ ضَعْفِهِ - يَتَعَصَّدُ بِالْأَدْلَةِ الْمُتَكَثِرَةِ

(١) فتح البَرِّ في الترتيب الفقهيّ لشمهيد ابن عبد البرّ (٣/٦٣٥ وما بعدها) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٣٣) .

(٣) تهذيب السنن شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود (١١/٨٠) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٢٨) .

(٥) انظر تخريجه والحكم عليه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٢٨) .

(٦) انظر كلام أهل العلم عليه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٢٨-٢٢٩) .

النَّاهِيَةَ عَنْ لُبْسِ الْمُعْصِفِ مِنَ الثِّيَابِ ، فَيَحْمَلُ عَلَيْهَا جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ .  
 قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ - رحمه الله - : « وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ :  
 أَنَّهُمْ كَرِهُوا لُبْسَ الْمُعْصِفِ ، وَرَأَوْا أَنَّ مَا صُبِغَ بِالْحُمْرَةِ بِالْمَدْرِ ( الطَّيْنِ الْأَحْمَرِ ) أَوْ غَيْرِ  
 ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مُعْصِفًا » <sup>(١)</sup> .  
 قَالَ الشَّوْكَانِيُّ - رحمه الله - : « وَالْجَمْعُ الَّذِي ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَنَسَبَهُ إِلَى  
 أَهْلِ الْحَدِيثِ جَمْعٌ حَسَنٌ ؛ لِانْتِهَاضِ الْأَحَادِيثِ الْقَاضِيَةِ بِالْمَنْعِ مِنْ لُبْسِ مَا صُبِغَ  
 بِالْمُعْصِفِ » <sup>(٢)</sup> .

٦- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضي الله عنه - قَالَ : « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَزَعَفَرَ  
 الرَّجُلُ » <sup>(٣)</sup> .  
 وَهُوَ نَصٌّ فِي الْمَنْعِ مِنْ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلْمُزَعَفَرِ مِنَ الثِّيَابِ .

- وَأُجِيبَ عَنْهُ بِجَوَابَيْنِ :  
 الْأَوَّلُ : أَنَّ نَهْيَهُ ﷺ عَنِ التَّزَعْفَرِ لِلرَّجَالِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْجَسَدِ لَا فِي الثِّيَابِ <sup>(٤)</sup> .  
 وَلَكِنَّ هَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ عُمُومَ اللَّفْظِ يَشْمَلُ الْجَسَدَ وَالثِّيَابَ ، وَلَيْسَ ثُمَّ  
 مُخَصَّصٌ لِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ، فَيَبْقَى اللَّفْظُ عَلَى الْعُمُومِ فِيهِمَا .

(١) الجامع الصحيح (١٠٧/٥) .

(٢) نيل الأوطار (١١٥/٢) .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب النهي عن التزعفر للرجال ، ح (٥٨٤٦) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣١٧/١٠) . ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب نهى الرجل عن التزعفر ، ح [٧٧] (٢١٠١) ، شرح النووي على صحيح مسلم المجلد الخامس (٢٦٥/١٤) .

(٤) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١١٨/٩) .



الثَّانِي : أَنَّ نَهْيَ الرَّجُلِ عَنِ التَّزَعُّفِ خَاصٌّ بِوَقْتِ الْإِحْرَامِ ؛ بِدَلِيلِ مَا رَوَاهُ ابْنُ عُمرَ - رضي الله عَنْهُمَا - قَالَ : « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بَوْرَسٍ ، أَوْ بَزْغَرَانٍ » <sup>(١)</sup> .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : « وَقَدْ أُخِذَ مِنَ التَّقْيِيدِ بِالْمُحْرِمِ جَوَازُ لِبَسِ الثَّوْبِ الْمَزْعُفَرِ لِلْحَلَالِ » <sup>(٢)</sup> .

وَذَكَرَ ابْنُ بَطَّالٍ أَنَّ مَالِكًا وَجَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ أَجَازُوا لِبَاسَ الثَّوْبِ الْمَزْعُفَرِ لِلْحَلَالِ ، وَقَالُوا : إِنَّمَا وَقَعَ النَّهْيُ عَنِ الثَّوْبِ الْمَزْعُفَرِ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ خَاصَّةً <sup>(٣)</sup> .

وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمَزْعُفَرِ عَامٌّ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ وَعَدَمِهِ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمرَ خَاصٌّ بِالْإِحْرَامِ ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُخَصَّصًا لِلْآخَرِ ، وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنِ الْمَزْعُفَرِ لِلرَّجَالِ عُمُومًا فِي كُلِّ وَقْتٍ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ لَمْ تُقَيَّدْ ذَلِكَ بِحَالِ الْإِحْرَامِ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَنَعِ الرَّجَالِ مُطْلَقًا مِنَ الثَّوْبِ الْمَزْعُفَرِ <sup>(٤)</sup> .

٧- وَعَنْ يَعْلَى بْنِ مُرَّةٍ النَّقْفِيِّ <sup>(٥)</sup> - رضي الله عَنْهُ - قَالَ : مَرَرْتُ عَلَى رَسُولِ

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب الثوب المزعفر ، ح (٥٨٤٧) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣١٧/١٠) . وانظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٦/١٤) .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣١٨/١٠) .

(٣) شرح صحيح البخاري (١١٩/٩) .

(٤) انظرها بعد هذا الحديث .

(٥) هو يَعْلَى بْنُ مُرَّةٍ بْنِ وَهْبٍ بْنِ حَابِرِ النَّقْفِيِّ ، ويُقَالُ : الْعَايِرِيُّ ، واسمُ أمِّهِ : سَيَّابَةُ ، قَوْمًا نَسَبَ إِلَيْهَا فَقِيلَ : يَعْلَى بْنُ سَيَّابَةَ ، يُكْنَى : أَبَا الْمَرَّازِمِ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ ، شَهِدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْحُدَيْبِيَّةَ ، وَخَيْبَرَ ، وَالْفَتْحَ ، وَخُنَيْنًا ، وَالطَّائِفَ ، وَرَوَى عَنْهُ ، مَعْدُودٌ فِي الْكُوفِيِّينَ .

اللَّهُ ﷻ ، وَأَنَا مُتَخَلِّقٌ <sup>(١)</sup> ، فَقَالَ : « أَيُّ يَغْلَى ! هَلْ لَكَ امْرَأَةٌ ؟ » . قُلْتُ : لَا !  
قَالَ : « اذْهَبْ فَاغْسِلْهُ ، ثُمَّ اغْسِلْهُ ، ثُمَّ اغْسِلْهُ ، ثُمَّ لَا تَعُدْ ! » . قَالَ : فَذَهَبْتُ ،  
فَغَسَلْتُهُ ، ثُمَّ غَسَلْتُهُ ، ثُمَّ غَسَلْتُهُ ، ثُمَّ لَمْ أَعُدْ <sup>(٢)</sup> .

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَنَعَ الرِّجَالِ مِنَ الْخُلُوقِ ؛ وَهُوَ الطَّيِّبُ مِنَ الزَّعْفَرَانِ .  
قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَقَدْ وَرَدَ تَارَةً بِإِبَاحَتِهِ ، وَتَارَةً بِالنَّهْيِ عَنْهُ ،  
وَالنَّهْيُ أَكْثَرُ وَأَثْبَتُ ، وَإِنَّمَا نُهِيَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ طَيِّبِ النِّسَاءِ ، وَكُنْ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا  
لَهُ مِنْهُمْ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ أَحَادِيثَ النَّهْيِ نَاسِخَةٌ <sup>(٣)</sup> » .

- وَأُجِيبَ عَنْ حَدِيثِ يَغْلَى : بِأَنَّ مَذَارَ إِسْنَادِهِ عَلَى أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصٍ ؛  
وَهُوَ مَجْهُولٌ <sup>(٤)</sup> .

⇒ الإصَابَةُ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ (٥٤٠/٦) ، رَقْم (٩٣٨٢) .  
(١) وَالْخُلُوقُ : طَيِّبٌ مَعْرُوفٌ مُرَكَّبٌ ، يُتَّخَذُ مِنَ الزَّعْفَرَانِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّيِّبِ ، وَتَغْلَبُ  
عَلَيْهِ الْحُمْرَةُ وَالصُّفْرَةُ . وَفِي بَعْضِ أَلْفَافِ الْحَدِيثِ : رَدَّعٌ مِنَ خُلُوقٍ ؛ وَهُوَ الْأَثَرُ ، أَوْ  
الصَّبْغُ بِالزَّعْفَرَانِ ، يُقَالُ : تَوْبٌ رَدِيعٌ ؛ مَصْبُوغٌ بِالزَّعْفَرَانِ .  
انظر : النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٦٨/٢) ، (خُلُقٍ) ؛ (١٩٦/٢) ، (رَدَّعٌ) .  
(٢) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الزَّيْنَةِ ، بَابِ التَّزَعُّفِ وَالْخُلُوقِ ، ح (٥١٢٥) ، سَنَّ النَّسَائِيُّ  
(١١٢/٨) . وَالتَّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ ، بَابِ كِرَاهِيَةِ التَّزَعُّفِ لِلرِّجَالِ ، وَحَسَنَهُ ، ح  
(٢٨١٦) ، الْجَامِعُ الصَّحِيحُ (١١٢/٥-١١٣) .  
وَضَعَّفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ سَنَّ النَّسَائِيِّ (ص ١٧٢) ، ح (٥١٣٥) ، (٥١٣٩) ،  
(٥١٤٠) .

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ الشَّامِيِّ ، عَنْ يَعْلى بْنِ مُرَّةَ ، ح (١٧٥٥٢) ، وَضَعَّفَهُ مُحَقِّقُوا  
المُسْنَدِ ؛ لِجَهَالَةِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصٍ ، مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٩٥/٢٩) .  
(٣) النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٦٨/٢) .

(٤) وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَفْصٍ ، وَيُقَالُ : أَبُو حَفْصٍ بْنُ عَمْرِ ، وَيُقَالُ : حَفْصُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ؛  
مَجْهُولٌ ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ ، مِنَ الرَّابِعَةِ .

انظر ترجمته في : [ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٢٤٣) ، رَقْم (٣٢٧٩) ] .

وهذا مردود من وجهين :

الأول : أنَّ هذا الحديث مداره على عبد الله بن حفص هذا ؛ وهو مجهول ؛ وهذا القدح فيه ليس بسبب كذبه أو اتهامه بالكذب أو فسقه ، ومع ذلك فقد جاء الحديث من طريقين آخرين :

الأولى : من طريق عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة ، عن أبيه ، عن جده يعلى بن مرة قال : اغتسلت وتخلقت بخلوق ، وكان رسول الله ﷺ يمسح وجوهنا ، فلما دنا مني جعل يجافي يده عن الخلق ، فلما فرغ قال : « يا يعلى ما حملك على الخلق ؟ أتزوجت ؟ » . قلت : لا ! قال لي : « اذهب فاغسله » . قال : فمررت على ربيعة<sup>(١)</sup> ، فجعلت أقع فيها ، ثم جعلت أتدلك بالتراب ، حتى ذهب ، قال : ثم جئت إليه ، فلما رآني النبي ﷺ قال : « عاد بخير دينه العلاء ؛ تاب ، واستهلت السماء »<sup>(٢)</sup> .

الثانية : عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، به ردغ من خلوق ، فقال له النبي ﷺ : « اذهب فانكهه » . ثم أتاه فقال : « اذهب فانكهه » . ثم أتاه فقال : « اذهب فانكهه ، ثم لا تعد »<sup>(٣)</sup> .

(١) الركي : هي البئر ، حمعها : ركايا .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٢٣٧) ، (ركى) .

(٢) رواه أحمد في مسند الشاميين ، مسند يعلى بن مرة ، ح (١٧٥٥٥) ؛ من طريق عبدة بن حميد ، حدثني عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة ، عن أبيه ، عن جده يعلى بن مرة ، فذكره . قال محققوا المسند : « إسناده ضعيف ؛ عمر بن عبد الله بن يعلى وأبوه ضعيفان » اهـ ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (٩٧/٢٩) .

وانظر في تضعيف عمر بن عبد الله بن يعلى : تقريب التهذيب (ص ٣٥٢) ، رقم (٤٩٣٣) . وأبوه عبد الله : مقبول من الثالثة : تقريب التهذيب (ص ٢٧٠) ، رقم (٣٦٨١) .

(٣) رواه النسائي في كتاب الزينة ، باب التزعفر والخلوق ، عن محمد بن منصور قال :

وهو وإن كان في سنده ضعف<sup>(١)</sup>، إلا أنه يشهد لحديث يعلى، ويرقى إليه إلى مرتبة الاستدلال<sup>(٢)</sup>، وثبت بهذا ثلاث طرق لحديث يعلى، مما يدل على أن أصل الحديث محفوظ.

الثاني: على التسليم بضعف حديث يعلى بن مرة هذا، فإن النهي عن التزعفر للرجال ثابت في أحاديث أخرى لا مطعن فيها؛ سبق بعضها في أدلة هذا القول، وسيأتي بعضها قريباً.

٨\_ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى أَهْلِي لَيْلاً، وَقَدْ تَشَقَّقَتْ يَدَايَ، فَخَلَقُونِي بِزَعْفَرَانٍ، فَغَدَوْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، وَلَمْ يُرْحَبْ بِي، وَقَالَ: «اذْهَبْ فَاغْسِلْ هَذَا عَنْكَ». فَذَهَبْتُ فَغَسَلْتُهُ، ثُمَّ جِئْتُ، وَقَدْ بَقِيَ عَلَيَّ مِنْهُ رَذْغٌ، فَسَلَّمْتُ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، وَلَمْ يُرْحَبْ بِي، وَقَالَ: «اذْهَبْ فَاغْسِلْ هَذَا عَنْكَ». فَذَهَبْتُ، فَغَسَلْتُهُ، ثُمَّ جِئْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيَّ، وَرَحَّبَ بِي، وَقَالَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَحْضُرُ حَنَازَةَ الْكَافِرِ بِخَيْرٍ، وَلَا الْمُتَضَمَّخَ بِالزَّعْفَرَانِ، وَلَا الْجُنْبَ». قَالَ: وَرَخَّصَ لِلْجُنْبِ إِذَا

⇒ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ ظَبْيَانَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَذَكَرَهُ.

ح (٥١٢٠)، سنن النسائي (١١٢/٨).

(١) انظر: ضعيف سنن النسائي للألباني (ص ١٧٢)، ح (٥١٣٥). وعلة ضعفه: عمران ابن ظبيان الكوفي؛ ضعيف، رُمي بالنشيع. انظر: تقريب التهذيب (ص ٣٦٦)، رقم (٥١٥٨).

(٢) لأن الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن ضعفه بسبب اتهام الراوي بالكذب، أو بسبب فسقه أو تركه يرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره. انظر: الباعث الخبيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير (ص ٣٣-٣٤)، وتعليق العلامة أحمد شاكر عليه.

نَامَ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَنْ يَتَوَضَّأَ <sup>(١)</sup> .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَضِبَ عَلَى عَمَّارٍ ، وَلَمْ يُرَدِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا رَأَاهُ مُتَخَلِّقًا بِالزَّعْفَرَانِ ، وَلَا يَفْعَلُ ﷺ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ فِعْلُ عَمَّارٍ مُحَرَّمًا ، ثُمَّ يَبَيِّنُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَحْضُرُ جَنَازَةَ مَنْ مَاتَ مُتَضَمِّخًا بِالزَّعْفَرَانِ ، أَوْ لَا تَصْحَبُهُ عُمُومًا فِي الدُّنْيَا ، وَكَفَى بِذَلِكَ زَجْرًا عَنْهُ .

- وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ : بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ ؛ فِي إِسْنَادِهِ انْقِطَاعٌ <sup>(٢)</sup> .

وَلَكِنَّ هَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ الْحَدِيثَ مُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ ؛ وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ ؛ فَإِنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ مِمَّنْ رَوَى عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ، كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ ، وَهُوَ إِلَى ذَلِكَ قَاضٍ ثِقَةٌ ، فَصِيحٌ ، مَشْهُورٌ بِالْإِرْسَالِ ، وَأَكْثَرُ رِوَايَتِهِ عَنِ السَّابِعِينَ <sup>(٣)</sup> ، وَالثَّقَّةُ إِذَا أُرْسِلَ ، لَا يَضُرُّهُ إِرْسَالُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرْسِلُ - غَالِبًا - إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ مِثْلِهِ .

(١) رواه أبو داود في كتاب التَّجَلُّلِ ، باب في الخُلُوقِ لِلرِّجَالِ ، ح (٤١٧٠) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٥٥/١١) .

وَحَسَّنَ إِسْنَادَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٥٣٩/٢ - ٥٤٠) ، ح (٤١٧٦) .  
ورواه أحمد في مسند الكوفيين ، عن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ، ح (١٨٨٨٦) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ : « إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ؛ لِانْقِطَاعِهِ ؛ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ لَمْ يَلْقَ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ فِيمَا ذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ ، بَيْنَهُمَا رَجُلٌ كَمَا سَبَرَدُ فِي الرَّوَايَةِ (١٨٨٩٠) ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيَّ ذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ ؛ رِجَالُ مُسْلِمٍ ، غَيْرَ بَهْزِ بْنِ أَسَدٍ الْعَمِّيِّ ، فَقَدْ رَوَى لَهُ الشَّيْخَانِ ... وَقَدْ صَحَّ نَهْيُهُ ﷺ أَنْ يَتَزَعَفَرَ الرَّجُلُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٨١/٣١ - ١٨٣) .

(٢) قال ابن بطال : « رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ ، عَنْ رَجُلٍ ، عَنْ عَمَّارٍ ، فَهُوَ مَعْلُولٌ » اهـ . شرح صحيح البخاري (١١٨/٩) .

(٣) انظر : تهذيب التهذيب (٤٠١/٤) ؛ تقريب التهذيب (ص ٥٢٨) ، رقم (٧٦٧٨) .

الثَّانِي : عَلَى فَرَضٍ أَنَّهُ لَمْ يَلْقَ عَمَّارًا ، فَقَدْ قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « لَمْ يَلْقَ عَمَّارًا ، إِلَّا أَنَّهُ صَحِيحُ الْحَدِيثِ عَمَّنْ لَقِيَهُ » (١) .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى كَرَاهَةِ لُبْسِ الرِّجَالِ لِلثِّيَابِ الْمُعْصَفَرَةِ وَالْمَزْعُفَرَةِ :

١ - اسْتَدْلُوا بِأَدِلَّةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ وَصَرَفُوهَا عَنِ التَّحْرِيمِ إِلَى الْكَرَاهَةِ .  
- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ تَحَكُّمٌ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ ، وَقَدْ غَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْوَقَائِعِ غَضِبًا شَدِيدًا ، أَدَّى بِهِ إِلَى تَرْكِ رَدِّ السَّلَامِ عَلَى الرَّجُلِ الَّذِي سَلَّمَ عَلَيْهِ ، وَعَلَى عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي أَمْرِ مَكْرُوهٍ . وَتَعْلِيلُهُ بِأَنَّهَا مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ وَأَمْرُهُ بِإِحْرَاقِهَا كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الرَّجُلِ لِلثَّوْبِ الْمَزْعُفَرِ وَالْمُعْصَفَرِ (٢) .

٢ - حَدِيثُ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَبِهِ أَنْثَرُ صُفْرَةٍ (٣) ، فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ . قَالَ : « كَمْ سَقَتَ إِلَيْهَا ؟ » . قَالَ : زِنَةَ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ » (٤) .

(١) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ (٤٠١/٤) .

(٢) انظر : نيل الأوطار (١١٠/٢-١١١) ؛ السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (١٦٤/١-١٦٥) .

(٣) المراد بالصفرة هنا : صفرة الخلق ، والخلق طيب يصنع من زعفران وغيره . انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٤٢/٩) .

(٤) رواه البخاري في كتاب النكاح ، باب الصفرة للمتزوج ، ح (٥١٥٣) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٢٨/٩) . ومسلم في كتاب النكاح ، باب الصداق ، وجواز كونه تعليم قرآن ، وخاتم حديثه ، ح [٨٠] (١٤٢٧) ، شرح النووي

وَالْوَجْهَ مِنَ الْحَدِيثِ : أَنَّ النَّهْيَ عَنِ التَّرَعُّفِ لِلرَّجَالِ مَحْمُولٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ ؛ لِأَنَّ اسْتِفْهَامَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى كَرَاهِيَّتِهِ لَهُ ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُخْبِرْهُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَحْضُرُ جَنَازَتَهُ لَوْ مَاتَ وَهُوَ مُتَضَمِّحٌ بِهِ ، وَلَا أَنَّ هَذِهِ الصُّفْرَةَ حَرَامٌ بِقَاوُهَا ، وَلَا أَمْرَهُ بِغَسْلِهَا ، فَدَلَّ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى أَنَّ نَهْيَهُ عَنِ التَّرَعُّفِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ عَرُوسًا مَحْمُولٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ ؛ لِأَنَّ تَرَعُّفَ الْجَسَدِ مِنَ الرَّفَاهِيَّةِ الْمُنْهِي عَنْهَا <sup>(١)</sup> .

### - وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهِهِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ جَمَعُوا بَيْنَ حَدِيثِ ابْنِ عَوْفٍ فِي الصُّفْرَةِ ، وَحَدِيثِ النَّهْيِ عَنِ التَّرَعُّفِ ؛ بِجَوَازِ الصُّفْرَةِ لِلْمُتَزَوِّجِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَعَلَى هَذَا تَدُلُّ تَرْجَمَةُ الْبُخَارِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي صَحِيحِهِ ؛ حَيْثُ قَالَ : « بَابُ : الصُّفْرَةُ لِلْمُتَزَوِّجِ » <sup>(٢)</sup> ، ثُمَّ سَاقَ بِسَنَدِهِ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ زَوَاجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ .

الثَّانِي : أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ مِنْ ابْنِ عَوْفٍ قَبْلَ النَّهْيِ عَنِ التَّرَعُّفِ ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ يَحْتَاجُ إِلَى تَأْرِيخٍ ، إِلَّا أَنَّهُ يُؤَيِّدُهُ أَنَّ سِيَاقَ قِصَّةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يُشْعِرُ بِأَنَّهَا كَانَتْ فِي أَوَائِلِ الْهِجْرَةِ ، وَأَكْثَرُ مَنْ رَوَى النَّهْيَ عَنِ التَّرَعُّفِ مِمَّنْ تَأَخَّرَتْ هِجْرَتُهُ .

الثَّالِثُ : أَنَّ أَثَرَ الصُّفْرَةِ الَّتِي كَانَتْ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ تَعَلَّقَتْ بِهِ مِنْ زَوْجَتِهِ حِينَ مَسَّهَا ، فَكَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مَقْصُودٍ لَهُ . وَقَدْ رَجَّحَ هَذَا النَّوَوِيُّ ، وَعَزَاهُ لِلْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَهُوَ أَقْرَبُ وَأَقْوَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - ؛ إِذْ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنْكَرَ هَذَا الْخُلُقَ الَّذِي رَأَاهُ عَلَيْهِ ، فَسَأَلَهُ : مَا السَّبَبُ فِيمَا أَرَاهُ عَلَيْكَ ؟ !

→ على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٥٥٧/٩) .

(١) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١١٨/٩) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٢٨/٩) .

فَأَجَابَ بِأَنَّهُ تَزَوَّجَ ، وَكَأَنَّهُ بِذَلِكَ يَقُولُ : تَزَوَّجْتُ ، فَعَلِقَ ذَلِكَ بِي مِنْهَا ، وَلَمْ أَقْصِدْ إِلَيْهِ .

الرَّابِعُ : أَنَّهُ عَرِيسٌ اِحْتِاجٌ إِلَى التَّطْيِبِ ؛ لِلدُّخُولِ عَلَى زَوْجَتِهِ ، فَلَمْ يَجِدْ مِنْ طَيِّبِ الرِّجَالِ حِينَئِذٍ شَيْئًا ، فَتَطَيَّبَ مِنْ طَيِّبِ الْمَرْأَةِ ، وَصَادَفَ أَنَّهُ كَانَ فِيهِ صُفْرَةٌ ، فَاسْتَبَاحَ الْقَلِيلَ مِنْهَا عِنْدَ عَدَمِ غَيْرِهِ ، وَقَدْ وَرَدَ التَّرْغِيبُ فِي التَّطْيِبِ لِلْجُمُعَةِ ، وَلَوْ مِنْ طَيِّبِ الْمَرْأَةِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ أَثَرَ ذَلِكَ يَبْقَى عَلَى الرَّجُلِ .

الخَامِسُ : أَنَّ الصُّفْرَةَ الَّتِي كَانَتْ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَتْ يَسِيرَةً ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَثَرُهَا ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَأْمُرْهُ النَّبِيُّ ﷺ بِغَسْلِهَا ، وَإِنَّمَا اسْتَفْهَمَ مُنْكَرًا ذَلِكَ ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ التَّرْغُفَرَ لِلرِّجَالِ غَيْرُ جَائِزٍ .

السَّادِسُ : أَنَّ الصُّفْرَةَ تَكُونُ مِنَ الزَّعْفَرَانِ وَمِنْ غَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ طَيِّبًا مِنَ الزَّعْفَرَانِ ، وَأَمَّا مَا لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَا يُكْرَهُ <sup>(١)</sup> .

٣\_ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - : « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَأَى عَلَى ابْنِ لَهُ مُعْصَفَرًا ، فَنَهَاهُ » <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٥٥٧/٩) ؛ ابن حَجَرٍ في فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٤٤/٩) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٧٤/٧) .

(٢) رواه ابن أبي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابِ مَنْ كَرِهَ الْمُعْصَفَرُ لِلرِّجَالِ ، ح (٢٤٧٢٦) ، عَنْ وَكِيعٍ ، عَنْ فَضِيلٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (١٥٩/٥) .



- وَنُوقِشَ هَذَا الْأَثَرُ : بِأَنَّهُ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ . وَفِيهِ انْقِطَاعٌ ؛ فَإِنَّ فَضِيلًا لَمْ يَرَوْهُ عَنْ نَافِعٍ ، كَمَا ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ <sup>(١)</sup> .

٤- وَعَنْ عَطَاءٍ ، وَطَاوُوسٍ ، وَمُجَاهِدٍ : « أَنَّهُمْ كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّضْرِيجَ » <sup>(٢)</sup> فَمَا فَرْقَهُ لِلرِّجَالِ « <sup>(٣)</sup> .

- وَنُوقِشَ هَذَا الْأَثَرُ : بِأَنَّهُ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ . وَفِيهِ انْقِطَاعٌ ؛ فَإِنَّ ابْنَ عَلِيَّةٍ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ لَيْثٍ هَذَا <sup>(٤)</sup> .

وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ أَنْ سَاقَ الْأَثَارَ عَنْ السَّلَفِ فِي هَذَا :

⇒ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ :

وَكَيْفَ : ثِقَّةٌ ، تَقَدَّمَتْ تَرْجَمَتُهُ (ص ٣٦٧) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .  
وَفُضِّلَ : هُوَ ابْنُ مَرْزُوقِ الْأَغْرُ الرَّقَاشِيِّ ، وَيُقَالُ : الرَّوَاسِيُّ الْكُوفِيُّ ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى بَنِي عَنَزَةَ ، ضَعَفَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُمَا . وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ : صَدُوقٌ يَهُمُّ ، وَرَبِي بِالْمُشَبَّعِ ، مِنْ السَّابِغَةِ ، مَاتَ فِي حُدُودِ سَنَةِ سِتِّينَ وَمِئَةٍ . انْظُرْ : [ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٤٠١/٣-٤٠٢) ؛ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٣٨٤) ، رَقْم (٥٤٣٧) ] .  
وَنَافِعٌ : مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ : ثِقَّةٌ ثَبَّتْ ، تَقَدَّمَتْ تَرْجَمَتُهُ (ص ٢٩٨) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

(١) انْظُرْ : تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٤٠١/٣-٤٠٢) .  
(٢) التَّضْرِيجُ : هُوَ صَبْغُ الثَّوْبِ بِالْحُمْرَةِ ؛ بِحَيْثُ يَكُونُ دُونَ الْمُشَبَّعِ ، وَفَوْقَ الْمَوْرِدِ . وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : عَلَيَّ ثَوْبٌ مُضَرَّجٌ ؛ أَيِ لَيْسَ صَبِغُهُ بِالْمُشَبَّعِ .

انْظُرْ : لِسَانُ الْعَرَبِ (٤٢/٨) ، ( ضَرْج ) .

(٣) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابُ مَنْ كَرِهَ الْمُقْصَرَّ لِلرِّجَالِ ، ح (٢٤٧٢٦) ، عَنْ ابْنِ عَلِيَّةٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُوسٍ وَمُجَاهِدٍ ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (١٥٩/٥) .

وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ :

ابْنُ عَلِيَّةٍ : ثِقَّةٌ ، تَقَدَّمَتْ تَرْجَمَتُهُ (ص ٣٠٥) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ . وَلَيْثٌ ؛ هُوَ ابْنُ أَبِي سُلَيْمٍ : صَدُوقٌ ، اخْتَلَطَ جَدًّا ، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ حَدِيثُهُ فَتَرِكَ ، تَقَدَّمَتْ تَرْجَمَتُهُ (ص ٣٣٦) .

(٤) انْظُرْ : تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (١٤٠/١) ؛ (٤٨٤/٣) .

« وَمَا أَظُنُّ عَامَّةَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الرِّجَالِ تَرَكَوا لِبَاسَ الْمُعْصِفِرِ إِلَّا عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي ذَكَرْنَا مِنَ الْأَثَارِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ » (١) .

- ثَالِثًا : أدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى إِبَاحَةِ لُبْسِ الْمُعْصِفِرِ وَالْمُزَعْفَرِ عِنْدَ مَالِكٍ ، وَالْمُعْصِفِرِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ :

١ - عَدَمُ الدَّلِيلِ الثَّابِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُعْصِفِرِ وَالْمُزَعْفَرِ ؛ وَفِي هَذَا يَقُولُ : الإِمَامُ مَالِكٌ - رحمه الله - فِي الْمَلَا حِفِّ الْمُعْصِفَرَةِ لِلرِّجَالِ : « لَا أَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا حَرَامًا ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ اللَّبَاسِ أَحَبُّ إِلَيَّ » (٢) .

وَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ - رحمه الله - : « إِنَّمَا أَرَخَصْتُ فِي الْمُعْصِفِرِ ؛ لِأَنِّي لَمْ أَجِدْ أَحَدًا يَحْكِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ النَّهْيَ عَنْهُ ، إِلَّا مَا قَالَ عَلِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : نَهَانِي ، وَلَا أَقُولُ نَهَاكُمْ » (٣) .

- وَهَذَا الْقَوْلُ تَرُدُّهُ : الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الثَّابِتَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّحَاحِ وَغَيْرِهَا فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُعْصِفِرِ وَالْمُزَعْفَرِ (٤) .

وَلِذَا قَالَ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَبَيَّنَّ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ عَلَى الْعُمُومِ ؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيَّ ثَوْبَانِ مُعْصِفَرَانِ ، فَقَالَ : « هَذِهِ ثِيَابُ الْكُفَّارِ ، فَلَا تَلْبَسْهُمَا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ . ثُمَّ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ رِوَايَاتٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ عَلَى الْعُمُومِ عَنِ الْمُعْصِفِرِ ، ثُمَّ قَالَ : وَفِي كُلِّ هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ نَهْيَ الرِّجَالِ عَنِ لُبْسِهِ عَلَى الْعُمُومِ . قَالَ :

(١) الاستذكار (١٧٤/٢٦) . ومُرَادُهُ بِالْأَثَارِ : الْأَحَادِيثُ .

(٢) الموطأ ، كتاب اللباس ، باب ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب (٩١٢/٢) .

(٣) انظر : المجموع شرح المهذب (٣٣٦/٤) . وانظر قول علي فيما سبق (ص ٦٥٨-٦٥٩) .

(٤) انظرها فيما سبق من هذا البحث (ص ٦٥٧-٦٦٦) .

وَلَوْ بَلَغَ الشَّافِعِيُّ لَقَالَ بِهِ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - . ثُمَّ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مَا هُوَ مَشْهُورٌ عَنْ الشَّافِعِيِّ ، قَالَ : « كُلُّ مَا قُلْتُ ، وَكَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافُهُ مِمَّا صَحَّ ، فَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ أَوْلَى » . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : قَالَ الشَّافِعِيُّ : « وَيُنْهَى الرَّجُلُ حَلَالَاً بِكُلِّ حَالٍ أَنْ يَتَزَعْفَرَ ، وَيَأْمُرُهُ إِذَا تَزَعْفَرَ بِغَسْلِهِ عَنْهُ » . قَالَ : فَتَبَعَ السُّنَّةَ فِي الْمَزْعَفَرِ ، فَمَتَابَعْتُهَا فِي الْمُعْصَفَرِ أَوْلَى بِهِ . وَقَدْ كَرِهَ الْمُعْصَفَرُ بَعْضُ السَّلَفِ ، وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُنَا . قَالَ : وَرَخَّصَ فِيهِ جَمَاعَةٌ ، وَالسُّنَّةُ أَلَزَمُ » (١) .

٢\_ مَا رَوَاهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَرْبُوعًا ، وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ ، مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْهُ » (٢) .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ الْمُعْصَفَرَ يُصْبَغُ صَبْغًا أَحْمَرَ ، وَقَدْ ثَبَتَ لِبَسُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَحْمَرِ ، فَذَلَّ عَلَى عَدَمِ كَرَاهَتِهِ (٣) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ الْحُلَّةَ الْحُمْرَاءَ الَّتِي لَبَسَهَا النَّبِيُّ ﷺ كَانَتْ مِنْ حُلْلِ الْيَمَنِ ، وَحُلِّلُ الْيَمَنِ كَانَ غَزْلُهَا يُصْبَغُ بِالْحُمْرَةِ أَوَّلًا ؛ عَلَى مَا ذَكَرَ الرَّوَاةُ ، ثُمَّ يُنْسَجُ ، وَالْحُمْرَةُ الَّتِي تُصْبَغُ بِهَا حُلِّلُ الْيَمَنِ غَيْرُ الْمُعْصَفَرِ (٤) .

الثَّانِي : أَنَّ الْمُعْصَفَرَ أَحْصَى مِنَ الْأَحْمَرِ ، وَالنَّهْيُ عَنْهُ لَيْسَ لِأَجْلِ لَوْنِهِ ، بَلْ لِعِلَّةٍ أُخْرَى ؛ وَهِيَ مَا فِيهِ مِنَ الطَّيِّبِ ، وَالتَّشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ وَالْمُشْرِكِينَ ، كَمَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ

(١) المجموع شرح المهذب (٣٣٦/٤) . والحديث سبق تخريجه (ص ٢٣٨) من هذا البحث .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢١٩) .

(٣) انظر : الاستذكار (١٧٠/٢٦) .

(٤) انظر : معالم السنن شرح سنن أبي داود (١٧٩/٤) ؛ شرح السنة (٢٠/١٢) ؛ ابن

٣- « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَصْبِغُ لِحْيَتَهُ بِالصُّفْرَةِ حَتَّى تَمْتَلِي ثِيَابَهُ مِنَ الصُّفْرَةِ ، فَقِيلَ لَهُ : لِمَ تَصْبِغُ بِالصُّفْرَةِ ؟ فَقَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْهَا ، وَقَدْ كَانَ يَصْبِغُ ثِيَابَهُ كُلَّهَا حَتَّى عِمَامَتَهُ » (١) .

وَفِي رِوَايَةٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ يَصْبِغُ بِالصُّفْرَةِ ، فَسُئِلَ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : « وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَصْبِغَ بِهَا » (٢) .

٤- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّ الصُّفْرَةَ الَّتِي كَانَ يَصْبِغُ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ وَابْنُ عُمَرَ لَيْسَتْ صُّفْرَةَ الْعُصْفَرِ ، وَإِنَّمَا هِيَ صُّفْرَةُ الْوَرَسِ ؛ وَهُوَ نَبْتُ يُشَبِّهُ الزَّعْفَرَانَ ، يُتَبَجُّ صُّفْرَةً (٣) .

٤- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : « كَانَ يَصْبِغُ بِالزَّعْفَرَانِ » (٤) .

وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - : « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَلْبَسُ الثَّوبَ الْمَصْبُوغَ بِالْمِشْقِ ، وَالْمَصْبُوغَ بِالزَّعْفَرَانِ » (٥) .

- وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأولُ : أَنَّ هَذَا الْأَثَرَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافًا ؛ فَإِنَّ الْمَحْفُوظَ عَنْ ابْنِ

⇨ حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٩/١) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢١٢) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢١٢-٢١٣) .

(٣) انظر : القاموس المحيط (ص ٧٤٧) ، ( ورس ) ؛ نيل الأوطار (١١٠/٢) ؛ عون المعبود

شرح سنن أبي داود (٧٧/١١) .

(٤) رواه النسائي في كتاب الزينة ، باب الزعفران ، ح (٥١١٥) ، سنن النسائي (١١١/٨) .

وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي (٣٧١/٣) ، ح (٥١٣٠) .

(٥) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٢٦) .

عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَصْبِغُ بِالصُّفْرِ ، كَمَا سَبَقَ (١) .

الثاني : وَعَلَى الْقَوْلِ بِصِحَّتِهِ فَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِمَا قَالَهُ الشَّوْكَانِيُّ - رحمه الله - : « قَالَ الْمُنْذِرِيُّ : « وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ ؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَرَادَ الْخِضَابَ لِلْحَيَةِ بِالصُّفْرِ . وَقَالَ آخَرُونَ : أَرَادَ يُصْفَرُ ثِيَابَهُ ، وَيَلْبَسُ ثِيَاباً صُفْراً » . اهـ ، وَيُؤَيِّدُ الْقَوْلَ الثَّانِي تِلْكَ الزِّيَادَةُ الَّتِي أَخْرَجَهَا أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ » (٢) .

٥- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ - رحمه الله - : « أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِأَسَاً يَلْبَسُ الرَّجُلُ الثَّوْبَ الْمَصْبُوغَ بِالصُّفْرِ وَالزَّرْعَفَرَانِ » (٣) .  
وَعَنْهُ قَالَ : « كَانَ الْمُعْصَفَرُ لِبَاسَ الْعَرَبِ ، وَلَا أَعْلَمُ شَيْئاً هَدَمَهُ فِي الْإِسْلَامِ ، وَكَانَ لَا يَرَى بِهِ بِأَسَاً » (٤) .

(١) انظر : نيل الأوطار (١١٨/٢) .

(٢) نيل الأوطار (١١٨/٢) . وانظر الزِّيَادَةَ الْمُعْنِيَةَ فيما سبق من هذا البحث (ص ٢١٣) .

(٣) رواه ابنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابُ فِي لُبْسِ الْمُعْصَفَرِ لِلرِّجَالِ وَمَنْ رَخَّصَ فِيهِ ، ح (٢٤٧١١) ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (١٥٧/٥) .

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ؛ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ :

ابْنُ عَوْنٍ : هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ بْنِ أَرْطَبَانَ الْمُرْنِيُّ ، أَبُو عَوْنٍ الْبَصْرِيُّ ، فَقِيهٌ مَشْهُورٌ ، ثِقَةٌ ثَبَتٌ ، فَاضِلٌ عَالِمٌ ، مِنْ السَّادِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسِينَ رِبْعَةً لِلْهِجْرَةِ .

انظر : [ تهذيب التهذيب (٣٩٨/٢) ؛ تقريب التهذيب (ص ٢٥٩) ، رقم (٣٥١٩) ] .  
وَأَبُو أُسَامَةَ : هُوَ حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدِ الْقُرَشِيِّ مَوْلَاهُمْ ، أَبُو أُسَامَةَ الْكُوفِيُّ ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ ، ثِقَةٌ ، ثَبَتٌ ، رُبَّمَا دَلَّسَ ، مِنْ كِبَارِ النَّاسِيعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى رِبْعَتَيْنِ ، وَهُوَ ابْنُ ثَمَانَيْنِ .

انظر : [ تهذيب التهذيب (٤٧٧/١) ؛ تقريب التهذيب (ص ١١٧) ، رقم (١٤٨٧) ] .

(٤) رواه ابنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابُ فِي لُبْسِ الْمُعْصَفَرِ لِلرِّجَالِ وَمَنْ رَخَّصَ فِيهِ ، ح (٢٤٧١٥) ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، فَذَكَرَهُ .

٦- وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ - رحمه الله - : « أَنَّهُ كَانَ يَلْبَسُ ثَوْبًا مُعْصَفَرًا » <sup>(١)</sup> .

- وَهَذِهِ الْأَثَارُ وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةَ الْإِسْنَادِ ؛ إِلَّا أَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ الْمُعْصَفَرِ وَالْمُزْعَفَرِ الثَّابِتِ فِي الصَّحِيحِ ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا عِبرَةَ بِهِ ، وَإِنْ قَالَ بِهِ أَمْثَالُ هَؤُلَاءِ مِنَ التَّابِعِينَ وَالْفُقَهَاءِ ، وَلَعَلَّهُمْ لَمْ يَبْلُغُهُمُ السُّنَّةُ فِيهِ .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ الْقَاضِي بِتَحْرِيمِ الثِّيَابِ الْمُعْصَفَرَةِ وَالْمُزْعَفَرَةِ لِلرِّجَالِ ؛ لِقُوَّةِ أدْلَتِهِ ، وَصَرَّاحَتِهَا فِي التَّحْرِيمِ ؛ فَقَدْ اشْتَدَّ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، وَأَمَرَ بِإِحْرَاقِهَا تَارَةً ، وَتَرَكَ رَدَّ السَّلَامِ عَلَى لَابِسِهَا تَارَةً ، وَصَرَّحَ أَنَّهَا مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ ، وَمَنْ لَا تَقَرُّبَهُ الْمَلَائِكَةُ ، وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ بِوُضُوحٍ عَلَى التَّحْرِيمِ .

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ - رحمه الله - : « هَذَا انْتِقَامٌ مِنَ الْمَعَارِكِ ، وَالْحَقُّ أَنْ يَتَوَجَّهَ

⇒ الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ (١٥٨/٥) . وَرَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِزْكَارِ (١٦٩/٢٦) .

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ؛ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ :

يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَهَشَامٌ : ثِقَتَانِ ، تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُمَا (ص ٣٦٦، ٣٦٩) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .  
(١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزُّيْنَةِ ، بَابُ فِي لِبَاسِ الْمُعْصَفَرِ لِلرِّجَالِ وَمَنْ رَخَّصَ فِيهِ ، ح (٢٤٧١٠) ، عَنْ وَكِيعٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، قَالَ : « رَأَيْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ثَوْبًا مُعْصَفَرًا » ١ هـ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ (١٥٧/٥) .

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ؛ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ :

وَكِيعٌ : ثِقَةٌ ، تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ (ص ٣٦٧) .  
وَالْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْبَاسِمِيُّ ، أَبُو عَوْنٍ الْكُوفِيُّ : ثِقَةٌ عَابِدٌ ، مِنْ السَّادِسَةِ ، مَاتَ فِي حُدُودِ الْخَمْسِينَ وَمِئَةً .

انظر : [ تهذيب التهذيب (٣/٣٤٦) ؛ تقريب التهذيب (ص ٣٧١) ، رقم (٥٢٤٨) ] .

النَّهْيُ عَنِ الْمُعْصَفِرِ إِلَى نَوْعٍ خَاصٍّ مِنَ الْأَحْمَرِ ، وَهُوَ الْمَصْبُوغُ بِالْعُصْفَرِ ؛ لِأَنَّ الْعُصْفَرَ يَصْبِغُ صِبَاغًا أَحْمَرَ ، فَمَا كَانَ مِنَ الْأَحْمَرِ مَصْبُوغًا بِالْعُصْفَرِ فَالنَّهْيُ مُتَوَجِّهٌ إِلَيْهِ ، وَمَا كَانَ مِنَ الْأَحْمَرِ غَيْرُ مَصْبُوغٍ بِالْعُصْفَرِ فَلَيْسَ جَائِزٌ ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا صَحَّ عَنْهُ ﷺ : « أَنَّهُ لَيْسَ الْحُلَّةُ الْحُمْرَاءُ » . . . . وَأَمَّا الْمُسْتَدَلُّ عَلَى الْمَنَعِ مِنْ لُبْسِهِ بِمَا صَحَّ عَنْهُ ﷺ مِنَ النَّهْيِ عَنْ لُبْسِ الْمُعْصَفِرِ ؛ لِمَا قَدَّمْنَا لَكَ مِنْ أَنَّ الْمَصْبُوغَ بِالْعُصْفَرِ يَكُونُ أَحْمَرَ ، لَا أَصْفَرَ ، وَهَذَا مَعْلُومٌ لَا شَكَّ فِيهِ ، وَلَمْ يَرِدْ مَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْأَصْفَرِ دَلَالَةً يَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهَا ، وَلَا سِيَّمَا وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ صَبَّغَ بِالصُّفْرَةِ ، وَوَقَعَ التَّصْرِيحُ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ بِأَنَّهُ صَبَّغَ بِهَا لِحَيْتَهُ وَثِيَابَهُ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ اقْتِدَاءً بِهِ ﷺ » <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

● وَمَتَى دَلَّ الْعُرْفُ الصَّحِيحُ الْمُعْتَبَرُ عَلَى أَنَّ لِبَاسًا مَا مِمَّا عُرِفَ بِهِ الْكُفَّارُ وَاخْتَصَّوْا بِلِبْسِهِ وَاشْتَهَرُوا بِذَلِكَ حَتَّى صَارَ مِنْ شِعَارَاتِهِمْ ، بِحَيْثُ يُظَنُّ أَنَّ مَنْ لَبَسَهُ مِنْهُمْ ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ ، وَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَى الْمَنَعِ مِنْ لِبَاسِهِمْ <sup>(٢)</sup> ؛ فَمَثَلًا :

أ- نَصُّ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ أَصْنَافٍ مِنَ الْأَلْبِسَةِ حِينَ صَارَتْ شِعَارًا لِلْكُفَّارِ ؛ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي الْأَصْلِ مُحَرَّمَةً ؛ وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ جِدًّا ، يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا التَّنَبُّهُ لَهَا ؛ وَهِيَ أَنَّ لِبَاسًا مَا قَدْ يُنْعَمُ مِنْهُ الْمُسْلِمُ فِي عَصْرِ مِنَ الْعُصُورِ - وَإِنْ لَمْ يَرِدْ نَصٌّ شَرْعِيٌّ بِتَحْرِيمِهِ - ؛ لِكُونِهِ صَارَ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ الَّذِي يَخْتَصُّونَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ ، وَيَتَمَيَّزُونَ بِهِ عَمَّنْ سِوَاهُمْ .

(١) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (١/١٦٤-١٦٥) .

وانظر : الأحاديث في الصُّفْرَةِ فيما سبق من هذا البحث (ص ٢١٢ ، ٢٣٣) .

(٢) انظر : مجموع فتاوى ودروس الحرم المكي (٣/٣٦٧) .

قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ - رحمه الله - : « أَلَا تَرَى أَنَّ الْعِمَامَةَ الزَّرْقَاءَ وَالصَّفْرَاءَ كَانَتْ لُبْسَهَا لَنَا حَلَالًا قَبْلَ الْيَوْمِ ، وَفِي عَامِ سَبْعِمِئَةٍ لَمَّا أَلَزَمَهُمُ السُّلْطَانُ الْمَلِكُ النَّاصِرُ <sup>(١)</sup> بِهَا حُرْمَتَ عَلَيْنَا » <sup>(٢)</sup> .

بـ لُبْسُ مَا يُسَمَّى دِبْلَةُ الْخُطُوبَةِ : فَهُوَ مِمَّا عُرِفَ عَنِ النَّصَارَى ، وَتَلَقَّاهُ الْمُسْلِمُونَ عَنْهُمْ <sup>(٣)</sup> .

جـ لُبْسُ مَا يُسَمَّى بِالْبَنْطُلُونِ ( أَوْ الْجَنْزِ ) : فَهُوَ فِي الْأَصْلِ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ الَّذِي اشتهَرُوا بِهِ ، وَاخْتَصُّوا بِلُبْسِهِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ اسْتَوْرَدَهُ الْمُسْلِمُونَ ، وَلِبْسُوهُ تَقْلِيدًا وَمُحَاكَاةً لِلْكَفَّارِ ، وَلُبْسُهُ تَشَبُّهُ بِهِمْ مِنْ جِهَةٍ ، وَخُرُوجٌ عَنِ الْحِشْمَةِ وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ؛ حَتَّى إِنَّهُ لَيَصِيحُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ لَابِسَهُ غَيْرُ سَاتِرٍ لِعَوْرَتِهِ كَمَا يَنْبَغِي ؛ لِكُونِهِ يُحَسِّمُ الْعَوْرَةَ وَيُحَدِّدُهَا ، وَفِي هَذَا مِنْ مُنَافَاةِ الْحَيَاءِ وَالْحِشْمَةِ مَا لَا يَخْفَى <sup>(٤)</sup> .

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ قَلَاوُونَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّالِحِيُّ ، الْمَلِكُ النَّاصِرُ ابْنُ الْمُتَّصِرِ ، يُكْنَى : أَبَا الْفَتْحِ ، مِنْ كِبَارِ مُلُوكِ الدَّوْلَةِ الْقَلَاوُونِيَّةِ ، حَكَّمَ لِأَكْثَرِ مِنْ ثِنْتَيْنِ وَثَلَاثِينَ سَنَةً ، وَتَأَرَّيْنَاهُ حَافِلًا بِالْأَعْمَالِ الْجَلِيلَةِ فِي خِدْمَةِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ ، كَانَ مُوَلَّعًا بِكَرَائِمِ الْخَيْلِ ، وَقَوْرًا مَهِيَّبًا مُؤَدِّبًا ، وَلَدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَسِتْمِئَةٍ ، وَتُوفِيَ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَسَبْعِمِئَةٍ لِلْهِجْرَةِ بِالْقَاهِرَةِ .

انظر ترجمته في : [ النُجُومُ الزَّاهِرَةُ فِي مُلُوكِ مِصْرَ وَالْقَاهِرَةِ (٨/٤١-٥٤ ، ١١٥ وما بعدها) ؛ الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ الْمِلَّةِ النَّامِيَةِ (٤/٢٦١-٢٦٥) ، رَقْم (٤٢٤٨) ] .

(٢) تَشْبِيهِ الْخَسِيسِ بِأَهْلِ الْخَمِيسِ ، ضَمِنَ مَجْلَةَ الْحِكْمَةِ ، الْعَدَدُ (٤) ، (ص ١٩٧) .  
وانظر : دَفْعُ الْمَلَامَةِ فِي اسْتِخْرَاجِ أَحْكَامِ الْعِمَامَةِ (ص ٢٧٦-٢٧٧) ؛ كَشَافُ الْقَنَاعِ عَنْ مَعْنَى الْإِقْنَاعِ (١/٢٧٦) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٤٧٧-٤٧٨) .

(٤) انظر : مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ (ص ٢٤-٢٥) ، (الْحَاشِيَةُ) ؛ الْقَوْلُ الْمُبِينُ فِي أَخْطَاءِ



قَالَ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ - رحمه الله - : « و ( الْبَنْطُلُونُ ) فِيهِ مُصِيبَتَانِ : الْمُصِيبَةُ الْأُولَى : هِيَ أَنَّ لَا بَسَّهُ يَتَشَبَّهُ بِالْكَفَّارِ ، وَالْمُسْلِمُونَ كَانُوا يَلْبَسُونَ السَّرَاوِيلَ الْوَاسِعَةَ الْفَضْفَاضَةَ ، الَّتِي مَا زَالَ الْبَعْضُ يَلْبَسُهَا فِي سُورِيَا وَلُبْنَانَ . فَمَا عَرَفَ الْمُسْلِمُونَ ( الْبَنْطُلُونَ ) إِلَّا حِينَمَا اسْتَعْمِرُوا ، ثُمَّ لَمَّا انْسَحَبَ الْمُسْتَعْمِرُونَ تَرَكَوْا آثَارَهُمُ السَّيِّئَةَ ، وَتَبَنَّاها الْمُسْلِمُونَ ، بَغَاوَتِهِمْ وَجَهَالَتِهِمْ !

وَالْمُصِيبَةُ الثَّانِيَّةُ : هِيَ أَنَّ ( الْبَنْطُلُونَ ) يُحَجِّمُ الْعَوْرَةَ ، وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مِنَ الرُّكْبَةِ إِلَى السُّرَّةِ ، وَالْمُصَلِّي يُفْتَرِضُ عَلَيْهِ : أَنْ يَكُونَ أَبْعَدُ مَا يَكُونُ عَنْ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ ، وَهُوَ لَهُ سَاجِدٌ ، فَتَرَى إِلَيْتِيهِ مُحْجَمَتَيْنِ ، بَلْ وَتَرَى مَا بَيْنَهُمَا مُحْجَمًا !! فَكَيْفَ يُصَلِّي هَذَا الْإِنْسَانُ ، وَيَقِفُ بَيْنَ يَدَي رَبِّ الْعَالَمِينَ !؟

وَمِنَ الْعَجَبِ : أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الشَّبَابِ الْمُسْلِمِ يُنْكَرُ عَلَى النِّسَاءِ لِبَاسَهُنَّ الضَّيِّقَ ؛ لِأَنَّهُ يَصِفُ جَسَدَهُنَّ ، وَهَذَا الشَّبَابُ يَنْسَى نَفْسَهُ ، فَإِنَّهُ وَقَعَ فِيمَا يُنْكَرُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ الَّتِي تَلْبَسُ اللَّبَاسَ الضَّيِّقَ ، الَّذِي يَصِفُ جَسَمَهَا ، وَبَيْنَ الشَّبَابِ الَّذِي يَلْبَسُ ( الْبَنْطُلُونَ ) ، وَهُوَ أَيْضًا يَصِفُ إِلَيْتِيهِ ، فَإِلَايَةُ الرَّجُلِ وَإِلَايَةُ الْمَرْأَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا عَوْرَةٌ ، كِلَاهُمَا سَوَاءٌ ، فَيَجِبُ عَلَى الشَّبَابِ أَنْ يَتَّبِعُوا لِهَذِهِ الْمُصِيبَةِ الَّتِي عَمَّتْهُمْ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ » (١) .

« وَمِنْ ذَلِكَ - أَيْضًا - : الْاِقْتِصَارُ عَلَى لُبْسِ ( السُّرَّةِ وَالْبَنْطُلُونَ ) ؛ ( فَالسُّرَّةُ ) : قَمِيصٌ صَغِيرٌ يَبْلُغُ أَسْفَلَهُ إِلَى حَدِّ السُّرَّةِ أَوْ يَزِيدُ عَنْ ذَلِكَ قَلِيلًا ، وَهُوَ مِنْ مَلَاسِ الْإِفْرَنْجِ . وَ( الْبَنْطُلُونَ ) : اسْمٌ لِلْسَّرَاوِيلِ الْإِفْرَنْجِيَّةِ . وَقَدْ عَظُمَتِ الْبَلَوَى بِهِذِهِ الْمَشَابَهَةِ الذَّمِيمَةِ فِي أَكْثَرِ الْأَفْطَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ . وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ هَذَا اللَّبَاسِ وَبَيْنَ لُبْسِ

⇒ الْمُصَلِّينَ (ص ١٩-٢٠) .

(١) مِنْ تَسْجِيَلَاتٍ لَهُ يُجِيبُ فِيهَا عَلَى أُسْطِلَةِ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَوَينِيِّ الْمِصْرِيِّ ، سُحِّلَتْ فِي الْأُرْدُنِّ ، مُحَرَّمٌ ، سَنَةِ ١٤٠٧ هـ . نَقْلًا عَنْ : الْقَوْلِ الْمُبِينِ فِي أَخْطَاءِ الْمُصَلِّينَ (ص ٢٠-

(الْبَرْنِيطَةُ) فَوْقَ رَأْسِهِ ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رِجَالِ الْإِفْرَنْجِ فِي الشَّكْلِ الظَّاهِرِ . وَإِذَا ضَمَّ إِلَى ذَلِكَ حَلَقَ اللَّحْيَةِ كَانَ أَتَمَّ لِلْمُشَابَهَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - « (١) .

#### د- لُبْسُ مَا يُسَمَّى (الْبَرْنِيطَةُ) (٢) :

وَهِيَ غِطَاءُ الرَّأْسِ عِنْدَ الْإِفْرَنْجِ ، وَهِيَ مِنْ جُمْلَةِ أَلْبَسَةِ الْكُفَّارِ الَّتِي كَثُرَ لُبْسُهَا فِي كَثِيرٍ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ ، وَعَلَى الْخُصُوصِ بَيْنَ فِئَاتِ الشَّبَابِ ، وَقَدْ يَلْبَسُهَا بَعْضُهُمْ إِعْجَابًا بِهَا ، وَرَغْبَةً فِيهَا دُونَ لِبَاسِ الْمُسْلِمِينَ ؛ « حَتَّى فُرِضَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْجُنُودِ فِي كُلِّ أَوْ جُلِّ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ ؛ فَالْبُسُوهُمْ الْقُبْعَةُ ، حَتَّى لَمْ يَعُدْ أَكْثَرُ النَّاسِ يَشْعُرُ بِأَنَّ فِي ذَلِكَ أَدْنَى مُخَالَفَةٍ لِلشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ » (٣) .

قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَأَظْهَرُ مَظْهَرٍ يُرِيدُونَ أَنْ يَضْرِبُوهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ هُوَ غِطَاءُ الرَّأْسِ الَّذِي يُسَمُّونَهُ الْقُبْعَةَ (الْبَرْنِيطَةُ) ، وَتَعَلَّلُوا لَهَا بِالْأَعَالِيلِ وَالْأَبَاطِيلِ ، وَأَقْنَاهُمْ بَعْضُ الْكُبَرَاءِ الْمُتَسَيِّبِينَ إِلَى الْعِلْمِ : أَنَّ لَا بَأْسَ بِهَا ، إِذَا أُرِيدَ بِهَا الْوَقَايَةُ مِنَ الشَّمْسِ ! وَهُمْ يَأْبَوْنَ إِلَّا أَنْ يُظْهِرُوا أَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ بِهَا إِلَّا الْوَقَايَةَ مِنَ الْإِسْلَامِ !! فَيَصْرِّحُ كِتَابُهُمْ وَمُفَكِّرُوهُمْ بِأَنَّ هَذَا اللَّبَاسَ لَهُ أَكْبَرُ الْأَثَرِ فِي تَغْيِيرِ الرَّأْسِ الَّذِي تَحْتَهُ ؛ يَنْقُلُهُ مِنْ تَفَكِيرٍ عَرَبِيٍّ ضَيِّقٍ إِلَى تَفَكِيرٍ إِفْرَنْجِيٍّ وَاسِعٍ !! ثُمَّ أَبَى اللَّهُ لَهُمْ إِلَّا الْخُذْلَانَ ؛ فَتَنَاقَضُوا وَنَقَضُوا مَا قَالُوا مِنْ حُجَّةِ الشَّمْسِ ؛ إِذْ وَجَدُوا أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَطِيعُوا ضَرْبَ هَذِهِ الدَّلَّةِ عَلَى الْأُمَّةِ ، فَتَزَعُّوا غِطَاءَ الرَّأْسِ بِمِرَّةٍ ،

(١) الإيضاح والتبيين لما وَقَعَ فِيهِ الْأَكْثَرُونَ مِنْ مُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ (ص ٩١-٩٢) .

(٢) وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي لِبَاسِ الرَّأْسِ ، انْظُرْ مَا سَبَقَ (ص ٢٨١-٢٨٣) .

(٣) الْأَلْبَانِيُّ ، سِلْسَلَةُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ (٤/٢٨١) ، تَحْتَ الْحَدِيثِ (١٧٠٤) .

تَرَكُوا ( الطُّرْبُوشَ ) وَغَيْرَهُ ، وَنَسُوا أَنَّ الشَّمْسَ سَتَضْرِبُ رُؤُوسَهُمْ مُبَاشَرَةً دُونَ  
وَأَسِطَةِ الطُّرْبُوشِ ، وَنَسُوا أَنَّهُمْ دَعَوْا إِلَى الْقُبْعَةِ ، وَأَنَّهُ لَا وَقَاةَ لِرُؤُوسِهِمْ مِنَ  
الشَّمْسِ إِلَّا بِهَا !! ثُمَّ كَانَ مِنْ بَضْعِ سِنِينَ أَنْ خَرَجَ الْجَيْشُ الْإِنْجِلِيزِيُّ الْمُحْتَلُّ لِلْبِلَادِ  
مِنَ الْقَاهِرَةِ وَالْإِسْكَندَرِيَّةِ بِمَظْهَرِهِ الْمَعْرُوفِ ، فَمَا لَبِثْنَا أَنْ رَأَيْنَاهُمْ أَلْبَسُوا الْجَيْشَ  
الْمِصْرِيَّ ، وَالشُّرْطَةَ الْمِصْرِيَّةَ قُبْعَاتٍ كَقُبْعَاتِ الْإِنْجِلِيزِ ، فَلَمْ تَفْقِدِ الْأُمَّةُ فِي  
الْعَاصِمَتَيْنِ وَفِي دَاخِلِ الْبِلَادِ مَنْظَرَ جَيْشِ الْإِحْتِلَالِ الَّذِي ضَرَبَ الذَّلَّةَ عَلَى الْبِلَادِ  
سَبْعِينَ سَنَةً ، فَكَانَتْهُمْ لَمْ يَصْبِرُوا عَلَى أَنْ يَفْقِدُوا مَظْهَرَ الذَّلِّ الَّذِي أَلْفَوْهُ  
وَاسْتَسَاغَوْهُ وَرَبُّوا فِي أَحْضَانِهِ . وَمَا رَأَيْتُ مَرَّةً هَذَا الْمَنْظَرَ الْبَشِيعَ ، مَنْظَرَ جُنُودِنَا فِي  
زِيٍّ أَعْدَانِنَا وَهَيْئَتِهِمْ إِلَّا تَفَرَّزَتْ نَفْسِي ، وَذَكَرْتُ قَوْلَ عَمِيرَةَ بْنِ جُعَلٍ <sup>(١)</sup> الشَّاعِرِ  
الْجَاهِلِيِّ يَذُمُّ قَبِيلَةَ تَغْلِبَ :

إِذَا ارْتَحَلُوا مِنْ دَارِ ضَيْمٍ تَعَاذَلُوا عَلَيْهِمْ وَرَدُّوا وَفَدَهُمْ يَسْتَقِيلُهَا » <sup>(٢)</sup> .

### هـ- اللباس الرياضي :

الذي صنعه اليهود والنصارى ، ولبسوه ، واختصوا به ، ثُمَّ فَرَضُوهُ عَلَى

(١) هُوَ عَمِيرَةُ بْنُ جُعَلٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَنَمٍ بْنِ تَغْلِبَ  
ابْنِ وَائِلَ ، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ ، مِنْ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ الشُّهُرَةِ حَظٌّ مُعَاصِرِيهِ  
فَضَاعَ أَكْثَرُ شِعْرِهِ ، لَهُ أَشْعَارٌ حَسَنَاءُ . هَلَكَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ ، فِي حُدُودِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ  
وَحُمُسِمَةِ الْمِائِلَادِ .

انظر ترجمته في : [ الْمُؤَلَّفُ وَالْمُخْتَلَفُ (ص ١١٤) ؛ الأعلام (٩٠/٤) ] .

وَالْبَيْتُ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ (ص ٢٥٧-٢٥٨) ، رَقْم (٦٣) ، مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَهْجُو قَبِيلَتَهُ بَنِي  
تَغْلِبَ ، مَطْلَعُهَا :

كَسَا اللَّهُ حَيَّ تَغْلِبَ ابْنَةَ وَائِلَ مِنَ اللُّؤْمِ أَظْفَارًا بَطِيئًا نُصُولَهَا

(٢) من تعليق أحمد شاكر على مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٩/١٠) ، ح (٦٥١٣) .

المُسْلِمِينَ ، حَتَّى تَوْهَمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمَارِسَ الرِّيَاضَةَ إِلَّا بِهِ ، وَفِيهِ مَا لَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ ؛ فَتَظْهَرُ مَعَهُ الْفَخِيزَانِ وَغَيْرُهُمَا ، أَوْ يُحَدِّدُ الْعَوْرَةَ وَيُجَسِّمُهَا .

وَلَيْسَ هَذَا فَحَسَبُ ، بَلْ أَصْبَحَ اللَّبَاسُ الرِّيَاضِيُّ شِعَارَ كَثِيرٍ مِنْ شَبَابِ الْأُمَّةِ ، مَعَ شَدِيدِ الْأَسَفِ ، لَا يَخْلَعُهُ أَحَدُهُمْ إِلَّا أَتْنَاءَ الدِّرَاسَةِ أَوْ الْعَمَلِ ، إِنْ خَافَ مِنْ أَحَدٍ ، أَوْ كَانَ عَمَلُهُ يَفْرِضُ عَلَيْهِ لِبَاسًا مُعَيَّنًا .

\* \* \*

— الضَّابِطُ الثَّانِي : مِنْ ضَوَابِطِ التَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ فِي اللَّبَاسِ :  
لُبْسُ ثِيَابِ الْكَفَّارِ الْخَاصَّةِ بِهِمْ يَقْتَضِي التَّشْبِيَهُ ، وَلُزُومَ التَّرْكِ ، وَلَا يَأْتُمُ فَاعِلُهُ وَيَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ إِلَّا إِذَا كَانَ فِعْلُهُ صَادِرًا عَنْ نِيَّةٍ وَقَصْدٍ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » <sup>(١)</sup> .  
فَالْحَدِيثُ يُدُلُّ عَلَى أَنَّ أَعْمَالَ الْمُكَلَّفِ وَتَصَرُّفَاتِهِ لَا يُؤَاخَذُ عَلَيْهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ عَنْ قَصْدٍ وَنِيَّةٍ <sup>(٢)</sup> .

\* وَمُرَادِي مِنْ هَذَا الضَّابِطِ :

أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ صَادِرٍ مِنَ الْمُكَلَّفِ خَالٍ عَنْ قَصْدِ التَّشْبِيهِ وَنِيَّتِهِ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ فِيهِ الْمُكَلَّفُ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ أَوْ جَهْلًا مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالشَّرْكِ وَالضَّلَالِ وَلِبَاسِهِمْ ، لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ إِثْمٌ وَلَا مُوَاحَذَةٌ ، مَعَ قِيَامِ حَقِيقَةِ التَّشْبِيهِ ، وَلُزُومِ التَّرْكِ ،

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٨٦) .

(٢) انظر : ابن نجيم ، الأشباه والنظائر (ص ٢٧) .

وَوُجُوبِ الْإِتِّعَادِ عَنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى الْوُقُوعِ فِي التَّشْبِهِ الْحَقِيقِيِّ الْمُنْهِي عَنْهُ وَالْإِعْتِيَادُ عَلَيْهِ (١) .

وَلَعَلَّ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ رَأَى الثَّوْبَيْنِ الْمُعْصَفَرَيْنِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَخْبَرَهُ أَنَّهَا مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ ، وَأَنَّ لُبْسَهُ لَهَا تَشْبَهُ بِهِمْ ، وَأَمْرُهُ بِتَرْكِهَا ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالتَّوْبَةِ أَوْ الْاسْتِغْفَارِ ، أَوْ يُرَتِّبْ عَلَيْهِ عِقَابًا ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَ فِيهَا عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ ؛ جَهْلًا مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ .

وَقَدْ ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ التَّشْبَهَ يَعُمُّ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِمَّا مِنْ خَصَائِصِ الْكُفَّارِ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ فَعَلُوهُ ؛ إِعْجَابًا بِصَنِيعِهِمْ ، وَحُبًّا لِتَقْلِيدِهِمْ ، وَكَذَا مَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَهُ وَيَتَشَبَّهُ بِهِ فِي فِعْلٍ مَا لِفَرَضٍ لَهُ فِي ذَلِكَ ، إِذَا كَانَ أَصْلُ الْفِعْلِ مَأْخُوذًا عَنْ ذَلِكَ الْغَيْرِ .

فَأَمَّا مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مَا وَاتَّفَقَ أَنَّ الْغَيْرَ فَعَلَ مِثْلَهُ أَيْضًا ، وَلَمْ يَأْخُذْهُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْأَخَرِ فَإِنَّ فِي كَوْنِ هَذَا تَشْبَهًُا نَظَرًا ، لَكِنْ يُنْهَى الْمُسْلِمُ عَنْ فِعْلِ ذَلِكَ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ ذَرِيعَةً إِلَى التَّشْبِهِ بِهِمْ فِيمَا يَفْعَلُونَهُ ؛ وَلِمَا فِيهِ مِنَ الْمُخَالَفَةِ لَهُمْ ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ ؛ فَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْلِمِينَ بِمُخَالَفَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي تَغْيِيرِ الشَّيْبِ ، فَقَالَ : « غَيِّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ » (٢) .

(١) رد المحتار على الدر المختار (١/٦٢٤) .

(٢) رواه الترمذي عن أبي هريرة في كتاب اللباس ، باب ما جاء في الخضاب ، ح (١٧٥٢) ، وَقَالَ : « حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَحْدِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ » ١ هـ . الجامع الصحيح (٤/٢٠٣-٢٠٤) .

ورواه النسائي في كتاب الزينة ، باب الإذن بالخضاب ، ح (٥٠٧٣) ، سنن النسائي (١٠١/٨) .

وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/٤٩٠) ، ح (٨٣٦) .

مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّشْبِيهَ بِهِمْ يَحْصُلُ بِغَيْرِ قَصْدٍ مِنَ الْمُسْلِمِ وَلَا فِعْلٍ ، بَلْ بِمُجَرَّدِ مُوَافَقَتِهِمْ فِي صَنِيعِهِمْ ، وَهَذَا أَتْلَعُ مِنَ الْمَوَافَقَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْإِتِّفَاقِيَّةِ <sup>(١)</sup> .

وَلِذَا نَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا يَفْعَلُهُ الْمُشْرِكُونَ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْعَادَاتِ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَكُونُ كُفْرًا أَوْ مَعْصِيَةً بِالنِّيَّةِ فَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ يُنْهَوْنَ عَنْ ظَاهِرِهِ مُطْلَقًا ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدُوا بِهِ قَصْدَ الْمُشْرِكِينَ ؛ سَدًّا لِذَرِيعَةِ الْمُشَابَهَةِ ، وَحَسَمًا لِمَادَّةِ الْمَوَافَقَةِ لَهُمْ <sup>(٢)</sup> .

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَنْعِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ تَعَاطِي كُلِّ مَا يَتَّفِقُ فِي الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ مَعَ الْكُفَّارِ ، سَوَاءً قُصِدَتِ الْمُشَابَهَةُ أَوْ لَمْ تُقْصَدْ ، بَلْ إِنَّ أَكْثَرَ مَنْ يَقَعُ فِي التَّشْبِيهِ بِهِمْ لَا يَقْصِدُ ذَلِكَ ؛ إِذْ قَدْ يَقَعُ فِي الْمُشَابَهَةِ لَهُمْ عَنْ طَرِيقِ الْجَهْلِ ، وَسُوءِ الْقَصْدِ ، لَكِنَّهُ يُمنَعُ مُطْلَقًا ؛ لِمَا تُورِثُهُ الْمُشَابَهَةُ فِي الظَّاهِرِ مِنَ الْمِيلِ الْقَلْبِيِّ لِلْكَفَّارِ ، وَالْإِعْجَابِ بِهِمْ ، وَاسْتِحْسَانِ أَعْمَالِهِمْ ، وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنْ مَفَاسِدَ عَظِيمَةٍ <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/٢٤٢) ، بتصرف .

(٢) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/١٩٦) ؛ تشبيه الخنيس بأهل

الخنيس ، ضمن مجلّة الحكمة ، العدد (٤) ، (ص ١٩٦) .

(٣) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/١٩٤ وما بعدها) ؛ التشبيه

المنهي عنه (ص ٩٩) .

## الْفَرْعُ الرَّابِعُ حُكْمُ التَّشْبِهِ بِالْفَسَقَةِ وَالسَّفَلَةِ فِي اللَّبَاسِ وَضَوَابِطُهُ

### • أَوَّلًا : تَعْرِيفُ الْفَسَقَةِ وَالسَّفَلَةِ :

الْفِسْقُ لُغَةً : الْخُرُوجُ عَنِ الشَّيْءِ ، وَالْعِصْيَانُ ، وَالتَّرْكُ لِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَالْخُرُوجُ عَنِ طَرِيقِ الْحَقِّ وَالْدِّينِ ، وَأَصْلُهُ : الْخُرُوجُ عَنِ الْإِسْتِقَامَةِ ، وَبِهِ سُمِّيَ الْفَاسِقُ : عَاصِيًا . يُقَالُ : فَسَقَ ، يَفْسُقُ وَيَفْسُقُ فِسْقًا وَفُسُوقًا ، وَفَسُقَ . وَرَجُلٌ فَاسِقٌ ، وَفَسِيقٌ ، وَفَسَقَتْ : دَائِمُ الْفِسْقِ . وَالْجَمْعُ : فَسَقَةٌ ، وَفَسَاقٌ ، وَفَاسِقُونَ <sup>(١)</sup> .

وَالْفَاسِقُ اصْطِلَاحًا : هُوَ الْخَارِجُ عَنِ الطَّاعَةِ ، الْمُسْخِطُ لِلَّهِ تَعَالَى ؛ بِإِثْرِ تَكَاثُرِ الْكِبَايِرِ ، وَالْإِصْرَارِ عَلَى الصَّغَايِرِ <sup>(٢)</sup> .

• وَالسَّفَلُ ، وَالسَّفَلُ ، وَالسُّفُولُ ، وَالسُّفَالُ ، وَالسَّفَالَةُ : نَقِيضُ الْعُلُوِّ وَالْعِلْوِ وَالْعُلُوِّ وَالْعَلَاءِ وَالْعُلَاوَةِ . وَالسَّفَالَةُ : النَّذَالَةُ ، وَقَدْ سَفَلَ : أَيَّ صَارَ نَذْلًا فِي أَخْلَاقِهِ

(١) انظر : لسان العرب (٢٦٢/١٠) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٩٩/٣) ؛ المعجم الوسيط (٦٨٩/٢) ؛ (فسق) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢٥-٢٤/١٥) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٦٥/٤) ؛ تبصرة الحكام (١٨٥/١) ؛ تحفة المحتاج (٢١١/١٠) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٤١٩-٤١٨/٦) .

وفي تعريفه اصطلاحاً : يخلاف بين الفقهاء ، ولكن هذا التعريف هو المختار لدى .

وَتَصَرُّفَاتِهِ . وَيُقَالُ : سَفَلَ ، وَسَفَلَ ، يَسْفُلُ - فِيهِمَا - سَفَالًا وَسُفُولًا وَتَسْفَلُ ؛  
وَسَفَلَةُ النَّاسِ وَسَفَلَتُهُمْ : أَسَافِلُهُمْ وَغَوَاؤُهُمْ وَأَرَادُلُهُمْ . وَالسَّفَلَةُ : السُّقَاطُ مِنَ  
النَّاسِ ، وَالذُّونُ مِنْهُمْ . وَالْجَمْعُ : سُفْلٌ ، وَسُفَالٌ ، وَسَفَلَةٌ <sup>(١)</sup> .  
وَلَا يَخْرُجُ الْمَعْنَى الْاصْطِلَاحِيُّ لِلْسَّفَلَةِ عَنْ مَعْنَاهِ اللَّغَوِيِّ .

\* \* \*

### • ثَانِيًا : حُكْمُ التَّشْبِيهِ بِالْفُسَاقِ وَالسَّفَلَةِ :

التَّشْبِيهُ بِالْفُسَاقِ وَالسَّفَلَةِ مِنَ النَّاسِ فِي اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ مُحَرَّمٌ ؛ وَالْأَدِلَّةُ عَلَى هَذَا  
كَثِيرَةٌ ؛ مِنْهَا :

١- قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَنبَغُ  
مِمَّا أَفْتَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا أُولَئِكَ كَانُوا فِي آيَاتِهِ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ وَلَا يَهْتَدُونَ  
<sup>(٢)</sup> ﴿١٧﴾ .

٢- قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ  
عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ﴿١١﴾ .

٣- قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ  
كَانَ مِنَ الْغَافِقِينَ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ  
لَكُمْ عَدُوٌّ يُبْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿٥٠﴾ .

(١) انظر : لسان العرب (٢٨٥/٦) ؛ معجم مقاييس اللغة (٧٨/٣) ؛ المعجم الوسيط

(١/٤٣٤) ، (سفل) .

(٢) البقرة : ١٧٠ .

(٣) الإسراء : ١٦ .

(٤) الكهف : ٥٠ .



٤- قَوْلُهُ جَلَّ شَأْنُهُ : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ أُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (١).

وَالْوَجْهَ مِنَ الْآيَاتِ جَمِيعًا : أَنَّهَا تَنْهَى عَنِ الْفِسْقِ وَأَهْلِهِ ، وَتُبَيِّنُ عَاقِبَتَهُ وَمَصِيرَ أَهْلِهِ ، وَتَنْهَى عَنِ مُشَابَهَةِ أَهْلِ الْفِسْقِ وَالْعِصْيَانِ وَالْغَفْلَةِ عَنِ اللَّهِ (٢).

٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ » (٣).

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ تَشَبَّهَ بِالْكَفَّارِ أَوْ بِالْفُسَّاقِ أَوْ بِالْمُبْتَدِعَةِ أَوْ بِغَيْرِهِمْ صَارَ مِنْهُمْ فِي الْحَالِ وَالْمَالِ ، إِلَّا أَنْ يَتُوبَ وَيُقْلَعَ عَنْ ذَلِكَ فَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ (٤).

\* وَإِنَّمَا نَهَى الشَّارِعُ عَنِ مُشَابَهَةِ الْفَسَقَةِ وَالسُّفْلَةِ وَنَحْوِهِمْ ؛ لِأَمْرَيْنِ :  
الْأَوَّلُ : لِأَنَّ التَّشَبُّهَ بِهِمْ قَدْ يُفْضِي بِالْمُسْلِمِ إِلَى التَّوَعُّلِ فِي فِسْقِهِمْ ، وَالْإِعْجَابِ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ مُنْكَرَاتٍ وَعِصْيَانٍ ، وَمِنْ ثَمَّ الْوُقُوعُ فِي فِعْلِهِمْ ، وَهَذَا أَمْرٌ مُشَاهَدٌ فِي وَاقِعِ النَّاسِ ؛ فَإِنَّ بَعْضَ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالْفُسَّاقِ وَاللَّاعِبِينَ آلَ بِهِمْ الْأَمْرُ إِلَى شِدَّةِ حُبِّهِمْ ، وَالْوَلَعِ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ حَمَلَ صُورَهُمْ ، وَاتَّخَذَهَا عَلَى لِبَاسِهِ ، وَتَشَبَّهَ بِهِمْ فِي اللَّبَاسِ وَالشَّكْلِ ، وَالْهَيْئَةِ وَالشَّعْرِ ، بَلْ صَرَعَ وَمَاتَ تَشْجِيْعًا لَهُمْ ؛ كَمَا يَحْدُثُ أَتْنَاءَ التَّشْجِيْعِ فِي الْمُبَارَاةِ وَالْأَلْعَابِ .

(١) الحشر : ١٩ .

(٢) انظر : تفسير القرآن العظيم (١/٢١٨) ، (٣/٣٧-٣٨ ، ١٠٠) ، (٤/٣٦٠-٣٦١) ؛ حسن التنبيه لما ورد في التشبيه ، مخطوط (٤/٢١٢) .

(٣) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٧٥) .

(٤) انظر : فيض التقدير شرح الجامع الصغير (٦/١٣٥) ؛ سبل السلام شرح بلوغ المرام (٤/٣٣٨) .

الثَّانِي : وَلَأنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا لَبَسَ لِبْسَةَ الْفُسَّاقِ وَالسَّفَلَةِ وَتَشَبَّهَ بِهِمْ فِي زِيَّهِمْ وَهَيْئَتِهِمْ فَقَدْ وَضَعَ نَفْسَهُ مَوْضِعَ التُّهْمَةِ وَالرَّيْبَةِ ، فَيُظَنُّ عَلَى أَقَلِّ تَقْدِيرٍ أَنَّهُ مِنْهُمْ ، وَقَدْ يُسَيِّئُ بِهِ الظَّنُّ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ ؛ فَيُظَنُّهُ مِنَ الْفُسَّاقِ أَوْ السَّفَلَةِ ، فَيَأْتُمُّ الظَّانُّ وَالْمُظَنُّونَ فِيهِ بِسَبَبِ الْعَوْنِ عَلَيْهِ ، وَالْمُسْلِمُ مُطَالَبٌ بِصَوْنِ عِرْضِهِ وَالبَعْدِ عَنْ مَوَاطِنِ الرَّيْبِ وَالتُّهْمِ ، وَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَانَ كَالرَّاعِي حَوْلَ الْحِمَى ، يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

• ثَالِثًا : ضَوَابِطُ التَّشْبِيهِ بِالْفَسَقَةِ وَالسَّفَلَةِ وَنَحْوِهِمْ فِي اللَّبَاسِ :

- الضَّابِطُ الْأَوَّلُ : إِذَا تَمَحَّضَ لِأَهْلِ الْفِسْقِ وَالْمُجُونِ لِبَاسٌ مُعَيَّنٌ ، أَوْ زِيٌّ خَاصٌّ ، أَوْ هَيْئَةٌ مَا عُرِفَ حَرَمُ فِعْلِهَا ، وَالتَّشْبِيهُ بِهِمْ فِيهَا <sup>(٢)</sup> .  
وَهَذَا مَدَارُهُ عَلَى الْأَعْرَافِ ، وَالْأَزْمِنَةِ ، وَالْأَمْكِنَةِ .

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ :

أ- التَّشْبِيهُ بِالْمُمَثِّلِينَ وَالْمُمَثَّلَاتِ وَالرَّاقِصِينَ وَالرَّاقِصَاتِ فِي اللَّبَاسِ ؛ فَهُوَ مُحَرَّمٌ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَابَهَةِ لَهُمْ ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ مَصْحُوبًا بِشَهْرَةٍ أحيانًا .

ب- التَّشْبِيهُ بِالْمُخْتَلِئِينَ وَالْمُخْتَلَاتِ مِنَ الْمُغْنِيَّاتِ وَالْمُغْنِيَّاتِ وَأَشْبَاهِهِمْ مُحَرَّمٌ عَلَى الْمُسْلِمِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (١٣٥/٦) .

(٢) انظر : التمهيد (٨٠/٦) وما بعدها ؛ حسن التنبه لما ورد في التشبيهِ ، مخطوط

(٤/٢٤١ب، ٢٤٢) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (١٣٥/٦) ؛ التشبيهِ المنهي عنه

(ص ١٤٧) .

(٣) انظر : حسن التنبه لما ورد في التشبيهِ ، مخطوط (٢٤٢/٤) .

- الضَّابِطُ الثَّانِي : لَا تَشْبَهُ بِالْفُسَّاقِ وَالسَّفَلَةِ وَنَحْوِهِمْ إِلَّا بَيِّنَةً وَقَصْدٍ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » (١) .  
وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَعْمَالَ الْمُكَلَّفِ وَتَصَرُّفَاتِهِ لَا تُعَدُّ تَشَبُّهًا إِلَّا إِذَا قَصَدَ ذَلِكَ وَنَوَاهُ ، أَمَا مَنْ كَانَ جَاهِلًا ، أَوْ وَافِقَ غَيْرَةٍ فِي هَيْئَةٍ وَلِبَاسٍ وَفَعَلَ دُونَ قَصْدٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - (٢) .  
إِلَّا أَنَّ الْمُسْلِمَ يُمْنَعُ مِنْ مُشَابَهَةِ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ فِي الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ ، سَوَاءً قَصِدَتْ مِنْهُ الْمِثَابَهَةُ أَوْ لَا ؛ سَدًّا لِلزَّرِيعَةِ الْمُوَافَقَةِ لِمَنْ هَذِهِ حَالُهُ ، وَحَذْرًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي النَّهْيِ وَالْوَعِيدِ (٣) .

\* \* \*

• اسْتِثْنَاءَاتٌ تَرِدُ عَلَى حُكْمِ التَّشْبِهِ عُمُومًا :  
هُنَاكَ اسْتِثْنَاءَاتٌ تَرِدُ عَلَى حُكْمِ تَشْبِهِ الْمُسْلِمِ بِالْكَفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ ، وَالرَّجُلِ بِالنِّسَاءِ ؛ أَهْمُهَا مَا يَلِي :

- أَوَّلًا : كُلُّ لِبَاسٍ أَوْ هَيْئَةٍ زَالَتْ عَنْ كَوْنِهَا شِعَارًا خَاصًّا بِالْكَفَّارِ أَوْ الْفُسَّاقِ أَوْ النِّسَاءِ جَازَ لِلرَّجُلِ الْمُسْلِمِ لِبْسُهُ ، مَا لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا لِعَيْنِهِ ، أَوْ لِمَقْصِدٍ شَرْعِيٍّ آخَرَ غَيْرِ التَّشْبِهِ (٤) .

- 
- (١) انظر تخریجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٨٦) .  
(٢) انظر : ابن نُجَيْم ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِر (ص ٢٧) ؛ رد المحتار على الدر المختار (١/٦٢٤) .  
(٣) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/١٩٤) .  
وانظر ما سبق من هذا البحث (ص ٦٤٩ وما بعدها) .  
(٤) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٢٨٦) ؛ مجموع فتاوى ودروس الحرم المكي (٣/٣٦٧) .

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ :

١- مَا حَدَّثَ مِنْ تَغْيِيرِ عَمَائِمِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَأَشْيَاعِهِمْ ؛ فَإِنَّهُمْ فِي هَذِهِ الْعُصُورِ لَا يَلْبَسُونَ الْعَمَائِمَ ؛ وَلِذَا فَلَا يُنْهَى الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ عَنْ لُبْسِ الْعَمَائِمِ غَيْرِ الْمُحَنَكَةِ ، وَلَا الْعَمَائِمِ الصَّفْرِ أَوْ الزُّرْقِ ؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى الْآنَ لَا يَلْبَسُونَ الْعَمَائِمَ ، وَإِنَّمَا يَلْبَسُونَ الْبَرَانِيْطَ ، فَلَا مُشَابَهَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْعَمَائِمِ <sup>(١)</sup> .

٢- مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : مِنْ أَنَّ لُبْسَ الْحَتَمِ فِي الْيَمِينِ عَلَامَةُ الرِّوَافِضِ ، وَالتَّشْبَهُ بِهِمْ مَكْرُوهٌ عَلَى أَقَلِّ تَقْدِيرٍ . فَإِنَّ هَذِهِ الْعَادَةَ قَدْ تَغَيَّرَتْ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَابِدِينَ وَغَيْرُهُ ، فَلَا يُنْهَى الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ عَنْ التَّخْتُمِ فِي الْيَمِينِ <sup>(٢)</sup> .

- ثَانِيًا : كُلُّ لِبَاسٍ نَهَى الشَّارِعُ عَنْهُ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ فَإِنَّهُ يُلْبَسُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، أَوْ لِأَجْلِ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ فِيهِ <sup>(٣)</sup> .

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ :

١- لُبْسُ ثِيَابِ الْحَرِيرِ وَالذَّيْبَاجِ ؛ فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ عَلَى الرِّجَالِ ؛ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ الْمُشَابَهَةِ لِلنِّسَاءِ ، وَمَا يُورِثُهُ ذَلِكَ لِلرِّجَالِ مِنَ الْأُنُوَّةِ وَقَفْدِ الرُّجُولَةِ وَالشَّهَامَةِ ؛ وَسَدًّا - كَذَلِكَ - لِلذَّرِيعَةِ مُشَابَهَةِ الْكَافِرِينَ فِي التَّرَفِّ وَالسَّرَفِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ يَحْجُوزُ لُبْسُهُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ إِلَيْهِ لِلتَّدَاوِي بِهِ مِنْ حِكْمَةٍ وَقَمَلٍ وَنَحْوِهِمَا <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : حسن التنبيه لما ورد في التشبه ، مخطوط (٥/١١٤ ب) .

وانظر ما سبق من هذا البحث (ص ٢٦٠ وما بعدها) .

(٢) انظر : رد المختار على الدر المختار (٦/٣٦١) .

(٣) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٢/٢٩٨) ؛ زاد المعاد في هدي خير

العباد (٤/٧٨) ؛ المستوعب (٢/٤٤٠) .

(٤) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/٧٧-٧٨) .

وانظر حكم المسألة فيما سبق من هذا البحث (ص ٥١٣-٥٢٠) .

٢- لُبِسُ الْخَاتَمِ ؛ كَانَ فِي الْأَصْلِ مِنْ عَادَةِ الْفُرْسِ الْمُشْرِكِينَ ، فَلَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَأُخْبِرَ أَنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ كِتَابًا إِلَّا مَخْتُومًا ، اتَّخَذَ الْخَاتَمَ ؛ لِأَجْلِ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ فِي مَكَاتِبَةِ الْمُلُوكِ وَالْأُمَمِ وَدَعْوَتِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ اسْتَدَامَ لُبْسُهُ حَتَّى انْتَقَلَ ﷺ لِلرَّقِيقِ الْأَعْلَى ، وَلَبِسَهُ أَصْحَابُهُ فِي عَهْدِهِ وَبَعْدَهُ ، وَشُرِعَ التَّخْتُمُ لِلْمُسْلِمِينَ <sup>(١)</sup> .

٣- كُلُّ لِبَاسٍ حَرَّمَ عَلَى الرَّجُلِ لِعِلَّةٍ مُشَابِهَةِ الْمُشْرِكِينَ وَالْكَفَّارِ أَوْ الْفُسَّاقِ أَوْ النِّسَاءِ يُبَاحُ لَهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ؛ كَاسْتِدَادِ الْبَرْدِ ، وَكَسْتَرِ الْعَوْرَةِ بِهِ مَعَ عَدَمِ مَا يَسْتُرُهَا بِهِ مِنَ اللَّبَاسِ الْجَائِزِ لَهُ أَصْلًا <sup>(٢)</sup> .

٤- شَدُّ الْوَسْطِ ؛ هُوَ فِي الْأَصْلِ مِنْ زِيِّ الْكَفَّارِ وَلِبَاسِهِمْ ، نُهِيَ عَنْهُ سَدًّا لِذَرِيعَةِ الْمُشَابَهَةِ لَهُمْ فِي الْهَيْئَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُبَاحُ لِلْمُسْلِمِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ؛ كَالسَّفَرِ ، وَالتَّعَبِ ، وَالْمِنْطَقَةِ ، بِشَرْطِ أَنْ يَشُدَّهَا بِمَا لَا يُشَبِّهُ الزُّنَّارَ <sup>(٣)</sup> .  
قِيلَ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ : الْمِنْطَقَةُ مِنْ شَأْنِ الْعَجَمِ ، هَلْ يَشُدُّهَا عَلَى الثِّيَابِ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا ؟ فَقَالَ : « أَرَجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٣٩٤ وما بعدها) .

(٢) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (٧٧/٤) .

(٣) الزُّنَّارُ ، وَالزُّنَّارَةُ : لِلنِّصَارَى ، وَزَانُ تَفَاحٍ ، وَالْجَمْعُ : زَنَانِيرُ . يُقَالُ : تَزَنَّرَ النَّصْرَانِيُّ ؛ إِذَا شَدَّ الزُّنَّارَ عَلَى وَسْطِهِ ، وَهُوَ حِزَامٌ يَشُدُّهُ عَلَى وَسْطِهِ .

انظر : لسان العرب (٩٢/٦) ؛ المصباح المنير (ص ١٣٤) ؛ المعجم الوسيط (٤٠٣/١) ، جَمِيعُهَا (زَنَر) .

(٤) الجامع في السُّنَنِ وَالْآدَابِ وَالْمَغَازِي وَالتَّأْرِيخِ (ص ٢٣١) ؛ كَشَّافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَتْنِ الْإِقْنَاعِ (٢٧٦/١) .

٥- مَنْ يُقِيمُ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْمُشْرِكِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِحَاجَةِ عِلْمٍ ، أَوْ عِلَاجٍ ، أَوْ تِجَارَةٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، أَوْ لِلدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَيَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ إِنَّهُ هُوَ تَمَّيزَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ بِلِبَاسِهِ الظَّاهِرِ ، أُبَيِّحَ لَهُ أَنْ يَلْبَسَ لِبَاسَهُمْ ؛ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ فِي ذَلِكَ .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « لَوْ أَنَّ الْمُسْلِمَ بَدَأَ حَرْبٍ ، أَوْ دَارَ كُفْرٍ غَيْرِ حَرْبٍ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِالْمُخَالَفَةِ لَهُمْ فِي الْهَذْيِ الظَّاهِرِ ؛ لِمَا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مِنَ الضَّرَرِ ، بَلْ قَدْ يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُشَارِكَهُمْ أَحْيَانًا فِي هَذْيِهِمُ الظَّاهِرِ ؛ إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ دِينِيَّةٌ ؛ مِنْ دَعْوَتِهِمْ إِلَى الدِّينِ ، وَالْإِطْلَاعِ عَلَى بَاطِنِ أُمُورِهِمْ لِإِخْبَارِ الْمُسْلِمِينَ بِذَلِكَ ، أَوْ دَفْعِ ضَرَرِهِمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ .

فَأَمَّا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَالْهِجْرَةِ الَّتِي أَعَزَّ اللَّهُ فِيهَا دِينَهُ ، وَجَعَلَ عَلَى الْكَافِرِينَ بِهَا الصَّغَارَ وَالْجَزْيَةَ فَفِيهَا شُرِعَتِ الْمُخَالَفَةُ » (١) .

\* \* \*

## الْفَرْعُ الْخَامِسُ أَسْبَابُ التَّشْبِهِ فِي اللَّبَاسِ وَالْهَيْئَةِ وَآثَارُهُ وَمَقَاسِدُهُ عَلَى الْأُمَّةِ

### • أَوَّلًا : أَسْبَابُ التَّشْبِهِ فِي اللَّبَاسِ :

هُنَاكَ أَسْبَابٌ عِدَّةٌ تَكْمُنُ وَرَاءَ تَشْبِهِ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ ، وَتَشْبِهِ الْمُسْلِمِينَ عُمُومًا بِأَعْدَاءِ الْأُمَّةِ مِنَ الْكَافِرِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْفُسَّاقِ فِي اللَّبَاسِ وَالزِّيِّ وَالْهَيْئَةِ ؛ أَهْمُّهَا مَا يَلِي :

- أَوَّلًا : الْجَهْلُ بِأَحْكَامِ الدِّينِ ؛ فَهُوَ الْمُصِيبَةُ الْعُظْمَى ، وَالْبَلِيَّةُ الْكُبْرَى وَرَاءَ الْوُقُوعِ فِي التَّشْبِهِ بِشَتَّى أَلْوَانِهِ ، وَمِنْ نَمِّ الْعُزُوفِ عَنْ تَعَلُّمِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ ، وَعَدَمِ الْحِرْصِ عَلَى تَطْيِيقِهَا فِي حَيَاةِ النَّاسِ ؛ وَهَاتَانِ مُصِيبَتَانِ عَظُمَ خَطْبُهُمَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي هَذِهِ الْعُصُورِ الْمُنَآخِرَةِ <sup>(١)</sup> .

فَتَرَى مَنْ يَلْبَسُ لِبَاسَ الْكُفَّارِ أَوْ الْمُشْرِكِينَ أَوْ الْفُسَّاقِ وَالسَّفَلَةِ ، جَهْلًا مِنْهُ أَنَّ هَذَا مِنْ لِبَاسِهِمْ ، أَوْ جَهْلًا مِنْهُ بِتَحْرِيمِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَلَكَمْ تَرَى مَنْ يَقُولُ لَكَ : اللَّبَاسُ عُرْفِيٌّ وَلَيْسَ شَرْعِيًّا ، ثُمَّ يَقَعُ فِي الْمَحْظُورِ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَوْ مِنْ أَبْوَابِ أُخْرَى مُتَعَدِّدَةً .

وَتَرَى مَنْ يَلْبَسُ لِبَاسَ النِّسَاءِ - وَقَدْ يُمَارِحُ أحيانًا بِذَلِكَ - جَهْلًا مِنْهُ بِالْوَعِيدِ الشَّدِيدِ الْوَارِدِ عَلَى مَنْ تَشَبَّهَ بِالنِّسَاءِ مِنَ الرِّجَالِ ؛ وَهُوَ اللَّعْنُ وَالطَّرْدُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى .

(١) انظر : من تشبه بهم فهو منهم (ص ٣٣-٣٤) .

- ثَانِيًا : الْإِنْجِرَافُ عَنْ هَذِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَعَدَمُ تَحْكِيمِهِمَا فِي وَاقِعِ النَّاسِ وَحَيَاتِهِمْ كُلِّهَا ؛ إِذِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مَصْدَرَانِ عَظِيمَانِ أَسَاسَانِ لِلْمَنْهَجِ الْإِسْلَامِيِّ الْكَامِلِ الشَّامِلِ لِلْحَيَاةِ الْبَشَرِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ النَّبِيلَةِ ، يَحْكُمَانِهَا ، وَيُنْظِمَانِهَا ، وَيُقِيمَانِهَا عَلَى الْحَقِّ وَالْعَدْلِ ، وَفِيهِمَا الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ ، وَالْحُدُودُ وَالْقُيُودُ الَّتِي تَحْكُمُ حَيَاةَ الْمُسْلِمِ كَمَا أَرَادَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ .

وَقَدْ ضَلَّ الْمُسْلِمُونَ قُرُونًا عَدِيدَةً مَنْصُورِينَ مُعَزَّزِينَ ظَاهِرِينَ ، حَتَّى تَرَكَوا التَّمَسُّكَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَتَبَذَوْهُمَا وَرَأَوْهُمْ ظَاهِرِيًّا ، فَصَارُوا أَتْبَاعًا لِكُلِّ نَاعِقٍ ، بَعْدَ أَنْ كَانُوا مَتَّبِعِينَ ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ كَانُوا أَعْرَاءَ ؛ يَسْعُونَ وَرَاءَ أَعْدَائِهِمْ فِي كُلِّ مَا يَفْعَلُونَ وَيَأْتُونَ ، وَيَتَشَبَّهُونَ بِهِمْ فِي اللَّبَاسِ وَالْأَكْلِ وَالْحَيَاةِ كُلِّهَا ؛ وَصَدَقَ الْمُصْطَفَى ﷺ حِينَ قَالَ : « تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا مَسَكْتُمْ بِهِمَا : كِتَابَ اللَّهِ ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ » <sup>(١)</sup> .

- ثَالِثًا : ضَعْفُ التَّرْبِيَةِ وَالتَّوْجِيهِ لِلْأَجْيَالِ الْمُسْلِمَةِ النَّاشِئَةِ فِي مُجْتَمَعَاتِ الْمُسْلِمِينَ ؛ إِذِ التَّرْبِيَةُ وَالتَّوْجِيهُ هُمَا الدَّعَامَتَانِ الْأَسَاسِيَّتَانِ لِإِعْدَادِ الْأَجْيَالِ ، وَتَرْبِيَةِ الْأَبْنَاءِ ، وَصَلَاحِ الشُّعُوبِ ، وَحِينَ كَانَتِ الْأُمَّةُ الْمُسْلِمَةُ تُرَبِّي أَوْثَانَهَا وَأَجْيَالَهَا قُرُونًا عِدَّةً عَلَى الدِّينِ وَالْخُلُقِ وَالْفَضِيلَةِ وَالْعِزَّةِ وَالشَّرَفِ ، وَمُحَارَبَةِ الْأَعْدَاءِ وَالْكَيْدِ لَهُمْ ،

(١) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ ، كِتَابُ الْقَدَرِ ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ فِي الْقَدَرِ بَلَاغًا (٢/٨٩٩) . وَرَوَاهُ الْخَطِيبُ التَّمِيزِيُّ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ ، بَابُ الْإِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، ح (١٨٦) ، مَشْكَاةُ الْمَصَابِيحِ (١/٦٦) .

وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ بِشَوَاهِدِهِ . انْظُرْهَا فِي : سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ (٤/٣٥٨-٣٦١) ، تَحْتَ الْحَدِيثِ (١٧٦١) . وَانْظُرْ تَعْلِيقَ الْأَلْبَانِيِّ عَلَى الْمَشْكَاةِ (١/٦٦) . وَانْظُرْ : التَّقْلِيدَ وَالتَّبَعِيَّةَ (ص ٨٦) .



وَالْبَرَاءَةَ مِنَ الْكُفَّارِ ، وَالْبُعْدَ عَنْ مُشَابَهَتِهِمْ ، وَالْوَلَاءَ لِلْمُسْلِمِينَ ، سَادَ الْمُسْلِمُونَ وَعَزُّوا ، وَابْتَعَدُوا عَنِ تَقْلِيدِ أَعْدَائِهِمْ ، وَتَمَيَّزُوا فِي لِبَاسِهِمْ وَهَيْئَاتِهِمْ .  
وَحِينَ ضَعُفَتْ تِلْكَ الْعَوَامِلُ فِي حَيَاةِ الْأَجْيَالِ ، وَصَارُوا يَتَرَبَّوْنَ عَلَى سَفَاسِيفِ الْأَخْلَاقِ ، وَالنَّظَرِ إِلَى الْأَجْنَبِيِّ عَنِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَقْوَى الْمُتَقَدِّمُ ، صَاحِبُ الْحَضَارَةِ وَالتَّطَوُّرِ حَلَّتْ الْكَارِثَةُ ، وَاتَّبَعَ الْمُسْلِمُونَ سَنَنَ الْأُمَمِ الْكَافِرَةِ ، وَاهْتَدَوْا بِهِذِهِمْ ، وَقَلَّدُوهُمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ <sup>(١)</sup> .

وَلَا رَيْبَ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ - يَعْنِي : فِطْرَةَ الْإِسْلَامِ - فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ ؛ كَمَا تَنْتَجِعُ الْبَهِيمَةُ بِبَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ » . ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : ﴿ فِطَرَتُ اللَّهِ أَلَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ الْآيَةُ <sup>(٢)</sup> .

- رَابِعًا : ضَعْفُ الْمُسْلِمِينَ ، وَانْجِرَافُهُمْ وَرَاءَ تَيَّارِ التَّقْلِيدِ وَالتَّبَعِيَّةِ لِأَعْدَائِهِمْ لِأَتْفَةِ الْأَسْبَابِ ، دُونَ وَعْيٍ أَوْ تَمَحُّيْصٍ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : التَّقْلِيدُ وَالتَّبَعِيَّةُ (ص ٩٢) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الجنائز ، باب إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَهَلْ يُغْرَضُ عَلَى الصَّبِيِّ الْإِسْلَامُ ؟ ، ح (١٣٥٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٦٠/٣) .

وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْقَدَرِ ، بَابُ مَعْنَى : كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، وَحُكْمُ مَوْتِي الْكُفَّارِ وَأَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ ، ح [٢٢] (٢٦٥٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد السادس (١٥٧/١٦-١٥٨) .

وَالْآيَةُ رَقْم (٣٠) مِنْ سُورَةِ الرُّومِ .

(٣) انظر : مَنْ تَشَبَّهَ لِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ (ص ٣٥) .

وَلَقَدْ كَانَ اسْتِعْمَارُ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ فِي فتراتٍ مَضَتْ مِنْ أَهَمِّ مَقَوِّمَاتِ التَّشْبِيهِ وَالتَّقْلِيدِ لِلْكَفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ ؛ حَيْثُ ظَهَرَ ذَلِكَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَأَثَرٍ مِنْ آثَارِ مُخَلَّفَاتِ الاسْتِعْمَارِ الْأُورُوبِيِّ الَّذِي اجْتَبَحَ الْعَالَمَ الْعَرَبِيَّ وَالْإِسْلَامِيَّ فِي الْقَرْنَيْنِ الْمَاضِيَيْنِ ، فَخَلَّفَ مُخَلَّفَاتٍ فَاسِدَةً كَانَ مِنْ أخطَرِهَا : التَّشْبُهُ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي اللَّبَاسِ ، وَالزِّيِّ ، وَالشَّكْلِ ، وَالظَّهْرِ ، وَسُفُورِ الْمَرَأَةِ الْمُسْلِمَةِ ، وَخَلْقِ لِحَى الرَّجَالِ ، وَحَسْرِ الرَّأْسِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْبَلَايَا <sup>(١)</sup> .

- خَامِسًا : مَكَائِدُ الْكُفَّارِ ؛ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَأَشْبَاهِهِم لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ ، يُؤَازِرُهُمْ فِي ذَلِكَ الْمُنَافِقُونَ ، وَمَنْ يَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيَتَّبِعُونَ إِلَيْهِمْ ، وَهُمْ أَشَدُّ خَطَرًا عَلَى الْإِسْلَامِ وَأَتْبَاعِهِ - لَوْ عَقَلَ الْجَاهِلُونَ الْمَكَابِرُونَ - مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى . وَمَا أَكْثَرُهُمْ فِي أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ ، يَجْلِبُونَ مِنَ الْأَلْبِسَةِ وَالْأَزْيَاءِ مَا يَتَعَارَضُ مَعَ شَرْعِ اللَّهِ وَأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ ، وَيُخَدِّشُ الدِّينَ قَبْلَ الْحَيَاءِ وَالْأَخْلَاقِ ، فَيُبَيِّعُونَهُ لِلْبُسْطَاءِ مِنَ النَّاسِ ، الَّذِينَ لَا يُدْرِكُونَ الْحَلَالَ مِنَ الْحَرَامِ ، أَوْ الَّذِينَ يُغَالِطُونَ الْحَقَائِقَ الشَّرْعِيَّةَ ، فَيُوقِعُونَ أَنْفُسَهُمْ فِي مُشَابَهَةِ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالنِّسَاءِ فِي اللَّبَاسِ بِحُجَّةٍ أَنَّهُ مِنَ الْعَادَاتِ الَّتِي تَخْتَلِفُ مِنْ بَلَدٍ لآخر ، لَا دَخَلَ لِلشَّرْعِ فِيهَا .

كَمَا يَظْهَرُ كَيْدُهُمْ فِي جِرْصِهِمْ عَلَى نَزْعِ الْحِشْمَةِ وَالْعَفَافِ وَالتَّسْتُرِ فِي اللَّبَاسِ لِلذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ ؛ حَيْثُ أُخْرِجُوا لِلأُمَّةِ مِنَ الْأَلْبِسَةِ الضَّيِّقَةِ ، وَالَّتِي تُحَدِّدُ الْعَوْرَةَ وَتُشَفِّفُهَا ، وَالْأَلْبِسَةِ الْقَصِيرَةِ ، وَالْمِلْيَةِ بِالْكِتَابَاتِ الْقَبِيحَةِ ، وَالشُّعَارَاتِ الْبَاطِلَةِ ، وَالصُّوَرِ الْفَاتِنَةِ - أحيانًا - أَوْ الْأَلْبِسَةِ الَّتِي لَا تُفَرِّقُ فِيهَا بَيْنَ الذَّكَرِ مِنَ الْأُنْثَى ، وَالْمُسْلِمِ مِنَ الْكَافِرِ ؛ مِمَّا صَدَّ الأُمَّةَ عَنْ

(١) انظر : أبو بكر الجزائري ، التدخين : مائةٌ وحُكْمًا (ص ٧) ، نقلاً عن : القول المبين في

أخطاء المُصَلِّين (ص ٢٠) .

دِينَهَا ، وَأَبْعَدَهَا عَنْ هَدْيِ رَبِّهَا وَسُنَّةِ نَبِيِّهَا ﷺ .

وَلَا يَغِيبُ عَنْ وَعْيِ الْمُسْلِمِ الْحَقُّ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهَدَىٰ وَلَئِنْ آتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ (١) .

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ (٢) .

وَقَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٣) .

- سَادِسًا : مَا تَقُومُ بِهِ أَجْهَزَةُ الْإِعْلَامِ وَوَسَائِلُهُ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ ؛ مَحَلِّيَّةٌ وَوَافِدَةٌ ؛ مِنْ نَشْرِ لِلرَّدِّيَّةِ ، وَإِقْصَاءٍ لِلْفُضِيلَةِ ، وَإِبْرَازِ خُتَالَةِ الْمُجْتَمَعِ وَسَفَلَتِهِ مِنْ مُعْنَيْنِ ، وَلَا عَيْنَيْنِ ، وَرَاقِصَيْنِ ، وَمُمْتَلَيْنِ ، وَمُهِرَّجَيْنِ عَلَى أَنَّهُمُ الْقُدُورَةُ وَالْأُسُوءَةُ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ تُخْتَذَى أَنْارُهَا ، وَتُقَلَّدَ أَعْمَالُهَا ، وَيُقْتَدَى بِهَا فِي كُلِّ شُئُونِ الْحَيَاةِ .

وَفِي هَذَا مِنَ التَّغْرِيرِ بِجَهَالِ الْمُسْلِمِينَ وَشَبَابِهِمْ وَصِغَارِ السِّنِّ فِيهِمْ مَا لَا يَخْفَى ، وَتَعَوُّدِهِمْ عَلَى هَذِهِ الْمَظَاهِيرِ الَّتِي يَبْرَأُ مِنْهَا الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالْحَيَاءُ وَالْفِطْرَةُ .

(١) البقرة : ١٢٠ .

(٢) النساء : ٨٩ .

(٣) التوبة : ٦٧ .

وَلَا يُسْتَعْرَبُ هَذَا حِينَ يَعْلَمُ الْمُسْلِمُ حَقِيقَةَ وَيَذْرُكُ أَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى هُمُ الْمَوْجَهُونَ الْحَقِيقِيُّونَ لِمَوَاسَائِلِ الْإِعْلَامِ فِي الْعَالَمِ كُلِّهِ ، وَقَدْ كَرَّسُوا جُهُودَهُمْ فِي سَبِيلِ الْإِفْسَادِ وَالتَّغْرِيبِ لِلْأَجْيَالِ الْمُسْلِمَةِ -خُصُوصًا- ، وَلَكُمْ تَرَدَّدٌ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ : « إِنَّ الصَّحَافَةَ هِيَ أَقْوَى الْأَدَوَاتِ الْأُورُوبِيَّةِ ، وَأَعْظَمُهَا نُفُوذًا فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ » (١) .



### ● ثَانِيًا : أَثَارُ التَّشْبِيهِ فِي اللَّبَاسِ وَمَقَاسِدُهُ عَلَى الْأُمَّةِ :

لَيْسَ اللَّبَاسُ مُحَرَّرًا وَسَبِيلُهُ يَسْتُرُ بِهَا الْمَرْءُ جَسَدَهُ ، وَيُوَارِي بِهَا سَوَآتَهُ ، بَلْ لَهُ فَوْقَ ذَلِكَ مِنْ الْأَثَرِ عَلَى سُلُوكِهِ وَشَخْصِيَّتِهِ وَأَخْلَاقِهِ مَا لَا يَخْفَى .

فَحِينَ يَتَشَبَّهُ الرَّجُلُ بِالْأُنْثَى ، وَيَلْبَسُ لِبَاسَهَا ، يَقْضِي عَلَى رُجُولَتِهِ الْحَقَّةَ ، وَيُعَدِّمُ شَهَامَتَهُ ، وَلَيْسَ هَذَا فَحَسَبُ ، بَلْ إِنَّهُ لَيَرِثُ مِنْ صِفَاتِ الْأُنْثَى ، وَأَخْلَاقِ النِّسَاءِ وَالتَّخَنُّثِ وَالْمَيُوعَةِ مَا يُلَاحِظُ عَلَيْهِ سَرِيعًا ، حَتَّى يَزُولَ بِهِ الْأَمْرُ إِلَى الرَّغْبَةِ فِي فِعْلِ الْفَاحِشَةِ بِهِ ، كَمَا يُفْعَلُ بِالنِّسَاءِ ؛ وَلِهَذَا نَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى : أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْوَلِيِّ أَنْ يُلْبَسَ الصَّبِيُّ لِبَاسَ النِّسَاءِ مِنْ حَرِيرٍ وَذَهَبٍ وَغَيْرِهِ ؛ لِمَا يَنْشَأُ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِ أَهْلِ التَّأْنِيثِ (٢) .

(١) انظر : الاتِّجَاهَاتِ الْوُطْنِيَّةِ فِي الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ الْمَعَاوِرِ (٢/٢١٦-٢١٧) ؛ بروتوكولات

حُكَمَاءِ صُهْبُونِ (ص ١٤٦) ، تَحْتَ الْبِرُوتُوكُولِ الثَّانِي عَشَرَ .

(٢) انظر : زَادُ الْمَعَادِ فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ (٤/٨٠) .

وَانْظُرْ مَا سَبَقَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ (ص ٦٣٣ وَمَا بَعْدَهَا) .

وَحِينَ يَتَشَبَّهُ الْمُسْلِمُ بِأَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، أَوْ بغيرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ  
وَالْمُشْرِكِينَ يَضَعُ نَفْسَهُ مَوْضِعَ الذِّلِّ وَالْمَهَانَةِ ، بَعْدَ أَنْ رَفَعَهُ اللَّهُ وَأَعَزَّهُ بِالْإِسْلَامِ ،  
وَيَرْجِعُ إِلَى الظُّلُمَاتِ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَهُ اللَّهُ مِنْهَا إِلَى النُّورِ وَالْهُدَايَةِ ، وَهَلْ يَرْضَى  
مُسْلِمٌ عَاقِلٌ بِهَذَا ؟ !

وَحِينَ يَتَشَبَّهُ الْمُسْلِمُ بِالْفَسَقَةِ وَالْمُغْنَيْنِ وَالسَّفَلَةِ ، يَضَعُ نَفْسَهُ مَوْضِعَ الشُّكِّ  
وَالْتُّهْمَةِ ، وَيَحْمِلُ النَّاسَ عَلَى إِسَاءَةِ الظَّنِّ بِهِ وَغِيَّتِهِ ، وَالْوُقُوعِ فِي عِرْضِهِ .  
عِلَاوَةً عَلَى مَا يَلْحَقُهُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ فِي التَّشَبُّهِ مِنَ الْإِنْمِ وَالْوِزْرِ ،  
وَالْوَعِيدِ الشَّدِيدِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

لَقَدْ ظَهَرَتْ بِشَكْلِ مَلْحُوظٍ آثَارُ التَّشَبُّهِ وَمَفَاسِدُهُ عَلَى الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ ؛ مِنْ فَسَادٍ  
فِي الْأَخْلَاقِ ، وَتَأَنُّثٍ فِي الْأَفْعَالِ وَالتَّصَرُّفَاتِ ، وَتَرْكٍ لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَذَا  
الْإِسْلَامِ فِي اللَّبَاسِ ، وَوَلَاءٍ لِلْكَافِرِينَ ، وَحُبٍّ لَهُمْ ، وَإِعْجَابٍ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ ،  
وَسُرْعَةٍ تَقْلِيدِهِمْ فِي الْجَزْيِ وَرَاءِ الْمُؤَضَّاتِ وَالْمُؤِيدَاتِ وَالْأَزْيَاءِ وَالْهَيْئَاتِ .  
نَعَمْ ! لَقَدْ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ، وَحَلَّتِ الْكَارِثَةُ ، وَوَقَعَ مَا حَذَّرَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ ،  
وَنَهَاهُمْ عَنْهُ ؛ فَتَشَبَّهَ الرَّجَالُ بِالنِّسَاءِ ، وَتَشَبَّهُوا بِأَعْدَائِهِمُ الْكَافِرِينَ فِي اللَّبَاسِ وَالْهَيْئَةِ  
وَالْأَخْلَاقِ ، بَلْ حَتَّى فِي الْعِبَادَاتِ .

فَالْيَ مَتَى يَغْفُلُ الْمُسْلِمُونَ عَنْ هَذَا رَبِّهِمْ ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِمْ ﷺ ، وَيُخَالِفُونَ اللَّهَ  
وَرَسُولَهُ إِلَى مَا يَنْهَوْنَهُمْ عَنْهُ ، وَحَتَّى يَسْفُلُ الْمُسْلِمُونَ فِي هَمِّهِمْ ؛ فَيَلْهَثُونَ وَرَاءَ  
أَعْدَائِهِمْ ، وَيَعْدُونَ هَذِهِ الْمَسَائِلَ مِنَ الْفُشُورِ الَّتِي لَا دَخَلَ لِلدِّينِ فِيهَا - كَمَا  
يَزْعُمُونَ - وَأَعْدَاؤُهُمْ دَائِمًا هَمُّهُمْ فِي سُمُوقٍ ، وَحَتَّى يَشْرَبُ الْمُسْلِمُونَ مِنْ قَيْ  
أَعْدَائِهِمْ ، وَإِسْلَامُهُمْ فِيهِ أَخْلَى رَحِيقٍ ؟ !

إِنَّ فِي تَشْبِهِهِ أَفْرَادَ الْمُسْلِمِينَ بِأَعْدَائِهِمْ فِي اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ دَلِيلًا عَلَى ضَعْفِ التَّيَزَامِهِمْ  
وَسُلُوكِهِمْ ، وَتَخَلُّلِ سِيرَتِهِمْ ، وَضَيَاعِهِمْ بَيْنَ الْأُمَمِ ؛ فَلَا هُمْ مِنَ الْأُمَّةِ الَّتِي وَلَدُوا  
فِيهَا ؛ إِذْ لَمْ يُحَافِظُوا عَلَى مُشَخَّصَاتِهَا وَمُقَوِّمَاتِهَا ، وَلَا هُمْ مِنَ الْأُمَّةِ الَّتِي تَشَبَّهُوا  
بِهَا قَطْعًا ، حَتَّى لَيَصْدُقَ فِيهِمْ قَوْلُ رَبِّهِمْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا  
إِلَّاهَ هَؤُلَاءَ وَلَا إِلَهَ هَؤُلَاءَ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْأَعْلَى الْمَوْدُودِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَا يَجِبُ أَنْ  
يَأْخُذَهُ الْمُسْلِمُونَ عَنِ الْأُمَمِ الْأُخْرَى مِنَ الْإِنْتِجَاعِ : « وَلَكِنَّا إِذَا أَعْرَضْنَا عَنْ هَذِهِ  
الْأُمُورِ الْجَوْهَرِيَّةِ ، وَرَحْنَا نَأْخُذُ عَنْ أُمَمِ الْغَرْبِ مَلَاسِهَا ، وَطَرَفُهَا لِلْمَعِيشَةِ ،  
وَأَدَوَاتِهَا لِلْأَكْلِ وَالشُّرْبِ ، بِزَعْمِ أَنْ فِيهَا السَّرُّ لِنَجَاحِ تِلْكَ الْأُمَمِ وَرُؤْيِيهَا ، فَلَا  
يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا دَلِيلًا عَلَى غِبَاوَتِنَا ، وَبَلَادَتِنَا ، وَحِمَاقَتِنَا ؛ فَهَلْ لِأَحَدٍ عِنْدَهُ الْعَقْلُ أَنْ  
يَعْتَقِدَ أَنَّ كُلَّ مَا أَحْرَزَهُ الْغَرْبُ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالرُّقْيِ فِي مُخْتَلَفِ حُقُولِ الْحَيَاةِ إِنَّمَا  
أَحْرَزَهُ بِـ ( الْجَاكِيتِ ) ، وَ ( الْبَنْطُلُونِ ) ، وَ ( رَبْطَةِ الْعُنُقِ ) ، وَ ( الْقُبْعَةِ ) ، وَ  
( الْحِذَاءِ ) ؟ أَوْ أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ رُقْيِهِ وَتَقْدِيمِهِ أَنْ يَتَنَاوَلَ طَعَامُهُ بِالسَّكِينِ وَالشَّوْكَةِ ؟  
أَوْ أَنَّ أَدَوَاتِهِ لِلزَّيْنَةِ وَالرَّفَاقِيَّةِ ، وَالْمَسَاحِقِ وَالْمَعَاجِينِ ، وَالْأَصْبَاغِ هِيَ الَّتِي قَدْ سَمَتْ  
بِهِ إِلَى أَوْجِ الرُّقْيِ وَالْكَمَالِ ؟ ... الظَّاهِرُ أَنَّ [ الْأَمْرَ ] لَيْسَ كَذَلِكَ » <sup>(٢)</sup> .

« إِنَّ الْإِسْلَامَ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ فِي لِبَاسِ الْمُسْلِمِينَ شَيْءٌ يُمَيِّزُهُمْ عَنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ ،  
حَتَّى لَا يَشْتَبَهُوا بِهِمْ ، وَلَا تَضَيِّعَ شَخْصِيَّتُهُمْ ، وَلَا يَلْقُوا صُعُوبَةً فِي التَّعَارُفِ

(١) النساء : ١٤٣ . وانظر : القول المبين في أخطاء المصلين (ص ١٨-١٩) .

(٢) الإسلام في مواجَهَةِ التَّحْدِيَّاتِ الْمُعَاصِرَةِ (ص ١٦٣-١٦٤) .

بَيْنَهُمْ، وَتَبَقَّى الْحَيَاةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ بَيْنَهُمْ مُسْتَحْكِمَةٌ قَوِيَّةٌ . غَيْرَ أَنَّ الْإِسْلَامَ مَا حَدَّدَ  
لِهَذَا الْغَرَضِ هَيْئَةً خَاصَّةً لِللِّبَاسِ ، أَوْ عَلَامَةً مُحَدَّدَةً ، وَإِنَّمَا جَعَلَ الْعُرْفَ الْعَامَّ هُوَ  
الْقَاضِي فِي هَذَا الشَّأْنِ .

وَقَدْ قَامَتِ الْحَرَكَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي بِلَادِ الْعَرَبِ ، فَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَا سَائِرُ  
الْمُسْلِمِينَ يَلْبَسُونَ إِلَّا اللَّبَاسَ الَّذِي كَانَ رَاجِحًا فِي بِلَادِ الْعَرَبِ عَامَّةً « (١) .  
وَلَمْ يَكْتَفِ ﷺ بِذَلِكَ ، بَلْ حَذَرَ مِنْ لِبَاسِ الْكَافِرِينَ ، وَنَهَى عَنْ لُبْسِهِ .



(١) الْإِسْلَامُ فِي مُوَاجَهَةِ التَّحْدِيَّاتِ الْمُعَاصِرَةِ (ص ١٦٦) .

## المَطْلَبُ الرَّابِعُ إِسْبَالُ الرَّجَالِ فِي الثِّيَابِ

وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُرُوعٍ :

الفرع الأول : تَعْرِيفُ الْإِسْبَالِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا .

الفرع الثاني: حُكْمُ الْإِسْبَالِ لِلرِّجَالِ ، وَبَيَانُ الْحَدِّ الشَّرْعِيِّ

لِللِّبَاسِ الرَّجُلِيِّ .

الفرع الثالث : الْحِكْمُ الشَّرْعِيُّ مِنْ تَحْرِيمِ الْإِسْبَالِ وَبَيَانُ أَضْرَارِهِ .

الفرع الرابع : الِاسْتِثْنَاءَاتُ الْوَارِدَةُ عَلَى حُكْمِ الْإِسْبَالِ لِلرِّجَالِ .



## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

### تَعْرِيفُ الْإِسْبَالِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

#### ● أَوَّلًا : تَعْرِيفُ الْإِسْبَالِ لُغَةً :

قَالَ ابْنُ فَارِسٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « السَّيْنُ ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ : أَصْلٌ وَاحِدٌ ؛ يَدُلُّ عَلَى إِرسَالِ شَيْءٍ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى سُفْلٍ ، وَعَلَى امْتِدَادِ شَيْءٍ » <sup>(١)</sup> .  
وَأَسْبَلَ إِزَارَهُ : أَرْخَاهُ . وَأَسْبَلَ الْفَرَسُ ذَنْبَهُ : أَرْسَلَهُ . وَأَسْبَلَتِ الْمَرْأَةُ ذَيْلَهَا : أَرْسَلَتْهُ وَرَاءَهَا . وَأَسْبَلَ فَلَانٌ نِيَابَهُ : إِذَا طَوَّلَهَا ، وَأَرْسَلَهَا إِلَى الْأَرْضِ . وَالْمُسْبِلُ : هُوَ الَّذِي يُطَوِّلُ ثَوْبَهُ ، وَيُرْسِلُهُ إِلَى الْأَرْضِ إِذَا مَشَى ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ - غَالِبًا - كَثِيرًا وَاحْتِيَالًا <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

#### ● ثَانِيًا : تَعْرِيفُ الْإِسْبَالِ اصْطِلَاحًا :

لَا يَخْرُجُ الْمَعْنَى الْاصْطِلَاحِيُّ لِلْإِسْبَالِ عَنْ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيِّ ؛ فَالْإِسْبَالُ اصْطِلَاحًا هُوَ : إِرخَاءُ الرَّجُلِ لِبَاسَهُ ، وَإِرسَالُهُ ؛ ثَوْبًا كَانَ ، أَوْ إِزَارًا ، أَوْ قَمِيصًا ، أَوْ عَبَاءَةً ، أَوْ سَرَاوِيلَ ؛ بِحَيْثُ يَتَجَاوَزُ الْحَدَّ الْمُقَدَّرَ فِي نَصُوصِ الشَّارِعِ ؛ وَهُوَ الْكَعْبَانِ <sup>(٣)</sup> .

(١) معجم مقاييس اللغة (١٢٩/٣) ، ( سبل ) .

(٢) انظر : لسان العرب (١٦٣/٦) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٠٦/٢) ؛ المعجم الوسيط (٤٦٥/١) ، جميعها ( سبل ) .

(٣) انظر قريباً من هذا : الإسبال لغير الخيلاء (ص ١٨ ، ١٩) .

والكعبان : هُمَا الْعَظْمَانِ النَّاتِمَانِ عِنْدَ مَفْصِلِ السَّاقِ عَنِ الْقَدَمِ مِنَ الْجَنْبَيْنِ .

انظر : لسان العرب (١٠٨/١٢) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (١٥٤/٤) ، ➤

## الْفَرْعُ الثَّانِي

### حُكْمُ الْإِسْبَالِ لِلرَّجَالِ وَبَيَانُ الْحَدِّ الشَّرْعِيِّ لِللِّبَاسِ الرَّجُلِيِّ

● اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِسْبَالِ إِذَا كَانَ لِلْخِيَلَاءِ وَالْعُجْبِ ، وَالْكِبْرِ  
وَالْإِعْرَاضِ عَنْ نُصُوصِ الشَّارِعِ فِي ذَلِكَ ، لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ ، بَلْ عَدَّهُ  
جُمْهُورُهُمْ مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ ؛ لِمَا وَرَدَ فِي حَقِّ مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ مِنَ الْوَعِيدِ  
الشَّدِيدِ <sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِسْبَالُ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ ، وَإِنَّمَا يَتَجَاوَزُ بِهِ الرَّجُلُ الْكَعْبَيْنِ ، وَيُرْخِيهِ  
مُجَارَاةً لِهَوَاهُ أَوْ لِلْعُرْفِ أَوْ تَسَاهُلًا ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ فَهُوَ مَحَلُّ خِلَافٍ  
بَيْنَ الْفُقَهَاءِ عَلَى رَأْيَيْنِ مَشْهُورَيْنِ ؛ مِنْهُمْ مَنْ حَرَّمَهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَهُ كَرَاهَةً تَنْزِيهٍ  
فَقَطْ <sup>(٢)</sup> ؛ إِلَّا أَنَّ الْجَمِيعَ مُتَّفِقُونَ عَلَى كَرَاهَةِ كُلِّ مَا زَادَ عَنِ الْحَاجَةِ وَالْمُعْتَادِ  
الشَّرْعِيِّ مِنَ اللَّبَاسِ طَوْلًا وَسَعَةً ، وَأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْإِسْبَالِ خَاصٌّ بِالرَّجَالِ دُونَ  
النِّسَاءِ ، وَأَنَّ إِطَالَةَ الثِّيَابِ وَجَرَّهَا مِنْ عَلَامَاتِ النِّسَاءِ الْحَرَائِرِ <sup>(٣)</sup> .

⇨ (كعب) ؛ ابن العربي ، أحكام القرآن (٧٤/٢) ؛ عند تفسير الآية السادسة من المائة .  
(١) انظر : الفتاوى الهندية (٣٣٣/٥) ؛ المنتقى شرح الموطأ (٢٢٦/٧) ؛ عقد الجواهر الثمينة  
في مذهب عالم المدينة (٥٢٢/٣) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٣٨/٤) ؛ روضة الطالبين  
(٥٧٥/١) ؛ المغني (٢٩٨/٢) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٧٧/١) .  
(٢) الْمَكْرُوهُ تَنْزِيهٌ : هُوَ مَا طَلَبَ الشَّارِعُ مِنَ الْمَكْلُوفِ الْكَفَّ عَنْهُ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْحَثِّ  
وَاللُّزُومِ ؛ فَيَكُونُ تَرْكُهُ أَوْلَى مِنْ فِعْلِهِ . انظر : رد المحتار على الدر المختار (١٣١/١) ؛  
د. محمد البرديسي ، أصول الفقه (ص ٧٨) .

(٣) انظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٩٨/٦) ؛ الاستذكار (١٩٠/٢٦ ، ١٩٢) ؛ ابن  
حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٧٤/١٠) ؛ نيل الأوطار (١٣٤/٢) .

## ● القول الأول :

إِنَّ الْإِسْبَالَ يَحْرُمُ عَلَى الرَّجَالِ مُطْلَقًا ؛ لِقَصْدِ الْخِيَلَاءِ كَانَ ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ ، إِلَّا فِي الْحَرْبِ ، أَوْ يَكُونُ نَمَّ حَاجَةً تَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ .  
وَالْيَهُ ذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ ، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ ،  
وَالْيَهُ مَالُ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ - رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ - (١) .

## ● القول الثاني :

إِنَّ الْإِسْبَالَ لِلرِّجَالِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْخِيَلَاءِ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةً تَنْزِيهِ لَا تَحْرِيمٍ .  
وَالْيَهُ ذَهَبَ الْحَنَفِيُّ ، وَالْمَالِكِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ (٢) .

## \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أولاً : أدلة تحريم الإسبال إذا كان للخيلاء :

١- قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ  
الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا ﴾ ٢٧ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿ ٣٠ ﴾ .

(١) انظر : الآداب الشرعية (٤٩٢/٣) ؛ الإنصاف في معرفة الرَّاجِعِ من الخلاف (٤٧٢/١) ؛  
حاشية الرُّوضِ المربع (٥١٦/١) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦٠١/٦) ؛ عارضة  
الأحوذِي شرح جامع الترمذِي (٢٣٧/٧) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح  
البخاري (٢٧٥/١٠) .

(٢) انظر : الفسأوى الهندية (٣٣٣/٥) ؛ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (٥٣٢/٢) ؛  
التف في الفتاوى (٢٥٠/١) ؛ المنتقى شرح الموطأ (٢٢٥-٢٢٦) ؛ المعونة على  
مذهب عالم المدينة (١٧٢٠-١٧٢١) ؛ المجموع شرح المذهب (٣٣٨/٤) ؛ روضة  
الطالبين (٥٧٥-٥٧٦) ؛ المغني (٢٩٨/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الرَّاجِعِ من الخلاف  
(٤٧٢/١) ؛ كشاف القناع عن من الإقناع (٢٧٧/١) .

(٣) الإسرائ : ٣٧-٣٨ .

٢\_ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ (١) .  
فَالْإِيتَانِ تَنْهَيَانِ عَنِ الْخِيَلَاءِ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَتَجْعَلُ ذَلِكَ مِنَ الذُّنُوبِ الْمُهْلِكَةِ ،  
الْمُوجِبَةِ لِعُضْبِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَرْهِهِ (٢) .

٣\_ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
« مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : إِنَّ أَحَدَ شَيْئِي  
نَوْبِي يَسْتَرْحِي ، إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ ؟ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّكَ لَسْتَ  
تَصْنَعُ ذَلِكَ خِيَلَاءَ » (٣) .

٤\_ عَنْ هُبَيْبِ بْنِ مُغْفِلٍ الْغِفَارِيِّ (٤) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ رَأَى مُحَمَّدًا  
الْقُرَشِيَّ (٥) قَامَ يَجُرُّ إِزَارَهُ ، فَظَنَرَ إِلَيْهِ هُبَيْبٌ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) لقمان : ١٨ .

(٢) انظر : ابن العربي ، أحكام القرآن (٢٠٢/٣ ، ٥٣٠) .

(٣) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة ، باب لو كنت مُتَّخِذًا خَلِيلًا ، ح (٣٦٦٥) ،

ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٣/٧) . ومسلم في كتاب اللباس  
والزينة ، باب تحريم جرّ الثوب خيلاء ، وبيان حدّ ما يجوز إرخاؤه إليه وما يُسْتَحَبُّ ، ح

[٤٢] (٢٠٨٥) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٠/١٤-٢٥١) .

(٤) هو هُبَيْبُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُغْفِلٍ الْغِفَارِيِّ ، صحابيٌّ جليلٌ ، كان بالحبيشة ، ثُمَّ أَسْلَمَ وَهَاجَرَ ،  
وشَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ ، ثُمَّ سَكَنَهَا ، وَاعْتَزَلَ فِي الْفِتْنَةِ بَعْدَ مَقْتَلِ عُثْمَانَ فِي وَادٍ بَيْنَ مَرْيُوطَ  
وَالْقُيُومِ بِمِصْرَ ، فَتَنَسَبَ ذَلِكَ الْوَادِي إِلَيْهِ فَيَمَّا بَعْدَ .

انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٥٤٨/٤) ، رقم (٢٧٠٢) ؛

الإصابة في تمييز الصحابة (٤١٥/٦) ، رقم (٨٩٥٦) ] .

(٥) هو مُحَمَّدُ بْنُ عُلْبَةَ الْقُرَشِيِّ ، لَهُ صُحْبَةٌ ، عِدَادُهُ فِي الْمِصْرِيِّينَ .

انظر ترجمته في : [ الإصابة في تمييز الصحابة (٢٢/٦) ، رقم (٧٨١١) ؛ أسد الغابة

(١٠٥/١٠٦-١٠٦) ، رقم (٤٧٥٥) ] .

يَقُولُ : « مَنْ وَطِئَهُ خِيَلَاءُ وَطِئَهُ فِي النَّارِ » <sup>(١)</sup> .

٥\_ وَعَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ - رحمه الله - قَالَ : لَقِيتُ مُحَارِبَ بْنَ دِنَارٍ <sup>(٢)</sup> عَلَى فَرَسٍ وَهُوَ يَأْتِي مَكَانَهُ الَّذِي يَقْضِي فِيهِ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَحَدَّثَنِي ، فَقَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مَخِيلَةً لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . فَقُلْتُ لِمُحَارِبٍ : أَذَكَرَ إِزَارَهُ ؟ قَالَ : مَا خَصَّ إِزَارًا وَلَا قَمِيصًا <sup>(٣)</sup> .

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ صَرِيحَةٌ فِي تَحْرِيمِ جَرِّ الرَّجُلِ ثِيَابَهُ خِيَلَاءَ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْكَبَائِرِ الْمُهْلِكَةِ ، وَالذُّنُوبِ الْمُؤَبِّقَةِ الَّتِي لَا يَرْحَمُ اللَّهُ تَعَالَى فَاعِلِيهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَا

(١) رواه أحمد في مسند المكئين ، عن هُبَيْبِ بْنِ مُغْفَلٍ ، ح (١٥٦٠٥) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « إسناده صحيح ؛ رجاله ثقات ؛ رجال الشيخين ، غير أسلم أبي عمران ؛ وهو ابن يزيد التجيبي ، فقد روى له أصحاب السنن خلا ابن ماجة ؛ وهو ثقة . وعبد الله بن أحمد ؛ من رجال النسائي ، وقد توبع » اهـ ، وله شواهد عند أحمد ، ح (١٥٦٠٦) ، (١٥٦٠٧) . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٧١/٢٤-٣٧٢) .

وأخرجه الهيثمي في كتاب اللباس ، باب في الإزار وموضعه ، وقال : « رواه أحمد ، وأبو يعلى ، والطبراني ، ورجال أحمد رجال الصحيح ، خلا أسلم أبا عمران ؛ وهو ثقة » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٢٤/٥-١٢٥) .

وأورده الحافظ ابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة في ترجمة محمد بن غلبة (٢٣/٦) ، وقال : « وهذا الحديث صحيح السند ، وهبيب صحابي معروف بهذا الحديث » اهـ . (٢) هو مُحَارِبُ بْنُ دِنَارٍ بْنِ كَرْدُوسَ بْنِ فِرْزَاشَ بْنِ جَعْفَرَةَ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ بْنِ ثَعْلَبَةَ السَّدُوسِيِّ الْكُوفِيِّ الْقَاضِي ، مُخْتَلَفٌ فِي كُنْيَتِهِ ، تَابِعِيٌّ جَلِيلٌ ، كَانَ إِمَامًا فقيهًا حليماً صبوراً سخيّاً زاهداً شجاعاً ، ذُو بَيَانٍ وَتَوَاضَعٍ ، وَلِي قَضَاءِ الْكُوفَةِ لِعَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيِّ ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ عَشْرَةَ وَمِئَةً عَلَى الصَّحِيحِ .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٢٩/٤) ؛ سير أعلام النبلاء (٢١٧/٥-٢١٩) ، رقم (٨٩) ] .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب من جرَّ ثوبه من الخيلاء ، ح (٥٧٩١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٦٩/١٠) .

يَنْظُرُ إِلَيْهِ نَظَرُ رَحْمَةٍ ؛ لِكَوْنِهَا تَنْمُّ عَنِ الْكِبَرِ وَالْعُجْبِ وَالْخِيَلَاءِ ، وَمَنْ هَذِهِ حَالُهُ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى وَمَعَ خَلْقِهِ حَقِيقٌ بَأَنَّ يُعَاقَبَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْعُقُوبَةِ الرَّادِعَةِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ - رحمه الله - : « الْكَبِيرَةُ الْخَامِسَةُ وَالْخُمْسُونَ : إِسْبَالُ الْإِزَارِ وَالثُّوبِ وَاللِّبَاسِ وَالسَّرَاوِيلِ ؛ تَعَزُّزًا وَعُجْبًا ، وَفَخْرًا وَخِيَلَاءً » <sup>(٢)</sup> .

وهي عَامَّةٌ ؛ تَشْمَلُ جَمِيعَ الثِّيَابِ الَّتِي يَلْبَسُهَا الرَّجُلُ ؛ إِزَارًا كَانَتْ أَوْ سَرَاوِيلَ أَوْ قَمِيصًا ، أَوْ رِدَاءً ، أَوْ عَبَاءَةً ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> .

لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ - رضي الله عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْإِسْبَالُ فِي الْإِزَارِ ، وَالْقَمِيصِ ، وَالْعِمَامَةِ ، مَنْ جَرَّ مِنْهَا شَيْئًا خِيَلَاءً لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » <sup>(٤)</sup> .

- ثَانِيًا : أدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِسْبَالِ مُطْلَقًا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْخِيَلَاءِ :

أ) الأدِلَّةُ السَّابِقَةُ الدَّالَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِسْبَالِ لِلْخِيَلَاءِ <sup>(٥)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْإِسْبَالَ لِلْخِيَلَاءِ مِنَ الذُّنُوبِ الْمُتَوَعَّدِ عَلَيْهَا بِالنَّارِ ، وَالتَّبَعْدِ عَنِ رَحْمَةِ اللَّهِ وَعَطْفِهِ وَنَظَرِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ لِأَنَّ التَّوَعُّدَ بِالنَّارِ وَالطَّرْدَ مِنَ الرَّحْمَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى كَبِيرَةٍ عَظِيمَةٍ ، وَأَمْرٍ مُحَرَّمٍ ؛ وَالْإِسْبَالُ يَسْتَلْزِمُ الْخِيَلَاءَ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ جَرَّ الثُّوبِ ، وَجَرَّ الثُّوبِ يَسْتَلْزِمُ الْخِيَلَاءَ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٢٧٠) .

(٢) كتاب الكبائر (ص ١٧٨) . وانظر : الزَّوْاجِرُ عَنْ اقْتِرَافِ الْكِبَائِرِ (١/١٢٨-١٣٠) .

(٣) انظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٩٨/٦) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري

(٨٢/٩) .

(٤) انظر تخريجيه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٥٨) .

(٥) انظرها فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٠٤-٧٠٧) .

تَحْرِيمِ الْإِسْبَالِ مُطْلَقًا ، وَأَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْجَرِّ بَطَرًا خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ ، فَلَا عِبْرَةَ بِهِ ، بَلْ يَحْرُمُ الْإِسْبَالُ لِخِيَلَاءَ كَانَ أَوْ لغيرِهَا <sup>(١)</sup> .

وَقَدْ نَصَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَنَّ الْإِسْبَالَ مِنَ الْمَخِيلَةِ ، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهَا الْمُسْبِلُ ؛ فَمِنْ ذَلِكَ :

١\_ مَا رَوَاهُ أَبُو جُرَيْجٍ جَابِرُ بْنُ سُلَيْمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : رَأَيْتُ رَجُلًا يَصْدُرُ النَّاسُ عَنْ رَأْيِهِ ، لَا يَقُولُ شَيْئًا إِلَّا صَدَرُوا عَنْهُ ، قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قُلْتُ : عَلَيْكَ السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَرَّتَيْنِ . قَالَ : « لَا تَقُلْ عَلَيْكَ السَّلَامُ ؛ فَإِنَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ نَحِيَّةَ الْمَيِّتِ ، قُلِ السَّلَامُ عَلَيْكَ » . قَالَ : قُلْتُ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ؟ قَالَ : « أَنَا رَسُولُ اللَّهِ الَّذِي إِذَا أَصَابَكَ ضَرٌّْ فَدَعَوْتُهُ كَشَفَهُ عَنْكَ ، وَإِنْ أَصَابَكَ عَامٌ سَنَةٍ فَدَعَوْتُهُ أَنْتَبَهَتْ لَكَ ، وَإِذَا كُنْتَ بِأَرْضٍ فَقَرَاءٌ أَوْ فَلَاةٍ فَضَلَّتْ رَاحِلَتُكَ فَدَعَوْتُهُ رَدَّهَا عَلَيْكَ » . قَالَ : قُلْتُ اعْهَدْ إِلَيَّ . قَالَ : « لَا تَسِبَّنَّ أَحَدًا » . قَالَ : فَمَا سَبَبْتُ بَعْدَهُ حُرًّا وَلَا عَبْدًا ، وَلَا بَعِيرًا وَلَا شَاةً . قَالَ : « وَلَا تَحْقِرَنَّ شَيْئًا مِنَ الْمَعْرُوفِ ، وَأَنْ تُكَلِّمَ أَخَاكَ وَأَنْتَ مُنْبَسِطٌ إِلَيْهِ وَجْهَكَ ؛ إِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْمَعْرُوفِ ، وَارْفَعْ إِزَارَكَ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ ؛ فَإِنْ أَبَيْتَ فَبِإِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِيَّاكَ وَإِسْبَالَ الْإِزَارِ ؛ فَإِنَّهَا مِنَ الْمَخِيلَةِ ؛ وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمَخِيلَةَ ، وَإِنْ أَمَرُوا شَتَمَكَ وَعَيَّرَكَ بِمَا يَعْلَمُ فِيكَ فَلَا تُعَيِّرْهُ بِمَا تَعْلَمُ فِيهِ ؛ فَإِنَّمَا وَبَالَ ذَلِكَ عَلَيْهِ » <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : حاشية الروض المربع (١/٥١٥) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٢٧١) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب ما جاء في إسبال الإزار ، ح (٤٠٧٨) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١/٩٣-٩٤) . والترمذي في كتاب الاستئذان ، باب ما جاء في كراهية أن يقول : عليك السلام مُبْتَدَأً ، ح (٢٧٢٢) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ . الجامع الصحيح (٥/٦٨) .

وقال النووي في رياض الصالحين : « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ » اهـ .

وَهُوَ نَصٌّ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْإِسْبَالِ مُطْلَقًا ، وَبَيَانِ أَنَّهُ مِنَ الْمَخِيلَةِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُحِبُّ الْمَخِيلَةَ .

٢\_ مَا رَوَاهُ أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ لَحِقْنَا عَمْرُو بْنَ زُرَّارَةَ الْأَنْصَارِيَّ فِي حُلَّةٍ ؛ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ ، قَدْ أَسْبَلَ ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ بِنَاحِيَةِ ثَوْبِهِ وَيَتَوَاضَعُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؛ يَقُولُ : « عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ ، وَابْنُ أُمْتِكَ » . حَتَّى سَمِعَهَا عَمْرُو بْنَ زُرَّارَةَ ، فَالْتَفَتَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي حَمَشْتُ السَّاقَيْنِ <sup>(١)</sup> . فَقَالَ : « يَا عَمْرُو بْنَ زُرَّارَةَ ! إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ، يَا عَمْرُو ! إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْبِلَ - ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَفِّهِ تَحْتَ رُكْبَةِ رَجُلِهِ ، فَقَالَ : يَا عَمْرُو بْنَ زُرَّارَةَ ! هَذَا مَوْضِعُ الْإِزَارِ ، ثُمَّ رَفَعَهَا ، ثُمَّ وَضَعَهَا تَحْتَ ذَلِكَ ، وَقَالَ : يَا عَمْرُو بْنَ زُرَّارَةَ ! هَذَا مَوْضِعُ الْإِزَارِ » <sup>(٢)</sup> .

وَالظَّاهِرُ مِنْ سِيَاقِ الْحَدِيثِ أَنَّ عَمْرًا لَمْ يَقْصِدِ الْخِيَلَاءَ <sup>(٣)</sup> ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ

⇒ نزهة المتقين شرح رياض الصالحين (١/٥٥٠) ، ح (٧٩٦) .

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢/٥١٥-٥١٦) ، ح (٤٠٨٤) .

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ، باب الاحتباء ، ح (١١٨٢) ، وصححه الألباني في تعليقه على الأدب المفرد (ص ٤٣٢) .

(١) رَجُلٌ حَمَشَ السَّاقَيْنِ وَأَحْمَشَ السَّاقَيْنِ : دَقَّقَهُمَا . انظر : النهاية في غريب الحديث

والأثر (١/٤٢٣) ؛ لسان العرب (٣/٣٢٤-٣٢٥) ، (حمش) .

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ ح (٧٩٠٩) .

وَالْمُهَيِّمِيُّ فِي اللَّبَاسِ ، بَابِ فِي الْإِزَارِ وَمَوْضِعِهِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِأَسَانِيدٍ ، وَرِجَالٍ أَحَدِيهَا ثِقَاتٌ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/١٢٤) .

وقال الشوكاني : « رِجَالُهُ ثِقَاتٌ » اهـ . نيل الأوطار (٢/١٣٣) .

(٣) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٢٧٥) .



أَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُحِبُّ الْمُسْبِلِينَ ، وَأَخَذَ ﷺ يَأْخُذُ بِنَاحِيَةِ ثَوْبِهِ ، وَيَتَوَاضَعُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ ؛ لِيُشْعِرَهُ بِأَنَّ الْإِسْبَالَ مِنَ الْمَخِيلَةِ .

- وَاعْتَرَضَ عَلَى الْاسْتِدْلَالِ بِهَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا بِمَا يَلِي :  
أَوَّلًا : الْقَوْلُ بِأَنَّ كُلَّ إِسْبَالٍ مِنَ الْمَخِيلَةِ أَخْذًا بظَاهِرِ حَدِيثِ جَابِرٍ تَرُدُّهُ  
الضَّرُورَةُ ؛ فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَعْلَمُ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُسْبِلُ إِزَارَهُ ، مَعَ عَدَمِ خَطُورِ الْخِيَلَاءِ  
بِيَالِهِ (١) .

ثَانِيًا : أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ : « إِنَّكَ لَسْتَ تَصْنَعُ ذَلِكَ خِيَلَاءً » (٢) .  
يَذُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ أَسْبَلَ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ لَيْسَ دَاخِلًا فِي الْوَعِيدِ (٣) .  
ثَالِثًا : حَدِيثُ أَبِي أَمَامَةَ غَايَةٌ مَا فِيهِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُحِبُّ الْمُسْبِلَ ،  
لَا أَنَّ الْإِسْبَالَ مِنَ الْمَخِيلَةِ (٤) .

وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهِهِ :

أَوَّلُهَا : أَنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْإِسْبَالَ يَسْتَنْزِمُ الْمَخِيلَةَ ، وَإِذَا كَانَ  
الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا فَرْقَ حِينَئِذٍ بَيْنَ مَنْ قَصَدَهَا وَمَنْ لَمْ يَقْصِدْهَا ؛ لِأَنَّ النَّيِّجَةَ وَاحِدَةٌ .  
« وَلَا يَحُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُجَاوِزَ بِثَوْبِهِ كَعْبَهُ ، وَيَقُولُ : لَا أَجُرُّهُ خِيَلَاءً ؛ لِأَنَّ  
النَّهْيَ قَدْ تَنَاوَلَهُ لَفْظًا ؛ إِذْ حُكِّمَهُ أَنْ يَقُولَ : لَا أُمْتِيلُ ، وَالْحَالُ دَالٌّ عَلَى  
التَّكْبِيرِ » (٥) .

(١) انظر : نيل الأوطار (١٣٣/٢) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٠٥) .

(٣) ، (٤) انظر : نيل الأوطار (١٣٣/٢) .

(٥) ابن قاسم ، الإحكام شرح أصول الأحكام (١٦٩/١-١٧٠) .

وَتَأْنِيهَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَهِدَ لِأَبِي بَكْرٍ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ خِيَلَاءَ ، فَمَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَالَ شَهَادَةً كَهَذِهِ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ ؟! لَا سِيَّمَا وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ بَعْضَ الصَّحَابَةِ عَنِ الْإِسْبَالِ مُطْلَقًا ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ مِنَ الْخِيَلَةِ ! مَعَ أَنَّ بَعْضَهُمْ لَمْ تَخْطُرِ الْخِيَلَاءُ بِبَالِهِ <sup>(١)</sup> .

وَتَالِثُهَا : أَنَّهُ لَيْسَ ثُمَّ مُسْلِمٌ فِي الدُّنْيَا حَقِيقَةً يُسْبَلُ ثِيَابَهُ وَلَوْ لَغَيْرِ الْخِيَلَاءِ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَا يُحِبُّهُ لِإِجْلِ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَصِرُّ عَلَى فِعْلِهِ وَيُعْرِضُ عَنْ أَسْبَابِ مَحَبَّةِ اللَّهِ ، وَيَتَعَاطَى أَسْبَابَ بُغْضِهِ ، ثُمَّ يَطْمَعُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي النِّجَاحِ !!

(ب) الْأَحَادِيثُ الْمُتَوَعَّدُ فِيهَا بِالنَّارِ أَوْ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ عَلَى الْإِسْبَالِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ الْخِيَلَاءِ وَغَيْرِهَا ؛ وَمِنْهَا :

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِي النَّارِ » <sup>(٢)</sup> .

وَالْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ : أَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ الَّذِي يَنَالُهُ الْإِزَارُ مِنَ أَسْفَلِ الْكَعْبَيْنِ فِي النَّارِ ، فَكُنِيَ بِالتَّوْبِ عَنْ بَدَنٍ لِأَبْسِهِ ؛ وَمَعْنَاهُ : أَنَّ الَّذِي ذُوْنُ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْقَدَمِ يُعَذَّبُ بِالنَّارِ عُقُوبَةً لَهُ ؛ وَهَذَا مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ مَا جَاوَرَهُ أَوْ حَلَّ فِيهِ ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ . أَوْ التَّقْدِيرُ أَنَّ لَابَسَ مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فِي النَّارِ ؛ يَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا رَوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَاحٍ قَالَ : قُلْتُ لِإِسَافٍ : أَرَأَيْتَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِي النَّارِ » : أَمِنْ الْإِزَارِ ، أَمْ مِنَ الْقَدَمِ ؟

(١) انظر : مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٣٠٧/١٢ - ٣٠٨) ؛ فتاوى إسلامية (٢٣٥/٤) .

(٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار ، ح (٥٧٨٧) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٦٨/١٠) .

قَالَ : « وَمَا ذَنْبُ الْإِزَارِ !؟ » <sup>(١)</sup> .

وَيُؤَيِّدُ هَذَا رِوَايَةُ النَّسَائِيِّ : أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِيهِ النَّارُ » <sup>(٢)</sup> .

« بِزِيَادَةِ فَاءٍ ؛ وَكَأَنَّهَا دَخَلَتْ لِتَضْمِينِ ( مَا ) مَعْنَى الشَّرْطِ ؛ أَيِ مَا دُونَ الْكَعْبَيْنِ مِنْ قَدَمِ صَاحِبِ الْإِزَارِ الْمُسْبِلِ فَهُوَ فِي النَّارِ ؛ عُقُوبَةٌ لَهُ عَلَى فِعْلِهِ » <sup>(٣)</sup> .

وَلَا يَمْنَعُ هَذَا مِنْ حَمْلِ الْحَدِيثِ عَلَى ظَاهِرِهِ ؛ فَتَكُونُ الثِّيَابُ الَّتِي أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فِي النَّارِ ؛ أَيِ مَعَ أَسْفَلِ الْكَعْبَيْنِ مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ ؛ وَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> . لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : كَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُبْطِيَّةً ، وَكَسَا أَسَامَةَ حُلَّةً سَيِّرَاءً ، قَالَ : فَنَظَرَ فَرَأَنِي قَدْ أُسْبِلْتُ ، فَجَاءَ فَأَخَذَ بِمَنْكِبِي ، وَقَالَ : « يَا ابْنَ عُمرَ ! كُلُّ شَيْءٍ مَسَّ الْأَرْضَ مِنَ الثِّيَابِ فِيهِ النَّارُ » . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَقِيلٍ : فَرَأَيْتُ ابْنَ عُمرَ يَتَرَبَّرُ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ <sup>(٥)</sup> .

(١) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي كِتَابِ الْجَامِعِ ، بَابِ إِسْبَالِ الْإِزَارِ ، ح (١٩٩٩١) ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ ، فَذَكَرَهُ ، الْمُصَنَّفُ (٨٤/١١) .  
وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ :

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ : صَدُوقٌ مُخْتَلَفٌ فِي تَوَثُّقِهِ ، وَلَكِنْ ذَكَرَ الْإِمَامُ الْمُنْذِرِيُّ أَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى تَوَثُّقِهِ . وَقَدْ سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ (ص ٤٨٢) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

(٢) كِتَابُ الزَّيْنَةِ ، بَابُ مَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ ، ح (٥٣٣٠) ، سَنَنِ النَّسَائِيِّ (١٥١/٨) .

(٣) ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢٦٩/١٠) .

(٤) الْأَنْبِيَاءُ : ٩٨ . وَانْظُرْ : مُعَالِمُ السُّنَنِ شَرْحُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١٨٣/٤) ؛ ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢٦٨/١٠-٢٦٩) .

(٥) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ الْمَكْتَرَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ ، ح (٥٧٢٧) ،

\* وَمَا قِيلَ فِي الْإِزَارِ فَهُوَ فِي الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَسَائِرِ مَا يُلبَسُ مِنَ الثِّيَابِ <sup>(١)</sup>؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْإِزَارِ فَهُوَ فِي الْقَمِيصِ » <sup>(٢)</sup> .

وَعَلَى هَذَا تَذَلُّ تَرْجَمَةُ الْبُحَارِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى الْحَدِيثِ - ؛ حَيْثُ قَالَ : « بَابٌ : مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فَهُوَ فِي النَّارِ » . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - : « قَوْلُهُ : ( بَابٌ ) : بِالتَّنْوِينِ ، ( مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فَهُوَ فِي النَّارِ ) : كَذَا أَطْلَقَ فِي التَّرْجَمَةِ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِالْإِزَارِ ، كَمَا فِي الْخَبَرِ ؛ إِشَارَةً إِلَى التَّعْميمِ فِي الْإِزَارِ وَالْقَمِيصِ وَغَيْرِهِمَا » <sup>(٣)</sup> .

⇒ وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « صَحِيحٌ لغيرِهِ ؛ وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ مِنْ أَجْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ ، وَقَدْ سَلَفَ الْكَلَامُ فِيهِ فِي الرَّوَايَةِ رَقْم (٥٦٩٣) . وَبَقِيَّةُ رِجَالِ الْإِسْنَادِ يُقَاتُ » اهـ . قَالَ السُّنْدِيُّ : « قَوْلُهُ : يَنْزُرُ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ : هَكَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ . وَقَالَ أَهْلُ الْغَرِيبِ : وَالصَّوَابُ : يَنْزُرُ ، لِأَنَّ الْأَمْعَزَةَ لَا تَدْعَمُ فِي النَّاءِ فِي بَابِ الْأَفْعَالِ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل وتعليق المحققين عليه (٢١/١٠) .

وَرَوَاهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ فِي الْإِزَارِ وَمَوْضِعِهِ ، وَقَالَ : « لَهُ أَحَادِيثُ فِي الصَّحِيحِ بِغَيْرِ هَذَا السِّيَاقِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى بِبَعْضِهِ ... وَفِي إِسْنَادِ أَحْمَدَ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ ؛ وَحَدِيثُهُ حَسَنٌ ، وَفِيهِ ضَعْفٌ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ يُقَاتُ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٢٣/٥) .

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ : تَابِعِيُّ صَدُوقٌ ، فِي حَدِيثِهِ لَيْنٌ ، مِنْ الرَّابِعَةِ ، مَاتَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ .

[ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٢٦٤) ، رَقْم (٣٥٩٢) ] .

(١) انظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٩٨/٦) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري

(٨١/٩) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٧٣/١٠) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب ما في قدر موضع الإزار ، ح (٤٠٨٩) ، عون

المعبود شرح سنن أبي داود (١٠٤/١١) . وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود

(٥١٩/٢) ، ح (٤٠٩٥) .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٦٨/١٠) .

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ - رحمه الله - : « قَالَ الطَّبْرِيُّ : إِنَّمَا خُصَّ الْإِزَارُ بِالذِّكْرِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِأَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ فِي عَهْدِهِ ﷺ كَانُوا يَلْبَسُونَ الْأَزْرَ وَالْأُرْدِيَةَ ، فَلَمَّا لَبَسَ النَّاسُ الْمُقْطَعَاتِ ، وَصَارَ عَامَّةُ [ لِبَاسِهِمْ ] الْقُمُصُ وَالْدَّرَارِيغُ كَانَ حُكْمُهَا حُكْمَ الْإِزَارِ ، وَأَنَّ النَّهْيَ عَمَّا جَاوَزَ الْكَعْبَيْنِ مِنْهَا دَاخِلٌ فِي مَعْنَى نَهْيِهِ ﷺ عَنْ جَرِّ الْإِزَارِ ؛ إِذْ هُمَا سَوَاءٌ فِي الْمُمَاتِلَةِ ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ . ١ هـ

قَالَ الْمُؤَلِّفُ : هَذَا طَرِيقُ الْقِيَاسِ لَوْ لَمْ يَأْتِ بِهِ نَصٌّ فِي التَّنْصِيهِ بَيْنَهُمَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنْ مَخِيلَةٍ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (١) . فَعَمَّ جَمِيعَ الثِّيَابِ » (٢) .

إِضَافَةً إِلَى تَصْرِيحِ بَعْضِ الرُّوَايَاتِ بِوُقُوعِ الْإِسْبَالِ فِي غَيْرِ الْإِزَارِ مِنَ الثِّيَابِ ؛ كَالْقَمِيصِ ، وَالسَّرَاوِيلِ ، وَالْعِمَامَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُلْبَسُ ، وَيَتَجَاوَزُ بِهِ الْحُدُ الْمُقَدَّرُ وَهُوَ الْكَعْبَانِ .

فَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْإِسْبَالُ فِي الْإِزَارِ ، وَالْقَمِيصِ ، وَالْعِمَامَةِ ، مَنْ جَرَّ مِنْهَا شَيْئًا خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٣) .

٢\_ عَنْ أَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يُرَكِّبُهُمْ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » . قَالَ : فَقَرَأَهَا

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٠٦) .

(٢) شرح صحيح البخاري (٨١/٩-٨٢) . وانظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٩٨/٦) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٥٨) .

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مِرَارٍ . قَالَ أَبُو ذَرٍّ : خَابُوا وَخَسِرُوا ! مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : « الْمُسْبِلُ ، وَالْمَنَانُ ، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلِفِ الْكَاذِبِ » <sup>(١)</sup> .

٣\_ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ ، لَا جُنَاحَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ هُوَ فِي النَّارِ » . يَقُولُهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ <sup>(٢)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَعَّدَ الْمُسْبِلَ نِيَابَةً بِالنَّارِ وَالْعَذَابِ الْأَلِيمِ ، مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ الْخِيَلَاءِ وَغَيْرِهَا ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِسْبَالِ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ التَّوَعَّدَ بِالنَّارِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى كَبِيرَةٍ عَظِيمَةٍ ، وَأَمْرٍ مُحَرَّمٍ .

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان غِلْظِ تحريم إسبال الإزار والمن بالعطية وتفريق السلعة بالحلف ، ح [١٧١] (١٠٦) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٢٨٦/٢) .

(٢) رواه أحمد في باقي مسند المكثرين من الصحابة ، عن أبي سعيد الخدري ، ح (١١٠٢٨) وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ؛ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ » اهـ . مسند الإمام أحمد ابن حنبل (٧٣/١٧-٧٤) .

وأخرج أبو داود في كتاب اللباس ، باب في قَدْرِ مَوْضِعِ الإزار ، ح (٤٠٨٧) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٠٣/١١) . وقال النووي في رياض الصالحين : « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ » اهـ . نزهة المتقين شرح رياض الصالحين (٥٥٣/١-٥٥٤) ، ح (٧٩٩) .

وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب مَوْضِعُ الإزار أين هُوَ ؟ ، ح (٣٥٧٣) ، سنن ابن ماجه (١١٨٣/٢) .

وصححه الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح (١٢٤٣/٢) ، ح (٤٣٣١) .

(ج) الأدلة الناهية عن الإِسْبَالِ مُطْلَقًا، الأَمْرُ بِرَفْعِ الإِزَارِ فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ، وَمِنْهَا:

١\_ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَبِأَبْكَ فَطَعَرَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

إِذْ أَخَذَ الْأَقْوَالِ الثَّمَانِيَةَ فِي تَفْسِيرِهَا : وَبِأَبْكَ فَشَمَّرَ وَقَصَّرَ ؛ لِأَنَّ تَشْمِيرَ الثِّيَابِ وَتَقْصِيرَهَا أَبْعَدُ مِنَ النَّجَاسَةِ ، فَإِذَا انْجَرَّتْ عَلَى الْأَرْضِ لَمْ يُؤْمَنْ أَنْ يُصِيبَهَا مَا يُلَوِّثُهَا وَيَنْجَسُهَا <sup>(٢)</sup> .

٢\_ عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ بِحُجْزَةِ <sup>(٣)</sup> سُفْيَانَ بْنِ سَهْلٍ الثَّقَفِيِّ <sup>(٤)</sup> فَقَالَ : « يَا سُفْيَانُ بْنُ سَهْلٍ ! لَا تُسْبِلْ إِزَارَكَ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْبِلِينَ » <sup>(٥)</sup> .

(١) المذتّر : ٤ .

(٢) انظر : تفسير القرآن العظيم (٤٦٦/٤) ؛ الشوكاني ، فتح القدير (٤٥٤/٥-٤٥٥) .

(٣) الحُجْزَةُ : فِي الْأَصْلِ مَوْضِعُ شَدِّ الإِزَارِ ، وَحُجْزَةُ الْإِنْسَانِ : مَقْعَدُ الإِزَارِ وَالسَّرَاوِيلِ مِنْهُ . ثُمَّ قِيلَ لِلإِزَارِ : حُجْزَةٌ ؛ لِلْمَجَاوَرَةِ ، وَالْجَمْعُ : حُجَزٌ ، وَحُجَزَاتٌ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٣٢/١) ؛ لسان العرب (٦٢/٣) ، ( حزر ) .

(٤) هُوَ سُفْيَانُ بْنُ سَهْلٍ أَوْ ابْنُ أَبِي سَهْلٍ الثَّقَفِيُّ ، مَعْدُودٌ فِي الصَّحَابَةِ . انظر : [ الإصابة في تمييز الصحابة (١٠٣/٣) ، رقم (٣٣٢٤) ؛ تجريد أسماء الصحابة (٢٢٦/١) ، رقم (٢٣٦٢) ] .

(٥) رواه ابن ماجة في كتاب اللباس ، باب موضع الإزار أين هو ؟ ، ح (٣٥٧٤) ، سنن ابن ماجة (١١٨٣/٢) . وقال البوصيري : « صَحِيحٌ ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ » اهـ . مصباح الزجاجة (٨٥/٤) . وَحَسَنُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ (١٩١/٣-١٩٢) ، ح (٢٨٩١) .

ورواه أحمد في مسند الكوفيّين ، عن المغيرة بن شُعْبَةَ ، ح (١٨١٥١) ، وَضَعَفَهُ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ ؛ لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ شَرِيكَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ ؛ وَهُوَ صَدُوقٌ يُخْطِئُ كَثِيرًا . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٨٥-٨٤/٣٠) .

وَأَوْرَدَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَرْجَمَةِ سُفْيَانَ بْنِ سَهْلٍ ، وَقَالَ : « مَذَارُهُ عَنْهُمْ عَلَى »

٣\_ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْضَ لِسَانِي - أَوْ سَاقِيهِ - فَقَالَ : « هَذَا مَوْضِعُ الْإِزَارِ ، فَإِنْ أُبَيَّتَ فَأَسْفَلَ ، فَإِنْ أُبَيَّتَ فَلَا حَقَّ لِلْإِزَارِ فِي الْكَعْبَيْنِ » (١) .

٤\_ وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْإِزَارُ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ ». فَلَمَّا رَأَى شِدَّةَ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ قَالَ : « إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، لَا خَيْرَ فِيمَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ » (٢) .

٥\_ عَنْ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ (٣) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَبْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

شَرِيكَ بِنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَقِيلَ : عَنْ شَرِيكَ بِنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَقِيلَ : عَنْ شَرِيكَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ حَابِرٍ ، بَدَلَ حُصَيْنِ بِنِ عُقْبَةَ . وَقِيلَ : عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بَغِيرَ وَاسِطَةَ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ » اهـ . الإصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ (١٠٣/٣) .  
وَقَالَ الْحَافِظُ فِي تَرْجُمَةِ شَرِيكَ هَذَا : « شَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّعَمِيُّ الْكُوفِيُّ الْقَاضِي بَوَاسِطَ ، ثُمَّ الْكُوفِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : صَدُوقٌ ، يُخْطِئُ كَثِيرًا ، تَغَيَّرَ حِفْظُهُ بِنْدَ وَلِيِّ الْقَضَاءِ بِالْكُوفَةِ ، وَكَانَ عَادِلًا فَاضِلًا عَابِدًا ، شَدِيدًا عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ ، مِنْ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةً سَبْعَ - أَوْ ثَمَانٍ - وَسَبْعِينَ » اهـ . تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٢٠٧) ، رَقْم (٢٧٨٧) .  
فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ إِسْنَادَ الْحَدِيثِ حَسَنٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - كَمَا قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ وَالْأَلْبَانِيُّ ؛ لِأَنَّ شَرِيكًَا لَيْسَ ضَعِيفًا ضَعْفًا يُسْقِطُ حَدِيثَهُ .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٧١) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٧١) .

(٣) هُوَ الشَّرِيدُ بْنُ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيُّ ، لَهُ صُحْبَةٌ ، الْأَكْثَرُ أَنَّهُ مِنْ تَقِيْفٍ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مِنْ حَضْرَمَوْتِ ، وَاسْمُهُ : مَالِكٌ ، وَقَدْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ قَتَلَ قَتِيلًا مِنْ قَوْمِهِ ، فَلِحَقِّ بِمَكَّةَ ، ثُمَّ وَقَدْ عَلَى النَّبِيِّ ، فَأَسْلَمَ ، وَبَايَعَهُ بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ ، وَأَرْدَفَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَلْفَهُ ، وَسَكَنَ الطَّائِفَ وَخَالَفَ تَقِيْفًا ، وَنَزَّوَجَ مِنْهُمْ ؛ أَمِينَةُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ .

وَسَمَّى الشَّرِيدُ : لِأَنَّهُ شَرَدَ مِنَ الْمُغِيرَةِ بِنِ شُعْبَةَ لَمَّا قَتَلَ رُفْقَتَهُ الثَّقَفِيَّيْنِ ، حِينَ صَاحَبَ قَوْمًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَتَلَهُمْ ، وَلَمْ يَنْجُ مِنْهُمْ إِلَّا الشَّرِيدُ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا دَخَلُوا مِصْرَ جَمِيعًا



رَجُلًا يَجْرُ إِزَارَهُ ، فَاسْرَعَ إِلَيْهِ - أَوْ هَرَوَلَ - فَقَالَ : « اِرْفَعْ إِزَارَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ » .  
 قَالَ : إِنِّي أَخْشَفُ ؛ تَصْطَلُّكَ رُكْبَتَايَ <sup>(١)</sup> . فَقَالَ : « اِرْفَعْ إِزَارَكَ ؛ فَإِنَّ كُلَّ خَلْقٍ  
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَسَنٌ » . فَمَا رَأَى ذَلِكَ الرَّجُلُ بَعْدُ إِلَّا إِزَارَهُ يُصِيبُ أَنْصَافَ سَاقَيْهِ ،  
 أَوْ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ  
 وَعَلَيَّ إِزَارٌ يَتَقَفَعُ <sup>(٣)</sup> ، فَقَالَ : « مَنْ هَذَا ؟ » . قُلْتُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ! قَالَ :  
 « إِنْ كُنْتَ عَبْدَ اللَّهِ فَارْفَعْ إِزَارَكَ ! » . فَرَفَعْتُ إِزَارِي إِلَى نِصْفِ السَّاقَيْنِ . فَلَمْ

فَحَبَاهُمُ الْمُوقُوسُ وَأَكْرَمَهُمْ ، سِوَى الْمُغِيرَةِ ، فَحَقَّدَ عَلَيْهِمْ زَاغَنَاطَ لِلذَّيْلِ ، فَقَتَلَهُمْ خَيْنًا  
 نَامُوا . انظر ترجمته في : [ الإصابة في تمييز الصحابة (٢٧٥/٣-٢٧٦) ، رقم (٣٩١١) ؛  
 تهذيب التهذيب (١٦٣/٢) ] .

(١) قَوْلُهُ : إِنِّي أَخْشَفُ تَصْطَلُّكَ رُكْبَتَايَ ؛ الْحَنْفُ : إِقْبَالُ الْقَدَمِ بِأَصَابِعِهَا عَلَى الْقَدَمِ الْأُخْرَى ؛  
 بِسَبَبِ اغْوِجَاجِ فِي الرَّجُلِ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٣٤/١) ؛ لسان  
 العرب (٣٦٢/٣) ، (حنف) .

(٢) رَوَاهُ السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، ح (٩٤٦) ، وَرَمَزَ لَهُ بِالصَّحْحَةِ ، فَيُضِ الْقَدِيرِ شَرْحِ  
 الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (٦٠٨/١) .

وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ ، عَنِ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ ، ح (١٩٤٧٥) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا  
 الْمُسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، يَعْقُوبُ بْنُ عَاصِمٍ احْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ  
 الدُّجَالِ (٢٩٤٠) ، وَصَحَابِيُّهِ كَذَلِكَ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ ، وَرَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ  
 الْمَفْرُودِ ، وَبَاقِي رِجَالِهِ ثِقَاتٌ ؛ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ » اهـ . مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ  
 (٢٢٣/٣٢) .

وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ فِي الْإِزَارِ وَمَوْضِعِهِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ أَحْمَدُ  
 وَالطَّبْرَانِيُّ ... وَرِجَالُ أَحْمَدَ رِجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ . جَمْعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الْفَوَائِدِ  
 (١٢٤/٥) .

وَصَحْحَةُ الْأَلْبَانِيِّ فِي سِلْسَلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ (٤٢٧/٣) ، ح (١٤٤١) .

(٣) إِزَارٌ يَتَقَفَعُ : لَهُ صَوْتُ مِنَ الْحَرَكَةِ ؛ لِكُونِهِ جَدِيدًا . انظر : النهاية في غريب الحديث  
 والأثر (٧٨/٤) ، (قفع) .

نَزَلَ إِزْرَتُهُ حَتَّى مَاتَ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَقَوْلُهُ : « إِنْ كُنْتَ عَبْدَ اللَّهِ فَأَرْفَعُ إِزْرَاكَ ! » : الرَّاجِحُ عِنْدِي أَنَّهُ ﷺ يُرِيدُ الْعُبُودِيَّةَ لِلَّهِ ، وَالْخُضُوعَ لَهُ ، لَا يُرِيدُ بِهِ الْأَسْمَ الْعَلَمَ لِابْنِ عُمَرَ ؛ لِأَنَّ رَفْعَ الْإِزَارِ وَتَقْصِيرَهُ مِنَ الْخُشُوعِ وَالتَّوَاضُّعِ ، وَإِسْبَالِهِ أَمَارَةُ الْكِبَرِيَاءِ وَالْخِيَلَاءِ ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ لَهُ : إِنْ كُنْتَ عَبْدًا تَخْشَعُ لِلَّهِ ، وَتَتَوَاضَعُ فَأَرْفَعُ إِزْرَاكَ » <sup>(٢)</sup> .

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ لِابْنِ عُمَرَ هَذَا الْقَوْلَ مَا لَا يَخْفَى مِنَ التَّرْغِيبِ فِي تَشْمِيرِ الْإِزَارِ ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْ إِسْبَالِهِ ، وَأَثَرِ ذَلِكَ عَلَى الْعُبُودِيَّةِ الْحَقَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى .

٧ - حَدِيثُ قَيْسِ بْنِ بَشِيرٍ التَّغْلِبِيِّ <sup>(٣)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ أَبِيهِ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « نِعَمَ الرَّجُلُ

(١) رواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة ، عن ابن عمر ، ح (٦٢٦٣) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ حَسَنٌ ؛ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ ؛ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيِّ ؛ فَقَدْ رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ ، وَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٧٤/١٠) .

وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ فِي الْإِزَارِ وَمَوْضِعِهِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ كُلُّهُ أَحْمَدُ وَالتُّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ بِإِسْنَادَيْنِ ، وَأَحَدُ إِسْنَادَيْ أَحْمَدَ رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ .

جَمَعَ الزُّوَالِدُ وَمَنْبَعُ الْفَوَائِدِ (١٢٣/٥) . وَصَحَّحَهُ الْأَبَانِيُّ فِي سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ (٩٥/٤) ، ح (١٥٦٨) ، وَقَالَ تَغْلِيْقًا عَلَى قَوْلِ الْهَيْثَمِيِّ : « كَذًا قَالَ . وَحَقُّهُ أَنْ يَقُولَ : وَرِجَالُ إِسْنَادَيْ رِجَالِ الصَّحِيحِ ؛ فَإِنَّ الطُّفَاوِيَّ فِي الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ ، وَسَائِرُهُ ، وَكَذَا حَيْثُ رِجَالِ الْإِسْنَادِ الثَّانِي رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ » اهـ .

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل بتعليق وتحقيق أحمد شاكر (١٢٠/٩) .

(٣) هُوَ بَشِيرُ بْنُ قَيْسٍ التَّغْلِبِيِّ الشَّامِيُّ مِنْ أَهْلِ قَنْسَرِينَ ، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ ، وَكَانَ حَلِيسًا لِأَبِي الدَّرْدَاءِ . صَدُوقٌ ، مِنْ الثَّانِيَةِ .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٢٣٠/١-٢٣١) ؛ تقريب التهذيب (ص ٦٣) ، رقم (٧٠٠) ] .

خُرَيْمُ الْأَسَدِيُّ<sup>(١)</sup> لَوْلَا طُولُ جُمَّتِهِ<sup>(٢)</sup> وَإِسْبَالُ إِزَارِهِ . فَبَلَغَ ذَلِكَ خُرَيْمًا ، فَجَعَلَ يَأْخُذُ شَفْرَةً يَقْطَعُ بِهَا شَعْرَهُ إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ ، وَرَفَعَ إِزَارَهُ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ<sup>(٣)</sup> .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى أَنَّ الْإِسْبَالَ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ مَكْرُوهٌ :

(أ) حَمْلُ الْأَدِلَّةِ النَّاهِيَةِ عَنِ الْإِسْبَالِ مُطْلَقًا عَلَى الْأَدِلَّةِ الْمُقَيَّدَةِ لِلتَّحْرِيمِ بِالْخِيَلَاءِ ؛ وَحَيْثُ نَزَلَ الْإِسْبَالُ الْمَحْرَمُ الْمُنْهَى عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ الْإِسْبَالُ لِلْخِيَلَاءِ وَالْكَبِيرِ وَالْبَطْرِ ، وَأَمَّا الْإِسْبَالُ الْخَالِي عَنْ هَذِهِ الصِّفَةِ وَالْهَيْئَةِ فَلَا يَصِلُ إِلَى دَرَجَةِ التَّحْرِيمِ ، بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ التَّنْزِيهِيَّةِ<sup>(٤)</sup> .

(١) هُوَ خُرَيْمُ بْنُ الْأَخْرَمِ بْنِ شَدَّادَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ فَاتِكِ أَبُو يَحْيَى الْأَسَدِيُّ ، صَحَابِيُّ حَلِيلٍ ، نَزَلَ الرِّقَّةُ مِنْ أَرْضِ الْعِرَاقِ ، وَمَاتَ بِهَا زَمَنَ مُعَاوِيَةَ .

انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤٤٦/٢-٤٤٧) ، رقم (٦٤٣) ؛ تهذيب التهذيب (٥٤١/١) ] .

(٢) الْجُمَّةُ ؛ مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ : مَا سَقَطَ عَلَى الْمُنْكَبَيْنِ ، وَتَصَغِيرُهَا : جُمَيْمَةٌ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٨٩/١) ، (جهم) .

(٣) رواه أحمد في مسند الشاميين ، عن سهل بن الحنظلية ، ح (١٧٦٢٢) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ : « إسناده مُحْتَمِلٌ لِلتَّحْسِينِ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٥٨/٢٩-١٥٩) .

ورواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب ما جاء في إسبال الإزار ، ح (٤٠٨٣) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٩٩/١١-١٠٠) . وقال النووي في رياض الصالحين : « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ ، إِلَّا قَيْسَ بْنَ بِشْرٍ : فَاسْتَخْلَفُوا فِي تَوْبِيقِهِ وَتَضَعِيفِهِ ، وَقَدْ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ » اهـ . نزهة المتقين شرح رياض الصالحين (٥٥٢/١-٥٥٣) ، ح (٧٩٨) .

وَذَكَرَ الْحَافِظُ فِي تَرْجَمَتِهِ أَنَّهُ : مُقْبُولٌ مِنَ السَّادِسَةِ . انظر : [ تقريب التهذيب (ص ٣٩٢) ، رقم (٥٥٦٢) ] .

(٤) انظر : مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (٥٣٢/٢) ؛ التُّفَّ في الفتاوى (٢٥٠/١) ؛ المنتقى شرح الموطأ (٢٢٥/٧-٢٢٦) ؛ المعونة على مذهب عالم المدينة ➤

وَقَدْ دَلَّ عَلَى حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ بِالْخِيَلَاءِ فِي الْإِسْبَالِ مَا يَلِي :

١\_ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : إِنَّ أَحَدَ شِقْمِي ثَوْبِي يَسْتَرْخِي ، إِلَّا أَنْ أَنْعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ ؟ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّكَ لَسْتَ تَصْنَعُ ذَلِكَ خِيَلَاءَ» <sup>(١)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ : لَسْتَ مِمَّنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ خِيَلَاءَ : تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الْإِسْبَالَ قَدْ يَكُونُ لِلْخِيَلَاءِ وَقَدْ يَكُونُ لِغَيْرِهَا ، وَأَنَّ مَنَاطَ التَّحْرِيمِ الْخِيَلَاءُ ، وَبِذَا فَإِنَّ الْوَعِيدَ الْمَذْكُورَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى جَرِّ الثِّيَابِ إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ جَرَّهَا عَلَى وَجْهِ الْخِيَلَاءِ ، فَأَمَّا مَنْ جَرَّ ثِيَابَهُ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي الْوَعِيدِ ، وَلِذَا رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ ؛ إِذْ كَانَ جَرُّهُ إِزَارَهُ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ <sup>(٢)</sup> .

٢\_ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» . فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : فَكَيْفَ يَصْنَعْنَ النِّسَاءُ بِذُبُولِهِنَّ ؟ ! قَالَ : «يُرْخِيْنَ شِبْرًا» . فَقَالَتْ : إِذَا تَنَكَّشِفَ أَقْدَامُهُنَّ ! قَالَ : «فَيُرْخِيْنَهُ ذِرَاعًا ، لَا يَزِدْنَ عَلَيْهِ» <sup>(٣)</sup> .

⇒ (١٧٢٠/٣-١٧٢١) ؛ المجموع شرح المذهب (٣٣٨/٤) ؛ المغني (٢٩٨/٢) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٢٧٧/١) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٠٥) .

(٢) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٢٨٧/٢) ؛ نيل الأوطار (١٣٣/٢) .

(٣) رواه الترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في جرّ ذبول النساء ، ح (١٧٣١) ، وقال : «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» اهـ . الجامع الصحيح (٤/١٩٥-١٩٦) .

ورواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في قدر الذيل ، ح (٤١١) ، عون المعبود ⇒

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رحمه الله - : « وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ مِنْ غَيْرِ خِيَلَاءٍ وَلَا بَطَرٍ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ الْوَعِيدُ الْمَذْكُورُ ، غَيْرَ أَنَّ جَرَّ الْإِزَارِ وَالْقَمِيصِ وَسَائِرِ الثِّيَابِ مَذْمُومٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَأَمَّا الْمُتَكَبِّرُ الَّذِي يَجُرُّ ثَوْبَهُ فَهُوَ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ ذَلِكَ الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ » (١) .

٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأُذُنَيَّ هَاتَيْنِ يَقُولُ : « مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ إِلَّا الْمَخِيلَةَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٢) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّهُ يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَسْبَلَ ثِيَابَهُ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ الْمَخِيلَةَ لَا يَلْحَقُهُ الْوَعِيدُ الْمَذْكُورُ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ تَحْرِيمِ الْإِسْبَالِ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ (٣) .  
وَفِي هَذَا يَقُولُ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « إِنَّ الْإِسْبَالَ يَكُونُ فِي الْإِزَارِ ، وَالْقَمِيصِ ، وَالْعِمَامَةِ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِسْبَالُ تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ إِنْ كَانَ لِلْخِيَلَاءِ ، فَإِنْ كَانَ لِغَيْرِهَا فَهُوَ مَكْرُوهٌ . وَظَوَاهِرُ الْأَحَادِيثِ فِي تَقْيِيدِهَا بِالْجَرِّ خِيَلَاءً تَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ مَخْصُوصٌ بِالْخِيَلَاءِ . وَهَكَذَا نَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى الْفَرْقِ كَمَا ذَكَرْنَا ... فَمَا

⇒ شرح سنن أبي داود (١١٨/١١) . وابن ماجه في كتاب اللباس ، باب : ذيل المرأة كم يكون ؟ ، ح (٣٥٨٠) ، سنن ابن ماجه (١١٨٥/٢) .

وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١٩٣/٣) ، ح (٢٨٩٧) . وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤٧٨/٤) ، ح (١٨٦٤) .

(١) فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٥٩٦/٣) . وانظر : الاستذكار (١٨٦/٢٦-١٨٧) .

(٢) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم جر الثياب خيلاء ، ح [٤٥] (٢٠٨٥) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، الجلد الخامس (٢٥٢/١٤) .

(٣) انظر : طرح التنريب (١٧٣/٨) .

نَزَلَ عَنِ الْكَعْبَيْنِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ ؛ فَإِنْ كَانَ لِلْخِيَلَاءِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ مِّنْ تَحْرِيمٍ ، وَإِلَّا فَمَمْنُوعٌ تَنْزِيهِ . وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْمَطْلُوقَةُ بِأَنَّ مَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ فِي النَّارِ : فَاَلْمُرَادُ بِهَا مَا كَانَ لِلْخِيَلَاءِ ؛ لِأَنَّهُ مُطْلَقٌ ، فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى الْمُقَيَّدِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ » <sup>(١)</sup> .  
وَقَالَ : « وَهَذَا التَّقْيِيدُ بِالْجَرِّ خِيَلَاءٌ يُخَصِّصُ عُمُومَ الْمُسْبِلِ إِزَارَةً ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَعِيدِ مَنْ جَرَّهُ خِيَلَاءً » <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا الَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ مَرْدُودٌ : بِأَنَّ حَمْلَ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مُمْتَنِعٌ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأُصُولِيُّونَ مِنْ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِلَّا إِذَا اتَّحَدَا فِي الْحُكْمِ ، وَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَا فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُصُولِيِّينَ فِي امْتِنَاعِ حَمْلِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ، سَوَاءً اتَّحَدَ سَبَبُهُمَا أَوْ اخْتَلَفَ <sup>(٣)</sup> .

وَتَوْضِيحُ ذَلِكَ فِيمَا يَلِي :

أَوَّلًا : أَنَّ الْحُكْمَ الْمَتَرَبَّ عَلَى حَالَتِي الْإِسْبَالِ كِلَاهِمَا مُخْتَلِفٌ ؛ فَمَنْ أَسْبَلَ لِلْخِيَلَاءِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَا يُزَكِّيهِ ، وَلَا يُكَلِّمُهُ ، وَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ .

وَمَنْ أَسْبَلَ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ فَإِنَّ مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فِي النَّارِ ، وَقَدْ فَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ ؛ فَقَدْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ :

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥١/١٤ ، ٢٥٢-٢٥٣) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٢٨٧/٢) .

(٣) انظر : نهاية الوصول إلى علم الأصول (٤٩٨/٢-٥٠٠) ؛ بيان المختصر شرح مختصر

ابن الحاجب (٣٥١/٢) ؛ سيف الدين الآمدي ، الإحكام في أصول الأحكام ، المجلد

الثاني (٦/٣) ؛ شرح مختصر الروضة (٦٤٤/٢) .

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ ، لَا جُنَاحَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ هُوَ فِي النَّارِ » (١) .

فَلَوْ حُمِلَ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَلَزِمَ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَاحِدًا ، وَلَوْ كَانَ الْحُكْمُ وَاحِدًا فِيهِمَا لَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَنْ جَرَّ إِزْرَهُ بَطْرًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ فِي النَّارِ ! فَلَمَّا لَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ ، وَفَصَلَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ تَبَيَّنَ اخْتِلَافُ الْفِعْلِ ، وَاخْتِلَافُ الْحُكْمِ وَالْعُقُوبَةِ (٢) .

ثَانِيًا : اسْتِدْلَالُهُمْ بِفِعْلِ أَبِي بَكْرٍ مَرْدُودٍ مِنْ رُجُوءِ :  
أَحَدُهَا : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمْ يَقْصِدِ الْإِسْبَالَ ، وَإِنَّمَا كَانَ أَحَدُ شِقَاقِي إِزْرِهِ يَسْتَرْخِي بِنَفْسِهِ إِذَا مَشَى لِسَبَبٍ مَا ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ كَانَ حَرِيصًا عَلَى إِصْلَاحِهِ وَتَعَاهُدِهِ ، وَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ حُكْمِ مَا يَحْصُلُ لَهُ سُؤَالُ الْمُسْتَرْشِدِ الْخَائِفِ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْحَرَامِ ، وَبِذَا يَكُونُ هَذَا الْحَدِيثُ خَارِجًا عَنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ أَصْلًا ؛ إِذِ الْخِلَافُ فِيمَنْ قَصَدَ الْإِسْبَالَ وَتَعَمَّدَهُ .

وَمُرَادُ النَّبِيِّ ﷺ بِقَوْلِهِ لِأَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : لَسْتُ مِمَّنْ يَفْعَلُهُ خِيَلَاءَ أَنْ مَنْ تَعَاهَدَ مَلَابِسَهُ إِذَا اسْتَرْخَتْ حَتَّى يَرْفَعَهَا لَا يُعَدُّ مِمَّنْ يَجُرُّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ ؛ لِكُونِهِ لَمْ يَقْصِدِ الْإِسْبَالَ ، بَلْ هُوَ مَغْذُورٌ ، سَيِّمًا إِذَا كَانَ لَهُ سَبَبٌ آخَرُ كَمَا لِأَبِي بَكْرٍ (٣) ؛ حَيْثُ ذَكَرَ الرَّوَاةُ أَنَّ اسْتِرْحَاءَ ثَوْبِ أَبِي بَكْرٍ كَانَ بِسَبَبِ نَحَافَةِ جَسَمِهِ ،

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧١٥) .

(٢) انظر : استيفاء الأقوال في تحريم الإسبال على الرجال (ص ٤٢-٤٥) ؛ مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ : محمد بن عثيمين (٣٠٧/١٢-٣٠٨) ؛ أحكام اللباس المتعلقة بالصلاة والحج (٤٦٧/٢) .

(٣) انظر : ابن عثيمين ، فتاوى في حكم الإسبال في الثياب ، ضمن فتاوى إسلامية (٢٣٥/٤) ؛ الإسبال لغير الخيلاء (ص ٢٠-٢٣) .

وَلِذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رحمه الله - : « وَكَأَنَّ شِدَّةَ - يَعْنِي : شِدَّةَ الْإِزَارِ - كَانَ يَنْحَلُّ إِذَا تَحَرَّكَ بِمَشْيٍ أَوْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَإِذَا كَانَ مُحَافِظًا عَلَيْهِ لَا يَسْتَرْخِي ؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا كَادَ يَسْتَرْخِي شِدَّةُ » (١) .

ثَانِيهَا : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ - رضي الله عنه - كَانَ يَتَعَاهَدُ نِيَابَهُ فَيَرْفَعُهَا إِذَا اسْتَرْخَتْ ، وَلَا يَدَعُهَا تَتَجَاوَزُ الْكَعْبَيْنِ ، إِلَّا أَنَّ إِزَارَهُ أحياناً يَسْتَرْخِي لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الرُّوَاةُ ، فَمِنْ أَيْنَ أَخَذُوا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُسَبِّلُ نِيَابَهُ أَصْلًا حَتَّى يَسْتَدِلُّوا بِهِ عَلَى عَدَمِ التَّحْرِيمِ ؟!

فَمِنْ الْمُحْتَمَلِ الْقَوِيِّ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ ذَلِكَ : أَنَّهُ لَا يُسَبِّلُ إِزَارَهُ لِلْخِيَلَاءِ وَلَا لِعَظِيمِهَا ، وَإِنَّمَا يَحْدُثُ الْإِسْبَالُ مِنْهُ لِعَارِضٍ مِنْ مَشْيٍ وَغَيْرِهِ ، فَيَسْتَرْخِي إِزَارَهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، فَعَدْرُهُ ﷺ ، وَيَبَيِّنُ أَنَّ فِعْلَهُ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ مَخِيَلَةً .

ثَالِثُهَا : أَنَّ الْحَدِيثَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ ؛ فـ « فِيهِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَحِبُّ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ لَا يُطِيلَ إِزَارُهُ إِلَى مَا دُونَ الْكَعْبَيْنِ ، بَلْ يَرْفَعُهُ إِلَى مَا فَوْقَهُمَا ، وَلَوْ كَانَ لَا يَقْصِدُ الْخِيَلَاءَ ، فَفِيهِ رَدٌّ وَاضِحٌ عَلَى بَعْضِ الْمَشَائِخِ الَّذِينَ يُطِيلُونَ ذِيُولَ جُبَيْهِمْ حَتَّى تَكَادَ أَنْ تَمَسَّ الْأَرْضَ ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ خِيَلَاءً ! فَهَلَّا تَرَكُوهُ اتِّبَاعًا لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ لِابْنِ عُمَرَ ؟ أَمْ هُمْ أَصَفَى قَلْبًا مِنْ ابْنِ عُمَرَ !!؟ » (٢) .

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٦٦/١٠) . وانظر : الطبقات الكبرى (١٨٨/٣) ؛ معالم السنن شرح سنن أبي داود (١٨١/٤) .

(٢) من كلام الشيخ الألباني - رحمه الله - تعليقا على ح (١٥٦٨) ، سلسلة الأحاديث الصحيحة (٩٥/٤) .



رَابِعُهَا : « أَنَّ أَبَا بَكْرٍ - رضي الله عنه - زَكَاهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَشَهِدَ لَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ خِيَلَاءَ ، فَهَلْ نَالَ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ تِلْكَ التَّزْكِيَّةَ وَالشَّهَادَةَ !!؟ وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ يَفْتَحُ لِبَعْضِ النَّاسِ اتِّبَاعَ الْمُتَشَابِهِ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ؛ لِيُبَرِّرَ لَهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ، وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » (١) .

ثَالِثًا : أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْجُرِّ خِيَلَاءَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ ؛ لِكَوْنِ غَالِبِ مَنْ يُسْبَلُ يُسْبَلُ خِيَلَاءَ ، وَتَغْلِبُ عَلَيْهِ نَشْوَةُ الْكِبَرِ وَالْبَطَرِ ؛ لِأَنَّ الْإِسْبَالَ يَسْتَلْزِمُ جَرَّ الثَّوْبِ ، وَجَرَّ الثَّوْبِ يَسْتَلْزِمُ الْخِيَلَاءَ ، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهَا اللَّابِسُ ؛ فَهَذَا الْقَيْدُ لَا عِبْرَةَ بِهِ ، وَلَا مَفْهُومَ لَهُ ، بَلْ يَحْرُمُ الْإِسْبَالُ مُطْلَقًا ، وَلَوْ كَانَ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ ؛ فَقَدْ مَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَمْرُو بْنَ زُرَّارَةَ مِنَ الْإِسْبَالِ مُطْلَقًا - وَهُوَ لَمْ يَقْصِدِ الْخِيَلَاءَ - لِأَنَّ الْإِسْبَالَ مَطْنَةٌ الْخِيَلَاءِ (٢) .

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ - رحمه الله - : « لَا يَحُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُجَاوِزَ بِثَوْبِهِ كَعْبَةً ، وَيَقُولُ : لَا أَجُرُّهُ خِيَلَاءَ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ قَدْ تَنَاوَلَهُ لَفْظًا ، وَلَا يَحُوزُ لِمَنْ تَنَاوَلَهُ اللَّفْظُ حُكْمًا أَنْ يَقُولَ : لَا أُمْتِثِلُهُ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ لَيْسَتْ فِيَّ ؛ فَإِنَّهَا دَعَاوَى غَيْرِ مُسَلِّمَةٍ ، بَلْ إِطَالَتُهُ ذِيلَهُ دَالَّةٌ عَلَى تَكْبُرِهِ » (٣) .

رَابِعًا : أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ - رضي الله عنها - فَهِمَتْ مِنْ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ

(١) من كلام الشيخ محمد بن عثيمين - رحمه الله - ، فنوى في حكم الإسبال في الثياب ، ضمن فتاوى إسلامية (٤/٢٣٦) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٢٧١ ، ٢٧٥-٢٧٦) ؛ استيفاء الأقوال في تحريم الإسبال على الرجال (ص ٤٢) .

(٣) عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي (٧/٢٣٨) .

الإِسْبَالُ أَنَّهُ لِلتَّحْرِيمِ ، أَفَلَا يَسْتَحْيِي الرَّجَالُ أَنْ يَكُونَ فِي النِّسَاءِ مَنْ هِيَ أَحْرَصُ عَلَى سُنَّةِ نَبِيِّهَا ، وَأَبْعَدُ عَنِ ارْتِكَابِ الْحَرَامِ ؟!

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْفَهْمِ التَّعْقِيبُ عَلَى مَنْ قَالَ : إِنَّ الْأَحَادِيثَ الْمَطْلُوقَةَ فِي الزَّجْرِ عَنِ الْإِسْبَالِ مُقَيَّدَةٌ بِالْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى الْمَصْرُوحَةِ بِمَنْ فَعَلَهُ خِيَلَاءٌ ... وَوَجْهُ التَّعْقِيبِ : أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا كَانَ فِي اسْتِنْفَسَارِ أُمَّ سَلَمَةَ عَنْ حُكْمِ النِّسَاءِ فِي جَرِّ ذُبُولِهِنَّ مَعْنَى ، بَلْ فَهِمَتِ الزَّجْرَ عَنِ الْإِسْبَالِ مُطْلَقًا ؛ سَوَاءً كَانَ عَنْ مَخِيلَةٍ أَمْ لَا ، فَسَأَلْتُ عَنْ حُكْمِ النِّسَاءِ فِي ذَلِكَ لِاحْتِيَاجِهِنَّ إِلَى الْإِسْبَالِ مِنْ أَجْلِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ قَدَمِهَا عَوْرَةٌ ، فَيَبْنُ لَهَا ﷺ أَنَّ حُكْمَهُنَّ فِي ذَلِكَ خَارِجٌ عَنْ حُكْمِ الرَّجَالِ فِي هَذَا الْمَعْنَى فَقَطْ . وَقَدْ نَقَلَ الْقَاضِي عِيَّاضُ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ الْمَنْعَ فِي حَقِّ الرَّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ ، وَمُرَادُهُ مَنْعُ الْإِسْبَالِ ؛ لِتَقْرِيرِهِ ﷺ أُمَّ سَلَمَةَ عَلَى فَهْمِهَا » (١) .

خَامِسًا : لَوْ سُلِمَ أَنَّ الْوَعِيدَ الْمَذْكُورَ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمَانِعَةِ مِنَ الْإِسْبَالِ خَاصٌّ بِالْخِيَلَاءِ وَحَدَهَا ، فَإِنَّ غَايَةَ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ أَنَّ مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ لَا يَلْحَقُهُ الْوَعِيدُ الْمَذْكُورُ ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ التَّحْرِيمِ ؛ فَإِنَّ تَحْرِيمَ الْإِسْبَالِ مُطْلَقًا ذَلِكَ عَلَيْهِ نَصُوصٌ أُخْرَى ، فَالْعُقُوبَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ ؛ إِلَّا أَنَّ التَّحْرِيمَ ثَابِتٌ فِي الْحَالَتَيْنِ ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ ، وَإِعْمَالًا لَهَا جَمِيعًا (٢) .

وَلِذَا رَدَّ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ عَلَى النَّوَوِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا - فِيمَا ادَّعَاهُ فِي نَقْلِهِ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْإِسْبَالَ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ لَيْسَ مُحَرَّمًا ؛ حَيْثُ قَالَ : « وَالنَّصُّ

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٧٠/١٠) .

(٢) انظر : ابن عثيمين ، فتوى في حكم الإِسْبَالِ فِي النِّسَابِ ، ضمن فتاوى إسلامية

(٢٣٥/٤) ؛ الإِسْبَالُ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ (ص ٢٥) .

الذي أَشَارَ إِلَيْهِ عَنِ الشَّافِعِيِّ لَيْسَ صَرِيحاً فِي نَفْيِ التَّحْرِيمِ ، بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلحَرِّ خِيَلَاءَ ، فَأَمَّا لِغَيْرِ الخِيَلَاءِ فَيَخْتَلِفُ الْحَالُ ؛ فَإِنْ كَانَ الثَّوْبُ عَلَى قَدَرٍ لِابِسِهِ لَكِنَّهُ يُسَدِّلُهُ ، فَهَذَا لَا يَظْهَرُ فِيهِ التَّحْرِيمُ ، وَلَا سِيَّماً إِنْ كَانَ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ ؛ كَالَّذِي وَقَعَ لِأَبِي بَكْرٍ . وَإِنْ كَانَ الثَّوْبُ زَائِداً عَلَى قَدَرٍ لِابِسِهِ ، فَهَذَا قَدْ يَتَجَهُّ الْمَنَعُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الإِسْرَافِ ، فَيَنْتَهِي إِلَى التَّحْرِيمِ ، وَقَدْ يَتَجَهُّ الْمَنَعُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ التَّشَبُّهِ بِالنِّسَاءِ ، وَهُوَ أَمَكْنُ فِيهِ مِنَ الْأَوَّلِ ... وَقَدْ يَتَجَهُّ الْمَنَعُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ لِابِسِهِ لَا يَأْمَنُ مِنْ تَعَلُّقِ النَّجَاسَةِ بِهِ ... وَيَتَجَهُّ الْمَنَعُ أَيْضاً مِنَ الْإِسْبَالِ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى ؛ وَهِيَ كَوْنُهُ مَظَنَّةَ الخِيَلَاءِ « (١) .

(ب) اسْتَدْلُوا عَلَى الْكَرَاهَةِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يُسَبِّلُ إِزَارَهُ ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : « إِنِّي رَجُلٌ حَمَشُ السَّاقَيْنِ » (٢) .

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٧٥/١٠) بتصرفٍ يسير .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في كتاب اللباس والزينة ، باب في حرِّ الإزار وما حاء فيه ، ح (٢٤٨٠٦) ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ (١٦٦/٥) .

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ؛ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ :

قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ (٢٧٦/١٠) : « أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِسَنَدٍ حَسَنٍ » اهـ .

وَكِيعٌ هُوَ ابْنُ الجُرَّاحِ : ثِقَةٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ٣٦٧) . وَالثَّوْرِيُّ هُوَ سُفْيَانُ : ثِقَةٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ٢٩٨) . وَمَنْصُورٌ هُوَ ابْنُ الْمُغْتَمِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ السُّلَمِيِّ ، أَبُو عَتَابٍ الْكُوفِيُّ : ثِقَةٌ ، ثَبَتَ ، وَكَانَ لَا يُدَلِّسُ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً .

[تهذيب التهذيب (٤/١٥٩-١٦٠) ؛ تقريب التهذيب (ص ٤٧٩) ، رقم (٦٩٠٨) ] .  
وَأَبُو وَائِلٍ هُوَ شَيْبَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْأَسَدِيُّ ، أَبُو وَائِلٍ الْكُوفِيُّ : ثِقَةٌ ، مُحَضَّرَمٌ ، مَاتَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَلَهُ مِئَةُ سَنَةٍ . [ تهذيب التهذيب (٢/١٧٨) ؛ تقريب التهذيب (ص ٢٠٩) ، رقم (٢٨١٦) ] .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَسْبَلَ إِزَارَهُ - وَلَا يُظَنُّ بِهِ إِلَّا أَنَّهُ أَسْبَلَ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ - وَهُوَ أَحَدُ الْعِبَادِلَةِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْفِقْهِ ، وَالْعِلْمِ وَالْوَرَعِ ، وَلَوْ كَانَ الْإِسْبَالُ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ مُحَرَّمًا لَمَا فَعَلَهُ ؛ إِذَا لَأَنْكَرَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ فِي ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

- وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ :

الْأَوَّلُ : لَا يُسَلَّمُ عَدَمُ إِنْكَارِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ ، بَلْ قَدْ أَنْكَرُوا ، فَسَأَلُوهُ عَنْ سَبَبِ إِسْبَالِهِ ، فَاعْتَذَرَ لَهُمْ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِسْبَالَ أَصْلًا مُحَرَّمٌ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ حُكْمُهُ غَيْرَ ذَلِكَ لَمَا اسْتَفْسَرَ الصَّحَابَةُ عَنْ سَبَبِ إِسْبَالِهِ .

الثَّانِي : عَلَى التَّسْلِيمِ بِأَنَّهُ أَسْبَلَ ثِيَابَهُ إِلَى مَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ فَإِنَّ الْعِزَّةَ بِنُصُوصِ الشَّارِعِ ، وَلَا تُتْرَكُ لِفِعْلِ أَحَدٍ ؛ صَحَابِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى جَلَالَةِ قَدْرِهِ وَفَضْلِهِ وَعِلْمِهِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ وَيُرَدُّ ، لَا غَرَابَةَ فِي ذَلِكَ وَلَا اسْتِنكَارَ ؛ إِذْ لَا عِصْمَةَ لِأَحَدٍ غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلٍ وَفِعْلٍ غَيْرِهِ مِنَ الْبَشَرِ .

الثَّالِثُ : يُحْمَلُ فِعْلُهُ عَلَى أَنَّهُ أَسْبَلَ ثِيَابَهُ زِيَادَةً عَلَى الْقَدْرِ الْمُسْتَحَبِّ ؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ - وَهَذَا الْقَدْرُ كَانَ شَائِعًا فِي الصَّحَابَةِ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ ؛ تَأْسِيًّا بِهِ فِي لِبْسَتِهِ . وَلَا يُظَنُّ بِهِ أَنَّهُ جَاوَزَ بِثِيَابِهِ الْكَعْبَيْنِ ، وَالتَّغْلِيلُ الَّذِي ذَكَرَهُ يُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ ، وَهَذَا أَقْوَى - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ أَحَدُ رُوَاةِ أَحَادِيثِ النَّهْيِ عَنِ الْإِسْبَالِ . وَمَعَ هَذَا كُلِّهِ فَلَعَلَّهُ لَمْ تَبْلُغْهُ قِصَّةُ عَمْرِو بْنِ زُرَّارَةَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٧٦/١٠) .

(٢) انظر : المرجع السابق (٢٧٦/١٠) .

\* وَالرَّاجِحُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ الْإِسْبَالَ مُحَرَّمٌ عَلَى الرَّجَالِ مُطْلَقًا ، لِلْخِيَلَاءِ كَانَ أَمْ لِبَاسِهَا ؛ لِمَا يَلِي :

أَوَّلًا : أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ نُصُوصُ السُّنَّةِ جَمِيعًا ؛ وَالْقَوْلُ بِغَيْرِهِ إِهْمَالٌ لِنُصُوصِ الشَّارِعِ ، وَتَحَكُّمٌ فِي اخْتِيَارِ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ .  
ثَانِيًا : قُوَّةُ أدِلَّةِ هَذَا الْقَوْلِ وَكَثْرَتُهَا ، وَسَلَامَتُهَا مِنَ الْمُعَارِضِ الرَّاجِحِ ؛ فَإِنَّ أَحَادِيثَ النَّهْيِ عَنِ الْإِسْبَالِ بَلَغَتْ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ الْمَعْنَوِيِّ فِي الصَّحَاحِ وَالسُّنَنِ وَالْمُسَانِيدِ وَغَيْرِهَا ، بِرَوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَجَمِيعَتِهَا تُفِيدُ النَّهْيَ الصَّرِيحَ ؛ نَهْيَ تَحْرِيمٍ ؛ عَنِ الْإِسْبَالِ ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ مُتَوَعَّدٍ عَلَيْهِ بِنَارٍ أَوْ غَضَبٍ أَوْ تَحْوِيمٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِقَابِ فَهُوَ مُحَرَّمٌ وَكَبِيرَةٌ يَجِبُ الْبُعْدُ عَنْهَا ، وَالْحَذَرُ مِنْ مُخَالَفَتِهَا <sup>(١)</sup> .

ثَالِثًا : مَا فِي الْقَوْلِ بِتَحْرِيمِ الْإِسْبَالِ مُطْلَقًا مِنَ الْإِحْتِيَاظِ لِلنَّفْسِ وَالِدِّينِ ، وَالبُعْدِ عَنْ مُوجِبَاتِ الْعُقُوبَةِ ، وَمُلَازِمَةِ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي اللَّبَاسِ .  
قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ - يَرْحَمُهُ اللَّهُ - : « إِسْبَالُ الثُّوبِ عَلَى نَوْعَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ خِيَلَاءً وَفَخْرًا فَهَذَا مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ ، وَعُقُوبَتُهُ عَظِيمَةٌ ... النَّوْعُ الثَّانِي مِنَ الْإِسْبَالِ : أَنْ يَكُونَ لِبَاسَ الْخِيَلَاءِ فَهَذَا حَرَامٌ ، وَيُخَشَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْكِبَائِرِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَعَّدَ فِيهِ بِالنَّارِ ؛ فَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِرَارِ فَفِي النَّارِ » <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : كتاب الكبائر (ص ١٧٨) ؛ الزَّوْاجِرُ عَنْ اقْتِرَافِ الْكِبَائِرِ (١/١٢٨-١٣٠) . حَدِّ الثُّوبِ وَالْأَزْرَةِ وَتَحْرِيمِ الْإِسْبَالِ وَلِبَاسِ الشُّهْرَةِ (ص ١٨-١٩) .

(٢) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين (١٢/٣٠٩-٣١٠) .  
وانظر تخريج حديث أبي هريرة فيما سبق من هذا البحث (ص ٧١١) .

\* وَقَدْ كَانَتِ الْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَصَدَرَ الْإِسْلَامِ تَمْدَحُ بِتَشْمِيرِ الْإِزَارِ لِلرِّجَالِ ،  
وَرَفَعِهِ إِلَى مَا فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ ، وَتَعْتَبِرُ ذَلِكَ عَلَامَةً عَلَى الرَّجُولَةِ وَالشَّجَاعَةِ ؛ وَمِنْ  
ذَلِكَ قَوْلُ شَاعِرِهِمْ <sup>(١)</sup> :

تَرَاهُ كَنَصْلِ السَّيْفِ يَهْتَزُّ لِلنَّدَى      وَلَيْسَ عَلَى الْكَعْبَيْنِ مِنْ ثَوْبِهِ فَضْلُ  
وَقَوْلُ الْآخَرِ <sup>(٢)</sup> :

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ      أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِثْزَرِي

\* \* \*

\* وَمِنْ خِلَالِ مَا سَقَى مِنْ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ فِي النَّهْيِ عَنِ الْإِسْبَالِ لِلرِّجَالِ  
يُتَضَحُّ أَنَّ حَدَّ الْقَدَرِ الْمُسْتَحَبَّ فِيمَا يَنْزِلُ إِلَيْهِ طَرَفُ إِزَارِ الرَّجُلِ مِنَ السَّاقِ ثَلَاثُ  
سُنَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ :

الأُولَى : إِلَى أَنْصَافِ السَّاقَيْنِ ؛ وَهَذَا ثَابِتٌ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ كَمَا فِي حَدِيثِ  
حُذَيْفَةَ وَأَنْسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - <sup>(٣)</sup> .

وَنَابِتٌ كَذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ كَمَا رَوَى عُبَيْدُ بْنُ خَالِدٍ <sup>(٤)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

(١) هُوَ مُتَمِّمُ بْنُ نُؤَيْرَةَ التَّمِيمِيُّ يُرْتَبِي أَخَاهُ مَالِكُ بْنُ نُؤَيْرَةَ ؛ وَهُوَ وَأَخُوهُ صَحَابِيَّانِ جَلِيلَانِ .  
انظر : الإصابة في تمييز الصحابة (٥٦٠/٥ - ٥٦١) ، رقم (٧٧١٢) ؛ (٥٦٦/٥) ، رقم  
(٧٧٣٣) .

والبيتُ نَسَبَهُ لَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ (٢٢٨/٢٠) . وانظر : الاستذكار (١٨٩/٢٦) .  
(٢) نَسَبَهُ فِي اللِّسَانِ لِأَبِي حَنْدُبٍ الْهَذَلِيِّ .  
وَالْمَضُوفَةُ : الْأَمْرُ يُشْفِقُ مِنْهُ الرَّجُلُ وَيَخَافُهُ . انظر : لسان العرب (٤١٥/٢) ، (حور) ،  
(١١٠/٨) ، (ضيف) . وكذا هو في شرح أشعار الهذليين (٣٥٨/١) ،

(٣) انظرهُمَا فِيمَا سَبَقَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ (ص ١٧١) .

(٤) هُوَ عُبَيْدُ بْنُ خَالِدٍ الْحَارِثِيُّ ، وَيُقَالُ : ابْنُ حَلْفٍ ، وَيُقَالُ : عُبَيْدَةُ بْنُ خَالِدٍ ، صَحَابِيُّ ،  
يُعَدُّ فِي الْكُوفِيِّينَ . انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٠٢١/٣) -  
١٠٢٢ ) ، رقم (١٧٤٩) ؛ الإصابة في تمييز الصحابة (٣٤٠/٤ - ٣٤١) ، رقم (٥٣٤٩) ؛  
تقريب التهذيب (ص ٣١٧) ، رقم (٤٣٧٠) ] .

قَالَ : إِنِّي لَبِسُوقِ ذِي الْمَجَازِ <sup>(١)</sup> عَلَيَّ بُرْدَةٌ لِي مَلْحَاءُ أَسْحَبُهَا ، قَالَ فَطَعَنَنِي رَجُلٌ بِمِخْصَرَةٍ <sup>(٢)</sup> فَقَالَ : « اِرْفَعْ إِزَارَكَ ؛ فَإِنَّهُ أَبْقَى وَأَنْقَى » . فَظَنَرْتُ ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَظَنَرْتُ فَإِذَا إِزَارُهُ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ <sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَذِهِ أُرْزَةُ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ مِنْ أَمْثَالِ : أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ، وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، وَغَيْرِهِمْ - رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الصَّحَابَةِ أَجْمَعِينَ - <sup>(٤)</sup> .

وهي من السنن التي أَعْرَضَ عَنْهَا كَثِيرٌ مِنْ خَاصَّةِ الْعُلَمَاءِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ ، فَضْلاً

(١) سوق ذِي الْمَجَازِ : أَحَدُ أَسْوَاقِ الْعَرَبِ التَّجَارِيَةِ الشَّهِيرَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَصَدَرَ الْإِسْلَامِ ، يَبْعُ بَعْرَةً عَنْ بَيِّنِ الْمَوْقِفِ ، أَصْلُهُ لِهَذَلٍ ، وَكَانَتْ تَقَامُ فِيهِ التَّجَارَةُ وَالْاجْتِمَاعُ أَيَّامَ الْحَجِّ ؛ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ إِلَى عَرَفَةَ مِنْ ذِي الْمَجَازِ يَوْمَ التَّوْبَةِ ، الَّذِي يَتَرَوَّنَ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ بِذِي الْمَجَازِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَاءَ بِعَرَفَةَ وَلَا بِالْمُزْدَلِفَةِ يَوْمَئِذٍ . وَقَدْ اُنْتُذِرَ هَذَا السُّوقُ الْيَوْمَ ، فَلَا وَجُودَ لَهُ . انظر : معجم البلدان (٥/٦٦) ، رقم (١٠٨٣٦) ؛ تحاف الوري بأخبار أم القرى (١/٥٩٠) .

(٢) المِخْصَرَةُ : مَا يَخْتَصِرُهُ الْإِنْسَانُ بِيَدِهِ ، فَيُمْسِكُهُ مِنْ عَصَا ، أَوْ عُكَّازَةٍ ، أَوْ مِغْرَعَةٍ ، أَوْ قَضِيبٍ ، وَقَدْ يَتَكَبَّرُ عَلَيْهِ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٣٥) ، (مختصر) .

(٣) رواه أحمد في باقي مسند الأنصار ، من حديث الأشعث بن أبي الشعثاء ، ح (٢٢٠٠٧) ، (٣٦٤/٥) .

وَالْبَغَوِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ مَوْضِعِ الْإِزَارِ ، ح (٣٠٧٦) ، وَقَالَ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ : « رَجُلًا يُقَاتُ إِلَّا رُهْمًا ؛ فَإِنَّهَا لَا تُعْرِفُ » اهـ . شرح السنة (١٢/١١) .

وَالْتِّرْمِذِيُّ فِي الشَّمَائِلِ ، بَابُ مَا حَاءَ فِي صِفَةِ إِزَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (ص ١٠٨-١٠٩) ، ح (٩٧) . وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي مَخْتَصَرِ الشَّمَائِلِ (ص ٦٩-٧٠) .

وَأُورِدَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ (١٠/٢٧٥) ، وَقَالَ : « إِسْنَادُهُ قَبْلُهَا حَيْثُ » اهـ .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابُ مَوْضِعِ الْإِزَارِ أَيْنَ هُوَ ؟ ، ح (٢٤٨٢٠) ، الْكِتَابُ الْمَصْنُفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (٥/١٦٧) .

وَالْهَيْثِمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ فِي الْإِزَارِ وَمَوْضِعِهِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ ، وَرَجَالُهُ يُقَاتُ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/١٢٦) .

عَنْ عَامَّةِ النَّاسِ <sup>(١)</sup> .

الثَّانِيَةُ : إِلَى عَضَلَةِ السَّاقَيْنِ ؛ وَهَذَا الْحَدُّ أَعْلَى مِنْ أَنْصَابِ السَّاقَيْنِ بِقَلِيلٍ ؛ وَهُوَ ثَابِتٌ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى عَضَلَةِ سَاقَيْهِ ، ثُمَّ إِلَى نِصْفِ سَاقَيْهِ ، ثُمَّ إِلَى كَعْبَيْهِ ، فَمَا كَانَ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فِي النَّارِ » <sup>(٢)</sup> .

الثَّالِثَةُ : مَا تَحْتَ نِصْفِ السَّاقَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَهَذَا الْمَوْضِعُ ثَبَتَ فِي السُّنَنِ جَوَازُهُ ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِلَا كَرَاهَةٍ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَابِ سَاقَيْهِ ، لَا جُنَاحَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ هُوَ فِي النَّارِ » . يَقُولُهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ <sup>(٣)</sup> .

وَهَذِهِ الْحَالَاتُ الثَّلَاثُ مِنَ التَّوَسُّعَةِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَتَنَوُّعِ الْعِبَادَاتِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ <sup>(٤)</sup> .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَالْحَاصِلُ أَنَّ لِلرَّجَالِ حَالَيْنِ : حَالُ اسْتِحْبَابٍ ؛ وَهُوَ أَنْ يَقْتَصِرَ بِالْإِزَارِ عَلَى نِصْفِ السَّاقِ ، وَحَالُ جَوَازٍ ؛ وَهُوَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : تعليق الألباني على مختصر الشَّامِل (ص ١٠-١١) .

(٢) رواه أحمد في باقي مسند المكثرين من الصحابة ، عن أبي هريرة ، ح (٧٨٥٧) ، وَصَحَّحَهُ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤٧/١٣) .

ويشهد له ما رواه أبو سعيد الخدري ، وقد سبق تخريجُه (ص ٧١٥) من هذا البحث .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧١٥) .

(٤) انظر : حد الثوب والأزرَّة وتَحْرِيمُ الإِسْبَالِ وَلِبَاسِ الشُّهْرَةِ (ص ٦-٩) .

(٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٧١/١٠ ، ٢٧٥) . وانظر : شرح النووي على



\* قَالَ الشَّيْخُ : بَكَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو زَيْدٍ : وَإِذَا تَبَيَّنَتْ هَذِهِ الْمَوَاضِعُ فَلْيَعْلَمْ الْمُسْلِمُ أَنَّهَا سُنَّةٌ فِي الْإِزَارِ فَقَطْ .

أَمَّا التَّوْبُ ( الْقِمِيصُ ) فَنَصَبَهُ مِنْهَا السُّنَّةُ الثَّالِثَةُ ؛ وَهِيَ مِنْ تَحْتِ نِصْفِ السَّاقِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ؛ لِأَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ أَصْلٌ شَرْعِيٌّ وَاجِبٌ ، لَا يَجُوزُ التَّفْرِيطُ فِيهِ ؛ وَلِهَذَا رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لِلنِّسَاءِ بِإِرْخَاءِ ثِيَابِهِنَّ تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ شِبْرًا أَوْ ذِرَاعًا ؛ لِسِتْرِ الْقَدَمَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ عَوْرَةِ النِّسَاءِ - كَمَا فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ <sup>(١)</sup> .

وَالرَّجُلُ إِذَا جَعَلَ طَرَفَ ثَوْبِهِ إِلَى عِضْلَةٍ سَاقِيهِ أَوْ إِلَى أَنْصَافِهِمَا ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَرَائِلُ فَإِنَّ التَّوْبَ يَنْكَشِفُ مَعَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ؛ لِحِمْلِهِ عَلَى الْكَفِّ وَالظَّهْرِ ، فَيَنْحَرُ إِلَى أَعْلَى ، وَتَنْكَشِفُ مَعَهُ الْفَخِذُ وَهِيَ مِنَ الْعَوْرَةِ ، وَلَوْ انْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي بَطَلَتْ صَلَاتُهُ <sup>(٢)</sup> ، بِخِلَافِ الْإِزَارِ فَإِنَّهُ لَا يَنْكَشِفُ ؛ لِكُونِهِ ثَابِتًا عَلَى النَّصْفِ الْأَسْفَلِ مِنَ الْبَدَنِ ؛ مِنَ السُّرَّةِ فَمَا دُونَهَا .

وَلَا أَحَدٌ يَقُولُ بِوُجُوبِ لُبْسِ السَّرَائِلِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُسْلِمُ بِسُنَّةٍ تَقْصِيرُ ثَوْبَهُ إِلَى عِضْلَةٍ سَاقِيهِ ، أَوْ نِصْفِ سَاقِيهِ ؛ إِذِ السُّنَّةُ لَا تَسْتَلْزِمُ الْوَاجِبَ ، وَإِنَّمَا الْقَاعِدَةُ : أَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ . وَمِنْ الْمَشَاهِدِ أَنَّ مَنْ قَصَرَ ثَوْبَهُ إِلَى عِضْلَةٍ سَاقِيهِ أَوْ إِلَى أَنْصَافِهِمَا ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ سَرَائِلُ طَوِيلٌ فَإِنَّهَا تَنْكَشِفُ عَوْرَتُهُ .

إِضَافَةً إِلَى أَنَّ حُسْنَ الْهَيْئَةِ مَطْلَبٌ شَرْعِيٌّ ؛ فَإِذَا زَارَ إِلَى عِضْلَةِ السَّاقِ ، أَوْ نِصْفِهِ مَعَ الرِّدَاءِ لِبَاسٍ فِي غَايَةِ التَّنَاسُبِ ، وَحُسْنِ اللَّبَسَةِ ، وَفِي التَّوْبِ لَيْسَ كَذَلِكَ ، مَعَ تَأْدِيتِهِ إِلَى كَشْفِ الْعَوْرَةِ .

وَمَا سِوَى هَذِهِ الْحُدُودِ الشَّرْعِيَّةِ لِأَطْرَافِ الْإِزَارِ وَالتَّوْبِ مِنَ السَّاقِ فَلَا حَظَّ لَهَا

١ صحیح مسلم ، المجلد الخامس ( ٢٥٢ / ١٤ ) ؛ و ( ص ١٦٥ ) من هذا البحث .

( ١ ) انظره ( ص ٧٢٣ ) من هذا البحث .

( ٢ ) انظر ( ص ٩٩٦ وما بعدها ) من هذا البحث .

فِي الشَّرْعِ الْمَطْهَرِ مِنْ طَرَفِ الْإِزَارِ أَوْ الثَّوْبِ . وَقَدْ ذَلَّتِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى أَنَّ لَهَا أَرْبَعَ حَالَاتٍ ؛ ثَلَاثَ حُكْمُهَا التَّحْرِيمُ ، وَوَاحِدَةً حُكْمُهَا الْكَرَاهَةُ ، وَهِيَ جَمِيعًا تَدُورُ بَيْنَ الْإِفْرَاطِ وَالْغُلُوِّ فِي تَشْمِيرِ الثَّوْبِ أَوْ الْإِزَارِ ، وَالتَّفْرِيطِ فِي الْإِسْبَالِ :  
أَوَّلَى الْحَالَاتِ : فَوْقَ عَضَلَةِ السَّاقِ وَدُونَ الرُّكْبَةِ ، فَإِذَا لَمْ تَتَكَشَفِ الْعَوْرَةُ فَحُكْمُهَا الْكَرَاهَةُ ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْغُلُوِّ فِي التَّشْمِيرِ ، وَرَفْعِهِ عَنِ الْحَدِّ الشَّرْعِيِّ .  
وثَانِيهَا : فَوْقَ عَضَلَةِ السَّاقِ مِمَّا تَتَكَشَفُ مَعَهُ الْفَخِذَانِ ؛ وَهُمَا مِنَ الْعَوْرَةِ ؛ وَهَذِهِ حُكْمُهَا التَّحْرِيمُ ؛ لِإِفْضَائِهَا إِلَى الْإِخْلَالِ بِوَاجِبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ . وَثَالِثُهَا : تَغْطِيَةُ الْكَعْبَيْنِ بِالْإِزَارِ ، وَحُكْمُهَا التَّحْرِيمُ ؛ لِمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ : « أَنَّهُ لَيْسَ لِلْكَعْبَيْنِ حَقٌّ فِي الْإِزَارِ » . وَالْإِسْلَامُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مَشْهُورٌ جَاءَ بِتَحْرِيمِ الْوَسَائِلِ الْمُوَصِّلَةِ إِلَى الْمَحْرَمِ . وَرَابِعُهَا : مَا نَزَلَ عَنِ الْكَعْبَيْنِ ؛ وَهُوَ الْإِسْبَالُ الْمَحْرَمُ بِعَيْنِهِ . اهـ (١) .

\* وَالْغُلُوُّ فِي رَفْعِ الْإِزَارِ أَوْ الْقَمِيصِ عَنِ مُتَنَصِّفِ السَّاقِ مُخَالَفَةٌ لِلسُّنَّةِ ، وَمُظْنَّةٌ لَانْكِشَافِ الْعَوْرَةِ عِنْدَ الرُّكُوعِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ ؛ وَهَذِهِ الْحَالَةُ مِنَ الْغُلُوِّ الْوَاقِعِ فِي حَيَاةِ النَّاسِ طَرَفٌ مُقَابِلٌ لِلْإِسْبَالِ ؛ فَكَمَا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الرِّجَالِ يُسَبِّلُونَ ثِيَابَهُمْ وَيَجْرُونَهَا عَلَى الْأَرْضِ جَرًّا فَإِنَّ مِنْهُمْ فِي مُقَابِلِ ذَلِكَ مَنْ يَغْلُو فِي تَقْصِيرِ ثِيَابِهِ إِلَى قَرِيبِ الرُّكْبَةِ أحيانًا ، وَهَذَا مِنَ الْأَخْطَاءِ الشَّائِعَةِ فِي اللَّبَاسِ ، وَهُوَ مِنَ الْغُلُوِّ وَالتَّشَدُّدِ الْمُنْهِي عَنْهُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الشُّهْرَةِ ، وَانْكِشَافِ الْعَوْرَةِ ، وَدَيْنُ اللَّهِ تَعَالَى وَسَطٌ بَيْنَ الْغَالِي فِيهِ ، وَالْجَافِي عَنْهُ .

وَقَدْ كَانَ السَّلَفُ - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ - كَمَا رَوَى ابْنُ سِيرِينَ : « يَكْرَهُونَ الْإِزَارَ فَوْقَ نَصْفِ السَّاقِ » (٢) .

(١) حد الثوب والأزرة (ص ٦-١٩) . بتصرف واختصار .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في كتاب اللباس والزينة ، باب موزع الإزار أين هو ؟ ، ح ٤٠

وفي المُقَابِلِ فَإِنَّ مِنَ الرَّجَالِ مَنْ يُقَصِّرُ ثَوْبَهُ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ أَوْ قَرِيبِ مِنْهَا ، وَيُطِيلُ سَرَائِيلَهُ إِلَى مَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ ، وَيُظَنُّ بِذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ أَتَى بِالْوَاجِبِ ، وَطَبَّقَ السُّنَّةَ ، وَهَذَا مِنَ الْأَغَالِيطِ وَالْجَهْلِ بِأَحْكَامِ اللَّبَاسِ ، وَسُنَّةِ الْمُصْطَفَى ﷺ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِسْبَالِ فِي الْقَمِيصِ ، وَالْإِزَارِ ، وَالسَّرَاوِيلِ ، وَالْعِمَامَةِ (١) .

إِضَافَةً إِلَى مَا فِي هَذِهِ الْهَيْئَةِ مِنَ الشُّهُرَةِ وَقُبْحِ الْمَنْظَرِ وَاللُّبْسَةِ ، وَجَمَالِ الْمُنْظَرِ وَحُسْنِ الْهَيْئَةِ مَطْلُوبٌ شَرْعًا (٢) .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « الْإِسْبَالُ حَرَامٌ وَمُنْكَرٌ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ فِي الْقَمِيصِ أَوْ الْإِزَارِ أَوْ السَّرَاوِيلِ أَوْ الْبِشْتِ ، وَهُوَ مَا تَجَاوَزَ الْكَعْبَيْنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فَهُوَ فِي النَّارِ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ . ... وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ إِرْخَاءِ السَّرَاوِيلِ تَحْتَ الْكَعْبِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ ، وَالسُّنَّةُ أَنْ يَكُونَ الْقَمِيصُ وَنَحْوُهُ مَا يَتَيْنِ نِصْفَ السَّاقِ إِلَى الْكَعْبِ ؛ عَمَلًا بِالْأَحَادِيثِ كُلِّهَا » (٣) .

\* \* \*

⇨ (٢٤٨١٨) ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (١٦٧/٥) .

وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ؛ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ :

وَكِيعٌ : ثِقَةٌ ، تَقَدَّمَ (ص ٣٦٧) . وَابْنُ عَوْنٍ : ثِقَةٌ ثَبَتَ ، تَقَدَّمَ (ص ٦٧٤) .

وَابْنُ سِيرِينَ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ الْأَنْصَارِيُّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ الْبَصْرِيُّ : ثِقَةٌ ثَبَتَ عَابِدٌ ، كَبِيرُ الْقَدْرِ ، كَانَ لَا يَرَى الرُّوَايَةَ بِالْمَعْنَى ، مِنَ الثَّلَاثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ عَشْرٍ وَبَعْدَ .

انظر ترجمته في : [ تقريب التهذيب (ص ٤١٨) ، رقم (٥٩٤٧) ] .

(١) كَمَا هُوَ ثَابِتٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي سَبَقَ تَخْرِيجه (ص ٢٥٨) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

(٢) انظر (ص ٧٧) ، (ص ٦١١) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

(٣) فتوى في حكم تقصير الثياب وإسبال السراويل ، ضمن فتاوى إسلامية (٤/٢٤٠-٢٤١) .

وانظر الحديث (ص ٧١١) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

## الْفَرْعُ الثَّالِثُ

### الْحِكْمُ الشَّرْعِيُّ مِنْ تَحْرِيمِ الْإِسْبَالِ

### وَبَيَانِ أَضْرَارِهِ

الإسلام دينٌ عظيمٌ مباركٌ ، بُنِيَ كَثِيرٌ مِنْ أَحْكَامِهِ عَلَى الْحِكْمِ الْعَظِيمَةِ ، وَتَحْصِيلِ الْمَصَالِحِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَدَرْءِ الْمَفَاسِدِ عَنِ الْبَشَرِيَّةِ ، وَمَوْضُوعُ تَحْرِيمِ الْإِسْبَالِ عَلَى الرِّجَالِ رَاعَى فِيهِ الشَّارِعُ حِكْمًا وَمَصَالِحَ وَدَرْءَ مَفَاسِدَ ؛ أَهْمُهَا مَا يَلِي :

أَوَّلًا : أَنَّ الْإِسْبَالَ يُكْسِبُ الْمَرْءَ مِنَ النُّخْوَةِ ، وَالْعُجْبِ بِالنَّفْسِ ، وَالْكِبَرِ ، وَالْمَخِيلَةِ مَا يُلَاحِظُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ؛ مِمَّا يَقُودُ إِلَى التَّكْبَرِ عَلَى الْخَلْقِ وَالْخَالِقِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَالزُّهُوِّ فِي الْأَرْضِ وَالْبَطَرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ خِصَالِ الشَّرِّ وَالْفَسَادِ ؛ وَلِذَا فَقَدْ نَصَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَنَّ الْإِسْبَالَ مِنَ الْمَخِيلَةِ وَالْعُجْبِ ، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدِ اللَّابِسُ الْمُسْبِلَ ذَلِكَ ؛ حِينَ قَالَ ﷺ لِجَابِرِ بْنِ سَلِيمٍ يُوصِيهِ : « وَارْفَعْ إِزَارَكَ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ ؛ فَإِنْ أَبَيْتَ فَإِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِيَّاكَ وَإِسْبَالَ الْإِزَارِ ؛ فَإِنَّهَا مِنَ الْمَخِيلَةِ ؛ وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمَخِيلَةَ » (١) .

وَهَذِهِ الْخِلَالُ كُلُّهَا سَبَبٌ لَتَعْجِيلِ الْعُقُوبَةِ لِلْمُسْبِلِ فِي الدُّنْيَا ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « بَيْنَا رَجُلٌ يَجْرُ إِزَارُهُ إِذْ خُسِفَ بِهِ ، فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » (٢) .

(١) انظر تخرجه (ص ٨٠٧) من هذا البحث . وانظر : معالم السنن شرح سنن أبي داود

(١٨١/٤) ؛ عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي (٢٣٨/٧) ؛ ابن حجر ، فتح

الباري بشرح صحيح البخاري (٢٧٥/١٠) ؛ الإسبال لغير الخلاء (ص ١٦ ، ١٧) .

(٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِلَاءِ ، ح (٥٧٩٠) ، ابن

ثَانِيًا : مَا فِي إِسْبَالِ الرَّجُلِ ثِيَابَهُ مِنْ مُشَابَهَةِ النِّسَاءِ ، وَمَا يُورِثُهُ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأُنُوثَةِ وَالتَّخَنُّثِ <sup>(١)</sup> ؛ فَإِنَّ إِسْبَالَ الثِّيَابِ وَجَرَّهَا مِنْ عَلَامَاتِ النِّسَاءِ الْحَرَائِرِ ؛ حَيْثُ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُنَّ فِي ذَلِكَ ؛ لِسِتْرِ عَوْرَاتِهِنَّ ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : فَكَيْفَ يَصْنَعْنَ النِّسَاءُ بِذُبُولِهِنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟! فَقَالَ ﷺ : « يُرْخِجْنَ شِبْرًا » . فَقَالَتْ : إِذَا تَنَكَّشِفُ أَقْدَامُهُنَّ ! قَالَ : « فَيُرْخِجْنَ ذِرَاعًا ، لَا يَزِدْنَ عَلَيْهِ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ حَكَى جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ كَالْقَاضِي عِيَّاضٍ ، وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرِهِمَا اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ إِطَالََةَ الثِّيَابِ إِلَى مَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ وَجَرَّهَا مِنْ عَلَامَاتِ النِّسَاءِ وَلِذَا اشْتَهَرَ بَيْنَ الْعَرَبِ قَوْلُ شَاعِرِهِمْ <sup>(٣)</sup> :

كُتِبَ الْقَتْلُ وَالْقِتَالُ عَلَيْنَا وَعَلَى الْمُحْصَنَاتِ جَرُّ الذُّبُولِ

⇨ حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٦٩/١٠) .  
ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم التبختر في المشي ، ح [٤٩] (٢٠٨٨) ،  
شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٣/١٤) .  
وقوله : ( يَتَجَلَّجَلُ ) : الْجَلْجَلَةُ هِيَ الْحَرَكَةُ مَعَ صَوْتٍ ؛ وَهُوَ أَنْ يَسُوخَ فِي الْأَرْضِ مَعَ اضْطِرَابٍ شَدِيدٍ ، وَيَنْدَفِعَ مِنْ شِقٍّ إِلَى شِقٍّ . فَاَلْمَعْنَى : يُخَسَفُ بِهِ فِي الْأَرْضِ ، فَيَنْزِلُ فِيهَا مُضْطَرِبًا مُتَدَافِعًا .  
انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٧٤/١) ، ( جُلجل ) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٣/١٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٧٢/١٠) .

(١) انظر : فيض القاير شرح الجامع الصغير (٢٢٧/٣) ؛ الإسبال لغير الخيلاء (ص ١٧) .  
(٢) انظر تخرجه (ص ٧٢١) من هذا البحث .

(٣) انظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٩٨/٦) ؛ الاستذكار (١٩٠/٢٦) .  
وَالْبَيْتُ مَنْسُوبٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ كَمَا فِي الْإِسْتِذْكَارِ (١٩٢/٢٦) .  
وَنَسَبَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (١١٨/٢٢) (١١٩-١١٨) لِغَمَرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ .

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى الْخَلِيفَةُ الْمُلْهُمُ الْمَوْقُوقُ الْفَارُوقُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِيمَا رَوَاهُ خَرَشَةُ بْنُ الْحَرِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ : « رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَمَرَّ بِهِ فَتَى قَدْ أَسْبَلَ إِزَارَهُ ، وَهُوَ يَجْرُهُ ، فَدَعَاهُ فَقَالَ لَهُ : أَحَاضِرُ أَنْتَ ؟ ! قَالَ : يَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ! وَهَلْ يَحِيضُ الرَّجَالُ ؟ ! » قَالَ : فَمَا بِأَلَاكَ قَدْ أَسْبَلْتَ إِزَارَكَ عَلَى قَدَمَيْكَ ؟ ! ثُمَّ دَعَا بِشَفْرَةٍ ، ثُمَّ جَمَعَ طَرَفَ إِزَارِهِ ، فَقَطَعَ مَا أَسْفَلَ الْكَعْبَيْنِ . قَالَ خَرَشَةُ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى الْخِيُوطِ عَلَى عَقَبَيْهِ » (١) .

لَقَدْ صَارَ كَثِيرٌ مِنَ الرِّجَالِ يَعِيشُونَ تَنَاقُظًا عَجَبِيًّا ، فِي زَمَانٍ قُلِبَتْ فِيهِ الْمَوَازِينُ ، وَانْتَكَسَتْ فِيهِ الْفِطْرُ ، وَانْدَرَسَتْ السُّنَنُ ؛ فَأَصْبَحَ الرَّجُلُ يَجْرُ ثَوْبُهُ تَشَبُّهًا بِالنِّسَاءِ ، وَخَوْفًا عَلَى قَدَمَيْهِ أَنْ تَرَى !! لَا يَظْهَرُ مِنْهُ إِلَّا الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ ، وَالْمَرْأَةُ عَلَى الضَّدِّ مِنْ ذَلِكَ ؛ تَحْسِرُ ثِيَابَهَا إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهَا ، بَلْ أَعْلَى مِنْ ذَلِكَ وَأَكْثَرُ .

(١) رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابِ مَوْضِعِ الْإِزَارِ أَيْسَنُ هُوَ ؟ ، ح (٢٤٨١٩) ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُسْهِرٍ ، عَنْ خَرَشَةَ ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (١٦٧/٥) .

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ؛ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ :

الْأَعْمَشُ هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَسَدِيُّ الْكَاهِلِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ : ثِقَةٌ ، حَافِظٌ ، عَارِفٌ بِالْقِرَاءَاتِ ، مِّنَ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً . انظر : [ تهذيب التهذيب (١٠٩-١١٠) ؛ تقريب التهذيب (ص ١٩٥) ، رقم (٢٦١٥) ] .

أَبُو مُعَاوِيَةَ : هُوَ شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِيُّ النَّخْوِيُّ ، أَبُو مُعَاوِيَةَ الْبَصْرِيُّ : ثِقَةٌ ، صَاحِبُ كِتَابٍ ، مِّنَ السَّابِقَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَمِئَةً . انظر : [ تهذيب التهذيب (١٨٤/٢) ؛ تقريب التهذيب (ص ٢١٠-٢١١) ، رقم (٢٨٣٣) ] .

سُلَيْمَانُ بْنُ مُسْهِرٍ الْفَزَارِيُّ الْكُوفِيُّ السَّابِغِيُّ : ثِقَةٌ ، مِّنَ الرَّابِعَةِ . انظر : [ تهذيب التهذيب (١٠٧/٢) ؛ تقريب التهذيب (ص ١٩٤) ، رقم (٢٦٠٩) ] .

خَرَشَةُ بْنُ الْحَرِّ الْفَزَارِيُّ : ثِقَةٌ ، قَبِيلٌ لَهُ صُحْبَةٌ ، وَقِيلَ : بَلْ هُوَ مِنْ كِبَارِ النَّابِغِينَ ، كَانَ يَتِيمًا فِي جِجَرِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ . انظر : [ تهذيب التهذيب (٥٤١/١) ؛ تقريب التهذيب (ص ١٣٣) ، رقم (١٧٠٧) ] .

ثَالِثًا : مَا فِي الْإِسْبَالِ مِنَ الْإِسْرَافِ وَالزِّيَادَةِ عَلَى الْحَاجَةِ وَالْمُعْتَادِ الشَّرْعِيِّ فِي  
اللِّبَاسِ ؛ وَالْإِسْرَافُ مُحَرَّمٌ ، وَهُوَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ؛  
قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وَقَالَ ﷺ : « كُلُوا وَاشْرَبُوا وَابْسُوا وَتَصَدَّقُوا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ » .  
قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - : « كُلْ مَا شِئْتَ ، وَابْسُ مَا شِئْتَ ،  
مَا أَخْطَأْتُكَ اثْنَانِ : سَرَفٌ ، أَوْ مَخِيلَةٌ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ نَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِجْمَاعَ الْعُلَمَاءِ سَلَفًا وَخَلَفًا عَلَى كَرَاهَةِ كُلِّ  
مَا زَادَ عَنِ الْحَاجَةِ وَالْمُعْتَادِ الشَّرْعِيِّ فِي اللَّبَاسِ طَوْلًا وَسَعَةً <sup>(٣)</sup> .

رَابِعًا : مُخَالَفَةُ أَمْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَأَمْرِ رَسُولِهِ ﷺ ، وَكَفَى بِذَلِكَ مَضَرَّةٌ  
عَلَى الْعَبْدِ فِي دِينِهِ وَآخِرَتِهِ ؛ ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ  
أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

فَالَّذِي شَرَعَ الشَّرَائِعَ وَسَنَّ الْأَحْكَامَ وَأَمَرَ بِهَا هُوَ الَّذِي نَهَى عَنِ الْإِسْبَالِ وَحَرَّمَهُ

(١) الأعراف : ٣١ .

(٢) انظر تحريجه (ص ٧٧) من هذا البحث .

(٣) انظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/٦٠١) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد  
الخامس (١٤/٢٥٣) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١٣٧ ، ١٤٠) ؛ ابن حجر ،  
فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٢٧٤) ؛ نيل الأوطار (٢/١٢٦ ، ١٣٤) ؛  
سبل السلام شرح بلوغ المرام (٢/١٨٠) ؛ المدخل (١/١٣٠) ؛ فتاوى إسلامية  
(٤/٢٤٠) ؛ حد الثوب والأزرة وتحريم الإسبال ولباس الشهرة (ص ١٩-٢٠) ؛  
الإسبال لغير الخلاء (ص ١٨-١٩) .

(٤) الأحزاب : ٣٦ .

وَأَمَرَ بَعْدَهُ ، فَكَيْفَ يَلِيقُ بِمُسْلِمٍ يَرْجُو اللَّهَ وَالْذَّارَ الْآخِرَةَ أَنْ يَأْخُذَ بِبَعْضِ نُصُوصِ الشَّارِعِ وَيَتْرَكَ بَعْضَهَا ؛ ﴿ أَفْتَوْمُنُونِ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ (١)

﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾

(٢)

وَلِذَا لَمَّا فَهِمَ الصَّحَابَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - مَعْنَى الطَّاعَةِ الْحَقَّةِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَعَرَفُوا أَنَّ السَّعَادَةَ الْحَقِيقِيَّةَ إِنَّمَا هِيَ فِي اتِّبَاعِ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَاجْتِنَابِ مَا نَهَى عَنْهُ وَزَجَرَ ، طَبَقُوا ذَلِكَ فِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنْ أُمُورِ الْحَيَاةِ وَالْعِبَادَةِ ؛ مِمَّا نَظَائِرُهُ مَشْهُورَةٌ مَعْلُومَةٌ فِي الصَّحَاحِ وَالسُّنَنِ وَالْمَسَانِيدِ ؛ وَقَدْ وَصَفَ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ (٣) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حَالَ الصَّحَابَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَشِدَّةَ الاسْتِحَابَةِ

(١) البقرة : ٨٥ .

(٢) النور : ٦٣ .

(٣) هُوَ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ مُعْتَبٍ بْنِ مَالِكٍ النَّقْعِيُّ ، أَبُو مَسْعُودٍ ، وَقِيلَ : أَبُو يَغْفُورَ ، شَهِدَ صَلَاحَ الْحُدُودِيَّةِ ، أَسْلَمَ بَعْدَ رُجُوعِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الطَّائِفِ ، وَاسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ فِي دَعْوَةِ قَوْمِهِ ، وَقَدْ كَانَ فِيهِمْ مُطَاعًا مُحِبًّا ، فَلَمَّا دَعَا قَوْمَهُ إِلَى الْإِسْلَامِ ، رَمَوْهُ بِالنَّبْلِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ حَتَّى أَصَابَتْهُ سَهْمٌ مِنْ أَحَدِهِمْ فَقَتَلَهُ شَهِيدًا . فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ : « مَثَلُ عُرْوَةَ ؛ مَثَلُ صَاحِبِ يَاسِينَ ؛ دَعَا قَوْمَهُ إِلَى اللَّهِ فَقَتَلُوهُ » . رَوَاهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ الْمَنَاقِبِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ ، وَرَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ نَحْوَهُ ، وَكِلَاهُمَا مُرْسَلٌ ، وَإِسْنَادُهُمَا حَسَنٌ » اهـ . جَمَعَ الزَّوَائِدَ وَمَنَعَ الْفَوَائِدَ (٣٨٦/٩) .

انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٠٦٦/٣-١٠٦٧) ] ، رقم

(١٨٠٤) ؛ الإصابة في معرفة الصحابة (٤٠٦/٤-٤٠٨) ، رقم (٥٥٤٢) .



لَهُ وَتَنْفِيزِ أَوْامِرِهِ ؛ لِمَا رَأَى مِنْ خَالِهِمْ فِي الْحُدُوبِ ؛ حِينَ بَعَثَهُ قُرَيْشٌ لِمُفَاوَضَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي الصُّلْحِ ؛ فَرَجَعَ إِلَيْهِمْ وَهُوَ يَقُولُ : « أَيُّ قَوْمٍ ! وَاللَّهِ لَقَدْ وَفَدْتُ عَلَى الْمُلُوكِ وَوَفَدْتُ عَلَى قَيْصَرَ وَكِسْرَى وَالنَّجَاشِيِّ ، وَاللَّهِ إِنْ رَأَيْتُ مَلِكًا قَطُّ يُعْظِمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعْظِمُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ (ﷺ) مُحَمَّدًا ، وَاللَّهِ إِنْ تَخَمَّ نَخَامَةً إِلَّا وَقَعْتُ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ ، فَذَلِكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدُهُ ، وَإِذَا أَمَرَهُمْ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ ، وَإِذَا تَوَضَّأُوا كَادُوا يَقْتِيلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ ، وَإِذَا تَكَلَّمُوا خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ ، وَمَا يُجِدُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ » (١) .

وَسَبَقَ فِي أُدْلَةٍ تَحْرِيمِ الْإِسْبَالِ شِدَّةَ تَأْسِيهِمْ بِهِ ﷺ كَمَا فَعَلَ ابْنُ عُمَرَ حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ كُنْتَ عَبْدَ اللَّهِ فَارْفَعْ إِزَارَكَ » . فَكَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ تَشْمِيرًا (٢) .

وَكَمَا فَعَلَ خُرَيْمٌ حِينَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « نِعَمَ الرَّجُلُ خُرَيْمُ الْأَسَدِيُّ لَوْلَا طَوْلُ جُمْتِهِ ، وَإِسْبَالُ إِزَارِهِ » . فَلَبَّغَهُ ذَلِكَ ، فَجَعَلَ يَأْخُذُ شِفْرَةً يَقْطَعُ بِهَا شَعْرَهُ إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ ، وَرَفَعَ إِزَارَهُ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ (٣) .

ثُمَّ صَارَ الْمُسْلِمُ فِي خَلْفٍ ؛ يَسْمَعُونَ نَهْيَهُ ﷺ عَنِ الْإِسْبَالِ ، وَشِدَّةَ زَجْرِهِ عَنْهُ وَتَوَعُّدِهِ عَلَيْهِ بِالْجُرْمَانِ مِنْ نَظَرِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَدُخُولِ النَّارِ ، فَيَذْهَبُ أَحَدُهُمْ يَلْتَمِسُ لِنَفْسِهِ الْحُجَّجَ وَالْحَيْلَ ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يُسْبَلُ خِيَلَاءَ ، وَأَنَّ مَنْ أَسْبَلَ لِعِغْرِ الْخِيَلَاءِ لَا يَشْمَلُهُ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ ! وَكَأَنَّ أَحَدَهُمْ قَدْ أَخَذَ مِنَ اللَّهِ مَوْتَقًا وَغَهْدًا أَلَّا يَجْعَلَهُ مِنَ الْمُتَكَبِّرِينَ الْبَطْرِينَ ، أَصْحَابِ الْعُجْبِ وَالْمَخِيلَةِ !!

(١) رواه البخاري في كتاب الشروط ، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط ، ح (٢٧٣١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٩٢-٣٨٨/٥) .

(٢) انظر تخريجه (ص ٧١٨-٧١٩) من هذا البحث .

(٣) انظر تخريجه (ص ٧١٩-٧٢٠) من هذا البحث .

فَيَا سُبْحَانَ اللَّهِ ! مَا هَذَا الْفَرْقُ الْكَبِيرُ ، وَالْبَوْنُ الشَّاسِعُ بَيْنَ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَبَيْنَ مَنْ أَتَى بَعْدَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ وَالْأُمَمِ ! أَيُّ قَوْمٍ أَوْلَيْكَ وَأَيُّ جِيلٍ أَتَى بَعْدَهُمْ !؟

خَامِسًا : مَا فِي الْإِسْبَالِ مِنْ خَطَرٍ عَظِيمٍ يُؤَدِّي إِلَى ضَيَاعِ أَجْرِ صَلَاةِ الْعَبْدِ وَبُطْلَانِهَا ؛ فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ يُصَلِّي مُسْبِلًا إِزَارَهُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ » . فَذَهَبَ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ : « اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ » . فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا لَكَ أَمَرْتُهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ ثُمَّ سَكَتَ عَنْهُ !؟ قَالَ : « إِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ مُسْبِلٌ إِزَارَهُ ؛ وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ رَجُلٍ مُسْبِلٍ » <sup>(١)</sup> .

فَهَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى التَّشْدِيدِ فِي أَمْرِ الْإِسْبَالِ ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ الْمُسْبِلِ ، وَأَنَّ عَلَى مَنْ صَلَّى وَهُوَ مُسْبِلٌ أَنْ يُعَيِّدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ <sup>(٢)</sup> .

(١) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب ما جاء في إسبال الإزار ، ح (٤٠٨٠) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٩٦/١١-٩٧) .

وأحمد في مسند المدنيين ، عن عطاء بن يسار ، عن بعض أصحاب النبي ﷺ ، ح (١٦٦٢٨) ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٨٣/٢٧) . وَضَعَفَهُ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ ؛ لِجِهَالَةِ أَبِي جَعْفَرٍ ؛ وَهُوَ الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ ، وَبَاقِي رِجَالِ إِسْنَادِ أَحْمَدَ ثِقَاتُ رِجَالِ الشَّيْخَيْنِ غَيْرَ أَبَانَ بْنِ يَزِيدٍ الْعَطَّارِ ؛ فَمِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ .

وقال النووي في رياض الصالحين : « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ » اهـ . نزهة المتقين شرح رياض الصالحين (٥٥١/١-٥٥٢) ، ح (٧٩٧) .

وأخرجه الهيثمي في كتاب اللباس ، باب الإزار وموضعه ، وقال : « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٢٥/٥) .

وأبو جعفر المؤدّن الأنصاري المدني : مقبول ، من الثالثة ؛ كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّقْرِيبِ (ص ٥٥٤) ، رقم (٨٠١٧) . فَلَيْسَ مَجْهُولًا كَمَا قَالَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ .

(٢) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٤٠/٢) ؛ (٩٧/١١) .

فَكَيْفَ يُتَعَبُ مُسْلِمٌ عَاقِلٌ نَفْسَهُ بِالْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ ، وَالصَّلَاةِ وَتَوَابِعِهَا ثُمَّ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّ صَلَاتَهُ تِلْكَ مَرْدُودَةٌ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ ( أَوْ نَاقِصَةٌ الْأَجْرِ ) ؛ بِسَبَبِ إِسْبَالِ إِزَارِهِ أَوْ شَيْءٍ مِنْ ثِيَابِهِ !؟ <sup>(١)</sup> .

سَادِسًا : مَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ الْإِسْبَالُ مِنْ أَضْرَارٍ صَحِيَّةٍ وَدِينِيَّةٍ عَلَى جِسْمِ لَا بُسْبِهِ ؛ إِذْ لَا يَأْمَنُ مِنْ تَعَلُّقِ النَّجَاسَاتِ بِثِيَابِهِ ، وَالصَّلَاةِ بِالثُّوبِ النَّجِسِ لَا تَجُوزُ <sup>(٢)</sup> ، وَلَا يَأْمَنُ - كَذَلِكَ مِنْ تَمَرُّقِ ثِيَابِهِ وَفَسَادِهَا <sup>(٣)</sup> . وَقَدْ أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى بَعْضِ ذَلِكَ حِينَ قَالَ لِخَالِدِ بْنِ عُبَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « ارْفَعْ إِزَارَكَ ؛ فَإِنَّهُ أَبْقَى وَأَنْقَى » <sup>(٤)</sup> . فَتَشْمِيرُ الثِّيَابِ فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ أَنْقَى لَهَا وَلِلْأُبْسِهَا مِنَ النَّجَاسَاتِ وَالْقَاذوراتِ ، وَأَبْقَى لِلثِّيَابِ صَالِحَةً جَمِيلَةً .

وَالِى مِثْلِ ذَلِكَ أَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : رَوَى عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ <sup>(٥)</sup> - فِي قِصَّةِ مَقْتَلِ عُمَرَ ، قَالَ : فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ ، وَجَاءَ النَّاسُ ، فَجَعَلُوا

(١) كَمَا سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ (ص ١١٦٤ وما بعدها) .

(٢) كَمَا سَيَأْتِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ (ص ١٠٨٨ وما بعدها) .

(٣) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٧٥/١٠) ؛ الإِسْبَالُ لغير

الْخِيَلَاءِ (ص ١٩) ؛ تبصير أولي الألباب بما جاء في جَرِّ الثِّيَابِ (ص ٢١ ، ٣٤) .

(٤) انظر تخريجه (ص ٧٣٢) من هذا البحث .

(٥) هُوَ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَيُقَالُ : أَبُو يَحْيَى الْكُوفِيُّ ، أَذْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ ، وَلَمْ يَلْقَ النَّبِيَّ ﷺ ، رَوَى عَنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ ، كَانَ تَابِعِيًّا ثِقَةً ، مَرْضِيًّا عِنْدَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ، إِذَا رُؤِيَ ذَكَرَ اللَّهُ . عَدَّهُ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ فِي الصَّحَابَةِ . وَعَدَّهُ غَيْرُهُ فِي كِبَارِ التَّابِعِينَ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ .

انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٢٠٥-١٢٠٦) ، رقم

(١٩٥٩) ؛ تهذيب التهذيب (٣/٣٠٧-٣٠٨) ] .

يُثْنُونَ عَلَيْهِ ، وَجَاءَ رَجُلٌ شَابٌّ ، فَقَالَ : أَبَشِيرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِيُشْرَى اللَّهُ لَكَ مِنْ صُحْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَدِمَ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدْ عَلِمْتَ ، ثُمَّ وَلَيْتَ فَعَدَلْتَ ، ثُمَّ شَهَادَةٌ ، قَالَ : « وَدِدْتُ أَنَّ ذَلِكَ كَفَافٌ لَأَعْلَى وَلَا لِي ! » . فَلَمَّا أَذْهَبَ إِذَا إِزَارُهُ يَمَسُّ الْأَرْضَ ، قَالَ : « رُدُّوْا عَلَيَّ الْغَلَامَ ، قَالَ : يَا ابْنَ أَخِي ! ارْفَعْ ثَوْبَكَ ؛ فَإِنَّهُ أَبْقَى لِنُوبِكَ وَأَتَقَى لِرَبِّكَ » <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) رواه البخاري مُطَوَّلًا بِالْقِصَّةِ فِي كِتَابِ الْمَنَاقِبِ ، بَابِ قِصَّةِ الْبَيْعَةِ ، وَالْإِتِّفَاقِ عَلَى غَنَمَانِ ابْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَفِيهِ مَقْتُلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ح (٣٧٠٠) ، ابْنِ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٧٤/٧-٧٦) .  
وَرَوَاهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مُخْتَصَرَةً عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنِ ، بَابِ فِي جَرِّ الْإِزَارِ وَمَا جَاءَ فِيهِ ، ح (٢٤٨٠٥) ، قَالَ : حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُرَّةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْأَنَارِ (١٦٦/٥) .

وِاسْتِنَادُهُ حَسَنٌ ؛ لِإِرْسَالِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ؛ إِذْ لَمْ يَلْقَ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا عَائِشَةَ ، وَهُوَ صَغِيرٌ ، وَلَكِنَّ مَرَّاسِيْلَهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ صَحِيحَةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ .

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو سَعِيدٍ الْعَلَّامِيُّ : « هُوَ مُكْثَرٌ مِنَ الْإِرْسَالِ ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ صَحَّحُوا مَرَّاسِيْلَهُ ، وَخَصَّ الْبَيْهَقِيُّ ذَلِكَ بِمَا أَرْسَلَهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ » اهـ . انظر : تهذيب التهذيب (٩٣/١) .

## الْفَرْعُ الرَّابِعُ الاستِثْناءاتُ الْوَاردَةُ عَلَى حُكْمِ الْإِسْبَالِ لِلرَّجَالِ

● يُسْتَشْتَى مِنْ حُكْمِ الْإِسْبَالِ عَلَى الرَّجَالِ ؛ وَهُوَ التَّخْرِيمُ ثَلَاثَ حَالَاتٍ ؛ هِيَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي :

\* **الْحَالَةُ الْأُولَى :** مَنْ أَسْبَلَ ثِيَابَهُ لِضُرُورَةٍ ؛ وَالضَّرُورَةُ يَجِبُ أَنْ تُقَدَّرَ بِقَدْرِهَا ؛ كَمَنْ أَسْبَلَ ثِيَابَهُ لِمَرَضٍ يَقْدَمِيهِ يَسْتُرُهُ عَنِ النَّاسِ ؛ لِئَلَّا يَقْدُرُوهُ كَبْرَصٍ وَنَحْوِهِ ، أَوْ كَانَ بَكَعْتَيْهِ جُرْحٌ يُؤْذِيهِ الذُّبَابُ إِنْ لَمْ يَسْتُرْهُ بِإِزَارِهِ أَوْ ثَوْبِهِ ، حَيْثُ لَا يَجِدُ غَيْرَهُ ، أَوْ لِشِدَّةِ بَرْدٍ ، أَوْ لِنَحْوِ ذَلِكَ ، مَا لَمْ يَقْصِدِ التَّلْبِيسَ عَلَى الْغَيْرِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ حَالَاتِ الضَّرُورَةِ الَّتِي يُرَاعَى فِيهَا مَا لَا يُرَاعَى فِي حَالَةِ السَّعَةِ وَالِاخْتِيَارِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ ؛ وَسَدَّلَ عَلَى ذَلِكَ بِإِذْنِهِ رحمته الله لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي لُبْسِ الْقَمِيصِ الْحَرِيرِيِّ مِنْ أَجْلِ الْحِكْمَةِ <sup>(٢)</sup> ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا : جَوَازُ تَعَاطِي مَا نُهِيَ عَنْهُ مِنْ أَجْلِ الضَّرُورَةِ ؛ كَمَا يَجُوزُ كَشْفُ الْعَوْرَةِ لِلتَّدَاوِي » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : مَطَالِبُ أُولِي النُّهَى فِي شَرْحِ غَايَةِ الْمُتَنَهَى (٣٤٨/١) ؛ حَاشِيَةُ الرُّوضِ الْمَرْبِعِ (٥١٦/١) ؛ إِكْمَالُ الْعِلْمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمَ (٥٩٨-٥٩٩) ؛ ابْنُ بَطَّالٍ ، شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٧٨/٩) ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢٦٩/١٠) ؛ عَمْدَةُ الْقَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤/١٨) .

(٢) انظر تخریجه (ص ٥١٥) من هذا البحث .

(٣) فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢٦٩/١٠) .

\* الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ إِسْبَالُ التَّوْبِ وَنَحْوَهُ لِعَارِضٍ طَارِئٍ ؛ كَسُرْعَةِ مَشْيٍ أَوْ انْحِنَاءٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَالَاتِ الْعَارِضَةِ لِلْإِنْسَانِ <sup>(١)</sup> ؛ وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِصَّةُ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حِينَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : إِنْ أَحَدَ شِقَاقِي ثَوْبِي يَسْتَرْحِي ، إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ ؟ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّكَ لَسْتَ تَصْنَعُ ذَلِكَ خِيَلَاءَ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ وَقَعَ مِثْلُ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَمَا خَسَفَتِ الشَّمْسُ - وَهُوَ بَيْنَ أَصْحَابِهِ - فَقَامَ يَجْرُ ثَوْبَهُ مُسْتَعْجِلًا ، حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ ، وَتَابَ النَّاسُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فَجَلَّى عَنْهَا ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى أَصْحَابِهِ ، وَقَالَ : « إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَصَلُّوا وَادْعُوا اللَّهَ حَتَّى يَكْشِفَهَا » <sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ تَرَجَّمَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ : « بَابٌ : مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ مِنْ غَيْرِ خِيَلَاءَ » . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعْلِيْقًا عَلَى هَذِهِ التَّرْجَمَةِ : « أَيُّ فَهُوَ مُسْتَشْتَى مِنَ الْوَعِيدِ الْمَذْكُورِ ، لَكِنْ إِنْ كَانَ لِعُدْرٍ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ ... وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ فِي صَلَاةِ الْكُشُوفِ مَعَ شَرْحِهِ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا : قَوْلُهُ : « فَقَامَ يَجْرُ ثَوْبَهُ مُسْتَعْجِلًا » ؛ فَإِنَّ فِيهِ أَنَّ الْجَرَ إِذَا كَانَ بِسَبَبِ الْإِسْرَاعِ لَا يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ ، فَيُشْعِرُ بِأَنَّ النَّهْيَ يَخْتَصُّ بِمَا كَانَ لِلْخِيَلَاءِ ، لَكِنْ لَا حُجَّةَ فِيهِ لِمَنْ قَصَرَ النَّهْيَ عَلَى مَا كَانَ لِلْخِيَلَاءِ ، حَتَّى أَجَاازَ لُبْسَ الْقَمِيصِ الَّذِي يَنْجَرُّ عَلَى الْأَرْضِ

(١) انظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٩٨-٥٩٩) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري

(٧٨/٩) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٦٦/١٠) .

(٢) انظر تخريجه (ص ٧٠٥) من هذا البحث .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب من جرَّ إزاره من غير خيلاء ، ح (٥٧٨٥) ، ابن

حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٦٦/١٠) .

لِطَوْلِهِ» (١) .

والشَّرْطُ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ : أَلَّا يُصَاحِبَ الْإِسْبَالَ خِيَلَاءَ مَقْصُودَةٍ (٢) .

\* الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ : الْإِسْبَالُ وَقْتَ الْحَرْبِ وَقِتَالِ الْأَعْدَاءِ ؛ وَلَوْ كَانَ جَرُّهُ لِلْخِيَلَاءِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعْزَازًا لِلْإِسْلَامِ ، وَظُهُورًا لِلْمُسْلِمِينَ ، وَاسْتِحْقَاقًا لِعَدُوِّهِمْ ، بِخِلَافِ جَرِّهِ أَمَامَ الْمُسْلِمِينَ فِي السَّلَامِ فَإِنَّمَا هُوَ اسْتِحْقَاقٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَاسْتِغْلَاءٌ وَبَطْرٌ عَلَيْهِمْ ، وَغِيْظٌ لَهُمْ (٣) .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ : حَدِيثُ أَبِي دُجَانَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حِينَ كَانَ يَمْشِي بَيْنَ الصَّفَيْنِ ، يَخْتَالُ فِي مِشْيَتِهِ يَوْمَ أَحُدٍ فَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : « إِنَّهَا مِشْيَةٌ يُبْغِضُهَا اللَّهُ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ » (٤) .

وَكَذَا مَا رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ عَتِيكٍ الْأَنْصَارِيُّ (٥) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنَّ مِنَ الْغَيْرَةِ مَا يُحِبُّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَمِنْهَا مَا يُبْغِضُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَمِنَ الْخِيَلَاءِ مَا يُحِبُّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَمِنْهَا مَا يُبْغِضُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ؛ فَأَمَّا الْغَيْرَةُ

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٢٦٦-٢٦٧) .

(٢) انظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/٥٩٨-٥٩٩) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٧٨/٩) .

(٣) انظر : حاشية الروض المربع (١/٥١٥) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٧٢/١) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/٥٩٩) .

(٤) انظر تخريجه (ص ٥٢٥) من هذا البحث .

(٥) هُوَ جَابِرُ بْنُ عَتِيكٍ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْأَسْوَدِ الْأَنْصَارِيِّ ، مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ بْنِ مَالِكٍ الْأُرْسِيِّ ، يُكْنَى : أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، وَيُقَالُ : جَبْرِ بْنُ عَتِيكٍ ، صَحَابِيُّ حَلِيلٌ ، يُقَالُ : إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا ، وَلَمْ يُبَيِّتْ ، وَشَهِدَ مَا بَعْدَهَا ، تُوْفِيَ سَنَةٌ إِحْدَى وَسِتِّينَ ، وَهُوَ ابْنُ إِحْدَى وَتِسْعِينَ سَنَةً . انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/٢٢٢) ، رقم (٢٩٠) ؛ تهذيب التهذيب (١/٢٨٢) ] .

الَّتِي يُحِبُّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : فَالْغَيْرَةُ فِي الرِّيَّةِ ، وَأَمَّا الْغَيْرَةُ الَّتِي يُبْغِضُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : فَالْغَيْرَةُ فِي غَيْرِ رِيَّةٍ ، وَالْإِخْتِيَالُ الَّذِي يُحِبُّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : إِخْتِيَالُ الرَّجُلِ بِنَفْسِهِ عِنْدَ الْقِتَالِ ، وَعِنْدَ الصَّدَقَةِ ، وَالْإِخْتِيَالُ الَّذِي يُبْغِضُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : الْخِيَلَاءُ فِي الْبَاطِلِ « (١) .



(١) رواه النسائي في كتاب الزكاة ، باب الاختيال في الصدقة ، ح (٢٥٥٨) ، سنن النسائي (٥٧-٥٦/٥) . وأبو داود في الجهاد ، باب في الخيلاء في الحرب ، ح (٢٦٥٦) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٣٠-٢٢٩/٧) . وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (١٤٠-١٤١/٢) ، ح (٢٦٥٩) .



### المَطْلَبُ الْخَامِسُ

لُبْسُ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الصُّورِ وَالْكِتَابَاتِ

وَفِيهِ خَمْسَةُ فُرُوعٍ :

الفرع الأول : تَعْرِيفُ التَّصَوِّيرِ وَبَيَانُ مَعَانِي الْأَلْفَافِ ذَاتِ  
الصَّلَةِ بِمَعْنَاهِ .

الفرع الثاني: حُكْمُ لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ  
ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ .

الفرع الثالث: حُكْمُ لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ  
غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ .

الفرع الرابع : حُكْمُ لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورَةِ  
الصَّلِيبِ وَشِعَارَاتِ الْأُمَمِ الْكَافِرَةِ .

الفرع الخامس : حُكْمُ لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى كِتَابَاتِ  
قَبِيحَةٍ أَوْ لَا يُذَرَى مَعْنَاهَا مِمَّا يَغْلِبُ قُبْحُهُ .

## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

تَعْرِيفُ التَّصْوِيرِ وَبَيَانُ مَعَانِي الْأَلْفَاظِ ذَاتِ  
الصَّلَةِ بِمَعْنَاهِ

## ● أَوَّلًا : تَعْرِيفُ التَّصْوِيرِ :

التَّصْوِيرُ فِي اللُّغَةِ : يُطْلَقُ عَلَى التَّخْطِيطِ ، وَالتَّشْكِيلِ ، وَصِنَاعَةِ الصُّورِ ، وَاخْتِرَاعِهَا ؛ يُقَالُ : صَوَّرَهُ ؛ إِذَا جَعَلَ لَهُ صُورَةً ، أَوْ نَقَشًا ، أَوْ شَكْلًا مُعَيَّنًا ، وَهَذَا يَشْمَلُ الصُّورَةَ الْمُجَسِّمَةَ ، وَغَيْرَ الْمُجَسِّمَةِ . فَيُقَالُ أَيْضًا : صَوَّرَ الشَّيْءَ أَوْ الشَّخْصَ ؛ إِذَا رَسَمَهُ عَلَى الْوَرَقِ ، أَوْ الْحَائِطِ أَوْ الْقِمَاشِ ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ بِقَلَمٍ ، أَوْ بِفُرْشَاءٍ أَلْوَانٍ وَرَسَمٍ ، أَوْ بِآلَةٍ تَصْوِيرٍ . وَصُورَةٌ كُلُّ مَخْلُوقٍ : هَيْئَةُ خَلْقَتِهِ ، جَمْعُهَا : صُورٌ<sup>(١)</sup> .

وَالصُّورُ ، وَالتَّصَاوِيرُ : جَمْعُ صُورَةٍ ؛ وَتُطْلَقُ الصُّورَةُ فِي اللُّغَةِ عَلَى : الشَّكْلِ ، وَالْخَطِّ ، وَالرَّسْمِ ، وَهَيْئَةِ الشَّيْءِ وَحَقِيقَتِهِ ، وَصِفَتِهِ ، وَنَوْعِهِ ، وَصِنْفِهِ ، كَمَا تُطْلَقُ الصُّورَةُ لُغَةً عَلَى : مَا يُرَسَمُ فِي الذَّهْنِ مِنَ التَّخَيُّلاتِ ، وَعَلَى كُلِّ مَا أُخِذَ عَنْ أَصْلِهِ ، وَكَانَ مُطَابِقًا تَمَامًا لِنَفْسِ الْأَصْلِ ؛ كَصُورَةِ الْأَدَمِيِّ ، وَالْحَيَوَانِ ، وَالْجَمَادِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة (٣/٣١٩-٣٢٠) ؛ لسان العرب (٧/٤٣٨) ؛ المعجم الوسيط (١/٥٢٨) ، جميعها ( صور ) .

(٢) انظر : لسان العرب (٧/٤٣٨-٤٣٩) ؛ معجم مقاييس اللغة (٣/٣٢٠-٣٢١) ؛ القاموس المحيط (ص ٥٤٨) ؛ المعجم الوسيط (١/٥٢٨) ؛ معجم لغة الفقهاء (ص ٢٧٨) ، جميعها ( صور ) .

والتصوير اصطلاحاً : يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ ؛ هِيَ عَلَى النُّحُو النَّالِي :

### \* النُّوعُ الْأَوَّلُ : التَّصْوِيرُ الْمُجَسِّمُ :

وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ صُورٍ مُجَسِّمَةٍ لِدَوَاتِ الظِّلِّ وَالْأَرْوَاحِ ، تَعْمَلُ مِنَ الْخَشَبِ أَوْ الْحَدِيدِ ، أَوْ الْحَجَرِ أَوِ الْجَبَسِ ، أَوْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ ، بِحَيْثُ يَصِيرُ لَهَا جِرْمٌ مَلْمُوسٌ وَمَحْسُوسٌ ، وَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الصُّورِ بِالْأَبْعَادِ وَالْجِسْمِ الَّذِي يَشْغُلُ حَيْزاً مِنْ الْفَرَاغِ ، وَيَتَمَيَّزُ بِالْمَسِّ ، وَالنَّظَرِ <sup>(١)</sup> .

### \* النُّوعُ الثَّانِي : التَّصْوِيرُ الْيَدَوِيُّ :

عُرِّفَ بِأَنَّهُ : « فَنُ تَمَثِيلِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَشْيَاءِ بِالْأَلْوَانِ » <sup>(٢)</sup> .

فَقَيْدُ ( بِالْأَلْوَانِ ) : يُخْرِجُ الصُّورَ الْمُجَسِّمَةَ مِنْ دَوَاتِ الظِّلِّ ؛ لِأَنَّ الصُّورَ الْمُجَسِّمَةَ تُصْنَعُ مِنْ شَيْءٍ مَلْمُوسٍ مَحْسُوسٍ ، أَمَّا التَّصْوِيرُ الْيَدَوِيُّ فَإِنَّهُ يَكُونُ بِالْأَلْوَانِ ؛ وَهِيَ لَا تَذَرُكَ إِلَّا بِالنَّظَرِ فَقَطْ ، دُونَ اللَّمَسِ <sup>(٣)</sup> .

وَجَاءَ فِي الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ : « التَّصْوِيرُ : نَقْشُ صُورَةِ الْأَشْيَاءِ أَوْ الْأَشْخَاصِ عَلَى لَوْحٍ ، أَوْ حَائِطٍ ، أَوْ نَحْوِهِمَا بِالْقَلَمِ ، أَوْ بِالْفِرْجَانِ ، أَوْ بِأَلَّةِ التَّصْوِيرِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : مفردات ألفاظ القرآن (ص ١٩٦) ، ( جسم ) ؛ الموسوعة الفقهية الكويتية (٩٣/١٢) ؛ أحكام التصوير في الفقه الإسلامي (ص ٣٧-٣٨) ؛ كتاب التعريفات (ص ١٧٧-١٧٨) ؛ حيث قال الجرجاني : « الصُّورَةُ الْجَسْمِيَّةُ : جَوْهَرٌ مُتَّصِلٌ بِسَيْطٍ ، لَا وَجُودَ لِمَحَلِّ دُونِهِ ، قَابِلٌ لِلْأَبْعَادِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْرُوكَةِ مِنَ الْجِسْمِ فِي بَادِي النَّظَرِ ، وَالْجَوْهَرُ : الْمُتَّصِلُ فِي الْأَبْعَادِ كُلِّهَا ، الْمَذْرُوكُ فِي بَادِي النَّظَرِ بِالْحِسِّ » اهـ . وَالْجَوْهَرُ : الْجِسْمُ ، وَالْأَبْعَادُ الثَّلَاثَةُ : هِيَ الطُّوْلُ ، وَالْعَرْضُ ، وَالْعُمُقُ . انظر : الفصل في الملل والنحل (٦٩-٦٨/٣) .

(٢) معجم لغة الفقهاء (ص ١٣٣) ، ( تصوير ) .

(٣) انظر : أحكام التصوير في الفقه الإسلامي (ص ٣٨) .

(٤) (٥٢٨/١) ، ( صور ) .

\* النُّوْغُ الثَّالِثُ : التَّصْوِيرُ الْآلِيُّ ( الصُّوْرِيُّ = الْفُوتُوغْرَافِيُّ ) :  
عَرَفَهُ الْمَجْمَعُ اللَّغَوِيُّ بِمَصْرَ بَأَنَّهُ : « آلَةٌ تَنْقُلُ صُورَةَ الْأَشْيَاءِ الْمَحْسَمَةِ بِانْبِعَاتِ  
أَشْعَةٍ ضَوْئِيَّةٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ تَسْقُطُ عَلَى عَدْسَةٍ فِي جُزْئِهَا الْأَمَامِيِّ ، وَمِنْ ثَمَّ إِلَى شَرِيطِ  
أَوْ زُجَاجٍ حَسَّاسٍ فِي جُزْئِهَا الْخَلْفِيِّ ، فَتُطْبَعُ عَلَيْهِ الصُّورَةُ بِتَأْثِيرِ الضَّوءِ فِيهِ تَأْثِيرًا  
كِيمِيَاوِيًّا » (١) .

\* وَالصُّورَةُ فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ : هِيَ مَا كَانَ رَقْمًا أَوْ تَزْوِيْقًا فِي ثَوْبٍ أَوْ  
حَائِطٍ أَوْ غَيْرِهِ (٢) . وَخَصَّ بَعْضُهُمُ الصُّورَةَ بِمَا فِيهِ حَيَاةٌ وَرُوحٌ ؛ كَالْإِنْسَانِ  
وَالْحَيَوَانِ ، وَالْحَشَرَاتِ وَنَحْوِهَا ، وَأَمَّا الْأَشْجَارُ وَالْأَحْجَارُ وَالْجَمَادَاتُ فَإِنَّهَا تُعْتَبَرُ  
نُقُوشًا ، لَا صُورًا (٣) .

\* \* \*

⇒ وَالْفِرْجَوْنُ : هُوَ فُرْشَةُ الرَّسْمِ الَّتِي يَسْتَخْدِمُهَا الرَّسَّامُ لِرَسْمِ شَيْءٍ مِمَّا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ ، أَوْ  
الْجَمَادَاتِ ، تُصْنَعُ مِنَ الشَّعْرِ النَّاعِمِ . انظر : الموسوعة العربية الميسرة (١٢٨٩/٢) .

(١) المعجم الوسيط (٥٢٨/١) ، ( صور ) .

(٢) انظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٠٢/١٨-١٠٣) .

(٣) انظر : معالم السنن شرح سنن أبي داود (١٩١/٤) ؛ عمدة القاري شرح صحيح  
البخاري (١٠٨/١٨) .

● ثَانِيًا : بَيَانُ مَعَانِي الْأَلْفَاظِ ذَاتِ الصَّلَةِ بِمَعْنَى التَّصْوِيرِ :

\* أَوَّلًا : تَعْرِيفُ النَّقْشِ :

النَّقْشُ لُغَةً : نَقَشَ الشَّيْءُ يَنْقُشُهُ نَقْشًا ، وَنَقَشَهُ تَنْقِيشًا ، وَانْقَشَهُ : نَعِمَهُ وَحَسَنَهُ ؛ فَهُوَ مَنْقُوشٌ . وَالتَّنْقُوشُ : هُوَ التَّنْمِمْ الْمُحَسَّنُ <sup>(١)</sup> .  
وَالنَّقْشُ : تَلْوِينُ الشَّيْءِ بِلَوْنَيْنِ ، أَوْ بِاللَّوَانِ كَالْتَنْقِيشِ <sup>(٢)</sup> .

وَالنَّقْشُ اصْطِلَاحًا : لَا يَخْتَلِفُ فِي مَعْنَاهُ عَنِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ ؛ فَهُوَ تَلْوِينُ الشَّيْءِ بِلَوْنَيْنِ أَوْ بِاللَّوَانِ مُتَعَدِّدَةً . أَوْ هُوَ مَا يُرَسَّمُ أَوْ يُطَرَّزُ عَلَى الْأَشْيَاءِ مِنَ الرُّسُومِ وَالْأَشْكَالِ وَاللَّوَانِ الْمَحْدَدَةِ <sup>(٣)</sup> .

\* ثَانِيًا : تَعْرِيفُ الرَّقْمِ :

الرَّقْمُ لُغَةً : « الرَّاءُ ، وَالْقَافُ ، وَالْيَمِيمُ : أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى خَطِّ وَكِتَابَةٍ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ ... وَكُلُّ ثَوْبٍ وَشَيْءٍ فَهُوَ رَقْمٌ » <sup>(٤)</sup> .  
فَالْأَصْلُ فِي الرَّقْمِ : الْكِتَابَةُ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ كَتَبَ مَرْقُومًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ أَيْ : مَكْتُوبٌ <sup>(٦)</sup> .

فَالرَّقْمُ فِي الْأَصْلِ : الْخَطُّ الْغَلِيظُ ، وَالتَّخْطِيطُ ؛ يُقَالُ : ثَوْبٌ مَرْقُومٌ ؛ أَيْ مُخَطَّطٌ ، وَرَقْمَ الثَّوْبَ ، يَرْقُمُهُ رَقْمًا ، وَرَقَمَهُ : خَطَطَهُ ، وَكَتَبَ عَلَيْهِ . وَيُسْتَعْمَلُ

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة (٤٧٠/٥) ؛ لسان العرب (٢٦١/١٤-٢٦٢) ، (نقش) .

(٢) انظر : القاموس المحيط (ص ٧٨٤) ؛ المعجم الوسيط (٩٤٦/٢) ، (نقش) .

(٣) انظر : الموسوعة الفقهية الكويتية (٩٥/١٢) ؛ معجم لغة الفقهاء (ص ٤٨٦) .

(٤) معجم مقاييس اللغة (٤٢٥/٢) ، (رقم) .

(٥) المطففين : ٩ ، ٢٠ .

(٦) مفردات ألفاظ القرآن (ص ٣٦٢) ، (رقم) .

الرَّقْمُ فِي اللُّغَةِ لِكُلِّ مَا فِيهِ تَطْرِيزٌ وَتَخْطِيطٌ ، سَوَاءٌ كَانَ ثَوْبًا أَوْ غَيْرَهُ . وَمِنْ هَذَا الرَّقْمُ : وَهُوَ خَزٌّ مُوشَى ، وَضَرْبٌ مُخَطَّطٌ مِنَ الْوَشْيِ أَوْ الْخَزِّ أَوْ الْبُرُودِ <sup>(١)</sup> .

وَالرَّقْمُ فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ : يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ رَسْمٍ لَا ظِلَّ لَهُ ؛ كَالْتَطْرِيزِ عَلَى الثَّوْبِ وَالْوَرَقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، سَوَاءٌ كَانَ التَّطْرِيزُ بِالْقَلَمِ أَوْ الْفَرَشَةِ أَوْ الْكِتَابَةِ ، أَوْ بِآلَةِ الرَّسْمِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ التَّطْرِيزُ كِتَابَةً أَوْ خُطُوطًا فَقَطْ ، أَوْ كَانَ صُورًا مَنْقُوشَةً مُسَطَّحَةً <sup>(٢)</sup> .

#### \* ثَالِثًا : تَعْرِيفُ الرَّسْمِ :

الرَّسْمُ لُغَةً : الْأَثَرُ ، أَوْ بَقِيَّةُ الْأَثَرِ ، وَقِيلَ : هُوَ مَا لَيْسَ لَهُ شَخْصٌ مِنَ الْأَنْبَارِ ، جَمَعُهُ : أَرْسَمَ ، وَرُسُومٌ . وَرَسَمَ الدَّارَ : مَا كَانَ مِنْ أَثَارِهَا لَأَصِقًا بِالْأَرْضِ . وَيُقَالُ : رَسَمَ الثَّوْبَ ؛ خَطَطَهُ خُطُوطًا خَفِيَّةً <sup>(٣)</sup> .

وَاصْطِلَاحًا : هُوَ تَمَثُّلُ الْأَشْيَاءِ وَالْأَشْخَاصِ بِالْأَلْوَانِ يَدْوِيًا <sup>(٤)</sup> .

وَالرَّسْمُ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ نَوْعٌ مِنَ التَّصْوِيرِ ، يُطْلَقُ عَلَى الصُّورِ الْمُسَطَّحَةِ الْمَعْمُولَةِ بِيَدِ الْإِنْسَانِ <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : لسان العرب (٢٩٠/٥-٢٩١) ؛ القاموس المحيط (ص ١٤٤٠) ، (رقم) .

(٢) انظر : معجم لغة الفقهاء (ص ٢٢٥) .

(٣) انظر : لسان العرب (٢١٥/٥) ؛ القاموس المحيط (ص ١٤٣٨) ؛ معجم مقاييس اللغة (٢/٣٩٣) ؛ المعجم الوسيط (١/٣٤٥) ، جميعها (رسم) .

(٤) انظر : المعجم الوسيط (١/٣٤٥) ، (رسم) ؛ الموسوعة الفقهية الكويتية (١٢/٩٤-٩٥) ، (رسم) .

(٥) انظر : الموسوعة الفقهية الكويتية (١٢/٩٥) ؛ أحكام التصوير في الفقه الإسلامي (ص ٥٣) .

## \* رَابِعًا : تَعْرِيفُ الْوَشْيِ :

الْوَشْيُ فِي اللُّغَةِ : التَّحْسِينُ ، وَالتَّزْيِينُ ، وَالتَّنْقِيشُ ، وَالْأُلْوَانُ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لِلَّذِي يَكْذِبُ وَيَنْمُو وَيُزْخَرِفُ كَلَامَهُ : قَدْ وَشَى ، وَهُوَ وَاشٍ . وَالْوَشْيُ مِنَ الثِّيَابِ : مَعْرُوفٌ ، جَمْعُهُ وَشَاءٌ ، يُقَالُ : وَشَى الثَّوْبَ وَشْيًا وَشِيَةً : حَسَنَهُ ، وَوَشَاهُ : نَمَمَهُ ، وَنَقَشَهُ ، وَحَسَنَهُ ، وَوَشَيْتُهُ تَوْشِيَةً ، فَهُوَ مَوْشِيٌّ وَمَوْشَى ، كَمَا يُطْلَقُ الْوَشْيُ عَلَى سَائِرِ الْأُلْوَانِ (١) .

وَاصْطِلَاحًا : تَحْسِينُ الشَّيْءِ ثَوْبًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ وَتَنْقِيشُهُ بِالْأُلْوَانِ وَالرَّخَارِفِ وَالْخُطُوطِ (٢) .

## \* خَامِسًا : تَعْرِيفُ التَّزْوِيقِ :

التَّزْوِيقُ فِي اللُّغَةِ : هُوَ التَّحْسِينُ ، يُقَالُ : زَوَّقَ الْمَسْجِدَ ، وَزَوَّقَ الْكِتَابَ ، وَزَوَّقَ الثِّيَابَ ؛ إِذَا زَيَّنَهَا ، وَحَسَّنَهَا ، وَنَقَشَهَا .

وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَاخُودٌ مِنَ الزَّأْوُقِ ؛ وَهُوَ الزُّبْقُ ، يَدْخُلُ فِي التَّصَاوِيرِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا لِكُلِّ مُزَيْنٍ : مُزَوِّقٌ . وَأَصْلُ ذَلِكَ : أَنَّ الزُّبْقَ يُخْلَطُ مَعَ الذَّهَبِ ، وَيُذْهَنُ بِهِ الشَّيْءُ الْمُرَادُ تَحْسِينُهُ ، ثُمَّ يَدْخُلُ فِي النَّارِ ، فَيَذْهَبُ مِنْهُ الزُّبْقُ ، وَيَبْقَى الذَّهَبُ . ثُمَّ تَوَسَّعُوا فِي ذَلِكَ ؛ فَأَطْلَقُوا التَّزْوِيقَ عَلَى كُلِّ مُنْقَشٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ الزُّبْقُ ، ثُمَّ تَدَرَّجَ بِهِمُ الاسْتِعْمَالُ حَتَّى أَطْلَقُوا التَّزْوِيقَ عَلَى التَّصَاوِيرِ الْمُنْقُوشَةِ وَالْمَرْسُومَةِ بِالْيَدِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : زَوَّقَ الرَّجُلُ ؛ إِذَا صَوَّرَ صُورَةً أَوْ رَسَمَهَا (٣) . وَالتَّزْوِيقُ اصْطِلَاحًا : بِمَعْنَاهُ اللَّغَوِيُّ ، لَا يَخْرُجُ عَنْهُ فِي الْغَالِبِ .

(١) انظر : لسان العرب (٣١٢/١٥) ؛ معجم مقاييس اللغة (١١٤/٦) ، (وشى) .

(٢) انظر : المعجم الوسيط (١٠٣٦/٢) ، (وشى) ؛ أحكام التصوير في الفقه الإسلامي (ص ٥٩-٦٠) .

(٣) انظر : لسان العرب (١١٥/٦) ؛ القاموس المحيط (ص ١١٥١) ؛ معجم مقاييس اللغة (٣٧/٣) ؛ المعجم الوسيط (٤٠٧/١) ، جميعها (زوق) .

## الْفَرْعُ الثَّانِي حُكْمُ لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ

اختلفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ؛  
عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ ؛ هِيَ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَحْرُمُ لُبْسُ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَفِيُّ ،  
وَالشَّافِعِيُّ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ . وَزَادَ بَعْضُ الشَّافِعِيِّ : تَحْرِيمَ صُورِ  
ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ فِي الثِّيَابِ مُطْلَقًا ، وَلَوْ كَانَتْ مَلْبُوسَةً بِالْقُوَّةِ ؛ وَمَقْصُودُهُمْ بِهِذَا :  
مَا يُرَادُ لُبْسُهُ مِنَ الثِّيَابِ ؛ فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الثِّيَابُ الْمَوْضُوعَةُ بِالْأَرْضِ ، وَلَيْسَ حُكْمُ  
التَّحْرِيمِ مُخْتَصًّا عَنْدهُمْ بِمَا هُوَ مَلْبُوسٌ عَلَى الْأَبْدَانِ فَقَطْ <sup>(١)</sup> .

وَاسْتَشْنَى الْحَنَفِيُّ مِنَ التَّحْرِيمِ : الصُّورَةَ الصَّغِيرَةَ الَّتِي لَا تَبَيِّنُ تَفَاصِيلَ أَعْضَائِهَا  
لِلنَّاطِرِ إِلَّا بِتَبَصُّرٍ بَلِيغٍ ، فَلَيْسَتْ مَكْرُوهَةً عَنْدهُمْ ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ لَمْ  
يَكُونُوا يَعْبُدُونَ الصَّغِيرَ مِنْهَا جَدًّا ، فَلَمْ تَقَعْ فِيهَا مُشَابَهَةٌ لِعِبَادِ الصُّورِ .  
كَمَا اسْتَشْنَوْا : الصُّورَةَ الْمُسْتَتِرَةَ بِصُرَّةٍ أَوْ ثَوْبٍ ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا يَكُونُ مُحَرَّمًَا

(١) انظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢٧/٢) ؛ رد المحتار على الدر المختار (١/٢٢٤) ،  
٦٤٧-٦٤٩) ؛ الفتاوى الهندية (١/١٠٧) ؛ نهاية المحتاج (٦/٣٧٥) ؛ مغني المحتاج  
(٤/٤٠٧-٤٠٩) ؛ روضة الطالبين (١/٥٧٥) ؛ المغني (٢/٣٠٨) ؛ الإنصاف في معرفة  
الراجح من الخلاف (١/٤٧٣-٤٧٤) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٧٩-  
٢٨٠) .



لأنَّهُ في حُكْمِ المَعْدُومِ ، فَلَا اعتِبَارَ لَهُ <sup>(١)</sup> .

### ● القَوْلُ الثَّانِي :

يُكْرَهُ لُبْسُ مَا فِيهِ صُورَةُ ذَوَاتِ الأَرْوَاحِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ المَالِكِيَّةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ ، وَرِوَايَةٌ عِنْدَ الحَنَابِلَةِ <sup>(٢)</sup> .

### ● القَوْلُ الثَّالِثُ :

يَحْزُرُ لُبْسُ المَلَابِسِ المُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الأَرْوَاحِ . وَهُوَ مَذْهَبُ المَالِكِيَّةِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : لُبْسُ هَذِهِ الثِّيَابِ خِلَافُ الأَوَّلَى ؛ خُرُوجاً مِنْ خِلَافِ مَنْ قَالَ بِتَحْرِيمِ لُبْسِهَا ، وَهُوَ قَوْلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَمَذْهَبُ الحَنَابِلَةِ إِنْ أُزِيلَ مِنَ الصُّورَةِ مَا لَا تَبْقَى الحَيَاةُ مَعَهُ كَالرَّأْسِ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا رَأْسٌ أَصلاً <sup>(٣)</sup> .

● وَسَبَبُ خِلَافِهِمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : هَلِ الْمَلْبُوسُ يُلْحَقُ بِمَا يُفْتَرَشُ وَيُنْكَأُ عَلَيْهِ فَيَكُونُ مُمْتَنِعاً ؟ أَوْ أَنَّهُ يُلْحَقُ بِمَا يُعْلَقُ وَيُنْصَبُ مِنْ سُتُورٍ وَنَحْوِهَا ، فَيَكُونُ مُحْتَرَمًا

(١) انظر : بدائع الصنائع (٥٤١/١-٥٤٢) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٦٤٧/١) .

(٢) انظر : المعونة على مذهب عالم المدينة (١٧١٩/٣) ؛ شرح منح الجليل (١٦٧/٢) ؛ التمهيد (٥١/١٦ وما بعدها) ، (١٩٦-١٩٥/٢١) ؛ مغني المحتاج (٤٠٨-٤٠٩) ؛ نهاية المحتاج (٥٥/٢) ؛ روضة الطالبين (٥٧٥/١) ؛ المغني (٣٠٨/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٧٤/١) .

(٣) انظر : التمهيد (٣٠١-٣٠٢) ، (١٩٦/٢١) ؛ شرح منح الجليل (١٦٧/٢) ؛ المدونة الكبرى (٩١/١) ؛ كفاية الطالب الرباني وحاشية العدوي عليه (٤٢٤/٢) ؛ مغني المحتاج (٤٠٨-٤٠٩) ؛ حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح المحلي على النهاج (٢٩٧/٣) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٨٠/١) ؛ الفروع (٣٥٣/١) .

غَيْرَ مُهَانَ ؟ لِأَنَّ اللَّبْسَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَهُمَا ؛ فَمَنْ لَمْ يُحَرِّمْهُ أَلْحَقَهُ بِمَا يُفْتَرَشُ ، وَيُنْكَأُ عَلَيْهِ ، فَهُوَ حَيْثُئِذٍ مِنْ قِسْمِ الْمُتَمَتِّهِنِ الْمُتَبَدِّلِ ؛ وَمَنْ حَرَّمَهُ أَلْحَقَهُ بِمَا يُعْلَقُ وَيُنْصَبُ ، فَهُوَ حَيْثُئِذٍ مُحَرَّمٌ غَيْرَ مُهَانَ ، وَالصُّورُ الَّتِي فِيهِ مُحَرَّمَةٌ تَبَعًا لِمَا هِيَ فِيهِ ، فَيُحَرَّمُ حَيْثُئِذٍ لِبْسُهَا <sup>(١)</sup> .

### \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

— أَوَّلًا : أدلة القول الأول :

(أ) أدلتهم على تحريم لبس ما فيه صورة ذوات الأرواح :

١\_ عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ سَتَرْتُ سَهْوَةً <sup>(٢)</sup> لِي بِقِرَامٍ <sup>(٣)</sup> فِيهِ تَمَائِيلٌ <sup>(٤)</sup> ، فَلَمَّا رَأَاهُ هَتَكَهُ ، وَتَلَوْنَ وَجْهَهُ ، وَقَالَ : « يَا عَائِشَةُ ! أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهَوْنَ بِخَلْقِ اللَّهِ » . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقَطَعْنَاهُ ، فَجَعَلْنَا مِنْهُ وِسَادَةً أَوْ وِسَادَتَيْنِ <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : أحكام الخواتم (ص ١٤٠-١٤١) .

(٢) السَّهْوَةُ : بَيْتٌ صَغِيرٌ مُنْحَدِرٌ فِي الْأَرْضِ قَلِيلًا ، شَبِيهٌ بِالْمَخْزَنِ وَالْمُخْدَعِ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٨٦/٢) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ،

المجلد الخامس (٢٧٣/١٤) .

(٣) الْقِرَامُ : السُّتْرُ الرَّفِيقُ . وَقِيلَ : الصَّفِيقُ مِنْ صُوفٍ ذِي أَلْوَانٍ ، وَالْإِضَافَةُ فِيهِ كَقَوْلِكَ : ثَوْبٌ قَمِيصٌ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٣/٤) ؛ شرح النووي على

صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٧٢/١٤) .

(٤) التَّمَائِيلُ : جَمْعُ تَمَائِلٍ ، وَهُوَ الصُّورَةُ ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا ، وَسَوَاءٌ أَكَانَتْ مُحَسَّنَةً أَوْ مُسَطَّحَةً . انظر : مفردات ألفاظ القرآن (ص ٧٥٨-٧٥٩) ؛

النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٥١/٤) ؛ لسان العرب (٢٤/١٣) ، جميعها (مثل) .

(٥) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب ما وُطِئَ مِنَ التَّصَاوِيرِ ، ح (٥٩٥٤) ، ابن حجر ،

فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٠٠/١٠) .

٢\_ وَعَنْهَا - رضي الله عنها - قَالَتْ : « قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ سَفَرٍ ، وَقَدْ سَتَرْتُ عَلَى أَبِي دُرْنُوكًا <sup>(١)</sup> فِيهِ الْخَيْلُ ذَوَاتُ الْأَجْنِحَةِ ، فَأَمَرَنِي فَنَزَعْتُهُ » <sup>(٢)</sup> .

٣\_ وَعَنْهَا - رضي الله عنها - أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً <sup>(٣)</sup> فِيهَا تَصَاوِيرُ ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ ، فَعَرَفَتْ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ مَاذَا أَذْنِبْتُ ؟! قَالَ : « مَا بَالُ هَذِهِ النُّمْرُقَةِ ؟ » . فَقَالَتْ : اشْتَرَيْتُهَا لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَيُقَالُ لَهُمْ : أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ ، وَقَالَ : إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ » <sup>(٤)</sup> .

- ⇒ ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان ، وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير مُتَهَنَةٍ بالفَرَشِ ونحوه ، ح [٩٢] (٢١٠٧) ، واللفظ له ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٧٣/١٤) .
- (١) الدُرْنُوكُ ، أو الدُرْمُوكُ : هُوَ سِتْرٌ لَهُ خَمَلٌ ، جَمْعُهُ دَرَانِكُ .
- انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١٠٨/٢) ، (درنك) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٧٢/١٤) .
- (٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب ما وُطِئَ مِنَ التَّصَاوِيرِ ، ح (٥٩٥٥) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٠٠/١٠) .
- ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان ، وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير مُتَهَنَةٍ بالفَرَشِ ونحوه ، ح [٩٠] (٢١٠٧) ، واللفظ له ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٧٢/١٤) .
- (٣) النُّمْرُقَةُ : سَادَةٌ صَغِيرَةٌ . وَقِيلَ : هِيَ مِرْفَقَةٌ . جَمْعُهَا : نَمَارِقُ .
- انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١٠٤/٥) (نمركة) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٧٤/١٤) .
- (٤) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب مَنْ كَرِهَ الْقُعُودَ عَلَى الصُّورِ ، ح (٥٩٥٧) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٠٢/١٠-٤٠٣) .
- ⇒ ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان ، وتحريم اتخاذ

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ . وَقِيلَ : يُسْتَتْنَى مِنْ ذَلِكَ الْحَفَظَةُ ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يُفَارِقُونَ الشَّخْصَ فِي كُلِّ حَالِهِ ... لَكِنْ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : كَذَا قَالَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا . وَالظَّاهِرُ الْعُمُومُ ، وَالْمُخَصَّصُ - يَعْنِي : الدَّالُّ عَلَى كَوْنِ الْحَفَظَةِ لَا يَمْتَنِعُونَ مِنَ الدُّخُولِ - لَيْسَ نَصًّا . قُلْتُ : وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يُطْلَعَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى عَمَلِ الْعَبْدِ وَيُسْمِعَهُمْ قَوْلَهُ وَهُمْ بِيَابِ الدَّارِ الَّتِي هُوَ فِيهَا مَثَلًا » (١) .

وَأِنَّمَا لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ صُورَةٌ ؛ لِأَنَّ مُتَّخِذَهَا قَدْ تَشَبَّهَ بِالْكَفَّارِ لِأَنَّهُمْ يَتَّخِذُونَ الصُّورَ فِي بُيُوتِهِمْ ، وَيُعَظِّمُونَهَا ؛ أَوْ لِأَنَّ الصُّورَةَ فِيهَا مُنَازَعَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ ، وَعِصْيَانٌ فَاجِشٌ لَهُ ، وَفِيهَا مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَكُرِهَتْ الْمَلَائِكَةُ دُخُولُهَا لِذَلِكَ ؛ هَجْرًا لِمَنْ يَتَّخِذُهَا ؛ عُقُوبَةً لَهُ ، وَحِرْمَانًا مِنْ بَرَكَاتِهِ وَجُودِهَا فِي بَيْتِهِ ، وَاسْتِغْفَارِهَا لَهُ ، وَدَفْعِهَا أَذَى الشَّيْطَانِ عَنْهُ (٢) .

### وَالْوَجْهُ مِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ جَمِيعًا :

أَنَّهَا تَقْيِيدُ تَحْرِيمِ الصُّورِ وَاقْتِنَائِهَا وَعَمَلِهَا ، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ ، وَأَنَّ الْمُصَوِّرِينَ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَهَذِهِ الْعُقُوبَاتُ الْعَظِيمَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى مُحَرَّمٍ ، وَهِيَ عَامَّةٌ فِي كُلِّ أَنْوَاعِ التَّصَاوِيرِ ، سَوَاءً كَانَتْ فِي لِبَاسٍ أَوْ فِي غَيْرِهِ ، لَهَا ظِلٌّ أَوْ لَيْسَ لَهَا ظِلٌّ ؛ وَيُؤَيِّدُ الْعُمُومُ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا رَأَى السُّتْرَ الَّذِي

﴿ مَا فِيهِ صُورَةٌ غَيْرُ مُتَّهَنَةٍ بِالْفَرْشِ وَنَحْوِهِ ، ح [٩٦] (٢١٠٧) ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الْخَامِسُ (٢٧٤/١٤) .

(١) فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٩٤/١٠) . وَانْظُرْ : ابْنُ بَطَّالٍ ، شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (١٨١/٩) .

(٢) انْظُرْ : شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الْخَامِسُ (٢٦٩/١٤ - ٢٧٠) ؛ ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤٠٥/١٠ - ٤٠٦) ؛ فَيْضُ الْقَدِيرِ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (٥٠٠/٢) .

عِنْدَ عَائِشَةَ هَتَكَهُ ، وَتَلَوْنَ وَجْهَهُ ، وَقَالَ مَا قَالَ لِعَائِشَةَ ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي دُخُولِ الصُّورِ الَّتِي فِي اللَّبَاسِ وَالسُّتُورِ وَنَحْوِهَا فِي التَّكْرِيمِ <sup>(١)</sup> .

وَنُوقِشَ الْاسْتِدْلَالُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ :

بَأَنَّ الْعُقُوبَةَ الْوَارِدَةَ فِيهَا إِنَّمَا هِيَ فِي حَقِّ مَنْ اتَّخَذَ الصُّورَ الْمُحَرَّمَ ، وَوَضَعَهَا مَوْضِعَ التَّكْرِيمِ عَلَى جُذُرَانِ الْبُيُوتِ وَحِيطَانِهَا ، أَوْ عَلَى السُّتُورِ وَالثِّيَابِ الْمُعْلَقَةِ ؛ لِمَا فِي تَعْلِيقِ الصُّورِ ، أَوِ اللَّبَاسِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى صُورٍ مِنْ تَكْرِيمٍ لِلصُّورِ ، وَصَيَانَتِهَا ، وَتَعْظِيمِهَا ، وَالْعُلُوِّ فِيهَا . وَأَمَّا اسْتِخْدَامُ الصُّورِ فِي الثِّيَابِ وَاللَّبَاسِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قِسْمِ الْمُتَنَهَنِ ، فَلَا يَشْمَلُهُ الْحُكْمُ <sup>(٢)</sup> .

- وَلَكِنَّ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةَ مَذْفُوعَةٌ : بَأَنَّ الْحُكْمَ بامْتِنَاهِ الصُّورِ الَّتِي عَلَى الثِّيَابِ وَنَحْوِهَا لَيْسَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ حَتَّى يُقَالَ بَعْدَ دُخُولِهِ فِي حُكْمِ النَّهْيِ ، بَلْ إِنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَرَى أَنَّ الصُّورَ الَّتِي فِي اللَّبَاسِ لَيْسَتْ مِنْ قِسْمِ الْمُتَنَهَنِ ؛ لِأَنَّهَا مُصَانَةٌ بِصَيَانَةِ مَا هِيَ فِيهِ مِنَ الثِّيَابِ ، إِذْ مِنَ الْمُلَاحَظَةِ الْمَلْمُوسِ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَصُونُ ثِيَابَهُ وَمَلَابِسَهُ مِنَ الْإِمْتِنَانِ ، وَيَحَافِظُ عَلَى طَهَارَتِهَا وَنَظَافَتِهَا ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى صَيَانَةِ الصُّورِ الَّتِي فِيهَا تَبَعًا <sup>(٣)</sup> .

٤- أَنَّ اسْتِخْدَامَ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ذَرِيعَةٌ إِلَى الشَّرْكِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ الدُّخُولِ بِهَا إِلَى أَمَاكِنِ الْعِبَادَةِ ، وَأَتْنَاءِ الْعِبَادَةِ نَفْسِهَا ،

(١) انظر : فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٦٩٨/٣) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٧٥/١٤) ؛ ابن باز ، الجواب المفيد في حكم التصوير ، ضمن مجلة البحوث الإسلامية ، العدد السابع عشر (ص ٣٦٧) .

(٢) انظر : أحكام التصوير في الفقه الإسلامي (ص ٣٧١) .

(٣) انظر : التمهيد (٣٠١/١) ؛ أحكام الخواتم (ص ١٤٠-١٤١) .

فَيَجِبُ سَدُّ الْبَابِ جُمْلَةً ، وَمَنْعُ اسْتِخْدَامِ الصُّورِ مُطْلَقًا ؛ فَقَدْ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِأَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ <sup>(١)</sup> : « أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؛ أَنْ لَا تَدْعَ تَمَنَّا إِلَّا طَمَسْتَهُ ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ » . وَفِي رِوَايَةٍ : « وَلَا صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا » <sup>(٢)</sup> .

وَهَذَا يُفِيدُ تَحْرِيمَ الصُّورِ مُطْلَقًا ؛ فِي ثَوْبٍ كَانَتْ ، أَوْ فِي بَيْتٍ ، أَوْ غَيْرِهِمَا ، وَوُجُوبَ طَمْسِهَا وَإِزَالَتِهَا <sup>(٣)</sup> .

٥\_ أَنَّ لِبَسَ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ فِيهِ تَشْبُهٌ بِعِبَادِ الصُّورِ وَالْأَصْنَامِ <sup>(٤)</sup> ، وَالتَّشْبُهُ بِالْكَفَّارِ فِيمَا اخْتَصَّوْا بِهِ مِنْ أُمُورٍ دِينِيهِمْ وَعِبَادَاتِهِمْ مُحَرَّمٌ لَا يَجُوزُ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ » <sup>(٥)</sup> .

(ب) أَدِلَّةُ الْحَفَيفَةِ عَلَى مَا اسْتَنْوَاهُ مِنْ جَوَازِ الصُّورَةِ الصَّغِيرَةِ كَمَا فِي الْخَاتَمِ :

١\_ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَانِيَالَ <sup>(٦)</sup> - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ لَهُ خَاتَمٌ مُصَوَّرٌ فِيهِ صُورَةُ أَسَدٍ ؛ فَقَدْ وَرَدَ أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يَلْبَسُ خَاتَمَ دَانِيَالَ

(١) هُوَ أَبُو الْهَيَّاجِ حَبَّانُ بْنُ حُصَيْنٍ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ ، تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ ، أَدْرَكَ الصَّحَابَةَ ، وَرَوَى عَنْ جَمْعٍ مِنْهُمْ ، وَكَانَ كَاتِبَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٥٠٨/١) ؛ تقريب التهذيب (ص ١٢٤) ، رقم (١٥٩٦) ] .

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، بَابِ الْأَمْرِ بِتَسْوِيَةِ الْقَبْرِ ، ح [٩٣] (٩٦٩) ، ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٣٢/٧) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٦٤٩/١-٦٥٠) ؛ مغني المحتاج (٤٠٨/٤) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٨٠/١) ؛ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٤٥٤/١) ، رقم (١٩٥٣) ، (٤٦٣/١) ، رقم (٤٥١٣) ، (٤٦٤/١) ، رقم (٦٠٠٨) .

(٤) انظر : مغني المحتاج (٤٠٧/٤-٤٠٨) .

(٥) انظر تحريجه (ص ٢٧٥) من هذا البحث .

(٦) دَانِيَالُ : هُوَ أَحَدُ أَنْبِيَاءِ نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ زَمَنَ مَلِكِ الْفُرْسِ بَخْتَنْصَرَّ .

الذي نَفَلَهُ إِيَّاهُ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - ، وَكَانَ عَلَيْهِ صُورَةُ رَجُلٍ بَيْنَ أَسَدَيْنِ يَلْحَسَانِهِ ، وَكَانَ ابْنُهُ أَبُو بُرْدَةَ يَلْبِسُهُ بَعْدَ أَبِيهِ <sup>(١)</sup> .

٢\_ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ أَيْضًا لَبَسُوا الْخَوَاتِمَ الْمَنْقُوشَةَ بِالصُّورِ ، وَهُمْ إِنَّمَا اسْتَبَاحُوا لُبْسَهَا ؛ لِأَنَّ الصُّورَ الَّتِي بِهَا صَغِيرَةٌ ، فَلَا مُشَابَهَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عَبَادِ الْأَصْنَامِ فِي ذَلِكَ ؛ وَمِنْ ذَلِكَ :

(أ) أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ - رضي الله عنه - كَانَ نَقَشُ خَاتَمِهِ أَسَدًا رَابِضًا ، حَوْلَهُ دِرَاسٌ <sup>(٢)</sup> .

⇒ انظر : الكامل في التاريخ (١/١٤٧ ، ١٥٠-١٥١) ؛ تاريخ الأمم والملوك (١/٣١٦) .  
(١) أُرْوَدَةُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي أَحْكَامِ الْخَوَاتِمِ (ص ١٤٢ ، ١٨٥-١٨٧) ، وَعَزَاهُ لِابْنِ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ الْقُبُورِ بِإِسْنَادِهِ .

ورواه ابن أبي شَيْبَةَ مُحْتَصَرًا فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابِ نَقَشِ الْخَاتَمِ وَمَا جَاءَ فِيهِ ، ح (٢٥٠٩٤) ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُعَاذٌ ، عَنْ أَشْعَثَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (٥/١٩١) .

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ ؛ رَجَالُهُ يَثْقَاتُ ، إِلَّا الْأَشْعَثَ فَهُوَ صَدُوقٌ ؛  
مُعَاذٌ ؛ هُوَ ابْنُ مُعَاذِ بْنِ نَصْرِ بْنِ حَسَّانَ بْنِ الْعَنْبَرِيِّ ، أَبُو الْمُثَنَّى الْحَافِظُ الْبَصْرِيُّ الْقَاضِي ؛  
يَقَّةٌ مُتَّقِنٌ ، مِنْ كِبَارِ النَّاسِيعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَتِسْعِينَ وَمِئَةً . انظر : [ تهذيب التهذيب (٤/١٠٠-١٠١) ؛ تقريب التهذيب (ص ٤٦٩) ، رقم (٦٧٤) ] .

أَشْعَثٌ ؛ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَابِرِ الْخُدَّائِيِّ الْحِمَلِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْمَى الْبَصْرِيُّ ؛  
صَدُوقٌ مِنَ الْخَامِسَةِ . انظر : [ تهذيب التهذيب (١/١٨٠) ؛ تقريب التهذيب (ص ٥٢٧) ، رقم (٥٢٧) ] .

وَمُحَمَّدٌ ؛ هُوَ ابْنُ سَيِّدِ بْنِ الْأَنْصَارِيِّ ؛ يَقَّةٌ كَبِيرُ الْقَدْرِ ، تَقَدَّمَتْ تَرْجَمَتُهُ (ص ٧٣٦) .

(٢) رواه ابن أبي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابِ نَقَشِ الْخَاتَمِ وَمَا جَاءَ فِيهِ ، ح (٢٥٠٩٣) ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُعَاذٌ ، عَنْ أَشْعَثَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، قَالَ ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (٥/١٩١) . وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ كَسَابِقِهِ .

وَالدِّرَاسُ : - بَلَّغَةُ أَهْلِ الشَّامِ - هُوَ دِرَاسُ الْحِنْطَةِ ؛ لِإِخْرَاجِ حُبِّبِهَا .

انظر : لسان العرب (٤/٣٢٩) ، (درس) .

(ب) أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ - رضي الله عنه - كَانَ نَقَشُ خَاتَمِهِ يُمَثِّلُ رَجُلًا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا (١).

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ الصُّورَةَ هُنَا صَغِيرَةٌ فَهِيَ جَائِزَةٌ ؛ لِاتِّفَاعِ الْمِثَابَةِ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا حَبِيبٌ لَا تَعْبُدُ (٢).

- وَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ مَرْدُودَةٌ مِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ التَّصْوِيرَ لِلْحَاجَةِ كَانَ مُبَاحًا فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمِلَّةِ كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ نَبِيِّهِ سُلَيْمَانَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّ الْجِنَّ كَانَتْ تَعْمَلُ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَائِيلَ (٣) فِي قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿وَلَسَلَيَّمَنَ الرَّيْحَ غُدُوَهَا شَرْرًا وَرَوَاكُهَا شَهْرًا وَأَسَلْنَا لَكُمْ عَيْنَ الْقَاطِرِ وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَن يَزِغْ

(١) رواه ابن أبي شيبة في كتاب اللباس والزينة ، باب نقش الخاتم وما جاء فيه ، ح (٢٥٠٩٥) ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَطَاءٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (١٩١/٥) .

وَأَسْنَادُهُ حَسَنٌ ؛ مِنْ أَجْلِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَطَاءٍ :

يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ : ثِقَةٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ٣٦٩) .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَطَاءٍ : مِنْ أَبِي مَيْمُونَةَ الْبَصْرِيُّ ، مَوْلَى أَنَسٍ ، وَقِيلَ : مَوْلَى عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ : صَدُوقٌ مِنَ السَّابِغَةِ . انظر : [ تهذيب التهذيب (١/٧٧) ؛ تقريب التهذيب (ص

٣١) ، رقم (٢١٦) ] .

عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ ، واسمُ أَبِي مَيْمُونَةَ : مَيْنَعٌ ، الْبَصْرِيُّ ، أَبُو مُعَاذٍ مَوْلَى أَنَسٍ ، وَيُقَالُ : مَوْلَى عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ : ثِقَةٌ ، رُمِيَ بِالْقَدْرِ ، مِنَ الرَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَبَعَّةً . انظر : [ تهذيب التهذيب (٣/١٠٩) ؛ تقريب التهذيب (ص ٣٣٢) ، رقم (٤٦٠١) ] .

(٢) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/٥٤٢) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (١/٤٢٨) .

(٣) انظر : أحكام الخواتم (ص ١٨٧) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٩٥) .



مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نَذِقُهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ ﴿١٦﴾ يَعْمَلُونَ لَكُمْ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرَبٍ  
وَتَمْثِيلٍ وَجَفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَتٍ أَعْمَلُوا ءَالَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ  
عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ ﴿١٧﴾ (١) .

وَشَرَعُ مَنْ قَبْلَنَا لَيْسَ شَرْعًا لَّنَا إِلَّا إِذَا ثَبَتَ بِطَرِيقٍ صَحِيحٍ ؛ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ  
أَنَّهُ شَرَعٌ لِمَنْ قَبْلَنَا ؛ وَوَرَدَ فِي شَرْعِنَا مَا يُؤَيِّدُهُ ؛ وَلَمْ يَرِدْ فِي شَرْعِنَا مَا يُبْطِلُهُ (٢) ،  
وَهَذِهِ الشَّرُوطُ لَا تَتَوَفَّرُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ؛ لِأَنَّ التَّصَوُّيرَ قَدْ وَرَدَ تَحْرِيمُهُ فِي شَرْعِنَا .

وَلِذَا فَقَدْ قَالَ صَالِحُ ابْنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ  
قَوْمٍ يُرْخِصُونَ فِي هَذِهِ الصُّورِ ، وَيَقُولُونَ : كَانَ نَقْشُ خَاتَمِ سُلَيْمَانَ فِيهِ صُورَةٌ  
وَعِيرُهُ ؟ فَقَالَ أَبِي : « إِنَّمَا هَذِهِ الْخَوَاتِيمُ كَانَتْ تُنْقَشُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، لَا يَنْبَغِي  
لِبُسِّهَا » (٣) .

وَتَأْنِيهَا : أَنَّ فِعْلَ أَبِي مُوسَى - وَلَوْ ثَبَتَ - لَا يُعَارِضُ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِتَحْرِيمِ  
الصُّورِ ، وَوُجُوبِ طَمْسِهَا وَإِزَالَتِهَا ؛ فَإِنَّ الْحُجَّةَ فِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ لَا فِيمَا خَالَفَهَا ،  
وَلَعَلَّهُ لَمْ تَبْلُغْهُ السُّنَّةُ فِي ذَلِكَ .

(١) سبأ : ١٢ ، ١٣ .

وَالْمَحَارِبُ : جَمْعُ مِخْرَابٍ ؛ وَهُوَ مِخْرَابُ الْمَسْجِدِ الْمَعْرُوفُ ؛ سَمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ  
مُحَارَبَةِ الشَّيْطَانِ وَالْهَوَى ، أَوْ لِكَوْنِ الْإِنْسَانِ فِيهِ حَرِيصًا مِنْ أَشْغَالِ الدُّنْيَا وَمِنْ تَوَزُّعِ  
الْخَوَاطِرِ . انظر : مفردات ألفاظ القرآن (ص ٢٢٥) ، ( حرب ) .  
وَالْجَفَانُ : جَمْعُ جَفَنَةٍ ؛ وَهِيَ رِغَاءُ الطَّعَامِ ، وَقَوْلُهُ : كَالْجَوَابِ : أَيِ كَالْأَخَوَاضِ .  
انظر : مفردات ألفاظ القرآن (ص ١٩٧) ، ( جفن ) .

(٢) انظر : سيف الدين الآمدي ، الإحكام في أصول الأحكام ، المجلد الثاني (٤/٣٧٦) ؛  
مختصر ابن اللُّحَامِ (ص ١٦١) ؛ شرح الكوكب المنير (٤/٤١٢) ؛ نزهة الخاطر العاطر  
شرح روضة الناظر وحنّة المناظر (١/٣٣٠) .

(٣) أَرَادَهُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي أَحْكَامِ الْخَوَاتِمِ (ص ١٣٩) .

وَنَالِهَا : أَنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِ الصُّورِ لَيْسَتْ الْمِثَابَهَةُ فَقَطْ ، بَلْ هُنَاكَ مُضَاهَاةُ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَعَدَمُ دُخُولِ الْمَلَائِكَةِ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ صُورٌ .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى كَرَاهَةِ لُبْسِ الثِّيَابِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ :

١- اسْتَدْلُوا بِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا الْقَائِلُونَ بِالتَّحْرِيمِ ، وَصَرَفُوهَا مِنْ تَحْرِيمِ التَّصَوُّيرِ عُمُومًا وَتَحْرِيمِ اقْتِنَاءِ الصُّورِ إِلَى كَرَاهَةِ ذَلِكَ فِي اللَّبَاسِ <sup>(١)</sup> .  
وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى صَرَفِ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ مِنَ التَّحْرِيمِ إِلَى الْكَرَاهَةِ : مَا رَوَاهُ بُسْرُ بْنُ سَعِيدٍ <sup>(٢)</sup> ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ <sup>(٣)</sup> ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ زَيْدِ بْنِ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ الصُّورَةُ » . قَالَ بُسْرٌ : ثُمَّ اشْتَكَى زَيْدٌ ، فَعُدْنَاهُ ، فَإِذَا عَلَى بَابِهِ سِتْرٌ فِيهِ صُورَةٌ ، فَقُلْتُ لِعُبَيْدِ اللَّهِ رَيْبٍ <sup>(٤)</sup> مِثْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ : أَلَمْ يُخْبِرْنَا زَيْدٌ عَنِ الصُّورِ

(١) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/٥٤٢-٥٤٣) ؛ التمهيد (١٦/٥١) وما بعدها ؛ نهاية المحتاج (٢/٥٥) ؛ المغني (٢/٣٠٨) .

(٢) هُوَ بُسْرُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَدَنِيُّ الْعَابِدُ الزَّاهِدُ ، مَوْلَى ابْنِ الْحَضَرَمِيِّ ، تَابِعِيٌّ مَدَنِيٌّ ، ثِقَةٌ ، كَثِيرُ الْحَدِيثِ ، كَانَ يَسْكُنُ دَارَ الْحَضَرَمِيِّ فِي حَدِيثِلَةَ بَنِي قَيْسٍ ، فَتَنَسَّبَ إِلَيْهِمْ ، مَاتَ وَلَمْ يُخَلَّفْ كَفَنًا بِالْمَدِينَةِ ، سَنَةَ مِئَةٍ ، وَهُوَ ابْنُ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ . انظر ترجمته في : [ تهذيب

التهذيب (١/٢٢١-٢٢٢) ؛ سير أعلام النبلاء (٤/٥٩٤-٥٩٥) ، رقم (٢٣٣) .  
(٣) هُوَ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ الْجُهَنِيُّ ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَيُقَالُ : أَبُو طَلْحَةَ الْمَدَنِيُّ ، صَحَابِيُّ حَلِيلٍ ، رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَشَهِدَ الْحَدِيثِيَّةَ ، وَكَانَ صَاحِبَ لِبَاسٍ جُهَيْنَةٍ يَوْمَ الْفَتْحِ ، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَعُمُرُهُ خَمْسٌ وَثَمَانُونَ سَنَةً . انظر ترجمته في : [ الاستيعاب

في معرفة الأصحاب (٢/٥٤٩) ، رقم (٨٤٥) ؛ تهذيب التهذيب (١/٦٦٤-٦٦٥) .  
(٤) هُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَسْوَدِ ، وَيُقَالُ : ابْنُ الْأَسَدِ الْخَوْلَانِيُّ ، رَيْبٌ مِثْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، لِأَنَّهَا كَانَتْ رَبَّتَهُ ، وَكَانَ مِنْ مَوَالِيهَا ، وَلَمْ يَكُنْ ابْنَ زَوْجِهَا ، تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ ، رَوَى عَنْ

يَوْمَ الْأَوَّلِ ؟ فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : أَلَمْ تَسْمَعْهُ حِينَ قَالَ : إِلَّا رَقَمًا فِي ثَوْبٍ « (١) .

وَالْوَجْهَ مِنَ الْحَدِيثِ :

أَنَّ قَوْلَهُ : ( إِلَّا رَقَمًا فِي ثَوْبٍ ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصُّورَ الَّتِي تَكُونُ فِي الثِّيَابِ لَا تَدْخُلُ ضِمْنَ الصُّورِ الْمُحَرَّمَةِ النَّهْيِ عَنْ اقْتِنَائِهَا ، فَيَجُوزُ لِبَسُ مَا فِيهِ صُورَةٌ ، لَكِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ ؛ لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ النَّاهِيَةِ عَنِ الصُّورِ ، وَالْوَعِيدِ عَلَى مُتَخَذِئِهَا (٢) .

- وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهِ أَرْبَعَةٍ :

الْأَوَّلُ : يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَأَحَادِيثِ النَّهْيِ بَأَنَّ الْمُرَادَ بِاسْتِثْنَاءِ الرَّقْمِ فِي الثَّوْبِ فِي حَالَةِ كَوْنِ الصُّورَةِ لِغَيْرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ؛ كَالشَّجَرِ ، وَالْحَجَرِ ، وَغَيْرِهِ مِمَّا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ ، وَلِبَسُ مِثْلِ هَذَا جَائِزٌ بِاتِّفَاقِ الْجُمْهُورِ (٣) .

الثَّانِي : مِنَ الْمُحْتَمَلِ أَنْ تَكُونَ إِبَاحَتُهُ ﷺ لِلرَّقْمِ فِي الثَّوْبِ كَانَتْ قَبْلَ النَّهْيِ عَنِ الصُّورِ ؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عِنْدَ أَصْحَابِ السُّنَنِ (٤) .

⇒ جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٥/٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٠٤/١٠) ] .

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب مَنْ كَرِهَ الْقُعُودَ عَلَى الصُّورِ ، ح (٥٩٥٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٠٣/١٠) .

ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان ، ح [٨٥] (٢١٠٦) ، ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٧٠/١٤) .

(٢) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٧٠/١٤) .

(٣) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٧١/١٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٠٥/١٠) .

(٤) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٠٥/١٠) .

وانظر حديث أبي هُرَيْرَةَ (ص ٧٧٩) من هذا البحث .

الثَّالِثُ : مَا قَالَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ - رحمه الله - : « وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ الْحُكْمِ فِيهَا - يَعْنِي : الصُّورَ - فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ إِذَا كَانَتْ أَجْسَادًا بِالْإِجْمَاعِ ، فَإِنْ كَانَتْ رَقْمًا : فَفِيهَا أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ ؛ الْأَوَّلُ : أَنَّهَا جَائِزَةٌ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ : ( إِلَّا مَا كَانَ رَقْمًا فِي ثَوْبٍ ) . الثَّانِي : أَنَّهُ مَمْنُوعٌ ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ ... الثَّالِثُ : أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الصُّورَةُ مُتَّصِلَةً الْهَيْئَةِ ، قَائِمَةً الشَّكْلِ مُنْعٍ ، فَإِنْ هُتِكَ وَقُطِعَ وَتَفَرَّقَتْ أَجْزَاؤُهُ جَازَ لِلْحَدِيثِ ... الرَّابِعُ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُمْتَهَنًا جَازَ ، وَإِنْ كَانَ مُعَلَّقًا لَمْ يَحْزُرْ . وَالثَّالِثُ أَصَحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ » (١) .

الرَّابِعُ : أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالرَّقْمِ فِي الثَّوْبِ مَا كَانَ مُمْتَهَنًا غَيْرَ مُعَلَّقٍ ؛ كَمَا أَفَادَهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي السَّهْوَةِ ؛ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ الْبَيْتَ مَا دَامَ فِيهِ صُورَةٌ مُعَلَّقَةٌ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ مُمْتَهَنَةً ؛ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُ عَائِشَةَ : « فَقَدْ رَأَيْتُهُ مُتَكِبًا عَلَى إِحْدَاهُمَا ، وَفِيهَا صُورَةٌ » . فَهَذِهِ الصُّورَةُ هِيَ الَّتِي لَا تَمْنَعُ دُخُولَ الْمَلَائِكَةِ الْبَيْتَ (٢) .

٢\_ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضي الله عنه - قَالَ : كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَمِيطِي عَنْهَا (٣) قِرَامَكَ هَذَا ؛ فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ فِي صَلَاتِي » (٤) .

(١) عارضة الأحوذِي بشرح صحيح الترمذِي (٢٥٣/٧) ، بتصرفٍ .

(٢) انظر : آداب الزَّوَاف (ص ١١٦) ، بتصرفٍ .

(٣) قَوْلُهُ : أَمِيطِي عَنْهَا ؛ الْإِمَاطَةُ : تَنْجِيَةُ الشَّيْءِ وَإِبْعَادُهُ وَإِزَالَتُهُ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٢٤/٤) ، (ميط) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٠٥/١٠) .

(٤) رواه البخاري في كتاب الصلاة ، باب إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ أَوْ تَصَاوِيرَ هَلْ تَفْسُدُ ؟

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ : عَنْهَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : أَنَّهُ كَانَ لَهَا ثَوْبٌ فِيهِ تَصَاوِيرُ مَمْدُودٌ إِلَى سَهْوَةٍ ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي إِلَيْهِ ، فَقَالَ : « أَخْرِجِي عَنِّي » . قَالَتْ : فَأَخْرَجْتُهُ ، فَجَعَلْتُهُ وَسَائِدَ <sup>(١)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْحَدِيثِ : أَنَّ الصُّورَةَ إِذَا كَانَتْ فِي الْمُبُوسِ فَإِنَّهَا تُشْغِلُ الْمُصَلِّي ، وَتُلْهِمُهُ عَنْ صَلَاتِهِ ، وَكُلُّ مَا أَشْغَلَ الْمُصَلِّيَ وَالْهَاءُ عَنْ صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَكْرُوهًا ، وَلَوْ كَانَ مِنْ صُورٍ غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ <sup>(٢)</sup> .

وَعَلَى هَذَا تَدُلُّ تَرْجَمَةُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ عَلَى الْحَدِيثِ ؛ حَيْثُ قَالَ : « بَابُ كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي التَّصَاوِيرِ » . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : « أَيُّ فِي الثِّيَابِ الْمَصُورَةِ » <sup>(٣)</sup> .

وَلَأَنَّهَا جَعَلْتَ مِنْهَا وَسَائِدَ ، فَاتَّكَأَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى إِحْدَاهُمَا ؛ وَإِذَا أُبْنِحَ مِثْلُ هَذَا إِذَا كَانَ مَفْرُوشًا أَوْ يُتَكَّى عَلَيْهِ ، جَازَ إِذَا كَانَ مَلْبُوسًا كَذَلِكَ <sup>(٤)</sup> .

- وَتَوْقِشَ هَذَا الْاسْتِدْلَالُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ فِي الثَّوْبِ ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ مَخْظُورَيْنِ ؛ إِشْتِمَالَهُ عَلَى الصُّورَةِ الْمُحَرَّمَةِ ، وَإِشْغَالَهُ الْمُصَلِّيَ عَنِ الصَّلَاةِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْأَمْرُ مَكْرُوهًا لَوْ كَانَ غَيْرَ مُحَرَّمٍ فِي الْأَصْلِ ، فَيَكْرَهُ مِنْ أَجْلِ إِشْغَالِهِ عَنِ الصَّلَاةِ ، أَمَّا الْمُحَرَّمُ أَصْلًا فَهُوَ

⇨ صَلَاتُهُ ؟ وَمَا يُنْهَى عَنْ ذَلِكَ ، ح (٣٧٤) ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤٠٥/١٠) .

(١) كِتَابُ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابُ تَخْرِيمِ تَصْوِيرِ صُورَةِ الْحَيَوَانِ وَاتِّخَاذِ مَا فِيهِ صُورَةً ، ح [٩٣] (٢١٠٧) ، ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الْخَامِسُ (٢٧٣/١٤-٢٧٤) .

(٢) انْظُرْ : الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ (١٨٥/٣-١٨٦) ؛ ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤٠٥/١٠) .

(٣) فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤٠٥/١٠) .

(٤) انْظُرْ : الْمَغْنِي (٣٠٨/٢) .

مُطْلَقًا ، بَلْ تَحْرِيمُهُ وَقَتَ الصَّلَاةِ أَكْثَرُ وَأَعْظَمُ <sup>(١)</sup> .

ثَانِيهِمَا : يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِهِ : ( أَمِيطِي ) ، وَبَيْنَ الْأَحَادِيثِ النَّاهِيَةِ عَنِ الصُّورِ بِأَنَّ الْأَوَّلَ كَانَتْ تَصَاوِيرُهُ مِنْ غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ؛ كَالشَّجَرِ وَنَحْوِهِ ، وَأَحَادِيثُ النَّهْيِ تَصَاوِيرُهَا مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ <sup>(٢)</sup> .

٣\_ عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله تعالى عنها - قَالَتْ : « خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِنْ شَعَرٍ أَسْوَدَ » <sup>(٣)</sup> .  
وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَسَ الْمِرْطَ الْمُرَحَّلَ الَّذِي قَدْ نُقِشَتْ فِيهِ تَصَاوِيرُ رِحَالِ الْإِبِلِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ مَا فِيهِ صُورَةٌ <sup>(٤)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأَوَّلُ : أَنَّ الْمُصَوِّرَ عَلَى الْمِرْطِ الَّذِي لَبَسَهُ النَّبِيُّ ﷺ لَيْسَ صُورَةٌ ذَوَاتِ أَرْوَاحٍ ، بَلْ هُوَ صُورَةٌ رِحَالِ الْإِبِلِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ .  
الثَّانِي : أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْمُرَحَّلِ الَّذِي فِيهِ خُطُوطٌ ، لَا صُورٌ ، وَهِيَ مُرُوطٌ مُخَطَّطَةٌ مَعْرُوفَةٌ كَانَتْ تَأْتِي مِنَ الْيَمَنِ <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٠٥/١٠) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٠٥/١٠) .

(٣) انظر تخريجه (ص ٩٥) من هذا البحث .

(٤) انظر : أحكام الخواتم (ص ١٤١) .

(٥) انظر : القاموس المحيط (ص ٨٨٧) ، (مرط) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر

(٢٧٣/٤) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٨/٤) .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ مَا فِيهِ صُورُ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ :

١- حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ زَيْدِ بْنِ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ الصُّورَةُ » . قَالَ بُسْرٌ : ثُمَّ اشْتَكَى زَيْدٌ ، فَعُدْنَاهُ ، فَإِذَا عَلَى بَابِهِ سِتْرٌ فِيهِ صُورَةٌ ، فَقُلْتُ لِعُبَيْدِ اللَّهِ رَيْبِ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ : أَلَمْ يُخْبِرْنَا زَيْدٌ عَنِ الصُّورِ يَوْمَ الْأَوَّلِ ؟ فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : أَلَمْ تَسْمَعْهُ حِينَ قَالَ : إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ » (١) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَنَى الرَّقْمَ مِنَ الثَّوْبِ ، وَلَمْ يَخْصُصْ مِنْ ذَلِكَ صُورَةَ دُونَ أُخْرَى ، وَلَا ثَوْبًا دُونَ ثَوْبٍ ، فَيَبْقَى ذَلِكَ عَلَى عُمُومِهِ فِي سَائِرِ أَنْوَاعِ الصُّورِ ، وَسَائِرِ أَنْوَاعِ الثِّيَابِ الْمَلْبُوسَةِ (٢) .

- وَأَجِيبَ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهِهِ :

الأَوَّلُ : أَنَّ الْحَدِيثَ مَحْمُولٌ عَلَى صُورٍ غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ .

الثَّانِي : أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ النِّهْيِ عَنِ الصُّورِ وَالتَّصْوِيرِ (٣) .

الثَّالِثُ : مَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ ذَرِيعَةِ اسْتِخْدَامِ الصُّورِ ، وَانْتِشَارِهَا ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ عَدَمِ دُخُولِ الْمَلَائِكَةِ لَأَمْكِنَتِهَا ، وَالْوَعِيدِ الشَّدِيدِ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا إِعْمَالُ قَاعِدَةٍ سَدَّ الذَّرَائِعَ لَكَفَتْ فِي رَدِّهِ .

٢- أَنَّ الصُّورَ فِي الثِّيَابِ الْمَلْبُوسَةِ مِمَّا يُمْتَنَعُ وَيُتَذَلُّ بِاللُّبْسِ وَالِاسْتِعْمَالِ ، فَهِيَ بِهَذَا مِنْ قِسْمِ الصُّورِ الْجَائِزَةِ ، كَالَّتِي فِي الثَّسْطِ وَالْفُرْشِ وَالْوَسَائِدِ ؛ لِكَوْنِهَا مُبْتَدَلَةٌ

(١) انظر تخريجه (ص ٧٦٧-٧٦٨) من هذا البحث .

(٢) انظر : التمهيد (١٩٧/٢١) .

(٣) وقد سبقت مُناقِشَةَ الْحَدِيثِ هَذِهِ (ص ٧٦٨) من هذا البحث .

مُهَانَةٌ<sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : لَا يُسَلَّمُ أَنَّ الصُّورَ الَّتِي فِي الثِّيَابِ الْمَلْبُوسَةِ مُهَانَةٌ مُبْتَدَلَةٌ ، بَلْ هِيَ مُصَانَّةٌ مَحْفُوظَةٌ ، يَصُونُهَا لِابِسُهَا عَنِ الْاِمْتِهَانِ ، وَيُطَهِّرُهَا عَنِ الدَّنَسِ ، وَيُحَافِظُ عَلَى نِظَافَتِهَا وَرَوْنَقِهَا وَجَمَالِهَا ، مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى صِيَانَةِ الصُّورِ الَّتِي بِهَا تَبَعًا .  
وَتَانِيَهُمَا : أَنَّ غَالِبَ مَنْ يَلْبَسُونَ الْمَلَابِسَ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى الصُّورِ يَقْصِدُونَ الزَّيْنَةَ وَالرَّمْزَ إِلَى الشَّجَاعَةِ وَالْبُطُولَةِ وَالْوَلَاءَ لِصَاحِبِ الصُّورَةِ ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ مَنْ يَلْبَسُونَ الْمَلَابِسَ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى صُورِ اللَّاعِبِينَ وَالْفَنَانِينَ وَالْمُصَارِعِينَ ، وَتَحْوِيهِمْ<sup>(٢)</sup> .  
وَلَا يَخْفَى مَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَعْظِيمِ الصُّورِ مِنْ بَابِ تَعْظِيمِ أَصْحَابِهَا ، وَالِافْتِسَانِ بِهِمْ وَبِهِمْ .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ الْقَاضِي بِتَحْرِيمِ صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ، وَتَحْرِيمِ لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَيْهَا ؛ لِمَا يَلِي :

أَوَّلًا : قُوَّةُ أُدْلَةٍ هَذَا الْقَوْلِ وَكَثْرَتُهَا ، وَسَلَامَتُهَا مِنَ الْاِعْتِرَاضَاتِ الْقَادِحَةِ فِي الِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى التَّحْرِيمِ .

ثَانِيًا : أَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِ لُبْسِهَا يُلْزَمُ مِنْهُ السَّمَاحُ بِدُخُولِ الصُّورِ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَأَمَاكِنِ الْعِبَادَةِ وَالْعِلْمِ وَحِلْيَةِ الذَّكْرِ ؛ مِمَّا يَسْتَوْجِبُ غَضَبَ اللَّهِ تَعَالَى وَنِقْمَتَهُ ، وَعَدَمَ دُخُولِ الْمَلَائِكَةِ بِرُكْبَتَيْهَا وَاسْتِغْفَارِهَا إِلَى تِلْكَ الْأَمَاكِنِ<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : المدونة الكبرى (٩١/١) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٨٠/١) .

(٢) انظر : أحكام التصوير في الفقه الإسلامي (ص ٣٧٨) .

(٣) انظر : فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (١/٤٧٥-٤٧٦) ، رقم (٥٤٣٦) .



ثَالِثًا : أَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِ لُبْسِهَا يُلْزَمُ مِنْهُ الْقَوْلُ بِجَوَازِ التَّصَوُّيرِ وَإِبَاحَتِهِ ؛ وَهُوَ أَمْرٌ مُحَرَّمٌ ، مُتَوَعَّدٌ عَلَيْهِ بِأَشَدِّ الْعُقُوبَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

رَابِعًا : أَنَّ الْقَوْلَ بِتَحْرِيمِ لُبْسِ الْمَلَابِيسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ فِيهِ سَدٌّ لِلذَّرِيعَةِ التَّشْبِيهِ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَعِبَادِ الصُّورِ مِنَ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ ، وَسَدٌّ لِلذَّرِيعَةِ تَرْوِيجِ الصُّورِ وَانْتِشَارِهَا ، وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنْ مَحَازِيرَ شَرْعِيَّةٍ ، وَسَدٌّ لِلذَّرِيعَةِ تَعْظِيمِ أَصْحَابِهَا ، سَيِّمًا إِذَا كَانُوا مِنَ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ الضَّالِّينَ الْمُضِلِّينَ .

فَقَدْ كَانَ سَبَبُ وَقُوعِ الشِّرْكِ فِي قَوْمِ نُوحٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بَعْدَ قُرُونٍ عَدِيدَةٍ مِنَ الصَّفَاءِ الْعَقْدِيِّ ، وَالتَّوْحِيدِ الْإِلَهِيِّ الْعَظِيمِ لِلخَالِقِ الْكَرِيمِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ؛ وَذَلِكَ حِينَ صَوَّرَ بَعْضُ قَوْمِهِ صُورًا لِصَالِحِيهِمْ ؛ لِيَذْكُرُوهُمْ بِالْعِبَادَةِ وَالصَّلَاحِ ، ثُمَّ مَرَّ الشَّيْطَانُ بِمَنْ بَعَدَهُمْ ، فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنَّ أَسْلَافَكُمْ إِنَّمَا صَوَّرُوا هَذِهِ الصُّورَ لِلْعِبَادَةِ والدُّعَاءِ وَالتَّقَرُّبِ ، حَتَّى آلَ بِهِمُ الْأُمُرُ إِلَى عِبَادَتِهِمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَتَقَدَّسَ عَمَّا يُشْرِكُونَ .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - عِنْدَ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْ قَوْمِ نُوحٍ : ﴿ وَقَالُوا لَا نَذَرُ ۚ الْهَتَكُ ۚ وَلَا نَذَرُ ۚ وَدَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ (١) . قَالَ : « صَارَتِ الْأَوْتَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ بَعْدُ ؛ أَمَّا وَدٌّ فَكَانَتْ لِكَلْبٍ بِدُومَةِ الْحَنْدَلِ ، وَأَمَّا سَوَاعٌ فَكَانَتْ لِهَذِيلٍ ، وَأَمَّا يَغُوثٌ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ ، ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالْحَرْفِ عِنْدَ سَبْيَا ، وَأَمَّا يَعُوقُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمَيْرٍ لَأَلِ ذِي الْكَلَاعِ ؛ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ : أَنْ انْصِبُوا إِلَى مَحَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا ، وَسَمُّوْهَا بِأَسْمَائِهِمْ ، فَفَعَلُوا ، فَلَمْ تُعْبَدْ ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أَوْلَئِكَ ،

وَتَنَسَّخَ الْعِلْمُ عُبْدَتُ» (١) .

وَذَكَرَ الْإِمَامُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ - رحمه الله - عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ : أَنَّ هَؤُلَاءِ « كَانُوا قَوْمًا صَالِحِينَ مِنْ بَنِي آدَمَ ، وَكَانَ لَهُمْ أَتْبَاعٌ يَقْتَدُونَ بِهِمْ ، فَلَمَّا مَاتُوا ، قَالَ أَصْحَابُهُمْ : لَوْ صَوَّرْنَاَهُمْ كَانَ أَشْوَقَ لَنَا إِلَى الْعِبَادَةِ ، فَصَوَّرُوهُمْ ، فَلَمَّا مَاتُوا ، وَجَاءَ آخَرُونَ دَبَّ إِلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ، فَقَالَ : إِنَّمَا كَانُوا يَعْبُدُونَهُمْ ، وَبِهِمْ يُسْقَوْنَ الْمَطَرُ ، فَعَبَدُوهُمْ » (٢) .

فَالصُّورُ مِنْ أَشَدِّ وَسَائِلِ الشَّيْطَانِ الَّتِي يُوقِعُ بِهَا الْفِتْنَةَ وَالضَّلَالَ ، حَتَّى يَصِيرَ قَلْبُ الْمَرْءِ مَفْتُونًا بِهَا وَبِصَاحِبِهَا ، وَهَذَا مُلَاحَظٌ مَلْمُوسٌ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ ؛ إِذَا بَرَى الْمُسْلِمُ كَثِيرًا مِنَ الشَّبَابِ الْمَفْتُونِينَ الَّذِينَ يُعْلَقُونَ عَلَى مَلَاسِيهِمْ صُورَ اللَّاعِبِينَ وَالْمُطَرِّبِينَ ، وَلَوْ كَانُوا مِنَ الْكُفَّارِ أَوْ الْيَهُودِ أَوْ النَّصَارَى ، يُوَالُونَهُمْ ، وَيُحِبُّونَهُمْ ، وَيَتَعْلَقُونَ بِهِمْ ، وَلَيْسَ هَذَا فَحَسَبَ ، بَلِ زَادَ بِهِمُ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ لَبَسُوا ثِيَابًا مُطَرَّرَةً بِصُورِ النِّسَاءِ الْعَارِيَّاتِ ، فَهَلْ يَقُولُ عَاقِلٌ بَعْدَ هَذِهِ الْحَالِ الَّتِي صَارَ إِلَيْهَا وَاقِعُ النَّاسِ إِنَّ لُبْسَ الثِّيَابِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ مُبَاحٌ ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا يُمْتَنُّ بِاللُّبْسِ ؟ كَلَّا !

وَلِذَا كَانَ مِنْ أَعْظَمِ الدُّرُوسِ وَالْعِبَرِ وَالْفَوَائِدِ الْمُسْتَقَاةِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ سُورَةِ نُوحٍ : النَّهْيُ عَنِ التَّمَاثِيلِ وَالصُّورِ بِشَتَّى أَنْوَاعِهَا ، وَالْحَذَرُ مِنْ انْتِشَارِهَا ، وَوُجُوبُ طَمْسِهَا وَإِزَالَتِهَا قَدْرَ الْمُسْتَطَاعِ ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ ذَرِيعَةً وَبَرِيدًا إِلَى الشَّرِّ أَوْ الْفِتْنَةِ (٣) .

\* \* \*

(١) رواه البخاري في كتاب تفسير القرآن ، سورة نوح ، باب قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَا

نَذَرْنَ ، الْهَتَكَرُ وَلَا نَذَرْنَ وَدَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ [نوح : ٢٣] ،

ح (٤٩٢٠) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٣٥/٨) .

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٩٨/٢٩) .

(٣) انظر : فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد (٣٧٨/١) .

## الفرع الثالث

حكم لبس الملابس المشتملة على صور  
غير ذوات الأرواح

اختلف أهل العلم في حكم لبس الملابس المشتملة على صور غير ذوات الأرواح كالأشجار ، وورقها ، والأحجار ، والزهور ، ورحال الإبل ، والأنكواب ، والقناديل ، وغيرها من الجمادات وما لا روح فيه على قولين :

● القول الأول :

يجوز لبس الثياب المشتملة على صور غير ذوات الأرواح من شجر وحجر وقناديل ، ونحوها . وإليه ذهب جمهور الصحابة والتابعين . وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة <sup>(١)</sup> .

## ● القول الثاني :

لا يجوز لبس الثياب المشتملة على صور غير ذوات الأرواح مطلقاً . وإليه ذهب الإمام الزهري ، ومجاهد ، وخصه بالنامي ؛ كالشجر والتمر ونحوه ، والقرطبي ، وجماعة من السلف ، وقواه النووي ، وابن حجر العسقلاني <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥٠٥/٦) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٦٤٩/١) ؛ التمهيد (٢٠٠/٢١) ؛ الخرشي على مختصر خليل (٥٣/٤) ؛ المجموع شرح المذهب (٤٤٣/٤) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٢٨٠/١) ؛ البدع في شرح المقنع (٣٧٧-٣٧٨) ؛ شرح معاني الآثار (٢٨٦-٢٨٧) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٧٩/٩) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٦٨/١٤) .

(٢) انظر : فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٧٠٥/٣ ، ٧١١) ؛ الجامع

## \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ على جواز لبس ما فيه صور غير ذوات الأرواح :

١- حديث أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ الصُّورَةُ » . قال بسر : ثم اشتكى زيد ، فعُدَّناه ، فإذا على بابه ستر فيه صورة ، فقلت لعبيد الله ربيب ميمونة زوج النبي ﷺ : ألم يُخبرنا زيد عن الصور يوم الأول ؟ فقال عبيد الله : ألم تسمعه حين قال : إلا رقماً في ثوبٍ » (١) .

والوجه منه : أنه محمول على استثناء الصورة المرقومة في الثوب إذا كانت لغير ذوات الأرواح (٢) .

٢- أن رجلاً جاء إلى ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - فقال : إني رجلٌ أصور هذه الصور ، فأفني فيها ! فقال له : اذن مني ، فدنا منه ، ثم قال : اذن مني ، فدنا ، حتى وضع يده على رأسه ، قال : أنبتك بما سمعت من رسول الله ﷺ ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول : « كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ ، يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوْرَهَا نَفْسًا ، فتُعَذَّبُ فِي جَهَنَّمَ » . وقال : إن كنت لا بد فاعلاً ، فاصنع

→ لأحكام القرآن (٢٧٤/١٤) ؛ شرح معاني الآثار (٢٨٦/٤) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦٣٤/٦ ، ٦٣٨) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٧٩/٩ - ١٨٠) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٦٨/١٤ ، ٢٧٥) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٩٩/١٠) .

(١) انظر ترجمه (ص ٧٦٧-٧٦٨) .

(٢) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٧١/١٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٠٥/١٠) .

الشَّجَرِ ، وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ <sup>(١)</sup> .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : مَا قَالَهُ الشُّوْكَانِيُّ - رحمه الله - : « فِيهِ الْإِذْنُ بِتَصْوِيرِ الشَّجَرِ وَكُلِّ مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ ، وَهُوَ يَذُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِ التَّحْرِيمِ بِتَصْوِيرِ الْحَيَوَانَاتِ . قَالَ فِي الْبَحْرِ : وَلَا يُكْرَهُ تَصْوِيرُ الشَّجَرِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْجَمَادَاتِ إِجْمَاعًا » <sup>(٢)</sup> .  
وَإِذَا جَازَ تَصْوِيرُ غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ، جَازَ لُبْسُ الثِّيَابِ الَّتِي رُقِمَتْ عَلَيْهَا تِلْكَ الصُّورُ مِنْ بَابِ أُولَى .

٣ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدًا ﷺ يَقُولُ : « مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا ، كُلَّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ » <sup>(٣)</sup> .  
وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّهُ يَذُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَعِيدَ الْمُتَرَتِّبَ عَلَى الصُّورِ إِنَّمَا جَاءَ فِي حَقِّ مَنْ

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابِ تَحْرِيمِ تَصْوِيرِ صُورَةِ الْحَيَوَانِ ، ح [٩٩] (٢١١٠) ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الْخَامِسُ (٢٧٦/١٤ - ٢٧٧) .  
وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ : أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي أَتَى ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، ح (٥٣٥٨) ، كِتَابُ الزَّيْنَةِ ، بَابِ ذِكْرِ مَا يُكَلَّفُ أَصْحَابُ الصُّورِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، سَنَنُ النَّسَائِيِّ (١٥٧/٨) .

وَأَوْمَأَتْ رِوَايَةُ الْبَيْهَقِيِّ إِلَى أَنَّهُ كَانَ نَحَارًا يَصْنَعُ هَذِهِ الصُّورَ الْمُحَسَّمةَ وَيَأْكُلُ مِنْ ثَمَرِهَا ، كِتَابُ الصَّدَاقِ ، بَابِ الرُّحْصَةِ فِيمَا يَوْطَأُ مِنَ الصُّورِ أَوْ يُقَطِّعُ رُؤُوسَهَا فِي صُورٍ غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ مِنَ الْأَشْجَارِ وَغَيْرِهَا ، السُّنَنُ الْكُبْرَى (٢٧٠/٧) .

(٢) نِيلُ الْأَوْتَارِ (١٢٣/٢) .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ مَنْ صَوَّرَ صُورَةً كُلَّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ ، ح (٥٩٦٣) ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤٠٧/١٠) .

وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابِ تَحْرِيمِ تَصْوِيرِ صُورَةِ الْحَيَوَانِ ، ح [١٠٠] (٢١١٠) ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الْخَامِسُ (٢٧٧/١٤) .

صَوَّرَ مَا لَهُ رُوحٌ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي تُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ ، وَأَمَّا تَصَوُّيرُ الشَّجَرِ وَالْجَمَادَاتِ وَمَا لَا رُوحَ لَهُ فَلَيْسَ دَاخِلًا فِي النَّهْيِ <sup>(١)</sup> .

٤\_ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ لِي : أَتَيْتُكَ الْبَارِحَةَ ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكُونَ دَخَلْتُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ عَلَى الْبَابِ تَمَائِيلُ ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ قِرَامٌ سِتْرٌ فِيهِ تَمَائِيلُ ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كَلْبٌ ، فَمَرُّ بِرَأْسِ التَّمَائِيلِ الَّذِي فِي الْبَيْتِ يُقْطَعُ ، فَيَصِيرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ ، وَمُرُّ بِالسِّتْرِ فَلْيُقْطَعُ ، فَلْيَجْعَلْ مِنْهُ وَسَادَتَيْنِ مُنبُودَتَيْنِ تُوْطَأَنِ ، وَمُرُّ بِالْكَلبِ فَلْيُخْرِجْ ، فَفَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَإِذَا الْكَلْبُ لِحَسَنٍ - أَوْ حُسَيْنٍ - كَانَ تَحْتَ نَضْدٍ لَهُمْ ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ » <sup>(٢)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْحَدِيثِ : أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صُورَةَ ذَرَاتِ الْأَرْوَاحِ إِذَا أُزِيلَ مِنْهَا مَا لَا تَبْقَى الْحَيَاةَ مَعَهُ ؛ كَقُطْعِ الرَّأْسِ ، جَازَ اتِّخَاذُهَا ، فَلَمَّا أُبْيَحَتِ التَّمَائِيلُ بَعْدَ قُطْعِ رُؤُوسِهَا الَّتِي لَوْ قُطِعَتْ مِنْ ذِي الرُّوحِ لَمْ يَبْقَ لَهُ حَيَاةٌ ، دَلَّ هَذَا عَلَى إِبَاحَةِ تَصَوُّيرِ

(١) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٨٣/٩) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦٣٨/٦) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في الصور ، ح (٤١٥٢) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٤٢/١١-١٤٣) . وقال : « وَالنَّضْدُ : شَيْءٌ تَوْضَعُ عَلَيْهِ النَّيَابُ ، شَبَهُ السَّرِيرِ » اهـ .

ورواه الترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء في أن الملاحكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ولا كلب ، ح (٢٨٠٤) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ . الجامع الصحيح (١٠٦/٥) .

ورواه أحمد في مسند المكثرين ، عن أبي هريرة ، ح (٨٠٣٢) ، وصححه أحمد شاكر ، مسند الإمام أحمد بن حنبل بتحقيق أحمد شاكر (١٩١/١٥-١٩٢) .

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٥٣٤/٢) ، ح (٤١٥٨) . وفي آداب الزفاف (ص ١٢٤-١٢٥) .

مَا لَا رُوحَ لَهُ أَصْلًا ، وَأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الصُّورِ <sup>(١)</sup> .  
 وَقَوْلُهُ : ( فَمُرْ بِرَأْسِ التَّمْنَالِ الَّذِي فِي الْبَيْتِ يُقَطَّعُ ، فَيَصِيرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ ) ؛  
 صَرِيحٌ فِي أَنَّ قَطْعَ رَأْسِ الصُّورَةِ ؛ أَيِ التَّمْنَالِ الْمُحْسَمِ ، يَجْعَلُهَا كَلَا صُورَةٍ ، وَهَذَا  
 فِي الْمُحْسَمِ ، وَأَمَّا فِي الصُّورَةِ الْمَطْبُوعَةِ عَلَى الْوَرَقِ أَوِ الْمُطَرَّزَةِ عَلَى الْقِمَاشِ فَلَا  
 يَكْفِي رَسْمُ خَطٍّ عَلَى الْعُنُقِ ، لِيُظْهَرَ كَأَنَّهُ مَقْطُوعٌ عَنِ الْجَسَدِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ  
 الْإِطَاحَةِ بِالرَّأْسِ ، وَبِذَلِكَ تَتَغَيَّرُ مَعَالِمُ الصُّورَةِ ، وَتَصِيرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرِ <sup>(٢)</sup> .

وَنُقِشَ الْاسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهَيْنِ :  
 الْأَوَّلُ : أَنَّ الْأَمْرَ بِقَطْعِ رَأْسِ التَّمْنَالِ حَتَّى يَصِيرَ كَهَيْئَةِ الشَّجَرِ ، لَا يُلْزَمُ مِنْهُ  
 جَوَازُ تَصْوِيرِ مَا لَا رُوحَ لَهُ ؛ لِأَنَّ عُمُومَ قَوْلِهِ ﷺ : « الَّذِينَ يُضَاهَوْنَ بِخَلْقِ  
 اللَّهِ » <sup>(٣)</sup> ، وَقَوْلِهِ : « وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي » <sup>(٤)</sup> ، يَتَنَاوَلُ تَحْرِيمَ  
 تَصْوِيرِ مَا لَهُ رُوحٌ ، وَمَا لَا رُوحَ لَهُ ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ الْمُضَاهَاةِ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْجَمِيعِ ؛  
 لِكَوْنِهَا مِنْ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ تَعَالَى <sup>(٥)</sup> .  
 الثَّانِي : أَنَّ تَصْوِيرَ مَا لَا رُوحَ لَهُ مُضَيِّعٌ لِلْأَوْقَاتِ ، مُشْغِلٌ عَنِ الطَّاعَاتِ ، وَمَا  
 كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مَكْرُوهٌ عَلَى أَقَلِّ أَحْوَالِهِ <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : معالم السنن شرح سنن أبي داود (١٩٢/٤) ؛ إكمال العلم بفوائد مسلم (٦٣٩/٦) ؛ شرح معاني الآثار (٢٨٧/٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٠٩/١٠) .

(٢) انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥٥٤/٤) ، تعليق على الحديث (١٩٢١) ؛ القسم الثاني من الجزء الأول (ص ٦٩٣) .

(٣) انظر تخريجه (ص ٧٥٩) من هذا البحث .

(٤) انظر تخريجه (ص ٧٨٣) من هذا البحث .

(٥) ، (٦) انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢٧٢/٨ - ٢٧٣ ، ٢٧٧ - ٢٧٨) .

- وَلَكِنَّ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةَ مُدْفُوعَةٌ بِمَا يَلِي :

أَوَّلًا : أَنَّ هَذِهِ النُّصُوصَ مَخْصُوصَةً بِالنَّهْيِ عَنْ تَصْوِيرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ، أَوْ مَا كَانَ تَصْوِيرُهُ سَبَبًا لِعِبَادَتِهِ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ كَانَ شِعَارًا لِلدِّينِ الْيَهُودِ ، أَوْ النَّصَارَى أَوْ نَحْوِهِمْ ، وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ، وَلَمْ يُخْشَ مِنْهُ الْمَحْذُورُ فَلَيْسَ مَقْصُودًا بِالنَّهْيِ بِحَالٍ ، بَلْ هُوَ مُبَاحٌ كَمَا أَقَادَتِ النُّصُوصُ الْمُبِيحَةُ لِذَلِكَ ؛ كَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - (١) .

ثَانِيًا : وَأَمَّا كَرَاهَةُ تَصْوِيرِ غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ مُطْلَقًا لِكَوْنِ ذَلِكَ مُشْغِلًا عَنِ الطَّاعَةِ ، مُضِيعًا لِلْأَوْقَاتِ ، فَهَذِهِ الْعِلَلُ لَا تَكْفِي لِلْقَوْلِ بِكَرَاهَتِهِ مُحَرَّدًا ، فَضْلًا عَنِ الْقَوْلِ بِتَحْرِيمِهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا أَشْغَلَ عَنِ طَاعَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فَهُوَ مَكْرُوهٌ ، لَا لِذَاتِهِ ، بَلْ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِشْغَالِ عَنِ الطَّاعَةِ ، أَمَّا تَصْوِيرُ غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ مُحَرَّدًا فَلَا وَجْهَ لِلْقَوْلِ بِالْمَنْعِ مِنْهُ ، مَعَ مَا ثَبَتَ فِيهِ مِنَ النُّصُوصِ الْمُبِيحَةِ .  
ثُمَّ إِنَّ الْكَلَامَ الْآنَ فِي لُبْسِهِ حَيْثُ قَدْ فُرِغَ مِنْ تَصْوِيرِهِ وَنَقْشِهِ .

- ثَانِيًا : أدلة القول الثاني ؛ على كراهة تصوير ما لا روح له ، وكراهة لبسه :

١- قولُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَوَلَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾ (٢) .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْآيَةِ : أَنَّهَا تُفِيدُ الْحَظَرَ وَالْمَنْعَ مِنْ مُضَاهَاةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ ،

(١) انظر : أحكام التصوير في الفقه الإسلامي (ص ١٧٤) .

(٢) النمل : ٦٠ .



وَتَقْلِيدِهِ فِي صُنْعِهِ ، وَتَعَاطِي تَصْوِيرِ شَيْءٍ مِمَّا خَلَقَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (١) .  
 - وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا : بِأَنَّ الْآيَةَ وَرَدَتْ فِي سِيَاقِ التَّهَكُّمِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ ،  
 وَالتَّحَدِّيِّ لَهُمْ ، وَإِظْهَارِ عَجْزِهِمْ وَعَجْزِ مَنْ يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَنْ أَنْ يَخْلُقُوا  
 شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ الْعَظِيمَةِ الْبَدِيعَةِ ، الدَّالَّةِ عَلَى قُدْرَةِ الْخَالِقِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ،  
 أَمَّا تَحْرِيمُ التَّصْوِيرِ فَلَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَيْهِ (٢) .

٢\_ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ ، فَلَمَّا  
 رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ ، فَعَرَفَتْ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ ،  
 قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ مَاذَا أَذْنَبْتُ ؟ قَالَ : « مَا بَالُ  
 هَذِهِ النُّمْرُقَةِ ؟ » . فَقَالَتْ : اشْتَرَيْتُهَا لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ : « إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذِّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَيُقَالُ لَهُمْ : أَحْيُوا مَا  
 خَلَقْتُمْ ، وَقَالَ : إِنَّ النَّبْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ » (٣) .  
 وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ يَدُلُّ بِظَاهِرِهِ عَلَى تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ مَا فِيهِ صُورَةٌ ،  
 وَلَوْ كَانَ ثَوْبًا نُقِشَتْ فِيهِ صُورَةٌ مَا لَا رُوحَ لَهُ (٤) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ الْحَدِيثَ مَحْمُولٌ عَلَى تَحْرِيمِ صُورَةِ الْحَيَوَانَ وَمَا لَهُ  
 رُوحٌ ، وَأَمَّا الشَّجَرُ وَنَحْوُهُ مِمَّا لَا رُوحَ لَهُ فَلَا يَشْمَلُهُ الْحَدِيثُ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ (٥) .

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن (١٣/٢٢١-٢٢٢) .

(٢) انظر : تفسير القرآن العظيم (٣/٤٠٦-٤٠٧) ؛ الشوكاني ، فتح القدير (٤/٢٠٩) .

(٣) انظر تخريج (ص ٧٦٠) من هذا البحث .

(٤) ، (٥) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٤/٢٧٥) .

٣- أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - دَخَلَ دَارًا بِالْمَدِينَةِ ، فَرَأَى أَعْلَاهَا مُصَوَّرًا يُصَوِّرُ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي ، فَلْيَخْلُقُوا حَبَّةً ، أَوْ لِيَخْلُقُوا ذَرَّةً ، أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً » (١) .

#### وَالْوَجْهَ مِنَ الْحَدِيثِ :

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ - رحمه الله - بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ : « فَعَمَّ بِالذَّمِّ وَالتَّهْدِيدِ وَالتَّقْبِيحِ كُلِّ مَنْ تَعَاطَى تَصْوِيرَ شَيْءٍ مِمَّا خَلَقَهُ اللَّهُ ، وَضَاهَاهُ فِي التَّشْبِيهِ فِي خَلْقِهِ فِيمَا انْفَرَدَ بِهِ سُبْحَانَهُ مِنَ الْخَلْقِ وَالْإِخْتِرَاعِ ، وَهَذَا وَاضِحٌ » (٢) .  
وَإِذَا مُنِعَ مِنْ تَصْوِيرِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، مُنِعَ مِنْ لِبْسِ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهَا مِنْ ثِيَابٍ .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْحَدِيثِ صُورُ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ؛ لَا يَجْعَلُوهُ حَيَوَانًا ذَا رُوحٍ ، كَمَا ضَاهَيْتُمْ اللَّهَ فِي خَلْقِهِ ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ فَلَا يَشْمَلُهَا الْحَدِيثُ ؛ لِأَنَّهَا لَا حَيَاةَ فِيهَا ، حَتَّى يُقَالَ لِمُصَوِّرِهَا اجْعَلْ فِيهِ الْحَيَاةَ ، وَمَا سَبَقَ فِي الْحَدِيثِ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّعْجِيزِ ، وَالتَّشْبِيهِ بِالْأَذْنَى عَلَى الْأَعْلَى (٣) .

٤- اسْتَدْلُوا بِالْعُمُومَاتِ النَّاهِيَةِ عَنِ التَّصْوِيرِ مُطْلَقًا ، وَالْمُرْتَبَةِ لِلْوَعِيدِ الشَّدِيدِ عَلَى الْمُصَوِّرِينَ ، فَإِنَّهَا عَامَّةٌ فِي مُنْعِ تَصْوِيرِ سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ ؛ مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ ﷺ :

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب نقض الصور ، ح (٥٩٥٣) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٩٨/١٠) .

ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تصوير صورة الحيوان ، ح [١٠١] (٢١١١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٧٧/١٤) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٢٢١/١٣-٢٢٢) ؛ (٢٧٣-٢٧٤) .

(٣) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٧٦/١٤) .

« إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذِّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَيُقَالُ لَهُمْ : أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ » <sup>(١)</sup> ؛ وَقَوْلُهُ ﷺ : « أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهَوْنَ بِخَلْقِ اللَّهِ » <sup>(٢)</sup> ؛ حَيْثُ عَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالْوَعِيدِ جَمِيعَ أَصْحَابِ الصُّورِ دُونَ أَنْ يَسْتَشْنِي صُورَ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ مِنْ غَيْرِهَا <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّ هَذِهِ النُّصُوصَ الْعَامَّةَ خُصَّتْ بِنُصُوصٍ أُخْرَى تُفِيدُ أَنَّ الْوَعِيدَ وَالْمَنْعَ إِنَّمَا وَرَدَ عَلَى تَصْوِيرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ خَاصَّةً ، أَوْ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ مِنْ مِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا ، فَاصْنَعْ الشَّجَرَ ، وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ » <sup>(٤)</sup> ؛ وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : « فَمُرْ بِرَأْسِ التَّمْثَالِ الَّذِي فِي الْبَيْتِ يُقَطَّعُ فَيَصِيرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ » <sup>(٥)</sup> .

وَهُمَا صَرِيحَانِ فِي أَنَّ مَا كَانَ عَلَى صُورَةِ الْجَمَادَاتِ وَمَا لَا رُوحَ لَهُ فَتَصَوِّرُهَا جَائِزٌ ، وَلَا مَحْذُورٌ فِي ذَلِكَ شَرْعًا <sup>(٦)</sup> .

٥- أَنَّ تَصَوِيرَ بَعْضِ الْجَمَادَاتِ وَسَبِيلَةَ إِلَى وَقُوعِ الشُّرْكِ وَالتَّشَبُّهِ بِالْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ صَنَعُوا صُورَ الْأَصْنَامِ ، ثُمَّ عَبَدُوهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى <sup>(٧)</sup> .  
- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بَأَنَّ عِبَادَةَ الْمُشْرِكِينَ وَقَعَتْ لِتِلْكَ الْمَخْلُوقَاتِ الْمَذْكُورَةِ

(١) انظر تخريجه (ص ٧٦٠) من هذا البحث .

(٢) انظر تخريجه (ص ٧٥٩) من هذا البحث .

(٣) انظر : شرح معاني الآثار (٢٨٥/٤-٢٨٦) .

(٤) انظر تخريجه (ص ٧٧٧-٧٧٨) من هذا البحث .

(٥) انظر تخريجه (ص ٧٧٩) من هذا البحث .

(٦) انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥٥٤/٤) ، تعليق على ح (١٩٢١) .

(٧) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٦٤٩/١) .

بَعَيْنِهَا ، لَا لِصُورَتِهَا ، فَلَا يُمْنَعُ مِنْ تَصْوِيرِهَا إِلَّا إِذَا صُوِّرَتْ لِغَرَضِ عِبَادَتِهَا ،  
وَاتَّخَذَهَا آلِهَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ ، فَتَحْرُمُ حَيْثُذِ ؛ لِكُونِهَا صَارَتْ وَسِيلَةً إِلَى الشِّرْكِ  
بِاللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ الْوَسَائِلَ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(١)</sup> .

✽ وَالرَّاجِعُ - وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ الْقَاضِي بِجَوَازِ نَقْشِ الْأَشْجَارِ وَالْأَوْزَاقِ ، وَالْأَحْجَارِ ،  
وَالْقَنَادِيلِ ، وَغَيْرِهَا مِمَّا لَا رُوحَ لَهُ ؛ بِشَرْطِ الْأَيْدِي ذَلِكَ إِلَى عِبَادَتِهَا مِنْ دُونِ  
اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ إِلَى الْإِشْغَالِ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعِبَادَتِهِ وَتَضْيِيعِ الْأَوْقَاتِ ؛ وَذَلِكَ لِمَا يَلِي:  
أَوَّلًا : لِقُوَّةِ أدْلَةٍ أَصْحَابِ هَذَا الْقَوْلِ ، وَصَرَّاحَتِهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْجَوَازِ ، بَلْ  
لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا إِلَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - لَكَفَى بِهِمَا  
دَلِيلَانِ وَاضِحَانِ عَلَى الْجَوَازِ .

قَالَ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعْلِيْقًا عَلَى قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : « فَمُرْ  
بِرَأْسِ التَّمثالِ الَّذِي فِي الْبَيْتِ يُقَطَّعُ ، فَيَصِيرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ » : « فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ  
الصُّورَةَ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْجَمَادَاتِ فَهِيَ جَائِزَةٌ ، وَلَا تَمْنَعُ مِنْ دُخُولِ الْمَلَائِكَةِ ؛  
لِقَوْلِهِ : ( كَهَيْئَةِ الشَّجَرِ ) ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ تَصْوِيرُ الشَّجَرِ حَرَامًا كَتَصْوِيرِ ذَوَاتِ  
الْأَرْوَاحِ ، لَمْ يَأْمُرْ جِبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِتَغْيِيرِهَا إِلَى صُورَةِ شَجَرَةٍ ، وَهَذَا  
ظَاهِرٌ ، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : « إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا ،  
فَاصْنَعْ الشَّجَرِ ، وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ » . ١ هـ <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٦٤٩/١) ؛ قواعد الأحكام في مصالح الأنعام (٤٣/١) .

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة ، المجلد الأول ، القسم الثاني (ص ٦٩٣) .  
وانظر الحديث (ص ٧٧٧-٧٧٨) من هذا البحث .

ثَانِيًا : أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ الَّذِي يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ ، وَيُعْمَلُهَا جَمِيعًا ، وَيُوفَّقُ بَيْنَهَا وَهَذَا كُلُّهُ أَوَّلَى مِنْ إِعْمَالِ بَعْضِهَا وَإِهْمَالِ الْآخَرِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ .

ثَالِثًا : أَنَّهُ يُوجَدُ فَرْقٌ بَيْنَ تَصْوِيرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ، وَبَيْنَ تَصْوِيرِ غَيْرِهَا ؛ فَالْأَوَّلُ هُوَ التَّصْوِيرُ ، يَقُومُ بِهِ الْمَصَوِّرُ ؛ وَهُوَ الَّذِي يُصَوِّرُ أَشْكَالَ الْحَيَوَانِ ، فَيَحْكِيهَا بِتَخْطِيطِ لَهَا ، وَتَشْكِيلِ مُعَيَّنٍ يَنْتُجُ مِنْ مَجْمُوعِهِ مِثْلُ صُورَةِ ذَلِكَ الْحَيَوَانِ الَّذِي يُرِيدُ تَصْوِيرَهُ .

وَأَمَّا الثَّانِي : فَيُسَمَّى النَّقَاشُ ؛ وَهُوَ الَّذِي يَنْقُشُ أَشْكَالَ الشَّجَرِ ، وَالْحَجَرِ ، وَغَيْرِهِ مِمَّا لَا رُوحَ لَهُ ، وَيَعْمَلُ التَّدَاوِيرَ وَالْخَوَاتِيمَ وَنَحْوَهَا <sup>(١)</sup> .  
وَالْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ الْكَرِيمَةُ إِنَّمَا جَاءَتْ بِلَفْظِ التَّصْوِيرِ وَالصُّورِ .  
وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الرَّاجِحَ هُوَ جَوَازُ تَصْوِيرِ مَا لَا رُوحَ لَهُ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لُبْسُهُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى .

\* \* \*

(١) انظر : أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (٢/٢١٦٠) .

## الْفَرْعُ الرَّابِعُ

حُكْمُ لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورَةِ  
الصَّلِيبِ وَشِعَارَاتِ الْأُمَمِ الْكَافِرَةِ

## ● أَوَّلًا : تَعْرِيفُ الصَّلِيبِ :

الصَّلْبُ فِي اللُّغَةِ : الشَّدِيدُ وَالشَّدَّةُ ، وَلِذَا سُمِّيَ الظَّهْرُ صُلْبًا وَصَلْبًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وَفِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَحَلَّتِمْ أَبْنَاءُكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ وَهُوَ تَنْبِيْهُ مِنْهُ جَلَّ وَعَلَا عَلَى أَنَّ الْوَلَدَ جُزْءٌ مِنَ الْأَبِ . وَيُقَالُ لِلظَّهْرِ : صُلْبٌ ، وَصَلْبٌ ، وَصَالِبٌ ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الظَّهْرِ فِيهِ فَقَارٌ فَذَلِكَ الصُّلْبُ ، وَالصَّلْبُ ( بِالتَّحْرِيكِ ) لُغَةٌ فِيهِ . وَيُقَالُ : صُلْبَ الشَّيْءِ صَلَابَةً ؛ فَهُوَ صَلِيبٌ ، وَصُلْبٌ ، وَصَلْبٌ : أَيُّ شَدِيدٌ .

وَالصُّلْبُ ، وَالصَّلْبُ : عَظْمٌ مِنْ لَدُنِ الْكَاهِلِ إِلَى الْعَجَبِ ، جَمْعُهُ : أَصْلَابٌ ، وَأَصْلَابٌ ، وَصَلْبَةٌ . وَالصُّلْبُ ، وَالْأَصْطِلَابُ : اسْتِخْرَاجُ الْوَدَكِ مِنَ الْعَظْمِ .

وَالصَّلْبُ الَّذِي هُوَ تَغْلِيْقُ الْإِنْسَانِ لِلْقَتْلِ ؛ قِيلَ : هُوَ شَدُّ صُلْبِهِ عَلَى خَشَبٍ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا هُوَ مِنْ صُلْبِ الْوَدَكِ ، وَمِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ فِرْعَوْنَ : ﴿ وَلَاصَلْبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ إِنَّمَا جَرَأُوا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ

خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ (١)

وَالصَّلِيبُ : الْمَصْلُوبُ . وَأَصْلُ الصَّلِيبِ : الْحَشَبُ الَّذِي يُصْلَبُ عَلَيْهِ .  
وَالصَّلِيبُ : هُوَ الَّذِي يَتَّخِذُهُ النَّصَارَى قِبْلَةً عَلَى شَكْلِ خَطَّيْنِ مُتَقَاطِعَيْنِ ، مِنْ  
خَشَبٍ ، أَوْ مَعْدِنٍ ، أَوْ نَقْشٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، يَتَقَرَّبُونَ إِلَيْهِ ؛ لِكُونِهِ عَلَى هَيْئَةِ  
الْحَشَبِ الَّذِي زَعَمُوا أَنَّ الْيَهُودَ صَلَبَتْ عِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلَيْهِ ، ﴿ وَقَوْلِهِمْ  
إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ  
وَإِنَّ الَّذِينَ أَخْتَلَفُوا فِيهِ لِفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ  
يَقِينًا ﴾ بَل رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾ (٢) . وَالْجَمْعُ : صَلْبَانٌ ،  
وَصَلْبٌ . يُقَالُ : صَلَبَ الرَّاهِبُ : اتَّخَذَ فِي بَيْتِهِ صَلِيبًا ، وَتَوَبَّ مُصْلَبٌ : فِيهِ نَقْشٌ  
كَالصَّلِيبِ (٣) .

وَالصَّلِيبُ اصطلاحاً : هُوَ مَا كَانَ عَلَى شَكْلِ خَطَّيْنِ مُتَقَاطِعَيْنِ ، يَنْتُجُ عَنْهُمَا  
شَيْءٌ مِثْلُ ، يَعْبُدُهُ النَّصَارَى ، وَيُعَظَّمُونَهُ ، وَيَتَقَرَّبُونَ إِلَيْهِ ؛ بِزَعْمِهِمْ أَنَّهُ يُمَثِّلُ  
الْحَشَبَةَ الَّتِي صَلَبَ الْيَهُودُ عَلَيْهَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ ، يَفْعَلُونَ ذَلِكَ  
تَحَسُّرًا وَنَدَمًا (٤) .

(١) المائدة : ٣٣ .

وانظر فيما سبق من معاني الصَّلْبِ لُغَةً : مفردات ألفاظ القرآن (ص ٤٨٩) ؛ لسان  
العرب (٣٨٠/٧-٣٨١) ؛ القاموس المحيط (ص ١٣٥-١٣٦) ، جَمِيعُهَا ( صلب ) .

(٢) النساء : ١٥٧-١٥٨ .

(٣) انظر : مفردات ألفاظ القرآن (ص ٤٨٩) ؛ لسان العرب (٣٨٢/٧) ؛ معجم مقاييس  
اللُّغَةِ (٣٠١/٣-٣٠٢) ؛ المعجم الوسيط (٥١٩/١) ، جَمِيعُهَا ( صلب ) .

(٤) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٩٢/٤) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير ومعه البناية على  
الهداية (٣٥٦/٥) ؛ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢٦٨/٨) .

وَبِهِ يَظْهَرُ أَنَّ الصَّلِيبَ لَيْسَ شَكْلًا وَاحِدًا ، بَلْ كُلُّ مَا أَدَّى إِلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ فَهُوَ صَلِيبٌ . وَلِذَا نَجِدُ أَنَّ أَشْكَالَ الصَّلِيبِ عِنْدَ النَّصَارَى لَيْسَتْ شَكْلًا وَاحِدًا ، بَلْ هِيَ أَشْكَالٌ عَدِيدَةٌ ، كُلُّهَا تَرْمِزُ إِلَى الصَّلِيبِ الْمُقَدَّسِ عِنْدَهُمْ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْمُبَارَكْفُورِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَالصَّلِيبُ ( يَفْتَحُ الصَّادِ ، وَكَسَرَ اللَّامَ ) : هُوَ الَّذِي لِلنَّصَارَى ، وَصُورَتُهُ : أَنْ تُوضَعَ خَشَبَةٌ عَلَى أُخْرَى عَلَى صُورَةِ التَّقَاطُعِ ، يَحْدُثُ مِنْهُ الْمُثَلَّثَانِ عَلَى صُورَةِ الْمَصْلُوبِ . وَأَصْلُهُ : أَنَّ النَّصَارَى يَزْعُمُونَ أَنَّ الْيَهُودَ صَلَبُوا عِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلَيْهِ ، فَحَفِظُوا هَذَا الشَّكْلَ ؛ تَذَكُّرًا لِتِلْكَ الصُّورَةِ الْغَرِيبَةِ الْفَطِيعَةِ ، وَتَحَسُّرًا عَلَيْهَا ، وَعَبْدُوهُ » <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

● ثَانِيًا : حُكْمُ لُبْسِ الثِّيَابِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورَةِ الصَّلِيبِ :  
اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ لُبْسِ الْمُسْلِمِ لِبَاسًا مَتَّقُوشًا عَلَيْهِ صُورَةَ الصَّلِيبِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَحْرُمُ لُبْسُ الثِّيَابِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورَةِ الصَّلِيبِ بِشَتَّى أَشْكَالِهِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر الملاحق ، ملحق ( أ ) .

(٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود ( ١٣٨ / ١١ ) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار ( ١ / ٦٤٨ ) ، ( ٤ / ٩٢ ) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير ومعه البناء على الهداية ( ٥ / ٣٥٦ ) ؛ المجموع شرح المهذب ( ٣ / ١٨٦ ) ؛ شرح المنهاج وحاشيتا قليوبي وعميرة عليه ( ٣ / ٣٣ ) ؛ الإنصاف في معرفة الرائج من الخلاف ( ١ / ٤٧٤ ) ؛ كشاف القناع عن من الإقناع ( ١ / ٢٨٠ ) .



● الْقَوْلُ الثَّانِي :

يُكْرَهُ لِلْمُسْلِمِ لُبْسُ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورَةِ الصَّلِيبِ بِشَتَّى أَشْكَالِهِ .  
وَبِهِ قَالَ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ ، وَالْمَالِكِيَّةِ ، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

\* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الثِّيَابِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورَةِ

الصَّلِيبِ :

١- حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيبٌ إِلَّا نَقَضَهُ » <sup>(٢)</sup> .

وَالْحَدِيثُ نَصٌّ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ شَيْئًا عَلَيْهِ صَلِيبٌ أَوْ صُورَةٌ إِلَّا غَيْرُهُ وَأَتْلَفَهُ ، وَلَوْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى إِتْلَافِ الْمَالِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ ، وَإِتْلَافِ الْمَالِ لَا يَحُوزُ إِلَّا لِأَمْرٍ مُحَرَّمٍ ؛ زَجْرًا عَنْهُ ، وَتَرْهِيبًا مِنْهُ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١/٦٤٨) ، (٤/٩٢) ؛ ابن الممّام ، فتح القدير ومعه البناءة على الهداية (٥/٣٥٦) ؛ الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ (ص ٢٣٣-٢٣٤) ؛ المغني (٢/٣٠٩) ؛ الإنصاف في معرفة الرّاجح من الخلاف (١/٤٧٤) ؛ كشّاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٨٠) .

(٢) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب نقض الصور ، ح (٥٩٥٢) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٩٨) .  
والتَّقْضُ : هُوَ النَّكْتُ وَالْإِزَالَةُ وَالتَّغْيِيرُ . النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/٩٤) ؛ لسان العرب (١٤/٢٦٢-٢٦٣) ، (نقض) .

قال ابن حجر : « قَوْلُهُ : ( إِلَّا نَقَضَهُ ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ : إِلَّا قَضَبَهُ . وَيَتَرَجَّحُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى أَنَّ النِّقْضَ يُزِيلُ الصُّورَةَ مَعَ بَقَاءِ الثُّوبِ عَلَى حَالِهِ ، وَالْقَضْبُ ؛ وَهُوَ الْقَطْعُ يُزِيلُ صُورَةَ الثُّوبِ » اهـ . فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣٩٩) .

(٣) انظر : أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (٣/٢١٥٩) ؛ غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (ص ٨٦) ، تعليقاً على ح (١٣٥) .

وَقَدْ تَرَجَّمَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرُضُ فِي صَلَاتِي » <sup>(١)</sup> ، يَقُولُهُ : « بَابٌ : إِنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ ، أَوْ تَصَاوِيرَ هَلْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ؟ وَمَا يُنْهَى مِنْ ذَلِكَ » . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : « قَوْلُهُ : ( وَمَا يُنْهَى مِنْ ذَلِكَ ) ؛ أَيْ وَمَا يُنْهَى [ عَنْهُ مِنْ ] ذَلِكَ . وَفِي رِوَايَةٍ : ( وَمَا يُنْهَى عَنْ ذَلِكَ ) ، وَظَاهِرُ حَدِيثِ الْبَابِ لَا يُؤْفِي بِجَمِيعِ مَا تَضَمَّنَتْهُ التَّرْجَمَةُ إِلَّا بَعْدَ التَّأَمُّلِ ؛ لِأَنَّ السِّرَّ وَإِنْ كَانَ ذَا تَصَاوِيرٍ لَكِنَّهُ لَمْ يَلْبَسْهُ ، وَلَمْ يَكُنْ مُصَلِّبًا ، وَلَا نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ صَرِيحًا . وَالْجَوَابُ : أَمَّا أَوَّلًا : فَإِنَّ مَنَعَ لُبْسِهِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى . وَأَمَّا ثَانِيًا : فَبِإِلْحَاقِ الْمُصَلَّبِ بِالْمُصَوِّرِ ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَدْ عُيِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى . وَأَمَّا ثَالِثًا : فَالْأَمْرُ بِالْإِزَالَةِ مُسْتَلَزِمٌ لِلنَّهْيِ عَنِ الْاسْتِعْمَالِ . ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّ الْمُصَنِّفَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : ( مُصَلَّبٌ ) الْإِشَارَةَ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ كَعَادَتِهِ ؛ وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ فِي اللَّبَاسِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصْلِيبٌ إِلَّا نَفَضَهُ » . <sup>(٢)</sup>

٢- حَدِيثُ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، وَفِي عُنُقِي صَلِيبٌ مِنْ ذَهَبٍ ، فَقَالَ : « يَا عَبْدِي ! اطْرَحْ عَنْكَ هَذَا الْوَتْنَ » <sup>(٣)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِطَرْحِ الصَّلِيبِ ، وَكَانَ لَا بَسِيْلَهُ ، لَمَّا قَدِمَ

(١) انظر تخرجه (ص ٧٦٩) من هذا البحث .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٧/١) ، بِتَصْرُفٍ يَسِيرٍ .

(٣) رواه الترمذي في كتاب التفسير ، باب : ومن سورة التوبة ، ح (٣٠٩٥) ، وَقَالَ :

« هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ ، وَغُطِيفُ بْنُ أَعْيَنَ

لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ فِي الْحَدِيثِ » اهـ . الجامع الصحيح (٢٥٩/٥-٢٦٠) .

وَلِلْحَدِيثِ طُرُقٌ وَشَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ لَا تَخْلُو مِنْ ضَعْفٍ ، وَبِمَجْمُوعِ طُرُقِهِ وَشَوَاهِدِهِ حَسَنَةٌ

شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ (ص ٦٤) ؛ وَفِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى (٦٧/٧) .

وَالْأَلْبَانِيُّ فِي غَايَةِ الْمَرَامِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ (ص ٢٣-٢٤) ، ح (٦) .

عَلَيْهِ نَصْرَانِيًّا ، وَسَمَاءً وَتَنَّا ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الصَّلَيبِ .

٣\_ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ، وَهَدَى لِلْعَالَمِينَ ، وَأَمَرَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ بِمَحَقِّ الْمَعَازِفِ ، وَالْمَزَامِيرِ ، وَالْأَوْتَانِ ، وَالصُّلْبِ ، وَأَمَرَ الْجَاهِلِيَّةَ » <sup>(١)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَمَّمَ مَحَقَّ الصُّلْبِ ؛ وَهَذَا يَشْمَلُ مَحَقَّهُ نَفْسَهُ ، وَمَحَقَّ صُورَتِهِ ، وَمَحْوَهَا ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ ، إِضَافَةً إِلَى أَنَّهُ قَرَنَهُ فِي الْحَدِيثِ مَعَ أُمُورٍ مُحَرَّمَةٍ مُجْمَعٍ عَلَى تَحْرِيمِهَا فِي الْجُمْلَةِ .

(١) رواه أحمد في باقي مسند الأنصار ، عن أبي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ، ح (٢٢٣٧٠) ، مسند الإمام

أحمد بن حنبل (٣٠٧/٨) .

وَأَخْرَجَهُ بَنُوهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ الْأَشْرَبَةِ ، بَابِ مَا جَاءَ فِي الْخَمْرِ وَمِنْ يَشْرُهَا ، وَقَالَ : « رَوَاهُ كُلُّهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ ، وَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ » اهـ . جَمَعَ الزَّوَائِدَ وَمَنَعَ الْفَوَائِدَ (٦٩/٥) .

وَالْمَعَازِفُ : آلَاتُ اللَّهْوِ مِنْ دُفُوفٍ وَطُبُولٍ وَغَيْرِهَا . وَالْعَزْفُ : هُوَ اللَّعِبُ بِالْمَعَازِفِ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٠٨/٣) ، ح (عزف) .

وَالْمَزَامِيرُ : جَمْعُ مِزْمَارٍ ؛ وَهُوَ آلَةُ الزَّمْرِ ؛ وَهِيَ قَصَبَةٌ يُغْنَى فِيهَا وَيُعَزَفُ بِهَا .

انظر : لسان العرب (٧٩/٦-٨٠) ، (زمر) .

وَالْأَوْتَانُ : جَمْعُ وَتْنٍ ، وَالْوَتْنُ هُوَ مَا عُيِدَ مِنْ دُونَ اللَّهِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّنَمِ : أَنَّ الْوَتْنَ كُلُّ مَا لَهُ جُنَّةٌ مَعْمُولَةٌ مِنْ حَوَاهِرِ الْأَرْضِ ، أَوْ مِنَ الْخَشَبِ ، أَوْ الْحِجَارَةِ بِصُورَةِ الْآدَمِيِّ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ ذَرَاتِ الْأَرْوَاحِ ، تُعْمَلُ وَتَنْصَبُ قَتَعْبُدُ . وَالصَّنَمُ : هُوَ الصُّورَةُ بِلَا جُنَّةٍ . وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا ، وَأَطْلَقَهُمَا عَلَى الْمَغْنَنِ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١٣٣/٥) ، (وتن) .

وَالْمَحَقُّ : نَقْضُ الشَّيْءِ وَإِبْطَالُهُ ، وَيَأْتِي بِمَعْنَى الْقَطْعِ ، وَالْمَحْوِ وَالْإِزَالَةِ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٥٨/٤) ؛ مختار الصحاح (ص ٥٤٨-٥٤٩) ،

(محق) .

وَتَوْقَشَ الاسْتِدْلَالَ بِهَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ :

بَأَنَّهُمَا ضَعِيفَانِ ؛ وَالضَّعِيفُ لَا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأَوَّلُ : أَنَّ الْحَدِيثَيْنِ لَيْسَا ضَعِيفَيْنِ بِالِاتِّفَاقِ ، بَلْ إِنَّ حَدِيثَ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حَسَنٌ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ أَثَمَةِ الْمُسْلِمِينَ بِكَثْرَةِ شَوَاهِدِهِ وَطُرُقِهِ ، وَاحْتَجُّوا بِهِ ؛ مِنْهُمْ : شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَالْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - <sup>(٢)</sup> .

الثَّانِي : عَلَى التَّسْلِيمِ بِضَعْفِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ فَإِنَّ هُنَاكَ أُدْلَةَ أُخْرَى صَحِيحَةٌ تَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ ؛ كَحَدِيثِ عَائِشَةَ السَّابِقِ <sup>(٣)</sup> .

٤- حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ » <sup>(٤)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ لُبْسَ الصَّلِيبِ ، أَوْ صُورَتِهِ تَشَبُّهٌ بِالنَّصَارَى فِي تَعْظِيمِهِمْ لَهُ ، وَلُبْسِهِمْ إِيَّاهُ ، وَالتَّشَبُّهُ بِهِمْ فِي مِثْلِ هَذَا لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِهِمْ .

٥- عَنْ دِفْعَةِ الرَّاسِيَّةِ <sup>(٥)</sup> - رَحِمَهَا اللَّهُ - قَالَتْ : كُنَّا نَطُوفُ بِالْبَيْتِ مَعَ أُمِّ

(١) انظر : أحكام التصوير في الفقه الإسلامي (ص ٤٠٣) .

(٢) انظر (ص ٧٩١) من هذا البحث . وانظر : جامع بيان العلم وفضله (١٠٩/٢) ؛ صحيح سنن الترمذي (٢٤٧/٣) ، ح (٣٠٩٥) .

(٣) انظر (ص ٧٩٠) من هذا البحث ؛ أحكام التصوير في الفقه الإسلامي (ص ٤٠٣) .

(٤) انظر تخريجه (ص ٢٧٥) من هذا البحث .

(٥) هِيَ دِفْعَةُ بَنَاتِ غَالِبِ الرَّاسِيَّةِ الْبَصْرِيَّةِ ، أُمُّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أُذَيْنَةَ ، قَاضِي الْبَصْرَةِ ، عَدَّهَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الصَّحَابَةِ . انظر ترجمتها في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب

(١٩٤٦/٤) ، رقم (٤١٨٠) ؛ تقريب التهذيب (ص ٦٦٤) ، رقم (٨٥٨٠) ] .

الْمُؤْمِنِينَ ؛ عَائِشَةُ - رضي الله عنها - ، فَرَأَتْ عَلَى امْرَأَةٍ بُرْدًا فِيهِ تَصْلِيبٌ ،  
فَقَالَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ : « اطْرَحِيهِ ، اطْرَحِيهِ ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى نَحْوَ  
هَذَا قَضَبَهُ » (١) .

وَهُوَ صَرِيحٌ فِي النَّهْيِ عَنِ لُبْسِ الصَّلِيبِ ، وَالْأَمْرِ بِنَقْضِهِ وَإِزَالَتِهِ .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى كَرَاهَةِ لُبْسِ مَا فِيهِ صُورَةُ الصَّلِيبِ :

١- حَدِيثُ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِيهِ  
بَيْنَهُ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيبٌ إِلَّا نَقَضَهُ » (٢) .

حَيْثُ حَمَلُوهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ دُونَ التَّحْرِيمِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَهْيٌ عَنْ  
ذَلِكَ ، أَوْ عَنْ لُبْسِهِ (٣) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهِهِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ خِلَافُ الْأَوَّلَى ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْقُضُهُ وَلَا  
يَتْرُكُهُ ؛ وَهَذَا اتِّلَافٌ لِلْمَالِ ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُتْلَفُ مُحَرَّمًا ، أَوْ يَتَرْتَبُ  
عَلَيْهِ أَمْرٌ مُحَرَّمٌ (٤) .

الثَّانِي : لَا يُسَلِّمُ عَدَمُ وُجُودِ النَّهْيِ عَنْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، بَلْ قَدْ نَهَى عَنْهُ ؛ كَمَا

(١) رواه أحمد في مسند عائشة ، ح (٢٥٠٩١) ، وحسنه مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ ؛ مِنْ أَحْمَدِ دِقَّةً ،  
وَبَقِيَّةُ رِجَالِ الْإِسْنَادِ يُثِقَاتُ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٦/٤٢) .  
وقال الشيخ البنا : « لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ لِغَيْرِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، سَنَدُهُ حَيْثُ » اهـ . بلوغ الأمان  
في ترتيب مسند ابن حنبل الشيباني (٢٨٥/١٧) .

(٢) انظر تخريجه (ص ٧٩٠) من هذا البحث .

(٣) انظر : المغني (٣٠٩/٢) .

(٤) انظر : غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (ص ٨٦) .

فِي حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ <sup>(١)</sup> ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، وَنَهَتْ عَنْهُ زَوْجُهُ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - <sup>(٢)</sup> ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ قَدْ فَهِمْتَ وَعَلِمْتَ مِنْ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ أَنَّ لُبْسَ الصَّلِيبِ وَاتِّخَاذَهُ مُحَرَّمٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ بِتَحْرِيمِ لُبْسِ مَا نُقِشَ عَلَيْهِ الصَّلِيبُ ؛ لِمَا يَلِي :

أَوَّلًا : لِقَوَّةِ أدْلَتِهِ ، وَصَرَاحَتِهَا فِي التَّحْرِيمِ ، وَلَيْسَ لَهَا مُعَارِضٌ يَصْرِفُهَا عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ .

ثَانِيًا : أَنَّ الصَّلِيبَ مِنْ أَعْظَمِ شِعَارَاتِ النَّصَارَى الدِّينِيَّةِ ، وَكَذَا صُورَتُهُ ، يَعْتَقِدُونَ زُورًا وَيُهْتَنَأَنَّ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ عِيسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - صُلِبَ عَلَيْهِ ، وَقَتْلُهُ الْيَهُودُ ، وَكَذَّبُوا لَعَنَهُمُ اللَّهُ ؛ فَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ ، وَلَكِنْ شَبَّهَ لَهُمْ ، وَلِذَا فَبِأَنَّهُمْ يُقَدِّسُونَهُ ، وَيُصَلُّونَ إِلَيْهِ ، وَيُعْظَمُونَهُ ، وَيُعَلِّقُونَهُ ، وَيَلْبَسُونَهُ عَلَى صُدُورِهِمْ ، وَتَرْوِيجُ شِعَارِ كَهَذَا ، وَالْإِبْقَاءُ عَلَى صُورَتِهِ فِي مَلَابِسِ الْمُسْلِمِينَ تَرْوِيجُ لِشِعَارِ النَّصَارَى ، وَرِضًا بِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الضَّلَالِ وَالْفُجُورِ ، وَإِقْرَارًا لِفَسَادِهِمْ وَإِعْتِقَادِهِمُ الْبَاطِلِ .

وَمِنْ الْأُمُورِ الْمُهِّمَةِ أَنَّ الصَّلِيبَ الَّذِي يُقَدِّسُهُ النَّصَارَى عَلَى اخْتِلَافِ مِلَلِهِمْ وَنَحْلِهِمْ وَطَوَائِفِهِمْ لَيْسَ شَكْلًا وَاحِدًا ، بَلْ لَهُ أَشْكَالٌ عِدَّةٌ - كَمَا أَسْلَفْنَا - <sup>(٣)</sup> ، وَهُمْ مَعَ شَدِيدِ الْأَسْفِ يَسْتَغْلُونَ جَهْلَ الْمُسْلِمِينَ بِأَنْوَاعِهِ وَأَشْكَالِهِ ، فَيَرَوُّجُونَ بَعْضَ الْأَشْكَالِ غَيْرِ الْمَشْهُورَةِ عَلَى مَلَابِسِ الْمُسْلِمِينَ الْوَافِدَةِ إِلَيْهِمْ ، وَفِي الْقُرْشِ وَالْأَحْدِيَّةِ ،

(١) انظره (ص ٧٩١) من هذا البحث .

(٢) انظره (ص ٧٩٤) من هذا البحث .

(٣) (ص ٧٨٧-٧٨٩) من هذا البحث . وانظر الملحق (أ) .

وَالسَّاعَاتِ ، بَلْ تَطَرَّزَ بِهِ الْأَقْمِشَةُ أحياناً ، لِيُظْهَرَ وَكَأَنَّهُ نَقَشٌ أَصِيلٌ فِي بَعْضِ الْمُوَدِّيَّاتِ ، لِيُنْخَدِعَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ ، حَتَّى بَاتَ أَكْثَرُهُمْ وَقَدْ لَبَسَ الصَّلِيبَ طَوْعاً أَوْ كَرْهاً .

ثَالِثاً : مَا فِي لِبَسِ صُورَةِ الصَّلِيبِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالنَّصَارَى فِيمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ دِينِهِمْ وَلِبَاسِهِمْ ، وَالتَّشْبِيهِ بِهِمْ فِي مِثْلِ هَذَا حَرَامٌ بِالِاتِّفَاقِ (١) .

رَابِعاً : أَنَّ تَحْرِيمَ لِبَسِ مَا فِيهِ صُورُ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ، وَتَحْرِيمَ الْأَصْنَامِ وَالْأَوْتَانِ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ لِبَسِ مَا فِيهِ صُورَةُ الصَّلِيبِ ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهَا مِمَّا عُبدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَكَيْفَ وَقَدْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ وَتَنَاسَّاهُ ؟!

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَإِظْهَارُ الصَّلِيبِ بِمَنْزِلَةِ إِظْهَارِ الْأَصْنَامِ ؛ فَإِنَّهُ مَعْبُودُ النَّصَارَى ، كَمَا أَنَّ الْأَصْنَامَ مَعْبُودُ أَرْبَابِهَا ، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا يُسَمَّوْنَ عِبَادَ الصَّلِيبِ » (٢) .

\* وَإِذَا ثَبَتَ تَحْرِيمُ لِبَسِ الصَّلِيبِ فِي ثَوْبٍ كَانَ أَوْ فِي سَاعَةٍ ، أَوْ فِي نَعْلِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِبَسُ مَا فِيهِ صُورَةُ نَجْمَةِ دَاوُدَ السُّدَّاسِيَّةِ الَّتِي يُقَدِّسُهَا الْيَهُودُ ، وَيُعَظِّمُونَهَا ؛ وَكَذَا شِعَارُ إِلَهِ الْحُبِّ عِنْدَ الْإِغْرِيْقِ ؛ وَهُوَ شِعَارٌ قَرِيبٌ مِنْ عَلَامَةِ ( صَحَّ ) ، كَثُرَ فِي هَذَا الْعَصْرِ ظُهُورُهُ عَلَى الْمَلَابِسِ ، وَالْأَحْذِيَةِ ، وَالسَّاعَاتِ ، وَالْبِضَائِعِ بِشَكْلِ مُذْهِلٍ مُفْجِعٍ (٣) .

(١) انظر (ص ٦٣٩ وما بعدها) من هذا البحث .

(٢) أحكام أهل الذمة (٢/٧١٩) .

(٣) انظر ملاحق البحث ، ملحق (أ) .

## الْفَرْعُ الْخَامِسُ

حُكْمُ لِبَاسِ الْمَلَاسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى كِتَابَاتٍ قَبِيحَةٍ  
أَوْ لَا يُدْرَى مَعْنَاهَا مِمَّا يَغْلِبُ قُبْحُهُ

كَثُرَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ إِرْتِدَاءُ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ - خُصُوصًا الشَّبَابُ - اللَّبَاسِ الَّذِي  
يَحْمِلُ شِعَارَاتٍ هَذَامَةٍ ، وَكَلِمَاتٍ بَذِيئَةٍ فَاحِشَةٍ ، تُعَبِّرُ عَنِ الْانْجِرَافِ ، وَتَدْعُو إِلَى  
الْعُهْرِ وَالْفَاحِشَةِ ، وَالتَّخَنُّثِ وَالْمُيُوعَةِ ، وَالخُرُوجِ عَنْ هَذِي الْإِسْلَامِ وَأَدَابِهِ وَقِيمِهِ  
وَمُثُلِهِ السَّامِيَةِ .

تَرِدُ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ وَالْعِبَارَاتُ عَلَى الْأَلْبِسَةِ وَالْأَقْمِصَةِ وَالْأَحْذِيَةِ وَالسَّاعَاتِ  
وَالطُّوَاقِي الَّتِي تَقْدُ إِلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ بِلَادِ الْكُفَّارِ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، فَتَقْدُ إِلَى  
بِلَادِ الْعَرَبِ وَالْمُسْلِمِينَ ، لِيُنْخَدِعَ بِهَا الْمُغْفَلُونَ مِنْ بَنِي جِلْدَتِنَا ، وَمَنْ يُحْسِنُونَ الظَّنَّ  
بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، أَوْ يُؤَالُونَهُمْ ، وَيُعْجِبُونَ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ تَقَدُّمٍ وَحَضَارَةٍ -  
زَعَمُوا - فَيَحْمِلُونَ شِعَارَاتِهِمْ وَعِبَارَاتِهِمِ الرَّقِيعَةَ ، دُونَ وَعْيٍ أَوْ إِذْرَاكِ لِمَعَانِيهَا ، أَوْ  
دُونَ مَبَالَاتٍ بِمَا عُرِفَ مِنْهَا ، وَيَا لِلَّهِ كَمْ يَعُزُّ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَرِصِ عَلَى دِينِهِ فِي  
هَذِهِ الْأَيَّامِ أَنْ يَجِدَ لِبَاسًا لِاطْفَالِهِ أَوْ لِأَهْلِهِ أَوْ لِنَفْسِهِ دُونَ كِتَابَةٍ بُلْغَةٍ أَجَنِبِيَّةٍ لَا يُدْرِكُ  
مَعْنَاهَا ، بَلْ إِنَّ بَعْضَ الْكِتَابَاتِ لَتُطَرَّرُ بِهَا الْأَقْمِصَةُ تُطَرِّزًا وَاتِّشَارًا عَلَى شَكْلِ  
التَّزْيِينِ بَحَيْثُ يَضَعُ عَلَى مَنْ أَرَادَ هَتَكَهَا أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْهَا دُونَ مِسَاسٍ بِاللَّبَاسِ أَنْ  
يُتْلَفَ وَيُفْسَدَ .

❖ وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ :

أَوَّلًا : تَوَزُّعُ بَعْضِ الْمُنْظَمَاتِ الْمَاسُونِيَّةِ أَوْ النَّصْرَانِيَّةِ أَوْ الْاِشْتِرَاكِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ  
مُنْظَمَاتِ الْإِلْحَادِ وَالْكُفْرِ أَلْبِسَةَ كُتُبَ عَلَيْهَا عِبَارَاتٌ ، وَرُمُوزٌ ، وَشِعَارَاتٌ تَدْعُو



لِمَبَادِيهَا الْهَدَامَةِ ، وَشِعَارَاتِهَا الضَّلَالَةَ ، وَطُقُوسِ دِينِهَا الْمَحَرَّفَ ، تُرْجِمَ بَعْضُهَا إِلَى  
اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فُوجِدَ أَنَّهُ يَحْمِلُ الْفُحْشَ وَالْفَسَادَ وَالتَّرْوِيجَ لِأَدْيَانِهِمْ وَمُعْتَقَدَاتِهِمْ  
الْبَاطِلَةِ ؛ وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ :

- ١\_ كَلِمَةُ ( Nike ) ؛ وَالَّتِي تَعْنِي : إِلَهَ النَّصْرِ عِنْدَ الْإِغْرِيْقِ .
- ٢\_ كَلِمَةُ ( Aphrodite ) ؛ وَالَّتِي تَعْنِي : إِلَهَ الْحُبِّ وَالْجَمَالِ عِنْدَ الْإِغْرِيْقِ .
- ٣\_ كَلِمَةُ ( Mason ) ؛ وَمَعْنَاهَا : مَاسُونِي .
- ٤\_ كَلِمَةُ ( Spirit ) ؛ وَتَعْنِي : الرُّوحَ الْقُدْسِ .
- ٥\_ كَلِمَةُ ( Vicar ) ؛ وَمَعْنَاهَا : كَاهِنٌ .
- ٦\_ كَلِمَةُ ( Zionist ) ؛ وَتَعْنِي : الصُّهْيُونِيَّ .
- ٧\_ كَلِمَةُ ( Pig ) ؛ وَتَعْنِي : خِنْزِيرَ .
- ٨\_ كَلِمَةُ ( Synagogue ) ؛ وَمَعْنَاهَا : جَمَاعَةٌ مِنَ الْيَهُودِ .
- ٩\_ كَلِمَةُ ( Kirk = Church ) ؛ وَمَعْنَاهَا : كَنِيسَةً .
- ١٠\_ كَلِمَةُ ( I'm Christian ) ؛ وَمَعْنَاهَا : أَنَا نَصْرَانِيَّ ( نَصْرَانِيَّةٌ ) .
- ١١\_ كَلِمَةُ ( I'm Jewish ) ؛ وَتَعْنِي : أَنَا يَهُودِيَّ ( يَهُودِيَّةٌ ) .
- ١٢\_ كَلِمَةُ ( Bible ) ؛ وَمَعْنَاهَا : كِتَابُ النَّصَارَى .
- ١٣\_ كَلِمَةُ ( Brahman ) ؛ وَمَعْنَاهَا : الْبَرَهْمِيَّ ، أَوْ الْهِنْدُوسِيَّ .
- ١٤\_ كَلِمَةُ ( Christmas ) ؛ وَتَعْنِي : عِيْدُ النَّصَارَى .
- ١٥\_ كَلِمَةُ ( Gospel ) ؛ وَمَعْنَاهَا : إِنْجِيلُ النَّصَارَى .
- ١٦\_ كَلِمَةُ ( Eros ) ؛ وَمَعْنَاهَا : إِلَهَ الْحُبِّ عِنْدَ الْيَهُودِ ؛ وَهُوَ ابْنُ أَفْرُودِيْتِ .
- ١٧\_ كَلِمَةُ ( Cupid ) ؛ وَتَعْنِي : إِلَهَ الْحُبِّ عِنْدَ الرُّومَانِ .

يَكْثُرُ مَعَ الْأَسْفَرِ وَجُودُ مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ وَالْكَلِمَاتِ عَلَى مَلَابِسِ الْأَطْفَالِ وَالشَّبَابِ ، خُصُوصًا الْبِدَلِ الرِّيَاضِيَّةِ ، وَعَلَى الْأَخَصِّ كَلِمَةُ ( Nike ) ، الَّتِي لَا يَكَادُ يَخْلُو مِنْهَا لِبَاسٌ أَوْ حِذَاءٌ صَغُرَ أَمَّ كَبُرَ ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْحِرْصِ الْعَظِيمِ وَالسَّعْيِ الْجَادِّ مِنْ أَعْدَاءِ الْأُمَّةِ عَلَى اخْتِلَافِ فِتَاتِهَا وَأَجْنَاسِهَا عَلَى تَرْوِيجِ مَذَاهِبِهِمُ الْفَاسِدَةِ ، وَشِعَارَاتِهِمُ الْبَاطِلَةِ الضَّالَّةِ ، إِبَانِ غَفْلَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ ذَلِكَ ، وَجَهْلٍ عَظِيمٍ بِمَا يُرَادُّ لَهُمْ ، وَمَا يُحَاكُّ ضِدَّهُمْ .

ثَانِيًا : تَقَوْمُ بَعْضُ الشَّرِكَاتِ الْعَالَمِيَّةِ الشَّهِيرَةِ ، أَوْ غَيْرِهَا بِالذَّعْوَةِ إِلَى الْفَاحِشَةِ وَالْفَسَادِ الْأَخْلَاقِيِّ ، مِنْ خِلَالِ نَشْرِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ الدَّاعِيَةِ إِلَى الشَّهَوَاتِ وَالزُّنَا وَالْحُمُورِ وَالْوَقَاحَةِ ، حَتَّى إِنَّكَ لَتَشَاهِدُ الشَّابَّ أَوْ غَيْرَهُ مِنْ فِتَاتِ الْمُسْلِمِينَ وَقَدْ ارْتَدَى قَمِيصًا أَوْ بَنْطَالًا أَوْ بَذْلَةً مَكْتُوبٌ عَلَيْهَا كَلِمَةٌ وَفِحَةٌ لَوْ عَلِمَ بَعْضُهُمْ بِمَعْنَاهَا وَمَذَلُولِهَا لَدَفَنَ نَفْسَهُ عَنِ الْأَنْظَارِ ! وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ :

١ \_ عِبَارَةُ ( I'm ready for sexual affairs ) ؛ وَمَعْنَاهَا : أَنَا مُسْتَعِدٌّ ( مُسْتَعِدَّةٌ لِعَلَاقَاتٍ جِنْسِيَّةٍ ) .

٢ \_ كَلِمَةُ ( Kiss me ) ؛ وَتَعْنِي : قَبِّلْنِي .

٣ \_ كَلِمَةُ ( Lusty ) ؛ وَمَعْنَاهَا : شَهْوَانِي .

٤ \_ كَلِمَةُ ( Prostitute ) ؛ وَمَعْنَاهَا : عَاهِرٌ ، زَانٍ .

٥ \_ كَلِمَةُ ( Take me ) ؛ وَتَعْنِي : خُذْنِي .

٦ \_ كَلِمَةُ ( Tippler ) ؛ وَمَعْنَاهَا : شَارِبُ الْخَمْرِ .

٧ \_ كَلِمَةُ ( whore ) ؛ وَتَعْنِي : عَاهِرٌ ، بَغِيٌّ .

٨ \_ كَلِمَةُ ( Adulterer ) ؛ وَمَعْنَاهَا : فَاسِقٌ ، زَانٍ .

٩ \_ كَلِمَةُ ( Adultery ) ؛ وَمَعْنَاهَا : زَنَا .

- ١٠\_ كَلِمَةُ ( Bastard ) ؛ وَتَعْنِي : ذَنِي ، ابْنُ زَنَآ .
- ١١\_ كَلِمَةُ ( Bitch ) ؛ وَمَعْنَاهَا : الْكَلْبَةُ ، الْعَاهِرَةُ ، الزَّانِيَةُ .
- ١٢\_ كَلِمَةُ ( Bawdy ) ؛ وَمَعْنَاهَا : فَاجِرٌ ، فَاسِقٌ .
- ١٣\_ كَلِمَةُ ( Buy me ) ؛ وَمَعْنَاهَا : اشْتَرِنِي .
- ١٤\_ كَلِمَةُ ( Dram ) ؛ وَتَعْنِي : جُرْعَةٌ صَغِيرَةٌ مِنَ الْمُسْكِرِ .
- ١٥\_ عِبَارَةٌ ( Drum Base born ) ؛ وَتَعْنِي : ابْنُ زَنَآ ، لَقِيطٌ .
- ١٦\_ كَلِمَةُ ( Follow me ) ؛ وَمَعْنَاهَا : الْحَقْنِي ، اتَّبِعْنِي <sup>(١)</sup> .

ثَالِثًا : وَمَعَ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْمُرْجَمَةَ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ تَحْمِلُ مِنَ الْفَسَادِ ، وَإِسَاءَةِ الظَّنِّ بِلَابِسِهَا ، وَالِدَّعْوَةِ إِلَى الْفَاحِشَةِ مَا لَا يَخْفَى ، فَلَمْ يَقِفِ الْأَعْدَاءُ عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ ، بَلِ اسْتَغْلَوْا كَثْرَةَ الْمَعَانِي لِلُّغَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ وَتَجَدُّدِهَا ، فَصَارُوا يَكْتُبُونَ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ بِالْأَلْفَاظِ غَيْرِ مَعْهُودَةٍ ، لِيَلْبَسُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَيُوقِعُوهُمْ فِي الْخَيْرَةِ وَالْإِثْمِ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُونَ ، وَصَارُوا يَكْتُبُونَ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ بِاللُّغَاتِ الْأُخْرَى غَيْرِ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ ؛ كَالصِّينِيَّةِ ، وَالْفَرَنْسِيَّةِ ، وَغَيْرِهَا ، مُسْتَغْلِينَ جَهْلَ الْمُسْلِمِينَ بِهِذِهِ اللُّغَاتِ ، وَقَلَّةَ إِدْرَاكِهِمْ لِمَعَانِيهَا .

رَابِعًا : وَلَيْسَ هَذَا فَحَسْبُ ، بَلْ قَدْ ضَيَّطَتْ مَجْمُوعَةٌ مِنَ أَلْبَسَةِ الْأَطْفَالِ ، الْوَافِدَةِ مِنَ الْبِلَادِ الْأَوْرُوبِيَّةِ وَقَدْ كُتِبَتْ عَلَيْهَا آيَاتُ قُرْآنِيَّةٌ ، وَأَحَادِيثُ نَبَوِيَّةٌ ، وَأَذْكَارُ شَرْعِيَّةٌ ، يُرِيدُونَ أَنْتِذَالَ كِتَابِ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ الْأَمِينِ ﷺ ، وَالتَّصَاقَهَا بِالْقَادُورَاتِ وَالتَّجَاسَّاتِ <sup>(٢)</sup> ، وَقَدْ يَرُوقُ لِبَعْضِ الْمُتَسَبِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ

(١) وانظر مزيداً من هذه الألفاظ والعبارات القبيحة على الألبسة في ملحق ( ب ) .

(٢) انظر : الثُّبَابُ الْمُسْلِمِ وَلِبَاسُهُ الْمُتَمَيِّزُ ( ص ٨٤ ) .

هَذَا ، فَيَتَلَقَّوْنَهَا عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ بِهَا ١١

\* وَهَذِهِ الْأَلْبِسَةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى هَذِهِ الْكِتَابَاتِ وَالْعِبَارَاتِ مُحَرَّمَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ .  
قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « اللَّبَاسُ الَّذِي يُكْتَبُ عَلَيْهِ مَا  
يُخِلُّ بِالذِّينِ أَوْ الشَّرَفِ لَا يَجُوزُ لِبْسُهُ ، سَوَاءً كُتِبَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا ،  
وَسَوَاءً كَانَ لِلرِّجَالِ أَوْ النِّسَاءِ ، وَسَوَاءً كَانَ شَامِلًا لِجَمِيعِ الْبَدَنِ أَوْ لِحِزْنٍ مِنْهُ أَوْ  
عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ ؛ مِثْلُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ عِبَارَةٌ تَدُلُّ عَلَى دِيَانَةِ الْيَهُودِ أَوْ النَّصَارَى ،  
أَوْ غَيْرِهِمْ ، أَوْ عَلَى عِيدٍ مِنْ أَعْيَادِهِمْ ، أَوْ عَلَى شُرْبِ الْخَمْرِ ، أَوْ فِعْلِ الْفَاحِشَةِ ،  
أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ . وَلَا يَجُوزُ تَرْوِيجُ مِثْلِ هَذِهِ الْأَلْبِسَةِ ، أَوْ بَيْعُهَا ، أَوْ شِرَاؤُهَا ، وَتَمْنُهَا  
حَرَامٌ » (١) .

\* وَمِنْ الْأَدِلَّةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا يَلِي :

١ - الْأَدِلَّةُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ لِبْسِ مَا فِيهِ صُورَةُ ذَاتِ الرُّوحِ أَوْ صُورَةُ  
الصَّلَيبِ ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مِمَّا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَإِنَّ بَعْضَ هَذِهِ  
الْأَلْفَافِ وَالْكَلِمَاتِ هِيَ لِمَعْبُودَاتٍ تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ؛ مِثْلُ : إِلَهِ النَّصْرَةِ عِنْدَ  
الْإِغْرِيْقِيِّ ( Nike ) ؛ وَإِلَهِ الْحُبِّ عِنْدَ الْيَهُودِ ؛ وَهُوَ ابْنُ أَفْرُودَيْتِ ( Eros ) ؛ وَإِلَهِ  
الْحُبِّ عِنْدَ الرُّومَانِ ( Cupid ) (٢) .

٢ - حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ  
تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ » (٣) .

(١) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين (٢٨٤/١٢) .  
(٢) انظر هذه الأدلة في الفرعين السابقين (ص ٧٥٧ ، ٧٨٧) من هذا البحث .  
(٣) انظر تخرجه (ص ٢٧٥) من هذا البحث .

والوجه منه : أَنَّ هَذِهِ الْأَلْبِسَةَ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى الْكِتَابَاتِ الْقَبِيحَةِ ، وَالشَّعَارَاتِ الْهَدَامَةِ مِمَّا يَنْتَشِرُ لُبْسُهُ بَيْنَ الْكُفَّارِ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، إِضَافَةً إِلَى أَنَّ تِلْكَ الْعِبَارَاتِ مِمَّا يَشْتَهَرُونَ بِهِ ، وَيَدِينُونَ بِهِ ، فَلُبْسُهَا تَشْبَهُ بِهِمْ .

٣\_ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
والوجه من الآية : أَنَّ لُبْسَ مِثْلِ هَذِهِ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الْقُبْحِ وَالْفَسَادِ نَشْرٌ لِلْفَاحِشَةِ كَيْفَمَا نَشْرُ ، وَتَرْوِيجٌ لَهَا بَيْنَ صُفُوفِ الْمُسْلِمِينَ وَرَغْبَةٌ فِي نَشْرِهَا بَيْنَهُمْ .

٤\_ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ ، وَلَا اللَّعَّانِ ، وَلَا الْفَاحِشِ ، وَلَا الْبَذِيءِ » <sup>(٢)</sup> .  
والوجه منه : أَنَّ لُبْسَ هَذِهِ الْمَلَابِسِ مِنَ الْفَحْشِ وَالْفَحْشِ وَالْبَذَاءَةِ ، وَهُمَا لَيْسَا مِنْ صِفَاتِ الْمُؤْمِنِينَ .

٥\_ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورٍ مَنْ تَبِعَهُ ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا ،

(١) النور : ١٩ .

(٢) رواه الترمذي في كتاب البرِّ والصَّلة ، باب ما جاء في اللُّعنة ، ح (١٩٧٧) ، وَحَسَنَهُ ، الجامع الصحيح (٣٠٨/٤) . وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ الْمَكْرُورِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، ح (٣٩٤٨) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، رَجَالُهُ يُقَاتُ رَجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرُ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ ، فَقَدْ رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ ، وَأَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ ، وَهُوَ ثِقَةٌ » ١ هـ . مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٦٠/٧-٦١) . وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ (٣٧٠/٢) ، ح (١٩٧٧) .

وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئاً « (١) .

فَهُوَ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي اسْتِحْبَابِ سَنِّ الْأُمُورِ الْحَسَنَةِ ، وَتَحْرِيمِ سَنِّ الْأُمُورِ السَّيِّئَةِ ، وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنْ إِثْمٍ أَوْ ثَوَابٍ (٢) . وَلُبْسُ مِثْلِ هَذِهِ الثِّيَابِ مِنَ الْأُمُورِ السَّيِّئَةِ الَّتِي يَلْحَقُ الْمَرْءُ وَزُرْهَا وَوَزُرُ مَنْ لَبَسَهَا تَقْلِيداً لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ .

٦- حَدِيثُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « الْحَلَالُ بَيْنَ ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَاعٍ يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ » (٣) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ لُبْسَ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الْكَلِمَاتِ وَالْعِبَارَاتِ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْفُحْشِ وَالْفَسَادِ ، أَقْلُ مَا فِيهِ إِسَاءَةُ الظَّنِّ بِمَنْ يَلْبَسُهَا ، وَالظَّنُّ بِهِ أَنَّهُ مِنَ الزُّنَاةِ وَالزَّوَانِي وَشُرَّابِ الْخُمُورِ ، أَوْ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، أَجَارَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْ هَذِهِ الْمُوَبِّقَاتِ ، فَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ صِيَانَةُ لِعِرْضِهِ ، وَبُعْدًا عَنِ الشُّبُهَاتِ تَحْتَسِبُ لُبْسُهَا ، وَالْحَذَرُ مِنْهَا .

(١) رواه مسلم في كتاب العلم ، باب مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً أَوْ سَيِّئَةً ، وَمَنْ دَعَا إِلَى هُدًى أَوْ ضَلَالَةٍ ، ح [١٦] (٢٦٧٤) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد السادس (١٧٢/١٦) .

(٢) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد السادس (١٧٢/١٦) .

(٣) انظر تخريجه (ص ١٢٢) من هذا البحث .

انتهى الجزء الأول من هذا البحث

وَبَلِيَّةٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - الْجُزْءُ الثَّانِي

وَأَوَّلُهُ : الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ مِنَ الْفَصْلِ الثَّانِي : ( شُرُوطُ لِبَاسِ الرَّجُلِ )

أَنْ يَكُونَ اللَّبَاسُ سَاتِراً لِلْعَوْرَةِ .

### الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

أَنْ يَكُونَ اللَّبَاسُ سَاتِرًا لِلْعَوْرَةِ

وَفِيهِ مَطْلَبَانِ :

المطلب الأول : اهْتِمَامُ الْإِسْلَامِ بِحِفْظِ الْعَوْرَةِ .

المطلب الثاني : أَحْكَامُ عَوْرَةِ الرَّجُلِ فِي الْإِسْلَامِ .

## المَطْلَبُ الأوَّلُ

اهْتِمَامُ الْإِسْلَامِ بِحِفْظِ الْعَوْرَةِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ :

الفرع الأول : تَعْرِيفُ الْعَوْرَةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا .

الفرع الثاني: نَهْيُ الْإِسْلَامِ عَنِ التَّعَرِّيِّ وَأَمْرُهُ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ .

الفرع الثالث : الْوَسَائِلُ الَّتِي شَرَعَهَا الْإِسْلَامُ لِحِفْظِ الْعَوْرَةِ .



## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

### تَعْرِيفُ الْعَوْرَةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

#### • أَوَّلًا : تَعْرِيفُ الْعَوْرَةِ لُغَةً :

الْعَوْرَةُ : الْحَلَلُ فِي الثَّغْرِ وَغَيْرِهِ ، وَكُلُّ يَتِّ فِيهِ حَلَلٌ يُخَشَى دُخُولُ الْعَدُوِّ مِنْهُ ؛ فَهُوَ عَوْرَةٌ ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ الْمُنَافِقِينَ : ﴿ وَاسْتَفِزُّ فَرِيقٌ مِنْهُمْ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴾ (١) .

وَالْعَوْرَةُ : كُلُّ مَكْمَنٍ لِلسَّيْرِ ، وَكُلُّ مَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ إِذَا ظَهَرَ ، وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ : سَوَاتُهُمَا . وَالْعَوْرَةُ : السَّاعَةُ ؛ الَّتِي هِيَ قِمَمٌ مِنْ ظُهُورِ الْعَوْرَةِ فِيهَا ؛ وَهِيَ ثَلَاثُ سَاعَاتٍ : سَاعَةٌ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَسَاعَةٌ عِنْدَ نِصْفِ النَّهَارِ ، وَسَاعَةٌ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ؛ قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَفِزَّكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْعَنُوا أَلْهَمٌ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ ذَلِكَ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢) .

(١) الأحزاب : ١٣ .

(٢) النور : ٥٨ .

وَالْعَوْرَةُ : كُلُّ مَا يَسْتُرُهُ الْإِنْسَانُ اسْتِنَكَافًا أَوْ حَيَاءً . وَالْجَمْعُ : عَوْرَاتٌ <sup>(١)</sup> .

● ثَانِيًا : تَعْرِيفُ الْعَوْرَةِ اصْطِلَاحًا :

يُمْكِنُ تَعْرِيفُ الْعَوْرَةِ اصْطِلَاحًا بِأَنَّهَا : كُلُّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ كَشْفَهُ مِنْ جَسَدِ الْإِنْسَانِ ، وَأَمَرَ بِسْتُرِهِ <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر في معاني العورة لُغَةً : لسان العرب (٩/٤٦٩-٤٧٠) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٢٨٨) ؛ معجم مقاييس اللغة (٤/١٨٥-١٨٦) ، جميعها (عور) ؛ المعجم الوسيط (٢/٦٣٦) ، (عار) .

(٢) انظر قريباً من هذا : أسهل المدارك (١/١٨١) ؛ الشرح الصغير (١/٢٨٣) ؛ مغني المحتاج (١/٣٩٧) ؛ نهاية المحتاج (٢/٥) ؛ كشاف القنصاع عن متن الإقنصاع (١/٢٦٤) ؛ الموسوعة الفقهية الكويتية (٣١/٤٤) .

## الْفَرْعُ الثَّانِي

## نَهْيُ الْإِسْلَامِ عَنِ التَّعَرِّيِّ وَأَمْرُهُ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ

حَارَبَ الْإِسْلَامُ الْعُرْيَ ، وَجَعَلَهُ فِطْرَةً بَهِيمَةً تَفْتَحُ الشَّرَّ وَالْفَسَادَ الَّذِي يُقْوَضُ أَرْكَانَ الْمُجْتَمَعِ ، وَيُزْعِزُ بُنْيَانَهُ ؛ وَامْتَنَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ بِإِنزَالِ اللَّبَاسِ الَّذِي يَسْتُرُ بِهِ الْعَوْرَاتِ ، وَيُوَارِي بِهِ السَّوَاتِ ؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى :

﴿ يَبْنِي ءَادَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوْءَ تَكْمُ وَرِيْشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ ﴾ (١) .

وَقَدْ كَانَ الْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ عُرَاءَ - الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ - زَاعِمِينَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ ، وَأَنَّهُمْ وَجَدُوا آبَاءَهُمْ عَلَيْهَا ، فَتَبَرَّأَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُمْ ، وَرَدَّ عَلَيْهِمْ فِرْيَتَهُمْ ، وَسَمَّى فِعْلَهُمْ ذَلِكَ فَاحِشَةً وَسَوْءًا ؛ ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّمَا أَمَرَ اللَّهُ بِالْفَحْشَاءِ أَنْفَعُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٢) . ثُمَّ أَمَرَ بِاللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ؛ ﴿ يَبْنِي ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (٣) .

(١) الأعراف : ٣١ - ٣٢ . (٢) الأعراف : ٣١ - ٣٢ . وانظر (ص ٦٧) من هذا البحث.

(٣) الأعراف : ٣١ - ٣٢ .

وانظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٢/٣٨٩-٣٩٥) ؛ الدر المنثور في التفسير

بالمأثور (٣/٤٣٩-٤٤٦) ؛ أسباب نزول القرآن الكريم (ص ٢٢٨-٢٢٩) ؛ تفسير

وَأَذَنَ مُؤَذِّنُهُ ﷺ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فِي أَهْلِ مَنَى يَوْمَ النَّحْرِ : « لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ » <sup>(١)</sup> .  
\* وَمِنَ الْأَحَادِيثِ النَّاهِيَةِ عَنِ التَّعَرُّيِ الْأَمْرَةِ بِحِفْظِ الْعَوْرَةِ :

١\_ مَا رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ ، وَلَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ » <sup>(٢)</sup> .

٢\_ عَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَقْبَلْتُ بِحَجَرٍ أَحْمِلُهُ ثَقِيلٍ ، وَعَلَيَّ إِزَارٌ خَفِيفٌ ، فَانْحَلَّ إِزَارِي ، وَمَعِيَ الْحَجَرُ لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَضَعَهُ حَتَّى بَلَغْتُ بِهِ إِلَى مَوْضِعِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ارْجِعْ إِلَى ثَوْبِكَ فَخُذْهُ ، وَلَا تَمْشُوا عُرَاةً » <sup>(٣)</sup> .

وَفِي نَهْيِهِ ﷺ عَنِ الْمَشْيِ عُرْيَانًا بَيَّانٌ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقُعُودُ عُرْيَانًا فِي مَوْضِعٍ يَكُونُ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْمَوْضِعِ الَّذِي نَهَى فِيهِ عَنِ الْمَشْيِ عُرْيَانًا ؛ بَحِثْ يَرَاهُ مَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَرَى عَوْرَتَهُ <sup>(٤)</sup> .

٣\_ عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ ؟ قَالَ : « أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ ؟ قَالَ : « إِنْ

⇨ القرآن العظيم (٢٣٣/٢) .

(١) رواه البخاري في كتاب الصلاة ، باب ما يستر من العورة ، ح (٣٦٩) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٩/١) .

(٢) رواه مسلم في كتاب الحيض ، باب تحريم النظر إلى العورات ، ح [٧٤] (٣٣٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٢٥/٤-٢٦) . والترمذي في كتاب الأدب ، باب في كراهية مباشرة الرجال للرجال والمرأة للمرأة ، ح (٢٧٩٣) ، الجامع الصحيح (١٠١/٥-١٠٢) .

(٣) رواه مسلم في كتاب الحيض ، باب تعريم النظر إلى العورات ، ح [٧٨] (٣٤١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٢٩/٤) .

(٤) ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٨/٢) .

اسْتَطَعَتْ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فَلَا يَرَاهَا . قَالَ : قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! إِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا ؟ قَالَ : « فَاَللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ » <sup>(١)</sup> .

٤\_ عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبَرَّازِ بِلَا إِزَارٍ ، فَصَعَدَ الْمِنْبَرَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَبِيبِي سِتِيرٌ يُجِبُّ الْحَيَاءَ وَالسُّتْرَ ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتِرْ » <sup>(٢)</sup> .  
فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَغَيْرُهَا تَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى الْأَمْرِ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَالنَّهْيِ عَنِ التَّعَرِّيِ ، وَتَجْعَلُ الْمُحَافَظَةَ عَلَى الْعَوْرَاتِ مِنَ الْحَيَاءِ وَالْحِشْمَةِ .

وَلَيْسَ هَذَا فَحَسْبُ ، بَلْ كَانَ ﷺ يَجْعَلُ سِتْرَ الْعَوْرَةِ وَالْمُحَافَظَةَ عَلَيْهَا مِنْ ثَمَرَاتِ الْإِيمَانِ الصَّحِيحِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَالْحَيَاءِ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ :  
٥\_ فَقَعْنُ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَّامَ إِلَّا بِمِزْرٍ » <sup>(٣)</sup> .

(١) رواه الترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء في حفظ العورة ، ح (٢٧٩٤) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ » اهـ . الجامع الصحيح (١٠٢/٥) .

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ فِي كِتَابِ الْغُسْلِ ، بَابِ مَنْ اغْتَسَلَ غُرْبَانًا وَحْدَهُ فِي الْخُلُوعِ ، وَمَنْ تَسْتَرُ فَالتَّسْتَرُ أَفْضَلُ . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : « وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ وَغَيْرُهُمْ مِنْ طُرُقٍ عَنْ بَهْزٍ ، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ... وَلِهَذَا جَزَمَ بِهِ الْبُخَارِيُّ » اهـ ، فَتَحَ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤٥٨/١-٤٥٩) . وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي آذَانِ الرَّقَافِ (ص ٣٩-٤٠) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الحمَّام ، باب النهي عَنِ التَّعَرِّيِ ، ح (٤٠٥) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٣٤/١١) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٤٩٧/٢) ، ح (٤٠١١) .  
وَالْبَرَّازُ : اسْمٌ لِلْفَضَاءِ الْوَاسِعِ الْمُنْكَشِفِ بَغَيْرِ سُتْرَةٍ ، ثُمَّ كُنُوا بِهِ عَنْ قَضَاءِ الْغَائِطِ ، كَمَا كُنُوا بِهِ عَنِ الْخَلَاءِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَبَرَّزُونَ فِي الْأَمْكِنَةِ الْخَالِيَةِ مِنَ النَّاسِ .  
انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١١٨/١) ، (برز) .

(٣) رواه الترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء في دخول الحمَّام ، ح (٢٨٠١) ، وَحَسَنَهُ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ (١٠٤/٥-١٠٥) .

٦- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ <sup>(١)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ مَرَّ وَصَاحِبٌ لَهُ بَيْتِيَّةٌ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ حَلُّوا أَزْرَهُمْ فَجَعَلُوهَا مَخَارِيقَ <sup>(٢)</sup> ، يَجْتَلِدُونَ بِهَا ، وَهُمْ عُرَاةٌ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَلَمَّا مَرَرْنَا بِهِمْ قَالُوا : إِنَّ هَؤُلَاءِ قَسِيسُونَ ، فَدَعَوْهُمْ ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَيْهِمْ ، فَلَمَّا أَبْصَرُوهُ تَبَدَّدُوا <sup>(٣)</sup> ، فَارْجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُغْضِبًا حَتَّى دَخَلَ ، وَكُنْتُ أَنَا وَرَاءَ الْحُجْرَةِ ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : « سُبْحَانَ اللَّهِ ! لَا مِنْ اللَّهِ اسْتَحْيُوا ، وَلَا مِنْ رَسُولِهِ اسْتَرَوْا » . وَأُمُّ أَيْمَنَ عِنْدَهُ تَقُولُ : اسْتَغْفِرْ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَبِلَايٍ مَا اسْتَغْفِرُ لَهُمْ <sup>(٤)</sup> .

وَلَيْسَ هَذَا فَحَسْبُ ، بَلْ كَانَ ﷺ مُطَبَّقًا لِهَذَا الْأَدَبِ الْإِسْلَامِيِّ الرَّفِيعِ فِي

⇒ والنسائي في كتاب الغسل والتميم ، باب الرخصة في دخول الحمام ، ح (٤٠١) ، سنن النسائي (١٤٢/١) .

وحسنه الألباني في إرواء الغليل (٦/٧-٨) ، ح (١٩٤٩) ؛ وفي غاية المرام (ص ١٠٨) ، ح (١٩٠) .

(١) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ حَزْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْدِي كَرِيبِ الزُّبَيْدِيِّ ، أَبُو الْحَارِثِ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ ، سَكَنَ مِصْرَ ، وَتَوَفَّى بِهَا بَعْدَ أَنْ عَمَّرَ طَوِيلًا ، يُقَالُ : إِنَّهُ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَكَانَتْ وَقَاتُهُ بَعْدَ الثَّمَانِينَ عَلَى الْأَرْجَحِ .

انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/٨٨٣) ، رقم (١٤٩١) ؛ تهذيب التهذيب (٣١٧/٢) ] .

(٢) الْمَخَارِيقُ : جَمْعُ مِخْرَاقٍ ؛ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ ثَوْبٌ يُلَفُّ وَيَضْرَبُ بِهِ الصَّبِيَانُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٢٦) ، ( خرق ) .

(٣) تَبَدَّدُوا : أَيِ تَفَرَّقُوا . انظر : المرجع السابق (١/١٠٥) ، ( بد ) .

(٤) رواه أحمد في مسند الشاميين ، عن عبد الله بن الحارث ، ح (١٧٧١) ، وصححه مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٩/٢٤٩-٢٥٠) .

وَقَوْلُهُ : ( فَبِلَايٍ ) : أَيِ بَعْدَ شِدَّةِ امْتِنَاعِهِ وَإِبْطَائِهِ ، اسْتَغْفَرَ لَهُمْ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/١٩٢) ، ( لأي ) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٣٨٤) .

حَيَاتِهِ ؛ وَهُوَ الْأُسْوَةُ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَمَا رُبِيتْ عَوْرَتُهُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ ؛ فَقَدْ رَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْقُلُ مَعَهُمُ الْحِجَارَةَ لِلْكَعْبَةِ ، وَعَلَيْهِ إِزَارُهُ ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ عَمُّهُ : يَا ابْنَ أَخِي ! لَوْ حَلَلْتَ إِزَارَكَ ، فَجَعَلْتَ عَلَى مَنْكَبِكَ دُونَ الْحِجَارَةِ . قَالَ : فَحَلَّهُ ، فَجَعَلَهُ عَلَى مَنْكَبِيهِ ، فَسَقَطَ مَغْشِيًّا عَلَيْهِ ، فَمَا رُبِّيَ بَعْدَ ذَلِكَ غُرِيَانًا ﷺ » (١) .

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « فَفِيهِ : أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي التَّعَرِّيُّ لِلْمَرْءِ بِحَيْثُ تَبْدُو عَوْرَتُهُ لِعَيْنِ النَّاطِرِ إِلَيْهَا ، وَالْمَشْيُ غُرِيَانًا بِحَيْثُ لَا يَأْمَنُ أَعْيُنُ الْأَدَمِيِّينَ ، إِلَّا مَا رُخِّصَ فِيهِ مِنْ رُؤْيَى الْحَلَالِ لِلْأَزْوَاجِ هُنَّ عُرَاءٌ » (٢) .

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَفِيهِ : أَنَّهُ ﷺ كَانَ مَصُونًا عَمَّا يُسْتَفْبَحُ قَبْلَ الْبِغْنَةِ وَبَعْدَهَا . وَفِيهِ : النَّهْيُ عَنِ التَّعَرِّيِّ بِحَضْرَةِ النَّاسِ » (٣) .

وَكَانَ عُمَرُ النَّبِيِّ ﷺ حِينَئِذٍ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً ، حِينَ بَلَغَ الْحُلُمَ ، وَسَبَبُ سُقُوطِهِ مَغْشِيًّا عَلَيْهِ : « قِيلَ : كَانَ مِنْ شِدَّةِ حَيَاتِهِ مِنْ تَعَرِّيِهِ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مَجْبُولًا عَلَى أَجْمَلِ الْأَخْلَاقِ وَأَكْمَلِهَا مِنْذُ نَشَأَ ، وَمِنْ أَعْظَمِهَا شِدَّةَ الْحَيَاءِ . وَقِيلَ : بَلْ كَانَ لِأَمْرِ شَاهِدَةٍ وَرَأَاهُ ، أَوْ لِبَدَاءٍ سَمِعَهُ يَنْهَى عَنِ التَّعَرِّيِّ » (٤) .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِ الْأَخِيرِ ، وَأَنَّهُ سَمِعَ نِدَاءً يَنْهَاهُ عَنِ التَّعَرِّيِّ : مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِسَنَدِهِ : « فِي قِصَّةِ بِنَاءِ الْكَعْبَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ؛ حِينَ

(١) رواه البخاري في كتاب الصلاة ، باب كَرَاهِيَّةِ التَّعَرِّيِّ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، ح (٣٦٤) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٥/١) .

ومسلم في كتاب الحيض ، باب الاعتناء بحفظ العورة ، ح [٧٧] (٣٤٠) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٢٩/٤) .

(٢) شرح صحيح البخاري (٢٧/٢) .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٦/١) .

(٤) انظر : ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٨١/٢) .

هَدَمَتْهَا قُرَيْشٌ وَجَعَلُوا يَتُونَهَا بِحِجَارَةِ الْوَادِي ، تَحْمِلُهَا قُرَيْشٌ عَلَى رِقَابِهَا ،  
فَرَفَعُوهَا فِي السَّمَاءِ عِشْرِينَ ذِرَاعًا ، فَبَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَحْمِلُ حِجَارَةً مِنْ أَجْيَادٍ ،  
وَعَلَيْهِ نَمِرَةٌ ، فَصَاقَتْ عَلَيْهِ النَّمِرَةُ ، فَذَهَبَ يَضَعُ النَّمِرَةَ عَلَى عَاتِقِهِ ، فَيَرَى عَوْرَتَهُ  
مِنْ صِغَرِ النَّمِرَةِ ، فَنُودِيَ يَا مُحَمَّدُ ! خَمُرٌ - أَيُّ غَطٍّ - عَوْرَتِكَ ، فَلَمْ يَرَى  
عُرْيَانًا بَعْدَ ذَلِكَ » (١) .

وَمَا هَذِهِ الْعِنَايَةُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِشِدَّةِ الْمَحَافَظَةِ عَلَى الْعَوْرَاتِ ، وَالْأَمْرِ بِحِفْظِهَا ،  
وَالنَّهْيِ عَنْ كَشْفِهَا إِلَّا لِمَا فِي حِفْظِ الْعَوْرَاتِ ، وَالِابْتِعَادِ عَنِ النَّظَرِ إِلَى الْفُرُوجِ الَّتِي  
لَا تَحِلُّ مِنَ الْاِخْتِشَامِ ، وَصِيَانَةِ الْعِرْضِ ، وَقَمْعِ الْفَاحِشَةِ ، وَصَلَاحِ الْأَخْلَاقِ ،  
وَدَرْءِ الْمَفَاسِدِ الْعَظِيمَةِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى التَّفْرِيطِ فِي ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ كَشْفَهَا أَمَامَ النَّاسِ  
وَالْتَسَاهُلَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الْعَظِيمَةِ ، وَمَا حَلَّ الْبَلَاءُ بِالْمُسْلِمِينَ إِلَّا بِسَبَبِ  
التَّعَرِّيِ الَّذِي يَعِيشُهُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، رِجَالًا وَنِسَاءً .

وَإِنَّ اهْتِمَامَ الْإِسْلَامِ بِسِتْرِ الْعَوْرَاتِ ، وَالتَّرَغِيبِ فِيهَا تَدْبِيرٌ وَقَائِيٌّ لِكَيْ يَكُونَ فِي  
الْمُجْتَمَعِ بَيِّنَةٌ تَحُلُو مِنْ كُلِّ مَا يُشِيرُ فِي الْمَرْءِ نَزَعَاتِ السُّوءِ ، وَتَسْتَنَازَةُ عَنْ جَمِيعِ  
الْمُغْرِيَّاتِ ، وَتَقِلُّ فِيهَا أَسْبَابُ الْفَوْضَى الْجِنْسِيَّةِ إِلَى أْبْعَدِ حَدٍّ مُمَكِّنٍ ، لِذَلِكَ فَقَدْ  
كَانَ إِبْطَالُ الْعُرْيِ وَالتَّعَرِّيِ ، وَتَعْيِينُ الْعَوْرَاتِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مِنْ أَوَّلِ مَا عُيِّنَ بِهِ  
الْإِسْلَامُ (٢) .

\* \* \*

(١) رواه أحمد في باقي مسند الأنصار ، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة ، ح (٢٣٨٠٠) ،  
وقوى إسنادهُ مُحَقِّقُوا مسند الإمام أحمد ابن حنبل (٢١٨/٣٩) .

(٢) المودودي ، الحجاب (ص ٢٩٢) .



## الْفَرْعُ الثَّالِثُ

## الْوَسَائِلُ الَّتِي شَرَعَهَا الْإِسْلَامُ لِحِفْظِ الْعَوْرَةِ

نَظَرًا لِشِدَّةِ اهْتِمَامِ الْإِسْلَامِ بِسِتْرِ الْعَوْرَاتِ ، وَنَهْيِهِ عَنِ التَّعَرِّيِ ؛ وَحَتَّى يَتِمَّ ذَلِكَ عَلَى أَتَمِّ الْوُجُوهِ وَأَكْمَلِهَا فَقَدْ شَرَعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى طُرُقًا عَدِيدَةً لِلْمَحَافَظَةِ عَلَى الْعَوْرَاتِ ، أَمْرًا وَنَهْيًا وَإِرْشَادًا وَتَوْجِيهًا ؛ وَمِنْ أَتَمِّ تِلْكَ الطَّرِيقِ وَالْوَسَائِلِ :

أَوَّلًا : إِنْزَالُ اللَّبَاسِ بِنَوْعِيهِ ؛ لِبَاسِ الْجَسَدِ ، وَلِبَاسِ الْقَلْبِ وَالرُّوحِ ، وَشَرَعِيَّتِهِ ، وَالْإِمْتِنَانِ بِهِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ يَبْنِيْ مَا دَمَ قَدْ أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَرِّى سَوَاءً بَيْنَكَمْ وَرِدْيًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ (١)

قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ كَثِيرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « يَمْتَنُّ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ بِمَا جَعَلَ لَهُمْ مِنَ اللَّبَاسِ وَالرِّيشِ ؛ فَالْلِّبَاسُ مَا سَتَرَ الْعَوْرَاتِ وَهِيَ السَّوَاتُ ، وَالرِّيشُ وَالرِّيشُ مَا يُجَمِّلُ بِهِ ظَاهِرًا ، فَالْأَوَّلُ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ ، وَالرِّيشُ مِنَ التَّكْمِيْلَاتِ وَالزِّيَادَاتِ » (٢) .

وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى التَّلَازُمِ الْوَتِيقِ بَيْنَ شَرْعِ اللَّهِ تَعَالَى لِلَّيْبَاسِ لِسِتْرِ الْعَوْرَاتِ وَبَيْنَ التَّقْوَى ، فَكِلَاهُمَا لِبَاسٌ ؛ هَذَا يَسْتُرُ عَوْرَاتِ الْقَلْبِ وَالرُّوحِ ، وَيُزَيِّنُهَا بِزِينَةِ الْإِيمَانِ وَالْحَيَاءِ ، وَالْآخَرُ يَسْتُرُ عَوْرَاتِ الْجَسَدِ ، وَيُزَيِّنُهُ ، وَيُجَمِّلُهُ بَيْنَ النَّاسِ ، وَهُمَا مُتَلَازِمَانِ ؛ فَإِذَا اسْتَشْعَرَ الْعَبْدُ التَّقْوَى لِلَّهِ ، وَاسْتَحْيَا مِنْهُ الْحَيَاءَ الْمَطْلُوبَ شَرْعًا تَوَلَّدَ

(١) الأعراف : ٢٦ .

(٢) تفسير القرآن العظيم (٢/٢٣٢) .

لَدَيْهِ الشُّعُورُ وَالْإِحْسَاسُ بِاسْتِيفَاحِ عُرْيِ الْجَسَدِ ، وَالْحَيَاءُ مِنْ كَشْفِهِ أَمَامَ النَّاسِ ، وَإِذَا ضَعُفَ الْحَيَاءُ عِنْدَ الْعَبْدِ ، وَفَسَدَتِ التَّقْوَى لَمْ يُبَالِ بِالْعُرْيِ النَّفْسِيِّ وَالْجَسَدِيِّ تَطْبِيقًا فِي وَاقِعِ حَيَاتِهِ ، وَفِي مَن حَوْلَهُ وَتَحْتَهُ مِنَ الْبَشَرِ .

ثَانِيًا : تَحْرِيمُ النَّظَرِ إِلَى الْعَوْرَاتِ ، وَالْأَمْرُ بِغَضِّ الْبَصَرِ عِنْدَ بُدْوِهَا لِإِعَارِضٍ أَوْ غَفْلَةٍ<sup>(١)</sup> ؛ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا<sup>(٢)</sup> .

وَغَضُّ الْبَصَرِ الْمَأْمُورُ بِهِ شَرْعًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَعْنَاهُ : كَفُّهُ عَنِ الاسْتِرْسَالِ ، فَلَا يَنْظُرُ إِلَى الشَّيْءِ بِمِلْءِ الْعَيْنِ ، وَهُوَ أَدَبٌ لَطِيفٌ عَظِيمٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ ؛ أَنْ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ عَمَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، فَلَا يَنْظُرُوا إِلَّا إِلَى مَا يُبَاحُ لَهُمْ النَّظَرُ إِلَيْهِ ، وَأَنْ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ عَنِ الْمَحَارِمِ ، فَإِذَا صَادَفَ وَقُوعُ الْبَصَرِ عَلَى مَا لَا يَحِلُّ لَهُمْ النَّظَرُ إِلَيْهِ صَرَفُوهُ سَرِيعًا ، وَكَفُّوهُ عَمَّا لَا يَحِلُّ<sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ عليه السلام لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « يَا عَلِيُّ ! لَا تَتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ ؛ فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى ، وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ »<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم (٣/٣١٠-٣١١) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤/٢٦) ؛ مختصر كتاب النظر في أحكام النظر (ص ١١١ وما بعدها) .

(٢) النور : ٣٠ ، ٣١ .

(٣) انظر : ابن العربي ، أحكام القرآن (٣/٣٧٧) ؛ تفسير القرآن العظيم (٣/٣١٠) .

(٤) رواه أبو داود في كتاب النكاح ، باب في ما يؤمر به من غَضِّ البصر ، ح (٢١٤٩) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٦/١٣١) .

والتزمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء في نظرة المفاجأة ، ح (٢٧٧٧) ، وحسنه ، الجامع الصحيح (٥/٩٤) .

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ ، وَلَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ » (١) .

وَمَا هَذَا الْحِرْصُ الْعَظِيمُ عَلَى غَضِّ الْبَصَرِ عَنِ النَّظَرِ إِلَى الْمُحَرَّمَاتِ إِلَّا لِمَا لِإِطْلَاقِ الْبَصَرِ مِنَ الْمَفَاسِدِ وَالْمَخَاطِرِ عَلَى الْإِنْسَانِ ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ بَرِيدُ الزَّانِ ، وَالسَّهْمُ الْمَسْمُومُ مِنْ سِيْهَامِ إِبْلِيسَ الْقَاتِلَةِ ، الَّتِي تُوقِعُ فِي الْمَخْطُورِ ، وَتُفْسِدُ الْقَلْبَ ، وَتَجْلِبُ الْأَهَاتِ وَالْحَسَرَاتِ (٢) .

ثَالِثًا : الْاسْتِئْذَانُ عِنْدَ دُخُولِ الْبُيُوتِ ؛ وَتَحْرِيمُ النَّظَرِ فِيهَا وَالْإِطْلَاعَ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ ، أَوْ عِلْمٍ مِنْ صَاحِبِهَا ؛ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (٣) فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ (٤) .

وَالْمُرَادُ بِالْاسْتِئْذَانِ : الْاسْتِئْذَانُ ؛ فَيَكُونُ مَعْنَاهُ : حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا بِالْإِذْنِ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ لَهُمُ الْاسْتِئْذَانُ اسْتِئْذَانًا ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا اسْتَأْذَنُوا أَوْ سَلَّمُوا أُنْسَ أَهْلِ الْبَيْتِ بِذَلِكَ ، وَلَوْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ إِذْنٍ لَاسْتَوْحِشُوا (٥) .

➞ وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ ، مُسْنَدُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، ح (١٣٦٩) ، وَحُسْنُهُ مُحَقَّقُوا الْمُسْنَدِ ، مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٤٦٤/٢) .

وَحُسْنُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ (١٠٨/٣) ، ح (٢٧٧٧) .

- (١) انظر تخريجه (ص ٨٠٩) من هذا البحث .
- (٢) انظر : الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (ص ٣٠٦ وما بعدها) .
- (٣) النور : ٢٧-٢٨ .
- (٤) أحكام القرآن (٣/٣٠٩) ؛ وانظر : ابن العربي ، أحكام القرآن (٣/٣٦٩-٣٧٠) .

وَهَذِهِ آدَابُ شَرْعِيَّةٍ أَدَّبَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهَا عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ الدُّخُولِ إِلَى بُيُوتِ الْغَيْرِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْخَيْرِ الْمَحَقَّقِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ وَمَنْ يَدْخُلُ إِلَيْهِمْ <sup>(٢)</sup> .

« لَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ الْبُيُوتَ سَكَناً ؛ يَفِيءُ إِلَيْهَا النَّاسُ ؛ فَتَسْكُنُ أَرْوَاحُهُمْ ، وَتَطْمَئِنُّ نَفُوسُهُمْ ، وَيَأْمَنُونَ عَلَى عَوْرَاتِهِمْ وَحُرْمَاتِهِمْ ، وَيُلْقُونَ أَعْبَاءَ الْحَذَرِ وَالْخَرِصِ الْمُرْهِقَةِ لِلْأَعْصَابِ . وَالْبُيُوتُ لَا تَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا حِينَ تَكُونُ حَرَمًا أَمِنًا ، لَا يَسْتَبِيحُهُ أَحَدٌ إِلَّا بِعِلْمِ أَهْلِهِ وَإِذْنِهِمْ ، وَفِي الْوَقْتِ الَّذِي يُرِيدُونَ ، وَعَلَى الْحَالَةِ الَّتِي يُحْيُونَ أَنْ يَلْقَوْا عَلَيْهَا النَّاسَ . ذَلِكَ أَنَّ اسْتِبَاحَةَ حُرْمَةِ الْبَيْتِ مِنَ الدَّاخِلِينَ دُونَ اسْتِثْنَانٍ يَجْعَلُ أَعْيُنَهُمْ تَقَعُ عَلَى عَوْرَاتٍ ، وَتَلْتَقِي بِمَقَاتِلٍ تُثِيرُ الشَّهَوَاتِ ، وَتُهَيِّئُ الْفُرْصَةَ لِلْغَوَايَةِ ، النَّاشِئَةِ مِنَ اللَّقَاءَاتِ الْعَابِرَةِ وَالنَّظَرَاتِ الطَّائِرَةِ ، الَّتِي قَدْ تَكَرَّرَ ، فَتَحَوَّلَ إِلَى نَظَرَاتٍ قَاصِدَةٍ ، تُحَرِّكُهَا الْمَيُولُ الَّتِي أَيْقَظَتْهَا اللَّقَاءَاتُ الْأُولَى عَلَى غَيْرِ قَصْدٍ وَلَا انْتِظَارٍ ؛ وَتَحَوَّلَهَا إِلَى عِلَاقَاتٍ آثِمَةٍ ، بَعْدَ بَضْعِ خَطَوَاتٍ أَوْ إِلَى شَهَوَاتٍ مَحْرُومَةٍ تَنْشَأُ عَنْهَا الْعُقْدُ النَّفْسِيَّةُ وَالْانْجِرَافَاتُ .

وَلَقَدْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَهْجُمُونَ هُجُومًا ؛ فَيَدْخُلُ الزَّائِرُ الْبَيْتَ ، ثُمَّ يَقُولُ : لَقَدْ دَخَلْتُ ! وَكَانَ يَقَعُ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الدَّارِ مَعَ أَهْلِهِ فِي الْحَالَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَرَاهُمَا عَلَيْهَا أَحَدٌ ! وَكَانَ يَقَعُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ عَارِيَةً ، أَوْ مَكْشُوفَةَ الْعَوْرَةِ ، هِيَ أَوْ الرَّجُلُ ، وَكَانَ ذَلِكَ يُؤْذِي وَيَجْرَحُ ، وَيَحْرِمُ الْبُيُوتَ أَمْنَهَا وَسَكِينَتَهَا ، كَمَا يُعْرَضُ النَّفُوسَ مِنْ هُنَا وَمِنْ هُنَاكَ لِلْفِتْنَةِ ؛ حِينَ تَقَعُ الْعُيُونُ عَلَى مَا يُثِيرُ .

مِنْ أَجْلِ هَذَا وَذَلِكَ أَدَّبَ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ بِهَذَا الْأَدَبِ الْعَالِي ؛ أَدَبِ الْاسْتِثْنَانِ عَلَى الْبُيُوتِ ، وَالسَّلَامِ عَلَى أَهْلِهَا ؛ لِإِنْسَانِهِمْ ، وَإِزَالَةِ الْوَحْشَةِ مِنْ نَفُوسِهِمْ قَبْلَ الدُّخُولِ » <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم (٣/٣٠٧ وما بعدها) .

(٢) في ظلال القرآن (٤/٢٥٠٧-٢٥٠٨) .

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَطَّلَعَ رَجُلٌ مِنْ جُحْرِ  
فِي حُجْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَذَرِي يَحْكُ بِهِ رَأْسَهُ ، فَقَالَ : « لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ  
تَنْظُرُ لَطَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ ، إِنَّمَا جُعِلَ الِاسْتِثْنَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ » (١) .  
قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « قَوْلُهُ : ( إِنَّمَا جُعِلَ الِاسْتِثْنَانُ مِنْ أَجْلِ  
الْبَصَرِ ) ؛ مَعْنَاهُ : أَنَّ الِاسْتِثْنَانُ مَشْرُوعٌ وَمَأْمُورٌ بِهِ ، وَإِنَّمَا جُعِلَ لِغَلَا يَقَعَ الْبَصَرُ  
عَلَى الْحَرَامِ ، فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْظُرَ فِي حُجْرِ بَابٍ وَلَا غَيْرِهِ مِمَّا هُوَ مُتَعَرِّضٌ فِيهِ  
لِوُقُوعِ بَصَرِهِ عَلَى امْرَأَةٍ أجنبية » (٢) .

رَابِعًا : التَّحْذِيرُ مِنَ الْجُلُوسِ فِي الطَّرِيقَاتِ إِلَّا لِمَنْ تَأَدَّبَ بِأَدَابِهَا ؛ لِأَنَّهَا مَظْنَّةٌ  
لَا نِكَشَافَ الْعَوْرَاتِ ، وَمَكَانٌ خُرُوجِ النِّسَاءِ ، فَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى الْجُلُوسِ فِيهَا فَلْيَتَأَدَّبْ  
بَأَدَابِهَا الَّتِي بَيَّنَّهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي قَوْلِهِ لِأَصْحَابِهِ : « إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ بِالطَّرِيقَاتِ » .  
فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بُدٌّ ؛ تَتَحَدَّثُ فِيهَا . فَقَالَ : « إِذْ أَبَيْتُمْ  
إِلَّا الْمَجْلِسَ ، فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ » . قَالُوا : وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ .  
قَالَ : « غَضُّ الْبَصَرِ ، وَكَفُّ الْأَذَى ، وَرَدُّ السَّلَامِ ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَالنَّهْيُ

(١) رواه البخاري في كتاب الاستئذان ، باب الاستئذان من أجل البصر ، ح (٦٢٤١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٦/١١) .

ومسلم في كتاب الآداب ، باب تحريم النظر في بيت غيره ، ح [٤٠] (٢١٥٦) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٣١٣/١٤-٣١٤) .

والمذري : هي حديدة يسوى بها شعر الرأس ، وقيل : هي شبة المشط ، وقيل : هي أغواذ تحدد ، وتجعل شبة المشط ، يسوى بها الشعر . جمعها : مذار .

انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٣١٣/١٤) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٣١٤/١٤) .

عَنِ الْمُنْكَرِ» (١) .

خَامِسًا : تَحْرِيمُ مُبَاشَرَةِ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةِ ، ثُمَّ وَصَفَهَا لِزَوْجِهَا أَوْ لِغَيْرِهِ كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا ؛ وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ : النَّهْيُ عَنِ مُبَاشَرَةِ الرَّجُلِ الرَّجُلِ ، ثُمَّ وَصَفَهُ لِزَوْجَتِهِ أَوْ لِغَيْرِهَا مِنْ قَرِيبَاتِهِ حَتَّى كَأَنَّهُا تَنْظُرُ إِلَيْهِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْفِتْنَةِ ، وَالْوُقُوعِ فِي الْمَحْظُورِ .

فَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تَبَاشِرُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ ، فَتَنْتَعِبَهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا » (٢) .

هَذِهِ أَهَمُّ الْوَسَائِلِ الَّتِي شَرَعَهَا الْإِسْلَامُ ، وَأَمَرَ بِهَا مُحَافَظَةً عَلَى الْعَوْرَاتِ ، وَسِتْرًا لَهَا ، وَنَهْيًا عَنْ كُلِّ مَا يُخِلُّ بِذَلِكَ ، وَهِيَ تَذُلُّ عَلَى الْعِنَايَةِ النَّامَةِ بِهِذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَمَا لَهَا مِنْ أَهَمِّيَّةٍ فِي حَيَاةِ الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ .

\* \* \*

(١) رواه البخاري في كتاب الاستئذان ، باب قول الله تعالى : ﴿ يَأْتِيَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَلْيُخْبِرُوا عَلَى أَهْلِهَا ﴾ ، ح (٦٢٢٩) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/١١) .

ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب النهي عن الجلوس في الطُرُقَات ، ح [١١٤] (٢١٢١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٨٤/١٤) .

(٢) رواه البخاري في كتاب النكاح ، باب لا تباشر المرأة المرأة فتنتعِبَهَا لِزَوْجِهَا ، ح (٥٢٤١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٥٠/٩) .

## المَطْلَبُ الثَّانِي أَحْكَامُ عَوْرَةِ الرَّجُلِ فِي الْإِسْلَامِ

وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُرُوعٍ :

- الفرع الأول : حُدُودُ عَوْرَةِ الرَّجُلِ شَرْعًا .
- الفرع الثاني: حُدُودُ عَوْرَةِ الصَّبِيِّ وَالْحَنَثَى .
- الفرع الثالث : حَالَاتُ التَّرْخِصِ فِي كَشْفِ  
الرَّجُلِ عَوْرَتَهُ ، وَضَوَابِطُ ذَلِكَ .
- الفرع الرابع: لُبْسُ الرَّجُلِ الثِّيَابِ الَّتِي تَشْفِي  
عَنِ الْعَوْرَةِ أَوْ تُحَدِّدُهَا .

## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

## حُدُودُ عَوْرَةِ الرَّجُلِ شَرْعاً

اختلفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَحْدِيدِ عَوْرَةِ الرَّجُلِ الْبَالِغِ عَلَى أَقْوَالٍ خَمْسَةٍ ؛ هِيَ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ عَوْرَةَ الرَّجُلِ مِنَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ ، وَلَيْسَتْ السُّرَّةُ وَالرُّكْبَةُ مِنْ عَوْرَتِهِ .  
وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ ،  
وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ <sup>(١)</sup> .

## ● الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ عَوْرَةَ الرَّجُلِ مِنَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ ، مَعَ دُخُولِ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ فِيهَا . وَهُوَ  
قَوْلُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ ، وَرِجَّةُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَرِوَايَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(٢)</sup> .

## ● الْقَوْلُ الثَّلَاثُ :

إِنَّ عَوْرَةَ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ ، مَعَ دُخُولِ الرُّكْبَةِ فِي عَوْرَتِهِ ، وَعَدَمِ

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١٥٧/١) ؛ بداية المجتهد ونهاية  
المقتصد (٢٨٢/١) ؛ الخرشني على مختصر خليل (٢٤٦/١) ؛ المجموع شرح المهذب  
(١٧٣/٣) ؛ مغني المحتاج (٣٩٧/١) ؛ المغني (٢٨٤/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من  
الخلافا (٤٤٩/١) ؛ مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (٢١٠/١) ، مسألة رقم  
(٢٧٠) ، (٢٧٢) ، (٢٧٣) .

(٢) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١٥٧/١) ؛ الخرشني على مختصر خليل  
(٢٤٦/١) ؛ المجموع شرح المهذب (١٦٨/٣) ؛ روضة الطالبين (٣٨٩/١) ؛ الإنصاف  
في معرفة الراجح من الخلافا (٤٥١/١) .



دُخُولِ السُّرَّةِ فِيهَا . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ ، وَهُوَ قَوْلٌ فِي مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ ، وَوَجْهٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ <sup>(١)</sup> .

### ● الْقَوْلُ الرَّابِعُ :

إِنَّ عَوْرَةَ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، مَعَ دُخُولِ السُّرَّةِ فِيهَا ، وَعَدَمِ دُخُولِ الرُّكْبَةِ . وَهُوَ قَوْلٌ لِبَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ ، وَوَجْهٌ ضَعِيفٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ <sup>(٢)</sup> .

✽ وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ الْأَرْبَعَةُ يَجْمَعُهَا جَامِعٌ وَاحِدٌ ؛ هُوَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ - وَمِنْهُ الْفَخِذَانِ - مِنْ عَوْرَةِ الرَّجُلِ الَّتِي يَحْرُمُ كَشْفُهَا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ سِتْرُهَا فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا .

### ● الْقَوْلُ الْخَامِسُ :

إِنَّ عَوْرَةَ الرَّجُلِ الْفَرْجَانِ فَقَطْ . وَهُوَ قَوْلٌ لِبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ ، وَوَجْهٌ شَاذٌ مُنْكَرٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَرِوَايَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١/٢٦٤-٢٦٥) ؛ رد المحتار على الدر المختار (١/٤٠٤) ؛ الفتاوى الهندية (١/٥٨) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/٤٩٨-٤٩٩) ؛ التمهيد (٦/٣٨٠) ؛ المجموع شرح المذهب (٣/١٧٣) ؛ روضة الطالبين (١/٣٨٩) .

(٢) انظر : جمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (١/٨٠-٨١) ؛ المبسوط (١٠/١٤٦) ؛ المجموع شرح المذهب (٣/١٧٣) ؛ روضة الطالبين (١/٣٨٩) .

(٣) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/١٥٧) ؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي (١/٢١٢-٢١٣) ؛ المجموع شرح المذهب (٣/١٧٣-١٧٤) ؛ روضة الطالبين (١/٣٨٩) ؛ المغني (٢/٢٨٤) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٤٩) .

❖ الأدلة والمناقشات والترجيح :

— أولاً : أدلة الأقوال الأربعة الأولى ؛ عَلَى أَنَّ عَوْرَةَ الرَّجُلِ مِنَ السَّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ ، وَأَنَّ الْفَخِذَ مِنْ عَوْرَتِهِ :

(أ) اسْتَدْلُوا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ :

بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَبْنِيْ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَا ﴾ <sup>(١)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْآيَةِ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى عِبَادَهُ عَنْ طَاعَةِ الشَّيْطَانِ ، وَالْوُقُوعِ فِي الْفِتْنَةِ وَكَشْفِ السَّوْءِ ؛ وَهِيَ الْفَرْجَانِ ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا مِنَ الْعَوْرَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ كَشْفُهَا <sup>(٢)</sup> .

(ب) وَاسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ بِأَدْلَةٍ مِنْهَا :

١\_ عَنْ جَرَّهْدِ الْأَسْلَمِيِّ <sup>(٣)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ ، وَهُوَ كَاشِفٌ عَنْ فَخِذِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « غَطِّ فَخِذَكَ ؛ فَإِنَّهَا مِنَ الْعَوْرَةِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) الأعراف : ٢٧ .

(٢) انظر : تفسير القرآن العظيم (٢/٢٣٠-٢٣٣) ؛ الشوكاني ، فتح القدير (٢/٢٨٣-٢٨٨) ؛ مفردات ألفاظ القرآن (ص ٤٤٢) ، (سواً) .

(٣) هُوَ جَرَّهْدُ بْنُ رَزَاحٍ بْنِ عَدِيِّ بْنِ سَهْمٍ الْأَسْلَمِيُّ ، وَقِيلَ جَرَّهْدُ بْنُ خُوَيْلِدٍ ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ فِي كُنْيَتِهِ وَنَسَبِهِ ، عِدَادُهُ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ مِنْ قُرَرَاءِ الصُّفَّةِ ، غَزَا إِفْرِيقِيَّةَ ، وَمَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ . انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/٢٧٠-٢٧١) ، رقم (٣٥٥) ؛ تهذيب التهذيب (١/٢٩٤) ] .

(٤) رواه الترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء أَنَّ الْفَخِذَ عَوْرَةٌ ، ح (٢٧٩٥) ، (٢٧٩٧) وقال : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ مَا أَرَى إِسْنَادَهُ بِمُتَّصِلٍ » اهـ . الجامع الصحيح (٥/١٠٢) ، (١٠٣) .

٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَجُلٍ وَفَجَدَهُ خَارِجَةً ، فَقَالَ : « غَطَّ فَجَدَكَ فَإِنَّ فَجْدَ الرَّجُلِ مِنْ عَوْرَتِهِ » <sup>(١)</sup> .

٣- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ <sup>(٢)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ

⇒ وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْحَمَامِ ، بَابِ النَّهْيِ عَنِ التَّعَرِّيِّ ، ح (٤٠٠٧) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٣٥/١١) .

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا بِصِيغَةِ التَّمْرِیْضِ ( يُرَوَى ) ، فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابِ مَا يُذَكَّرُ فِي الْفَجْدِ ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٥٧٠/١) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ (٢٩٧/١-٢٩٨) ؛ وَفِي صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٤٩٨/٢) ، ح (٤٠١٣) . وَحَسَّنَهُ عَبْدُ الْقَادِرِ الْأَرْنَؤُوطُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى جَامِعِ الْأَصُولِ (٤٥١/٥) ، ح (٣٦٣١) ، (٣٦٣٢) .

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ بَنِي هَاشِمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، ح (٢٤٩٣) ، وَقَالَ مُتَحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « حَسَنَ بِشَوَاهِدِهِ ، وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ ، أَبُو يَحْيَى الْقَتَاتُ ، قَالَ أَحْمَدُ : رَوَى عَنْهُ إِسْرَائِيلُ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً مَنَاقِبَ جِدًّا . وَقَالَ الْخَافِضُ فِي التَّقْرِيبِ : لَيْسَ الْحَدِيثُ » اهـ . ثُمَّ ذَكَرُوا شَوَاهِدَهُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو ، وَجَرَّهْدٍ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ ، ثُمَّ قَالُوا : « وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ - وَإِنْ كَانَ فِي أَسَانِيدِهَا مَقَالٌ - يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا ، فَتَقْوَى » اهـ . مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٢٩٥/٤) .

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا بِصِيغَةِ التَّمْرِیْضِ ( يُرَوَى ) ، فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابِ مَا يُذَكَّرُ فِي الْفَجْدِ ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٥٧٠/١) .

وَالْتَرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ ، بَابِ مَا جَاءَ أَنَّ الْفَجْدَ عَوْرَةٌ ، ح (٢٧٩٦) ، الْجَامِعُ الصَّحِيحُ (١٠٣/٥) .

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ بْنِ رِقَابٍ بْنِ يَعْمَرٍ بْنِ حَزِيمَةَ بْنِ مَذْرُكَةَ الْأَسَدِيِّ ، يُكْنَى : أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، مِنْ حُلَفَاءِ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ ، كَانَ مَوْلِدُهُ قَبْلَ الْهِجْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ بِخَمْسِ سِنِينَ ، هَاجَرَ مَعَ أَبِيهِ وَغَمَّيْهِ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ ، ثُمَّ إِلَى الْمَدِينَةِ مِنْ مَكَّةَ مَعَ أَبِيهِ ⇒

- وَأَنَا مَعَهُ - عَلَى مَعْمَرٍ <sup>(١)</sup> وَفَخِذَاهُ مَكْشُوفَتَانِ ، فَقَالَ : « يَا مَعْمَرُ ! غَطِّ فَخِذَيْكَ ؛ فَإِنَّ الْفَخِذَيْنِ عَوْرَةٌ » <sup>(٢)</sup> .  
وَالْوَجْهَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِتَغْطِيَةِ الْفَخِذَيْنِ ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُمَا مِنَ الْعَوْرَةِ .

وَقَدْ أُجِيبَ عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ بِأَنَّهَا ضَعِيفَةٌ لَا تَصْلُحُ لِلإِجْتِهَادِ بِهَا :  
(أ) فَحَدِيثُ جَرَهْدٍ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ ، وَمَتْنُهُ مُضْطَرِبٌ ، وَفِي سَنَدِهِ رِوَاةٌ

⇨ لَهُ صُحْبَةٌ وَرِوَايَةٌ . انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٣٧٣/٣) ، رقم (٢٣٣٥) ؛ تهذيب التهذيب (٦٠٣/٣) ] .

(١) هُوَ مَعْمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ بْنِ نَضْلَةَ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيُّ ، وَيُقَالُ : مَعْمَرُ بْنُ أَبِي مَعْمَرٍ ، أَسْلَمَ قَدِيمًا ، وَتَأَخَّرَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ هَاجَرَ الْمِجْرَةَ الثَّانِيَةَ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ ، عَاشَ عُمُرًا طَوِيلًا ، عَدَّاهُ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ . ذُكِرَ أَنَّهُ خَلَقَ رَأْسَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَّاعِ . انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٤٣٤/٣) ، رقم (٢٤٦٨) ؛ تهذيب التهذيب (١٢٦/٤) ] .

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي بَاقِي مَسْنَدِ الْأَنْصَارِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ ، ح (٢٢٤٩٥) ، وَحَسَنَهُ مُحَقِّقُوا مَسْنَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (١٦٦/٣٧-١٦٧) .

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ ، بَابُ ذِكْرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، ح (٦٦٨٤) ، وَسَكَتَ عَنْهُ ، هُوَ وَالذَّهَبِيُّ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِصُ (٧٣٨/٣) .

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَلْقِيقًا بِصِغَةِ التَّمْرِيطِ (يُرْوَى) ، فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي الْفَخِذِ ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٥٧٠/١) .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : « وَصَلَهُ أَحْمَدُ ، وَالْمُصَنَّفُ فِي التَّارِيخِ ، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي كَثِيرٍ مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ ، عَنْهُ ، فَذَكَرَهُ ، ثُمَّ قَالَ : رَجَّاهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ ، غَيْرَ أَبِي كَثِيرٍ مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ ، فَقَدْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ ، لَكِنْ لَمْ أَجِدْ فِيهِ تَصَرُّيحًا بِتَغْدِيلِ » أَهـ .

فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧١/١) .

مَجْهُولُونَ<sup>(١)</sup> .

(ب) وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ ؛ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : « فِي إِسْنَادِهِ أَبُو يَحْيَى الْقَتَّاتُ ؛ بِقَافٍ وَمُثَنَاتَيْنِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ ، وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ عَلَى سِتَّةِ أَقْوَالٍ أَوْ سَبْعَةٍ ، أَشْهَرُهَا : دِينَارٌ »<sup>(٢)</sup> .

(ج) وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ : ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ لِجَهَالَةِ بَعْضِ رَوَاتِهِ<sup>(٣)</sup> .

— وَهَذَا مَرْدُودٌ بِمَا يَلِي :

أَوَّلًا : أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مَرْوِيَّةٌ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، بِأَسَانِيدٍ مُخْتَلِفَةٍ ، يَشْهَدُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ ، وَيَقْوَى بَعْضُهَا بَعْضًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي أَسَانِيدِهَا مُتَّهَمٌ ، وَإِنَّمَا تَدُورُ جَمِيعًا بَيْنَ الْأَضْطِرَابِ فِي الْمُتَنِ ، وَالْجَهَالَةِ فِي السَّنَدِ ، وَالضَّعْفِ الْمُحْتَمَلِ ، وَمَجْمُوعُ هَذِهِ الْأَسَانِيدِ تُعْطِي لِلْحَدِيثِ قُوَّةً يَرْقَى بِهَا إِلَى دَرَجَةِ الصَّحِيحِ ، فَكَيْفَ إِذَا صَحَّحَهَا جَمْعٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ ، كَابْنِ حِبَّانَ ، وَالْحَاكِمِ وَالذَّهَبِيِّ ، وَابْنِ حَجَرٍ ، وَالْأَلْبَانِيِّ وَغَيْرِهِمْ<sup>(٤)</sup> .

⇨ وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ بِشَوَاهِدِهِ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ (٢٩٧/١-٢٩٨) .

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧١/١) .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٠/١) . وانظر ترجمته فيما سبق (ص ٢٢٩) .

(٣) انظر : الجوهر النقي على سنن البيهقي (٢٢٨/٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح

صحيح البخاري (٥٧١/١) .

(٤) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧١/١) ؛ إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ

(٢٩٧/١-٢٩٨) .

ثَانِيًا : عَلَى التَّسْلِيمِ بِضَعْفِ بَعْضِ طُرُقِهَا ، فَإِنَّ الْأَخْذَ بِهَا احتِطَاطٌ لِلدِّينِ ، وَوَرَعَ لِلْمَرْءِ ، وَحِفْظٌ لِعَوْرَتِهِ وَعِرْضِهِ .

وَلِذَا قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رحمه الله - : « بَابٌ : مَا يُذَكَّرُ فِي الْفَخِذِ . وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَرَهْدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : الْفَخِذُ عَوْرَةٌ . وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : حَسَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَخِذِهِ . وَحَدِيثُ أَنَسٍ أُسْنَدٌ ، وَحَدِيثُ جَرَهْدٍ أَخَوَطٌ ؛ حَتَّى يُخْرَجَ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ » . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رحمه الله - تَعْلِيلًا : « قَوْلُهُ : ( وَحَدِيثُ أَنَسٍ أُسْنَدٌ ) ؛ أَيُّ أَصَحِّ إِسْنَادًا ؛ كَأَنَّهُ يَقُولُ : حَدِيثُ جَرَهْدٍ ، وَلَوْ قُلْنَا بِصِحَّتِهِ ، فَهُوَ مَرْجُوحٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ . قَوْلُهُ : ( وَحَدِيثُ جَرَهْدٍ ) ؛ أَيُّ وَمَا مَعَهُ ( أَخَوَطٌ ) ؛ أَيُّ لِلدِّينِ ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِالاحتِطَاطِ الْوُجُوبَ أَوِ الْوَرَعَ ، وَهُوَ - أَيُّ الْوَرَعُ - أَظْهَرُ ؛ لِقَوْلِهِ : ( حَتَّى يُخْرَجَ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ ) » (١) .

ثَالِثًا : أَنَّ حَدِيثَ مُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - صَحِيحٌ ؛ قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : « رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ » (٢) .  
وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ : « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ... وَرِجَالُ أَحْمَدَ ثِقَاتٌ » (٣) .

٤\_ مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تُبْرِزْ فَخِذَكَ ، وَلَا تَنْظُرَنَّ إِلَى فَخِذِ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ » (٤) .

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧١/١) .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧١/١) .

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في العورة (٥٢/٢) .

وصححه البيهقي في السنن الكبرى (٢٢٨/٢) ؛ والزَّيْلَعِيُّ فِي نَسَبِ الرَّأْيَةِ (٥٠٦/٤) .

(٤) رواه أبو داود في كتاب الحمائم ، باب النهي عن التعري ، ح (٤٠٠٨) ، عون المعبود

والوجه منه : أَنَّ النبي ﷺ نَهَى عَلِيًّا عَنْ إِبْرَازِ فَخِذَيْهِ ، وَالنَّظَرِ إِلَى فَخِذِ حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَخِذَ مِنَ الْعَوْرَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَيْهَا .

وَنُوقِشَ الْأَسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ : بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ لَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِانْقِطَاعِ سَنَدِهِ ، وَنَكَارَةِ مَتْنِهِ <sup>(١)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ : بِأَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ ، وَعَلَى التَّسْلِيمِ بِضَعْفِهِ فَإِنَّ لَهُ شَوَاهِدًا يَتَقَوَّى بِهَا ، وَالْحُجَّةُ فِيهَا جَمِيعًا ، لَا فِيهِ وَحْدَهُ <sup>(٢)</sup> .

٥- مَا رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَنْكَحَ أَحَدُكُمْ عَبْدَهُ أَوْ أَجِيرَهُ فَلَا يَنْظُرَنَّ إِلَى شَيْءٍ مِنْ عَوْرَتِهِ ؛ فَإِنَّ مَا أَسْفَلَ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ مِنْ عَوْرَتِهِ » <sup>(٣)</sup> .

⇨ شرح سنن أبي داود (٣٦/١١-٣٧) .

ورواه ابن ماجه في كتاب ما جاء في الجنائز ، باب ما جاء في غسل الميت ، ح (١٤٦١) ، سنن ابن ماجه (٤٦٩/١) .

ورواه أحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة ، مسند علي بن أبي طالب ، ح (١٢٤٩) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « صَحِيحٌ لِغَيْرِهِ » ١ هـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٠٥/٢) - (٤٠٦) .

وحسنه عبد القادر الأرناؤوط في تعليقه على جامع الأصول (٤٥١/٥) ، ح (٣٦٣٠) .

(١) انظر : تلخيص الحبير (٢٧٨/١-٢٧٩) ، ح (٤٣٨) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٣٧/١١) ؛ إرواء الغليل (٢٩٥/١-٢٩٧) ، ح (٢٦٩) .

(٢) انظر تعليق مُحَقِّقِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَلَى ح (١٢٤٩) ، (٤٠٥/٢-٤٠٦) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٥٠١/٦) .

(٣) رواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، ح (٦٧٥٦) ، وحسن إسناده مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٦٩/١١) .

ورواه الدارقطني في كتاب الصلاة ، باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحدّ العورة التي يجب سترها (٢٣٠/١) .

وَالْحَدِيثُ نَصٌّ فِي أَنَّ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ مِنَ الْعَوْرَةِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ - رحمه الله - : « وَسَائِرُ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ يَدُلُّ ، وَبَعْضُهَا يُنْصُّ ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ نَهْيُ الْأَمَةِ عَنِ النَّظَرِ إِلَى عَوْرَةِ السَّيِّدِ بَعْدَمَا زُوِّجَتْ ، أَوْ نَهْيُ الْخَادِمِ ؛ مِنَ الْعَبْدِ أَوْ الْأَجِيرِ عَنِ النَّظَرِ إِلَى عَوْرَةِ السَّيِّدِ بَعْدَمَا بَلَغَا النِّكَاحَ ، فَيَكُونُ الْخَبَرُ وَارِدًا فِي بَيَانِ مِقْدَارِ الْعَوْرَةِ مِنَ الرَّجُلِ ، لَا فِي بَيَانِ مِقْدَارِهَا مِنَ الْأَمَةِ » <sup>(٢)</sup> .

وَاعْتَرِضَ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ : بَأَنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ ؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - ضَعَّفَهَا جَمْعٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ ، وَلَمْ يَحْتَجُّوا بِهَا <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا الْإِعْتِرَاضُ مَرْدُودٌ :

فَإِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ رِوَايَةَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْدُودَةٌ لِضَعْفِهَا قَوْلَ مَشْهُورٍ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ ؛ عَلَى بَعْضِهِمْ فِيهِ فَرْدٌ رَوَاتِهِ جُمْلَةٌ وَتَفْصِيلًا ، وَقَابَلَهُمْ أَيْمَةٌ كِبَارٌ رَدُّوا هَذِهِ الْمَقُولَةَ فِيهِ ، وَقَبِلُوا حَدِيثَهُ ، وَاحْتَجُّوا بِهِ ؛ وَمِمَّنْ احْتَجَّ بِحَدِيثِهِ ،

⇨ وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَحَلَّ : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾ [ النور : ٣١ ] . ح ( ٤١٠٨ ) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود ( ١١٥ / ١١ ) .

وَحَدَّثَ إِسْنَادُهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي إِرْشَادِ الْفَقِيهِ إِلَى مَعْرِفَةِ أَدْلَةِ التَّنْبِيهِ ( ١٠٨ / ١ ) . وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ ( ٢٦٦ / ١ ) ، ح ( ٢٤٧ ) ؛ ( ٣٠٣ - ٣٠٢ / ١ ) ، ح ( ٢٧١ ) .

(١) انظر : نيل الأوطار ( ٧٧ / ٢ - ٧٨ ) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود ( ١١٥ / ١ ) .

(٢) السنن الكبرى ( ٢٢٦ / ٢ ) .

(٣) انظر : تهذيب التهذيب ( ٢٧٧ / ٣ - ٢٧٨ ) ؛ إرواء الغليل ( ٢٦٦ / ١ ) .



وَشَنَعَ عَلَى مَنْ رَدَّهُ : الإمام أحمد بن حنبل ، وعلي بن عبد الله بن المديني ، وإسحاق بن راهويه ، ويحيى بن معين ، والأوزاعي ، وأكثر أهل الحديث ، فمن الناس بعد هؤلاء العلماء إلا غالة على علمهم ، وفقهم في الحديث والجرح والتعديل<sup>(١)</sup> .

قال الإمام أبو عبد الله البخاري - رحمه الله - : « رأيت أحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، وإسحاق بن راهويه ، وأبا عبيد ، وعامة أصحابنا يحتاجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ما تركه أحد من المسلمين ، من الناس بعدهم ؟ ! »<sup>(٢)</sup> .

ولذا فإن الإمام الذهبي - رحمه الله - توسط فيه واعتدل حين قال بعد أن ساق طرفاً من الأقوال فيه جرحاً وتعديلاً : « فهذا يوضح لك أن روايته عن أبيه عن جده إما منقطعة ، أو مرسلة ، ولا ريب أن بعضها من قبيل المسند المتصل ، وبعضها يجوز أن تكون روايته وجادة ، أو سماعاً<sup>(٣)</sup> ، فهذا محل نظر واحتمال . ولسنا ممن نعد نسخة عمرو عن أبيه عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه ، من أجل الوجادة ، ومن أجل أن فيها مناكير ، فينبغي أن يتأمل حديثه ، ويتحайд ما جاء منه منكراً ، ويروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام ، محسنين

(١) انظر : تهذيب التهذيب (٢٧٨/٣) ؛ سمر أعلام النبلاء (١٧٥/٥) ؛ إرواء الغليل (٢٦٦/١) .

(٢) نقله عنه ابن حجر في : تهذيب التهذيب (٢٧٨/٣) ؛ والذهبي في سمر أعلام النبلاء (١٧٥/٥) .

(٣) الوجادة : هي أن يجد الراوي حديثاً بخط يعرف كاتبه ، فيقول : وجدت بخط فلان حديثاً ، ويرويه على هذا . ولا يسوغ فيه إطلاق : لفظي أخبرني ، بمجرد ذلك ، إلا أن يكون له إذن منه بالرواية عنه .

والسماع : أن يسمع الراوي الحديث من الشيخ مباشرة .

انظر : نزاهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص ١٧٣) .

لِإِسْنَادِهِ ؛ فَقَدْ اخْتَجَّ بِهِ أَئِمَّةُ كِبَارٍ ، وَتَوَقَّعُوا فِي الْجُمْلَةِ ، وَتَوَقَّفَ فِيهِ آخَرُونَ قَلِيلًا ، وَمَا عَلِمْتُ أَنَّ أَحَدًا تَرَكَهُ « (١) .

٦- حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَا فَوْقَ الرُّكْبَتَيْنِ مِنَ الْعَوْرَةِ ، وَمَا أَسْفَلَ مِنَ السُّرَّةِ مِنَ الْعَوْرَةِ » (٢) .

وَهُوَ نَصٌّ كَسَابِقِهِ عَلَى أَنَّ الْعَوْرَةَ مِنَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ .

وَاعْتَرِضَ عَلَيْهِ : بِأَنَّ إِسْنَادَهُ ضَعِيفٌ ، لَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ الْحُجَّةُ (١) .  
- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّهُ لَوْ سُلِّمَ بِضَعْفِ هَذَا الْحَدِيثِ ؛ فَقَدْ ذَلَّتِ الْأَدِلَّةُ السَّابِقَةُ عَلَى أَنَّ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ مِنَ عَوْرَةِ الرَّجُلِ الَّتِي يَحْرُمُ كَشْفُهَا مِنْ غَيْرِ عَذَرٍ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ سِتْرُهَا .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى أَنَّ الرُّكْبَةَ وَالسُّرَّةَ لَيْسَتَا مِنَ عَوْرَةِ الرَّجُلِ :  
١- مَا رَوَاهُ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَاعِدًا فِي مَكَانٍ فِيهِ مَاءٌ ، قَدْ انْكَشَفَ عَنْ رُكْبَتَيْهِ ، أَوْ رُكْبَتِهِ ، فَلَمَّا دَخَلَ عُثْمَانُ

(١) سير أعلام النبلاء (١٧٥/٥) .

(٢) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة ، باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحده العورة التي يجب سترها (٢٣١/١) . والبيهقي في كتاب الصلاة ، باب عورة الرجل ، السنن الكبرى (٢٢٩/٢) .

(٣) في سننه : سَعِيدُ بْنُ رَاشِدٍ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَعَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ ؛ وَهُوَ مَتْرُوكٌ .  
انظر : تلخيص الحبير (٢٧٩) ، ح (٤٤١) ؛ البيهقي ، السنن الكبرى (٢٢٩/٢) ؛ إرواء الغليل (٣٠٢/١) .

غَطَّاهَا» <sup>(١)</sup> .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَشَفَ عَنْ رُكْبَتَيْهِ ، وَإِنَّمَا غَطَّاهَا لَمَّا دَخَلَ عَثْمَانُ حَيَاءً مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ رَجُلٌ تَسْتَحْيِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ ، وَلَوْ كَانَتِ الرُّكْبَتَانِ مِنَ الْعَوْرَةِ لَمَّا كَشَفَهَا النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ <sup>(٢)</sup> .

وَاعْتَزَّضَ عَلَيْهِ : بِأَنَّ الْكَشْفَ كَانَ لِعُذْرِ الدُّخُولِ فِي الْمَاءِ ، لَا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ <sup>(٣)</sup> .

- وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ هَذَا الْإِعْتَزَاضِ : بِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ كَشْفُ النَّبِيِّ ﷺ لِرُكْبَتَيْهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ ، مِمَّا لَا مَحَالَ مَعَهُ لِلْقَوْلِ بِأَنَّهَا مِنَ الْعَوْرَةِ ، وَإِلَّا لَمْ يَكْشِفَهَا .

٢- مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ حَمْزَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمَّا شَرِبَ الْخَمْرَ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ التَّحْرِيمُ الْأَبَدِيُّ ، وَاعْتَدَى عَلَى نَاقَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - وَهُوَ سَكْرَانٌ لَا يَشْعُرُ بِمَا يَفْعَلُ - فَعَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ : « فَبَانْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَمَعَهُ عَلِيٌّ ، وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ ، حَتَّى جَاءَ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ حَمْزَةُ ، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ ، فَأَذِنَ لَهُ ، فَطَفِقَ النَّبِيُّ ﷺ يَلُومُ حَمْزَةَ فِيمَا فَعَلَ ، فَإِذَا حَمْزَةُ ثِمْلٌ مُحْمَرَّةٌ عَيْنَاهُ ، فَنَظَرَ حَمْزَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ صَعَّدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ

(١) رواه البخاري في كتاب المناقب ، باب مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه ، ح (٦٣٩٥) ، وفيه : [ قَدْ خَلَّ أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ] ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦٥/٧) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦٨/٧) ؛ نيل الأوطار (٧٧/٢)

(٣) انظر : نيل الأوطار (٧٧/٢) .

صَعَدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى سُرَّتِهِ ، ثُمَّ صَعَدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى وَجْهِهِ ، ثُمَّ قَالَ حَمْزَةُ : وَهَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عِبِيدُ لَأَبِي ! . فَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ نَمِلٌ ، فَكَصَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَقْبِيهِ الْقَهْقَرَى ، فَخَرَجَ وَخَرَجْنَا مَعَهُ » (١) .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ كَاشِفًا عَنْ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتَيْهِ ، فَرَأَاهَا حَمْزَةُ وَغَيْرُهُ ، فَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْعَوْرَةِ مَا كَشَفَهُمَا ، وَلَا رَأَاهُمَا أَحَدٌ ، وَهُوَ الَّذِي عَصَمَهُ اللَّهُ مِنْ كَشْفِ عَوْرَتِهِ حَتَّى قَبْلَ الْبُعْثَةِ (٢) .

٣\_ مَا رَوَاهُ عُمَيْرُ بْنُ إِسْحَاقَ (٣) قَالَ : « كُنْتُ أَمْشِي مَعَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ ، فَلَقِينَا أَبُو هُرَيْرَةَ ، فَقَالَ لِلْحَسَنِ : اكْشِفْ عَنْ بَطْنِكَ جُعِلْتُ فِدَاكَ ، حَتَّى أَقْبِلُ حَيْثُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُهُ ، فَكَشَفَ عَنْ بَطْنِهِ ، فَقَبَّلَ سُرَّتَهُ » (٤) .

وَالْوَجْهَ مِنَ الْحَدِيثِ : أَنَّ الْحَسَنَ كَشَفَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ سُرَّتِهِ ، فَقَبَّلَهَا أَبُو

(١) رواه البخاري في كتاب فرض الخمس ، باب فرض الخمس ، قِصَّةُ فَذَكَ ، ح (٣٠٩١) ،

ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٢٦/٦) .

(٢) انظر : أحكام العورة في الفقه الإسلامي (١٧/١) .

وانظر (ص ٨١٢ وما بعدها) من هذا البحث .

(٣) هُوَ عُمَيْرُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقُرَشِيُّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ ، تَابِعِيٌّ ، رَوَى عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَأَذَرَكَهُمْ ، مُخْتَلَفٌ فِي قَبُولِهِ وَتَوَثُّعِهِ ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى تَوَثُّعِهِ .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٣/٣٢٥) ] .

(٤) رواه البيهقي في كتاب الصلاة ، باب من زعم أن الفخذ ليست بعورة ، وما قيل في السرة والركبة ، سنن البيهقي (٢/٢٣٢) .

وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ الْمُكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ ، مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، ح (١٠٣٩٨) ، وَضَعْفُهُ مُحَقَّقُوا الْمُسْنَدِ ؛ مِنْ أَجْلِ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ ، وَبَاقِي رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ ، مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (١٢/٤٢٨-٤٢٩) ؛ (١٦/٢٥٢) .

هُرَيْرَةٌ ، وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْعَوْرَةِ مَا فَعَلَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْهِمَا أَمْرٌ كَهَذَا <sup>(١)</sup> .

وَأَعْتَرَضَ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِهِ ثَلَاثَةٌ ؛ هِيَ :  
الْأَوَّلُ : أَنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ .

الثَّانِي : عَلَى فَرَضِ صِحَّتِهِ فَإِنَّ تَقْبِيلَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَسَنِ وَقَعَ وَهُوَ طِفْلٌ صَغِيرٌ ، وَتَقْبِيلُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَهُ وَقَعَ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ ، وَفَرَقَ بَيْنَ عَوْرَةِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، وَفَعَلَ أَبِي هُرَيْرَةَ اجْتِهَادًا مِنْهُ ، وَقَعَ لِلْحَسَنِ بَعْدَ كِبَرِهِ ، فَلَا يَصِحُّ الْاجْتِهَادُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْأَدْلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ السُّرَّةَ مِنَ الْعَوْرَةِ <sup>(٢)</sup> .

الثَّالِثُ : أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ وَرَدَ بِلَفْظٍ آخَرَ صَحِيحٍ ، يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَمْ يُقْبَلِ السُّرَّةُ وَإِنَّمَا قَبِلَ بَطْنُهُ ، وَوَضَعَ الْحَسَنُ يَدَهُ عَلَى سُرَّتِهِ ؛ لِئَلَّا يَرَاهَا ، مِمَّا يُفِيدُ بِأَنَّهَا عَوْرَةٌ <sup>(٣)</sup> .

- وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ الْأَوَّلِ : بِأَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ ضَعِيفًا ضَعْفًا قَوِيًّا يُرَدُّ بِهِ ؛ فَإِنَّ الَّذِينَ ضَعَّفُوهُ إِنَّمَا ضَعَّفُوهُ لِأَجْلِ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّهْذِيبِ <sup>(٤)</sup> : أَنَّ ابْنَ مَعِينٍ ، وَالنَّسَائِيَّ وَابْنَ حِبَّانَ وَتَقْوَاهُ ،

(١) انظر : المغني (٢/٢٨٦) ؛ نيل الأوطار (٢/٧٧-٧٨) .

(٢) انظر : نيل الأوطار (٢/٧٨) .

(٣) انظر هذه الرواية (ص ٨٤١-٨٤٢) من هذا البحث .

(٤) (٣/٣٢٥) .

وَمَنْ ضَعَفَهُ قَالَ : يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ، وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْإِسْتِشْهَادَ بِهِ .  
 وَقَدْ أوردَ حَدِيثُهُ هَذَا الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ ، مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ غَيْرِ  
 طَرِيقِ عُمَيْرٍ هَذَا ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَلَمْ  
 يُخْرِجَاهُ » . وَوَأَفَقَهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي التَّلْخِصِ (١) .  
 قَالَ الشُّوْكَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « الْحَدِيثُ فِيهِ عُمَيْرُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَاشِمِيُّ  
 مَوْلَاهُمْ : وَفِيهِ مَقَالٌ . وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ  
 عُمَيْرٍ الْمَذْكُورِ » (٢) .

وَعَنِ الثَّانِي : بَأَنَّ فِعْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا حُجَّةٌ ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَغِيبَ عَنْهُ وَعَنِ  
 الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَهُمَا مِنْ هُمَا عِلْمًا وَكَثْرَةً رِوَايَةٍ عَنِ النَّبِيِّ  
 ﷺ أَنَّ السَّرَّةَ مِنَ الْعَوْرَةِ ، ثُمَّ لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِمَا ، وَيَبِينُ لَهُمَا ، وَالصَّحَابَةُ - رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهُمْ - مُتَوَاجِدُونَ ، وَحَرِيصُونَ عَلَى تَطْبِيقِ سُنَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ سِيَّما وَقَدْ حَدَّثَ  
 ذَلِكَ مِنْهُمْ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ ، وَرَأَاهُمَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ .

وَعَنِ الثَّالِثِ : بَأَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ مُفَسَّرَةٌ لِلْأُخْرَى ؛ فَإِنَّهُ كَشَفَ عَنْ بَطْنِهِ ، ثُمَّ  
 قَبْلَ سُرَّتِهِ ، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ .

(١) باب من فضائل الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، ح (٤٧٨٥) ،  
 قال : حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ، ثنا الْحَضِرُ بْنُ أَبَانَ الْهَاشِمِيُّ ، ثنا أَزْهَرُ بْنُ  
 سَعْدِ السَّمَّانِ ، ثنا ابْنُ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، فَذَكَرَهُ . الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ  
 التَّلْخِصُ (١٨٤/٣) . وَصَحَّحَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ الْمَنَاقِبِ ، بَابِ مَا جَاءَ فِي الْحَسَنِ بْنِ  
 عَلِيٍّ ، بِمَجْمَعِ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعِ الْفَوَائِدِ (١٧٧/٩) . وَسَيَأْتِي (ص ٨٤١) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .  
 (٢) نِيلُ الْأَوْتَارِ (٧٨/٢) .

٤\_ مَا رَوَاهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ - رضي الله عنه - قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، إِذْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ آخِذًا بِطَرَفِ ثَوْبِهِ ، حَتَّى أَبْدَى عَنْ رُكْبَتِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَمَّا صَاحِبُكُمْ فَقَدْ غَامَرَ » . فَسَلَّمَ . الْحَدِيثُ (١) .

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرُّكْبَةَ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى كَشْفِهَا ، حِينَ دَخَلَ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ كَشْفُهُ عَنْ رُكْبَتِهِ ، وَالسُّكُوتُ عَنْ الْبَيَانِ وَقْتَ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ ﷺ (٢) .

٥\_ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رضي الله عنهما - قَالَ : صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ ، فَرَجَعَ مَنْ رَجَعَ ، وَعَقَبَ مَنْ عَقَبَ ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسْرِعًا ، قَدْ حَفَزَهُ النَّفْسُ (٣) ، وَقَدْ حَسَرَ عَنْ رُكْبَتَيْهِ ، فَقَالَ : « أَبْشِرُوا ! هَذَا رَبُّكُمْ قَدْ فَتَحَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ السَّمَاءِ ، يُنَاجِي بِكُمْ الْمَلَائِكَةَ ؛ يَقُولُ : انظُرُوا إِلَى عِبَادِي قَدْ قَضَوْا فَرِيضَةً ، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَ أُخْرَى » (٤) .

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة ، باب لو كنت متخذًا خليلاً لاتخذت أبا بكرٍ خليلاً ، ح (٣٦٦١) ، ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢٢/٧) .  
وقوله : قَدْ غَامَرَ ؛ أي خَاصَمَ ، ودَخَلَ فِي غَمْرَةِ الْخُصُومَةِ . فتح الباري (٢٩/٧) .

(٢) انظر : نيل الأوطار (٧٩/٢) .

(٣) قوله : حَفَزَهُ النَّفْسُ : دَفَعَهُ ، يُقَالُ : حَفَزَهُ ، يَحْفِزُهُ : دَفَعَهُ مِنْ خَلْفِهِ ، وَعَنِ الْأَمْرِ ؛ أَعَجَلَهُ ، وَأَزْعَجَهُ . والحَفَزُ : الْحَثُّ وَالْإِعْجَالُ . انظر : القاموس المحيط (ص ٦٥٤) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٩١/١) ، ح (حفز) .

(٤) رواه ابن ماجه في كتاب المساجد والجماعات ، باب لزوم المساجد وانتظار الصلاة ، ح (٨٠١) ، سنن ابن ماجه (٢٦٢/١) .

وقال أبو بصير : « هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ » اهـ . مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٥٤/١) . وقال الشوكاني : « الْحَدِيثُ رِجَالُهُ فِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ رِجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ . نيل الأوطار (٧٨/٢) . وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ، المجلد الثاني (ص ٢٦٥-٢٦٦) ، ح (٦٦١) .

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرُّكْبَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْعَوْرَةِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ مِنَ الْعَوْرَةِ لَمَا كَشَفَهَا النَّبِيُّ ﷺ <sup>(١)</sup> .

- ثَانِيًا : أدلة القول الثاني ؛ عَلَى أَنَّ السُّرَّةَ وَالرُّكْبَةَ مِنَ عَوْرَةِ الرَّجُلِ :  
١- مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الرُّكْبَةُ مِنَ الْعَوْرَةِ » <sup>(٢)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الرُّكْبَةَ مِنَ الْعَوْرَةِ .

- وَهَذَا الْإِسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ : بِأَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ ، لَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ الْحُجَّةُ عَلَى الْمُرَادِ <sup>(٣)</sup> .

٢- مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَرْفُوعًا : « عَوْرَةُ

⇒ ورواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة ، مسند عبد الله بن عمرو ، ح (٦٧٥٠) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « إسناده صحيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ ؛ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ ، غَيْرَ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ ؛ فَمِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ ، وَأَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٦٣/١١) .

(١) انظر : نيل الأوطار (٧٩/٢) .

(٢) رواه البيهقي في كتاب الصلاة ، باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحد العورة التي يجب سترها (٢٣١/١) .

(٣) في سنده : أبو الجنب ؛ عَقْبَةُ بْنُ عُلْقَمَةَ الشَّكْرِيُّ الْكُوفِيُّ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، مِنْ النَّالَةِ . كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ (ص ٣٣٥) ، رَقْم (٤٦٤٦) .  
وَفِي سَنَدِهِ أَيْضًا : النَّضْرُ بْنُ مَنْصُورٍ الْبَاهِلِيُّ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَاهٍ ، مِنْ النَّاسِغَةِ . كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ (ص ٤٩٤) ، رَقْم (٧١٥٠) .

وانظر : التعليق المغني على سنن الدارقطني ، مطبوع مع سنن الدارقطني (٢٣١/١) .



الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ» (١) .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الرُّكْبَةَ حَدًّا لِعَوْرَةِ الرَّجُلِ ، وَالْحَدَّ يَدْخُلُ فِي الْمَحْدُودِ ؛ كَالْمِرْفَقِ يَدْخُلُ فِي غَسْلِ الْيَدِ فِي الْوُضُوءِ ، وَتَغْلِيظًا لِجَانِبِ الْحَضَرِ (٢) .

- وَأُجِيبَ عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ : بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ ؛ فِي إِسْنَادِهِ شَيْخُ الْحَرِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ ؛ دَاوُدُ بْنُ الْمُحَبَّرِ بْنِ قَحْذَامِ الطَّائِي ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ (٣) .

وَقِيَاسُهُمُ الرُّكْبَةَ عَلَى الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْوُضُوءِ بَاطِلٌ ؛ فَلَا يَدْخُلُ الْحَدُّ فِي الْمَحْدُودِ إِلَّا إِذَا دَلَّ عَلَى دُخُولِهِ فِيهِ دَلِيلٌ ، فَالْوُضُوءُ دَخَلَ الْحَدُّ فِيهِ بِدَلِيلٍ آخَرَ ، وَغَسْلُهُ مِنْ مُقَدِّمَةِ الْوَاجِبِ ، فَافْتَرَقَا (٤) .

٣- مَا رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ مُرْسَلًا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « السُّرَّةُ مِنَ الْعَوْرَةِ » (٥) .

- (١) رواه السيوطي في الجامع الصغير (٤/٤٨٣) ، ح (٥٦٤١) .  
أوردته الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١/٢٧٩) ، ح (٤٤٢) .  
والشوكاني في نيل الأوطار ، كتاب الصلاة ، باب بيان أن السُّرَّةَ والرُّكْبَةَ لَيْسَتَا مِنَ الْعَوْرَةِ (٢/٧٧) ، وَعَزَاهُ لِلْحَرِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ فِي مُسْنَدِهِ .
- (٢) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١/٢٦٥) ؛ نيل الأوطار (٢/٧٧) .
- (٣) انظر : تهذيب التهذيب (١/٥٧٠-٥٧٠) ؛ تلخيص الحبير (١/٢٧٩) ؛ نيل الأوطار (٢/٧٧) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤/٤٨٣) .
- (٤) انظر : نيل الأوطار (٢/٧٧) .
- (٥) نَسَبَهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي نَصَبِ الرَّأْيَةِ (١/٣٧٢) لِلْبَيْهَقِيِّ فِي الْخِلَافِيَّاتِ ، مِنْ جِهَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي عَنْ قَبِيصَةَ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، فَذَكَرَهُ . وَضَعْفُهُ ؛ فَقَالَ : « وَهَذَا مُعْضَلٌ مُرْسَلٌ » اهـ .

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السُّرَّةَ مِنْ عَوْرَةِ الرَّجُلِ .

- وَلَكِنَّ الاسْتِدْلَالَ بِهِ مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ، لَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ حُجَّةٌ عَلَى الْمُرَادِ <sup>(١)</sup> .

٤- أَنَّ السُّرَّةَ أَحَدُ حَدَثَيِ الْعَوْرَةِ ؛ كَالرُّكْبَةِ ، فَتَكُونُ مِنَ الْعَوْرَةِ ؛ دُخُولاً لِلْحَدِّ فِي الْمَحْدُودِ ، وَتَغْلِيظاً لِحَاذِيبِ الْحَضَرِ ؛ بَلْ إِنَّهَا أَوَّلَى فِي الدُّخُولِ مِنَ الرُّكْبَةِ ؛ لِكَوْنِهَا فِي مَعْنَى الْاِسْتِثْنَاءِ <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ مُجَرَّدُ اسْتِدْلَالٍ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ ؛ حَيْثُ خَرَجَتِ السُّرَّةُ مِنْ عَوْرَةِ الرَّجُلِ بِالْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ ، وَقَدْ حَكَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ السُّرَّةَ لَيْسَتْ مِنْ عَوْرَةِ الرَّجُلِ ، وَإِنْ كَانَتْ دَعَايُ الْإِجْمَاعِ مَحَلَّ نَظَرٍ ، إِلَّا أَنَّ السُّرَّةَ لَيْسَتْ مِنَ الْعَوْرَةِ <sup>(٣)</sup> .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى دُخُولِ الرُّكْبَةِ فِي عَوْرَةِ الرَّجُلِ ، وَعَدَمِ دُخُولِ السُّرَّةِ فِيهَا :

(أ) اسْتَدْلَلُوا عَلَى أَنَّ الرُّكْبَةَ مِنْ عَوْرَةِ الرَّجُلِ بِمَا يَلِي :

١- بِأَدِلَّةِ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى أَنَّ الرُّكْبَةَ مِنْ عَوْرَةِ الرَّجُلِ ، وَيَرِدُ عَلَيْهَا مَا وَرَدَ مِنْ الْأَعْتِرَاضَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَى تِلْكَ الْأَدِلَّةِ <sup>(٤)</sup> .

(١) كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ الرَّيْلِيُّ فِي نَسَبِ الرَّأْيِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ (٣٧٢/١) .

(٢) انظر : المبسوط (١٠/١٤٦) .

(٣) انظر : نيل الأوطار (٢/٧٨) .

(٤) انظر (ص ٨٣٧-٨٣٨) من هذا البحث .

٢\_ أَنَّ الرُّكْبَةَ مُلتَقَى عَظْمِ السَّاقِ وَالْفَخِذِ ، وَعَظْمُ الْفَخِذِ عَوْرَةٌ ، وَعَظْمُ السَّاقِ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ ، فَاجْتَمَعَ فِي الرُّكْبَةِ الْمَعْنَى الْمَوْجِبُ لِكَوْنِهَا عَوْرَةً ، وَكَوْنُهَا غَيْرَ عَوْرَةٍ ، فَيَتَرَجَّحُ الْمَوْجِبُ لِكَوْنِهَا عَوْرَةً احْتِطَاطًا <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ مُجَرَّدُ احْتِطَاطٍ ، وَهُوَ لَا يَدُلُّ شَرْعًا عَلَى أَنَّ الرُّكْبَةَ مِنْ الْعَوْرَةِ ؛ لِغَدَمِ وَرُودِ النَّصِّ بِذَلِكَ ، بَلْ قَدْ وَرَدَ النَّصُّ بِحَوَازٍ كَشَفِهَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ عَوْرَةِ الرَّجُلِ <sup>(٢)</sup> .

(ب) اسْتَدْلُوا عَلَى أَنَّ السُّرَّةَ لَيْسَتْ مِنْ عَوْرَةِ الرَّجُلِ بِمَا يَلِي :

١\_ بِأَدْلَةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ الَّتِي اسْتَدْلُوا بِهَا عَلَى أَنَّ السُّرَّةَ لَيْسَتْ مِنْ عَوْرَةِ الرَّجُلِ ، وَيَرِدُ عَلَيْهَا مَا وَرَدَ مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ ، وَيُجَابُ عَنْهَا بِمَا سَبَقَ الْجَوَابُ بِهِ <sup>(٣)</sup> .

٢\_ الْعُرْفُ الْجَارِي فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ ؛ حَيْثُ جَرَى تَعَامُلُ الْعُمَالِ عَلَى إِبْدَاءِ هَذَا الْمَوْضِعِ عِنْدَ الْأَتَزَارِ ، فَإِذَا أَمَرُوا بِسِتْرِهِ أَوْفَعَهُمْ ذَلِكَ فِي الْحَرَجِ ، وَالْحَرَجُ مَدْفُوعٌ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المبسوط (١٠/١٤٧) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير ومعه البناية على الهداية

(١/٢٦٥-٢٦٦) ؛ البحر الرائق شرح كنز الدقائق (١/٢٨٤) .

(٢) انظر (ص ٨٣١) من هذا البحث . وانظر : المغني (٢/٢٨٦) .

(٣) انظر (ص ٨٣١-٨٣٤) من هذا البحث .

(٤) انظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق (١/٢٨٤) .

وَاعْتَرِضَ عَلَى هَذَا : بَأَنَّهُ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ تَعَامَلٌ عَلَى خِلَافِ النَّصِّ ، وَالْعُرْفُ  
الَّذِي عَلَى خِلَافِ النَّصِّ لَا عِبْرَةَ بِهِ ، حَيْثُ جَاءَتِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى  
أَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ مِنَ الْعَوْرَةِ <sup>(١)</sup> .

- وَلَكِنَّ هَذَا الِاعْتِرَاضَ مَرْدُودٌ : بِعَدَمِ التَّسْلِيمِ بِأَنَّهُ عَلَى خِلَافِ النَّصِّ ، بَلْ  
إِنَّهُ مُوَافِقٌ لِلنُّصُوصِ الَّتِي أَبَاحَتْ كَشْفَ السُّرَّةِ ، وَذَلَّتْ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ عَوْرَةِ  
الرَّجُلِ ، وَأَمَّا النُّصُوصُ الَّتِي ذَلَّتْ عَلَى أَنَّهَا مِنْ عَوْرَتِهِ فَإِنَّهَا ضَعِيفَةٌ لَا تَقُومُ بِهَا  
الْحُجَّةُ <sup>(٢)</sup> .

- رَابِعًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الرَّابِعِ ؛ عَلَى دُخُولِ السُّرَّةِ فِي عَوْرَةِ الرَّجُلِ ، وَعَدَمِ  
دُخُولِ الرُّكْبَةِ فِيهَا :

(أ) اسْتَدْلُوا عَلَى أَنَّ السُّرَّةَ مِنْ عَوْرَةِ الرَّجُلِ بِمَا يَلِي :

١- أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي عَلَى أَنَّ السُّرَّةَ مِنْ عَوْرَةِ الرَّجُلِ ، وَيَرُدُّ عَلَيْهَا مِنْ  
الِاعْتِرَاضَاتِ مَا وَرَدَ عَلَى اسْتِدْلَالِ أَصْحَابِ الْقَوْلِ الثَّانِي بِهَا <sup>(٣)</sup> .

٢- تَقْبِيلُ أَبِي هُرَيْرَةَ لِسُرَّةِ الْحَسَنِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ؛ حَيْثُ وَرَدَ الْحَدِيثُ  
بِلَفْظٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يُقَبِّلْ سُرَّةَ الْحَسَنِ ، وَإِنَّمَا قَبَّلَ بَطْنَهُ ؛ فَقَدْ رَوَى  
الْهَيْثَمِيُّ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ : « رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ لَقِيَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ ، فَقَالَ  
لَهُ : اكْشِفْ عَنِّي بَطْنَكَ حَيْثُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ يُقَبِّلُ مِنْهُ ، فَكَشَفَ عَنِّي بَطْنَهُ ،

(١) انظر : البحر الرائق (٢٨٤/١) . وانظر (ص ٨٣٧-٨٣٩) من هذا البحث .

(٢) انظر (ص ٨٣٣-٨٣٥) ، (ص ٨٣٧-٨٣٩) من هذا البحث .

(٣) انظر (ص ٨٣٧-٨٣٩) من هذا البحث .

فَقَبْلَهُ» (١) .

وَفِي لَفْظٍ : « فَكَشَفَ عَنْ بَطْنِهِ ، وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى سُرَّتِهِ » (٢) .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّهُ يُفِيدُ أَنَّ السُّرَّةَ مِنْ عَوْرَةِ الرَّجُلِ ، وَلِذَا وَضَعَ الْحَسَنُ يَدَهُ عَلَيْهَا  
كَي لَا يَرَاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ حِينَ قَبَلَ بَطْنَهُ (٣) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ لَا يُفِيدُ الْجَزْمَ بِكَوْنِ السُّرَّةِ مِنَ الْعَوْرَةِ لِأُمُورٍ :  
أَوَّلُهَا : أَنَّهُ وَرَدَ بِكِلْتَا الرُّوَايَتَيْنِ ، وَكِلْتَاهُمَا صَحِيحٌ ثَابِتٌ كَمَا ذَكَرَ الْهَيْثُمِيُّ .  
وَتَانِيهَا : قَدْ يَكُونُ مَقْصُودُ الْحَسَنِ مِنْ وَضْعِ يَدِهِ عَلَى سُرَّتِهِ التَّحَرُّزُ مِنْ  
انْكِشَافِ السُّرَّةِ نَفْسِهَا ؛ فَهَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّهَا مِنَ الْعَوْرَةِ ، وَقَدْ يَكُونُ مَقْصُودُهُ التَّحَرُّزُ  
عَنْ انْكِشَافِ مَا تَحْتَ السُّرَّةِ مِنَ الْعَوْرَةِ ؛ لِقُرْبِهَا مِنْهَا ، وَهَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ  
مِنَ الْعَوْرَةِ ؛ وَهُوَ قَوِيٌّ ، وَفِعْلُ الْحَسَنِ لَا يَدُلُّ بِمُجَرَّدِهِ عَلَى الْجَزْمِ بِأَحَدِ الطَّرْفَيْنِ ،  
وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ يَسْقُطُ الاسْتِدْلَالُ (٤) .  
وَتَالِثُهَا : رَبَّمَا يَكُونُ فِعْلُ الْحَسَنِ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْحَيَاءِ ، وَهُوَ أَمْرٌ لَا يُسْتَعْرَبُ ،  
لَا سِيَّمَا وَهُوَ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ ، يَرَاهُ النَّاسُ .

(ب) وَاسْتَدْلُوا عَلَى أَنَّ الرُّكْبَةَ لَيْسَتْ مِنَ عَوْرَةِ الرَّجُلِ : بِالْأَدِلَّةِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا

(١) ، (٢) الرُّوَايَةُ الْأُولَى أَخْرَجَهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ الْمُكْثَرَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، مُسْنَدُ أَبِي  
هُرَيْرَةَ ، ح (١٠٣٢٦) ، وَضَعْفَهَا مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ (٢١٩/١٦) .

وَأَخْرَجَ الرُّوَايَتَيْنِ جَمِيعًا الْهَيْثُمِيُّ فِي كِتَابِ الْمَنَاقِبِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَالَ بَعْدَ سِيَاقِهِمَا : « رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ ، وَرِجَالُهُمَا رِجَالُ الصَّحِيحِ ، غَيْرَ  
عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ ، وَهُوَ ثِقَّةٌ » ١ هـ . بِمَجْمَعِ الزَّوَادِ وَمَنْبِيعِ الْفَوَائِدِ (١٧٧/٩) .

(٣) انظر : نيل الأوطار (٧٨/٢) .

(٤) انظر : المرجع السابق (٧٨/٢) .

أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ عَوْرَتِهِ ، وَيَرِدُ عَلَيْهَا مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ مَا وَرَدَ هُنَاكَ ، وَيُجَابُ بِمَا سَبَقَ الْجَوَابُ بِهِ <sup>(١)</sup> .

- خَامِسًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْخَامِسِ ؛ عَلَى أَنَّ عَوْرَةَ الرَّجُلِ هِيَ السَّوَاتَانِ فَقَطْ :  
(أ) اسْتَدْلُوا عَلَى أَنَّ الْفَرْجَيْنِ فَقَطْ هُمَا الْعَوْرَةُ بِمَا يَلِي :

١- قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ فَذَلَّلْنَاهَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْآيَةِ : أَنَّهَا تُفِيدُ أَنَّ الشَّيْطَانَ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَسُوءَ آدَمَ وَحَوَاءَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامَ - بِظُهُورِ مَا كَانَ مَسْتُورًا عَنْهُمَا مِنْ عَوْرَتَيْهِمَا ؛ فَقَدْ كَانَا لَا يَرِيَانِ عَوْرَةَ أَنْفُسِهِمَا ، وَلَا يَرَاهَا أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ ، فَوَسَّوَسَ لَهُمَا أَنْ يَأْكُلَا مِنَ الشَّجَرَةِ الَّتِي نُهِيََا عَنْهَا ، فَلَمَّا ذَاقَاهَا بَدَتْ لَهُمَا عَوْرَتَاهُمَا بِسَبَبِ زَوَالِ مَا كَانَ سَاتِرًا لَهَا ؛ وَهُوَ النُّورُ ، فَذَلِكَ الْآيَةُ أَنَّ عَوْرَةَ الرَّجُلِ هِيَ الْفَرْجَانِ فَقَطْ <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْآيَةَ لَيْسَ فِيهَا تَصْرِيحٌ بِتَحْدِيدِ الْعَوْرَةِ ، وَإِنَّمَا أَفَادَتْ انْكَشَافَهَا مِنْهُمَا لَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ .

وَتَانِيَهُمَا : أَنَّ هَذَا مِنْ شَرْعٍ مَنْ قَبْلَنَا وَهُوَ لَيْسَ شَرْعًا لَنَا إِلَّا إِذَا وَرَدَ فِي شَرْعِنَا

(١) انظرها (ص ٨٣١-٨٣٣) .

(٢) الأعراف : ٢٢ .

(٣) انظر : الشوكاني ، فتح القدير (٢/٢٨٥) ؛ أحكام العورة في الفقه الإسلامي (١/٢٥٠) .

مَا يُثْبِتُهُ ، وَيُؤَيِّدُهُ <sup>(١)</sup> . وَقَدْ وَرَدَ فِي شَرْعِنَا أَنَّ عَوْرَةَ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ  
كَمَّا فِي أُدِلَّةِ الْجُمْهُورِ <sup>(٢)</sup> .

٢\_ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَا فَوْقَ السُّرَّةِ وَتَحْتَ الرُّكْبَةِ لَيْسَ مِنَ الْعَوْرَةِ ،  
وَأَنَّ الْقُبْلَ وَالذُّبْرَ مِنَ الْعَوْرَةِ ، وَاخْتِلَافُهُمْ فِيمَا عَدَاهُمَا <sup>(٣)</sup> .

(ب) وَاسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّ السُّرَّةَ وَالرُّكْبَةَ لَيْسَتَا بِعَوْرَةٍ بِالْأَدِلَّةِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا  
الْجُمْهُورُ عَلَى ذَلِكَ ، وَيَرِدُ عَلَيْهَا مَا رَوَدَ مِنْ اعْتِرَاضَاتٍ ، وَيُجَابُ عَنْهَا بِمَا سَبَقَ  
الْجَوَابُ بِهِ عَنْ تِلْكَ الِاعْتِرَاضَاتِ <sup>(٤)</sup> .

(ج) وَاسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّ الْفَخِذَيْنِ لَيْسَا بِعَوْرَةٍ بِمَا يَلِي :

١\_ حَدِيثُ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ ، فَصَلَّيْنَا  
عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ يَغْلَسُ ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي  
طَلْحَةَ ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي زَفَاقِ خَيْبَرَ ، وَإِنِّي رُكْبَتِي لَتَمَسُّ فَعِذَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ  
ثُمَّ حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ فَخِذِهِ ، حَتَّى إِنِّي أَنْظَرْتُ إِلَى بَيَاضِ فَخِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا

(١) انظر : سيف الدين الآمدي ، الإحكام في أصول الأحكام ، المجلد الثاني (٤/٣٧٦) ؛

مختصر ابن اللّحَام (ص ١٦١) ؛ شرح الكوكب المنير (٤/٤١٢) ؛ نزهة الخاطر العاطر

شرح روضة الناظر وجنة المناظر (١/٣٣٠) .

(٢) انظر (ص ٨٢٣-٨٣١) من هذا البحث .

(٣) انظر : شرح فتح القدير (١/٢٦٤-٢٦٥) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة

(١/١٥٧) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/٤٩٨) ؛ مغني المحتاج (١/٣٩٦-

٣٩٧) ؛ المجموع شرح المذهب (٣/١٦٨) ؛ المغني (٢/٢٨٣-٢٨٦) .

(٤) انظر (ص ٨٣١-٨٣٧) من هذا البحث .

دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبْتُ خَيْبَرُ ! إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ ﴿ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذِرِينَ ﴾ ، قَالَهَا ثَلَاثًا ... الْحَدِيثُ » (١) .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْحَدِيثِ : أَنَّ الْفَخِذَ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ عَوْرَةً لَمَا كَشَفَهَا النَّبِيُّ ﷺ ، وَهُوَ الْمَعْصُومُ الَّذِي عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ كَشْفِ عَوْرَتِهِ حَتَّى قَبْلَ الْبُعْثَةِ أَيَّامَ صِغَرِهِ ؛ فَإِنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَسَّ كَانَ بِدُونِ حَائِلٍ ، وَمَسَّ الْعَوْرَةَ بِدُونِ حَائِلٍ لَا يَجُوزُ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْفَخِذَ لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ (٢) .

### - وَهَذَا الِاسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهِهِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ ثَوْبَ النَّبِيِّ ﷺ انْحَسَرَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ؛ لِضَرُورَةِ الْإِغَارَةِ وَالْجَرْنِ وَالزَّحَامِ ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ اسْتَدَامَ كَشْفَ الْفَخِذِ مَعَ إِمْكَانِ السَّتْرِ ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، فَاسْتَدَّ الْفِعْلَ إِلَيْهِ ، وَظَنَّ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي كَشَفَ الْإِزَارَ عَنْ فَخِذِهِ ، وَهَذَا هُوَ اللَّائِقُ بِحَالِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ فَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ كَشْفُ فَخِذِهِ قَصْدًا مَعَ ثُبُوتِ قَوْلِهِ : الْفَخِذُ عَوْرَةٌ . وَعَلَى هَذَا تَدُلُّ رِوَايَةُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ : « فَانْحَسَرَ الْإِزَارُ » (٣) . فَالَّذِي حَدَّثَ أَنَّ الْإِزَارَ خَرَّ ( وَقَعَ ) ؛ فَبَدَتْ فَخِذُهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنْهُ وَقَصْدٍ (٤) .

(١) رواه البخاري في كتاب الصلاة ، باب ما يُذَكَّرُ فِي الْفَخِذِ ، ح (٣٧١) ، ابن حجر فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٢/١) .

ومسلم في كتاب الجهاد والسير ، باب في غزوة خيبر ، ح [١٢٠] (١٨٠١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٤٩١/١٢) . والآية : ١٧٧ من الصافات .

(٢) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٤٩٢/١٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٣/١) .

(٣) رواها في كتاب الجهاد والسير ، باب في غزوة خيبر ، ح [١٢٠] (١٨٠١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٤٩١/١٢-٤٩٢) .

(٤) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٤٩١/١٢-٤٩٢) ؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٨٤/٤) .



الثاني : لو سَلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ الَّذِي كَشَفَ الْإِزَارَ عَنْ فَخِذِهِ فَإِنَّ الْقَوْلَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْفِعْلِ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ لِعَارِضٍ ، أَوْ مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

قال ابن حجر - رحمه الله - : « قال القرطبي : حَدِيثُ أَنَسٍ وَمَا مَعَهُ إِنَّمَا وَرَدَ فِي قَضَايَا مُعَيَّنَةٍ ، فِي أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ ، يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ مِنْ احْتِمَالِ الْخُصُوصِيَّةِ ، أَوْ الْبَقَاءِ عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ مَا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَى حَدِيثِ جَرَهْدٍ وَمَا مَعَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ إِعْطَاءَ حُكْمٍ كُلِّيٍّ ، وَإِظْهَارَ شَرْعٍ عَامٍّ ، فَكَانَ الْعَمَلُ بِهِ أَوْلَى . اهـ . وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ [ الْبُخَارِيُّ ] بِقَوْلِهِ ( وَحَدِيثُ جَرَهْدٍ أَخُو طُ ) . » <sup>(١)</sup> .

الثالث : وَهُوَ أَقْوَاهَا ؛ حَيْثُ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رحمه الله - أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ : ( حَسَرَ ، وَانْحَسَرَ ) فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْحُكْمِ ، فَعَلَى التَّسْلِيمِ يَكُونُ الْإِزَارُ قَدْ انْحَسَرَ بِنَفْسِهِ ، فَإِنَّ بَقَاءَهُ مَكْشُوفًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَخِذَ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا تَرَكَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَمَّا أَقَرَّ عَلَيْهِ ، وَلَنَبَّ عَلَيْهِ كَمَا كَانَ يَفْعَلُ ، فَاسْتَوَى الْحَالُ فِي كَوْنِ الْإِزَارِ انْحَسَرَ بِنَفْسِهِ ، أَوْ بِفِعْلِهِ ﷺ <sup>(٢)</sup> .

وهَذَا مِنَ الْحَافِظِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - نَظَرٌ دَقِيقٌ ، يُؤَيِّدُهُ : أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ ، بَلْ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ يُقَالَ : حَسَرَ النَّبِيُّ ﷺ الثَّوْبَ ، فَانْحَسَرَ . أَوْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِمَا قَالَهُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ - رحمه الله - : « وَطَرِيقُ الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ : مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ : أَنَّ الْعَوْرَةَ عَوْرَتَانِ ؛ مُخَفَّفَةٌ ، وَمُعْلَظَةٌ ؛ فَالْمُعْلَظَةُ : السَّوَاتَانِ ، وَالْمُخَفَّفَةُ : الْفَخِذَانِ ، وَلَا تَنَافِي بَيْنَ الْأَمْرِ بِغَضِّ الْبَصَرِ عَنِ الْفَخِذَيْنِ ؛ لِكَوْنِهِمَا عَوْرَةً ، وَبَيْنَ كَشْفِهِمَا ؛ لِكَوْنِهِمَا عَوْرَةً

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٣/١) .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٣/١) .

مُحَقَّقَةٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ » <sup>(١)</sup> .

٢- عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضْطَجِعًا فِي بَيْتِي كَاشِفًا عَنْ فَخِذَيْهِ - أَوْ سَاقَيْهِ - فَاسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ ، فَأَذِنَ لَهُ ، وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ ، فَتَحَدَّثَ ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُمَرُ ، فَأَذِنَ لَهُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، فَتَحَدَّثَ ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُثْمَانُ ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَسَوَّى ثِيَابَهُ . قَالَتْ عَائِشَةُ : دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ تَهْتَشْ لَهُ ، وَلَمْ تُبَالِهِ ، ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ فَلَمْ تَهْتَشْ لَهُ ، وَلَمْ تُبَالِهِ ، وَلَمْ تُبَالِهِ ، ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ فَجَلَسْتُ وَسَوَّيْتُ ثِيَابَكَ !؟ فَقَالَ : « أَلَا أَسْتَحِي مِنْ رَجُلٍ تَسْتَحِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ » <sup>(٢)</sup> .

وَالْحَدِيثُ : دَلِيلٌ لِمَنْ قَالَ بِجَوَازِ كَشْفِ الْفَخِذِ ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَشَفَهَا لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْعَوْرَةِ مَا كَشَفَهَا <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهِهِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى أَنَّ الْفَخِذَيْنِ لَيْسَا مِنَ الْعَوْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِي الْمَكْشُوفِ ؛ هَلْ هُوَ السَّاقَانِ ، أَمْ الْفَخِذَانِ ؟ فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْجَزْمُ بِجَوَازِ كَشْفِ الْفَخِذِ ، وَلَا يُعَارَضُ بِمِثْلِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي

(١) تهذيب السنن شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود (٣٦/١١) .

وانظر : المغني (٢٨٦/٢) ؛ إرواء الغليل (٣٠١/١) .

(٢) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل عثمان بن عفان ، ح [٣٦]

(٢٤٠١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٥٤٥/١٥-٥٤٦) .

(٣) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٥٤٥/١٥) .

الأمر بتخمين الفخذ ، والنص على أنها من العورة ؛ وقد رواه ابن شهاب الزهري ، وهو أحفظهم ، فلم يذكر في القصة شيئاً من ذلك ؛ حيث رواه مسلم بسنده عن ابن شهاب ، عن عائشة وعثمان أنهما حدثاه : « أن أبا بكر استأذن على رسول الله ﷺ ، وهو مضطجع على فراشه ، لابس مِرْطَ عائشة ، فأذن لأبي بكر وهو كذلك ، فقضى إليه حاجته ، ثم انصرف ، ثم استأذن عمر ، فأذن له وهو على تلك الحال ، فقضى إليه حاجته ، ثم انصرف ، قال عثمان : ثم استأذنت عليه ، فجلس ... الحديث » (١) .

الثاني : قال الطبري - رحمه الله - : « الأخبار التي رويت عن النبي ﷺ أنه دخل عليه أبو بكر ، وعمر ، وهو كاشف عن فخذيه وأهية الأسانيد ، لا يثبت بمثلها حجة في الدين ، والأخبار الواردة بالأمر بتغطية الفخذ ، والنهي عن كشفها أخبار صحاح » (٢) .

الثالث : قال الشوكاني - رحمه الله - بعد أن ساق هذا الحديث : « والحديث استدلال به من قال : إن الفخذ ليست بعورة ، وقد تقدم ذكرهم في الباب الأول ، وهو لا ينتهز لمعارضة الأحاديث المتقدمة - يعني : الأمرة بتغطية الفخذ وأنها عورة - [ لأمر ] ؛ الأول : ما قدمنا من أنها حكاية فعل . الثاني : أنها لا تقوى على معارضة تلك الأقوال الصحيحة العامة لجميع الرجال . الثالث : التردد الواقع

(١) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل عثمان بن عفان ، ح [٣٧]

(٢٤٠١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٥٤٦/١٥) .

وانظر : المجموع شرح المهذب (١٧٥/٣) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد

الخامس (٥٤٥/١٥) ؛ البيهقي ، السنن الكبرى (٢٣١/٢) .

(٢) نقله عنه العيني في عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٨١/٤) .

في رواية مسلم التي ذكرناها ( ما بين الفخذ والساق ) ، والساق ليس بعورة إجماعاً . الرابع : غاية ما في هذه الواقعة أن يكون ذلك خاصاً بالنبي ﷺ ؛ لأنه لم يظهر فيها دليل يدل على التأسي به في مثل ذلك ، فالواجب التمسك بتلك الأقوال الناصة على أن الفخذ عورة <sup>(١)</sup> .

واعترض على هذا من وجهين :

الأول : أن الطحاوي - رحمه الله - أخرج حديث عائشة - رضي الله عنها - من غير شك في المكشوف ؛ وهو الفخذان .

فَعَنْهَا - رضي الله عنها - قالت : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضْطَجِعاً فِي بَيْتِهِ كَاشِفاً عَنْ فَخِذَيْهِ ، فَاسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ ، فَأَذِنَ لَهُ ، وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُمَرُ ، فَأَذِنَ لَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ ، فَتَحَدَّثَ ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُثْمَانُ ، فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَوِّي ثِيَابَهُ - وَقَالَ الرَّوَاي عَنْ عَائِشَةَ : وَلَا أَقُولُ ذَلِكَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ - فَدَخَلَ ، فَتَحَدَّثَ ، فَلَمَّا خَرَجَ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ : دَخَلَ عَلَيْكَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ تَجْلِسْ ، ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ ، فَجَلَسْتَ وَسَوَّيْتَ ثِيَابَكَ ؟ فَقَالَ : أَلَا اسْتَحْيِي مِمَّنْ اسْتَحَى مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ » <sup>(٢)</sup> .

قال الألباني - رحمه الله - : « وَهَذَا سَنَدٌ صَحِيحٌ ، وَأَصْلُهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، لَكِنْ بَلْفَظٍ : « كَاشِفاً عَنْ فَخِذَيْهِ أَوْ سَاقَيْهِ » . عَلَى الشَّكِّ ، وَرِوَايَةُ الطَّحَاوِيِّ تَرْفَعُ الشَّكَّ ، وَتُعَيِّنُ أَنَّ الْكَشْفَ كَانَ عَنِ الْفَخْذِ » <sup>(٣)</sup> .

(١) نبيل الأوطار (٢/٧٦) .

(٢) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٢/٢٨٣-٢٨٤) . وصححه الألباني في إرواء الغليل (١/٢٩٨-٢٩٩) .

(٣) إرواء الغليل (١/٢٩٩) .

الثاني : أَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ : أَنَّ الزِّيَادَةَ إِذَا جَاءَتْ مِنْ ثِقَةٍ فِيهِ مَقْبُولَةٌ ، وَلَا تُخَالَفُ مَا رَوَاهُ غَيْرُهُ ؛ فَإِنَّ ابْنَ شِهَابٍ الزُّهْرِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَذْكُرْ فِي رِوَايَتِهِ الْفَخِذَ ، وَلَكِنَّهَا ذُكِرَتْ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ الْأُخْرَى ، وَرِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ ، مِنْ طَرِيقَيْنِ ، رِجَالُهُمَا ثِقَاتٌ ، فَهِيَ مَقْبُولَةٌ <sup>(١)</sup> .

- وَلَكِنَّ هَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأوَّلُ : أَنَّ رِوَايَتِي مُسْلِمٍ صَحِيحَتَانِ ثَابِتَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا الْمَكْشُوفُ ، وَالثَّانِيَةُ وَقَعَ فِيهَا الشُّكُّ فِي الْمَكْشُوفِ هَلْ هُوَ الْفَخِذُ أَوْ السَّاقُ ؛ وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ صَحِيحَةً فَإِنَّ مِنْ طُرُقِ التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْأَدْلَةِ : التَّرْجِيحُ بِالْأَكْثَرِ ، وَالْأَصْرَحُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ ، وَأَحَادِيثُ النَّهْيِ عَنِ كَشْفِ الْفَخِذِ ، وَبَيَانِ أَنَّهَا مِنَ الْعَوْرَةِ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ ، فَهِيَ أَرْجَحُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُبِيحَةِ لِكَشْفِهَا ، مَعَ مَا يَنْطَرُقُ إِلَيْنِ الْأَخِيرَةَ مِنْ اِحْتِمَالَاتِ الْخُصُوصِيَّةِ وَنَحْوِهَا <sup>(٢)</sup> .

الثاني : لَا تَعَارُضَ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ ؛ إِذْ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهَا : بِأَنَّ الْفَخِذَ مِنَ الْعَوْرَةِ الْمُخَفَّفَةِ ، وَلَا تَنَافِيَّ بَيْنَ الْأَمْرِ بِغَضِّ الْبَصَرِ عَنِ الْفَخِذِ ؛ لِكُونِهَا عَوْرَةً ، وَبَيْنَ كَشْفِهَا ؛ لِكُونِهَا مِنَ الْعَوْرَةِ الْمُخَفَّفَةِ <sup>(٣)</sup> .

٣- مَا رَوَاهُ أَبُو ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : إِنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ

(١) انظر : اختصار علوم الحديث (ص ٥١-٥٢) ؛ إرواء الغليل (١/٢٩٨-٢٩٩) .

(٢) انظر : نيل الأوطار (٢/٧٦) .

(٣) انظر : المغني (٢/٢٨٦) ؛ تهذيب السُّنَنِ شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود

(١١/٣٦) ؛ إرواء الغليل (١/٣٠١) .

الْأَيْمَةُ الَّذِينَ يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا ، فَضَرَبَ فَخِذِي ، وَقَالَ : « صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَتْهَا ، فَإِنْ أَذْرَكَكَ الصَّلَاةَ مَعَهُمْ فَصَلِّ ، وَلَا تَقُلْ : إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ ، فَلَا أُصَلِّي » (١) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ الْفَخِذَ لَوْ كَانَتْ عَوْرَةً مَا مَسَّهَا النَّبِيُّ ﷺ ، وَضَرَبَهَا بِيَدِهِ مِنْ أَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (٢) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ إِنَّمَا مَسَّهَا مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ ؛ وَهُوَ اللَّبَاسُ ، وَلَا دَلِيلَ فِي هَذَا وَلَا حُجَّةَ عَلَى أَنَّ الْفَخِذَ يَجُوزُ كَشْفُهَا وَأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْعَوْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْصُلْ لَهَا كَشْفٌ أَصْلًا (٣) .

٤- حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ عَلَى وَرِكَيْهِ مِنْ وَثْءٍ كَانَ بِهِ » (٤) .

(١) رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار ، ح [٢٤٢] (٦٤٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٢٨٤/٥-٢٨٥) .

(٢) انظر : المحلى بالآثار (٢/٢٤٣) .

(٣) انظر : مختصر كتاب النظر في أحكام النظر بحاشية البصر (ص ١٢٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٧٣) ؛ أحكام العورة والنظر (ص ٤٢) .

(٤) رواه أبو داود في كتاب الطب ، باب في قطع العرق وتوضيع الحجم ، ح (٣٨٥٨) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٠/٢٤٥) .

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢/٤٦٣) ، ح (٣٨٦٣) .

وَالْوَثْءُ : وَهْنٌ دُونَ الْخَلْعِ وَالْكَسْرِ ، يُقَالُ : وَثَيْتَ رِجْلَهُ فَهِيَ مَوْثُوَّةٌ ، وَوَثَأْتُهَا أَنَا ، وَقَدْ يَثْرُكُ الْهَمْزُ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/١٣١) ، (و ثا) .

وَالْوَرَكُ : مَا فَوْقَ الْفَخِذِ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/١٥٣) ، (ورك) .

وَالْوَجْهَ مِنَ الْحَدِيثِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَشَفَ وَرَكَّهُ لِلْحَجَّامِ ، وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْعَوْرَةِ مَا كَشَفَهَا <sup>(١)</sup> .

- وَلَكِنَّ هَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ كَشْفَهُ ﷺ لِيُورِكَهُ لِلْحَجَّامِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَخِذَ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ ؛ لِأَنَّهَا حَالَةٌ ضَرُورَةٌ ، وَمُعَالَجَةٌ ، وَهِيَ جَائِزَةٌ اتِّفَاقًا <sup>(٢)</sup> .

٥- أَنَّ الْفَخِذَ لَيْسَ بِمَخْرُجٍ لِلْحَدَثِ ، فَلَمْ يَكُنْ عَوْرَةً كَالسَّاقِ <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ قَوْلٌ وَاهٍ ؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ الْعُضْوِ مِنَ الْعَوْرَةِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَخْرَجًا لِلْحَدَثِ ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَعْضَاءِ يَخْرُجُ مِنْهَا الْحَدَثُ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَعُدُّ مِنَ عَوْرَةِ الرَّجُلِ ؛ كَمَوْضِعِ الْجِرَاحَةِ النَّازِفَةِ مِنَ الْبَدَنِ ، وَالْأَنْفِ الَّذِي يَنْزِلُ مِنْهُ الرُّعَافُ ، وَالْقَمِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ الْقَيْ <sup>(٤)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ السُّرَّةَ وَالرُّكْبَةَ ، لَيْسَتَا مِنَ عَوْرَةِ الرَّجُلِ ؛ لِقُوَّةِ أدْلَتِهِ ، وَكَثْرَتِهَا ، وَصَرَاحَتِهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ ، وَسَلَامَتِهَا مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ الْقَادِحَةِ فِي الْاسْتِدْلَالِ بِهَا .

(١) انظر : المحلى بالآثار (٢/٢٤٦) .

(٢) انظر : أحكام العورة والنظر (ص ٤٢) . وانظر (ص ٨٦٢) من هذا البحث .

(٣) انظر : المغني (٢/٢٨٥) .

(٤) انظر : أحكام العورة في الفقه الإسلامي (١/٣٥) .

هَذَا وَإِنَّ مِنَ الْإِحْتِيَاظِ لِحِفْظِ الْعَوْرَةِ : سَتَرُ الرُّكْبَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَجْتَمِعُ فِي الرُّكْبَةِ عَظْمُ الْفَخِذِ ؛ وَهُوَ عَوْرَةٌ ، وَعَظْمُ السَّاقِ ؛ وَهُوَ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ ، وَسَتَرُ الْفَخِذِ قَدْ لَا يَحْصُلُ تَمَامًا إِلَّا بِسَتْرِ الْحُزْنِ الْأَعْلَى مِنَ الرُّكْبَةِ ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ <sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) انظر : أحكام العورة والنظر (ص ٤٣) .



## الفرع الثاني

### حُدُودُ عَوْرَةِ الصَّبِيِّ وَالْحَتْمَى

○ أَوَّلًا : حُدُودُ عَوْرَةِ الصَّبِيِّ :

اختلف أهل العلم في بيان حدِّ عَوْرَةِ الصَّبِيِّ الصَّغِيرِ ( مَنْ كَانَ دُونَ الْبُلُوغِ ) عَلَى أَقْوَالٍ ؛ أشهرها ثَلَاثَةٌ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ الصَّغِيرَ دُونَ أَرْبَعٍ ( عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ) أَوْ سَبْعٍ ( عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ ) لَا عَوْرَةَ لَهُ ؛ فَيَبَاحُ النَّظَرُ إِلَيْهِ ، وَمَسُّ بَدَنِهِ كُلِّهِ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ . وابنُ سَبْعٍ إِلَى عَشْرٍ عَوْرَتُهُ الْفَرْجَانِ فَقَطْ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا . وَبَعْدَ الْعَاشِرَةِ تُعْتَبَرُ عَوْرَتُهُ كَعَوْرَةِ الْكَبِيرِ الْبَالِغِ تَمَامًا . وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ <sup>(١)</sup> .

● الْقَوْلُ الثَّانِي :

لَا عَوْرَةَ لِلصَّغِيرِ قَبْلَ سِنِّ السَّابِعَةِ ، ثُمَّ يُفَرَّقُ بَيْنَ عَوْرَةِ الصَّغِيرِ الْمَأْمُورِ بِالصَّلَاةِ ؛ وَهُوَ بَعْدَ سَبْعٍ سِنِينَ فِي الصَّلَاةِ وَعَوْرَتِهِ خَارِجَهَا ؛ فَعَوْرَتُهُ فِي الصَّلَاةِ : هِيَ السَّوْأَتَانِ وَالْعَانَةُ وَالْفَخِذُ ، فَيَنْدَبُ لَهُ سِتْرُهَا كَحَالَةِ السِّتْرِ الْمَطْلُوبِ مِنَ الْبَالِغِ . وَأَمَّا عَوْرَةُ الصَّغِيرِ خَارِجَ الصَّلَاةِ : فَأَبْنُ ثَمَانٍ سِنِينَ فَأَقَلٌّ لَا عَوْرَةَ لَهُ ؛ فَيَحْجُوزُ النَّظَرُ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ ، وَلَمَسُهُ ، وابنُ تِسْعٍ إِلَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً يَحْجُوزُ النَّظَرُ إِلَى

(١) انظر : المبسوط (١٥٥/١٠) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٢٧٠/١) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٦٦/١) ؛ الإنصاف (٢٣/٨) وما بعدها ؛ حاشية الروض المربع (٤٩٥/١) .

جَمِيعَ بَدَنِهِ مِنْ غَيْرِ لَمَسٍ ، وَابْنُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَكْثَرَ عَوْرَتُهُ كَعَوْرَةِ الرَّجُلِ .  
وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : يُنْدَبُ لِلصَّغِيرِ سِتْرُ عَوْرَتِهِ كَمَا لَوْ كَانَ  
بَالِغًا ؛ أَمَّا مِنَ الْفِتْنَةِ ، وَتَعَوُّدًا لَهُ عَلَى سِتْرِهَا <sup>(١)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

عَوْرَةُ الصَّغِيرِ وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مُمَيِّزٍ كَعَوْرَةِ الرَّجُلِ ، مِنَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ . وَإِلَيْهِ  
ذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ ، وَاسْتَشْنَى بَعْضُهُم الْأُمَّ وَمَنْ فِي حُكْمِهَا زَمَنَ الْإِرْضَاعِ وَالتَّرْبِيَةِ ؛  
لِمَكَانِ الضَّرُورَةِ <sup>(٢)</sup> .

### \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى أَنَّ الصَّغِيرَ دُونَ أَرْبَعٍ ( عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ ) أَوْ  
سَبْعٍ ( عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ ) لَا عَوْرَةَ لَهُ :

١- عُمُومُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « غَطَّ فَحِذْكَ ؛ فَإِنَّهَا مِنَ الْعَوْرَةِ » <sup>(٣)</sup> .

٢- قَوْلُهُ ﷺ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « لَا تُبْرِزْ فَحِذْكَ ، وَلَا  
تَنْظُرَنَّ إِلَى فَحِذِ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ » <sup>(٤)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَمَّ بِالنَّهْيِ عَنْ كَشْفِ الْفَحِذِ ، وَلَمْ يَخْصَّ بِالِغَا

(١) انظر : الشرح الصغير (٢٨٦-٢٨٧) ؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه  
(٢١٦/١) .

(٢) انظر : نهاية المحتاج (١٨٩-١٩٠) ؛ مغني المحتاج (٢١٠-٢١١) ؛ روضة الطالبين  
(٣٦٩/٥) .

(٣) انظر تخريجه وشواهده (ص ٨٢٣-٨٢٦) من هذا البحث .

(٤) انظر تخريجه (ص ٨٢٧) من هذا البحث .

دُونَ غَيْرِهِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الصَّغَارَ الَّذِينَ جَاوَزُوا سِنَّ التَّمْيِيزِ حُكْمُهُمْ فِي الْعَوْرَةِ وَالنَّظَرِ كَالْكِبَارِ <sup>(١)</sup> .

٣- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ سِنِينَ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ ، وَإِذَا أَنْكَحَ أَحَدُكُمْ عَبْدَهُ أَوْ أَجِيرَهُ فَلَا يَنْظُرَنَّ إِلَى شَيْءٍ مِنْ عَوْرَتِهِ ؛ فَإِنَّ مَا أَسْفَلَ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ مِنْ عَوْرَتِهِ » <sup>(٢)</sup> .

فَإِنَّ التَّحْدِيدَ بِسَبْعِ سِنِينَ ، وَالتَّفْرِيقَ بَعْدَ الْعَشْرِ دَلِيلٌ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا قَبْلَهَا فِي الْعَوْرَةِ .

٤- أَنَّ الصَّغِيرَ دُونَ سِنِّ التَّمْيِيزِ لَيْسَ لِيَدْنِهِ حُكْمُ الْعَوْرَةِ ، وَلَا مَعْنَى خَوْفِ الْفِتْنَةِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الطُّفُولَةِ مُنْجَرٌّ عَلَيْهِ إِلَى التَّمْيِيزِ <sup>(٣)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ عَوْرَةِ الصَّغِيرِ الْمَأْمُورِ بِالصَّلَاةِ وَغَيْرِ الْمَأْمُورِ بِهَا :

حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ سِنِينَ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : حاشية الروض المربع (١/٤٩٥) .

(٢) انظر تخريجه (ص ٨٢٨) من هذا البحث .

(٣) انظر : المبسوط (١٥٥/١٠) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٢٧٠/١) ؛ حاشية الروض المربع (١/٤٩٧) .

(٤) انظر تخريجه (ص ٨٢٨) من هذا البحث .

- وَلَكِنَّهُمْ ذَكَرُوا تَفْصِيلَاتٍ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا الْحَدِيثُ ؛ كَالْتَفْرِيقِ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا ، وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَ الثَّمَانِ وَالتَّسْعِ سِنِينَ ، وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَ الْعَشْرِ وَمَا بَعْدَهَا .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى أَنَّ عَوْرَةَ الصَّغِيرِ كَعَوْرَةِ الْكَبِيرِ :

١- مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عِيَاضٍ الزُّهْرِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : رُفِعَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي صِغَرِي ، وَعَلَيَّ خِرْقَةٌ ، وَقَدْ كُشِفَتْ عَوْرَتِي ، فَقَالَ : « غَطُّوا عَوْرَتَهُ ؛ فَإِنَّ حُرْمَةَ عَوْرَةِ الصَّغِيرِ كَحُرْمَةِ عَوْرَةِ الْكَبِيرِ ، وَلَا يَنْظَرُ اللَّهُ إِلَى كَاشِفِ عَوْرَةٍ » (١) .

وَهُوَ نَصٌّ فِي أَنَّ عَوْرَةَ الصَّغِيرِ كَعَوْرَةِ الْكَبِيرِ (٢) .

- وَلَكِنَّ هَذَا مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ ، سِيَّما وَقَدْ ثَبَتَ شَرْعًا الْفَرْقُ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ كَمَا فِي أَدِلَّةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ .

(١) رواه الحاكم في كتاب معرفة الصحابة ، باب ذكر مناقب محمد بن عياض الزُّهْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ح (٥١١٩) ، وَسَكَتَ عَنْهُ ، وَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ فِي التَّلْخِيسِ فَقَالَ : « إِسْنَادُهُ مُظْلِمٌ ، وَمَتْنُهُ مُنْكَرٌ » اهـ . الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِيسُ (٢٨٨/٣) . وَأَخْرَجَهُ السَّبُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، ح (٥٧٧٢) ، وَضَعَفَهُ الْمُنَاوِي فِي فَيْضِ الْقَدِيرِ (٥٣١/٤) .

وَضَعَفَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْإِصَابَةِ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ (٢٥/٦) ؛ فَقَالَ : « وَفِي السَّنَدِ مَعَ ابْنِ لَهَيْعَةَ غَيْرُهُ مِنَ الضُّعَفَاءِ » اهـ .

وَمُحَمَّدٌ هَذَا لَمْ أَعثرْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ ، وَقَالَ : « وَقَعَ ذِكْرُهُ فِي مُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ » اهـ . الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ (٢٥/٦) ، رَقْم (٧٨١٥) .

(٢) انظر : نهاية المحتاج (١٩٠/٦) .

٢- مِنْ بَابِ الْاِحْتِيَاظِ ، وَأَمِنْ الْفِتْنَةِ (١) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ اِحْتِيَاظٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ لَا حُكْمَ لِعَوْرَتِهِ ، وَجَانِبُ الْفِتْنَةِ مِنْهُ فِي الْغَالِبِ مَأْمُونٌ ، فَلَيْسَ كَالْكَبِيرِ حَتَّى يُلْحَقَ بِهِ فِي حُكْمِ الْعَوْرَةِ.

\* وَلَعَلَّ الرَّاجِحَ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ الصَّغِيرَ الَّذِي دُونَ سَبْعِ سِنِينَ لَا حُكْمَ لِعَوْرَتِهِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الطُّفُولَةِ مُنْجَرِّ عَلَيْهِ إِلَى سِنِّ التَّمْيِيزِ ؛ وَأَمَّا الصَّغِيرُ الْمُمَيِّزُ ؛ وَهُوَ مَنْ بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ إِلَى الْعَشْرِ فَعَوْرَتُهُ الْفَرْجَانِ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهُ دُونَ الْبُلُوغِ . وَذَلِكَ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ الصَّحِيحُ ، بِخِلَافِ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ فَلَا دَلِيلَ صَحِيحَ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا ، وَإِنَّمَا هُمَا مُجَرَّدُ رَأْيَيْنِ فَقَطْ .

• ثَانِيًا : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢) .

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ مَنْ بَلَغَ الْحُلُمَ وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ الْحُلُمَ مِنْ حَيْثُ الْعَوْرَةُ وَالنَّظَرُ .

(١) انظر : نهاية المحتاج (٦/١٩٠) ؛ مغني المحتاج (٤/٢١٠-٢١١) ؛ روضة الطالبين

(٣٦٩/٥) .

(٢) النور : ٥٩ .

• ثَالِثًا : أَنَّ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ فَرْقًا وَاضِحًا ؛ فَإِنَّ الْكَبِيرَ مَوْضِعُ شَهْوَةٍ ،  
بِعَكْسِ الصَّغِيرِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُشْتَهَى فِي الْغَالِبِ .

\* وَحَيْثُ رَجَّحْنَا الْقَوْلَ الْأَوَّلَ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلِ ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَى بِمَنْ بَلَغَ سِنَّ  
التَّمْيِيزِ ؛ وَهُوَ سَبْعُ سِنِينَ إِلَى عَشْرِ أَنْ يَسْتُرَ مَا يَسْتُرُهُ الرَّجُلُ الْبَالِغُ ، أَمَّا لِلْفِتْنَةِ ،  
وَخَوْفًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْمَحْظُورِ ، وَتَعْوِيدًا لَهُ عَلَى السُّتْرِ وَالْحَيَاءِ .

\* \* \*

○ ثَانِيًا : حَدُودُ عَوْرَةِ الْخُنْثَى :

● تَعْرِيفُ الْخُنْثَى لُغَةً :

الْخُنْثَى لُغَةً : مَا خُوِذَ مِنَ الْخُنْثِ ؛ وَهُوَ التَّشَبُّهُ بِالنِّسَاءِ ، وَاللِّينِ ، وَالتَّسْنِي ، وَالتَّكْسُرُ . وَالْخُنْثَى : الَّذِي لَا يَخْلُصُ لِذَكَرٍ وَلَا لِأُنْثَى ، وَالَّذِي لَهُ مَا لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيعًا . جَمْعُهُ : خُنَّاثَى ، وَخِنَاثٌ <sup>(١)</sup> .

● تَعْرِيفُ الْخُنْثَى اصْطِلَاحًا :

الْخُنْثَى نَوْعَانِ :

الأوَّلُ : الْخُنْثَى غَيْرُ الْمُشْكِلِ ( الْوَاضِحُ ) : وَهُوَ مَنْ لَهُ آلتَا الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ مَعًا ، وَلَكِنَّ إِحْدَى الْأَلْتَيْنِ تَمَيَّزَتْ عَنِ الْأُخْرَى ، فَأُلْحِقَ بِأَحَدِ الْجِنْسَيْنِ .  
الثَّانِي : الْخُنْثَى الْمُشْكِلُ ؛ وَهُوَ مَنْ لَهُ آلتَا الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ مَعًا ، أَوْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَصْلًا ، وَلَا عَلَامَةٌ فِيهِ عَلَى ذُكُورِيَّةٍ أَوْ أُنُوثَةٍ ؛ لِإِتِبَاسِ أَمْرِهِ <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

● عَوْرَةُ الْخُنْثَى :

أَمَّا الْخُنْثَى غَيْرُ الْمُشْكِلِ فَحُكْمُهُ فِي الْعَوْرَةِ وَغَيْرِهَا حُكْمُ مَنْ ظَهَرَتْ عَلَيْهِ

(١) انظر : لسان العرب (٢٢٦/٤) ؛ القاموس المحيط (ص ٢١٦) ؛ المعجم الوسيط (٢٥٨/١) ، جميعها ( خنث ) .

(٢) انظر : كتاب التعريفات (ص ١٣٧) ؛ تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق (٢١٥/٦) ؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه (٤٤٠/٤) ؛ شرح حدود ابن عرفة (٢٥٣/١) ؛ مغني المحتاج (٥١/٤) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٤٦٩/٤) ؛ القاموس الفقهي ➤

عَلَامَاتُهُ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ فَإِنْ ظَهَرَتْ عَلَيْهِ عَلَامَاتُ الرَّجُلِ فَعَوْرَتُهُ كَعَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَإِنْ ظَهَرَتْ عَلَيْهِ عَلَامَاتُ النِّسَاءِ فَعَوْرَتُهُ كَعَوْرَةِ الْمَرْأَةِ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا الْخُتْنَى الَّذِي ثَبَتَ فِيهِ الْإِشْكَالُ فَصَارَ مُشْكِلًا فَإِنَّهُ يُعَامَلُ بِالْأَشَدِّ وَالْأَخْوَطِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّظَرِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَيْضًا ؛ فَيُعْتَبَرُ مَعَ النِّسَاءِ رَجُلًا ، وَمَعَ الرِّجَالِ امْرَأَةً ؛ فَلَا يَكْشِفُ عَوْرَتَهُ عِنْدَ النِّسَاءِ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ ، وَلَا يَنْظُرُنَ إِلَيْهِ ؛ لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ ذَكَرٌ ، وَلَا يَكْشِفُ عَوْرَتَهُ عِنْدَ الرِّجَالِ ، وَلَا يَنْظُرُونُ إِلَيْهِ ؛ لَاحْتِمَالِ أَنَّهُ أُنْثَى<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

⇒ (ص ١٢٤) .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٤٠٤/١) ؛ مختصر كتاب النظر في أحكام النظر (ص

١٦٧-١٦٨) ؛ مغني المحتاج (٣٩٧/١) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٤٦٩/٤) .

(٢) انظر : مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر (٧٢٩/٢-٧٣٠) ؛ رد المحتار على الدر المختار

(٤٠٤/١-٤٠٥) ؛ مختصر كتاب النظر في أحكام النظر (ص ١٦٧-١٦٨) ؛ نهاية

المحتاج (١٩٠/٦) ؛ روضة الطالبين (٣٧٤/٥-٣٧٥) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من

الخلافا (٢٧/٨) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٦٦/١) ، (١٥/٥) .



## الْفَرْعُ الثَّالِثُ

حَالَاتُ التَّرْخِيفِ فِي كَشْفِ الرَّجُلِ عَوْرَتَهُ  
وَضَوَابِطُ ذَلِكَ

تَقَرَّرَ فِي الْفَرْعِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْمَبْحَثِ أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ وَاجِبٌ ، وَكَشْفُهَا وَالتَّهَاقُوتُ بِذَلِكَ وَالتَّفْرِيطُ فِيهِ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ الْعَظِيمَةِ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ ، الَّتِي حَارَبَهَا الشَّارِعُ الْحَكِيمُ بِلَا هَوَادَةٍ ، وَشَرَعَ فِي سَبِيلِ ذَلِكَ الْوَسَائِلَ الْكَفِيلَةَ بِالْمُحَافَظَةِ عَلَى الْعَوْرَاتِ ، وَصِيَانَتِهَا ، وَسِتْرِهَا ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْخَيْرِ وَالسَّلَامَةِ لِلْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ .

إِلَّا أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ ذَكَرُوا حَالَاتٍ أَبَاحَ الشَّارِعُ فِيهَا كَشْفَ الْعَوْرَةِ ؛ لِلْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى ذَلِكَ ، وَالضَّرُورَاتُ فِي الشَّرْعِ تُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا ؛ وَهَذِهِ الْحَالَاتُ هِيَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي :

## ٥ أَوَّلًا : كَشْفُ الْعَوْرَةِ فِي الْخُلُوةِ لِلْحَاجَةِ :

● اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْإِنْسَانِ كَشْفُ عَوْرَتِهِ بِحَضْرَةِ النَّاسِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ سِتْرُهَا عَنْهُمْ ، وَلَا يَجُوزُ لغيرِهِ النَّظَرُ إِلَيْهَا ، كَمَا اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ أَنْ يَكْشِفَ الرَّجُلُ عَنْ عَوْرَتِهِ فِي خُلُوتِهِ بِنَفْسِهِ لِلْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى ذَلِكَ مُقَدَّرَةً بِقَدْرِهَا ؛ كَحَالَةِ الْاِغْتِسَالِ ، وَالْبَوْلِ ، وَالِاسْتِنْجَاءِ ، وَتَحْوِيرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ لِفَرْضٍ صَحِيحٍ ؛ وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ يَرَوْنَ أَنَّ التَّسْتُرَ بِعِزِّهِ وَتَحْوِيرِهِ فِي حَالِ الْاِغْتِسَالِ فِي الْخُلُوةِ أَفْضَلُ مِنَ التَّكْشِفِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ كَمَالِ الْأَدَابِ ، وَتَمَامِ الْحَيَاءِ مِنَ اللَّهِ الَّذِي يَرَى الْإِنْسَانَ فِي حَمِيصِ أَحْوَالِهِ ، لَا تَخْفَى عَلَيْهِ مِنْهُ خَافِيَةٌ <sup>(١)</sup> .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٤٠٤/١) ؛ أسهل المدارك (١١٢/١) ؛ شرح

\* وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ ؛ مَا يَلِي :

- ١\_ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .
  - ٢\_ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> .
- فَالْإِثْمَانِ الْكَرِيمَتَانِ تَدْلَانِ عَلَى جَوَازِ كَشْفِ الْعَوْرَةِ فِي الْخَلْوَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَوْ كَلَّفَ الْعِبَادَ الْاسْتِثَارَ فِي الْخَلْوَةِ عِنْدَ الْاِغْتِسَالِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْحَاجَاتِ لَكَانَ فِي ذَلِكَ حَرَجٌ عَلَى عِبَادِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُغْتَسِلَ وَحْدَهُ لَا يَجِدُ بَدْءًا مِنَ التَّعَرِّي ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَغْنَبُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ ، عُرَاةً كَانُوا أَوْ مُلْتَبِسِينَ <sup>(٣)</sup> .

٣\_ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً ، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، وَكَانَ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ ، فَقَالُوا : وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آذَرُ ، فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ ، فَقَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ ، فَخَرَجَ مُوسَى فِي إِثَرِهِ يَقُولُ : ثَوْبِي يَا حَجَرُ ! حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى مُوسَى ، فَقَالُوا : وَاللَّهِ مَا

⇒ الخُرُشِيُّ عَلَى مَخْتَصَرِ خَلِيل (٢٤٨/١) ؛ نَهَايَةُ الْمَحْتَاج (٦-٥/٢) ؛ رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٣٨٨/١) ؛ كُتَّافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَتْنِ الْإِقْنَاع (٢٦٤/١) ؛ ابْنُ بَطَّالٍ ، شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٩٣/١) ؛ شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الثَّانِي (٢٦-٢٧) ؛ ابْنُ رَجَبٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٣٥-٣٣٦) .

(١) الْحَجَّ : ٧٨ .

(٢) الْبَقَرَةُ : ١٧٣ .

(٣) انْظُرْ : ابْنُ بَطَّالٍ ، شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٩٣/١) .

بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ . وَأَخَذَ ثَوْبَهُ ، فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا . فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : وَاللَّهِ إِنَّهُ لَنَدَبَ بِالْحَجَرِ ؛ سِتَّةَ أَوْ سَبْعَةَ ضَرْبًا بِالْحَجَرِ <sup>(١)</sup> .

٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « بَيْنَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ ، فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَحْتَبِي فِي ثَوْبِهِ ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ : يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتَكَ عَمَّا تَرَى ؟ ! قَالَ : بَلَى وَعِزَّتِكَ ، وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ » <sup>(٢)</sup> .

وَالْوَجْهَ مِنَ الْحَدِيثِ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَاتَبَ نَبِيَّهُ أَيُّوبَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلَى جَمْعِ الْجَرَادِ ، وَلَمْ يُعَاتِبْهُ عَلَى الْاِغْتِسَالِ عُرْيَانًا ، فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ الْاِغْتِسَالِ عُرْيَانًا إِذَا كَانَ الْمَرْءُ فِي الْخُلُوةِ <sup>(٣)</sup> .

- وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْاِسْتِدْلَالِ بِهِذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّهُمَا مِنْ شَرْعٍ مَنْ قَبْلَنَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ فِي شَرْعِنَا نَهْيٌ عَنِ الْاِغْتِسَالِ فِي الْخُلُوةِ عُرْيَانًا ، بَلْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ

(١) رواه البخاري في كتاب الغسل ، باب من اغتسل عُرْيَانًا وحده في الخلوة ، ومن تَسَتَّرَ فَالْتَسَتَّرَ أَفْضَلُ ، ح (٢٧٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٥٨/١-٤٥٩) .

ومسلم في كتاب الحيض ، باب جواز الاغتسال عُرْيَانًا في الخلوة ، ح [٧٥] (٣٣٩) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٢٧/٤) .  
وقوله : ( أَقْدَرُ ) : مَعْنَاهُ عَظِيمُ الْخِصْبَتَيْنِ ، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ عَيْبٌ فِيهِ .  
انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٢٧/٤) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الغسل ، باب من اغتسل عُرْيَانًا وحده في الخلوة ، ح (٢٧٩) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٦٠/١) .

(٣) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٣٩٣/١) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٦١/١) .

ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

٥- عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ ؟ قَالَ : « اخْفِظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ ؟ قَالَ : « إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فَلَا يَرَاهَا » . قَالَ : قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! إِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا ؟ قَالَ : « فَإِنَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ » <sup>(٢)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبَاحَ كَشْفَ الْعَوْرَةِ لِلزَّوْجَةِ ، وَمَا مَلَكَتِ الْيَمِينُ ، فَلَأَنْ يَجُوزَ كَشْفُهَا فِي الْخَلْوَةِ مِنْ بَابِ أَوْلَى . وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْحَدِيثَ يُرْشِدُ إِلَى أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ فِي الْخَلْوَةِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ الْحَيَاءِ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر (ص ٨٦٦ وما بعدها) .

(٢) انظر تحريجه (ص ٨٠٩-٨١٠) من هذا البحث .

(٣) انظر : ابن رجب ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٣٣٦) .

○ وَأَمَّا إِذَا كَانَ كَشْفُ الْعَوْرَةِ فِي الْخَلْوَةِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ فَقَدْ اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ ؛ هِيَ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَجِبُ سِتْرُ الْعَوْرَةِ فِي الْخَلْوَةِ إِذَا لَمْ تَدْعُ حَاجَةٌ إِلَى كَشْفِهَا . وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ الْحَنْفِيَّةُ ، وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

● الْقَوْلُ الثَّانِي :

يُنْدَبُ سِتْرُ الْعَوْرَةِ فِي الْخَلْوَةِ ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ <sup>(٢)</sup> .

● الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

يُبَاحُ كَشْفُ الْعَوْرَةِ فِي الْخَلْوَةِ مُطْلَقًا لِحَاجَةٍ كَانَتْ أَوْ لِغَيْرِ حَاجَةٍ ؛ فَيَجُوزُ كَشْفُهَا فِي الْخَلْوَةِ لِأَذْنَى غَرَضٍ ؛ كَالْتَبَرُّدِ ، وَصِيَانَةِ الثَّوْبِ عَنِ الْأَذْنَانِ وَالْغُبَارِ عِنْدَ كُنْسِ الْبَيْتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ <sup>(٣)</sup> .

\* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

— أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى وَجُوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الْخَلْوَةِ إِذَا لَمْ تَدْعُ الْحَاجَةُ إِلَى كَشْفِهَا :

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٤٠٤/١) ؛ مختصر كتاب النظر في أحكام النظر (ص ١٢٠) ؛ نهاية المحتاج (٦-٥/٢) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٦٤/١) ؛ حاشية الروض المربع (٤٩٣/١) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٣٩٥/١) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٢٦/٤-٢٧) .

(٢) انظر : شرح الخرشي على مختصر خليل (٢٤٨/١) ؛ أسهل المدارك (١١٢/١) .

(٣) انظر : نهاية المحتاج (٦/٢) ؛ المجموع شرح المهذب (١٧٠-١٧١) .

١\_ عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ ؟ قَالَ : « أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ ؟ قَالَ : « إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فَلَا يَرَاهَا » . قَالَ : قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! إِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا ؟ قَالَ : « فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ » <sup>(١)</sup> .  
 والوجهُ مِنْهُ : أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ حَتَّى فِي الْخُلُوةِ ، عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ ؛ لِأَنَّ سِتْرَهَا فِي الْخُلُوةِ حِينَئِذٍ مِنْ تَعَامٍ الْحَيَاءِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى <sup>(٢)</sup> .

٢\_ مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِيَّاكُمْ وَالتَّعَرِّيَّ ؛ فَإِنَّ مَعَكُمْ مَنْ لَا يُفَارِقُكُمْ إِلَّا عِنْدَ الْغَائِطِ ، وَحِينَ يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ ، فَاسْتَحْيُوهُمْ وَأَكْرِمُوهُمْ » <sup>(٣)</sup> .  
 والحديثُ نصٌّ في النهي عن التَّعَرِّيِّ إِلَّا فِي حَالَتِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ ، وَالْجِمَاعِ .

وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْتَرَضَ عَلَى الاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر تخريجيه (ص ٨٠٩-٨١٠) من هذا البحث .

(٢) انظر : مختصر كتاب النظر في أحكام النظر (ص ١٢٠) ؛ نهاية المحتاج (٦/٢) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٦٤/١) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٢٦٤-٢٧) .

(٣) رواه الترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء في الاستئذان عند الجماع ، ح (٢٨٠٠) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ » اهـ . الجامع الصحيح (١٠٤/٥) .

وضَعْفُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ (ص ٢٨٩) ، ح (٢٨٠٠) ؛ وَفِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ (١٠٢/١) ، ح (٦٤) .

(٤) انظر : إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ (١٠٢/١) ؛ تعليق عبد القادر الأرئوط على جامع الأصول في

- وَلَكِنَّ الْجَوَابَ عَنْ هَذَا : أَنَّ الْحَدِيثَ يَشْهَدُ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى حَدِيثُ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - <sup>(١)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ فِي الْخَلْوَةِ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ لِكَشْفِهَا مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ :

١ - حَدِيثُ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ؛ حَيْثُ حَمَلُوهُ عَلَى النَّذْبِ وَالِاسْتِحْبَابِ لِلتَّسْتُرِ فِي الْخَلْوَةِ ؛ حَيَاءً مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَتَكْرِيماً لِلْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ لَا يُفَارِقُونَ الْمَرْءَ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ إِلَّا مَا اسْتَشْتَى <sup>(٢)</sup> .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ فِي الْخَلْوَةِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، بَلْ يَجُوزُ كَشْفُهَا مُطْلَقًا ؛ لِحَاجَةِ كَانَ أَمْ لَغَيْرِ حَاجَةٍ :

١ - أَنَّ الْمَنَعَ مِنْ كَشْفِ الْعَوْرَةِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ النَّظَرِ ، وَلَيْسَ فِي الْخَلْوَةِ مَنْ يَنْظُرُ ، فَلَمْ يَجِبِ السَّتْرُ <sup>(٣)</sup> .

\* وَلَعَلَّ الرَّاجِعُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - : الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَخْدِمُهُ الدَّلِيلُ النَّصِّيُّ ، أَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي فَحَمَلُهُ الْحَدِيثَ عَلَى النَّذْبِ خِلَافُ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي أَوَامِرِ الشَّارِعِ الْوُجُوبُ . وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّالِثُ فَهُوَ يَسْتَدِلُّ بِالْمَعْقُولِ فِي مُقَابَلَةِ النُّصُوصِ فَلَا غَيْرَةَ بِهِ .

وَقَدْ يُسْأَلُ : مَا فَايِدَةُ السَّتْرِ فِي الْخَلْوَةِ ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَغِيبُ عَنْ نَظَرِهِ

⇨ أَحَادِيثُ الرِّسُولِ (٤٤٩/٥) ، ح (٣٦٢٥) .

(١) انظر : المصدر السابق (٤٤٩/٥) . وانظر حديث بَهْزِ (ص ٨٠٩-٨١٠) من هذا البحث .

(٢) انظر : الخُرَشِيِّ عَلَى غَنَصِرِ خَلِيلٍ (٢٤٨/١) ؛ ابْنُ بَطَّالٍ ، شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٩٥/١) .

(٣) انظر : المجموع شرح المَهْذَبِ (١٧٠/٣-١٧١) .

شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ؟ وَالْجَوَابُ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرَى عَبْدَهُ الْمُسْتُورَ مُتَأَدِّبًا مَعَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُسْتُورِ فَيَرَاهُ تَارِكًا لِلْأَدَبِ <sup>(١)</sup> ، مَعَ مَا فِي التَّسْتُرِ فِي الْخُلُوةِ مِنَ الْحَيَاءِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالتَّسْتُرِ عَنْ أَعْيُنِ الْجِنِّ الَّذِينَ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ حَالَ خُلُوتِهِ ، وَتَكْرِيْمِ مَلَائِكَتِهِ الَّذِينَ لَا يُفَارِقُونَ الْمَرْءَ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ ، إِلَّا عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَالْجَمَاعِ .

\* \* \*

### ٥ ثَانِيًا : كَشَفُ الْعَوْرَةِ مَعَ الزَّوْجَةِ :

ذَهَبَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِ الْآخَرِ بِمَا فِي ذَلِكَ الْعَوْرَةِ ، مِنْ غَيْرِ كَرَاهِيَةٍ لِذَلِكَ ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ بِشَهْوَةٍ أَوْ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ ، لِلْفَرَجِ أَوْ لِغَيْرِهِ <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : رد المختار على الدر المختار (٤٠٤/١) ؛ نهاية المحتاج (٢/٥-٦) .

(٢) انظر : رد المختار على الدر المختار (٣٦٦/٦) ؛ المبسوط (١٠/١٤٨) ؛ الخرشبي على

مختصر خليل (٣/١٦٦) ؛ مختصر كتاب النظر في أحكام النظر (ص ١٢٦ ، ١٨٢ -

١٨٣) ؛ مغني المحتاج (٤/٢١٧) ؛ عرائس الفرج وعرائس الفكر في أحكام النظر (ص

٧٧) ؛ المغني (٩/٤٩٦-٤٩٧) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٨/٣٢٢) .

تسبيه : ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلزَّوْجِ النَّظْرُ إِلَى فَرْجِ زَوْجَتِهِ ، وَحَرَمَهُ بَعْضُهُمْ ، وَنَهَوْا عَنِ التَّحَرُّدِ أُنَاءَ الْجَمَاعِ أَوْ غَيْرِهِ مَعَ الزَّوْجَةِ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِأَدْلَةٍ مِنْهَا :

١- مَا رَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ فَلْيَسْتَتِرْ ، وَلَا يَتَحَرَّدْ تَحَرُّدَ الْغَيْرَيْنِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ ، بَابِ التَّسْتُرِ عِنْدَ الْجَمَاعِ (١/٦١٨-٦١٩) ، ح (١٩٢١) . وَابِيهَقِي فِي كِتَابِ النِّكَاحِ ، بَابِ الِاسْتِتَارِ فِي حَالِ الْوُطْءِ ، السُّنَنِ

الكبرى (٧/١٩٣) .

وَضَعَفَهُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي مِصْبَاحِ الزَّحَّاجَةِ فِي زَوَائِدِ ابْنِ مَاجَةَ (٢/١٠٩) ؛ وَالْأَلْبَانِيُّ فِي إِرْوَاءِ

الغليل (٧/٧١) ، ح (٢٠٠٩) .

٢- مَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « مَا نَظَرْتُ - أَوْ مَا رَأَيْتُ - »



جَاءَ فِي الْمَبْسُوطِ : « فَأَمَّا نَظَرُهُ إِلَى زَوْجَتِهِ وَمَمْلُوكِهِ فَهُوَ حَلَالٌ ؛ مِنْ قَرْنِهَا إِلَى قَدَمِهَا ، عَنْ شَهْوَةٍ أَوْ عَنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ » (١) .

وَجَاءَ فِي شَرْحِ الْخَرَشِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ خَلِيلِ الْمَالِكِيِّ : « يَحُوزُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ أَنْ يَنْظُرَ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ الْمُبِيحِ لِلوِطْءِ إِلَى جَمِيعِ جَسَدِ صَاحِبِهِ حَتَّى عَوْرَتِهِ مِنْ قَبْلِ أَوْ دُبُرٍ ، وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ مَعَ أَمَتِهِ الْمُسْتَقِيلِ بِمِلْكِهَا ، وَلَيْسَ بِهَا مَا بَعَثَ مِنْ مَحْرَمِيَّةٍ وَنَحْوِهَا - بِخِلَافِ الْأَمَةِ الْمُعْتَقَةِ إِلَى أَجَلٍ ، أَوْ الْمُبْعُضَةِ » (٢) .

وَقَالَ الشَّرِّيفِيُّ الْخَطِيبُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « ( وَلِلزَّوْجِ النَّظَرُ إِلَى كُلِّ بَدَنِهَا ) أَيْ زَوْجَتِهِ فِي حَالِ حَيَاتِهَا كَعَكْسِهِ ، وَلَوْ إِلَى الْفَرْجِ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُحَلٌّ تَمَتُّعِهِ » (٣) .

وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَيُنَاحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ النَّظَرُ إِلَى

⇒ فَرج رسول الله ﷺ قَطُّ » . رواه ابنُ ماجة في كتاب النكاح ، باب التستر عند الجماع (٦١٩/١) ، ح (١٩٢٢) . وضعفه البوصيري في زوائد ابن ماجة (١٠٩/٢) ؛ والألباني في ضعيف سنن ابن ماجة (ص ١٤٨) ، ح (٣٧٧) .  
٣ - مَا رَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ زَوْجَتَهُ أَوْ جَارِيَتَهُ فَلَا يَنْظُرُ إِلَى فَرجِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ يُورِثُ الْعَمَى » . وَهُوَ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ ، كِتَابُ النِّكَاحِ ، بَابُ النَّظَرِ إِلَى الْفَرْجِ (١٧٥-١٧٦) ؛ والألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣٥١/١-٣٥٢) ، ح (١٩٥) .

فِي إِسْنَادِهِ بَقِيَّةُ بَنِ الْوَلِيدِ ؛ وَهُوَ يَرْوِي الْمُنْكَرَاتِ عَنْ قَوْمٍ ضَعْفَاءُ أَوْ لَا يُعْرَفُونَ ؛ وَلِذَا قَالَ فِيهِ حُمُورُ الْمُحَدِّثِينَ : أَحَادِيثُ بَقِيَّةٍ لَيْسَتْ بِقِيَّةٍ ، فَكُنْ مِنْهَا عَلَى تَقِيَّةٍ .

وانظر : نهاية المحتاج (١٩٦/٦-٢٠٠) ؛ مغني المحتاج (٢١٧/٤) ؛ المغني (٤٩٦/٩-٤٩٧) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٣٢/٨) .

وَالْحَقُّ خِلَافُ هَذَا الْقَوْلِ ، فَقَوْلُ الْجَمْهُورِ أَصَحُّ وَأَوْلَى ؛ لِمَا سَبَّأَتْنِي مِنَ الْأَدِلَّةِ الْقَوِيَّةِ الصَّحِيحَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْجَوَازِ (ص ٨٧١-٨٧٣) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

(١) السرخسي (١٤٨/١٠) .

(٢) الخرشي (١٦٦/٣) .

(٣) مغني المحتاج (٢١٧/٤) .

جَمِيعِ بَدَنِ صَاحِبِهِ ، وَلَمَسُهُ حَتَّى الْفَرْجِ ... وَلِأَنَّ الْفَرْجَ يَجِلُّ لَهُ الْاسْتِمْتَاعُ بِهِ ، فَجَارَ النَّظْرُ إِلَيْهِ وَلَمَسُهُ كَبَقِيَّةِ الْبَدَنِ ... وَقَالَ أَحْمَدُ فِي الْمَرْأَةِ تَقَعُدُ بَيْنَ يَدَيِ زَوْجِهَا وَفِي بَيْتِهَا مَكْشُوفَةً فِي ثِيَابِ رِقَاقٍ : لَا بَاسَ بِهِ « (١) .

قَالَ فِي الْإِنْصَافِ : « ( وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ النَّظَرُ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِ الْآخَرِ وَلَمَسُهُ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ ) وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، حَتَّى الْفَرْجِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ « (٢) .

\* وَاسْتَدَلَّ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى جَوَازِ نَظَرِ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَى الْآخَرِ بِأَدِلَّةٍ مِنْهَا :

١- قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ إِلَّا عَلَى زَوْجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿ فَمَنْ أَبْغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ (٣) .

فَالْآيَاتُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا فَوْقَ النَّظَرِ وَهُوَ الْمَسُّ وَالْغَشْيَانُ حَلَالٌ بَيْنَهُمَا ، وَإِذَا أُبِيحَ لِلزَّوْجِ الْاسْتِمْتَاعُ بِفَرْجِ زَوْجَتِهِ ، فَمِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ يُبَاحَ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهِ ، وَلَمَسُهُ كَبَقِيَّةِ الْبَدَنِ ، وَكَذَا الْمَرْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا (٤) .

٢- عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ ؟ قَالَ : « اخْفِظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ ، أَوْ مَا مَلَكَتْ

(١) المغني (٤٩٦/٩-٤٩٧) .

(٢) المرداوي (٣٢/٨) .

(٣) المؤمنون : ٥-٧ . وَكَذَا الْآيَاتُ : ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ مِنْ سُورَةِ الْمَعَارِجِ .

(٤) انظر : الشوكاني ، فتح القدير (٦٧٩/٣) ؛ المبسوط (١٤٨/١٠) .

يَمِينُكَ» . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ ؟ قَالَ : « إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فَلَا يَرَاهَا » . قَالَ : قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! إِذَا كَانَ أَحَدُنَا حَالِيًا ؟ قَالَ : « فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ » <sup>(١)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِحِفْظِ الْعَوْرَةِ إِلَّا مِنَ الزَّوْجَةِ ، وَمَا مَلَكَتِ الْيَمِينُ <sup>(٢)</sup> .

- ٣\_ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ تَحْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ » <sup>(٣)</sup> .  
٤\_ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمَيْمُونَةَ كَانَا يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ » <sup>(٤)</sup> .  
٥\_ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « أَنَّهَا كَانَتْ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلَانِ فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ مِنَ الْجَنَابَةِ » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر تخريجه (ص ٨٠٩-٨١٠) .

(٢) انظر : ابن رجب ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣٦/١) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الغسل ، باب غسل الرجل مع امرأته ، ح (٢٥٠) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٣٣/١) .

ومسلم في كتاب الحيض ، باب القدر المُسْتَحَبُّ مِنَ الْمَاءِ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ ، ح [٤٥] ، [٤٦] (٣٢١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٨-٧/٤) .

(٤) رواه البخاري في كتاب الغسل ، باب الغسل بالصَّاعِ وَخَوَهُ ، ح (٢٥٣) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٣٦/١) .

ومسلم في كتاب الحيض ، باب القدر المُسْتَحَبُّ مِنَ الْمَاءِ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ ، ح [٤٧] (٣٢٢) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٨/٤) .

(٥) رواه مسلم في كتاب الحيض ، باب القدر المُسْتَحَبُّ مِنَ الْمَاءِ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ ، ح [٤٩] (٣٢٤) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٩/٤) .

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الثَّابِتَةُ فِي اغْتِسَالِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ أَزْوَاجِهِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا عَوْرَةَ لِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مَعَ الْآخَرِ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ كُلُّ مَنِهْمَا إِلَى جَمِيعِ بَدَنِ الْآخَرِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ هُوَ وَأَزْوَاجُهُ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ، وَالْمَغْتَسِلُ لَا يَغْتَسِلُ بِثِيَابِهِ ، بَلْ مُتَجَرِّدًا مِنْهَا <sup>(١)</sup> .

وَحَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي اغْتِسَالِهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ مَا رُوِيَ عَنْهَا أَنَّهَا رَأَتْ عَوْرَةَ رَسُولِ اللَّهِ قَطُّ <sup>(٢)</sup> .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَنَقَلَ الطَّحَاوِيُّ ثُمَّ الْقُرْطُبِيُّ وَالنَّوَوِيُّ الِاتِّفَاقَ عَلَى جَوَازِ اغْتِسَالِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِنَ الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ » <sup>(٣)</sup> .

قِيلَ لِلإِمَامِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : أَيَحَامِعُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا سِتْرٌ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ! » . قِيلَ : إِنَّهُمْ يَرُؤُونِ كَرَاهِيَّتَهُ ؟ قَالَ : « أَلَمْ يَأْمُرُوا بِتَحْشِيرِهَا ، فَالْجَمَاعُ أَوْلَى بِالتَّجَرُّدِ » <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٣٩٦/١) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم المجلد الثاني (٥/٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٣٤/١) .

(٢) انظر : آداب الزفاف (ص ٣٧) . وانظر الحديث (ص ٨٦٩-٨٧٠) من هذا البحث ، هامش (٢) ، ح (٢) .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٣٤/١) . وانظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٣٩٦/١) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٥/٤) .

(٤) انظر : مختصر كتاب النظر في أحكام النظر (ص ١٢٦) .

○ ثالثاً : كَشَفُ الْعَوْرَةِ لِلتَّذَاوِي ( أَوْ أَثْنَاءَ الْعَمَلِيَّاتِ الْجِرَاحِيَّةِ ) :

● اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى جَوَازِ كَشْفِ الْعَوْرَةِ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ لِلجِنْسَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا ، لِلحَاجَةِ الْمُلْجِئَةِ إِلَى ذَلِكَ ؛ مِنْ نَحْوِ مَرَضٍ ، وَمُدَاوَاةٍ ، وَعَمَلِيَّةٍ جِرَاحِيَّةٍ ، وَخِتَانٍ ، وَمَعْرِفَةِ بُلُوغٍ وَبِكَارَةِ وَتُوبَةٍ وَعَيْبٍ وَلَادَةٍ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْحَالَاتِ الَّتِي يُضْطَرُّ فِيهَا الْإِنْسَانُ لِكَشْفِ الْعَوْرَةِ ، وَكَذَا مُدَاوَاةِ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ عَنْهُ ، وَالْعَكْسُ <sup>(١)</sup> .

\* وَاسْتَدَلَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ بِمَا يَلِي :

١\_ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَلِضَّلُوتِ بِأَهْوَاءِهِمْ يَغْيِرُ عِلْمٌ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

٢\_ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

٣\_ وَقَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : رد المختار على الدر المختار (٣٦٩/٦-٣٧١) ؛ المبسوط (١٠٠/١٥٦ وما بعدها) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٤٨/٣) ؛ الشرح الصغير (٤/٧٣٦) ؛ مغني المحتاج (٤/٢١٥-٢١٦) ؛ روضة الطالبين (٥/٣٧٥) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٦٥) ؛ المغني (٩/٤٩٨) ؛ ابن رجب ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢/٣٨٤) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤/٢٦) .

(٢) الأنعام : ١١٩ .

(٣) البقرة : ١٧٣ .

(٤) الحج : ٧٨ .

فَالْآيَاتُ الْكَرِيمَاتُ : تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ كَشْفِ الْعَوْرَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى التَّدَاوِي مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ ، وَأَنَّهُ يَحُوزُ لِلرَّجُلِ مُدَاوَاةَ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ عَنْهُ وَالْعَكْسُ ، وَلَكِنَّ ذَلِكَ مَقْصُورٌ عَلَى حَالَةِ الضَّرُورَةِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ فَصَّلَ لَنَا مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا إِلَّا مَا اضْطَرَرْنَا إِلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

٤- مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً ، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، وَكَانَ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ ، فَقَالُوا : وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آذَرُ ، فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ ، فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ ، فَخَرَجَ مُوسَى فِي إِثَرِهِ يَقُولُ : ثَوْبِي يَا حَجَرُ ! حَتَّى نَظَرْتَ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى مُوسَى ، فَقَالُوا : وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ بَاسٍ . وَأَخَذَ ثَوْبَهُ ، فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا » . فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : وَاللَّهِ إِنَّهُ لَنَدَبَ بِالْحَجَرِ ؛ سِتَّةً أَوْ سَبْعَةً ضَرْبًا بِالْحَجَرِ <sup>(٢)</sup> .

قال ابن بطال - رحمه الله - : « وَفِي حَدِيثِ مُوسَى دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَةِ النَّظَرِ إِلَى الْعَوْرَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى ذَلِكَ ؛ مِنْ مُدَاوَاةٍ ، أَوْ بَرَاءَةٍ مِمَّا رُمِيَ بِهِ مِنَ الْعُيُوبِ ؛ كَالْبَرَصِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَدْوَاءِ الَّتِي يَتَحَاكَمُ النَّاسُ فِيهَا مِمَّا لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ رُؤْيَةِ أَهْلِ النَّظَرِ بِهَا ، فَلَا بَاسَ بِرُؤْيَةِ الْعَوْرَاتِ لِلْبَرَاءَةِ مِنْ ذَلِكَ أَوْ لِإِثْبَاتِ الْعُيُوبِ فِيهِ ، وَالْمَعَالَجَةُ » <sup>(٣)</sup> .

٥- أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أُتِيَ بِغُلَامٍ قَدْ سَرَقَ ، فَقَالَ :

(١) انظر : مختصر كتاب النظر في أحكام النظر (ص ٢١٤ وما بعدها) ؛ إفتاء السَّري في الشريعة الإسلامية ، ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد الثامن (٤٧/٣) .

(٢) انظر تخریجه (ص ٨٦٣-٨٦٤) .

(٣) شرح صحيح البخاري (٣٩٣/١-٣٩٤) .

« انظروا إلى مؤنزره ، هل أنبت ؟ » . فلم يجدوه أنبت الشعر ، فلم يقطعهُ <sup>(١)</sup> .

والوجه من هذا الحديث : أنه يُبيح كشف العورة للحاجة والضرورة ؛ والمداواة ضرورة ، والضرورات تُبيح المحظورات ، وقد يُكشف شيء من العورة لأجل المعالجة <sup>(٢)</sup> .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : « ويُؤخذ حكم مداواة الرجل المرأة منه بالقياس ، وإنما لم يجرم - يعني البخاري - بالحكم لاحتمال أن يكون ذلك قبل الحجاب ، أو كانت المرأة تصنع ذلك بمن يكون زوجها أو محرماً . وأما حكم المسألة : فتجوز مداواة الأجانب عند الضرورة ، وتقدر بقدرها فيما يتعلق بالنظر والجلس باليد وغير ذلك » <sup>(٣)</sup> .

٦- حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - : « أن رسول الله ﷺ احتجم على رجليه من وثن كان به » <sup>(٤)</sup> .

فقد كشف النبي ﷺ وركه للحجاء ، وهي من العورة ، فدل على جواز كشف العورة عند الحاجة لمداواة ونحوها .

(١) رواه البيهقي في كتاب الحجر ، باب البلوغ بالإنبات ، السنن الكبرى (٥٨/٦) .

وابن أبي شيبة في كتاب الحدود ، باب في الغلام يسرق أو يأتي الحد ، ح (٢٨١٤٣) ، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (٤٧٧/٥) . وانظر : المغني (٤٩٨/٩) .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٧٩/٥) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩٤/٦) .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٤٢/١٠-١٤٣) .

(٤) انظر ترجمته (ص ٨٥١) من هذا البحث .

٧\_ القَاعِدَةُ الْفِقْهِيَّةُ : « الضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ » <sup>(١)</sup> .  
 قال ابن نُجَيْم - رحمه الله - : « الضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ جَازَ  
 أَكْلُ الْمَيْتَةِ عِنْدَ الْمَخْمَصَةِ ، وَإِسَاغَةُ اللَّقْمَةِ بِالْخَمْرِ ، وَالتَّلَفُّظُ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ لِلْإِكْرَاهِ ،  
 وَكَذًا إِتْلَافُ الْمَالِ ، وَأَخْذُ مَالِ الْمُتَمَتِّعِ مِنْ أَدَاءِ الدَّيْنِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَدَفْعُ الصَّائِلِ ،  
 وَلَوْ أَدَّى إِلَى قَتْلِهِ » <sup>(٢)</sup> .

٨\_ القَاعِدَةُ الْفِقْهِيَّةُ : « الْحَاجَةُ تُنْزِلُ مَنْزِلَةَ الضَّرُورَةِ عَامَّةً كَانَتْ أَوْ  
 خَاصَّةً » <sup>(٣)</sup> . وَالْمُرَادُ بِالْحَاجَةِ هُنَا : مَا كَانَ دُونَ الضَّرُورَةِ .  
 هَذِهِ الْأَدِلَّةُ جَمِيعًا تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ كَشْفِ الْعَوْرَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ لِلْعِلَاجِ  
 وَالتَّطْيِيبِ .

**\* وَمِمَّا يُلْحَقُ بِالتَّطْيِيبِ وَالْمُدَاوَاةِ فِي حُكْمِ النَّظَرِ وَالْمَسِّ :**  
 أَوَّلًا : مَنْ أُتْبِلِيَ بِخِدْمَةِ مَرِيضٍ فِي وُضْوءٍ ، أَوْ اسْتِنْجَاءٍ ، أَوْ غَيْرِهَا مِنْ وَسَائِلِ  
 التَّمْرِيطِ ، فَيَجُوزُ لَهُ النَّظَرُ إِلَى مَوْضِعِ الْوُضْوءِ وَالْعَوْرَةِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ .

ثَانِيًا : الْخَاتِنُ ؛ فَيَجُوزُ لَهُ النَّظَرُ إِلَى عَوْرَةِ الْمُخْتُونِ ، وَلَوْ كَبِيرًا ، وَكَذَا  
 اسْتِكْشَافُ الْعُنَّةِ ، وَتَحْمُلُ الشَّهَادَةِ عَلَى الرِّئَا .

(١) انظر : ابن نُجَيْم ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ (ص ٨٥) ، تَحْتَ الْقَاعِدَةِ الْخَامِسَةِ : الضَّرَرُ يُزَالُ ؛  
 عَلَيَّ النَّذْرِي ، الْقَوَاعِدُ الْفِقْهِيَّةُ (ص ٢٧٠) .

(٢) الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ (ص ٨٥) ، تَحْتَ الْقَاعِدَةِ الْخَامِسَةِ : الضَّرَرُ يُزَالُ .

(٣) انظر : ابن نُجَيْم ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ (ص ٩١) ؛ السُّيُوطِيُّ ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ (ص ١١٧) .



ثَالِثًا : مَنْ أَحْتَاجَ إِلَى إِنْقَازِ إِنْسَانٍ مِنْ مَهْلَكَةٍ ؛ كَغَرَقٍ ، وَحَرِيقٍ ، وَهَدْمٍ وَغَيْرِهَا ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى عَوْرَةِ مَنْ يُنْقِذُهُ مِنَ الْهَلَاكِ إِنْ بَدَأَ شَيْءٌ مِنْهَا ؛ فَهُوَ كَالطَّبِيبِ بِجَمَاعٍ إِنْقَازِ النَّفْسِ مِنَ الْهَلَاكِ <sup>(١)</sup> .

\* الضَّوَابِطُ الشَّرْعِيَّةُ لِكَشْفِ الْعَوْرَةِ أَثْنَاءَ التَّدَاوِي وَالْعَمَلِيَّاتِ الْجِرَاحِيَّةِ :  
جُمُهورُ الْفُقَهَاءِ حِينَ أَجَازُوا مُدَاوَاةَ الْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ وَعَكْسَهُ ، وَجَوَّازَ النَّظَرِ إِلَى الْعَوْرَاتِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ضَبَطُوا ذَلِكَ بِضَوَابِطٍ شَرْعِيَّةٍ ، وَشَرَطُوا لَهُ شُرُوطًا مُحَدَّدَةً ، إِذَا اتَّفَقَ بَعْضُهَا لَمْ يَحْزُرْ ذَلِكَ ، وَمِنَ الضَّوَابِطِ الشَّرْعِيَّةِ لِكَشْفِ الْعَوْرَةِ أَثْنَاءَ التَّدَاوِي وَالْعَمَلِيَّاتِ الْجِرَاحِيَّةِ مَا يَلِي :

أَوَّلًا : أَنَّ يَكُونَ ذَلِكَ بِأَمْنٍ مِنَ الْفِتْنَةِ وَالشَّهْوَةِ ، فَإِنْ خِيفَتَا لَمْ يَحْزُرِ النَّظَرُ وَلَا الْكَشْفُ ، إِلَّا أَنْ يَتَّعِنَ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَيَخَافَ الْهَلَاكَ ، فَيَنْظُرُ ، وَيَضْبُطُ نَفْسَهُ <sup>(٢)</sup> .

ثَانِيًا : أَنْ تَكُونَ الْحَاجَةُ إِلَى الْعِلَاجِ أَوْ الْعَمَلِيَّةِ الْجِرَاحِيَّةِ مَاسَةً ؛ كَمَرَضٍ أَوْ وَجَعٍ ، أَوْ جَرَحٍ أَوْ كَسَرٍ لَا يُحْتَمَلُ ، أَوْ هَزَالٍ يُخْشَى مِنْهُ أَوْ بَدَانَةٍ يُخْشَى مِنْهَا .  
فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ نَمَ مَرَضٌ ، أَوْ ضَرُورَةٌ لِلْمُدَاوَاةِ وَالْعَمَلِيَّةِ فَلَا يَجُوزُ الْكَشْفُ قَطْعًا أَمَامَ طَبِيبٍ أَوْ طَبِيبَةٍ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : مفاتيح الغيب (٣٥٤/٦) ؛ مختصر كتاب النظر في أحكام النظر (ص ٢١٨-٢١٩) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١٣/٥-١٤) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (١٩/٢) ؛ إفتاء السر في الشريعة الإسلامية ، ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد الثامن (٥٩/٣) ؛ أحكام العورة والنظر (ص ٣٤٨-٣٤٩) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٧١/٦) ؛ مغني المحتاج (٢١٦/٤) ؛ المغني (٤٩٨/٩) .

(٣) انظر : المبسوط (١٥٦/١٠) ؛ حكم العورة في الإسلام (ص ٩٦) ؛ ضوابط كشف

ثَالِثًا : أَلَا يُوجَدَ طَبِيبٌ يُدَاوِي الرَّجُلَ ، أَوْ يُجَرِي لَهُ الْعَمَلِيَّةَ الضَّرُورِيَّةَ ، وَلَا امْرَأَةً تُدَاوِي الْمَرْأَةَ ، وَتُجَرِي لَهَا الْعَمَلِيَّةَ الْجِرَاحِيَّةَ ، فَإِنْ وُجِدَ قُدِّمَ ، وَلَمْ يَحْزُرْ كَشَفُ الرَّجُلِ لِلطَّبِيبَةِ وَلَا الْعَكْسُ . إِلَّا فِي الْحَالَاتِ الْإِسْعَافِيَّةِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ التَّأَخِيرَ <sup>(١)</sup> .

رَابِعًا : أَنْ يَكُونَ الطَّبِيبُ وَالنَّاطِرُ مُسْلِمًا ، فَلَا يَجُوزُ كَشَفُ الْعَوْرَةِ عِنْدَ غَيْرِ الْمُسْلِمِ ، إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ الْقُضَوَى ؛ كَعَدَمِ الطَّبِيبِ الْمُسْلِمِ الْمُتَخَصِّصِ أَوِ الطَّبِيبَةِ الْمُسْلِمَةِ الْمُتَخَصِّصَةِ ، أَوْ كَوْنِ الْمَرِيضِ بِدَارِ كُفْرٍ ، فَيَتَخَيَّرُ أَوْثَقُ الْكُفَّارِ عِنْدَهُ <sup>(٢)</sup> .

خَامِسًا : أَنْ يَكُونَ الطَّبِيبُ ( وَالطَّبِيبَةُ ) أَمِينًا ، نِقَّةَ غَيْرِ مُتَّهَمٍ فِي خُلُقِهِ وَدِينِهِ ، مُحَافِظًا عَلَى عَوْرَةِ الْمَرِيضِ وَسِرِّهِ ، مُتَأَدِّبًا بِأَدَابِ الشَّرْعِ ، غَاطًا بَصَرَهُ عَمَّا لَا حَاجَةَ إِلَى النَّظَرِ إِلَيْهِ مِنَ الْعَوْرَةِ <sup>(٣)</sup> .

⇒ العورة أثناء العمليات الجراحية ، بحث طبيّ ، ضمن مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، العدد العشرون (ص ٧٣) .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٧١/٦) ؛ المبسوط (١٥٦/١٠) ؛ مغني المحتاج (٢١٥/٤) ؛ مختصر كتاب النظر في أحكام النظر (ص ٢٢٢) ؛ عرائس الغرر وغررئيس الفكر في أحكام النظر (ص ٨٩) ؛ إفشاء السر في الشريعة الإسلامية ، ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد الثامن (٤٩/٣) ؛ أحكام العورة والنظر (ص ٣٤٦) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٧١/٦) ؛ عرائس الغرر وغررئيس الفكر في أحكام النظر (ص ٨٩) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (١٨/٢) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٧١/٦) ؛ نهاية المحتاج (١٩٧/٦-١٩٨) ؛ عرائس الغرر وغررئيس الفكر في أحكام النظر (ص ٨٩) ؛ إفشاء السر في الشريعة الإسلامية ، ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد الثامن (٢٤-٢٦ ، ٥٦) ؛ أحكام العورة والنظر (ص ٣٤٦) .

سادساً : وَجُودُ الْمَحْرَمِ وَانْتِفَاءُ الْخُلُوءِ ؛ فَلَا يَخْلُو رَجُلٌ بِطَبِيعَةٍ ، أَوْ الْعَكْسُ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُحَرَّمًا لِلْآخَرِ <sup>(١)</sup> .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخَيِّرُ الْمَرْأَةَ الْمُتَطَوِّعَةَ لِلتَّمْرِيزِ فِي الْغَزْوِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ فِي رُفْقَةِ قَوْمِهَا أَوْ عَشِيرَتِهَا ، وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ فِي رُفْقَةِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ الَّتِي وَقَعَتِ الْقُرْعَةُ عَلَى خُرُوجِهَا مَعَهُ ﷺ فِي الْغَزْوَةِ <sup>(٢)</sup> .  
مَعَ قَوْلِهِ ﷺ : « لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ ، وَلَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا مُحَرَّمٌ » .  
فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! اكْتَبَيْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا ، وَخَرَجَتْ امْرَأَتِي حَاجَةً ؟ قَالَ : « اذْهَبْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ » <sup>(٣)</sup> .  
وَيُسْتَشْتَى مِنْ ذَلِكَ الْحَالَاتِ الْإِسْعَافِيَّةُ الْمُسْتَعْجِلَةُ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ التَّأْخِيرَ <sup>(٤)</sup> .

سَابِعًا : أَلَّا يَتَجَاوَزَ الطَّبِيبُ الْحَدَّ الْكَافِي لِدَفْعِ الضَّرُورَةِ مِنْ نَظَرٍ وَكَشْفٍ وَلَمْسٍ وَغَيْرِهَا مِنْ دَوَاعِي الْعِلَاجِ ، وَعَلَيْهِ عِنْدَ الْكَشْفِ عَلَى الْمَرِيضِ أَنْ يَسْتُرَ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى النَّظَرِ إِلَيْهِ ، وَيَكْتَفِي بِالنَّظَرِ إِلَى مَوْضِعِ الْمَرَضِ ، وَمَا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَى النَّظَرِ إِلَيْهِ

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣٧٠/٦) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٥٤٨/٣) ؛ مغني المحتاج (٢١٥/٤) ؛ نهاية المحتاج (١٩٧/٦-١٩٨) ؛ كشف القناع عن معن الإقناع (١٣/٥) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩١/٦-٩٢) ؛ (٢٤٢/٩-٢٤٣) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الجهاد والسير ، باب من اكتتب في جيش وخرجت امرأته حاجة أو كان له عذر هل يؤذن له ، ح (٣٠٠٦) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٦٦/٦) .

(٤) انظر : إفتاء السر في الشريعة الإسلامية ، ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد الثامن (٥١/٣) .

مِنَ الْبَدَنِ ، وَلَا يَسْمَحُ بِحُضُورِ مَنْ لَا دَاعِيَ لَوْجُودِهِ أَثْنَاءَ الْكَشْفِ عَلَى الْمَرِيضِ أَوْ الْمَرِيضَةِ .

وَكَذَا الْحَالُ لَوْ كَانَتِ الطَّبِيبَةُ تُعَالِجُ الرَّجُلَ <sup>(١)</sup> .

ثَامِنًا : إِذَا كَانَتِ الطَّبِيبَةُ تَنْظُرُ لِلْمَرِيضِ أَوْ كَانَ الطَّبِيبُ يَنْظُرُ إِلَى مَرِيضٍ ( أَوْ مَرِيضَةٍ ) فَيَشْتَرُطُ أَلَّا يَكْفِيَ لِبَيَانِ الْمَرَضِ وَالْعِلَاجِ وَصْفُ ثِقَةٍ مِمَّنْ يَحِلُّ لَهُ النَّظَرُ إِلَى الْمَرِيضِ أَوْ الْمَرِيضَةِ ، أَوْ يَكُونُ نَظَرُهُ أَحْفُ مِنْ نَظَرِ الْجَنَسِ الْآخَرِ ؛ كَمَا لَوْ نَظَرَ إِلَى الْمَرِيضِ مُمَرِّضٌ فَكَفَى وَصْفُهُ لِدَائِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَحُوزُ لِلطَّبِيبِ أَوْ الطَّبِيبَةِ أَنْ يَكْشِفَ عَوْرَةَ الْمَرِيضِ <sup>(٢)</sup> .

وإِنْ مِمَّا يُؤَسَفُ لَهُ أَنْ تَتَعَدَّمَ هَذِهِ الضَّوَابِطُ الشَّرْعِيَّةُ أَوْ بَعْضُهَا عِنْدَ التَّدَاوِي ، أَوْ أَثْنَاءَ إِجْرَاءِ الْعَمَلِيَّاتِ الْجِرَاحِيَّةِ ؛ فَيَتَسَاهَلُ الْمَرِيضُ فِي كَشْفِ عَوْرَتِهِ لِأَتَقِهِ الْأَسْبَابَ ، وَلَوْ كَانَ عِنْدَ امْرَأَةٍ لَا تَحِلُّ لَهُ ، أَوْ أَمَامَ طَبِيبٍ غَيْرِ مُسْلِمٍ مَعَ وُجُودِ الطَّبِيبِ الْمُسْلِمِ . وَكَذَا الْمَرْأَةُ تَتَسَاهَلُ فِي كَشْفِ عَوْرَتِهَا أَمَامَ الطَّبِيبِ وَمَنْ مَعَهُ ، مِنْ غَيْرِ دَاعٍ لِلْعِلَاجِ أحيانًا - كَعِلَاجِ التَّحْمِيلِ - أَوْ مَعَ وُجُودِ الطَّبِيبَةِ ، أَوْ بِدُونِ مُحَرِّمٍ وَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الْخَطِيرَةِ فِي حَيَاةِ الْمُسْلِمِينَ .

وَتَكَادُ هَذِهِ الضَّوَابِطُ تَلَاشِي فِي الْمُسْتَشْفَيَاتِ - مَعَ شَدِيدِ الْأَسَفِ - فَتُسْتَقْدِمُ وَزَارَةُ الصِّحَّةِ الْأَطْبَاءَ غَيْرَ الْمُسْلِمِينَ ، خُصُوصًا فِيمَا يَخُصُّ أَمْرَاضَ النِّسَاءِ وَالتَّوَلِيدِ ،

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٦/٣٧٠) ؛ مختصر كتاب النظر في أحكام النظر (ص ٢١٤-٢١٥) ؛ مغني المحتاج (٤/٢١٦) ؛ المغني (٩/٤٩٨) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٥/١٣) ؛ إفتاء السر في الشريعة الإسلامية ، ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، العدد الثامن (٣/٥٠) .

(٢) انظر : الشرح الصغير (٤/٧٣٦) .

مَعَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ مُتَوَفِّرُونَ .

وَأثناءَ الْكَشْفِ عَلَى الْمَرِيضِ أَوْ الْمَرِيضَةِ يَحْضُرُ مَنْ لَا دَاعِيَ لَهُ ، وَفِي الْعَمَلِيَّاتِ الْجِرَاحِيَّةِ يُحَرِّدُ الْمَرِيضَ - رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً - مِنْ يَتَابِهِ جَمِيعًا ، بَعْدَ تَخْدِيرِهِ ، وَيُلْبَسُ ثَوْبًا فَضْفَاضًا خَاصًّا بِالْعَمَلِيَّاتِ الْجِرَاحِيَّةِ ، مَفْتُوحًا مِنَ الْخَلْفِ ، بِحَيْثُ يُكُونُ كَشْفُ عَوْرَتِهِ مِنْ أَسْهَلِ مَا يُمَكِّنُ ، لَا سِيَّمَا وَأَنَّهُ يَحْضُرُ مَعَ الطَّبِيبِ الْمُعَالِجِ طَاقَمٌ مِنَ الْمَرْضِيِّينَ وَالْمَرْضَاتِ - وَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهُمْ غَيْرَ مُسْلِمٍ - وَمَعَ أَنَّ بَعْضَ الْعَمَلِيَّاتِ الْجِرَاحِيَّةِ لَا تَسْتَوْجِبُ هَذَا الْإِجْرَاءَ إِلَّا أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَخْذُ فِي الْمُسْتَشْفَيَاتِ ، فَاللهُ الْمُسْتَعَانُ .

وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا مِنَ الْحَرَجِ عَلَى الْمُسْلِمِ الْعَفِيفِ وَالْمُسْلِمَةِ الْعَفِيفَةِ الْحَرِصَيْنِ عَلَى دِينِهِمَا وَحَيَاتِهِمَا <sup>(١)</sup> .

\* هَذَا وَقَدْ قَرَّرَ الْمَجْمَعُ الْفِقْهِيُّ الْإِسْلَامِيُّ التَّابِعُ لِرَابِطَةِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ بِمَكَّةِ الْمُكْرَمَةِ فِي دُرُوتِهِ الرَّابِعَةِ عَشْرَةَ الْمُتَعَقِّدَةِ بِمَكَّةِ الْمُكْرَمَةِ فِي الْفَتْرَةِ مِنْ [ السَّنَةِ ٢٠ مِنْ شَعْبَانَ ١٤١٥ هـ ] ، وَبَعْدَ أَنْ نَظَرَ فِي مَوْضُوعِ ضَوَابِطِ كَشْفِ الْعَوْرَةِ أَثناءَ عِلَاجِ الْمَرِيضِ مَا يَلِي :

١- الْأَصْلُ الشَّرْعِيُّ أَنَّهُ لَا يَحُوزُ كَشْفُ عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ ، وَلَا الْعَكْسُ ، وَلَا كَشْفُ عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ لِلْمَرْأَةِ ، وَلَا عَوْرَةِ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ .

٢- يُؤَكِّدُ الْمَجْمَعُ عَلَى مَا صَدَرَ عَنِ مَجْمَعِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ التَّابِعِ لِمُنَظَّمَةِ

(١) انظر : ضوابط كشف العورة أثناء العمليات الجراحية ، بحث طبي ، ضمن مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، العدد العشرون (ص ٦٣-٦٥) .

المؤتمر الإسلامي<sup>(١)</sup> .

٣- وفي جميع الأحوال المذكورة لا يجوز أن يشترك مع الطبيب إلا من دعت الحاجة الطبية الملحة لمشاركتيه ، ويجب عليه كتمان الأسرار إن وجدت .

٤- يجب على المسؤولين في الصحة والمستشفيات حفظ عورات المسلمين والمسلمات من خلال وضع لوائح وأنظمة خاصة تحقق هذا الهدف ، وتعاقب كل من لا يحترم أخلاق المسلمين ، وترتب ما يلزم لستر العورة وعدم كشفها أثناء العمليات إلا بقدر الحاجة من خلال اللباس المناسب شرعاً .

٥- يوصي المجمع بما يلي :

أ) أن يقوم المسؤولون عن الصحة بتعديل السياسة الصحية فكرياً ومنهجاً وتطبيقاً بما يتفق مع ديننا الإسلامي الحنيف ، وقواعديه الأخلاقية السامية ، وأن

(٢) في دورة مؤتمره الثامن ، في الفترة من [ ١-٧ محرم ، عام ١٤١٤ هـ ] ، بعد الاطلاع على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع مداواة الرجل للمرأة ، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع قرر :

١- الأصل أنه إذا توفرت طبيبة متخصصة يجب أن تقوم بالكشف على المريضة وإذا لم يتوفر ذلك فتقوم بذلك طبيبة غير مسلمة ثقة ، فإن لم يتوافر ذلك يقوم به طبيب مسلم ، وإن لم يتوافر طبيب مسلم يمكن أن يقوم مقامه طبيب غير مسلم . على أن يطلع من جسم المرأة على قدر الحاجة في تشخيص المرض ومداواته ، وألا يزيد عن ذلك ، وأن يعض الطرف قدر استطاعته ، وأن تتم معالجة الطبيب للمرأة هذه بحضرة محرم أو زوج أو امرأة ثقة ، خشية الخلوة .

انظر : مجلة المجمع الفقهي ، العدد الثامن (٤١٢/٣) ، القرار رقم (٨٥/١٢/٨٥) .

يُولُوا عِنَايَتَهُمُ الْكَامِلَةَ لِدَفْعِ الْحَرَجِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ، وَحِفْظِ كَرَامَتِهِمْ ، وَصِيَانَةِ  
أَعْرَاضِهِمْ .

(ب) الْعَمَلُ عَلَى وُجُودِ مُوجِّهِ شَرْعِيٍّ فِي كُلِّ مُسْتَشْفَى لِلإِرشَادِ وَالتَّوْجِيهِ  
لِلْمَرْضَى <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) قرارات الجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي ، الدورة الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ ١٤١٦ هـ -  
(ص ٤٧-٤٨) ، القرار رقم (٨) .

## الْفَرْعُ الرَّابِعُ

### لُبْسُ الرَّجُلِ الثَّيَابِ الَّتِي تَشِفُّ عَنِ الْعَوْرَةِ أَوْ تُحَدِّدُهَا

• اتَّفَقَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الْمَلَأْسِ الَّتِي تَشِفُّ عَمَّا يَجِبُ سِتْرُهُ، كَاللَّبَاسِ الرَّقِيقِ الشَّفَافِ ، الَّذِي يَظْهَرُ لَوْنُ الْبَشْرَةِ مِنْ وَرَائِهِ ، وَكَرَاهَةِ اللَّبَاسِ الَّذِي يَحْكِي حَجْمَ الْعَوْرَةِ وَيُبْرِزُهَا ، لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « ( وَالشَّرْطُ سِتْرُهَا - أَيِ الْعَوْرَةِ - عَنْ غَيْرِهِ ) ... بِمَا لَا يَصِفُ مَا تَحْتَهُ ؛ بَأَنْ لَا يُرَى مِنْهُ لَوْنُ الْبَشْرَةِ ، احْتِرَازًا عَنْ الرَّقِيقِ وَنَحْوِ الزُّجَاجِ » <sup>(٢)</sup> .

وَجَاءَ فِي عِقْدِ الْجَوَاهِرِ الثَّمِينَةِ فِي مَذْهَبِ عَالِمِ الْمَدِينَةِ : « فِي صِفَةِ السَّائِرِ : وَلَيْكُنْ صَفِيْقًا كَثِيْفًا ، وَلَا يَكُونُ شِيْقًا ( رَقِيْقًا ) ، وَلَا بِحَيْثُ يَصِفُ . فَإِنْ كَانَ شِيْقًا فَهُوَ كَالْعَدَمِ مَعَ الْإِنْفِرَادِ . وَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ يَصِفُ وَلَيْسَ يَشِفُّ فَهُوَ مَكْرُوءٌ ، وَلَا يُؤَدِّي إِلَى بُطْلَانِ الصَّلَاةِ » <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ الشَّرْئِيْنِي الْخَطِيْبُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « ( وَشَرْطُهُ ) أَيِ السَّائِرِ ( مَا ) أَيِ

(١) انظر : بدائع الصنائع (٢/٨٩-٩٠) ؛ رد المختار على الدر المختار (١/٤١٠) ؛ الخرشى

على مختصر خليل (١/٤٤٤) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/٤٩٧) ؛ روضة

الطالبين (١/٣٨٩) ؛ مغني المحتاج (١/٣٩٨) ؛ حاشية الروض المربع (١/٤٩٣) ؛

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٤٩) .

(٢) رد المختار على الدر المختار (١/٤٠٩-٤١٠) ؛ بتصرف .

(٣) ابن شاس المالكي (١/١٥٩) .



جَرِمَ ( مَنَعَ مِنْ إِذْرَاكَ لَوْنِ الْبَشَرَةِ ) لَا حَجْمَهَا ، فَلَا يَكْفِي ثَوْبٌ رَفِيقٌ ، وَلَا مُهْلَهْلٌ لَا يَمْنَعُ إِذْرَاكَ اللَّوْنِ ، وَلَا زُجَاجٌ يَحْكِي <sup>(١)</sup> اللَّوْنُ ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ السَّتْرِ لَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ . أَمَّا إِذْرَاكَ الْحَجْمِ فَلَا يَضُرُّ ، لَكِنَّهُ لِلْمَرْأَةِ مَكْرُوءٌ ، وَلِلرَّجُلِ خِلَافٌ الْأَوَّلَى « <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ - رحمه الله - : « وَالْوَاجِبُ السَّتْرُ بِمَا يَسْتُرُ لَوْنُ الْبَشَرَةِ ، فَإِنْ كَانَ خَفِيفًا يَبِينُ لَوْنُ الْجِلْدِ مِنْ وَرَائِهِ ؛ فَيَعْلَمُ بَيَاضُهُ أَوْ حُمْرُهُ لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ السَّتْرَ لَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ . وَإِنْ كَانَ يَسْتُرُ لَوْنَهَا ، وَيَصِفُ الْخِلْقَةَ جَازَتْ الصَّلَاةُ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ السَّائِرُ صَفِيقًا » <sup>(٣)</sup> .

### \* وَمِنْ الْأَدِلَّةِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ مَا يَلِي :

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا ؛ قَوْمٌ مَعَهُمْ سَيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ ، يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ ، رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ ، وَلَا يَجِدْنَ رِجْحًا ، وَإِنَّ رِجْحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةٍ كَذَا وَكَذَا » <sup>(٤)</sup> .  
قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « وَفِيهِ ذَمُّ هَذَيْنِ الصَّنِفَيْنِ ؛ قِيلَ : مَعْنَاهُ

(١) كَمَا لَوْ كَانَ عَارِيًّا وَاسْتَرَّ وَرَاءَ زُجَاجٍ . انظر : نهاية المحتاج (٨/٢) .

(٢) مغني المحتاج (٣٩٨/١) .

(٣) المغني (٢٨٦-٢٨٧/٢) . وانظر فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (١٦٨/٦) ، رقم (٨٥٠٢) .

(٤) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات ، ح [١٢٥] (٢١٢٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٩١/١٤) .  
وَمَعْنَى : رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ : أَي يُكَبِّرُنَهَا ، وَيُعْظَمُنَهَا بِلَفِّ عِمَامَةٍ أَوْ عَصَابَةٍ أَوْ نَحْوِهَا . انظر : المصدر السابق (٢٩١/١٤) .

كَاسِيَاتٍ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَارِيَاتٍ مِنْ شُكْرِهَا ، وَقِيلَ : مَعْنَاهُ تَسْتَرُ بَعْضَ بَدَنِهَا ، وَتُكْشِفُ بَعْضَهُ إِظْهَارًا بِحَالِهَا وَنَحْوِهِ ، وَقِيلَ : مَعْنَاهُ تَلْبَسُ ثَوْبًا رَقِيقًا يَصِفُ لَوْنَ بَدَنِهَا » (١) .

٢\_ وَعَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُبْطِيَّةً كَثِيفَةً (٢) كَانَتْ مِمَّا أَهْدَاهَا دِحْيَةُ الْكَلْبِيُّ (٣) ، فَكَسَوْتُهَا امْرَأَتِي ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا لَكَ لَمْ تَلْبَسِ الْقُبْطِيَّةَ ؟ » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَسَوْتُهَا امْرَأَتِي ! فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مُرَّهَا فَلْتَجْعَلَ تَحْتَهَا غِلَالَةً (٤) ؛ إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَصِفَ حَجْمَ عِظَامِهَا » (٥) .

- (١) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٩١/١٤) .  
 (٢) الْقُبْطِيَّةُ : « الثَّوْبُ مِنْ ثِيَابِ مِصْرَ ، رَقِيقَةٌ بَيَضَاءُ ، وَكَأَنَّهُ مَنُشُوبٌ إِلَى الْقُبْطِ ، وَهُمْ أَهْلُ مِصْرَ . وَضُمَّ الْقَافُ مِنْ تَغْيِيرِ النَّسَبِ ، وَهَذَا فِي الثِّيَابِ ، فَأَمَّا فِي النَّاسِ : قُبْطِيٌّ ، بِالْكَسْرِ » اهـ . وَجَمَعَهَا : قُبَاطِيٌّ . النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٦/٤) ، (قبط) .  
 (٣) هُوَ : دِحْيَةُ بْنُ حَلِيفَةَ بْنِ فَرْوَةَ بْنِ فَضَالَةَ الْكَلْبِيُّ الْقَضَاعِيُّ ، صَحَابِيُّ حَلِيلٌ ، أَرْسَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِكِتَابِهِ إِلَى عَظِيمٍ بَصْرِيٍّ يُوصِلُهُ إِلَى هِرَقْلَ الرُّومِ ، رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ، وَكَانَ إِسْلَامُهُ قَبْلَ بَدْرٍ ، وَكَانَ يُشَبَّهُ بِجَبْرِئِيلَ ، لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ أَجْمَلِ الصَّحَابَةِ ، فَلِذَا كَانَ جَبْرِئِيلَ رُبَّمَا نَزَلَ فِي صُورَتِهِ ، بَقِيَ إِلَى زَمَنٍ مُعَاوِيَةَ . انظر ترجمته في : [ الطبقات الكبرى (٢٤٩/٤) ؛ سير أعلام النبلاء (٥٥٠/٢-٥٥٦) ، رقم (١١٦) ] .  
 (٤) الْغِلَالَةُ : شِعَارٌ يَلْبَسُ تَحْتَ الثَّوْبِ ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يُتَغَلَّلُ (يُدْخَلُ) فِيهَا . انظر : لسان العرب (١٠٨/١٠) ، (غلل) .

- (٥) رواه أحمد في مسند الأنصار ، عن أسامة بن زيد ، ح (٢١٧٨٦) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ مُخْتَمِلٌ لِلتَّحْسِينِ ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَقِيلٍ : يُعْتَبَرُ بِهِ فِي الْمَتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ ، وَبَاقِي رِجَالِ الْإِسْنَادِ لَا بَأْسَ بِهِمْ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٢٠/٣٦) .  
 وَالْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابُ فِي التَّرْغِيبِ أَنْ تُكْشَفَ ثَوْبُهَا ، سنن البيهقي (٢٣٤/٢) . وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ فِي لِبَاسِ الْقِبَاطِيِّ لِلنِّسَاءِ ، ح (٤١١٠) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (١١٧/١١) .  
 وَحَسَنَةُ الْأَبَّانِيُّ فِي حِلْيَابِ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ (ص. ١٣١) .

٣- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَسَا النَّاسَ الْقُبَاطِيَّ ، ثُمَّ قَالَ : «لَا تَدْرِعُهَا نِسَاؤُكُمْ» . فَقَالَ رَجُلٌ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! قَدْ أَلْبَسْتُهَا امْرَأَتِي ، فَأَقْبَلْتُ فِي الْبَيْتِ وَأَدْبَرْتُ ، فَلَمْ أَرَهُ يَثِيفُ . فَقَالَ عُمَرُ : «إِنْ لَمْ يَثِيفْ ؛ فَإِنَّهُ يَصِيفُ» <sup>(١)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ : أَنَّهَا تُفِيدُ وَجُوبَ سِتْرِ الْعَوْرَةِ بِمَا لَا يَصِفُ لَوْنُ الْبَشَرَةِ ؛ مِنْ ثَوْبٍ صَفِيحٍ ، أَوْ جِلْدٍ أَوْ نَحْوِهِمَا مِمَّا لَا يَثِيفُ عَنْهَا ، فَإِنْ سَتَرَهَا بِمَا يَظْهَرُ مَعَهُ لَوْنُهَا ؛ كَالثِّيَابِ الرَّقَاقِ الْخَفِيفَةِ ، لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ السِتْرَ لَا يَحْصُلُ مَعَ ذَلِكَ . وَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ وَإِنْ كَانَتْ وَارِدَةً فِي حَقِّ النِّسَاءِ خَاصَّةً ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ فِي التَّشْرِيعِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، إِلَّا حَيْثُ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى الْفَرْقِ ، وَلَا دَلِيلٌ هُنَا يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِ النَّهْيِ بِالنِّسَاءِ دُونَ الرِّجَالِ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ - وَهِيَ كَوْنُ الثَّوْبِ الرَّقِيقِ لَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ - تَعْمُهُمْ جَمِيعًا <sup>(٢)</sup> .

٤- عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَلْبَسُ وَهُوَ عَارٍ ؛ يَعْنِي الثِّيَابَ الرَّقَاقَ» <sup>(٣)</sup> .

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابِ فِي التَّرْغِيبِ أَنْ تُكْتَفَ ثَوْبُهَا ، وَقَالَ : «إِنَّهُ مُرْسَلٌ» ١ هـ . سنن البيهقي (٢/٢٣٤-٢٣٥) .  
قَالَ الْأَلْبَانِيُّ : «يَعْنِي : مُنْقَطِعَ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ وَعُمَرَ ، لَكِنَّ رِجَالَهُ يُقَاتُونَ . وَيَقْوِيهِ قَوْلُ الْبَيْهَقِيِّ عَفِيَهُ : وَقَدْ رَوَاهُ أَيُّضًا مُسْلِمُ الْبُطَيْنِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ عُمَرَ» ١ هـ . حليباب المرأة المسلمة (ص ١٢٨) .

(٢) انظر : كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٧٨) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٤/٢٩١) ؛ نيل الأوطار (٢/١٣٦) ؛ فتاوى إسلامية (٤/٢٤٣) .

(٣) أَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ فِي الثِّيَابِ الرَّقَاقِ ، وَقَالَ : «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ ؛ وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ» ١ هـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/١٣٦) .

فَهَذَا الْأَثَرُ دَلِيلٌ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الثِّيَابِ الرَّقَاقِ الشَّفَافَةِ ، وَأَنَّ مَنْ لَبَسَهَا فَكَأَنَّهُ لَمْ يَلْبَسْ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَارٍ ، وَمِثْلُهُ لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ .

● هَذَا إِذَا كَانَ اللَّبَاسُ يَصِفُ الْعَوْرَةَ وَيَحْكِيهَا ، أَمَّا مَا سِوَى الْعَوْرَةِ فَقَدْ صَرَّحَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِكَرَاهَةِ أَنْ يَسْتُرَهَا بِمَا يَصِفُ الْبَشْرَةَ وَيَحْكِيهَا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الثِّيَابَ وَجُودُهَا كَعَدَمِهَا ؛ وَلِبَاسُ السَّلَفِ لَمْ يَكُنْ مُحَدِّدًا لِلْعَوْرَةِ بِذَاتِهِ لِرِقَّتِهِ ، أَوْ بغيرِهِ ، أَوْ لِضَيْقِهِ وَإِحَاطَتِهِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْمَرْوُذِيُّ - رحمه الله - : « أَمَرُونِي فِي مَنْزِلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنْ أَشْتَرِيَ لَهُمْ ثَوْبًا ، فَقَالَ لِي : لَا يَكُونُ رَقِيقًا ، أَكْرَهُ الرَّقِيقَ لِلْحَيِّ وَالْمَيِّتِ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ : « وَيُكْرَهُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ لُبْسُ الرَّقِيقِ مِنَ الثِّيَابِ ؛ وَهُوَ مَا يَصِفُ الْبَشْرَةَ غَيْرَ الْعَوْرَةِ ، وَلَا يُكْرَهُ ذَلِكَ لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ لَا يَرَاهَا إِلَّا زَوْجُهَا وَمَالِكُهَا » <sup>(٣)</sup> .



(١) انظر : بلغة السالك (١٠٤/١) ؛ الشرح الكبير ومعه حاشية الدسوقي (٢١١/١) ؛

كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٧٨/١) ؛ المستوعب (٤٣٦/٢-٤٣٧) ؛ الدين

الخالص (١٠١/٢-١٠٢) ؛ (١٨٠/٦) .

(٢) الآداب الشرعية (٤٨٩/٣-٤٩٠) .

(٣) (٤٣٦/٢-٤٣٧) .

## الفصل الثالثُ

### آدابُ لباسِ الرجلِ في الفقهِ الإسلاميِّ

وفيه أربعةٌ مباحثُ :

المبحث الأول: حَقِيقَةُ الآدَابِ فِي الشَّرْعِ وَأَهْمِيَّتُهَا .

المبحث الثاني: التَّوَاضُّعُ فِي اللَّبَاسِ وَاسْتِحْبَابُ

الْحُسُونَةِ وَالزُّهْدِ .

المبحث الثالث: شُكْرُ نِعْمَةِ اللَّبَاسِ وَالاعْتِرَافِ

بِفَضْلِ الْمُنْعَمِ .

المبحث الرابع: حِفْظُ الْمُرُوءَةِ فِي اللَّبَاسِ .

## المبحث الأول حقيقة الآداب في الشرع وأهميتها

وفيه مطلبان :  
المطلب الأول : تعريف الآداب لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني : مكانة الآداب في الشرع وأهميتها  
العناية بها .

## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

### تَعْرِيفُ الْأَدَابِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

#### • أَوَّلًا : تَعْرِيفُ الْأَدَابِ لُغَةً .

الْأَدَبُ لُغَةً : الَّذِي يَتَأَدَّبُ بِهِ الْأَدِيبُ مِنَ النَّاسِ ، سُمِّيَ أَدَبًا ؛ لِأَنَّهُ يَأْدِبُ النَّاسَ إِلَى الْمَحَامِدِ ، وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمَقَابِحِ . وَأَصْلُ الْأَدَبِ : الدُّعَاءُ ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلصَّنِيعِ يُدْعَى لَهُ النَّاسُ : مَدْعَاةً ، وَمَأْدَبَةً . وَالْأَدَبُ : أَدَبُ النَّفْسِ ، وَالدَّرْسِ ، وَاللِّبَاسِ ، وَالْأَكْلِ ، وَالشُّرْبِ ، وَالظَّرْفِ ، وَحُسْنُ التَّنَازُلِ ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَى اسْتِحْسَانِهِ . وَيُقَالُ : أَدَبٌ ( بِالضَّمِّ ) فَهُوَ أَدِيبٌ ، مِنْ قَوْمٍ أَدَبَاءُ . وَيُجْمَعُ الْأَدَبُ عَلَى آدَابٍ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

#### • ثَانِيًا : تَعْرِيفُ الْأَدَابِ اصْطِلَاحًا .

الْأَدَبُ اصْطِلَاحًا : هُوَ اسْتِعْمَالُ مَا يُحْمَدُ قَوْلًا كَانَ أَوْ فِعْلًا . وَعَبَّرَ عَنْهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِقَوْلِهِ : الْأَخْذُ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ <sup>(٢)</sup> .  
وَالْأَخْلَاقُ : « قُوَّةٌ فِي النَّفْسِ رَاسِخَةٌ ، تَنْزِعُ بِهَا فِي يُسْرِ وَسَهْوَلَةٍ إِلَى اخْتِيَارِ مَا

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة (١/٧٥) ؛ لسان العرب (١/٩٣) ، ( أدب ) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٤١٤) ؛ دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (١/١٥) ؛ مدارج السالكين (٢/٣٥٥-٣٥٦ ، ٣٦١) .

هُوَ خَيْرٌ وَصَلَحٌ ، أَوْ شَرٌّ وَجَوْرٌ ، وَذَلِكَ بِمَعْيَارِ الشَّرْعِ الإِلَهِيِّ ، وَالْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ» (١) .

وَالْأَخْلَاقُ الْفَاضِلَةُ وَالْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ مُتَلَازِمَانِ ؛ فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْخُلُقِ : مَا يَأْخُذُ بِهِ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ مِنَ الْأَدَابِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَالْخَلْقَةِ فِيهِ (٢) .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي وَصْفِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ : ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (٣) . وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا - عَلَى الْمُخْتَارِ - : أَدَبُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالْإِسْلَامِ الْعَظِيمِ الَّذِي أَدَبَهُ رَبُّهُ بِهِ (٤) .

وَالْأَدَابُ هِيَ الَّتِي كَانَ يُطَلِّقُ عَلَيْهَا فِي لِسَانِ السَّلَفِ الصَّالِحِ : ( الْهَدْيُ ) ، وَهَدْيُ الرَّجُلِ : سِيرَتُهُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ ، وَحَالُهُ وَأَخْلَاقُهُ (٥) .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ أَخَذَ الْعَلَامَةُ ابْنُ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّةُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَسْمِيَةَ كِتَابِهِ الْعَظِيمِ : ( زَادَ الْمَعَادِ فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ ) ؛ الَّذِي ضَمَّنَهُ هَدْيُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَيَاتِهِ كُلِّهَا ؛ مَعَ رَبِّهِ ، وَمَعَ نَفْسِهِ ، وَمَعَ النَّاسِ ؛ فِي أَقْوَالِهِ ، وَأَفْعَالِهِ ، وَنُومِهِ وَيَقْضِيَتِهِ ، وَصَلَاتِهِ ، وَدُعَائِهِ ، وَصُومِهِ ، وَحَجَّهِ ، وَجِهَادِهِ ، وَعِبَادَتِهِ كُلِّهَا ، وَأَكْلِهِ وَشُرْبِهِ ، وَلِبَاسِهِ ، وَسَائِرِ أَحْوَالِهِ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ .

\* وَالْمَقْصُودُ بِأَدَابِ اللَّبَاسِ : أَنْ يَتَأَدَّبَ الْمُسْلِمُ بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ،

(١) أَخْلَاقُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ (٣٣/١) . وَقَدْ ذَكَرَ مُؤَلَّفُهُ وَفَّقَهُ اللَّهُ هَذَا التَّعْرِيفَ بَعْدَ سَرْدِ عَدَدٍ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ ، وَهُوَ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ وَأَتَمُّ .

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن (٢٢٧/١٨) ؛ النكت والعيون (٦١/٦-٦٢) .

(٣) القلم : ٤ .

(٤) انظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٣/١٢) ؛ الجامع لأحكام القرآن (٢٢٧/١٨) .

(٥) انظر : الإعلام بخيرمة أهل العلم والإسلام (ص ١٣١) .



وَبِمَا صَحَّ عَنْ رَسُولِهِ ﷺ فِي بَابِ اللَّبَاسِ قَوْلًا كَانَ أَوْ فِعْلًا .

\* وَالْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ : ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ؛ أَدَبٌ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَدَبٌ مَعَ رَسُولِهِ ﷺ وَشَرْعِهِ ، وَأَدَبٌ مَعَ خَلْقِهِ . وَأَدَابُ اللَّبَاسِ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ ؛ الْأَدَبُ مَعَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ؛ وَلِذَا لَمَّا سُئِلَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ أَنْفَعِ الْأَدَبِ ؟ قَالَ : « التَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ ، وَالزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا ، وَالْمَعْرِفَةُ بِمَا لِلَّهِ عَلَيْكَ » (١) .

وَالْأَدَبُ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ أَدَبُ الدِّينِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِرِيَاضَةِ النُّفُوسِ ، وَتَأْدِيبِ الْجَوَارِحِ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَحِفْظِ الْحُدُودِ ، وَتَرْكِ الشَّهَوَاتِ ، حَتَّى تَجْتَمِعَ فِي الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ خِصَالُ الْخَيْرِ كُلِّهَا (٢) .

\* \* \*

(١) انظر : مدارج السالكين (٣٥٦/٢) .

(٢) انظر : المرجع السابق (٣٥٧/٢) .

## المطلب الثاني

## مكانة الآداب في الشرع وأهميّة العناية بها

الآدابُ والأخلاقُ عنوانُ صلاحِ الأممِ والمُجتمعاتِ ، ومِقيارُ فلاحِ الشعوبِ والأفرادِ ، ولها الصِّلةُ العُظمى بِعَقِيدَةِ الأُمَّةِ وَمَبَادِئِهَا ، وفلاحِهَا وَهَزِيمَتِهَا ، بَلْ إِنَّهَا التَّجَسُّدُ الْعَمَلِيُّ لِقِيَمِ الأُمَّةِ وَمِثْلِهَا ، وَعنوانُ تَمَسُّكِهَا بِالْعَقِيدَةِ ، وَدَلِيلُ التَّيَزَامِهَا بِالْمَنْهَجِ السَّالِمِ ، وَالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ .

كَذَا النَّاسُ بِالْأَخْلَاقِ يَتَّقَى صَلَاحُهُمْ وَيَذْهَبُ عَنْهُمْ أَمْرُهُمْ حِينَ تَذْهَبُ <sup>(١)</sup>  
وَإِنَّمَا الأُمَّمُ الْأَخْلَاقُ مَا بَقِيَتْ فَإِنْ هُمْ ذَهَبَتْ أَخْلَاقُهُمْ ذَهَبُوا <sup>(٢)</sup>

وَمِنْ شُمُورِ هَذَا الدِّينِ وَعَظَمَتِهِ : أَنَّهُ دِينُ الْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ ، وَالسَّجَايَا الْحَمِيدَةِ ، وَالصِّفَاتِ النَّبِيلَةِ ، جَاءَتْ تَعَالِيمُهُ وَقِيَمُهُ بِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ وَأَجْمَلِ الْأَدَابِ ، وَالْأَمْرُ بِالْمُحَافَظَةِ عَلَيْهَا فِي كُلِّ أَحْوَالِ الْمَرْءِ ؛ صَغِيرِهَا وَكَبِيرِهَا ، دَقِيقِهَا وَجَلِيلِهَا ، أَفْرَادًا وَمُجْتَمَعَاتٍ ، وَأَسْرًا وَجَمَاعَاتٍ ، وَيَكْفِي لِبَيَانِ ذَلِكَ أَنْ يَخْصُرَ النَّبِيُّ ﷺ مُهِمَّةَ بَعْتِهِ ، وَهَدَفَ رِسَالَتِهِ فِي اسْتِصْلَاحِ الْأَخْلَاقِ ، وَتَهْذِيبِ السَّجَايَا وَالْأَدَابِ ؛ فَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ » <sup>(٣)</sup> .

(١) من قصيدة لأمر الشعراء أحمد شوقي في الحرب بين تركيا واليونان سنة (١٨٩٧م) ، مَطلَعُهَا : بِسَبِيلِكُ يَغْلُو الْحَقُّ وَالْحَقُّ أَغْلَبُ وَيُنْصُرُ دِينَ اللَّهِ أَيَّانَ تَضَرِّبُ انظر : الموسوعة الشوقية (٢/٢١٥) .

(٢) من قصيدة له أيضاً في الأخلاق ، مَطلَعُهَا : صَحَوْتُ وَأَسْتَدْرِكُنِي شَيْمَتِي الْأَدَبُ وَبِتُ تَنْكَرُنِي اللَّذَاتُ وَالطَّرَبُ انظر : المصدر السابق (٢/٣٧١) .

(٣) رواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة ، عن أبي هريرة ، ح (٨٩٥٢) ، وقال ⇨

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رحمه الله - : « وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى الصَّلَاحُ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ ،  
وَالدِّينُ وَالْفَضْلُ وَالْمُرُوءَةُ وَالْإِحْسَانُ وَالْعَدْلُ ، فَبِذَلِكَ بُعِثَ لِيَتِمَّ ، وَقَدْ قَالَتِ  
الْعُلَمَاءُ : إِنَّ أَجْمَعَ آيَةٍ لِلْبِرِّ وَالْفَضْلِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ : قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّ  
اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ  
وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (١) » (٢) .

فَكَانَ مَقْصُودَ الرِّسَالَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ هُوَ تِمَّةُ الْإِحْسَانِ الْأَخْلَاقِيِّ وَالْأَدَبِيِّ فِي بَنِي  
الْبَشَرِ ، وَإِنَارَةُ آفَاقِ الْكَمَالِ الْإِنْسَانِيِّ أَمَامَ أَعْيُنِهِمْ ؛ حَتَّى يَسْعَوْا إِلَى إِذْرَاكِهَا ،  
وَالظَّفَرِ بِهَا عَلَى بَصِيرَةٍ ، طَمَعًا فِي ثَوَابِهَا وَفَضْلِهَا الْعَاجِلِ وَالْآجِلِ (٣) .

وَالْأَدَبُ الشَّرْعِيُّ فِي حَقِيقَتِهَا إِنَّمَا هِيَ التِّزَامُ بِمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ  
النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ مِنْ إلْزَامَاتٍ وَتَوْجِيهَاتٍ إِلَهِيَّةٍ ، تَقْتَضِي رِفْعَةَ الْإِنْسَانِ ، وَالسُّمُوءَ بِهِ  
إِلَى آفَاقٍ عُلوِيَّةٍ ، وَتَحْقِيقَ إِنْسَانِيَّتِهِ بِمَا هُوَ عَلَى فِطْرَتِهِ الَّتِي فَطَرَهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى  
عَلَيْهَا .

قَالَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّة - رحمه الله - : « وَالْأَدَبُ هُوَ الدِّينُ كُلُّهُ ؛ فَإِنْ سَتَرَ

⇒ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « صَحِيحٌ ؛ وَهَذَا إِسْنَادٌ قَوِيٌّ ؛ رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرَ مُحَمَّدِ بْنِ  
عَجَلَانَ ، فَقَدْ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ مُتَابَعَةً ، وَهُوَ قَوِيٌّ الْحَدِيثُ » ١ هـ . مسند الإمام أحمد بن  
حنبل (٥١٣/١٤) .

ورواه البخاري في الأدب المفرد (ص ١٠٠-١٠١) بِلَفْظٍ (لَأَتَمَّ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ) ، ح  
(٢٧٣) ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَيْهِ .

ورواه مالكٌ بلاغاً في كتاب حُسن الخلق ، باب ما جاء في حُسن الخلق (٩٠٤/٢) بِلَفْظٍ  
(لَأَتَمَّ حُسْنَ الْأَخْلَاقِ) ؛ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : « هُوَ حَدِيثٌ مَدْنِيٌّ صَحِيحٌ ، مُتَّصِلٌ مِنْ  
وُجُوهِ صِحَاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ » ١ هـ . التمهيد (٣٣٣/٢٤-٣٣٤) .

(١) النحل : ٩٠ .

(٢) التمهيد (٣٣٢/٢٤) .

(٣) انظر مقدمة تحقيق كتاب الآداب الشرعية (٨/١) ؛ خلق المسلم (ص ٧) .

الْعَوْرَةِ مِنَ الْأَدَبِ ، وَالرُّضُوءَ وَغُسْلَ الْجَنَابَةِ مِنَ الْأَدَبِ ، وَالتَّطَهِيرَ مِنَ الْخُبْثِ مِنَ الْأَدَبِ ، حَتَّى يَقِفَ الْعَبْدُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ طَاهِرًا ؛ وَلِهَذَا كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَتَجَمَّلَ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ لِلْوُقُوفِ بَيْنَ يَدَيِ رَبِّهِ ... وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْأَدَبَ مَعَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى هُوَ الْقِيَامُ بِدِينِهِ ، وَالتَّأَدُّبُ بِأَدَابِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَلَا يَسْتَقِيمُ لِأَحَدٍ قَطُّ الْأَدَبُ مَعَ اللَّهِ إِلَّا بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : مَعْرِفَتُهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ ، وَمَعْرِفَتُهُ بِدِينِهِ وَشَرْعِهِ ، وَمَا يُحِبُّ وَمَا يَكْرَهُ ، وَنَفْسٌ مُسْتَعِدَّةٌ قَابِلَةٌ لِنَيْةٍ مُتَهَيِّئَةٍ لِقَبُولِ الْحَقِّ عِلْمًا وَعَمَلًا وَحَالًا . وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ » (١) .

وَلِكُلِّ حَالٍ مِنْ أَحْوَالِ الْمَرْءِ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ أَدَبٌ ؛ فَلِلْعِبَادَةِ أَدَبٌ ، وَلِلْأَكْلِ أَدَبٌ ، وَلِلشُّرْبِ أَدَبٌ ، وَلِلنُّوْمِ أَدَبٌ ، وَلِلرُّكُوبِ أَدَبٌ ، وَلِلدُّخُولِ وَالخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ أَوْ الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِمَا أَدَبٌ ، وَلِلسَّفَرِ وَالْإِقَامَةِ أَدَبٌ ، وَلِقَضَاءِ الْحَاجَةِ أَدَبٌ ، وَلِلْبَاسِ أَدَبٌ ، وَلِلْكَلَامِ وَالسُّكُوتِ وَالاسْتِمَاعِ أَدَبٌ .

وَالْعَلَاقَةُ بَيْنَ الدِّينِ وَالْأَدَبِ وَثِيقَةٌ جِدًّا ؛ فَالْأَدَبُ إِنَّمَا هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ دِينٌ يَدِينُ الْمَرْءُ بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى ، يُهْدَبُ بِهِ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ ، وَيَقُومُ بِهِ سُلُوكُهُ ، وَيَزِنُ بِهِ أَفْعَالُهُ وَأَقْوَالُهُ ، وَيَتَعَامَلُ بِهِ مَعَ الْخَلْقِ وَالْخَالِقِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - ؛ وَحِينَ كَانَ الدِّينُ الْمَصْدَرُ الْوَحِيدَ لِلْأَدَابِ وَالْأَخْلَاقِ فِي الثَّقَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ كَانَتِ النَّتِيجَةُ صِبَاغَةً مُذْهِلَةً لِلشَّخْصِيَّةِ الْإِنْسَانِيَّةِ الرَّبَّانِيَّةِ ؛ كَمَا تَحَلَّى ذَلِكَ وَاضِحًا جَلِيًّا فِي شَخْصِيَّةِ الرَّسُولِ الْكَرِيمِ ﷺ ، الَّتِي هِيَ النَّمُودَجُ الْأَخْلَاقِيُّ الْمُنَالِيُّ الَّذِي أَقَامَهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِعِبَادِهِ فِي مَقَامِ الْأُسُوةِ وَالْقُدُورَةِ ؛ فَشَهِدَ لَهُ بِالْخُلُقِ الْعَظِيمِ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ (٢) .

(١) مدارج السالكين (٢/٣٦٣-٣٦٥) .

(٢) القلم : ٤ .

ثُمَّ أَمَرَ عِبَادَهُ بِالْإِتِسَاءِ بِهِ فَقَالَ : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ (١)

وَاشْتَرَطَ عَلَى عِبَادِهِ مُتَابَعَةَ رَسُولِهِ ﷺ لِنَيْلِ رِضْوَانِهِ عَزَّ وَجَلَّ ؛ فَقَالَ عَزَّ قَائِلًا عَلِيمًا : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (٢) قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ (٣)

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الْكَرِيمَاتِ الَّتِي حَدَّثَتْ مَعَالِمَ الْأَخْلَاقِ ، وَرَسَمَتْ النَّمُودَجَ الْأَخْلَاقِيَّ وَالْأَدَبِيَّ الْعَمَلِيَّ لِلْمُسْلِمِ فِي شَخْصِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَسِيرَتِهِ ، فَتَجَلَّى ذَلِكَ فِي جِيلِ الصَّحَابَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ - فَكَانُوا بِحَقِّ الْجِيلِ الْقُرْآنِيِّ الْفَرِيدِ ، الَّذِي طَبَّقَ الْإِسْلَامَ فِي وَاقِعِ الْحَيَاةِ غَظًّا طَرِيًّا كَمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ (٣)

« وَأَدَبُ الْمَرْءِ : عُنْوَانُ سَعَادَتِهِ وَفَلَاحِهِ ، وَقِلَّةُ أَدَبِهِ : عُنْوَانُ شَقَاوَتِهِ وَبَوَارِهِ ؛ فَمَا اسْتَحْلَبَ خَيْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِمِثْلِ الْأَدَبِ ، وَلَا اسْتَحْلَبَ حِرْمَانُهَا بِمِثْلِ قِلَّةِ الْأَدَبِ ... وَتَأَمَّلْ أَحْوَالَ كُلِّ شَقِيٍّ وَمُغْتَرٍّ وَمُدْبِرٍ ، كَيْفَ تَحْدُ قِلَّةُ الْأَدَبِ هِيَ الَّتِي

(١) الأحزاب : ٢١ .

(٢) آل عمران : ٣١-٣٢ .

(٣) انظر : مقدمة تحقيق كتاب الآداب الشرعية (٩/١-١١) .

سَاقَتُهُ إِلَى الْجِرْمَانِ» (١) .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ - رحمه الله - : « مَنْ تَهَاوَنَ بِالْأَدَبِ عُوقِبَ بِجِرْمَانِ  
السُّنَنِ ، وَمَنْ تَهَاوَنَ بِالسُّنَنِ عُوقِبَ بِجِرْمَانِ الْفَرَائِضِ ، وَمَنْ تَهَاوَنَ بِالْفَرَائِضِ  
عُوقِبَ بِجِرْمَانِ الْمَعْرِفَةِ » (٢) .

وَقَدْ كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ يَتَعَلَّمُونَ الْأَدَبَ ( الْهَدْيَ ) قَبْلَ تَعَلُّمِ الْعِلْمِ ؛ لِمَا  
يَعْلَمُونَ مِنْ أَهَمِّيَّتِهِ فِي حَيَاةِ الْمَرْءِ وَالْأُمَّةِ ؛ فَهَاهُمْ صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَرَضِيَ  
اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - يَرْمُقُونَهُ ﷺ ، وَيَتَحَرَّوْنَ هَدْيَهُ وَسَمْتَهُ وَأَفْعَالَهُ وَأَقْوَالَهُ فَيَتَنَدَّرُونَهَا  
اِقْتِدَاءً بِهِ وَتَأْسِيًا ، وَطَمَعًا فِي نَيْلِ الثَّوَابِ مِنَ اللَّهِ وَالْآخِرِ ، وَقَدْ وَصَفَ الْعَجَبَ مِنْ  
حَالِهِمْ فِي ذَلِكَ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَبْلَ أَنْ  
يُسَلِّمَ ، كَمَا سَبَقَ (٣) .

وَهَكَذَا كَانَ التَّابِعُونَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - يُفْتَتَشُونَ عَمَّنْ يَأْخُذُونَ عَنْهُ الْعِلْمَ ،  
وَيَنْقَبُونَ عَنْ سَمْتِهِ وَهَدْيِهِ ، قَبْلَ الْجُثُوءِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَالتَّلَقِّي عَنْهُ ؛ قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ  
- رحمه الله - وَاصِفًا حَالَ السَّلَفِ فِي ذَلِكَ : « كَانُوا إِذَا أَتَوْا الرَّجُلَ لِيَأْخُذُوا عَنْهُ  
نَظَرُوا إِلَى سَمْتِهِ ، وَإِلَى صَلَاتِهِ ، وَإِلَى حَالِهِ ، ثُمَّ يَأْخُذُونَ عَنْهُ » (٤) . وَعَنْهُ -  
رحمه الله - قَالَ : « كُنَّا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَأْخُذَ عَنْ شَيْخٍ ؛ سَأَلْنَاهُ عَنْ مَطْعَمِهِ وَمَشْرَبِهِ ،  
وَمُدْخَلِهِ وَمُخْرَجِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ عَلَى اسْتِوَاءٍ أَخَذْنَا عَنْهُ ، وَإِلَّا لَمْ نَأْتِهِ » (٥) .

(١) مدارج السالكين (٢/٣٦٨-٣٦٩) .

(٢) المرجع السابق (٢/٣٦٠) .

(٣) انظر (ص ٧٤١ وما بعدها) من هذا البحث .

(٤) انظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/١٩٣) .

(٥) انظر : الكامل في ضعفاء الرجال (١/٦٣) .

وَهَذَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِمَامُ دَارِ الْهِجْرَةِ يَقُولُ : « كَانَتْ أُمِّي تَعْمُئِنِي ، وَتَقُولُ لِي : اذْهَبْ إِلَى رَبِيعَةَ ، فَتَعَلَّمْ مِنْ أَدَبِهِ قَبْلَ عِلْمِهِ » (١) .

وَكَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْهُمْ - يَرْحَلُونَ إِلَيْهِ ، فَيَنْظُرُونَ إِلَى سَمْتِهِ وَهَذِيهِ وَذَلِكَ ، فَيَتَشَبَّهُونَ بِهِ (٢) .

وَرَوَى الْإِمَامُ مَالِكُ عَنْ التَّابِعِيِّ الْجَلِيلِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَوْلَهُ وَاصِفًا حَالَ كِبَارِ التَّابِعِينَ الَّذِينَ أَدْرَكَهُمْ : « كَانُوا يَتَعَلَّمُونَ الْهَذِي كَمَا يَتَعَلَّمُونَ الْعِلْمَ » . وَرَوَى مَالِكُ - أَيْضًا - : « أَنَّ ابْنَ سِيرِينَ كَانَ قَدْ ثَقُلَ ، وَتَخَلَّفَ عَنِ الْحَجِّ ، فَكَانَ يَأْمُرُ مَنْ يَحُجُّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى هَذِي الْقَاسِمِ ( ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ) وَلِبُوسِهِ ، وَنَاحِيَّتِهِ ، فَيُبَلِّغُونَهُ ذَلِكَ ، فَيَقْتَدِي بِالْقَاسِمِ » (٣) .

وَجَاءَ فِي تَرْجُمَةِ الْإِمَامِ الْقُدَوَةِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَكْتُبُونَ قِيَامَهُ ، وَقُعُودَهُ ، وَلِبَاسَهُ ، وَكُلَّ شَيْءٍ يَقُولُ وَيَفْعَلُ » (٤) .

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ (٥) - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ : « قَالَ لِي أَبِي : يَا بُنَيَّ ! إِيَّتِ الْفُقَهَاءَ وَالْعُلَمَاءَ ، وَتَعَلَّمْ مِنْهُمْ ، وَخُذْ مِنْ أَدَبِهِمْ وَأَخْلَاقِهِمْ وَهَذِيهِمْ ؛ فَإِنَّ ذَاكَ أَحَبُّ إِلَيَّ لَكَ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْحَدِيثِ » (٦) .

✽ لِهَذَا وَلِغَيْرِهِ مِمَّا تَبَيَّنَ بِهِ أَهَمِّيَّةُ الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ وَمَنْزِلَتُهَا فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ

(١) انظر : ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك (١/١١٩) .

(٢) انظر : القاسم بن سلام ، غريب الحديث (٣/٣٨٣-٣٨٤) .

(٣) انظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/١٢١) ؛ سير أعلام النبلاء (٥/٥٧) .

(٤) انظر : تاريخ بغداد (١١/٤٦٢) .

(٥) هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ الْأَزْدِيِّ مَوْلَاهُمْ ، أَبُو إِسْحَاقَ الْبَصْرِيُّ ، تَابِعِيٌّ جَلِيلٌ ، ثِقَّةٌ كَبِيرُ الْقَدْرِ ، مَاتَ سَنَةَ مِئَتَيْنِ وَثَلَاثٍ لِلْهِجْرَةِ .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (١/٦٢) ] .

(٦) انظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/١٢١) .

سَمَتِ هِمَمُ أُولَى الْعِلْمِ مِنْ سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَخَلَفَهَا لِجَمْعِ الْأَدَبِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ؛ «فَهَا هُوَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ يَجْمَعُ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَائِفَةً صَالِحَةً مِنَ الْأَحَادِيثِ أَسْمَاهَا : كِتَابُ الْأَدَبِ ، مِنْ كِتَابِهِ ( الْجَامِعُ الصَّحِيحُ ) ، جَمَعَ فِيهِ مَا صَحَّ عَلَى شَرْطِهِ ؛ مِنْهَا فِي فَضْلِ بِرِّ الْوَالِدَيْنِ ، وَصِلَةِ الرَّجَمِ ، وَطَيْبِ الْكَلَامِ ، وَالْحُبِّ فِي اللَّهِ ، وَذَمِّ النَّمِيمَةِ ، وَسِتْرِ الْفَوَاحِشِ ، وَمُدَارَاةِ النَّاسِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَبْوَابِ ، وَازْدَادَتْ عِنَايَتُهُ بِهَذَا الشَّانِ ؛ فَصَنَّفَ فِي الْأَدَبِ الشَّرْعِيِّ كِتَابًا خَاصًّا سَمَّاهُ ( الْأَدَبُ الْمَفْرَدُ ) <sup>(١)</sup> ، وَكَصَّنِيعَ الْبُخَارِيِّ صَنَعَ الْحَافِظُ الْمُحَوِّدُ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ ؛ فَأَفْرَدَ فِي ( جَامِعِهِ الصَّحِيحِ ) كِتَابًا لِلْأَدَبِ الشَّرْعِيِّ ، حَدَا فِيهِ حَدُّو شَيْخِهِ الْبُخَارِيُّ ، جَمَعَ فِيهِ أَشْيَاءَ حَسَنَةً نَافِعَةً فِي تَهْذِيبِ النُّفُوسِ ، وَبَرِّعَهُمَا الْحَافِظُ الْكَبِيرُ أَبُو دَاوُدَ السُّجِسْتَانِيُّ فِي جَمْعِ شَمْلِ أَحَادِيثِ الْأَدَبِ ؛ فَحَشَدَ فِي سُنَنِهِ قَدْرًا كَبِيرًا مِنْهَا أَرْبَى عَلَى خَمْسِ مِثَّةٍ حَدِيثٍ ، جَمَعَ فِيهَا قَدْرًا كَبِيرًا مِنْ أُصُولِ الْأَدَبِ الشَّرْعِيِّ ، وَقُلَّ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ فِي صَنِيعِ ابْنِ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ ؛ حَيْثُ نَجَدُ مَا يَزِيدُ عَلَى سِتِّ مِثَّةٍ وَسَبْعِينَ حَدِيثًا نَبَوِيًّا شَرِيفًا فِي مُخْتَلَفِ أَبْوَابِ الْأَدَبِ الشَّرْعِيِّ الْفَرْدِيِّ مِنْهَا وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ » <sup>(٢)</sup> .

ثُمَّ خَلَفَتْ بَعْدَ ذَلِكَ قُرُونٌ اخْتَلَفَ فِيهَا الْحَالُ ، وَاخْتَلَطَ النَّبْعُ الصَّافِي مِنَ الْأَخْلَاقِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَتَأَثَّرَ بِالثَّقَافَاتِ الْأُخْرَى الْوَافِدَةِ ؛ فَجَنَحَ كَثِيرٌ مِمَّنْ كَتَبُوا فِي عِلْمِ الْأَخْلَاقِ إِلَى وَضْعِ مَعَايِيرَ حَدِيدَةٍ لِلْأَخْلَاقِ ، اقْتَبَسُوهَا مِنَ الثَّقَافَاتِ الْوَافِدَةِ (الْيُونَانِيَّةِ ، وَالْفَارِسِيَّةِ) ، مَعَ الْحِرْصِ عَلَى إِيْجَادِ صِيْغَةٍ مِنَ التَّوْفِيقِ بَيْنَ الْمَعَايِيرِ الْأَخْلَاقِيَّةِ الصَّادِرَةِ مِنَ الشَّرِيعَةِ ، وَبَيْنَ مَعَايِيرِ هَذِهِ الثَّقَافَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ ؛ كَالَّذِي

(١) نُشِرَ مَرَّاتٍ آخِرُهَا بِتَحْقِيقِ الْعَلَّامَةِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، دَارِ الصَّدِيقِ .

(٢) مَقْدَمَةُ تَحْقِيقِ كِتَابِ الْأَدَبِ الشَّرْعِيِّ (٧/١-٨) .



نَجَدُهُ فِي الْأَدَبَيْنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ <sup>(١)</sup> لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُقَفَّعِ (الْمُتَوَفَّى : ١٤٢ هـ) ،  
وَتَهْذِيبِ الْأَخْلَاقِ لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مِسْكَوَيْهِ <sup>(٢)</sup> (الْمُتَوَفَّى : ٤٢١ هـ) ،  
وَالذَّرِيعَةِ إِلَى مَكَارِمِ الشَّرِيعَةِ <sup>(٣)</sup> لِأَبِي الْقَاسِمِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمُفَضَّلِ الرَّائِبِ  
الْأَصْفَهَانِيِّ (الْمُتَوَفَّى : ٥٠٢ هـ) ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُسْتَفَاتِ الْأَدَبِيَّةِ الَّتِي بَدَأَتْ  
تُفْسِحُ مَجَالًا لِلتَّقَاتِ الْوَافِدَةِ فِي تَشْكِيلِ الشَّخْصِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ . وَقَابَلَهَا تَيَّارٌ مِنَ  
التَّوَجُّهِ فِي التَّأْلِيفِ الدَّاعِي إِلَى الْاسْتِمْسَاكِ بِهَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّرْبِيَةِ وَالْأَخْلَاقِ  
وَالْأَدَبِ ، وَمِنَ الدَّلَائِلِ وَالنَّمَاذِجِ عَلَى هَذَا الْمَنْهَجِ كِتَابُ الشَّمَائِلِ الْمُحَمَّدِيَّةِ لِلْإِمَامِ  
الْتَّرَمِذِيِّ ؛ وَهُوَ بِحَقٍّ مِنْ أَهْلِ الْمَصَادِرِ الَّتِي تَصَدَّتْ عَمَلِيًّا لِتَوْجِيهِ النَّاسِ إِلَى مَعْدِنِ  
الْخَيْرِ وَإِمَامِ الْفَضْلَاءِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَكَذَا كِتَابَاتُ الْعَالِمِ الزَّاهِدِ الْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ  
اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ بْنِ أَبِي الدُّنْيَا (الْمُتَوَفَّى : ٢٨١ هـ) ، حَيْثُ أَذْرَكَ بِبَصِيرَتِهِ  
النَّافِذَةِ مَا آلَ إِلَيْهِ حَالُ الْأَخْلَاقِ مِنْ تَرَاجُعٍ وَانْجِلَالٍ ، فَصَنَّفَ عَدَدًا مِنَ الْكُتُبِ  
التَّرْبَوِيَّةِ الَّتِي تُعَالِجُ كَثِيرًا مِنَ الْمَفَاسِدِ الْأَخْلَاقِيَّةِ النَّاشِئَةِ عَنْ ضَعْفِ التَّمَسُّكِ بِالذِّينِ  
الْحَقِيقِيِّ ، مِثْلُ كِتَابِ (مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ) <sup>(٤)</sup> ، وَ (الإِشْرَافِ عَلَى مَفَازِ  
الْأَشْرَافِ) <sup>(٥)</sup> ، وَالصَّمْتِ وَحِفْظِ اللِّسَانِ <sup>(٦)</sup> ، وَ (الْحِلْمِ) <sup>(٧)</sup> ، وَكَذَا أَبُو مُحَمَّدٍ  
ابْنُ حَزْمٍ الْفَقِيهُ الظَّاهِرِيُّ الْمَعْرُوفُ فِي كِتَابِهِ (مُدَاوَاةُ النُّفُوسِ وَتَهْذِيبُ الْأَخْلَاقِ) <sup>(٨)</sup>

(١) نُشِرَ مَرَّتَيْنِ ، مِنْهَا نُشْرَةٌ دَارُ مَكْتَبَةِ الْحَيَاةِ ، بِيْرُوتَ ، عَامَ ١٤٠٧ هـ .

(٢) نُشِرَ بِعِنَايَةِ دَارِ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ ، بِيْرُوتَ ، عَامَ ١٤٠٥ هـ .

(٣) نُشِرَ بِعِنَايَةِ الدُّكْتُورِ أَبُو الْيَزِيدِ الْعَجْمِي ، دَارُ الْوَفَاءِ .

(٤) نُشِرَ بِتَحْقِيقِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْقَادِرِ عَطَا ، دَارُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ ، ١٤٠٩ هـ .

(٥) نُشِرَ بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ نَجْمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَلْفِ ، مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ ، الرِّيَاضِ .

(٦) نُشِرَ بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ أَحْمَدَ عَاشُورَ ، دَارُ الْإِعْتَصَامِ ، مِصْرَ . وَنُشِرَ أَيْضًا الدُّكْتُورُ

نَجْمُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ .

(٧) نُشِرَ بِتَحْقِيقِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْقَادِرِ عَطَا ، مُؤَسَّسَةُ الْكِتَابِ الثَّقَافِيَّةِ ، بِيْرُوتَ .

(٨) نُشِرَ ضَمْنِ مَجْمُوعَةِ رِسَالَتِ ابْنِ حَزْمٍ بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ إِحْسَانَ عَبَّاسَ .

وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُفْلِحِ الحَنْبَلِيِّ شَيْخُ الحَنْبَلَةِ فِي وَقْتِهِ ( التَّوْفَى : ٧٦٣هـ ) فِي كِتَابِهِ النَّفِيسِ ( الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ ) <sup>(١)</sup> ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ فِي عِلْمِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ <sup>(٢)</sup> .

كُلُّ هَذَا يُؤَكِّدُ عَلَى الْأَهَمِّيَّةِ الْبَالِغَةِ لِلْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَالنُّظْمِ الْأَخْلَاقِيَّةِ الْكَفِيلَةِ بِتَحْقِيقِ السَّعَادَةِ الْمُنْشُودَةِ لِلبَشَرِيَّةِ ، وَالسُّمُوءِ بِهَا إِلَى أَوْجِ الْكَمَالَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ ، وَمَا آدَابُ اللَّبَاسِ الشَّرْعِيَّةُ إِلَّا بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَنَبْعٌ مِنْ يَنَابِيعِ الْفَضَائِلِ وَالْكَمَالَاتِ الْأَخْلَاقِيَّةِ .

❖ وَمِنْ لَطِيفِ الْقَوْلِ هُنَا : أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْأَدَابَ الشَّرْعِيَّةَ أَيًّا كَانَتْ تُعْتَبَرُ فِي الْغَالِبِ مِنَ التَّحْسِينِيَّاتِ ؛ وَهِيَ الْأُمُورُ الَّتِي إِذَا تُرِكَتْ لَا يُؤَدِّي تَرْكُهَا - فِي الْغَالِبِ - إِلَى الضَّيْقِ وَالْحَرَجِ ، وَلَكِنَّ مُرَاعَاتَهَا مُتَّفِقَةٌ مَعَ مَبْدَأِ الْأَخْذِ بِمَا يَلِيقُ ، وَتَحْتَبُ مَا لَا يَلِيقُ ، وَمُتَمَثِّلَةٌ مَعَ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ، وَمَحَاسِنِ الْعَادَاتِ <sup>(٣)</sup> .



(١) نُشِيرَ مَرَّاتٍ ، مِنْ آخِرِهَا بِتَحْقِيقِ شُعَيْبِ الْأَرْنَؤُوطِ وَعُمَرِ الْقِيَّامِ ، مُؤَسَّسَةِ الرِّسَالَةِ ، بِيْرُوتِ .

(٢) انْظُرْ : مَقْدَمَةُ تَحْقِيقِ كِتَابِ الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ ( ١١/١ - ١٧ ) ، بِتَصَرُّفٍ وَاجْتِصَارٍ .

(٣) انْظُرْ : الْمَوَافِقَاتُ فِي أَصُولِ الشَّرِيعَةِ ( ١٣/٢ ) ؛ ضَوَابِطُ الْمَصْلُحَةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ( ص ١١٩ - ١٢٠ ) .

الْمَبْحَثُ الثَّانِي  
التَّوَاضُّعُ فِي اللَّبَاسِ وَاسْتِحْبَابُ  
الْحُسْنَةِ وَالزُّهْدِ

وَفِيهِ مَطْلَبَانِ :

المطلب الأول : الفرقُ بَيْنَ الزُّهْدِ فِي اللَّبَاسِ تَوَاضُّعاً  
والتَّطَعُّعِ فِيهِ .

المطلب الثاني : البُعْدُ عَنِ الْإِسْرَافِ فِي اللَّبَاسِ  
والتَّزْوِيرِ فِيهِ .

## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

### الْفَرْقُ بَيْنَ الزُّهْدِ فِي اللَّبَاسِ تَوَاضُعًا وَالتَّطَعُّ فِيهِ

شَرَعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِعِبَادِهِ اللَّبَاسَ ، وَأَرْشَدَهُمْ إِلَيْهِ ، وَامْتَنَّنَ عَلَيْهِمْ بِهِ ، وَأَمَرَهُمْ بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ ، وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَالتَّجَمُّلِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ ، وَنَعَى عَلَى أَوْلَئِكَ الَّذِينَ يُحَرِّمُونَ الطَّيِّبَاتِ ، وَيَمْتَنِعُونَ عَمَّا أَبَاحَ اللَّهُ لِعِبَادِهِ مِنْ الزَّيْنَةِ وَالْجَمَالِ بِحُجَّةٍ أَوْ بَغَيْرِهَا ، مُبَيِّنًا أَنَّهَا لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ فَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ يَبْنَىٰ مَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ ۞ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نَفْصَلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ ۞ (١) .

وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ أَمَرَ الْإِسْلَامُ بِالتَّوَاضُّعِ فِي اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ مِنْ أُمُورِ الْإِنْسَانِ ، وَرَغَبَ فِي الزُّهْدِ فِيهِ ، وَفِي غَيْرِهِ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا الْفَانِيَةِ ، طَلَبًا لِلنَّعِيمِ الْمَقِيمِ فِي الْآخِرَةِ فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ اللَّهُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ .

عَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ تَرَكَ اللَّبَاسَ تَوَاضُعًا لِلَّهِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ دَعَاهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ ؛ حَتَّى يُخَيَّرَهُ مِنْ أَيِّ حُلْلِ الْإِيمَانِ شَاءَ يَلْبِسُهَا » (٢) .

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الزُّهْدِ فِي اللَّبَاسِ ، وَتَرْكِ التَّرَفُّعِ فِيهِ وَالْمُغَالَاةِ ؛ تَوَاضُعًا

(١) الأعراف : ٣١-٣٢ .

(٢) انظر تخريجه (ص ٦١٨) من هذا البحث .

لِلَّهِ تَعَالَى ، لَا يَقُولُ النَّاسُ إِنَّ فَلَانًا مُتَوَاضِعٌ أَوْ زَاهِدٌ ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ أَنْوَاعِ الزُّهْدِ وَالتَّوَاضُّعِ ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ تَوَاضُعًا فِعْلِيًّا ؛ وَهُوَ مَقْصُورٌ عَلَى النَّفْسِ ، وَمُقَاسَاتُهُ أَشَقُّ عَلَيْهَا ، بِخِلَافِ التَّوَاضُّعِ الْقَوْلِيِّ ، فَهُوَ مُتَعَدٍّ ، وَسَهْلٌ عَلَى الْعَبْدِ إِذَا يَسَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَمُزَاوَلَتُهُ أَخَفُّ عَلَى النَّفْسِ (١) .

وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : ذَكَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا عِنْدَهُ الدُّنْيَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَلَا تَسْمَعُونَ ؟ ! أَلَا تَسْمَعُونَ ؟ ! إِنَّ الْبَذَاذَةَ مِنَ الْإِيمَانِ ، إِنَّ الْبَذَاذَةَ مِنَ الْإِيمَانِ » . يَعْنِي : التَّقَحُّلُ (٢) .

وَالْبَذَاذَةُ : هِيَ التَّوَاضُّعُ فِي اللَّبَاسِ ؛ بِرِثَائَةِ الْهَيْئَةِ ، وَتَرْكِ الزَّيْنَةِ ، وَالرِّضَا بِالذُّونِ مِنَ اللَّبَاسِ النَّظِيفِ ، وَتَرْكِ التَّغَالِي فِي الْأَلْبِسَةِ وَالزَّيْنَةِ (٣) .

«وَالْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ : أَنَّ التَّوَاضُّعَ فِي اللَّبَاسِ ، وَالتَّوَقُّيَ عَنِ الْفَائِقِ فِي الزَّيْنَةِ مِنْ أَخْلَاقِ أَهْلِ الْإِيمَانِ ، وَالْإِيمَانُ هُوَ الْبَاعِثُ عَلَيْهِ » (٤) .

وَفِي وَصِيَّتِهِ ﷺ لِأُمِيرِهِ عَلَى الْيَمَنِ ؛ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمَّا

(١) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (١٣١/٦ - ١٣٢) ؛ نيل الأوطار (١٣٠/٢) .

(٢) رواه أبو داود في أول كتاب الرجل ، ح (٤١٥٥) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٤٦/١١) . وابن ماجه في كتاب الزهد ، باب من لا يؤبه له ، ح (٤١١٨) ، سنن ابن ماجه (١٣٧٩/٢) . والحاكم في كتاب الإيمان ، ح (١٨) ، وصححه ، ووافقه الذهبي في التلخيص ، المستدرک ومعه التلخيص (٥١/١) .

وصححه الألباني في الصحيحة ، المجلد الأول (٦٦٦/٢ - ٦٧٠) ، ح (٣٤١) .  
(٣) يُقَالُ : رَجُلٌ بَازٍ الْهَيْئَةِ ؛ إِذَا كَانَ رَثَّ الْهَيْئَةِ وَاللِّبَاسِ . وَالتَّقَحُّلُ : تَكَلُّفُ الْبَيْسِ وَالْبِلَى ، وَالتَّقَحُّلُ : هُوَ الرَّجُلُ الْبَاسُ الْجِلْدِ ، السَّيِّئُ الْحَالِ .

انظر : معالم السنن شرح سنن أبي داود (١٩٣/٤ - ١٩٤) ؛ الترغيب والترهيب (٤٧٥/٢) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (١١٠/١) ، (بذذ) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٤٦/١١) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٢١٢/١) .

(٤) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٥٤/٨) .

بَعَثَهُ قَوْلُهُ : « إِيَّاكَ وَالتَّعَمُّعَ ؛ فَإِنَّ عِبَادَ اللَّهِ لَيَسُؤُوا بِالْمُتَتَعِّعِينَ » <sup>(١)</sup> .  
وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْهَانَا  
عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْإِرْفَاءِ ، وَيَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَفِيَ أَحْيَانًا » <sup>(٢)</sup> .  
وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَعْرَلٍ عَنِ الزُّهْدِ وَالتَّوَاضُّعِ فِي اللَّبَاسِ ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ  
يُرْشِدُ أَصْحَابَهُ إِلَى ذَلِكَ ، وَيُبَيِّنُ لَهُمْ فَضْلَهُ ، وَيَخْشَى عَلَيْهِمْ مِنَ الدُّنْيَا أَنْ تُبْسِطَ  
عَلَيْهِمْ ، فَيَتَنَافَسُوا فِيهَا ، فَتُهْلِكَهُمْ كَمَا أَهْلَكَتْ مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ ، وَتُفَرِّقَهُمْ فِي  
الذَّائِدِ وَالشَّهَوَاتِ ، وَتُنْسِيَهُمُ الْآخِرَةَ ، وَمَا أَعَدَّ اللَّهُ فِيهَا لِعِبَادِهِ الْمُتَّقِينَ الْمُؤْمِنِينَ  
الرَّاهِدِينَ فِي الدُّنْيَا .

فَكَانَ ﷺ شَدِيدَ التَّوَاضُّعِ فِي اللَّبَاسِ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّ التَّوَاضُّعَ فِي اللَّبَاسِ مِنْ مَظَاهِيرِ  
التَّوَاضُّعِ الْحَقِيقِيِّ الْكَامِنِ فِي الْقَلْبِ ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ ﷺ يَرْضَى بِالْأَقْلَمِ مِنَ الثِّيَابِ <sup>(٣)</sup> ؛  
« كَانَ ﷺ يَلْبَسُ مَا وَجَدَهُ ؛ فَيَلْبَسُ فِي الْغَالِبِ الشَّمْلَةَ ، وَالْكِسَاءَ الْخَشِينَ ، وَالْبُرْدَ  
الْعَلِيظَ ، وَيَقْسِمُ عَلَى مَنْ حَضَرَهُ أَقْبِيَةَ الدِّيَابِجِ الْمُخَوَّصَةِ بِالذَّهَبِ ( الْمَنْسُوجَةِ بِأَعْلَامِ  
الذَّهَبِ ) ، وَيَرْفَعُ لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْ ؛ إِذِ الْمَبَاهَاةُ فِي الْمَلَابِسِ ، وَالتَّزِينُ بِهَا لَيْسَتْ مِنْ  
حِصَالِ الشَّرَفِ وَالْجَلَالَةِ ، وَهِيَ مِنْ سِمَاتِ النِّسَاءِ ، وَالْمَحْمُودُ مِنْهَا نِقَاوَةُ التَّوْبِ ،  
وَالْتَّوَسُّطُ فِي جَنَسِهِ ، وَكَوْنُهُ لُبْسَ مِثْلِهِ ، غَيْرَ مُسْقِطٍ لِمُرُوءَةِ جَنَسِهِ ، مِمَّا لَا يُؤَدِّي  
إِلَى الشُّهْرَةِ فِي الطَّرَفَيْنِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) رواه أحمد في مسند الأنصار ، عن معاذ بن جبل ، ح ( ٢٢١٠٥ ) ، مسند الإمام أحمد بن حنبل ( ٤٢٠ / ٣٦ ) .

وأخرجه الهيثمي في كتاب الزُّهْدِ ، باب ما جاء في المتتبعين والمتتطعين ، وقال : « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَرَجَّاهُ ثِقَاتٌ » أ هـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ( ٢٥٠ / ١٠ ) .  
وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ، المجلد الأول ( ٦٨٨ / ٢ ) ، ح ( ٣٥٣ ) .

(٢) انظر تخريجه ( ص ٣٢٤ - ٣٢٥ ) من هذا البحث .

(٣) انظر : أخلاق النبي ﷺ في الكتاب والسنة ( ٤٧٠ / ١ - ٤٧١ ) .

(٤) الشفا في التعريف بحقوق المصطفى ﷺ ( ٩٥ / ١ ) .

وَكَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَيْهِ الْقَمِيصُ <sup>(١)</sup> ، وَالْحَبِيرَةُ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَعْدَلِ اللَّبَاسِ ، يَسْتُرَانِ الْبَدَنَ ، وَيُرِيحَانِهِ وَيَحِيطَانِ بِهِ ، وَلَا يَحْتَاجَانِ إِلَى رَبْطٍ أَوْ إِمْسَالٍ أَوْ لَفٍّ وَشَدٍّ كَمَا يَحْتَاجُ غَيْرُهُمَا مِنَ اللَّبَاسِ .

وَكَانَ لَهُ ﷺ قَمِيصٌ قُطْنِيٌّ قَصِيرُ الطُّوْلِ ، قَصِيرُ الْكُمَيْنِ <sup>(٣)</sup> . وَكَانَ إِذَا لَبَسَ الْقَمِيصَ أَطْلَقَ أَزْرَارَهُ <sup>(٤)</sup> ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَوَاضُعِهِ ﷺ فِي لِبَاسِهِ ، وَعَدَمِ الْإِغْرَاقِ فِي التَّائِقِ فِي الْمَلْبَسِ ، طَالَمَا وَارَى مَا يَحْتَاجُ إِلَى مُوَارَتِهِ مِنْ جَسَدِهِ ، وَوَقَاهُ مِنَ الْعَوَارِضِ ، وَجَمَلَهُ بَيْنَ أَصْحَابِهِ <sup>(٥)</sup> .

وَكَانَ ﷺ يَلْبَسُ مَا هُوَ عَلَى شَاكِلَةِ هَذَيْنِ التَّوَعَيْنِ مِنَ الثِّيَابِ ، مِمَّا يَظْهَرُ فِيهِ التَّوَاضُّعُ وَالزُّهْدُ وَالْإِغْرَاضُ عَنِ الدُّنْيَا وَزَهْرَتِهَا .

عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ؛ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ : «دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ ، فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا إِزَارًا غَلِيظًا مِمَّا يُصْنَعُ بِالْيَمَنِ ، وَكِسَاءٌ مِنَ الَّتِي يُسَمُّونَهَا الْمُكْبَدَةَ ، قَالَ : فَأَقْسَمْتُ بِاللَّهِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُبِضَ فِي هَذَيْنِ الثَّوْبَيْنِ » <sup>(٦)</sup> .

⇨ وانظر : شرح هذه الألفاظ (ص ١٨٣ وما بعدها) من هذا البحث ، وقسمة النبي ﷺ

بين أصحابه (ص ١٩٤) من هذا البحث .

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٦٣) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٨٥) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٦٥ وما بعدها) .

(٤) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٦٨) .

(٥) انظر : أخلاق النبي ﷺ في الكتاب والسنة (١/٤٧٤) .

(٦) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب التواضع في اللباس والاقتصار على الغليظ منه ،

ح [٣٤] (٢٠٨٠) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٧/١٤) .

والبخاري مختصراً في كتاب فرض الخمس ، باب ما ذكر من دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَصَاهُ

وَسَيْفِهِ وَقَدَحِهِ وَخَاتَمِهِ ... ، ح (٣١٠٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح

البخاري (٢٤٤/٦-٢٤٥) .

وَعَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ : « خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مِنْ شَعَرٍ أَسْوَدَ » (١) .

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضي الله عنه - قَالَ : « كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ رِدَاءٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظُ الْحَاشِيَةِ ... الْحَدِيثُ » (٢) .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - بَعْدَ أَنْ سَاقَ جُمْلَةً مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تُبَيِّنُ حَالَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الدُّنْيَا وَمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ زُهْدٍ وَتَوَاضُعٍ فِي اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ : « فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَابِ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الزَّهَادَةِ فِي الدُّنْيَا ، وَالْإِعْرَاضِ عَنْ مَتَاعِهَا ، وَمَلَاذَها وَشَهَوَاتِهَا ، وَفَاجِرِ لِبَاسِهَا ، وَاجْتِرَائِهِ بِمَا يَحْصُلُ بِهِ أَدْنَى التَّجْزِئَةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَفِيهِ النَّدْبُ لِلْإِقْتِدَاءِ بِهِ ﷺ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ » (٣) .

هَكَذَا كَانَ تَوَاضُعُهُ ﷺ فِي لِبَاسِهِ ، وَزُهْدُهُ فِيهِ ، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى أَنْ يَلْبَسَ أَفْخَرَ الثِّيَابِ وَأَحْسَنَهَا ، إِلَّا أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ الْإِفْرَاطَ فِي التَّنَعُّمِ وَالتَّذْهِينِ وَالتَّرَجُّلِ ؛ لِعِلْمِهِ أَنَّ الدَّارَ الْبَاقِيَةَ هِيَ الْآخِرَةُ ، وَأَنَّهُ فِي الدُّنْيَا كَالْمُسَافِرِ ؛ وَلِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - وَهُوَ عَلَى حَصِيرٍ قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِهِ ، فَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ لَوْ أَتَّخَذْتَ فِرَاشًا أَوْثَرَ مِنْ هَذَا ؟ فَقَالَ : « مَا لِي وَلِلدُّنْيَا ، مَا مَثَلِي وَمَثَلُ الدُّنْيَا إِلَّا كَرَائِبٍ سَارَ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ ، فَاسْتَظَلَّ تَحْتَ شَجَرَةٍ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ، ثُمَّ رَاحَ وَتَرَكَهَا » (٤) .

(١) انظر تخريجه (ص ٩٥) من هذا البحث .

(٢) انظر تخريجه (ص ١٧٤) من هذا البحث .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٤٧/١٤) .

(٤) رواه أحمد في مسند بني هاشم ، عن عبد الله بن عباس ، ح (٢٧٤٤) ، وصحَّحه مُحَقِّقُوا

المسند (٤٧٣/٤-٤٧٤) .

وأخرجه المهيتمي في كتاب الزُّهْدِ ، باب في عيش رسول الله ﷺ ، وقال : « رَجُلٌ أَحْمَدُ رَجُلٌ الصَّحِيحُ ، غَيْرُ هِلَالٍ بْنِ خَبَّابٍ ، وَهُوَ يَقَعُ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣٢٦/١٠) .



وَهَكَذَا كَانَ أَصْحَابُهُ - رضي الله عنهم وأرضاهم - اشْتَدَّ خَوْفُهُمْ مِنْ لَذَائِدِ الدُّنْيَا ؛ طَعَامًا وَشَرَابًا وَلِبَاسًا وَغَيْرَ ذَلِكَ ؛ زُهْدًا فِي الدُّنْيَا ، وَطَمَعًا فِي ثَوَابِ الْآخِرَةِ ، وَتَأْسِيًا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَتَمَرِينًا لِلنُّفُوسِ عَلَى احْتِمَالِ الشَّدَائِدِ ، مُعْتَقِدِينَ أَنَّ ذَلِكَ غَايَةُ السَّعَادَةِ ، وَأَنَّ الْانْغِمَاسَ فِي الدُّنْيَا غَايَةُ الشَّقَاءِ وَالْإِفْلَاسِ <sup>(١)</sup> .

يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - : « لَقَدْ رَأَيْتُ سَبْعِينَ مِنْ أَصْحَابِ الصُّفَّةِ ، مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ عَلَيْهِ رِذَاءٌ ، إِمَّا إِزَارٌ ، وَإِمَّا كِسَاءٌ ، قَدْ رَبَطُوا فِي أَغْنَاقِهِمْ ؛ فَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ نِصْفَ السَّاقَيْنِ ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ الْكَعْبَيْنِ ، فَيَجْمَعُهُ بِيَدِهِ ؛ كَرَاهِيَةً أَنْ تُرَى عَوْرَتُهُ » <sup>(٢)</sup> .

وَعَنْ أَنَسٍ - رضي الله عنه - قَالَ : « رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - وَهُوَ يَوْمِئِذٍ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ ، وَقَدْ رَفَعَ بَيْنَ كِفَيْهِ بِرِقَاعٍ ثَلَاثٌ ؛ لَبَدٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ » <sup>(٣)</sup> .

وَفِي هَذَا مِنَ التَّوَاضُّعِ فِي اللَّبَاسِ ، وَفَضْلِ ذَلِكَ ، وَالْإِكْفَاءِ بِمَا يَسْتُرُ الْجِسْمَ ، وَتَرْكِ التَّرْفُعِ فِي الثِّيَابِ الْفَاحِشَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَرْفُ مُهْلِكٌ ، وَمَظْهَرٌ زَائِفٌ ، وَمَتَاعٌ زَائِلٌ ،

(١) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٠٥/٤) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الصلاة ، باب نوم الرجال في المسجد ، ح (٤٤٢) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦٣٨/١-٦٣٩) .

(٣) رواه مالك في كتاب اللباس ، باب ما جاء في لبس الثياب ، الموطأ (٩١٨/٢) ، وصححه عبد القادر الأرناؤوط في تعليقه على جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ (٧٠١/٤) ، ح (٢٨١٤) .

ورواه المنذري في اللباس والزينة ، باب الترهيب في ترك الترفع في اللباس تواضعاً واقتداءً بأشرف الخلق محمد ﷺ ، ح (٢٠٨٥) ، الترهيب والترهيب (٣٩/٣) . وصححه الألباني في صحيح الترهيب والترهيب (٤٧٧/٢) ، ح (٢٠٨٢) .

ورواه البغوي في كتاب اللباس ، باب ترفع الثياب والبذاءة والاحترار عن الشهرة ، عقب الحديث (٣١١٥) ، وزاد فيه :

وَعَنْ الْحَسَنِ قَالَ : « حَطَبَ عُمَرُ - وَهُوَ يَوْمِئِذٍ خَلِيفَةٌ - وَعَلَيْهِ إِزَارٌ فِيهِ اثْنَا عَشْرَةَ

وَجَمَالَ النَّفْسِ وَنَقَاءَ السَّرِيرَةِ وَمُلَازِمَةَ التَّقْوَى هِيَ اللَّبَاسُ الْحَقِيقِيُّ ؛ ﴿ وَيَلْبَسُ  
الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وَتَرْفِيعُ الثِّيَابِ كَانَ شِعَارَ الصَّالِحِينَ ، وَسُنَّةَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُتَّقِينَ ؛ لِأَنَّ الثُّوبَ إِذَا  
خَلَقَ جُزْءٌ مِنْهُ مَعَ صَلَاحِ الْبَاقِي ، كَانَ طَرَحُ جَمِيعِهِ مِنَ الْكِبَرِ وَالْمُبَاهَاةِ وَالتَّكَاثُرِ فِي  
الدُّنْيَا ، وَالْحُبِّ لَهَا ، وَإِذَا رَقَعَهُ كَانَ بَعْكَسِ ذَلِكَ كُلِّهِ . فَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ  
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَانَ ﷺ يَرْكَبُ الْحِمَارَ ، وَيَخْصِفُ النُّعْلَ ، وَيَرْفَعُ  
الْقَمِيصَ ، وَيَلْبَسُ الصُّوفَ ، وَيَقُولُ : « مَنْ رَغِبَ عَنْ سُتَيْي فَلَيْسَ مِنِّي » <sup>(٢)</sup> .

« وَرَقَعَ الْخُلَفَاءُ ثِيَابَهُمْ ، وَالْحَدِيثُ مَشْهُورٌ عَنْ عُمَرَ ؛ وَذَلِكَ شِعَارُ الصَّالِحِينَ ،  
وَسُنَّةُ الْمُتَّقِينَ ، حَتَّى اتَّخَذَهُ الصُّوفِيَّةُ شِعَارًا ؛ فَجَعَلَتْهُ فِي الْجَدِيدِ ، وَأَنْشَأَتْهُ مَرْقَعًا مِنْ  
أَصْلِهِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِسُنَّةٍ ، بَلْ هُوَ بَدْعٌ عَظِيمَةٌ ، وَدَاخِلٌ فِي بَابِ الرِّيَاءِ ، وَالْمَقْصُودُ  
بِالتَّرْفِيعِ اسْتِدَامَةُ الْإِنْتِفَاعِ بِالثُّوبِ عَلَى هَيْئَةٍ مِنَ الْبَلَى ، وَأَنْ يَكُونَ دَافِعًا لِلْعُجْبِ ،  
وَمَكْتُوبًا فِي تَرْكِ التَّكَلُّفِ ، وَمَحْمُولًا عَلَى التَّوَاضُعِ » <sup>(٣)</sup> .

قَالَ الْمُنَاوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « فِيهِ أَفْضَلِيَّةُ تَرْفِيعِ الثِّيَابِ ، وَقَدْ لَبَسَ الْمَرْقَعُ غَيْرُ  
وَاحِدٍ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ؛ كَعُمَرَ وَعَلِيٍّ حَالَ الْخِلَافَةِ ، لَكِنْ إِنَّمَا شَرَعَ ذَلِكَ  
بِقَصْدِ التَّقْلِيلِ مِنَ الدُّنْيَا ، وَإِثَارِ غَيْرِهِ عَلَى نَفْسِهِ ، أَمَا فِعْلُهُ بُخْلًا عَلَى نَفْسِهِ  
فَمَذْمُومٌ ؛ لِخَبَرِ : « إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُرَى أَثَرُ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ » . وَكَذَا مَا يَفْعَلُهُ  
حُمَقَاءُ الصُّوفِيَّةِ وَجُهَالِهِمْ مِنْ تَقْطِيعِ الثِّيَابِ الْجَدِيدِ ، ثُمَّ تَرْفِيعِهَا ظَنًّا أَنَّ هَذَا زِيَّ  
الصُّوفِيَّةِ ، وَهُوَ غُرُورٌ مُحَرَّمٌ ؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ مَالٍ ، وَثِيَابٌ شَهْوَوِيَّةٌ ، وَمَقْصُودُ الْحَدِيثِ :

⇒ رُقْعَةٌ « اهـ . شرح السنة (٤٥/١٢) .

(١) الأعراف : ٢٦ .

(٢) رواه السيوطي في الجامع الصغير ، ح (٧٠٣٢) ، فيض القدير (٢٧٤/٥) .

وَحَسَنَةُ الْأَلْبَانِي فِي صَحِيحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ رِزَايَاتِهِ (٨٨٧/٢) ، ح (٤٩٤٦) .

(٣) عارضة الأحوذِي بِشرح صحيح الترمذِي (٢٧٥/٧-٢٧٦) .

أَنَّ مَنْ أَرَادَ الْإِرْتِقَاءَ فِي دَرَجَاتِ دَارِ الْبَقَاءِ خَفَفَ ظَهْرُهُ مِنَ الدُّنْيَا ، وَاقْتَصَرَ مِنْهَا عَلَى أَقَلِّ مُمَكِّنٍ » (١) .

كَانَتْ تِلْكَ غَالِبُ حَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَحَالِ أَصْحَابِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - الزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا ، وَمُتْلَازِمَةُ الْخُشُونَةِ وَالتَّوَاضُّعِ فِي اللَّبَاسِ ، وَتَرْكُ التَّرَفِّعِ فِيهِ ، وَالرِّضَا بِالْأَدْنَى ، لِلَّهِ تَعَالَى ، وَلِنَيْلِ مَوْعُودِهِ لِعِبَادِهِ فِي الْآخِرَةِ ، لَا لِعُجْبٍ ، وَلَا لِشُهْرَةٍ ، وَلَا لِغَيْرِ ذَلِكَ (٢) .

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَثِيرًا مَا يُنَبِّهُ أَصْحَابَهُ إِلَى أَنَّ حَيَاتَهُمْ تِلْكَ الَّتِي كَانُوا يَعِيشُونَهَا مَعَهُ ، عَلَى مَا فِيهَا مِنَ الْفَقْرِ ، وَالْحَاجَةِ ، وَقِلَّةِ ذَاتِ الْيَدِ خَيْرٌ لَهُمْ مِمَّا سَيُؤُولُ إِلَيْهِ أَمْرُ النَّاسِ مِنَ التَّرَفِّ ، وَكَثْرَةِ الْمَالِ وَالْعَرَضِ ؛ فَيَقُولُ : « أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرٌ أَمْ إِذَا غَدَتْ عَلَى أَحَدِكُمْ صَحِيفَةٌ ، وَرَاحَتْ أُخْرَى ، وَغَدَا فِي حُلَّةٍ وَرَاحَ فِي أُخْرَى ، وَتَكْسُونَ بُيُوتَكُمْ كَمَا تُكْسَى الْكَعْبَةُ ؟ » . فَقَالَ رَجُلٌ : نَحْنُ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ ! قَالَ : « بَلْ أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرٌ » (٣) .

\* وَإِنَّمَا رَغَبَ الْإِسْلَامُ فِي التَّوَاضُّعِ فِي اللَّبَاسِ ، وَالزُّهْدِ فِي الْمَعِيشَةِ وَالْخُشُونَةِ فِيهَا ، وَنَهَى عَنِ كَثْرَةِ التَّنَعُّمِ لِأُمُورٍ مِنْهَا :

١ - أَنَّ الْمُشْتَغِلَ بِهِ لَا يَكَادُ يُوفِّيهِ حَقُّهُ ؛ إِذْ كُلَّمَا تَنَعَّمَ بِشَيْءٍ بَدَأَ لَهُ أَفْضَلُ مِنْهُ وَأَحْسَنُ ، وَمَنْ أَلِفَ التَّنَعُّمَ صَعِبَ عَلَيْهِ فِرَاقُهُ ، فَيُفْنِي زَمَنَهُ فِي اكْتِسَابِهِ ، وَيَغْفِرُ فِي

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣/٣٦) .

(٢) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٤/٢٤٧) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٢/٢١٣) .

(٣) أخرجه الهيثمي في كتاب الزُّهْدِ ، باب في عيش رسول الله ﷺ والسُّلْفِ ، وقال : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ ، غَيْرَ أَبِي حَفْصَرِ الْخَطْمِيِّ ؛ وَهُوَ ثِقَةٌ » اهـ .  
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٠/٣٢٣) .

الْمَلَذَاتِ وَالشَّهَوَاتِ ، وَيُفْنِي وَقْتَهُ وَعُمُرَهُ وَمَالَهُ فِيهَا ، وَفِي هَذَا مِنَ الرُّكُونِ إِلَى الدُّنْيَا ، وَالْإِخْلَادِ إِلَيْهَا ، وَالرِّضَا بِهَا مَا يُعْمِي الْعَبْدَ عَنِ الْآخِرَةِ ؛ فَإِنَّ عِبَادَ اللَّهِ لَيَسُؤُوا بِالْمُنْتَعِمِينَ .

٢- أَنَّ كَثْرَةَ التَّعَمُّمِ فِي اللَّبَاسِ تُوجِبُ لَيْنَ الْبَدَنِ ، فَيَضَعُفُ عَنِ الْعَمَلِ الشَّاقِّ ، وَيَدْعُو لِلْخِيَلَاءِ وَالْعُجْبِ وَالتَّشْبِهِ بِالنِّسَاءِ ؛ « فَإِنَّ التَّعَمُّمَ يُخَنِّثُ النَّفْسَ ، وَيُكْسِبُهَا الْأَثَوَةَ وَالْكَسَلَ ، وَيَكُونُ صَاحِبُهُ أَحْوَجَ مَا يَكُونُ إِلَى نَفْسِهِ ، وَمَا آثَرُهُ مَنْ أَفْلَحَ » (١) .

٣- أَنَّ الْإِغْرَاقَ فِي الْمَلَذَاتِ وَالنَّعَمِ مِنْ صِفَاتِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ يَقُولُ قَائِلُهُمْ : خُذْ مِنَ الدُّنْيَا بِحَظٍّ قَبْلَ أَنْ تُنْقَلَ مِنْهَا ؛ فَهِيَ دَارٌ لَسْتُ تَلْقَى بَعْدَهَا أَفْضَلَ مِنْهَا .  
أَمَّا الْمُؤْمِنُونَ فَإِنَّهُمْ يَتَحَقَّقُونَ مِنَ الدُّنْيَا بِقَدَرٍ مَا يُبْلَغُهُمُ الْآخِرَةُ ؛ وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَحْمِي عَبْدَهُ الْمُؤْمِنَ فِي الدُّنْيَا وَهُوَ يُحْيِيهِ ؛ كَمَا تَحْمُونَ مَرِيضَكُمْ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ ؛ تَخَافُونَ عَلَيْهِ » (٢) .

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : « لَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، وَقَدْ ابْتَغَتْ لَحْمًا بِدِرْهَمٍ ، فَقَالَ : مَا هَذَا يَا جَابِرُ ؟ قُلْتُ : قَرِمَ أَهْلِي (٣) ، فَابْتَغَتْ لَهُمْ لَحْمًا بِدِرْهَمٍ ، فَجَعَلَ عُمَرُ يُرَدِّدُ : قَرِمَ أَهْلِي ، حَتَّى

(١) الفروسيَّة (ص ١٢١) . وانظر : الفروع (١/٣٦١-٣٦٢) ؛ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٢/٢١٤) .

(٢) رواه أحمد في باقي مسند الأنصار ، عن محمود بن لبيد الأنصاري ، ح (٢٣٦٢٧) ، وصحَّحه مُحَقِّقُوا مُسْنَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (٣٧/٣٩) .

ورواه بنحوه الترمذي في كتاب الطب ، باب ما جاء في الحمية ، ح (٢٠٣٦) ، وحسنه الجامع الصحيح (٤/٣٣٤) .

وصحَّحه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢/٣٩٥) ، ح (٢٠٣٦) .

(٣) قَرِمَ أَهْلِي : اشْتَدَّتْ شَهْوَتُهُمْ إِلَى اللَّحْمِ . انظر : التَّغْيِيبُ وَالتَّهْيِيبُ (٣/٧٥) .

تَمَنَيْتُ أَنَّ الدَّرْهَمَ سَقَطَ مِنِّي ، وَلَمْ أَلْقَ عُمَرَ <sup>(١)</sup> .

وَفِي رِوَايَةٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَدْرَكَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ - وَهُوَ حَامِلٌ لَحْمًا - فَقَالَ : « أَمَا يُرِيدُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَطْوِيَ بَطْنَهُ لِجَارِهِ وَابْنِ عَمِّهِ !؟ فَأَيْنَ تَذْهَبُ عَنْكُمْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> » <sup>(٣)</sup> .

« وَهَذَا الْوَعِيدُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى - الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ - وَإِنْ كَانَ لِلْكَفَّارِ الَّذِينَ يُقَدِّمُونَ عَلَى الطَّيِّبَاتِ الْمُخْطُورَةِ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ : ﴿ فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ ﴾ ، فَقَدْ يُخْشَى مِثْلُهُ عَلَى الْمُتَهَمِينَ فِي الطَّيِّبَاتِ الْمُبَاحَةِ ؛ لِأَنَّ مَنْ يَتَعَوَّدُهَا مَالَتْ نَفْسُهُ إِلَى الدُّنْيَا ، فَلَمْ يُؤْمِنْ أَنْ يَرْتَبِكَ فِي الشَّهَوَاتِ وَالْمَلَذِّ ؛ كُلَّمَا أَجَابَ نَفْسَهُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا دَعَتْهُ إِلَى غَيْرِهَا ، فَيَصِيرُ إِلَى أَنْ لَا يُمَكِّنُهُ عَصِيَانُ نَفْسِهِ فِي هَوًى قَطُّ ، وَيَتَسَدَّدُ بَابُ الْعِبَادَةِ دُونَهُ ، فَإِذَا آلَ بِهِ الْأَمْرُ إِلَى هَذَا لَمْ يَتَّعِدْ أَنْ يُقَالَ لَهُ

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان ، التاسع والثلاثون ، باب في المطاعم والمشارب ، فصل في ذم كثرة الأكل (٣٤/٥-٣٥) ، ح (٥٦٧٣) ، وَقَالَ : « رَوَيْنَا هَذَا عَنْ عُمَرَ بْنِ أَوْجُهٍ فِي آخِرِ كِتَابِ فَضَائِلِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ » اهـ .

وَأَخْرَجَهُ الْمُنْذِرِيُّ فِي كِتَابِ الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ ، بَابُ التَّرْهيبِ مِنَ الْإِمْعَانِ فِي الشُّبُعِ ، وَالتَّوَسُّعِ فِي الْمَأْكَلِ وَالْمَشَارِبِ شَرْهًا وَبَطْرًا ، ح (٣١٧٢) ، التَّغْيِيبُ وَالتَّرْهيبُ (٧٥/٣) .

وَحَسَنَةُ الْأَلْبَانِيِّ فِي صَحِيحِ التَّغْيِيبِ وَالتَّرْهيبِ (٥٠٤/٢) ، ح (٢١٤٤) .

(٢) الأحقاف : ٢٠ .

(٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان ، التاسع والثلاثون ، باب في المطاعم والمشارب ، فصل في ذم كثرة الأكل (٣٤/٥) ، ح (٥٦٧٢) .

وَأَخْرَجَهُ الْمُنْذِرِيُّ فِي كِتَابِ الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ ، بَابُ التَّرْهيبِ مِنَ الْإِمْعَانِ فِي الشُّبُعِ ، وَالتَّوَسُّعِ فِي الْمَأْكَلِ وَالْمَشَارِبِ شَرْهًا وَبَطْرًا ، ح (٣١٧٢) ، التَّغْيِيبُ وَالتَّرْهيبُ (٧٥/٣) .

وَضَعَّفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ التَّغْيِيبِ وَالتَّرْهيبِ (٥٧/٢) ، ح (١٣٠٠) .

﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَتَكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَمِمَّا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ ﴾ (١) « (٢) .

٤\_ مَا فِي كَثْرَةِ التَّعَمُّقِ مِنَ الْإِسْرَافِ وَإِضَاعَةِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ شَرْعِيٍّ لِذَلِكَ، وَهَذَا مِنَ الْمَحْرَمَاتِ (٣) .

\* وَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ فَضْلُ التَّوَاضُّعِ فِي اللَّبَاسِ وَالزُّهْدِ فِيهِ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ التَّوَاضُّعِ وَالْإِعْتِدَالِ فِي اللَّبَاسِ الَّذِي رَغِبَ فِيهِ الشَّارِعُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ رَثَّ الثِّيَابِ ، قَبِيحَ الْهَيْئَةِ ، وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَلْبَسَ أَحْسَنَ مِنْ ذَلِكَ وَأَجْمَلَ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ ، يُحِبُّ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدٍ بِنِعْمَةٍ أَنْ يَرَى أَثَرَهَا عَلَيْهِ (٤) .  
قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَرَأَى رَجُلًا شَعْنًا ، قَدْ تَفَرَّقَ شَعْرُهُ ، فَقَالَ : « أَمَا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يُسْكِنُ بِهِ شَعْرَهُ ؟ » .  
وَرَأَى رَجُلًا آخَرَ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ وَسِخَّةٌ ، فَقَالَ : « أَمَا كَانَ هَذَا يَجِدُ مَاءً يَغْسِلُ بِهِ نَوْبَهُ » (٥) .

قَالَ أَبُو رَجَاءٍ الْعَطَارِدِيُّ : خَرَجَ عَلَيْنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ - وَعَلَيْهِ مُطَرَفٌ مِنْ خَزْ - ، لَمْ نَرَهُ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَا بَعْدَهُ ، فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ

(١) الأحقاف ٢٠ .

(٢) نَقْلُهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ عَنِ الْحُلَيْمِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (٣٥/٥) ، وَعَنْهُ الْمُنْذِرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ (٧٦-٧٥/٣) .

(٣) انظر (ص ٩٢٤ وما بعدها) من هذا البحث .

(٤) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٧٧ وما بعدها) .

(٥) انظر تخريجه (ص ٨٣) من هذا البحث .

أَنْعَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ نِعْمَةً فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ أَنْ يُرَى أَثَرُ نِعْمَتِهِ عَلَى خَلْقِهِ» (١).

وَعَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي ثَوْبٍ دُونَ ، فَقَالَ : « أَلَيْكَ مَالٌ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ ! قَالَ : « مِنْ أَيِّ الْمَالِ ؟ » . قَالَ : قَدْ آتَانِي اللَّهُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْغَنَمِ ، وَالْخَيْلِ ، وَالرَّقِيقِ . قَالَ : « فَإِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيُرْ أَثَرُ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكَ وَكَرَامَتِهِ » (٢).

وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - يَعِيشُونَ بِحَسَبِ حَالِهِمْ ؛ لَا يَمْتَنِعُونَ مِنْ حِلَالٍ مَوْجُودٍ - فِي الْغَالِبِ - ، وَلَا يَتَكَلَّفُونَ مَفْقُودًا (٣).

\* وَلَيْسَ لِبَعْضِ الْأَصْنَافِ الْمَشْرُوعَةِ الَّتِي يُصْنَعُ مِنْهَا اللَّبَاسُ وَيُنْسَجُ مَزِيَّةٌ عَلَى بَعْضٍ فِي قَضِيَّةِ الزُّهْدِ وَالتَّوَاضُّعِ ، كَمَا ظَنَّ ذَلِكَ بَعْضُ مَنْ قَلَّ نَصِيحَتُهُ مِنَ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ ، وَالْبَصِيرَةِ فِي دِينِ اللَّهِ وَشَرْعِهِ ؛ فَكَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ رَهْبَانِيَّةً مُبْتَدَعَةً ، لَمْ يَرَعْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ، مِمَّنْ شَهَرُوا أَنْفُسَهُمْ بِلِبَاسِ الصُّوفِ دُونَ غَيْرِهِ ، بَلْ وَشَنَعُوا عَلَى مَنْ لَبَسَ غَيْرَهُ ، وَرَبَّمَا اسْتَدَلُّوا عَلَى صَنِيْعِهِمْ هَذَا بِأَدِلَّةٍ ، مِنْهَا :

١ - مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « عَلَيْكُمْ بِلِبَاسِ الصُّوفِ تَجِدُون حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ فِي قُلُوبِكُمْ » (٤).

(١) انظر تخريجه (ص ٨٤) من هذا البحث .

(٢) انظر تخريجه (ص ٨٥) من هذا البحث .

(٣) انظر : غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٢/٢١٣).

(٤) رواه البيهقي في شعب الإيمان ، الأربعون من شعب الإيمان ، وهو باب في الملابس والزِّي والأواني ، وما يُكره منها ، فصل فيمن اختار التواضع في اللباس (١٥١/٥) ، ح (٦١٥٠-٦١٥١) ؛ والسُّيُوطِيُّ في الجامع الصغير ، ح (٥٥٧٤) ، انظر : فيض ⇐

وَهَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ جِدًّا ، تَعَقُّبُهُ الْعَلَامَةُ الْمُنَاوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَنَّ سَنَدَهُ مُسَلَّسٌ بِالضُّعْفَاءِ <sup>(١)</sup> .

وَذَكَرَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ زِيَادَةَ ( حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ ) : زِيَادَةُ مُنْكَرَةٍ ، ثُمَّ قَالَ : « وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ الرُّوَاةِ ، فَأَلْحَقَ بِالْحَدِيثِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ » <sup>(٢)</sup> .

٢- وَمِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ هَؤُلَاءِ : مَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « كَانَتِ الْأَنْبِيَاءُ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَلْبَسُوا الصُّوفَ ، وَيَحْتَلِبُوا الْغَنَمَ ، وَيَرْكَبُوا الْحُمْرَ » <sup>(٣)</sup> .

وَلَكِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ لَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ الْحُجَّةُ عَلَى تَفْضِيلِ لِبَاسِ الصُّوفِ وَتَحْرِيمِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَلْبَسَةِ ؛ فَقَدْ تَعَقَّبَهُ الْإِمَامُ أَبُو صَيْبٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ ؛ حَيْثُ قَالَ : « هَذَا إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ؛ أَبُو إِسْحَاقَ ؛ أَسْمُهُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّعِيُّ ، اخْتَلَطَ بِآخِرِهِ ، وَلَمْ يَعْلَمْ حَالُ يَزِيدِ الرَّأَوِيِّ عَنْهُ ؛ هَلْ رَوَى عَنْهُ قَبْلَ الْإِخْتِلَاطِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَيَزِيدُ بْنُ عَطَاءٍ الْخُرَّسَانِيُّ الْوَاسِطِيُّ ؛ اخْتَلَفَ فِيهِ كَلَامُ أَحْمَدَ ، وَضَعَّفَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ جِبَّانَ » <sup>(٤)</sup> .

⇨ القدير شرح الجامع الصغير (٤/٤٦٣) .

(١) فيه محمد بن يونس الكندي ؛ وهو ضعيف ، وفيه عبد الله بن داود الثمار ؛ وهو ضعيف ، وإسماعيل بن عياش ؛ وفيه مقال معروف ، ونور بن يزيد ؛ وهو قدرى . انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤/٤٦٣) .

(٢) شُعَبُ الْإِيمَانِ (١٥١/٥) .

(٣) رواه الحاكم في كتاب اللباس ، ح (٧٣٨٧) ، وصحَّحَهُ ، ووافقه الذهبي ، انظر : المستدرک ومعه التلخيص (٤/٢٠٨) .

(٤) اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٥١/٦) ، ح (٥٤٣٩) . وانظر في ترجمة أبي إسحاق : تقريب التهذيب (ص ٣٦٠-٣٦١) ، رقم (٥٠٦٥) ؛ وفي ترجمة يزيد : تقريب التهذيب (ص ٥٣٣) ، رقم (٧٧٥٦) .

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ (٢/٢٤٥) ، كِتَابُ اللَّبَاسِ ، بَابُ لُبْسِ الصُّوفِ ، ⇨



وَالْحَقُّ أَنَّ لِبَاسَ الصُّوفِ إِذَا صَاحَبَهُ الْقَصْدُ الصَّالِحُ ، وَسَلِمَ صَاحِبُهُ مِنَ الرِّيَاءِ ، وَكَانَ بَيِّنَةُ التَّوَاضُّعِ لِلَّهِ تَعَالَى جَائِزٌ مَشْرُوعٌ ، لَا بَأْسَ بِهِ ، أَمَا أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا فَهَذَا مَا لَا سَبِيلَ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ الشَّرْعِيِّ الصَّحِيحِ عَلَيْهِ . وَلِذَا أَنْكَرَ السَّلَفُ الصَّالِحُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - عَلَى مَنْ شَهَرُوا أَنْفُسَهُمْ بِلِبَاسِ الصُّوفِ ، وَالِدَّعْوَةَ إِلَيْهِ ، وَالْمُحَافَظَةَ عَلَيْهِ ، بَلْ أَخَذَ بَعْضُهُمْ يَطْلُبُ بِهِ الْجَاهَ وَالْدُّنْيَا مِنْ حَيْثُ يَشْعُرُ أَوْ لَا يَشْعُرُ ، وَقَدْ بَعُدَتْ نَفْسُهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ ، وَخَلَّتْ أَعْمَالُهُمْ مِنَ الصَّالِحَاتِ .

تَصَوَّفَ فَازْدَهَى بِالصُّوفِ جَهْلًا      وَبَعْضُ النَّاسِ يَلْبِسُهُ مَحَانَةً  
يُرِيكَ مَهَانَةً وَيُرِينْدُ كِبْرًا      وَلَيْسَ الْكِبَرُ مِنْ شَأْنِ الْمَهَانَةِ  
تَصَوَّفَ كَيْ يُقَالَ لَهُ أَمِينٌ      وَمَا مَعْنَى تَصَوُّفِهِ الْأَمَانَةُ  
وَلَمْ يُرِدِ الْإِلَهَ بِهِ وَلَكِنْ      أَرَادَ بِهِ الطَّرِيقَ إِلَى الْخِيَانَةِ <sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - « مَنْ لَبَسَ الصُّوفَ تَوَاضَعًا لِلَّهِ زَادَهُ اللَّهُ نُورًا فِي بَصَرِهِ وَقَلْبِهِ ، وَمَنْ لَبِسَهُ إِظْهَارًا لِلزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا ، وَالتَّكَبُّرِ بِهِ عَلَى الْإِخْوَانِ فِي نَفْسِهِ كُورٌ فِي جَهَنَّمَ مَعَ الشَّيَاطِينِ » <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ : « إِنَّ قَوْمًا جَعَلُوا خُشُوعَهُمْ فِي لِبَاسِهِمْ ، وَكِبَرَهُمْ فِي صُدُورِهِمْ ، وَشَهَرُوا أَنْفُسَهُمْ بِلِبَاسِ الصُّوفِ ، حَتَّى إِنْ أَخَذَهُمْ بِمَا يَلْبَسُ مِنَ الصُّوفِ أَعْظَمَ كِبْرًا مِنْ صَاحِبِ الْمِطْرَفِ بِمِطْرَفِهِ » <sup>(٣)</sup> . وَكَانَ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ : « الْبَسُوا ثِيَابَ الْمُلُوكِ ، وَأَمِيتُوا قُلُوبَكُمْ بِالْخَشْيَةِ » <sup>(٤)</sup> .

⇒ أَنَّهُ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ . وَكَذَا ذَكَرَ الْأَلْبَانِيُّ فِي سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ

(٢٠٦/١) ، ج (٩٠) .

(١) الأبيات منسوبة لمحمود السُّورَاق . انظر : محاضرات الأدباء (١٨٠/٢) ؛ بَهْجَةُ الْمُحَالِسِ وَأَنْسُ الْمُحَالِسِ (٦٥/٣) ؛ الآداب الشرعية (٤٩٩/٣) .

(٢) نقله عنه المناوِي في فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤٦٣/٤) .

(٣) ، (٤) نقله عنهما ابنُ عبد البرِّ في الاستذكار (٢١٥/٢٦) ؛ وابنُ مُفْلِحٍ الحنبليُّ في الآداب الشرعية (٤٩٨/٣) .

قَالَ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ إِمَامُ دَارِ الْهِجْرَةِ - رحمه الله - : « لَا أَكْرَهُ لِبَاسَ الصُّوفِ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَأَكْرَهُهُ لِمَنْ يَجِدُ غَيْرَهُ ، وَلَأنَّ يُخْفِي عَمَلَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَكَذَلِكَ كَانَ شَأْنُ مَنْ مَضَى . قِيلَ : إِنَّمَا يُرِيدُ التَّوَاضُّعَ . قَالَ : يَجِدُ مِنَ الْقُطْنِ بَشَمَنِ الصُّوفِ » (١) .

وإنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِمَا اشْتَهَرَ فِي زَمَانِهِ مِنْ تَفْضِيلِ الصُّوفِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ اللَّبَاسِ ، وَالتَّفَاخُرِ بِلِبْسِهِ بِحُجَّةِ الزُّهْدِ وَالتَّوَاضُّعِ ، مِنْ قَوْمٍ هُمْ أَبَعْدُ النَّاسِ عَنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ . وَدَخَلَ رَجُلٌ مِنَ التَّابِعِينَ عَلَى إِمَامِ التَّابِعِينَ وَقُدْوَةِ الْعَابِدِينَ فِي عَصْرِهِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ - وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٍ ، وَإِزَارٌ صُوفٍ ، وَعِمَامَةٌ صُوفٍ - فَاشْمَازَ مِنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ، وَقَالَ : « أَظُنُّ أَنَّ قَوْمًا يَلْبَسُونَ الصُّوفَ ، وَيَقُولُونَ : قَدْ لَبَسَهُ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ ، وَقَدْ حَدَّثَنِي مَنْ لَا اتِّهَمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ لَبَسَ الْكُتَّانَ وَالصُّوفَ وَالْقُطْنَ ، وَسُنَّةُ نَبِينَا أَحَقُّ أَنْ تَتَّبَعَ » (٢) .

قَالَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّة - رحمه الله - : « وَمَقْصُودُ ابْنِ سِيرِينَ بِهَذَا : أَنَّ أَقْوَامًا يَرَوْنَ أَنَّ لِبَسَ الصُّوفِ دَائِمًا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ ، فَيَتَحَرَّوْنَهُ ، وَيَمْنَعُونَ أَنْفُسَهُمْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلِذَلِكَ يَتَحَرَّوْنَ زِيًّا وَاحِدًا مِنَ الْمَلَابِسِ ، وَيَتَحَرَّوْنَ رُسُومًا وَأَوْضَاعًا وَهَيْئَاتٍ يَرَوْنَ الْخُرُوجَ عَنْهَا مُنْكَرًا ، وَلَيْسَ الْمُنْكَرُ إِلَّا التَّقِيدُ بِهَا ، وَالْمَحَافَظَةُ عَلَيْهَا ، وَتَرْكُ الْخُرُوجِ عَنْهَا . وَالصَّوَابُ أَنَّ أَفْضَلَ الطَّرِيقِ طَرِيقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي سَنَّهَا وَأَمَرَ بِهَا ، وَرَغَبَ فِيهَا ، وَدَاوَمَ عَلَيْهَا ، وَهِيَ أَنَّ هَدْيَهُ فِي اللَّبَاسِ أَنْ يَلْبَسَ مَا تيسَّرَ مِنَ اللَّبَاسِ ؛ مِنَ الصُّوفِ تَارَةً ، وَالْقُطْنِ تَارَةً ، وَالْكَتَّانِ تَارَةً » (٣) .

وَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ؛ « فَلِبْسُ الْمُتَخَفِّضِ مِنَ الثِّيَابِ تَوَاضُّعًا وَكُسْرًا لِسُورَةِ النَّفْسِ الَّتِي لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا مِنَ التَّكْبِيرِ إِنْ لَبَسَتْ غَالِي الثِّيَابِ مِنَ الْمَقَاصِدِ الصَّالِحَةِ الْمُوجِبَةِ

(١) نقله عنه ابن بطال في شرح صحيح البخاري (٨٦/٩) .

(٢) ، (٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (١٤٣/١) .

للمثوبة من الله ، وللبس الغالي من الثياب عند الأمن على النفس من السامي  
المثوب بنوع من التكبر لقصد التوصل بذلك إلى تمام المطالب الدينية ؛ من أمر  
بمعروف ، أو نهى عن منكر عند من لا يلتفت إلا إلى ذوي الهيات - كما هو  
الغالب على عوام زماننا وبعض خواصه - لا شك أنه من الموجبات للأجر ، لكنه  
لا بد من تقييد ذلك بما يحل لبسه شرعاً <sup>(١)</sup> .

وقل مثل ذلك فيمن يلبس المرقعات والخزق الباليات بحجة الزهد في الدنيا ،  
والخشونة والتواضع ؛ فهؤلاء ممن يحرّمون المباحات ، ويمتنعون عما أحل الله  
لعباده من الطيبات والرزق ، وهذا من الافتراء على الله تعالى بما لم يشرع  
سبحانه وتعالى ؛ ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ  
قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ كذلك نفصل الآية لقوم  
يعلمون ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ  
الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ  
﴾ <sup>(٢)</sup> .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « مَنْ تَرَكَ جَمِيعَ الثِّيَابِ بُخْلًا  
بِالْمَالِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ ، وَمَنْ تَرَكَهُ مُتَعَبِّدًا بِتَحْرِيمِ الْمُبَاحَاتِ كَانَ آثِمًا ، وَمَنْ لَبَسَ  
جَمِيعَ الثِّيَابِ إِظْهَارًا لِنِعْمَةِ اللَّهِ ، وَاسْتِعَانَةً عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ كَانَ مَاجُورًا ، وَمَنْ لَبَسَهُ  
فَخَرًا وَخِيَلًا كَانَ آثِمًا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ » <sup>(٣)</sup> .

وخير الهدي هدي محمد بن عبد الله ﷺ ؛ فقد لبس الغالي من الثياب التي  
أهديت له من ملوك الأمم ، كما لبس غيرها من أحسن الحلل وأجملها ؛ فكان

(١) نيل الأوطار (١٣١/٢) .

(٢) الأعراف : ٣٢-٣٣ .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣٨/٢٢) .

ﷺ يَلْبَسُ مَا تيسَّرَ لَهُ مِنَ الثِّيَابِ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ ، وَلَا تَطَلُّبٍ لِمَعْدُومٍ <sup>(١)</sup> .

\* وَفَرَّقَ كَثِيرٌ بَيْنَ الزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَحَابَتُهُ ، وَبَيْنَ تَحْرِيمِ الْمُبَاحَاتِ وَالطَّيِّبَاتِ عَلَى النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ بُرْهَانٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ ، وَلِذَا فَإِنَّ هَذِهِ لَمْ تَكُنْ عَلَى الْإِطْلَاقِ حَالُ النَّبِيِّ ﷺ ، بَلْ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ إِذَا أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَوَسَّعَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا شُوهِدَ أَثَرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ .

وَلِذَا لَمَّا أَرْسَلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ابْنَ عَبَّاسٍ إِلَى الْخَوَارِجِ لَمَّا خَرَجُوا عَلَيْهِ ، لَيْسَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَحْسَنَ مَا يَكُونُ مِنْ حُلْلِ الْيَمَنِ ، وَكَانَ رَجُلًا جَمِيلًا جَهِيرًا - فَأَتَاهُم ، فَقَالُوا : مَرْحَبًا بِكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ، مَا هَذِهِ الْحُلَّةُ ؟ قَالَ : مَا تَعْيُونَ عَلَيَّ ؟ لَقَدْ رَأَيْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ مِنَ الْحُلْلِ » <sup>(٢)</sup> .

وَكَانَ ﷺ يَلْبَسُ لِلْجُمُعِ وَالْأَعْيَادِ وَاسْتِقْبَالِ الْوُفُودِ أَجْمَلَ ثِيَابِهِ وَأَحْسَنَهَا <sup>(٣)</sup> .  
نَعَمْ ! قَدْ لَبَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَحَابَتُهُ - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ - الصُّوفَ ، وَأَكْثَرُوا مِنْ ذَلِكَ ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ إِغْرَاضًا عَنْ نِعْمَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَلَا رَغْبَةً عَنْ شَرْعِهِ ، وَلَا تَحْرِيمًا لِمَا أَحَلَّ ، وَإِنَّمَا بِسَبَبِ الْفَقْرِ وَقِلَّةِ ذَاتِ الْيَدِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا ؛ إِذْ كَانُوا يَمْكُتُونَ الشَّهْرَ وَالشَّهْرَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ وَطَعَامُهُمُ الْأَسْوَدَانِ : التَّمْرُ وَالْمَاءُ ، وَيَرْبِطُ أَحَدُهُمُ الْحِجَارَةَ عَلَى بَطْنِهِ مِنَ الْجُوعِ .

قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - : « مَا شَبِعَ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْذُ قَدِيمٍ

(١) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (١/١٤٣) . وانظر (ص ٩٥ ، ١١١) من هذا البحث .

(٢) انظر تخريجه (ص ٩٥) من هذا البحث .

(٣) انظر (ص ١١٩١ وما بعدها) من هذا البحث .

الْمَدِينَةِ مِنْ طَعَامٍ بُرْ ثَلَاثَ لَيَالٍ تَبَاعًا حَتَّى قُبِضَ» <sup>(١)</sup> .

وَقَالَتْ لَابِنِ أُخْتِهَا عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : «ابْنُ أُخْتِي ! إِنْ كُنَّا لَنَنْتَظِرُ إِلَى الْهَلَالِ ثَلَاثَةَ أَهْلَةٍ فِي شَهْرَيْنِ وَمَا أُوقِدَتْ فِي آيَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَارًا قَالَ : مَا كَانَ يُعِيشُكُمْ ؟! قَالَتْ : الْأَسْوَدَانِ : التَّمْرُ وَالْمَاءُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِيرَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، كَانَ لَهُمْ مَنَائِحُ ، وَكَانُوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ آيَاتِهِمْ فَيَسْقِينَاهُ» <sup>(٢)</sup> .

وَفِي قِصَّةِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ ؛ الَّذِينَ جَاءُوا إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا بِهَا كَانَهُمْ تَقَالُوهَا ؛ «فَقَالُوا : وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ . قَالَ أَحَدُهُمْ : أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أَصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا . وَقَالَ آخَرُ : أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطِرُ . وَقَالَ آخَرُ : أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا . فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ ، فَقَالَ : «أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا ؟! أَمَّا وَاللَّهِ إِنِّي لَا خَشَاكُمُ لِلَّهِ ، وَأَتَقَاكُمُ لَهُ ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطِرُ ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» <sup>(٣)</sup> .

(١) رواه البخاري في كتاب الرِّقَاق ، باب كيف كان عيشُ رسول الله وأصحابه وتخلِّيهم عن الدنيا ، ح (٦٤٥٥) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٧/١١) ؛ ومسلم في الزُّهْد ، ح (٢٩٧٦) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد السادس (٤٠٧/١٨) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الرِّقَاق ، باب كيف كان عيشُ رسول الله وأصحابه وتخلِّيهم عن الدنيا ، ح (٦٤٥٩) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٨٧/١١) ؛ ومسلم في الزُّهْد ، ح (٢٩٧٣) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد السادس (٤٠٧/١٨) . والنَّائِحُ : جَمْعُ مَنِحَةٍ ، وَهِيَ الْعَطِيَّةُ مِنَ الشَّاةِ أَوْ الْبَقَرِ .

(٣) رواه البخاري في كتاب النِّكَاح ، باب التَّزْوِيجُ ، ح (٥٠٦٣) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٠٦/٩) ؛ ومسلم في كتاب النِّكَاح ، باب

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ - : « وَأَمَّا الْكُثَانُ وَالْقُطُنُ وَنَحْوُهُمَا : فَمَنْ تَرَكَهُ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فَهُوَ جَاهِلٌ ضَالٌّ ، وَمَنْ أَسْرَفَ فِيهِ فَهُوَ مَذْمُومٌ ، وَمَنْ تَجَمَّلَ بِلِبْسِهِ إِظْهَارًا لِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ فَهُوَ مَشْكُورٌ عَلَى ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدِهِ بِنِعْمَةٍ أَحَبَّ أَنْ يُرَى أَثَرُ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ » (١) .

\* \* \*

⇒ استحباب النكاح لمن ناقت نفسه إليه ووجد مؤنة ، ح (١٤٠١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٥٢٥/٩) .

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣٧/٢٢-١٣٨) . والحديث تقدم تخريجه (ص ٨٤-٨٥) من هذا البحث .

## المطلب الثاني

### البعد عن الإسراف في اللباس والتزوير فيه

حِينَ أَبَاحَ الْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ أَنْ يَلْبَسَ مَا شَاءَ مِنَ الثِّيَابِ الْمُبَاحَةِ لَهُ ضَبَطَ ذَلِكَ بِشَرْطَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : عَدَمُ الْإِسْرَافِ ؛ وَثَانِيهِمَا : مُجَانَبَةُ الْحِيَلَاءِ .  
 قَالَ ﷺ : « كَلُّوا وَاشْرَبُوا وَابْسُوا وَتَصَدَّقُوا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ » . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - : « كُلُّ مَا شِئْتَ ، وَالْبَسْ مَا شِئْتَ ، مَا أَخْطَأْتُكَ اثْنَتَانِ : سَرَفٌ ، أَوْ مَخِيلَةٌ » <sup>(١)</sup> .

« وَهَذَا الْحَدِيثُ جَامِعٌ لِفَضَائِلِ تَذْيِيرِ الْإِنْسَانِ نَفْسِهِ ، وَفِيهِ تَذْيِيرُ مَصَالِحِ النَّفْسِ وَالْجَسَدِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ؛ فَإِنَّ السَّرْفَ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُضِرُّ بِالْجَسَدِ ، وَيُضِرُّ بِالْمَعِيشَةِ ، فَيُؤَدِّي إِلَى الْإِتْلَافِ ، وَيُضِرُّ بِالنَّفْسِ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً لِلْجَسَدِ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ ، وَالْمَخِيلَةُ تُضِرُّ بِالنَّفْسِ ؛ حَيْثُ تُكْسِبُهَا الْعُجْبَ ، وَتُضِرُّ بِالْآخِرَةِ ؛ حَيْثُ تُكْسِبُ الْإِثْمَ ، وَبِالدُّنْيَا ؛ حَيْثُ تُكْسِبُ الْمَقْتَ مِنَ النَّاسِ » <sup>(٢)</sup> .

وَمِنَ الثَّابِتِ الْمُلَاحَظِ : أَنَّ الْبَشَرَ يَتَأَثَّرُونَ سُلُوكِيًّا بِنَوْعِيَةِ اللَّبَاسِ الَّتِي يَلْبَسُونَهَا ؛ فَمَنْ اعْتَدَلَ فِي اللَّبَاسِ ، وَتَوَاضَعَ وَاجْتَنَبَ الْإِسْرَافَ وَالْمَخِيلَةَ ظَهَرَ التَّوَاضُّعُ وَالْخُضُوعُ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ ، وَمَنْ غَالَى فِي اللَّبَاسِ وَأَسْرَفَ وَاخْتَالَ ، وَلَبَسَ لِبَاسَ التَّرَفِّعِ وَالشُّهُرَةِ شَعَرَ بِالْحِيَلَاءِ وَالتَّكَبُّرِ ؛ وَلِذَا حَثَّ النَّبِيُّ ﷺ - كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ

(١) انظر تخرجه (ص ٧٧) من هذا البحث .

(٢) انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (٦٥/١٠) .

عَبَّاسُ السَّابِقِ - عَلَى التَّوَاضُّعِ فِي اللَّبَاسِ وَالِاعْتِدَالِ فِيهِ ، دُونَ إِسْرَافٍ أَوْ مَخِيلَةٍ .  
وَالِإِسْرَافُ : هُوَ الْإِبْعَادُ فِي مُجَاوَزَةِ الْحَدِّ فِي كُلِّ فِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ أَوْ يَقُولُهُ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْإِنْفَاقِ أَشْهَرُ <sup>(١)</sup> .

وَحِينَ نَجِدُ فِي مُجْتَمَعَاتِ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَغْلُو فِي الرُّهْدِ فِي اللَّبَاسِ ؛ فَيَقْتَصِرُ عَلَى الصُّوفِ ، وَالْمُرَقَّعَاتِ ، وَالثِّيَابِ الْبَالِيَاتِ ، وَيُعْرِضُ عَنِ الْمُبَاحَاتِ ؛ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّ هَذَا هُوَ التَّوَاضُّعُ فِي اللَّبَاسِ وَالِاعْتِدَالُ فِيهِ ، نَجِدُ فِي مُقَابِلِ ذَلِكَ مَنْ أَسْرَفُوا فِي اللَّبَاسِ ، وَأَكْثَرُوا مِنْهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، بَلْ قَدْ صَارَ هُمْ كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ - مُتَابِعَةً الْجَدِيدِ فِي الْأَسْوَاقِ لِبَاسًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ ؛ فِي كُلِّ عِيدٍ أَوْ مُنَاسَبَةٍ يَشْتَرِي أَحَدُهُمْ مِنَ اللَّبَاسِ مَا يَكْفِيهِ وَيَكْفِي غَيْرَهُ دَهْرًا كَامِلًا ! وَمِنْهُمْ - فِيمَا نَسْمَعُ - مَنْ يَشْتَرِي الثَّوْبَ أَوْ الشَّمَاعَ أَوْ الْبِشْتَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَيَلْبِسُهُ حَتَّى إِذَا اتَّسَخَ أَلْقَاهُ فَلَمْ يَلْبِسْهُ أَبَدًا ، وَلَيْسَ غَيْرُهُ مِنَ الْجَدِيدِ !! وَوَاللَّهِ إِنَّ هَذَا لَمِنْ الْإِغْرَاقِ فِي الْمَلَذَّاتِ وَالِإِسْرَافِ فِي النِّعَمِ ، وَإِنَّهُمْ لَمَسْتُولُونَ عَنْ هَذَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ النَّهْيِيِّ عَنْهَا شَرْعًا ؛ ﴿ ثُمَّ لَتَسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَمَاتِ ، وَمَنْعًا وَهَاتِ ، وَوَادَ الْبَنَاتِ ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : التوقيف على مهمات التعاريف (ص ٥٠) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٦٥/١٠) .

(٢) التكاثر : ٨ .

(٣) رواه البخاري في كتاب الأدب ، باب عقوق الوالدين من الكبائر ، ح (٥٩٧٥) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤١٩/١٠) .

ومسلم في كتاب الأقضية ، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة ، ح [١٢]

(١٧١٥) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٣٧٦/١٢) .

قال النووي : أَمَا ( قِيلَ وَقَالَ ) : فَهُوَ الْخَوْضُ فِي أَخْبَارِ النَّاسِ ، وَحِكَايَاتِ مَا لَا يَغْنِي عَنْهُ



وَعَنْ أَبِي بَرزَةَ <sup>(١)</sup> الْأَسْلَمِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَزُولُ قَدَمًا عَبْدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ عُمْرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ ، وَعَنْ عِلْمِهِ فِيمَ فَعَلَ ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ ، وَفِيمَ أَنْفَقَهُ ، وَعَنْ جَسَدِهِ فِيمَ أَبْلَاهُ » <sup>(٢)</sup> .

وَسَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ : مَا أَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ : « مَا لَا يَزِدُّكَ فِيهِ السُّفَهَاءُ ، وَلَا يَعْيِيكَ بِهِ الْحُلَمَاءُ ! » . قَالَ : وَمَا هُوَ ؟ قَالَ : « مَا يَبْنِي الْخُمْسَةَ دَرَاهِمَ إِلَى الْعِشْرِينَ دِرْهَمًا » <sup>(٣)</sup> .

وَهَذَا التَّقْدِيرُ مِنْ ابْنِ عُمَرَ فِي زَمَانِهِمْ هُوَ الْقَصْدُ وَالتَّوَسُّطُ وَالْاعْتِدَالُ الْمُنَافِي

⇒ مِنْ أَحْوَالِهِمْ وَتَصَرُّفَاتِهِمْ . وَأَمَّا ( كَثْرَةُ السُّؤَالِ ) : فَقِيلَ الْمُرَادُ بِهِ الْقَطْعُ فِي الْمَسَائِلِ وَالْإِكْتِنَارُ مِنَ السُّؤَالِ عَمَّا لَمْ يَقَعْ ، وَلَا تَدْعُو إِلَيْهِ حَاجَةٌ . وَقِيلَ الْمُرَادُ بِهِ : سُؤَالُ النَّاسِ أَمْوَالَهُمْ وَمَا فِي أَيْدِيهِمْ ، وَهَذَا مِنْهُيَّ عَنْهُ . وَأَمَّا ( إِضَاعَةُ الْمَالِ ) : فَهُوَ صَرْفُهُ فِي غَيْرِ وَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ ، وَتَعْرِضُهُ لِلتَّلْفِ ، وَسَبَبُ النَّهْيِ أَنَّهُ إِفْسَادٌ ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ، وَلَأنَّهُ إِذَا أَضَاعَ مَالَهُ تَعَرَّضَ لِمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : ( وَمَنْعًا وَهَاتِ ) ، وَفِي الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى ( وَلَا وَهَاتِ ) ؛ فَمَنْعَاهُ : أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَمْنَعَ الرَّجُلُ مَا تَوَجَّهَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقُوقِ أَوْ يَطْلُبَ مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ . اهـ بِتَصَرُّفٍ وَاخْتِصَارٍ مِنْ شَرْحِهِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ،

المجلد الرابع (٣٧٧-٣٧٦/١٢) .

(١) هُوَ نَضْلَةُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ الْحَارِثِ ، أَبُو بَرزَةَ الْأَسْلَمِيُّ ، غَلَبَتْ عَلَيْهِ كُنْيَتُهُ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ ، أَسْلَمَ قَدِيمًا ، وَشَهِدَ فَتْحَ مَكَّةَ ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْبَصْرَةِ ، ثُمَّ غَزَا خُرَّاسَانَ ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةً أَرْبَعَ وَسِتِّينَ عَلَى الصَّحِيحِ .

انظر ترجمته في : [ الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٤٩٥/٤) ، رقم (٢٦٠٩) ؛ تهذيب التهذيب (٢٢٨-٢٢٧/٤) ] .

(٢) رواه الترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع ، باب في القيامة ، ح (٢٤١٧) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ . الجامع الصحيح (٥٢٩/٤) .

وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ، ح (٩٤٦) ، المجلد الثاني (ص ٦٢٩) .

(٣) انظر تخريج (ص ٦١١) من هذا البحث .

لِلإِسْرَافِ وَمُجَاوَزَةِ الْحَدِّ ، فَيُرَاعَى فِي كُلِّ زَمَانٍ الْإِعْتِدَالُ ، وَعَدَمُ التَّرَفُّعِ ، أَوْ الْإِيْتِدَالِ .

وَمَعَ هَذَا كُلِّهِ فَقَدْ صَارَتْ مُتَابِعَةُ الْأَزْيَاءِ وَمُطَارَدَةُ الْجَدِيدِ فِي أَسْوَاقِ الْمَلَابِسِ هَوَسًا قَلَّ مَنْ يَنْجُو مِنْهُ ، وَأَخْطَبُوطًا مُدْمِرًا غَرَا حَيَاةَ الْمُسْلِمِينَ ؛ فَظَهَرَتْ آثَارُهُ فِي خِزَانَاتِ الْمَلَابِسِ الْمُكَدَّسَةِ بِأَفْخَرِ أَنْوَاعِ الثِّيَابِ وَالْأَلْبِسَةِ وَالْأَحْذِيَةِ الَّتِي أَنْفَقَتْ فِيهَا الْمَبَالِغُ الْبَاهِضَةُ ، ثُمَّ تَرِكَتْ غُرْضَةً لِلْبُلَى وَالْفَسَادِ دُونَمَا لُبْسٍ أَوْ اسْتِعْمَالٍ .

وَصَارَ التَّفَنُّنُ فِي اللَّبَاسِ أَشْكَالًا وَأَلْوَانًا وَمُتَابِعَةً مَا تُخْرِجُهُ دُورُ الْأَزْيَاءِ مِنَ الْمَوْضِعَاتِ وَالْأَنْوَاعِ الشُّغْلِ الشَّاغِلِ ، وَالْهَمُّ الدَّائِمُ لِبَطَائِفَةِ مِنْ رِجَالِ الْأُمَّةِ وَأَبْنَائِهَا ؛ مُخَالِفِينَ بِذَلِكَ نَهْجَ الْإِسْلَامِ الْقَوِيمِ ، الْمُتَزَنِّ بِالْإِعْتِدَالِ ؛ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ أَوْ تَقَرُّيْطٍ ؛ الْمُتَمَثِّلُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ يَبْتَغِي مَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (١) ؛ وَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي صِفَاتِ عِبَادِ الرَّحْمَنِ : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ (٢) .

وَلَيْسَ هَذَا فَحَسَبُ ، بَلْ إِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَدَّانُ فِي شِرَاءِ مَلَابِسٍ وَيَتَابِ وَيَتَابِ لَيْسَتْ مِنَ الضَّرُورَةِ بِمَكَانٍ ، وَدَخَلَهُ لَا يَفِي بِسَدَادِ دُيُونِهِ ، وَقَدْ يَفْرَقُ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا الْجَانِبِ تَشَبُّعًا بِمَا لَيْسَ عِنْدَهُ ، وَتَلْيِيسًا عَلَى النَّاسِ ، وَمُجَارَاةً لِلسُّفَهَاءِ .

وَقَدْ رَوَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقُولُ إِنَّ زَوْجِي أَعْطَانِي مَا لَمْ يُعْطِنِي ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْمَتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطِ كَلَابِسِ ثَوْبِي زُورٌ » (٣) .

(١) الأعراف : ٣١ .

(٢) الفرقان : ٦٧ .

(٣) انظر تخريجہ (ص ٢٨٧) من هذا البحث .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « قَالَ الْعُلَمَاءُ : مَعْنَاهُ : الْمُتَكَثِّرُ بِمَا لَيْسَ عِنْدَهُ ؛ بَأَن يُظْهَرَ أَنَّ عِنْدَهُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ يَتَكَثَّرُ بِذَلِكَ عِنْدَ النَّاسِ ، وَيَتَزَيَّنُ بِالْبَاطِلِ ، فَهُوَ مَذْمُومٌ كَمَا يُذَمُّ مَنْ لَيْسَ نَوْبِي زُورٌ » <sup>(١)</sup> .

وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُتَزَيَّنَ بِمَا لَيْسَ عِنْدَهُ مِنْ لِبَاسٍ أَوْ غَيْرِهِ إِنَّمَا يَتَزَيَّنُ بِالْبَاطِلِ ، وَيَزِيدُ كَذِبًا عَلَى كَذِبٍ ، بَلْ عَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَكُونَ رَاضِيًا بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَهُ وَمَا أَعْطَاهُ . وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الرَّجُلُ يَلْبَسُ ثِيَابَ الرَّهَادِ أَوْ الْعُلَمَاءِ أَوْ الْعِبَادِ أَوْ نَحْوِهِمْ ؛ لِيُؤْهِمَ أَنَّهُ مِنْهُمْ ، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ <sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ كُلَّ مَا زَادَ عَنْ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ الْآتِيَةِ ؛ مِنْ لِبَاسٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمُبَاهَاةِ وَالسَّرَفِ وَالِاشْتِغَالِ بِزُخْرُفِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَيُلْهِى عَنِ الْآخِرَةِ ، وَعِبَادَةِ اللَّهِ لَيْسُوا بِالْمُتَنَعِّمِينَ <sup>(٣)</sup> .

رَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « فِرَاشُ لِلرَّجُلِ ، وَفِرَاشٌ لِمَرْأَتِهِ ، وَالثَّالِثُ لِلضَّيْفِ ، وَالرَّابِعُ لِلشَّيْطَانِ » <sup>(٤)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « قَالَ الْعُلَمَاءُ : مَعْنَاهُ : أَنَّ مَا زَادَ عَلَى الْحَاجَةِ فَاتِّخَاذُهُ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُبَاهَاةِ وَالِاخْتِيَالِ وَالْإِلْتِهَاءِ بِزِينَةِ الدُّنْيَا ، وَمَا كَانَ بِهِذِهِ الصِّفَةِ فَهُوَ مَذْمُومٌ ، وَكُلُّ مَذْمُومٍ يُضَافُ إِلَى الشَّيْطَانِ ؛ لِأَنَّهُ يَرْضِيهِ ، وَيُؤَسِّسُ بِهِ ، وَيُحَسِّنُهُ ، وَيُسَاعِدُهُ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : إِنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَإِنَّهُ إِذَا كَانَ لِغَيْرِ حَاجَةٍ كَانَ لِلشَّيْطَانِ عَلَيْهِ مَبِيتٌ وَمَقِيلٌ ، كَمَا أَنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ الْمَبِيتُ بِالْبَيْتِ الَّذِي لَا يُذَكَّرُ

(١) وحكى أقوالاً أخرى ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٩٢/١٤) .

(٢) انظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦٦٠/٦) ؛ موسوعة المناهي الشرعية (١٩٤/٣) .

(٣) انظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥٩٧/٦) .

(٤) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب كراهة ما زاد على الحاجة من الفراش واللباس

ح [٤١] (٢٠٨٤) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٠/١٤) .

اللَّهُ تَعَالَى صَاحِبُهُ عِنْدَ دُخُولِهِ» (١) .

وَإِنَّ مِمَّا يُخْشَى عَلَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَكُونُوا مِمَّنْ عَنَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ : «سَيَكُونُ رَجَالٌ مِنْ أُمَّتِي يَأْكُلُونَ أَلْوَانَ الطَّعَامِ ، وَيَشْرَبُونَ أَلْوَانَ الشَّرَابِ ، وَيَلْبَسُونَ أَلْوَانَ الثِّيَابِ ، وَيَتَشَدَّقُونَ فِي الْكَلَامِ ، فَأُولَئِكَ شِرَارُ أُمَّتِي ؛ الَّذِينَ غَدُّوا بِالنَّعِيمِ ، وَنَبَتَتْ عَلَيْهِ أَجْسَامُهُمْ» (٢) .

وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « شِرَارُ أُمَّتِي الَّذِينَ غَدُّوا بِالنَّعِيمِ ؛ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَلْوَانَ الطَّعَامِ ، وَيَلْبَسُونَ أَلْوَانَ الثِّيَابِ ، وَيَتَشَدَّقُونَ فِي الْكَلَامِ » (٣) .

\* \* \*

- (١) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٥٠/١٤) .
- (٢) أخرجه المنذري في كتاب اللباس والزينة ، باب الترغيب في ترك الترفع في اللباس تواضعاً واقتداءً بأشرف الخلق محمد ﷺ ، ح (٣٠٩٧) ، الترغيب والترهيب (٤٣/٣) .
- وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٤٧٩/٢) ، ح (٢٠٨٨) .
- وأخرجه الهيثمي في كتاب الزهد ، باب ما جاء في المتنعمين والمتنطعين ، وقال : « رَوَاهُ الْبَزَّازُ ، وَفِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَنْعَمٍ ، وَقَدْ وَثِقَ ، وَالْجُمُهورُ عَلَى تَضْعِيفِهِ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ » اهـ . جمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٥٠/١٠) .
- ورَوَى نَحْوُهُ السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، ح (٤٨٦٠) ، وَرَمَزَ لَهُ بِالصَّحَّةِ ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ : « رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ » اهـ . انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٠٤/٤-٢٠٥) .
- وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥١٢/٤-٥١٥) ، ح (١٨٩١) .
- (٣) رواه المنذري في كتاب اللباس والزينة ، باب الترغيب في ترك الترفع في اللباس تواضعاً واقتداءً بأشرف الخلق محمد ﷺ ، ح (٣٠٩٦) ، الترغيب والترهيب (٤٢/٣-٤٣) .
- وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٤٧٩/٢) ، ح (٢٠٨٧) .

### الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

شُكْرُ نِعْمَةِ اللَّبَاسِ وَالْاعْتِرَافُ بِفَضْلِ الْمُنْعَمِ

وَفِيهِ مَطْلَبَانِ :

المطلب الأول : شُكْرُ نِعْمَةِ اللَّبَاسِ وَالتَّصَدُّقُ بِاللَّبَاسِ

الْفَاضِلِ عَنِ الْحَاجَةِ عَلَى الْمُحْتَاجِينَ  
مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

المطلب الثاني : أَذْكَارُ اللَّبَاسِ وَأَدَابُهُ ارْتِدَاءً وَخَلْعاً .

## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

شُكْرُ نِعْمَةِ اللَّبَاسِ وَالتَّصَدُّقُ بِاللَّبَاسِ الْفَاضِلِ عَنْ  
الْحَاجَةِ عَلَى الْمُحْتَاجِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

اللَّبَاسُ مِنْ أَعْظَمِ النِّعَمِ الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا عَلَى عِبَادِهِ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ ؛ وَقَدْ ذَكَرَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي مَعْرِضِ الْإِمْتِنَانِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ الْكَرِيمِ ؛ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ يَبْنِيْءُ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُورِي سَوَاءَ تَكُمُ وَرِيشًا وَلِبَاسُ الْتَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (١) .  
قَالَ الْعَلَمَةُ أَبُو الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ الدَّمَشْقِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « يَمْتَنُّ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ بِمَا جَعَلَ لَهُمْ مِنَ اللَّبَاسِ وَالرِّيشِ ؛ فَاللَّبَاسُ مَا سَتَرَ الْعَوْرَاتِ وَهِيَ السَّوَاتُ ، وَالرِّيشُ وَالرِّيشُ مَا يُتَحَمَّلُ بِهِ ظَاهِرًا ، فَلأَوَّلُ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ ، وَالرِّيشُ مِنَ التَّكْمِيْلَاتِ وَالزِّيَادَاتِ » (٢) .

وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾ (٣) .  
وَفِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْمَشْهُورِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : « يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ ، يَا

(١) الأعراف : ٢٦ .

(٢) تفسير القرآن العظيم (٢/٢٣٢) .

(٣) النحل : ٨١ .

عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمَكُمْ ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ فَاسْتَكَسُونِي أَكْسُكُمْ ... الْحَدِيثُ (١) .

« وَهَذَا يَفْتَضِي أَنَّ جَمِيعَ الْخَلْقِ مُفْتَقِرُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي جَلْبِ مَصَالِحِهِمْ ، وَدَفْعِ مَضَارِّهِمْ فِي أُمُورِ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ ، وَأَنَّ الْعِبَادَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَتَفَضَّلِ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْهُدَى وَالرِّزْقِ فَإِنَّهُ يُحْرَمُهُمَا فِي الدُّنْيَا ، وَمَنْ لَمْ يَتَفَضَّلِ اللَّهُ عَلَيْهِ بِمَغْفِرَةِ ذُنُوبِهِ أَوْبَقَتْهُ خَطَايَاهُ فِي الْآخِرَةِ » (٢) .

وَالنَّعْمُ إِنَّمَا تُسْتَدَامُ بِالشُّكْرِ عَلَيْهَا ، وَالاعْتِرَافِ بِفَضْلِ الْمُنْهَمِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ؛ وَإِذَا تَأَذَّتْ رَبِّكُمْ لَنْ شَكَرْتُمْ لِأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾ (٣) .

وَلِذَا كَانَ اللَّبَاسُ مِنْ أَجْلِ النَّعْمِ الَّتِي يَجِبُ شُكْرُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهَا ؛ فَقَدْ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ الْكُسُوفَةِ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي مِنَ الرِّيشِ مَا أَتَجَمَّلُ بِهِ فِي النَّاسِ ، وَأُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي » (٤) .

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَحْدَثَ ثَوْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ ؛ قَمِيصٌ أَوْ عِمَامَةٌ ، ثُمَّ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ كَسَوْتَنِيهِ ، أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهِ ، وَخَيْرِ مَا صُنِعَ لَهُ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ ، وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ » (٥) .

(١) رواه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم الظلم ، ح [٥٥] (٢٥٧٧) ،

شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد السادس (١٠٢/١٦) .

(٢) جامع العلوم والحكم (٣٧/٢-٣٨) .

(٣) إبراهيم : ٧ .

(٤) انظر تخريجه (ص ٧٥) من هذا البحث .

(٥) رواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة عن أبي سعيد الخدري ، ح (١١٤٦٩) ،

وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَكَلَ طَعَامًا ، ثُمَّ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا الطَّعَامَ وَرَزَقَنِيهِ ، مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ . وَمَنْ لَبَسَ ثَوْبًا ، فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا الثَّوْبَ وَرَزَقَنِيهِ ، مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ » (١) .

فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ تَدُلُّ عَلَى فَضِيلَةِ حَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَالِاعْتِرَافِ بِفَضْلِهِ عِنْدَ لَبْسِ الْجَدِيدِ مِنَ الثِّيَابِ (٢) .

وَمِنْ أَعْظَمِ وَسَائِلِ الْاعْتِرَافِ بِفَضْلِ الْمُنْعِمِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَشُكْرُهُ عَلَى نِعْمَةِ اللَّبَاسِ أَلَّا يَنْسَى الْإِنْسَانُ الْفُقَرَاءَ وَالْمُحْتَاجِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِمْ بِاللَّبَاسِ الْفَاضِلِ عَنِ الْحَاجَةِ ؛ لِيَجِدَ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فِي يَوْمٍ هُوَ أَخْوَجُ مَا

➞ وَحَسَنَهُ مُحَقِّقُوا مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٨/١٨-٤٩) . وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي الْأَذْكَارِ (ص ٢٥) . وَحَسَنَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ (١٠١/١) ، ح (٨٤) . وَرَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَأَدَابِهِ ، بَابُ ذِكْرِ مَا يَقُولُ الْمَرْءُ عِنْدَ كِسْوَتِهِ ثَوْبًا اسْتَجَدَّهُ ، ح (٥٤٢٠) ، وَصَحَّحَهُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ ، الْإِحْسَانُ فِي تَقْرِيبِ صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ (٢٣٩/١٢) .

وَرَوَاهُ السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، وَرَمَزَ لَهُ بِالصَّحَّةِ ، فَيُضِ الْقَدِيرُ شَرْحَ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (١٢٥/٥) .

وَأَبُو دَاوُدَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ اللَّبَاسِ ، ح (٤٠١٣) ، عَوْنُ الْمَعْبُودِ شَرْحُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٤٣/١١) . وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٥٠١/٢) ، ح (٤٠٢٠) .

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ اللَّبَاسِ ، ح (٤٠١٦) ، عَوْنُ الْمَعْبُودِ شَرْحُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٤٥/١١) . وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ : « حَسَنٌ ، ذُوْنَ زِيَادَةٍ : [ وَمَا تَأَخَّرَ ] فِي الْمَوْضِعَيْنِ » اهـ .

صَحِيحُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٥٠١/٢-٥٠٢) ، ح (٤٠٢٣) .

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ الدُّعَاءِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ وَالدُّعَاءِ ، ح (١٨٧) ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ » اهـ . وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي التَّلْخِيصِ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِيصُ (٦٨٧/١) .

(٢) انظر : المجموع شرح المذهب (٣٣٩/٤) ؛ نيل الأوطار (١٣٨/٢) .



يَكُونُ فِيهِ إِلَى مَثَاقِيلِ الذَّرِّ مِنَ الْحَسَنَاتِ .

رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تُعْذِنِي ! قَالَ : يَا رَبِّ كَيْفَ أُعْزِدُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ ! قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تُعْذِهِ ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عْذَنْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ ؟ ! يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي ! قَالَ : يَا رَبِّ وَكَيْفَ أَطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ ! قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فَلَانٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي ؟ ! يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي ! قَالَ : يَا رَبِّ كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ ! قَالَ : اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فَلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي » (١) .

فَكَمْ يَغِيبُ هَذَا الْحَدِيثُ وَأَمْثَالُهُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَتَحَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ حَقِّهِ ؛ يَلْبَسُونَ مِنَ الْأَلْبَسَةِ مَا يَكْفِي الْعَشْرَاتِ ، وَيَأْكُلُونَ مِنَ الْأُطْعَمَةِ مَا يَسُدُّ جُمْلَةَ مِنَ الْمَسَاكِينِ ، وَقَدْ يَرْمُونَ بِالْبَاقِي ، دُونَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى الْمُسْتَضْعِفِينَ الْعُرَاةِ الْجَوْعَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، الَّذِينَ يَسْتَغِيثُونَ فَمَا يَهْتَرُ إِنْسَانٌ .

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اسْتَجَدَّ ثَوْبًا فَلَبِسَهُ ، فَقَالَ حِينَ يَبْلُغُ تَرْقُوتهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي ، وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي حَيَاتِي ، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى الثَّوْبِ الَّذِي أَخْلَقَ - أَوْ قَالَ : أَلْقَى - فَتَصَدَّقَ بِهِ ، كَانَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَفِي جِوَارِ اللَّهِ ، وَفِي كَنْفِ اللَّهِ ، حَيًّا وَمَيِّتًا ، حَيًّا وَمَيِّتًا ، حَيًّا وَمَيِّتًا » (٢) .

(١) رواه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب ، باب فضل عيادة المريض ، ح [٤٣]

(٢٥٦٩) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد السادس (٩٨/١٦) .

(٢) رواه أحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة ، عن عمر بن الخطاب ، بإسناد ضعيف ،

المسند (٣٩٦/١) ، ح (٣٠٥) ؛ والترمذي في كتاب الدعوات ، باب (١٠٨) ، ح ٥

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَرْفُوعًا ، قَالَ : « أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِذْخَالُ السُّرُورِ عَلَى الْمُؤْمِنِ ؛ كَسَوَتْ عَوْرَتَهُ ، وَأَشْبَعَتْ جَوْعَتَهُ ، أَوْ قَضَيْتَ لَهُ حَاجَةً » (١) .

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى عُرْيٍ كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خُضْرِ الْجَنَّةِ ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِمًا عَلَى جُوعٍ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثِمَارِ الْجَنَّةِ ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا عَلَى ظَمَأٍ سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ » (٢) .

⇒ (٣٥٦٠) ، الجامع الصحيح (٥/٥٢١-٥٢٢) . ورواه الحاكم في كتاب اللباس ،

وصححه (٧٤١٠) ، وسكت عنه الذهبي ، انظر المستدرک ومعه التلخيص (٤/٢١٤) .

ونقل الحافظ ابن حجر تصحيح الحاكم له ، وَلَمْ يَتَعَقَّبْ بِشَيْءٍ ، وَكَأَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى تَصْحِيحِهِ فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣١٦) .

(١) رواه المنذري في كتاب اللباس والزينة ، باب الترغيب في الصدقة على الفقير عما يليسه

كالثوب ونحوه ، ح (٣١٠٣) ، الترغيب والترهيب (٣/٤٦) . وحسنه الألباني في

صحيح الترغيب والترهيب (٢/٤٨٠) ، ح (٢٠٩٠) ، وقال : « لَهُ شَوَاهِدٌ يَتَقَوَّى بِهَا ،

خَرَجَتْهُ مِنْ أَجْلِهَا فِي الصَّحِيحَةِ » اهـ . وانظر الشواهد التي أشار إليها في سلسلة

الأحاديث الصحيحة ، المجلد الثالث (ص ٤٨١-٤٨٢) ، تحت الحديث (١٤٩٤) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الزكاة ، باب في فضل سقي الماء ، ح (١٦٧٩) ، عون المعبود

شرح سنن أبي داود (٥/٦٦) .

وأخرجه المنذري في كتاب اللباس والزينة ، باب الترغيب في الصدقة على الفقير عما

يليسه كالثوب ونحوه ، ح (٣١٠١) ، وَقَالَ : « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي خَالِدٍ يَزِيدٍ

ابن عبد الرحمن الدَّالَانِيُّ ، وَحَدَّثَهُ حَسَنٌ ، وَالتِّرْمِذِيُّ بِتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ ... وَقَالَ حَدِيثٌ

غَرِيبٌ . وَقَدْ رَوَى مُوقِفًا عَلَى أَبِي سَعِيدٍ ؛ وَهُوَ أَصَحُّ وَأَشْبَهُ » اهـ . الترغيب والترهيب

(٣/٤٥) .

ورواه الترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع ، باب (١٨) ، ح (٢٤٤٩) ،

وقال : « هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ . وَقَدْ رَوَى هَذَا عَنْ عَطِيَّةٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مُوقِفًا ؛ وَهُوَ

أَصَحُّ عِنْدَنَا وَأَشْبَهُ » اهـ . الجامع الصحيح (٤/٥٤٦) .

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّهُ جَاءَهُ سَائِلٌ ، فَسَأَلَ ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا ؟ قَالَ : نَعَمْ ! قَالَ : وَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ! قَالَ : وَتُصَلِّيَ الْخَمْسَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ! قَالَ : وَتَصُومُ رَمَضَانَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ! قَالَ : أَمَّا إِنَّ لَكَ عَلَيْنَا حَقًّا ، يَا غُلَامُ ! اكْسِهِ ثَوْبًا ؛ فإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا لَمْ يَزَلْ فِي سِتْرِ اللَّهِ مَا دَامَ عَلَيْهِ مِنْهُ خَيْطٌ أَوْ سِلْكٌ » (١) .

وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ - وَإِنْ كَانَ فِي أَسَانِيْدٍ بَعْضُهَا مَقَالًا - إِلَّا أَنَّهَا تَتَعَاظِدُ ،

⇒ رَوَاهُ السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، ح (٢٩٦٠) ، وَرَمَزَ لَهُ بِالْحُسْنِ ، فَيُضِ القَدِيرُ شَرْحَ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (١٨٤/٣) .

وَأَحْمَدُ فِي بَاقِي مَسْنَدِ الْمُكْتَرَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، ح (١١١٠١) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ : « إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ؛ لِضَعْفِ عَطِيَّةَ بْنِ سَعْدٍ الْعَوْفِيِّ ، وَبَقِيَّةِ رَجَالِهِ يُقَاتُ ؛ رَجَالُ الشَّيْخَيْنِ ، غَيْرَ سَعْدِ أَبِي الْمُجَاهِدِ الطَّائِي ؛ فَمِنْ رَجَالِ الْبُخَارِيِّ ، وَرَوَى لَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ غَيْرَ النَّسَائِيِّ ؛ وَهُوَ ثِقَةٌ ... وَرَوَى مَوْقُوفًا ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ » اهـ .

مَسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (١٦٦/١٧-١٦٧) .

(١) رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، ح (٧٤٢٢) ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ » اهـ . وَأَعْلَهُ الذَّهَبِيُّ بِخَالِدِ بْنِ طَهْمَانَ ؛ فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِصُ (٢١٧/٤) .

وَلَكِنْ خَالِدًا هَذَا لَيْسَ مُتَّفَقًا عَلَى ضَعْفِهِ ؛ فَإِنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى أَنَّ مَحَلَّهُ الصَّدَقُ . قَالَ ابْنُ عَدِي : « وَلَمْ أَرَ لَهُ فِي مِقْدَارِ مَا يَرْوِيهِ حَدِيثًا مُنْكَرًا » اهـ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٥٢٣/١) . وَانْظُرْ : تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ١٢٨) ، رَقْم (١٦٤٤) .

وَأَخْرَجَهُ الْبُوصَيْرِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ إِظْهَارِ النِّعَةِ وَالنَّهْيِ عَنِ التَّعَرُّيِّ ، وَمَا جَاءَ فِيْمَنْ كَسَى مُؤْمِنًا ثَوْبًا ، ح (٥٤٢٢) ، وَمَالَ إِلَى تَصْحِيحِهِ ، اتَّخَافَ الْخَيْرَةَ الْمَهْرَةَ بِزَوَائِدِ الْعَشْرَةِ (٤٣/٦-٤٤) .

وَأَخْرَجَهُ الْمُنْذِرِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابُ التَّرْغِيبِ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى الْفَقِيرِ بِمَا يَلْبَسُهُ كَالثَّوْبِ وَنَحْوِهِ ، ح (٣١٠٠) ، وَمَالَ إِلَى تَصْحِيحِهِ ، التَّرْغِيبُ وَالتَّهْذِيبُ (٤٤/٣) . وَضَعَفَهُ الْأَبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ التَّرْغِيبِ وَالتَّهْذِيبِ (٤٦/٢) ، ح (١٢٧٨) .

وَيُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى فَضْلِ التَّصَدُّقِ بِاللِّبَاسِ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمُحْتَاجِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنَّ مَنْ كَسَا مُسْلِمًا مُحْتَاجًا كَسَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ ثِيَابِ الْجَنَّةِ وَحَرَّيَرِهَا ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى ، مَعَ مَا فِيهِ فَضْلُ الصَّدَقَةِ عُمُومًا ، وَالتَّرغِيبِ فِيهَا مِنْ آيَاتٍ وَأَحَادِيثٍ وَأَنَارٍ لَا تَخْفَى .

وَهُوَ بِلَا شَكٍّ خَيْرٌ مِمَّا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَنَهِّكِينَ فِي الشَّهَوَاتِ ؛ الَّذِينَ لَا يُحْسُونُ بِالْأَمِّ الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ الْمُعْدِمِينَ ، يَلْبَسُونَ مِنَ الثِّيَابِ أَصْنَافًا ، وَتَتَكَدَّسُ خِزَانَاتُ مَلَابِسِهِمْ بِالْقَدِيمِ وَالْجَدِيدِ مِنَ الثِّيَابِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْطَوْهُ مُحْتَاجًا يَسْتَفِيدُ مِنْهُ .

\* \* \*

## المطلب الثاني

### أذكار اللباس وآدابه ؛ ارتداء وخلعاً

ضَبَطَ الشَّرْعُ الْحَنِيفُ لِبَسَ الثِّيَابِ وَغَيْرَهَا مِنَ اللِّبَاسِ بِآدَابٍ سَامِيَةٍ ، وَخِصَالٍ نَبِيلَةٍ ، وَجَعَلَ لَهُ أَذْكَاراً وَأَدْعِيَةً ، نَابِعَةً مِنْ سُمُو الْإِسْلَامِ ، وَفَضْلِهِ ، وَحِرْصِهِ عَلَى تَهْذِيبِ سُلُوكِ أَتْبَاعِهِ ، وَتَأْدِيبِهِمْ بِأَجْمَلِ الْآدَابِ ، مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الدَّلِيلِ الْوَاضِحِ عَلَى صِلَةِ الْعَبْدِ بِرَبِّهِ ، وَتَذَكُّرِهِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ ، وَتَأْدِيبِهِ بِآدَابِ دِينِهِ الْحَنِيفِ ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَذْكَارِ وَالْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ لِلْبَاسِ فِي الْإِسْلَامِ مَا يَلِي :

#### أولاً : الدُّعَاءُ بِالْمَأْثُورِ عِنْدَ لِبَسِ الْجَدِيدِ :

فَإِذَا لَبَسَ الْإِنْسَانُ ثَوْباً جَدِيداً ؛ فَلْيَقُلْ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي - أَوْ كَسَانِي - هَذَا الْقَمِيصَ ، أَوْ هَذِهِ الْعِمَامَةَ - وَنَحْوِ ذَلِكَ - مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا صُنِعَ لَهُ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ <sup>(١)</sup> ؛ فَقَدْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْباً سَمَّاهُ بِاسْمِهِ ؛ قَمِيصٌ أَوْ عِمَامَةٌ ، ثُمَّ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ كَسَوْتَنِيهِ ، أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهِ ، وَخَيْرِ مَا صُنِعَ لَهُ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ ، وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ » <sup>(٢)</sup> .

وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَكَلَ طَعَاماً ، ثُمَّ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا الطَّعَامَ وَرَزَقَنِيهِ ، مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي

(١) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (٤٣/١١) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (١٢٥/٥) .

(٢) انظر تخريجه (ص ٩٣٢) من هذا البحث .

وَلَا قُوَّةَ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ . وَمَنْ لَبَسَ ثَوْبًا ، فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا الثَّوْبَ وَرَزَقَنِيهِ ، مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ » (١) .

\* وَمِنْ ذَلِكَ : الدُّعَاءُ لِمَنْ لَبَسَ جَدِيدًا ؛ بَأَنْ يُبْلِيَ لِبَاسَهُ ، وَأَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ؛ فَعَنْ أُمِّ خَالِدٍ (٢) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثِيَابٍ فِيهَا خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ ، قَالَ : « مَنْ تَرَوْنَ نَكْسُوهَا هَذِهِ الْخَمِيصَةَ ؟ » . فَأُسْكِتَ الْقَوْمُ ! قَالَ : « أَتُوبِنِي بِأُمِّ خَالِدٍ » . فَأَتَى بِي النَّبِيُّ ﷺ ، فَأَلْبَسَنِيهَا بِيَدِهِ ، وَقَالَ : « أَبْلِي وَأَخْلِقِي ، مَرَّتَيْنِ » . فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عِلْمِ الْخَمِيصَةِ ، وَيُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَيَّ ، وَيَقُولُ : « يَا أُمَّ خَالِدٍ ! هَذَا سَنَّا ، وَيَا أُمَّ خَالِدٍ ! هَذَا سَنَّا » . وَالسَّنَا بِلِسَانِ الْحَبَشِيِّ : الْحَسَنُ (٣) .

(١) انظر تخريجہ (ص ٩٣٣) من هذا البحث .

(٢) هي أُمّة بنتُ خَالِدٍ ، زَوْجَةُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ ، كُنِيَتْ بِوَلَدِهَا خَالِدِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، وَكَانَ الزُّبَيْرُ تَزَوَّجَهَا ، فَكَانَ لَهَا مِنْهُ : خَالِدٌ ، وَعَمْرُو ، وَلِدَتْ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ ، وَوَفَدَتْ مَعَ أَيْبُهَا خَالِدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ الْعَاصِ بَعْدَ خَيْرٍ وَهِيَ تَعْقِلُ ، وَكَانَتْ فِيمَنْ أَقْرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّجَاشِيِّ السَّلَامَ ، رَوَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، وَعُمَرَتْ طَوِيلًا .

انظر ترجمتها في : [ الطبقات الكبرى (٢٣٤/٨-٢٣٥) ؛ تهذيب التهذيب (٤/٦٦٤) ] .

(٣) رواه البخاري في كتاب اللباس ، باب ما يُدْعَى لِمَنْ لَبَسَ ثَوْبًا جَدِيدًا ، ح (٥٨٤٥) ،

ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠/٣١٦) .

وَمَعْنَى : ( أَبْلِي وَأَخْلِقِي ) : هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ ؛ أَمْرٌ بِالْإِبْلَاءِ ، وَبِالْإِخْلَاقِ ، وَالْعَرَبُ تُطْلِقُ ذَلِكَ ، وَتُرِيدُ بِهِ الدُّعَاءَ بِطَوْلِ الْبَقَاءِ لِلْمُخَاطَبِ بِذَلِكَ ؛ أَيْ أَنَّهَا تَطُولُ حَيَاتُكَ حَتَّى يَبْلَى الثَّوْبُ ، وَيَخْلُقَ .

وَجَاءَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الصَّحِيحِ : ( وَأَخْلِقِي ) ؛ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : « وَهِيَ أَوْجَهُ مِنْ الَّتِي بِالْقَافِ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى تَسْتَلْزِمُ التَّأَكُّدَ ، إِذِ الْإِبْلَاءُ وَالْإِخْلَاقُ بِمَعْنَى ، لَكِنْ حَازَ الْعَطْفُ لِنِغَايَةِ اللَّفْظَيْنِ . وَالثَّانِيَةُ : تَفِيدُ مَعْنَى زَالِدًا ؛ وَهُوَ أَنَّهَا إِذَا أَبْلَتْهُ أُخْلِفَتْ غَيْرُهُ .. وَيُؤَيِّدُهُ »

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَلَى عُمَرَ قَمِيصًا أَيْضَ ، فَقَالَ : « تَوْبَكَ هَذَا غَسِيلٌ أَمْ جَدِيدٌ ؟ » . قَالَ : لَا بَلْ غَسِيلٌ ! قَالَ : « الْبَسْ جَدِيدًا ، وَعِشْ حَمِيدًا ، وَمُتْ شَهِيدًا » <sup>(١)</sup> .

مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بَسْنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ : وَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا لَبَسَ أَحَدُهُمْ ثَوْبًا جَدِيدًا ، قِيلَ لَهُ : تَبَلَّى ، وَيُخْلِفُ اللَّهُ تَعَالَى « اهـ . فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٩٢/١٠) . وانظر حديث أبي داود (ص ٩٤١) من هذا البحث .

(١) رواه ابنُ ماجة في كتاب اللباس ، باب ما يقول الرجل إذا لبس ثوباً جديداً ، ح (٣٥٥٨) ، سنن ابن ماجة (١١٧٨/٢) . وصححه البوصيري في زوائد ابن ماجة (٤٠/٤) ، (١٤٦-١٤٥/٣) . وصححه ابنُ جَبَّانٍ في صحيحه ، ح (٦٨٩٧) . وحسنه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في نتائج الأفكار (١١٠-١٠٩/١) ، ح (٩٤) ؛ حيث قال ما مُجْمَلُهُ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَرِجَالُ الْإِسْنَادِ رِجَالُ الصَّحِيحِ ، لَكِنْ أَعْلَهُ النَّسَائِيُّ ؛ فَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ، أَنْكَرَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ عَلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، قَالَ النَّسَائِيُّ : وَقَدْ رَوَى أَيْضًا عَنْهُ مُتَّصِلًا - يَعْنِي : الزُّهْرِيُّ - ، وَرَوَى عَنْهُ مُرْسَلًا . قَالَ : وَلَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ . قُلْتُ : وَحَدَّثَ لَهُ شَاهِدًا مُرْسَلًا ؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُصَنَّفِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَبِي الْأَشْهَبِ ، عَنْ رَجُلٍ ، فَذَكَرَهُ ، وَأَبُو الْأَشْهَبِ اسْمُهُ جَعْفَرُ بْنُ حَبَّانٍ الْعَطَّارِيُّ ؛ وَهُوَ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ ، وَسَمِعَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْحَدِيثِ أَصْلًا ، وَأَقْلُ دَرَجَاتِهِ أَنْ يُوصَفَ بِالْحُسْنِ .

وَالشَّاهِدُ الْمَذْكُورُ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا لَبَسَ الثَّوبَ الْجَدِيدَ ، ح (٢٥٠٨١) ، الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (١٨٩/٥) .

ورواه أحمد في مسند المكرين من الصحابة ، عن ابن عمر ، ح (٥٦٢٠) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ مَا مُلَخَّصُهُ : رِجَالُهُ ثِقَاتٌ ؛ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ ، لَكِنْ أَعْلَهُ الْأَيْمَةُ الْحُفَاطُ ؛ كَابْنِ مَعِينٍ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَأَبُو حَاتِمٍ ؛ بَأَنَّهُ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ، لَيْسَ يَرْوِيهِ عَنْ مَعْمَرٍ غَيْرَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ . وَذَكَرُوا مَنْ رَوَاهُ ، وَطَرَفًا مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ .

مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٤٠/٩-٤٤٢) .

ورواه البغوي في كتاب اللباس ، باب ما يقول إذا لبس حديثاً ، ح (٣١١٢) ، وصححه شعيب الأرناؤوط في تعليقه على شرح السنة (٤٢-٤١/١٢) .

وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ، المجلد الأول (٦٨٧/٢) ، ح (٣٥٢) .

« وَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا لَبَسَ أَحَدُهُمْ ثَوْبًا جَدِيدًا ، قِيلَ لَهُ : تُبْلَى ، وَيُخْلِفُ اللَّهُ تَعَالَى » (١) .

ثَانِيًا : التَّسْمِيَةُ عِنْدَ لُبْسِ الثَّوْبِ وَنَحْوِهِ :  
فَالْمَشْرُوعُ لِلْإِنْسَانِ إِذَا لَبَسَ ثَوْبًا أَوْ عِمَامَةً أَوْ نَحْوَهُمَا مِنَ اللَّبَاسِ أَنْ يَقُولَ :  
بِسْمِ اللَّهِ ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ مُسْتَحَبَّةٌ فِي جَمِيعِ الْأَعْمَالِ (٢) .

ثَالِثًا : الْبَدَاءَةُ بِالْيَمِينِ عِنْدَ لُبْسِ الثِّيَابِ :  
فَالْتِيَامُ فِيْمَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّكْرِيمِ سُنَّةٌ نَبَوِيَّةٌ عَظِيمَةٌ ؛ قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمَنَ فِي طُهُورِهِ ، وَتَرَجُّلِهِ ، وَتَنَعُّلِهِ » (٣) .  
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَبَسَ قَمِيصًا بَدَأَ بِمِائِمِهِ » (٤) .

(١) رواه أبو داود في أوّل كتاب اللباس ، عَقِبَ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ السَّابِقِ (٤٠١٣) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٤٣/١١) . وَصَحَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢٩٢/١٠) . وانظر ما سبق من هذا البحث (ص ٩٣٩) .

(٢) انظر : الأذكار من كلام سيّد الأبرار (ص ٢٥) .

(٣) انظر تخريج (ص ٣٣٠) من هذا البحث .

(٤) رواه الترمذي في كتاب اللباس ، باب ما جاء في القميص ، ح (١٧٦٦) ، الجامع الصحيح (٢٠٩/٤ - ٢١٠) .

ورواه ابن حبان في كتاب اللباس وآدابه ، باب ذكر ما يُسْتَحَبُّ للمرأة عِنْدَ لُبْسِ الثِّيَابِ أَنْ يَبْدَأَ بِالْيَمِينِ مِنْ بَدَنِهِ ، ح (٥٤٢٢) ، وَصَحَّحَهُ شَيْخُ الْأَرْنَؤُوطِ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْإِحْسَانِ بِتَرْتِيبِ صَحِيحِ ابْنِ حَبَّانٍ (٢٤١/١٢) .

وَالسُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، ح (٦٧٨٨) ، وَصَحَّحَهُ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ ، انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢٠٣/٥) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَزِيَادَاتِهِ (٨٦٨/٢) ، ح (٤٧٧٩) .



وَعَنْهُ - رضي الله عنه - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا لَبِسْتُمْ ، وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَايْدَعُوا بِأَيَّامِنِكُمْ » (١) .

وَالْمَعْنَى : إِذَا أَرَدْتُمْ لُبْسَ الثَّوْبِ فَايْدَعُوا بِأَيَّامِنِكُمْ نَذْبًا ؛ لِأَنَّ لِبَاسَ الْعُضْوِ وَطَهَارَتَهُ كَرَامَةٌ لَهُ ، وَالْيَمِينُ أَوْلَى بِالْتَّكْرِيمِ (٢) .

وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْإِيْتِدَاءِ فِي لُبْسِ الْقَمِيصِ وَغَيْرِهِ مِنَ الثِّيَابِ بِالْيَمِينِ ؛ وَلِلْعُمُومِ الْأَدْلَةُ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ تَقْدِيمِ الْيَمِينِ عَلَى الْيَسَارِ (٣) .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « هَذِهِ قَاعِدَةٌ مُسْتَمِرَّةٌ فِي الشَّرْعِ ؛ وَهِيَ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ بَابِ التَّكْرِيمِ وَالتَّشْرِيفِ ؛ كَلْبَسِ الثَّوْبِ وَالسَّرَاوِيلَ وَالْخُفَّ ، وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ ، وَالسُّوَاكِ ، وَالْاِخْتِحَالِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ، وَقَصِّ الشَّارِبِ ، وَتَرْجِيلِ الشَّعْرِ ؛ وَهُوَ مَشْنُطُهُ ، وَتَنْفِ الْإِيطِ ، وَحَلْقِ الرَّأْسِ ، وَالسَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَغَسْلِ أَعْضَاءِ الطَّهَارَةِ ، وَالخُرُوجِ مِنَ الْخَلَاءِ ، وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْمُصَافَحَةِ ، وَاسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ فِي مَعْنَاهُ يُسْتَحَبُّ التِّيَامُنُ فِيهِ . وَأَمَّا مَا كَانَ

(١) رواه أبو داود في كتاب اللباس ، باب في الانتعال ، ح (٤١٣٥) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٣٤/١١) .

وأحمد في باقي مُسند المكثرين ، عن أبي هُرَيْرَةَ ، ح (٨٦٥٢) ، وصحَّحه مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ (٢٩٣-٢٩٢/١٤) .

ورواه السيوطي في الجامع الصغير ، ح (٨٤٣) ، وَرَمَزَ لَهُ بِالصُّحَّةِ ، وَحَسَنَهُ النَّوَارِيُّ فِي فَيْضِ الْقَدِيرِ شرح الجامع الصغير (٥٥٨/١) .

وصحَّحه النووي رياض الصَّالِحِينَ ، ح (٧٢٦) ، انظر : دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (١٨٩/٣) ؛ وَفِي الْأَذْكَارِ (ص ٢٧) . وَالْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَزِيَادَاتِهِ (١٩٨/١) ، ح (٧٨٧) .

(٢) انظر : دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٢٦٥/٣) ؛ فَيْضُ الْقَدِيرِ شرح الجامع الصغير (٥٥٨/١) .

(٣) انظر : نِيلُ الْأَوْتَارِ (١٣٨/٢) .

بُضِيَّةً ؛ كَدْخُولِ الْخَلَاءِ ، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَالامْتِحَاطِ ، وَالاسْتِنْجَاءِ ، وَخَلْعِ الثَّوْبِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخُفِّ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَيُسْتَحَبُّ التَّيَاسُّرُ فِيهِ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ بِكَرَامَةِ الْيَمِينِ ، وَشَرَفِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ » <sup>(١)</sup> .

❖ وَصِفَةُ التَّيَاسُّرِ فِي لُبْسِ الثَّوْبِ وَنَحْوِهِ : أَنْ يُدْخِلَ كُمَّهُ الْأَيْمَنَ قَبْلَ الْأَيْسَرِ ، وَيُدْخِلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى فِي السَّرَاوِيلِ وَالنَّعْلِ قَبْلَ الْيُسْرَى ، وَإِذَا خَلَعَ قَدَّمَ الْيَسَارَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ كُلِّهِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِعُمُومِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ ، لِيَكُنِ الْيُمْنَى أَوَّلَهُمَا تَنْعَلُ وَآخِرَهُمَا تُنْزَعُ » <sup>(٣)</sup> .

#### رَابِعًا : نَفْضُ الثِّيَابِ قَبْلَ لُبْسِهَا :

مِنْ أَدَابِ اللَّبْسِ أَنْ يَنْفُضَ الْمَرْءُ ثِيَابَهُ قَبْلَ لُبْسِهَا ؛ لِلتَّأَكُّدِ مِنْ خُلُوعِهَا مِنْ الْمُؤَذِّيَّاتِ ؛ مِنْ حَشَرَاتٍ وَدَوَابِّ وَنَحْوِهَا ، وَهَذَا الْأَدَبُ نَابِعٌ مِنْ جِرْصِ الْإِسْلَامِ عَلَى سَلَامَةِ أَتْبَاعِهِ ، وَسَعْيِهِ لِحِفْظِ ضَرُورَةِ النَّفْسِ <sup>(٤)</sup> .

#### خَامِسًا : أَلَّا يَلْبَسَ الْإِزَارَ وَالسَّرَاوِيلَ قَائِمًا :

فَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ لُبْسَ إِزَارِهِ أَوْ سَرَاوِيلَهُ أَنْ يَجْلِسَ ، وَيُكْرَهُ لَهُ لُبْسُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ قَائِمٌ ؛ خَشْيَةَ انْكِشَافِ عَوْرَتِهِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ وَحْدَهُ بِحَيْثُ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ <sup>(٥)</sup> .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٥٠٢/٣) .

(٢) انظر : دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (١٨٥/٣) .

(٣) انظر تخرجه (ص ٣٣١) .

(٤) انظر ما سبق من هذا البحث في نفوذ الخُفِّ قبل لُبْسِهَا (ص ٣٢٩-٣٣٠) .

(٥) انظر : الفروع (٣٥٩/١) ؛ غاية المرام شرح مغني ذوي الأنهام (٤٥٣/٣) .

وانظر (ص ٣٢٨) من هذا البحث .

سادساً : ذِكْرُ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ خَلْعِ ثِيَابِهِ :

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ خَلْعَ ثِيَابِهِ لِعُسْلٍ أَوْ نَوْمٍ أَوْ نَحْوِهِمَا مِنَ الْحَاجَاتِ أَنْ يَقُولَ : بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَأَنْ يَطْوِيَ ثِيَابَهُ وَيَرْفَعَهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَحْفَظُ لَهَا <sup>(١)</sup> .  
لِحَدِيثِ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « سَتَرُ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الْجِنَّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَطْرَحَ ثِيَابَهُ : بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » <sup>(٢)</sup> .

وَهُوَ يُفِيدُ اسْتِحْبَابَ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عِنْدَ خَلْعِ الثِّيَابِ ؛ فَيَنْبَغِي عَدَمُ الْغَفْلَةِ عَنْ هَذَا الْأَدَبِ الْإِسْلَامِيِّ الْكَرِيمِ ؛ لِأَنَّ لِلْجِنَّ اخْتِلَافًا بِالْأَدْمِيَّةِ ، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ الْمُؤْمِنُ مِنْ هَذَا الْعَدُوِّ بِإِسْبَالِ هَذَا السُّتْرِ عِنْدَ نَزْعِ لِبَاسِهِ ؛ فَإِنَّ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى

(١) انظر : الأذكار (ص ٢٧) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤/١٢٨) .

(٢) رواه ابن السَّيِّ في عمل اليوم والليلة ، باب التسمية عند الجلوس على الخلاء (ص ١٨) ،

ح (٢١) .

وأوردته النووي في الأذكار (ص ٢٧) ، وسكت عنه . وأخرجه السيوطي في الجامع الصغير ، ح (٤٦٦٣) ، ورمز له بالحسن ، فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤/١٢٨) .

وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/٦٧٥) ، ح (٣٦١٠) .  
وأخرجه الهيثمي في كتاب الطهارة ، باب ما يقول عند الخلاء ، وقال : « رواه الطبراني في الأوسط بإسنادين ؛ أحدهما فيه سعيد بن مسلمة الأموي ؛ ضعفه البخاري وغيره ، ووثقه ابن حبان ، وابن عدي ، وبيَّه رجاله مؤثقون » اهـ . جمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/٢٠٥) .

والحديث له شواهد كثيرة ؛ عن علي ، وأبي سعيد ، وعبد الله بن مسعود ، ومعاوية بن حنيفة - رضي الله عنهم أجمعين - ، وقد أخرجه جميعاً ، وصححه بها الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار (١١٩/١-١٢٠) ، ح (١٠٤) ، (١٠٥) ، (١٠٦) . وهذه الشواهد لا يخلو إسناد كل منها من مقال ، إلا أن الحديث يتقوى بها ، ويصح ؛ كما ذكر الألباني رحمه الله ؛ حيث قال : « وجملة القول : أن الحديث صحيح لطريقه المذكورة ، والضعف المذكور في أفرادها ينحصر - إن شاء الله تعالى - بضم بعضها إلى بعض كما هو مقرر في علم المصطلح » اهـ . إرواء الغليل (١/٨٨-٩٠) ، ح (٥٠) .

طَابِعٌ وَحِصْنٌ عَلَى جَمِيعِ مَا رَزَقَ ابْنُ آدَمَ ، فَلَا يَسْتَطِيعُ الْجِنُّ فَكَّ هَذَا الطَّابِعِ ، أَوْ اخْتِرَاقَ ذَلِكَ الْحِصْنِ <sup>(١)</sup> .

سَابِعًا : أَنْ يَكُونَ اللَّبَاسُ سَاتِرًا لِلْعَوْرَةِ <sup>(٢)</sup> .

ثَامِنًا : أَنْ يَكُونَ لِبَاسُ الرَّجُلِ صَالِحًا لِمِثْلِهِ .  
بَأَنْ يَكُونَ فِيهِ مُحَافَظَةٌ عَلَى مُرُوءَتِهِ ، وَحَيَاتِهِ وَحِشْمَتِهِ <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : فيض القدير: شرح الجامع الصغير (١٢٨/٤) .

(٢) انظر الكلام على ستر العورة في اللباس (ص ٨٠٤ وما بعدها ) من هذا البحث .

(٣) انظر الكلام على المروءة في اللباس في المبحث التالي (ص ٩٤٦) وما بعدها .

## الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ حِفْظُ الْمُرُوءَةِ فِي اللَّبَاسِ

وَفِيهِ مَطْلَبَانِ :

المطلب الأول : تَعْرِيفُ الْمُرُوءَةِ ، وَبَيَانُ أَهَمِّيَّتِهَا .

المطلب الثاني : أَثَرُ لِبَاسِ الرَّجُلِ عَلَى مُرُوءَتِهِ .

## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ تَعْرِيفُ الْمَرْوَةِ ، وَبَيَانُ أَهَمِّيَّتِهَا

### • أَوَّلًا : تَعْرِيفُ الْمَرْوَةِ لُغَةً :

الْمَرْوَةُ ، وَالْمَرْوَةُ ؛ مُشَدَّدَةٌ وَمَهْمُوزَةٌ : الْإِنْسَانِيَّةُ ، وَكَمَالُ الرُّجُولِيَّةِ . يُقَالُ :  
مَرَّوُ الرَّجُلُ ، يَمَرُّوُ ، مَرْوَةٌ ؛ فَهُوَ مَرِيءٌ ؛ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ ، وَتَمَرَأَ ؛ عَلَى وَزْنِ  
تَفَعَّلَ : أَيُّ صَارَ ذَا مَرْوَةٍ . وَمَعْنَى تَمَرَأَ : تَكَلَّفَ الْمَرْوَةَ <sup>(١)</sup> .  
وَإِنَّمَا سُمِّيَتِ الْمَرْوَةُ رُجُولِيَّةً : لِأَنَّ بِهَا كَمَالَ الْمَرْءِ ، كَمَا أَنَّ الرُّجُولِيَّةَ كَمَالُ  
الرَّجُلِ <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

### • ثَانِيًا : تَعْرِيفُ الْمَرْوَةِ اصْطِلَاحًا :

تَخْتَلِفُ عِبَارَاتُ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ فِي تَعْرِيفِ الْمَرْوَةِ اصْطِلَاحًا :  
فَهِيَ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ : « تَزِي الْمَرْءِ بِزِيِّ مِثْلِهِ زَمَانًا وَمَكَانًا » <sup>(٣)</sup> .  
وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ : أَلَا يَأْتِي الْإِنْسَانُ مَا يُعْتَذِرُ مِنْهُ ؛ مِمَّا يَنْخَسُهُ عَنْ مَرْتَبَتِهِ عِنْدَ أَهْلِ

(١) انظر : معجم مقاييس اللغة (٣١٥/٥) ؛ لسان العرب (٦١/١٣-٦٢) ؛ المعجم الوسيط

(٢/٨٦٠) ، جميعها (مرأ) ؛ القاموس المحيط (ص ٦٦) ، (مَرَّوُ) .

(٢) انظر : مفردات ألفاظ القرآن (ص ٧٦٦) ، (مرأ) .

(٣) رسائل ابن نُجَيْم (ص ٢٥٧) . وانظر : العقود الدُّرِّيَّة في تنقيح الفتاوى الحامديَّة

(٣٢٩/١) ؛ الفتاوى الهندية (٤٦٦/٣) وما بعدها .

الْفَضْلُ <sup>(١)</sup> .

وَجَاءَ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ : « الْمَرْوَةُ : كَمَالُ النَّفْسِ ؛ بِصَوْنِهَا عَمَّا يُوجِبُ ذَمَّهَا عُرْفًا ، وَلَوْ مُبَاحًا فِي ظَاهِرِ الْحَالِ » <sup>(٢)</sup> .

وَالْمَرْوَةُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ : تَخَلُّقُ الْإِنْسَانِ بِخُلُقِ أَمَثَالِهِ فِي زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ <sup>(٣)</sup> .

وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ : اجْتِنَابُ الْمَرْءِ الْأُمُورِ الدَّنِيَّةِ الْمُزْرِئَةِ بِهِ <sup>(٤)</sup> .

وَقَالَ الْبُهَوِيُّ - رحمه الله - : « الْمَرْوَةُ : اسْتِعْمَالُ الْمَرْءِ مَا يُجَمِّلُهُ وَيَزِينُهُ ، وَتَرْكُ مَا يُدْنِسُهُ وَيَشِينُهُ عَادَةً » <sup>(٥)</sup> .

وَهَذِهِ الْعِبَارَاتُ مُتَقَارِبَةٌ فِي الْمَعْنَى ؛ وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرْوَةَ : « آدَابُ نَفْسَانِيَّةٍ تَحْمِلُ مُرَاعَاتَهَا الْإِنْسَانُ عَلَى الْوُقُوفِ عِنْدَ مَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ ، وَجَمِيلِ الْعَادَاتِ . أَوْ هِيَ كَمَالُ الرُّجُولِيَّةِ » <sup>(٦)</sup> .

وَهِيَ بِذَلِكَ تَنْتَظِمُ مِنَ الْأَخْلَاقِ الْحَمِيدَةِ ، وَالسَّجَايَا الْكَرِيمَةِ ، وَالْخِصَالِ السَّامِيَةِ مَا يُكْمَلُ الْمَرْءَ ، وَيَقْوَدُهُ إِلَى مَحَاسِنِ الْأَدَابِ ، وَمَجَامِعِ الْمَكَارِمِ وَالْأَخْلَاقِ ، وَيَجْعَلُهُ يَصُونُ نَفْسَهُ عَنِ الْأَذْنَسِ ، وَلَا يَشِينُهَا عِنْدَ النَّاسِ ؛ يَتَخَلَّقُ بِأَخْلَاقِ أَمَثَالِهِ وَأَقْرَانِهِ فِي زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ الَّذِينَ يَعِيشُ فِيهِمَا ؛ فِي لِبَاسِهِ وَحَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ وَسَائِرِ صِفَاتِهِ الْبَشَرِيَّةِ .

\* \* \*

(١) عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١٤٠/٣) .

(٢) الدردير (٢٨/٤) .

(٣) انظر : مغني المحتاج (٣٥١/٦) .

(٤) انظر : المغني (١٥٢/١٤) .

(٥) كشاف القناع عن من الإقناع (٤٢٢/٦) . وانظر : المحرر في الفقه (٢٦٦/٢) .

(٦) المصباح المنير في غريب الرأفي الكبير (ص ٢٩٤) ؛ المعجم الوسيط (٨٦٠/٢) ، (مراً) .

• ثَالِثًا : أَهْمِيَّةُ الْمَرْوَةِ فِي حَيَاةِ الْمُسْلِمِ :

\* تَكْتَسِبُ الْمَرْوَةُ أَهْمِيَّةً وَاضِحَةً فِي حَيَاةِ الْإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا كَمَالُ الْإِنْسَانِيَّةِ فِيهِ وَاتِّصَافُهُ بِالرُّجُولِيَّةِ الْحَقَّةِ الَّتِي يُرِيدُهَا الْإِسْلَامُ مِنْ أَتْبَاعِهِ ؛ وَلِذَا عَدَّهَا الْعَلَامَةُ الْمُتَقِنُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ مَنَازِلِ السَّائِرِينَ بَيْنَ مَنَازِلِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ؛ حَيْثُ قَالَ : « وَمِنْ مَنَازِلِ ( إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ) : مَنْزِلَةُ الْمَرْوَةِ ؛ وَالْمَرْوَةُ : فِعْلَةٌ مِنْ لَفْظِ الْمَرْءِ ؛ كَالْفَتْوَةِ مِنَ الْفَتَى ، وَالْإِنْسَانِيَّةِ مِنَ الْإِنْسَانِ ؛ وَلِهَذَا كَانَ حَقِيقَتُهَا : اتِّصَافُ النَّفْسِ بِصِفَاتِ الْإِنْسَانِ الَّتِي فَارَقَ بِهَا الْحَيَوَانَ الْبَهِيمَ ، وَالشَّيْطَانَ الرَّجِيمَ ؛ فَإِنَّ فِي النَّفْسِ ثَلَاثَةَ دَوَاعٍ مُتَحَادِثَةٍ : دَاعٍ يَدْعُوهَا إِلَى الْإِتِّصَافِ بِأَخْلَاقِ الشَّيْطَانِ ؛ مِنْ الْكِبْرِ ، وَالْحَسَدِ ، وَالْعُلُوِّ ، وَالْبَغْيِ ، وَالشَّرِّ ، وَالْأَذَى ، وَالْفَسَادِ ، وَالْغِيْشِ . وَدَاعٍ يَدْعُوهَا إِلَى أَخْلَاقِ الْحَيَوَانَ ؛ وَهُوَ دَاعِي الشَّهْوَةِ . وَدَاعٍ يَدْعُوهَا إِلَى أَخْلَاقِ الْمَلِكِ ؛ مِنْ الْإِحْسَانِ ، وَالنُّصْحِ ، وَالْبِرِّ ، وَالْعِلْمِ ، وَالطَّاعَةِ .

فَحَقِيقَةُ الْمَرْوَةِ : بُغْضُ ذَيْنِكَ الدَّاعِيَيْنِ ، وَإِجَابَةُ الدَّاعِيِ الثَّالِثِ . وَقِلَّةُ الْمَرْوَةِ وَعَدَمُهَا : هُوَ الْاسْتِرْسَالُ مَعَ ذَيْنِكَ الدَّاعِيَيْنِ ، وَالتَّوَجُّهُ لِذَعْوَتَيْهِمَا أَيْنَ كَانَتْ . فَإِلْإِنْسَانِيَّةُ ، وَالْمَرْوَةُ ، وَالْفَتْوَةُ : كُلُّهَا فِي عِصْيَانِ الدَّاعِيَيْنِ ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِيِ الثَّالِثِ ؛ كَمَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ : خَلَقَ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ عُقُولًا بِلَا شَهْوَةٍ ، وَخَلَقَ الْبَهَائِمَ شَهْوَةً بِلَا عُقُولٍ ، وَخَلَقَ ابْنَ آدَمَ ، وَرَكَّبَ فِيهِ الْعَقْلَ وَالشَّهْوَةَ ؛ فَمَنْ غَلَبَ عَقْلُهُ شَهْوَتُهُ : اتَّحَقَّ بِالْمَلَائِكَةِ ، وَمَنْ غَلَبَتْ شَهْوَتُهُ عَقْلُهُ : اتَّحَقَّ بِالْبَهَائِمِ .

وَلِهَذَا قِيلَ فِي حَدِّ الْمَرْوَةِ : إِنَّهَا غَلَبَةُ الْعَقْلِ لِلشَّهْوَةِ . وَقَالَ الْفُقَهَاءُ فِي حَدِّهَا : هِيَ اسْتِعْمَالُ مَا يُجَمِّلُ الْعَبْدَ وَيُزَيِّنُهُ ، وَتَرْكُ مَا يُدْنِسُهُ وَيَشِينُهُ . وَقِيلَ الْمَرْوَةُ : اسْتِعْمَالُ كُلِّ خُلُقٍ حَسَنٍ ، وَاجْتِنَابُ كُلِّ خُلُقٍ قَبِيحٍ . وَحَقِيقَةُ الْمَرْوَةِ : تَحَنُّبُ لِلدُّنْيَا وَالرَّدَائِلِ ؛ مِنْ الْأَقْوَالِ ، وَالْأَخْلَاقِ ، وَالْأَعْمَالِ » (١) .



وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى سَلَامَةِ جَوْهَرِ الْإِنْسَانِيَّةِ فِي الْإِنْسَانِ ، وَقُرْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ ، وَحِرْصِهِ عَلَيْهِ ، وَتِلْكَ مَنَازِلَ وَفَضَائِلُ ، لَا يُدْرِكُهَا إِلَّا مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَأَخَذَ بِيَدِهِ إِلَى خِصَالِ الْمَكَارِمِ ، وَجَمِيلِ الْعَادَاتِ وَالْآدَابِ .

وَلِذَا أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ : « النَّاسُ مَعَادِنُ ؛ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَّهُوا » <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « وَمَعْنَاهُ : أَنَّ أَصْحَابَ الْمَرْوَةِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا أَسْلَمُوا وَفَقَّهُوا فَهُمْ خِيَارُ النَّاسِ » <sup>(٢)</sup> .

\* وَتُعْتَبَرُ الْمَرْوَةُ مِنْ أَهَمِّ شُرُوطِ الْعَدَالَةِ فِي الْمَرْءِ ؛ لِأَنَّ الْعَدَالَةَ : مَلَكَةٌ فِي النَّفْسِ ، تَحْمِلُ عَلَى مُلَازِمَةِ التَّقْوَى ، بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ ، وَعَدَمِ الْإِصْرَارِ عَلَى الصَّغَائِرِ ، وَاجْتِنَابِ خَوَارِمِ الْمَرْوَةِ <sup>(٣)</sup> . فَإِذَا عُدِمَ الْمَرْوَةُ صَارَ مَعْدُومَ الْعَدَالَةِ ؛ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ، وَلَا يُصَدَّقُ خَبَرُهُ ، نَاهِيكَ عَمَّا فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ الْفِسْقِ ، وَكَفَى بِهَا قُبْحًا وَسُوءًا .

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتٌ لِّلْمَسْأَلِينَ ﴾ ، ح (٣٣٨٣) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٨١/٦) .

ومسلم في كتاب الفضائل ، باب في فضائل يوسف عليه السلام ، ح [١٦٨] (٢٣٧٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٥١٧/١٥) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٥١٨/١٥) .

(٣) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١٥/٩ وما بعدها) ؛ رسائل ابن نُجَيْم (ص

٢٥٥) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٦٥/٤) ؛ تبصرة الحكم (١٨٥/١) ؛

مغني المحتاج (٣٤٥/٦-٣٤٦) ؛ كشف القناع (٤١٨/٦) .

وَالْخَوَارِمُ : جَمْعُ حَارِمٍ ؛ وَهُوَ مَا يَعْزُضُ لِلْمَرْوَةِ بِالنَّقْضِ وَالْقُدْحِ ، فَيُشَبِّهُا أَوْ

وَلَذَا نَصٌّ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ عَلَى اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ فِي الشَّاهِدِ ، وَأَنَّ الْعَدْلَ هُوَ مَنْ كَانَ مُسْتَعْمِلًا لِمُرُوءَةِ أَمَثَالِهِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا ، مَكَانًا وَزَمَانًا ؛ وَأَنَّ مَنْ اتَّصَفَ بِخَارِمٍ مِنْ خَوَارِمِ الْمُرُوءَةِ سَقَطَتْ عَدَالَتُهُ ، وَتُرِكَتْ شَهَادَتُهُ ؛ لِأَنَّ مَنْ فَقَدَ الْمُرُوءَةَ اتَّصَفَ بِالذَّنَاءَةِ وَالسَّقَاطَةِ ، فَلَا تَحْصُلُ الثِّقَةُ بِكَلَامِهِ ، وَلَا تُقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ ، حَتَّى يَجْتَنِبَ ذَلِكَ الْخَارِمَ <sup>(١)</sup> .

\* وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَهَمِّيَّةِ الْمُرُوءَةِ - أَيْضًا - ارْتِبَاطُهَا بِالْوَيْثُقِ بِخَصْلَةِ الْحَيَاءِ ، وَالدِّينِ إِنَّمَا يُتَنَبَّى عَلَى الْحَيَاءِ ؛ فَإِنَّ الْحَيَاءَ شُعْبَةٌ مِنْ شُعَبِ الْإِيمَانِ ، وَإِذَا تَرَحَّلَ الْحَيَاءُ مِنْ قَلْبِ الْإِنْسَانِ وَنَفْسِهِ تَرَحَّلَ الدِّينُ كُلُّهُ <sup>(٢)</sup> .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ » <sup>(٣)</sup> .

⇒ يُسْقِطُهَا بِالْخُرُوجِ عَنِ الْأَدَابِ الْعَامَّةِ ، وَالْحِصَالِ الْكَرِيمَةِ ، مِمَّا يُشْعِرُ بِحَقَارَةِ النَّفْسِ ، وَذَنَاءَةِ الطَّبَعِ .

انظر : خوارم المروءة وأثرها في عدالة الرواة ، ضمن مجلة البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أمم القرى ، العدد الخامس (ص ٧٣) .

(١) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١٥/٩) وما بعدها ؛ رد المحتار على الدر المختار (٤٨١/٥) وما بعدها ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١٣٩/٣-١٤٠) ؛ تبصرة الحكام (١٨٥/١) وما بعدها ؛ مغني المحتاج (٣٤٩/٦) وما بعدها ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٤٢٢/٦) ؛ شرح منتهى الإرادات (٥٩٢/٣-٥٩٣) .

(٢) انظر : مدارج السالكين (٢٤٧/٢) وما بعدها .

(٣) رواه البخاري في كتاب الإيمان ، باب أمور الإيمان ، ح (٩) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦٧/١) .

ورواه مسلم بلفظ : « الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ » . كتاب الإيمان ، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأعلىها ، ح [٥٧] (٣٥) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٢٠٢/٢) .

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رضي الله تعالى عنهما - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
« الْحَيَاءُ وَالْإِيمَانُ قُرْنَا جَمِيعًا ؛ فَإِذَا رُفِعَ أَحَدُهُمَا رُفِعَ الْآخَرُ » <sup>(١)</sup> .

وَالْحَيَاءُ فِي حَقِيقَتِهِ : تَغَيُّرٌ وَانْكِسَارٌ يَغْتَرِي الْإِنْسَانُ مِنْ خَوْفِ مَا يُعَابُ بِهِ ؛ مِمَّا  
يَجْعَلُهُ يَنْقَبِضُ عَنِ الْقَبَائِحِ وَيَتْرُكُهَا ؛ فَهُوَ خُلُقٌ يَبْعَثُ عَلَى اجْتِنَابِ الْقَيْسِحِ ، وَيَمْنَعُ  
مِنَ التَّقْصِيرِ فِي حَقِّ ذِي الْحَقِّ <sup>(٢)</sup> .

وَإِذَا أَحْلَى الْمَرْءُ بِمُرُوءَتِهِ ؛ بَارَتْكَابِ خَارِمٍ مِنْ خَوَارِمِ الْمَرْوَةِ فَإِنَّمَا يُجِلُّ بِإِيمَانِهِ  
وَحَيَاتِهِ وَعَدَالَتِهِ .

فَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ الْبَذَرِيِّ - رضي الله عنه -  
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ : إِذَا لَمْ تَسْتَخْرِ  
فَأَفْعَلْ مَا شِئْتَ » <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

⇒ وَذَكَرَ الْمُحْفَظَاتُ : أَنَّ رَوَايَةَ الْبُخَارِيِّ أَصَحُّ وَأَرْجَحُ .  
وَالْمَرَادُ بِالشُّعْبَةِ : الْخَصْلَةُ ، أَوْ الْجُزْءُ . وَالْبِضْعُ : عَدَدٌ مِنْهُمْ مُقَيَّدٌ بِمَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى  
التَّسْعِ . انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٢/٢٠٢-٢٠٣) ؛ ابن  
حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦٧/١) .

(١) رواه الحاكم في كتاب الإيمان ، ح (٥٨) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا ،  
فَقَدْ احْتِجَّ بِرَوَاتِهِ ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ » اهـ . ووافقه الذَّهَبِيُّ ، المستدرک ومعه  
التلخيص (٧٣/١) .

(٢) انظر : مفردات ألفاظ القرآن (ص ٢٧٠) ، (حی) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح  
صحيح البخاري (٦٧/١-٦٨) .

(٣) رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء ، باب ٥٤ ، ح (٣٤٨٣) ، ابن حجر ، فتح  
الباري بشرح صحيح البخاري (٥٩٤/٦) .

## المطلب الثاني

### أثر لباس الرجل على مروءته

يَتَّبِعُ الْفُقَهَاءُ فِي بَيَانِ الْأُمُورِ الَّتِي تُخِلُّ بِالْمَرْوَةِ وَتُسْقِطُهَا مِقْيَاسًا شَرْعِيًّا ؛ يَسْتَنِدُ فِي الْغَالِبِ إِلَى الْعُرْفِ الصَّحِيحِ الْمُنْضَبِطِ ؛ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الْمَصَادِرِ التَّبَعِيَّةِ فِي التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ ، وَالَّذِي قَدْ يَتَغَيَّرُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَجْنَاسِ وَالْأَمَاكِينِ وَالْأَزْمَانِ ؛ فَمَا يُعْتَبَرُ مِنْ خَوَارِمِ الْمَرْوَةِ بِالنِّسْبَةِ لِشَخْصٍ قَدْ لَا يُعْتَبَرُ حَارِمًا لَهَا بِالنِّسْبَةِ لِأَخَرٍ ، وَمَا يُخِلُّ بِالْمَرْوَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ قَدْ لَا يَكُونُ مُخِلًّا بِهَا عِنْدَ الْعَجَمِ ، وَبِالْعَكْسِ ، وَقَدْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ زَمَانًا وَجِنْسًا فِي الْبَلَدِ الْوَاحِدِ <sup>(١)</sup> .

وَمِنْ هُنَا نَصَّ الْفُقَهَاءُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - عَلَى أَنَّهُ : « لَا يُنْكَرُ تَغْيِيرُ الْأَحْكَامِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْمَصْلَحَةِ أَوْ الْعُرْفِ بِتَغْيِيرِ الْأَزْمَانِ » <sup>(٢)</sup> ؛ وَعَلَّلُوا الْاِخْتِلَافَ بَيْنَ بَعْضِ فِتَاوَى الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ ، وَفِتَاوَى الْمُتَأَخِّرِينَ بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ ، وَفَسَادِ الْأَخْلَاقِ ؛ مِمَّا يَجْعَلُ جُمْهُورَ الْفُقَهَاءِ يُوجِبُونَ عَلَى الْمُفْتِيِ وَالْمُجْتَهِدِ مَعْرِفَةَ الْعُرْفِ ، وَمُرَاعَاةَ تَغْيِيرِ الْأَزْمَانِ وَالْأَمَاكِينِ <sup>(٣)</sup> .

قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلِهَذَا قَالُوا فِي شُرُوطِ الْاجْتِهَادِ : إِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ مَعْرِفَةِ عَادَاتِ النَّاسِ ؛ فَكَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ ؛ لِتَغْيِيرِ

(١) انظر : عدالة الشاهد في القضاء الإسلامي (ص ٢٤٢-٢٤٥) ؛ بواسطة : المروءة وخوارمها (ص ٥٧-٥٨) .

(٢) انظر : درر الحُكَماء شرح مجلة الأحكام (٤٣/١) ، مادة (٣٩) ؛ علي النذري ، القواعد الفقهية (ص ٥٦ ، ١٢٣) . وانظر ما سبق عن العرف وشروط اعتباره (ص ٥٦٨) من هذا البحث .

(٣) انظر : الرسالة (ص ٥١٠) ؛ إعلام الموقعين عن رب العالمين (٤/٢٠٤-٢٠٥) .

عُرِفِ أَهْلُهُ ، أَوْ لِحْدُوثِ ضَرُورَةٍ ، أَوْ فَسَادِ أَهْلِ الزَّمَانِ بِحَيْثُ لَوْ بَقِيَ الْحُكْمُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ أَوَّلًا لَلَزِمَ مِنْهُ الْمَشَقَّةُ وَالضَّرَرُ بِالنَّاسِ ، وَلَخَالَفَ قَوَاعِدَ الشَّرِيعَةِ الْمُنِيَّةَ عَلَى التَّخْفِيفِ وَالتَّيْسِيرِ وَدَفَعَ الضَّرَرَ وَالْفَسَادَ ؛ لِبَقَاءِ الْعَالَمِ عَلَى أَتَمِّ نِظَامٍ وَأَحْسَنِ إِحْكَامٍ» <sup>(١)</sup> .

وَقَالَ الْقَرَفِيُّ الْمَالِكِيُّ - رحمه الله - : « وَجَمِيعُ أَبْوَابِ الْفِقْهِ الْمَحْمُولَةِ عَلَى الْعَوَائِدِ إِذَا تَغَيَّرَتِ الْعَادَةُ تَغَيَّرَتِ الْأَحْكَامُ فِي تِلْكَ الْأَبْوَابِ ... بَلْ وَلَا يُشْتَرَطُ تَغْيِيرُ الْعَادَةِ ، بَلْ لَوْ خَرَجْنَا نَحْنُ مِنْ تِلْكَ الْبَلَدِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ ، عَوَائِدُهُمْ عَلَى خِلَافِ عَادَةِ الْبَلَدِ الَّذِي كُنَّا فِيهِ ، أَقْبَيْنَاهُمْ بِعَادَةِ بَلَدِهِمْ ، وَلَمْ نَعْتَبِرْ عَادَةَ الْبَلَدِ الَّذِي كُنَّا فِيهِ . وَكَذَلِكَ إِذَا قَدِمَ عَلَيْنَا أَحَدٌ مِنْ بَلَدٍ عَادَتُهُ مُضَادَّةٌ لِلْبَلَدِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ ؛ لَمْ نُفْتِهِ إِلَّا بِعَادَةِ بَلَدِهِ دُونَ عَادَةِ بَلَدِنَا » <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : « فَمَهْمَا تَجَدَّدَ فِي الْعُرْفِ اعْتِبَارُهُ ، وَمَهْمَا سَقَطَ أَسْقَطَهُ ، وَلَا تَجْمُدُ عَلَى الْمَسْطُورِ فِي الْكُتُبِ طَوْلَ عُمْرِكَ ، بَلْ إِذَا جَاءَكَ رَجُلٌ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ إِقْلِيمِكَ يَسْتَفْتِيكَ ؛ لَا تُجِرْهُ عَلَى عُرْفِ بَلَدِكَ ، وَأَسْأَلُهُ عَنْ عُرْفِ بَلَدِهِ ، وَأُفْتِهِ بِهِ دُونَ عُرْفِ بَلَدِكَ وَالْمَقَرَّرِ فِي كُتُبِكَ ؛ فَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الْوَاضِحُ ، وَالْجُمُودُ عَلَى النُّقُولَاتِ أَبَدًا ضَلَالٌ فِي الدِّينِ ، وَجَهْلٌ بِمَقَاصِدِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَالسَّلَفِ الْمَاضِينَ » <sup>(٣)</sup> .

وَجَاءَ فِي فَتْحِ الْمُغِيثِ <sup>(٤)</sup> : « الْمَرْوَةُ يُرْجَعُ فِي مَعْرِفَتِهَا إِلَى الْعُرْفِ ؛ فَلَا تَتَعَلَّقُ بِمُجَرَّدِ الشَّارِعِ ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْأُمُورَ الْعُرْفِيَّةَ قَلَمًا تُضَبِّطُ ، بَلْ هِيَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْبُلْدَانِ ، فَكَمْ مِنْ بَلَدٍ جَرَتْ عَادَةُ أَهْلِهِ بِمُبَاشَرَةِ أُمُورٍ لَوْ بَاشَرَهَا غَيْرُهُمْ لَعُدَّ خَرْمًا لِلْمَرْوَةِ ! »

(١) نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف ، ضمن رسائل ابن عابدين (١٢٣/٢) .

(٢) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام (ص ٢٣٢-٢٣٣) .

(٣) الفروق (١٧٦/١-١٧٧) . (٤) للسخاوي (٢٧٠/١) .

وَقَالَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ - رحمه الله - : « وَمَنْ أَقْتَى النَّاسَ بِمُجَرَّدِ الْمَقُولِ فِي الْكُتُبِ عَلَى اخْتِلَافِ عُرْفِهِمْ وَعَوَائِدِهِمْ وَأَزْمِنَتِهِمْ وَأَمَكِنَتِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ وَقَرَائِنِ أَحْوَالِهِمْ ؛ فَقَدْ ضَلَّ وَأَضَلَّ ، وَكَانَتْ جِنَايَتُهُ عَلَى الدِّينِ أَعْظَمَ مِنْ جِنَايَةِ مَنْ طَبَّبَ النَّاسَ كُلَّهُمْ عَلَى اخْتِلَافِ بِلَادِهِمْ وَعَوَائِدِهِمْ وَأَزْمِنَتِهِمْ وَطَبَائِعِهِمْ بِمَا فِي كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ الطَّبِّ عَلَى أَبْدَانِهِمْ ، بَلْ هَذَا الطَّبِيبُ الْجَاهِلُ وَهَذَا الْمُفْتِي الْجَاهِلُ أَضَرُّ مَا عَلَى أَدْيَانِ النَّاسِ وَأَبْدَانِهِمْ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ » (١) .

✽ وَيَعُوذُ التَّغْيِيرُ فِي الْعَادَاتِ وَالْأَعْرَافِ إِلَى عَامِلَيْنِ اثْنَيْنِ :

أَوَّلُهُمَا : فَسَادُ الْأَخْلَاقِ ، وَضَعْفُ الْوَارِثِ الدِّينِيِّ ، وَقُفُودُ الْوَرَعِ ؛ وَهَذَا يَنْتُجُ عَنْ سُوءِ التَّرْبِيَةِ لِلْأَجْيَالِ الْمُسْلِمَةِ ، وَطُغْيَانِ الْمَادَّةِ وَالتَّرَفِ عَلَى النَّاسِ ، وَمَا اسْتَحْدَثُوهُ مِنْ قَوَائِنَ وَأَنْظِمَةٍ وَأُمُورٍ تَحْكُمُ حَيَاةَ النَّاسِ ، وَبَعْضُهَا مُخَالِفٌ لِلشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ .

وَهَذَا السَّبَبُ يَظْهَرُ وَاضِحًا جَلِيًّا فِي بَابِ الْمَرْوَةِ ؛ حَيْثُ لَمْ يُعَدِ الْاهْتِمَامُ فِي تَعَامُلِ الْمَرْءِ مَعَ نَفْسِهِ وَمَعَ غَيْرِهِ مَبْنِيًّا عَلَى الْأَخْلَاقِ - غَالِبًا - بَلْ عَلَى الْمَصَالِحِ ، وَالْمَالِ ، وَالضَّمَانَاتِ ؛ فَالَّذِي كَانَ يَخْجَلُ مِنَ النَّظَرِ إِلَى عَوْرَةِ نَفْسِهِ ، وَيَهْتَمُّ بِسِتْرِهَا وَالْحِفَافِ عَلَى الْعَفَافِ وَالْحَيَاءِ أَصْبَحَ لَا يُيَالِي ، مَا دَامَ هُوَ يَتَّبِعُ تَعْلِيمَاتِ الْعَصْرِ الْمُسْتَوْرَدَةِ فِي اللَّبَاسِ وَالسُّتْرِ ؛ فَالْصُّدُورُ الْمَكْشُوفَةُ ، وَالسَّلَاسِلُ الْمُعْلَقَةُ حَوْلَ رِقَابِ بَعْضِ الذُّكُورِ ، وَالتَّشَبُّهُ بِالنِّسَاءِ وَالسَّفَلَةِ وَالْكَفَّارِ فِي اللَّبَاسِ ، وَارْتِدَاءُ مَلَاسِ الرِّيَاضَةِ الْفَاضِحَةِ ، أَوْ الْمَحْجَسَةِ لِلْعَوْرَةِ إِنَّمَا هِيَ أُمُثَلَةٌ وَنَمَازِجٌ عَلَى الْإِخْلَالِ بِالْمَرْوَةِ فِي اللَّبَاسِ (٢) .

(١) إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين (٨٩/٣) .

(٢) انظر : المدخل الفقهي العام (٩٢٦-٩٢٧) ؛ المروءة وحوارها (ص ٦٠-٦١) .

وَتَأْنِيهِمَا : تَطَوُّرُ الْوَسَائِلِ الْحَيَاةِ وَالْمَعِيشَةِ ، وَالْأَوْضَاعِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْإِدَارِيَّةِ  
النَّاتِجِ عَنْ حَاجِيَّاتِ النَّاسِ الْكَثِيرَةِ الْمُتَجَدِّدَةِ ، الَّتِي تُؤَلِّدُ الْوَسَائِلَ الْمَادِّيَّةَ لِلتَّعَامُلِ مَعَهَا ،  
فَيُصْبِحُ ذَلِكَ عُرْفًا جَدِيدًا لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِ ، وَغَالِبًا مَا يُجْتَهِدُ فِي الْاِخْتِيَارِ بَيْنَ  
الْبَدَائِلِ الْمُخْتَلِفَةِ الْأَنْسَبِ وَالْأَرْفَقِ وَالْأَقْرَبِ بِصِبْغَتِهِمْ وَمُجْتَمَعِهِمْ .

وَهَذَا التَّطَوُّرُ فِي الْوَسَائِلِ وَالْأَوْضَاعِ لَهُ أَثَرُهُ الْمَلْمُوسُ عَلَى الْمَرْوَةِ ؛ فِي حَيَاةِ  
النَّاسِ كُلِّهَا ، سَلْبًا أَوْ إِيْجَابًا ، وَالسَّلْبُ أَكْثَرُ ، وَهَذَا يَتَّبَعُهُ الْحُكْمُ بِإِقَامَةِ الْمَرْوَةِ أَوْ  
الْإِخْلَالِ بِهَا نَتِيجَةً لِفَقْهِ الْوَاقِعِ <sup>(١)</sup> .

فَالْعُرْفُ إِذَا لَهُ أَثَرٌ كَبِيرٌ فِي الْمَرْوَةِ ؛ مِنْ حَيْثُ مَا يُعَدُّ مِنْهَا وَمَا يُعَدُّ إِخْلَالًا بِهَا .  
وَلِذَا فَإِنَّهُ لَا يَحُوزُ الْقَدْحُ فِي مَرْوَاتِ النَّاسِ بِنَاءً عَلَى مَا يَذْكُرُهُ الْفُقَهَاءُ قَدِيمًا فِي  
بَابِ خَوَارِمِ الْمَرْوَةِ ، إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْقِيُودِ وَالضَّوَابِطِ الَّتِي يَذْكُرُونَهَا لِكُلِّ وَاحِدَةٍ  
مِنْهَا ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْ تِلْكَ الْخَوَارِمِ يُنَيَّتُ عَلَى الْعُرْفِ فِي زَمَنِهِمْ ، وَقَدْ تَبَدَّلَتْ  
الْأَعْرَافُ الْآنَ عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ ، تَبَعًا لِتَغْيِيرِ الْأُمُكِنَةِ وَالْأَزْمِنَةِ <sup>(٢)</sup> .

\* وَلِلْمَرْوَةِ تَعَلُّقٌ كَبِيرٌ بِاللِّبَاسِ ، نَظَرًا لِتَعَلُّقِ اللَّبَاسِ بِالْحَيَاءِ وَالسَّتْرِ وَالْحِشْمَةِ  
وَالْعِفَافِ ، وَلَوْجُوبِ تَمَيُّزِ الْمُسْلِمِ عَنِ التَّشْبِهِ فِي اللَّبَاسِ بِالْكَافِرِينَ وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ أَمَرَ  
بِمُخَالَفَةِ هَدْيِهِمْ فِي اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ ، وَلَوْجُوبِ تَمَيُّزِ الرَّجُلِ - كَذَلِكَ - عَنِ الْمَرْأَةِ فِي  
اللِّبَاسِ ، وَالْعَكْسُ .

وَلِذَا قُلَّ أَنْ تَجِدَ مَنْ يُخَالَفُ فِي اللَّبَاسِ إِلَّا وَهُوَ عَدِيمُ الْمَرْوَةِ أَوْ مُخْتَلِئُهَا <sup>(٣)</sup> .  
وَلَكِنْ يَجِبُ هُنَا التَّنَبُّهُ إِلَى مَسْأَلَةٍ مُهِمَّةٍ ؛ وَهِيَ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ أَحْكَامِ اللَّبَاسِ مِنْ

(١) انظر : المدخل الفقهي العام (٩٢٦/٢-٩٢٧) ؛ المرأة وخوارمها (ص ٦٠-٦١) .

(٢) انظر : المرأة وخوارمها (ص ٦٥) .

(٣) سَتَاتِي الْأَمْثَلَةُ قَرِينًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - .

العوائد الشرعية التي أقرها الدليل الشرعي ، أو نفاها ؛ بمعنى : أن الشارع الحكيم أمر بها إيجاباً أو ندباً ، أو نهى عنها كراهة أو تحريماً ، أو أذن فيها فعلاً أو تركاً فهي ثابتة شرعاً ، لا تبدل لها ، ولا تغير ، وإن اختلفت الأزمنة والأمكنة والأشخاص والآراء ، ولا يصح أبداً أن ينقلب الحسن فيها قبيحاً ، ولا القبيح حسناً ؛ إذ لو صح مثل هذا لكان نسخاً للأحكام المستقرة المستمرة ، والنسخ - كما هو معلوم - بعد موت النبي ﷺ باطل ، فرفع مثل هذه العوائد الشرعية باطل أيضاً (١) .

وذلك مثل ستر العورة ؛ فإنه من العوائد الشرعية المأمور بها ، المنهي عما يخل بها ، فلا يصح أن يقال في زمن أو مكان ما : إن كشف العورة الآن - من غير ضرورة - ليس بقبيح ولا عيب ، ولا محجل بالمرءة ، فلنجزه ! ومثل التشبه بالنساء أو الفساق أو الكفار في اللباس ؛ فإنه من الأمور المحرمة الثابتة بنصوص الوحيين ، التي لا تتغير ولا تبدل ، فلا يقال مثلاً : إنه يجوز في مكان أو زمان ما ! نعم قد يختلف الضابط فيما يعد تشبهاً بهؤلاء من مكان لآخر ومن زمان لآخر ، لكن أصل تحريم التشبه واعتباره حرماً للمرءة ثابت لا يتغير ولا تبدل في الإسلام . وقل مثل ذلك في إسبال الرجال للثياب ، ولبسهم الذهب والحريز .

وأما ما كان من أحكام اللباس التي ليس فيها نفي ولا إثبات بدليل شرعي ؛ كاللوان الثياب ، وهيئات اللباس ، وكيفيته ، فهي مما يتغير بتغير الزمان والمكان والأشخاص ، فلا يقال : إن اللباس للقميص - مثلاً - أو للثياب الخضراء أو الحمراء أو نحو ذلك محجل بالمرءة ، إلا إذا دخل في باب الشهرة ، أثبت أنه بذلك

(١) انظر : الموافقات في أصول الشريعة (٢/٢٨٣-٢٨٤) ، بتصرف .



يُخَالِفُ عَادَةَ أَهْلِ زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ ، أَوْ يَتَشَبَّهُ بِغَيْرِهِ مِمَّنْ نَهَى عَنِ التَّشَبُّهِ بِهِمْ <sup>(١)</sup> .  
 قَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ - رحمه الله - : « وَالتَّبَدُّلُ مِنْهَا مَا يَكُونُ مُتَبَدِّلًا فِي الْعَادَةِ  
 مِنْ حُسْنٍ إِلَى قُبْحٍ ، وَبِالْعَكْسِ ؛ مِثْلُ كَشْفِ الرَّأْسِ ؛ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْبِقَاعِ ؛  
 فَهُوَ لِذَوِي الْمُرُوءَاتِ قَبِيحٌ فِي الْبِلَادِ الْمَشْرِقِيَّةِ ، وَغَيْرُ قَبِيحٍ فِي الْبِلَادِ الْمَغْرِبِيَّةِ ؛ فَالْحُكْمُ  
 الشَّرْعِيُّ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ ذَلِكَ ؛ فَيَكُونُ عِنْدَ أَهْلِ الْمَشْرِقِ قَادِحًا فِي الْعَدَالَةِ ، وَعِنْدَ  
 أَهْلِ الْمَغْرِبِ غَيْرُ قَادِحٍ » <sup>(٢)</sup> .

\* وَمُرَاعَاةُ الْمُرُوءَةِ فِي اللَّبَاسِ مُهِمَّةٌ جَدًّا : فَقَدْ قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ : « الْمُرُوءَةُ  
 الظَّاهِرَةُ فِي النَّيَابِ الطَّاهِرَةِ » <sup>(٣)</sup> . وَلَعَلَّ مَقْصُودَهُ بِذَلِكَ : أَنَّ مُحَافَظَةَ الرَّجُلِ عَلَى  
 نِيَابِهِ وَنَقَائِهَا مِنْ عَلَامَاتِ الْمُرُوءَةِ .  
 وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ حَسَنٍ <sup>(٤)</sup> - رحمه الله - : « قُلْتُ لِإِيَّاسِ بْنِ مُعَاوِيَةَ : مَا  
 الْمُرُوءَةُ ؟ قَالَ : أَمَّا فِي بَلَدِكَ فَالتَّقْوَى ، وَأَمَّا حَيْثُ لَا تَعْرِفُ فَاللِّبَاسُ » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : الموافقات في أصول الشريعة (٢/٢٨٣-٢٨٤ ، ٢٩٧) ؛ المروءة وخوازمها (ص ٦٠-٦٢) .

(٢) الموافقات في أصول الشريعة (٢/٢٨٤) .

(٣) انظر : أدب الدنيا والدين (ص ٤٩٧) .

(٤) هو سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ حَسَنِ السُّلَمِيِّ مَوْلَاهُمُ ، الْوَاسِطِيُّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ أَوْ أَبُو الْحَسَنِ ،  
 تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ فِي غَيْرِ الزُّهْرِيِّ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَمِعَ مِنْهُ بِالْمَوْسِمِ ، كَانَ مُؤَدِّبًا عَابِدًا ، مَاتَ بِالرَّمْيِ  
 فِي خِلَافَةِ الْمُهَدِّيِّ الْعَبَّاسِيِّ .

انظر ترجمته في : [ الطبقات الكبرى (٧/٣١٢) ؛ تهذيب التهذيب (٢/٥٤) ؛ تقريب

التهذيب (ص ١٨٣) ، رقم (٢٤٣٧) ] .

(٥) انظر : بهجة المجالس (٣/٦٠) .

وَلَا عَجَبَ فِي ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ مِنَ الْإِنْسَانِ مَا يَكُونُ سِتْرُهُ مُرَوَّعَةً ؛ وَذَلِكَ بِحَسَبِ الْأَشْخَاصِ وَالْعَادَاتِ ؛ فَلَيْسَ الرَّجُلُ الْكَبِيرُ وَالْمُنِيلُ وَالْعَالِمُ مِثْلَ الْعُمَالِ وَأَهْلِ الصَّنَائِعِ ، وَحِفْظُ الْمُرَوَّعَةِ مَشْرُوعٌ ، وَإِسْقَاطُهَا يُجَرِّحُ بِهِ الْعَدْلُ ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ ، وَمَنْ عَادَتْهُ أَنْ يَعْتَمَّ - مَثَلًا - ، فَخَرَجَ حَاسِرَ الرَّأْسِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ فَقَدْ خَالَفَ مَا أَمَرَ بِهِ ، وَجَرَحَ مُرَوَّعَتَهُ <sup>(١)</sup> .

وَالْمُرَوَّعَةُ فِي اللَّبَاسِ : أَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ مُعْتَدِلَ الْحَالِ فِي مُرَاعَاةِ لِبَاسِهِ ، مِنْ غَيْرِ إِكْتِنَارٍ مِنْهُ ، وَلَا اطِّرَاحٍ لَهُ ؛ فَإِنَّ عَدَمَ مُرَاعَاةِ اللَّبَاسِ ، وَتَرْكَ تَقْقُدِهِ يَشِينُ صَاحِبَهُ ، وَكَثْرَةَ مُرَاعَاتِهِ وَصَرَفِ الْهِمَّةِ إِلَى الْعِنَايَةِ بِهِ ذَنَاءَةٌ وَنَقْصٌ فِي الْمَرْءِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِ بَنِي آدَمَ وَأَجْسَامِهِمْ ، إِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ <sup>(٢)</sup> .

فَلْيَكُنْ لِبَاسُ الرَّجُلِ صَالِحًا لِمَنَلِهِ ، وَلْيَكُنْ اهْتِمَامُهُ بِنَفْسِهِ ؛ تَهْذِيبًا وَإِصْلَاحًا وَتَقْوِيمًا أَكْثَرَ مِنْ اهْتِمَامِهِ بِثِيَابِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَشَاهِدِ الْمَلْحُوظِ أَنَّهُ مَتَى اشْتَدَّ كَلْفُ الْإِنْسَانِ بِمُرَاعَاةِ لِبَاسِهِ ، وَاهْتِمَامِهِ بِمَظْهَرِهِ قَطَعَهُ ذَلِكَ عَنْ مُرَاعَاةِ نَفْسِهِ وَتَهْذِيبِهَا ، وَصَارَ الْمَلْبُوسُ عِنْدَهُ أَنْفَسَ ، وَهُوَ عَلَى مُرَاعَاتِهِ أَحْرَصُ وَأَشَدُّ ، وَالنَّاسُ مَعَادِنُ وَمَخَابِرُ ، لَا مَظَاهِرَ وَأَشْكَالَ ؛ وَلِذَا كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يَقُولُ : « أَلْبَسُ ثَوْبًا أَقْبَى بِهِ نَفْسِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ثَوْبٍ أَقْبَى بِنَفْسِي » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : مختصر كتاب النظر في أحكام النظر (ص ١٢٠-١٢١ ، ١٢٧) .

(٢) انظر : أدب الدنيا والدين (ص ٤٩٦) .

(٣) انظر : أدب الدنيا والدين (ص ٤٩٦-٤٩٧) .

وَأَبْلَغَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُصْطَفَى ﷺ : « تَعَسَ عَبْدُ الدِّينَارِ ، وَالذَّرْهَمِ ، وَالْقَطِيفَةِ ، وَالْحَمِيصَةِ ؛ إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ » (١) .

فَجَعَلَهُ ﷺ عَبْدًا لِثِيَابِهِ وَشَهْوَتِهِ وَهَوَاهُ ، وَدُنْيَاهُ ؛ لِشَغْفِهِ وَحِرْصِهِ عَلَى الْاِعْتِنَاءِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ (٢) .

وَلَعَلَّ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى نَهْيُهُ ﷺ عَنِ اللَّبَسَتَيْنِ ؛ فِيمَا رَوَاهُ كِنَانَةُ بْنُ نُعَيْمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّهْرَتَيْنِ : أَنْ يَلْبَسَ الثِّيَابَ الْحَسَنَةَ الَّتِي يُنْتَظَرُ إِلَيْهَا فِيهَا ، أَوِ الدَّنِيَّةَ أَوِ الرَّثَةَ الَّتِي يُنْتَظَرُ إِلَيْهَا فِيهَا » (٣) ؛ لِأَنَّ فِيهَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مِنَ الْمُرُوءَةِ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مُعْتَدِلَ الْحَالِ فِي مُرَاعَاةِ لِبَاسِهِ ؛ مِنْ غَيْرِ إِكْتَارٍ مِنْهُ ، وَلَا اطِّرَاحٍ لَهُ ؛ بَلْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ وَسْطًا فِي أُمُورِهِ كُلِّهَا (٤) .

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « أَصْلُ اللَّبَاسِ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصَرًا ، وَعَلَى حَالَةِ الْقَصْدِ جَنَسًا وَقِيمَةً ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُبْلُوسُ رَفِيعًا ؛ إِنْ صَانَهُ لِابْسِهِ كَانَ عَبْدَهُ ؛ تَعَسَ عَبْدُ الدِّينَارِ ، تَعَسَ عَبْدُ الذَّرْهَمِ ، تَعَسَ عَبْدُ الْحَمِيصَةِ ، تَعَسَ عَبْدُ الْقَطِيفَةِ ، وَإِنْ امْتَنَّهُ كَانَ مُسْرِفًا ، وَأَحْوَجَهُ إِلَى تَكْلُفٍ قِيمَةِ الْآخِرِ ، وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا » (٥) .

(١) رواه البخاريُّ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - في كتاب الجهاد ، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله ، ح (٢٨٨٧) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٩٦-٩٥/٦) ؛ وفي كتاب الرِّقَاق ، باب ما يُتَّقَى مِنْ فِتْنَةِ الْمَالِ ، ح (٦٤٣٥) ، المصدر السابق (٢٥٧/١١) .

وَمَعْنَى : تَعَسَ ؛ أَي سَقَطَ ، وَالْمُرَادُ هُنَا : هَلَكَ . وَالْقَطِيفَةُ : هِيَ الثَّوبُ الَّذِي لَهُ حَمَلٌ . وَالْحَمِيصَةُ : الْكِسَاءُ الْمُرْبُوعُ . المصدر السابق (٢٥٩/١١) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٢٥٩/١١) .

(٣) انظر تخريج (ص ٦١٠) من هذا البحث .

(٤) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤٣٨/٦) .

(٥) نقلًا عن : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٤٣٨/٦-٤٣٩) .

\* وَمِنْ صُورِ خَوَارِمِ الْمَرْوَةِ الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا الْفُقَهَاءُ فِي بَابِ اللَّبَاسِ مَا يَلِي :

أَوَّلًا : لُبْسُ الرَّجُلِ لِبَاسًا لَا يَصْلُحُ لِمِنْلِهِ ، وَلَا يَلِيْقُ بِهِ لُبْسُهُ ؛ وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْأَشْخَاصِ ، وَالْأَمَكَةِ ، وَالْأَزْمَنِ .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « فَمِنْ تَرَكِ الْمَرْوَةِ لُبْسُ مَا لَا يَلِيْقُ بِأَمْنَالِهِ ؛ بَأَنَّ لِبْسَ الْفَقِيهِ الْقَبَاءَ وَالْقَلَنْسُوَّةَ ، وَيَتَرَدَّدُ فِيهِمَا فِي بَلَدٍ لَمْ تَجْرِ عَادَةُ الْفُقَهَاءِ بَلْبُسِهِمَا فِيهِ ، أَوْ لِبْسَ التَّاجِرِ ثَوْبَ الْجَمَّالِ ، أَوْ تَعَمَّمَ الْجَمَّالُ وَتَطَيَّلَسَ ، وَرَكِبَ بَغْلَةً مُثَمَّنَةً ، وَطَافَ فِي السُّوقِ ، وَاتَّخَذَ نَفْسَهُ ضُحْكَةً » (١) .

ثَانِيًا : لُبْسُ مَا يَجْعَلُ النَّفْسَ مَحَلًّا لِلسُّخْرِيَّةِ وَالضَّحِكِ ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ الْمُثَلَوْنَ وَالْمَهْرَجُونَ ، وَمَنْ يَنْتَجِلُونَ حِرْفَةً إِضْحَاكِ النَّاسِ عَلَى خَشَبَاتِ الْمَسَارِحِ وَالنُّوَادِي فِيمَا يُسَمَّى ( بِالْكُومِيْدِيَا ) (٢) .

لِأَنَّ هَذِهِ الْهَيْئَاتِ تَدْفَعُ النَّاسَ إِلَى الْاسْتِخْفَافِ بِهِ ، وَالسُّخْرِيَّةِ مِنْهُ ، وَمَنْ هَذِهِ حَالُهُ لَا يُؤْمِنُ عَلَيْهِ مِنَ الْاسْتِخْفَافِ بِالشَّرْعِ وَتَعَالِيْمِهِ ؛ وَلِأَنَّهَا قَدْ تَقَوَّدَتْ إِلَى سُوءِ الظَّنِّ بِهِ فِي مُصَاحَبَةِ الْأَرَاذِلِ وَأَهْلِ الْمُجُونِ ، أَوْ مُحَارَاتِهِمْ فِي تَصَرُّفَاتِهِ ، أَوْ التَّشَبُّهِ بِهِمْ ، وَلَوْ كَانَ سَالِمًا فِي نَفْسِهِ هُوَ (٣) .

ثَالِثًا : كَشْفُ الْعَوْرَاتِ وَالسَّوَاتِ أَمَامَ النَّاسِ ، وَالتَّسَاهُلُ بِذَلِكَ ، مِنْ غَيْرِ غُذْرِ أَوْ ضَرُورَةٍ ؛ فَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُحَرَّمَاتِ ، وَالْإِخْلَالُ بِالْمَرْوَةِ ؛ فَقَدْ اتَّفَقَ أَيْمَةُ

(١) روضة الطالبين (٢٠٩/٨) .

(٢) انظر : معالم القرية (ص ٢١٤) ؛ شرح منتهى الإرادات (٥٩٢/٣) ؛ المروءة وخوارمها (ص ٩٥ ، ٩٨) .

(٣) انظر : خوارم المروءة وأثرها في عدالة الرواة ، ضمن مجلة البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، العدد الخامس (ص ٧٤) .

الفتوى على أن من كشف عورته أمام الناس عمداً ، من غير ضرورة أو حاجة فإن عداًته تسقط ، وشهادته ترد<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك المشي أمام الناس عرياناً أو كاشفاً لبعض عورته ؛ من مثل ما يحدث اليوم على شواطئ البحار ، وفي برك السباحة والحمامات ؛ ممن يدخلون المسابح والحمامات بغير مازر ، أو بتبان قصير جداً ، أو في مسابقات السباحة التي تكشف فيها الفخذان وغيرها - أحياناً - ، ولا شك أن هذا كله هجنة وخساسة ، وسقوط نفس ، وضياغ حشمة ، وضعف حياء ، يتنزه المرء المسلم ذو المروءة عن هذا كله أدباً وحياء ومروءة<sup>(٢)</sup> .

وعد بعض أهل العلم من ذلك : كشف العورة إذا خلا من غير حاجة تدعو إلى ذلك ؛ قال الإمام النووي - رحمه الله - : « وأما كشف الرجل عورته في حال الخلوة بحيث لا يراه آدمي ؛ فإن كان لحاجة جاز ، وإن كان لغير حاجة ففيه خلاف العلماء في كراهيته وتخريمه ، والأصح عندنا : أنه حرام »<sup>(٣)</sup> .

\* ومن اللطائف في هذا : ما ذكره الإمام ابن عبد البر - رحمه الله - في قصة غسل النبي ﷺ ؛ قال : « ورؤي من وجه آخر : أن العباس كان بالباب ، لم يحضر الغسل ، يقول : لم يمنعني أن أحضره إلا أنني كنت أراه ﷺ يستحني أن يراني أراه حاسراً - ﷺ - ، ورضي الله عن جميع صحابته وأزواجه »<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٢٧/٤) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٣٩٦/١) . وانظر (ص ٨٦٢-٨٦٨) من هذا البحث .

(٢) انظر : قوانين الأحكام الشرعية (ص ٣٣٦) ؛ المحرر في الفقه (٢٦٨/٢) ؛ شرح منتهى الإرادات (٥٩٢/٣) ؛ المروءة وخوارمها (ص ١٤٨) .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٢٧/٤) . وممن عد هذا من خوارم المروءة : النووي في شرح صحيح مسلم ؛ وابن قيم الجوزية في مدارج السالكين (٣٣٥/٢) ؛ والسخاوي في فتح المغيب (٢٧٠/١) وما بعدها .

(٤) التمهيد (٤٠٢/٢٤) .

رَابِعًا : الْمَشْيُ فِي السُّوقِ أَوْ الطَّرِيقَاتِ الْعَامَّةِ بِالسَّرَاوِيلِ وَخَدِهِ ؛ وَفِي حُكْمِهِ الْبَنْطَالُ الضَّيْقُ ، وَمَا يُسَمَّى بِـ ( الْجَنْزِ ) ؛ الَّذِي بَاتَ يَرْتَدِيهِ غَالِبُ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ ؛ فَقَدْ عَدَّهُ جُمْهُورُ الْحَنَفِيَّةِ مِنْ خَوَارِمِ الْمَرْوَةِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَحْسِينِ الْعَوْرَةِ ، وَإِبْدَاءِ الْمَقَاطِعِ وَالْمَقَاتِنِ <sup>(١)</sup> .

خَامِسًا : كَشْفُ مَا الْعَادَةُ تَغْطِيهِ مِنْ بَدَنِهِ ؛ كَصَدْرِهِ ، وَظَهْرِهِ ، وَبَطْنِهِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْهَيْئَاتِ تَدْفَعُ النَّاسَ إِلَى الْاسْتِخْفَافِ بِهِ ، وَالسُّخْرِيَّةِ مِنْهُ ، وَمَنْ هَذِهِ حَالُهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ مِنَ الْاسْتِخْفَافِ بِالشَّرْعِ ، وَإِسَاءَةِ الظَّنِّ بِهِ <sup>(٣)</sup> .

سَادِسًا : كَشْفُ الرَّأْسِ فِي مَوْضِعٍ يُعَدُّ كَشْفُهُ فِيهِ خِفَّةٌ وَسَوْءُ أَدَبٍ وَقِلَّةُ مَرْوَةٍ وَحَيَاءٍ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ حَارِمًا مِنْ خَوَارِمِ الْمَرْوَةِ <sup>(٤)</sup> . وَقَدْ كَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ يَخْرِصُونَ عَلَى تَغْطِيَةِ رُؤُوسِهِمْ ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ فِي الْأَسْوَاقِ وَالْمَجَامِعِ الْعَامَّةِ حَاسِرَ الرَّأْسِ <sup>(٥)</sup> ؛ بَلْ « لَمْ يُنْقَلْ

(١) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٣٨٨/٧) ؛ الاختيار لتعليل المختار (٢٠٥/٢) ؛ رسائل ابن نجيم (ص ٢٥٦) .

(٢) انظر : رسائل ابن نجيم (ص ٢٥٦-٢٥٧) ؛ مغني المحتاج (٣٥٢/٦) ؛ النكت والفوائد السنيّة على مشكل المحرّر (٢٦٨/٢) ؛ المغني (١٥٢/١٤) ؛ شرح منتهى الإرادات (٥٩٢/٣) .

(٣) انظر : خوارم المروءة وأثرها في عدالة الرواة ، ضمن مجلة البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، العدد الخامس (ص ٧٤) .

(٤) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٣٨٨/٧) ؛ روضة الطالبين (٢٠٩/٨) ؛ النكت والفوائد السنيّة على مشكل المحرّر (٢٦٨/٢) .

(٥) انظر : تمام المنة في التعليق على فقه السنة (ص ١٦٤) ؛ المروءة وخوارمها (ص ١٤٥) وما بعدها) .

إِلَيْنَا ، وَلَا عُرِفَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ جَلَسَ بَيْنَ أَصْحَابِهِ ، أَوْ مَشَى فِي الطَّرِيقِ ، أَوْ خَطَبَ ، أَوْ اسْتَقْبَلَ الْوُفُودَ ، أَوْ غَزَا وَهُوَ حَاسِرُ الرَّأْسِ ، دُونَ عِمَامَةٍ أَوْ قَلَنْسُوَةٍ ، وَمَنْ ادَّعَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْبَرْهَانُ » (١) .

وَقَدْ اسْتَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ جَرِيًّا عَلَى عَادَةِ أَشْرَافِ الْعَرَبِ ؛ الَّذِينَ كَانُوا لَا يَجْلِسُونَ فِي الْمَجَالِسِ ، وَلَا يَخْطُبُونَ فِي الْمَجَامِعِ ، وَلَا يَحْضُرُونَ الْمَحَافِلَ إِلَّا وَعَلَى رُؤُوسِهِمُ الْعِمَائِمُ ؛ فَكَانَتِ الْعِمَائِمُ عِنْدَ الْعَرَبِ شِعَارَ الْكِرَامَةِ وَالْعِزَّةِ ، وَالسِّيَادَةِ وَالْمُرُوءَةِ وَالْوَقَارِ ، وَلَا زَالَتْ هَذِهِ الْعَادَةُ بَيْنَ رُؤَسَاءِ الْعَرَبِ وَأَشْرَافِهَا إِلَى وَقْتِنَا الْحَاضِرِ ، بَلْ لَا زِلْنَا نَرَى أَنَّ مَنْ يَغْشَى مَجَالِسَ الْعُظَمَاءِ وَالسَّادَةِ عَارِي الرَّأْسِ قَدْ أَخْلَى بِالْمُرُوءَةِ ، وَتَحَرَّدَ مِنَ الْحَيَاءِ ، وَكَانَ حَقِيقًا بِالْعِتَابِ ، بَلْ بِالْعِقَابِ (٢) .

وَمِنَ الْمُلَاحَظَةِ الْآنَ أَنَّ غِطَاءَ الرَّأْسِ قَدْ تَنَوَّعَ ؛ مِنْ عِمَامَةٍ إِلَى طَاقِيَةٍ وَنَحْوِهَا ، كَمَا تَنَوَّعَ فِي عَهْدِهِ ﷺ مِنْ عِمَامَةٍ إِلَى قَلَنْسُوَةٍ ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ مَنَاطُ الْأَفْضَلِيَّةِ تَغْطِيَةَ الرَّأْسِ بِأَيِّ غِطَاءٍ مُتَعَارِفٍ ؛ لِمَا فِي كَشْفِهَا مِنْ سُوءِ الْأَدَبِ ، وَضَعْفِ الْحَيَاءِ وَالْوَقَارِ (٣) .

وَلَيْسَ مِنَ الْهَيْئَةِ الْحَسَنَةِ فِي عُرْفِ السَّلَفِ اعْتِيَادُ حَسْرِ الرَّأْسِ ، وَالسَّيْرِ كَذَلِكَ فِي الطَّرَفَاتِ ، وَالِدُخُولِ إِلَى أَمَاكِنِ الْعِبَادَةِ كَذَلِكَ ، بَلْ إِنَّ هَذِهِ عَادَةً أَجَنِبِيَّةً تَسَرَّبَتْ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ حِينَمَا دَخَلَهَا الْكُفَّارُ ، وَجَلَبُوا إِلَيْهَا عَادَاتِهِمُ الْفَاسِدَةَ ، فَقَلَّدَهُمُ الْمُسْلِمُونَ فِيهَا ، فَأَضَاعُوا بِهَا وَبِأَمْثَالِهَا مِنَ التَّقَالِيدِ شَخْصِيَّتَهُمُ الْإِسْلَامِيَّةَ ، وَلَيْسَ هَذَا الْعُرْفُ الطَّارِئُ الْفَاسِدُ صَالِحًا لِيَكُونَ مُسَوِّعًا لِمُخَالَفَةِ الْعُرْفِ الْإِسْلَامِيِّ

(١) حسنين مخلوف ، الأدلة الشرعية (ص ٣٤) ؛ بواسطة : المروءة وخوازمها (ص ١٤٥ - ١٤٧) . وانظر : القول المبين في أخطاء المصلين (ص ٥٧) .

(٢) ، (٣) انظر : حسنين مخلوف ، الأدلة الشرعية (ص ٣٤ وما بعدها) ؛ بواسطة : المروءة وخوازمها (ص ١٤٥ - ١٤٧) بتصرف .

السَّابِقِ الصَّحِيحِ <sup>(١)</sup> .

« وَأَمَّا اسْتِحْبَابُ الْحَسْرِ (لِلرَّاسِ) بِنِيَّةِ الْخُشُوعِ : فَائْتِدَاعُ حُكْمٍ فِي الدِّينِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ إِلَّا الرَّأْيُ ، وَلَوْ كَانَ حَقًّا لَفَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَوْ فَعَلَهُ لَنُقِلَ عَنْهُ ؛ وَإِذْ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ دَلَّ ذَلِكَ أَنَّهُ بِدْعَةٌ ، فَاحْذَرَهَا » <sup>(٢)</sup> .

\* ولأجلِ أثرِ العُرفِ في اللباسِ اشترطَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي كَوْنِ حَسْرِ الرَّاسِ مُجَلًّا بِالْمُرُوءَةِ الشَّرُوطَ التَّالِيَةَ :

- ١\_ أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ غَيْرَ مُحْرَمٍ بِنُسْكِ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ <sup>(٣)</sup> .
- ٢\_ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَمَامَ النَّاسِ <sup>(٤)</sup> .
- ٣\_ أَنْ يَكُونَ كَشْفُهُ لِرَأْسِهِ بِلَا عُذْرٍ مِنْ مَرَضٍ أَوْ عَمَلٍ يَقْتَضِي ذَلِكَ <sup>(٥)</sup> .
- ٤\_ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَا يَلِيقُ بِمِثْلِهِ كَشْفُ رَأْسِهِ ؛ وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْأَعْمَارِ وَمَكَانَةِ الشَّخْصِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَكَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ السُّوقِ مِنْ عَدَمِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : تمام المنة في التعليق على فقه السنة (ص ١٦٤) ؛ الأحوبة النافعة عن المسائل الواقعة (ص ١١٠) .

وانظر ما سبق في العِمَامَةِ (ص ٢٤٢ وما بعدها) من هذا البحث .

(٢) تمام المنة في التعليق على فقه السنة (ص ١٦٦) .

(٣) انظر : مغني المحتاج (٣٥٢/٦) .

(٤) انظر : النكت والفوائد السنيّة (٢/٢٦٨) ؛ فتح المغيث (١/٢٧٠) .

(٥) انظر : المروءة وخوارمها (ص ١٤٣) .

(٦) انظر : رسائل ابن نجيم (ص ٢٥٧-٢٥٨) ؛ معالم القرية (ص ٢١٥) ؛ روضة الطالبين



٥- أَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ فِي مَوْضِعٍ يُعَدُّ كَشْفُهُ لِرَأْسِهِ فِيهِ خِفَّةٌ وَسُوءُ أَدَبٍ <sup>(١)</sup> .

سَابِعًا : جَرُّ الْإِزَارِ ، وَالْإِسْبَالُ فِي الثِّيَابِ ؛ فَقَدْ ذَكَرَ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ  
ابن عَبْدِ اللَّطِيفِ آلَ الشَّيْخِ - رحمه الله - أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُغِلُّ بِمُرُوءَةِ الرَّجَالِ ،  
وَتُرَدُّ بِهِ شَهَادَتُهُمْ <sup>(٢)</sup> .

ثَامِنًا : لِبَسُ الرَّجُلِ لِلذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ مِمَّا يُغِلُّ بِمُرُوءَتِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَشْبَهُهُ بِالنِّسَاءِ ،  
وَفِيهِ مِنْ صِفَاتِ الْأُنُوثَةِ وَالْخُنُوثَةِ وَالْمَيُوعَةِ مَا لَا يَخْفَى ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ مِمَّا يَتَنَافَى مَعَ  
مُرُوءَةِ الرَّجَالِ وَكَمَالِ عَدَالَتِهِمْ <sup>(٣)</sup> .



(١) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٣٨٨/٧) ؛ رسائل ابن نجيم (ص ٢٥٦) .

(٢) انظر : فتاوى ورسائل ابن إبراهيم (٢٩/١٣) .

(٣) انظر : ما سبق من هذا البحث (ص ٥٤٤ ، ٦٣٣) .

## الفصلُ الرَّابِعُ

### أَحْكَامُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْعِبَادَاتِ

وَفِيهِ أَرْبَعَةٌ مَبَاحِثَ :

المبحث الأول: أَحْكَامُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالصَّلَاةِ .

المبحث الثاني: هَيْئَاتُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُسْتَحَبَّةُ فِي

بَعْضِ مَوَاطِنِ الْعِبَادَةِ .

المبحث الثالث: أَحْكَامُ كَفَنِ الرَّجُلِ وَأَدَابُهُ .

المبحث الرابع: أَحْكَامُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْحَجِّ

وَالْعُمْرَةِ .

## الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

### أَحْكَامُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالصَّلَاةِ

وَفِيهِ خَمْسَةُ مَطَالِبَ :

- المطلب الأول : أَحْكَامُ سِتْرِ عَوْرَةِ الرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ .
- المطلب الثاني: مَشْرُوعِيَّةُ أَخْذِ الزَّيْنَةِ فِي الصَّلَاةِ وَمَا يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ مِنَ الثِّيَابِ .
- المطلب الثالث : أَحْكَامُ بَعْضِ هَيْئَاتِ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ .
- المطلب الرابع : أَحْكَامُ الصَّلَاةِ فِي اللَّبَاسِ النَّجَسِ .
- المطلب الخامس: الصَّلَاةُ فِي اللَّبَاسِ الْمُحَرَّمِ عَلَى الرَّجُلِ وَأَثَرُ ذَلِكَ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ .

## الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ

### أَحْكَامُ سِتْرِ عَوْرَةِ الرَّجُلِ فِي الصَّلَاةِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ :

الفرع الأول : حُكْمُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ .

الفرع الثاني : حُكْمُ انْحِسَارِ اللَّبَاسِ عَنِ الْعَوْرَةِ

فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ .

الفرع الثالث : حُكْمُ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ مَكْشُوفُ

الْعَاتِقَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا .

## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

## حُكْمُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ

○ الْمُرَادُ بِالْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ : مَا يَجِبُ سِتْرُهُ فِيهَا ؛ وَهِيَ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ أَعْمٌ مِنْ عَوْرَةِ النَّظَرِ ؛ لِأَنَّ عَوْرَةَ النَّظَرِ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ - كَمَا سَبَقَ - مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ وَهُمَا لَيْسَتَا مِنْهَا ، أَمَّا عَوْرَةُ الصَّلَاةِ فَهِيَ أَعْمٌ ؛ إِذْ يَدْخُلُ فِيهَا الْمَنْكِبَانِ ، وَالظَّهْرُ ، وَالْبَطْنُ وَنَحْوُ ذَلِكَ . فَالْعَوْرَةُ الَّتِي يَجِبُ سِتْرُهَا فِي الصَّلَاةِ قَدَرٌ زَائِدٌ عَلَى مَا يَجِبُ سِتْرُهُ خَارِجَهَا عَنِ النَّظَرِ <sup>(١)</sup> .

## ● وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ لَا يَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ :

- الْحَالُ الْأَوَّلَى : أَنْ يَكُونَ الْمُصَلِّي غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ ؛ لِفَقْرٍ أَوْ حَاجَةٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابٍ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى السُّتْرَةِ ؛ فَهَذِهِ الْحَالُ مُحَلٌّ اتِّفَاقٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ فَاقِدَ السُّتْرَةِ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ الصَّلَاةُ ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُؤَدِّيَهَا فِي وَقْتِهَا ، وَلَوْ كَانَ غُرْيَانًا <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ، فَلَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ بِالْعَجْزِ عَنْهُ ؛ كَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ، وَالْوُضُوءِ ، وَسَائِرِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : مجموع فتاوى ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠٩/٢٢-١١٩) .

وانظر : (ص ٨٠٦ وما بعدها) من هذا البحث .

(٢) عَلَى كَيْفِيَّاتٍ لَصَلَاةِ الْقَارِي إِنْ كَانَ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ مَبْسُوطَةً فِي كُتُبِ الْفُرُوعِ ، يَطُولُ الْكَلَامُ بِهَا ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِهَا .

(٣) انظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢٨٢/١-٢٨٣) ؛ الإشراف على مسائل

الخلافاً (٩١/١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١٥٩/١) ؛ المجموع شرح

المهذب (١٨٥/٣ وما بعدها) ؛ المغني (٣١١/٢ وما بعدها) .

وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ - كَذَلِكَ - فِي أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَسْتُرُ بِهِ عَوْرَتَهُ ، فَصَلَّى عَارِيًا ، ثُمَّ وَجَدَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ مَا يَسْتُرُهَا بِهِ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ أَنْ يَسْتُرَ عَوْرَتَهُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ وَلَيْسَ لَهُ بَدَلٌ ، فَيَلْزِمُهُ الْإِثْبَانُ بِهِ حِينَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> .

وَإِنْ وَجَدَ مَا يَسْتُرُ بِهِ بَعْضَ الْعَوْرَةِ سِتْرَ الْعَوْرَةِ الْمُغْلَظَةِ ( الْقُبْلَ وَالذَّبْرَ ) ؛ لِأَنَّهُمَا أَفْحَشُ مِنْ غَيْرِهِمَا . وَإِنْ وَجَدَ مَا يَكْفِي أَحَدَهُمَا فَقَطْ سِتْرَ الْقُبْلَ فِي أَصَحِّ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ ؛ كَمَا ذَكَرَ النَّوَوِيُّ وَأَبْنُ قَدَامَةَ وَغَيْرُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ بِهِ الْقِبْلَةَ ؛ وَلَا يَسْتَتِرُ بِغَيْرِهِ ، بِخِلَافِ الذَّبْرِ فَإِنَّهُ يَسْتَتِرُ بِالْإِلَيْنَيْنِ ، وَلَا يَكُونُ فِي الْقِبْلَةِ<sup>(٢)</sup> .

\* وَمِنْ الْأَدِلَّةِ عَلَى هَذَا كُلِّهِ ؛ مَا يَلِي :

١ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾<sup>(٣)</sup> .

٢ - وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَانْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

٣ - مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ ، فَإِذَا

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١/٤١٠-٤١١) ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢٨٣/١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في منهج عالم المدينة (١/١٦٠) ؛ أسهل المدارك (١١٦/١-١١٧) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/١٩٤-١٩٥) ؛ المجموع شرح المَهْدَب (٣/١٨٨) ؛ روضة الطالبين (١/٣٩٠-٣٩١) ؛ المغني (٢/٣١٤-٣١٥) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٧٢) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١/٤١٣) ؛ أسهل المدارك (١/١١٦-١١٧) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/١٩٤-١٩٥) ؛ المجموع شرح المَهْدَب (٣/١٨٦) ؛ روضة الطالبين (١/٣٩١) ؛ المغني (٢/٣١٨) .

(٣) التغاين : ١٦ .

(٤) الحج : ٧٨ .

نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « قَوْلُهُ ﷺ : « وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » ؛ هَذَا مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ الْمُهَمَّةِ ، وَمِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ الَّتِي أُعْطِيَهَا ﷺ ، وَيَدْخُلُ فِيهِ مَا لَا يُحْصَى مِنَ الْأَحْكَامِ ؛ كَالصَّلَاةِ بِأَنْوَاعِهَا ؛ فَإِذَا عَجَزَ عَنْ بَعْضِ أَرْكَانِهَا أَوْ بَعْضِ شُرُوطِهَا أَتَى بِالْبَاقِي ، وَإِذَا عَجَزَ عَنْ بَعْضِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ أَوْ الْغَسْلِ غَسَلَ الْمُمَكِّنَ ، وَإِذَا وَجَدَ بَعْضَ مَا يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ لَطَهَارَتِهِ أَوْ لِيَغْسِلَ النَّجَاسَةَ فَعَلَ الْمُمَكِّنَ ، وَإِذَا وَجَبَتْ إِزَالَةُ مُنْكَرَاتٍ أَوْ فِطْرَةٍ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ تَلَزُمُهُ نَفَقَتُهُمْ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ وَأَمَكَّنَهُ الْبَعْضُ فَعَلَ الْمُمَكِّنَ ، وَإِذَا وَجَدَ مَا يَسْتُرُ بَعْضَ عَوْرَتِهِ أَوْ حَفِظَ بَعْضَ الْفَاتِحَةِ أَتَى بِالْمُمَكِّنِ ، وَأَشْبَاهُ هَذَا غَيْرُ مُنْحَصِرٍ ، وَهِيَ مَشْهُورَةٌ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ ، وَالْمَقْصُودُ : التَّنْبِيْهُ عَلَى أَصْلِ ذَلِكَ . وَهَذَا الْحَدِيثُ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> » <sup>(٣)</sup> .

- أَمَّا الْحَالُ الثَّانِيَّةُ : فَهِيَ أَنْ يَكُونَ الْمُكَلَّفُ قَادِرًا عَلَى سِتْرِ عَوْرَتِهِ فِي الصَّلَاةِ ، مُسْتَطِيعًا لِتَحْصِيلِ مَا يَسْتُرُهَا بِهِ فَالْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى النَّحْوِ التَّالِيِ :

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ مَأْمُورٌ بِسِتْرِ عَوْرَتِهِ فِي الصَّلَاةِ ، وَأَنَّ سِتْرَهَا وَاجِبٌ ، وَأَنَّهُ إِذَا صَلَّى مَكْشُوفَ الْعَوْرَةِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى سِتْرِهَا فَإِنَّهُ يَكُونُ آثِمًا

(١) رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ح (٧٢٨٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٦٤/١٣) .  
ومسلم في كتاب الحج ، باب فرض الحج مرة في العمر ، ح [٤١٢] (١٣٣٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٤٦٣/٩-٤٦٤) .

(٢) التغابن : ١٦ .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٤٦٤/٩-٤٦٥) .

عَاصِيًا بِذَلِكَ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ مَا أَمَرَ بِهِ <sup>(١)</sup> .

وَأِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ فِي كَوْنِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ شَرْطًا لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ ؛ بِحَيْثُ تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ ، أَوْ كَوْنِهِ لَيْسَ بِشَرْطٍ ؛ فَتَصِحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ ، وَكَانَ خِلَافُهُمْ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ ؛ هِيَ :

### • الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ شَرْطٌ لِصِحَّتِهَا ؛ فَمَنْ صَلَّى مَكْشُوفَ الْعَوْرَةِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى سِتْرِهَا فَصَلَّاهُ بَاطِلَةً .

وَالِإِلهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ : الْحَنْفِيَّةُ ، وَالصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ ، وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةُ <sup>(٢)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي صِحَّتِهَا ، وَإِنَّمَا هُوَ وَاجِبٌ ؛ فَمَنْ صَلَّى وَهُوَ مَكْشُوفُ الْعَوْرَةِ كَانَ أَتَمًّا عَاصِيًا ، وَسَقَطَ عَنْهُ الْفَرَضُ ، وَيُعِيدُهَا فِي

(١) انظر : المبسوط (١/١٩٧) ؛ رد المختار على الدر المختار (١/٤٠٤ وما بعدها) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/١٥٨) ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/٢٨١-٢٨٦) ؛ مواهب الجليل (١/٤٩٧) ؛ فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٣/٥٧٧-٥٧٩) ؛ المجموع شرح المهذب (٣/١٧٠-١٧١) ؛ مغني المحتاج (١/٣٩٦-٣٩٧) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٦٣-٢٦٤) ؛ المغني (٢/٢٨٣ وما بعدها) .

(٢) انظر : ابن العربي ، أحكام القرآن (٢/٣٠٦) ؛ المبسوط (١/١٩٧) ؛ رد المختار على الدر المختار (١/٤٠٤ وما بعدها) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/١٥٨) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/٤٩٧) ؛ المجموع شرح المهذب (٣/١٧٢) ؛ مغني المحتاج (١/٣٩٦-٣٩٧) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٦٣-٢٦٤) ؛ المغني (٢/٢٨٣ وما بعدها) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢/١٥٠) .



الوقت - ندباً - فإن خرج وقتها سقط الفرض عنه .  
والإيه ذهب أكثر المالكية ؛ وربما عبر بعضهم عن هذا بالسنة ؛ ومُرَادُهُم :  
السنة الواجبة ؛ وهو اصطلاح مشهور عند بعض المالكية <sup>(١)</sup> .

### • القول الثالث :

يُشْتَرَطُ فِي الصَّلَاةِ سِتْرُ الْعَوْرَةِ الْمُغْلَظَةِ (الْفَرْجَانِ) ؛ أَمَّا غَيْرُ الْمُغْلَظَةِ وَبَقِيَّةُ الْبَدَنِ  
فَلَا يُشْتَرَطُ سِتْرُهَا فِي الصَّلَاةِ ؛ فَمَنْ صَلَّى مَكْشُوفَ الْفَخْذِ أَوِ الظَّهْرِ أَوِ الْبَطْنِ أَوْ  
غَيْرِهِ مِنَ الْبَدَنِ ، وَهُوَ سَائِرُ فَرْجَاهُ أَثِمَ ، وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ .  
وهو قول مشهور عند المالكية <sup>(٢)</sup> .

### \* الأدلة والمناقشات والتزجيج :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ عَلَى أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ ، فَمَنْ  
صَلَّى مَكْشُوفَ الْعَوْرَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ :

(أ) اسْتَدْلُوا مِنَ الْكِتَابِ بِقَوْلِ الْبَارِي حَلَّ وَعَزَّ : ﴿يَبْنَئِي مَدَامَ خُذُوا زِينَتَكُمْ  
عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٤٩٧/١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب  
عالم المدينة (١٥٨/١) ؛ فتح العلي المالک (١١٢/١) ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد  
(٢٨١/١) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٥/٢) .

ومُرَادُهُمْ بِذَلِكَ : حَمَلُ الْوُجُوبِ الْمَطْلُوقِ عَنِ السُّنَنِ عَلَى الْوُجُوبِ الشَّرْطِيِّ الَّذِي تَفْسِدُ  
مُخَالَفَتُهُ الْعِبَادَةَ . وَحَمَلُ السُّنَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَى الْوُجُوبِ غَيْرِ الشَّرْطِيِّ الَّذِي يُطْلَبُ طَلَباً  
مُؤَكِّداً حَازِماً ، وَتَحَرُّمُ مُخَالَفَتِهِ ، وَلَكِنْ لَا تَفْسِدُ الْعِبَادَةَ بِمُخَالَفَتِهِ .

انظر : فتح العلي المالک (١١٢/١) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٦٨/١-٦٩) ؛  
جواهر الإكليل (١١/١) .

(٢) انظر : الشرح الصغير على أقرب المسالك (٢٨٣/١-٢٨٤) .

(٣) الأعراف : ٣١ .

فَالْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَمَرَ بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ ؛ وَهِيَ الثِّيَابُ السَّائِرَةُ لِلْعَوْرَةِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ شَرْطٌ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِهِ <sup>(١)</sup> .

وَاعْتَرَضَ عَلَى الاستِدْلَالِ بِهَذِهِ الْآيَةِ مِنْ وَجْهِ :

الاعتراض الأول : أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي شَأْنِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ عُرَاةً ، كَمَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَفْعَلُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، لَا فِي حَقِّ الصَّلَاةِ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا تَكُونُ حُجَّةً فِي وَجُوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ ؛ قَصْرًا لِحُكْمِ الْآيَةِ عَلَى السَّبَبِ الَّذِي نَزَلَتْ مِنْ أَجْلِهِ <sup>(٢)</sup> .  
- وَهَذَا الاعتراض مردود : بِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ ؛ فَالْآيَةُ وَإِنْ كَانَتْ قَدْ نَزَلَتْ رَدًّا عَلَى مَا كَانَ يَفْعَلُهُ الْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ عُرَاةً ، إِلَّا أَنَّهَا دَالَّةٌ بِعُمُومِهَا عَلَى وَجُوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ <sup>(٣)</sup> .

الاعتراض الثاني : أَنَّ الْآيَةَ وَرَدَتْ بِالْأَمْرِ بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ لِلْفِعْلِ الْوَاقِعِ فِي الْمَسْجِدِ ؛ تَعْظِيمًا لِلْمَسْجِدِ ، وَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى وَجُوبِ السَّتْرِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ ، فَزَادَ النَّاسُ ؛ فَقَالُوا : هَذَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ <sup>(٤)</sup> .  
- وَهَذَا مردود : بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَسْجِدِ السُّجُودَ وَالْفِعْلُ الْوَاقِعُ فِيهِ ، لَا الْمَسْجِدَ الْمَكَانَ الْمَعْرُوفَ ؛ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن (١٩٠/٧-١٩١) ؛ الحصائص ، أحكام القرآن (٣١/٣) ؛

جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٣٩٢/١٢-٣٩٤) ؛ نيل الأوطار (٨٠/٢) .

(٢) انظر : الحصائص ، أحكام القرآن (٣١/٣) ؛ ابن العربي ، أحكام القرآن (٣٠٧/٢) ؛

الجامع لأحكام القرآن (١٨٩/٧) .

(٣) انظر : ابن العربي ، أحكام القرآن (٣٠٧/٢) ؛ الجامع لأحكام القرآن (١٨٩/٧) ؛

الشوكانى ، فتح القدير (٢٩١/٢) .

(٤) انظر : ابن العربي ، أحكام القرآن (٣٠٨/٢) .

المُشْتَمِلَةَ عَلَى السُّجُودِ ؛ وَبِذَلِكَ فَإِنَّ الْآيَةَ تَقْتَضِي لُزُومَ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا ؛  
إِذْ لَمْ يُفَرَّقْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بَيْنَ السُّجُودِ وَغَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ <sup>(١)</sup> .

الاعتراض الثالث : أَنَّ غَايَةَ مَا تُفِيدُهُ الْآيَةُ الْوُجُوبُ ، وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةُ الَّتِي يُؤْتَرُ  
عَدْمُهَا فِي عَدَمِ الْمَشْرُوطِ فَلَا تَصْلُحُ الْآيَةُ لِلِاسْتِدْلَالِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ حُكْمٌ  
وَضِعْئِي شَرْعِيٌّ ، لَا يَثْبُتُ بِمَجَرَّدِ الْأَوَامِرِ ، وَالْوُجُوبُ لَا يَسْتَلْزِمُ الشَّرْطِيَّةَ <sup>(٢)</sup> .  
- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْآيَةَ أَمَرَتْ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ عِنْدَ الصَّلَاةِ ، وَالْأَمْرُ يَسْتَلْزِمُ الْوُجُوبَ ،  
فَإِذَا سَلَمْنَا أَنَّ غَايَةَ مَا تُفِيدُهُ الْوُجُوبُ ؛ فَإِنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ الْعِلْمِ مُتَّفِقُونَ عَلَى فَسَادِ  
صَلَاةٍ مَنْ تَرَكَ نَوْبَهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْاسْتِئْثَارِ بِهِ وَصَلَّى غُرْبَانًا <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّ تَرَكَ أَحَدِ  
وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ عَمْدًا يُبْطِلُهَا ، فَلَا فَرْقَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ أَنْ نَقُولَ : إِنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ  
الْمُسْتَفَادَ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ هُوَ لِلْوُجُوبِ أَوْ لِلشَّرْطِيَّةِ ؛ لِأَنَّ مُؤَدَى التَّرْكِ وَاحِدٌ ؛ وَهُوَ  
بُطْلَانُ الصَّلَاةِ وَعَدَمُ صِحَّتِهَا .

وَتَانِيَهُمَا : أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ لَا تُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ وَحْدَهَا ، بَلْ دَلَّتِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ  
عَلَى ذَلِكَ مِمَّا سَيَرُدُّ فِي الْأَدِلَّةِ التَّالِيَةِ .

(ب) اسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ بِمَا يَلِي :

١- حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ

(١) انظر : الجصاص ، أحكام القرآن (٣/٣١ ، ٣٢) ؛ ابن العربي ، أحكام القرآن  
(٣٠٨/٢) .

(٢) انظر : نيل الأوطار (٨٠/٢) .

(٣) انظر : فتح البَرِّ في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٣/٥٧٩) ؛ الإفصاح عن معاني  
الصَّحاح (١١٤/١) . وانظر (ص ٩٧٠-٩٧٣) من هذا البحث .

صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ» <sup>(١)</sup> .

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى اشْتِرَاطِ سِتْرِ عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ الْبَالِغَةِ فِي الصَّلَاةِ ، وَأَنَّ مَنْ صَلَّتْ وَشَيْءٌ مِنْ عَوْرَتِهَا مَكْشُوفٌ فَصَلَاتُهَا بَاطِلَةٌ ؛ إِذِ الْأَصْلُ فِي نَفْيِ الْقَبُولِ نَفْيُ الصَّحَّةِ إِلَّا لِلدَّلِيلِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> .

وَإِذَا ثَبَتَ الْحُكْمُ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ فَهُوَ كَذَلِكَ فِي حَقِّ الرَّجُلِ ، إِلَّا أَنَّ يَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ ؛ إِضَافَةً إِلَى أَنَّهُ لَمْ يُفَرَّقْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي حُكْمِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ <sup>(٣)</sup> .

وَاعْتَرِضَ عَلَى الْاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَرْبَعَةِ وُجُوهِ ؛ هِيَ :  
الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : لَا يُسَلَّمُ بَأَنَّ نَفْيَ قَبُولِ الصَّلَاةِ يَقْتَضِي نَفْيَ الصَّحَّةِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب المرأة تُصَلِّي بغير خِمَارٍ ، ح (٦٣٧) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢/٢٤٣) .

والترمذي في كتاب الصلاة ، باب ما جاء لا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْمَرْأَةِ إِلَّا بِخِمَارٍ ، ح (٣٧٧) ، وقال : « حَدِيثٌ عَائِشَةُ حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَدْرَكَتْ - يَعْنِي : بَلَّغَتْ - فَصَلَّتْ وَشَيْءٌ مِنْ شَعْرِهَا مَكْشُوفٌ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهَا ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ قَالَ : لَا تَجُوزُ صَلَاةُ الْمَرْأَةِ وَشَيْءٌ مِنْ حَسَنِهَا مَكْشُوفٌ » اهـ ، الجامع الصحيح (٢/٢١٥-٢١٦) ، وصحَّحه أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي .

ورواه الحاكم في كتاب الصلاة ، ح (٩١٧) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ ، وَأُظُنُّ أَنَّهُ لِخِلَافٍ فِيهِ عَلَى قِتَادَةَ » اهـ ، ووافقه الذهبي ، المستدرک ومعه التلخیص (١/٣٨٠) .

وَالْخِمَارُ : مَا حُوِّدَ مِنَ التَّغْطِيَةِ ؛ وَالْمَرَادُ بِهِ هُنَا : مَا تَغْطِي بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا وَشَعْرَهَا ، حَمَمَةٌ : حُمْرٌ .

انظر : مفردات ألفاظ القرآن (ص ٢٩٨) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٧٣-٧٤) ، (حمر) .

(٢) انظر : طرح التثريب (٢/٢٢٦) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢/٢٤٣) .

(٣) انظر : المجموع شرح المذهب (٣/١٧٢) ؛ نيل الأوطار (٢/٨٠) .

صَلَّى اللَّهُ قَدْ نَفَى قَبُولَ صَلَاةِ الْعَبْدِ الْأَبْقَى - الْهَارِبِ - مِنْ سَيِّدِهِ بِقَوْلِهِ فِيمَا رَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ » (١) .  
وَنَفَى قَبُولَ صَلَاةٍ مَنْ أَتَى عَرَّافًا (٢) فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ فِيمَا رَوَاهُ صَفِيَّةٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » (٣) .

وَصَلَاةَ الْعَبْدِ الْأَبْقَى وَمَنْ أَتَى الْعَرَّافَ صَحِيحَةً بِاجْتِمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَا تَلَزُمُ إِعَادَتُهَا ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ : نَفْيُ حُصُولِ الثَّوَابِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ تِلْكَ ، مَعَ صِحَّتِهَا وَإِجْزَائِهَا فِي سُقُوطِ الْفَرَضِ ؛ عِقَابًا لَهُمْ عَلَى صَنِيعِهِمْ ذَلِكَ (٤) .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ نَاقِلًا عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الصَّلَاحِ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا - : «وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْقَبُولِ عَدَمُ الصَّحَّةِ ؛ فَصَلَاةُ الْأَبْقَى صَحِيحَةٌ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ ؛ فَعَدَمُ قَبُولِهَا لِهَذَا الْحَدِيثِ وَذَلِكَ لِاقْتِرَانِهَا بِمَعْصِيَةٍ ، وَأَمَّا صِحَّتُهَا فَلِوُجُودِ شُرُوطِهَا وَأَرْكَانِهَا الْمُسْتَلْزِمَةِ صِحَّتِهَا ، وَلَا تَنَاقُضَ فِي ذَلِكَ ، وَيُظْهِرُ أَنَّ عَدَمَ الْقَبُولِ فِي سُقُوطِ الثَّوَابِ ، وَأَنَّ الصَّحَّةَ فِي سُقُوطِ الْقَضَاءِ ، وَفِي أَنَّهُ لَا يُعَاقَبُ عُقُوبَةً تَارِكِ الصَّلَاةِ » (٥) .

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان ، باب تسمية العبد الأبقي كافراً ، ح [١٢٤] (٧٠) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٢٤٤/٢) .

(٢) العَرَّافُ : هُوَ مَنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْغَيْبِ ، وَيَتَعَاطَى مَعْرِفَةَ مَكَانِ الشَّيْءِ الْمَسْرُوقِ وَالضَّالِّهِ وَنَحْوِهِمَا . انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٣٨٩/١٤) .

(٣) رواه مسلم في كتاب السلام ، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهَّان ، ح [١٢٥] (٢٢٣٠) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٣٨٩/١٤) .

(٤) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٣٨٩/١٤) ؛ نيل الأوطار (٨٠/٢-٨١) .

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٢٤٤/٢) .

- والجواب عن هذا الاعتراض من وجهين :

أحدهما : لا يُسَلَّمُ بأنَّ نَفْيَ القَبُولِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الصَّحَّةِ مُطْلَقًا ؛ بَلْ قَدْ يَلْزِمُ مِنْهُ نَفْيُ الصَّحَّةِ ، وَقَدْ لَا يَلْزِمُ مِنْهُ ذَلِكَ ، وَالَّذِي يُحَدِّدُ ذَلِكَ هُوَ السَّبَبُ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ نَفْيُ القَبُولِ :

فَكُلُّ عَمَلٍ اقْتَرَنَ بِهِ مَعْصِيَةٌ وَنَفْيُ مَعَهُ القَبُولُ ؛ فَنَفْيُ القَبُولِ لِذَلِكَ العَمَلِ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ وُجُودِ تِلْكَ المَعْصِيَةِ ؛ فَيَكُونُ العَمَلُ صَحِيحًا فِي نَفْسِهِ لِاجْتِمَاعِ شُرُوطِهِ وَأَرْكَانِهِ ، وَلَكِنَّ ثَوَابَهُ مُتَنَفٍ بِسَبَبِ تِلْكَ المَعْصِيَةِ الَّتِي اقْتَرَنَتْ بِهِ ؛ كِبَاقِ العَبْدِ وَإِتْيَانِ العَرَّافِينَ وَنَظَائِرِ هَذَا .

وَأَمَّا العَمَلُ الَّذِي لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ مَعْصِيَةٌ ، وَنَفْيُ مَعَهُ القَبُولُ ؛ فَإِنَّ نَفْيَ القَبُولِ لَهُ - فِي الغَالِبِ - يَرْجِعُ إِلَى فَقْدَانِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ ؛ كَصَلَاةٍ مَكْشُوفِ العَوْرَةِ ، وَنَفْيُ القَبُولِ الَّذِي يَكُونُ بِسَبَبِ اخْتِلَالِ الشُّرُوطِ بِاطِلٍ غَيْرُ صَحِيحٍ <sup>(١)</sup> .

وَتَأْنِيهِمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَى قَبُولَ صَلَاةٍ مَنْ صَلَّى مُحَدِّثًا بِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهُورٍ » <sup>(٢)</sup> .

وَالطَّهَارَةُ لِلصَّلَاةِ شَرْطٌ بِاجْتِمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ فَمَنْ صَلَّى وَهُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ . فَمَقْيَاسُ سِتْرِ العَوْرَةِ عَلَى الطَّهَارَةِ أَوَّلَى مِنْ قِيَاسِهَا عَلَى صَلَاةِ الْعَبْدِ الْأَبِيِّ ، وَمَنْ أَتَى العَرَّافَ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : طرح التثريب (٢/٢١٤-٢١٥) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٩٠/٢١) .

(٢) انظر تخريجه (ص ٤٩٩) من هذا البحث .

(٣) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٣/٤٥٨-٤٥٩) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٥٥-٥٥٦) ؛ نيل الأوطار (٢/٨٠) .

الاعتراض الثاني : أنَّ غَايَةَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ صَلَاةِ الْمَرْأَةِ ، فَأَمَّا إِلْحَاقُ الرَّجُلِ بِهَا فِي ذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ ؛ لِوُجُودِ الْفَرْقِ بَيْنَ عَوْرَتَيْهَا وَعَوْرَتِهِ ؛ فَإِنَّ تَكْشُفَ عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ فِتْنَةٌ ، بَعَكْسِ تَكْشُفِ عَوْرَةِ الرَّجُلِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِفِتْنَةٍ ، وَإِذَا ثَبَتَ الْفَرْقُ لَمْ يَحْزِرِ الْقِيَاسُ <sup>(١)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأول : أَنَّ أَمْرَ الْمَرْأَةِ بِسِتْرِ عَوْرَتَيْهَا فِي الصَّلَاةِ لَيْسَ لِأَجْلِ الْفِتْنَةِ ، بَلْ هُوَ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ ، وَتَعْظِيمِ مَنْ تَقِفُ أَمَامَهُ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَوْ صَلَّتْ وَخَذَهَا فِي بَيْتِهَا ، أَوْ أَمَامَ مَحَارِمِهَا مَكْشُوفَةَ الْعَوْرَةِ أَوْ الرَّأْسِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهَا بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا خُصُوصِيَّةَ لِلْمَرْأَةِ فِي ذَلِكَ ، وَأَنَّ الرَّجُلَ مِثْلُهَا فِي وَجُوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ <sup>(٢)</sup> .

الثاني : لَا يُسَلِّمُ بَعْدَ الْفِتْنَةِ فِي تَكْشُفِ الرَّجُلِ ، بَلْ إِنَّ كَشْفَ عَوْرَةِ الرَّجُلِ لَا يَخْلُو مِنْ فِتْنَةٍ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ فِي الْجَمَاعَةِ ، أَوْ يُصَلِّي خَلْفَهُ نِسَاءً ، أَوْ كَانَ أَمْرَدًا فَإِنَّ الْفِتْنَةَ بِهِ أَعْظَمُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ظَاهِرٌ .

الاعتراض الثالث : أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُعَارِضٌ بِمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كَانَ رِجَالٌ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدِي أَرْزِهِمْ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ كَهَيْئَةِ الصَّبِيَّانِ ، وَيُقَالُ لِلنِّسَاءِ : لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا » . زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ : « مِنْ ضَيْقِ الْأَرْزِ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : نيل الأوطار (٢/٨٠-٨١) .

(٢) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠٩/٢٢) وما بعدها .

(٣) رواه البخاري في كتاب الصلاة ، باب إذا كان الثوب ضيقاً ، ح (٣٦٢) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٦٣) . ومسلم في كتاب الصلاة ، باب أمرته

فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ وَصِحَّةِ صَلَاةِ مَنْ صَلَّى مَكْشُوفَ الْعَوْرَةِ ، فَضْلاً عَنْ كَوْنِ ذَلِكَ شَرْطاً فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرِ الرَّجَالَ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ مَعَ أَنَّ عَوْرَاتِهِمْ كَانَتْ تَتَكَشَّفُ أَتْنَاءَهَا <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ السِّتْرِ لَا عَدَمِهِ ؛ فَإِنَّ فِعْلَ الصَّحَابَةِ ذَلِكَ مَعْنَاهُ : عَقْدُ الْأُزْرِ عَلَى الْأَعْنَاقِ لِضَيْقِهَا ؛ خَشْيَةً أَنْ تَتَكَشَّفَ عَوْرَاتِهِمْ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ عَوْرَاتِهِمْ قَدْ انْكَشَفَتْ ، وَفِي هَذَا مِنَ الْإِحْتِيَاطِ فِي سِتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَالتَّوَقُّعِ بِحِفْظِهَا مَا يُشْعِرُ بِأَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ أَوْ وَاجِبٌ مُؤَكَّدٌ ، وَإِلَّا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَصْلِي إِذَا عَقَدَ إِزَارَهُ عَلَى قَفَاهُ وَرَكَعَ لَمْ تَبْدُ عَوْرَتُهُ <sup>(٢)</sup> .

وَإِنَّمَا نَهَى النِّسَاءُ عَنْ رَفْعِ رُؤُوسِهِنَّ قَبْلَ الرَّجَالِ لِئَلَّا يَرَيْنَ شَيْئاً مِنْ عَوْرَاتِهِمْ عِنْدَ نَهْوضِهِمْ لِلصَّلَاةِ ، وَهَذَا أَمْرٌ لَا دَخَلَ لَهُمْ فِيهِ <sup>(٣)</sup> .  
ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ حَالُ ضَرُورَةٍ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا حَالُ السَّعَةِ وَالِاخْتِيَارِ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ - لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ غَيْرُ هَذِهِ الْأُزْرِ <sup>(٤)</sup> .

الاعتراض الرابع : أَنَّهُ مُعَارَضٌ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

النِّسَاءُ الْمُصَلِّاتُ وَرَاءَ الرَّجَالِ أَنْ لَا يَرْفَعْنَ رُؤُوسَهُنَّ مِنَ السُّجُودِ حَتَّى يَرْفَعَ الرَّجَالُ ، ح [١٣٣] (٤٤١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (١٢٠/٤) .

(١) انظر : نيل الأوطار (٨١/٢) .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٨/٢) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (١٢٠/٤) .

(٣) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٤/١) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٣٦/٢) .

(٤) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٣/٢) .

وانظر ما كان عليه الصحابة من الزُّهْدِ وَقَلَّةِ اللَّبَاسِ فيما سبق من هذا البحث (ص ٩٢٠) .



فِي قِصَّةِ إِسْلَامِ قَوْمِهِ بَعْدَ الْفَتْحِ ؛ وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمْ : « فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا » . فَنَظَرُوا ، فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ قُرْآنًا مِنِّي لِمَا كُنْتُ أَتْلَقِي مِنَ الرُّكْبَانِ ، فَقَدَّمُونِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ - وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ أَوْ سَبْعِ سِنِينَ - وَكَانَتْ عَلَيَّ بُرْدَةٌ ؛ كُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَقَلَّصْتُ عَنِّي ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْحَيِّ : أَلَا تُغَطُّوْا عَنَّا اسْتِ قَارِئِكُمْ ؟ ! فَاشْتَرَوْا ، فَقَطَّعُوا لِي قَمِيصًا ، فَمَا فَرِحْتُ بِشَيْءٍ فَرَحِي بِذَلِكَ الْقَمِيصِ ! <sup>(١)</sup> .

فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ لَيْسَ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَبَطَلَتْ صِلَاتُهُمْ ، وَلَنَبَّهَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى هَذَا ، وَأَمَرَهُمُ بِالْإِعَادَةِ <sup>(٢)</sup> . - وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : أَنَّ عَمْرًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ فَاقِدًا لِمَا يَسْتُرُ بِهِ عَوْرَتَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا تِلْكَ الثَّرَدَةُ ، وَحَالَةُ الضَّرُورَةِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا ، وَلِذَلِكَ لَمَّا اشْتَرَوْا لَهُ الْقَمِيصَ الَّذِي يَسْتُرُ بِهِ عَوْرَتَهُ فِي الصَّلَاةِ قَالَ : فَمَا فَرِحْتُ بِشَيْءٍ فَرَحِي بِذَلِكَ الْقَمِيصِ ! <sup>(٣)</sup> .

٢- حَدِيثُ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ ؟ قَالَ : « اخْفِظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ ؟ قَالَ : « إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فَلَا يَرَاهَا » . قَالَ : قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! إِذَا كَانَ

(١) رواه البخاري في كتاب المغازي ، باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح ، ح (٤٣٠٢) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦١٦/٧) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦١٨/٧) ؛ نيل الأوطار (٨١/٢) .

(٣) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٤/٢) .

أَحَدُنَا خَالِيًا ؟ قَالَ : « فَاللهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ » <sup>(١)</sup> .  
فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ حَالُ الْخُلُوعِ وَاجِبٌ ، وَأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ الْحَيَاءِ مِنَ اللَّهِ  
تَعَالَى ؛ فَلَا أَنْ يَجِبُ سِتْرُهَا فِي الصَّلَاةِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى <sup>(٢)</sup> .

وَاعْتَرِضَ عَلَى الاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى اشْتِرَاطِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ :  
بِأَنَّ غَايَةَ مَا يُفِيدُهُ الْوُجُوبُ ، وَلَا تَعَرُّضَ لَهُ بِالشَّرْطِيَّةِ <sup>(٣)</sup> .  
- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ الْحَدِيثَ أَمْرٌ ، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ ، وَالنَّهْيُ يُقْتَضِي  
الْبُطْلَانَ وَالْفَسَادَ ؛ فَمَنْ صَلَّى غَيْرَ سَاتِرٍ لِعَوْرَتِهِ فَصَلَاتُهُ مَرْدُودَةٌ عَلَيْهِ بَاطِلَةٌ <sup>(٤)</sup> .  
وَقَدْ يُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَسْأَلَةٍ أُصُولِيَّةٍ مُخْتَلَفٍ فِيهَا ، فَلَا حُجَّةَ  
فِيهِ .

الثَّانِي : مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ أَنْ نَقُولَ : إِنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ الْمُسْتَفَادَ  
مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ لِلْوُجُوبِ أَوْ لِلشَّرْطِيَّةِ ؛ لِأَنَّ مُؤَدَى التَّرْكِ وَاحِدٌ ؛ وَهُوَ بُطْلَانُ  
الصَّلَاةِ وَعَدَمُ صِحَّتِهَا <sup>(٥)</sup> .

٣- حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ :  
إِنِّي رَجُلٌ أَصِيدُ ، أَفَأَصْلِي فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ ؟ قَالَ ﷺ : « نَعَمْ ! وَازْرُرْهُ وَلَوْ

(١) انظر تخريجه (ص ٨٠٩-٨١٠) من هذا البحث .

(٢) انظر : كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٦٤/١) ؛ نيل الأوطار (٨٠/٢) .

(٣) انظر : نيل الأوطار (٨٠/٢) .

(٤) انظر : أصول السرخسي (٨١/١ ، ٨٥) ؛ شرح القُشْدِ عَلَى مَخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ

(٩٨/٢) ؛ حاشية البناني على جمع الجوامع لابن السَّبْكِ (٣٩٤/١) ؛ شرح الكوكب

النير (٩٢/٣) ؛ تحقيق المراد في أَنَّ النَهْيَ يَقْتَضِي الْفَسَادَ (ص ٩١ ، ١٤٩) .

(٥) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٩٧٦) .

بِشَوْكَةٍ» (١).

فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ شَرْطٌ ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ ﷺ لَهُ بِزَرِّهِ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ إِنَّمَا هُوَ خَشْيَةٌ انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ ، وَلَوْلَا أَنَّهَا شَرْطٌ مَا أَمَرَهُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا زَرَّهُ أَمِنَ عِنْدَ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ أَنْ تَبْدُوَ عَوْرَتُهُ (٢) .

٤\_ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ أَنْ يُؤَدِّنَ فِي أَهْلِ مِنْى يَوْمَ النَّحْرِ : « لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرِيَانٌ » (٣) .  
وَالْوَجْهَ مِنْهُ : « أَنَّ الطَّوَافَ إِذَا مُنِعَ فِيهِ مِنَ التَّعَرِّيِّ فَالصَّلَاةُ أَوْلَى ؛ إِذَا يُشْتَرَطُ فِيهَا مَا يُشْتَرَطُ فِي الطَّوَافِ وَزِيَادَةً » (٤) .

(ج) اسْتَدْلُوا بِالْإِجْمَاعِ :

عَلَى الْأَمْرِ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ ، وَالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ نَهْيٍ عَنْ ضِدِّهِ ، فَيَكُونُ مِنْهَيًّا عَنِ الصَّلَاةِ مَعَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ ، وَالنَّهْيُ فِي الْعِبَادَاتِ يَقْتَضِي الْبُطْلَانَ (٥) .

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب الرَّجُلُ يُصَلِّي فِي قَمِيصٍ وَاحِدٍ ، ح (٦٢٨) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢/٢٣٧) . ورواه النسائي في كتاب القبلة ، باب الصلاة في القميص الواحد ، ح (٧٦٥) ، سنن النسائي (٢/٥٣) . ومال ابن حجر إلى تصحيحه في الفتح (١/٥٥٥) .

وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (١/١٨٨) ، ح (٦٣٢) .

(٢) انظر : المغني (٢/٢٨٣-٢٨٤) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢/١٥) ؛ نيل الأوطار (٢/٨٠) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢/٢٣٧) .

(٣) انظر تخريجه (ص ٨٠٩) من هذا البحث .

(٤) ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٥٥) .

(٥) انظر : المبسوط (١/١٩٧) ؛ رد المحتار على الدر المختار (١/٤٠٤) وما بعدها ؛ عقد

- واعترض على هذا :

بأنه استدلالٌ مبنيٌّ على مسألةٍ أصوليةٍ مختلفٍ فيها ؛ وهي كونُ الأمرِ بالشَّيءِ نهياً عن ضده ، أو أنَّ النهيَ في العباداتِ يقتضي البُطلانَ والفسادَ ، ولا يصحُّ في قواعدِ الاستدلالِ الاستدلالُ بأمرٍ مختلفٍ فيه <sup>(١)</sup> .

- وهذا مردودٌ من وجهين :

الأولُ : أنَّ حكمَ هذه المسألة ؛ وهي كونُ النهي عن الشيءِ يقتضي الفسادَ والبُطلانَ هو مذهبُ الأئمةِ الأربعة ؛ بل مذهبُ العلماءِ قاطبةً في قديمِ الدهرِ وحديثه ؛ لحديثِ عائشةَ - رضي الله عنها - أنَّ رسولَ الله ﷺ قال : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » <sup>(٢)</sup> . قال النووي - رحمه الله - : « والرَّدُّ هنا بمعنى المردود ؛ ومعناه : فهو باطلٌ غيرُ مُعْتَدٍّ به » <sup>(٣)</sup> .

ومَّا زَالَ الْعُلَمَاءُ يَسْتَدِلُّونَ عَلَى فَسَادِ الشَّيْءِ وَبُطْلَانِهِ بِالنَّهْيِ عَنْهُ ، وَالْأُمْتِلَةُ عَلَى هَذَا كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ فِي كِتَابِ الْأُصُولِ وَغَيْرِهَا ، وَلَمْ يُخَالَفْ فِي هَذَا إِلَّا بَعْضُ

⇒ الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١٥٨/١) ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢٨٦-٢٨١/١) ؛ فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر (٥٧٧/٣-٥٧٩) ؛ المجموع شرح المذهب (١٧٠/٣-١٧١) ؛ مغني المحتاج (٣٩٦/١-٣٩٧) ؛ كشف القناع عن من الإقناع (٢٦٣/١-٢٦٤) ؛ المغني (٢٨٣/٢ وما بعدها) .

(١) انظر : أصول السرخسي (٨١/١ ، ٨٥) ؛ شرح العُشْد على مختصر ابن الحاجب (٩٨/٢) ؛ حاشية البناني على جمع الجوامع لابن السبكي (٣٩٤/١) ؛ شرح الكوكب المنير (٩٢/٣) .

وانظر : أحكام اللباس المتعلقة بالصلاة والحج (ص ١٩٧) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٩٢) .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٣٨٠/١٢) .

الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْأُصُولِ ؛ وَلَا تَكَادُ تُوجَدُ مَسْأَلَةٌ مِنْ مَسَائِلِ الْعِلْمِ إِلَّا وَفِيهَا مُخَالَفٌ ،  
عِلْمٌ بِهِ أَوْ جُهْلٌ ، أَعْتَبِرَ أَوْ لَمْ يُعْتَبَرْ ، وَالْعِبْرَةُ بِالصَّوَابِ وَمَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ  
الْمُعْتَبَرِينَ لَا بُوْجُودَ الْخِلَافِ ؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ خِلَافٍ جَاءَ مُعْتَبَرًا إِلَّا خِلَافٌ لَهُ حَظٌّ  
مِنَ النَّظَرِ <sup>(١)</sup> .

وَكَذَا الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ فَإِنَّهُ نَهَى عَنْ ضِدِّهِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(٢)</sup> .

الثَّانِي : أَنَّ هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ الشَّرْطِيَّةِ - وَهُمْ الْمَالِكِيَّةُ - ؛ فَإِنَّ  
النَّهْيَ عِنْدَهُمْ يَقْتَضِي الْفَسَادَ وَالْبُطْلَانَ ، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهَى عَنْ ضِدِّهِ <sup>(٣)</sup> ، فَلَا  
يُسَلِّمُ لَهُمْ هَذَا الْاِغْتِرَاضُ ، بَلْ يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِاجْتِمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
عَلَى اشْتِرَاطِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ ، وَفَسَادِ صَلَاةٍ مَنْ صَلَّى تَارِكًا لِلْسِتْرَةِ وَهُوَ  
يَقْدِرُ عَلَيْهَا .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ سُنَّةٌ وَلَيْسَ بِشَرْطٍ :

(أ) اسْتَدْلُوا مِنَ الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ يَبْنَئِ مَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ  
عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : شرح الكوكب المنير (٣/٨٤-٩١) ؛ تحقيق المراد في أَنَّ النهي يقتضي الفساد  
(ص ٩١ ، ١٣٦ ، ١٤٩) ؛ إرشاد الفحول (١/٣١٥-٣١٦) .

(٢) انظر : أصول المرحسي (١/٩٤) ؛ بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٢/٤٨) وما  
بعدها ؛ حاشية البناني على جمع الجوامع لابن السبكي (١/٣٨٦) ؛ شرح الكوكب  
المنير (٣/٥١-٥٢) .

(٣) انظر : شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (٢/٩٨) ؛ بيان المختصر شرح مختصر ابن  
الحاجب (٢/٤٨) وما بعدها .

(٤) الأعراف : ٣١ .

وَالْوَجْهَ مِنَ الْآيَةِ : أَنَّ الْمُرَادَ بِالزَّيْنَةِ الزَّيْنَةُ الظَّاهِرَةُ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي هِيَ زِينَةٌ وَجَمَالَ فِي الصَّلَاةِ ، لَا سِتْرُ الْعَوْرَةِ ، فَالْآيَةُ لَمْ تَتَعَرَّضْ لِسِتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَإِنَّمَا أَمَرَتْ بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ عِنْدَ الصَّلَاةِ <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا الاسْتِدْلَالُ بِالْآيَةِ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ مَرْدُودٌ : بَأَنَّ الصَّحِيحَ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمُفَسِّرِينَ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ رَدًّا عَلَى الْمُشْرِكِينَ فِيمَا كَانُوا يَفْعَلُونَهُ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ عُرَاةً ، فَهَاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ فِعْلَتِهِمْ تِلْكَ ، وَأَمَرَهُمْ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ عِنْدَ الطَّوَافِ وَالصَّلَاةِ وَأَمَاكِنِ الْعِبَادَةِ ، وَيَبِينَ أَنَّ فِعْلَهُمْ ذَلِكَ فَاجِشَةٌ كُبْرَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ <sup>(٢)</sup> .

وَعَلَى هَذَا تَذَلُّ تَرْجَمَةُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ؛ بِقَوْلِهِ : « بَابُ : وَجُوبُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ » . ثُمَّ سَاقَ الْآيَةَ وَبَعْضَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ ؛ وَكَأَنَّهُ يُفَسِّرُهَا بِالسُّنَّةِ ، وَيُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ فِيهَا لِبْسُ الثِّيَابِ وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ بِهَا ، لَا تَحْسِينُهَا <sup>(٣)</sup> .

(ب) اسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ بِأَدِلَّةٍ مِنْهَا :

١- مَا رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كَانَ رِجَالٌ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدِي أُرْهِمَ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ كَهَيْئَةِ الصَّبِيَّانِ ، وَيُقَالُ لِلنِّسَاءِ : لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم (٢/٢٣٥) ؛ الشوكاني ، فتح القدير (٢/٢٩١) .

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن (٧/١٩٠) ؛ الجصاص ، أحكام القرآن (٣/٣١) ؛ جامع

البيان عن تأويل آي القرآن (١٢/٣٨٩-٣٩١) ؛ نيل الأوطار (٢/٨٠) .

(٣) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٥٤-٥٥٥) .

(٤) انظر تخريج (ص ٩٨٠) .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى النِّسَاءَ عَنْ رَفْعِ رُؤُوسِهِنَّ قَبْلَ نُهُوضِ الرِّجَالِ ؛ لِيَلَّا يَلْمَحْنَ شَيْئًا مِنْ عَوْرَاتِ الرِّجَالِ بِسَبَبِ نُهُوضِهِمْ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ ، بَلْ أَقَرَّهُمْ عَلَيْهَا ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ لَيْسَ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ بِتِلْكَ مَعَ انْكِشَافِ عَوْرَاتِهِمْ ، وَلَأَمَرَهُمْ بِالتَّسْتِثْنَاءِ (١) .

- وَقَدْ سَبَقَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ؛ وَبَيَّانُ أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى السِّتْرِ ؛ لِأَنَّهُمْ فَعَلُوهُ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى شِدَّةِ الْاِخْتِيَاظِ لِسِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ ، وَلَوْلَا أَنَّهَا شَرْطٌ مَا عَقَدُوا أَرْزُهُمْ فِي أَغْنَاقِهِمْ ؛ وَعَلَى التَّسْلِيمِ بِمَا أَرَادُوهُ فَإِنَّهَا حَالُ ضَرُورَةٍ وَقِلَّةِ ذَاتِ يَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا فِي حَالِ السَّعَةِ وَالِاخْتِيَارِ (٢) .

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَإِنَّمَا نَهَى النِّسَاءَ عَنْ رَفْعِ رُؤُوسِهِنَّ خَشْيَةً أَنْ يَلْمَحْنَ شَيْئًا مِنْ عَوْرَاتِ الرِّجَالِ عِنْدَ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ ، وَهَذَا كُلُّهُ حِمَايَةٌ مِنَ النَّظَرِ إِلَى عَوْرَةِ الْمُصَلِّي ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا تَقَلَّصَ مِثْرُهُ أَوْ كَشَفَتِ الرِّيحُ ثَوْبَهُ ، فَظَهَرَتْ عَوْرَتُهُ ، ثُمَّ رَجَعَ الثَّوْبُ فِي حِينِهِ وَقَوْرِهِ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ ذَلِكَ الْمُصَلِّيَ شَيْئًا ، وَكَذَلِكَ الْمَأْمُومُ إِذَا رَأَى مِنَ الْعَوْرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْرُمُ النَّظَرُ مَعَ الْعَمْدِ ، وَلَا يَحْرُمُ النَّظَرُ فَجْأَةً ، وَإِذَا صَحَّتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ فَأُخْرَى أَنْ تَصِحَّ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ » (٣) .

(١) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (١٢٠/٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٤/١) ؛ نيل الأوطار (٨١/٢) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٣٦/٢) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٩٨١) .

(٣) شرح صحيح البخاري (٢٤/٢) .

٢- مَا رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ إِسْلَامِ قَوْمِهِ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ ؛ وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمْ : « فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّمْكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا » . فَنَظَرُوا ، فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ قُرْآنًا مِنِّي لِمَا كُنْتُ أَتْلَقُ مِنَ الرُّكْبَانِ ، فَقَدَّمُونِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ - وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ سِنِينَ - وَكَانَتْ عَلَيَّ بُرْدَةٌ ؛ كُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَقَلَّصَتْ عَنِّي ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْحَيِّ : أَلَا تَغْطُوا عَنَّا اسْتِ قَارِيَكُمْ ؟! فَاشْتَرَوْا ، فَقَطَّعُوا لِي قَمِيصًا ، فَمَا فَرِحْتُ بِشَيْءٍ فَرِحِي بِذَلِكَ الْقَمِيصِ ! (١) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ عَمْرُو بْنَ سَلَمَةَ كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ مَعَ انْكِشَافِ عَوْرَتِهِ عِنْدَ السُّجُودِ ، وَانْتَشَرَ ذَلِكَ وَلَمْ يُنْكَرْ ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ أَنْكَرَ ذَلِكَ ، أَوْ أَمَرَهُمْ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ لَيْسَ شَرْطًا لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ (٢) .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « اسْتَدِلَّ بِهِ أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ لَيْسَ شَرْطًا لِصِحَّتِهَا - يَعْنِي الصَّلَاةَ - بَلْ هُوَ سُنَّةٌ ، وَيَجْزِي بِلَوْنِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ حَالٍ ، فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بَعْدَ عِلْمِهِمْ بِالْحُكْمِ » (٣) .

- وَهَذَا الِاسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : لَا يُسَلَّمُ بَعْدَ الْإِنْكَارِ ؛ فَإِنَّ قَوْمَهُ لَمَّا عَلِمُوا بِذَلِكَ اشْتَرَوْا لَهُ قَمِيصًا عُمَائِيًّا سَابِقًا كَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ ، فَسَتَرَ بِهِ عَوْرَتَهُ ، وَقَالَ : فَمَا

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٩٨٢) .

(٢) انظر : المغني (٢/٢٨٧-٢٨٨) .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦١٨/٧) .



فَرِحْتُ بِشَيْءٍ فَرَحِي بِذَلِكَ الْقَمِيصِ <sup>(١)</sup> .  
وَتَأْنِيهِمَا : أَنَّ هَذَا الْإِنْكَشَافَ كَانَ يَسِيرًا ، وَفِي حَالِ ضَرُورَةٍ ، وَإِنَّمَا حَصَلَ  
بِسَبَبِ السُّجُودِ ، وَتَقْلُصِ الْبُرْدَةِ عَنْهُ ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ يُغْفَى عَنْهَا مِنْ قِبَلِ الشَّارِعِ ؛  
لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ عَنْهَا ، فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا <sup>(٢)</sup> .

(ج) اسْتَدْلُوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ بِمَا يَلِي :

١\_ أَنَّ وَجُوبَ سِتْرِ الْعَوْرَةِ لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ ، وَإِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ النَّظَرِ ، وَإِذَا  
كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَيْسَ شَرْطًا لَهَا ؛ كَاجْتِنَابِ الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ ؛ فَإِنَّهُ مَأْمُورٌ  
بِهَا لِأَجْلِ تَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِهَا ، وَلَكِنَّهُ لَوْ صَلَّى فِيهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ <sup>(٣)</sup> .  
- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بَأَنَّهُ يَنْتَقِضُ بِالْإِيمَانِ وَالطَّهَارَةِ ؛ فَإِنَّهَا شَرْطَانِ لِصِحَّةِ  
الصَّلَاةِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَخْتَصَّانِ بِهَا ، فَهُمَا شَرْطَانِ لِعِبَادَاتٍ أُخْرَى ؛ كَالطَّوَافِ ،  
وَمَسِّ الْمُصْحَفِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ <sup>(٤)</sup> .

٢\_ أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ لَوْ كَانَ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ لَأَفْتَقَرَ إِلَى النَّيَّةِ ، وَلَكَّانَ  
الْعَاجِزُ الْغَرِيْبَانِ يَتَّقِلُ إِلَى بَدَلٍ ؛ كَالْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ يَتَّقِلُ إِلَى الْقُعُودِ ، وَإِذَا انْتَقَى  
أَنَّهُ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا لِصِحَّتِهَا <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦١٨/٧) .

(٢) انظر : المغني (٢٨٧/٢-٢٨٨) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦١٧/٧-٦١٨) .

(٣) انظر : المغني (٢٨٣/٢) .

(٤) انظر : المغني (٢٨٤/٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٥٥/١) ؛

نيل الأوطار (٨١/٢) .

(٥) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٦/٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ؛ فَإِنَّهُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ ، وَلَا يُسَلَّمُ أَنَّ الشَّرْطَ يَفْتَقِرُ إِلَى نِيَّةٍ . وَأَمَّا الْعَاجِزُ عَنِ الْقِيَامِ فَإِنَّهُ مِثْلُ الْعَاجِزِ عَنِ الْقِرَاءَةِ وَالتَّسْبِيحِ ؛ يُصَلِّي سَاكِتًا ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ وَجُودُ الْبَدَلِ <sup>(١)</sup> .  
وَلِذَا قَالَ الْعَلَمَاءُ الشُّوْكَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ أَنْ أَجَابَ عَنْ هَذِهِ التَّعْلِيلَاتِ الْعَقْلِيَّةِ : « وَهَذِهِ الْحُجُجُ جَمِيعًا وَاهِيَةٌ ضَعِيفَةٌ ، لَا تُرَدُّ بِمِثْلِهَا الْأَدِلَّةُ الصَّحِيحَةُ الدَّالَّةُ عَلَى اشْتِرَاطِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ » <sup>(٢)</sup> .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى وَجُوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ الْمُغْلَظَةِ ( الْفَرْجَانِ ) دُونَ غَيْرِهَا :  
اسْتَدْلُوا بِأَدِلَّةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ الْمُغْلَظَةَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَصَرُوهَا عَلَى الْعَوْرَةِ الْمُغْلَظَةِ دُونَ غَيْرِهَا <sup>(٣)</sup> .  
وَلَعَلَّ الَّذِي دَفَعَهُمْ إِلَى قَصْرِ الشَّرْطِ عَلَى سِتْرِ الْمُغْلَظَةِ دُونَ غَيْرِهَا : هُوَ الْقَوْلُ بِتَحْدِيدِ عَوْرَةِ الرَّجُلِ ؛ فَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهَا الْفَرْجَانِ فَقَطْ ، وَمَا عَدَاهُمَا فَلَا يُعْتَبَرُ مِنَ الْعَوْرَةِ ، وَهَذَا قَوْلٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ سَبَقَ بَيَانُهُ وَبَيَانُ أُدْلِيَّتِهِمْ عَلَى ذَلِكَ وَالرَّدُّ عَلَيْهَا ، وَبَيَانُ أَنَّ الرَّاجِحَ فِي تَحْدِيدِ عَوْرَةِ الرَّجُلِ : أَنَّهَا مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، وَلَيْسَتْ مِنْهَا <sup>(٤)</sup> .

وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي تَحْدِيدِ عَوْرَةِ الرَّجُلِ ، وَثَبَتَ أَنَّ الْأَدِلَّةَ تَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ

⇒ صحيح البخاري (٥٥٥/١) ؛ نيل الأوطار (٨١/٢) .

(١) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٦/٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح

صحيح البخاري (٥٥٥-٥٥٦) ؛ نيل الأوطار (٨١/٢) .

(٢) نيل الأوطار (٨١/٢) .

(٣) انظر هذه الأدلة (ص ٩٧٤ وما بعدها) من هذا البحث .

(٤) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٨٢١ ، ٨٤٣-٨٥٢) .

سُتْرَهَا فِي الصَّلَاةِ ، اقْتَضَى ذَلِكَ اشْتِرَاطَ سِتْرِ جَمِيعِ الْعَوْرَةِ ، وَعَدَمَ قَبُولِ تَخْصِيصِ  
الْبَعْضِ إِلَّا بِدَلِيلٍ ظَاهِرٍ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَوْرَتَيْنِ ؛ الْمَغْلَظَةِ وَالْمُخَفَّفَةِ فِي  
ذَلِكَ ؛ إِذْ لَمْ يَرِدْ نَصٌّ شَرْعِيٌّ يَفْتَضِي التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا <sup>(١)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ ؛ لِقَوْلِهِ ، وَسَلَامَتِهَا  
مِنْ الْاِعْتِرَاضَاتِ الْقَادِحَةِ .

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَحَدَّثْتُ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَاعِ أَصْلًا فِي هَذِهِ  
الْمَسْأَلَةِ ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ : ( أُرْزَرُوهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ ) ؛ وَلَوْ كَانَ سِتْرُ الْعَوْرَةِ سُنَّةً لَمْ يَقُلْ  
ذَلِكَ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ الشَّوْكَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ أَنْ سَاقَ آيَةَ اخْذِ الزَّيْنَةَ فِي تَفْسِيرِهِ : « وَقَدْ  
أُسْتَدِيلٌ بِالْآيَةِ عَلَى وَجُوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ ،  
بَلْ سِتْرُهَا وَاجِبٌ فِي كُلِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ، وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ خَالِيًا ؛ كَمَا ذَكَرْتُ  
عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ » <sup>(٣)</sup> .

○ وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي السَّائِرِ لِعَوْرَةِ  
الْمُصَلِّي مَا يَلِي :

• أَوَّلًا : أَنْ يَكُونَ صَفِيحًا كَثِيفًا غَيْرَ رَقِيقٍ ، يَسْتُرُ لَوْنُ الْبَشَرَةِ وَلَا يَصِفُهَا ، فَإِنْ  
كَانَ شَفَافًا أَوْ رَقِيقًا يَصِفُ مَا تَحْتَهُ أَوْ يُبَيِّنُ لَوْنَ الْجِلْدِ مِنْ وَرَائِهِ ؛ بِحَيْثُ تُعْلَمُ

(١) انظر : المجموع شرح المهذب (١٧٢/٣) ؛ ابن بطَّال ، شرح صحيح البخاري (١٦/٢) -  
(١٧) .

(٢) شرح صحيح البخاري (ص ١٧/٢) . (٣) فتح القدير (٢٩١/٢) .

حُرْمَتُهُ أَوْ بَيَاضُهُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ لَمْ تَحْزِرِ الصَّلَاةُ فِيهِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ السَّتْرَ لَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ يَسْتُرُ لَوْنُهَا وَيَصِفُ الْخِلْقَةَ أَوْ الْحَجْمَ جَازَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ عَنْهُ ، لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى (١) .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « إِذَا كَانَ التَّوْبُ لَا يَسْتُرُ الْبَشْرَةَ لِكَوْنِهِ شَفَافًا أَوْ رَقِيقًا فَإِنَّهُ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ مِنَ الرَّجُلِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَحْتَهُ سَرَاوِيلُ أَوْ إِزَارٌ يَسْتُرُ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ... أَمَّا السَّرَاوِيلُ الْقَصِيرَةُ تَحْتَ التَّوْبِ الْمَذْكُورِ فَلَا تَكْفِي ، وَيَنْبَغِي لِلرَّجُلِ إِذَا صَلَّى فِي مِثْلِ هَذَا التَّوْبِ أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ فَيَلْبَسَ أَوْ شَيْءَ آخَرَ يَسْتُرُ الْمُنْكَبِينَ أَوْ أَحَدَهُمَا » (٢) .

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَثِيمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « إِذَا لَبَسَ الْمَرْءُ سَرِيًّا قَصِيرًا لَا يُغْطِي مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، وَلَبَسَ فَوْقَهُ تَوْبًا شَفَافًا فَإِنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ يَسْتُرْ عَوْرَتَهُ ؛ لِأَنَّ السَّتْرَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّغْطِيَةِ ؛ بِحَيْثُ لَا يَتَبَيَّنُ لَوْنُ الْجِلْدِ مِنْ وَرَاءِ السَّائِرِ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَبْنِي ءَادَمَ خَدَاوَيْهِ وَيَتَّكِمُ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ (٣) .

وَقَالَ ﷺ فِي التَّوْبِ : « إِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَّزَرَّ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ » (٤) . وَاجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى عُزَيَانًا وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى سِتْرِ عَوْرَتِهِ فَإِنَّ

(١) انظر : بدائع الصنائع (٢/٨٩-٩٠) ؛ رد المحتار على الدر المختار (١/٤١٠) ؛ عقد

الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/١٥٩) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل

(١/٤٩٧) ؛ المجموع شرح المذهب (٣/١٧٦) ؛ مغني المحتاج (١/٣٩٨) ؛ المغني

(٢٨٣/٢ ، ٢٨٦-٢٨٧) ؛ حاشية الروض المربع (١/٤٩٣) .

وانظر ما سبق من هذا البحث (ص ٨٨٥ وما بعدها) .

(٢) فتوى في حكم الصلاة في التوب الشفاف ، ضمن فتاوى إسلامية (٤/٢٤٣) .

ومُرَادُ الشَّيْخِ بِالسَّرَاوِيلِ الْقَصِيرَةِ : التُّبَانُ ؛ الَّذِي لَا يَسْتُرُ إِلَّا الْعَوْرَةَ الْمَغْلُظَةَ .

(٣) الأعراف : ٣١ .

(٤) انظر تحريجه (ص ١٠١٢) من هذا البحث .

صَلَاتَهُ لَا تَصِيحُ . وَعَلَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِهَذِهِ الْمَلَابِسِ أَنْ يَلْبَسُوا سِرْوَالًا يَسْتُرُ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ ، أَوْ يَلْبَسُوا ثَوْبًا صَفِيحًا لَا يَشِفُّ الْعَوْرَةَ لِكَيْ يَقُومُوا بِأَمْرِ اللَّهِ » (١) .

• ثَانِيًا : أَنْ يَشْمَلَ الْمَسْتَوْرَ لِبْسًا وَنَحْوَهُ ، فَلَا تَكْفِي الْخِيَمَةُ الضَّيْقُ ، وَالظُّلْمَةُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ ، وَأَمَّا عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ فَإِنَّهَا تَكْفِي لِلضَّرُورَةِ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عِنْدَهُمْ سِتْرُ عَوْرَتِهِ عَنْ غَيْرِهِ وَلَوْ حُكْمًا - كَمَا كَانَ مُظْلِمًا - لَا سِتْرَهَا عَنْ نَفْسِهِ (٢) .

• ثَالِثًا : أَنْ يَسْتُرَ الْعَوْرَةَ مِنَ الْأَعْلَى وَمِنْ الْجَوَانِبِ ، وَأَمَّا مِنَ الْأَسْفَلِ أَوْ مِنْ فَتْحَةِ الْقَمِيصِ فَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ (٣) .

• رَابِعًا : أَنْ يَكُونَ السَّائِرُ خَالِيًا مِنَ الْمَلْهِيَّاتِ الَّتِي تُشْغِلُ الْمُصَلِّيَ عَنْ صَلَاتِهِ ، وَتَمْنَعُهُ مِنَ الْخُشُوعِ وَالطَّمَأِينَةِ فِيهَا ، وَكَمَالِ الْحُضُورِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَتَذَكُّرِ أَذْكَارِ الصَّلَاةِ وَتِلَاوَتِهَا وَمَقَاصِدِهَا ، وَهَذَا أَمْرٌ مُشَاهَدٌ مَعْلُومٌ (٤) .

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢٦٣/١٢) ؛ (٢٦٤/١٢-٢٦٥) . وَسَبَقَ بَيَانُ مَعْنَى السَّرَاوِيلِ ، وَلُغَتُهُ (ص ١٧٥) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٤٠٩/١-٤١٠) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٤٩٧/١-٤٩٨) ؛ المجموع شرح المهذب (١٧٦/٣-١٧٧) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٦٤/١-٢٦٥) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٤٠٩/١) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٤٩٧/١-٤٩٨) ؛ المجموع شرح المهذب (١٧٦/٣) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٦٤/١) .

(٤) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٢٠٨/٥) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٣٦/٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٥/١-٥٧٦) ؛ إحياء الأحكام شرح عمدة الأحكام (٩٦/٢) .

وَقَدْ رَوَتْ عَائِشَةُ - رضي الله عنها - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ ، فَنَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً ، فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ : « اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ <sup>(١)</sup> ، وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ <sup>(٢)</sup> أَبِي جَهْمٍ ؛ فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي آتِفًا عَنْ صَلَاتِي » <sup>(٣)</sup> . فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى كَرَاهِيَةِ كُلِّ مَا يَشْغَلُ الْمُصَلِّي فِي ثِيَابِهِ عَنْ صَلَاتِهِ مِنَ الْأَصْبَاغِ وَالنُقُوشِ وَالْأَعْلَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ <sup>(٤)</sup> .

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ - رحمه الله - : « قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ : إِنَّمَا رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخَمِيصَةَ إِلَى أَبِي جَهْمٍ لِأَنَّهَا كَانَتْ سَبَبَ غَفْلَتِهِ وَشُغْلِهِ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ... وَفِي رَدِّهِ ﷺ الْخَمِيصَةَ تَنْبِيهُ مِنْهُ وَإِعْلَامٌ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى أَبِي جَهْمٍ مِنْ اجْتِنَابِهَا فِي الصَّلَاةِ مِثْلَمَا وَجِبَ عَلَى النَّبِيِّ ؛ لِأَنَّ أَبَا جَهْمٍ أُخْرِيَ أَنْ يَغْرِضَ لَهُ مِنَ الشُّغْلِ بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا خَشِيَ الرَّسُولُ ، وَلَمْ يُرِدِ النَّبِيُّ ﷺ بَرْدَ الْخَمِيصَةِ عَلَيْهِ مَنَعَهُ مِنْ تَمَلُّكِهَا وَلِبَاسِهَا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا كَمَعْنَى الْحُلَّةِ الَّتِي أَهْدَاهَا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ لِبَاسَهَا ، وَأَبَاحَ لَهُ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا وَبَيْعَهَا » <sup>(٥)</sup> .

(١) هُوَ عُيَيْنَةُ اللَّهِ - وَيُقَالُ : عَائِرٌ - بْنُ حُدَيْفَةَ بْنِ غَانِمٍ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ الْمَدَنِيُّ ، صَحَابِيُّ مَشْهُورٌ ، كَمَا ذَكَرَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الثَّانِي (٢٠٨/٥) ، وَكَذَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٥٧٦/١) .

(٢) الْأَنْبِجَانِيَّةُ : كِسَاءٌ غَلِيظٌ لَهُ حَمَلٌ ، لَا عِلْمُ لَهُ ، فَإِذَا كَانَ لَهُ عِلْمٌ فَهُوَ خَمِيصَةٌ ، مُنْسُوبَةٌ إِلَى مَوْضِعِ اسْمِهِ : أَنْبِجَانُ ، وَهِيَ مِنْ أَذْوَنِ الثِّيَابِ الْغَلِيظَةِ .

انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، الْمَجْلَدُ الثَّانِي (٢٠٧/٥) ؛ النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٧٤/١) ، (أَنْبِجَانُ) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الصَّلَاةِ ، بَابُ إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ لَهُ أَعْلَامٌ وَنَظَرَ إِلَى عَلَمِهَا ، ح (٣٧٣) ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٥٧٦-٥٧٥/١) .

وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ ، بَابُ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ لَهُ أَعْلَامٌ ، ح [٦٢ ، ٦١] (٥٥٦) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، الْمَجْلَدُ الثَّانِي (٢٠٧/٥) .

(٤) انظر : ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٥٧٦/١) .

(٥) شرح صحيح البخاري (٣٧-٣٦/٢) .

## الفرع الثاني

### حكم انحسار اللباس عن العورة في أثناء الصلاة

لَا يَخْلُو زَوَالُ اللَّبَاسِ عَمَّا يَجِبُ سِتْرُهُ فِي الصَّلَاةِ وَانْكِشَافُ الْعَوْرَةِ فِي أَثْنَائِهَا مِنْ أَرْبَعِ حَالَاتٍ ؛ الْأُولَى : أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا فِي الزَّمَنِ . الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا فِي الْمِقْدَارِ . الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ كَثِيرًا فِي الزَّمَنِ . وَالرَّابِعَةُ : أَنْ يَكُونَ كَثِيرًا فِي الْمِقْدَارِ . وَلَا يَخْلُو جَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَمْدًا ، أَوْ لِعَارِضٍ مِنَ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَعْرِضُ لِلْمُصَلِّي مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ :

فَأَمَّا إِذَا كَانَ انْكِشَافُ الْعَوْرَةِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ عَمْدًا ؛ أَوْ طَالَ زَمَنُ الانْكِشَافِ وَالْمُصَلِّي يَعْلَمُ بِهِ : فَإِنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَائِلِينَ بِاشْتِرَاطِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ ؛ لِإِمْكَانِ التَّحَرُّزِ عَنْ ذَلِكَ ؛ فَمَنْ لَمْ يَتَحَرَّزْ عَنْهُ كَانَ مُفْرَطًا فِي شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ انْكِشَافُ الْعَوْرَةِ لَزَمَنِ يَسِيرٍ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ مِنَ الْمُصَلِّي ، وَإِنَّمَا هُوَ لِعَارِضٍ مِنَ الْعَوَارِضِ ، فَسَتَرَهَا فِي الْحَالِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُؤْثَرُ عَلَى صَلَاتِهِ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَائِلِينَ بِاشْتِرَاطِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

(١) انظر : المبسوط (١/١٩٦) ؛ ابن القيم ، فتح القدير (١/٢٦٧) ؛ مواهب الجليل (١/٤٩٧-٤٩٨) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/٤٩٧) ؛ المجموع شرح المذهب (١٧١-١٧٢) ؛ روضة الطالبين (١/٣٩٢) ؛ مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (١/٢١١-٢١٢) ، مسألة رقم (٢٧٩) ؛ المغني (٢/٢٨٧) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٥٦) .

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ الْيَسِيرِ فِي الْمِقْدَارِ إِذَا طَالَ زَمَنُهُ ؛ وَفِي انْكِشَافِهَا الْكَثِيرِ فِي الْمِقْدَارِ ؛ إِذَا كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ لِعَارِضٍ مِنْ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ فِي الصَّلَاةِ ، عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ مِنْهُ ؛ وَتَوْضِيحُ ذَلِكَ فِي الْأَمْرَيْنِ التَّالِيَيْنِ :

• الْأَمْرُ الْأَوَّلُ : الانْكِشَافُ الْيَسِيرُ فِي الْمِقْدَارِ إِذَا طَالَ زَمَنُهُ <sup>(١)</sup> :

اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ ؛ هِيَ :

• الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالْانْكِشَافِ الْيَسِيرِ غَيْرِ الْمُتَعَمِّدِ لِلْعَوْرَةِ ، وَلَوْ طَالَ زَمَنُهُ .

(١) وَحَدَّ الْيَسِيرُ مَحَلٌّ خِلَافَ بَيْنِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ الْكَثِيرَ مَا فَحِشَ فِي النَّظَرِ ، وَالْيَسِيرُ مَا لَا يَفْحِشُ ؛ وَمَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى الْعُرْفِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يُحَدِّدْ ذَلِكَ ، وَمَا لَمْ يُحَدِّدْ بِالشَّرْعِ فَتَحْدِيدُهُ يَكُونُ بِالْعُرْفِ وَالْعَادَةِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ .

الثَّانِي : أَنَّ الْكَثِيرَ الرَّبْعُ فَمَا فَوْقَ ، وَالْيَسِيرُ مَا دُونَ الرَّبْعِ ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ أَقَامَ الرَّبْعَ مَقَامَ الْكُلِّ فِي كَثِيرِ مِنَ الْمَوَاطِنِ ؛ كَمَا فِي خَلْقِ رَأْسِ الْمُحْرِمِ ، وَمَسْحِ رُبْعِ الرَّأْسِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَكَذَلِكَ انْكِشَافُ الْعَوْرَةِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ .

الثَّلَاثُ : أَنَّ حَدَّ الْكَثِيرِ النِّصْفُ فَمَا فَوْقَ ، وَحَدَّ الْيَسِيرِ مَا دُونَ النِّصْفِ ؛ لِأَنَّ الْقِلَّةَ وَالْكَثْرَةَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَشْرُوكَةِ ، فَإِذَا قُوِبِلَ الشَّيْءُ بِمَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ كَانَ قَلِيلًا ، أَمَا إِذَا تَسَاوَىا فَإِنَّا هُنَا نَغْلِبُ جَانِبَ الْمَكْشُوفِ اخْتِطَاطًا لِلْعِبَادَةِ . وَهُوَ رَأْيُ أَبِي يُوسُفَ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ .

وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ تَحْدِيدُ ذَلِكَ فِي الشَّرْعِ فَيَصَارُ إِلَى الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ .

انظر : المبسوط (١٩٦/١-١٩٧) ؛ البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢٨٦/١-٢٨٧) ؛

بدائع الصنائع (٥٤٤-٥٤٥) ؛ المغني (٢٨٨/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من

الخلافا (٤٥٦/١) ؛ شرح منتهى الإرادات (١٤٣/١) .



وَالِيهِ ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ ، وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَهُوَ مَشْهُورُ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّانِي :

تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِانْكِشَافِ الْعَوْرَةِ الْيَسِيرِ فِي الْمِقْدَارِ مُطْلَقًا ؛ يَسِيرًا كَانَ الزَّمَنُ أَوْ كَثِيرًا . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ ، وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ <sup>(٢)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْانْكِشَافِ الْيَسِيرِ فِي الْمِقْدَارِ لِلْعَوْرَةِ الْمَغْلُظَةِ فَإِنَّهُ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ، وَلَوْ كَانَ الزَّمَنُ يَسِيرًا ، وَبَيْنَ الْانْكِشَافِ الْيَسِيرِ فِي الْمِقْدَارِ لِلْعَوْرَةِ الْمُخَفَّفَةِ فَإِنَّهُ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ فِي الْمُعْتَمَدِ مِنْ مَذْهَبِهِمْ <sup>(٣)</sup> .

### \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى أَنَّ انْكِشَافَ الْعَوْرَةِ الْيَسِيرَ غَيْرُ الْمُتَعَمَّدِ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ، وَلَوْ طَالَ زَمَنُهُ : ( أ ) الْأَدِلَّةُ مِنَ السُّنَّةِ :

١- مَا رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ إِسْلَامِ قَوْمِهِ بَعْدَ فَتْحِ

(١) انظر : المبسوط (١/١٩٦) ؛ ابن القيم ، فتح القدير (١/٢٦٧) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/٤٩٧-٤٩٨) ؛ مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (١/٢١١-٢١٢) ، مسألة رقم (٢٧٩) ؛ المغني (٢/٢٨٧) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٥٦) .

(٢) انظر : الإشراف على مسائل الخلاف (١/٨٩) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/٤٩٧-٤٩٨) ؛ المجموع شرح المهذب (٣/١٧١-١٧٢) ؛ روضة الطالبين (١/٣٩٢) ؛ المغني (٢/٢٨٧) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٥٦) .

(٣) انظر : مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/٤٩٨) ؛ الشرح الصغير على أقرب

مَكَّةَ ؛ وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمْ : « فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا » . فَنَظَرُوا ، فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ قُرْآنًا مِنِّي لِمَا كُنْتُ أَتَلَقَّى مِنَ الرُّكْبَانِ ، فَقَدَّمُونِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ - وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ أَوْ سَبْعِ سِنِينَ - وَكَانَتْ عَلَيَّ بَرْدَةٌ ؛ كُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَقَلَّصْتُ عَنِّي ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْحَيِّ : أَلَا تُغَطُّوهُنَا اسْتِ قَارِئِكُمْ ؟! فَاشْرَوْا ، فَقَطَّعُوا لِي قَمِيصًا ، فَمَا فَرِحْتُ بِشَيْءٍ فَرِحِي بِذَلِكَ الْقَمِيصِ ! <sup>(١)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بِقَوْمِهِ ، فَإِذَا سَجَدَ انْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ ؛ لِتَقْلُصِ بُرْدَتِهِ عَنْهَا ، وَقَدْ كَانَ هَذَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَعَهْدِ صَحَابَتِهِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - وَهُوَ مِمَّا يَنْتَشِيرُ ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ أَوْ أَمَرَهُ بِالْإِعَادَةِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ صَحِيحَةٌ مَعَ الْإِنْكَشَافِ الْيَسِيرِ لِلْعَوْرَةِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ خَارِجًا عَنْ طَوَعِ الْمُصَلِّي <sup>(٢)</sup> .

٢\_ حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كَانَ رِجَالٌ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدِي أَزْرِهِمْ عَلَى أَغْنَاقِهِمْ كَهَيْئَةِ الصَّبِيَّانِ ، وَيُقَالُ لِلنِّسَاءِ : لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا » . زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ : « مِنْ ضَيْقِ الْأُزْرِ » <sup>(٣)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النِّسَاءَ أَمِرْنَ بِعَدَمِ رَفْعِ رُؤُوسِهِنَّ قَبْلَ نَهْوِصِ الرِّجَالِ ؛ لِئَلَّا تَنْكَشِفُ عَوْرَاتُهُنَّ بِسَبَبِ ضَيْقِ الْأُزْرِ ، فَيُصِيرُنَهَا ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْإِنْكَشَافَ

⇨ المسالك (٣٤٧/١) ؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل (١٧٤/١-١٧٥) .

(١) انظر تخريجه (ص ٩٨٢) من هذا البحث .

(٢) انظر : المغني (٢/٢٨٧) .

(٣) انظر تخريجه (ص ٩٨١-٩٨٢) من هذا البحث .

الْعَوْرَةِ الْيَسِيرِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِ الْمُصَلِّي مِمَّا يُغْفَى عَنْهُ ؛ إِذْ لَمْ يُؤْمَرُوا بِالْإِعَادَةِ مَعَ اخْتِمَالِ  
الْانْكِشَافِ .

(ب) اسْتَدَلُّوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ بِمَا يَلِي :

١\_ أَنَّ ثِيَابَ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَرَاءِ لَا تَحُلُو فِي الْغَالِبِ مِنْ خَرَقٍ أَوْ فَتَقٍ يَسِيرٍ ،  
وَالاخْتِرَازُ عَنْ ذَلِكَ يَشُقُّ ؛ وَهُمْ مُطَالِبُونَ بِأَدَاءِ الصَّلَاةِ ، فَانْسَبَ أَنْ يُغْفَى عَنْ ذَلِكَ  
كَثِيرِ الدَّمِ <sup>(١)</sup> .

٢\_ أَنَّ مَا صَحَّتِ الصَّلَاةُ مَعَ كَثِيرِهِ حَالَ الْعُذْرِ فَرَّقَ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ فِي غَيْرِ  
حَالِ الْعُذْرِ ؛ كَالْمَشْيِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ <sup>(٢)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ تَبْطُلُ بِانْكِشَافِ الْعَوْرَةِ الْيَسِيرِ  
مُطْلَقًا .

١\_ عُمُومُ الْأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى اشْتِرَاطِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ  
يَسِيرِ الْعَوْرَةِ وَكَثِيرِهَا <sup>(٣)</sup> .

- وَجَبَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّ الْعُمُومَاتِ الْمُوجِبَةَ لِسِتْرِ الْعَوْرَةِ مَخْصُوصَةٌ بِأَدِلَّةِ  
الْقَوْلِ الْأَوَّلِ الدَّالَّةِ عَلَى الْعَفْوِ عَنْ انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ الْيَسِيرِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ ؛ جَمْعًا بَيْنَ  
الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : بدائع الصنائع (١/٥٤٤) ؛ المغني (٢/٢٨٨) .

(٢) انظر : المغني (٢/٢٨٨) .

(٣) انظر هذه الأدلة فيما سبق من هذا البحث (ص ٩٧٤-٩٨٦) .

وانظر : المجموع شرح المذهب (٣/١٧١-١٧٢) .

(٤) انظر : المغني (٢/٢٨٧-٢٨٨) .

٢\_ أَنْ كَشَفَ الْعَوْرَةَ حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ ، فَاسْتَوَى كَثِيرُهُ وَقَلِيلُهُ ؛ كَالنَّظَرِ <sup>(١)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بَأَنَّ قِيَاسَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ عَلَى النَّظَرِ الْمَحْرَمِ فِي الصَّلَاةِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ وَالْفَرْقُ أَنَّ كَشْفَ الْعَوْرَةِ فِي أَتْنَاءِ الصَّلَاةِ فِيهِ إِخْلَالٌ بِشَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ ، وَهُوَ سِتْرُ الْعَوْرَةِ ، بِخِلَافِ النَّظَرِ فَلَيْسَ فِيهِ إِخْلَالٌ بِشَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ، فَلَوْ نَظَرَ الْمُصَلِّي إِلَى مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ النَّظَرُ إِلَيْهِ أَيْمَ ، وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ .

ثُمَّ إِنَّ النَّظَرَ إِلَى الْمَحْرَمِ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ، فَكَيْفَ يُقَاسُ عَلَيْهِ انْكِشَافُ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُحْكَمُ بِبُطْلَانِ الصَّلَاةِ مَعَهُ وَهِيَ لَا تَبْطُلُ مَعَ النَّظَرِ إِلَى الْمَحْرَمِ !؟ <sup>(٢)</sup> .

- ثَالِثًا : أدلة القول الثالث ؛ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ الْمَغْلَظَةِ وَالْمُخَفَّفَةِ فِي أَتْنَاءِ الصَّلَاةِ :  
لَمْ يَنْصُوا عَلَى دَلِيلٍ فِي ذَلِكَ التَّفْرِيقِ - حَسَبَ عِلْمِي وَبَحْثِي - ، وَلَيْسَ لَهُمْ دَلِيلٌ يُسَاعِدُ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ .

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - أَنَّ أَصْحَابَ هَذَا الْقَوْلِ نَزَعُوا فِي ذَلِكَ إِلَى مَذْهَبِهِمْ فِي تَحْدِيدِ الْعَوْرَةِ لِلرَّجُلِ ، وَمَذْهَبِهِمْ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِ سِتْرُهُ مِنَ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ ؛ فَلِإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ عَوْرَتَهُ هِيَ الْفَرْجَانِ دُونَ غَيْرِهِمَا <sup>(٣)</sup> ، وَهُمَا

(١) انظر : المغني (٢/٢٨٧) .

(٢) انظر : المغني (٢/٢٨٧) ؛ أَحْكَامُ اللَّبَاسِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ (ص ٣٢٤) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٨٢١ ، ٨٤٣-٨٥٢) .

اللَّذَانِ يَجِبُ عَلَيْهِ سِتْرُهُمَا فِي الصَّلَاةِ <sup>(١)</sup> ، وَبِالتَّالِي فِي أَنَّ انْكِشَافَ الْعَوْرَةِ الْمَغْلُظَةِ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ، وَلَوْ كَانَ يَسِيرًا ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا يَفْحَشُ النَّظَرُ إِلَيْهِ ، وَسِتْرُهَا شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ .

أَمَّا الْعَوْرَةُ الْمُخَفَّفَةُ فَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِانْكِشَافِهَا وَلَوْ كَثُرَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ سِتْرُهَا أَصْلًا عَلَى مَذْهَبِهِمْ .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ انْكِشَافَ الْعَوْرَةِ الْيَسِيرِ غَيْرِ الْمُتَعَمِّدِ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ، وَلَوْ طَالَ زَمَنُهُ ؛ لِمَا يَلِي :

أَوَّلًا : لِقَوْلِهِ أَذِلَّتِهِ ، وَسَلَامَتِهَا مِنَ الْاِغْتِرَاضَاتِ الْقَادِحَةِ ؛ فَإِنَّ مُسْتَنَدَهُ حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ ؛ صَرِيحَانِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْعَفْوِ عَنِ الْانْكِشَافِ الْيَسِيرِ لِلْعَوْرَةِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، وَهُمَا نَصَّانِ فِي مَوْضِعِ النَّزَاعِ .

ثَانِيًا : أَنَّ الْانْكِشَافَ الْيَسِيرَ لِلْعَوْرَةِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ أَمْرٌ يَشُقُّ التَّحَرُّزُ عَنْهُ ؛ فَقَدْ يَحْصُلُ بِسَبَبِ تَقْلُصِ ثِيَابِ الْمُصَلِّي ، وَقَدْ يَحْصُلُ بِسَبَبِ الرِّيَّاحِ ، وَقَدْ يَحْصُلُ بِسَبَبِ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَا دَخَلَ لِلْمُصَلِّي فِيهِ ، وَالشَّرِيعَةُ مَبْنَاهَا عَلَى رَفْعِ الْمَشَقَّةِ وَالْحَرَجِ ، فَانْسَبَ أَنْ يُعْفَى عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ ، وَتَصِحَّ مَعَهُ الصَّلَاةُ .

ثَالِثًا : أَنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَ الْعَوْرَةِ الْمَغْلُظَةِ وَالْمُخَفَّفَةِ تَفْرِيقٌ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ؛ لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ نَصَّتْ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ مُطْلَقًا ، وَكَوْنُ الْعَوْرَةِ الْمَغْلُظَةِ أَفْحَشُ فِي النَّظَرِ ، لَا يَعْنِي التَّفْرِيطَ فِي سِتْرِ الْعَوْرَةِ الْمُخَفَّفَةِ .

\* \* \*

○ الأَمْرُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ انْكِشَافُ الْعَوْرَةِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ كَثِيرًا :

إِذَا كَانَ انْكِشَافُ الْعَوْرَةِ كَثِيرًا أَوْ كَامِلًا فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ فَلَا يَحِلُّو الْأَمْرُ مِنْ حَالَيْنِ :

• الْأَوَّلَى : أَنْ يُتِمَّ الْمُصَلِّي صَلَاتَهُ ، مَعَ انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ الْكَثِيرِ ؛ فَهَذَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَائِلِينَ بِاشْتِرَاطِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ .

• الثَّانِيَةُ : أَنْ يَسْتَرَهَا الْمُصَلِّي فِي الْحَالِ مِنْ غَيْرِ مُضِيِّ زَمَنِ طَوِيلٍ عَلَى انْكِشَافِهَا ؛ فَهَذَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ :

- أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ انْكِشَافُ الْعَوْرَةِ عَنْ عَمْدٍ وَقَصْدٍ ، فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ - أَيْضًا - بِاتِّفَاقِ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَائِلِينَ بِاشْتِرَاطِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ مِنَ الْعَمْدِ مُمَكِّنٌ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ ، أَشْبَهَ سَاتَرَ الْعَوْرَةِ <sup>(١)</sup> .

- وَثَانِيَهُمَا : أَنْ يَكُونَ هَذَا الانْكِشَافُ الْكَثِيرُ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَعَمْدٍ ؛ كَمَا لَوْ انْكَشَفَتْ عَوْرَةُ الْمُصَلِّي بِسَبَبِ الرِّيحِ ، أَوْ لِضَيْقِ اللَّبَاسِ وَتَقَلُّصِهِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَسَتَرَهَا الْمُصَلِّي فِي زَمَنِ قَصِيرٍ ؛ فَالْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مَحَلُّ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِذَا انْكَشَفَتْ عَوْرَةُ الْمُصَلِّي أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَعَمْدٍ فَسَتَرَهَا فِي الْحَالِ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ ، وَلَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ ؛ الْحَنَفِيَّةُ ، وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَالشَّافِعِيَّةُ فِي قَوْلٍ ، وَالْحَنَابِلَةُ <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١/٢٦٧-٢٦٨) ؛ البحر الرائق شرح كنز الدقائق

(١/٢٨٢) ؛ شرح الزرقاني على مختصر خليل (١/١٧٤) ؛ مواهب الجليل (١/٤٩٧) ؛

المجموع شرح المهذب (٣/١٧٢) ؛ روضة الطالبين (١/٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢) ؛ المغني

(٢/٢٨٨) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٥٦-٤٥٧) .

(٢) انظر : ابن العربي ، أحكام القرآن (٢/٣٠٨) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير مع الهداية

(١/٢٦٧-٢٦٨) ؛ البحر الرائق شرح كنز الدقائق (١/٢٨٢-٢٨٣) ؛ شرح الزرقاني

## • الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ الْإِنْكِشَافَ الْكَثِيرَ غَيْرَ الْمُتَعَمِّدِ لِعَوْرَةِ الْمُصَلِّي أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ يُؤْتَرُ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ ، فَتَبْطُلُ بِذَلِكَ حَتَّى لَوْ سَتَرَهَا الْمُصَلِّي فِي الْحَالِ .  
وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَالشَّافِعِيَّةِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ خَصَّوهُ بِالْمُغْلَظَةِ فَقَطْ <sup>(١)</sup> .

## \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى صِحَّةِ صَلَاةِ الْمُصَلِّي إِذَا انْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَلَوْ كَثُرَ الْإِنْكِشَافُ إِذَا كَانَ الزَّمَنُ يَسِيرًا :

١- قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

٢- مَا رَوَاهُ أَبُو ذَرٍّ الْغِفَارِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ » <sup>(٣)</sup> .

⇨ عَلَى مَخْتَصَرِ خَلِيل (١٧٤/١) ؛ الْأُمُّ (٨٩/١) ؛ حَاشِيَةُ قَلْبُوبِي وَعَمِيرَةُ عَلَى شَرْحِ الْحَلِيِّ عَلَى الْمَنَهَاجِ (١٧٩-١٨٠) ؛ الْمَغْنِي (٢٨٨/٢) ؛ كَشَّافُ الْقَنَاعِ عَنْ مَنَنِ الْإِقْنَاعِ (٢٦٩/١) .

(١) انْظُرْ : ابْنُ الْعَرَبِيِّ ، أَحْكَامُ الْقُرْآنِ (٣٠٩/٢) ؛ شَرْحُ الزَّرْقَانِيِّ عَلَى مَخْتَصَرِ خَلِيل (١٧٤/١) ؛ الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ (١٧٢/٣) ؛ حَاشِيَةُ قَلْبُوبِي وَعَمِيرَةُ عَلَى الْمَنَهَاجِ (١٧٩-١٨٠) .

(٢) الْأَحْزَابُ : ٥ .

(٣) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ وَبَلَفَظَ : « إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي » اهـ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ ، بَابُ طَّلَاقِ الْمَكْرَهِ وَالنَّاسِي ، ح (٢٠٤٣) ، (٢٠٤٥) ، سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ (٦٥٩/١) .

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْخُلْعِ وَالطَّلَاقِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي طَّلَاقِ الْمَكْرَهِ (٣٥٦/٧) .  
وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي كِتَابِ النَّذْرِ (١٧٠-١٧١) .

وَالْوَجْهَ مِنَ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ : أَنَّ هَذَا الْإِنْكَشَافَ لِلْعَوْرَةِ حَصَلَ بِسَبَبِ عَارِضٍ خَارِجٍ عَنِ قَصْدِ الْمُصَلِّي ، وَمِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ مِنْهُ ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مَعْفُورٌ عَنْهُ شَرْعًا <sup>(١)</sup> .

٣- حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَفِيهِ : « فَقَدَّمُونِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ - وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ أَوْ سَبْعِ سِنِينَ - وَكَانَتْ عَلَيَّ بُرْدَةٌ ؛ كُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَقَلَّصْتُ عَنِّي ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْحَيِّ : أَلَا تُغَطُّوْا عَنَّا اسْتَقَارِكُمْ !؟ فَاشْتَرَوْا ، فَقَطَعُوا لِي قَمِيصًا ، فَمَا فَرِحْتُ بِشَيْءٍ فَرَحِي بِذَلِكَ الْقَمِيصِ ! » <sup>(٢)</sup> .

⇒ وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَصْنِيحِ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَقْوَالٍ ؛ وَلَكِنَّ الَّذِي رَحَّحَهُ جُنْهُورُ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ ، لَهُ أَصْلٌ ثَابِتٌ يَصْلُحُ لِلْإِحْتِجَاجِ بِهِ .  
وَمِمَّنْ صَحَّحَهُ : أَبُو صَبِيحٍ فِي مِصْبَاحِ الرِّجَالِ ، كِتَابُ الطَّلَاقِ ، بَابُ طَلَاقِ الْمَكْرَهِ وَالنَّاسِي (١٢٥/٢-١٢٦) ؛ وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي السُّنَنِ الْكُورِي (٣٥٦/٧) ؛ وَالسَّخَاوِيُّ فِي الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ (٢٢٨-٢٣٠) ، ح (٥٢٨) ؛ وَالتَّوْرِيُّ فِي الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ (ص ١٢٩) ، ح (٣٩) ؛ وَابْنُ رَجَبٍ فِي حَمَاقِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ (٣٦١/٢-٣٦٢) ، ح (٣٩) ؛ وَابْنُ حَجَرٍ فِي تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ (٢٨١/١-٢٨٢) ، ح (٤٥٠) ؛ وَالْأَلْبَانِيُّ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ (١٢٣/١-١٢٤) ، ح (٨٢) .

تَنْبِيْهِ : يَشْتَهَرُ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ بِلَفْظٍ : غُفِيَ ، وَرُفِعَ ؛ وَهَذَا خِلَافُ لَفْظِ الْحَدِيثِ الْمَحْفُوظِ فِي كُتُبِ الْمُحَدِّثِينَ : إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ ، إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ .  
قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ بَعْدَ أَنْ سَاقَ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ وَمَنْ خَرَّجَهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ : « تَنْبِيْهِ : تَكَرَّرَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي كُتُبِ الْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ بِلَفْظٍ : رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي ، وَلَمْ نَرَهُ بِهَا فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ عِنْدَ جَمِيعٍ مَنْ أَخْرَجَهُ » اهـ . تَلْخِيصُ الْحَبِيرِ (٢٨٣/١) .

- (١) انظر : تفسير القرآن العظيم (٥١٤-٥١٥) ؛ الشوكاني ، فتح القدير (٣٧٢/٤) ؛ حاشية قليوبي وعميرة على شرح المحلى على المنهاج (١٧٩/١-١٨٠) .  
(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٩٨٢) .



وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ انْكِشَافَ الْعَوْرَةِ الْيَسِيرِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِي الصَّلَاةِ ، وَلَا مُبْطِلٌ لَهَا ؛ فَكَذَلِكَ الْانْكِشَافُ الْكَثِيرُ فِي الزَّمَنِ الْيَسِيرِ ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا غَيْرُ مَقْصُودٍ وَلَا مُتَعَمَّدٍ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يَشُقُّ التَّحَرُّزُ عَنْهُ <sup>(١)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدْلَةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى بُطْلَانِ صَلَاةِ الْمُصَلِّي إِذَا انْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ وَلَوْ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ مِنْهُ ، وَلَوْ لَمْ يَطْلُ الزَّمَنُ :  
اسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِعُمُومِ الْأَدْلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى اشْتِرَاطِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ ، وَأَنَّ مَنْ صَلَّى مَكْشُوفَ الْعَوْرَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ <sup>(٢)</sup> .  
فَقَالُوا : إِنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ ، فَإِذَا انْتَفَى هَذَا الشَّرْطُ - وَلَوْ زَمَنًا يَسِيرًا بَطَلَتْ صَلَاةُ الْمُصَلِّي ؛ كَالطَّهَارَةِ سَوَاءً بِسَوَاءٍ <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : أَنَّ قِيَاسَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ الْيَسِيرِ غَيْرِ الْمُتَعَمَّدِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ عَلَى عَدَمِ الطَّهَارَةِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ وَالْفَرْقُ : أَنَّ انْكِشَافَ الْعَوْرَةِ يَشُقُّ التَّحَرُّزُ عَنْهُ ، بِخِلَافِ الطَّهَارَةِ مِنَ الْحَدَثِ فَلَيْسَ فِيهَا مَشَقَّةٌ حَتَّى يُعْذَرَ الْمُصَلِّي بِتَرْكِهَا .  
الْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ شَرْطًا فِي صِحَّتِهَا إِلَّا أَنَّ النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ دَلَّتْ عَلَى الْعَفْوِ وَالتَّجَاوُزِ عَنْ ذَلِكَ ؛ إِذَا كَانَ غَيْرَ عَمْدٍ أَوْ كَانَ يَسِيرًا ؛ كَحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ ، وَأَمَّا مَنْ صَلَّى مِنْ غَيْرِ طَهَارَةٍ فَإِنَّ صَلَاتَهُ لَا تَصِحُّ بِحَالٍ ؛ إِذْ لَيْسَ ثَمَّ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى الْعَفْوِ عَنْ ذَلِكَ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المغني (٢/٢٨٨) ؛ كَشَّافُ الْقَنَاعِ عَنْ مَنَ الْإِفْنَاعِ (١/٢٦٩) .

(٢) انظرها فيما سبق من هذا البحث (ص ٩٧٤-٩٨٦) .

(٣) انظر : ابن العربي ، أَحْكَامُ الْقُرْآنِ (٢/٣٠٩) .

(٤) انظر : المغني (٢/٢٨٨-٢٨٩) .

\* والراجح - والله تعالى أعلم - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ الْقَاضِي بِصِحَّةِ صَلَاةٍ مَنْ انْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ أَنْشَاءَ الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ مِنْهُ وَلَا تَفْرِيطٍ ، وَلَوْ كَانَ الْانْكِشَافُ كَثِيرًا فِي الْمِقْدَارِ ؛ إِذَا سَتَرَهَا فِي الْحَالِ ، وَلَمْ يَطُلْ زَمَنُ انْكِشَافِهَا ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : لِقُوَّةِ أدْلَتِهِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْعَفْوِ عَنْ ذَلِكَ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِلَّا حَدِيثُ عَمْرُو بْنِ سَلَمَةَ لَكَفَى ، فَكَيْفَ وَنُصُوصُ الشَّرِيعَةِ الْمُتَكَثِّرَةُ تَدُلُّ عَلَى رَفْعِ الْإِثْمِ وَالْمُؤَاخَذَةِ عَلَى الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَمَا كَانَ خَارِجًا عَنْ قَصْدِ الْمُكَلَّفِ وَاخْتِيَارِهِ .

• ثَانِيًا : أَنَّ الْانْكِشَافَ الْكَثِيرَ إِذَا كَانَ زَمَنُهُ يَسِيرًا ، وَكَانَ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ مِنَ الْمُصَلِّيِ وَتَقْصِيرٍ ؛ كَمَا لَوْ صَلَّى فَهَبَتْ رِيَّاحٌ فَأَزَالَتْ ثِيَابَهُ عَنْ جُزْءٍ مِنْ عَوْرَتِهِ ، فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا تَقْتَضِي قَوَاعِدُ الشَّرِيعَةِ الْعَفْوَ عَنْهُ ؛ لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ عَنْهُ ؛ وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ عَلَى عِبَادِهِ حَرَجَ فِي دِينِهِمْ ؛ ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(١)</sup> .

• ثَالِثًا : أَنَّ فِي هَذَا الْقَوْلِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ وَتَوْفِيقًا بَيْنَهَا ؛ بِحَيْثُ يُقَالُ : إِنَّ الصَّلَاةَ تَبْطُلُ مَعَ انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِتَقْصِيرٍ مِنَ الْمُصَلِّيِ وَإِهْمَالٍ ؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ دَلَّتْ عَلَى اشْتِرَاطِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ . وَلَكِنَّهَا لَا تَبْطُلُ مَعَ الْانْكِشَافِ الْخَارِجِ عَنْ قُدْرَتِهِ وَقَصْدِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ دَلَّتْ عَلَى رَفْعِ الْإِثْمِ وَالْجُنَاحِ عَنِ الْمُكَلَّفِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ .

وَالْجَمْعُ بَيْنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ وَإِعْمَالِهَا جَمِيعًا أَوَّلَى مِنَ الْأَخْذِ بِبَعْضِهَا مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ .

\* \* \*

(١) الحج : ٧٨ . وانظر : أحكام العورة والنظر (ص ٢٥٤) ؛ أحكام اللباس المتعلقة بالصلاة والحج (ص ٣٣١) .

## الْفَرْعُ الثَّالِثُ

حُكْمُ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ مَكْشُوفُ الْعَاتِقَيْنِ  
أَوْ أَحَدِهِمَا

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى جَوَازِ كَشْفِ الرَّجُلِ عَاتِقَيْهِ إِذَا كَانَ خَارِجَ الصَّلَاةِ ؛ مَا لَمْ يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى مَخْطُورٍ آخَرَ ؛ مِنْ شُهْرَةٍ وَمُخَالَفَةٍ لِعُرْفِ أَهْلِ بَلَدِهِ فِي اللَّبَاسِ ، كَمَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَشْرُوعَ لَهُ أَنْ يَسْتَرَّ عَاتِقَيْهِ فِي الصَّلَاةِ <sup>(١)</sup> .

وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِهِ فِي الصَّلَاةِ ؛ هَلْ يُشْتَرَطُ سِتْرُهُ فِيهَا أَوْ لَا ، وَهَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ أَوْ لَا ؛ عَلَى أَقْوَالٍ أَشْهَرُهَا مَا يَلِي :

• الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يُشْتَرَطُ أَنْ يَضَعَ الْمُصَلِّي عَلَى عَاتِقَيْهِ شَيْئًا مِنَ اللَّبَاسِ مَتَى كَانَ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ ؛ فَرَضًا كَانَتْ الصَّلَاةُ أَوْ نَفْلًا ؛ فَإِنْ صَلَّى مَكْشُوفَ الْعَاتِقَيْنِ ، وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى سِتْرِهِمَا فَسَدَتْ صَلَاتُهُ .

وَالْيَهُ ذَهَبَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ ؛ رَجَّحَهَا طَائِفَةٌ كَبِيرَةٌ مِنْ مُحَقِّقِي الْمَذْهَبِ ، وَذَكَرُوا : أَنَّهَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَقَدْ مَالَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ جَمْعٌ مِنْ كِبَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ : ابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَابْنُ الْبَخَارِيِّ ، وَابْنُ بَطَّالٍ ، وَابْنُ حَجَرٍ ، وَابْنُ رَجَبٍ ، وَابْنُ قُدَّامَةَ ، وَالشُّومَكَانِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : التمهيد (٣٦٩/٦) ؛ مجموع فتاوى ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢٤/٢٢) .

(٢) انظر : الأوسط في السنن والإجماع (٥٦-٥٥/٥) ؛ المغني (٢٨٩/٢-٢٩٢) ؛ الممتع في

شرح المقنع (٢٣٧/١-٣٥٨) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٦٧/١-٢٦٨) ؛

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٥٥/١) ؛ ابن بطَّال ، شرح صحيح

## ● الْقَوْلُ الثَّانِي :

يُسْتَحَبُّ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَضَعَ عَلَى عَاتِقَيْهِ شَيْئًا مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ مُطْلَقًا ؛ قَادِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ قَادِرٍ ، فَإِنْ صَلَّى مَكْشُوفَ الْعَاتِقَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى السَّتْرِ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ مَعَ الْكَرَاهَةِ .

وَالْيَاثِيَّةُ ذَهَبَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ الْحَنَفِيَّةُ ، وَأَكْثَرُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ <sup>(١)</sup> .

## ● الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

يُشْتَرَطُ أَنْ يَضَعَ الْمُصَلِّي عَلَى عَاتِقَيْهِ شَيْئًا مِنَ اللَّبَاسِ فِي الْفَرْضِ ، إِذَا كَانَ قَادِرًا ؛ فَإِنْ صَلَّى الْفَرِيضَةَ مَكْشُوفَ الْعَاتِقَيْنِ لَمْ تَصِحَّ . وَأَمَّا النِّفْلُ فَلَا يُشْتَرَطُ سِتْرُ الْعَاتِقَيْنِ فِيهِ ، بَلْ هُوَ مُسْتَحَبٌّ .

وَالْيَاثِيَّةُ ذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ فِي الرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ فِي الْمَذْهَبِ ، وَقَطَعَ بِهَا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَذَكَرُوا أَنَّهَا الْمَذْهَبُ ؛ وَهِيَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ <sup>(٢)</sup> .

⇒ البخاري (٢٣-٢٢/٢) ؛ طرح التثريب (٢٣٨/٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٢-٥٦٣/١) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٦٩/٢) ؛ نيل الأوطار (٨٥/٢) .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٤٠٤/١) ؛ المبسوط (٣٣-٣٤/١) ؛ بدائع الصنائع (٢٨٩-٢٩٠/٢) ؛ المتقى شرح الموطأ (٢٤٨/١) ؛ أسهل المدارك (١١٣/١) ؛ الشرح الصغير على أقرب المسالك (٢٩١/١) ؛ المجموع شرح المهذب (١٨٠-١٨١/٣) ؛ روضة الطالبين (٣٩٣/١) ؛ المغني (٢٨٩-٢٩٠/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٥٤-٤٥٥/١) .

(٢) انظر : المغني (٢٨٩-٢٩٠/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٥٤/١) - (٤٥٥) ؛ المتع في شرح المقنع (٣٥٧-٣٥٨/١) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٦٧-٢٦٨/١) .

\* الأدلة والمناقشات والترجيح :

— أولاً : أدلة القول الأول ؛ على اشتراط ستر العاتق للقادر على ستره :

(أ) استدلووا من السنة بأدلة ؛ منها :

١- حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ » (١) .

والوجه منه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى

(١) رواه البخاري في كتاب الصلاة ، باب إذا صلى في التَّوْبِ الواحد فليجعل على عاتقيه ،

ح (٣٥٩) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦١/١) .

ومسلم في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في التَّوْبِ الواحد وصفة لبسه ، ح [٢٧٧]

(٥١٦) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (١٧٢/٥) .

قال ابن حجر - رحمه الله - : « قَوْلُهُ : ( لَا يُصَلِّي ) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : كَذَا هُوَ فِي

الصَّحِيحَيْنِ بِإِثْبَاتِ الْبَاءِ ؛ وَوَجْهُهُ : أَنَّ ( لَا ) نَائِيَةٌ ، وَهُوَ خَبَرٌ بِمَعْنَى النَّهْيِ . قُلْتُ :

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي ( غَرَائِبِ مَالِكٍ ) مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ عَنْ مَالِكٍ بِلَفْظٍ : ( لَا يُصَلِّ )

بِغَيْرِ بَاءٍ ، وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ مَالِكٍ بِلَفْظٍ : ( لَا يُصَلِّيَنَّ ) بِزِيَادَةِ نُونِ

التَّوَكُّيدِ ، وَرَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ بِلَفْظٍ : ( نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

« اه . فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦١/١) .

قُلْتُ : وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْقِبْلَةِ ، بَابُ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى

عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ ، ح (٧٦٩) بِزِيَادَةِ نُونِ التَّوَكُّيدِ ، وَبِإِفْرَادِ الْعَاتِقِ ، سَنَّ النَّسَائِيُّ

(٥٤/٢) . وَمِثْلُهُ الدَّارِمِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابُ الصَّلَاةِ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ ، ح

(١٣٧١) ، سَنَّ الدَّارِمِيُّ (٢٣٣/١) .

ورواه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب جُمَاعُ أَثْوَابِ مَا يُصَلِّي فِيهِ ، ح (٦٢١) ، بِلَفْظٍ :

( لَا يُصَلِّ ) بِغَيْرِ بَاءٍ ، عَوْنُ الْمَعْبُودِ شرح سنن أبي داود (٢٣٣/٢-٢٣٤) .

ورواه أحمد في باقي مسند المكثرين عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، ح (١١٥٢٠) ، بِلَفْظٍ : « إِذَا

صَلَّى أَحَدُكُمْ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ فَلْيَجْعَلْ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ » اه ، مسند الإمام أحمد بن

حنبل (٨١/١٨) .

وَهُوَ بِهَذَا أَمْرٌ ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ ، أَوْ نَهْيٌ مُؤَكَّدٌ ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ .

العَاتِقِ مِنْهُ شَيْءٌ نَهْيًا مُؤَكَّدًا ، وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ ، فَدَلَّ عَلَى وَجُوبِ سِتْرِ العَاتِقِ فِي الصَّلَاةِ ؛ وَأَنَّ مَنْ تَرَكَ سِتْرَ العَاتِقِ فِي الصَّلَاةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ فِي رِوَايَةِ الإِمَامِ أَحْمَدَ أَمَرَ مَنْ صَلَّى فِي الثَّوْبِ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُ شَيْئًا عَلَى عَاتِقَيْهِ ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوَجُوبَ ؛ إِلَّا أَنَّهُ هُنَا مَحْمُولٌ عَلَى الْقُدْرَةِ - كَمَا فِي حَالِ الثَّوْبِ الْوَاسِعِ - جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْآتِيِّ <sup>(١)</sup> .

وَأَعْتَرِضَ عَلَى هَذَا الاسْتِدْلَالِ : بَأَنَّ النَّهْيَ هُنَا لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ بَلْ هُوَ لِلكَرَاهَةِ ؛ لِأَنَّ العَاتِقَيْنِ لَيْسَا بِعَوْرَةٍ ، فَلَوْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ سَاتِرٍ لِعَوْرَتِهِ ، وَلَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ صَحَّتْ صَلَاتُهُ مَعَ الْكَرَاهَةِ ، سَوَاءً قَدِرَ عَلَى شَيْءٍ يَجْعَلُهُ عَلَى عَاتِقَيْهِ أَوْ لَا ، وَهَذَا بِاتِّفَاقِ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ إِذَا أُطْلِقَ أَنَّهُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ بِاتِّفَاقِ الْأُصُولِيِّينَ ، فَحَمْلُهُ عَلَى التَّنْزِيهِ تَحَكُّمٌ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ <sup>(٣)</sup> ؛ لَا سِيَّمَا وَقَدْ ثَبَتَ الْحَدِيثُ بِلَفْظِ الْأَمْرِ - كَمَا فِي رِوَايَةِ الإِمَامِ أَحْمَدَ - مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لِلْوَجُوبِ الشَّرْطِيِّ .

وِثَانِيهِمَا : أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَحَلٌّ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ - كَمَا سَبَقَ - وَلَيْسَتْ مَحَلًّا اتِّفَاقٍ ، فَلَا يُسَلَّمُ بِصِحَّةِ هَذَا الْاِعْتِرَاضِ .

٢- حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا صَلَّيْتَ وَعَلَيْكَ ثَوْبٌ وَاحِدٌ فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا

(١) انظر : المغني (٢/٢٨٩) ؛ نيل الأوطار (٢/٨٣) .

(٢) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤/١٧٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٦٢) ؛ نيل الأوطار (٢/٨٣) .

(٣) انظر : نيل الأوطار (٢/٨٣) .

فَاتَزَرَّ بِهِ . وَفِي رِوَايَةٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : « إِذَا مَا اتَّسَعَ الثَّوْبُ فَتَعَاطَفَ بِهِ عَلَى مَنْكِئِكَ ، ثُمَّ صَلَّ ، وَإِذَا ضَاقَ عَنْ ذَاكَ فَشُدَّ بِهِ حَقْوَيْكَ ، ثُمَّ صَلَّ مِنْ غَيْرِ رِدَاءٍ لَهُ » (١) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّهُ نَصٌّ فِي مَوْضِعِ النَّزَاعِ يَدُلُّ بِوُضُوحٍ عَلَى الْأَمْرِ بِسِتْرِ الْعَاتِقَيْنِ فِي الصَّلَاةِ حَالَ الْقُدْرَةِ ؛ بَأَن كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ ضَيِّقًا فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ ذَلِكَ وَلَا يُشْتَرَطُ ، وَإِنَّمَا يَكْفِيهِ أَنْ يَسْتُرَ عَوْرَتَهُ (٢) .

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ - رحمه الله - : « حَدِيثُ جَابِرٍ هَذَا يُفَسِّرُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي فِي الْبَابِ قَبْلَ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ » ؛ أَنَّهُ أَرَادَ الثَّوْبَ الْوَاسِعَ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَشْتَمِلَهُ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ ضَيِّقًا وَلَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَشْتَمِلَهُ فَلْيَتَزَرَّ بِهِ كَمَا قَالَ ﷺ » (٣) .

وَاعْتَرِضَ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِحَدِيثِ جَابِرٍ هَذَا : بَأَن الْأَمْرَ بِسِتْرِ الْعَاتِقِ الْمُسْتَفَادَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّمَا هُوَ لِلنَّدْبِ وَالِاسْتِحْبَابِ ، لَا الْوُجُوبِ وَالشَّرْطِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ كَانَ ثَوْبُهُ ضَيِّقًا أَنْ يَتَزَرَّ بِهِ ، وَلَا يَجْعَلَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ ؛ وَهَذِهِ قَرِينَةٌ تَصْرِفُ الْأَمْرَ بِسِتْرِ الْعَاتِقِ مِنَ الْوُجُوبِ إِلَى النَّدْبِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ سَتْرُ

(١) رواه أحمد بن حنبل بالروايتين في باقي مُسْنَدِ الْمُكْتَرَيْنِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، ح (١٤٥١٨) ، ح (١٤٥٩٤) ، وَكِلَا الرَّوَايَتَيْنِ صَحِيحٌ ، كَمَا ذَكَرَ مُحَقِّقُوا مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (٣٩٤/٢٢ ، ٤٤٧) .

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ نَحْوًا مِنَ الرَّوَايَةِ الْأُولَى فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابُ إِذَا كَانَ الثَّوْبُ ضَيِّقًا ، ح (٣٦١) ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٥٦٣/١) .

(٢) انظر : ابْنُ بَطَالٍ ، شرح صحيح البخاري (٢٣/٢) ؛ طَرَحَ التَّشْرِيحَ (٢٣٨/٢) ؛ ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٥٦٣/١) .

(٣) شرح صحيح البخاري (٢٣/٢) .

الْعَاتِقِ وَاجِبًا - أَوْ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ - لَمَّا رَخَّصَ ﷺ لِمَنْ كَانَ ثَوْبُهُ ضَيِّقًا  
بِالصَّلَاةِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْئًا <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا الْاِغْتِرَاضُ مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ لَا يُسَلَّمُ بِصَرْفِ الْأَمْرِ بِسِتْرِ الْعَاتِقِ إِلَى النَّذْبِ  
إِذَا كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا رَخَّصَ لِمَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الصَّلَاةَ فِي ثَوْبٍ  
وَاسِعٍ لِفَقْدِهِ أَوْ حَاجَةٍ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَشَقَّةَ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ ، وَالْحَرَجَ مَرْفُوعٌ فِي  
شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ ، وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ مَعْلُومَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ ؛ كَالْتَرْخِيصِ بِالتَّيْمُمِ لِمَنْ  
لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ ، وَتَرْكُ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَكَذَلِكَ إِذَا  
كَانَ الثَّوْبُ ضَيِّقًا غَيْرَ وَاسِعٍ رَخَّصَ لِلْمُصَلِّي بِتَرْكِ سِتْرِ الْعَاتِقِ لِلْمَشَقَّةِ فِي ذَلِكَ .  
وَوَجْهُ الْمَشَقَّةِ يَتَضَيِّحُ مِنْ نَاحِيَتَيْنِ :

الأُولَى : الْمَشَقَّةُ فِي عَدَمِ الْحُصُولِ عَلَى غَيْرِ هَذَا اللَّبَاسِ الضَّيِّقِ ؛ كَمَا هُوَ حَالُ  
كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ .

وَالثَّانِيَّةُ : أَنَّ الثَّوْبَ الضَّيِّقَ لَا يُمَكِّنُ - فِي الْغَالِبِ - أَنْ تُسْتَرَّ بِهِ الْعَوْرَةُ وَالْعَاتِقُ  
إِلَّا عَلَى وَجْهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ ، وَرَبَّمَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْإِخْلَالِ بِبَعْضِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ  
وَسُنَنِهَا . فَلِذَا رَخَّصَ الشَّارِعُ لِمَنْ كَانَ ثَوْبُهُ ضَيِّقًا بِتَرْكِ سِتْرِ الْعَاتِقِ ، بِخِلَافِ مَا  
إِذَا كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا فَإِنَّ إِمْكَانَ سِتْرِ الْعَوْرَةِ وَالْعَاتِقِ مَعَ مُتَيَسَّرٍ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي قِصَّةِ جَابِرٍ تِلْكَ الَّتِي صَلَّى فِيهَا  
مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَمَرَهُ بِذَلِكَ ؛ حَيْثُ جَاءَ فِيهَا : « فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ ،  
وَكَانَتْ عَلَيَّ بُرْدَةٌ ذَهَبْتُ أَنْ أَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهَا فَلَمْ تَبْلُغْ لِي ، وَكَانَتْ لَهَا ذَبَازِبُ ،  
فَنَكَّسْتُهَا ثُمَّ خَالَفْتُ بَيْنَ طَرَفَيْهَا ، ثُمَّ تَوَاقَصْتُ عَلَيْهَا ، ثُمَّ جِئْتُ حَتَّى قُمْتُ عَنْ »

(١) انظر : طرح التتريب (٢/٢٣٨) ؛ نيل الأوطار (٢/٨٣) .



يَسَارَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخَذَ بِيَدِي ؛ فَأَدَارَنِي حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ » <sup>(١)</sup> .  
 قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رحمه الله - : « بَيْنَ مُسْلِمٍ فِي رِوَايَتِهِ أَنَّ الْإِنْكَارَ كَانَ  
 بِسَبَبِ أَنَّ الثَّوْبَ كَانَ ضَيِّقًا ، وَأَنَّهُ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ وَتَوَاقَصَ - أَيِ انْحَنَى -  
 عَلَيْهِ ؛ كَأَنَّهُ عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ بَيْنَ طَرَفَيْ الثَّوْبِ لَمْ يَصِرْ سَاتِرًا ، فَانْحَنَى لِيَسْتَيِّرَ ، فَأَعْلَمَهُ  
 ﷺ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الثَّوْبُ ضَيِّقًا فَإِنَّهُ  
 يُجْزِئُهُ أَنْ يَتَزَرَ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْأَصْلِيَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِالِاتِّزَارِ ، وَلَا  
 يَحْتَاجُ إِلَى التَّوَاقُصِ الْمُغَايِرِ لِلِاعْتِدَالِ الْمَأْمُورِ بِهِ » <sup>(٢)</sup> .

٣\_ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا صَلَّى  
 أَحَدُكُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيُخَالَفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ » <sup>(٣)</sup> .

(١) رواه مسلم في كتاب الزَّهْدِ ، باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر ، ح [٧٤] (٣٠٠٦) ، (٣٠٠٧) ، (٣٠٠٨) ، (٣٠٠٩) ، (٣٠١٠) ، (٣٠١١) ، (٣٠١٢) ، (٣٠١٣) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد السادس (٤٢٢/١٨ - ٤٣٠) .  
 وَالذَّبَابُ : الْأَهْدَابُ وَالْأَطْرَافُ ، وَاجِدْهَا : ذُبِذِبْ ؛ سُمِّيتَ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَذُبُّذُبُ عَلَى  
 صَاحِبِهَا إِذَا مَشَى ؛ أَيِ تَحَرَّكَ وَتَضَطَّرَبُ .  
 وَقَوْلُهُ : ( تَوَاقَصَتْ عَلَيْهَا ) : أَيِ أَمْسَكَتْ عَلَيْهَا بِعُنُقَيْهَا لِئَلَّا تَسْقُطَ .  
 انظر : المرجع السابق (٤٢٧/١٨) .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٣/١) . وانظر : ابن رجب ، فتح الباري شرح  
 صحيح البخاري (٣٦٦/٢) ؛ أَحْكَامُ اللَّبَاسِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالصَّلَاةِ وَالْحُجَّ (ص ٢٠٦ - ٢٠٧) .  
 (٣) رواه أحمد في باقي مسند المكثرين من الصحابة عن أبي هُرَيْرَةَ ، وَاللَّفْظُ لَهُ ، ح (٩٥١٢) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا السَّنَدِ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ ؛ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ  
 رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ ، غَيْرَ عِكْرَمَةَ ؛ وَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ فَمِنْ رِجَالِ  
 الْبُخَارِيِّ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣١٤/١٥) .  
 وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِلَفْظٍ قَرِيبٍ مِنْ هَذَا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، باب إِذَا صَلَّى فِي الثَّوْبِ  
 الْوَاحِدِ فَلْيَجْعَلْ عَلَى عَاتِقَيْهِ ، ح (٣٦٠) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح  
 البخاري (٥٦٢/١) .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ صَلَّى فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ بِالْمُخَالَفَةِ بَيْنَ طَرَفَيْهِ ؛ وَهِيَ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا بِجَعْلِ شَيْءٍ مِنَ التَّوْبِ عَلَى الْعَاتِقِ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ سِتْرِ الْعَاتِقِ فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ ؛ وَإِنَّمَا حُمِلَ عَلَى التَّوْبِ الْوَاسِعِ دُونَ الضَّيِّقِ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ جَابِرِ السَّابِقِ <sup>(١)</sup> .

وَقَدْ اغْتَرَضَ عَلَيْهِ بِمَا سَبَقَ : أَنَّهُ لَا يُفِيدُ الْوُجُوبَ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى النَّدْبِ وَالِاسْتِحْبَابِ <sup>(٢)</sup> . وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا سَبَقَ فِي الْجَوَابِ عَنِ الْاِغْتِرَاضِ الْوَارِدِ عَلَى الدَّلِيلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ <sup>(٣)</sup> .

٤- حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ فِي يَتِّ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ » <sup>(٤)</sup> .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ مُلْقِيًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ ؛ لِئَلَّا يَنْظُرَ إِلَى عَوْرَةِ نَفْسِهِ إِذَا رَكَعَ ؛ وَلِئَلَّا يَسْقُطَ التَّوْبُ عِنْدَ الرُّكُوعِ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ ذَلِكَ ، وَاشْتِرَاطِهِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمَّا أَمَرَ بِهِ كَمَا فِي الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٦٢) .

(٢) انظر (ص ١٠١٢-١٠١٣) من هذا البحث .

(٣) انظر (ص ١٠١٣-١٠١٤) من هذا البحث .

(٤) رواه البخاري في كتاب الصَّلَاة ، باب الصَّلَاة فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ مُلْتَحِفًا بِهِ ، ح (٣٥٦) ،

ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٥٩) .

ومسلم في كتاب الصَّلَاة ، باب الصَّلَاة فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ وَصِفَةُ لُبْسِهِ ، ح [٢٧٨] (٥١٧)

شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤/١٧٢) .

(٥) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢/٢٠) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح

وَاعْتَرَضَ عَلَى الاستِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ : بِأَنَّ غَايَةَ مَا يُفِيدُهُ اسْتِحْبَابُ سِتْرِ الْعَاتِقَيْنِ فِي الصَّلَاةِ ؛ تَأْسِيًا بِالنَّبِيِّ ﷺ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ النَّبَوِيَّ الْمُحَرَّدَ عَنِ الْأَمْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الْأُصُولِ <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِعَدَمِ التَّسْلِيمِ بِأَنَّ الْأَفْعَالَ النَّبَوِيَّةَ لَا تَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ مُطْلَقًا، فَإِنَّ الْأَفْعَالَ النَّبَوِيَّةَ الَّتِي وَقَعَتْ بَيَانًا لِمُجْمَلٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ كَصِفَةِ الصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْعِبَادَاتِ فَهِيَ شَرْعٌ لِلأُمَّةِ يَجِبُ أَنْ يُتَّبَعَ وَيُمْتَثَلُ ؛ لِأَنَّهَا مُنْدرِجَةٌ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَالنَّبِيُّ ﷺ حِينَ صَلَّى عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ إِنَّمَا يُبَيِّنُ الْمَأْمُورَ بِهِ بِفِعْلِهِ ؛ لِيَقَعَ الْإِمْتِثَالُ مِنَ النَّاسِ عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ الَّتِي صَلَّى عَلَيْهَا ؛ وَلِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ : « وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي » <sup>(٣)</sup> .

نَعَمْ ! لَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْهَيْئَةُ لِلْبَّاسِ خَارِجَ الصَّلَاةِ لَقَبِلَ هَذَا الْاِغْتِرَاضُ ، وَلَقَبِلَ إِنَّهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْجَلِيلَةِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا حُكْمُ التَّشْرِيعِ ، وَإِنَّمَا وَقَعَتْ عَادَةً مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ <sup>(٤)</sup> .

⇨ صحيح البخاري (٥٥٩/١) .

(١) انظر : شرح المحلى على جمع الجوامع (٩٧/٢) ؛ شرح الكوكب المنير (١٨٠/٢) وما بعدها .

(٢) النحل : ٤٤ .

(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة ، ح (٦٣١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٣١/٢-١٣٢) .

(٤) انظر : شرح الكوكب المنير (١٨١/٢) وما بعدها ؛ تيسير علم أصول الفقه (ص ١٢٨-١٣٠) .

٥\_ مَا رَوَاهُ بُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصْبِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ فِي لِحَافٍ لَا يَتَوَشَّحُ بِهِ ، وَالْآخِرُ أَنْ تُصَلِّيَ فِي سَرَائِلَ وَلَيْسَ عَلَيْكَ رَدَاءٌ » (١) .

فَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى النَّهْيِ عَنْ تَرْكِ سِتْرِ الْعَاتِقِ فِي الصَّلَاةِ ، وَالنَّهْيِ يَقْتَضِي فَسَادَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ ، وَإِنَّمَا خُصَّ بِحَالِ الْقُدْرَةِ ؛ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ جَابِرِ السَّابِقِ (٢) .

(ب) اسْتَدْلُوا مِنَ الْقِيَاسِ بِمَا يَلِي :

١\_ بَأَنَّ سِتْرَ الْعَاتِقِ سُتْرَةٌ وَاجِبَةٌ فِي الصَّلَاةِ ، وَالْإِخْلَالُ بِهَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ ؛ كَسِتْرِ الْعَوْرَةِ (٣) .

(١) رواه أبو داود في كتاب الصَّلَاةِ ، باب إِذَا كَانَ الثُّوبُ ضَيِّقًا يَتَزَرُّ بِهِ ، ح (٦٣٢) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٣٩/٢) .

قَالَ الْحَافِظُ الْمُتَذَرِّعُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « فِي إِسْنَادِهِ أَبُو تَمِيمَةَ يَحْتَمِي بِنُ وَاضِحِ الْأَنْصَارِيِّ الْمُرُوزِيِّ ، وَأَبُو الْمُنِيبِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَتَكِيُّ الْمُرُوزِيُّ ؛ وَفِيهِمَا مَقَالٌ » اهـ . مختصر سنن أبي داود (٣٢٤/١) ، ح (٦٠٨) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٤٠/٢) .

قُلْتُ : أَمَّا أَبُو تَمِيمَةَ فَهُوَ ثِقَةٌ مِنْ كِبَارِ النَّاسِيعَةِ ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ ؛ كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ (ص ٥٢٧) ، رَقْم (٧٦٦٣) .

وَأَمَّا أَبُو الْمُنِيبِ فَهُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَتَكِيُّ الْمُرُوزِيُّ : صَدُوقٌ يُخْطِئُ مِنَ السَّادِسَةِ كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ (ص ٣١٣) ، رَقْم (٤٣١٢) .

وَلَعَلَّهُ مِنْ أَجْلِ هَذَا حَسَنَةُ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١٨٩/١) ، ح (٦٣٦) .

(٢) انظر : المغني (٢٨٩/٢-٢٩٠) ؛ المتنع في شرح المقنع (٣٥٨/١) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٣١/٢-٢٤٠) .

(٣) انظر : المغني (٢٩٠/٢) .

- وَقَدْ نُوقِشَ هَذَا الاسْتِدْلَالُ : بِأَنَّ قِيَاسَ سِتْرِ الْعَاتِقِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الْاِشْتِرَاطِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ وَالْفَرْقُ : أَنَّ الْأَدْلَةَ ذَلَّتْ عَلَى وَجُوبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ وَخَارَجَ الصَّلَاةَ ، وَاشْتِرَاطِ سِتْرِهَا فِي الصَّلَاةِ ، وَبُطْلَانِ صَلَاةٍ مَنْ صَلَّى مَكْشُوفَ الْعَوْرَةِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى سِتْرِهَا ، وَهَذَا كُلُّهُ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ .  
بِخِلَافِ الْعَاتِقِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ كَشْفُهُ خَارِجَ الصَّلَاةِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَوْ صَلَّى مَكْشُوفَ الْعَاتِقَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(١)</sup> .

٢- أَنَّ صَلَاةَ النَّفْلِ صَلَاةٌ ؛ فَتُقَاسُ عَلَى صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ ، وَيُشْتَرِطُ لَهَا مَا يُشْتَرِطُ لِلْفَرِيضَةِ <sup>(٢)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدْلَةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى اسْتِحْبَابِ سِتْرِ الْعَاتِقَيْنِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ غَيْرِ وَجُوبِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مُطْلَقًا أَوْ اشْتِرَاطِيًّا :  
(أ) اسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ بِمَا يَلِي :

١- الْأَدْلَةُ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ عَلَى وَجُوبِ سِتْرِ الْعَاتِقَيْنِ فِي الصَّلَاةِ ، وَحَمَلُوا الْأَمْرَ الْوَارِدَ فِيهَا عَلَى النَّذْبِ ، وَحَمَلُوا النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ الَّذِي لَيْسَ عَلَى الْعَاتِقِ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ التَّزْيِينِيَّةِ لِأَمْرَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ جَابِرًا أَنْ يَتَزَرَ وَيُصَلِّيَ بِغَيْرِ رِدَاءٍ لَمَّا عَجَزَ عَنْ سِتْرِ عَوْرَتِهِ وَمَنْكِبَيْهِ مَعًا بِالْبُرْدَةِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِ لِضَيْقِهَا ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٩٧٤-٩٨٦) ، (ص ١٠٠٨-١٠٠٩) .

وانظر : أحكام اللباس المتعلقة بالصلاة والحج (ص ٢١٨-٢١٩) .

(٢) انظر : المغني (٢/ ٢٩٠-٢٩٢) ؛ الممتع في شرح المقنع (١/ ٣٥٨) .

بِإِزَارٍ وَاحِدٍ مَعَ إِعْرَاءِ الْمُنْكِبَيْنِ صَحِيحَةٌ ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ بَاطِلَةً لَمَا رَحَّصَ لَهُ بِذَلِكَ ، وَحُكْمُهُ عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمٌ عَلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ ، مَا لَمْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى التَّخْصِيفِ (١) .

الثاني : مَا حَكَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ مَعَ تَرْكِ سِتْرِ الْعَاتِقِ (٢) .

- وَحَمَلَ هَذِهِ الْأَدْلَةَ عَلَى النَّدْبِ وَالِاسْتِحْبَابِ دُونَ الْوُجُوبِ وَالِاسْتِثْرَاطِ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهِ أَرْبَعَةٍ ؛ هِيَ :

• الْأَوَّلُ : أَنَّ هَذَا الْإِتِّفَاقَ الْمُدَّعَى فِي الْمَسْأَلَةِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ بِهِ ؛ لِمَا سَبَقَ مِنْ تَقْرِيرِ النَّزَاعِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ مَنْ صَلَّى مَكْشُوفَ الْعَاتِقَيْنِ ، وَأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي صِحَّةِ صَلَاتِهِ مِنْ عَدَمِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ (٣) .

• الثَّانِي : أَنَّ حَمَلَ هَذِهِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى النَّدْبِ وَالِاسْتِحْبَابِ ، مَعَ كَثَرَتِهَا وَتَنَوُّعِهَا بَيْنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْمُؤَكَّدِ ، خِلَافُ الْأَصْلِ ؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ الْمُجَرَّدِ التَّحْرِيمُ ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ مُؤَكَّدًا ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ الْمُجَرَّدِ الْوُجُوبُ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا مَنْ شَذَّ .

(١) ، (٢) انظر : المجموع شرح المهذب (٣/١٨٠-١٨١) ؛ شرح النووي على صحيح

مسلم ، المجلد الثاني (٤/١٧٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري

(١/٥٦٢) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٣٦٢ ، ٣٦٦) .

(٣) انظر تحرير الخلاف في المسألة فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٠٨-١٠٠٩) .

• الثالثُ : أَنَّ التَّرْخِيصَ الَّذِي صَدَرَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِالصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى الْعَاتِقِ مِنْهُ شَيْءٌ إِنَّمَا هُوَ فِي حَقِّ الْعَاجِزِ عَنْ سِتْرِ الْمُنْكِبَيْنِ ، وَالنَّهْيُ عَنْ إِعْرَائِهِمَا فِي حَالِ الصَّلَاةِ إِنَّمَا هُوَ لِلْقَادِرِ عَلَى سِتْرِهِمَا ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ <sup>(١)</sup> .

• الرابعُ : أَنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ التَّرْخِيصُ بِإِعْرَاءِ الْمُنْكِبَيْنِ مَحْمُولٌ عَلَى صَلَاةِ النَّافِلَةِ ، وَالْأَحَادِيثُ الْأُخْرَى مَحْمُولَةٌ عَلَى صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ ؛ وَيَشْهَدُ لِهَذَا مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لَيْلًا <sup>(٢)</sup> .

٢\_ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ <sup>(٣)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ : « صَلَّى جَابِرٌ فِي إِزَارٍ قَدْ عَقَدَهُ مِنْ قَبْلِ قَفَاهُ ، وَرِثَابُهُ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْمِشْحَبِ ، قَالَ لَهُ قَائِلٌ : تَصَلِّي فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ ؟ ! فَقَالَ : إِنَّمَا صَنَعْتُ ذَلِكَ لِإِرَانِي أَحَقُّ مِنْكَ ، وَإِنَّا كُنَّا لَهُ نَوْبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ! ؟ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٦٧/٢) .

(٢) انظر : المصدر السابق (٣٦٧/٢) .

(٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ التَّمِيمِيُّ ، تَابِعِيُّ ثِقَةٍ فَاضِلٌ ، مِنْ الثَّالِثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَمِئَةً أَوْ بَعْدَهَا .

انظر ترجمته في : [ تقريب التهذيب (ص ٤٤٢) ، رقم (٦٣٢٧) ] .

(٤) رواه البخاري في كتاب الصَّلَاةِ ، باب عقد الإزار على القفا في الصَّلَاةِ ، ح (٣٥٢) ،

ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٥٦/١-٥٥٧) .

والمشجبُ : عِيْدَانُ ثَلَاثَةِ تَضُمُّ رُؤُوسَهَا ، وَيُفَرِّجُ بَيْنَ قَوَائِمِهَا ، تُوضَعُ عَلَيْهَا الثِّيَابُ وَغَيْرُهَا .

انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٥٧/١) .

وَالرَّجُلُ مِنْهُ : أَنَّ جَابِرًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - صَلَّى فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ قَدْ عَقَدَهُ عَلَى قَفَاهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتُرَ عَاتِقَيْهِ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سِتْرَ الْعَاتِقِ فِي الصَّلَاةِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَ وَاجِبًا مَا تَرَكَهُ جَابِرٌ ، مَعَ أَنَّ ثِيَابَهُ قَرِيبَةً مِنْهُ عَلَى الْمَشْحَبِ <sup>(١)</sup>.

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأَوَّلُ : أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ عَنْ جَابِرٍ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى مَكْشُوفَ الْعَاتِقَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا ، وَهَذَا الْأَدْعَاءُ بَاطِلٌ تَرَدُّهُ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ الْأُخْرَى الَّتِي أوردَهَا بَعْدَ هَذَا الْبَابِ ، فِي بَابِ : ( الصَّلَاةُ بِغَيْرِ رِدَاءٍ ) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَكَدِّرِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ : « دَخَلْتُ عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَهُوَ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ مُلْتَجِفًا بِهِ ، وَرِدَاؤُهُ مَوْضُوعٌ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْنَا : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ! تُصَلِّي وَرِدَاؤُكَ مَوْضُوعٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ! أَحَبُّتُ أَنْ يَرَانِي الْجُهَالُ مِثْلَكُمْ ، رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي هَكَذَا » <sup>(٢)</sup>.

وَالْإِتِّخَافُ وَالتَّوَشُّعُ : نَوْعٌ مِنَ الْإِشْتِمَالِ الَّذِي تَجُوزُ مَعَهُ الصَّلَاةُ ؛ وَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ طَرَفَ الثَّوْبِ الَّذِي أَلْفَاهُ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ الْيُسْرَى ، وَيَأْخُذَ طَرَفَهُ الَّذِي أَلْفَاهُ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ الْيُمْنَى ، ثُمَّ يَعْقِدُ طَرَفَهُمَا ،

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٥٧-٥٥٨) .

(٢) كتاب الصَّلَاة ، ح (٣٧٠) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٧٠) .

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَفِي قَوْلِ جَابِرٍ لِلَّذِي أَنْكَرَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ : إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لِإِرَائِي أَحَقَّ مِنْكَ ) . أَنَّهُ لَا بَأْسَ لِلْعَالِمِ أَنْ يَصِفَ بِالْحَقِّ مَنْ جَهِلَ دِينَهُ ، وَأَنْكَرَ عَلَى الْعُلَمَاءِ مَا غَابَ عَنْهُ عِلْمُهُ مِنَ السُّنَّةِ ، وَقَدْ قَالَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ : ( أَحَبُّتُ أَنْ يَرَانِي الْجُهَالُ مِثْلَكُمْ ) ؛ فَحَقَّقَ الْحَقُّ كِنَايَةً عَنِ الْجَهْلِ ، ذِكْرُهُ فِي بَابِ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ رِدَاءٍ » اهـ . شرح صحيح البخاري (٢/١٩) .



وَقَائِدَةٌ ذَلِكَ : سَتَرُ الْعَوْرَةِ عَنْ نَفْسِهِ ، فَلَا يَرَاهَا ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَابِرًا قَدْ صَلَّى وَهُوَ سَاتِرٌ عَاتِقَهُ وَعَوْرَتَهُ مَعًا ، وَإِنَّمَا قَصَدَ مِنْ قَوْلِهِ : ( لِيرَانِي الْجُهَالُ مِنْكُمْ ) جَوَازَ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ <sup>(١)</sup> .

الثاني : عَلَى التَّسْلِيمِ بَعْدُ الْقِصَّةِ ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَى مَحْمُولَةٌ عَلَى ضَيْقِ الْإِزَارِ ؛ وَالثَّانِيَّةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ وَاسِعًا .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رحمه الله - : « وَهِيَ قِصَّةٌ أُخْرَى - فِيمَا يَظْهَرُ - كَانَ الثَّوْبُ فِيهَا وَاسِعًا فَالْتَحَفَ بِهِ ، وَكَانَ فِي الْأَوَّلَى ضَيْقًا فَعَقَدَهُ » <sup>(٢)</sup> .

٣- حَدِيثُ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ بَعْضُهُ عَلَى » <sup>(٣)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ الطَّرْفَ الَّذِي هُوَ لِأَيْسُهُ مِنَ الثَّوْبِ غَيْرُ مُتَّسِعٍ لِأَنَّهُ يَتَزَرَّبُ بِهِ وَيَفْضُلُ مِنْهُ مَا كَانَ عَلَى عَاتِقِهِ وَعَلَى عَائِشَةَ - رضي الله عنها - <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢/١٨-٢١) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤/١٧٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٥٧-٥٥٨) .

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٥٨) .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب الرجل يُصَلِّي في ثوبٍ بعضه على غيره ، ح (٦٢٧) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢/٢٣٦) .

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (١/١٨٨) ، ح (٦٣١) .  
ورواه أحمد في مسند النساء ، عن عائشة رضي الله عنها ، ح (٢٤٤١٣) ، وصححه مُحَقِّقُوا مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٠/٤٧٥-٤٧٦) .

(٤) انظر : كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٦٧) ؛ أعلام الحديث (١/٣٥٠) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأولُ : أَنَّ هَذَا الاستِدْلَالَ بَعِيدٌ جَدًّا ؛ إِذْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ التَّوْبُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ وَاسِعًا - لَا عَادَةً وَلَا عَقْلًا - ؛ بَحِثْ يُسْتَرْ بِهِ عَاتِقُهُ وَيَفْضُلُ مِنْهُ شَيْءٌ يُلَامِسُ طَرْفَهُ عَائِشَةُ الْقَرِيبَةِ مِنْهُ ؛ وَلِذَا تَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِقَوْلِهِ : « وَفِيمَا قَالَهُ نَظَرَ لَا يَخْفَى » (١) .

الثاني : أَنَّ هَذَا التَّوْبَ الَّذِي صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَكُنْ مُلْبَسًا إِيَّاهُ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ، وَإِنَّمَا كَانَ يُصِيبُهَا طَرْفُهُ إِذَا سَجَدَ ؛ كَمَا تَفَسَّرُ ذَلِكَ الرَّوَايَةُ الْأُخْرَى ؛ عَنْ مِيمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا حِذَاءَهُ - وَأَنَا حَائِضٌ - وَرُبَّمَا أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ » (٢) .

(ب) اسْتَدْلُوا مِنَ الْقِيَاسِ :

بَأَنَّ الْعَاتِقَ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ ، فَلَا يَجِبُ سِتْرُهُ كَبَقِيَّةِ الْجَسَدِ (٣) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّ قِيَاسَ الْعَاتِقِ عَلَى مَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ مِنَ الْبَدَنِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ وَالْفَرْقُ : أَنَّ الْعَاتِقَ وَرَدَ الْأَمْرُ بِسِتْرِهِ فِي الصَّلَاةِ ، وَالنَّهْيُ عَنْ كَشْفِهِ ، بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ مِمَّا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ ؛ فَلَمْ يَرَدْ نَصٌّ بِتَغْطِيَّتِهِ وَالنَّهْيُ عَنْ كَشْفِهِ ، وَلَا تَلَازِمٌ بَيْنَ الْأَمْرِ بِسِتْرِ الْعُضْوِ ، وَكَوْنِهِ عَوْرَةً فِي الصَّلَاةِ .

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٢/١) . وانظر : نيل الأوطار (٨٣/٢) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الصَّلَاة ، باب إذا أصاب ثوبُ المُصَلِّي امرأته إذا سجد ، ح

(٣٧٩) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٨٢/١) .

ومسلم في كتاب الصَّلَاة ، باب سِتْرَةُ الْمُصَلِّي ، ح [٢٧٣] (٥١٣) ، شرح النووي على

صحيح مسلم ، المجلد الثاني (١٧١/٤) .

(٣) انظر : المغني (٢٨٩/٢) .

- ثَالِثًا : أدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى اشْتِرَاطِ سِتْرِ الْعَاتِقِ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ ،  
دُونَ النَّافِلَةِ :

(أ) اسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ بِمَا يَلِي :

١- حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :  
« إِذَا صَلَّيْتَ وَعَلَيْكَ ثَوْبٌ وَاحِدٌ فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا  
فَاتَرَزَّ بِهِ » . وَفِي رِوَايَةٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : « إِذَا مَا اتَّسَعَ الثَّوْبُ فَتَعَاطَفْ بِهِ  
عَلَى مَنْكِبَيْكَ ، ثُمَّ صَلِّ ، وَإِذَا ضَاقَ عَنْ ذَلِكَ فَشُدَّ بِهِ حَقْوَيْكَ ، ثُمَّ صَلِّ مِنْ غَيْرِ  
رِدَاءٍ لَهُ » (١) .

٢- مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا صَلَّيْ  
أَحَدُكُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيُخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ » (٢) .

٣- حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ  
بَعْضُهُ عَلَى » (٣) .

قَالُوا : إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ جَمِيعًا إِنَّمَا هِيَ فِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ دُونَ الْفَرِيضَةِ ؛ فَإِنَّ  
حَدِيثَ جَابِرٍ فِي التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ ؛ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ كَانَ فِي صَلَاةِ  
النَّبِيِّ ﷺ نَافِلَةً فِي اللَّيْلِ فِي بَيْتِهَا .

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يُصَلِّي  
أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ » (٤) . فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى  
صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ هُوَ الْمُكَلَّفُ بِهِ ، وَأَمَّا التَّوَابِلُ فَلَا تَكْلِفُ بِهَا ، وَلِذَا

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠١١-١٠١٢) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠١٤) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٢٠) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠١٠) .

يُتَوَسَّعُ فِيهَا مَا لَا يُتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهَا <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا الاستِدْلَالُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الوجه الأول : أَنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ فِي هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا قَرَّرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَنَّ مَا اشْتَرِطَ فِي الْفَرْضِ اشْتَرِطَ لِلْنَّفْلِ ؛ كَالطَّهَارَةِ ؛ إِلَّا حَيْثُ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى تَخْصِيصِ أَحَدِهِمَا بِهِ ؛ فَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا فِي حُكْمِ سِتْرِ الْعَاتِقَيْنِ تَحْكَمُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ النَّاهِيَةَ عَنْ كَشْفِ الْعَاتِقِ حَالَ الصَّلَاةِ عَامَّةً فِي الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ، وَالتَّخْصِيصُ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ ، وَلَا دَلِيلَ <sup>(٢)</sup> .

الوجه الثاني : مَا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ » <sup>(٣)</sup> .

فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ نَافِلَةً ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ سَتَرَ مَنْكِبَيْهِ ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سِتْرَ الْمَنْكِبَيْنِ وَاجِبٌ فِي الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ مَتَى كَانَ الْمُصَلِّي قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ .

(ب) اسْتَدْلُوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ بِمَا يَلِي :

١\_ أَنَّ صَلَاةَ النَّافِلَةِ مَبْنَاهَا عَلَى التَّخْفِيفِ ؛ وَلِذَلِكَ يُتَسَامَحُ فِيهَا بِتَرْكِ الْقِيَامِ ، وَالِاسْتِقْبَالِ حَالَ سِتْرِهِ ، بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ ؛ فَكَذَلِكَ سَتَرَ الْعَاتِقِ يُتَسَامَحُ بِهِ فِي النَّافِلَةِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المغني (٢/٢٩٢) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٦٧-٢٦٨) .

(٢) انظر : المغني (٢/٢٩١-٢٩٢) .

(٣) انظر تحريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠١٥) .

(٤) انظر : المغني (٢/٢٩٢) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٦٧) .

٢- أَنَّ عَادَةَ الْإِنْسَانِ فِي بَيْتِهِ وَخَلَوَاتِهِ قِلَّةُ اللَّبَاسِ وَالتَّخْفِيفُ مِنْهُ ، وَغَالِبُ نَفْلِهِ إِنَّمَا يَقَعُ فِي الْبَيْتِ ، فَسُومِحَ فِيهِ لِذَلِكَ ، بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأَوَّلُ : أَنَّ قِيَاسَ تَرْكِ سِتْرِ الْعَاتِقِ فِي النَّافِلَةِ عَلَى تَرْكِ الْقِيَامِ وَالِاسْتِقْبَالِ أَثْنَاءَ سَيْرِ الْمُتَطَوُّعِ عَلَى الرَّاحِلَةِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ وَالْفَرْقُ : أَنَّ تَرْكَ الْقِيَامِ وَالِاسْتِقْبَالِ وَالْحَالِ مَا ذُكِرَ وَرَدَ فِيهَا النَّصُّ الشَّرْعِيُّ الدَّالُّ عَلَى الْعَفْوِ عَنْ ذَلِكَ ؛ لِإِمْتَابَةِ السَّيْرِ ، وَالِاتِّبَاهِ لِلْعَدُوِّ وَالْحَذَرِ مِنَ الْوُقُوعِ مِنْ عَلَى ظَهْرِ الرَّاحِلَةِ .

فَقَدْ رَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ ، فَإِذَا أَرَادَ الْفَرِيضَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ » <sup>(٢)</sup> .  
وَأَمَّا سِتْرُ الْعَاتِقَيْنِ فَقَدْ وَرَدَ النَّصُّ الشَّرْعِيُّ بِوُجُوبِ سِتْرِهِ فِي النَّافِلَةِ كَالْفَرِيضَةِ ، مَتَى كَانَ الْإِنْسَانُ مُسْتَطِيعًا لِذَلِكَ ؛ كَمَا فِي أدِلَّةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ <sup>(٣)</sup> .

الثَّانِي : أَنَّ إِنْجَابَ سِتْرِ الْعَاتِقَيْنِ وَاشْتِرَاطَهُ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ ، وَتَعْظِيمًا لِحَقِّ مَنْ يَقِفُ الْعَبْدُ بَيْنَ يَدَيْهِ ؛ وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ فِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ عَنْهُ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ ، وَلَا فِي الصَّلَاةِ فِي الْبَيْتِ وَالْخُلُوةِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ وَالْجَمَاعَةِ .

(١) انظر : كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٦٧) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الصلاة ، باب التوجه نحو القبلة حيث كان ، ح (٤٠٠) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٦٠٠) .

ومسلم بنحوه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته ، ح [٣٦] (٥٤٠) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (١٩٥/٥) .

(٣) انظرها فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠١٠-١٠١٦) .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ الْقَاضِي بِاشْتِرَاطِ سِتْرِ الْعَاتِقِ فِي الصَّلَاةِ وَوُجُوبِهِ ؛ فَرَضًا كَانَتْ الصَّلَاةُ أَوْ نَفْلًا ؛ مَتَى كَانَ الْمُصَلِّي قَادِرًا عَلَى سِتْرِهِ فِيهَا ؛ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَطِيعٍ لِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ، وَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : لِقُوَّةِ أدْلَةٍ هَذَا الْقَوْلِ ، وَصَرَّاحَتِهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الثُّوبِ الْوَاسِعِ وَالضَّيِّقِ ، وَسَلَامَتِهَا مِنَ الِاعْتِرَاضَاتِ الْقَادِحَةِ .

• ثَانِيًا : أَنَّ فِي هَذَا الْقَوْلِ جَمْعًا بَيْنَ الأدْلَةِ الصَّحِيحَةِ ، وَإِعْمَالًا لَهَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَرْجِيحِ بَعْضِهَا عَلَى الْآخَرِ ، أَوْ صَرْفِهِ عَمَّا يَقْتَضِيهِ ، أَوْ تَرْكِهِ وَإِهْمَالِهِ ؛ وَهَذَا أَوَّلَى مَا يَجِبُ مَعَ نُصُوصِ الشَّارِعِ .

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « قَالَ الطَّحَاوِيُّ : وَمَحْمَلُ النَّهْيِ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا لِلْوَاجِدِ لِغَيْرِهِ ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ فَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِيهِ ؛ كَمَا لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الضَّيِّقِ مُتَزَرًّا بِهِ ، فَعَلَى هَذَا تَتَّفِقُ مَعَانِي الْأَثَارِ لَا تَتَضَادُّ . أ هـ . وَيَشْهَدُ لِصِحَّةِ مَا قَالَ الطَّحَاوِيُّ أَنَّ الَّذِينَ كَانُوا يَعْقِدُونَ أَرْزُهُمْ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ غَيْرُهَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - ؛ إِذْ لَوْ كَانَ لَهُمْ غَيْرُهَا لَلَبِسُوهَا فِي الصَّلَاةِ ، وَمَا اخْتِيجَ أَنْ يُنْهَى النِّسَاءُ عَنْ رَفْعِ رُؤُوسِهِنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا ... أَلَا تَرَى أَنَّ عَمْرُو بْنَ سَلَمَةَ جِئِنَ كَانَ يُصَلِّي بِقَوْمِهِ ، وَتَنَكَّشِفُ عَوْرَتُهُ ، لَمْ تَكُنْ لَهُ غَيْرُ تِلْكَ الْجُبَّةِ الْقَصِيرَةِ ، فَلَمَّا اشْتَرَيْتَ لَهُ جُبَّةً سَابِغَةً تَسْتُرُهُ فِي الصَّلَاةِ قَالَ : فَمَا فَرِحْتُ بِشَيْءٍ فَرَحِي بِهَا » <sup>(١)</sup> .

وَقَالَ الشَّوْكَانِيُّ - رحمه الله - : « وَبِهَذَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ كَمَا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُ ... فَالْقَوْلُ بِوُجُوبِ طَرَحِ الثَّوبِ عَلَى الْعَاتِقِ ، وَالْمُخَالَفَةُ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ الثَّوبِ الْوَاسِعِ وَالضَّيِّقِ تَرْكُ الْعَمَلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ - يَعْنِي ؛ حَدِيثَ جَابِرٍ - وَتَفْسِيرُ مَنَافٍ لِلشَّرِيعَةِ السَّمْحَةِ » (١) .

• ثَالِثًا : أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَتَّفِقُ مَعَ مَقَاصِدِ الْإِسْلَامِ فِي التَّيْسِيرِ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ ، وَرَفْعِ الْمَشَقَّةِ وَالْحَرَجِ عَنْهُمْ ؛ فَإِنَّ فِي النَّاسِ الْفَقِيرَ وَالْمُسْكِينَ وَالْمُحْتَاجَ ؛ مِمَّنْ لَا يَمْلِكُونَ مِنَ اللَّبَاسِ مَا يَكْفِي لِسِتْرِ عَوْرَاتِهِمْ وَعَوَاتِقِهِمْ مَعًا ، وَلَوْ قِيلَ بِالْوُجُوبِ الْمَطْلُوقِ لَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ، وَتَعَذَّرَتْ مَعَهُ الصَّلَاةُ الصَّحِيحَةُ الْكَامِلَةُ ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ... الْآيَةُ ﴾ (٢) .

\* وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ سِتْرَ الْعَاتِقَيْنِ وَاجِبٌ عَلَى الْمُصَلِّي ، وَشَرَطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ فَرَضًا كَانَتْ أَوْ نَفْلًا ، لِلْقَادِرِ عَلَى سِتْرِهِمَا ، فَإِنَّهُ يَكْفِي سِتْرُ أَحَدِ الْعَاتِقَيْنِ فِي الصَّلَاةِ ، وَلَا يَلْزَمُ سِتْرُهُمَا جَمِيعًا ؛ حَتَّى عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالْوُجُوبِ الْمَطْلُوقِ (٣) .

لَأَنَّ أَغْلَبَ رَوَايَاتِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - تَدُلُّ عَلَى إِفْرَادِ الْعَاتِقِ الْمَأْمُورِ بِسِتْرِهِ فِي الصَّلَاةِ (٤) ؛ فِإِعْمَالُ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ كُلِّهَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ

(١) نيل الأوطار (٨٥/٢) .

(٢) البقرة : ٢٨٦ .

(٣) إِلَّا رَوَايَةَ ضَعِيفَةٍ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - رحمه الله - بِاشْتِرَاطِ سِتْرِ الْعَاتِقَيْنِ جَمِيعًا ، تَمَسُّكًا بِرَوَايَةِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الصَّحِيحَيْنِ .

انظر : الغني (٢/٢٩٠ وما بعدها) ؛ كَشَافُ الْقَنَاعِ عَنْ مَنَ الْإِقْنَاعِ (١/٢٦٧-٢٦٨) ؛

الإنصاف في معرفة الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ (١/٤٥٦) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠١٠) .

الاكْتِفَاءِ بِسِتْرِ أَحَدِ الْعَاتِقَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ مِنْ سِتْرِ الْعَاتِقِ فِي الصَّلَاةِ : الْأَمْنُ مِنْ انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ ، وَهَذَا يَتَحَقَّقُ بِسِتْرِ أَحَدِهِمَا .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « قَوْلُهُ ﷺ : « لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ » ؛ قَالَ الْعُلَمَاءُ : حِكْمَتُهُ : أَنَّهُ إِذَا اتَّزَرَ بِهِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْءٌ لَمْ يُؤْمَنْ أَنْ تَنْكَشِفَ عَوْرَتُهُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا جَعَلَ بَعْضُهُ عَلَى عَاتِقِهِ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَخْتَاجُ إِلَى إِمْسَاكِهِ بِيَدِهِ أَوْ يَدِيهِ فَيُشْغَلُ بِذَلِكَ ، وَتَقَوُّتْهُ سُنَّةٌ وَضَعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى تَحْتَ صَدْرِهِ ، وَرَفَعَهُمَا حَيْثُ شَرَعَ الرَّفْعُ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ فِيهِ تَرَكَ سِتْرَ أَعْلَى الْبَدَنِ ، وَمَوْضِعَ الزَّيْنَةِ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ سِتْرَ جَمِيعِ الْعَاتِقَيْنِ هُوَ مِنْ كَمَالِ الزَّيْنَةِ وَالسِّتْرِ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ ، وَهَذَا أَكْمَلُ مِنْ سِتْرِ أَحَدِهِمَا .

وَيَكْفِي سِتْرُ الْعَاتِقِ ثَوْبٌ خَفِيفٌ ، وَلَوْ وَصَفَ لَوْنُ الْبَشَرَةِ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ سِتْرِهِمَا مُسْتَفَادٌ مِنَ الْحَدِيثِ ؛ وَهُوَ يَقَعُ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنَ الْعَوْرَةِ . وَمَنْ طَرَحَ عَلَى عَاتِقَيْهِ حَبْلًا أَوْ خِطًّا وَنَحْوَ ذَلِكَ فَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيُخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ » <sup>(٢)</sup> ؛ وَهَذَا لَا يُسَمَّى لِبَاسًا وَلَا سِتْرَةً ؛ وَلِأَنَّ الْأَمْرَ بِوَضْعِهِ عَلَى الْعَاتِقِ لِلْسِّتْرِ ، وَهُوَ لَا يَخْصُلُ بِوَضْعِ الْخِيطِ أَوْ الْحَبْلِ <sup>(٣)</sup> .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (١٧٣/٢) .

وانظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٢/٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح

صحيح البخاري (٥٦٢/١) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق (ص ١٠١٤) .

(٣) انظر : المغني (٢٩٠/٢-٢٩١) .



\* وَبِهَذَا يُعْلَمُ خَطَأُ بَعْضِ الْحَاجِّ وَالْعُمَرَاءِ الَّذِينَ يُصَلُّونَ وَهُمْ مَكْشُوفُوا  
 الْعَاتِقَيْنِ جَمِيعًا مَعَ أَنَّ الرَّدَاءَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِمَكَانِهِمْ سَتْرٌ عَوَاتِقِهِمْ بِهِ ، وَمِثْلُهُمْ مَنْ  
 يُصَلِّي فِي سَرَائِلَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتُرَ عَاتِقَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا وَهُوَ يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ .  
 وَبِهِ - أَيْضًا - يُعْلَمُ « خَطَأُ بَعْضِ الْمُصَلِّينَ ؛ عِنْدَمَا يُصَلِّي أَحَدُهُمْ - خُصُوصًا  
 فِي فَصْلِ الصَّيْفِ - بِ ( الْفَنِيلَةِ ) ذَاتِ الْحَبْلِ الْيَسِيرِ الَّذِي يَكُونُ عَلَى الْكِيفِ ،  
 فَصَلَاتُهُمْ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ بَاطِلَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ وَبَعْضِ السَّلَفِ ، مَكْرُوهَةٌ عِنْدَ  
 الْجُمْهُورِ » (١) .

\* \* \*

(١) القول المبين في أخطاء المُصَلِّين (ص ٤٧) .

وانظر تحرير الخلاف في المسألة فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٠٨-١٠٠٩) .

## المَطْلَبُ الثَّانِي

مَشْرُوعِيَّةُ أَخْذِ الزَّيْنَةِ فِي الصَّلَاةِ وَمَا يُسْتَحَبُّ

لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ مِنَ الثِّيَابِ

أَمَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ وَالتَّحَمُّلِ عِنْدَ الصَّلَاةِ ؛ فَقَالَ عَزَّ قَائِلًا عَلِيمًا : ﴿ يَبْنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> . فَهَذِهِ الْآيَةُ - وَإِنْ كَانَتْ رَدًّا عَلَى الْمُشْرِكِينَ فِي فِعْلِهِمُ الْقَبِيحِ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ عُرَاءَ ؛ إِلَّا أَنَّهَا دَلِيلٌ عَامٌّ صَرِيحٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ أَخْذِ الزَّيْنَةِ وَالتَّحَمُّلِ عِنْدَ الصَّلَاةِ ؛ تَعْظِيمًا لِمَنْ يَقِفُ الْعَبْدُ بَيْنَ يَدَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَاللَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بِقَدْرِ زَائِدٍ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ ؛ وَهُوَ أَخْذُ الزَّيْنَةِ ؛ فَقَالَ : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ ؛ فَعَلَّقَ الْأَمْرَ بِاسْمِ الزَّيْنَةِ لَا بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ ؛ إِذْنَانَا بِأَنَّ الْعَبْدَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْبِسَ أَزِينَ يَبَاهُ وَأَحْمَلَهَا فِي الصَّلَاةِ » <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ الشَّوْكَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « هَذَا حِطَابٌ لِجَمِيعِ بَنِي آدَمَ - وَإِنْ كَانَ وَارِدًا عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ - فَلَا غَيْبَارُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ ، وَالزَّيْنَةُ :

(١) الأعراف : ٣١ .

(٢) انظر : ابن العربي ، أحكام القرآن (٣٠٤/٢) ؛ تفسير القرآن العظيم (٢٣٥/٢) ؛ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (١١٠/٢) ؛ ابن رجب ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٣٥/٢) .

(٣) الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية (ص ٦٥) .

مَا يَتَزَيَّنُ بِهِ النَّاسُ مِنَ الْمَلْبُوسِ ؛ أَمَرُوا بِالتَّزَيُّنِ عِنْدَ الْحُضُورِ إِلَى الْمَسَاجِدِ لِلصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ « (١) .

وَأَخَذَ الزَّيْنَةُ قَدْرَ زَائِدٍ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ ؛ فَإِنَّ كَشْفَ الْعَوْرَةِ لَا سِيَّمَا فِي الْمَسَاجِدِ وَأَمَاكِنِ الْعِبَادَةِ فَاحِشَةٌ مِنْ أَكْبَرِ الْفَوَاحِشِ ، وَسَتْرُهَا مِنَ الزَّيْنَةِ ، وَلَكِنَّهُ يَشْمَلُ مَعَ ذَلِكَ مَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ ؛ مِمَّا يَتَحَمَّلُ بِهِ الْمَرْءُ وَيَتَزَيَّنُ عِنْدَ مُنَاجَاتِهِ لِرَبِّهِ وَذِكْرِهِ وَالْوُقُوفِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَالطَّوَافِ بَيْتِهِ ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَقِبَ هَذِهِ الْآيَةِ : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفْصِلُ الْأَيَّاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (٢) .

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ - رحمه الله - : « وَاسْتَدَلَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ عِنْدَ الصَّلَاةِ مِنَ الزَّيْنَةِ أَكْثَرُ مِنْ سِتْرِ الْعَوْرَةِ الَّتِي يَجِبُ سَتْرُهَا : بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ ؛ وَبِأَنَّ مَنْ صَلَّى عَارِيًا خَالِيًا لَا تَصِيحُ صَلَاتُهُ ، وَبِأَنَّ الْمَرْأَةَ الْحُرَّةَ لَا تَصِيحُ صَلَاتُهَا بِذَوْنِ خِمَارٍ ، مَعَ أَنَّهُ يُبَاحُ لَهَا وَضْعُ خِمَارِهَا عِنْدَ مَحَارِمِهَا ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ فِي الصَّلَاةِ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ الَّتِي يَجِبُ سَتْرُهَا عَنِ النَّظَرِ » (٣) .

رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رضي الله تعالى عنهما - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَلْبَسْ ثَوْبَيْهِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَحَقُّ أَنْ يُزَيَّنَ لَهُ » (٤) .

(١) الشوكاني ، فتح القدير (٢/٢٩١) . وانظر : ابن العربي ، أحكام القرآن (٢/٣٠٧) .

(٢) الأعراف : ٣٢ . وانظر : ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٣٣٥) .

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٣٣٦) .

(٤) أخرجه الميمني في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في الثوب الواحد وأكثر منه ، وقال :

« رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/٥١) .

والبيهقي في كتاب الصلاة ، باب ما يستحب للرجل أن يصلي فيه من الثياب ، السنن

الكبرى ، (٢/٢٣٦) .

وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/٣٥٦-٣٥٧) ، ح (١٣٦٩) .

وَرَوَى نَافِعٌ قَالَ : دَخَلَ عَلَيَّ ابْنُ عُمَرَ - وَأَنَا أَصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، فَقَالَ لِي : « أَلَمْ تُكْسِرْ ثَوْبَيْنِ ؟ ! » . قُلْتُ : « بَلَى ! » . قَالَ : « أَرَأَيْتَ لَوْ بَعَثْتُكَ إِلَى بَعْضِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَكُنْتَ تَذْهَبُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ؟ » . قَالَ : « لَا ! » . قَالَ : « فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُتَحَمَّلَ لَهُ أَمِ النَّاسُ ؟ ! » . ثُمَّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ قَالَ عُمَرُ - . « مَنْ كَانَ لَهُ ثَوْبَانِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ فَلْيَتَزَرَّ بِهِ ، وَلَا يَشْتَمِلْ كَاشْتِمَالِ الْيَهُودِ » (١) .

وَقَدْ رَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حُلَّةَ سَيِّرَاءٍ تُبَاعُ عِنْدَ الْمَسْجِدِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ ابْتِغَيْتَهَا ؛ تَلَبَّسْتُهَا لِلْوَفْدِ إِذَا أَتَوْتُكَ وَالْجُمُعَةِ ؟ ! قَالَ ﷺ : « إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ » (٢) . فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ التَّزَيُّنَ وَالتَّحَمُّلَ لِلصَّلَاةِ وَلِقَاءِ الْوُفُودِ ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ لِبَسَ هَذِهِ الْحُلَّةِ الَّتِي كَانَتْ مِنَ الْحَرِيرِ (٣) .

وَكَانَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ - رَضَوُا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ - يَتَخَيَّرُونَ أَحْسَنَ الثِّيَابِ وَأَجْمَلَهَا مِمَّا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ لِلصَّلَاةِ فِيهِ ؛ فَقَدْ اشْتَرَى الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ تَمِيمُ الدَّارِيُّ حُلَّةً بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، فَكَانَ يُصَلِّي فِيهَا . وَكَانَ مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ يَلْبَسُ فِي صَلَاتِهِ الثِّيَابَ الْعَدَنِيَّةَ الْجَيَادَ . وَكَانَ ثَوْبُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ يُشْتَرَى بِنَحْوِ الدِّينَارِ (٤) وَهُوَ مَبْلَغٌ كَبِيرٌ فِي زَمَانِهِ ؛ كُلُّ هَذَا وَغَيْرُهُ إِنَّمَا هُوَ تَعْظِيمٌ لِلصَّلَاةِ ، وَلِمَنْ يَقْفُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ فِيهَا ، اسْتِحَابَةً لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ عِنْدَ الصَّلَاةِ . فَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ دُخُولِ الْمُسْلِمِ الصَّلَاةَ وَأَمَاكِنِ الْعِبَادَةِ فِي أَكْمَلِ

(١) أخرجه البيهقي في كتاب الصلاة ، باب ما يُستحبُّ للرجل أن يُصَلِّيَ فِيهِ مِنَ الثِّيَابِ ، السنن الكبرى (٢/٢٣٦) . الطحاوي بالفاظٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، باب الصلاة في الثوب الواحد ، شرح معاني الآثار (١/٣٧٧-٣٧٨) .

(٢) انظر تخريجه (ص ١١٢) من هذا البحث .

(٣) انظر : الجامع لأحكام القرآن (٧/١٩٦) .

(٤) انظر : المصدر السابق (٧/١٩٦) .

هَيْئَةٍ ، وَأَجْمَلَ زِينَةٍ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ وَهَذِي السَّلَفِ الصَّالِحِ .  
 قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « إِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ لِلوَاجِدِ  
 الْمُطِيقِ عَلَى الثِّيَابِ أَنْ يَتَحَمَّلَ فِي صَلَاتِهِ مَا اسْتَطَاعَ يَثْبَاهِ وَطَيْبِهِ وَسِوَاكِهِ » <sup>(١)</sup> .  
 فَأَيْنَ هَذَا مِمَّنْ لَا يُقِيمُونَ وَزَنًا لِلْبَّاسِ فِي الصَّلَاةِ ؛ يُصَلِّي أَحَدُهُمْ فِي ثِيَابِ الْمِهْنَةِ  
 وَالبَذْلَةِ ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الصَّلَاةِ فِي غَيْرِهَا ، أَوْ يُصَلِّي فِي ثَوْبِ النَّوْمِ وَتَحْوِهِ مِنْ  
 الثِّيَابِ الْمُتَهَنَّةِ الْمُحْتَقَرَةِ لَدَيْهِ .

\* وَمِنْ تَمَامِ أَخِذِ الزَّيْنَةِ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ رَأْسَهُ بِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ  
 بِتَغْطِيَتِهِ بِهِ ؛ مِنْ عِمَامَةٍ أَوْ قَلَنْسُوَةٍ أَوْ طَاقِيَةٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ؛ إِذِ الْمَشْرُوعُ لِلْمُسْلِمِ  
 أَنْ يَدْخُلَ فِي صَلَاتِهِ عَلَى أَكْمَلِ هَيْئَةٍ وَأَحْسَنِ حَالٍ ، مُتَزَيِّنًا مَتَطَيِّبًا ، وَسَتْرُ الرَّأْسِ  
 مِنْ مُتَمَمَاتِ الزَّيْنَةِ لِلْمُصَلِّي <sup>(٢)</sup> .  
 وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ ﷺ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ أَنَّهُ صَلَّى أَوْ خَرَجَ لِأَصْحَابِهِ أَوْ لِلْوُفُودِ وَهُوَ  
 حَاسِرُ الرَّأْسِ دُونَ عِمَامَةٍ <sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ نَصَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى مَكْشُوفَ الرَّأْسِ وَهُوَ مِمَّنْ عَادَتُهُ  
 سَتْرُهُ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ مَعَ الْكَرَاهَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ مَأْمُورٌ بِأَخِذِ الزَّيْنَةِ فِي الصَّلَاةِ ،  
 وَلَيْسَ مِنَ الزَّيْنَةِ فِي عُرْفِ السَّلَفِ الصَّالِحِ اعْتِيَادُ حَسْرِ الرَّأْسِ وَالدُّخُولِ بِهِ فِي  
 الْمَسَاجِدِ وَأَمَاكِنِ الصَّلَاةِ ، بَلْ هَذِهِ عَادَةُ النَّصَارَى عِنْدَ دُخُولِ كَنَائِسِهِمْ لِلْعِبَادَةِ ،  
 وَيَتَأَكَّدُ سَتْرُ الرَّأْسِ فِي حَقِّ الْإِمَامِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَى الْمُصَلِّينَ بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ ،  
 وَكَمَالِ الزَّيْنَةِ وَالْهَيْئَةِ <sup>(٤)</sup> .

(١) التمهيد (٣٦٩/٦) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٥٣٨/١) ؛ المنتقى شرح الموطأ (٢٥٠/١) ؛ المجموع شرح  
 المهذب (١٧٣/٣) ؛ كنشاف القناع عن متن الإقناع (١/١) ؛ الشرح المنع على زاد  
 المستقنع (١٦١/٢-١٦٢) ؛ القول المبين في أخطاء المصلين (ص ٢١١) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٩٦١ وما بعدها) .

(٤) انظر : المجموع شرح المهذب (٥١/٢) ؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، المجلد ٥

\* وَمِنَ الْأَخْطَاءِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا بَعْضُ الْمُصَلِّينَ : الصَّلَاةُ فِي ثِيَابِ النَّوْمِ ، وَالخُرُوجُ بِهَا إِلَى الْجَمَاعَاتِ ، وَمِثْلُهُمْ مَنْ يُصَلُّونَ فِي ثِيَابِ الْمِهْنَةِ وَالْبَذَلَةِ وَالْعَمَلِ ، مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الْوَسْخِ وَالْإِنْتِدَالِ وَالنَّجَاسَاتِ أحياناً ، وَمَعَ تَأْذِي إِخْوَانِهِمُ الْمُصَلِّينَ مِنْهَا وَتَلَوِثِ فَرَشِ الْمَسْجِدِ ، نَعَمْ ! لَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ مُضْطَرَّاً إِلَيْهَا ، وَلَيْسَ لَدَيْهِ غَيْرُهَا فَلَا بَأْسَ حِينَئِذٍ بِالصَّلَاةِ فِيهَا - إِذَا سَلِمَتْ مِنَ النَّجَاسَةِ - ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَيَقُولُ : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا مَنْ كَانَ وَاجِداً لِعِزِّهَا ، وَلَكِنَّهُ يُصَلِّي فِيهَا مِنْ بَابِ التَّسَاهُلِ بِالصَّلَاةِ ، وَعَدَمِ تَعْظِيمِ مَنْ يَقِفُ بَيْنَ يَدَيْهِ - سُبْحَانَهُ - فَهَذَا صَلَاتُهُ مَكْرُوهَةٌ عِنْدَ جَمْعٍ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَتَعَارَضُ مَعَ كَمَالِ الْأَدَبِ وَالْحَيَاءِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَتَعْظِيمِهِ وَتَقْدِيرِهِ حَقَّ قَدْرِهِ ؛ وَلَوْ ذَهَبَ الْإِنْسَانُ لِعَمَلِهِ أَوْ لِمُقَابَلَةِ إِنْسَانٍ أَوْ مَسْئُولٍ أَوْ غَيْرِهِ لَتَجَمَّلَ بِأَحْسَنِ مَا يَجِدُ مِنَ الثِّيَابِ وَالزَّيْنَةِ ، فَاللَّهُ - مَلِكُ الْمُلُوكِ سُبْحَانَهُ - أَحَقُّ أَنْ يَتَزَيَّنَ لَهُ الْمُسْلِمُ فِي الصَّلَاةِ ؛ وَهُوَ سُبْحَانَهُ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ وَالنِّظَافَةَ <sup>(٣)</sup> .

وَعَلَى مَنْ صَلَّى فِي مِثْلِ هَذِهِ الثِّيَابِ أَنْ يَتَنَبَّهَ إِلَى أَمْرَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ طَاهِرَةً لَا تَحْمِلُ نَجَاسَةً أَوْ قَذَرًا .

الثَّانِي : أَلَّا تَكُونَ مُلْفِتَةً لِلنَّظَرِ ؛ بِحَيْثُ تَكُونُ ثِيَابُ شَهْرَةٍ يُتَكَلَّمُ فِيهِ مِنْ أَجْلِهَا.

⇨ السادس (ص ٥٠ وما بعدها) ؛ تمام المنة في التعليق على فقه السنة (ص ١٦٤) ؛ المروءة وخوارمها (ص ١٤٥ وما بعدها) ؛ القول المبين في أخطاء المصلين (ص ٥٧-٥٨) .

(١) التغابن : ١٦ .

(٢) البقرة : ٢٨٦ .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١/٦٤٠) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (١/٥٢٩ وما بعدها) ؛ مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١٢/٣٦٢) ؛ الشرح الممتع على زاد المستقنع (٢/١٦١-١٦٢) ؛ القول المبين في أخطاء المصلين (ص ٢٣) ؛ القول المبين فيما يهم المصلين (ص ٦٥) . وانظر ما سبق من هذا البحث (ص ٧٧ وما بعدها).

أَوْ تَكُونُ مُؤَذِّنَةً لِلْمُصَلِّينَ فِي الْمَسَاجِدِ لِرِجَالِهَا أَوْ قَذَارَتِهَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

\* وَقَدْ نَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ اللَّبَاسَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى نَوْعَيْنِ :

• النُّوعُ الْأَوَّلُ : اللَّبَاسُ الْأَفْضَلُ الْمُسْتَحَبُّ :

وَهُوَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، وَأَكْمَلُ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ وَأَفْضَلُهُ أَرْبَعَةُ ثِيَابٍ ؛ قَمِيصٌ ، وَسَرَاوِيلٌ ، وَعِمَامَةٌ ، وَإِزَارٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَبْلَغُ فِي السَّتْرِ ، وَأَكْمَلُ فِي الزَّيْنَةِ ؛ وَهَذَا كُلُّهُ فِي حَقِّ الْإِمَامِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَقِفُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَتَعَلَّقَ صَلَاتُهُمْ بِصَلَاتِهِ <sup>(٢)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَحْسَنِ ثِيَابِهِ الْمُتَيَسَّرَةِ لَهُ ، وَيَتَقَمَّصَ وَيَتَعَمَّمْ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى ثَوْبَيْهِ فَلَا أَفْضَلَ قَمِيصٌ وَرِدَاءٌ ، أَوْ قَمِيصٌ وَإِزَارٌ ، أَوْ قَمِيصٌ وَسَرَاوِيلٌ » <sup>(٣)</sup> .

\* وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ :

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَبْنَیْ ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ حَيْثُ عَلِقَ سُبْحَانَهُ الْأَمْرَ بِالزَّيْنَةِ لَا بِسُتْرِ الْعَوْرَةِ ؛ إِذْنَانَا بِأَنَّهُ يُنْبَغِي لِلْمَرْءِ أَنْ يَلْبَسَ أَجْمَلَ ثِيَابِهِ وَأَحْسَنَهَا إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٣٦٢/١٢) .

(٢) انظر : روضة الطالبين (٣٩٣/١) ؛ المغني (٢٩٤/٢) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٥/٢) ، ٢٩ ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٨٨/٢) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٥٠٥/١) .

(٣) المجموع شرح المهذب (١٧٩/٣) .

(٤) الأعراف : ٣١ .

(٥) ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٥/٢) .

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ قَالَ :  
عُمَرُ - : « إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبَانِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ  
فَلْيَتَرَبَّصْ بِهِ ، وَلَا يَسْتَمِيلِ اسْتِمَالَ الْيَهُودِ » <sup>(١)</sup> .

وَلَمَّا رَأَى ابْنُ عُمَرَ مَوْلَاهُ نَافِعًا يُصَلِّي فِي خَلْوَتِهِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، قَالَ لَهُ : « أَلَمْ  
تُكْسَ ثَوْبَيْنِ ؟ ! » . قُلْتُ : « بَلَى ! » . قَالَ : « أَرَأَيْتَ لَوْ بَعَثْتَكَ إِلَى بَعْضِ أَهْلِ  
الْمَدِينَةِ أَكُنْتَ تَذْهَبُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ؟ » . قَالَ : « لَا ! » . قَالَ : « فَاللَّهِ أَحَقُّ أَنْ  
يَتَحَمَّلَ لَهُ أُمُّ النَّاسِ ؟ ! » <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ فَأَوْسِعُوا ؛ جَمَعَ  
رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ . صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ ،  
فِي سَرَاوِيلٍ وَرِدَاءٍ ، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَمِيصٍ ، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَبَاءٍ ، فِي ثُبَانٍ وَقَبَاءٍ ، فِي  
ثُبَانٍ وَقَمِيصٍ » <sup>(٣)</sup> .

وَقَوْلُهُ ( جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ ) : خَبَرٌ يُرَادُ بِهِ الْأَمْرُ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : وَسَّعُوا عَلَى  
أَنْفُسِكُمْ إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ، وَاجْمَعُوا عَلَيْكُمْ ثِيَابَكُمْ فِي الصَّلَاةِ ، وَالْعِيدَيْنِ  
وَالْجُمُعَةِ ، وَتَحْوِ ذَٰلِكَ مِنْ مَحَافِلِ النَّاسِ وَمُجْتَمَعَاتِهِمْ <sup>(٤)</sup> .

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب إذا كان الثوب ضيقاً يتزر به ، ح (٦٣١) ، عون  
المعبود شرح سنن أبي داود (٢/٢٣٩) .

والحاكم في كتاب الصلاة ، وصحَّحه على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي ، ح (٩٣٠)  
المستدرک ومعه التلخيص (١/٣٨٣-٣٨٤) .

وصحَّحه الألباني في صحيح سنن أبي داود (١/١٨٩) ، ح (٦٣٥) .  
قال الخطابي : « اسْتِمَالُ الْيَهُودِ الْمُنْهَى عَنْهُ : هُوَ أَنْ يُحْلَلَ بَذَنُهُ بِالثَّوْبِ ، وَيُسَبِّلَهُ مِنْ غَيْرِ  
أَنْ يَشْتِمِلَ طَرَفَيْهِ » اهـ معالم السنن شرح سنن أبي داود (١/١٥٤) .

(٢) انظر تخريجه (ص ١٠٣٣) من هذا البحث .

(٣) انظر تخريجه (ص ٨٦) من هذا البحث .

(٤) انظر : الاستذكار (٢٦/١٦٨) ؛ ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري



قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رحمه الله - : « وَمَجْمُوعُ مَا ذَكَرَ عُمَرُ فِي الْمَلَابِسِ سِتَّةٌ : ثَلَاثَةٌ لِلْوَسْطِ ، وَثَلَاثَةٌ لِغَيْرِهِ ، فَقَدَّمَ مَلَابِسَ الْوَسْطِ لِأَنَّهَا مَحَلُّ سِتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَقَدَّمَ أَسْتَرَهَا أَوْ أَكْثَرَهَا اسْتِعْمَالاً لَهُمْ ، وَضَمَّ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدًا ؛ فَخَرَجَ مِنْ ذَلِكَ تِسْعُ صُورٍ مِنْ ضَرْبِ ثَلَاثَةٍ فِي ثَلَاثَةٍ ، وَلَمْ يَقْصِدِ الْحَصْرَ فِي ذَلِكَ ، بَلْ يُلْحَقُ بِذَلِكَ مَا يَقُومُ مَقَامُهُ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ أَنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الثَّوْبِ الْوَاحِدِ كَانَ لِضَيْقِ الْحَالِ . وَفِيهِ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الثَّوْبَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ، وَصَرَّحَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ بِنَفْيِ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ ، لَكِنَّ عِبَارَةَ ابْنِ الْمُنْذِرِ قَدْ تُفْهَمُ إِبْتَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا حَكَى عَنِ الْأُيْمَةِ جَوَازَ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ، قَالَ : وَاسْتَحَبَّ بَعْضُهُمُ الصَّلَاةَ فِي ثَوْبَيْنِ » (١) .

#### • النوع الثاني : اللباسُ المجزئُ في الصَّلَاةِ :

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ يُجْزِئُ الرَّجُلَ فِي صَلَاتِهِ مِنَ اللَّبَاسِ الثَّوْبُ الْوَاحِدُ السَّاتِرُ لِلْعَوْرَةِ الْوَاجِبُ سِتْرُهَا فِي الصَّلَاةِ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ اللَّبَاسِ فَهُوَ مِنْ بَابِ الْكَمَالِ وَالْفَضِيلَةِ (٢) .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ - رحمه الله - : « اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يُجْزِئُ الرَّجُلَ مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ الثَّوْبُ الْوَاحِدُ » (٣) .

إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْمَالِكِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةِ ، وَطَائِفَةً مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ اشْتَرَطُوا

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٧/١) . وبالمعنى نفسه : ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٨٥-٣٨٦) .

(٢) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٢٦٣/١) وما بعدها ؛ بداية المجتهد (٢٨٦/١) ؛ المجموع شرح المذهب (١٧٩/٣-١٨٠) ؛ المغني (٢٩٢/٢) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٩٠/٢) .

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢٨٦/١) .

أَنْ يَكُونَ عَلَى الْعَاتِقِ شَيْءٌ مِنَ اللَّبَاسِ ؛ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الثَّوْبِ الَّذِي يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ؛ عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُهُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِي صَلَاةِ الرَّجُلِ مَكْشُوفِ الْعَاتِقَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا <sup>(١)</sup> .

### \* والأدلة على جواز الصلاة في الثوب الواحد كثيرة ؛ منها :

١- مَا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ فِي يَتِّ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَاضِعًا طَرْفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ » <sup>(٢)</sup> .

٢- مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ : « صَلَّى جَابِرٌ فِي إِزَارٍ قَدْ عَقَدَهُ مِنْ قَبْلِ قَفَاهُ ، وَبَيَّابُهُ مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْمِشْحَبِ ، قَالَ لَهُ قَائِلٌ : تَصَلِّي فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا صَنَعْتُ ذَلِكَ لِيَرَانِي أَحْمَقُ مِثْلَكَ ، وَأَيُّنَا كَانَ لَهُ ثَوْبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ؟ » <sup>(٣)</sup> .

٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَامَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ . فَقَالَ : « أَوْكُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ !!؟ » <sup>(٤)</sup> .  
وَالْمُرَادُ مِنْ هَذَا الْإِخْبَارِ عَنْ حَالِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَبَيَّانُ مَا كَانُوا عَلَيْهِ

(١) انظر : الأوسط في السنن والإجماع (٥٥/٥-٥٦) ؛ المغني (٢٩٢/٢) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٢٢/٢-٢٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري (٥٦٢/١-٥٦٣) ؛ ابن رجب ، فتح الباري (٣٦٩/٢) ؛ نيل الأوطار (٨٥/٢) .

وانظر حكم ستر العاتقين في الصلاة فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٠٨ وما بعدها) .

(٢) انظر تخريجه (ص ١٠١٥) من هذا البحث .

(٣) انظر تخريجه (ص ١٠١٨) من هذا البحث .

(٤) رواه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في الثوب الواحد مُتَحِفًا بِهِ ، ح (٣٥٨) ،

ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦١/١) .

ومسلم في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه ، ح [٢٧٥] (٥١٥)

شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (١٧٢/٤) .

مِنْ ضَيْقِ الْعَيْشِ وَقَلَّةِ الثِّيَابِ ؛ بِحَيْثُ لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ - إِلَّا مَا نَدَرَ - أَنْ يَجِدَ تَوْبَتَيْنِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « فِيهِ جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي تَوْبَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا إِلَّا مَا حَكِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - رضي الله عنه - فِيهِ ، وَلَا أَعْلَمُ صِحَّتَهُ ، وَأَجْمَعُوا أَنَّ الصَّلَاةَ فِي تَوْبَتَيْنِ أَفْضَلُ . وَمَعْنَى الْحَدِيثِ : أَنَّ التَّوْبَتَيْنِ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِمَا كُلُّ أَحَدٍ ، فَلَوْ وَجَبَا لَعَزَّزَ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِمَا عَنِ الصَّلَاةِ ، وَفِي ذَلِكَ حَرَجٌ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَأَمَّا صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ - رضي الله عنهم - فِي تَوْبَةٍ وَاحِدَةٍ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَفِي وَقْتٍ كَانَ لِعَدَمِ تَوْبَةٍ آخَرَ ، وَفِي وَقْتٍ كَانَ مَعَ وَجُودِهِ ؛ لَيَبَيِّنَ الْجَوَازَ ؛ كَمَا قَالَ جَابِرٌ - رضي الله عنه - : لِيرَانِي الْجَهْلُ ، وَإِلَّا فَالتَّوْبَتَانِ أَفْضَلُ كَمَا سَبَقَ » <sup>(٣)</sup> .

وَهَذَا كُلُّهُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ فِي التَّوْبَةِ الْوَاحِدَةِ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَوْ لَمْ تَحْزُ فِي التَّوْبَةِ الْوَاحِدَةِ لَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ أَوْ كَثِيرٍ مِنْهُمْ ، وَالْحَرَجُ مَرْفُوعٌ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ <sup>(٤)</sup> .

وَقَدْ رَوَى الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ - رحمه الله - أَنَّ أَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ - رضي الله عنهما - اختلفا فِي الصَّلَاةِ فِي التَّوْبَةِ الْوَاحِدَةِ ؛ فَقَالَ أَبِي : لَا بَأْسَ بِهِ ، قَدْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي تَوْبَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَالصَّلَاةُ فِيهِ حَائِزَةٌ . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ إِذْ كَانَ النَّاسُ لَا يَجِدُونَ الثِّيَابَ ، وَأَمَّا إِذَا وَجَدُوهَا فَالصَّلَاةُ فِي تَوْبَتَيْنِ . فَقَامَ عُمَرُ عَلَى الْمِنْبَرِ ، فَقَالَ : الْقَوْلُ مَا قَالَ أَبِي ، وَلَمْ يَأُلْهِ ابْنَ

(١) انظر : أعلام الحديث شرح صحيح البخاري (٣٤٩/١) . (٢) الحج : ٧٨ .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (١٧٢/٤-١٧٣) .

(٤) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢١/٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري

(١/٥٦١) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٥٧/٢-٣٥٨) .

مَسْنُودٌ<sup>(١)</sup> .

وَمُرَادُ عُمَرَ بِذَلِكَ : أَنَّ ابْنَ مَسْنُودٍ لَمْ يُقَصِّرْ فِي الاجْتِهَادِ ، وَلَكِنَّ الصَّوَابَ مَا قَالَ أَبِي ؛ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَفَعِلَهُ ؛ مِنْ إِجَازَةِ الصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ لِمَنْ وَجَدَ غَيْرَهُ<sup>(٢)</sup> .

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ : أَنَّ الصَّلَاةَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ أَفْضَلُ ، وَكَذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرُهُ ، وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِذَلِكَ بَيَانَ الْجَوَازِ ؛ لِئَلَّا يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، وَيَذُلُّ عَلَى هَذَا الْاِحْتِمَالِ : أَنَّ عُمَرَ قَدْ صَحَّ عَنْهُ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ فِي ثَوْبَيْنِ ؛ كَمَا خَرَجَهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ ؛ فَعَلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ تَارَةً بَيَانَ الْجَائِزِ ، وَتَارَةً بَيَانَ الْأَفْضَلِ »<sup>(٣)</sup> .

(١) رواه عبد الرزاق في كتاب الصلاة ، باب ما يكفي الرجل من الثياب ، ح (١٣٨٥) ، وقد سقط إسناده من المطبوع ، المصنف (٣٥٦/١) .

وأورده ابن بطال في شرحه على صحيح البخاري (٢١/٢) ، من طريق عبد الرزاق ، عن ابن عيينة ، عن عمرو ، عن الحسن قال ، فذكره .

وهذا إسناده صحيح ؛ رجاله كلهم ثقات :

ابن عيينة ؛ هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ؛ ميمون الهلالي ، أبو محمد الكوفي ؛ ثقة حافظ ، فقيه إمام حجة ، إلا أنه ساء بأخيره ، وكان ربما دلس ، لكن عن الثقات ، من رؤوس الطبقة الثامنة ، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة . انظر : [ تهذيب التهذيب (٥٩/٢-٦١) ؛ تقريب التهذيب (ص ١٨٤) ، رقم (٢٤٥١) ] .

وعمره ؛ هو ابن دينار المكي ، أبو محمد الأنرم الجمحي مولاهم ، أحد الأعلام الثقات الأثبات ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة . انظر : [ تهذيب التهذيب

(٢٦٨/٣) ؛ تقريب التهذيب (ص ٣٥٨) ، رقم (٥٠٢٤) ] .

والحسن البصري ؛ ثقة إمام حجة ، تقدمت ترجمته (ص ٥٢٤) من هذا البحث .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢١/٢) ،

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٨٧/٢) .

وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ : فَأَلْفَضَلُ الْقَمِيصُ ؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ فِي السِّتْرِ ، وَيَسْتُرُ الْعَوْرَةَ ، وَيَحْصُلُ عَلَى الْكِيفِ مِنْهُ شَيْءٌ ، ثُمَّ الرِّدَاءُ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ مِنْ سِتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَيَبْقَى مِنْهُ مَا يَطْرَحُهُ عَلَى الْكِيفِ ، ثُمَّ الْإِزَارُ ، ثُمَّ السَّرَاوِيلُ ؛ لِأَنَّ الْإِزَارَ يَتَجَافَى عَنْهُ وَلَا يَصِفُ الْأَعْضَاءَ بِخِلَافِ السَّرَاوِيلِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَدَّمَ السَّرَاوِيلَ عَلَى الْإِزَارِ لِأَنَّهُ أَسْتَرُ ؛ سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - السَّرَاوِيلُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الْمَيَازِرُ ؟ فَقَالَ : « السَّرَاوِيلُ مُحَدَّثٌ ، وَلَكِنَّهُ أَسْتَرٌ ، وَالْأُزُرُ كَانَتْ لِبَاسَ الْقَوْمِ » (١) .

وَلَا يُجْزَى مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ - فِي حَقِّ الْقَادِرِ - إِلَّا مَا سَتَرَ الْعَوْرَةَ عَنْ غَيْرِهِ وَعَنْ نَفْسِهِ ؛ فَلَوْ صَلَّى فِي قَمِيصٍ وَاسِعٍ الْجَنِبِ بِحَيْثُ لَوْ رَكَعَ أَوْ سَجَدَ رَأَى عَوْرَتَهُ ، أَوْ كَانَتْ بِحَيْثُ يَرَاهَا ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ؛ لِحَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنِّي رَجُلٌ أَصِيدُ ، أَفَأَصَلِّي فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ ؟ قَالَ ﷺ : « نَعَمْ ! وَازْرُرْهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ » (٢) .

\* وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ فَلْيُخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ إِنْ كَانَ وَاسِعًا ، أَوْ لِيَتَزَرَ بِهِ إِنْ كَانَ ضَيِّقًا ؛ لِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا صَلَّيْتَ وَعَلَيْكَ ثَوْبٌ وَاحِدٌ فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَجِفْ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا فَاتَزَرَ بِهِ » . وَفِي رِوَايَةٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : « إِذَا مَا اتَّسَعَ الثَّوْبُ فَتَعَاطَفْ بِهِ عَلَى مَنْكِبَيْكَ ، ثُمَّ صَلِّ ، وَإِذَا ضَاقَ عَنْ ذَاكَ فَشُدَّ بِهِ

(١) نقله عنه الحافظ ابن رجب في فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٨٩/٢) .

وانظر : أسهل المدارك (١١٣/١) ؛ المجموع شرح المذهب (١٧٩/٣-١٨٠) ؛ كشاف

القناع عن متن الإقناع (٢٦٧/١) ؛ حاشية ابن قاسم على الرُّوض المربع (٤٩٨/١) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٩٨٣) . وانظر مراجع الهامش السابق .

حَقْوَيْكَ ، ثُمَّ صَلِّ مِنْ غَيْرِ رِذَاءٍ لَهُ » (١) . وَلَمَّا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -  
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيُخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى  
 عَاتِقَيْهِ » (٢) .

\* وَخُلَاصَةُ هَذَا الْمَطْلَبِ : أَنَّ النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ دَلَّتْ عَلَى اسْتِحْبَابِ اخْتِذِ  
 الزَّيْنَةَ مِنَ الثِّيَابِ وَاللِّبَاسِ عِنْدَ الصَّلَاةِ ، وَذَلِكَ قَدَرٌ زَائِدٌ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ الْوَاجِبَةِ ؛  
 وَأَنَّ الصَّلَاةَ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ جَائِزَةٌ إِذَا سَتَرَ الْعَوْرَةَ ، وَفُضِّلَ مِنْهُ عَلَى الْمُنْكَبِ  
 شَيْءٌ يَسْتُرُهُ ، وَأَنَّ الْأَفْضَلَ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي ثَوْبَيْنِ فَأَكْثَرَ - مَتَى كَانَ قَادِرًا عَلَى  
 ذَلِكَ - ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْأَكْمَلُ وَالْأَسْتَرُ ، وَهُوَ مِنْ كَمَالِ الْحَيَاءِ وَالْأَدَبِ مَعَ اللَّهِ  
 تَعَالَى (٣) .

\* \* \*

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠١١-١٠١٢) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠١٤) .

(٣) انظر : مجموع فتاوى ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية (١١٧/٢٢) .

### الْمَطْلَبُ الثَّلَاثُ

أَحْكَامُ بَعْضِ هَيْئَاتِ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ

وَفِيهِ أَرْبَعَةٌ فُرُوعٌ :

- الفرع الأول : حُكْمُ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ .
- الفرع الثاني : حُكْمُ السَّذْلِ فِي الصَّلَاةِ .
- الفرع الثالث : حُكْمُ التَّلْثِمِ فِي الصَّلَاةِ .
- الفرع الرابع : حُكْمُ تَشْمِيرِ الثِّيَابِ فِي الصَّلَاةِ .

## الْفَرْغُ الْأَوَّلُ

## حُكْمُ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ

○ أَوَّلًا : تَعْرِيفُ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ .

• الاِشْتِمَالُ لُغَةً : « الشَّيْنُ وَالْمَيْمُ وَاللَّامُ : أَصْلَانِ مُنْقَاسَانِ مُطَرِّدَانِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مَعْنَاهُ وَبَابِهِ ؛ فَالْأَوَّلُ : يَدُلُّ عَلَى دَوْرَانِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ ، وَأَخَذِهِ إِيَّاهُ مِنْ جَوَانِبِهِ ؛ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : شَمِلَهُمُ الْأَمْرُ ؛ إِذَا عَمَّهُمْ ، وَهَذَا أَمْرٌ شَامِلٌ ، وَمِنْهُ الشَّمْلَةُ ؛ وَهِيَ كِسَاءٌ يُؤْتَرُّ بِهِ وَيُشْتَمَلُ » <sup>(١)</sup> .

فَالْاِشْتِمَالُ لُغَةً : اِفْتِعَالٌ مِنَ الشَّمْلَةِ ؛ وَهِيَ كِسَاءٌ يُتَغَطَّى بِهِ وَيُتَلَفَّفُ فِيهِ . وَاشْتِمَالُ الصَّمَاءِ : هُوَ أَنْ يَتَحَلَّلَ الرَّجُلُ بِالثَّوْبِ ، وَيُسَبِّلَهُ مِنْ جَانِبِيهِ ، وَلَا يَرْفَعُ مِنْهُ جَانِبًا ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهَا صَّمَاءٌ : لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَمَلَ بِهَا سَدَّ عَلَى يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ الْمَنَافِذَ كُلَّهَا ؛ كَأَنَّهَا لَا تَصِلُ إِلَى شَيْءٍ ، وَلَا يَصِلُ إِلَيْهَا شَيْءٌ كَالصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا خَرَقٌ وَلَا صَدْعٌ <sup>(٢)</sup> .

وَهَذِهِ لِبَسَةٌ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ الْأَعْرَابِ تُسَمَّى الشَّمْلَةُ ؛ يَشْتَمِلُ أَحَدُهُمْ بِكِسَائِهِ ؛ فَيُرْدُّ الْكِسَاءَ مِنْ قِبَلِ يَمِينِهِ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى وَعَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ ، ثُمَّ يَرْدُّهُ ثَانِيَةً مِنْ خَلْفِهِ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى وَعَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ ، فَيُعْطِيهِمَا جَمِيعًا . فَإِذَا قِيلَ اشْتَمَلَ فَلَانُ الصَّمَاءِ :

(١) معجم مقاييس اللغة (٢١٥/٣) ، ( شمل ) . وانظر : القاموس المحيط (ص ١٣١٩) ، (شمل) .

(٢) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٤٨/٢) ، (٥٠/٣) ، ( شمل ) ، ( صمم ) ؛ لسان العرب (٤١٣/٧) ، ( صمم ) .



كَأَنَّهُ قِيلَ : اشْتَمَلَ الشَّمْلَةَ الَّتِي تُعْرَفُ بِهَذَا الْاسْمِ ؛ لِأَنَّ الصَّمَاءَ ضَرْبٌ مِنَ الْأَشْتِمَالِ <sup>(١)</sup> .

• وَأَمَّا اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ اصْطِلَاحًا :

فَقَدْ اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ الْفُقَهَاءِ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ مَعْنَاهُ اصْطِلَاحًا :  
فَهُوَ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ : أَنْ يَجْمَعَ طَرَفَا ثَوْبِهِ وَيُخْرِجَهُمَا تَحْتَ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى أَحَدٍ كَيْفِيَّةٍ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَرَاوِيلُ <sup>(٢)</sup> .  
وَقِيلَ : هُوَ أَنْ يَشْتَمَلَ بِثَوْبِهِ ؛ فَيَحُلُّ بِهِ جَسَدَهُ كُلَّهُ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى قَدَمِهِ ، لَا يَرْفَعُ جَانِبًا ، حَتَّى يُخْرِجَ يَدَيْهِ مِنْهُ <sup>(٣)</sup> . وَهُوَ بِهَذَا التَّعْرِيفِ يَتَفَقُّ مَعَ تَعْرِيفِ أَهْلِ اللُّغَةِ .

وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ : أَنْ يَشْتَمَلَ عَلَى مَنْكَبَيْهِ ، وَيُخْرِجَ يَدَهُ الْيُسْرَى مِنْ تَحْتَ الثَّوْبِ ، وَلَا إِزَارَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ إِزَارٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ <sup>(٤)</sup> .

وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ : أَنْ يَلْتَحِفَ بِالثَّوْبِ ، ثُمَّ يُخْرِجُ يَدَهُ مِنْ قِبَلِ صَدْرِهِ <sup>(٥)</sup> .  
وَقِيلَ : هُوَ أَنْ يُحُلَّ بِدَنَّهُ بِالثَّوْبِ ، ثُمَّ يَرْفَعُ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ ؛ وَهَذَا

(١) انظر : لسان العرب (٤١٣/٧) ؛ القاموس المحيط (ص ٢٤٥٩) ، (صمم) ؛ المعجم الوسيط (٤٩٥/١) ، (شمل) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٧٧-٧٨) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٦٥٢/١) .

(٣) انظر : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (١٦٤/١) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٦٥٢/١) .

(٤) انظر : الجامع في السنن والآداب والتأريخ (ص ٢٢٦) ؛ التمهيد (١٦٧/١٢) .

(٥) انظر : المجموع شرح المهذب (١٨١/٣) .

هُوَ تَفْسِيرُ غَالِبِ الْفُقَهَاءِ ، كَمَا ذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ ، وَالْبَغَوِيُّ ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْجَمِيعِ (١) .

وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ : أَنْ يَضْطَبَعَ الرَّجُلُ بِالثَّوْبِ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، فَيَسْدُو مِنْهُ عَوْرَتَهُ وَشِقَّهُ . وَالْاضْطَبَاطُ : هُوَ أَنْ يَضَعَ وَسْطَ الرِّدَاءِ تَحْتَ عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَجْعَلَ طَرَفَهُ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ ، فَيَقْبِضَ مَنْكِبَهُ الْأَيْمَنُ مَكْشُوفًا ، كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ فِي إِحْرَامِهِ (٢) .

\* وَمِنْ خِلَالِ هَذِهِ التَّعْرِيفَاتِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ اسْتِمَالَ الصَّمَاءِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ مَعْنَاهُ : أَنْ يَلْتَحِفَ الرَّجُلُ بِالثَّوْبِ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، ثُمَّ يَرْفَعَهُ مِنْ أَحَدِ جَانِبَيْهِ ، فَيَضَعَهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ ، بِحَيْثُ يَسْدُو جَنْبَهُ الْأَخْرَ ، وَعَوْرَتَهُ .

وَهِيَ بِهَذَا الْمَعْنَى تُوَافِقُ مَعْنَى اسْتِمَالِ الْيَهُودِ الْمَنْهِي عَنْهُ ، خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْفُقَهَاءِ ؛ فَجَعَلَ اسْتِمَالَ الْيَهُودِ كَمَا فَسَّرَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ ، وَجَعَلَ اسْتِمَالَ الصَّمَاءِ كَمَا فَسَّرَهُ الْفُقَهَاءُ (٣) .

\* وَتَعْرِيفُ الْفُقَهَاءِ لاسْتِمَالِ الصَّمَاءِ أَصَحُّ مِنْ تَعْرِيفِ اللُّغَةِ ، يُبَيِّنُ حَقِيقَةَ الْاسْتِمَالِ الْمَنْهِي عَنْهُ ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : أَنَّ الْفُقَهَاءَ أَعْلَمُ بِالتَّأْوِيلِ وَمَعَانِي النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ ؛

(١) انظر : المجموع شرح المذهب (١٧٨/٣) ؛ شرح السنة (٤٢٤/٢) ؛ معالم السنن شرح سنن أبي داود (١٥٤/١) ؛ اقتضاء الصراط المستقيم (٢٥٧/١-٢٥٨) .

(٢) انظر : المغني (٢٩٦/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٧٠/١) .

(٣) انظر : شرح السنة (٤٢٤/٢-٤٢٥) ؛ معالم السنن شرح سنن أبي داود (١٥٤/١) ؛

ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٩/١) ؛ ابن رجب ، فتح الباري ⇨

كَمَا قَرَّرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَالْفُقَهَاءُ أَعْلَمُ بِالتَّأْوِيلِ فِي هَذَا ، وَذَلِكَ أَصَحُّ مَعْنَى فِي الْكَلَامِ » <sup>(٢)</sup> .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي تَقْدِيمِ تَفْسِيرِ الْفُقَهَاءِ عَلَى تَفْسِيرِ أَهْلِ اللُّغَةِ حَسَنٌ جِدًّا ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ يَسْتَعْمِلُهُ فِي مَعْنَى هُوَ أَخَصُّ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ أَوْ أَعَمُّ مِنْهُ ، وَيَتَلَقَّى ذَلِكَ عَنْهُ حَمَلَةٌ شَرِيعَتِهِ ؛ فَلَا يَحْجُوزُ تَفْسِيرُ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ إِلَّا بِمَا قَالَهُ هَؤُلَاءِ أَئِمَّةُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ تَلَقَّوْا الْعِلْمَ عَنْ قَبْلِهِمْ ، وَلَا يَحْجُوزُ الْإِعْرَاضُ عَنْ ذَلِكَ وَالْاعْتِمَادُ عَلَى تَفْسِيرٍ مَنْ يُفَسِّرُ ذَلِكَ اللفظَ بِمُجَرَّدِ مَا يَفْهَمُهُ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ . وَهَذَا أَمْرٌ مُهِمٌّ جِدًّا ، وَمَنْ أَهْمَلَهُ وَقَعَ فِي تَحْرِيفٍ كَثِيرٍ مِنْ نُصُوصِ السُّنَّةِ ، وَحَمَلَهَا عَلَى غَيْرِ مَحَامِلِهَا ، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ » <sup>(٣)</sup> .

• ثَانِيًا : أَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفُقَهَاءُ هُوَ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ فَمِنْ ذَلِكَ :

١- مَا رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِبَسَتَيْنِ وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ ؛ نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ ؛ وَالْمُلَامَسَةُ : لَمَسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ الْآخَرِ يَدِيهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ ، وَلَا يُقْلَبُهُ إِلَّا بِذَلِكَ ، وَالْمُنَابَذَةُ :

⇨ شرح صحيح البخاري (٣٩٧/٢ ، ٣٩٨) ؛ اقتضاء الصراط المستقيم (٢٥٧/١-٢٥٨).

(١) انظر : أبو عُبَيْدٍ ، غريب الحديث (٧٧/٤) ؛ التمهيد (١٦٨/١٢) ؛ المغني (٢٩٧/٢) ؛

ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٣٠/٢-٣١) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح

صحيح البخاري (٣٩٨/٢-٣٩٩) .

(٢) غريب الحديث (٧٧/٤) .

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٩٩/٢) .

أَنْ يَنْبَذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ بَثْوِيهِ وَيَنْبَذَ الْآخَرُ ثَوْبَهُ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا عَنْ غَيْرِ نَظَرٍ ، وَلَا تَرَاضٍ . وَاللَّبْسَتَيْنِ : اسْتِمَالُ الصَّمَاءِ ؛ وَالصَّمَاءُ : أَنْ يَجْعَلَ ثَوْبَهُ عَلَى أَحَدٍ عَاتِقِيهِ ، فَيَنْدُو أَحَدُ شَيْقِيهِ ، لَيْسَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ ، وَاللَّبْسَةُ الْآخَرَى : اخْتِاؤُهُ بِثَوْبِهِ وَهُوَ جَالِسٌ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ » (١) .

(١) رواه البخاريُّ مُختَصَرًا في كتاب الصلاة ، باب ما يستر من العورة ، ح (٣٦٧) ، من غير تفسير للصَّمَاءِ ، ورواه بهذا اللَّفْظ في كتاب اللباس ، باب اسْتِمَالَتِ الصَّمَاءِ ، ح (٥٨٢٠) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٨/١) ، (٢٩٠/١٠) . ومسلم في كتاب البيوع ، باب إبطال بيع الملائسة والمناذة ، ح [٣] (١٥١٢) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (١٢٠/١٠) .

#### والاخْتِاءُ :

لُغَةً : مَا خُوِذَ مِنَ الْحَيَوَةِ ( بالكسر والضم ) ، وَهُوَ أَنْ يَضُمَّ الْإِنْسَانُ رَجُلِيهِ إِلَى بَطْنِهِ بِثَوْبٍ يَجْمَعُهُمَا بِهِ مَعَ ظَهْرِهِ وَيَشُدُّهُ عَلَيْهِمَا ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْيَدَيْنِ عِوَضًا عَنِ الثَّوْبِ ، وَهَذِهِ الْجُلْسَةُ مَظِنَّةٌ أَنْ يَكْشِفَ الْعَوْرَةَ إِذَا تَحَرَّكَ أَوْ زَالَ الثَّوْبُ عَنْهُ . يُقَالُ : اخْتَبَى الرَّجُلُ ، يَخْتَبِي اخْتِاءً ، وَالاسْمُ : الْحَيَوَةُ ، وَالْجَمْعُ : حَبًا وَحَبًا .

وَهِيَ مِنْ عَمَلِ الْعَرَبِ ؛ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَرْفَقَ لَهُمْ فِي الْجُلُوسِ ؛ وَلِأَنَّهُ يَمْنَعُهُمْ مِنَ السَّقُوطِ ، وَيَصِيرُ لَهُمْ ذَلِكَ كَالْجِدَارِ .

انظر : لسان العرب (٣٦/٣) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٢٤/١) ، ( حبا ) .

#### والاخْتِاءُ اصطلاحًا :

بِمَعْنَاهُ لُغَةً : وَهُوَ أَنْ يَقْعُدَ الْإِنْسَانُ عَلَى أَلْتِيهِ ، وَيَنْصِبَ سَاقِيَهُ ، وَيَخْتَوِي عَلَيْهَا بِثَوْبٍ أَوْ بِيَدِهِ أَوْ بِخَوِزِ ذَلِكَ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْحَيَوَةُ .

انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٤٢٢/١) ؛ المجموع شرح المهذب (١٨١/٣) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٣١/٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح

البخاري (٥٦٩/١) ؛ ابن رجب ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٩٩/٢) .

وَهَذِهِ الْجُلْسَةُ مُحَرَّمَةٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ دَاخِلَ الصَّلَاةِ - لِلْحَاجَةِ - وَخَارِجَهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمُخْتَبِي ثَوْبٌ يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ ؛ لِتَحْرِيمِ كَشْفِ الْعَوْرَةِ وَالْأَمْرِ بِسِتْرِهَا وَحِفْظِهَا . وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى الْإِنْسَانِ ثَوْبٌ يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ فَلَا بَأْسَ بِهَا ، لِوُرُودِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِخَوَازِهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ الَّتِي تُسَمَّى مَعَهَا الْعَوْرَةُ .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « ظَاهِرُ سِيَاقِ الْمُصَنَّفِ - يَعْنِي :  
الْبُخَارِيَّ - فِي اللَّبَاسِ أَنَّ التَّفْسِيرَ الْمَذْكُورَ فِيهَا مَرْفُوعٌ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ الْفُقَهَاءُ  
وَلَفْظُهُ : وَالصَّمَاءُ أَنْ يَجْعَلَ ثَوْبَهُ عَلَى أَحَدٍ عَاتِقِيهِ ، فَيُثِدُّو أَحَدُ شِقِيهِ . وَعَلَى تَقْدِيرِ  
أَنْ يَكُونَ مُوَفُوفًا ؛ فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ مِنَ الرَّأْيِ لَا يُخَالِفُ  
ظَاهِرَ الْخَبَرِ » <sup>(١)</sup> .

وَالرَّأْيُ أَعْلَمُ بِمَرْوِيٍّ ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ .

٢- مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ  
لَيْسَتَيْنِ ؛ أَنْ يَخْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَأَنْ  
يَشْتَمِلَ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى أَحَدِ شِقِيهِ ، وَعَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ » <sup>(٢)</sup> .

٣- مَا رَوَاهُ ابْنُ عُمرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ  
لَيْسَتَيْنِ ؛ الصَّمَاءِ : وَهُوَ أَنْ يَلْتَحِفَ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ، ثُمَّ يَرْفَعُ جَانِبَهُ عَلَى مَنْكِبِيهِ  
لَيْسَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ غَيْرُهُ ، أَوْ يَخْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ يَتَنَ فَرْجِهِ وَيَتَنَ  
السَّمَاءَ شَيْءٌ ؛ يَعْنِي سِتْرًا » <sup>(٣)</sup> .

انظر : المقدمات الممهدة (٤٣٤/٣) ؛ شرح منح الجليل (١٣٧/١) ؛ المجموع شرح  
المهذب (١٦٦-١٦٨/٣) ، (٣٠٨-٣٠٧/٤) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع  
(٥١٣-٥١٢/١) ؛ المغني (٢٠٢-٢٠١/٣) ؛ الإنصاف في معرفة الرأجح من الخلاف  
(٤٧٢/١) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٦٣/١٤) ؛ عمدة  
القاري شرح صحيح البخاري (٧٧-٧٦/٤) ؛ غاية المرام شرح مغني ذوي الأفهام  
(٣٥٩-٣٥٨/٣) .

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٩/١) .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابِ الْإِحْتِيَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، ح (٥٨٢١) ، ابْنُ

حَجَرٍ ، فَتَحَ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢٩٠/١٠) .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ (١٧٠/١٢) .

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابِ مَا كُرِهَ مِنَ اللَّبَاسِ ، ح (٢٥٢١٠) ،

قَالَ حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ سَالِمٍ ،

وَعَلَى كُلِّ فَإِنَّ اشْتِمَالَ الصَّمَاءِ مِنْهُيُّ عَنْهُ ؛ لَكِنَّهُ عَلَى تَعْرِيفِ أَهْلِ اللُّغَةِ مَكْرُوهٌ ؛  
لِفَلَا تَعْرِضُ لَهُ حَاجَةٌ أَوْ خَطَرٌ فَيَتَعَسَّرُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ يَدَيْهِ ، فَيُلْحَقُهُ الضَّرَرُ . وَعَلَى  
تَعْرِيفِ الْفُقَهَاءِ مُحَرَّمٌ - عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ قَرِيبًا - ؛ لِأَجْلِ  
انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ (١) .

\* \* \*

⇒ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (٢٠١/٥) .  
وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ ؛ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ غَيْرُ جَعْفَرٍ ؛ فَهُوَ صَدُوقٌ :  
كَثِيرُ بْنُ هِشَامِ الْكِلَابِيِّ ، أَبُو سَهْلٍ الرَّقْمِيُّ ، نَزِيلُ بَغْدَادَ : ثِقَةٌ مِنَ النَّاسِيعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ  
وَمِائَتَيْنِ ، وَقِيلَ ثَمَانٍ . انظر : [ تقريب التهذيب (ص ٣٩٦) ، رقم (٥٦٣٣) ] .  
وجَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ الْكِلَابِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّقْمِيُّ ، صَدُوقٌ يَهْمُ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ ، مِنْ  
السَّابِقَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِئَةً ، وَقِيلَ بَعْدَهَا . انظر : [ تقريب التهذيب (ص ٧٩) ،  
رقم (٩٣٢) ] .  
وَالزُّهْرِيُّ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شِهَابِ بْنِ زُهْرَةَ بْنِ كِلَابٍ  
الْقُرَشِيِّ الزُّهْرِيِّ ، أَبُو بَكْرٍ ، الْفَقِيهُ الْحَافِظُ : مُتَّفَقٌ عَلَى جَلَالَتِهِ وَإِتْقَانِهِ ، وَهُوَ مِنْ رُؤُوسِ  
الطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَةً ، وَقِيلَ : قَبْلَ ذَلِكَ بِسَنَةٍ أَوْ سَتَيْنِ .  
انظر : [ تهذيب التهذيب (٦٩٦/٣) ؛ تقريب التهذيب (ص ٤٤٠) ، رقم (٦٢٩٦) ] .  
وَسَالِمٌ : هُوَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْقُرَشِيِّ الْعَدْرِيُّ ، أَبُو عُمَرَ ، أَوْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ  
الْمَدَنِيُّ ، أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ ، كَانَ ثَبْتًا عَادِلًا ثِقَةً ، مِنْ كِبَارِ النَّالِقَةِ ، مَاتَ فِي آخِرِ سَنَةِ  
سِتٍّ بَعْدَ الْمِئَةِ عَلَى الصَّحِيحِ .

انظر : [ تقريب التهذيب (ص ١٦٦) ، رقم (٢١٧٦) ] .  
وَيَشْهَدُ لِصِحَّتِهِ - أَيْضًا - حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّابِقِ .  
(١) انظر : المغني (٢٩٧/٢) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٦٣/١٤) ؛  
ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٩/١) .  
وانظر ما سيأتي من هذا البحث إِنْ شَاءَ اللَّهُ (ص ١٠٥٢ وما بعدها) .

### ○ ثَانِيًا : حُكْمُ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ :

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى جَوَازِ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ إِذَا كَانَ عَلَى الْإِنْسَانِ إِزَارٌ أَوْ سَرَاوِيلٌ ؛ بَحِيثٌ لَا تَنْكَشِفُ عَوْرَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَشْتِمَالَ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ لَيْسَتْ بِالْمُحْرِمِ ، وَقَدْ فَعَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ ، وَصَلَّى بِهَا هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَالْمُسْلِمُونَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا ، وَالْأُمَّةُ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ .

كَمَا اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ الْأَشْتِمَالِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَتِ الْعَوْرَةُ تَنْكَشِفُ مَعَهُ ؛ كَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِزَارٌ أَوْ سَرَاوِيلٌ <sup>(١)</sup> .

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ مَظْنَةً لَانْكِشَافِ الْعَوْرَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ اشْتِمَالَ الصَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ مَظْنَةً لَانْكِشَافِ الْعَوْرَةِ فَهُوَ مُحَرَّمٌ .

وَالَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ ، وَاخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ ، وَابْنُ حَجَرٍ ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ، وَابْنُ قُدَامَةَ ، وَالشُّوْكَانِيُّ <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : بدائع الصنائع (٨٨/٢) ؛ التمهيد (١٧١/١٢) ؛ الْمُقَدِّمَاتُ الْمُهَدَّدَاتُ (٤٣٤/٣) ؛ شرح منح الجليل (١٣٧/١) ؛ المجموع شرح المَهْذَبِ (١٨١/٣ ، ١٧٦) ؛ المغني (٢٩٧/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ (٤٦٩/١-٤٧٠) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥١٢/١-٥١٣) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٦٣/١٤) ؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٧٦/٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٦٩/١) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٠٠/٢) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٦٥٢/١) ؛ بدائع الصنائع (٨٨/٢) ؛ المغني (٢٩٧/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ (٤٦٩/١) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٦٣/١٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح

• القول الثاني :

إِنَّ اشْتِمَالَ الصَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ مَظْنَةً لَانْكِشَافِ الْعَوْرَةِ فَهُوَ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةً تَنْزِيهٍ .

وَالْيَهُ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

✽ الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى تَحْرِيمِ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ :

١\_ مَا رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ » <sup>(٢)</sup> .

٢\_ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لَيْسَتَيْنِ ؛ أَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَأَنْ يَشْتَمِلَ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ شَيْئُهُ ، وَعَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ » <sup>(٣)</sup> .

٣\_ مَا رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لَيْسَتَيْنِ ؛ الصَّمَاءِ ؛ وَهُوَ أَنْ يَلْتَحِفَ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ، يَرْفَعُ جَانِبَهُ عَنْ مَنْكِبِهِ لَيْسَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ غَيْرُهُ ، وَيَحْتَبِيَ الرَّجُلُ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ بَيْنَ فَرْجِهِ وَبَيْنَ السَّمَاءِ شَيْءٌ »

⇒ البخاري (٥٦٩/١) ؛ اقتضاء الصراط المستقيم (٢٤٠-٢٤٢ ، ٢٥٧-٢٥٨) ؛ نيل الأوطار (٩٠/٢) .

(١) انظر : الخرشبي على مختصر خليل (٢٥١/١) ؛ مواهب الجليل ومعه التاج والإكليل (٥٠٣/١) ؛ المجموع شرح المذهب (١٨١/٣) ؛ مغني المحتاج (٤٠٠/١ ، ٤٢٢) ؛ المغني (٢٩٥-٢٩٧) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٦٨/١) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥١١/١) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٤٨-١٠٤٩) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٥٠) .



يَعْنِي سِتْرًا» (١) .

وَالْوَجْهُ مِنْهَا جَمِيعًا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ هَاتَيْنِ اللَّبْسَتَيْنِ ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، وَلَا صَارِفَ لَهُ عَنِ التَّحْرِيمِ ، بَلْ إِنَّ الْمَعْنَى الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ نُهِيَ عَنِ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ؛ لِئَلَّا تَنْكَشِفَ عَوْرَةُ الْمُصَلِّي (٢) .

٤\_ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ قَالَ : عُمَرُ - : « إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبَانِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ فَلْيَتَرَبَّصْ بِهِ ، وَلَا يَسْتَمِلِ اسْتِمَالَ الْيَهُودِ » (٣) .  
وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اسْتِمَالَ الصَّمَاءِ مِنْ عَمَلِ الْيَهُودِ ، وَالتَّشَبُّهُ بِهِمْ فِي مِثْلِ هَذَا مُحَرَّمٌ (٤) .

٥\_ أَنَّ اسْتِمَالَ الصَّمَاءِ مَدْعَاةٌ لَانْكِشَافِ الْعَوْرَةِ ، وَكَشَفُ الْعَوْرَةِ مُحَرَّمٌ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، بَلْ إِنَّ كَشْفَهَا فِي الصَّلَاةِ أَكَدُ تَحْرِيمًا ، وَأَعْظَمُ إِثْمًا ، وَمَا أَفْضَى إِلَى الْمُحَرَّمِ فَهُوَ مُحَرَّمٌ (٥) .

- ثَانِيًا : أدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى كَرَاهَةِ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ :

١- أدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ السَّابِقَةِ ، وَصَرَفُهَا مِنَ التَّحْرِيمِ إِلَى الْكَرَاهَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٥٠) .

(٢) رد المختار على الدر المختار (١/٦٥٢) ؛ المغني (٢/٢٩٦-٢٩٧) ؛ نيل الأوطار (٢/٩٠) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٣٧) .

(٤) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٦٥٣ وما بعدها) .

(٥) انظر : المغني (٢/٢٩٧) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٦٩) ⇨

ﷺ إِنَّمَا نَهَى عَنْ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ لِكَوْنِهَا مَظْنَةً لَانْكِشَافِ الْعَوْرَةِ ، فَإِذَا صَلَّى عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَنْكَشِفَ عَوْرَتُهُ لَمْ يُفْضِ ذَلِكَ إِلَى الْأَمْرِ الْمَحْرَمِ ، فَيُكْرَهُ فَقَطْ لِمُخَالَفَةِ النَّهْيِ (١) .

- ٢\_ أَنْ اسْتِمَالَ الصَّمَاءَ لِبَسَةِ أَهْلِ التَّكْبِيرِ وَالْبَطْرِ ، وَهَذَا مَكْرُوهٌ (٢) .
- ٣\_ أَنَّهُ إِذَا اسْتِمَالَ الصَّمَاءَ كَانَ كَالْمُقَيَّدِ الْيَدَيْنِ لَا يَسْتَطِيعُ دَفْعَ الضَّرَرِ الطَّارِئِ عَنْ نَفْسِهِ ، وَهَذَا أَمْرٌ لَا يَرْتَقِي إِلَى التَّحْرِيمِ (٣) .

— وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ :

الوجهُ الأولُ : أَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ إِذَا أُطْلِقَ وَتَجَرَّدَ عَنِ الْقَرَائِنِ التَّحْرِيمِ ؛ وَلَيْسَ هُنَا قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى حَمْلِهِ عَلَى الْكَرَاهَةِ ، فَصَرَفُهُ عَنِ التَّحْرِيمِ إِلَى الْكَرَاهَةِ تَحَكُّمٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ (٤) .

الوجهُ الثاني : أَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ وَاجِبٌ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَاسْتِمَالُ الصَّمَاءِ قَدْ يُفْضِي إِلَى كَشْفِهَا ، وَمِنْ الْقَوَاعِدِ الْمَقْرَّرَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّ كُلَّ مَا أَدَّى إِلَى الْإِخْلَالِ بِوَاجِبٍ فَهُوَ مُحَرَّمٌ (٥) .

⇨ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٤٠٠) .

(١) انظر : بدائع الصنائع (٢/٨٨) ؛ المجموع شرح المهذب (٣/١٨١) ؛ نيل الأوطار (٢/٩٠) . وانظر الأدلة (ص ١٠٥٣-١٠٥٤) من هذا البحث .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٢/٨٨) .

(٣) انظر : المجموع شرح المهذب (٣/١٨١) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٣٩٨) .

(٤) انظر : نيل الأوطار (٢/٩٠) .

(٥) انظر : المرجع السابق (٢/٩٠) .

وانظر ما سبق في حكم ستر العورة في الصَّلَاة (ص ٩٩٢ وما بعدها) .

الْوَجْهَ الثَّالِثُ : أَنَّ النَّهْيَ عَنِ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ عُلِّلَ لَهُ فِي الْأَحَادِيثِ النَّاهِيَةِ عَنْهُ بَعِلَتَيْنِ ؛ الْأُولَى : انْكِشَافُ الْعَوْرَةِ ، وَالثَّانِيَةُ : أَنَّهُ فِعْلُ الْيَهُودِ ؛ فَلَوْ سُلِّمَ انْتِفَاءُ الْمَحْظُورِ الْأَوَّلِ ؛ وَهُوَ انْكِشَافُ الْعَوْرَةِ ، فَإِنَّ الْمَحْظُورَ الثَّانِي ؛ وَهُوَ التَّشْبَهُ بِالْيَهُودِ مُوجُودٌ ، وَهُوَ كَافٍ فِي تَحْرِيمِ هَذِهِ اللَّبْسَةِ <sup>(١)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ اسْتِمَالَ الصَّمَاءِ إِذَا كَانَ مَظْنَةً لَانْكِشَافِ الْعَوْرَةِ فَهُوَ مُحَرَّمٌ ؛ لِمَا يَلِي :

- أَوَّلًا : لِقَوَّةِ أدْلَتِهِ ، وَسَلَامَتِهَا مِنَ الْاِغْتِرَاضَاتِ ؛ إِذْ أَنَّهَا صَرِيحَةٌ فِي النَّهْيِ عَنِ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ ، وَالنَّهْيِ هُنَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ؛ إِذْ لَا صَارِفَ لَهُ عَنْهُ .
- ثَانِيًا : أَنَّ الْاسْتِمَالَ فِعْلُ الْيَهُودِ ، وَالتَّشْبَهُ بِهِمْ مُحَرَّمٌ .
- ثَالِثًا : أَنَّ الْاسْتِمَالَ يُؤَدِّي إِلَى كَشْفِ الْعَوْرَةِ ، وَإِذَا انْكَشَفَتِ عَوْرَةُ الْمُصَلِّي بَطَلَتْ صَلَاتُهُ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَائِلِينَ بِاشْتِرَاطِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : شرح السنة (٤٢٥/٢) ؛ اقتضاء الصراط المستقيم (٢٥٧/١-٢٥٨) .

(٢) انظر : التمهيد (١٧١/١٢) ؛ المغني (٢٩٧/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف

(٤٦٩/١) ؛ ابن رجب ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٠٠/٢) .

وانظر ما سبق من هذا البحث (ص ٩٩٢-٩٩٣) .

## الْفَرْعُ الثَّانِي

### حُكْمُ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ

○ أَوَّلًا : تَعْرِيفُ السَّدْلِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا :

السَّدْلُ فِي اللُّغَةِ : قَالَ ابْنُ فَارِسٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « السَّيْنُ وَالذَّالُّ وَاللَّامُ : أَصْلٌ وَاحِدٌ ؛ يَدُلُّ عَلَى نَزُولِ الشَّيْءِ مِنْ عُلوٍّ إِلَى سُفْلٍ سَاتِرًا لَهُ ، يُقَالُ مِنْهُ : أَرَخَى اللَّيْلُ سُدُولَهُ ؛ وَهِيَ سِتْرُهُ . وَالسَّدْلُ : إِرْخَاءُ الثَّوْبِ فِي الْأَرْضِ ، وَشَعْرٌ مُنْسَدِلٌ عَلَى الظَّهْرِ . وَالسَّدْلُ ( بِالْكَسْرِ وَالضَّم ) : السِّتْرُ . وَالسَّدْلُ : السَّمْطُ مِنَ الْجَوَاهِرِ ، وَالْجَمْعُ : سُدُولٌ . وَالْقِيَاسُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَاحِدٌ » (١) .

فَالسَّدْلُ لُغَةً : هُوَ أَنْ يَلْتَحِفَ الرَّجُلُ بِثَوْبِهِ ، وَيُدْخِلُ يَدَيْهِ مِنْ دَاخِلِهِ ؛ فَمِرْكَعٌ وَيَسْجُدٌ وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَهَذَا مُطَرِّدٌ فِي الْقَمِيصِ وَغَيْرِهِ مِنَ الثِّيَابِ . وَقِيلَ : هُوَ أَنْ يَضَعَ وَسَطَ الْإِزَارِ عَلَى رَأْسِهِ وَيُرْسِلُ طَرْفَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْعَلَهُمَا عَلَى كَتِفَيْهِ . وَهُوَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي اشْتَهَرَتْ بِهَا الْيَهُودُ .

وَيَأْتِي السَّدْلُ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى الْإِسْبَالِ وَالْإِرْخَاءِ ؛ وَعَلَى هَذَا فَهُوَ إِسْبَالُ الرَّجُلِ ثَوْبَهُ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضُمَّ جَانِبَيْهِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَإِنْ ضَمَّهُ فَلَيْسَ بِسَدْلٍ (٢) .

\* \* \*

(١) معجم وقاييس اللغة (٣/١٤٩) ، ( سدل ) . وانظر : القاموس المحيط (ص ١٣١١) ؛

المعجم الوسيط (١/٤٢٤) ، جميعها ( سدل ) .

(٢) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٣٢٠) ؛ لسان العرب (٦/٢١٨) ، ( سدل )

وَأَمَّا السَّدَلُ فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ : فَمُخْتَلَفٌ فِي حَقِيقَتِهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ عَلَى تَفْسِيرَاتٍ ؛ أَشْهَرُهَا مَا يَلِي :

الْأَوَّلُ : أَنَّ السَّدَلَ هُوَ طَرَحُ الثَّوْبِ عَلَى الرَّأْسِ أَوْ الْكَفَّيْنِ ، بِحَيْثُ لَا يَرُدُّ أَحَدُ طَرَفَيْهِ عَلَى الْكَفِّ الْآخَرَى ، وَلَا يَضُمُّ الطَّرَفَيْنِ بِيَدِهِ .

وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَالْمَالِكِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةِ ، وَرَجَّحَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ <sup>(١)</sup> .

الثَّانِي : أَنَّ السَّدَلَ هُوَ إِرْخَاءُ الثَّوْبِ وَإِرْسَالُهُ حَتَّى يُصِيبَ الْأَرْضَ ؛ فَيَكُونُ عَلَى هَذَا بِمَعْنَى الْإِسْبَالِ ، وَهُوَ أَحَدُ مَعَانِي السَّدَلِ لُغَةً .  
وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ ، وَرَوَايَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(٢)</sup> .

الثَّالِثُ : أَنَّ السَّدَلَ هُوَ الْإِتِحَافُ بِالثَّوْبِ ؛ بِحَيْثُ يُدْخِلُ يَدَيْهِ مِنْ دَاخِلِهِ ، فَيَرْكَعُ وَيَسْجُدُ وَهُوَ كَذَلِكَ .  
وَهُوَ قَوْلٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٤٢٤/١) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٦٣٩/١) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ومعه التاج والإكليل (٥٠٣/١) ؛ المغني (٢٩٨/٢) ؛ كشاف القناع عن من الإقناع (٢٧٥/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٦٩/١) ؛ اقتضاء الصراط المستقيم (٣٤٣/١) .

(٢) انظر : المجموع شرح المذهب (١٨١-١٨٢/٣) ؛ كشاف القناع عن من الإقناع (٢٧٥/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٦٩/١) ؛ معالم السنن شرح سنن أبي داود (١٥٤/١) ؛ السنن الكبرى (٢٤٣/٢) .

(٣) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٢٠/٢) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٦٣٩/١) ؛ الهداية شرح بداية المبتدي مع فتح القدير لابن الهمام (٤٢٤/١) .

\* وَأَوَّلَى هَذِهِ التَّفْسِيرَاتِ بِحَقِيقَةِ السَّدْلِ الْمُنْهِي عَنْهُ شَرْعًا التَّعْرِيفُ الْأَوَّلُ ؛ لِمَا

يَلِي :

• أَوَّلًا : أَنَّ هَذَا هُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ ؛ كَمَا ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -

رَحِمَهُ اللَّهُ - (١) .

• ثَانِيًا : أَنَّ التَّفْسِيرَ الثَّانِي الْقَاضِي بِجَعْلِ السَّدْلِ بِمَعْنَى الْإِسْبَالِ غَلَطٌ فِي

الِاصْطِلَاحِ ، وَإِنْ كَانَتِ اللَّغَةُ لَا تَمْنَعُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْحَقَائِقَ الشَّرْعِيَّةَ تَخْتَلِفُ - فِي

الْغَالِبِ - عَنِ الْحَقَائِقِ اللَّغَوِيَّةِ .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - بَعْدَ أَنْ سَاقَ هَذَا التَّعْرِيفَ لِلْسَّدْلِ - : « هُوَ

غَلَطٌ مُخَالِفٌ لِعَامَّةِ الْعُلَمَاءِ ، وَإِنْ كَانَ الْإِسْبَالُ وَالْجَرُّ مِنْهِيًّا عَنْهُ بِالِاتِّفَاقِ ،

وَالْأَحَادِيثُ فِيهِ أَكْثَرُ ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، لَكِنْ لَيْسَ هُوَ السَّدْلُ » (٢) .

• ثَالِثًا : أَنَّ الْمَعْنَى الثَّالِثَ لِلْسَّدْلِ فِي الْإِصْطِلَاحِ يَجْعَلُهُ بِمَعْنَى اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ

عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ ، وَهَذَا غَلَطٌ وَاضِحٌ ؛ إِذْ لَا يُوجَدُ تَنَاسُبٌ بَيْنَ هَذَا الْمَعْنَى لِلْسَّدْلِ

وَبَيْنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ الَّذِي ذَكَرَ ابْنُ فَارِسٍ أَنَّ أَصْلَ السَّدْلِ يَدُورُ عَلَيْهِ ؛ ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ

ﷺ قَدْ خَصَّ كُلًّا مِنْهُمَا بِحُكْمٍ ؛ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمَا مُتَغَايِرَانِ فِي الْحَقِيقَةِ .

\* \* \*

• ثَانِيًا : حُكْمُ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ :

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى أَقْوَالٍ ؛ أَشْهَرُهَا مَا يَلِي :

• الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ السَّدْلَ فِي الصَّلَاةِ مُحَرَّمٌ . وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ ؛ مِنَ الصَّحَابَةِ

(١) انظر : اقتضاء الصُّرُاطِ الْمُسْتَقِيمِ (٣٤٣/١) .

(٢) اقتضاء الصُّرُاطِ الْمُسْتَقِيمِ (٣٤٣/١) .

والتَّابِعِينَ<sup>(١)</sup> .

وإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ إِذَا كَانَ لِلْخِيَلَاءِ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ<sup>(٢)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ السَّدَلَ فِي الصَّلَاةِ مَكْرُوءٌ .

وإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ إِنْ كَانَ السَّدَلُ لِعَفْرِ الْخِيَلَاءِ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ<sup>(٣)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

إِنَّ السَّدَلَ فِي الصَّلَاةِ جَائِزٌ لَا شَيْءَ فِيهِ . وَهُوَ مَحْكِيٌّ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : الأوسط في السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ (٥/٥٧) ؛ سنن البيهقي\* (٢/٢٤٣) ؛ شرح السُّنَّةِ (٢/٤٢٧-٤٢٨) ؛ اقتضاء الصراط المستقيم (١/٣٤٣) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٢/٨٨) ؛ رد المحتار على الدر المختار (١/٦٣٩) ؛ المجموع شرح المذهب (٣/١٨٢) ؛ الفروع (١/٣٤٣) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٦٩) .

(٣) انظر : المجموع شرح المذهب (٣/١٨١-١٨٢) ؛ المغني (٢/٢٩٧) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٦٩-٤٦٨) .

(٤) انظر : الأوسط في السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ (٥/٥٨-٥٩) ؛ سنن البيهقي\* (٢/٢٤٢-٢٤٣) ؛ شرح السُّنَّةِ (٢/٤٢٧-٤٢٨) ؛ التفريع على مذهب مالك (١/٢٤٢) ؛ التاج والإكليل مع مواهب الجليل (١/٥٠٣) ؛ المغني (٢/٢٩٧) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٦٨-٤٦٩) ؛ وفيه : « وَعَنْهُ : إِنْ كَانَ تَحْتَهُ نَوْبٌ لَمْ يُكْرَهْ ، وَإِلَّا كُرِهَ . وَعَنْهُ : إِنْ كَانَ تَحْتَهُ نَوْبٌ وَإِذَا رَأَى لَمْ يُكْرَهْ ، وَإِلَّا كُرِهَ . وَعَنْهُ : لَا يُكْرَهُ مُطْلَقًا ؛ حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ » اهـ .

✽ الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى تَحْرِيمِ السِّدْلِ فِي الصَّلَاةِ :

١- حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ السِّدْلِ فِي الصَّلَاةِ ، وَأَنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ فَاهُ » (١) .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ السِّدْلِ فِي الصَّلَاةِ ، وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ إِلَّا إِذَا صُرِفَ عَنْهُ ، وَلَا صَارِفَ لَهُ هُنَا (٢) .

وَرَدُّ الِاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ : بِأَنَّهُ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ ؛ فِي سَنَدِ بَعْضِ رَوَايَاتِهِ الْحَسَنُ بْنُ ذَكْوَانَ الْبَصْرِيُّ ؛ وَفِيهِ ضَعْفٌ . وَفِي بَعْضِهَا عِسْلُ بْنُ سُفْيَانَ التَّمِيمِيُّ الْبَصْرِيُّ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ وَلِذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « لَا أَعْلَمُ فِي

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في السِّدْلِ في الصلاة ، ح (٦٣٩) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٤٤/٢-٢٤٥) ، وقال : « رَوَاهُ عِسْلٌ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ السِّدْلِ فِي الصَّلَاةِ » اهـ .  
والتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، باب ما جاء في كراهية السِّدْلِ في الصلاة ، ح (٣٧٨) ، الجامع الصحيح (٢١٧/٢-٢١٨) . وقال : « وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ . وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِسْلِ بْنِ سُفْيَانَ » اهـ . وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ .  
وَالسُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، ح (٩٣٩٣) ، وَرَمَزَ لَهُ بِالصَّحَّةِ ، فَيُضِ الْقَدِيرُ شَرْحَ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (٤٠٨/٦) .

وَالْحَاكِمُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، ح (٩٣١) ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَلَمْ يُخْرِجَا فِيهِ تَغْطِيَةَ الرَّجُلِ فَاهُ فِي الصَّلَاةِ » اهـ ، وَوَافَقَهُ النَّهْيِيُّ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِيسُ (٣٧٤/١) .

وَصَحَّحَهُ الْأَبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١٩٠/١) ، ح (٦٤٣) .

(٢) انظر : تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (١٦٤/١) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٦٣٩/١) ؛ نيل الأوطار (٩٢/٢) .



النَّهْيُ عَنِ السَّدْلِ خَبَرًا يَثْبُتُ ، فَلَا نَهْيَ عَنْهُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ» (١) .

— وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ مِنْ وَجْهِهِ :

الأَوَّلُ : لَا يُسَلَّمُ بِضَعْفِ الْحَدِيثِ ؛ فَقَدْ صَحَّحَهُ جَمْعٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ ؛ وَالْحَسَنُ بْنُ ذَكْوَانَ : هُوَ أَبُو سَلَمَةَ الْبَصْرِيُّ ؛ اخْتَلَفَ فِيهِ مِنْ أَجْلِ مَذْهَبِهِ فِي الْقَدَرِ ؛ فَضَعَّفَهُ بَعْضُهُمْ وَوَثَّقَهُ آخَرُونَ ؛ وَهُمْ الْأَكْثَرُ ؛ فَأَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : أَرَجُو أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ .

وَأَمَّا عِسْلُ بْنُ سُفْيَانَ : فَفِيهِ ضَعْفٌ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ ، وَلَكِنَّ مُتَابِعَتَهُ لِلْحَسَنِ بْنِ ذَكْوَانَ تَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى دَرَجَةِ الصَّحَّةِ أَوْ الْحُسْنِ عَلَى الْأَقْلَى ؛ كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ — رَحِمَهُ اللَّهُ — فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى الْجَامِعِ الصَّحِيحِ (٢) .

الثَّانِي : أَنَّ الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ، مِنْ طَرِيقِ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكْوَانَ الْمُعَلِّمِ ؛ وَهُوَ ثِقَةٌ مَعْرُوفٌ (٣) .

وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الَّذِي فِي الْمُسْتَدْرَكِ لَيْسَ خَطَأً مِنَ النَّسَاجِ ؛ لِأَنَّ الدَّهْبِيَّ قَالَ فِي تَلْخِيصِهِ عَلَى الْمُسْتَدْرَكِ : « حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ » ؛ وَوَافَقَ الْحَاكِمُ عَلَى تَصْحِيحِهِ (٤) .

(١) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٥٨/٥) . وانظر : المجموع شرح المهذب

(٢/٣-١٨٣) ؛ المغني (٢/٢٩٧) ؛ شرح السنة (٢/٤٢٧-٤٢٨) .

(٢) للترمذي (٢/٢١٨) . وانظر : تهذيب التهذيب (١/٥٩٤) ؛ نصب الراية (٢/٩٧) ؛

المجموع شرح المهذب (٣/١٨٣) ؛ نيل الأوطار (٢/٩١) .

(٣) كتاب الصلاة ، ح (٩٣١) ، وصححه ، ووافقه الذهبي ، المستدرک ومعه التلخيص

(١/٣٧٤) . وانظر في توثيق الحسين : تقريب التهذيب (ص ١٠٦) ، رقم (١٣٢٠) .

(٤) انظر الهامش السابق ؛ تعليق أحمد شاكر على الجامع الصحيح (٢/٢١٨) .

الثَّالِثُ : أَنَّ الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ بِدُونِ زِيَادَةِ تَغْطِيةِ الْقَمِ ، عَنْ عِسْلِ بْنِ سُفْيَانَ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا ، وَقَالَ : « لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِسْلِ بْنِ سُفْيَانَ » <sup>(١)</sup> .

الرَّابِعُ : لَوْ سَلِمَ بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ بِضَعْفِ الْحَدِيثِ فَإِنَّ لَهُ شَوَاهِدًا يَرْتَقِي بِهَا إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ ؛ مِنْهَا :

أ\_ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ كَرِهَ السَّدَلَ فِي الصَّلَاةِ ، وَذَكَرَ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُهُ » <sup>(٢)</sup> .  
ب\_ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي قَدْ سَدَلَ ثَوْبَهُ ، فَعَطَفَهُ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> .

٢\_ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - خَرَجَ فَرَأَى قَوْمًا يُصَلُّونَ قَدْ سَدَلُوا ثِيَابَهُمْ ، فَقَالَ : « كَانَهُمُ الْيَهُودُ خَرَجُوا مِنْ فُهْرِهِمْ » <sup>(٤)</sup> .

(١) الجامع الصحيح (٢/٢١٨) .

وَذَكَرَ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ فِي نَصَبِ الرَّأْيَةِ أَنَّهُ قَدْ تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ - كَمَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ - وَتَابَعَهُ عَامِرُ الْأَحْوَلُ - كَمَا عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ ، وَرَجَالَ الطَّبْرَانِيِّ كُلُّهُمْ نَفَاتٌ ، إِلَّا الْبَكْرَاوِي ؛ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثْمَانَ أَبَا بَخْرٍ الْبَكْرَاوِي ؛ ضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ ، وَكَانَ يَحْسِبُ بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ يُحَسِّنُ حَدِيثَهُ ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ فِيهِ : هُوَ يَمُنُّ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ . انْتَهَى مُلَخَّصًا مِنْ نَصَبِ الرَّأْيَةِ (٢/٩٧) .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابِ كِرَاهِيَةِ السَّدَلِ فِي الصَّلَاةِ وَتَغْطِيةِ الْقَمِ ، السُّنَنِ الْكُبْرَى (٢/٢٤٣) . وَقَالَ : « تَقَرَّرَ بِهِ بَشْرُ بْنُ رَافِعٍ ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ » اهـ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابِ كِرَاهِيَةِ السَّدَلِ فِي الصَّلَاةِ وَتَغْطِيةِ الْقَمِ ، السُّنَنِ الْكُبْرَى (٢/٢٤٣) ، وَضَعَفَهُ .

وَالْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ وَأَكْثَرِ مِنْهُ ، وَضَعَفَهُ ، بِمَجْمَعِ الزُّوَادِ وَمَنْبِعِ الْفَوَائِدِ (٢/٥٠) ، كُلُّهُمُ عَنْ أَبِي حُثَيْفَةَ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابِ كِرَاهِيَةِ السَّدَلِ فِي الصَّلَاةِ وَتَغْطِيةِ الْقَمِ ، عَنْ

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - شَبَّهَ هَؤُلَاءِ السَّادِلِينَ بِالْيَهُودِ ، مُبَيِّنًا بِذَلِكَ تَحْرِيمَهُ ؛ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ بِهِمْ ، لَا سِيَّمَا فِي مَوَاطِنِ الْعِبَادَةِ وَأَفْعَالِهَا مُحَرَّمٌ ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ <sup>(١)</sup> .

⇒ خَالِدِ الْحَذَاءِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيٍّ فَذَكَرَهُ ، السُّنَنِ الْكُبْرَى (٢٤٣/٢) .

ورواه ابن أبي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الصَّلَوَاتِ ، بَابِ مَنْ كَرِهَ السُّدْلَ فِي الصَّلَاةِ ، ح (٦٤٨٠) قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ عَلِيًّا ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (٦٢/٢) .

وَكِلَاءُ الْإِسْنَادَيْنِ صَحِيحٌ ؛ رَجَالُهُمَا ثِقَاتٌ :

إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ عُكَيْلٍ : ثِقَةٌ حَافِظٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ (ص ٣٠٥) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

خَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ الْحَذَاءُ أَبُو الْمَنَازِلِ الْبَصْرِيُّ ، مَوْلَى قُرَيْشٍ ، وَقِيلَ : مَوْلَى بَنِي مُجَاشِعٍ : ثِقَةٌ يُرْسِلُ ، مِنْ الْخَاصَةِ ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَبَعْدَهُ . انظر : [ تهذيب التهذيب (١/٥٣٣-٥٣٤) ؛ تقريب التهذيب (ص ١٣١) ، رقم (١٦٨٠) ] .

وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ الهمدانيُّ الحنبليُّ الكوفيُّ : ثِقَةٌ قَلِيلُ الْحَدِيثِ ، مِنْ الرَّابِعَةِ . انظر : [ تهذيب التهذيب (٢/٥١٢) ؛ تقريب التهذيب (ص ٢٨٣) ، رقم (٣٨٧٩) ] .

وأَبُوهُ : سَعِيدُ بْنُ وَهْبٍ الْقَرَادُ ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِمُلَازِمَتِهِ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ : كُوفِيٌّ ثِقَةٌ مُحَضَّرٌ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ أَوْ سِتٍّ وَسَبْعِينَ . انظر : [ تهذيب التهذيب (٢/٤٨) - (٤٩) ؛ تقريب التهذيب (ص ١٨٢) ، رقم (٢٤١١) ] .

وَمَعْنَى فَهْرِهِمْ : أَيِ مَوْضِعِ مِذْرَاسِهِمْ الَّذِي يَحْتَمِعُونَ فِيهِ كَالْعِيدِ ، يُصَلُّونَ فِيهِ وَيَسْدِلُونَ ثِيَابَهُمْ . وَهِيَ فِي الْأَصْلِ كَلِمَةٌ نَبَطِيَّةٌ أَوْ عِبْرَانِيَّةٌ ، عُرِبَتْ ، وَأَصْلُهَا : بُهْرٌ ، فَعُرِبَتْ بِالْفَاءِ ، فَقِيلَ : فَهْرٌ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والآثر (٣/٤٣٤) ؛ أَبُو عُبَيْدٍ ، غَرِيبُ الْحَدِيثِ (٤/٣٧٤) ، ( فهر ) ؛ السُّنَنِ الْكُبْرَى (٢/٢٤٣) .

(١) انظر : تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (١/١٦٤) ؛ رد المحتار على الدر المختار

(١/٦٣٩) ؛ اقتضاء الصراط المستقيم (١/٣٤٣-٣٤٤) .

وانظر حكم التشبه فيما سبق من هذا البحث (ص ٦٥٣ وما بعدها) .

٣- أَنْ جَمْعًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ كَرِهُوا السَّدْلَ فِي الصَّلَاةِ ، وَنَهَوْا عَنْهُ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ عِنْدَهُمْ ، وَأَنَّ كَرَاهَتَهُ وَالزَّجْرَ عَنْهُ مُسْتَقَرَّةٌ عِنْدَهُمْ <sup>(١)</sup> .

وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْتَرَضَ عَلَى الاستِدْلَالِ بِهَذِهِ الْأَثَارِ : بِأَنَّهَا مُعَارَضَةٌ بِأَثَارٍ أُخْرَى عَنْ السَّلَفِ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ ، وَالْأَثَارُ إِذَا تَعَارَضَتْ سَقَطَ الاستِدْلَالُ بِهَا <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهِهِ :

أَوَّلُهَا : أَنَّ الْأَثَارَ الْمَرْوِيَّ عَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي النَّهْيِ عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ أَقْوَى وَأَكْثَرُ وَأَصَحُّ ، كَمَا ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ حَتَّى ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ كَرَاهَةَ السَّدْلِ هِيَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(٣)</sup> .  
وَتَالِيهَا : أَنَّ الْأَثَارَ النَّاهِيَّ عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ تَتَّفِقُ مَعَ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْهُ ، وَمِنْ الْقَوَاعِدِ الْمَقْرَّرَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي بَابِ التَّرْجِيحِ : أَنَّ أَقْوَالَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِذَا تَعَارَضَتْ فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْعِلْمِ ، رُجِّحَ مِنْهَا مَا يَتَّفِقُ مَعَ نُصُوصِ الشَّارِعِ ، وَتُرِكَ مَا يَتَعَارَضُ مَعَهَا <sup>(٤)</sup> .

(١) سَأَقِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِأَسَانِيدِهِ الصَّحِيحَةِ الْأَثَارَ عَنْ السَّلَفِ فِي النَّهْيِ عَنِ السَّدْلِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابِ مَنْ كَرِهَ السَّدْلَ فِي الصَّلَاةِ ، ح (٦٤٨١) ، (٦٤٨٢) ، (٦٤٨٣) ، (٦٤٨٤) ، (٦٤٨٥) ، الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ (٦٣-٦٢/٢) .

وَانْظُرْ : الْأَوْسَطُ فِي السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْاِخْتِلَافِ (٥٨/٥) ؛ الْمَغْنِي (٢٩٧/٢) ؛ اقْتِضَاءُ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ (٣٤٤-٣٤٠/١) .

(٢) انْظُرْ : أَحْكَامُ اللَّبَاسِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ (ص ٤٤٤) . وَاَنْظُرْ هَذِهِ الْأَثَارَ فِي أدْلَةِ الْقَوْلِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ فِيمَا يَلِي مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ (ص ١٠٦٧ ، ١٠٦٩) .

(٣) انْظُرْ : اقْتِضَاءُ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ (٣٤٤٤-٣٤١/١) ؛ الْأَوْسَطُ فِي السُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْاِخْتِلَافِ (٥٩-٥٨/٥) ؛ السُّنَنِ الْكُبْرَى (٢٤٣/٢) .

(٤) انْظُرْ : الرِّسَالَةَ (ص ٥٩٦-٥٩٧) ؛ شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ (٤٢٢/٤) .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رحمه الله - : « وَإِنْ تَنَازَعُوا رُدُّ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ ، وَلَمْ يَكُنْ قَوْلُ بَعْضِهِمْ حُجَّةً مَعَ مُخَالَفَةِ بَعْضِهِمْ لَهُ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ » (١) .

#### ٤- اسْتَدْلُوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ بِمَا يَلِي :

أ- بَأَنَّ السَّدْلَ فِي الصَّلَاةِ مَظْنَةُ انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ ، وَحِفْظُهَا وَاجِبٌ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، وَمَا أَدَّى إِلَى التَّفْرِيطِ فِي الْوَاجِبِ وَالْإِخْلَالِ بِهِ فَهُوَ مُحَرَّمٌ (٢) .

وَقَدْ يُعْتَرَضُ عَلَى هَذَا الاسْتِدْلَالِ : بَأَنَّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِزَارٌ أَوْ سَرَاوِيلٌ ، فَأَمَّا مَعَ وُجُودِ أَحَدِهِمَا فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْعَوْرَةَ لَا تَنْكَشِفُ .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بَأَنَّ النِّهْيَ عَنِ السَّدْلِ لَيْسَ لِأَجْلِ انْكِشَافِ الْعَوْرَةِ خَاصَّةً ، وَإِنَّمَا لِمَا فِيهِ مِنْ مُشَابَهَةِ الْيَهُودِ عِنْدَ أَعْيَادِهِمْ وَصَلَوَاتِهِمْ كَمَا سَبَقَ فِي حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣) .

ب- أَنَّ السَّدْلَ فِي الصَّلَاةِ تَشْبَهُ بِالْيَهُودِ حَالِ عِبَادَاتِهِمْ وَصَلَوَاتِهِمْ ، وَالتَّشْبَهُ بِهِمْ فِي مِثْلِ هَذَا حَرَامٌ بِاتِّفَاقِ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ (٤) .

(١) مجموع فتاوى ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية (١٤/٢٠) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٦٣٩/١) .

(٣) انظره فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٦٣) .

(٤) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم (١/٣٤٣-٣٤٤) .

- ثَانِيًا : أدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى كَرَاهَةِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ :

- ١\_ اسْتَدْلُوا بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّابِقِ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ ، وَأَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ فَاهُ » (١) .  
وَحَمَلُوهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ دُونَ التَّحْرِيمِ (٢) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمَ ، وَلَا يُعْدَلُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَلَا دَلِيلَ يَصْرِفُهُ عَنِ التَّحْرِيمِ إِلَى الْكَرَاهَةِ هُنَا (٣) .

- ٢\_ مَا رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ : « أَكْثَرُ مَا رَأَيْتُ عَطَاءً يُصَلِّي سَادِلًا » (٤) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ ، وَيُضَعِّفُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي رَوَاهُ عَطَاءٌ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي النَّهْيِ عَنِ السَّدْلِ (٥) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأَوَّلُ : مَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « قَدْ رُوِيَ عَنْ عَطَاءٍ

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٦١) .

(٢) انظر : المغني (٢٩٧/٢-٢٩٨) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٤٥/٢) .

(٣) انظر : نيل الأوطار (٩٢/٢) .

(٤) رواه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب السدل في الصلاة ، ح (٦٤٠) ، وصححه ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٤٥/٢) . وإسناده جيد كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (٣٤٠/١) .

وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ : « صَحِيحٌ مَقْطُوعٌ » اهـ . صحيح سنن أبي داود (١٩٠/١) ، ح (٦٤٤) . ورواه البيهقي في كتاب الصلاة ، باب كراهية السدل في الصلاة وتغطية القسم ، السنن الكبرى (٢٤٢/٢) .

(٥) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٤٦/٢) .

مِنْ وَجْهِهِ جَيِّدَةٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِالسَّدْلِ بَأْسًا ، وَأَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي سَادِلًا ؛ فَلَعَلَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَهُ الْحَدِيثُ ، فَلَمَّا بَلَغَهُ رَجَعَ ، أَوْ لَعَلَّهُ نَسِيَ الْحَدِيثَ . وَالْمَسْأَلَةُ مَشْهُورَةٌ ، وَهُوَ عَمَلُ الرَّائِي بِخِلَافِ رِوَايَتِهِ ، هَلْ يَقْدَحُ فِيهَا ؟ وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ وَأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ : أَنَّهُ لَا يَقْدَحُ فِيهَا ؛ لِمَا تَحْتَمِلُهُ الْمُخَالَفَةُ مِنْ وَجْهِهِ غَيْرِ ضَعْفِ الْحَدِيثِ « (١) .

الثاني : لَعَلَّهُ حَمَلَ الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّ السَّدْلَ لَا يَجُوزُ لِلْخِيَلَاءِ ، وَكَانَ لَا يَفْعَلُهُ خِيَلَاءً « (٢) .

٣- عُمُومُ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْإِسْبَالِ ؛ فَإِنَّ الْإِسْبَالَ عِنْدَهُمْ مَكْرُوهٌ ، وَالسَّدْلُ مِنْ أَنْوَاعِهِ .

قَالَ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَالَّذِي نَعْتَمِدُهُ فِي الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى النَّهْيِ عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ عُمُومُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي النَّهْيِ عَنِ إِسْبَالِ الْإِزَارِ وَجَرِّهِ » . ثُمَّ سَرَدَ عَدَدًا مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّاهِيَةِ عَنِ الْإِسْبَالِ لِلْخِيَلَاءِ « (٣) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْإِسْبَالِ وَالسَّدْلِ ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ « (٤) .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى جَوَازِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ وَلَا

(١) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/٣٤٠-٣٤١) . وانظر : السنن الكبرى (٢/٢٤٢) .

(٢) انظر : السنن الكبرى (٢/٢٤٢) .

(٣) المجموع شرح المذهب (٣/١٨٣) .

وانظر هذه الأحاديث فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٠٤ وما بعدها) .

(٤) انظر (ص ١٠٥٨-١٠٥٩) من هذا البحث .

تَحْرِيم :

١- أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ يَصْلُحُ لِلْحُجَّةِ .

وَفِي هَذَا يَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « لَا أَعْلَمُ فِي النَّهْيِ عَنِ السَّدْلِ خَبَرًا يَثْبُتُ ، فَلَا نَهَى عَنْهُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ » <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ الْحَدِيثُ فِي النَّهْيِ عَنِ السَّدْلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا فِي أُدِلَّةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَثَبَتَ بِذَلِكَ الْأَثَرُ عَنِ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَمَنْ أَثْبَتَ فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ نَفَى <sup>(٢)</sup> .

٢- أَنَّ طَائِفَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ سَدَلُوا ثِيَابَهُمْ فِي صَلَوَاتِهِمْ ، وَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَ بِالسَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ بَأْسًا ؛ مِنْهُمْ : جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَيْرِينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ الْجَمِيعُ - <sup>(٣)</sup> .

(١) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٥٨/٥) .

وانظر : المجموع شرح المذهب (١٨٢/٣-١٨٣) ؛ المغني (٢٩٧/٢-٢٩٨) .

(٢) انظر الأدلة في النهي عن السدل فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٦٥-١٠٦٧) .

وانظر : الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٤٦٩/١) .

(٣) أخرج ذلك عنهم ابنُ أبي شَيْبَةَ بِأَسَانِيدِهِ فِي كِتَابِ الصَّلَوَاتِ ، بَابٍ مِنْ رِخْصٍ فِي السَّدْلِ ، ح (٦٤٨٧) ، (٦٤٨٨) ، (٦٤٨٩) ، (٦٤٩٠) ، (٦٤٩١) ، (٦٤٩٢) ، (٦٤٩٣) ، (٦٤٩٤) ، (٦٤٩٦) ، (٦٤٩٩) ، الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَرِ (٦٤-٦٣/٢) .

وَأَغْلَبُ أَسَانِيدِ هَذِهِ الْأَثَرِ صَحِيحَةٌ ؛ رِجَالُهَا ثِقَاتٌ . وَقَدْ صَحَّ الْأَثَرُ بِذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ كَمَا سَبَقَ (ص ١٠٦٧) . وانظر : المغني (٢٩٧/٢) .



- والاستدلالُ بهذه الآثارِ مردودٌ من وجهين :

الأولُ : أنها آثارٌ في مُقابلِ أحاديثٍ صحيحةٍ نَهَتْ عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ ،  
والأحاديثُ مُقدَّمةٌ عَلَى الآثارِ ، وَقَدْ سَبَقَ الْجَوَابُ عَنْ أَثَرِ عَطَاءٍ فِي التَّرْخُصِ  
بِالسَّدْلِ ، وَالْجَوَابُ عَنْ بَقِيَّةِ هَذِهِ الْآثَارِ فِي مَعْنَاهُ <sup>(١)</sup> .

الثاني : أَنَّ هَذِهِ الْآثَارَ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِمْ أَزْرٌ أَوْ قُمْصٌ ، فَلَمْ تَبْدُ  
عَوْرَاتُهُمْ مَعَ السَّدْلِ ، وَقَدْ أَشَارَتْ إِلَى هَذَا بَعْضُ هَذِهِ الْآثَارِ <sup>(٢)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ السَّدْلَ مُحَرَّمٌ فِي الصَّلَاةِ ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : لِقَوَّةِ أدْلَتِهِ ، وَسَلَامَتِهَا مِنَ الاعتِرَاضَاتِ الْقَادِحَةِ .

• ثَانِيًا : أَنَّ السَّدْلَ فِي الصَّلَاةِ مَظْنَّةٌ لَانْكِشَافِ الْعَوْرَةِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سِوَى  
الرِّدَاءِ الْمَسْدُولِ ، وَحِفْظُ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا وَاجِبٌ ، وَمَا أَدَّى إِلَى التَّفْرِيطِ  
فِي الْوَاجِبِ حَرْمٌ .

• ثَالِثًا : أَنَّ السَّدْلَ فِعْلُ الْيَهُودِ ، وَالتَّشْبَهُ بِهِمْ مُحَرَّمٌ .

\* \* \*

\* وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ السَّدْلَ فِي الصَّلَاةِ مُحَرَّمٌ ، فَإِنِّي لَمْ أَجِدْ مَنْ قَالَ يَبْطُلَانِ صَلَاةَ  
مَنْ صَلَّى سَادِلًا نِيَابَهُ ، وَلَزُومِ إِعَادَتِهَا إِلَّا الْحَنَابِلَةَ فِي رِوَايَةٍ ؛ وَهِيَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ .

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٠٦٧-١٠٦٨) .

(٢) فكان إبراهيم النخعي لا يرى بالسدل بأساً إذا كان عليه قميصٌ . وكان محمد بن أبي بكر يسدل ثوبه على الإزار أو على القميص .

انظر: ابن أبي شيبة ، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (٦٣/٢) .

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى : إِنْ لَمْ تَبْدُ عَوْرَتَهُ فَلَا يُعِيدُ بِالتَّفَاقِ . وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ صِحَّةُ صَلَاةِ السَّادِلِ مَعَ الْإِنِّمِ <sup>(١)</sup> .  
وَلَعَلَّ الْأَظْهَرَ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - : أَنَّ السَّادِلَ فِي الصَّلَاةِ إِذَا بَدَتْ عَوْرَتُهُ ؛ بَأَنْ كَانَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِزَارٌ أَوْ سَرَاوِيلُ ، فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَبْطُلُ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَهَا ؛ لِأَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ شَرْطُ صِحَّةٍ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(٢)</sup> .  
وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَيْهِ إِزَارٌ أَوْ سَرَاوِيلُ ؛ بِحَيْثُ لَا تَبْدُو عَوْرَتُهُ فَإِنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ مَعَ الْإِنِّمِ ؛ لِارْتِكَابِهِ الْمُنْهِيَّ عَنْهُ ، وَتَشْبِيهِهِ بِالْيَهُودِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ .

\* \* \*

✽ وَإِذَا كَانَ جَانِبَا الثَّوْبِ مَضْمُومَيْنِ مَعَ عَدَمِ إِدْخَالِ الْيَدَيْنِ فِي الْكُمَيْنِ فَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ مِنَ السَّدَلِ الْمَحْرَمِ ؛ مِثْلُ الصَّلَاةِ فِي الْقَبَاءِ ، وَالْعَبَاةِ <sup>(٣)</sup> .  
سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : هَلْ طَرَحُ الْقَبَاءِ عَلَى الْكَافَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُدْخِلَ يَدَيْهِ فِي أَكْمَامِهِ مَكْرُوهٌ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : « لَا بَأْسَ بِذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ ، وَقَدْ ذَكَرُوا جَوَازَ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ السَّدَلِ الْمَكْرُوهِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّبْسَةَ لَيْسَتْ لِبْسَةَ الْيَهُودِ » <sup>(٤)</sup> .  
وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا مَا رَوَاهُ وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ

(١) انظر : الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٦٩/١) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٩٩٢) .

(٣) انظر : غذاء الألباب لشرح منظومة الآداب (١٤٢/٢) ؛ القول المبين في أخطاء المصلين

(٤٠) .

(٤) مجموع فتاوى ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية (١٤٤/٢٢) .

صَلَّى رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ ؛ كَبَّرَ حِيَالَ أُذُنَيْهِ ، ثُمَّ التَّحَفَ بِثَوْبِهِ ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنَ الثَّوْبِ ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا ، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ ، فَلَمَّا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَفَعَ يَدَيْهِ ، فَلَمَّا سَجَدَ سَجَدَ بَيْنَ كَفْيَيْهِ» (١) .

\* \* \*

(١) رواه مسلم في كتاب الصلاة ، باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره ، ح [٥٤] [٤٠١] ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٨٧/٤) .

تَنْبِيْهُ : هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَام - رحمه الله - غَرِيبٌ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّبْسَةَ تَدْخُلُ فِي تَعْرِيفِ سَدْلِ الْيَهُودِ الْمُنْهَى عَنْهُ ، وَلَا أَدْرِي مَا سَبَبُ التَّفْرِيقِ عِنْدَهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّدْلِ ، وَلَعَلَّهُ - رحمه الله - شَاهَدَ أَنَّ الْيَهُودَ لَا يَسْدِلُونَ هَكَذَا ، فَقَالَ مَا قَالَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

عِلْمًا بِأَنَّ هَذِهِ اللَّبْسَةَ يَقَعُ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ خُصُوصًا الْمُتَسَبِّبِينَ لِلْعِلْمِ وَالْفِقْهِ ، فَتَرَى أَحَدَهُمْ يَلْبَسُ عِبَاءَتَهُ مُسَدِّلًا إِلَيْهَا عَلَى كَتِفَيْهِ - أَوْ عَلَى رَأْسِهِ أَحْيَانًا - مِنْ غَيْرِ أَنْ يُدْخِلَ يَدَيْهِ فِي أَكْمَامِهَا ، وَهَذَا مِنَ السَّدْلِ الْمُنْهَى عَنْهُ حَقِيقَةً !!

فَالْوَاجِبُ التَّنْبِيْهُ لِمِثْلِ هَذَا ، وَالْحَذَرُ مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِ ؛ فَإِنَّ الْحَقَّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ .

## الْفَرْعُ الثَّالِثُ حُكْمُ التَّلْتِمِ فِي الصَّلَاةِ ( تَغْطِيَةُ الْفَمِ أَوِ الْأَنْفِ )

○ أَوَّلًا : تَعْرِيفُ التَّلْتِمِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا :

• التَّلْتِمُ فِي اللُّغَةِ : « اللَّامُ وَالنَّاءُ وَالْيَمِيمُ : أَصِيلٌ يَدُلُّ عَلَى مُصَاكَةِ شَيْءٍ لِشَيْءٍ ، أَوْ مُضَامَتِهِ لَهُ ؛ مِنْ ذَلِكَ : لَتِمَ الْبَعِيرُ الْحِجَارَةَ بِخَفِّهِ ؛ إِذَا صَكَّهَا . وَخَفٌّ مِلْتَمٌ : يَصُكُّ الْحِجَارَةَ . وَمِنْ الْمُضَامَةِ اللَّتَامُ ؛ مَا تَغَطَّى بِهِ الشَّيْءُ مِنَ تَوْبٍ . وَقُلَانٌ حَسَنٌ اللَّئِمَةُ ؛ أَيْ الْإِلْتِمَامُ . وَخَفٌّ مَلْتَمٌ مِثْلُ مَرْتَمٍ : إِذَا دَمِيَ . وَمِنْ الْبَابِ : لَتِمَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ ؛ إِذَا قَبَّلَهَا » (١) .

وَاللَّتَامُ : رَدُّ الْمَرْأَةِ قِنَاعَهَا عَلَى أَنْفِهَا ، وَرَدُّ الرَّجُلِ عِمَامَتَهُ عَلَى أَنْفِهِ . وَالتَّلْتِمُ : سَتْرُ الْفَمِ وَالْأَنْفِ بِاللَّتَامِ (٢) .

\* \* \*

• وَالتَّلْتِمُ اصْطِلَاحًا : بِمَعْنَاهُ اللَّغَوِيُّ ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا : تَغْطِيَةُ الْأَنْفِ وَالْفَمِ بِاللَّتَامِ ؛ عِمَامَةً كَانَتْ أَوْ قِنَاعًا ، أَوْ غَيْرَهُمَا . إِلَّا أَنَّ الْفُقَهَاءَ يَتَوَسَّعُونَ ؛ فَيَجْعَلُونَ حُكْمَ التَّغْطِيَةِ بِالْيَدِ وَاللَّتَامِ وَاحِدًا (٣) .

(١) معجم مقاييس اللغة (٢٣٤/٥) ، ( لثم ) .

(٢) انظر : لسان العرب (٢٣٥/١٢) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٠٠/٤) ، ( لثم ) .

(٣) انظر : بدائع الصنائع (٧٧-٧٨) ؛ المجموع شرح المهذب (١٨٤/٣) .

### • ثَانِيًا : حُكْمُ التَّلَثُّمِ فِي الصَّلَاةِ :

اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ التَّلَثُّمَ فِي الصَّلَاةِ يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ ؛ كَمَنْ عَرَضَ لَهُ تَشَاوُبٌ لَا يَسْتَطِيعُ كَظْمَهُ إِلَّا بِتَغْطِيَةٍ فِيهِ وَأَنْفِهِ ؛ أَوْ تَلَثَّمَ لِدَفْعِ بَرْدٍ شَدِيدٍ ، أَوْ غُبَارٍ وَعَاصِفَةٍ ؛ أَوْ لِمَرَضٍ يَقْتَضِي تَغْطِيَةَ الْفَمِ وَعَدَمَ كَشْفِهِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَاجَاتِ الَّتِي تَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ فِي صَلَاتِهِ ، فَلَا يَسْتَطِيعُ دَفْعَهَا إِلَّا بِتَغْطِيَةٍ فِيهِ وَأَنْفِهِ <sup>(١)</sup> .

وَالْأَصْلُ فِي جَوَازِ هَذَا كُلِّهِ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « التَّشَاوُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيُرِدْهُ مَا اسْتَطَاعَ ؛ فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا قَالَ هَذَا ضَجِكَ الشَّيْطَانُ » <sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ التَّلَثُّمُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ غُذْرٍ أَوْ حَاجَةٍ ؛ فَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِهِ عَلَى أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ :

### • الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ التَّلَثُّمَ فِي الصَّلَاةِ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةً تَنْزِيهٍ .  
وَالِيهِ ذَهَبَ جُمْهُورُ السَّلَفِ ، وَمِنْهُمْ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : بدائع الصنائع (٧٨/٢) ؛ المبسوط (٣١/١) ؛ الخرشي على مختصر خليل (٢٥٠/١) ؛ المجموع شرح المهذب (١٨٤/٣) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٧٦/١) ؛ الفروع (٤٨٤/١) ؛ الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٩٠/٢-١٩١) .

(٢) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق ، باب صفة إبليس وجنوده ، ح (٣٢٨٩) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٨٩/٦) .

ومسلم في كتاب الزهد والرقائق ، باب تشميت العاطس وكراهة التشاوب ، ح [٥٦] (٢٩٩٤) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد السادس (٤١٤/١٨) .

(٣) انظر : المبسوط (٣١/١) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٦٥٢/١) ؛ الخرشي على مختصر خليل (٢٥٠/١) ؛ التاج والإكليل (٥٠٢/١) ؛ المجموع شرح المهذب (١٨٤/٣) ؛ نهاية المحتاج (٥٨/٢-٥٩) ؛ المغني (٢٩٨/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف

● الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ التَّلْتَمَّ فِي الصَّلَاةِ مُحَرَّمٌ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ شَيْخِ  
الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (١) .

● الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

إِنَّ التَّلْتَمَّ فِي الصَّلَاةِ مُبَاحٌ لَا شَيْءَ فِيهِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ (٢) .

\* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى كَرَاهَةِ تَغْطِيَةِ الْفَمِ وَالْأَنْفِ فِي الصَّلَاةِ :

١- حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ  
السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ ، وَأَنْ يُغْطِيَ الرَّجُلُ فَاَهُ » (٣) .  
وَحَمَلُوهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ دُونَ التَّحْرِيمِ ؛ وَلَعَلَّ الَّذِي دَفَعَهُمْ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ سَنَدَهُ لَا  
يَخْلُو مِنْ مَقَالٍ (٤) .

⇨ (١/٤٧٠) ؛ كَشَّافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَعْنَى الْإِقْنَاعِ (٢/٢٧٦) .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١/٦٥٢) ؛ المبسوط (١/٣١) ؛ تبيين الحقائق  
(١/١٦٤) ؛ اقتضاء الصراط المستقيم (١/٣٤٤-٣٤٥ وما بعدها) .

(٢) انظر : المغني (٢/٢٩٨-٢٩٩) ؛ الفروع (١/٣٤٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من  
الخلافا (١/٤٧٠) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٦١) .

(٤) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١/٦٥٢) ؛ المجموع شرح المهذب (٣/١٨٤) ؛ المغني  
(٢/٢٩٨) .

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ <sup>(١)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا الِاعْتِرَاضِ : بِمَا سَبَقَ الْجَوَابُ بِهِ مِنْ أَنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ،  
وَلَهُ شَوَاهِدٌ تَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ <sup>(٢)</sup> .

الْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّ حَمْلَ الْحَدِيثِ عَلَى الْكَرَاهَةِ دُونَ التَّحْرِيمِ خِلَافٌ مُقْتَضَى  
النَّهْيِ ، فَالْتَّهْمُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، وَلَا يُصَرَّفُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَقْتَضِي ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> .

٢- مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «أَمِرْتُ أَنْ  
أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ ، وَلَا أَكُفَّ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا» <sup>(٤)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ تَغْطِيَةَ الْفَمِ وَالْأَنْفِ تَحُولُ دُونَ السُّجُودِ حَقِيقَةً عَلَى هَذَيْنِ  
الْعُضْوَيْنِ ، وَهَذَا يُنَافِي الْحَشْوَعَ الْمَطْلُوبَ فِي الصَّلَاةِ ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مَكْرُوهٌ  
فِي الصَّلَاةِ <sup>(٥)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالسُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ ، وَمِنْهَا الْأَنْفُ ، مَعَ

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٠٦١-١٠٦٢) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٠٦١-١٠٦٢) .

(٣) انظر : نيل الأوطار (٩٢/٢) .

(٤) رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب السجود على الأنف ، ح (٨١٢) ، ابن حجر ،  
فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٤٧/٢) .

ومسلم في كتاب الصلوة ، باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب ، ح  
(٢٢٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (١٥٤/٤) . واللفظ لمسلم .

(٥) انظر : الفواكه الدواني (٢٥١/١) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٧٦/١) .

النَّهْيُ عَنِ تَغْطِيَةِ الْفَمِ وَالْأَنْفِ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، وَلَا يُصْرَفُ عَنْهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ .

٣\_ أَنَّ الصَّلَاةَ لَهَا تَحْلِيلٌ وَتَحْرِيمٌ فَشُرِعَ لَهَا كَشْفُ الْوَجْهِ كُلِّهِ ؛ كَالِإِحْرَامِ ، وَمَا أَدَّى إِلَى الْإِخْلَالِ بِهَذَا الْأَمْرِ فَهُوَ مَكْرُوهٌ <sup>(١)</sup> .

- ثَانِيًا : أدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى تَحْرِيمِ تَغْطِيَةِ الْفَمِ وَالْأَنْفِ فِي الصَّلَاةِ :

١\_ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ ، وَأَنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ فَاَهُ » <sup>(٢)</sup> .  
وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى تَحْرِيمِ تَغْطِيَةِ الْفَمِ وَالْأَنْفِ فِي الصَّلَاةِ <sup>(٣)</sup> .

٢\_ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - : « كَانَ إِذَا رَأَى الْإِنْسَانَ يُغَطِّيُ فَاَهُ وَهُوَ يُصَلِّي جَبَذَ الثَّوبَ عَنْ فِيهِ جَذْدًا شَدِيدًا حَتَّى يَنْزِعَهُ عَنْ فِيهِ » <sup>(٤)</sup> .  
فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ ؛ وَإِلَّا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ، وَمِثْلُهُ لَا يُفْعَلُ إِلَّا بَعْدَ عِلْمٍ وَبَيِّنٍ

(١) انظر : كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٧٦/١) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٦١) .

(٣) انظر : رد المختار على الدر المختار (٦٥٢/١) ؛ نيل الأوطار (٩٢/٢) .

(٤) رواه مالك في كتاب وقوت الصلاة ، باب النهي عن دخول المسجد بريح النوم ، وتغطية الفم ، عن عبد الرحمن بن المجبر ، أَنَّهُ كَانَ يَرَى سَالِمًا ، فَذَكَرَهُ ، الْمَوْطَأُ (١٧/١) .  
وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ :

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَسُمِّيَ الْمُجَبِّرَ : لِأَنَّهُ سَقَطَ ، فَتَكَسَّرَ ، فَجَبَّرَ ، فَقِيلَ لَهُ : الْمُجَبِّرُ ، وَنُقِلَ : لِأَنَّ أَبَاهُ تَوَفَّى وَهُوَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ ، فَسَمَّاهُ حَفْصَةَ : الْمُجَبِّرَ ؛ لَعَلَّ اللَّهَ يَجْبِرُهُ ، وَهُوَ تَابِعِي نَفَقَ ، لَا يُحْفَظُ لَهُ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ أَوْ بَيِّنٌ .

انظر : الاستذكار (٣٩٥/١) .



أَنَّهُ لَا يُحْزَرُ فِي الصَّلَاةِ .

٣\_ أَنَّ التَّلَثُّمَ تَشْبَهُ بِعَبْدَةِ النَّارِ ؛ وَهُمْ الْمَجُوسُ ؛ فَإِنَّهُمْ يُغْطُونَ أَفْوَاهَهُمْ وَيَتَلَثَّمُونَ عِنْدَ نِيزَانِهِمُ الَّتِي يَعْبُدُونَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ وَلِهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قَرَنَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ النَّهْيِ عَنِ السَّدَلِ وَالنَّهْيِ عَنِ تَغْطِيَةِ الْفَمِ ، بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا تَشْبَهُهُ بِالْكَفَّارِ ، وَالتَّشْبَهُ بِهِمْ يَحْرُمُ <sup>(١)</sup> .

٤\_ أَنَّ فِي التَّلَثُّمِ فِي الصَّلَاةِ غُلُوءًا فِي الدِّينِ ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ لَمْ تَرِدْ بِهَا السُّنَّةُ ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَى هَذَا الْقَبِيلِ فَهُوَ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ <sup>(٢)</sup> .

٥\_ مَا فِي التَّلَثُّمِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ سُوءِ آدَبٍ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى وَإِعْرَاضٍ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ حَالُ مُنَاجَاةٍ لِلَّهِ وَتَوَجُّهِ إِلَيْهِ ، فَمَنْ غَطَّى فَمَهُ وَأَنْفَهُ فَكَأَنَّهُ مُعْرِضٌ عَنْهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُتَكَبِّرٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> .

- أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى إِبَاحَةِ تَغْطِيَةِ الْفَمِ وَالْأَنْفِ فِي الصَّلَاةِ : لَمْ أَقِفْ عَلَى دَلِيلٍ وَاضِحٍ صَرِيحٍ لِهَذَا الْقَوْلِ ؛ وَلَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ لَهُمْ بِالْآيَةِ :

١\_ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي النَّهْيِ عَنْهُ دَلِيلٌ صَحِيحٌ ؛ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ضَعِيفٌ ؛ فَلَا يَنْهَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المبسوط (٣١/١) ؛ تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (١٦٤/١) ؛ بدائع الصنائع

(٢) (٧٨/٢) ؛ اقتضاء الصراط المستقيم (٣٤٤/١) .

(٣) انظر : الخرشبي على مختصر خليل (٢٥٠/١) .

(٤) انظر : الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٢٦٦/٣) .

(٤) انظر : المغني (٢٩٨/٢-٢٩٩) ؛ الفروع (٣٤٢/١) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ ضَعِيفًا ، بَلْ هُوَ صَحِيحٌ يَصْلُحُ لِلْحُجَّةِ ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ يَتَقَوَّى بِهَا <sup>(١)</sup> .

٢\_ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْعُطَّاسُ مِنَ اللَّهِ ، وَالتَّائِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمُ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ » <sup>(٢)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ تَنَاءَبَ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ لِمَا يَدْخُلُهَا الشَّيْطَانُ ، وَلَمْ يَخْصُ ذَلِكَ بِحَالٍ دُونَ حَالٍ ، فَشَمِلَ ذَلِكَ مَا إِذَا تَنَاءَبَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجَهَا ، وَلَوْ كَانَتْ تَغْطِيَةُ الْفَمِ فِي الصَّلَاةِ مَكْرُوهَةً لَاسْتَشْنَى النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الْحَالِ دُونَ غَيْرِهَا <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ النَّهْيَ عَنِ التَّلُمِّ فِي الصَّلَاةِ عَامٌّ ، وَالْأَمْرُ لِمَنْ تَنَاءَبَ خَاصٌّ ، وَالْعَمَلُ بِالْخَاصِّ هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعِلْمِ ، فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا مُمَكِّنٌ وَوَاضِحٌ ؛ بَأَنَّ يُقَالَ : تُكْرَهُ تَغْطِيَةُ الْفَمِ فِي الصَّلَاةِ مُطْلَقًا إِلَّا عِنْدَ

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٠٦١-١٠٦٥) .

(٢) رواه الترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء إنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعُطَّاسَ وَيُكْرَهُ التَّائِبَ ، ح

(٢٧٤٦) ، وصحَّحَهُ ، الجامع الصحيح (٨٠/٥-٨١) .

وصحَّحَهُ الألباني في صحيح سنن الترمذي (٩٧/٣) ، ح (٢٧٤٦) .

ورَوَاهُ أَحْمَدُ فِي بَاقِي مُسْنَدِ الْمُكْثَرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، مِنْ طَرُقٍ ، هَذَا أَحَدُهَا ، ح

(٧٢٩٤) ، وصحَّحَهُ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ

(٢٤٣/١٢) .

وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ ، وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُهُ ، انظر (ص ١٠٧٤) من هذا البحث .

(٣) انظر : أَحْكَامُ اللَّبَاسِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالصَّلَاةِ وَالْحُجَّ (ص ٤٦٧-٤٦٨) .

التَّائِبِ فَتَحُوزُ بِمِقْدَارِ مَا يَدْفَعُ التَّائِبُ <sup>(١)</sup> .

الوجه الثاني : أَنَّ تَبَيُّنَ النَّبِيِّ ﷺ لِمَنْ تَنَاءَبَ بِجَعْلِ يَدِهِ عَلَى فَمِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الصَّلَاةِ عَدَمُ تَغْطِيَةِ الْفَمِ وَالْأَنْفِ إِلَّا لِعَارِضٍ ، فَتَنَاءَبَ التَّبَيُّنُ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِئَلَّا يَتَصَوَّرَ الْبَعْضُ أَنَّ تَغْطِيَةَ الْفَمِ لَا تَحُوزُ فِي الصَّلَاةِ مُطْلَقًا ، فَيَتْرُكُ فَمَهُ إِذَا تَنَاءَبَ لِلشَّيْطَانِ يَدْخُلُ فِيهِ .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي ؛ أَنَّ تَغْطِيَةَ الْفَمِ وَالْأَنْفِ ( التَّلْثِمُ ) فِي الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مُحَرَّمَةٌ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : لِقُوَّةِ أدْلَتِهِ ، وَصَرَّاحَتِهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّحْرِيمِ ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ مُقْتَضَى النَّهْيِ إِذَا أُطْلِقَ مُتَجَرِّدًا عَنِ الْقَرَائِنِ الصَّارِفَةِ لَهُ عَنِ التَّحْرِيمِ .

• ثَانِيًا : أَنَّ غَايَةَ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ أَصْحَابُ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ : أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ نَهْيٌ صَحِيحٌ عَنْ ذَلِكَ ؛ فَإِذَا تَبَيَّنَ ثُبُوتُ النَّهْيِ ، تَبَيَّنَ ضَعْفُ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ .

• ثَالِثًا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَنَ النَّهْيَ عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ وَالنَّهْيَ عَنْ تَغْطِيَةِ الْفَمِ فِيهَا ، وَالسَّدْلُ مُحَرَّمٌ ، فَكَذَا قَرَيْنُهُ فِي النَّهْيِ ، وَهُوَ تَغْطِيَةُ الْفَمِ ، إِذْ لَا يَحُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِدَلِيلٍ .

• رَابِعًا : أَنَّ التَّغْلِيلَ بِكَوْنِهِ تَشْبَهًُا بِالْمُحْسُوسِ عِنْدَ عِبَادَتِهِمْ لِيُنِيرَانِهِمْ يَكْفِي فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّحْرِيمِ ؛ لِأَنَّ التَّشْبَهَُ بِالْكَفَّارِ - سَيِّمًا مَا اخْتَصَّوْا بِهِ حَالَ عِبَادَتِهِمْ - مُحَرَّمٌ .

\* \* \*

(١) انظر : بدائع الصنائع (٢/٧٨) ؛ المجموع شرح المذهب (٣/١٨٤) .

\* وَتَغْطِيَةُ الْفَمِ وَالْأَنْفِ فِي الصَّلَاةِ تَحْرُمُ مَعَ الْإِنِّمِ ، وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَهِيَ صَحِيحَةٌ لَا تَبْطُلُ ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ خَارِجٌ عَنِ الصَّلَاةِ ؛ لَيْسَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالشُّرُوطِ وَالْأَرْكَانِ (١) .

\* وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى كَرَاهَةِ التَّلْتُمِ خَارِجَ الصَّلَاةِ ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْبَلَدِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ فِعْلِ الْمُتَجَبِّرِينَ وَعَادَاتِهِمْ (٢) .

وَالْأَظْهَرُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - أَنَّ النَّهْيَ عَنِ تَغْطِيَةِ الْفَمِ وَالْأَنْفِ خَاصٌّ بِالصَّلَاةِ ، وَأَمَّا خَارِجُهَا فَمَبْنَاهُ عَلَى عُرْفِ النَّاسِ وَعَادَتِهِمْ وَالْحَاجَاتِ الَّتِي تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ ؛ فَإِنْ كَانَ ثَمَّ حَاجَةٌ مِنْ بَرْدٍ أَوْ مَطَرٍ وَرِيحٍ أَوْ مَرَضٍ جَازَ ذَلِكَ ، سِيَّما وَبَعْضُ الشُّعُوبِ الْمُسْلِمَةِ خُصُوصًا فِي أَفْرِيقِيَا لَا تَتْرُكُ التَّلْتِمَ بِحَالٍ ، وَلَيْسَ ثَمَّ دَلِيلٌ عَلَى الْمَنْعِ مِنْهُ خَارِجَ الصَّلَاةِ .

وَإِنْ كَانَ التَّلْتِمُ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْكِبَرِ أَوْ اللَّصُوصِ وَقَطَاعِ الطَّرِيقِ ، أَوْ كَانَ وَسِيلَةً إِلَى شُهْرَةِ الْإِنْسَانِ وَعَمْرِهِ فَإِنَّهُ يُمْنَعُ لِأَجْلِ ذَلِكَ (٣) .

\* \* \*

\* وَقَدْ أَشَارَ فَقَهَاءُ الْأَحْنَافِ دُونَ غَيْرِهِمْ إِلَى نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ التَّلْتِمِ ؛ وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِالْإِعْتِجَارِ (٤) ؛ وَنَصُّوا عَلَى تَحْرِيمِهِ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي

(١) انظر : المجموع شرح المذهب (١٨٤/٣) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٧٠/١) .

(٢) انظر : الفواكه الدواني (٢٥١/١-٢٥٢) .

(٣) انظر : التَّشْبِيهُ الْمُنْهَى عَنْهُ (ص ٢٨٢) .

(٤) وَهُوَ فِي اللُّغَةِ : مَأْخُذٌ مِنْ مَادَّةٍ (عَجَرٍ) ؛ وَهِيَ هَيْئَةٌ مِنْ هَيْئَاتِ لِبَسِ الْعِمَامَةِ ؛ يُقَالُ : اعْتَجَرَ بِالْعِمَامَةِ : إِذَا لَفَّهَا عَلَى رَأْسِهِ ، وَرَدَّ طَرَفَهَا عَلَى وَجْهِهِ ، وَلَمْ يَجْعَلْ مِنْهَا شَيْئًا تَحْتَ ذَقْنِهِ .

انظر : معجم مقاييس اللغة (٢٣١/٤) ؛ لسان العرب (٥٦/٩) ؛ النهاية في غريب

تَعْرِيفِهِ عَلَى أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ :

الأَوَّلُ : أَنَّ الِاعْتِجَارَ هُوَ لَفُّ الْعِمَامَةِ عَلَى الرَّأْسِ ، مَعَ رَدِّ طَرَفِهَا عَلَى وَجْهِهِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهَا تَحْتَ ذَقْنِهِ شَيْئًا ؛ إِمَّا لِأَجْلِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ ، أَوْ لِلتَّكْبِيرِ .  
الثَّانِي : أَنَّ الِاعْتِجَارَ هُوَ شَدُّ الْعِمَامَةِ حَوْلَ الرَّأْسِ ، وَتَرْكُ رَأْسِهِ مَكْشُوفًا .  
الثَّلَاثُ : هُوَ شَدُّ بَعْضِ الْعِمَامَةِ عَلَى رَأْسِهِ ، وَبَعْضُهَا عَلَى بَدَنِهِ <sup>(١)</sup> .

وَأَصَحُّ هَذِهِ التَّعْرِيفَاتِ : الأَوَّلُ ؛ لِأَنَّهُ يُوَافِقُ مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَعْنَى اعْتِجَارِ الْعِمَامَةِ <sup>(٢)</sup> ؛ وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ الِاعْتِجَارَ هُوَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ التَّلَاسُمِ ، يُلْحَقُ بِهِ فِي الْحُكْمِ ؛ وَهُوَ التَّحْرِيمُ فِي الصَّلَاةِ ، إِلَّا لِحَاجَةٍ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ ؛ مِنْ بَرْدٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ رِيحٍ .

\* \* \*

⇨ الحديث والأثر (١٦٨/٣) ، جميعها (عجر) .

(١) انظر : المبسوط (٣١/١) ؛ بدائع الصنائع (٨٠/٢-٨١) ؛ الفتاوى الهندية (١٠٦/١) ؛

رد المحتار على الدر المختار (٦٥٢/١) .

وَمَا يَرُودُهُ مِنَ النَّهْيِ عَنْهُ : لَيْسَ حَدِيثًا ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٢٤٤) .

## الْفَرْعُ الرَّابِعُ

### حُكْمُ تَشْمِيرِ الثِّيَابِ فِي الصَّلَاةِ

○ أَوَّلًا : تَعْرِيفُ التَّشْمِيرِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا :

• التَّشْمِيرُ فِي اللُّغَةِ : مَاخُذٌ مِنْ شَمَرَ ؛ « وَالشَّيْنُ وَالْيَسْمُ وَالرَّاءُ : أَصْلَانِ مُتَضَادَّانِ ؛ يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى تَقْلُصٍ وَارْتِفَاعٍ ، وَيَدُلُّ الْآخَرُ عَلَى سَحْبٍ وَإِرْسَالٍ ؛ فَلِأَوَّلِ قَوْلُهُمْ : شَمَرَ لِلأَمْرِ أَذْيَالُهُ ، وَرَجُلٌ شَمَرِيٌّ : خَفِيفٌ فِي أَمْرِهِ ، جَادٌ ، قَدْ تَشَمَّرَ لَهُ . وَيُقَالُ : شَاةٌ شَامِرٌ ؛ انْضَمَّ ضَرْعُهَا إِلَى بَطْنِهَا . وَنَاقَةٌ شِمِيرٌ : مُشَمَّرَةٌ سَرِيعَةٌ ... وَالْأَصْلُ الْآخَرُ : يُقَالُ شَمَرَ يَشْمُرُ ؛ إِذَا مَشَى بِخَيْلَاءَ . وَمَرَّ يَشْمُرُ ، وَيُقَالُ مِنْهُ : شَمَرَ الرَّجُلُ السَّهْمَ ؛ إِذَا أَرْسَلَهُ » <sup>(١)</sup> .

وَالشَّمَرُ : تَقْلِيصُ الشَّيْءِ ، وَشَمَرَ الشَّيْءَ فَتَشَمَّرَ : قَلَصَهُ فَتَقَلَّصَ ، وَشَمَرَ الْإِزَارَ وَالتَّوْبَ تَشْمِيرًا : رَفَعَهُ ، وَيُقَالُ : شَمَرَ عَنْ سَاقِهِ ، وَشَمَرَ فِي أَمْرِهِ : أَيْ خَفَّ . وَالشَّمَرُ : تَشْمِيرُ التَّوْبِ إِذَا رَفَعَهُ <sup>(٢)</sup> .

وَيُرَادُ بِالتَّشْمِيرِ : كَفُّ التَّوْبِ وَكَفُّهُ ؛ وَالْكَفُّ وَالْكَفْتُ : هُوَ قَبْضُ الشَّيْءِ وَجَمْعُهُ وَضَمُّهُ ؛ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا : جَمْعُ الثِّيَابِ بِالْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَمَنْعُهَا مِنَ الْاسْتِزْسَالِ وَالْإِتْيَاسِ عَلَى الْأَرْضِ <sup>(٣)</sup> .

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/٢١٢) ، ( شمر ) .

(٢) انظر : لسان العرب (٧/١٩٠-١٩١) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٤٤٧) ؛ المعجم الوسيط (١/٤٩٣) ، ( شمر ) .

(٣) انظر : معجم مقاييس اللغة (٥/١٩٠) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/١٦٥) ، ( كف ) ؛ (٤/١٥٩) ، ( كف ) .

• وَأَمَّا فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ : فَيُطْلَقُونَ الْكَفَّ وَالْكَفْتَّ وَالتَّشْمِيرَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ؛ وَيُرِيدُونَ بِهِ : جَمْعُ الرَّجُلِ ثِيَابَهُ ، وَرَفْعُ أَسَافِلِهَا عَنِ الْأَرْضِ ، أَوْ تَشْمِيرُ أَكْمَامِهِ وَكَفَّهَا فِي الصَّلَاةِ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

• ثَانِيًا : حُكْمُ تَشْمِيرِ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ ( الْكَفَّ ) :

يُكْرَهُ كَفُّ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ وَتَشْمِيرُهُ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ حَكَى الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ : الطَّبْرِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَالنَّوَوِيُّ ، وَالْقَاضِي عِيَّاضٌ ، وَابْنُ رَجَبٍ <sup>(٢)</sup> .  
وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ ، وَلَا أَكُفُّ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا » <sup>(٣)</sup> .  
قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ وَثَوْبِهِ مُشَمَّرًا أَوْ كُمُهُ أَوْ نَحْوُهُ ، أَوْ رَأْسُهُ مَقْفُوصٌ أَوْ مَرْدُودٌ شَعْرُهُ تَحْتَ عِمَامَتِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، فَكُلُّ هَذَا مِنْهِيٌّ عَنْهُ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ ؛ وَهُوَ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهٌ ، فَلَوْ صَلَّى كَذَلِكَ

(١) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤٣٤/٢) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (١٥٥/٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٤٥/٢) .

(٢) انظر : المبسوط (٣٤/١) ؛ رد المحتار على الدرر (٦٤٢/١) ؛ التفريع (٢٤٣/١) ؛ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١٨٤/٣) ؛ المجموع شرح المذهب (٩٨/٤) ؛ المغني (٣٩٤/٢) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٣٧٣-٣٧٢/١) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤٣٤-٤٣٥) ؛ إكمال المعلم بفوائد مسلم (٢١١/٢) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (١٥٥/٤) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢٦٩/٧) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (١٠٧٦) .

فَقَدْ أَسَاءَ وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ ، وَاحْتَجَّ فِي ذَلِكَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ الطَّبْرِيُّ بِاجْتِمَاعِ الْعُلَمَاءِ ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ الإِعَادَةَ فِيهِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ .  
ثُمَّ مَذَهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ النَّهْيَ مُطْلَقًا لِمَنْ صَلَّى كَذَلِكَ ؛ سَوَاءً تَعَمَّدَهُ لِلصَّلَاةِ أَمْ كَانَ قَبْلَهَا كَذَلِكَ ، لَا لَهَا ، بَلْ لِمَعْنَى آخَرَ ، وَقَالَ الدَّوْدِيُّ <sup>(١)</sup> : يَخْتَصُّ النَّهْيُ بِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لِلصَّلَاةِ ، وَالْمُخْتَارُ الصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَقُولِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ فِعْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورُ هُنَا <sup>(٢)</sup> .

\* وَالْحِكْمَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ كَفِّ الثُّوبِ وَالشَّعْرِ فِي الصَّلَاةِ ؛ قِيلَ : لِأَنَّ الشَّعْرَ وَاللِّبَاسَ يَسْجُدُ مَعَ الْمُصَلِّي ، وَلِهَذَا مَثَلُهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ ؛ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُصَلِّي وَرَأْسُهُ مَعْقُوصٌ مِنْ وَرَائِهِ فَقَامَ ، فَجَعَلَ يَحُلُّهُ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ : مَا لَكَ وَرَأْسِي ؟ فَقَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ» <sup>(٣)</sup> .  
وَقِيلَ : الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ : أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَرْفَعُ ثَوْبَهُ فِي الصَّلَاةِ تَرْفَعًا ؛ لِئَلَّا

(١) هُوَ أَبُو الْحَسَنِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُظَفَّرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ دَاوُدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُعَاذِ الدَّوْدِيِّ الْبُوشَنجِيُّ ؛ نِسْبَةُ إِلَى بُوشَنجٍ ، بَلَدَةٌ عَلَى سَبْعَةِ فَرَاسِخَ بِفَارِسَ مِنْ بِلَادِ هَرَاةَ ، كَانَ إِمَامًا عَاقِلًا ، وَرِعًا قُدْرَةً ، شَاعِرًا ، بَارِعًا فِي فُنُونِ الْعِلْمِ الْمُخْتَلِفَةِ ، أَقْسَى وَصَفَ ، وَدَرَسَ ، وَوُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَثَلَاثِينَ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِينَ لِلْهِجْرَةِ .  
انظر ترجمته في : [ سير أعلام النبلاء (١٨/٢٢٢-٢٢٦) ، رقم (١٠٨) ؛ النجوم الزاهرة (٩٩/٥) ] .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (١٥٥/٤-١٥٦) .

(٣) رواه في كتاب الصَّلَاةِ ، باب أعضاء السُّجُودِ وَالنَّهْيِ عَنِ كَفِّ الشَّعْرِ وَالثُّوبِ وَعَقْصِ الرَّأْسِ فِي الصَّلَاةِ ، ح [٢٣٢] (٤٩٢) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (١٥٥/٤) .



يَتَلَوَّثَ بِالتُّرَابِ إِذَا سَجَدَ ، وَفِي هَذَا مِنَ الْكِبَرِيَاءِ الْمُنْهِي عَنْهَا ، وَمُنَافَاةِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ مَا لَا يَخْفَى (١) .

سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنِ الرَّجُلِ يَقْبِضُ ثَوْبَهُ مِنَ التُّرَابِ إِذَا رَكَعَ وَسَجَدَ لِثَلَاثٍ يُصِيبُ ثَوْبَهُ ؟ فَقَالَ : « لَا ! هَذَا يَشْغَلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ » (٢) .

وَقِيلَ : لِأَنَّ كَفَّ الثَّوْبِ وَالْكُمِّ وَنَحْوِهِ فِي الصَّلَاةِ يُنَافِي تِمَامَ الزَّيْنَةِ الْمَأْمُورِ بِأَخْذِهَا فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ أَخْذَ الزَّيْنَةِ فِي اللَّبَاسِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الثَّوْبُ مُرْسَلًا غَيْرَ مَكْفُوفٍ (٣) .

وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي لَهُ حَظٌّ مِنَ النَّظَرِ ؛ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ يُؤَيِّدُهُ الْحَدِيثُ ، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ لَهُمَا حَظٌّ مِنَ النَّظَرِ ، وَالْحُكْمُ الْوَاحِدُ قَدْ يُعْلَلُ بِأَكْثَرِ مِنْ عِلَّةٍ (٤) .

❖ وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ كَفِّ مَا يُسَمَّى بِالْفُتْرَةِ أَوْ الشَّمَاغِ ؛ بِرَدِّ طَرَفِهَا عَلَى كَتِفَيْهِ حَوْلَ عُنُقِهِ فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ مِنَ الْكَفِّ الْمُنْهِي عَنْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « هَذَا لَيْسَ مِنْ كَفِّ الثَّوْبِ ؛ لِأَنَّ هَذَا نَوْعٌ مِنَ اللَّبَاسِ ؛ أَيْ أَنَّ الْفُتْرَةَ تُلْبَسُ عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ ، فَتُلْبَسُ مِثْلًا عَلَى الرَّأْسِ ، وَتُكْفَى عَلَى الرَّأْسِ ، وَتُجْعَلُ وَرَاءَهُ ، وَلِذَلِكَ جَازَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْعِمَامَةِ ، وَالْعِمَامَةُ مُكَوَّرَةٌ عَلَى الرَّأْسِ غَيْرُ مُرْسَلَةٍ ، فَإِذَا كَانَ مِنَ عَادَةِ النَّاسِ أَنْ يَسْتَعْمِلُوا الْفُتْرَةَ وَالشَّمَاغَ عَلَى وُجُوهِهِ مُتَنَوِّعَةً فَلَا بَأْسَ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢/٣٤٦) ؛ نيل الأوطار

(٢/٢٩٩) ؛ الشرح الممتع على زاد المستقنع (٢/١٩١) .

(٢) انظر : ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٧/٢٧٠) .

(٣) انظر : الشرح الممتع على زاد المستقنع (٢/١٩١) .

(٤) انظر : ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٧/٢٧٠-٢٧١) .

رحمه الله : إِنَّ طَرَحَ الْقَبَاءِ عَلَى الْكِفَّيْنِ بِدُونِ إِدْخَالِ الْأَكْمَامِ لَا يُعَدُّ مِنَ السَّذْلِ ؛  
لأنَّهُ يُلبَسُ عَلَى هَذِهِ الْكِفْيَةِ أَحْيَانًا « (١) .

\* \* \*

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٩٢/٢) .

وانظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٤٤/٢٢) .

وانظر ما سبق في السدل (١٠٧١-١٠٧٢) من هذا البحث .

## الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ أَحْكَامُ الصَّلَاةِ فِي اللَّبَاسِ النَّجَسِ

وَفِيهِ سِتَّةُ فُرُوعٍ :

الفرع الأول : تَعْرِيفُ النَّجَاسَةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا .

الفرع الثاني : حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ النَّجَسَةِ عَمْدًا .

الفرع الثالث : حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ النَّجَسَةِ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا .

الفرع الرابع : حُكْمُ طُرُوءِ النَّجَاسَةِ عَلَى الثَّوْبِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ .

الفرع الخامس : حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي ثِيَابٍ مَنْ لَا يَتَوَقَّى النَّجَاسَةَ

( كَالْكُفَّارِ وَشَارِبِي الْخَمْرِ وَنَحْوِهِمْ ) .

الفرع السادس : حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ الْمَصْنُوعَةِ مِنْ جُلُودِ

الْحَيَوَانَاتِ ( الْفِـ\_\_\_\_\_رَاءِ ) .

## الفرع الأول تعريف النجاسة لغة واصطلاحاً

### ○ أولاً : تعريف النجاسة لغة :

النجاسة ضد الطهارة ؛ قال ابن فارس - رحمه الله - : « النون والجيم والسين : أصل صحيح يدل على خلاف الطهارة ، وشيء نجس ، ونجس : قذر ، والنجس : القذر » (١) .

والنجس ، والنجس ، والنجس : القذر من الناس ومن كل شيء . يقال : نجس ينجس نجساً : فهو نجس ، ونجس . والنجس : الدنس (٢) .

\* \* \*

### ○ ثانياً : تعريف النجاسة اصطلاحاً :

يختلف تعريف النجاسة في اصطلاح الفقهاء بناءً على نوعها ؛ لأن النجاسة تنقسم عند الفقهاء إلى أقسام متنوعة ؛ وهم مع ذلك متفقون على أن النجاسة اصطلاحاً تطلق على الحسيات والمعنويات من المستقذرات ؛ فالحسيات : كنجاسة الدم ، والعذرة ، والميتة . والمعنويات : كنجاسة المشركين وأصحاب الاعتقادات الدينية الباطلة المنحرفة ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا

(١) معجم مقاييس اللغة (٢٩٣/٥) ، (نجس) .

(٢) لسان العرب (٥٤-٥٣/١٤) ، (نجس) .

الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَائِمِهِمْ هَذَا ﴿١﴾ ؛ فَإِنَّ جُمْهُورَ الْمَفْسِّرِينَ عَلَى أَنَّ النِّجَاسَةَ فِي الْآيَةِ يُرَادُ بِهَا النِّجَاسَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ لَا الْبَدَنِيَّةُ ؛ فَالْمُشْرِكُونَ نَجِسُونَ فِي اعْتِقَادَاتِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ (٢) .

وَأَمَّا النِّجَاسَةُ الْحِسِّيَّةُ فَتَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ ؛ أَهْمُهَا مَا يَلِي :

(أ) نَجَاسَةٌ حَقِيقِيَّةٌ عَيْنِيَّةٌ ، وَنَجَاسَةٌ حُكْمِيَّةٌ :

فَالنِّجَاسَةُ الْعَيْنِيَّةُ الْحَقِيقِيَّةُ : مَا لَهُ جُرْمٌ أَوْ طَعْمٌ أَوْ لَوْنٌ أَوْ رِيحٌ ؛ فَهِيَ عَيْنٌ مُسْتَقْدَرَةٌ شَرْعًا ، تَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ .

وَالْحُكْمِيَّةُ : هِيَ مَا لَيْسَ لَهُ جُرْمٌ أَوْ طَعْمٌ أَوْ رَائِحَةٌ أَوْ لَوْنٌ ؛ فَهِيَ الطَّارِئَةُ عَلَى مَحَلٍّ طَاهِرٍ ، وَهِيَ مَعْنَى يُقَدَّرُ قِيَامُهُ فِي الْمَحَلِّ ، وَلَيْسَتْ مَعْنَى وَجُودِيًّا (٣) .

(ب) النِّجَاسَةُ الْمُخَفَّفَةُ وَالنِّجَاسَةُ الْمُغْلَظَةُ . عَلَى خِلَافٍ كَبِيرٍ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي تَجْدِيدِ مَنَاطِ خِفَةِ النِّجَاسَةِ مِنْ غِلَظِهَا (٤) .

(١) التوبة : ٢٨ .

(٢) خِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِنَجَاسَةِ بَدَنِ الْمُشْرِكِ .

انظر : ابن العربي ، أحكام القرآن (٤٦٨/٢-٤٦٩) ؛ تفسير القرآن العظيم (٣٨٢/٢) ؛ الشوكاني ، فتح القدير (٥٠٧/٢-٥٠٨) ؛ الْمُحَلَّى بِالْأَنْوَارِ (١٣٧/١ ، ١٨١) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٨٥/١ ، ٣٠٨-٣٠٩) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٤٤/١) ؛ حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح المحلى على المنهاج (٦٨/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٢٦/١) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٥٨/١) .

عَلَى أَنَّ الْأَخْنَافَ يُخَالِفُونَ الْجُمْهُورَ فِي التَّمْيِيلِ لِلْحَقِيقِيَّةِ وَالْحُكْمِيَّةِ ؛ فَالْحَقِيقِيَّةُ عِنْدَهُمْ : نَجَاسَةُ الْخَبَثِ ، وَالْحُكْمِيَّةُ : نَجَاسَةُ الْحَدَثِ .

انظر : رد المحتار على الدر المختار (٨٧/١ ، ٣٠٨) ؛ بدائع الصنائع (٣٦١/١-٣٦٥) ؛ ابن الممام ، فتح القدير (١٦٣/١ وما بعدها ، ١٩٢) .

(٤) فَعِنْدَ الْأَخْنَافِ : الْمُغْلَظَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ : مَا وَرَدَ فِيهِ نَصٌّ لَمْ يُعَارِضْ بِنَصٍّ آخَرَ ، فَإِنْ

(ج) وللْفُقَهَاءِ تَقْسِيمَاتٌ أُخْرَى لِلنَّجَاسَةِ ؛ فَتَارَةً يُقَسِّمُونَهَا إِلَى كَلْبِيَّةٍ وَغَيْرِ كَلْبِيَّةٍ ، وَتَارَةً إِلَى مَرِيئِيَّةٍ وَغَيْرِ مَرِيئِيَّةٍ ، مِمَّا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي كُتُبِ الْفُرُوعِ الْفِقْهِيَّةِ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

⇒ عَوْرَضَ فِيهِ الْمُخَفَّفَةُ . وَعِنْدَ صَاحِبِيهِ : مَا اخْتَلَفَ الْأَئِمَّةُ فِيهِ فَهُوَ مُخَفَّفٌ ، وَمَا اتَّفَقُوا عَلَى نَجَاسَتِهِ فَهُوَ مُعْلَظٌ . انظر : رد المحتار على الدر المختار (٣١٨/١-٣١٩) ؛ البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢٤٠/١-٢٤١) .  
وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ : مَنَاطُ التَّخْفِيفِ وَالتَّغْلِيزِ مَبْنِي عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي نَجَاسَةِ الْعَيْنِ ، فَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ فَهُوَ مُخَفَّفٌ ، وَمَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ فَهُوَ مُعْلَظٌ .

انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١١/١) وما بعدها ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١٠٩/١) وما بعدها .  
وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ : مَنَاطُ التَّخْفِيفِ عِنْدَهُمْ هُوَ كَيْفِيَّةُ التَّطْهِيرِ ، وَلِذَا تَنْقَسِمُ النَّجَاسَةُ عِنْدَهُمْ مِنْ حَيْثُ التَّغْلِيزُ وَالتَّخْفِيفُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : الْمُغْلَظَةُ ؛ وَهِيَ نَجَاسَةُ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ أَوْ فَرْعُ أَحَدِهِمَا . وَالْمُخَفَّفَةُ ؛ وَهِيَ نَجَاسَةُ الذَّكَرِ الرُّضِيعِ . وَالتَّوَسُّطَةُ ؛ وَهِيَ تَشْمَلُ سَائِرَ النَّجَاسَاتِ .

انظر : مغني المحتاج (٢٣٩/١) وما بعدها ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١٨١/١) وما بعدها .

(١) انظر : أحكام النجاسات في الفقه الإسلامي (١٩/١-٢٣) .

## الْفَرْعُ الثَّانِي

## حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ النَّجِسَةِ عَمْدًا

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ طَهَارَةَ فِي اللَّبَاسِ مَأْمُورٌ بِهَا شَرْعًا فِي الصَّلَاةِ ، وَأَنَّ مَنْ صَلَّى فِي ثِيَابٍ نَجِسَةٍ عَامِدًا مُتَعَمِّدًا مُخْتَارًا فَقَدْ أَتَى بِالصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الْمَأْمُورِ بِهِ شَرْعًا <sup>(١)</sup> .

إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ طَهَارَةِ الثِّيَابِ فِي الصَّلَاةِ : هَلْ هِيَ عَلَى الْوُجُوبِ ؛ فَتَكُونُ طَهَارَةُ اللَّبَاسِ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ ، وَلَا تُقْبَلُ إِلَّا بِهَا ، أَوْ هِيَ عَلَى سَبِيلِ النَّذْبِ وَالِاسْتِحْبَابِ ، فَلَا تَكُونُ شَرْطًا ، بَلْ تَصِيحُ الصَّلَاةُ بِذَوْنِهَا . وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ رُشْدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى أَنَّ سَبَبَ اخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ رَاجِعٌ إِلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ :

أَحَدُهَا : اخْتِلَافُهُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَيِّرْ ﴾ <sup>(٢)</sup> . هَلْ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، أَوْ عَلَى الْمَجَازِ ؟

وَتَانِيهَا : تَعَارُضُ ظَوَاهِرِ الْآثَارِ فِي وَجُوبِ ذَلِكَ .

وَتَالِثُهَا : اخْتِلَافُهُمْ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْوَارِدِ لِعِلَّةٍ مَعْقُولَةٍ الْمَعْنَى ؛ هَلْ تِلْكَ الْعِلَّةُ الْمَفْهُومَةُ مِنْ ذَلِكَ الْأَمْرِ أَوْ النَّهْيِ قَرِينَةٌ تَنْقُلُ الْأَمْرَ مِنَ الْوُجُوبِ إِلَى النَّذْبِ ، وَالنَّهْيَ مِنَ الْحَظْرِ إِلَى الْكَرَاهَةِ ؟ أَوْ لَيْسَتْ قَرِينَةٌ ؟ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعِبَادَةِ الْمَعْقُولَةِ

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١/٤٠٢-٤٠٣) ؛ الإشراف على مسائل الخلاف

(١٨/١) ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/١٨٩-١٩٠) ؛ المجموع شرح المهذب

(١٤٩/٣) وما بعدها ؛ المغني (٢/٤٦٤) .

(٢) المدثر : ٤ .

وغيرِ المَعْقُولَةِ <sup>(١)</sup> .

ثُمَّ قَالَ : « وَإِنَّمَا صَارَ مَنْ صَارَ إِلَى الْفَرْقِ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الْمَعْقُولَةَ الْمَعْنِي فِي الشَّرْعِ أَكْثَرُهَا هِيَ مِنْ بَابِ مَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ ، أَوْ مِنْ بَابِ الْمَصَالِحِ ، وَهَذِهِ فِي الْأَكْثَرِ هِيَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا ؛ فَمَنْ حَمَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَيَبَاكَ فَطَعَ ﴾ . عَلَى الثِّيَابِ الْمُخْسُوسَةِ قَالَ : الطَّهَارَةُ مِنَ النَّجَاسَةِ وَاجِبَةٌ . وَمَنْ حَمَلَهَا عَلَى الْكِتَابَةِ عَنْ طَهَارَةِ الْقَلْبِ لَمْ يَرِ فِيهَا حُجَّةٌ » . ثُمَّ سَرَدَ عَدَدًا مِنَ الْأَثَارِ الَّتِي ظَاهِرُهَا التَّعَارُضُ فِي حُكْمِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ ؛ ثُمَّ قَالَ : « فَمَنْ ذَهَبَ فِي هَذِهِ الْأَثَارِ مَذْهَبَ تَرْجِيحِ الظُّوَاهِرِ قَالَ : إِنَّمَا بِالْوُجُوبِ ؛ إِنْ رَجَّحَ ظَاهِرَ حَدِيثِ الْوُجُوبِ ، أَوْ بِالذُّبِّ ؛ إِنْ رَجَّحَ ظَاهِرَ حَدِيثِي الذُّبِّ ... وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ الْجَمْعِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هِيَ فَرَضٌ مَعَ الذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ ، سَاقِطَةٌ مَعَ النِّسْيَانِ وَعَدَمِ الْقُدْرَةِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هِيَ فَرَضٌ مُطْلَقٌ وَلَيْسَتْ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ ؛ وَهُوَ قَوْلُ رَابِعٍ فِي الْمَسْأَلَةِ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ النَّجَاسَةَ إِنَّمَا تُزَالُ فِي الصَّلَاةِ » <sup>(٢)</sup> .

✽ وَحَاصِلُ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلَيْنِ :

• الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ طَهَارَةَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ شَرْطٌ لِصِحَّتِهَا ، فَمَنْ صَلَّى مُتَعَمِّدًا مُخْتَارًا وَعَلَى لِبَاسِهِ نَجَاسَةً فَصَلَاتُهُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ ، وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ .

وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ : الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْمَالِكِيَّةُ فِي الْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِهِمْ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/١٩٠) .

(٢) بداية المجتهد (١/١٩١-١٩٢) . وانظر : تفسير القرآن العظيم (٤/٤٦٥-٤٦٦) .

(٣) انظر : بدائع الصنائع (١/٥٣٦) ؛ البحر الرائق شرح كنز الدقائق (١/٢٨٢) ؛



### • القول الثاني :

إِنَّ طَهَارَةَ اللَّبَاسِ لَيْسَتْ شَرْطًا لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ ، فَمَنْ صَلَّى وَعَلَى لِبَاسِهِ نَجَاسَةٌ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ .

وَالْيَهُ ذَهَبَ الْمَالِكِيُّ فِي قَوْلٍ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ ؛ إِلَّا أَنَّ الْحَنَابِلَةَ يَرَوْنَهَا وَاجِبَةً ، وَالْمَالِكِيُّ عَلَى خِلَافٍ : هَلْ هِيَ مَنْدُوبَةٌ ؟ أَوْ وَاجِبَةٌ ، وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ وَهَذَا اصْطِلَاحٌ مَشْهُورٌ عِنْدَهُمْ <sup>(١)</sup> .

### \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ عَلَى أَنَّ طَهَارَةَ اللَّبَاسِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ :

(أ) مِنَ الْكِتَابِ : بِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
فَالْأَيَّةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمُصَلِّينَ بِتَطْهِيرِ الثِّيَابِ مِنَ النِّجَاسَةِ ، وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ ؛ إِذْ لَا صَارِفَ يَصْرِفُهُ عَنْهُ <sup>(٣)</sup> .

⇨ المختار على الدر المختار (١/٤٠٢-٤٠٣) ؛ بداية المجتهد (١/١٩٠-١٩٢) ؛ التمهيد (٢٢٤٣/٢٢) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/١٣١) ؛ نهاية المحتاج (٢/١٦) ؛ المجموع شرح المهذب (٣/١٣٩-١٤٠) ؛ المغني (٢/٤٦٤) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٨٣) ؛ حاشية ابن قاسم على الرُّوض المربع (١/٥٢٩-٥٣٠) .

(١) انظر : مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/١٣١-١٣٣) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/٦٩-٧٠) ؛ بداية المجتهد (١/١٩١-١٩٢) ؛ المستوعب (٢/١١١-١١٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٨٣) ؛ حاشية ابن قاسم على الرُّوض المربع (١/٥٣٠-٥٣١) .

(٢) المدثر : ٤ .

(٣) انظر : ابن العربي ، أحكام القرآن (٤/٣٤٠-٣٤١) ؛ تفسير القرآن العظيم (٤/٤٦٦) ؛ المجموع شرح المهذب (٣/١٤٠) ؛ المتقى شرح الموطأ (١/٤١) .

وَاعْتَرِضَ عَلَى الاستِدْلَالِ بِالآيَةِ مِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ :

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : لَا يُسَلَّمُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَةِ تَطْهِيرُ الثِّيَابِ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَحَلُّ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَكَثَرَتْهُمْ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَةِ تَطْهِيرُ النَّفْسِ وَالْقَلْبِ مِنْ أَذْرَانِ الشَّرِكِ وَالْمَعَاصِي ، وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ : أَنَّهَا مِنْ أَوَّلِ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ ؛ وَهَذَا كَانَ قَبْلَ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ وَالطَّهَارَةِ <sup>(١)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّ الْآيَةَ تَحْتَمِلُ هَذَا وَهَذَا ، وَحَمْلُ الْمُشْتَرَكِ عَلَى جَمِيعِ مَعَانِيهِ أَقْوَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى أَحَدِهَا ، سَيِّمًا وَلَيْسَ ثَمَّ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى حَمْلِهِ عَلَى أَحَدِ تِلْكَ الْمَعَانِي . ثُمَّ إِنَّ حَمْلَ اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَمَعْنَاهِ الْمُتَبَادِرِ مِنْهُ أَوْلَى مِنْ تَأْوِيلِهِ عَلَى مَعْنَى آخَرَ <sup>(٢)</sup> .

جَاءَ فِي الْمُتَقَى شَرْحُ الْمَوْطَأِ : « أَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ قَبْلَ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْقَلْبُ : فَغَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ خُصَّ بِذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، وَفُرِضَ عَلَيْهِ دُونَ أُمَّتِهِ ، ثُمَّ وَرَدَ الْأَمْرُ بِذَلِكَ لِأُمَّتِهِ . وَجَوَابُ ثَانٍ : وَهُوَ أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلُنَا شَرْعٌ لَنَا ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ اتَّبَعَ فِي الصَّلَاةِ شَرْعَ مَنْ قَبْلَهُ مِنَ النَّبِيِّينَ ، فَوَجَبَ ذَلِكَ بِاتِّبَاعِهِمْ ، وَتَأَخَّرَ الْأَمْرُ بِهِ بِنَصِّ شَرْعِنَا عَنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أُمِرَ عَلَى الْوَجْهِينِ بِتَطْهِيرِ الثِّيَابِ لِلصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ، ثُمَّ وَرَدَ بَعْدَ ذَلِكَ نَصُّ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ » <sup>(٣)</sup> .

وَالْأَرْجَحُ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَةِ الثِّيَابِ الْمَلْبُوسَةِ ؛ قَالَ النَّوَوِيُّ

(١) انظر : أسباب نزول القرآن (ص ٤٦٧) ؛ ابن العربي ، أحكام القرآن (٤/٣٤٠) ؛

تفسير القرآن العظيم (٤/٤٦٦) ؛ المتقى شرح الموطأ (١/٤١) .

(٢) انظر : المتقى شرح الموطأ (١/٤١) ؛ نيل الأوطار (٢/٩٢) .

(٣) أبو الوليد الباجي (١/٤١) .

- رحمه الله - : « وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ : ثِيَابُكَ الْمَلْبُوسَةَ ، وَأَنَّ مَعْنَاهُ : طَهَّرَهَا مِنْ النَّجَاسَةِ . وَقَدْ قِيلَ فِي الْآيَةِ غَيْرُ هَذَا ، لَكِنَّ الْأَرْجَحَ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَنَقَلَهُ صَاحِبُ الْحَاوِي عَنِ الْفُقَهَاءِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ » (١) .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ الْآيَةَ مُطْلَقَةٌ ، لَمْ تُقَيَّدْ بِالصَّلَاةِ ، فَمِنْ أَيْنَ أُخِذَ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِتَطْهِيرِ الثِّيَابِ فِي الصَّلَاةِ ؟! (٢) .

- وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ : أَنَّهُ قَدْ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ تَطْهِيرِ الثِّيَابِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْأَمْرِ بِتَطْهِيرِهَا حَالِ الصَّلَاةِ (٣) .

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ : أَنَّ غَايَةَ مَا فِي الْآيَةِ الْوُجُوبُ ، وَالْوُجُوبُ لَا يَسْتَلْزِمُ الشَّرْطِيَّةَ ، وَلَوْ كَانَتْ طَهَارَةُ الثِّيَابِ شَرْطًا لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ لَوَجَبَ عَلَيْهِ الْاسْتِنَافُ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ يُؤْتَرُ عَدَمُهُ فِي عَدَمِ الْمَشْرُوطِ ؛ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الْأَصُولِ (٤) .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ : بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى يَتَيْنِ الْوَاجِبِ وَالشَّرْطِ هُنَا ؛ لِأَنَّ مَنْ تَرَكَ وَاجِبًا مِنْ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ مُتَعَمِّدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَكَذَا الشَّرْطُ (٥) .

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ دَلَّتِ الْأَدِلَّةُ الصَّحِيحَةُ مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى أَنَّ طَهَارَةَ الثِّيَابِ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْأَدِلَّةِ مِنَ السُّنَةِ .

(١) المجموع شرح المذهب (١٤٠/٣) .

(٢) انظر : نيل الأوطار (١٣٩/٢) .

(٣) انظر : المرجع السابق (١٣٩/٢) .

(٤) انظر : المرجع السابق (١٣٩/٢) .

(٥) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٩٧٦) .

(ب) الْأَدْلَةُ مِنَ السُّنَّةِ ؛ عَلَى اشْتِرَاطِ طَهَارَةِ اللَّبَاسِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ :

١\_ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : سَأَلْتُ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ ثَوْبُهَا الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أَصَابَ ثَوْبٌ إِحْدَاكُنَّ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرُصْهُ ، ثُمَّ لَتَنْضَحْهُ بِمَاءٍ ، ثُمَّ لَتُصَلِّي فِيهِ » (١) .

٢\_ وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ ، ثُمَّ تَقَرِّصُ الدَّمَ مِنْ ثَوْبِهَا عِنْدَ طَهْرِهَا ، فَتَغْسِلُهُ ، وَتَنْضَحُ عَلَى سَائِرِهِ ، ثُمَّ تَصَلِّي فِيهِ » (٢) .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِغَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ النَّجِسِ الَّذِي يُصِيبُ الثَّوْبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فِيهِ ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الثَّوْبِ النَّجِسِ قَبْلَ غَسْلِهِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ ، وَأَنَّ تَطْهِيرَ الثَّوْبِ شَرْطُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ (٣) .

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَحَدِيثُ عَائِشَةَ يُفَسِّرُ حَدِيثَ أَسْمَاءَ ، وَأَنَّ مَا رَوَتْهُ مِنْ نَضْحِ الدَّمِ فَمَعْنَاهُ : الْغَسْلُ ، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ » (٤) .

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي شَرْحِهِ عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ السَّابِقِ : « وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمْ كُنْ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فِي زَمَنِهِ ﷺ ، وَبِهَذَا يَلْتَحِقُ هَذَا الْحَدِيثُ

(١) رواه البخاري في كتاب الحيض ، باب غسل دم الحيض ، ح (٣٠٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٨٨/١-٤٨٩) .

ومسلم في كتاب الطهارة ، باب نجاسة الدم وكيفية غسله ، ح [١١٠] (٢٩١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٥٣١/٣) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الحيض ، باب غسل دم الحيض ، ح (٣٠٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٨٩/١) .

(٣) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٨٩/١) .

(٤) شرح صحيح البخاري (٤٣٥/١) .

بِحُكْمِ الْمَرْفُوعِ ، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ أَسْمَاءَ الَّذِي قَبْلَهُ ... وَفِي قَوْلِهَا : ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ ؛  
إِشَارَةٌ إِلَى امْتِنَاعِ الصَّلَاةِ فِي النَّجَسِ « (١) .

وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَى الاستِدْلَالِ بِهَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الاعتراض الأول : أَنَّ هَذَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ أَخَصُّ مِنَ الدَّعْوَى ؛ لِأَنَّهُمَا فِي غَسْلِ دَمِ  
الْحَيْضِ الَّذِي يَقَعُ عَلَى الثَّوْبِ قَبْلَ الصَّلَاةِ فِيهِ ، وَالْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي اسْتِرَاطِ طَهَارَةِ  
اللباسِ مِنَ النَّجَاسَاتِ عُمُومًا لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ ، وَمِنْ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ هَذَا خَاصًّا  
بِدَمِ الْحَيْضِ لِتَأَكُّدِ نَجَاسَتِهِ (٢) .

- وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الاعتراضِ : أَنَّ دَمَ الْحَيْضِ الَّذِي عَلَى الثَّوْبِ إِنَّمَا كَانَ  
مَانِعًا مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ قَبْلَ غَسْلِهِ لِنَجَاسَتِهِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ فِي النَّجَاسَاتِ ؛  
وَلِذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي شَرْحِ حَدِيثِ أَسْمَاءَ السَّابِقِ : « وَفِيهِ  
مِنْ الْفَوَائِدِ مَا فِي الَّذِي قَبْلَهُ ... وَأَنَّ دَمَ الْحَيْضِ كَغَيْرِهِ مِنَ الدَّمَاءِ فِي وُجُوبِ  
غَسْلِهِ » (٣) .

الاعتراض الثاني : أَنَّ غَايَةَ مَا يُفِيدُهُ الْحَدِيثُ الْوُجُوبَ ، وَهُوَ لَا يَسْتَلْزِمُ  
الشَّرْطِيَّةَ (٤) .

- وَجِبَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّهُ اعْتِرَاضٌ غَيْرُ مُسَلِّمٍ بِهِ ، بَلْ إِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الشَّرْطِيَّةَ ؛  
بِدَلِيلِ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَرْأَةَ بِغَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ مِنَ الثَّوْبِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَهَذَا يُفِيدُ

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٨٩/١) .

(٢) انظر : نيل الأوطار (١٤٠/٢) ؛ أَحْكَامُ اللِّبَاسِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالصَّلَاةِ وَالْحِجِّ (ص ٤٥) .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٨٩/١) .

(٤) انظر : نيل الأوطار (١٤٠/٢) .

امْتِنَاعَ الصَّلَاةِ فِيهِ قَبْلَ غَسْلِهِ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ لَهَا : لَا تُصَلِّي فِيهِ حَتَّى تَغْسِلِي مَا عَلَيْهِ مِنْ دَمٍ ؛ وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى فِيهِ قَبْلَ غَسْلِهِ فَصَلَاتُهُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ ، وَلَا مَعْنَى لِهَذَا إِلَّا إِفَادَةُ اشْتِرَاطِ طَهَارَةِ لِبَاسِ الْمُصَلِّي مِنَ النَّجَاسَاتِ <sup>(١)</sup> .

٣\_ مَا رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَصَلِّي فِي ثَوْبِي الَّذِي آتَى فِيهِ أَهْلِي ؟ قَالَ : « نَعَمْ ! إِلَّا أَنْ تَرَى فِيهِ شَيْئًا تَغْسِلُهُ » <sup>(٢)</sup> .

٤\_ حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ سَأَلَ أُخْتَهُ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ : هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُهَا فِيهِ ؟ فَقَالَتْ : « نَعَمْ ! إِذَا لَمْ يَرِ فِيهِ أَذَى » <sup>(٣)</sup> .

- (١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٨٩/١) .
- (٢) رواه أحمد في مسند البصريين ، عن جابر بن سمرة ، ح (٢٠٨٢٥) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ : « صَحِيحٌ ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِ هَذَا الْحَدِيثِ وَوَقْفِهِ ، وَمَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو حَاتِمٍ إِلَى وَقْفِهِ ، وَصَحَّحَهُ مَرْفُوعًا ابْنُ جِبَّانَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤١٧/٣٤-٤١٨) .
- وابنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسَنَنُهَا ، بَابُ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُ فِيهِ ، ح (٥٤٢) ، سنن ابن ماجة (١٨٠/١) .
- وَقَالَ الشَّوْكَانِيُّ : « حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رِجَالٌ إِسْنَادُهُ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ ثِقَاتٌ » اهـ . نيل الأوطار (١٣٩/٢) .
- وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ (١٧٠/١) ، ح (٤٤٦) .
- (٣) رواه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب الصلاة في الثوب الذي يصيب أهله فيه ، ح (٣٦٢) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٠/٢) .
- وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابُ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ ، ح (٢٩٤) ، سنن النسائي (١١١/١) .
- وابنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَسَنَنُهَا ، بَابُ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُ فِيهِ ، ح

وَالْوَجْهَ مِنْهُمَا : أَنَّهُمَا يَدْلَانِ عَلَى وُجُوبِ تَجَنُّبِ الْمُصَلِّيِ التَّوْبَ النَّجَسِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ شَرْطاً لِمَصَحَّةِ الصَّلَاةِ لَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّ التَّوْبَ الَّذِي فِيهِ نَجَاسَةٌ لَا يُصَلِّي فِيهِ <sup>(١)</sup> .

وَاعْتَرِضَ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِهِذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ : بِأَنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ لَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ ، فَضْلاً عَنِ الشَّرْطِيَّةِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ فَهُوَ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَفِعْلُهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ بِمُفْرَدِهِ ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الْأُصُولِ <sup>(٢)</sup> .

- وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : لَا يُسَلَّمُ بِأَنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ حُجَّةً وَدَلِيلًا عَلَى الْوُجُوبِ مُطْلَقًا ، بَلْ هُوَ حُجَّةٌ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ ، أَوْ كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْجَبَلِيَّةِ ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْهَا ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ ، وَكَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ إِنَّمَا تَتَلَقَّى مِنْهُ ﷺ ، وَهُوَ الْقَائِلُ فِي الصَّحِيحِ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » <sup>(٣)</sup> .

وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ وَأَنَّ الصَّلَاةَ تُنْعَى فِي التَّوْبِ الَّذِي فِيهِ أَدَى ؛ لِأَنَّ قَوْلَهَا : ( فَتَغْسِلُهُ ) إِنَّمَا هُوَ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ وَالشَّرْطِيَّةِ <sup>(٤)</sup> .

⇨ (٥٤٠) ، سنن ابن ماجة (١/١٧٩-١٨٠) .

وَقَالَ الشُّوَكَّانِيُّ : « حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ رِجَالُ إِسْنَادِهِ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ » اهـ . نيل الأوطار (١٣٩/٢) .

وصحَّحه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة (١/١٧٠) ، ح (٤٤٤) . وفي صحيح سنن أبي داود (١/١٠٩) ، ح (٣٦٦) .

(١) (٢) انظر : نيل الأوطار (١٣٩/٢) .

(٣) انظر تخريجه (ص ١٠١٦) من هذا البحث . وانظر : شرح الكوكب المنير (١/١٨١ وما بعدها) .

(٤) انظر : نيل الأوطار (١٣٩/٢) .

الْوَجْهَ الثَّانِي : عَلَى التَّسْلِيمِ بِأَنَّهُ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَإِنَّ هَذَا الْفِعْلَ قَدْ اقْتَرَنَ بِأَدْلَةٍ أُخْرَى تَدُلُّ بِمَجْمُوعِهَا عَلَى أَنَّ طَهَارَةَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ شَرْطٌ لِصَحَّتِهَا ، كَمَا فِي أَدْلَةٍ هَذَا الْقَوْلِ .

٥- حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ ، فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْقَوْمُ أَلْقَوْا نِعَالَهُمْ ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ ، قَالَ : « مَا حَمَلَكُمُ عَلَى إلقاءِ نِعَالِكُمْ ؟ » . قَالُوا : رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَكَ فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ جِبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَتَانِي ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا - أَوْ قَالَ : أَدَى - وَقَالَ : إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَدْرًا أَوْ أَدَى فَلْيَمْسَحْهُ ، وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا » <sup>(١)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّهُ يُفِيدُ اشْتِرَاطَ طَهَارَةِ الثِّيَابِ لِلصَّلَاةِ ، وَإِلَّا لَمْ يَخْلَعْ النَّبِيُّ ﷺ نَعْلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ <sup>(٢)</sup> .

وَاعْتَرِضَ عَلَى الاستِدْلَالِ بِهِ مِنْ وَجْهِ :

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : أَنَّ غَايَةَ مَا يُفِيدُهُ الْأَمْرُ بِمَسْحِ النَّعْلِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ ، وَهَذَا لَا يُفِيدُ الشَّرْطِيَّةَ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ بَنَى عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ قَبْلَ خَلْعِ نَعْلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَتْ طَهَارَةُ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ شَرْطًا لِصَحَّتِهَا لَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَأْنِفَ صَلَاتَهُ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ يُؤَثِّرُ عَدَمُهُ فِي الْمَشْرُوطِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٤٣ ، ٣٤٥-٣٤٦) .

(٢) انظر : نيل الأوطار (١٣٩/٢-١٤١) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٣٧/٢) .

(٣) انظر : بداية المجتهد (١٩١/١-١٩٢) ؛ المجموع شرح المهذب (١٤٠/٣) ؛ نيل الأوطار



- وَهَذَا الِاغْتِرَاضُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا لَمْ يُعِدِ الصَّلَاةَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِالْقَدَرِ الَّذِي كَانَ فِي نَعْلَيْهِ ، وَلِذَا لَمَّا أَخْبَرَهُ جِبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِذَلِكَ خَلَعَهُمَا مُبَاشَرَةً ؛ وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى تَأْثِيرِ النَّجَاسَةِ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ <sup>(١)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ الْقَدَرَ الَّذِي كَانَ فِي النِّعْلَيْنِ يُرَادُ بِهِ الشَّيْءُ الْمُسْتَقْدَرُ ؛ كَالْمَخَاطِ ، وَالبُصَاقِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَهَذَا لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ نَجِسًا ، أَوْ لَعَلَّهُ كَانَ دَمًا يَسِيرًا ، أَوْ شَيْئًا مِنْ طِينِ الشُّوَارِعِ الْمَغْفُورِ عَنْهُ ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يُعِدْ ﷺ مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ <sup>(٢)</sup> .

- وَاعْتَزَّضُوا عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي فِي الْجَوَابِ : بِأَنَّ الْقَدَرَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ يَأْتِي بِمَعْنَى النَّجَاسَةِ ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ ؛ لِأَنَّ إِخْبَارَ جِبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِهِ حَالِ الصَّلَاةِ إِنَّمَا هُوَ لِمَا فِيهِ مِنَ النَّجَاسَةِ الَّتِي يَجِبُ تَجَنُّبُهَا فِي الصَّلَاةِ ، فَحَمَلُهُ هُنَا عَلَى الْقَدَرِ غَيْرِ النَّجَسِ تَحَكُّمٌ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ <sup>(٣)</sup> .

وَلَكِنَّ هَذَا الِاغْتِرَاضُ مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ تَفْسِيرُ الْقَدَرِ الَّذِي كَانَ فِي النِّعْلَيْنِ بِالْحَبَثِ ؛ وَالْحَبَثُ لَيْسَ نَجِسًا عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : معالم السنن شرح سنن أبي داود (١٥٧/١) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٣٧/٢ ، ٢٤٩) .

(٢) انظر : المجموع شرح المذهب (١٤٠/٣) .

(٣) انظر : لسان العرب (٧٣/١١) ، (قدر) ؛ نيل الأوطار (١٤١/٢-١٤٢) .

(٤) وَهِيَ رِوَايَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي بَاقِي مَسْنَدِ الْمَكْثَرِينَ ، مَسْنَدُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، ح (١١٨٧٧) ، وَصَحَّحَهَا مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ ، مَسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (٣٧٩/١٨) .

وَانْظُرْ : نِيلَ الْأَوْطَارِ (١٤٢/٢) ؛ أَحْكَامُ النَّجَاسَاتِ فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ (٢٤/١-٢٦) .

٦- حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَرْفُوعاً : « تُعَادُ الصَّلَاةُ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ مِنَ الدَّمِ » . وَفِي لَفْظٍ : « إِذَا كَانَ فِي التَّوْبِ قَدْرُ الدَّرْهِمِ مِنَ الدَّمِ غُسِلَ التَّوْبُ ، وَأُعِيدَتِ الصَّلَاةُ » <sup>(١)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّهُ يَقْتَضِي الشَّرْطِيَّةَ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ مِنَ الدَّمِ الَّذِي فِي التَّوْبِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ صِحَّتِهَا <sup>(٢)</sup> .

وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ : بِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ ، لَا يُخْتَجُّ بِهِ ؛ فِي سَنَدِهِ : رَوْحُ بْنُ غَطَافٍ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ ، يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ ؛ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْحَفَاطُ ؛ كَالْبُخَارِيِّ ، وَابْنِ الْجَوَازِيِّ ، وَالدَّارَقُطَنِيِّ ، وَالتَّوْرِيِّ ، وَابْنِ حَجَرٍ ، وَالشُّوْكَانِيِّ ، وَالْأَلْبَانِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ <sup>(٣)</sup> .

قَالَ ابْنُ حِبَّانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « هَذَا خَبَرٌ مَوْضُوعٌ لَا شَكَّ فِيهِ ، مَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَإِنَّمَا اخْتَرَعَهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ ، وَرَوْحُ بْنُ غَطَافٍ يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ » <sup>(٤)</sup> .

وَلِذَا قَالَ الشُّوْكَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ أَنْ سَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ : « وَهَذَا الْحَدِيثُ لَوْ صَحَّ لَكَانَ صَالِحاً لِلِاسْتِدْلَالِ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ الْمُدَّعَاةِ ، لَكِنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ،

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الضُّعْفَاءِ (٢٩٨/١) .

وَالدَّارَقُطَنِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابِ قَدْرِ النَّجَاسَةِ الَّتِي تُبْطِلُ الصَّلَاةَ ، سَنَنِ الدَّارَقُطَنِيِّ (٤٠١/١) .

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابِ مَا يَجِبُ غُسْلُهُ مِنَ الدَّمِ ، السُّنَنِ الْكُبْرَى (٤٠٤/٢) .

(٢) انْظُرْ : نَيْلُ الْأَوْطَارِ (١٤٠/٢) .

(٣) انْظُرْ : سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ (٤٠٤-٤٠٥) ؛ سَنَنِ الدَّارَقُطَنِيِّ (٤٠١/١) ؛ تَلْخِيصُ الْحَبِيرِ

(٢٧٨/١) ، ح (٤٣٧) ؛ الْمَوْضُوعَاتِ (٣-٤) ؛ نَيْلُ الْأَوْطَارِ (١٤٠-١٤١) ؛

سُلْسُلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ (٢٧٩-٢٨٠) ، ح (١٤٨) .

(٤) كِتَابُ الضُّعْفَاءِ (٢٩٨/١) .

بَلْ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ رَوْحَ بَنِ غُطَيْفٍ» <sup>(١)</sup> .

٧\_ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ : بِقَبْرَيْنِ ، فَقَالَ : « إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ ؛ أَمَّا أَحَدُهُمَا : فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ ، وَأَمَّا الْآخَرُ : فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ » <sup>(٢)</sup> .

وَفِي مَعْنَاهُ : قَوْلُهُ ﷺ : « تَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ » <sup>(٣)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَبَيِّنُ أَنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْ عَدَمِ الْاسْتِنَازَةِ وَالتَّنَظُّفِ مِنَ الْبَوْلِ ، وَلَا يُعَذَّبُ إِلَّا عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ ، وَالْبَوْلُ أَحَدُ النَّجَاسَاتِ ،

(١) نيل الأوطار (١٤٠/٢-١٤١) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الوضوء ، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله ، ح (٢١٦) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٧٩/١) .

ومسلم في كتاب الطهارة ، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه ، ح [١١١] (٢٩٢) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٥٣٢/٣) .  
والاستتار من البول معناه : الاستبراء منه ، والاستنزاه والاجتناب له . انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٥٣٢/٣) .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : « قَوْلُهُ : ( لَا يَسْتَتِرُ ) كَذَا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ ؛ بِمَشْنَتَيْنِ مِنْ فَوْقِ ، الْأُولَى مَفْتُوحَةٌ ، وَالثَّانِيَّةُ مَكْسُورَةٌ ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ : ( يَسْتَتِرُ ) بِمُوحَّدَةٍ سَاكِنَةٍ ؛ مِنَ الْاسْتِبْرَاءِ . وَلِمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ فِي حَدِيثِ الْأَعْمَشِ : ( يَسْتَنَزُهُ ) ؛ بِنُونٍ سَاكِنَةٍ ، بَعْدَهَا زَايٌ ، ثُمَّ هَاءٌ ؛ فَعَلَى رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ مَعْنَى الْاسْتِنَارِ : أَنَّهُ لَا يَجْعَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَوْلِهِ سِتْرَةً ؛ يَعْنِي لَا يَحْفَظُ مِنْهُ ، فَتَوَافَقَ رِوَايَةُ ( لَا يَسْتَنَزُهُ ) ؛ لِأَنَّهَا مِنَ التَّنْزُهِ ؛ وَهُوَ الْإِبْعَادُ . وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَحْرَجِ ، مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْفٍ ، عَنِ الْأَعْمَشِ : ( كَانَ لَا يَتَوَقَّى ) ؛ وَهِيَ مُفْسَّرَةٌ لِلْمُرَادِ » اهـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٨٠/١) .  
(٣) رواه الدارقطني في كتاب الطهارة ، باب نجاسة البول والأمر بالتنزه عنه ، سنن الدارقطني (١٢٨/١) .

وَالْحَاكِمُ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، ح (٦٥٣) ، وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ : « عَلَى شَرْطِهِمَا ، وَلَا أَعْلَمُ لَهُ عِلَّةً ، وَلَهُ شَاهِدٌ » اهـ . الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِصُ (٢٩٣/١) . وَصَحَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي بُلُوغِ الْمَرَامِ (ص ٢٦) ، ح (٨٨) .

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى وَجُوبِ الاسْتِئْزَاهِ مِنَ النِّجَاسَاتِ وَإِزَالَتِهَا ، وَأَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ ،  
وَوُجُوبٌ مُتَّكِدٌ فِي الصَّلَاةِ خَاصَّةً <sup>(١)</sup> .

وَاعْتَرَضَ عَلَى الاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهَيْنِ :  
الْاِعْتِرَاضُ الْأَوَّلُ : لَا يُسَلَّمُ أَنَّ الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ ؛ لِأَنَّ غَايَةَ مَا يُفِيدُهُ  
وُجُوبُ تَطْهِيرِ الثِّيَابِ مِنَ الْبَوْلِ وَسَائِرِ النِّجَاسَاتِ ، وَالْوُجُوبُ لَا يَسْتَلْزِمُ  
الشَّرْطِيَّةَ <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا الْاِعْتِرَاضُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :  
الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : مَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ مِنْ أَنَّ الْوُجُوبَ يُفِيدُ الشَّرْطِيَّةَ ، وَأَنَّ الْمَعْنَى  
الْمُتَحَصِّلَ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالشَّرْطِ وَالْوَاجِبِ عَمْدًا وَاحِدًا لَا فَرْقَ <sup>(٣)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ التَّعْلِيلَ بِتَغْذِيبِ صَاحِبِ الْقَبْرِ بِكَوْنِهِ لَا يَسْتَنْزِعُهُ مِنْ بَوْلِهِ  
النَّجَسِ دَلِيلٌ عَلَى ارْتِكَابِهِ أَمْرًا كَبِيرًا ، وَمَعْصِيَةً عَظِيمَةً ، بَلْ هُوَ شِعَارُ النَّصَارَى ،  
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ صَلَاتِهِ ، وَإِلَّا لَمْ يُعَذَّبْ عَلَى ذَلِكَ ؛ وَلِذَا عَدَّهُ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ  
الْعِلْمِ مِنَ الْكِبَائِرِ .

قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « الْكَبِيرَةُ السَّادِسَةُ وَالثَّلَاثُونَ : عَدَمُ التَّنَزُّهِ  
مِنَ الْبَوْلِ ؛ وَهُوَ شِعَارُ النَّصَارَى ... ثُمَّ إِنَّ مَنْ لَمْ يَتَحَرَّزْ مِنَ الْبَوْلِ فِي بَدَنِهِ وَثِيَابِهِ  
فَصَلَاتُهُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن (٢٦٢/٨) ؛ بداية المجتهد (١٩١/١) ؛ المجموع شرح  
المذهب (١٤٠/٣) .

(٢) انظر : نيل الأوطار (١٣٩/٢) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٩٧٦) . (٤) كتاب الكبائر (ص ١١٤) .

الاعتراض الثاني : أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَمَا فِي مَعْنَاهُ - مِمَّا يُفِيدُ الشَّرْطِيَّةَ - مُعَارَضٌ بِمَا نَبَتْ عَنْهُ ﷺ : أَنَّهُ رُمِيَ عَلَيْهِ وَهُوَ سَاجِدٌ فِي الصَّلَاةِ سَلًا جُزُورٍ بِالْدَّمِ وَالْفَرْثِ ، فَلَمْ يَقْطَعْ صَلَاتَهُ ، حَتَّى جَاءَتْ ابْنَتُهُ فَاطِمَةُ فَرَفَعَتْهُ عَنْ ظَهْرِهِ <sup>(١)</sup> .  
فَلَوْ كَانَتْ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ وَاجِبَةً كَوْجُوبِ الطَّهَارَةِ مِنَ الْحَدَثِ فِي الصَّلَاةِ لَقَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ ؛ لَوْ قُرِعَ النَّجَاسَةُ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

- وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الِاعْتِرَاضِ مِنْ وَجْهِ :  
الْأَوَّلُ : : أَنَّ طَرَحَ سَلَا الْجُزُورِ عَلَى ظَهْرِهِ ﷺ كَانَ فِي بَدَايَةِ الْإِسْلَامِ ، وَالْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ وَالطَّهَارَةِ لَهَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> .

الثاني : أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَعْلَمْ مَا وُضِعَ عَلَى ظَهْرِهِ ، فَاسْتَمَرَ فِي سُجُودِهِ وَصَلَاتِهِ اسْتِصْحَابًا لِلطَّهَارَةِ ، وَهُوَ وَإِنْ أَحْسَسَ بِمَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعْلَمْ هَلْ هُوَ نَجِسٌ أَوْ لَا ؟ ، وَالْأَصْلُ - وَهُوَ الطَّهَارَةُ - يَقِينٌ لَا يُتْرَكُ بِالشَّكِّ <sup>(٤)</sup> .

(ج) اسْتَدْلُوا مِنَ الْقِيَاسِ :  
أَنَّ طَهَارَةَ اللَّبَاسِ إِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ ، فَكَانَتْ شَرْطًا لِصَحَّتِهَا ؛

(١) الْحَدِيثُ رَوَاهُ بِطَوِيلِهِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ ، بَابِ مَا لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَذَى الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ، ح [١٠٧] (١٧٩٤) ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الرَّابِعُ (٤٨٢/١٢ - ٤٨٥) .

وَالسَّلَا : هُوَ اللَّفَاقَةُ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْوَلَدُ فِي بَطْنِ النَّاقَةِ وَسَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ ، وَهِيَ مِنَ الْأَدَمِيَّةِ : الْمَنِيْمَةُ . انْظُرْ : الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (٤٨٣/١٢) .

(٢) انْظُرْ : بِدَايَةُ الْمُجْتَهَدِ (١٩١/١) ؛ الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ (٩٥/١) .

(٣) انْظُرْ : أَعْلَامُ الْحَدِيثِ شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢٩٠/١) ؛ الْفُرُوعُ (٣٦٧/١) .

(٤) انْظُرْ : شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الرَّابِعُ (٤٨٣/١٢) .

كَالطَّهَّارَةِ مِنَ الْحَدَثِ <sup>(١)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بَأَنَّ قِيَاسَ طَهَّارَةِ اللَّبَاسِ مِنَ النَّجَسِ عَلَى الطَّهَّارَةِ مِنَ الْحَدَثِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ وَالْفَرْقُ : أَنَّ طَهَّارَةَ اللَّبَاسِ تَدْخُلُ فِي طَهَّارَةِ الْحَبَثِ ، وَهِيَ مِنْ بَابِ التَّرْوُكِ ، وَمَقْصُودُهَا اجْتِنَابُ الْحَبَثِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا فِعْلُ فَاعِلٍ وَلَا قَصْدُهُ ، وَتَسْقُطُ بِالْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ ، بِخِلَافِ الطَّهَّارَةِ مِنَ الْحَدَثِ ؛ فَإِنَّهَا مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ الْمَأْمُورِ بِهَا ، وَيُشْتَرَطُ لَهَا النِّيَّةُ ، وَلَا تَسْقُطُ بِالْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ <sup>(٢)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ النَّدْبِ ، دُونَ الشَّرْطِيَّةِ : اسْتَدَلُّوا بِغَالِبِ الْأَدِلَّةِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَهَا تَفْيِذُ الشَّرْطِيَّةِ ؛ فَمَنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ حَمَلَهَا عَلَى الْوُجُوبِ فَقَطْ ، وَمَنْ قَالَ بِالنَّدْبِ حَمَلَهَا عَلَى النَّدْبِ فَقَطْ <sup>(٣)</sup> .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الشَّرْطِيَّةِ مَا يَلِي :

١- حَدِيثُ خَلْعِ النَّبِيِّ ﷺ نَعْلَهُ أَمَّا الصَّلَاةُ ، وَعَدَمَ اسْتِثْنَائِهَا مِنْ جَدِيدٍ ، وَلَوْ كَانَتْ شَرْطًا لِأَعَادَهَا ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ صَلَّى حَامِلًا فِي لِبَاسِهِ النَّجَاسَةِ <sup>(٤)</sup> .

٢- حَدِيثُ إِقَاءِ سَلَا الْجَزُورِ عَلَى ظَهْرِهِ وَهُوَ سَاجِدٌ يُصَلِّي ، فَلَمْ يَقْطَعْ صَلَاتَهُ ،

(١) انظر : المجموع شرح المذهب (١٣٩/٣-١٤٠) ؛ المغني (٤٦٥/٢) .

(٢) انظر : مجموع فتاوى ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية (٤٧٧/٢١) .

(٣) انظر : بداية المجتهد (١٩٠/١-١٩٢) ؛ نيل الأوطار (١٣٩/٢-١٤١) .

(٤) انظر تخريجه (ص ٣٤٣) من هذا البحث . وانظر : بداية المجتهد (١٩١/١-١٩٢) ؛

المجموع شرح المذهب (١٤٠/٣) ؛ نيل الأوطار (١٣٩/٢) .

وَلَوْ كَانَ اجْتِنَابُ النَّجَاسَةِ فِي لِبَاسِ الْمُصَلِّي شَرْطًا لِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ <sup>(١)</sup> .

٣- أَنَّ غَايَةَ مَا تَفِيدُهُ هَذِهِ الْأَدْلَةُ جَمِيعًا الْوُجُوبُ ، وَالْوُجُوبُ لَا يَدُلُّ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ <sup>(٢)</sup> .

- وَقَدْ سَبَقَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا كُلِّهِ أَثْنَاءَ عَرْضِ أُدِلَّةِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ <sup>(٣)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ اجْتِنَابَ النَّجَاسَةِ فِي ثِيَابِ الْمُصَلِّي شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ ؛

لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : لِصِحَّةِ أُدِلَّةِ هَذَا الْقَوْلِ وَقُوَّتِهَا ، وَسَلَامَتِهَا - فِي الْجُمْلَةِ - مِنْ  
الاعتراضات القادحة فيها ، وَصَرَاحَتِهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى اشْتِرَاطِ طَهَارَةِ اللَّبَاسِ لِصِحَّةِ  
الصَّلَاةِ .

• ثَانِيًا : أَنَّ الْقَوْلَ بِاشْتِرَاطِ طَهَارَةِ اللَّبَاسِ هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ ، فَحَمَلُهَا  
عَلَى غَيْرِهِ صَرَفٌ لَهَا عَنْ ظَاهِرِهَا مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ .

• ثَالِثًا : أَنَّ الْقَوْلَ بِالْوُجُوبِ هُوَ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ بِالشَّرْطِيَّةِ ؛ لِأَنَّ تَرْكَ الْوَاجِبِ  
عَمْدًا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ، وَيُوجِبُ إِعَادَتَهَا ، وَكَذَلِكَ الشَّرْطُ .

\* \* \*

(١) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١١٠٦) . وانظر : بداية المجتهد (١/١٩١-١٩٢) .

(٢) انظر : نيل الأوطار (٢/١٣٩) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٠٩٤-١١٠٧) .

## الْفَرْعُ الثَّالِثُ

## حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ النَّجِسَةِ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا

اختلف أهل العلم القائلون بأن طَهَارَةَ اللباس شرط لصحة الصلاة في حكم صلاة مَنْ صَلَّى فِي ثِيَابٍ نَجِسَةٍ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا وَجُودَ النَّجَاسَةِ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي صَلَّى فِيهَا عَلَى قَوْلَيْنِ :

## ● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ مَنْ صَلَّى فِي ثِيَابٍ نَجِسَةٍ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا وَجُودَ النَّجَاسَةِ فِيهَا فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ، وَوُجُودُ النَّجَاسَةِ مَعْفُورٌ عَنْهُ ؛ لِلْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ .  
وَهَذَا هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَوْلِ الْقَدِيمِ فِي حَقِّ الْجَاهِلِ وَأَحَدِ الطَّرِيقَيْنِ فِي حَقِّ النَّاسِي ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ اخْتَارَهَا جَمْعٌ مِنْ مُحَقِّقِيهِمْ ؛ كَأَبْنِ قُدَامَةَ ، وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ، وَتَلْمِيزُهُ ابْنَ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةَ <sup>(١)</sup> .

## ● الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ مَنْ صَلَّى فِي ثِيَابٍ نَجِسَةٍ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا وَجُودَ النَّجَاسَةِ فِيهَا فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ ،

(١) انظر : الإشراف على مسائل الخلاف (١٨/١) ؛ الشرح الصغير على أقرب المسالك (٦٥-٦٤/١) ؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٧٠-٦٩/١) ؛ المجموع شرح المذهب (١٦٣-١٦٢/٣) ؛ نهاية المحتاج (٣٤/٢) ؛ المغني (٤٦٦/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٨٧-٤٨٦/١) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٨٤/٢٢) ؛ الأخبار العلمية (ص ٦٦) ؛ بدائع الفوائد (٢٥٨-٢٥٩/٣) .



وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ .

وَالْيَهُ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْمَالِكِيَّةُ فِي قَوْلٍ ، وَالشَّافِعِيَّةُ فِي الْقَوْلِ الْجَدِيدِ عَنْهُمْ فِي حَقِّ الْجَاهِلِ ، وَهُوَ أَصَحُّ الطَّرِيقَيْنِ عَنْهُمْ فِي حَقِّ النَّاسِي ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي الْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِهِمْ <sup>(١)</sup> .

### \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

– أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ مَنْ صَلَّى فِي الثُّوبِ النَّجِسِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا وَجُودَ النَّجَاسَةِ صَحِيحَةٌ :

(أ) مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ :

١\_ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ، وَلَٰكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

٢\_ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْآيَتَيْنِ : أَنَّ فِيهِمَا الدَّلَالَةُ الْوَاضِحَةُ عَلَى أَنَّ الْمُواخِذَةَ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى مَا تَعَمَّدَهُ الْإِنْسَانُ وَقَصْدَهُ ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ عَلَى سَبِيلِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ وَالْجَهْلِ فَإِنَّهُ مَغْفُورٌ عَنْهُ .

(١) انظر : ابن القيم ، فتح القدير (١/١٩٢-١٩٥) ؛ رد المختار على الدر المختار (١/٤٠٢-٤٠٣) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١/١٤٠-١٤١) ؛ المتقى شرح الموطأ (١/٤٢) ؛ المجموع شرح المذهب (٣/١٦٢-١٦٣) ؛ مغني المحتاج (١/٤٠٢-٤٠٣) ؛ المغني (٢/٤٦٦) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٨٦) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (١/٥٣٤) .

(٢) الأحزاب : ٥ .

(٣) البقرة : ٢٨٦ .

وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله تعالى عَنْهُمَا -  
 قَالَ : « لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ  
 يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، دَخَلَ قُلُوبُهُمْ مِنْهَا شَيْءٌ لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَهُمْ مِنْ شَيْءٍ ،  
 فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « قُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلَّمْنَا » . قَالَ : فَأَلْقَى اللَّهُ الْإِيمَانَ فِي  
 قُلُوبِهِمْ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ  
 وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ قَالَ : قَدْ فَعَلْتُ  
 ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ ؛ قَالَ :  
 قَدْ فَعَلْتُ ، ﴿ وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا ﴾ ؛ قَالَ : قَدْ فَعَلْتُ » <sup>(٣)</sup> .

(ب) مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ :

١\_ مَا رَوَاهُ أَبُو ذَرٍّ الْغِفَارِيُّ - رضي الله عنه - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
 « إِنْ أَلَّهِ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ » <sup>(٤)</sup> .  
 وَهُوَ دَلِيلٌ صَرِيحٌ عَلَى تَجَاوُزِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا وَقَعَ مِنَ الْعِبَادِ جَهْلًا أَوْ  
 نِسْيَانًا أَوْ إِكْرَاهًا .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ - رحمه الله - : « فِيهِ مِنَ الْفِقْهِ : أَنَّ مَنْ صَلَّى وَفِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ  
 لَمْ يَعْلَمْ بِهَا ؛ فَإِنَّ صَلَاتَهُ مُجْزِيَةٌ ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ » <sup>(٥)</sup> .  
 وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ - رحمه الله - : « وَمَا عُذِرَ فِيهِ بِالْجَهْلِ عُذِرَ فِيهِ بِالنَّسْيَانِ ، بَلِ

(٢) البقرة : ٢٨٦ .

(١) البقرة : ٢٨٤ .

(٣) رواه في كتاب الإيمان ، باب بيان تجاوز الله تعالى عن حديث النفس ، ح [٢٠٠]

(١٢٦) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٢/٣١٠) .

(٤) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٠٤) .

(٥) معالم السنن شرح سنن أبي داود (١/١٥٧) .

النَّسْيَانُ أَوَّلَى ؛ لَوُرُودِ النَّصِّ بِالْعَفْوِ عَنْهُ ؛ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : غُفِيَ لَأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا والنَّسْيَانِ « (١) .

٢- حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ ، فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْقَوْمُ أَلْقَوْا نِعَالَهُمْ ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ ، قَالَ : « مَا حَمَلَكُمُ عَلَى إلقاءِ نِعَالِكُمْ ؟! » . قَالُوا : رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَكَ فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ جِبْرِيلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَتَانِي ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذْرًا ، أَوْ قَالَ : أَدَى » (٢) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُعِدْ أَوَّلَ صَلَاتِهِ الَّتِي صَلَّاهَا مَعَ وَجُودِ النَّجَاسَةِ فِي النُّعْلِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ جَاهِلًا وَجُودَهَا ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا وَجُودَهَا فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ ، وَالنَّجَاسَةُ مَغْفُورٌ عَنْ وَجُودِهَا (٣) .

(ج) اسْتَدَلُّوا مِنَ الْقِيَاسِ :

بِأَنَّ الْأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ وَنَحْوَهُ فِي الصَّلَاةِ مِمَّا نَهَى عَنْهُ الشَّارِعُ يُعْفَى عَنْهُ فِي حَقِّ الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي ، وَلَا يُطَالَبُ بِالْإِعَادَةِ ، فَكَذَا النَّجَاسَةُ قِيَاسًا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مِنْ بَابِ الْمُنْهْيِ عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ ، وَالْمُنْهْيُ عَنْهُ مَغْفُورٌ عَنْهُ فِي حَقِّ الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي (٤) .

(١) المغني (٢/٤٦٦) .

(٢) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٤٣ ، ٣٤٥-٣٤٦) .

(٣) المغني (٢/٤٦٦) .

(٤) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٢/١٨٥-١٨٦) ؛ جامع العلوم والحكم

(٢/٣٦٧-٣٦٨) .

- ثَانِيًا : أدلة القول الثاني ؛ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى بِثَوْبٍ نَجِسٍ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ ، وَتَلَزُمُهُ الْإِعَادَةُ :

(أ) مِنَ الْمَنْصُوصِ :

اسْتَدَلُّوا بِعُمُومِ الأدلة الدالة عَلَى أَنَّ طَهَارَةَ اللِّبَاسِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الأدلة جَاءَتْ عَامَّةً ، لَمْ تُفَرِّقْ بَيْنَ الْعَامِدِ وَالْجَاهِلِ وَالنَّاسِي ، فَذَلَّتْ عَلَى عُمُومِ اشْتِرَاطِ طَهَارَةِ اللِّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ <sup>(٢)</sup> .

- وَالِاسْتِدْلَالُ بِهَذِهِ الْعُمُومَاتِ مَرْدُودٌ : بِأَنَّ الأدلة العامة التي ذَلَّتْ عَلَى اشْتِرَاطِ طَهَارَةِ اللِّبَاسِ لِلصَّلَاةِ مُخْصُوصَةٌ بِالْأدلة الدالة عَلَى الْعَفْوِ عَنِ الْمُخْطِئِ وَالْجَاهِلِ وَالنَّاسِي ؛ مِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ جَمْعًا بَيْنَ أدلة الشَّرْعِ ؛ وَلِأَنَّ الْعَامَّ يَدْخُلُهُ التَّخْصِيسُ ، وَالْخَاصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ <sup>(٣)</sup> .

(ب) مِنَ الْقِيَاسِ :

بِأَنَّ طَهَارَةَ اللِّبَاسِ مِنَ الْخَبَثِ وَالنَّجَاسَةِ مُشْتَرِطَةٌ لِلصَّلَاةِ ، فَلَا تَسْقُطُ بِالْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ ؛ كَطَهَارَةِ الْحَدَثِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظرها فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٩٤-١٠٩٦) .

(٢) انظر : المنتقى شرح الموطأ (٤٢/١) ؛ المجموع شرح المذهب (١٤٩/٣-١٥٠) ؛ المغني (٤٦٦/٢) .

(٣) انظر : أضواء البيان (٧٨/٥) ؛ شرح الكوكب المنير (١٦٠/٣) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٤٤٢/٦) ؛ معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (ص ٤٢٧) .

(٤) انظر : المنتقى شرح الموطأ (٤٢/١) ؛ المجموع شرح المذهب (١٤٩/٣-١٥٠) ؛ المغني (٤٦٦/٢) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : أَنَّ هَذَا الِاسْتِدْلَالَ مَرْدُودٌ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى رَفْعِ الْإِثْمِ وَالْجُنَاحِ وَالتَّجَاوُزِ عَنِ النَّاسِيِ وَالْمُخْطِئِ وَالْجَاهِلِ ؛ فَتُصَوِّرُ الشَّرْعُ مُقَدِّمَةً عَلَى الْعَقْلِ وَالنَّظَرِ <sup>(١)</sup> .

الْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّ قِيَاسَ طَهَارَةِ الْحَدَثِ عَلَى طَهَارَةِ الْخُبَثِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ كَمَا سَبَقَ ، وَالْقِيَاسُ مَعَ الْفَارِقِ مَرْدُودٌ <sup>(٢)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ مَنْ صَلَّى وَفِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ نَسِيَهَا أَوْ جَهِلَ وَجُودَهَا فِي الثَّوْبِ ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِهَا فَصَلَّاهُ صَحِيحَةً ، مَغْفُورٌ عَمَّا وَقَعَ فِيهِ مِنَ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : لِقُوَّةِ أدِلَّةِ هَذَا الْقَوْلِ ، وَإِفَادَتِهَا الْمُرَادَ ، وَسَلَامَتِهَا مِنَ الِاعْتِرَاضَاتِ الْقَادِحَةِ فِيهَا .

• ثَانِيًا : أَنَّ فِي هَذَا الْقَوْلِ جَمْعًا بَيْنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ وَإِعْمَالِهَا ؛ فَتُحْمَلُ الْأَدِلَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى اشْتِرَاطِ طَهَارَةِ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى حَالَةِ الْاخْتِيَارِ وَالْعَمْدِ ، وَتُحْمَلُ الْأَدِلَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْعَفْوِ عَنِ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ عَلَى حَالَتِي الْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ .

• ثَالِثًا : أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَتَّفِقُ مَعَ مَقَاصِدِ الْإِسْلَامِ الْعَظِيمَةِ فِي رَفْعِ الْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ عَنِ الْعِبَادِ ؛ لِكَوْنِ الْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ مِمَّا يَشْتَقُّ التَّحَرُّرُ عَنْهُمَا .

\* \* \*

(١) انظر هذه الأدلة فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٩٤-١٠٩٦) .

(٢) انظر الفوراق التي أثبتتها شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بين الطهارة بين المذكورتين

فيما سبق من هذا البحث (ص ١١٠٧) .

## الْفَرْغُ الرَّابِعُ

### حُكْمُ طُرُوءِ النِّجَاسَةِ عَلَى التَّوْبِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ

لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا تَطَهَّرَ ، وَلَبَسَ لِبَاسًا طَاهِرًا نَظِيفًا ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي ، وَفِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ وَقَعَتْ عَلَى ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ ، أَوْ رَأَى عَلَى ثِيَابِهِ نَجَاسَةً كَانَ قَدْ جَهِلَهَا أَوْ نَسِيَهَا ، فَعَلِمَ بِهَا فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، فَالْحُكْمُ هُنَا لَا يَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ :

● الْحَالُ الْأَوَّلِيُّ :

أَنْ يَكُونَ بِإِمْكَانِهِ طَرَحُ النِّجَاسَةِ الَّتِي عَلَى ثِيَابِهِ وَإِزَالَتُهَا فِي الْحَالِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطُولَ الزَّمَنُ عَلَيْهِ ، أَوْ يَكْثُرَ مِنْهُ الْعَمَلُ الَّذِي يُؤْثِرُ فِي الصَّلَاةِ ؛ فَهُنَا يَجِبُ عَلَيْهِ طَرَحُهَا وَإِزَالَتُهَا فِي الْحَالِ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ الْقَائِلِينَ بِاشْتِرَاطِ طَهَارَةِ اللَّبَاسِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ ؛ وَذَلِكَ بِتَنْجِيحِهَا إِنْ كَانَتْ يَابِسَةً ، أَوْ خَلَعَ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ مِنَ اللَّبَاسِ إِنْ كَانَتْ رَطْبَةً ، وَيَبْنِي عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي خَلْعِ النَّبِيِّ ﷺ لِنَعْلَيْهِ عِنْدَمَا أَخْبَرَهُ جَبْرِيلُ أَنْ بِهِمَا قَذَرًا <sup>(١)</sup> .

### ● الْحَالُ الثَّانِيَّةُ :

أَنْ يَحْتَاجَ فِي طَرَحِ النِّجَاسَةِ وَإِزَالَتِهَا إِلَى زَمَنٍ طَوِيلٍ ، أَوْ عَمَلٍ كَثِيرٍ يُؤْثِرُ فِي الصَّلَاةِ ؛ فَهُنَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْطَعَ صَلَاتَهُ ، وَيُزِيلَ النِّجَاسَةَ مِنْ لِبَاسِهِ ، ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ

(١) انظر : تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٣٤٣ ، ٣٤٥-٣٤٦) .

وانظر : بدائع الصنائع (٩٣/٢) ؛ المنتقى شرح الموطأ (٤١/١-٤٢) ؛ المجموع شرح المذهب (١٦٢/٣-١٦٣) ؛ المغني (٤٦٦/٢-٤٦٧) ؛ أحكام اللباس المتعلقة بالصلاة والحدج (ص ٧٢) .

صَلَاتُهُ مِنْ جَدِيدٍ ؛ لِأَنَّ حَالَهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ :  
 فَهُوَ إِمَّا أَنْ يُصَلِّيَ مُسْتَصْحِبًا لِلنَّجَاسَةِ زَمَنًا طَوِيلًا ، وَهُوَ عَالِمٌ بِهَا ؛ وَإِمَّا أَنْ  
 يَقُومَ بِعَمَلٍ كَثِيرٍ فِي صَلَاتِهِ يُؤَثِّرُ فِيهَا مِنْ أَجْلِ إِزَالَتِهَا ، وَقَدْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ إِزَالَتِهَا ؛  
 وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ - عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَبَائِلِينَ بِاشْتِرَاطِ  
 طَهَارَةِ اللَّبَاسِ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ - فَصَارَ كَالْعُرْيَانِ يَجِدُ السُّتْرَةَ لِعَوْرَتِهِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ،  
 وَلَكِنَّهَا بَعِيدَةٌ عَنْهُ ، لَا يُمَكِّنُهُ أَخْذُهَا إِلَّا بِعَمَلٍ كَثِيرٍ يُؤَثِّرُ فِي صَلَاتِهِ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : بدائع الصنائع (٩٣/٢) ؛ المنتقى شرح الموطأ (٤٢/١) ؛ المجموع شرح المهذب  
 (١٦٣-١٦٢/٣) ؛ المغني (٤٦٦-٤٦٧) ؛ أحكام اللباس المتعلقة بالصلاة والحج (ص

## الْفَرْعُ الْخَامِسُ

حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي ثِيَابٍ مَنْ لَا يَتَوَقَّى النَّجَاسَةَ  
( كَالْكُفَّارِ وَشَارِبِي الْخَمْرِ وَنَحْوِهِمْ )

○ أَوَّلًا : حُكْمُ لُبْسِ مَا نَسَجَهُ الْكُفَّارُ وَالصَّلَاةُ فِيهِ :

الأَصْلُ فِي اللَّبَاسِ الَّذِي يَنْسُجُهُ الْكُفَّارُ الطَّهَارَةُ ، وَجَوَازُ الاسْتِعْمَالِ ؛ مَا لَمْ يُتَيَقَّنْ نَجَاسَتُهَا ، فَإِنْ ثَبَتَتْ نَجَاسَتُهَا غُسِلَتْ ، وَطَهُرَتْ ، وَلَا يَنْبَغِي التَّكْلُفُ فِي السُّؤَالِ عَنْ طَهَارَةِ مَا يَأْتِي إِلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ اللَّبَاسِ الْمَنْسُوجِ فِي بِلَادِ الْكُفَّارِ مِنْ عَدَمِهَا ، وَعَلَى هَذَا مَضَى النَّبِيُّ ﷺ ، وَأَصْحَابُهُ ، وَسَلَفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَاتَّفَقَتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْفُقَهَاءِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ يُعْتَدُّ بِهِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ - رحمه الله - : « لَا يُصَلِّي بِثِيَابِ أَهْلِ الذِّمَّةِ الَّتِي يَلْبَسُونَهَا . وَأَمَّا مَا نَسَجُوا فَلَا بَأْسَ بِهِ ، مَضَى الصَّالِحُونَ عَلَى هَذَا » <sup>(٢)</sup> .

وَقِيلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ - رحمه الله - فِي صَنِيعِ الْيَهُودِ اللَّبَاسَ الَّذِي يَنْسُجُونَهُ بِالْبَوْلِ؟ فَقَالَ : « الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ فِي هَذَا سَوَاءٌ ، وَلَا تَسْأَلُ عَنْ هَذَا ، وَلَا تَبْحَثْ عَنْهُ ، فَإِنْ

(١) إِلَّا قَوْلًا ضَعِيفًا لِبَعْضِ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ ، اسْتَنْنُوا فِيهِ الدِّيَاجَ الَّذِي يَنْسُجُهُ أَهْلُ فَارِسَ ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ فِيهِ عِنْدَ النَّسْجِ الْبَوْلَ ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُ يَزِيدُ فِي بَرِّيقِهِ ، ثُمَّ لَا يَغْسِلُونَهُ ؛ لِأَنَّ الْغَسْلَ يُفْسِدُهُ ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْقَوْلِ .

انظر : المبسوط (٩٧/١) ؛ بدائع الصنائع (٤٣٢/١) ؛ المدونة الكبرى (٣٥/١) ؛ الأُمُّ

(٥٥/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٢٠٨/١) ؛ المغني (١١٢/١) ؛ حاشية ابن قاسم على

الروض المربع (١٠٨/١) .

(٢) المدونة الكبرى (٣٥/١) .



عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا مَحَالَةَ يُصْبَغُ مِنَ الْبَوْلِ وَصَحَّ عِنْدَكَ فَلَا تُصَلِّ فِيهِ حَتَّى تَغْسِلَهُ» <sup>(١)</sup> .  
وَكَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَصْبُغُ لَهُ يَهُودِيَّ حَبَّةً ، فَيَلْبِسُهَا ، وَلَا يُحَدِّثُ فِيهَا حَدَثًا  
مِنْ غَسَلٍ وَلَا غَيْرِهِ ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ . فَقَالَ : « وَلِمَ تَسْأَلُ عَمَّا لَا تَعْلَمُ ؟ لَمْ  
يَزَلِ النَّاسُ مِنْذُ أَدْرَكْنَاهُمْ لَا يُنْكِرُونَ ذَلِكَ » <sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْحَبَّةِ الشَّامِيَّةِ . وَقَالَ  
الْحَسَنُ : فِي الثِّيَابِ يَنْسُجُهَا الْمَجُوسِيُّ لَمْ يَرِ بِهَا بَأْسًا . وَقَالَ مَعْمَرُ [ ابْنُ  
رَاشِدٍ ] : رَأَيْتُ الزُّهْرِيَّ يَلْبَسُ مِنْ ثِيَابِ الْيَمَنِ مَا صُبِغَ بِالْبَوْلِ . وَصَلَّى عَلِيُّ بْنُ أَبِي  
طَالِبٍ فِي ثَوْبٍ غَيْرِ مَقْصُورٍ » <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ ابْنُ قُدَامَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي إِبَاحَةِ  
الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الَّذِي يَنْسُجُهُ الْكُفَّارُ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ إِنَّمَا كَانَ لِبَاسُهُمْ  
مِنْ نَسِجِ الْكُفَّارِ » <sup>(٤)</sup> .

### \* وَمِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا :

١- أَنَّ لِبَاسَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ نَسِجِ الْكُفَّارِ ؛ لِأَنَّ الْمَدِينَةَ يَوْمَهُمْ  
لَمْ تَكُنْ تُنْسَجُ بِهَا الثِّيَابُ ، بَلْ كَانُوا يَلْبَسُونَ مِمَّا يَرِدُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ  
وَالْيَمَنِ وَالْبَحْرَيْنِ وَمِصْرَ ، وَأَصْحَابُ هَذِهِ الْبِلَادِ يَوْمَئِذٍ لَمْ يَكُونُوا مُسْلِمِينَ <sup>(٥)</sup> .

(١) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي شرح صحيح البخاري (٢/٣٧٤) . وانظر : كشاف

القناع عن معنى الإقناع (١/٥٣) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (١/١٠٨) .

(٢) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي شرح صحيح البخاري (٢/٣٧٤) .

(٣) كتاب الصلاة ، انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٦٤) .

وقوله : ( ثَوْبٌ غَيْرُ مَقْصُورٍ ) : أَي خَافٌ ؛ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ كَانَ حَدِيدًا لَمْ يُغْسَلْ . انظر :

المرجع السابق (١/٥٦٥) .

(٤) المغني (١/١١٢) .

(٥) انظر : المبسوط (١/٩٧) ؛ المدونة (١/٣٥-٣٦) ؛ المجموع شرح المذهب (١/٣١٧) ،

٢- مَا رَوَى الْحَسَنُ - رحمه الله - : أَنَّ عُمَرَ - رضي الله عنه - أَرَادَ أَنْ يَنْهَى عَنْ خُلْلِ الْحَبِيرَةِ ؛ لِأَنَّهَا تُصَبِّغُ بِالْبَوْلِ ، فَقَالَ لَهُ أَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ - رضي الله عنه - : لَيْسَ لَكَ ذَلِكَ ؛ قَدْ لَبَسَهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَيْسَنَاهُنَّ فِي عَهْدِهِ ! قَالَ : صَدَقْتَ ! <sup>(١)</sup> .  
وَالْمَقْصُودُ بِنَهْيِ أَبِي عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ : أَنَّهَا كَانَتْ تُغَسِّلُ بِالْمَاءِ ، وَهَذَا يَكْفِي لِطَهَارَتِهَا <sup>(٢)</sup> .

٣- أَنَّ الْأَصْلَ فِي اللَّبَاسِ الطَّهَارَةُ ، وَلَا يُعَدَّلُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ إِلَّا بِبَيِّنٍ يَدُلُّ عَلَى النَّجَاسَةِ <sup>(٣)</sup> .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ - رحمه الله - بَعْدَ أَنْ سَاقَ طَرَفًا مِنَ الْأَثَارِ وَأَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ : « وَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا صَنَعَهُ الْكُفَّارُ مِنَ الثِّيَابِ فَإِنَّهُ تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ غَسَلٍ ، مَا لَمْ تَتَحَقَّقْ فِيهِ نَجَاسَةٌ ، وَلَا يُكْتَفَى فِي ذَلِكَ بِمُجَرَّدِ الْقَوْلِ فِيهِ حَتَّى يَصْبَحَ ، وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي الْبَحْثُ عَنْ ذَلِكَ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ .

⇒ (٣١٨-٣١٩) ؛ شرح العُمْدَةِ فِي الْفَقْهِ [ قِسْمُ الطَّهَارَةِ وَمَنَاسِكَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ] (١٢١/١) ؛ الْمَغْنِي (١١٢/١) ؛ ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٥٦٤/١) .

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ الْأَنْصَارِ ، عَنْ أَبِيِّ بْنِ كَعْبٍ ، ح (٢١٢٨٣) ، وَصَحَّحَهُ مُحَقِّقُوا مُسْنَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (٢٠٥/٣-٢٠٦) .  
وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ ، بَابُ فِيمَا صَبِغَ بِالنَّجَاسَةِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ ، إِلَّا أَنَّ الْحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ » اهـ . بِمَجْمَعِ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعِ الْفَوَائِدِ (١٢٨/٥) .

(٢) انْظُرْ : شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢٦/٢) ؛ ابْنُ رَجَبٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٧٣/٢) وَمَا بَعْدَهَا .

(٣) انْظُرْ : الْمَغْنِي (١١٢/١) ؛ فَتَاوَى إِسْلَامِيَّةَ (٢٤٦/٤) ؛ الْمُتَقَنَّى مِنْ فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانَ (١١/١) .

وَحَكَّى ابْنُ الْمُنْذِرِ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ وَلَمْ يَحْكُ عَنْ أَحَدٍ فِيهِ خِلَافًا ... وَهَذَا كُلُّهُ فِيمَا يَنْسُجُهُ الْكُفَّارُ مِنَ الثِّيَابِ وَلَمْ يَلْبِسُوهُ» (١) .

وَالشَّرْطُ فِي جَوَازِ لُبْسِ مَا نَسَجَهُ الْكُفَّارُ وَالصَّلَاةَ فِيهِ : أَلَّا يَكُونَ مِنْ لِبَاسِهِمُ الْخَاصِّ بِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَحْرُمُ ؛ لَا مِنْ أَجْلِ النَّجَاسَةِ ، بَلْ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِهِ بِهِمْ فِيمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِهِمْ ، وَهَذَا مُحَرَّمٌ كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ (٢) .

\* \* \*

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٣٧٤-٣٧٥)

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٦٣٩ ، ٦٥٣ وما بعدها) .

○ ثَانِيًا : لُبْسُ مَا لَيْسَهُ الْكُفَّارُ ، وَالصَّلَاةُ فِيهِ :

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لِبَاسَ الْكُفَّارِ الَّذِي لَمْ يَلْبَسُوهُ بَعْدُ ، أَوْ لِبَسُوهُ ، وَعُِلِمَتْ طَهَارَتُهُ ، أَوْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ طَاهِرٌ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ لِبَاسِهِمُ الْخَاصِّ بِهِمْ ، أَنَّهُ يَحْجُوزُ لُبْسُهُ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، وَأَنَّ مَا عُلِمَتْ نَجَاسَتُهُ ، أَوْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ نَجَاسَتُهُ فَإِنَّهُ لَا يَحْجُوزُ لُبْسُهُ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا إِلَّا بَعْدَ غَسْلِهِ وَتَطْهِيرِهِ <sup>(١)</sup> .

وَاحْتَلَفُوا فِي حُكْمِ لُبْسِ مَا جُهِلَ حَالُهُ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ - الَّذِي لِبَسُوهُ - فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، فَلَمْ تَعْلَمْ طَهَارَتُهُ وَلَا نَجَاسَتُهُ عَلَى أَقْوَالٍ أَرْبَعَةٍ ؛ هِيَ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ مَا جُهِلَ حَالُهُ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ الَّذِي لِبَسُوهُ طَاهِرٌ ، يَحْجُوزُ لُبْسُهُ وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا مِمَّنْ يَتَدَيَّنُونَ بِالنَّجَاسَةِ فَلَا تَحْجُوزُ الصَّلَاةُ فِيمَا لِبَسُوهُ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ <sup>(٢)</sup> .

● الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ مَا جُهِلَ حَالُهُ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ طَاهِرٌ ، يَحْجُوزُ لُبْسُهُ ، وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ مُطْلَقًا . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ فِي الْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِهِمْ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : المبسوط (٩٧/١) ؛ جواهر الإكليل (١٠/١) المجموع شرح المذهب (٣١٧/١) - (٣٢٠) ؛ المغني (١١١/١-١١٢) .

(٢) انظر : الأُمُّ (٥٥/١) ؛ المجموع شرح المذهب (٣١٧/١-٣١٨) ؛ المغني (١١٢/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٨٥/١) ؛ شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (١٢٠/١-١٢١) .

(٣) انظر : المغني (١١٢/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٨٥/١) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (١٠٨/١) .

## • الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

إِنَّ مَا جُهِلَ حَالُهُ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ طَاهِرٌ ، تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ مَعَ الْكَرَاهَةِ .  
وَأِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْمَالِكِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ . إِلَّا أَنَّ  
الْحَنْفِيَّةَ وَالْحَنَابِلَةَ قَصَرُوا الْكَرَاهَةَ عَلَى مَا يَلِي عَوْرَاتِهِمْ ؛ كَالسَّرَاوِيلِ ، وَالْإِزَارِ <sup>(١)</sup> .

## • الْقَوْلُ الرَّابِعُ :

إِنَّ مَا جُهِلَ حَالُهُ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ نَجِسٌ ، لَا يَجُوزُ لُبْسُهُ فِي الصَّلَاةِ وَلَا فِي  
غَيْرِهَا ، وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ مُطْلَقًا .  
وَهُوَ مَشْهُورٌ مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ ، وَرَوَايَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ <sup>(٢)</sup> .

## \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى طَهَارَةِ مَا جُهِلَ حَالُهُ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ إِلَّا  
الْمُتَدَبِّعِينَ بِاسْتِعْمَالِ النِّجَاسَةِ :

أَوَّلًا : أَدِلَّتُهُمْ عَلَى طَهَارَةِ مَا جُهِلَ حَالُهُ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ وَصِحَّةِ الصَّلَاةِ فِيهِ :  
(أ) مِنْ الْكِتَابِ :

قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ  
لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : المبسوط (٩٧/١) ؛ بدائع الصنائع (٤٣٢/١-٤٣٣) ؛ الإشراف على مسائل  
الخلاف (٦/١) ؛ الخرشي على مختصر خليل (٩٧/١) ؛ الأُمُّ (٥٥/١) ؛ المجموع شرح  
المهذب (٣١٩/١) ؛ المغني (١١١/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف  
(٨٥/١) .

(٢) انظر : المدونة الكبرى (٣٥/١) ؛ الخرشي على مختصر خليل (٩٧/١) ؛ الفروع  
(١٠٠/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٨٥/١) ؛ ابن بطال ، شرح  
صحيح البخاري (٢٥/٢-٢٦) .

(٣) المائدة : ٥ .

وَالْوَجْهَ مِنَ الْآيَةِ : أَنَّهَا أَبَاحَتْ أَوَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَلِبَاسُهُمْ مِنْ بَابِ أَوْثَى <sup>(١)</sup> .

(ب) مِنَ السُّنَّةِ اسْتَدَلُّوا بِمَا يَلِي :

١- مَا رَوَاهُ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ فَتَلَقَّيْتُهُ بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ - وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ - فَمَضْمَضَ ، وَاسْتَنْشَقَ ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ، فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ كُمَيْهِ فَكَانَا ضَيِّقَيْنِ ، فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ فَغَسَلَهُمَا ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَعَلَى خَفِيهِ » <sup>(٢)</sup> .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَسَ جُبَّةً شَامِيَّةً مَصْنُوعَةً فِي بِلَادِ الشَّامِ ، وَصَلَّى فِيهَا ، وَكَانَتْ بِلَادُ الشَّامِ يَوْمَذَلِكَ بِلَادَ كُفْرٍ ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ عَنْ أَمْرِ هَذِهِ الْجُبَّةِ ، مَعَ أَنَّهَا نُسِجَتْ فِي بِلَادِ كُفْرٍ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا جُهِلَ حَالُهُ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ الطَّهَارَةُ <sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ تَرَجَّمَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ : « بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْجُبَّةِ الشَّامِيَّةِ » . قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَعْقُودَةٌ لِحَوَازِ الصَّلَاةِ فِي ثِيَابِ الْكُفَّارِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ نَجَاسَتُهَا ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالشَّامِيَّةِ مُرَاعَاةً لِلْفِظِ الْحَدِيثِ ، وَكَانَتْ الشَّامُ إِذْ ذَاكَ دَارَ كُفْرٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ أَنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ : أَنَّ الْجُبَّةَ كَانَتْ صُوفًا ، وَكَانَتْ مِنْ ثِيَابِ الرُّومِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم (٢٢/٢-٢٣) ؛ ابن المصام ، فتح القدير (٢١/٢-٢٢) ؛ المغني (١٠٩/١-١١٠) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٩٦) .

(٣) انظر : ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (١/٥٦٤) .

(٤) المرجع السابق (١/٥٦٤) . وانظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢/٢٥٠) ؛ ابن

رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٣٧٢ ، ٣٧٨) .

وَقَدْ يُعْتَرَضُ عَلَى الْاِسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ : بَأَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ  
هَلْ غَسَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ لُبْسِهِ لَهَا أَمْ لَا ؟ (١) .

ثُمَّ إِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ لُبْسِ مَا نَسَجَهُ الْكُفَّارُ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيَمَا لُبْسُوهُ .

- وَلَكِنَّ هَذَا الْاِغْتِرَاضَ مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ إِنْ كَانَ قَدْ غَسَلَهَا ، فَلَعَلَّهُ لِمَا عَلِمَ مِنْ  
نَجَاسَتِهَا ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَغْسِلَهَا ، فَلَعَلَّهُ لِلْجَهْلِ بِحَالِهَا ، أَوْ لِلْعِلْمِ بِطَهَارَتِهَا ،  
وَالْخِلَافُ هُنَا إِنَّمَا هُوَ فِيَمَا جُهِلَ حَالُهُ مِنْ لِبَاسِهِمْ ، وَأَمَّا مَا عَلِمَتْ نَجَاسَتُهُ ،  
فَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ يُغْسَلُ ، وَيَطْهَرُ بِذَلِكَ (٢) .

٢- مَا رَوَاهُ عِمْرَانُ بْنُ الْحُصَيْنِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ  
تَوَضَّؤُوا مِنْ مَزَادَةِ امْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ » (٣) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّؤُوا مِنْ مَزَادَةِ الْمَرْأَةِ الْمُشْرِكَةِ ، وَلَمْ  
يَسْتَفْصِلُوا هَلْ هِيَ طَاهِرَةٌ أَمْ لَا ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي آيَةِ الْكُفَّارِ الطَّهَارَةُ ،  
وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي أَوَانِهِمْ فَلِبَاسُهُمْ مِنْ بَابِ أَوَّلَى (٤) .

(١) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢/٢٦) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١١٢١) .

(٣) أوردَهُ ابْنُ قُدَّامَةَ فِي الْمَغْنِيِّ (١/١١٢) بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَعَزَّاهُ لِلصَّحِيحَيْنِ . وَكَذَا الْمَحْدُ ابْنُ  
تَيْمِيَّةَ فِي الْمُنتَقَى ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ ، بَابُ آيَةِ الْكُفَّارِ ، ح (٧٤) ، وَحَزَمَ بِصَحِّحِهِ ، انظر :  
نيل الأوطار (١/٩٦) . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابُ الْآيَةِ ، ح (٢٠) ،  
بلوغ المرام (ص ١٤) ، وَعَزَّاهُ لِلصَّحِيحَيْنِ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ .

وَلَكِنَّ الَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ غَيْرُ هَذَا اللَّفْظِ ، كَمَا سَيَأْتِي فِيمَا بَعْدَ (ص ١٠٦٦) .  
وَالْمَزَادَةُ : قُرْبَةٌ كَبِيرَةٌ يُزَادُ فِيهَا جِلْدٌ مِنْ غَيْرِهَا ، وَتُسَمَّى أَيْضًا السَّطْحِيَّةَ ، وَالرَّأْيَةُ .

انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٣٨) .

(٤) انظر : المغني (١/١١١-١١٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري

(١/٥٤٠) ؛ سبيل السَّلام شرح بلوغ المرام (١/٧٠-٧١) .

وَاغْتَرَضَ عَلَى الاستِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ : بَأَنَّ الثَّابِتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الوُضُوءِ ، وَإِنَّمَا الَّذِي فِيهِ أَنَّهُمْ اسْتَقَوْا الْمَاءَ مِنْ مَزَادَةِ الْمَرْأَةِ ، وَشَرِبُوا مِنْهُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الوُضُوءُ ، فَلَا يَصِحُّ الاستِدْلَالُ بِهِ عَلَى طَهَارَةِ أَوْلِيَاءِ الْمُشْرِكِينَ <sup>(١)</sup> .

- وَلَكِنَّ هَذَا الاِغْتِرَاضَ مَرْدُودٌ مِنْ ثَلَاثَةِ وُجُوهِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُمْ اسْتَقَوْا الْمَاءَ ، وَهَذَا يَكُونُ فِي الْعَالِبِ لِلشَّرْبِ وَالْوُضُوءِ . قَالَ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ كَانَ كَثِيرًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَوَضَّأَ فَقَدْ أُعْطِيَ الْجَنْبَ مَا يَغْتَسِلُ بِهِ ، وَبِهَذَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ ؛ وَهُوَ طَهَارَةُ إِنَاءِ الْمُشْرِكِ » <sup>(٢)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي الْقِصَّةِ نَفْسِهَا أَنَّهُ ﷺ أُعْطِيَ الَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ إِنَاءً مِنْ مَاءِ مَزَادَةِ الْمُشْرِكَةِ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنْهُ ؛ فَقَدْ قَالَ عِمْرَانُ - وَهُوَ يَسُوقُ الْقِصَّةَ - : « وَنُودِيَ فِي النَّاسِ اسْقُوا ، وَاسْتَقُوا فَسَقَى مِنْ شَاءَ ، وَاسْتَقَى مَنْ شَاءَ ، وَكَانَ آخِرُ ذَلِكَ أَنْ أُعْطِيَ الَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ ، قَالَ : اذْهَبْ فَأَفْرِغْهُ عَلَيْكَ ، وَهِيَ قَائِمَةٌ تَنْتَظِرُ إِلَى مَا يُفْعَلُ بِمَائِهَا ، وَابْنُ اللَّهِ لَقَدْ أَقْلَعَ عَنْهَا وَإِنَّهُ لَيُخَيِّلُ إِلَيْنَا أَنَّهَا أَشَدُّ مِلًّا مِنْهَا حِينَ ابْتَدَأَ فِيهَا » <sup>(٣)</sup> .

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَزَادَةَ الْمُشْرِكَةِ طَاهِرَةٌ ؛ إِذْ لَوْ لَمْ تَكُنْ طَاهِرَةً لَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ

(١) انظر : إرواء الغليل (١/٧٢-٧٤) ؛ أحكام اللباس المتعلقة بالصلاة والحج (ص ١٣٨) .

(٢) المجموع شرح المهذب (١/٣١٨-٣١٩) .

(٣) الحديث رواه البخاري مطوّلًا في كتاب التَّيْمُمِ ، باب الصَّيْدُ الطَّيِّبُ وضوء المسلم يكفيه

من الماء ، ح (٣٤٤) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٣٣-

٥٣٤) . ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب قضاء الصلاة الفائتة

واستحباب تعجيل قضائها ، ح [٣١٢] (٦٨٢) ، شرح النووي على صحيح مسلم ،

المجلد الثاني (٥/٣١٤-٣١٥) .



صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاحِبُهُ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ مِنَ الْمَاءِ الْمَأْخُودِ مِنْهَا ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا تَطْهِيرٌ مِنَ الْجَنَابَةِ <sup>(١)</sup> .

الْوَجْهَ الثَّلَاثُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اسْتَعْمَلُوا مَزَادَةَ الْمَرْأَةِ الْمُشْرِكَةِ ، وَشَرِبُوا مِنْهَا ، وَهَذَا نَصٌّ فِي جَوَازِ اسْتِعْمَالِ أَوَانِي الْكُفَّارِ ، وَأَنَّهَا طَاهِرَةٌ ، وَإِلَّا لَمْ يَسْتَعْمِلُوهَا وَيَشْرَبُوا مِنْ مَائِهَا <sup>(٢)</sup> .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَاسْتَدِلَّ بِهَذَا عَلَى جَوَازِ اسْتِعْمَالِ أَوَانِي الْمُشْرِكِينَ ، مَا لَمْ يُتَيَقَّنْ فِيهَا النَّجَاسَةُ » <sup>(٣)</sup> .

٣- مَا رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنُصِيبُ مِنْ آيَةِ الْمُشْرِكِينَ وَأَسْقِيَتِهِمْ ، فَتَسْتَمِيعُ بِهَا ، فَلَا يَعْيبُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ » <sup>(٤)</sup> .

فَالنَّبِيُّ ﷺ أَقَرَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ كَانُوا يَغْزُونَ مَعَهُ عَلَى اسْتِمْتَاعِهِمْ وَاسْتِعْمَالِهِمْ لِمَا يُصَيِّبُونَهُ مِنْ آيَةِ الْمُشْرِكِينَ وَأَسْقِيَتِهِمْ ، وَهَذَا عَامٌّ فِي الْوُضُوءِ وَالشُّرْبِ وَغَيْرِهِ ،

(١) انظر : المجموع شرح المهذب (١/٣١٨-٣١٩) .

(٢) انظر : إرواء الغليل (١/٧٤) .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٤٠) .

(٤) رواه أبو داود في كتاب الأطعمة ، باب في استعمال آية أهل الكتاب ، ح (٣٨٣٢) ،

عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٠/٢٢٣) .

وأحمد في باقي مسند المكثرين من الصحابة ، عن جابر بن عبد الله ، ح (١٥٠٥٣) ،

وقوى إسناده مُحَقَّقُوا الْمُسْنَدَ (٢٣/٢٩٢) .

وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ التَّوَضُّعِ مِنْ جُلُودِ الْمَيْتَةِ وَالْإِنْتِفَاعِ بِهَا إِذَا

دُبِغَتْ : « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَرِجَالُهُ مُوثِقُونَ » اهـ ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/٢١٨) .

وصححه الألباني في الإرواء (١/٧٦) ، تحت ح (٣٧) .

مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الطَّهَارَةُ ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ نَجِسَةً لَمَا أَقْرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، فَطَّهَارَةُ لِبَاسِهِمْ مِنْ بَابِ أَوَّلَى <sup>(١)</sup> .

٤\_ مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ يَهُودِيًّا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَى خُبْزِ شَعِيرٍ ، وَإِهَالَةِ سِنَخَةٍ ، فَأَجَابَهُ » <sup>(٢)</sup> .  
فَالنَّبِيُّ ﷺ أَجَابَ الْيَهُودِيَّ إِلَى طَعَامِهِ ، وَأَكَلَ مِنْهُ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي إِنَاءِ الْيَهُودِيِّ ، فَدَلَّ عَلَى طَهَارَتِهِ ، وَكَذَا لِبَاسُهُمْ <sup>(٣)</sup> .

٥\_ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « تَوَضَّأَ مِنْ جَرَّةٍ نَصْرَانِيَّةٍ » <sup>(٤)</sup> .

- (١) انظر : المجموع شرح المذهب (٣١٩/١-٣٢٠) ؛ معالم السنن شرح سنن أبي داود (٢٣٧/٤) ؛ سبل السلام شرح بلوغ المرام (٧٠/١) ؛ نيل الأوطار (٩٥/١) .  
(٢) ذَكَرَهُ ابْنُ قُدَّامَةَ فِي الْمَغْنِيِّ (١١١/١-١١٢) ؛ وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (٧١/١) ، ح (٣٥) .

وَهُوَ فِي الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ ، لَفْظُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ : « أَنَّهُ مَشَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخُبْزِ شَعِيرٍ ، وَإِهَالَةِ سِنَخَةٍ ، وَلَقَدْ رَهَنَ النَّبِيُّ ﷺ دِرْعًا لَهُ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ يَهُودِيٍّ ، وَأَخَذَ مِنْهُ شَعِيرًا لِأَهْلِهِ ، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ : مَا أُمْسَى عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ صَاعٌ بُرٍّ وَلَا صَاعٌ حَبٍّ ، وَإِنَّ عِنْدَهُ لَيَسْعُ نِسْوَةٌ » اهـ ، كِتَابُ الْبَيُوعِ ، بَابُ شِرَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِالنِّسْفَةِ ، ح (٢٠٦٩) ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِيِّ بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٥٤/٤) .  
وَالْإِهَالَةُ : مَا أُذِيبَ مِنَ الشَّحْمِ وَالْإِلَيَّةِ ، وَقِيلَ : هُوَ كُلُّ دَسَمٍ حَامِدٍ ، وَقِيلَ : مَا يُؤْتَدَمُ بِهِ مِنَ الْأَذْفَانِ . وَالسِّنَخَةُ : الْمَتَغَيَّرَةُ الرِّيْحِ . الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (١٦٧/٥) .

- (٣) انظر : الْمَغْنِيُّ (١١٢/١) .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ ، بَابِ وَضُوءِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ وَفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ ، وَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ (٣٥٧/١-٣٥٨) مَنْ وَصَلَهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ ، وَصَحَّحَهُ .

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مُوَصَّوْلًا فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ التَّطَهُّرِ فِي أَوَانِيِ الْمُشْرِكِينَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ

وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى طَهَارَةِ آيَةِ الْكُفَّارِ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ تَوَضَّأَ ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ عَنْ حَالِ  
الْجَرَّةِ ، فَطَهَارَةُ لِبَاسِهِمْ مِنْ بَابِ أَوَّلَى <sup>(١)</sup> .

(ج) مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ :

أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا لَبَسَهُ الْكُفَّارُ مِنَ الثِّيَابِ الطَّهَارَةُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ أَغْلَبَهُمْ  
يَتَحَرَّزُونَ عَنِ النَّجَاسَةِ ، أَشْبَهَ مَا نَسَجُوهُ ، فَلَا يُعَدَّلُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ إِلَّا بِبَيِّنٍ ،  
وَالنَّجَاسَةُ لَا تَثْبُتُ مَعَ الشُّكِّ <sup>(٢)</sup> .

ثَانِيًا : أَدَلَّتْهُمْ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ لُبْسِ ثِيَابِ الْكُفَّارِ الْمُتَدَيِّنِينَ بِالنَّجَاسَةِ ، وَبُطْلَانِ  
الصَّلَاةِ بِهَا :

(أ) مِنَ السُّنَّةِ :

١ - حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ <sup>(٣)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ  
فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّا بَارِضُ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فَتَأْكُلُ فِي أَيْتِهِمْ ، وَبَارِضِ صَيْدٍ ،

بُجَاسَةِ ، السُّنَنِ الْكُبْرَى (٣٢/١) . وَكَذَا الدَّارَقُطْنِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ ، بَابِ الرُّضْوَةِ .  
أَهْلُ الْكِتَابِ ، سُنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ (٣٢/١) .

(١) كِتَابُ الْأُمِّ (٥٥/١) ؛ ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِيِّ بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٥٨/١) .

(٢) انْظُرْ : بِدَائِعِ الصَّنَائِعِ (٤٣٢/١) ؛ الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ (٣١٧/١ - ٣٢٠) ؛ الْمَغْنِي  
(١١٢/١) .

(٣) هُوَ أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيُّ ، صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مُخْتَلَفٌ فِي اسْمِهِ ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ :  
جُرْهُمُ بْنُ نَاشِمٍ ، أَسْلَمَ قَدِيمًا ، وَشَهِدَ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ ، وَأَسْهَمَ لَهُ النَّبِيُّ يَوْمَ خَيْبَرَ ،  
وَأَرْسَلَهُ إِلَى قَوْمِهِ بِالشَّامِ ، فَسَكَنَ دَارِيًا ، وَلَمْ يَزَلْ مُحَاهِدًا بِسَيْفِهِ وَلِسَانِهِ ، ذَاعِيًا إِلَى اللَّهِ  
عَابِدًا مُتَهَجِّدًا ، حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ ، وَهُوَ سَاجِدٌ ، يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ فِي حَوْفِ اللَّيْلِ ، سَنَةً خَمْسٍ  
وَسَبْعِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ .

انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي : [ الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى (٤١٦/٧) ؛ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (٥٦٧/٢ - ٥٧١) ،

رَقْمُ (١٢٠) ] .

أَصِيدُ بِقَوْسِي ، وَأَصِيدُ بِكَلْبِي الْمُعَلِّم ، وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلِّمٍ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بِأَرْضِ أَهْلِ كِتَابٍ ؛ فَلَا تَأْكُلُوا فِي آيَتِهِمْ ، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا بُدًّا ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا بُدًّا ، فَاغْسِلُوهَا ، وَكُلُوا ، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكُمْ بِأَرْضِ صَيْدٍ ؛ فَمَا صِدَّتْ بِقَوْسِكِ فَاذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ وَكُلْ ، وَمَا صِدَّتْ بِكَلْبِكَ الْمُعَلِّمِ فَاذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ وَكُلْ ، وَمَا صِدَّتْ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلِّمٍ ، فَادْرَكَتْ ذَكَاتُهُ فَكُلْهُ » (١) .

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ : إِنَّا نَحَارُ أَهْلَ الْكِتَابِ ، وَهُمْ يَطْبُخُونَ فِي قُدُورِهِمْ الْخَنَزِيرَ وَيَشْرَبُونَ فِي آيَتِهِمُ الْخَمْرَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَكُلُوا فِيهَا وَاشْرَبُوا ، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَارْحَضُوهَا بِالْمَاءِ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا » (٢) .  
وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِتَجَنُّبِ اسْتِعْمَالِ آيَةِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ لَا يَتَحَاشَوْنَ مِنْ اسْتِخْدَامِ النَّجَاسَاتِ فِيهَا ؛ كَالْخَنَزِيرِ وَالْخَمْرِ وَنَحْوَهُمَا ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ بَدِيلًا عَنْهَا فَعَلَيْهِ غَسْلُهَا قَبْلَ اسْتِعْمَالِهَا ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي آيَةِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ يَتَدَيَّنُونَ بِاسْتِعْمَالِ النَّجَاسَةِ النَّجَاسَةِ (٣) .

وَاعْتَرِضَ عَلَى الْأَسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ ثَلَاثَةِ وَجُوهِ :  
الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ مَحَلِّ النَّزَاعِ ؛ إِذِ النَّزَاعُ فِيمَا جُهِلَ حَالُهُ مِنْ

(١) رواه البخاري في كتاب الذبائح والصيد ، باب آية المحموس والميتة ، ح (٥٤٩٦) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٣٧/٩-٥٣٨) .

ومسلم في كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب الصيد بالكلاب المعلمة ، ح [٨] (١٩٣٠) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٧١-٧٠/١٣) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الأطعمة ، باب استعمال آية أهل الكتاب ، ح (٣٨٣٣) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٢٤/١٠) .

والرَّخْصُ : هُوَ الْفَسْلُ بِالْمَاءِ . انظر : معالم السنن شرح سنن أبي داود (٢٣٧/٤) .

(٣) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٧١/١٣) ؛ ابن حجر ، فتح

أَوَانِي الْكُفَّارِ وَلِبَاسِهِمْ ، وَالْأَمْرُ بِتَجَنُّبِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فِي أَوَانِي الْكُفَّارِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَغَسْلِهَا حَالَ الْاضْطِرَارِّ إِلَيْهَا إِنَّمَا هُوَ فِي حَالِ الْعِلْمِ بِنَجَاسَتِهَا ، وَالتَّحَقُّقِ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِمَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ بِحَالِهِمْ <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا الْاِغْتِرَاضُ مَرْدُودٌ : بِأَنَّ ظَاهِرَ سِيَاقِ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْأَوَانِي مَجْهُولَةٌ الْحَالِ ، لَكِنَّ حَالَ أَهْلِهَا مَعْلُومٌ ، وَكَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ هَلْ مَا يَسْتَحْدِمُهُ مِنْ أَوَانِي قَدْ طَبَخُوا فِيهِ النَّجَاسَةَ أَمْ لَا ؟ ؛ وَلِذَا اسْتَفْصَلَ الصَّحَابِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ حُكْمِ اسْتِعْمَالِهَا ، وَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ مَخَافَةَ أَنْ تَكُونَ نَجَسَةً <sup>(٢)</sup> .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « الْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّهُ كَانَ مَعْلُومًا مِنْ حَالِ الْمُشْرِكِينَ أَنَّهُمْ يَطْبَخُونَ فِي قُدُورِهِمْ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ ، وَيَشْرَبُونَ فِي آئِنَتِهِمْ الْخُمُورَ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا إِلَّا بَعْدَ الْغَسْلِ وَالتَّنْظِيفِ ، فَأَمَّا مِيَاهُهُمْ وَتِيَابُهُمْ فَإِنَّهَا عَلَى الطَّهَارَةِ كَمِيَاهِ الْمُسْلِمِينَ وَتِيَابِهِمْ ، إِلَّا أَنَّ يَكُونُوا مِنْ قَوْمٍ لَا يَتَحَاشَوْنَ النَّجَاسَاتِ ، أَوْ كَانَ مِنْ عَادَتِهِمْ اسْتِعْمَالُ الْأَبْوَالِ فِي طَهُورِهِمْ ، فَإِنَّ اسْتِعْمَالَ تِيَابِهِمْ غَيْرُ جَائِزٍ إِلَّا أَنْ لَا يُعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يُصِبْهَا شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَاتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ » <sup>(٣)</sup> .

الْاِغْتِرَاضُ الثَّانِي : أَنَّ الْأَمْرَ بِغَسْلِ أَوَانِي الْكُفَّارِ - وَالْحَالُ مَا ذُكِرَ فِي الْحَدِيثِ - لَيْسَ لِأَجْلِ نَجَاسَتِهَا وَتَلَوُّنِهَا بِالْكُفَّارِ ، بَلْ مِنْ أَجْلِ الْاِسْتِيقْذَارِ ؛ لِطَبْخِهِمْ فِيهَا

⇨ الباري بشرح صحيح البخاري (٥٣٨/٩) ؛ سبيل السلام شرح بلوغ المرام (٧٠/١) - (٧١) ؛ نيل الأوطار (٩٥/١-٩٦) .

(١) انظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٩٦/٢١) .

(٢) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٧١/١٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٣٨/٩) .

(٣) معالم السنن شرح سنن أبي داود (٢٣٧/٤-٢٣٨) .

الخنزير وشربهم الخمر بها ، كما صرّحت بذلك الرواية الأخرى <sup>(١)</sup> .  
الاعتراض الثالث : أن الأمر بغسل آية الكفار محمول على الاستحباب  
والاحتياط ، ولا يصح الاستدلال بالحديث على نجاسة أولائهم وزيابهم <sup>(٢)</sup> .

- والجواب عن هذين الاعتراضين :

أن الأمر في الحديث مطلق ، وهو يقتضي الوجوب ، ولا يصرف عنه إلى  
النذب والاستحباب إلا للدليل ، ولا دليل على ذلك إلا التحكم بالرأي ، والأمر  
بغسل ما جهل حاله من أولائي الكفار محمول على الكفار الذين علم من حالهم  
أنهم لا يتحاشون النجاسات ؛ جمعا بينه وبين الأدلة السابقة التي دلت على جواز  
استعمال أولائي الكفار ، وأن الأصل فيها الطهارة <sup>(٣)</sup> .  
ومما يؤيد هذا أن النبي ﷺ نهاهم عن استعمالها إلا عند الضرورة ، ولو كان  
الأمر للاستحباب والنذب ما نهاهم عنها .

(ب) من حيث النظر :

أن هؤلاء الكفار يتدينون باستعمال النجاسة ، كما يتدين المسلمون بالطهارة  
بالماء ، وعلى ذلك فإن أولائهم وزيابهم لا تسلم من النجاسة ، فحرم استعمالها ،  
إلا عند الضرورة ، فيغسلها ويستعملها <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : سبل السلام شرح بلوغ المرام (٧٠/١) ؛ نيل الأوطار (٣٥/١ ، ٩٦) .

(٢) انظر : المجموع شرح المهذب (٣٢١/١) ؛ عمدة القاري شرح صحيح البخاري  
(٩٦/٢١) .

(٣) انظر : معالم السنن شرح سنن أبي داود (٢٣٧/٤) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ،  
المجلد الخامس (٧١/١٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٣٨/٩) .

(٤) انظر : المجموع شرح المهذب (٣١٧/١ ، ٣١٨-٣١٩) ؛ المغني (١١١/١) .

- ثَانِيًا : أدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى طَهَارَةِ ثِيَابِ الْكُفَّارِ الْمَجْهُولَةِ الْحَالِ مُطْلَقًا ، وَصِحَّةِ الصَّلَاةِ فِيهَا :

اسْتَدْلُوا بِالْأَدِلَّةِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى طَهَارَةِ مَا جُهِلَ حَالُهُ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ لَا يَتَدَيَّنُونَ بِاسْتِعْمَالِ النَّجَاسَاتِ ، وَحَمَلُوهَا عَلَى الْكُفَّارِ مُطْلَقًا ، مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ كُفَّارٍ وَكُفَّارٍ .  
وَمِمَّا يُؤَيِّدُ هَذَا - عِنْدَهُمْ - :

١- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مِنْ مَزَادَةِ الْمَرْأَةِ الْمُشْرِكَةِ <sup>(١)</sup> ، وَلَبَسَ الْجُبَّةَ الشَّامِيَّةَ الَّتِي جَاءَتْ مِنْ بِلَادِ الرُّومِ <sup>(٢)</sup> ، وَلَمْ يَسْأَلْ عَنْ حَالِ الْمَرْأَةِ ، وَلَا عَنْ حَالِ أَهْلِ الْبِلَادِ الَّتِي جِيءَ بِتِلْكَ الْجُبَّةِ مِنْهَا ، هَلْ هُمْ يَتَدَيَّنُونَ بِاسْتِعْمَالِ النَّجَاسَاتِ أَمْ لَا ؟ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا جُهِلَ حَالُهُ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ مُطْلَقًا طَهَارَةُ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْحُكْمُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْكُفَّارِ مِنْ حَيْثُ التَّدَيُّنِ وَنَحْوِهِ لَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ حَالِهِمْ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْكُفَّارَ جَمِيعًا حَالَهُمْ وَاحِدٌ مِنْ حَيْثُ النَّجَاسَةُ وَعَدَمُهَا <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجُوهِ ثَلَاثَةٍ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ هَذِهِ الْأَدِلَّةَ مُعَارِضَةٌ بِحَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ؛ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْكَافِرِ الْمُتَدَيِّنِ بِالنَّجَاسَةِ ، وَبَيْنَ غَيْرِهِ ، وَكُلُّ الْأَدِلَّةِ صَحِيحَةٌ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَرْجِيحِ أَحَدِهَا عَلَى الْآخَرِ ، أَوْ إِعْمَالِ أَحَدِهَا وَتَرْكِ الْآخَرِ ، وَالْمَسْلُوكُ الْأَمْثَلُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ أَنْ تُحْمَلَ الْأَدِلَّةُ الْعَامَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١١٢٤) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٩٦) .

(٣) انظر : المجموع شرح المهذب (١/٣٢٠-٣٢١) ؛ المغني (١/١١١-١١٢) ؛ أحكام

اللباس المتعلقة بالصلاة والحج (ص ١٤٥) .

طَهَارَةً أَوْ أَنِّي الْكُفَّارِ وَيَتَابِهِمْ عَلَى الْكُفَّارِ الَّذِينَ يُعَلِّمُ أَوْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُمْ لَا يَتَدَيَّنُونَ بِاسْتِعْمَالِ النَّجَاسَاتِ ، وَيُحْمَلُ حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ عَلَى الْكُفَّارِ الْمُتَدَيِّنِينَ بِاسْتِعْمَالِ النَّجَاسَاتِ ، تَوْفِيقًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وَإِعْمَالًا لَهَا جَمِيعًا <sup>(١)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلْ عَنْ حَالِ تِلْكَ الْمَزَادَةِ ، وَتِلْكَ الْجَبَّةِ لِأَنَّهُ كَانَ عَلَى عِلْمٍ ، وَمَعْرِفَةٍ بِهَا ، فَلَا حَاجَةَ حِينَئِذٍ لِلسُّؤَالِ ، وَلَا غَرَابَةٍ فِي هَذَا لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُطْلِعُ أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ عَلَى مَا يَشَاءُ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَقْطَعُ بِكَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ غَسَلَ تِلْكَ الْجَبَّةَ قَبْلَ لُبْسِهَا أَوْ لَا ، فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ قَدْ غَسَلَهَا <sup>(٢)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ : أَنَّ غَالِبَ الْكُفَّارِ لَا يَتَدَيَّنُونَ بِاسْتِعْمَالِ النَّجَاسَةِ ، وَمِنْهُمْ أَهْلُ الشَّامِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَهُودًا وَنَصَارَى ، وَهُمْ أَقْرَبُ إِلَى الطَّهَارَةِ مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ ، وَالْكَفَّارُ الَّذِينَ يَتَدَيَّنُونَ بِاسْتِعْمَالِ النَّجَاسَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَانُوا مَعْرُوفِينَ ؛ وَهُمْ الْمَجُوسُ الَّذِينَ اسْتَفْصَلَ عَنْهُمْ أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - <sup>(٣)</sup> .

٢- مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي صَحِيحِهِ قَالَ : « بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْجَبَّةِ الشَّامِيَّةِ . وَقَالَ الْحَسَنُ فِي الثِّيَابِ يَنْسُجُهَا الْمَجُوسِيُّ : لَمْ يَرِ بِهَا بَأْسًا . وَقَالَ مَعْمَرٌ : رَأَيْتُ الزُّهْرِيَّ يَلْبَسُ مِنْ ثِيَابِ الْيَمَنِ مَا صُبِغَ بِالْبَوْلِ . وَصَلَّى عَلِيُّ بْنُ أَبِي

(١) انظر : معالم السنن شرح سنن أبي داود (٢٣٧/٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٣٨/٩) .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٦/٢) .

(٣) انظر : المجموع شرح المهذب (٣٢٠/١) ؛ معالم السنن شرح سنن أبي داود (٢٣٧/٤) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٧٦/٢) .



طَالِبٍ فِي تَوْبٍ غَيْرِ مَقْصُورٍ» (١) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ هَذَا لُبْسٌ مَا نَسَجُوهُ قَبْلَ أَنْ يَلْبَسُوهُ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ سِيَاقِ الْخَبَرِ ، وَقَدْ سَبَقَ اتِّفَاقُ الْعُلَمَاءِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ ، إِلَّا مَنْ شَدَّ مِنَ الْأَخْنَافِ وَخَالَفَ الْجُمْهُورَ ، وَالصَّوَابُ خِلَافُهُ (٢) .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُمْ لَمْ يَلْبَسُوهَا حَتَّى غَسَلُوهَا بِالْمَاءِ ، وَطَهَرُوهَا مِنَ النَّجَاسَةِ . قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَأَمَّا صَلَاةُ الزُّهْرِيِّ فِي تَوْبٍ صُبِغَ بِالْبَوْلِ : فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ غَسْلِهِ ، وَإِنَّمَا عَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَغْسِلَ تَوْبَهُ حَتَّى يَتَيَقَّنَ طَهَارَتَهُ » (٣) .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى طَهَارَةِ لِبَاسِ الْكُفَّارِ مُطْلَقًا ، وَجَوَازِ الصَّلَاةِ فِيهِ مَعَ الْكَرَاهَةِ :

(أ) - الْقَائِلُونَ بِشُمُولِ الطَّهَارَةِ مَعَ الْكَرَاهَةِ لِجَمِيعِ ثِيَابِ الْكُفَّارِ مُطْلَقًا : اسْتَدْلُوا بِحَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ السَّابِقِ ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : « أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بَارِضٌ أَهْلَ كِتَابٍ ؛ فَلَا تَأْكُلُوا فِي آيَتِهِمْ ، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا بُدًّا ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا بُدًّا ، فَاغْسِلُوهَا ، وَكُلُوا » (٤) .

(١) رواه تعليقاً بصيغة الجزم في كتاب الصلاة ، في ترجمة الباب المذكور ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٦٤) .

وقد سبق بعضه ، انظر : (ص ١١١٨) من هذا البحث .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١١١٧-١١٢٠) .

(٣) شرح صحيح البخاري (٢/٢٦) . وانظر : ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٣٧٣ وما بعدها) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١١٢٨-١١٢٩) .

وَحَمَلُوهُ عَلَى الطَّهَارَةِ مَعَ الْكَرَاهَةِ لِأَمْرَيْنِ :

الأوّل : الأدلة الصحيحة الدالة على طهارة ما جهل حاله من أواني الكفار وثيابهم ؛ كحديث المزادة ، وحديث جابر ، وحديث الجبة ، ونحوها مما سبق في أدلة القول الأوّل <sup>(١)</sup> .

الثاني : أنّ الكراهة أقلّ أحوال النهي وأذناها ، فيحمل عليها خروجاً من الخلاف <sup>(٢)</sup> .

- وهذا كله مرذود : بأنّ حمل الأحاديث جميعاً على الطهارة مع الكراهة في حقّ لباس جميع الكفار تحكّم لا دليل عليه ، وتلاعب بخصوص الشارع ، وصرف لها عن دلالاتها ، ومقصودها ؛ لأنّ النصوص الشرعية فرقت بين كفار وكفار ، فالكفار الذين وردّ فيهم حديث أبي ثعلبة الخشني يختلف حالهم عن الكفار الذين وردت فيهم الأدلة الأخرى ، فيبقى لكلّ نوع منهم حكمه الخاص به <sup>(٣)</sup> .

(ب) القائلون بنجاسة ما يلي عوراتهم من الثياب وكراهة الصلاة فيها مع صحّتها ، استدّلوا بما يلي :

١- أنّهم لا يتنزهون من البول ، ولا يحسنون الطهارة ، وبعضهم قد يتعبّد باستعمال النجاسة في ثيابه ، فما يلي عوراتهم من اللباس كالسراويل والأزر لا يسلم من النجاسة ، فتكره الصلاة فيه .  
وأما ما لا يلي عوراتهم من الملابس ؛ كالثوب فوقاني فلا تكره الصلاة فيه ؛

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١١٢٤-١١٣٢) .

وانظر : المبسوط (٩٧/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٢٠/١) ؛ المغني (١١٠/١-١١١) .

(٢) انظر : المغني (١١٠/١-١١١) .

(٣) انظر : أحكام اللباس المتعلقة بالصلاة والحج (ص ١٤٧) .

لِيُغْدِيهِ عَنِ النَّجَاسَةِ وَمَوْضِعِ الْحَدَثِ ، فَنَجَاسَةٌ مِثْلُ هَذَا مَشْكُوكٌ فِيهَا ، وَالنَّجَاسَةُ لَا تُثَبِّتُ مَعَ الشَّكِّ <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ تَفْرِيقٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ لَمْ تَفَرِّقْ بَيْنَ مَا يَلِي عَوْرَاتِهِمْ وَمَا لَا يَلِيهَا ، وَاحْتِمَالُ النَّجَاسَةِ وَارِدٌ حَتَّى عَلَى مَا لَا يَلِي عَوْرَاتِهِمْ مِنَ اللَّبَاسِ ، وَهَذَا كُلُّهُ يَبْقَى اخْتِمَالًا لَا يَصْلُحُ لِرَدِّ الْأَدْلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا جُهِلَ حَالُهُ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ الطَّاهِرِ مُطْلَقًا .

٢- اسْتَدَلُّوا بِقَاعِدَةٍ : تَعَارُضِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ ؛ فَالْأَصْلُ فِي ثِيَابِ الْكُفَّارِ الْمَجْهُولَةِ الْحَالِ : الطَّهَارَةُ ، وَالظَّاهِرُ : أَنَّهَا لَا تَسْلَمُ مِنَ النَّجَاسَةِ ؛ وَقَدْ يَقْوَى ذَلِكَ الظَّاهِرُ فِي حَقِّ مَا يَلِي عَوْرَاتِهِمْ مِنَ الثِّيَابِ ؛ فَإِنَّ سَلَامَتَهُ مِنَ النَّجَاسَةِ بَعِيدٌ جَدًّا ؛ خُصُوصًا فِي حَقِّ مَنْ يَتَدَيَّنُ بِالنَّجَاسَةِ <sup>(٢)</sup> .

- وَقَدْ يُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّ هَذَا الْأَصْلَ ؛ وَهُوَ طَهَارَةُ مَا جُهِلَ حَالُهُ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ تَقْوَى بِالْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى طَهَارَةِ ثِيَابِ الْكُفَّارِ ، مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ مَا يَلِي عَوْرَاتِهِمْ مِنْهَا ، وَمَا لَا يَلِيهَا ، مِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ وَحِينَئِذٍ فِإِعْمَالُ نُّصُوصِ الشَّارِعِ أَوْلَى مِنْ إِعْمَالِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ .

- رَابِعًا : أَدْلَةُ الْقَوْلِ الرَّابِعِ ؛ عَلَى نَجَاسَةِ ثِيَابِ الْكُفَّارِ مُطْلَقًا ، وَعَدِيمِ صِحَّةٍ

(١) انظر : المبسوط (٩٧/١) ؛ بدائع الصنائع (٤٣٢/١) ؛ المغني (١١١/١) ؛ شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (١٢٠/١) ؛ ابن رجب ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٧٦-٣٧٧) .

(٢) انظر : ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٧٧/٢) .

الصَّلَاةِ فِيهَا :

(أ) مِنَ الْكِتَابِ :

بِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾<sup>(١)</sup> .  
فَالْآيَةُ دَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَةِ الْكُفَّارِ مُطْلَقًا ، سَوَاءً أَكَانُوا أَهْلَ كِتَابٍ أَوْ لَا ، وَلَمْ  
تُخَصَّ هَذِهِ النِّجَاسَةُ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، فَشَمِلَتْ بِعُمُومِهَا نَجَاسَةَ أَذْيَانِهِمْ وَمُعْتَقَدَاتِهِمْ ،  
وَأَبْدَانِهِمْ وَثِيَابِهِمْ ، وَكُلُّ مَا يَسْتَعْمِلُونَ<sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا الِاسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : عَدَمُ التَّسْلِيمِ بِعُمُومِ النِّجَاسَةِ لِأَبْدَانِ الْمُشْرِكِينَ وَثِيَابِهِمْ الْمَجْهُولَةِ الْحَالِ ،  
وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِالنِّجَاسَةِ فِي الْآيَةِ : نَجَاسَةُ أَذْيَانِهِمْ وَمُعْتَقَدَاتِهِمْ ؛ كَمَا قَرَّرَ ذَلِكَ  
جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ وَغَيْرِهِمْ ، وَهَذَا لَا يَشْمَلُ أَبْدَانَهُمْ وَثِيَابَهُمْ  
وَأَوَانِيَهُمْ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعْمَلَ آيَةَ الْكُفَّارِ<sup>(٣)</sup> ، وَأَكَلَ طَعَامَهُمْ<sup>(٤)</sup> ،  
وَأَدْخَلَهُمُ الْمَسْجِدَ<sup>(٥)</sup> ؛ وَلَوْ كَانُوا نَجِسِي الْأَبْدَانِ مَا أَدْخَلَهُمُ الْمَسْجِدَ أَبَدًا ؛ وَإِذَا

(١) التوبة : ٢٨ .

(٢) انظر : المجموع شرح المذهب (٣٢٠/١) ؛ سبل السلام شرح بلوغ المرام (٧٠/١) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١١٢٤ وما بعدها) .

(٤) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١١٢٧) .

(٥) فَقَدْ أَنْزَلَ وَقَدْ تَقَبَّلَ فِي الْمَسْجِدِ وَكَانُوا مُشْرِكِينَ . رواه أبو داود في كتاب الخراج  
والإمارة والفتى ، باب ما جاء في خبر الطائف ، ح (٣٠٢٤) ، عون المعبود شرح سنن  
أبي داود (١٨٥/٨) .

وأحمد في مسند الشاميين ، عن عثمان بن أبي العاص ، ح (١٧٩١٣) ، وصححه  
مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ ؛ لِأَنَّ رِجَالَهُ كُلَّهُمْ ثِقَاتٌ ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٣٨/٢٩) -  
(٤٣٩) .

وَرَبَطَ ثَمَامَةَ بَنِ أَنَالٍ فِي سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ . رواه البخاري في

كَانَ هَذَا فِي حَقِّ الْمُشْرِكِينَ عَبْدَةَ الْأَوْتَانِ ، فَأَهْلُ الْكِتَابِ أَوْلَى ، وَمَا زَالَ الْيَهُودُ يَدْخُلُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْمَسْجِدَ لِلْحُكْمِ بَيْنَهُمْ ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَغْرَاضِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْكِرَ عَلَيْهِمْ ، أَوْ يَمْنَعَهُمْ مِنْ دُخُولِهِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ - رحمه الله - : « وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ ، وَمِنْهُمْ أَهْلُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ إِلَى أَنَّ الْكَافِرَ لَيْسَ بِنَجِسٍ الذَّاتِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَحَلَّ طَعَامَهُمْ ، وَثَبَّتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ وَقَوْلِهِ مَا يُفِيدُ عَدَمَ نَجَاسَةِ ذَوَاتِهِمْ ؛ فَأَكَلَ فِي آيَتِهِمْ ، وَشَرِبَ مِنْهَا ، وَتَوَضَّأَ فِيهَا ، وَأَنْزَلَهُمْ فِي مَسْجِدِهِ » <sup>(٢)</sup> .

الْثَّانِي : أَنَّ الْمَقْصُودَ بِنَجَاسَةِ الْكَافِرِ فِي الْآيَةِ : التَّنْفِيزُ عَنْهُمْ ، وَإِهَانَتُهُمْ ، وَنَجَاسَةُ أَدْيَانِهِمْ وَأَلِهَتِهِمْ الَّتِي يَعْبُدُونَهَا ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِهِ نَجَاسَةُ أَبْدَانِهِمْ <sup>(٣)</sup> .

### (ب) مِنَ السُّنَّةِ :

١- حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ السَّابِقِ ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : « أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بِأَرْضِ أَهْلِ كِتَابٍ ؛ فَلَا تَأْكُلُوا فِي آيَتِهِمْ ، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا بُدْأً ، فَإِنْ

⇒ كِتَابُ الصَّلَاةِ ، بَابُ الْإِغْتِسَالِ إِذَا أَسْلَمَ ، وَرَبَطُ الْأَسِيرِ أَيْضاً فِي الْمَسْجِدِ ، ح (٤٦٢) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٦٦١-٦٦٢) .

وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ ، بَابُ رِبْطِ الْأَسِيرِ وَحَبْسِهِ وَحَوَازِ الْمَنِّ عَلَيْهِ ، ح [٥٩] (١٧٦٤) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (١٢/٤٣٦-٤٣٧) .

(١) انظر : ابن العربي ، أحكام القرآن (٢/٤٦٨-٤٦٩) ؛ تفسير القرآن العظيم (٢/٣٨٢) ؛ الشوكاني ، فتح القدير (٢/٥٠٧-٥٠٨) ؛ المجموع شرح المهذب (١/٣٢٠-٣٢١) ؛ سبل السلام شرح بلوغ المرام (١/٧٠) ؛ نيل الأوطار (١/٣٥) .

(٢) فتح القدير (٢/٥٠٨) .

(٣) انظر : المجموع شرح المهذب (١/٣٢٠-٣٢١) ؛ نيل الأوطار (١/٣٥) .

لَمْ تَجِدُوا بُدًّا ، فَاعْسِلُوهَا ، وَكُلُّوا » <sup>(١)</sup> .  
 والوجه منه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِاجْتِنَابِ أَوَانِي الْكُفَّارِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ ،  
 وَالْأَمْرُ الْمَطْلُوقُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى نَجَاسَتِهَا ، وَلِبَاسُهُمْ مِثْلُهَا <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا الِاسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ مِنْ ثَلَاثَةِ وُجُوهِ :

الوجه الأول : لَا يُسَلَّمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ مُطْلَقٌ عَنِ الْقَرَّائِنِ ، بَلْ قَدْ حَفَّتْ بِهِ  
 قَرَّائِنٌ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارَ الْمُسْتَفْسِرَ عَنْ حَالِهِمْ مِمَّنْ اشتهَرُوا بِاسْتِعْمَالِ  
 النَّجَاسَةِ ، وَمَنْ هَذِهِ حَالُهُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ أَوَانِيَهُ وَثِيَابَهُ لَا تَحِلُّ مِنْ نَجَاسَةٍ .

الوجه الثاني : أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَحْمُولٌ عَلَى الْكُفَّارِ الْمُتَدَيِّنِينَ بِاسْتِعْمَالِ  
 النَّجَاسَاتِ ، وَالْأَدْلَةُ الدَّالَّةُ عَلَى طَهَارَةِ أَوَانِي الْكُفَّارِ وَثِيَابِهِمْ مَحْمُولَةٌ عَلَى غَيْرِهِمْ  
 مِنْ سَائِرِ الْكُفَّارِ ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدْلَةِ ، وَتَوْفِيقًا بَيْنَهَا <sup>(٣)</sup> .

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ  
 حَمَلُوا هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّاسٍ عُرِفُوا بِمُبَاشَرَةِ النَّجَاسَاتِ ؛ مِنْ أَكْلِ الْخِزْيِرِ ،  
 وَنَحْوِهِ ؛ فَقَالُوا : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَنَعَ مِنَ الْأَكْلِ فِي أَنْبَتِهِمْ إِلَّا إِذَا لَمْ نَجِدْ غَيْرَهَا ،  
 فَإِنَّا نَغْسِلُهَا وَنَأْكُلُ فِيهَا ، وَهَذَا الْحَمْلُ جَيِّدٌ ، وَهُوَ مُقْتَضَى قَوَاعِدِ الشَّرْعِ » <sup>(٤)</sup> .

الوجه الثالث : أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ وَالنَّدْبِ <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١١٢٩) .

(٢) انظر : سبل السلام شرح بلوغ المرام (٦٩/١ - ٧٠) ؛ نيل الأوطار (٩٥/١ - ٩٦) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١١٣٢ وما بعدها) . وانظر : المجموع شرح المهذب (٣٢٠/١ - ٣٢١) .

(٤) الشرح المُنْتَعَى عَلَى زَادِ الْمُسْتَفِيدِ (٦٩/١) . وانظر : شرح النووي عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ،  
 المجلد الخامس (٧١/١٣) .

(٥) انظر : المجموع شرح المهذب (٣٢١/١) .

٢\_ مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : « حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : دَغَ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ » (١) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ الْكُفَّارَ فِي الْغَالِبِ لَا يَتَحَرَّزُونَ مِنَ النَّجَاسَاتِ ، لَا سِيَّمَا الْخَمْرَ وَالْخِنْزِيرَ ؛ لَا سِتِّخْلَالَهُمْ إِيَّاهَا ، وَلَا يُحْسِنُونَ الطَّهَارَةَ وَالِاسْتِنْجَاءَ ، وَهَذَا يُؤَكِّدُ عَلَى نَجَاسَتِهِمْ ، وَنَجَاسَةِ أَوَانِيهِمْ وَثِيَابِهِمْ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا لَا تَسْلَمُ مِنَ النَّجَاسَةِ ، فَوَجَبَ تَرْكُهَا ؛ اتِّقَاءً لِلشُّبُهَاتِ ، وَابْتِعَادًا عَنِ الرَّيْبِ ، وَسَلَامَةً لِلدِّينِ (٢) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ لَا يُسَلَّمُ أَنَّ فِي لُبْسِ ثِيَابِ الْكُفَّارِ غَيْرِ الْمُتَدَيِّنِينَ بِاسْتِعْمَالِ النَّجَاسَةِ رِيَّةً وَشُبْهَةً ، بَلْ إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَتَعَبَّدُ بِاجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ ، فَمَا جُهِلَ خَالُهُ مِنْ ثِيَابِهِمْ وَأَوَانِيهِمْ يَجْرِي عَلَى أَصْلِ الطَّهَارَةِ وَالِإِبَاحَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، وَأَصْحَابَهُ اسْتَعْمَلُوهَا ، وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْأُمَّةُ لَا تَجْمَعُ عَلَى ضَلَالَةٍ (٣) .

\* وَالرَّاجِحُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ الْكُفَّارَ غَيْرَ الْمُتَدَيِّنِينَ بِاسْتِعْمَالِ النَّجَاسَةِ ثِيَابُهُمْ طَاهِرَةٌ ،

(١) رواه الترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع ، باب (٦٠) ، ح (٢٥١٨) ، وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ . الجامع الصحيح (٥٧٦/٤-٥٧٧) .

وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ ، بَابِ الْحَثِّ عَلَى تَرْكِ الشُّبُهَاتِ ، ح (٥٧١٢) ، سَنَنُ النَّسَائِيِّ (٢٣٨/٨) .

وَاحْمَدُ فِي مُسْنَدِ أَهْلِ الْبَيْتِ ، مُسْنَدِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، ح (١٧٢٣) ، وَصَحَّحَهُ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ (٢٤٨/٣-٢٤٩) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (١٥٥/٧-١٥٦) ، ح (٢٠٧٤) .

(٢) انظر : جواهر الإكليل (١٠/١) ؛ شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (١٢٠/١) ؛ المغني (١١١/١-١١٢) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١١٢٤ وما بعدها) .

يَجُوزُ لُبْسُهَا فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا ، وَأَمَّا مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ يَتَعَبَّدُ بِاسْتِعْمَالِ النَّجَاسَةِ مِنَ الْكُفَّارِ فَيُبَاطِلُ نَجِسَةً ، لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَلْبَسَهَا فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا حَالَ السَّعَةِ وَالِاخْتِيَارِ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهَا لَا تَسْلَمُ مِنَ النَّجَاسَةِ ؛ فَإِنْ اخْتَاجَهَا وَاضْطُرَّ إِلَيْهَا ، غَسَلَهَا حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَنَّهَا طَهُرَتْ ، ثُمَّ لَبَسَهَا ؛ وَذَلِكَ لِمَا يَلِي :

- أَوَّلًا : لِقُوَّةِ أُدْلَةٍ هَذَا الْقَوْلِ ، وَصِحَّتِهَا ، وَسَلَامَتِهَا مِنَ الْاعْتِرَاضَاتِ الْقَادِحَةِ ، فِي مُقَابِلِ أُدْلَةٍ ضَعِيفَةٍ ، أَوْ مُؤَلَّةٍ .
- ثَانِيًا : أَنَّ هَذَا هُوَ عَمَلُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَصَحَابَتِهِ ، وَسَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَخَلَفِهَا إِلَى يَوْمِنَا هَذَا ، وَمُحَالٌّ أَنْ يَجْمَعَ اللَّهُ تَعَالَى الْأُمَّةَ عَلَى مُحَرَّمٍ .
- ثَالِثًا : أَنَّ فِي هَذَا الْقَوْلِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدْلَةِ الصَّحِيحَةِ ، وَتَوْفِيقًا بَيْنَهَا ، وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ تَرْجِيحِ بَعْضِهَا ، أَوْ إِعْمَالِ بَعْضِهَا وَتَرْكِ الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ .





## الْفَرْعُ السَّادِسُ

## حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ الْمَصْنُوعَةِ مِنْ جُلُودِ

## الْحَيَوَانَاتِ ( الْفِرَاءِ )

سَبَقَ بَيَانُ حُكْمِ لُبْسِ الثِّيَابِ الْمَصْنُوعَةِ مِنْ جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ خَارِجَ الصَّلَاةِ ،  
وَالْحُكْمُ فِي الصَّلَاةِ لَا يَخْتَلِفُ عَنْهُ خَارِجَهَا <sup>(١)</sup> ، وَمَزِيدًا لِمَا سَبَقَ فَإِنَّ لُبْسَ الثِّيَابِ  
الْمَصْنُوعَةِ مِنْ جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ ( الْفِرَاءِ ) لَا يَخْلُو مِنْ ثَلَاثِ حَالَاتٍ :  
• الْحَالَةُ الْأُولَى :

أَنْ يَكُونَ اللَّبَاسُ مَصْنُوعًا مِنْ جِلْدِ حَيَوَانٍ مَأْكُولٍ قَدْ ذُكِّيَ ذَكَاةً شَرْعِيَّةً ؛ فَهَذَا  
اللَّبَاسُ طَاهِرٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، يَجُوزُ لُبْسُهُ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا ، وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ  
فِيهِ <sup>(٢)</sup> .

## • الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ :

أَنْ يَكُونَ اللَّبَاسُ مَصْنُوعًا مِنْ جِلْدِ حَيَوَانٍ نَجَسِ الْعَيْنِ أَوْ مُحَرَّمِ الْأَكْلِ ؛  
كَالْحَنْزِيرِ ، وَالْحِمَارِ ، وَالْكَلْبِ ، وَالسَّبَاعِ ؛ فَهَذَا جِلْدُهُ نَجَسٌ فِي أَكْثَرِ أَقْوَالِ أَهْلِ  
الْعِلْمِ ، وَقَدْ سَبَقَ تَرْجِيحُهُ <sup>(٣)</sup> ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ  
أَوْ ذُبِحَ ، وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لُبْسُهُ ، وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيْمَا صُنِعَ مِنْ جُلُودِ

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٢٤ وما بعدها) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/ ٤٤٢-٤٤٣) ؛ عقد الجواهر الثمينة في  
منهـب عالم المدينة (٣١/١) ؛ التمهيد (١٨١/٤) ؛ المهذب في فقه الإمام الشافعي  
(٦١/١) ؛ شرح منتهى الإرادات (٣١/١) ؛ المغني (٨٩/١) ؛ مراتب الإجماع (ص ٤٤) .

(٣) انظر (ص ١٣٤ ، ١٥٩) من هذا البحث .

هَذِهِ الْحَيَوَانَاتِ ؛ لِأَنَّهَا نَجَسَةُ الْعَيْنِ .

### • الْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ :

أَنْ يَكُونَ اللَّبَاسُ مَصْنُوعًا مِنْ جِلْدِ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ لَحْمُهُ الَّذِي مَاتَ مِنْ غَيْرِ ذِكَاةٍ شَرْعِيَّةٍ ؛ وَهَذَا قَدْ سَبَقَ فِيهِ خِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَالَّذِي ظَهَرَ تَرْجِيحُهُ : أَنَّ جِلْدَ مَيْتَةِ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ اللَّحْمِ إِذَا دُبِغَ وَأُصْلِحَ فَهُوَ طَاهِرٌ ، وَعَلَى هَذَا فَمَا صُنِعَ مِنْهُ طَاهِرٌ يَجُوزُ لُبْسُهُ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا ، وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ دِبَاغَ الْجِلْدِ طَهُورُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُدْبَغْ فَهُوَ نَجَسٌ ؛ لِكَوْنِهِ مَيْتَةً ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَجُوزُ لُبْسُهُ لَا فِي الصَّلَاةِ وَلَا خَارِجِهَا ، وَلَا تَصِحُّ فِيهِ الصَّلَاةُ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : ما سبق من هذا البحث (ص ١٣٥-١٥٩) .

وانظر : الشَّرْحُ الْمُنْتَعِبُ عَلَى زَادِ الْمُسْتَفْتِينَ (١/٧٣-٧٥) ؛ أَحْكَامُ اللَّبَاسِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ (ص ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٣٤) .

## الْمَطْلَبُ الْخَامِسُ

الصَّلَاةُ فِي اللَّبَاسِ الْمَحْرَمِ عَلَى الرَّجُلِ  
وَأَثَرُ ذَلِكَ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ :

الفرع الأول : حُكْمُ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي ثَوْبِ الْحَرِيرِ وَالْمَغْصُوبِ

وَالْمَسْرُوقِ وَالْمُعْصَفَرِ وَالْمَنْسُوجِ بِالذَّهَبِ

وَلِبَاسِ التَّشْبُّهِ وَالشُّهُرَةِ .

الفرع الثاني : حُكْمُ صَلَاةِ الرَّجُلِ الْمُسْبِلِ ثِيَابَهُ .

الفرع الثالث : حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ

ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ، أَوِ الصَّلَيبِ .

## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

حُكْمُ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي ثَوْبِ الْحَرِيرِ وَالْمَغْصُوبِ

وَالْمَسْرُوقِ وَالْمَعْصُفَرِ

(وَالْمَنْسُوجِ بِالذَّهَبِ وَلِبَاسِ التَّشْبِيهِ وَالشُّهْرَةِ)

○ أَوَّلًا : اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذِّيَّاجِ الْخَالِصِ عَلَى الرِّجَالِ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا ، فِي حَالِ السَّعَةِ وَالِاخْتِيَارِ ؛ حَكَى الْإِجْمَاعُ عَلَى هَذَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَابْنُ رُشْدٍ ، وَالتَّوَوِيُّ ، وَابْنُ قَدَامَةَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - (١) .

\* وَمُسْتَنْدُهُمْ فِي هَذَا : الْأَحَادِيثُ الْكَثِيرَةُ الدَّالَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذِّيَّاجِ عَلَى الرِّجَالِ ، إِلَّا مِنْ عُذْرٍ يُبَيِّحُ لَهُمْ ذَلِكَ (٢) .

○ ثَانِيًا : تَكَادَ تَتَّفَقُ آرَاءُ الْفُقَهَاءِ فِي أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا اضْطُرَّ إِلَى سِتْرِ عَوْرَتِهِ بِثِيَابِ الْحَرِيرِ الْخَالِصِ ، أَوْ الْمَخْلُوطِ بِغَيْرِهِ ؛ بِأَنْ كَانَ مُضْطَرًّا لِلْبَسِ لِدَفْعِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ مُهْلِكَيْنِ ، أَوْ لِفَجَاءَةِ حَرْبٍ ، أَوْ لِمَرَضٍ ، أَوْ لَمْ يَجِدْ مَا يَسْتُرُ بِهِ عَوْرَتَهُ سِوَاهُ ؛ فَإِنَّهُ يَحُوزُ لَهُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا ، وَصَلَاتُهُ الَّتِي صَلَّاهَا فِيهِ صَحِيحَةٌ ، لَا يَلْزُمُهُ إِعَادَتُهَا لِهَذَا السَّبَبِ (٣) .

(١) انظر : التمهيد (٢٤١/١٤) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٥٠٤/١) ؛ المجموع

شرح المذهب (١٨٠/٣) ؛ المغني (٣٠٤/٢) .

(٢) انظر هذه الأدلة فيما سبق من هذا البحث (ص ٥٠٦ وما بعدها) .

(٣) انظر : رد المختار على الدر المختار (٤١٠/١) ؛ البحر الرائق (٢٨٣/١) ؛ عقد الجواهر

التمينة في مذهب عالم المدينة (١٥٩-١٦٠) ؛ منح الجليل لشرح مختصر خليل

\* وَمُسْتَنْدُهُمْ فِي هَذَا ؛ مَا يَلِي :

١\_ قولُ الله تبارك وتعالى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١).

٢\_ قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ وَإِنْ كَثُرَ لِيُضِلُّوا بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴾ (٢).

والوجه من الآيتين : أنَّ الله تبارك وتعالى عدَّدَ جُمْلَةً من المحرِّمات في الشريعة ثم استثنى حالة الاضطراب ، وبين سبحانه وتعالى أنَّ المضطرَّ إلى شيء من المحرِّمات لا إثم عليه ، وأنه عزَّ وجلَّ غفورٌ رحيمٌ بمن كانت هذه حاله (٣).

٣\_ عن أنس - رضي الله عنه - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ ، وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ فِي الْقُمُصِ الْحَرِيرِ فِي السَّفَرِ مِنْ حِكْمَةٍ كَانَتْ بِهِمَا ، أَوْ وَجَعَ كَانَ بِهِمَا » (٤).

والوجه منه : أنَّ ثوبَ الحرير يجوز للرجل لبسه حال الضرورة رخصة له ، فتجوز الصلاة فيه ، وهي صحيحة في تلك الحال - إن شاء الله - ؛ لأنه مباح له لبسه عندها (٥).

⇨ (١٣٢/١) ؛ التاج والإكليل (٤٩٨/١ ، ٥٠١ ، ٥٠٤) ؛ المجموع شرح المهذب (١٥٠/٣ ، ١٨٤-١٨٥) ؛ مغني المحتاج (٣٩٩/١-٤٠٠) ؛ المغني (٣٠٤/٢-٣٠٥ ، ٣١٦-٣١٥) ؛ كشاف القناع عن من الإقناع (٢٨١/١-٢٨٢).

(١) البقرة : ١٧٣ .

(٢) الأنعام : ١١٩ .

(٣) انظر : تفسير القرآن العظيم (١٨٨/٢) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد

الخامس (٢٤٥/١٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١١٩/٦) .

(٤) انظر تحريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٥١٥) .

(٥) انظر : التفریع (٢٤١/١) ؛ المغني (٣١٦/٢) .

- ٤- أَنَّ لُبْسَ الْحَرِيرِ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ فِيمَا هُوَ دُونَ سِتْرِ الْعَوْرَةِ ؛ لِذَفْعِ الْقَمَلِ وَالْحِكَّةِ ، فَجَازَ لَهُ سِتْرُ عَوْرَتِهِ بِهِ عِنْدَ فَقْدِ غَيْرِهِ مِنْ بَابِ أَوْلَى <sup>(١)</sup> .
- ٥- أَنَّ عِلَّةَ مَنَعِ الرَّجُلِ مِنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ هِيَ خَوْفُ الْكِبَرِ وَالسَّرَفِ ، وَذَلِكَ مُتَّفَقٌ حَالَ الضَّرُورَةِ ، فَجَازَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ ؛ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ بَيْنَ الْحَرِيرِ وَالصَّلَاةِ <sup>(٢)</sup> .
- ٦- أَنَّ تَوْبَ الْحَرِيرِ طَاهِرٌ وَلَيْسَ فِيهِ مَا يُنَافِي شَرْطَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ ، فَيَسْقُطُ الْفَرَضُ بِلُبْسِهِ فِي الصَّلَاةِ ، وَيَلْزِمُ مَنْ يُرِيدُ الصَّلَاةَ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ <sup>(٣)</sup> .

○ ثَالِثًا : لَا خِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي حُرْمَةِ لُبْسِ الثَّوْبِ الْمَغْصُوبِ وَالْمَسْرُوقِ وَمُحَرِّمِ الثَّمَنِ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا ؛ وَأَنَّ حُرْمَتَهُ فِي الصَّلَاةِ أَشَدُّ ؛ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَّ يُنَاجِي رَبَّهُ ، فَكَيْفَ يُنَاجِيهِ وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالْحَرَامِ <sup>(٤)</sup> .

وَأَنَّ مَنْ اضْطُرَّ إِلَى الثَّوْبِ الْمَمْلُوكِ لِغَيْرِهِ لِلصَّلَاةِ فِيهِ ؛ فَإِنْ أَمَكَّنَهُ اسْتِثْنَانُ صَاحِبِهِ فَعَلَّ ، وَإِلَّا حُرِّمَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ ، وَيُصَلِّيْ غُرْبَانًا بِالِاتِّفَاقِ ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ عَادِمٌ لِلسُّتْرَةِ ؛ وَلِأَنَّ تَحْرِيمَ الثَّوْبِ هُنَا إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ حَقِّ الْأَدْمِيِّ ، أَشْبَهَ مَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً يَتَوَضَّأُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَغْصِبَهُ ؛ فَإِنَّهُ يَتِمِّمُ وَيَتْرُكُهُ ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْأَدْمِيِّ بِهِ ، وَحُقُوقِ الْعِبَادِ مُحَرَّمَةٌ ، وَمَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَطَالَبَةِ وَالْمُشَاحَّةِ <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : مغني المحتاج (١/٤٠٠) .

(٢) انظر : شرح الزرقاني على مختصر خليل (١/١٧٤) ؛ المغني (٢/٣١٦) .

(٣) انظر : منح الجليل لشرح مختصر خليل (١/١٣٢) ؛ التاج والإكليل (١/٤٩٨) ؛ المجموع شرح المذهب (٣/١٤٦ ، ١٥٠) .

(٤) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١/٤١٠-٤١١) ؛ التفرع (١/٢٤٢) ؛ المجموع شرح المذهب (٣/١٨٤-١٨٥) ؛ المغني (٢/٣٠٣) .

(٥) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١/٤١٠-٤١١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/١٥٩-١٦٠) ؛ المجموع شرح المذهب (٣/١٩٢) ؛ المغني (٢/٣١٦) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٥٨) .

\* وَمُسْتَنَدُ هَذَا كُلُّهُ : الْأَدْلَةُ الْكَثِيرَةُ الْمَحْرَمَةُ لِأَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ،  
وَأَكْلِ الْحَرَامِ ؛ وَمِنْهَا :

١- قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى  
الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (١) .

٢- وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ  
بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ (٢) .

٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ  
النَّاسَ يَوْمَ النَّخْرِ ، فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا ؟ » . قَالُوا : يَوْمٌ حَرَامٌ !  
قَالَ : « فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا ؟ » . قَالُوا : بَلَدٌ حَرَامٌ ! قَالَ : « فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا ؟ » .  
قَالُوا : شَهْرٌ حَرَامٌ ! قَالَ : « فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ ؛  
كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا . فَأَعَادَهَا مِرَارًا ، ثُمَّ رَفَعَ  
رَأْسَهُ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ » . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَوَالَّذِي  
نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَوَصِيَّتُهُ إِلَى أُمَّتِهِ ، « فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ ؛ لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي  
كُفْرًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ » (٣) .

٤- قَوْلُهُ ﷺ : « أَلَا وَلَا يَحِلُّ لِمَرِيٍّ مِنْ مَالِ أَخِيهِ شَيْءٌ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ

(١) البقرة : ١٨٨ .

(٢) النساء : ٢٩ .

(٣) رواه البخاري في كتاب الحج ، باب الخطبة أيام منى ، ح (١٧٣٩) ، ابن حجر ، فتح  
الباري بشرح صحيح البخاري (٦٧٠/٣) .

ومسلم في كتاب الحج ، باب حجة النبي ﷺ ، من حديث جابر بن عبد الله الطويل في  
وصف حجة النبي ﷺ ، ح [١٤٧] (١٢١٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد  
الثالث (٣٢٧/٨-٣٤٨) .

منه <sup>(١)</sup> .

٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا ، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ ؛ فَقَالَ : ﴿ يَتَأَيَّاهَا الرُّسُلُ كُلُّوْا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ ﴿ يَتَأَيَّاهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوْا مِنَ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ ؛ يَا رَبَّ يَا رَبَّ ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ ، فَأَنَّى يُسْتَجَابَ لِذَلِكَ !؟ <sup>(٤)</sup> .

○ رَابِعًا : وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي صِحَّةِ صَلَاةٍ مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ حَرِيرٍ أَوْ مَغْصُوبٍ ، أَوْ مَسْرُوقٍ ، أَوْ مِنْ كَسْبٍ حَرَامٍ ؛ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ أَوْ ضَرُورَةٍ ، عَالِمًا عَامِدًا ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ .  
وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ فِي هَذَا - كَمَا ذَكَرَ ابْنُ رُشْدٍ وَغَيْرُهُ - : هَلْ اجْتَنَابُ الشَّيْءِ

(١) رواه أحمد في مسند البصريين ، عن عمرو بن يثري ، ح (٢١٠٨٢) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ مَا مُلَخَّصُهُ : شَطْرُهُ الْأَوَّلُ - هَذَا الَّذِي أُرْزَنَاهُ - صَحِيحٌ لِغَيْرِهِ ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ يَقْوَى بِهَا وَيَصِيحُ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٤/٥٦٠-٥٦١) .  
وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي كِتَابِ الْبُيُوعِ ، سنن الدارقطني (٢٦/٣) .

(٢) المؤمنون : ٥١ .

(٣) البقرة : ١٧٢ .

(٤) رواه مسلم في كتاب الزكاة ، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها ، ح [٦٥] (١٠١٥) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٨٣/٧) .



الْمَنْهِي عَنْهُ مُطْلَقًا شَرَطُ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ أَوْ لَا ؟ فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ اجْتِنَابَهُ شَرَطٌ ،  
 قَالَ : إِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجُوزُ بِهِ ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ اجْتِنَابَهُ لَيْسَ شَرَطًا ، قَالَ : إِنَّهُ  
 يَأْتُمُّ بِارْتِكَابِ الْمَنْهِي عَنْهُ ، وَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ <sup>(١)</sup> .  
 وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ أُصُولِيَّةٌ مَشْهُورَةٌ <sup>(٢)</sup> .

### ● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ مَنْ صَلَّى فِي تَوْبِ حَرِيرٍ أَوْ مَغْصُوبٍ أَوْ مَسْرُوقٍ أَوْ مُحَرَّمِ الثَّمَنِ مِنْ غَيْرِ  
 عُذْرٍ وَلَا ضَرُورَةٍ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ مَعَ الْإِنِّمِ .  
 وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ : الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْمَالِكِيَّةُ فِي قَوْلٍ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي  
 رِوَايَةٍ <sup>(٣)</sup> .

### ● الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ مَنْ صَلَّى فِي تَوْبِ حَرِيرٍ أَوْ مَغْصُوبٍ أَوْ مَسْرُوقٍ أَوْ مُحَرَّمِ الثَّمَنِ مِنْ غَيْرِ  
 عُذْرٍ وَلَا ضَرُورَةٍ فَصَلَاتُهُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ ، وَيُعِيدُهَا مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ .  
 وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمَالِكِيَّةِ ، وَرِوَايَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ ، اخْتَارَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ  
 تَيْمِيَّةَ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : بداية المجتهد (٢٨٧/١) .

(٢) انظر تحرير بعض مسائلها (ص ١١٥٤) من هذا البحث .

(٣) انظر : المبسوط (٢٠٦/١) ؛ رد المختار على الدر المختار (٤١٠/١) ؛ عقد الجواهر الثمينة

(١٦٠/١) ؛ منح الجليل لشرح مختصر خليل (١٣٧/١) ؛ المجموع شرح المهذب

(١٨٤/٣) ؛ المغني (٣٠٣/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٥٧/١) ؛ ابن

رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٣٣/٢) .

(٤) انظر : عقد الجواهر الثمينة (١٦٠/١) ؛ منح الجليل لشرح مختصر خليل (١٣٧/١) ؛

## • الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

التَّفْرِيقُ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ مِثْلُ هَذَا الثُّوبِ هُوَ الَّذِي يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ ؛ فَصَلَاتُهُ حَيْثُذِ  
غَيْرُ صَحِيحَةٍ ، وَبَيْنَ مَا إِذَا كَانَ لَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ ، وَإِنَّمَا تُسْتَرُ بغيرِهِ ؛ كَمَا لَوْ لَبِسَ  
ثَوْبًا مِنْ حَرِيرٍ وَتَحْتَهُ سَرَائِلُ أَوْ إِزَارٌ يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ ؛ فَصَلَاتُهُ حَيْثُذِ صَحِيحَةٍ .  
وَهَذَا قَوْلٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

## \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

— أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبِ الْحَرِيرِ وَالْمَغْصُوبِ  
وَالْمَسْرُوقِ وَنَحْوِهِ مَعَ الْإِثْمِ :

(أ) مِنْ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ مَا يَلِي :

١\_ مَا رَوَاهُ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَهْدَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ  
فُرُوجَ حَرِيرٍ <sup>(٢)</sup> ، فَلَبِسَهُ فَصَلَّى فِيهِ ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ فَتَزَعَهُ تَزَعًا شَدِيدًا كَالْكَارِهِ لَهُ ،  
وَقَالَ : « لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ » <sup>(٣)</sup> .

⇒ المغني (٣٠٣/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٥٨/١) ؛ مجموع فتاوى  
شيخ الإسلام ابن تيمية (٨٩/٢١-٩٠) ؛ الأخبار العلمية (ص ٦٢-٦٣) ؛ تيسر الفقه  
الجامع للاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٣٩/١-٢٤٠) ؛ ابن بطال ،  
شرح صحيح البخاري (٣٨/٢) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري  
(٤٣٣/٢) .

(١) انظر : منح الجليل لشرح مختصر خليل (١٣٧/١-١٣٨) ؛ عقيد الجواهر الثمينة  
(١٦٠/١) ؛ المغني (٣٠٣/٢-٣٠٥) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف  
(٤٥٧/١) ؛ كشاف القناع عن من الإقناع (٢٦٩/١) .

(٢) الْفُرُوجُ : ثَوْبٌ مَشْتَقٌّ مِنَ الْخَلْفِ يُلْبَسُ فَوْقَ الثَّيَابِ ؛ وَهُوَ الْقَبَاءُ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٧٩/٣) ، (فرج) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الصلاة ، باب من صلى في فُرُوجٍ حَرِيرٍ ثُمَّ تَزَعَهُ ، ح (٣٧٥) ،  
ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٨/١) .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبِ الْحَرِيرِ ، وَلَمْ يُعِذْ ، فَلَوْ كَانَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ بَاطِلَةً لِأَعَادَهَا ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْحَرِيرِ صَحِيحَةٌ ، وَلَكِنَّهُ يَأْتُمْ ؛ لِارْتِكَابِهِ مَا نَهَى الشَّارِعُ عَنْ لُبْسِهِ <sup>(١)</sup> .

- وَرُدَّ هَذَا الاستِدْلَالُ : بِأَنَّ لُبْسَ النَّبِيِّ ﷺ لِفُرُوجِ الْحَرِيرِ كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِهِ عَلَى الرَّجَالِ ؛ بِدَلِيلِ مَا رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : لَبَسَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا قَبَاءً مِنْ دِيْبَاجٍ أَهْدَى لَهُ ، ثُمَّ أَوْشَكَ أَنْ نَزَعَهُ ، فَأَرْسَلَ بِهِ إِلَى عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ ، فَقِيلَ لَهُ : قَدْ أَوْشَكَ مَا نَزَعْتَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَقَالَ : « نَهَانِي عَنْهُ جَبْرِيلُ » . فَجَاءَهُ عُمَرُ يَبْكِي ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَرِهْتَ أَمْرًا وَأَعْظَيْتَنِيهِ ! فَمَا لِي ؟ قَالَ : « إِنِّي لَمْ أُعْطِكَهُ لِتَلْبَسَهُ ، إِنَّمَا أُعْطَيْتُكَهُ تَبِيعَهُ » . فَبَاعَهُ بِالْفَنِي دِرْهَمٍ <sup>(٢)</sup> . قَالَ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَهَذَا اللَّبْسُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ عَلَى الرَّجَالِ ، وَلَعَلَّ أَوَّلَ النَّهْيِ وَالتَّحْرِيمِ كَانَ حِينَ نَزَعَهُ ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ الَّذِي ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ قَبْلَ هَذَا بِأَسْطَرٍ ، حِينَ صَلَّى فِي قَبَاءٍ دِيْبَاجٍ

⇒ وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابِ تَحْرِيمِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ عَلَى الرَّجَالِ وَإِبَاحَتِهِ لِلنِّسَاءِ ح [٢٣] (٢٠٧٥) ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الْخَامِسُ (٢٤٣/١٤) .

(١) انظر : أَعْلَامُ الْحَدِيثِ فِي شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٥٧/١) ؛ ابْنُ بَطَّالٍ ، شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٩/٢) ؛ ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٥٧٨/١) ؛ نَيْلُ الْأَوْتَارِ (٩٤/٢-٩٥) .

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ ، بَابِ تَحْرِيمِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ عَلَى الرَّجَالِ وَإِبَاحَتِهِ لِلنِّسَاءِ ح [١٦] (٢٠٧٠) ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الْخَامِسُ (٢٤٠/١٤) .

وَانْظُرْ : إِكْمَالُ الْمَعْلَمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ (٥٨٣/٦) ؛ طَرَحُ التَّشْرِيبِ (٢١٨/٣) ؛ ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٥٧٨/١) ؛ ابْنُ رَجَبٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤٣٣/٢) ؛ نَيْلُ الْأَوْتَارِ (٩٤/٢-٩٥) .

ثُمَّ نَزَعَهُ ، وَقَالَ : « نَهَانِي عَنْهُ جِبْرِيلُ » ؛ فَيَكُونُ هَذَا أَوَّلَ التَّحْرِيمِ » <sup>(١)</sup> .

٢\_ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي قُمْصِ الْحَرِيرِ لِلْحِكْمَةِ الَّتِي كَانَتْ بِهِمَا <sup>(٢)</sup> .  
فَدَلَّ هَذَا عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِيهَا ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ بَاطِلَةً مَا رَخَّصَ لَهُمْ فِيهَا ،  
وَلَأَرْشَدَهُمْ عِنْدَ الصَّلَاةِ أَنْ يُصَلُّوا فِي غَيْرِهَا مِنَ الثِّيَابِ <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا الْإِسْتِدْلَالُ : فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ مَنْ رَخَّصَ لَهُ فِي الْحَرِيرِ لِسَبَبٍ شَرْعِيٍّ  
يَقْتَضِي التَّرْخِيفَ أَيْبَحَ لَهُ لُبْسُهُ فِي الصَّلَاةِ ، وَلَوْ لَمْ تُبَحِّ لَهُ الصَّلَاةُ فِيهِ لَمَا تَحَقَّقَتْ  
فَائِدَةُ التَّرْخِيفِ ، وَلَسَقَّ عَلَيْهِ الْبَحْثُ عَنْ غَيْرِهِ وَقْتُ كُلِّ صَلَاةٍ <sup>(٤)</sup> .

#### (ب) الْإِجْمَاعُ :

فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ مُتَعَقِّدٌ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْمَغْصُوبِ وَتَخْوِهُ قَبْلَ مَجِيئِ  
الْمُخَالِفِ ؛ وَفِي هَذَا يَقُولُ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « قَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّ مَذْهَبَنَا  
صِحَّةُ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ حَرِيرٍ وَثَوْبٍ مَغْصُوبٍ ، وَعَلَيْهِمَا ، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ .  
وَقَالَ أَحْمَدُ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ : لَا يَصِحُّ ... وَذَلَّلْنَا مَا سَبَقَ فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ فِي  
الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ » <sup>(٥)</sup> .

وَكَانَ قَدْ قَالَ فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ - نَقْلًا عَنْ الْغَزَالِيِّ : « هَذِهِ

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٤/٢٤٤) .

(٢) انظر تحريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٥١٥) .

(٣) انظر : ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٤٣٣) .

(٤) انظر : المرجع السابق (٢/٤٣٣) .

(٥) المجموع شرح المذهب (٣/١٨٥) . وانظر : ابن رجب ، فتح الباري (٢/٤٣٤) .

مَسْأَلَةٌ قَطْعِيَّةٌ» (١) .

(ج) مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ مَا يَلِي :

١\_ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ لِبْسِ الْحَرِيرِ وَنَحْوِهِ مِمَّا ذُكِرَ لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ ، وَلَا يَعُودُ إِلَيْهَا ، وَإِنَّمَا هُوَ عَامٌّ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، فَلَمْ يَمْنَعْ صِحَّتُهَا ؛ أَشْبَهَ مَا لَوْ غَسَلَ ثَوْبَهُ مِنْ النَّجَاسَةِ بِمَاءٍ مَغْصُوبٍ ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَصِحُّ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ (٢) .

٢\_ أَنَّ الْعِصْيَانَ بِلِبْسِ الْحَرِيرِ وَالْمَغْصُوبِ فِي الصَّلَاةِ مُغَايِرٌ لِلطَّاعَةِ بِالصَّلَاةِ ، فَكُلُّ لَهُ حُكْمُهُ ، وَالْجَهَةُ هُنَا مُنْفَكَّةٌ (٣) .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْعِبَادَاتِ لَا تَبْطُلُ بِارْتِكَابِ مَا نَهِيَ عَنْهُ إِذَا كَانَ النَّهْيُ غَيْرَ مُخْتَصٍّ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ ، وَإِنَّمَا تَبْطُلُ بِمَا يَخْتَصُّ النَّهْيُ بِهَا ؛ فَالصَّلَاةُ تَبْطُلُ بِالْإِخْلَالِ بِالطَّهَارَةِ فِيهَا ، وَحَمْلِ النَّجَاسَةِ ، وَكَشْفِ الْعَوْرَةِ وَلَوْ فِي الْخُلُوعِ ، وَلَا تَبْطُلُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمُحَرَّمَاتِ فِيهَا ، وَلَا بِاخْتِلَاسِ مَالٍ الْغَيْرِ فِيهَا ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَخْتَصُّ النَّهْيُ عَنْهُ بِالصَّلَاةِ » (٤) .

وَاعْتَرِضَ عَلَى هَذَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ : بِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ الْأَبِيِّ يَرُدُّهُمَا ؛ لِأَنَّهُ نَفَى قَبُولَ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْمَغْصُوبِ ثَمَنُهُ ، وَالْمَغْصُوبُ عَيْنُهُ مِنْ بَابِ أَوْلَى (٥) .

(١) المجموع شرح المذهب (١٦٩/٣) .

(٢) انظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢٨٣/١) ؛ التاج والإكليل (٥٠٦/١) ؛ المجموع شرح المذهب (١٨٤/٣-١٨٥) ؛ المغني (٣٠٣/٢) .

(٣) انظر : نيل الأوطار (٩٢/٢) ؛ الشرح الممتع على زاد المستنقع (١٧٠/٢) .

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٣٤/٢) .

(٥) انظر : نيل الأوطار (٩٢/٢-٩٣) . وانظر حديث ابن عمر (ص ١١٥٥) من هذا البحث.

- وَلَكِنَّ هَذَا الْإِغْتِرَاضَ مَرْدُودٌ : بِأَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ - كَمَا سَيَأْتِي - لَا يَنْتَهِزُ لِلْحُجَّةِ (١) .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى بُطْلَانِ صَلَاةِ مَنْ صَلَّى فِي الثُّوبِ الْحَرِيرِ أَوْ الْمَغْصُوبِ أَوْ الْمَسْرُوقِ أَوْ مُحَرَّمِ الثَّمَنِ ، مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ ، وَيُعِيدُ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ : (أ) مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ :

١- مَا رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ ، وَفِيهِ دِرْهَمٌ حَرَامٌ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً مَا دَامَ عَلَيْهِ » . ثُمَّ أَدْخَلَ - ابْنُ عُمَرَ - أُصْبُعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : صُمْتَا إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ (٢) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ مَنْ صَلَّى فِي ثِيَابٍ مُحَرَّمَةٍ لَمْ تُقْبَلْ صَلَاتُهُ مَا دَامَتْ عَلَيْهِ ، وَنَفْيُ الْقَبُولِ يَقْتَضِي نَفْيَ الصَّحَّةِ ، وَالْحَرِيرُ وَالْمَغْصُوبُ يُقَاسُ عَلَيْهِ ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُحَرَّمٌ تَحْرِيمًا لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ (٣) .

(١) انظر : نيل الأوطار (٩٣/٢) ، وانظر الحكم على الحديث في الهامش الآتي .

(٢) رواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة ، عن عبد الله بن عمر ، ح (٥٧٣٢) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا ؛ بَقِيَّةُ بَنِ الْوَلِيدِ الْجُمُصِيِّ يُدْلِسُ تَدْلِيسَ التَّسْوِيقِ ، وَهُوَ شَرُّ أَنْوَاعِهِ . وَعُثْمَانُ بْنُ زُفَرٍ - وَهُوَ الْجَهَنِيُّ - مَجْهُولُ الْحَالِ ... ثُمَّ إِنَّ فِي الْإِسْنَادِ اضْطِرَابًا » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤/١٠-٢٥) .

وَالسُّبُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، ح (٨٤٤٤) ، وَرَمَزَ لَهُ بِالضَّعْفِ ، انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٨٣/٦) .

(٣) انظر : المجموع شرح المهذب (١٨٥/٣) ؛ أَحْكَامُ الْعَوْرَةِ فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ (٨٨/١) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٣٣/٢) ؛ نيل الأوطار (٩٢/٢) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ بِمَا يَلِي :

أَوَّلًا : أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ جَدًّا ، لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ ضَعَّفَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَقَالَ : هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَضَعَّفَهُ النَّوَوِيُّ ، وَالْعِرَاقِيُّ ، وَالسُّيُوطِيُّ ، وَالْمُنَاوِيُّ ، وَابْنُ رَجَبٍ ، وَالشُّوْكَانِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَمْرِ تَوْفِيفِيٍّ كَهَذَا <sup>(١)</sup> .

ثَانِيًا : أَنَّ الْقَوْلَ يَبْطُلَانِ الصَّلَاةَ فِي الشُّوبِ الْمُحَرَّمِ الثَّمَنِ قَوْلٌ بِدْعِيٍّ اسْتَنْكَرَهُ السَّلَفُ ، وَشَنَعُوا عَلَى مَنْ قَالَ بِهِ .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ - رحمه الله - : « وَقَدْ اشْتَدَّ نَكِيرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ : إِنَّ مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِدَرَاهِمَ فِيهَا شَيْءٌ حَرَامٌ وَصَلَّى فِيهِ أَنَّهُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ ، وَقَالَ : هُوَ قَوْلٌ خَبِيثٌ مَا سَمِعْتُ بِأَخْبَثَ مِنْهُ ، نَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ . ... وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ مِنْ أَعْيَانِ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَفَقَهِائِهِمُ الْمُطَّلَعِينَ عَلَى أَقْوَالِ السَّلَفِ ، وَقَدْ عَدَّ هَذَا الْقَوْلَ مِنَ الْبِدْعِ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ بِذَلِكَ قَائِلٌ مِنَ السَّلَفِ » <sup>(٢)</sup> .

ثَالِثًا : أَنَّ نَفْيَ الْقَبُولِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الصَّحَّةِ عَلَى الرَّاجِحِ ؛ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ مِنْهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاطِنِ نَفْيُ الْكَمَالِ وَالْفُضَيْلَةِ ، وَلَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى نَفْيِ الصَّحَّةِ

(١) لِأَنَّ إِسْنَادَهُ مُسْتَسَلٌّ بِالضُّعْفَاءِ ؛ بَقِيَّةٌ ، وَحَسْبُكَ بِهِ ضَعْفُ ، وَيَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيُّ ، لَا يُعْرَفُ ، وَهَاشِمُ الْأَوْفَصُ ، وَهُوَ لَا يُعْرَفُ أَيْضًا . مَعَ مَا فِي إِسْنَادِهِ مِنَ الْأَضْطِرَابِ .

انظر : المجموع شرح المذهب (١٨٥/٣) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٣٤/٢) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٨٤/٦) ؛ نيل الأوطار (٩٢/٢) ؛ تعليق مُحَقِّقِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (٢٥/١٠-٢٦) .

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٣٤/٢) .

وَالْإِجْزَاءِ إِلَّا لِلدَّلِيلِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ <sup>(١)</sup>.

٢\_ قَوْلُهُ ﷺ : « أَلَا وَلَا يَحِلُّ لِمَرْءٍ مِنْ مَالِ أَخِيهِ شَيْءٌ إِلَّا بِطَيِّبِ نَفْسٍ مِنْهُ » <sup>(٢)</sup>.

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ مَنْ صَلَّى فِي الثَّوْبِ الْمَغْصُوبِ مُرْتَكِبٌ لِلْمَحْرَمِ ، وَهَذَا مَطْنَةٌ لِرَدِّ عَمَلِهِ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup>.

٣\_ حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » <sup>(٤)</sup>.

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُحْرَمٍ عَلَيْهِ فَصَلَاتُهُ مَرْدُودَةٌ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَالرَّدُّ هُنَا يَعْنِي عَدَمَ الْقَبُولِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْمُنْهِي عَنْهُ <sup>(٥)</sup>.  
أَوْ يُقَالُ : إِنَّ السِّرَّ هُنَا عِبَادَةٌ ، وَالْعِبَادَةُ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى وَجْهِ مَنْهِيٍّ عَنْهُ فَقَدْ وَقَعَتْ عَلَى غَيْرِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرِ رَسُولِهِ ﷺ ، فَتَكُونُ مَرْدُودَةً غَيْرَ مَقْبُولَةٍ <sup>(٦)</sup>.

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ هَذَا اسْتِدْلَالٌ بِالْعُمُومَاتِ ، وَهِيَ لَيْسَتْ نَصًّا فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَالْإِسْتِدْلَالُ بِالْعُمُومَاتِ لَا يَحُلُو مِنْ ضَعْفٍ ، إِلَّا إِذَا تَعَصَّدَتْ بِدَلِيلٍ آخَرَ ، وَلَيْسَ

(١) انظر : نيل الأوطار (٩٢/٢-٩٣) .

(٢) انظر تخریجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١١٤٩) .

(٣) انظر : ابن قدامة ، الكافي في الفقه (٢٤٩/١) .

(٤) انظر تخریجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٩٢) .

(٥) انظر : كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٦٩/١) ؛ نيل الأوطار (٩٣/٢-٩٤) .

(٦) انظر : الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٦٩/٢) .



هَذَا دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ (١) .

الثَّانِي : أَنَّ الْجِهَةَ هُنَا مُنْفَكَّةٌ ؛ فَتَحْرِيمُ الثَّوْبِ شَيْءٌ ، وَالصَّلَاةُ شَيْءٌ آخَرُ ، وَتَحْرِيمُهُ لَيْسَ مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ ، بَلْ هُوَ تَحْرِيمٌ مُطْلَقٌ ، وَقَدْ حَصَلَ السَّرُّ بِهِ (٢) .

٤\_ اسْتَدَلُّوا بِعُمُومَاتِ السُّنَّةِ الَّتِي تُحَرِّمُ لُبْسَ الْحَرِيرِ عَلَى الرِّجَالِ (٣) .  
وَالْوَجْهُ مِنْهَا : أَنَّ الْحَرِيرَ مُحَرَّمٌ عَلَى الرِّجَالِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، فَمَنْ صَلَّى فِيهِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَارِئُكَابِهِ أَمْرًا لَا يَجِلُّ لَهُ ، وَهَذَا يَقْتَضِي عَدَمَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ بِثَوْبِ الْحَرِيرِ ؛ لِلتَّنَافِي بَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ طَاعَةٌ ، وَبَيْنَ لُبْسِ الْحَرِيرِ الَّذِي هُوَ مَعْصِيَةٌ ، وَالثَّوْبُ الْمَغْصُوبُ وَالْمُسْرُوقُ وَمُحَرَّمُ الثَّمَنِ يُلْحَقُ بِالْحَرِيرِ ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهَا مُحَرَّمٌ تَحْرِيمًا عَامًّا (٤) .

- وَلَكِنَّ هَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ هَذِهِ الْعُمُومَاتِ لَا دَلَالَهَ فِيهَا عَلَى بُطْلَانِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا خُرْمَةُ لُبْسِ الْحَرِيرِ ، وَالنَّهْيُ عَنْهُ ، وَهَذَا شَيْءٌ ، وَبُطْلَانُ الصَّلَاةِ وَصَحَّتْهَا شَيْءٌ آخَرُ (٥) .

(ب) اسْتَدَلُّوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ بِمَا يَلِي :

١\_ أَنَّ الْمُصَلِّيَّ فِي ثَوْبِ الْحَرِيرِ وَالْمَغْصُوبِ وَالْمُحَرَّمِ الثَّمَنِ اسْتَعْمَلَ فِي شَرْطِ

(١) انظر : أحكام العورة في الفقه الإسلامي (٩١/١) .

(٢) انظر : الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٧٠/٢) ؛ أحكام العورة في الفقه الإسلامي (٨٩/١) .

(٣) انظرها فيما سبق من هذا البحث (ص ٥٠٦-٥١١) .

(٤) انظر : أحكام العورة في الفقه الإسلامي (١٥٢/١) .

(٥) انظر : المرجع السابق (١٥٤/١) .

الْعِبَادَةُ - وَهُوَ سِتْرُ الْعَوْرَةِ - مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُهُ ، فَلَمْ تَصِحَّ الْعِبَادَةُ ؛ كَمَا لَوْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ نَجِسٍ <sup>(١)</sup> .

٢\_ أَنَّ اللَّبَاسَ هُنَا يَتَعَلَّقُ بِرُكْنِ الْعِبَادَةِ وَشَرْطِهَا ، فَيُؤْتَرُ فِيهَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ أَجْنَبِيًّا عَنْهَا ؛ كَالْوُضُوءِ وَالْاِغْتِسَالِ مِنْ آثَنِ الذَّهَبِ ، فَإِنَّهُ لَا يُؤْتَرُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْإِنَاءَ فِي الطَّهَارَةِ أَجْنَبِيٌّ عَنِ الصَّلَاةِ <sup>(٢)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ قِيَاسَ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْمُحَرَّمِ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ النَّجِسِ قِيَاسٌ فَاسِدٌ لَا يُعْتَدُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَقِيسَ عَلَيْهِ ؛ وَهُوَ الثَّوْبُ النَّجِسُ مُخْتَلَفٌ فِي حُكْمِ الصَّلَاةِ فِيهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى صِحَّةَ الصَّلَاةِ فِيهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَرَاهَا صَحِيحَةً ، وَلَا يَجُوزُ قِيَاسُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ <sup>(٣)</sup> .

الثَّانِي : مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْجِهَةَ هُنَا مُنْفَكَّةٌ ، وَالْمُصَلِّي فِي ثَوْبِ الْحَرِيرِ وَالْمَغْصُوبِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ صَلَّى سَاتِرًا لِعَوْرَتِهِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ ، فَلَا يُؤْتَرُ ذَلِكَ عَلَى صِحَّتِهَا <sup>(٤)</sup> .

٣\_ أَنَّ الصَّلَاةَ قُرْبَةً وَعِبَادَةً ، وَالْعِبَادَاتُ يُنْهَى عَنْهَا إِذَا قَارَنَهَا الْفِعْلُ الْمُحَرَّمُ ؛ إِذْ كَيْفَ يَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ عَاصٍ بِإِثْمٍ مَا نَهَى الشَّارِعُ عَنْهُ <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : المغني (٣٠٣/٢) .

(٢) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٨٩/٢١ - ٩٠) ؛ الأخبار العلمية (ص ٦٣-٦٢) .

(٣) انظر : أحكام العورة في الفقه الإسلامي (٩١/١ - ٩٢) .

وانظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٠٨٨ وما بعدها) .

(٤) انظر (ص ١١٥٤) من هذا البحث . وانظر المجموع شرح المذهب (١٦٩/٣) .

(٥) انظر : المغني (٣٠٣/٢) .

- وَيَجَابُ عَنْ هَذَا : بَأَنَّ الصَّلَاةَ فِي لِبَاسِ الْحَرِيرِ فِعْلٌ وَاحِدٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ أَمْرَانِ مُنْفَكَّ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ ؛ أَحَدُهُمَا مَطْلُوبٌ مَأْمُورٌ بِهِ ، وَهُوَ الصَّلَاةُ ، وَالثَّانِي مَمْنُوعٌ مِنْهِيَ عَنْهُ ؛ فَصَلَاتُهُ مِنْ حَيْثُ هِيَ صَلَاةٌ مَطْلُوبَةٌ مَأْمُورٌ بِهَا ، وَلِبْسُهُ الْحَرِيرَ مَمْنُوعٌ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، فَتَصِحُّ الصَّلَاةُ ، وَيَأْتِمُّ عَلَى فِعْلِهِ <sup>(١)</sup> .

٤- أَنَّ قِيَامَ الْمُصَلِّي وَقُعُودَهُ وَلِبْسُهُ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ لَابِسُ الْحَرِيرِ أَوْ الثَّوْبِ الْمَغْصُوبِ مُحَرَّمٌ مِنْهِيَ عَنْهُ ، فَلَمْ تَقَعْ عِبَادَتُهُ عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ الْمَطْلُوبِ شَرْعًا ؛ كَالصَّلَاةِ زَمَنَ الْحَيْضِ <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ زَمَنَ الْحَيْضِ لِمَعْنَى يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ ، وَهُوَ تَعَذُّرُ الْإِثْنَانِ بِشَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهَا ؛ وَهُوَ الطَّهَارَةُ ، وَأَمَّا الصَّلَاةُ فِي ثِيَابِ الْحَرِيرِ وَاللِّبَاسِ الْمَغْصُوبِ وَنَحْوِهِ فَالنَّهْيُ عَنْهُ لِمَعْنَى لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ ، فَافْتَرَقَا <sup>(٣)</sup> .

- ثَالِثًا : أدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ ، وَمَا لَا يَسْتُرُهَا :

لَيْسَ لَهُمْ دَلِيلٌ مِنَ السُّنَّةِ ، وَإِنَّمَا اسْتَدَلُّوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ ؛ فَقَالُوا :  
إِنْ كَانَ الْحَرِيرُ - وَنَحْوُهُ - هُوَ السَّائِرُ لِلْعَوْرَةِ ؛ بَأَنَّ كَانَ شِعَارًا يَلِي الْجَسَدَ ؛  
كَمَا لَوْ كَانَ إِزَارًا أَوْ سَرَاوِيلَ ، فَصَلَاتُهُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ ؛ لِأَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ حَصَلَ

(١) انظر : المجموع شرح المذهب (١٦٩/٣) ؛ الشرح المتع على زاد المستقنع (١٧٠/٢) - (١٧١) .

(٢) انظر : كشاف القناع عن معن الإقناع (١٧٠-٢٦٩/١) .

(٣) انظر : ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٣٤/٢) .

بِمُحَرَّمٍ مِنْهُيٌّ عَنْهُ ، فَيَكُونُ الْمُصَلِّي قَدْ اسْتَعْمَلَ فِي شَرْطِ الْعِبَادَةِ ؛ وَهُوَ سَتَرُ الْعَوْرَةِ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُهُ ، فَلَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ؛ أَشْبَهَ مَا لَوْ صَلَّى فِي الثَّوْبِ النَّجِسِ .  
وإن كَانَ الْحَرِيرُ - وَنَحْوُهُ - غَيْرَ سَاتِرٍ لِلْعَوْرَةِ مُبَاشَرَةً ؛ كَمَا لَوْ كَانَ قَمِيصًا أَوْ رِدَاءً أَوْ بَشْتًا وَنَحْوَهُ ، وَتَحْتَهُ غَيْرُهُ مِمَّا تُسْتَرُّ بِهِ الْعَوْرَةُ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّ السَّتْرَ حَصَلَ بِغَيْرِ هَذَا الْمُحَرَّمِ ؛ وَلَمْ يَسْتَعْمِلْ فِي شَرْطِ الْعِبَادَةِ مُحَرَّمًا <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ تَفْرِيقٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ شَرْعًا . وَالْمُصَلِّي هَكَذَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ سَتَرُ عَوْرَتِهِ ، وَقِيَاسُ الثَّوْبِ الْمُحَرَّمِ هُنَا عَلَى النَّجِسِ : قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ - كَمَا سَبَقَ - <sup>(٢)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مَغْصُوبٍ أَوْ حَرِيرٍ أَوْ مُحَرَّمِ الثَّمَنِ مُخْتَارًا عَامِدًا غَيْرَ مُضْطَرٍّ وَلَا مُحْتَاجٍ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ مَعَ الْإِثْمِ ؛ لِارْتِكَابِهِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ ؛ وَلِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : أَنَّ هَذَا هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ السَّلَفِ ؛ بَلْ قَدْ شَنَعُوا عَلَى مَنْ أَبْطَلَ صَلَاةَ لَا يَسِ الْمُحَرَّمِ الثَّمَنِ وَالْحَرِيرِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الْقَوْلِ بِهِ .

• ثَانِيًا : أَنَّ الْجِهَةَ هُنَا مُنْفَكَّةٌ ؛ فَالصَّلَاةُ أَمْرٌ ، وَلِبَاسُ الثَّوْبِ الْحَرِيرِ وَالْمَغْصُوبِ وَنَحْوِهِ أَمْرٌ آخَرٌ ، وَلَيْسَ التَّحْرِيمُ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ ، بَلْ هُوَ تَحْرِيمٌ مُطْلَقٌ .

(١) انظر : المغني (٣٠٣/٢ - ٣٠٤) ؛ الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٧١/٢ - ١٧٢) .

(٢) انظر (ص ١١٦٠) من هذا البحث .

• ثَالِثًا : أَنَّ الشَّارِعَ قَدْ أَمَرَ مَنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ بِسِتْرِ عَوْرَتِهِ ، وَالْمُصَلِّي فِي الثُّوبِ الْمَغْصُوبِ أَوْ الْحَرِيرِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ سَتَرَ عَوْرَتَهُ ، وَامْتَلَأَ مَا أَمَرَ بِهِ ، وَأَدَّى الصَّلَاةَ الَّتِي أَمَرَهُ اللَّهُ بِهَا ، فَتَقَعُ صَحِيحَةً ، نَعَمْ قَدْ يَأْتُمُ ؛ لِعِصْيَانِهِ بِلِبَاسِ الثُّوبِ الْمُحَرَّمِ عَلَيْهِ وَلَكِنَّ ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ .

\* \* \*

○ أَمَّا الصَّلَاةُ فِي الثُّوبِ الْمَنَسُوجِ بِالذَّهَبِ الْكَثِيرِ ، وَالْمَغْصَفِرِ ، وَكَذَا الصَّلَاةُ فِي لِبَاسِ الشُّهْرَةِ وَالتَّشْبِيهِ : فَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ فَصَّلَ فِيهَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَلَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لِي - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - أَنَّهُ يُمَكِّنُ تَخْرِيجَ الْحُكْمِ فِيهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِ الصَّلَاةِ فِي اللَّبَاسِ الْمَغْصُوبِ وَالتَّخَذِ مِنَ الْحَرِيرِ ؛ بِحَامِلِ أَنَّ كُلًّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ مِنَ اللَّبَاسِ مُحَرَّمٌ تَحْرِيمًا لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ ، بَلْ هُوَ عَامٌّ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا <sup>(١)</sup> .

فَيَخْرُجُ فِيهَا الثَّلَاثَةُ الْأَقْوَالِ السَّابِقَةُ : الصَّحَّةُ مَعَ الْإِثْمِ ، وَالْبُطْلَانُ ، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَ مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ وَمَا لَا يَسْتُرُهَا بَلْ يَحْصُلُ السَّتْرُ بغيرِهِ ، وَيَتَرَجَّحُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ وَهُوَ صِحَّةُ صَلَاةٍ مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مَنْسُوجٍ بِالذَّهَبِ الْكَثِيرِ ، أَوْ مَغْصَفَرًا ، أَوْ فِي ثَوْبٍ شُهُرَةٍ ، أَوْ تَشْبِيهِ .

وَقَدْ رَأَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ لَارِمَ ذَلِكَ : أَنَّ كُلَّ ثَوْبٍ يَحْرُمُ لِبَسُهُ يَجْرِي عَلَى هَذَا الْخِلَافِ <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : المغني (٣٠٣/٢ - ٣٠٥) ؛ المستوعب (٢٤٥/٢) ؛ الأخبار العلمية (ص ٦٣) .

(٢) الأخبار العلمية (ص ٦٣) .

وَجَاءَ فِي الْمُسْتَوْعِبِ : « يُعِيدُ كُلُّ مَنْ صَلَّى فِي تَوْبٍ نُهِيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ ؛ كَالْمَعْصُفِرِ وَالْأَحْمَرِ وَالْغَضَبِ وَنَحْوِهِ » <sup>(١)</sup> .

قُلْتُ : يَجِبُ أَنْ يُقَيَّدَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ خَاصٌّ يَقْتَضِي الْبُطْلَانَ .

\* \* \*

(١) السَّامِرِيُّ (٢/٢٤٥) .

## الْفَرْغُ الثَّانِي

## حُكْمُ صَلَاةِ الرَّجُلِ الْمُسْبِلِ ثِيَابَهُ

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِسْبَالِ إِذَا كَانَ لِلْخِيَلَاءِ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا ،  
وَأَنَّهُ كَبِيرَةٌ مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ . وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ الْإِسْبَالِ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ عَلَى قَوْلَيْنِ ،  
وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ أَرْجَحَهُمَا أَنَّهُ مُحَرَّمٌ أَيْضاً <sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا حُكْمُ صَلَاةِ الْمُسْبِلِ ثِيَابَهُ مِنَ الرِّجَالِ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا أَهْلُ الْعِلْمِ الْقَائِلُونَ  
بِتَحْرِيمِ الْإِسْبَالِ مُطْلَقاً عَلَى قَوْلَيْنِ <sup>(٢)</sup> :

## ● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ صَلَاةَ الْمُسْبِلِ ثِيَابَهُ صَحِيحَةٌ مَعَ الْإِثْمِ ؛ سَوَاءً أَكَانَ الْإِسْبَالُ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ أَوْ  
لِلْخِيَلَاءِ ، وَإِنْ كَانَ إِثْمُهُ مَعَ الْخِيَلَاءِ أَعْظَمُ .  
وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ : الْحَنْفِيَّةُ ، وَالْمَالِكِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ إِنْ كَانَ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ ،  
وَالْحَنَابِلَةُ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٧٠٣-٧٣٠) .

(٢) أَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْإِسْبَالُ لِغَيْرِ الْخِيَلَاءِ مَكْرُوهٌ تَنْزِيهٌ ، وَلَيْسَ بِمُحَرَّمٍ فَلَا خِلَافَ  
بَيْنَهُمْ فِي صِحَّةِ صَلَاةِ الْمُسْبِلِ ، وَكَذَا مَنْ تَرَخَّصَ فِي الْإِسْبَالِ لِعُذْرٍ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ ؛  
فَإِنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ .

انظر : الفتاوى الهندية (٣٣٣/٥) ؛ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (٥٣٢/٢) ؛ المنتقى  
شرح الموطأ (٢٢٥/٧-٢٢٦) ؛ المعونة على مذهب عالم المدينة (١٧٢٠/٣-١٧٢١) ؛  
المجموع شرح المذهب (٣٣٨/٤) ؛ روضة الطالبين (٥٧٥-٥٧٦) ؛ المغني (٢٩٨/٢) ؛  
الإصناف في معرفة الرائج من الخلاف (٤٧٢/١) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع  
(٢٧٧/١) .

(٣) انظر : المبسوط (٢٠٦/١) ؛ التتف في الفتاوى (٢٥٠/١) ؛ مواهب الجليل ومعه

## • الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ صَلَاةَ الْمَسْبِلِ ثِيَابُهُ مِنَ الرَّجَالِ بَاطِلَةٌ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَهَا .  
وَالْيَهُ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِنَّ كَانَ الْإِسْبَالُ لِلْخِيَلَاءِ ، وَالْخَنَابِلَةُ فِي قَوْلٍ ، وَهُوَ ظَاهِرُ  
اخْتِيَارِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رحمه الله - ، وَبَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(١)</sup> .

## \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى صِحَّةِ صَلَاةِ الْمَسْبِلِ مُطْلَقًا ، مَعَ الْإِثْمِ :

⇒ التاج والإكليل (١/٥٠٤) ؛ المجموع شرح المذهب (٣/١٨٢-١٨٣) ؛ المغني (٢/٣٠٣-٣٠٤) ؛ الإنصاف في معرفة الرّاجح (١/٤٥٨) .

(١) انظر : المجموع شرح المذهب (٣/١٨٤-١٨٥) ؛ المستوعب (٢/٢٤٥) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١١/٨٩-٩٠) ؛ الإنصاف في معرفة الرّاجح من الخلاف (١/٤٥٨ ، ٤٨١) ؛ غاية المرام شرح مغني ذوي الأفهام (٣/٣٦٥) ؛ استيفاء الأقوال في تحريم الإسبال (ص ٣٨) ؛ تيسير الفقه الجامع للاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/٢٣٩-٢٤٠) ؛ مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن عثيمين (١٢/٣٠٥-٣٠٦) ؛ القول المبين في أخطاء المصلين (ص ٣٣-٣٥) .

جاء في الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية : « وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي الثُّوبِ الْمَغْصُوبِ ، وَلَا الْحَرِيرِ ، وَلَا الْمَكَانِ الْمَغْصُوبِ ؛ هَذَا إِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ فَرَضًا ، وَهُوَ أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ . وَإِنْ كَانَتْ نَفْلًا ، فَقَالَ الْأَمِيدِيُّ : لَا تَصِحُّ ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا أَطْلَقُوا الْخِلَافَ ؛ وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّ مَنَشَأَ الْقَوْلِ بِالصَّحَّةِ : أَنَّ جِهَةَ الطَّاعَةِ مُغَايِرَةٌ لِجِهَةِ الْمَغْصَبَةِ ، فَيَحْزُرُ أَنْ يُنَابَ مِنْ وَجْهِ ، وَيُعَاقَبَ مِنْ وَجْهِ . وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الَّذِي يَحْزُرُ تَوْبَهُ خِيَلَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ ؛ لِأَنَّ الْمَنْهَبَ : أَنَّهُ حَرَامٌ ، وَكَذَلِكَ مَنْ لَيْسَ تَوْبًا فِيهِ تَصَاوِيرُ . قُلْتُ : لَأَرْمُ ذَلِكَ : أَنَّ كُلَّ تَوْبٍ يَحْرُمُ لُبْسُهُ يَجْزِي عَلَى هَذَا الْخِلَافِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْمُسْتَوْعِبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ » اهـ . الْأَخْبَارُ الْعِلْمِيَّةُ مِنَ الْاِخْتِيَارَاتِ الْفَقْهِيَّةِ (ص ٦٢-٦٣) .

وجاء في الإنصاف (١/٤٨١) : « فَعَلَى الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ : لَا يُعِيدُ مَنْ صَلَّى فِي ذَلِكَ - أَيِ الثُّوبِ النَّهْيِ عَنْهُ - عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَكَذَا لَوْ كَانَ لَأَسْبَأَ ثِيَابًا مُسْبَلَةً أَوْ خِيَلَاءَ أَوْ نَحْوَهُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَقِيلَ : يُعِيدُ ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ » اهـ .  
وهو مذهب الظاهرية ، انظر : المحلى بالآثار (٢/٣٩١-٣٩٢) .



١- أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ دَلِيلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ صَلَاةِ الْمُسْبِلِ ؛ إِلَّا الْعُمُومَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْإِسْبَالِ ، وَهَذَا شَيْءٌ وَالْقَوْلُ بِبُطْلَانِ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِسْبَالِ شَيْءٌ آخَرُ (١) .

٢- أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْإِسْبَالِ لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ ، وَإِنَّمَا هُوَ لِأَمْرِ خَارِجٍ عَنْهَا ، وَالْمُسْبِلُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ سَتَرَ عَوْرَتَهُ فِي الصَّلَاةِ ، فَتَصِحُّ صَلَاتُهُ (٢) .

٣- أَنَّ الْجِهَةَ هُنَا مُنْفَكَّةٌ ؛ فَجِهَةُ الطَّاعَةِ مُغَايِرَةٌ لِجِهَةِ الْمَعْصِيَةِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يُثَابَ مِنْ وَجْهِ ، وَيُعَاقَبُ مِنْ وَجْهِ ، فَالصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ ، وَيُعَاقَبُ عَلَى الْإِسْبَالِ (٣) .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا كُلِّهِ : بِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِسْبَالَ فِي الصَّلَاةِ يُبْطِلُهَا ؛ مِمَّا سَيَرُدُّ فِي أُدْلَةِ الْقَوْلِ الثَّانِي (٤) .

- ثَانِيًا : أُدْلَةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى بُطْلَانِ صَلَاةِ الْمُسْبِلِ نِيَابَةً فِي الصَّلَاةِ :

١- مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ يُصَلِّي مُسْبِلًا إِزَارَهُ إِذْ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ » . فَذَهَبَ فَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ جَاءَ ، ثُمَّ قَالَ : « اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ » . فَذَهَبَ فَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ جَاءَ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ

(١) انظر : المجموع شرح المهذب (١٨١/٣-١٨٣) ؛ المغني (٣٠٣/٢-٣٠٤) .

(٢) انظر : المجموع شرح المهذب (١٨١/٣-١٨٣) ؛ المغني (٣٠٣/٢-٣٠٤) ؛ فتاوى إسلامية (٣٠١/١) .

(٣) انظر : الأخبار العلمية (ص ٦٢) ؛ فتاوى إسلامية (٣٠١/١) .

(٤) انظرها فيما بعد من هذا البحث (ص ١١٦٦ وما بعدها) .

مَا لَكَ أَمْرُهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ ثُمَّ سَكَتَ عَنْهُ ۚ قَالَ : « إِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ مُسْبِلٌ إِزَارَهُ وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ رَجُلٍ مُسْبِلٍ إِزَارَهُ » (١) .  
 والوجه منه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَى قَبُولَ صَلَاةِ الْمُسْبِلِ إِزَارَهُ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي عَدَمَ صَحَّتِهَا ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الْقَبُولِ يَقْتَضِي نَفْيَ الصَّحَّةِ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنْ يُحْمَلَ عَلَى ظَاهِرِهِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ ؛ وَإِنَّمَا أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْوُضُوءِ لِيُفْهِمَهُ أَنَّ الْإِسْبَالَ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ، كَمَا يُبْطِلُهَا الْحَدَثُ (٢) .

- وَاغْتَرِضَ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

الوجه الأول : أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَصْلُحُ لِلْحُجَّةِ ؛ لِأَنَّ فِي سَنَدِهِ رَاوِيًا مَجْهُولًا ؛ هُوَ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَدَنِيُّ ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَا يُعْرَفُ (٣) .

- وَهَذَا الْاِغْتِرَاضُ مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ لَا يُسَلَّمُ بِضَعْفِ الْحَدِيثِ ، بَلْ هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ صَالِحٌ لِلْحُجَّةِ ؛ صَحَّحَهُ الْهَيْثَمِيُّ ، وَالتَّوَوِيُّ ، وَأَحْمَدُ شَاكِرٌ ، وَغَيْرُهُمْ ، وَأَبُو جَعْفَرٍ هَذَا لَيْسَ مَجْهُولًا ، بَلْ هُوَ الْأَنْصَارِيُّ الْمَوْذُونُ الْمَدَنِيُّ ، حَسَنُ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثُهُ ، وَهُوَ مِنْ رِجَالِ أَصْحَابِ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ عَنْهُ : مَقْبُولٌ (٤) .

(١) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٤٣) .

(٢) انظر : حاشية السندي على مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٨٥/٢٧) ؛ استيفاء الأقوال في تحريم الإسبال على الرجال (ص ٣٨-٤٠) ؛ تعليق أحمد شاكر على المحلى (٧٣/٤-٧٤) .

(٣) انظر : مختصر سنن أبي داود للمنذري (٥١/٦) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٤١/٢) ؛ تعليق محقق مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٨٣/٢٧) ، عَلَى ح (١٦٦٢٨) .

(٤) انظر : المجموع شرح المهذب (١٨٣/٣) ؛ نزهة المتقين شرح رياض الصالحين

الاعتراضُ الثاني : عَلَى التَّسْلِيمِ بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ فَإِنَّ نَفْيَ الْقَبُولِ لَا يُرَادُ بِهِ نَفْيُ الصَّحَّةِ هُنَا ؛ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ نَفْيُ حُصُولِ الثَّوَابِ الْكَامِلِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ ابْنُ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّةُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَوَجْهُ هَذَا الْحَدِيثِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ إِسْبَالَ الْإِزَارِ مَعْصِيَةٌ ، وَكُلُّ مَنْ وَقَعَ مَعْصِيَةٌ فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِالْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ ؛ فَإِنَّ الْوُضُوءَ يُطْفِئُ حَرِيقَ الْمَعْصِيَةِ » <sup>(٢)</sup> .

وَقِيلَ فِي سَبَبِ أَمْرِهِ بِذَلِكَ : لِكَيْ يَتَفَكَّرَ الرَّجُلُ فِي سَبَبِ ذَلِكَ الْأَمْرِ ، فَيَقِفَ عَلَى مَا ارْتَكَبَهُ مِنَ الْمُخَالَفَةِ ، لَعَلَّهُ لَا يَعُودُ إِلَيْهَا مَرَّةً أُخْرَى <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَى قَبُولَ صَلَاةِ الْمُسْبِلِ ، ثُمَّ عَلَّلَ نَفْيَ الْقَبُولِ لَهَا بِكَوْنِهِ كَانَ مُسْبِلًا ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ عَدَمِ الْقَبُولِ لَهَا هُوَ الْإِسْبَالُ ، وَنَفْيُ الْقَبُولِ إِذَا أُطْلِقَ أُرِيدَ بِهِ أَمْرَانِ : إِمَّا نَفْيُ الْإِجْرَاءِ وَالصَّحَّةِ ، وَإِمَّا نَفْيُ الْكَمَالِ وَالْفَضِيلَةِ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ نَفْيُ الصَّحَّةِ وَالْإِجْرَاءِ ، وَحَمْلُهُ عَلَى نَفْيِ الْكَمَالِ وَالثَّوَابِ وَالْفَضِيلَةِ تَحْكُمُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ الْمُتَبَادَرِ مِنْهُ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ : أَنَّهُ أَمَرَهُ بِالْوُضُوءِ ثَانِيَةً ، وَثَالِثَةً ، وَكَأَنَّهُ بِذَلِكَ يُرِيدُ أَنْ يُفْهِمَهُ أَنَّ الْإِسْبَالَ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ، كَمَا أَنَّ الْحَدَثَ يُبْطِلُهَا ، فَلَمَّا لَمْ يَفْهَمْ الرَّجُلُ مَقْصُودَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ ذَلِكَ تَرَكَهُ <sup>(٤)</sup> .

⇒ (١/٥٥١-٥٥٢) ، ح (٧٩٧) ؛ بجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٢٥/٥) ؛ السُّنَنُ الْكُبْرَى (٢٤٢/٢) ؛ خلاصة تهذيب الكمال (ص ٤١٦) ؛ تهذيب التهذيب (٥٠٢/٤-٥٠٣) ؛ تقريب التهذيب (ص ٥٥٤) ، رقم (٨٠١٧) ؛ تعليق أحمد شاكر على الْمُحَلَّى (٧٤/٤) .

(١) انظر : طرح التثريب (٢١٤/٢-٢١٥) .

(٢) تهذيب السُّنَنُ شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود (٩٥/١١) .

(٣) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٤٠/٢) .

(٤) انظر : طرح التثريب (٢١٤/٢-٢١٥) ؛ نيل الأوطار (٩٣/٢) ؛ تعليق أحمد شاكر ⇨

الاعتراض الثالثُ : أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَنْسُوخٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى صِحَّةِ صَلَاةِ مَنْ صَلَّى مُسْبِلًا <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأوَّلُ : أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ مَوْجُودٌ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُدَّعَى الْإِجْمَاعُ مَعَ وُجُودِهِ . ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَخْلُ هَذَا الْإِجْمَاعُ الْمُدَّعَى أَحَدٌ مِمَّنْ عُنُوا بِنَقْلِ الْإِجْمَاعِ فِي مَسَائِلِ الْعِلْمِ ؛ كَالنَّوَوِيِّ ، وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ، وَغَيْرِهِمْ ، بَلْ صَرَّحَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَغَيْرُهُ بِإِجْرَاءِ الْخِلَافِ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِسْبَالِ <sup>(٢)</sup> .

الثَّانِي : أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يَجُوزُ إِذَا خَالَفَ نَصًّا ، إِلَّا لِلدَّلِيلِ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، وَلَا دَلِيلَ هُنَا يَصْلُحُ نَاسِخًا .

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى خِلَافِ النَّصِّ الصَّحِيحِ إِلَّا اسْتِنَادًا إِلَى نَصٍّ آخَرَ ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى خَطَأٍ وَضَلَالَةٍ وَمُخَالَفَةِ سُنَّةٍ ، وَهَذَا مِنْ عِصْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى لِأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِ النَّصِّ مِنْ غَيْرِ مُسْتَنَدٍ خَطَأً بَيِّنٌ <sup>(٣)</sup> .

قَالَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَنُصُوصُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [ الصَّحِيحَةُ الثَّابِتَةُ ] كُلُّهَا حَقٌّ يُصَدَّقُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، وَيَجِبُ الْأَخْذُ بِجَمِيعِهَا ، وَلَا يُتْرَكُ لَهُ نَصٌّ إِلَّا بِنَصٍّ آخَرَ نَاسِخٍ لَهُ ؛ لَا يُتْرَكُ بِقِيَاسٍ ، وَلَا رَأْيٍ ، وَلَا عَمَلِ أَهْلِ بَلَدٍ ، وَلَا

⇒ عَلَى الْمُحَلِّي (٧٥-٧٤/٤) .

(١) انظر : بذل الجهود (٢٩٥-٢٩٦) ؛ استيفاء الأقوال في تحريم الإِسْبَالِ عَلَى الرِّجَالِ (ص ٣٨-٤٠) ؛ القول المبين في أخطاء المصلين (ص ٣٥) .

(٢) انظر : الأخبار العلمية (ص ٦٢-٦٣) ؛ المستوعب (٢/٢٤٥) . وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي فِتَاوَى إِسْلَامِيَّةٍ (١/٣٠١) .

(٣) انظر : أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣/٣٦١-٣٦٢) ؛ شرح الكوكب المنير (٣/٥٧٠) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٩/٢٠١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧) .

إِجْمَاعٌ ، وَمُحَالٌ أَنْ تَجْتَمِعَ الْأُمَّةُ عَلَى خِلَافِ نَصٍّ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ نَصٌّ آخَرُ يَنْسَخُهُ » (١) .

٢\_ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ أَسْبَلَ إِزَارَهُ فِي صَلَاتِهِ خِيَلَاءَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي حِلٍّ وَلَا حَرَامٍ » (٢) .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ مَنْ صَلَّى مُسْبِلًا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُيَالِي بِهِ ، وَلَا بِصَلَاتِهِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِهَا وَعَدَمِ الْاعْتِدَادِ بِهَا (٣) .

وَالْمَعْنَى الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَدِيثِ ؛ قِيلَ : لَا يَنْفَعُ لِلْحَلَالِ وَلَا لِلْحَرَامِ ، فَهُوَ سَاقِطٌ مِنْ عَيْنِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ ، وَلَا عِبْرَةٌ بِهِ وَلَا بِأَفْعَالِهِ . وَقِيلَ : لَيْسَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي حِلٍّ مِنَ الذُّنُوبِ ؛ بِمَعْنَى : أَنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ لَهُ ، وَلَا هُوَ مُحْتَرَمٌ عِنْدَ اللَّهِ ، وَلَا مَحْفُوظٌ مِنْ سُوءِ أَعْمَالِهِ . وَقِيلَ : لَيْسَ مِنْ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى فِي شَيْءٍ ؛ بِمَعْنَى : أَنَّ اللَّهَ قَدْ بَرِئَ مِنْهُ ، وَفَارَقَ دِينَهُ . وَقِيلَ : لَا يُؤْمِنُ بِحَلَالِ اللَّهِ وَلَا بِحَرَامِهِ .

(١) إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين (١/٣٦٧) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب الإسبال في الصلاة ، ح (٦٣٣) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢/٢٤٠) ، وَرَجَّحَ وَقَفَّهُ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ .  
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، باب كراهية إسبال الإزار في الصلاة ، موقوفاً ومرفوعاً ، السنن الكبرى (٢/٢٤٢) .

وأخرجه الهيثمي موقوفاً على ابن مسعود في كتاب اللباس ، باب الإزار وموضيعه ، وقال : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ ، وَرَجَّاهُ ثِقَاتٌ » اهـ . جمع الزوائد ومنيع الفوائد (٥/١٢٤) .  
ورواه السيوطي في الجامع الصغير ، ورمز له بالحمّن ، ح (٨٣٩٩) ، فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦/٦٨) .

وَحَسَنَةُ الْحَافِظِ أَبُو حَجَرَ فِي فَتْحِ الْبَارِي (١٠/٢٦٨-٢٦٩) ، موقوفاً عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَقَالَ : « وَمِثْلُهُ لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ » اهـ .

وَصَحِّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ مَرْفُوعاً فِي صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١/١٨٩-١٩٠) ، ح (٦٣٧) .

(٣) انظر : بذل المجهود (٤/٢٩٧) ؛ عون المعبود (٢/٢٤٠) .

وَحَسْبُكَ بِهِذِهِ الْمَعَانِي زَجْرًا وَقُبْحًا وَبُعْدًا عَنْ قَبُولِ صَلَاتِهِ <sup>(١)</sup> .

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ مِنْ ثَلَاثَةِ وُجُوهِ :

الوجه الأول : أَنَّ الْحَدِيثَ مُخْتَلَفٌ فِي وَقْفِهِ وَرَفْعِهِ ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى أَمْرِ كَهَذَا <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا ، كَمَا سَبَقَ ، وَعَلَى التَّسْلِيمِ بِوَقْفِهِ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ فَإِنَّ لَهُ حُكْمَ الرَّفْعِ - كَمَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ ، سِيَّمَا وَقَدْ وُفِّقَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّابِقُ <sup>(٣)</sup> .

الاعتراض الثاني : لَا يُسَلَّمُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدِيثِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ صَلَاتَهُ ، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَغْفِرُ لَهُ ذُنُوبَهُ ، أَوْ لَا يُؤْمِنُ بِحَلَالِ اللَّهِ وَلَا بِحَرَامِهِ <sup>(٤)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ حَمْلِ الْحَدِيثِ عَلَى جَمِيعِ الْمَعَانِي الَّتِي ذَكَرَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّلَاةَ تُكَفِّرُ الْخَطَايَا ، وَتَرْفَعُ الدَّرَجَاتِ ، فَمَنْ لَمْ يَقْبَلْ صَلَاتُهُ لَمْ تَغْفَرْ ذُنُوبُهُ وَمَعَاصِيهِ ، وَمَنْ لَمْ يَلْتَفِتِ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا <sup>(٥)</sup> .

الاعتراض الثالث : أَنَّ الْمُرَادَ بِنَفْيِ الْقَبُولِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْحَدِيثِ : نَفْيُ الثَّوَابِ

(١) انظر : المجموع شرح المَهْدَب (١٨٢/٣) ؛ فيض القدير (٦٨/٦) ؛ عون المعبود (٢٤٠/٢)

(٢) انظر : أحكام اللباس المتعلقة بالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ (ص ٤٣١) .

(٣) انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٦٩/١٠) ، وانظر ما سبق من هذا البحث (ص ١١٦٦-١١٦٧) .

(٤) انظر : بذل المجهود (٢٩٧/٤) ؛ عون المعبود (٢٤٠/٢) ؛ أحكام اللباس المتعلقة بالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ (ص ٤٣٢) .

(٥) انظر : المجموع شرح المَهْدَب (١٨٢/٣) .

وَالْكَمَالِ وَالْفَضِيلَةِ ، لَا نَفْيُ الصَّحَّةِ وَالْإِجْزَاءِ <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ مِنْ أَنَّ نَفْيَ الْقَبُولِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الصَّحَّةِ <sup>(٢)</sup> .

٣\_ مَا رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » <sup>(٣)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ مَنْ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ عَمَلًا ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُسْبِلَ سَاقِطٌ مِنْ عَيْنِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَعْأُ بِهِ وَلَا بِأَفْعَالِهِ <sup>(٤)</sup> .

وَاعْتَرِضَ عَلَيْهِ : بَأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْبُطْلَانِ ، بَلْ غَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْظُرُ إِلَى الْمُسْبِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ <sup>(٥)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ : بِأَنَّ مَنْ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، لَمْ يُزَكَّهُ وَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ أَعْمَالَهُ بَلْ رَدَّهَا عَلَيْهِ ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَقَدْ مَنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وَكَيْفَ يَعْلَمُ مُسْلِمٌ عَاقِلٌ يَرْغَبُ فِي نَجَاةِ نَفْسِهِ ، وَقَبُولِ أَعْمَالِهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي مُسْبِلًا ، ثُمَّ يَقِفُ بَيْنَ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ مُسْبِلًا يُبَاهُ ، رَاجِعًا مِنْ

(١) انظر : أحكام اللباس المتعلقة بالصلاة والحج (ص ٤٣٢) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١١٦٧) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٠٥) .

(٤) انظر : المجموع شرح المذهب (١٨٢/٣) .

(٥) انظر : أحكام اللباس المتعلقة بالصلاة والحج (ص ٤٣٣) .

(٦) الفرقان : ٢٣ .

اللَّهُ تَعَالَى قَبُولَهَا ؟! بَلْ إِنَّكَ لَوْ أَخْبَرْتَ مُسْبِلًا بَعْدَ فَرَاعِهِ مِنْ صَلَاتِهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَنْظُرْ إِلَيْهِ وَهُوَ يُؤَدِّي تِلْكَ الصَّلَاةَ ، وَتَعَقَّلَ ذَلِكَ جَيِّدًا ، لَقَامَ وَلَمْ يَقْعُدْ ، وَأَخَذَ يَسْأَلُ عَنِ السَّبَبِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ أَقْلَعَ عَنْهُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا .

٤\_ مَا حَكَاهُ مُجَاهِدٌ - رحمه الله - عَنِ الصَّحَابَةِ : أَنَّهُمْ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ مَنْ مَسَّ إِزَارَهُ كَعْبَهُ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً <sup>(١)</sup> .

٥\_ أَنَّ الْمُسْبِلَ ثِيَابَهُ فِي الصَّلَاةِ قَدْ ارْتَكَبَ أَمْرًا مُحَرَّمًا ، فَيَكُونُ قَدْ آتَى بِالْعِبَادَةِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهَا الصَّحِيحِ ، وَسَتَرَ عَوْرَتَهُ بِثِيَابٍ مُحَرَّمَةٍ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

### \* التَّرْجِيحُ :

الَّذِي يَظْهَرُ لِي - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - : أَنَّ صَلَاةَ الْمُسْبِلِ ثِيَابَهُ بَاطِلَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : لِقُوَّةِ أدْلَتِهِ ، وَصَرَاحَتِهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ ، وَسَلَامَتِهَا مِنْ الْاِغْتِرَاضَاتِ الْقَادِحَةِ ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا إِلَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ مُسْبِلٌ إِزَارَهُ ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ رَجُلٍ مُسْبِلٍ إِزَارَهُ » <sup>(٣)</sup> . لَكَفَى ؛ لِأَنَّهُ نَصٌّ صَحِيحٌ فِي مَوْضِعِ النِّزَاعِ ، وَالْأَصْلُ أَنَّهُ يَرْفَعُ

(١) أَوْرَدَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِّي بِالْأَثَارِ (٣٩٢/٢) ، وَسَاقَ مَعَهُ جُمْلَةً مِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي عَدَمِ قَبُولِ صَلَاةِ الْمُسْبِلِ ، ثُمَّ قَالَ : « وَلَا نَعْلَمُ لِمَنْ ذَكَرْنَا مُخَالَفًا مِنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ » اهـ .

(٢) انظر : الأخبار العلمية (ص ٦٢-٦٣) ؛ فتاوى إسلامية (٣٠١/١) .

(٣) انظر تخریجه (ص ٧٤٣) من هذا البحث .



الْخِلَافَ ، وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ اسْتَبَانَ لَهُ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَعْدِلَ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا .

• ثَانِيًا : أَنَّ هَذَا هُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الْأَئِمَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ؛ فَمَا مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ قَالَ : إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي ؛ كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ عَنْهُمْ <sup>(١)</sup> .

• ثَالِثًا : أَنَّ النَّهْيَ فِي الْعِبَادَاتِ يَقْتَضِي بُطْلَانَهَا وَعَدَمَ صِحَّتِهَا ، وَالْمُصَلِّي مُسْتَبَالٌ ثِيَابُهُ قَدْ ارْتَكَبَ مَا نَهَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ عَنْهُ ؛ وَهُوَ الْإِسْبَالُ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » ؛ أَيُّ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

• رَابِعًا : أَنَّ الْإِسْبَالَ - لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ لِلْخِيَلَاءِ - كَبِيرَةٌ مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ ، وَالْكَبَائِرُ مُوبِقَةٌ مُهْلِكَةٌ ، قَدْ تُخْبِطُ الْأَعْمَالَ ، وَتُوجِبُ النَّارَ ، وَلَا يُؤْمِنُ عَلَى صَاحِبِهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ وَالْمَكْرِ بِهِ فِي الدُّنْيَا قَبْلَ الْآخِرَةِ ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ عُمرَ - رضي الله عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « بَيْنَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِزَارَهُ إِذْ خُسِيفَ بِهِ ، فَهُوَ يَتَحَلَّجُلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » <sup>(٣)</sup> .

فَحَتَّى لَوْ لَمْ نَقُلْ بِبُطْلَانِ صَلَاةِ الْمُسْبِلِ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ كُلُّ مَنْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ بَارْتِكَابِ مَعْصِيَةِ الْإِسْبَالِ أَنَّهُ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ ، وَمَا مِنْ عَاقِلٍ يَرْغَبُ

(١) انظر : معنى قول الإمام المطلبي : إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي (ص ٨٥ وما بعدها) ؛

إِقَاطُ هَمِّ أُولِي الْأَبْصَارِ لِلْاِقْتِدَاءِ بِسَيِّدِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ (ص ٥٢ ، ٧٢ ، ١٠٠ ،

١١٣) ؛ مختصر كتاب المؤمل للردِّ إلى الأمر الأول ، ضمن الرسائل المنبرية (٢٨/٣) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٩٢) ؛ وانظر حكم النهي في العبادات فيما

سبق من هذا البحث (ص ١١٦٧-١١٦٨) . والمُحَلَّى بِالْآثَارِ (٣٩٢/٢) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٣٧-٧٣٨) .

فِي النَّجَاةِ يَوْمَ الْوَعِيدِ إِلَّا وَهُوَ يَحْرِصُ كُلَّ الْحَرِصِ عَلَى الْبُعْدِ عَنْ أَسْبَابِ عَذَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسَخَطِهِ ، وَالْأَمْنِ مِنْ مَكْرِهِ .

سُئِلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ عَثِيمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : إِذَا كَانَ الثُّوبُ نَازِلًا عَنِ الْكَعْبَيْنِ ، فَهَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : « إِذَا كَانَ الثُّوبُ نَازِلًا عَنِ الْكَعْبَيْنِ فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِيهِ النَّارُ » <sup>(١)</sup> . وَمَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْإِزَارِ فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي غَيْرِهِ . وَعَلَى هَذَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَرْفَعَ ثَوْبَهُ وَغَيْرَهُ مِنْ لِبَاسِهِ عَمَّا تَحْتَ كَعْبَيْهِ ، وَإِذَا صَلَّى بِهِ وَهُوَ نَازِلٌ تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ فَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي صِحَّةِ صَلَاتِهِ : فَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ قَدْ قَامَ بِالْوَاجِبِ ، وَهُوَ سَتَرُ الْعَوْرَةِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّ صَلَاتَهُ لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ سَتَرَ عَوْرَتَهُ بِثَوْبٍ مُحَرَّمٍ ، وَجَعَلَ هَؤُلَاءِ مِنْ شُرُوطِ السَّتْرِ أَنْ يَكُونَ الثُّوبُ مُبَاحًا . فَالْإِنْسَانُ عَلَى خَطَرٍ إِذَا صَلَّى فِي ثِيَابٍ مُسَبَّلَةٍ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنْ يَرْفَعَ ثِيَابَهُ حَتَّى تَكُونَ فَوْقَ كَعْبَيْهِ » <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧١١) .

(١) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن عثيمين (٣٠٥/١٢-٣٠٦) .  
عِلْمًا بِأَنَّ الشَّيْخَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَرَى أَنَّ الصَّحِيحَ صِحَّةُ صَلَاةِ الْمُسْلِمِ وَعَدَمُ بَطْلَانِهَا ، وَلَكِنَّهُ أَيْضًا مُعَرِّضٌ نَفْسَهُ لِلْعَذَابِ الْأَلِيمِ . انظر : المرجع السابق (٣٠٦/١٢) .

## الْفَرْغُ الثَّالِثُ

حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ  
ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ أَوْ الصَّلِيبِ

○ **أَوَّلًا :** حُكْمُ لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ فِي الصَّلَاةِ .  
سَبَقَ أَنْ بَيَّنَّا حُكْمَ لُبْسِ الثِّيَابِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ خَارِجِ  
الصَّلَاةِ ، وَأَنَّ الْعُلَمَاءَ مُخْتَلِفُونَ فِي حُكْمِ لُبْسِهَا عَلَى قَوْلَيْنِ : الْجَوَازُ ، وَعَدْمُهُ ،  
وَسَبَقَ أَنْ رَجَّحْنَا الْجَوَازَ <sup>(١)</sup> .

وَبَيَّنَّا كَذَلِكَ حُكْمَ لُبْسِ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ خَارِجِ  
الصَّلَاةِ وَأَنَّ الْفُقَهَاءَ مُخْتَلِفُونَ فِي حُكْمِ لُبْسِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ : الْجَوَازُ الْمُطْلَقُ ،  
التَّحْرِيمُ ، الْكَرَاهَةُ التَّنْزِيهِيَّةُ <sup>(٢)</sup> .

فَأَمَّا لُبْسُ مَا اشْتَمَلَ عَلَى صُورِ غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ؛ وَكَذَا مَنْ يَرَوْنَ جَوَازَ  
لُبْسِ مَا اشْتَمَلَ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ، وَمَنْ يَرَوْنَ الْكَرَاهَةَ التَّنْزِيهِيَّةَ لَهُ : فَهُمْ  
مُتَّفِقُونَ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ فِيهَا صَحِيحَةٌ مَعَ الْكَرَاهَةِ ؛ لِكَوْنِهَا تُشْغِلُ الْمُصَلِّيَ  
عَنْ كَمَالِ الْخُشُوعِ وَالْخُضُوعِ فِي صَلَاتِهِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٧٧٦ وما بعدها) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٧٥٧ وما بعدها) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١/٦٤٨) ؛ بدائع الصنائع (١/٥٤١-٥٤٢) ؛  
التمهيد (١/٣٠٢-٣٠١) ، (١/٥١) ، (٢١/١٩٥-١٩٦) ؛ شرح الزرقاني على  
مختصر خليل (٤/٥٣) ؛ المدونة الكبرى (١/٩١) ؛ مغني المحتاج (٤/٤٠٨-٤٠٩) ؛  
نهاية المحتاج (٢/٥٥) ؛ حاشيتنا قليوبي وعميرة على شرح المحلى على المنهاج (٣/٢٩٧) ؛  
المجموع (٣/١٨٤-١٨٥) ؛ المغني (٢/٣٠٨-٣٠٩) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من

\* والدليل على كراهة لبسها في الصلاة ما يلي :

- ١- ما روت عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ صلى في خبيصة لها أعلام ، فنظر إلى أعلامها نظرة ، فلما انصرف قال : « اذهبوا بخبيصتي هذه إلى أبي جهم ، وأتوني بأنبيائية أبي جهم ؛ فإنها ألهي أنفاً عن صلاتي » <sup>(١)</sup>.
- ٢- ما رواه أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : كان قرأ لعائشة سترت به جانب بيتها ، فقال النبي ﷺ : « أميطي عنا قرأك هذا ؛ فإنه لا تزال تصاويره تعرض في صلاتي » <sup>(٢)</sup>.

فهذان الحديثان دليلان على كراهية كل ما يشغل المصلي عن صلاته في ثيابه من الأصباغ والنقوش والأعلام والصور ونحو ذلك ، ولو كانت لغير ذوات الأرواح <sup>(٣)</sup>.

○ وأما من يرى تخريم لبس ما شتمل على صور ذوات الأرواح - وهم الحنفيّة، والحنابلة في الصحيح من مذهبيهم ، وبعض الشافعية - فاختلقوا في حكم صلاة من صلى لابساً ثوباً مشتملاً على صورة ذوات الأرواح على قولين :

● القول الأول :

إن من صلى في ثياب مشتملة على صور ذوات الأرواح فصلاؤه صحيحة مع

⇨ الخلاف (١/٤٧٤) ؛ كشف القناع عن من الإقناع (١/٢٨٠).

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٩٩٥).

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٦٩).

(٣) انظر : المجموع شرح المذهب (٣/١٨٥-١٨٦) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري

(٢/٣٨ وما بعدها) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٥/٢٠٧-٢٠٨) ؛

ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٧٦-٥٧٨) ، (١٠/٤٠٥) ؛ ابن

رحب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٤٢٥ وما بعدها) .

الإِثْمِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ <sup>(١)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ مَنْ صَلَّى فِي ثِيَابٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ ، وَتَلَزُمُهُ الْإِعَادَةُ فِي الْوَقْتِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ ، وَمَالَ إِلَيْهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ <sup>(٢)</sup> .

### \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى صِحَّةِ صَلَاةِ مَنْ صَلَّى فِي ثِيَابٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ مَعَ الْإِثْمِ :

(أ) مِنْ السُّنَّةِ :

١- حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ ، فَنَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : « اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ ، وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَةِ أَبِي جَهْمٍ ؛ فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي آتِفًا عَنْ صَلَاتِي » <sup>(٣)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي الْخَمِيصَةِ ذَاتِ الْأَعْلَامِ ، ثُمَّ كَرِهَهَا

(١) انظر : بدائع الصنائع (١/٥٤١-٥٤٢) ؛ البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢/٢٧) ؛ رد المحتار على الدر المختار (١/٦٤٧-٦٤٨) ؛ المجموع شرح المهذب (٣/١٨٤-١٨٥) ؛ المستوعب (٢/٢٤٥) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٦٩) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٨١) .

(٢) انظر : المستوعب (٢/٢٤٥) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٦٩) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٨١) ؛ الأخبار العلمية (ص ٦٢-٦٣) ؛ مجموع فتاوى ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية (٢١/٨٩-٩٠) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٩٩٥) .

وَنَزَعَهَا بَعْدَ صَلَاتِهِ ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ أَعَادَ بِلَيْتِكَ الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّاهَا ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ <sup>(١)</sup> .

- وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا الاستِدْلَالِ : بِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ مَحَلِّ النِّزَاعِ ؛ لِأَنَّ الْحَمِيصَةَ ذَاتَ الْأَعْلَامِ لَيْسَ فِيهَا صُورُ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ، وَإِنَّمَا هِيَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى نُقُوشٍ وَأَعْلَامٍ ، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِيهَا اشْتِمَلَ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ مَعَ مَا عُرِفَ عَنْهُ مِنْ كَرَاهِيَةِ الصُّورِ ، وَالامْتِنَاعِ مِنْ دُخُولِ الْبَيْتِ الَّذِي هِيَ فِيهِ حَتَّى تَزَالَ ، وَأَمْرِهِ بِطَرَحِ الصُّورِ وَإِزَالَتِهَا وَإِتْلَافِهَا <sup>(٢)</sup> .

٢- مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا ؛ فَإِنَّهُ لَا تَزَالَ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ فِي صَلَاتِي » <sup>(٣)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى مَعَ وُجُودِ الصُّورِ ، وَلَمْ يُعِدِ الصَّلَاةَ ، وَلَمْ يَقْطَعْهَا ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ صَحِيحَةٌ .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَفْسُدُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقْطَعْهَا ، وَلَمْ يُعِدْهَا » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٢٠٨/٥) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٦-٥٧٧) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٢٩/٢) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ٧٥٧ وما بعدها) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٦٩) .

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٧-٥٧٨) . وانظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٣٨/٢) .

- وَهَذَا الاستِدْلَالُ مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ مَحَلِّ النَّزَاعِ مِنْ وَجْهَيْنِ :  
الْأَوَّلُ : أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُشْتَمِلًا عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ - كَمَا فِي حَدِيثِ  
عَائِشَةَ السَّابِقِ - .  
وَالثَّانِي : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَابِسًا لَهُ ، وَإِنَّمَا كَانَ مَوْضُوعًا فِي جَانِبٍ مِنَ  
الْبَيْتِ ، وَفَرَّقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ اللِّبَاسِ .

(ب) اسْتَدْلُوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ :

أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الصُّورِ لِمَعَانٍ لَا تَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ ؛ مِنْهَا مَا فِيهَا مِنَ التَّشْبِهِ  
بِالشُّرِكِينَ وَعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ ، وَمِنْهَا مُضَاهَاةُ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمِنْهَا جِرْمَانُ الْمَلَائِكَةِ  
مِنْ دُخُولِ الْمَكَانِ الَّذِي هِيَ فِيهِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ خَارِجَةٌ عَنِ الصَّلَاةِ ،  
وَلَا تَمْنَعُ صِحَّتَهَا ، وَلَكِنَّ الشَّخْصَ يَأْتُمُّ لَارْتِكَابِهِ النَّهْيَ بِلُبْسِهَا <sup>(١)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى بُطْلَانِ صَلَاةِ مَنْ صَلَّى لَابِسًا ثِيَابًا مُشْتَمِلَةً  
عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ :

(أ) مِنَ السُّنَّةِ : حَدِيثُ أَبِي طَلْحَةَ زَيْدِ بْنِ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -  
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنْ الْمَلَائِكَةُ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ الصُّورَةُ » <sup>(٢)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَشْهَدُ صَلَاتَهُمْ ، هَجْرًا لَهُمْ ، وَعُقُوبَةً وَحَرْمَانًا مِنْ  
بَرَكَاتِهِ وَجُودِهَا وَاسْتِغْفَارِهَا ، مِمَّا يُشْعِرُ بِأَنَّ أَعْمَالَهُمْ تِلْكَ مَرْدُودَةٌ عَلَيْهِمْ ، غَيْرُ

(١) انظر : انظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢٨٣/١) ؛ التاج والإكليل (٥٠٦/١) ؛  
المجموع شرح المذهب (١٨٤-١٨٥) ؛ المغني (٣٠٣/٢) ؛ الشرح الممتع على زاد  
المستفيع (١٧٠/٢) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٣٤/٢) ؛ نيل  
الأرطار (٩٢/٢) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٦٧-٧٦٨) .

مَقْبُولَةٌ وَلَا مَرْفُوعَةٌ (١) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ الْحَدِيثَ لَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ وَلَا تَلْمِيحٌ بِعَدَمِ قَبُولِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَعْمَالِ ، بَلْ غَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّ الْمَلَايِكَةَ لَا تَدْخُلُ الْمَكَانَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ إِهَانَةً لَهَا ، وَعُقُوبَةً لِمُتَخَذِهَا ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْحَفَظَةَ الْكَاتِبِينَ مُسْتَشْتُونَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِتَسْجِيلِ الْأَعْمَالِ (٢) .

٣- حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » (٣) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ السُّتْرَ هُنَا عِبَادَةٌ ، وَالْعِبَادَةُ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى وَجْهِ مَنْهِيٍّ عَنْهُ فَقَدْ وَقَعَتْ عَلَى غَيْرِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرِ رَسُولِهِ ﷺ ، فَتَكُونُ مَرْدُودَةً غَيْرَ مَقْبُولَةٍ (٤) .

- وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ هَذَا : بِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ لُبْسِ مَا اشْتَمَلَ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ لَيْسَ مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ ، فَالْجِهَةُ هُنَا مُنْفَكَّةٌ ، فَتَصِحُّ الصَّلَاةُ ، وَيَأْتِي بِارْتِكَابِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ (٥) .

(١) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٢٦٩/١٤ - ٢٧٠) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٠٥/١٠ - ٤٠٦) ؛ فيض القدير شرح الجامع الصغير (٥٠٠/٢) .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٨١/٩) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٩٤/١٠) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤٩٢) .

(٤) انظر : كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٦٩/١) ؛ نيل الأوطار (٩٣/٢ - ٩٤) ؛ الشرح الممتع على زاد المستنقع (١٦٩/٢) .

(١) انظر : انظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢٨٣/١) ؛ التاج والإكليل (٥٠٦/١) .



(ب) مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ ، اسْتَدْلُوا بِمَا يَلِي :

١\_ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الثِّيَابِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ تَشْبُهُ بِعِبَادِ الصُّورِ وَالْأَصْنَامِ ، وَالتَّشْبُهُ بِهِمْ فِي مِثْلِ هَذَا مُحَرَّمٌ ، وَهُوَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الشِّرْكِ بِاللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ سِيَّمَا عِنْدَ دُخُولِ الْمَسَاجِدِ لِلْعِبَادَةِ ، وَأَتْنَاءِ الْعِبَادَةِ نَفْسِهَا ، وَالشِّرْكَ يُحِيطُ الْأَعْمَالُ ؛ لِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

٢\_ أَنَّ لِبْسَ مَا يَشْتَمِلُ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ يَتَعَلَّقُ بِالسُّتْرِ الْمَطْلُوبِ شَرْعًا فِي الصَّلَاةِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّ النَّهْيَ عَنْهُ هُنَا يُؤَثِّرُ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ ، فَتَقَعُ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الْمَأْمُورِ بِهِ <sup>(٢)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا بِمَا سَبَقَ الْجَوَابُ بِهِ عَنِ الْمَقُولِ مِنْ أَنَّ الْجِهَةَ هُنَا مُنْفَكَّةٌ ، فَلَا يُؤَثِّرُ لِبْسُ هَذِهِ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْ لِبْسِهَا لَيْسَ مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ ، بَلْ لِأَمْرٍ آخَرَ .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ صَلَاةَ مَنْ صَلَّى فِي ثِيَابٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ

⇒ المجموع شرح المهذب (٣/١٨٤-١٨٥) ؛ المغني (٢/٣٠٣) ؛ الشرح الممتع على زاد المستنقع (٢/١٧٠) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٤٣٤) ؛ نيل الأوطار (٢/٩٢) .

(١) الآية : ٦٥ من سورة الزمر . وانظر : رد المحتار على الدر المختار (١/٦٤٩-٦٥٠) ؛

مغني (٤/٤٠٧-٤٠٨) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٨٠) .

(٢) انظر : مجموع فتاوى ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية (١/٨٩-٩٠) .

الْأَرْوَاحَ صَحِيحَةً مَعَ الْإِثْمِ ؛ لَا رِتْكَابَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ بِلِبْسِهَا ؛ وَذَلِكَ لِلْأُمُورِ النَّالِيَةِ :

• أَوَّلًا : أَنَّهُ لَا يُوجَدُ نَصٌّ فِي الْمَسْأَلَةِ يَدُلُّ عَلَى الْبُطْلَانِ ، وَإِنَّمَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْإِنْجَانِيَّةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورٍ غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ وَلَمْ يُعِدِّ الصَّلَاةَ ، وَلَوْ كَانَتْ الْحَالُ تَخْتَلِفُ لَنَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ .

• ثَانِيًا : أَنَّ السَّبَبَ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ حُرِّمَ تَصَوِيرُ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالصَّلَاةِ ، بَلْ هُوَ تَحْرِيمٌ عَامٌّ ، وَالْجِهَةُ مُنْفَكَّةٌ ، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ إِذَا أَدَّى جَمِيعَ أَرْكَانِهَا وَشُرُوطِهَا وَبَيَّنَّ ارْتِكَابَهُ أَمْرًا مُحَرَّمًا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ .

وَقَدْ أَشَارَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى أَنَّ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ مِنْ سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَرَوْنَ أَنَّ الْمَنْهِيَ عَنْهُ إِذَا كَانَ خَارِجًا عَنِ الصَّلَاةِ ، لَا تَعْلُقُ لَهُ بِهَا فَإِنَّ الصَّلَاةَ تَصِحُّ مَعَ الْإِثْمِ <sup>(١)</sup> .

وَحَيْثُ قُلْنَا بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مَنْ صَلَّى فِي ثِيَابٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ أَنَّهُ قَدْ ارْتَكَبَ مُحَرَّمًا ، تَنَفَّرَ مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ ، وَيُعَاقَبُ عَلَيْهِ ، وَيُخْشَى عَلَيْهِ مِنْ انْتِقَاصِ الْأَجْرِ ، وَضَيَاعِ الْعَمَلِ وَمَحْقِ بَرَكَتِهِ ، وَالدُّنُوبِ لَا يُسْتَهَانُ بِهَا ؛ فَإِنَّ الصَّغَائِرَ بِالْإِصْرَارِ عَلَيْهَا تَكُونُ كَبَائِرَ ، وَمُحَقَّرَاتُ الدُّنُوبِ يَجْتَمِعْنَ عَلَى الْعَبْدِ فِيهِلِكَنَّهُ ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ هَذَا مِنْ كَبَائِرِ الدُّنُوبِ ؛ كَتَصَوِيرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ وَلِبْسِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهَا ، وَالِدُخُولِ بِهَا إِلَى أَمَاكِينِ الْعِبَادَاتِ ، وَالصَّلَاةِ بِهَا .

\* \* \*

(١) انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢/٤٣٤) .

وانظر ما سبق من هذا البحث (ص ١١٥٤ وما بعدها) .

○ ثَانِيًا : حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورَةِ الصَّلِيبِ :

جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّ مَنْ صَلَّى فِي ثِيَابٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى صُورَةِ الصَّلِيبِ فَإِنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ مَعَ الْإِثْمِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ نَصٌّ يُفِيدُ بَطْلَانَ الصَّلَاةِ مَعَهُ ؛ وَلِأَنَّ النَّهْيَ عَنْ لُبْسِهِ لَيْسَ مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَخْتَصُّ بِهَا ، بَلْ هُوَ لِأَمْرِ آخَرَ خَارِجٍ عَنِ الصَّلَاةِ ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ <sup>(١)</sup> .

وَلَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِبَطْلَانِ صَلَاةٍ مَنْ صَلَّى وَفِي لِبَاسِهِ صُورَةُ الصَّلِيبِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُمَكِّنُ تَخْرِيجَهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الصَّلَاةِ فِي ثَوْبِ الْحَرِيرِ وَالْمَغْصُوبِ وَنَحْوِهِ ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْمَذْكُورَاتِ لِبَاسٌ مُحَرَّمٌ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، وَغَيْرُهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ <sup>(٢)</sup> .

فَيَتَخَرَّجُ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ السَّابِقَةِ : الصَّحَّةُ مَعَ الْإِثْمِ ، وَالْبَطْلَانُ ، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَ مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ وَمَا لَا يَسْتُرُهَا بَلْ يَحْصُلُ السَّتْرُ بغيرِهِ ، وَيَتَرَجَّحُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ وَهُوَ صِحَّةُ صَلَاةٍ مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى صُورَةِ الصَّلِيبِ ، مَعَ الْإِثْمِ .

وَيُقَاسُ عَلَى الصَّلِيبِ صُورُ بَقِيَّةِ شِعَارَاتِ الْكُفَّارِ ؛ كَنَجْمَةِ دَاوُدَ ، وَشِعَارَاتِ آلِهَةِ النَّصَارَى وَالْإِغْرِيْقِ وَالْأُمَمِ الْآخَرَى إِذَا صَلَّى بِلِبَاسٍ مَرْقُومَةٍ عَلَيْهِ ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهَا مِمَّا عَبْدٌ وَعُظْمَى مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى .



(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١/٦٤٨) ، (٤/٩٢) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (٥/٣٥٦) ؛ المجموع شرح المهذب (٣/١٨٦) ؛ حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح المحلى على المنهاج (٣/٣٣) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٨٠) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/٤٧٤) .

(٢) انظر : المغني (٢/٣٠٣-٣٠٥) ؛ المستوعب (٢/٢٤٥) ؛ الأخبار العلمية (ص ٦٣) .

الْمَبْحَثُ الثَّانِي  
هَيْئَاتُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُسْتَحَبَّةُ فِي بَعْضِ  
مَوَاطِنِ الْعِبَادَةِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَطَالِبَ:

المطلب الأول : هَيْئَاتُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُسْتَحَبَّةُ فِي  
الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ .

المطلب الثاني : هَيْئَاتُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُسْتَحَبَّةُ فِي  
الْإِعْتِكَافِ .

المطلب الثالث : هَيْئَاتُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُسْتَحَبَّةُ فِي  
الْإِسْتِسْقَاءِ .

## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

### هَيِّئَاتُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُسْتَحَبَّةُ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ

يَوْمُ الْجُمُعَةِ سَيِّدُ الْأَيَّامِ ، وَأَعْظَمُهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ يَوْمٌ عِيدٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، يَتَكَرَّرُ كُلَّ أُسْبُوعٍ ، وَالْأَعْيَادُ فِي الْإِسْلَامِ شَرِيعَةٌ ثَابِتَةٌ ، لَا يُزَادُ عَلَيْهَا ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ لَا رَابِعَ لَهَا ؛ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَيَوْمُ الْفِطْرِ ، وَيَوْمُ الْأُضْحَى (١) .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَيِّدُ الْأَيَّامِ وَأَعْظَمُهَا عِنْدَ اللَّهِ ، وَهُوَ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ يَوْمِ الْأُضْحَى وَيَوْمِ الْفِطْرِ ، فِيهِ خَمْسُ خِلَالٍ : خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ آدَمَ ، وَأَهْبَطَ اللَّهُ فِيهِ آدَمَ إِلَى الْأَرْضِ ، وَفِيهِ تَوَفَّى اللَّهُ آدَمَ ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَسْأَلُ اللَّهُ فِيهَا الْعَبْدُ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ ، مَا لَمْ يَسْأَلْ حَرَامًا ، وَفِيهِ تَقْرَأُ السَّاعَةُ ، مَا مِنْ مَلَكٍ مُقَرَّبٍ ، وَلَا سَمَاءٍ وَلَا أَرْضٍ ، وَلَا رِيَّاحٍ ، وَلَا جِبَالٍ ، وَلَا بَحْرٍ إِلَّا وَهْنًا يُشْفِقْنَ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » (٢) .

فَيَوْمُ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ الْمَحْمَدِيَّةَ ، وَجَعَلَهُ عِيدًا لَهَا ،

(١) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/٤٥٠-٤٥٢) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (١/٣٨١) .

(٢) رواه ابنُ ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب فضل الجمعة ، ح (١٠٨٤) ، سنن ابن ماجه (١/٣٤٤) .

وحسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/٣٢١) ، ح (٨٩٥) .  
ورواه أحمد في مسند المكئين ، مسند أبي لبابة بن عبد المنذر البذري ، ح (١٥٥٤٨) ، وضعفه محققو مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤/٣١٤-٣١٦) ؛ من أحل عبد الله بن محمد بن عفيف ؛ مختلف فيه ، ولكنّه يصلح للمُنَابَغَاتِ .  
والحديث في الجملة لهُ شواهدٌ صحيحةٌ ، سبَرْدٌ بَعْضُهَا -إن شاء الله- هُنَا في هذا البحث .

يَتَكَرَّرُ كُلُّ أُسْبُوعٍ ، بِخَيْرِهِ وَفَضَائِلِهِ ، وَمَزَايَاهُ الَّتِي خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا <sup>(١)</sup> .  
 رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ وَحُذَيْفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَضَلَّ اللَّهُ عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا ؛ فَكَانَ لِلْيَهُودِ يَوْمُ السَّبْتِ ، وَكَانَ لِلنَّصَارَى يَوْمُ الْأَحَدِ ، فَجَاءَ اللَّهُ بِنَا فَهَدَانَا اللَّهُ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، فَجَعَلَ الْجُمُعَةَ ، وَالسَّبْتَ ، وَالْأَحَدَ ، وَكَذَلِكَ هُمْ تَبِعَ لَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، نَحْنُ الْآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا ، وَالْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، الْمَقْضِيُّ لَهُمْ قَبْلَ الْخَلْقِ » <sup>(٢)</sup> .  
 وَعَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ ، وَلَهُمْ يَوْمَانِ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا ، فَقَالَ : « مَا هَذَانِ الْيَوْمَانِ ؟ » . قَالُوا : كُنَّا نَلْعَبُ فِيهِمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْدَلَكُمْ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا ؛ يَوْمَ الْأَضْحَى ، وَيَوْمَ الْفِطْرِ » <sup>(٣)</sup> .

وَالْأَعْيَادُ فِي الْإِسْلَامِ لَهَا خَصَائِصٌ عَظِيمَةٌ ؛ مِنْهَا اجْتِمَاعُ النَّاسِ فِيهَا وَسَلَامُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَمِنْهَا الصَّلَاةُ وَالذِّكْرُ وَالْعِبَادَةُ ، وَمِنْهَا الْفَرَحُ وَالسُّرُورُ بِهِذِهِ الْأَعْيَادِ وَالْمُنَاسَبَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَظِيمَةِ الْمَقْرُونَةِ بِنَفَحَاتِ الْمَغْفِرَةِ وَالرِّضْوَانِ ؛ وَلِهَذَا كُلُّهُ نَاسَبَ أَنْ يَشْرَعَ الْإِسْلَامُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ الطَّهَارَةَ وَالنِّظَافَةَ ، وَلُبْسَ أَجْمَلِ الثِّيَابِ وَأَحْسَنِهَا ، مِمَّا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُ .

(١) انظر : اقتضاء الصراط المستقيم (١/٤٥٠-٤٥٢) .

(٢) رواه مسلم في كتاب الجمعة ، باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة ، ح [٢٢] (٨٥٦) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٥/٤٥٧) .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب صلاة العيدين ، ح (١١٣١) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٣/٣٤١) . وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (١/٣١١) ، ح (١١٣) .

وأحمد في باقي مسند المكثرين من الصحابة ، عن أنس بن مالك ، ح (١٣٦٢٢) ، وقال مُتَحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢١/٢٢٥-٢٢٦) .

فَالسُّنَّةُ لِلْمُسْلِمِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ : أَنْ يَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ وَأَجْمَلَهَا ، وَأَفْضَلَهَا الْبَيَاضُ ، وَيَعْتَمَّ وَيَرْتَدِي ، وَيَتَجَمَّلَ مَا اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا ؛ وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ فُقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْإِمَامُ فِي هَذَا كُلِّهِ أَكَدُ ؛ لِأَنَّهُ مَنْظُورٌ إِلَيْهِ وَمُقْتَدَى بِهِ ، وَهُوَ يَقِفُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا ، فَانْسَبَ أَنْ يَكُونَ أَكْمَلَ الْجَمِيعِ وَأَحْسَنَهُمْ هَيْئَةً وَحَالًا <sup>(١)</sup> .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَأَدَابُ الْجُمُعَةِ ثَلَاثَةٌ : الطَّيِّبُ ، وَالسَّوَالِكُ ، وَاللِّبَاسُ الْحَسَنُ ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ لِرُؤُودِ الْأَثَارِ بِذَلِكَ » <sup>(٢)</sup> .  
وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ - فِيمَا نَعْلَمُهُ - فِي اسْتِحْبَابِ لُبْسِ أَجْوَدِ الثِّيَابِ لِشُهُودِ الْجُمُعَةِ وَالْأَعْيَادِ » <sup>(٣)</sup> .

✽ وَالْأَدِلَّةُ عَلَى هَذِهِ السُّنَّةِ كَثِيرَةٌ جَدًّا ؛ مِنْهَا :

١\_ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ يَبْنِيْ ءَادَمَ خُذُوْا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوْا وَاشْرَبُوْا وَلَا تُسْرِفُوْا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِيْنَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٢/٦٩-٧٠) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٢/١٥٠ ، ١٦٨) ؛ عقد الجواهر الثمينة (١/٢٣٤ ، ٢٤١) ؛ أسهل المدارك (١/٢٠١ ، ٢٠٧) ؛ بداية المجتهد (١/٣٩٨) ؛ روضة الطالبين (١/٥٥٠ ، ٥٨٣) ؛ مغني المحتاج (١/٥٦٣ ، ٥٩٠) ؛ المغني (٣/٢٢٩-٢٣٠) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٢/٤٢ ، ٥١-٥٢) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٢/٤٧٣-٤٧٤ ، ٥٠١) ؛ فيض القدير (٥/٢٢٢) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (١/٣٨١) .

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/٣٩٨) .

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري (٨/١١٩) .

(٤) الأعراف : ٣١ .

فَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَمَرَ بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ عِنْدَ الْمَسَاجِدِ وَحُضُورِ الصَّلَوَاتِ  
وَالْجَمَاعَاتِ، وَالْجُمُعَةِ وَالْعِيدَانِ أَكْثَرُ لِكُونِهِمَا أَعْيَادُ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَيَّامُ فَرَحِهِمْ  
وَسُرُورِهِمْ (١) .

٢\_ وَعَنْ أَبِي أَيُّوبٍ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَمَسَّ مِنْ طَيِّبٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ ، وَلَبَسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَسْجِدَ ، فَيَرْكَعَ إِنْ بَدَأَ لَهُ ، وَلَمْ يُؤْذِ أَحَدًا ، ثُمَّ أَنْصَتَ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يُصَلِّيَ ، كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرَى » (٢) .

٣\_ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ : « مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ اشْتَرَى ثَوْبَيْنِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ سِوَى ثَوْبٍ مِهْنَتِهِ » (٣) .

وَفِي لَفْظٍ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن (٧/١٩٠-١٩١) ؛ الجصاص ، أحكام القرآن (٣/٣١) ؛ جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٢/٣٩٢-٣٩٤) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٢/٤٧٣) .

(٢) رواه أحمد في باقي مسند الأنصار ، عن أبي أيوب الأنصاري ، ح (٢٣٥٧١) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « صَحِيحٌ لِفَيْرِهِ ، وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ مِنْ أَجْلِ ابْنِ إِسْحَاقَ ... وَبَاقِي رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٨/٥٤٧-٥٤٨) .

(٣) رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الزينة في يوم الجمعة ، ح (١٠٩٥) ، سنن ابن ماجه (١/٣٤٨) .

وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابُ اللَّبَسِ لِلْجُمُعَةِ ، ح (١٠٧٤) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٣/٢٩٢) .

وَصَحِّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ (١/٣٢٥) ، ح (٩٠٥) .



الْجُمُعَةِ ، فَرَأَى عَلَيْهِمْ ثِيَابَ النَّمَارِ ، فَقَالَ : « مَا عَلَى أَحَدِكُمْ إِنْ وَجَدَ سَعَةً أَنْ يَتَّخِذَ ثَوْبَيْنِ لِجُمُعَتِهِ سِوَى ثَوْبِي مِهْنَتِهِ » (١) .

وَالْمَعْنَى : لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ حَرَجٌ أَوْ نَقْصٌ يُجِلُّ بِزُهْدِهِ أَنْ يَتَّخِذَ ثَوْبَيْنِ يَلْبَسُهُمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَفِي أَمثَالِهِ مِنْ أَعْيَادِ الْإِسْلَامِ ، وَمَجَامِعِهِ الْعِظَامِ ، وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ لُبْسِ الثِّيَابِ الْحَسَنَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَمَشْرُوعِيَّةِ تَخْصِيصِهِ بِمَلْبُوسٍ غَيْرِ مَلْبُوسِ سَائِرِ الْأَيَّامِ ، لِمَنْ وَجَدَ سَعَةً وَطَاقَةً عَلَى ذَلِكَ (٢) .

٤\_ وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ مِنْ أَغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَحْسَنَ الْغُسْلَ ، ثُمَّ لَبَسَ مِنْ صَالِحِ ثِيَابِهِ ، ثُمَّ مَسَّ مِنْ دُهْنٍ بَيْنَهُ مَا كُتِبَ ، أَوْ مِنْ طَبِيبٍ ، ثُمَّ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، كَفَّرَ اللَّهُ عَنْهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ ، وَزِيَادَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » (٣) .

٥\_ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَيَلْبَسُ مِنْ صَالِحِ ثِيَابِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ طِيبٌ

(١) رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الزينة في يوم الجمعة ، ح (١٠٩٦) ، سنن ابن ماجه (٣٤٩/١) .

وفي سنن أبي داود : زهير بن محمد التميمي ؛ وفي رواية أهل الشام عنه ضعف ؛ لأنه حدث بها من حفظه فكثرت غلطه . انظر : تقريب التهذيب (ص ١٥٨) ، رقم (٢٠٤٩) .  
ولكن الحديث له شاهد آخر صحيح من حديث ابن سلام ، ولعله من أجل هذا صححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣٢٦/١) ، ح (٩٠٦) .

(٢) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٩٢/٣) .

(٣) رواه أحمد في مسند الأنصار ، عن أبي ذر ، ح (٢١٥٦٩) ، وصححه محققوا المسند ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٤٩/٣٥) .

ورواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في الزينة في يوم الجمعة ، ح (١٠٩٧) ، سنن ابن ماجه (٣٤٩/١) .

وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣٢٦/١) ، ح (٩٠٧) .

مَسَّ مِنْهُ» (١).

فَكُلُّ هَذِهِ الْأَدِلَّةُ تَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ لِبَاسِ أَحْسَنِ الثِّيَابِ وَأَجْمَلِهَا وَأَفْضَلِهَا فِي الْجَمْعِ وَالْأَعْيَادِ ، وَمَشْرُوعِيَّةِ تَخْصِيصِهَا بِلِبَاسٍ خَاصٍّ عَنْ سَائِرِ الْأَيَّامِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ الثَّوَابِ وَمَغْفِرَةِ الذُّنُوبِ (٢) .

وَعَلَى هَذَا جَرَى سَنَنُ السَّلَفِ وَهَدْيُهُمْ ؛ عَلَى التَّحَمُّلِ فِي الْجَمَاعَاتِ وَالْوُقُودِ بِحُسْنِ الثِّيَابِ ، وَجَمَالَهِ الْهَيْئَةِ (٣) ، قُدُّوْتُهُمْ فِي ذَلِكَ الْحَبِيبِ الْمُصْطَفَى وَالرَّسُولِ الْمُحْتَبَى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ ؛ الَّذِي كَانَ هَدْيُهُ أَنْ يَلْبَسَ لِلخُرُوجِ إِلَى الْعِيدَيْنِ أَجْمَلَ ثِيَابِهِ ؛ فَكَانَ لَهُ حُلَّةٌ يَلْبَسُهَا لِلْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ ، وَكَانَ يَلْبَسُ أحيانًا بُرْدَيْنِ أَخْضَرَيْنِ ، وَأحيانًا يَلْبَسُ بُرْدَهُ الْأَخْمَرَ (٤) .

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ يَوْمَ الْعِيدِ بُرْدَهُ حَمْرًا » (٥) .

وَعَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ بُرْدَهُ الْأَخْمَرَ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ » (٦) .

(١) رواه أحمد في باقي مسند المكثرين من الصحابة ، مسند أبي سعيد الخدري ، ح (١١٦٢٥) ، وَحَسَنُهُ مُحَقَّقُوا الْمُسْنَدَ (١٨/١٧٠-١٧٢) .

(٢) انظر : نيل الأوطار (٣/٢٧٩) .

(٣) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢/٥٤٧) .

(٤) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (١/٤٤١) .

(٥) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٢١) .

(٦) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٢١) .

وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةً سِيرَاءً عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ ؛ فَلَبِستَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ » . ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا حُلَّةٌ ، فَأَعْطَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْهَا حُلَّةً ، فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَسَوْنِيهَا وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةِ عَطَارِدٍ مَا قُلْتَ ! قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا » فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَخَا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا <sup>(١)</sup> .

وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ هَاهُنَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ عُمَرَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّحَمُّلِ بِحُسْنِ اللَّبَاسِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْحُلَّةَ الَّتِي ذَكَرَهَا عُمَرُ كَانَتْ حَرِيرًا خَالِصًا أَوْ أَكْثَرُهَا حَرِيرًا ، وَالْحَرِيرُ الْخَالِصُ وَالكَثِيرُ مُحَرَّمٌ عَلَى الرَّجَالِ <sup>(٢)</sup> . قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « قَوْلُهُ ( فَتَلْبَسُهَا لِلْجُمُعَةِ ) : يَدُلُّ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُودًا عَنْهُمْ أَنْ يَلْبَسَ الرَّجُلُ أَفْضَلَ ثِيَابِهِ وَأَحْسَنَهَا لِشُهُودِ الْجُمُعَةِ ... وَذَكَرَ أَهْلُ السِّيَرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ بُرْدَهُ الْأَحْمَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأَحْسَنَ ثِيَابِهِ ، وَيَمَسُّ مِنْ طِينِهِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْعِيدَيْنِ » <sup>(٣)</sup> .

(١) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ (ص ١١٢) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ ، بِلَفْظٍ قَرِيبٍ مِنْ هَذَا . وَأُخْرِجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ : الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ ، بَابِ يَلْبَسُ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ ، ح (٨٨٦) ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِيِّ بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤٣٤/٢) . وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ اللَّبَاسِ وَالثِّيَابِ ، بَابِ تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ عَلَى الرَّجَالِ وَإِبَاحَتِهِ لِلنِّسَاءِ ، ح [٦] (٢٠٦٨) ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الْخَامِسُ (٢٣٣-٢٣٢/١٤) .

(٢) انْظُرْ : ابْنُ رَجَبٍ ، فَتْحُ الْبَارِيِّ بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (١١٦/٨) ؛ ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِيِّ بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤٣٤/٢) .

(٣) شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤٨٥/٢) .

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ : أَنَّ عُمَرَ إِنَّمَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِعِلْمِهِ أَنَّ مِنْ عَادَتِهِ التَّحَمُّلُ لِلْجُمُعِ وَالْأَعْيَادِ وَالْوُفُودِ ، وَلِذَا رَغِبَ أَنْ يَشْتَرِيَ تِلْكَ الْحَلَّةَ الْحَسَنَةَ <sup>(١)</sup> .

وَمِنْ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِذَلِكَ جِنْسَ الْأَعْيَادِ ؛ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْعِيدَانِ وَالْجُمُعَةُ ؛ وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّحَمُّلِ فِي الْأَعْيَادِ وَلِقَاءِ الْوُفُودِ ، وَأَنَّهُ كَانَ مُعْتَادًا بَيْنَهُمْ مُتَعَارَفًا عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ <sup>(٢)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ - رحمه الله - : « كَانَ ابْنُ عُمَرَ - رضي الله عَنْهُمَا - يُصَلِّي الْفَجْرَ وَعَلَيْهِ ثِيَابُ الْعِيدِ » <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ - رحمه الله - : « سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَسْتَجِيبُونَ الزَّيْنَةَ وَالطَّيْبَ فِي كُلِّ عِيدٍ » <sup>(٤)</sup> .

وَعَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رضي الله عَنْهُمْ - : « كَانَ يَلْبَسُ فِي الْعِيدَيْنِ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ » <sup>(٥)</sup> .

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى - رحمه الله - : « أَدْرَكْتُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ أَصْحَابِ بَدْرٍ ، وَأَصْحَابِ الشَّجَرَةِ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ لَبَسُوا أَحْسَنَ ثِيَابِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُمْ طَيْبٌ مَسُوا مِنْهُ ، ثُمَّ رَاحُوا إِلَى الْجُمُعَةِ » <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (١١٦/٨) .

(٢) انظر : المغني (٢٥٧/٣) ؛ طرح الشريب (٢٢٦/٣) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤١٣/٨) .

(٣) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٢٦٤/٤) .

(٤) المصدر السابق (٢٦٤/٤) .

(٥) أخرجه البيهقي في كتاب العيدين ، باب الزينة للعيد ، السنن الكبرى (٢٨١/٣) .

وصححه ابن حجر في فتح الباري (٥١٠/١) ؛ وابن رجب في فتح الباري (٤١٤/٨) .

(٦) أورده ابن بطال في شرح صحيح البخاري (٤٨٦/٢) .

وهو عند ابن أبي شيبة في كتاب الصلوات ، باب في الثياب النظافة والزينة للجمعة ، ح (٥٥٥٠) ، من طريق عبيد الله قال : أنبأنا إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن ابن أبي

وَقَدْ كَانَ النَّاسُ إِلَى وَفْتٍ قَرِيبٍ - مَعَ قَلَّةِ ذَاتِ الْيَدِ وَالْحَاجَةِ - يَهْتَمُّونَ بِلِبَاسِ الْجُمُعَةِ خَاصَّةً ، وَالْأَعْيَادِ عَامَّةً ؛ فَيَعْتَمُونَ ، وَيَرْتَدُّونَ ، وَيَلْبَسُونَ الْمَشَالِحَ ، وَيَسْتَنْكِرُونَ مَنْ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ ، فَانْقَلَبَ الْحَالُ الْآنَ ، وَصَارَ أَكْثَرُ النَّاسِ - إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ - لَا يَهْتَمُّونَ بِهَذِهِ السُّنَةِ النَّبَوِيَّةِ الْحَسَنَةِ ، وَلَا يَتَحَمَّلُونَ وَلَا يَتَزَيَّنُونَ لِأَيَّامِ جُمُعِهِمْ وَأَعْيَادِهِمْ ، مَعَ قُدْرَتِهِمْ عَلَى ذَلِكَ ، بَلْ وَيَسْتَنْكِرُونَ مَنْ يَلْبَسُ عِبَاءَتَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ ، وَرُبَّمَا أَذَاهَا الْإِنْسَانُ بِلِبَاسِهِ الْمُعْتَادِ ، أَوْ بِثِيَابِ نَوْمِهِ وَمِهْنَتِهِ ، وَهَذَا خَطَأٌ وَاضِحٌ ، مُخَالِفٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ سُنَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي ذَلِكَ نَوْعٌ مِنَ الْبَذَاذَةِ الْمُنْفَرَةِ لِلنَّاسِ عَنْهُمْ <sup>(١)</sup> .

✽ وَمِنْ خَصَائِصِ التَّزْيِينِ وَالتَّحَمُّلِ لِيَوْمَيِ الْعِيدِ (عِيدِ الْفِطْرِ ، وَعِيدِ الْأَضْحَى) :

⇒ لَبَّيْ ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (٤٨١/١) .

وَأَسْنَادُهُ صَحِيحٌ ؛ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ :

عُبَيْدُ اللَّهِ : هُوَ ابْنُ مُوسَى بْنِ أَبِي الْمُخْتَارِ ، وَاسْمُهُ بَادِئُ الْعَبْسِيِّ ، مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ ، كَانَ ثِقَةً ، قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ : كَانَ أَثْبَتَ النَّاسِ فِي إِسْرَائِيلَ مِنْ أَبِي نَعِيمٍ ، مِنَ النَّاسِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَمِئَتَيْنِ لِلْهِجْرَةِ . انظر : [ تهذيب التهذيب

(٢٨/٣-٢٩) ؛ تقريب التهذيب (ص ٣١٥) ، رقم (٤٣٤٥) ] .

إِسْرَائِيلُ : هُوَ ابْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ الْمَهْدَانِيِّ : ثِقَةً ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ٤٥٦) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

أَبُو إِسْحَاقَ : هُوَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ ، وَيُقَالُ : عَلِيُّ ، أَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ : ثِقَةً ، كَثِيرُ الْحَدِيثِ ، عَابَدَ مِنَ الثَّالِثَةِ ، وَقِيلَ إِنَّهُ اخْتَلَطَ بِأَخِيْرِهِ ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعَ وَعِشْرِينَ وَمِئَةً ، وَقِيلَ قَبْلَ ذَلِكَ . انظر : [ تهذيب التهذيب (٢٨٤/٣-٢٨٦) ؛ تقريب التهذيب

(ص ٣٦٠) ، رقم (٥٠٦٥) ] .

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَبْلَى : ثِقَةً إِمَامًا ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ١٥٣) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

(١) انظر : الشرح الْمُتَعَمَّقُ عَلَى زَادِ الْمُسْتَفِيدِ (١١٦/٥) .

أَنَّهُ يَسْتَوِي فِيهِ الْخَارِجُ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَالْجَالِسُ فِي بَيْتِهِ ، حَتَّى النِّسَاءُ وَالْأَطْفَالُ ؛ لِأَنَّهُ  
يَوْمُ زِينَةٍ ، وَالتَّزْيِينُ فِيهِ يَلْبَسُ أَجْمَلُ مَا يَجِدُ الْإِنْسَانُ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ الْعِيدِ ، وَقَدْ  
رُوِيَ هَذَا عَنْ جُمْهُورِ السَّلَفِ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٢٤١/١) ؛ الأُمُّ (٢٠٦/١) ؛ روضة  
الطالبين (٥٨٣/١) ؛ المغني (٢٥٨/٣) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري  
(٤٢٠ ، ٤١٤/٨) .

## المَطْلَبُ الثَّانِي هَيْئَاتُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُسْتَحَبَّةُ فِي الِإِعْتِكَافِ<sup>(١)</sup>

○ أَوَّلًا : هَيْئَةُ لِبَاسِ الرَّجُلِ عِنْدَ الدُّخُولِ فِي الْإِعْتِكَافِ :  
اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَيْئَةِ لِبَاسِ الْمُعْتَكِفِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَكِفَ وَكَذَا فِي أَثْنَاءِ  
اِغْتِكَافِهِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

### ● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يُسْتَحَبُّ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَتَنَظَّفَ وَيَتَطَيَّبَ وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ  
الْحَنَفِيُّ ، وَالْمَالِكِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَهُوَ وَجْهٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ<sup>(٢)</sup> .

### ● الْقَوْلُ الثَّانِي :

يُكْرَهُ لِلْمُعْتَكِفِ التَّطَيُّبُ وَتَلْبَسُ رَفِيعِ الثِّيَابِ ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ تَرْكُ ذَلِكَ زَمَنَ

(١) الْإِعْتِكَافُ فِي اللُّغَةِ : هُوَ الْإِقَامَةُ عَلَى الشَّيْءِ ، وَلُزُومُهُ ؛ يُقَالُ : عَكَفَ يَعْكَفُ وَيَعْتَكِفُ  
فَهُوَ عَاكِفٌ ، وَاعْتَكَفَ يَعْتَكِفُ اعْتِكَافًا فَهُوَ مُعْتَكِفٌ ، وَمِنْهُ قِيلَ لِمَنْ لَزِمَ الْمَسْجِدَ وَأَقَامَ  
عَلَى الْعِبَادَةِ فِيهِ : عَاكِفٌ ، وَمُعْتَكِفٌ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٥٧/٣) ، ( عكف ) .

وَأَمَّا الْإِعْتِكَافُ فِي الْأَصْطِلَاحِ : فَهُوَ لُزُومُ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ لَا غَسْلَ عَلَيْهِ الْمَسْجِدَ ، وَلَوْ سَاعَةً ؛  
لِطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَحِوَارِهِ .

انظر : عقد الجواهر الثمينة (٣٧١/١) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٤٧٢/٣) -  
(٤٧٣) .

(٢) انظر : المبسوط (١٢٦/٣) ؛ بدائع الصنائع (٣٣/٣) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر  
خليل (٤٦٢/٢) ؛ أسهل المدارك (٢٧٢/١) ؛ المجموع شرح المذهب (٥٥٨/٦) ؛ ➤

الاعتِكَافِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

### \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ عَلَى اسْتِحْبَابِ لِبْسِ الْمُعْتَكِفِ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ وَتَطْيِيبِهِ  
أثناء اعتِكَافِهِ :

(أ) عُمُومُ أدلةِ اسْتِحْبَابِ التَّزَيُّنِ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسَاجِدِ وَأَمَاكِنِ الْعِبَادَةِ لِلصَّلَاةِ  
وغيرها مِنْ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرِ ، وَمِنْهَا :

١- قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ يَبْقَى مَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ  
وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي  
أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ  
الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَ النَّاسَ بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ عِنْدَ الصَّلَاةِ وَمَوَاطِنِ الْعِبَادَةِ ، وَالاعتِكَافِ  
إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيَتَخَلَّلُهُ مِنَ الْخُلُوعِ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَالصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ وَتِلَاوَةِ  
الْقُرْآنِ مَا لَا يَخْفَى ، فَاسْتَحَبَّ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَلْبِسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ ، وَأَنْ يَتَطَهَّرَ  
وَيَتَحَمَّلَ مَا اسْتَطَاعَ <sup>(٤)</sup> .

⇒ ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الصيام ] ( ٨٠٠ / ٢ ) ؛ الإنصاف في معرفة  
الراجح من الخلاف ( ٣٨٤ / ٣ ) .

(١) انظر : ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الصيام ] ( ٨٠٠ / ٢ ) ؛ الإنصاف في  
معرفة الراجح من الخلاف ( ٣٨٤ / ٣ ) ؛ المغني ( ٤٨٣ / ٤ ) ؛ كشاف القناع عن معن  
الإقناع ( ٣٦٤ / ٢ ) .

(٢) الأعراف : ٣١-٣٢ .

(٣) انظر : ابن العربي ، أحكام القرآن ( ٣٠٧ / ٢ ) ؛ الشوكاني ، فتح القدير ( ٢٩١ / ٢ ) .



٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ ». قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا ، وَنَعْلُهُ حَسَنَةً ! قَالَ: « إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ ، الْكِبَرُ: بَطَرُ الْحَقِّ ، وَغَمْطُ النَّاسِ » (١) .

٣- وَعَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْعَطَارِدِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ وَعَلَيْهِ مِطْرَفٌ مِنْ خَزٍّ ، لَمْ نَرَهُ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَا بَعْدَهُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « مَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ نِعْمَةً فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ أَنْ يُرَى أَثَرُ نِعْمَتِهِ عَلَى خَلْقِهِ » (٢) .

٤- مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَلْبَسْ ثَوْبَيْهِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَحَقُّ أَنْ يُزَيَّنَ لَهُ » (٣) .

فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ الْعَامَّةُ تَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ أَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ عَلَى أَحْسَنِ حَالٍ ، وَأَجْمَلِ هَيْئَةٍ ، وَأَنْ يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ نِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهِيَ عَامَّةٌ فِي الصَّلَاةِ وَالِاعْتِكَافِ وَغَيْرِهِ ، إِلَّا حَيْثُ وَرَدَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ . بَلْ إِنَّ وَقْتُ الْإِعْتِكَافِ أَكْثَرُ ؛ لِأَنَّهُ زَمَنُ خُلُوعٍ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَمُنَاجَاةٍ لَهُ ، وَلَوْ خَلَى الْإِنْسَانُ بَمَلَكٍ مِنْ مَلُوكِ الدُّنْيَا ، أَوْ مَسْئُولٍ أَوْ أَقَلٍّ مِنْ ذَلِكَ - أَحْيَانًا - لَتَجَمَّلَ بِأَحْسَنِ مَا يَجِدُ مِنَ الثِّيَابِ .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٩) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٨٤) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٣٢) .

(ب) عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصْنِغِي إِلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ ، فَأَرْجِلُهُ ، وَأَنَا حَائِضٌ » <sup>(١)</sup> .  
وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَنْظِفِ الْمُعْتَكِفِ وَتَزْيِينِهِ ، وَإِلَّا لَمْ يَفْعَلْهُ ﷺ <sup>(٢)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْحَنَابِلَةِ ؛ عَلَى كَرَاهَةِ لُبْسِ الْمُعْتَكِفِ الرَّفِيعِ مِنَ الثِّيَابِ ،  
وَاسْتِحْبَابِ التَّبَدُّلِ لَهُ مَا دَامَ مُعْتَكِفًا :  
لَيْسَ لَهُمْ دَلِيلٌ مِنَ الْمَنْقُولِ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا اسْتَدَلُّوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ :  
بَأَنَّ الِاعْتِكَافَ عِبَادَةٌ تَخْتَصُّ مَكَانًا ، فَكَانَ تَرْكُ الطَّيِّبِ وَاللِّبَاسِ الْحَسَنِ وَالتَّزْيِينِ فِيهَا  
مَشْرُوعًا ؛ كَالْحَجِّ <sup>(٣)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ :  
الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ كَثِيرًا ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ غَيَّرَ شَيْئًا مِنْ  
مَلَاسِيهِ لِأَجْلِ الِاعْتِكَافِ ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لُنُقِلَ <sup>(٤)</sup> .  
الْوَجْهُ الثَّانِي : بِالْفَرْقِ بَيْنَ الِاعْتِكَافِ وَالْحَجِّ ؛ فَإِنَّ الْحَجَّ يَجِبُ فِيهِ كَشْفُ  
الرَّأْسِ وَاجْتِنَابُ الْمَخِيطِ وَالطَّيِّبِ ، وَهَذَا لَا يَجِبُ فِي الِاعْتِكَافِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدُلَّ عَلَى  
ذَلِكَ دَلِيلٌ <sup>(٥)</sup> .

(١) رواه البخاري في كتاب الاعتكاف ، باب الحائض تُرَجِّلُ رَأْسَ الْمُعْتَكِفِ ، ح (٢٠٢٨) ،  
ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٢٠/٤) .

ومسلم في كتاب الحيض ، باب حواض غسَلِ الحائض رَأْسَ زَوْجِهَا وَتَرْجِلَهُ ، ح [٦]  
(٢٩٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٥٣٩/٣) .

(٢) انظر : المجموع شرح المَهَذَّب (٥٥٨/٦) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح  
البخاري (٣٢٠/٤) .

(٣) انظر : المغني (٤٨٣/٤) ؛ كَشَّافُ الْقَنَاعِ عَنْ مَعْنَى الْإِقْنَاعِ (٣٦٤/٢) .

(٤) ، (٥) انظر : المجموع شرح المَهَذَّب (٥٥٨/٦) ، (٥٥٩) .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمُهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ اسْتِحْبَابِ التَّطَيُّبِ وَالتَّنَظُّفِ وَلِبْسِ أَحْسَنِ الثِّيَابِ لِلْمُعْتَكِفِ زَمَنَ اعْتِكَافِهِ ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : لِقُوَّةِ أُدْلِيَّتِهِمْ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ .

• ثَانِيًا : أَنَّ الْكَرَاهَةَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ يَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ ، وَلَا دَلِيلَ يَدُلُّ عَلَى كَرَاهَةِ لِبْسِ الْمُعْتَكِفِ لِلثِّيَابِ الْحَسَنَةِ الْجَمِيلَةِ ، بَلْ إِنَّ الْأَدِلَّةَ تَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ .

• ثَالِثًا : أَنَّ هَذَا هُوَ عَمَلُ السَّلَفِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - ؛ فَقَدْ كَانُوا يَعْتَكِفُونَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْ لَيْلِي الْعَشْرِ ، وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ ؛ فَهَذَا أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَانَ يَغْتَسِلُ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ ، وَيَلْبَسُ ثَوْبَيْنِ جَدِيدَيْنِ ، وَيَسْتَحْمِرُ ، وَيَقُولُ : لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ هِيَ لَيْلَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالَّتِي تَلِيهَا لَيْلَتُنَا ؛ يَعْنِي : الْبَصْرِيِّينَ .

وَكَانَ ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ وَأَطْيَبَهَا ، وَيَتَطَيَّبُ فِي لَيْلِي الْعَشْرِ . وَكَانَ لَتَمِيمُ الدَّارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حُلَّةً اشْتَرَاهَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، فَكَانَ يَلْبَسُهَا فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي يُرْجَى فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ <sup>(١)</sup> .

فَهَذَا كُلُّهُ يُبَيِّنُ اسْتِحْبَابَ التَّنَظُّفِ وَالتَّجَمُّلِ بِأَحْسَنِ اللَّبَاسِ فِي الْأَعْتِكَافِ ، خُصُوصًا فِي لَيْلِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ ؛ لِمَا يُرْجَى مِنْ مُوَافَقَةِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ؛ كَمَا يُشْرَعُ فِي الْجَمْعِ وَالْأَعْيَادِ وَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ مِنْ أَخْذِ الزَّيْنَةِ وَالتَّجَمُّلِ

(١) أَوْرَدَ هَذِهِ الْأَثَارَ عَنْهُمْ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ (ص ٣٤٦-٣٤٧) مِنْ غَيْرِ اسْتَيْدَادٍ ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهَا بِضَعْفٍ أَوْ صِحَّةٍ ، وَكَأَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى ثُبُوتِهَا عَنْ هَوَاءِ السَّلَفِ .

لِلَّهِ تَعَالَى ، وَأَنَّهُ أَحَقُّ مَنْ تَزَيَّنَ لَهُ الْعِبَادُ <sup>(١)</sup> .

« وَلَا يَكْمُلُ التَّزَيُّنُ الظَّاهِرُ إِلَّا بِتَزَيُّنِ الْبَاطِنِ ؛ بِالتَّوْبَةِ وَالْإِنَابَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَتَطْهِيرِهِ مِنْ أَدْنَسِ الذُّنُوبِ وَأَوْضَارِهَا ( أَذْرَانِهَا ، وَأَوْسَاحِهَا ) ؛ فَإِنَّ زِينَةَ الظَّاهِرِ مَعَ خَرَابِ الْبَاطِنِ لَا تُغْنِي شَيْئاً ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَبْنِيْٓ أَدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوَاءَ بَعْضِكُمْ وَرَيْثًا وَلِبَاسُ الْتَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَلْبَسْ ثِيَاباً مِنَ التَّقَى تَقَلَّبَ عُرْيَاناً وَإِنْ كَانَ كَاسِيّاً لَا يَصْلُحُ لِمُنَاجَاةِ الْمُلُوكِ فِي الْخَلَوَاتِ إِلَّا مَنْ زَيَّنَ ظَاهِرَهُ وَبَاطِنَهُ ؛ وَطَهَّرَهُمَا خُصُوصاً مَلِكُ الْمُلُوكِ ؛ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ، وَهُوَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ ، فَمَنْ وَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَزَيِّنْ لَهُ ظَاهِرَهُ بِاللِّبَاسِ ، وَبَاطِنَهُ بِلِبَاسِ التَّقْوَى » <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : المرجع السابق (ص ٣٤٧) .

(٢) الأعراف : ٢٦ .

(٣) لطائف المعارف (ص ٣٤٧) ، وقد سبق (ص ٥٣ من هذا البحث ) أَنَّ الْبَيْتَ لِأَبِي الْعَتَاهِيَةِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - .

○ ثَانِيًا : هَيْئَةُ لِبَاسِ الرَّجُلِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْاِعْتِكَافِ :

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَيْئَةِ خُرُوجِ الْمُعْتَكِفِ مِنَ الْاِعْتِكَافِ ، خُصُوصًا إِذَا كَانَ الْاِعْتِكَافُ فِي رَمَضَانَ ، فَخَرَجَ مِنْهُ لِصَلَاةِ الْعِيدِ ، وَجَاءَ خِلَافُهُمْ عَلَى قَوْلَيْنِ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ الْمُعْتَكِفَ إِذَا خَرَجَ مِنْ مُعْتَكِفِهِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ أَوْ غَيْرِهِ خَرَجَ بِثِيَابِ اِعْتِكَافِهِ ، وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ حَسَنَةٍ وَلَا نَظِيفَةٍ . وَهُوَ مُحْكِيٌّ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَبَعْضِ السَّلَفِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ <sup>(١)</sup> .

### ● الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ الْمُعْتَكِفَ يَخْرُجُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ وَغَيْرِهَا فِي ثِيَابٍ جَيِّدَةٍ نَظِيفَةٍ كَغَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ ؛ الْحَنَفِيُّ ، وَالْمَالِكِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ رَجَّحَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرُهُ مِنْ أَعْيَانِ الْمَذْهَبِ <sup>(٢)</sup> .

### \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

— أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى اسْتِحْبَابِ خُرُوجِ الْمُعْتَكِفِ بِثِيَابِ اِعْتِكَافِهِ ،

(١) انظر : المغني (٢٥٨/٣) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥٠١/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٢٢/٢) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤١٤/٨) .

(٢) انظر : المبسوط (١٢٦/٣) ؛ بدائع الصنائع (٣٣/٣) ؛ عقد الجواهر الثمينة (٢٤١/١) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٤٦٢/٢) ؛ أسهل المدارك (٢٧٢/١) ؛ المجموع شرح المذهب (٥٥٨-٥٥٩) ؛ المغني (٢٥٨/٣) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٢٢/٢) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥٠٢/٢) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤١٥-٤١٤/٨) .

وَلَوْ كَانَتْ رَنَّةٌ :

١\_ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ : « مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ اشْتَرَى ثَوْبَيْنِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ سِوَى ثَوْبٍ مِهْنَتِهِ » .

زَيْدٌ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ : « إِلَّا الْمُعْتَكِفَ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ فِي ثِيَابِ اعْتِكَافِهِ » <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ لَيْسَتْ مَحْفُوظَةً ، بَلْ هِيَ ضَعِيفَةٌ لَا حُجَّةَ فِيهَا <sup>(٢)</sup> .

٢\_ أَنَّهُ أَثَرُ عِبَادَةٍ ، فَاسْتَحَبَّ بَقَاؤُهُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ بَعْدَ خُرُوجِهِ وَقْتًا ؛ كَخُلُوفِ فَمِ الصَّائِمِ <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّ هَذَا الْأَثَرَ لَيْسَ بِسَبَبِ الْعِبَادَةِ ، وَإِنَّمَا هُوَ قَدَرٌ وَوَسَاحَةٌ عَلِقَتْ بِثِيَابِ الْمُعْتَكِفِ مِنْ طَوْلِ الْمَكْتِ وَاللَّبْسِ ، بِخِلَافِ خُلُوفِ فَمِ الصَّائِمِ فَإِنَّهُ بِسَبَبِ صَوْمِهِ وَخُلُوفِ مَعِدَّتِهِ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ .

- ثَانِيًا : أَدْلَةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى اسْتِحْبَابِ خُرُوجِ الْمُعْتَكِفِ فِي ثِيَابٍ حَسَنَةٍ نَظِيفَةٍ كَثِيرَةٍ مِنَ النَّاسِ :

(١) ، (٢) الحديث سبق تخريجه (ص ١١٨٩) من هذا البحث ، من غير هذه الزيادة ، وهي

لَيْسَتْ مَحْفُوظَةً ، انظر : حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٢/٥٠١-٥٠٢) .

(٣) انظر : المغني (٣/٢٥٨) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٢/٥٠١) .

اسْتَدْلُوا بِعُمُومِ الْأَدْلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّزِينِ لِلْعِيدِ وَالصَّلَاةِ <sup>(١)</sup> ؛ حَيْثُ لَمْ تُفَرَّقْ بَيْنَ مُعْتَكِفٍ وَغَيْرِهِ ، بَلْ ذَكَرَ جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يَسْتَوِي فِيهَا مَنْ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَمَنْ جَلَسَ فِي بَيْتِهِ ؛ لِأَنَّ التَّزِينَ فِي الْعِيدِ لَا يَخْتَصُّ بِالْخُرُوجِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ الْعِيدِ .

\* وَالْأَظْهَرُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - : هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي ؛ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ فِي ثِيَابٍ حَسَنَةٍ جَيِّدَةٍ نَظِيفَةٍ ، إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ ؛ لِعُمُومِ أَدْلَةِ اسْتِحْبَابِ التَّزِينِ لِلْعِيدِ ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَلْبَسُ أَحْسَنَ الثِّيَابِ وَأَجْوَدَهَا لِلْعِيدِ <sup>(٢)</sup> .



(١) انظر هذه الأدلة فيما سبق من هذا البحث (ص ١١٨٨ وما بعدها) .

وانظر : حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥٠٢/٢) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١١٩١-١١٩٢) .

وانظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (٤٤١/١) ؛ (٨٩/٢-٩٠) .

## المَطْلَبُ الثَّالِثُ

### هَيْئَاتُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُسْتَحَبَّةُ فِي

#### الاسْتِسْقَاءِ <sup>(١)</sup>

نَصَّ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَسْقِيَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْاسْتِسْقَاءِ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ فِي ثِيَابِ الْبَذَلَةِ <sup>(٢)</sup> ، بِلَا زِينَةٍ ، وَلَا طِينِبٍ ، مُتَنَظِّفًا بِالمَاءِ وَاسْتِعْمَالِ السَّوَاكِ وَمَا يَقْطَعُ الرَّائِحَةَ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمْ ، مُتَحَشِّعًا ، مُظْهِرًا فَقْرَهُ وَضَعْفَهُ وَحَاجَتَهُ إِلَى رَبِّهِ سُبْحَانَهُ الْغَنِيِّ عَنِ الْعِبَادِ <sup>(٣)</sup> .

وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - فِي صِفَةِ خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ لِصَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ قَالَ : « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَبَدِّلًا مُتَوَاضِعًا

(١) الْاسْتِسْقَاءُ لُغَةً هُوَ : اسْتِغْفَالٌ مِنْ طَلَبِ السُّقْيَا ؛ أَيْ انْزَالُ الْغَيْثِ عَلَى الْبِلَادِ وَالْعِبَادِ . يُقَالُ : سَقَى اللَّهُ عِبَادَهُ الْغَيْثَ ، وَأَسْقَاهُمْ . وَالْاسْمُ : السُّقْيَا بِالضَّمِّ . وَاسْتَسْقَيْتُ فَلَانًا إِذَا طَلَبْتُ مِنْهُ أَنْ يَسْقِيَكَ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٤٢/٢) ، (سقى) .  
والمَرَادُ بِهِ فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ : طَلَبُ السَّقْيِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ الْقَحْطِ ، عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ . انظر : رد المحتار على الدر المختار (١٨٤/٢) ؛ أسهل المدارك (٢٠٩/١) ؛ روضة الطالبين (٦٠١/١) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥٣٩/٢) .  
(٢) ثِيَابُ الْبَذَلَةِ : هِيَ مَا يُلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ فِي وَقْتِ الْعَمَلِ وَالشُّغْلِ وَمُبَاشَرَةِ الْخِدْمَةِ ، وَتَصَرُّفِ الْإِنْسَانِ فِي مِهْنَتِهِ وَبَيْتِهِ .

انظر : مغني المحتاج (٦٠٥/١) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥٤٦/٢) .  
(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١٨٥/٢) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (٩٢/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٢٥٠/١) ؛ أسهل المدارك (٢٠٩/١) ؛ روضة الطالبين (٦٠٣/١) ؛ مغني المحتاج (٦٠٥/١) ؛ المغني (٣٣٤/٣) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥٤٥-٥٤٦) ؛ نيل الأوطار (١٠/٤) .



مُتَضَرِّعًا ، فَجَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ ، فَلَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ ، وَلَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالتَّكْبِيرِ ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا كَانَ يُصَلِّي فِي الْعِيدَيْنِ « (١) .  
وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ لِصَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ مُتَبَدِّلًا ؛ أَيَّ لِبَاسًا يُيَاقِ الْبِذْلَةَ ، تَارِكًا يُيَاقِ الزَّيْنَةَ ؛ تَوَاضَعًا لِلَّهِ تَعَالَى (٢) .

○ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَشْرُوعِيَّةِ تَحْوِيلِ الْإِمَامِ رِدَائَهُ فِي الْاسْتِسْقَاءِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

### • الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْخُطْبَةِ ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَشَرَعَ فِي الدُّعَاءِ أَنْ يُحَوِّلَ رِدَائَهُ ؛ تَفَاوُلًا بِتَغْيِيرِ الْحَالِ الَّتِي هُمْ عَلَيْهَا . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ ؛ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ ، وَأَبُو يُوسُفَ فِي إِحْدَى الرَّوَاتِبَيْنِ ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى عَنْهُمْ ، وَالْمَالِكِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ (٣) .

(١) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْاسْتِسْقَاءِ ، بَابِ الْحَالِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهَا إِذَا خَرَجَ ، ح (١٥٠٦) ، سنن النسائي (١٠٨/٣) .  
وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْاسْتِسْقَاءِ ، بَابِ جُمَاعِ أَبْوَابِ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ وَتَفْرِيعِهَا ، ح (١١٦٢) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٠/٤-٢١) .  
وَالْتِّرْمِذِيُّ فِي بَابِ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ مِنْ أَبْوَابِ السُّفَرِ ، ح (٥٥٦) ، الجامع الصحيح (٤٤٢/٢) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (١٣٦/٣) ، ح (٦٦٩) .

(٢) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٠/٤-٢١) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١٨٤/٢) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (٩٥/٢-٩٦) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٢٥١/١) ؛ أسهل المدارك (٢٠٩/١-٢١٠) ؛ روضة الطالبين (٦٠٦/١) ؛ مغني المحتاج (٦٠٨/١-٦٠٩) ؛ المغني (٣٣٩/٣-٣٤٠) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥٥٥/٢-٥٥٦) .

• القولُ الثاني :

لَا يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ رِدَاءَهُ فِي الْاسْتِسْقَاءِ . وَهُوَ مَشْهُورٌ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ <sup>(١)</sup> .

\* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَحْوِيلِ الْإِمَامِ رِدَاءَهُ :

١- مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي ، فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو ، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ » <sup>(٢)</sup> .

وَهُوَ نَصٌّ فِي اسْتِحْبَابِ تَحْوِيلِ الْإِمَامِ رِدَاءَهُ إِذَا مَضَى صَدْرٌ مِنْ خُطْبَتِهِ ، وَشَرَعَ فِي الدُّعَاءِ ؛ تَفَاوُلًا بِتَغْيِيرِ الْحَالِ مِنَ الْقَحْطِ إِلَى نَزُولِ الْغَيْثِ وَالْخِصْبِ ، وَمِنْ ضَيْقِ الْحَالِ إِلَى سَعَتِهِ <sup>(٣)</sup> .

- ثَانِيًا : أدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى عَدَمِ اسْتِحْبَابِ تَحْوِيلِ الْإِمَامِ رِدَاءَهُ فِي

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١٨٤/٢) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (٩٥/٢-٩٦) ؛

المغني (٣٤٠/٣) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤٩٤/٦) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الاستسقاء ، باب تحويل الرداء في الاستسقاء ، ح (١٠١٢) ،

وكذا في باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء ، ح (١٠٢٤) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٨/٢ ، ٥٩٧) .

ومسلم في أوّل كتاب الاستسقاء ، ح [٤،٣،٢،١] (٨٩٤) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤٩٣/٦-٤٩٥) .

(٣) انظر : المغني (٣٣٩/٣-٣٤٠) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤٩٤/٦) .

الاسْتِسْقَاءُ :

١- مَا رَوَاهُ أَنَسٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَجُلًا شَكَأَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ هَلَاكَ الْمَالِ ، وَجَهْدَ الْعِيَالِ ، فَدَعَا اللَّهَ يَسْتَسْقِي ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ حَوْلَ رِذَاءِهِ ، وَلَا اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ » (١) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى ، وَلَمْ يُحَوِّلْ رِذَاءَهُ ، وَلَوْ كَانَ تَحْوِيلُ رِذَاءِ الْإِمَامِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ مُسْتَحَبًّا لَمَا تَرَكَهُ (٢) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ تَحْوِيلَ الرِّذَاءِ ، وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ بِالْدُّعَاءِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ إِنَّمَا تَكُونُ مِنْ سُنَّةِ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ إِذَا بَرَزَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ لَهَا ، وَأَمَّا فِي الْمَسَاجِدِ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَحَبًّا ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّهُمْ فَعَلُوهُ (٣) .

٢- وَلِأَنَّ الْاسْتِسْقَاءَ دُعَاءٌ ، فَلَا يُسْتَحَبُّ تَحْوِيلُ الرِّذَاءِ فِيهِ ؛ كَسَائِرِ الْأَدْعِيَةِ (٤) .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّ تَحْوِيلَ الرِّذَاءِ فِي دُعَاءِ الْاسْتِسْقَاءِ هُوَ السُّنَّةُ ، وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَتَّبَعَ (٥) .

(١) رواه البخاري في كتاب الاستسقاء ، باب ما قيل إنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَوِّلْ رِذَاءَهُ فِي الْاسْتِسْقَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، ح (١٠١٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٩١/٢) .

(٢) انظر : المرجع السابق (٥٩١/٢) .

(٣) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٤/٣) .

(٤) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٩٥/٢-٩٦) ؛ رد المحتار على الدر المختار (١٨٤/٢) .

(٥) انظر : المغني (٣٤٠/٣) .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ رِدَاءَهُ فِي الْاسْتِسْقَاءِ ؛ تَفَاوُلًا بِتَغْيِيرِ الْحَالِ ، وَاقْتِدَاءً بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ الثَّابِتَةِ فِي ذَلِكَ .

\* \* \*

○ ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِاسْتِحْبَابِ تَحْوِيلِ الرِّدَاءِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ : هَلْ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالْإِمَامِ أَوْ هُوَ كَذَلِكَ سُنَّةٌ فِي حَقِّ الْمَأْمُومِينَ ، أَوْ مَشْرُوعٌ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِينَ ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يُسْتَحَبُّ لِلْمَأْمُومِينَ أَنْ يُحَوِّلُوا أَرْدِيَّتَهُمْ فِي الْاسْتِسْقَاءِ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَبِهِ قَالَ الْمَالِكِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالْحَنَابِلَةُ <sup>(١)</sup> .

● الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ سُنَّةَ تَحْوِيلِ الرِّدَاءِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ خَاصَّةٌ بِالْإِمَامِ دُونَ الْمَأْمُومِينَ ، فَلَا يُشْرَعُ لَهُمْ تَحْوِيلُ أَرْدِيَّتِهِمْ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ ؛ مِنْهُمْ : سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، وَهُوَ الْمُفْتَى بِهِ عِنْدَ الْأَخْنَفِ <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٢٥١/١) ؛ أسهل المدارك (٢٠٩/١) - (٢١٠) ؛ روضة الطالبين (٦٠٦/١) ؛ مغني المحتاج (٦٠٨/١-٦٠٩) ؛ المغني (٣٣٩/٣) - (٣٤٠) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥٥٥/٢-٥٥٦) ؛ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٣٢٣/٤) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٠/٣) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤٩٤/٦) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٩/٢) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١٨٤/٢) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (٩٥/٢-٩٦) ➤

## \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ على استحباب تحويل المؤمنين أرديتهم :

١- حديثُ عبدِ الله بنِ زيدٍ - رضي الله عنه - السَّابِقُ ؛ وفيه قال : « قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ اسْتَسْقَى لَنَا أَطَالَ الدُّعَاءَ ، وَأَكْثَرَ الْمَسْأَلَةَ ، قَالَ : ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَحَوَّلَ رِءَاؤَهُ ؛ فَقَلْبُهُ ظَهَرَ لِبَطْنِ ، وَتَحَوَّلَ النَّاسُ مَعَهُ » <sup>(١)</sup> .  
وهو نصٌّ في مشروعية تحويل المؤمنين أرديتهم في الاستسقاء ؛ حيث قلبَ القومُ أرديتهم ، فلم يُنكِرْ عليهم النبي ﷺ <sup>(٢)</sup> .

٢- ما رواه أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ؛ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا » <sup>(٣)</sup> .

⇒ المغني (٣/٣٤٠) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٩/٣) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٦/٤٩٤) .

(١) رواه بهذا اللفظ الإمام أحمد في مسند المدائني ، مسند عبد الله بن زيد ، ح (١٦٤٦٥) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « حَدِيثٌ صَحِيحٌ دُونَ قَوْلِهِ : ( وَتَحَوَّلَ النَّاسُ مَعَهُ ) ؛ فَهُوَ حَسَنٌ ؛ وَهَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ مِنْ أَجْلِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ ، فَانْتَفَتْ شُبْهَةٌ تَذْلِيلِيَّةٌ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٨٨/٢٦) .

وصححه الزَّيْلَعِيُّ في نصب الرأية (٢/٢٥٠) .

(٢) انظر : المغني (٣/٣٤١) ؛ نصب الرأية (٢/٢٥٠) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب ، ح (٣٧٨) ،

ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥٨١) .

ومسلم في كتاب الصلاة ، باب إتمام المأموم بالإمام ، ح [٧٧] (٤١١) ، شرح النووي

على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٤/٩٩) .

فَمَا فَعَلَ الْإِمَامُ مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالصَّلَاةِ وَجَبَ عَلَى الْمَأْمُومِ أَنْ يَفْعَلَهُ <sup>(١)</sup> .

— ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى عَدَمِ اسْتِحْبَابِ تَحْوِيلِ الْمَأْمُومِينَ أَرْدِيَتَهُمْ فِي  
الاسْتِسْقَاءِ :

اسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ النَّظَرِ ؛ فَقَالُوا :

(أ) إِنَّ تَحْوِيلَ الرَّدَاءِ إِنَّمَا نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ صَلُّوا مَعَهُ  
الاسْتِسْقَاءَ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى اخْتِصَاصِ التَّحْوِيلِ بِالْإِمَامِ دُونَ الْمَأْمُومِينَ <sup>(٢)</sup> .

(ب) إِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِتَحْوِيلِ أَرْدِيَتِهِمْ ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ  
مَشْرُوعًا فِي حَقِّ الْمَأْمُومِينَ لِأَمْرِهِمْ بِهِ ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ  
الْحَاجَةِ <sup>(٣)</sup> .

— وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجُوهِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّاسَ قَلَّبُوا أَرْدِيَتَهُمْ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ يُنْكَرْ  
عَلَيْهِمْ ، وَتَقَرَّرَ الشَّارِعُ حُكْمُ ؛ كَمَا فِي زِيَادَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الثَّابِتَةِ <sup>(٤)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : « أَنَّ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ ثَبَتَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ ، مَا لَمْ يَقُمْ عَلَى  
اخْتِصَاصِهِ بِهِ دَلِيلٌ ، كَيْفَ وَقَدْ عُقِلَ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ ؛ وَهُوَ التَّفَاوُلُ بِقَلْبِ الرَّدَاءِ  
لِيَقْلِبَ اللَّهُ مَا بِهِمْ مِنَ الْجَدْبِ إِلَى الْخِصْبِ ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (١٠/٣) .

(٢) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٩٥/٢) ؛ المغني (٣٤٠/٣-٣٤١) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١٨٤/٢) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري  
(٩/٣) .

(٤) انظر : نصب الراية (٢٥٠/٢) . وانظر هذه الزيادة (ص ١٢١٠) من هذا البحث .

(٥) المغني (٣٤١/٣) . وانظر الحديث المشار إليه فيما بعد من هذا البحث (ص ١٢١٧) .

الْوَجْهَ الثَّالِثُ : أَنَّ عَدَمَ النَّقْلِ لَيْسَ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ قَلْبِ الْقَوْمِ أَرْدِيَتَهُمْ ؛  
خُصُوصًا أَنَّ غَالِبَ الرُّوَاةِ إِنَّمَا يَقَعُ اهْتِمَامُهُمْ عَلَى أَقْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَفْعَالِهِ ،  
وَتَقَرُّرَاتِهِ <sup>(١)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ الْمَشْرُوعَ لِلْمَأْمُومِينَ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ أَنْ يُحَوِّلُوا  
أَرْدِيَتَهُمْ اقْتِدَاءً بِالْإِمَامِ ، وَتَقَاوُلًا بِتَغْيِيرِ الْحَالِ الَّتِي هُمْ عَلَيْهَا ؛ لِقُوَّةِ أدِلَّةِ هَذَا الْقَوْلِ ،  
وَدَلَالَتِهَا عَلَى الْمُرَادِ .

\* \* \*

○ هَذَا وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْقَائِلُونَ بِاسْتِحْبَابِ تَحْوِيلِ الْأُرْدِيَةِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ  
فِي هَيْئَةِ هَذَا التَّحْوِيلِ عَلَى قَوْلَيْنِ :  
• الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

أَنَّ تَحْوِيلَ الرِّدَاءِ يَكُونُ بِقَلْبِهِ فَقَطْ ؛ وَذَلِكَ بِجَعْلِ مَا كَانَ مِنَ الرِّدَاءِ عَلَى الْيَمِينِ  
عَلَى الْيَسَارِ ، وَمَا عَلَى الْيَسَارِ عَلَى الْيَمِينِ . وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛  
الْحَنَفِيَّةِ ، وَالْمَالِكِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةِ <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : نصب الراية (٢/٢٥٠) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢/١٨٤) ؛ ابن نهم ، فتح القدير (٢/٩٥) ؛ عقد  
الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/٢٥١) ؛ أسهل المدارك (١/٢٠٩) ؛ المغني  
(٣/٣٤١) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٢/٥٥٥) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح  
البخاري (٣/١٠) .

### • القول الثاني :

يُسْتَحَبُّ مَعَ قَلْبِ الرِّدَاءِ تَنْكِيسُهُ ؛ بَأَنْ يَجْعَلَ أَغْلَاهُ أَسْفَلَهُ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَخْنَفُ فِي رِوَايَةٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ <sup>(١)</sup> .

إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّةَ قَالُوا : مَتَى جَعَلَ الطَّرْفَ الْأَسْفَلَ الَّذِي عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ ، وَالطَّرْفَ الْأَسْفَلَ الَّذِي عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ حَصَلَ التَّخْوِيلُ وَالتَّنْكِيسُ ؛ وَهَذَا فِي الرِّدَاءِ الْمُرْبَعِ ، فَأَمَّا فِي الْمَقْوَرِ وَالثَّلَثِ فَلَيْسَ فِيهِ عِنْدَهُمْ إِلَّا التَّخْوِيلُ فَقَطْ ؛ كَالْجُمْهُورِ <sup>(٢)</sup> .

### \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أَوَّلًا : أدلة الجمهور على استحباب التخويل فقط :

١- مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي خَبَرِ خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَصْحَابِهِ لِلِاسْتِسْقَاءِ ، وَفِيهِ : « وَحَوْلَ رِدَاءَهُ ؛ فَجَعَلَ عِطَافَهُ الْأَيْمَنَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ ، وَجَعَلَ عِطَافَهُ الْأَيْسَرِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : رد المختار على الدر المختار (١٨٥/٢) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (٩٥/٢-٩٦) ؛ كتاب الأم (٢٢٢/١) ؛ روضة الطالبين (٦٠٦/١) ؛ مغني المحتاج (٦٠٩/١) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٨/٢) .

(٢) انظر : روضة الطالبين (٦٠٦/١) .

(٣) رواه أبو داود في أوّل كتاب الاستسقاء ، باب جُمَاع أبواب صلاة الاستسقاء وتفرعها ، ح (١١٦٠) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٠-١٩/٤) .

وصحّحه الشُّوكَانِيُّ فِي نَيْلِ الْأَوْتَارِ (١٦/٤) ؛ وَالْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٣١٨/١) ، ح (١١٦٣) .

وَالْعِطَافُ : أَصْلُهُ الرِّدَاءُ ، وَإِنَّمَا أَضَافَ الْعِطَافَ إِلَى الرِّدَاءِ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَحَدَ شِقْيِي الْعِطَافِ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٣٢-٢٣٣) ، (عطف) .



وَفِي رِوَايَةٍ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى ، يَسْتَسْقَى ؛ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، وَقَلْبَ رِدَائِهِ ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ » . قَالَ سُفْيَانُ [ ابْنُ عُيَيْنَةَ ] : قَلْبُ الرِّدَاءِ ؛ جَعَلَ الْيَمِينَ الشَّمَالَ ، وَالشَّمَالَ الْيَمِينَ » <sup>(١)</sup> .

٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يَسْتَسْقَى ؛ فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ ، ثُمَّ خَطَبَنَا ، وَدَعَا اللَّهَ ، وَحَوَّلَ وَجْهَهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ ، ثُمَّ قَلْبَ رِدَائِهِ ؛ فَجَعَلَ الْيَمِينَ عَلَى الْإِسْرِ ، وَالْإِسْرَ عَلَى الْيَمِينَ » <sup>(٢)</sup> .

فَهَذَا الْحَدِيثَانِ نَصَّانِ فِي الْمَسْأَلَةِ ؛ يَدْلَانِ عَلَى أَنَّ هَيْئَةَ قَلْبِ الرِّدَاءِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ هِيَ تَحْوِيلُ مَا عَلَى الْيَمِينِ وَجَعْلُهُ عَلَى الْإِسْرِ ، وَالْعَكْسُ <sup>(٣)</sup> .

(١) رواه الإمام أحمد في مسند المدائني ، مسند عبد الله بن زيد ، ح (١٦٤٥١) ، وصححه مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٧٧/٢٦) .  
ورواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء ، ح (١٢٦٧) ، وَلَفْظُهُ : « قَالَ سُفْيَانُ ، عَنْ الْمُسْعُودِيِّ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا بَكْرَ بْنَ مُحَمَّدٍ ابْنَ عُمَرَ : أَجَعَلَ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ ، أَوِ الْيَمِينَ عَلَى الشَّمَالَ ؟ قَالَ : لَا بَلَى الْيَمِينَ عَلَى الشَّمَالَ » اهـ . سنن ابن ماجه (٤٠٣/١) . وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣٨٠/١-٣٨١) ، ح (١٠٥٤) .

(٢) رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء ، ح (١٢٦٨) ، سنن ابن ماجه (٤٠٣/١-٤٠٤) .  
وأحمد في باقي مسند المكثرين من الصحابة ، عن أبي هريرة ، ح (٨٣٢٧) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « صَحِيحٌ لغيره ، وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ ، فَالْعَمَانُ : هُوَ ابْنُ رَاشِدٍ ؛ ضَعِيفٌ يُعْتَبَرُ بِهِ ، وَبَاقِي رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ مِنْ رِجَالِ الشَّيْخَيْنِ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٧٣/١٤) .

وَالْحَدِيثُ أَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ كَمَا سَبَقَ (ص ١٢٠٧) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ ؛ وَشَوَاهِدُهُ كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا حَدِيثُ ابْنِ زَيْدٍ السَّابِقِ .

(٣) انظر : المغني (٣٤١/٣) ؛ نصب الرأية (٢٥٠/٢) .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّنْكِيْسِ مَعَ التَّحْوِيلِ :  
 اسْتَدَلُّوا بِمَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي ، وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ ، فَأَخَذَ بِأَسْفَلِهَا لِيَجْعَلَهَا أَعْلَاهَا ، فَثَقُلَتْ عَلَيْهِ فَقَلَبَهَا عَلَى عَاتِقِهِ » (١) .  
 وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ : « ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ ؛ فَقَلَبَهُ ظَهْرًا لِبَطْنٍ ، وَتَحَوَّلَ النَّاسُ مَعَهُ » (٢) .  
 وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَمَّ بِتَنْكِيْسِ الْخَمِيصَةِ ، فَلَمَّا ثَقُلَتْ عَلَيْهِ قَلَبَهَا ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ التَّنْكِيْسُ ، ثُمَّ التَّحْوِيلُ .  
 قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَا رَيْبَ أَنَّ الَّذِي اسْتَحَبَّهُ الشَّافِعِيُّ أَحْوَطُ » (٣) .

- وَهَذَا الْاسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ : بِمَا قَالَهُ ابْنُ قُدَامَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَالزِّيَادَةُ الَّتِي نَقَلُوهَا إِنَّمَا ثَبَتَتْ فِيهِ ظَنُّ الرَّاَوِي ، لَا يُتْرَكُ لَهَا فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَدْ نَقَلَ تَحْوِيلَ الرِّدَاءِ جَمَاعَةٌ ، لَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنَّهُ جَعَلَ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ ، وَيَعْدُ أَنْ يَكُونَ

(١) رواه أحمد في مسند المذنبين ، مسند عبد الله بن زيد ، ح (١٦٤٦٢) ، (١٦٤٧٣) ، وحسنه مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ (٣٨٦/٢٦ ، ٣٩٤) .

ورواه أبو داود في أوّل كتاب الاستسقاء ، باب جُمَاعُ أَبْوَابِ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ وَتَفْرِيعِهَا ، ح (١١٦١) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٠/٤) .

وصحّحه الألباني في الإرواء (١٤٢/٣) ، ح (٦٧٦) ؛ وفي صحيح سنن أبي داود (٣١٨/١) ، ح (١١٦٤) .

(٢) انظرها فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢١٠) .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٨-٢٧٩) . وانظر : روضة الطالبين (٦٠٦/١) .

النبي ﷺ تَرَكَ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ لِثِقَلِ الرِّدَاءِ» (١) .  
وَعَلَّقَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى قَوْلِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ  
السَّابِقِ بِقَوْلِهِ : « وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ ، بَلِ الْأَوَّلَى وَالْأَخَوْتُ هُوَ  
التَّخْوِيلُ ؛ بِجَعْلِ مَا عَلَى الْيَمِينِ عَلَى الْإِسْرِ ، وَعَكْسُهُ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ بِذَلِكَ أَصَحُّ  
وَأَصْرَحُّ ؛ وَلَئِنْ فَعَلَهُ أَيْسَرُ وَأَسْهَلُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ » (٢) .

\* وَالْأَظْهَرُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

قَوْلُ الْجُمْهُورِ ؛ إِنَّ الْمُسْتَحَبَّ فِي هَيْئَةِ قَلْبِ الرِّدَاءِ التَّخْوِيلُ فَقَطْ ؛ بِجَعْلِ مَا عَلَى  
الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ ، وَالْعَكْسُ ؛ لِقِسْوَةِ أَدْلَتِهِمْ ، وَدَلَالَتِهَا عَلَى إِفَادَةِ الْمَطْلُوبِ ،  
وَسَلَامَتِهَا مِنَ الْاِغْتِرَاضَاتِ الْقَادِحَةِ .

\* وَوَقْتُ تَخْوِيلِ الرِّدَاءِ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ يَكُونُ بَعْدَ مُضِيِّ أَكْثَرِ الْخُطْبَةِ ، إِذَا أَرَادَ  
الْإِمَامُ الدُّعَاءَ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ (٣) ؛ كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ رِوَايَةُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ لِحَدِيثِ عَبْدِ  
اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى  
يَسْتَسْقِي ، وَأَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، وَحَوْلَ رِدَائِهِ » (٤) .

(١) المغني (٣/٣٤١) .

(٢) من تعليقات سماحته على فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٩/٢) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢/١٨٤) ؛ ابن الممام ، فتح القدير (٢/٩٥) ؛ عقد  
الجواهر الثمينة في منهب عالم المدينة (١/٢٥١) ؛ أسهل المدارك (١/٢٠٩) ؛ المغني  
(٣/٣٣٩-٣٤١) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٢/٥٥٥) .

(٤) في كتاب صلاة الاستسقاء ، باب الدعاء في صلاة الاستسقاء ، ح [١ ، ٣] (٨٩٤) ،  
شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٦/٤٩٤) .

وَرَوَى نَحْوَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْاِسْتِسْقَاءِ ، بَابِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ ، ح  
(١٠٢٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢/٥٩٨-٥٩٩) .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ - رحمه الله - : « فَعُرِفَ بِذَلِكَ أَنَّ التَّحْوِيلَ وَقَعَ فِي أَتْنَاءِ الْخُطْبَةِ، عِنْدَ إِرَادَةِ الدُّعَاءِ » (١) .  
وَيُتْرَكُ الرِّدَاءُ مُحَوَّلًا حَتَّى يُنْزَعَ مَعَ الثِّيَابِ فِي الْبَيْتِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ ﷺ غَيْرَ رِدَاءَهُ بَعْدَ تَحْوِيلِهِ قَبْلَ ذَلِكَ (٢) .

\* وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ فَائِدَةَ تَحْوِيلِ الرِّدَاءِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ كَانَتْ تَفَاوُلًا ؛ لِأَنَّهُ انْتَقَلَ مِنْ هَيْئَةٍ إِلَى هَيْئَةٍ ، وَتَحَوَّلَ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ عَلَامَةً لَانْتِقَالِهِمْ مِنَ الْجَدْبِ إِلَى الْخِصْبِ ، وَتَحْوِيلِهِمْ مِنَ الشَّدَّةِ وَالْقَحْطِ إِلَى الرَّخَاءِ وَالْغَيْثِ (٣) .

وَقَدْ جَاءَ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : « اسْتَسْقَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ ؛ لِيَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ » (٤) .



- 
- (١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٧٩/٢) .  
(٢) انظر : مغني المحتاج (٦٠٩/١) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥٥٦/٢) .  
(٣) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٩٥-٩٦) ؛ أسهل المدارك (٢٠٩/١-٢١٠) ؛ مغني المحتاج (٦٠٨/١-٦٠٩) ؛ المغني (٣٤١/٣) .  
(٤) رواه الحاكم في كتاب الاستسقاء ، ح (١٢١٦) ، وصحَّحَهُ ، ووافَقَهُ النَّهْيِيُّ ، المستدرک ومعه التلخیص (٤٧٣/١) .  
وصحَّحَهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي نَصَبِ الرَّايَةِ (٢٥٠/٢) .

### الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

## أَحْكَامُ كَفَنِ الرَّجُلِ وَأَدَابُهُ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَطَالِبَ:

المطلب الأول : مِقْدَارُ كَفَنِ الرَّجُلِ وَصِفَتُهُ .

المطلب الثاني : مِقْدَارُ كَفَنِ الْمُحْرِمِ وَصِفَتُهُ .

المطلب الثالث : مِقْدَارُ كَفَنِ الشَّهِيدِ وَصِفَتُهُ .

## الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ مِقْدَارُ كَفَنِ الرَّجُلِ وَصِفَتُهُ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ :

الفرع الأول : كَفَنُ الرَّجُلِ الْمَشْرُوعُ وَصِفَتُهُ .

الفرع الثاني : مَا يُسَنُّ وَيُسْتَحَبُّ فِي كَفَنِ الرَّجُلِ .

الفرع الثالث : الْمُخَالَفَاتُ الشَّرْعِيَّةُ فِي تَكْفِينِ الرَّجُلِ .

## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ كَفَنُ الرَّجُلِ الْمَشْرُوعُ وَصِفَتُهُ

○ أَوَّلًا : كَفَنُ <sup>(١)</sup> الرَّجُلِ الْكَامِلِ الْمُسْتَحَبُّ :

اختلف أهل العلم في مقدار كفن الرجل الكامل المستحب شرعاً على ثلاثة

أقوال ؛ هي :

● القول الأول :

الأفضل أن يكفن الرجل في ثلاث لفائف بيض من قطن ، ليس فيها قميص ولا عِمَامَةٌ . وإليه ذهب الجمهور : بعض الحنفية ، والمشهور عند المالكية ، والشافعية ، والحنابلة <sup>(٢)</sup> .

(١) الكفن : معروف ؛ وهو ما يكفن فيه الميت من اللباس ، جمعه : أكفان ؛ سمي بذلك لأنه يستر الميت ويغطيه .

انظر : معجم مقاييس اللغة (١٩٠/٥) ؛ لسان العرب (١٢٩/١٢) ؛ القاموس المحيط (ص ١٥٨٤) ، جميعها ( كفن ) .

(٢) إلا أن بعض الشافعية قالوا : تجعل إحدى اللفائف مفرراً يشد في الوسط ، وبعضهم قال : فيها قميص ، والمشهور عندهم : أنه يكفن في ثلاث لفائف .

انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١١٦/٢-١١٧) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٢٠٢/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٢٥٩/١-٢٦٠) ؛ جواهر الإكليل (١١٠/١) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٥٩/٣-٢٦٠) ؛ مغني المحتاج (١٦/٢) ؛ روضة الطالبين (١/٦٢٣ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦) ؛ المغني (٣/٣٨٤) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٣/٦٨) ؛ طرح التثريب (٣/٢٧٦) .

## • الْقَوْلُ الثَّانِي :

الْأَفْضَلُ أَنْ يُكْفَنَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ : قَمِيصٍ ، وَإِزَارٍ ، وَلِفَافَةٍ .  
وَأِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ ، وَهُوَ تَخْرِيجٌ فِي مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ <sup>(١)</sup> .

## • الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

الْأَفْضَلُ أَنْ يُكْفَنَ الرَّجُلُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ : قَمِيصٍ ، وَإِزَارٍ ، وَعِمَامَةٍ ،  
وَلِفَافَتَانِ . وَأِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ ؛ وَقَوْلٌ عِنْدَ  
الشَّافِعِيَّةِ <sup>(٢)</sup> .

## \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْجُمْهُورِ ؛ عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ تَكْفِينُ الرَّجُلِ فِي ثَلَاثِ لَفَافٍ بَيْضٍ  
لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ :

١- حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ  
أَثْوَابٍ يَمَانِيَّةٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ ، لَيْسَ فِيهِمْ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : ابن الممّام ، فتح القدير (١١٥/٢-١١٧) ؛ رد المحتار على الدر المختار

(٢/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/٢٦٠) ؛ جواهر الإكليل

(١/١١٠) ؛ ابن بطّال ، شرح صحيح البخاري (٣/٢٥٩-٢٦٠) .

(٢) وَقَدْ أَشَارَ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي الْكَفْنِ أَنْ يَكُونَ وَثَرًا ؛ ثَلَاثَةً ، أَوْ خَمْسَةً ، أَوْ  
سَبْعَةً ، وَالْأَفْضَلُ الْخَمْسَةُ .

انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢/٢٠٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة

(١/٢٦٠) ؛ أسهل المدارك (١/٢١٧) ؛ جواهر الإكليل (١/١١٠) ؛ المجموع شرح

المهذب (٥/١٤٤-١٤٥) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الجنائز ، باب الثياب البيض للكفن ، وباب الكفن بغير قميص

ولا عمامة ، ح (١٢٦٤) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣/١٦١) ⇨



والوجه منه : أَنَّ الصَّحَابَةَ - رضوانُ الله تعالى عليهم - كفّوا النبي ﷺ في ثلاثة أثوابٍ بيضٍ ، ليسَ فيها قميصٌ ولا عِمَامَةٌ . وَهُمْ لَا يَخْتَارُونَ للنبي ﷺ إِلَّا الأفضَلَ . وَهَذَا عَمَلُ كِبَارِ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِسُنَّتِهِ ، وَأَعْلَمُ بِالْمَشْرُوعِ مِنْ غَيْرِهِمْ <sup>(١)</sup> .

وَحَدِيثُ عَائِشَةَ هَذَا : هُوَ أَصَحُّ الْأَحَادِيثِ فِي مِقْدَارِ كَفَنِ النبي ﷺ ؛ لِأَنَّهَا أَعْلَمُ بِحَالِهِ مِنْ غَيْرِهَا . وَلَمْ يَثْبُتْ فِي مِقْدَارِ تَكْفِينِ النبي ﷺ غَيْرُهُ ، وَكُلُّ مَا رُوِيَ فِي ذَلِكَ مُخَالِفًا لَهُ فَهُوَ ضَعِيفٌ لَا يَصْلُحُ لِمُعَارَضَتِهِ <sup>(٢)</sup> .

⇨ (١٦٢- ) .

ومسلمٌ في كتاب الجنائز ، باب كفن الميت ، ح [٤٧] (٩٤١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (١١/٧) .

قَوْلُهُ ( سَحْوَلِيَّةٌ ) : جَمْعُ سَحْلٍ ؛ وَهُوَ الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ النَّفِيُّ الرَّفِيقُ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ قُطْنٍ . وَفِيهِ شُدُودٌ ؛ لِأَنَّهُ نُسِبَ إِلَى الْجَمْعِ ، عَلَى خِلَافِ الْقَاعِدَةِ أَنَّ النِّسْبَةَ تَكُونُ لِلْمُفْرَدِ . وَقِيلَ : سَحْوَلِيَّةٌ مَنَسُوبَةٌ إِلَى قَرْيَةٍ سَحُولٌ بِالْيَمَنِ ؛ يُحْمَلُ مِنْهَا ثِيَابٌ قُطْنٌ بَيْضٌ ، تُدْعَى سَحْوَلِيَّةً . وَقِيلَ : بِالْفَتْحِ الْمَدِينَةُ ، وَبِالضَّمِّ الثِّيَابُ . وَقِيلَ : لَيْسَتْ مَنَسُوبَةٌ إِلَى الْمَدِينَةِ الْمَذْكُورَةِ ؛ لِأَنَّ النِّسْبَةَ إِلَى الْقَرْيَةِ بِالضَّمِّ ، وَأَمَّا بِالْفَتْحِ : فَنِسْبَةٌ إِلَى الْقَصَارِ ؛ لِأَنَّهُ يَسَحُلُ الثِّيَابَ ؛ أَيِ يُنْقِئُهَا وَيَغْسِلُهَا . وَالْجَمْعُ : أَسْحَالٌ ، وَسَحُولٌ ، وَسَحْلٌ .

انظر : لسان العرب (١٩٦/٦) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٣١٣/٢) ؛ معجم البلدان (٢٢٠/٣) ، رقم (٦٣٠٣) ، ( سحل ) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (١١/٧) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٦٧/٣) .

قَوْلُهُ ( كَرَسْفٍ ) : هُوَ الْقُطْنُ ؛ جَعَلَهُ وَصْفًا لِلثِّيَابِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَقًّا ؛ كَقَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِحَيَّةٍ ذِرَاعٍ ، وَإِبِلٍ بِعَةٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١٤٢/٤) ، ( كرسف ) .

(١) انظر : المغني (٣٨٣/٣-٣٨٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٦٢/٣) ؛ السَّيْلُ الْجَرَّارُ (٣٨٤/١) .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٦٠/٣) ؛ المغني (٣٨٤/٣) ؛ السَّيْلُ الْجَرَّارُ (٣٤٨/١) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٦٨/٣) .

قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « حَدِيثُ عَائِشَةَ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ رُوِيَ فِي كَفَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَوَايَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ أَصَحُّ الْأَحَادِيثِ الَّتِي رُوِيَ فِي كَفَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ » (١) . وَمِثْلُهُ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَغَيْرُهُ (٢) .

وَاعْتَرَضَ الْحَفِيفَةُ عَلَى الْاسْتِدْلَالِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ مِنْ وَجْهَيْنِ :  
الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْاِحْتِمَالُ ؛ فَيَحْتَمِلُ نَفْيُ وَجُودِهِ جُمْلَةً ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ نَفْيُ الْمَعْدُودِ ؛ أَيَّ أَنَّ الثَّلَاثَةَ خَارِجَةٌ عَنِ الْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ (٣) .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ الْمَرَادَ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ : لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ جَدِيدٌ ، أَوْ لَيْسَ فِيهَا الْقَمِيصُ الَّذِي غُسِلَ فِيهِ ، أَوْ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ مَكْفُوفُ الْأَطْرَافِ (٤) .

- وَهَذِهِ الْاِغْتِرَاضَاتُ مَرْدُودَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ : فِي كَمْ كَفَنْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ ؟ قَالَتْ : فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ » (٥) .

(١) الجامع الصحيح (٣/٣٢٢) .

(٢) انظر : المغني (٣/٣٨٤) .

(٣) انظر : أسهل المدارك (١/٢١٧) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣/١٦٧) .

(٤) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣/١٦٧) .

(٥) رواه البخاري في كتاب الجنائز ، باب موت يوم الإثنين ، ح (١٣٨٧) ، ابن حجر ، ☞

الوجه الثاني : أن قولها : ( لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ ) ؛ معناه نفى وجوديهما جملة ؛ وهذا هو الأظهر الصحيح ، المتفق مع باقي روايات الحديث في الصحيحين وغيرهما ، خلافاً للتأويلات الضعيفة المتعسفة التي ذكروها <sup>(١)</sup> .

٢\_ أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - أوصى حين أذركته الوفاة أن يكفن في ثلاثة أثواب ؛ لما سأل عائشة عن مقدار كفن النبي ﷺ ؛ فقال : « اغسلوا ثوبي هذا ، وزيدوا عليه ثوبين ، فكفوني فيها . قلت : إن هذا خلق ! قال : إن الحي أحق بالحديد من الميت ؛ إنما هو للمهلة » <sup>(٢)</sup> .

٣\_ أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال : « يكفن الرجل في ثلاثة أثواب ؛ ﴿ وَلَا تَقْدُوا إِيَّاهُ ﴾ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿١١﴾ » <sup>(٣)</sup> » <sup>(٤)</sup> .

⇨ فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٩٧/٣) .

ومسلم في كتاب الجنائز ، باب تكفين الميت وستر عورته ، ح [٤٥] (٩٤١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٩/٧-١١) .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٩٧/٣-٢٩٨) : « قِيلَ : ذَكَرَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ ذَلِكَ بِصِغَةِ الاسْتِفْهَامِ تَوَطُّعًا لَهَا لِلصَّبْرِ عَلَى فَقْدِهِ ، وَاسْتِنَاطًا لَهَا بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهَا يَعْظُمُ عَلَيْهَا ذِكْرُهُ ، لِمَا فِي بَدَأَتِهِ لَهَا بِذَلِكَ مِنْ إِدْخَالِ الْغَمِّ الْعَظِيمِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ نَسِيًا مَا سَأَلَ عَنْهُ مَعَ قُرْبِ الْعَهْدِ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ السُّؤَالُ عَنْ قَدْرِ الْكَفَنِ عَلَى حَقِيقَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْ ذَلِكَ ؛ لِاشْتِغَالِهِ بِأَمْرِ الْبَيْعَةِ » اهـ .

(١) انظر : المغني (٣/٣٨٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٦٧/٣) ؛ نيل الأوطار (٤/٤٧) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢٣-١٢٢٤) .  
ومُرَادُهُ بِالْمُهْلَةِ : الصَّدِيدُ . أَيَّ أَنَّ الْكَفْنَ لِلصَّدِيدِ وَالْدُّوْدِ ، فَلَا يَنْبَغِي الْمُبَالَغَةُ فِي تَحْسِينِهِ وَجَدِّتِهِ . انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٩٨/٣) .

(٣) البقرة : ١٩٠ .

(٤) رواه ابن أبي شيبة في الجنائز ، باب ما قالوا في كم يكفن الميت ، ح (١١٠٥٤) ، ⇨

فَهَذَانِ خَلِيفَتَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَعْلَمُ الصَّحَابَةِ بَعْدَهُ ، وَأَفْقَهُ الْأُمَّةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ يَخْتَارَانِ لِنَفْسَيْهِمَا مَا اخْتَارَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِنَبِيِّهِ فِي مِقْدَارِ الْكَفَنِ ؛ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا الْأَفْضَلُ فِي تَكْفِينِ الرَّجُلِ .

٤- أَنَّ حَالَ الْإِحْرَامِ أَكْمَلُ أَحْوَالِ الْحَيِّ ، وَهُوَ لَا يَلْبَسُ الْمَخِيطَ ، فَكَذَلِكَ حَالَةُ الْمَوْتِ ؛ أَشْبَهُ بِهِ <sup>(١)</sup> .

- ثَانِيًا : أدلة القول الثاني ؛ عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ تَكْفِينُ الرَّجُلِ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ ؛ قَمِيصٍ ، وَإِزَارٍ ، وَلِفَافَةٍ :

١- حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَّةٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ ، لَيْسَ فِيهِمْ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ » <sup>(٢)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ يَتَضَيحُ مِنْ نَاحِيَتَيْنِ :

الأولى : أَنَّ الثَّلَاثَةَ الْأَثْوَابَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْقَمِيصِ وَالْإِزَارِ وَاللِّفَافَةِ ( الرِّدَاءِ ) ؛

⇒ عَنْ وَكِيعٍ ، عَنْ ثَوْرٍ ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : قَالَ عُمَرُ ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ ( ٤٦٢/٢ ) .

وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ ؛ وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ :

وَكِيعٌ : ثِقَةٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ ( ص ٣٦٧ ) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ الْكَلَابِيِّ ، وَيُقَالُ : الرَّحْبِيُّ ، أَبُو خَالِدٍ الْحِمَصِيُّ : ثِقَةٌ ثَبَتٌ ، إِلَّا أَنَّهُ اتَّهَمَ بِالْقَدْرِ ، مِنْ السَّابِغَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ عَلَى الصَّحِيحِ . انظر ترجمته

في : [ تهذيب التهذيب ( ٢٧٨/١-٢٧٦ ) ؛ تقريب التهذيب ( ص ٧٤ ) ، رقم ( ٨٦١ ) ] .

رَاشِدُ بْنُ سَعْدٍ هُوَ الْمُقْرَأِيُّ الْحِمَصِيُّ : ثِقَةٌ كَثِيرُ الْإِرْسَالِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَبَعِثَ ، مِنْ الثَّلَاثَةِ . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب ( ٥٨١/١ ) ؛ تقريب التهذيب

( ص ١٤٤ ) ، رقم ( ١٨٥٤ ) ] .

(١) انظر : المغني ( ٣/٣٨٤ ) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث ( ص ١٢٢١ ) .

لَأَنَّ هَذَا هُوَ غَالِبٌ وَأَكْثَرُ مَا يَلْبَسُهُ الْأَحْيَاءُ ؛ فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَمَاتِ <sup>(١)</sup> .  
 الثَّانِيَةُ : أَنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْقَمِيصَ لَيْسَ مَعْدُودًا مِنَ الثَّلَاثَةِ ، بَلْ خَارِجٌ عَنْهَا ؛ فَيَكُونُ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ كَفَّنَ فِي قَمِيصِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا الاسْتِدْلَالُ بِالْحَدِيثِ مَرْدُودٌ بِمَا يَلِي :  
 أَوَّلًا : أَنَّ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَدْ أَفْصَحَتْ أَنَّ عَدَدَ مَا كَفَّنَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الثِّيَابِ ثَلَاثَةٌ فَقَطْ ؛ وَهَذَا يَنْفِي وَجُودَ غَيْرِهَا مُطْلَقًا ؛ فَقَدْ سَأَلَهَا أَبُوهَا - أَبُو بَكْرٍ - ؛ فَقَالَ : فِي كَمْ كَفَنْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ ؟ قَالَتْ : « فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ » <sup>(٣)</sup> .  
 وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَصَحُّ حَدِيثٍ فِي تَكْفِينِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَتَبَتَ فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ ؛ وَهِيَ أَقْرَبُ النَّاسِ لِرَسُولِ اللَّهِ ، وَأَعْرِفُهُمْ بِأَحْوَالِهِ <sup>(٤)</sup> .

ثَانِيًا : أَنَّ قِيَاسَ الْمَيِّتِ عَلَى الْحَيِّ فِي كَيْفِيَّةِ اللَّبَاسِ وَعَدَدِهِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ، وَمُخَالَفَةُ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُبَيِّنَةِ لِكَيْفِيَّةِ تَكْفِينِ الْمَيِّتِ ، وَعَدَدِ مَا يُكْفَنُ بِهِ .

٢- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي

(١) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١١٥/٢-١١٦) .

(٢) انظر : المرجع السابق (١١٥/٢) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢٤) .

وانظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١١٥/٢) .

(٤) انظر : المغني (٣/٣٨٤) .

ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ : قَمِيصٍ ، وَإِزَارٍ ، وَلِفَافَةٍ «<sup>(١)</sup> .

وَهُوَ نَصٌّ فِي الْمَسْأَلَةِ يُبَيِّنُ صِفَةَ الثِّيَابِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي كُفِّنَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ<sup>(٢)</sup> .

- وَلَكِنَّهُ مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ، لَا يُعَارِضُ حَدِيثَ عَائِشَةَ السَّابِقِ ، وَلَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ حُجَّةٌ ؛ لِأَنَّ فِي سَنَدِهِ نَاصِحَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيَّ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ<sup>(٣)</sup> .

٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ نَجْرَانِيَّةٍ : الْحُلَّةُ ثَوْبَانِ ، وَقَمِيصُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ »<sup>(٤)</sup> .  
وَهُوَ نَصٌّ يُبَيِّنُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ فِي قَمِيصٍ ، وَحُلَّةٍ نَجْرَانِيَّةٍ ، وَالْحُلَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ ثَوْبَيْنِ ؛ وَهُمَا إِزَارٌ ، وَرِدَاءٌ ؛ وَالرِّدَاءُ هُوَ اللَّفَافَةُ<sup>(٥)</sup> .

- وَلَكِنَّهُ مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ الِاخْتِجَاجُ بِهِ ؛ لِأَنَّ فِي سَنَدِهِ يَزِيدَ بْنَ أَبِي زِيَادٍ الْهَاشِمِيَّ ؛ مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ خَالَفَ بِرَوَاتِهِ الثَّقَاتُ<sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) أَوْرَدَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ (٤٧/٧) . وَأَوْرَدَهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي نَصْبِ الرَّايَةِ (٢٦٩/٢) .  
(٢) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١١٥/٢) .  
(٣) انظر : نصب الراية (٢٦٩/٢) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (١١٥/٢) .  
(٤) رواه أبو داود في كتاب الجنائز ، باب في الكفن ، ح (٣١٥١) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٩٧/٨) .  
وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ بَنِي هَاشِمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، ح (١٩٤٢) ، وَضَعْفُهُ مُحَقَّقُوا الْمُسْنَدَ مِنْ أَجْلِ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ ، مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٤١٤/٣) .  
(٥) انظر : نصب الراية (٢٦٩/٢) .  
(٦) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٦٠/٣) ؛ نصب الراية (٢٦٩/٢) ؛ تقريب التهذيب (ص ٥٣١) ، رقم (٧٧١٧) ؛ ضعيف سنن أبي داود (ص ٢٥٧) ، ح (٣١٥٣) .

٤\_ مَا رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ - رحمه الله - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَفَنَ فِي حُلَّةٍ يَمَانِيَّةٍ ، وَقَمِيصٍ » (١) .

- وَهُوَ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : مَا قَالَتْهُ عَائِشَةُ - رضي الله عنها - ؛ فَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ أَصَحُّ مَا رُوِيَ فِي كَفَنِ النَّبِيِّ ﷺ (٢) .

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ - رحمه الله - : « وَعَائِشَةُ أَقْرَبُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَعْرَفُ بِأَحْوَالِهِ ، وَلِهَذَا لَمَّا ذَكَرَ لَهَا قَوْلُ النَّاسِ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَفَنَ فِي بُرْدٍ ، قَالَتْ : قَدْ أَتَيْتُ بِالْبُرْدِ ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَكْفُونَهُ فِيهِ ، فَحَفِظْتُ مَا أَغْفَلَهُ غَيْرُهَا . وَقَالَتْ أَيْضًا : أَدْرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُلَّةٍ يَمَانِيَّةٍ كَانَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، ثُمَّ نَزَعَتْ عَنْهُ » (٣) .

(١) رواه عبدُ الرَّزَّاقِ في كتاب الجنائز ، باب الكفن ، ح (٦١٦٨) ؛ عن الثَّوْرِيِّ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ . الْمُصَنَّف (٤٢١/٣) .

وهو عند ابنِ سَعْدٍ في الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى (٢٨٦/٢) ؛ بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وَأَسْنَادُهُ حَسَنٌ ؛ مِنْ أَجْلِ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ :

الثَّوْرِيُّ : ثِقَّةٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ٢٩٨) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، مُسْلِمٌ الْأَشْعَرِيُّ ، مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْفَقِيهُ : فَقِيهٌ صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ ، وَلَكِنَّ الْأَكْثَرَ عَلَى قَبُولِ رَوَايَتِهِ ، مِنْ الْخَامِيسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ عِشْرِينَ وَمِئَةً . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (١/٤٨٣-٤٨٤) ؛ تقريب التهذيب (ص

١١٨) ، رقم (١٥٠٠) ] .

وإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ قَيْسٍ بْنِ الْأَسْوَدِ النَّخَعِيُّ ، أَبُو عِمْرَانَ الْكُوفِيُّ : ثِقَّةٌ حَلِيلُ الْقَدَرِ ، مِنْ الْخَامِيسَةِ ، يُرْسِلُ كَثِيرًا ، وَمَرَّاسِيلُهُ صَحِيحَةٌ مَقْبُولَةٌ ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَتِسْعِينَ .

انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (١/٩٢-٩٣) ؛ تقريب التهذيب (ص ٣٥) ، رقم

(٢٧٠) ] .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢١-١٢٢٢) .

(٣) المغني (٣/٣٨٤) .

الْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّ أَتَرَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مُرْسَلٌ ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ مُتَّصِلٌ ، فَلَا يُقَدَّمُ الْمُرْسَلُ عَلَى الْمُتَّصِلِ الصَّحِيحِ أَبَدًا <sup>(١)</sup> .

٥- مَا رُوِيَ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَفَنَ فِي بُرْدَيْنِ وَقَمِيصٍ » <sup>(٢)</sup> .

- وَنِجَابٌ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأَوَّلُ : أَنَّهُ ضَعِيفٌ ؛ كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ .

الثَّانِي : مَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ مِنْ أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ أَصَحُّ مَا وَرَدَ فِي كَفَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِأَنَّهَا أَعْرَفُ بِأَحْوَالِ النَّبِيِّ ، وَأَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهَا <sup>(٣)</sup> .

٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي لَمَّا تُوُفِّيَ جَاءَ ابْنُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَعْطِنِي قَمِيصَكَ ؛ أَكْفَنُهُ فِيهِ ، وَصَلَّ عَلَيْهِ ، وَاسْتَغْفِرَ لَهُ ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَمِيصَهُ » <sup>(٤)</sup> .

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَعْدَ مَا دُفِنَ ، فَأَخْرَجَهُ ، فَتَفَتَ فِيهِ مِنْ رِيقِهِ ، وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ » <sup>(٥)</sup> .

➞ وانظر حَبْرَ عَائِشَةَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ قَدَامَةَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، كِتَابُ الْجَنَائِزِ ، بَابُ فِي كَفَنِ الْمَيِّتِ ، ح [٤٥ ، ٤٦] (٩٤١) ، شرح النووي عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، المجلد الثالث (١١-٩/٦) .

(١) انظر : ابنُ الهمام ، فتح القدير (١١٦/٢) .

(٢) أَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَفَنِ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ، وَفِيهِ صَدَقَةٌ مِنْ مُوسَى ؛ وَفِيهِ كَلَامٌ » أَهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٤/٣) .

(٣) انظر (ص ١٢٢١-١٢٢٢) من هذا البحث .

(٤) رواهنا البخاري في كتاب الجنائز ، باب الكفن في القميص الذي يكفُّ أَوْ لَا يُكفُّ ، ح (١٢٦٩) ، (١٢٧٠) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٦٥/٣) . ➞



وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلْبَسَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَمَيْصَةَ لَمَّا مَاتَ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّكْفِينِ فِي الْقَمِيصِ (١) .

- وَنِجَابٌ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهِ ثَلَاثَةٍ :

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَلْبَسَ ابْنَ أَبِي قَمَيْصَةَ تَكْرِمَةً لِإِنِّهِ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ؛ إِجَابَةً لِسُؤَالِهِ حِينَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ ذَلِكَ ؛ لِتَبَرُّكٍ بِهِ أَبُوهُ ، وَيَنْدَفِعَ عَنْهُ الْعَذَابُ بِبِرْكَةِ قَمِيصِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٢) .

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ : أَنَّهُ لَمْ يُكْفَنَ فِي الْقَمِيصِ بَدَاءَةً ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ قَبْرِهِ بَعْدَمَا وُضِعَ فِيهِ ، فَالْبَسَهُ قَمِيصَهُ ؛ لِمَكَانِ إِنِّهِ مِنَ الْإِسْلَامِ ؛ كَمَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ الثَّانِيَّةُ عَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (٣) .

الْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ جَزَاءً لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَنْ كِسْوَتِهِ الْعَبَّاسَ عَمَّ النَّبِيَّ ﷺ قَمِيصَهُ يَوْمَ بَدْرٍ ، حِينَ أُتِيَ بِالْأَسَارَى ، وَأُتِيَ بِالْعَبَّاسِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ثَوْبٌ ، فَوَجَدُوا قَمِيصَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يُقَدَّرُ عَلَيْهِ ، فَكَسَاهُ النَّبِيُّ ﷺ إِيَّاهُ (٤) .

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ وَأَحْكَامِهِمْ ، ح [٢] (٢٧٧٣) ، شَرَحَ النَّوَوِيُّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ السَّادِسُ (١٧/٢٦٦) .

(١) انظر : المغني (٣/٣٨٤) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٣/٢٦٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣/١٦٦) .

(٢) انظر : المغني (٣/٣٨٤) .

(٣) انظرها (ص ١٢٣١) من هذا البحث .

(٤) انظر : المغني (٣/٣٨٤) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٣/٢٦٢-٢٦٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣/٢٥٥-٢٥٦) .

وَقَدْ وَرَدَ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ فِيمَا رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -  
 قَالَ: « أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَعْدَ مَا أُدْخِلَ حُفْرَتُهُ ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ  
 فَوَضَعَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَنَفَثَ عَلَيْهِ مِنْ رِيقِهِ ، وَالْبَسَهُ قَمِيصَهُ ، فَأَلْفَظَهُ ، وَكَانَ  
 كَسَا عَبَّاسًا قَمِيصًا . قَالَ سُفْيَانُ [ ابْنُ عُيَيْنَةَ ] : وَقَالَ أَبُو هَارُونَ : وَكَانَ عَلَى  
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَمِيصَانِ ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَلَيْسَ أَبِي  
 قَمِيصَكَ الَّذِي يَلِي جِلْدَكَ . قَالَ سُفْيَانُ : فَيَرَوْنَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلْبَسَ عَبْدُ اللَّهِ  
 قَمِيصَهُ مُكَافَأَةً لِمَا صَنَعَ » (١) .

الوجه الثالث : أَنَّ هَذِهِ رَاقِعَةٌ عَيْنٌ ، لَا يُدْرَى كَيْفَ اتَّفَقَ الْحَالُ فِيهَا ؛ فَيَحْتَمَلُ  
 أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَمِيصُ أَحَدَ الْأَكْفَانِ الثَّلَاثَةِ ، وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ زَائِدٌ عَلَيْهَا ؛ فَإِنْ كَانَ  
 أَحَدَهَا ، فَتَحْنُ لَا نَقُولُ بِتَحْرِيمِهِ ، وَلَا كَرَاهِيَتِهِ ، وَإِنَّمَا غَايَتُهُ أَنَّ الْأَفْضَلَ خِلَافُهُ ؛  
 فَيَبِينُ ﷺ بِهَذَا الْجَوَازَ ، وَلَمْ يَكُنْ فِعْلُهُ مَفْضُولًا ، بَلْ هُوَ فَاضِلٌ ؛ لِأَنَّهُ يَبَيِّنُ بِهِ  
 الْجَوَازَ (٢) .

٧- أَنَّ أَكْثَرَ مَا يَلْبَسُهُ الْأَحْيَاءُ عَادَةً كَهَذِهِ ؛ إِزَارٌ ، وَقَمِيصٌ ، وَلِفَافَةٌ (رِدَاءٌ) ؛  
 فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَمَاتِ (٣) .

(١) رواه البخاري في كتاب الجنائز ، باب هل يُخْرِجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْقَبْرِ وَاللَّحْدِ لِعِلَّةٍ ؟ ، ح (١٣٥٠) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢٥٤/٣) .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : « وَأَبُو هَارُونَ الْمَذْكُورُ : حَزَمَ الْمَرْيُ بِأَنَّهُ مُوسَى  
 ابْنُ أَبِي عِيْسَى الْخَنَاطُ الْمَدَنِيُّ ، وَقِيلَ : هُوَ الْغَنَوِيُّ ، وَأَسْمُهُ : إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْعَلَاءِ ، مِنْ  
 شُيُوخِ الْبَصْرَةِ ؛ وَكِلَاهُمَا مِنْ أَتْبَاعِ السَّابِعِينَ ... وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْحَمِيدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ  
 سُفْيَانَ ، فَسَمَّاهُ مُوسَى ، وَلَفْظُهُ : ( حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عِيْسَى ) ؛ فَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ »  
 اهـ . المرجع السابق (٢٥٥/٣) . مع تعديل المحقق في الهامش .

(٢) انظر : طرح التثريب (٢٧٨/٣-٢٧٩) ، بتصرفٍ .

(٣) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١١٦/٢) .

- وَهَذَا مَرْذُودٌ : بِحَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - الصَّحِيحُ الثَّابِتُ فِي مَقْدَارِ كَفَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ وَالْقِيَاسُ عَلَى حَالَةِ الْحَيَاةِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ <sup>(١)</sup> .

- ثَالِثًا : أُدِلُّهُ الْقَوْلُ الثَّالِثُ ؛ عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُكْفَنَ الرَّجُلُ فِي خَمْسَةِ أَنْوَابٍ :

١\_ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : « كَانَ يُكْفَنُ أَهْلُهُ فِي خَمْسَةِ أَنْوَابٍ ؛ قَمِيصٍ ، وَعِمَامَةٍ ، وَثَلَاثَ لَفَافٍ » <sup>(٢)</sup> .

فَقَدْ كَانَ ابْنُ عُمَرَ ؛ وَهُوَ مِنْ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - يُكْفَنُ أَهْلَهُ وَأَبْنَاءَهُ فِي خَمْسَةِ أَنْوَابٍ ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا وَهُوَ الْأَفْضَلُ <sup>(٣)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّهُ اجْتِهَادٌ مِنْهُ ، مُخَالَفٌ لِمَا نَبَتْ فِي صِفَةِ كَفَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمَا اخْتَارَهُ خَلِيفَتَاهُ الرَّاشِدَانِ ؛ أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - <sup>(٤)</sup> .

٢\_ مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ فِي سَبْعَةِ

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢٢-١٢٢٣) .

(٢) أخرجه البيهقي في كتاب الجنائز ، باب حواز التكفين في القميص ، السنن الكبرى (٤٠٢/٣) .

وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، بَابِ الْكَفَنِ ، ح (٦١٨٠) ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، فَذَكَرَهُ ، الْمُصَنِّفُ (٤٢٤/٣) .  
وإسناده صحيح ؛ رجاله كلهم ثقات :

مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ : ثِقَةٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ٣٦٦) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .  
الزُّهْرِيُّ : إِمَامٌ ثِقَةٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ١٠٥١) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .  
سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : ثِقَةٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ١٠٥١) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢٠٢/٢) .

(٤) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢١-١٢٢٢ ، ١٢٢٤) .

أَثْوَابٍ» (١) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ؛ تَفَرَّدَ بِهِ مَنْ وَصِفَ بِسُوءِ الْخِفْظِ ، مُخَالَفٌ لِمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ » (٢) .

٣\_ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ تَوْقِيتٌ بَعْدَهُ مُعَيَّنٌ فِي السُّنَّةِ ، وَإِنَّمَا الَّذِي وَقَعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا مَاتَ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْخُمْسَةَ أَكْمَلُ مِنَ الثَّلَاثَةِ (٣) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ الْأَفْضَلِيَّةَ الشَّرْعِيَّةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ ؛ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَخْتَارُ لِنَبِيِّهِ إِلَّا الْأَفْضَلَ ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ تَكْفِينُ الْمَيِّتِ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُكْفَنَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : أَنَّهُ كَفَّنَ الرَّسُولُ ﷺ ، الَّذِي اخْتَارَهُ كِبَارُ الصَّحَابَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ

(١) رواه ابن أبي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، بَابِ مَا قَالُوا فِي كَيْفِ يُكْفَنُ الْمَيِّتُ ، ح (١١٠٨٤) ، الْكِتَابُ الْمَصْنُفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ (٤٦٢/٢) .

وَابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ فِي ضُعْفَاءِ الرِّجَالِ (١٢٧/٤-١٢٩) .

(٢) وَقَدْ أَعْلَهُ ابْنُ عَدِيٍّ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ .

انْظُرْ : الْكَامِلُ فِي ضُعْفَاءِ الرِّجَالِ (١٢٩/٤) ؛ نَصَبُ الرَّايَةِ (٢٦٩/٢) ؛ أَحْكَامُ الْجَنَائِزِ

وَبَدْعُهَا (ص ٦٤) .

(٣) انْظُرْ : بِدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةُ الْمُقْتَصِدِ (٢١/٢-٢٢) .

تَعَالَى عَلَيْهِمْ - ، وَهُمْ أَعْلَمُ الْأُمَّةِ وَأَفْقَهُهَا ، وَأَحْرَصُهَا عَلَى الْفَضِيلَةِ وَالْخَيْرِيَّةِ  
وِإِصَابَةِ السُّنَّةِ ، خُصُوصًا فِي حَقِّهِ ﷺ .

• ثَانِيًا : لِقُوَّةِ أُدْلِيَّتِهِ ، وَصِحَّتِهَا ؛ فَإِنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَصَحُّ  
مَا وَرَدَ فِي تَكْفِينِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَهِيَ أَعْلَمُ بِحَالِ النَّبِيِّ ، وَأَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهَا ، وَقَدْ  
تَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَعُمَرَ وَجَابِرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ  
وغيرِهِمْ فِي تَكْفِينِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحْوَلِيَّةٍ ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا  
عِمَامَةٌ ؛ وَهَذَا كُلُّهُ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ ، وَيُقْتَدَى بِهِ <sup>(١)</sup> .

• ثَالِثًا : ضَعْفُ أُدْلَةِ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ ، وَتَنَاقُضُ بَعْضِهَا ، وَاحْتِمَالُ الْآخَرِ .

\* عَلَى أَنَّ الْجُمْهُورَ يَرَوْنَ أَنَّهُ إِذَا كُفِّنَ فِي قَمِيصٍ وَإِزَارٍ ، وَلِفَافَةٍ حَازَ مِنْ غَيْرِ  
كَرَاهَةٍ ، وَلَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَفْضَلِ ؛ لِأَنَّ الْأَفْضَلَ - كَمَا سَبَقَ - أَلَّا يَكُونَ فِي الْأَكْفَانِ  
قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ ، وَعَلَى هَذَا فَيُؤْزَرُ بِالْمِئْزَرِ ، وَيُلْبَسُ الْقَمِيصُ ، ثُمَّ يُلَفُّ بِاللِّفَافَةِ  
بَعْدَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ ابْنُ أَبِي فِي قَمِيصِهِ لَمَّا مَاتَ <sup>(٢)</sup> .

وَكَذَا لَوْ كُفِّنَ فِي ثَوْبَيْنِ حَازَ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ ، وَلَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَفْضَلِ ؛ لِقَوْلِهِ

(١) انظر : طرح الشريب (٢٧٢/٣) .

(٢) انظر : الخرشبي على مختصر خليل (١٢٥/١-١٢٦) ؛ المجموع شرح المهذب

(١٤٤/٥) ؛ مغني المحتاج (١٥/٢) ؛ المغني (٣٨٦/٣) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض

المربع (٧٣/٣-٧٤) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٩٢/٢) .

وانظر خير تكفين ابن أبي فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢٩-١٢٣١) .

ﷺ فِي الْمَحْرَمِ الَّذِي مَاتَ فِي الْحَجِّ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تَمْسُوهُ بِطَيِّبٍ ، وَلَا تَحْمَرُّوا رَأْسَهُ ؛ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيًّا » (١) .

\* \* \*

○ ثَانِيًا : كَفَنُ الرَّجُلِ الْوَاجِبُ وَالْمُجْزِئُ :

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مِقْدَارِ كَفَنِ الرَّجُلِ الْوَاجِبِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ الْوَاجِبَ فِي تَكْفِينِ الرَّجُلِ ثَوْبٌ وَاحِدٌ ، يَسْتُرُ جَمِيعَ بَدَنِهِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ الْمَالِكِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ (٢) .

● الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ أَقْلَ مَا يُجْزِئُ فِي تَكْفِينِ الْمَيِّتِ ثَوْبَانِ ، وَيُكْرَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الثَّوْبِ الْوَاحِدِ إِلَّا فِي حَالِ الضَّرُورَةِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ ، وَالْمَالِكِيَّةُ فِي قَوْلِ (٣) .

(١) انظر : الخرشني على مختصر خليل (١٢٦/١) ؛ مغني المحتاج (١٥/٢) ؛ المغني (٣٨٦/٣) -

(٣٨٧) . وانظر حديث المحرم الذي سقط عن راحلته (ص ١٢٣٨) من هذا البحث .

(٢) انظر : عقد الجواهر الثمينة (٢٥٩/١) ؛ بداية المجتهد (٢٢/٢) ؛ مغني المحتاج (١٥/٢) ؛

المغني (٣٨٦/٣-٣٨٧) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٧٦/٣) ؛ الشرح

المُنْتَعَى عَلَى زَادِ الْمُتَقَنِّعِ (٣٩٤/٥) ؛ ابن بطال ؛ شرح صحيح البخاري (٢٥٩/٣) ؛

نيل الأوطار (٤٧/٤) .

(٣) انظر : رد المختار على الدر المختار (٢٠٤-٢٠٦) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير ☞

## \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

— أولاً : أدلة القول الأول ؛ على أن الواجب في تكفين الميت ثوب واحد يستتر جميع بدنه :

(أ) من السنة ما يلي :

١\_ ما رواه خباب بن الارت - رضي الله عنه - قال : « هاجرنا مع النبي ﷺ نلتبس وجهه الله ، فوقع أجرنا على الله ؛ فمنا من مات لم يأكل من أجره شيئاً ، منهم مصعب بن عمير ، ومنا من أينعت له ثمرته فهو يهدبها ، قبل يوم أحد فلم نجد ما نكفنه إلا بردة ، إذا غطينا بها رأسه خرحت رجلاه ، وإذا غطينا رجله خرَجَ رأسه ، فأمرنا النبي ﷺ أن نغطي رأسه ، وأن نجعل على رجله من الإذخر » (١) .

٢\_ أن خباب بن الارت - رضي الله عنه - قال في مرض موته : « لولا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يتمنى أحدكم الموت ، لتمنيته ، ولقد رأيتني مع رسول الله ﷺ ما أملك درهماً ، وإن في جانب بيتي الآن لأربعين ألف درهم . ثم أتني بكفيه ، فلما رآه بكى ، قال : لكن حمزة لم يوجد له كفن إلا بردة ملحاء ، إذا جعلت على رأسه قلصت عن قدميه ، وإذا جعلت على قدميه

⇒ (١١٦/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٢٥٩/١) ؛ الخريشي على مختصر خليل (١٢٦/٢) .

(١) رواه البخاري في كتاب الجنائز ، باب إذا لم يجد كفناً إلا ما ما يوارى رأسه أو قدميه غطى رأسه ، ح (١٢٧٦) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٧٠/٣) . ومسلم في كتاب الجنائز ، باب تكفين الميت وستر العورة ، ح [٤٤] (٩٤٠) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٩/٧) . والإذخر : حثيث طيب الرائحة معروف . انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٨/٧) .

قَلَصَتْ عَنْ رَأْسِهِ ، حَتَّى مُدَّتْ عَلَى رَأْسِهِ ، وَجُعِلَ عَلَى قَدَمَيْهِ الْإِذْخِرُ » (١) .

فَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ يَدْلَانِ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ فِي تَكْفِينِ الْمَيِّتِ ثَوْبٌ وَاحِدٌ يَسْتُرُ جَمِيعَ جَسَدِهِ ، وَإِلَّا لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي تَكْفِينِ هَذَيْنِ الصَّحَابِيِّينَ الْجَلِيلَيْنِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - (٢) .

٣- مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - قَالَ : « إِنَّ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ » (٣) .

(١) رواه البخاريُّ مُخْتَصَرًا فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، بَابِ الْكَفْنِ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ، ح (١٢٧٤) :

ابن حجر ، فَنَحَ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (١٦٨/٣) .  
ورواه أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ الْبَصْرِيِّينَ ، عَنْ خُبَابِ بْنِ الْأَرْتِ ، وَاللَّفْظُ لَهُ ، ح (٢١٠٧٢) ،  
وَإِسْنَادُ أَحْمَدَ صَحِيحٌ ؛ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ ، انظر : تَعْلِيقُ مُحَقِّقِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ  
(٥٥٠/٣٤-٥٥١) . وانظر : أَحْكَامُ الْجَنَائِزِ (ص ٥٩) .

ورواه الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، ح (١٣٥١) ، عَنْ أَنَسٍ ، وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ،  
وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِصُ (٥١٩/١) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (١٦٩/٣-١٧٠) ؛ نِيلُ الْأَوْطَارِ  
(٤٢/٤-٤٣) ؛ أَحْكَامُ الْجَنَائِزِ (ص ٥٩) .

(٣) رواه ابنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، بَابِ مَا قَالُوا فِي كَيْفِ الْكُفْنِ الْمَيِّتُ ، ح (١١٠٧٦) ،  
الْكِتَابُ الْمَصْنُوفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (٤٦٤/٢) .

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ؛ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ :

عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ الْكِنَانِيُّ أَوْ الطَّائِيُّ ، أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْلُّ الْمَرْزُوقِيُّ ، نَزِيلُ الْكُوفَةِ :  
ثِقَةٌ ، لَهُ تَصَانِيفٌ ، مِنْ صِغَارِ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِئَةً . انظر ترجمته في :

[ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٥٧٠/٢) ؛ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٢٩٥) ، رَقْمُ (٤٠٥٦) ] .  
وَهِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ الْأَسَدِيُّ : فَقِيهٌ ثِقَةٌ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ حَمْسٍ  
أَوْ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً . انظر ترجمته في : [ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٢٧٥/٤-٢٧٦) ؛

تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ٥٠٤) ، رَقْمُ (٧٣٣٠٢) ] .



(ب) مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ :

أَنَّ الْعَوْرَةَ الْمَغْلَظَةَ يُجْزِئُ فِي سِتْرِهَا ثَوْبٌ وَاحِدٌ ؛ فَكَفَنُ الْمَيِّتِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لِلتَّرَابِ وَالْبَلَى <sup>(١)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى كَرَاهَةِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى التَّكْفِينِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ :

(أ) مِنَ السُّنَّةِ مَا يَلِي :

١\_ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَمَاتَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تَمْسُوهُ بِطَبِيبٍ ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ؛ فَإِنَّهُ يُنْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيًّا » <sup>(٢)</sup> .

➡ وَأَبُوهُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ بْنِ حُوَيْلِدٍ الْأَسَدِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ ، تَابِعِيٌّ ثِقَةٌ ، فَقِيهٌ مَشْهُورٌ ، مِنَ الثَّالِثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ عَلَى الصَّحِيحِ . انظر ترجمته في :

[ تهذيب التهذيب (٣/٩٢-٩٤) ؛ تقريب التهذيب (ص ٣٢٩) ، رقم (٤٥٦١) ] .

(١) انظر : حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٣/٧٦) .

(٢) رواه البخاري في كتاب جزاء الصيد ، باب سُنَّةُ الْمُحْرِمِ إِذَا مَاتَ ، ح (١٨٥١) ، ابن

حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤/٧٧) .

ومسلم في كتاب الحج ، باب مَا يُفْعَلُ بِالْمُحْرِمِ إِذَا مَاتَ ، ح [٩٤] (١٢٠٦) ، شرح

النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٨/٢٩٥) .

والوقفُ : هُوَ كَسْرُ الْغَنِيِّ ؛ فَإِنْ كَانَ الْكَسْرُ حَصَلَ بِسَبَبِ الْوُقُوعِ فَهُوَ مَحَازٍ ، وَإِنْ

حَصَلَ مِنَ الرَّاحِلَةِ بِسَبَبِ الْوُقُوعِ فَهُوَ حَقِيقَةٌ . وَحَاءٌ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ (أَرْقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ) :

وَهُوَ شَاذٌ لَا يُعْرَفُ فِي اللُّغَةِ . وَفِي بَعْضِ الْأَفْظَانِ الْبُخَارِيِّ (الْقَعَصُ) ؛ وَهُوَ الْقَتْلُ فِي

الْحَالِ ، وَمِنْهُ : قُعَاصُ الْغَنَمِ ؛ وَهُوَ مَوْتُهَا فِي الْحَالِ .

انتهى مُخْتَصَرًا مِنْ : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣/١٦٣-١٦٤) .

وانظر : النهاية في غريب الحديث (٤/٧٧) ؛ لسان العرب (١١/٢٤٥) ، (قصص) .

والوجه منه : أَنَّ التَّوْبِينَ أَقْلُ مَا يَكْفِي فِي سِتْرِ الْمَيِّتِ <sup>(١)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْهُ : بَأَنَّ هَذِهِ حَالٌ خَاصَّةٌ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا ، وَلَا يُقَيَّدُ التَّكْفِينُ بِهَا ؛ وَقَدْ عَلَّلَ النَّبِيُّ ﷺ لِذَلِكَ بِأَنَّهُ يُنْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّياً ، فَلَعَلَّ هَذَا - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُحْرَمَ بَاقٍ عَلَى إِحْرَامِهِ <sup>(٢)</sup> .

٢- قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْمَوْتِ : « اغْسِلُوا ثَوْبِي هَذَيْنِ ، وَكَفِّنُونِي فِيهِمَا » . فَقَالَتْ ابْنَتُهُ عَائِشَةُ : أَلَا نَشْتَرِي لَكَ جَدِيداً ؟ قَالَ : « لَا ! إِنَّ الْحَيَّ أَخْوَجُ إِلَى الْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ » <sup>(٣)</sup> .

والوجه منه : أَنَّ أَبَا بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَمَرَ بِغَسْلِ ثَوْبَيْهِ وَتَكْفِينِهِ فِيهِمَا ، وَلَوْ كَانَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الثَّوْبِ الْوَاحِدِ جَائِزاً مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ لَمَّا أَمَرَ بِذَلِكَ ، مَعَ تَعْلِيلِهِ بِأَنَّ الْحَيَّ أَخْوَجُ إِلَى اللَّبَاسِ مِنَ الْمَيِّتِ <sup>(٤)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ ثَلَاثَةِ وُجُوهِ :

الوجه الأول : أَنَّهُ مُعَارِضٌ بِمَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهُ ؛ وَهُوَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَفِيهِ :

(١) انظر : ابن الممّام ، فتح القدير (١١٧/٢) .

(٢) انظر : المرجع السابق (١١٧/٢) .

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، بِأَبِ الْكَفَنِ ، ج (٦١٧٨) ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ ، فَذَكَرَهُ . الْمُصَنَّفُ (٤٢٣/٣-٤٢٤) .  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ؛ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ :

مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ : ثِقَةٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ٣٦٦) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

وَالزُّهْرِيُّ : إِمَامٌ ، ثِقَةٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ١٠٥١) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

وعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ : ثِقَةٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ١٢٣٨) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

(٤) انظر : ابن الممّام ، فتح القدير (١١٦/٢) ؛ الْخُرَشِيُّ عَلَى مَخْتَصَرِ خَلِيلٍ (١٢٦/٢) .

« اغْسِلُوا ثَوْبِي هَذَا ، وَزِيدُوا عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ ، فَكَفَّنُونِي فِيهَا » <sup>(١)</sup> .

الوجه الثاني : أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوَاجِبِ فِي الْكَفَنِ ، وَإِنَّمَا غَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّهُ اخْتَارَ الْأَفْضَلَ ؛ وَهُوَ التَّكْفِينُ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَاجٍ ؛ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْخَبَرِ .

الوجه الثالث : أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الرَّوَاتِبَيْنِ مُمَكِّنٌ ؛ فَإِنَّ عَبْدَ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ إِنَّمَا ذَكَرَ بَعْضَ مَتْنِ الْحَدِيثِ ، دُونَ كُلِّهِ ، وَالْبُخَارِيُّ ذَكَرَهُ كُلَّهُ ، فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا ، بَلْ يُحْمَلُ مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَلَى مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٢)</sup> .

٣- مَا رُوِيَ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : أَنَّهُ كَانَ يُكْفَنُ فِي ثَوْبَيْنِ ، وَيَقُولُ : « الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ يُكْفَنَانِ فِي ثَوْبَيْنِ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢٤) .

وانظر : ابن المهمل ، فتح القدير (١١٦/٢-١١٧) .

(٢) انظر : المرجع السابق (١١٧/٢) .

(٣) رواه ابن أبي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ ، بَابِ مَا قَالُوا فِي كَيْفِ الْكُفْنِ الْبَيْتُ ، ح (١١٠٦٣) عَنْ وَكِيعٍ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عِمْرَانَ ، عَنْ سُؤَيْدٍ ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ (٤٦٣/٢) .

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ؛ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ :

وَكِيعٌ : ثِقَّةٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ٣٦٧) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

سُفْيَانُ : ثِقَّةٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ٢٩٨) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

وَعِمْرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ : ثِقَّةٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ٣٠٥) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

وَسُؤَيْدٌ : ثِقَّةٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ٣٠٥) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

- وَيُجَابُ عَنْهُ : بَأَنَّ غَايَةَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ جَوَازُ التَّكْفِينِ فِي ثَوْبَيْنِ ، لَا أَنَّ هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ الَّذِي لَا يَنْقُصُ عَنْهُ .

(ب) مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ :

أَنَّ الثَّوْبَيْنِ أَذْنَى لِبَاسِ الْأَحْيَاءِ ؛ إِزَارٌ ، وَلِفَافَةٌ ؛ فَكَذَا الْمَيِّتُ <sup>(١)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بَأَنَّ قِيَاسَ الْكَفَنِ عَلَى لِبَاسِ الْحَيِّ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ فَإِنَّ لِبَاسَ الْحَيِّ يَخْتَلِفُ عَنْ لِبَاسِ الْمَيِّتِ ؛ بِحَيْثُ إِنَّ الْمَيِّتَ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَرَّ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ ، بِخِلَافِ الْحَيِّ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَرَّ جَسَدُهُ كُلُّهُ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ ، إِلَّا عَلَى صِفَةٍ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَالْكَرَاهَةِ.

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ الْوَاجِبَ فِي تَكْفِينِ الرَّجُلِ ثَوْبٌ وَاحِدٌ يَسْتُرُ جَمِيعَ بَدَنِهِ ؛ لِقُوَّةِ أُدْلِيَّتِهِ ، وَسَلَامَتِهَا مِنَ الْاعْتِرَاضَاتِ الْقَادِحَةِ ؛ وَلِأَنَّ سِتْرَ عَوْرَةِ الْحَيِّ الْمَغْلُظَةِ يَكْفِيهَا ثَوْبٌ وَاحِدٌ ، فَكَذَلِكَ الْمَيِّتُ .

وَالشَّرْطُ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِذَلِكَ :

أَنْ يَكُونَ الثَّوْبُ طَائِلًا سَابِقًا صَفِيحًا ، يَسْتُرُ جَمِيعَ بَدَنِ الْمَيِّتِ ، غَيْرَ مُحَدِّدٍ أَوْ وَاصِفٍ لَهُ ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ يَوْمًا ؛ فَذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ ، قُبِضَ فَكُفِّنَ فِي كَفَنٍ غَيْرِ طَائِلٍ ، وَقَبِرَ لَيْلًا ، فَزَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢/٢٠٤-٢٠٦) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير

أَنْ يُقْبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِنْسَانٌ إِلَى ذَلِكَ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا كَفَنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحَسِّنْ كَفَنَهُ » <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِإِحْسَانِهِ السَّرَفُ فِيهِ ، وَالْمُغَالَاةُ ، وَنَفَاسَتُهُ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ : نَظَافَتُهُ ، وَنَقَاؤُهُ ، وَكَثَافَتُهُ ، وَسِتْرُهُ ، وَتَوَسُّطُهُ » <sup>(٢)</sup> .

وَمَحَلُّ هَذَا الْقُدْرَةِ وَالِاسْتِطَاعَةِ <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

○ ثَالِثًا : كَفَنُ الصَّبِيِّ الْمَشْرُوعُ :

يُكَفَّنُ الصَّبِيُّ فِي ثَلَاثَةِ أَتْوَابٍ كَالْبَالِغِ ، وَهَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ بِاتِّفَاقِ جُمُهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فَاشْتَبَهَ الْبَالِغَ <sup>(٤)</sup> .

وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ ثَوْبًا وَاحِدًا يَكْفِيهِ <sup>(٥)</sup> .

(١) رواه مسلم في كتاب الجنائز ، باب لا يُدْفَنُ الْمَيِّتُ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ ، ح [٤٩] (٩٤٣) ،

شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (١٢/٧-١٣) .

وانظر : عقد الجواهر الثمينة في مناهج عالم المدينة (٢٥٩/١) ؛ مغني المحتاج (١٥/٢) ؛

المغني (٣٨٦/٣-٣٨٧) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٥٩/٣) ؛ نيل الأوطار

(٤٧/٤) ؛ أحكام الجنائز (ص ٥٨) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (١٣/٧) .

(٣) انظر : أحكام الجنائز (ص ٥٩) .

(٤) مع مراعاة ما سَبَقَ فِي صِفَةِ الْأَكْفَانِ الثَّلَاثَةِ ؛ هَلْ فِيهَا قَمِيصٌ أَوْ لَا ؛ فَالْخِلَافُ هُنَاكَ يَجْرِي هُنَا .

(٥) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١١٦/٢) ؛ أسهل المدارك (٢١٧/١) ؛ المجموع شرح

المهذب (١٤٥/٥) ؛ روضة الطالبين (٦٢٨/١) ؛ المغني (٣٨٧/٣) ؛ حاشية ابن قاسم

### ○ رَابِعًا : كَفَنُ الرَّجُلِ حَالِ الضَّرُورَةِ :

لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمَيِّتَ إِذَا لَمْ يُوجَدْ لَهُ ثَوْبٌ يَسْتُرُ جَمِيعَ بَدَنِهِ سُتِرَ مَا تَسَرَ مِنْ بَدَنِهِ - بَدَأَ مِنْ رَأْسِهِ - بِالْمَوْجُودِ مِنَ الثِّيَابِ ، وَغُطِّيَ الْبَاقِي بِوَرَقٍ أَوْ حَشِيئَةٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ سَتَرَهَا ؛ لِأَنَّهَا أَهَمُّ فِي السُّتْرِ مِنْ غَيْرِهَا ؛ كَحَالِ الْحَيَاةِ ، فَإِنْ كَثُرَ الْمَوْتَى وَقَلَّتِ الْأَكْفَانُ كَفَنَ الرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةَ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ؛ بِحَيْثُ يُكْفَنُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِبَعْضِهِ لِلضَّرُورَةِ <sup>(١)</sup> .

\* وَيَذُلُّ عَلَى هَذَا مَا يَلِي :

١- مَا رَوَاهُ حَبَابُ بْنُ الْأَرْتِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « هَاجَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَلْتَمِسُ وَجْهَ اللَّهِ ، فَوَقَعَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ ؛ فَمِنَّا مَنْ مَاتَ لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا ، مِنْهُمْ مُصَنَّبُ بْنُ عُمَيْرٍ ، وَمِنَّا مَنْ أُيْنِعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُوَ يَهْدِيهَا ، قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ فَلَمْ نَجِدْ مَا نُكْفِنُهُ إِلَّا بُرْدَةً ، إِذَا غَطَيْنَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِذَا غَطَيْنَا رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ ، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَغْطِيَ رَأْسَهُ ، وَأَنْ نَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ » <sup>(٢)</sup> .

وَمِثْلُهُ خَبَرُ مَقْتَلِ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَتَكْفِينِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - <sup>(٣)</sup> .

⇨ عَلَى الرُّوضِ الْمَرْبِعِ (٧٥/٣) ؛ طَرَحَ التَّشْرِيبَ (٢٧٣/٣) .

(١) انظر : ابن الأهمام ، فتح القدير (١١٨/٢) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٢٠٤/٢) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٦٤/٣ ، ٢٦٦) ؛ روضة الطالبين (٦٢٣/١) وما بعدها ؛ المغني (٣٨٨-٣٨٧/٣) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٧٧-٧٦/٣) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (١٠-٨/٧) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٦٩-١٧٠) ؛ أحكام الجنائز (ص ٥٩-٦٠) .

(٢) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٣٦) .

وَمَعْنَى ( يَهْدِيهَا ) : يَجِيئُهَا . انظر : النهاية في غريب الحديث (٢١٦/٥) ، ( هذب ) .

(٣) انظره فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٣٦-١٢٣٧) .

وَهُمَا يَدْلَوَانِ : عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُوجَدْ كَفَنٌ لِلْمَيِّتِ إِلَّا مَا يُوَارِي رَأْسَهُ أَوْ قَدَمَيْهِ غُطِّيَ رَأْسُهُ ؛ فَهُوَ أَوَّلَى مِنْ رِجْلَيْهِ ، فَإِنْ ضَاقَ الْكَفَنُ عَنْ ذَلِكَ سُتِرَتِ الْعَوْرَةُ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ جُعِلَ فَوْقَهَا ، وَإِنْ ضَاقَ الْكَفَنُ عَنِ الْعَوْرَةِ سُتِرَتِ السَّوْأَتَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا أَهَمُّ ، وَهُمَا الْأَصْلُ فِي الْعَوْرَةِ ، وَإِذَا لَمْ يُوجَدْ كَفَنٌ الْبَتَّةَ فَإِنَّهُ يُغَطَّى جَمِيعُهُ بِالْحَشِيشِ وَمَا تَيْسَّرَ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ <sup>(١)</sup> .

٢\_ مَا رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ يَقُولُ : « أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخَذًا لِلْقُرْآنِ » . فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ ، وَقَالَ : « أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يُغَسِّلُوا وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ <sup>(٢)</sup> .

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى حَمْزَةٍ ، وَقَدْ مُثِّلَ بِهِ ، فَقَالَ : « لَوْلَا أَنَّ تَجَدَّدَ صَفِيَّةٌ فِي نَفْسِهَا لَتَرَكْتُهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الْعَافِيَةُ ، حَتَّى يُحْشَرَ مِنْ بَطُونِهَا » . وَقَلَّتِ النَّيَابُ ، وَكَثُرَتِ الْقَتْلَى ، فَكَانَ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةُ يُكْفَنُونَ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ، ثُمَّ يُدْفَنُونَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ قُرْآنًا ، فَيَقْدُمُهُ إِلَى الْقَبِيلَةِ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : المغني (٣/٣٨٧) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٣/٢٦٦) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٧/٨-٩) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣/١٧٠) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الجنائز ، باب من يُقَدَّم في اللَّحْدِ ، ح (١٣٤٧) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣/٢٥٢) .

(٣) رواه أبو داود في كتاب الجنائز ، باب في الشهيد يُغَسَّلُ ، ح (٣١٣٤) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٨/٢٨٥) .

والترمذي في كتاب الجنائز ، باب ما جاء في قتلَى أَحَدٍ وَذَكَرَ حَمْزَةً ، ح (١٠١٦) ، وحسنه ، الجامع الصحيح (٣/٣٣٥-٣٣٦) .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ - رحمه الله - : « وَفِيهِ مِنَ الْفَقْهِ : ... [ أَنَّهُ ] إِذَا ضَاقَتْ الْأَكْفَانُ وَكَانَتْ الضَّرُورَةُ جَازًا أَنْ تُكْفَنَ الْجَمَاعَةُ مِنْهُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ » <sup>(١)</sup> .

وَالْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ الثَّوْبَ الْوَاحِدَ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ ؛ فَيَكْفَنُ كُلَّ وَاحِدٍ بَعْضُهُ لِلضَّرُورَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتُرْ إِلَّا بَعْضَ بَدَنِهِ ، ثُمَّ يُكْمَلُ الْبَاقِي بِالوَرَقِ وَالْحَشِيشِ وَغَيْرِهِ ، لَا أَنَّهُ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمْ فِي كَفْنٍ وَاحِدٍ ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَسْأَلُ عَنْ أَكْثَرِهِمْ قُرْآنًا فَيَقْدُمُهُ فِي اللَّحْدِ ؛ فَلَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا جَمِيعًا فِي كَفْنٍ ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَسَأَلَ عَنْ أَفْضَلِهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ ؛ كَيْلَا يُؤَدِّيَ التَّقْدِيمُ فِي اللَّحْدِ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى نَقْضِ التَّكْفِينِ وَإِعَادَتِهِ <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

⇨ وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ (١٧/٥١٨-٥١٨) ، ح (١٠١٦) . وَفِي أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ (ص ٥٩-٦٠) .

وَالْمُرَادُ بِالْعَاقِبَةِ : السَّبَاحُ وَالطَّيُورُ الَّتِي تَقَعُ عَلَى الْجَيْفِ . وَالْعَاقِبَةُ بِهَذَا الْمَعْنَى : يُرَادُ بِهَا طَلَابُ الرِّزْقِ مِنَ الْإِنْسِ وَالذَّوَابِّ وَالطَّيْرِ ، جَمْعُهُ : عَفَاةٌ .  
انظر : لسان العرب (٢٩٥/٩) .

(١) معالم السنن شرح سنن أبي داود (٢٦٥/١) .

(٢) وَهَذَا هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رحمه الله - وَجَمَعَ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ قَالَ الْأَلْبَانِيُّ : « وَهَذَا التَّفْسِيرُ هُوَ الصَّوَابُ » أَهـ . أَحْكَامُ الْجَنَائِزِ (ص ٦٠) .

وانظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣/٢٥٣ ، ٢٥٨) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٨/٢٨٥) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٣/٧٧) .



## ○ خَامِسًا : كَيْفِيَّةُ تَكْفِينِ الرَّجُلِ :

سَبَقَ أَنَّ الْأَفْضَلَ تَكْفِينُ الرَّجُلِ فِي ثَلَاثِ لَفَائِفٍ <sup>(١)</sup> ؛ وَعَلَى هَذَا فَيَسَّمُ تَكْفِينُ الرَّجُلِ بِأَنْ تُجَمَّرَ ؛ أَيْ تُبَخَّرَ بَعْدَ رَشِّهَا بِمَاءٍ وَرَدٍّ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِيَعْلَقَ الْبُخُورُ بِهَا ، ثُمَّ تُبَسِّطَ اللَّفَائِفُ الثَّلَاثُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ، أَوْ سَعُهَا وَأَحْسَنُهَا أَعْلَاهَا ؛ لِأَنَّ عَادَةَ الْحَيِّ جَعْلُ الظَّاهِرِ أَفْخَرَ لِيَبَاهِ ؛ لِيُظْهَرَ لِلنَّاسِ ، وَيُجْعَلُ الْحَنُوطُ فِيمَا بَيْنَهَا ؛ وَهُوَ أَخْلَاطٌ مِنْ طَيِّبٍ يُعَدُّ لِلْمَيِّتِ خَاصَّةً ، ثُمَّ يُوضَعُ الرَّجُلُ عَلَى اللَّفَائِفِ مُسْتَلْقِيًا ؛ لِأَنَّهُ أَمْكَنُ فِي إِدْرَاجِهِ فِيهَا ، وَيُشَدُّ فَوْقَهَا خِرْقَةٌ مَشْقُوقَةُ الطَّرَفِ كَالْتَّبَانِ ؛ وَهُوَ السَّرَاوِيلُ بِلَا أَكْمَامٍ ، تَجْمَعُ أَلْيَتَيْهِ ، وَمَوْضِعُ بَوْلِهِ .

وَيُجْعَلُ مِنَ الْحَنُوطِ فِي قُطْنٍ بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ ؛ لِيَرَدَّ مَا يَخْرُجُ عِنْدَ تَحْرِيكِهِ ، وَيُجْعَلُ الْبَاقِي مِنَ الْقُطْنِ الْمُحَنَظِّ عَلَى مَنَافِدِ وَجْهِهِ ؛ عَيْنَيْهِ وَمَنْجَرِيهِ وَأُذُنَيْهِ وَقِمِهِ ؛ لِئَلَّا يَحْدُثَ فِيهَا حَادِثٌ ، وَلِقَلَّا تَدْخُلَهَا الْهُوَامُ ، وَكَذَا عَلَى مَوَاضِعِ سُجُودِهِ : جَبْهَتِهِ ، وَأَنْفِهِ ، وَيَدَيْهِ ، وَرُكْبَتَيْهِ ، وَأَطْرَافِ قَدَمَيْهِ ، وَمَعَابِنِ الْبَدَنِ : الْإِبْطَيْنِ ، وَطَيِّ الرُّكْبَتَيْنِ ، وَسُرَّتَيْهِ ، وَيُجْعَلُ مِنَ الطَّيِّبِ بَيْنَ الْأَكْفَانِ ، وَفِي رَأْسِ الْمَيِّتِ ، ثُمَّ يُرَدُّ طَرَفُ اللَّفَافَةِ الْعُلْيَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، وَيُرَدُّ طَرَفُهَا فَوْقَ الطَّرَفِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ يُفْعَلُ بِاللَّفَافَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ كَذَلِكَ ، وَيُجْعَلُ أَكْثَرُ الْفَاضِلِ مِنْ كَفَنِهِ عَلَى رَأْسِهِ ؛ لِشَرْفِهِ ، وَيُعَادُ الْفَاضِلُ عَلَى وَجْهِهِ وَرِجْلَيْهِ بَعْدَ جَمْعِهِ ؛ لِيَصِيرَ الْكَفَنُ كَالْكَيْسِ فَلَا يَتَشَتَّرُ عِنْدَ حَمْلِهِ وَتَحْرِيكِهِ ، ثُمَّ تُعْقَدُ لِقَلَّا تَتَشَتَّرَ عِنْدَ حَمْلِهِ وَوَضْعِهِ ، وَتَحُلُّ فِي الْقَبْرِ <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢٠ ، ١٢٣٣-١٢٣٤) .

(٢) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/٢٥٨-٢٦٠) ؛ أسهل المدارك

(١/٢١٧) ؛ المجموع شرح المذهب (٥/١٤٩-١٥٦) ؛ مغني المحتاج (٢/١٦-١٩) ؛

المغني (٣/٣٨٣-٣٨٤) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٣/٦٧-٧٣) ؛ الملخص

الفقه (١/٢١٠) .

وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُكْفَنَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ : قَمِيصٍ ، وَإِزَارٍ ، وَلِفَافَةٍ <sup>(١)</sup> ؛ فَإِنَّ اللَّفَافَةَ تُبْسَطُ أَوَّلًا ، ثُمَّ يُبْسَطُ الْإِزَارُ عَلَيْهَا ، ثُمَّ يُقَمَّصُ ، وَيُوضَعُ عَلَى الْإِزَارِ ، وَيُلَفُّ يَسَارَهُ ، ثُمَّ يَمِينُهُ ، ثُمَّ اللَّفَافَةُ كَذَلِكَ ؛ لِيَكُونَ الْأَيْمَنُ عَلَى الْأَيْسَرِ <sup>(٢)</sup> .

وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُكْفَنَ الرَّجُلُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ : قَمِيصٍ ، وَإِزَارٍ ، وَعِمَامَةٍ ، وَلِفَافَتَانِ <sup>(٣)</sup> ؛ فَإِنَّ اللَّفَافَتَيْنِ تُبْسَطُ أَوَّلًا ، ثُمَّ يُبْسَطُ الْإِزَارُ عَلَيْهَا ، ثُمَّ يُقَمَّصُ وَيُعَمَّمُ ، وَيُوضَعُ عَلَى الْإِزَارِ ، وَيُلَفُّ يَسَارَهُ ، ثُمَّ يَمِينُهُ ، ثُمَّ اللَّفَافَةُ كَذَلِكَ ؛ لِيَكُونَ الْأَيْمَنُ عَلَى الْأَيْسَرِ <sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(١) وَهُوَ مَنَهَبُ الْحَنْفِيَّةِ وَتَخْرِيجُ فِي مَنَهَبِ مَالِكٍ . انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢١) .

(٢) انظر : رد المختار على الدر المختار (٢٠٢/٢-٢٠٤) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (١١٧/٢) ؛ أسهل المدارك (٢١٧/١) .

(٣) وَهُوَ قَوْلٌ فِي مَنَهَبِ الْحَنْفِيَّةِ ، وَمَنَهَبِ الْمَالِكِيَّةِ . انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢١) .

(٤) انظر : رد المختار على الدر المختار (٢٠٢/٢-٢٠٤) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (١١٧/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في منهب عالم المدينة (٢٦٠/١) ؛ أسهل المدارك (٢١٧/١) ؛ جواهر الإكليل (١١٠/١) .

## الْفَرْعُ الثَّانِي

## مَا يُسْنُ وَيُسْتَحَبُّ فِي كَفَنِ الرَّجُلِ

نَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ فِي الْكَفَنِ الْأُمُورُ  
التَّالِيَةِ :

• أَوَّلًا : أَنْ يَكُونَ الْكَفَنُ ثَلَاثَ لَفَافٍ :

لَيْسَ فِيهَا إِزَارٌ وَلَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ ؛ وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ  
الْعِلْمِ ؛ عَمَلًا بِحَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي صِفَةِ تَكْفِينِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَّةٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ ، لَيْسَ  
فِيهِ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ » (١) . وَهُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ رُوِيَ فِي كَفَنِ النَّبِيِّ ﷺ . خِلَافًا  
لِلْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ الَّذِينَ قَالُوا : يُكْفَنُ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ ، أَوْ فِي خَمْسَةِ ؛ مِنْ  
بَيْنِهَا قَمِيصٌ ، وَإِزَارٌ ، وَعِمَامَةٌ (٢) .

وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ هُوَ الصَّوَابُ مِنْ حَيْثُ الْفَضِيلَةُ وَالِاسْتِحْبَابُ ، وَإِلَّا فَيَحُوزُ  
التَّكْفِينُ فِي الْمَذْكُورَاتِ ، وَفِي الْبُرْدَةِ وَالنَّمِرَةِ مِمَّا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
كَفِّنَ فِيهِ ؛ كَمَا فِي قِصَّةِ ابْنِ أَبِي ، وَمُصَنَّبٍ ، وَحَمْزَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - (٣) ؛  
وَقَدْ سَبَقَ اتِّفَاقُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ يَكْفَى فِي تَكْفِينِ الرَّجُلِ ثَوْبٌ وَاحِدٌ  
يَسْتُرُ جَمِيعَ بَدَنِهِ (٤) .

وَقَدْ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى ضَابِطٍ مِنْهُمْ فِيمَا يُكْفَنُ فِيهِ الرَّجُلُ : وَهُوَ أَنَّهُ

(١) انظر تخريجه فيما سبق (ص ١٢٢١) من هذا البحث .

(٢) انظر تحرير النزاع في المسألة فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢٠ وما بعدها) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢٩ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧) .

(٤) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٢٣٦ ، ١٢٤١) .

يَجُوزُ تَكْفِيفُ الرَّجُلِ فِيمَا يَجُوزُ لَهُ لِبْسُهُ حَالَ الْحَيَاةِ مِنَ اللَّبَاسِ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

• ثَانِيًا : أَنْ يَكُونَ الْكَفَنُ أَيْضَ اللَّوْنِ :

وَهَذَا بِاتِّفَاقِ جُمُهورِ أَهْلِ الْعِلْمِ سَلَفًا وَخَلَفًا <sup>(٢)</sup> ؛ لِمَا يَلِي :

١\_ مَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَنَ فِي ثَلَاثَةِ أَتَوَابٍ يَمَانِيَةٍ بَيِضٍ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ ، لَيْسَ فِيهِنَّ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ » <sup>(٣)</sup> .

٢\_ مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ ؛ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ ، وَكَفَنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ » <sup>(٤)</sup> .

٣\_ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ ؛ فَإِنَّهَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ ، وَكَفَنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ » <sup>(٤)</sup> .

٤\_ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

(١) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١١٦/٢) ؛ رد المختار على الدر المختار (٢٠٥/٢) ؛ الفتاوى الهندية (١٦١/١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في منهب عالم المدينة (٢٥٨/١) ؛ مغني المحتاج (١٤٠/٢) ؛ روضة الطالبين (٦٢٣/١) ؛ المغني (٣٨٢-٣٨٣ ، ٣٨٦-٣٨٧) ؛ طرح التثريب (٢٧٥/٣) .

(٢) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١١٦/٢) ؛ رد المختار على الدر المختار (٢٠٥/٢) ؛ الفتاوى الهندية (١٦١/١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في منهب عالم المدينة (٢٥٨/١) ؛ جواهر الإكليل (١١٠/١) ؛ مغني المحتاج (١٦/٢) ؛ روضة الطالبين (٦٢٣/١) ؛ المغني (٣٨٢-٣٨٣) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٦٧-٦٨) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢١) .

(٤) انظر تخريجه (ص ١٦٤) من هذا البحث .

(٥) انظر تخريجه (ص ٢٠٥) من هذا البحث .

«عَلَيْكُمْ بِالْبَيَاضِ مِنَ الثِّيَابِ فَلْيَلْبَسْنَهَا أَحْيَاؤَكُمْ ، وَكَفَنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ ؛ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ» <sup>(١)</sup> .

فَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْبَيَاضِ مِنَ الْأَكْفَانِ ، وَاسْتِمْرَارِ عَلَيْهِ عَمَلُ السَّلَفِ وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ <sup>(٢)</sup> .

\* وَنَصَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى اسْتِحْبَابِ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَكْفَانِ حَبِرَةٌ إِذَا تَيَسَّرَ ذَلِكَ ؛ وَالْحَبِرَةُ : هُوَ مَا كَانَ مِنَ الْبُرُودِ مُخَطَّطًا يَمِيلُ إِلَى الْخُضْرَةِ <sup>(٣)</sup> .

وَهَذَا مَنْسُوبٌ إِلَى الْحَنْفِيَّةِ - وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - <sup>(٤)</sup> ، وَلَمْ أَرَ التَّصْرِيحَ بِهِ فِيمَا أَطْلَعْتُ عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِهِمْ ، وَإِنَّمَا صَرَّحُوا أَنَّ الْبَيَاضَ أَفْضَلُ الْأَكْفَانِ <sup>(٥)</sup> .  
وَيُسْتَدَلُّ لِذَلِكَ بِمَا يَلِي :

١\_ مَا رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا تَوَفَّى أَحَدُكُمْ فَوَجَدَ شَيْئًا فَلْيُكْفَنْ فِي ثَوْبٍ حَبِرَةٍ » <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٠٤) .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٥٩/٣) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (١٠/٧) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٨٥) .

(٤) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٦٢/٣) ؛ نيل الأوطار (٤٨/٤) ؛ أحكام الجنائز (ص ٦٣) .

(٥) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١١٦/٢) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٢٠٥/٢) ؛ الفتاوى الهندية (١٦١/١) .

(٦) رواه أبو داود في كتاب الجنائز ، باب في الكفن ، ح (٣١٤٨) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٩٥/٨) . والبيهقي في كتاب الجنائز ، باب من استحب فيه الحبرة وما صنع غزله ثم نسيج ، السنن الكبرى (٤٠٣/٣) .

وَحَسَنَ إِسْنَادَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَلْخِيصِ الْجَبْرِ (١٠٨/٢) ، تَحْتَ ح (٧٤٤) . وَصَحَّحَهُ الشُّوْكَانِيُّ فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ (٤٨/٤) . وَالْأَلْبَانِيُّ فِي أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ (ص ٦٣) .

٢\_ مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كَانَ أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَلْبَسَهَا حَبِيرَةً » (١) .

فَهُوَ يَدُلُّ بِعُمُومِهِ عَلَى اسْتِحْبَابِ لُبْسِ الْحَبِيرَةِ مِنَ الثِّيَابِ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ .  
\* وَعَلَى كُلِّ فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ اسْتِحْبَابِ بَيَاضِ الْأَكْفَانِ ، وَاسْتِحْبَابِ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ثَوْبُ حَبِيرَةٍ ؛ لِإِمْكَانِ التَّوْفِيقِ بَيْنَهَا بِوَجْهِ مِنْ وَجْهِ الْجَمْعِ الْكَثِيرَةِ الْمَعْلُومَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ؛ وَمِنْهَا :

• أَوَّلًا : أَنْ تَكُونَ الْحَبِيرَةُ بَيَضَاءً مُخَطَّطَةً ، وَيَكُونُ الْغَالِبُ عَلَيْهَا الْبَيَاضُ ؛ فَحِينَئِذٍ يَشْمَلُهَا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ - الدَّالُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْبَيَاضِ - بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ بِالْغَالِبِ عَلَيْهِ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْكَفَنُ ثَوْبًا وَاحِدًا .  
• ثَانِيًا : وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَكْثَرَ فَالْجَمْعُ أَيْسَرُ ؛ وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ كَفَنٌ وَاحِدٌ حَبِيرَةً ، وَمَا بَقِيَ أَبْيَضَ ، وَبِذَلِكَ يُعْمَلُ بِالْحَدِيثَيْنِ مَعًا (٢) .

\* هَذَا مِنْ حَيْثُ الْاسْتِحْبَابُ وَعَدْمُهُ ، وَأَمَّا الْجَوَازُ فَيَجُوزُ التَّكْفِينُ فِي سَائِرِ الْأَلْوَانِ الَّتِي يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُهَا حَالَ الْحَيَاةِ ؛ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ (٣) .

\* وَأَمَّا تَكْفِينُ الرَّجُلِ فِي الثِّيَابِ الْمُعْصَفَرَةِ وَالْمُزَعْفَرَةِ فَيُكْرَهُ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهَا تَحْرُمُ عَلَى الرِّجَالِ حَالَ الْحَيَاةِ ، وَالْمَوْتُ لَا تَلِيْقُ بِهِ ؛ لِأَنَّهَا ثِيَابُ زِينَةٍ ، إِلَّا

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٨٥) .

(٢) انظر : أحكام الجنائز (ص ٦٣-٦٤) بتصرف .

(٣) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١١٦/٢) ؛ رد المختار على الدر المختار (٢٠٥/٢) ؛ عقد

الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٢٥٨/١) ؛ المجموع شرح المهذب (١٤٨/٥) -

(١٤٩) ؛ المغني (٣٨٢/٣-٣٨٣) ؛ طرح التثريب (٢٧٥/٣) .

لِضَرُورَةٍ ؛ بَأَنَّ لَا يُوجَدُ غَيْرُهَا ؛ فَالضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

• ثَالِثًا : أَنَّ يَكُونُ الْكَفَنُ قُطْنًا :

لَأَنَّهُ أُسْتُرَ مِنْ غَيْرِهِ وَأَبْرَدُ لِلْبَدَنِ ؛ وَلِلْحَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَنَ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ يَمَانِيَّةٍ بَيْضِ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ ، لَيْسَ فِيهِمْ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ » <sup>(٢)</sup> . وَالسَّحُولِيَّةُ : هِيَ الثِّيَابُ الْبَيْضُ ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ قُطْنٍ ، وَالْكُرْسُفُ : هُوَ الْقُطْنُ <sup>(٣)</sup> .

\* أَمَّا التَّكْفِينُ فِي الصُّوفِ وَالشَّعْرِ وَالْجُلُودِ : فَيَكْرَهُ فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ ؛ إِلَّا لِضَرُورَةٍ ؛ لَأَنَّهُ خِلَافُ فِعْلِ السَّلَفِ ، وَقَدْ يُسْرِعُ بِالْهَلَاكِ إِلَى بَدَنِ الْمَيِّتِ <sup>(٤)</sup> .  
وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَزْعِ الْجُلُودِ عَنِ الشُّهَدَاءِ ؛ مَعَ أَنَّ السُّنَّةَ دَفَنُ الشَّهِيدِ بِثِيَابِهِ

(١) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١١٦/٢) ؛ الفتاوى الهندية (١٦١/١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٢٥٨/١) ؛ مغني المحتاج (١٤٠-١٥٠) ؛ روضة الطالبين (٦٢٣/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٥٠٨/٢) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٧٦/٣) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (١٠/٧) .

(٢) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢١) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢٠٥/٢) ؛ الفتاوى الهندية (١٦١/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٢٥٨/١) ؛ جواهر الإكليل (١١٠/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٥٠٨/٢) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٧٦/٣) - (٧٨) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (١٠/٧) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٦٢/٣) .

(٤) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢٠٥/٢) ؛ الفتاوى الهندية (١٦١/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٢٥٨/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٥٠٨/٢) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٧٦/٣-٧٨) .

التي مَاتَ فِيهَا ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهَةِ التَّكْفِينِ فِي الْجُلُودِ ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّهَا مِنْ مَلَابِسِ أَهْلِ النَّارِ <sup>(١)</sup> .

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يُنَزَعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ ، وَأَنْ يُدْفَنُوا بِدِمَائِهِمْ وَيَبَاهِمَ » <sup>(٢)</sup> .

\* وَأَمَّا الْحَرِيرُ وَالْمَذْهَبُ وَالْمُفَضَّضُ فَيَحْرُمُ التَّكْفِينُ بِهَا ؛ لِتَحْرِيمِ لِبَاسِ ذَلِكَ حَالِ الْحَيَاةِ ، وَلِمَا فِيهِ مِنَ الْإِسْرَافِ وَمُنَافَاةِ الْحَالِ ، إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ فَيَجُوزُ التَّكْفِينُ فِيهَا ، وَيُكْتَفَى بِكَفْنٍ وَاحِدٍ فَقَطْ ؛ لِانْدِفَاعِ الضَّرُورَةِ بِهِ <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

• رَابِعًا : تَبْخِيرُ الْأَكْفَانِ ( تَجْمِيرُهَا ) :

يُسْتَحَبُّ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ تُحْمَرَ أَكْفَانُ الْمَيِّتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُحْرَمًا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، بَعْدَ رَشِّهَا بِمَاءٍ وَرْدٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِتَعْلُقِ رَائِحَةِ الْبُخُورِ بِهَا ؛ وَيَكُونُ التَّبْخِيرُ بِالْعُودِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَطْيَابِ ؛ يُجْعَلُ عَلَى النَّارِ فِي مِحْمَرٍ ، ثُمَّ يُنْخَرُ بِهِ الْكَفْنُ ، حَتَّى

(١) انظر : حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٧٦/٣) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٨٣/٨) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الجنائز ، باب في الشهيد يُغَسَّلُ ، ح (٣١٣٢) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٨٣/٨) .

(٣) وَحَسَنَةُ عَبْدُ الْقَادِرِ الْأَرْنَؤُوطُ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى جَامِعِ الْأُصُولِ (١٣٩/١١) ، ح (٨٦٣٩) .  
(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢٠٥/٢) ؛ الفتاوى الهندية (١٦١/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٢٥٨/١) ؛ مغني المحتاج (١٤/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٥٠٨/٢) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٧٦/٣) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (١٠/٧) .



تَعَبَّقَ رَائِحَتُهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا عَادَةُ الْأَحْيَاءِ <sup>(١)</sup> .

رَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَجْمَرْتُمُ الْمَيِّتَ فَأَجْمِرُوهُ ثَلَاثًا » <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

• خَامِسًا : تَحْسِينُ الْكَفَنِ قَدْرَ الطَّاقَةِ :

يُسْتَحَبُّ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ تَحْسِينُ كَفَنِ الْمَيِّتِ قَدْرَ الطَّاقَةِ ؛ وَأَنْ يَكُونَ وَتَرًا ؛ بَأَنْ يُزَادَ عَلَى الْوَاحِدِ إِلَى الثَّلَاثَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ ؛ وَإِحْسَانُ الْكَفَنِ : يُرَادُ بِهِ الْبَيَاضُ ، وَالنِّظَافَةُ ، وَالنَّقَاةُ ، وَالْكَثَافَةُ وَالسَّتْرُ ، لَا الْغَلَاءُ ، وَارْتِفَاعُ الثَّمَنِ ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ مَلْبُوسٍ مِثْلِهِ فِي الْجُمُعِ وَالْأَعْيَادِ ، مَا لَمْ يُوصَ بِأَقْلٍ مِنْهُ ، فَتَنْفَذُ وَصِيَّتُهُ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١١٨/٢-١١٩) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٢/٢٠٥) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/٢٦١) ؛ جواهر الإكليل (١/١١٠) ؛ المجموع شرح المهذب (٥/١٤٩) ؛ المغني (٣/٣٨٢) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٣/٦٩) .

(٢) رواه أحمد في باقي مسند المكثرين من الصحابة ، مسند جابر بن عبد الله ، ح (١٤٥٤٠) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٢/٤١١) .

ورواه البيهقي في كتاب الجنائز ، باب الخنوط للميت ، السنن الكبرى (٣/٤٠٥) .  
والحاكم في كتاب الجنائز ، ح (١٣١٠) ، وصححه على شرط مسلم ، وَرَافَقَهُ اللَّيْثِيُّ ، المستدرک ومعه التلخيص (١/٥٠٦) .

وصححه النووي في المجموع شرح المهذب (٥/١٤٨) ؛ والشوكاني في نيل الأوطار (٤/٥٠) ؛ والألباني في أحكام الجنائز (ص ٦٤) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢/٢٠٢) ؛ المجموع شرح المهذب (٥/١٤٨-١٤٩) ؛ الخرشني على مختصر خليل (٢/١٢٦) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٢/٥٠٧-٥٠٨) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٧/١٣) ؛ طرح الثريب (٣/٢٧٣) ؛ أحكام الجنائز (ص ٥٨) .

وَاسْتَدَلَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَحْسِينِ الْكَفَنِ : بِمَا رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ يَوْمًا ؛ فَذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ ، قُبِضَ فَكُفِّنَ فِي كَفَنٍ غَيْرِ طَائِلٍ ، وَقَبِرَ لَيْلًا ، فَزَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقْبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ إِنْسَانٌ إِلَى ذَلِكَ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا كَفَنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحَسِّنْ كَفَنَهُ » (١) .

وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْحَارِثِ بْنِ رَبِيعٍ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا وَلِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحَسِّنْ [ فَلْيُحَسِّنْ ] كَفَنَهُ » (٢) .

\* وَذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْغَسِيلَ أَفْضَلُ مِنَ الْجَدِيدِ ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ ؛ وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِابْنَتِهِ عَائِشَةَ وَهُوَ يُصَارِعُ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ : « اغْسِلُوا ثَوْبِي هَذَا ، وَزِيدُوا عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ ، فَكَفِّنُونِي فِيهَا . قَالَتْ : إِنَّ هَذَا خَلَقَ ! قَالَ : إِنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ ؛ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَهْلَةِ » (٣) .

فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّكْفِينِ فِي الثِّيَابِ الْمَغْسُولَةِ ، وَإِثَارِ الْحَيِّ بِالْجَدِيدِ (٤) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٤٢) .

(٢) رواه الترمذي في كتاب الجنائز ، باب ما يُسْتَحَبُّ فِي الْأَكْفَانِ ، ح (٩٩٥) ، وَحَسَنُهُ ، الْجَامِعُ الصَّحِيحُ (٣/٣٢٠-٣٢١) .

وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ مَا جَاءَ فِي الْجَنَائِزِ ، بَابِ مَا جَاءَ فِيْمَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَفَنِ ، ح (١٤٧٤) ، سنن ابن ماجه (١/٤٧٣) .

وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ : « رَجُلًا إِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ » اهـ . نيل الأوطار (٤/٤٤) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ (ص ٥٨) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢٤) .

(٤) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٢/١١٦ ، ١١٧) ؛ المجموع شرح المذهب (٥/١٤٨) ؛ الإِنصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ (٢/٥٠٧) ؛ نيل الأوطار (٤/٤٥) ؛ أَحْكَامُ

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ هَذَا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : لَا تَغَالِ لِي فِي كَفَنٍ ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تَغَالُوا فِي الْكَفَنِ ؛ فَإِنَّهُ يُسَلَّبُهُ سَلْبًا سَرِيعًا » (١) .

\* وَلَكِنْ لَا تَعَارِضَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ اسْتِحْبَابِ تَحْسِينِ الْكَفَنِ ؛ « فَإِنَّهُ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِحَمْلِ حَدِيثِ التَّحْسِينِ عَلَى الصِّفَةِ ، وَحَمْلِ حَدِيثِ الْمَغَالَاةِ عَلَى الثَّمَنِ . وَقِيلَ : التَّحْسِينُ حَقٌّ لِلْمَيِّتِ ، فَإِذَا أَوْصَى بِتَرْكِهِ اتَّبَعَ ؛ كَمَا فَعَلَ الصَّدِيقُ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اخْتَارَ ذَلِكَ الثَّوْبَ بَعِيْنِهِ لِمَعْنَى فِيهِ مِنَ التَّبَرُّكِ لِكَوْنِهِ صَارَ إِلَيْهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ لِكَوْنِهِ قَدْ كَانَ جَاهِدَ فِيهِ أَوْ تَعَبَدَ فِيهِ ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ : قَالَ أَبُو بَكْرٍ : ( كَفَنُونِي فِي ثَوْبِي اللَّذِينَ كُنْتُ أَصَلِّي فِيهِمَا ) » (٢) .

\* \* \*

⇒ الجنائز (ص ٦٤) .

(١) رواه أبو داود في كتاب الجنائز ، باب كراهية المغالاة في الكفن ، ح (٣١٥٢) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٩٨/٨) .  
والسيوطي في الجامع الصغير ، ح (٩٨٣٣) ، ورمز له بالحسن ؛ وَتَعَقَّبَهُ الْمُنَاوِي بِضَعْفِهِ ، فيض القدير شرح الجامع الصغير (٥٣٦/٦) .  
وَضَعَّفَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ (١٠٩/٢) ، ح (٧٤٧) ؛ لِأَنَّ فِي سَنَدِهِ عَمْرُو ابْنُ هَاشِمٍ الْجَنْبِيُّ ؛ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ؛ وَلِأَنَّ فِيهِ انْقِطَاعًا بَيْنَ عَلِيٍّ وَالشَّعْبِيِّ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلِيٍّ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا لَيْسَ هُوَ ذَا .  
وَلَكِنَّ الْحَدِيثَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى صَحِيحٌ . وَلَقَلَّه مِنْ أَجْلِ هَذَا سَكَتَ عَنْهُ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَتَمَالَ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَادِيثِ الْأَمْرِ بِإِحْسَانِ الْكَفَنِ ، انظر : نبيل الأوطار (٤٥/٤) .

(٢) نبيل الأوطار (٤٥/٤) . وانظر : الطبقات الكبرى (٢٠١/٣-٢٠٢) .

• سَادِسًا : أَنْ تُجْعَلَ أَحْسَنُ اللَّفَائِفِ إِلَى الْأَعْلَى :

فَقَدْ اسْتَحَبَّ جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ثِيَابِ الْكَفَنِ أَنْ تُبَسِّطَ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ،  
وَأَنْ يُجْعَلَ أَحْسَنُهَا وَأَوْسَعُهَا أَعْلَاهَا ؛ لِأَنَّ عَادَةَ الْحَيِّ جَعْلُ الظَّاهِرِ أَفْخَرَ ثِيَابِهِ  
وَأَحْسَنَهَا ؛ فَيُجْعَلُ أَحْسَنُ الْكَفَنِ كَذَلِكَ ؛ لِيُظْهَرَ لِلنَّاسِ كَعَادَةَ الْحَيِّ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : ابن القيم ، فتح القدير (١١٧/٢-١١٨) ؛ أسهل المدارك (٢١٧/١) ؛ المجموع  
شرح المهدب (١٤٩/٥ وما بعدها) ؛ مغني المحتاج (١٧/٢) ؛ المغني (٣٨٤/٣) ؛ حاشية  
ابن قاسم على الروض المربع (٦٩/٣) .

## الْفَرْعُ الثَّالِثُ المُخَالَفَاتُ الشَّرْعِيَّةُ فِي تَكْفِينِ الرَّجُلِ

○ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْمَغَالَاةِ فِي الْأَكْفَانِ وَكَرَاهَةِ ذَلِكَ وَلَوْ قَلَّ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِتَحْرِيمِ مَا زَادَ عَنِ الْأَفْضَلِ فِي كَفَنِ الرَّجُلِ الثَّابِتِ فِي السُّنَّةِ ؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةُ مَالٍ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ ؛ كَمَنْ يَعْمِدُ إِلَى الثِّيَابِ الْمُرْتَفَعَةِ الْأَثْمَانِ ، الْغَالِيَةِ الْقِيَمَةِ فَيَكْفِنُ الْمَيِّتَ بِهَا ، مَعَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِمَا هُوَ دُونُهَا فِي الْقِيَمَةِ . وَلَا تَنَافِي بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ اسْتِحْبَابِ تَحْسِينِ الْكَفَنِ ؛ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِدُونِ الْمَغَالَاةِ (١) .

\* إِلَّا أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ اخْتَلَفُوا فِي ضَابِطِ الزِّيَادَةِ الْمَكْرُوهَةِ :  
- فَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ : مَا زَادَ عَلَى الْخَمْسَةِ ثِيَابٍ فَهُوَ مَكْرُوهٌ (٢) ؛  
وَاسْتَدَلُّوا عَلَى هَذَا بِمَا يَلِي :  
١- أَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : « كَانَ يُكْفِنُ أَهْلَهُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ ؛ قَمِيصٍ ، وَعِمَامَةٍ ، وَثَلَاثَ لَفَافٍ » (٣) .  
إِذْ لَوْ كَانَتِ الْخَمْسَةُ مَكْرُوهَةً لَمَا فَعَلَهَا ابْنُ عُمَرَ ؛ وَهُوَ مِنْ فَقَهَاءِ الصَّحَابَةِ -

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢٠٢/٢) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (١١٦/٢) - (١١٧) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٢٦٠/١) ؛ المجموع شرح المهذب (١٤٤/٥ ، ١٤٧-١٤٨) ؛ المغني (٣٨٥/٣) ؛ السيل الجرار (٣٥٠/١) ؛ أحكام الجنائز (ص ٦٤) . وانظر تخریج الحديث الناهي عن إضاعة المال (ص ٩٢٥) من هذا البحث .  
(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢٠٢/٢) ؛ المجموع شرح المهذب (١٤٤/٥) .  
(٣) انظر تخریجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٣٢) .

رضي الله عنهم - .

- وَقَدْ سَبَقَ الْجَوَابُ عَنْ فِعْلِ ابْنِ عُمَرَ هَذَا ، وَأَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ جُمْهُورَ الصَّحَابَةِ - رضي الله عنهم - (١) .

٢- أَنَّ أَكْثَرَ مَا يَلْبَسُهُ الْأَحْيَاءُ خَمْسَةُ أَثْوَابٍ ، فَمَا زَادَ عَلَيْهَا فَهُوَ سَرَفٌ (٢) .  
- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ قِيَاسَ الْأَكْفَانِ عَلَى لِبَاسِ الْحَيِّ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ أَخْرَجُ إِلَى كَثْرَةِ اللَّبَاسِ مِنَ الْمَيِّتِ .

- وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ : أَكْثَرَ لِبَاسِ الْكَفَنِ سَبْعَةُ أَثْوَابٍ ، فَمَا زَادَ عَلَيْهَا فَهُوَ سَرَفٌ مَكْرُورٌ (٣) .

وَلَمْ أَرْ لَهُمْ دَلِيلًا صَحِيحًا عَلَى هَذَا التَّحْدِيدِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ تَوْقِيتٌ بَعْدَ مُعَيَّنٍ فِي السُّنَّةِ ، وَإِنَّمَا الَّذِي وَقَعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا مَاتَ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْخَمْسَةَ أَكْمَلُ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَالسَّبْعَةَ أَكْمَلُ مِنَ الْخَمْسَةِ (٤) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ بِمُخَالَفَةِ كَفَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ ، اخْتَارَهَا لَهُ فَقَهَاءُ الصَّحَابَةِ ، وَهُمْ لَا يَخْتَارُونَ لَهُ إِلَّا الْأَفْضَلَ . ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَلْزَمُ مِنْهُ التَّسْلُسُ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْخَمْسَةَ أَكْمَلُ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَالسَّبْعَةَ أَكْمَلُ مِنَ الْخَمْسَةِ ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ كَوْنِ التَّسْعَةِ أَكْمَلُ مِنَ السَّبْعَةِ ، وَهَكَذَا .

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٢٣٢-١٢٣٣) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢/٢٠٢) ؛ المجموع شرح المذهب (١٤٤/٥) .

(٣) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/٢٦٠) ؛ الخرشبي على مختصر خليل (١٢٦/٢) .

(٤) انظر : بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢١/٢-٢٢) .

- وأما الحنابلة : فنصوا على أن ما زاد على الثلاثة فهو سرف مكرورة <sup>(١)</sup> ؛ وهذا هو أعدل المذاهب وأولاهها بالقبول في هذه المسألة ؛ لما يلي :

١- أن الزيادة على الثلاثة أثواب في الكفن خلاف ما كفن فيه النبي ﷺ ، وهو أصح ما ورد في صفة كفنه ، وعليه العمل عند أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم من سلف هذه الأمة <sup>(٢)</sup> .

٢- أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال : « يكفن الرجل في ثلاثة أثواب ؛ ﴿ وَلَا تَقْسِدُوا إِيَّاكَ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> » <sup>(٤)</sup> .

٣- أن ما زاد عن الثلاثة في الكفن إضاعة مال ، فيما لا ضرورة إليه ، وقد نهى النبي ﷺ عن إضاعة المال <sup>(٥)</sup> .

وينبغي أن يعلم أنه « ليس تكثير الأكفان والمغالات في أثمانها بمحمود ؛ فإنه لولا ورود الشرع به لكان من إضاعة المال ؛ لأنه لا يتفيع به الميت ، ولا يعود نفعه على الحي ، ورحم الله أبا بكر الصديق حيث قال : ( إن الحي أحق بالجديد ) لما قيل له عند تعيينه لثوب من أثوابه في كفنه ( إن هذا خلق ) » <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : المغني (٣/٣٨٥) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٢/٥١١) .

(٢) انظر : ما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢١-١٢٢٤) .

وانظر : المغني (٣/٣٨٥) ؛ أحكام الجنائز (ص ٦٤) .

(٣) البقرة : ١٩٠ .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢٤) .

(٥) انظر : المغني (٣/٣٨٥) ؛ أحكام الجنائز (ص ٦٤) .

وانظر تخريج الحديث (ص ٩٢٥) من هذا البحث .

(٦) الروضة الندية شرح الدرر البهية (١/٤١٢-٤١٣) .

○ وَمِنَ الْأَخْطَاءِ وَالْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ فِي التَّكْفِينِ : عَدَمُ تَغْطِيَةِ وَجْهِ الْمَيِّتِ بِالْكَفَنِ ، أَوْ إِزَالَةُ الْكَفَنِ عَنْ وَجْهِهِ فِي الْقَبْرِ ؛ وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، وَعَدَّهُ مِنْ فِعْلِ الْيَهُودِ ؛ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « خَمَرُوا وَجُوهَ مَوْتَانُكُمْ ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ » (١) .

○ وَمِنْهَا : وَضْعُ الْعِمَامَةِ عَلَى خَشَبَةِ الْكَفَنِ ، وَكَذَا الطَّرْبُوشُ ، وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى شَخْصِيَّةِ الْمَيِّتِ (٢) ، وَيُلْحَقُ بِهِ مَا يُفَعَّلُ الْآنَ مِنْ تَجْلِيلِ الْمَيِّتِ بِالثَّوبِ الْأَخْضَرِ وَنَحْوِهِ .

○ وَمِنْهَا : كِتَابَةُ اسْمِ الْمَيِّتِ ، وَأَنَّهُ يَشْهَدُ الشَّهَادَتَيْنِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ وَالْقَاوُءُ فِي الْكَفَنِ . وَكَذَا كِتَابَةُ بَعْضِ الْأُدْعِيَةِ عَلَى الْكَفَنِ ، كُلُّ ذَلِكَ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الشَّرْعِ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَدْعِ الْجُهَالِ وَمُخَالَفَاتِهِمْ (٣) .

○ وَمِنْهَا : تَكْفِينُ الْمَيِّتِ فِي الْوُرُودِ وَالْأَرْهَارِ ، وَهُوَ مِمَّا أُخْدِثَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ ، خُصُوصًا إِذَا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْمَنَاصِبِ وَالرُّئَاسَةِ ، وَقَدْ يُصَاحِبُ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ

(١) أخرجه الهيثمي في كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الكفن ، وقال : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ، وَرَجَّاهُ ثِقَاتٌ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٤/٣-٢٥) .

ورواه الدارقطني في كتاب الحج ، ح (٢٧٣) ، وإسناده حسن ؛ مِنْ أَجْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَزْدِيِّ ؛ فَإِنَّهُ صَدُوقٌ ، وَبَاقِي رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ ، وَلَهُ شَاهِدٌ صَحِيحٌ ، مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي حُرَّةَ ، سَنَّ الدَّارَقُطْنِيُّ وَمَعَهُ ؛ التَّعْلِيْقُ الْمَغْنِي (٢٩٧/٢) .

وانظر : تلخيص الحبير (٢٧١/٢) ، ح (١٠٨١) ؛ نَصَبُ الرَّأْيَةِ (٣٢/٣) ؛ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٣٦٣/٨) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢٠٢/٢ ، ٢٠٦) ؛ أَحْكَامُ الْجَنَائِزِ (ص ٢٤٨) .

(٣) انظر : أَحْكَامُ الْجَنَائِزِ (ص ٢٤٨) .



بَأَنَّهُ فِي ثِمَارِ الْجَنَّةِ وَأَزْهَارِهَا ، وَهَذَا مِنْ الْخُرَافَاتِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَتَنَزَّ عَنْهَا كُلُّ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .  
 ○ وَمِنْهَا : تَغْطِيَةُ وَجْهِ الْمَيِّتِ بِاللِّحَافِ مِنَ الْحَرِيرِ وَالْمَرْكَشِ بِهِ وَبِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، أَوْ فَرَشُ ذَلِكَ تَحْتَهُ بَيْنَ الْأَكْفَانِ . وَهِيَ مِنَ الْبِدَعِ الْمَحْرَمَةِ الَّتِي أُخْدِثَتْ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ وَلَا هُدًى ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ جَائِزًا لَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَدَّمَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي ثِيَابِ الذَّلِّ وَالْاِفْتِقَارِ ، لَا فِي لِبَاسِ التَّيِّهِ وَالْاِفْتِخَارِ <sup>(١)</sup> .

○ وَمِنْهَا : مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُهُمْ مِنَ الْفَرَشِ تَحْتَ الْمَيِّتِ فِي الْقَبْرِ وَوَضْعِ الْمَخْدَةِ تَحْتَ رَأْسِهِ <sup>(٢)</sup> .

○ وَمِنْهَا : مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُهُمْ مِنْ سَدِّ أَنْفِ الْمَيِّتِ وَقَمْعِهِ أَثْنَاءَ التَّكْفِينِ بِالْقُطْنِ ، وَقَدْ يَعْمِدُ بَعْضُهُمْ إِلَى إِدْخَالِ الْقُطْنِ فِي دُبُرِهِ بَعْدَ بَعْدٍ وَنَحْوِهِ ؛ وَهَذَا فِعْلٌ شَنِيعٌ قَبِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ فِي حَيَاتِهِ فَكَيْفَ بِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ ؛ ثُمَّ إِنَّهُمْ إِذَا جَاءُوا بِهِ الْقَبْرَ أَخْرَجُوا ذَلِكَ الْقُطْنَ مِنْ فَمِهِ ، فَيَبْقَى مَفْتُوحًا لَا يُمَكِّنُهُ غَلْقُهُ ، وَرُبَّمَا أَخْرَجُوهُ وَقَدْ تَنَجَّسَ بِمَا خَرَجَ مِنْ حَلْفِهِ مِمَّا لَهُ رَائِحَةُ كَرِيهَةٍ ، فَيَرْمُونَهُ مَعَهُ فِي الْقَبْرِ فَيُوْذِ الْمَلَائِكَةُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَأَذَّرُونَ مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ .

وَكُلُّ هَذِهِ أَفْعَالٌ شَنِيعَةٌ قَبِيحَةٌ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْتَطِيعٍ إِنْكَارُهَا وَالْمَنْعُ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ إِنَّمَا جَاءَتْ بِأَنْ يُلْجَمَ الْمَيِّتُ بِالْقُطْنِ الْجَامَا ؛ بِوَضْعِهِ عَلَى فَمِهِ وَأَنْفِهِ ، لَا أَنْ يُخْشَى بِهِ <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين (ص ٤٨٢) .

(٢) ، (٣) انظر المصدر السابق (ص ٤٨٥) بتصرف .

## المَطْلَبُ الثَّانِي مِقْدَارُ كَفَنِ الْمُحْرِمِ وَصِفَتُهُ

○ اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي كَيْفِيَّةِ تَكْفِينِ الْمُحْرِمِ بِحَجٍّ أَوْ عُمَرَةٍ إِذَا مَاتَ وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِإِحْرَامِهِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا مَاتَ فِي أَثْنَاءِ إِحْرَامِهِ فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَلَا يُمَسُّ طَيِّبًا ، وَيُكْفَنُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا ، وَلَا يُلْبَسُ مَخِيطًا ، وَلَا يُغَطَّى رَأْسُهُ <sup>(١)</sup> .

وَهُوَ قَوْلُ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنْهُمْ : عُمَرَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ الْأَخْنَفِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ <sup>(٢)</sup> .

وَأَشَارَ الْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى ثَوْبَيْهِ إِذَا كُفِنَ فِيهِمَا ؛ فَيَكْفَنُ فِي ثَلَاثِ لَفَافٍ <sup>(٢)</sup> .

(١) وَأَمَّا رَجُلَاهُ وَوَجْهُهُ : فَمُخْتَلَفٌ فِي تَغْطِيَّتِهِمَا عِنْدَ أَصْحَابِ هَذَا الْقَوْلِ ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - جَوَازُ تَغْطِيَّةِ رِجْلَيْهِ ، ذَوْنِ وَجْهِهِ ؛ فَإِنَّهُ مُنْتَوِعٌ مِنْ تَغْطِيَّتِهِ .

انظر : المجموع شرح المَهْذَب (١٥٧/٥) ؛ المغني (٤٧٩/٣) ؛ كَشَافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَنَنِ الْإِقْنَاعِ (٩٨/٢) ؛ الْإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ (٤٩٧/٣-٤٩٨) .

وانظر : حُكْمُ تَغْطِيَّةِ الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ فِيمَا بَعْدَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ (ص ١٣٥٠ وما بعدها) .

(٢) انظر : ابْنُ الْهَمَامِ ، فَتْحُ الْقَدِيرِ (١١٦/٢-١١٧) ؛ التَّتَفُّ فِي الْفَتَاوَى (١٢٤/١) ؛

المجموع شرح المَهْذَب (١١٥٧/٥-١٥٨) ؛ مَغْنِي الْحَتَّاجِ (٧/٢ ، ١٤) ؛ الْمَغْنِي (٤٧٨/٣) ؛ كَشَافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَنَنِ الْإِقْنَاعِ (٩٨/٢) ؛ حَاشِيَةُ ابْنِ قَاسِمٍ عَلَى الرُّوضِ

الرَّابِعِ (٥٠/٣) ؛ ابْنُ بَطَّالٍ ، شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢٦١/٣) ؛ نَيْلُ الْأَوْطَارِ (٥١/٤) .

## • الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا مَاتَ بَطَلَ إِحْرَامُهُ بِمَوْتِهِ ، وَيُصْنَعُ بِهِ كَمَا يُصْنَعُ بِالْحَلَالِ ؛ فَيُكْفَنُ كَغَيْرِهِ مِنَ الرِّجَالِ غَيْرِ الْمُتَلَبِّسِينَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ .  
وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنْهُمْ : عَائِشَةُ ، وَعُثْمَانُ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَطَارَوْسُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ <sup>(١)</sup> .

○ وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ رُشْدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِلَى سَبَبِ اخْتِلَافِهِمْ ؛ وَهُوَ مُعَارَضَةُ الْعُمُومِ فِي الْأَمْرِ بِالْفِعْلِ وَالتَّكْفِينِ مُطْلَقًا ، لِلْخُصُوصِ الْوَارِدِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - الْأَتْي - فِي الْمُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَّتُهُ رَاحِلَتُهُ فَمَاتَ وَهُوَ مُحْرِمٌ ؛ فَمَنْ خَصَّ مِنَ الْأَمْوَاتِ الْمُحْرِمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ جَعَلَ الْحُكْمَ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمًا عَلَى الْجَمَاعَةِ ، وَقَالَ : لَا يُغْطَى رَأْسُ الْمُحْرِمِ وَلَا يُمَسُّ طَبِيبًا ، وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ الْجَمْعِ لَا مَذْهَبَ الْاسْتِثْنَاءِ وَالتَّخْصِيصِ قَالَ : حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ خَاصٌّ بِهِ ، لَا يُعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ <sup>(٢)</sup> .

## \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى تَكْفِينِهِ فِي ثَوْبَتِهِ ، وَتَجْنِيئِهِ الطَّيِّبِ ، وَكَشْفِ رَأْسِهِ :

١- حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢/٢٠٤) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (٢/١١٦-

١١٧) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/٢٥٧) ؛ بداية المجتهد ونهاية

المقتصد (٢/٢٢) ؛ المغني (٣/٤٧٨) ؛ شرح ابن بطلان ، (٣/٢٦١) .

(٢) انظر : بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/٢٢-٢٣) ، بتصرفٍ .

فَوَقَصْتَهُ نَاقَتَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَمَاتَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تَمْسُوهُ بِطِيبٍ ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا » (١) .

فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِتَكْفِينِ الْمُحْرِمِ الَّذِي مَاتَ مُحْرِمًا فِي ثَوْبَيْهِ اللَّذَيْنِ مَاتَ فِيهِمَا ، وَأَلَّا يُمَسَّ طِيبًا ، وَأَلَّا يُغَطَّى رَأْسُهُ ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى إِحْرَامِهِ ؛ وَهَذَا خَاصٌّ ، وَالْخَاصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ ، وَحُكْمُهُ عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمٌ عَلَى الْجَمَاعَةِ مَا لَمْ يَرِدِ التَّخْصِيفُ (٢) .

وَاعْتَزَّضَ عَلَى الْاسْتِذْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ خَاصٌّ بِالْمُحْرِمِ الَّذِي مَاتَ مَعَهُ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَقَبَّلَ حَجَّهَ ، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ بَعْدَ الرَّسُولِ ﷺ هَلْ تَقَبَّلَ اللَّهُ حَجَّ أَحَدٍ مِمَّنْ يَمُوتُ مُحْرِمًا أَوْ لَا ، حَتَّى يُقَالَ بِالْعُمُومِ ؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا وَاقِعَةٌ عَيْنٍ لَا عُمُومَ لَهَا ، فَتُخَصُّ بِذَلِكَ الْمُحْرِمُ (٣) .

- وَهَذَا الْإِعْتَزَاضُ مَرْدُودٌ : بِأَنَّ الْحَدِيثَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ كَوْنُهُ مَاتَ فِي النَّسْكِ ، وَهِيَ عَامَّةٌ فِي كُلِّ مُحْرِمٍ ، أَمَّا الْقَبُولُ وَعَدَمُهُ فَأَمْرٌ مُغَيَّبٌ ، وَالْأَصْلُ أَنَّ مَا ثُبَّتَ فِي حَقِّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ثُبَّتَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ مِنْ أَفْرَادِ الْأُمَّةِ ، إِلَّا إِذَا دَلَّ

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٣٥) .

(٢) انظر : بداية الاجتهاد ونهاية المقتصد (٢٢/٢-٢٣) ؛ مغني المحتاج (٧/٢ ، ١٤) ؛ المغني (٤٧٨/٣) ؛ نيل الأوطار (٥١/٤) .

(٣) انظر : بداية الاجتهاد (٢٣/٢) ؛ المغني (٤٧٨/٣-٤٧٩) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٦١/٣-٢٦٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٦٣/٣) ؛ نيل الأوطار (٥١/٤) .

الدَّلِيلُ عَلَى تَخْصِيصِهِ بِذَلِكَ ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى تَخْصِيصِهَا بِذَلِكَ الْأَعْرَابِيِّ <sup>(١)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ أَمْرَ الْمُصْطَفَى ﷺ بِتَكْفِينِ ذَلِكَ الْمُحْرِمِ فِي ثَوْبَيْهِ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ ؛ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَاتَ فِيهِمَا وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِعِبَادَةِ عَظِيمَةٍ فَاضِلَةٍ ، فَلِذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَكْفِينِهِ فِي ثَوْبِي إِحْرَامِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ لَهُ غَيْرُهُمَا لِيَكْفَنَ فِيهِ ، فَكَفَنَ فِي ثَوْبَيْهِ ؛ وَالدَّلِيلُ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ سَقَطَ بِهِ الْاسْتِدْلَالُ <sup>(٢)</sup> .

- وَيَجَابُ عَنْ هَذَا الْاِغْتِرَاضِ : بَأَنَّ الْإِحْتِمَالَ الثَّانِي بَعِيدٌ جَدًّا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُمْ بَحَنُوا عَنْ كَفْنِ فَمَا وَجَدُوهُ ؛ كَمَا فِي قِصَّةِ عَمَّارٍ وَحَمْزَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، وَالنَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا عَلَّلَ لِتَكْفِينِهِ فِي ثَوْبِي إِحْرَامِهِ بِأَنَّهُ مَاتَ مُتَلَبِّسًا بِهِذِهِ الْعِبَادَةِ الْعَظِيمَةِ ؛ وَقَالَ : ( فَإِنَّهُ يُنْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا ) ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ مُحْرِمٌ عَنْ مُحْرِمٍ ، فَثَبَّتَ بِذَلِكَ أَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ فِي كُلِّ مُحْرِمٍ يَمُوتُ وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالْإِحْرَامِ .

٢- مَا رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « يُنْعَثُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى مَا مَاتَ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : المغني (٤٧٩/٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٦٣/٣) ؛ نيل الأوطار (٥١/٤) .

(٢) انظر : المجموع شرح المذهب (١٤٧/٥) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٦٥/٣) .

(٣) رواه مسلمٌ في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب الأمر بحسن الظنِّ بالله تعالى عند الموت ، ح [٨٣] (٢٨٧٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد السادس (٣٣٠/١٧) .

وأحمدٌ في باقي مسند المكثرين من الصحابة ، مسند جابر بن عبد الله ، ح (١٤٥٤٣) ⇨

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْعَثُ كُلَّ عَبْدٍ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي مَاتَ عَلَيْهَا ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُحْرَمَ بَاقٍ عَلَى إِحْرَامِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُحْرَمًا مُلَبِّيًا . وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يُجَنَّبُ مَا يَجْتَنِيهِ الْمُحْرَمُ الْحَيُّ <sup>(١)</sup> .

- ثَانِيًا : أدلة القول الثاني ؛ عَلَى أَنَّ الْإِحْرَامَ يَنْقَطِعُ بِمَوْتِهِ ، وَيُصْنَعُ بِهِ كَمَا يُصْنَعُ بِالْحَلَالِ :

١- اسْتَدَلُّوا بِعُمُومِ الْأَدْلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجُوبِ غَسْلِ الْمَيِّتِ ، وَاسْتِحْبَابِ تَطْيِينِهِ وَتَكْفِينِهِ فِي ثَلَاثَةِ نِيَابٍ ؛ وَهِيَ أدلة مطلقة ، لَمْ تُخَصَّ بِمُحْرَمٍ دُونَ غَيْرِهِ <sup>(٢)</sup> .  
وَاعْتُذِرَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمُحْرَمِ لَمْ يَبْلُغْهُ <sup>(٣)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا : بِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَى الْقِيَاسِ إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ الْخَاصَّ إِذَا ثَبَتَ قُدَّمَ عَلَى الْعَامِّ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - نَصٌّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقْضِي عَلَى الْعُمُومِ وَيُخَصِّصُهُ .

٢- مَا رَوَاهُ نَافِعٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَفَنَ ابْنَهُ وَاقِدًا ، وَخَمَرَ رَأْسَهُ يَوْمَ مَاتَ ، وَهُوَ مُحْرَمٌ ، وَقَالَ : « لَوْلَا أَنَا حُرَّمٌ لَطَيَّنَاهُ » <sup>(٤)</sup> .

⇒ بِإِسْنَادِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ ، مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٤١٣/٢٢) .

(١) انظر : المغني (٤٧٨/٣-٤٧٩) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد السادس (٣٢٩/١٧-٣٣٠) .

(٢) انظر : بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢٢/٢) .

(٣) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٦٤/٣) ؛ نيل الأوطار (٥١/٤) .

(٤) رواه الإمام مالك في كتاب الحج ، باب تخمير المحرم وجهه ، الموطأ (٣٢٧/١) . ⇒

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَفَنَ ابْنَهُ ، وَخَمَرَ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ لَمَّا مَاتَ وَهُوَ مُحْرِمٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ هَلْ تَقَبَّلَ اللَّهُ حَجَّهُ أَوْ لَا ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ خَاصٌّ بِالْمُحْرِمِ الَّذِي مَاتَ عَلَى عَهْدِهِ ﷺ ، وَإِلَّا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ فِعْلَ ابْنِ عُمَرَ لَا يَصْلُحُ لِمُعَارَضَةِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا تَرْكُ السُّنَّةِ لِقَوْلِ أَحَدٍ ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ فِيهَا ، لَا فِيمَا خَالَفَهَا .

٣- أَنَّ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ عِبَادَتَانِ شَرْعِيَّتَانِ ، تَبْطُلَانِ بِالْمَوْتِ كَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ ؛ إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ » <sup>(٣)</sup> . فَهُوَ نَصٌّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ عَمَلِ الْمَيِّتِ يَنْقَطِعُ بِمَوْتِهِ ، وَيَنْقَطِعُ عَنْهُ تَحْدُثُ الثَّوَابِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ ؛ لِكَوْنِهِ كَانَ سَبَبَهَا <sup>(٤)</sup> . وَلِذَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَإِنَّمَا يَعْمَلُ الرَّجُلُ مَا دَامَ حَيًّا ، فَبِإِذَا

⇒ رِاسْنَادُهُ صَحِيحٌ ؛ رِجَالُهُ يَثِقَاتٌ . وَانْظُرْ : تَعْلِيقُ عَبْدِ الْقَادِرِ الْأَرْنَؤُوطِ عَلَى جَامِعِ الْأَصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ ﷺ (٣/٣٨) ، ح (١٣١٠) .

(١) انْظُرْ : ابْنُ بَطَّالٍ ، شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣/٢٦١-٢٦٢) .

(٢) انْظُرْ : الْمَغْنِي (٣/٤٧٨) ؛ ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣/١٦٣) .

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي كِتَابِ الْوَصِيَّةِ ، بَابُ مَا يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنَ الثَّوَابِ بَعْدَ الْمَمَاتِ ، ح [١٤] (١٦٣١) ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الرَّابِعُ (٢٥٣/١١) .

(٤) انْظُرْ : ابْنُ بَطَّالٍ ، شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣/٢٦١) ؛ شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الرَّابِعُ (٢٥٣/١١) .

مَاتَ فَقَدْ انْقَضَى الْعَمَلُ» (١) .

- وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا : أَنَّ تَكْفِينَ الْمَيِّتِ الْمَحْرَمِ فِي ثَوْبِي إِحْرَامِهِ ، وَتَبْقِيَتُهُ عَلَى هَيْئَتِهِ وَإِحْرَامِهِ مِنْ عَمَلٍ الْحَيِّ بَعْدَهُ ؛ كَغَسَلِهِ ، وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ لَيْسَتْ مِنْ عَمَلِهِ ، بَلْ هِيَ مِنْ عَمَلِ الْحَيِّ ، فَلَا مَعْنَى لِهَذَا الْاسْتِدْلَالِ (٢) .  
ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا بِأَنَّ إِحْرَامَهُ يَنْقَطِعُ بِمَوْتِهِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِالضَّرُورَةِ أَنْ يَكُونَ هُوَ سَبَبُ تَكْفِينِهِ فِي ثَوْبِيهِ ؛ فَإِنَّ تَكْفِينَ الْمَيِّتِ عِبَادَةً وَأَمْرٌ وَرَدَّ مِنَ الشَّارِعِ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ ، وَالْعِبَادَاتُ لَا تَعْلُلُ ، بَلْ تُفْعَلُ كَمَا جَاءَ بِهَا الشَّارِعُ ، وَلَوْ لَمْ يَعْقِلِ الْمُكَلَّفُ عِلَّتَهَا ، وَحِكْمَتَهَا .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ الْمَحْرَمَ إِذَا مَاتَ فَإِنَّهُ يُكْفَنُ فِي ثَوْبِيهِ ، وَلَا يُمَسُّ طَبِيعًا ، وَلَا يُعْطَى رَأْسُهُ ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - نَصٌّ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَلَا يُتْرَكُ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعُمُومَاتٍ وَأَقْيَسَةٍ لَا تَنْهَضُ عَلَى الْمُرَادِ ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تُعَارِضَ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الثَّابِتَةَ .

○ وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّ تَكْفِينَ الْمَيِّتِ فِي ثَوْبِي إِحْرَامِهِ إِنَّمَا هُوَ تَكْرِمَةٌ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِعِبَادَةِ عَظِيمَةٍ ، فَيُتْرَكُ عَلَى إِحْرَامِهِ ، وَلَا يُعْطَى وَجْهُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُنْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا ؛ فَإِنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى شَيْءٍ بَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (٣) . وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ

(١) الموطأ (٣٢٧/١) ، كتاب الحج ، باب تخمير المحرم وجهه .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٦٤/٣) .

(٣) انظر : المغني (٤٧٨/٣-٤٧٩) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥١/٣) ؛ ☞



عَنْهُمَا - قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « يُبْعَثُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى مَا مَاتَ » <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

⇒ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٢٥٣/١١) ؛ ابن حجر ، فتح الباري  
 بشرح صحيح البخاري (١٦٣/٣) ؛ نيل الأوطار (٥١/٤) .  
 (١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٦٦) .

### المَطْلَبُ الثَّالِثُ مِقْدَارُ كَفَنِ الشَّهِيدِ وَصِفَتُهُ

وَفِيهِ فَرْعَانِ :

الفرع الأول : تَعْرِيفُ الشَّهِيدِ ، وَبَيَانُ أَنْوَاعِهِ  
وَفَضْلِهِ ، وَبَيَانُ الشَّهِيدِ الْمُرَادِ هُنَا .

الفرع الثاني : كَيْفِيَّةُ تَكْفِينِ الشَّهِيدِ وَبَيَانُ حِكْمَةِ ذَلِكَ .

## الْفَرْغُ الْأَوَّلُ

تَعْرِيفُ الشَّهِيدِ وَبَيَانُ أَنْوَاعِهِ وَفَضْلِهِ  
وَبَيَانُ الشَّهِيدِ الْمُرَادِ هُنَا

## • أَوَّلًا : تَعْرِيفُ الشَّهِيدِ :

• تَعْرِيفُ الشَّهِيدِ فِي اللُّغَةِ : الشَّيْنُ وَالْهَاءُ وَالذَّالُ : أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى حُضُورِ  
وَإِعْلَامٍ ، لَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْ فُرُوعِهِ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ . وَمِنْهُ الشَّهِيدُ : وَهُوَ  
الْقَتِيلُ الْمَقْتُولُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ قِيلَ : هُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى : مَفْعُولٌ ؛ أَيِ مَقْتُولٌ ،  
أَوْ مَشْهُودٌ لَهُ بِالْجَنَّةِ ؛ أَوْ هُوَ فَاعِلٌ بِمَعْنَى : حَيٌّ عِنْدَ رَبِّهِ ؛ فَهُوَ شَاهِدٌ .  
وَسُمِّيَ الشَّهِيدُ بِذَلِكَ لِأَنَّ مَلَائِكَةَ الرَّحْمَةِ تَشْهَدُهُ ؛ أَيِ تَحْضُرُهُ ، وَقِيلَ :  
لِسُقُوطِهِ بِالْأَرْضِ صَرِيعًا فِي الْمَعْرَكَةِ ، وَالْأَرْضُ تُسَمَّى الشَّاهِدَةَ . وَقِيلَ : لِأَنَّ  
الشَّهِيدَ حَيٌّ عِنْدَ رَبِّهِ ، أَوْ لِأَنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ شُهُودٌ لَهُ بِالْجَنَّةِ ، وَاسْتُشْهِدَ : قُتِلَ  
شَهِيدًا ، وَتَشْهَدُ طَلَبَ الشَّهَادَةِ <sup>(١)</sup> .

وَالشَّهِيدُ فِي الْأَصْلِ : هُوَ مَنْ قُتِلَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى ، ثُمَّ اتَّسَعَ مَعْنَاهُ ؛  
فَاطْلِقَ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ شَهِيدًا <sup>(٢)</sup> .

(١) (٢) انظر : معجم مقاييس اللغة (٢٢١/٣) ؛ لسان العرب (٢٢٥/٧-٢٢٦) ، (شهد) .  
قَالَ الْمِرْدَاوِيُّ - رحمه الله - : « قِيلَ سُمِّيَ شَهِيدًا لِأَنَّهُ حَيٌّ . وَقِيلَ : لِأَنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ  
يَشْهَدُونَ لَهُ بِالْجَنَّةِ . وَقِيلَ : لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَشْهَدُ لَهُ . وَقِيلَ : لِإِقْبَابِهِ بِشَهَادَةِ الْحَقِّ حَتَّى  
قُتِلَ . وَقِيلَ : لِأَنَّهُ يَشْهَدُ مَا أُعِدَّ لَهُ مِنَ الْكَرَامَةِ بِالْقَتْلِ . وَقِيلَ : لِأَنَّهُ شَهِدَ لِلَّهِ بِالْوُجُودِ  
وَالْإِلَهِيَّةِ بِالْفِعْلِ ، كَمَا شَهِدَ غَيْرُهُ بِالْقَوْلِ . وَقِيلَ : لِسُقُوطِهِ بِالْأَرْضِ ؛ وَهِيَ الشَّاهِدَةُ .  
وَقِيلَ : لِأَنَّهُ شَهِدَ لَهُ بِرُحُوبِ الْجَنَّةِ . وَقِيلَ : مِنْ أَجْلِ شَاهِدِهِ ؛ وَهُوَ دَمُهُ . وَقِيلَ : لِأَنَّهُ »

وَيُجْمَعُ الشَّهِيدُ عَلَى : شُهَدَاءَ ، وَأَشْهَادٍ <sup>(١)</sup> .

• وَأَمَّا الشَّهِيدُ فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ : فَقَدْ اِخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُهُمْ فِي التَّعْيِيرِ عَنْ مَعْنَاهُ شَرْعًا :

- فَعَرَفَهُ الْأَخْنَفُ : بِأَنَّهُ مَنْ قَتَلَهُ الْمُشْرِكُونَ ، أَوْ وُجِدَ فِي الْمَعْرَكَةِ وَبِهِ أَثَرٌ ، أَوْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُونَ ظُلْمًا ، وَلَمْ يَجِبْ بِقَتْلِهِ دِيَّةٌ <sup>(٢)</sup> .

- وَعَرَفَهُ الْمَالِكِيُّ : بِأَنَّهُ مَنْ قُتِلَ فِي الْمُعْتَرِكِ ، بِسَبَبِ الْقِتَالِ مَعَ الْكُفَّارِ فِي وَقْتِ قِيَامِ الْقِتَالِ <sup>(٣)</sup> .

- وَعَرَفَهُ الشَّافِعِيُّ : بِأَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي جِهَادِ الْكُفَّارِ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ قِتَالِهِمْ ، قَبْلَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ <sup>(٤)</sup> .

⇒ شَهِدَ لَهُ بِالْإِيمَانِ وَبِحُسْنِ الْخَاتِمَةِ بظَاهِرِ خَالِهِ . وَقِيلَ : لِأَنَّهُ يُشْهَدُ لَهُ بِالْأَمْنِ مِنَ النَّارِ . وَقِيلَ : لِأَنَّهُ عَلَيْهِ شَاهِدًا بِكَوْنِهِ شَهِيدًا . وَقِيلَ : لِأَنَّهُ لَا يَشْهَدُ عَنْدَ مَوْتِهِ إِلَّا مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ . وَقِيلَ : لِأَنَّهُ الَّذِي يَشْهَدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِإِبْلَاجِ الرُّسُلِ « أَهْ . الْإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ (٥٠١/٢) .

وَذَكَرَ بَعْضُ هَذِهِ الْإِمَامِ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدَ الْأَوَّلِ (٣٢٤/٢) ؛ وَابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٥١/٦) ؛ وَزَادَ : ( بَعْضُ هَذَا يَخْتَصُّ بِمَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَبَعْضُهَا يَنْعَمُ غَيْرُهُ ) .

(١) انظر : لسان العرب (٢٢٦/٧) ؛ المعجم الوسيط (٤٩٧/١) ، ( شهد ) .

(٢) انظر : ابن الأثير ، فتح القدير (١٥٢/٢-١٥٣) ؛ وَقَرِيبًا مِنْهُ رَدُّ الْمُحْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُحْتَارِ (٢٤٧/٢) وما بعدها .

(٣) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٢٦٤/١) ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١٠/٢) ؛ أصول الفتاوى في الفقه على مذهب الإمام مالك (ص ٩٦) .

(٤) انظر : المجموع شرح المذهب (٢٠٨/٥-٢٠٩) ؛ مغني المحتاج (٣٤/٢) .

- وَعَرَفَهُ الْحَنَابِلَةُ : بِأَنَّهُ الْمَقْتُولُ بِأَيْدِي الْكُفَّارِ فِي الْمَعْرَكَةِ وَقَتَ قِيَامِ الْقِتَالِ . زَادَ بَعْضُهُمْ : ( وَالْمَقْتُولُ ظُلْمًا ) <sup>(١)</sup> .

وَهَذِهِ التَّعْرِيفَاتُ مُتَقَارِبَةٌ إِلَى حَدِّ مَا ، عَدَا تَعْرِيفَ الْأَخْنَفِ ؛ فَإِنَّهُ أَضَافَ أَصْنَافًا مِنَ الْمَوْتَى لَيْسُوا فِي حُكْمِ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ . وَيُظْهِرُ مِنْ خِلَالِ هَذِهِ التَّعْرِيفَاتِ أَنَّ الشَّهِيدَ : هُوَ مَنْ قُتِلَ بِأَيْدِي الْكُفَّارِ فِي الْمَعْرَكَةِ ، وَقَتَ قِيَامِ الْقِتَالِ .

\* \* \*

○ ثَانِيًا : بَيَانُ أَنْوَاعِ الشُّهَدَاءِ فِي الْإِسْلَامِ ، وَالشَّهِيدُ الْمُرَادُ هُنَا : الشُّهَدَاءُ فِي الْإِسْلَامِ غَيْرُ شَهِيدِ الْمَعْرَكَةِ كَثِيرُونَ ؛ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ الَّذِي تَبَيَّنَ بِالطَّرِيقِ الْجَيِّدَةِ الصَّحِيحَةِ أَكْثَرُ مِنْ عِشْرِينَ شَهِيدًا <sup>(٢)</sup> . وَهُمْ : الْمَبْطُونُ ؛ مَنْ مَاتَ بِدَاءِ الْبَطْنِ ، وَالْمَطْعُونُ ؛ مَنْ مَاتَ بِمَرَضِ الطَّاعُونِ ، وَالْغَرِيقُ ؛ مَنْ مَاتَ بِالْغَرَقِ ، وَالشَّرِيقُ ؛ مَنْ مَاتَ بِالشَّرْقِ ، وَالْحَرِيقُ ؛ مَنْ مَاتَ بِالْحَرِيقِ ، وَصَاحِبُ الْهَلْدَمِ ؛ مَنْ مَاتَ بِسَبَبِ انْهِدَامِ شَيْءٍ عَلَيْهِ ؛ كَحَائِطٍ وَبَيْتٍ وَنَحْوِهِ ، وَصَاحِبُ ذَاتِ الْجَنْبِ ؛ وَهِيَ قُرْحَةٌ ، أَوْ قُرُوحٌ تُصِيبُ الْإِنْسَانَ دَاخِلَ جَنْبِهِ ، وَالْمَحْنُونُ ؛ إِذَا مَاتَ فِي جُنُونِهِ ، وَالنَّفْسَاءُ الَّتِي تَمُوتُ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ ، وَاللَّدِينُ ؛ الَّذِي يَمُوتُ بِسَبَبِ لَذْعَةِ حَيَّةٍ أَوْ عَقْرَبٍ أَوْ نَحْوِهِمَا مِنَ الْهَوَامِّ ، وَمَنْ قُتِلَ

(١) انظر : المغني (٤٦٧/٣) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٩٨/٢) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥٢/٣) .

(٢) انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥١/٦-٥٢) .

دُونَ مَالِهِ ، أَوْ دَمِهِ ، أَوْ أَهْلِهِ ، أَوْ دِينِهِ ، أَوْ مَظْلَمَتِهِ ، وَفَرِيسَةُ السَّبْعِ ، وَمَنْ صَرَعَتْهُ دَابَّتُهُ ، وَالْمُتَرَدِّي ( السَّاقِطِ ) مِنْ رُؤُوسِ الْجِبَالِ ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؛ وَيَدْخُلُ فِيهِ مَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ طَلَبِ الْعِلْمِ ، وَمَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ بَيْنَةَ صَادِقَةٍ ، وَالْمُرَابِطُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَمْنَاءُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ عَلَى دِينِهِ وَشَرْعِهِ ؛ وَهُمْ الْعُلَمَاءُ <sup>(١)</sup> .

\* وَمِنْ الْأَدِلَّةِ عَلَى كَوْنِ هَؤُلَاءِ مِنْ شُهَدَاءِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ مَا يَلِي :

- ١\_ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا تَعْدُونَ الشَّهِيدَ فِيكُمْ ؟ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ . قَالَ : « إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذَا لَقِيلُوا ! » . قَالُوا : فَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ؟ قَالَ : « مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ مَاتَ فِي الطَّاعُونَ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْبُطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ » <sup>(٢)</sup> .
- ٢\_ وَعَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ : الْمَطْعُونُ ، وَالْمَبْطُونُ ، وَالْغَرِيقُ ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢٥١/٢-٢٥٢) ؛ ابن القيم ، فتح القدير (١٥٩/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في منهب عالم المدينة (٢٦٤/١) ؛ مغني المحتاج (٣٥/٢) ؛ المجموع شرح المذهب (٢١٢/٥) ؛ المغني (٤٧٦/٣-٤٧٧) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١٠٠/٢-١٠١) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥٥٣/٣-٥٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥١/٦-٥٢) .

(٢) رواه مسلم في كتاب الإمارة ، باب بيان الشهداء ، ح [١٦٥] (١٩١٥) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٥٥/١٣) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الجهاد ، باب الشهادة سبع سوى القتل ، ح (٢٨٢٩) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٠/٦) .

ومسلم - واللفظ له - في كتاب الإمارة ، باب بيان الشهداء ، ح [١٦٤] (١٩١٤) ⇨

٣- وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الشَّهَادَةُ سَبْعُ سِوَى الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ :  
الْمَطْعُونُ شَهِيدٌ ، وَالْفَرَقُ شَهِيدٌ ، وَصَاحِبُ ذَاتِ الْجَنْبِ شَهِيدٌ ، وَالْمَبْطُونُ شَهِيدٌ ،  
وَصَاحِبُ الْحَرِيقِ شَهِيدٌ ، وَالَّذِي يَمُوتُ تَحْتَ الْهَذَمِ شَهِيدٌ ، وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجُمُعٍ  
شَهِيدٌ » (١) .

٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :  
«الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ» (٢) .

٥- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ - رضي الله عنه - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ  
صُرِيَغَ عَنْ دَابَّتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » (٣) .

- ⇨ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٣/٥٤-٥٥) .
- (١) رواه أبو داود في كتاب الجنائز ، باب فضل من مات بالطَّاعُونَ ، ح (٣١٠٩) ، عون  
المعبود شرح سنن أبي داود (٨/٢٦١-٢٦٢) .
- والنسائي في كتاب الجنائز ، باب النهي عن البكاء على المَيِّت ، ح (١٨٤٦) ، سنن  
النسائي (٤/١١-١٢) .
- ومالك في كتاب الجنائز ، باب النهي عن البكاء على المَيِّت ، الموطأ (١/٢٣٣-٢٣٤) .  
كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَتِيكٍ - رضي الله عنه - .
- وصحَّحه المنذري في مختصر سنن أبي داود (٤/٢٨٢-٢٨٣) ، ح (٢٩٨٢) ؛ والهيتمي  
في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/٣٠٠) ؛ والألباني في أحكام الجنائز (ص ٤٠) .  
وَقَوْلُهُ ( وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجُمُعٍ ) : هي التي تَمُوتُ حَامِلًا حَامِيَةً وَلَدَهَا فِي بَطْنِهَا .
- انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٣/٥٥) .
- (٢) رواه البخاري في كتاب الجهاد ، باب الشهادة سبع سوى القتل ، ح (٢٨٣٠) ، ابن  
حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦/٥١) .
- ومسلم - واللفظ له - في كتاب الإمارة ، باب بيان الشهداء ، ح [١٦٦] (١٩١٦) ،  
شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (١٣/٥٦) .
- (٣) أخرجه الهيتمي في كتاب الجهاد ، باب فيما تحصل به الشهادة ، وقال : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ ،  
وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/٣٠١) .

٦- وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ - رضي الله عنه - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ فَصَلَ - أَيَّ خَرَجَ - فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَاتَ أَوْ قُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ ، أَوْ وَقَصَهُ فَرْسُهُ أَوْ بَعِيرُهُ ، أَوْ لَدَغَتْهُ هَامَّةٌ ، أَوْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ ، أَوْ بِأَيِّ حَتْفٍ شَاءَ اللَّهُ فَإِنَّهُ شَهِيدٌ ، وَإِنَّ لَهُ الْجَنَّةَ » (١) .

٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله تعالى عنهما - مَرْفُوعاً : « مَوْتُ الْغَرِيبِ شَهَادَةٌ » (٢) .

٨- وَذُكِرَ عِنْدَ أَبِي عَيْنَةَ الْخَوْلَانِيِّ (٣) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الشُّهَدَاءُ ؛ فَذَكَرُوا الْمَبْطُونُ ، وَالْمَطْعُونُ ، وَالنَّفْسَاءُ ، فَغَضِبَ أَبُو عَيْنَةَ ، وَقَالَ : حَدَّثَنَا أَصْحَابُ نَبِينَا ، عَنْ نَبِينَا ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ شُهَدَاءَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَمْنَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ فِي خَلْقِهِ ، قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا » (٤) .

(١) رواه أبو داود في كتاب الجهاد ، باب فيمن مات غازياً ، ح (٢٤٩٦) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٢٧/٧) .

وَالْحَاكِمُ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ ، ح (٢٤١٦) ، وَصَحَّحَهُ ، وَخَالَفَهُ الذَّهَبِيُّ فِي التَّلْخِيسِ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِيسُ (٨٨/٢) .

وَصَحَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي بِشرح صحيح البخاري (٥٢/٦) . وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ (ص ٣٧) .

وَمَعْنَى ( لَدَغَتْهُ هَامَّةٌ ) : أَيَّ لَسَعَتْهُ هَامَّةٌ ؛ وَهِيَ إِحْدَى الْهُوَامِ ذَوَاتِ السُّمُومِ مِنَ الْقَاتِلَةِ ؛ كَالْحَيَّةِ ، وَالْعَقْرَبِ ، وَنَحْوِهِمَا . انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٢٧/٧) .

(٢) عَزَاهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٥٢/٦) لِلدَّارَقُطَنِيِّ ؛ وَصَحَّحَهُ .

(٣) هُوَ أَبُو عَيْنَةَ الْخَوْلَانِيُّ ، قِيلَ : اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيْنَةَ ، وَقِيلَ : عَمَّارَةٌ ، صَحَابِيُّ جَلِيلٌ ، وَيُقَالُ : أَسْلَمَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ يَرَهُ ، وَنَزَلَ حِمَصَ ، وَمَاتَ فِي خِلَافَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ مَرْوَانَ عَلَى الصَّحِيحِ .

انظر ترجمته في : [ تقريب التهذيب (ص ٥٨٣) ، رقم (٨٢٨٦) ] .

(٤) رواه أحمد في مسند الشاميين ، عن أَبِي عَيْنَةَ الْخَوْلَانِيِّ ، ح (١٧٧٨٦) ، وَحَسَنَهُ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ مِنْ أَجْلِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشَ ، وَبَاقِي رِجَالِهِ ثِقَاتٌ . مسند الإمام أحمد بن حنبل



٩\_ وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ مَنْ يَتَرَدَّى مِنْ رُؤُوسِ الْجِبَالِ ، وَتَأْكُلُهُ السَّبَاعُ ، وَيَغْرُقُ فِي الْبَحَارِ لَشَهِيدٌ عِنْدَ اللَّهِ » (١) .

١٠\_ وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ - رضي الله عنه - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » (٢) .

١١\_ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله تعالى عنهما - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » (٣) .

⇨ (٣٢٥/٢٩) .

وَأَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ ، بَابِ فِيمَا تَحْصُلُ بِهِ الشَّهَادَةُ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣٠٢/٥) .

(١) أَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ ، بَابِ فِيمَا تَحْصُلُ بِهِ الشَّهَادَةُ ، وَقَالَ : « رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣٠٢/٥) .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٥٢/٦) : « إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ » اهـ .  
(٢) رواه الترمذي في كتاب الديات ، باب ما جاء فيمن قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، ح (١٤٢١) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ » اهـ . الجامع الصحيح (٢٢/٤) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ (ص ٤٢) .  
وَشَطْرُهُ الْأَوَّلُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْمَظَالِمِ وَالْغَصَبِ ، بَابِ مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ ، عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ ، ح (٢٤٨٠) ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (١٤٧/٥) .

وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ ، بَابِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ قَصَدَ أَخْذَ مَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ كَانِ الْقَاصِدُ مُهَذَّرَ الدِّمِّ فِي حَقِّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، ح [٢٢٥] (١٤٠) ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ (٣٢٣/٢) .

(٣) رواه أحمد في مسند بني هاشم ، مسند ابن عباس ، ح (٢٧٧٩) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ : « حَسَنٌ لِغَيْرِهِ ، وَهَذَا إِسْنَادُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ رِجَالُ الصَّحِيحِ إِلَّا أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ ، وَالِدُ إِبْرَاهِيمَ - وَهُوَ سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَدْ تَقَرَّرَ ⇨

\* كُلُّ هَذِهِ الْمِثَاتِ فِيهَا شِدَّةٌ وَإِجْهَادٌ ، تَفَضَّلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ بِأَنْ جَعَلَهَا تَمْحِصًا لِذُنُوبِهِمْ ، وَزِيَادَةً فِي أَجُورِهِمْ ، يُبَلِّغُهُمْ بِهَا مَرَاتِبَ الشُّهَدَاءِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْمَرَاتِبُ مُتَفَاوِتَةً ؛ كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ الْأَدِلَّةُ الصَّحِيحَةُ . وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي دَلَّتْ الْأَدِلَّةُ الصَّحِيحَةُ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ بِهَا فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَلَا دَلِيلَ صَحِيحًا يَدُلُّ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

\* وَتَسْمِيَةُ هَؤُلَاءِ شُهَدَاءَ : فِيهِ تَجَوُّزٌ ؛ لِأَنَّ الشَّهِيدَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ هُوَ مَنْ قُتِلَ عَلَى أَيْدِي الْكُفَّارِ فِي حَرْبِهِمْ ، مُقْبِلًا غَيْرَ مُذْبِرٍ . وَالْمُرَادُ : أَنَّ هَؤُلَاءِ شُهَدَاءُ فِي نَوَابِ الْأَخِيرَةِ ، لَا فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا ؛ مِنْ غُسْلٍ ، وَتَكْفِينٍ ، وَصَلَاةٍ عَلَيْهِمْ ، فَهُمْ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ كَغَيْرِهِمْ مِنْ مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ ؛ يُغَسَّلُونَ وَيُكْفَنُونَ وَيُصَلَّى عَلَيْهِمْ ، إِلَّا شَهِيدَ الْمَعْرَكَةِ ؛ فَهُوَ الشَّهِيدُ الْمَقْصُودُ بَيَانُ جُحْمِ تَكْفِينِهِ هُنَا - كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - <sup>(٢)</sup> .

→ بِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ سُوَيْدِ بْنِ الْقُرَيْنِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَالطَّبْرَانِيِّ « اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤/٤٩٦) .

ورواه النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ تَحْرِيمِ الدَّمِّ ، بَابِ مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ ، ح (٤٠٩٦) ، سنن النسائي (٨١/٧) .

وصحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ (ص ٤٢) .

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٢/٦) .  
تَنْبِيْهُ : أَلْفَاظُ الْأَحَادِيثِ فِي هَذَا الْبَابِ مُتَعَدِّدَةٌ ، وَبَعْضُهَا قَدْ أَفْرَدَ بِحَدِيثٍ خَاصٍّ ، وَلَكِنِّي اكْتَفَيْتُ بِذِكْرِ الْأَحَادِيثِ الْجَوَامِعِ ؛ تَحْنُبًا لِلتَّكْرَارِ وَالِإِطَالَةِ فِيمَا يُغْنِي ذِكْرَ بَعْضِهِ عَنْ بَعْضٍ .

(٢) انظر : رد المختار على الدر المختار (٢٠١/٢-٢٥٢) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (١٥٩/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٢٦٤/١) ؛ مغني المحتاج (٣٥/٢) ؛ المجموع شرح المهذب (٢١٢/٥) ؛ المغني (٤٧٦/٣-٤٧٧) ؛ كشاف الفناج عن متن الإقناع (١٠٠/٢-١٠١) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥٤/٣-٥٥) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٢/٦) .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : «وَأَعْلَمُ أَنَّ الشَّهِيدَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا : الْمَقْتُولُ فِي حَرْبِ الْكُفَّارِ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْقِتَالِ ؛ فَهَذَا لَهُ حُكْمُ الشُّهَدَاءِ فِي ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَفِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ . وَالثَّانِي : شَهِيدٌ فِي الثَّوَابِ دُونَ أَحْكَامِ الدُّنْيَا ؛ وَهُوَ الْمَبْطُونُ ، وَالْمَطْعُونُ ، وَصَاحِبُ الْهَلْدَمِ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ ، وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِتَسْمِيَّتِهِ شَهِيدًا ؛ فَهَذَا يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَلَهُ فِي الْآخِرَةِ ثَوَابُ الشُّهَدَاءِ ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الثَّوَابِ الْأَوَّلِ . وَالثَّالِثُ : مَنْ غُلِّ فِي الْغَنِيمَةِ ، وَشِبْهُهُ مَنْ وَرَدَتْ الْأَثَارُ بِنَفْيِ تَسْمِيَّتِهِ شَهِيدًا إِذَا قُتِلَ فِي حَرْبِ الْكُفَّارِ ؛ فَهَذَا لَهُ حُكْمُ الشُّهَدَاءِ فِي الدُّنْيَا ، فَلَا يُغَسَّلُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ لَهُ ثَوَابُهُمُ الْكَامِلُ فِي الْآخِرَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ » <sup>(١)</sup> .

فَهَؤُلَاءِ الشُّهَدَاءُ الَّذِينَ دَلَّتِ الْأَدِلَّةُ الصَّحِيحَةُ عَلَى تَسْمِيَّتِهِمْ شُهُدَاءَ ؛ هُمْ شُهُدَاءُ فِي الْآخِرَةِ فِي الْأَجْرِ ؛ بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُعْطِيهِمْ مِنْ جِنْسِ أَجْرِ الشُّهَدَاءِ فِي الْمَعَارِكِ ؛ لِمَا فِي مَوْتِهِمْ مِنَ الشَّدَّةِ وَالْجَهْدِ ، وَلَكِنْ لَا تَخْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامَ شُهُدَاءِ الْمَعَارِكِ فِي الدُّنْيَا ؛ مِنْ تَرْكِ تَغْسِيلِهِمْ وَتَكْفِينِهِمْ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ ؛ بَلْ هُمْ كَسَائِرِ مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ <sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ رَوَى الْعِرْبَاضُ بْنُ سَارِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «يَخْتَصِمُ الشُّهَدَاءُ وَالْمُتَوَفُّونَ عَلَى فُرُشِهِمْ إِلَى رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ فِي الَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنَ الطَّاعُونَ ؛ فَيَقُولُ الشُّهَدَاءُ : إِخْوَانُنَا قُتِلُوا كَمَا قُتِلْنَا ، وَيَقُولُ الْمُتَوَفُّونَ عَلَى فُرُشِهِمْ : إِخْوَانُنَا مَاتُوا عَلَى فُرُشِهِمْ كَمَا مِتْنَا عَلَى فُرُشِنَا . فَيَقُولُ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ :

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٢/٣٢٤) .

وَقَرِيبٌ مِنْهُ فِي رَدِّ الْمُحْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُحْتَارِ (٢/٢٥٢) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٥١٦-٥٢) .

انْظُرُوا إِلَى جِرَاحِهِمْ ، فَإِنْ أَشْبَهَتْ جِرَاحُهُمْ جِرَاحَ الْمَقْتُولِينَ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ وَمَعَهُمْ ،  
فَإِذَا جِرَاحُهُمْ قَدْ أَشْبَهَتْ جِرَاحَهُمْ » (١) .

\* \* \*

○ ثَالِثًا : بَيَانُ فَضْلِ الشَّهِيدِ فِي الْإِسْلَامِ :

تَفَارَتْ مَنَازِلُ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْآخِرَةِ ؛ وَأَعْظَمُ تِلْكَ الْمَنَازِلِ وَأَرْفَعُهَا  
مَنْزِلَةُ شَهِيدِ الْمَعْرَكَةِ ؛ الَّذِي عُقِرَ جَوَادُهُ ، وَأُهْرِيقَ دَمُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى ، مُعْلِيًا  
كَلِمَةَ اللَّهِ ، دَاعِيًا إِلَيْهَا (٢) ؛ وَقَدْ سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : « مَنْ  
عُقِرَ جَوَادُهُ وَأُهْرِيقَ دَمُهُ » (٣) .

\* وَقَدْ دَلَّ عَلَى فَضْلِ الشَّهِيدِ فِي الْإِسْلَامِ أُدْلَةٌ كَثِيرَةٌ ؛ مِنْهَا :

١\_ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ  
أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ (١٦١) فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ  
بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٧﴾  
﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١٧) (٤) .

(١) رواه أحمد في مسند الشاميين ، عن العرياض بن سارية ، ح (١٧١٥٩) ، وحسنه  
مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ (٣٩١/٢٨) ؛ وَكَذَا حَسَنَهُ الْحَافِظُ أَبُو حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٥٢/٦) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٥٢/٦) .

(٣) رواه أحمد في باقي مسند المكثرين من الصحابة ، عن جابر بن عبد الله ، ح (١٤٢١٠) وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدِ : « حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَهَذَا إِسْنَادٌ قَوِيٌّ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، وَرِجَالُهُ  
يَقَاتُ رِجَالُ الشُّبَّانِ ، غَيْرَ أَبِي سَفْيَانَ - وَهُوَ طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ الْوَاسِطِيُّ - فَمِنْ رِجَالِ  
مُسْلِمٍ ، وَهُوَ صَدُوقٌ لَا بَأْسَ بِهِ » اهـ . مسند الإمام أحمد (١٢٠/٢٢-١٢١) .

وصححه الحافظ أبو حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي بِشرح صحيح البخاري (٥٢/٦) .

(٤) آل عمران : ١٦٩-١٧١ .

٢\_ عَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرَبَ - رضي الله عنه - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللَّهِ سِتُّ خِصَالٍ : يُغْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ مِنْ دَمِهِ ، وَيَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ، وَيُجَارُّ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَيَأْمَنُ مِنَ الْفَزَعِ الْأَكْبَرِ ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ ؛ الْيَاقُوتَةُ مِنْهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ، وَيَزُوجُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ ، وَيُسْنَعُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَقَارِبِهِ » (١) .

٣\_ وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا بَالُ الْمُؤْمِنِينَ يُقْتَلُونَ فِي قُبُورِهِمْ إِلَّا الشَّهِيدُ ؟ قَالَ : « كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ عَلَى رَأْسِهِ فِتْنَةً » (٢) .

٤\_ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رضي الله تعالى عنهما - قَالَ : لَمَّا قُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرٍو بْنِ حَرَامٍ يَوْمَ أُحُدٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا جَابِرُ ! أَلَا أَخْبِرُكَ مَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِأَبِيكَ ؟ » . قُلْتُ : بَلَى ! قَالَ : « مَا كَلَّمَ اللَّهُ أَحَدًا إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، وَكَلَّمَ أَبَاكَ كِفَاحًا ؛ فَقَالَ : يَا عَبْدِي تَمَنَّ عَلَيَّ أُعْطِكَ . قَالَ : يَا رَبُّ ! تُخَيِّنِي فَأَقْتُلُ فِيكَ ثَانِيَةً . قَالَ إِنَّهُ سَبَقَ مِنِّي : أَنَّهُمْ إِلَيْهَا لَا يُرْجَعُونَ . قَالَ : يَا

(١) رواه الترمذي في كتاب فضائل الجهاد ، باب في ثواب الشهيد ، ح (١٦٦٣) ، وقال : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ » أهـ . الجامع الصحيح (٤/١٦١) .

وابن ماجه في كتاب الجهاد ، باب فضل الشهادة في سبيل الله ، ح (٢٧٩٩) ، سنن ابن ماجه (٩٣٥-٩٣٦/٢) .

وأحمد في مسند الشَّامِيِّين ، عن قيس الجَذَامِيِّ ، ح (١٧٧٨٣) ، وحسنه مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ (٣٢٢/٢٩) ؛ من أجل عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ؛ فَهُوَ صَدُوقٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ ، وَبَاقِي رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ .

وصحَّحه الألباني في أحكام الجنائز (ص ٣٦) .

(٢) رواه النسائي في كتاب الجنائز ، باب الشهيد ، ح (٢٠٥٣) ، سنن النسائي (٤/٧٤) - (٧٥) . وصحَّحه الألباني في أحكام الجنائز (ص ٣٦) .

وَمَعْنَى (بَارِقَةُ السُّيُوفِ) : لَمَعَانُهَا . انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٠/٦) .

رَبِّ ! فَأَبْلِغْ مَنْ وَرَائِي . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ﴾ الْآيَةُ كُلُّهَا » (١) .  
 كُلُّ هَذِهِ الْأَدِلَّةُ تُبَيِّنُ بَعْضَ مَا أَعَدَّهُ اللَّهُ تَعَالَى لِلشُّهَدَاءِ ، الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَلَى أَيْدِي الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ .

\* وَهَذِهِ الشَّهَادَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تُرْجَى - بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى - لِمَنْ سَأَلَهَا مُخْلِصًا مِنْ قَلْبِهِ ، وَلَوْ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ الْإِسْتِشْهَادُ فِي الْمَعْرَكَةِ ؛ لِمَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ ، بَلَغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ ، وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ » (٢) .

\* \* \*

(١) رواه ابنُ ماجه في كتاب الجهاد ، باب فضل الشهادة في سبيل الله ، ح (٢٨٠٠) ، سنن ابن ماجه (٩٣٦/٢) .

وحسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣٩٢/٢) ، ح (٢٢٧٦) .  
 وَقَوْلُهُ ( كِفَاحًا ) : أَي مُوَاجَهَةً ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَلَا رَسُولٌ .  
 انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١٦٠/٤) ، ( كفتح ) .

(٢) رواه مسلم في كتاب الإمارة ، باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى ، ح [١٥٧] (١٩٠٩) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الخامس (٤٩/١٣) .  
 وانظر : أحكام الجنائز (ص ٣٦) .

## الفرع الثالث

## كيفية تكفين الشهيد وبيان حكمه ذلك

○ اتفق أهل العلم على أن شهيد المعركة لا يغسل ، ولا يكفن ، بل يُدفن في ثيابه التي قُتلَ فيها ، لا يُزاد في ثيابه ولا يُنقص منها ، إلا لحاجة ، كما لو لم تكف لتكفينه ؛ كما فعل بمُصعب وحمزة - رضي الله تعالى عنهما - ؛ لا خلاف بينهم في ذلك ، فإن سلب لباسه في المعركة كفن بغيره <sup>(١)</sup> .

\* والحكمة في ذلك : أن دم الشهيد أثر عبادة من أعظم العبادات - وهي الجهاد في سبيل - ، فلا يُزال عنه ؛ لأنه يأتي يوم القيامة يدمى ؛ لونه لون الدم ، وريحته ريح المسك <sup>(١)</sup> .

## \* واستدل أهل العلم على هذا بأدلة ؛ منها :

١- ما رواه جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال : « أن رسول الله ﷺ أمر بدفنهم - يعني : شهداء أحد - بدمائهم ، ولم يُصلّ عليهم ، ولم يُغسلهم » <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١٥٣/٢ ، ١٥٨-١٥٩) ؛ رد المختار على الدر المختار (٢٤٩-٢٥٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٢٦٣-٢٦٤) ؛ أسهل المدارك (٢٢٠/١) ؛ مغني المحتاج (٣٥٢-٣٦) ؛ المجموع شرح المهذب (٢٠٨-٢٠٩ ، ٢١٢-٢١٣) ؛ المغني (٤٦٧-٤٦٨ ، ٤٧١) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥٢/٣-٥٧) .

(٢) رواه البخاري في كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الشهيد ، ح (١٣٤٣) ، ابن حجر

- ٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَعْلَبَةَ <sup>(١)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِقَتْلَى أَحَدٍ : « زَمَلُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ كَلِمٌ يُكَلِّمُ فِي اللَّهِ إِلَّا أَتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُرْحُهُ يَدْمَى ؛ لَوْنُهُ لَوْنُ الدَّمِّ ، وَرِيحُهُ رِيحُ الْمِسْكِ » <sup>(٢)</sup> .
- وَقَوْلُهُ ( زَمَلُوهُمْ ) : أَي غَطُّوهُمْ وَادْفَنُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ وَثِيَابِهِمْ <sup>(٣)</sup> .
- ٣- وَعَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « رُمِيَ رَجُلٌ بِسَنَمٍ فِي صَدْرِهِ ، أَوْ فِي حَلْقِهِ ، فَمَاتَ ، فَأُذِرَجَ فِي ثِيَابِهِ كَمَا هُوَ ، وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » <sup>(٤)</sup> .

فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ تَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ شَهِيدَ الْمَعْرَكَةِ لَا يُغَسَّلُ ، وَلَا تَنْزَعُ عَنْهُ ثِيَابُهُ الَّتِي مَاتَ فِيهَا ، بَلْ يُدْفَنُ كَمَا هُوَ بِدِمِهِ وَلِبَاسِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُنْعَتُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الْهَيْئَةِ الَّتِي قُتِلَ عَلَيْهَا .

\* \* \*

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري <sup>(٢٤٨/٣)</sup> .
- (١) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْرٍ ، وَيُقَالُ : ابْنُ أَبِي صُعَيْرٍ ، الْعِذْرِيُّ الْقَضَاعِيُّ ، يُكْنَى : أَبَا مُحَمَّدٍ ، لَهُ صُحْبَةٌ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ - أَوْ تِسْعٍ - وَتَمَانِينَ بِالْمَدِينَةِ ، وَقَدْ قَارَبَ التَّسْعِينَ . انظر : ترجمته في : [ تقريب التهذيب (ص ٢٤٠) ، رقم (٣٢٤٢) ] .
- (٢) رواه النسائي في كتاب الجهاد ، باب من كَلِمَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، ح (٣١٤٨) ، سنن النسائي <sup>(٢٢/٦)</sup> .
- وصحَّحَهُ الشُّوكَانِيُّ فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ (٤٩/٤) . وَالْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ (١٦٨/٣) ، ح (٧١٤) .
- (٣) انظر : حاشية السندي على سنن النسائي ، مطبوع مع سنن النسائي <sup>(٢٢/٦)</sup> .
- (٤) رواه أبو داود في كتاب الجنائز ، باب فِي الشَّهِيدِ يُغَسَّلُ ، ح (٣١٣١) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٨٣/٨) .
- وحسَّنه الْأَلْبَانِيُّ فِي صحيح سنن أبي داود (٢٨٤/٢) ، ح (٣١٣٣) .



○ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي نَزْعِ مَا عَلَيْهِ مِنْ جُلُودٍ وَفِرَاءٍ وَدِرْعٍ وَحَدِيدٍ وَكُلِّ مَا هُوَ مِنْ آلَةِ الْحَرْبِ :

- فَذَهَبَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ الْحَنْفِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ يُنَزَعُ عَنْهُ الْجُلُودُ وَكُلُّ مَا لَيْسَ مِنْ لِبَاسِهِ الْمُعْتَادِ ، بَلْ هُوَ مِنْ آلَةِ الْحَرْبِ <sup>(١)</sup> .

\* وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِمَا يَلِي :

١- مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يُنَزَعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ ، وَأَنْ يُذَفَّنُوا بِدِمَائِهِمْ وَيَبَاهِمَ » <sup>(٢)</sup> .  
فَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَزْعِ الْجُلُودِ وَالْحَدِيدِ عَنِ الشُّهَدَاءِ ؛ مَعَ أَنَّ السُّنَّةَ ذَفَنُ الشَّهِيدِ بِثِيَابِهِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ نَزْعِ مَا لَيْسَ مِنْ ثِيَابِ الْمُجَاهِدِ - مِمَّا هُوَ آلَةُ حَرْبٍ - عَنْهُ <sup>(٣)</sup> .

٢- وَلِأَنَّ الْحَدِيدَ وَالْجُلُودَ وَنَحْوَهَا مِنْ لِبَاسِ الْحَرْبِ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الْكَفَنِ ، فَوَجَبَ نَزْعُهَا عَنْهُ <sup>(٤)</sup> .

- وَخَالَفَ الْمَالِكِيَّةُ فِي هَذَا ؛ فَقَالُوا : لَا يُنَزَعُ عَنِ الشَّهِيدِ شَيْءٌ مِنْ لِبَاسِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، إِلَّا الْحَدِيدَ وَالسَّلَاحَ بِأَنْوَاعِهِ ، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ فِرَازٍ وَعِمَامَةٍ وَقَبَاءٍ

(١) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١٥٨/٢) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٢٥٠/٢) ؛ مغني المحتاج (٣٦/٢) ؛ المغني (٤٧١/٣) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥٦/٣) - (٥٧) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٥٣) .

(٣) انظر : حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٧٦/٣) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٨٣/٨) .

(٤) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (١٥٨/٢) ؛ المغني (٤٧١/٣) .

وَحُفَّ فَلَا يُنَزَعُ عَنْهُ ، وَلَوْ كَانَتْ مِنْ جُلُودٍ <sup>(١)</sup> .

\* وَاسْتَدْلُوا عَلَى ذَلِكَ : بِعُمُومِ أُدْلَةٍ تَكْفِيهِ الشَّهِيدِ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي قُبِلَ فِيهَا ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ لِقَتْلَى أُحُدٍ : « زَمَلُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ كَلِمٌ يُكَلِّمُ فِي اللَّهِ إِلَّا أَتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُرْحُهُ يَذْمَى ؛ لَوْنُهُ لَوْنُ الدَّمِ ، وَرِيحُهُ رِيحُ الْمِسْكِ » <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهَا عُمُومَاتٌ مَخْصُوصَةٌ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي نَزْعِ مَا عَلَى الشَّهِيدِ مِنْ جُلُودٍ وَحَدِيدٍ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا لَيْسَ مِنْ لِبَاسِهِ الْمُعْتَادِ وَالْخَاصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ <sup>(٣)</sup> .

\* وَالْأَظْهَرُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

رَأْيُ الْجُمْهُورِ ؛ أَنَّهُ يُنَزَعُ مَا عَلَى الشَّهِيدِ مِنْ جُلُودٍ وَسِلَاحٍ وَحَدِيدٍ وَنَحْوِهِ مِنْ آلَةِ الْحَرْبِ وَلِبَاسِهَا ؛ فَإِنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - نَصٌّ خَاصٌّ فِي الْمَسْأَلَةِ ، يُقَدَّمُ عَلَى النُّصُوصِ الْعَامَّةِ فِي تَكْفِيهِ الشَّهِيدِ .



(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/٢٦٣-٢٦٤) ؛ جواهر الإكليل (١١٥/١-١١٦) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٨٥) ، وانظر بقية الأدلة في الصفحة نفسها .

(٣) انظر : المغني (٣/٤٧١) .

## الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ

### أَحْكَامُ لِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

وَفِيهِ سِتَّةُ مَطَالِبَ:

- المطلب الأول : مَا يُشْرَعُ لِلرَّجُلِ مِنَ اللَّبَاسِ وَالزِّيْنَةِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ.
- المطلب الثاني : لُبْسُ الْمُحْرِمِ لِلْمَخِيطِ مِنَ الثِّيَابِ .
- المطلب الثالث : حُكْمُ تَغْطِيَةِ الْمُحْرِمِ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ .
- المطلب الرابع : حُكْمُ لُبْسِ الْمُحْرِمِ مَا مَسَّهُ الطَّيْبُ .
- المطلب الخامس: فُرُوعُ تَتَعَلَّقُ بِلِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُحْرِمِ .
- المطلب السادس: فِي رُجُوعِ الْمُحْرِمِ إِلَى لِبَاسِهِ الْمُعْتَادِ .

## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

مَا يُشْرَعُ لِلرَّجُلِ مِنَ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ  
بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَشْرُوعَ لِلرَّجُلِ إِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَنْ يَتَنَظَّفَ ، وَيَغْتَسِلَ ، وَيَتَجَرَّدَ مِنَ الْمَخِيطِ ، وَيُحْرِمَ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْإِزَارُ وَالرِّدَاءُ أَبْيَضَيْنِ نَظِيفَيْنِ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْمَحْرَمَ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَتَنَظَّفَ فِي بَدَنِهِ وَيَغْتَسِلَ ، فَكَذَلِكَ فِي ثِيَابِ إِحْرَامِهِ ، وَهَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ ؛ وَلِأَنَّ الْإِحْرَامَ عِبَادَةٌ ؛ فَيُسَنُّ لَهُ التَّطَيُّبُ وَالتَّنَظُّفُ ، وَلِبَسُ الْحَسَنِ مِنَ الثِّيَابِ ؛ كَالْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ <sup>(١)</sup> .

\* وَاسْتَدَلَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا كُلَّهُ بِأَدِلَّةٍ مِنْهَا :

١\_ مَا رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاغْتَسَلَ » <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٤٣٦/٢-٤٣٧) ؛ رد المختار على الدر المختار (٤٨٠/٢-٤٨١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٣٩٥/١-٣٩٦) ؛ أسهل المدارك (٢٨٣/١) ؛ المجموع شرح المهذب (٢١٨/٧ ، ٢٢٠) ؛ مغني المحتاج (٢٣٣/٢-٢٣٥) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٤٠٦/٢-٤٠٧) ؛ المغني (٧٤/٥-٧٧) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٥٢/٨-٢٥٤) .

(٢) رواه الترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في الاغتسال عند الإحرام ، ح (٨٣٠) ، وحسنه ، الجامع الصحيح (١٩٢/٣-١٩٣) .

قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَقَدْ اسْتَحَبَّ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْاِغْتِسَالَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ » (١) .

٢\_ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَ مَا تَرَجَّلَ وَأَدَّهَنَ ، وَلَيْسَ إِزَارُهُ وَرِدَاءُهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، فَلَمْ يَنْهَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأُرْدِيَةِ وَالْأُزْرِ تَلْبَسُ إِلَّا الْمَرْغَفَةُ الَّتِي تَرْدَعُ عَلَى الْجِلْدِ » (٢) .

٣\_ مَا رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا نَادَى ؛ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ ﷺ : « لَا يَلْبَسُ السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْقَمِيصَ ، وَلَا الْبُرْنَسَ ، وَلَا الْعِمَامَةَ ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ زَغْفَرَانٌ ، وَلَا وَرْسٌ ، وَلْيُحْرِمَ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَتَعْلِينَ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْعَقَبَيْنِ » (٣) .

⇒ والدَّارِمِيُّ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ ، بَابِ الْاِغْتِسَالِ فِي الْإِحْرَامِ ، ح (١٧٩٤) ، سَنَنِ الدَّارِمِيِّ (٢٩/٢) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ (٤٣٣/١) ، ح (٨٣٠) .

(١) الْجَامِعُ الصَّحِيحُ (١٩٣/٣) .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَابِ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْأُرْدِيَةِ وَالْأُزْرِ ، ح

(١٥٤٥) ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِيِّ بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤٧٣/٣) .

وَقَوْلُهُ ( إِلَّا الْمَرْغَفَةُ الَّتِي تَرْدَعُ عَلَى الْجِلْدِ ) : أَرَادَ بِهِ الثِّيَابَ الْمَعْصُفَةَ الَّتِي تَلْطُخُ جِلْدَ الْمُحْرِمِ بِالطَّيْبِ ، وَالرَّدْعُ : هُوَ الطَّيْبُ . انْظُرْ : الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (٤٧٥/٣) .

(٣) تَقَدَّمَتْ بَعْضُ أَلْفَاطِهِ (ص ١٧٦) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

وَرَوَاهُ بِهِذَا اللَّفْظِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ الْمَكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، ح

(٤٨٩٩) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « حَدِيثٌ صَحِيحٌ دُونَ قَوْلِهِ : ( مِنَ الْعَقَبَيْنِ ) ؛ فَشَدَّادُ

رِجَالُهُ ثَبَاتُ رِجَالِ الشَّيْخَيْنِ ... قُلْنَا : الرَّوَايَاتُ الْمَشْهُورَةُ هِيَ بِلَفْظِ : ( وَلْيَقْطَعْهُمَا ⇒

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ - رحمه الله - : « أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَا ذُكِرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَا يَلْبَسُهُ الْمُحْرِمُ ، وَأَنَّهُ نَبَأٌ بِالْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ عَلَى كُلِّ مَخِيْطٍ ، وَبِالْعَمَائِمِ وَبِالْبُرَانِسِ عَلَى كُلِّ مَا يُغْطَى الرَّأْسُ بِهِ مَخِيْطًا أَوْ غَيْرَهُ ، وَبِالْخِفَافِ عَلَى كُلِّ مَا يَسْتُرُ الرَّجُلَ » (١) .

٤\_ وَقَالَتْ عَائِشَةُ - رضي الله عنها - : « كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ » (٢) .  
قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الطَّيِّبِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْإِحْرَامِ ، وَأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِاسْتِدَامَتِهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ ، وَإِنَّمَا يَحْرُمُ ابْتِدَاؤُهُ فِي الْإِحْرَامِ ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا ، وَبِهِ قَالَ خَلَّاتُكَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَجَمَاهِيرِ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ ؛ مِنْهُمْ أَحْمَدُ وَدَاوُدُ وَغَيْرُهُمْ . وَقَالَ آخَرُونَ بِمَنْعِهِ ؛ مِنْهُمْ الزُّهْرِيُّ وَمَالِكٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، وَحُكِّيَ أَيْضًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ . قَالَ الْقَاضِي : وَتَأَوَّلَ هَؤُلَاءِ حَدِيثَ عَائِشَةَ هَذَا عَلَى أَنَّهُ تَطَيَّبَ ، ثُمَّ اغْتَسَلَ بَعْدَهُ ،

- ⇨ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ) « اهـ مسند الإمام أحمد بن حنبل (٥٠٠/٨) .  
وقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رحمه الله - : « رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي الْأَوْسَطِ ، وَأَبُو عُوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ بِسَنَدٍ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ فَذَكَرَهُ ... وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنْ طَرِيقٍ كَرِيبٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ » اهـ تلخيص الحبير (٢/٢٣٧-٢٣٨) ، ح (٩٩٨) .  
وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِالْفَاطِئِ مُتَقَارِبَةٍ . انظر : (ص ١٧٦ ، ٢٤٨) من هذا البحث .  
(١) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣/٤٧٠) ؛ وَابْنُ بَطَّالٍ - مُخْتَصَرًا - فِي شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤/٢١٦) .  
(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَابِ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، ح (١٥٣٩) ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣/٤٦٣) .  
وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَابِ اسْتِحْبَابِ الطَّيِّبِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَفِي الْبَدَنِ ، ح [٣٣] (١١٨٩) ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، المجلد الثالث (٨/٢٧١-٢٧٢) .

فَذَهَبَ الطَّيْبُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ ... هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي ، وَلَا يُوَافِقُ عَلَيْهِ ، بَلِ الصَّوَابُ مَا قَالَهُ الْجُمُهورُ : أَنَّ الطَّيْبَ مُسْتَحَبٌّ لِلْإِحْرَامِ ؛ لِقَوْلِهَا : ( طَيِّبْتُهُ لِحُرْمِهِ ) ؛ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الطَّيْبَ لِلْإِحْرَامِ لَا النِّسَاءِ ، وَيَعْضُدُهُ قَوْلُهَا : ( كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِئْسِ الطَّيْبِ ) <sup>(١)</sup> . وَالتَّأْوِيلُ الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي غَيْرُ مَقْبُولٍ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ الظَّاهِرِ بِلَا دَلِيلٍ يَحْمِلُنَا عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

\* وَالْإِزَارُ وَالرِّدَاءُ هُمَا الْأَفْضَلُ ؛ وَيَحْزُرُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُحْرِمَ فِيمَا شَاءَ مِنَ الثِّيَابِ - غَيْرِ الْأَزْرِ وَالْأَرْدِيَةِ - مَا لَمْ يَكُنْ مَحْظُورًا عَلَيْهِ ؛ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَ ، وَلَا الْعَمَائِمَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ ، وَلَا الْبِرَانِسَ ، وَلَا الْخِفَافَ ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الرَّعْفَرَانُ أَوْ وَرْسٌ » <sup>(٣)</sup> .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « قَالَ الْعُلَمَاءُ : هَذَا مِنْ بَدِيعِ الْكَلَامِ وَجَزَلِهِ ؛ فَإِنَّهُ ﷺ سِئِلَ عَمَّا يَلْبَسُهُ الْمُحْرِمُ ؛ فَقَالَ : لَا يَلْبَسُ كَذَا وَكَذَا ، فَحَصَلَ

(١) هَذَا لَفْظُ أَحَدِ طُرُقِ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَابِ اسْتِحْبَابِ الطَّيْبِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ فِي الْبَدَنِ ، ح [٤١] (١١٩٠) ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الثَّالِثُ (٢٧٤/٨) .

(٢) شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الثَّالِثُ (٢٧٢/٨) .

(٣) تَقَدَّمَتْ بَعْضُ رَوَايَاتِهِ (ص ١٧٦ ، ٢٤٨ ، ٣٢٣) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

وَرَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ : الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَابِ مَا لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ، ح (١٥٤٢) ، ابْنُ حَجَرٍ ، فَتْحُ الْبَارِيِّ بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤٦٩/٣) .

وَمُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ ، بَابِ مَا يَبَاحُ لِلْمُحْرِمِ بِحُجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ لُبْسُهُ وَمَا لَا يُبَاحُ ، ح [١] (١١٧٧) ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الثَّالِثُ (٢٥٢-٢٥٣) .

بِ الْجَوَابِ أَنَّهُ لَا يَلْبَسُ الْمَذْكُورَاتِ ، وَيَلْبَسُ مَا سِوَى ذَلِكَ ، وَكَانَ التَّصْرِيحُ بِمَا لَا يَلْبَسُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ مُنْحَصِرٌ ، وَأَمَّا الْمَلْبُوسُ الْجَائِزُ لِلْمُحْرِمِ فَغَيْرُ مُنْحَصِرٍ ، فَضَبْطَ الْجَمِيعَ بِقَوْلِهِ ﷺ : لَا يَلْبَسُ كَذَا وَكَذَا ؛ يَعْنِي : وَيَلْبَسُ مَا سِوَاهُ » (١) .

\* وَالْبَيَاضُ هُوَ الْأَفْضَلُ ؛ وَيَجُوزُ أَنْ يُحْرِمَ فِي جَمِيعِ أَجْنَاسِ الثِّيَابِ الْمُبَاحَةِ لَهُ ، مَا لَمْ تَكُنْ مَحِيطَةً أَوْ مُطَيَّئَةً بِوَرْسٍ أَوْ زَعْفَرَانٍ - كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَيَجُوزُ أَنْ يُحْرِمَ فِي غَيْرِ الْأَبْيَضِ مِنَ الْأَلْوَانِ الْجَائِزَةِ الْمُبَاحَةِ (٢) .

\* وَالْحِكْمَةُ فِي لُبْسِ الْمُحْرِمِ هَذَا اللَّبَاسَ الْأَبْيَضَ الْمَكُونُ مِنَ الْإِزَارِ وَالرِّدَاءِ لِإِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ : أَنْ يَتَعَدَّ عَنِ التَّرَفُّهِ ، وَيَتَصَفَّ بِصِفَةِ الْخَاشِعِ الذَّلِيلِ ، وَلِيَتَذَكَّرَ أَنَّهُ مُحْرِمٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، فَيَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى كَثْرَةِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَبْلَغَ فِي مُرَاقَبَتِهِ ، وَصِيَانَةِ عِبَادَتِهِ ، وَامْتِنَاعِهِ عَنِ ارْتِكَابِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، وَلِيَتَذَكَّرَ بِهِ الْمَوْتَ ، وَلِيَلْبَسَ الْأَكْفَانَ ، وَالْبَغْتَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَالنَّاسُ عُرَاهُ حُفَاءَ ، مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِي (٣) .

وَتَمَّ أَمْرٌ آخَرٌ : وَهُوَ مَا يَخْصُلُ مِنْ اتِّفَاقِ النَّاسِ وَوَحْدَتِهِمْ عَلَى هَذَا اللَّبَاسِ ، حَتَّى لَا يَفْتَخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ ؛ إِذْ لَوْ أُطْلِقَ الْعِنَانُ لِلنَّاسِ لَتَفَاحَرُوا وَتَبَاهَوْا بِلِبَاسِهِمْ ، وَصَارَ هَذَا يَلْبَسُ ثَوْبًا جَمِيلًا ، وَالْآخَرُ يَلْبَسُ ثَوْبًا رَدِيئًا ، وَفِي هَذَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ ،

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٥٣/٨) .

وانظر : كتاب الحج من الحاوي الكبير (٤٣٤/١-٤٣٥) .

(٢) انظر : كتاب الحج من الحاوي الكبير (٣٧٩/١-٣٨٣) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام

ابن تيمية (١٢٨/٢٢) ؛ (١٠٩/٢٦) ؛ منسك شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٢١) .

(٣) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢١٦/٤) ؛ شرح النووي على صحيح

مسلم ، المجلد الثالث (٢٥٣/٨-٢٥٤) .



والتَّفَاخُرُ والتَّنَاقُضُ ، وَانْعِدَامُ الْوَحْدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مَا لَا يَخْفَى <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

---

(١) انظر : الشرح المُنِيع على زاد المُسْتَفْنِع (٧٠/٧-٧٦) .

## الْمَطْلَبُ الثَّانِي

### لُبْسُ الْمُحْرَمِ لِلْمَخِيطِ مِنَ الثِّيَابِ

وَفِيهِ خَمْسَةُ فُرُوعٍ :

- الفرع الأول : حُكْمُ لُبْسِ الْمُحْرَمِ الْمَخِيطَ عَمْدًا .
- الفرع الثاني : حُكْمُ لُبْسِ الْمُحْرَمِ الْمَخِيطَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا .
- الفرع الثالث : إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي لِبَاسِهِ الْمُعْتَادِ لِلضَّرُورَةِ .
- الفرع الرابع : حُكْمُ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ .
- الفرع الخامس : حُكْمُ لُبْسِ الْمُحْرَمِ الْخُفَّيْنِ .

## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

## حُكْمُ لُبْسِ الْمُحْرَمِ الْمَخِيطِ عَمْدًا

○ اتَّفَقَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الرَّجُلِ الْمَخِيطِ مِنَ الثِّيَابِ حَالَ إِحْرَامِهِ ؛ قَمِيصًا كَانَ أَوْ عِمَامَةً أَوْ قَبَاءً أَوْ سَرَاوِيلَ أَوْ بُرْنَسًا أَوْ خُفًّا ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا ، مَتَى كَانَ عَامِدًا مُتَعَمِّدًا مُخْتَارًا ، فَإِنْ فَعَلَ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ <sup>(١)</sup> .  
وَالْمَخِيطُ الَّذِي يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ الْمُحْرَمِ لُبْسُهُ ، وَتَجِبُ فِيهِ الْفِدْيَةُ يُشْتَرَطُ فِيهِ شَرْطَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مُفَصَّلًا عَلَى قَدْرِ الْبَدَنِ ؛ كَالْقَمِيصِ ، وَالْبُرْنَسِ ، وَتَحْوِهِمَا ، أَوْ عَلَى قَدْرِ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ ، بِحَيْثُ يُحِيطُ بِهِ بِخِيَاطَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ؛ كَالسَّرَاوِيلِ ، وَالتُّبَانِ ، وَالْخُفِّ ، وَالْجَوَارِبِ <sup>(٢)</sup> .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَكَذَلِكَ لَوْ وُضِعَ عَلَى مِقْدَارِ

(١) انظر : الإجماع (ص ١٨) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٢/٤٨٩) ؛ ابن الهمام ، شرح فتح القدير (٢/٤٤٨-٤٤٩) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/٤٢٢) ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/٢٣٣) ؛ المجموع شرح المذهب (٧/٢٦٤ ، ٢٦٩) ؛ مغني المحتاج (٢/٢٣٦ ، ٢٩٣) ؛ المغني (٥/١١٩-١٢٠) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/٤٢٥-٤٢٦) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٣/١٥٠ ، ٢١) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤/٢١٦) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٨/٢٥٣-٢٥٤) ؛ مناسك الحج والعمرة من أضواء البيان (ص ٣٦٤ وما بعدها) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٣/٢١١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/٤٢٢) ؛ المجموع شرح المذهب (٧/٢٦٩-٢٧٠) ؛ المغني (٥/٧٧) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/٤٢٥) .

الْعُضْوُ بِغَيْرِ خِيَاطَةٍ ؛ مِثْلُ أَنْ يُنْسَجَ نَسْجًا ، أَوْ يُلصَقَ بِلِصُوقٍ ، أَوْ يُرَبَطَ بِخِيُوطٍ ، أَوْ يُخَلَّلَ بِخِلَالٍ ، أَوْ يُزَرَ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يُوصَلُ بِهِ الثَّوبُ الْمُقَطَّعُ حَتَّى يَصِيرَ كَالْمَخِيطِ ؛ فَإِنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْمَخِيطِ ، وَإِنَّمَا يَقُولُ الْفُقَهَاءُ : الْمَخِيطُ بِنَاءٌ عَلَى الْغَالِبِ . فَأَمَّا إِنْ خِيطَ ، أَوْ وَصِلَ لَا لِيُخِيطَ بِالْعُضْوِ وَيَكُونُ عَلَى قَدَرِهِ مِثْلَ الْإِزَارِ وَالرِّدَاءِ الْمُوَصَّلِ وَالْمُرْقِعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ : فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ فَإِنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ هُوَ اللَّبَاسُ الْمَصْنُوعُ عَلَى قَدَرِ الْأَعْضَاءِ ، وَهُوَ اللَّبَاسُ الْمَخِيطُ بِالْأَعْضَاءِ ، وَاللَّبَاسُ الْمُعْتَادُ » <sup>(١)</sup> .

وَتَأْنِي الشَّرْطَيْنِ : أَنْ يُلْبَسَ عَلَى عَادَةِ اللَّبَسِ ، فَلَوْ ارْتَدَى بِالْقَمِيصِ ، أَوْ التَّحَفِّ بِالْقَبَاءِ أَوْ الْجُبَّةِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَصْنَافِ اللَّبَاسِ الْمَعْرُوفَةِ جَازَ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ ، وَلَمْ يَكُنْ مَحْظُورًا ؛ كَمَا حَكَى الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(٢)</sup> .

\* وَمِثْلُ الْخَفَّيْنِ الْجَوْرَبِ ، وَالْمُوقِ ، وَالْمَقْطُوعِ دُونَ الْخُفِّ ؛ كَالْجُمُحِمِ وَالْمَدَاسِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُصْنَعُ عَلَى مِقْدَارِ الْقَدَمِ ؛ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْخُفِّ - عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ - لَا يُلْبَسُ إِلَّا إِذَا عُدِمَ النَّعْلَانِ ، وَاضْطُرَّ الْمُحْرِمُ إِلَى لُبْسِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحِيطًا بِالْقَدَمِ جَازَ لُبْسُهُ بِاتِّفَاقِهِمْ <sup>(٣)</sup> .

(١) شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] [ ١٥/٣ - ١٦ ] .

(٢) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير ( ٤٤٧/٢ ) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة ( ٤٢٢/١ ) ؛ مغني المحتاج ( ٢٩٣/٢ - ٢٩٤ ) ؛ المغني ( ١٢٤/٥ ) ؛ منسك شيخ الإسلام ابن تيمية ( ص ٢٢ ) ؛ الشرح الممتع على زاد المستقنع ( ١٤٥/٧ ) .

(٣) انظر : مغني المحتاج ( ٢٩٤/٢ ) ؛ المغني ( ١٢٣/٥ ) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] [ ٤٤/٣ ] .

\* والدَّلِيلُ عَلَى مَنَعِ الرَّجُلِ الْمُحْرِمِ مِنْ لُبْسِ الْمَخِيطِ حَالُ السَّعَةِ وَالِاخْتِيَارِ : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَ ، وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ ، وَلَا الْبُرَانِسَ ، وَلَا الْخِفَافَ ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّغْفَرَانُ أَوْ وَرْسٌ » (١) .

زَادَ الْبَيْهَقِيُّ فِي رَوَاتِهِ : « وَلَا يَلْبَسُ الْقَبَاءَ » (٢) .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ لُبْسُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ ، وَأَنَّهُ نَبَهَ بِالْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ عَلَى جَمِيعِ مَا فِي مَعْنَاهُمَا ؛ وَهُوَ مَا كَانَ مُحِيطًا أَوْ مَخِيطًا ، مَعْمُولًا عَلَى قَدْرِ الْبَدَنِ ، أَوْ قَدْرِ غُضُوهِ مِنْهُ ؛ كَالْجَوْشَنِ ، وَالتَّبَانِ ، وَالْقَفَازِ وَغَيْرِهَا . وَنَبَهَ ﷺ بِالْعَمَائِمِ وَالْبُرَانِسِ عَلَى كُلِّ سَائِرِ للرَّأْسِ مُحِيطًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ حَتَّى الْعِصَابَةُ فَإِنَّهَا حَرَامٌ ، فَإِنْ احتَاجَ إِلَيْهَا لِشَجَّةٍ أَوْ صَدَاعٍ أَوْ غَيْرِهَا شَدَّهَا ، وَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ . وَنَبَهَ ﷺ بِالْخِفَافِ عَلَى كُلِّ سَائِرِ للرَّجُلِ مِنْ مَدَاسٍ وَجُمُجُمٍ وَجَوَرِبٍ وَغَيْرِهَا . وَهَذَا كُلُّهُ حُكْمُ الرَّجَالِ » (٣) .

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ بِالْفَاضِلِ مُخْتَلِفَةٍ فِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ (ص ١٧٦ ، ٢٤٨ ، ٣٢٣ ،

١٢٩٠ ، ١٢٩٢) .

(٢) كِتَابُ الْحِجِّ ، بَابُ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ، وَقَالَ : « هَذِهِ زِيَادَةُ مَحْفُوظَةٍ صَحِيحَةٍ »  
أَهـ . السُّنَنِ الْكُبْرَى (٤٩/٥) .

(٣) شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمَ ، الْمَجْلَدُ الثَّلَاثُ (٢٥٣/٨) .

وَالْجَوْشَنُ : هُوَ الْحَدِيدَةُ الَّتِي تُلْبَسُ مِنَ السَّلَاحِ عَلَى الصَّدْرِ ، وَيُسَمَّى : الدَّرْعُ .

انْظُرْ : لِسَانُ الْعَرَبِ (٢/٢٩١) ، ( حَشْن ) .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « فَهَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ مِنَ اللَّبَاسِ تَشْمَلُ جَمِيعَ مَا يَحْرُمُ - فَإِنَّهُ قَدْ أُوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ - ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّبَاسَ إِمَّا أَنْ يُصْنَعَ [ لِلْبَدَنِ ] فَهُوَ الْقَمِيصُ ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْجُبَّةِ وَالْفُرُوجِ وَنَحْوِهِمَا ، أَوْ لِلرَّأْسِ فَقَطْ وَهُوَ الْعِمَامَةُ وَمَا فِي مَعْنَاهَا ، أَوْ لِهَمَا وَهُوَ الْبُرْنُسُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ ، أَوْ لِلْفَخِذَيْنِ وَالسَّاقِ وَهُوَ السَّرَاوِيلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ تَبَانٍ وَنَحْوِهِ ، أَوْ لِلرَّجْلَيْنِ وَهُوَ الْخُفُّ وَنَحْوُهُ . وَهَذَا مِمَّا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ » (١) .

○ وَالْفُقَهَاءُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ لَبَسَ الْمَخِيطَ مِنَ الرِّجَالِ حَالَ إِحْرَامِهِ عَامِداً مُخْتَاراً ذَاكِراً وَجَبَ عَلَيْهِ خَلْعُ الْمَخِيطِ ، وَالْفِدْيَةُ (٢) .  
إِلَّا أَنَّهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي ضَابِطِ مَا تَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ مِنْ لُبْسِ الْمَخِيطِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

### • الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

تَجِبُ الْفِدْيَةُ عَلَى مَنْ لَبَسَ الْمَخِيطَ مِنَ الرِّجَالِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، إِذَا كَانَ عَامِداً مُخْتَاراً ، سَوَاءً قَصَرَ اللَّبْسُ أَوْ طَالَ ، حَصَلَ بِهِ تَرْقُةٌ أَوْ لَا . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ فِي قَوْلٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ (٣) .

(١) شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٢١/٣) .

(٢) انظر : المبسوط (١٢٥/٤-١٢٦) ؛ رد المختار على الدر المختار (٥٤٧/٢) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١٦٥/٣) ؛ أسهل المدارك (٢٩٧/١-٢٩٩) ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٣٠٧/٢) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٨٩/٧-٣٩١) ؛ مغني المحتاج (٢٩٨/٢) ؛ الغني (٣٨٩/٥) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٤٥٠/٢-٤٥١) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٢٧٤/٣) ؛ أضواء البيان (٤٣٧/٥) .

(٣) انظر : مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١٦٥/٣) ؛ أسهل المدارك (٢٩٧/١-٢٩٩) ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٣٠٧/٢) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٨٩/٧) ؛ مغني

• الْقَوْلُ الثَّانِي :

تَجِبُ الْفِدْيَةُ عَلَى مَنْ لَبَسَ الْمَخِيطَ مِنَ الرِّجَالِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، إِذَا كَانَ عَامِداً مُخْتَاراً ، بِشَرْطِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِذَلِكَ اللَّبْسِ فِي دَفْعِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ أَوْ يَحْصُلَ لَهُ بِهِ تَرْفَةٌ ، سِوَا قَصْرِ اللَّبْسِ أَوْ طَال . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ <sup>(١)</sup> .

• الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

تَجِبُ الْفِدْيَةُ عَلَى مَنْ لَبَسَ الْمَخِيطَ مِنَ الرِّجَالِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، إِذَا كَانَ عَامِداً مُخْتَاراً ، بِشَرْطِ أَنْ يَلْبَسَهُ لِبْساً مُعْتَاداً ؛ وَهُوَ لِبَاسُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَخْنَفُ <sup>(٢)</sup> .

\* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى وَجُوبِ الْفِدْيَةِ مُطْلَقًا كَثَرِ اللَّبْسِ أَوْ قَصَرِ :  
١\_ أَنَّهُ تَرْفَةٌ حَصَلَ بِالِاسْتِمْتَاعِ بِمَخْطُورٍ ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ مُجَرَّدُ الْفِعْلِ مَحْظُورًا ، وَاسْتَوَى قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ فِي الْحُكْمِ ؛ كَالْوَطْءِ لِلْمُحْرِمِ <sup>(٣)</sup> .

⇨ المحتاج (٢/٢٩٨) ؛ المغني (٥/٣٨٩) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/٤٥٠- ٤٥١) ؛ ابن تيمية ، شرح العدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٣/٢٧٤) .

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/٤٢٢) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٣/١٦٥) ؛ الخرشني على مختصر خليل (٢/٣٥٧) .

(٢) انظر : المبسوط (٤/١٢٦) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٢/٥٤٧) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (٣/٢٦) .

(٣) انظر : المجموع شرح المهذب (٧/٣٨٩-٣٩٠) ؛ المغني (٥/٣٨٩) .

٢- أَنَّ مَا حَرَّمَهُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْأَفْعَالِ لَا تُقَدَّرُ فِدْيَتُهُ بِزَمَنِ ؛ كَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ الْآخَرَى (١) .

٣- قِيَاسًا عَلَى حَلْقِ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمِ الظُّفْرِ ؛ فَتَحُوزُ الْفِدْيَةُ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ مِنْهُمَا (٢) .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى أَنَّ الْفِدْيَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا إِذَا حَصَلَ الْإِنْتِفَاعُ بِلِبَاسِ الْمَخِيطِ :

قَالُوا : إِنَّ فِدْيَةَ الْوُقُوعِ فِي شَيْءٍ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ فِي اللَّبَاسِ إِنَّمَا وَجِبَتْ قِيَاسًا عَلَى حَلْقِ الرَّأْسِ الْمَنْصُوصِ عَلَى فِدْيَتِهِ ، وَالْفِدْيَةُ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِمَا يَحْصُلُ بِهِ إِمَاطَةُ الْأَذَى وَهُوَ الْكَثِيرُ ، أَوْ بِمَا يَحْصُلُ بِهِ التَّرْفَةُ وَالتَّنَظُّفُ ؛ فَكَذَلِكَ الْوُقُوعُ فِي شَيْءٍ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ فِي اللَّبَاسِ لَا فِدْيَةَ فِيهِ إِلَّا إِذَا كَانَ حَصَلَ بِهِ تَرْفَةٌ أَوْ إِنْتِفَاعٌ بِلِبَاسِهِ (٣) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : لَا يُسَلَّمُ بِأَنَّ فِدْيَةَ حَلْقِ الشَّعْرِ لَا تَجِبُ إِلَّا فِي الْكَثِيرِ ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ يُوجِبُونَ فِي حَلْقِ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ فَصَاعِدًا فِدْيَةَ الْأَذَى كَامِلَةً ، وَالثَّلَاثُ قَلِيلَةٌ (٤) .

(١) انظر : كتاب الحج من الحاوي الكبير (٤٦٢/١) ؛ المغني (٣٨٩/٥) .

(٢) انظر : المغني (٣٨٩/٥) .

(٣) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٤٢٢/١) ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٣٠٧/٢) .

(٤) انظر : خالص الجمان (ص ٨٠-٨١) ؛ الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٣٤/٧) .



الْوَجْهَ الثَّانِي : لَا يُسَلَّمُ بَأَنَّ التَّرَفَةَ يُلْبَسُ الْمَخِيطُ لَا يَحْصُلُ مَعَ الزَّمَنِ الْيَسِيرِ ،  
بَلْ قَدْ يَحْصُلُ بِلَحْظَاتٍ قَلِيلَةٍ .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى أَنَّ الْفِدْيَةَ يُلْبَسُ الْمَخِيطُ لَا تَجِبُ إِلَّا إِذَا  
كَانَ اللَّبْسُ يَوْمًا وَلَيْلَةً :  
عَلَّلُوا لِذَلِكَ : بَأَنَّ الْيَوْمَ الْكَامِلَ مَطْنَةُ الْإِنْتِفَاعِ بِاللَّبْسِ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ ، أَمَّا مَا  
دُونَ ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ فِيهِ ؛ أَشْبَهَ مَا لَوْ اتَّزَرَ بِالْقَمِيصِ <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : أَنَّ عَادَةَ النَّاسِ فِي اللَّبْسِ تَحْتَلِفُ ، وَالتَّقْدِيرَاتُ الشَّرْعِيَّةُ بِأُهَا  
التَّوْقِيفُ ، وَتَقْدِيرُهُمْ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ تَحْكُمُ مَحْضٌ ، وَأَمَّا إِذَا اتَّزَرَ بِالْقَمِيصِ فَلَيْسَ ذَلِكَ  
يُلْبَسُ مَخِيطٌ ، وَلِهَذَا لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ لُبْسِ الْمَخِيطِ عَلَى هَيْئَتِهِ فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ  
عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

الْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّ أَغْلَبَ الْحُجَّاجِ وَالْمُعْتَمِرِينَ قَدْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَأْتُوا فِي أَدَاءِ نُسُكِهِمْ يَوْمًا  
وَلَيْلَةً ؛ كَالْعُمْرَةِ ، وَمَنْ حَجَّ مُفْرِدًا قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ يَوْمَ عَرَفَةَ أَوْ بَعْدَ مَغِيبِهَا إِذَا  
وَقَفَ بِعَرَفَةَ ؛ فَالتَّقْدِيرُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فِيهِ تَسَاهُلٌ كَبِيرٌ ؛ إِذْ قَدْ يَعْتَمِرُ الْإِنْسَانُ فِي سَاعَةٍ  
أَوْ سَاعَاتٍ ، فَهَلْ يُعْفَى مِنَ الْفِدْيَةِ لَوْ لَبِسَ الْمَخِيطَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ يُلْبَسُ  
مُعْتَادٍ !!؟ .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٥٤٧/٢) ؛ ابن الممام ، فتح القدير (٢٦/٣) ؛  
المغني (٣٨٩/٥) .

(٢) انظر : المغني (٣٨٩/٥-٣٩٠) .

\* وَالْأَظْهَرُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ الْفِدْيَةَ تَجِبُ عَلَى مَنْ لَبَسَ الْمَخِيطَ عَامِداً مُخْتَاراً ذَاكِراً قَصُراً  
الْبُسُ أَوْ طَالاً ؛ لِقُوَّةِ مَا عَلَّلُوا بِهِ .

\* \* \*

○ أَمَّا مِقْدَارُ الْفِدْيَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَى مَنْ لَبَسَ الْمَخِيطَ مِنَ الرِّجَالِ : فَقَدْ قَاسَهَا  
جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى فِدْيَةِ خَلْقِ الشَّعْرِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ نَصٌّ خَاصٌّ  
فِيهَا ؛ وَبِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا تَرْفَعُ مِنْهُيَّ عَنْهُ فِي حَقِّ الرِّجَالِ حَالَ الْإِحْرَامِ <sup>(١)</sup> .

\* وَفِدْيَةُ خَلْقِ الرَّأْسِ ثَبَتَتْ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ :

- فَأَمَّا الْقُرْآنُ ؛ فَقَوْلُ الْحَقِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ  
الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ  
سَلَاةٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

- وَأَمَّا السُّنَّةُ ؛ فَإِنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ :  
حُمِلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْقَمَلُ يَتَسَاوَرُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَقَالَ : « مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ  
الْجَهْدَ قَدْ بَلَغَ بِكَ هَذَا ! أَمَا تَجِدُ شَأْ ؟ » . قُلْتُ : لَا ! قَالَ : « صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ،

(١) انظر : المبسوط (١٢٦/٤) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٥٤٦/٢-٥٤٩) ؛ عقد  
الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٤٥٧/١) ؛ التاج والإكليل (١٦٦/٣) ؛ المجموع  
شرح المذهب (٣٥٦/٧) ؛ مغني المحتاج (٣٠٩-٣١٠) ؛ المغني (٣٨٩/٥) ؛ الإنصاف  
في معرفة الراجح من الخلاف (٥٠٧/٣-٥٠٨) ؛ أضواء البيان (٤٣٧/٥) .

(٢) البقرة : ١٩٦ .

أَوْ أَطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ؛ لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ طَعَامٍ ، وَاحْلِقْ رَأْسَكَ .  
فَنَزَلَتْ فِي خَاصَّةٍ ، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةٌ <sup>(١)</sup> .

وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ : عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ -  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحُدَيْيَةِ ، فَقَالَ لَهُ : « أَذَاكَ هَوَامُّ  
رَأْسِكَ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ ! فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « احْلِقْ رَأْسَكَ ، ثُمَّ ادْبَحْ شَاةً  
نُسُكًا ، أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ مِنْ تَمَرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ » <sup>(٢)</sup> .

✽ وَهَذِهِ الْكُفَّارَةُ عَلَى التَّخْيِيرِ ؛ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَهُوَ مَذْهَبٌ

(١) رواه البخاري في مواضع ، هذا أحلها ، كتاب تفسير القرآن ، باب قوله : ﴿ وَلَا  
تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ  
فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ۚ ﴾ ، ح (٤٥١٧) ، ابن حجر ، فتح الباري  
بشرح صحيح البخاري (٣٤/٨) .

ومسلم في كتاب الحج ، باب حَوَازِ حَلْقِ الرَّأْسِ لِلْمُحْرِمِ إِذَا كَانَ بِهِ أَذًى وَوُجُوبِ الْفِدْيَةِ  
لِحَلْقِهِ وَبَيَانِ قَدْرِهَا ، ح [٨٥] (١٢٠١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد  
الثالث (٢٩٠/٨) .

(٢) كتاب الحج ، باب حَوَازِ حَلْقِ الرَّأْسِ لِلْمُحْرِمِ إِذَا كَانَ بِهِ أَذًى وَوُجُوبِ الْفِدْيَةِ لِحَلْقِهِ  
وَبَيَانِ قَدْرِهَا ، ح [٨٤] (١٢٠١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث  
(٢٩٠/٨) .

وَالْأَصْعُ : حَمْعُ صَاعٍ ؛ وَهُوَ يَكِيَالٌ يَسَعُ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ ، وَالْمُدُّ  
مِلءُ كَفِي الرَّجُلِ الْمُعْتَدِلِ مَاءً .  
وَمِقْدَارُ الصَّاعِ النَّبَوِيِّ بِالْوِزْنِ : أَلْفَانِ وَأَرْبَعُونَ جِرَامًا مِنَ الْبُرِّ الْجَيِّدِ . وَأَمَّا الْمُدُّ فَمِقْدَارُهُ:  
خَمْسُمِئَةٍ وَعَشْرَةُ جَرَامَاتٍ .

انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٩٠/٨-٢٩١) ؛ الشرح الممتع  
على زاد المستقنع (١٧٦/٦-١٧٧) .

الْأَيْمَةُ الْأَرْبَعَةَ وَعَامَّةُ الْعُلَمَاءِ : أَنَّهُ يُخَيَّرُ فِي هَذَا الْمَقَامِ ؛ إِنْ شَاءَ صَامٌ ، وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِفَرَقٍ ؛ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ ، وَهُوَ مُدَّانٍ ، وَإِنْ شَاءَ ذَبَحَ شَاةً ، وَتَصَدَّقَ بِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ ، أَيْ ذَلِكَ فَعَلَ أَجْزَأُهُ « (١) .

وَمِنْ أَصْرَحِ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ فِي أَنَّ الْفِدْيَةَ عَلَى التَّخْيِيرِ : مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ : « إِنْ شِئْتَ فَانْسُكْ نَسِيكَةً ، وَإِنْ شِئْتَ فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَإِنْ شِئْتَ فَاطْعِمِ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ مِنْ تَمْرٍ لِسِتَّةِ مَسَاكِينٍ » (٢) .

وَعِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ : « أَيْ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأُ عَنْكَ » (٣) .

قَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَيُذَكَّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ وَعِكْرَمَةَ : مَا كَانَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ أَفْصَحَ بِهِ بِالْخِيَارِ ، وَقَدْ خَيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ كَعْبًا فِي الْفِدْيَةِ » (٤) .

\* وَكَوْنُ فِدْيَةِ الْأَذَى وَلِبْسِ الْمَخِيطِ عَلَى التَّخْيِيرِ هُوَ الصَّوَابُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَنْ لَبَسَهُ لِعُذْرٍ وَمَنْ لَبَسَهُ لِغَيْرِ عُذْرٍ ؛ وَهُمْ

(١) تفسير القرآن العظيم (١/٢٤٩) .

وانظر : ابن العربي ، أحكام القرآن (١/١٧٦-١٧٧) ؛ أضواء البيان (٥/٣٩١) .

(٢) كتاب المناسك ، باب الفدية ، ح (١٨٥٤) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٥/٢١٨) .

(٣) كتاب الحج ، باب فدية من حلق قبل أن ينحر ، الموطأ (١/٤١٧) .

(٤) كتاب كفارات الأيمان ، في أول باب قول الله تعالى : ﴿ فَكَفَّرْتَهُمْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا نَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ

يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۖ ﴾ ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري

الْحَنَفِيَّةُ ؛ إِذْ لَا دَلِيلَ مَعَهُمْ ، بَلْ نَصُوصُ السُّنَّةِ تَدُلُّ عَلَى التَّخْيِيرِ مُطْلَقًا ، مِنْ غَيْرِ  
تَفْرِيقٍ بَيْنَ عَامِدٍ وَغَيْرِهِ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : المبسوط (١٢٦/٤) ؛ رد المختار على الدر المختار (٥٤٦/٢-٥٤٩) ؛ ابن الهمام،  
فتح القدير (٢٦/٣ ، ٣٦) ؛ عقد الجواهر الثمينة في منهب عالم المدينة (٤٥٧/١) ؛  
التاج والإكليل (١٦٦/٣) ؛ المجموع شرح المذهب (٣٥٨/٧-٣٥٩ ، ٣٨٣-٣٨٤) ؛  
مغني المحتاج (٣٠٩/٢-٣١٠) ؛ المغني (٣٨٩/٥) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع  
(٤٥١/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٥٠٧/٣-٥٠٨) ؛ ابن تيمية ،  
شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٢٧٤/٣) ؛ أضواء البيان  
(٤٣٧/٥) .

## الْفَرْعُ الثَّانِي

## حُكْمُ لُبْسِ الْمُحْرَمِ الْمَخِيطِ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا

اختلف أهل العلم في حكم لبس الرجل المحرم المَخِيط من الثياب جاهلاً أو ناسياً أو مكرهاً ، هل تجب عليه الفدية أو لا ؛ على قولين ؛ وهم مع ذلك متفقون على أنه متى ذكر الناسي وعلم الجاهل وزال الإكراه عن المكره وجب خلع اللباس المَخِيط في الحال ، فإن أخره عن زمن الإمكان لزمته الفدية <sup>(١)</sup> .

## ● القول الأول :

من لبس المَخِيط من الرجال وهو مُحْرَمٌ جاهلاً أو ناسياً أو مكرهاً فلا شيء عليه ، ويجب عليه نزعُهُ في الحال ، فإن أخره لزمته الفدية .  
وهو مذهب جمهور السلف من الصحابة والتابعين ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة <sup>(٢)</sup> .

## ● القول الثاني :

من لبس المَخِيط من الرجال وهو مُحْرَمٌ جاهلاً أو ناسياً أو مكرهاً وجبت عليه الفدية ، ولكن يسقط الإثم بارتكاب المخطوئ .  
وهو مذهب بعض السلف ؛ منهم : الليث بن سعد ، وسفيان الثوري ، وإليه

(١) انظر : المغني (٣٩٢/٥) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٠٥/٤) .

(٢) انظر : الأئم (١٣٠/٢-١٣١) ؛ المجموع شرح المهذب (٣٦١/٧-٣٦٣) ؛ المغني

(٣٩٢-٣٩١/٥) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٤٥٨/٢) ؛ مجموع فتاوى شيخ

الإسلام ابن تيمية (٢٢٦/٢٥) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٠٦/٤) .

ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ ، وَالْمَالِكِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ <sup>(١)</sup> .

### \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ على أَنَّ الجَاهِلَ والمُخْطِئَ والمُكْرَهَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ :

(أ) عُمُومُ أدِلَّةِ رَفْعِ الجَنَاحِ عَنِ المُخْطِئِ والجَاهِلِ والمُكْرَهَ <sup>(٢)</sup> ؛ وَمِنْهَا :

١- قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ، وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

٢- مَا رَوَاهُ أَبُو ذَرٍّ الْغِفَارِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ » <sup>(٤)</sup> .

(ب) قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(١) إِلَّا أَنَّ الْفِدْيَةَ عِنْدَ الْأَحْنَافِ فِي هَذِهِ الْحَالِ ؛ إِنْ كَانَ اللَّبْسُ يَوْمًا وَلَيْلَةً فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ يَتَصَدَّقُ بِهَا .

انظر : بدائع الصنائع (٢١٤/٣) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٥٤٣/٢) ؛ مختصر اختلاف العلماء (١٩٨/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٤٢٢/١) - (٤٢٣ ، ٤٥٧) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٠٥/٤ - ٢٠٦) ؛ المجموع شرح المذهب (٣٦٢/٧ - ٣٦٣) ؛ المغني (٣٩٢/٥) .

(٢) انظر : المغني (٣٩٢/٥) ؛ خالص الجمان (ص ٧٩) .

(٣) الأحزاب : ٥ .

(٤) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٠٤) .

(٥) المائدة : ٩٥ .

فَاللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَوْجَبَ الْجَزَاءَ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ ، فَيَتَقَى الْمُخْطِئُ - وَمِثْلُهُ الْجَاهِلُ  
وَالْمُكْرَهُ - لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الصَّيْدِ وَهُوَ إِتْلَافٌ فَغَيْرُهُ مِنْ بَابِ أَوْلَى  
أَلَّا يُؤَاخِذَ الْمُخْطِئُ وَالْجَاهِلُ وَالْمُكْرَهُ بِهِ .

(ج) عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَعَلَيْهَا خَلْقٌ ، أَوْ قَالَ أَثَرُ صُفْرَةٍ ، فَقَالَ : كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي ؟ قَالَ : وَأَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْوَحْيُ ، فَسُتِرَ بِثَوْبٍ ، وَكَانَ يَعْلَى يَقُولُ : وَدِدْتُ أَنِّي أَرَى النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، قَالَ : فَقَالَ أَيْسُرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ؟ قَالَ : فَرَفَعَ عُمْرُ طَرْفَ الثَّوْبِ ، فَتَنَظَّرْتُ إِلَيْهِ لَهُ غَطِيطٌ ، قَالَ : وَأَحْسَبُهُ قَالَ كَغَطِيطِ الْبَكْرِ ! قَالَ : فَلَمَّا سُرِّي عَنْهُ قَالَ : « أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ ؟ اغْسِلْ عَنْكَ أَثَرَ الصُّفْرِ ، أَوْ قَالَ أَثَرَ الْخَلْقِ ، وَاخْلَعْ عَنْكَ جُبَّتَكَ ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ مَا أَنْتَ صَانِعٌ فِي حَجِّكَ » (١).

وَالْوَجْهُ مِنْهُ :

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُ بِالْفِدْيَةِ ، مَعَ أَنَّهُ أَحْرَمَ فِي جُبَّةٍ مُطَيَّبَةٍ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ جَاهِلًا ، وَمَا غُذِرَ فِيهِ بِالْجَهْلِ غُذِرَ بِالْخَطَا وَالنَّسْيَانِ وَالْإِكْرَاهِ . وَتَأَخَّرَ الْبَيَانُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ (٢) .

(١) رواه البخاري في كتاب الحج ، باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب ، ح (١٥٣٦) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٦٠/٣) .

ومسلم - واللفظ له - في كتاب الحج ، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمره ليسه وما لا يباح ، ح [٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠] (١١٨٠) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٥٥/٨-٢٥٨) .

(٢) انظر : المغني (٣٩٢/٥) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٠٦/٤) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٥٧/٨) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٦٣/٣) .



(د) أَنَّ الْحَجَّ عِبَادَةٌ يَجِبُ بِإِفْسَادِهَا الْكَفَّارَةُ ، فَكَانَ فِي مَحْظُورَاتِهِ مَا يُفَرِّقُ بَيْنَ عَمْدِهِ وَسَهْوِهِ ؛ كَالصَّوْمِ <sup>(١)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدْلَةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى أَنَّ مَنْ لَبَسَ الْمَخِيطَ مِنَ الرِّجَالِ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا وَهُوَ مُحَرَّمٌ لَزِمَتُهُ الْفِدْيَةُ :  
اسْتَدَلُّوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ بِمَا يَلِي :

١- أَنَّ لُبْسَ الْمَخِيطِ هُنَاكَ لِحْرَمَةِ الْإِحْرَامِ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ؛ كَخَلْقِ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّ خَلْقَ الشَّعْرِ إِتْلَافٌ ، وَالْإِتْلَافُ لَا يُمَكِّنُ تَلَافِيهِ إِلَّا بِالْفِدْيَةِ ، وَأَمَّا لُبْسُ الْمَخِيطِ فَهُوَ تَرْفَةٌ ، فَإِذَا كَانَ سَاهِيًا أَوْ جَاهِلًا أُمَكِّنَ تَلَافِيهِ بِالْإِزَالَةِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَاصِدٍ لَهُ <sup>(٣)</sup> .

٢- أَنَّ الْجَهْلَ وَالنَّسْيَانَ وَالْإِكْرَاهَ عُدْرٌ يَسْقُطُ بِهِ الْإِثْمُ وَالْمُؤَاخَذَةُ ، أَمَّا الْفِدْيَةُ فَلَا تَسْقُطُ بِهِ ؛ كَالِاضْطِرَارِ إِلَى لُبْسِ الْمَخِيطِ <sup>(٤)</sup> .  
- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ قِيَاسَ الْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ وَالْإِكْرَاهِ عَلَى الْاضْطِرَارِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ فَإِنَّ الشَّرْعَ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُكْرَهِ وَالْجَاهِلِ وَالنَّاسِيِ وَبَيْنَ الْمُضْطَرِّ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ ؛

(١) انظر : كتاب الحج من الحاوي الكبير (٤٦١/١) ؛ المغني (٣٩٢/٥) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٥٨/٤-٥٩) .

(٢) انظر : المغني (٣٩٢/٥) ؛ خالص الجمان (ص ٧٩) .

(٣) انظر : كتاب الحج من الحاوي الكبير (٤٥٧/١) ؛ المغني (٣٩٢/٥) .

(٤) انظر : بدائع الصنائع (٢١٤/٣) ؛ كتاب الحج من الحاوي الكبير (٤٥٧/١) .

كَمَسَأَلَةِ الصَّوْمِ - مَثَلًا - فَإِنَّ مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَهُوَ مَعْذُورٌ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، وَلَا كَفَّارَةَ .  
أَمَّا مَنْ أَكَلَ مُضْطَرًّا إِلَى الْأَكْلِ لِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ مَعْذُورٌ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ <sup>(١)</sup> .

الثَّانِي : عَلَى التَّسْلِيمِ بَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَامِدِ وَالسَّاهِي فَإِنَّ مَنْ اضْطُرَّ إِلَى لِبَاسِ الْمَخِيطِ ، جَازَ لَهُ لُبْسُهُ مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - <sup>(٢)</sup> ؛ حَيْثُ أَجَازَ النَّبِيُّ ﷺ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ وَالتَّغْلِينَ أَنْ يَلْبَسَ السَّرَاوِيلَ وَالْخُفَّ ، وَلَمْ يَذْكُرْ كَفَّارَةَ ، وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ غَيْرُ جَائِزٍ .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ مَنْ لَبَسَ الْمَخِيطَ مِنَ الرِّجَالِ أَتْنَاءَ الْإِحْرَامِ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا ، وَجَبَ عَلَيْهِ مَتَى عَلِمَ أَوْ ذَكَرَ أَوْ زَالَ الْإِكْرَاهُ أَنْ يَحْلَعَهُ ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : لِقُوَّةِ أدْلَتِهِ ؛ فَهِيَ أدِلَّةٌ شَرْعِيَّةٌ صَحِيحَةٌ ، تُبَيِّنُ أَنَّ الْمَخِيطَ وَالْجَاهِلَ وَالْمُكْرَهَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ ؛ لِإِعْدَمِ الْقَصْدِ . وَلَمْ لَوْ يَكُنْ مِنْهَا إِلَّا حَدِيثُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ لَكَفَى ؛ لِأَنَّهُ نَصٌّ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يُوجِبْ عَلَى الرَّجُلِ فِدْيَةَ ، وَقَدْ جَاءَهُ مُحَرِّمًا فِي جُبَّةٍ مُطَيَّيَةٍ - جَاهِلًا - ، وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ لَبَيَّنَهَا النَّبِيُّ ﷺ .

(١) انظر : كتاب الحجّ من الحاوي الكبير (١/٤٦١) ؛ إعلام الموقعين عن ربّ العالمين (٦/٢ ، ٧) .

(٢) انظره فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٩٠ ، ١٢٩٢) .

• ثَانِيًا : أَنَّ الْقَوْلَ بَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُخْطِئِ وَالْعَامِدِ مُنَاقِضٌ لِكَثِيرٍ مِنْ مَبَادِي الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ وَالْخَيْفِيَّةِ السَّمْحَةِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (١) .

وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » (٢) .

فَكَيْفَ يُسَاوَى فِي الْحُكْمِ بَيْنَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَرَسُولُهُ ﷺ !!؟

• ثَالِثًا : أَنَّ الْقَوْلَ الثَّانِي الْقَاضِي بِإِحْبَابِ الْفِدْيَةِ عَلَى الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي قَوْلٌ عَارٍ عَنِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ ، وَغَايَةُ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ أَصْحَابُهُ تَعْلِيلَاتٌ عَقْلِيَّةٌ ، لَا تَصْلُحُ لِمُعَارَضَةِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ الصَّحِيحَةِ .

\* \* \*

(١) الأحزاب : ٥ .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٠٠٤) .

## الْفَرْعُ الثَّالِثُ

## إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي لِبَاسِهِ الْمُعْتَادِ لِلضَّرُورَةِ

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ - كَمَا سَبَقَ - عَلَى أَنَّ مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَجَرَّدَ مِنَ الْمَخِيطِ ، وَيُحْرِمَ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ <sup>(١)</sup> .  
وَأَمَّا مَنْ كَانَ مُضْطَرًّا إِلَى أَنْ يُحْرِمَ فِي ثِيَابِهِ الْمَخِيطَةِ ؛ لِكَوْنِ عَمَلِهِ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، كَالْجُنُودِ الَّذِينَ يَلْبَسُونَ الثِّيَابَ الرَّسْمِيَّةَ لِلْقِيَامِ بِعَمَلِهِمْ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ مَصْلَحَةُ الْحَاجِجِ جَمِيعًا ، أَوْ الْمَعْدُورُ بِمَرَضٍ كَالْحِكَّةِ ؛ فَيَلْبَسُ الْحَرِيرَ ، أَوْ لِدَفْعِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ يَتَأَذَّى بِهِمَا ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْحَاجَاتِ ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ فِي لِبَاسِهِ الْمُعْتَادِ ، أَوْ يَقْدِرَ مَا تَنْدَفِعُ بِهِ حَاجَتُهُ ، وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - ، وَيَقْتَدِي فِدْيَةَ لُبْسِ الْمَخِيطِ الْقَيْسَةِ عَلَى فِدْيَةِ الْأَذَى ؛ وَهِيَ : ذَبْحُ شَاةٍ نُسُكًا ، أَوْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينٍ . وَهَذَا بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(٢)</sup> .

❖ وَاسْتَدَلَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ بِأَدِلَّةٍ مِنْهَا :

١ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَيَكُنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِوَدَىٰ أَدَىٰ مِنْ رَأْسِهِ فِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر (ص ١٢٨٩ وما بعدها) من هذا البحث .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٢٠٤/٣ ، ٢١١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٤٢٢/١) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١٥٤/٣) ؛ روضة الطالبين (٤٠٥/٢) ؛ نهاية المحتاج (٤٥٢/٢) ؛ كتاب الحج من الحاوي الكبير (٤٥٠/١) ؛ الفروع (٤٦٠/٣ - ٤٦٢) ؛ منسك شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٤٢) ؛ الشرح الممتع على زاد المستقنع (٢٢٩/٧ - ٢٣٠) .

(٣) البقرة : ١٩٦ .

٢\_ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -  
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحُدَيْيَةِ ، فَقَالَ لَهُ : « أَذَاكَ هَوَامُ رَأْسِكَ ؟ » .  
 قَالَ : نَعَمْ ! فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « اخْلُقْ رَأْسَكَ ، ثُمَّ اذْبَحْ شَاةً نُسْكَاً ، أَوْ صُمْ  
 ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعِمٍ مِنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ » <sup>(١)</sup> .  
 فَقَدْ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حِينَ أَذْتَهُ هَوَامُ  
 رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِالْعُمْرَةِ أَنْ يَخْلُقَهُ ، وَيَفْتِدِي ، وَهَذَا مَرَضٌ ، وَالْحَاجَةُ وَالضَّرُورَةُ  
 فِي مَعْنَاهُ .

٣\_ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : « رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ ؛ أَنْ يَزْمُوا يَوْمَ  
 النَّحْرِ ، ثُمَّ يَجْمَعُوا رَمِيَّ يَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ فَيَرْمُونَهُ فِي أَحَدِهِمَا » <sup>(٢)</sup> .

٤\_ وَعَنْ ابْنِ عُمرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : « اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ بْنُ  
 عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبْنِيَ بِمَكَّةَ لِبَالِيٍّ مِنْ  
 أَجْلِ سِقَاتِهِ ، فَأَذِنَ لَهُ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٠٤) .

(٢) رواه الترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في الرخصة للرعاء أن يرموا يوماً ويدعوا  
 يوماً ، ح (٩٥٥) ، وصححه ، الجامع الصحيح (٢٨٩/٣-٢٩٠) .  
 وأبو داود في المناسك ، باب في رمي الجمار ، ح (١٩٧٣) ، عون المعبود شرح سنن أبي  
 داود (٣١٣/٥-٣١٤) .  
 والنسائي في كتاب مناسك الحج ، باب رمي الرعاة ، ح (٣٠٦٩) ، سنن النسائي  
 (١٩٣/٥) .

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٥٥٣/١) ، ح (١٩٧٥ ، ١٩٧٦) .  
 (٣) رواه البخاري في كتاب الحج ، باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة لبالي  
 منى ؟ ، ح (١٧٤٥) ، ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٦٧٦/٣) .

فَالْمَبِيتُ بِمَعْنَى لَيْالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَاجِبٌ مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ ، وَكَذَا رَمَى الْجِمَارِ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ مَنَى الثَّلَاثَةِ بَعْدَ الزَّوَالِ وَاجِبٌ مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ ، وَقَدْ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لِلرَّعَاةِ وَلِلْعَبَاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي تَرْكِهِ ؛ لِحَاجَةِ الرُّعَاةِ إِلَى رَعْيِ الْهَدْيِ ، وَحَاجَةِ الْعَبَّاسِ إِلَى الْمَبِيتِ بِمَكَّةَ لِسِقَايَةِ الْحَجَّاجِ ؛ وَهَذَا كُلُّهُ لِمَصْلَحَةِ الْحَجَّاجِ ، فَذَلِكَ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الْمَخِيطِ مِنَ الثِّيَابِ لِمَنْ كَانَ مُضْطَرًّا إِلَى لُبْسِهِ ، أَوْ تَعَلَّقَ بِهِ مَصْلَحَةُ الْحَجَّاجِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَمِنَ الْحَاجَةِ حَاجَةُ الْجُنُودِ إِلَى اللَّبَاسِ الرَّسْمِيِّ ، فَهِيَ حَاجَةٌ تَعَلَّقُ بِهَا مَصَالِحُ الْحَجَّاجِ جَمِيعًا ؛ إِذْ لَوْ عَمِلَ الْجُنْدِيُّ بِدُونِ اللَّبَاسِ الرَّسْمِيِّ لَمَّا أَطَاعَهُ النَّاسُ ، وَصَارَ فِي الْأَمْرِ فَوْضَى ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ لِبَاسُهُ الرَّسْمِيُّ صَارَ لَهُ هَيْبَةٌ . وَلَكِنْ هَلْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ أَوْ لَا ؟ ... الْجَوَابُ : قَدْ نَقُولُ : لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَغِلُ بِمَصَالِحِ الْحَجَّاجِ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ أَسْقَطَ الْمَبِيتَ عَنِ الرُّعَاةِ ، وَالْمَبِيتُ بِمَعْنَى وَاجِبٌ مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ ، وَأَسْقَطَهُ عَنْهُمْ ؛ لِمَصْلَحَةِ الْحَجَّاجِ ، وَرَخَّصَ لِلْعَبَّاسِ أَنْ يَبِيتَ فِي مَكَّةَ مِنْ أَجْلِ سِقَايَةِ الْحَجَّاجِ ، وَسِقَايَةُ الْحَجَّاجِ أَذْنَى حَاجَةٍ مِنْ حِفْظِ الْأَمْنِ وَتَنْظِيمِ النَّاسِ ، فَيَحْتَمَلُ أَنْ لَا تَجِبَ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، وَلَا سِيَّمَا أَنَّ لُبْسَ الْمَخِيطِ لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ عَلَى وَجُوبِ الْفِدْيَةِ فِيهِ ؛ فَيَتَّبِعُ عِنْدَنَا أَمْرَانِ :

⇒ ومسلمٌ في كتاب الحجِّ ، باب وجوب المبيت بمعى ليلالي أيام التشريق والترخيص في تركه لأهل السقاية ، ح [٣٤٦] (١٣١٥) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٤٣٣/٩) .

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦٧٧/٣) ؛ الشرح الممتع على زاد المستقنع (٢٣٠/٧) .

الأوّل : عَدَمُ الْقَطْعِ فِي وَجُوبِ الْفِدْيَةِ فِي لُبْسِ الْمَخِيطِ .  
 الثاني : الْقِيَاسُ عَلَى سُقُوطِ الْوَاجِبِ عَمَّنْ يَشْتَغِلُ بِمَصْلَحَةِ الْحَاجِّ .  
 لَكِنْ لَوْ قُلْنَا : يَفْدِي احتياطاً ، وَالْفِدْيَةُ سَهْلَةٌ ؛ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينٍ ، لِكُلِّ  
 مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ ، لَكَانَ أَحْسَنُ » <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) الشرح الْمُفْتَعُ عَلَى زَادِ الْمُتَّقِنِ (٢٢٩/٧-٢٣٠) .  
 وانظر : فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء (١١/١٨٠-١٨١) ، فتوى رقم  
 (٥١٨) ، (٧٧٨٣) ؛ (١١/١٨٢-١٨٣) ، فتوى رقم (٩٥٤٠) .

## الْفَرْعُ الرَّابِعُ

## حُكْمُ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ

اختلف أهل العلم فيمن لم يجد الإزار ؛ بأن لم يقدر على تحصيله ، أو عجز عن ثمنه وهو يريد الإحرام بحج أو عمره هل يجوز له لبس السراويل أو لا ، على ثلاثة أقوال :

## • القول الأول :

يجوز للمحرم إذا احتاج إلى السراويل أن يلبسه من غير فتق ولا قطع ، ولا فدية عليه في ذلك ، بشرط : ألا يكون فتق السراويل حتى يصير إزاراً ممكناً ؛ لأنه حينئذ يكون واجداً للإزار .

وهو مذهب جمهور السلف من الصحابة والتابعين . وإليه ذهب كثير من الشافعية ، وهو المشهور من مذهب الحنابلة <sup>(١)</sup> .

## • القول الثاني :

يُشترط فتق السراويل وشقها لمن لم يجد الإزار وأراد أن يتزر بها ؛ فإن لبسها على حالتها من غير فتق وجبت عليه فدية لبس المخيط .

(١) انظر : المجموع شرح المذهب (٢٧٤/٧-٢٧٥) ؛ مغني المحتاج (٢/٢٩٤) ؛ المغني (١٢٠/١٢١) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/٤٢٦-٤٢٧) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٣/٤٧١) ، (٤/٦٩) ، (٥١٥) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم المجلد الثالث (٨/٢٥٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤/٦٩) .



وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ ، وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ <sup>(١)</sup> .

### • الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

يُمنَعُ الْمُحْرِمُ مِنْ لبسِ السَّرَاوِيلِ مُطْلَقًا ، فَإِنْ لبِسَهُ فَدَى ، وَلَوْ كَانَ مُحْتَاجًا .  
وَهُوَ قَوْلٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَمَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ <sup>(٢)</sup> .

### \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

— أَوَّلًا : أدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى جَوَازِ لبسِ الْمُحْرِمِ السَّرَاوِيلَ عِنْدَ فَقْدِ الْإِزَارِ مِنْ غَيْرِ فَتْحٍ وَلَا فِدْيَةٍ :

١\_ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رضي الله تعالى عَنْهُمَا - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ : « السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ ، وَالْخُفَّانِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ ؛ يَعْنِي : الْمُحْرِمَ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : رد المختار على الدر المختار (٤٨٩/٢) ؛ بدائع الصنائع (٢١٤/٣) ؛ المبسوط (١٢٦/٤) ؛ مختصر اختلاف العلماء (١٠٥/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٤٢٢/١) ؛ أسهل المدارك (٢٩٧/١-٢٩٨) ؛ المجموع شرح المذهب (٢٧٤/٧) ؛ مغني المحتاج (٢٩٤/٢) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٥١٤-٥١٥) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٥٤/٨) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦٩/٤) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٢٠٤/٣) ؛ رد المختار على الدر المختار (٤٨٩/٢) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (٤٤٧-٤٤٨) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٤٢٢/١) ؛ أسهل المدارك (٢٩٧/١-٢٩٨) ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢٣٣-٢٣٤) ، ٣١٦-٣١٧ ؛ الاستذكار (٢٨/١١) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٥١٥/٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦٩/٤) .

(٣) رواه البخاري في كتاب جزاء الصيد ، باب إذا لم يجد الإزار فلبس السراويل ، ح

٢\_ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
« مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خَفَيْنِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ » (١) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ لِلْمُحْرِمِ الَّذِي لَمْ يَجِدْ إِزَارًا أَنْ يَلْبَسَ  
السَّرَاوِيلَ ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ فِتَقًا ، وَلَا فِدْيَةً ، وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا  
يَجُوزُ ، سَيِّمًا وَقَدْ كَانَ هَذَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، وَهِيَ فِي آخِرِ حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ (٢) .

٣\_ أَنَّ هَذَا هُوَ عَمَلُ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ وَكِبَارِهِمْ ؛ فَقَدْ سَرَدَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ  
تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْآثَارَ عَنْ جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنْهُمْ ؛ كَعُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ،  
وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا : السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ ، وَالْخُفَّانِ لِمَنْ  
لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ (٣) .

⇒ (١٨٤٣) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦٩/٤) .  
ومسلم - وَاللَّفْظُ لَهُ - فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَابُ مَا يُنَاحُ لِلْمُحْرِمِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ لُبْسُهُ وَمَا لَا  
يُنَاحُ وَيَبَيِّنُ تَحْرِيمَ الطَّيْبِ عَلَيْهِ ، ح [٤] (١١٧٨) ، شرح النووي على صحيح مسلم ،  
المجلد الثالث (٢٥٤/٨) .

(١) رواه مسلم في كتاب الحج ، بَابُ مَا يُنَاحُ لِلْمُحْرِمِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ لُبْسُهُ وَمَا لَا يُنَاحُ وَيَبَيِّنُ  
تَحْرِيمَ الطَّيْبِ عَلَيْهِ ، ح [٥] (١١٧٩) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث  
(٢٥٥/٨) .

(٢) انظر : المغني (١٢٠/٤) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك  
الحج والعمرة ] (٢٤/٣) ؛ معالم السنن شرح سنن أبي داود (١٥٣/٢) ؛ شرح النووي  
على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٥٥/٨) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح  
البخاري (٤٧١/٣) ، (٦٩/٤-٧٠) ؛ نيل الأوطار (٦/٥) .

(٣) انظر : شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٢٧-٢٦/٣) .  
وهو رحمه الله يميل إلى صحتها عنهم .

٤- أَنَّ السَّرَاوِيلَ يَخْتَصُّ لُبْسُهُ بِحَالَةٍ عَدَمِ غَيْرِهِ ، فَلَمْ تَجِبْ بِهِ فِدْيَةٌ ؛ كَالْخُفَّيْنِ الْمَقْطُوعَيْنِ <sup>(١)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى اسْتِثْنَاءِ السَّرَاوِيلِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ ، وَإِلَّا لَرِمَتْهُ الْفِدْيَةُ :

(أ) اسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمرَ - رضي الله تعالى عنهما - أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَ ، وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْبَرَانِسَ ، وَلَا الْخِيفَافَ ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الرَّغَفَرَانُ أَوْ وَرْسٌ » <sup>(٢)</sup> .

مَعَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله تعالى عنهما - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ : « السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ ، وَالْخُفَّانِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ ؛ يَعْنِي : الْمُحْرِمَ » <sup>(٣)</sup> .

وَالْوَجْهَ مِنْهُمَا يَتَضَحُّ مِنْ عِدَّةِ نَوَاحٍ :  
النَّاحِيَةُ الْأُولَى : أَنَّهُ لَوْ كَانَ لُبْسُ الْمُحْرِمِ لِلْسَّرَاوِيلِ مِنْ غَيْرِ فَتَقِي جَائِزًا ، لَا تَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ ، لَمَا كَانَ هُنَاكَ مَعْنَى مِنْ مَنَعِهَا عَلَى الْمُحْرِمِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المغني (١٢٠/٥) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٢٥/٣) .

(٢) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٩٠ ، ١٢٩٢) .

(٣) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣١٨) .

(٤) انظر : مختصر اختلاف العلماء (١٠٧/٢) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري  
(٤/٥١٤-٥١٥) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤/٦٩) ؛ نيل الأوطار (٨/٥) .

النَّاحِيَةُ الثَّانِيَةُ : أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ وَجُوبُ قَطْعِ الْخُفَيْنِ قَبْلَ لُبْسِهِمَا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ ، فَكَذَا السَّرَاوِيلُ يَجِبُ فَتْقُهَا ؛ حَمَلًا لِلْمُطْلَقِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - ، وَإِلْحَاقًا لِلنَّظِيرِ بِنَظِيرِهِ ؛ فَإِنَّ السَّرَاوِيلَ فِي مَعْنَى الْخَفِّ ؛ لَاسْتِوَائِهِمَا فِي الْحُكْمِ <sup>(١)</sup> .

النَّاحِيَةُ الثَّالِثَةُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا مَنَعَ لُبْسَ الْخُفَيْنِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ حَتَّى يُجْعَلَ بِمَنْزِلَةِ النَّعْلَيْنِ بِالْقَطْعِ ، عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ الضَّرُورَةَ لَا تُبَيِّحُ لُبْسَ السَّرَاوِيلِ عَلَى خَالِهِ ؛ كَمَا لَمْ تُبَيِّحْ لُبْسَ الْخُفَيْنِ عَلَى خَالِهِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ جَعْلِهِ بِمَنْزِلَةِ الْمُبَاحِ ؛ وَهُوَ الْإِزَارُ ، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا بِالْفَتْحِ <sup>(٢)</sup> .

- وَيَجَابُ عَنْ هَذَا الاسْتِدْلَالِ مِنْ خَمْسَةِ وَجُوهِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ قِيَاسَ السَّرَاوِيلِ عَلَى الْخُفَيْنِ فِي وَجُوبِ الْقَطْعِ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارَقِ ؛ وَالْفَرْقُ : أَنَّ الْخَفَّ أَمْرٌ يَقْطَعُهُ حَتَّى يَصِيرَ فِي مَعْنَى النَّعْلَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا فِدْيَةَ فِي لُبْسِهِمَا ، وَهَذَا لَا يُتْلَفُ الْخُفَيْنِ ، وَإِنَّمَا يُنْقَلُهَا إِلَى هَيْئَةٍ أُخْرَى فِي الْاسْتِعْمَالِ ، بِخِلَافِ السَّرَاوِيلِ ؛ فَإِنَّ فَتْقَهَا إِتْلَافٌ لَهَا ، وَسَبَبٌ فِي انْكِشَافِ عَوْرَةِ الْمُحَرِّمِ <sup>(٣)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَصَّ الْخُفَيْنِ بِحُكْمِ دُونَ السَّرَاوِيلِ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ فَتَقُ السَّرَاوِيلَ لِيَلْبَسَهَا ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْقَطْعُ وَاجِبًا

(١) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٥١٥/٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦٩/٤) .

(٢) انظر : مختصر اختلاف العلماء (١٠٦/٢) .

(٣) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٥١٤/٤) .

لَبَّيْنَهُ ﷺ كَمَا بَيَّنَّ قَطَعَ الْخَفَيْنِ ؛ فَإِنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ <sup>(١)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّالِثُ : أَنَّ إِنْجَابَ الْفِدْيَةِ مُخَالَفٌ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ ؛ فَإِنَّ الْفِدْيَةَ لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَذَكَرَهَا ﷺ ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِ بَيَانِهَا <sup>(٢)</sup> .

الْوَجْهُ الرَّابِعُ : أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ نَاسِخٌ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ؛ فَإِنَّهُ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَ بَعْرَفَاتٍ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ ، حِينَ أَنْشَأَ النَّبِيُّ ﷺ الْحَجَّ بِالْمَدِينَةِ ؛ كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ رِوَايَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ؛ فَالْنَبِيُّ ﷺ نَهَاهُمْ أَوَّلًا عَنْ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ وَالْخِفَافِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ ، ثُمَّ لَمَّا رَأَى حَاجَةَ النَّاسِ فِي أَيَّامِ الْحَجِّ أَجَازَ لَهُمْ لُبْسَ السَّرَاوِيلِ وَالْخِفَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوجِبَ عَلَيْهِمْ قَطْعًا وَلَا فِدْيَةً ؛ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ .  
وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ اخْتِيَارُ جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(٣)</sup> .

الْوَجْهُ الْخَامِسُ : أَنَّهُ لَا يَخْتَلُو الْحَالُ مِنْ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ أَرَادَ جَوَازَ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، أَوْ أَرَادَ سَقُوطَ الْفِدْيَةِ بِلُبْسِهِ عِنْدَهَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

(١) انظر : مغني المحتاج (٢/٢٩٤) .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤/٥١٥) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣/٤٧١) .

(٣) انظر : المغني (٥/١٢٢) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومتناسك الحج والعمرة ] (٣/٢٨-٣٠ ، ٣٢-٣٣) ؛ سنن الدارقطني (٢/٢٢٨-٢٣٠) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣/٤٧١) ؛ مجموع فتاوى الشيخ عبد العزيز ابن باز (٦/٢٥٧-٢٥٨) ؛ إرواء الغليل (٤/١٩٢-١٩٣ ، ١٩٤-١٩٥) .  
وسَيَأْتِي مَزِيدٌ كَلَامٍ عَلَى الْحَدِيثَيْنِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فِي مَسْأَلَةِ قَطْعِ الْخَفَيْنِ قَبْلَ لُبْسِهِمَا . انظر (ص ١٣٢٦ وما بعدها) من هذا البحث .

أَرَادَ جَوَازَ لُبْسِهِ خَاصَّةً عِنْدَ الْحَاجَةِ وَقَصْدَ اسْتِثْنَاءِ السَّرَاوِيلِ مِنَ الْمَخِيطِ ؛ لِأَنَّ لُبْسَ السَّرَاوِيلِ لَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ دُونَ سَائِرِ الْمَخِيطِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَحَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ إِسْقَاطٌ لِفَائِدَةِ تَخْصِيصِ السَّرَاوِيلِ وَاسْتِثْنَائِهِ مِنَ الْجُمْلَةِ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُ أَرَادَ إِسْقَاطَ الْفِدْيَةِ فِي لُبْسِهِ لِلْحَاجَةِ <sup>(١)</sup> .

(ب) وَاسْتَدَلُّوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ :

بِأَنَّ مَا وَجَبَتِ الْفِدْيَةُ بِلُبْسِهِ مِنَ الْمَخِيطِ مَعَ وُجُودِ الْإِزَارِ ، وَجَبَتْ مَعَ عَدَمِهِ ؛ كَالْقَمِيصِ ؛ فَإِنَّ الْفِدْيَةَ تَجِبُ بِلُبْسِهِ مَعَ وُجُودِ الرِّدَاءِ وَعَدَمِهِ <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ لِأَنَّ الرِّدَاءَ لَا يَجِبُ لُبْسُهُ لِلْمُحْرَمِ عَلَى هَيْئَتِهِ ؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ ، بِخِلَافِ الْإِزَارِ فَإِنَّهُ يَجِبُ لُبْسُهُ لِسِتْرِ الْعَوْرَةِ ؛ لِأَنَّ كَشْفَهَا مُحَرَّمٌ .

وَلِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الرِّدَاءَ وَوَجَدَ الْقَمِيصَ فَإِنَّهُ يَرْتَدِّي بِهِ ، بِخِلَافِ الْإِزَارِ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْهُ فَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَتَزَرَ بِالسَّرَاوِيلِ عَلَى هَيْئَةِ الْإِزَارِ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَسْتُرُ الْعَوْرَةَ <sup>(٣)</sup> .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ لُبْسِ الْمُحْرَمِ لِلْسَّرَاوِيلِ ، وَأَنَّ مَنْ لَبَسَهُ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ وَلَوْ كَانَ مُحْتَاجًا :

(أ) اسْتَدَلُّوا مِنَ السُّنَّةِ : بِحَدِيثِ ابْنِ عُمرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا

(١) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٥١٦/٤) ، بتصرفٍ .

(٢) انظر : المجموع شرح المذهب (٢٧٤/٧-٢٧٥) ؛ المغني (١٢٠/٥) .

(٣) انظر : المجموع شرح المذهب (٢٧٤/٧-٢٧٥) ؛ المغني (١٢٠/٥) ؛ أحكام اللباس المتعلقة بالصلاة والحج (ص ٥٠٠) .

قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَ ، وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْبِرَانِسَ ، وَلَا الْخِفَافَ ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الرَّغْفَرَانُ أَوْ وَرْسٌ » (١) .

فَهُوَ ظَاهِرٌ فِي عَدَمِ جَوَازِ لُبْسِ الْمُحْرِمِ السَّرَاوِيلَ مُطْلَقًا ؛ إِذْ لَوْ كَانَ فِي ذَلِكَ رُخْصَةٌ لَأَسْتَثْنَاهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا اسْتَثْنَى لُبْسَ الْخُفَيْنِ عِنْدَ عَدَمِ النُّعْلَيْنِ (٢) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بِحَدِيثِي ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ؛ فَإِنَّهُمَا حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ ، صَرِيحَانِ فِي اسْتِثْنَاءِ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ ، مِنْ غَيْرِ فُتْقٍ وَلَا فِدْيَةٍ ، وَهُمَا مُتَأَخِّرَانِ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ (٣) .

وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا الرَّدِّ : بِالْإِعْتِدَارِ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَنَّ التَّرْخِيصَ فِي لُبْسِ السَّرَاوِيلِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ لَمْ يَتْلُغْهُ (٤) .

فَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : عَمَّا ذُكِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ » . فَقَالَ : لَمْ أَسْمَعْ بِهَذَا ، وَلَا أَرَى أَنَّ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ سَرَاوِيلَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ فِيمَا نَهَى عَنْهُ مِنْ لُبْسِ الثِّيَابِ الَّتِي لَا يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَلْبَسَهَا ، وَلَمْ يَسْتَنْ فِيهَا كَمَا اسْتَثْنَى فِي الْخُفَيْنِ (٥) .

(١) انظر تخریجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٩٠ ، ١٢٩٢) .

(٢) انظر : بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/٢٣٤) .

(٣) انظر : ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ]

(٣/٣٢-٣٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤/٦٩) .

(٤) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤/٦٩) .

(٥) الموطأ (١/٣٢٥) ، كتاب الحج ، باب ما ينهي عنه من لبس الثياب في الإحرام .

- وَلَكِنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ ثَابِتٌ - كَمَا سَبَقَ - ، فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا وَجَبَ الْأَخْذُ بِهِ ، وَالْمَصِيرُ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

(ب) وَاسْتَدْلُوا مِنَ الْقِيَاسِ :

بِالْقِيَاسِ عَلَى مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ لِلضَّرُورَةِ ، فَهُوَ قَدْ فَعَلَ مُبَاحًا لَهُ ، وَالْكَفَّارَةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ ؛ فَكَذَلِكَ مَنْ لَبَسَ السَّرَاوِيلَ ، لَا يُسْقِطُ لِبَاسُهُ لِلضَّرُورَةِ الْكَفَّارَةَ عَنْهُ ؛ لِكَوْنِهِ مَمْنُوعًا مِنْهُ ، وَإِنَّمَا يُسْقِطُ الْإِثْمَ خَاصَّةً ، وَيَبْقَى وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

- وَلَكِنَّ هَذَا الْقِيَاسَ مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ وَالْفَرْقُ : أَنَّ حَلْقَ الشَّعْرِ لِلضَّرُورَةِ وَرَدَ فِيهِ النَّصُّ بِوُجُوبِ الْكَفَّارَةِ ، بَيْنَمَا لُبْسُ السَّرَاوِيلِ عِنْدَ فَقْدِ الْإِزَارِ ثَبَتَ جَوَازُهُ فِي السُّنَّةِ مِنْ غَيْرِ كَفَّارَةٍ .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّهُ يَحْجُوزُ لِلْمُحْرَمِ لُبْسُ السَّرَاوِيلِ إِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ فَتَقِي وَلَا قَطْعٍ ، وَلَا فِدْيَةٍ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ؛ لِقُوَّةِ أدْلَتِهِ ، وَسَلَامَتِهَا مِنَ الِاعْتِرَاضَاتِ الْقَادِحَةِ .

\* \* \*

(١) انظر : ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٣٣/٣) .

(٢) انظر : مختصر اختلاف العلماء (١٠٧/٢) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٥١٥/٤) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٥٤/٨) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٩٤/٥) .



## الْفَرْعُ الْخَامِسُ حُكْمُ لُبْسِ الْمُحْرِمِ الْخَفِيِّ

○ أَوَّلًا : حُكْمُ لُبْسِ الْخَفِيِّ عِنْدَ عَدَمِ النَّعْلَيْنِ :

اختلف أهل العلم فيمن لم يجد النعلين ؛ بأن لم يقدر على تحصيلهما ، أو عجز عن نعليهما وهو يريد الإحرام بحج أو عمره هل يجوز له لبس الخفين أو لا ، على ثلاثة أقوال :

• القول الأول :

يجوز للمحرم إذا لم يجد النعلين أن يلبس الخفين بشرط : أن يقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ، فإن لبسهما على حالهما لزمته الفدية .  
وإليه ذهب جمع من الصحابة والتابعين ؛ منهم : عمر ، وأبنة عبد الله ، وعروة ابن الزبير ، وسفيان الثوري ، وإسحاق بن راهويه ، وابن المنذر ، والنخعي .

وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، ورواية عند الحنابلة <sup>(١)</sup> .

(١) انظر : بدائع الصنائع (٢٠٤/٣) ؛ المبسوط (١٢٦/٤) ؛ مختصر اختلاف العلماء (١٠٥/٢) ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢٣٣/٢-٢٣٤) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٤٢١/١-٤٢٣) ؛ أسهل المدارك (٢٩٨/١) ؛ المجموع شرح المذهب (٢٧٥-٢٧٦) ؛ مغني المحتاج (٢٩٣-٢٩٤) ؛ المغني (١٢٠-١٢١) ؛ كشاف القناع عن من الإقناع (٤٢٦/٢) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٥١٥/٤) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٥٤/٨) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦٩/٤) .

## • الْقَوْلُ الثَّانِي :

يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ إِذَا لَمْ يَجِدِ النُّعْلَيْنِ أَنْ يَلْبَسَ الْخُفَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ ، وَلَا فِدْيَةٍ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ .

وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ .  
وَالْيَهُ دَهَبَ الْحَنَابِلَةِ فِي الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَذْهَبِ <sup>(١)</sup> .

## • الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

يُمنَعُ الْمُحْرِمُ مِنْ لُبْسِ الْخُفَيْنِ مُطْلَقًا ، فَإِنْ لَبَسَهُمَا فَدَى ، وَلَوْ كَانَ مُتَحَاجًّا ، وَلَوْ قَطَعَهُمَا أَيْضًا . وَهُوَ قَوْلٌ مَنْسُوبٌ لِلْحَنَفِيَّةِ <sup>(٢)</sup> .

## \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الْمُحْرِمِ الْخُفَيْنِ عِنْدَ عَدَمِ النُّعْلَيْنِ بِشَرْطِ أَنْ يَقْطَعَهُمَا حَتَّى يَصِيرَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ :

اسْتَدْلُّوا بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَ ، وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ ، وَلَا الْبُرَانِسَ ، وَلَا الْخِيفَافَ ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نُعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مِثْلَهُ الرَّعْفَرَانُ أَوْ وَرَسٌ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : المغني (١٢٠/٥-١٢١) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٤٢٦/٢-٤٢٧) ؛ ابن

تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٢٦/٣-٢٧) ؛

ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦٩/٤) ، (٤٧١/٣) .

(٢) انظر : المبسوط (١٢٦/٤) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٥١٥/٤) .

(٣) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٩٢) .

فَهُوَ نَصٌّ ظَاهِرٌ فِي وُجُوبِ قَطْعِ الْخُفَّيْنِ لِلْمَجْرِمِ الَّذِي لَمْ يَجِدِ النُّعْلَيْنِ ، وَهُوَ مُقَيَّدٌ لِمَا جَاءَ فِي حَدِيثِي ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - ، فَيَحْمَلُ الْمُطْلَقُ فِيهِمَا عَلَى الْمُقَيَّدِ هُنَا (١) .

قَالَ الْإِمَامُ النَّسَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ مُطْلَقَانِ ، فَيَجِبُ حَمْلُهُمَا عَلَى الْمُقْطُوعَيْنِ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ؛ فَإِنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ » (٢) .

- وَاعْتَرَضَ عَلَى الاستِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهِهِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ - ، وَقَدْ سَبَقَ تَقْرِيرُ هَذَا الْاعْتِرَاضِ (٣) .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ زِيَادَةَ ( وَلَيَقْطَعُهُمَا مِنْ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ) ؛ مُدْرَجَةٌ فِي الْحَدِيثِ مِنْ كَلَامِ نَافِعٍ ؛ الرَّائِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَلَيْسَتْ مِنْ أَصْلِ الْحَدِيثِ ؛ كَمَا رَجَحَ ذَلِكَ ابْنُ قُدَامَةَ وَغَيْرُهُ ؛ وَلِذَا اختلفَ الرَّوَاةُ فِي رَفْعِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَوَقْفِهِ ، فِي حِينَ إِنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي رَفْعِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (٤) .

قَالَ ابْنُ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّة - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَالْإِدْرَاجُ فِيهِ مُحْتَمَلٌ ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ يَسْتَقِلُّ الْكَلَامُ الْأَوَّلُ بِدُونِهَا ؛ فَالْإِدْرَاجُ فِيهِ مُمَكِّنٌ ، فَإِذَا جَاءَ مُصَرِّحًا بِهِ أَنَّ

(١) انظر : المغني (١٢١/٥) ؛ معالم السنن شرح سنن أبي داود (١٥٢/٢) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٥٤/٨) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٣٢٢) .

وسياتي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - الْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْاعْتِرَاضِ (ص ١٣٢٩ وما بعدها) من هذا البحث .

(٤) انظر : المغني (١٢١/٥) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٧١/٣) .

نَافِعًا قَالَهُ ، زَالَ الْإِشْكَالُ » (١) .

وَرُدُّ هَذَانِ الْوَجْهَانِ : بِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ زِيَادَةٌ ثَقَّةٌ ، وَالزِّيَادَةُ مِنْ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ ؛ فَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ ثَابِتٌ ، وَيَحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ ، لِيَرْتَفَعَ التَّعَارُضُ (٢) .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ هَذَا الْاِغْتِرَاضِ : « وَهُوَ تَعْلِيلٌ مَرْدُودٌ ، بَلْ لَمْ يُخْتَلَفْ عَلَى ابْنِ عُمَرَ فِي رَفْعِ الْقَطْعِ إِلَّا فِي رِوَايَةِ شَاذَةٍ ، عَلَى أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا ؛ فَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا ، وَلَا يَرْتَابُ أَحَدٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ جَاءَ بِإِسْنَادٍ وَصِفَ بِكَوْنِهِ أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَاطِ ؛ مِنْهُمْ : نَافِعٌ ، وَسَالِمٌ ، بِخِلَافِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَلَمْ يَأْتِ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ... وَهُوَ مَعْرُوفٌ مَوْصُوفٌ بِالْفَقْهِ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ » (٣) .

- وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا الرَّدِّ : بِأَنَّ الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحَانِ ، وَلَيْسَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ مِمَّا يُقَالُ فِيهِ : الزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَفِظَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ ، وَغَيْرَهُ عَقْلَهَا ، وَذَهَلَ عَنْهَا ، أَوْ نَسِيَهَا ؛ فَإِنَّ هَذَيْنِ حَدِيثَانِ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِهِمَا فِي وَقْتَيْنِ وَمَكَانَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ؛ فَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ تَكَلَّمَ بِهِ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ ، قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، لَمَّا سُئِلَ عَمَّا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ تَكَلَّمَ بِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَاقِفٌ

(١) تهذيب السنن شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود (١٩٥/٥) .

(٢) انظر : ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ]

(٣/٢٧-٢٨) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٥٤/٨) .

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٧١/٣-٤٧٢) .

بِعَرَفَاتٍ ، بَعْدَمَا رَأَى حَاجَةَ النَّاسِ إِلَى لُبْسِ الْخِفَافِ وَالسَّرَاوِيلِ ، فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْقَطْعَ ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ حَفِظَهَا ابْنُ عُمَرَ دُونَ غَيْرِهِ فَقَدْ أَخْطَأَ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْمُرُوزِيُّ - رحمه الله - : « اخْتَجَحْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ قُلْتُ : وَهُوَ زِيَادَةٌ فِي الْخَبَرِ . فَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ وَذَلِكَ حَدِيثٌ » .

وَيَبِينُ ذَلِكَ : أَنَّهُمَا حَدِيثَانِ مُتَغَايِرَا اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ؛ فِي هَذَا مَا لَيْسَ فِي هَذَا ، وَفِي هَذَا مَا لَيْسَ فِي هَذَا ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، وَكَانَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هُوَ الْمُتَأَخِّرُ ، فَلَا مَجَالَ إِلَّا لِلْقَوْلِ بِالنَّسْخِ ، وَأَنَّ مَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رُخْصَةً بِتَرْكِ الْقَطْعِ ، رَخَصَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ لِلأُمَّةِ لَمَّا رَأَى الْحَاجَةَ إِلَى لُبْسِ الْخِفَافِ <sup>(٢)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّالِثُ : أَنَّ الْمُطْلَقَ إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِذَا كَانَ اللَّفْظُ صَالِحًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ؛ بِحَيْثُ يَتَبَيَّنُ بِاللَّفْظِ الْمُقَيَّدِ أَنَّ الْمُرَادَ هُوَ دُونَ غَيْرِهِ ؛ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ فَإِنَّهُ اسْمٌ مُطْلَقٌ يَدْخُلُ فِيهِ الرَّقَبَةُ الْمُؤْمِنَةُ وَالْكَافِرَةُ ، فَإِذَا عُنِيَ بِهِ الْمُؤْمِنَةُ جَازَ ؛ لِأَنَّهَا رَقَبَةٌ وَزِيَادَةٌ .

أَمَّا هُنَا فَإِنَّ الْخُفَّ مَتَى قُطِعَ حَتَّى صَارَ كَالْخِذَاءِ ، لَمْ يَنْقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْخُفِّ ؛ وَلِهَذَا إِذَا قِيلَ : الْمَسْحُ عَلَى الْخُفِّ ، لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ الْخُفُّ الْمَقْطُوعُ وَلَا الْمَدْنَسُ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِخُفَّيْنِ عَلَى الْحَقِيقَةِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٢٨/٣-٢٩) ، بتصرف .

(٢) انظر : المرجع السابق (٢٩/٣-٣٠) .

(٣) النساء : ٩٢ .

(٤) انظر : ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٣٥/٣) ، بتصرف .

الْوَجْهَ الرَّابِعُ : أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ مَخْصُوصٌ بِحَدِيثِي ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ - رضي الله عن الصَّحَابَةِ أَجْمَعِينَ - ؛ حَيْثُ لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِمَا قَطْعُ الْخُفَّيْنِ ، فَاسْتَوَى الْحَالُ بَيْنَ الْقَطْعِ وَعَدَمِهِ مِنْ غَيْرِ إِنْجَابِ فِدْيَةٍ <sup>(١)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الْمُحْرِمِ الْخُفَّيْنِ إِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ ، وَلَا فِدْيَةٍ :

(أ) اسْتَدَلُّوا مِنَ السُّنَّةِ بِمَا يَلِي :

١- مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رضي الله تعالى عنهما - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ : « السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ ، وَالْخُفَّانِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ ؛ يَعْنِي : الْمُحْرِمَ » <sup>(٢)</sup> .

٢- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رضي الله عنهما - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ لَمْ يَجِدِ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدِ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلًا » <sup>(٣)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْلَقَ الْإِذْنَ فِي لُبْسِ الْخُفَّيْنِ فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ ، وَلَمْ يَشْتَرِطِ الْقَطْعَ ، وَلَا الْفِدْيَةَ ، وَكَانَ هَذَا بَعْرَفَاتٍ ، وَأَكْثَرُ الْحَاضِرِينَ مَعَهُ بِهَا لَمْ يَشْهَدُوا خُطْبَتَهُ بِالْمَدِينَةِ الَّتِي رَوَاهَا ابْنُ عُمَرَ ، وَأَمَرَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ الْخُفَّيْنِ ، حَيْثُ اجْتَمَعَ لَهُ فِي صَعِيدِ عَرَفَاتٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْيَمَنِ وَالطَّائِفِ وَالْبَوَادِي مَا لَا يُحْصَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ ؛ فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ

(١) انظر : المغني (١٢٠/٥) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣١٨) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣١٩) .

جَوَّازَ لُبْسِ الْخُفَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ إِنَّمَا هُوَ رُخْصَةٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ لِمَا رَأَى بِهِمْ مِنَ الْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى التَّرْخِيصِ (١).

وَاعْتَرَضَ عَلَى الاسْتِدْلَالِ بِهَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ زِيَادَةَ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - لَا تُخَالِفُ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا عَزَبَتْ عَنْهُ ، أَوْ شَكَّ فِيهَا ، أَوْ قَالَهَا وَلَمْ يَنْقُلْهَا عَنْهُ الرَّوَاةُ ، وَمِمَّا يُؤَيِّدُ هَذَا : أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ جَمْعٌ مِنَ الرَّوَاةِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ كَانَ بِعَرَفَاتٍ إِلَّا فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ ، وَرِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ أَوَّلَى مِنْ رِوَايَةِ الْوَاحِدِ ، وَحَيْثُذِي فَلَا يَثْبُتُ أَنَّهُ مُتَأَخَّرٌ ، بَلْ يُقَالُ : إِنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ مُجْمَلٌ - وَكَذَا حَدِيثُ جَابِرٍ - ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ مُفَسَّرٌ بِزِيَادَةٍ ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ (٢) .

- وَرَدَّ هَذَا الْاِغْتِرَاضُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ رِوَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - ثَابِتَةٌ فِي الصَّحِيحِ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا ، وَنَاهِيكَ بِرِوَايَةِ شُعْبَةَ لَهَا ؛ فَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ وَقَدْ حَفِظَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ الَّتِي لَمْ يَنْقُلْهَا غَيْرُهُ مِنَ الرَّوَاةِ (٣) .

(١) انظر : المغني (١٢١/٥) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٢٨/٣-٢٩) ؛ تهذيب السنن شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود (١٩٥/٥) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٧١/٣) .

(٢) انظر : الأُم (١٢٥/٢-١٢٦) ؛ المجموع شرح المهذب (٢٦٥/٧) ؛ المغني (١٢١/٥) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٢٨/٣) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٥٤/٨) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٧١/٣) ؛ تهذيب السنن شرح سنن أبي داود (١٩٥/٥) .

(٣) انظر : عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٩٦/٥) .

الثاني : مَا قَرَّرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَغَيْرُهُ مِنْ أَنَّ هَذَيْنِ حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ ثَابِتَانِ ، تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِهِمَا فِي وَقْتَيْنِ وَمَكَائِنِ مُخْتَلِفَيْنِ ؛ فَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ تَكَلَّمَ بِهِ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ ، قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، لَمَّا سُئِلَ عَمَّا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ تَكَلَّمَ بِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَأَقِفٌ بِعَرَفَاتٍ ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ هُوَ الْمُتَأَخِّرُ ، فَلَا مَحَالَّ إِلَّا لِلْقَوْلِ بِالنَّسْخِ ، وَأَنَّ مَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رُخْصَةً بِتَرْكِ الْقَطْعِ ، رَخَّصَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ لِلأُمَّةِ لَمَّا رَأَى الْحَاجَةَ إِلَى لِبَاسِ الْخِفَافِ (١) .

الوجه الثاني : أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ مُقَيَّدٌ لِحَدِيثِي ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ - (٢) .

وَقَدْ سَبَقَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْاِعْتِرَاضِ (٣) .

(ب) اسْتَدَلُّوا مِنَ الْأَثَرِ : بِأَنَّ هَذَا هُوَ عَمَلُ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ وَكِبَارِهِمْ ؛ فَقَدْ سَرَدَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْأَثَارَ عَنْ جَمْعٍ كَبِيرٍ مِنْهُمْ ؛ كَعُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا : السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ ، وَالْخِفَافَ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ (٤) .

(١) انظر : ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٢٨/٣-٣٠) ؛ تهذيب السُّنَنِ شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود (١٩٦/٥) .

(٢) ، (٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٣٢٧-١٣٢٨ ، ١٣٣١) .

(٤) انظر : شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٢٦/٣-٢٧) وهو رحمه الله يميلُ إِلَى صِحِّهَا عَنْهُمْ .



(ج) اسْتَدْلُوا مِنَ الْقِيَاسِ :

بِالْقِيَاسِ عَلَى لُبْسِ السَّرَاوِيلِ لِلْمُحْرِمِ ؛ فَكَمَا يَجُوزُ لَهُ لُبْسُهُ إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ قَتْعٍ ، فَكَذَا الْخَفَيْنِ إِذَا احْتَاجَ إِلَيْهِمَا لِبَسَهُمَا مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَحْظُورٌ جَازٌ لُبْسُهُ لِلضَّرُورَةِ <sup>(١)</sup> .

وَاعْتَزَّضَ عَلَى هَذَا : بَأَنَّهُ قِيَاسٌ فَاسِدٌ الْاِعْتِبَارِ ؛ لِأَنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ الْأَمْرِ بِقَطْعِ الْخَفَيْنِ دُونَ السَّرَاوِيلِ <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا الْاِعْتَزَّاضُ مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - جَوَازُ لُبْسِ الْخَفَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ ، فَلَمْ يَتَّقِ هَذَا الْقِيَاسُ فَاسِدَ الْاِعْتِبَارِ ؛ لِأَنَّ النَّصَّ سَوَى بَيْنَ السَّرَاوِيلِ وَالْخَفِّ فِي عَدَمِ لَزُومِ الْقَطْعِ .

(د) اسْتَدْلُوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ بِمَا يَلِي :

١\_ أَنَّ الْقَطْعَ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَعَهُ بَعَرَفَاتٍ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ خُطْبَتَهُ فِي الْمَدِينَةِ ، وَلَمْ يَعْرِفْ مَا أَمَرَ بِهِ ، وَمَا نَهَى عَنْهُ ، وَمِنْ الْمُقَرَّرِ أَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ لَا يَجُوزُ <sup>(٣)</sup> .

٢\_ أَنَّ فِي قَطْعِ الْخَفَيْنِ إِضَاعَةً لِلْمَالِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِفْسَادًا لَهُمَا وَإِتْلَافًا ، وَإِتْلَافُ الْمَالِ فِي الشَّرِيعَةِ مِنْهِيٌّ عَنْهُ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المغني (١٢١/٥) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٧٢/٣) .

(٢) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٧٢/٣) .

(٣) انظر : المغني (١٢٢/٥) ؛ تهذيب السنن شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود (١٩٥/٥) .

(٤) انظر : المغني (١٢١/٥) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك ]

وَاعْتَزَضَ عَلَى هَذَا : بَعْدَ التَّسْلِيمِ بَأَنَّ فِي قَطْعِ الْخُفَيْنِ لِلْمُحْرِمِ إِضَاعَةً لِلْمَالِ وَإِتْلَافًا ؛ لِأَنَّ إِضَاعَةَ الْمَالِ إِنَّمَا تَكُونُ فِيمَا نَهَى الشَّارِعُ عَنْهُ ، وَأَمَّا مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ فَلَيْسَ فِيهِ إِضَاعَةٌ لِلْمَالِ ، بَلْ هُوَ حَقٌّ يَجِبُ الْإِذْعَانُ لَهُ <sup>(١)</sup> .

- وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ : بَأَنَّ الْأَمْرَ بِالْقَطْعِ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ - ، وَحِينَئِذٍ فَيَصِحُّ أَنْ قَطَعَ الْخُفَّ إِتْلَافٌ لَهُ ، وَإِضَاعَةٌ لِلْمَالِ <sup>(٢)</sup> .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ لُبْسِ الْخُفَيْنِ مُطْلَقًا ، فَإِنْ لَبَسَهُمَا فَدَى ، وَلَوْ كَانَ مُحْتَاجًا ، وَلَوْ قَطَعَهُمَا :

١ - قِيَاسًا عَلَى فِدْيَةِ حَلْقِ الرَّأْسِ إِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ الْمُحْرِمُ لِلأَذَى ؛ فَإِنَّهُ يَحْلِقُ وَيَفْدِي ؛ فَكَذَلِكَ لُبْسُ الْخُفَيْنِ لِلضَّرُورَةِ لَا يُسْقِطُ الْكَفَّارَةَ ، وَإِنَّمَا يُسْقِطُ الْإِثْمَ خَاصَّةً <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ، وَالْفَرْقُ : أَنَّ لُبْسَ الْخُفَيْنِ لِلْحَاجَةِ أَبَاحُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ غَيْرِ إِنْجَابٍ فِدْيَةٍ ، وَأَمَّا حَلْقُ رَأْسِ الْمُحْرِمِ إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ لِأَذَى بِهِ فَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى وُجُوبِ الْفِدْيَةِ مَعَهُ <sup>(٤)</sup> .

⇨ الْحَجُّ وَالْعَمْرَةُ [ (٤٠/٣) ] .

(١) انظر : معالم السنن شرح سنن أبي داود (١٥٢/٢) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ،

المجلد الثالث (٢٥٤/٨) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٧٢/٣) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٢٦٠ ، ١٢٧٢) .

(٣) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٥١٥/٤) ؛ شرح النووي على صحيح

مسلم ، المجلد الثالث (٢٥٤/٨) .

(٤) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٣٠٣-١٣٠٥) .

٢- قِيَاسًا عَلَى جَوَازِ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ عِنْدَ عَدَمِ الْإِزَارِ ؛ فَإِنَّ لُبْسَهُ يُوجِبُ الْفِدْيَةَ عَلَى الْمُحْرِمِ <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَعْدِمِ التَّسْلِيمِ أَوَّلًا ، وَثَانِيًا : بِالْفَرْقِ ؛ فَإِنَّ الْخُفَيْنِ أَمَرَ بِقَطْعِهِمَا أَوَّلًا ؛ حَتَّى يَكُونَا فِي مَعْنَى التَّغْلِيهِ اللَّذَيْنِ لَا فِدْيَةَ فِي لُبْسِهِمَا ، ثُمَّ رُحِّصَ فِي ذَلِكَ لِلْحَاجَةِ ، أَمَّا السَّرَاوِيلُ فَلَمْ يُؤْمَرْ بِفَتْحِهِ أَصْلًا ، وَلَمْ يُوجِبْ فِيهِ فِدْيَةٌ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَى لُبْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ فُتِحَ لَانْكَشَفَتِ الْعَوْرَةُ <sup>(٢)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي ؛ الْقَاضِي بِجَوَازِ لُبْسِ الْخُفَيْنِ لِمَنْ احْتَاجَ إِلَيْهِمَا وَهُوَ مُحْرِمٌ ، مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ وَلَا فِدْيَةٍ ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : لِقَوَّةِ أدَلَّتِهِ ، وَصَرَاحَتِهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى عَدَمِ الْقَطْعِ وَالْفِدْيَةِ ؛ فَإِنَّ حَدِيثِي ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - كَانَا بِعَرَفَاتٍ ، بَعْدَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِمَا النَّبِيُّ ﷺ الْقَطْعَ وَلَا الْفِدْيَةَ ، وَقَدْ حَضَرَ مَعَهُ بِعَرَفَاتٍ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ كَلَامَهُ فِي الْمَدِينَةِ ، وَالنَّاسُ فِي عَرَفَاتٍ مُحْتَاجُونَ إِلَى الْبَيَانِ ؛ لِجَهْلِهِمْ - فِي الْجُمْلَةِ - بِأَحْكَامِ الْحَجِّ ، وَلَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ ﷺ أَنْ يُؤَخَّرَ الْبَيَانُ عَنْ وَقْتِ حَاجَةِ النَّاسِ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ نَاسِخًا لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي قَالَهُ ﷺ بِالْمَدِينَةِ حِينَ أَرَادَ الْخُرُوجَ لِلْحَجِّ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٥١٤/٤) .

(٢) انظر : المرجع السابق (٥١٤/٤) .

(٣) انظر : المغني (١٢٢/٥) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدية في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٢٨٨/٣ - ٣٠ ، ٣٢-٣٣) ؛ سنن الدارقطني (٢٣٠/٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٧١/٣) ؛ مجموع فتاوى الشيخ عبد العزيز بن باز ﷻ

قَالَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَمِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْخَصَ فِي الْخُفَّيْنِ بِلَا قَطْعٍ ، بَعْدَ أَنْ مَنَعَ مِنْهُمَا : أَنَّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمَنَعَ مِنْ لُبْسِ السَّرَاوِيلِ مُطْلَقًا ، وَلَمْ يُبَيِّنْ فِيهِ حَالَةً مِنْ حَالَةٍ ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ الْمَتَأَخِّرِينَ تَرْخِيصُهُ فِي لُبْسِ السَّرَاوِيلِ عِنْدَ عَدَمِ الْإِزَارِ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ رُخْصَةَ الْبَدَلِ لَمْ تَكُنْ شُرِعَتْ فِي لُبْسِ السَّرَاوِيلِ ، وَأَنَّهَا إِنَّمَا شُرِعَتْ وَقْتُ خُطْبَتِهِ بِهَا ، وَهِيَ مُتَأَخِّرَةٌ ، فَكَانَ الْأَخْذُ بِالْمَتَأَخِّرِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ فَلَاخِرٍ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . »

فَمَدَّارُ الْمَسْأَلَةِ عَلَى ثَلَاثٍ نُكَّتْ ؛ إِحْدَاهَا : أَنَّ رُخْصَةَ الْبَدَلِيَّةِ إِنَّمَا شُرِعَتْ بِعَرَفَاتٍ ، لَمْ تُشْرَعْ قَبْلُ . وَالثَّانِيَّةُ : أَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ مُمْتَنِعٌ . وَالثَّالِثَةُ : أَنَّ الْخُفَّ الْمَقْطُوعَ كَالنَّعْلِ أَصْلٌ ، لَا أَنَّهُ بَدَلٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ » (١) .

• ثَانِيًا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ ، وَالْخُفَّانِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ ؛ يَعْنِي : الْمُحْرِمَ » (٢) .  
وَالْخُفُّ إِذَا قُطِعَ حَتَّى صَارَ كَالنَّعْلِ لَمْ يَعُدْ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ خُفٌّ ، فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا أَرَادَ التَّرْخِيصَ فِي لُبْسِ الْخُفِّ عَلَى حَقِيقَتِهِ (٣) .

\* \* \*

⇨ (٢٥٨-٢٥٧/٦) ؛ إرواء الغليل (٤/١٩٢-١٩٣ ، ١٩٤-١٩٥) .

(١) تهذيب السنن شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود (٥/١٩٨) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣١٨) .

(٣) وقد أفاض شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في الترخيص لهذا القول بما يطول المقام بذكره . انظر : شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٣/٣٠-٣١) .

○ ثَانِيًا : حُكْمُ لُبْسِ الْخُفَّيْنِ الْمَقْطُوعَيْنِ مَعَ وُجُودِ النَّعْلَيْنِ <sup>(١)</sup> :  
اختلفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ لُبْسِ الْمُحْرَمِ الْخُفَّيْنِ الْمَقْطُوعَيْنِ حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ  
الْكَعْبَيْنِ ، مَعَ وُجُودِ النَّعْلَيْنِ ؛ بِسَبَبِ خِلَافِهِمْ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى ؛ وَهِيَ : هَلْ يُعْتَبَرُ  
الْخُفُّ الْمَقْطُوعُ أَصْلًا كَالنَّعْلِ ، أَوْ هُوَ بَدَلٌ عَنِ الْخُفِّ ، وَكَانَ خِلَافُهُمْ عَلَى قَوْلَيْنِ :

### ● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ الْخُفَّ الْمَقْطُوعَ أَصْلًا كَالنَّعْلِ ، يَجُوزُ لُبْسُهُ لِلْمُحْرَمِ مَعَ وُجُودِ النَّعْلَيْنِ ،  
وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ ، مِمَّا هُوَ مَلْبُوسٌ لِلرَّجُلِ دُونَ الْكَعْبَيْنِ .  
وَالِيهِ ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ فِي قَوْلِ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ ، اخْتَارَهَا شَيْخُ  
الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ، وَتَلَمِيذُهُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ <sup>(٢)</sup> .

### ● الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ الْخُفَّ الْمَقْطُوعَ لَيْسَ أَصْلًا كَالنَّعْلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ عَنْهَا ، لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ  
لُبْسُهُ إِلَّا عِنْدَ فَقْدِ النَّعْلِ ، فَمَنْ لَبَسَهُ مَعَ وُجُودِ النَّعْلِ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ .  
وَالِيهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ فِي الصَّحِيحِ ، وَالْحَنَابِلَةُ <sup>(٣)</sup> .

(١) وَمِثْلُهَا الْآنَ : مَا يُسَمَّى بِالْكَتَادِرِ ؛ مِمَّا يُصْنَعُ عَلَى قَدْرِ الْقَدَمِ أَسْفَلَ الْكَعْبَيْنِ .  
(٢) انظر : المبسوط (١٢٧/٤) ؛ بدائع الصنائع (٢٠٧/٣) ؛ المجموع شرح المهذب  
(٢٧٣/٧ ، ٢٧٥) ؛ مغني المحتاج (٢٩٤/٢) ؛ المغني (١٢٢/٥) ؛ الإنصاف في معرفة  
الراجح من الخلاف (٤٦٥/٣) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة  
ومناسك الحج والعمرة ] (٤٥/٣) ؛ تهذيب السُّنَنِ شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع  
عون المعبود (١٩٦/٥-١٩٧) .

(٣) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٤٢٣/١) ؛ الخرشني على مختصر خليل  
(٣٤٦/١) ؛ التاج والإكليل (١٤٢/٣) ؛ المجموع شرح المهذب (٢٧٣/٧ ، ٢٧٥) ؛  
مغني المحتاج (٢٩٤/٢) ؛ المغني (١٢٢/٥) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ☞

## \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ على أَنَّ الخُفَّ المقطوعَ أَصْلُ كَالنَّعْلِ ، يَحُوزُ لِلْمُحْرَمِ لِبْسُهُ مَعَ وُجُودِ النَّعْلِ :

(أ) اسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ : بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَ ، وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ ، وَلَا الْبِرَانِسَ ، وَلَا الْخِفَافَ ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مِثْلَ الزَّعْفَرَانِ أَوْ وَرْسٍ » (١) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ يَتَضَحُّ مِنْ نَاحِيَتَيْنِ :

الأولى : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ لِلْمُحْرِمِ لِبْسَ الْخُفِّ بَعْدَ قَطْعِهِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كَالْخُفِّ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَالْخُفِّ لَمَا أَمَرَ بِقَطْعِهِ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ بِقَطْعِهِ خَرَجَ عَنْ مُشَابَهَةِ الْخُفِّ وَالتَّحَقَّقَ بِالنَّعْلِ الْمُبَاحِ لِبْسُهُ (٢) .

الثَّانِيَّةُ : أَنَّ الْفِدْيَةَ لَوْ وَجَبَتْ مَعَ قَطْعِ الْخُفِّ وَتَرْكِهِ ، لَمْ يَكُنْ لِقَطْعِهِ فَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ ، وَإِنَّمَا أُمِرَ بِقَطْعِهِمَا لِيَصِيرَا فِي مَعْنَى النِّعْلَيْنِ حَتَّى لَا تَجِبَ الْفِدْيَةُ عَلَى مَنْ لَبَسَهُمَا وَهُوَ مُحْرِمٌ (٣) .

⇒ (٤٦٥/٣) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٩٢) .

(٢) انظر : المغني (١٢٢/٣) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٤٥/٣-٤٦) ؛ تهذيب السُّنَنِ شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود (١٩٦/٥-١٩٧) .

(٣) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٥١٤/٤) .

وَاعْتَرِضَ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ ثَلَاثَةِ وُجُوهِ :  
الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : أَنَّ الْخُفَّ الْمَقْطُوعَ لَوْ كَانَ أَصْلًا كَالنَّعْلِ لَمَا كَانَ عَدَمُ النَّعْلِ  
شَرْطًا فِي جَوَازِ لُبْسِهِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَحَازَ لُبْسَهُ لِلْمُحْرِمِ عِنْدَ عَدَمِ النَّعْلِ <sup>(١)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا الْوَجْهِ : بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَطْعِ الْخُفِّ ، فَلَوْلَا أَنَّهُ بَعْدَ  
الْقَطْعِ يَخْتَلِفُ عَنْهُ قَبْلَ الْقَطْعِ لَمَا كَانَ فِي الْأَمْرِ بِقَطْعِهِ فَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا جَعَلَ عَدَمُ  
النَّعْلِ شَرْطًا فِي لُبْسِ الْخُفِّ لِأَجْلِ أَنَّ الْقَطْعَ إِفْسَادٌ لِصُورَةِ الْخُفِّ وَمَالِيَّتِهِ ، وَهَذَا لَا  
يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ النَّعْلِ ، أَمَّا مَعَ وُجُودِ النَّعْلِ فَلَا <sup>(٢)</sup> .

الْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّ غَايَةَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -  
جَوَازُ الْإِتِّقَالِ إِلَى الْخُفِّ عِنْدَ عَدَمِ النَّعْلِ ، وَهَذَا يُفِيدُ الْجَوَازَ ، وَأَمَّا إِسْقَاطُ الْفِدْيَةِ  
فَلَا ، قِيَاسًا عَلَى حَلْقِ الشَّعْرِ لِلأَذَى <sup>(٣)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ : بِأَنَّ إِجْبَابَ الْفِدْيَةِ عَلَى مَنْ لَبَسَ الْخُفَّ  
الْمَقْطُوعَ ضَعِيفٌ نَصًّا وَقِيَاسًا ؛ أَمَّا نَصًّا : فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ الْبَدَلَ فِي حَدِيثِ ابْنِ  
عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ ، وَلَمْ يَأْمُرْ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا بِالْفِدْيَةِ ، مَعَ الْحَاجَةِ إِلَى بَيَانِهَا ،  
وَتَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ ، فَسُكُوتُهُ عَنْ إِجْبَابِ الْفِدْيَةِ مَعَ قِيَامِ  
الْحَاجَةِ وَشِدَّتِهَا إِلَى بَيَانِهَا دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهَا .

(١) انظر : المغني (١٢٢/٣) ؛ تهذيب السنن شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود  
(١٩٧/٥) .

(٢) انظر : تهذيب السنن شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود (١٩٧/٥) .

(٣) انظر : المرجع السابق (١٩٧/٥) .

وَأَمَّا قِيَاسُ وَجُوبِ الْفِدْيَةِ - وَالْحَالُ مَا ذُكِرَ - عَلَى وَجُوبِ الْفِدْيَةِ فِي الْحَلْقِ  
لِلأَذَى : فَضَعِيفٌ جِدًّا ؛ لِأَنَّ النَّصَّ دَلَّ هُنَاكَ عَلَى وَجُوبِ الْفِدْيَةِ ، بِخِلَافِ مَا  
هَاهُنَا <sup>(١)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ : أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْأَبْدَالِ الَّتِي تَحْجُزُ عِنْدَ عَدَمِ مُبْدَلَاتِهَا ؛  
كَالتَّرَابِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ ، وَكَالصِّيَامِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْإِعْتِقاقِ وَالْإِطْعَامِ ، وَنظَائِرِ  
ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> .

- وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ لِبَسَ الْخُفِّ الْمَقْطُوعِ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْمَحْظُورِ الْمُسْتَبَاحِ بِالْفِدْيَةِ ؛  
لِوُجُودِ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذُكِرَ ؛ وَالْفَرْقُ : أَنَّ النَّاسَ مُشْتَرِكُونَ فِي الْحَاجَةِ إِلَى لِبَسِ  
مَا يَقُونَ بِهِ أَرْجُلَهُمُ الْأَرْضَ وَالْحَرَّ وَالشَّوْكَ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، فَالْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ عَامَّةٌ ،  
وَلَمَّا احْتَاجَ الْعُمُومُ لَمْ يُحْظَرْ عَلَيْهِمْ ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ فِيهِ فِدْيَةٌ <sup>(٣)</sup> .

الثَّانِي : أَنَّ الْخُفَّ الْمَقْطُوعَ يَخْرُجُ عَنْ صُورَةِ الْخُفِّ ، وَيَلْتَحِقُ بِالتَّغْلِ ، وَحِينَئِذٍ  
فَلَا يُقَالُ إِنَّهُ مِنْ الْأَبْدَالِ الَّتِي لَا تَحْجُزُ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ مُبْدَلَاتِهَا ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ قَطْعِهِ لَمْ يَعُدْ  
خُفًّا أَصْلًا <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المرجع السابق (١٩٧/٥) .

(٢) انظر : المرجع السابق (١٩٧/٥) .

(٣) انظر : المرجع السابق (١٩٧/٥-١٩٨) .

(٤) انظر : ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ]  
(٣/٣٤-٣٧) .



(ب) اسْتَدْلُوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ بِمَا يَلِي :

١\_ أَنَّ الْخُفَّ الْمَقْطُوعَ لَيْسَ بِخُفٍّ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَلَا فِي مَعْنَى الْخُفِّ ، وَهُوَ لَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يُلْحَقَ بِالْخُفِّ ؛ أَوْ يُلْحَقَ بِالنَّعْلِ ، وَإِلْحَاقُهُ بِالنَّعْلِ أَشْبَهُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ كَالنَّعْلِ <sup>(١)</sup> .

٢\_ أَنَّ الْقَدَمَ عُضْوٌ يَحْتَاجُ إِلَى لُبْسٍ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُبَاحَ لَهُ مَا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْمَشْيِ فِي النَّعْلِ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُرَخَّصَ لَهُمْ فِيْمَا يُشَبِّهُهُ مِنَ الْجُمُحِمِ وَالْمَدَاسِ وَنَحْوِهِمَا ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ <sup>(٢)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى أَنَّ الْخُفَّ الْمَقْطُوعَ لَيْسَ أَصْلًا كَالنَّعْلِ ، فَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ لُبْسُهُ مَعَ وُجُودِ النَّعْلِ :

(أ) اسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ : بِحَدِيثِ ابْنِ عُمرَ - فِيْمَا يَلْبَسُهُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ - ؛ حَيْثُ جَاءَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ : أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى هَذَا الْمَنْبَرِ ، وَهُوَ يَنْهَى النَّاسَ إِذَا أَحْرَمُوا عَمَّا يُكْرَهُ لَهُمْ : « لَا تَلْبَسُوا الْعَمَائِمَ وَلَا ، الْقُمُصَ ، وَلَا السَّرَاوِيْلَاتِ ، وَلَا الْبَرَائِيسَ ، وَلَا الْخُفَيْنِ ، إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ مُضْطَرٌّ إِلَيْهِمَا ، فَيَقْطَعَهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرَسُ وَلَا الزَّعْفَرَانُ » <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٤٦/٣) .

(٢) انظر : المرجع السابق (٤٦/٣) .

(٣) رواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة ، مسند عبد الله بن عمر ، ح (٤٨٦٨) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا السُّنَدِ : « حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ - وَإِنْ كَانَ مُدْلَسًا ، وَقَدْ عَنَّنْ - قَدْ تَوَبَّعَ ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُرَخِّصْ لِلْمُحْرِمِ فِي لُبْسِ الْخُفِّ الْمَقْطُوعِ إِلَّا إِذَا عُدِمَ النَّعْلُ ، وَعَلَّقَهُ بِاضْطِرَّارِهِ إِلَيْهِ ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي نَهْيِهِ عَنْ لُبْسِهِ أَوْ قَطْعِهِ إِذَا لَمْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ وَاجِدًا لِلنَّعْلِ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرًّا لِقَطْعِ الْخُفِّ <sup>(١)</sup> .

ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَ بِقَطْعِ الْخُفِّ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَى لُبْسِهِ لِيُقَارِبَ النَّعْلَ ، لَا لِيَصِيرَ مِثْلَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مِثْلَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا الاستِدْلَالُ مَرْدُودٌ : بَعْدَ التَّسْلِيمِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُرَخِّصْ فِي لُبْسِ الْخُفِّ الْمَقْطُوعِ إِلَّا لِإِعَادِمِ النَّعْلِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا جَعَلَ عَدَمَ النَّعْلِ شَرْطًا فِي قَطْعِ الْخُفِّ ؛ لِأَنَّهُ إِفْسَادٌ لَصُورَتِهِ ، وَإِهْدَارٌ لِمَالَتِهِ ، وَهَذَا لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ النَّعْلِ .

فَأَمَّا إِذَا قُطِعَ الْخُفُّ ، فَلَا يَكُونُ لِلنَّهْيِ عَنْ قَطْعِهِ مَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ وَقْتِذَاكَ قَدْ صَارَ مَقْطُوعًا ، وَصَارَ فِي مَعْنَى النَّعْلِ ، وَلَمْ يَعُدْ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ خُفٌّ عَلَى الْحَقِيقَةِ <sup>(٣)</sup> .

(ب) اسْتَدْلُوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ :

بِأَنَّ الْخُفَّ الْمَقْطُوعَ وَمَا فِي حُكْمِهِ مَخِيطٌ ، مَصْنُوعٌ عَلَى قَدْرِ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ

⇒ حنبل (٤٧٣/٨-٤٧٤) .

وَصَحَّحَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْعَمْدَةِ فِي الْفَقْهِ [ قِسْمُ الطَّهَارَةِ وَمَنَاسِكَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ] (٤٦/٣) .

(١) انظر : ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قِسْمُ الطَّهَارَةِ وَمَنَاسِكَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ] (٤٦/٣-٤٧) .

(٢) انظر : المغني (١٢٢/٥-١٢٣) .

(٣) انظر : مختصر اختلاف العلماء (١٠٧/٢) ؛ تهذيب السُّنَنِ شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود (١٩٧/٥) .

الْبَدَنِ ، فَيَمْنَعُ الْمُحْرِمُ غَيْرَ الْمُضْطَرِّ مِنْ لُبْسِهِ ؛ كَالْقَفَازَيْنِ وَالْمَخِيطِ مِنَ الثِّيَابِ ، وَتَجِبُ الْفِدْيَةُ بِلُبْسِهِ عِنْدَ وُجُودِ النُّعْلِ <sup>(١)</sup> .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : لَا يُسَلَّمُ أَنَّ الْخُفَّ بَعْدَ الْقَطْعِ لَا زَالَ فِي مَعْنَى الْخُفِّ الْحَقِيقِيِّ ، بَلِ الْقَطْعُ يُخْرِجُهُ عَنْ صُورَتِهِ ، وَيُلْحِقُهُ بِالنُّعْلِ <sup>(٢)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ قِيَاسَ الْخُفِّ الْمَقْطُوعِ عَلَى الْقَفَازَيْنِ فِي الْمَنْعِ مِنْ لُبْسِهِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ ؛ وَالْفَرْقُ : أَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى لُبْسِ الْخُفَّيْنِ ؛ لِأَنَّ الْقَدَمَ عُضْوٌ يَحْتَاجُ إِلَى لُبْسٍ يَقِيهِ عِنْدَ الْمَشْيِ ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ لَا يَتِمَكَّنُونَ مِنَ الْمَشْيِ فِي النُّعْلِ إِلَّا مَعَ وُجُودِ مَشَقَّةٍ ، وَلُحُوقِ ضَرَرٍ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُبَاحَ لَهُمْ مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ ، وَيُرْخَّصَ لَهُمْ فِيمَا يُشَبِّهُهُ مِنَ الْخِفَافِ الْمَقْطُوعَةِ ، وَالْجُمَاجِمِ وَنَحْوِهَا ، بِخِلَافِ الْقَفَازَيْنِ ؛ فَلَا حَاجَةَ تَدْعُو إِلَى لُبْسِهِمَا وَسِتْرِ الْيَدَيْنِ بِهِمَا <sup>(٣)</sup> .

\* وَالْأَظْهَرُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ الْقَاضِي بِجَوَازِ لُبْسِ الْمُحْرِمِ الْخُفَّيْنِ الْمَقْطُوعَيْنِ مَعَ وُجُودِ النُّعْلَيْنِ ؛ لِمَا يَلِي :

(١) انظر : المغني (١٢٣/٥) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٤٧/٣) .

(٢) انظر : مختصر اختلاف العلماء (١٠٧/٢) ؛ تهذيب السُّنَنِ شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود (١٩٧/٥) .

(٣) انظر : ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٤٦/٣) .

• أَوَّلًا : لِقُوَّةِ أُدْلَتِهِ ؛ وَسَلَامَتِهَا مِنَ الِاعْتِرَاضَاتِ الرَّاجِحَةِ .

• ثَانِيًا : وَلِأَنَّ الْخُفَّ بَعْدَ قَطْعِهِ يَخْرُجُ عَنْ صُورَةِ الْخُفِّ الْحَقِيقِيِّ ، وَيَلْتَحِقُ  
بِالنَّعْلِ ؛ سَيِّمًا وَقَدْ سَبَقَ تَرْجِيحُ لُبْسِ الْخُفِّ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ عِنْدَ الضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ  
إِجَابِ فِدْيَةٍ ؛ فَالْمَقْطُوعُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعُدْ خُفًّا عَلَى الْحَقِيقَةِ <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٣٣٦-١٣٣٧) .

الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ  
حُكْمُ تَغْطِيَةِ الْمُحْرَمِ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ

وَفِيهِ فَرْعَانِ :

الفرع الأول : حُكْمُ تَغْطِيَةِ الْمُحْرَمِ رَأْسَهُ أَثْنَاءَ إِحْرَامِهِ .

الفرع الثاني : حُكْمُ تَغْطِيَةِ الْمُحْرَمِ وَجْهَهُ أَثْنَاءَ إِحْرَامِهِ .

## الْفَرَعُ الْأَوَّلُ

## حُكْمُ تَغْطِيَةِ الْمُحْرَمِ رَأْسَهُ أَثْنَاءَ إِحْرَامِهِ

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ إِحْرَامَ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ ، وَأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يُغْطِيَ رَأْسَهُ أَثْنَاءَ إِحْرَامِهِ بِكُلِّ سَاتِرٍ مُتَّصِلٍ مُلَامِسٍ يُرَادُ لِسْتَرِ الرَّأْسِ ؛ كَالْعِمَامَةِ ، وَالطَّاقِيَةِ ، وَالثَّنْبَنِ ، وَنَحْوِهَا مِنْ لِبَاسِ الرَّأْسِ ، مَخِيطًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَخِيطٍ ؛ فَإِنْ غَطَاهُ بِمُلَامِصٍ فَدَى ؛ فِدْيَةٌ أَدَى <sup>(١)</sup> .

\* وَمِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ مَا يَلِي :

١\_ مَا رَوَاهُ ابْنُ عُثْمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ

(١) انظر : الإجماع (ص ١٨) ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/٢٣٣-٢٣٥) ؛ المغني (١٥٠/٥-١٥١) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٣/٥١) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/٢٤٣) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤/٢١٤) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٥٣/٨ ، ٢٩٥) .

قَالَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « الْحُكْمُ الْعَاشِرُ : أَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَغْطِيَةِ رَأْسِهِ ؛ وَالْمَرَاتِبُ فِيهِ ثَلَاثٌ : مَمْنُوعٌ مِنْهُ بِالْإِتِّفَاقِ ، وَحَائِزٌ بِالْإِتِّفَاقِ ، وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ ؛ فَالْأَوَّلُ : كُلُّ مُتَّصِلٍ مُلَامِسٍ يُرَادُ لِسْتَرِ الرَّأْسِ ؛ كَالْعِمَامَةِ ، وَالْقَبْعَةِ ، وَالطَّاقِيَةِ ، وَالْخُرْدَةِ ، وَغَيْرِهَا . وَالثَّانِي : كَالْخِيمَةِ ، وَالْبَيْتِ ، وَالشَّجَرَةِ ، وَنَحْوِهَا ، وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ضَرَبَتْ لَهُ قَبَّةٌ بَنِيَّةٌ وَهِيَ مُحْرَمٌ . إِلَّا أَنَّ مَالِكًا مَنَعَ الْمُحْرَمَ أَنْ يَضَعَ نَوْبَهُ عَلَى شَجَرَةٍ لِيَسْتَنْظِلَ بِهِ ، وَخَالَفَهُ الْأَكْثَرُونَ ، وَمَنَعَ أَصْحَابَهُ الْمُحْرَمَ أَنْ يَمْشِيَ فِي ظِلِّ الْمُحْمِلِ . وَالثَّلَاثُ : كَالْمَحْمِلِ ، وَالْمَحَارَةِ ، وَالْهُرْدَجِ ، فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ : الْجَوَازُ ؛ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - . وَالثَّانِي : الْمَنْعُ ، فَإِنْ فَعَلَ افْتَدَى ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - . وَالثَّلَاثُ : الْمَنْعُ ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، وَالثَّلَاثَةُ رَوَايَاتٌ عَنْ أَحْمَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - » . أَهـ . زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/٢٤٣-٢٤٤) .

الله ! مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَ ، وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ ، وَلَا الْبِرَانِسَ ، وَلَا الْخِفَافَ ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الرَّعْفَرَانُ أَوْ وَرْسٌ » (١) .

فَهُوَ صَرِيحٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الْعَمَائِمِ وَالْبِرَانِسِ وَنَحْوِهَا مِنْ لِبَاسِ الرَّأْسِ ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُحْرِمِ كَشْفُ رَأْسِهِ أَتَاءَ إِحْرَامِهِ (٢) .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ لُبْسُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ ، ... وَأَنَّهُ ﷺ نَهَى بِالْعَمَائِمِ وَالْبِرَانِسِ عَلَى كُلِّ سَاتِرٍ لِلرَّأْسِ مَخِيطًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ حَتَّى الْعِصَابَةُ فَإِنَّهَا حَرَامٌ ، فَإِنْ احتَاجَ إِلَيْهَا لِشَجَّةٍ أَوْ صُدَاعٍ أَوْ غَيْرِهِمَا شَدَّهَا ، وَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ... وَهَذَا كُلُّهُ حُكْمُ الرَّجَالِ » (٣) .

٢\_ قَوْلُهُ ﷺ فِي الْمُحْرِمِ الَّذِي كَانَ مَعَهُ ، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ ، فَمَاتَ وَهُوَ مُحْرِمٌ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تَمْسُوهُ بِطِيبٍ ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْبِيًا » (٤) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ تَغْطِيَةِ رَأْسِ الْمُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ فِي

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٩٠ ، ١٢٩٢) .

(٢) انظر : بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/٢٣٣) ؛ المغني (٥/١٥١) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٣/٢١) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤/٢١٤) .

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٨/٢٥٣) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٣٥) .

الْحَيْجُ ، فَمَاتَ ، وَعَلَّلَ مَنْعَ تَخْمِيرِ رَأْسِهِ بِبَقَائِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ ، فَقُلِمَ أَنَّ الْمَحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ ذَلِكَ حَالَ الْحَيَاةِ ، مَا دَامَ مُحْرِمًا <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : المغني (١٥١/٥) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٩٥/٨) .



## الْفَرْعُ الثَّانِي

## حُكْمُ تَغْطِيَةِ الْمُحْرَمِ وَجْهَهُ أَثْنَاءَ إِحْرَامِهِ

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ تَغْطِيَةِ الْمُحْرَمِ وَجْهَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ ؛ هِيَ :

• الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ تَغْطِيَةُ وَجْهِهِ أَثْنَاءَ إِحْرَامِهِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ .  
وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ؛ مِنْهُمْ : عُمَرَانُ بْنُ عَفَّانَ ،  
وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ،  
وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، وَطَاوُوسُ ، وَالثَّوْرِيُّ ،  
وَمُجَاهِدٌ ، وَعَلْقَمَةُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَّةَ ، وَأَبُو ثَرْوٍ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ  
الشَّافِعِيُّ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ <sup>(١)</sup> .

## • الْقَوْلُ الثَّانِي :

يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ تَغْطِيَةُ وَجْهِهِ أَثْنَاءَ إِحْرَامِهِ ، فَإِنْ غَطَّاهُ فَدَى فِدْيَةً أَذَى .  
وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَفِيُّ ، وَالْمَالِكِيُّ فِي رِوَايَةٍ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/٢٣٦) ؛ كتاب الحج من الحاوي الكبير (١/٤٤٦-٤٤٧) ؛ المجموع شرح المذهب (٧/٢٨٠) ؛ المغني (٥/١٥٣) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/٤٢٥) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٣/٤٦٣) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/٢٤٤) ؛ المحلى بالآثار (٥/٧٨-٧٩) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤/٢١٨) .

(٢) انظر : المبسوط (٤/١٢٧) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٢/٤٨٧-٤٨٨) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (٢/٤٤٩) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/٤٢١) ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/٢٣٥-٢٣٦) ؛ أسهل المدارك (١/٢٩٩) ؛ المغني (٥/١٥٣) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٣/٤٦٤) .

## ● الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

يُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ تَغْطِيَةُ وَجْهِهِ أَثْنَاءَ إِحْرَامِهِ ، فَإِنْ غَطَّاهُ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ .  
وَالَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ فِي رِوَايَةٍ هِيَ الْأَشْهُرُ فِي الْمَذْهَبِ <sup>(١)</sup> .

## \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

— أَوَّلًا : أدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى جَوَازِ تَغْطِيَةِ الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ :

(أ) اسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ بِأَدِلَّةٍ مِنْهَا :

١\_ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَمَاتَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تَمْسُوهُ بِطِيبٍ ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُكْبًيًا » <sup>(٢)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَنْ مِنْ تَغْطِيَةِ الْمُحْرِمِ إِلَّا الرَّأْسَ ، وَالْوَجْهُ لَيْسَ مِنَ الرَّأْسِ ، فَلَوْ كَانَتْ تَغْطِيَتُهُ حَرَامًا أَوْ مَكْرُوهَةً لَنَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ ، فَذَلِكَ عَلَى جَوَازِ تَغْطِيَةِ وَجْهِ الْمُحْرِمِ <sup>(٣)</sup> .

— وَيُعْتَرَضُ عَلَى الْاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ : بَأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي بَعْضِ رِوَايَاتِهِ

النَّهْيُ عَنْ تَغْطِيَةِ الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ ، وَهِيَ رِوَايَةٌ صَحِيحَةٌ ثَابِتَةٌ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (١/٤٢١) ؛ بداية المجتهد ونهاية

المقتصد (٢/٢٣٥-٢٣٦) ؛ أسهل المدارك (١/٢٩٩) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٣٥) .

(٣) انظر : المغني (٥/١٥٣) .

(٤) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤/٦٥) ؛ إرواء الغليل

(٤/١٩٩-٢٠٠) . وانظر (ص ١٣٥٤) من هذا البحث .

٢\_ مَا رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ - رضي الله تعالى عَنْهُمَا - مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ ، وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا » <sup>(١)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَّ أَنَّ الَّذِي يَلْزَمُ الرَّجُلُ الْمُحْرِمَ هُوَ كَشْفُ رَأْسِهِ فَقَطْ ، وَأَمَّا الْوَجْهُ فَلَا يَلْزَمُهُ كَشْفُهُ وَلَا تَغْطِيَتُهُ ، بَلْ يُبَاحُ لَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ <sup>(٢)</sup> .

وَاعْتَزَّضَ عَلَى هَذَا الاستِدْلَالِ : بِأَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ ، لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ <sup>(٣)</sup> .

- وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ هَذَا الِاعْتِرَاضِ : بِأَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عُمَرَ ، وَالْمَوْقُوفُ حُجَّةٌ ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ ، وَقَدْ تَعَصَّدَ بِالْأَدِلَّةِ الْآخَرَى الدَّالَّةِ عَلَى جَوَازِ تَغْطِيَةِ الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ <sup>(٤)</sup> .

٣\_ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - رضي الله عَنْهُمَا - مَرْفُوعًا : « خَمَّرُوا وَجُوهَ مَوْتَاكُمْ ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ » <sup>(٥)</sup> .

(١) رواه الدَّارَقُطْنِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، ح (٢٦٠) ، سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ (٢٩٤/٢) .

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَابُ الْمَرْأَةِ لَا تَتَّقِبُ فِي إِحْرَامِهَا ، السُّنَنِ الْكِبَرَى (٤٧/٥) .

(٢) انظر : ابنُ الْهَمَامِ ، فَتْحُ الْقَدِيرِ (٤٤٩/٢) ؛ الْمَغْنِي (١٥٣/٥) .

(٣) ضَعَّفَهُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ فِي تَهْذِيبِ السُّنَنِ شَرَحَ سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ، مَطْبُوعٌ مَعَ عَوْنِ الْمَعْبُودِ (١٩٨-١٩٩) .

وَسَاقَهُ الْحَافِظُ الزُّبَيْعِيُّ فِي نَصَبِ الرَّأْيَةِ (٣٢/٣) ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ .

(٤) انظر : الْمَغْنِي (١٥٣/٥) ؛ تَلْخِيصُ الْخَبِيرِ (٢٧٢/٢) .

(٥) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ (ص ١٢٦١) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

(ب) اسْتَدْلُوا مِنَ الْأَثَرِ بِمَا يَلِي :

١\_ مَا وَرَدَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ - رضي الله عنه - : « أَنَّهُ كَانَ يُغَطِّي وَجْهَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ » <sup>(١)</sup> .

٢\_ وَعِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ : « أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ ، وَمَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَانُوا يُحْمَرُونَ وَجُوهَهُمْ وَهُمْ حُرَمٌ » <sup>(٢)</sup> .

٣\_ وَتَبَتَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ الَّذِينَ قَدَّمْنَا أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرُونَ بَأْسًا بِتَغْطِيَةِ الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ <sup>(٣)</sup> .

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ - رحمه الله - : « وَفِي تَغْطِيَةِ الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ رَوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا يُبَاحُ ؛ رُويَ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَجَابِرٍ ، وَالْقَاسِمِ ، وَطَاوُسٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَالثَّانِيَةُ ؛ لَا يُبَاحُ ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ؛ لِمَا رُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ ، فَوَقَّصَتْهُ ... وَلَنَا مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا فِي عَصَرِهِمْ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا ... » <sup>(٤)</sup> .

وَقَالَ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّة - رحمه الله - : « وَبِإِبَاحَتِهِ قَالَ سِتَّةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ : عُثْمَانُ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَالزُّبَيْرُ ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي

(١) رواه مالك في كتاب الحج ، باب تخمير المحرم وجهه ، الموطأ (١/٣٢٧) . والبيهقي في كتاب الحج ، باب لا يغطي المحرم رأسه وله أن يغطي وجهه ، السنن الكبرى (٥/٥٤) . وَهُوَ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ - رضي الله عنه - ، انظر : نصب الرأية (٣/٣٢٢) .

(٢) كتاب الحج ، باب لا يغطي المحرم رأسه وله أن يغطي وجهه ، السنن الكبرى (٥/٥٤) . وَيَشْهَدُ لَهُ مَا سَلَفَ عَنْ عُثْمَانَ .

(٣) ، (٤) انظر : المغني (٥/١٥٣) . وقد سرد ابن أبي شَيْبَةَ - رحمه الله - الْأَثَارَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُمْ كَانُوا يُغَطُّونَ وَجُوهَهُمْ وَهُمْ حُرَمٌ ؛ كتاب الحج ، باب في المحرم يغطي وجهه ، ح (١٤٢٣٥) ، (١٤٢٣٦) ، (١٤٢٣٨) ، (١٤٢٣٩) ، (١٤٢٤١) ، (١٤٢٤٢) ، (١٤٢٤٤) ، (١٤٢٤٥) ، (١٤٢٤٧) ، (١٤٢٤٨) ، (١٤٢٤٩) ، ☞

وَقَاصٍ، وَجَابِرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - « (١) .

(ج) وَاسْتَدْلُوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ :

بَأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ يُبَاحُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يُغَطِّيَ مَا شَاءَ مِنْ بَدَنِهِ إِلَّا مَا وَرَدَ النَّصُّ بِالنَّهْيِ عَنْ تَغْطِيَتِهِ كَالرَّأْسِ ، وَالْوَجْهَ لَمْ يَثْبُتْ فِي النَّهْيِ عَنْ تَغْطِيَتِهِ نَصٌّ صَحِيحٌ يُحْتَجُّ بِهِ ، فَيَبْقَى عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ (٢) .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذِهِ الْأَدْلَةِ جَمِيعًا : بِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ الْحَدِيثُ بِالنَّهْيِ عَنْ تَغْطِيَةِ الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ ، وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ فِي وُجُوبِ كَشْفِ الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ ، وَعَدَمِ تَغْطِيَتِهِ ؛ إِذِ الْحُجَّةُ فِي السُّنَّةِ لَا فِيمَا خَالَفَهَا (٣) .

- ثَانِيًا : أَدْلَةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَغْطِيَةِ وَجْهِهِ :

(أ) اسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ : بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - السَّابِقِ فِي تَكْفِينِ الرَّجُلِ الَّذِي أَوْقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَمَاتَ ؛ حَيْثُ جَاءَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تَحْمَرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُكَبِّيًا » (٤) .

⇨ الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (٣/٢٧٢-٢٧٤) .

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/٢٤٤) .

(٢) انظر : المرجع السابق (٢/٢٤٤) .

(٣) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤/٦٥) ؛ إرواء الغليل (١٩٩-٢٠٠) ؛ أضواء البيان (٥/٤٠٨) . وانظر الحديث في أدلة القول الثاني .

(٤) رواه بهذا اللفظ الإمام مسلمٌ في كتاب الحج ، باب ما يُفَعَّلُ بِالْمُحْرِمِ إِذَا مَاتَ ، ح [٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣] (١٢٠٦) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٨/٢٩٦-٢٩٧) .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ تَحْمِيرِ وَجْهِ الْمُحْرِمِ الَّذِي مَاتَ ؛ لِبَقَاءِ  
الإِحْرَامِ عَلَيْهِ بَعْدَ الْمَوْتِ ، فَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُحْرِمَ الْحَيَّ مِنْهُيٌّ عَنْ تَغْطِيَةِ وَجْهِهِ مِنْ  
بَابِ أَوَّلَى <sup>(١)</sup> .

وَاغْتَرَضَ عَلَى الاستِدْلَالِ بِهَذِهِ الرَّوَايَةِ مِنْ وَجُوهِ :  
الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : أَنَّ قَوْلَهُ : ( لَا تُحْمَرُوا وَجْهَهُ ) ضَعِيفٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ ؛ فَقَدْ  
رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي النَّهْيِ عَنْ تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ وَحْدَهُ <sup>(٢)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ هَذَا الْوَجْهِ : بَعْدَمِ التَّسْلِيمِ بَأَنَّ رِوَايَةَ : ( لَا تُحْمَرُوا وَجْهَهُ )  
غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ ، بَلْ هِيَ رِوَايَةٌ صَحِيحَةٌ مَحْفُوظَةٌ ثَابِتَةٌ <sup>(٣)</sup> ، وَقَدْ أَخْرَجَهَا الْإِمَامُ  
مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(٤)</sup> .

جَاءَ فِي الْجَوْهَرِ النَّقِيُّ عَلَى سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ : « قَدْ صَحَّ النَّهْيُ عَنْ تَغْطِيَتِهِمَا -  
يَعْنِي: الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ - فَجَمَعَهُمَا بَعْضُهُمْ ، وَأَفْرَدَ بَعْضُهُمُ الرَّأْسَ ، وَبَعْضُهُمُ الْوَجْهَ ،  
وَالْكُلُّ صَحِيحٌ ، وَلَا وَهْمَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ ، وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ تَغْلِيظِ مُسْلِمٍ » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : ابن الممام ، فتح القدير (٤٤٩/٢) ؛ أسهل المدارك (٢٩٩/١) .

(٢) انظر : سنن البيهقي (٣٩٣/٣) ، (٥٤/٥) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح  
البخاري (٦٥/٤) ؛ المغني (١٥٣/٥) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (٢٤٤/٢) ؛  
الإرواء (١٩٨/٤) .

(٣) كَمَا ذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٦٥/٤) ؛ وَالشَّنَقِيطِيُّ فِي أَضْوَاءِ الْبَيَانِ (٤٠٨/٥) ؛  
وَالْأَلْبَانِيُّ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ (١٩٩/٤-٢٠٠) .

(٤) انظر تخريجها (ص ١٣٥٤) من هذا البحث .

(٥) ابن التُّرْكْمَانِيِّ (٣٩١/٣) .

الْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّ تَغْطِيَةَ الْوَجْهِ فِي الْحَدِيثِ تَصْغِيفٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ ؛ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ : « خَمَّرُوا وَجْهَهُ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ » <sup>(١)</sup> .  
 فَهَذِهِ الرُّوَايَةُ مُعَارِضَةٌ لِلرُّوَايَةِ السَّابِقَةِ : « لَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ » .  
 وَلِذَا قَالَ الْحَاكِمُ - رحمه الله - : « ذَكَرُ الْوَجْهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَصْغِيفٌ مِنَ الرُّوَاةِ ؛ لِاجْتِمَاعِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ مِنْ أَصْحَابِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَلَى رِوَايَتِهِ : ( وَلَا تَغْطُوا رَأْسَهُ ) ؛ وَهُوَ الْمَحْفُوظُ » <sup>(٢)</sup> .

- وَهَذَا الْاِغْتِرَاضُ مَرْدُودٌ بِأَمْرَيْنِ :

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ : أَنَّ رِوَايَةَ : « خَمَّرُوا وَجْهَهُ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ » ؛ ضَعِيفَةٌ جِدًّا ، لَا تُعَارِضُ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ؛ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ نَقَلَهَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِي سَنَدِهِ ؛ وَفِي سَنَدِ ابْنِ عُيَيْنَةَ رَاوٍ ضَعِيفٌ <sup>(٣)</sup> .

الْأَمْرُ الثَّانِي : مَا قَالَهُ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ - رحمه الله - مُتَعَقِّبًا مَا ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ : « وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى مُسْلِمٍ ، لَا إِلَى الْحَاكِمِ ؛ فَإِنَّ الْحَاكِمَ كَثِيرُ الْأَوْهَامِ ، وَأَيْضًا فَالتَّصْغِيفُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْحُرُوفِ الْمُتَشَابِهَةِ ، وَأَيُّ مُشَابَهَةٍ بَيْنَ الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ فِي الْحُرُوفِ ؟ ! هَذَا عَلَى تَقْدِيرٍ أَنْ لَا يُذْكَرَ فِي الْحَدِيثِ غَيْرُ الْوَجْهِ ، فَكَيْفَ وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا - أَعْنِي : الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ - وَالرُّوَايَتَانِ عِنْدَ مُسْلِمٍ ؛ فَفِي لَفْظٍ اقْتَصَرَ عَلَى

(١) رواها الشافعي في الأم (٢٠٣/٢) . والبيهقي في كتاب الجنائز ، باب المحرم يموت ، السنن الكبرى (٣٩٣/٣) .

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ١٤٨) .

(٣) هو إبراهيم بن أبي حُرَّة ، مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى تَضْعِيفِهِ .

انظر : الجوهر النقي (٣٩٣/٣) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (٤٤٩/٢) .

الْوَجْهِ ؛ فَقَالَ : ( وَلَا تُحَمِّرُوا وَجْهَهُ ) ، وَفِي لَفْظٍ جَمَعَ بَيْنَ الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ ؛ فَقَالَ : ( وَلَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ ) ، وَفِي لَفْظٍ اقْتَصَرَ عَلَى الرَّأْسِ ، وَفِي لَفْظٍ قَالَ : ( فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَأَنْ يَكْشِفُوا وَجْهَهُ ، حَسْبُهُ قَالَ : وَرَأْسَهُ ؛ فَإِنَّهُ يَبْعَثُ وَهُوَ يُهْلُ ) ، وَمِثْلُ هَذَا بَعِيدٌ عَنِ التَّضْحِيفِ « (١) .

الْوَجْهُ الثَّالِثُ ( فِي الْإِغْتِرَاضِ ) : أَنَّ النَّهْيَ عَنِ تَغْطِيَةِ وَجْهِ الْمُحْرِمِ لَيْسَ لِيَكُونَ تَغْطِيَةُ الْوَجْهِ مَحْظُورَةً عَلَى الْمُحْرِمِ ، بَلْ صِيَانَةٌ لِلرَّأْسِ ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا غَطَّوْا وَجْهَهُ لَمْ يُؤْمَرْ أَنْ يُغَطُّوا رَأْسَهُ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَصِحُّ الاسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى تَحْرِيمِ تَغْطِيَةِ الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ (٢) .

- وَهَذَا الْإِغْتِرَاضُ : ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ صَرَفَ لِلْحَدِيثِ عَنْ ظَاهِرِهِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ؛ فَإِنَّ نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ تَغْطِيَةِ وَجْهِ الْمُحْرِمِ مَعْنَاهُ : أَنْ يَتَّقَى وَجْهَهُ مَكْشُوفًا كَالرَّأْسِ (٣) .

الْوَجْهُ الرَّابِعُ : مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : أَنَّ رِوَايَةَ الْوَجْهِ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالطَّيِّبِ ، لَا بِالْكَشْفِ وَالتَّغْطِيَةِ ؛ لِأَنَّ شُعْبَةَ - الرَّائِي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الْوَجْهِ - أَخْفَظُ مِنْ كُلِّ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ، فَلَعَلَّ بَعْضَ رَوَاتِهِ انْتَقَلَ ذَهْنُهُ

(١) نصب الرأية (٣/٣٣) .

وانظر روايات الحديث عند مسلم في كتاب الحج ، باب باب ما يُفَعَّلُ بِالْمُحْرِمِ إِذَا مَاتَ ، ح [ ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ] ( ١٢٠٦ ) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث ( ٢٩٦/٨ - ٢٩٧ ) .

(٢) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث ( ٨/٢٩٥ ) .

(٣) انظر : أحكام اللباس المتعلقة بالصلاة والحج ( ص ٥٢٠ ) .



من التطيب إلى التغطية<sup>(١)</sup> .

- وهذا الاعتراض مردود : بما قاله العلامة الألباني - رحمه الله - : « وهذا من الحافظ أمر عجيب ؛ فإن الطرق كلها تدل على أن الرواية إنما تتعلق بالكشف لا بالتطيب ، على خلاف ما حملها عليه الحافظ ، وإنما غره رواية مسلم ، وفيها تقديم وتأخير ؛ كما دل على ذلك رواية النسائي وغيره ، فقله : ( خارج رأسه ) عند مسلم جملة حالية لقوله : ( وأن يكفن في ثوبين ) ، لا لقوله : ( ولا يمس طيباً ) كما توهم الحافظ ، ويؤيد ذلك رواية شعبة نفسه ، فضلاً عن غيره : ( ولا تخمروا وجهه ورأسه ) ؛ فإنها صريحة فيما ذكرنا »<sup>(٢)</sup> .

(ب) استدلووا من القياس :

بالقياس على المرأة ؛ فإن المرأة لا تغطي وجهها حال الإحرام ، مع أن كشفها إياه فتنة ، فالرجل من باب أولى أن يكشفه ولا يغطي<sup>(٣)</sup> .

وأجيب عن هذا من وجهين :

الوجه الأول : أن قياس المرأة على الرجل هنا قياس مع الفارق ؛ لأن السنة فرقت بين الرجل والمرأة في الإحرام ؛ فوجب على الرجل في الإحرام كشف رأسه ، ولم يجب ذلك على المرأة ، وكذلك في الثياب ؛ فيجيب الرجل من الثياب ما لا تجيبه المرأة ، فكيف يقاس الرجل على المرأة في وجوب كشف الوجه مع أن

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦٥/٤-٦٦) .

(٢) لإرواء الغليل (٢٠٠/٤) .

(٣) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٤٤٩/٢) ؛ المغني (١٥٣/٥) .

إِحْرَامُهَا يَخْتَلِفُ عَنْ إِحْرَامِهِ !؟ <sup>(١)</sup> .

الْوَجْهَةُ الثَّانِي : أَنَّ الْمَرْأَةَ غَيْرُ مَنْهِيَةٍ عَنْ تَغْطِيَةِ وَجْهِهَا حَالَ الْإِحْرَامِ ، وَإِنَّمَا نَهَيْتُ عَنْ تَغْطِيَتِهِ بِالنَّقَابِ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَمُبَاحٌ لَهَا فِي الْإِحْرَامِ لِبُسُهُ عَلَى وَجْهِهَا ، بَلْ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ وَاجِبًا عَلَيْهَا خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ <sup>(٢)</sup> ؛ فَقَدْ رَوَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « الْمُحْرِمَةُ تَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ مَا شَاءَتْ ، إِلَّا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرْسٌ أَوْ زَعْفَرَانٌ ، وَلَا تَتَبَرَّقِعُ ، وَلَا تَلْتُمُ ، وَتَسْدِلُ الثَّوْبَ عَلَى وَجْهِهَا إِنْ شَاءَتْ » <sup>(٣)</sup> .  
وَرَوَى هِشَامُ بْنُ عُروَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ أَنَّهَا قَالَتْ : « كُنَّا نَحْمَرُّ وَجُوهَنَا ، وَنَحْنُ مُحْرِمَاتٌ ، وَنَحْنُ مَعَ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ » <sup>(٤)</sup> .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى كَرَاهَةِ تَغْطِيَةِ الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ مِنْ غَيْرِ إِنْجَابٍ فِدْيَةٍ :

لَمْ أَحِذْ لَهُمْ دَلِيلًا صَرِيحًا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ ، وَلَعَلَّهُمْ صَرَفُوا النَّهْيَ الْوَارِدَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - إِلَى الْكَرَاهَةِ ؛ نَظَرًا لِلْكَلامِ فِي ثُبُوتِهِ مِنْ عَدَمِهِ .

أَوْ لَعَلَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُمْ فِي النَّهْيِ عَنْ تَغْطِيَةِ الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ شَيْءٌ - أَصْلًا - ، وَإِنَّمَا أَلْحَقُوا الْوَجْهَ فِي التَّغْطِيَةِ بِالرَّأْسِ ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَقَارِبَانِ ، وَتَغْطِيَةُ أَحَدِهِمَا قَدْ

(١) انظر : الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ (٨٠/٥) .

(٢) انظر : المرجع السابق (٨٠/٥) .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَابُ الْمَرْأَةِ لَا تَتَّقِبُ فِي إِحْرَامِهَا وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَّازِينَ ، السُّنَنِ الْكُبْرَى (٤٧/٥) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ (٢١٢/٤) .

(٤) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَابُ تَحْمِيرِ الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ ، الْمَوْطَأُ (٣٢٨/١) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ (٢١٢/٤) ؛ (١٠٢٣) .

تَسْتَلِزُّمُ تَغْطِيَةِ بَعْضِ الْآخَرِ <sup>(١)</sup> .

أَوْ لَعَلَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ خَاصٌّ فِي الرَّجُلِ الْمَوْقُوصِ دُونَ غَيْرِهِ <sup>(٢)</sup> .  
- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الصَّحِيحِ النَّهْيُ عَنِ تَغْطِيَةِ  
الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ ، وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ وَالْعُمُومُ ، إِلَّا لِصَارِفٍ أَوْ مُخَصَّصٍ .

\* وَالْأَظْهَرُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي ؛ أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَغْطِيَةِ وَجْهِهِ أَثْنَاءَ إِحْرَامِهِ ، فَإِنْ غَطَّاهُ  
مُتَعَمِّدًا مُخْتَارًا عَالِمًا فَدَى فِدْيَةً أَدَّى ؛ لِمَا يَلِي :

• أَوَّلًا : لِأَنَّ زِيَادَةَ الْوَجْهِ فِي الْحَدِيثِ ثَابِتَةٌ مَحْفُوظَةٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، مِنْ  
طُرُقٍ عَنْهُ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - ؛ فَيَجِبُ الْأَخْذُ بِهَا ، وَالسُّنَّةُ أَوْلَى  
بِالِاتِّبَاعِ مِنْ خَالَفَهَا ، وَلَا يَحْزُورُ لِأَحَدٍ بَعْدَ أَنْ تَبَيَّنَتْ لَهُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
الصَّحِيحَةُ الثَّابِتَةُ أَنْ يَتْرُكَهَا إِلَى غَيْرِهَا <sup>(٣)</sup> .

• ثَانِيًا : أَنَّ غَايَةَ مَا يَدْفَعُ بِهِ الْمُحْزِزُونَ لِتَغْطِيَةِ الْوَجْهِ لِلْمُحْرِمِ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي  
النَّهْيِ عَنِ تَغْطِيَتِهِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ يُخْتَجُّ بِهِ ، فَإِذَا ثَبَتَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الدَّالُّ عَلَى  
النَّهْيِ عَنِ تَغْطِيَتِهِ وَجَبَ الْأَخْذُ بِهِ .

• ثَالِثًا : اخْتِيَاظًا - عَلَى الْأَقْلَى - لِعَدَمِ تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ ؛ فَإِنَّ تَغْطِيَةَ الْوَجْهِ وَخَذَهُ لَا  
تَتَصَوَّرُ إِلَّا بِتَغْطِيَةِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ .

\* \* \*

(١) انظر : بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/٢٣٦) ؛ أسهل المدارك (١/٢٩٩) .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤/٥٢٢-٥٢٣) .

(٣) انظر : نيل الأوطار (٥/١٢) ؛ أضواء البيان (٥/٤٠٨-٤٠٩) ؛ إرواء الغليل

(٤/٢٠٠) ؛ خالص الجمان في تهذيب مناسك الحج من أضواء البيان (ص ٨٣) .

## المَطْلَبُ الرَّابِعُ حُكْمُ لُبْسِ الْمُحْرَمِ مَا مَسَّهُ الطَّيْبُ

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الْمُحْرَمِ مَا مَسَّهُ الطَّيْبُ بَعْدَ عَقْدِ الْإِحْرَامِ ، فَإِنْ تَطَيَّبَ أَوْ لَبَسَ الْمُطَيَّبَ بَعْدَ عَقْدِ الْإِحْرَامِ - ذَاكِرًا عَالِمًا مُخْتَارًا - لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ خَلْعُهُ فِي الْحَالِ <sup>(١)</sup> .

\* وَمِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ :

١ - حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَ ، وَلَا الْعَمَائِمَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ ، وَلَا الْبُرَانِسَ ، وَلَا الْخِفَافَ ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خَفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الرَّعْفَرَانُ أَوْ وَرْسٌ » <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : الإجماع (ص ١٨) ؛ رد المختار على الدر المختار (٤٨٧/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٤٢٣/١) ؛ التمهيد (١٢٢/١٥) ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢٣٦-٢٣٧) ؛ المجموع شرح المذهب (٢٨١/٧-٢٨٣) ؛ المغني (١٤٢/٥-١٤٣) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدية في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٧٨/٣ ، ٨٢-٨٣) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٠٩/٤ ، ٢١٤ ، ٢١٦) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٥٣/٨-٢٥٤) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٩٠ ، ١٢٩٢) .

٢- حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ ، فَمَاتَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تَمْسُوهُ بِطَبِيبٍ ، وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ [ وَوَجْهَهُ ] ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا » (١) .

٣- مَا رَوَاهُ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِالْجَعْفَرَانَةِ عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَعَلَيْهَا خُلُوقٌ ، أَوْ قَالَ أَثَرُ صُفْرَةٍ ، فَقَالَ : كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي ؟ قَالَ : وَأَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْوَحْيُ ، فَسُتِرَ بِثَوْبٍ ، وَكَانَ يَغْلَى يَقُولُ : وَدِدْتُ أَنِّي أَرَى النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، قَالَ : فَقَالَ أَيْسُرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ؟ ! قَالَ : فَرَفَعَ عُمُرُ طَرَفِ الثَّوْبِ ، فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ لَهُ غَطِيطٌ ، قَالَ : وَأَحْسَبُهُ قَالَ كَغَطِيطِ الْبَكْرِ ! قَالَ : فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ : « أَتَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ ؟ اغْسِلْ عَنْكَ أَثَرَ الصُّفْرَةِ ، أَوْ قَالَ أَثَرَ الْخُلُوقِ ، وَاحْلَعْ عَنْكَ جُبَّتَكَ ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ مَا أَنْتَ صَانِعٌ فِي حَجِّكَ » (٢) .

### وَالْوَجْهُ مِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ جَمِيعًا :

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى الْمُحْرِمَ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبًا مَسَّهُ وَرَسٌ أَوْ زَعْفَرَانٌ ، وَنَهَى أَنْ يُمَسَّ الرَّجُلُ الْمُحْرِمُ الَّذِي مَاتَ فِي الْحَجِّ طَبِيبًا أَوْ يُقَرَّبَ طَبِيبًا ؛ لِبَقَاءِ الْإِحْرَامِ عَلَيْهِ ، وَأَمَرَ الرَّجُلَ الَّذِي جَاءَهُ مُحْرِمًا ، وَقَدْ تَضَمَّنَ بِالْخُلُوقِ وَالصُّفْرَةِ أَنْ يَغْسِلَ ذَلِكَ عَنْهُ ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنَ الطَّبِيبِ فِي بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ حَتَّى يُحِلَّ مِنْ

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٣٥) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٠٩) .

إِحْرَامِهِ .

قَالَ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « وَنَبَهُ ﷺ بِالْوَرَسِ وَالزَّعْفَرَانِ عَلَى مَا فِي مَعْنَاهُمَا وَهُوَ الطَّبِيُّ ، فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ جَمِيعًا فِي الْإِحْرَامِ جَمِيعُ أَنْوَاعِ الطَّبِيِّ ، وَالْمُرَادُ مَا يُقْصَدُ بِهِ الطَّبِيُّ » (١) .

وَقَالَ : « أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ لِبَاسِهِمَا - يَعْنِي : مَا مَسَّهُ الْوَرَسُ وَالزَّعْفَرَانُ - لِكُونِهِمَا طَبِيًّا . وَالْحَقُّوَا بِهِمَا جَمِيعُ أَنْوَاعِ مَا يُقْصَدُ بِهِ الطَّبِيُّ » (٢) .

وَقَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ - رحمه الله - : « ( وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَسَّهُ وَرْسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ وَلَا طَبِّبٌ ) ؛ لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي هَذَا . وَهُوَ قَوْلُ جَابِرٍ ، وَابْنِ عُثْمَرَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا خِلَافَ فِي هَذَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ... فَكُلُّ مَا صُبِغَ بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ ، أَوْ غُمِسَ فِي مَاءٍ وَرَدٍ ، أَوْ بُحِّرَ بَعُودٍ فَلَيْسَ لِلْمُحْرِمِ لُبُّسُهُ ، وَلَا الْجُلُوسُ عَلَيْهِ ، وَلَا النَّوْمُ عَلَيْهِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدٌ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالَ لَهُ ، فَأَشْبَهَ لُبُّسَهُ . وَمَتَى لَبِسَهُ ، أَوْ اسْتَعْمَلَهُ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ » (٣) .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رحمه الله - : « وَجُمْلَةُ ذَلِكَ : أَنَّ الْمُحْرِمَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ابْتِدَاءُ الطَّبِيِّ بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ ، وَهَذَا مِنَ الْعِلْمِ الْعَامِّ ... وَإِذَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْوَرَسِ وَالزَّعْفَرِ ، مَعَ أَنَّ رِيحَهُمَا لَيْسَ بِذَلِكَ ، فَمَا لَهُ رَائِحَةُ ذَكِيَّةٍ - سَاطِعَةٌ شَدِيدَةٌ - أَوْ لَى » (٤) .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٥٣/٨) .

(٢) المصدر السابق (٢٥٤/٨) .

(٣) المغني (١٤٢/٥ - ١٤٣) .

(٤) شرح العدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٧٩-٧٨/٣) .

\* وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مِقْدَارَ فِدْيَةِ لُبْسِ الْمُطَيَّبِ أَوْ التَّطْيِيبِ حَالِ  
الْإِحْرَامِ كَفِدْيَةِ حَلْقِ الرَّأْسِ ؛ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي قَوْلِ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَلَا  
تَحِلُّوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ  
مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ سُلْكٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وَقَدْ وَضَّحَهَا حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ - رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحُدْيَةِ ، فَقَالَ لَهُ : « أَذَاكَ هَوَامُ  
رَأْسِكَ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ ! فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « اخْلُقْ رَأْسَكَ ، ثُمَّ اذْبَحْ شَاةً  
نُسْكَاً ، أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ مِنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ » <sup>(٢)</sup> .  
وَهِيَ عَلَى التَّخْيِيرِ ؛ كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) البقرة : ١٩٦ .

وانظر : المبسوط (١٢٦/٤) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٥٤٦/٢-٥٤٩) ؛ عقد  
الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٤٥٧/١) ؛ التاج والإكليل (١٦٦/٣) ؛ المجموع  
شرح المذهب (٣٦١/٧-٣٦٣) ؛ مغني المحتاج (٣٠٩/٢-٣١٠) ؛ المغني (٣٨٩/٥) ؛  
الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٥٠٧/٣-٥٠٨) ؛ ابن تيمية ، شرح العمدة في  
الفقه [قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة] (٢٧٤/٣) ؛ أضواء البيان (٤٣٧/٥) .

(٢) انظر تفريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٠٤) .

(٣) انظر (ص ١٣٠٤-١٣٠٥) من هذا البحث .

### الْمَطْلَبُ الْخَامِسُ

### فُرُوعٌ تَتَعَلَّقُ بِلِبَاسِ الرَّجُلِ الْمُحْرَمِ

وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُرُوعٍ :

الفرع الأول : حُكْمُ ثَبْسِ الْمُحْرَمِ حَمَائِلَ السِّلَاحِ .

الفرع الثاني : حُكْمُ ثَبْسِ الْمُحْرَمِ الْهِمَيَّانَ وَالْمِنْطَقَةَ .

الفرع الثالث : حُكْمُ عَقْدِ الْمُحْرَمِ الرِّدَاءَ وَالْإِزَارَ .

الفرع الرابع : حُكْمُ ثَبْسِ الْمُحْرَمِ السَّاعَةَ وَالْخَاتَمَ .



## الْفَرْعُ الْأَوَّلُ

### حُكْمُ لُبْسِ الْمُحْرِمِ حَمَائِلِ السَّلَاحِ

○ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الْمُحْرِمِ حَمَائِلِ السَّلَاحِ ، وَتَقْلِيدِ السَّيْفِ حَالَ الْإِحْرَامِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ ؛ كَخَوْفِ عَدُوٍّ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ عِنْدَ ذَلِكَ ، إِلَّا مَا وَرَدَ عَنْ عِكْرِمَةَ - مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - أَنَّهُ أَوْجَبَ الْفِدْيَةَ عَلَى الْمُحْرِمِ إِذَا لَبَسَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ <sup>(١)</sup> ، وَكَذَا مَا وَرَدَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ مُطْلَقًا <sup>(٢)</sup> ، وَجُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى خِلَافِهِمَا ؛ إِذْ يُجِيزُونَ لِلْمُحْرِمِ لُبْسَ السَّلَاحِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ ، مِنْ غَيْرِ إِيْجَابِ فِدْيَةٍ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> .

(١) رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ جِزَاءِ الصَّبَدِ ، بَابِ لُبْسِ السَّلَاحِ لِلْمُحْرِمِ ، تَعْلِيْقًا بِصِبْغَةِ الْجَزْمِ ؛ قَالَ : « وَقَالَ عِكْرِمَةُ : إِذَا خَشِيَ الْعَدُوَّ لَبَسَ السَّلَاحَ وَافْتَدَى ، وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ فِي الْفِدْيَةِ » أَه . قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : « وَلَمْ أَفِمْ عَلَى أَثَرِ عِكْرِمَةَ هَذَا مَوْضُولًا ، وَقَوْلُهُ : ( وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ فِي الْفِدْيَةِ ) : يَقْتَضِي أَنَّهُ تَوْبَعٌ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ السَّلَاحِ لِلنَّخْشِيَّةِ ، وَخُورْلَفٍ فِي وَجُوبِ الْفِدْيَةِ » أَه ، فَتَحَ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٧٠/٤) .

(٢) انْظُرْ : الْمَغْنِي (١٢٨/٥) ؛ ابْنُ بَطَّالٍ ، شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٥١٦/٤) ؛ شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الثَّلَاثُ (٤٨٧/٩) .

وَحُجَّتُهُ : التَّمَسُّكُ بِظَاهِرِ حَدِيثِ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَجِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ بِمَكَّةَ السَّلَاحَ » .

رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَابِ النَّهْيِ عَنْ حَمْلِ السَّلَاحِ بِمَكَّةَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، ح [٤٤٩] (١٣٥٦) ، شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، الْمَجْلَدُ الثَّلَاثُ (٤٨٨/٩) .

(٣) انْظُرْ : رَدَ الْمُحْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ (٤٩٠-٤٩١) ؛ عَقْدُ الْجَوَاهِرِ الثَّمِينَةِ فِي مَذْهَبِ عَالِمِ الْمَدِينَةِ (٤٢١/١-٤٢٢) ؛ التَّاجُ وَالْإَكْلِيلُ (١٤٢/٣) ؛ الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ (٢٧٠/٧) ؛ الْمَغْنِي (١٢٨/٥) .

\* وَاحتَجَّ جُمُهورُ أَهلِ العِلْمِ ، عَلَى جَوَازِ حَمْلِ المَحْرَمِ السِّلَاحِ عِنْدَ الحَاجَةِ بِمَا يَلِي :

١\_ مَا رَوَاهُ البَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ - رضي الله عنه - قَالَ : « اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي القَعْدَةِ ، فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْعُوهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ ، حَتَّى قَاضَاهُمْ : لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ سِلَاحًا إِلَّا فِي القِرَابِ » (١) .

فَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي إِبَاحَةِ حَمْلِ السِّلَاحِ عِنْدَ الحَاجَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَأْمَنُوا أَهْلَ مَكَّةَ أَنْ يَنْقُضُوا العَهْدَ ، وَيَخْفِرُوا الذِّمَّةَ ، فَاشْتَرَطُوا حَمْلَ السِّلَاحِ فِي قِرَابِهِ ، مَتَى احتَاجُوا إِلَيْهِ اسْتَعْمَلُوهُ ، وَلَمْ يُوجِبِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ فِدْيَةً لِأَجْلِ ذَلِكَ (٢) .  
قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ - رحمه الله - : « وَفِيهِ مِنَ الفِقْهِ : جَوَازُ حَمْلِ المَحْرَمِ السِّلَاحِ فِي الحَجِّ والعُمْرَةِ إِذَا كَانَ خَوْفٌ ، وَاحتِيجَ إِلَيْهِ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ عَطَاءُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَكَرِهَهُ الحَسَنُ البَصْرِيُّ ، وَهَذَا الحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى الحَسَنِ فِي كَرَاهِيَّتِهِ ، وَعَلَى عِكْرِمَةَ فِي إِيحَابِ الفِدْيَةِ فِي ذَلِكَ » (٣) .

وَقَالَ التَّوْرِيُّ - رحمه الله - : « قَوْلُهُ : « لَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ بِمَكَّةَ السِّلَاحَ » . هَذَا النُّهْيُ إِذَا لَمْ تَكُنْ حَاجَةً ، فَإِنْ كَانَتْ جَازَ ؛ هَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ

(١) رواه البخاري في كتاب جزاء الصيد ، باب لبس السلاح للمحرم ، ح (١٨٤٤) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٧٠/٤) .

ومسلم في كتاب الجهاد والسير ، باب صلح الحديبية ، ح [٩٠] (١٧٨٣) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٤٧٠/١٢-٤٧١) .

والقِرَابُ : غِمْدُ السِّيفِ والسَّكِينِ وَنَحْوَهُمَا ؛ وَهُوَ رِجَاءٌ مِنْ جِلْدٍ - غَالِبًا - يَكُونُ فِيهِ السِّيفُ بِغِمْدِهِ وَحِمَالَتِهِ . حَمْعُهُ : قُرْبٌ . انظر : لسان العرب (٨٦/١١) ، (قرب) .

(٢) انظر : المغني (١٢٨/٥) .

(٣) شرح صحيح البخاري (٥١٦-٥١٧) .

الْجَمَاهِيرِ . قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ : هَذَا مَحْمُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى حَمْلِ السَّلَاحِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ وَلَا حَاجَةٍ ، فَإِنْ كَانَتْ جَازَ . قَالَ الْقَاضِي : وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ وَعَطَاءٍ . قَالَ : وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ تَمَسُّكًا بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ . وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ : دَخُولُ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ عُمرَةِ الْقَضَاءِ بِمَا شَرَطَهُ مِنَ السَّلَاحِ فِي الْقِرَابِ ؛ وَدُخُولُهُ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مُتَاهِبًا لِلْقِتَالِ . قَالَ : وَشَذَّ عِكْرَمَةُ عَنِ الْجَمَاعَةِ ؛ فَقَالَ : إِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ [ لِبَسَهُ ] ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ إِذَا كَانَ مُحْرَمًا وَلَبَسَ الْمِغْفَرَ وَالذَّرْعَ وَنَحْوَهُمَا ، فَلَا يَكُونُ مُخَالِفًا لِلْجَمَاعَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ » (١) .

٢- قِيَاسًا عَلَى جَوَازِ حَمْلِ السَّلَاحِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الْخَوْفِ ، الثَّابِتِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَهُمْ ﴾ (٢) .

○ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ ضَرُورَةٌ وَلَا حَاجَةٌ ؛ فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ حَمْلِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَعُوزُ لِلْمُحْرَمِ حَمْلُ السَّلَاحِ مُطْلَقًا .  
وَالِإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةٍ (٣) .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٤٨٧/٩-٤٨٨) .

(٢) النساء : ١٠٢ .

وانظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٥٥٩/٢) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٤٩٠/٢-٤٩١) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير

(٤٥٣/٢) ؛ المجموع شرح المذهب (٢٧٠/٧-٢٧١) ؛ مغني المحتاج (٢٩٢/٢-٢٩٣) ؛

المغني (١٢٨/٥) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٦٨/٣) .

• القول الثاني :

لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ حَمْلُ السَّلَاحِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ حَاجَةٌ أَوْ ضَرُورَةٌ .  
وَالَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ <sup>(١)</sup> .

\* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ عَلَى جَوَازِ حَمْلِ الْمُحْرِمِ السَّلَاحِ مُطْلَقًا :  
(أ) اسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ : بِمَا رَوَاهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ :  
« اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، فَأَبَى أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَدْعُوهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ ، حَتَّى  
فَاضَاهُمْ : لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ سِلَاحًا إِلَّا فِي الْقِرَابِ » <sup>(٢)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاضَى أَهْلَ مَكَّةَ عَلَى أَنْ يَدْخُلَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ  
مُعْتَمِرِينَ ، وَمَعَهُمُ السَّلَاحُ فِي الْقِرَابِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ لِبَاسِ الْمُحْرِمِ  
السَّلَاحَ <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا الِاسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ مَحَلِّ النَّزَاعِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا اشْتَرَطَ إِدْخَالَ  
السَّلَاحِ مَوْضُوعًا فِي الْقِرَابِ لِلضَّرُورَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَأْمَنُ أَهْلُ مَكَّةَ أَنْ يَنْقُضُوا

(١) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٤٢٢/١) ؛ الخرشني على مختصر تحليل

(٢/٣٤٦) ؛ التاج والإكليل (١٤٢/٣) ؛ المغني (١٢٨/٥) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح

من الخلاف (٤٦٨/٣) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٤٢٨/٢) .

(٢) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٦٧) .

(٣) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (١٧١/١٢) ؛ ابن حجر ، فتح

الباري بشرح صحيح البخاري (٧٠/٤) .

الْعَهْدَ ، وَيَخْفِرُوا الدِّمَّةَ ، فَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ حَمْلَ السَّلَاحِ فِي قِرَابِهِ ، فَأَمَّا مَعَ الْأَمْنِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى حَمْلِهِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ النَّوَوِيُّ - رحمه الله - : « وَإِنَّمَا اشْتَرَطُوا هَذَا لِوَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنْ لَا يَظْهَرَ مِنْهُ دُخُولُ الْغَالِبِينَ الْقَاهِرِينَ . وَالثَّانِي : أَنَّهُ إِنْ عَرَضَ فِتْنَةٌ أَوْ نَحْوُهَا يَكُونُ فِي الْأَسْتِعْدَادِ بِالسَّلَاحِ صُعُوبَةٌ » <sup>(٢)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ حَدِيثَ الْبَرَاءِ هَذَا لَيْسَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ تَقَلَّدُوا السُّيُوفَ ؛ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونُوا حَمَلُوا السَّلَاحَ مَعَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ فِي أَوْعِيَتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَلَّدُوا شَيْئًا مِنْهُ ، وَعَلَى هَذَا فَلَا حُجَّةٌ فِي الْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ تَقَلُّدِ الْمُحْرِمِ السَّلَاحَ <sup>(٣)</sup> .

(ب) وَاسْتَدَلُّوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ :

بِأَنَّ حَمَائِلَ السَّلَاحِ لَيْسَتْ فِي مَعْنَى الْمَلْبُوسِ الْمَنْصُوصِ عَلَى تَحْرِيمِهِ ؛ وَلِذَلِكَ لَوْ حَمَلَ قَرَبَةً فِي عُنُقِهِ لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ . سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - رحمه الله - عَنِ الْمُحْرِمِ يُلْقِي جِرَابَهُ فِي رَقَبَتِهِ كَهَيْئَةِ الْقَرَبَةِ ؟ قَالَ : « أَرْجُوا أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المغني (١٢٨/٥) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٤٢٨/٢) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٤٧١/١٢) ؛ عون المعبود شرح سنن أبي داود (٢٠٠/٥) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٤٧١/١٢) .

(٣) انظر : أضواء البيان (٤١٩/٥) . وانظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٤٥٣/٢) .

(٤) انظر : المغني (١٢٨/٥) .

- ثانياً : أدلة القول الثاني ؛ على عدم جواز لبس المحرم السلاح إذا لم يكن  
ثم ضرورة تدعو إلى ذلك :  
(أ) استدلوا من السنة بأدلة ؛ منها :

١- حديث جابر - رضي الله عنهما - قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « لا  
يحل لأحدكم أن يحمل بمكة السلاح » (١) .  
والوجه منه : أن النبي ﷺ نهى عن دخول مكة بالسلاح من غير ضرورة (٢) ،  
مطلقاً ؛ سواء أكان الداخل به محرماً أم لا ، والمحرم أولى (٣) .

٢- ما رواه سعيد بن جبير - رحمه الله - قال : كنت مع ابن عمر حين أصابه  
سنان الرمح في أخمص قدميه ، فلزقت قدمه بالركاب ، فنزلت فترعتها ، وذلك  
بمنى ، فبلغ الحجاج ، فجعل يعود ، فقال الحجاج : لو نعلم من أصابك ؟ فقال  
ابن عمر : « أنت أصبتني ! » . قال : وكيف ؟ قال : « حملت السلاح في يوم  
لم يكن يحمل فيه ، وأدخلت السلاح الحرم ، ولم يكن السلاح يدخل  
الحرم » (٤) .

- (١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٦٦) ، هامش (٢) .  
(٢) توفيقاً بينه وبين اشتراطه ﷺ على أهل مكة أن يدخل هو وأصحابه بالسيف في القرباب  
كما سبق (ص ١٣٦٧) من هذا البحث .  
(٣) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٩/٤٨٧-٤٨٨) .  
(٤) رواه البخاري في كتاب العيدين ، باب ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم ، ح  
(٩٦٦) ، (٩٦٧) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢/٥٢٧) .  
قوله ( أخمص قدميه ) : هو باطن القدم وما راق أسفلها ، وقيل : هو حصر باطنها  
الذي لا يصيب الأرض عند المشي .  
وقوله ( بالركاب ) : أي وهي في رجليه . انظر : المرجع السابق (٢/٥٢٨) .

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى الْمَنَعِ مِنْ حَمْلِ السَّلَاحِ بِمَكَّةَ مُطْلَقًا ، سَوَاءً أَكَانَ مُحَرَّمًا أَمْ لَا ، إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ <sup>(١)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ الاستِدْلَالِ بِهِذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا نَهَى عَنْ حَمْلِ السَّلَاحِ بِمَكَّةَ تَعْظِيمًا لَهَا ، وَهَذَا النَّهْيُ عَامٌّ لِلْمُحَرَّمِ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ مَخْصُوصٌ بِمَكَّةَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْأَمْنُ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ دَخَلُهَا كَانَ آمِنًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وَكَذَا الْأَمَاكِينُ وَالْمَشَاهِدُ الَّتِي لَا يَحْتَاجُ الْمَرْءُ إِلَى حَمْلِ السَّلَاحِ فِيهَا ، فَحَمْلُهُ فِيهَا مَكْرُوهٌ ؛ لِمَا يُخْشَى مِنَ الْأَذَى وَالْعَقْرِ عِنْدَ تَزَاحُمِ النَّاسِ ، أَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْأَمْكِنَةِ الَّتِي يَمُرُّ بِهَا الْحَجِيجُ ، وَلَا زِحَامَ فِيهَا ، فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا النَّهْيُ ، وَلَيْسَ فِي الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ مَا يَمْنَعُ مِنْ حَمْلِهِ فِيهَا ، سَيِّمًا وَالْمُحَرَّمُ يُحْرَمُ مِنَ الْمَوَاقِفِ الْمَكَائِنَةِ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى مَكَّةَ بِمَسَافَاتٍ ، وَقَدْ يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ لِعَرَضٍ ، وَهُوَ لَا زَالَ مُتَلَبِّسًا بِمَنَاسِكِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ <sup>(٣)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ الْحَدِيثَيْنِ مَحْمُولَانِ عَلَى النَّهْيِ عَنْ إِشْهَارِ السَّلَاحِ دَاخِلَ الْحَرَمِ ؛ لِمَا يُخْشَى فِي ذَلِكَ مِنَ الْفِتْنَةِ وَالْهَلَكَةِ ، لَا عَلَى حَمْلِهِ فِي الْقِرَابِ ؛ بِدَلِيلِ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ عِنْدَمَا قَاضَوْا أَهْلَ مَكَّةَ ، وَدَخَلُوهَا فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المغني (١٢٨/٥) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٢/٥٢٨-

٥٢٩) ؛ ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٨/٤٥٥-٤٥٦) .

(٢) آل عمران : ٩٧ .

(٣) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢/٥٥٩) .

(٤) انظر : ابن رجب ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٨/٤٥٦) .

(ب) اسْتَدْلُوا مِنَ الْقِيَاسِ :

بِالْقِيَاسِ عَلَى لُبْسِ الْمُحْرَمِ الْمَخِيطِ ؛ فَإِنَّ تَقْلُدَ السَّلَاحِ فِي مَعْنَى لُبْسِ الْمَخِيطِ ،  
وَالْمُحْرَمِ مَمْنُوعٌ مِنْ لُبْسِ الْمَخِيطِ <sup>(١)</sup> .

- وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا : بِعَدَمِ التَّسْلِيمِ أَنَّ حَمْلَ السَّلَاحِ لِلْمُحْرَمِ فِي مَعْنَى لُبْسِ  
الْمَخِيطِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِبَاسًا عَلَى قَدْرِ الْبَدَنِ أَوْ قَدْرِ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ <sup>(٢)</sup> .

\* وَالْأَظْهَرُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

أَنَّهُ يَحْزُرُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَلْبَسَ السَّلَاحَ ؛ خُصُوصًا قَبْلَ دُخُولِ مَكَّةَ ؛ لِقُوَّةِ أُدْلَةٍ هَذَا  
الْقَوْلِ ؛ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ ثَمَّ دَلِيلٌ صَحِيحٌ يَنْهَضُ لِلْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ .

هَذَا مِنْ حَيْثُ الْجَوَازُ وَعَدَمُهُ . وَلَكِنَّ الْأَوَّلَى بِالْمُحْرَمِ أَنْ لَا يَلْبَسَ السَّلَاحَ إِلَّا  
عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ؛ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ ؛ وَدَرءًا لِلْفِتْنَةِ ؛ وَلِأَنَّهُ يَقْصِدُ بَيْتَ اللَّهِ الْعَتِيقَ  
الَّذِي مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ؛ مَعَ مَا تَيَسَّرَ بِفَضْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَهُذَا الْبَلَدِ الْمُبَارَكِ  
فِي عَصْرِنَا هَذَا مِنْ وَسَائِلِ الْأَمَنِ وَالْأَمَانِ الَّتِي تَحْعَلُ الْحَاجَةَ فِي أَمْنٍ مَلْمُوسٍ عَلَى  
نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَأَهْلِيهِ الَّذِينَ مَعَهُ ؛ ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُخَاطَفُ النَّاسُ  
مِنْ حَوْلِهِمْ أَفِيَالِبَاطِلٍ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر : كَشَّافُ الْقَنَاعِ عَنْ مَنَ الْإِقْنَاعِ (٤٢٨/٢) .

(٢) انظر : الْمَغْنِي (١٢٨/٥) .

(٣) الْعَنْكَبُوتُ : ٦٧ .



## الْفَرْعُ الثَّانِي

## حُكْمُ لُبْسِ الْمُحْرِمِ الْهِمَيَّانِ وَالْمِنْطَقَةِ

○ أَوَّلًا : اتَّفَقَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى جَوَازِ لُبْسِ الْمُحْرِمِ الْهِمَيَّانِ وَالْمِنْطَقَةِ <sup>(١)</sup> وَنَحْوَهُمَا مِمَّا يَشُدُّ فِيهَا نَفَقَتُهُ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا <sup>(٢)</sup> .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رحمه الله - : « أَجَازَ ذَلِكَ جَمَاعَةُ فَقَهَاءِ الْأَنْصَارِ مُتَقَدِّمُوهُمْ وَمُتَأَخِّرُوهُمْ » <sup>(٣)</sup> .

وَمِثْلَهُ حَكَى ابْنُ قُدَّامَةَ - رحمه الله - <sup>(٤)</sup> .

\* وَاسْتَدَلَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ ؛ بِمَا يَلِي :

(أ) اسْتَدَلُّوا مِنَ الْأَثَرِ بِأَدِلَّةٍ مِنْهَا :

١\_ أَنَّ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - سُئِلَتْ عَنِ الْهِمَيَّانِ لِلْمُحْرِمِ ؟ فَقَالَتْ :

(١) الْمِنْطَقَةُ : سَبَقَ تَعْرِيفُهَا (ص ٤٩٢) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

وَالْهِمَيَّانُ : كَلِمَةٌ مُعَرَّبَةٌ ؛ وَهِيَ تَغْنِي : الْمِنْطَقَةَ ، أَوْ تَكُونُ السَّرَاوِيلَ ، أَوْ هِيَ : كَيْسٌ تُجْعَلُ فِيهِ النَّفَقَةُ ، يُشَدُّ - غَالِبًا - فِي الْوَسْطِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمِنْطَقَةِ : أَنَّ الْهِمَيَّانَ خَاصٌّ بِمَا تَوْضَعُ فِيهِ النَّفَقَةُ ، وَالْمِنْطَقَةُ عَامَّةٌ فِي كُلِّ مَا يُشَدُّ بِهِ الْوَسْطُ . جَمَعُهُ : هَمَائِينُ ، وَهَمَائِنُ . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٣٨/٥) ، (هيمن) ؛ لسان العرب (١٤٠/١٥) ؛ المعجم الوسيط (٩٩٦/٢) ، (هيمين) .

(٢) انظر : المبسوط (١٢٧/٤) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٤٩٠-٤٩١) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٤٢١-٤٢٢) ؛ أسهل المدارك (٣٠٠/١) ؛ المجموع شرح المذهب (٢٧٠/٧) ؛ مغني المحتاج (٢٩٣/٢) ؛ المغني (١٢٦/٥) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٦٧/٣) .

(٣) التمهيد (١١٨/١٥) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٠٩-٢١٠) .

(٤) المغني (١٢٥/٥) .

«أوثق عليك نفقتك» (١).

٢\_ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله تعالى عنهما - أنه قال : « لا بأس بالهيمان والخاتم للمُحْرِمِ » (٢).

(١) رواه البيهقي في كتاب الحج ، باب المحرم يلبس المنطقة والهيمان للنفقة ، السنن الكبرى (٦٩/٥).

وابن أبي شيبة في كتاب الحج ، باب في الهيمان للمُحْرِمِ ، ح (١٥٤٤٣) ، عن حفص بن غياث ، عن يحيى بن سعيد ، عن القاسم ، عن عائشة ، فذكره . الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (٣٩٣/٣).

وسنده صحيح ؛ رجاله ثقات :

حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي ، أبو عمر الكوفي القاضي : ثقة فقيه من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومئة . انظر ترجمته في : [ تهذيب

التهذيب (١/٤٥٨-٤٥٩) ؛ تقريب التهذيب (ص ١١٣) ، رقم (١٤٣٠) .

يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني ، أبو سعيد القاضي : ثقة ثبت من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٤/٣٦٠-

٣٦١) ؛ تقريب التهذيب (ص ٥٢١) ، رقم (٧٥٥٩) .

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي : ثقة ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، من كبار الثالثة ، مات سنة ست ومئة على الصحيح .

انظر ترجمته في : [ تقريب التهذيب (ص ٣٨٧) ، رقم (٥٤٨٩) .

(٢) رواه البيهقي في كتاب الحج ، باب المحرم يلبس المنطقة والهيمان للنفقة ، السنن الكبرى

(٦٩/٥) . والدارقطني في كتاب الحج ، ح (٧١) ، وقال صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني : « إسناده صالح » أه . سنن الدارقطني (٢/٢٣٣).

وابن أبي شيبة في كتاب الحج ، باب في الهيمان للمُحْرِمِ ، ح (١٥٤٥٢) ، عن وكيع ، عن سفيان ، عن حميد الأعرج ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، فذكره . الكتاب المصنف

في الأحاديث والآثار (٣/٣٩٣).

وسنده صحيح ؛ رجاله ثقات :

وكيع ، وسفيان : ثقتان ، تقدست ترجمتهما (ص ٢٩٨ ، ٣٦٧) من هذا البحث .

حميد بن قيس الأعرج المكي ، أبو صفوان القاري الأسدي مولاهم : ثقة من التابعين

٣\_ وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ - رحمه الله - بِأَسَانِيدَ صَحِيحَةٍ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ جَوَازَ لُبْسِ الْمُحْرِمِ الْهِمَيَانَ وَالْمِنْطَقَةَ إِذَا كَانَتْ تَمَّ حَاجَةٌ ، لَا يَرَوْنَ بِذَلِكَ بَأْسًا مِنْهُمْ : الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَعَطَاءٌ ، وَالتَّحَفِيُّ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ - رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ - (١) .

(ب) وَاسْتَدْلُوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ :

بِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى لُبْسِ الْهِمَيَانَ وَالْمِنْطَقَةَ ، وَعَقْدِهِمَا عَلَى الْوَسْطِ ؛ إِذَا كَانَ فِيهِمَا نَفَقَةٌ أَوْ غَيْرُهَا مِمَّا يَحْتَاجُهُ الْمُحْرِمُ أَثْنَاءَ رِحْلَتِهِ لِأَدَاءِ نُسُكِهِ ، وَتَرَكَّ لُبْسَهُ مَعَ وُجُودِ النِّفَقَةِ فِيهِ يُعَرِّضُهَا لِلسَّرَقَةِ وَالضَّيَاعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ (٢) .

\* \* \*

⇒ مِنَ السَّادِسَةِ ، مَاتَ سَنَةٌ ثَلَاثِينَ وَمِئَةً . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب

(١/٤٩٩-٥٠٠) ؛ تقريب التهذيب (ص ١٢١) ، رقم (١٥٥٦) ] .

عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ : نَفَقَةٌ فَاضِلَةٌ ، كَثِيرُ الْإِرْسَالِ ، مِنَ الثَّالِثَةِ ، مَاتَ سَنَةٌ أَرْبَعَ عَشْرَةَ وَمِئَةً عَلَى الْمَشْهُورِ . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٣/١٠١-١٠٣) ؛

تقريب التهذيب (ص ٣٣١) ، رقم (٤٥٩١) ] .

(١) كتاب الحج ، باب في الهميان للمحريم ، ح (١٥٤٤٤) ، (١٥٤٤٥) ، (١٥٤٤٦) ،

(١٥٤٤٨) ، (١٥٤٤٩) ، (١٥٤٥١) ، (١٥٤٥٣) ، (١٥٤٥٤) ، (١٥٤٥٥) ،

(١٥٤٥٧) . الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (٣/٣٩٣-٣٩٤) .

وَحَكَّى ابْنُ قُدَامَةَ - رحمه الله - كَذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَطَارُوسٍ ، وَالْقَاسِمِ ، وَالتَّحَفِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ : أَنَّهُمْ قَالُوا : لَا بَأْسَ بِشِدِّ الْهِمَيَانَ وَالْمِنْطَقَةِ عَلَى الْمُحْرِمِ إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ حَاجَةٌ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ مِنْ نَفَقَةٍ وَغَيْرِهَا . المغني (٥/١٢٥) .

(٢) انظر : المغني (٥/١٢٥-١٢٦) .

○ ثانياً : وأما إذا لم يكن المحرم محتاجاً إلى لبس الهميان والمنطقة ؛ بأن لم تكن فيه نفقة أو نحو ذلك مما لحفظه قيمة ، ولكنه يشده على وسطه تحسباً للحاجة ؛ فهذا محل خلاف بين الفقهاء على قولين :

● القول الأول :

يجوز للمحرم لبس الهميان والمنطقة ونحوهما ، ولو لم تكن ثم حاجة أو ضرورة تدعو إلى ذلك . وهو قول أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم . وإليه ذهب الحنفية ، وبعض المالكية ، والشافعية ، والحنابلة في قول<sup>(١)</sup> .

#### ● القول الثاني :

لا يجوز للمحرم لبس الهميان والمنطقة ونحوهما من غير حاجة ، فإن لبسهما فدى ، ولزمه نزعهما . وإليه ذهب المالكية ، والحنابلة<sup>(٢)</sup> .

#### \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ على جواز لبس المحرم المنطقة والهميان :

(أ) استدلوا بالآثار السابقة عن جمهور السلف من الصحابة والتابعين<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : المبسوط (١٢٧/٤) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٤٩٠/٢-٤٩١) ؛ بدائع الصنائع (٢١٠/٣) ؛ التمهيد (١١٨/١٥) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢٠٩/٢-٢١٠) ؛ المجموع شرح المهذب (٢٧٠/٧) ؛ مغني المحتاج (٢٩٣/٢) المغني (١٢٦-١٢٥/٥) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٦٦-٤٦٧/٣) .

(٢) انظر : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٤٢١/١-٤٢٢) ؛ أسهل المدارك (٣٠٠/١) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١٤٦/٣) ؛ المغني (١٢٦/٥) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٤٢٧/٢) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٦٧/٣) .

(٣) انظرها فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٧٤-١٣٧٦) .

وَالْوَجْهَ مِنْهَا : أَنَّ جُمْهُورَ السَّلَفِ أَبَاحُوا لِلْمُحْرِمِ لُبْسَ الْمِنْطَقَةِ وَالْهِمْيَانِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ وَقْتِ الْحَاجَةِ وَعَدَمِهَا ، فَذَلِكَ عَلَى الْجَوَازِ <sup>(١)</sup> .

(ب) وَاسْتَدْلُوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ بِمَا يَلِي :

١\_ أَنَّ الْهِمْيَانَ وَالْمِنْطَقَةَ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا لَيْسَتْ مَخْطِطًا ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَخِيطِ ، بَلِ اشْتِمَالُهَا عَلَى الْمُحْرِمِ كَاشْتِمَالِ الْإِزَارِ عَلَيْهِ ، فَلَا يُنْتَعَمُ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِحَاجَةِ كَانَ أَوْ لِعَبَرِهَا ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ لَا تُغَيِّرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا ، وَالْمُحْرِمُ إِنَّمَا نُهِيَ عَنِ الْمَخِيطِ <sup>(٢)</sup> .

٢\_ أَنَّ لُبْسَ الْمِنْطَقَةِ وَالْهِمْيَانِ وَنَحْوَهُمَا مِمَّا تَعَمُّ بِهِ الْبُلُوى ، وَتَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ أَثْنَاءَ أَدَاءِ الْمُحْرِمِ مَنَاسِكَ الْحَجِّ ، وَلَوْ كَانَ الْمُحْرِمُ مَمْنُوعًا مِنْ لُبْسِ ذَلِكَ لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِلأُمَّةِ بَيَانًا شَافِيًا ؛ إِذْ لَا يَحْزُرُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ <sup>(٣)</sup> .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى مَنْعِ الْمُحْرِمِ مِنْ لُبْسِ الْمِنْطَقَةِ وَالْهِمْيَانِ إِلَّا لِحَاجَةٍ : (أ) اسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ وَالْأَثَرِ بِأَدِلَّةٍ مِنْهَا :

١\_ مَا رَوَاهُ أَبُو حَسَنَ الْبَصْرِيُّ - رحمه الله - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى مُحْرِمًا مُحْتَزِمًا بِحَبْلٍ فَقَالَ : « يَا صَاحِبَ الْحَبْلِ ! أَلْقِهِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المغني (١٢٥/٥) .

(٢) انظر : المبسوط (١٢٧/٤) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (٤٥٢/٢) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٢١٠/٤) .

(٣) انظر : المغني (١٢٥/٥-١٢٦) .

(٤) رواه ابن أبي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَاب فِي الْمُحْرِمِ يَفْقِدُ عَلَى بَطْنِهِ الثَّوْبَ ، ح (١٥٤٣٥) ، الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ (٣٩٢/٣) . وَابْنُ حَزْمٍ فِي الْمُحَلَّى بِالْأَثَارِ (٢٩٥/٥) .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى الْمُحْرِمَ عَنِ الْاِخْتِزَامِ بِالْحَبْلِ ، وَأَمَرَ بِالْقَائِمَةِ ، وَالْهِمَيَّانَ وَالْمِنْطَقَةَ أَوْلَى بِالْمَنْعِ مِنَ الْحَبْلِ <sup>(١)</sup> .

- وَرَدَّ هَذَا : بِأَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ حَدِيثُ مُرْسَلٌ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ ، فَلَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ <sup>(٢)</sup> .

٢\_ مَا رَوَاهُ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - : « أَنَّهُ كَرِهَ الْهِمَيَّانَ لِلْمُحْرِمِ » <sup>(٣)</sup> .

⇒ أَبُو حَسَّانَ : هُوَ مُسْلِمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو حَسَّانَ الْأَعْرَجُ ، وَيُقَالُ : الْأَخْرَدُ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَمْشِي عَلَى عَقِبِهِ ، بَصْرِيٌّ مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ ، تَابِعِيٌّ أَدْرَكَ جَمْعًا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَرَوَى عَنْهُمْ ، وَثَقَّةٌ جَمْعٌ ، وَضَعْفُهُ الْأَكْثَرُ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ كَانَ حُرُورِيًّا ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ خَرَجَ مَعَ الْخَوَارِجِ ، فَقُتِلَ يَوْمَ الْحَرُورِيَّةِ ، سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً . انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٤/٥١٠-٥١١) ؛ تقريب التهذيب (ص ٥٥٧) ، رقم (٨٠٤٦) ] .

- (١) انظر : الهداية شرح بداية المبتدي ، مطبوع مع فتح القدير (٢/٤٥٢) .
- (٢) انظر : تهذيب التهذيب (٤/٥١٠-٥١١) ؛ المحلى بالآثار (٥/٢٩٥) .
- (٣) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَابُ فِي الْهِمَيَّانِ لِلْمُحْرِمِ ، ح (١٥٤٤٧) ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، فَذَكَرَهُ . وَح (١٥٤٥٠) ، عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ (٣/٣٩٣) . وَ مِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلَّى بِالْأَثَارِ (٥/٢٩٥) .

وَسَنَدَاهُمَا صَحِيحَانِ ؛ رَجَالُهُمَا ثِقَاتٌ :

الأَوَّلُ : رَجَالُهُ ثِقَاتٌ كُلُّهُمْ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُمْ (ص ١٣٧٥) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .  
وَرِجَالُ الثَّانِي : ابْنُ عُثْمَانَ ؛ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : ثِقَةٌ حَافِظٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ٣٠٥) مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

وَأَيُّوبُ : هُوَ ابْنُ أَبِي تَمِيمَةَ ؛ كَيْسَانُ السَّعْدِيَّانِيُّ : ثِقَةٌ ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ (ص ٦٠١) .

فَهَذَا الْأَثَرُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : دَلِيلٌ عَلَى كَرَاهَةِ لُبْسِ الْمُحْرِمِ الْهِمَيَانَ وَالْمِنْطَقَةَ ، وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْحَاجَةِ ؛ لِمَا سَبَقَ مِنْ اتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى جَوَازِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ <sup>(١)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ الِاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْأَثَرِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ مَرْدُودٌ بِمُعَارَضَتِهِ جُمْهُورَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، فَيَتَرَجَّحُ قَوْلُ الْأَكْثَرِ مِنَ الصَّحَابَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى ، وَهُوَ أَقْرَبُ ؛ لِأَنَّ الْهِمَيَانَ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْمَخِيطِ الْمُنْهَبِيِّ عَنْ لُبْسِهِ حَالُ الْإِحْرَامِ .

وَابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مَشْهُورٌ بِتَشْدِيدَاتِهِ وَمُخَالَفَاتِهِ لِجُمْهُورِ الصَّحَابَةِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ فِي لُبْسِهِ شَيْئاً ، وَإِنَّمَا كَرِهَهُ فَقَطْ ، وَهَذَا اجْتِهَادٌ مِنْهُ لَمْ يُوَافِقْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ <sup>(٢)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ خِلَافُ هَذَا ؛ فَقَدْ رَوَى عَطَاءٌ وَطَاوُوسٌ قَالَا : « رَأَيْنَا ابْنَ عُمَرَ وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَقَدْ شَدَّ حِقْوِيهِ بِعِمَامَةٍ » <sup>(٣)</sup> . فَلَعَلَّهُ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ ، بَعْدَمَا تَبَيَّنَ لَهُ الْجَوَازُ .

(١) انظر : المغني (١٢٦/٥) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٤٢٧/٢) .

(٢) انظر : المحلى بالآثار (٢٩٦/٥) .

(٣) رواه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم في كتاب الحج ، باب الطيب عند الإحرام ، وما يلبس من أراد أن يحرم ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٦٣/٣) .  
ورواه ابن أبي شيبة موصولاً في كتاب الحج ، باب في المحرم يفتد على بطنه الثوب ، ح (١٥٤٣٢) ، (١٥٤٤٢) . الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (٣٩٢/٣) .  
وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِّي بِالْآثَارِ (٢٩٦/٥) .

(ب) استدلوا من القياس :

بأن لبس المحرم المنطقة والهيميان ترفه ، أشبه اللباس المخيط ، فيُقاس عليه في المنع منه حال الإحرام <sup>(١)</sup> .

- ويمكن أن يُردّ هذا : بالفرق بينهما ؛ فإن المنطقة والهيميان ليست مخيطاً ، ولا في معنى المخيط الذي نصّ جمهور أهل العلم على تحريمه على المحرم حتى يُجِلَّ من إحرامه <sup>(٢)</sup> .

\* والأظهر - والله تعالى أعلم - : الجواز ؛ فيجوز للمحرم أن يعقده عليه المنطقة والهيميان ؛ لحاجة كان أم لغيرها ؛ لما يلي :

• أولاً : لقوة أدلته ؛ فإنه قول جمهور الصحابة والتابعين ؛ ولم يرد من النبي ﷺ فيه نهْي صحيح يُعتمد عليه ، وتأخير البيان في أمر كهذا لا يجوز .

• ثانياً : أن الحاجة داعية إليه ؛ فقد يعرض للمحرم من الحاجات أثناء أداء نسكه ما يقتضي ذلك .

• ثالثاً : أن ذلك ليس مخيطاً ، ولا هو مثله ، فامتنع أن يكون له حكمه .

\* \* \*

(١) انظر : كشاف القناع عن متن الإقناع (٢/٤٢٧) .

(٢) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٣٧٨ وما بعدها) .



## الْفَرْعُ الثَّالِثُ

## حُكْمُ عَقْدِ الْمُحْرِمِ الرُّدَاءِ وَالْإِزَارِ

○ أَوَّلًا : حُكْمُ عَقْدِ الْمُحْرِمِ الْإِزَارِ :

اختلفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ عَقْدِ الْمُحْرِمِ الْإِزَارَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ عَقْدُ الْإِزَارِ مُطْلَقًا . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ ، وَالْحَنَابِلَةُ <sup>(١)</sup> .

● الْقَوْلُ الثَّانِي :

لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ عَقْدُ الْإِزَارِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ ، فَإِنْ عَقَدَهُ مِنْ غَيْرِهَا لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكِيُّ <sup>(٢)</sup> .

● الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

يُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ عَقْدُ الْإِزَارِ مُطْلَقًا ، فَإِنْ عَقَدَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَفِيُّ ، وَبَعْضُ الشَّافِعِيِّ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : المجموع شرح المَهْدَب (٢٧٠/٧) ؛ كتاب الحج من الحاوي الكبير (١/٤٤٠-٤٤١)

(٢) مغني المحتاج (٢/٢٩٣) ؛ المغني (٥/١٢٤) ؛ كشاف القناع عن معن الإقناع (٢/٤٢٧) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٣/٤٦٧) .

(٣) انظر : عقد الجواهر الثمينة في منهب عالم المدينة (١/٤٢١-٤٢٢) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (٣/١٤١) ؛ جواهر الإكليل (١/١٨٩) .

(٣) انظر : المبسوط (٤/١٢٧) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٢/٤٨٩) ؛ الفتاوى الهندية (١/٢٤٢) ؛ المجموع شرح المَهْدَب (٧/٢٧١) .

## \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ عَلَى جَوَازِ عَقْدِ الْإِزَارِ مُطْلَقاً :

١- أَنَّ الْمُحْرِمَ مُحْتَاجٌ إِلَى سِتْرِ عَوْرَتِهِ بِالْإِزَارِ ، وَهُوَ لَا يُثْبِتُ إِلَّا بِالْعَقْدِ ، فَيَحْزُرُ لَهُ عَقْدُهُ ؛ قِيَاساً عَلَى لُبْسِ الْمَرْأَةِ الْمُحْرِمَةِ الْمَخِيطَ لِلْحَاجَةِ إِلَى سِتْرِ عَوْرَتِهَا ، إِلَّا مَا اسْتَشْنِي (١) .

٢- أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ نَهْيٌ عَنْ عَقْدِ الْإِزَارِ ، فَلَا يُنْهَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ (١) .

- ثانياً : أدلة القول الثاني ؛ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ عَقْدِ الْإِزَارِ إِلَّا لِلْحَاجَةِ :

(أ) اسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ وَالْأَثَرِ بِمَا يَلِي :

١- مَا رَوَاهُ أَبُو حَسَنَ الْبَصْرِيُّ - رحمه الله - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى مُحْرِمًا مُحْتَزِمًا بِحَبْلِ فَقَالَ : « يَا صَاحِبَ الْحَبْلِ ! أَلْقِهِ » (٢) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى الرَّجُلَ الْمُحْرِمَ عَنْ رَبْطِ الْحَبْلِ عَلَيْهِ ، وَأَمَرَهُ بِالْقَائِهِ ، وَعَقْدُ الْإِزَارِ فِي مَعْنَى عَقْدِ الْحَبْلِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْزُرُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهِ شَيْئاً (٣) .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ (٤) .

(١) انظر : المجموع شرح المذهب (٢٧٠/٧) ؛ كتاب الحج من الحاوي الكبير (٤٤٠/١) ؛ المغني (١٢٤/٥) .

(٢) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٧٨) .

(٣) انظر : مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١٤١/٣ ، ١٤٢ ، ١٤٦) .

(٤) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٣٧٨-١٣٧٩) .

٢- مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله تعالى عنهما - أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَعْقِدْ عَلَيْكَ شَيْئًا وَأَنْتَ مُحْرِمٌ » (١) .  
وَهُوَ صَرِيحٌ فِي النَّهْيِ عَنْ أَنْ يَعْقِدَ الْمُحْرِمُ عَلَيْهِ شَيْئًا .

- وَيُجَابُ عَنْهُ : بَأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْإِزَارِ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى عَقْدِ الْإِزَارِ ؛ لِسُرِّ الْعَوْرَةِ ؛ وَهُوَ لَا يَسْتَمْسِكُ إِلَّا بِالْعَقْدِ (٢) .

(ب) اسْتَدْلُوا مِنَ الْقِيَاسِ :

بِالْقِيَاسِ عَلَى لُبْسِ الْمَخِيطِ ؛ فَإِنَّ عَقْدَ الْمُحْرِمِ الْإِزَارَ يُشَبِّهُ لُبْسَ الْمَخِيطِ فِي عَدَمِ الْحَاجَةِ فِي حِفْظِهِ إِلَى تَكْلُفٍ ، فَكَانَ مَمْنُوعًا مِنْهُ (٣) .

(١) رواه البيهقي في كتاب الحج ، باب لا يعقد المحرم رداءً ، السنن الكبرى (٥١/٥) ؛ وابن أبي شيبة في كتاب الحج ، باب في المحرم يعقد على بطنه الثوب ، ح (١٥٤٣٣) ، عن وكيع ، عن ابن أبي ذئب ، عن مسلم بن حنظل ، قال : سمعت ابن عمر ، فذكره .  
الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (٣٩٢/٣) .

وإسناده صحيح ؛ رجاله ثقات :

وكيع : ثقة ، تقدمت ترجمته (ص ٣٦٧) من هذا البحث .

ابن أبي ذئب : هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري ، أبو الحارث المدني : فقيه ثقة فاضل ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئة .  
انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٣/٦٢٨-٦٣٠) ؛ تقريب التهذيب

(ص ٤٢٧) ، رقم (٦٠٨٢) ] .

مسلم بن حنظل المدني أبو عبد الله القاضي المدني : ثقة ، فصيح قارئ ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة من الهجرة .  
انظر ترجمته في : [ تهذيب التهذيب (٤/٦٦) ؛

تقريب التهذيب (ص ٤٦١) ، رقم (٦٦٢٠) .

(٢) انظر : كتاب الأم (١٢٨/٢) ؛ المغني (١٢٤/٥) .

(٣) انظر : المبسوط (١٢٧/٤) ؛ المغني (١٢٤/٥) .

- وَلَكِنَّ هَذَا مَرْدُودٌ : بَعْدَ التَّسْلِيمِ بِأَنَّ عَقْدَ الْإِزَارِ لِلْمُحْرِمِ يُشْبِهُ الْمَخِيطَ ؛  
لَأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى عَقْدِهِ لِسِتْرِ الْعَوْرَةِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَمْسِكُ إِلَّا بِالْعَقْدِ ، فَيُعْفَى عَنْهُ  
لَأَجْلِ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى كَرَاهَةِ عَقْدِ الْإِزَارِ مِنْ غَيْرِ إِيْجَابٍ فِدْيَةٍ :  
اسْتَدْلُوا بِالْأَدِلَّةِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا أَصْحَابُ الْقَوْلِ الثَّانِي ، وَصَرَفُوهَا مِنَ التَّخْرِيمِ  
إِلَى الْكَرَاهَةِ التَّزْيِيهِةِ ؛ لِلْحَاجَةِ إِلَى عَقْدِ الْإِزَارِ لِسِتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يُشْبِهُ  
إِحَاطَةَ الْمَخِيطِ فَيُكْرَهُ ؛ لَأَجْلِ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> .

- وَيُجَابُ عَنْ اسْتِدْلَالِهِمْ بِهَا بِمَا سَبَقَ الْجَوَابُ بِهِ ؛ مِنْ أَنَّ عَقْدَ الْإِزَارِ لَمْ يُنْهَ  
عَنْهُ ، وَالْحَاجَةُ تَدْعُو إِلَيْهِ ، وَهُوَ لَا يُشْبِهُ الْمَخِيطَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ <sup>(٣)</sup> .

\* وَالْأَظْهَرُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ عَقْدُ الْإِزَارِ ؛ لِضَعْفِ أَدِلَّةِ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ ؛  
وَلَأَنَّ الْإِزَارَ لَا يَسْتَمْسِكُ إِلَّا بِالْعَقْدِ ، وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى عَقْدِهِ لِسِتْرِ الْعَوْرَةِ .

\* \* \*

(١) انظر : المجموع شرح المَهْذَب (٢٧٠/٧-٢٧١) ؛ المغني (١٢٤/٥) .

(٢) انظر : المبسوط (١٢٧/٤) ؛ بدائع الصنائع (٢٠٩/٣-٢١٠) ؛ رد المحتار على الدرر المختار (٤٨٩/٢) .

(٣) انظر : كتاب الأُتْم (١٢٨/٢) ؛ المجموع شرح المَهْذَب (٢٧٠/٧-٢٧١) ؛ المغني (١٢٤/٥) .

• ثَانِيًا : حُكْمُ عَقْدِ الْمُحْرَمِ الرَّدَاءِ :

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ عَقْدِ الْمُحْرَمِ الرَّدَاءِ عَلَيْهِ ؛ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

• الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ عَقْدُ الرَّدَاءِ مُطْلَقًا ، فَإِنْ عَقَدَهُ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ .

وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةِ <sup>(١)</sup> .

• الْقَوْلُ الثَّانِي :

يُكْرَهُ لِلْمُحْرَمِ عَقْدُ الرَّدَاءِ كَرَاهَةً تَنْزِيهٍ ، فَإِنْ عَقَدَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

وَالَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ <sup>(٢)</sup> .

• الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ عَقْدُ الرَّدَاءِ إِنْ اِحْتَأَجَ إِلَيْهِ ؛ كَمَا لَوْ كَانَ تَمَّ رِيحٌ ، أَوْ كَانَ

حَامِلًا مَتَاعَهُ ، أَوْ طِفْلَةً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَاجَةٌ تَدْعُو إِلَى

عَقْدِهِ فَيُكْرَهُ كَرَاهَةً تَنْزِيهٍ .

وَهُوَ مَخْكَئٌ عَنِ مَالِكٍ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

ابن تَيْمِيَّةَ <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : الخرشبي على مختصر خليل (٣٤٥/٢) ؛ الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي

(٥٥/٢) ؛ المجموع شرح المذهب (٢٧١/٧-٢٧٢) ؛ كتاب الحج من الحاوي الكبير

(١/٤٤٠-٤٤١) ؛ المغني (١٢٤/٥) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف

(٤٦٦/٣) .

(٢) انظر : المبسوط (١٢٧/٤) ؛ رد المختار على الدر المختار (٤٨٩/٢) ؛ الفتاوى الهندية

(٢٤٢/١) .

(٣) انظر : المجموع شرح المذهب (٢٧١/٧-٢٧٢) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية

(١١١/٢٦) ؛ تيسير الفقه الجامع للاختيارات للفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية

## \* الأدلة والمناقشات والترجيح :

- أولاً : أدلة القول الأول ؛ على تحريم عقد المحرم الرداء مطلقاً :

(أ) استدلوا من الأثر : بما ثبت عن ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - أنه قال : « لا تعقد عليك شيئاً وأنت مُحَرَّمٌ » (١) .

وهو محمولٌ على الرداء ؛ لأن الإزار لا يستمسك إلا بالعقد ، فلم يبق إلا الرداء ، ولما جاء في بعض طرقه أن ابن عمر - رضي الله عنهما - : « نهى عن عقد الرداء للمُحَرَّم » (٢) .

## (ب) واستدلوا من القياس :

بالقياس على لبس المخيط ؛ فإن عقد الرداء في معنى لبس المخيط ؛ لأنه إذا عقده صار كالقميص يستمسك بنفسه ، والمُحَرَّمُ منهى عن لبس المخيط ، أو ما كان على قدر البدن أو أحد أعضائه (٣) .

- ثانياً : أدلة القول الثاني ؛ على أنه يُكْرَهُ للمُحَرَّمِ عقد الرداء كراهة تنزيه :

استدلوا بأدلة القول الأول ، وحملوها على الكراهة التنزيهية ؛ لأن عقد الرداء ليس لبساً للمخيط ولا يشبهه المخيط من جميع الجوانب ، وإنما يشبهه في بعضها ، وحينئذ فيكره للمُحَرَّمِ عقده ؛ لئلا يفضي إلى مشابهة المخيط (٤) .

⇒ (١/٤٩٠) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤/٢١٠) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٨٤) .

(٢) رواه الشافعي في الأم (٢/١٢٨) . وانظر : المغني (٥/١٢٤) .

(٣) انظر : المجموع شرح المهذب (٧/٢٧١) ؛ كتاب الحج من الحاوي الكبير (١/٤٤١) ؛

المغني (٥/١٢٤) .

(٤) انظر : المبسوط (٤/١٢٧) ؛ بدائع الصنائع (٣/٢٠٩) ؛ المجموع شرح المهذب

(٧/٢٧١) .

وَأَيْسَ عَلَى تَحْرِيمِ عَقْدِ الرِّدَاءِ دَلِيلٌ إِلَّا مَا نُقِلَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله تعالى عنهما - أَنَّهُ كَرِهَ عَقْدَهُ لِلْمُحْرِمِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ ، لَا تَحْرِيمَ <sup>(١)</sup> .

- وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ هَذَا : بَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمْ يَنْصَ عَلَى الْكَرَاهَةِ فِي جَمِيعِ الرُّوَايَاتِ عَنْهُ ، بَلْ نَهَى الرَّجُلَ الَّذِي سَأَلَهُ أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهِ شَيْئًا ؛ فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ بْنُ جُنْدُبٍ - رحمه الله - قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ ، وَأَنَا مَعَهُ ؛ فَقَالَ : أُخَالِفُ بَيْنَ طَرَفَيْ تَوْبِي مِنْ وَرَائِي ، ثُمَّ أَغْقِدُهُ ، وَأَنَا مُحْرِمٌ ؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : « لَا تَعْقِدْ عَلَيْكَ شَيْئًا وَأَنْتَ مُحْرِمٌ » <sup>(٢)</sup> .  
وَمِثْلُهُ لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ ، وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ ، فَلَا يُصَرَّفُ عَنْهُ إِلَى الْكَرَاهَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ .

- ثَالِثًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى جَوَازِ عَقْدِ الرِّدَاءِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَكَرَاهَتِهِ مِنْ غَيْرِهَا :

اسْتَدْلُوا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ بِمَا يَلِي :

١- أَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى عَقْدِ الرِّدَاءِ ؛ كَمَا لَوْ كَانَتْ هُنَاكَ رِيَاحٌ شَدِيدَةٌ ، أَوْ كَانَ حَامِلًا لِمَتَاعِهِ أَوْ صَغِيرِهِ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْحَاجَاتِ ، وَعَقْدُهُ لَا يُشَبِّهُ الْمَخِيطَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، فَيُعْفَى عَنِ الْمَشَابَهَةِ الْيَسِيرَةِ لِلْحَاجَةِ .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رحمه الله - : « وَلَهُ أَنْ يَعْقِدَ مَا يَحْتَاجُ إِلَى عَقْدِهِ ؛ كَالْإِزَارِ ، وَهَمِيَّانِ النِّفَقَةِ ، وَالرِّدَاءِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى عَقْدٍ ، فَلَا يَعْقِدُهُ ؛ فَإِنْ

(١) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١١١/٢٦) .

(٢) رواه بهذا اللفظ الشافعي في مسنده ؛ انظر : بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسُنن (٣٢٦/١) .

اِخْتِاجَ إِلَى عَقْدِهِ فَفِيهِ نِزَاعٌ ، وَالْأَشْبَهُ جَوَازُهُ حِينَئِذٍ . وَهَلِ الْمَنْعُ مِنْ عَقْدِهِ مَنْعٌ كَرَاهَةٌ أَوْ تَحْرِيمٌ ؛ فِيهِ نِزَاعٌ ، وَلَيْسَ عَلَى تَحْرِيمٍ ذَلِكَ دَلِيلٌ إِلَّا مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ عُمرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّهُ كَرِهَ عَقْدَ الرِّدَاءِ . وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْمُتَّبِعُونَ لِابْنِ عُمرَ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هُوَ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ كَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ كَرَاهَةٌ تَحْرِيمٌ «<sup>(١)</sup> . وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ ، لَا تَحْرِيمٌ ، وَهَذِهِ تَرْتَفِعُ مَعَ الْحَاجَةِ .

- وَهَذَا مَرْدُودٌ : بَأَنَّهُ لَا تَوْجُدُ حَاجَةٌ بِالْمُحْرِمِ يُقَالُ مَعَهَا بِجَوَازِ عَقْدِ الرِّدَاءِ ، بَلْ لَوْ لَمْ يَلْبَسْهُ أَصْلًا لَمَا دَعَتْ إِلَى ذَلِكَ حَاجَةٌ ؛ لِأَنَّ عَوْرَتَهُ مَسْتُورَةٌ بِالْإِزَارِ ، وَمَا عَدَاهَا يَجُوزُ لَهُ كَشْفُهُ «<sup>(٢)</sup> .

\* وَالْأَظْهَرُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ أَنْ يَعْقِدَ رِدَاءَهُ مُطْلَقًا ، فَإِنْ عَقَدَهُ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ؛ لِقَوَّةِ أدْلَتِهِ .

\* \* \*

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١١١/٢٦) .

وانظر : المجموع شرح المهذب (٢٧١/٧) .

(٢) انظر : المجموع شرح المهذب (٢٦٧/٧ ، ٢٧١) .



## الْفَرْعُ الرَّابِعُ حُكْمُ لِبَاسِ الْمُحْرِمِ السَّاعَةِ وَالْخَاتَمِ

اتَّفَقَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ لِبَاسُ الْخَاتَمِ وَالسَّاعَةِ حَالَ إِحْرَامِهِ <sup>(١)</sup>.

\* وَاسْتَدَلَّ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ بِأَدِلَّةٍ مِنْهَا :

١- أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - كَانَ يَقُولُ : « لَا بَأْسَ بِالْهِمَيَّانِ وَالْخَاتَمِ لِلْمُحْرِمِ » <sup>(٢)</sup>.

٢- وَقَالَ عَطَاءٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْمُحْرِمِ : « يَتَخَتَّمُ ، وَيَلْبَسُ الْهِمَيَّانَ » <sup>(٣)</sup>.

(١) وَهَذَا هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ السَّلَفِ ، وَمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيِّ ، وَالْمَالِكِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَالْحَنَابِلَةِ .  
إِلَّا قَوْلًا عِنْدَ الْمَالِكِيِّ بِالْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ ؛ إِحْقَاقًا لَهُمَا بِالْمَخِيطِ ؛ لِأَنَّهُمَا يُحِيطَانِ بِغَضَرٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْبَدَنِ .

وَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الْخَاتَمَ وَالسَّاعَةَ لَيْسَا فِي مَعْنَى الْمَخِيطِ ، وَقَدْ أَجَازَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَلْبَسَ الْهِمَيَّانَ وَالْمِنْطَقَةَ وَنَحْوَهُمَا ، فَكَذَا الْخَاتَمُ وَالسَّاعَةُ .

انظر : سنن البيهقي (٦٩/٥) ؛ سنن الدارقطني (٢٣٣/٢) ؛ رد المختار على الدر المختار (٤٩١/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٤٢٢/١) ؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (١٤١/٣) ؛ الشرح الصغير على أقرب المسالك (٧٥/٢) ؛ المجموع شرح المذهب (٢٧٠/٧) ؛ مغني المحتاج (٢٩٣/٢) ؛ كشف القناع عن متن الإقناع (٤٤٩/٢) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٤٤/٤) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٧٥) .

(٣) رواه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم في أوّل باب الطيب عند الإحرام ، مِنْ كِتَابِ الْحِجِّ ⇨

وَالسَّاعَةُ فِي مَعْنَى الْخَاتَمِ ؛ لِأَنَّهَا تُحِيطُ بِالْيَدِ إِحَاطَةً الْخَاتَمِ بِالْأَصْبَعِ <sup>(١)</sup> .

٣\_ أَنَّ الْخَاتَمَ وَالسَّاعَةَ لَيْسَا بِمَخِيطٍ وَلَا فِي مَعْنَاهُ ، فَلَا يُمْنَعُ الْمُحْرِمُ مِنْهُمَا مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

- 
- ⇒ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٦٣/٣) .  
وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، ح (٧٣ ، ٧٤) ، بَلْفَظٍ : « لَا بَأْسَ بِالْخَاتَمِ لِلْمُحْرِمِ »  
أَهـ . سنن الدارقطني (٢٣٣/٢) .  
وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَابُ فِي الْخَاتَمِ لِلْمُحْرِمَةِ ، ح (١٤٢١٩) ، (١٤٢٢٣) ،  
الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (٢٧١/٣) .  
وَصَحَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٤٦٤/٣) .  
(١) انظر : كَشَّافُ الْقَنَاعِ عَنْ مَنَ الْإِقْنَاعِ (٤٤٩/٢) .  
(٢) انظر : رَدُ الْمُحْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ (٤٩١/٢) ؛ الشَّرْحُ الْمُتَمِّعُ عَلَى زَادِ الْمُسْتَقْنِعِ  
(١٥١/٧) .

## المَطْلَبُ السَّادِسُ

### فِي رُجُوعِ الْمُحْرِمِ إِلَى لِبَاسِهِ الْمُعْتَادِ

○ أَوَّلًا : التَّحَلُّلُ مِنَ الْعُمْرَةِ :

اتَّفَقَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ يَتَحَلَّلُ مِنْهَا بِالِإِتْيَانِ بِجَمِيعِ أَفْعَالِهَا ؛ فَإِذَا طَافَ وَسَعَى وَحَلَقَ أَوْ قَصَّرَ شَعْرَهُ فَقَدْ حَلَّ ، وَجَازَ لَهُ أَنْ يَلْبَسَ جَمِيعَ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ مِنَ اللَّبَاسِ . هَذَا إِذَا كَانَ مُفْرَدًا الْعُمْرَةَ ، أَوْ مُتَمَتِّعًا بِهَا إِلَى الْحَجِّ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُفْرَدًا بِالْحَجِّ ، فَطَافَ طَوَافَ الْقُدُومِ ، أَوْ كَانَ قَارِنًا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، أَوْ سَائِقًا هَذِي مَعَهُ ، فَلَا يَتَحَلَّلُ مِنْ عُمْرَتِهِ إِلَّا بَعْدَ تَحَلُّلِهِ مِنَ الْحَجِّ <sup>(١)</sup> . قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « فَأَمَّا الْمُعْتَمِرُ غَيْرُ الْمُتَمَتِّعِ : فَإِنَّهُ يَحِلُّ ، سَوَاءَ كَانَ مَعَهُ هَذِي أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَسَوَاءَ كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَوْ فِي غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ ثَلَاثَ عُمَرٍ ، سِوَى الْعُمْرَةِ الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ ، بَعْضُهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَقِيلَ : كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، فَكَانَ يَحِلُّ . فَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي نَحَرَهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ ، وَحَيْثُ نَحَرَهُ مِنَ الْحَرَمِ جَازَ » <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٥١٦/٢-٥١٧) ؛ ابن الممام ، فتوح القدير (٤٩٩/٢-٥٠٤) ؛ الفتاوى الهندية (٢٣١/١-٢٣٢) ؛ أسهل المدارك (٣١٩/١) ؛ كتاب الحج من الحاوي الكبير (٦٣١/٢-٦٣٢ ، ٧٣٣) ؛ روضة الطالبين (٣٨٢/٢-٣٨١) ؛ المغني (٢٤٠/٥-٢٤٢) ؛ منسك شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٦٧) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (١٢٣/٤-١٢٤) ؛ مجموع فتاوي ابن باز (٢٦٥/٦) .

(٢) المغني (٢٤٣/٥) .

❖ وَمِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى هَذَا :

١\_ مَا رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ - رضي الله تعالى عنهما - قَالَ : تَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ - بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ؛ فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى ؛ فَسَاقَ الْهَدْيَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَهْدِ ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ : « مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيُطْفِئْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصِرْ ، وَلْيَحْلِلْ ، ثُمَّ لِيَهْلَ بِالْحَجِّ » <sup>(١)</sup>.

فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَحَلَّقَ أَوْ قَصَرَ ؛ فَقَدْ حَلَّ لَهُ اللَّبَاسُ وَالطَّيِّبُ وَالنِّسَاءُ ، وَكُلُّ مَا مُنِعَ مِنْهُ لِأَجْلِ إِحْرَامِهِ <sup>(٢)</sup>.

٢\_ وَرَوَتْ عَائِشَةُ - رضي الله عنها - قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، وَلَمْ أَكُنْ سُقْتُ الْهَدْيَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهِ ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا » <sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البخاري في كتاب الحج ، باب من ساق البُذْنُ معه ، ح (١٦٩١) ، ابن حرج ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٦٣٠/٣) .

ومسلم في كتاب الحج ، باب وجوب الدَّمِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ، ح [١٧٤] (١٢٢٧) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٣٥٩/٨ - ٣٦٠) .

وَأَمَّا أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّقْصِيرِ ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْحَلْقِ ، مَعَ أَنَّ الْحَلْقَ أَفْضَلُ مِنَ التَّقْصِيرِ : لِيَتَقَيَّ لَهُ شَعْرٌ يَحْلِقُهُ فِي الْحَجِّ ؛ فَإِنَّ الْحَلْقَ فِي تَحْلِيلِ الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي تَحْلِيلِ الْعُمْرَةِ .

انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٣٦١/٨) .

(٢) انظر : المغني (٢٤١/٥) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٣٦٠/٨) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الحج ، باب التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ وَفَسْخِ الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ ، ح (١٥٦١) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ☞

٣\_ وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ؛ فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ ، وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ ؛ فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ ، وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ ، أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ » (١) .

٤\_ وَعَنْ حَفْصَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ وَلَمْ تَحِلَّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ قَالَ : « إِنِّي لَبِذْتُ رَأْسِي ، وَقَلَّدْتُ هَذِي ، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ » (٢) .

٥\_ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقِ الْبُذْنِ مَعَهُ ، وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا ، فَقَالَ لَهُمْ : « أَحِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ

⇨ (٤٩٣-٤٩٢/٣) .

ومسلمٌ في كتاب الحجِّ ، باب بيانٌ وَجُوهُ الإِحْرَامِ ، ح [١١٣] (١٢١١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٣٠٥-٣٠٧) .

(١) رواه البخاريُّ في كتاب الحجِّ ، باب التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ وَفَسْخِ الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي ، ح (١٥٦٢) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٩٣/٣) .

ومسلمٌ في كتاب الحجِّ ، باب بيانٌ وَجُوهُ الإِحْرَامِ ، ح [١١٨] (١٢١١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٣١٠/٨) .

(٢) رواه البخاريُّ في كتاب الحجِّ ، باب التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ وَفَسْخِ الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي ، ح (١٥٦٦) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٩٣/٣) .

ومسلمٌ في كتاب الحجِّ ، باب وَجُوبِ الدَّمِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ، ح [١٧٩] (١٢٢٩) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٣٦٣/٨) .

بَطَوَافِ الْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَقَصَّرُوا ، ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتْعَةً . فَقَالُوا : كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتْعَةً ، وَقَدْ سَمِينَا الْحَجَّ ؟! فَقَالَ : « افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ ، فَلَوْلَا أَنَّنِي سُقْتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ ، وَلَكِنْ لَا يَجِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ ، فَفَعَلُوا » (١) .

فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ جَمِيعًا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعُمْرَةَ لَيْسَ لَهَا إِلَّا تَحْلُلٌ وَاحِدٌ ، وَأَنَّهُ يَكُونُ بَعْدَ آدَاءِ أَفْعَالِهَا ؛ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَالْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ فَإِذَا فَعَلَ الْمُحْرِمُ ذَلِكَ فَقَدْ حَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ ، وَجَازَ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَرُمَ عَلَيْهِ بِسَبَبِ الْإِحْرَامِ (٢) .

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ - رحمه الله - : « وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَلَا يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ التَّحْلُلِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ - يَعْنِي : ابْنَ حَنْبَلٍ - سُئِلَ عَمَّنْ دَخَلَ مَكَّةَ مُعْتَمِرًا ، فَلَمْ يَقْصِرْ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ، عَلَيْهِ شَيْءٌ ؟ قَالَ : هَذَا لَمْ يَجِلَّ بَعْدُ ، يَقْصِرُ ، ثُمَّ يَهْلُ بِالْحَجِّ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَبُئْسَ مَا صَنَعَ » (٣) .

(١) رواه البخاري في كتاب الحج ، باب التمتع والقرآن والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي ، ح (١٥٦٨) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٩٤/٣) .

ومسلم في كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام ، ح [١٤٣] [١٢١٦] ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٣٢٥/٨) .

(٢) انظر : أسهل المدارك (٣١٩/١) ؛ المغني (٢٤١/٥-٢٤٢) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (١٢٤/٤ ، ١٩٧) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٣٦٠/٨ وما بعدها) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٩٤/٣) وما بعدها .

(٣) المغني (٢٤١/٥) .

## ٥ ثانيًا : التحلل من الحج :

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لِلْحَجِّ تَحْلِيلَيْنِ ؛ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيمَا يَحْصُلُ بِهِ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي ، وَفِيمَا يُبْنِيهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ التَّحْلِيلَيْنِ لِلْمُحْرِمِ ، وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَتَيْنِ :

✽ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى : مَا يَحْصُلُ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ التَّحْلِيلَيْنِ :  
اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَا يَحْصُلُ بِهِ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ عَلَى أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

يَحْصُلُ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ بِاثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ ؛ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَالْحَلْقُ ، وَطَوَّافَ الْإِفَاضَةِ ، فَإِذَا فَعَلَ الْحَاجُّ اثْنَيْنِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ؛ بِأَنْ رَمَى وَحَلَّقَ ، أَوْ رَمَى وَطَافَ ، أَوْ طَافَ وَحَلَّقَ ، فَقَدْ حَلَّ التَّحْلُلَ الْأَوَّلَ ، ثُمَّ يَحْصُلُ التَّحْلُلُ الثَّانِي بِمَا بَقِيَ مَعَ السَّعْيِ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ سَعْيٌ .  
وَالْيَهُ ذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ فِي غَيْرِ الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ <sup>(١)</sup> .

(١) انظر : الفتاوى الهندية (٢٣١/١-٢٣٢) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (٤٩٩/٢-٥٠٤) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٥١٦/٢-٥١٧) ؛ كتاب الحج من الحاروي الكبير (٦٣١/٢-٦٣٣ ، ٧٣٣-٧٣٤) ؛ مغني المحتاج (٢٧٢/٢-٢٧٣) ؛ المغني (٣٠٧/٥-٣٠٨) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (١٦٣/٤ ، ١٧١) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٧٣/٨) .

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عُسَيْمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَالْفُقَهَاءُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - تَوَسَّعُوا فِي ذَلِكَ ؛ فَقَالُوا : إِذَا فَعَلَ اثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةِ حَلِّ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ ، فَلَوْ رَمَى وَحَلَّقَ ، أَوْ رَمَى وَطَافَ ، أَوْ حَلَّقَ وَطَافَ حَلَّ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ ، مَعَ أَنَّ الَّذِي وَرَدَ فِي السُّنَّةِ : أَنَّهُ يَحِلُّ بِالرَّمْيِ ، أَوْ الرَّمْيِ مَعَ الْحَلْقِ ، لَكِبْتَهُمْ قَالُوا : لَمَّا كَانَ طَوَّافَ الْإِفَاضَةِ مُؤْتَرًّا فِي التَّحْلُلِ الثَّانِي ، فَلْيَكُنْ مُؤْتَرًّا فِي التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا رَمَى ، وَحَلَّقَ ، وَطَافَ وَسَعَى ، حَلَّ التَّحْلُلَ الثَّانِي إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، أَوْ قَارِنًا ، وَلَمْ يَكُنْ سَعَى مَعَ طَوَّافِ الْقُدُومِ . وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ : بِأَنَّ سَائِقَ الْهَدْيِ يَتَوَقَّفُ إِحْلَالُهُ عَلَى نَحْرِهِ أَيْضًا ؛ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ » اهـ .  
الشرح الْمُتَمِّعُ عَلَى زَادِ الْمُتَتَّقِ (٣٦٥/٧-٣٦٦) .

## ● الْقَوْلُ الثَّانِي :

يَحْصُلُ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ بِرَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ فَقَطْ ، وَالثَّانِي : بِمَا بَقِيَ مَعَ السَّعْيِ لِمَنْ كَانَ عَلَيْهِ سَعْيٌ .

وَالْيَهُ ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ فِي قَوْلِ ، وَالْمَالِكِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ فِي قَوْلِ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي رِوَايَةِ رَجَّحَهَا ابْنُ قَدَامَةَ ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ <sup>(١)</sup> .

## ● الْقَوْلُ الثَّالِثُ :

لَا يَحْصُلُ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ إِلَّا بِالْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ ، وَيَحْصُلُ الثَّانِي بِمَا بَقِيَ مَعَ السَّعْيِ - لِمَنْ كَانَ عَلَيْهِ سَعْيٌ - ، وَأَمَّا رَمْيُ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ فَلَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ التَّحْلُلِ عِنْدَهُمْ . وَهُوَ مَشْهُورٌ مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ <sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى سَبَبِ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ؛ وَهُوَ : هَلِ الْحَلْقُ نُسُكٌ ، أَوْ لَيْسَ بِنُسُكٍ ؟ ؛ فَمَنْ قَالَ : إِنَّ الْحَلْقَ نُسُكٌ ؛ وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، قَالَ : الْإِحْلَالُ الْأَوَّلُ يَحْصُلُ بِشَيْئَيْنِ مِنْهُمَا ؛ أَمَّا بِالرَّمْيِ وَالْحَلْقِ ، أَوْ الْحَلْقِ وَالطَّوَافِ ، أَوْ بِالرَّمْيِ وَالطَّوَافِ ، وَالثَّانِي يَحْصُلُ بِالثَّلَاثَةِ ؛ الرَّمْيِ ، وَالْحَلْقِ ،

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٥١٧/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٤٠٧/١-٤٠٨) ؛ الخرشي على مختصر خليل (٣٣٤/٢) ؛ أسهل المدارك (٢٩٠/١-٢٩٢) ؛ كتاب الحج من الحاوي الكبير (٦٣٣-٦٣١/٢) ، (٧٣٤-٧٣٣) ؛ المجموع شرح المذهب (٢٠٣/٨-٢٠٤) ؛ المغني (٣١٠-٣٠٩/٥) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٤٥٢/٢) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (١٦٣/٤ ، ١٧١) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٧٣/٨) .

(٢) انظر : المبسوط (٢٢/٤) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (٤٩٧/٢ ، ٥٠٢-٥٠٤) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٥١٦/٢-٥١٧) ؛ التنف في الفتاوى (٢٢٣/١-٢٢٤) .



وَالطَّوَافِ مَعَ السَّعْيِ .

وَمَنْ قَالَ : إِنَّ الْحَلْقَ لَيْسَ بِنُسْلٍ ، بَلْ هُوَ إِبَاحَةٌ بَعْدَ حَظَرٍ <sup>(١)</sup> ؛ قَالَ :  
الإِحْلَالُ الْأَوَّلُ : يَكُونُ بِالرَّمْيِ وَحْدَهُ ، أَوْ بِالطَّوَافِ وَحْدَهُ ، وَالثَّانِي بِهِمَا مَعَ  
السَّعْيِ لِمَنْ لَزِمَهُ السَّعْيُ ، وَلَمْ يَكُنْ سَعَى مَعَ طَوَافٍ الْقُدُومِ <sup>(٢)</sup> .

### \* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى أَنَّ التَّحْلُلَ الْأَوَّلَ يَحْصُلُ بِاثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ :

(أ) اسْتَدَلُّوا مِنَ السُّنَّةِ وَالْأَثَرِ بِأَدِلَّةٍ مِنْهَا :

١- حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا  
رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَالثِّيَابُ وَكُلُّ شَيْءٍ ، إِلَّا النِّسَاءَ » <sup>(٣)</sup> .

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ

يَوْمَ آدَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ ﴾ البقرة : ١٩٦ ؛ وَالْأَمْرُ  
الْوَارِدُ بَعْدَ الْحَظَرِ يَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ . انظر : كتاب الحج من الحاوي الكبير (٦٣٢/٢) .

(٢) انظر : المجموع شرح المذهب (١٨٩/٨ ، ٢٠٣-٢٠٤) ؛ مغني المحتاج (٢٦٨/٢-٢٧٣) ؛

كتاب الحج من الحاوي الكبير (٦٣٢/٢) ؛ المغني (٣٠٩/٥-٣١٠) ؛ ابن تيمية ،

شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] (٥٤٠/٣-٥٤٥) .

(٣) رواه أحمد في مسند عائشة - رضي الله عنها - ، ح (٢٥١٠٣) ، وقال مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ :

« صَحِيحٌ دُونَ قَوْلِهِ : ( وَحَلَقْتُمْ ) ؛ وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ ؛ لِضَعْفِ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ ،

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَيْهِ » اهـ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٠/٤٢-٤١) .

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَنَاسِكِ ، بَابُ فِي رَمْيِ الْجَمَارِ ، ح (١٩٧٦) ، دُونَ قَوْلِهِ : ( وَحَلَقْتُمْ )

عُونَ الْمَعْبُودِ شرح سنن أبي داود (٣١٥/٥) . وَالطُّحَاوِيُّ فِي كِتَابِ مَنَاسِكَ الْحَجِّ ، بَابُ

اللباس والطيب متى يجلان للمحرم ، شرح معاني الآثار (٢٢٨/٢) .

وَالدَّارَقُطَنِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، ح (١٨٥ ، ١٨٦) ، سَنَنُ الدَّارَقُطَنِيِّ (٢٧٦/٢) .

وَالْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَابُ مَا يَجِلُّ بِالتَّحْلُلِ الْأَوَّلِ ، السُّنَنُ الْكُبْرَى (١٣٦/٥) .

مِنْ طَرِيقٍ مَذَارُهَا عَلَى الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ مُدْلَسٌ - كَمَا سَيَأْتِي - .

وَالْوَجْهَ مِنْهُ : أَنَّهُ نَصٌّ فِي بَيَانِ مَا يَحْصُلُ بِهِ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ ؛ وَهُوَ رَمْيُ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَالْحَلْقُ ، فَتَرْتِيبُ الْحِلِّ عَلَيْهِمَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِهِمَا <sup>(١)</sup> .

- وَاعْتَرِضَ عَلَى الاستِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهِ :

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ؛ مَدَارُهُ عَلَى الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاطَةَ بْنِ ثَوْرٍ النَّخَعِيِّ الْكُوفِيِّ ؛ صَدُوقٌ كَثِيرُ الْخَطَا وَالتَّدْلِيسِ . وَقَدْ رَوَاهُ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ بِالْعَنَنَةِ . وَيُرْوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، وَفِي هَذَا انْقِطَاعٌ ؛ فَإِنَّ الْحَجَّاجَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الزُّهْرِيِّ <sup>(٢)</sup> .

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّهُ حَدِيثٌ مُخْتَلَفٌ فِي مَتْنِهِ ؛ وَقَدْ أَشَارَ الْبَيْهَقِيُّ إِلَى هَذَا بَعْدَ إِيرَادِهِ ؛ حَيْثُ قَالَ : « وَهَذَا مِنْ تَخْلِيطَاتِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاطَةَ ، وَإِنَّمَا الْحَدِيثُ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، كَمَا رَوَاهُ سَائِرُ النَّاسِ عَنْ عَائِشَةَ » <sup>(٣)</sup> .

وَذَكَرَ الْأَلْبَانِيُّ - رحمه الله - مَا مُلْخَصُهُ : أَنَّ زِيَادَةَ : « وَذَبَحْتُمْ وَحَلَقْتُمْ » ؛ زِيَادَةٌ مُنْكَرَةٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَالصَّحِيحُ اقْتِصَارُهُ عَلَى الرَّمْيِ فَقَطْ <sup>(٤)</sup> .

وَالْوَجْهَ الثَّلَاثُ : أَنَّهُ مُعَارِضٌ بِمَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهُ ؛ فَقَدْ رَوَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ

(١) انظر : المغني (٣٠٨/٥ - ٣١٠) .

(٢) انظر : سنن البيهقي (١٣٦/٥) ؛ سنن الدارقطني (٢٧٦/٢) ؛ تلخيص الحبير (٢٦٠/٢) ح (١٠٥٧) ؛ تقريب التهذيب (ص ٩٢) ، رقم (١١١٩) ؛ نصب الراية (٩٢/٣) ؛ سنن أبي داود ومعه عون المعبود شرح سنن أبي داود (٣١٥/٥) ؛ المغني (٣٠٨/٥) .

(٣) انظر : سنن البيهقي (١٣٦/٥) ؛ نصب الراية (٩٢/٣) .

(٤) انظر : سلسلة الأحاديث الضعيفة (٧٥-٧٤/٣) ، ح (١٠١٣) ؛ سلسلة الأحاديث

الصحيحة (٤٨٠/١ - ٤٨١) ، ح (٢٣٩) .

عَنْهَا - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ [حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ ، فَإِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ حَلَّ لَهُ النَّسَاءُ] » <sup>(١)</sup>.

٢\_ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ : « إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، وَذَبَحْتُمْ ، وَحَلَقْتُمْ ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ وَالطَّيِّبَ » <sup>(٢)</sup>.

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ ، ثُمَّ حَلَقَ أَوْ قَصَرَ ، وَنَحَرَ هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ ، فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ ، إِلَّا النَّسَاءَ وَالطَّيِّبَ ، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ » <sup>(٣)</sup>.

(١) رواه أبو داود في كتاب المناسك ، باب رمي الجمار ، ح (١٩٧٦) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٣١٥/٥) .

وحسنه الشوكاني في نيل الأوطار (٨٥/٥) .

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٥٥٤/١) ، ح (١٩٧٨) ؛ وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤٨١/١) .

ورواه ابن أبي شيبه - والزائدة له - في كتاب الحج ، باب في الرجل إذا رمى الجمرة ما يحلُّ له ، ح (١٣٨٠٦) ، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار (٢٣٠/٣) . وإسناده صحيح ، موقوفاً على عائشة ؛ كما ذكره محققوا مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤١/٤٢) ، تحت الحديث (٢٥١٠٣) .

(٢) رواه البيهقي في كتاب الحج ، باب ما يحلُّ بالتحلل الأول من محظورات الإحرام ، السنن الكبرى (١٣٥/٥) .

والشافعي في كتاب الحج ، باب فيما يلزم المحرم عند تلبسه بالإحرام ، ترتيب مسند الشافعي (٢٩٨/١-٢٩٩) .

(٣) رواه مالك في كتاب الحج ، باب الإفاضة ، الموطأ (٤١٠/١) .

وأخرج نحوه الهيثمي في كتاب الحج ، باب متى يحلُّ المحرم ، وقال : « رَوَاهُ الْبَزَّازُ ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ رِجَالُ الصَّحِيحِ » اهـ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢٦١/٣) .

- وَاعْتَرِضَ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّهُ مُعَارِضٌ بِمَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهُ ؛ وَهُوَ مَا ثَبَتَ عَنْ عَائِشَةَ ؛ مِنْ أَنَّ التَّحَلُّلَ الْأَوَّلَ يَحْصُلُ بِرَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ <sup>(١)</sup> .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - خِلَافُ هَذَا ؛ حِينَ خَطَبَ النَّاسَ بِعَرَفَةَ ، وَعَلَّمَهُمْ أَمْرَ الْحَجِّ ، وَقَالَ لَهُمْ فِيمَا قَالَ : « إِذَا جِئْتُمْ مِنِّي فَمَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حَرَّمَ عَلَى الْحَاجِّ ، إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيْبَ ، لَا يَمَسُّ أَحَدٌ نِسَاءً وَلَا طَيْبًا حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ » <sup>(٢)</sup> .

٣- حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ » <sup>(٣)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ فِيهِ تَصْرِيحًا بِأَنَّ التَّحَلُّلَ الْأَوَّلَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بَعْدَ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَالْحَلْقِ ، قَبْلَ الطَّوَافِ ، فَلَوْلَا أَنَّ الطَّيْبَ كَانَ بَعْدَ الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ لَمَا اقْتَصَرَتْ عَلَى الطَّوَافِ <sup>(٤)</sup> .

(١) انظره فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٩٨) . ومعارضٌ كذلكُ بِأَدِلَّةِ الْقَوْلِ الثَّانِي (ص ١٤٠٣-١٤٠٦) من هذا البحث .

(٢) رواه مالكٌ في كتاب الحجِّ ، باب الإفاضة ، الموطأ (١/٤١٠) .  
وإسنادهٌ صَحِيحٌ ، انظر : تعليق عبدِ القادرِ الأرنؤوط على جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ (٣/٣٠٥) ، ح (١٦٠٩) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٩١) .

(٤) انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٧٣/٨) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣/٤٦٧) ؛ الشرح المُتَعَمِّقُ على زاد المُسْتَفِيدِ (٧/٣٦٥) .

- وَيُجَابُ عَنْهُ : بَعْدَ التَّسْلِيمِ بِهَذَا الاسْتِدْلَالِ ؛ وَإِنَّمَا مُرَادُهَا أَنَّهَا طَيِّبَةٌ بَعْدَ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ؛ بِدَلِيلِ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْهَا ، قَالَتْ : « طَيِّبَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ حِينَ أَحْرَمَ ، وَلِحِلِّهِ بَعْدَ مَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ » (١) .

٤- حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ بَعْدَ مَا يَذْبَحُ وَيَحْلِقُ ، قَبْلَ أَنْ يَزُورَ الْبَيْتَ » (٢) .  
فَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ إِحْلَالَهُ الْأَوَّلَ ﷺ إِنَّمَا كَانَ بَعْدَ الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ .

- وَلَكِنَّهُ مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ ؛ فِي سَنَدِهِ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمَخَارِقِ الْبَصْرِيُّ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ (٣) .

(ب) وَاسْتَدْلُوا مِنَ الْقِيَاسِ :  
بِأَنَّ الرَّمْيَ وَالْحَلْقَ نُسْكَانِ يَتَعَقَّبُهُمَا الْحِلُّ ، فَكَانَ حَاصِلًا بِهِمَا ؛ كَالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ فِي الْعُمْرَةِ (٤) .

- وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ هَذَا : بَعْدَ التَّسْلِيمِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِدْلَالٌ بِمُخْتَلَفٍ فِيهِ ؛

(١) رَوَاهُ مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ فِي كِتَابِ مَنَاسِكَ الْحَجِّ ، بَابِ إِبَاحَةِ الطَّيِّبِ عِنْدَ

الْإِحْرَامِ ، هَذَا أَحَدُهَا ، ح (٢٦٨٧) ، سَنَنِ النَّسَائِيِّ (٩٨/٥-٩٩) .

وَصَحَّحَهَا حَمِيدُ الْأَلْبَانِيِّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ النَّسَائِيِّ (٢٥٦/٢-٢٥٧) ، ح (٢٦٨٦) .

(٢) رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، ح (١٧٧) ، سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ (٢٧٤/٢) .

(٣) انْظُرْ : تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ (ص ٣٠٢) ، رَقْمَ (٤١٥٦) .

(٤) انْظُرْ : الْمَغْنِي (٣١٠/٥) .

إِذِ الْحَلْقُ لَا يَعْتَبَرُهُ الْمُخَالِفُ نُسْكَاً ، وَلِذَا لَمْ يُرْتَبِ الْحِلُّ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

- ثانياً : أدلة القول الثاني ؛ على أَنَّ التحلل الأول يحصل بالرَّمْيِ وحده :  
استدلوا من السنة والأثر بما يلي :

١- حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ » <sup>(٢)</sup> .

٢- وعنها - رضي الله عنها - قالت : « طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ حِينَ أَحْرَمَ ، وَلِحِلِّهِ بَعْدَ مَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ » <sup>(٣)</sup> .

٣- مَا رَوَتْهُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ أُمُّ سَلَمَةَ - رضي الله عنها - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ هَذَا يَوْمٌ رُخِّصَ لَكُمْ إِذَا أَنْتُمْ رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ أَنْ تَحِلُّوا ؛ يَعْنِي : مِنْ كُلِّ مَا حُرِّمْتُمْ مِنْهُ إِلَّا مِنَ النِّسَاءِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر سبب الخلاف في المسألة (ص ١٣٩٧-١٣٩٨) من هذا البحث .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٩٨) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٤٠٢) .

(٤) رواه أحمد في مسند النساء ، عن أُمِّ سَلَمَةَ ، ح (٢٦٥٣٠) ، وإسناد أحمد ضعيف ؛ من أجل أبي عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ ، لَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ بِخَرَجٍ وَلَا تَعْدِيلٍ ، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ (ص ٥٧٨) ، رقم (٨٢٣٠) : « مَقْبُولٌ » اهـ . لَكِنَّهُ اضْطَرَبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ؛ كَمَا ذَكَرَ مُحَقِّقُوا مَسْنَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (١٥٣/٤٤) .

وأخرجه البيهقي بإسنادين في كتاب الحج ، باب ما يحلُّ بالتحلل الأول من محظورات الإحرام ، السنن الكبرى (١٣٦/٥-١٣٧) ، وقال : « وَقَدْ رُوِيَ تِلْكَ اللَّفْظَةُ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ مَعَ حُكْمٍ آخَرَ ، لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْفُقَهَاءِ يَقُولُ بِذَلِكَ ... هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ السُّنَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ ، بِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ دُونَ الْإِسْنَادِ الثَّانِي » اهـ . وَتَقَعَّه ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلْخِيسِ (٢٦٠/٢) بِأَنَّهُ مَنَعَبُ ابْنِ الزُّبَيْرِ . ثُمَّ إِنَّ هَذَا لَيْسَ تَضَعِيفًا لِلْحَدِيثِ ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُ مَا جَاءَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ : « إِذَا أَنْتُمْ »

٤\_ مَا رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ - رضي الله عنهما - أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ النَّاسَ بِعَرَفَةَ ، وَعَلَّمَهُمْ أَمْرَ الْحَجِّ ، وَقَالَ لَهُمْ فِيمَا قَالَ : « إِذَا جِئْتُمْ مِنِّي فَمَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حَرَّمَ عَلَى الْحَاجِّ ، إِلَّا النَّسَاءَ وَالطَّيِّبَ ، لَا يَمَسُّ أَحَدٌ نِسَاءً وَلَا طَيِّبًا حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ » (١) .

٥\_ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ » . فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ! وَالطَّيِّبُ ؟ فَقَالَ : « أَمَا أَنَا فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُضَمِّخُ رَأْسَهُ بِالْمِسْكِ ، أَفَطَيْبٌ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ » (٢) .

➤ أُنْسِيتُمْ قَبْلَ أَنْ تَطُوفُوا بِهَذَا الْبَيْتِ عُدْتُمْ حُرْمًا ؛ كَهَيْتِكُمْ قَبْلَ أَنْ تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطُوفُوا بِهِ » اهـ . لَأَنَّ الْإِحْلَالَ يَرْمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَدْ قَالَ بِهِ جَمْعٌ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - كَمَا سَبَقَ - ، فَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقُولَ الْبَيْهَقِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ . لَكِنَّ الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ ، بَابُ فِي الْإِفَاضَةِ فِي الْحَجِّ ، ح (١٩٩٧) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٣٣٤/٥-٣٣٥) .  
وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ (٢٠٦/٨) . وَابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ فِي تَهْذِيبِ السُّنَنِ شرح سنن أبي داود ، مطبوع مع عون المعبود (٣٣٥/٥) .  
وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ : « حَسَنٌ صَحِيحٌ » اهـ . صحيح سنن أبي داود (٥٥٩/١-٥٦٠) ، ح (١٩٩٩) .

وَقَوَاهُ فِي سِلْسَلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ (٤٨١/١) ، تَحْتَ ح (٢٣٩) .  
وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ ، ح (١٨٠٠) ، وَسَكَتَ عَلَيْهِ هُوَ وَالنَّهْبِيُّ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِيسُ (٦٦٥/١) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٤٠١) .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ بَنِي هَاشِمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، ح (٢٠٩٠) ، وَقَالَ مُحَقِّقُوا الْمُسْنَدَ : « صَحِيحٌ لِقِيَرِهِ ، رَجَالُهُ ثِقَاتٌ رَجَالُ الصَّحِيحِ ، إِلَّا أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ بَيْنَ الْحَسَنِ الْعَرَنِيِّ وَبَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ ، لَكِنَّ لَهُ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، عَلَى شَرَطِهِمَا » اهـ .  
مسند الإمام أحمد بن حنبل (٥/٤) .

وَالْوَجْهَ مِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ جَمِيعًا : أَنَّهَا تَدُلُّ دَلَالَةً صَرِيحَةً عَلَى حُصُولِ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ بِرُمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَأَنَّهُ يَحِلُّ لِلْحَاجِّ بَعْدَهَا كُلُّ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ ، إِلَّا النِّسَاءَ ، فَلَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ الطَّوَافِ بِالْيَتِيمِ <sup>(١)</sup> .

هَذَا ؛ وَقَدْ اغْتَرِضَ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ السَّابِقِ : بِالْانْقِطَاعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُرْنِيِّ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ ، بَلْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنَّهُ لَمْ يُذَرِكْهُ <sup>(٢)</sup> .

- وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْاِغْتِرَاضِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأَوَّلُ : أَنَّ الْاِنْقِطَاعَ لَا يَضُرُّهُ ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ ثِقَةً ، وَإِنْ سَأَلَ الثَّقَةَ عَنْ مِثْلِهِ لَا يَضُرُّ ، هَذَا إِذَا سَلَّمَ بِالْاِنْقِطَاعِ ؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ مِنْهُ ؛ وَلِذَا قَالَ ابْنُ مَعِينٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « صَدُوقٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ، إِنَّمَا يُقَالُ : إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ » . وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « ثِقَةٌ » <sup>(٣)</sup> .

⇒ وأخرجه النسائي في كتاب المناسك ، باب ما يحل للمُحْرِمِ بعد رمي الجمار ، ح (٣٠٨٤) ، سنن النسائي (١٩٥/٥) .

وابن ماجه في كتاب المناسك ، باب ما يحل للرجل إذا رمى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، ح (٣٠٤١) ، سنن ابن ماجه (١٠١١/٢) .

والبيهقي في كتاب الحج ، باب ما يحل بالتَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ، السُّنَنِ الْكُبْرَى (١٣٥/٥) .  
وصحَّحَ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سُنَنِ النَّسَائِيِّ (٣٦٣/٢-٣٦٤) ، ح (٣٠٨٤) ؛ وَفِي سُلْسَلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ (٤٧٩/١-٤٨٠) ، مَوْثُوقًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، ح (٢٣٩) .

(١) انظر : المغني (٣١٠/٥) ؛ سُلْسَلَةُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ (٤٨٢/١) .

(٢) انظر : سُلْسَلَةُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ (٤٨٠/١) ؛ تَعْلِيقُ مُحَقِّقِي مَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَلَى ح (٢٠٩٠) ، (٥/٤) .

(٣) وَكَذًا قَالَ الْعِجْلِيُّ ، وَابْنُ سَعْدٍ ، وَابْنُ جَبَّانٍ .

انظر : تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٤٠١/١) ؛ تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص ١٠١) ، رَقْم (١٢٥٢) ؛ ⇨



الثَّانِي : أَنَّ لَهُ شَوَاهِدَ كَثِيرَةً صَحِيحَةً ؛ مِنْهَا حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛  
كَمَا ذَكَرَ الْأَلْبَانِيُّ وَغَيْرُهُ <sup>(١)</sup> . وَمِنْهَا أَدَلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي .

٦- رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِإِسْنَادٍ صَحِيحَةٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ  
الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُمَا قَالَا : « إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ » <sup>(٢)</sup> .

- ثَالِثًا : أَدَلَّةُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ ؛ عَلَى أَنَّ الرَّمْيَ لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ التَّحْلُلِ ، وَأَنَّ  
التَّحْلُلَ الْأَوَّلَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْحَلْقِ :  
(أ) اسْتَدْلُوا مِنَ الْكِتَابِ بِمَا يَلِي :

١- قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا  
بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْآيَةِ : أَنَّ التَّحْلُلَ مِنَ الْعِبَادَةِ هُوَ الْخُرُوجُ مِنْهَا ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا  
بِرُكْبَتِهَا ، بَلْ إِمَّا بِمَا يُنَافِيهَا ، أَوْ بِمَا هُوَ مَحْظُورٌ فِيهَا ، وَالتَّحْلُلُ بِالْحَلْقِ هُوَ الْمَوْافِقُ  
لِلْآيَةِ ؛ لِأَنَّ مَا يَكُونُ مُحِلًّا يَكُونُ جِنَايَةً فِي غَيْرِ أَوَانِهِ ؛ وَهُوَ الْحَلْقُ ؛ مَعَ مَا ذَكَرَهُ  
أَهْلُ التَّأْوِيلِ مِنْ أَنَّ التَّفَثَ فِي الْآيَةِ : هُوَ الْحَلْقُ وَقَصُّ الْأُظْفَارِ <sup>(٤)</sup> .

⇨ تلخيص الجبير (٢/٢٦٠) ؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٤٨٠-٤٨١) ؛ تعليق  
مُحَقَّقِي مَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَلَى ح (٢٠٩٠) ، (٥/٤) .

(١) انظر : التعليق على تخريج الحديث في الصفحة السابقة .  
(٢) كتاب الحج ، باب في الرَّجُلِ إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ مَا يَحِلُّ لَهُ ، ح (١٣٨٠٩) ، عَنْ وَكِيعٍ ،  
عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ ، فَذَكَرَهُ . ح (١٣٨٠٥) ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ  
عُيَيْنَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ ، فَذَكَرَهُ . الْكِتَابُ الْمُصَنَّفُ فِي  
الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ (٣/٢٣٠) .

(٣) الحج : ٢٩ .  
(٤) انظر : ابنُ الْهَمَامِ ، فَتْحُ الْقَدِيرِ (٢/٥٠٤) . وَانظر : تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ (٣/٢٤٠) ⇨

- وَهَذَا الاستِدْلَالُ بِالْآيَةِ مَرْدُودٌ : بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا : تَأْدِيَةُ الْحَاجِّ نُسُكَهُ ، فَإِذَا أَدَّاهُ وَخَرَجَ مِنْ إِحْرَامِهِ حَلَقَ شَعْرَهُ ، وَلَبَسَ ثِيَابَهُ ، وَتَنَظَّفَ وَتَطَيَّبَ مِنَ الْوَسْخِ الَّذِي لَحِقَهُ بِطُولِ الْمَكْثِ عَلَى هَيْئَةِ الْإِحْرَامِ وَالْحَظَرِ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ ، وَهَذَا أَمْرٌ ، وَالتَّحَلُّلُ لِفِعْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ أَمْرٌ آخَرُ <sup>(١)</sup> .

٢\_ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّءْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهَا : أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَ عَنْ دُخُولِهِمُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ قَضَاءِ مَنَاسِكِهِمْ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَهُمْ أَوْ مُقَصِّرِينَ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَلْقَ أَوْ التَّقْصِيرَ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي حُصُولِ التَّحَلُّلِ <sup>(٣)</sup> .

- وَهَذَا الاستِدْلَالُ مَرْدُودٌ : بِعَدَمِ التَّسْلِيمِ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْعُمْرَةِ خَاصَّةً ، وَغَايَةُ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ : أَنَّ الْحَلْقَ نُسُكٌ ، يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ ، وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ ؛ فَهُوَ كَالْمَبِيتِ بِمَعْنَى ، وَرَمَى الْجِمَارِ أَيَّامَ مِنَى ، وَهَذَا أَمْرٌ وَالتَّحَلُّلُ مِنَ الْحَجِّ أَمْرٌ آخَرُ <sup>(٤)</sup> .

⇨ الشوكاني ، فتح القدير (٦٤٢/٣) .

(١) انظر : تفسير القرآن العظيم (٢٤٠/٣-٢٤١) ؛ الشوكاني ، فتح القدير (٦٤٢/٣) .

(٢) الفتح : ٢٧ .

(٣) انظر : ابن المأم ، فتح القدير (٥٠٤/٢) .

(٤) انظر : ابن تيمية ، شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ]

(٥٤١/٣-٥٤٢) .

(ب) وَاسْتَدْلُوا مِنَ السُّنَّةِ ؛ بِمَا يَلِي :

١\_ حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَالثِّيَابُ وَكُلُّ شَيْءٍ ، إِلَّا النِّسَاءَ » <sup>(١)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّهُ رَتَّبَ حُصُولَ التَّحَلُّلِ عَلَى الْحَلْقِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْصُلُ بِدُونِهِ <sup>(٢)</sup> .

- وَقَدْ سَبَقَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ ، بَلْ مُنْكَرٌ ؛ كَمَا ذَكَرَ الْأَلْبَانِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ : ( وَحَلَقْتُمْ ) <sup>(٣)</sup> .

٢\_ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ » <sup>(٤)</sup> .  
وَالْوَجْهُ مِنْهُ : أَنَّ الْحَلْقَ مُضْمَرٌ فِيهِ ؛ وَالْمَعْنَى : إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ ، وَحَلَقْتُمْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجَمْرَةَ ثُمَّ نَادَى بِالْحَلَّاقِ فَحَلَقَ رَأْسَهُ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّمْيَ وَحْدَهُ لَا يَكْفِي لِلِإِحْلَالِ <sup>(٥)</sup> .

- وَهَذَا الِاسْتِدْلَالُ مَرْدُودٌ : بِأَنَّهُ صَرَفَ لِلْحَدِيثِ عَنْ لَفْظِهِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ ، وَمُخَالَفَةً صَرِيحَةً لِلْأَدِلَّةِ الْكَثِيرَةِ الصَّحِيحَةِ ؛ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٩٨) .

(٢) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٢/٥٠٤) ؛ شرح معاني الآثار (٢/٢٢٨) .

(٣) انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٣٩٨-١٣٩٩) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٤٠٤) .

(٥) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٢/٥٠٤) .

- رضي الله عنهم - الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ التَّحْلَلَ الْأَوَّلَ يَحْصُلُ بِرَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ <sup>(١)</sup> .

\* وَالرَّاجِعُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

الْقَوْلُ الثَّانِي ؛ أَنَّ التَّحْلَلَ الْأَوَّلَ يَحْصُلُ بِرَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، وَالثَّانِي بِمَا بَقِيَ مِنَ الْأَنْسَالِ ؛ مَعَ السَّعْيِ لِمَنْ كَانَ عَلَيْهِ سَعْيٌ ؛ لِقُوَّةِ أدْلَتِهِ ؛ وَسَلَامَتِهَا مِنْ الِاعْتِرَاضَاتِ الْقَادِحَةِ .

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ - رحمه الله - : « وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحِلَّ بِدُونِ الْحَلْقِ ؛ وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ : « إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ » <sup>(٢)</sup> . وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ - رحمه الله - عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي تَطْيِيبِ النَّبِيِّ ﷺ لِحِلِّهِ <sup>(٤)</sup> : « وَأَمَّا حَدِيثُهَا هَذَا فَهُوَ بَعْدَ جَمْعِ طُرُقِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّحْلَلَ الْأَوَّلَ يَحْصُلُ بِمَجَرَّدِ الرَّمْيِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ حَلْقٌ ؛ لِقَوْلِهَا : ( وَحِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ) . وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الصَّوَابَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ ، وَلَا مُعَارِضَ لَهُ » <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر أدلة القول الثاني فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٩٨-١٤٠٦) .

(٢) هذا لفظُ حديثِ عَائِشَةَ ، وَكَذَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، انظر ما سبق من هذا البحث (ص ١٣٩٨-١٤٠٤) . وَلَفْظُ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ قَرِيبٌ مِنْ هَذَا ، انظره (ص ١٤٠٣) من هذا البحث . فَلَعَلَّ هَذَا سَبَقَ قَلَمَ ابْنِ قُدَامَةَ - رحمه الله - .

(٣) المغني (٣١٠/٥) . وانظر : المجموع شرح المذهب (٢٠٢/٨-٢٠٤) ؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤٨٢/١) ؛ الإرواء (٢٣٥/٤-٢٣٦) .

(٤) انظره (ص ١٤٠٢) من هذا البحث .

(٥) إرواء الغليل (٢٤٠/٤) .

○ المسألة الثانية : فيما يبيحه التحلل الأول والثاني :

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ - فِي الْجُمْلَةِ - عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا طَافَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ (الزَّيَارَةِ) ، بَعْدَ الرَّمْيِ وَالْحَلْقِ وَالنَّحْرِ ، وَسَعَى إِنْ كَانَ عَلَيْهِ سَعْيٌ ، فَقَدْ حَلَّ التَّحَلُّلَ الثَّانِي ، وَحَلَّ لَهُ كُلَّ مَا كَانَ مَحْظُورًا عَلَيْهِ حَالِ إِحْرَامِهِ <sup>(١)</sup> .

\* وَمِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ :

١\_ حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ ؛ [ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ ، فَإِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ حَلَّ لَهُ النِّسَاءُ ] » <sup>(٢)</sup> .

٢\_ وَرَوَى ابْنُ عُمرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : « لَمْ يَحْلِلِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَأَفَاضَ ؛ فَطَافَ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ » <sup>(٣)</sup> .

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي حُصُولِ الْحِلِّ بِطَوَافِ الزَّيَارَةِ عَلَى [ هَذَا ] التَّرْتِيبِ » <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : رد المختار على الدر المختار (٥١٧/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة (٤٠٧/١-٤٠٨) ؛ كتاب الحج من الحاوي الكبير (٧٣٤/٢-٧٣٥) ؛ مغني المحتاج (٢٧٢-٢٧٣) ؛ المغني (٣١٤/٥) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (١٧١/٤) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤٢٢/٤-٤٢٣) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٧٣/٨) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٩٨) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٣٩٣) ، وَقَدْ وَرَدَ هُنَاكَ مُخْتَصَرًا عَلَى الْمُرَادِ مِنْهُ ، وَهَذَا مِنْ تَمَيُّهِ .

(٤) المغني (٣١٤/٥) .

○ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَا يُبَيِّحُهُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ لِلْمُحْرِمِ عَلَى ؛ قَوْلَيْنِ :

● الْقَوْلُ الْأَوَّلُ :

إِنَّ التَّحَلُّلَ الْأَوَّلَ يُبَيِّحُ لِلْمُحْرِمِ كُلَّ مَا كَانَ مَحْظُورًا عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ ، إِلَّا النِّسَاءَ .  
وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ؛ مِنْهُمْ : ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَالزُّبَيْرُ ،  
وَعَائِشَةُ ، وَسَالِمٌ ، وَطَاوُوسٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ .  
وَالْيَهُ دَهَبَ الْجُمْهُورُ ؛ الْحَنْفِيَّةُ ، وَالشَّافِعِيَّةُ ، وَالْحَنَابِلَةُ <sup>(١)</sup> .

● الْقَوْلُ الثَّانِي :

إِنَّ التَّحَلُّلَ الْأَوَّلَ يُبَيِّحُ لِلْمُحْرِمِ كُلَّ مَا كَانَ مَحْظُورًا عَلَيْهِ ، إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ  
وَالصَّيْدَ . وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ .  
وَالْيَهُ دَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ فِي قَوْلِ ( فِي النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ ) ، وَالْمَالِكِيَّةُ ، وَهُوَ قَدِيمٌ قَوْلُ  
الشَّافِعِيِّ <sup>(٢)</sup> .

\* الْأَدِلَّةُ وَالْمُنَاقَشَاتُ وَالتَّرْجِيحُ :

- أَوَّلًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ عَلَى أَنَّ التَّحَلُّلَ الْأَوَّلَ يُبَيِّحُ لِلْمُحْرِمِ كُلَّ مَا حَرَّمَ

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٥١٧/٢) ؛ ابن الهمام ، فتح القدير (٥٠٢/٢) -  
(٥٠٤) ؛ كتاب الحج من الحاوي الكبير (٧٣٤/٢-٧٣٥) ؛ مغني المحتاج (٢٧٢/٢) -  
(٢٧٣) ؛ المغني (٣٠٧/٥-٣٠٩) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض المربع (١٦٣/٤) ،  
(١٧١) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤٢٢/٤-٤٢٣) ؛ شرح النووي على  
صحيح مسلم ، المجلد الثالث (٢٧٣/٨) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٥١٧/٢) ؛ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة  
(٤٠٨/١) ؛ أسهل المدارك (٢٩١/١-٢٩٢) ؛ كتاب الحج من الحاوي الكبير  
(٧٣٤/٢-٧٣٥) ؛ مغني المحتاج (٢٧٢/٢-٢٧٣) ؛ المغني (٣٠٨/٥-٣٠٩) ؛ ابن  
بطال ، شرح صحيح البخاري (٤٢٢/٤-٤٢٣) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ،

عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ ، إِلَّا النِّسَاءَ :

١\_ حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ حِمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ » (١) .  
وَمِثْلُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - (٢) .

٢\_ حَدِيثُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : « طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ حِينَ أَحْرَمَ ، وَلَجَلَّهُ بَعْدَ مَا رَمَى حِمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ » (٣) .

٣\_ مَا رَوَتْهُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ أُمُّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ هَذَا يَوْمٌ رُخِّصَ لَكُمْ إِذَا أَنْتُمْ رَمَيْتُمُ الْحِمْرَةَ أَنْ تَحِلُّوا ؛ يَعْنِي : مِنْ كُلِّ مَا حُرِّمْتُمْ مِنْهُ إِلَّا مِنَ النِّسَاءِ » (٤) .

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ جَمِيعًا : صَرِيحَةٌ فِي إِبَاحَةِ كُلِّ مَا حُرِّمَ عَلَى الْمُحْرِمِ بِإِحْرَامِهِ بِالتَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ، إِلَّا النِّسَاءَ فَلَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ التَّحَلُّلِ الثَّانِي (٥) .

- ثَانِيًا : أَدِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي ؛ عَلَى أَنَّ التَّحَلُّلَ الْأَوَّلَ لَا يُبِيحُ الطَّيِّبَ وَالصَّيِّدَ وَالنِّسَاءَ :

⇒ المجلد الثالث (٢٧٣/٨) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٤٠٠) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٤٠٤) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٤٠٢) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٤٠٣) .

(٥) انظر : المغني (٣٠٨/٥) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤٢٢/٤) ؛ سلسلة

الأحاديث الصحيحة (١/٤٨٠-٤٨٢) .

(أ) أما عدم إباحته للنساء ، فصحيح ظاهر ؛ للأدلة التي استدلت بها أصحاب القول الأول ، وهي صريحة في أن النساء لا يُحْن للمُحْرِم إلا بعد الطواف والسعي لمن كان عليه سعي .

(ب) وأما عدم إباحته للطيب والصيد ، فاستدلوا عليه بما يلي :

١- من القرآن الكريم ؛ قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ مع قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

والوجه منهُما : أن إباحة الصيد بعد الحظر تقتضي الإحلال التام ، وألا يبقى شيء من الإحرام بعد الإحلال المطلق ، ومن بقيت عليه الإفاضة لم يحل الإحلال التام ؛ بدليل أنه لا يزال مُتَبَسِّئاً بنسك من أنساك الحج <sup>(٣)</sup> .

- وهذا الاستدلال مردود ؛ بأدلة القول الأول الصريحة في أن من رمى الجمرة فقد تحلل من إحرامه ، وحل له ما كان محظوراً عليه إلا النساء ؛ فنصوص الشرع يُفسر بعضها بعضاً ، ويبيِّن بعضها بعضاً <sup>(٤)</sup> .

٢- ومن الأثر ؛ استدلتوا بما يلي :

١- ما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما - أن عمر بن الخطاب خطب الناس بعرفة ، وعلمهم أمر الحج ، وقال لهم فيما قال : « إِذَا جِئْتُمْ مِنِّي فَمَنْ رَمَى

(١) المائدة : ٩٥ .

(٢) المائدة : ٢ .

(٣) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤٢٣/٤) .

(٤) انظر : المغني (٣٠٩/٥) .



الْحُمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَهُ مَا حَرَّمَ عَلَى الْحَاجِّ ، إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ ، لَا يَمَسُّ أَحَدٌ نِسَاءً وَلَا طَيِّبًا حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ » (١) .

بـ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « مِنْ سُنَّةِ الْحَجِّ إِذَا رَمَى الْجُمْرَةَ الْكُبْرَى حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ ، إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ ، حَتَّى يَزُورَ الْبَيْتَ » (٢) .

وَالْوَجْهُ مِنْهُمَا : أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ مِنَ السُّنَّةِ ، لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الطَّيِّبَ وَالنِّسَاءَ لَا يُبَاحَانِ لِلْمُحْرِمِ إِلَّا بَعْدَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ (٣) .

- وَيُجَابُ عَنِ الْاِسْتِدْلَالِ بِهِمَا : بِأَنَّهُمَا مُعَارَضَانِ بِمَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهُمَا ؛ وَهُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ وَفِعْلُهُ ، وَقَوْلُ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ : أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا رَمَى جُمْرَةَ الْعَقَبَةِ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءَ ، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ ؛ وَلِذَا رَدَّتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَلَى عُمَرَ ، حِينَ قَالَ ذَلِكَ ، فَقَالَتْ : « أَنَا طَيِّتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ تُتَّبَعَ » (٤) .

وَلَا تُتْرَكُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَوْلِ مَنْ خَالَفَهَا كَاتِبًا مَنْ كَانَ (٥) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٤٠١) .

(٢) رواه الحاكم في كتاب المناسك ، ح (١٦٩٥) ، وقال : « صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ » أ.هـ . وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، الْمُسْتَدْرَكُ وَمَعَهُ التَّلْخِصُ (١/٦٣٢) .

(٣) انظر : ابن الهمام ، فتح القدير (٢/٥٠٣) .

(٤) رواه البيهقي في كتاب الحج ، باب مَا يَحِلُّ بِالتَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ، السُّنَنِ الْكُبْرَى (٥/١٣٥) . وَالشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، بَابِ فِيمَا يُلْزَمُ الْمُحْرِمَ عِنْدَ تَلْبِسِهِ بِالْإِحْرَامِ ، انظر : بدائع المنن

فِي جَمْعٍ وَتَرْتِيبٍ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ (١/٢٩٨-٢٩٩) .

(٥) انظر : المغني (٥/٣٠٩) ؛ ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٤/٤٢٢) .

\* والراجح - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ؛ أَنَّ التَّحَلُّلَ الْأَوَّلَ يُبَيِّحُ لِلْمُحْرِمِ كُلَّ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ بِالْإِحْرَامِ ، إِلَّا  
النِّسَاءَ ، حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ - وَيَسْعَى إِنْ كَانَ عَلَيْهِ سَعْيٌ - ؛ لِقُوَّةِ أُدْلَةٍ هَذَا  
الْقَوْلِ وَسَلَامَتِهَا مِنَ الِاعْتِرَاضَاتِ الْقَادِحَةِ ؛ حَيْثُ ثَبِتَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ،  
وَفِعْلِهِ ، وَقَوْلِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَهِيَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَحْوَالِ رَسُولِ اللَّهِ .  
فَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ ، وَأَوْلَى بِالِاقْتِدَاءِ .



## الفصلُ الخامسُ الأحكامُ المتعلِّقةُ بِتِجَارَةِ مَلَابِسِ الرِّجَالِ الْمُتَنَوِّعَةِ

وَفِيهِ مَبَاحَثَانِ :

- المبحث الأول: الاتِّجَارُ بِمَلَابِسِ الرِّجَالِ الْمُتَنَوِّعَةِ .  
المبحث الثاني: الاحْتِسَابُ عَلَى أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ  
فِي جَانِبِ اللَّبَاسِ وَالْآثَارُ الْمُتَرْتِّبَةُ  
عَلَيْهِ ( مِنْ تَغْيِيرِ ، وَإِنْكَارِ ، وَتَعْزِيرِ ،  
وَضَمَانِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ) .

## الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

### الْأَتَجَارُ بِمَلَابِسِ الرِّجَالِ الْمُنَوَّعَةِ

كُلُّ لِبَاسٍ مُبْعٍ مِنْهُ الرَّجُلُ ؛ بَأَن كَانَ حَرِيرًا ، أَوْ ذَهَبًا ، أَوْ لِبَاسَ تَشْبِيهِ ، أَوْ مَا كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ، أَوْ الْكِتَابَاتِ الْقَبِيحَةِ وَالْعِبَارَاتِ الْمُخِلَّةِ الَّتِي تُرَوِّجُ لِلْفُحْشِ وَالْأَدْيَانِ وَالْمَذَاهِبِ الْبَاطِلَةِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لِبَسُهُ : حَرْمٌ ثَمَنُهُ وَاتِّخَاذُهُ مَصْدَرًا لِلْكَسْبِ وَالتَّجَارَةِ ، وَلَا يَحُوزُ لِلْمُسْلِمِ الْعَالِمِ بِحُرْمَةِ ذَلِكَ اللَّبَاسِ أَنْ يَشْتَرِيَهُ ، أَوْ يَبِيعَهُ لِمَنْ يَلْبَسُهُ مِنَ الرِّجَالِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُنْهِي عَنْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ وَالْمُنْكَرِ وَالْحَرَامِ <sup>(١)</sup> .

وَقَدْ نَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مِنْ شُرُوطِ حَوَازِ الْبَيْعِ وَصِحَّتِهِ : أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ الْمَعْقُودُ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى مَنْفَعَتِهَا مُبَاحَةً النَّفْعِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ أَوْ ضَرُورَةٍ ، فَإِذَا اخْتَلَّ هَذَا الشَّرْطُ لَمْ يَجْزِ الْبَيْعُ <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : مجموع فتاوى ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية (١٤٣/٢٢ وما بعدها) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (٧٦١/٥-٧٦٢) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٨٣/١) ؛ طرح التثريب (٢٢٦/٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٨٤-٤٨٥) ؛ جامع العلوم والحكم (٤٤٧/٢) ؛ آداب الزفاف (ص ١١٦) ؛ مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢٨٤/١٢ ، ٣١٠-٣١١) .

(٢) انظر : رد المختار على الدر المختار (٥٠٥-٥٠٦) ؛ ابن الممام ، فتح القدير (٣٦٨/٦) وما بعدها) ؛ عقد الجواهر الثمينة في منهج عالم المدينة (٣٣٦-٣٣٧ ، ٤١٧) ؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢٣٩/٣ وما بعدها) ؛ أسهل المدارك (٧٨-٧٩) ؛ مغني المحتاج (٣٣٨/٢ وما بعدها) ؛ روضة الطالبين (١٦/٣ وما بعدها) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٨٣/١) ، (١٥٣/٣ وما بعدها) ؛ حاشية ابن قاسم على الروض الربع (٣٣٤/٤) .

\* والأدلة على هذا كثيرة ؛ منها :

(أ) من الكتاب الكريم : قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (١) .

وَيَبِيعُ اللِّبَاسَ الْحَرَمَ عَلَى مَنْ يَلْبَسُهُ مِنَ التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ ، وَكَذَا شِرَاؤُهُ ؛ فَإِنَّهُ إِعَانَةٌ لِلتَّاجِرِ عَلَى بَيْعِ الْحَرَمِ (٢) .

(ب) مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ مَا يَلِي :

١\_ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِحُلَّةٍ حَرِيرٍ - أَوْ سَيْرَاءَ - فَرَأَاهَا عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « إِنِّي لَمْ أَرْسِلْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا ، إِنَّمَا يَلْبَسُهَا مَنْ لَا خِلَافَ لَهُ ، إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِتَسْتَمْتِعَ بِهَا ؛ يَعْنِي : تَبِيعَهَا » (٣) .

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِهَذَا اللَّفْظِ ، فِي كِتَابِ الْبُيُوعِ ، وَتَرَجَمَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : « بَابُ التَّجَارَةِ فِيمَا يُكْرَهُ لِبَسُهُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ » (٤) .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « قَوْلُهُ : ( بَابُ التَّجَارَةِ فِيمَا يُكْرَهُ لِبَسُهُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ) ؛ أَيْ إِذَا كَانَ مِمَّا يَنْتَفِعُ بِهِ غَيْرُ مَنْ كُرِهَ لَهُ لِبَسُهُ ، أَمَّا مَا لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ أَصْلًا ، عَلَى الرَّاجِحِ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ » (٥) .

(١) المائدة : ٢ .

(٢) انظر : كشاف القناع عن متن الإقناع (٢٨٣/١) .

(٣) انظر تخریجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١١٤) .

(٤) ح (٢١٠٤) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٨١-٣٨٠/٤) .

(٥) انظر المرجع السابق (٣٨١/٤) .

٢- وَعَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ ، فَعَرَفَتْ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَّةَ ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ مَاذَا أَذْنَبْتُ ؟! قَالَ : « مَا بَالُ هَذِهِ النُّمْرُقَةِ ؟ » . فَقَالَتْ : اشْتَرَيْتُهَا لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذِّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَيُقَالُ لَهُمْ : أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ ، وَقَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ » (١) .

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « التَّجَارَةُ فِيمَا يُكْرَهُ لِبَسُهُ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَ فِي الْمَبِيعِ مَنْفَعَةٌ لِغَيْرِ اللَّبَاسِ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَنْفَعَةٌ لِشَيْءٍ مِنَ الْمَنَافِعِ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا شِرَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ أَكْلَ ثَمَنِهِ مِنْ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ . وَأَمَّا بَيْعُ الثِّيَابِ الَّتِي فِيهَا الصُّورُ الْمَكْرُوهَةُ : فَظَاهِرُ حَدِيثِ عَائِشَةَ يَدُلُّ بِأَنَّ بَيْعَهَا لَا يَجُوزُ ، لَكِنْ قَدْ جَاءَتْ آثَارُ مَرْفُوعَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ مَا يُوْطَأُ وَيُمْتَهَنُ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي فِيهَا الصُّورُ » (٢) .

٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - قَالَ : بَلَغَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه - أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا ، فَقَالَ : قَاتِلَ اللَّهُ فُلَانًا أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ؛ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ ، فَجَمَلُوهَا ، فَبَاعُوهَا » (٣) .

(١) انظر تحريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٥٩) .

وقد ذكره البخاري - أيضاً - في كتاب البيوع ، باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء ، ح (٢١٠٥) ، ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٨١/٤) .

(٢) شرح صحيح البخاري (٢٣٤/٦) .

(٣) رواه البخاري في كتاب البيوع ، باب لا يذاب شحم الميتة ، ولا يساغ ودكته ، ح

(٢٢٢٣) ، ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٨٣/٤) .

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « قَاتَلَ اللَّهُ يَهُودَ - أَيَّ لَعْنَهُمْ - ؛ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ ، فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوهَا أَثْمَانَهَا » <sup>(١)</sup> . وَهُمَا دَلِيلَانِ عَلَى أَنَّ الْحَيْلَ وَالْوَسَائِلَ إِلَى الْمَحْرَمِ مَحْرَمَةٌ مِثْلُهُ ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ نَمَنَهُ ، وَأَنَّ كُلَّ مُحَرَّمٍ الْعَيْنِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ ، وَنَمَنُهُ ، وَأَنَّ الْعَقْدَ عَلَيْهِ بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ يَكُونُ فَاسِدًا <sup>(٢)</sup> .

٤\_ وَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ فَقَالَ : يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ! إِنِّي إِنْسَانٌ إِنَّمَا مَعِيشَتِي مِنْ صَنْعَةِ يَدَيَّ ، وَإِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا أُحَدِّثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ : « مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فَإِنَّ اللَّهَ مُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ ، وَلَيْسَ بِنَافِعٍ فِيهَا أَبَدًا » . فَرَبَا الرَّجُلُ رُبُوءَ شَبِيدَةٍ ، وَاصْفَرَ وَجْهُهُ ، فَقَالَ : وَيْحَكَ إِنْ أَتَيْتَ إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ ، فَعَلَيْكَ بِهِذَا الشَّجَرِ كُلِّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ <sup>(٣)</sup> .

⇒ ومسلمٌ في كتاب المساقاة ، باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير ، ح [٧٢] (١٥٨٢) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (١٩٣/١١) . ووقع في رواية الإمام مسلم تسمية البائع ، وَهُوَ سَمَرَةٌ .

وَقَوْلُهُ : ( فَجَعَلُوهَا ) ؛ يَعْنِي : أَذَابُوهَا ، وَالْحَيْلُ : هُوَ الشَّحْمُ الْمَذَابُ . انظر : ابن حجر ، فتح الباري (٤/٤٨٤) .

(١) رواه البخاري في كتاب البيوع ، باب لا يُذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ ، وَلَا يُسَاغُ وَذَكُّهُ ، ح (٢٢٢٤) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤/٤٨٤) .

(٢) انظر : ابن بطال ، شرح صحيح البخاري (٦/٣٤٥) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (١٩٣/١١) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤/٤٨٥) ؛ الموافقات في أصول الشريعة (٣/١٣٨) .

(٣) تقدّم تخريجه بلفظ آخر (ص ٧٧٧-٧٧٨) من هذا البحث . وأوردته بهذا اللفظ البخاري في كتاب البيوع ، باب بيع التصاویر التي ليس فيها روح ، وما يُكره من ذلك ، ح (٢٢٢٥) ، ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ⇒

وَقَوْلُ الْبُخَارِيِّ فِي التَّرْجَمَةِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ : ( وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ ) ؛ الْمُرَادُ مِنَ الْإِتِّخَاذِ ، أَوِ الْبَيْعِ ، أَوِ الصَّنْعَةِ ، أَوْ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

٥- وَرَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ ، وَهُوَ بِمَكَّةَ ، : « إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ » . فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ ، فَإِنَّهَا يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ ، وَيَذْهَبُ بِهَا الْجُلُودُ ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ ؟ فَقَالَ : « لَا ! هُوَ حَرَامٌ » <sup>(٢)</sup> .

⇨ (٤/٤٨٥-٤٨٦) .

وَقَوْلُهُ : ( قَرَّبًا لِلرَّجُلِ رُبُوءَةٌ شَدِيدَةٌ ) ؛ أَيِ : أَصَابَهُ نَفْسٌ فِي حَوْفِهِ ، وَهُوَ الرَّبُّو وَالرَّبُوءَةُ ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ : ذَعِيرٌ وَامْتِلَأَ خَوْفًا . الْمَرْجِعُ السَّابِقُ (٤/٤٨٦) .

(١) انظر : المرجع السابق (٤/٤٨٦) .

(٢) رواه البخاري في كتاب البيوع ، باب بيع الميتة والأصنام ، ح (٢٢٣٦) ، ابن حجر ،

فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤/٤٩٥) .

ومسلم في كتاب المساقاة ، باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ، ح [٧١]

(١٥٨١) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (١١/١٩٢) .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : « قَوْلُهُ ( إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ ) ؛ هَكَذَا وَقَعَ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ

إِلَى ضَمِيرِ الْوَاحِدِ ، وَكَانَ الْأَصْلُ حَرَّمَا . فَقَالَ الْفَرُطِيُّ : إِنَّهُ ﷺ تَأَدَّبَ ، فَلَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُ

وَبَيْنَ اسْمِ اللَّهِ فِي ضَمِيرِ الْاِثْنَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَوْعِ مَا رَدَّ بِهِ عَلَى الْخَطِيبِ الَّذِي قَالَ : ( وَمَنْ

يَغْصِيهِمَا ) ، كَذَا قَالَ . وَلَمْ تَتَّفِقِ الرُّوَاةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ

فِي الصَّحِيحِ : ( إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ) لَيْسَ فِيهِ ( وَرَسُولُهُ ) . وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ مَرْثُومٍ مِنْ رَجُلٍ

آخَرَ عَنِ اللَّيْثِ : ( إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَا ) ... وَالتَّحْقِيقُ : حَوَازِلُ الْإِفْرَادِ فِي مِثْلِ هَذَا ؛

وَرَوْحُهُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ نَاشِئٌ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ ، وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِهِ : ﴿ يَحْلِفُونَ

بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا

مُؤْمِنِينَ ﴿ [ التوبة : ٦٢ ] ، وَالْمُخْتَارُ فِي هَذَا أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى حُدِفَتْ ؛ ⇨



وَرَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَزَادَ فِيهِ : « وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكْلَ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ تَمَنُّهُ » <sup>(١)</sup> .

وَهُوَ حُجَّةٌ فِي تَحْرِيمِ بَيْعٍ وَشِرَاءٍ كُلِّ مَا حَرَّمَ عَلَى الْعِبَادِ ، إِلَّا مَا خَصَّهِ الدَّلِيلُ بِالْجَوَازِ لِفَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ <sup>(٢)</sup> .

لَأَنَّ الثَّمَنَ بَدَلُ الشَّيْءِ ، وَبَدَلُ الشَّيْءِ يَقُومُ مَقَامُهُ ، وَيَسُدُّ مَسَدَّهُ ؛ فَإِذَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الْإِنْتِفَاعَ بِشَيْءٍ حَرَّمَ الْاِعْتِيَاظَ عَنْ مَنْفَعَتِهِ <sup>(٣)</sup> .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ أَنْ سَاقَ عَدَدًا مِنَ النُّصُوصِ النَّبَوِيَّةِ الَّتِي تُحَرِّمُ بَعْضَ الْبُيُوعَاتِ : « فَالْحَاصِلُ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ كُلِّهَا أَنَّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ بَيْعُهُ ، وَأَكْلُ ثَمَنِهِ ، كَمَا جَاءَ مُصَرِّحًا بِهِ فِي الرَّوَايَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ : « إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ » ، وَهَذِهِ كَلِمَةٌ عَامَّةٌ جَامِعَةٌ تَطْرُدُ فِي كُلِّ مَا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ حَرَامًا ؛ وَهُوَ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا : مَا كَانَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ حَاصِلًا مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ؛ كَالْأَصْنَامِ ؛ فَإِنَّ مَنْفَعَتَهَا الْمَقْصُودَةَ مِنْهَا هُوَ الشَّرْكُ بِاللَّهِ ، وَهُوَ أَعْظَمُ الْمَعَاصِي عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَيَلْتَحِقُ بِذَلِكَ مَا كَانَتْ مَنْفَعَتُهُ مُحَرَّمَةً ؛ كَكُتْبِ الشَّرْكِ وَالسَّحْرِ وَالْبِدْعِ وَالضَّلَالِ ، وَكَذَلِكَ الصُّورُ الْمُحَرَّمَةُ ،

لِدَلَالَةِ الثَّانِيَةِ عَلَيْهَا ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَ سَيِّبَوَيْهِ : وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ، وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ... وَقِيلَ : أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ خَبَرٌ عَنِ الْإِسْمَيْنِ ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ تَابِعٌ لِأَمْرِ اللَّهِ » اهـ . فتح الباري (٤/٤٩٦) .

(١) رواه أبو داود في كتاب البيوع ، باب في ثمن الخمر والميتة ، ح (٣٤٨٤) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٩/٢٧٤-٢٧٥) .

ورواه ابن أبي شَيْبَةَ في كتاب البيوع ، باب في بيع جلود الميتة ، ح (٢٠٣٧٤) ، ولفظه : « إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ » اهـ . الْمُصَنَّفُ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ (٤/٣٠٦) .

وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٢/٣٧٠) ، ح (٣٤٨٨) .

(٢) انظر : حاشية ابن قاسم على الروض المربع (٤/٣٣٩) .

(٣) انظر : إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/١٢٤ ، ١٢٦) ؛ أحكام أهل الذمة (١/٤٨) .

وَأَلَاتُ الْمَلَاهِي الْحَرَمَةُ .... وَالْقِسْمُ الثَّانِي : مَا يُتَنَفَعُ بِهِ مَعَ إِتْلَافٍ عَيْنِهِ ، فَإِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ مِنْهُ مُحَرَّمًا ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ بَيْعُهُ ، كَمَا يَحْرُمُ بَيْعُ الْخِنْزِيرِ وَالْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ ، مَعَ أَنَّ فِي بَعْضِهَا مَنَافِعَ غَيْرَ مُحَرَّمَةٍ ؛ كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَرِّ ، وَدَفْعِ الْغَصَّةِ بِالْخَمْرِ ، وَإِطْفَاءِ الْحَرِيقِ بِهِ ، وَالْحَرَزُ بِشَعْرِ الْخِنْزِيرِ عِنْدَ قَوْمٍ ، وَالِانْتِفَاعُ بِشَعْرِهِ وَجِلْدِهِ عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْمَنَافِعُ غَيْرَ مَقْصُودَةٍ ، لَمْ يُعْبَأَ بِهَا ، وَحُرِّمَ الْبَيْعُ ؛ لِكَوْنِ الْمَقْصُودِ الْأَعْظَمِ مِنَ الْخِنْزِيرِ وَالْمَيْتَةِ أَكْلَهُمَا ، وَمِنْ الْخَمْرِ شَرْبُهُمَا ، وَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى مَا عَدَا ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

(ج) وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَوَاعِدِ الْفِقْهِ وَضَوَابِطِهِ :

- ١- « مَا حَرَّمَ أَخْذُهُ حَرَّمَ إِعْطَاؤُهُ » <sup>(٢)</sup> .
- ٢- « مَا حَرَّمَ اسْتِعْمَالُهُ حَرَّمَ اتِّخَاذُهُ » <sup>(٣)</sup> .
- ٣- « مَا حَرَّمَ فِعْلُهُ حَرَّمَ طَلَبُهُ » <sup>(٤)</sup> .
- ٤- « مَا حَرَّمَ عَيْنُهُ حَرَّمَ ثَمَنُهُ » <sup>(٥)</sup> .
- ٥- « مَا حَرَّمَ تَنَاوُلُهُ حَرَّمَ بَيْعُهُ » <sup>(٦)</sup> .

(١) جامع العلوم والحكم (٢/٤٤٧ ، ٤٤٩) ، شرح الحديث الخامس والأربعين .

وانظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (٥/٧٦١-٧٦٢) .

(٢) انظر : ابن نجيم ، الأشباه والنظائر (ص ١٥٨) ؛ السيوطي ، الأشباه والنظائر (ص ١٩٣) .

(٣) انظر : السيوطي ، الأشباه والنظائر (ص ١٩٣) .

(٤) انظر : ابن نجيم ، الأشباه والنظائر (ص ١٥٨) ؛ السيوطي ، الأشباه والنظائر (ص ١٩٣) .

(٥) انظر : جامع العلوم والحكم (٢/٤٤٧) .

(٦) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (٥/٧٦١-٧٦٢) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح

صحيح البخاري (٤/٤٨٤-٤٨٥) .

٦- « كُلُّ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ - عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ الْجَائِزِ - يَصِحُّ بَيْعُهُ ، وَمَا لَا فَلَا » <sup>(١)</sup> .

٧- « تَعَاطِي الْعُقُودِ الْفَاسِدَةِ حَرَامٌ » <sup>(٢)</sup> .

٨- « التَّابِعُ تَابِعٌ » <sup>(٣)</sup> .

فَهَذِهِ الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ : مُتَقَارِبَةُ الْمَعْنَى وَالِدَّلَالَةِ ؛ تُفِيدُ جَمِيعًا وَجُوبَ سَدِّ أَبْوَابِ الْحَرَامِ ؛ أَخْذًا ، وَإِعْطَاءً ، وَفِعْلًا ، وَطَلْبًا ، وَاسْتِعْمَالًا ، وَاتِّخَاذًا ، وَأَنَّ مَا حُرِّمَ اسْتِعْمَالُهُ وَاتِّخَاذُهُ حُرِّمَ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ ، وَثَمَنُهُ حَرَامٌ ؛ لِأَنَّ ثَمَنَ الْمَبِيعِ وَشِرَاؤَهُ يَتَّبَعَانِ حِلَّهُ وَحُرْمَتَهُ ؛ فَإِنْ كَانَ حَلَالًا ، جَازَ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ ، وَأُبِيحَ ثَمَنُهُ ، وَإِنْ كَانَ حَرَامًا ، حُرِّمَ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ ، وَحُرِّمَ ثَمَنُهُ ، وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا ، كُرِهَ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ ، وَكُرِهَ ثَمَنُهُ ، وَهَذَا أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ <sup>(٤)</sup> .

وَمِمَّا يَشْهَدُ لِلذَّكَاءِ كُلِّهِ : قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ : « لُعِنَتِ الْخَمْرُ عَلَى عَشْرَةِ أَوْجُهٍ : بِعَيْنِهَا ، وَعَاصِرِهَا ، وَمُعْتَصِرِهَا ، وَبَائِعِهَا ، وَمُبْتَاعِهَا ، وَحَامِلِهَا ،

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤/٤٨٢) ؛ إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/١٢٤) .

(٢) انظر : السيوطي ، الأشباه والنظائر (ص ٣٦٢) ؛ الموافقات (٣/١٣٨) .

(٣) انظر : انظر : ابن نجيم ، الأشباه والنظائر (ص ١٢٠) ؛ السيوطي ، الأشباه والنظائر (ص ١٥٣) .

(٤) انظر : ابن نجيم ، الأشباه والنظائر (ص ١٢٠) ؛ السيوطي ، الأشباه والنظائر (ص ٣٦٢) ؛ الموافقات (٣/١٣٨) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (٥/٧٦١-٧٦٢) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٨٣) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤/٤٨٢ وما بعدها) ؛ جامع العلوم والحكم (٢/٤٤٧) ؛ شرح القواعد الفقهية (ص ٢١٥) ؛ الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (ص ٣٨٧) .

وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ ، وَآكَلَ ثَمَرَهَا ، وَشَارِبَهَا ، وَسَاقِيَهَا » (١) .

○ وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَيَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ :

• أَوَّلًا : أَنَّهُ لَيْسَ بِلَازِمٍ مِنْ تَحْرِيمِ لُبْسِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَلْبِسَةِ ، أَوْ كَرَاهَتِهَا أَنَّهُ يَحْرُمُ أَوْ يُكْرَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا فِي غَيْرِ اللَّبْسِ لِمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ بَابَ الْإِنْتِفَاعِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الْبَيْعِ وَاللُّبْسِ ، فَلَيْسَ كُلُّ مَا حُرِّمَ بَيْعُهُ لِعَلَّةٍ مَا حُرِّمَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ فِي غَيْرِهَا مِمَّا هُوَ جَائِزٌ ، بَلْ لَا تَلَازُمَ بَيْنَهُمَا ، فَلَا يُؤْخَذُ تَحْرِيمُ الْإِنْتِفَاعِ مِنْ تَحْرِيمِ الْبَيْعِ ؛ كَالْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ - مَثَلًا - : يُبَاحُ بَيْعُهُمَا لِلنِّسَاءِ ، وَمَنْ يَحْتَاجُ لِلْبَيْسِ مِنَ الرِّجَالِ ، وَأَمَّا بَيْعُهُ لِلرِّجَالِ مُطْلَقًا ، عَلَى أَنَّهُ مِنْ لِبَاسِهِمْ فِي غَيْرِ حَالَةِ الضَّرُورَةِ فَلَا يَحُوزُ ؛ لِتَحْرِيمِهِ عَلَيْهِمْ (٢) .

• ثَانِيًا : أَنَّ مَا أُبِيحَ لُبْسُهُ لِلرَّجُلِ حَالَ الضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ يَحُوزُ بَيْعُهُ لِذَلِكَ ، وَيُبَاحُ ثَمَنُهُ - كَذَلِكَ - ؛ نَظَرًا لِلْمَصْلَحَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهِ ؛ كَالْحَرِيرِ لِمَنْ يَتَدَاوَى بِلِبْسِهِ مِنْ حِكْمَةٍ وَقَمَلٍ ، وَنَحْوِهِ ، وَكَالذَّهَبِ لِمَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ؛ كَاتِّخَاذِ الْأَنْفِ وَنَحْوِهِ مِنْهُ ، فَهَذَا كُلُّهُ جَائِزٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْحَرِيرُ فِي زَمَنِهِ ﷺ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ ، وَعَرَضَ عُمَرُ عَلَيْهِ شِرَاءُهُ ، وَأَقَرَّهُ (٣) .

(١) رواه ابنُ ماجه في كتاب الأشرية ، باب لُعِنَتِ الْخَمْرُ عَلَى عَشْرَةِ أَوْجُهٍ ، ح (٣٣٨٠) ،

(٣٣٨١) ، سنن ابن ماجه (١١٢١/٢-١١٢٢) .

وصحَّحه الألبانيُّ في صحيح سنن ابن ماجه (١٤٤/٣-١٤٥) ، ح (٣٤٤٣) .

وأحمدُ في مسند المكثرين من الصحابة ، عن ابن عمر ، ح (٤٧٨٧) ، وصحَّحه مُحَقِّقُوا

المُسْنَدِ بِطَرَفِهِ وَشَوَاهِدِهِ . مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٠٥/٨-٤٠٦) .

(٢) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد (٧٥٣/٥) ؛ إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين

(١٢٤/٣) .

(٣) وَقَدْ نَقَلَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى ذَلِكَ : الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ فِي طَرَحِ التَّشْرِيبِ (٢٢٦/٣) .

وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ جَوَازِ لِبَاسِ الرِّجَالِ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى ذَلِكَ ، وَالْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .

وَمَا أُبَيِّحَ لِلضَّرُورَةِ يَجِبُ أَنْ يُقَدَّرَ بِمَا تُدْفِعُ بِهِ تِلْكَ الضَّرُورَةُ ، وَتُسَدُّ بِهِ تِلْكَ الْحَاجَةُ ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ تُقَدَّرُ بِقَدَرِهَا ، دُونَ التَّوَسُّعِ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ عَنِ الضَّرُورَةِ بَاقٍ عَلَى التَّحْرِيمِ <sup>(٢)</sup> .

○ كَمَا نَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَا نُبِتَ تَحْرِيمُهُ عَلَى الرَّجُلِ أَوْ الْمَرْأَةِ مِنَ اللَّبَاسِ ؛ لِكَوْنِهِ مِنْ خَصَائِصِ الْآخَرِ ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ الشَّرْعِيَّةِ : لَمْ يَحْزُ تَمْكِينُ مَنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ مِنْ تَعَاظِيهِ ؛ لِكَوْنِ ذَلِكَ مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى الْحَرَامِ ؛ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . فَيَحْرُمُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ يَبِينُ فِي أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ يَخِيطُ فِيهَا أَنْ يَبِيعَ مَا يَسْتَعِينُ بِهِ الْمُسْلِمُ عَلَى الْحَرَامِ مِنْ لِبَاسٍ وَغَيْرِهِ <sup>(٤)</sup> . وَلَأَجْلِ هَذَا فَقَدْ نَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى : أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يَفْعَلُهُ الْمُسْلِمُ تَشْبِيهًا بِالْكَفَّارِ ، أَوْ بِمَنْ يَحْرُمُ التَّشْبِيهُ بِهِمْ ، أَوْ يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ فَلَا يُعَانُ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : ما سبق من هذا البحث (ص ٥١٣) ، (ص ٥٣٣) في جواز لبس الحرير والذهب للضرورة والحاجة .

(٢) انظر : السيوطي ، الأشباه والنظائر (ص ١١٣-١١٤) ؛ غمز عيون البصائر (١/٢٧٦-٢٧٨) ؛ شرح القواعد الفقهية (ص ١٨٧-١٨٩) .

(٣) المائدة : ٢ .

(٤) انظر : كشاف القناع عن متن الإقناع (١/٢٨٣) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٢/١٣٩-١٤٤) ؛ اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٥١٨) .

(٥) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٥/٣١٩) ؛ اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٥١٧) ؛ ابن الحاج ، المدخل (٢/٤٦-٤٨) .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَمَا حَرُمَ لِبْسُهُ لَمْ تَحِلَّ صَنْعَتُهُ ، وَلَا يَبْعُهُ لِمَنْ يَلْبَسُهُ مِنْ أَهْلِ التَّحْرِيمِ . وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْجُنْدِ وَغَيْرِهِمْ ، فَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَكْتَسِبَ بِأَنْ يَخِيطَ الْحَرِيرَ لِمَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ لِبْسُهُ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ إِعَانَةٌ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ، وَهُوَ مِثْلُ الْإِعَانَةِ عَلَى الْفَوَاحِشِ وَنَحْوِهَا . وَكَذَلِكَ لَا يُبَاعُ الْحَرِيرُ لِرَجُلٍ يَلْبَسُهُ مِنْ أَهْلِ التَّحْرِيمِ . وَأَمَّا بَيْعُ الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ فَيَجُوزُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا بَيْعَ لِكَافِرٍ ؛ فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَرْسَلَ بِحَرِيرٍ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى رَجُلٍ مُشْرِكٍ » (١) .

وَمِثْلُ ذَلِكَ جَمِيعُ الْأَلْبِسَةِ الْمَحْرَمَةِ عَلَى الرِّجَالِ - أَوْ غَيْرِهِمْ - ؛ كَلِبْسِ مَا فِيهِ تَشَبُّهُ بِالْمُشْرِكِينَ ، أَوْ مَا يَكْشِفُ الْعَوْرَاتِ أَوْ يُحَدِّدُهَا ، أَوْ مَا فِيهِ صُورُ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ، أَوْ الْعِبَارَاتِ الْقَبِيحَةِ الْبَذِيئَةِ ، أَوْ لِبَاسِ الْإِسْبَالِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي شُرُوطِ اللَّبَاسِ (٢) .

وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : عَنْ الْحَرِيرِ الْمَخْصُ ؛ هَلْ يَجُوزُ لِلخِيَاطِ خِيَاطَتُهُ لِلرِّجَالِ ؟ وَهَلْ أُجْرَتُهُ حَرَامٌ ؟ وَهَلْ يُنْكَرُ عَلَيْهِ لِذَلِكَ ؟ وَهَلْ تُبَاحُ الْخِيَاطَةُ بِخِيُوطِ الْحَرِيرِ فِي غَيْرِ الْحَرِيرِ ؟ وَهَلْ تَجُوزُ خِيَاطَتُهُ لِلنِّسَاءِ ؟

فَأَجَابَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ ، لَا يَجُوزُ خِيَاطَةُ الْحَرِيرِ لِمَنْ يَلْبَسُهُ لِبَاسًا مُحَرَّمًا ، مِثْلُ لِبْسِ الرَّجُلِ لِلْحَرِيرِ الْمُصْنَمَةِ فِي غَيْرِ حَالِ الْحَرْبِ ، وَلِغَيْرِ التَّدَاوِي ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ، وَكَذَلِكَ صَنْعَةُ آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عَلَى أَصْحَ الْقَوْلَيْنِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ ... وَالْعِيُوضُ الْمَأْخُودُ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ الْمُحَرَّمِ خَبِيثٌ ، وَيَجِبُ أَنْكَارُ ذَلِكَ . وَأَمَّا خِيَاطَتُهُ لِمَنْ يَلْبَسُهُ لِبَاسًا جَائِزًا فَهُوَ مُبَاحٌ ؛ كَخِيَاطَتِهِ لِلنِّسَاءِ ،

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٤٣/٢٢ - ١٤٤٤) .

وانظر تخريج خبر عمر في إهداء الحرير لأخيه المشرك (ص ٥٠٨ ، ١١٤) من هذا البحث .

(٢) انظر الفصل الثاني (ص ٤٩٧ وما بعدها) من هذا البحث .

وَأِنْ كَانَ الرَّجُلُ يَمْسُهُ عِنْدَ الْخِيَاطَةِ ؛ فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْمُحَرَّمَ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ صِنَاعَةُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِمَنْ يَسْتَعْمِلُهُ اسْتِعْمَالًا مُبَاحًا . وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُ خِيُوطِ الْحَرِيرِ فِي لِبَاسِ الرَّجُلِ ، وَكَذَلِكَ يُبَاحُ الْعَلَمُ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ بِالرُّخْصَةِ فِيهِ ، وَهُوَ مَا كَانَ مَوْضِعَ اصْطِعَابٍ ، أَوْ ثَلَاثَةِ أَوْ أَرْبَعَةٍ ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبَسُ جُبَّةً مَكْفُوفَةً بِحَرِيرٍ » (١) .

وَسُئِلَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَثِيمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : هَلْ يَجُوزُ لِلْخِيَاطِ أَنْ يُفَصِّلَ لِلرَّجَالِ ثِيَابًا تَنْزِلُ عَنِ الْكَعْبَيْنِ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : « لَا يَجِلُّ لِصَاحِبِ مَحَلِّ الْخِيَاطَةِ أَنْ يُفَصِّلَ لِلرَّجَالِ ثِيَابًا تَنْزِلُ عَنِ الْكَعْبَيْنِ ؛ لِأَنَّ إِسْبَالَ الثِّيَابِ عَنِ الْكَعْبَيْنِ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ ؛ فَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنَّ مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِيهِ النَّارُ » (٢) . وَهَذَا وَعَيْنُ وَتَحْذِيرٌ ، وَكُلُّ ذَنْبٍ فِيهِ وَعَيْنٌ فَإِنَّهُ مِنَ الْكِبَائِرِ ، وَمَنْ فَصَّلَ لِلرَّجَالِ ثِيَابًا تَنْزِلُ عَنِ الْكَعْبَيْنِ فَقَدْ شَارَكَهُمْ فِي هَذِهِ الْكَبِيرَةِ ، وَلَهُ مِنْهَا نَصِيبٌ فِي ذَلِكَ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (٣) « (٤) .

○ وَضَمَامًا لِتَحْقِيقِ هَذِهِ الْأُمُورِ عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ : يُفْتَرَضُ فِيمَنْ يَبِيعُ فِي

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣٩/٢٢ - ١٤٠) .

وانظر ما سبق من هذا البحث (ص ٥٢٨) ، و (ص ٥٢٩) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧١١) .

(٣) المائدة : ٢ .

(٤) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن صالح العثيمين (٣١١ - ٣١٠/١٢) .

أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِأَحْكَامِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ؛ لِيَعْرِفَ مَا يَحُوزُ لَهُ يَبِعُهُ ، وَمَا لَا يَحُوزُ ، وَلِيَعْلَمَ الْمَكَاسِبَ الْخَبِيثَةَ الْمُحَرَّمَةَ مِنَ الطَّيِّبَةِ الْمُبَاحَةِ .

قَالَ الْفَارُوقُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « لَا يَبِيعُ فِي سُوقِنَا إِلَّا مَنْ قَدْ تَفَقَّهَ فِي الدِّينِ » (١) .

« نَعَمْ ! حَتَّى يَعْرِفَ مَا يَأْخُذُ وَمَا يَدَعُ ، وَحَتَّى يَعْرِفَ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ ، وَلَا يُفْسِدَ عَلَى النَّاسِ يَبِعُهُمْ وَشِرَاءَهُمْ بِالْأَبَاطِيلِ وَالْكَاذِبِ ، وَحَتَّى لَا يُذْخِلَ الرَّبَا عَلَيْهِمْ مِنْ أَبْوَابٍ قَدْ لَا يَعْرِفُهَا الْمُشْتَرِي ، وَبِالْجُمْلَةِ : لِيَكُونَ التَّجَارَةُ تِجَارَةً إِسْلَامِيَّةً صَحِيحَةً خَالِصَةً ، يَطْمَئِنُّ إِلَيْهَا الْمُسْلِمُ وَغَيْرُ الْمُسْلِمِ ، لَا غِشَّ فِيهَا وَلَا خِدَاعَ » (٢) .

عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى ، فَرَأَى النَّاسَ يَتَبَايَعُونَ ، فَقَالَ : « يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ ! » . فَاسْتَجَابُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَرَفَعُوا أَعْنَاقَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ إِلَيْهِ . فَقَالَ : « إِنَّ التُّجَّارَ يُبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فُجَّارًا ، إِلَّا مَنْ اتَّقَى اللَّهَ وَبَرََّ وَصَدَّقَ » (٣) .

(١) رواه الترمذي في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي ﷺ ، ح (٤٨٧) ، وحسنه ، الجامع الصحيح (٣٥٧/٢) .

وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢٧٥/١) ، ح (٤٨٧) .

(٢) من تعليق أحمد شاكر على الجامع الصحيح (٣٥٧/٢) ، هامش (٥) .

(٣) رواه الترمذي في كتاب البيوع ، باب ما جاء في التجار وتسمية النبي ﷺ إياهم ، ح (١٢١٠) ، وصححه ، الجامع الصحيح (٥١٥-٥١٦) .

وابن ماجه في كتاب التجارات ، باب التوقي في التجارة ، ح (٢١٤٦) ، سنن ابن ماجه (٧٢٦/٢) .

وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤٤١-٤٤٢) ، ح (١٤٥٨) .



وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَنَّ التَّجَارَ الَّذِينَ يَسْتَوِرُونَ الْمَلَابِيسَ الْمُحَرَّمَاتِ عَلَى الرِّجَالِ - أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْبَضَائِعِ الْمُحَرَّمَاتِ - مِمَّا يَشْتَمِلُ عَلَى الصُّوَرِ ، وَالصُّلْبَانِ ، أَوْ الشُّعَارَاتِ الضَّالَّةِ ، وَالْكِتَابَاتِ الْقَبِيحَةِ ، أَوْ مَا فِيهِ تَشْبَهُ بِالْكَفَّارِ أَوْ بِالنِّسَاءِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ اللَّبَاسِ الْمُحَرَّمِ ، أَنَّهُمْ بِهِذَا قَدْ خَانُوا الْأَمَانَةَ ، وَلَمْ يَقُوا اللَّهَ تَعَالَى وَيَبْرُوا وَيَصْدُقُوا لِإِخْوَانِهِمُ الْمُسْلِمِينَ .

وَلِيَحْذَرُ مَنْ يَتَعَلَّلُ مِنْهُمْ بِالسَّغْيِ لِإِرْضَاءِ النَّاسِ ، وَابْتِغَاءِ مَتَلَبَاتِهِمْ ، وَتَلَبُّهَا فِي الْمَنْعُوعِ وَالْمُحَرَّمِ ، ثُمَّ هُوَ لَا يُبَالِي بَعْدَ ذَلِكَ بِسَخَطِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ ؛ لِيَحْذَرُ مِنَ الْعُقُوبَةِ الْعَاجِلَةِ قَبْلَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ فِي الْآخِرَةِ ؛ فَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ التَّمَسَ رِضَا اللَّهِ بِسَخَطِ النَّاسِ ، كَفَاهُ اللَّهُ مُؤْنَةَ النَّاسِ ، وَمَنْ التَّمَسَ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهِ ، وَكَلَهُ اللَّهُ إِلَى النَّاسِ » (١) .

وَلِيُخْرِصَ كُلُّ تَاجِرٍ عَلَى التَّبَيُّعِ الْحَلَالِ ، وَالْكَسْبِ الطَّيِّبِ ، وَابْتِغَاءِ الْمُسْتَبْهَاتِ ، فَضْلاً عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ ؛ بَرَاءَةً لِدِينِهِ ، وَإِطَابَةً لِمَطْعَمِهِ ، وَسَلَامَةً لِنَفْسِهِ وَنَجَاةً لَهَا ؛ فَقَدْ رَوَى النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « الْحَلَالُ بَيِّنٌ ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَّاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ » (٢) .

وَلِيَعْلَمَ التَّاجِرُ الْمُسْلِمُ - وَهُوَ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى مَعَ إِطْلَاقِ كُلِّ يَوْمٍ أَنْ يُبَارِكَ لَهُ فِي تِجَارَتِهِ وَكَسْبِهِ - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّباً ، وَقَدْ أَمَرَ عِبَادَهُ بِالْأَكْلِ مِنْ

(١) رواه الترمذي في كتاب الزهد ، باب ما جاء في حفظ اللسان ، ح (٢٤١٤) ، الجامع الصحيح (٥٢٧/٤) .

وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣٩٢/٥-٣٩٧) ، ح (٢٣١١) .

(٢) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٢٢) .

الطَّيِّبَاتِ ، وَالْبُعْدِ عَنِ الْمَحْرَمَاتِ ؛ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتَيْهَا النَّاسُ ! إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا ، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ ؛ فَقَالَ : ﴿ يَتَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوا مِنَ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ ، أَشْعَثَ أَغْبَرَ ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ ؛ يَا رَبِّ ! يَا رَبِّ ! وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ » <sup>(٣)</sup> .



(١) المؤمنون : ٥١ .

(٢) البقرة : ١٧٢ .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١١٤٩) .

## الْمَبْحَثُ الثَّانِي

### الاحتسابُ على أسواقِ المسلمين في جانبِ اللباسِ والآثارِ المترتبةُ عليه

اصْطَفَى اللهُ تَعَالَى هَذِهِ الْأُمَّةَ الْمُسْلِمَةَ عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ ، وَجَعَلَهَا خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ، وَأَنَاطَ خَيْرِيَّتَهَا بِالْقِيَامِ بِرُكْنٍ عَظِيمٍ ، يَضْمَنُ بَقَاءَهَا وَاسْتِمْرَارَهَا وَخَيْرِيَّتَهَا ؛ هُوَ الْقِيَامُ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَرَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (١) .

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ » (٢) .

وَقَدْ عَظُمَتِ مُنْكَرَاتُ الْأَسْوَاقِ وَالنَّاسِ فِي بَابِ اللَّبَاسِ ، حَتَّى أَصْبَحَ بَعْضُ مِنَ الْمَحَلَّاتِ التِّجَارِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِبَيْعِ الْمَلَابِيسِ وَالْأَقْمِشَةِ وَالْأَخْذِيَّةِ وَالْمُسْتَلَزِمَاتِ الرَّجَالِيَّةِ فِي بَابِ اللَّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ تَبِيعَ الْمُنْعُوعَ الْحَرَّمَ مِنَ الْمَلَابِيسِ الْعَارِيَّةِ ، وَشِيبَهُ الْعَارِيَّةِ ، وَالْمَلَابِيسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الصُّوَرِ وَالْكِتَابَاتِ وَالشَّعَارَاتِ ، وَالْمُطَرَّزَةِ بِالْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ ، وَمَا فِيهِ تَشْبُهُ بِلِبَاسِ الْكُفَّارِ ، أَوْ بِلِبَاسِ الْفُسَاقِ وَالنِّسَاءِ .

(١) آل عمران : ١١٠ .

(٢) رواه مسلمٌ في كتاب الإيمان ، باب وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ح [٧٨]

(٤٩) ، شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الأول (٢/٢١٦-٢١٩) .

وَصَارَ بَعْضُ مِنْ أَتْبَاءِ الْمُسْلِمِينَ لَا تَجِدُ فِي لِبَاسِهِ إِلَّا الْمُخَالَفَةَ الصَّرِيحَةَ الْوَاضِحَةَ لِهَذِي الْإِسْلَامِ وَأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ فِي اللَّبَاسِ ؛ مَا بَيْنَ مُسْبِلٍ ، وَعَارٍ ، وَلَابِسٍ لِبَاسِ شَهْرَةٍ ، أَوْ تَشْبِهِ بِالْكَفَّارِ ، أَوْ بِالنِّسَاءِ ، أَوْ لَابِسًا مَا اشْتَمَلَ عَلَى صُورٍ فَاضِحَةٍ أَوْ كِتَابَاتٍ وَشِعَارَاتٍ قَبِيحَةٍ ، أَوْ مُتَخَتِمًا بِالذَّهَبِ ، أَوْ لَابِسًا سَاعَةً مِنْ ذَهَبٍ ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ الْمُخَالَفَاتِ فِي بَابِ اللَّبَاسِ .

○ وَالْفُقَهَاءُ مُتَّفِقُونَ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى وَجُوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالتَّغْيِيرِ - عَلَى دَرَجَاتِهِ الْمُخْتَلِفَةِ - فِي مَسْأَلَةِ اللَّبَاسِ ، سَوَاءً فِي الْأَسْوَاقِ عَلَى التُّجَّارِ ، أَوْ عَلَى عَامَّةِ النَّاسِ ، وَالْإِنْكَارِ عَلَى الْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ فِي بَابِ اللَّبَاسِ <sup>(١)</sup> .

### \* وَمِنْ النَّمَاذِجِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْفُقَهَاءُ فِي هَذَا الْبَابِ :

• أَوَّلًا : الْإِنْكَارُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ فِي اللَّبَاسِ الْخَاصِّ بِهِمْ :

كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ مِنْ ارْتِدَاءِ اللَّبَاسِ الْخَاصِّ بِأَهْلِ الْكُفْرِ ، وَتَقْلِيدِهِمْ فِي الزِّيِّ وَالْمَلْبَسِ ؛ فَهُوَ مِمَّا يَجِبُ إِنْكَارُهُ عَلَى مَنْ يَسْتَطِيعُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ وَالتَّأْدِيبُ عَلَيْهِ لِمَنْ يَمْلِكُ ذَلِكَ بِمَا يَرْدُعُ وَيَزْجُرُ عَنْ ارْتِكَابِهِ ؛ إِذِ التَّشْبِيهُ بِالْكَفَّارِ فِي زِيَّهِمْ وَلِبَاسِهِمْ الْخَاصُّ بِهِمْ حَرَامٌ عَلَى الْمُسْلِمِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ مِنْ

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٤٠٩/١ ، ٦١٧) ؛ الفتاوى الهندية (٢٧٦/٢) ؛ الخرشي على مختصر خليل (١١٠/٣) ؛ الفواكه الدواني (٤٢٢/٢) ؛ مختصر كتاب النظر في أحكام النظر (ص ١٢٨) ؛ حاشية الجمل على شرح المنهج (١٨٩/٥) ؛ تشبيه الخنيس ، ضمن مجلة الحكمة ، العدد الرابع (ص ١٩٧) ؛ تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين (ص ٥٥ ، ١٩٣) المغني (٢٢٧/١) ؛ الآداب الشرعية (٣٥٥/١) وما بعدها ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٣٧/٢١ - ٣٣٨) ؛ فتاوى إسلامية (٢٣٦/٤ ، ٢٤٠) .

عَوَائِدِ الْكُفَّارِ الْخَاصَّةِ بِهِمْ ، وَارْتِكَابُهَا ، وَالتَّشَبُّهُ بِهِمْ فِيهَا عَلَامَةٌ الْإِعْجَابِ وَالْمِيلِ  
نَحْوَهُمْ ، وَالرُّضَا بِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ عَادَاتٍ قَبِيحَةٍ ، وَأَفْعَالٍ ضَالَّةٍ <sup>(١)</sup> .  
هَذَا إِنْ كَانَ عَنْ قَصْدٍ <sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ ؛ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُ  
مَعْصِيَةً مُحَرَّمَةً ، يَجِبُ تَرْكُهَا فِي الْحَالِ ، مَتَى عَلِمَ بِحُكْمِهَا ، وَيَجِبُ عَلَى مَنْ رَأَاهُ  
مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُنْكِرَ عَلَيْهِ ؛ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى  
عَنْهُمَا - قَالَ : رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيَّ بْنَ ثَوْبَانَ مَعْصُفَرَيْنِ ، فَقَالَ : « إِنْ هَذِهِ مِنْ  
ثِيَابِ الْكُفَّارِ ؛ فَلَا تَلْبَسْنَهَا » <sup>(٣)</sup> .

وَفِي رَوَايَةٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : « أُمُّكَ أَمَرَتْكَ بِهَذَا ؟! » . قُلْتُ : أَغْسِلُهَا .  
قَالَ : « بَلْ أَخْرِقُهَا » <sup>(٤)</sup> . فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ ، وَأَمَرَهُ بِنَزْعِ الثَّوْبَيْنِ ، وَلَوْ كَانَ لُبْسُهُ  
لَهُمَا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ يَسْتَوْجِبُ إِثْمًا لِأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ ؛ لِيَتُوبَ إِلَى اللَّهِ مِنْهُ .  
وَكَذَا إِنْ كَانَ لِضُرُورَةٍ أَوْ حَاجَةٍ ظَاهِرَةٍ ؛ كَمَا لَوْ سَافَرَ إِلَى بِلَادِ الْكُفَّارِ فَخَافَ  
عَلَى نَفْسِهِ فَلَبَسَ لِبَاسَهُمْ ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : الفتاوى البرازية ، مطبوع مع الفتاوى الهندية (٣٣٢/٦) ؛ الفتاوى الهندية  
(٢٧٦/٢) ؛ التاج والإكليل (٢٧٩/٦) ؛ أسنى المطالب (١١/٤) ؛ المغني (٢٢٧/١) ؛  
تشبيه الخسيس بأهل الخميس ، مطبوع ضمن مجلة الحكمة ، العدد الرابع (ص ١٩٧) ؛  
اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (١/٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩ - ٩٠ ،  
٢٥٧) .

(٢) انظر : نصاب الاحتساب (ص ٢٧١) ؛ سبل السلام شرح بلوغ المرام (٣٣٨/٤) .  
وانظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦/١٣٥ - ١٣٦) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٢٣٨) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٢٨٦) .

(٥) انظر : الفتاوى الهندية (٢/٢٧٦) . وانظر : (ص ٦٨٨ وما بعدها) من هذا البحث .

هَذَا ، وَقَدْ زَيْنَ الشَّيْطَانُ ذَلِكَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْجَهْلَةِ ، وَوَاللَّهِ لَا يَسَعُ وَلِيَّ السُّكُوتِ عَلَى هَذَا ، بَلْ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُحْتَسِبٍ ، أَبَا كَانَ أَوْ وَالِي حِسْبَةٍ ، أَوْ أَمِيرًا بِالْمَعْرُوفِ نَاهِيًا عَنِ الْمُنْكَرِ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْلِمِينَ الْقِيَامُ فِي تَرْكِ هَذَا بِكُلِّ مُمَكِّنٍ ؛ فَلِإِنْ فِي بَقَائِهِ تَجَرُّيًا لِأَهْلِ الصَّلِيبِ عَلَى إِظْهَارِ أَخْلَاقِهِمْ وَصِفَاتِهِمْ وَشِعَارَاتِهِمْ <sup>(١)</sup> .

○ وَمِثْلُهُ الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يَلْبَسُ لِبَاسَ النِّسَاءِ الْخَاصِّ بِهِنَّ ، أَوْ يَتَشَبَّهُ بِالْفُسَّاقِ فِي هَيْئَتِهِمْ وَلِبَاسِهِمْ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُنْكَرَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ، وَيُنْهَى وَيُزَجَّرُ ، وَيُؤَدَّبُ مِمَّنْ يَمْلِكُ حَقَّ التَّأْدِيبِ فِي مُجْتَمَعِ الْمُسْلِمِينَ <sup>(٢)</sup> .

• ثَانِيًا : الْإِنْكَارُ عَلَى كَشْفِ الْعَوْرَةِ فِي الْأَمَاكِينِ الْعَامَّةِ :  
فَلَوْ رَأَى إِنْسَانٌ غَيْرُهُ مَكْشُوفَ الْعَوْرَةِ فِي الطَّرَقَاتِ أَوْ فِي الْأَسْوَاقِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ الْأَمَاكِينِ الْعَامَّةِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِنْكَارُ ، وَالتَّغْيِيرُ وَالتَّأْدِيبُ بِقَدْرِ مَا يَمْلِكُ مِنْ سُلْطَةٍ فِي هَذَا الْمَجَالِ <sup>(٣)</sup> .

رَوَى جَرَاهُ الْأُسْلَمِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ ، وَهُوَ كَاشِفٌ

(١) انظر : تشبيه الخسيس بأهل الخميس ، مطبوع ضمن مجلة الحكمة ، العدد الرابع (ص ١٩٧) .

(٢) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١/٦١٧) ؛ الخرشى على مختصر خليل (٣/١١٠) ؛ مختصر كتاب النظر في أحكام النظر (ص ١٢٨) ؛ حاشية الجمل على شرح المنهج (٥/١٨٩) ؛ المغني (١/٢٢٧) ؛ الآداب الشرعية (١/٣٥٥) ؛ تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين (ص ٢٩١-٢٩٢) .

(٣) انظر : نصاب الاحتساب (ص ٢١٦-٢١٧) ؛ الخرشى على مختصر خليل (٣/١١٠) ؛ المارودي ، الأحكام الشرعية (ص ٤٠٦-٤٠٧) ؛ الآداب الشرعية (١/٣٥٥) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢١/٣٣٦ وما بعدها) ؛ تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين (ص ٣٣٠) .

عَنْ فَخِيدِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « غَطَّ فَحَدِّكَ ؛ فَإِنَّهَا مِنَ الْعَوْرَةِ » (١) .

- ثَالِثًا : الْاِحْتِسَابُ عَلَى مَنْ يَلْبَسُ الذَّهَبَ وَالْحَرِيرَ وَالْمَعْصَفَرِ مِنَ الرِّجَالِ (٢) .
- رَابِعًا : الْاِحْتِسَابُ وَالْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ، أَوْ عَلَى صُورَةِ الصَّلِيبِ ، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ صُورٍ وَشِعَارَاتِ الْكُفَّارِ الدِّينِيَّةِ (٣) .
- خَامِسًا : الْاِحْتِسَابُ وَالْإِنْكَارُ عَلَى إِسْبَالِ الثِّيَابِ ؛ وَكَذَا فِي الْمُخَالَفَاتِ فِي لِبَاسِ الرَّأْسِ ، وَالشَّعْرِ ، فَهَذِهِ وَأَمْثَالُهَا مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الَّتِي يَجِبُ إِنْكَارُهَا ، وَالسَّغْيِ فِي إِزَالَتِهَا (٤) .
- سَادِسًا : الْاِحْتِسَابُ عَلَى الْبَاعَةِ وَالتَّجَارِ ، وَالْإِنْكَارُ عَلَيْهِمْ فِي بَيْعِ اللَّبَاسِ الْحَرَمِ (٥) .

- 
- (١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٨٢٣) .  
وانظر : فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلميَّة والإفتاء ، ضمن فتاوى إسلاميَّة (٤/٢٤٥-٢٤٦) .
- (٢) انظر : نصاب الاحتساب (ص ٢٧٠-٢٧١ ، ٢٧٤) ؛ الفواكه الدواني (٢/٤٢٢) ؛  
الماوردي ، الأحكام السلطانيَّة (ص ٤٠٦-٤٠٧) ؛ تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين  
(ص ٢٨٧ ، ٢٩٠) ؛ المغني (١/٢٢٧) ؛ الآداب الشرعيَّة (١/٣٥٥) ؛ فتاوى إسلاميَّة  
(٤/٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣) .
- (٣) انظر : نصاب الاحتساب (ص ٢٧٢) ؛ الماوردي ، الأحكام السلطانيَّة (ص ٤٠٦-٤٠٧) ؛ تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين (ص ١٩٣) .
- (٤) انظر : نصاب الاحتساب (ص ٢٧٤ ، ٣٩٠-٣٩١) ؛ تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين  
(ص ٢١٦) ؛ فتاوى إسلاميَّة (٤/٢٤٠) .
- (٥) انظر : نصاب الاحتساب (ص ٢٧٤) ؛ الماوردي ، الأحكام السلطانيَّة (ص ٤٠٦-٤٠٧) ؛ ابن تيمية ، السياسة الشرعيَّة (ص ١٢١ وما بعدها) .

كُلُّ هَذِهِ الْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ فِي بَابِ اللَّبَاسِ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى مَنْ بَسَطَ اللَّهُ أَيْدِيَهُمْ ؛ مِنْ وِلَاةِ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ ، وَمَنْ فَوَّضَ إِلَيْهِمُ الْعَمَلَ فِي مَجَالِ الْحِسْبَةِ ، أَوْ التَّجَارَةِ ، أَوْ كَانَ رَبًّا لِأُسْرَةٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ تَعَالَى فِي هَذَا الْمَجَالِ ، وَأَنْ يُنْكِرَ عَلَى كُلِّ مَنْ يُجِلُّ بِشَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ فِي اللَّبَاسِ - أَوْ غَيْرِهِ - ، تَاجِرًا كَانَ أَوْ مُوَاطِنًا ، وَأَنْ يُيَادِرَ إِلَى الْإِنْكَارِ وَالتَّغْيِيرِ بِحَسَبِ مَا يَسْتَطِيعُ فِعْلُهُ مِنْ دَرَجَاتِ الْإِنْكَارِ الْمَعْرُوفَةِ ، مَعَ مُرَاعَاةِ الضَّوَابِطِ الشَّرْعِيَّةِ فِي ذَلِكَ ، وَالْمُوازَنَةِ بَيْنَ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى طَرِيقَةِ التَّغْيِيرِ الَّتِي يَنْتَهِجُهَا <sup>(١)</sup> .

وَلَوْ أَنَّ كُلَّ مَنْ رَأَى شَيْئًا مِنَ الْمُنْكَرَاتِ نَهَى عَنْهُ ، وَأَمَرَ فَاعِلَهُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَذَكَرَهُ بِاللَّهِ تَعَالَى ، لَصَلَحَ حَالُ الْمُسْلِمِينَ ، وَتَلَاشَتْ كَثِيرٌ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ وَالْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَظَهَرَ الْمَعْرُوفُ وَعَزَّ جَانِبُهُ ، وَقَوِيَتْ شَوْكَتُهُ .

○ وَقَدْ أَشَارَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنْوَاعٍ مِنَ التَّأْدِيبِ ، وَطُرُقٍ مِنَ التَّغْيِيرِ لِلْمُنْكَرَاتِ وَالْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ فِي بَابِ اللَّبَاسِ ، أَكْثَرُهَا مِنْ بَابِ التَّغْيِيرِ ؛ فَمِنْ ذَلِكَ :

• التَّغْيِيرُ بِالْيَدِ ، وَاهْتِكَ وَالْإِزَالَةُ لِذَلِكَ الْمُنْكَرِ : وَهُوَ حَقٌّ مَشْرُوعٌ لِكُلِّ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ فِي بَيْتِهِ ، أَوْ سُوقِهِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَقَعُ تَحْتَ سُلْطَتِهِ وَقُدْرَتِهِ ؛ مَا لَمْ يَتَرْتَبْ عَلَى ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ أَعْظَمُ <sup>(٢)</sup> .

لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ ، فَإِنْ

(١) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٣٦/٢١-٣٣٧) ؛ الماوردي ، الأحكام السلطانية (ص ٤٠٧) ؛ عرائسُ الغررِ وَغَرَائِيسُ الْفِكْرِ فِي أَحْكَامِ النَّظَرِ (ص ١١٠-١١٣) ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الثاني (٢٧/٤) ؛ السبت ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ص ٣٦٢) .

(٢) انظر : السبت ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ص ٣٦٨-٣٦٩) .



لَمْ يَسْتَطِعْ فَبَقِلْبِهِ ، وَذَلِكَ أضعَفُ الْإِيمَانِ « (١) .

فَمَتَى تَمَكَّنَ مِنْ إِزَالَةِ الْمُنْكَرِ بِيَدِهِ - وَلَمْ يَتَرْتَبْ عَلَى ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ - وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ ؛ كَتَجَرِيدِهِ مِنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ ، وَتَوْبِ الْحَرِيرِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمَلَابِيسِ الْمُحَرَّمَةِ (٢) .  
رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ ، فَتَزَعَهُ فَطَرَحَهُ ، وَقَالَ : « يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ نَارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ » . فَقِيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : خُذْ خَاتِمَكَ انْتَفِعْ بِهِ ! قَالَ : لَا وَاللَّهِ لَا آخِذُهُ أَبَدًا ، وَقَدْ طَرَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (٣) .

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : « كُنَّا نَزْعُهُ - أَيِ : الْحَرِيرِ - عَنِ الْغِلْمَانِ ، وَنَتْرُكُهُ عَلَى الْجَوَارِي » (٤) .

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّهُ جَاءَهُ ابْنٌ لَهُ عَلَيْهِ قَمِيصٌ مِنْ حَرِيرٍ ، فَقَالَ : مَنْ كَسَاكَ هَذَا ؟ قَالَ : أُمِّي . فَأَخَذَهُ ، فَشَقَّهُ ، ثُمَّ قَالَ : قُلْ لَأُمِّكَ تَكْسُوكَ غَيْرَ هَذَا » (٥) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ١٤٣٢) .  
وَقَدْ كَثُرَ عَنِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرَوْنَ مُنْكَرًا فِي السُّوقِ أَوْ فِي غَيْرِهِ ، وَهُمْ يَقْدِرُونَ عَلَى إِزَالَتِهِ وَتَغْيِيرِهِ إِلَّا غَيْرُهُ . وَلَوْلَا حَشْيَةُ الْإِطَالَةِ لَسَرَدَتْ عَدَدًا مِنَ النَّمَاذِجِ عَلَى ذَلِكَ .  
انظر : الطرق الحكمية (ص ٢٣٥ وما بعدها) ؛ السبت ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ص ٣٦٢ وما بعدها) ؛ د . المسعود ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٥١١/١ وما بعدها) .

(٢) انظر : تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين (ص ٥٥ ، ٢٩٠) ؛ السبت ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ص ٣٦٢) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤١٠) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٩) .

(٥) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٩) .

• وَمِنْ ذَلِكَ : التَّأْدِيبُ بِالضَّرْبِ وَالتَّعْزِيرُ <sup>(١)</sup> ؛ وَالْفُقَهَاءُ فِي الْجُمْلَةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّعْزِيرِ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَيْسَ فِيهَا حَدٌّ مُقَدَّرٌ مِنَ الشَّارِعِ ، عَلَى خِلَافِ بَيْنَهُمْ فِي مِقْدَارِ مَا يُعْزَرُ بِهِ <sup>(٢)</sup> .

وَمُخَالَفَاتُ اللَّبَاسِ مِنَ الْمَعَاصِي الَّتِي لَمْ يَرِدْ فِيهَا حَدٌّ مُقَدَّرٌ مِنَ الشَّارِعِ ، وَإِنَّمَا يُؤَدَّبُ فِيهَا وَيُزَجَّرُ بِالتَّعْزِيرِ ؛ وَهُوَ لَا يَخْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُخْتَصًّا بِالسُّلْطَانِ أَوْ بِمَنْ فَوَّضَ إِلَيْهِ الْقِيَامَ بِهِ مِنْ وُلاَةِ الْحِسْبَةِ ؛ فَهَؤُلَاءِ يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يُعْزَرُوا وَيُؤَدَّبُوا التَّجَارَ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يُخَالِفُ أَحْكَامَ اللَّبَاسِ ؛ بِمَا يَرُونَهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ ، وَلَهُمْ أَنْ يَخْتَارُوا مِنْ أَنْوَاعِ التَّعْزِيرِ مَا يَرَدُّعُ وَيَزْجُرُ مِنْ ضَرْبٍ ، وَتَوْبِيخٍ وَنَحْوِهِ .

وَالْآخَرُ : مَا لَا يَخْتَصُّ بِالسُّلْطَانِ أَوْ وَالِيِ الْحِسْبَةِ ، فَهَذَا يُمَارِسُهُ كُلُّ فَرْدٍ بِمَا لَهُ مِنَ وِلَايَةِ الْقَرَابَةِ ؛ كَتَأْدِيبِ الْأَوْلَادِ وَالزَّوْجَةِ وَتَوْبِيخِهِمْ ، وَضَرْبِهِمْ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِجٍ ، وَنَزْعِ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ ثِيَابٍ مُحَرَّمَةٍ <sup>(٣)</sup> .

قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « فَلَوْ رَأَى غَيْرُهُ مَكْشُوفَ الرُّكْبَةِ يُنْكِرُ عَلَيْهِ بِرَفْقٍ ، وَلَا يُنَازِعُهُ إِنْ لَجَّ ، وَفِي الْفَخْذِ بَعْضٌ ، وَلَا يَضْرِبُهُ إِنْ لَجَّ ، وَفِي السَّوَاءِ يُؤَدَّبُهُ عَلَى ذَلِكَ إِنْ لَجَّ » <sup>(٤)</sup> .

(١) التَّعْزِيرُ : هُوَ التَّأْدِيبُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةَ .

انظر : المغني (٥٢٣/١٢) ؛ الحدود والتعزيرات عند ابن قيم الجوزية (ص ٤٦٢) .

(٢) انظر : المغني (٥٢٤/١٢-٥٢٧) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠٧/٢٨) وما بعدها ؛ شرح النووي على صحيح مسلم ، المجلد الرابع (٣٦١/١١-٣٦٢) .

(٣) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٤٠٩/١) ؛ ابن تيمية ، السياسة الشرعية (ص ١٢١) ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٣٧/٢١-٣٣٨) ؛ السبت ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ص ٣٦٧-٣٦٨) ؛ د . المسعود ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٥١١/١ وما بعدها) ؛ فتاوى إسلامية (٢٣٦/٤) .

(٤) رد المحتار على الدر المختار (٤٠٩/١) . وانظر : نصاب الاحتساب (ص ٢١٦) .

• وَمِنْ أَنْوَاعِ التَّغْزِيرِ الْمَشْرُوعَةِ فِي هَذَا : تَرْكُ الْكَلَامِ وَالسَّلَامِ عَلَى مَنْ يَرْتَكِبُ شَيْئًا مِنْ مُخَالَفَاتِ اللَّبَاسِ؛ كَمَنْ يَكْشِفُ عَوْرَتَهُ ، أَوْ يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ أَوْ بِالْفُسَّاقِ وَأَهْلِ الشُّرْكِ وَالْكُفْرِ ، أَوْ يَلْبَسُ حَرِيرًا أَوْ ذَهَبًا أَوْ غَيْرَهُ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجَالِ <sup>(١)</sup>.

رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : « مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَحْمَرَانِ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ » <sup>(٢)</sup>.

وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى أَهْلِي لَيْلًا ، وَقَدْ تَشَقَّقَتْ يَدَايَ ، فَخَلَقُونِي بِزَعْفَرَانَ ، فَغَدَوْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ ، وَلَمْ يُرْحَبْ بِي ، وَقَالَ : « اذْهَبْ فَاغْسِلْ هَذَا عَنْكَ » . فَذَهَبْتُ فَغَسَلْتُهُ ، ثُمَّ جِئْتُ ، وَقَدْ بَقِيَ عَلَيَّ مِنْهُ رَدْعٌ ، فَسَلَّمْتُ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ ، وَلَمْ يُرْحَبْ بِي ، وَقَالَ : « اذْهَبْ فَاغْسِلْ هَذَا عَنْكَ » . فَذَهَبْتُ ، فَغَسَلْتُهُ ، ثُمَّ جِئْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَرَدَّ عَلَيَّ ، وَرَحَّبَ بِي ، وَقَالَ : « إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَحْضُرُ جَنَازَةَ الْكَافِرِ بِخَيْرٍ ، وَلَا الْمُتَضَمِّنُ بِالزَّعْفَرَانِ ، وَلَا الْجَنْبَ » . قَالَ : وَرَخَّصَ لِلْجُنُبِ إِذَا نَامَ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَنْ يَتَوَضَّأَ <sup>(٣)</sup>.

• وَمِنْهَا : الإِغْرَاضُ عَمَّنْ يُخَالِفُ فِي أَحْكَامِ اللَّبَاسِ ، فَيَلْبَسُ لِبَاسًا مُحَرَّمًا؛ فَهُوَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ التَّغْزِيرِ الْمُؤَثِّرِ فِي النُّفُوسِ ، خُصُوصًا إِذَا صَدَرَ مِنْ لَهْ مَكَاتَتِهِ ؛ كَالْأَبِ ، وَالسُّلْطَانِ وَنَحْوِهِمَا .

وَكَذَا الْهَجْرُ لِلتَّجَارِ وَالْمَحَلَّاتِ التَّجَارِيَةِ الَّتِي تُخَالِفُ فِي أَحْكَامِ اللَّبَاسِ ؛ فَتَبِيعُ

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار (١/٦١٧) ؛ نصاب الاحتساب (ص ٢٧٣) ؛ الخرشى

على مختصر خليل (٣/١١٠) ؛ حاشية الجمل على شرح المنهج (٥/١٨٩) ؛ المغني

(١/٢٢٧) ؛ الآداب الشرعية (١/٣٥٥) .

(٢) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٢٨) .

(٣) انظر تخرجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٦٦٥-٦٦٦) .

اللباس المنوع للمسلمين ؛ وقد يكون هذا - بإذن الله - من أنجع أنواع التعزير وأجداها .

روى عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - : أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، وفي يده خاتم من ذهب ، فأعرض النبي ﷺ عنه ، فلما رأى الرجل كراهيته ذهب فألقى الخاتم ، وأخذ خاتماً من حديد فلبسه ، وأتى النبي ﷺ ، فقال ﷺ : « هذا شر ؛ هذا حلية أهل النار » . فرجع ، فطرحه ، ولبس خاتماً من ورق ، فسكت عنه النبي ﷺ (١) .

• ومن أنواع التعزير : النفي ؛ فهو من أنواع التأديب المشروعة في حق من يخالف في اللباس ؛ فينفي الشخص المرتكب لمحرّم في باب اللباس ، وينفي - كذلك - التاجر والبائع الذي يبيع اللباس المحرم للمسلمين من أسواقهم .

فقد روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ أتى بمُخَنِّثٍ قد خَضَبَ يديه ورجليه بالحِنَّاء ؛ فقال النبي ﷺ : « ما بال هذا ؟ » . فقيل : يا رسول الله يتشبه بالنساء ! فأمر به ، فنفي إلى النقيع ، فقالوا : يا رسول الله ألا نقتله ؟ فقال : « إني نهيت عن قتل المصلين » . والنقيع ناحية عن المدينة وليس بالبيع (٢) .



(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٤١٩) .

وانظر : نصاب الاحتساب (ص ٢٧٣) .

(٢) رواه أبو داود في كتاب الأدب ، باب في الحكم في المخنثين ، ح (٤٩١٨) ، عون المعبود

شرح سنن أبي داود (١٨٨/١٣) .

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢٠٨/٣) ، ح (٤٩٢٨) .

## ○ مَدَى ضَمَانِ مَا أُتْلِفَ مِنَ اللَّبَاسِ الْمَنْعُوعِ :

تَكَادُ تَتَّفِقُ كَلِمَةُ الْفُقَهَاءِ عَلَى أَنَّ اللَّبَاسَ الْمَحْرَمَ إِذَا أُمِكنَ الْاسْتِفَادَةُ مِنْهُ فِي غَيْرِ اللَّبَاسِ ، أَوْ مَا حُرِّمَ لِأَجْلِهِ ؛ فَلَا يَجُوزُ إِتْلَافُهُ ، وَعَلَى مَنْ أُتْلِفَ ضَمَانُ <sup>(١)</sup> قِيَمَتِهِ بِالْإِتْلَافِ <sup>(٢)</sup> ؛ وَإِنَّمَا الَّذِي يَجِبُ هُوَ إِزَالَتُهُ عَنِ الصُّورَةِ الَّتِي تَجْعَلُهُ مُحَرَّمًا ، وَيُتْرَكُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ فِي غَيْرِ اللَّبَاسِ ؛ كَالْفَرَشِ ، أَوْ إِعَادَةِ خِيَاطَتِهِ وَتَفْصِيلِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْجَائِزِ ، أَوْ إِهْدَائِهِ وَإِعْطَائِهِ مَنْ يَجُوزُ لَهُ لُبْسُهُ ؛ كَالْحَرِيرِ ، يُعْطَى لِلنِّسَاءِ ، وَيُنْكَرُ عَلَى الْبَاعَةِ وَالْمُشْتَرِينَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْحَرَامِ . فَإِذَا غَيَّرَ أَحَدٌ هَيْئَتَهُ الْمُحَرَّمَةَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ؛ بِشَرْطِ أَنْ يَصْدُرَ ذَلِكَ مِمَّنْ يَحِقُّ لَهُ التَّغْيِيرُ بِالْيَدِ ؛ دَرَّةً لِلْمَقَاسِدِ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ اللَّبَاسُ الْمَحْرَمُ لَا يَصْلُحُ لِمَنْفَعَةٍ مُبَاحَةٍ أَصْلًا ؛ كَمَا لَوْ طُرِزَ بِالصُّورِ الْمُحَرَّمَةِ ، أَوْ الْكِتَابَاتِ الْقَبِيحَةِ ، أَوْ كَانَ مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مُسْلِمٌ إِلَّا عَلَى هَيْئَةٍ تُوَدِّي إِلَى مُشَابَهَةِ الْكُفَّارِ ؛ أَوْ كَانَ نَجَسَ الْعَيْنِ ، أَوْ كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ تَقْتَضِي إِزَالَتَهُ بِالْكُلِّيَّةِ وَإِتْلَافَهُ ، فَيَجِبُ أَنْ يُتْلَفَ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى

(١) الضَّمَانُ : هُوَ إِعْطَاءُ مِثْلِ الشَّيْءِ إِنْ كَانَ مِنَ الْمُثْلِيَّاتِ ، وَقِيَمَتِهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْقِيَمِيَّاتِ .  
انظر : مجلَّة الأحكام العدليَّة ، ( مادة : ٤١٦ ) ؛ ضمان التلغات في الفقه الإسلامي ( ص ٣١-٣٢ ) .

(٢) الإِتْلَافُ : إِتْلَافُ الشَّيْءِ هُوَ إِخْرَاجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُنْتَفَعًا بِهِ مِنْفَعَةً مَطْلُوبَةً مِنْهُ عَادَةً .  
وَقَدْ يَقَعُ الإِتْلَافُ لِلشَّيْءِ صُورَةً وَمَعْنَى ؛ إِخْرَاجِهِ عَنْ كَوْنِهِ صَالِحًا لِلانْتِفَاعِ بِهِ ، أَوْ مَعْنَى فَقْطُ ؛ لِإِحْدَاثِ مَعْنَى فِيهِ يَمْنَعُ مِنَ الْانْتِفَاعِ بِهِ ، مَعَ قِيَامِهِ فِي نَفْسِهِ حَقِيقَةً .  
انظر : بدائع الصنائع ( ٧٠ / ١٠ ) ؛ ضمان التلغات ( ص ٦٨ ، ١٩٣ ) .

مُتَلَفِهِ (١) .

\* وَمِنْ الْأَدِلَّةِ عَلَى هَذَا كُلِّهِ مَا يَلِي :

(أ) الْأَدِلَّةُ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ تَغْيِيرُ هَيْئَةِ اللَّبَاسِ الْمَحْرَمِ ، مِنْ غَيْرِ إِتْلَافِهِ كُلِّيَّةٌ :

١\_ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ لِي : أَتَيْتُكَ الْبَارِحَةَ ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكُونَ دَخَلْتُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ عَلَى الْبَابِ تَمَاثِيلُ ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ قِرَامٌ سِتْرٌ فِيهِ تَمَاثِيلُ ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كَلْبٌ ، فَمُرُّ بِرَأْسِ التَّمْثَالِ الَّذِي فِي الْبَيْتِ يُقْطَعُ ، فَيَصِيرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ ، وَمُرُّ بِالسِّتْرِ فَلْيُقْطَعْ ، فَلْيَجْعَلْ مِنْهُ وَسَادَتَيْنِ مُبَوَّذَتَيْنِ تُوطَأَنَّ ، وَمُرُّ بِالْكَلْبِ فَلْيُخْرِجْ ، فَفَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَإِذَا الْكَلْبُ لِحَسَنِ - أَوْ حُسَيْنٍ - كَانَ تَحْتَ نَضْدٍ لَهُمْ ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ » (٢) .

فَإِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَشْرُوعَ التَّغْيِيرَ لِلْمُنْكَرِ ، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَافِيًا فَلَا يُصَارُ إِلَى

(١) وَلِذَا نَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ ضِمْنَ شُرُوطِ التَّغْيِيرِ لِلْمُنْكَرِ بِالْيَدِ وَضَوَابِطِهِ : أَنَّ لَا يَتَجَاوَزَ لِغَيْرِ الْحَدِّ الْمَشْرُوعِ ، إِنَّ كَانَ لِلْمُنْكَرِ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الَّتِي يُمَكِّنُ إِتْلَافَ بَعْضِهَا ، وَتَرْكُ الْبَعْضِ الْآخَرَ يُسْتَفَادُ مِنْهُ فِي الْمُبَاحِ .

انظر : الجامع لأحكام القرآن (٢٧٣/٤-٢٧٤) ؛ ابن العربي ، أحكام القرآن (١٦٠٢/٤) ؛ رد المحتار على الدر المختار (٦٤٨/١) ؛ بدائع الصنائع (٧٠/١٠) ؛ (١٦٧/٧) ؛ الفتاوى الهندية (١٣٠/٥-١٣١) ؛ روضة الطالبين (٤٨٨/٣) ؛ المغني (٢٨٠/٧) ؛ كشاف القناع عن متن الإقناع (٣٢٥/١) ؛ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٧٣/١-٤٧٤) ؛ أحكام الخواتم (ص ٢٢١) ؛ الطرق الحكيمة (ص ٢٣٣) وما بعدها ؛ أحكام تلف الأموال في الفقه الإسلامي (ص ٦٢٩-٦٣٢ ، ٦٤٥) ؛ ضمان المؤلفات (ص ١٩٣ وما بعدها) ؛ د . المسعود ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٥١٨/١) .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٧٩) .

الإِتْلَافِ الْكَامِلِ <sup>(١)</sup> .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ - رحمه الله - : « وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصُّورَةَ إِذَا غُيِّرَتْ ؛ بَأْنُ يُقْطَعُ رَأْسُهَا ، أَوْ تُحَلَّ أَوْصَالُهَا حَتَّى تُغَيَّرَ هَيْئَتُهَا عَمَّا كَانَتْ ، لَمْ يَكُنْ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ بَأْسٌ » <sup>(٢)</sup> .

٢\_ وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رضي الله عنه - لِأَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ : « أَلَا أُبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؛ أَنْ لَا تَدْعَ تَمْثَالاً إِلَّا طَمَسْتَهُ ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ » . وَفِي رِوَايَةٍ : « وَلَا صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا » <sup>(٣)</sup> .  
وَالطَّمَسُ : مَحْوُ الشَّيْءِ وَمَسْحُهُ ، وَتَغْيِيرُ هَيْئَتِهِ ، لَا إِتْلَافُهُ بِالْكُلِّيَّةِ <sup>(٤)</sup> .

٣\_ وَعَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - : أَنَّهُ كَانَ لَهَا ثَوْبٌ فِيهِ تَصَاوِيرُ مَمْدُودٍ إِلَى سَهْوَةٍ ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي إِلَيْهِ ، فَقَالَ : « أَخْرِبِهِ عَنِّي » . قَالَتْ : فَأَخْرَعْتُهُ ، فَجَعَلْتُهُ وَسَائِدَ <sup>(٥)</sup> .

٤\_ وَعَنْهَا - رضي الله عنها - : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا

(١) انظر : أحكام تلف الأموال في الفقه الإسلامي (ص ٦٢٩-٦٣٢) .

(٢) معالم السنن شرح سنن أبي داود (١٩٢/٤) .

وانظر : إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦٣٩/٦) ؛ شرح معاني الآثار (٢٨٧/٤) ؛ ابن حجر ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٠٩/١٠) ؛ الجواب المفيد في حكم التصوير (ص ٢٠) .

(٣) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٦٣) .

(٤) انظر : معجم مقاييس اللغة (٤٢٤/٣) ، ( طمس ) .

(٥) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٧٠) .

فِيهِ تَصَالِيْبُ إِلَّا نَقَضَهُ» (١) .

النَّقْضُ : يُرِيدُ الصُّورَةَ مَعَ بَقَاءِ الثَّوْبِ عَلَى حَالِهِ (٢) .

٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ثِيَابِهِ إِذَا خِرَ ، فَالْتَفَتَ إِلَيَّ ، وَعَلَيَّ رِيطَةٌ ، مُضَرَّجَةٌ بِالْعُصْفُرِ ، فَقَالَ : « مَا هَذِهِ ؟ » . فَعَرَفْتُ مَا كَرِهَ ، فَأَتَيْتُ أَهْلِي ، وَهُمْ يَسْجُرُونَ تَنُورَهُمْ ، فَقَذَفْتُهَا فِيهِ ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ مِنَ الْغَدِ ، فَقَالَ : « يَا عَبْدَ اللَّهِ ! مَا فَعَلْتَ الرِّيطَةَ ؟ » . فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : « أَلَا كَسَوْنَهَا بَعْضَ أَهْلِكَ ؛ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ لِلنِّسَاءِ » (٣) .

فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ تَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ الْمَشْرُوعَ لَيْسَ هُوَ إِتْلَافُ اللَّبَاسِ الْمَحْرَمِ كُلِّيَّةً ، وَإِنَّمَا يُشْرَعُ الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يَلْبَسُهُ أَوْ يَبِيعُهُ أَوْ يَتَّخِذُهُ ، وَتَغْيِيرُ هَيْئَتِهِ عَنِ الصُّورَةِ الْمُنْهَيِّ عَنْهَا ، وَالْأَمْرُ بِذَلِكَ ، أَوْ إِعْطَاؤُهُ مَنْ يَحُوزُ لَهُ لُبْسُهُ .

(ب) الْأَدِلَّةُ عَلَى جَوَازِ إِتْلَافِ مَا لَا يُمَكِّنُ تَغْيِيرُ هَيْئَتِهِ مِنَ اللَّبَاسِ الْمَحْرَمِ :

١- مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ : رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَرَيْنِ ، فَقَالَ : « إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ ؛ فَلَا تَلْبَسُهَا » (٤) .

وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : « أَلَمْ تَكُنْ أَمَرْتَنِي بِهَذَا ؟ » . قُلْتُ : أَعْسِلُهُمَا .

(١) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٧٩٠) .

(٢) انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٩٩/١٠) .

(٣) انظر تخريجه وتفسير غريبه فيما سبق من هذا البحث (ص ٦٥٨) .

(٤) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٢٣٨) .



قَالَ : « بَلْ أَحْرَقَهُمَا » <sup>(١)</sup> .

فَأَمَرَ بِأَحْرَاقِهِمَا ، دُونَ تَغْيِيرِ هَيْئَتِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُلْبَسَا عَلَى غَيْرِ هَذِهِ  
الْهَيْئَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ لِبَاسِ الْكُفَّارِ الْخَاصِّ بِهِمْ .

٢\_ وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : « أَنَّهُ جَاءَهُ ابْنُ لَهُ عَلَيْهِ قَمِيصٌ مِنْ  
حَرِيرٍ ، فَقَالَ : مَنْ كَسَاكَ هَذَا ؟ قَالَ : أُمِّي . فَأَخَذَهُ ، فَشَقَّهُ ، ثُمَّ قَالَ : قُلْ لَأُمِّكَ  
تَكْسُوكَ غَيْرَ هَذَا » <sup>(٢)</sup> .  
وَالشَّقُّ هُنَا إِتْلَافٌ لِلْقَمِيصِ .

ج) الْأَدِلَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ ضَمَانُ مَا غُيِّرَتْ هَيْئَتُهُ أَوْ أُتْلِفَ إِتْلَافًا تَامًا مِنْ  
اللباسِ الْمُحَرَّمِ :  
أ) مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ :

قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ  
وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وَالْوَجْهُ مِنَ الْآيَةِ : أَنَّ الْقَوْلَ بِضَمَانِ الْمُتْلِفِ مِنَ اللِّبَاسِ الْمُحَرَّمِ أَوْ الْمُغْيَرِ مِنْهُ  
يَقْتَضِي بَقَاءَهُ ، وَالْإِعَانَةَ عَلَى لُبْسِهِ وَاسْتِخْدَامِهِ ، وَهَذَا مِنَ التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ  
وَالْعُدْوَانِ ، وَهُوَ مَا نَهَى اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْهُ .

(١) انظر تخريجه فيما سبق (ص ٢٨٣) .

(٢) انظر تخريجه فيما سبق من هذا البحث (ص ٢٨٩) .

(٣) المائدة : ٢ .

(ب) الاستنادُ إِلَى قَوَاعِدِ الْفِقْهِ وَضَوَابِطِهِ الْمُبَيَّنَةِ لِأَحْكَامِ التَّوَابِعِ ؛ وَمِنْهَا :

١\_ الْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ : « الْجَوَازُ الشَّرْعِيُّ يُنَافِي الضَّمَانَ » <sup>(١)</sup> .

فَمَعْنَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ : أَنَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الشَّارِعُ فِي فِعْلِ شَيْءٍ ، فَإِنَّ إِذْنَ الشَّارِعِ لَهُ يَمْنَعُ الْمُوَاحِدَةَ ، وَيَرْفَعُ الْمَسْئُولِيَّةَ عَنْهُ ، فَلَا يُوجِبُ ضَمَانًا إِذَا وَقَعَ بِسَبَبِ هَذَا الْفِعْلِ الْمَأْذُونِ فِيهِ ضَرَرٌ لِلْآخَرِينَ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ جَائِزًا <sup>(٢)</sup> .

٢\_ الْقَاعِدَةُ الْفِقْهِيَّةُ : « التَّابِعُ تَابِعٌ » <sup>(٣)</sup> .

٣\_ الْقَاعِدَةُ الْفِقْهِيَّةُ : « التَّابِعُ يَسْقُطُ بِسُقُوطِ الْمُتَّبِعِ » <sup>(٤)</sup> .

٤\_ الْقَاعِدَةُ الْفِقْهِيَّةُ : « الْمُنْبِي عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ » <sup>(٥)</sup> .

٥\_ الْقَاعِدَةُ الْفِقْهِيَّةُ : « إِذَا بَطَلَ الشَّيْءُ بَطَلَ مَا فِي ضِمْنِهِ » <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : مجلة الأحكام ( مادة : ٩١ ) ؛ المدخل الفقهي العام ( ١٠٣٢/٢ ) ، فقرة ( ٦٤٨ ) ؛

الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ( ص ٣٦٢ ) .

(٢) المدخل الفقهي العام ( ١٠٣٢/٢ ) ؛ الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ( ص ٣٦٢ ) .

وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ - فِيمَا يَظْهَرُ - مُقَيَّدَةٌ بِأَنْ يَكُونَ الْجَوَازُ الشَّرْعِيُّ حَوَازًا مُطْلَقًا ، فَلَوْ كَانَ حَوَازًا مُقَيَّدًا ، فَلَا يُنَافِي الضَّمَانَ ؛ وَلِلذَلِكَ يَضْمَنُ الْمُضْطَرُّ قِيَمَةَ طَعَامِ الْغَيْرِ إِذَا أَكَلَهُ لِدَفْعِ الْهَلَكَ عَنْ نَفْسِهِ ، مَعَ أَنْ أَكَلَهُ وَاجِبٌ لَا حَائِزَ فَقَطْ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْجَوَازَ مُقَيَّدٌ شَرْعًا بِحِفْظِ حُقُوقِ الْآخَرِينَ الْمَشْرُوعَةِ . المدخل الفقهي العام ( ١٠٣٢-١٠٣٣ ) .

(٣) انظر : ابن نُجَيْمٍ ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ( ص ١٢٠ ) ؛ السِّيُوطِيُّ ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ( ص

١٥٣ ) .

(٤) انظر : ابن نُجَيْمٍ ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ( ص ١٢١ ) ؛ السِّيُوطِيُّ ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ( ص

١٥٤ ) ؛ مجلة الأحكام العدلية ( مادة : ٥٠ ) ؛ المدخل الفقهي العام ( ١٠٢١/٢ ) .

(٥) انظر : ابن نُجَيْمٍ ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ( ص ٣٩١ ) ؛ الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية

( ص ٢٤٢ ) .

(٦) انظر : ابن نُجَيْمٍ ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ( ص ٣٩١ ) ؛ قواعد الخادمي ( ص ٣١٢ ) ؛ مجلة

الأحكام العدلية ( مادة : ٥٢ ) .

٦- القَاعِدَةُ الْفِقْهِيَّةُ : « كُلُّ مَا جَازَ بَيْعُهُ فَعَلَى مُتْلِفِهِ الضَّمَانُ » (١) .

فَإِنَّ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ الْفِقْهِيَّةَ تُبَيِّنُ أَنَّ حُكْمَ الشَّيْءِ تَبَعٌ لِحُكْمِ مَتْبُوعِهِ ، فَإِنْ كَانَ مُحَرَّمًا فَاسِيدًا كَانَ مُحَرَّمًا تَبَعًا لِأَصْلِهِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى مُتْلِفِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَرَمٍ ، وَلَا مُتَقَوِّمٍ ، فَلَا ضَمَانَ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا كَانَ مَتْبُوعُهُ جَائِزًا وَفِيهِ الضَّمَانُ عَلَى مَنْ أَتْلَفَهُ (٢) .

(ج) مِنَ الْقِيَاسِ : قِيَاسًا عَلَى كَسْرِ آيَةِ الْحَمْرِ ، وَشَقِّ ظُرُوفِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُوجِبُ ضَمَانًا ؛ بِجَمَاعِ التَّخْرِيمِ (٣) .

(د) مِنْ حَيْثُ النِّظَرُ : أَنَّ إِتْلَافَ مِثْلِ هَذِهِ الْمَلْبُوسَاتِ إِتْلَافٌ لِلْمُحَرَّمِ وَسَدٌّ لِلذَّرِيعَةِ الْمُوصِلَةِ إِلَى لُبْسِهِ .

○ أَمَّا اللَّبَاسُ الْمَكْرُوهُ تَنْزِيهًا ، فَعَلَى مُتْلِفِهِ وَمُغْيِرِهِ عَنْ هَيْئَتِهِ الضَّمَانُ ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ التَّنْزِيهِيَّةَ لَا تَسْقِطُ حُرْمَةَ الشَّيْءِ ، وَلَا تُهْدِرُ مَالِيَّتَهُ شَرْعًا ، إِذِ الْمَكْرُوهُ تَنْزِيهًا : هُوَ مَا يُثَابُ تَارِكُهُ امْتِتَالًا ، وَلَا يُعَاقَبُ فَاعِلُهُ (٤) .

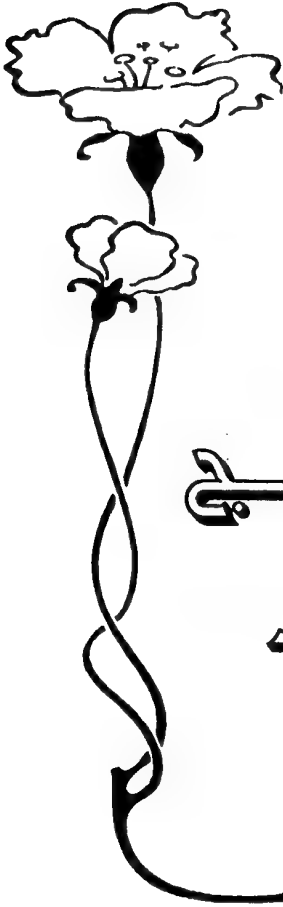


(١) انظر : السيوطي ، الأشباه والنظائر (ص ٥٧٤) .

(٢) انظر : ابن نجيم ، الأشباه والنظائر (ص ٣٩١) ؛ إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/٣٣٤-٣٣٦) ؛ الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (ص ٣٣٦-٣٣٧ ، ٣٤٢-٣٤٤) ؛ زاد المعاد في هدي خير العباد (٥/٧٦١) ؛ أحكام التصوير في الفقه الإسلامي (ص ٦٣٩-٦٤٠) .

(٣) انظر : أحكام الخواتم (ص ٢٢١) .

(٤) انظر : الفتاوى الهندية (٥/١٣١) ؛ رد المحتار على الدر المختار (١/٦٥٠) ؛ روضة الطالبين (٣/٤٨٨) ؛ منار السبيل (٢/٣٨٦) ؛ شرح الكوكب المنير (١/٤١٣) .



خَاتِمَةٌ  
بِأَهْمِ النَّتَائِجِ  
وَالْتَوْصِيَّاتِ

## ○ أَهَمُّ نَتَائِجِ الْبَحْثِ :

بَعْدَ هَذَا الْعَرْضِ الْفِقْهِيِّ فِي مَوْضُوعِ : ( لِبَاسِ الرَّجُلِ ؛ أَحْكَامِهِ وَضَوَابِطُهُ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ ) ظَهَرَتْ لِي النَّتَائِجُ التَّالِيَةُ :

١- أَنَّ اللَّبَاسَ مِنْ أَعْظَمِ وَأَجَلِّ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ ؛ شَرَعَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى سَتْرًا لِلْعَوْرَاتِ ، وَمُوَارَاةً لِلسُّوَاتِ ، وَحِفْظًا مِنَ الْبَرْدِ وَوَقَايَةً مِنَ الْحَرِّ ، وَهُوَ مِنْ أخطرِ الْمَذَاحِلِ الَّتِي قَدْ يَدْخُلُ مِنْهَا دُعَاةُ الْفَسَادِ وَالرَّذِيلَةِ ، وَعِبَادُ الشَّهَوَاتِ بِقَصْدِ إِفْسَادِ الْأَخْلَاقِ ، وَنَشْرِ الْعُرْيِ وَالْفَاحِشَةِ فِي الَّذِينَ آمَنُوا ، مِمَّا يُوجِبُ الْحَذَرَ وَالْاهْتِمَامَ بِأَحْكَامِهِ وَضَوَابِطِهِ ، وَأَدَابِهِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ تَعَلُّمًا وَتَطْبِيقًا .

٢- أَنَّ الْإِسْلَامَ أَبَاحَ لِاتِّبَاعِهِ صُنُوفًا مُتَعَدِّدَةً ، وَأَلْوَانًا مُخْتَلِفَةً مِنَ الْأَلْبَسَةِ الْمَبْشُرُوَّةِ الَّتِي تُغْنِيهِمْ عَنِ الْحَرَامِ ، وَتَسُدُّ حَاجَتَهُمْ عَنِ التَّطَلُّعِ إِلَى اللَّبَاسِ الْمَمْنُوعِ .

٣- يُبَاحُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْمَلَابِسِ بِشَتَّى الْأَلْوَانِ ، إِلَّا الْمَعْصِفَ وَالْمَزْعَفَ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ لِبَاسِ الْكُفَّارِ ؛ وَيُبَاحُ لَهُ لُبْسُ ثِيَابِ الْحَزِّ ، وَالْمَصْنُوعَةِ مِنْ جُلُودِ الْحَيَوَانَاتِ الْمَأْكُولَةِ الْمَذْكَاةِ ، أَوْ مِثْلَيْهَا إِذَا دُبِغَتْ .

٤- الْعِمَامَةُ مِنَ أَشْهُرِ خَصَائِصِ الْعَرَبِ الَّتِي تُمَيِّزُهُمْ عَنْ سَائِرِ الْأُمَمِ ، وَسَتْرُ الرَّأْسِ بِهَا مِنَ السُّنَّةِ ، وَلَيْسَ مِنَ الْعُرْفِ الْحَسَنِ خُرُوجُ الرَّجُلِ إِلَى الْأَسْوَاقِ وَالطَّرِيقَاتِ وَالْأَمَاكِنِ الْعَامَّةِ حَاسِرَ الرَّأْسِ .

٥- لَا يُنْهَى عَنْ لُبْسِ الْعِمَامَةِ عَلَى أَيِّ هَيْئَةٍ ، مَا لَمْ يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى التَّشْبِهِ بِمَنْ نُهِيَ عَنِ التَّشْبِهِ بِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ ، وَيَحْرُمُ تَغْطِيَةُ الرَّجُلِ رَأْسَهُ بِالطَّيْلِلسَانِ ، وَالتَّبْرِئِطَةِ ، وَالشَّعْرِ الصَّنَاعِيِّ ( الْبَارُوكَةِ ) ؛ لِأَنَّ هَذِهِ جَمِيعًا مِنْ زِيِّ الْعَجَمِ الَّذِي نَهَى عَنْهُ الْإِسْلَامُ .

٦- يَحْجُوزُ الْمَسْنُوعُ عَلَى الْعِمَامَةِ الْمُحَنَكَةِ السَّائِرَةِ لِجَمِيعِ الرَّأْسِ فِي الْوُضُوءِ بَدَلًا مِنَ الْمَسْنُوعِ عَلَى الرَّأْسِ .

٧- النَّعَالُ مِنْ خَصَائِصِ الرِّجَالِ وَلِبَاسِهِمْ ، شَرَعَهَا الْإِسْلَامُ ، وَدَعَى إِلَى الْإِكْتِنَارِ مِنْهَا ، وَضَبَطَ لُبْسَهَا بِضَوَابِطَ شَرْعِيَّةٍ ، وَجَعَلَ الصَّلَاةَ فِيهَا عِنْدَ أَمْنِ الْمَفْسَدَةِ مِنَ السُّنَّةِ وَمَظَاهِيرِ الْمُخَالَفَةِ لِأَهْلِ الْكِتَابِ .

٨- يُبَاحُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْحَاتِمِ مِنَ الْفِضَّةِ ، وَالْعَقِيقِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَحْجَارِ الْكَرِيمَةِ ، وَلَا فَضْلَ فِي لُبْسِهِ .

٩- يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسُ خَاتَمِ الذَّهَبِ ، وَمَا فِيهِ تَشَبُّهُ بِخَوَاتِمِ الْكُفَّارِ وَالْعَجَمِ وَالنِّسَاءِ ، وَيُكْرَهُ لَهُ التَّخَتُّمُ بِالْحَدِيدِ وَالرِّصَاصِ وَالنَّحَاسِ وَالصُّفْرِ ؛ لِثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ .

١٠- يَحُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْحَاتِمِ بِفَصٍّ وَبُدُونِ فَصٍّ ، وَيَجْعَلُ فَصَّهُ إِلَى ظَاهِرِ كَفِّهِ أَوْ بَاطِنِهَا مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ .

١١- يَحُوزُ نَقْشُ الْحَاتِمِ بِالْأَسْمِ وَالذَّكْرِ وَلَفْظِ الْجَلَالَةِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ إِذَا أُمِنَ عَلَيْهِ مِنْ مَسِّ الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ وَدُخُولِ الْخَلَاءِ وَالِاسْتِنْجَاءِ بِهِ .

١٢- الْعِبْرَةُ فِي مِقْدَارِ خَاتَمِ الرَّجُلِ وَوزْنِهِ بِعُرْفِ النَّاسِ الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي تَحْدِيدِ ذَلِكَ نَصٌّ صَحِيحٌ يُحْتَجُّ بِهِ .

١٣- إِذَا كَانَ الْحَاتِمُ ضَيِّقًا لَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى مَا تَحْتَهُ فِي الْوُضُوءِ وَجَبَ تَحْرِيكُهُ فَإِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْمَاءَ يَصِلُ إِلَى مَا تَحْتَهُ سُنَّ تَحْرِيكُهُ .

١٤- يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسُ الْحَرِيرِ وَالذَّيْبَاجِ وَالذَّهَبِ الْكَثِيرِ ، وَيُباحُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ الْيَسِيرُ التَّابِعُ ، وَمَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ أَوْ حَاجَةٌ لَا تَنْدَفِعُ إِلَّا بِهِ ، عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى بِالرَّجُلِ أَنْ يَتَعَدَّ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ مَا اسْتَطَاعَ إِلَى الْبُعْدِ سَبِيلًا .

١٥- الْفِضَّةُ مُبَاحَةٌ لِلرِّجَالِ مُطْلَقًا ، لَا حَدَّ لِلْمُبَاحِ مِنْهَا ، بِشَرْطِ الْأَيْكُونِ فِي لُبْسِهَا إِسْرَافٍ أَوْ مَخِيلَةٍ أَوْ خُرُوجٍ عَنِ الْمُعْتَادِ ، أَوْ تَشَبُّهُ بِحِلْيَةِ النِّسَاءِ أَوْ الْمُشْرِكِينَ .

١٦- أَغْلَبُ أَحْكَامِ لِبَاسِ الرَّجُلِ وَضَوَابِطُهُ شَرْعِيَّةٌ ، لَا دَخَلَ لِلْعُرْفِ فِيهَا ، وَيَضْبُطُ الْعُرْفُ الصَّحِيحُ مَا يَتَعَلَّقُ بِلِبَاسِ الشُّهُرَةِ وَمُخَالَفَةِ عُرْفِ أَهْلِ الْبَلَدِ الصَّحِيحِ

في اللباس .

١٧- يَحْرُمُ التَّشَبُّهُ بالنِّسَاءِ أَوْ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ أَوْ الْفَسَقَةَ وَالسَّفَلَةَ فِي اللَّبَاسِ الَّذِي اخْتَصَّوْا بِهِ ، وَعَرَفُوا بِلَبْسِهِ ؛ وَيُعْتَبَرُ التَّشَبُّهُ فِي هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْمَحْرَمَاتِ .

١٨- إِسْبَالُ الرَّجُلِ فِي الثِّيَابِ مُحَرَّمٌ مُطْلَقًا ، سَوَاءً أَكَانَ لِلْخِيَلَاءِ أَمْ كَانَ لِغَيْرِهَا إِلَّا لِضُرُورَةٍ وَحَاجَةٍ تَدْعُو إِلَى الْإِسْبَالِ ، أَوْ عَارِضٍ غَيْرِ مُعْتَادٍ .

١٩- يُبَاحُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْمَلَابِسِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى صُورِ غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ كَالشَّجَرِ وَالْحَجَرِ وَنَحْوِهِمَا ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ لُبْسُ مَا اشْتَمَلَ عَلَى صُورِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ ، أَوْ الصُّلَيْبِ ، أَوْ شِعَارَاتِ الْأُمَمِ الْكَافِرَةِ الدِّيْنِيَّةِ ، أَوْ الْكِتَابَاتِ الرَّقِيعَةِ السَّافِلَةِ .

٢٠- عَوْرَةُ الرَّجُلِ خَارِجُ الصَّلَاةِ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، وَلَيْسَتْ مِنْ عَوْرَتِهِ ، وَأَمَّا فِي الصَّلَاةِ فَهِيَ قَدَرٌ زَائِدٌ عَلَى ذَلِكَ .

وَقَدْ اهْتَمَّ الْإِسْلَامُ أَهْتِمَامًا عَظِيمًا بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَأَمَرَ بِحِفْظِهَا ، وَشَرَعَ مِنَ الْوَسَائِلِ وَالطَّرِيقِ مَا يَكْفُلُ تَحْقِيقَ السِّتْرِ لِعِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَبَاحَ كَشْفَهَا لِلْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ ، مُقَدَّرَةً بِقَدَرِهَا .

٢١- أَدَبُ الْإِسْلَامِ أَتْبَاعُهُ فِي بَابِ اللَّبَاسِ آدَابًا عَظِيمَةً ؛ تَتِمُّلُ فِي التَّوَاضُّعِ فِي اللَّبَاسِ ، وَاسْتِحْبَابِ الْخُشُونَةِ وَالزُّهْدِ فِيهِ ، وَالتَّعَدُّ عَنِ الْإِسْرَافِ ، وَالْمُحَافَظَةِ عَلَى الْحَيَاءِ وَالْمُرُوءَةِ فِيهِ ، وَأَنْ يَكُونَ لِبَاسُ الرَّجُلِ صَالِحًا لِمِثْلِهِ ، وَأَنْ يُحَافِظَ عَلَى أَذْكَارِ اللَّبَاسِ وَأَدْعِيَّتِهِ ارْتِدَاءً وَخَلْعًا .

٢٢- لِلْبَاسِ تَأْيِيزٌ وَاضِحٌ عَلَى الصَّلَاةِ صِحَّةً وَعَدَمًا ، وَحُرْمَةً وَكَرَاهَةً ، وَنَقْصًا فِي الْأَجْرِ وَالْكَمَالِ وَالْفَضِيلَةِ ؛ فَيُشْتَرَطُ فِيهَا سِتْرُ الْعَوْرَةِ ، وَسِتْرُ أَحَدِ الْعَاتِقَيْنِ ، وَيُسْتَحَبُّ فِيهَا أَخْذُ أَكْمَلِ وَأَجْمَلِ الزَّيْنَةِ مِنَ الثِّيَابِ ، تَأْدِيبًا لِلْوُقُوفِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى . وَيَحْرُمُ فِيهَا كَشْفُ الْعَوْرَةِ ، وَاسْتِمَالُ الصَّمَاءِ ، وَالسَّدْلُ ، وَالتَّلَثُّمُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، وَلُبْسُ النِّجَسِ مِنَ الثِّيَابِ ، وَلُبْسُ الْمَغْصُوبِ وَالْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ ، وَمَا فِيهِ

صُورَةُ ذَاتِ الرُّوحِ ، وَالْإِسْبَالُ . وَيُكْرَهُ لُبْسُ مَا اشْتَمَلَ عَلَى صُورٍ غَيْرِ ذَوَاتِ  
الْأَرْوَاحِ وَالصَّلِيبِ .

٢٣- يَحُوزُ لِلْمُسْلِمِ لُبْسُ مَا نَسَحَهُ الْكُفَّارُ وَلَمْ يَلْبَسُوهُ مِنَ الثِّيَابِ ، أَوْ لِبْسُوهُ  
وَعُلِمَتْ طَهَارَتُهُ ، أَمَّا مَا لَبِسُوهُ وَجُهِلَتْ طَهَارَتُهُ ، أَوْ عُلِمَتْ نَجَاسَتُهُ فَالْوَاجِبُ  
تَرْكُهُ ، إِلَّا لِمُضْطَرٍّ إِلَيْهِ ، فَيَغْسِلُهُ وَيَلْبَسُهُ .

٢٤- الْأَفْضَلُ تَكْفِينُ الرَّجُلِ فِي ثَلَاثِ لَفَافٍ بَيْضٍ مِنْ قُطْنٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ  
وَلَا عِمَامَةٌ ، وَيُجْزَى تَكْفِينُهُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ يَسْتُرُ جَمِيعَ بَدَنِهِ ، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ ،  
فَإِنْ عَدِمَ سِتْرٌ بِمَا تَيَسَّرَ مِنْ وَرَقٍ شَجَرٍ وَنَحْوِهِ .

وَيُسْتَحَبُّ تَحْسِينُ الْأَكْفَانِ قَدْرَ الطَّاقَةِ ، وَتَبْخِيرُهَا ثَلَاثًا ، وَجَعْلُ أَحْسَنِهَا إِلَى  
الظَّاهِرِ ، وَيَجِبُ الْبُعْدُ عَنِ الْمَغَالَاةِ فِي الْأَكْفَانِ وَالْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ فِيهَا .

٢٥- يُكْفَنُ الْمُحْرِمُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا يُمَسُّ طَبِيبًا ، وَلَا يُخَمَّرُ رَأْسُهُ . وَيُكْفَنُ  
الشَّهِيدُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي قُتِلَ فِيهَا ، بَعْدَ نَزْعِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَدِيدِ وَالْجُلُودِ وَآلَةِ الْحَرْبِ .

٢٦- يُشْرَعُ لِمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ أَنْ يَتَجَرَّدَ مِنَ الْمَخِيطِ ، وَيَتَنَظَّفُ ، وَيُحْرِمَ  
فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ أَبْيَضَيْنِ نَظِيفَيْنِ ، وَلَا يَلْبَسُ مَخِيطًا مُفْصَلًا عَلَى قَدْرِ الْبَدَنِ أَوْ عُضْوٍ  
مِنْ أَعْضَائِهِ ، وَلَا خَفَيْنِ وَلَا سَرَاوِيلَ ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى لُبْسِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ .

وَلَا يَرْجِعُ إِلَى لِبَاسِهِ الْمُعْتَادِ لَهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ إِلَّا بَعْدَ التَّحَلُّلِ مِنَ الْعُمْرَةِ - إِنْ كَانَ  
مُعْتَمِرًا فَقَطْ - بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَالْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ . أَمَّا  
الْحَاجُّ فَيَرْجِعُ لِلْبَاسِهِ الْمُعْتَادِ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ؛ بِرَمْيِ حِمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ .

٢٧- يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ لُبْسُ الْمَخِيطِ وَتَغْطِيَةُ رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ بِمَلَأِصِقٍ وَلُبْسُ مَا  
مَسَّهُ الطَّبِيبُ ، فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ عَامِدًا مُخْتَارًا عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ وَجَبَتْ عَلَيْهِ  
الْفِدْيَةُ ؛ ذَبْحُ شَاةٍ ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينٍ ، أَوْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ .

٢٨- يُبَاحُ لِلْمُحْرِمِ لُبْسُ السَّلَاحِ لِلْحَاجَةِ ، وَكَذَا الْهَمِيَّانِ وَالنُّطْقَةِ ، وَلَهُ لُبْسُ  
السَّاعَةِ وَالْخَاتَمِ مُطْلَقًا ، وَعَقْدُ الْإِزَارِ دُونَ الرِّدَاءِ .



٢٩- بَيْعُ اللَّبَاسِ وَشِرَاؤُهُ وَتَمَنُّهُ يَتَّبِعُ حُكْمَ الاسْتِعْمَالِ جَوَازًا وَعَدَمًا ؛ فَإِنْ كَانَ اللَّبَاسُ مُبَاحًا شَرْعًا ؛ جَازَ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ ، وَحَلَّ تَمَنُّهُ ، وَإِنْ كَانَ مُحَرَّمًا حَرَّمَ جَمِيعُ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا كَرِهَ . وَإِنْ أُبِيحَ لِبَاسٌ مُعَيَّنٌ لِلضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ جَازَ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ لَهَا مُقَيَّدًا بِمَا تَنْدَفِعَان بِهِ ، وَحَلَّ تَمَنُّهُ .

٣٠- بَابُ الْاِئْتِفَاعِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الْبَيْعِ وَاللُّبْسِ ؛ فَلَيْسَ كُلُّ مَا حَرَّمَ بَيْعُهُ أَوْ كَرِهَ - لِعِلَّةٍ مَا - حَرَّمَ الْاِئْتِفَاعُ بِهِ فِي غَيْرِهَا مِمَّا هُوَ جَائِزٌ .

٣١- اللَّبَاسُ الْمُحَرَّمُ إِذَا أَمَكَّنَ الْاِسْتِفَادَةَ مِنْهُ فِي غَيْرِ اللَّبْسِ ، أَوْ مَا حَرَّمَ لِأَجْلِهِ فَلَا يَحْزُرُ اِئْتِلَافُهُ ، وَعَلَى مَنْ أَتْلَفَهُ ضَمَانُ قِيَمَتِهِ بِالْاِئْتِلَافِ ؛ إِنْ كَانَ قِيَمِيًّا ، أَوْ مِثْلِيًّا ؛ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا . وَإِنَّمَا الْمَشْرُوعُ هُوَ التَّغْيِيرُ وَإِزَالَةُ اللَّبَاسِ عَنِ الصُّورَةِ الَّتِي تَجْعَلُهُ مُحَرَّمًا ، وَيَتْرَكَ يُسْتَفَادُ مِنْهُ فِي غَيْرِ اللَّبْسِ .

أَمَّا اللَّبَاسُ الْمَكْرُوهُ تَنْزِيهًا فَعَلَى مُتْلِفِهِ وَمُغْيِرِهِ عَنْ هَيْئَتِهِ الصَّالِحَةِ لِلِاسْتِعْمَالِ الضَّمَانُ ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ التَّنْزِيهِيَّةَ لَا تُسْقِطُ حُرْمَةَ الشَّيْءِ ، وَلَا تُهْدِرُ مَالِيَّتَهُ شَرْعًا .

### ٥ التَّوَصِيَّاتُ :

• أَوَّلًا : يَجِبُ أَنْ يَهْتَمَّ الْمُسْلِمُونَ ؛ دُعَاءَ وَخُطْبَاءَ ، وَفُقَهَاءَ وَعُلَمَاءَ ، وَمُرَبُّونَ وَمُؤَجِّهُونَ ؛ بِأَحْكَامِ اللَّبَاسِ وَضَوَابِطِهِ وَأَدَابِهِ الشَّرْعِيَّةِ ، تَوْضِيحًا وَتَوْجِيهًا ، وَإِرْشَادًا وَتَطْبِيقًا ، وَدَعْوَةً وَتَعْلِيمًا وَتَأْصِيلًا ؛ وَأَنْ يُرَكِّزُوا عَلَى قَضِيَّةِ التَّغْيِيرِ الْكُبْرَى فِي اللَّبَاسِ الْإِسْلَامِيِّ ، وَالتَّشْبِيهِ الطَّاعِي مِنْ أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ بِلِبَاسِ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ ، وَأَهْلِ الْفَنِّ وَالْجُنُونِ ؛ لِأَنَّ الْقَضِيَّةَ قَضِيَّةَ دِينٍ ، وَأَخْلَاقٍ ، وَضِيَاعٍ هُوِيَّةٍ ، وَدَوْبَانٍ بَيْنَ الْأُمَمِ الْكَافِرَةِ .

• ثَانِيًا : وَيَجِبُ عَلَى مَنْ بَسَطَ اللَّهُ تَعَالَى يَدَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَصْحَابِ الْوِلَايَاتِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ الْاِحْتِسَابُ عَلَى أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَمُجْتَمَعَاتِهِمْ فِي بَابِ اللَّبَاسِ ، وَإِنْكَارُ الْمُحَرَّمَاتِ فِيهِ ؛ مِنْ صُورٍ ، وَشِعَارَاتٍ وَكِتَابَاتٍ ، وَغَرِيٍّ وَتَقْسُخٍ وَانْجِلَالٍ

مِنْ لِبَاسِ الْإِسْلَامِ الرَّجُولِيُّ الْمُتَّفِقُ مَعَ بَيْئَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَوَائِدِهِمُ الْعَرَبِيَّةُ الْأَصِيلَةُ فِي  
بَابِ اللَّبَاسِ .

• ثَالِثًا : يَجِبُ أَنْ يُطَبَّقَ وَيُنْظَمَ التَّادِيبُ وَالتَّعْزِيرُ الشَّرْعِيُّ الرَّادِعُ عَلَى الْمُخَالَفَاتِ  
فِي اللَّبَاسِ ، فِي الْمَدَارِسِ وَالْجَامِعَاتِ وَدَوْرِ الْعِلْمِ ، وَالْأَمَاكِنِ الْعَامَّةِ وَالذَّوَائِرِ  
الْحُكُومِيَّةِ ، وَالْأَسْوَاقِ ؛ تَبَاشِيرُهُ الْهَيْئَةُ ( وَلَايَةُ الْحِسْبَةِ ) ، أَوْ إِدَارَاتُ الْمَدَارِسِ  
وَالْجَامِعَاتِ وَدَوْرِ التَّعْلِيمِ أَوْ حَتَّى الْإِدَارَاتُ الْحُكُومِيَّةُ ؛ بِالْمَنْعِ مِنْ دُخُولِهَا مَثَلًا ؛  
لِمَنْ ارْتَكَبَ مُحَرَّمًا فِي اللَّبَاسِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ حَاطِرًا ، وَالْوَضْعَ الْحَالِيَّ يُؤْذِنُ بِعَوَاقِبَ لَا  
تُحْمَدُ ، إِنْ لَمْ يُؤْخَذْ عَلَى أَيْدِي السُّفَهَاءِ ، وَيُؤْطَرُوا عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا ، وَيُنْهَوُا عَمَّا  
هُمْ عَلَيْهِ مِنْ مُخَالَفَاتٍ شَرْعِيَّةٍ صَرِيحَةٍ فِي بَابِ اللَّبَاسِ .

• رَابِعًا : يَجِبُ أَنْ تَقُومَ الْجِهَاتُ الْمَغْنِيَّةُ بِالتَّجَارَةِ وَالْاِسْتِزَادِ وَالْجَمَارِكِ وَمُتَابَعَةِ  
الْوَارِدَاتِ الْأَسْوَاقِ بِتَطْبِيقِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ عَلَى اللَّبَاسِ ، وَمَنْعِ مَا يُخِلُّ بِالذِّينِ  
أَوْ الْحَيَاءِ أَوْ يَدْعُو إِلَى الْفَاحِشَةِ وَالتَّشْبِيهِ بِالْكَفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ ، أَوْ يَتَعَاضُّ مَعَ  
الْأَعْرَافِ الْعَرَبِيَّةِ الصَّحِيحَةِ الْأَصِيلَةِ فِي بَابِ اللَّبَاسِ ، حَتَّى لَوْ أَدَّى الْأَمْرُ إِلَى مُعَاقَبَةِ  
التُّجَّارِ وَالبَّاعَةِ ، بِتَغْرِيمِهِمْ - تَعْزِيرًا - أَوْ مُصَادَرَةِ وَإِتْلَافِ اللَّبَاسِ الْمُحَرَّمِ الَّذِي  
يَبْيَعُونَهُ .

❖ وَفِي الْخِتَامِ أَحْمَدُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى حُسْنِ تَوْفِيقِهِ وَعَظِيمِ امْتِنَانِهِ ، وَأَسْأَلُهُ أَنْ  
يَرْزُقَنَا الْإِخْلَاصَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ، وَأَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ،  
وَأَنْ يَهْدِيَنَا لِلَّهِ هِيَ أَقْوَمُ ، وَأَنْ يَتَجَاوَزَ عَنْ تَقْصِيرِنَا وَتَقَرُّبِنَا وَغَفْلَتِنَا ، وَأَنْ يَمُنَّ  
عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِالْهُدَى وَالتَّوْفِيقِ وَالرَّشَادِ وَالصَّلَاحِ ، وَالْعِزَّةِ وَالرَّفْعَةِ وَالتَّمَكُّنِ فِي  
جَمِيعِ الْأُمُورِ وَالْمَجَالَاتِ .

وَأَخِيرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ  
وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .








## مَلَأَحِقُ الْبَحْثِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَلَأَحِقَ :

- أ) مُلَحَقُ أَشْكَالِ الصَّلِيبِ وَشِعَارَاتِ الْأُمَمِ الْكَافِرَةِ .
- ب) مُلَحَقُ الْأَلْفَاظِ وَالْكِتَابَاتِ الْقَبِيحَةِ عَلَى الْأَلْبَسَةِ .
- ج) مُلَحَقُ بَصُورِ بَعْضِ الْأَبْسَةِ الرُّجَالِ .

(أ) مُلْحَقُ أَشْكَالِ الصَّلِيبِ وَشِعَارَاتِ الْأُمَمِ الْكَافِرَةِ

				
صليب شبح الجليل	صليب اللورين	موضع الصلب المزعوم	صليب القديس أنطوني	صليب لاتيني

				
صليب اورشليم	صليب مالطا	صليب الكنيسة الكاثوليكية	صليب القديس جورج	صليب القديس أندرو

[illegible]

## الصلیب الباباوي



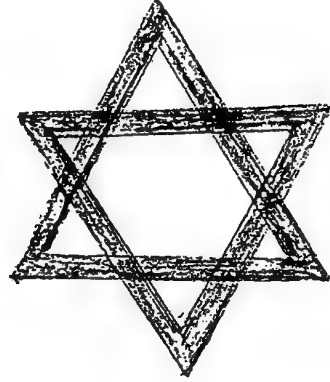
## صلیب ماراندر اوس



صَلِيب مارانطونيوس



شِعَارُ إِلَهِ الْحُبِّ عِنْدَ الْإِغْرِيقِ



نَجْمَةُ الْيَهُودِ ( نَجْمَةُ دَاوُدَ )



عِبَارَةٌ (طِفْلٌ لِلْبَيْعِ عَلَى بَعْضِ مَلَابِسِ الْأَطْفَالِ)



لَفْظُ الْجَلَالَةِ وَبِجَوَارِهِ أَحَدُ أَشْكَالِ الصَّلِيبِ  
( مَرْسُومٌ عَلَى بَعْضِ الْمَلَابِسِ )

( ب ) مُلْحَقُ الْأَلْفَاظِ وَالْكِتَابَاتِ الْقَبِيحَةِ عَلَى الْأَلْبَسَةِ

مَعْنَاهَا بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ
أَنِسَّةٌ ، وَحَرْفُ ( V ) تَرْمُزُ إِلَى تَفْرِيجِ الرَّجُلَيْنِ اسْتِعْدَادًا لِلْفَاحِشَةِ ( وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ ) .
الْمَسِيحِيَّةُ .
أَنَا أَسْتَمِيعُ بِالْكُوكَائِينِ ( الْمَخْدَرَاتِ ) .
طِفْلٌ لِلْبَيْعِ .
صُوفِي .
عَارِي = عَارِيَّةٌ .
الشِّرْكُ بِاللَّهِ .
الِإِشْتِرَاقِيَّةُ .
امْرَأَةٌ وَقِيحَةٌ .
فَتَاةُ الْمَرَاقِصِ .
نَحْنُ نَشْتَرِي النَّاسَ .
ضَرْيُحُ الْعَذْرَاءِ .
شَهَوَاتٌ .
شُدُودٌ .
مُسْتَعِدَّةٌ ( مُسْتَعِدَّةٌ ) لِلْجِنْسِ .
مَشْرُوبٌ كَحَوْلِي .
يُعَازِلُ .

الْكَلِمَةُ بِالْإِنْجِلِيزِيَّةِ
Mis,s - V
Christianity
I'Enjoy Cocaine
Baby For Sale
Woolen
Nuce
Theocracy
Socialism
Hussy
Chorus Girl
We buy a people
Madonna
Lusts
Eccentricity
I'm ready for sexual affairs
Spirit
Flirt

مَعْنَاهَا بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ
خُذْنِي .
اشْتَرِنِي - اشْتَرَاكِي .
خَنْزِيرَةٌ .
خَنْزِيرٌ .
رَذِيلَةٌ .
سَاحِرٌ .
تَعْوِذَةٌ سِحْرِيَّةٌ .
كَنِيسَةُ الْيَهُودِ .
إِلَهُ الْحُبِّ .
كَأْسُ الْخَمْرِ .
مَشْرُوبُ الْخَمْرِ .
كَاهِنٌ هِنْدُوسِيٌّ .
مَشْرُوبٌ مُسَكَّرٌ .
مَاسُونِيٌّ .
كَنِيسَةٌ .
مُذْمِنٌ خَمْرٌ .
عَيْنُ مِيلَادِ الْمَسِيحِ .
كِتَابُ الْمَسِيحِيِّينَ .
عَيْنُ الْمِيلَادِ .
كَنِيسَةُ النَّصَارَى .
كَاهِنٌ .

الْكَلِمَةُ بِالْإِنْجِلِيزِيَّةِ
Take me
Buy me
Sow
Pig
Hussy vice
Charming
Spell Charming
Synagogue
Cupid
Dram
Brew
Brahman
Brandy
Mason
Kirk
Tippler
Christmas's
Bible
Birthday
Church
Vicar

مَعْنَاهَا بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ
إِنْجِيلٌ .
فَاسِقٌ زَانٌ .
سَفِيهَةٌ .
قَسِيْسٌ .
مُلْجِدٌ .
صَلِيبٌ .
صَلِيبٌ .
صَلِيبٌ .

الْكَلِمَةُ بِالْإِنْجِلِيزِيَّةِ
Gospel
Adulterer
Bawdy
Clergyman
Athirst
Cross
Croix
Crux

\* \* \*



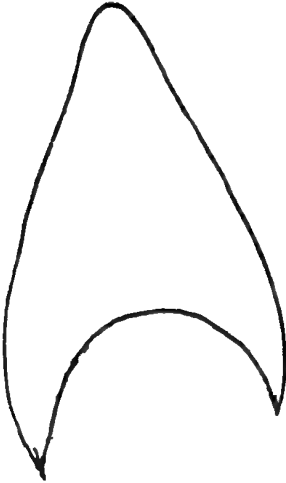
( ج ) مُلَحَقٌ بِصُورِ بَعْضِ أَلْبَسَةِ الرَّجَالِ



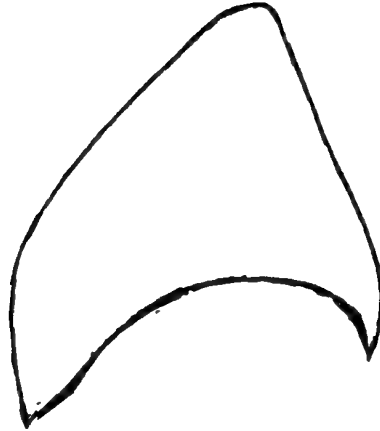
المغرب : العمامة الكبيرة (الشاشية) وغطاء الرأس زره القالب والطربوش.



المغرب : الطاقة المزخرفة يرتديها البربر. والطربوش.



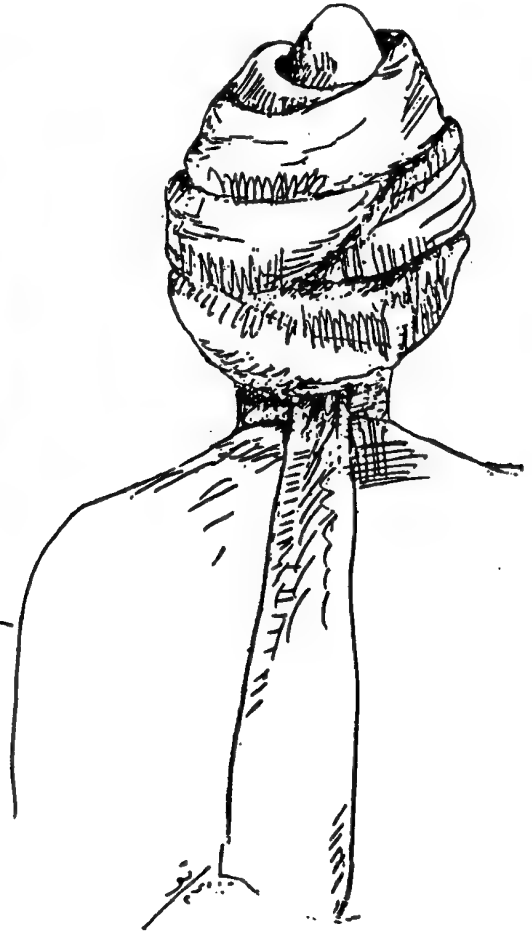
القلنسوة الطويلة



القلنسوة القصيرة



العمامة وعذبتها من الجانب

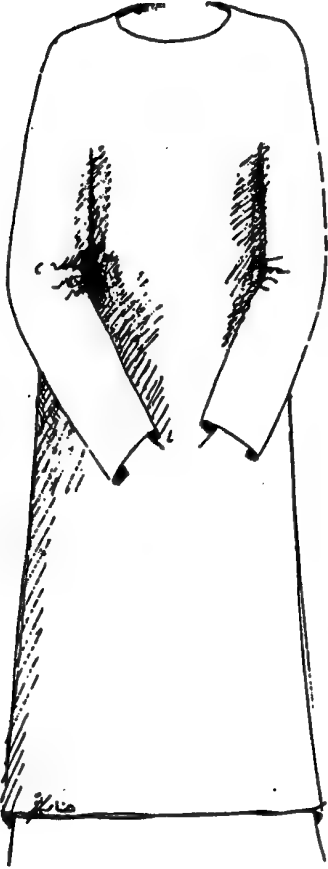


العمامة وعذبتها من الخلف

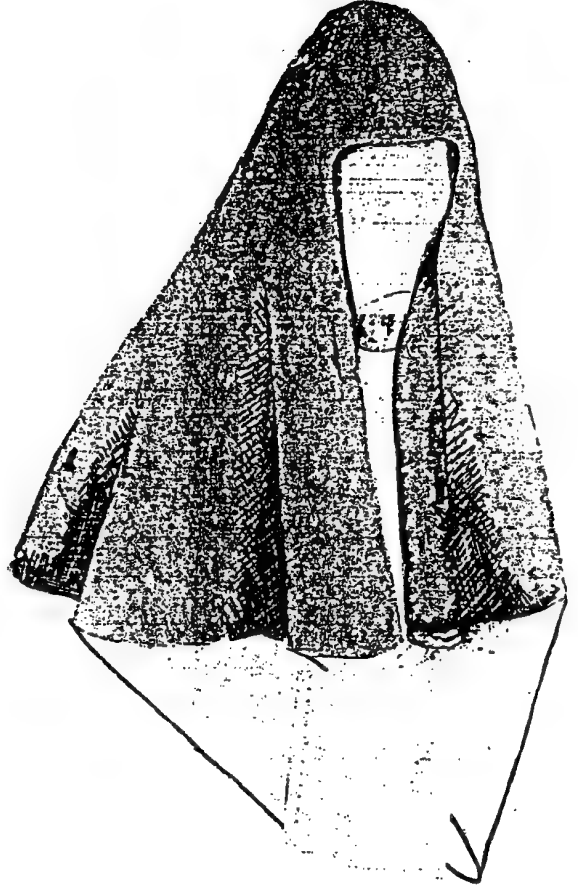


العراق : أغطية الرأس للرجال بأشكال مختلفة.

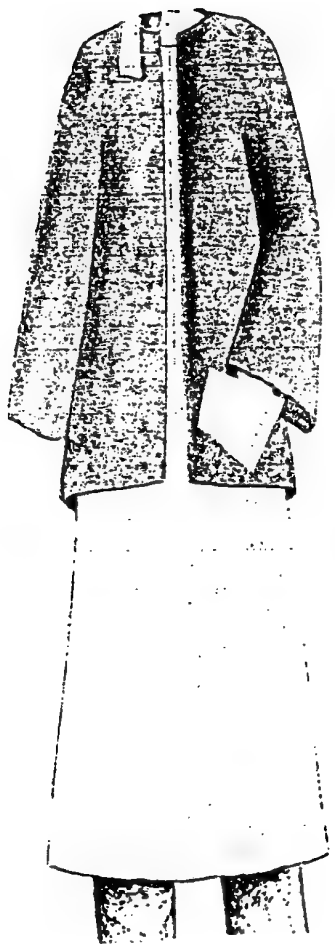
الطيشان على الكتف



القميص



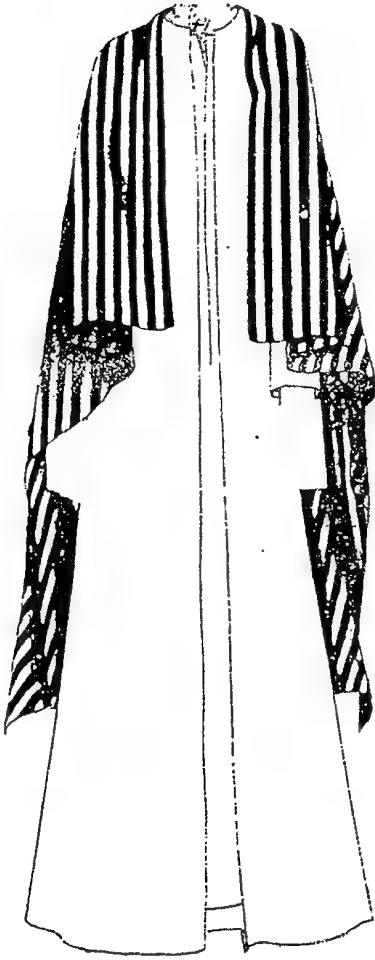
الطيلسان على الرأس



دراعة الرجال



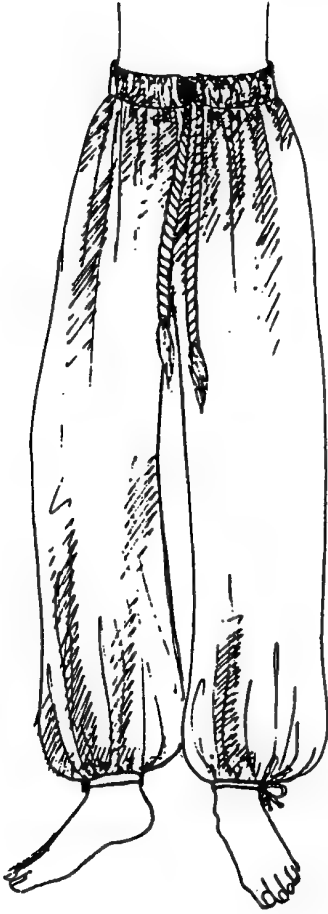
جبة



الشَّمْلَةُ لِلرِّجَالِ

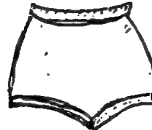


البِرْدَةُ لِلرِّجَالِ



الإزار للرجال

السراويل



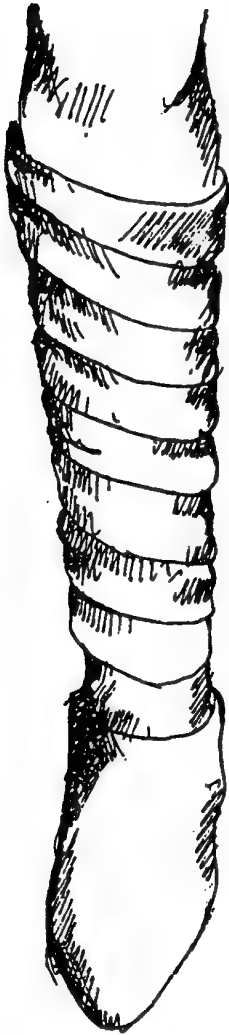
( الثَّيَابُ بِأَشْكَالٍ مُّخْتَلِفَةٍ )



المغرب : الأنواع المختلفة للأحذية والصنادل والنعال والاختفاف المستخدمة  
في بلاد المغرب ومنها المزخرف والمطرز بالخيط الحريرية والمعدنية ومنها ما هو  
الخيال.

النعال

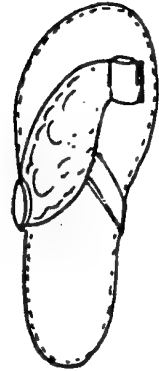




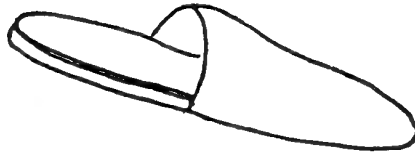
الجوارب



نعال هندي بوسقف



نعال قطري (نجدى)



مداس

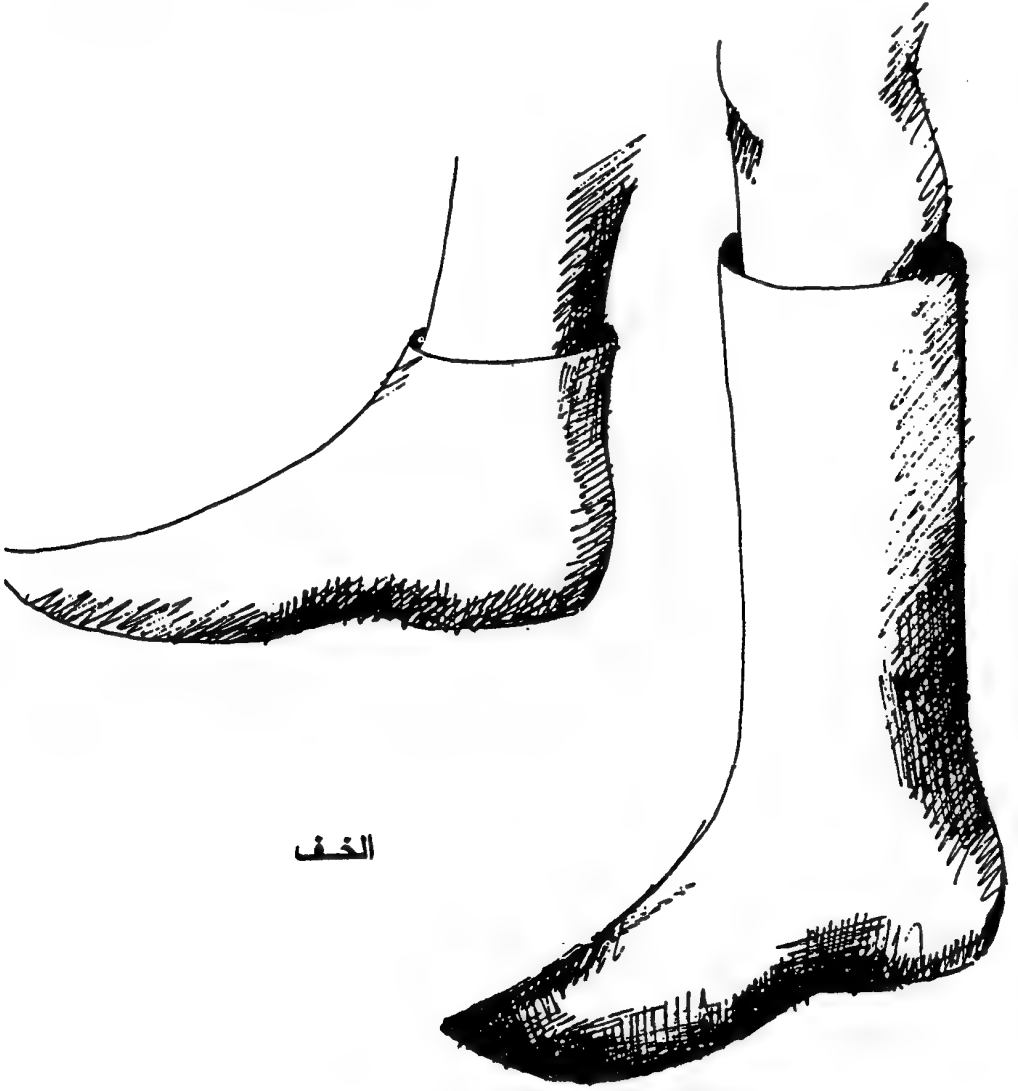


نعال تاير



نعال ليف

البسة قدم في دولة الإمارات وسلطنة عُمان



الخف

الخف

## أَثْبَاتُ وَفَهَارِسُ الْبَحْثِ

- أولاً : ثَبَتُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ .
- ثانياً : فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ .
- ثالثاً : فَهْرَسُ الْأَثَرِ .
- رابعاً : فَهْرَسُ الْفِرَقِ وَالْأَعْلَامِ الْمُتَرْجِمِ لَهُمْ .
- خامساً : فَهْرَسُ الْبُلْدَانِ وَالْأَمَاكِينِ الْمَعْرُوفِ بِهَا .
- سادساً : فَهْرَسُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ وَالْمُصْطَلَحَاتِ الْأُصُولِيَّةِ الْمَعْرُوفِ بِهَا أَوْ الْمُسْتَدَلِّ بِهَا .
- سابعاً : فَهْرَسُ أَلْفَاظِ اللَّبَاسِ وَهَيْئَاتِهِ الْمَعْرُوفِ بِهَا .
- ثامناً : فَهْرَسُ الْأَشْعَارِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَحْثِ .
- تاسعاً : فَهْرَسُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ .
- عاشراً : ثَبَتُ مَوْضُوعَاتِ الرِّسَالَةِ .

أَوَّلًا : ثَبَتُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

طَرَفُ الْآيَةِ	رَقْمُهَا	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
سورة البقرة		
﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ ... ﴾	٢٩	٥٥٩
﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾	٣٥	٧٢-٧١
﴿ وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾	٤٢	٤٥
﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ... ﴾	٧٠	٦٢٢
﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ... ﴾	٨٥	٧٤١
﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى	١٢٠	٦٩٦ ، ٦٤٠
﴿ وَإِذَا يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ... ﴾	١٢٧	٥٦
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ... ﴾	١٧٠	٦٨٥
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ... ﴾	١٧٢	١٤٣١ ، ١١٤٩
﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِيرِ ﴾	١٧٣	٨٧٤ ، ٨٦٣ ، ٥١٤ ، ١١٤٦
﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ... ﴾	١٨٧	٤٥ ، ٤٤
﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا ... ﴾	١٨٨	١١٤٨
﴿ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾	١٩٠	١٢٢٤ ، ١٢٦٠
﴿ وَلَا تَخْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يُلْغَمَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى ... ﴾	١٩٦	١٣٠٤ ، ١٣٠٣ ، ١٣٩٨ ، ١٣٦٤ ، ١٣١٣

طَرَفُ الْآيَةِ	رَقْمُهَا	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى ﴾	٢٢٢	٦٤٦ ، ٦٤٥
﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ .... ﴾	٢٢٨	٦٢٧
﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ... ﴾	٢٣٣	٥٨٣
﴿ وَمَتَّعُوهُمْ عَلَى الْمَوْسِعِ قُدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قُدْرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ ﴾	٢٣٦	٥٨٤
﴿ اللَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ... ﴾	٢٨٤	١١١١
﴿ لَا يَكْفُلُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ... ﴾	٢٨٦	١١١١ ، ١٠٣٥ ، ١٠٢٨
آلِ عِمْرَانَ		
﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ... ﴾	٧	٤٢٢
﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ... ﴾	٣١	٨٩٨
﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ... ﴾	٣٢	٨٩٨
﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ... ﴾	٩٧	١٣٧٢
﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ... ﴾	١١٠	١٤٣٢
﴿ بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا ... ﴾	١٢٥	٢١٣
﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ... ﴾	١٦٩	١٢٨٣ ، ١٢٨١
﴿ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ ﴾	١٧٠	١٢٨١
﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ ﴾	١٧١	١٢٨١

طَرَفُ الْآيَةِ	رَقْمُهَا	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
سورة النساء		
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ... ﴾	١	١٨٩
﴿ وَأَنْتِلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾	٦	٥٨٦ ، ٥٨٥
﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾	٢٣	٧٨٧
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ... ﴾	٢٩	١١٤٨
﴿ الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾	٣٤	٦٢٧
﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ... ﴾	٦٥	٦٤٩
﴿ وَذُؤُوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا ... ﴾	٨٩	٦٩٦
﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ... ﴾	٩٢	١٣٣٠
﴿ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ... ﴾	١٠٢	١٣٦٨
﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ... ﴾	١١٥	٦٤٩ ، ٦٣٩
﴿ مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ ... ﴾	١٤٣	٦٩٩
﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ ... ﴾	١٥٧	٧٨٨
﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا... ﴾	١٥٨	٧٨٨

طَرَفُ الْآيَةِ	رَقْمُهَا	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
سورة المائدة		
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾	١	٥٠٠
﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِنِّمِ وَالْعُدُوِّ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾	٢	١٤١٣ ، ١٤١٨ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٨
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ... ﴾	٣	١٤٨
﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ... ﴾	٥	١١٢٢
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ... ﴾	٦	٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٥٣ ، ٣٧٣
﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ الَّذِينَ يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ... ﴾	٣٣	٧٨٨
﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ... ﴾	٥١	٢٧٦ ، ٦٤١
﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ... ﴾	٨٩	١٣٠٥
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَحَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ ... ﴾	٩٥	١٣٠٨ ، ١٤١٣
سورة الأنعام		
﴿ وَلَلْبَاسُ عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسونَ ﴾	٩	٤٥
﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ... ﴾	٨٢	٤٥
﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾	١١٩	٥١٤ ، ٥٥٦ ، ٨٧٤ ، ١١٤٦
﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ ﴾	١٤٥	١٤٨ ، ١٤٩

طَرَفُ الْآيَةِ	رَقْمُهَا	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
سورة الأعراف		
﴿ فَدَلَاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا ... ﴾	٢٢	٨٤٣ ، ٧٢
﴿ قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ... ﴾	٢٤	٧٢
﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتَكُمْ وَرِيشًا ﴾	٢٦	٥١ ، ٥٠ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٦ ، ٨٠٨ ، ٢٠٣ ، ٩٢ ، ٦٩ ، ٨١٤ ، ٩٣١ ، ١٢٠١
﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ ... ﴾	٢٧	٨٢٣ ، ٧٣ ، ٦
﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ... ﴾	٢٨	٨٠٨
﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾	٣١	٢١٩ ، ٢٠٢ ، ٩٢ ، ٨٠ ، ٧٤٠ ، ٥٣٨ ، ٣٩٩ ، ٩٢٧ ، ٩٠٥ ، ٨٠٨ ، ٩٩٣ ، ٩٨٦ ، ٩٧٤ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣١ ، ١٠٢٩ ، ١١٩٧ ، ١١٨٨
﴿ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ... ﴾	٣٢	٢٠٣ ، ٩٢ ، ٨٠ ، ٧٧ ، ٢٦٨ ، ٢٣٦ ، ٢١٩ ، ٩٠٥ ، ٨٠٨ ، ٥٥٩ ، ١١٩٧ ، ١٠٣٢ ، ٩٢٠
﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ... ﴾	٣٣	٩٢٠



طَرَفُ الْآيَةِ	رَقْمُهَا	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنْ الْجَاهِلِينَ ﴾	١٩٩	٥٨٢ ، ٥٦٩
سورة التوبة		
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ... ﴾	٢٨	١١٣٧ ، ١٠٩٠
﴿ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ... ﴾	٦٢	١٤٢١
﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ... ﴾	٦٧	٦٩٦
سورة يوسف		
﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْسَّائِلِينَ ﴾	٧	٩٥٠
﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ... ﴾	٢٦	١٦٣
﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ... ﴾	٢٧	١٦٣
﴿ فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ... ﴾	٢٨	١٦٣
﴿ اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا فَالْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي... ﴾	٩٣	١٦٣
سورة إبراهيم		
﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾	٧	٩٣٢
سورة النحل		
﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ... ﴾	٥	٧٤
﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ ﴾	٤٤	١٠١٦

طَرَفُ الْآيَةِ	رَقْمُهَا	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا ... ﴾	٨١	٩٣١ ، ٩٢ ، ٧٤ ، ٥
﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ... ﴾	٩٠	٨٩٦
﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً ... ﴾	١١٢	٤٥
سورة الإسراء		
﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ ... ﴾	١٦	٦٨٥
﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً ... ﴾	٣٢	٦١
﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ... ﴾	٣٧	٧٠٤ ، ٦٠٨
﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾	٣٨	٧٠٤ ، ٦٠٨ ، ٦٠٦
﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ... ﴾	٧٠	٦٨
سورة الكهف		
﴿ وَيَلْبِسُونَ ثِيَابًا خَضْرَاءَ مِنْ سُنْدُسٍ وَاسْتَبْرَقٍ ... ﴾	٣١	١٦٢ ، ٤٤
﴿ أَفَتَحْذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ... ﴾	٥٠	٦٨٥
سورة مريم		
﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ... ﴾	٦٤	٥٥٦
﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ... ﴾	٧١	٧٠
﴿ ثُمَّ نُنْجِي الَّذِينَ اتَّقَوْا ... ﴾	٧٢	٧٠
سورة طه		
﴿ وَلَا صَلَّيْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ ... ﴾	٧١	٧٨٧
﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ... ﴾	١١٨	٧٢

طَرَفُ الْآيَةِ	رَقْمُهَا	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
سورة الأنبياء		
﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبِاسٍ لَكُمْ لِيُخَصِّنْكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ ... ﴾	٨٠	٤٤
﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾	٩٨	٧١٢
سورة الحج		
﴿ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾	٢٣	٥٠٨
﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَنَّهُمْ وَلِيُؤْفُوا نُدُورَهُمْ ... ﴾	٢٩	١٤٠٦
﴿ وَلِيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾	٤٠	٨
﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ ... ﴾	٤١	٨
﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ... ﴾	٧٨	٨٦٣ ، ٨٧٤ ، ٩٧١ ، ١٠٠٧ ، ١٠٤٠
سورة المؤمنون		
﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِغُفْوِهِمْ حَافِظُونَ ﴾	٥	٨٧١
﴿ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾	٦	٨٧١
﴿ فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾	٧	٨٧١
﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ ... ﴾	٥١	١١٤٩ ، ١٤٣١
سورة النور		
﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ... ﴾	١٩	٨٠٢

طَرَفُ الْآيَةِ	رَقْمُهَا	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا ... ﴾	٢٧	٨١٦ ، ٨١٨ ، ٨١٩
﴿ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا... ﴾	٢٨	٨١٦ ، ٨١٨ ، ٨١٩
﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ... ﴾	٣٠	٨١٥
﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ... ﴾	٣١	٨١٥ ، ٨٢٩
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ... ﴾	٥٨	١٦٢ ، ٨٠٦
﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا ﴾	٥٩	٨٥٨
﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ... ﴾	٦٣	٧٤١
سورة الفرقان		
﴿ وَقَدْ مَنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ مَبَاءً ﴾	٢٣	١١٧٢
﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا ﴾	٦٧	٩٢٧
سورة النمل		
﴿ أَمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ... ﴾	٦٠	٧٨١
سورة القصص		
﴿ وَأَنْبَغَ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ... ﴾	٧٧	٨٦
﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ... ﴾	٧٩	٢٢٧

طَرَفُ الْآيَةِ	رَقْمُهَا	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
سورة العنكبوت		
﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ... ﴾	٦٧	١٣٧٣
سورة الروم		
﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ... ﴾	٣٠	٦٩٤
سورة لقمان		
﴿ وَلَا تَصْعَرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي ... ﴾	١٨	٧٠٥ ، ٦٠٨
﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ... ﴾	١٩	٦٠٨
سورة الأحزاب		
﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ... ﴾	٥	١٠٠٤ ، ١١١٠
﴿ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ ... ﴾	١٣	٨٠٦
﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾	٢١	٨٩٧
﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾	٣٦	٧٤٠ ، ٦٤٩
﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ... ﴾	٤٠	٣٩٢
سورة سبا		
﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحُ غَدُوَهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ﴾	١٢	٧٦٦-٧٦٥
﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ ... ﴾	١٣	٧٦٦-٧٦٥

طَرَفُ الْآيَةِ	رَقْمُهَا	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
سورة الصافات		
﴿ كَانَهُنَّ يَبُضُّ مَكُونٌ ﴾	٤٩	١٣٣
﴿ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ ﴾	١٧٧	٨٤٥
سورة ص		
﴿ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا... ﴾	٧١	٨٩٨
﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي... ﴾	٧٢	٨٩٨
سورة الزمر		
﴿ وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ... ﴾	٦٥	١١٨٢
سورة الجاثية		
﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ﴾	١٨	٦٤٠
سورة الأحقاف		
﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا... ﴾	٢٠	٩١٥-٩١٤
سورة محمد		
﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾	١٨	٤٩٨
سورة الفتح		
﴿ لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّوْيَا بِالْحَقِّ... ﴾	٢٧	١٤٠٧
سورة الرحمن		
﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ... ﴾	٣٥	٤١٦

طَرَفُ الْآيَةِ	رَقْمُهَا	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
سورة الحديد		
﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾	١٦	٦٤١
سورة الحشر		
﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَتَنْتَظِرْ نَفْسَ مَا قَدَّمْتَ لِغَدٍ .. ﴾	١٨	١٨٩
﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسُهُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾	١٩	٦٨٦
سورة التغابن		
﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ... ﴾	١٦	٢٢٥ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ١٠٣٥
سورة الطلاق		
﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ﴾	٧	٥٨٤
سورة القلم		
﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾	٤	٨٩٣ ، ٨٩٧
سورة نوح		
﴿ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾	٢٣	٧٧٤
سورة المدثر		
﴿ وَيَبَايِكَ فَطَهْرٌ ﴾	٤	١٦٢ ، ٧١٦ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٣
سورة الإنسان		
﴿ عَلَيْهِمْ يَابُ سُدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ... ﴾	٢١	٢٠٨

طَرَفُ الْآيَةِ	رَقْمُهَا	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
﴿ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِغْ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا ﴾	٢٤	٤٧٠
سورة المطففين		
﴿ كِتَابٌ مَرْقُومٌ ﴾	٢٠ ، ٩	٧٥٤
سورة الطارق		
﴿ يُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴾	٧	٧٨٧
سورة التكاثر		
﴿ نُمُّ لَتَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴾	٨	٩٢٥

\* \* \*



ثَانِيًا : فِهْرَسُ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
- ١ -		
« أَذَاكَ هَوَامُ رَأْسِكَ ؟ »	كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ	١٣٦٤ ، ١٣٤١ ، ١٣٠٤
« أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْتَّلْحِي »		٢٦١
« أُمِّمْتُ أَمْرَتَكَ بِهَذَا !؟ »	ابْنُ عَمْرٍو	١٤٣٤ ، ٦٥٧ ، ٦٤٣ ، ٢٨٣
		١٤٤٦
« أَتْلِي وَأَخْلِقِي »	أُمُّ حَالِدٍ	٩٣٩
« أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى رَجُلًا »	جَابِرٌ	٩١٥ ، ٨٣
« أَنَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »	ابْنُ عُكَيْمٍ	١٥٠
« أَنَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ لِي »	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٤٤٣ ، ٧٨٤ ، ٧٧٩
« أَنْعَجْتُونَ مِنْ هَذِهِ ! لَمَّا دِئِلُ سَعْدٍ »	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	٥٤٠
« أَنَّى النَّبِيُّ ﷺ عَبْدًا لِلَّهِ بْنِ أَبِي بَعْدَمَا »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٢٣١ ، ١٢٢٩
« أَنْتِ النَّبِيُّ ﷺ وَعَلَيْهِ نَوْبُ أَبِيضُ »	أَبُو ذَرٍّ	٢٠٥-٢٠٤
« أَنْتِ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْتَبٍ بِشَمْلَةٍ »	جَابِرُ بْنُ سُلَيْمٍ	١٨٧
« أَنْتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ »	أَبُو مُعَاوِيَةَ	١٦٨
« أَجِلُّوا مِنْ إِخْرَامِكُمْ بِطَوَافٍ بِالْبَيْتِ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٣٩٥-١٣٩٤
« أَخْرَجَنِي عَنِّي »	عَائِشَةُ	١٤٤٤ ، ٧٧٠
« أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَيَّ رَهْطٌ »	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	٤٤٤
« أَسْبَغِ الْوُضُوءَ وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ »		٤٨٩
« أَسْلِفُوا فِي النَّارِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	٥٩١-٥٩٠
« أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »	عَائِشَةُ	١٤١٩ ، ٧٨٤ ، ٧٨٠ ، ٧٥٩
« أَضَلَّ اللَّهُ عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا »		١١٨٧
« أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِذْخَالُ السُّرُورِ »	عُمَرُ	٩٣٥
« أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ »	سَعِيدُ أَبُو مَسْلَمَةَ	٣٣٩
« أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَيَّ مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ »	عَلِيٌّ	١٤٤٤ ، ٧٦٣

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« أَلَا أَرَى عَلَيْكَ لِبَاسَ مَنْ لَا يَعْقِلُ »	ابن عمرو	٥٠٩
« أَلَا أُخْبِرُكَ مَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ »	جابر بن عبد الله	١٢٨٣-١٢٨٢
« أَلَا أَسْتَحْيِي مِنْ رَجُلٍ تَسْتَحْيِي مِنْهُ »	عائشة	٨٤٧
« أَلَا تَسْمَعُونَ! إِنَّ الْبَذَاذَةَ مِنَ الْإِيمَانِ »	أبو أمانة	٩٠٦
« أَلَا وَلَا يَجِلُّ لِأَمْرِي مِنْ مَالِ أَخِيهِ »	عمرو بن يثرب	١١٥٧، ١١٤٩
« أَلَيْكَ مَالٌ ؟ »	أبو الأخوص	٩٢٣، ٩١٦، ١٨٨، ٨٥
« أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لِأُخْشَاكُمُ لِلَّهِ »	عائشة	٩٢٢
« أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ »	عائشة	١٤٠
« أَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ »	جابر بن عبد الله	١٢٨٤
« أَمَرَ بِقَتْلِي أَحَدٍ أَنْ يُنَزَعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدُ »	ابن عباس	١٢٨٦، ١٢٥٣
« أَمَرْنَا النَّبِيَّ بِسَيْمٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ »	البراء بن عازب	٥٠٦، ٤٠٨
« أَمَعَكَ مَاءٌ ؟ »	المغيرة بن شعبة	٣٨٤، ٣٠٠، ١٩٧
« أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا »	أنس بن مالك	١١٧٩، ١١٧٧، ٧٩١، ٧٦٩
« أَمَا صَاحِبُكُمْ فَقَدْ غَامَرَ »	أبو الدرداء	٨٣٦
« أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَنَةُ »	عائشة	١٤١٤
« أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمًا وَعَلَيْهِ نَعْرَةٌ »	ابن سرحس	١٨٩
« أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ »	أبو أمانة	٣٠٢
« أَنَّ رَجُلًا شَكَكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ هَلَكَ الْمَالُ »	أنس بن مالك	١٢٠٨
« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ »	عائشة	١٢٤٩، ١٢٤٨، ١٢٢١
« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا »	عمر	٢٨٢، ١٠٦
« أَنَّ يَهُودِيًّا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَى خُبْزٍ »	أنس بن مالك	١١٢٧
« أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرٌ أَمْ إِذَا غَدَتَ عَلَيَّ »		٩١٢
« أَنْزَلَ وَفَدَّ تَقِيْفٍ فِي الْمَسْجِدِ »	ابن أبي العاص	١١٣٧
« أَنْشُدُكَ بِاللَّهِ هَلْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »	المقدام	١٣٠

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« أَوْ كُلُّكُمْ يَجِدُ نَوْبَيْنِ !؟ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٠٣٩
« أَوْ كُلُّكُمْ يَجِدُ نَوْبَيْنِ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٨١
« أَيْ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأَ عَنْكَ »	كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ	١٣٠٥
« أَتَمَّا إِهَابُ ذُبُعٍ فَقَدْ طَهَرَ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	١٤٦ ، ١٣٨
« أَتَمَّا مُسْلِمٌ كَسَا مُسْلِمًا نَوْبًا عَلَى »	الْحُدْرِيُّ	٩٣٥
« أَتَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ ؟ اَغْسِلْ »	يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ	١٣٦٢ ، ١٣٠٩
« أَمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	١٠٨٤ ، ١٠٧٦
« أَمِرْتُ بِالْعَلَنِيِّ وَالْحَاتِمِ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٣٩٨
« أَهْدِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرُوحُ حَرِيرٍ »	عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ	١٩٥-١٩٤
« أَهْدَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُلَّةَ سِيرَاءٍ »	عَلِيٌّ	١١١
« إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا »	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٤٣١ ، ١١٤٩
« إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١٣٥٢
« إِذَا أَتَى الْعَبْدُ لَمْ تَقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ »	حَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٩٧٨
« إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ فَلْيَسْتَبِرْ »		٨٦٩
« إِذَا أَجْمَرْتُمُ الْمَيْتَ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٢٥٤
« إِذَا أَصَابَ نَوْبٌ إِحْدَاكُمُ الدَّمُ »	أَسْمَاءُ	١٠٩٧
« إِذَا أَنْكَحَ أَحَدُكُمْ عِدَّةً أَوْ أَجِيرَةً »	ابْنُ عَمْرٍو	٨٥٦ ، ٨٢٨
« إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٩٤٣ ، ٣٣١
« إِذَا انْقَطَعَ شَيْعُ أَحَدِكُمْ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٣٣٢
« إِذَا تَبَايَعَ الرَّحْلَانُ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٥٨٧
« إِذَا تَوَفَّى أَحَدُكُمْ فَوَجَدَ شَيْئًا »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٢٥٠
« إِذَا حَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ »	الْحُدْرِيُّ	١١٠١ ، ٣٤٦-٣٤٥ ، ٣٤٣
« إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ زَوْجَتَهُ »		٨٧٠
« إِذَا ذُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	١٣٨
« إِذَا رَمَى أَحَدُكُمْ حِمْرَةَ الْعَقَةِ »	عَائِشَةُ	١٤١٢ ، ١٤٠٠
« إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ »	عَائِشَةُ	١٤١٠ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٣ ، ١٣٩٨

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّأْيِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« إِذَا رَمَيْتُمُ الْحِمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ »	ابن عباس	١٤٠٤، ١٤٠٨، ١٤١٢
« إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ »	أبو هريرة	١٠١٤، ١٠٢٤، ١٠٢٩، ١٠٤٣
« إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ »	أبو هريرة	٣٤٢-٣٤٣
« إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَلْبَسْ ثَوْبَيْهِ »	عبد الله بن عمر	١١٩٨، ١٠٣٢
« إِذَا صَلَّيْتَ وَعَلَيْكَ ثَوْبٌ وَاحِدٌ »	جابر بن عبد الله	١٠١١، ١٠١٢، ١٠٢٤، ١٠٤٣
« إِذَا قُرِبَ إِلَيَّ أَحَدُكُمْ طَعَامُهُ »	أنس بن مالك	٣٣٧
« إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبَانِ فَلْيُصَلِّ »	عبد الله بن عمر	١٠٣٧، ١٠٥٤
« إِذَا كَفَنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنِ »	جابر بن عبد الله	١٢٤٢، ١٢٥٥
« إِذَا لَبَسْتُمْ وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ »	أبو هريرة	٩٤٢
« إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ »	أبو هريرة	١٢٦٨
« إِذَا وَلِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنِ »	أبو قتادة	١٢٥٥
« إِذَا جَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ »	عبد الله بن عمر	٣٢٦
« إِرْفَعْ إِزَارَكَ فَإِنَّهُ أَبْقَى وَأَنْفَى »	عبيد بن خالد	٧٣٢، ٧٤٤
« إِرْفَعْ إِزَارَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ »	الشريد بن سويد	٧١٨
« الْإِزَارُ إِلَيَّ يَصْفِرُ السَّاقَ »	أنس بن مالك	٧١، ٧١٧
« إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ »	الحُدْرِيُّ	٧١٥، ٧٢٤، ٧٣٣
« إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى عُضَلَةِ سَاقَيْهِ »	أبو هريرة	٧٣٣
« الْإِسْبَالُ فِي الْإِزَارِ وَالْقَمِيصِ »	عبد الله بن عمر	٢٥٨، ٧٠٧، ٧١٤
« إِلَّا رَقَمًا فِي ثَوْبٍ »	بسر بن سعيد	٧٦٧، ٧٦٨، ٧٧٢، ٧٧٧، ١١٨٠
« إِنَّ أُمَّ سَلَمَةَ كَانَتْ تَغْتَسِلُ »	أُمُّ سَلَمَةَ	٨٧٢
« إِنَّ أُمَّيَّيَ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا »	أبو هريرة	١٨٠
« إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ »		٧٤٧
« إِنَّ الشَّيْطَانَ يَمْشِي فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ »	أبو هريرة	٣٣٥

رقم الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٣٥ ، ٢٣٢	رافع بن يزيد	« إِنَّ الشَّيْطَانَ يُحِبُّ الْحُمْرَةَ »
٧٩٢	أبو أمامة	« إِنَّ اللَّهَ يَعْثِي رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ »
١٣٠٨ ، ١١١١ ، ١٠٠٤	أبو ذر	« إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ »
١٣١٢		
٧٠٩	أبو أمامة الباهلي	« إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحْسَنَ كُلِّ شَيْءٍ »
٩٢٥	المغيرة بن شعبة	« إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ »
٨١٠	يغلي بن أمية	« إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَيٌّ سَتِيْرٌ »
٩١٣	محمود بن كنان	« إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَحْيِي عَبْدَهُ »
١٤٢١	جابر بن عبد الله	« إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْحُمْرِ »
١٠٠٤	أبو ذر	« إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ »
٨٧٢	ابن عباس	« إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ يُؤْمِنُ بِهِ كَانَا يَغْتَسِلَانِ »
٤٤٤	أنس بن مالك	« إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلُّوا وَنَامُوا »
١١٤٨ ، ٥٨٠ - ٥٧٩	ابن عباس	« إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ »
١٢٧٧	أبو عينة	« إِنَّ شُهَدَاءَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَمْنَاءُ اللَّهِ »
١٢٧٨	ابن مسعود	« إِنَّ مَنْ يَتَرَدَّى مِنْ رُؤُوسِ الْجِبَالِ »
٩٥٢	أبو مسعود	« إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ »
٧٤٩ - ٧٤٨	جابر بن عتيق	« إِنَّ مِنَ الْغَيْرَةِ مَا يُحِبُّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ »
١٤١٢ ، ١٤٠٣	أم سلمة	« إِنَّ هَذَا يَوْمٌ رُخِصَ لَكُمْ فِيهِ »
٤٣٨ ، ٤١٥ ، ٤٠٩ ، ٢٨٨	علي	« إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي »
٥٤٠ ، ٥٣٦ ، ٥٠٧ ، ٤٩٥		
٥٥٧ ، ٥٥٤ ، ٥٥٣ ، ٥٤٢		
٦٥٤ ، ٥٦٤		
١١٨٦	أبو هريرة	« إِنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَيِّدُ الْأَيَّامِ »
٤٧٠	أنس بن مالك	« إِنَّا اتَّخَذْنَا حَاتِمًا وَنَفْسُنَا فِيهِ نَفْسًا »
١١٣٤ ، ١١٢٩ ، ١١٢٨	أبو ثعلبة	« إِنَّا بَارِضُ أَهْلِ الْكِتَابِ »
١١٣٩		

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« إِنَّكُمْ قَادِمُونَ عَلَيَّ إِخْوَانَكُمْ »		٨٢
« إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »	عُمَرُ	٦٨٨، ٦٨١، ٦٣٦، ٦١٧، ٣٨٦
« إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٨٩٦-٨٩٥
« إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	١٢١٠
« إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي »	ابْنُ عَبَّاسٍ	١٠٨٥
« إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الثَّوْبِ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	٦٣٨، ٥٤٠، ٥٢٨، ١٠٠-٩٩
« إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلَاقَ لَهُ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١٩٨
« إِنَّمَا هَلَكْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ »	ابْنُ عَوْفٍ	٦٥٤، ٢٨٦
« إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا »	عُمَرُ	٥٠٨
« إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ »	عُمَرُ	١٠٣٣، ١١٢
« إِنَّهَا مِثْقَلُ بُعْضِهَا اللَّهُ »		٧٤٨، ٥٢٥
« إِنَّهُ كَانَ فِي يَدِكَ جَمْرَةٌ مِنْ نَارٍ »	الْخُدْرِيُّ	٤٢٤
« إِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ مُسْبِلٌ إِزَارَةً »	أَبُو هُرَيْرَةَ	١١٦٧، ٧٤٣
« إِنَّهُ لَمْ يُرَخَّصْ فِي الدِّيَّاحِ »	عُمَرُ	٥٢٩
« إِنَّهُمَا لِيُعَذَّبَانِ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	١١٠٤
« إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٤٥١، ٤٤٨
« إِنِّي كُنْتُ رَخِصْتُ لَكُمْ فِي جُلُودٍ »	ابْنُ عُكَيْمٍ	١٥١
« إِنِّي لَبِذْتُ رَأْسِي ، وَقَلَدْتُ هَذَنِي »	حَفْصَةُ	١٣٩٤
« إِنِّي نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٤٤١
« إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٥٨٧
« إِنْ شِئْتَ فَأَنْسُكْ نَسِيكَةً »	كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ	١٣٠٥
« إِنْ كَانَ الثَّوْبُ ضَيِّقًا فَاتَّزُرْ بِهِ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٠١٢، ١٠١١، ٩٩٣
« إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الْهَلَالِ ثَلَاثَةَ أَهْلَةٍ »	عَائِشَةُ	٩٢٢
« إِنْ كُنْتَ عَبْدُ اللَّهِ فَارْفَعْ إِزَارَكَ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٧٤٢، ٧١٩-٧١٨
« إِيَّاكُمْ وَالتَّعْرِيَّ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٨٦٧
« إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ بِالطَّرْفَاتِ »		٨١٩-٨١٨

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« إِنِّي وَالْتَنَعَمُ »	مُعَاذُ بْنُ حَبَلٍ	٩٠٧
« الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسِتُونَ شُعْبَةً »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٩٥١
« ابْشِرُوا ! هَذَا رَبُّكُمْ قَدْ فَتَحَ بَابًا »	ابْنُ عَمْرٍو	٨٣٦
« اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٤٠٩ ، ٤٠٥ ، ٤٠٣
« اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٤٥٣ ، ٤٠٤ ، ٣٩٦
« اخْتَجَمَ عَلَى وَرْكِهِ مِنْ وَثْءٍ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٨٧٦ ، ٨٥١
« احْفَظْ غُورَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ »	بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ	٨٠٩ - ٨١٠ ، ٨٦٥ ، ٨٦٧ ، ٩٨٣ - ٩٨٢ ، ٨٧٢ - ٨٧١
« اذْهَبُوا ابْحِمِصْتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ »	عَائِشَةُ	١١٧٨ ، ١١٧٧ ، ٩٩٥
« اذْهَبْ فَأَنْهَكُهُ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٦٦٤
« اذْهَبْ فَأَغْسِلْ عَنْكَ هَذَا »	عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ	١٤٤٠ ، ٦٦٦ - ٦٦٥
« اذْهَبْ فَأَغْسِلْهُ ، ثُمَّ اغْسِلْهُ »	يَعْلَى بْنُ مُرَّةٍ	٦٦٣
« ارْجِعْ إِلَى نَوْبِكَ فَخُذْهُ »	الْمِسُورُ	٨٠٩
« ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ »	عُمَرُ	٤٨٩
« اسْتَأَذَنَ الْعَبَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١٣١٤
« اسْتَكْبَرُوا مِنَ النَّعَالِ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٣٢٣
« اسْتَكْسَنَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَكَسَانِي »	عُثْبَةُ بْنُ عَبْدِ	٩٤
« اشْتَكَبَ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٧٠
« اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ »		٦٤٦ - ٦٤٥
« اطْرَحْ عَنْكَ هَذَا الْوَتْنَ »	عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ	٧٩٥ ، ٧٩١
« اطْلُبْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ »	سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ	٤٢٣ - ٤٢٢ ، ٤١٨
« اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ »	الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ	١٣٦٩ ، ١٣٦٧
« اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفُّوهُ فِي ثَوْبَيْهِ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	١٢٣٥ ، ١٢٣٨ ، ١٢٦٥ ، ١٣٦٢ ، ١٣٥١ ، ١٣٤٨
« اللَّهُ أَكْبَرُ ! خَرَبَتْ خَيْرٌ »	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	٨٤٥ - ٨٤٤
« اللَّهُمَّ أَكْثَرُ مَالَهُ وَوَلَدُهُ »	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	١٧٠

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ ، فَأَيُّ عَبْدٍ »	عَائِشَةُ	١٧٣
« اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ »	ابْنُ عَمْرٍو	٢٤٣
« اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ كَسَوْنِيهِ »	الْخُدْرِيُّ	٩٣٨ ، ٩٣٢
« الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	١٢٤٩ ، ٢٠٣ ، ١٦٤
« الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ »	سَمُرَةُ	١٢٤٩ ، ٢٠٤
« الْبَسْ حَدِيدًا وَعِشْ حَمِيدًا »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٩٤٠
« انْطَلِقْ مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَمَا تَرَجُلَ وَادَّهَنَ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	١٢٩٠
« انْطَلِقْ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَةٍ »	الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ	١١٢٣ ، ٣٢٣ ، ١٩٦
- ب -		
« بَعَثَ سَرِيَّةً فَأَصَابَهُمُ الْبَرْدُ »	ثَوْبَانُ بْنُ بُحْدَدٍ	٣٨٠ ، ٣٦٢ ، ٣٠١ - ٣٠٠
« بَلَّغْنِي أَنْكَ تَحْرِمُ أَشْيَاءَ ثَلَاثَةٍ »	أَسْمَاءُ	٥٢٩ ، ٢٢٧ ، ١٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٢
« بَيْنَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ غُرْبَانًا فَخَرَّ عَلَيْهِ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٨٦٤
« بَيْنَمَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِزَارَهُ إِذْ خُسِفَ بِهِ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١١٧٤ ، ٧٣٨ - ٧٣٧
« بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ فَصَّهُ فَضَّةً »	سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ	٤٢٤
- ت -		
« التَّشَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٠٧٤
« تَخْتَمُوا بِالْعَقِيقِ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ »	عَائِشَةُ	٤٣١
« تَخْتَمُوا بِالْعَقِيقِ فَإِنَّهُ يَنْفِي الْفَقْرَ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٤٣١
« تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ »		٦٩٣
« تَسَرُّوْا وَاتَرُّوْا »	أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ	١٧٦ ، ١٦٩
« تَعِيسَ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالِدُ الرَّهْمِ »		٩٦٠
« تَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ »		١١٠٤
« تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ »	الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ	٣٧٧ ، ٣٧٢ ، ٣٦٢
« تَوَضَّؤُوا مِنْ مَزَادَةِ امْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ »	عِمْرَانُ	١١٣٢ ، ١١٢٤
- ث -		
« ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »	أَبُو ذَرٍّ	٧١٥ - ٧١٤



طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ »	عُثْمَانُ	٣١٠
- ج -		
« جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ بُرْدَةٌ مَنُجُوجَةٌ »	سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ	١٨٧
« جَعَلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ »	شَرِيحُ بْنُ هَانِي	٣٨٨ ، ٣٥٧
- ح -		
« الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ »	النُّعْمَانُ	١٤٣٠ ، ٨٠٣ ، ٥٤٣ ، ١٢٢
« الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا »	مُعَاذُ بْنُ أَنَسٍ	٩٣٩ - ٩٣٨ ، ٩٣٣
« الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي مِنَ الرِّيَاسِ »	عَلِيٌّ	٩٣٢ ، ٧٥
« الْحَيَاءُ وَالْإِيمَانُ قُرْنَا جَمِيعًا »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٩٥٢
« الْحُمْرَةُ زِينَةُ الشَّيْطَانِ »	الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ	٢٣٥ ، ٢٣٣
« حِينَ تُوَفِّي سُحْيَ بُرْدٍ جَبَرَةٍ »	عَائِشَةُ	١٨٦
- خ -		
« خَالَفَ هَدَيْنَا هَذَيْنِ الْمَشْرِكَيْنِ »	الْمِسُورُ	٦٥٢ ، ٦٤٤
« خَالِفُوا الْيَهُودَ فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ »	أَوْسُ بْنُ ثَابِتٍ	٣٤١
« خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ	١٢١٥
« خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ	١٢١٤
« خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ	١٢٠٧
« خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ »	عَائِشَةُ	٩٠٩ ، ٧٧١ ، ٢١٠ ، ١٧٢ ، ٩٥
« خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَشِيخَةٍ »	أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ	١٦٩
« خَرَجَ مُتَبَدِّلًا مُتَوَاضِعًا »	ابْنُ عَبَّاسٍ	١٢٠٥
« خَرَجَ يَوْمًا يَسْتَسْقِي »	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٢١٤
« خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةٍ »	عَائِشَةُ	١٣٩٤
« خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ »	رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ	٢٣١
« خَمَرُوا وَجُوهَ مَوْتَانُكُمْ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	١٣٥٢ ، ١٢٦١
« خُذْنِي أَنْتِ وَبَنُوكَ مَا يَكْفِيكَ »	عَائِشَةُ	٥٨٦

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايَ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
- د -		
« دَخَلَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٦٤
« دَعَا بَمَاءٍ مِنْ عِنْدِ امْرَأَةٍ »	ابْنُ الْمُحَبِّقِ	١٣٢
« دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخُفَيْهِ يَلْبَسُهُمَا »	أَبُو أُمَامَةَ	٣٢٩ - ٣٣٠
« دَعُونِي مَا تَرَكْتُمْكُمْ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٩٧١ - ٩٧٢
« دَعُ مَا يَرِيكَ إِلَيَّ مَا لَا يَرِيكَ »	الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ	١١٤٠
- ذ -		
« ذِكَاةُ الْأَدِيمِ دِبَاغُهُ »	ابْنُ الْمُحَبِّقِ	١٣١ ، ١٤١
«الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَالْحَرِيرُ وَالِدِّيَّاجُ هِيَ»	حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ	٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٤ ، ٦٥٤
« الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الذَّهَبِ »	أُمُّ سَلَمَةَ	٥٥٠
- ر -		
« رَأَى خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	٤١٠ ، ١٤٣٨
« رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي يَوْمَ الْفَتْحِ »	ابْنُ السَّائِبِ	٣٤١ - ٣٤٢ ، ٣٤٥
« رَأَى النَّبِيُّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ »	زَيْدُ بْنُ نَابِتٍ	١٢٨٩ - ١٢٩٠
« رَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى نَوْثَيْنِ مُعْصَفَرَيْنِ »	ابْنُ عَمْرٍو	١٤٤٥ ، ١٤٣٤ ، ٦٧١ ،
« رَأَى عَلَى رَجُلٍ مِنْ آلِ عُطَارِدٍ قَبَاءً »	ابْنُ عُمَرَ	١١٤ ، ١٤١٨
« رَأَى عُمَرُ حُلَّةَ سَيِّرَاءٍ تَبَاغُ »	ابْنُ عُمَرَ	١١٢ ، ١١٩٢
« رَأَى فِي يَدِ رَجُلٍ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ »	عُمَرُ	٤١٩ ، ٤٩٥
« رَأَى فِي يَدِ رَجُلٍ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٤٠٤
« رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصْنَعُ مِثْلَ هَذَا »	حَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٣٤٠ ، ٣٥٤
« رَأَيْتُ بِشِمَالَ النَّبِيِّ ﷺ وَيَمِينِهِ »	سَعْدٌ	٢٠٥
« رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِعَمِي يَخْطُبُ »	عَامِرُ بْنُ عَمْرٍو	٢٢١
« رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ »	وَهْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٢٢٠
« رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي لَيْلَةٍ »	ابْنُ سَمُرَةَ	٢٢٢

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٢٩٦
« رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرْنِي »	عَائِشَةُ	١٧٣
« رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَشْرَبُ قَائِمًا »	عَائِشَةُ	٣٤٢ ، ٣٣٩
« رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ »	ابْنُ مَسْعُودٍ	٣٤٠
« رَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّنِيَّةَ »	عُبَيْدُ بْنُ جُرَيْجٍ	٣٢٣
« رَبَطَ ثَمَامَةُ بْنُ أَنَالٍ فِي سَارِيَةٍ »		١١٣٧
« رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي لِبَاسِ الْحَرِيرِ »	الشَّعْبِيُّ	٥٢٣
« رَخَّصَ لِرِغَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتِ »		١٣١٤
« رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٥١٥ ، ٥١٩ ، ٥٢٥ ، ٦٣٨ ، ١١٥٣ ، ١١٤٦
« رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ »	وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ	١٠٧٢-١٠٧١
« رُبَّمَا مَشَى فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ »	عَائِشَةُ	٣٣٦
« الرُّكْبَةُ مِنَ الْعَوْرَةِ »	عَلِيٌّ	٨٣٧
« رُمِيَ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فِي صَدْرِهِ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٢٨٥
« رُمِيَ عَلَيْهِ وَهُوَ سَاجِدٌ فِي الصَّلَاةِ »		١١٠٦
- ز -		
« زَمَلُوهُمْ بِدَمَائِهِمْ »	ابْنُ نَعْلَةٍ	١٢٨٧ ، ١٢٨٥
« زِنْ وَأَرْجِحْ »	سُوَيْدُ بْنُ قَيْسٍ	١٧٧
- س -		
« سَتَرُ مَا بَيْنَ أَعْيُنِ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٩٤٤
« السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	١٣١٨ ، ١٣٢٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٧
« سَفَهُ الْحَقِّ ، وَغَمَصُ النَّاسِ »	ابْنُ عَمْرٍو	٧٩
« سَيَكُونُ رِجَالٌ مِنْ أُمَّتِي يَأْكُلُونَ »	عَائِشَةُ	٩٢٩
« سُبْحَانَ اللَّهِ ! لَا مِنْ اللَّهِ اسْتَحْيُوا »	ابْنُ الْحَارِثِ	٨١١
« السُّرَّةُ مِنَ الْعَوْرَةِ »	ابْنُ جُرَيْجٍ	٨٣٨

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الْراوِي	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
- ش -		
« شَقَّقَهُ حُمْرًا بَيْنَ الْفَوَاطِمِ »	عَلِيٌّ	١١٣
« شَكَوَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمَلَ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٥١٥
« الشُّهَادَةُ سَبْعٌ »	جَابِرُ بْنُ عَتِيكَ	١٢٧٦
« الشُّهَادَةُ خَمْسَةٌ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٢٧٥
« شِيرَارُ أُمَّتِي الَّذِينَ غَدُوا بِالنَّعِيمِ »	فَاطِمَةُ	٩٢٩
- ص -		
« الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ »	أَبُو ذَرٍّ	٣٨٥
« صَلَّى الصَّلَوَاتِ يَوْمَ الْفَتْحِ بَوْضُوءٌ »	بُرَيْدَةُ	٣٥٧
« صَلَّى جَابِرٌ فِي إِزَارٍ قَدْ عَقَدَهُ »	ابْنُ النُّكْدِرِ	١٠٣٩ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٠
« صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ بَعْضُهُ عَلَيَّ »	عَائِشَةُ	١٠٢٤ ، ١٠٢٢
« صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي »		١١٠٠ ، ١٠١٦
« صَلَّى الصَّلَاةَ لَوْفَتِهَا »	أَبُو ذَرٍّ	٨٥١
« صَنَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بُرْدَةً »	عَائِشَةُ	٢٠٩ ، ٩٣-٩٢
« الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ »		٥٠٠
« صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٨٨٦
- ط -		
« الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	١٢٧٦
« طَافَ النَّبِيُّ ﷺ مُضْطَبَعًا بِبُرْدٍ »	يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ	٢٠٧
« طَفِقَ يَطْرُحُ حَمِيصَةً لَهُ عَلَيَّ وَجْهَهُ »	عَائِشَةُ	٢٠٠
« طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِخُرْمِهِ حِينَ »	عَائِشَةُ	١٤١٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٢
- ع -		
« عَلَى الْمَنِيرِ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ »	عَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ	٢٥٧ ، ٢٤٧
« عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ »	الْخُدْرِيُّ	١١٩١-١١٩٠
« عَلَيْكُمْ بِالْبَيَاضِ مِنَ الثِّيَابِ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	١٢٥٠ ، ٢٠٤
« عَلَيْكُمْ بِلِبَاسِ الصُّوفِ »	أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ	٩١٦

رقم الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٨٣٨	الحذري	« عَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرْتِهِ وَرُكْبَتِهِ »
١٠٧٩	أبو هريرة	« الْعُطَّاسُ مِنَ اللَّهِ »
- غ -		
٨٥٧	ابن عباس	« غَطُّوا عَوْرَتَهُ ، فَإِنَّ حُرْمَةَ عَوْرَةٍ »
٨٢٤	ابن عباس	« غَطَّ فَحِذِّكَ فَإِنَّ فَحِذَ الرَّجُلِ مِنْ »
١٤٣٦ ، ٨٥٥ ، ٨٢٣	جرهد الأسلمي	« غَطَّ فَحِذِّكَ فَإِنَّهَا مِنَ الْعَوْرَةِ »
٨٢٥	ابن جحش	« غَطَّ فَحِذِّكَ »
٦٨٢	أبو هريرة	« غَيْرُوا الشَّيْبَ ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ »
- ف -		
١٠٠٥ ، ٩٩٩ ، ٩٨٩ ، ٩٨٢	عمرو بن سلمة	« فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَ »
١٤١ ، ١٣١	ابن المحب	« فَإِنَّ دِبَاعَهَا ذَكَاتُهَا »
٣٥٥	حذيفة بن اليمان	« فَاتَّهَى إِلَى سِبَاطَةِ قَوْمٍ »
٨٤٥	أنس بن مالك	« فَانْحَسَرَ الْإِرَارُ »
٨٣٢	علي	« فَاَنْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَعَهُ عَلِيٌّ وَزَيْدٌ »
٢٧٩	عائشة	« فَبَيْنَا نَحْنُ يَوْمًا جُلُوسٌ فِي بَيْتِنَا إِذْ »
١٧٨	أبو هريرة	« فَجَلَسَ إِلَى الْبِرَّازِ »
١٧٤	علي	« فَدَعَا النَّبِيُّ بِرِدَائِهِ ، ثُمَّ انْطَلَقَ »
٢٧١	رؤكنة	« فَفَرَّقُوا مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ الْعَمَائِمِ »
٨١٠	جابر بن عبد الله	« فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَّامَ إِلَّا »
٣٣٠ - ٣٢٩	أبو أمانة	« فَلَا يَلْبَسُ خَفَّيْهِ »
٢٠٠ - ١٩٩	حذيفة بن اليمان	« فَلَمَّا أَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ بِخَيْرِ الْقَوْمِ »
٩٢٨	جابر بن عبد الله	« فَرَأَشَ لِلرَّجُلِ ، وَفَرَأَشَ لَامْرَأَتِهِ »
١٢٢٣	عائشة	« فِي كَمْ كَفْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ ؟ »
- ق -		
١٤١٩	ابن عباس	« قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ »
١٤٢٠	أبو هريرة	« قَاتَلَ اللَّهُ يَهُودَ »

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« قَالَ : قَدْ فَعَلْتُ »	ابنُ عَبَّاسٍ	١١١١
« قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ سَفَرٍ وَقَدْ »	عَائِشَةُ	٧٨٤ ، ٧٦٠
« قَدْ خَبَأْتُ لَكَ هَذَا »	ابنُ أَبِي مُلَيْكَةَ	١٩٥
« قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ اسْتَسْقَى »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ	١٢١٠
« قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبِيَّةً وَلَمْ يُعْطِ »	الْمِسْوَرُ	١٩٤
« قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَيْنِ »	أَبُو غَابِرٍ	٩٠٨
« قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ »		٦٣٨ ، ٥٣٢
- ك -		
« كَانَ أَحَبُّ الثِّيَابِ أَنْ يَلْبَسَهَا الْحَبِيرَةُ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	١٢٥١ ، ٢٠٦ ، ١٨٥
« كَانَ إِذَا اعْتَمَّ سَدَلَ عِمَامَتِهِ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٢٥٧ ، ٢٥٢
« كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَدُا »	عَائِشَةُ	٣١١
« كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ حَرَّكَ خَاتَمَهُ »		٤٨٦
« كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٤٨٠
« كَانَ إِذَا لَبَسَ قَمِيصًا بَدَأَ بِمِائِمِهِ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٩٤١
« كَانَ النَّبِيُّ قَاعِدًا فِي مَكَانٍ فِيهِ مَاءٌ »	أَبُو مُوسَى	٨٣١
« كَانَ النَّاسُ يَنْتَابُونَ الْجُمُعَةَ »	عَائِشَةُ	١٩٩
« كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٤٦٥
« كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٤٧٠
« كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيدٍ مُلَوًى »	مُعَيْقِبُ	٤٢٥ ، ٤١٨
« كَانَ خَاتَمُهُ مِنْ فِصَّةٍ وَكَانَ فَصُّهُ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٤٣٦
« كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا »	مِمْوَنَةُ	١٠٢٣
« كَانَ رَجَالٌ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ عَاقِدِي »	سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ	٩٩٩ ، ٩٨٧ ، ٩٨٠
« كَانَ لِنَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ قَبَالَانِ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٣٢١
« كَانَ لِنَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ قَبَالَانِ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٣٢٢
« كَانَ لِنَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ قَبَالَانِ مَثْنِي »	ابنُ عَبَّاسٍ	٣٢١
« كَانَ لِي غَنَمٌ بِأَحْدٍ »	الْعَالِيَةُ	١٤١

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« كَانَ مُضْطَجِعًا فِي بَيْتِهِ كَاشِفًا عَنِ »	عَائِشَةُ	٨٤٩
« كَانَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا »	صَفْوَانُ	٣٨٨ ، ٣٨٣
« كَانَ يَتَّبِعُ الْحَرِيرَ مِنَ الثِّيَابِ فَيَنْزِعُهُ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٥٠٨
« كَانَ يَتَخْتَمُ فِي بَسَارِهِ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٤٦٦
« كَانَ يَتَخْتَمُ فِي يَمِينِهِ »	ابْنُ جَعْفَرٍ	٤٦٢
« كَانَ يَتَخْتَمُ فِي يَمِينِهِ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٤٦٢
« كَانَ يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ الْعِمَامَةُ »	عَطَاءُ	٢٩٧
« كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلِي »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٢٤٤
« كَانَ يَخْطُبُنَا إِذَا جَاءَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ »	بُرَيْدَةُ	٢٢٥
« كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُطْلَعَ مِنْ نَعْلَيْهِ شَيْءٌ »	سَعْدُ بْنُ زِيَادٍ	٣٣٧
« كَانَ يَكْرَهُ السَّدْلَ فِي الصَّلَاةِ »	ابْنُ مَسْعُودٍ	١٠٦٣
« كَانَ يَلْبَسُ الْقَلَانِسَ تَحْتَ الْعَمَائِمِ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	٢٧٠
« كَانَ يَلْبَسُ بُرْدَةَ الْأَحْمَرِ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١١٩١ ، ٢٢٢
« كَانَ يَلْبَسُ خَاتَمَهُ فِي بَسَارِهِ »	الْحُدْرِيُّ	٤٦٧-٤٦٦
« كَانَ يَلْبَسُ خَاتَمَهُ فِي يَمِينِهِ »	أَبُو سَلَمَةَ	٤٦١
« كَانَ يَلْبَسُ قَمِيصًا فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	١٦٥
« كَانَ يَلْبَسُ مِنَ الْقَلَانِسِ فِي السَّفَرِ »	عَائِشَةُ	٢٧٠
« كَانَ يَلْبَسُ يَوْمَ الْعِيدِ بُرْدَةَ الْأَحْمَرِ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	١١٩١ ، ٢٢١
« كَانَ يُنْقَلُ مَعَهُمُ الْحِجَارَةُ لِلْكَعْبَةِ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٨١٢
« كَانَ يَنْهَى عَنِ الْإِرْقَاءِ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ	٩٠٧ ، ٣٢٥-٣٢٤
« كَانَ يُحِبُّ التَّيْمَنَ فِي طَهْوَرِهِ »	عَائِشَةُ	٩٤١ ، ٣٣٠
« كَانَ يُحِبُّ الْخَضْرَاءَ »	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	٢٠٨-٢٠٧
« كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٠٢٦
« كَانَ يُصْغِي إِلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ مُجَاوِرٌ »	عَائِشَةُ	١١٩٩
« كَانَ يُكْثِرُ الْقِنَاعَ »	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	٢٧٩
« كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ ثُمَّ تَقْتَرِصُ »	عَائِشَةُ	١٠٩٧

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاءَ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٨٧٥ ، ٨٦٤ - ٨٦٣
« كَانَتْ قَبِيْعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	٥٥٢
« كَانَتْ نَعْلُهُ مَخْصُوفَةً »		٣٢١
« كَانَتْ يَدُكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »	أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدٍ	١٦٥
« كَتَبَ إِلَيَّ جُهَيْنَةُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ »	ابْنُ عُكَيْمٍ	١٥٠
« كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ عَلَى رَأْسِهِ »		١٢٨٢
« كَمْ مِنْ أَشْعَثَ أَغْبَرَ »		٥٣
« كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَمُّ »	أَبُو عَبْدِ السَّلَامِ	٢٥٣
« كَفَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَاجٍ »	حَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٢٢٧
« كَفَنَ فِي بُرْدَيْنِ وَقَمِيصٍ »		١٢٢٩
« كَفَنَ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَاجٍ نَجْرَانِيَّةٍ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	١٢٢٧
« كَفَنَ فِي حُلَّةٍ يَمَانِيَّةٍ »	إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ	١٢٢٨
« كَفَنَ فِي سَبْعَةِ أَنْوَاجٍ »	عَلِيٌّ	١٢٣٣ - ١٢٣٢
« كُلُّوا وَاشْرَبُوا وَالْبَسُوا »	ابْنُ عَبَّاسٍ	٩٢٤ ، ٧٤٠ ، ٧٧
« كُلُّ شَيْءٍ مَسَّ الْأَرْضَ مِنَ الثِّيَابِ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٧١٢
« كُلُّ مُصَوَّرٍ فِي النَّارِ = فَاصْنَعِ الشَّجَرِ »	ابْنُ عَبَّاسٍ	١٤٢٠ ، ٧٨٤ ، ٧٧٨ ، ٧٧٧
« كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ »	أَبُو ذَرٍّ	٩٣٢ - ٩٣١
« كُمْ سَفَتَ إِلَيْهَا ؟ »	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	٦٦٧
« كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَدْرٍ »	حَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٩٠ - ١٨٩
« كُنَّا نَعْرُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »	حَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٥٩١
« كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصِيبُ »	حَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١١٢٦
« كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنْاءٍ »	عَائِشَةُ	٨٧٢
« كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ »	أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ	٩٠٩ ، ١٨٤ ، ١٧٤
« كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي »	عَائِشَةُ	١٤٠٢
« كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ »	عَائِشَةُ	١٤٠١ ، ١٢٩١
« كُنْتُ عَاشِرَ عَشْرَةٍ فِي مَسْجِدٍ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٢٥٣



طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّأَوِي	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« كُنْتُ عِنْدَ زَيْنَبَ امْرَأَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »		٢٣٠
- ل -		
« لَا تُسَبِّلْ إِزَارَكَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ »	سَعْيَانُ بْنُ سَهْلٍ	٧١٦
« لَا أَرْكَبُ الْأَرْجُوَانَ »	عِمْرَانُ	١١٩
« لَا أَلْبِسُهُ أَبَدًا »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٤٦٣
« لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى »		٦٤٤
« لَا تَرْكَبُوا الْخَزَّ وَلَا النَّمَارَ »	مَعَاوِيَةُ	١٢٧ ، ١٤٢
« لَا تَزُولُ قَدَمًا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى »	أَبُو بَرَزَةَ	٩٢٦
« لَا تَسْتَضِيئُوا بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٤٥١
« لَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ »	حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ	٥٥٠ ، ٥٦٤
« لَا تَشْرَبُوا فِي إِنَاءِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ »	حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ	٥١٢
« لَا تَصْحَبْ الْمَلَائِكَةَ رُفْقَةً فِيهَا جَرَسٌ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٤٩٦
« لَا تَصْحَبْ الْمَلَائِكَةَ رُفْقَةً فِيهَا جِلْدٌ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٢٧
« لَا تَقُلْ عَلَيْكَ السَّلَامُ »	جَابِرُ بْنُ سَلِيمٍ	٧٠٨ ، ٧٣٧
« لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ »	عُمَرُ	٥٠٧
« لَا تَلْبَسُوا الْعَمَائِمَ وَلَا الْقُمُصَ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١٣٤٢
« لَا تَبَاشِرِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ »	ابْنُ مَسْعُودٍ	٨١٩
« لَا تَبْرُزْ فَيْحَكَ وَلَا تَنْظُرَنَّ إِلَى فَيْحِي »	عَلِيٌّ	٨٢٧ ، ٨٥٥
« لَا تَتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ »	عَلِيٌّ	٨١٥
« لَا تَغَالُو فِي الْكَفَنِ »	عَلِيٌّ	١٢٥٦
« لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوَرٍ »		٤٩٩ ، ٩٧٩
« لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ »	عَبَّابُ	١٢٣٦ - ١٢٣٧
« لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ »	عَلِيٌّ	٨٠٩ ، ٩٨٤
« لَا يَجِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ بِمَكَّةَ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٣٦٦ ، ١٣٧١
« لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ »		٨٨٠
« لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ »	ابْنُ مَسْعُودٍ	٧٩ ، ٦١٨ ، ١١٩٨

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« لَا يَصْلُحُ مِنَ الذَّهَبِ شَيْءٌ »	أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ	٥٣٧ ، ٤٣٨
« لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِحِمَارٍ »	عَائِشَةُ	٩٧٧
« لَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ »	ابنُ عُمَرَ	١٧٦ ، ١٩٢ ، ٢٤٨ ، ٣٢٣ ، ٢٩٠ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٨ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٧ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٨ ، ١٣٦١
« لَا يَمْسِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٣٣٢
« لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ »	عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ	١١٥١
« لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ »	الْخُدْرِيُّ	٨٠٩ ، ٨١٦
« لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٠١٠ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٨
« لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللَّهِ سِتُّ حِصَالٍ »	الْمِقْدَامُ	١٢٨٢
« لَبَسَ حَاتِمٌ فَصَّةً »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٣٩٦ ، ٤٣٦ ، ٤٤٣ ، ٤٦٠ ، ٥٥٢ ، ٦٣٧
« لَبَسَ يَوْمًا قَبَاءً مِنْ دِيْنَاجٍ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١١٥٢
« لَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ »	الْخُدْرِيُّ	٦٤٢
« لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٢٨٥
« لَعَنَ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ »	ابنُ عَبَّاسٍ	٤٧٦ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ ، ٦٢٩
« لَعَنَ النَّبِيُّ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ »	أَسْمَاءُ	٢٨٦
« لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ يَلْبَسُ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٦٣٠
« لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَةَ »	عَائِشَةُ	٣٢٦ ، ٣٣٨ ، ٦٣١ - ٦٣٢
« لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُحَنِّثِي الرِّجَالِ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٦٣١
« لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي »	ابنُ عَبَّاسٍ	١٧٤ ، ١٨٣
« لَقَدْ رَأَيْتُ عَلِيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ »	ابنُ عَبَّاسٍ	٩٥ ، ٩٢١
« لَقَدْ قُلْتُ كَلِمَةً لَوْ مُرِجَتْ »	عَائِشَةُ	٦٢٤
« لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ اسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ	١٢١٦
« لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى كِسْرَى »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٤٠١

رقم الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٠٠	أنس بن مالك	« لَمَّا وَلَدَتْ أُمُّ سَلِيمٍ »
١٦٣	أُمُّ سَلَمَةَ	« لَمْ يَكُنْ نَوْبُ أَحَبِّ إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ »
١٤٤٥ ، ٧٩٤ ، ٧٩٠	عائشة	« لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيْبُ »
٨١٨	سهل بن سعد	« لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ لَطَعَنْتُ »
١٢٤٤	أنس بن مالك	« لَوْلَا أَنْ تَجِدَ صَفِيَّةً فِي نَفْسِهَا »
٣٤٨	عائشة	« لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ »
٣٢٠		« لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي »
٥٠٩ ، ١١٦ ، ١١٥	أبو مالك	« لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَجِلُّونَ »
٨٠٢	ابن مسعود	« لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَانِ وَلَا اللَّعَانِ »
٦٣٠	ابن عمر	« لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِالرِّجَالِ مِنْ »
٤٩٣ ، ٣٢٧ ، ٢٨٤ ، ٢٧٦		« لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِغَيْرِنَا »
١٤٢٥-١٤٢٤	عبد الله بن عمر	« لُعِنَتِ الْخَمْرُ عَلَى عَشْرَةِ أَوْجُهٍ »
- م -		
٥٥٦	أبو الدرداء	« مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ »
١١٧٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٠ ، ٧١١	أبو هريرة	« مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فَفِي »
١٤٢٨		
٧٨٢ ، ٧٦٠	عائشة	« مَا بَالُ هَذِهِ النَّمْرُوقَةِ »
٧١٢-٧١١	ابن أبي رواد	« مَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِي النَّارِ »
٧١٢	أبو هريرة	« مَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فَفِي »
١٢٧٥	أبو هريرة	« مَا تَعْدُونَ الشَّهِيدَ فِيكُمْ »
٦٦٤	يعلى بن مرة	« مَا حَمَلَكَ عَلَى الْخُلُقِ »
٥٨٢	ابن مسعود	« مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا »
٢٢٠	البراء بن عازب	« مَا رَأَيْتُ أَحْسَنَ فِي حُلَّةٍ حَمَرَاءَ »
٨٧٠-٨٦٩	عائشة	« مَا رَأَيْتُ فَرَجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَطُّ »
٩٢٢-٩٢١	عائشة	« مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ مُنْذُ قَدِيمِ الْمَدِينَةِ »

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الْراوِي	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« مَا عَلَيَّ أَحَدِكُمْ إِنْ وَجَدَ سَعَةً »	عائشة	١١٩٠
« مَا عَلَيَّ أَحَدِكُمْ لَوْ اشْتَرَى ثَوْبَيْنِ »	عبد الله بن سلام	١٢٠٣ ، ١١٨٩
« مَا عَلَيَّ أَهْلُهَا لَوْ اتَّفَعُوا بِأَهَابِهَا »	ابن عباس	١٥٧
« مَا فَعَلْتَ الرَّبِطَةَ ؟ »	ابن عمرو	١٤٤٥ ، ٦٥٨
« مَا فَوْقَ الرُّكْبَتَيْنِ مِنَ الْعَوْرَةِ »	أبو أيوب	٨٣١
« مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْجَهْدَ قَدْ بَلَغَ بكَ »	كعب بن عجرة	١٣٠٤ - ١٣٠٣
« مَا كُنْتُ أَرَى بِاطْنِ الْقَدَمَيْنِ »	علي	٣٨٧
« مَا لِي وَلِلدُّنْيَا »	ابن عباس	٩٠٩
« مَا هَذَانِ الْيَوْمَانِ ؟ »	أنس بن مالك	١١٨٧
« مَاتَتْ شَاةٌ لِسَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ »	ابن عباس	١٤٩
« مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ ، فَدَبَعْنَا مَسْكَهَا »	سودة	١٤٠
« مَا لَكَ لَمْ تَلْبَسِ الْقُبْطِيَّةَ ؟ »	أسامة بن زيد	٨٨٧
« مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حُلِيَّةَ أَهْلِ النَّارِ ؟ »	بريدة	٥٤٧ ، ٤٩٣ ، ٤٧٢ ، ٤٢٠ ، ٣٩٧
« مَثَلُ عُروَةٍ مَثَلُ صَاحِبِ يَاسِينٍ »		٧٤١
« مَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي قَدْ سَدَلَ »		١٠٦٣
« مَرَّ عَلَيَّ النَّبِيُّ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ »	ابن عمرو	١٤٤٠ ، ٦٦٠ ، ٢٢٨
« مَسَحَ عَلَيَّ الْخُفَّيْنِ »	ابن أبي رُقاص	٣٥٥
« مَسَحَ عَلَيَّ الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارَ »	بلال بن رباح	٣٥٥ ، ٢٩٩ ، ٢٤٤
« مَنْ اسْتَحَدَّ ثَوْبًا ، فَلَيْسَ »		٩٣٤ ، ٧٥
« مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ »	عبد الله بن عمر	١١٥٥
« مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ »	أبو أيوب	١١٨٩
« مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَحْسَنَ »	أبو ذر	١١٩٠
« مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ »	صفية	٩٧٨
« مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً »	جابر بن عبد الله	٥٨٩
« مَنْ أَسْبَلَ إِزَارَهُ فِي صَلَاتِهِ خِيَلَاءَ »	ابن مسعود	١١٧٠
« مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لَهُ »	عائشة	٥٨٨

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« مَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ نِعْمَةً »	عِمْرَانُ	٨٤ ، ١٠٤ ، ٩١٦ ، ٩٢٣ ، ١١٩٨
« مَنْ تَحَلَّى أَوْ حُلِيَ بِخَرِّ بَصِيصَةٍ »	ابْنُ عَنَمٍ	٤٣٩ ، ٥٣٧
« مَنْ تَخَتَّمَ بِالْعَقِيقِ لَمْ يَزَلْ يَرَى خَيْرًا »	فَاطِمَةُ	٤٣٢
« مَنْ تَرَكَ اللَّبَاسَ تَوَاضَعًا لِلَّهِ »	مُعَاذُ بْنُ أَنَسٍ	٦١٨ ، ٩٠٥
« مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	
		٨٠١ ، ٣
« مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ إِلَّا »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٧٢٢
« مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا = إِنَّكَ لَسْتَ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٧٠٥ ، ٧١٠ ، ٧٢١ ، ٧٤٧
		١١٧٢
« مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مَخِيلَةً لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٧٠٦ ، ٧١٤
« مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ يَقُولُ قَائِمًا »	عَائِشَةُ	٣٥٦
« مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْآخِرِ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٨٠٣
« مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ »	الْخُدْرِيُّ	١٤٣٢ ، ١٤٣٨
« مَنْ رَغِبَ عَنِ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي »	أَبُو أَيُّوبَ	٩١١
« مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ »		١٢٨٣
« مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً »	جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٩٠
« مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي نَعْلَيْهِ فَلْيُصَلِّ »	ابْنُ أَبِي لَيْلَى	٣٤٢
« مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا »	ابْنُ عَبَّاسٍ	٧٧٨
« مَنْ صُرِعَ عَنْ دَابَّتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ »	عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ	١٢٧٦
« مَنْ عَلَّقَ تَعِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ »	عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ	٤٢٧
« مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا »	عَائِشَةُ	٤٩٢ ، ٩٨٥ ، ١١٥٧
		١١٧٤ ، ١١٨١
« مَنْ غَفَرَ جَوَادُهُ وَأَهْرَبَقَ دَمُهُ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٢٨١
« مَنْ فَصَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَاتَ »	أَبُو مَالِكٍ	١٢٧٧

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ »	سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ	١٢٧٨
« مَنْ قُتِلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ »	ابنُ عَبَّاسٍ	١٢٧٨
« مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ »	عَائِشَةُ	١٣٩٣-١٣٩٤
« مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١٤١٠ ، ١٣٩٣
« مَنْ كَانَ لَهُ ثَوْبَانِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١٠٣٣
« مَنْ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا »	ابنُ عَبَّاسٍ	٩٣٦
« مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٥٠٧
« مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٦٠٨
« مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٣١٩ ، ١٣٣١
« مَنْ وَطِئَهُ خِيَلَاءَ وَطِئَهُ فِي النَّارِ »	هَبِيبُ بْنُ مُغْفَلٍ	٧٠٦
« مَوْتُ الْغَرِيبِ شَهَادَةٌ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١٢٧٧
« الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسَ ثَوْبِي »	عَائِشَةُ	٢٨٧ ، ٩٢٧
« مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ لَسْتُمْ سِنِينَ »	عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ	٨٥٦
« الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٥٧٧
« الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ مَكَّةَ »	ابنُ عَبَّاسٍ	٥٧٨
« مِنْ السُّنَّةِ إِذَا جَلَسَ الرَّجُلُ أَنْ يَحْلَمَ »	ابنُ عَبَّاسٍ	٣٣٧
- ن -		
« النَّاسُ مَعَادُونَ ، خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٩٥٠
« النَّعْلُ وَالْخَاتَمُ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٣٩٩
« نَعَمْ ! إِذَا لَمْ يَرِ فِيهِ أَدَى »	مُعَاوِيَةُ	١٠٩٩
« نَعَمْ ! إِلَّا أَنْ تَرَى فِيهِ شَيْئًا تَغْسِلُهُ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٠٩٩
« نَعَمْ ! وَأَزْرَرَهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ »	ابنُ الْأَكْوَعِ	٩٨٣-٩٨٤ ، ١٠٤٢
« نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آيَةِ »	حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ	٥٠٧
« نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَيَائِرِ الْحُمْرِ »	الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ	١١٨ ، ١٢٧ ، ١٤٢ ، ٢٣٤
« نَهَانِي ... وَلَا أَقُولُ نَهَاكُمْ »	عَلِيٌّ	٦٥٨-٦٥٩ ، ٦٧٧
« نَهَانِي أَنْ أَتَخَتَّمُ فِي أُصْبَعِي هَذِهِ »	عَلِيٌّ	٤٧٠

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّائِي	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« نَهَانِي عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ »	عَلِيٌّ	٢٣٤
« نَهَى أَنْ يَتَزَعَفَرَ الرَّجُلُ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٦٦١
« نَهَى أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرَمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٦٦٢
« نَهَى أَنْ يَتَّعِلَ الرَّجُلُ قَائِمًا »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٣٢٨
« نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ فِي لِحَافٍ »	بُرَيْدَةُ	١٠١٧
« نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَرِيرِ »	الْمُقَدِّمُ	١٤٢ ، ١٢٨
« نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُقَدِّمِ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٦٦٠ ، ٢٣٨ ، ٢٣٣
« نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ جُلُودٍ »	أَبُو الْمَلِيحِ	١٤٢ ، ١٢٦
« نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَشْرِ »	أَبُو رِيحَانَةَ	٤٠٠ ، ١٢٠
« نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا قَدَرُ أَصْبَعَيْنِ »	عُثْمَانُ	٥٢٩
« نَهَى عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ وَخَاتَمِ الْحَدِيدِ »	ابْنُ عَمْرٍو	٤٢١
« نَهَى عَنِ السِّدْلِ فِي الصَّلَاةِ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٠٦١ ، ١٠٦٧ ، ١٠٧٥
		١٠٧٧
« نَهَى عَنِ الشُّهْرَتَيْنِ ؛ أَنْ يَلْبَسَ »	كِنَانَةُ بْنُ نَعِيمٍ	٩٦٠ ، ٦١٦ ، ٦١٠
« نَهَى عَنِ الشُّهْرَتَيْنِ ؛ دِقَّةِ الثِّيَابِ »	زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ	٦١٠
« نَهَى عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٥٣٧ ، ٤١٠
« نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ »	عُمَرُ	٥٢٨
« نَهَى عَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ إِلَّا مُقْطَعًا »	مُعَاوِيَةُ	٥٥٣ ، ٥٣٨ ، ٥٣٧ ، ٤٣٩
« نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ »		٦٥٧
« نَهَى عَنِ لِبْسَتَيْنِ ؛ أَنْ يَحْتَبِي »	أَبُو هُرَيْرَةَ	١٠٥٣ ، ١٠٥٠
« نَهَى عَنِ لِبْسَتَيْنِ ؛ الصَّمَاءِ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١٠٥٤ ، ١٠٥٠
« نَهَى عَنِ لِبْسَتَيْنِ وَبِيعَتَيْنِ »	الْخَذْرِيُّ	١٠٥٣ ، ١٠٤٩ - ١٠٤٨
« نَعَمْ الرَّجُلُ أُسَيْدٌ بْنُ حُضَيْرٍ »	عَلِيٌّ	٦٤٦
« نَعَمْ الرَّجُلُ خُرَيْمُ الْأَسَدِيِّ لَوْلَا »	فَيْسُ بْنُ بَشِيرٍ	٧٤٢ ، ٧٢٠ - ٧١٩
- ه -		
« هَاجَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَلْتَمِسُ »	خَبَّابٌ	١٢٤٣ ، ١٢٣٦

طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« هَذَا ثَوْبٌ لَا يُؤَدَّى شُكْرُهُ »	مُوسَى الْحَارِثِيُّ	٢٧٨
« هَذَا شَرٌّ ، هَذَا حَلِيَّةُ أَهْلِ النَّارِ »	ابنُ عَمْرٍو	١٤٤١ ، ٤١٩
« هَذَا مَوْضِعُ الْإِزَارِ »	حُدَيْفَةُ	٧١٧ ، ١٧١
« هَذَا وَضُوءٌ مَنْ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٢٩٤
« هَذِهِ حَبَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَتْ »	أَسْمَاءُ	٥٢٩
« هَذِهِ كَرَامَةٌ أَكْرَمَنِي اللَّهُ بِهَا »	ابنُ عَبَّاسٍ	٣٣٠
« هَكَذَا يَا ابْنَ عَوْفٍ اعْتِمِ فَإِنَّهُ أَغْرَبُ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٥٩٧ ، ٢٦٨ ، ٢٥٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٠
« هَلَّا أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا فَدَبَعْتُمُوهُ »	ابنُ عَبَّاسٍ	١٥٨ ، ١٤٩ ، ١٤٧ ، ١٣٩
« هَلَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِأَهَابِهَا »	ابنُ عَبَّاسٍ	١٥٧
« هَلْ تَدْرِي فِيْمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى »	ابنُ عَبَّاسٍ	٢٥٧
« هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٦٥
- و -		
« وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ »	ابنُ عَمْرٍو	٦٧٣ ، ٢١٢
« وَأَرْجِعْ مِنْهُمَا وَعَلَى بُرْدَتَانِ »	سَلَمَةُ	١٨٥
« وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكْلَ »	ابنُ عَبَّاسٍ	١٤٢٢
« وَبَيْنَ يَدَيْهِ غَنِيمَةٌ يَقْسِمُهَا »	الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ	٤١٢
« وَحَوْلَ رِذَائِهِ فَجَعَلَ عَطَافُهُ الْأَيْمَنَ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ	١٢١٣
« وَضَّأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٣٠١
« وَعَلَيْهِ بُرْدَانِ أَخْضَرَانِ »	أَبُو رَمْثَةَ	٢٠٧ ، ١٨٤
« وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَخْضَرَانِ »	أَبُو رَمْثَةَ	٢٠٩
« وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ »	الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ	٦٧٢ ، ٢١٩
« وَكَانَتْ عَلَى بُرْدَةٍ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٠١٤ - ١٠١٣
« وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ »	ابنُ عَبَّاسٍ	١٣٥٤
« وَلَقَدْ رَأَيْتَنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ »	عُتْبَةُ بْنُ غَزْوَانَ	١٧٠
« وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ فَالْعُثْرَا بِهَا »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٥٥٥ ، ٥٥١ ، ٥٤٧ ، ٤٧٤ ، ٤٧٣
« وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٧٨٣ ، ٧٨٠



طَرَفُ الْحَدِيثِ	الرَّوَايِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ »	البراء بن عازب	١١٨
« وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى فِرَاشِهِ »	عائشة	٨٤٨
« وَهِيَ قَائِمَةٌ تَنْظُرُ مَا يُصْنَعُ بِمَائِهَا »	عمران	١١٢٥
« وَيَحْكُ مَا هَذِهِ !؟ »	عمران	٤٢٨-٤٢٧
- ي -		
« يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدَّنِي »	أبو هريرة	٩٣٤
« يَا بُنَيَّ لَوْ رَأَيْنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ »	أبو موسى	٩٣
« يَا رَسُولَ اللَّهِ ! اعْطِنِي قِمِصَكَ »	عبد الله بن عمر	١٢٢٩
« يَا صَاحِبَ الْحَبْلِ أَلْقِهِ »	أبو حسان	١٣٨٣ ، ١٣٧٨
« يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ ! »	رفاعة بن رافع	١٤٢٩
« يَا مُحَمَّدُ ! خَمَّرْ عَوْرَتَكَ »	أبو الطفيل	٨١٣
« يَتَّبِعُ الدَّجَالَ مِنْ يَهُودٍ أَصْبَهَانَ »	أنس بن مالك	٦٥٤ ، ٢٧٤
« يَخْتَصِمُ الشُّهَدَاءُ وَالْمُتَوَفُونَ عَلَيَّ »	اليرباض	١٢٨٠
« يَخْرُجُ الدَّجَالُ مِنْ يَهُودِيَّةٍ أَصْبَهَانَ »	أنس بن مالك	٢٧٥
« يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي زُمْرَةٌ هُمْ سَبْعُونَ »	أبو هريرة	١٩٠
« يَمَسُّحُ عَلَيَّ عِمَامَتِهِ وَخُفَيْهِ »	عمر بن أمية	٣٥٥ ، ٢٩٩
« يُبْعَثُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَيَّ مَا مَاتَ »	جابر بن عبد الله	١٢٧٠ ، ١٢٦٦
« يُرْجِيْنِ شَيْبَرًا »	عبد الله بن عمر	٧٢١
« يُصَلِّي فِي نَوْبٍ وَاحِدٍ »	ابن أبي سلمة	١٠٣٩ ، ١٠٢٥ ، ١٠١٥

ثَلَاثًا : فَهْرَسُ الْأَثَارِ

طَرَفُ الْأَثَرِ	صَاحِبُ الْأَثَرِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
- ١ -		
« أَحَائِضُ أَنْتِ ۱؟ »	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	٧٣٩
« أَدْرَكْتُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ مِنْ أَصْحَابِ »	ابْنُ أَبِي لَيْلَى	١١٩٣
« أَدْرَكْتُ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ يَعْثُمُونَ »	سُلَيْمَانُ	٢٦٥
« أَرَادَ عُمَرُ أَنْ يَنْهَى عَنْ حُلْلِ الْحَبِيرَةِ »	الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ	١١١٩
« أَكْثَرُ مَا رَأَيْتُ عَطَاءً يُصَلِّي سَادِلًا »	ابْنُ جُرَيْجٍ	١٠٦٧
« أَلَمْ تُكْسَ نَوْبِينَ ؟ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١٠٣٧ ، ١٠٣٣
« أَلَمْ يَأْنِ لِهَذَا الْخَاتَمِ أَنْ يُلْقَى ؟ »	ابْنُ مَسْعُودٍ	٤١٤
« أَوْثِقْ عَلَيْكَ نَفَقَتَكَ »	عَائِشَةُ	١٣٧٥
« إِذَا أَوْسَعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَوْسِعُوا »	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	١٧٩ ، ١٨١ ، ١٧٩ ، ١٠٣٧
« إِذَا جِئْتُمْ مِنِّي فَمَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ »	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	١٤٠١ ، ١٤٠٤ ، ١٤١٤
« إِذَا خَشِيَ الْعَدُوُّ لَيْسَ السَّلَاحُ وَاقْتَدَى »	عِكْرَمَةُ	١٣٦٦
« إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ الْخَلَاءَ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ »	عِكْرَمَةُ	٤٨٢
« إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ »	ابْنُ عُمَرَ - ابْنُ الزُّبَيْرِ	١٤٠٦
« إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ »	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	١٤٠٠
« إِذَا قَدِمْتُمْ مِنْ غَزَاتِكُمْ »	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	١٧٩ ، ٢٨٣ ، ٦٤٥
« إِذَا كَانَ فِي الثَّوْبِ قَدْرُ الدَّرْهِمِ مِنَ الدَّمِّ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	١١٠٣
« إِنَّ الرَّجُلَ لَيَلْبَسُ وَهُوَ عَارٌ »	خُرَيْرُ بْنُ خَلْفَةَ	٨٨٨
« إِنِّي رَجُلٌ حَمَشُ السَّاقَيْنِ »	ابْنُ مَسْعُودٍ	٧٢٨
« إِنِّي لِأَحِبُّ أَنْ أَنْظَرَ إِلَى الْقَارِئِ »	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	٢٠٥
« إِنَّ شَيْتَ فَاْمَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ »	سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ	٣٠٥
« إِنَّاكُمْ وَكَبُوسَ الرَّهْبَانِ »	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٧٧ ، ٦٤٥

طَرَفُ الْأَثَرِ	صَاحِبُ الْأَثَرِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« اِخْتَمُوا أَعْنَاقَ أَهْلِ الذِّمَّةِ بِالرَّصَاصِ »	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	٤٢٢
« ارْفَعْ نَوْبَكَ فَإِنَّهُ أَبْقَى »	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	٧٤٥
« اسْتَأْذَنْ سَعْدٌ ... وَعَلَيْهِ مِطْرُفٌ خَزْرٌ »		١٠٧
« اطْرَحِيهِ ، اطْرَحِيهِ »	عَائِشَةُ	٧٩٤
« اغْسِلُوا نَوْبِي هَذَيْنِ وَكَفَّنُونِي فِيهِمَا »	أَبُو بَكْرٍ	١٢٣٩
« اغْسِلُوا نَوْبِي هَذَا وَزِيدُوا عَلَيْهِ نَوْبَيْنِ »	أَبُو بَكْرٍ	١٢٢٤ ، ١٢٤٠ ، ١٢٥٥
« انْظُرُوا إِلَيَّ مُؤَنِّزِرِهِ ، هَلْ أَنْتَبَ ؟ »	عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ	٨٧٦
- ب -		
« بَلَّغْنِي أَنَّهَا عِمَّةٌ إِبْلِيسَ »	سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ	٢٦٢
- ت -		
« تَوَضَّأَ عَلِيٌّ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ »	عَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ	٣٦٧-٣٦٦
« تَوَضَّأَ عُمَرُ بْنُ حَرَّةٍ نَصْرَانِيَّةً »		١١٢٧
« تَعَادُ الصَّلَاةُ مِنْ قَدَرِ الدَّرْهِمِ مِنَ الدَّمِ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	١١٠٣
« تِلْكَ عِمَّةُ الشَّيْطَانِ »	طَارُوسُ بْنُ كَيْسَانَ	٢٦٢
- ح -		
« حَجَّتْ وَمَعَهَا غُلَمَانٌ لَهَا »	عَائِشَةُ	١٨٢
« حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ »	الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ	٣٥٨
« حَدَّثَنُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ »	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	٣٤٨
« حَضَرْتُ سَعْدًا وَابْنَ عُمَرَ يَخْتَصِمَانِ »	أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ	٣٨٨
« حَمَلْتُ السَّلَاحَ فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ حَمْلُهُ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١٣٧١
- خ -		
« خَطَبَ عُمَرُ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ خَلِيفَةُ وَعَلَيْهِ »	الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ	٩١١-٩١٠
- ر -		
« رَأَى ابْنَ عَبَّاسٍ يَأْتِزُرُ فَيَضَعُ حَاشِيَةَ »	عِكْرَمَةُ	١٧٢
« رَأَى ابْنَ عُمَرَ عَلَى ابْنِ لَهُ مُعْصِفَرًا فَنَهَاهُ »	نَافِعُ الْمَدِينِيُّ	٦٦٩-٦٧٠

طَرَفُ الْأَثَرِ	صَاحِبُ الْأَثَرِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« رَأَى عُمَرُ رَجُلًا يُصَلِّي وَقَدْ اقْتَعَطَ »		٢٦١
« رَأَى عُمَرُ عَلِيَّ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ قَمِيصَ »	مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ	٥١٦
« رَأَيْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَمْسَحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ »	أَبُو غَالِبٍ	٣٦٧
« رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ يَمْسَحُ عَلَى الْحِمَارِ »	ابْنُ عُسَيْلَةَ	٣٠٥-٣٠٤
« رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ لَقِيَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ »	عُمَيْرُ بْنُ إِسْحَاقَ	٨٤٢-٨٤١
« رَأَيْتُ أَنَسًا دَخَلَ الْخَلَاءَ »	رَاشِدُ بْنُ نَحِيحٍ	٣٦٩
« رَأَيْتُ الزُّهْرِيَّ يَلْبَسُ مِنْ ثِيَابِ الْيَمَنِ »	مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ	١١١٨
« رَأَيْتُ خَمْسَةً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ »	حَمِيلُ بْنُ زَيْدٍ	٤١١
« رَأَيْتُ رَجُلًا يُبْخَارِي عَلَى بَغْلَةٍ بَيْضَاءَ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ	١٠٥-١٠٤
« رَأَيْتُ سَالِمًا تَوَضَّأَ وَخَاتَمُهُ فِي يَدِهِ »	خَالِدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ	٤٨٨
« رَأَيْتُ سَعْدًا ... وَجَابِرًا ... »	أَبُو نَعِيمٍ	١٠٨-١٠٧
« رَأَيْتُ عَلِيَّ أَنَسٍ إِذَا رَأَى أَصْفَرَ »	عِمْرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ	٢١٣-٢١٢
« رَأَيْتُ عُمَرَ وَهُوَ يَوْمِيذُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٩١٠
« رَأَيْنَا ابْنَ عُمَرَ وَهُوَ مُحْرَمٌ وَقَدْ شَدَّ »	عَطَاءُ وَطَارُوسٌ	١٣٨٠
« الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ يُكْفَنَانِ فِي ثَوْبَيْنِ »	سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ	١٢٤٠
- س -		
« سَأَلْتُ جَابِرًا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ »	مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارٍ	٢٩٨
« سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ لُبْسِ الْحَاتِمِ »	صَدَقَةُ بْنُ يَسَارٍ	٤٠٠
- ف -		
« فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْمَخْرَجُ »	عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ	٤٨٣
« فَإِنْ يَكُ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ »	ابْنُ مَسْعُودٍ	٣٩
- ق -		
« الْقَوْلُ مَا قَالَ أَبِي ، وَلَمْ يَأْلُ »	الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ	١٠٤٠
- ك -		
« كَانَهُمُ السَّاعَةُ يَهُودٌ خَيْرَ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٢٧٥
« كَانَهُمُ الْيَهُودُ خَرَجُوا مِنْ »	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	١٠٦٣

طَرَفُ الْأَثَرِ	صَاحِبُ الْأَثَرِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ إِذَا لَبَسَ أَحَدُهُمْ »		٩٤١
« كَانَ أَنَسٌ يَلْبَسُ قَلَنْسُوَةً لَا طَلْعَةَ »		٢٧٢
« كَانَ إِذَا رَأَى إِنْسَانًا يُغْطِي فَاهُ وَهُوَ »	سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٠٧٧
« كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ نَاوَلَنِي »	عِكْرِمَةُ	٤٨٠
« كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ »	نَافِعُ الْمَدَنِيِّ	٢٩٧
« كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي الْفَجْرَ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ »	ابْنُ الْمُنْذِرِ	١١٩٣
« كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُكْفِنُ أَهْلَهُ فِي خَمْسَةِ »	سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٢٥٨ ، ١٢٣٢
« كَانَ الْحَسَنُ ... يَتَخَتَّمَانِ فِي بَسَارِهِمَا »		٤٦٧
« كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَلْبَسُونَ الْحَرِيرَ »	الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ	٥٢٣
« كَانَ الْمُعَصْفَرُ لِبَاسَ الْعَرَبِ »	مُحَمَّدُ بْنُ سَيَرِينَ	٦٧٤
« كَانَ رَجَالٌ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٨٢
« كَانَ سَيْفُ الزُّبَيْرِ مُحَلًى بِفِصَّةٍ »		٥٥٢
« كَانَ عَلَى الزُّبَيْرِ يَوْمَ بَدْرٍ عِمَامَةٌ صَفْرَاءُ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ	٢١٣
« كَانَ عَلِيٌّ يَلْبَسُ الثَّبَانِ »	عَائِشَةُ	١٨٢
« كَانَ عَلِيٌّ يَلْبَسُ بُرْدًا أَحْمَرَ »		٢٢٧
« كَانَ عَلِيٌّ يَلْبَسُ قَلَنْسُوَةً »	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	٢٧١
« كَانَ عُثْمَانُ يُغْطِي وَجْهَهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ »	عُثْمَانُ	١٣٥٣
« كَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَلْبَسُ الثُّوبَ »		١٠٧
« كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَلْبَسَ الرَّجُلُ »	عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ	٤٨٢
« كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا يَلْبَسُ الرَّجُلُ الثُّوبَ »	مُحَمَّدُ بْنُ سَيَرِينَ	٦٧٤
« كَانَ نَقْشُ خَاتَمِ ... تَمَثَّلَ رَجُلٌ »		٧٦٥
« كَانَ نَقْشُ خَاتَمِ أَنَسٍ أَسَدًا رَابِضًا »		٧٦٤
« كَانَ يَجْعَلُ فِصَّةً عَلَى ظَاهِرِ كَفِّهِ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٤٦١ ، ٤٤٥
« كَانَ يَصْنَعُ بِالرَّعْفَرَانِ »	نَافِعُ الْمَدَنِيِّ	٦٧٣
« كَانَ يَصْنَعُ لِحْيَتَهُ بِالصُّفْرَةِ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٢١١
« كَانَ يَغْسِلُ مَوْضِعَ الْخَاتَمِ إِذَا تَوَضَّأَ »		٤٨٧

طَرَفُ الْأَثَرِ	صَاحِبُ الْأَثَرِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« كَانَ يَكْرَهُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَدْخُلَ الْكِئِيفَ »	مُجَاهِدٌ	٤٨١
« كَانَ يَلْبَسُ التَّوْبَ الْمَصْبُوغَ بِالْمِشْقِ »	نَافِعُ الْمَدَنِيُّ	٢٢٦
« كَانَ يَلْبَسُ فِي الْعِيدِ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ »	نَافِعُ الْمَدَنِيُّ	١١٩٣
« كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ »	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	٣٦٦
« كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ »	ابنُ مَسْعُودٍ	٣٦٦
« كَانُوا لَا يَرَوْنَ بَأْسًا بِتَغْطِيَةِ الْمُحْرَمِ »		١٣٥٣
« كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ مَنْ مَسَّ إِزَارَهُ كَعْبَهُ »	مُجَاهِدٌ	١١٧٣
« كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَمْشِيَ الرَّجُلُ »	ابنُ سِيرِينَ	٣٣٣
« كَانُوا يَكْرَهُونَ مِنَ الثِّيَابِ الْحِيَادَ »	سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ	٦١٦
« كَانُوا يُحَرِّكُونَ خَوَاتِيمَهُمْ عِنْدَ الْوُضُوءِ »		٤٨٧
« كَانُوا يُخَمِّرُونَ وَجُوهَهُمْ وَهُمْ حُرَمٌ »		١٣٥٣
« كَرِهَ ابْنُ عُمَرَ الْهِمَيَانَ لِلْمُحْرَمِ »	نَافِعُ الْمَدَنِيُّ	١٣٧٩
« كَسَتْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّبِيعِ مِطْرَفَ خَزٍّ »	عُرْوَةُ بْنُ الرَّبِيعِ	٢٠٩ ، ١٠٤
« كَفَنُونِي فِي ثَوْبِي اللَّذِينَ كُنْتُ أَصْلَى »	أَبُو بَكْرٍ	١٢٥٦
« كَفَنَ عُمَيْرٌ وَاحِدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولٍ »	هَيْثَامُ بْنُ عُرْوَةَ	١٢٣٧
« كُلُّ مَا شِئْتَ وَالْبَسْ مَا شِئْتَ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٧٧
« كُنَّا لَا نَتَوَضَّأُ مِنْ مَوْطِيٍّ »	ابنُ مَسْعُودٍ	٣٤٤
« كُنَّا نَنْزِعُهُ عَنِ الْغِلْمَانِ »	جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٤٣٨ ، ٢٨٩
« كُنَّا نُخَمِّرُ وَجُوهَنَا وَنَحْنُ مُحْرَمَاتٌ »	فَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ	١٣٥٩
« كُنْتُ أَمْشِي مَعَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ »	عُمَيْرُ بْنُ إِسْحَاقَ	٨٣٣
- ل -		
« لَا بَأْسَ أَنْ يَنْقُشَ فِي الْخَاتَمِ الْآيَةَ »	الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ	٤٥٦
« لَا بَأْسَ بِالْهِمَيَانَ وَالْخَاتَمِ لِلْمُحْرَمِ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	١٣٧٥ ، ١٣٩٠
« لَا تَدْرَعُهَا نِسَاؤُكُمْ »	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	٨٨٨
« لَا تَعْقِدْ عَلَيْكَ شَيْئًا وَأَنْتَ مُحْرَمٌ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١٣٨٤ ، ١٣٨٧
« لَا يَبِيعُ فِي سَوْقِنَا إِلَّا مَنْ قَدْ تَفَقَّهَ »	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	١٤٢٩

طَرَفُ الْأَثَرِ	صَاحِبُ الْأَثَرِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
« لَبَسَ أَنَسُ بُرْنَسًا أَصْفَرَ مِنْ خَزْ »	سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ	٢١٢ ، ١٩٢
« لَبَسَ عَلِيُّ إِزَارًا أَصْفَرَ »		٢١٣
« لَبَسَ عُثْمَانُ مَلَاءَةً صَفْرَاءَ »		٢١٣
« لَقَدْ رَأَيْتُ سَبْعِينَ مِنْ أَصْحَابِ الصُّفَّةِ »	أَبُو هُرَيْرَةَ	٩١٠
« لَمْ تَرَ عَائِشَةَ بِالتَّبَانِ بَأْسًا »	عَائِشَةُ	١٨١
« لَمَّا خَرَجْتَ الْحُرُورِيَّةُ أَتَيْتُ عَلِيًّا »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ	٩٤ ، ١٩١
« لَمْ يَرِ الْحَمْسَنُ بِالثِّيَابِ يَنْسُجُهَا الْمُحُوسِيُّ »		١١١٨
« لَمْ يَكُنْ يَرَى بَأْسًا أَنْ يَكْتُبَ الرَّجُلُ فِي »	مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ	٤٥٦
« لَوْ كَانَ الذِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخَفِّ »	عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ	٣٨٧
« لَوْلَا أَنَا حُرْمٌ لَطَيْبُنَاهُ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	١٢٦٧
- م -		
« مَا أَكْتُبُ فِي خَاتَمِي ؟ »	صَدَقَةُ بْنُ يَسَارٍ	٤٥٥
« مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ »	ابْنُ مَسْعُودٍ	٥٤٣ ، ٣٤٨
« مَا كَانَ أَحَدٌ مِنَ الْقُرَاءِ إِلَّا لَهُ بُرْنَسٌ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ	١٩٣
« مَا كَانَ بَيْنَ إِسْلَامِنَا وَبَيْنَ أَنْ عَاتَيْنَا اللَّهَ »	ابْنُ مَسْعُودٍ	٦٤١
« مَا كُنْتُ أَرَى أَحَدًا يَفْعَلُ هَذَا »	مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ	٦٥٥ ، ٢٨٨
« مَا لَا يَزِدُّكَ فِيهِ السُّفَهَاءُ »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ	٩٢٦ ، ٦١١
« مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ خَاتَمَ الذَّهَبِ ؟ »	سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ	٤١١
« مَا هَذِهِ الشُّهْرَةُ يَا ابْنَ وَاسِعٍ ؟ »	مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ	٦٢٠
« الْمُحَرَّمَةُ تَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ مَا شَاءَتْ »	عَائِشَةُ	١٣٥٩
« مَنْ رَمَى الْجَمْرَةَ ، ثُمَّ حَلَقَ أَوْ قَصَرَ »	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	١٤٠٠
« مَنْ كَسَاكَ هَذَا ؟ »	ابْنُ مَسْعُودٍ	١٤٣٨ ، ٢٨٩
		١٤٤٦
« مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ »	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	٣٠٥
« مِنْ سُنَّةِ الْحَاجِّ إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ الْكُبْرَى »	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ	١٤١٤

طَرَفُ الْأَثَرِ	صَاحِبُ الْأَثَرِ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
- ه -		
« هَذِهِ الْأَعِمَّةُ الَّتِي لَا تُجْعَلُ تَحْتَ »	عِمْرَانُ الْمُنْقَرِيُّ	٢٦٢
- و -		
« وَاعْرِفِ الْأَشْبَاهَ وَالنَّظَائِرَ ثُمَّ قِسِمِ »	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	٦٤
« وَعِشْرُونَ نَفْسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولٍ »		١٠٧
- ي -		
« يَتَخَتَّمُ وَيَلْبَسُ الْهِمَيَانَ »	عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ	١٣٩١-١٣٩٠
« يُكْفِنُ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ »	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ	١٢٦٠ ، ١٢٢٤

\* \* \*



رابعاً : فهرس الفرق والأعلام المترجم لهم

رقم الصفحة	العلم المترجم له	رقم الصفحة	العلم المترجم له
٧٤٨	جابر بن عتيك	- ا -	
٨٢٣	جرهد الأسلمي	٧٦٤	أشعث بن عبد الله
١٠٥١	جعفر بن برقان	٩٣٩	أمة بنت خالد
٤١١	جميل بن زيد	٦٠١	أيوب السخيتاني
- ح -		٦٤٦	أسيد بن الحضير
١٣٩٨	الحجاج بن أرطاة	١١٣	أكيدر دومة
٩٤	الحرورية	١٢٢٨	إبراهيم النخعي
٥٢٤	الحسن البصري	٩٠٠	إبراهيم بن حبيب
١٤٠٥	الحسن الغربي	٧٦٥	إبراهيم بن عطاء
١٠٦٢	الحسن بن ذكوان	٤٨١	إبراهيم بن نافع
٤٨٢	حفص بن سلم	٤٥٦	إسرائيل بن يونس
١٣٧٥	حفص بن غياث	٢٣١	إسماعيل بن عياش
١٢٢٨	حماد بن أبي سليمان	٣٠٥	إسماعيل بن علكة
٦٧٤	حماد بن أسامة	٥٢٤	إسماعيل بن مسلم
٣٦٧	حماد بن سلمة	٤٤٨	الإسماعيلي
٢٢٦	الحسين بن واقد	- ب -	
١٣٧٥	حميد الأعرج	٥٢٣	بقيّة بن الوليد
٨١	الحمس	٢٢٥	بريدة بن الحصيب
- خ -		٧٦٧	بسر بن سعيد
١٠٦٤	خالد الحذاء	٦١٩	بلال بن أبي بردة
٤٨٨	خالد بن أبي بكر	- ث -	
٢٨٠	خالد بن خديش	٣٠٠	نوبان بن بخدد
٧٣٩	خرشة بن الحر	١٢٢٥	نور بن يزيد
٧٢٠	خريم الأسدي	- ج -	
١٠٠	خصيف بن عبد الرحمن	١٨٧	جابر بن سليم

رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الْعَلَمُ الْمُرْجَمُ لَهُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الْعَلَمُ الْمُرْجَمُ لَهُ
- س -		- د -	
١٠٥١	سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٧٦٤-٧٦٣	دَانِيَالُ
٣٣٩	سَعِيدُ أَبُو مَسْلَمَةَ	١٠٨٥	الدَّأُوْدِيُّ
٨٣١	سَعِيدُ بْنُ رَاشِدٍ	٨٨٧	دِحْيَةُ الْكَلْبِيُّ
١٠٦٤	سَعِيدُ بْنُ وَهْبٍ	٧٩٣	دِقْرَةُ الرَّاسِيَّةِ
١٠٤	سَعْدُ الْأَزْرَقُ	- ر -	
١٣١	سَلَمَةُ بْنُ الْمُحَبِّقِ	١٢٢٥	رَاشِدُ بْنُ سَعْدٍ
٤٨١	سَلَمَةُ بْنُ وَهْرَامٍ	٣٧٠	رَاشِدُ بْنُ نَجِيحٍ
٢٠٤	سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ	٢٣١	رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ
٢٩٨	سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ	٢٣٢	رَافِعُ بْنُ يَزِيدٍ
٩٥٨	سُفْيَانُ بْنُ حَسَنٍ	٣٣٥	الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ
٧١٦	سُفْيَانُ بْنُ سَهْلٍ	٢٧٩	الرَّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ
١٠٤١	سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ	١١٠٤	رَوْحُ بْنُ غَطِيفٍ
٢٦٤	سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ	٢٧١	رُكَّانَةُ بْنُ عَبْدِ يَزِيدٍ
٢١٢	سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ	٣٦٩	الرُّوْدَبَارِيُّ
٧٣٩	سُلَيْمَانُ بْنُ مُسْنَرٍ	- ز -	
٧٣٩	سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ	٤٨١	زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ
٣٠٥	سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ	٣٠٦	زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ
١٧٦	سُوَيْدُ بْنُ قَيْسٍ	٢٩٥	زَيْدُ بْنُ الْحَوَارِيِّ
- ش -		٧٦٦	زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ
٧١٧	الشَّرِيدُ بْنُ سُوَيْدٍ	١٠٥١	الزُّهْرِيُّ
٧١٧-٧١٦	شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١١٩٠	زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ
٧٢٨	شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ	٣٦٧	الزُّبَيْرَانُ الْعَبْدِيُّ
٧٣٩	شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ	٦١٠	زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ
٣٥٦	شَرِيحُ بْنُ هَانِيٍّ	٣٣٧	زِيَادُ بْنُ سَعْدِ الْحِجَازِيِّ
- ص -		٣٣٧	زِيَادُ بْنُ سَعْدِ الْخُرَّاسَانِيِّ
٢٥٣	صَالِحُ بْنُ رُسْتَمٍ		

رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الْعَلَمُ الْمُرْجَمُ لَهُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الْعَلَمُ الْمُرْجَمُ لَهُ
٣٤١	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ	٤٠٠	صَدَقَةُ بْنُ يَسَارٍ
٣٨٨	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ	٣٨٣	صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ
٤٥٦	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُخْتَارِ	٤٦١	الصَّلْتُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
٣٢٥-٣٢٤	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ	- ض -	
١٢٨٥	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ	٨١	ضُبَاعَةُ بِنْتُ الرَّبِيعِ
٤٦١	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ	- ع -	
٦٦٣	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَفْصٍ	٣٦٩	عَاصِمُ الْأَحْوَلِ
١٠٥	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَازِمٍ	١٤١	الْعَالِيَةُ بِنْتُ سُبَيْعٍ
١٨٩	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَرْجَسٍ	٢٢١	عَامِرُ بْنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ
١٠٤	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ	٦٤٦	عَبَادُ بْنُ بَشْرٍ
٢٩٥	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَرَادَةَ	٦١٨	عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ مَيْمُونٍ
٧١٣	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَقِيلٍ	١٢٣٧	عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ
٦٧٤	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ	١٠٧٧	عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُجَبَّرُ
١٥٠	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ	١٥٣	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى
٢٧٦	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهَيْعَةَ	٢٩٨	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ
٢٩٧	عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ	٣٦٣	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثُرَوَانَ
٥٣٢	عَرْفَجَةُ بْنُ أَسْعَدٍ	١٠٦٤	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعِيدٍ
١٣٧٦	عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ	١٠٦٣	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثْمَانَ
٧٦٥	عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ	٣٠٤	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُسَيْلَةَ
٦٧٥	الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ	٣٠٦	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ
٦٨٠	عَمِيرَةُ بْنُ جَعْلٍ	٦٠١	عَبْدُ الرَّزَاقِ الصَّنَعَانِيُّ
٢٤٧	عَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ	٢٧٨	عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ
٢٩٩	عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ	٤٨٢	عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَادٍ
٣٨٥	عَمْرُو بْنُ بُجْدَانَ	٣٠٦	عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الرَّازِيِّ
١١٩٤	عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٤٨١	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ
١٢٥٦	عَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ	٤٨٣	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ
٨٥	عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ	٨١١	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَرْثِ

رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الْعَلَمُ الْمُتَرَجِّمُ لَهُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الْعَلَمُ الْمُتَرَجِّمُ لَهُ
٣٠٥	عِمْرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ	١٠١٧	عُبَيْدُ اللَّهِ الْعَتَكِيُّ
٥٢٣	عِيْسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ	٧٦٦	عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ الْأَسْوَدِ
٤٥٦	عِيْسَى بْنُ يُونُسَ	١١٩٤	عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ الْمُخْتَارِ
- ف -		٢٩٨	عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ
٣٢٥	فَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ	٣٢٢	عُبَيْدُ بْنُ جُرَيْجٍ
٤٥٦	الْفَضْلُ بْنُ ذَكَّيْنٍ	٧٣١	عُبَيْدُ بْنُ خَالِدٍ
٦٧٠	فُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ	١٤٠٣	عُبَيْدُ بْنُ زَمْعَةَ
- ق -		٩٤	عُتْبَةُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ
٥٢٣	الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكٍ	١٧٠	عُتْبَةُ بْنُ غَزْوَانَ
١٣٧٥	الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ	٢٨٢	عُتْبَةُ بْنُ فَرْقِدٍ
٣٦٦	قَتَادَةُ السَّدُوسِيُّ	٤٨٣	عُثْمَانُ بْنُ الْأَسْوَدِ
٧١٩	قَيْسُ بْنُ بَشْرٍ	٦١٠	عُثْمَانُ بْنُ الْجَهْمِ
٢٥٥	الْقَيْطُ	١٢٣٨	عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ
- ك -		٧٤١	عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ
١٠٥١	كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ	١٩٥-١٩٤	عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ
٣٦٧	كَعْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٨٣٧	عُقْبَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ
٦١٠	كِثَانَةُ بْنُ نَعِيمٍ	٦١١	عُمَرُ بْنُ صَبِيحٍ
- ل -		٦٦٤	عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْلَى
٣٣٦	اللَّيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ	٣٩٩	عُمَرُ بْنُ هَارُونَ
- م -		٨٣٣	عُمَيْرُ بْنُ إِسْحَاقَ
١٧٧	مَخْرَفَةُ الْعَبْدِيِّ	١٠٤١	عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ
١٩٤	مَخْرَمَةُ بْنُ نَوْفَلٍ	٧٤٤	عُمَرُو بْنُ مَيْمُونٍ
٣٠٥	مَرْثَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	١٠٦٢	عِيسَى بْنُ سُفْيَانَ
٣٦٦	مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ	١٧٢	عِكْرَمَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ
٨٢٥	مَعْمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٢٦٢	عِمْرَانُ بْنُ الْفَرَجِيِّ
٤٨٨	مَعْنُ بْنُ عِيْسَى	٨٤	عِمْرَانُ بْنُ الْحَصَنِ
٧٢٨	مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ	٦٦٥	عِمْرَانُ بْنُ ظَبْيَانَ

رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الْعَلَمُ الْمُتَرْجِمُ لَهُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الْعَلَمُ الْمُتَرْجِمُ لَهُ
١٢٨	الْمِقْدَامُ بْنُ مَعْدِي كَرَبَ	٧٣١	مُتَمِّمُ بْنُ نُؤَيْرَةَ
- ن -		٤٨١	مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ
٤٦-٤٥	النَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ	٧٠٦	مُحَارِبُ بْنُ دِنَارٍ
٢٩٨	نَافِعُ الْمَذْنِيُّ	٨٢٤	مُحَمَّدُ بْنُ جَحْشٍ
١٣٩	النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ	٣٠٥	مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ
٨٣٧	النَّضْرُ بْنُ مَنْصُورٍ	٣٦٩	مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ
٩٢٦	نَضْلَةُ بْنُ عُبَيْدِ الْأَسْلَمِيِّ	١٠٢٠	مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ
١٨٠	نُعَيْمُ الْمُحْمِرِ	٧٣٦	مُحَمَّدُ بْنُ سَيْرِينَ
- ه -		١٣٨٤	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
٧٠٥	هَيْبُ بْنُ عُمَرَ	٢٩٨	مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ
٣٤٠	هَمَّامُ بْنُ الْحَارِثِ	٥٤٠	مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو
٣٦٦	هِشَامُ الدُّسْتَوَائِيِّ	٢٣١	مُحَمَّدُ بْنُ عِيَّاشٍ
٤٨٣	هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ	٣٦٩	مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدِ اللَّهِ
١٢٣٧	هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ	٧٠٥	مُحَمَّدُ بْنُ عَلْبَةَ
- و -		٦٧٧	مُحَمَّدُ بْنُ فَلَائُونَ
٣٦٧	وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ	٤١٢	مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ
٣٦٧	الْوَلِيدُ بْنُ سَرِيعٍ	٦١٩	مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ
٢٢٠	وَهْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٩١٧	مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ
- ي -		١٣٨٤	مُسْلِمُ بْنُ جُنْدَبٍ
٣٠٥	يَحْيَى الْقَطَّانُ	٣٤٣	مُظَفَّرُ بْنُ مَذْرُكٍ
٢٩٨	يَحْيَى بْنُ آدَمَ	٧٦٤	مُعَاذُ بْنُ نَصْرٍ
٤٨١	يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ	١٦٨	مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ
١٣٧٥	يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ	٤٨٧-٤٨٦	مُعَمَّرُ بْنُ مُحَمَّدٍ
١٠١٧	يَحْيَى بْنُ وَاصِحٍ	٤١٨	مُعَيْقِبُ
٢٧٩	يَزِيدُ بْنُ أَبَانَ	٥٢٣	مُوسَى بْنُ أَبِي حَبِيبٍ
٣٠٥	يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ	٢٧٨	مُوسَى الْحَارِثِيُّ
٣٦٧	يَزِيدُ بْنُ مَرْدَانَةَ	١٩٤	الْمُسَوَّرُ بْنُ مَحْرَمَةَ

رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الْعَلَمُ الْمُتَرْجَمُ لَهُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الْعَلَمُ الْمُتَرْجَمُ لَهُ
		٣٦٩	يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ
٩٥	أَبُو زُمَيْلٍ	٤٣١	يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ
٤٦١-٤٦٠	أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ	٢٠٧	يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ
١٢١	أَبُو عَامِرٍ الْحَجَرِيُّ	٦٦٢	يَعْلَى بْنُ مُرَّةَ
١٠٦	أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ	- الْكُنَى وَالْأَنْسَابُ -	
١٢٧٧	أَبُو عَيْنَةَ الْخَوْلَانِيُّ	٢٩٥	أَبُو إِسْرَائِيلَ
٣٦٧	أَبُو غَالِبٍ	١٢٦	أَبُو الْمُبَيْحِ بْنِ أَسَامَةَ
١١٥	أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ	٤٢٤	أَبُو النَّجِيبِ الْعَامِرِيُّ
١٦٨	أَبُو مُعَاوِيَةَ الْبَصْرِيُّ	٧٦٣	أَبُو الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيُّ
١٠٧	أَبُو نَعِيمٍ	٩٣	أَبُو بُرْدَةَ
٨٢٦ ، ٢٢٩	أَبُو يَحْيَى الْقَتَاتُ	١١٢٨	أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيُّ
٤٣	ابْنُ فَارَسٍ الرَّازِيُّ	٧٤٣	أَبُو جَعْفَرِ الْمُؤَذِّنِ
٥٧	ابْنُ نُجَيْمٍ الْحَنْفِيُّ	٩٩٥	أَبُو جَهْمٍ
		١٣٧٩	أَبُو حَسَّانَ الْبَصْرِيُّ
		٨٤	أَبُو رَجَاءِ الْعُطَارِدِيُّ
		١٢٠	أَبُو رَيْحَانَةَ
		١٨٤	أَبُو رَمْثَةَ الْبَلَوِيُّ

## خَامِسًا : فِهْرَسُ الْبُلْدَانِ وَالْأَمَاكِينِ الْمَعْرُوفِ بِهَا

رَقْمُ الصَّفْحَةِ	المَكَانُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ	المَكَانُ
- ر -	- أ -		
٤٣	الرَّيُّ	١٧٩	أَذْرِيحَانُ
- س -		٢٧٥	أَصْبَهَانُ ( أَصْفَهَانُ )
٧٣٢	سُوقُ ذِي الْمَجَازِ	١٢٦	الْأُبْلَةُ
- ق -	- ب -		
٢٩٦	قَطْرُ	١٠٥	بُخَارَى
- ك -			بِثْرُ أَرِيسَ
٥٣٢	الْكَلَابُ	- ث -	
- م -		٦٥٧	نَبِيَّةُ أَذَاخِرَ
٥٤٩	الْمَدَائِنُ	- ح -	
- ه -		٩٤	حَرُورَاءُ
١٧٧	هَجْرُ	- د -	
		١١٣	دُومَةُ ( الْجَنْدَلِ )

سادساً : فهرس القواعد الفقهية والمصطلحات الأصولية

رقم الصفحة	القاعدة = المصطلح
١٤٤٧	« إِذَا بَطَلَ الشَّيْءُ بَطَلَ مَا فِي ضَمْنِهِ »
٦١	« اسْتِعْمَالُ آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ حَرَامٌ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، لَكِنَّهُ يَبَاحُ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَقَقْدِ الْآيَةِ الْمُبَاحَةِ »
٥٩٤	« اسْتِعْمَالُ النَّاسِ حُجَّةٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا »
٦٥-٦٤	الاشْتِبَاهُ وَالنَّظَائِرُ
٥١٣	الْأَمْرُ الْحَاجِيُّ
٥١٣	الْأَمْرُ الضَّرُورِيُّ
١٤٤٧ ، ١٤٢٤	« التَّابِعُ تَابِعٌ »
١٤٤٧	« التَّابِعُ يَسْقُطُ بِسُقُوطِ الْمُتَّبِعِ »
١٤٢٤	« تَعَاطَى الْعُقُودِ الْفَاسِدَةِ حَرَامٌ »
٥٩٤	« التَّعْيِينُ بِالْعُرْفِ كَالْتَّعْيِينِ بِالنَّصِّ »
١٤٤٧	« الْجَوَازُ الشَّرْعِيُّ يُنَافِي الضَّمَانَ »
٨٧٧ ، ٥١٨	« الْحَاجَةُ تُنْزِلُ مَنْزِلَةَ الضَّرُورَةِ عَامَّةً كَانَتْ أَوْ خَاصَّةً »
٦٦	« الْحَرِيرُ وَالذَّهَبُ حَرَامٌ عَلَى الذَّكَورِ »
٧٢٣-٧٢٢	حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ
٣٤٧	« دَرَأُ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ »
٦٠	« الدَّمُ الْخَارِجُ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ نِفَاسٌ »
٣٠٢	« الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ »
٥٦	« شَعَرُ الْحَيَّوَانِ فِي حُكْمِ الْمُتَفَصِّلِ عَنْهُ لَا فِي حُكْمِ الْمُتَصِلِ »
٨٧٧ ، ٥١٨	« الضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ »
٥٧	« الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ بَدْعِيٌّ »
٥٧٤	الْعَادَةُ
٥٩٣	« الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ »
٥٧٢-٥٧٠	الْعُرْفُ



رقم الصفحة	القاعدة = المصطلح
٥٧٧-٥٧٦	العموم والخصوص
١٢٤	« كُلُّ شَيْءٍ مَنَعَ الْجِلْدَ مِنَ الْفَسَادِ فَهُوَ دِبَاغٌ »
١٤٤٨	« كُلُّ مَا جَازَ بَيْعُهُ فَعَلَى مُتْلِفِهِ الضَّمَانُ »
٦٦	« كُلُّ مَا حَرَّمَ عَلَى الرَّجُلِ مِنَ اللَّبَاسِ حَرَّمَ عَلَى الصَّبِيِّ »
٦٥	« كُلُّ مَا مَاتَ مِنَ الْحَيَتَانِ فِي الْمَاءِ جَازَ أَكْلُهُ مِنْ غَيْرِ ذِكَاةٍ »
١٤٢٤	« كُلُّ مَا يُتَنَفَّحُ بِهِ - عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ الْجَائِزِ - يَصِحُّ بَيْعُهُ ، وَمَا لَا فَلَا »
٥٧	« كُلُّ مَيْتَةٍ جُلِدَتْهَا نَجِسٌ مَا لَمْ يُدْبَغْ »
٦٥	« مَاءُ الْبَحْرِ طَهُورٌ »
٦٦	« مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِيهِ النَّارُ »
١٢٤	« مَا أَصْلَحَتْ بِهِ الْجِلْدَ مِنْ شَيْءٍ يَمْنَعُهُ مِنَ الْفَسَادِ فَهُوَ لَهُ دِبَاغٌ »
١٤٢٣	« مَا حَرَّمَ أَخْذَهُ حَرَّمَ إِعْطَاؤَهُ »
٢٨٨	« مَا حَرَّمَ عَلَى الرَّجُلِ حَرَّمَ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْحَنْثَى الْمُسْكِلِ »
١٤٢٣	« مَا حَرَّمَ أَخْذَهُ حَرَّمَ إِعْطَاؤَهُ »
١٤٢٣	« مَا حَرَّمَ اسْتِعْمَالَهُ حَرَّمَ اتِّخَاذَهُ »
١٤٢٣	« مَا حَرَّمَ تَنَاوُلَهُ حَرَّمَ بَيْعُهُ »
١٤٢٣	« مَا حَرَّمَ عَيْنُهُ حَرَّمَ نَمْنُهُ »
١٤٢٣	« مَا حَرَّمَ فِعْلُهُ حَرَّمَ طَلْبُهُ »
١٤٤٧	« الْمَبْنِي عَلَى الْفَاسِدِ فَاسِدٌ »
٥٤١	مَفْهُومُ الْمَوَافَقَةِ ( الْمَسَاوَاةُ )
٥٩٤	« الْمَعْرُوفُ عَرَفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا »
٧٠٣	الْمَكْرُوهُ تَنْزِيهًا
٦٥	« مَيْتَةُ الْبَحْرِ مِمَّا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِيهِ حَلَالٌ »
١٥١	النَّسْخُ
٦١	« النَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ »
٤٤١	« يُغْتَفَرُ فِي التَّابِعِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ »

سَابِعاً : فِهْرَسُ أَلْفَاظِ اللَّبَاسِ وَهَيْئَاتِهِ الْمَعْرُوفِ بِهَا

رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الَلْفُظُ ( هَيْئَةُ اللَّبَاسِ )	رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الَلْفُظُ ( هَيْئَةُ اللَّبَاسِ )
٦٧٠	التَّضْرِيحُ	- أ -	
١٠٧٣	التَّلْتُمُ	٣١٦	أَرْضُ النَّعْلِ
١٠١٩	التَّوَشُّحُ	٣١٥	أَسْمَاطُ ( سَمَاطُ )
١٨١	التَّبَانُ	٣١٦	الأُذُنَانِ
- ث -		١٠٢	الأَرْجُوحَانِ
١٦٢	الثَّوْبُ	٩٧	الإِبْرِيْسَمُ
٦٠٥-٦٠٤	ثَوْبُ الشُّهُرَةِ	١٦٩	الإِزَارُ
١٢٠٥	ثِيَابُ الْبَذْلَةِ	٧٠٢	الإِسْبَالُ
٦٥٥	الثَّوْبُ الْمَرْغَفُ	٥٠٣، ٢٠٨	الإِسْتَبْرَقُ
٦٥٥	الثَّوْبُ الْمَعْصَفُ	٩٩٥	الإِنْبِجَانِيَّةُ
- ج -		١٠٤٩	الاخْتِبَاءُ
٣١٦	الجَدْلَانُ	١٠٤٥	اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ
٣١٨	الجَوْرَبُ ( الشُّرَابُ )	١٠٨١	الاعْتِجَارُ
١٢٩٨	الجَوْشَنُ	١٠١٩	الالْتِحَافُ
١٩٦، ١٠٣	الجُبَّةُ	- ب -	
٣١٧	الجُرْمُقُ ( الجُرْمُوقُ )	٢٨٤	الْبَارُوكَةُ
٣١٨	الْجُمُحُمُ	١٨٣	الْبُرُودُ ( الْبُرْدَةُ )
- ح -		٢٦٩	الْبُرْطُلَةُ
١٨٥	الحَبِرَةُ	١٩٢	الْبُرْنُسُ
٥٠٣	الْحَرِيرُ	٢٨١	الْبُرْنِيْطَةُ
٥٠٣	الْحَرِيرُ الصَّنَاعِيُّ	٣١٧	بَطْرِيقَا النَّعْلِ
٣١٨	الْحَنْبَلُ	- ت -	
١٩١، ٩٤	الْحَلَلُ ( الْحَلَّةُ )	١٠٨٤	تَشْمِيرُ الثَّوْبِ ( كَفُّهُ )
١١٢	الْحَلَّةُ السَّيْرَاءُ	٣١٤	التَّاسُومَةُ
٤٩٢	حَلِيَّةُ الْمِنْطَقَةِ	٣٠١	التَّسَاخِينُ

رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الَلْفُظُ ( هَيْئَةُ اللَّبَاسِ )	رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الَلْفُظُ ( هَيْئَةُ اللَّبَاسِ )
٣١٦	زِمَامُ النَّعْلِ	- خ -	الْخَاتَمُ
٦٩٠	الرُّنَارُ	٣٩٣، ٣٩٢	الْخَرْبُ ( الْخَرْتُ )
١٦٦	زَيْقُ الْقَمِيصِ	٣١٦-٣١٥	خَرْنَمَةُ النَّعْلِ
٥١	الرَّيْنَةُ	٣١٦	الْخَزُّ
- س -		٩٧	خَصْرُ النَّعْلِ
٢٧٣	السَّاجُ	٣١٦	الْخَمِيصَةُ
١٢٢٢	سَحْوَلِيَّةٌ	٢٠٠	الْخَمِيصَةُ الْجَوْنِيَّةُ
١٠٥٧	السَّدْلُ	٢٠١	الْخَمِيصَةُ الْحَرْنِيَّةُ
٩٧	سَدْيُ الثَّوْبِ	٢٠١	الْخَيْشُ
٧٤	السَّرَابِيلُ	٩٤	الْخُفُّ
١٧٥	السَّرَاوِيلُ	٣١٧	خِزَامَةُ النَّعْلِ
٣١٦	السَّعْدَانَةُ = الْهَلَالُ	٣١٦	الْخِمَارُ
٣١٦	سَمَاءُ النَّعْلِ	٩٧٧، ٢٤٤	- د -
٢٠٨	السُّنْدُسُ		الدِّيَبَاجُ
٢٤٣	السَّبُّ ( السَّيْبَةُ )	٥٠٣	- ذ -
- ش -			ذَوَابَةُ النَّعْلِ
٦٩٠	شَدُّ الْوَسَطِ	٣١٦	- ر -
٣١٥	الشَّرْنَةُ		الرُّعْبَانَةُ
١٨٧	الشَّمْلَةُ	٣١٦	الرِّدَاءُ
٣١٥	شِرَاكُ النَّعْلِ	١٧٣	الرِّدَاءُ الْحَضْرَمِيُّ
٣١٥	شَيْسَعُ النَّعْلِ	١٧٤	الرِّدَاءُ النَّجْرَانِيُّ
- ص -		١٧٤	الرِّيَاشُ
٣١٦	صَدْرُ النَّعْلِ	٥٠	الرَّيْشُ
- ط -		٥٠	الرَّيْطَةُ
٢٧٢	الطَّرْبُوشُ	٦٥٧، ٢١٣	- ز -
٢٧٣، ١٠٣	الطَّيْلَسَانُ		زِرُّ الْقَمِيصِ
٥٣	الطَّمْرَانُ	١٦٩	

رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الْفَلْظُ ( هَيْئَةُ اللَّبَاسِ )	رَقْمُ الصَّفْحَةِ	الْفَلْظُ ( هَيْئَةُ اللَّبَاسِ )
٩٦٠	القَطِيفَةُ	- ع -	
٢٥٩	القَفْدَاءُ	١٩٨	الْعَبَاءَةُ ( الْعَبَايَةُ )
٢٦٩	الْقَلَانِسُ	٢٥٦	الْعَدْبَةُ
١٦٢-١٦١	الْقَمِيصُ	٣١٦	الْعَضْدَانِ
٨٨٧	الْقُبْطِيَّةُ	٣١٦	عَقِبُ النَّعْلِ ( الْقَدَمِ )
٦٢٩	الْقُرْطُ	٣١٧	عَقْرَبَةُ النَّعْلِ
١٣٦٧	الْقِرَابُ	١٠٠	الْعَلَمُ
٧٥٩	الْقِرَامُ	٢٤٥	الْعِمَارُ = الْعَمِيرَةُ = الْعِمَارَةُ
- ك -		٢٤٤	الْعِجَارُ
٢٥٣	الْكِرَائِيْسُ	٢٤٣	الْعِصَابَةُ
١٢٢٢	الْكُرْسُفُ	١٢١٣	الْعِطَافُ
١١٩	كُفَةُ الثَّوْبِ	٢٤٥ ، ٢٤٢	الْعِمَامَةُ
٢٦٩	الْكُمَّةُ	٢٥٩	الْعِمَامَةُ الصَّمَاءُ
- ل -		٢٩٦	الْعِمَامَةُ الْقَطْرِيَّةُ
٩٧	لَحْمَةُ الثَّوْبِ	٢٥٤	الْعِمَامَةُ الْمُحَنَكَةُ
٦٢٣	لِبَاسُ التَّشْبِيهِ	٢٥٦	الْعِمَامَةُ ذَاتُ الذُّوَابَةِ
٥١	لِبَاسُ التَّقْوَى	- غ -	
٤٣	اللِّبَاسُ ( اللَّبُوسُ )	٨٨٧	الْغِلَالَةُ
٣١٦	اللِّسَانُ = الشَّبَاهُ = الْأَسَلَةُ = الذَّنَابَةُ	- ف -	
- م -		١١٥١	الْفَرُوجُ
١٧٢ ، ٩٥	الْمُرْطُ = الْمِرْطُ	٣١٦	فَلَقَةُ النَّعْلِ
٩٥	الْمُرْطُ الْمُرْحَلُ	- ق -	
٨٤	الْمُطْرَفُ = الْمِطْرَفُ	١٩٣	الْقَبَاءُ
٢١٣	الْمُلَاءَةُ	٣١٥	قَبَالُ النَّعْلِ
٣١٨	الْمَوْقُ	٤٩٢	قَبِيْعَةُ السَّيْفِ
٢٤٥	الْمِذْمَاجَةُ	٥٠٤ ، ١١٨	الْقَسِيُّ

اللفظ ( هيئة اللباس )	رقم الصفحة	اللفظ ( هيئة اللباس )	رقم الصفحة
المشوذ	٢٤٥	النعال	٣١٤
المعجر	٢٤٤	النعال الحضرمية	٣١٩
المقعدة = التقعيط	٢٤٤	النعال السنية	٣٢٢
المكور	٢٤٣	النقل ، المنقلة	٣١٥
الميشرة	١١٨ ، ١٠٢	- ه -	
ميشرة الأرجوان	١٠٢	الهيمان	١٣٧٤
- ن -		- و -	
النعل السندية	٣٢٧	الريدان	٣١٦
النعل الصرارة	٣٢٧	وحشي النعل	٣١٧
النعل المخصوفة	٣١٥	الوشي	٧٥٦
النعل الملسنة	٣١٦	وشي الثوب	١٨٣
النمرة	١٨٨		

\* \* \*

ثامناً : فِهْرَسُ الْأَشْعَارِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَحْثِ

مَطْلَعُ الْبَيْتِ ... قَافِيَتُهُ	الشَّاعِرُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
أَبَى اللَّهِ إِلَّا .... وَلَا الْعُرْفُ ضَائِعُ	النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيُّ	٥٧٠
أَلْقَى عَصَاهُ ... الشَّيْبُ قَالَ أَجَلُ	تَغْلِبُ اللُّغَوِيُّ	٢٤٢
إِذَا ارْتَحَلُوا .... وَفَدَهُمْ يَسْتَقِيلُهَا	عَمِيرَةُ بْنُ جَعْلُ	٦٨٠
إِذَا الْمَرْءُ لَمْ ... وَإِنْ كَانَ كَاسِيًا	أَبُو الْعَتَاهِيَةِ	٥٣
إِذَا الْمَرْءُ لَمْ .... يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ	السَّمَوَالُ بْنُ عَادِيَا	٥٣
إِذَا مَا الضَّجِيعُ .... عَلَيْهِ لِبَاسًا	النَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ	٤٥
إِنَّ الرَّسُولَ ... سَيُوفِ اللَّهُ مَسْلُوكُ	كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ	٢٤٩ ، ١٨٣
إِنِّي كَأَنِّي أَرَى ..... الْقَوْمَ غُرَبَانَا	سَوَارُ بْنُ الْمَضْرَبِ	٧٠
بَانتْ سَعَادُ .... يُفَدُ مَكْبُولُ	كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ	١٨٣
بَطَلٌ كَانَ ثِيَابُهُ .... لَيْسَ بَتَوَّامُ	عَنْتَرَةُ بْنُ شَدَّادٍ	٣٢٢
بَسِيفِكَ يَغْلُو ..... أَيَّانَ تَضْرِبُ	أَحْمَدُ شَوْقِي	٨٩٥
تَدْعُو رَبِيعَةً .... تُشَدُّ بِالْأَزْزَارِ	جَرِيرُ	١٦٢
تَرَاهُ كَنْصَلُ ..... مِنْ ثَوْبِهِ فَضْلُ	مُتَمِّمُ بْنُ نُورِيَّةَ	٧٣١
تَصَوَّفَ فَازْدَهَى ... يَلْبِسُهُ مَجَانَهُ	مَحْمُودُ الْوَرَّاقُ	٩١٨
تَصَوَّفَ كَيْ يُقَالَ .... تَصَوَّفِيهِ الْأَمَانَةُ	مَحْمُودُ الْوَرَّاقُ	٩١٨
تَعَوَّدَ صَالِحٌ ..... مَا اسْتَعَادَا	ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ	٥٧١
خَاتَامُ خَاتَمُ ..... خَيْتَسَامُ	الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ	٣٩٣
حَذَّ عَدَّ نَظْمُ ..... قَطُّ نَظَامُ	الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ	٣٩٣
صَحَوْتُ .... اللَّذَاتُ وَالطَّرَبُ	أَحْمَدُ شَوْقِي	٨٩٥
عَلَيْهِ مِنَ اللَّوْمِ .... يَرِقُ لِمُسْتَعْطِفٍ	( غَيْرُ مَنْسُوبٍ )	١٧٥
قَوْمٌ إِذَا اخْضَرَّتْ ... تَنَاهَقُ الْحُمْرُ	( غَيْرُ مَنْسُوبٍ )	٣٢١
كَذَا النَّاسُ .... جِئِنَ تَذْهَبُ	أَحْمَدُ شَوْقِي	٨٩٥

مَطْلَعُ الْبَيْتِ ... قَافِيَتُهُ	الشَّاعِرُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
كَسَا اللَّهُ حَيَّ .... بَطِينًا نَصُولَهَا	عَمِيرَةُ بْنُ جَعْلٍ	٦٨٠
كَتَبَ الْقَتْلُ .... جَرُّ الذُّيُولِ	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَّانٍ	٧٣٨
	= عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ	
لَمْ تَزَلْ تِلْكَ .... لِمَا يَسْتَعِيدُ	ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ	٥٧١
لَنَا جُبِّبَ .... الْحَرْبَ الشُّطُونَا	الرَّاعِي النُّمَيْرِيُّ	١٩٦
نُبِيتُ أَنَّ ... عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ مَأْمُولُ	كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ	٢٤٩
وَأِنَّمَا الْأُمَمُ .... أَخْلَاقُهُمْ ذَهَبُوا	أَحْمَدُ شَوْقِي	٨٩٥
وَأِنْ هَزَّ أَقْوَامٌ ... بَرٌّ مَنَحَمٌ	أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ	٤٥
وَحَيْرُ لِبَاسِ الْمَرْءِ ... كَانَ لِلَّهِ عَاصِيًّا	أَبُو الْعَتَاهِيَةِ	٥٣
وَكُنْتُ إِذَا .... السَّاقِ مِثْزَرِي	أَبُو جُنْدُبٍ الْهَذَلِيُّ	٧٣١
وَلَا بَأْسَ فِي ... فَالْبَسَهُ وَاقْتَدِ	ابْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ	١٨٠
وَلَمْ يُرِدِ الْإِلَهَ .... الطَّرِيقَ إِلَى الْخِيَانَةِ	مَحْمُودُ الْوَرَّاقُ	٩١٨
وَلَيْسَ بِلَيْسٍ .... أَفْهَمُهُ وَاقْتَدِ	ابْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ	١٩٥
وَنَحْنُ الذُّوَابَةُ ... بِأَعْمَاقِهَا	( غَيْرُ مَنْسُوبٍ )	٣١٩
وَنُلْقِي النَّعَالَ ... بِأَخْلَاقِهَا	( غَيْرُ مَنْسُوبٍ )	٣١٩
وَهَمَزُ مُفْتَوِّحٌ .... الْعَشْرَ خِتَامُ	الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ	٣٩٣
وَيَحْسُنُ أَنْ .... عَلَى نَصِّ أَحْمَدٍ	ابْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ	٢٥٨
وَيُكْرَهُ لُبْسٌ .... لَا لِزَوْجٍ وَسَيِّدٍ	ابْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ	٦٠٠
الْيَوْمَ يَبْدُو .... فَلَا أَحِلُّهُ	ضُبَاعَةُ بِنْتُ عَامِرٍ	٨١
يُريكَ مَهَانَةٌ .... مِنْ شَأْنِ الْمَهَانَةِ	مَحْمُودُ الْوَرَّاقُ	٩١٨

## تَاسِعًا : فِهْرَسُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

أَوَّلًا : كُتُبُ الْقُرْآنِ وَعُلُومِهِ :

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - أحكام القرآن : أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، مصورة عن الطبعة الأولى ، الهند ، ١٣٣٥ هـ .
- ٣ - أحكام القرآن : أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي ، ض : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٤ - أسباب نزول القرآن الكريم : أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي ، ض : كمال بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ .
- ٥ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : محمد الأمين الشنقيطي ، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ، ١٤١٣ هـ .
- ٦ - تفسير القرآن العظيم : أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ، دار الخير ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٢ هـ .
- ٧ - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان : عبد الرحمن بن ناصر بن سعدي ، ض : محمد زهري النجّار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ .
- ٨ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن : محمد بن جرير الطبري ، ت : أحمد شاكر ، ومحمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ، ط ٢ .
- ٩ - الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، دار الكتاب العربي ، مصر ، ١٣٨٧ هـ .
- ونسخة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ١٠ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .
- ١١ - زاد المسير في علم التفسير : عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق ، ط ٤ ، ١٤٠٧ هـ .



- ١٢ \_ فتح القدير : محمد بن علي الشوكاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ١٣ \_ في ظلال القرآن : سيد قطب ، دار الشروق ، بيروت ، القاهرة ، ط ٥ ، ١٤٠٨ هـ .
- ١٤ \_ مفاتيح الغيب : فخر الدين محمد بن عمر بن حسين الرازي ، المطبعة الخيرية ، القاهرة ، ١٣٠٨ هـ .
- ١٥ \_ النُّكْتُ والعيون ( تفسير الماوردي ) : أبو الحسن علي بن محمد الماوردي ، ض : السيد بن عبد المقصود عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .

### ثَانِيًا : كُتُبُ الْحَدِيثِ وَشُرُوحِهِ وَعُلُومِهِ :

- ١٦ \_ أخلاق النبي ﷺ وآدابه : أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان الأصبهاني ؛ أبو الشيخ ، ت : د. صالح بن محمد الونيان ، دار المسلم ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ١٧ \_ الأدب المفرد : محمد بن إسماعيل البخاري ، ت : محمد ناصر الدين الألباني ، دار الصديق ، الجليل ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ١٨ \_ الأذكار من كلام سيّد الأبرار : أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط ٥ ، ١٤١٩ هـ .
- ١٩ \_ الأربعون النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية : أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النووي ، دار القلم ، بيروت .
- ٢٠ \_ أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري : أبو سليمان حمد بن محمد الخطّابي ، ت : د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود ، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى . مكة ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ .
- ٢١ \_ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ( صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان : علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ، ت : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ .
- ٢٢ \_ إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام : تقي الدين أبو الفتح الشهير بابن دقيق العيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، عن طبعة : إدار الطباعة المنيرية .
- ٢٣ \_ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب

- الإسلامي ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٢٤ \_ إكمال المعلم بفوائد مسلم : عياض بن موسى اليحصبي ، ت : د. يحيى إسماعيل ، دار الوفاء ، المنصورة ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٢٥ \_ تحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة : أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري ، ت : عادل بن سعد ، وسيد بن محمود بن إسماعيل ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٢٦ \_ اختصار علوم الحديث : للحافظ ابن كثير الدمشقي ، ( مطبوع مع الباعث الحثيث ) .
- ٢٧ \_ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير : أحمد شاكر ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٣٩٩ هـ .
- ٢٨ \_ بذل الجهود في حل أبي داود : خليل أحمد السهارنفوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٩ \_ بلوغ المرام من أدلة الأحكام : الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ، ض : رضوان محمد رضوان ، دار الكتاب العربي ، مصر - بيروت ، ١٤٠٣ هـ .
- ٣٠ \_ تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي : أبو الغلا محمد بن عبد الرحمن المباركفوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .
- ٣١ \_ الترغيب والترهيب من الحديث الشريف : زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، ت : محيى الدين ديب مستو ، وسمير العطار ، ويوسف علي بديوي ، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب ، دمشق ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧ هـ .
- ٣٢ \_ التعليق المغني على سنن الدارقطني : أبو الطيب محمد شمس الحق آبادي ، ( مطبوع بهامش سنن الدارقطني ) .
- ٣٣ \_ تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت : السيد عبد الله هاشم المدني ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٨٤ هـ .
- ٣٤ \_ تلخيص المستدرک : شمس الدين الذهبي ( مطبوع بهامش المستدرک ) .
- ٣٥ \_ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : يوسف بن عبد البر القرطبي ، ت : محمد الثائب ، وسعيد أحمد أعراب ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ،

المملكة المغربية ، ١٣٩٤ هـ .

- ٣٦ - تهذيب سنن أبي داود : ابن قيم الجوزية ( مطبوع بهامش عون المعبود ) .
- ٣٧ - تيسير مصطلح الحديث : د. محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ٨ ، ١٤٠٧ هـ .
- ٣٨ - جامع الأصول في أحاديث الرسول : المبارك بن محمد بن الأنير الجزري ، ت: عبد القادر الأرناؤوط ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ .
- ٣٩ - الجامع الصحيح ( سنن الترمذي ) : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ( مت : ٢٧٩ هـ ) ، ت : أحمد شاكر ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وكمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٤٠ - الجامع الصغير من أحاديث الشير النذير : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . ( مطبوع مع فيض القدير شرح الجامع الصغير ) .
- ٤١ - جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم : أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ، ت : شعيب الأرناؤوط ، وإبراهيم باجس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٦ ، ١٤١٥ هـ .
- ٤٢ - الجوهر النقي على سنن البيهقي : علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني ، ( مطبوع بهامش سنن البيهقي ) .
- ٤٣ - حاشية السندي على سنن النسائي : أبو الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي الحنفي ، ( مطبوع مع سنن النسائي ) .
- ٤٤ - دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين : محمد بن علان الصديقي الشافعي ، ض : زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٤٥ - الدرزية في تخريج أحاديث الهداية : للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ، ض : عبد الله هاشم اليماني ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٤٦ - رياض الصالحين : أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النووي ، ( مطبوع مع نزهة المتقين لشرح رياض الصالحين ) .
- ٤٧ - سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر : الأمير محمد بن إسماعيل

- الصنعاني ، ت : فواز أحمد زمرلي ، وإبراهيم الجمل ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٤٠٧ هـ .
- ٤٨ \_ سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤١٥ هـ .
- ٤٩ \_ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ الجديدة ، ١٤١٢ هـ .
- ٥٠ \_ سنن أبي داود ؛ سليمان بن الأشعث السجستاني ، ( مطبوع مع عون المعبود ) .
- ٥١ \_ سنن ابن ماجه ( أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ) ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت .
- ٥٢ \_ سنن الدارقطني ، علي بن عمر ، ت : السيد عبد الله هاشم المدني ، دار المحاسن للطباعة ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .
- ٥٣ \_ سنن الدارمي ؛ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، ض : محمد عبد العزيز الخالد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- ٥٤ \_ سنن النسائي ( المجتبى ) : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، ض : عبد الوارث محمد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٥٥ \_ السنن والآثار في النهي عن التشبُّه بالكفار : سهيل عبد الغفار ، دار السلف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٥٦ \_ السنن الكبرى : أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، طبعة حيدر آباد ، الهند ، الأولى ، ١٣٥٤ هـ .
- ٥٧ \_ شرح الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي على سنن النسائي ، ( مطبوع بهامش سنن النسائي ) .
- ٥٨ \_ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك : أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني ، ت : إبراهيم عطوه عوض ، مطبعة الباني الحلبي وأولاده ، مصر ، ط ١ ، ١٣٨٢ هـ .
- ٥٩ \_ شرح السنة : أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ، ت : شعيب الأرناؤوط ، وزهير

- الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ .
- ٦٠ \_ شرح النووي على صحيح مسلم ، المسمى : المنهاج في شرح صحيح مسلم ابن الحجاج : أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، دار الخير ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .
- ٦١ \_ شرح صحيح البخاري : أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال ، ت : أبو تميم ياسر إبراهيم ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ .
- ٦٢ \_ شرح مشكل الآثار : أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ، ت : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ٦٣ \_ شرح معاني الآثار : أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ، ض : محمد زهري النجّار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ .
- ٦٤ \_ شعب الإيمان : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، ض : محمد السعيد بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .
- = الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية : الإمام الترمذي .
- ٦٥ \_ صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل ( مطبوع مع فتح الباري لابن حجر ) .
- ٦٦ \_ صحيح الترغيب والترهيب : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ .
- ٦٧ \_ صحيح الجامع الصغير وزياداته للسيوطي : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت - دمشق ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٦٨ \_ صحيح سنن أبي داود : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف بالرياض ، ط ٢ الجديدة ، ١٤٢١ هـ .
- ٦٩ \_ صحيح سنن ابن ماجه : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ للنشرة الجديدة ، ١٤١٧ هـ .
- ٧٠ \_ صحيح سنن الترمذي : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف بالرياض ، ط ١ الجديدة ، ١٤٢٠ هـ .
- ٧١ \_ صحيح سنن النسائي : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف بالرياض ، ط ١ الجديدة ، ١٤١٩ هـ .

- ٧٢ - صحيح مسلم بن الحجاج القشيري ، ( مطبوع مع شرح النووي على صحيح مسلم ) .
- ٧٣ - ضعيف التزغيب والترهيب : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ .
- ٧٤ - ضعيف الجامع الصغير وزياداته للسيوطي : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت - دمشق ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٧٥ - ضعيف سنن أبي داود : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف بالرياض ، ط ٢ الجديدة ، ١٤٢١ هـ .
- ٧٦ - ضعيف سنن ابن ماجه : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ للنشرة الجديدة ، ١٤١٧ هـ .
- ٧٧ - ضعيف سنن الترمذي : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف بالرياض ، ط ١ الجديدة ، ١٤٢٠ هـ .
- ٧٨ - ضعيف سنن النسائي : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف بالرياض ، ط ١ الجديدة ، ١٤١٩ هـ .
- ٧٩ - طرح التثريب شرح التقريب : زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، وولده أبو زرعة ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ١٤١٣ هـ .
- ٨٠ - عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي : الحافظ ابن العربي المالكي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ٨١ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية : عبد الرحمن ابن الجوزي ، ت : تحليل الميس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٣ م .
- ٨٢ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية : أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ، ت : د . محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، دار طيبة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٨٣ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري : بدر الدين أبو عمدة محمود بن أحمد العيني ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط ١ ، ١٣٩٢ هـ .
- ٨٤ - عمل اليوم والليلة : ابن السني ، ت : عبد القادر عطا ، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر ، ط ١ ، ١٣٨٩ هـ .

- ٨٥ \_ عون المعبود شرح سنن أبي داود : أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٥ هـ .
- ٨٦ \_ غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت - دمشق ، ط ٤ ، ١٤١٤ هـ .
- ٨٧ \_ فتح الباري بشرح صحيح البخاري : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، وحبُّ الدين الخطيب ، ( وتعليقات سماحة الشيخ عبد العزيز ابن باز ) ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٩ هـ .
- ٨٨ \_ فتح الباري شرح صحيح البخاري : أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ، ت : ثمانية من المحققين ، بإشراف : مكتب تحقيق دار الحرمين ، مصر ، نشر : مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- ٨٩ \_ الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني مع شرحه بلوغ الأماني : أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي ، دار الشهاب ، القاهرة .
- ٩٠ \_ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، ض : عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية ، المدينة ، ط ٢ ، ١٣٨٨ هـ .
- ٩١ \_ الفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة : محمد بن علي الشوكاني ، نشر : مكتبة نزار الباز ، مكة - الرياض .
- ٩٢ \_ فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي : محمد عبد الرؤوف المناوي ، ض : أحمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ٩٣ \_ كتاب الموضوعات : أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ، ض : توفيق حمدان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ٩٤ \_ الكتاب المُصنَّف في الأحاديث والآثار : أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، ض : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٩٥ \_ الكفاية في علم الرواية : الخطيب البغدادي ، ت : د. أحمد عمر هاشم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ .

٩٦ \_ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال : علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي ، ت : بكري حياني ، وصفوت السقا ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .

٩٧ \_ اللباس والزينة من السنة المطهرة : محمد عبد الحكيم القاضي ، دار الحديث ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ .

٩٨ \_ مجمع البحرين في زوائد المُعْجَمَيْنِ ( الأروسط والصغير للطبراني ) : نور الدين علي ابن أبي بكر بن سليمان الهيثمي الشافعي ، ت : عبد القدوس محمد نذير ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ .

٩٩ \_ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ .

١٠٠ \_ مختصر سنن أبي داود : زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، ض : محمد حامد الفقي ، دار المعرفة ، بيروت .

١٠١ \_ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي : علي بن سلطان القاري ، ض : صدقي العطار ، المكتبة التجارية ، مكة .

١٠٢ \_ المستدرک علی الصحيحين : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، ض : مصطفى عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ .

١٠٣ \_ مسند أبي يعلى الموصلي ، ت : إرشاد الحق الأثري ، دار القبلة للثقافة ، جدة ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .

١٠٤ \_ مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ت : نخبة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .

= مسند الإمام أحمد بن حنبل : بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ، دار المعارف ، مصر .  
١٠٥ \_ مسند الإمام الشافعي (بدائع المن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسُّنن) ؛ رتبّه وجمعه : أحمد الساعاتي ، طبعة دار الأنوار ، مصر ، ١٣٦٩ هـ .

١٠٦ \_ مشكاة المصابيح : محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي ، ت : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٥ هـ .



- ١٠٧\_ مشكل الآثار : أحمد بن سلامة أبو جعفر الطبري ، دار صادر ، بيروت ، مصورة عن طبعة دائرة المعارف النظامية ، الهند ، حيدر آباد ، ١٣٣٣هـ .
- ١٠٨\_ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه : أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري ، ض: محمد المتقي الكشناوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .
- ١٠٩\_ معالم السنن شرح سنن أبي داود : أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي ، ض : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٦هـ .
- ١١٠\_ المعجم الأوسط : للطبراني ؛ أبو القاسم سليمان بن أحمد ، ت : د. محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
- = المعجم الأوسط : للطبراني ؛ أبو القاسم سليمان بن أحمد ، ت : طارق بن عوض الله محمد ، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسني ، دار الحرمين ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
- ١١١\_ المعجم الصغير : للطبراني ؛ أبو القاسم سليمان بن أحمد ، ت : كمال يوسف الحوت ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
- ١١٢\_ المعجم الكبير : للطبراني ؛ أبو القاسم سليمان بن أحمد ، ت : حمدي السلفي ، نشر وزارة الأوقاف العراقية ، ١٩٨٣م .
- ١١٣\_ معرفة علوم الحديث : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، ت : معظم حسين ، المكتبة العلمية ، المدينة ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ .
- ١١٤\_ المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار : زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين العراقي ، دار المعرفة للطباعة ، بيروت ، ( مطبوع بذييل كتاب إحياء علوم الدين للغزالي الشافعي ) .
- ١١٥\_ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، ت : عبد الله محمد الصديق وعبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الخانجي بمصر ، ومكتبة المتنبي ببغداد ، ١٣٧٥هـ .
- ١١٦\_ مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .
- ١١٧\_ منتقى الأخبار من أحاديث سيّد الأخيار : مجد الدين أبو البركات عبد السلام ابن

- عبد الله بن تيمية الحراني ، ( مطبوع مع نيل الأوطار للشوكانى ) .
- ١١٨- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك : أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، عن طبعة دار السعادة الأولى ، مصر ، ١٣٣٢هـ .
- ١١٩- الموطأ : مالك بن أنس ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٢٠- الْمُصَنَّف : أبو بكر عبد الرزاق ابن همام الصنعاني ، ت : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ .
- ١٢١- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار : الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، ض : محمد علي سمك ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .
- ١٢٢- نزهة المتقين شرح رياض الصالحين للنووي : د. مصطفى الخنّ ، ود. مصطفى البغا ، وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١٩ ، ١٤١٢هـ .
- ١٢٣- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ( مطبوع مع النكت على نزهة النظر ) .
- ١٢٤- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية : جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي ، ض : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
- ١٢٥- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار : محمد بن علي الشوكانى ، ض : عصام الدين الصبايطي ، دار الوليد ، جدة ، دار الحديث القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .
- ١٢٦- النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر : علي بن حسن عبد الحميد ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .

### ثَالِثًا : كُتُبُ اللُّغَةِ وَالْعَرَبِ وَالْمَعَاجِمِ وَالْمُصْطَلَحَاتِ :

- ١٢٧- تاج العررس من جواهر القاموس : حب الدين محمد مرتضى الحسيني الزبيدي الحنفي ، ض : علي شيري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ .

- ١٢٨\_ التلخيص في معرفة أسماء الأشياء : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري،  
ت : عزّة حسن ، ط ١ ، دمشق ، ١٩٦٩ م .
- ١٢٩\_ تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، ت : عبد السلام هارون ، الدار  
المصرية للتأليف والترجمة ، ط ١ ، ١٣٨٤ هـ .
- ١٣٠\_ التوقيف على مهمات التعاريف : محمد بن عبد الرؤوف المناوي ، ت : عبد الحميد  
صالح حمدان ، القاهرة ، ١٤١٠ هـ .
- ١٣١\_ شرح حدود ابن عرفة : محمد الأنصاري المعروف بالرّصّاع ، ت : د. محمد أبو  
الأحضان ، والطاهر المعموري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
- ١٣٢\_ طِبْطَبَةُ الطَّلَبَةِ فِي الاصطلاحات الفقهيّة : نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد النسفي ،  
ت : خالد عبد الرحمن العك ، دار النفائس ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ١٣٣\_ غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ القاسم بن سلام الهروي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،  
مصور عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد ، ١٣٩٦ هـ .
- وت : د. حسين محمد شرف ، ومصطفى حجازي ، منشورات مجمع اللغة العربية ،  
القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ .
- ١٣٤\_ القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً : سعدي أبو حبيب ، دار الفكر ، دمشق ، ط ٢ ،  
١٤٠٨ هـ .
- ١٣٥\_ القاموس المحيط : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، مؤسسة الرسالة ،  
بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ .
- ١٣٦\_ كتاب التعريفات : علي بن محمد الجرجاني ، ض : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب  
العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ .
- ١٣٧\_ كشاف اصطلاحات الفنون : محمد بن علي التهانوي ، ت : د. علي دحروج ،  
مكتبة لبنان ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .
- ١٣٨\_ لسان العرب : محمد بن بكر بن منظور المصري ، ض : أمين محمد عبد الوهاب ،  
ومحمد الصادق العبيدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٩ هـ .
- ١٣٩\_ محيط المحيط : المعلم بطرس البستاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٢٨٦ هـ .

- ١٤٠- مختار الصّاح : محمد بن أبي بكر الرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .
- ١٤١- المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل ، ت : د. محمد كامل بركات ، نشر : مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة ، طبع : دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ .
- ١٤٢- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي : أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ ، ض : يوسف الشيخ محمد ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ .
- ١٤٣- معجم البلدان : أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي ، ض : فريد عبد العزيز الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٤٤- المعجم الوسيط ؛ إخراج : د . إبراهيم أنيس ، و د. عبد الحليم منتصر ، وعطيّة الصوالحي ، ومحمد خلف الله أحمد ، دار الفكر ، بيروت .
- ١٤٥- معجم لغة الفقهاء انكليزي - عربي : د. محمد رواس قلعه جي ، و د. حامد صادق قنيسي ، دار النفائس ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
- ١٤٦- معجم مقاييس اللّغة : أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي ، ت : عبد السلام هارون ، دار الجليل ، بيروت .
- ١٤٧- مفردات ألفاظ القرآن : الراغب الأصفهاني ، ت: صفوان عدنان الداودي ، دار القلم بدمشق ، والدار الشامية ببيروت ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ .
- ١٤٨- المُخصّص : أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- ١٤٩- المنجد في اللّغة والأعلام : كرم البستاني ، وعادل أنبوبا ، وآخرون ، بإشراف : دار المشرق ، بيروت ، ط ٣٨ ، ٢٠٠٠م .
- ١٥٠- النهاية في غريب الحديث والأثر : مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري ، ض : عبد الرحمن صلاح عويضة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

#### رَابَعًا : كُتُبُ أُصُولِ الْفِقْهِ :

- ١٥١- الأشباه والنظائر : تاج الدين عبد الوهاب بن عبد الكافي السبكي ، ت : عادل عبد الموجود ، وعلي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ .

- ١٥٢\_ الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية : أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، ت : خالد عبد الفتاح شبل ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ١٥٣\_ الأشباه والنظائر : زين الدين إبراهيم بن بكر بن نُجَيْمِ الحنفِي ، ت : عبد العزيز محمد الركيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ .
- ١٥٤\_ أصول السرخسي : أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي ، ت : أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٧٢ هـ .
- ١٥٥\_ أصول الفقه : د . محمد البرديسي ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ .
- ١٥٦\_ الأصول من علم الأصول : محمد بن صالح العثيمين ، المكتبة الفيصلية ، مكة .
- ١٥٧\_ الإحكام في أصول الأحكام : أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري ، نشر : زكريا يوسف علي ، بإشراف : أحمد شاكر ، مطبعة العاصمة ، القاهرة .
- ١٥٨\_ الإحكام في أصول الأحكام : سيف الدين الأمدي ، ض : إبراهيم العجوز ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٥٩\_ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : محمد بن علي الشوكاني ، ت : د. شعبان محمد إسماعيل ، دار السلام ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ١٦٠\_ إعلام الموقعين عن رب العالمين : ابن قيم الجوزية ، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٧ هـ .
- ١٦١\_ بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب : شمس الدين أبو الثناء محمد بن عبد الرحمن الأصفهاني ، ت : د. محمد مظهر بقا ، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة ، دار المدني ، جدة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ١٦٢\_ تحقيق المراد في أنَّ النهي يقتضي الفساد : صلاح الدين بن خليل العلائي ، ت : د. إبراهيم محمد سلقيني ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ، ١٣٩٥ هـ .
- ١٦٣\_ التقرير والتحجير على التحرير : محمد بن محمد بن الحسن ابن أمير الحاج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ .
- ١٦٤\_ تيسير التحرير : محمد أمين المعروف بأمير بادشاه البخاري الحنفي ، مطبعة مصطفى

- البابي الحلي وأولاده ، مصر ، ١٣٥٠هـ .
- ١٦٥ \_ تيسير علم أصول الفقه : عبد الله بن يوسف الجديع ، مؤسسة الريان ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ .
- ١٦٦ \_ حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع لتاج الدين ابن السبكي ، مكتبة مصطفى البابي الحلي وأولاده ، مصر ، ط٢ ، ١٣٥٦هـ .
- ١٦٧ \_ الرسالة : محمد بن إدريس الشافعي ، ت : أحمد شاكر ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- ١٦٨ \_ روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه لموفق الدين ابن قدامة ، ( مطبوع مع نزهة الخاطر العاطر ) .
- ١٦٩ \_ الزيادة على النص ؛ حقيقتها وحكمها وأثر ذلك في الاحتجاج بالسنة الأحادية المستقلة بالتشريع : د. عمر عبد العزيز ، مطابع الرشيد ، المدينة المنورة .
- ١٧٠ \_ شرح العَصْد على مختصر ابن الحاجب : عَصْد الدين عبد الرحمن بن أحمد الأبيحي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ .
- ١٧١ \_ شرح الكوكب المنير : ابن النجار الحنبلي ، ت : د. محمد الزحيلي ، و د. نزيه كمال حماد ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٣هـ .
- ١٧٢ \_ شرح جمع الجوامع لتاج الدين عبد الوهاب بن السبكي : شمس الدين محمد بن أحمد الحلي ، مكتبة مصطفى البابي الحلي وأولاده ، مصر ، ط٢ ، ١٣٥٦هـ .
- ١٧٣ \_ شرح مختصر الروضة : أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي ت : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط٢ ، ١٤١٩هـ .
- ١٧٤ \_ العرف وأثره في الشريعة والقانون : د. أحمد بن علي سير المباركي ، ط١ ، ١٤١٢هـ .
- ١٧٥ \_ العرف والعادة في رأي الفقهاء : د. أحمد فهمي أبو سنة ، ط٢ ، ١٤١٢هـ .
- ١٧٦ \_ العرف والعمل على المذهب المالكي ومفهومهما لدى علماء الغرب : عمر بن عبد الكريم الجيدي ، مطبعة فضالة ، المحمدية ، المغرب ، ١٩٨٢م .
- ١٧٧ \_ علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع الإسلامي : عبد الوهاب خلاف ، مطبعة النصر ، مصر ، ط٣ ، ١٣٦٦هـ .

- ١٧٨\_ غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر لابن نُجَيْم : أحمد بن محمد الحنفي الحموي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ١٧٩\_ كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي : علاء الدين بن عبد العزيز بن أحمد البخاري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٤ هـ .
- ١٨٠\_ المختصر في أصول الفقه على مناهج الإمام أحمد بن حنبل : علاء الدين علي بن محمد البجلي المعروف بابن اللُّحَام ، ت : د. محمد مظهر بقا ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ .
- ١٨١\_ مذكرة في أصول الفقه ( مذكرة على روضة الناظر لموفق الدين ابن قدامة ) : محمد الأمين الشنقيطي ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ .
- ١٨٢\_ مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه : عبد الوهاب خلاف ، دار القلم ، الكويت ، ط ٣ ، ١٣٩٢ هـ .
- ١٨٣\_ معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة : محمد بن حسين الجيزاني ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ١٨٤\_ نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه لموفق الدين ابن قدامة : عبد القادر بن أحمد بن بدران ، دار الحديث ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ١٨٥\_ نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف ( رسائل ابن عابدين ) : محمد أمين ابن عابدين ، عالم الكتب ، بيروت .
- ١٨٦\_ الوصول إلى الأصول : أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي ، ت : د. عبد الحميد أبو زيد ، الناشر ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٣ هـ .

خَامِسًا : كُتُبُ الْفِقْهِ :

أ\_ كُتُبُ الْفِقْهِ الْحَنَفِيِّ :

- ١٨٧\_ الآثار : أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم ، ت : أبو الوفاء الأفغاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٥٥ هـ ( تصوير عن الطبعة الأولى ) .
- = الأشباه والنظائر : زين الدين إبراهيم بن بكر بن نُجَيْم الحنفي .

- ١٨٨\_ الاختيار لتعليل المختار : عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي ، ت : محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده ، القاهرة .
- ١٨٩\_ البحر الرائق شرح كنز الدقائق : زين الدين ابن نُجيم الحنفي ، دار معرفة ، بيروت ، ط ٢ .
- ١٩٠\_ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ، ض : علي معوض ، وعادل عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ١٩١\_ البناية في شرح الهداية : أبو محمد محمود بن أحمد العيني ، ( مطبوع مع فتح القدير ) .
- ١٩٢\_ تبين الحقائق شرح كنز الدقائق : عثمان بن علي الزيلعي ، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق ، مصر ، ط ١ ، ١٣١٤ هـ ، أعادت نشره : دار المعرفة ، بيروت .
- ١٩٣\_ دُرر الأحكام شرح مجلة الأحكام : علي حيدر ، تعريب : المحامي فهمي الحسيني منشورات مكتبة النهضة ، بيروت ، بغداد .
- ١٩٤\_ رد المحتار على الدر المختار : ابن عابدين ، محمد أمين ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٨٦ هـ .
- ١٩٥\_ رسائل ابن نُجيم ، ت : خليل الميس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ .
- ١٩٦\_ شرح المجلة : الأتاسي ، محمد طاهر ، مطبعة حمص ، سوريا ، ط ١ ، ١٣٤٩ هـ .
- ١٩٧\_ العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية : محمد أمين ابن عابدين ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ٢ .
- ١٩٨\_ الفتاوى البرازية : حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب البرّاز الكردي الحنفي ، ( مطبوع مع الفتاوى الهندية ) .
- ١٩٩\_ الفتاوى الهندية ( الفتاوى المالكية ) : مجموعة من علماء الهند الأحناف ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٣ هـ ، مصورة عن طبعة بولاق ، ١٣١٠ هـ .
- ٢٠٠\_ فتح القدير : كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام الحنفي ، ض : عبد الرزاق غالب المهدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .



- ٢٠١\_ المبسوط : شمس الدين السرخسي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٨ هـ .
- ٢٠٢\_ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر : عبد الله بن محمد بن سليمان المعروف بدامادا فندي ، دار الطباعة العامرة ، ١٣٢٨ هـ .
- ٢٠٣\_ نصاب الاحتساب : عمر بن محمد بن عوض السناني ، ت : د. مريزن سعيد مريزن عسيري ، دار الوطن ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .
- ٢٠٤\_ التنف في الفتاوى : أبو الحسن علي بن الحسين السفدي ، ت : د. صلاح الدين الناهي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ .
- ٢٠٥\_ الهداية شرح بداية المبتدي : برهان الدين أبو بكر علي بن أبي بكر المرغيناني ، ( مطبوع مع فتح القدير ) .  
ب\_ كُتِبَ الْفَقْهُ الْمَالِكِيُّ :
- ٢٠٦\_ أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك : أبو بكر بن حسن الكشناوي ، ض : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٢٠٧\_ أصول الفتيا في الفقه على مذهب الإمام مالك : محمد بن حارث الخشني ، ت : محمد المجذوب ، د. محمد أبو الأحفان ، د. عثمان بطيخ ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، ١٩٨٥ م .
- ٢٠٨\_ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القضاة والإمام : أبو العباس شهاب الدين القرافي ، ت : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٣٨٧ هـ .
- ٢٠٩\_ الإشراف على مسائل الخلاف : القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي ، الناشر : مطبعة الإرادة .
- ٢١٠\_ الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار : يوسف بن عبد البر القرطبي ، ت : عبد المعطي أمين قلعجي ، دار قتيبة ، دمشق ، دار الرعي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .
- ٢١١\_ بداية المجتهد ونهاية المقتصد : محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد ، ت : محمد

- صبحي حلاق ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، مكتبة العلم بجدة ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ٢١٢- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك : أحمد بن محمد الصاوي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط الأخيرة ، ١٣٧٢ هـ .
- ٢١٣- التاج والإكليل : أبو عبد الله محمد بن يوسف المواق ( مطبوع مع مواهب الجليل ) .
- ٢١٤- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام : إبراهيم بن عبد الله بن فرحون البعمري ، ض : جمال مرعشلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٢١٥- التفریع علی مذهب الإمام مالك : أبو القاسم عبيد الله بن الحسين الجلاب البصري ، ت : د. حسين بن سالم الدهماني ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٢١٦- الجامع في السُّنن والآداب والمغازي والتأريخ : أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني ، ت : د. محمد أبو الأحفان ، و د. عثمان بطيخ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، المطبعة العتيقة ، تونس ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ .
- ٢١٧- جواهر الإكليل لشرح مختصر خليل : صالح بن عبد السميع الآبي الأزهری ، دار الفكر ، بيروت .
- ٢١٨- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير : شمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر .
- ٢١٩- شرح الزرقاني على مختصر خليل : عبد الباقي الزرقاني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ .
- ٢٢٠- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك : أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير ، ت : د. مصطفى كمال وصفي ، دار المعارف ، مصر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٢ م .
- ٢٢١- الشرح الكبير : أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير ، ( مطبوع مع حاشية الدسوقي ) .
- ٢٢٢- شرح محمد الخرشني المالكي على مختصر خليل ، دار صادر ، بيروت .
- ٢٢٣- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة : حلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس ، ت : د. محمد أبو الأحفان ، عبد الحفيظ منصور ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،

ط ١ ، ١٤١٥ هـ .

- ٢٢٤- فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر : محمد بن عبد الرحمن المغراوي ، مجموعة التحف للنفائس الدولية ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٢٢٥- فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك : أبو عبد الله الشيخ محمد أحمد عlish ، مطبعة البابي وأولاده ، مصر ، ط الأخيرة ، ١٣٧٨ هـ .
- ٢٢٦- الفروق : أبو العباس شهاب الدين القرافي ، المكتبة الإسلامية ، تركيا ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٢٢٧- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني : أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط ٣ ، ١٣٧٤ هـ .
- ٢٢٨- القواعد : أبو عبد الله محمد بن أحمد المقرئ ، ت : د. أحمد بن عبد الله بن حميد ، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة .
- ٢٢٩- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية : محمد بن أحمد بن جزي المالكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٤ م .
- ٢٣٠- كفاية الطالب الرباني وحاشية العدوي عليه : المنوفي أبو الحسن علي ، ت : أحمد حمدي إمام ، إشراف السيد علي الهاشمي ، مطبعة المدني ، مصر ١٩٨٧ م
- ٢٣١- مختصر كتاب النظر في أحكام النظر بحاسة البصر لابن القطان : أبو العباس أحمد بن القباب الفاسي ، ت : د. محمد أبو الأحفان ، مكتبة التوبة ، الرياض ، مؤسسة الريان ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ٢٣٢- المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس برواية سحنون بن سعيد التلوخي ، عن عبد الرحمن بن قاسم ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٨ هـ .
- ٢٣٣- المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس : القاضي عبد الوهاب البغدادي ، ت : حميش عبد الحق ، المكتبة التجارية ، مكة .
- ٢٣٤- المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمّهات مسائلها المشكلات : أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، ت : د. محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .

- ٢٣٥- منح الجليل على مختصر خليل : محمد عlish ، مكتبة النجاح ، ليبيا .
- ٢٣٦- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل : أبو عبد الله محمد بن محمد الطرابلسي الحطاب ، مكتبة النجاح ، ليبيا .
- ج- كُتِبَ الْفِقْهُ الشَّافِعِيُّ :
- ٢٣٧- أسنى المطالب شرح روض الطالب : زكريا الأنصاري الشافعي ، المكتبة الإسلامية ، تركيا .
- = الأشباه والنظائر : تاج الدين عبد الوهاب بن عبد الكافي السبكي .
- = الأشباه والنظائر : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي .
- ٢٣٨- الأم : محمد بن إدريس الشافعي ، ت : د. أحمد بدر الدين حسون ، دار قتيبة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- وطبعة دار المعرفة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٣ هـ ، ض : محمد زهري النجار .
- ٢٣٩- إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التبيين : أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ، ت : بهجة يوسف أبو الطيب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٢٤٠- الاستغناء في الفرق والاستثناء : محمد بن أبي بكر بن سليمان البكري ، ت : د. سعود التبيتي ، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٢٤١- تحفة المحتاج لشرح المنهاج : شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي الشافعي ، ( مطبوع مع حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي ) .
- ٢٤٢- حاشية الجمل على شرح المنهاج لـ زكريا الأنصاري : سليمان الجمل ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، مصورة عن طبعة القاهرة ١٣٥٧ هـ .
- ٢٤٣- حاشيتا قليوبي وعميرة على منهاج الطالبين : شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة ، وشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة ، دار الفكر ، ط ٤ .
- ٢٤٤- حواشي عبد الحميد الشرواني وأحمد بن قاسم العبادي على تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي ، دار صادر ، بيروت .
- ٢٤٥- حُسْنُ التَّبَيُّنِ لما ورد في التشبيه : محمد بن محمد الغزي الشافعي ، مخطوط مصور بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، عن تركيا ، برقم ( ١١١٥-١١١٦ ) .

- ٢٤٦- روضة الطالبين وعمدة المفتين : أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، ض : علي معوض ، وعادل عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ .
- ٢٤٧- شرح منهاج الطالبين للنووي : ( مطبوع مع حاشيتنا قليوبي وعميرة ) .
- ٢٤٨- عرائس الغرر وغرائس الفكر في أحكام النظر : علي بن عطية بن الحسن الهيثمي الحموي الشافعي ، ت : د. محمد فضل عبد العزيز المراد ، دار القلم ، دمشق ، الدار الشامية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .
- ٢٤٩- قواعد الأحكام في مصالح الأنام : أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي ، ت : طه عبد الرؤوف سعد ، دار الشروق للطباعة ، القاهرة ، ١٣٨٨ هـ .
- ٢٥٠- قواعد الخادمي : أبو سعيد محمد بن محمد مصطفى ، المطبعة العامرة ، ١٢٨٨ هـ .
- ٢٥١- كتاب الحج من الحاوي الكبير لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي : ت : د. غازي بن طه خصيفان ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ .
- ٢٥٢- المجموع شرح المذهب للشيرازي : أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، ت : محمد نجيب المطيعي ، مكتبة الإرشاد ، جدة ، مطابع المختار الإسلامي ، دار السلام القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .
- ٢٥٣- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج : شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني ، ض : علي محمد معوض ، وعادل عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ٢٥٤- المنشور في القواعد : محمد بن بهادر الزركشي ، ت : د. تيسير فائق أحمد محمود ، مصورة عن الطبعة الأولى ، الكويت ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، ١٤٠٢ هـ .
- ٢٥٥- المذهب في فقه مذهب الإمام الشافعي : أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ، ت : د. محمد الزجيلي ، دار القلم ، دمشق ، الدار الشامية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ٢٥٦- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي : شمس الدين محمد بن أبي العباس بن أحمد بن شهاب الدين الرملي ( الشافعي الصغير ) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط الأخيرة ، ١٣٨٦ هـ .

د- كُتِبَ الْفِقْهُ الْحَنْبَلِيُّ :

- ٢٥٧- الآداب الشرعية : أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي ، ت : شعيب الأرناؤوط ، وعمر القيّام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٢٥٨- أحكام الخواتم وما يتعلق بها : أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ، ت : د. عبد الله بن محمد الطريقي ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ٢٦٠- الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية ، اختارها : علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد البعلبي ، ت : أحمد بن محمد بن حسن الخليل ، دار العاصمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ٢٦١- الإحكام شرح أصول الأحكام : عبد الرحمن بن قاسم النجدي ، ط ٢ ، ١٤٠٦ هـ .
- ٢٦٢- الإفصاح عن معاني الصّحاح : الوزير عون الدين أبو المظفر يحيى بن هبيرة الحنبلي ، المؤسسة السعيدية بالرياض ، ط ١ ، ١٣٩٨ هـ .
- ٢٦٣- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على منهب الإمام أحمد بن حنبل : علاء الدين أبو الحسين علي بن سليمان المرداوي ، ض : محمد حامد الفقي ، دار إحياء التراث العربي ، ط ٢ .
- ٢٦٤- الاختيارات الجليلة في المسائل الخلافية : عبد الله بن عبد الرحمن البسام ، ( مطبوع مع نيل المآرب في تهذيب شرح عمدة الطالب للمولف ) ، مطبعة النهضة الحديثة ، مكة ، ط ٢ .
- ٢٦٥- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع : عبد الرحمن بن قاسم النجدي الحنبلي ، ط ٤ ، ١٤١٠ هـ .
- ٢٦٦- دفع الملامة في استخراج أحكام العمامة : جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن عبد الهادي الحنبلي ، ت : د. عبد الله بن محمد الطيار ، و د. عبد العزيز الحجيلان ، دار الوطن ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ٢٦٧- الروض المربع شرح زاد المستقنع : منصور بن يونس البهوتي ، ( مطبوع مع حاشية ابن قاسم ) .
- ٢٦٨- شرح العمدة في الفقه [ قسم الصيام ] : شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ،

- ت : د. زائد بن أحمد النشيري ، دار الأنصاري ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- ٢٦٩ \_ شرح العمدة في الفقه [ قسم الطهارة ومناسك الحج والعمرة ] : شيخ الإسلام أحمد ابن عبد السلام بن عبد الحليم بن تيمية ، ت : د. سعود بن صالح العطيشان ، و د. صالح بن محمد الحسن ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ .
- ٢٧٠ \_ الشرح المتع على زاد المستقنع : محمد بن صالح العثيمين ، ت : د. سليمان أبا الخيل ، و د. خالد المشيقح ، مؤسسة آسام ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .
- ٢٧١ \_ شرح منتهى الإرادات : منصور بن يونس البهوتي ، دار عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .
- ٢٧٢ \_ غاية المرام شرح مغني ذوي الأفهام لجمال الدين يوسف بن عبد الهادي الخنبلي ، شرح : عبد المحسن العبيكان ، ت : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٢٧٣ \_ الفروع : شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي ، دار عالم الكتب ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٤ هـ .
- ٢٧٤ \_ القواعد في الفقه الإسلامي : أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الخنبلي ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٢٧٥ \_ الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل : موفق الدين ابن قدامة المقدسي ، ت : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ .
- ٢٧٦ \_ كشف القناع عن متن الإقناع : منصور بن يونس البهوتي ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ .
- ٢٧٧ \_ المبدع في شرح المقنع : أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن مفلح الخنبلي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ .
- ٢٧٨ \_ المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل : مجد الدين أبو البركات عبد السلام ابن تيمية الحراني ، مطبعة السنة المحمدية ، مصر ، ط ١ ، ١٣٦٩ هـ .
- ٢٧٩ \_ مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، دار المعرفة ، بيروت .

٢٨٠ \_ مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية إبراهيم بن هانئ النيسابوري ، ت : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ .

٢٨١ \_ مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية ابنه عبد الله ، ت : د. علي سليمان المهنا ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .

٢٨٢ \_ المستوعب : نصر الدين محمد بن عبد الله السَّامِرِيُّ ، ت : د. مساعد بن قاسم الفالح ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ .

٢٨٣ \_ مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى : مصطفى السيوطي الرحباني ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٥ هـ .

٢٨٤ \_ معونة أولي النهى شرح المنتهى ( منتهى الإرادات ) : تقي الدين محمد بن أحمد الفتوح الشهير بابن النجار الحنبلي ، ت : د. عبد الملك بن دهيش ، دار خضر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .

٢٨٥ \_ المغني : موفق الدين ابن قدامة المقدسي ، ت : د. عبد الله التركي ، و د. عبد الفتاح الحلو ، هجر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .

٢٨٦ \_ مفردات مذهب الإمام أحمد بن حنبل في كتاب الصلاة : د. عبد المحسن بن محمد المنيف ، مطبعة سفير ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .

٢٨٧ \_ المتع في شرح المقنع : زين الدين المنجي التنوخي الحنبلي ، ت : د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، دار خضر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٨ هـ .

٢٨٨ \_ منار السبيل في شرح الدليل : إبراهيم بن محمد بن ضويان ، ت : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٦ ، ١٤٠٤ هـ .

٢٨٩ \_ النُكْت والفتاوى السنية على مشكل المحرر : شمس الدين ابن مفلح ، ( مطبوع مع المحرر ) .

هـ \_ كُتُبُ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى :

٢٩٠ \_ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف : أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، ت : أبو حماد صغير أحمد حنيف ، دار طيبة ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ .



- ٢٩١\_ الإجماع : أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٢٩٢\_ السيل الجرّار المتدفق على حدائق الأزهار : محمد بن علي الشوكاني ، ت : محمود إبراهيم زايد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٢٩٣\_ الْمُخَلَّى بِالْأَثَار : أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري ، ت : د. سليمان البنداري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .
- وتحقيق وتعليق الشيخ أحمد شاكر ، مكتبة التراث ، القاهرة .

و- كُتُبُ الْفِقْهِ الْعَامِّ ( وَالدَّرَاسَاتِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُوَازَنَةِ ) :

- ٢٩٤\_ آداب الرِّقَاف في السنة المطهرة : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ .
- ٢٩٥\_ أحكام أهل الذِّمَّة : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ، ت : يوسف بن أحمد البكري ، شاكر بن توفيق العاروري ، نشر : رمادي للنشر ، الدمام ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ٢٩٦\_ أحكام التصوير في الفقه الإسلامي : محمد بن أحمد علي واصل ، دار طيبة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ .
- ٢٩٧\_ أحكام الجنائز وبدعها : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٦ هـ .
- ٢٩٨\_ الأحكام السلطانية والولايات الدينية : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي ، ض : خالد السبع العلمي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٢٩٩\_ أحكام العورة في الفقه الإسلامي : د. عبد الفتاح محمد إدريس ، ط ١ ، مصر ، ١٤١٤ هـ .
- ٣٠٠\_ أحكام العورة والنظر بدليل النص والنظر : د. مساعد بن قاسم الفالح ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ .
- ٣٠١\_ أحكام اللباس المتعلقة بالصلاة والحج : سعد بن تركي الخثلان ، مكتبة الرشد

- الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ .
- ٣٠٢ - أحكام المسح على الخائل من خُفٍّ وعمامة وجبيرة : ديان بن محمد الديان ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ .
- ٣٠٣ - أحكام تلف الأموال في الفقه الإسلامي : د . عبد الله بن حمد الغطيميل ، رسالة دكتوراة في كلية الشريعة ، جامعة أم القرى ، بإشراف الدكتور : نزيه حمّاد ، ١٤٠٨ هـ ، لم تنشر .
- ٣٠٤ - أحكام النجاسات في الفقه الإسلامي : عبد المجيد محمود صلاحين ، دار المجتمع ، جدة ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ٣٠٥ - الإسبال لغير الحُيَلَاء : وليد بن محمد نبيه بن سيف النصر ، ط ٢ ، ١٤١١ هـ .
- ٣٠٦ - استيفاء الأقوال في تحريم الإسبال على الرجال : الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني ، مكتبة دار القدس ، صنعاء ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ٣٠٧ - البُغْيَةُ في أحكام الحلية : زيد بن مرزوق بن عبد المحسن ، مكتبة دار الأقصى ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .
- ٣٠٨ - تبصر أولي الأبواب بما جاء في جرّ الثياب : سعد المزعل ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١١ هـ .
- ٣٠٩ - تحريم آلات الطرب : محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة الدليل ، الجيل الصناعية ، ط ٢ ، ١٤١٨ هـ .
- ٣١٠ - تمام المنّة في التعليق على فقه السنة : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتبة الإسلامية ، الأردن ، ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ .
- ٣١١ - تيسير الفقه الجامع للاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية : د . أحمد موافي ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ .
- ٣١٢ - التَّشْبُه المنهي عنه في الفقه الإسلامي : جميل بن حبيب اللويحق ، دار الأندلس الخضراء ، جدة ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٣١٣ - جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتبة الإسلامية ، الأردن ، ط ٣ ، ١٤١٧ هـ .

- ٣١٤ \_ الجواب المفيد في حكم التصوير : سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ١٤٠٦ هـ .
- ٣١٥ \_ الحجاب : أبو يعلى المودودي، الدار السعودية للنشر والتوزيع .
- ٣١٦ \_ حد الثوب والأزرة وتحريم الإسبال ولباس الشهرة : د . بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٦ هـ .
- ٣١٧ \_ الحدود والتعزيرات عند ابن قيم الجوزية : د . بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط ٢، ١٤١٥ هـ .
- ٣١٨ \_ خالص الجمال تهذيب مناسك الحج من أضواء البيان للإمام محمد الأمين الشنقيطي، تهذيب : سعود بن إبراهيم الشريم، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٦ هـ .
- ٣١٩ \_ الدِّعامة في أحكام سنة العمامة : محمد بن جعفر الكتاني، دار الفيحاء، دمشق، ط ١، ١٣٤٢ هـ .
- ٣٢٠ \_ الروضة الندية شرح الدرر البهية : محمد صديق حسن خان البخاري، ت : محمد صبحي حلاق، دار الندى، بيروت، ط ٢، ١٤١٣ هـ .
- ٣٢١ \_ السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية : شيخ الإسلام أحمد بن عبد السلام ابن تيمية، ت : بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، ط ١، ١٤٠٥ هـ .
- ٣٢٢ \_ شرح القواعد الفقهية : أحمد بن الشيخ محمد الزرقاء، دار القلم، دمشق، ط ٣، ١٤١٤ هـ .
- ٣٢٣ \_ شرح النهج المنتخب إلى قواعد المذهب : أحمد بن علي المنجور، ت : محمد الشيخ ابن محمد الأمين، دار عبد الله الشنقيطي .
- ٣٢٤ \_ ضمان المتلفات في الفقه الإسلامي : د . سليمان محمد أحمد، مطبعة السعادة، مصر، ط ١، ١٤٠٥ هـ .
- ٣٢٥ \_ ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية : د . محمد سعيد رمضان البوطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٧ هـ .
- ٣٢٦ \_ فتاوى إسلامية : جمع : محمد بن عبد العزيز المسند، دار الوطن، الرياض، ط ٢، ١٤١٤ هـ .

- ٣٢٧- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء : جمع : أحمد بن عبد الرزاق الدرويش ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ٣٢٨- فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن محمد آل الشيخ ، جمع وترتيب : محمد بن عبد الرحمن بن قاسم النجدي ، مطبعة الحكومة ، مكة ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ .
- ٣٢٩- فقه المسوحات في الشريعة الإسلامية : د. علي بن سعيد الغامدي ، دار ابن عفان ، الخبر ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٣٣٠- الفقيه والمتفقه : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، ت : عادل يوسف العزازي ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ١٤١٧ هـ .
- ٣٣١- قواعد الفقه : محمد بن عميم الإحسان المجلدي اليركني ، دار الصدف بيلشرز ، كراتشي ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .
- ٣٣٢- القواعد الفقهية : علي أحمد النذوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٢ هـ .
- ٣٣٣- القواعد النورانية الفقهية : شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية ، ت : عبد السلام محمد شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .
- ٣٣٤- القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في فقه الأسرة : محمد بن عبد الله الصواط ، مكتبة دار البيان الحديثة ، الطائف ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ .
- ٣٣٥- القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في كتاب الطهارة والصلاة : د. ناصر الميمان ، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٣٣٦- القول المبين في أخطاء المصلين : مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن القيم ، الدمام ، ط ٣ ، ١٤١٥ هـ .
- ٣٣٧- القول المبين في معرفة ما يهم المصلين : عبد العزيز بن ناصر المسند ، دار الصميعي ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٣٣٨- لباس الذهب والفضة للرجال : د. محمد بن سليمان المنيعي ، دار الأندلس الخضراء ، جدة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ .
- ٣٣٩- مجلة الأحكام العدلية : لجنة من فقهاء الدولة العثمانية ، دار سعادات ايتانبول ، بتركيا ، ١٣٠٣ هـ .

- ٣٤٠ \_ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع : عبد الرحمن بن قاسم النجدي وابنه محمد ، مطابع الحكومة ، ط ١ ، ١٣٩٨ هـ .
- ٣٤١ \_ مجموع فتاوى ورسائل الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، جمع : د. عبد الله ابن محمد الطيار ، وأحمد بن عبد العزيز بن باز ، دار الوطن ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٣٤٢ \_ مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، جمع : فهد بن ناصر السليمان ، دار الثريا للنشر ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٣٤٣ \_ مختصر اختلاف العلماء لأبي جعفر الطحاوي ، اختصره : أحمد بن علي الجصاص الرازي ، ت : د. عبد الله نذير أحمد ، دار البشائر الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٣٤٤ \_ المدخل الفقهي العام : د. مصطفى أحمد الزرقاء ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١٠ ، ١٣٨٧ هـ .
- ٣٤٥ \_ المسح على الجوربين : محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي ، ت : أحمد شاكر ، الطبعة السلفية ، مصر ، ١٣٧٧ هـ .
- ٣٤٦ \_ معالم القرية في أحكام الحسبة : محمد بن محمد أحمد المعروف بابن الأخوة ، مطبعة دار الفنون بكمبرج ، ١٩٣٧ م .
- ٣٤٧ \_ مناسك الحج والعمرة من أضواء البيان للإمام محمد الأمين الشنقيطي ، جمع وترتيب : عبد الله بن محمد باب الشنقيطي ، دار روضة الصغير ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ .
- ٣٤٨ \_ المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان ، جمع : عادل بن علي الفريدان ، دار الوطن ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١١ هـ .
- ٣٤٩ \_ منسك شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية ، ت : علي بن محمد العمران ، دار عالم الفوائد ، مكة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ٣٥٠ \_ الموسوعة الفقهية الكويتية : نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، مطابع دار الصفوة ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ ( وإصدارات متوالية ) .
- ٣٥١ \_ النظريات الفقهية : د . محمد الزحيلي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .

- ٣٥٢ \_ الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية : د. محمد صدقي بن أحمد البورنو ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤١٦ هـ .
- سَادِسًا : الْمَرَّاجِعُ الْعَامَّةُ ( فِي الْعَقِيدَةِ وَغَيْرِهَا ) :
- ٣٥٣ \_ الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة ، أجاب عنها : عبد الرحمن بن عبد الوهاب الفارس ، ( بدون معلومات نشر ) .
- ٣٥٤ \_ أخلاق النبي ﷺ في القرآن والسنة : د. أحمد بن عبد العزيز الحداد ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .
- ٣٥٥ \_ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : خالد بن عثمان السبت ، نشر : المنتدى الإسلامي ، لندن ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ٣٥٦ \_ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأثرهما في حفظ الأمة : د . عبد العزيز المسعود ، دار الوطن ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ .
- ٣٥٧ \_ الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة : أبو الأعلى المودودي ، تعريب : خليل أحمد الحامدي ، دار القلم ، الكويت ، ط ٢ ، ١٣٩٤ هـ .
- ٣٥٨ \_ الإعلام بحزمة أهل العلم والإسلام : محمد أحمد إسماعيل المقدم ، دار طيبة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٣٥٩ \_ الإيضاح والتبيين لما وقع فيه الأكثرون من مشابهة المشركين : حمود بن عبد الله التويجري ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٣٦٠ \_ إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار وتحذيرهم عن الابتداع الشائع في القرى والأمصار من تقليد المذاهب مع الحمية والعصبية بين فقهاء الأعصار: صالح بن محمد بن نوح الفلاني ، إدار الطباعة النيرية ، مصر ، ط ١ ، ١٣٥٤ هـ .
- ٣٦١ \_ اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم : شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن تيمية ، ت : د. ناصر بن عبد الكريم العقل ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ٤ ، ١٤١٤ هـ .
- ٣٦٢ \_ بدائع الفوائد : ابن قيم الجوزية ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٣٦٣ \_ البدع والمحدثات وما لا أصل له : جمع : حمود بن عبد الله المطر ، دار ابن خزيمة ،

- ط ٢ ، ١٤١٩ هـ .
- ٣٦٤ \_ برتوكولات حكماء صهيون : محمد خليفة التونسي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٧ ، ١٤٠٤ هـ .
- ٣٦٥ \_ بلوغ الإرب في معرفة أحوال العرب : محمد شكري الألوسي ، ض : محمد بهجة الأثري ، ط ١ ، مصر ، ١٣٤٢ هـ .
- ٣٦٦ \_ تاريخ أزياء الشعوب : د . ثريا نصر ، دار عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
- ٣٦٧ \_ تبصير أولي الألباب ببدعة تقسيم الدين إلى قشر ولباب : محمد بن أحمد بن إسماعيل المقدم ، دار طيبة ، مكة ، ط ١٠ ، ١٤١٤ هـ .
- ٣٦٨ \_ التقليد والتبعية وأثرهما في كيان الأمة المسلمة : د . ناصر بن عبد الكريم العقل ، دار المسلم ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ .
- ٣٦٩ \_ تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين وتحذير السالكين من أفعال الهالكين : محيي الدين أبو زكريا أحمد بن إبراهيم ابن النحاس ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٣٧٠ \_ جامع بيان العلم وفضله : أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي ، مطبعة العاصمة ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٨٨ هـ .
- ٣٧١ \_ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، ت : د . محمد عجّاج الخطيب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤١٧ هـ .
- ٣٧٢ \_ الجواب الكافي فيمن سأل عن الدواء الشافي : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ، ت : يوسف علي بديوي ، مكتبة دار التراث ، المدينة المنورة ، ط ٤ ، ١٤١٢ هـ .
- ٣٧٣ \_ حجاب المسلمة بين انتحال المبطلين وتأويل الجاهلين : د . محمد فؤاد البرازي ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٣٧٤ \_ خلق المسلم : محمد الغزالي ، دار القلم ، دمشق ، ط ٦ ، ١٤٠٦ هـ .
- ٣٧٥ \_ دائرة المعارف : بطرس البستاني ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٣٧٦ \_ الدين الخالص : صديق حسن خان القنوجي ، طبعة الهند ، ١٣١٢ هـ .

- ٣٧٧\_ ذم الرِّياء في الأعمال والشُّهرة في اللِّباس والأحوال : أبو محمد الحسن بن إسماعيل الضَّرَّاب ، ت : د. محمد با كريم محمد با عبد الله ، دار البخاري ، المدينة - بريدة ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٣٧٨\_ زاد المعاد في هدي خير العباد : محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ، ت : شعيب الأرنؤوط ، وعبد القادر الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١٥ ، ١٤٠٧ هـ .
- ٣٧٩\_ الزواجر عن اقتراف الكبائر : أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط ٢ ، ١٣٩٠ هـ .
- ٣٨٠\_ الشباب المسلم ولباسه المتميز : أحمد حسن كرزون ، دار أبو القاسم للنشر والتوزيع ، جدة ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .
- ٣٨١\_ شرح العقيدة الطحاوية : ابن أبي العزِّ الحنفي ، ت : جماعة من العلماء ، وتخرّيج : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت - دمشق ، ط ٨ ، ١٤٠٤ هـ .
- ٣٨٢\_ الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان : محمد الخضر حسين ، نشر : علي الرضا التونسي ، المطبعة التعاونية ، دمشق ، ١٣٩١ هـ .
- ٣٨٣\_ الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ : القاضي عياض بن موسى اليحصبي ، المكتبة التجارية الكبرى ، دار الفكر ، بيروت .
- ٣٨٤\_ العمامة في بغداد في القرن الخامس الهجري : بدري محمد فهد ، ط ١ ، بغداد ١٩٦٧ م .
- ٣٨٥\_ عودة الحجاب : محمد بن أحمد إسماعيل المقدّم ، دار طيبة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .
- = فتاوى إسلامية : جمع : محمد بن عبد العزيز المسند .
- = فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء : جمع : أحمد بن عبد الرزاق الدرويش .
- ٣٨٦\_ فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد : عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب ، ت : د. الوليد بن عبد الرحمن آل فريان ، دار الصميعي ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ٣٨٧\_ الفروسية : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ، ت : مشهور بن حسن



- آل سلمان ، دار الأندلس ، حائل ، ط ٢ ، ١٤١٧ هـ .
- ٣٨٨\_ الفصل في الملل والأهواء والنحل : ابن حزم الظاهري ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، مصر ، القاهرة .
- ٣٨٩\_ قرارات المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي ، الدورة الرابعة عشرة ، ١٤١٦ هـ ، القرار الثامن ، مطابع الرابطة ، مكة المكرمة .
- ٣٩٠\_ الكبائر : شمس الدين الذهبي ، دار الجليل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .
- ٣٩١\_ كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية : ت : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٣٩٢\_ كتاب الحوادث والبدع : أبو بكر محمد بن الوليد الطرطوشي ، ت : علي ابن حسن عبد الحميد ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط ٢ ، ١٤١٧ هـ .
- ٣٩٣\_ اللباس في عصر الرسول ﷺ : د . محمد بن فارس الجميل ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية الرابعة عشرة ، ١٤١٥ هـ .
- ٣٩٤\_ مجموع فتاوى ودروس الحرم المكي : الشيخ محمد بن عثيمين ، دار البقين ، المنصورة ، توزيع : دار طيبة ، الرياض .
- = مجموع فتاوى ورسائل الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، جمع : د. عبد الله ابن محمد الطيار ، وأحمد بن عبد العزيز بن باز .
- = مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، جمع : فهد بن ناصر السليمان .
- ٣٩٥\_ مختصر كتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول : ابن أبي شامة ، (ضمن الرسائل المنيرية) .
- ٣٩٦\_ مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ، ت : محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .
- ٣٩٧\_ المدخل : ابن الحاج ؛ أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي ، دار الفكر ، ١٤٠١ هـ .
- ٣٩٨\_ المروءة وخوارمها : مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن عفان ، القاهرة ، ط ١ ،

- ١٤٢٠هـ .
- ٣٩٩- معجم الطلاب ( عربي - انكليزي ) : عبد الحفيظ بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .
- ٤٠٠- معلم الثقافة الإسلامية : د. أمين أبو لوي ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
- ٤٠١- مقالات الألباني ، جمع : نور الدين طالب ، دار أطلس ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢٢هـ .
- ٤٠٢- مقدمة ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، ض : أبو عبد الله السعيد المنذرة ، المكتبة التجارية ، مكة ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .
- ٤٠٣- الملل والنحل : الشهرستاني ، ت : د. عبد اللطيف محمد العبد ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، ط ١ ، ١٩٧٧م .
- ٤٠٤- من تشبه يقوم فهو منهم : د. ناصر بن عبد الكريم العقل ، دار الوطن ، الرياض ، ط ١ .
- = المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان ، جمع : عادل بن علي الفريدان .
- ٤٠٥- الموافقات في أصول الشريعة : أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي ، ت : مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن عفان ، الخبر ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٧هـ . وتحقيق عبد الله دراز ، مكتبة الرياض الحديثة .
- ٤٠٦- الموسوعة العربية الميسرة ، دار النهضة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
- ٤٠٧- موسوعة المناهي الشرعية في صحيح السنة النبوية : سليم بن عيد الهلالي ، دار ابن عفان ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .
- ٤٠٨- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة : الندوة العالمية للشباب الإسلامي ، بإشراف : د. مانع الجهني ، دار الندوة العالمية للطباعة ، الرياض ، ط ٣ ، ١٤١٨هـ .
- ٤٠٩- وميض من الحرم : سلسلة خطب للشيخ سعود بن إبراهيم الشريم ، المجموعة الرابعة ، دار الوطن ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

سَابِعاً : كُتُبُ الْأَدَبِ وَالشُّعْرِ :

= الآداب الشرعية : شمس الدين ابن مفلح الحنبلي .

٤١٠\_ أدب الدنيا والدين : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، ض : مصطفى

السقا ، ومحمد شريف سكر ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ .

٤١١\_ الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ،

١٤١٤-١٤١٥ هـ .

٤١٢\_ الاتجاهات الوطنية في الأدب العربي المعاصر : د. محمد محمد حسين ، مكتبة

الآداب ، دار الحمامي للطباعة ، مصر ، ط ٢ ، ١٣٨٨ هـ .

٤١٣\_ بهجة المجالس وأنس المجالس وشهد الذاهن الهاجس : يوسف بن عبد البر القرطبي ،

ت : محمد مرسي الخولي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٤١٤\_ البيان والتبيين : أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، دار الفكر للجميع ، ط ١ ،

١٩٦٨ م . وتحقيق : عبد السلام هارون ، مطبعة الحلبي ، مصر ، ١٩٧٥ م .

٤١٥\_ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي ، ت : عبد

السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٨٩ م .

٤١٦\_ ديوان أبي العتاهية ؛ أبي إسحاق إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان العنزي ،

دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩ هـ .

٤١٧\_ ديوان أوس بن حجر : ت : د. محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ط ٣ ،

١٣٩٩ هـ .

٤١٨\_ ديوان النابغة الذبياني : ت : محمد الطاهر بن عاشور ، الشركة التونسية ، مصانع

الكتاب ، ١٩٧٦ م . وصَنَعَةُ ابْنِ السَّكِّيتِ ؛ أبي يوسف يعقوب بن إسحاق ، ت :

د. شكري فيصل ، دار الفكر .

٤١٩\_ ديوان جرير ( جرير بن عطية الخطفي التميمي ) ، ض : كرم البستاني ، دار صادر ،

بيروت ، ١٣٧٩ هـ .

٤٢٠\_ ديوان عنزة بن شداد العبسي : ت : محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي

١٣٩٠ هـ .

- ٤٢١ \_ ديوان كعب بن زهير : دار الكتب المصرية ، ١٩٥٠ م .
- ٤٢٢ \_ شرح المفضليات : التبريزي أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني ، ت : علي محمد البحاري ، دار نهضة مصر للطباعة .
- ٤٢٣ \_ شرح ديوان الحماسة لأبي تمام : ت : أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٧١ هـ .
- ٤٢٤ \_ شعر النابغة الجعدي : المكتب الإسلامي ، دمشق ، ط ١ ، ١٣٨٤ هـ .
- ٤٢٥ \_ الشعر والشعراء : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، ت : أحمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ، ١٣٨٦ هـ .
- ٤٢٦ \_ العقد الفريد : ابن عبد ربّه الأندلسي ، ض : مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٤٢٧ \_ عيون الأخبار : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، المؤسسة المصرية للتأليف والطباعة والنشر ، مصر ، ط ٢ ، ١٣٨٣ هـ .
- ٤٢٨ \_ غذاء الألباب شرح منظومة الآداب : محمد بن أحمد السفاريني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- ٤٢٩ \_ مجمع الأمثال : أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني ، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار القلم ، بيروت .
- ٤٣٠ \_ محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء : الراغب الأصفهاني ، مكتبة الحياة ، بيروت .
- ٤٣١ \_ المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية : د . إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- ٤٣٢ \_ المفضليات : المفضل بن محمد بن علي الضبي ، ت : أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط ١٠ ، ١٩٩٤ م .
- ٤٣٣ \_ الملابس العربية في الشعر الجاهلي : د . يحيى الجبوري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٩ م .
- ٤٣٤ \_ الموسوعة الشوقية ، الأعمال الكاملة لأمير الشعراء أحمد شوقي ، جمع : إبراهيم

الإيباري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .

ثَامِنًا : كُتُبُ السِّيَرِ وَالتَّارِيخِ وَالتَّرَاجُمِ :

- ٤٣٥ \_ أخبار القضاة : ركيع ؛ محمد بن خلف بن حيان ، دار عالم الكتب ، بيروت .
- ٤٣٦ \_ أسد الغابة في معرفة الصحابة : ابن الأثير الجزري ، ت : محمد إبراهيم البنا ، ومحمد أحمد عاشور ، دار الشعب ، مصر ، ط ١ ، ١٩٧٠ م .
- ٤٣٧ \_ الإصابة في تمييز الصحابة : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت : عادل عبد الموجود ، وعلي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ٤٣٨ \_ الإعلام : خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٥ ، ١٩٨٠ م .
- ٤٣٩ \_ تحاف الوري بأخبار أم القرى : النجم عمر بن فهد بن محمد بن محمد بن فهد ، ت : فهيم محمد شلتوت ، نشر : مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، طبع : مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .
- ٤٤٠ \_ الاستيعاب في معرفة الأصحاب : يوسف بن عبد البر القرطبي ، ت : علي محمد البجاوي ، دار الجيل أ بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ٤٤١ \_ تاريخ الأمم والملوك : محمد بن جرير الطبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- ٤٤٢ \_ التاريخ الكبير : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، دائرة المعارف ، الهند ، ط ١ ، ١٣٠٦ هـ .
- ٤٤٣ \_ تاريخ بغداد (أو مدينة السلام) : للخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٤٤٤ \_ تاريخ خليفة بن خياط : أبو عمرو خليفة بن خياط بن أبي هُبيرة الليثي ، ت : د. مصطفى بخيت فواز ، و د. حكمت كشلي فواز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ٤٤٥ \_ تجريد أسماء الصحابة : شمس الدين الذهبي ، ت : صالحة عبد الحكيم شرف الدين ، مكتبة شرف الدين الكتي وأولاده ، الهند ، ١٣٨٩ هـ .
- ٤٤٦ \_ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك : القاضي عياض ابن

- موسى اليحصبي ، ت : د. أحمد بكير محمود ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ،  
ومكتبة الفكر ، ليبيا ، ط ١ ، ١٣٨٧ هـ .
- ٤٤٧ \_ تقریب التهذيب : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت : عادل مرشد ، مؤسسة  
الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٤٤٨ \_ تهذيب التهذيب : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت : إبراهيم الزريق ، وعادل  
مرشد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ .
- ٤٤٩ \_ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، دار  
الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٠ هـ .
- ٤٥٠ \_ خلاصة تهذيب الكمال : الحافظ صفى الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري ،  
ت : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط ٤ ، ١٤١١ هـ .
- ٤٥١ \_ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة : الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت :  
محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة ، ومطبعة المدني مصر ، ط ٢ ، ١٣٨٥ هـ .
- ٤٥٢ \_ الذِّيَاجُ الْمَذْهَبُ فِي مَعْرِفَةِ أَعْيَانِ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ : ت : د. محمد الأحدي أبو النور ،  
دار التراث بالقاهرة ، ١٩٧٢ م .
- ٤٥٣ \_ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام : عبد الرحمن السهيلي ، ت : عبد  
الرحمن الركيل ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٨٧ هـ .
- ٤٥٤ \_ الروض المِعْطَارُ فِي خَيْرِ الْأَقْطَارِ : محمد بن عبد المنعم الحميري ، ت : د. إحسان  
عباس ، مكتبة لبنان ، دار القلم للطباعة ، ط ١ ، ١٩٧٥ م .
- ٤٥٥ \_ سير أعلام النبلاء : شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، ت : شعيب الأرناؤوط ،  
ومحمد العرقسوس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١٠ ، ١٤١٤ هـ .
- ٤٥٦ \_ السيرة النبوية : أبو محمد عبد الملك بن هشام المعافري ، ت : مصطفى السقا ،  
وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،  
مصر ، ط ٢ ، ١٣٧٥ هـ .
- ٤٥٧ \_ شذرات الذهب في أخبار من ذهب : عبد الحي ابن العماد الحنبلي ، دار المسيرة ،  
بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ .

- ٤٥٨\_ الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، ت : سيد عباس الجليمي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- ٤٥٩\_ طبقات الحنابلة : القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى ، دار المعرفة ، بيروت .
- ٤٦٠\_ الطبقات السنية في تراجم الحنفية : تقى الدين عبد القادر الغزي ، ت : د. عبد الفتاح الحلو ، دار الرفاعي ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .
- ٤٦١\_ الطبقات الكبرى : محمد بن سعد الزهري ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٠ هـ .
- ٤٦٢\_ طبقات فحول الشعراء : محمد بن سَلَام الجُمَحِي ، ت : محمود شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٤ م .
- ٤٦٣\_ القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية : د. محمد عبد القادر أبو فارس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ .
- ٤٦٤\_ الكامل في التاريخ : ابن الأثير الجزري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٦ .
- ٤٦٥\_ الكامل في ضعفاء الرجال : أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرحاني ، ت : سهيل زكّار ، ويحيى مختار غزاوي ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ .
- ٤٦٦\_ كتاب الثقات : محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم ، دار الفكر ، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ .
- ٤٦٧\_ كتاب المجروحين من المحدثين والضُّعفاء والمتروكين : محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم ، ت : محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي ، حلب ، ط ١ ، ١٣٩٦ هـ .
- ٤٦٨\_ لسان الميزان : للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني ، دائرة المعارف ، حيدر آباد ، ١٣٢٩ هـ .
- ٤٦٩\_ المؤلف والمختلف : أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي ، ت : عبد السلام أحمد فراج ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٨١ هـ .
- ٤٧٠\_ مختصر الشمائل المحمدية للترمذي : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتبة الإسلامية ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٤٧١\_ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري

بِرْدِي الأتابكي ، دار الكتب ، ١٣٨٣هـ ، عن المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .

٤٧٢\_ الوفا بأحوال المصطفى ﷺ : أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، ت : د. مصطفى عبد الواحد ، دار الكتب الحديثة ، ومطبعة السعادة ، مصر ، ط١ ، ١٣٨٦هـ .

### تَاسِعًا : الْمَجَلَّاتُ الْعِلْمِيَّةُ :

\* مجلة البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى :

٤٧٣\_ خوارم المروءة وأثرها في عدالة الرِّوَاة : ضمن العدد الخامس (ص ٧٣ وما بعدها) .

\* مجلة البحوث الإسلامية ، ( الرياض ) :

٤٧٤\_ الجواب المفيد في حكم التصوير ، الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، ضمن العدد ١٧ ، ١٤٠٦-١٤٠٧هـ (ص ٣٦٢ وما بعدها) .

٤٧٥\_ حكم الإسلام في شعر الرأس الصناعي المسمى اليوم : الباروكة ، الشيخ عبد العزيز ابن عبد الله بن باز ، العدد ٤٥ ، ١٤١٦هـ (ص ٣٣٧-٣٤٠) .

\* مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، ( الرياض ) :

٤٧٦\_ ضوابط كشف العورة أثناء العمليات الجراحية ( بحث طبي ) : ضمن العدد العشرين ، ١٤١٤هـ ، (ص ٧٣-٨١) .

\* مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، ( جدة ) :

٤٧٧\_ النظريات والقواعد في الفقه الإسلامي : د . عبد الوهاب أبو سليمان ، ضمن العدد الثاني ، جمادى الثانية ، ١٣٩٨هـ .

\* مجلة الحكمة ، ( بريطانيا ، لندن ) :

٤٧٨\_ تشبيه الخميس بأهل الخميس شمس الدين الذهبي ، ت : مشهور بن حسن آل



سلمان، العدد الرابع، جمادى الأولى، ١٤١٥هـ، (ص ١٨٣-٢١٤).

\* مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة :

٤٧٩\_ إفشاء السر في الشريعة الإسلامية : د . محمد الأشقر ، ضمن المجلد الثالث من العدد الثامن (ص ٤٧ وما بعدها ) .

٤٨٠\_ قرار رقم (٨٥/١٢/٨٥) ، ضمن المجلد الثالث من العدد الثامن (ص ٤١٢) .

\* مجلة المنار ، ( مصر ) :

٤٨١\_ فتاوى المنار ، العدد السادس ، ١٣٤٣-١٣٤٤هـ ، المجلد ( ٢٦ ) .

٤٨٢\_ فتاوى المنار ، العدد السابع ، ١٣٤٣-١٣٤٤هـ ، المجلد ( ٢٦ ) .



## عَاشِرًا : ثَبَّتْ مَوْضُوعَاتِ الرِّسَالَةِ

رَقْمُ الصَّفْحَةِ	المَوْضُوعُ
	فهرس محتويات الجزء الأول
٥	مقدمة الرسالة
٥	أهمية الموضوع وأسباب اختياره
١١	الدراسات السابقة وما يميز البحث عنها
٢١	خطة البحث
٣٠	المنهج المتبع في البحث
٣٦	الاختصارات والمصطلحات المستعملة في البحث
	تمهيد
٤٠	في بيان معاني ألفاظ العنوان ومدى حاجة الإنسان إلى اللباس
٤١	المبحث الأول : في بيان معاني ألفاظ العنوان
	المطلب الأول : في بيان حقيقة اللباس في اللغة والاصطلاح وبيان
٤٢	المراد به في البحث
٤٣	الفرع الأول : تعريف اللباس في اللغة والاصطلاح
٥٠	الفرع الثاني : تعريف أهم الألفاظ ذات الصلة بمعنى اللباس
	المطلب الثاني : تعريف الضابط الفقهي لغة واصطلاحاً وبيان المراد به
٥٤	في البحث
٥٥	الفرع الأول : تعريف الضابط الفقهي لغة واصطلاحاً
٦٣	الفرع الثاني : أهمية الضوابط الفقهية في الشرع وبيان المراد بضوابط
	لباس الرجل
	المبحث الثاني : حاجة الإنسان إلى اللباس وتكريمه به على سائر
٦٧	المخلوقات
٦٨	المطلب الأول : أهمية اللباس وعظيم نعمة الله به وفوائده
٧٧	المطلب الثاني : مشروعية ظهور نعمة اللباس على الإنسان
	الفصل الأول
٨٨	أنواع لباس الرجل المشروع

رَقْمُ الصَّفْحَةِ	المَوْضُوعُ
٨٩	المبحث الأول : فيما يختص بالبدن من اللباس
٩٠	المطلب الأول : أنواع لباس الرجل المشروع لبدنه من حيث الخامات ونوع القماش المصنوع
٩١	أولاً : ما اتفق الفقهاء على جواز لبس ما صنع منه
٩٧	ثانياً : لبس الرجل الملابس المصنوعة من الخُرّ
١٢٤	ثالثاً : لبس الرجل الملابس المصنوعة من جلود الحيوانات
١٢٤	المسألة الأولى : حكم لبس ما صنع من جلود الحيوانات غير المأكولة إذا ذبحت .
١٣٥	المسألة الثانية : حكم لبس ما صنع من جلود الحيوانات الميتة
١٦١	المطلب الثاني : أنواع لباس الرجل المشروع لبدنه من حيث التفصيل على قدر البدن وعدمه
١٦١	أولاً : القميص
١٦٩	ثانياً : الإزار
١٧٣	ثالثاً : الرداء
١٧٥	رابعاً : السراويل والتبّان
١٨٣	خامساً : البرود ( البردة )
١٩٢	سادساً : البرنس
١٩٣	سابعاً : القَبَاء
١٩٦	ثامناً : الجَبَّة
١٩٨	تاسعاً : العباءة
٢٠٢	المطلب الثالث : أنواع لباس الرجل المشروع لبدنه من حيث الألوان
٢٠٢	أولاً : الألوان التي اتفق الفقهاء على جواز لبس الرجل لها
٢١٦	ثانياً : الألوان التي اختلف الفقهاء في جواز لبس الرجل لها
٢٤١	المبحث الثاني : فيما يختص بالرأس من اللباس
٢٤٢	المطلب الأول : حكم لبس العمامم وتغطية الرأس بها والسنة فيها
٢٥٤	المطلب الثاني : أنواع العمامم وأحكام كل نوع وآدابه
٢٥٤	أولاً : العمامة المحنكة
٢٥٦	ثانياً : العمامة ذات الذؤابة ( العذبة )

رَقْمُ الصَّفْحَةِ	المَوْضُوعُ
٢٥٩	ثالثاً : العمامة الصمّاء
٢٦٨	عمائم الناس الآن
٢٦٩	المطلب الثالث : حكم تغطية الرجل رأسه بالقلانس والطيلسان والبرنيطة والشعر الصناعي
٢٨٨	قاعدة : ما حرم على الرجل حرم على الصبي
٢٩١	المطلب الرابع : أحكام المسح على العمام
٣٠٨	• صفة المسح على العمامة • شروط المسح على العمامة
٣١٣	المبحث الثالث : فيما يختص بالرجلين من اللباس
٣١٤	المطلب الأول : مشروعية الانتعال وأنواعه وفوائده وبيان السنة فيه
٣٢٨	المطلب الثاني : آداب الانتعال وأدلة ذلك وأحكامه
٣٢٨	أولاً : ألا يتعلّق قائماً
٣٢٩	ثانياً : نفّض الخفّ والنعل عند اللبس
٣٣٠	ثالثاً : التيامن عند اللبس وعكسه عند الخلع
٣٣١	رابعاً : ألا يمشي في نعل واحدة
٣٣٦	خامساً : أن يخلع نعليه عند الجلوس
٣٣٧	سادساً : أن يكون النعل على قدر القدم
٣٣٨	سابعاً : ألا تشبه نعال النساء وأحذيتهن
٣٣٩	المطلب الثالث : حكم الصلاة في النعال
٣٥٠	المطلب الرابع : أحكام المسح على الخفاف والجوارب ونحوها من لباس القدم
٣٥١	الفرع الأول : المسح على الخفين
٣٥٩	الفرع الثاني : المسح على الجوربين
٣٧٦	الفرع الثالث : المسح على النعلين
٣٧٨	الفرع الرابع : المسح على اللقائف
٣٨٢	الفرع الخامس : شروط المسح على الخفين وما في معناه
٣٩٠	المبحث الرابع : فيما يختص باليدين من اللباس
٣٩١	المطلب الأول : حكم تختم الرجال

المَوْضُوعُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
الفرع الأول : تعريف الخاتم لغة واصطلاحاً	٣٩٢
الفرع الثاني : حكم تحتم الرجال بالفضة	٣٩٤
الفرع الثالث : لبس الرجل لخاتم الذهب	٤٠٨
الفرع الرابع : لبس الرجل لخاتم الحديد والنحاس والصفرة والرصاص	٤١٦
الفرع الخامس : لبس الرجل لخاتم العقيق ونحوه من الجواهر	٤٢٩
المطلب الثاني : أحكام فص الخاتم	٤٣٥
الفرع الأول : الأشياء التي يتخذ منها فص الخاتم	٤٣٦
الفرع الثاني : كيفية لبس فص الخاتم	٤٤٢
الفرع الثالث : أحكام النقش على الخاتم	٤٤٨
المطلب الثالث : آداب تحتم الرجال وضوابطه وشروطه	٤٥٨
الفرع الأول : التَّحْتَمُ فِي الْيَمِينِ أَوْ الْيَسَارِ	٤٥٩
• الأصبع التي يلبس فيها الخاتم	٤٦٩
الفرع الثاني : مقدار خاتم الرجل	٤٧١
الفرع الثالث : الابتعاد عن مشابهة النساء والمشركين في الخواتم	٤٧٦
الفرع الرابع : حكم دخول الخلاء بالخاتم المنقوش عليه ذكر أو قرآن	٤٧٩
الفرع الخامس : تحريك الخاتم عند الطهارة	٤٨٥
المطلب الرابع : حكم لبس الرجل الساعة	٤٩١
الفرع الأول : حكم لبس الرجل الساعة	٤٩٢
الفرع الثاني : شروط جواز لبس الرجل الساعة	٤٩٥
الفصل الثاني	
شروط لباس الرجل ومن في حكمه	٤٩٧
تمهيد بيان معنى الشرط وأهميته في الشرع	٤٩٨
المبحث الأول : ألا يكون اللباس محرماً	٥٠١
المطلب الأول : حكم ارتداء الرجل للحرير والديباج والاستترق	٥٠٢
الفرع الأول : المقصود بالحرير والديباج والاستترق والقسي	٥٠٣
الفرع الثاني : حكم لبس الرجل للحرير والديباج والحكمة في ذلك	٥٠٥
الفرع الثالث : الحالات التي يرخص فيها للرجل بلبس الحرير والديباج وأدلة ذلك وضوابطه	٥١٣

الموضوع	رقم الصفحة
الحالة الأولى : حالة الضرورة والحاجة	٥١٣
الحالة الثانية : حالة الحرب والقتال	٥٢١
الحالة الثالثة : أن يكون الحرير في الثوب يسيراً	٥٢٨
الحالة الرابعة : الخز	٥٢٩
المطلب الثاني : حكم لبس الرجل الذهب والفضة	٥٣٠
الفرع الأول : حكم لبس الرجل ما صنع من الذهب أو الفضة خالصاً كان أو غالباً	٥٣١
أولاً : لبس الذهب الخالص أو الغالب أو اليسير	٥٣٢
• ما يستثنى لبسه للرجال من الذهب	٥٣٣
• الحكمة من تحريم كثير الذهب على الرجال	٥٤٤
ثانياً : حكم لبس الرجل للفضة مفردة أو تابعة	٥٤٦
• ضوابط جواز لبس الرجل للفضة	٥٦١
الفرع الثاني : حكم لبس الرجل للمموه أو المطلي بالذهب أو الفضة	٥٦٢
• تطبيقات معاصرة على لباس الذهب والفضة	٥٦٦
المبحث الثاني : ألا تكون هيئة اللباس وصفته مخالفة لما ورد به الشرع	٥٦٨
المطلب الأول : أثر العرف في اللباس	٥٦٨
الفرع الأول : تعريف العرف لغة واصطلاحاً وأقسامه	٥٦٩
الفرع الثاني : حجية العرف في الاستدلال وبيان شروطه	٥٨٢
الفرع الثالث : مدى اعتبار العرف في اللباس	٥٩٣
المطلب الثاني : في لباس الشهرة وأحكامه	٦٠٣
الفرع الأول : المقصود بلباس الشهرة لغة واصطلاحاً	٦٠٤
الفرع الثاني : حكم لبس الشهرة والحكمة في النهي عنه	٦٠٦
الفرع الثالث : أنواع لباس الشهرة وضوابطه	٦١٣
المطلب الثاني : في لباس التشبه وأحكامه	٣٢١
الفرع الأول : المقصود بلباس التشبه لغة واصطلاحاً	٦٢٢
الفرع الثاني : حكم تشبه الرجل بالمرأة في اللباس وضوابطه	٦٢٧
الفرع الثالث : حكم التشبه بالكفار في اللباس وضوابطه	٦٣٩

الموضوع	رقم الصفحة
• لبس المزعفر والمعصر	٦٥٥
• من أنواع التشبه بالكفار في اللباس	٦٧٨
الفرع الرابع : حكم التشبه بالفسقة والسفلة في اللباس وضوابطه	٦٨٤
• استثناءات ترد على حكم التشبه عموماً	٦٨٨
الفرع الخامس : أسباب التشبه في اللباس والهيئة وآثاره ومفاسده	٦٩٢
المطلب الرابع : إسبال الرجال في الثياب	٧٠١
الفرع الأول : تعريف الإسبال لغة واصطلاحاً	٧٠٢
الفرع الثاني : حكم الإسبال للرجال وبيان الحد الشرعي للباس الرجل	٧٠٣
• الإسبال للخلاء	٧٠٣
• الإسبال لغير الخلاء	٧٠٤
• حالات القدر المستحب فيما ينزل إليه طرف الإزار	٧٣١
الفرع الثالث : الحكم الشرعية من تحريم الإسبال وبيان أضراره	٧٣٧
الفرع الرابع : الاستثناءات الواردة على حكم الإسبال للرجال	٧٤٦
المطلب الخامس : لبس الملابس المشتملة على الصور والكتابات	٧٥٠
الفرع الأول : تعريف التصوير وبيان معاني الألفاظ القرية	٧٥١
الفرع الثاني : حكم لبس الملابس المشتملة على صور ذوات الأرواح	٧٥٧
الفرع الثالث : حكم لبس الملابس المشتملة على صور غير ذوات الأرواح	٧٧٦
الفرع الرابع : حكم لبس الملابس المشتملة على صورة الصليب وشعارات الأمم الكافرة	٧٨٧
الفرع الخامس : حكم لبس الملابس المشتملة على الكتابات القبيحة	٧٩٧
(محتويات الجزء الثاني)	
المبحث الثالث : أن يكون اللباس ساتراً للعورة	٨٠٤
المطلب الأول : اهتمام الإسلام بحفظ العورة	٨٠٥
الفرع الأول : تعريف العورة لغة واصطلاحاً	٨٠٦
الفرع الثاني : نهي الإسلام عن التعري وأمره بستر العورة	٨٠٨
الفرع الثالث : الوسائل التي شرعها الإسلام لحفظ العورة	٨١٤

رَقْمُ الصَّفْحَةِ	المَوْضُوعُ
٨٢٠	المطلب الثاني : أحكام عورة الرجل في الإسلام
٨٢١	الفرع الأول : حدود عورة الرجل شرعاً
٨٥٤	الفرع الثاني : حدود عورة الصبي والختني
٨٦٢	الفرع الثالث : الحالات التي يرخص للرجل فيها بكشف العورة وضوابط ذلك وأدلته
٨٦٢	أولاً : كشف العورة في الخلوة للحاجة
٨٦٩	ثانياً : كشف العورة مع الزوجة
٨٧٤	ثالثاً : كشف العورة للتداوي أو أثناء العمليات الجراحية
٨٧٧	• ما يلحق بالتطبيب والمداواة في حكم النظر والمس
٨٧٨	• الضوابط الشرعية لكشف العورة أثناء التداوي
٨٨٢	• قرارات المحاكم الفقهية في الموضوع
٨٨٥	الفرع الرابع : لبس الرجل الثياب التي تشف عن العورة أو تحددها
٨٩٠	الفصل الثالث : آداب لبس الرجل في الفقه الإسلامي
٨٩١	المبحث الأول : حقيقة الآداب في الشرع وأهميتها
٨٩٢	المطلب الأول : تعريف الآداب لغة واصطلاحاً
٨٩٥	المطلب الثاني : مكانة الآداب في الشرع وأهمية العناية بها
٩٠٤	المبحث الثاني : التواضع في اللباس واستحباب الخشونة والزهد
٩٠٥	المطلب الأول : الفرق بين الزهد في اللباس تواضعاً والتنطع فيه
٩٢٤	المطلب الثاني : البعد عن الإسراف في اللباس والتزوير فيه
٩٣٠	المبحث الثالث : شكر نعمة اللباس والاعتراف بفضل المنعم
٩٣١	المطلب الأول : شكر نعمة اللباس والتصدق باللباس القديم على المحتاجين من المسلمين
٩٣٨	المطلب الثاني : أذكار اللباس وآدابه ارتداءً وخلعاً
٩٣٨	أولاً : الدعاء بالمأثور عند لبس الجديد
٩٤١	ثانياً : التسمية عند لبس الثوب ونحوه
٩٤١	ثالثاً : البدء باليمين عند لبس الثياب
٩٤٣	رابعاً : نفث الثياب قبل لبسها
٩٤٣	خامساً : ألا يلبس الإزار والسراويل قائماً



المَوْضُوعُ	رَقْمُ الصَّفْحَةِ
سادساً : ذكر اسم الله تعالى عند خلع الثياب	٩٤٤
سابعاً : أن يكون اللباس ساتراً للَعُورَةِ	٩٤٥
ثامناً : أن يكون لباس الرجل صالحاً لمثله	٩٤٥
المبحث الرابع : حفظ المروءة في اللباس	٩٤٦
المطلب الأول : تعريف المروءة وبيان أهميتها	٩٤٧
المطلب الثاني : أثر لباس الرجل على مروءته من صور خوارم المروءة في اللباس	٩٦١
الفصل الرابع	
أحكام لباس الرجل المتعلقة بالعبادات	٩٦٧
المبحث الأول : أحكام لباس المتعلقة الصلاة	٩٦٨
المطلب الأول : أحكام ستر عورة الرجل في الصلاة	٩٦٩
الفرع الأول : حكم ستر العورة في الصلاة	٩٧٠
• المراد بالعورة في الصلاة	٩٧٠
• الخلاف في اشتراط ستر العورة في الصلاة	٩٧٣
• شروط الساتر	٩٩٢
الفرع الثاني : حكم انحسار اللباس عن العورة في أثناء الصلاة	٩٩٦
• تحرير محل النزاع في المسألة	٩٩٦
الأمر الأول : الانكشاف اليسير في المقدار	٩٩٧
الأمر الثاني : الانكشاف الكثير في المقدار	١٠٠٣
الفرع الثالث : حكم صلاة الرجل وهو مكشوف العاتقين أو أحدهما	١٠٠٨
المطلب الثاني : مشروعية أخذ الزينة في الصلاة وما يستحب للرجل أن يصلي فيه من الثياب	١٠٣١
• اللباس المستحب للرجل في الصلاة	١٠٣٦
• اللباس المحزئ في الصلاة	١٠٣٨
المطلب الثالث : أحكام بعض هياات اللباس في الصلاة	١٠٤٤
الفرع الأول : حكم اشتمال الصماء في الصلاة	١٠٤٥
• الاحتباء في الصلاة	١٠٤٩

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الثاني : حكم السدل في الصلاة	١٠٥٧
الفرع الثالث : حكم التلثم في الصلاة	١٠٧٣
التلثم خارج الصلاة	١٠٨١
• الاعتجار وحكمه	١٠٨١
الفرع الرابع : حكم تشمير الثياب في الصلاة	١٠٨٣
• كف الغترة والشماع	١٠٨٦
المطلب الرابع : أحكام الصلاة في اللباس النجس	١٠٨٨
الفرع الأول : تعريف النجاسة لغة واصطلاحاً	١٠٨٩
• أنواع النجاسة عند الفقهاء	١٠٩٠
الفرع الثاني : حكم الصلاة في الثياب النجسة عمداً	١٠٩٢
الفرع الثالث : حكم الصلاة في الثياب النجسة جاهلاً أو ناسياً	١١٠٩
الفرع الرابع : حكم طروء النجاسة على الثوب أثناء الصلاة	١١١٥
الفرع الخامس : حكم الصلاة في ثياب من لا يتوقى النجاسة	١١١٧
أولاً : حكم لبس ما نسجه الكفار والصلاة فيه	١١١٧
ثانياً : لبس ما لبسه الكفار والصلاة فيه	١١٢١
الفرع السادس : حكم الصلاة في الثياب المصنوعة من جلود الحيوانات ( الفراء )	١١٤٢
المطلب الخامس : الصلاة في اللباس المحرم على الرجل وأثر ذلك على صحة الصلاة	١١٤٤
الفرع الأول : حكم صلاة الرجل في ثوب الحرير والمغصوب والمسروق والمغصوب	١١٤٥
الفرع الثاني : حكم صلاة الرجل المسبل ثيابه	١١٦٤
الفرع الثالث : حكم الصلاة في الثياب المشتملة على صور ذوات الأرواح أو الصليب	١١٧٦
المبحث الثاني : هيئات لباس الرجل المستحبة في بعض مواطن العبادة	١١٨٥
المطلب الأول : هيئات لباس الرجل المستحبة في الجمعة والعيدين	١١٨٦
المطلب الثاني : هيئات لباس الرجل المستحبة في الاعتكاف	١١٩٦

الموضوع	رقم الصفحة
أولاً : هيئة لباس الرجل عند الدخول في الاعتكاف	١١٩٦
ثانياً : هيئة لباس الرجل عند الخروج من الاعتكاف	١٢٠٢
المطلب الثالث : هيئات لباس الرجل المستحبة في الاستسقاء	١٢٠٥
• خلاف أهل العلم في تحويل الإمام الرداء في الاستسقاء	١٢٠٦
• هل التحويل خاص بالإمام ؟	١٢٠٩
• خلاف أهل العلم في صفة التحويل	١٢١٢
• فائدة تحويل الرداء في الاستسقاء	١٢١٧
المبحث الثالث : أحكام كفن الرجل وآدابه	١٢١٨
المطلب الأول : مقدار كفن الرجل وصفته	١٢١٩
الفرع الأول : كفن الرجل المشروع وصفته	١٢٢٠
أولاً : كفن الرجل الكامل	١٢٢٠
ثانياً : كفن الرجل الواجب والمجزي	١٢٣٥
ثالثاً : كفن الصبي المشروع	١٢٤٢
رابعاً : كفن الرجل حال الضرورة	١٢٤٣
خامساً : كيفية تكفين الرجل	١٢٤٥
الفرع الثاني : ما يُسن وما يستحب في الكفن الرجل	١٢٤٨
أولاً : أن يكون الكفن ثلاث لفائف	١٢٤٨
ثانياً : أن يكون الكفن أبيض اللون	١٢٤٩
ثالثاً : أن يكون الكفن قطناً	١٢٥٢
رابعاً : تبخير الكفن ( تجميره )	١٢٥٣
خامساً : تحسين الكفن قدر الطاقة	١٢٥٤
سادساً : أن تجعل أحسن اللفائف إلى الأعلى	١٢٥٧
الفرع الثالث : المخالفات الشرعية في تكفين الرجل	١٢٥٨
المطلب الثاني : مقدار كفن المحرم وصفته	١٢٦٣
• حكمة تكفين المحرم في ثوبي إحرامه	١٢٦٩
المطلب الثالث : مقدار كفن الشهيد وصفته	١٢٧١
الفرع الأول : تعريف الشهيد وبيان أنواعه وفضله والشهيد المراد هنا	١٢٧٢

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الثاني : كيفية تكفين الشهيد وبيان حكمة ذلك	١٢٨٤
• حكم نزع الجلود والحديد الذي علي الشهداء	١٢٨٦
المبحث الرابع : أحكام لباس الرجل المتعلقة بالحج والعمرة	١٢٨٨
المطلب الأول : ما يشرع للرجل من اللباس والزينة عند الإحرام بحج أو عمرة	١٢٨٩
المطلب الثاني : لبس المحرم المخيط من الثياب	١٢٩٥
الفرع الأول : حكم لبس المحرم المخيط عمداً	١٢٩٦
• مقدار الفدية الواجبة علي من لبس المخيط عمداً أو مضطراً	١٣٠٣
الفرع الثاني : حكم لبس المحرم المخيط جاهلاً أو ناسياً	١٣٠٧
الفرع الثالث : إحرام الرجل في لباسه المعتاد للضرورة	١٣١٣
الفرع الرابع : حكم لبس السراويل لمن لم يجد الإزار	١٣١٧
الفرع الخامس : حكم لبس المحرم الخفين	١٣٢٦
أولاً : حكم لبس الخفين عند عدم النعلين	١٣٢٦
ثانياً : حكم لبس الخفين المقطوعين مع وجود النعلين	١٣٣٨
المطلب الثالث : حكم تغطية المحرم رأسه ووجهه	١٣٤٦
الفرع الأول : حكم تغطية المحرم رأسه أثناء إحرامه	١٣٤٧
الفرع الثاني : حكم تغطية المحرم وجهه أثناء إحرامه	١٣٥٠
المطلب الرابع : حكم لبس المحرم ما مسه الطيب	١٣٦١
• مقدار فدية لبس المطيب من الثياب	١٣٦٤
المطلب الخامس : فروع تتعلق بلباس الرجل المحرم	١٣٦٥
الفرع الأول : حكم لبس المحرم حمائل السيف	١٣٦٦
الفرع الثاني : حكم لبس المحرم الهميان والمنطقة	١٣٧٤
الفرع الثالث : حكم عقد المحرم الرداء والإزار	١٣٨٢
الفرع الرابع : حكم لبس المحرم الساعة والخاتم	١٣٩٠
المطلب السادس : في رجوع المحرم إلى لباسه المعتاد	١٣٩٢
أولاً : التحلل من العمرة	١٣٩٢
ثانياً : التحلل من الحج	١٣٩٦

رَقْمُ الصَّفْحَةِ	المَوْضُوعُ
١٣٩٦	المسألة الأولى : ما يحصل به كل واحد من التحليلين
١٤١٠	المسألة الثانية : فيما يبيحه التحلل الأول والثاني
	الفصل الخامس
١٤١٦	الأحكام المتعلقة بتجارة ملابس الرجال المنوعة
١٤١٧	المبحث الأول : الاتجار بملابس الرجال المنوعة
١٤٣٢	المبحث الثاني : الاحتساب علي أسواق المسلمين في جانب اللباس
١٤٤٢	المبحث الثالث : مدى ضمان ما أتلف من اللباس المنوع
١٤٤٩	• الخاتمة : باهم نتائج البحث
١٤٥٤	• التوصيات
١٤٥٦	• ملاحق البحث :
١٤٥٧	( أ ) ملحق أشكال الصليب وشعارات الأمم الكافرة
١٤٥٩	( ب ) ملحق الألفاظ والكتابات القبيحة علي الألبسة
١٤٦٢	( ج ) ملحق بصور بعض ألبسة الرجال
١٤٧٢	• فهارس وأثبات البحث :
١٤٧٣	١_ ثبت الآيات القرآنية
١٤٨٦	٢_ فهرس الأحاديث النبوية
١٥١١	٣_ فهرس الآثار
١٥١٨	٤_ فهرس الفرق والأعلام المترجم لهم
١٥٢٤	٥_ فهرس الأماكن والبلدان المعرف بها
١٥٢٥	٦_ فهرس القواعد الفقهية والمصطلحات الأصولية
١٥٢٧	٧_ فهرس ألفاظ اللباس وهيئاته المعرف بها
١٥٣١	٨_ فهرس الأشعار الواردة في البحث
١٥٣٣	٩_ فهرس المصادر والمراجع
١٥٧٥	١٠_ ثبت موضوعات البحث